

Σ 12

483

(الجزء الثالث)

من الفتاوى الكبرى للعلامة

والبحر الفهامة ابن حجر المسكي

الهيتمي عفا الله عنه

وجعل مقبره الجنة

آمين

وبهامشه باقي فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن محمد بن العلامة شهاب

الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الراملي المولود سلخ جنادي الاولى

سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جنادي الاولى

سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر

الدين بن محمد شمس الدين بن علي نور الدين بن حجر الهيتمي

الشافعي المسكي المولود بمحلة أبي الهيثم في أواخر سنة ٩٠٩

المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤

ودفن بمكة المشرفة وقبره بالاعلاذ رحمه الله ونفعنا به آمين

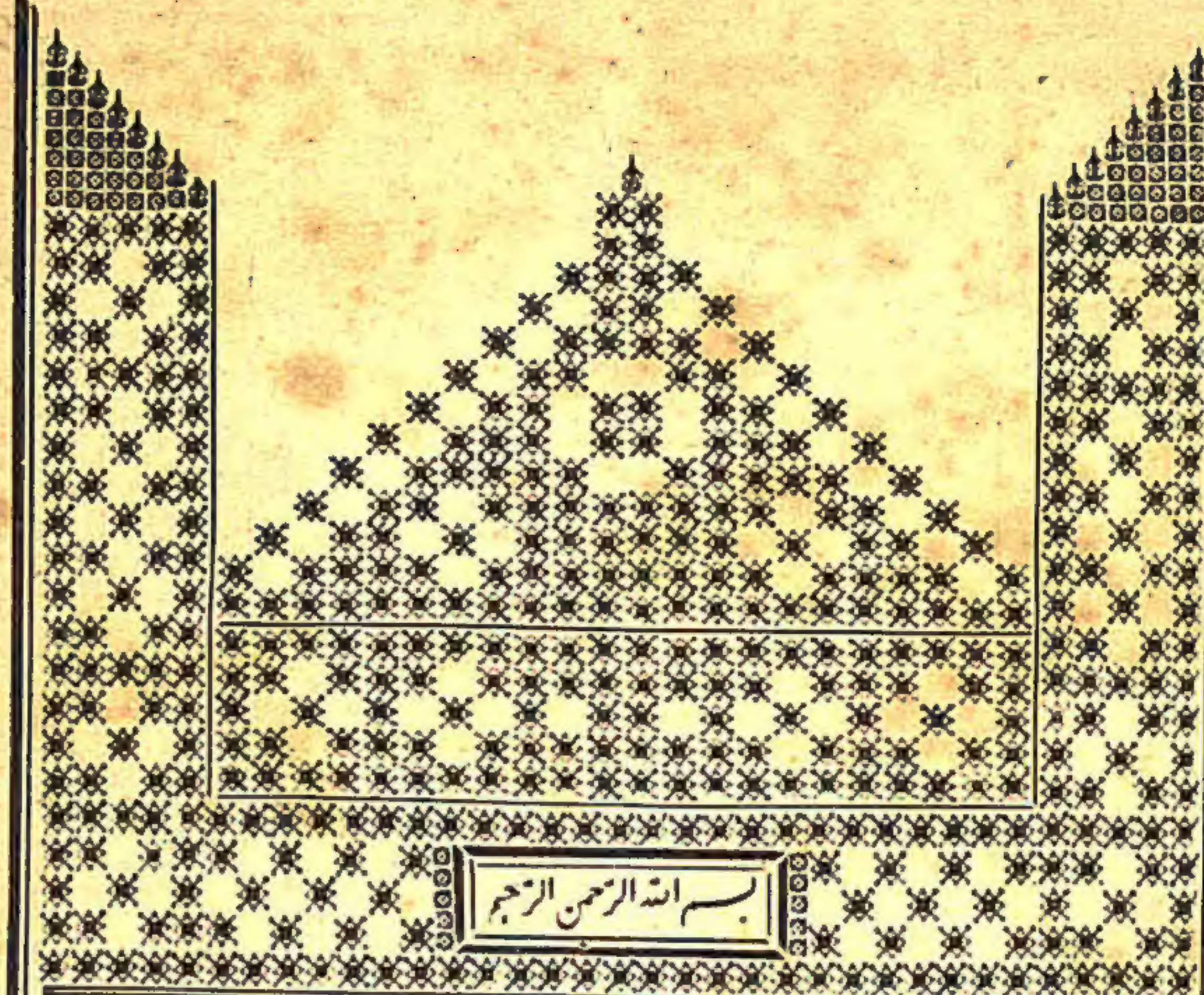
(تنبيه)

الهيتمي بالمشاة الفوقية نسبة الى محلة أبي الهيثم قرية في

اقليم الغربية من اقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته

بالمثناة كما ذكره الفاكهي في ترجمته

(سئل) عن استأجر عينا
فغصبت في أثناء المدة هل
تنفسخ الاجارة في مدة الغصب
أم يثبت له الخيار (فاجاب)
بأنه يثبت له الخيار بمجرد
غصبها ثم تنفسخ الاجارة في
مدة الغصب ويسقط عنه
فسطها من الاجرة المسماة
(سئل) عن استأجر امرأة
لارضاع صبي فلم يقبل ثديها
فهل للاستأجر فسخ الاجارة
أم لا (فاجاب) بان الراجح
أنه ليس له استأجر فسخها
بناء على جواز ابدال
المستوفى به وهو الاصح لانه
طريق الاستيفاء كالراكب
لامعقود عليه (سئل) عن
قطعة أرض موقوفة على
مستحقين آخرها ناظرها
لشخص تسعين سنة باجرة
معينة مؤجلة أو مؤجل
غالبها على السنين ونسبها
ولم يرهن على مؤجل الاجرة
فهل الاجارة صحيحة أولا
كبيع مال اليتيم نسبية بلا
رهن لما فيه من خافرات
الاجرة أو أكثرها (فاجاب)
بان الاجارة صحيحة وكذا اجارة
الولي مال موليه باجرة مؤجلة
من غير رهن بها والفرق
بين الاجارة وبيع مال الولي
عالمه نسبية من غير رهن
واضح لان المنفعة معدومة



(كتاب قرة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين) *

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي غرقت في بحور سرمدية عقول الحكماء وترقت في نعوت
صمدية علوم العلماء ولم يحصل من معرفته أهل الارض والسماء الاعلى الصفات والاسماء
(أحمد) حمد من عرف الحق لادله فاقره في نصابه الاسماء وطهر نفسه من حظها بواب فضله
خفقا عن أن يضل عن جادة الطريق الى مضائق بنيانه وشعبه المؤدية الى الهلاك والظلمة
(وأشكره) شكر معترف بترادف نعمه مغترف من بحار كرمه بما يحفظه عن مهوى الخيرة والعباد
(وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تدرك على قائلها أخلاق النعماء وتحفظه من
اختلاف أباغ الآداب بصريح أو إيماء (وأشهد) أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي أنار الله به
ديابجير الظلمات لما اختصه به من أعظم الإفضال وأوضح البرهان وأكمل الاخلاق والسمما صلى الله
وسلم عليه وعلى آله وأصحابه القائمين بوراثته العظمى في حفظ الاموال والاعراض والدماء لاسمها
عند اصطلام الآراء في الغويصات الدهماء وعلى تابعيهم باحسان الظاهرين على الحق الباقين في
هذا العالم لانقاذ أدله من الضلال والعمى (وبعد) فإنه قدم علينا سنة إحدى وستين وتسعمائة
بمكة المشرفة زادها الله تشريفا وتعلما السيد الجليل الشريف المعتقد المثل محمد العبدروس
الحسنى العلوى الحضرمى ثم العدى فتوجهنا للسلام عليه وطلب دعائه ومدده أنا وصاحبنا الشيخ
الامام العالم العلامة والحبر الهمام الحجة القدوة الفهامة عبد العزيز الزمزمى أدام الله به النفع
العام للمسلمين وتمعنهم به يومه وفتاويه لاسمها أهل هذا البلد الامين فقرأ علينا سؤالا وجوابا في
تبرع المدين لصاحبنا الامام العالم العامل والهمام الحجة القدوة الكامل وجبه الدين عبيد الرحمن
ابن زياد مفتى زبيد المحروسة بل واليمن بأسره أدام الله علينا وعليه هواطل جوده وبره ثم سألنا
أنتم ووافقون لهذا الافتاء فكل منا بادر الى انكاره واستبعاده أداء للميثاق الذي أخذ الله تعالى

على

بل قبل انما تحدث على ملك
المؤجرو لان الاجرة وان
ملكك بالعدة لكنه ملك
غير مستقر بمعنى انه كلما
مضى جزء من الزمان على
السلامة بان ان ملك المؤجر
استقر على ما قبل ذلك وقد
صرحوا بجواز اجارة الناظر
الموقوف باجرة مؤجلة وقد
صرحوا بأنه لا يجب على
الولى عند اقراض مال موليه
بشرطه أن يرهن عليه بل
يفعل ما يراه مصلحه وأيضا
فان استحباب الانزهاة على
الناظر والولى بالاجرة المؤجلة
قد يؤدى الى قنات مصلحه
جهة الوقف والمولى عليه
لان مريدا الاستحباب قل ان
يسمح بمنع تصرفه في العين
المرهونة مدة الاجارة فمما
اذا طالت مدتها وقد لا يجد
ما يرهونه فيكون ذلك سببا
لترك اجارته وقد سئل
السراج البلقيني عن ناظر
وقف أجره لساكنه سنة
كاملة من استقبال جنادى
الآخرة ووقعت الاجارة في
رابع عشره ٣ لحكم أن
ذلك في سكنه من قبل ذلك
باجرة حالة ومؤجلة فاجاب
بانها لا تصح في الزمن الماضى
قبل العقد وأصح في بقية
السنة بقسطها من المسمى
وتلزمه اجرة مثل الزمن
الماضى وسئل أيضا
عن ناظر أرض موقوفة
أجرها ثلاث سنين باجرة
مغلومة كل سنة في أولها
وقبض أجره الاولى ومضت

على خواص عبادته وهداة بلاده جعلنا الله من عدادهم المستسكين بأثارهم في ابراهيم واصدارهم
قباهه ذلك فألف تأليفا على وفق اقتائنه لكن فيه زيادة قدر كما ستعلم وفيه أيضا اشارة الى أبلغ
الرد على من خالفه بأنه جامد متعسف وبأن ما ذكره هو الصواب وما عده هو الخطأ وبغير ذلك
فلما رأينا ذلك التأليف ما ارددنا الا انكارا رجاء أن نتفلسم في سلك الرابحين لله وقارا وهذا أعنى
عدم المحاباة في الدين حتى لا كابر المجتهدين هو دأب ساداتنا العلماء العاملين كما يعلم من وقف على
النهاية وأحاط بقواها هذه زلة من الشيخ مع بلوغه في الاجتهاد والولاية الغاية حتى قيل في ترجمته
لوجاز أن يبعث الله نبيا في زمن أبي محمد الجوينى لكان هو ذلك النبي ومن هنا قال بعض
أكابر أئمتنا ان عدم محاباة العلماء بعضهم لبعض من أعظم مزايا هذه الامة التي أعظم الله بها
عليهم النعمة حيث حفظهم عن وصية محاباة أهل السكاكين المؤدية الى تحريف ما فهمها واندراس
تميزك الملتين فلم يتركوا لاقائل قولا فيه أدنى دخل الايذوه ولا فاعل فعلا فيه تحريف الا قومه
حتى انضحت الآراء وانعدمت الاهواء ودامت الشريعة الواضحة البيضاء على امتلاء الآفاق
باضوائها وشهد القلوب بها من أدوائها مأمونة من كيد الحاسدين وسفه المحدثين فسرعة اليك
اللهم أن تدب لها ذلك على توالى الاعصار وان تؤيد أهلها بدوام الجلاله الباهرة والحفظ من
الاغيار انك الجواد الكريم الرؤف الرحيم واذا قد عهد هذا القدر الواضح للنفسى عن هذا
الحكمم اللائح علم أن لا عذر في السكوت عن الكلام فيه وبيان ما للعلماء في قوادمه وخوافيه
فحينئذ سخط أن أكتب في ذلك ما اعتقد انه الصواب الواجب بيانه والحق الصراح من حيث
النقل الواضح برهانه فسرعت في ذلك لمقابله (بقرة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين) بعون
الله وتوفيقه سائلا من فيض فضله الواسع الهداية الى سواء الحق وطريقه لاله غيره ولا
مأول الابره وخديره وهو حسبي ونعم الوكيل واليه الفزع في الكبر والقليل فقلت اعلم أن
الاعتراض على كامل برد شاذة وقعت له لا يقدح في كماله ولا يؤذن بالاستهتار بواجب رعاية حقه وافضاله
اذ السعيد من عدت غلاماته ولم تكسر فرطانه وزلاته وكنا مأخوذ من قوله ومردود عليه الا
المعصومين وليس الاختلاف بين العلماء العاملين مؤديا لحقد بل لم ير الوالى من ذلك مبرئين واعلم
أيضا أنه لا بد قبل الخوض في ذلك من حكاية ذلك الافتاء ليعلم ما الكلام فيه وهو ما قولكم في جماعة
يظلمون الناس ويستأفون أموالهم فيطالبهم أهل الديون فيبادرون ويملكون أموالهم ويعتقون
أرقاءهم حيلة لئلا يحصل لأهل الديون شئ فهل يصح غلبتهم واعتقهم الجواب أخرج البخارى
حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله تعالى
قال شارحه ظاهرة ان الاتلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه وهو من اعلام النبوة
لما تراه بالمشاهدة بمن تعاطى شيئا من الامرين وقبل المراد بالاتلاف عذاب الآخرة اه وقد ارتكب
الجماعة المذكورة ما لا يرضاه أحد من أهل الدين ولا يجوز تقريره بين المسلمين فلا يصح غلبتهم
ولا اعتقهم ولا وقفهم كما صرح به ابن الرفعة وتبعه العلامة تقي الدين الفتى وأفتى به شيخنا الطنطاوى
وغیره من المحققين ولا يفتى ذلك ما وقع في شرح المذهب مما يخالف ذلك فهو مفروض في غير
صورة السؤال على أن ما في شرح المذهب منطوره فيه وقد بينت ذلك في غير هذا السؤال أما صورة
السؤال فلا يخالف فيها أحد فانها مفروضة في صدور ذلك منهم بعد المطالبة لهم بالدين قال ابن
عبد السلام اذا أخذت الاموال بغير حقها وصرفت الى من يستحقها أو أخذت بحقها وصرفت الى
من لا يستحقها وجب ضمانها على صارفها وأخذها سواء علما أم جهلا فان مات أحدهما قبل أداء
ما عليه لم ينفذ عتقه ولا تبرعه في مرض موته ولما أوصى به من التبرعات ولا ينفذ تصرف ورثته في

زكوة حتى يقضى مالهم من ذلك ويصرفه الى مستحقه فان أخذته الامام العادل ليصرفه الى مستحقه برئ بقض الامام وكذا الحكم في ضمان المكوس والجر والبغايا وكل جهة محرمة وجب مع ما يحده الظلمة من المظالم اه جوابه وقد رأيت كذلك في عدة نسخ وفيه أمور أحدها ما أشرت اليه فيما مر وهو انه حذف من الجواب قيدا ذكره في التأليف وهو ان محل القول بطلان تبرعه اذا لم يكن يرجو لدينه وفاء وقد صرحوا بان اطلاق المفتي الجواب عن القيود أي المعتبرة في ذلك الحكم بخصوصه كما هو جلي لا مطلقا لان ذلك يعامل مع انه معلوم خطأ منه ولك أن تجيب عن هذا انا نبحث أولا عن المراد بقوله لا يرجو له فاء لظاهر صحة حذفه أو عدمها والذي يفهم عندي في ذلك أخذ مما ذكره في الافتراض ان المراد به أن لا يكون له جهة ظاهرة يغلب على ظنه قضاء ذلك الدين منها حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل ثم رأيت شرح المذهب وغيره صرحوا بذلك كما يأتي فمن له ذلك لا كلام في صحة تصرفه ومن ليس له ذلك هو المراد بالفلس الذي لم يجبر عليه حيث وقع في كلامهم كما يصرح به كلامهم في باب التفليس فالحاصل أن من عبر بالدين الذي لا يرجو وفاء ومن عبر بالفلس مؤدى عبارتهما واحد لانهما لغتان مترادفتان مدلولهما واحد اصطلاحا وهذا أعني من لا يرجو وفاء المعبر عنه في كلامهم بالفلس هو محل الكلام بيننا وبين المفتي ومن تبعه في صحة تصرفه فان قلت لا أسلم ترادفهما لان قولهم لا يرجو له فاء يفيد انه لاحقة الا ان اتقى عنه سائر وجوه الرجاء ولو على بعد وهذا غير المفلس لانه من زاد دينه على ماله وان رجا وفاءه على بعد قلت يتضح ما يلزمك بالتسليم بسوق عبارة المذهب وغيرها وعبارته من عليه دين حرم عليه التصديق بما يحتاجه لو فاته قاله صاحب المذهب وشيخه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والبعري وآخرون يكره وقال الماوردي والغزالي وآخرون لا يستحب والمختار انه ان غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة وقد استحب والا فلا وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطابق انتهت واعترض عليه بان الغزالي وغيره قيدوا الجهة المرجو منها الوفاء بكونها ظاهرة وليس هذا الاعتراض في محله لان تعبير المجموع بغلبة ظن الحصول من جهة يستلزم ظهورها اذا تقرر ذلك علم منه ان من عليه دين زائد على ما في يده أو ماله لو تصدق منه بشئ لم يتسر له بدله لعدم جهة ظاهرة له يأتي اليه منها ذلك حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل حرم عليه التصديق لانه حينئذ لا يرجو وفاء الدين لو تصدق من جهة ظاهرة واذا انقضى ان هذا هو المراد بمن لا يرجو الوفاء انقضى ماذ كرهه في تفسيره السابق وما ذكرته انه مرادف للمفلس لانه الذي زاد دينه على ماله ولم تكن له جهة ظاهرة يوفى منها حالا في الحال ويؤيد ذلك أنه لو كان ماله لا يتمكن من الاداء منه حالا في الحال كالنافع والمال الغائب والمغصوب يجبر عليه ويكون ذلك كالمعدم كما يحسنه الاسنوي وأقره فتأمل ذلك لتسليم له ان لم تكن معاندا وقولي في المفلس زاد دينه على ماله قيد لمن يجبر عليه لانه يحرم عليه التصديق فان هذا بعم المساوي لانه بالصدقة ولا جهة ظاهرة يفوت حق بعض الغرماء نعم الممتنع من وفاء دينه اذا سأل غرماءه الجبر عليه أجيبوا وان مساوي ماله دينه كسوبا كان أولا لكن هذا الجبر حينئذ ليس للفلس وبعد أن بان ذلك وتقرر فلنرجع الى الاعتذار عن حذف المفتي لهذا القيد فنقول قد يدعى ولو على بعد أن هذا القيد أمر معلوم فلا يحتاج الى ذكره لكن يتخذه ان الاقتضاء انما هو للعامة غالبا وانى لهم بعلم هذا القيد وما يقاربه ولو عكس ذلك بأن حذف من التأليف للعامة وهم يعلمون ذلك القيد فلا يحتاجون لذكره والاقتضاء للعامة كما هم وهم جاهلون به فيضطرون لذلك فان قلت هل يمكن ان يقال يؤخذ هذا القيد من قول السائل حيلة لئلا يحصل لأهل الديون شئ فذلك لم يحج

المفتي الى ذكره في الجواب ويؤيد قول الشراح في قول المنهاج في التيم أو احتاجه لدين مستغرق ان قوله مستغرق مستندرك لا يحتاج اليه لان ما قبله يغني عنه اذا احتاجه لاجل الدين يستلزم استقراره قلت يمكن ذلك بل هو ظاهر لولا ما يقال مسلم ذلك في حق العلماء لا العامة الذين يذهب الجواب عنهم عريانا عن ذلك القيد على اننا رأينا بعض نحو المساكين فعلوا تلك الحيلة مع أن لهم أموالا تزيد على ديونهم لعلمهم بان الظلمة ربما يستولون على تلك الاموال الاخر ولا يعطون أرباب الديون منها شيئا فينصرحهم فيما في أيديهم فيخرجونه تفويتا عليهم فلم يلزم من قول السائل حيلة الخ انهم لا يرجون وفاء بالمعنى السابق (تنبيه) علم مما قدمته آتفا ان الدين الذي وقع الخلاف فيه بيننا وبين ذلك المفتي ومن تبعه هو الذي عليه ديون تستغرق ماله ولم يرج الوفاء من جهة ظاهرة حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل ولم يجبر عليه حقيقة ولا شرعا كالجر الغريب وكن غصب مالا وخاطلة بما لا يتميز فانه يملكه لكن يجبر عليه في التصرف فيه الى ان يؤدي البدل (تنبيه) آخر سبق عن المجموع قريبا اجمال يحتاج لتقييد لا بأس بذكره وان لم يكن مما نحن فيه تقييدا للفائدة وهو ان قوله فلا بأس بالصدقة وقد تستحب الخ يستثنى من ذلك ما اذا حصل بذلك تأخير وقد وجب قضاء الدين فوراً بطلالة أو غيرها لكونه عصى بسببه أو كان لقيم أو نحوه ولا مانع من الدفع فالوجه كما قاله الاذري وغيره وجوب المبادرة الى ايفائه وتحرير الصدقة بما يتوجه عليه دفعه أي حالا في دينه وان رجا وفاءه من جهة ظاهرة أي لاحالا والمؤجل هنا كالحال خلافا لابن الرفعة والقمولي وفرق الاذري بينه وبين ما يحتاجه لنفقة عياله في المستقبل بان الدمة لم تشتغل هنا بشئ بخلاف المؤجل فانها مشغولة به الى ان قال ولم يقل أحد فيما أظن ان من عليه دين لا يستحب له التصديق برغيف أو نحوه مما يقع بأنه لو بقي لم يدفعه الى جهة الدين ولو قيل بحرمته ذلك أو كراهته لانسد باب الصدقة فان غالب الناس لا تخلو ذمتهم من دين مهر أو غيره اه ملخصا واعلم أنه وقع في ظاهر نص الشافعي في المختصر ما يقتضي جواز التصديق بما يحتاجه لنفسه وماله المستلزم لجوازه بما يحتاجه لدينه وذلك انه عبر في ذلك بأحب كذا وأجيب بأن البيهقي صرح بأنه يقول لا أحب ويستعمل ذلك في المحرم وكذا أكره وقياسه أن يقول أحب ويستعمله في الواجب لكن انما يحمل كلامه على ذلك بقريته من كلام آخر أو قاعدة له لا مطلقا فتنبه لذلك ولا تغتر بمن أطلقه (ثانيهما) ان حديث البخاري الذي ذكره لاجبة فيه بخصوص النزاع بل نحن وهو قائلون بعافيه من ذلك الوعيد ان أخذ شيئا يريد اتلافه على مالكة سواء أقلنا بنفوذ تصرفه أم لا فذكر المفتي له انما هو مجرد زجر أولئك المذكورين في السؤال عن ذلك القبيح المحكي عنهم (ثالثا) قوله كما صرح به ابن الرفعة عليه فيه مؤاخذتان احدهما ان ابن الرفعة لم يذكر واحدا من هذه الثلاثة التي ذكرها المفتي وهي التملك والعنق والوقف وانما ذكر الصدقة وستأني عبارته وقد صرح الاصوليون في حكم المقيس ولو بالاولى بأنه لا يقال قال الله تعالى ولا قاله النبي صلى الله عليه وسلم والفقهاء في القول المخرج بأنه لا ينسب للشافعي رضي الله عنه الامقيدا وحينئذ فكان صواب العبارة كما صرح به ابن الرفعة في الصدقة وقياسه ان التملك والعنق والوقف وغيرها من التبرعات كذلك (رابعها) ان ابن الرفعة لم يصرح بذلك في الصدقة وانما اقتضاء كلامه في مطلبه وكفايته بناء على ما هو الغالب من أحوالهم ان يخرج مسئلة على أخرى في خلافها يقتضي اتحادهما في الراجح من ذلك الخلاف ومرادنا بكون الغالب ذلك ان ذلك هو الاكثر مع كثرة مقابله لأن مقابله نادر ومن ثم قال التاج السبكي في رفع الحاجب رب فرع لاصل ذلك الاصل يظهر في الحكم أقوى من ظهوره فيه لانتهاض الدليل عليه ولهذا ترى الاصحاب كثيرا ما يجمعون في المبني بخلاف ما يصحونه

لم تصح أيضا لعدم تعيين المنفعة وبؤمر المستأجر المذكور بقلع انشائه رعاية لمصلحة الوقف ويلزم المؤجر ارش نقصه وهو ما بين قيمته فأنما وقولها (سئل) عن استأجر حصة من شخص من بستان أو غيره مدة معينة باجرة معلومة بتصادق المستأجر المذكور والمؤجر على ذلك فهل للمستأجر ان يمتنع من دفع الاجرة المذكورة للمؤجر المذكور الى أن يثبت المؤجر المذكور الحصة المذكورة انما من استحقاقه أم لا ويلزم المستأجر بدفع الاجرة للمؤجر المذكور ولا يلزم المؤجر المذكور ما ذكره وسواء في ذلك الملك والوقف أم في ذلك تفصيل (فاجاب) بأنه ليس للمستأجر المذكور الامتناع من دفع الاجرة الحالة للمؤجر فيلزم دفعها له ولا يحتاج الى الاثبات المذكور وسواء فيه الملك والوقف (سئل) عن بستان موقوف على شخص وذريته ومسجد وفي ذلك البستان شجرة من نخيل وغيره ثم ان شخصا استأجر البستان المذكور ومن له ولاية ايجاره مدة طويلة نحو ستين سنة فاراد المستأجر المذكور نقل شجرة البستان ليني أو يفرس موضعها فهل له ذلك أم لا وهل تدخل الانشجار ومغارسها في الاجارة أم لا وهل يثاب ولي الامر على

منه من ذلك (فاجاب) بانه لا يجوز الاستئجار المذكور نقول نفي من الاشجار المذكورة من مكانه لان كلامنا الاشجار المذكورة ومغارسها لم تدخل في اجازته ويشاب ولي الامر على منعه (سئل) عن استئجار شخص مدة معلومة لعمل ثم فرغت المدة واختلقت في العمل فقال المستأجر لم تعمل ما استأجرتك له وقال الاجير بل علمته من المصدق منهما (فاجاب) بان القول قول المؤجر بيمينه لان الاصل عدم العمل وعدم براءة الذمة (سئل) هل يجوز الاجارة لقراءة القرآن على القبور وغيرها ولا (فاجاب) بانه تصح الاجارة المذكورة (سئل) عن رجل استأجر ساحة بجوار داره التي في أسفل السكة ثم بنى بابا في السكة ينفق على الساحة والدار المذكورتين ثم بعد ذلك فسخت الاجارة أو انقضت مدتها فهل يهدم الباب المذكور بجوارها ومع أرض النقص أو يبقى باجرة أو يملكه المؤجر بقيمة وإذا استأجر ساحة لبناء وبنى فيها بناء له قيمة كثيرة ثم فسخت الاجارة أو انقضت مدتها هل يأتي ما تقدم وهل يختلف الحال يكون الساحة ملكا أو فقا يكون الوقف على مسجد أو غيره أولا (فاجاب) بان للمؤجر الخيار

في المبنى عليه اه وقد أفرد الجلال السيوطي المواضع التي صححوا فيها خلاف مقتضى البناء بتأليف دال على مزيد كثرتها فعلم انه لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح قال وهذا أمر متفق عليه وانما الاتحاد أكثر لا غير على ان محله حيث لم يكن في المتقول ما يردده وسيأتي من كلام الشافعي والاصحاب ما هو صريح قاطع في رده وعبارة كفايته في تصديق من عليه دين لا يرجوه وفاء ثم اذا قلنا بالتحريم فهل يملكه المصدق عليه ينبغي فيه خلاف كالخلاف فيما اذا وهب الشخص ماله من الماء بعد دخول الوقت وقبل هذا جار في تصدقه بجميع ماله تطوعا بعد وجوب الزكاة ويمكنه من أدائها انتهت وسيأتي في العبارة الثانية من كلام ابن الرفعة نفسه ما يناقض ما اقتضاه كلامه هذا وأن ذلك مقدم على هذا فراجع على ان لقائل أن يقول ان كلام ابن الرفعة يقتضي ذلك لان الذي دل عليه الاستقراء من تخارجه انه انما يريد بها الاستدراك على الاصحاب في حكايتهم الخلاف بينهم في مسألة مع عدم حكاية نظرية في نظيرتها فكأنه يقول لهم هذا تحكم فيضاهيه الاتحاد في المدرك عنده الى التخرج فهو لم يعمل بمقتضاه في تخريجه تأتي الخلاف وان الراجح هنا هو الراجح ثم وانما محله مجرد تأتي الخلاف كما يعلم ذلك من تتبع تخارجه ومن ثم أكثر منها حتى قيل انه زاد في مذهب الشافعي الثالث أي باعتبار الوجه الذي خرجها وحتى كاد أن يعدد مع اصحاب الوجه لانفراده من بين المتأخرين بمرتبة ذلك التخرج بعد انقطاع اصحاب الوجه ومن ثم لقب بالفقيه دون غيره بل بالغ بعضهم فدهم مع اصحاب الوجه وأبي ان بعد الغزالي وامامه منهم ولك ان تقول جوابا عن الاصحاب لا أسلم ذلك التخرج بل أمنه وأفرق بين المسئلتين بان مسألة الماء ليس المدار فيها على التبرع ولا عدمه بدليل بطلان البيع فيها أيضا وان كان باضعاف القيمة وانما المدار فيها على تفويت عين تعلق بها حق الله تعالى فلم يصح التصرف فيها المفوت لذلك الحق كبيع المال الزكوي بعد الحول على ما عدا قول الشركة وقد صرح جمع بان من شروط صحة البيع ان لا يتعاق بعين المعقود عليه حق لله تعالى أو لآدمي ومثلوا بأمانة منها مسألة الماء المذكورة وأما مسألة التصديق فليس المدار فيها الا على التبرع بدليل صحة بيع المدين الذي يحرم عليه الصدقة لاعتيان ماله بمن مثله اجماعا فتأمل بعد ما بين المسألتين والمخالفين ووجه ذلك في مسألة التصديق أن الحق الذي فيها وهو الدين متعلق بالذمة دون العين اذ لا يتعاق الدين باعين مال المدين المفلس حتى يبطل تصرفه فيها الا بالخبر كما يأتي عن الشافعي والاصحاب بل وعن ابن الرفعة نفسه ودعوى المفتي ومن تبعه ان مجرد الافلاس يوجب التعلق بالعين سيتضح من كلامهم زدها بل تزييفها واذا تقرر تعليقه بالذمة وحدها لم يكن لبطلان التصرف في الاعيان التي لم يملكها وجه أصلا وأما ملحظ الحرمة التي صرحوا بها فليس هو ذلك التعلق وانما هو كونه سعيًا في ضرر الغير بتفويت ما يؤدي منه ماله المستقر في الذمة فتأمل ذلك تجده فرقا ظاهرا لا غبار عليه وبه يتبين لك ضعف ذلك التخرج وשוב ما سلكه الاصحاب من حكايتهم الخلاف في مسألة التيمم ونهضج البطلان فيها وعدم حكايتهم نظيره في مسألة التصديق فضلا عن التصريح ببطلان التصرف وشذوذ ما سلكه القائلون ببطلان تبرع المدين أخذا من هذا التخرج فان قلت اذا كان ملحظ البطلان في مسألة الماء ما ذكرت من التعلق بالعين فأبى وجهه للخلاف حيث قلت كون ملحظ البطلان ما ذكر لا يقتضي انه متفق عليه وانما هو حكاية على الاصح وأما الوجه الثاني القائل بالصحة فوجه ما قاله بانه ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد فان قلت ما وجه رده عتسه مع ظهورها ومع ما هو المذكور أن الضعيف لا يعمل ولا يقيس الا بما يوافق عليه الاصح قلت أما كون المشهور ذلك فان أريد انه باعتبار الغالب فصحيح والا فقد يعمل ويقيس بما يدعي ظهوره وانه لذلك يلزم مقابلة القول

به وبذلك صرح الرافعي في الوصايا والاستقراء التام فاض بذلك وان أريد انه أمر مطرد فمنوع بدليل الاستقراء القاطع لانا نجد الضعيف كثيرا ما يعمل ويقيس بما يقول به هو دون الاصح وأما وجه رده علمته فهو انها عند التحقيق لا تنتج ما قاله من الصحة لانه لا يكفي فيه مجرد الملك ولا انتفاء كون المنع لا يرجع لمعنى في العقد بل لابد مع الملك وانتفاء ذلك من شروط أخرى كالقدرة على التسليم والتسليم شرعا وحسا على أن زعمه ان المنع هنا لا يرجع الى معنى في العقد غير صحيح لان مرادهم بالمنع الرجوع الى معنى في العقد ما يرجع الى معنى في ذات المعقود عليه أو لازمه ولا شك أن ما هنا كذلك لان تعلق الحق بالعين يوجب عجز العاقد عن التسليم والتسليم وذلك العجز يبطل البيع لرجوعه الى معنى متعلق بذات المعقود عليه هو العجز عن تسليمها أو تسلمها وقد مر عن الائمة أنهم جعلوا مسألة الماء من المجوز عن تسليمه وتسليمه شرعا وهو كالمجوز عنه حسا وبينوا وجه العجز عن تسليمه شرعا بانه تعين للظهر به اذ الصلاة لها وقت محدود فلو صححنا ذلك لآتينا الى جواز اخراج فعلها بالوضوء عنه فان قلت يعارض ذلك أن النووي في شرح المذهب لم يجعل منشأ البطلان على الاصح الا كون التسليم حراما ولم يتعرض لكون الحق متعلقا بالعين وعبارة كما يأتي بسوابقها ولواحقها أحكما لا يصح البيع ولا الهبة لان التسليم حرام فهو عاجز شرعا وهو كالعاجز حسا انتهت واذا كانت العلة حرمة التسليم فالصدقة اذا حوت كذلك وبهذا يتأيد تخريج ابن الرفعة ويبطل الفرق بين المسئلتين قلت لا يعارضه بوجه لما قدمته أن حرمة التسليم في مسألة الماء ليس لكونه تبرعا والا لما تساوى البيع والهبة فتعين انه لكونه تقويتا للحق المتعلق بعين الماء المقضى للحرر عليه فيها شرعا كما صرحوا به حتى ترجع الحرمة الى معنى متعلق بذات المعقود عليه أو لازمه اذ لا تقتضي الحرمة الابطال الا ان رجعت لذلك وحيث انضج تفريع شرح المذهب العجز على الحرمة وأما مسألة الصدقة فالحرمة ليست فيها الا لكونها تبرعا وهذا أمر خارج عن ذات العين لا تعلق له بها أصلا واذا رجعت الحرمة في العقد الى خارج عنه وعن لازمه لا تقتضي البطلان كما قرروه وحيث فلا وجه لبطلان نحو الصدقة ولا تخريج ابن الرفعة ولا معارضة بين ما ذكرته وما في شرح المذهب بل فيه التصريح بصحة نحوه هبة وعتق المديون كما يأتي بما فيه ومما يبطل تخريج ابن الرفعة أيضا ما صرح به ابن الرفعة نفسه واقتضاه كلام الشيخين كما في الخادم وهو ظاهر أنه لا خلاف في مسألة الماء في حرمة البذل وانما الخلاف في صحة التصرف مع ما هو مقرر من الخلاف الشهير في الحرمة في مسألة الصدقة فعلمنا أن وجه الحرمة ثم غيره هنا والا لاتحاد في الخلاف أو عدمه وانما ثم أقوى منها هنا وبهذا يتضح رد ما يأتي عن الأذري أنه ينبغي الجزم بعدم صحة التصديق لتعلق حق الآدمي وتوجهه الاداء في الحال بخلاف الماء فانه لحق الله تعالى وله بدل ووجه رده ما تقرر ان الحرمة في الماء أقوى لما مر من تعلق الحق فيه بالعين ولو لله تعالى بخلاف الصدقة ومن ثم اتفقوا على الحرمة في الماء دون الصدقة فكيف مع ذلك يتأني الجزم ببطلان التصديق مع الخلاف في حرمة ويحكي الخلاف في هبة الماء مع الجزم بحرمتها هذا مما لا يتعلل فالصواب خلاف ما بحثه هو وابن الرفعة فتأمل ولا يصدك جلالتهما فانك بالتأمل الصادق يتضح لك صحة ما ذكرته ٣ (رابعها) قوله ولا يتأني ذلك ما وقع في شرح المذهب مما يخالف ذلك فهو مفروض في غير صورة السؤال هذا فيه من النظر ما لا يخفى على أدنى متأمل يعلم ذلك بسوق عبارة المجموع ثم تطبيقها مع صورة السؤال التي أجاب عليها وعبارة لو وهب الماء الصالح لاهلها في الوقت لغير محتاج الى العيش ونحوه أو بآية لغير حاجة الى ثمنه ففي صحة البيع والهبة وجهان مشهوران في الطريقتين حكاهما اللادوي وجلائل من العراقيين وامام الحرمين وجماعات من الخراسانيين قال البغوي والرافعي وغيرهما

بين الامور الثلاثة وان كان البناء له قيمة كثيرة وحكم الارض المملوكة والموقوفة مختلف لان الموقوف لا يقلعه بالارض الا اذا كان أصله للوقف من التبعة بالاجرة ولا يملكه بالقيمة الا اذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء من ريعه (سئل) عن استأجر من كماليسافر بها في البحر الخلو مدة معلومة باجرة معلومة وأوسعها فلقاها من المنزل ليسافر بها الى بولاق فلما وصل الى فم البحر الغربي هاجت عليهم الرياح فغرق المركب بما فيها دون من فيها وغرقت العدة منها في الماء فاخذها الناس على سبيل النهب والغارة ولم يرل المستأجر يسعي في انقاذ المركب من قعر البحر وتخليص عديتها من أيدي من أخذها بنفسه وعن يستعين به وصرف على ذلك بماله صورة بنية أنه بحسب ذلك مما مال الكفا عليه من الاجرة وأشهد على نفسه بذلك فهل يقام له ذلك في حسابه مما علمه أم لا وهل يشهد للرجوع بذلك على المالك ما قاله في الانوار في باب القراض حيث قال قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو أبق عبد القراض فؤنه الرد على المالك كان في المال ربح أم لم يكن اه وكفاي اقتداء الاميري ولان ذلك لازم له

وجهما الله تعالى في أثناء
باب الاجارة والمعتبر في خبر
النساج ونحيط الخياط
قوله ما فان لم نوجبه أي
ذكره بان لم يختلف العرف
فشرطه بلا تقدير بطل
العقد لان اللفظ عند تردد
العادة وعدم التقييد يلحق
بالعمل لمعنى هذا الكلام
وكيف يبطل العقد مع شرطه
في حالة عدم اختلاف العرف
مع أنه اذا أطلق العقد
لا يبطل ويحمل على العرف
وفي قولهم ما به ذلك يسير
واذا قدر الزرع عدة لا يدرك
فيها وشرط القطع صح أو
شرط الابقاء فسد فان زرع
لم يقطع للادنى وتلزمه الاجرة
للمثل لجميع المدة وان لم
يشترط شيئا صح وبقي باجرة
المثل واذا قلنا بالابقاء قال
في الاصل قال أبو الفرج
السرخسي ان أن قال
الشارح وما ذكر في الفصل
الآتي ما يحمل عليه كلام
الاصحاب في المحمول وما
المحمول عليه في كلامه
(فاجاب) بان ما ذكر في
المسئلة الاولى فيه حمل
من النامح لان عبارته
فيها فان لم نوجبه أي على
الاجير فان اختلف العرف
فشرطه بلا تقدير بطل
العقد الخ ومعنى الكلام في
هذه المسئلة أن المعتد في
حبر النساج ونحيط الخياط
وصبغ الصباغ وذرور
الكعمال وطلع التلقيم
العرف فان اختلف أولم

تصرفه وان علم حتى يثبت عند القاضي انه لا وفاء معه بما تبرع به وجزم بعض شراح الرسالة وهو
انه قبل قيام الغرماء عليه يجوز له التبرع باليسير وبعده لا يجوز مطلقا وقال الحفيد بن رشد من
مقدمي أئمتهم وأما تصرفه قبل الجور فلا يجوز له اتلاف شيء من ماله عند مالك بغير عوض اذا
كان مما لا يلزمه ومما لم تجر العادة بفعله ثم قال وأما جهور من قال بالجور على المفسد فقالوا هو
قبل الجور كسائر الناس وانما ذهب الجمهور لهذا الاصل لان الاصل جواز الافعال حتى يقع الجور
ومالك كأنه اعتمد المعنى نفسه وهو احاطة الدين بماله اه واحترز بالجمهور عن أبي حنيفة رضي الله
عنه فانه لا يقول بالجور ووجه بعضهم القول عندهم بان عتقه قبل الجور لا يرد طالت المدة أم لا بان
دين الغرماء انما هو في ذمة السيد لاني عين العبد ولو تلف العبد لم يبطل الدين فوجب ان ينفذ
العتق لبقاء الدين في الذمة مع نفوذه والشهور عندهم ان العتق كالصدقة في الرد بشرطه وقال بعضهم
الحاصل ان تبرعانه التي بعد الدين وقبل الجور مردودة اذا احاط الدين بماله من غير خلاف ما عدا
العتق فانه يرد ان قام الغرماء بقرب العتق من غير خلاف فيه فان قاموا بعد طوله فليس قولان
والارجح الرد اه حاصل مذهب المالكية في هذه المسئلة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ولا يجزى
على المفسد بسبب الدين وان طلب غرماءه الجور عليه لان في الجور اهدار أهليته والحاقه بالبهائم
وذلك ضرر عظيم فلا يجوز الحاقه به لاجل ضرر خاص ولا يتصرف الحاكم في ماله لانه لا يجزى عليه
وخالفه صاحباه فقالا اذا طابوا الجور حرمه ومنعه من التصرف والبيع باقل من ثمن المثل واذا امتنع
عن بيع ماله يبيعه الحاكم ويقسم الثمن بينهم بالخصص هذا حاصل ما في مذهبهم في ذلك فعلى قول
أبي حنيفة يتصرف في ماله بما شاء مطلقا وعلى قول صاحبيه يتصرف مالم يجزى عليه ومنعه من
التصرف مذهبنا واذا تقرر ما لا لائمة الاربعة في هذه المسئلة من الخلاف والتفصيل فكيف ينقل
المعنى عنهم القول بنفوذ التبرع قبل الجور قلت أما الخلاف الذي لاصحابهم وأصحابنا فكأنه لم يعتد به
ولم يقول عليه لضعفه من حيث مخالفته لصريح كلام أحمد والشافعي رضي الله عنهما ونظير ذلك
ما يقع للنووي رحمه الله كثيرا أنه في كتبه لا سيما شرح المذهب يحكي الاتفاق مع تصريحه هو وغيره
بالخلاف في ذلك وسبب ذلك أنه لا يعتد بذلك الخلاف لشذوذه فيجزم بالحكم غير ملتفت اليه وأما
ما حكى عن مالك وكأنه اعتمد فيما حكاه عنه مامر عن سماعة أصبح وجعل الثبوت عند القاضي
بمترلة الجور وأما أبو حنيفة فهو لا يقول بالجور كما مر وحيث فلا اعتراض على صاحب المعنى فيما مر
عنه على انه لم ينف الخلاف الا باعتبار علمه دون نفس الامر فبفرض ثبوته لا اعتراض عليه فيه
وأما من زعم كشيخ الاسلام في فتح الباري انه فيه نقل الاجماع على النفوذ قبل الجور فقد وهم لان
عبارته هي التي قدمتها وهي قوله لا نعلم أحدا خالفهم ومثل هذه العبارة لا تفيد الاجماع نعم تفيد أن
جهور العلماء على ذلك وقدم عن ابن رشد أن جهور من قال بالجور قالوا هو قبيل الجور كسائر
الناس وهذا هو الذي حكاه المعنى نعم حكاية الاجماع على النفوذ قبل الجور وقعت في كلام غير
المعنى وهي مردودة بما قررته من الخلاف الشهير في ذلك ومن الغريب قول ابن المنبر المالكي
في شرح البخاري وأما قوله من تصدق وعليه دين فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعتق والهبة
وهو رد عليه فهذا اجماع من العلماء لا خلاف بينهم فيه اه المقصود منه فقوله فهذا اجماع من
العلماء غلط فاحش لمخالفته لما هو المعروف السابق من الخلاف في ذلك بل الخلاف شهير يحكي في
النفوذ حتى بعد الجور ويمكن تأويله بأن قوله فهذا راجع الى قوله فالدين أحق أن يقضى لا لقوله
رد عليه وبؤيده وان كان بعيدا من سياق كلامه مامر من حكاية الخلاف في ذلك حتى في مذهبه
هذا ما يتعلق بعبارة المعنى من الحنبالية العبارة الثانية قول الذخيرة للقرافي من أئمة المالكية ومحققهم

من احاط الدين بماله حرمت هبته وصدقته وعتقه ورد اقراره لمن انهم عليه ويجوز بيعه وشراؤه
حتى يجزى عليه وكذا الاتفاق على امرائه ومن يلزمه الاتفاق عليه ويتزوج من ماله مالم يجزى
عليه وقال الشافعي التبرعات نافذة حتى يجزى عليه انتهت فتأمل نقله عن الشافعي رضي الله عنه
النفوذ لجميع تبرعاته قبل الجور مع احاطة الدين بماله يردد بحسبك من افتاء المفتي ومن تبعه بعدم
نفوذها أخذوا من يخرج بان فيما مضى ضعفه وانحلالة العبارة الثالثة وهي العمدة في الحقيقة
عبارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهي قال الشافعي شراء الرجل وبيعه وعتقه واقراره
وقضاؤه بعض الغرماء دون بعض جائز كانه عليه مفسا كان أو غير مفسد وذا دين كان أو غير
ذي دين في اجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شيء ولا مما فضل منه ولا اذا قام الغرماء عليه حتى
يصيره الى القاضي وينبغي اذا صيره الى القاضي أن يشهدوا على انه أوقف ماله عنه أي جزى عليه
فاذا فعل لم يجز له حينئذ أن يبيع ماله ولا يهب اه لفظه بحروفه وقوله جائز كانه عليه معناه نافذ
كانه عليه بدليل قوله لا يرد من ذلك شيء فلا ينافي ما علم مما مر انه يحرم عليه التبرع وان نفذ
وعبارتها بعد ذلك باسطر فال شافعي رحمه الله ويجوز له ما صنع في ماله بعد دفعه الى القاضي حتى
يقف القاضي ماله انتهت بحروفها وعبارتها بعد ذلك بورقات واذا حبس وأحلف وقاس وخلى
ثم أفاد مالا جازله فيما أفاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغسيرة حتى يحدث له السلطان وقفا آخر
لان الوقف الاول لم يكن وقف لانه غير رشيد انما وقف لجنه ماله ويقسمه بين غرمائه فما أفاد
آخر فلا وقف عليه انتهت بحروفها أيضا فتأمل كلامه رضي الله عنه تجسده نصا فاطعلا لا يقبل
التأويل في صحة تبرع المدين الذي لا يرجو وفاءه اذ لا يكون مفسدا الا ان كان كذلك لما قدمته في
معنى لا يرجو وفاء قبيل جحر القاضي عليه ولو بعد مطالبة الغرماء ورفعهم له الى القاضي وحينئذ
يزداد تجبلك مما وقع فيه المفتي ومن تبعه من افتائهم بعدم صحة تبرعه وأي عذر لمقلد ضاقت
عليه أغلال التقليد فافهم حتى لم يجد حرا كايخرجه عن ذلك المضيق الى فضاء دوحه رأيه أو
رأى غير مقاده في أن يخالف مقلده مثل هذه المخالفة الصريحة اعتمادا على ما قام عنده وجد
عليه رأيه مما لا يصلح متمسكا كما بسطته فيما مر ويأتي وربما يخفى على من علم بهذه النصوص
ولم يرجع اليها أن يكون قد هوى الى هوية اللجاج والعتاد وأعيد بالله منهما كل من له في الخير
مزيد تقدم وارزاد العبارة الرابعة قول الامام الرافعي في العزيز في الكلام على شروط سرية
العتق الثانية لو ملك المعتق قيمة نصف الشريك وعليه من الدين مثل ما ملكه أو أكثر فهل يمنع
الدين التقويم عليه والسرية فيه قولان كالقولين في أن الدين هل يمنع الزكاة والجامع أن سرية
العتق حق لله تعالى وهو متعلق بحفظ لا أدى كالأزكاة والاصح أنه لا يمنع وجعل الشيخ أبو علي
الخلاف في المسئلة وجهين وقال من الاصحاب من قال لا يقوم عليه لانه غير موسر بما ملكه بل هو
فقير من فقراء المسلمين ولذلك تحمل له الزكاة فان ابرأه عن الدين لم يقوم عليه أيضا كالمعسر موسر
وقال الاكثرون وجههم الله ومنهم ابن الحداد يقوم عليه لانه مالك لما في يده نافذ التصرف فيه ولو
اشترى عبدا وأعتقه نفذ فكذلك يجوز أن يقوم عليه فعلى هذا يضارب الشريك بقيمة نصيبه مع
الغرماء فان أصابه بالمضاربة مع الغرماء ما ينبغي بقيمة جميع نصيبه فذلك والاقتصر على حصته ويعتق
جميع العبد ان قلنا تحصل السرية بنفس الاتفاق اه فتأمل قوله وعليه من الدين مثل ما ملكه
أو أكثر وتعليله الضعيف بأنه غير موسر والصحيح بأنه مالك لما في يده نافذ التصرف فيه واستبداله
لذلك بنفوذ تبرعه باعتق تجدد ذلك نصا فاطعلا للتراع عند من له أدنى مسكة من ذوق وانما المخالف
لذلك بعد الاطلاع عليه معانيد ينقطع الكلام معه العبارة الخامسة قول الروضة في ذلك أحدها

يكن يعرف وجب لخصه
الصدقة كره أي كل من
المذكوران ولا يجب
تقديره لانه تابع كالابن
وقد علم أن محجل بطلان
العقد بشرطه عند اختلاف
العرف ووجهه البطلان
جهالتها وأما الثانية فالمحمول
فيها قول الاصحاب أو شرط
الابقاء فسد والمحمول عليه
قوله في الفصل الآتي ثم
حملها اذا لم بشرط الابقاء
على التأييد بمعنى أنه لا يقطع
أصلا فان شرطه كذلك
فسدت الاجارة باتفاق
الاصحاب لتضمنها الزام
المكسرى التأييد قاله الامام
* (كتاب احيا الموات) *
(سئل) رحمه الله عن حداد
جاء الى سوق برازين وسود
بدخانه قاشهم ونقص بذلك
النقص الفاحش فهل لهم
منعه أم لا وهل قولهم ينتفع
بما يضر المالك دون المالك
خاص بالحداد أم عام في
جميع أموال المالك فاذا
قامت بانه خاص بالحداد فهل
بينه وبين غيره من أمواله
فرق أم لا (فاجاب) بانه
ليس للحداد منع الحداد
اذا احتاط وأحكم الحدادان
فقد قال أئمتنا وكل واحد
من الملاك يتصرف في ملكه
على العادة ولا ضمان عليه
وان أفضى الى تلف لانه
تصرف في خاص ملكه وفي
منعه منه اضار به وأما قول
بعض المتأخرين والحاصل
منع ما يضر المالك دون المالك

فمحملة في تصرف خالف فيه العادة والافتد قالوا لو حفر في ملكه بئر بالوعة فسد ماء بئرجاره أو حفر بئرا للماء فذهب ماء بئرجاره أو تندق جذاره فأنه لم يضمن ولا منع نعم لو خالف العادة في سعة البئر أو قربها من الجدار أو كانت الأرض خواره تنال اذا لم تطوف لم يطوها ضمن اه وقد علم أن المنع منوط بخالفه العادة لا بالجدار وغيره والفرق بين الجدار ونحوه والقماش ونحوه تسير دفع ضرر الثاني بئره أو نحوه بخلاف الاول (مثل) عن النهر كنيل مصر هل له حريم وما قدره وهل اذا أحيا شخص فيه بناء ووقفه مسجد اهل تثبت له أحكام المسجد أم لا وهل اذا أحيا فيه دارا يملكها أم لا وهل اذا تباعد النهر عما أحياه يتغير الحكم المذكور أم لا (فاجاب) بان للنهر حريما وهو ما يرتفق به الناس بان تفس حاجتهم اليه لتسام الانتفاع به فلا يجوز تلك شي منه بالاحياء فمن بنى فيه بناء ووقفه مسجدا لم يصح وقفه لانه مستحق للارالة فلا يثبت له شي من أحكام المسجد ومتى بنى فيه دارا هدمت ولا يتغير هذا الحكم وان تباعد عنه الماء بحيث لم يضر في حريمه له ذلك (مثل) عما حوت به العادة من عمل النشادر خارج

كون المعتق موصرا وليس معناه أن بعد غنما بل اذا كان له من المال ما يفي بقيمة نصيب شريكه قوم عليه وان لم يملك غيره ويصرف الى هذه الجهة كل ما يباع في الدين ثم قال ولو ملك قيمة الباقي لشكن عليه دين بقدره قوم عليه على الاظهر واختاره الاكثرون لانه مالك لما في يده نافذ تصرفه فيه ولهذا لو اشترى به عبدا وأعتقه نفذ انتهت وقولها بقدره مرادها ما في أصلها كما علمت أو أكثر ومن ثم جرى صاحب المتن وغيره حتى أصحاب المتن كالخاوي وفروعه على ما في عبارة العزيز من أنه لا فرق بين أن يكون عليه دين بقدر ما تبرع به أو أكثر منه على انه لا اعتراض على الروضة في ذلك لما علم من تعليلها المذكور انه لا فرق ومن ثم عبر بعض مختصري الروضة بقوله وان كان المعتق مدونا واستغرقت القيمة ماله اه وهذا يشمل ما اذا ساءت القيمة ماله وما اذا زادت عليه فان قلت من أين أن المراد بالتصرف في عبارتها ما يشمل التبرع قلت هذا جلي لا يحتاج للسؤال عنه لانه سبق تعليلنا لنفوذ تبرعه بالمعتق مع استغراق دينه فلولا أن مرادهم بالتصرف ما يشمل التبرع لم تتطابق العلة والمعلل على أن قوله ولهذا لو اشترى به الخ صريح في المدعى لا يقبل التأويل العبارة السادسة عبارة الجواهر في ذلك وهي فيعتق عليه جميعه سواء أ كان عليه دين يستغرق قيمته أم لا ثم قال لو كان معتق الحصة بملك حصه شريكه لكن عليه دين يستغرقها فالأصح أنه لا يمنع السراية فيضارب الشريك بقيمة حصته مع الغرماء فان حصل له قيمة جميع نصيبه فذلك والا اقتصر على حصته ويعتق جميع العبدان فلنا بحصول السراية بنفس الاعتناق أي وهو الأصح اه فتأمل ما جرى عليه الشيوخ ومن بعدهما ومن قبلهما هنا لاسيما قواهما لانه مالك لما في يده نافذ تصرفه فيه ولهذا لو اشترى الخ تعلم ما وقع فيه أولئك المخالفون من خروجهم عن صحيح المذهب الى قول أو وجه ضعيف جدا ومثل ذلك لا يجوز لمقلد سلكه لكن اعسل عذر أولئك ان نسخ الام قليلة في بلادهم وان المسئلة وان كانت في الروضة وأصلها وغيرهما مع أن هذه الكتب نصب أعينهم لكنها في غير مقامها فغلطوا عنها فاذا بانث كذلك فعليهم الرجوع للعق لانه الا لا تقيهم دون التصادى بعد الاطلاع على ذلك في هذه الورقة العقلية أعادنا الله واباهم من تصحيح على ما يرضى ويسرنا سأل سبيل الحق أينما كان بمنه وكرمه آمين فان قلت لاجبة فيما ذكرت عن الشيوخ لان السراية تهرية عليه من الشارع وكلامنا ليس الا فيما يفعل بالاختيار قلت هذا انما يتوهم بالنسبة لعنق نصيب الشريك أما بالنسبة لعنق نصيبه هو فاجبة فيه واجبة لنفوذ مع الدين المستغرق وكذا هي واجبة بالنسبة لنصيب الشريك من وجهين أحدهما أن هذا مما فعل بالاختيار ومن ثم عدوه اتلافًا وتقويتا ومنعوا السراية فيما لو ملك بعض أصله أو قرعه بارث لانه لم يكن منه حينئذ صنيع ولا تقويت بخلاف ما اذا كان العنق باختياره لاسيما ان علم بان العنق ينفذ عليه ويصرف اليه ما في يده وان استغرق دينه ومن ثم جعلوه بمنزلة من اشترى بما في يده الذي استغرقه دينه عبدا وأعتقه فانهم ان تعليلهما السابق وقولهما ولهذا لو اشترى الخ صريحان فيما ذكرناه فبفرض ما ذكر في السراية وانه لا جبة فيها الحجة الصريحة الصحيحة التي لا تقبل تأويلًا في هذين الامرين فتأمل ذلك فانه دقيق مهم فان قلت سلمنا ذلك لكن في قواعد الزركشي فرع يشكل على ما قاله الشيوخ وغيرهما وبشهد لما قاله أولئك المخالفون وهو ولو اشترى قريبه وعليه دين فقيل لا يصح الشراء والأصح صحته ولا يعتق بل يباع في الدين اه فنع الدين لعنقه في هذه الصورة مع أنه قهرى عليه كالسراية مشكل على ما تقر فيها ويقضى أنه لا يصح تبرع المدين قلت هذا تحريف أو اجمال يحتاج لتقييد بارجاع ضمير اشترى الى المريض وحل الدين على المستغرق لان الذي صرحوا به وهو الصواب الذي لا يقبل نزاعا ان من ملك أصله أو قرعه عتق قهرًا عليه عقب الملك ما لم يكن

البلدان ناره وقد بالزوث والكاس فاذا شئت الاطفال دخانه حصل لهم منه ضرر عظيم في الغالب وورعيات بعضهم منه فعمل شخص معمل نشادر في وسط البلد وأوقد عليه بما ذكره قرض دخانه طفل رضيع فرض مرضا شديدا فهل الايقاد حرام فيما ذكره وبغيره عليه ويجب الانكار عليه ويمنع منه ويضمن ما تلف به (فاجاب) بانه يحرم عليه الايقاد المذكور اذا غلب على ظنه تضرر الغير به فيما ذكره ولما كم تعزيره عليه ويجب الانكار عليه بسببه ومنعه منه ويضمن ما تلف بسببه مطلقا فقد قالوا وكل واحد من الملاك يتصرف في ملكه على العادة ولا ضمان به اذا أفضى الى تلف نعم لو تعدى ضمن ولو أوقد في ملكه أو في موضع مختص به باجارة أو عارية أو في موات وطار الشرار الى بيت غيره أو كرمه أو زرع أو حرقه فلا ضمان ان لم يجاوز العادة في قدر النار ولم يوقد في موضع عاصفة فان جاوز أو أوقد في عاصفة ضمن ويحترق على الاعتقاد كالركض المفرط في الوحول والاجراء في مجتمع الوحول ولو خالف ضمن ولو بيعت السلطان أو الزعيم الى امرأه كرت بسوء تصرف فاجهضت جنينا فزواج جيت دية الجنين مغلطة على

مريضًا وعليه دين مستغرق لان المريض مجبور عليه في كل ماله ان كان عليه دين مستغرق والا ففجيا لا يحتمله ثلثه وقد صرحوا بالسراية فمن اشترى قريبه مع قرضه ثم يهرم أنه لا فرق في السراية بين أن يكون عليه دين مستغرق أولا ومنه يعلم أن المدين الذي دينه يستغرق جميع ماله لو اشترى بعض أصله أو قرعه عتق عليه ما اشتراه وسرى العتق الى باقيه فيلزمه قيمته لما لكه ولا نظر الى ما عليه من ذلك الدين فكيف مع ذلك يتعقل صحة هذا الاجمال الذي أوقع فيه الزركشي بتقدير أن النسخ لم يحرفوا شيئا لكن الظاهر أنه من تحريفهم ويؤيده أن النسخة التي رأيت فيها ذلك يغلب عليها السقم والتحريف العبارة السابعة قول الرافعي في باب التفليس ومقتضى هذا القيد وهو اشتراط زيادة الدين على مال المفلس حتى يحجر عليه اشتراط وجود مال للمدين ويجوز أن يقال لاجبة اليه ويكفي مجرد الدين لجواز الحجر منعاه من التصرف فيما عساه يتجدد باصطحاب أو اتهاب أو الظاهر بركاز أو غيرها فان كان كذلك فليفسر المفلس بالذي ليس له مال يفي بدويته ليعم من لا مال له أصلا انتهت الحجة في قوله ويكفي مجرد الدين لجواز الحجر منعاه من التصرف فيما عساه يحدث الخ فانه صريح مع كونه مدينا ولا مال له أصلا يرجو لوفاء منه يصح تصرفه الشامل لتبرعه بل هو المقصود بالمنع اذا لم يحذروا في تصرفه بغيره وقد أقره المتأخرون على قوله منعاه الخ وانما خالفوه تبعا للاصحاب في امتناع الحجر حيث لا مال لا تنفاه سببه حينئذ وذلك التعس الذي ذكره خلاف الأصل فلم ينظر اليه على ان الغرماء بصدد مراقبته ورفع له الحاكم الحجر عليه ان حدث له مال فلا يحذروا في عدم الحجر عليه قبل ذلك الحدوث فلم ان كلامه في مقامين أحدهما مسلم وهو صحة تصرفه فيما حدث ولم يحجر عليه وهذا عين مسئلتنا لانه مدين لا يرجو وفاء لدينه وقد صح تبرعه بما في يده وحينئذ يرداد التجب من القاتنين بعدم صحة تبرعه والاخر غير مسلم وهو الحجر قبل الحدوث لما مر من انتفاء سببه ومن ثم قال ابن الرفعة ما ذكره من الحجر هنا بخلاف للنص والقياس اذ ما حدث انما يحجر عليه فيه تبعا للموجود وما جاز تبعا لا يجوز فصدا العبارة الثامنة قول الاصحاب من له مال لا يفي بدويته وسأل الغرماء الحاكم الحجر عليه جرحا لانه قد يقضى بعض الغرماء دينه فيتضرر الباقيون وقد يتصرف فيه فيضيع حق الجميع قال ابن الرفعة ويستنبط من هذه العلة أن المال لو كان مرهونا امتنع الحجر اللهم الا أن يكون فيه رقيق وقتلنا ينفذ عتق الواهن له أي على قول لان الغرض انه معسر هذا ما ظهر تفغها ولم أره متقولا اه فقولهم قد يتصرف الخ واستثناء ابن الرفعة منه عتق المرهون على ذلك القول صريح موافق لما ذكرته عن الرافعي في صحة تبرع المدين الذي لا يرجو وفاء وكذلك استثناء ابن الرفعة من العلة ما ذكره صريح في ان مال المدين المفلس قبل الحجر غير مرهون ولا يتعلق به حق الغرماء فلذا صح تبرعه به ومن ثم عاله الشيوخ بقولهما كما مر لانه مالك لما في يده نافذ تصرفه فيه زاد الرافعي وتبعوه انه لا فرق بين أن يكون ماله عليه قدر ما في يده أو أكثر كما مر وبهذا الذي ذكره ابن الرفعة وارتضاء كما هو ظاهر كلامه يظهر لك صحة ما قدمته انه لم يقصد بتخرجه السابق الا مجرد اجراء الخلاف دون الترجيح والاتفاض كلامه هذا مع ذلك لان هذا المذكور هنا صريح في صحة تبرع المدين وان لم يرج وفاء والمذكور ثم يقتضى ترجيح عدم صحته فوجب الجمع بالجل الذي ذكرته وهو انه لم يقصد بذلك التخرج الا اجراء الخلاف لا غير وبفرض أن ظاهر تخريجه الترجيح أيضا لا يعمل به لانه مع مخالفته الصريحة للمذهب يخالف لصريح كلامه نفسه هنا واذا اختلف كلام امام وجب الأخذ بالصريح منه دون الظاهر فكيف والصريح الذي هنا هو المذهب الذي لا ريب فيه عند من أحاط بتلك النقول التي قدمتها فان قلت ما قاله ابن الرفعة في التفليس مردود فلا جبة فيه قلت

المردود منه بحث منع الحجر في المروهون بعدم الطائفة فيه ووجه رده ان له فوائد كالمنع من التصرف باذن المروهن وفيما عساه يحدث بنحو اعتياد وهذا البحث وان سلم رده بما ذكر لا يمنع أن يستدل به على ما نحن بصدده فلا يرد علينا كونه مردودا العبارة التاسعة مافي فتاوى الاصحى وصورته رجل وقف أرضه وعليه ديون فهل يصح الوقف الجواب ان كان ذلك قبل الحجر عليه وهو في صحته فالوقف صحيح فهو صريح فيما هو المتقول السابق ان تبرع المدين في حال صحته قبل الحجر عليه صحيح وان لم يرج دينه وفاء العبارة العاشرة قول الاصحاب لا يمنع الدين الذي لله تعالى أولا كذا وان حل واستغرق ماله أو زاد عليه وجوب الزكاة قبل الحجر عليه وعلوه بان ماله لا يتعين صرفه لجهة الدين ثم فرعوا على ذلك نذر الصدقة بعين النصاب النقد أو الحيوان أو غيرها أو قال جعلته صدقة أو هديا أو ضحية فتم الحول قبل صرفه لجهة النذر فلا زكاة فيه لزوال ملكه عنه بالنذر أو الجعل هذا ما حرم به الشيخان ونفاه عن الاصحاب واعتراض الباقي له أشار الجلال الى رده فتأمل قولهم ان ماله لا يتعين صرفه الى جهة الدين أى ولو بعد الطلب الموجب للاداء فوراً لان له الاداء من جهة أخرى باقتراض أو نحوه تجده صريحا فيما مر أنه مادام لم يجبر عليه فالتأجيل متعلق بذمته لا بشئ من أعيان ماله وإذا لم يتعلق بشئ من أعيان ماله فأى مبالغ لتبرعه وتأمل أيضا ما فرعه على ذلك من صحة النذر والصدقة والهدي والاضحية من المدين مع نصريحهم بان الدين مستغرق لماله وزائد عليه تجده صريحا ظاهرا لا يقبل تأويل في صحة تبرع المدين قبل الحجر وحينئذ يزداد تعجبك من المخالفين لذلك مع وضوح صراح المذهب فيه ولقد رأيت لكثير من علماء حضرة في بيع العهدة ما يشابه ما وقع فيه أولئك بل هو أقبح بكثير لما فيه من مخالفة المذهب المخالفة الصريحة بإبداء آراء يجزمون بها مع خروجها عن المذهب وقواعده بالسكينة ولم أر لهم عذرا في ذلك بل أقول ان ذلك لا يجوز لان من المعلوم المقرر المعترف به والمذنبين له انهم شافعية ومفتون ومؤلفون على مذهب الشافعي رضى الله عنه وأيسوا مجتهدين قطعا بأى مرتبة فرضتها من مراتب الاجتهاد فمع ذلك كيف يجوز لهم في افتاء أو تأليف أن يذكروا آراء لا يمكن تخريجها على مذهب الامام الشافعي بوجه بل مجتهدو المذهب أصحاب الوجوه وغيرهم لم يبدوا شيئا من وجوههم وآرائهم الاعلى قول الشافعي أو قاعدته لا يخرجون عن ذلك ألبيسة ومن خرج عنه كمفردات المزي وآراء أبي ثور وابن جرير الطبري وابن المنذر لاتعد آراؤه وجوها في المذهب ولا منه بل هو كبقية آراء المخالفين للمذهب وأما الجواب عن أولئك الحضارمة انهم جروا في ذلك على آراء من مذاهب المجتهدين غير الشافعي فبعد لانهم اذا سلكوا ذلك كان يتعين عليهم أن يبينوا تلك الآراء بنسبتها الى قائلها أو يكونهم أخذوها من قياس قول المخالفين أو قواعدهم وأما اطلاقها عريضة عن ذلك ففيه إيهام بل صريح انها من مذهب الشافعي ومن ثم رأيت أكثر مشغلي الحضارمة يتوهمون ذلك فانصحت حزمة هذا الفعل لما فيه من التعرير للمسلمين والتجاسر على مراتب الأئمة المجتهدين وفقنا الله وياهم لطاعتهم أجعين بكنهه وكرمه آمين (تنبيه) اختلفوا في المدين الذي عليه دين مستغرق لمال يده هل يلزمه زكاة الفطر وعلى عدم الأوزم يسن له اخراجها أخذاً من قول شرح المذهب العبرة في الفضل عما ذكره بوقت الوجوب فوجوده بعده لا يوجبها اتفاقا لكن يندب اخراجها اهـ فإذا ندب اخراجها هنا مع الاتفاق على عدم وجوبها فالولي أن يندب في مسئلتنا لقوة الخلاف في الوجوب وبفرض تسليم عدم الندب فجواز الاخراج لا نزاع فيه وعلى كل من ندب اخراجها أو جواز في ذلك ألحجة لجواز تبرع المدين لأن اخراجها حيث لم يجب يكون تبرعا وما يصرح بالندب مافي شرح المذهب أيضا في خبر الانصاري الذي نزل به الضيف فاطمعه قوته وقوت صبيانه من ان هذا ليس بصدقة بل ضيافة وهي لا يشترط فيها الفضل

عن عياله ونفسه لتأكلها وكثرة الحث عليها حتى ان جمعا أوجبوها اهـ فكذا الاخراج هنا متأكد للخلاف الشهير في وجوبه فليس للمدين ويؤيد جواز الاخراج ما بحث في الاضحية انها لا تحرم من مدين لا يرجو وفاء رعاية لقول جماعة من السلف انها يجب حتى على المعسر كما كان الضيافة لا تحرم على المدين اهـ ولا ينافيه قولهم انما تسن للقادر لان المراد به من في يده ما يفي بها وان كان عليه ديون مستغرقة له وعليه فزكاة الفطر على القول بان الدين يمنع وجوبها والضيافة والاضحية يجوز اخراجها ولو من مدين لا يرجو وفاء فيفسد ذلك صحة تبرع المدين ولا ينافي الجواز هنا الحرمة في الصدقة لانه لا داعي لها ولا عذر في اخراجها بخلاف هذه الثلاثة للخلاف في وجوبها والخروج من الخلاف سنة بشرطه فان قلت ما ذكرته عن المجموع في الضيافة خالفه في شرح مسلم وانتصرت له في كتابك المسمى بالتحاف ذوى المروعة والنافعة بما جاء في الصدقة والضيافة قلت مافي المجموع جرى عليه جمع متأخرون فصح الاستشهاد به لما مر العبارة الحادية عشرة قولهم في التيم لو كان عليه دين مستغرق لم يلزمه صرف شئ مما يده الى ماء طهارته ففضية قولهم لم يلزمه انه لو صرفه الى الماء جاز أى صح لان حزمة ذلك معلومة من كلامهم في الصدقة وهو مراد الاسنوي بقوله وان جرم عليه ذلك في بعض الصور واذا تقررت صحة صرفه في ذلك كان صريحا في صحة تبرع المدين لان الفرض أن دينه مستغرق وأنه تبرع بشراء الماء وقد صح ذلك فلتصح سائر تبرعاته العبارة الثانية عشر قول الروضة في التظليل اعلم ان التعلق المانع من التصرف مفتقر الى حجر القاضي عليه قطعا انتهت وهي صريحة لا تقبل تأويلا في صحة تبرع المدين قبل الحجر وأنه لا يمنع منه الا الحجر الحسى أو الشرعى والعجب كل العجب من قال لادلالة في ذلك لخروجه بالتخصيص عليه فأى تخصيص على خلاف ما دلت عليه عبارتها الموافقة لعبارتها أيضا في العتق فان أريد بالتخصيص عليه ما اقتضاه تخريج ابن الرفعة كان ذلك أعجب اذ كيف ترك صراح النقول لتخرج متأخر بمقتضى بل مردود كما مر بيانه موضحا العبارة الثالثة عشرة قول جمع من المتقدمين والمتأخرين في الحبل انها اذا أسقطت حق الغير بعد وجوبه حرمت فهذا منهم تصريح بانها مع حرمتها وإبطالها لحق الغير المتعلق بذلك العين المتصرف فيها كما صرحوا به في الشفعة بعد وجوبها بصح العقد المشتملة تلك الحيلة عليه وان قوت ذلك الحق واذا تقرروا هذا من كلامهم وعلم منه ان حزمة تلويث ذلك الحق لا ينافي صحة العقد المفقوت له وان تعلق بالعين فالولي تبرع المدين قبل الحجر لان الحق حينئذ متعلق بالذمة وبفرض صحة تعلقه بالعين ليس مقتضيا لبطلان العقد بل انما يبطله التعلق بها من حيث ذاتها أو الامر اللازم لها فتدبر ذلك فانه دقيق اضطرنا اليه ما علمت من كلامهم في الحبل وبما قررناه يعلم ردما للبندينجي فيها فتأمل العبارة الرابعة عشرة قول الجواهر في باب الهبة ولا يشترط فيه أى في الواهب أهلية التبرع وهو أن يكون غير محجور عليه اهـ وهذا صريح قاطع للزاع عند من له أدنى تأمل فانه متى انتفى الحجر وجدت أهلية التبرع ففيه أباسخ ردة على المفتي ومن تبعه في قولهم انه ليس أهلا للتبرع وان انتفى الحجر فلا تصح تبرعاته وليس كما زعموا فان قلت لو كان فيه أهلية التبرع لم يحرم عليه التبرع وقد تقرروا فيما مر ان كل تبرع قوت حق الدائن يكون حراما قلت هذا غفلة عما مر مبسوطا ان ملحقا الحرمة غير ملحقا الصحة اذ مدار الحرمة على الخلق الضرر بالغير ومن تبرع بما ينفوت قضاء دينه بان لم يرج وفاء بالمعنى السابق فقد أضر بالدائن فأثم لذلك ومدار الصحة على عدم تعلق حق بالعين ومتى لم يجبر على المدين فالدين متعلق بذمته لا غير فلم يكن لا بطلان تصرفه وجه وان حرم لان الحرمة لا يخرج لا معنى يتعلق بالعين أصلا كما مر مبسوطا وما يؤيد ذلك ويقطع النزاع أيضا انه لا نزاع في انه يجب أداء الدين بالطلب ويحرم تأخيرها حينئذ ومع ذلك

راجع الى الآلات فيقتصر عند ذلك عبارة السبيل بمعنى وغيرها وكون البناء بالآلات المشاعة من متى في خارج متى بعيد من غرض الموصى المذكور وهل يكون عود الضمير الى الآلات محالاً للقاعدة النخوية المشهورة في عود الضمير الى المذكور البعيد وهل يكون عود الضمير المفرد المذكور الى الآلات من قبيل القاعدة المشهورة أيضا أن ما لا فوج له تحقيق يجوز تذكيره وتأنيبه أم ليس من ذلك لكونه اجما والقاعدة في المقر فقط (فاجاب) بان الضمير المتصل بالباع من قول الموصى يحرم به راجع الى الموصى بمعنى لانه أقرب مذكور ويؤيد قوله في أيام التشرى اذ يطهر من تعينها ان قصد سقى الخناج لكثرة الثواب فيه وهم يكونون فيها في الأيام المذكورة والموصى المذكور جاهل بحكم البناء بمعنى وحينئذ فالوصية باطلة لانها لا تصح بعبارة وكذلك الحكم بها والحكم بصحتها لم يستحضر حكم البناء المذكور حال حكمه وقد علم أنه لا حاجة الى الجواب عن بقية السؤال (سئل) عن هو مقيم بمسجد نهرا لا يرج منه الا بعد أن يصلى العشاء أو الحاجة ويعود وعنده مكتب موقوفة ومملوكة لا يجبل الكشف

والمطالعة والتصنيف وغيره
 في غالب أوقاته ويخاف
 عليها أن تصيب وان جعلها
 في بيته شق عليه الذهاب إليها
 للمراجعة مع فوات الوقت
 لذلك قول له كما كان لاهل
 الصفة في زمن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما يجعلون
 فيه أمتعتهم أن يجعل في
 المسجد المذكور خزنة
 يضع فيها الكتب المذكورة
 التي ينتفع بها صونا لها
 وتسهلا عليه تفاديا لحسم
 المشقة في الذهاب الى بيته
 وفوات الوقت بذلك أم لا
 (فاجاب) بانه متى كان جعل
 الخزانة في المسجد للغرض
 المذكور لا يضيق على
 المصلين فيه ولا يحصل به
 ضرر فهو جائز لما ذكر في
 السؤال ولما يترتب عليه
 من المصلحة العامة بحصول
 النفع المتعدد فقد قال
 النووي في زوائد الروضة
 بـ **حرم** غرس الشجر في
 المسجد قال الصمري ويكره
 سطر البتريه اه وصرح
 الاصحاب في باب موجبات
 الدية بجواز الحفر فيه
 وقد قال المتولي في التتمة
 لو حفر بستانا في مسجد
 اجتمع فيه ماء المطر فوقع
 فيها انسان ان فعل ذلك
 باذن الامام فلا ضمان أو
 بغير اذنه فعلى القولين أي
 في الحفر في شارع للمصلحة
 عامة بغير اذن الامام
 أظهرهما أنه لا ضمان أيضا
 لجواز الحفر المذكور وقال

شرح الشافعي رضي الله عنه كما مر به في التصرف الشامل للتبرع فعلمنا ان حرمه التبرع لا تنافي
 محتمة فاحفظنا ذلك واشدد به يدك تسلم من الجحاح والعناد الذين لا يبايعان بغاضل فضلا عن كامل
 حسانا الله واياك عن ذلك ووفقنا لسلك أقوم المسالك بمنه وكرمه آمين العبارة الخامسة عشر قول
 أفقه تلامذة الفقي وأجل مشايخ شيخ المفتي الذين اجمع بكلامهما فيما ذهب اليه أعني شيخ الاسلام
 الشهاب المزجد صاحب العباب في فتاويه بحجة نذر المدين وعبرة السؤال هل يصح النذر من المدينون
 لما يحتاجه لوفاء دينه حيث لم يكن له غيره وذلك قبل ان يجبر عليه وعبرة الجواب نعم يصح النذر
 من المدينون بما يحتاج اليه لوفاء دينه اذا كان يصبر على الاضاعة والا فلا اذ التصديق في هذه الحالة
 مكروه والنذر لا يصح بالمكروه ومراده انه لا يصح بالمكروه لذاته بخلاف المكروه لغيره بل والحرم لغيره كما
 سألني وحينئذ فهذا نص في صحة سائر تبرعات المدين اذ النذر من افراد التبرع ويجيب اعتماد المفتي لغتوي
 شيخه أبي العباس الطنبداري وتجاوبه بها اعتراضا عن القاعدة المقررة اعرف الرجال بالحق ولا تعرف
 الحق بالرجال واعراضه عن فتوى شيخ الطنبداري مع انه أجل منه فقها وتحقيقا بل لانسبة بينهما
 فالفارق بين الناس انما هو آثارهم وبؤيد ذلك قول الاذري وقضية اطلاقهم انه لا فرق في صحة نذر
 المدين بين من عليه دين لا يرجوه وفاء وهو محتاج الى صرف ماله في الدين وبين غيره وفيه نظر
 للمتأمل لحرمه الصدقة بما يحتاج اليه لدين لا يرجوه وفاء اه فتأمل كيف جعل ذلك بحالته
 داخل في كلامهم وقد قال النووي في مجموعه ان المسئلة اذا دخلت تحت اطلاق الاصحاب كانت
 منقولة لهم تعلم ان ما أفق به المزجد هو المنقول وان من خالفه فيه لم يصب العبارة السادسة
 عشرة قول شيخ شيخه المذكور في فتاويه أيضا فمن عليه صدق حال لزوجه فلك ماله لا تسخر من غير
 عوض له وأذن له في القبض قبل قبض ولم يبق له مال فهل يصح التملك والحالة هذه أم لا نعم يصح
 تملكه واقباضه والحالة هذه اه فتأمل هذا من هذا الفقيه الغير الخفي عليه ما وقع فيه شيخه الفقي
 من ورطة عدم صحة نذر المدين وسائر تبرعاته تجده أعرض عما شذبه شيخه المذكور وأفتى بالمذهب
 ولم يعول على افتاء شيخه بذكر ولارد اكتفاء بان من له أدنى ممارسة بالفقه يعلم شذوذه فيما أفق به
 وان من تبعه على ذلك فقد قلده من غير امعان وفتيش لكتب المذهب بل من ان ما يعلم به الرد
 الواضح على المفتي في المختصرات فضلا عن المطاولات فنسقط لذلك كله اتسلا وتغنم والله سبحانه وتعالى
 أعلم واذا اتضح كل الاتضاح منقول المذهب حتى صار كذا على علم فانرجع الى بعض مؤاخذات على
 عبارة المفتي السابقة التي سقت حاصلها في قولي خامسها قوله على أن ما في شرح المذهب منقول فيه
 فقوله منقول فيه هو المنظور فيه اذ لا وجه للنظر فيه مع موافقته لما مر عن الشافعي والاصحاب وعن
 الروضة وأصلها في العتق ان من عليه دين بقدر ما في يده زاد الرافعي والشافعي وغيرهما أو أكثر
 منه نفذ تبرعه بالعتق وغيره فهذا موافق لقول شرح المذهب عن الشافعي من ان من وجب عليه ديون
 وطولب بها فوهب ماله وسلمه فانه يصح اه وعليه ففارق ما مر في مسألة الماء بان الحق ثم تعلق
 بعين الماء فلم يصح التصرف فيه حتى بالبيع بقبضة وهنا الدين متعلق بالذمة دون أعيان مال المدين
 اذ لا يتعلق بها الا بالجرح كما صرحوا به وقد مر عن الشافعي في الام أنه لا يتعلق بها ولو بعد مطالبتهم
 ورفعه للمفتي حتى يجبر عليه وبهذا يندفع اعتراض الاسنوي الشيخين فيما ذكره في مسألة
 الماء بكلام الشافعي ويعلم أنه لا جامع بين المستثنين بوجه واذا تقرر أن كلام الشافعي هذا موافق
 لكلام الشافعي والاصحاب فالنظر فيه باطل لا يعول عليه ولما كان ما ذكره مشهورا لما تقرر من
 موافقته لكلام الشافعي والاصحاب لم ينجح النووي الى التعرض له بنفي ولا اثبات بل سكت
 عليه لذلك وعلى قياسه مسألة الماء عليه لوضوح الفرق بينهما كما تقرر ومعنى قول الاسنوي ان

شرح المذهب جزم بما قاله الشافعي انه حكى جزم الشافعي ولم يعترضه ومن عاده في هذا الشرح انه
 متبوع فيه لكلام الاصحاب بحكايته عنه ذلك القياس وسكوته عليه دليل على تقريره له عليه من
 وجهين أحدهما أن الغالب ان الضعيف انما يقيس على ما وافقه عليه الاصح وقد يقيس على ما ظهر
 دليله وان لم وافقه عليه ذكر ذلك الرافعي وغيره والاخذ بالغالب صحيح وقد أخذ به المخالفون في
 تخرج ابن الرقة السابق بسط ما فيه فقالوا انه يفهم ان ابن الرقة قائل بطلان الصدقة نظير ما في
 مسألة الماء المخرج عليها فأخذهم بقضية الغالب من التخرج وهو الاتحاد في الحكم أيضا
 واعتراضهم على الاسنوي وغيره في اعتمادهم كلام الشافعي ونسبتهم الى النووي اعتمادا نظرا
 للغالب السابق تحكم غير مرضي فانضح ما قاله الاسنوي وغيره وبطل الاعتراض عليه والقول
 بان صنيع شرح المذهب ظاهر في تزييف هذا القياس من الجيب فاي صنيع اقتضى في القياس
 ما ذكر وانما الصنيع يقتضي تقرير القياس عليه واعتماده نظرا للغالب الذي صرح به الرافعي
 وغيره وأخذ به المعترض نفسه في ذلك التخرج كما تقرر وقوله وكثيرا الخ قد تقرر ان هذا مسلم
 لكن لا حجة له فيه لان الغالب خلافه والاخذ بالغالب متعين هذا كله بفرض ان كلام
 الشافعي والاصحاب لا يوافق كلام الشافعي وأما اذا بان موافقته له فلا نظر الى كثير ولا الى غالب
 وقوله انه اكتفى بما سبذ كره الخ ايس في محله كما تقرر من كلامهم انه لا يلزم من الحرمة البطلان
 الا اذا رجعت الى معنى يتعلق بذات المعقود عليه وألازمه وان من ذلك مسألة الماء لامسئلة الصدقة
 ونحوها وان كلام الشافعي والاصحاب صريح في ذلك لا غبار عليه ومعنى تعاليل الأول بحرمه التسليم
 أن الحرمة فيه لمعنى يتعلق بالمعقود عليه كما مر بسطه وتقريره غير مرة بأمرين دليل وأوضحه وقوله
 ولا شك انه مأخذ ابن الرقة الخ مسلم لكن قد سبق ايضاح ان كلامهم صريح في رد هذا المأخذ اذ
 مأخذهم في مسألة الماء تعلق الحق بالعين بدليل بطلان البيع ولو بقبضة وفي مسألة الصدقة كونها
 تبرع بغير الدائن لاتعلق دينه بعين المال لما تقرر من كلام الشافعي والاصحاب من ان الدين لا يتعلق
 بعين المال الا بالجرح وشئتان ما بين المأخذين كما مر بسط ذلك وايضا حقه وقوله بل بحث معه في
 التوسعة الخ هذا البحث في غير محله لما قررته من الفرق الواضحة بين المأخذين وسبق رده
 أيضا بان الحرمة في مسألة الماء متفق عليها وفي مسألة الصدقة يختلف فيها ومع الاتفاق على الحرمة
 في مسألة الماء اختلوا في صحة التصرف فكيف مع ذلك يقال ينبغي في مسألة الصدقة الجزم بعدم
 نفوذ التصرف مع الاختلاف في الحرمة ومع حكايتهم الخلاف في مسألة الماء مع اتفاقهم على
 الحرمة هذا مما لا يتعلل كما هو واضح بادنى تأمل وفرقه أعني الاذري بما ذكره المعترض رده
 ما سبق عن المذهب ان حق الدائن لا يتعلق بأعيان مال المدين الا بالجرح ولم يوجد ولا نظر الى الطلب
 ولا الى توجه الاداء في الحال لان ذلك كله لا يقتضي التعلق بالعين بخلاف مسألة الماء للتعلق بالعين
 فيها كما مر نقله وبسطه فلا نظر لكون ذلك حق أدنى وهذا حق لله تعالى لا اختلاف الجهة وانما
 كان يحسن النظر لذلك لو اتحدت وقد بان واتضح اختلافها فبطل ما فرق به من أصله كما هو
 ظاهر للمتأمل وقوله ان الشافعي الخ من الجيب أيضا وكم حذف هؤلاء مسائل من شرح المذهب
 وأي قاعدة أو دليل على أن هؤلاء اذا حذفوا منه حكما دل على ضعفه وأي اشعار بانهم فهموا
 عن النووي تزييفها والتثبت بما لا يصلح تشبها بنفي التزعم عنه وقوله ونسبة الفتى الخ يقال عليه
 قوله فقياس ما سبق يحتمل انه أراد ما سبق في التقليل وصدقة التطوع من ان الدين متى وجب
 على الفور حرم تأخير أدائه ولو بالتصدق وان رجا الوفاء من جهة ظاهرة وحينئذ فالمراد بالامتناع
 في كلام الاسنوي الحرمة ان أراد بالتصرف التبرع لا البطلان الاعلى ما سبق من تخرج ابن الرقة

الغزالي وان غرس غرسا
 في المسجد ليستقل به فهلك
 به انسان فلا ضمان
 وقال القاضي حسين يكره
 غرس الاشجار في المسجد
 وأفتى البارزى فيما اذا
 ضيق غرسها على المصلين
 ولم تجعل المسجد بالقرص
 وفيما اذا لم يضيق وجعلت
 للمسجد بالجواز لوجود
 النفع بلا ضرر والجعل
 المذكور أولى بالجواز من
 الحفر والغرس اذ ليس فيه
 مافى الحفر من ازالة بعض
 أجزاء المسجد ومن خوف
 الوقوع بها ولا مافى غرس
 الشجر من افساد أرض
 المسجد بانه يشار عروقه
 وجعه للطير المؤدى الى
 تحجيس المسجد بكثر زرقه فيه
 وازالة بعض أجزاء المسجد
 أيضا عند قلعه ولا يخالف
 ما ذكرناه قول جماعة انه
 لو وضع في المسجد أو الجامع
 كرسي من الخشب ليوضع
 عليه المصحف أو غيره وجعل
 مؤبدا لم يجز لانه يضيق على
 المصلين اه (سئل) عن
 ألف موضعا من المسجد
 يقرأ فيه القرآن هل يكون
 أحق به من غيره كالدرس
 أم لا (فاجاب) بانه لا يكون
 القارى أحق بمكان قراءته
 الا هو فيه
 * (كتاب الوقف) *
 (سئل) عن رجل وقف
 على نفسه مائة حبة من
 بعوده على أولاده المذكور
 وعلى بناته الصبايات

الأزواج منهم والصغار غير المسلمين إلى الأزواج دون غيرهم الموجودين يوم الوقف والمتجدين ومن تزوجت من المستحقات وسلمت إلى الزوج خرجت من استحقاق منافع الوقف فإذا تزلزلت عاد استحقاقها يستحق الذكور من أولاد الواقف حق الانثيين على أنه من توفي من أولاد الواقف وله ولد أو ولدان أو سفل من يولد إلى الواقف ببعض الذكورية فقط ينتقل نصيبه إلى ولده أو ولده وإن سفل ومن مات منهم عن غير ولد أو ولدان وان سفل ينتقل نصيبه إلى الأقرب من المستحقين إليه ومن مات من بنات الواقف الصليات ينتقل نصيبه إلى أولاد الواقف الذكور أو أولاد أولاده وإن سفلوا من يولد إلى الواقف ببعض الذكورية ولو كان أنثى فإذا انقرض كل من ينسب إلى الواقف ببعض الذكورية ولم يبق أحد منهم عاد الوقف إلى أولاد بنات الواقف وأولاد بنات بنتهم إلى أولادهم ثم على أولاد أولادهم وإن سفلوا بطناً بعد بطن وقرناً بعد قرن على الشرط المذكور وعلى أنه لا يستحق أحد من أولاد الواقف وأولاد أولاده شيئاً من الوقف في حياته من يولد إلى الواقف فإذا انقرض أولاد الواقف

السابق وده ويحتمل أنه أراد ما سبق في التيمم والسابق في الحرمة وإعلان التصرف فيحتمل أنه أراد ههنا أو الأول فقط وعلى كل فجزم المعترض بأنه أراد قياس ما سبق في التيمم في هبة الماء من الحرمة والبطان فيه نظر ظاهر إذ لا دليل له على هذا الجزم بل الحق أن كلامه محتمل فلا يستدل به على شيء من ذلك بل قوله بعده ففي صحة ذلك نظر دلائل ظاهر على أنه لم يرد بالامتناع في مسألة الكفارة إلا الحرمة لأن المحظ في المسئلتين أعني مسألة الكفارة ومسألة الصدقة واحد وحينئذ فكيف يتوهم من كلامه أنه قائل في مسألة الكفارة ببطلان التصرف وتردد في البطلان في مسألة الصدقة إذ الاستقراء من منيع المؤلفين قاض بأنهم إذا قالوا في صحة كذا أو حرمة أو نحو ذلك نظر دل على أنهم لم يروا فيه نقلاً وهذا مؤيد لما قاله الفتى أنه نسي ما قدمه في التيمم على أنه لو فرض أنه قائل ببطلان تبرع المدين الذي قال به المفتي ومن تبعه لم يلتفت إليه لما مر من مخالفتهم لكلام الشافعي والاصحاب ومن بعدهم الواجب على كل من لم يصل إلى درجة الاجتهاد اتباعه واعتماده وبهذا يتبين خطأ تعبير المعترض بقوله فالصواب ما ذكره في الجرح وجعله القياس واقع وقع للنزوي مع جلالة مالا يقارب هذه العبارة الشبهة ومع ذلك اعترضه الأذري بأنه ما كان ينبغي له أن يصوب ما خالف فيه الشافعي وأصحابه بل وقع للإمام مع عظم جلالاته أنه لما قال في مسألة في النذر عدم انعقاده عندى خطأ اعترضه بأنه كان الصواب أن لا يعبر بالخطأ كيف وعدم الانعقاد هو منصوص الام والمختصر قالوا وكأن عذره أنه ظن أن المسئلة مولدة لامنصوصة منقولة اه ولا يبعد أن يقال إن هذا هو مذهب ذلك المفتي وقوله وفرق في التيمم هذا الفرق هو الصواب الذي يصرح به كلامهم كما مر بسطه وإيضاحه وقوله ونظر فيه الخ لوجه لهذا النظر لأن قوله وقد رضى بذلك الدائن إنما هو باعتبار الغالب في الدين لأنه قيد فلا يرد دين الاتلاف وقوله ويخذه أيضاً الخ ما ذكره فيه مسلم حكمه لأنه مذكور في كلامهم في التيمم لأنهم لما قيدوا تعلق الحق بعين الماء بما إذا لم يتحقق المالك إلى غن الماء وهذا الذي أبداه المعترض وأوهم أنه من صدياته التي يسلمها الفقهاء ولا ينكرها إلا الجاهل المتعسف احتاج فيه المالك إلى غن الماء فمع التعاق بالعين يصرح كلامهم كما هو جلي على أن قوله وطلب الدائن بيعه قيد ليس في محله بل وجود الدين المذكور مانع تعلق حق الظهارة به وأن لم يطلب الدائن بيعه بل ولو مؤجلاً كما صرحوا به وقوله ولا يقال أنه تعين للطهارة الخ لم يقل ذلك أبو زرعة ولا غيره وإنما الذي قالوه أن الحق في مسألة الماء حيث لا حاجة للمالك إلى غنسه ولا بالمالك إلى عينه للعطش تعلق بعينه وفي مسألة الصدقة الدين المحرم لها لم يتعلق بالعين إذ لا تجزى بالذمة لا غير فلم يقتض بطلان التبرع هذا حاصل ما فرق به أبو زرعة فلا اعتراض عليه بأنه لا يقال الخ في غير محله وقوله وبه يعلم أن المعصين الخ لم يعلم ذلك بل المعلوم عنده لما تقرر أن الحق في مسألة الماء متعلق بالعين وفي مسألة الشافعي متعلق بالذمة لا غير لما مر غير مرة أنه لا يتعلق بالعين إلا بالجرح كما صرح به الشافعي والاصحاب وقوله ومن نظر إلى المعنى إلى قوله ولم يرتب الخ يقال عليه هذا من العجيب كيف والذي اتضح القطع به من كلام الشافعي والاصحاب صحة تبرع المدين قبل الجرح عليه وإن لم يرج وفاء وقوله إلى المعنى الذي لاجله امتنع التبرع بالماء أعجب لأن المعنى الذي في الماء لم يمنع التبرع به بحسب بل منع التصرف فيه حتى بالبيع ولو باضعاف قيمته فعلنا بطريق القطع أن هذا المعنى غير المعنى الذي امتنع به تبرع المدين بالماء فتسوية بينهما واستنتاجه من ذلك ضعف ما في شرح المذهب عن الشافعي وقوله ولم يرتب في صحة ما قلناه الخ كل ذلك في غير محله لما تقرر من وضوح الفرق بين المحظين وأنه قاض بصحة ما في شرح المذهب ومن أن بطلان تبرع

المدين قبل الجرح عليه رأى شاذ يخالف المذهب فلا يجوز لاحد التمسك به ولا الاعتماد عليه في اقتناء ولا تأليف فاحفظ ذلك ولا تغتر بما سواه وإذا انتهى الكلام معه في بعض تأليفه المذكور فلنرجع إلى بقية الكلام على جوابه المذكور أولاً ثم إلى ما بقي في تأليفه مما يحتاج للرد سادساً قوله أما صورة السؤال فلا يخالف فيها أحد فانها مفروضة في صدور ذلك منهم بعد المطالبة لهم بالدين اه وهذا من العجب أيضاً إذ كيف ينفي الخلاف فيها مع أن الشافعي في الام مصرح بخلافها وعبارتها كما مر ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه إلى القاضي حتى يقف القاضي ماله أي يحجر عليه انتهت وهي صريحة في نفوذ تبرعه ولو بعد الطلب والرفع للعلماء كما لم يحجر عليه ومع ما مر عن شرح المذهب عن الشافعي من قوله وكما لو وجب عليه ديون وطواب بها فهو ماله وسيله فانه يصح جزم الشافعي بالصحة بعد الطلب فيه أبلغ الرد لقوله لا يخالف فيها أحد وحينئذ فالتجاسر على المذهب بأن بطلان تبرع المدين بعد الطلب لا يخالف فيه أحد لا ينبغي صدوره من جاهل فضلاً عن فاضل سابعها قوله قال ابن عبد السلام الخ سوجه لعبارة ابن عبد السلام هذه مما يتعجب منه فإنه لا حجة له فيها أصلاً على مدعاه بل فيها الحجة عليه وبيان ذلك أن قوله فان مات أحدهما قبل أداء ما عليه لم ينفذ عتقه الخ فيه تقييد عدم نفوذ العتق والتسريع بما إذا مات ولم يؤد ما عليه وقد كان فعل ذلك في مرض موته وهذا الحكم لا تراعى فيه في المذهب لأن تبرع المريض يكون صحيحاً عليه لحق الورثة إنما ينفذ من ثلثه وهو لا يعتبر إلا بعد قضاء ديونه فإذا لم يفضل عنها شيء بطلت جميع تبرعاته كما مر وإذا تقرر ذلك فهذا التقييد منه يطعم نفوذ تبرعاته التي قبل مرضه والا لم يكن لتقييده بالمرض كبير جدوى وقوله وكذا الحكم الخ يطعم التقييد بوقوع تبرع المكاتبين ونحوهم في المرض وأنهم ماتوا قبل وفاء ما عليهم وهذا حجة لنا فيما قلناه وحررناه تقبله الله بحنه وكرمه آمين (تنبيه) وقع له أدام الله النفع به أنه لم يعول في جوابه هذا على ما في السؤال أنهم فعلوا ذلك حيلة لئلا يحصل لأهل الديون شيء هل ذلك قيد فيما يقوله أو غير قيد فان قال أنه قيد قيل له ظاهر كلام ابن الرفعة بل صريحه أنه لا يشترط هذا القيد كيف وهو لا معنى له لأن المحظ اضرار الدائن وهو حاصل بالتبرع قصد به الحيلة أولاً وان قال ليس بقيد قيل له انك مصرح باتباعك في هذا الافتاء للمفتي وهو يشترط قصد الاضرار كما يأتي في جوابه مع الكلام عليه واعلم أن كلامهم في الزكاة صريح في أن الحيلة المسقط لها لا تمنع صحة التصرف وان قلنا بحرمة الحيلة وبذلك صرح الزركشي وحاصل كلامهم في ذلك أنها بقصد الفرار وحده مكرهة هذا هو المذهب واختار الغزالي أنها حرام وان الذمة لا تبرأ وان ذلك من العلم الضار وواقع الزركشي وغيره وجعله مثل طلاق المريض فراراً والافرار لبعض الورثة بقصد حرمان الباقيين قال فهذه الثلاثة تنفذ ظاهراً اه وما قاله صحيح في الآخر فقط وفي شرح المذهب في محل وقبل محرم وليس بشيء وفيه في محل آخر أن قول الغزالي كجمع متقدمين بالحرمة غلط عند الاصحاب وفيه أيضاً أن الحول ينقطع بذلك وان نوى به الفرار بخلاف واختار ابن الصلاح أنه يأثم بقصده لا بفعله فان قلت سلمنا صحة العقد المفوت هنا وفي مسئلتنا فلم قلتم بالحرمة في مسئلتنا ولم تقولوا بها هنا مع أن السبب وهو الجرح في مسئلتنا لم يوجد كأن السبب هنا وهو المال مع الحول أو بشرطه لم يوجد قلت لأن الحق هنا لمعين فاحتياطه ولبناء الزكاة على المسألة وهذا هو ملخص القول الضعيف أن المطلقة في المرض ترث ولا ينفذ طلاقها ووجهه أيضاً أنه بالمرض صار محجوراً عليه للورثة وهي من جملتهم فلم يملك إبطال حقيقتها ولم ينظر الأصح إلى شيء من ذلك لأنها إلى الآن لم يثبت لها حق والارث إنما يعتبر بوقت الموت لا بالمرض فننفذ طلاقها ولم ترث ظاهراً ولا باطناً وان قصد بذلك حرمانها هذا ما يتعلق بجواب السؤال وبعض ما في

وأولاد أولاده ونسله وعقبه وخلت الأرض منهم عاد ذلك وقفاً على الفقراء من أولاد أخى الواقف ثم على جهة متصلة ثم انحصر الوقف في رجل يدعى صدر الدين ثم توفي وله من الأولاد عمر ونجم الدين وأحمد وبيان فانتقل الوقف إلى أولاده الذكور ونجرت الانثى لأنهم متزوجون ثم مات أحمد عن ولدين شرف الدين وأحمد ثم مات شرف الدين عن غير ولد ولا ولد ولا ولد نسل ولا عقب فانتقل نصيبه إلى أخيه أحمد ثم مات أحمد ولم يعقب ولداً ولا ولد ولا نسل ولا عقب وشرط الواقف أنه من مات من غير ولد ولا ولد ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل الواقف المستحقين والحال أن في الطبقة والدرجة جماعة وهم أولاد عمر وثلاثة وأولاد نجم الدين اثنان وأولاد جان اثنان واثنان مات والدهما في حياة والده صدر الدين وهما محمد وفاطمة فخرج أولاد عمر وأولاد نجم الدين بقول الواقف على أنه لا يستحق أحد من أولاد الواقف وأولاد أولاده شيئاً من الوقف في حياته من يولد إلى الواقف فإذا انقرض أولاد الواقف

السؤال وبعض ما في التاليف وبقي فيه ما قد يحتاج لتبنيه عليه ومنه قوله وقد أفتيت مراراً بطلان التبرع المذكور إذا كان لا يرجو لوفاء من غير ذلك يقال عليه الاقتداء الذي رأيت في عدة نسخ ليس فيه هذا القيد وقوله ولا للبايع إلى غنه بتأمل هذا مع ما مر منه في المسئلة التي أوهم أنه أباها وأن الفقيه يسلمها وأنه لا يشكرها إلا جاهد أو متعسف يعلم أنها من قول الروضة وغيرها ولا للبايع إلى غنه كما مر ذلك مبسوطاً وإن الإنسان يجبول على النسبان لكنه قدس ما قاله بقيد مر أن كلامهم هذا برده وقوله فرع وجب عليه الحج وله مال فتصدق به ثم مات فهل يرجع على الفقراء لأنه بان أنهم لم يملكوه قال في الخادم الظاهر نعم كما في مسئلة هبة المال أو التصديق به وعليه دين اه ولا حجة له في هذا الفرع إلا في قول الزركشي كما في مسئلة هبة المال الخ أي بناء على اعتماد ما أفهمه تخريج ابن الرفعة وقد بان وانضم غير مرة فيما مضى أن ذلك يخالف لما عليه الشافعي والأصحاب ومن بعدهم فلا يعتمد وإن اعتمد الزركشي أو غيره لأن ذلك لعدم استحضارهم لما ذكرناه من منقولات المذهب ومعتمداته وأما ما رجحه الزركشي من أنهم لا يملكونه فلا يتجه أدنى اتجاه القول به إلا أن تضيق عليه الحج وتعين صرف ما بيده اليه فتصدق به ثم مات ولم يحج لأنه حيثئذ يشبه مسئلة الماء في تعاقب حق الله بعين ذلك المال فلم يصح التصرف فيه ولو بغير التبرع كالبيع بناء على حجة قياسه على مسئلة الماء وأما إذا كان الحج موسعاً فإنه لم يتعلق به حق فليصح التصديق به وإن مات ولم يحج فإن قلت وقت الصلاة موسع وقد قالوا بالبطلان مع ذلك قلت أجابوا عن ذلك كما مر منهم في ثالث الاعتراضات بأن سبب التعلق كون الصلاة لها وقت محدود إلى آخر ما سبق ثم ولا أن تأخذ من هذا عدم حجة قياس مسئلة الحج على مسئلة الماء وتفرق بأن الأصل في الحج أنه موسع غير محدود الطرفين وتضييقه عارض بخلاف الصلاة فيتعلق حقه بالعين فأبطل التصرف بخلاف الحج وأما قياس الزركشي على مسئلة هبة المدين بناء على بطلانها فغير صحيح لأن هذا حق آدمي فليست فيه أكثر بخلاف الحج وقد مر عن الأذري أنه نظر في فرقه بين هبة الماء وهبة المدين المال إلى ذلك وقوله اعتراضاً على ما في شرحي الكبير للإرشاد من الفرق بين ما اقتضاه تخريج ابن الرفعة بناء على اعتماده من عدم ملك المتصدق عليه وما في شرح المذهب عن الشافعي من حجة هبة المدين وفيه نظر وكيف يقال بتخريج التصديق على الهبة ثم يتخيل بينهما فرق ويجاب بأن هذا مما يتجهب منه أيضاً لأن الفرق الذي ذكرناه إنما هو بين هبة المدين وصدقته والتخريج ليس على هذه الهبة فأنهم أصحجه كما مر عن شرح المذهب وإنما هو على هبة الماء بعد دخول الوقت بشرطه كما مر بسطاً ذلك موضعاً لكن بحجة الاعتراض قد تؤدي إلى اختلاط المقامات وعدم إمعان النظر في العبارات وقوله اعتماداً على ما ذكرناه في الفرق أن الحرمة في الهبة ليست ذاتية هذا هو الوجه الثاني الذي ضعفه في شرح المذهب هو مما يتجهب منه أيضاً لأنه على وزن ما قبله من أنه التمس عليه هبة الماء بهبة المدين وكلاهما إنما هو في هبة المدين وكلام شرح المذهب في تغليب الوجه الثاني إنما هو في هبة الماء وقد مر أن الحرمة في هذه ذاتية فانتقضت إبطالها بل إبطال البيع وفي تلك الأمر خارج هو إضرار الدائن فلم تقتض الإبطال وقوله اعتراضاً على قولي ثم رأيت الأذري فرق بما فيه نظر والأذري لم يفرق بين التصديق والهبة وإنما بحث الحرمة مع ابن الرفعة اه وهذا على وزن ما قبله من الالتباس أيضاً لأن معناه أن الأذري اعترض ابن الرفعة في إجرائه خلاف الماء في تصديق المدين فإنه ينبغي هنا الجزم بعدم الصحة رعاية لحق الآدمي فنظرت في ذلك لما مر بسطه أن المدرك في المسئلتين مختلف وأنه فاض بصحة الصدقة فضلاً عن الجزم بعدم صحتها فراجع ذلك فإنه مهم وقوله عن إضاح الناصري ما حاصله أنه اعتمد ما أفهمه كلام ابن الرفعة من عدم حجة

تبرع المدين يقال عليه لا نظر إلى الناشئ ولا إلى غيره مع ما مر بيانه من كلام الشافعي والأصحاب والشافعيين وأكابر المتأخرين وقوله ولست الشارح المذكور الخ يقال عليه هذا الثاني مبني على ذلك الالتباس السابق بيانه فاما عند تأمل ما ذكرناه فالزيادة المذكورة في محلها كما هو جلي وقوله حتى قال بعضهم أنه في شرح المذهب صحح هبة المدين ومن أين له ذلك وفي أي موضع صححه يقال عليه هذا مما يتجهب منه أيضاً لما مر مبسوطاً أنه نقله عن الشافعي وسكت عليه وإن موضوع شرحه للمذهب الذي هو متبوع فيه لكلام الأصحاب أن سكوتهم على الحكم فيه إنما هو لإرضائه له وإن الغالب أن الضعيف إنما يقبس على ما يوافقه عليه الأصح فهذا كله يؤيد القائل بأنه صححه أو جزم به السابق عن الأسنوي وزعم المعترض أن كلامه فيه تزييف لكلام الشافعي غير صحيح كما مر بيانه وقوله والعجب أن المرفقين في التهم أقروا ابن الرفعة على تخريجه يقال عليه لا عجب في ذلك لما مر أن التخريج لا يستلزم الاتحاد في الحكم وبفرض استلزامه له أو النظر للغالب فيه يجاب عنهم بأنهم إنما سكتوا عليه في موضع العلم بصحته مما قرروه وقرروا به في موضع آخر وهذا كثيراً ما يقع للمؤلفين فلا بدع فيه وقوله وإذا برئ شرح المذهب عما نسب إليه والحق براءته بعين التخريج الذي صرح به ابن الرفعة أو القاطع الذي بحثه الأذري يقال عليه هذا مما يتجهب منه أيضاً لما مر موضعاً أن التخريج ليس على هبة المدين التي في شرح المذهب عن الشافعي وإنما هو على هبة الماء وهذا لا ارتباط له بمسئلة الشافعي بل التخريج على حاله سواء قلنا باعتماد ما قاله الشافعي أم لا أن أريد التخريج من حيث الخلاف وأما إذا أريد التخريج من حيث الحكم فمقتضية كلام ابن الرفعة بطلان هبة المدين والشافعي جازم بصحتها فيقع حينئذ التعارض بينهما في ذلك ومن أن كلام الشافعي هو منقول المذهب الذي لا غبار عليه وإن كلام شرح المذهب ظاهر في اعتماده كما مر بيانه أيضاً فهو لم يبرأ منه فلم يتعين تخريج ابن الرفعة ولا قطع الأذري ومن نظر لما قدمته متكرراً في رد ذلك التخريج وذلك القاطع أتضع له أنه لا تعويل على واحد من هذين الخلفتين أصريح المذهب ومنقوله وقوله بل أقول صدقاً بالحق يجوز نسبة شرح المذهب إلى بطلان هبة المدين حيث حرمانا عليه التصديق أخذاً من تعليل التيم ومن تخريم التصديق في باب صدقة التطوع ومن نسبة الوجهين بالهبة للوالي على سبيل الرشوة وتعليل أحدهما بالعصبة وهي العلة التي اعتمدها النووي اه يقال عليه هذا الصدع مبني على صدع في فهم مدرك هبة الماء ومدرك صدقة المدين وقد مر متكرراً أن الأول هو كون الحرمة ذاتية فانتقضت البطلان حتى في البيع بضعاف الثمن والثاني هو كونها خارجة عن الذات ولازمها لأنها ليست بمعنى في المتصدق به إذ لم يتعلق حق الدائن به بل في الدائن الخارج عن ذلك بإضراره بتفويت دينه والخارجة كذلك لا تقتضي إبطالاً ومسئلة الرشوة من قبيل الأولى فخرمتها ذاتية لأن حق المالك متعلق بعينها وإخراجها من يده إنما هو كره عليه فلم يخرج عن ملكه وإن لم يصب المعلى لأرشائه على وصول حقه فاعتماد النووي لكون العلة المعصية محمول كما صرح به هو والأصحاب على المعصية الذاتية دون غيرها وتأمل هذا يعلم أنه لا تلازم بين مطلق الحرمة وإبطال التصرف المحرم خلافاً لما زعمه المعترض وبني عليه صدعه بالحق وأنه لا يجوز أن ينسب لشرح المذهب القول ببطلان هبة المدين وإنما الذي ينسب إليه القول بصحتها محرمة لما مر من الطريق المسوغة لنسبة ذلك إليه وقوله أن التحقيق في قوله عصي ولم يصح لازم بين العصيان والإبطال يقال عليه أي وجه يفهم به من عبارته هذا التلازم لاسيما مع العطف بالواو المقتضي لاستقلال كل جملة بحكمها وإنما كان يتوجه ذلك لو عطف بالغاء فقال عصي فلم يصح فهذا يقتضي نوع ارتباط أو تلازم على أنه لو عبر به لم يكن فيها دليل لأن قوله

الاتصاف بالاستحقاق في الحال والاستقبال لأنه يلزم منه إلغاء لفظ المستحقين إذ قوله من أهل الوقف كاف في إقادة ذلك فتعين أن لفظ المستحقين يخرج لمن لم يتصف بالاستحقاق في الحال وقد علم أن فاطمة بنت يحيى لا تستحق الآن شيئا من الوقف وإن كانت غير متزوجة بل ينتقل نصيب أجدال عبيد ونجم الدين لكونهم ما أقرب المستحقين إليه لا يقول الواقف فإن لم يكن في الدرجة أحد أي من أهل الوقف المستحقين ينتقل نصيبه إلى الأقرب من المستحقين إليه فالحكم المذكور صحيح (سئل) عن رجل وقف جهات على أولاده الخمسة وهم عبد الكريم والحسين ومحمد وإسماعيل وعبد الله بينهم بالسوية ما عاشوا فأمهم مات كان ما يخصه من هذا الوقف مصر وقال من يخلفه من ولد ذكراً كان أو أنثى فان زادوا على واحد استروا في ذلك أن كانوا ذكراً أو أنثى وإن اجتمع الذكور والأناث فالذكور مثل حظ الانثيين وإن لم يخلف ولداً كان ما يخصه واجها إلى أخوته أن كانوا باقين وإلى الموجودين من أولاد أخوته وأولادهم الأقرب فالأقرب وإن اجتمعوا فالأقرب مثل حظ الانثيين وهكذا كلما

وخرجت فاطمة بنت يحيى أخت محمد بقول الواقف ومن تزوجت من الأراذل المستحقات أو من الصغار وسلمت إلى الزوج خرجت من استحقاق منافع الوقف لكونها متزوجة وسلمت إلى الزوج فبقى محمد بن يحيى في الطبقة والدرجة وليس له مانع مما ذكر في كتاب الوقف فهل ينتقل نصيب أحد إليه ويغرد به وهل يطلق عليه أنه من أهل الوقف المستحقين أم لا أم ينتقل للعصبة المذكورين أصلاً اللذين هما في درجة والد المتوفى والحال أن ما كما شافعي المذهب حكم بانتقال نصيب المتوفى المذكور إلى عبيد وهما عمرو ونجم الدين وترك الدرجة فهل هذا الحكم الصادر منه صحيح أم باطل (فأجاب) بأنه لا ينتقل نصيب أحد من الوقف إلى محمد بن يحيى إذ في كلام الواقف ما يمنع منه وهو قوله ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف المستحقين لأن المستحقين اسم فاعل وهو حقيقة فمن أنصف بالاستحقاق فمن الوقف حال موت من ينتقل إليه نصيبه ومحمد بن يحيى ليس يستحق شيئاً من الوقف وقت موت أجدال المذكور ولا يقال أن المستحقين محمول على ما يشمل الحقيقة والمجاز من

منهم كان مباحصه واجمالي
أولاده على الوجه المذكور
فان لم يخاف ولدا رجع الى من
كان حيا من أخيه أو أخته
أو أخوة أو أخوان للذكر
مثل حظ الانثيين فان لم
يكن سوى أخوات خاص
قسم بينهن وبين أولاد
الأخوة على السواء ان كن
اناثا وللذكر مثل حظ
الانثيين ان كان قهين ذكر
وعلى هذا أبدا حكم أولاد
الأولاد أبدا ما تناسلوا
كلما مات واحد منهم رجع
ما يخصه الى ولده ذكر كان
أو أنثى وان اجتمعوا كان
بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين وكل من مات منهم
ولم يخلف ولدا رجع ما يخصه
الى الأقرب من أخوته
وأخواته ثم من أبناؤه ثم
من أعمامه ثم من أولادهم
فان لم يكن سوى عمات
خالص كان بينهن وبين
الأقرب فالأقرب من بنى
العم للذكر مثل حظ الانثيين
مادم يوجد من نسل
الموقوف عليهم أحد فان لم
يبق منهم أحد صرف الى
أقرب الناس من الموقوف
عليه من الأخوة وأولادهم
وأولاد أولادهم الأقرب
فالأقرب أبدا ما تناسلوا
فان لم يبق منهم أحد كان
هذا الوقف واجمالي
المدرسة التي أنشأها
الواقف طاهر بن محمد بن
أحد الموقوف عليهم وهو

هوى انما هو في بيع الماء وهبته والمعصية هنا ذاتية كما تقرر فيصيح أن يقول فلم يصح لما بين
الحرمة الذاتية والابطال من التلازم وقوله فالحاصل الذي تلخص لنا مما قررناه وحررناه أنه حيث
حرم تبرع المدين فانما تحكم بعدم صحته وتلازم ما بين التحريم والبطالان هنا وان لم نلتزم في غير هذا
الموضع لفارق اهـ يقال عليه هذا انما يصدر من جهة المجهول المطلق لانه الذي يؤسس له قواعد
تخالف قواعد غيره ليرتب عليها أحكامه التي يستنبطها وأنى لاحد من منزهة سبعمائة سنة كما
أفاده كلام ابن الصلاح أن يقتضى بذلك على أنه في هذا الحاصل خالف نص الشافعي السابق انه
يصح تبرع المدين بعد مطالبته ورفعته الى الحاكم مع حرمة هذا التبرع عليه لان الدين يجب أدائه
فورا بالطلب واذا تقرر مخالفة هذا الحاصل لنص امام المذهب علم أنه حاصل مبتدع لم يسبق
اليه فليكن رداه عليه وقوله لفارق يقال عليه كان ينبغي لك ابداء هذا الفارق ليصح أو يبطال
ما اخترعته مما لم يسبق اليه من أن الحرمة ولو لامر خارج تقتضى ابطال ولو في بعض المواضع نعم
هذا الحاصل يناسب مذهب أحد لكنه بعدم ذلك في كل حرمة خارجية فالخصيص بهذا الحل في
التلازم دون غيره لا يوافق قواعد أحد ولا قواعدنا بل ولا قواعد بقية المجتهدين كما يعلم من تحرير
مذاهبهم في الأصول وقوله وايك والتهويل الذي ذكره الاسنوي والجلود عليه فتقع في مخالفة
كثير من المحققين المعتمدين يقال عليه قد علم مما قررناه انما لم نعمد في التهويل الا كلام امام المذهب
وأصحابه ومن بعدهم ومخالفة كثير من المحققين لاجل هذا متعينة على أنهم معذورون بعدم اطلاعهم
على ما طعننا عليه والام لا يخالفوه بوجه كالموافق بالقلدين وانما ظنوا أن المسئلة في كلام المتأخرين
لا غير فخرجوا على ما ظهر لهم من المدرك ونحن لا نختص ظهور مدركهم فيها وان صحته تبرع المدين يترتب
عليها من الضرر ما لا يتحقق لكن المذاهب نقل يجب أن يتطابق به أعناق القلدين حتى لا يخرجوا
عنه وان انضمت مدارك المخالفين وقوله ان السهمودي حاول تعدى العصة الى التذرع رد عليه ذلك
بما مر رده منسوطا يقال عليه هذا غفلة عن كلام الاصحاب في الزكاة فانهم صرحوا بصحة نذر
المدين وان كان دينه مستغرقا كحصر بيان ذلك بقول الزركشي ومن تبعه ان نذره باطل ليس في محله
ولما ظهر لأعظم تلامذة الفتى وهو شيخ الاسلام المزجد أن المنقول صحته جزم بها كالمسلم ولم يبال
بخالفة شيخه ولا غيره وقوله عن افتاء لجنة الناصري فيه اعتماد البطلان ونقله عن جمع متأخرين وهو
افتاء جيد وفيه إجماع أو تصرح بان ذلك هو المنقول وهو الحق كما قدمناه يقال عليه ليس فيه تصرح
ولا إجماع بذلك لان ابن الخياط الذي نقل ذلك عنه انما قاس على مسئلة بيع الماء وهبته وقد علمت
بطلان القياس ثم نقل ذلك عن جماعة من المتأخرين فأى منقول أو ما ليس به نعم قوله
وهو الموافق لقواعد المذهب محتمل للإجماع الى ذلك الا أن هذه دعوى يبطلها ما مر من أن منقول
المذهب الصحة وبذلك بان اندفاع قوله وهو الحق وأى حق يتعقله مقلد مع مخالفة نصوص الشافعي
وأصحابه ومن بعدهم الا أوائل الجمع المتأخرين الذين اغتر بكلامهم جماعة من اليمينيين كالعلامة
التقي عمر بن محمد الفتى فانه سئل عما لقاه رجل له ورثة وله مال وعليه ديون كهم أو غيره فأراد
اضرار الغرماء بفباع بعض الورثة أو أقرانهم أو نذر عليهم أو التزم في ذمته تلك الاموال اضرارا
بالغرماء فصل منها نفويت تركته كلها ثم مات هل تصح هذه التبرعات أولا فاجاب بما لفظه اما النذر
فلا يصح لعدم القرية وأما الالتزام بلفظه فلا يصح وأما الاضرار طاهرا من غير حقيقة فانه لا يحل ولا
يصح باطنا ومن علم مراده من جمعه لا التحل له الشهادة هذا وأما البيع بهذا القصد فحرام بلا شك
وأما صحته فالذي ينبغي ويجهل يتبين ان يحكم بقضائه من وجوه منها المضارة ومنها أنه يترتب عليه
مفسدة عظيمة وهي سد باب استيفاء الديون والاحكام لان كل واحد يقدر على هذا فيتعامل على

عبد الكريم وخلف عبد
الله واسماعيل ومحمد ثم توفي
عبد الله وخلف ابنه طاهرا
ثم توفي طاهر وخلف ولدين
ذكر بن عبد الله ومحمدا
وولدي بنته محمد او عليا ثم
توفي عبد الله بن طاهر ولم
يعقب وخلف أخاه محمدا
وولدي أخته محمد او عليا ثم
توفي محمد بن طاهر ولم
يعقب وخلف ولدي أخته
المذكورين وهما الموجودان
من نسل المذكور وخلف
عصبة فهل ينتقل
الوقف الى محمد وعلى
الموجودين من أولاد طاهر
المذكور أو الى أقرب
العصبة الى محمد المذكور
أجاب شيخ الاسلام أبو
الحسن علي السبكي الشافعي
بما صورته الجسد لله ان لم
يكن لمحمد بن طاهر المتوفى
عن غير عقب لأخت ولا
عن فاضليه لمحمد وعلى ولدي
أخيه بنات طاهر بن فردان
به ان لم يكن هناك من هو
أقرب اليه منه - ما وان
شاركهما أحد من أولاد
الأخوة والأخوات والأبائ
أو الأعمام واستووا في
الأقربية اليه اشتركا
فيه وكتبه علي السبكي
الشافعي وحكم لهما بذلك
كما حكم الشافعي في ذلك
العصر باستحقاقهما نصيب
جدهما طاهر من الوقف
بحكم وفاة محمد بن طاهر
من غير عقب ثم بعد ذلك
توفي محمد المدعو بن عبد

الحكام الحكم والجس بالديون وقال الامام ابن عبد السلام ان الشرع مبنى على المصالح ودفع
المفاسد فما أمر الشرع بشئ الا وفيه مصلحة ولا نهى عن شئ الا وفيه مفسدة وهي مفسدة عظيمة
هذا من حيث المعنى وأما النقل فان الفقيه نجم الدين ابن الرفعة بناء على بيع الماء وهبته في الوقت
حتى يجري فيه الخلاف ويكون الصحيح المنع وبحسب الامام الاذرى معه ما يقتضى القلع بالمنع معلا
بتعلق حق العسر والمعنى المتقدم يؤيد ما قلناه فليكن هو الحق وقد ورد ان الله تعالى ينطق كل عالم
بما يليق باهل زمانه نعم أطلق في شرح المذهب صحة تملك المدين ماله وينبغي أن يجعل على عدم
قصد المضارة وتعطيل الدين الذي عليه أو تكون المصلحة الفتوى بخلافه للمصلحة ودفع المفسدة
ويتايد بما قدمناه اهـ جوابه وهو مشتمل على عجائب منها قوله اما النذر فلا يصح لعدم القرية
وهذا ضعيف فان الذي مر عن الاصحاب صحته فان قلت تبرع المدين حرام فكيف صح نذره مع
ذلك والنذر شرطه القرية قلت الذي حققته في باب النذر ان الحرمة ان كانت لامر خارج لم تناف
انعقاده وهي هنا كذلك كما مر وبقي فن ذلك مانص عليه الاصحاب من صحة نذر عتق المرهون من
الموسر واستشكل ذلك كشيرون بان القياس انه لا ينعقد لان الاقدام على عتقه معصية وجوابه ان
الحرمة هنا لامر خارج هو ازالة وثيقة الغير وقد لا يحصل له بدلها مع تشوف الشارع للعتق ويوافق
ذلك قول جمع متقدمين وان كان ضعيفا على ما فيه يصح نذر الصلاة في المصوب وبصلى في موضع
آخر فلو ان المقرر عندهم ان الحرمة الخارجية لا تمنع صحة النذر لما قالوا بذلك فان قلت فما وجه
ضعفه حينئذ قلت كان وجهه انه لما صرح بالعصبة في نذره كان ذلك ملحقا بالذاتي بل أبلغ بخلاف
عتق المرهون ونذر الدين فانه لم يقع فيهما تعرض للمعصية في النذر فنظر فيها الى كونها خارجة عنه
فصح منه وجري جمع متقدمون على صحة نذر الجنب لقراءة القرآن وللاعتكاف تطير مامر في المصوب
بما فيه ومما يؤيد ذلك أن الاصحاب مع تصريحهم بأنه لا يصح نذر المكروه قالوا بصحة نذر صوم الجمعة
وليس وجهه الا ما ذكرته من أن الكراهة فيه غير ذاتية بل لامر خارج هو كونه عيدا أو الأضعف
عن وظائفه أو غير ذلك فلم يعارض أصل ما لوجبه الصوم ولما خفي هذا المعنى على جمع متأخرين
نازعوا في صحة نذر صومه بأنه مكروه وكذا وقع في صوم الدهر فانهم لما نقلوا عن شرح المذهب
الاتفاق على انعقاده اضراره بان النذر تقرب والمكروه لا يقترب به ويرد بما تقرر أن الكراهة
لامر خارج فالحاصل أن العبادة المطلوبة من حيث العموم لا تمنع انعقاده نذرها اقترا كراهة أو
حرمة بها لامر خارج عن ذاتها ما لم يصرح بالعصبة في نذره لمناقاة المعصية حينئذ النذر من كل وجه
فلم يمكن انعقاده ثم رأيت بعض المحققين ذكر نحو ما ذكرته فتأمل ذلك فانه نفيس مهم فان قلت
هذا ظاهر حيث لم يقصد به اضرار الغرماء أما عند قصد ذلك فالعصبة مشككة قلت يمكن أن يجاب
عن ذلك بان قصده الاضرار لا بصير الحرمة فيه ذاتية واذا لم تكن ذاتية انعقد كما تقرر لان المصدر
فيه على الصيغة فاذا وقعت مستوفية لشروطها صح وان صحها قصد محرم خارج عنها وعن المنذور به
كما هنا فان من نذر لزيد بالف قاصدا اضرارا غرمائه يصدق على نذره هذا من حيث ذاته انه نذر قرينة
وأما قصد الاضرار فامر خارج عن هذه القرينة فلم يؤثر فيها على ان هذا القصد لم يحدث الا قوة
الحرمة والا فاصلاها موجود وان اتقى ذلك القصد لما مر من حرمة تبرع المدين ومع ذلك صرح
الاصحاب بصحة النذر واذا لم يحدث القصد حرمة لم يكن أصلاها موجودا فلا وجه لاقتضائه البطلان
ومنها قوله وأما صحته فالذي ينبغي الخ وهذا فاسد أيضا لان الذي صرح به الاصحاب ان كل ما بطل
شرطه العقد لا يضر اضممار نيته فيه وذكر صاحب الكافي انه مع ذلك الاضمار هل يحصل باطنا
وجهاً قال وأصحهما عندى محل الحديث عامل خبير اهـ واذا علم أن الشروط المبطله للعقد لا تؤثر

أحد المحكوم لهم ما عن بنت

تدعى ملكة وأولاد بنت تدعى فاطمة توفيت في حياة والدهما وهما هدية وعائشة ثم توفيت ملكة عن أولاد فلول ينتقل الوقف إلى أولاد ملكة بغيرهم أم بشاركهم أولاد خالهم فاطمة لكونهم في درجة أولاد ملكة ولقول الواقف ثم أولادهم وإذا قلتم بالمشاورة لاجل ثم المتضعة للترتيب فهل هو ترتيب جلة على جلة أو ترتيب فرد على فرد وإذا قلتم بعدم المشاركة فما المانع منها ثم توفى بعد ذلك على أحد المحكوم لهم من ولد ثم توفى ولده عن ولد يعرف بالاشقر فتوفى الأشقر عن غير عقب ولا أخ ولا أخت وترك محمد المصري هو ابن عم جده الأعلى وابن بنت عمه لأبيه وابن خالة والده وهو أقرب إلى الأشقر المتوفى وتخصا آخر يدعى محمد البونيني وهو ابن بنت بنت ابن خالة جده الأشقر المتوفى فهل ينتقل نصيب الأشقر إلى محمد المصري الذي هو ابن عم جده وابن بنت عمه وابن خالة والده يقول الواقف وكل من مات منهم ولم يخلف ولدا رجع ما يخصه إلى الأقرب إليه من أخوته وأخواته ثم من آباءه ثم من أعمامهم ثم من أولادهم أم ينتقل إلى محمد البونيني الذي هو ابن بنت بنت ابن خالة جده الأشقر وأقرب

في صحة ظاهره ولا باطنا فصدها عنه أو قصد لاجلها فأولى قصد الاضرار هنا بل لو قيل فيما لو قال بعثك هذا اضرارا بغير ما في أنه لا يضر التصريح بذلك في صحة البيع لم يبعد من كلامهم لما تقرر أن البيع لاجل الاضرار صحيح فقوله اضرارا بغير ما في التصريح بذلك لا غير ولم يقع على جهة الشرط الفاسد حتى يبطل بخلاف ما لو قال بعثك هذا بشرط أن يضر غرامتي أو على أن يضرهم فإن هذا باطل بلا شك ومنها قوله أنه يترتب عليه مفسدة عظيمة الخ وهذا فاسد أيضا أما أولا فطلاق البيع لا يترتب عليه ذلك فإن أراد البيع بمعاينة فكان ينبغي له أن يخص البطلان بقدر المعاينة ولا يحتاج إلى قصد المضارة لأن من يقول ببطلان تبرع المدين لا يشترط قصد المضارة فجعل الفتي قصد المضارة مقتضيا للبطلان غير متعلق لأن البيع إذا كان بمن المثل فلا مضارة أو بدونها فقد قرر المعاينة على طريقة أولئك البيع فيه باطل وإن لم يقصد المضارة فإن قلت يتصور ذلك في البيع من ظالم لا يعطى الغرماء شيئا وإن اشترى بمن المثل قلت هذا بعد الوقوع بخلاف فرض السؤال أن البيع لبعض ورثته لكن قول السائل يحصل منها تفويت التركة كلها بوضع المراء وأما ثانيا فلأن البحث عن المصالح أو المفسدات إنما هو وظيفة المجتهدين وأما المقلد المحض فلا يجوز له أن ينظر إلى ذلك ويخالف كلام أئمنه وقد صرح الأصحاب بصحة بيع المصادر وإن انحصر جهة خلاصه في بيع ماله مع ما يترتب على ذلك من المفسدات التي لا يتدارك خرقها بل المفسدات هنا أقم منها في مسألة المدين لأن المال باقي في ذمته فلم يفت على الدائن ماله بالسكية بخلاف المصادر فإن ماله فان عليه بالبيع من غير أن يكون مستقرا في ذمة أحد لأن الفرض صحة بيعه فعلنا بذلك أن غير المجتهد لا يجوز له النظر في المصالح ولا في المفسدات وإنما عليه النظر في كلام أمامه وأئمنه مذهبه والعجب منه أنه فيما يأتي سلم ما في شرح المذهب ثم قال أوتكون المصلحة القوي بخلافه الخ وهذا تجاسر منه قبيح جدا لانا إذا رأينا كلام الأصحاب أو بعضهم ولم يعارضه من كلام غيره ما هو أقوى منه ثم رأينا أن المصلحة اقتضت الاقتناء بخلافه كيف يسوغ لنا ذلك الاقتناء هذا مما لا يمكن مقلدا القول به وإن كان مجتهد فتوى لأن ذلك ليس من وظيفة وإنما وظيفة الترجيح والتفريع عند تعارض الآراء وأما مخالفة منقول المذهب لمصلحة أو مفسدة قامت في الذهن فذلك لا يجوز ومن فعله فقد وقع في ورطة التفتق في الدين وسلك سنن المارقين حفظنا الله عنه وكرمه آمين ثم رأيت ابن دقيق العيد قال إن قاعدة تقديم المصالح أو الإصلاح ودرء المفسدات أو الإفساد إنما هي في الجلة لأنه علم مطلقا حيث كان ووجد بل ابن عبد السلام نفسه استشكل القاعدة بأن الأمة أجمعت على أن العدو لو نزل ببلد وخاف ناسه من استئصاله لهم أن لم يعطوه فلانا أو ماله أو أمراته لم يجز لهم ذلك مع أن مفسدة الواحد دون مفسدة الجميع بل لانبية بينهما ثم أجاب عنه بما لا ينبغي ثم رتب تلك المفسدة التي ذكرها على البيع وإنما يتصور كما علم مما قدمته آتفا في البيع من ظالم لا يقدر على الخلاص منه ووقوع هذا من المدينين نادر جدا أو في البيع من غيره لكن بمعاينة وهذا أيضا فيه ندور وإنما الغالب تبرعهم بالصدقة والهبة والوقف بل لا يسلم من ذلك إلا الفذ النادر لأن غالب الناس لا يتحلون دين مهر أو غيره ومع ذلك يتبرعون وإن لم يرجوا لذلك وفاء فما ذكره غير الفتي في التبرع فقط أوجه مما ذكره هو في البيع وإن كان الكل ضعيفا بل شاذا وقوله بناء على بيع الماء وهبته ذكره البيع فهو فإن ابن الرفعة لم يخرج إلا على هبة الماء لأن كلامه في الصدقة بما يحتاجه وذلك إنما يتأتى قياسه على الهبة لا البيع كما هو جلي وقوله والمعنى المتقدم يؤيد ما قلناه فليكن هو الحق هذا فاسد أيضا وكيف يكون الحق وهو مخالف لكلام الشافعي والأصحاب الذي مر بيانه على أنه أعني الفتي لم يجز على ما قلناه لأنهما قائلان ببطلان تبرع المدين على ما مر من غير اشتراط قصد مضارة للغرماء والفتي يعيد

باشترط

(فاجاب) بأنه ينتقل نصيب محمد بنجيم الدين بموته إلى بنت ملكة ثم ينتقل بموتها إلى أولادها ولا يشاركهم فيه بنت خالهم فاطمة عملا بقول الواقف وعلى هذا أبدا حكم أولاد الأولاد أبدا ما تناسلوا كلمات واحد منهم رجع ما يخصه إلى ولدهم كرا كان أو أنثى فسلم أنه لا اعتبار بمساواة بنتي فاطمة لأولاد خالتهما ملكة في الدرجة لأن المساواة فيها إنما تعتبر إذا لم يخلف الميت ولدا ذكر أو أنثى والاتبان بنم المختصة للترتيب إنما هي عبارة الواقف في غير استحقاق ولد الميت وقد علم أيضا أن المانع من القول بمشاركة بنتي فاطمة لأولاد خالتهما ملكة وهو ما تقدم من قول الواقف كلما مات واحد منهم رجع ما يخصه إلى ولده ذكرا أو أنثى وأما نصيب الأشقر من الوقف فننتقل إلى محمد المصري الذي هو ابن عم جده الأعلى وابن بنت عمه لكونه الأقرب إليه من أولاد أعمامه عملا بقول الواقف وكل من مات منهم ولم يخلف ولدا رجع ما يخصه إلى الأقرب إليه من أخوته وأخواته ثم من آباءه ثم من أعمامهم ثم من أولادهم ولا ينتقل منه شيء

باشترط قصد المضارة كما دل عليه التقييد بذلك في السؤال وفي كلامه في قوله وأما البيع فهذا القصد فاقضى أنه حيث اتفقت ذلك القصد صح منه ذلك التصرف وهذا تفصيل مختصر من عنده لم يشهد له نقل ولا فاعادة بل المنقول والقاعدة مصرحة بخلافه فليكن ردا عليه وقوله وقد ورد الخ هو مطالب ببيان ورود ذلك عن ومن أي طريق معتد بها على أن الواقع قاض بخلاف ذلك لأن المراد بالمعنى في هذا الذي زعم ورود المجتهد المطلق وهو قد انقطع من منذ نحو سبعمائة سنة والناس في هذه المدة الطويلة إنما يعملون بقول المجتهدين ووجوه الأصحاب من أقوال المجتهدين باعتبار أنهم مأخوذة منها وكل عالم في تلك المسئلة لا ينطق إلا بما يليق بقواعد مذهبه لاق باهل زمانه أم لا ومنها قوله وينبغي أن يحمل على عدم قصد المضارة وهذا فاسد أيضا لما تقرر أن قصد المضارة لا يقتضي ابطالا مطلقا كما يصرح به كلامهم الذي قدمته آتفا وبما قررت به كلامه وبينت ما فيه يعلم صدق من قال اعتراضا عليه بأن اقتناء هذا بالرى وبطلان اعتراض هذا بأنه تعصب عليه وبينت ذلك ما قدمته أنه يشترط في البطلان قصد المضارة وهذا رأى مختصر لم يقل به من قلدهما فيما زعمه أعني ابن الرفعة والأذري ولا غيرهما وإنما منقول المذهب صحة تبرع المدين مطلقا مالم يحجر عليه حسا أو شرعا كما مر أوائل الكتاب عند تحريري للمدين الذي وقع النزاع في صحة تبرعه وبحث ذينك ومن تبعهما ببطلانه مطابقا فتفصيل الفتي بين قصد المضارة وعدمه رأى مختصر من عنده فهو رد عليه وإن كان محققا وله تأييد عظيمة لأن من القواعد المقررة أنه لا يعرف الحق بالرجال خلافا لمن استعظم تخطئه مع ذلك وإنما يعرف الرجال بالحق والعجب ممن قال إن فتواه هذه مصرحة بأن ما أتى به هو المنقول كيف وهو مصرح بأنه إنما خالف ما في شرح المذهب لاحد الأمرين الفاسدين الذين ذكرهما وبأنه قد فيها قاله ابن الرفعة والأذري على أنه خالفهما بالتفصيل الذي اقتضاه كلامه بين قصد الاضرار وعدمه فأى منقول اتبعه في ذلك حتى يزعم من قلده فيما ذكره أن فتواه مصرحة بأن ما أتى به هو المنقول وما أحسن قول بعض معاصري الفتي اعتراضا عليه المذهب المشهور المنصوص صحة تصرفه في جميع ذلك قبل الحجر فقد برى في ذلك وصدق لما علمت أن هذا هو نص الشافعي في الام في مواضع وأن الأصحاب والشيخين وغيرهما جروا على ذلك كما مر بيانه فن اعتراض عبارته هذه فهو لعدم اطلاعه على ما ذكرته على أنه تعسف في اعتراضه وأنى فيه بما يجب منه كقوله فيما مر عن الروضة في التفتيس في الثانية عشر أن هذا لا دلالة له فيه وقد مر ثم بسط الرد عليه ومن أعجب العجيب أن صاحب المؤاف السابق ذكره لما حكي عن فتح الباري لشيخ الاسلام الحافظ الشهاب بن حجر أنه قال قضية كلام البخاري أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع لكن يحمل ذلك عند الفقهاء إذا جبر عليه الحاكم بالفلس وقد نقل فيه صاحب المغنى وغيره الإجماع فيحمل إطلاق المصنف عليه أي البخاري في قوله إن ما فعله المدين رد عليه قال في الرد عليه قوله لكن يحمل ذلك عند الفقهاء الخ لم أر التصريح به لغيره وأحسب الحامل له على ذلك قول الروضة السابق وقد قدمت أنه لا دلالة فيه على ذلك أه المقصود وأنت فيه من وراء التأمل غنى عن أن يحتاج إلى رده ومع ذلك لا بد من إشارة إلى ما فيه إذ هذا الحافظ من المعلوم الذي لا يشكر لا يخفى عليه مذاهب الفقهاء في هذه المسئلة ولا يمكن أن يسند ذلك الحافظ الفقهاء الشامل للمجتهدين ذري المذاهب المدونة بل وغيرها بمجرد عبارة يجدها في الروضة ومن ثم نقل عن المغنى وغيره الإجماع فكيف مع ذلك يجاسر على كلامه برده بأنه لم يره لغيره ومثل هذه العبارة لا يعتد بها إلا ممن ساواه في الحفظ والاطلاع على مذاهب المجتهدين وأما من قصر نظره على مذهبه فنقل هذه العبارة منه غير مقبول على أنه في هذه المسئلة لم يحط بنصوص مذهبه الموافقة لما قاله ذلك الحافظ وإنما اعتمد أبحاثا

الى محمد بن يونس الذي هو
ابن بنت بنت ابن خالة جد
الاشقر لعدم تناول لفظ
الواقف له ومحمد المصري
أقرب الى الاشقر
منه (سئل) عن اشتراط
دوام الوقوف لجهة الوقف
ما حد الدوام المذكور
(فاجاب) بان المراد بدوام
الموقوف كون الموقوف
يفيد فائدة مع بقاء مدته كما
صبر به جماعة واحترزوا
بذلك عما لا يتفصح به الا
بقواته كالطامة والنقدين
وعما يسرع اليه الفساد
كل ربحان المصود وغيره
جماعة يكون الموقوف مما
لا يسرع اليه الفساد وهذا
هو الشرحان وغيره ما بان
الموقوف كل عين معينة
مملوكة قابلة للتقيل يحصل
منها عين أو منفعة يستاجر
لها وتعليل الاصحاب
كالصريح فيه وقد مر
النزوي وغيره بجهة وقف
نحو الربحان المزرع
لبقاء منفعة مدة وقد قال
الغزالي في وسعيته وشرط
الموقوف أن يكون مملوكا
معينا تحصل منه فائدة أو
منفعة مقصودة دائمة مع بقاء
الاصل ثم قال وأما قولنا
منفعة دائمة فاحترزنا به عن
وقف الرباحين التي لا تبقى
وقولنا مع بقاء الاصل
احترزنا به عن الطعام
فان منفعة في استهلاكه
فلا يجوز وقفه وقال القاضي
أبو الطيب في تعليقه في

مردودة كما مر وقوله عن كلام الروضة الذي قدمته في الثانية عشر انه لا دلالة فيه على ذلك من أعجب
العجب كما مر بيانه فان قلت نقله الاجماع ينافي ما مر من المالكية قلت قدمت الكلام على ذلك
مبسوطا فراجعه وأمن النظر في جميع هذا الكتاب ومقابلته لتعلم الحق في هذه المسئلة من الباطل
والقول الجلي من القول الحائر المثل والله تعالى يوفقنا أجيبين لمرضاته ويدبر علينا أخلاف نعمه
وهباته ويجعلنا من اخوان الصفا الذين هم على سرر متقابلون وبالخلق عاملون واليه مسارعون
وعن داء اللجاج والتعصب يتزهدون انه المذات بكرمه المتفضل بنعمه قاله مفرغنا في الكثير والقليل
وهو حسينا ونعم الوكيل بارينا لك الحمد كما ينبغي للجلال وجهك وعظيم سلطانك عدد معلوماتك
ومداد كلماتك كما ذكرنا لك كرون أبدا دائما بدوامك أسألك أن تصلي أفضل صلاة وأن تسلم
أفضل سلام وأن تبارك أفضل بركة على أفضل خالقك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد معلوماتك
وأن تحتم لنا أجيبين بالحسنى عنك وكرمك يا أرحم الراحمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
قال المؤلف رضي الله تعالى عنه ورحمه فرغت منه وقت صلاة الجمعة خامس عشر جمادى الآخرة سنة
اثنين وستين وتسعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل

(هذا كتاب الذيل المسمى بكشف الغيب عن ضل عن محاسن قرة العين)

(بسم الله الرحمن الرحيم) رب ثم بالخير (أما بعد) حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على
واسطة عقد أوليائه وأصحابه وتابعيه حجة دين الله من سفاسف كل جاعل عند وغوائل اغوائه
فهذا كتاب لقبته كشف الغيب عن ضل عن محاسن قرة العين دعاني اليه اني لما فرغت من كتابي قرة
العين ببيان أن التبوع لا يبعثه الدين الذي ألقته جوابا عن اقتناء وتأليف في بطلانه لغتي زبيد
القاتل فيه غير واحد من علمائنا عبيد وأي عبيد انتشر بمكة المشرفة فكتبه المصريون
والإيمانين فلما اطلع عليه صاحب الاقتناء والتأليف كرر قاطله المشغل على كثير هدر وهذيان
وسفاهة وطغيان وقبائح تصم منها الآذان وفشاخ لا يصدر مثلها الا من مان ووصحات يبق
علاها أبا الأبدن وصدقات ظن أن لا ينفذ لها أحد من الفضلاء المحققين وغير ذلك مما سود العصفرة
وأوجب النار والكشف في عدة تصانيف في صورة تأليف يرسلها الى مكة المرة بعد المرة والكرة
بعد الكرة حتى أوجب ذلك لبعض فضلاء المصريين انه رفع الامر لعلماء بلده فكلمهم أطبقوا انه
خالف الصواب والمنقول وسلك مسالك العناد والتعسف الغير المنقول ثم أرسل خطوطهم لمكة
فاحصوا بضعا وسبعين نفسا ووافقهم المكيون أيضا مشيرين كلهم الى أن مارق حقيق بان يند وراه
الظاهر ولا يسام بنن ولا مهر ولم لا ولم ين بقرع الإبطال اللاميم ولم يدفع الى جدل مما يعرك عرك
الادب ولم يرزق أريبا ولا صاحبا ليبيأ بصد عن التهور والبهتان والتقول والشناعة والعدوان فليأخذ
ما يأتبه من وضائح الرد وحقائق الحق والنقد لا لتقص ذاته بل لرد قوله وهنيئانه امتثالا لما
أخذ الله من الميثاق وتعريلا على ما يسلمه ناله من خلوقنا عن الحق والصدق والنفاق وانما
اضارنا الى ذلك خوف اغترار العوام بما وقع فيه من السقطات والاهوام مما قد يستزل الضعفاء
القاصرين ولم يجز فيه على سنن المحامين فضلا عن العلماء العاملين فشرحت في بيان ما فيها مما
لا يدرك القاصرون من ماني معاويها مستفيذا بالله من الخطا والغلط ومستغفيا من العثار والزلال
ومستغيئا به ومتوكلا عليه وماذا أكف الضراعة اليه وان يصلح جميع أحوالي وأحواله
وان يظهرها من حظوظ نفوسنا في أقوال كل وأفعاله وان يمن علينا في الباحثات العلمية بسدده
مما جاء عن عمر وعثمان انهما كانا ينازعان في المسائل العلمية حتى يقال ان كلامهما لا يخاطب
صاحبه بعد في زمن من الأزمان ثم لا يقومان من مجلسهما الا وهما على غاية من الصفاء والمحبة والوفاء

الاستدلال على من يمنع وقف
الحيوان منفردا ولنا
من جهة المعنى أنها عين يجوز
بيعها ويمكن الانتفاع بها
مع بقاء المتصل بخازناتها
كالدور ثم قال وقولنا مع
بقائها احتراز عن الطعام
فانه ينتفع به ولكنه يتلف
بالانتفاع وقولنا المتصل
احتراز عن المشومات
لانه لا يتصل بقاؤها وانما
تبقى يوما واثنين وثلاثة فقط
وقال امام الحرمين في
النهاية يصح وقف العقار
والمنقول ويصح وقف الجاد
والحيوان والمتبع أن
يكون الموقوف المحبس
بحيث يثبت له منفعة
مقصودة وفائدة مقصودة
كالأشجار وما في معانيها
والمنفعة المقصودة بظبطها
ما يصح استجاره على شرط
ثبوت حق المالك في الرقبة
(سئل) عن ناطر وقف
ادعى عليه أنه أجر رزقة
بسبعة دنائير وأخبر بانها
سبعة فوسل اذا ثبت ذلك
يطر يه الشرعي بنعزل أو
يعزله الحاكم أو يضم
اليه عدلا أولا (فاجاب)
بانه لا ينعزل بشئ ذلك
عليه وليس له ما كم عزله
ولا ضم عدل اليه لاحتمال
أنه أخفاه لغرض شرعي
كصرفه في مصلحة من مصارف
الوقف كعمارة أو أخذ من
معاليه نظره فلم يتحقق
ارتكاب ما يفسق به (سئل)
عن شخص وقف وقف على

لما انهما طهرا من حظوظ النفوس المهلكة وأهويتها وتخلينا عما في الاخلاق الكريمة وأمنيتها
وكذا ما جاء عن اسمك بهديهما وهدي بقية العصاة والتابعين لهم باحسان أدام الله عليهم شأيب
الرحمة والرضوان ولقد وقع لشخصناز كرياتى الله تراه في مسئلة في الوقف انه وبعض الخنفية
تخادب فيها نظراهما وتكررت في أحوالهما فتاويهما مع الاغلاط من كل في الرد على الآخر
الكن بما ليس المقصود منه الا بيان الحق مع صفاء الخاطر ومصلاح الباطن والظاهر بدليل بقاء
محبتهما على ما كانت عليه ومزيد مواصلة كل للآخر بالثناء والتردد اليه هذا مع ان شخصنا
كان له في تحمل الرد وأذى معاصريه القدم الراسخ وإصالح قاطعيه العاود الشاغل ومن ثم أظهره
الله ظهورا لم ينالوه وأبقى له من الآثار الجيدة والتأليف الفريدة ما لم يؤملوه حقق الله لنا اقتفاء
تلك الآثار وأجارنا من الفتن والحن وسائر الآثار انه الكريم الغفار الحليم السنتار عنه
وكرمه آمين مثالا بما دعا صلى الله عليه وسلم لقائه ان الله هنيأ بض بالاصل

ولا خير في حلم اذا لم يكن له * بوادر تحصى صفوه أن يكذرا

ولا خير في جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد القوم أصدرا

وما أحسن قول ابن عباس لابن الزبير رضي الله عنهم لما أراد الخلافة وقد خليت الدار ممثلا

يا لك من قسيرة بمعسر * خللك البر فيضي واصفري

ونقري ماشئت أن تقري * صنادد اليوم عليك تحسري

ومصنفاته تلك قسمان أكثرها تكرير لما مر في كتابه الاول الذي رددته ونقدته فلم أراه الا زيفا
وحرفا وحيفا وهذا القسم لا أعرض له الا نادرا والقسم الثاني اشتمل اما على بيت يخترعه
اختراعا فيجاء ثم يرتب عليه ما ظن أنه لا يكشف كسفا صريحا واما على عدم فهم وتصور لما يعترضه
وهو مع ذلك يتعيل أنه يرده وينقضه وهذا القسم هو الذي أعرض له بحيث لا يخفى على صغار
العالمية فضلا عن الفضلاء والاعنة النبلاء لما آتى بسط الكلام عليه وأبين عواره في الاكثر وأقيم
على ذلك البراهين الصحيحة التي هي من الشمس أظهر ومجموع ذلك في مواضع تبلغ اثنين وعشرين
موضعا الاول تجب بحسب ما حرفة فهمه من رد في الخرج ابن الرفعة مع جرياني في كتي عليه
وبطرس صحة ذلك أي تجب فيه مع ان من له أدنى مما رسة بكتب المتقدمين والمتأخرين يعلم أنهم
يقع لهم كثيرا منهم يخالفون في فتاويهم ما في مؤلفاتهم وفي بعض مؤلفاتهم ماني بقتها فلا تجب
من ذلك بوجه وانما قصده من نحو هذه العبارة إيهام الاغبياء مثله ان هذا تناقض قاذح محمل وليس
كذلك كالا يخفى على أدنى متعلم على ان قول قضية تخريج ابن الرفعة كذا لا يقتضي اني مرتضيه أو
معتقه فكلم من مثل هذه العبارة يذكر ونهاوي سكون عليها ولا تكون معتقة لا ينكر ذلك الاجاهل
مبتدع لامستقر ولا متبع وما يدل على عدم اعتمادى لاصل التخريج اني في شرح الارشاد
الكبير قصرته على الصدقة وفرقت بينها وبين نحو الهبة بما مر الكلام عليه في قرة العين مع بيان
غلط هذا العبد فيما وقع له في ذلك ويأتي تكريره كذلك وتكريرنا لردة آخر الكتاب واقد قال
في المطالب في التفاضل بعد كلام ساقه نعم استيلا ده أي المفلس هل ينفذ ذكركت في الكفاية
شيبالم أرضه الآن فان الذي يظهر نفوده بكل حال * الموضوع الثاني من تلك القبائح قوله كيف وقد
أطبق على حكمها المتناحرون الا من شد فهدى من متقول المذهب هذا من أول شقا شقه وافترائه
التي قدمنا في القرة بطلانها بالنصوص الصريحة من كلام الشافعي والاصحاب على أن أكثرهم انما
عبروا بقواهم وقضية كذا وهذا لا يقتضي اعتماد لامين أما الاول فلان قضيته وعليها يحتمل
أرادها وأن لا وأمانا فلان سكونهم عليها لا يقتضي انهم يوافقونه عليها لو فرض انه أرادها ومن

نفسه ثم على أولاده وذريتهم
ونسألهم وعقبهم وعلى
زوجته ثلاثة وعشائة فان
ماتت الزوجة والعشائة أو
أحدهما ولم يوجد أحد من
الذرية الموقوف عليهم
كان لوالده تركان ثلث
ذلك ولاخو به بمقد وأبي
بكر ثلثه بالسوية بينهما
فان ماتت الأم انتقلت نصيبها
من ذلك لاختو به مضافا لما
يستحقه من ذلك بالسوية
بينهما فان مات أحد
الاخرين انتقلت نصيبه من
ذلك لأولاده ثم أولاد أولاده
ثم لذريته ونسأله وعقبه
فان مات أحدهما من ذير
ولد ولاولاد ولا نسل ولا
عقب انتقلت نصيبه من ذلك
للاخ الاخر ثم انقرض
الموقوف عليهم ماعدا
الاخرين ثم مات أحدهما
عن ابن وبنات والاخر
عن ابن وبنت ثم ماتت
البنت عن ابن فمثل ينتقل
نصيبها من الموقوف الى
ابنها وأخوها (فاجاب) بانه
ينتقل نصيبها الى أخوها فلا
يقول الواقف فان مات أحد
الاخرين انتقلت نصيبه من
ذلك لأولاده ثم أولاد أولاده
ثم لذريته فانقضى الترتيب
المقاديم أن لا يستحق أحد
من أولاد أولاد الاخ مع
وجود أحد من أولاده ولا
ينتقل نصيبها الى ابنها لان
عبارة الواقف انما أفادت
استحقاق أولاد كل من
الاخرين نصيبه ولم تفسد

تأمل كلمات المؤلفين علم ذلك ولم يرتب فيه وتأمل غشه لنفسه والمسلمين فاني ذكرت له في القرية
نصوص المتقدمين والمتأخرين المصروفة بخلاف هذه القضية لقول الجواهر لا يشترط في الواهب الا
أهلية التبرع وهو أن يكون غير مجبور عليه وقول الشافعي بنفوذ العتق وان كان عليه من الدين
أكثر من قيمة العتق وغير ذلك فلم يرجع على شيء من هذه الصراخ المنادية عليه بالبواز والخسار
الموضع الثالث من تلك القبائح الطويلة في أن البطالان في هبة الماء وفي الرشوة من واحد وأنه في
الاول أقوى لان التحريم لحق الله بخلاف الرشوة فان التحريم فيها لم يتعلق به حق لاحد واستنتاجه
من ذلك أن التحريم المتعلق بحق الأدنى أقوى اه وهذا كله هذان لاحصل له لاسيما اذا نظر
الى افترائه أن التحريم في الرشوة لم يتعلق به حق لاحد والى استنتاجه المذكور مع أن الذي
معه انما ينتج أن التحريم المتعلق بأقوى مما لم يتعلق به حق لاحد ثم قال بعد بورقات العلة
الجامعة بين هبة الماء والرشوة مجرد التحريم من غير نظر الى تعيين وغيره ووجه بطلان هذا الهذيان
الغبي عن البيان لولا ما مر من خشية قوم القاصرين أن الذي حققته وقررت في القرية أنا لا تنتظر
الى التحريم المتعلق بخصوص الأدنى أو غيره وانما ننظر الى ما يتعلق بالعين أو لازمها والى ما يتعلق
بخارج منهما ومسئلة هبة الماء والرشوة من القليل الاول ومن ثم بطل بيع الماعولوا باضعاف ثمنه
بخلاف تبرع مدين لم يحجر عليه فانه من القليل الثاني فبطل ما طوله واستنتجه ثم قوله ان
التحريم في الرشوة لم يتعلق به حق لاحد مراده بدليل جعله له في مقابلة المتعلق بحق الله انه لا يتعلق
بالله ولا بالأدنى وهذا مما يعلم بجهله ووقوفك الى أنه غافل عن كلام الفقهاء جاهل بكلام
الاصوليين لان الاحكام بأسرها لا تخلو كل منها عن ان المحظ في تحريمه اما رعاية حق الله تعالى
أو حق الأدنى أو حقهما وأما خلوصكم عن ذلك كله فليس بواقع بل ولا متعقل لان شرع الحكم
اما لمصلحة تظهر فيه أو لتعبد وكلاهما لا بد فيه من المعنيين أو أحدهما ولولا أن هذا الرجل عاى
في علم الكلام ومقدّماته لم غر بفكره ولا اختلطت في سره اذ زعمه أن التحريم في الرشوة لم يتعلق
به حق لاحد نزع فلسفية ناشئة عن الايجاب الذاتي الذي هو كفر صراح لكن بحجة التشنيع بما
لم يعقل ما يرتب عليه والمبادرة الى المنقول بالهوى فيما لم يتأهل للوصول اليه بوجوب الوقوع
في مثل هذه الورطة وزلة القدم بالارتباك في هذه السقطة وما أحسن قول العضد ردا على بعض
معاصريه أما من لا يأمن مع الدغدغة سوء العثار ويحتاج الى من يقود عصاه في ضوء النهار فاذا
سابق في المضمار العتق الجياد وناضل عند الرهان ذوى الايدي الشداد فقد جعل نفسه سخرية
للساخرين وخسكة للاحكامين ودرية لطلائع عين وعرض السهام الراسخين الموضع الرابع قوله مشيرا
الى رد الفرق الذي ذكرته آنفا بين هبة الماء وهبة الدين ولا يصح الفرق بتعين الماء دون المال
لان معنى التعيين فهما على حد سواء فكما يجب الطهارة بالماء المذكور يجب قضاء الدين في المال
المذكور فهو وان كان الذي في الاصل تعلقه بالنزعة فهو في هذه متعلق بالنزعة وبالعين وكذلك
الطهارة متعلقة بالنزعة وبالعين أيضا ومسئلة تعلق الزكاة بعين المال من غير قطع النظر الى النزعة اه
وهذا منه مشعر بأنه لم يفهم ما قرنته ولا حام حول حتى ما وضعت في القرية وكررت وبيان ذلك ان
قوله ان التعيين فهما على حد سواء مكابرة قبيحة كيف وتبين الماء يمنع اخراجه عن ملكه حتى بالبيع
باضعاف القيمة بخلاف تعيين المال للذي زعمه فانه وان سلم له لا يمنع على زعمه الا مجرد التبرع لا غير
كما قررت ذلك في القرية فن اطالع على ذلك الفرق الذي هو أظهر من الشمس ثم كابر وزعم أن
لا فرق واستدل بهذا الخيال حقيق بان يقال فيه

سارت مشرقة وسرت مغربا * شتان ما بين مشرق ومغرب

وأنى له بغوص على معنى دقيق وغوص في أدنى تحقيق وانما هو يلفق الالفاظ لا يدري ما تؤدي
اليه ولا ما يحيط أمرها عليه كيف وقد قال ليس الفقه الا الفرق والجمع فهما مهلكان انقطعت
فيهما اعتناق أمثاله وشائخات أعيت عن الرقي البها أطماع آماله ومن غمام خباله زعمه أن الطهارة
متعلقة بالنزعة الناشئة عن عدم فهم معنى التعلق بالنزعة وكيف يتعقل تعلق الطهارة بالنزعة التي هي
اصطلاحا معنى اعتبارى ينشأ عنه الالتزام والالتزام قائم بالانسان حيا كل أو ميتا لانه ان أراد
بالطهارة مدلولها المجازى وهو الافعال الحسية فتعلق هذه الافعال بذلك المعنى الاعتبارى على جهة
قياس أحدهما بالآخر غير متعقل لعدم ما بينهما من القياس أو مدلولها الحقيقي وهو زوال
المنع لم يصح ذلك أيضا لان هذا انما يوجد بعد استعماله في تلك الافعال واستعماله فيها يزول
التعلق فتوقف التعلق بالنزعة على الاستعمال لاستحالة وجوده قبله ناشئ عن عدم تصور ما يقول
والا لم يأت بهذه الفضائح التي سودت ذهن مخترعها وتحقق تصور مفرعها الموضع الخامس ومن
فضائح أيضا قوله ومثله تعلق الزكاة الخ وهذا ينشأ عن أنه لا يفهم فرقا بين العيادة البدنية
الحضة والمالية الحضة والمركبة منهما والزكاة من القسم الثاني وهو تارة يتعلق بالعين وتارة بالنزعة
بخلاف الطهارة فانها من القسم الاول وهو لا يتصور فيه التعلق بالنزعة كما هو واضح لادنى
الطلبة ومن ثم تفعل عن الغيب باذن ولا غيره ولا يرد الصوم لان المال دخلا فيه بالنص فهو
كالخمس وان فارقته من جهة أخرى هي فعل الاجنبى له عن الميت بلا اذن أحد بخلاف الصوم لا بد
فيه من اذن القريب وبيان ذلك أن المال متأصل في الحج أكثر من تأصله في الصوم فسوخ في
سقوط الحج عن الزكاة بما لم يسامح به في سقوط الصوم نظرا لما في الحج من شائبة المال السابقة
فتأمل ذلك فان مثل هذا المشتق لا يقبل طبعه الخوض في شيء من هذه الدقائق وأنى له بذلك
وهو يستدل على تعلق الطهارة بالنزعة أيضا بتعلق الزكاة بالنزعة ولم يتعقل ما بينهما اثارا للرجح بالغيب
الذى وقع به في هوة الشطاط ولا منيته لا بعد الضلال وأقبح الغلط على ان كلامه انما هو في تعلق
الطهارة بالعين والنزعة في حالة واحدة وايسر الزكاة كذلك وانما تارة تتعلق بالعين وتارة تتعلق
بالنزعة وأما تعلقها بهما في حالة واحدة الذى أفهمه كلامه فهو من فرطاته القبيحة أيضا الموضع
السادس من تلك القبائح أيضا قوله بعد كلام طوله هنا وبالغت في رده عليه في القرية وأما الفرق
بينهما أى هبة الماء وهبة الدين فلا معنى له اذ التعيين فهما على حد سواء اما صحة واما بطلانها
اه وتصميمه على هذه المراتب المذكورة بعد ما قرنته له من الفرق الواضح المعترف هو به من أن
الماء حطاف فيه اخراجه عن الملك ولو باضعاف القيمة والدين لم يحظر عليه الا اخراجه الذى فيه تبرع
لا غير يز يدك فيه بصيرة أنه في غاية من البلاهة والعناد مأمثله في ذلك الا مثل رجل يقول له هذه
الشمس تشير اليها ليس دونها سحاب فيقول لك ليس في السماء شمس أصلا فيعلم حينئذ أنه
سفسطى تنادى ليس دواؤه الا أن يوقد عليه نار الادلة اليقينية الى أن يعترف أو يحترق وبهذا
الفرق الظاهر يهمل ما قرنته عليه وتذيله تكرارا لما ذكره في السكاب وقد بالغت في القرية في
ترتيب جميع ما أبداه مما لم يدرك فخوا فضلا عن مغذاه وكيف لا وهو بعد اطلاعه على ذلك الفرق
الواضح يزاد في تكرير سفسطاه وعناده وفضيخته في اسداده وإبراده فيجعل المستثنين متحدين
ويجعل العلة حجة التسليم فيهما قال فيتحذران في البطالان والشائى قائل بالصحة في كل والعلة عنده
ان التحريم لا يرجع لمعنى في العقد وهذا باطل كما علم مما تقرروا جعل حرمة التسليم بمجرد هذا
علة غير صحيحة لانه أمر عام وانما النظر ليست هذه الحرمة وهو في هبته الماء ذاتى لانه يرجع لمعنى
في ذات العاقد وهو عجزه عن تسليمه شرعا ومن ثم لم يتعبد بالتبرع وفي هبة المدين عرضى لانه

ومن هو أسفل منهما الا
بإريق ترتيب البطون فلا
يستحق أحد من بطن سافل
مع وجود أحد من البطن
الذى فوقه فاذا مات أخو
الميت المذكورة وكان ابنها
موجودا صار من مستحق
الوقف حينئذ (سئل)
عن رجل وقف وقفا على
نفسه مدة حياته ثم من
بعده على أولاده السبعة
وهم فاطمة وهبة الله
وخليل وسار وخاتون
وعاشور وآمنة وعلى ولدى
ابنه محمد ومحمود وشرط في
وقفه أن يعطى محمد ومحمود
نصيب ولدى كرم من أولاده
وعلى من سيولد لواقف
من الاولاد كرم مثل حظ
الاثنين ثم من بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد
أولادهم ثم على نسألهم
وعقبهم المنتسبين الى
الواقف بالآباء في جميع
البطون على أن من مات
منهم عن ولد أو ولد لولد وان
سفل المنتسبين الى الواقف
بالآباء على الشرط والترتيب
ومن مات عن غير ولد ولا
ولد ولا نسل ولا عقب
من ينسب الى الواقف
بالآباء فنصيبه لمن هو في
درجته وذوى طبعته من
أهل الوقف فان لم يكن في
درجته أحد كان مستحق
الوقف المنتسبين الى الواقف
بالآباء فان مات أحد منهم
قبل أن ينتقل اليه شيء من

الوقف المشار اليه وله ولد
أولاد ولد وان سفل ممن
ينسب الى الوقف بالآباء
يعلى الولد أو ولد الولد وان
سفل ما كان يستحقه والده
ان لو كان حيا فان مات
الوقف وأولاده وأولاد
أولاده ونسبه وعقبه ولم
يبق أحد ممن ينسب الى
الوقف بالآباء كان ذلك
وتقا على أولاد البنات ثم
على أولادهم ثم على أولاد
أولادهم ثم على نسلمهم
وعقبهم لذكر مثل حفظ
الانثيين على الشرط
والترتيب فان ماتوا عن
آخرهم وخلفت الارض منهم
ولم يبق منهم أحد كان ذلك
وقفا على جهة متصلة ثم ان
الوقف المذكور آل وانحصر
جميعه في الحرمة أسماء بنت
خليل ولد الوقف وتوفيت
وانقضت ذرية أولاد الصلب
وانتقل الوقف الى أولاد
البنات حسب شرط الوقف
ولأسماء المسذ كورة ولد
وأولاد ابن وهنالك من
أولاد بنات الوقف من له
ذرية أولاد أولاد وأولاد
أولاد أولاد وأولاد أولاد
أولاد أولاد ومنهم
من ينسب الى الوقف
بحسب أوجده ومنهم من
ينسب اليه ومنهم من ينسب
اليه بما دون ذلك ومنهم من
ينسب اليه بما هو أسفل
من ذلك ومنهم من يدعى أنه
يستحق مع وجود أصله من
أب أو أم ويعلى ذلك بشرط

لا يرجع لمعنى كذلك ومن ثم تقيد التحريم بالتبرع لا غير الموضع السابع قوله يخرج ابن الرقة
حكم مسألة الدين على هبة الماء يخرج أولوى حق اه وهذا من زيادة شقشقة أيضا لما بينته
وضحته في القرة من أنه لا يساوى مداده على ان ابن الرقة لم يخرج الحكم خلافا لما افتراه هذا
العنيد وانما خرج الخلاف ولا يلزم منه الترجيح كما مر بسطه في القرة ثم قال عن كلامي في القرة
وقوله ان في الرشوة اكرها ما مجرد دعوى اذ لو كان فيها اكرها لما أشبهه الخلاف في هبة الماء
اذ ليس فيه في هبة الماء اكرها اه وهذا أيضا مما يزيد بصيرتك فيه انه ردى والفهم فاسد التصور
وبيانه انه لم يفهم معنى الاكرها ولا وجه ذكره وعبارتي ومسئلة الرشوة من قبيل الاولى أى هبة
الماء فخرمتها ذاتية لان حق المالك متعلق بعينها واخراجها من يده انما هو كره عليه فلم يخرج
عن ملكه بذلك وان لم يعص المعطى لارشائه على وصوله لحقه انتهت واعتراضه هذه العبارة بما ذكره
معذوره فيه فانه لم يفهمها ولا أدرك شيئا مما انطوت عليه وبيانها أنهم لما صرحوا بان المرتضى
لا يملك الرشوة سواء أتم الرائي أم لا أشكل ذلك على تعليلهم البطالان في هبة الماء بحرمة التسليم
وجه الاشكال ان التسليم في مسألة الاثم باطل لمعنيين ذاتيين هما حرمة التسليم والاكرها المعنوي
وبحق للمعنى الثاني فقط وهو بمفرده مقتضى للابطال ألا ترى الى حكاية الاجماع على أن من أخذ منه
شيء على سبيل الحياء من غير رضا منه بذلك لا يملكه الاخذ والولد بان فيه اكرها بسيف الحياء
فهو كالاكرها بالسيف الحسى بل كثيرون يقابلون هذا السيف ويقابلون مرار جرحه ولا يقابلون
الاول خوفا على مرواتهم ووجاهتهم التي يؤثرها العقلاء ويخافون عليها أتم الخوف ولا شك أن
لارائي بحق ان يخرج ماله عن ملكه برضاه البتة وانما اضطره المرتضى الى اعطائه ماله كرها عليه
اذ الغرض انه لولا اعطاؤه لما حكم له بحقه فعلمنا ان عدم الملك في الرشوة اما لذاتيين أو ذاتي واحد
ووجه كون الاكرها ذاتيا أنهم صرحوا بان الذاتي هو ما يرجع لمعنى في المعقود عليه أو في العاقد
والاكرها معنى وجع في العاقد فكان ذاتيا فأنال هذا التحقيق المشبهة عليه تلك العبارة تعلم ان سبب
اعتراضها على البصيرة والارتباك في مهاوى الهذيان والحيرة الموضع الثامن ثم قال اعتراضا على
وبما قال المحفل ٧ من الفروق ان مسألة هبة المدين حيث لا يرجو الوفاء فيها خلاف في الجواز وعدمه
بخلاف مسألة الماء فان التحريم فيها يجمع عليه الى ان قال فكيف مع ذلك يأتي الذم ببطالان
الصدقة مع الخلاف في حرمتها وهو غير صحيح صدر من غير اعطاء المسئلة حقها من التأمل فان
النورى في شرح المذهب رفع الخلاف بحملة الاطلاق على التفصيل الذي ذكره ان حاصله الاتفاق
على التحريم حيث لا يرجو الوفاء كما ان حاصله الاتفاق على الجواز فيمن يرجو الوفاء فهذا الخلاف
الذي أبداه في مسألة هبة المدين الذي يرجو الوفاء لم أره في شيء مما وقفت عليه اه لفظه وهو
مشغل على قضاغ تنادى عليه بالعبادة وعدم الفهم والجهل باصطلاح الفقهاء ومدلول عباراتهم أما
أولا فقوله عنى انى قلت بجمع افتراء وجهل وعبارتي اتفقوا على الحرمة في الماء دون الصدقة في
موضع وفي آخر خلاف وفي آخر مجزوم به وشتان بين اتفقوا وهذا مجزوم به وهذا لا خلاف فيه
وبين هذا بجمع عليه فان العبارات الثلاثة الاول يقال فيها تتعلق باهل المذهب لا غير وأما بجمع عليه
فانما عبارة تقال فيما أجمعت عليه الامة فتحويل هذا المعارض عبارتي من اتفقوا أولا خلاف فيه
أو مجزوم به الى بجمع عليه مما مضى عليه بجهل اصطلاح الفقهاء ومن لم يحسن الفرق بين تلك الالفاظ
مع زعمه ان له في الاشتغال بالفقهاء لا غير نحو حسين سنة تحقيق أن لا يقال له ما أحقك بانك راكبتين
عبياء وخابط خبطا عشواء وما أحسن قول ابن قيس بن الحطيم * وداء النول ليس له دواء وقول العبد
ليس ارض الجمل المركب من شفاء وأما ثانيا فقوله وهو غير صحيح صدر الخ هو من قبح غباوته

اذ لم يفهم كلام شرح المذهب ولا كلام الاصحاب ولا حام حولهما بوجه ولعمري أن من تردى الى
هذه الهوة من التحريف وسوء الفهم لتحقيق بان لا يجاب ولا يخاطب اذ مخاطبة مثل هذا البليد
تؤدي الى ما ينظم القلب مما لا بد منه في رده وزجره من السب لكن الجأ الى ذلك ٣ طعام أحد
قريبه حتى خرج عن طوره ولم يعلم بمرتبه وقدره ولم يرفقه أحد افوق في الداهية الدهيا والحاجة
العنامى كيف وهو في هذا البحث برفع الخلاف الذي في المختصرات فضلا عن المطولات وكأنه ما رأى
ما في المنهاج المصريح بثبوت الخلاف فيمن عليه دين لا يرجو وفاءه وعبارته قلت الاصح تحريم صدقته
بما يحتاج اليه من تلززه نفقته أو ولد من لا يرجو له وفاء انتهت فهي مصرحة بوجود الخلاف بل
وتقويه فيمن لا يرجو الوفاء وبهذا يزداد تعجبك من قوله فهذا الخلاف الذي أبداه في هذا المدين
الذي لا يرجو الوفاء لم أره في شيء مما وقفت عليه اه وحينئذ فقل له أعمى الله بصيرتك بسوء
تصرفك وفهمك كيف مسألة صريحة ظاهرة في متن المنهاج فضلا عن غيره لم ترها في شيء مما وقفت
عليه هل هذا الا لأن الله تعالى أنساك العلم ليحق عليك كلة الحاجة والجهل وعدم الحلم وأما استدلاله
بشرح المذهب فهو مما يدل على بلادته وعدم فهمه لعبارة وقد ذكرتها في القرة وحاصلها انه لما
حكى فيمن عليه دين حرمة التصديق مما يحتاجه لوفائه وكراهته عن آخرين وعدم استحبابه عن آخرين
قال والمختار انه ان غاب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة وقد تسحب والا
فلا وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطابق اه فتأمل فرضه الحرمة فيمن تصدق بما يحتاجه
لوفاء دينه المستلزم أنه لا يرجو الوفاء ثم الكراهة وعدم الاستحباب في ذلك تجد عبارته في أن
كثيرين قائلون يجوز التصديق مما يحتاجه لوفاء دينه وهؤلاء هم القائلون بمقابل الاصح المذكور في
عبارة المنهاج المذكورة ولا ينافي ذلك قوله والمختار الخ لانه انما أراد به الإشارة الى غير المذكورين
من أطلق الحرمة أو عدمها فهذان الاطلاقان على الحالين اللذين ذكرهما كما بصرح به قوله وعلى
هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطابق فهذا يرجع الى المطلقين غير المذكورين لا الى المذكورين
لانهم معقودون لا مطلقون لما تقرره انه فرض الحرمة فيمن لا يرجو الوفاء وحينئذ يلزم تعقيد مقابلها
بذلك أيضا والا لم يكن مقابلا على ان قول شرح المذهب والا فلا ليس فيه الا أنه عند عدم غلبة ظن
الوفاء من جهة أخرى به بأس أولا يستحب والاخير واضح وأما به بأس فكما صرح به الرافعي وغيره وحينئذ
يزداد تعجبك من افتراء هذا البليد وتقلبه عن شرح المذهب بقوله حاصله الاتفاق على التحريم حيث
لا يرجو الوفاء ان يصل التهور والافتراء بصاحبه الى مثل هذه المجازفة كيف وهو لم يفهم معنى قوله
والا فلا انه نقي لما اذا وهو معذور فانه عاى في العربية بالوفاها على انه ليس في عبارة شرح المذهب
يرجو الوفاء ولا عدمه في حكاية الخلاف وانما هو لازم لقوله يحتاجه لوفائه كجزمته ثم وانما عبروا بقوله
ان غلب على ظنه بقوله والا أى والا يغلب ذلك على ظنه وهو صادق برجاه الوفاء بلا غلبة وعدم رجائه
أصلان السالبة تصديق بنفى الموضوع كما أن قوله فلا صادق بالجواز والحرمة كإثروته وحينئذ فليس
في عبارته تعرض لمن لا يرجو الوفاء فضلا عن حكاية الاتفاق على الحرمة فيه فبان ان قول هذا
البليد حاصله أى التفصيل الذي ذكره في شرح المذهب الاتفاق على التحريم حيث لا يرجو الوفاء
حاصل منه على رأسه مؤذن بمقرره من العلم ونفسه هدايا الله واياء لطاعته * الموضع التاسع قوله
وقد فسر الاصحاب عدم الجواز في كلام الشافعي في نص الام في الجزية بعدم الصحة فلازموا بين
الحرمة والبطالان حيث وجد التحريم فهذا نص من الاصحاب على انه حيث حرم تصرف المفاص كما
في صورة تبرع من لا يرجو الوفاء فغير صحيح اه وهذا كلام ردى مبنى على فساد التصور
والتحيل لان الاصحاب اذا فسروا نصا في موضع بشي يخالف مدلوله كيف يقضى به على سائر المواضع

الواقف أنه أطلق في شرطه
بعد انقراض أولاد الصلب
كان وقفا على أولاد البنات
وانهم من جهة أولاد البنات
سواء قسروا من الواقف
بالنسب أم بعد واثمه وان
الوقف صار على الرأس
قصة متصلة فهل يقتضى
شرط الواقف ذلك أم لا
وهل اذا شرط الواقف على
الشرط والترتيب يتناول
الترتيب بالدرجات أم لا
وهل تحقق الدرجة
السفلى مع العليا وهل
يستحق الفرع مع وجود
أصله واذ قلتم بشرط
أولاد البنات هل يستحق
القريب منهم والبعيد
وهل يعود الوقف على ذرية
أسماء دون غيرهم ممن صار
في درجاتهم وطبقهم من
أولاد البنات وهل اذا كان
من أولاد البنات من هو
محبوب بأولاد الصلب هل
يعود عليه شيء من الوقف
عندما آل الوقف الى أولاد
البنات ودرجة سفلى أولا
وهل يستحقون ذلك على
الرؤس أو بالدرجات وهل ثم
في قول الواقف في شرطه
ثم على أولادهم تقتضى
التشريك أو الترتيب وما
معنى قول الواقف على
الشرط والترتيب واذ قلتم
بالتشريك فهل علم في جميع
أولاد البنات أو يستحق
من هو أقرب الى الواقف
دون البعيد (فاجاب) بانه
لا يقتضى شرط الواقف ذلك

يعد انقراض من ينسب
الى الواقف بالآباء ينتقل
الى اولاد البنات ثم الى
اولادهم ثم الى اولاد
اولادهم ثم على عدد رؤسهم
ان تمضوا ذكورا أو إناثا
والأولاد كرملة حقا الانثيين
وهكذا في جميع البنات
فلا يستحق أحدهم من
طبقة سبلى وهناك أحد من
طبقة أهلى منها إلا أن مات
أصله فإنه ينتقل إليه نصيبه
يتناول انما الواقف استحقاق
أولاد أولاد البنات إلا
عند انقراض جميع أولاد
البنات وهكذا في جميع
البنات فليس في لفظ
الواقف إطلاقا ويتناول
الترتيب ترتيب الدرجات
فلا يستحق أحد من درجة
سبلى مع وجود أحد من
درجة عليا الا ان ينتقل إليه
نصيب أصله فلا يستحق
الفرع مع وجود أصله
وقد علم أن الوقف المذكور
وقف ترتيبا لا وقف تشريكا
وينتقل الوقف بعد موت
أسماء الى أقرب الدرجات
الى الواقف من أولاد أولاد
البنات حتى لو لم يوجد في تلك
الدرجة الا شخص واحد
استحق جميع الوقف ولا
يستحق أولاد أسماء ولا
من في درجتهم شيئا منه إلا
بعد انقراض جميع من هو
أعلى منهم في الدرجة نعم من
مات من أولاد البنات بعد
انتقال الوقف إليهم عن والده

ونسبها إليهم بمجرد الوقف على ما نقلوه في كتبهم وانما الرجوع الى مذاهب الاثني عشرية الرجوع الى
في قواعدهم فاعلم لامهم من روايتين اه وهذا من سوء فهمه واختلاط المأخذ عليه فان الكلام
في مقامين نقل المذاهب ومقام العمل أو الافتاء بها والذي ذكره انما هو في الثاني والذي وقع انما
هو الاول لكن ازيد اختلاط عقله لم يعرف الفرق بين المقامين بل سوى بينهما بقوله لا يجوز أخذ
أحكامهم ونسبها إليهم الخ وهذا من جدلة غشوية من غير مستند وتقول الذي لا يدري ما وراءه فقد
صرح الاثني عشرية في كتبهم كالسبكي في شرح المذهب وقوله النووي وغيرهما ممن يحكون الخلاف العالي
بانهم انما يعتمدون في نقلهم نقله وحكايتهم على كتب المخالفين المدونة في ذلك ثم قال الشافعي رضي الله
عنه في الثلاثة النصوص بالجواز ولا يجوز تفسير الجائز بالنافذ المحرم اذ لا يصح إطلاق المحرم على
بعض أفراد الجائز فهو تفسير بغير مقابل وهو فاسد لانه لم يجر في الاول بالجواز وحده وانما قال
جائز كله عليه والقاعدة ان الفعل اذا عدى بغير ما يتعدى به ضمن فعلا آخر يناسب ذلك الحرف
المعدى به أو أول ذلك الحرف بحرف آخر يناسب ذلك الفعل وهذا متعذر هنا فتمين الاول وحيد
فتعددية جائز بعليه لا يمكن معها بقاء جائز على معناه الحقيقي وهو المباح وانما يتعين تأويله
بناذ لانه الذي يتعدى بعلى ففعال زعمه بقاء الجواز على حقيقته لكنه معذور فإنه بعيد
عن معرفة القاعدة التحويلية المذكورة في المتعدي والتضمين ويتخذ من بلاغة الشافعي رضي الله
عنه ونفعنا به السالغ فيها المبلغ الذي لا يثنى غباره ولا يخشى عثاره ان مغايرته بين الفعل الاول في
النص الاول بتعددية بعلى والفعالين في النصين الآخرين بتعدديتهما بل انه أشار بذلك حيث عبر
بالنفوذ تارة وبالجواز أخرى الى أنه قبل الجزر بنفوذ مطلقا جاز أو حرم وهي نكتة بدعية لا ينقاد
أفهامها ذهن مثل هذا الجاهل بفن البلاغة على أن الأول سئل ان الجواز عدى باللام في الاول
أيضا كان بمعنى النفوذ أيضا وأما اذا أريد بالجواز حقيقته فإنه يخرج عن فرض كلامه لانه
يشمل المقاس الذي لا يرجو وفاة وهذا لا يجوز له فيخرج من كلامه من غير دليل وأما اذا حلنا
الجواز على النفوذ فإنه يشمل من جاز تصرفه ومن حرم وكلام الشافعي رضي الله تعالى عنه نص
في العموم فلا يجوز تخصيصه بالتشهي والهذيان على أن المعتبر قدم تبع لا لا ذرى اعتراض
هذه النصوص الثلاثة بنص الجزية وهذا نص في ان المراد بالجواز مطلق النفوذ اذ هذا هو الذي
يأتي فيه الخلاف بين النصوص كما ذكره وأما اذا أريد به حقيقته فلا يتأتى اعتراض تلك
النصوص لان حقيقته تستلزم أن له جهة ظاهرة فلا يكون مطلقا والشافعي رحمه الله يقول
مطلقا كان أو غير مطلق فأنقض حله على ما ذكره وقوله ولا يجوز تفسير الجائز بالنافذ المحرم الخ
مما يدل على جهله بقاعدة العموم المطلق وبيانه يلزم من الجواز النفوذ ولا عكس فالنفوذ أعم مطلقا
وهو لا يستلزم الاخص بخلاف عكسه فإذا فسرنا بالنافذ شمل الجائز وغيره فبطل قوله لا يجوز تفسير
الجائز بالنافذ المحرم لانه لا يفسره بذلك الا من هو مثله في عدم فهم الفرق بين مادى التضاد والعموم
ولو لا جهله بذلك لما كان يورد علينا الضد مع انما فسرناه بالأعم مطلقا وشتان ما بينهما لكن
من لا ذوق له يورد ما يشاء من خير استحياء من الكذب وعاره في الدنيا والآخرة وليته في كذبه اكتفى
بإرادته مرة أو مرتين أو ثلاثا وانما كرهه أكثر من ذلك حتى قال عقب قوله وتفسير الجائز الخ
وقد فسر الاصحاب عدم الجواز بعدم النفوذ فلازموا بين التحريم وعدم النفوذ وقد علمت أن
تبرع من لا يرجو الوفاء غير جائز وان الاصحاب فسروا عدم الجواز في كلام امامهم بعدم النفوذ
فهذا نص من الاصحاب انه حيث حرم تصرف المدين انه لا ينفذ فأرفع بذلك فسدلاحت المسئلة من
كلام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب انتهى وقد علمت ان هذا كلام كذب وان الملازمة التي

ولهم هل يصح البيع أم لا
 (فاجاب) بان البيع قبل
 قبول الموقوف عليه المعين
 صحيح بناء على اشتراط قبوله
 وهو المعتبر (سئل) عما
 لو وقف شخص على أولاده
 الثلاثة ثم على أولادهم
 وهكذا على الترتيب بشرط
 النظر لا ارشاد أو لا صلح
 من الموقوف عليهم وآل
 النظر والاستحقاق لاحد
 أولاده بموت أخويه فأجر
 الوقف مدة ومات قبل
 انقضاءها فهل تنفسخ
 الاجارة بموته بالنسبة الى
 المستقبل لان المنافع بعد
 موته لغيره وكذا النظر فلا
 تقار له على الغير لان الوقف
 منعه من الاستحقاق حال
 تقار غير فلا ولاية له عليه
 ولا نيابة اذ البطن الثاني
 لا يتلقى من الاول بل من
 الواقف فلا يتصرف فيه في
 حق من بعده وله قول الجلال
 المحلى بحقه عصره بعد قول
 المنهاج ومتولى الوقف الا
 في صورة ذكرها بقوله ولو
 أخر الخ بخلاف ما اذا كان
 الاطلسر كما أو أجنبي أو
 مستحقا والوقف وقف
 تشريك أو ترتيب وبق من
 في درجته أو أحدهم فانها
 لا تنفسخ بموته مطلقا غير
 الاخيرة ولمن في درجته فيها
 وهل يفرق بين التشريك
 والترتيب فيمن وجد بعد
 موت الناظر المستحق انه لو
 وجد في حياة الناظر لا يستحق
 أخذها منه باطلا وان هذا الجاهل الغبي لا تأمل له ولا ذوق وليته مع ذلك سلم من البهت والكذب
 الذين هما أجمع وصف في الانسان ثم أمره برفع اليدين بالدعاء بهلاكه عن المسلمين ثم جرى على
 لسانه انتساب وصفه فان من هذا حاله مضلة للناس وأى مضلة للضعفاء وأى مضلة لخلق أن
 يتأمل في أمره بمصاحبه والا فبها لك فان بلدك خلت عن يتأهل للرد عليه فأنشد لسان الحال الصادق
 من لسان اقبال خللك البر فيضى واصفري * ونقرى ماشيت أن تنقرى
 لكن بحمد الله العلماء ما زالوا في اقطار الارض فكل من بلغهم قاله أوقف اليهم حاله أو عجزوا
 ما انطوى عليه من الجهل والغباء والكذب والخيانة والشقاوة ليجدوا الناس من حاله وينظروهم
 عن قاله فان ذلك من أكد الواجبات عليهم اذ لو تركوا كل قاتل وبها في غيبه وتزويره وعبه لفسد
 النظام وتفسرت الاحكام وتناول أهل الفساد وأفسد الناس أهل الحق والعناد ابادهم الله الى
 قيام الساعة كما أخبر به المعصوم وقضى به الامر المحتوم ثم أنشد متجسعا على تزويج كذبه وعناده
 ومدهيا مرتبة كذبه فيها قواطع بلاذته المعلومة من اصداره وإبراده
 واذا كنت بالمدارك غرا * ثم أبصرت عارفا لا تمارى
 واذا لم تر الهلال فسلم * لرجال رأوه بالا بصر
 ولقد صدق قاله والله غرير المدارك وغيرها وأى غر بل غبي ممن أبصر العرفان والحق ثم
 عاند وما رى وكذب وانقرى ولم يسلك في هذا الكتاب مسالك نورقا وانما سالك مسالك خلفة الكذب
 والسطوط حتى هوت به الى مهاوى العناد والعناد الموجبة لحرمان التوفيق والسداد الموضع
 الحادى عشر الى ما اعترضت نسبته لابن الرفعة تقابلا لغيره ان كلا من التملك والعق والوقف
 والصدقة بان نسبة الثلاثة الاخرى اليه على جهة كونه صرح بها لا يجوز قال الجواب انه لما اتحد
 تملكهم ولم يمكن الفرق وكان في قوة كلام ابن الرفعة التصريح بذلك جازت نسبته اليه اه فتأمل
 هذا الجواب الباطل المبني على ما هو الحق من جهله بالاصول جلة كيف وقد قالوا في المقيس بالاولى
 لا يجوز أن يقال قاله الله تعالى ولا قاله النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم صرحوا في القول بالخرج
 بانه لا ينسب للشافعي رضى الله عنه الا مقيدا لجواز انه لو اطلع عليه لارى فارقا فكذا يقال يجوز
 أن ابن الرفعة لو سئل عن تلك الثلاثة لارى فارقا كما أبدى في شرح الارشاد وتكلمت عليه في
 القرة ردا على اعتراض ذلك البليد عليه فانضح ان قوله في تلك الثلاثة كما صرح به ابن الرفعة
 كذب ويلزمه أن يقول آخرا ان مال اليتيم وضرب أحد الوالدين كل منهما نفس القرآن العظيم
 على حرمته لكنه عاى في هذه المباحث فليته لم يحضر فيها وتأمل عاميته القبيحة في قوله لما اتحد
 تعليلهم والمتعين تعليلها أى المسائل وما أحسن ذلك في نحو خاضعين وطائفين ولا يتأتى اعتباره هنا
 على أن هذا انما يقال لو كان الكلام مع من يدري ذلك أو يتأهل لادراكه وأما من لا يدري ذلك
 وأسا فهو القاعد مع المخالفين الآخذ بحجة الجاهلين الموضع الثانى عشر ثم قال اعتراضا على
 مسئلة التجريم المختلف فيها في النفوذ في الجائر وهو غير ممكن فكيف على تصرفات الفلاس
 قبل الجائر والحرمة بالنفوذ اتفاقا اه وهذا بكلام المبرزين أشبهه أو جبهه انه تواتر عليه
 اتفاق البراهين الحقيقة حتى كسرت عقله فاشتق بهملات الالفاظ العامة واستأنا الحاكمى للاتفاق
 وانما الحاكمى له الرخصة وعبارتها واعلم ان التعلق المانع من التصرف يقتصر الى حجر القاضى
 عليه قطعا وعبارة أصلا لاشك ان التعلق المانع من التصرف يقتصر الى حجر القاضى عليه فعدهما
 من التعلق المانع للتصرف بحجر القاضى وقطعا بذلك ولا شك ان التعلق عام للجائر والحرم فيكون
 القطع فيهما وفى شرح المذهب ان المسئلة اذا دخلت في حلال كلام الاصحاب كانت منقولة وكأنه

نومهم ما قاله من اعتراض جمع لقطع الرخصة بان في المسئلة قولاً أو وجها بعدم النفوذ ولو قبل
 الجرح لم يذكر أن هذا القول أو الوجه يبطل قوله وكسبها ٧ في محل الاتفاق على النفوذ في الجائر
 فقوله الخلاف في النفوذ في مسئلة التجريم والاتفاق في مسئلة الجواز من النصفاء الذى سؤل
 له عقوله القاصر انه شئ وليس بشئ على أن من تأمل كلام الشيخين وأهلهما لاسمها النوى
 يقطعان كثيرا بالحكم وان كان فيه خلاف اشارة الى فساد مدركه بالسكينة أو شذوذ نقله فاعتراضه
 على قطعهما هنا سابقا لما ذكرته الموضع الثالث عشر ثم كرر ما مر من زعم مخالفة ما فى كتابي
 القرة لما فى شرحى على الارشاد فقال ان اعتمد الاول كشط ما فى الثانى أو الثانى رجوع عن الاول
 وهذا يدل على انه خلو عن كلام الناس ومصطلحاتهم ومما وقع لهم في كتبهم كيف وابن الرفعة
 كثيرا بذكر شيئا في الكفاية ويرجع عنه في المطالب ويبقى كل منهما على ما هو عليه وكذلك
 النووى والسبكي وسائر المتأخرين لكن من عبت عليه طرق الهدى يقول ماشاء كيف والذى
 في الشرح المذكور انما هو قصر بحث ابن الرفعة على الصدقة فلا تلك حيث حوت بخلاف غيرها
 من سائر عقود التبرع وقررت بين الصدقة وغيرها بما هو مقرر في شرح الارشاد الكبير وهذا لا يمنع
 اعتراض تخريج ابن الرفعة من أصله فهو الجاهل انهما مسئلتان أحدهما قصر تخريج ابن الرفعة على
 الصدقة كما قصره هو عليها وبيان سبب ذلك ثانيهما منازعته في أصل التخريج الذى فى شرح الارشاد
 الاول والذى في القرة الثانى وكل منهما يعال زعم هذا المقتضى ان اعتماد الاول يستلزم كشط الثانى
 واعتماد الثانى يستلزم الرجوع عن الاول ولقد وقع لابن الرفعة نفسه انه في الغضب من الكفاية
 خرج تخريجا ثم رده في المطالب وأبقى كلا منهما على ما هو عليه بفرض ما افتراه لا يلزم كشط ولا رجوع
 الموضع الرابع عشر ثم قال رده لعدوى في القرة فزاد من لا يرجو الوفاء والمفاس بان بينهما
 عموما وخصوصا من وجه فعموم المفاس من حيث انه قد يرجو الوفاء وقد لا يرجو وخصوصه من
 حيث كون ماله أقل من دينه وعموم من لا يرجو الوفاء من حيث كون ماله مساويا لدينه أو أقل
 وخصوصه من حيث عدم رجائه اه وهو باطل من وجوه الاول اى لم أدع الترادف بين من لا يرجو
 الوفاء ومطلق المفاس خلافا لما وهم فيه هذا المقتضى بل بين الاول والمفاس الذى لم يحجر عليه وسيأتى
 بيانه الثانى أن ما قاله من العموم من وجه أخذه من قولى في القرة فان قلت لا أسلم ترادفهما لان من
 لا يرجو وفاء الخ ثم رددته بما اذا وقفت عليه وتأمله بان لك بطلان ما تلطفه هذا المقتضى وأراد أن
 يقتصر له بمجرد هواء وحده من غير أن يستدل عليه بكافة من كلمات الاصحاب ولا بقاعدة من
 قواعدهم وانما رأى شيئا أشار اليه غيره فتلقفه ونسبه لنفسه من غير أن يتحيط بحوزة ٧ على انه بعد أن
 سلك ذلك لم يبين المراد بن لا يرجو الوفاء بترعه وانما فرغ على ذلك قوله فالمفاس قد يرجو الوفاء
 فيجوز تبرعه فقوله لم يحجر عليه التلا بضم مع ماله بالصدقة وغيرها يجب تقييد التبرع بالجائر ووجوب
 هذا التقييد من شرافاته السابق ردها عليه في القرة وفي هذا الكتاب المرة بعد المرة الموضع الخامس
 عشر ثم استدلى على بطلان الترادف بتقيد شرح المذهب وقد بسطت الكلام عليه في القرة بما يقتضى
 لمقالته بان هذا المعنى لم يدرك حقيقة كيف وهو يتلطف ان كلامهم فيمن لا يرجو الوفاء من غير
 أن يتصور المراد به حتى فحقت له سبيله بالاشتراط الواضح من كلام الاصحاب فاستفاده ثم أظهر مكاربه
 في بعضه بما يقتضى منه التأمل المحب العجيب لكن ليس ذلك بكثير على من عبت عليه طرق الهدى
 فسلك سنن الضلال والاعتداء ولم يكن من ذلك الا انى لما استنبطت من كلامهم أن المراد بن لا يرجو
 الوفاء ان لا يكون له جهة ظاهرة يغلب على طمعه قضاء الدين منها حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل
 قال اعتراضا على مثل هذا وحيث اشترط الحلول في الحال لزم من ذلك اشتراط كونه على ملى بإذل حاضر

اه فتأمل هذا الفهم الجيب والذهول الغريب لـ كنهه ليس بغريب بمثل من اتبع هواه حتى أضله وأغناه إذ معنى قولي كلابي على صغار الطالبة حالا في الحال أنه إذا كان عليه دين حال وليس معه وقاؤه حالا بيده وانما له جهة ظاهرة يقدر على توفاه الحال الذي عليه حالا لوجه اليها وكذا عند حلول الاجل في المؤجل كان موسرا واجبا للوفاء وإذا كان هذا هو المعنى فكيف يقال لزم من ذلك اشتراط كونه على ما بالذات حاضر ففهم أن المراد من هذه العبارة أن له ديننا حالا على آخر وأشبهه من هذا الفهم القاسد قوله لزم ذلك اشتراط كونه الخ فوقع في الداهية الدهيما وخبط خبط عشواء وقوله فاشترط تصور الحلول يعود على الترادف بإبطاله فزاد وأخطأ وضل وموجب هذا الزلل الواضح المبادرة إلى الاعتراض قبل التأمل بل الظاهر أن هذا الفهم الرديء بعد تأمله بحسب جهده الدال على أنه لا فهم له ولا تأمل في الموضوع السادس عشر ثم قال وإذا سلمت أن التحريم في جهة الماء ذاتي سلمت أن التحريم في جهة المدين ذاتي وهذا من المغالطة أو المبادرة الدالة على فساد التصور وكيف تقول ذلك لمن بسط في كلامه في كتابه هذا والقرة الكلام معك وبين القرة الموضوع للفرق بينهما من وجوه عديدة لم تحم حول فهمها فضلا عن ادراك غورها والالم تذكر هذه الملازمة الباطلة الموضوع السابع عشر ثم ساق قولي في القرة عن جمع من المتقدمين والمتأخرين في الحيل أنها إذا أسقطت حق الغير بعد وجوبه حرمت هذا منهم فمخرج بانها مع حرمتها وإبطالها حق الغير المتعلق بتلك العين المتصرف فيها كما صرحوا به في الشفعة بعد وجوبها بصح العقد المشتبه تلك الحيلة عليه وإن قوت ذلك الحق وإذا تقرر هذا من كلامهم وعلم منه أن حرمة نفوس ذلك الحق لا تنافي صحة العقد المفوتة وإن تعلق بالعين فاولى تبرع المدين الخ هذه عبارتي اعتراضها باعتراضات فقال ومما استدله أنه ذكر أن في الشفعة إذا باع الشقص بعد الشراء أو وهبه أو وقفه قاصدا الحيلة أنه يحرم ويصح فابقوا الصحة والتحريم مع وجود النفوذ هذا حاصل كلامه وهو مغالطة وانظر إلى قوله وهو تفويت فادخل ذلك في كلامهم كما دونه أنه لا يتم له الاستشهاد إلا إذا أدخل في الكلام تليسا ثم قال ولولا جواز النقص لما صح العقد اه كلامه المشتمل على ما يسود الوجه من الافتراء على بان نسب إلى ما لم أقله وفهم كلامي على غير وجهه مما يقع فيه صغار الطلبة وبيان ذلك أن معنى عبارتي أن كثيرين قائلون بتحريم الحيلة المسقطنة للشفعة بعد وجوبها كالإبراء من الثمن أو هبة المبيع للمشتري بعد البيع في مجلس الخيار أو زمنه وسبب الحرمة كما صرحوا به الاضرار بالشفيع بأسقاط حقه المتعلق بالعين بسبب البيع ومع هذا التحريم المتعلق بالعين عند هؤلاء يصح الإبراء والهبة فعلمنا من الصحة في هذا مع التحريم عند أولئك أن التحريم للأمر الخارجي كالإضرار هنا وفي تبرع المدين لا ينافي الصحة بل يجامعها وإذا كان هذا هو معنى هذه العبارة المتبادر منها حتى لا صغار فكيف سأخ له تبديلها وتغريفها إلى ما ذكره لكن من لا فهم له ولا تصور ليس يبعد عليه أن تصدر منه هذه القباخ منها قوله أنه ذكر أن في الشفعة إذا باع الشقص بعد الشراء أو وهبه أو وقفه الخ وهذا كذب صراح على سبيل سوء فهمه وتغريفه حتى يرتب عليه جوابه بأن ذلك إنما صح مع الحرمة لأن للشفيع نقضه وكل ذلك باطل وكيف يعقل أن المشتري يحرم عليه ذلك الاضرار بالشفيع مع أن للشفيع النقص ففهمه أن كلام الاصحاب في هذه الحالة ينفي عن أنه ما فهم عبارتي ولا مراد الاصحاب وانما مرادهم ما ذكرته أن الشريك بعد بيعه الموجب للشفعة يريد إسقاطها بالكتابة فهذا هو الذي قال أولئك بحرمة وعلاوا باضرار الشفيع ببقاء الشركة وحرمة هذا مع صحة لأجواب عنه وأما ما قاله ذلك الغي وأجاب عنه فهو من فضائحه التي أظهرها الله عليه حتى تبين أنه لا فهم له بل ولا دين ولا لسان لفظا عبارتي وتكلم عليه وأما قوله حاصل كذا ثم أجاب عنه بما تبين به

عدم فهمه لها وكلامهم وتغريفه للمراد وإيهامه أنه تعذر على الجواب فهو مما مضى عليه بالضلال وجوابه الويال والشكالك الموضوع الثامن عشر قوله وهو مغالطة هو من ثمرة لأنه لم يفهم العبارة بل حرفها وبداها على أن حكمه على ما فهمه المذكور بأنه مغالطة ينبغي أن لا يعرف حد المغالطة والا لما ذكر هذا وأنى له بمعرفة ذلك وهو عاى في غير مبادئ الفقه الموضوع التاسع عشر قوله وانظر إلى قوله وهو تفويت فادخل ذلك في كلامهم الخ وهذا من الكذب القبيح أيضا ولم يقع هذا اللفظ في عبارتي كما علمته منها ويم هذا ترداد بصيرتك فيه حيث نسب إلى أني ذكرت هذا اللفظ من عندي ثم أدرجته في كلامهم لئتم إلى الاستشهاد وأنا أبرأ إلى الله من بهت هذا الجاهل واقتراعه نعم الذي ذكرته وإن قوت ذلك الحق وهذا من جملة كلامهم وذكروا وعلم منه أن حرمة تفويت ذلك الحق الخ وهذا ليس مدرجا في كلامهم وحينئذ فلا عذر له في هذه الفضيحة التي كشفت أحواله بعد سترها وناذت عليه بالنفي والعزم مع الافتراء والبهت في بحرها وبرها ومن وصل حاله إلى أنه لم يفهم مراد الفقهاء بأسقاط الشفعة المختلف في حرمة كيف يؤهل لخطاب أو نقد على الفضلاء حتى تراعى أكديته حرمة الموضوع العشرون قوله ولولا جواز النقص لما صح العقد وهذه ملازمة باطلة لما تقرر من صحة التفويت من البائع مع عدم القدرة على نقضه فأنقض ما ذكرته من الاستدلال بذلك على صحة تبرع المدين فاعتمد وأعرض عن هذا الغي المحرور الموضوع الحادي والعشرون أنه اعترض قولي في الرد عليه وقوله في الحاصل أن الذي تلخص لنا مما قررناه وحررناه أنه حيث حرم تبرع المدين فاما تحكم بعدم صحته ونلازم بين التحريم والبطالان هنا وإن لم يلزمه في غير هذا الموضوع الفارق اه يقال عليه هذا إنما يصدر عن المجتهد المطلق لأنه يؤسس له قواعد غير الخ فقال كتب الاصحاب طائفة بمثل هذه العبارة وهذا باطل قبيح لأنه لا يعقل مثل هذا الاختراع الاجتهاد منهم وأما المقلد فيتبع قواعد امامه ويخرج عليها وهذا الغي سوات له نفسه المملوءة بالجهل والحق أنه يداني الاصحاب وليس كما ظن بل لا يداني صغار الطلبة لأدنى أحد من آخر المتأخرين فقوله تحكم ونلازم من هذياناته التي كان غنيا عن ابدائها ثم فسر ذلك الفارق بما في البيوع المنهى عنها من مسائل شتى لا تلازم فيها لفارق هو أن التحريم فيها غير ذاتي بخلاف مسألة المدين فان التحريم فيها ذاتي كما يعطيه تفسير الاصحاب السابق وتخرج ابن الرفعة اه ناقض لما قدمته في هذا الكتاب والكتاب الذي قبله أن التحريم حيث دخل وجد عدم الصحة وانما اضطره إلى الاعتراض بهذا إلى لما ضيقته في القرة حتى لم يره متناصا فترأى هذا التناقض لما قدمته مرات متعددة ثم لما آل إلى ما هو بدعي البطلان وهو أن التحريم في الدين ذاتي وكأنه يجب ما دل عليه كلامه في كتابه الاول لم يعرف الفرق بين الذاتي وغيره الا من كآبي القرة الذي لو تأمل أوفهم ما فيه لم يزعم أن المنع في الدين ذاتي والا لما قال أحد يجوز تصرفه وقد سبق لك أن النقل الصريح أن كثيرين من الاصحاب على حل تصرفه ثم اعترض فرقي بين هبة الماء وهبة المال واعتراضني لتخرج ابن الرفعة بما ذكره في كتابه الاول وبسط رد في القرة بما لا مزيد عليه ومن شققته أنه أتى بعده جماعات قرروا على تخريبه وليس ذلك بمائع له شأن لما بسطته هنا وفي القرة ثم اعترض الاستدلال عليه بنصوص الشافعي رضي الله عنه بأنه ليس لامثالا الاستشهاد بالنصوص وانما ذلك لأهل التخرج ثم ذكر عن بعض مؤلفائي أن فيها النهي عن رد مادون في الكتب بالنصوص وهذا مما التبس عليه فهمه وما في فيه قلبه ووضع في غير موضعه وردة إلى غير مرجعه وبيان ذلك انما لم نستشهد بها ودمرنا ما وجدناه في غيرها صريحا قاطعا للتراع وانما كل منا يدعي أن ما قاله هو منقول المذهب فنأبدي في دعواه النقل لنص أو نصوص لا نعيب عليه بوجه

واصله وبنت ابن أخيها هي عائشة قول ينتقل نصيبها إلى أحد وقاسم وفاطمة وعائشة وواصله أم إلى بعضهم ثم توفي من أهل الوقف رجل يقال له أمين الدين وهو ابن واصله وليس له ولد ولا أخ ولا أخت وانما له أولاد ابن عم أبيه محمد وزينب ولد القاسم وجلالة الدين وجدة وأسيرة وعدول أولاد الحاج أحمد وله من الأقارب عائشة وهي بنت ابن ابن عم أبيه وسعادات بنت فاطمة وهي بنت بنت ابن عم أبيه فهل ينتقل نصيبه إلى أقاربه المذكورين أم إلى بعضهم أم إلى غيرهم (فأجاب) بأنه ينتقل نصيب خديجة إلى ست العبيد بمفردها إن كانت حية حينئذ كما اقتضاه سياق السؤال عملا بقول الواقف ثم على أولادها فإن لم تكن حينئذ حية فينتقل إلى خالها أحمد وقاسم وخالتها أمينة إن كانت حية وإلى فاطمة بنت شمس الدين الأول وهي بنت عم أم خديجة فهل ينتقل نصيب خديجة إلى خالها أحمد وقاسم فقط أم اليها وإلى عائشة وفاطمة وواصله المذكورات ثم توفيت ست العبيد وليس لها ولد ولا أخ ولا أخت بل لها ابنا أخيها أحمد وقاسم وبنت أخيها هي فاطمة وبنت أخيها هي

بل له بذلك غاية الفخر والتبيز وأما مادون واستقر بين من عليهم الغممة في تحرير المذهب
وترجيحه فلا يعترض عليهم بنصوص مخالفهم ألا ترى ما وقع للشيخين في مسائل يعترض فيها عليهما
بالنصوص فاجيب عنهما وأبين مستندهما من نصوص أخرى أو غيرها والاعتراض بذلك مغالطة
ليست في محلها ثم قوله وإنما ذلك لاهل التخريج ان أراد بهم أصحاب الوجوه كما هو مؤدى هذا
اللفظ عند الاثمة كان ذلك من مفترياته التي يشهد بهما ما أطبق عليه الاثمة بعد أصحاب الوجوه من
استشهادهم بالنصوص مطلقا لا ينكر ذلك الا من ليس له المصالح بشئ من كتب المذهب أو غير
أصحاب الوجوه فهو مع مخالفته لاصطلاحهم يشمل أمثاله فيناقض ما اخترعه بقوله ليس لامثالنا الخ
غافلا عما يترتب على ذلك ثم اعترض فرقي في شرح الارشاد بين الصدقة والهبة على ترجيح ابن الرقعة
وقصر كلامه في الصدقة باني فرقت بانه لا يملك في الصدقة بخلاف الهبة وهذا كذب على فاني لم أفرق بذلك
أصلا وإنما حاصل الذي فرقت به انه لا يملك في الصدقة الا الفعل وهو حرام لذاته بخلاف الهبة
فان المالك فيها القول وهو مجرده لا تفويت فيه هذا آخر ما أردته وبينته وحررته من سقطاته مما
يحق له أن ينشد فيه وليس يصح في الازدهان شئ * اذا احتاج النهار الى دليل
فليتنبه لذلك المختلور ولا يغفل عنه الراضون فان تحريطات هذا الرجل واظهاره للمفريات في
صور موهمة بالباطيل والتهرات حتى ربما توهم ضعف الادراك انها يقينيات في صورة قوى يحتاج
لمزيد تيقنا وبصيرة أحسن الله منا ومنه السريرة وحقق لنا الهداية والاخلاص ونجانا من بوائعنا
حين لامناص بجنه وكرمه والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه كلما ذكرك وذكره
الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون قال مؤلفه أنميته نصف ليلة الاربعاء سابع
محرم الحرام سنة أربع وستين وتسعمائة والى الله تعالى أرفع أ كف الضراعة في أن يخفف
العادة بطول حياته ولسان قلme في الذب عن الشريعة على وفق مرضاته آمين ثم الكتاب المبارك
بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا ورضى الله
عن أصحاب رسول الله أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل
(باب الجبر)

(وسئل) عما لو كان البتيم ببلد وماله باخرى وما حاصل كلام برهان الدين بن ظهيرة في فتاويه (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بان المتمدن ان العبرة بقاضى بلد مال المحجور عليه حتى لو كان ببلد وماله باخرى فالولى قاضى بلد المال لان الولاية عليه ترتب على جماله كمال الغائبين لكن محله في تصرفه فيه بالحفظ والتعهد وبما يقتضيه الحال من الغبطة الا لا ثقة اذا أشرف على التلف أما مطلق نحو البيع والاجارة وغيرهما فاقاضى بلد المحجور عليه ومن ثم كان له أن يطلب من قاضى بلد المال استحضاره اليه عند أمن الطريق وظهور المصلحة فيه ليأخذ به عقارا بحسب ما يراه مصلحة ويجب على قاضى بلد المال استعاقبه بذلك اذا ثبت عنده طلبه اياه وأصلية اتسله فيسله لثقة ليوصله له وليس عندى فتاوى البرهان التى ذكرتها ومسئلة من مان بلا وارث مذكورة في الفرائض من شرح الارشاد والله تعالى أعلم) (وسئل) عما اذا بيع مال المولى عليه فكمال فادعى عليه أنه يبيع بدون غن مثله أو بلا حاجة فما الحكم في ذلك وما المتمدن من الاضطراب فيها (فاجاب) بان المحجور عليه ان ادعى بعد كماله البيع بلا حاجة أو مصلحة على الاب أو الجد صدقا بينهما انه وقع للعاجلة أو المصلحة فذاك والا صدق المدعى بيمينه ان يبيعهما وقع بدون الحاجة والمصلحة هذا ما عليه الشيطان وغيرهما سواء فبسته على الاوجه مال التجارة وغيره وما يجب فيه الاشهاد كالبيع نسيئة وغيره وان نازع في ذلك بجميعه الزركشى وأطال فيه بما هو مذكور في خادمه فليست منه ودعواه على المشتري من الولي كهسى على

ان كانت حبة في عمل بقول
الواقف المذكور وان لم
تكن حبة ينتقل الى محمد
وزينب ولدي قاسم والى
جلال الدين وجليلة وآسية
وعدول وأولاد الحاج أحمد
والى عائشة وسبع عادات
بالسوية بينهم (سئل)
عن رجل وقف وقفا على
نفسه ثم على ولده محمد من
زوجته جان حبيب ثم على
اخوته وأخواته من جان
حبيب ثم على بنته جليلة من
غير جان حبيب ثم على ولد
أخيه محمد ثم على أولاده
الذكور دون الاناث ثم مات
الواقف وولده محمد وقد
تزوجت جان حبيب بولد أخيه
محمد وأتت منه بنتين فهل
ينتقل الوقف لهما أو ابنت
الواقف جليلة (فاجاب) بانه
ينتقل الوقف لبنت الواقف
جليلة لابلت جان حبيب
لان لفظا الاخوة والاخوان
وان كان عاما لكنه خص
بالمظ الواقف المتأخر من
وجهين أحدهما اختصاص
استحقاق أولاد ولد أخيه
محمد بذكورهم لما بينهما
وقفه على انقراض جليلة
وأبهم فان قيل كل من
اللفظين عام من وجه فلا
يتقدم أحدهما على
الآخر الاجماع بخلافه على
تقدم تسليمه أنهما لما
تعارضتا سقطا وبقي قوله
ثم على بنته جليلة سالما من
التعارض فعلى به وأن
الثاني ترجح من جهة المعنى

الولي فيما ذكر وأما إذا ادعى على وليه أنه باع بدون ثمن المثل فقال الزركشي في الخادم أيضا لم
أره منقولا ويظهر تصديقهم أي الأولياء ولونحو وصي لانهم آمناء وفارق ما قبله بأن المصلحة متنوعة
للبيع فكاف البينة بها كما يكاف الوكيل بينة بوكالته وأما ثمن المثل فهو من صفات البيع فإذا ثبت
أن البائع جازز البيع قبل قوله في صفته ودعوى صحته ولا يقبل قول مدعى فسادة والحاصل أن
الاختلاف في البيع بثن المثل اختلاف في صفة البيع المأذون فيه فيصدق العاقد ويعود أن يقال
هو اختلاف في الصحة والفساد حتى يجري فيه القولان اه وفيه نظر بل الذي ينبغي أن دعوى المولى
عليه البيع بدون ثمن المثل كدعواه البيع بدون الحاجة فيأتي فيه مأمور من التفصيل بين الأب
وغيره ويرد فرقه المذكور بأن المصلحة كما أنها متنوعة للبيع كذلك ثمن المثل هو متبوع للبيع
فلا فرق بينهما وزعمه أنه من صفات البيع دون المصلحة لا تأثير له على تقدير تسليمه ثم رأيت كلام
شيخه البلقيني وهو يوافق ما ذكرته ويرد ما ذكره ويختصره وإن كان بسطه في حواشي الروضة
أنه لو ادعى الموكل أن وكيله باع بدون ثمن المثل وادعى الوكيل أنه باع بثن المثل صدق الوكيل بيمينه
لأن الموكل يدعى خيافته والاصل عدمها وقول البغوي يصدق الموكل مبنى على رأيه الضعيف أن
القول قول مدعى الفساد فإن قلت إذا اختلف الرشيد والوصي في صدور البيع بلا حاجة أو بلا
غبطة صدق الرشيد قلت الفرق أن الرشيد لم يسلطه على البيع بخلاف الوكيل هنا اه لمخصا وهو
ظاهر أو صريح في أن المصدق في البيع بدون ثمن المثل هو الرشيد لأنه لم يسلط نحو الوصي على
البيع بخلاف الموكل فلو أقام بينة بذلك وأقام الولي بينة أنه باع بثن المثل فظهر تفصيل بسطه في
شرح الارشاد في باب الدعاوى والبيئات فانظره ومما ينبغي أن يراعى هنا كلام المحقق أبي زرعة فإنه
ذكر المسئلة في فتاويه وأطال فيها بما حمله أنه لو أجر الناظر أرضا بأجرة شهدت بها بينة أنها أجرة
المثل وحكم بها ثم قامت بينة أخرى بأنها دون أجرة المثل بكثير والاولى ليست من أهل الخبرة بأجرة
الأراضي فهل يتبين بذلك بطلان الاجارة والحكم بها فأجاب بأنه لا سبيل لنقض الحكم بعد وقوعه
إلا باحد طريقين أحدهما أن يتبين أن البينة الشاهدة أولا ليست من أهل الخبرة بما شهدت
ولكن كيف يتبين ذلك ان قامت به بينة فهذه شهادة نفي وإن اعترف بها الشاهدان فاي فائدة
لاعترافهما بعد الحكم بقولهما الثاني أنه يفيد كذب البينة الثانية بعين الاولى ولكن كيف الطريق
الى ذلك والبيئتان عذر التعارض لا ينتهي الحال فهما الى ذلك اللهم الا أن تصل الثانية الى التواتر
فانه متى خالف الاتحاد علم كذب الاتحاد وغاية الامر أن يفرض زيادة الاجرة على الاجرة الاولى تسعة
أضعافها وذلك لا يدل على اختلال أجرة المثل في الاجارة الاولى لأنه قد يرغب في استئجار فردان من
قوى بثلاثمائة ولا يرغب في استئجار مثله من ضعيف بثلاثين لجريان عادة بلاد مصر بان المستأجر
من ضعيف يفرم على الفردان مبالغ فوق الثلاثمائة والمستأجر من قوى لا يفرم منها شيئا قال وقد
يخالف ما أفتيت به ما أفتى به ابن الصلاح بعد الاستخارة والتمهل أياما من أنه لو احتج ببيع ملك
يقيم فقامت بينة بان قيمته مائة وخمسون فباعه القيم بذلك وحكم الحاكم ببعده البيع ثم قامت
بينة أخرى بان قيمته حينئذ مائتان نقض الحكم لأنه انما حكم بناء على البينة الساللة عن المعارض
بالبينة التي هي مثلها أو أريح وقد بان خلاف ذلك وتبين اسناد ما منع الحكم الى حالة الحكم فهو كما لو
حكم للخارج على صاحب البدينية وانزع العين منه ثم أتى صاحب اليد ببينة فان الحكم ينقض لمثل
هذه العلة المذكورة وخالف ما أورجعه الشاهد بعد الحكم فإنه لم يتبين اسناد مانع الى حالة الحكم
لأن قول الشاهد متعارض وليس أحد قوليه أولى من الآخر قال أبو زرعة قلت والفرق بينه وبين
المسورة التي استشهد بها أن البينة التي أقامها الداخل لو كان أقامها قبل امتنع الحكم لفرجه

بان تقديم بنت الوقف
 أقرب لغرضه من تقديم
 بنته عليها ومن جهة اللفظ
 بقوله ثم على بنته جليسة
 (سئل) عن أما كن موقوفة
 على رجل ثم على أولاده ثم على
 أولاد أولاده ونسله وعقبه
 وان سفلوا للذكر مثل حظ
 الانثيين على أن من مات
 منهم وترك ولدا أو ولد ولد
 أو أسفل من ذلك من ولد
 الولد كان نصيبه من ذلك له
 فان لم يترك ولدا أو ولد ولد ولا
 أسفل من ذلك من ولد الولد
 كان نصيبه من ذلك لآخوته
 الذين هم في درجته مضافا
 الى ما يستحقونه من هذا
 الوقف ثم لأولادهم ثم
 لأولاد أولادهم ونسلهم
 وعقبهم على الشروط والترتيب
 المذكورين وعلى أن من مات
 منهم قبل أن يصل اليه
 الوقف المذكور أو شئ منه
 وترك ولدا أو ولد ولد أو
 أسفل من ذلك من ولد الولد
 وآل الوقف الى حاله كان
 المبتحبا لاستحقاق الوقف
 المذكور أو شئ منه فام ولده
 أو ولد ولده وان سفل في
 ذلك مقامه وكان مستحقا
 لما يستحقه أصله المبت أن
 لو كان حيا فالوقف بعد
 وفاة أول البطون الى
 أولاده الثلاثة على وزكاة
 وزيدة فأت على عن خمس
 بنات فتلقين حصته وهي
 النصف ثم ماتت زكية عن
 ابنتين وبتين فتلقوا حصتها
 وهي الربع ثم ماتت

وريدة عن غير ولد فهل
تتقبل حصتها لاولاد
شبهها على اولاد شقيقها
وكذا المذكورين المذكورين
مثل حظ الانثيين لا يتوهم
في الدرجة أم تقام بنات
شقيقها مقام أبهن فيكون
لهن ثلث حصته في بيعة
وأولاد زكية مقام أبهم
فيكون لهم ثلث عملها فيهم
قوله وعلى أن من مات منهم
قبل أن يصل إليه الخ
فالمعمل بذلك فين وصل
إليه أم لا أم هو قديم معتبر
فلا تقام أولاد كل أصل
مقامه (فاجاب) نعم تنقل
حصته زيدة من الوقف
لاولاد شقيقها على وأولاد
شقيقها زكية المذكورين
لأنهم مثل حظ الانثيين
لاستوائهم في الدرجة عملا
بقول الواقف ثم لاولادهم
على الشرط والترتيب
المذكورين وبفهم قوله
على أن من مات منهم قبل
أن يصل إليه الوقف الخ
اذ هو من مفهوم الخلف ولا
يصح كونه من مفهوم
الموافقة لما يلزم عليه من
إلغاء المتعلق بالمفهوم لأن
قول الواقف على الشرط
والترتيب المذكورين قيد
في كل من قوله لآخره وما
عطف عليه (سئل) عن
رجل وقف وقفا وشرط أن
يزيد في ذلك ما يرى زيادته
وينقص ما يرى نقصه وبغير
ما يرى تغييره ويرتب ما يرى
ترتيبه ويبدل ما يرى

ووجب الحكم له بخلاف هذه الصورة فإن البيعة المعارضة لو أقيمت من الاول منعت الحكم من الاول ومن الجانبين لتعارضهما وتساوقهما فإنه لا ترجح لاحدهما على الاخرى بل قد ترجحت
الحكموم بها بالحكم والحكم لا ينقض بالاحتمال مع الاعتقاد أيضا فان الأصل في العقود الجارية
بين المسلمين الصحة ثم قال على أن ما قاله يخالف المنقول في البيعة أنه لو شهد شاهدان أنه سرق ثوبا
فيمته عشرة وآخرا قيمته عشرون لزمه أقل القيمتين قال في الكفاية لأن المقل وعما عرف عيبه
غفل عنه المكتر فكان الرجوع إليه أولى وأيضا فان الأصل هو السلامة والمقل ناقل عن الأصل
والمكتر مبق عليه والنقل أولى من المبق وقال الامام هذا الحكم فيما لو اتفقوا على الصفات وصرحوا
بأنه لم يستقل واحد بمعرفة صفة لم يدركها الاخروردوا النزاع الى القيمة نقضها فلا يجب عندنا الا الاقل
حلا على براءة الذمة اه وفي أصل الروضة شهد واحد على اتلاف ثوب قيمته ربع دينار وآخر على
اتلاف ذلك الثوب بعينه وقال قيمته ثمن دينار ثبت الاقل والمبدى أن يحلف مع الاخر ولو شهد يدل
الواحد والواحد اثنتان واثنتان ثبت الاقل أيضا وتعارضنا في الزيادة ولو شهد اثنتان أن وزن الذهب
الذي أتلفه دينار والآخرا أن وزنه نصف دينار ثبت الديناران مع شاهده زيادة علم بخلاف الشهادة
على القيمة فان مدركها الاجتهاد وقد يقف شاهد القليل عليه اه فانظر كيف جزم أولا بتعارض
البيعتين بخلاف قول ابن الصلاح أنه تقدم الزيادة وتعليقه في الفرق بين القيمة والزيادة بأنه قد يقف شاهد
القليل على عيب يقتضي تقديم بيعة النقص كافي التنبه فظهر أن ما ذكره ابن الصلاح يخالف
المنقول والذي يحرر في ذلك أنه ان قطع بكذب البيعة الاول كأن تقوم المجازية التي على ساطع
النبل بمائة درهم في كل شهر مثلا نقض الحكم وذلك ليس في الحقيقة من تعارض البيعتين بل نقض
الحكموم بها لقطع بكذبها فصارت البيعة الاخرى لا تعارض لها وأما مع الاحتمال فلا نقض للحكم وبدون
الحكموم مع الاحتمال اما ترجيح النافضة واما ان يتعارض ويتساوى اه وتبع فيما ذكره من
الاعتراض على ابن الصلاح ورد كلامه بنحو ما ذكره السبكي وغيره لكن في شرح الارشاد انتصرت
لكلام ابن الصلاح ثم جعل بينه وبين كلام من اعترضه بما وافقه وبؤيده ما ذكره الولي آخر
بقوله والذي يحرر في الخ فتأمل ذلك مع ما في شرح الارشاد تعلم أن الراجح في المسئلة التفصيل الدال
عليه كلامي الموافق لكلام أبي زرعة المذكور (وسئل) في شخص أقامه القاضي المتكلم بالولاية
العامة على حجر سفيه بعد أن ثبت أهليته لذلك يصرف عليه ومعه بذلك إقامة شرعية من القاضي
فاستمر ثلاث سنين يقوم به فيما يحتاجه من شخص آخر وثبت ما ادعاه مع إقامة القاضي الاول للحاجر
مع استمراره على التصرف عليه أم لا (فاجاب) اذا ولي القاضي المستقل أو النائب الذي شملت
ولايته النظر في أمر نحو الايتام فيما كان لظن أنه لا قيم للمولى عليه كانت ولاية الثاني باطله
والولاية ثابتة لاول مادام أهلا وان كان مع علمه بان له قيمة ورأى في ذلك مصلحة مع وصار الثاني
قيما أيضا ولا ينزل الاول الا ان قال القاضي الثاني جعلت قيما فيما جعل القاضي فلان الاول قيما
واذا لم ينزل الاول بان لم يقل القاضي الثاني ذلك لم يستقل أحدهما بالتصرف بل لابد من
اجتماعهما فيه الا ان انفرد أحدهما بالقبول أو صرح لكل منهما بالانفراد بالتصرف أو ضعف
أحدهما أو فسق فينفرد الآخر بالتصرف حيث كمل منهما في الثانية وان جعل الثاني مشرفا على
الاول لم يتصرف الاول الا بأذنه وليس الثاني حيث انفرد بالتصرف أيضا والحاصل اني لم أرى
صورة السؤال نقلا بخصوصها وانما أظن ما ذكرته بعد قوله وان كان مع علمه الخ من كلامهم
في الوصية فليحرف في ذلك جميع ما ذكره ثم مما يمكن اتبانه في القيمتين والجامع بين القيمتين والوصيتين
غير خفي ولا نظير لكون وهو الموصي ثم واحدا والولي وهو القاضي الثاني هنا غير القاضي لانهما

نائبها الشرع فهما بمنزلة شخص واحد والله أعلم (وسئل) عن رجل له ابنة تزوجها من رجل وهي
بكر ولم يملك عنها حجره الشرعي فقامت مع زوجها المذكور مدة مستطيلة واستولت عليها أولادها ثم
بعد ذلك طرأ لوالدها سفر من بلدته التي ابنته مقيمة بها الى الحجاز فدخل الزوج المذكور يشاجرهما
حتى أمراته من صداقتها على يدحاكم شرعي وتعملت باولادها العمل الشرعي فابانم الزوج المذكور
البيوتية الشرعية فهل تصح منها البراءة المذكورة في غيبوبة والدها وهي تحت حجره أم لا وهل
يصح تعاملها باولادها أم لا وهل اذا قلم يصح تعاملها فهل لها تعجز نفسها عن العمل بالاولاد أم لا
(فاجاب) متى لم يثبت رشدها فاباؤها باطل وكذلك تعاملها الا أن يحكم بذلك حاكم برأه والله أعلم
(وسئل) عن شخص عنده دراهم لبيتم أو لغائب أو لمسجد ونحوه والبيتم ونحوه غير محتاج لها في
ذلك الوقت فاراد القيم ونحوه اقراضها أو التصرف فيها برد بداها فهل يسوغ له ذلك وهل قال بذلك
أحد من العلماء ولومن غير أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه مع أن البلد ليس بها حاكم وهل
تجدون له طريقا في ذلك أم لا (فاجاب) اقراض الولي مال محجوره فيه تفصيل وهو أنه يجوز للاب
والجد والوصي الاقراض عند الضرورة لنهب أو حريق أو ارادة سفره في غير ذلك لا يجوز للقاضي
الاقراض مطلقا ككثرة أشعاله هذا ما عليه الشيوخ لكن أطال الاسنوي كالسبكي في رده وان
القاضي كغيره في أنه لا يجوز له الاقراض الا لضرورة وأقضى ابن الصلاح بأنه لو كان للمحجور بستان
فأجروا له بياض أرضه باجرة تفي بمقدار منفعة الأرض وقيمة الشجر ثم ساقى على الشجر على سهم من
أف سهم للمحجور والباقي للمستاجر كجرت به العادة تحت المساقاة وهي مسئلة غريبة وبأنه لو كان
عند رجل مبي يقيم وليس وصيا شرعيا ولا وليا وخاف ضياع ماله ان سلمه الى ولي الامر جاز له
النظر في أمره والتصرف في ماله ومخاطبته في الاكل وغيره مما هو أصلي له واستخدمه بما فيه تربيته
فأمدا مصلحته ويجوز من غير ذلك بما لا بعد لئله أجرة وما سوى ذلك لا يجوز الا باجرة مثله وذكر
النووي في شرح المهذب أن للعصبات كالآخ والعلم الانفاق من مال الصبي في تأديبه وتعليمه وان لم
يكن لهم عليه ولاية لانها قليلة فسوخ بها قال الجرجاني ولو لم يوجد واحد من الاولياء والحاكم
وجب على المسلمين النظر في مال الصبي والمجنون بالحفظ وغيره اه وأما تصرفه فيه لنفسه فلا يجوز
وان كان بنية أن يرد بدله لانه لا يجوز أن يقبض من نفسه لنفسه فلا جيلة له في ذلك الا أن يذهب
هو والبيتم الى بلد لها قاض فاذا ذهب الى البلد وكان هناك ضرورة بمجوزة لا قراض مال البيتم لم يبعد أن
يقال يجوز للقاضي حينئذ اقراض ماله للولي وأما في غير هذه الصورة على ما فيها من نظر فلا يجوز للولي
أبا أو غيره أن يتصرف في مال موليه لنفسه نعم ان كان أبا أو جدا أو وصيا واشتغل بمال موليه
عن كسب يكفيه وكان فقيرا أو مسكينا جاز له أن يأخذ منه من غير مراجعة القاضي خلافا لما في
الانوار أقل الاسر من كفايته وأجرة مثل عمله في مال البيتم نعم ان نقص أجرة الاب والجد والام
اذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا فقراء فعموها من مال محجورهم ولا يجوز للقاضي الاخذ مطلقا
من حيث كونه قاضيا بخلاف ما اذا كان وصيا بخلاف أمينة فان لهما الاخذ كما صرح بالشافعي
الحاملي فبحث بعضهم خلافه مردود وقياس ما تقر من جواز الاخذ بغير قاض الذي صرح به ابن
الصلاح واعتمد الاسنوي وغيره انه يستقل برد البديل بناء على القول الضعيف أنه يلزمه رد
بدل ما يأخذ لكن صرح الرافعي في الوصايا بأنه لا يبرأ الا بالرد الى الحاكم لانه لا يبرئ نفسه بنفسه
ولو تبرم الولي بحقنا مال موليه والتصرف فيه جاز له أن يستاجر من يتولاه بأجرة المثل فاقبل من
مال موليه وان يرفع الامر للقاضي لينصب فيما لذلك لا يفرض له أجرة فلا يجيبه وان كان فقيرا
ومحله حيث وجد متبرعا والا أجابه وعليه يحمل اطلاق جمع أنه يجيبه ويظهر أنه لو استاجر من

تبدله أو يدخل فيه ماشاء
ويخرج ماشاء ويستبدل
وقفه وما يشاء منه بما يراه
من عمار أو حصه من عمار
أو نقد أو أرض وأن يشترط
لنفسه لذلك ما يرى اشتراطه
ففيه يفعل ذلك بنفسه المرة
بعد الاخرى كلما بدا له
فعل ذلك وليس لاحد من
بعده فعل شيء من ذلك
وحكم به حاكم حنفى ثم انه
أشهد على نفسه أنه أسقط
حقه ورجع عما شرطه
لنفسه في كتب أو قافه من
الادخال والاخراج وغيره
وحكم بذلك حاكم حنفى
فهل ذلك صحيح ويعمل به
أوله جميع ما شرطه لنفسه
من الادخال والاخراج وغيره
(فاجاب) نعم الاسقاط
والرجوع المذكوران
صححان فلا ينفذ بعدهما
من الواقف شي مما اشترطه
لنفسه وان كان فيه ما يلبد
التكرار لشمولهما لجميع
افراد اذ قوله حقه مفرد
مضاف لمعرفة قيم وما
الموصولة في قوله عما شرطه
عامة وقد فصلها بقوله من
الادخال والاخراج وغيره
(سئل) عن واقف وقف
وقفا وما ذكر في كتاب وقفه
وقفت ذلك بشرط أن تكون
التولية لزيد بن فلان فوفت
التولية لزيد وأوجعته متوليا
فهل للواقف أو لولي الامر
عزله ونصب غيره أم لا واذا
أسقط المتولي التغويض أو
الجعل حقه هل يسقط حقه

من التولية والنظر أم لا
(فأجاب) أما المسئلة الاولى
فكما حكم المسلمين عززل
المذكور من النظر ونصب
غيره فيه وكذا الواقف
ان كان شرط النظر لنفسه
حال وقفه والا فلا وأما الثانية
فاذا أسمع الناظر حقه من
النظر انزل ولما حكم نصب
غيره وان كان الواقف شرط
نظره حال الوقف ثم عززل
نفسه لم يكن للواقف نصب
غيره فانه لا نظره بل نصب
الحاكم ناظرا ولكنه بان
على ولايته (سئل) عن
واقف وقف وقفا وشرط
أن يرتب ناظره ثلاثين
صوفيا وشرط لنفسه الادخال
والاخراج والزيادة والنقصان
وحكمه بوجبه ما حكم حنفي
ثم رتب من الصوفية عشرين
ثم مضى نحو ثمانين سنة ثم
اتصل ذلك بحاكم مالكي
وحكم بان ذلك رجوع عن
العشرة الباقية من الصوفية
ثم أفتى علماء الحنفية بان
ذلك ليس برجوع فهل
حكم المالكي صحيح أم لا
(فأجاب) بان حكم المالكي
بالرجوع باطل لما فيه من
ابطال حكم الحنفي فيه اذ
قوله بوجبه من قوله
حكمت بوجبه مفسرد
مضاف الى معرفة قيم فكانه
قال حكمت بكل مقتضى من
مقتضياته ومنها أن مضى
المدة المذكورة ليس
برجوع (سئل) عن وقف
على لفظه هذا البلد ولم يكن

يتولى ذلك بأجرة المثل جاز لا جبر أن يستأجر الولي ليعمل عنه ويحتمل خلافه وعلى الاول فيكون
من الجبل المجزأة للولي العمل في مال مولى به بالأجرة ولو مع وجود متبرع هذا كله حكمه
المجور من يتيم ونحوه ومثله في جميع ما تقرّر ناظر الوقف في مال الوقف أخذنا من قول الشيخين
وغيرهما لو شرط الواقف لمن يتولى وقفه شيئا من الربح جاز وكان ذلك أجرة عمله فان لم يشرط له
شيئا لم يستحق شيئا وعليه قال البلقيني لو رفع الامر للحاكم ليقرر له أجرة فهو كالمو تبرم الولي بحفظ
مال العاقل ورفع الامر الى القاضي ليثبت له أجرة قال تلميذه أبو زرعة مقتضى تشبيهه أن يأخذ
مع الحاجة اما قدر النفقة على ما قاله الرافعي وأما أقل الامر من الاجرة والنفقة كما قاله النووي
وقد رجع ابن الصلاح في فتاويه أنه يستعمل به من غير حاكم وذلك يأتي هنا فافهم ذلك
أن حكمه حكم الولي فيما تقرّر فيه وبه يعلم أنه لا يجوز له أن يأخذ لنفسه قرضا مما تحت يده لمال
الوقف وقد صرح بذلك الشيخان حيث قال لا ليس للمعزول أن يأخذ شيئا من مال الوقف على أن
يضمنه فان فعل ضمن وأما من تحت يده مال الغائب فان كانت بحق فان كان فاضيا أو نائبا جاز له التصرف فيه
لا يجوز له أن يتصرف فيه لنفسه ولا غيره وان كانت بحق فان كان فاضيا أو نائبا جاز له التصرف فيه
اذا اضطر اليه كبيع عند خوف تلفه وان وكلا جاز له التصرف بحسب ما أذن له موكله فيه نعم
له وغير الموكل أن يأخذ اما بيمان أو بفان أن يرضى به هذا كله ان كان الغائب المالك
وشيدا والا لم يجز أخذ شيء من ماله مطلقا ولا التصرف فيه الا للولي أو مأذونه والله أعلم (وسئل)
عما لو أخذ الرقيق أو الصبي شيئا من المعرض عنه أم لا (فأجاب) بان الذي دل عليه
كلامهم أن الصبي يملك ما أخذ مما أعرض عنه ماله المطلق التصرف وكذلك سيد الرقيق يملك
ما أخذ منه من ذلك والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن وصي شرعى على يتيم فاصر عن البلوغ
ولليتيم المذكور دمنة أرض معدة للقائم وليس فيها شيء من الابنية ولا حاصل منها نافع للمجور
المالك وفي بنائها من ماله أو تركها مهملة للقائم غاية الاضرار به والاضاعة عليه فباع الوصي
الشرعى عن اليتيم المذكور الدمنة المذكورة بعد ثبوت الخط والمصلحة وبعد ثبوت الزيادة عن المثل
كذلك وثبت أيضا أن الوصي المذكور باع ذلك طائعا مختارا من غير اكراه له في ذلك ولا اجبار
وثبت ذلك على يد حاكم شرعى شافعى المذهب فحكم بوجوب البيع المذكور وبوجوب ما ثبت عليه
من المستوعات الشرعية وثبوت الطوع والاختيار وأراد الوصي المذكور أو اليتيم المذكور بعد
بلوغه الدعوى بان صدور البيع المذكور من الوصي المذكور كان بالجبر والتمديد فهل تسمع
دعواه بذلك بعد ثبوت الطوع والاختيار والمستوعات الشرعية بذلك أم لا تسمع دعواه وهل تقبل
بينته بذلك أم لا تقبل واذا أراد الوصي المذكور أو اليتيم المذكور بعد البلوغ أن يدعى أن
التم المذكور الدمنة المذكورة دون ثمن المثل وان ثمن المثل فوق ذلك وله بينة تشهد بدعواه ان
ثمن المثل حال البيع الصادر من الوصي المذكور كان أزيد من الثمن الذي باع به الوصي المذكور
فهل تسمع دعواه وبينته بذلك ولو حكم ما حكم شرعى شافعى بأن الثمن الاول كان ثمن المثل أم لا
تسمع وهل تقدم البينة الثانية على الاولى ولو حكم بالاولى ما حكم شرعى شافعى المذهب (فأجاب)
بأنه تسمع دعوى الوصي للأكراه بقرينة وكذا للمقصود عن ثمن المثل ان ذكر عذرا والا فقد فسق
وانعزل وأما دعوى المجور اذا باع وثبت رشده فسمع بذلك مطلقا ثم اذا سمعت الدعوى وأقيمت
بينة بالأكراه وبينة بالاختيار قدمت بينة الاكراه لانها نافذة عن الاصل وهو الاختيار نعم ان قالت
بينة الاختيار كان مكرها وزال الاكراه حال البيع كان قالت الاولى باع عند الغروب وهو مكره
وقالت الثانية باع عنده وكان مكرها قبله وزال الاكراه عنده قدمت الثانية التي هي بينة الاختيار

لأنها

لأنها في هذه الصورة نافذة عن أصل الاكراه التي أثبتت الاولى واعلم ان شرط سماع بينة الاكراه
أن تذكر سبعة من نحو ضرب أو حبس أو تخويف أو جفلا يكتفى قولها تشهد انه كان مكرها
لاختلاف ما به الاكراه باختلاف الاحوال والاشخاص واذا أقيمت بينة بان بيع الوصي كان ثمن
المثل وأقيمت بينة أخرى بانه كان بدونه بقدر لا يتغابن مثله قدمت الثانية كما أفتى به ابن الصلاح
حيث سئل عما اذا احتج الى بيع مال يتيم فشهدت بينة بالحاجة وبان قيمته مائة وخمسون قباها
القيم بذلك وحكم ما حكم ببيعة البيع ثم قامت بينة أخرى بانه يبيع بلا حاجة أو بدون ثمن المثل
فقال بنقض الحكم وبحكم فساد البيع لانه انما حكم بانه يبيع بلا حاجة أو بدون ثمن المثل
وقد بان خلافه فهو كالمو أزيلت يد الداخل ببينة الخارج ثم أقام ذواليد بينة فان الحكم ينقض
لذلك اه وأما مخالفة السبكي له حيث قال الذي أراه أنه لا ينقض الحكم بالشك وانما قالوا بنقضه
في مسألة الداخل التي قاس عليها ابن الصلاح لاجل اليد وقد قال الاصحاب لو شهد شاهدان بأنه
سرق ثوبا قيمته عشرة وشهد آخران بأن قيمته عشرون وجب أقل القيمتين لانه الحق اه
فأجاب عنها بعض المحققين بمنع ان ذلك نقض بالشك أى لان الحكم ليس مرجحا وغايته أنه افادته
البينة الاولى الظن ومقاد الثانية الظن أيضا وانما قدم لما ذكره ابن الصلاح وبان ما قاله الاصحاب
الذي احتج به السبكي على ما رآه محله قبل الحكم فحينئذ لا يحكم الا بالأقل لانه الحق بخلاف
مسئلة ابن الصلاح فان الحكم بالاولى قد وقع على ظن سلامتها من المعارض وقد بان خلافه فبطل
الحكم بها ويؤيد ذلك تصريح السبكي نفسه في مسألة ابن الصلاح بانه لو وقع التعارض فيها قبل
البيع والحكم امتنع كل من البيع والحكم لان معارضة الثانية الاولى أبطل النظر اليها وأجاب
بعضهم أيضا عما يتوهم من مخالفة كلام ابن الصلاح لكلام الاصحاب المذكور فقال واعلم
كلامهم هنا فيما لو تلف وتعذر تحقيق الامر فيه وما ذكره ابن الصلاح في سلة فائقة يقطع
بكذب البينة الشاهدة بأن قيمتها مائة اه وفي هذا الجواب نظر يعرف وجهه مما تقرّر في
وجه كلام ابن الصلاح السابق فالوجه أنه لا فرق في كلامه بين الثالثة والباقية نعم ان كانت
العين المبيعة فائقة على صفاتها وقت البيع وقطع بكذب البينة الشاهدة بالزيادة لم يلتفت اليها
وحكم الحاكم باق على حاله وابن الصلاح لا يخالف في هذه الصورة بخلاف ما اذا تلفت أو تغيرت
صفاتها ولم يقطع بكذب الثانية فانها تؤزرو بعملها كما مر عن ابن الصلاح والله أعلم (وسئل)
رضي الله عنه جرت العادة عند حفظ الولد لسور معينات من القرآن الكريم بصرافة وهي عبارة عن
الضيافة للمعلم والمتعلم هل في ذلك وفي خصوصه في سور معينات أثر وهل لولي الطفل أن يفعل ذلك
من مال العاقل (فأجاب) صرح اصحابنا بأن ما يجعل من الطعام عند ختم القرآن سنة قياسا على
بقية الولاية المسنونة بجامع السرور واظهار الشكر على هذه النعمة العظيمة وكفى بذلك دليلا على
ندب ما ذكر ولا أحفظنا في ذلك بخصوصه شيئا من الاخبار والآثار الا ما نقل عن عمر رضى الله عنه
انه لما ختم البقرة ذبح بدنة وليس لولي الطفل أن يفعل شيئا من ذلك وغيره من الولاية المندوبة من
مال الطفل والله تعالى أعلم (مسئلة) أسند وصيته على تركته وولده لاسان وجعل آخر ناظرا
عليه وأقر في مرض موته لولده باعيان معينة ثم مات عنه وعن أمه فصدقت على الاقرار المذكور
وحكم بذلك شافعى ثم ان الناظر اقتضى رأيه انه يدفع لها من المقربة لولده مبلغا صلحا عما ادعته
فيما أعذرت فيه لئلا يرأى ان ولدها يعذب من جهتها فهل للناظر ذلك أولا ويقوم مادفعه اليها
ويكون ذلك جفعة فيه ثم اتفق الناظر والوصي على خزن مال المجور وعدم الاتجار فيه مع اخراج
مؤن منه كثيرة على الولد واخراج زكاته نحو ألف وثلاثمائة دينار فهل لهما ذلك أم يجب عليهما

بها لثما أو على القطاء
وأطلق ولم يوجد اقباط هل
يصح الوقف أم لا واذا قلتم
بالصحة فما يفعل في غلة
الوقف (فأجاب) بان الوقف
في شق المسئلة باطل لانه
منقطع الاول (سئل) عما
لو جنى الموقوف بعد موت
واقفه جنسية توجب
الارض فمن يؤخذ (فأجاب)
بانه يؤخذ الارض من بيت
المال كالحجر المعسر الذي
لا عاقلة له (سئل) عن
وقف وقفها على جهة معينة
مدة حياته ثم من بعده على
جهة أخرى هل يصح الوقف
أم لا (فأجاب) بانه يصح
الوقف وينتقل الوقف بموته
الى الجهة الاخرى (سئل)
عن وقف وقفها على ابنه
فلان وبنته فلانة مدة
حياتها للذكر مثل حظ
الانثيين ثم من بعدهما على
أولادهما وأولاد الظهردون
أولاد البطان ثم على أولاد
أولادهما ثم على نسلهم
وعقبهم أولاد الظهردون
أولاد البطان ثم توفى الابن
وترك ثلاثة أولاد ذكرين
وأنتى ثم توفى البنت
وتركت ولدا ذكرا فهل
ينتقل نصيب الابن الى
أولاده أو الى أخته وهل
ينتقل نصيب البنت الى
ولدها وأولاد أختها الذكر
مثل حظ الانثيين (فأجاب)
بانه ينتقل نصيب الابن الى
أخته دون أولاده وينتقل
نصيب البنت بعد موتها الى

الاشيين ولا حق فيه لثريتها
لاخراجهم بقول الواقف
أولاد الفلاس دون أولاد
البلطن وحاصله أن الواقف
وقف على من ينسب اليه
وبنته منسوبة اليه دون
أولادها (سئل) عما
نقله الغزالي في آداب القضاء
وأقره عن ابن الصلاح من أنه
إذا حكم ما حكم به الواقف
على النفس وكان ممن يراه
جاء الشافعي في الباطن يبيعه
والنصف فيه يسائر أنواع
التصرف كالمالك لأن حكم
الحاكم لا يغير ما في نفس
الامرأ قال مامعنا وانما منع
منه في الظاهر سياسة
شرعية ولحق بهذا ما في
معناه اه ونقله أيضا
شيخ الاسلام زكريا وأقره
هل هو معتمد معول به أم
مخرج على مرجوح وهو
أن حكم الحاكم في محل
الاجتهاد لا ينفذ باطنا
بخلاف ما إذا قلنا ينفذ باطنا
كما ينفذ في الرخصة في مواضع
إذا لم يسن لنفوذ باطنا لا
ترتب الآثار عليه من حل
وحرم ونحوهما وقد قال
الاصحاب كأن نقله الزركشي
وغيره أن حكم الحاكم في
المسائل الخلافية يرفع
الخلاف ويصير الامر متفقاً
عليه قال أعني الزركشي
بعد نقله عن الرافعي أن سبل
الأئمة إلى النفوذ باطنا
ويتفرع على ذلك فروع
كثيرة منها الأئمة بحكم

الاسترباح فيما ثمان بتركة وبغير ثمان مافات بسببه ويكون ذلك جنة فيهما أولاً وهل للحاكم
حينئذ رفع يدهما ونصب من يستريح للقيم ولو بطريق العينة وإذا بلغ المحجور سلبها فهل يعتبر منعه
للقاضي عما اقتضاه نظره أو يكون ذلك مؤكراً الدوام سلفه (الجواب) اعتماد الناظر في إعطائها
على مجرد المنام غير سائق له فيغرم مافات على الولد بسبب إعطائه ويكون ذلك جنة فيه واختلاف
أئمتنا في الاتجار للمحجور فقال الأكثرون من المتقدمين والمتأخرين أنه مستحب لا واجب مطلقاً
كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال الأقلون وصحبه الشيخان أنه بقدر المأون نفقة
وزكاة وغيرهما واجب قال القفال أن نص له في الإيصال إليه على التجارة والام بجزله وقال
الماوردي أن كان الزمان أمناً والسلطان عادلاً وغلب الربح حالاً أو مالم لا يغلبه الخاف فإن شرط
من ذلك لم يجزله الاتجار وحينئذ فامتناع الوصي من الاتجار مع وجود شروطه المذكورة أن كان
لاستقاده النذوب لم يأتى أو مع اعتقاده الوجوب أتم لكنه لا ينعزل بل يقيم الحاصلكم نائباً عنه
يتصرف في المال كما صرح به أئمتنا فيما إذا امتنع وصيان أئمتنا الحاصلكم بالعمل بالصلحة أو
أحدهما فقالوا لا ينعزل الممتنع بل ينبغي الحاكم عنه ومن ثم صرح القاضي حسين بأن السفر
بمال المحجور حيث حرمانه لا ينعزل به الولي وصرح الدارمي بأننا إذا أئمتنا الولي باخراج زكاة مال
المحجور فوراً كما هو الأصح عندنا فامتنع لا ينعزل ولا يضمن الوصي الربح الفائت بسبب عدم التجارة
فقد سحى أئمتنا وجهين فيما لو ترك الولي التصرف فنقص المال أو تلف من غير تفریط في حفظه
كان تركه تلقح طلعه أو يبيع فرصاده أو عمارته داره أو أجزأته أو علف دوابه حتى ماتت قال شيخنا
شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا الانصاري سقى الله هذه والاوجه عدم الضمان في الجميع الا في
الدواب فإنه يضمنها لحرمه الروح وبؤيد مارجحه قول الأئمة لو أخذ ثياب منقطع فبات برداً لم يضمنه
لأنه لم يفعل في ذاته شيئاً بل صرحوا أيضاً بأنه لو حبسه ظلماً فماتت دوابه جوعاً لا يضمنها لكن
الفرق بينهما وبين الدواب فيما نحن فيه واضح لأن الولي هنا مخاطب بدفع المتلفات لأنها تحت
يده مع حرمه ما غيبت به من الروح التي يحتاط لها أكثر فهو كالوديع بل أولى فضمنها لتقصيره ولا
كذلك الخابس فإن تعديه مقصور على المحبوس لا يتجاوز إلى بقية أمواله لأنها ليست تحت يده
والاسترباح بطريق بيع العينة الخالي عن شرط مفسد صحيح لكن قال السبكي في فتاويه وغيرها
ينبغي للولي أن لا يتصرف في مال المحجور بعمالة فيها شبهة لأن رعاية المحجور في الآخرة أولى من
رعاية مصلحته في الدنيا ومن مصلحة الآخرة اطعامه الحلال الخالص عن الشبهة ويبع العينة قال
بخبره مالك وأحمد وبعض أصحابنا ففيه شبهة قوية وقد قال تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي
هي أحسن وكل ما فيه شبهة ليس من التي هي أحسن اه ملخصاً قال بعض شراح الارشاد عقبه وهو
كلام نفيس ولا عبرة بمنع السفيه ولا باذنه ولا يجوز للحاكم مطاوعته في ترك ما لزم الحاكم فعله من
النظر في ماله بالصلحة ومنعه من الاسترباح السائق أمانة على سلفه وإن لم تثبت بمجرد ما والله أعلم
ثم رفع إلى هذا السؤال بعبارة أخرى وحاصلها شخص أسند وصيته على أولاده وماله لانسان
وجعل النظر لآخر وقال لهما أثناء وصيته قصدي أن أخص ولدي بما هو في ملكي من نخاس
وغيره وعينه فقال له هذا حرام اجتمع بعد هذا المجلس قيل له اجعل الوصية بالمظا الاقرار ليصح
عند الشافعية فأقر وأثبت أقراره شافعي فلما مات الوصي أفهمته والدته أنه لاحق لها في تلك
الاعيان لأنها ملك ولده المقر له دونها حسب أقراره الصحيح فأعذرت ثلاثة صدق ما قيل لها ثم
اطاعت على حقيقة الحال وأن ذلك إنما هو وصية في باطن الامر وأن الاقرار المذكور حيلة
قادت بنصيبها من تلك الاعيان ونسكت بما قاله ولدها من التخصيص قبل الاقرار واستشهدت

وجهان أحدهما الحل الى
آخر كلامه فهذا كله صريح
في خلاف ما قاله ابن الصلاح
وقد اعتمد بعض القضاة
كلامه وعمل به والمسؤول بيان
المعتمد من ذلك (فاجاب)
بان كلام ابن الصلاح غير
معتمد ولا معسول به لانه
فرعه على الرأي المرجوح
كما صرح به في تعليقه وقد
قال ابن كج وغيره ولو وقف
بشرط الخيار وحكم الحاكم
ببعثته صح بلا خلاف
وأما (سئل) عن قال
وقف عبدى هذا على الشيخ
الفلاني ولم يقيد بخدمة ولا
غيرها وهنالك صريح الشيخ
المذكور وفيه مصلى فهل
يصح الوقف وينصرف الى
خدمة الموضع المصلى
والضريح أم لا (فاجاب)
بأنه لا يصح الوقف المذكور
اذا هو وقف على ميت
(سئل) عن وقف جهل
قدر معلوم مستحقه لضباع
كأية وعدم شأده فهل
تقسم غلته على أربابه
بالسوية فإن قلتم نعم
فيسوى بين الامام والعلما
وغيرهما أم تقدم أرباب
الشعائر فكل منهم قدر
أخرجه يأخذه (فاجاب)
بأنه تقسم غلة الوقف
المذكور على أربابه
بالسوية بينهم اذ لم يجر
العادة بالتفضل بينهم فان
اطردت به العادة اجتهد
الناظر في التفاوت بينهم

في ذلك بينة عادلة تشهد لها بذلك وطالب الوصى والناظر بمقتضى ذلك وما يعلمانه مما سمعاه من
لفظ ولدها من التصريح بالتخصيص قبل الاقرار فدفعها لها حصتها منها فهل الدفع المذكور صحيح
سبباً والناظر حاكم شرعى بالبلد اذ ذلك يرى بطلان الاقرار في مرض الموت وإن لم يسبق من المقر
ما ينافيه فكيف وقد سبق منه ذلك وهل ثبوته على يد شافعي مانع للناظر من الدفع اليها ومقتضى
لائهما أم لا لفاعلهما ما هو الواجب عليهما عندهما مع أن الولد المقتصر الارث فيه أعذر بعد بلوغه
للجدة ثم توفيت ورجع ما أخذته اليه وهل الاسترباح في مال المحجور واجب عليهما أم لا مع أنهما
لم يجدا أئمتنا وان وجداه فأنما يأخذ المال بصورة مجرمة اجاعاً أو على قول فهل يستريحان فيه
على هذا الوجه أم لا وهل تركهما الاسترباح لهذا المعنى جنة فيهما أم لا وهل يتصرف الناظر في
مثل ذلك على مقتضى مذهبه أم على مقتضى مذهب صاحب المال وهل قال أحد من المسلمين بتفريم
الوصى والناظر ما صرفاه على الولد من لوازمه الشرعية وزكاته الواجبة حيث لم يستريحاً فيه أم لا
واذا فعلاً ما هو الحق فهل الحاكم شرعى تعرض لهما بعزل أو غيره أولاً (الجواب) اذا ثبت ولو
بشهادة الوصى والناظر لقبول شهادتهما على المحجور قول الوصى قصدي أخص بما في ملكي من
كذا وكذا ولدي ثم أقر به حال ولده كان الاقرار باطلاً فقد صرح أئمتنا بأنه لو قال دارى المملوكة
لي زيد كان باطلاً للتناقض لان الاقرار اخبار عن حق سابق فاذا ثبت أنه ملكه حالاً انتفى
الاقرار به أما لو أقر به بعد مدة يمكن الانتقال فيها للولد بوجه صحيح فيصح الاقرار ولا عبرة بما
سبق منه واذا بطل الاقرار بشرطه الذي ذكرناه فلا فرق بين أن يحكم به الشافعي وبين أن
لا يحكم به ومع بطلانه يتعين عليهما الدفع لانهما يخصصهما من تلك الاعيان ولا عبرة بتدبيرها بالصفة
المذكورة لعذرهما فهو نظير ما لو باع شخص داراً وأقر ابنه بأنها ملك الاب البائع حال البيع ثم ادعى
الابن أن الاب كان وقفها عليه وأنه جهل ذلك حين اقراره بالمالك فقد نقل البغوي عن العبادي أنه
يصدق بيمينه في دعواه هذه قال الأذرى وهذا هو الصحيح ويجب الجزم به اذا دلت القرائن على
صدقه كأن كان طملاً وقت الوقف اه وهو مقبوع وقول القاضي لا تقبل دعواه المذكورة ضعيف
اذا تقرر ذلك فالدفع المذكور للام على الصفة التي ذكرناها صحيح لافساق فيه ولا انعزال لوجوبه
عليهما وان حكم الشافعي بخلافه لان وجود ما امر المقتضى لبطلان الاقرار دافع لعمدة حكمه على أن
قضية كلام ابن الصلاح أن لكل من الناظر والوصى العمل بعلمه واعتقاده وذلك لأنه أفتى بأنه اذا
حكم ما حكم به الواقف على النفس وكان ممن يراه جاز للشافعي التصرف فيه ببيع ووقف وغيرهما
كسائر الاملاك في الباطن لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر قال مامعنا وانما منع منه في
الظاهر سياسة شرعية اه وأقره على ذلك جماعة محققون منهم الشرف الغزالي في آداب القضاء
وشيخنا شيخ الاسلام في مختصره قال ولحق بهذا ما في معناه اه فان قلت هو مبني على الضعف أن
حكم الحاكم حيث وجدت شروطه إنما ينفذ ظاهراً فقط أما على الصحيح أنها اذا وجدت نفذ باطنا
وظاهراً فكيف يجوز للشافعي ما ذكره قلت هذا وإن كان محتملاً الا أن الظاهر أن ابن الصلاح ومن
تبعه لم يغفلوا عنه بل فرعوا ما قالوه حتى على الصحيح أنه ينفذ باطنا أيضاً ومعنى نفوذه باطناً في
الختلاف فيه أنه يجوز له باطناً أيضاً العمل بقضية ذلك الحكم لأنه يلزمه في مسئلتنا ونحوها لان
الوقف على النفس عند القائل ببعثته لا يخالف المالك الا بالنسبة للفوائد المترتبة عليهما لا بالنسبة
لاستحقاق منعهما فلم يتوجه حكم الحنفى بالصحة للعمل بتلك الفوائد وبين أن يخرج عنها يفعل
فيحكم الاملاك هذا غاية ما يتوجه من كلام هؤلاء ولا يخلو عن تكافؤ وبعد فلا وجه أن تلك مقالة
مبنية على ذلك الضعف وعلى ضعفها فمما يدل على عدم فسق الناظر بما فعله من الدفع الواجب عليه

أن لنا وجهها بقبول قول الوصي في عين من التركة هذه لفلان ووجهها آخر أنه لو كان في يد رجل مال لميت فقال أوصي إلى رب المال أن أصرفه في كذا قبل ذكره شرع في روضته فإذا دفع فلانا إفادة علمه ظاهرا أو مقلدا للقائل بصحة اقرار المذكور لم يكن ذلك قادما في ولايته لأنه لم يرتكب حراما محظورا في اعتقاده فهو نظير قول الشافعي رضي الله عنه في حنفي شرب النبيذ أحده وأقبل شهادته قالوا أما حده فاضعف شبهته إذ الأحاديث الصحيحة الصريحة في تحريم النبيذ أي القدر الذي لا يسكر منه أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر وأما قبول شهادته فلأنه لم يرتكب محرما في اعتقاده فلم تبطل عدالته والاستبراح باختلافه في وجوبه وعلى القول بالوجوب له شروط مقررة في محلها فإذا امتنع الوصي مع وجودها وسهولتها عليه أتم ولا ينزول كما صرح به الآية في عدة مسائل منها قولهم لو اختلف وصيان في التصرف ألزما بالعمل بما يراه الحاكم مصلحة فإن امتنع لم ينزل بل ينيب عنهما اثنين ليشولاه حتى يتفقا على العمل بالمصلحة فإن امتنع واحد فقط أتاب عنه اه ومنها قول القاضي حسين حيث منع الولي من السفر بمال محجوره فتعدى وسافر به لم ينزل بهذا القدر من التعدى كما لا ترد شهادة الشاهد بكل فسق اه وأقره عليه جماعة منهم القموني في جواهره فان قلت ينافيه قول القاضي نفسه وأقره في الروضة لولم يقبل الولي أو القيم الهدية أو الوصية لموليه أتم وانزل لتركه النظر قلت لا منافاة لأنه هنا فوت عليه عينا موجودة محسوسة بخلاف مجرد سفره بالمال فان الذي فيه انما هو خشية فوت ولم توجد وفرق ظاهر بين حقيقة التفويت وخشية الفوت على أن الشيخ أبا اسحق قيد الوجوب على الاب بما اذا لم يقصد التقرب اليه بالهدية لابنه وصوبه الزكشي وقضية كلام الجويني وجوبه في الوصية دون الهدية لأنه لم يقصد بها المكافأة ومال الأذري إلى الوجوب على نحو الوصي إذا لم يمتنع عليه بخلاف الاب والجد ثم قيد الوجوب بما اذا لم يقصد التودد إلى الاب لولاية أو قضاء والا فهو طريق إلى الرشوة لولاية السوء وقضائه اه قال غيره وهو حق وصوبه في الخادم بل زاد أنه يحرم على الاب القاضي القبول لثلاثيخذ ذريعة إلى الرشوة ومنها قال الدارمي اذا أوجبت عليه اخراج الزكاة فورا أي كما هو الأصح فلم يخرجها لم ينزل عن الوصية وهو ظاهر وان نظر فيه الأذري لأنه لم يفتقر شيئا فهو نظير ما مر عن القاضي في السفر وعن غيره في مسألة امتناع الوصيين السابقة على أن الصبري من أكار أثبتنا قال لا يجوز للولي أن يخرج للمحجور مطلقا لفساد الزمان وجور السلاطين على التجار ومن ثم قال تليذه الماوردي لا يجوز الاتجار الا ان كان الزمان أمينا والسلاطين عادلا والتجارة مربحة حالا أو مالا بقلية الفن ولا يجوز للولي أن يخرج لموليه بصورة محرمة اجتماعا أو في اعتقاده الولي وأما ما فيه شبهة فلا يسبكي في فتاويه كلام طويل فيه حاصله اختاروا في الاتجار في مال اليتيم والأصح أنه واجب بقدر النفقة والزكاة أي دون الزائد والوجوب مشروط بالسهولة واليسر وأما أنه يلزم الولي ذلك ولا بد فلا يمكن القول به لاننا نرى حذاف التجار يكدون أنفسهم وفائدتهم غالبا لا تأتي بكافتهم وما قاله الاصحاب لعله كان حين تيسر الكسب من غير ظلم ولا مكس ولا خوف وأما اليوم فهذا أعز شيء يكون وكثير منهم يتخسرونه ولو قدر كل من معه مال على استئثاره قدر نفقته كانوا سعداء ونحن نرى أكثرهم معسرين ولا أعز عند الانسان من نفسه فلو أمكنهم ذلك المعلوم فكيف يكاف به ولي اليتيم فقدر المؤن واجب عند السهولة وما زاد عليه لا يجب مطلقا على أنهما مع اجتماع شروط الوجوب عسرة اذ لا وثوق بالأسعار فقد يخسر فيغرم ويدعى عليه أنه فرط واشترى بغير مصلحة والقول بالاستصحاب حينئذ جيد ثم الاتجار له بشروطه حلال قطعا وأما ما يعتمدونه الآن من طلب ألف بفائدة مائتين مثلا فمن يفعل الحيلة المعروفة عند المالكية والحنابلة وبعض أصحابنا فهذه لم ينص الفقهاء على أنها تفعل في مال

الناظر على ما يراه ويؤدي إليه اجتهاده هل يجوز له أن يقتصر في الخدم على خدام المقصورة الشريفة وما حوته أم يعم كل صاحب وظيفة في الحرم من فراش ووقادو وبواب وغيرهم واذا كان في المؤذنين من باسمه وظيفته خدماة يعطى بالصفين أم يحددهما وهل للناظر أن يجعل ربع الربع مثلا لاقسام الثلاثة الاول والثاني للخدام لكنهم لا ينقسم بربون على المائة اذا أدى اطلاقه على كتاب الوقف أن القسمة على أربعة اذا صرفها على ثلاثة باسقاط الخدم حسبما فصل ذلك الناظر قبله وتبعه الناظر الثاني على ذلك قبل اطلاقه على كتاب الوقف أم لا (فاجاب) بان عبارة الواقف تفيد ان الناظر بصرف ربع ربع وقفه لشئ الحرم المدنى ور به لمؤذنيه ور به لامامه ور به لخدامه ثم ان كانوا غير محصورين بان كانوا لواجبهم وافي صعب واحد لعسر على الناظر عدهم بمجرد النظر لم يجب عليه استيعابهم وله الاقتصار على ثلاثة منهم والاوجب عليه استيعابهم اذ لفظ خدام مفرد مضاف لمعرفة فمع فكأنه قال الى كل خادم خادم فلا يجوز للناظر عند حضرهم أن يقتصر على

اليتيم وفيها خطر من جهة أن أكثرهم لا يوفى حين الحلول لامل أو خسران أو عسار ويخرج رهنهم غير مملوك لهم وغير ذلك من المفاسد وعلى سلامتها من هذا كله فيها الكراهة والشبهة لقول امامين كبيرين وأتباعهما بخبرهما وبطلانها ومن مصلح الصبي أن الولي يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن اختلاط ماله به ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه وهي مصلحة أخروية ودنيوية أما أخروية فظاهر لأنه وان لم يكن مكلفا لكن الجسد النابت من الحلال الطيب أركى عند الله تعالى وأعلى درجة في الآخرة من غيره وأما دنيوية فلان الجسد النابت عن الحلال ينشأ على الخير فيحصل له مصلح الدنيا والآخرة وقد يكون بتركه الشبهات يبارك له في القليل فيكفيه ويرزقه الله من حيث لا يحتسب فهذه المصالح محقة والفائدة الدنيوية التي يكتسبها بالمعاملة السابقة دنيوية محضة فتعارض مصلحتان أخروية ودنيوية ورعاية الأخروية أولى فكان الاحتياط والأصلح لليتيم ترك هذه المعاملة فاما يقال تركها مستحب أو واجب لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن فالاحسن دنيا وآخرة حلالا قطعا وغير الاحسن فيها ممنوع قطعا والاحسن في الآخرة فقط أحسن من الآخرة فالاحسن مطلقا فان تيسر والا فلا يكلف الله نفسا الاوسعها وبأكل ماله خير من أن يأكله غيره اه فعلم منه أن الولي ينبغي له تجنب ما فيه الشبهة من المعاملات ندبا أو وجوبا على الاحتمالين السابقين في كلامه وان تركه الاتجار لذلك غاية الاحسان فلا يتصرف فيه بوجه والعبرة في تصرف كل من الموصي والناظر بمذهب صاحب المال ولا يذهب المحجور عليه كما صرح به أصحابنا في اخراج زكاته حيث قالوا تجب الزكاة في مال المحجور عليه صبيما كان أو مجنونا أو سفها فاعلى الولي اخراجها منه قال العزيز عبد السلام وان نهاء الامام وبأنه يتركه فان خاف من الامام أخرجهما سرا فان تعسر عليه اخراجها أو لم يخرجها تعديا أخرجهما المحجور اذا كسل قال الأذري وانما يلزم الولي اخراجها اذا كان يرى وجوبها ومن ثم قال القفال لو كان لبراء كنفى لم يخرجها لثلاثيخذ قاضي مذهبه بل الاحتياط له ضبطها الى أن يكمل المحجور خبره لخبرها اه ولا يتعين الاحتياط في ذلك بل يقتضيه عنه استئذان حاكم شافعي في اخراجها أو رفع الامر اليه بعد اخراجها حتى يتحكم له بعدم مطالبة المولى له بها اذا كمل وبعدم تعرض القاضي الحنفى له بتفريعه اياها وقيم الحاكم يعمل بمذهبه لا بمذهب الحاكم خلافا للأذري كما كمل أتاب كما آخري مخالفه في مذهبه والاوجه من تردده في الولي العام الصرف اذا لم يلزمه حاكم براهها باخراجها أنه يحتاج لئال مامر على قياس قول القفال السابق ولا ضمان على الوصي ولا على الناظر فيما فات بسبب تركهما الاستبراح من الربح المتوهم لو اتجر لان الولي اذا لم يضمن بترك عبارة الدار حتى خربت أو بيع الفرصاد أو تلقى الطاع حتى فسد فأولى هذا لا يأتي فيما نحن فيه لوضوح الفرق بينهما وبين هذه الصورة لان فيها فوت عين محسوسة موجودة من مال العامل بخلاف الربح المتوهم وحيث كانا على الحق لم يسغ لحاكم شرعى ولا غيره تعرض لهما والله تعالى أعلم (وسئل) رضي الله عنه سؤالا صورته اذا كان بعض أهل بيعة يتبركون برجل ينسب اليه شيء من العلم والصالح فيأثرونه بشئ من أموالهم لاجل التبرك به وربما كان فيهم يتيم فيأخذ الولي من ماله المختلط بمال اليتيم ويأتي به اليه للتبرك فهل يحل لهذا الرجل أخذ ذلك من الولي حيث لم يكن على اليتيم حيف في ذلك أم لا وسئل الشيخ الامام محي الدين النووي رحمه الله تعالى عن وصي أيتام وله أولاد صبال وله ولايتام ملك مشترك وبأ يكون كلهم جميعا ويضيف الوصي بعض الاوقات ناسا من ذلك الطعام المشترك بينه وبين الايتام هل يجوز له ذلك فاجاب بقوله يجوز ذلك كله بشرط أن لا يكون على الايتام حيف في ذلك والله تعالى أعلم اه فهل هو كالمسئلة المذكورة فان قلتم نعم فذاك وان

بعضهم تكدام المقصورة
 الشريعة بل نعم كل من
 أطلق عليه في العرف أنه
 من تكدام ذلك الحرم ومن
 باسمه وطيفة أذان وطيفة
 خدمة لا يعلو بالصفتين
 بل يأخذ بما يختاره منهما
 وللناظر أن يجعل ربيع
 الربيع مثلاً للاثمالة الثلاثة
 الاول والباقي للتكدام
 لكثرة هم إذا أدى نظره
 واجتهاده الى ذلك لقول
 الواقف بصرفه الناظر على
 ما يراه ويؤدى اليه اجتهاده
 فانه راجع الى التفاوت في
 المقدار لا الى حرمان بعض
 افراد الصنف ولا الى جميعها
 وللناظر الرجوع على من
 قبض منه أو بمن قبله من
 ربيع الوقف مالا يستحقه
 (سئل) عن واقف وقف
 وقفاً ضمنونه بعد التسمية
 الشريفة وقف فلان الشيء
 الغلاني على أولاده لصلبه
 يوسف وعبد القادر وعبد
 الكريم وعلى من بعدهم
 الله من الأولاد المذكور
 بالسوية بينهم ثم من
 بعدهم على أولادهم ثم
 على أولاد أولادهم المذكور
 في كل طبقة بطناً بعد بطن
 ونسلاً بعد نسل على أن من
 مات منهم وله ولد أو ولد ولد
 ذكر أو أسفل من ذلك ذكر
 كان نصيبه لولده أو ولد ولده
 على الحكم المشروح فان لم
 يكن له ولد ولا ولد ولا
 أسفل من ذلك كان نصيبه
 لآخوته المذكور الذين معه

فلتم لا فيما الفرق أو نحو القول لنافي ذلك أنابكم الله الجنبية (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه
 المسئلة أنه لا يعمل أخذ ذلك من الولي لان الولي لا يجوز له أن يتبرع بشئ من مال مولاه وابست
 هذه المسئلة كسئلة النووي فان الضيافة لثأ كدها ساسحوا فيها مالم يساحوا في غيرها مع أنه ليس
 فيها تطويت شئ على اليتيم لان الصورة أن الولي هيا ذلك الطعام المشترك بينه وبين اليتيم ثم أقرز منه
 لليتيم كفايته فبقيت حصة الولي فله أن يستقل بأكلها وله أن يشرك غيره معه فيها فلا وجه لمنعه من
 ذلك وقد أشار النووي لما ذكرته بقوله بشرط أن لا يكون على الايتام حيف في ذلك ولا يتصور
 انتفاء الحيف الا في الصورة التي ذكرتها بخلاف الصورة التي ذكرها السائل فان في اعطائه الولي من
 المال المشترك بينه وبين اليتيم حيفاً عليه في ذلك حتى لو فرض أنه نزل به أضياف لم يجوز له أن
 يزيد لاجلهم في الطعام الذي يكفيه ويكتفي ببقية من المال المشترك بينهما لان فيه حيفاً على اليتيم
 حيث أن الواجب عليه أن يزيد لهم ما يكفيهم من خالص ماله فالخامس أنه متى تحقق التبرع من
 مال اليتيم بفلس حرم على الولي اعطاؤه وعلى غيره قبوله وهذا واضح من كلامهم والله تعالى أعلم
 (وسئل) عن شخص عليه ديون لصي أو محجور عليه أو لبالغ وإيس معه الاعقار أو معه بعض
 ما يوفى ما عليه فما الحيلة في جواز سفره بغير إذن الغريم (فاجاب) بقوله سفر الغريم بغير إذن
 دائره لا يجوز ان كان الدين حالا والمدين موسراً فاذا وجد هذان الشرطان فلا حيلة في جواز السفر
 بغير إذن الدائن وان فقد أو أحدهما جاز السفر فلا يحتاج لحيلة ومعلوم أن العقار يجب بيعه في الدين
 فلا يجوز ان له عقار وعليه دين حال السفر الا اذا باعه ووفى به فان فضل عليه شئ وهو معسر جاز له
 السفر بلا إذن والله أعلم (وسئل) هل يجوز للولي بيع مال اليتيم بدون ثمن المثل اذا خشى عليه
 التلف (فاجاب) نعم يجوز له ذلك فقد أفتى القفال عن ضيعة خراب يطلب مالها من الصبي وتستأصل
 ماله فقال يجوز بيعها ولو بدرهم لان المصلحة فيه وقضيتها أن له بيع كل ما يخيف غصبه أو هلاكه
 بدون ثمن مثله وبؤيده افتاء الغزالي بأنه يجوز للاب نقص الصغيرة عن مهر المثل للمصلحة وأخذ منه
 ابن عجيل مسئلتنا ومثله بما لو أبق عبد المحجور المكتسب مالا وتعدر استرداده وماله فباعه ممن يقدر
 على انتزاع الكسب منه بدون ثمن المثل وشرط أن يرد له الكسب جاز ولا تقار لكون هذا وعدا لأن
 الظاهر بقاؤه عليه نتائج قولهم لوزاد راغب وقد باع الوكيل في زمن الخياط انفسج البيع وان كان له
 الرجوع لان الظاهر بقاؤه على الزيادة وبؤيده تجوزهم تعيب مال اليتيم اذا خيف أخذ ظالم له
 كفضية السفينة مع الخضر عليه السلام ومن ثم أفتى الأزرق بأنه لو كان له ثوبان سرق أحدهما ولم
 يرد المص الا بأخذ الادون جاز اعطاؤه والله تعالى أعلم (وسئل) عن الامور التي تم بها البلوى بين
 أهل بلد في المعاملات كالبيع على اليتيم اذا لم يكن له ولي وغير ذلك اذا كان له مصلحة في مبادلة
 عقار بعقار أحسن منه فاذا اجتمعت أكار بلدين بين يدي محكم وبادلوا بحديقة لليتيم في حديقة
 أخرى أحسن من حديقة اليتيم وظنوا أن هذه المبادلة أصح لليتيم فهل يجوز ذلك أم لا (فاجاب)
 بقوله اذا لم يكن لليتيم ولي ولا قاض بالبلد جاز لاهل تلك البلد اذا لم يكونوا تحت حكم أحد أن
 ينصبوا قاضياً فاذا اتفقوا على نصب قاض كان ولياً لليتامى فله أن يتصرف أو يفوض الى عدل أمين
 يتصرف في أموالهم بالمصلحة اذا علم ذلك فعلى أهل تلك البلد أن ينصبوا قاضياً والقاضي يبيع تلك
 الحديقة بعد أن يثبت عنده وجه المصلحة والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن امرأة شهد لها
 أجنبي بالرشد هل يقبل (فاجاب) بقوله أفتى البرهان المراغي وغيره بالقبول وأنكره القاضي شمس
 الدين بن حاكم بأنه بخلاف نص الشافعي في المختصر على أنه لا يقبل الا شهادة المحارم والمفلسه
 واختار المرأة مع علم صلاحها أقله تخالطها في البيع والشراء أبعد فتختبرها النساء ذوات المحارم بمثل

ما وصلت به اه وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه وأما الالاث فانه يدفع اليهن شيئاً من المال
 ويجعل نساء ثقات بشرفن عابهن فان غزلن واستغزلن ونسجن واستنجن سلم المال اليهن فلم يتعرض
 لتخصيص الشهادة بالمحارم وهذا موضع يسانه ولو كان كلام الشافعي رضى الله عنه يشير اليه ايضاً
 وانما تعرض الشافعي للماريق الغالب في الاختيار دون الشهادة قال القاضي في تعليقه وأما الجارية
 فتختبر بان يعاملها بمحارمها والنسوان وتؤمر بالنصرف في القطن والغزل الخ وقال في المحارم
 واختبارها في رشدها أصعب من اختبار الغلام لان حاله أظهر والذي يتولى اختبارها ذو ومحارمها
 ونساء أهلها بخلاف الغلام الذي يجوز للولي اختبارها وان كان أجنبياً وحال النساء أيضاً يختلف في
 البروز والتحصين فبدفع اليها من مالها ما تتولى انفاقه على نفسها في تدير خدمتها الخ وصرح هو
 والقاضي بأنه لا فرق فيما ذكره بين أن تزوج أولاً قال في المذهب ويختبره الولي اختبار مشله من
 تجارة ان كان زجراً أو بناء ان كان بانياً أو اصلاح أمر البيت ان كانت امرأة فقد صرح باختبار
 الولي المرأة من غير اشتراط الحرمة (وسئل) عن شخص مات بعمل لاحاكم به وله فيه مال وعيال
 صغار فن القيم عليهم ومن يتولى قضاء ديونه ونحوها وما الحكم فيما لو عم الفسق أهل الموضع
 المذكور (فاجاب) أفتى ابن الصلاح فيمن عنده يقيم له مال لو سلمه لولي الامر خاف ضياعه وإيس
 بولي ولا وصي شرعاً بأنه يجوز له الظفر في أمره والنصرف في ماله واستحسنه الأزرق قال الأزرق
 كصاحب التمييز قياساً على أوقاف المسجد اذا لم يكن لها ناظر فانه يجوز اصلاح الموضع صرفها في
 مصارفها ثم قال ابن الصلاح ويجوز له مخالطته في الاكل وغيره على ما هو الاصح وله استخدامهما بما
 هو مخير له وتدرج قاصداً لمصلحته ويجوز من غير ذلك مالا بعد لمصلحة أجرة وما سواه لا يجوز الا
 بأجرة مثله وعبارة صاحب التمييز فان لم يوجد للطفل ولي أو وجد حاكم جازر وجب على المسلمين
 الظفر في ماله وحفظه وفي المجموع للاخ والعلم ونحوهما تعليم الصبي وتأديبه والاتفاق عليه في ذلك
 من ماله وان لم يكن لهم وصاية وسئل الجلال بن طهيرة رحمه الله تعالى عما اذا فسدت أحوال الناس
 ولم توجد العدالة المعروفة واذا بطلت ولايتهم تعطلت أحوال الايتام فاجاب بأنه يحتاط وينظر
 أقربهم الى العدالة اذا فقدت شروطها أو بعضها منهم وأقربهم الى الامانة وأقلهم تعاطياً لما يحل
 بالعدالة فيقام على الايتام ويوصى اليه من له الايضاء للحاجة الداعية الى ذلك والامر اذا ضاع
 اتسع والضرورات تتبع المحاورات اذا لا يستغنى عن يقوم بمثل هذه الامور وسئل أبو شكيل رحمه الله
 تعالى عما اذا لم يبق الحاكم باحدي تسليم نفقة الطفل اليهم الا أنه لكونها أشق لكونها لا تصلح مع
 عموم الفسق في غيرها حتى الحاكم هل في التسليم اليها رخصة لعدم عدل في ذلك الموضع فاجاب
 بأنه لا يبعد أن يسوغ له في ذلك فانه موضع ضرورة اذا لا غنى عن يتولى أمر هذا اليتيم واذا
 توقف الحكم في ذلك على طلب العدل ضاع اه وبهذا كاه ان سلم يحصل ما ذكره الاصحاب
 على غير حالة الضرورات (وسئل) عن اشترى شيئاً فادى البائع أنه لم يكن رشيداً حال البيع فهل
 يقبل (فاجاب) بقوله قضية كلامهم في باب القصاص وغيره سماع الدعوى وتصدق المدعي المذكور
 بيمينه حيث لا يثبت اذا ادعى حجر السفسه القارن للبلوغ ولم تتوفر قرائن الحال على تكذيبه ومن ثم
 قال بعض شراح الوسيط لا تنصع دعواه الا ان صرح بان حجره حجر السفسه مثلاً فان أطلق الحجر
 استغفله الحاكم بان يذكر حجراً مستداماً من الصبا أو طارثاً كحجر الحاكم عليه في الاول القول
 قوله لان الاصل بقاؤه الى البيع وفي الثاني القول قول المشتري بيمينه لان الاصل عدمه هذا اذا لم
 تكن بينة ويترتب من ذلك قول الروضة في اختلاف الزوجين في النكاح ولو باع عبداً ثم قال بعد البيع
 بعته وأما محجور على أي وأنكر المشتري فان لم يهود البائع ما ادعاه ولا بينة فالقول قول المشتري

في درجته يحرى الحال في
 ذلك كذلك فاذا انقضوا
 جميعاً كان ذلك وفقاً على
 الالاث من ذرية الواقف ثم
 على أولادهم وهكذا فاذا
 انقضوا جميعاً كان ذلك
 وفقاً على مصالح المكان
 الغلاني وحسبنا الله ونعم
 الوكيل ثم توفي الواقف عن
 الالاث المذكورين وعن
 ولدين ذكرين حدناه بعد
 الوقف المذكورهما عبد
 القادر وعبد الكافي
 فاستحقوا الربع أخماساً
 ثم توفي يوسف عن ابنين
 ناصر الدين وأحمد ثم عتد
 الكريم عن ابنين أبي
 المكارم وشهاب الدين
 وتوفي عبد القادر عن
 ابنين أحمد وعبد الله وتوفي
 أحمد أخو ناصر الدين عن
 ابنين تاج الدين وجمال الدين
 ثم مات عبد الكافي عن غير
 ولد فاشق أخوه عبد القادر
 حصته ثم توفي عبد القادر
 عن غير ولد وفي يده خسا
 الربع فآخذهما ناصر
 الدين بن يوسف وأبو المكارم
 وشهاب الدين بن عبد
 الكريم وأحمد وعبد الله
 ابن عبد القادر لاستواء
 الخمسة في الدرجة دون
 ولدي أحمد أخى ناصر الدين
 ثم توفي ناصر الدين المذكور
 عن ابنه على الموجودات
 فآخذ حصته أي نصف
 الخمس مع الذي آخذ من
 خمسين عبد القادر ثم مات
 أحمد بن عبد القادر عن غير

ولد فاختأخوه عبد الله
خصته ثم مات عبد الله
المذكور عن ولدين
وجودين الآن هما فاضل
وعبد الكريم فاختأما كان
يبدأ بهما ومات شهاب
الدين أخو أبي المكارم
وتخلف ولدين فاختأما كان
يبدأ بهما فبعضه فمضى ذلك
استوى في الوجود والدرجة
ابنا أحمد بن يوسف مع علي
ابن ناصر الدين وفاضل
وعبد الكريم ابني عبد الله
وابني أبي المكارم وابني
شهاب الدين أخيه فمضى
ابنا أحمد بالاستواء في
الدرجة مع هؤلاء وطلبوا
المشاركة في خمس ربيع
الوقف الذي كان بيد عبد
القادر الأبل إلى من ذكر
من أصولهم فهل يستحقان
من ذلك شيئا أم يتعنان منه
تفارا إلى أن كل شخص ممن
في درجتهما إنما أخذ
ما كان يدرأ به (فاجاب)
بأنه يقسم ربيع الوقف
المذكور بعد موت شهاب
الدين أخى أبي المكارم على
الباقين الثالث على عدد
رؤسهم أنساعا على قول
الواقف ثم على أولاد
أولادهم المذكورين بالدرجة
وأما قوله على أن من مات
منهم وله ولد أو ولد لولد ذكر
أو أنسفل من ذلك ذكر
كان نصيبه لولده أو لولد لولده
على الحكم المشروح فمعله
عند وجود من يساوي
الميت لأنه أراد بذلك أن

بهمه لأن الظاهر صحة البيع ونحوه قول أبي زرعة في الكتابة من تحريره قوله يعني المنهاج ولو قال
كانت ولا تأبججوني أو محجور على قال أي بسفه طارئ أو بفسه فلو كان بصبا أو بسفه مقارن للبلوغ
لم يحجج لقوله أن عرف سبق ما ادعاء فدل ذلك كاه على ما قدمناه (وسئل) سؤال الصورة ذكرنا أن
السفر بمال اليتيم في البحر لا يجوز فهل يشمل ماله في بلد أو لا طريق أمن إلا البحر
واليتيم محتاج إلى ماله لمؤنته وهل يجوز نقل ماله في البحر إذا خيف عليه من ظالم أو يتعين الاقتراض
في كلا الصورتين وللمعتزلة السفر وهو في ذمته إذا اقترضه من قاضي بلد المال أو من وكيل وليه
إذا كان سفره إلى بلد اليتيم ليدفع الولى ما في ذمته (فاجاب) بقوله أفنى بعضهم بجواز ركوب البحر
حينئذ لأن الضرورة دعت إلى ذلك وأما فرضه من ملي ثقة فبأنه لا قاضي مطلقا وحينئذ للمعتزلة
السفر إلى بلد اليتيم إذا طلب قاضي بلد اليتيم اختصاصه إليه ولا خلاف أن السفر بماله في البحر إذا
كان آمن من بقاءه في بلد المال تعيين على الولى حيث أمكن وقد صرحوا بأن الحاجة إذا دعت
إلى شراء مالا بدله منه بأكثر من ثمن مثله جاز فالولى هذا لأن ذلك فيه تحقق فوات الزائد على ثمن
المثل (وسئل) رضى الله عنه عن قول الأنوار يجوز لولى اليتيم أن يضيف من ماله أن لم يكن عليه
خيف في ذلك هل هو معتد (فاجاب) بقوله هو مفروض في مخلوط بينه وبينه لبا كلامه فله أن
يعام عياله منه ويضيف منه بشرط أن لا يكون على اليتيم خيف في ذلك كما في فتاوى النووي
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما في الأنوار عن فتاوى ابن عبدان أن من مات عن يتيمة ولا وصى ولا
حاكم أمين جاز للأمين من أقاربه بيع ماله بالمصلحة والقبطة هل هو معتد (فاجاب) بقوله هو متجه
فقد أفنى به ابن الصلاح واستحسنه الأذرى واعتمده غيره وفي المجموع في الحج ما يؤيده وحينئذ
فلا ممان المذكور النظر في أمره والتصرف في ماله بالمصلحة وبمخالطة في الاكل بما هو الاصلح له
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما في نسك ابن كبن لا يجوز لولى أن يوكل فاسقا في بيع مال محجوره هل
هو معتد (فاجاب) بقوله نعم هو معتد رعاية لمصلحة المولى عليه وقد ذكرنا أن الوكيل حيث جازله
التوكيل إنما يوكل أميناً لا أن يعين الموكل غيره وظاهر أن هذا الاستثناء لا يأتي بغيره في مسئلتنا
(وسئل) عن باع ولم يثبت رشده ثم تصرف ومات فادعى الاتخذ منه أنه رشيد ووارثه أنه غير رشيد
فن المصدق منهما (فاجاب) بقوله المصدق الوارث كما أفنى به جمع متأخرون وهو متجه إذا ائصل
بقاء السفه ولأن ارتفاع الحجر عنه إنما هو إذا ثبت رشده فثبت لم يثبت كان الحجر باقيا ومن قال
الأصل بقاء الرشيد يتعين حل كلامه على من عرف له حالة رشده ثم اختلف في سفهه فحينئذ يصدق
مدعى الرشيد لأنه الأصل حينئذ وحلف الوارث في صورة السؤال يكون على نفي العلم بالرشيد (وسئل)
عما ذكره في بيع الولى لمال محجوره نسيئة يتأتى في اجارة أرضه كذلك وفي اجارة ناظر وقف على
معين أوجهة (فاجاب) بقوله نعم يتأتى ذلك في اجارة أرضه لأنها يبيع منافعه وأما اجارة الوقف فثبت
اعتبرت المصلحة في حق المؤجر كان كلولي وإذا لم تعتبر كما إذا كان المؤجر يستحق المنفعة فتصح الاجارة
وان جرت من غير غلبة أو مصلحة في ذمته (وسئل) عن ولى تحت حجره أيتام شركاء في مال فاشترى
منه لهم شيئا فهل يقع لهم بحسب رؤسهم أو بحسب أنسابهم (فاجاب) بقوله الوجه وفاقا للأصحى
أنه إذا لم يفصل ذلك ولا نواه انعقد البيع على السوية بينهم (وسئل) عن قن اشترى قبل بلوغه
أبى بالشهادتين والصلاة والصيام هل يحكم بإسلامه فيمكن من مس المصحف وحله وهل يجب زكاة
الفطر عنه وهل يصلى عليه إذا مات حينئذ كما أفنى به بعض المتأخرين وان كانت امرأة فهل يجوز
تزوجها أولا وشراء المسلم أطفال الكفرة من آبائهم وأمهاتهم هل يصح أولا للحكم بعقوبتهم لو وقعهم
في ملك الأصل كما إذا ملك أحد المسلمين أصله أو فرعه (فاجاب) بقوله مذهبا أنه لا يحكم بالإسلام

اصادر من خرافة قبل البلوغ بان لم يحتمل ولا أكل خمس عشرة سنة فتجربى عليه أحكام الكفر
لكن بالنسبة إلى الأحكام الدنياوية فلا يمكن من نحو حل مصحف إلا أن لم يخش عليه منه ورجى
إسلامه بعد بلوغه ولا يترك عنه زكاة الفطر ولا يصلى عليه إذا مات ومن أفنى من الشافعية بأنه يصلى
عليه فقد وهم ولا يزوج أن كان امرأة لمسلم إلا أن وجدت فيها شروط نكاح الكافرة ولا يصح شراء
المسلم الكافر من أصله أو فرعه لأنه لا يتصور صحة البيع إلا من مالك وهذا متى ملكه عتق عليه
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن ولى يقيم بيده مال لليتيم والولى والمال ببلد غير البلد التي بها اليتيم
فهل يجوز لولى المذكور المسافرة في البحر عند غلبة السلامة في البحر إذا كان يخاف على المال
الذى بيده في البلد الذى يريد السفر منها لترك المال فيها أم لا فقد سئل محمد بن عمر باقضاء مفتي
عدن عن قول الفقهاء أن السفر بمال اليتيم في البحر لا يجوز فلو كان اليتيم ببلد وماله بأخرى ولا طريق
آمن إلا البحر واليتيم محتاج لماله فهل يجوز لولى أن يأذن لشخص في نقل مال اليتيم في البحر
ليوصله إليه في بلد اليتيم وهل يجوز نقل مال اليتيم هذا في البحر إذا خيف عليه في البلد الذى هو فيها
من ظالم ويقال بجواز اركابه البحر والحالة هذه أو يمنع أو يتعين الاقتراض في الصورتين ويجوز
للمعتزلة السفر وهو في ذمته إذا اقترض من ولى اليتيم أو وكيله أو من قاضي بلد المال إذا كان
سفره إلى بلد اليتيم ليدفع الولى مال اليتيم الذى في ذمته فاجاب بانها إذا دعت الضرورة إلى ركوبه في
البحر جاز إذا الضرورات تبيح المحظورات وأما فرضه من ملي ثقة فبأنه لا قاضي مطلقا وأما غير القاضى
فلا يجوز أن يقرض مال الصبي إلا لضرورة كالسفر والنهب وحينئذ يجوز للمعتزلة المسافرة إلى بلد
اليتيم ليدفع ماله من القرص ثم قال ولا خلاف أنه إذا كانت المسافرة بماله في البحر آمن من بقاءه
في بلد المال تعيين على الولى المسافرة به حيث أمكن ذلك والحالة هذه وقد صرحوا بأنه إذا أرهقت
الحاجة إلى شراء مالا بدله لليتيم منه بأكثر من ثمن مثله جاز للولى شراؤه بذلك فإذا جاز للولى مع
تحقق الزائد على ثمن المثل فالمسافرة به في البحر مع ندرة خوف الغوات أولى بالجواز عند الضرورة
والله أعلم اه جوابه فهل مسئلتنا من هذا القبيل أولا وهل ما قاله معتد أولا أفقونا جزاكم الله
خيرا فالمسئلة واقعة واليكم أحكامها واجعة لعدمكم الملمون (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله معنى
قول الفقهاء المحبب رحمه الله وشكر سعيه إذا دعت الضرورة إلى ركوبه في البحر الخ أنه ان لم يوجد
في البر طريق آمنة يسافر به فيها وتعذر ابقاؤه في البلد لخوف نهب أو نحوه واضطر اليتيم إلى سجد
ماله إليه بالاتفاق عليه منه لتعذره من غيره فلا شك في جواز السفر حينئذ في البحر الذى تغلب فيه
السلامة وكلامهم مصرح بذلك في بابي الإيصال والوديعة وغيرهما ومنه أنه يجوز لولى تعييب مال
المولى إذا سلم به من نحو ظالم وكذا إعطاء بعضه له لسلامة باقيه ونحو ذلك من الضرورات التى تبيح
المحظورات أما إذا كان البر آمنا فلا يجوز السفر به في البحر مطلقا وان كان مصروف البحر أقل لأنه
لا ضرورة بل ولا حاجة في ركوب البحر حينئذ وكذا إذا لم يتعذر ابقاؤه في البلد لوجود أمين بها
حيث لا قاضى أمين بها يكون عنده وتزول خوف عليه بفرض موت الأمين لا نظر إليه لانا لا ننظر
للاستقبالات المبينة على الترهعات سيما والخوف في البحر موجود حالا وفي الإيداع للأمين موجود
مألا والخوف الحالى مقدم على المآلى كما صرحوا به وكذا إذا تعذر ابقاؤه في البلد ولم يضطر اليتيم
لاحضاره لبلده ووجد موصر ثقة يقتضيه بشرطه لانتفاء الضرورة حينئذ إلى السفر به في البحر هنا
أيضا فان لم يوجد مقترض كذلك أو وجد ولم يجز اقراضه وخيف عليه في البر وخوف الإبقاء في البلد
البلد فقد تعارض في هذه الصورة مخوفات متعددة خوفاً من البحر وخوفاً من البر وخوفاً من الإبقاء في البلد
فان زاد خوف البر والخوف في البحر فان كانت السلامة فيه أغلب منها فيهما وكان الخوف

يبين أن قوله ثم يعلهم
على أولادهم ثم على أولاد
أولادهم المذكور من كل
طبقة بطنا بعد بطن ونسلا
بعد نسل انحاهو بالنسبة
إلى حجب الأصل لفرعه وان
الترتيب الذى ذكره يتم
ترتيب أفراد لا ترتيب جملة
فإذا مات الأخير من أى
طبقة كان نقضت القسمة
المتقدمة ولم يختص ولده
بنصيبه وانما تكون الغلة
للطبقة التى تليها على حسب
ما شرطه الواقف من تسوية
وتفضيل وصار تقرير
الكلام على أن من مات
منهم وله ولد أو ولد لولد ذكر
انتقل نصيبه لولده أو لولد
ولده دون من هو في طبقة
أبيه أو جده حتى لا يحرم
الفرع في حياته من يساوى
أصله وقد زال هذا المعنى في
موت الأخير (سئل) عن
واقف شرط في وقفه أن
لا ينزل أحد من مسجديه
عن وظيفة وأن من نزل
عنها يقرر ناظره فيها غير
النازل والمنزول له فهل
الاسقاط يقوم مقام النزول
أم لا (فاجاب) بأنه من أسقط
حقه من وظيفة غيره فقد
نزل له عنها إذا لم يعتبر بدلول
النزول لا لفظه (سئل) عن
رجل وقف وقفا وشرط أن
يدخل فيه من شاء ويخرج
من شاء ويريد في الشروط
والاستحقاق ما يرى زيادته
وينقص ما يرى نقصه وان
يفعل ذلك كما يشاء وليس

والاستحقاق فعل ذلك ولا شيء منه وأنه أخرج ولده بمجرد بحيث أنه لا مدخل له في ذلك ولا في شيء منه بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب في حالة من الحالات وإن الواقف المذكور بعد ذلك قال جعلت لوالدي فلانة أن تدخل من شاءت وتخرج من شاءت فادخلت ولده محمد المذكور فهل لها ادخاله في الوفاء المذكور أم لا (فاجاب) بأنه متى حكم بالوقف المذكور من يرى صحته فالوفاة الواقف ادخال ولده محمد في الوفاء فإذا أدخلته فيه استحق من بعده ما شرطه كما كان للواقف ادخاله فيه ولو أدخله لاستحق لما شرطه لنفسه بلفظ وأن يفعل ذلك ككبايداه اذ لفظ كذا يقتضي أن للواقف تكرار كل من الادخال والاخراج والزيادة والنقصان ويشمل جواز ادخاله ولده محمد في وقته بعد اخراج منه والدليل على ما ذكرناه ان لفظة من في قوله جعلت لوالدي فلانة أن تدخل من شاءت عامة فيمن يعقل من الذكور والاناث والاحراز والارقاء لانها اسم موصول فكأنه قال جعلت لوالدي فلانة أن تدخل في توفي كل انسان شاءت ادخاله وقد أدخلت ولده المذكور وخصوصا ولفظه المذكور عام وقد تأخر عن

ناجزي الشكل لا متوقفا احتمل أن يقال في هذه الحالة يجوز السفر في البحر لانا علمنا من كلام الائمة في التعيين واعطاء البعض المذكورين أنفانهم راعوا أخطر الضررين فليراع الاخطر في مسئلتنا وإذا روعي فيها جاز السفر به في البحر لما تقرر أن البر والبلد أخطر منه بخلاف ما لو استوى خطر الثلاثة فلا يجوز البحر لان ايثاره على نظيره ترجيح من غير مرجح لاسيما والاصحاب أي أكثرهم مصرحون بحرمته فلا يخرج عن كلامهم الا عند الضرورة كما في الحالة الاولى أو عند القرب من الضرورة كما في الحالة الثانية وأما الثالثة فلم يوجد فيها ذلك فثبت الحرمة فيها على أصلها هذا حاصل ما يظهر في هذه المسئلة فيجب على الولي أن يجتهد ويراعي الاقسام الثلاثة ويعمل بما قلناه في كل قسم منها وكلام الفقيه الجيب منزل على ما فصلته وان كان فيه مناقشة لانه عبر عند الضرورة بالجواز وعند كون البحر آمنا بالوجوب والالتحاق بل الصواب عكس ذلك وهو الوجوب عند الضرورة والجواز عند غيرها فتأمل ذلك وفيه مناقشة أخرى وهي قوله آخر فالسافرة به في البحر مع ندرة خوف الفوات أولى بالجواز عند الضرورة فصرح هنا بالجواز في الحالتين مع ما قدمه من الجواز عند الضرورة والوجوب عند عدمها وهذا عجيب وأعجب منه تعبيره هنا بأولى اذ كيف يتعقل انه عند ندرة الفوات أولى بالجواز عند الضرورة لكن هذا يؤيد أنه أراد بالجواز عند الضرورة حقيقة وبالوجوب عند عدمها حقيقة أيضا وليس هذا كالذي قبله مرادا للفقيه وان أوهمه عبارة فتأمل ذلك فإنه مهم ثم رأيت الكمال الرداد شارح الارشاد أفتى بما يؤهم خلاف ما ذكرته وذكره باقضاء فإنه سئل عن نحو ما سئل عنه باقضاء فقال في جوابه الوجه في الصورة المذكورة مع غلبة السلامة في البحر قرض ماله من يجوز اقراضه للضرورة ويسافر المقرض في البحر الى بلد طحل الامين اذا لم يكن عليه وصي اذ ذلك من الضروريات ثم نقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه استدلل بان عائشة رضي الله عنها كانت تبضع باموال بين أخيها محمد رضي الله عنهم في البحر قال البلقيني وهذا يدل على خلاف ما رجحه الشيخان من منع السفر في البحر وان غلبت السلامة اه وقد قدمت أن المعتمد الذي عليه أكثر الاصحاب ما عليه الشيخان من منع السفر في البحر وان غلبت السلامة ثم ما أفتى به الكمال من تعين الاقراض له وجه ان وجد ملي ثقة طيب المال غير مما طل له في بلده مال يفي بما اقترضه لو فرض هلاكه مع ما اقترضه في البحر فاذا وجد هذا فتعين اقراضه وجبه وأما اذا احتل شرط من ذلك فالوجه ما قدمته من التفصيل وفي فتاوى السبكي في باب القضاء أنه لم يرتقلا فيما اذا تحقق أن المبدول في عقار اليتيم دون القيمة ولم يجد راغبا باكثر ودعت حاجة اليتيم الى البيع للا كل مثلا ولم يجد من يقترض منه عليه قال والا قرب انه اذا فرض ذلك وحقت الحاجة الجواز ويأتي مثله في البيع على المدين اذا طالب القريم ولم يجد طريقا غيره اه ووافقه قول الاذري في توسعه في الكلام على بيع مال المفلس بغير مثله أنه لو كان ماله مما يسرع فساد كالم باحين والبقول ونحوها فيظهر جواز بيعها بدون ثمن مثلها اذا لم يجد من يشتريها به لثلاث تناف جملته وأسا اه وهذان ظاهران مما قدمته من التفصيل (وسئل) بما لفظه مثل بعض المفتين عما اذا كان كتاب جماعة وفيهم محجور عليه فهل يجوز لاحد مطالعة الكتاب باذن بعض الشركاء من غير اجازة حيث لا ضرر وان قلتم لا يجوز في الفرق بين هذه المسئلة وبين ما نقل عن الجويني من أنه يجوز دخول الدار المشتركة باذن بعض الشركاء فاجاب رحمه الله تعالى فقال يجوز لكل واحد من الشركاء مطالعة الكتاب المشترك بشرط سلامته والخوف عليه من الارضة والتراب والغبار وخوف الفساد ولا يجوز لاجنبي أن ينظر في الكتاب الا باذنهم والحالة هذه والله تعالى أعلم اه جوابه فهل ياشيخ الاسلام بل آخر الائمة الاعلام ما أجاب به هذا العالم صحيح معتمد أو نحو لنا القول في هذه المسئلة جزاكم الله تعالى ألف خير (فاجاب) بقوله

الذي ذكره أن الشريك بالنسبة الى المال المشترك كلاجنبي بالنسبة اليه فلا يجوز له أن يأذن لاحد في دخول الدار المشتركة بغير اذن جميع شركائه وما نقل عن الجويني مما يخالف ذلك ضعيف فثبت لا يجوز لاحد مطالعة الكتاب المذكور مالم يكمل المحجور عليه وبأذن كبقية الشركاء والخوف عليه من نحو الارضة لا يجوز لغير الولي ذلك على أنه يندفع بغير مطالعة فلا ضرورة اليها وعلى السائل وقعه الله الفحص والتفتيش عما يجده من الفتاوى الصادرة ممن لم يتأهل للنظر في كلام الاصحاب بل يكتفي بمجرد كلام مجده لبعض المتأخرين وهذا لا يجوز كما صرح به النووي رحمه الله حيث قال لا يجوز لمن لم يتأهل الاقضاء بما يجده في الكتب وان رأى ذلك الحكم في عشر كتب فأكثرت لان تلك الكتب كلها قد تكون ماضية على طريقة ضعيفة اه والله أعلم (وسئل) عن شخص اشترى من آخر أرضا ومات المشتري وهي بيد البائع ولهذا المشتري ولد سفيه وله زوجة أقامها عليه أبوه وجره لها فمات هذا الولد وله أولاد من هذه الزوجة فأقامها عليهم أيضا جدهم المشتري المذكور بعد موت والدهم وجرهم لها ومات وهذه الارض بيد بائعها فعمدت هذه الزوجة الى انسان من ذوى الشوكة وجعلت له على خلاص هذه الارض من بائعها المذكور جميع ما يتحصل فيها من الغلة مدة ثلاث سنوات ليكون ان بائع الارض المذكور مغلب عليها والمشتري يضعف عن الاستقلال منه فقام هذا الانسان على هذا البائع ورفع الى ذي سلطان له قدرة على انتزاع الارض منه بالحق وانتزاعها منه واستقل به لتهاينة فقط فماتت الزوجة فقام الاولاد على هذا الانسان وطالبوه بالغلة التي أخذها من هذه الارض ومنعوه من السنتين اللتين تأخرتاه من الجمالة فهل لهم هذا أم لا وهل هذه الجمالة صحيحة أم لا (فاجاب) بقوله حيث كان لام الاولاد ولاية عليهم بوصاية من الجد أو نيابة من الحاكم وعلمت أن الارض لا تخص من بائعها الا بما فعلته مع ذلك الانسان وكانت الغلة معلومة بينها وبينه بان وصفها له باوصاف السلم استحق ذلك الانسان تلك الغلة أو قدرها في مدة السنتين الثلاث وان لم تكن الغلة معلومة لذلك استحق عليها من مال الاولاد أجره مثله وأما ان كانت لا ولاية لها عليهم فيستحق عليها أجره المثل من مالها وفيها اذا استحق أجره المثل من مال الاولاد يقامهم بما استغله من أرضهم ان وجدت شروط النقصان والا رد اليهم غلتهم ورجع عليهم باجره وفيما اذا استحقها من مال الام يتعين عليه رد الغلة ورفع يده عن الارض ويرجع عليها باجره (وسئل) عن الام والجدة اذا كانت وصية أو قيمة على أولادها وباعت عليهم مالا من غير ثبوت حاجة ولا غلبة ولا غن مثل لدى حاكم شرعي أو أخت واحد من الثلاثة المذكورين فهل هذا البيع صحيح ويسجل عليه القاضي لشفتها عليهم كبيع الاب أو الجد اذا باعا على أولادهما أم غير صحيح لكونها وصية أو قيمة فلا بد من ثبوت ما ذكر أعلاه واذا بلغ الولد وادعى على أبيه أو جده أنه باع ماله بغير غلبة أو حاجة أو بدون ثمن المثل فقال له بل بعنا بغلبة أو حاجة مثلا فاذا قلتم القول قولهم ما مع عيتمها فاذا ماتا وادعى الولد على المشتري بما ذكر فهل يحلف المشتري تكاف أبيه أو جده انهما باعا عليه بعد ثبوت الحاجة والغلبة أو ما يكون الحكم في ذلك واذا انتقل المال من واحد الى عشرة مثلا فهل للولد هذه الدعوى على كل واحد أولم هو تحت يده يوم الدعوى (فاجاب) بقوله الذي أعتمد به كلامهم على اطلاقه من أن غير الاب والجد من الوصي أو القيم ولو أملا لا يسجل القاضي بنحو بيعه الا بان ثبت عنده مسوغه الشرعي ولا يكتفي بقوله في ذلك وليس في تعليلهم اغتفار ذلك في الاب والجد بالشفعة ما يقتضي أن الام الوصية مثلا كذلك لان ذلك التعليل لا ينقل للشفعة فحسب بل الى كونها من كامل العقل والتصرف فالحالة مركبة فتخرج الام لان شفتها مع نقص عقلها وتصرفها

اخراج ولده الخاص ومذهب الحاكم بالوقف أن العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم (سئل) عن امرأة وقفت وقفا وعينت مصارفة ثم قالت فان فضل بعد ذلك شيء صرف لمن يوجد من معتقات الواصفة على ما يراه الناظر فان لم يوجد من معتقاتها صرف ما تبذر في مصارف الحرم النبوي بصرف لكل من المذكورين اعلاه ما يستحقه من ريع الوقف على أن من مات منهم رجع نصيبه الى ولده ونسبه وعقبه تحجب الطبقة العليا السفلى فان توفي واحد عن غير ولد ولا نسـل صرف ما كان يستحقه الى من هو في درجته من المستحقين فهل تدخل أولاد معتقات الواصفة في قولها على أن من مات الخ بحيث يقدمون بعد أصولهم على الحرم النبوي أم لا يدخلون والحرم مقدم عليهم ويكون قول الواصفة على أن من مات الخ محجولا على أولاد غير المعتقات واذا قلتم بدخولهم وآل الخ الى موت شخص من نسل المعتقات عن غير ولد وترك أخا وأختا متفرقين من نسل المعتقات بعضهم مساو للميت في الدرجة وبعضهم أعلى وبعضهم أسفل فهل يورث أخوه بحصة أم يشاركه فيها من يساويه في الدرجات فان لم يكن أخاه (فاجاب) بأن

معتقان الواقعة التي جعلت
عند وجود من شرط
لصرف فاضل ربيع
وقضاها المصالح الحرم النبوي
لامدخل لاحد من ذريته
في ربيع الوقف في حالة من
أحواله لا يتردد فيه من
اطلع على المصارف المذكورة
فيصرف فاضل الربيع عند
عدم تلك المعقبات لمصالح
الحرم النبوي فقواها على
أن من مات الخ راجع الى
المذكورين قبل الجسالة
الشرطية من أرباب
الوظائف فاذا مات شخص
منهم من غير ولد وترك أبا
وأبنا من غير من مستحق
الوقف بعضهم مسا ولهم
في الدرجة بعضهم أعلى
وبعضهم أسفل صرف
نصيبه الى أخيه ومن هو في
الدرجة ولا شيء منه للأعلى
ولا للأسفل (سئل) عن
أيام المساحة الجارية بها
العادة في المدارس في أيام
واقفها إذا لم يذكروها هل
يجوز لناظر أن يقام معلوم
المستحق في تلك الأيام وهل
ينزل لفظ الواقف على غير
تلك الأيام (فاجاب) بأنه
لا يجوز لناظر أن يقام من
معلوم المستحق شيئا بسبب
بطالة تلك الأيام وينزل لفظ
الواقف على غير أيام
المساحة التي جرت به العادة
في زمنه اذ من قواعدنا
المقررة أن العادة محكمة
(سئل) عن شخص توفي
عن زوجة وأخ وترك عقارا

لا يقول عليها فوجب أن لا تلحق بالاب لوضوح الفرق بينهما ما وجه هذا يتضح ضعف بحث بعضهم
الحاقها به والدعوى على المشتري من الاب والمشتري منه وهكذا كهي على الاب وله الدعوى على
كل من وضع يده على المبيع (وسئل) رضى الله تعالى عنه ما حكمه ما علمه من بلغ وهو مصلح لذيها
فكما (فاجاب) بقوله حكمه انه لا تصح منه العقود المالية كالبيع والشراء وتحوها كالشهادة
والولاية على الغير كبقته في نكاحها وغير ذلك من الفروع التي ذكرها والله أعلم (وسئل) رضى
الله تعالى عنه بما لفظه ما معنى قولهم في شرح قوله وان تبرم استأجر أنه لو طلب الولي من القاضي
أنه يفرض له أجرة لم يجبه هل المانع من الاجابة صورة الفرض دون صورة الاستئجار أم المانع
دوام ولايته حتى يكون عزله والفرض له بعده مانع ولا يحتاج الى صورة الاستئجار أم بمجرد الفرض
كاف (فاجاب) بقوله ما ذكره السائل فيه غرض ويتضح جوابه بنقل كلامهم على وجهه وهو
انه اذا تبرم الولي بحفظ مال موليه والتصرف فيه جازله أن يستأجر من يتولاه بأجرة المثل فأقل من
مال موليه ولا يجوز له أن يقرر منه لنفسه شيئا لانه حينئذ يكون منهما خصة قوية في فرضه لنفسه
وان كان أبيا أوجدا بخلافه في توليه لطرفي البيع مثلا من نفسه له وعكسه وجزله أن يرفع الامر
الى القاضي لينصب فيما لذلك ولو بأجرة اذ لا تهم حينئذ بوجه فان رفع اليه ليقرر له أجرة فاطاق
الاكترون انه لا يقرر له وان كان فقيرا ويوجه بأنه منهم في الرفع هنا أيضا فلم يلتفت اليه
القاضي لكن حله جمع بمحققون كالغزالي وابن الصلاح وسبقهما اليه الماوردي قال البارزي وهو
المختار وعليه العمل على ما اذا وجد متبرعا فان لم يجد متبرعا أجابه وفرله أجرة وقدرها القاضي بما
يليق بحاله وعمله لان له الاستئجار فله أن يطلب الاجرة لنفسه حيث انحصر الامر فيه هذا كله حيث
لم يعزل نفسه أما اذا عزل نفسه فيجب على القاضي أن يسلم المال منه ثم ينصب له من يراه بأجرة
أو بدونها بحسب المصلحة هذا كله فيما اذا تبرم من غير أن يشتغل بحفظ مال المولى أو بتفنيته أو
بالتصرف فيه عن كسبه الذي يكفيه أما اذا اشتغل به عن ذلك فله اذا كان غير قاض وكان فقيرا
أو مسكينا أخذ الأقل من كفايته وكفايته مأمونه أي أقل أنواع كفاية ذلك فيما يظهر ومن أجرة
عمله ولا يضمن بدل ما أخذه لانه بدل عمله كالامام اذا أخذ الرزق من بيت المال نعم ان نقص أجر
الاب والجسد والام اذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا فقراء غموها من مال مجبورهم لانها اذا
وجبت بلا عمل فع العمل أولى فاندفع ما للاستنوى وغيره هنا من الاعتراض فان قلت لم يجوزوا
له هنا الاستقلال بالأخذ من غير اذن القاضي بخلافه فيما مر في صورة التبرم قلت يفرق بان
هذه حالة ضرورة فالتهمة فيها ضعيفة جدا لان شغلها بمال موليه عن كسبه الذي يكفيه شاهد له
بأنه إنما أخذ ما اضطر اليه ومن ثم اشترطنا كونه فقيرا بخلاف المتبرم فانه لم يضطر للأخذ فلم
تتمكنه من الاخذ بنفسه بل أمرناه بالرفع للقاضي فان رأى متبرعا غيره استعمله والا فرض له كما مر
بسطه هذا حاصل كلامهم في هذا المحل مع توضيحه وتقريره فعلى السائل نفع الله به أن يتأمله حتى
يزول عنه تلك الترددات المنبهة عن انه لم يتحرر له من كلامهم شيء يرجع اليه أو عن انه لم يتأمله
اذ كيف يتردد بين الفرض والاستئجار مع أن الفرض هو الاستئجار كما صرحوا به في قولهم الذي
ذكره أن يفرض له أجرة ففرض الاجرة لا يتصور أن يكون بغير استئجار وأما قوله أم المانع دوام
ولايته بجوابه أن ما قررناه صريح في أن المانع من اجابته ليس هو دوام ولايته بل انهامه في طلبه
الفرض لنفسه مع وجود متبرع غيره ومن ثم لم يوجد متبرع غيره ففرض له الاجرة كما تقرقر فعلنا أن
دوام ولايته لا يدخل له في المنع بمجرد لانه اذا لم يجد متبرعا غيره يفرض له الاجرة مع دوام ولايته ولا
يحتاج الى عزله ثم توليته بأجرة لان هذا بالعبث أشبه وقوله ولا يحتاج الى صورة الاستئجار الخ مبنى

على ما فهمه من تقابل الفرض والاستئجار وليس كذلك كما تقرقر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما
اذا شهدت بيعة بان فلانا بالغ بالسن وبيعة أخرى بأنه لم يبلغ به أو بان عمره ثلاث عشرة سنة فهل
تكون من شهادة النفي أولا وهل يفرق بين الصورتين وان قيل هذا فاصورة شهادة النفي
المقبول وغيره (فاجاب) بقوله الذي صرحوا به انه لا بد في الشهادة بالبلوغ بالسن من كون
الشاهدين خبيرين وانه لا بد من ذكرهما لعدد السنين لاختلاف الغلاء في سن البلوغ فيثبت
اذا تعارضت بينتان فان كانت احدهما خبيرة به دون الأخرى قدمت الخبيرة على الأخرى وكذا اذا
أطاعت احدهما وهبت الأخرى فتقدم المعبنة على المطابقة وان كانتا خبيرتين وعيتا كان قالت
واحدة سنة خمس عشرة سنة وقالت الأخرى سنة أربع عشرة سنة قدمت الاولى لان معها زيادة علم
بكونها ناقلة عن أصل بقائه الحل في البطن والأخرى مستحبة لبقائه فيها والناقلة مقدمة على
المستحبة كما صرحوا به نعم ان عيت زمنا للولادة بأن قالت ولد وقت كذا وقالت الأخرى شاهدنا
أمه في ذلك الوقت وهي غير والمدة تعارضتا ونساقطنا وبما تقرقر علم أن ما ذكره السائل نفع الله
به من شهادة البيعة بأن فلانا بالغ بالسن غير مقبولة وكذا شهادة البيعة الأخرى أنه غير بالغ بالسن
لما تقرقر أنه لا بد من ذكر عدد السنين وهذا من صور شهادة النفي غير المقبول وان بين من لم يبلغ
بالسن وعمره ثلاث عشرة سنة فرقا اذ الاولى غير معينة للسنين فلا تقبل وان لم يعارضها بيعة أخرى
والثانية معينة لها فتقبل مالم تعارضها بيعة أخرى كما قدمته وصورة شهادة النفي المقبول هنا ما ذكرته
من ان تعين بيعة وقتا للولادة وتقول الأخرى شاهدنا أمه في ذلك الوقت غير والمدة فهذا نفي محصور
فتقبل بمعنى أنه تلقى البيعة الأخرى لما تقرقر من تعارضهما

(باب الصلح)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجلين تصالحا على انكار ثم أقر بعد الصلح أنه لم يبق له عنده شيء
وأبرأه فهل ينفذ الاقرار والابراء مطلقا أم فيه تفصيل يبينوا ذلك مع بسط الجواب فيه فالجاجة
داعية اليها (فاجاب) رضى الله تعالى عنه عبارة الام للشافعي رضى الله تعالى عنه في الصلح على
الانكار واذا كان المدعى عليه منكرا فالصلح باطل وهما على أصل حقهما ما يرجع المدعى الى
دعواه والمعلنى بما أعطى وسواء اذا ألغينا الصلح قال المدعى قد أبرأتك مما ادعت عليك أو لم
يقه من قبل انما أبرأه على أنه يتم له ما أخذه منه وليس هذا بأكثر من ان يبيعه البيع الفاسد
فاذا لم يتم له للفاسد رجوع كل واحد منهما عن أصل ملكه كما كانا قبل ان يتبايعا اه وهو صريح
في أنه لا أثر لقول المدعى بعد الصلح الفاسد قد أبرأتك لما علق من أنه انما أبرأه على ان يتم له
ما أخذه منه أي ولم يتم له ذلك لان المدعى لا يملك ما أخذه بالصلح الفاسد بل يرجع عليه به المدعى
عليه وهو انما أبرأه على ظن سلامة ما قبضه له ولو ظن انه لم يسلم له لم يبرئه فاذا لم يسلم بان فساد
ابرائه فيبقى دينه بحاله وجرى على هذا الذي فهم من هذا النص الماوردي فقال اذا صالح مع
الانكار من الالف على خصمائه وأبرأه من الباقي لم يبرأ ولزمه في الحكم رد ما قبض حتى لو أقام
بالالف بيعة عادلة كان له استيفاء جميعها لان الابراء كان مترونا بملك ما صالح به فلما لزمه رده لعدم
ملكه بطل ابرؤه لعدم صلته كمن باع عبدا ببيع فاسدا فاذا لمشتريه في عتقه فاعتقه المشتري باذنه
لم يعتق لان اذنه كان بملك العوض فلما لم يملكه بالعقد الفاسد لم يعتق عليه اه وجرى على ذلك
المتولى أيضا مع زيادة فقال لو قال بعد الصلح برئت من الحق أو كان المدعى فيما فقال قد ملكتكها
فله العود الى الدعوى لان اعترافه على تقدير سلامة العوض له كما لو قال لمكاتبته بعد قبض النجوم
أنت حر ثم خرجت مستحقا برد الى الرق على النص لان اعترافه على تقدير سلامة العوض له ولم

فبإعلاج الآخر حصته منه
لشخص وشهدت بيعة لى
حاكم شافعي بحر بان ملك
العقار في ملك مورثها الى
حين وفاته ثم يجرى به في
ملكها الى حين صدور
البيع وحكم بموجب ذلك
ثم أقام شخص بيعة على أن
المورث وقضه على نفسه
أيام حياته ثم من بعده على
جهات عينا من مدة كذا
سنة فهل حكم الشافعي
متضمن لالغاء الوقفية أم لا
(فاجاب) بان حكمه متضمن
لالغاء الوقفية ومانع
للتخالف من الحكم بصحتها
ولا يؤثر فيه عدم علمه
بالوقف حال حكمه (سئل)
عن ناظر وقف أجرة مدة
بأجرة حالة وأذن في دفعها
للمستحق قد دفعها للمستأجر
ثم مات المستحق في أثناء المدة
واستحق ربيع الوقف غيره
فهل له مطالبة المستأجر
بأجرة مدة استحقاقه وهل
يضمنها الناظر للمستحق
أم لا بل يرجع بها المستحق
على تركه القابض أم لا
(فاجاب) بأنه لا شيء على
المستأجر ولا ضمان على
الناظر وان أقبضها للمستحق
خلافا لبعضهم فقد قال ابن
الرفعة للموقوف عليه أن
يتصرف في جميع الربيع
لأنه ملكه في الحال اه
ولانا حكمنا بالملك لها
في المقبوض للموقوف
عليه وعدم الاستعقار
لا ينافي جواز التصرف كما

فما إذا أجزأ دارا سنتين وقبض الأجرة فحكموا بالمالك فيها وأوجبوا زكاتها بمجرد معنى الحول الأول على أصح العارفين وإن كان لا يلزمه إلا زكاة ما استقر على الظاهر وكما حكموا بان الزوجة تلك الصدقات وتنصرف فيه جميعه قبل الدخول وكذلك في الموصى له بالنفع من عدة حياته إذا أجزأ الدار وقبض أجزأها وتنصرف فيها ويرجع المستحق بحصته من الأجرة المسمية في زكاة القابض (سئل) عن ربع الوقف المقطع الآخر إذا لم يكن للواقف أقارب أو كان واقفه الامام وورثته من بيت المال لمن يصرف (فاجاب) بأنه يصرف في مصالح المسلمين كالفقراء والمساكين بحسب ما يراه الحاكم (سئل) عن وقف على أولاده واحدا كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى بينهم بالفريضة الشرعية ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولادهم وأنسألهم وأعقابهم على أن من توفي منهم عن غير نسل عادنيبه إلى من هو في درجته من أهل الوقف فان مات عن ولد كان نصيبه لولده ثم الولد ولده ثم إلى نسله وعقبه على الترتيب في الشرط المشروح أعلاه ثم توفي الواقف عن أولادهم اسمعيل وحسن

يسلم فان قال بعد الصلح أبرأتك فان كان يعتقد صحة الصلح لم يكن له حكم كسئلة الكتابة وإن كان يعتقد الفساد صح الأبراء وكذا لو قال بعد الصلح وهبتها منك وكان المدعي عينا وقال قبلت فان اعتقد فساد الصلح صحته الهبة والا لم يكن لها ولا للأبراء حكم اه وحاصله أنه تارة يأتي بعد الصلح بما يحتمل الاقرار والانشاء كقوله رثت من الحق وملكت العين فلا تحصل البراءة ولا الملك قياسا على مسئلة الكتابة السابقة وتارة يأتي بما هو صريح في الأبراء والملك كأبرأتك وملكتك فان علم فساد الصلح صحا لانه لم يأت بهما على ظن ثنى وإن جهل فساد فساد لانه أتى بهما على ظن أنه يسلم له ما صالح به فلما لم يسلم له بان عدم صحتهما ثم تفصيله المذكور في أبرأتك وملكتك انما يقتضى على قول شيخه القاضي وصاحبه البغوى وغيرهما في الرهن وتطاوله على ظن الوجوب أنه فاسد واعتمده البلقيني أما على المذهب الذي صححه النووي في الرهن تبعاً للشيخ أبي محمد وولده الامام والغزالي من الصفة قال الامام وقول القاضي بالفساد غلط فالقياس صحة الأبراء والتملك في أبرأتك وملكتك مطلقا وهو الوجه وأما ما مر من المتولى في رثت فقياس ما مر في مسئلة الكتابة يقتضى انه المعتمد والفرق بينه وبين أبرأتك ان رثت وأنت حر كل منهما يحتمل للاقرار والانشاء بل رثت صريح أو كاصريح في الاقرار لكن القرينة الظاهرة صرفت ذينك عن الانشاء ومحضهما للاقرار على أن ظن أن لا شئ له فإذا بان بقاء حقه بان أن اقراره لم يصادف محلا وأما أبرأتك وملكتك فهما صريحان في الانشاء والقرينة وان توفيت لاقوة لها على صرف اللفظ الصريح في معنى الى غير ذلك المعنى فعلا بما في معناهما من افادة الأبراء والملك سواء ظن صحة الصلح أم لا وهذا يتبين أن ما مر من النص وكلام الماورى انما يأتى على كلام القاضي الضعيف ويؤيد ذلك أن البلقيني أيد كلام القاضي بذلك النص وان ما ذكره الماورى بقوله كمن باع الخ فيه نظر وان القياس العقلي لصحة الاذن وصادقة الاعتاق الملك باللفظ الصريح بخلافه في مسئلة الكتاب السابقة أما اذا لم يوجد الأبراء صريحا بل ضمنا كأن يقتصر على قوله صالحك من الالف على خمسمائة فظاهر أنه لا يبرأ في الظاهر وكذا الباطن ان اشتراطنا القبول من بقية الالف اذا بان بعد ذلك ثبوتها باقرار وبينه لان الأبراء هنا انما كان في ضمن الصلح فإذا فسد فسد الأبراء تبعاله بخلاف ما اذا زاد على ذلك بان قال صالحك من الالف على خمسمائة وأبرأتك من الخمسمائة الأخرى فالأبراء هنا يوجد مستقلا فيكون صحيحا ولا نظر لتبعيته للصلح لان شأن التابع أن لا يمكن استقلاله بنفسه مع وصف التبعية وهذا مع كونه تابعا في هذه الصورة يمكن استقلاله بنفسه فإثر في مدلوله وان فسد ما سبقه من الصلح هذا هو الذي ينبغي فيما قررته تبعاً للسبب وان قال الباقي رضى الله تعالى عنه نصوص الشافعي رضى الله تعالى عنه في الكتابة والصلح وغيرهما تدل على أن باني الامر في نحو ذلك على ما اعتقده مخالفا لما في الباطن لا يؤاخذ به اه ووجه رده ان هذا الباني تارة يعذر في بنيه بان يأتي بصيغة للقرينة دخل في تخصيصها فلا يؤاخذ وتارة لا يعذر بان يأتي بما لا يؤثر فيه القرينة فيؤاخذ كما سبق ابضاحه وقد جرى في الأوراع على أنه لا فرق بين رثت وأبرأتك فقال لو صالح من الانكار ثم قال رثت من الحق أو أبرأتك منه أو كان المدعي عينا فقال ملكتها فله العود الى الدعوى ولا مؤاخذة بالاقرار لعل بأنه مستند الى ما جرى اه وقد علمت مما تقرر أنه صحيح الا ما ذكره في أبرأتك لما مر من صحة الأبراء حيث وجدت هذه الصيغة مطلقا ولا ينافي ذلك قول الأذرى اذا لم يصح الصلح على الانكار فالمدعى عليه يرجع الى العوض الذي دفعه ولا يبرأ بذلك أى بأبراء المدعى له سواء صرح بالأبراء أو لم يصرح فانه وإن صرح فانه انما أبرأه ليسلم له العوض ولم يسلم له فبطل الأبراء هكذا رأيت مجزوما في طريقة العراقيين وأورده في الآثار عن المذهب اه ووجه عدم

وشهادة ثم توفيت عن بنت تسمى خديجة ثم توفيت عن ولده اسمعيل يوسف بن ابراهيم ابن اسمعيل ابن الواقف ثم توفي حسن عن ولده ثم توفي عن غير ولد وانتقل نصيبه لعمه اسمعيل ثم توفي عن بنته شهدة وابن ابنه يوسف ثم توفيت شهدة عن بنتها طاهر ثم توفيت عن بنت تسمى امامة فهل تستحق امامة مع يوسف بن ابراهيم شيئا أولا تكونه من أولاد الظاهر وأقرب الى الواقف (فاجاب) بأنه تستحق امامة أربعة أنحاس وربع الوقف ويوسف بن ابراهيم خمسة عملا بشرط واقفه ومن أفنى بأنه المستحق لربع الوقف دون امامة لعلو درجته فقد وهم (سئل) عما يشتره الناظر من ماله أو من ربيع الوقف أو بعمره منهما أو من أحدهما لجهة الوقف هل يصير وقفا بمجرد فعل ذلك أو لا بد من انشاء وقف لذلك بعد البيع وبعد العمارة أو يفرق بين ما يشتره أو بعمره من ماله دون ما يشتره أو بعمره من مال الوقف فيحتاج الاول الى الانشاء دون الثاني وهل المنشئ للوقف في صورة المتخذ من ربه هو الحياكم كإزاده شيخنا في منهجه وتنبه عليه وهو قضية البناء في الروضة في شرع ابدال العبد الموقوف أم يصح ذلك من الناظر أيضا

كأصغر حبه في الأنوار وأقره عليه شيخنا الانصاف في بسطه (فاجاب) بان ما استراه الناظر من ماله أو من ربح الوقف لا يصير وقفا بالانقضاء والمنشئ له فيهما هو الناظر والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره شيخنا في منهجه انما هو في بدل الموقوف وهو المقتدر فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار أما ما بينه من ماله أو من ربح الوقف في الجدران للموقوف فانه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينهما وبين بدل الرقيق الموقوف أن الرقيق قد فاق مال الكسبة والأرض الموقوفة باقية والطوب والخراج المبنى بهما كلوصف التابع لها (سئل) عن واقف وقف وقفا على الفقراء والمساكين المقيمين والواردين الى القدس الشريف يقدم في ذلك الواردون على المقيمين والمغاربة على غيرهم فاستفدنا من قوله يقدم الواردون الخ أو بعبارة صور أن يكون الواردون مغاربة وغيرهم الثانية أن يكون المقيمون كذلك الثالثة أن يكون الواردون مغاربة والمقيمون غيرهم وفي هذه الثلاثة الاشكال في تقديم المغاربة على غيرهم الرابعة أن يكون الواردون غير مغاربة والمقيمون مغاربة

فقال مع مخالفة المدعى هو ملك بائني الى أن اشتريته منه لم يضره ذلك في رجوعه على بائنه بالثمن فان قال المكاتب أردت بذلك عتي وقال السيد انما أردت انك حر أو عتقت بما أدبت وبأن فساد الادله صدق السيد بيمينه لقرينة وهي اطلاق الحرية عند قبض النجوم بخلاف ما اذا لم توجد قرينة كان قال له ذلك لا عند قبض شيء وتغير ذلك من قبيل له طلق امرأتك فقال نعم طلقها ثم قال ظننت أن ما جرى طلاق وقد أفتاني الفقهاء بخلافه وقالت الزوجة بل طلقني فلا يقبل الا بقرينة كان تخاصماني لفظا أطلقها فقال ذلك ثم ذكر التأويل فحيتذ يقبل وهذا في صورتين تفصيل للامام نقله عنه الشيخان وقال انه قوي لا بأس بالاخذ به ثم قال وتصدقه بلا قرينة عندى غلط لان الاقرار جرى بالصريح فقبول قوله في دفعه محال وأطلق في الوسيط في الاولى تصديق السيد بيمينه وان لم توجد قرينة وأطلقه السيد لاني وغيره فيها قال الزكشي وما في الوسيط قطع به العراقيون وغيرهم وبالحل فهو المنقول فيهما اه ومع ذلك ما قاله الامام فهو الوجه ويؤيده قول الاصحاب لو أقر ببيع ثم قال كان فاسدا أو أقررت لظني الصحة لم يقبل لان الاسم يحمل عند الاطلاق على الصحيح ولا يفرق بان ما هناك لم يبين مستند ظنه بخلافه هنا لان هذا لا تأثير له اذ الصريح لا يرتفع بظن خلافه سواء بين ظنه مستندا أم لا ثم اذا تأملت ما تقرروا علمت أن الخلاف انما هو فيما اذا قال أنت حر أو قد عتقت فظنيره في مثلثنا أنت برى أو قد برئت فيقبل لقرينة الصلح الفاسد وانه لو قاله أعتقتك عتي حتى على كلام الامام والشيخين لان القرينة لا تأثير لها فيه فظنيره الابراء في أبرأتك مطلقا لانه لا تأثير للقرينة فيه والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن صورة اعتراض عليه في فتوى سابقة بقوله بسم الله الرحمن الرحيم ذكرتم في أول جوابكم السابق للمالك أن يحضر في ملكه كيف شاء وله مطالبة جاره بخويل عروقه من أرضه وان امتنع حولها هو فان تعذر تحويلها فله قطعها ثم ذكرتم في آخر الجواب وليس له أن يتصرف في ملكه بما يخالف العادة الا اذا لم يؤد ذلك الى ضرر ملك الجار فان أدى الى ضرر ملك الجار ضمنه والحال أن عادة أهل البلاد قد عدا وحديثا اذا كان يتضرر مالك الأرض من عروق شجر الجار في أرضه وأراد مالك الأرض ازالها اما يسده أو يغيره منعه من ذلك لان في مصلحته ما يؤدى الى اتلاف ملك الغير وقد قالوا لكل من الملاك أن يتصرف في ملكه على العادة فان تعدى ضمن أى يخالف العادة وقالوا ان تصرف بما يضر الملك فله منعه وان تصرف بما يضر المالك فلا منع وقالوا لو فعل ما الغالب فيه ظهور الخالي في حيطان الجار كدق عتيف يزعج الحيطان فلا يصح المنع واختار جماعة المنع من كل مؤذم تجر العادة به مطلقا (فاجاب) بان الذى يضر في هذه المسئلة ما أثرت اليه في الجواب الاول بل وصرح به ان الشخص متى تصرف في ملكه بما يوافق العادة لم يمنع مطلقا ومتى تصرف بما يخالفها فان أضر بالمالك لم يمنع أو بالملك منع والكلام في غير العروق المذكورة أما هي فالحكم فيها ما ذكرته في الجواب السابق سواء اعتاد أهل البلد ابقاها أم قطعها لانها شاذة لملك الغير وماتعة له من تعلم التصرف فيه والشخص لا يلزم بان يحصل الضرر ببقائه مال الغير في ملكه نظرا الى ازالة ذلك المال عن الملكات يتلفه فان الضرر لا يزال بالضرر وضرر صاحب الأرض مقدم على ضرر صاحب الشجر لانها وضعت أو نبتت في أرضه بغير حق فلم يكن لازما ببقائها وجه فلا تلتبس عليك هذه المسئلة بما قبلها والله أعلم (وسئل) عن رجل في ملكه شجرة وعمرتها في ملك رجل آخر فأراد الذى في ملكه عروق الشجرة أن يقطعها وادعى ضررها عليه فتمنع صاحب الشجرة وقال اذا قطعت عروقها فسدت الشجرة فما يكون الحكم في ذلك (فاجاب) بانه يجوز لمالك الأرض قطع العروق السارية اليها من ملك الغير وان

وهذه فتاوى متعارضة فيها العمومات فهل يقدم الواردون على الموقوفين في ذلك الواردون على المقيمين أو المغاربة المقيمين على غيرهم (فاجاب) بانه يقدم الواردون من غير المغاربة على المقيمين من المغاربة فان معنى قوله يقدم في ذلك الواردون على المقيمين أى سواء كان الواردون محض المغاربة أم محض غيرهم أم من القرينين وقوله على المقيمين يتناول أيضا الصور الثلاث وقوله والمغاربة أى المقيمين على غيرهم من المقيمين وقد علم مما ذكرناه أن الغالب أول العمومين (سئل) عما لو قال وقف على أولادى وليس له الا ابن ابن صرف اليه فان حدث له ابن شرك بينهما على الظاهر وبشكل عليه عدم التبرك بين الحادث والموجود من المولى خلافا لابن النقيب فما الفرق (فاجاب) بان الفرق ان اطلاق المولى على كل من الاعلى والاسفل من الاشتراك المطلق وقد دلت القرينة وهي الانحصار في الوجود على أحد المغنيين فصار للمغني الآخر غير مراد أما مع عدم القرينة فيعمل عليهما احتسابا أو عموما على خلاف في ذلك مقرر في

حصول الغير تضرر بذلك لان ضرر صاحب الأرض مقدم على ضرر صاحب الشجرة فلا تضرر لفسادها بقطع عروقها المذكورة (وسئل) عن شجرة ملك شخص خرجت اغصانها الى ملك آخر فأضرت برزعه أو شجره هل له قطعها (فاجاب) بان له أن يطالبه بتحويلها فان امتنع فله قطعها ولو بلا إذن قاض كما صرحوا به حيث قلوا ولم يتحولت أغصان شجره لهواء مالكه الخالص أو المشترك وكذا ما استحق منفعة بخو وصية ان قلنا انه يخاصم أنه يطالب المالك بتحويلها فان امتنع المالك جاز له تحويلها ان أمكن والاجازة قطعها وان لم يأذن له القاضي ولا يصح الصلح عن اغصانها لانه اعتياض عن مجرد الهواء لاعتناكها على جداره مادامت رطبة وكلاغصان فيما تقرر انتشار العروق وميل الجدار وحيث قولى القطع بنفسه لم يكن له أجرة بخلاف ما لو تولى بعد أن حكم القاضي عليه بالتفريق ومعنى قطع مع امكان التحويل ضمن نقص قيمة الشجرة ولو دخل الغصن المائل الى هواء ملكه في برنية ونبت فيه أترجة وكبرت حتى تعذر اخراجها قطع الغصن والاترجة لتسلم البرنية لاستحقاق قطعها قبل ذلك وانما لم يذبح حيوان غيره اذا بلغ جوهرة لانه حرمة قوله الماوردى والرويانى وللمالك غرس الاشجار في ملكه وان علم انتشار اغصانها الى هواء ملك جاره ثم اذا انتشرت الى ذلك باقى فيها ممر ولو سكنت المالك عن مطالبة بالقطع فيما مر ثم باع ملكه قالمشترى مطالبة به والله أعلم (وسئل) عن شجر على جسر بين أرضين أحدهما لصاحبه خرج منه أغصان وانتشرت في هواء الأرض الأخرى حتى تضرر صاحبها بها فهل تقطع أولا (فاجاب) بما علمه ان جواب هذه المسئلة كالمسئلة السابقة في شجرة خرجت أغصانها الى ملك آخر فأضرت بشجره أو زرعه والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن رجل مشترك في دار فقال بعضها فهدمها ثم أعادوه بنقضة وزيادة فادعى أحدهم أنه لم يأذن بالهدم ولا بالاعادة ما الذى يستحقه هذا المدعى على المذكورين (فاجاب) بقوله يصدق منكرا الاذن في الهدم فله على الهادمين بغير اذن شرعى الأرض وهو ما بين قيمة الجدار قائما مائلا وقبضته مهدوما وايس لهم عليه شيء في مقابلة ما أعادوه لكن ان أعادوه بألة يملكونها دونه جاز لهم نقضها والا فلا (وسئل) رضى الله عنه خرجت شجرة من ملكه قتلت بظلها زرع غيره هل يضمنه أولا (فاجاب) أفق بعضهم بانه يضمنه سواء أطلب مالكها ازالة الشجرة عنه أم لا قياسا على الميازيب فانه لا فرق فيه بين طلب ازلتها وعدمه والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤالا صورته سئل بعض المغنيين عن جدار مشترك بين رجلين تخاف أحدهما سقوطه فهدمه أى بغير اذن شريكه ثم أعاده على الحالة الاولى أو أحسن فهل يلزمه شيء (فاجاب) بقوله نص الشافعي رحمه الله ان من هدم جدارا بناء لكن قال جمهور العلماء انه لا يلزمه البناء لان البناء يخالف ويجب عليه أرض النقص فلو بناء كبنائه الاول أو أحسن فلا شيء عليه وان كان دونه فعليه أرض ما نقص اه جوابه فهل جوابكم كذلك (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة يحتاج لمقدمة وهي أن أصحابنا اختلفوا في الجدار المشرف على الانهدام فقال جماعة اذا مال الجدار الى الطريق أجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل فلهامارة نقضه وقال الماوردى لو مال وخشى الجار من سقوطه عليه أو على ماله وطالب بهدمه لم يلزمه لانه لم يغتصب عليه الجدار المشترك على الانهدام وخشى سقوطه في الطريق وتضرر الناس به أجبر مالكه على نقضه فان طلبه أحدهما أجبر الآخر عليه وقرى بين هذا وبين ما قبله بان الشريك يخاف تلف النقص المشترك بخلاف الجار وقضية كلام جماعة أنه لا يلزمه النقص مطالبا حيث بناءه مستويا فعرض له الميل أو الاستهدام ونحوه به بعض مشايخنا اذا تقرر ذلك فحق كان هدم الشريك سائغا بان امتنع شريكه

الأمول بخلاف الأثوة
فإن الحقيقة واحدة وأطلق
الاسم على كل واحد من
التواطىء فنصدق عليه هذا
الاسم استحق من الوقف
(سئل) عن رجل وقف
وقفا على الأشراف المقيمين
القاطنين بالمدينة الشريفة
والحال أن الأشراف بها
قسمان قسم لا ينفق منه نهائيا
ولا يصرف إلا للحاجة ويعود
إليها وتقسيم لا يجبي إليها إلا
في أيام الصيف خاصة لأجل
نخيله الذي بها فهل يستحق
هذا القسم الثاني من الوقف
شيأ أم لا (فاجاب) بأن
المستحق لربع الوقف
القسم الأول من الأشراف
المذكورين فلا شيء منه
للقسم الثاني فلا بشرط
الواقف إذ القاطن هو
المتوطن وهو من لا يظعن
شتاء ولا صيفا إلا للحاجة
(سئل) عما لو وقف على
أولاده ثم على أولادهم
وذريتهم ونسلهم وعقبهم
من ولد القاهر دون ولد
البطن فإذا انقرضوا رجع
الوقف لأولاد الأناث من
ذرية الواقف وذريتهم
ونسلهم وعقبهم وشرط
نظره لنفسه ثم من بعده
لأولاده ثم للأرشد فالأرشد
من الموقوف عليهم المذكور
دون الأناث فإن لم يكن ثم
من أولاد الذكور أحد
فالأولاد البنات الأرشد
فالأرشد من الموقوف عليهم
ثم إن لم يكن فيهم من هو

وحكم له كما كره من غير إذن شريكه لم يلزمه إرش نقص حصه شريكه والالزمة بان يقوم الجدار قائما
ومهدوما وينظر للتفاوت بينهما فيلزمه حصه شريكه هذا ما يمتنع في جده وأما ما يمتنع في بقائه فتارة
يعده باسكة نفسه وتارة يعده بالالة المشتركة فان أعاده بالالة نفسه كان المعاد ملكه يضع عليه
ماشاء وينقصه إذا شاء وللشريك الآخر هذه ان بناء شريكه يقبل امتناعه من البناء وان أعاده
بالالة المشتركة فلهما باقيا على ملكهما ولا رجوع للمعير بشئ على صاحبه لأنه متبرع بالأعادة
وما غرمه له من إرش الهدم يفوز به الآخر بل له عليه أيضا إرش نقص حصته من الهدم ان نقصت
منه هذه عنها مبنية إلا أن الغالب ان قيمتها مبنية تزيد عليها منه هذه على أن الغرض في السؤال
انه أعاده كما كان أولا أو أحسن فعلم بهذا التفصيل المأخوذ من كلامهم أن ما أطلقه الحق المذكور
يحتاج إلى هذا التقييد والتفصيل الذي ذكرته والله أعلم (مسئلة) شخص أخذ من مال أبيه في
حياته مبلغا مجهول العدد منه فضة مختلفة الضرب والصفة والوزن ومنه ذهب مختلف النوع ثم
توفي والده وخلف ولدا غيره فقال الولد المذكور لأخيه الأخذ المذكور أنت أخذت من مال أبينا
عشرين ألفا من الأشرية منها ما هو فضة مختلفة الضرب والصفة والوزن ومنها ما هو ذهب مختلف
النوع فأنكر الأخذ الأخذ المذكور وقال إنما أخذت تسعة آلاف مثلا منها ما هو فضة
مختلفة الضرب والصفة والوزن ومنها ما هو ذهب مختلف النوع فطالب النزاع بينهما في ذلك ثم
انهما اتصلا على ان الأخذ يدفع لأخيه المذكور ألفا وخمسائة أشرى من الفضة السليمانية المنققة
الضرب والصفة وتكون مؤجلة في ذمة الأخذ إلى أجل معلوم ولم يجز بينهما تقاض في المجلس فهل
هذا الصلح صحيح أم لا وإذا ضمن الأخذ شخص في المبلغ المؤجل الذي وقع الصلح عليه فهل يكون
الضمن صحيحا أم لا (الجواب) هذا الصلح باطل من وجوه أحدها أن المدعى عليه لما أقر بالتسعة
آلاف المذكورة لم يبين كم قدر الفضة منها ولا كم قدر الذهب ولا بين أنواع كل منهما ولا صفاتها
المختلفة وحيث أنه مبهمة والصلح عن المهم عند المتصالحين أو أحدهما باطل كما يفيد قول
أصحابنا ان الصلح عن المجهول لا يصح وأما قول الشافعي رضي الله عنه لو ادعى عليه شيأ مجهلا وأقر
له به وصالحه عن عوض صح فحمله أصحابه كالشيخ أبي حامد وغيره على ما إذا كان المقود عليه
معلوما للمتصالحين فحيث يصح الصلح بخلاف ما إذا كان مجهولا أو أحدهما فإنه لا يصح
الصلح ذكر ذلك الشيخان وغيرهما نائبا أنه صالح من الحال على مؤجل وهو باطل أيضا في
الروضة وأصلها وغيرهما لو أتلف عليه شيأ قيمته دينار فصالحه عنه بعوض مؤجل لم يصح الصلح
فان قلت ينافي ذلك قولهما أيضا لو صالحه من ألف حالة على خمسائة مؤجلة فهذا ليس من
المعاوضة في شيء بل هو مساحة من وجهين أحدهما حط خمسائة والثاني الحاق أجل بالباقي
والأول سائح فيبرأ من خمسائة والثاني وعد لا يلزم فله المطالبة بالباقي في الحال اه قلت لا منافاة
لان الأول في صلح المعاوضة فهو ان يصالح على غير المدعى فإذا صالح من عين أو دين على عين أو
دين كان بيعا فيشترط فيه أحكامه ومنها انه يشترط تعيين عوض الدين في المجلس وكذا قبضه فيه
ان كان العوضان ربويين وأنه لا يصح بالمؤجل من الحال ولا عكسه وأما الثاني فهو في صلح
الحطية وهو أن يصالح على بعض المدعى عينا كان أو دين كصالحك من الألف التي عليك على
خمسائة في الذمة وكذا ان كانت معينة كما اقتضاء كلام الشيخين وصرح به جماعة من الأصحاب وقول
الامام لا يجوز لان تعيينها يقتضي كونها عوضا فيصير بائعا الألف بخمسائة أشار الرافعي إلى رده
بان الصلح منه على بعضه إبراء لبعض واستيفاء الباقي اه وذلك لان صلح الحطية هبة لبعض
العين وإبراء عن بعض الدين فان كان بلافا الصلح وجب القبول فيهما وقبض الموهوب بالأذن

أهل للنظر فلشخص عياله
الواقف ثم لم يوجد من أولاد
الظهور والأغبر شيئا ومن
أولاد الأناث شخص رشيد
فهو - ليشتهل النظر أولا
لعدم استحقاقه (فاجاب)
بأنه لا نظر لأولاد الأناث مع
وجود أحد من أولاد
الذكور ولا بقول الواقف
فان لم يكن ثم من أولاد
الذكور أحد فان لفظ
أحد تكرر في سياق الشرط
فيعم الرشيد وغيره ويؤيد
تفسيره لا سوابج حيث عرف
أولاد الأناث بقوله ثم ان لم
يكن فيهم من هو أهل للنظر
وقوله لأولاد الأناث الأرشد
فالأرشد من الموقوف عليهم
فإنما هو حقيقة فيهم حال
استحقاقهم من ربع
الموقوف فيكون النظر في
مدى عدم أهلية النظر في
أولاد الذكور لحاكم المسلمين
(سئل) عن واقف شرط
أن يصرف من ربع وقفه
لثلاثة معينين قدر معين
على أنه يقرأ كل منهم
ما تبصر في أي وقت ومكان
تيسر ثم من بعدهم لأولادهم
ثم لأولاد أولادهم وذريتهم
ونسلهم وعقبهم ثم توفي
أحدهم وخلف ولدا فهل
يصرف ماله لولده أم
لرفيقه (فاجاب) بأنه يصرف
ماله لأقرب الناس إلى
الواقف فان لم يوجد منهم
أحد فالأقرباء والمسكين
وكذا الحكم لو مات ثان
فاذا مات الثالث صرف

وان كان بلفظ الإبراء ونحوه كبر أنك عن خمسائة وصالحك على الباقي لم يجب القبول ولا يشترط
في هذا النوع تعيين الباقي في المجلس ولا قبضه فيه ولا يعود الدين المبرأ منه بأمنائه من إعطائه الباقي
ولو قال صالحك عن الألف بخمسائة على أن تبرئني من الباقي لم يصح الصلح فان قلت فما في السؤال هل
هو من أنواع صلح المعاوضة أو صلح الحطية قلت هو من أنواع صلح المعاوضة لأنه صالحه من المدعى
به على غيره لا على بعضه وحيث أن التأجيل فيه يفسده فان قلت هو صالحه من التسعة آلاف المذكورة
على الألف والخمسائة المذكورة فيجوز أن المصالح عليه موافق لبعض أنواع المصالح عنه قلت إذا
فرض ذلك كان فيه تفضيل أشار إليه الشيخان بقولهما ولو كان له في بدرجل ألف درهم وخسون
دينارا فصالحه منه على ألفي درهم لا يجوز وكذا لو مات عن ابنين والتمكة ألفا درهم ومائة دينار
وهي في يد أحدهما فصالحه الآخر من نصيبه على ألفي درهم لم يجز ولو كان المبلغ المذكور دينارا
في ذمة غيره فصالحه منه على ألفي درهم جاز والفرق انه اذا كان في الذمة فلا ضرورة إلى تقدير المعاوضة
فيه فيجعل مستوفيا لأحد الطرفين ومعتاضا عن الدينائر الألف الأخرى وإذا كان معينا كان الصلح
عنه اعتياضا فكأنه باع ألف درهم وخمسين دينارا بألفي درهم وهو من صورة مدعوية اه وحاصله
الامتناع فيما اذا كان المصالح عنه معينا وجوازه ان كان في الذمة والغرض ان كلا منهما صلح
معاوضة وحيث لا ينافي ما مر في مسألة الامام لان الصلح فيها صلح حطية فبعد فيها الاعتراض وفي
الجواهر وغيرها لو صالح وارثان عن تركه هي عرض وعشرة دينائر مثلا على أن لو أحد العرض
وللاخر الدينائر جاز وكأنه استوفى خمسة واعتاض عن نصف العرض خمسة أو وهي درهم ودينار
مثلا وهما معينان بدرهمين أو دينارين بطل أوفى الذمة صح ولا تقدر فيه المعاوضة بل هو مستوف
لدرهم ومعتاض عن الآخر بالدينار ثالثا كون الألف والخمسائة صلحا عن التسعة آلاف ان كانت
معينة والحال انها من أنواع صلح المعاوضة لما تقر من بطلان الصلح حيث أن فرض ان التسعة
الألف كانت في الذمة صح الصلح ان قبضت الألف والخمسائة في المجلس لما تقر أن صلح المعاوضة
يشترط فيه قبض العرض في المجلس ان كان العرضان ربويين وإبراء عدم قبض الألف والخمسائة
التي صالح عليها ان كان الغرض انها من أنواع صلح المعاوضة لما تقر فان فرض انها من صلح
الحطية بان كانت الألف والخمسائة كلها من بعض أنواع التسعة آلاف صح الصلح ولم يشترط
قبضها في المجلس ولا بشرط التأجيل فيها لما تقر أن نفسا وأما اذا كان بعض التسعة آلاف موافقا
لنوع الألف وخمسائة وبعضها مخالفا له فان كانت التسعة آلاف باقية تحت يد المدعى عليه
فالصلح باطل وان كانت كلها تالفة فهذه الصورة محل نظر والذي يفيد فيها أخذ من كلامهم الذي
ذكرته ان هذا الصلح حيث اجتمع فيه صلح المعاوضة وصلح الحطية وذلك اننا نسب النوع
الذي في التسعة آلاف الموافق للمصالح عليه إلى التسعة آلاف ثم نأخذ بمثل تلك النسبة من
المصالح عليه فإذا فرضنا ذلك ثلثا مثلا جعلنا ثلث الألف وخمسائة في مقابلته ويكون حيث صلح
حطية بالنسبة إلى ثلثها فيصح الصلح بثلثها عن ثلث التسعة آلاف ولا يضر بالنسبة لهذا الثلث
اشتراط التأجيل ولا عدم القبض في المجلس ولا فرق فيه بين أن يكون المصالح به أو عينه معينة أولا
لما مر في صلح الحطية وأما ثلث الألف والخمسائة فيكون الصلح بهما عن ثلث التسعة آلاف صلح
معاوضة فيشترط فيه القبض في المجلس وعدم التأجيل وكون المصالح عنه في الذمة فان قلت لم تجز
هذه الصورة على وزن الصورة السابقة عن الشيخين وهي ما لو صالح عن ألف درهم وخمسين دينارا
في الذمة بألفي درهم فانه يجوز ويكون مستوفيا أحد الطرفين ومعتاضا عن الدينائر الألف الأخرى
وقياس هذه الصورة المذكورة أنه يكون مستوفيا لما في التسعة آلاف من الفضة السليمانية

معلوم كل منهم الى ذريته
علا بشرط الواقف ومحل
انتقال نصيب الميت الى من
يحيى معه اذ لم يفضل الواقف
معلوم كل (مثل) عن وقف
وقف على زيد ثم تصرف في
من ربه بله عينها بقي
الر بيع لابنتي الواقف
خديجة وفاطمة وولدي
خديجة وهما اجد وسيدة
الجم وان يحدث الواقف
من الاولاد يقسم بالسوية
الذكر والانثى في ذلك
سواء ثم لا ولادهم ثم لا ولاد
اولادهم ثم على ذريتهم
واعقابهم من ولدا للظهر
والبعن طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسلا بحسب
الطبقة العليا منهم الطبقة
السفلى الى حين انقراضهم
خلا ولدي ابنة الواقف
المشاركين لابنتي الواقف
المحسين اعلاه على أن من
مات منهم وترك ولدا أولا
ولدا وأسفل من ذلك انتقل
نصيبه من ذلك الى ولده
أو ولده ولده وان لم
يترك ذلك انتقل نصيبه لمن
هو في درجته وذوي طبقته
من أهل الوقف فاذا ماتت
سيدة الجم وخلفت اولادا
هل يتخللون في الوقف
ويستحقون شيئا من ربه
مع وجود فاطمة بنت
الواقف وما معنى قوله خلا
ولدي ابنة الواقف للمشاركين
لابنة الواقف وهل اذا
ماتت فاطمة عن اولاد
يحيون اولاد سيدة الجم
واولاد اجد أولا (فاجاب)

بقدرها من الالف وخمسمائة ومقتضا لما فيها يباقي تلك قلت هذا ظاهر ان كان ماني التسعة آلاف
من الفضة السليمانية دون الالف وخمسمائة لانه حيث يفضل شيء يقابل به الباقي فان فرض انه
أكثر تذكر كون الأقل عوضا عنه لانه جعل عوضا عن جميع التسعة آلاف فلم يمكن حيث لا
القول بتفريق الصفقة لان المصلحة حيث اشتملت على مقابلة السليمانية بالسليمانية وغيرها ومقابلته
السليمانية بالسليمانية له حكم ومقابلتها بغيرها له حكم اذ الاول من صلح الحطية ان كان المصلح
عليه أقل والثاني من صلح المعاوضة واذا اشتملت الصفقة على حكمين مختلفين وجب رعاية كل
منهما ولا يمكن ذلك هنا الا بما قلناه من ان تنسب ماني التسعة آلاف من السليمانية اليها وتأخذ بمثل
تلك النسبة من السليمانية المصلح عليها ونجعله صلح حطية وتدير عليه أحكام صلح الحطية ويكون
الباقى من السليمانية المصلح عليها عوضا عن بقية التسعة آلاف فيكون صلح معاوضة ويدار عليه أحكامه
السابقة فان قلت فلو كان بعض التسعة باقيا وبعضها نالفا ما حكمه قلت الذي ينتج في هذه أيضا أن
يقال تنسب التالف الى الباقي فان كان النصف مثلا بطل الصلح في نصف الالف والخمسمائة وبقي
الصلح واقعا بنصف الالف والخمسمائة عن النصف التالف من التسعة آلاف فان لم يكن في هذا
التالف شيء من السليمانية فهو صلح معاوضة وان كان فيه شيء منها يأتي فيه ماذ كر من تفريق
الصفقة اذا تقرر ذلك وضمن شخص المدعى عليه في الالف والخمسمائة المصلح عليها فثبت حكمنا
بعضه الصلح عليها جميعها صح ضمانها لانها حيث دين ثابت لازم معلوم وحيث حكمنا ببعضه على
بعضها صح ضمان ذلك البعض وحيث حكمنا بطلانه في جميعها لم يصح ضمانها والله أعلم (وسئل)
رضي الله عنه عن له في ذمة شخص نخسون دينارا وألف درهم صالحة على ألقى درهم جاز
ويجعل مستوفيا للالف ومقتضا عن الحسين الالف الاخرى ذكره الشنخا في الصلح وقياس قاعدة
مدعوة البطلان فما المتمد في ذلك (فاجاب) بقوله المتمد ماذ كراه واپس ذلك من قاعدة مدعوة
لان ألفا مما صالح به مماثلة للالف التي في الذمة فلا يمكن أن يكون جعلها في مقابلتها بيباع
ذلك هو حقيقة الاستيفاء والالف الاخرى تعينت معاوضة عن الدينانير لانها من جنسها وحيث
فقدت المعاوضة لم يشتمل على شروط قاعدة مدعوة لان الاعتياض عن الدينانير بالبراهم ايسر من
ذلك فلذا صح الشنخا ماذ كر من العدة (وسئل) عن الجدارين المالكين اذا كان لاحدهما
فيه باب هل يرج (فاجاب) بقوله قياس عدم الترجيح بالحدود عدمه بالباب أيضا (وسئل)
عن شجرة على الطريق منعت الناس من المرور تحتها وكبانا ولم يعلم أسبقت الطريق أم لا فهل يقطع
المانع (فاجاب) بقوله نعم يقطع كما يؤخذ من فتاوى البغوي في الصلح (وسئل) عن فتح في ملكه
طافات تشرف على جميع جيرانه فهل يؤمر بسدها (فاجاب) بقوله لا يؤمر بسدها بل بعدم الاطلاع
من الكوات (وسئل) رضي الله عنه عن له داران في أحدهما شجرة فتدلت أغصانها الى
الاخرى فاشترى شخص التي فيها الاغصان ثم زاد انتشارها على ما كانت عليه حال البيع فهل يكلف
فصلها (فاجاب) بقوله أفنى البارزى بان له مطالبة البائع بذلك لانه لم يرض الا بالوجود ولا يقال
شراؤه لذلك اقدام منه على نموه لان نموه غير منضبط بل لو قال رضيت بما يتعد من ذلك كان له
الرجوع عنه بل لو صالح على ابقائه لم يصح لانه يبيع هواه بلا أصل فان قلت يشكل عليه مالو
اشترى مريضا عالما بمرضه فمات فانه لا خيار له لان رضاه بمرضه وضامنه بما يحدث منه قلت يمكن
ان يجاب بان الرضا بالمرض مستلزم لتوطين النفس على الرضا بتلف المبيع من أصله وذلك
معلوم منضبطا بخلافه فيما مر لانه غير منضبط والرضا به أمر خارج عن المبيع فلم يكن الرضا به
مستلزما لتوطين النفس على تقليم ماذ كره (وسئل) رضي الله تعالى عنه هل اذا كان بين شخص وجاعة

بانه تدخل اولاد سيدة الجم
في الوقف ويستحقون من
ر به مع وجود فاطمة بنت
الواقف ولا يقوله على أن
من مات منهم وترك ولدا أو
ولدا وأسفل من ذلك
انتقل نصيبه من ذلك الى
ولده أو ولده وان سفل
فهو مقيد لما تقدمه ومعنى
قوله خلا ولدي ابنة الواقف
الح أن اجد وسيدة الجم
يستحقان مع أمهما خديجة
فهو مستثنى من مدلول قوله
تجب الطبقة العليا منهم
الطبقة السفلى وهو أن كل
شخص يجب من بدلى به
ولا يجب أولاد فاطمة
أولاد سيدة الجم ولا أولاد
أحمد لما مر وما ذكره
واضح لا يكاد يشبه القول
بخلافه وهم (سئل) عن
مستحق وقف طلبوا من
ناظره كتاب الوقف ليكتبوا
منه نسخة فقط لا استحقاقهم
هل يلزم الناظر تكميلهم من
ذلك أم لا (فاجاب) بانه
يجب عليه تكميلهم من ذلك
حفظا لاستحقاقهم ولا احتمال
تلف كتاب الوقف وقد أفنى
جاعة بانه يجب على صاحب
كتب الحديث اذا كتب
فيها مباح غير مباح لها أن
يغيرها لتلك الغير ليكتب
مباحه منها (سئل) عن
وقف وقف على مستحقين
وقرر لهم في كل سنة كذا
وكذا دينار من الثوب
الاشرفى ولكن صرف كل
دينار يومئذ من الفسولين

اه على أن الغزالي رحمه الله صرح بخصوص مسئلتنا في الاحياء فقال وكذا القصاب اذا كان يذبح في الطريق حذاء باب الخافوت ويلوث الطريق بالدم فيمنع منه بل حقه أن يتخذ في مكانه مذبحا في ذلك تضيق واضرار بسبب ترشيش النجاسة واضرار بسبب استنقار الطباع القاذورات وكذا طرح القمامة على جواد الطريق وتبديد قشور البطيخ أو رشح الماء بحيث ينجس منه التراب والتعثر كل ذلك من المنكرات وكذا ارسال الماء من الميازيب المخرجة من الخائط في الطرق الضيقة فان ذلك ينجس الثياب ويضيق الطرق ولا يمنع منه في الطرق الواسعة اذ العدول عنه يمكن اه كلام الاحياء واعفده جمع محققون من المتأخرين كالزركشي وغيره بل جزم به بعضهم جزم المذهب ولم يسند اليه ووجهه ظاهر فان ما قدمته من كلام المنهاج وغيره صريح فيه ويؤخذ من كلام الاحياء المذكور ان المراد بالضيق ما لا يمكن العدول عنه الماء النازل من الميازيب فيه الى محل آخر من جانب الطريق بحيث لا يصيبه شيء من النازل منه وبالأوسع ما يمكن العدول عنه الى ما لا يصيبه شيء منه اذا تقرر ذلك فهذا الميزاب المحدث المذكور ان كان المار لا يمكنه العدول الى محل يمنع من توليه بمائه وقت نزوله يمنع منه مخرجه ويجب على حاكم الشرع وقته الله وسدده الزامه بهدمه أو نحو أحدود في جداره ينزل فيه ماؤه الى موضع لا يضر بالمارة الضرر السابق ومضى امتنع محذره من ذلك بالغ في زجره ونكاله حتى يتزجر غيره عن أمثال هذه المحدثات المنكرات ولا يعارض ما تقرر وخبر مسند أحمد في قلع عر لميزاب العباس رضي الله تعالى عنهما ثم أعاده لما قال له ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده مسحاً أن النازل منه دم مختلط بما حل عر على قلعه أولاً ثم أعاده لما ذكر لم ينه عن ذلك لان هذه واقعة حال فعلية طرقها احتمال ان الشارع كان واسعاً فلا دلالة فيها على خلاف ما قلناه وبما تقرر علم أن صاحب الميزاب في الطريق الواسع النافذ أن يجري منه ما شاء من ماء المطر والغسالة المظاهرة والنجسة وغير ذلك اذ لا ضرر على أحد مع الاتساع المذكور السابق ضابطه والله أعلم (وسئل) عن ساقية لأراض متعددة لكل منها منفذ وبعض منافذها مرصود بوضع أحجار فيه ولا يسد شيء من المنافذ لشرب آخر وأراد صاحب المنفذ الذي لا رصد عليه ان يفتح تراب أرضه وينقله لينخفض ويأخذ الماء على أصحابه لانخفاض أرضه اللازم معها انخفاض منافذها فيجري فهل لأصاحب الأرض المرصدة منعه والحال أن منافذها متساوية الاتساع أو متفاوتة وهل لو اطردت عادة بان النبي لا رصد عليه له فعل ذلك وهل لهذه أثر أولاً (فاجاب) بقوله قد صرحوا بان من أراد حفر نهر فوق نهر غيره ان ضيق عليه منع والا فلا وبأنه لو أراد من أرضه أسفل توسيع فم النهر أو أراد الأولون تضيقه أو أراد أحدهم بناء قنطرة أو رعى عليه أو غرس شجرة على حافته أو تقديم رأس ساقية أو تأخيرها لم يجز إلا برضا الجميع وبذلك يعلم أن تحت التراب ونقله ان كان يضر بأحد الشركاء بأخذ ما أكثر أو بغيره منع منه مطلقاً (وسئل) عن بيت باب نافذ الى الشارع لكنه في منعطف بحيث كانت فتحة الباب في مقابلة طول الشارع دون عرضه فأنحارج منها ينجس ابتداء في الشارع من غير احتياج الى انحراف وقد اتصل بفتحة الباب دكة ممتدة تحت جدار البيت عرضها مسامت لعرض الفتحة بحيث لو مد جدار الفتحة المتصل بالشارع كانت الدكة في داخله الى جهة البيت ولم يعلم أن موضع تلك الدكة من الشارع ولا أنها موضوعة بغير وجه شرعي مسوغ لوضعها وأهل البيت مستولون على تلك الدكة متفقون بها بالجلوس عليها ووضع الامتعة وغير ذلك وأحدوا على بعض أجزائها عشة وكل من الدكة والعشة التي بها لا تضر بالمارة فهل يجوز لأحد إزالة تلك الدكة أو العشة فهرا على أهل البيت من غير أن يثبت ان أصلهما من الشارع وأنهما موضوعان فيه بغير وجه شرعي مسوغ أو لا يجوز ذلك حتى يثبت ان أصلهما من الشارع

وأنهما

والمائل كان أهل الشجر

جميع آثار به فيستحق النفاس لانه من الموقوف عليهم ولا يخالف ما ذكرته ما قاله السبكي وقع السؤال عما يقع في كتب الاوقاف من قولهم صرف ذلك الى أهل الوقف والصواب أنهم المتناولون منه حيثئذ فالمجوب ليس من أهله وان كان يسمى موقوفاً عليه اه لان قولهم المذكور في وقف الترتيب فوجب قصر لفظ الاهل على من ذكره لئلا يخالف شرط الواقف (سئل) عما لو فقد شرط الواقف والموقوف في يد أحدهم أصدق في قدر حصته غيره أو يسوى بينهم فتقسم القلة بينهم بالسوية كما يقتضيه كلام الروض وشرحه خلافاً لما أفتى به بعضهم (فاجاب) بأنه يصدق ذو اليد بيمينه في قدر حصته غيره لا اعتضاد قوله وليس في الروض ولا شرحه ما يخالفه وعبارة الروض كثيرة وان تنازعوا في شرطه ولا حدهم يصدق بيمينه وقال في الانوار وان كان في يد بعضهم صدق بيمينه (سئل) عن ناظر وقف شرط له الواقف معاً ولم يقبل الا بعد أربع سنين فهل يستحق معاً لومه في تلك المدة أم لا (فاجاب) بأنه يتبين بقوله استحقاقه لمعلوم النظر من حين آله (سئل) هل يجوز بيع الدار الموقوفة اذا انهدمت أو أضرمت

على الانهدام سواء كانت
موقوفة على المسجد أو غيره
كما هو مقتضى الرخصة ونسب
افتاوى ابن العساقى أو
يجوز بيع الموقوفة على
المسجد دون غيره كما صرح
به ابن المقرئ وغيره أو
لا يجوز بيع شئ من ذلك
كما أفتى به شيخ الاسلام
ذكره يله ويدله بما نقله عن
جمع من اصحاب في شرح
المنهاج وغيره (فأجاب) بأن
الراجح منع بيعها سواء
أوقفت على المسجد أم على
غيره فقد قال الماوردى
الوقف اذا خرب لا يجوز
بيعها ولا بيع شئ منه لعمارة
وقال أحد المجوزين بيع بعض
لعمارة باقية كاللابة اذا
صليت ولنا ما كان رجوعه
ومصلحه وهذا لو وقف
أرضا خرابا جز ولو وقف
حيوانا عليها لم يجز اه
وقال المتولى لا يجوز بيع
الدار اذا خربت أو خالفوا
عليها الخراب خلافا لاحد
اه واذا كانت الخراب
لاتباع فالمشرفة أولى وقال
القاضى أبو العلي اذا وقف
دارا على قوم ثم انهدمت
لم يكن للموقوف عليهم
بيع الرقبة وقال أحد لهم
ذلك وهذا غلط وكذا ذكره
ابن الصباغ والرواية في
البحر والشيخ أبو حامد
وأبى بلع كالحمل ومسلم في
الحج والشيخ نصر اللقى
في نهجيه والجرجاني في
شاقبه وصاحب البيان

هذا التصرف الدوام في ملك الغير فالشارع كذلك واذا ثبت أن الملك المذكور مستحقه لأربابها
فلهم أن يضعوا عليها عشة ثم ان خرجت تلك العشة في هواء الشارع اشترط عدم ضررها لعمارة
قال الشيخان ويرجع في معرفة الضرر وعدمه الى حال الطريق ثم قال والاصل في الشوارع
الاباحة وجواز الانتفاع الا فيما يقدح في مقصودها وهو الاستطراق ثم المراد كما صرحوا به بضرر
المارة الضرر الذي لا يتحمل عادة بخلاف السير الذي يتحمل عادة فإنه لا يمنع منه وبه يعلم أن ما ذكر
في السؤال من تحشية المصادمة عند العدول عن جادة الطريق ليس من الضرر المتأني للاستطراق فلا
ينظر اليه وان لم يخرج تلك العشة في هواء الشارع كان في هواء الدكة فلا يمنع منها وان أضرت
بالمارة فلما علم مما قدمته عن الافة ان أبواب الدكة يستحقون التصرف فيها حتى يمد جدارهم وادخالها
في دارهم اذ هو اذها مستحق لهم وليس هواء شارع فلم يراع حيث يضر المارة به لان محل وعائشه
انما هو حيث كان البارز في هواء الشارع كما صرحوا به هذا كله بناء على المعتمد الذي عليه الشيخان
والجمهور ان احداث الدكة بالشوارع لا يجوز وان لم تضربان كانت في منعطف أعلى مقابلة الذي
اعتمده جمع متقدمون ومتأخرون واتصل به السبكي من جواز احداثها حيث لا ضرر فواضح انه
لا نزاع فيها الا ان أثبت ضررها الذي مر ضبطه والله تعالى أعلم (وسئل) عن عليه دراهم عجز عن
تحصيلها أو أراد ان يعوض دائته من الخيرة اليه منها (فأجاب) بقوله أفتى بعضهم بان الخيرة فيما
يعتاض به الى الدائن للمدين قال ووقع في كتب المذهب ما يوجب خلاف ذلك وليس مرادا (وسئل)
عن له مزرير عليه شجرة فأخلت زرع غيره وأفسدته بظلالها فهل يضمن وان لم يؤمر بإزالتها (فأجاب)
بقوله أفتى بعضهم بضمنه مطلقا وقاسه على التالف بالميراث وقال اذا وجد الضمان فيما لم يصل
لملكه وهو الميراث فالى فيه التضرر وصل الى ملكه ولا فرق في الضمان بين المباشرة والسبب
اه وفيه نظر ظاهر ويفرق بينه وبين الميراث بان الميراث تصرف واضعه في هواء الطريق بانحاجه
اليه فانه شرطنا لجواز تصرفه في ذلك الهواء سلامة العقبة بحيث لا سلامة ضمن وأما غلوس الشجرة فقد
تصرف في محض ملكه وهوائه فلم يمكن أن يقال ان تصرفه مشروط بسلامة العقبة فاذا تجاوزت تلك
الشجرة ملكه وخرجت الى غيره لم يمكن أن يضمن به الا ان طوب بإزالته فاستنع لتعديه حيث هذا
هو الفقه الذي يتعين اعتماده فأحفظه ولا تغتر بغيره (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه طلب
صاحب الاعلى أن يملك السقف الذي أحدثه الاسفل فهل له ذلك وهل له احداث علو ثالث
(فأجاب) بقوله ان امتنع من بناء سقف نفسه كما كان لم يملك لتقصيره وان أحدث الاسفل السقف
قبل امتناع الاعلى للمالك للسقف من الاعانة فلا على هدمه كما ذكره فيما لو بنى الاعلى قبيل
امتناع الاسفل فانهم دلوا للاسفل هدمه ما لم بين الاعلى والا على حيث طلب تلك السقف بالقيمة
كما ذكرنا نظيره في ملك صاحب السفل بالقيمة حيث بنى الاعلى الاسفل والعلو والجمع بينهما ان
كلا منهما أحدث بناء في ملك الآخر قبيل امتناعه ولما ذكر بعضهم ذلك قال لا يقال ان السقف
الذي أحدثه صاحب السفل أحدثه في ملكه اذ الجدران له فلا ينبغي أن يتمكن صاحب العلو من
التملك والهدم بخلافه في ملك فان صاحب العلو أحدثه في ملك صاحب السفل فمن ثم قلنا له التملك
والهدم فافترقا لانا نقول هو موجود فيما يملك صاحب العلو الانتفاع به فكان صاحب السفل
أحدثه في ملك صاحب العلو قلنا له التملك والهدم ولا يجوز لصاحب العلو أن يبنى مترا فلا
فوق علوه كما نقله السبكي عن الماوردى في السلم وجزم به لاندري في قوته في التهمة (وسئل)
رضى الله تعالى عنه عن أراد نقل الطريق عن موضعها الى قريب منه فهل يجوز مطلقا أولا
(فأجاب) بقوله نعم يحرم نقل الطريق اقله عن محلها بل هو كبيرة كميته في كتابي المزبور عن

اقراف الكافر للعديت الصحيح ملعون من غير منالارض وأما الخاصة كأن استأجر جمع
محصولون المزور في أرض فلهم بتوافق المؤجر نقله الى محل آخر
(باب الحوالة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه فيمن عليه دين اغتاب فاراد أن يقيم بينة على أن المدين أبرأه وانى
قضيت الديون من غير سبق خصومة ما المقتضى به في ذلك من قول القفال وابن الصلاح أفتونا
ما جودين (فأجاب) بقوله أما القفال فلم أر له حيلة في هذه الصورة وانما الذي رأيت حيلة
للقاضى حسين في فتاويه في تقاير ذلك لكنها مبنية على الضعيف أن غريم الغريم غريم وأحسن
ما في ذلك ما قاله ابن الصلاح من أن طريق ذلك أن يدعى انسان أن رب الدين أحاله به فيعترف
المدعى عليه بالدين لربه وبالحوالة ويدعى انه أبرأه منه أو أقضيه فسمع الدعوى بذلك والبيعة وان
كان رب الدين حاضرا بالبلد اه وأقره القمولى وغيره كشحننا شيخ الاسلام ذكره باسقى الله هذه
لكن تعقبه لاندري فقال وهو صحيح في دفع المحتال وأما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعلامه
والاقرب أنه لا تنكفي اقامة البيعة في وجه المحتال بل لابد من اعادتها في وجه المحيل والله أعلم (وسئل)
عن نذر عدم المطالبة لفلان بما له عليه من الدين فهل يلزمه واذا قائم نعم فهل تصح حوالة به أو
عليه بدى حال أو مؤجل ويبطل بالحوالة النذر والمعتل المطالبة به أولا (فأجاب) بقوله المعتمد الذي
صرحوا به المازوم لكن هل يصير الدين بالنذر المذكور مؤجلا أو حالا امتنع المطالبة به لما منع
الوجه كما رجحه جمع متأخرون الثاني فان قلنا بالاول صحت الحوالة به وعليه ان كان الدين الآخر
مؤجلا لا حالا وان قلنا بالثاني انه كس الحكم واذا قلنا بصفة الحوالة على الثاني فهل يمنع على المحتال
المطالبة حالا كالحيل أولا لان من انتمز قربة لا يلزم سر يائنه في حق غيره والمحيل هو الملتزم عدم
المطالبة بالنذر فانخص به كل محتمل لكن ما رجحه بعض المتأخرين من أن الناذر لومات كان لوارثه
المطالبة حالا لانه نذرهم لم ينذر وا يقتضى أن الاوجه هنا الثاني واعتمده بعضهم وعلى مقابلة
فالمحتال ان خيار ان جهل الحال لان امتناع المطالبة بمنزلة العيب في المبيع فان قلت يلزم من هذا
عدم صحة الحوالة حيث قلنا بهذا المقابل لانه لابد فيها من تساوى الدينين وأحدهما معيب فلهذه
كذلك لكن قد يقال الدين في نفسه لا عيب فيه فالتساوى حاصل في ذات الدينين وقوا بهما للالزمة
وامتناع المطالبة للامر العارض وان نزل بمنزلة العيب لا يقتضى الحاقه به من كل وجه فان قلت
الحوالة باطلة حتى على الثاني من وجه آخر وهو عجز المحيل عن التصرف في الدين الحال به بسبب نذره
والشرط قدرته على التصرف فيه قلنا الشرط في المعارضة قدرة الاخذ لا المعلى أخذ ما ذكره
من أن الشرط في البيع قدرة المشتري على التسلم وان عجز البائع عن التسلم خلافا لما توهمه عبارة
الحتاج فيصع بيع المصوب القادر على انتزاعه وان عجز عنه البائع وهذا جار في كل عوض كالأجرة
وعوض البضع مطلقا وبطل خلع وعق على عوض قلخص من ذلك أنه لا يشترط الا قدرة المحتال
على تسلمه لا قدرة المحيل على تسلمه (وسئل) هل تجزى الاقالة في الحوالة (فأجاب) بقوله جزم
الرافعى أوائل التفتيش بعدم جوازها ولم يطلع على ذلك البلقيني وهو عيب فقال انه كشف كتابا
كثيرة فلم ير ذلك ثم قال والى يظهر الجواز لان الصحيح انها يبيع وأن الخوارزمى صرح بالخلاف
في ذلك ويصحح الجواز وفيه ذلك بان يكون ذلك بدون اذن المحيل عليه ومقتضاه انه ان كنت بدون
اقتضاه وجه واحد اه والمعتمد ما ذكره الرافعى وبره تعليل البلقيني بلتها وان كان الصحيح انها
بيع لكن التحقيق كما في الروضة أنه لا يطلق القول فيها بانها يبيع ولا بانها المستيفه لان بعض
فرعها يقتضى الاول وبعضها يقتضى الثاني لكن قروع الاول أكثر فمن ثم استظهر أنها يبيع

وغيرهم من العراقيين
ومجازا لجرجاني في تحريمه
اذا انهدمت الدار الموقوفة
لم يجز بيعها قولا واحدا
وجزم به من المرازمة القاضى
حسين فقال لو خرب
الوقف لا يجوز بيعه بل
يكون وفقا بحاله أبدا خلافا
لاحد وكذا قال الفورانى
في الابانة وقال الخوارزمى
في كافيته والدار الموقوفة اذا
انهدمت وخربت وتطلت
منافعها لا يجوز بيعها ولا
يجوز نقل شئ منها الى
موضع آخر وقال الصبرى
في شرح الكفاية يبيع
الموقوف حرام مطلقا سواء
قلنا الموقوف عليه ملك رقبة
الوقف أم لا فهذه كتب
المذهب من الطريقتين
شاهد بخلاف ما ذكره
الرافعى فظهر أن الامام
مفرد بنقل الخلاف في
المشرفة والرافعى مفرد
بذكر الخلاف في المنفعة
وباقضه كلامه الصحيح
فيما هو في المشرفة بالجواز على
ان الامام لما حكى الخلاف
في المشرفة عزا للاكثرين
المنع فقال ومما يتصل بها
الاصل أن من وقف دارا
فانقضت على الخراب وعرفنا
أنه لو انهدمت حصر ردها
وامتناعا ذهب الاكثرين
الى منع البيع وجوزه
يجوزون اه وعليه اعتمد
الرافعى في حكاية الخلاف
في المشرفة لكنه زاد في
الاباس فاقضى كلامه

لا استيفاء وتظير ذلك الخلاف في الإبراء هل هو اسقاط أو غلبك وفي الرجعة هل هي ابتداء نكاح أو استدامته وفي النذر هل يسلك به مسلك واجب الشرع أو جائزه (وسئل) هل يجوز لولي بيع المشرقة على رأي قبيح المتهمة أولى وقال السبكي وغيره ان منع بيعها هو الحق ولا يجوز بيعها إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل كلام القائل بالجواز على التناصص كما أشار إليه ابن القسري في الروض بقوله وجداد داره المتهمة وهذا الحل أسهل من تضعيفه (سئل) عما لو كانت ثمرة الخمل الموقوف غير مؤثرة حال الوقف هل هي الواقف فان فيها قولين ما الراي منهما (فاجاب) بان الراي منهما انهما موقوفتان تبعاً لاصلها كالحل المقارن (سئل) عما أفتى به البلقيين من صحة وقف البناء أو الفراس في أرض مقصوبة هل هو ممتنع أولاً كما يفهم من عبارة المنهج وشرحه وما وجه البطلان (فاجاب) بأنه لا يصح وقفه إذ من شرط الموقوف الاتفاص مع بقاء عينه وهذا مستحق الإزالة فإذا هدم البناء وقع الفراس خارج عن مسماه فلم ينتفع بالموقوف مع بقاء عينه وأما وقد قالوا في معنى الأرض المستأجرة المستعارة والموصى له بمنفعة وقال بعضهم تصويرهم المسئلة بالمستأجرة فيهم تصويرها

(وسئل) رضي الله تعالى عنه ورحمه عن قن مملوك يعمل صنعة فجاءه شخص فدفع له سلعة ليصنعها له فأنفذها وأتلفها فجاءه السيد وألزمه بقيمتها من غير اطلاع سيده وكتب عليه حجة بقيمتها فجاءه شخص آخر فضمنه فيما لزمه من القيمة فهل يلزم العبد ما ألزمه بغير إذن سيده وهل يصح الضمان كما أفتى به بعض المفتين بمكة بعد أن كان أفتى بعدم صحته أم لا (فاجاب) التناقض الصادر من المفتي المذكور كأنه نشأ من اغفاله النظر إلى أن هذا المال أعني قيمة العين المتلفة هل يلزم العبد

أولا فتوهم أولاً أنه لا يلزمه فافتي بعدم صحة ضمانه ثم توهم ثانياً أنه يلزمه فافتي بصحة ضمانه وصحة ضمان الاجنبي للعبد في ديون المعاملة أي مثلاً مذكور في الروضة وغيرهما وما وقع للمفتي المذكور تخليطاً نشأ من عدم التامل والجواب الحق في ذلك ان شاء الله تعالى الذي دل عليه صريح كلامهم خلافاً لما وقع في الحاوي الصغير في اتلاف الوديعة فإنه من تفرده وقد رده غير واحد من أكابر المتأخرين وان اتصره بعضهم بما لا يجدي ان السيد هنا ان كان اذن ائتمه في أخذ السلع ليصنعها لا ريباً كان الضمان على السيد لأنه بابقائها مسلماً له على الاتلاف وان لم يكن اذن له في ذلك تعلق الضمان برتبة الفن دون دونه على الاصح فيباع منه بقدر قيمة ما أتلفه وفي كل من الصورتين لا يصح ضمان الضامن المذكور للعبد المذكور لأنه لم يلزمه شيء حتى يضمن عنه بل الملزوم بذلك هو السيد فهما الا أن القيمة تتعلق في الأولى بجميع أمواله وفي الثانية برتبة العبد فان وف بها والا فلا شيء لصاحب القيمة غير ما ساوته الرتبة وإذا كان السيد هو الملزوم بذلك في الصورتين فالعبد غير ملزم أما في الأولى فواضح وأما في الثانية فلأنه محل الحق المستوفى منه فهو كعين تعلق بها حق يستوفى منها فلم يصح ضمانها في الصورتين لما قررته فتأمل ذلك فإنه وقع فيه خبط وتخليط كما أشير إليه في السؤال والجواب والله أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه فيما إذا أبرأ الاصيل على ظن انتقال الدين عن ذمته إلى ذمة الضامن هل يبرأ الاصيل والضامن معاً أم أحدهما اسقطوا الجواب مع بيان المعتبر في ذلك فقد اختلف فيه جماعة من فقهاء اليمن (فاجاب) بان الذي دلت عليه صرايح كلامهم أنه يبرأ كل منهما من ذلك قول الروياني في البحر لو قال لرجل أبرأتك من ألف درهم وهو لا يعلم ان له عليه شيئاً ثم علم أنه كان له عليه ألف درهم قال الاصلاب نعم البراءة في الحكم ولا يقبل قوله اني لم أعلم ذلك وهل يبرأ في الباطن فيما بينه وبين الله تعالى وجهان المذهب المنع لأنه اذا لم يعلم الدين فهو مجهول اه ونقله البلقيين والزركني وغيرهما عن الشيخ أبي حامد واعتمدوه ومن ذلك أيضاً قول النووي في فتاويه لو استوفى دينه من غيره وكان الوفاء من مال حرام ولم يعلم القايض أنه حرام ثم أبرأ صاحب الدين ان أبرأه براءة استيفاء لم يصح ويبقى الدين في ذمته وان أبرأه براءة اسقاط سقطت الزكئية فيما لو أطلق والظاهر حله على الاستيفاء فلا يسقط اه وتظير مسئلتنا ما لو أبرأه براءة اسقاط وقد علمت صحة البراءة وسقوط الدين حيثئذ فكذلك في مسئلتنا ولا يحمل الاطلاق فيها على الاستيفاء لأنه لا استيفاء فيها بخلافه في مسئلة النووي فان فيها استيفاء فحمل الاطلاق عليه ومن ذلك ما نقله الاذري عن بعض الفضلاء واعتمدوه وقال انه مقتضى القواعد وهو أن البراءة من الصداق من الرشيعة ينبغي نفوذها وان كانت انما أبرأته بناء على كونه صفة لوقوع الطلاق فبان عدم وقوعه ومن ذلك أيضاً قول الاصبغى في فتاويه رجل أراد أن يتخلع امرأته فحضر آخر وقال خلعهما إلى ذمة أمها بمهر مثلها فخلعهما الزوج إلى ذمة أمها بمهر مثلها فظن أنه قد برئت ذمته من المهر لأنه رجل من العامة لا يعرف الفقه ثم قال الواسطة تباري أنت وصهرتك فأبرأها الزوج ظناً منه أنه برئ من المهر فهل يصح براءته للصهره مما ثبت في ذمته له من عوض الخلع الذي ظن أنه قد برئ من مثله الذي بذمته للزوجة أم لا الجواب لا يقبل قوله أنه لا يعلم ذلك بل يحكم بصحة الإبراء في الظاهر ان كان قد نشأ بين المسلمين اه وهذا كالنص في مسئلتنا أنه لا يقبل من المبرئ دعواه أنه ظن انتقال الدين من الاصيل إلى ذمة الضامن ان كان نشأ بين المسلمين بخلاف ما اذا لم يكن نشأ بينهم وشهدت قرأتان أحواله بأن مجهول هذه المسئلة فلا يبعد حيثئذ بطلان البراءة لأنه في هذه الحالة لم يقصد بها معانها الشرعية الا أن كلامهم كالصريح في خلاف ذلك لتصريحهم بأن العبرة في العقود بما في ظن الامر لا بما في ظن المكلف

في الموضوعة بحق أمالوني أو غرس في أرض مقصوبة ثم وقفه لم يصح بل ذهب بعضهم في مسئلة الاجارة إلى وجوب بقاءه بالاجرة بمحاطلة على بقاء الوقف وقال السبكي قال ابن الرفعة أفتيت بطلان خزانة كتب وقفها واقف لتكون في مكان معين في مدرسة صاحب بصرى لأن ذلك المكان مستحق لغير تلك المنفعة بمقتضى الوقف المتقدم فلا يجوز نقله إلى غيره قال السبكي وتظيره احداث منبر في مسجد لم تكن فيه جمعة لا يجوز وكذلك احداث كرمي مصفف مؤيد بقسراً فيه كما يفعل بالجامع الأزهر وغيره لا يصح وقفه ويجب اخراجه من المسجد لما تقدم من استحقاق المنفعة لغير هذه الجهة والمجيب من قضاء يثبتون وقف ذلك شراً وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا (سئل) عما أجاب به السبكي ان المسطر أن يتجرى في مال المسجد لأنه كالحردون غيره هل هو المعتبر أم لا وما الفرق بين المسجد وغيره (فاجاب) بأنه المعتبر والفرق بين المسجد وغيره ما ذكره أن المسجد كالحردون في أنه ملك بالشرع والهبة والهبة والشفعة ونحوها بخلاف غيره (سئل) عما نقله الرافعي عن البغوي ان صورة قولهم ليس الواقف عزله

من شرط نظره حال الوقف
انه وقفها بشرط أن تكون
التولية لقلائل هل هو المعتبر
أم ما قاله جماعة من
المتأخرين من أن يقول
وقف وشروطه التقويض
له كذا صورة البغوي
ونقل الرازي عنه أنه ليس
بمطابق لأن هذه الصيغة
مفسدة لاصل الوقف من
أجل التعليق فإنه قد يقبل
التولية وقد لا يقبلها اهـ
(فاجاب) بان الوقف صحيح
في التصور الذي نقله الرازي
وليس لواقف عزله وما
صلت به الجماعة الفساد
ليس بمعتبر لوجوده في كل
وقف يعتبر فيه قبول
الموقوف عليه (سئل)
هل المعتبر أنه يعتبر في
منسوب الحاكم فاطرا
العدالة الباطنة ويكتفي في
منسوب الواقف بالظاهرة
كفى الاب وان افترا في
وقوف وشقة الاب كقوله
السبكي أولا كما خالفه
الأذري واعتبر فيه الباطنة
أيضا (فاجاب) بأنه يعتبر في
منسوب الواقف أيضا
العدالة الباطنة على الراجح
إذا لم يكن في الموقوف ليس
لواقف ليكن في رضاء بذي
العدالة الظاهرة (سئل)
عمال الوقف على المسجد هل
يصرف من ريعه على الإمام
والمؤذن كقوله في الروضة
عن فتاوى الغزالي وقال في
شرح الروض أنه لا وجه كما
في الوقف على مصالحه أولا

ولم يخصوا ذلك بمن عذر بذلك الظن ومن ثم صح بيع وعق وزوج وإبراء من ظن أن لا ولاية له
ثم بان أن له ولاية ولم يفرقوا بين من عذر في ظنه أولا فتعبد الاصبى بقوله ان كان قد نشأ بين
المسلمين مخالفة لكلامهم وان كان له وجه فلا وجه أنه لا فرق فتعبد البراءة مطلقا نشأ بين المسلمين
أم لا ثم رأيت الفقيه الصالح عبد الله أبا خزيمة أفنى بما أفنيت فقال في صورة السؤال يبرأ
المضمون عنه والضامن عن الدين المذكور فلا عبرة بالظن البين خفاؤه فان قلت ينافي ما ذكرته
عن أبي خزيمة قول الانوار لو اشترى طعاما في الذمة وقضى عنه من حرام فان سلمه البائع قبل قبض
الثنى بطيب قلبه أو كله المشتري قبل أداء الثمن حل أداء من الحرام أو لم يؤد أصلا والثنى باق في
ذمته فان أداء من الحرام وأبرأه البائع مع العلم بحرمته بري ولكن أتم برواحه وان أبرأه بظن
الحل لم يبرأ اهـ ووجه المناقاة ان الظن هنا أثر فلم لا أثر في صورة السؤال قلت لا منافاة لان
كلام الانوار يتعين حله على التفصيل السابق عن النووي في عين مسئلته وهو أن الصورة أنه
أبرأه براءة استيفاء أو أطلق بخلاف ما لو أبرأه براءة اسقاط فان البراءة تصح حينئذ وهذه هي
ظاهر مسئلتنا لأنه لا استيفاء فيها حتى يقصد أو ينزل الاطلاق عليه فتعين حل الإبراء عليها على براءة
الاسقاط وقد صرح النووي بعمته مع ظن الحل بقياسه بعمته في مسئلتنا ولو مع ظن انتقال الدين
الى ذمة الضامن فان قلت سلمنا عدم المناقاة فيما ذكر لكن ينافيه ما صرح به الشافعي رضي الله
تعالى عنه والاصحاب من أنه لو صالحه على انكار ثم قال أبرأتك من الحق أو برئت منه لم يبرأ وردوا
على من قال اذا صرح بالبراءة بعد الصلح سقط حقه وقول المتأخر ان الشافعي حكى هذا عن المذهب
ولم يحك سواء غلط وانما حكاه الشافعي مقالة وأفندها ويحل الخلاف ان ظن صحة المصالحة فان علم
فسادها ثم أبرأه نفذ الإبراء لا سيما ولا ينافي ما تقرر اطلاق الرازي وغيره انه لو أبرأ المدعي عليه وهو
منكر وقتنا لا يفتقر الإبراء الى القبول صح لأنه مستقل به لان محله اذا لم تجر مصالحة قلت لا ينافي
شأ بما ذكرناه لان السبكي رحمه الله صور مسألة الصلح بما اذا صالح مع الانكار من ألف على
خمس مائة وأبرأه من الباقي فحينئذ لا يبرأ ويلزمه ظاهرا رد ما قبض حتى لو أقام عليه بيعة بالالف
أخذها جميعا وعلى ذلك نقلا عن الماوردي بأن الإبراء كان مقرونا بملك ما صالح به فلما لم يبرأه
لعدم ملكه بطل إبرأؤه لعدم صفاته كمن باع عبدا يبيعا فاسدا فاذن لم يبرأه في عتقه فاعتقه
المشتري بأذنه لم يعتق لان اذنه كان ملكا للعوض فلما لم يملكه بالعقد الفاسد لم يعتق عليه للأذن
اهـ كلام الماوردي ووافقه حتى على مسألة العتق القاضي أبو الطيب والجرجاني والرويانى في
البحر وبه يقبض عدم المناقاة التي ذكرتها لان الإبراء هنا وقع عوض معاوضة لا قترانه بملك ما صالح
به ويلزم من بطلان أحد العوضين بطلانه في الآخر بخلافه في مسئلتنا فان الإبراء فيها لم يقع في
مقابلة شيء حتى اذا فسد فسد الإبراء فمن ثم صح مطلقا كما قدمته ومما يزيد ذلك وضوحا قول السبكي
أيضا وما ذكره عن الماوردي لاشك فيه اذا اقتصر على قوله صالحتك من الالف على خمسمائة كما
سبق أطلقها أو غيرها وبطلان عدم حصول البراءة وان انكشف الحال بعد ذلك بينة أو اقتران بان
البراءة هنا انما كانت في ضمن الصلح فاذا فسد الصلح فسدت أما لو زاد بعد ذلك فقال أبرأتك من
الخمسمائة الاخرى فالبراءة هنا وجد مستقلا لكنه بطريق التبعية وكلام الماوردي هنا يقتضى
الفساد أيضا والذي صرح به المتولي انه لو قال له بعد الصلح أبرأتك فان اعتقد صحة الصلح لم يبرأ
كما لو قال لمكاتبه بعد قبض النجوم أنت حر ثم استغفرت برذ للرق وان اعتقد فساد برئ لكن انما
يأتي ما قاله على قول شيخه القاضي والبغوي وغيرهما في الرهن ونظائره على ظن الوجوب بالفساد
والشي اختاره الشيخ أبو محمد والامام والغزالي والمصنف يعني النووي الصحة وهو الاصح وقياسه أن

كفى الروض وقال شارحه
انه مضمون ما نقله الاصل
عن البغوي (فاجاب)
بان الراجح ما أفنى به الغزالي
فتدالوا في الوصية لو أوصى
للمسجد صحت وصيته
وصرف في مصالحه وعمارته
لان العرف يحمله على ذلك
ويعلم بما ذكرته حكمه ماله
لم يعلم هل وقف عليه أو على
مصلحه (سئل) عما
فتاوى شيخ الاسلام زكريا
انه لو وقف وقفا على بناته
الثلاث في مرض موته
ومات قبله وتركن زوجة
وبنت المال فهل هذه
كمثلة ابن الحداد وهي ماله
وقف على ولده الخاترج حيث
قال فيها ان خرج الوقف
من الثلث فهو نافذ عليه
حتى يحكم فيها بما ذكره
أولا واذا قلتم بالرد في حق
بيت المال والزوجة فهل
للبنات أن تردن أيضا
ويصير الوقف كله طاقا
لكل من الورثة فاجاب
بان ما قاله ابن الحداد انما
يتأتى في الوقف على الخاترج
صوره هو به خلاف هذه
ونحوها والوقف في هذه في
نصيب بيت المال باطل لأنه
لا يتصور منه ابازة وصحة
في نصيب البنات والزوجة
موقوفة على ابازتهن ولا
يلزم الوقف في نصيب البنات
لما فيه من تخصيص
الاحناف بهن حيث يصير
نصيبهن وقفا ونصيب الزوجة
طلقا اهـ فهل جوابه

يكون الاصح هذا كذلك أى فيصح الإبراء وقوله في مسألة الكتابة أنت حر محتمل للاقرار والقرينة
الظاهرة صافية اليه فلم يقع به عتق بخلاف أبرأتك فإنه صريح في الانشاء فوقع به البراءة اهـ
وبتأمله يزيد ابضح ما قدمته من ان مسألة الصلح لا تنافي ما ذكرته لانا ان قلنا بعمه الإبراء مطلقا
وهو ما اعتمد السبكي فواضح موافق لما قلناه أو بفساده وهو ما اعتمد البلقيني وأطال فيه فلكونه
وقع عوضا في مقابلة ملك ما صالح عليه فاذا فسد أحدهما فسد الآخر لان هذا هو شأن العقود
الفاسدة وهذا لا ينافي فيما نحن فيه (وسئل) رضي الله تعالى عنه فيما لو قال أبرأت فلانا من دينك
أو أبرأت فلانا من مهرك وهو في أرضي الفلانية أو أنا به ضمين فأبرأ أو أبرأت فهل يصح هذا الالتزام
وهل يفرق بين أن يكون الدين على ميت أو حي وفي المسئلة بالنسبة للميت كلام جمعه في تعليقه من
فتاوى المتأخرين أو نحو ذلك بنقل ما هنالك وبسطوا واذكروا الحاصل المراد آخر الكلام (فاجاب)
بان الذي صرح به المتولي أنه يجوز بذل العوض في مقابلة الإبراء حيث قال لا تخران رددت عبيدي
فقد أبرأتك عن ديني عليك صح واذا رد يبرأ وان قلنا الإبراء اسقاط فهو اسقاط يجوز بذل العوض
في مقابله فيجوز أن يكون العوض منافع بدنه اهـ قال السبكي وهذا ينبغي ان يكون مستثنى من
قول الماوردي وغيره ان تعليق الإبراء لا يصح اهـ اذا علمت ذلك فمن قال لدا أن أبرأت فلانا من
دينك به هذه العين فقال أبرأتك به ما يبرئ وملكها الدائن بخلاف ما لو قال أبرأتك وانا به ضمين فإنه لا يصح
لأنه حينئذ ضمان بشرط براءة الاصل وهو باطل على المشهور هذا كله في المدين الحي وأما المدين
الميت فهو في الحالة الاولى أعني بذل العين في مقابلة إبرائه كالحي بل أولى فيصح البذل ويبرأ سواء
أ كان الباذل وارثا أم أجنبيا وأما في الحالة الثانية فيجوز أن يكون كذلك فيصح الإبراء والضمان
وبغفر حينئذ كونه ضمانا بشرط براءة الاصل فنجيبا ونحصل المصلحة براءة ذمة الميت ويحتمل أنه
كالحي في ذلك فلا يصح الضمان وكذا لا يصح الإبراء ان جعل في مقابلة صحة الضمان والاصح
الإبراء وان لم يصح الضمان فان قلت ما الذي يترجح من هذين الاحتمالين قلت الكلام على الراجح
منهما يحتاج لمقدمة لا بأس بذكرها وان أدت الى طول وهي أن الاصحاب قالوا ينبغي أن يسادر
الى قضاء دين الميت ان تبصر في الحال أى بان يكون في التركة جنس الدين وهو حاضر قال في
الام وان كان يتأخر أى قضاء دين الميت سأل غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه اهـ وحكى عليه
الاصحاب وعبارة القاضي أبو الطيب يتوصل الى أن يحل غرامه الميت على من للميت عليه دين وهي
فرد من أفراد ما دل عليه كلام الشافعي والاصحاب فليست قيدا ثم كلامهم مصرح بان هذه الحوالة
مبرنة للذمة وبه صرح في المجموع فقال ظاهر كلام الشافعي والاصحاب البراءة بفعل الولي وفيه
اشكال لان ظاهره أنه بمجرد تراضيهم على مصيره في ذمة الولي يبرأ الميت ومعلوم ان الحوالة لا تنفع
الابراء الجبل والحمال وان كان ضمانا فكيف يبرأ المضمون عنه ثم يطالب الضامن وفي حديث
أبي قتادة لما ضمن للمال عن الميت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الآن بردن جادته حين وفاه
لاحين ضمنه ويحتمل ان الشافعي والاصحاب رأوا هذه الحوالة جائزة مبرنة للميت في الحال للحاجة
والمصلحة اهـ وتبعه في الخادم فقال كلامهم مصرح بان هذه الحوالة مبرنة للذمة ونزع فيه صاحب
الاشكال لان الحوالة تقتضي تحصيل وهو مفقود في هذه الصورة ويجب بانه اغتفر ذلك مصلحة
للميت كما فعل أبو قتادة لما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة على المدين حتى قال على
دينه واستغفنا من هذا الحديث أنه لا يتوقف ذلك على احتمال الولي بل الاجنبى كذلك اهـ وتوقف
فيه الشافعي أيضا في جامعه ولا توقف لما مر عن المجموع ثم قضية كلامه ككلامهم أنه لا فرق في
تحمل الولي المقتضى لانتقال الدين اليه وبراءة الميت به للمصلحة بين ان يراد بالحوالة ان يحل الولي

من الميت في ايجابها واحتملت وان كانت من غير جنس الدين ومن غير رضا الحيل والمحال للمصلحة ومن ثم قال جمع متقدمون ان كان التركة نقد اقضى الدين منها أو غير نقد سال الولي غرماء الميت ان يحتالوا عليه ليصير الدين في ذمته وتبرأ ذمة الميت ولا يبين أن يراد بها تحمل الولي الدين عن الميت برضا الغريم فيحصل انتقاله للذمة من غير نظر الى أن الميت خلف تركته أولا نظرا لكونه حينئذ يشبه الضمان بشرط براءة الاصيل لاننا قلنا يصح على الضعيف فظاهر وحينئذ الاجنبى كالولي لما صرح في قصة أبي قتادة لما ضمن الدينايين عن جابر فقال لجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهما يرى فقال نعم فقلت عليه وان قلنا بطلانه وهو المعتمد فهذا مستثنى للمصلحة كما علم مما مر وقيل المراد من قوله صلى الله عليه وسلم ويرى منهما الميت براءة من رجوع أبي قتادة لانه ضمان بغير أمره اه وفيه نظر والحاصل أن تحمل الولي بقسميه المذكورين مغفر للمصلحة براءة الميت كما دل عليه اطلاق كلام الشافعي والاصحاب وبه يعلم أن الراجح من الاحتمالين اللذين أبديتهما أولهما حينئذ يفارق الميت الحي في هذه الصورة لما تقر من احتياج الميت لبراءة ذمته أكثر فاغفر فيه مالا يغفر في الحي ثم رأيت الربيعي ذكر في تفقيهِه ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به حيث قال وصورة ما قاله الشافعي من الحوالة ان يقول لرب الدين اسقط حقتك عن الميت وعلى عوضه فاذا فعل ذلك وب الدين يرى الميت ولزم المترم ما التزمه لانه استدعا اطلاق ماله لغرض صحيح ثم استدلل لذلك بكلام صاحب البيان حاصله أن الحوالة على من لادين عليه تسمى حوالة حقيقية عند العراقيين وخمسا بشرط براءة الاصيل عند الخراسانيين وبؤيد ذلك أيضا قول الاصمعي في فتاويه ذكر في البيان أول ما يبدأ به ولي الميت ان يقضى دينه أو يجهل به على نفسه وأراد بذلك أن يلتزم لغريم الميت دينه في ذمته بمعاوضة ان أمكنه ذلك اه فقله ان يلتزم الخ ظاهر فيما ذكرته من صحة الضمان عن الميت بشرط براءة وتظهير بعضهم فيه ليس بواضح ومما يدل لذلك أيضا أن البخاري ترجم الحديث السابق بباب الحوالة ثم بباب الكفالة قال الحافظ ابن حجر والثاني هو ظاهر الحديث وقال غيره انما ترجم بالحوالة ثم أدخل الحديث وهو في الضمان لان الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان واليه ذهب أبو ثور لان ما ينتقلان في كون كل منهما فيه نقل ذمة رجل الى ذمة آخر والضمان في هذا الحديث نقل ماني ذمة الميت الى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء بسواء اه وفيه تصريح بما قدمته من استواء الضمان والحوالة في حق الميت وأنهما انما اغتفر فيهما عدم وجود شروطهما لمصلحة براءة الميت ومن ثم قال الخطابي في الحديث ان الضمان عن الميت يبرئه اذا كان معلوما سواء خلف الميت وفاه أم لا وذلك أنه انما امتنع من الصلاة عليه لانه لا يبرأ من ذمته بالدين فلو لم يبرأ ضمان أبي قتادة لما صلى عليه والدلة الماتعة قائمة اه لا يقال الحديث انما هو حجة للوجه المرجوح القائل بصحة الضمان بشرط براءة الاصيل لانا نقول ليس كذلك بل هو حجة للمعتمد الذي قدمناه ودل عليه كلامهم أنه يصح الضمان عن الميت ولو بشرط براءة ولا يضر هذا الشرط لانه من مقتضيات العقد اذ يلزم من صحة الضمان براءة بمجرد الضمان كما مر عن الشافعي والاصحاب في التحمل الصادق بالضمان والحوالة واغفروا ذلك هنا تجبلا لبراءة ذمة الميت ورعاية اصلته لانه أحوج لذلك من الحي لانه لا يتطاع سعيه فاغفروا فيه مالا يغفر في الحي (تمت) قال السيد السعدي في حواشي الروضة بعد ابراده ما مر عن المجموع فالجواب أنهم اغفروا في هذه الحالة لحاجة الميت ومصلحته كون الولي صيلا ومجالا عليه مع فراغ ذمته من الدين واكتفوا برضاء مع رب الدين بذلك فرب الدين مطالبته بدينه بمقتضى ذلك وان تلفت التركة وهل ينقطع تعلقه بعين التركة بمجرد ذلك فيه نظر والمجيب دوامه لان تسويغ ذلك المتأخرين ونحوه بعضهم

لو غفل بتعطل البلد أو انهدام أو نحو ذلك فهل تصرف غلة وقفه حينئذ الى الفقراء والمساكين كما قاله الماوردي ونحوه الروباني في البحر أو تصرف لاقرب الناس الى الواقف كمنقطع الاخر كما قاله الروباني في محل آخر كما الخطابي في فتاويه وجها أو تصرف في غبارة مسجد آخر ومصلحة ويكون المستحق لذلك أقرب المساجد اليه كما نقل عن المتولي أو تحفظ كما قاله الامام لتوقع عوده كافي غسلة وقف التفسير (فاجاب) بان الذي تحرر في هذه المسئلة أنه ان توقع عوده حفظه وهو ما قاله الامام والافان أمكن صرفه الى مسجد آخر صرف اليه وهو ما نقل عن المتولي وبه جزم في الانوار والافتتاح الاخر فيصرف لاقرب الناس الى الواقف وهو ما قاله الروباني في محل آخر وحكما الخطابي فان لم يكونوا صرف الى الفقراء والمساكين أي أو مصالح المسلمين وهو ما قاله الماوردي ونحوه الروباني في البحر وحينئذ لا خلاف في المسئلة (سئل) من شخص وقف وقفا على نفسه أيام حياته وحكم به من براه ثم على أولاده المذكور ولان في ذلك سواء ثم على أولاد المذكور دون الاناث

ثم على أولادهم وأولادهم
 أولادهم ثم على أبنائهم
 وأعقابهم أبدأ ما تناسلوا
 ودائما ما قاموا بطنابعد
 بطن ونسل بعد نسل الطبقة
 العلوية منهم تحجب الطبقة
 السفلى يستقل به الواحد
 عند الانفراد ويشارك فيه
 الاثنان فما فوقهما عند
 الاجتماع وعلى أن من مات
 منهم وترك أولاداً أو ولدوا
 أسفل من ذلك انتقل نصيبه
 من ذلك اليه واحدا كان
 أو أكثر ذكر كان أو أنثى
 من ولد الظاهر فهل إذا مات
 الواقف المذكور ترك
 ولدين ذكرين وبنات ومات
 أحد الابنين عن بنت هل
 يستحق من الوقف شيئا أو
 لا يستحق (فاجاب) بان
 المستحق لنصيب الابن الميت
 من ريع الوقف بنسبه لانه
 مسلم من عبارة الواقف أن
 المستحق لوقفه من ينسب
 اليه ذكر كان أو أنثى بان
 أدلى اليه بذكر قوله
 المذكور دون الاثنان
 مخصص للمضاف اليه
 لانه مضاف وللاولاد
 منها قوله في أولاد الذكور
 والاناث في ذلك سواء ومنها
 مما قلناه قوله وأعقابهم على
 قوله وأبنائهم ليشمل الذكر
 والانثى ومنها قوله في
 التخصيص ذكر كان أو
 أنثى من ولد الظاهر ومعناه
 واضح فان كثير من الواقفين
 يقصدون ان لا يستحق من
 ريع وقفه الامن ينسب

يجوز للولي بيع مال اليتيم بدون ثمن المثل اذا خشي عليه التلف (فاجاب) رضى الله تعالى عنه
 بقوله نعم يجوز له ذلك فقد أفتى القفال عن ضيعة خراب يطلب مالها من الصبي ويستأصل ماله فقال
 يجوز بيعها ولو بدرهم لان المصلحة فيه وقضية ان له بيع كل ما خيف غصبه أو هلاكه بدون ثمن
 مثله ويؤيده افتاء الغزالي بانه يجوز للاب نقص الصغيرة عن مهر المثل للمصلحة وأخذ منه ابن
 عجل مسئلتنا ومنه بما لو أبقى عبد المحجور المكتسب مالا وتمذر استرداده وما معه فباعه ممن يقدر
 على انتزاع الكسب منه بدون ثمن المثل بشرط أن يرد له الكسب جاز ولا نظر لكون هذا وهذا
 لان الظاهر بقاؤه عليه نظير قولهم لوزاد راغب وقد باع الوكيل في زمن الخيار انفسخ البيع
 وان كان له الرجوع لان الظاهر بقاؤه على الزيادة ويؤيده تجوزهم تعيب مال اليتيم اذا خيف
 أخذ ظالم له كقضية السنية مع الخضوع ومن ثم أفتى الأزرقى بانه لو كان له ثوبان سرق أحدهما
 ولم يرد المص الا بأخذ الا دون جاز اعطاه الله تعالى أعلم (وسئل) في شخص قيم على محجور بالغ
 دفع اليه مبلغا ليخبر فيه ويختبر به حاله فاتفق فهل اذا دفع اليه القدر المذكور بغير إذن القاضي
 وتلف والحالة هذه يحسب على المحجور أولا وهل اذا استدان المحجور عليه ديناً ولم يحكم بدفعه
 حاكم شرعى لرب الدين ووفى القيم عنه ذلك يحسب على المحجور أولا وما حكم الله في ذلك أفتونا
 مأجورين (فاجاب) اذا دفع الولي المال الى محجوره قبيل البلوغ للمما كسة التي يتبين بها
 اختياره فتلف في يد المحجور لم يضمنه الولي لانه مأمور بالتسليم اليه فاذا دفعه له بعد البلوغ كذلك
 ضمن بناء على الاصح ان الاختيار وقته قبيل البلوغ وأما استدانة المحجور ان كان من غير رشيد
 مطلقا أو من رشيد وتلف بعد المطالبة برده والامتناع منه بضمنه المحجور فاذا أداه عليه عنه من مال
 المحجور لم يضمنه الولي لانه يلزمه الاداء حيثذ وان كان من رشيد وتلف قبل المطالبة برده لا يضمنه
 المحجور فاذا أداه الولي حيثذ ضمنه وتولنا لم يضمنه المحجور انما هو باعتبار الظاهر لما نص عليه
 الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام في باب الحجر والافرار ان المحجور بضمنه بعد انفكاك الحجر والله
 أعلم (وسئل) عما لو قبض لامرأة أبرئ فلان من مهرها وهو في أرضي الفلانية وفي الضمان
 والرهن من القوت ما ينبغي مراجعته في ذلك (فاجبت) الذي دل عليه كلامهم صحة البراءة ولا
 نبي على القائل لانها اذا أبرأته لم يبق لها شيء حتى تتعلق بارضه مثلا فليس من باب ضمان الدين
 في رقبه عين لان الدين هناك موجود ثابت عند الضمان فصم تعلقه بعين من أعيان أموال الضامن
 وأما هنا فانه اشتراط عليها لتعلق المهر بارضه مثلا ابرأها منه وبالأبراء منه لم يبق لها شيء حتى
 تتعلق بغيره فانضم ان هذا لغو لا يلزم به شيء واحالة السائل نفع الله به وبعالوه وبركته على مافي
 القوت ان كانت باعتبار ان كلامه يؤخذ من عموم ذلك فلا خصوصية للقوت بذلك وان كانت باعتبار
 أن المسئلة فيه بخصوصها فالامر بخلاف ذلك بحسب النسخة التي عندى فاني فتشت فيها بابي
 الضمان والرهن فلم أر خصوص مسئلة السؤال ذكر فيه أصلا فاما ان السائل أراد المعنى الاول
 أو ان في نسخته زيادة فان كان الامر كذلك فلينظر ما قلته مع مافي نسخته فان واقفه قلته أنه الحد
 وأكمل وان خالفه فليس سل الى بالعبارة حتى انظر فيها وفي الروضة عن الماوردي ما يقرب من
 مسئلتنا وهو أنه لو قال بيع عبدك من زيد بالف على لم يصح التزامه لانه ضمان مالم يجب ولا
 جرى سبب وجوبه فلو باع على ذلك لم يصح لاشتراط الثمن على غير مالك المبيع نعم ان قول الأمر
 انعقد صح لكن ان تولاه بولاية أو وكالة وقع الشراء للمشتري والا وقع له ولزمه الثمن فيه ما وله
 الرجوع في الاولى وان قال بعه منه بالف وأنا أدفعه لك فهو وعد لا يلزم فلو باعه صح ولا يلزم
 الأمر شيء لعدم التزامه والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يستثنى من قاعدة ان الحال

لا يطرأ عليه التأجيل بعد لزومه حاله ثنى أولا (فاجاب) بقوله استثنى المتولي والرواية مسئلتين
 أحدهما اذا قال الدائن لله على ان لا أطالب الدين به الا بعد شهر مثلا لزم وقضية كلام الراغب
 اعتماد الثانية اذا أوصى أن لا يطالب به الا بعد شهر فانه تنفذ وصيته وزاد ابن الرفعة ثالثة وهو
 مالو باع بثمن حال ثم الحق الاجل في مجلس العقد والزكشي رابعة وهي اذا ثبت الافلاس على
 الدين فلم يطالب به حتى أسبر وارفع الحجر عنه فانه يعود مؤجلا ذكرها القفال في فتاويه وخامسة
 وهي ما اذا أسلم اليه في شيء وأطلق انعقد حالا ولنا خلاف هل السلم أصله الحلول أو التأجيل ان
 قلنا بالاول فاجل بعد ذلك في المجلس صار مؤجلا والسكالك على ذلك يحتاج الى بيان ومزيد بسط
 فنقول أما مسئلة النذر فقال الزكشي في قواعد مسئلة مستشكلا لها ان كانت الصورة في معسر فانظاره
 واجب والواجب لا يصح نذره وان كانت في موسر مؤدلم يصح أيضا لان أخذه منه واجب ولا يصح
 ابطال الواجب بالنذر ويؤيده قول ابن الرفعة ان كان من عليه الدين ميتا فلا أثر لنذر تأخير
 المطالبة لان المبادرة الى براءة ذمة الميت واجبة فلا يؤثر النذر حتى ولو رضى رب الدين والوارث
 بذلك ويحجب بانه قد يتصور كون الانتظار مندوبا لا واجبا فيصح نذره وبصر واجبا بالنذر وذلك
 في موسر بغير جنس الدين فانه لو طالبه بالوفاء وجب عليه بيع أمته حيثذ وان كان في ذلك
 قوت ربح يؤمله فيها فاذا علم الدائن ذلك من حاله ندب له كما هو ظاهر ان ينظره الى ان يحصل له
 ما يؤمله في امتعته من الربح فاذا نذر في هذه الحالة عدم مطالبته الى مدة معلومة لزم النذر لانه نذر
 قربة مقصودة غير واجبة فهذا هو محل كلام المتولي وغيره وأما مسئلة المعسر والموسر فيجنس الدين
 الباذل له والميت فعلم من كلامهم في باب النذر عدم صحة النذر فيها فلا يصح أن تكون واحدة
 منها مرادة للمتولي فانضم بذلك كلامه على أن التحقيق كما قاله البلقيني ورجحه الاسنوي والزكشي
 أنه لا استثناء بل الحلول مستمر ولكن منع الطالب لعرض كالا عسار لعلم بحاله أو لقيام الرق فيها
 يتبع به العبد اذا عتق وقول المتولي لو قال لله على أن لا أطالبه الا بعد شهر لزم ليس فيه تصريح
 بلزوم الاجل بل كلام محفل لان يريد لزوم الاجل أو لزوم النذر والطباق على ان الحال لا يؤجل
 يؤتى الى ان مراده الثاني ويكون سماه تأجيلا مجازا لما بينهما من علاقة منع المطالبة وفاء بالنذر
 ولا بدع أن يكون الدين حالا وتتمتع المطالبة به لعرض كالمعسر فانه اذا حجر عليه بدينه الحال لم
 يقل أحد انه تأجيل وانما صرحوا بأنه لا يطالب مع ان مسئلته هي الاصل في الكلام على تأخير
 الحال وحلول المؤجل على ما هو معروف في بابها فان قلت هل يظهر لقول بأنه مؤجل أو حال
 امتنع طابسه لعرض أثر قلت نعم يظهر لذلك أثر في مسائل منها اذا عجله المدين قبل المدة لغرض
 البراءة هل يجبر رب الدين جزاء على أحد الامرين الإبراء أو القبول كسائر الديون الحالة لاسيما
 ان هذه المدة لم تقع برضا المدين أولا يجبر لانه مؤجل ومنها الحث اذا حلف لا مال له وقلنا
 بالتفصيل بين الحال والمؤجل ومنها مسئلة الزكاة وتحريرها ان النذر اما ان يكون بعد تمام
 الحول فلا اشكال في اخراج الزكاة غير أنه هل يستثنى ذلك القدر من وجوب الانتظار فيه لان الملك
 فيه لغيره بناء على الصحيح وهو أن الفقراء شركاء رب المال أو يجب الانتظار فيه وهو ما رجحه
 بعض المتأخرين لكونه قادرا على تمام نذره لجواز اخراج من غيره كما قلناه فيما اذا رهن مالا
 زكوبا وحال عليه الحول قال بل مسئلتنا أولى لان الرهن سابق على الوجوب بخلاف النذر واما
 أن يكون قبل تمام الحول من احتمال لان النذر في هذه الحالة تصرف منه قبل تعلق حق الفقراء
 وقباس مسئلة الرهن كما قاله الاسنوي وجوب اخراج من غيره عند القدرة ومنه عند عدمها
 ومنها ما لو مات الناذر فان قلنا بالتأجيل لم يكن لورثته المطالبة وان قلنا ببقائه على صفة الحلول فهل

البه والنظر الى مقاصد
 الواقفين معتبر كما قاله القفال
 وغيره وأما كونه مخصصا
 للمضاف والمضاف اليه أو
 المضاف فقط فتنايه قوله
 ذكر كان أو أنثى من ولد
 الظاهر ولا يخالف ما ذكرته
 قولهم ان الصفة ومثلها
 بدل البعض والاشتمال
 والحال ترجع الى سائر
 ما تقدم عليها وتأخرها
 من الجمل والمفردات المعطوفة
 بالواو أو ثم أو الفاء دون
 لكن وبلى بل قضية كلام
 الشيخين في غير الوقف أن
 المعطوفة كذلك ولما أفتى
 به البلقيني فحين جعل نظر
 وقفه لأولاد ابنه خضر
 المذكور ثم أولاد أولاده
 بما حاصله ثم ان قوله المذكور
 مقدر في المعطوف ويكون
 واجبا للمضاف فلا يستحق
 بنت ابن ابن خضر شيئا ولا
 ما أفتى به أبو زرعة فحين وقف
 على أولاده ثم أولاد أولاده
 ثم أولاد أولاد أولاده
 ثم نسله وعقبه المذكور دون
 الاثنان من ولد الظاهر دون
 ولد البعان بان الوصف
 بالذكورية يعود الى سائر
 الطبقات اه وظاهر أن
 العطف في قول الواقف ثم
 على أولادهم وأولاد
 وأولاد أولاد المذكور دون
 الاثنان لان المضاف هو
 الموصوف عليه ولكن
 الضمائر تعود الى المضاف
 اليه الموصوف بالذكورية

(مسئل) عن فاطمة ووقف
 أجرة لشخص له عليها دين
 بأجرة معلومة ثم قام صاحبها
 صاحب الدين المماثل لها
 ثم مات قبل استحقاقها
 شيء من الأجرة وانتقل
 الوقف إلى من بعده فهل
 يتبين بقاعدته في ذمتها
 ويستحق الأجرة من انتقل
 إليه الوقف (فاجاب) بان
 المقاصصة المذكورة باطلة
 إذ شرط التقاض أن يكون
 الدينان مستقرين والأجرة
 لا تقدر إلا بمضي مدة الاجارة
 وقد قال الزركشي بشرط
 التقاض أن يكون الدينان
 مستقرين فان كانا مسلمين
 لم يجز رفعهما وان تراخيا
 لامتناع الاعتياض عنهما
 قاله القاضي حسين
 والماوردي وحكامه عن نص
 الشافعي وهو موجود في
 الام وكلام الرافعي يقتضي
 الجواز وليس كذلك اه
 وقال الاسنوي واعلم أن
 كلام الرافعي والنووي
 يقتضي جريان الخلاف في
 العروض المسلم فيها مع أنه
 ليس كذلك بل لا خلاف
 لامتناع الاعتياض عنها
 كذا صرح به القاضي
 حسين والماوردي ونص
 عليه الشافعي اه وعلى
 تقدير جواز التقاض فيها
 لم يستقر يتبين بوضوح باطلانه
 كقول أحال المشتري بالثمن ثم
 انفسخ البيع بالخيار أو
 العيب أو الأقالة أو الخلف
 فان الحوالة تبطل من دين

لهسم ذلك لان الدين حال والناذر مات وهسم لم يندروا أم عاينهم الامهال لان الحق انتقل اليهم
 كذلك كل محتمل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين الاول ههنا كما ظاهر ان كانت الصورة مأمرة
 عن المتولي وهي مالو قال الله على أن لا أطالبه الا بعد شهر فلو قال الله على أن مالي عليه من
 الدين بصير مؤجلا الى شهر أو نحو ذلك فهل يأتي فيه مأمرة من كونه مستمرا على الحلول ويكون
 التزام التأجيل معناه التزام عدم المطالبة أو يقال هنا أنه تأجيل للنص على التزام التأجيل
 بخصوصه كل محتمل وأما مسألة الوصية ففيها مأمرة في مسألة التذرع حرجا بحرف إذا يلزم من
 تنفيذها بتأخير الطلب تأجيل الدين بل هو باق بصفة الحلول ولكن تنفيذها منع من المطالبة به
 على حكم الحلول كالمعسر إذا ثبت اعساره ويؤيد ذلك قول الرافعي والروضة لو أوصى من له دين
 حال بامهاله مدة فعلى ورثته امهاله ولم يقلوا ان الدين تأجل وأما مسألة ابن الرفعة التي زادها
 وادعى أنها أولى ممنوعة كما قاله بعض المتأخرين لان الثمن اما أن يراد به ما وقع به العقد أو ما استقر
 عليه العقد مع اعتبار الواو احق في مجلس الخيار والراجح الثاني إذ لا احق في المجلس كل واقع في
 صلب العقد وحينئذ فالثمن انما هو مؤجل لانه الذي استقر عليه العقد فكانه انما عقده بصفته
 لأنه كان حالاً ثم تأجل لان الثمن كما برأى في مقداره تراعى صفته وبظاهر أثر ذلك في نحو عقد
 التولية هل يدخل الحق في زمن الخيار والمذهب انه يدخل ودعوى ابن الرفعة التأجيل بعد الحلول
 لا تتم الا اذا ثبت تعلقه بتمته وكونه مملوكا وذلك انما يصح اذا ملك المشتري المبيع والبائع الثمن
 الذي في ذمته وما دام زمن الخيار لهما باقيا فلا انتقال غير واقع لان الخيار اذا كان للبائع فذلك
 المبيع له أو للمشتري فملكه له أولهما فوقوف سواء في ذلك خيار الشرط والمجلس لكن صورة
 ابن الرفعة انما تنأى اذا كان الخيار لهما لان الحق الاجل ونحوه انما يصح حيث كان الخيار لهما
 والافتي لزم من جهة أحدهما أو انفسخ لم يمكن الا احق فإراد ابن الرفعة بقوله ثم الحق الاجل في
 مجلس العقد ما اذا كان الخيار له وما لم يلزم العقد ولو من جهة أحدهما ولا انفسخ وأما مسألة
 القفال وهي أن المفسل اذا ثبت افلاسه حل عليه الدين فذلك وجه أو قول والمذهب انه باق بأجله
 بل بقية كلام القفال يدل على أن آثار الاجل باقية لم تنقطع قطعاً حقيقياً لعوده مؤجلا كما كان اذا
 أسبر ولم يباله حتى انك الحرج وأما مسألة السلم فقد علم جوابها من مسألة ابن الرفعة (وسئل)
 عن رجل زوج ابنته على صداق ضمنه بغير اذنه فمات الابن عن تركته تقي به فأراد ورثته أخذ
 الصداق من الاب الضامن وتبقى التركة ميراثاً لضمائه بلا اذن فهل يجب أولاً (فاجاب) بقوله
 أفقي التاج الفزاري والبرهان المرائي بان للضامن الامتناع من الاداء حتى يقضى الدين من التركة
 قال الاول لان الدين تعاق بتركة الميت بالموت واذا تعاق الحق بالذمة والعين كان لمن الدين في ذمته
 ان يمتنع من الاداء حتى يستوفى من العين بدليل أن من عليه دين به رهن لا يلزم باداء اذا أمكن
 استيفاء الدين من الرهن وأيضاً فالدين لا ينفك بالضمان من ذمة الاصيل فاذا مات تعاق بتركة ولا
 ميراث الا بعد قضاء الدين بنص القرآن فلو جاز الزام الضامن بالاداء وان تبقى التركة للوارث لتقديم
 الارث على الدين قال ثم وجدت في مختصر النهاية لشخصنا العزيز بن عبد السلام فان مات الاصيل
 فأراد الكفيل الزام رب الدين بقبضه من التركة أو أن يبرئه من الضمان فله ذلك على أظهر الوجهين
 وفي النهاية وما يتعلق بهام هذا الاصل ان الاجل اذا ثبت مقصوداً في حق الضامن ولو مات
 المضمون عنه وحكمنا بحلول الدين عليه فكانت تركته عنده واقية فلو قال مستحق الدين لست أطلب
 حتى من التركة فهل للضامن أن يقول اما أن تأخذ حقتك منها فلجراً أو تبرئني فعلى وجهين
 أظهرهما في النقل ان له ذلك والثاني لانه ظاهر القياس اه وما أفقي به مما ذكره ظاهر ان

كان الطالب لذلك هو وارث الابن غير الزوجية فان كان الطالب له هو الزوجة التي هي المضمون
 له فالأوجه ان لها أن تطالب الاب بذلك لانها مخيرة بين الرجوع على التركة وعلى الضامن فاذا
 اختارت الرجوع عليه كان لها ذلك اذا مانع منه وكلام النهاية ومختصرها يدل على ذلك وان
 نفاه ظاهر ما ذكره الفزاري (وسئل) هل يشترط اقرار المضمون عنه بالدين حتى لو أنكر أصل الدين
 واعترف به انسان ثم ضمنه يصح ويلزمه أم لا (فاجاب) بقوله الاصح كما في الكفاية ان ذلك
 لا يشترط فيصح ويلزمه (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه في المدينة الشريفة على ساكنها أفضل
 الصلاة والسلام وفي مكة الشريفة يريد الانسان أن يقترض من آخر دراهم ثم يرهنه بماله فماذا
 للغير بغير رضاه فلا يتم توثقه فيتولى طامعه على أنه يأتي له بضامن يضمن له حصة الرهن فيقرضه ثم
 يرهن عنده الرهن ثم يقول آخر ضمنت لك حصة الرهن من غير زيادة على ذلك لكنهما يضمنان
 أنه متى خرج الرهن مستحقاً صار الضامن المذكور ضامناً لذلك الدين المرهون بسببه أو لمثل هذا
 الرهن ليأتي به الى المقرض ليبقى توثقه فهل يصح هذا الضمان واذا خرج مستحقاً يكون ضامناً للدين
 أو لمثل الرهن (فاجاب) بقوله يحتمل تخريجه على ما قرره من حصة ضمان ذلك المبيع أو الثمن
 بجماع الحاجة اليهما في معاملة من لا يعرف حاله ويحتمل وهو الاقرب عدم تخريجه عليه اما لان
 ذلك على خلاف الاصل لخروجه عن القاعدة كما قرره فلا يقاس عليه كما وقع للفقهاء نظيره في
 مسائل خرجت عن الاصل فلا يقاسون عليها وان وجد ذلك المعنى الذي خرجت لاجله هذا ان
 سلم أن بين المستثنين جامعاً وقد يقال لجامع بينهما أصلاً فلا تقاض مسألة الرهن على مسألة البيع
 لعدم وجود شرط القياس لوجود الفارق بينهما وهو ان في تصحيح الضمان المذكور في مسألة
 البيع الأمن من ضياع المقابل من كل المبيع أو الثمن أو ما نقص فقيسه مصلحة تعود على نفس
 العقد المشتق على ذلك من أمن غائله من لا يدري حاله وأما في مسألة الرهن فليس فيه مصلحة تعود على
 نفس عقد الرهن لانه أمر تابع وبخروج المرهون مستحقاً لا يمكن الزام الضامن بمثله بل يكون ضامناً
 لدين القرض فالمصلحة لم تعد الاعليه وهو أجنبي عن المضمون لانه ليس بمقابل له بخلافه في مسألة
 البيع فعود المصلحة اليه غير مضطر اليه لثبوته ورضا المقرض بذمته قبل الضمان المذكور حيث
 لم يشترط الرهن في عقد القرض والا فاشترطه كاف لانه على تقدير خروج المرهون مستحقاً يطالبه
 برهن غيره وأيضاً فهو في دين القرض متمكن من التوثق عليه بغير ذلك بان يشترط عليه في العقد
 الايمان بمن يكفله فلا ضرورة له الى ضمان ذلك الرهن بخلافه في مسألة البيع فانه لا يمكن اشتراط
 الكفيل والرهن الا على ما في الذمة من المبيع فاذا خاف أخذ من خروجه مستحقاً أو ناقصاً كان
 مضطراً الى وجود من يضمن له دركه لانه لا مندوحة له عنده لعدم تاتي الضمان الاصل في فاعترف
 له اشتراط ضمان دركه للضرورة فهي محقة في مسألة البيع بخلافه ضمان الدرك المخالف للاصل
 والقاعدة غير محقة بل غير موجودة في مسألة الرهن فلم تجز فيها (وسئل) رضى الله تعالى عنه
 عن ضمن ديناً معيناً ورهن به ملكه ثم ان الدائن أبرأه من الضمان فهل ينفسك الرهن أيضاً
 (فاجاب) بقوله أجاب بعض المتأخرين بعد فكره فيها مدة أنه لا ينفك الرهن بذلك لان الضامن
 الزم هذا الدين بطريقين أحدهما تعلقه بعين الرهن والاخرجه في ذمته وأحدهما منفك
 عن الآخر فالأبرأه عن الضمان لا يكون قطعاً للرهن وقال غيره هما متعلقان بدين واحد فاسقاط
 أحدهما اسقاط للاخر ورد بانه انما يتم لو أبرأه عن المطالبة بالدين لا عن خصوصية الضمان
 (وسئل) عن قال أنت في حل في نصيبي هل هو صريح أم كناية (فاجاب) بقوله قال الاذري
 الصحيح انه صريح ويؤيده قول ابن يونس ألفاظ الأبرأه تسعة عفو وأبرأت وأسقطت وحفظت

المستأجر بان في ذمة المورث
 ويستحق الاجر من استحق
 الوقف (سئل) عما لو وقف
 في مرض موته على ولده
 الحائز أئجاراً في بستان
 تخرج من ثلث ماله ثم على
 أولاده الى آخر ما عينه ثم
 توفي فهل اذا أقام ولده بينة
 بان أرض البستان كانت
 اجارته انقضت حال الوقف
 أو كانت مغصوبة يتبين
 بطلان الوقف أولاً (فاجاب)
 بان الوقف مستمر في مسألة
 ثبوت انقضاء الاجارة يتبين
 بطلانه في مسألة ثبوت
 كونها مغصوبة وان
 أفقي البلقيني بمسألة وقف
 البناء والغراس في أرض
 مغصوبة فقد أوجعت الرد
 عليه في الفتاوى اذ من
 شرط الموقوف الاتفاقي به
 مع بقاء عينه وهذا مستحق
 الازالة (سئل) عن رجل
 وقف داره على ذريته المذكور
 والاناث وشرط في ذلك
 شروطاً منها ان يوقف على
 ذريته المذكور والاناث
 بشرط السكنى في ذلك الا
 المازوجة منهم اذا استغنت
 بمسكن زوجها فانما لا حق
 لها في السكنى ولا اسكان
 ولا اجارة ومنها أنه قال في
 كتاب وقفه على أن يعمر
 الساكن من الموقوف
 عليهم ما يندم في كل سنة
 وثبت الوقف لدى حاكم
 شافعي وحكم بحجبه فهل
 ماذ كرم من شرط السكنى عام
 في المذكور والاناث فاذا لم

يسكن أحد من المذكورين
والأناث يسقط حقه من
الاسكان والاقتلال أم هو
خاص بالأناث وهل إذا
انفرد أحد الموقوف عليهم
بالسكنى في الدار يتراض
من بقية المستحقين على أن
يجعل لنفسه الساكن من
الموقوف عليهم سكنى دار
أخرى جارية في استحقاق
الساكن بخلاف لما شرطه
من السكنى أم لا وهل شرط
العمارة على الساكن
معمول به أم لا وإذا قلتم
بأنه معمول به فعمد الساكن
فيهمان ماله عمارة ضرورية
فهل له الرجوع بشئ منها
على بقية المستحقين أم لا
وهل يفتقر الحال بين
الناظر وغيره أم لا وهل
الرجوع على سكان تلك
الدار باجرة مثلاً أم لا وهل
إذا كان موجب حكمهم
الشافعي أن الناظر لا يرجع
بما عره حال سكنه فيها هل
يسوغ إفساره أن يحكم
بخلافه أم لا وهل إذا احتاج
الموقف إلى العمارة يؤجره
ناظره أم لا كما هو حال
كان من قاعدته مذهب
الشافعي أن ملك الموقوف
لله تعالى وأن الموقوف عليه
يغنى ولا يغرم ولم يوجد
عنده نص في العمارة على
الساكن والقصد بالموقف
رفق الموقوف عليهم وهو
موافق لمذهب مالك ونصه
كما في المدونة صحة الوقف
وابطال الشرط كما اقتضاه

وقت شيئاً على سبيل أنه من دينه والاخر يظن أنه هدية فيرسل اليه طعاما يساوي عن ذلك فهل
يقع ذلك عن الدين أو يصير مقابلاً له وذمة كل واحد معلقة للاخر الى أن يقع بينهما مقاصة أم لا
(فاجاب) بقوله العبرة فيها بنية من عليه الدين فيسقط عنه ما أداه لصاحب الدين وإن ظن صاحب
الدين أنه إنما يدفع له ذلك هدية وما يرسله صاحب الدين للمدين على جهة مكافأته بما ظنه هدية
منه فهو تبرع لا رجوع له به عليه فعلم أن ذمة المدين تبرأ مما دفعه بنية الدين وأنها لا تشتغل بشئ
مما أرسله له صاحب الدين (وسئل) رضي الله تعالى عنه إذا كان على شخص دين لا تحوله
عليه مثله ولم يقع بينهما مقاصة فهل تكون ذمتها معلقة وإن تعذر المقاصة بأن كان بينهما
مسافة طويلة ذات مداور أم تبرأ ذمتها للتعذر (فاجاب) بقوله إذا كان الدينان المذكوران فيها
نقدين واتفقا جنساً وحلوا وصفت سقط أحدهما بالآخر بلا رضا بخلاف ما إذا اختلفا في الجنس
أو الصفة كصالح ومكسرة أو الحلول والتاجيل أو في قدر الاجل وإن كانا غير نقدين أو أحدهما
نقد والآخر عرضاً فلا تقاض وان تراضيا ولا فرق فيما ذكر بين أن تقاول المسافة بينهما أو
تقصر (وسئل) عما إذا صالح الضامن عن الدين بشئ يرجع بالاقبل بخلاف ما لو باع عينا بالدين فإنه
يرجع بالدين ما الفرق (فاجاب) بقوله الفرق أن لفظ الصلح يشعر بقناعة المستحق بالقليل عن
الكثير كما نقله الرافعي عن البغوي والمتولى بخلاف البيع فإنه يشعر بتفاوت المبيع والثمن في القيمة
فعملنا في كل بما هو الاغلب فيه وهذا فرق صحيح وإن سوى الاذرى وغيره كالسبكي بين المسئلتين
وقالوا والافرق (وسئل) هل يبطل ضمان المريض واره مطلقاً أم فيه تفصيل الاجنبى
(فاجاب) بقوله الذي ذكره ان الضمان في مرض الموت ان كان بحيث ثبت الرجوع بلك
أذن الاصيل للضامن في الضمان والاداء أو في الضمان فقط أو في الاداء بشرط الرجوع ووجد
الضامن مرجعاً فمن رأس المال ولا فرق حيثئذ بين الوارث وغيره وإن لم يجب رجوع ولا وجد
مرجعاً فان كان الضمان عن وارث فهو وصية له وإن كان عن أجنبي فن الثلث فان زاد عليه وأجاز
الوارث نفذ والا بطل في الزائد فقط وما ذكر عن الانوار محمول على هذا التفصيل أو مبنى
على ضعيف وهو بطلان الوصية للوارث (وسئل) عن آذان مبلغاً وضمنه جماعة فهل يكون كل
ضامناً للجميع أو بالقسط (فاجاب) بقوله ان قالوا معاً ضمانه فكل بالقسط وان قال كل على
حدة فكل ضامن للجميع أخذنا من كلام الشافعي وغيرهما في مسألة الق متاعك في البحر وأنا
والجماعة ضامنون أو أنا ضامن والجماعة ضامنون فإنه في الاولى يضمن بالقسط وفي الثانية يضمن
الجميع وعلى هذا التفصيل الذي ذكرته يعمل مالمال اليه الاذرى ونقله عن جماعة أنه لا يكون
ضامناً الا بالقسط وما صححه السبكي تبعاً للمتنوى من أنه يكون ضامناً للجميع (وسئل) عن تعيين
ضمان الدرك في ملك معين يصح تبعاً أم لا وضمان أرض العيب الذي يخاف من حصوله يصح
ويدخل في ضمان الدرك أم لا (فاجاب) بقوله ضمان الدرك هو ضمان الثمن للمشتري ان خرج
المبيع المعين مستحقاً مثلاً أو أخذ بشفعة أو ضمان المبيع للبائع ان خرج الثمن المعين مستحقاً مثلاً
أو أخذ بشفعة سابقة على البيع يبيع آخر أو ضمان درك وداعة جنس الثمن للبائع أو المبيع للمشتري
إذا كان كل منهما في الذمة وشك المستحق عند القبض هل المقبوض من جنس المعقود عليه أو أوداً
وكذا لو شرط أحدهما في العوض صفة وخشى ان تكون تلك الصفة غيرها أو ضمان درك نقص
صفة وزن بها الثمن أو المبيع ومثلها الكيل والذراع أو ضمان درك عيب بظاهر في المبيع بان يرد
الثمن اذا ارد المبيع بالعيب أو في الثمن بان يرد المبيع اذا ارد الثمن بالعيب أو ضمان درك فساد
يظهر في العقد بسبب غير الاستحقاق كخفاف شرط معتبر في البيع أو اقتران مفسد به فيصح الضمان

كلام بعض الخليفة أو أن
العمارة على الساكن رعاية
لحق الوقف وحق الواقف
لان الخراج بالضمان فإذا
امتنع من له السكنى أجز
الحاكم عليه ان لم يكن
للاوقف ناظر كما ذكره
الزاهد في شرح القدوري
وهل إذا اختلفت منازل
الدار ولم يتفقوا على المهابة
يجبرون عليها أم لا وهل إذا
طلب أحدهم أن يسكنها
ويبذل حصته من العمارة
وامتنع غيره منها فطلب
اجارتهما فن المجاب (فاجاب)
بان ماذ كره الواقف من
شرط السكنى عام في المذكور
والأناث اذا الموقوف عليهم
ذريته الميمنة بالذكور
والأناث وهو متأخر عنهما فإعداد
الهم ما يؤيد ذلك إتيانه
بضمير المذكور في قوله منهم
وفي قوله على أن يعمر
الساكن من الموقوف عليهم
لتغليب المذكور على الأناث
والاقتال منهن وعليهن وإذا
لم يسكن أحد من المذكورين
والأناث سقط استحقاقه في
تلك المدة من الاسكان
والاقتلال اذا السكنى شرط
في استحقاق الذرية ويلزم
من عدم الشرط عدم
المشروط وبطل على ذلك
أيضاً قوله في حق من استغنى
بمسكن زوجها لاحق لها في
سكنى ولا اسكان ولا اجارة
وانظراد أحد الموقوف
عليهم يسكنى الدار برضا
بقية مستحقها متع وغير

والجعل المبد كوراجارة
فاسدة لعدم قبول جعل
ترك السكنى في الدار الموقوفة
موضعا منفعة تلك الدار
فلمستحقها أجرة شلها على
ساكنها لمدة سكنهم فيها
وشرط الواقف العمارة على
الساكن معمول به لانه
كنص الشارع وقد قالوا
لو قال أوصيت لزيد بالف
ان تبرع لولدي بخمسة مائة
صحت واذا قبل لزمه دفعها
اليه قبل وهي حيلة في
الوصية الى الوارث وقد جعل
الواقف استحقاقه للسكنى
مشروطا بالعمارة المذكورة
ثم ما انهم من الدار مدة
سكنى المستحق وعمره من
بانه لا رجوع له منه بشئ
على بقية المستحقين ولا فرق
في العمر المذكور بين الناظر
وغيره نعم ان تعدد الساكن
في المدة المذكورة وزعت
مؤنة العمارة على الرؤس
وهو موجب حكم الشافعي
بحوجه أن لا يرجع الناظر
الساكن بشئ مما عمره على
غيره من المستحقين فلا
يسوغ للمالك مخالفة أن
يحكم بما يخالفه متى احتاج
الوقف الى عمارة ولم يعمره
مستحقوه أجرة ناظر لها ومن
القواعد المقررة ان الخاص
يقضى على العام وشرط
العمارة المذكورة على
الساكن مخصص لمعوم
أن الموقوف عليه يغم ولا
يغرم وأن الفصد بالوقف

الى ضمان أرض ذلك العيب فلم يصح كما قلناه أولا تخريجا ثم ظهر أنه الموقوف على أحد ذينك
الوجهين الذي هو أولاهما بالاعتماد لتأخر الماوردي والطبري عن ابن سريج المصحح لمقابله
وإلا لهما على تصحيحه مع عدم الالتفات اليه على ان الطبري لم يعتد بذلك الوجه المقابل المائل
بالصحة حيث جزم بعدمها من غير نظر الى القائمين بها وقد سبق القول الى حكاية الوجهين
السابقين في عين صورة السؤال شيخه ابن الرفعة فنقل عن ابن سريج فيها الصحة ويرجع بالارش
على الضامن وان بعضهم قال وجهها واحدا ثم قال وحكي الماوردي ان الضمان في هذه الصورة
لا يصح قال وفيه وجه اه فاشعر قوله أعني ابن الرفعة عن الماوردي أنه حكي عدم الصحة وقوله
وفيه وجه بان مقالة ابن سريج وجهه ضعيف في المذهب وان المعتمد عدم صحة ضمان أرض العيب
وهو ما قدمته ولله الحمد (وسئل) عن مفاهوم أذن لا تخفى دفع مظلة عنه فهل له الرجوع عليه
أم لا (فاجاب) بقوله نعم له الرجوع عليه كما قالوه في الاسير اذا قال لا تخافني بكذا يرجع عليه
وان لم يشترط الرجوع (وسئل) عن شخص قال من ضمن لي ألف درهم فزوجني طالق فضمن
له الألف شخصان أو أكثر من شخصين معا أو مرتبا فهل يصح الضمان ويقع الطلاق بانثاء أم لا
ولو كانت المسئلة بحالها فضمن له كل واحد من زيد وعمر الألف معا فهل يقع الطلاق بذلك بانثاء وله
مطالبة كل واحد منهما بالألف أو لا يطالب كل واحد منهما الا بخمسة مائة (فاجاب) بقوله المراد
بالضمان هنا حيث أطلق الالتزام فحق التزم له بالألف واحد أو أكثر وقع الطلاق بانثاء فان التزم
كل من اثنين أو أكثر بالألف معا فالذي يظهر أنه يخير في مطالبة أى منهما أو منهم به أو مرتبا
وقع بالاول فيطالب بالألف وحده فان التزم كل بيده الألف وقع الطلاق عند تمام التزام الألف
ويطالب كل بما التزمه الا الاخير فانه اذا التزم ما يوفى الألف وزيادة لا يطالب الا بقيمة الألف لا غير
وانما قلنا ذلك لان لفظة من يشمل الواحد والزيد عليه ولفظ الضمان المراد به الالتزام أو المنصرف
اليه يقع الطلاق في مقابلته وحيث وقع الطلاق في مقابلة مال راجع الى الزوج فهو بانثاء ولفظ
الألف مع رعاية من يشمل وجود التزامه من واحد أو أكثر كما تقرر كانه اذا أراد وقوع الطلاق في
مقابلة التللف بالضمان لا التزامه فتلفا به واحد أو أكثر فانه يقع الطلاق أيضا لكنه رجعي لا بانثاء
(وسئل) عما اذا صرح المالك بإبراء الغاصب عن ضمان الغصب والمغصوب باق في يده صحح الرافعي
انه لا يبرأ وصحح النووي انه يبرأ وحكي الرافعي وجهين فيما اذا صارت الوديعة مضمونة على المودع
فإبراء المالك وصحح انه يعود أمينا فهل ذلك تناقض في كلام الرافعي أو بين المسئلتين فرق وما
الراجح في ذلك (فاجاب) بان المعتمد ما صححه الرافعي من انه لا يبرأ وقول السائل ان النووي صحح انه
يبرأ ليس بصحيح لانه لم يصح شيئا من عند نفسه وانما الذي وقع له في أصل الروضة انه لما ذكر تصحيح
الرافعي عدم البراءة زاد ان غير الرافعي كالبغوي صحح البراءة وهي ظاهر النص في الشامل والمذهب
أى وصرح بها الماوردي أيضا ومع ذلك كله المعتمد ما صححه الرافعي كما جرى عليه مختصرو الروضة
والمسكوكون عليها وغيرهم وقد أشار بعض المحققين الى وجه ضعف ما فيها وهو أن ما ذكره هؤلاء
من البراءة انما هو وجهه مبنى على صحة البراءة عما لم يجب ووجد سبب وجوبه والاصح انها لا تصح
فكذا هنا ويفرق بين هذا وما قاله الشيخان في الوديعة من أنها اذا صارت مضمونة بانتفاع أو غيره
فأحدث له المالك استئمانا أو إبراء أو ايداعا أو اذنا في حفظها فانه يبرأ بان ايداع لا يجامع الضمان
لتأصل الامانة فيه فبانحطته فيها صارت غير وديعة ومن ثم لزمه ردها فورا فاذا أحدث له المالك
ما ذكره صلا ذلك استئمانا جديدا ويلزمه ارتفاع حكم الاول وما ترتب عليه من الضمان لما تقرر
ان الضمان لا يجامع الايداع أصلا وأما الغصب فهو باق لا يرتفع بالإبراء وانما المرتفع به على القول

الساكن ولم يوجد عنده أى
الشافعي نص في العمارة
مردود لوجود شرط الواقف
فيها وقد تقدم أنه كنص
الشارع وظاهر ان ذكر
مذهب الامام مالك ومذهب
الامام أبي حنيفة لا يصلح
مستندا لان مذهب الشافعي
موافق لهما والمهاياة انما
تكون بالتراضي فلا اجبار
عليها ومن لم يتفق المستحقون
على عمارتها الضرورية أجزاها
الناظر للضرورة لتصرف
أجزائها في عمارتها حفظا
للعين الموقوفة (سئل)
عن رجل وقف فلان من
البقر لضراب أى الأتراء
فأنتفأ شيئا تلفا مضمنا فهل
يضمنه واقفه أم لا (فاجاب)
بانه لا ضمان على واقفه
ولا على غيره فان كان مع
أحد من الواقف أو غيره
ضمن ما أتلفه لان ذلك
لا يختص بالمالك (سئل)
عن الوقف على معين هل
يشترط فيه القبول كافي
المنهاج أولا كما اختاره في
الروضة (فاجاب) نعم
يشترط القبول (سئل)
عن شخص وقف مسجدا
وجعل فيه موقوفة ومؤذنين
واماما وخطيبا وغيرهم
فهل اذا ضاع ربع الوقف
تقدم أبواب الشعائر على
غيرهم أم لا وهل يدخل في
أرباب الشعائر ناظر الوقف
ومباشرة وشاهد وشاهد أم لا
ومن هم أبواب الشعائر

(فأجاب) بأنه إن شرط الواقف تقديم أو باب الشعائر أو غيرهم عند ضيق ربيع الوقف عليه والأفلا تقدم أو باب الشعائر على غيرهم بل يقسم ربيع الوقف على جميع مستحقه بنسبة معالمهم ولا يدخل في أو باب الشعائر نظر الوقف ولا مباشر ولا شاهد ولا شاهد لأن الشعائر القربات والعبادات فيدخل فيهم الامام والخليفة والمؤذنون والصوفية ونحوهم فقد قال الجوهري في صحاحه الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله تعالى اه وقال الزمخشري في تفسيره الشعائر المناسك والمتمعدات اه وقال ابن عطية في تفسيره الشعائر العبادات اه وقال القرطبي في تفسيره الشعائر المتمعدات اه وقال صاحب لباب التفسير فيه شعائره اه اعلام دينه وأصلها من الاسماء وهو الاعلام واحسنها شعيرة وكل ما كان معال القربات يتقرب به الى الله تعالى من صلاة أو دعاء أو ذبيحة فهو شعيرة من شعائره تعالى اه وقال ابن زهيرة في تفسيره شعائره اه اعلام دينه واحسنها شعيرة وكل ما كان معال القربات يتقرب به الى الله تعالى بدعاء أو صلاة أو ذبيحة أو غير ذلك فهو شعيرة (سئل) عن

بعضه المذكور في شارع وبعضه مائل يخشى سقوطه على حائط بجواره أو ما ربه فيحصل بذلك الضرر فهل والحالة هذه يجوز لأحد قطع ذلك الخلل أو قلعه سواء الخاصكم وغيره أم لا (فأجاب) بأنه لا يجوز لأحد قطع الشجرة المذكورة ولا قلعه (سئل) عن وقف مسجد وشرط أن يقرأ فيه سبعين في وقت معين يريد أحباؤه في ذلك الوقت هل هو من شعائره أم لا (فأجاب) بأنه من شعائره (سئل) عن وقف وقفاء على ولديه هما فلان وفلان بالسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم على ذريةهما ونسألهما الذكور والاناث من أولاد الظهور ودون أولاد البطلون لكل أنثى من ربيع الوقف كل سنة ديناران وباقي ذلك للذكور بالسوية طبقة بعد طبقة ونسألهما بعد ذلك وجيلا بعد جيل على أن من مات منهم وله ولد أو أولاد أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور ودون أولاد البطلون انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان أسفل على الحكم المين قيسه أهله فان لم يكن له ولد ولا أولاد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته وأختواته المشاكرين له في

بعضه المذكور في شارع وبعضه مائل يخشى سقوطه على حائط بجواره أو ما ربه فيحصل بذلك الضرر فهل والحالة هذه يجوز لأحد قطع ذلك الخلل أو قلعه سواء الخاصكم وغيره أم لا (فأجاب) بأنه لا يجوز لأحد قطع الشجرة المذكورة ولا قلعه (سئل) عن وقف مسجد وشرط أن يقرأ فيه سبعين في وقت معين يريد أحباؤه في ذلك الوقت هل هو من شعائره أم لا (فأجاب) بأنه من شعائره (سئل) عن وقف وقفاء على ولديه هما فلان وفلان بالسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم على ذريةهما ونسألهما الذكور والاناث من أولاد الظهور ودون أولاد البطلون لكل أنثى من ربيع الوقف كل سنة ديناران وباقي ذلك للذكور بالسوية طبقة بعد طبقة ونسألهما بعد ذلك وجيلا بعد جيل على أن من مات منهم وله ولد أو أولاد أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور ودون أولاد البطلون انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان أسفل على الحكم المين قيسه أهله فان لم يكن له ولد ولا أولاد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته وأختواته المشاكرين له في

الاصحاب يجوز المرور في ملك الغير إذا لم يصير بذلك طريقا للناس قال في الانوار ولو منعه المالك منه لم يلزمه الامتناع اه فعلم بهذا صحة ما قاله الجويني بالاولى (وسئل) عن رجل أتى بأشجار جاهل بالبضائع والأغنان لمتره وعرض عليه أصنافا من بضائعه قومها بدراهم معلومة بحسب اختياره ووزن بعضها وقتها وبعضها وجعلها ضمن خيش ومع ذلك الرجل دارهم قدر قيمتها فباعه نصفها بنصف تلك الدراهم من غير أن يميزها ثم عقدا شركة عليها وعلى الدراهم وأذن له في السفر بهما والشراء بهما ما أحب فساخر ثم باعها فنقصت عن قويمه فهل الخسارة عليهما وهل البيع صحيح والشركة كذلك أولا وهل يلزم المتصرف مثلها أو قيمتها أو يقبل قوله في مبيعها لانه أذن له قيسه ويرجع بما صرفه عليها وحلفه انه لم يخنه في وزنها (فأجاب) بقوله اذا لم ير المشتري تلك الاصناف الرؤية الميزة لكل منهما عن غيره فالشراء باطل وكذا عقد الشركة فالدرهم كلها على ملك مالكيها والاصناف كلها على ملك مالكيها لكن تصرف المشتري قد وقع في نصفها بناء على انه مشترك فيلزمه في المثل منها المثل وفي المتقوم أقصى قيمه من حين القبض الى التلف وفي نصفها الآخر بناء على انه وكيل فيه فلا يلزمه الا ما باع به ان كان غن المثل في المحل المأذون له فيه وليس عليه من الخسارة في هذا النصف شيء وما صرفه على النصف الاول لا يرجع به وما صرفه على النصف الثاني بالأذن يرجع به ولو تنازعا في قدر وزنها صدق القابض بيمينه في انه لم يضع يده الا على القدر الفلاني منها وعلى المقبض البينة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الوكالة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن تأمل مضمون هذه الالفاظ وما احتوت عليه من التوكيل والاذن من الموكة لو كيلها الشرعي وهل هي وكالة منها وعن ولدها كافة هذه الالفاظ عن الموكة وعن ولدها أم هي مقصورة على التوكيل من الموكة فقط غير داخل فيها ولا في معانيها التوكيل عن الولد وبينوا أن الموثق قال في الوثيقة وكنت فلانة الفلانية فلانة في جميع تعلقاتها وجهاتها وأيجار ما ترى في إيجاره من كامل العقار ومشاعه الكائن بكذا وكذا باجرة المثل فما فوقها وفي قبض الاجرة وغيرها وفي الدعوى بحقوق الموكة لدى السادة القضاة وغيرهم وكالة صحيحة شرعية مطلقة في ذلك غير مقيدة آفاتها في ذلك مقام نفسها ورضيت بقولها وفعلها وأذنت لها في ذلك كله عن نفسها وعن مجعورها ولدها فلان المشمول بمجعورها بطريق الوصية عليه من قبل والده المذكور اذا شرعا واذا اتصل بقاضي الشرع الشريف هذا الايباء أو بشيخ الوصي الذي أئتمته نصح ذى الوكالة عن هذا المجعور أم لا (فأجاب) بان الذي دلت عليه هذه الالفاظ المذكورة ان ذلك وكالة عنها وعن مجعورها لان قوله وأذنت لها في ذلك كله يرجع الى قوله جميع تعلقاتها وجهاتها وهذا يشمل ملكها ومالها التصرف فيه بالوصية أو غيره فنصح رجوع قولها عن نفسها وعن مجعورها الى جميع ما قبله مما يتعلق بها من ملكها وملك مجعورها فلا وكيل حينئذ الدعوى عن هذا المجعور لكن ان وجدت فيه شروط الوكالة عن ولي المجعور والله تعالى أعلم (وسئل) عما لو قال أنت وكيل ببيع كذا وتجيئني بالثمن هذا اليوم وان لم تجيئني به فليست بوكيل فباع الوكيل ولم يأت به بالثمن لكنه قبضه أو لم يقبضه (فأجاب) بان الذي دل عليه سياق لفظ الموكل أن معنى قوله وان لم تجيئني به فليست بوكيل ان لم تجيئني به اليوم فليست بوكيل فيه ولا فيما بعده فاذا كان هذا هو مراده أو جهل حاله علمنا بقضيه اتباعا لمراده في الاول وهو ظاهر ولما دل عليه سياق لفظه في الثاني وتلك القضية انه اذا لم يجيئه به ذلك اليوم كان معزولا قيسه وفيما بعده فيبيعه المذكور وان وقع في ذلك اليوم ولم يجيئه بالثمن كان فاسدا لان الوكالة حينئذ موقته زمن ومعلق

مستند وشخص وذو رتبة والخل المذكور في شارع وبعضه مائل يخشى سقوطه على حائط بجواره أو ما ربه فيحصل بذلك الضرر فهل والحالة هذه يجوز لأحد قطع ذلك الخلل أو قلعه سواء الخاصكم وغيره أم لا (فأجاب) بأنه لا يجوز لأحد قطع الشجرة المذكورة ولا قلعه (سئل) عن وقف مسجد وشرط أن يقرأ فيه سبعين في وقت معين يريد أحباؤه في ذلك الوقت هل هو من شعائره أم لا (فأجاب) بأنه من شعائره (سئل) عن وقف وقفاء على ولديه هما فلان وفلان بالسوية بينهما ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم على ذريةهما ونسألهما الذكور والاناث من أولاد الظهور ودون أولاد البطلون لكل أنثى من ربيع الوقف كل سنة ديناران وباقي ذلك للذكور بالسوية طبقة بعد طبقة ونسألهما بعد ذلك وجيلا بعد جيل على أن من مات منهم وله ولد أو أولاد أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور ودون أولاد البطلون انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولده وان أسفل على الحكم المين قيسه أهله فان لم يكن له ولد ولا أولاد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاختوته وأختواته المشاكرين له في

الاستحقاق ثم من بعد ذلك على
جهات عينها في كتاب وقفه
ثم ان أحد الولدين الموقوف
عليهما أولا مات عن ولد
فهل ينتقل نصيبه لولده أم
لاخيه وليس لولده شيء الا
بعده موت أخيه (فاجاب)
بأنه ينتقل نصيب الولد
الذي كور من ربيع الوقف
الذي كور لولده الذي كور
لأخيه فلا يقبل الواقف
على أن من مات منهم وترك
ولدا الخ فإنه مخصص لما
تقدم عليه وهو قوله ثم
من بعدهما على أولادهما
(سئل) عن امرأ توقفت
وقفا على نفسها مدة حياتها
ثم على أولادها وأولادهم
وشرطت النظر لها مدة
حياتها ثم من بعدها لمن
عينته وحكم بذلك قاض
حتى ثم أخرجت الوفاة مائة
سنة وحكم بذلك شافعي ثم
ماتت هل تنفسخ الاجارة
فيما بقي من المدة أم لا فاقى
شافعي بانفساخها أخذها
إذا أجزأ لمن الأول فمات
في أثناء المدة لأن شرط
النظر للطن الأول مدة
حياته كشرطه في حصته
إذا لم ينصب لغيره للطن الأول
مدة حياته فما دام حياته
مستحقا لنصيبه وبطل ذلك
أجاب شيخ الإسلام زكريا
في فتاويه فإنه سئل عن
وقف على شخص ثم على
أولاده بشرط النظر له عليه
أيام حياته ثم لم ينتهي
إليه الوقف من ذكر ثم أجزأ

عزها بشرط وحكمها ما ذكر وحيث مع يده فلم يقبضه فلا ضمان عليه وإن قبضه والبيع فاسد
كان مضمونا عليه أو والبيع صحيح لم يكن مضمونا عليه ان كان مأذونا له في قبضه والا ضمنه
(وسئل) عن شخص وكل شخصا معينا في شيء معين ثم وكل كل مسلم عند تعذره في تعاطي ذلك
المعين الذي كور فهل يسوغ توكيل الثاني أم لا لجهالتهم ويكون الحكم كذلك في الوصية أم لا
أوضحوا لنا ذلك مرتبا وأزايوا اللبس أثابكم الله الجنة وفسح في مددتكم بيلده الحرام وبلغكم
جميع المرام بحمد الله والصلاة والسلام (فاجاب) رضى الله تعالى عنه توكيل الثاني المجهول
صحيح أى ان أراد بعد التعمد أنه شرط للتصرف وفاسد ان أراد به تعليق الوكالة وعلى كل منهما
ينفذ تصرفه اذا وجد شرطه أو ماعاقبه به ولا يضر الجهل به كما يحسه شيخنا شيخ الإسلام زكريا
سقى الله عهده قال وعليه العمل اه وبوجه بأنه قياس نظيره الذي ذكره في الموكل فيه والذي
يظهر أنا وان قلنا بهذا في الوكيل لا نقول بنظيره في الوصي ويفرق بأنه يحتاط فيه بالعدالة وغيرها
ما لا يحتاط به في الوكيل فاعتذر الجهل هنا تبعاً ولم يغتفر ثم مطلقاً ولا ينافي ذلك صحة الوصاية مع
التعليق والشرط بخلاف الوكالة وان نفذ التصرف فيها لان وضع الوصاية على التعليق اذ هي
تعليق تصرف بالموت فلم يكن التعليق منافياً لها بخلاف الوكالة فان وضعها على التخيير فنافها كل
من التعليق والشرط والله أعلم (وسئل) عن شخص وكل آخر في بيع ما هو مرسل بحبته من
البضائع من أصناف التجارة ومن فتح حاصل له آخر في بلد آخر مألومة وفي قبض مافيه وبيعه من
البضائع وأذن له في البيع والشراء فيما يراه من الأصناف وإرسال ما يراه من البعض بحراً وبراً الى
بلد الموكل فتصرف في بعض ما أذن له فيه بالبيع وجوز له في تجهيزه بحبته من أذن الموكل ان يكون
المرسل من الصنف الذي كور بحبته في مركب عينه فجهز الوكيل الصنف الذي كور وأكرى عليه
براً وبحراً وسلم جميع الكرى عن ذلك وهو نحو ثلاثين جلا ثم بعد تسليم الجلالة الجمل الذي كور
والكرى عنه وخرجوا خارج البلاد الذي كور ورد كتاب من الموكل الذي كور بعد اخراج الصنف
الذي كور الى الوكيل بعدم تسليم الجلالة للحمل الذي كور والكرى والحال أن لا قدرة للوكيل على رده
لتعذره وبجزءه عن ذلك وفي هذه الحالة هربت الجلالة خشية من خروج العمارة الخنكارية والعساكر
السلطانية وتضييقهم الدروب والطرق وسرور الجلالة والحال الى البلاد ورد ما أخذوه وقبضوه من
الكرى لذلك وفوانه عليه ويحتاج في رده الى مصرف كبير لعوده من خارج البلد بعد تحصيل
الجلالة وخلاص الكرى منهم والحال وحله وتدخيله الى مال كثير فترأى ابقائه على الارسل ورأى ذلك
رفقا بحال الموكل من تكرر السكف والمصرف عليه وتعذره عليه وبجزءه عن ذلك فوصل الجمل الذي كور
الى المركب الذي كور الارسل فيه معينا كما أذن في ذلك فحرق عليه الفرق فما حكم الله في ذلك هل
الاعذار الذي كورة أعلام مقبولة من الوكيل الذي كور وتبرأ عهده من ذلك ولا ضمان عليه لجزءه
وتعذره عليه وهل تقبل منه البيعة بذلك أو حلفه على ذلك وإذا أقام الموكل الذي كور بينة تنافي بينة
الوكيل أو حلف بعمل بينة الموكل أو بينة الوكيل (فاجاب) بأنه اذا عجز الوكيل عن تخليص الاحمال
الذي كورة ممن أعطاهم بان امتنعوا من إعطائهم له لشوكتهم أو هربهم وثبت بجزءه بينة أو بحلفه
ان لم يكن له بينة لم يضمن ما غرق منها ولا عبرة بوصول الكتاب اليه حيث أن قدر على تخليصها منهم
بنفسه أو بالحكام فترك لما رأى في ذلك الخطا للموكل بترك ما يصرف على ردها الى محلها فان ثبت
أو صدق الوكيل على ان الكتاب الذي جاء بخط الموكل أو أمر به وصدقه الوكيل أيضا على أنه أراد
بكتابته ما دلت عليه ألفاظه أو حلف الموكل على ذلك ضمن الوكيل ما أرسله لتقصيره بالارسل
حيث أن ولا عبرة بكونه قصد بعدم الرد الفرق بحال الموكل وأما اذا لم يثبت لاصدق الوكيل على ان

الموقوف عليه الموقوف
مدة ومات قبل انقضائها
فاجاب بان الاجارة تنفسخ
بموته فهل الانشاء بانفساخ
الاجارة صحيح وهل المسئلة
التي أفتى بها الشيخ زكريا
نظير هذه المسئلة وهل في
كلام المتقدمين أو المتأخرين
ما يؤيد ذلك (فاجاب) بأنه
لا تنفسخ الاجارة المذكورة
فيما بقي من المدة وقد فصل
هذه المسئلة قولهم ولا
تنفسخ اجارة الناظر بموته
لأنه ناظر للجميع ولا يختص
نفسه ببعض الموقوف
عليهم واستثنى منه ما اذا
كان الناظر هو المستحق
لربيع الوقف وأجزأ بدون
أجزأ مثله والاستثناء معيار
العموم وشرط الواقفة النظر
لها مدة حياتها تصريح
ببيان الواقع وقد قال في
الانوار ولو أجزأ المتسولي أو
الواقف أو أجزأ كم الوقف
ثم مات هو أو المستأجر فلا
نفسخ ولا انفساخ ولو
أجزأ البطن الأول حيث
جأزله الاجارة ثم مات
انفسخت اه وصورة
مسئلة اجارة البطن الأول
ان الواقف شرط لكل فرد
من كل بطن أن ينظر في
نصيبه كذا كرهه ساج
المجسود وابن الصباغ
والجسري وصاحب
الاستقفاة في فتاوى القفال
نحوه وأجاب ابن الصلاح
في فتاويه وأما انفسخت
اجارته بموته لان المنافع

ذلك الكتاب بخط الموكل ولا بأمره أو لم يصدق على أنه أراد بكتابته ذلك فإنه لا ضمان على الوكيل
حيث أن اذا أقام الوكيل بينة بالجزء عن الارسل وأقام الموكل بينة بالقدرة على الارسل قدمت
بينة الوكيل كما هو ظاهر لانها ناقلية عن الاصل الذي هو القدرة على الارسل وبينة الموكل مستحبة
لاصل القدرة وعلى القول بعدم تقديم بينة الوكيل هما متعارضتان فيصدق الوكيل بينهما والله
أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه قال وكانتك تقبض لي جميع أملاكك ببلاد فلان وهو ناء عنه
وأما لك عمار ومقول وبعض المنقول ما يساوي أجرة النقل لو نقل اليه فهل له بيع العقار وما
يشق نقله ثم ينتقل ثمنه أم لا فما الحكم (فاجاب) ليس للوكيل البيع فيما ذكر في السؤال لانه
لم يؤذن له فيه خصوصاً ولا عموماً بخلاف ما لو أذن ولو عموماً كان أمره بفعل الاصلح أو ما أراد فله في
الأول البيع ان كان أصلح وله في الثانية البيع مطابقاً والله أعلم (وسئل) هل يقوم الوكيل
مقام الموكل بقبض الزكاة له من البلد البعيدة عن بلد الموكل (فاجاب) لا يقوم الوكيل مقام
الموكل في قبض الزكاة في الصورة المذكورة في السؤال لان الموكل لم يثبت له حق حتى يوكل في
استيفائه وبه يعلم أنه لو انحصر المستحقون في بلد بأن كان فيه من كل صنف ثلاثة فأقل حال
حولان الحول مع التمكن جاز لمن سافر معهم بعد ذلك ان يوكل من يقبض له حصته لان
المستحقين اذا انحصروا كذلك ملكوا الزكاة الواجبة في أموال تلك البلد ملكاً حقيقياً يورث
عنهم ويستحقون المطالبة به فإذا غاب أحدهم بعد الوجوب ووكل من يطالب له بحقه أو يقبضه
له نفذ ذلك التوكيل والله أعلم (وسئل) عن وكل في شراء بقرة فاشترها وسلم الموكل ثمنها
وقبضها فبقيت معه مدة حتى كثر نسلها وموتنها فقال الوكيل لم اشتريها الاي وأراد أخذها ونسلها
وتغريم موكله منافعتها ما الحكم (فاجبت) بقولي يصدق الوكيل بيمينته في أنه اشتراها لنفسه
مالم يثبت أنه قال اشتريت لموكل أو نحوه مما لا يمكن معه وقوع العقد للوكيل وإذا صدقناه
بيمينته أخذها ونسلها وغرم البذع اليه عليها تعدياً أجرة مثلها مدة وضع اليد وطالبه شراها منه
اعترافاً له بالملك قابض له بعد الدعوى به فان طالب شراء بعض نسلها كان اعترافاً فيما طلب
شراها فقط (وسئل) عن الوكيل اذا أدخل بشرط بان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تدخل البلدة
الفلانية ونحو ذلك وخالف فهل تفسد الوكالة فإذا قلتم بفسادها وتصرف فيها بعد الفساد فهل
يكون تصرفه هذا صحيحاً ويرجع ذلك لمن يكون وإذا تلف المال هل يضمن وهل الوكالة والأذن
سببان بمعنى واحد أو بينهما فارق كقوله أذنت له ببيع هذا أو وكنته ببيع هذا أوضحوا لنا ذلك
(فاجاب) اذا أدخل الوكيل بالشرط كان قال له موكله لا تبع أولاً تشتري نسيئة فباع أو اشتري
بها بطل البيع أو الشراء ولا يرجع للوكيل ولا لموكله بل العين باقية على ملك مالكها لم تخرج عنه
فلا يتصور هنا ربح لان العقود الواردة عليهما من الموكل والوكيل وفروعهما كلها باطلة وإذا خالف
الوكيل الشرط وباع فاسدا وسلم المبيع ضمنه لتعديه وكذا لو استرده وتلف في يده والوكالة أخص
من مطلق الاذن بدليل قواهم حيث قدمت الوكالة ولم يفسد الاذن فتصرف الوكيل على وقفه
صح التصرف وعالية لعموم الاذن دون خصوص الوكالة وفائدة صحة الوكالة مع نفوذ التصرف في
فاسدها استقرار الجعل المسمى ان كان بخلافه في الفاسدة فإنه يسقط وتجب أجرة المثل والله أعلم
(وسئل) من شخص أرسل لآخر فضة لبيعها له بقدر معين فلم تسو الا دون ذلك فأمر صاحب
الفضة شخصاً آخر بأن يطالب ذلك الشخص الاول بالفضة ويأخذها منه ويأتي بها لصاحبها فجاء
وأخذها ثم سافر بها الى مالكها ليدفعها له ثم قال انها سرقت أو انها سقطت مني ولا علم لي وقال
إذا أعطى ثمنها وأعطى مالكها بعض الثمن ثم انه امتنع من إعطاء باقي الثمن فما حكم الله في ذلك

بعدموته لغيره ولا ولاية له عليه ولا نيابة وله ذاني القاضي حسين وغيره الخلاف في انفساخ اجارة البطل الاول بموته على الخلاف في أن البطل الثاني يتلقون من الواقف أو من البطل الاول والاصح الاول فتتفسخ عليه ومثلنا المؤجرة فيها الواقف والراجح أن البطل الاول يتلقون منها فلا تنفسخ اجارتها بموتها كما أن اجارة البطل الاول لا تنفسخ بموتهم اذا قلنا بان الثاني يتلقون منهم (مسئل) عن وقف صهر يحيا على مسمى مولا ثم ان شخصاً تبرع وملا مائة ماله وحصره في جماعة ذلك المسجد هل له ذلك ويمنع على غيرهم استعمال شئ من ذلك الماء للشرب أو غيره (فاجاب) بان له ذلك ويمنع على غيرهم استعمال شئ من ذلك الماء للشرب أو غيره (مسئل) عن واقف وقف مكاناً على ابنته ثم على أولادها وأولاد أولادها إلى آخر ما ذكر ثم مات الواقف عن بنتين ثم ماتت إحدى البنتين المذكورتين عن أولاد فهل أولادها يستحقون السكنى في حصة أمهم بالمكان المذكور أم تستقل به البنت الاخرى بمسرها وهل اذا قلتم ان الاولاد يستحقون ما كانت أمهم يستحقه وامتنعت البنت

(فاجاب) بقوله ان قصر قابض المذكورة في حفظها بأن لم يحكم ربطها أو جعل الربطة من داخل الثوب فاحتلت ضمها وان لم يقصر في حفظها أو ادعى أنها سرقت منه أو أنه لم يقصر في ربطها ولا فيها صدق بيمينه ولا غرم عليه وله الرجوع بما غرمه ان أعطاه على ظن انه واجب عليه والله أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن نذر عدم مطالبة مدينه صخ ولزم فلو وكل من يطالبه فهل تصح الوكيلة والوكيل مطالبة أولاً (فاجاب) بقوله قضية ما ذكره في الامان وغيرها الصلة والمطالبة حالا اذ النذور والامان أخوان وعليه جرى بعض المتأخرين لانه علق النذر بفعل نفسه وفعل الوكيل غير فعله ويدل لذلك أنه لو عاق النذر بقرية فقال الله على ان طالبت فلانا بشئ قبل مضي شهر مثلاً عتق عبدى سالم ثم طالبه عتق سالم بخلاف ماله وكل فانه لا يعتق اتفاقاً فان قلت شرط الموكل أن يكون قادراً على مباشرة ما وكل فيه قلنا هذا أغلبي لا كلى فقد استثنوا من ذلك مسائل كثيرة كالأعنى بوكيل في نحو البيع ومن حلف لا يشتري من زيد مثلاً فوكيل صخ مع عجزه عن مباشرة ذلك بنفسه يقتضى الحلف وانما منعوا ذلك في النكاح لان الوكالة فيه سفارة محضة وقد جعلوا التوكيل من الطرق الموصلة الى انحلال الدورى مسائله (وسئل) عما اذا مات الوكيل يبيع عين ولم توجد في تركته ولا وصى بشئها وجهل الورثة حاله فيها وقد كان غرق في البحر ونهب في البر فهل يضمن ومن يصدق في قيمته (فاجاب) بقوله مقتضى كلامهم في المودع وعامل القراض أنه يضمن وان بحث الغزى خلافه وذكر مثله في البيان ومحل ضمانها التركة كالدين ولو وصى بها في مرضه أيضاً مبرأ لها عن غيرها ولم توجد فلا ضمان والمصدق في القيمة الغارم ويؤيد ما ذكرته قول التوشيح اذ لم يعرف من حال الامانة شئ وجب ضمانها في التركة ولا فرق بين الوديعة وغيرها من سائر الامانات نعم اذا ادعى الوارث سقطاً من تلف أو رد مورثه وحلف عليه فلا ضمان كما اقتضاه ما في الروضة عن الامام ومروية حلفه أنه ان ادعى التلف حلف عليه وان اختلفا في التفريط حلف على نفي العلم (وسئل) رضي الله عنه عما اذا وكل يبيع داره وهو يجهلها هل يبيع (فاجاب) بقوله نعم يبيع لانه لا يشترط علمه عند توكيله كما في فتاوى الفقهاء (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن شخص له أمة في يده وكيه فهربت الى دار رجل خفيها وناذى عليها فظاهر الوكيل فقال له امض معي اليها فامتنع ومالكها غائب والرجل جاهل برقع الامر الى الحاكم فبعد ذلك هربت من عنده من غير تفريط فهل يضمنها ولو أنه وجدها خارج بيته فأخذها اليه وطلبها الوكيل فقال أعطاني أشرفين ونحذا فلم يعطه ثم هربت من بيته فهل يضمنها واذا ادعى مالكها أن وكيه طلبها ممن هي معه فامتنع إلا بتسليم أشرفين وأقام بينة وادعى الآخران الوكيل امتنع من أخذها وأقام بينة فليهما تقدم (فاجاب) بقوله اذا دخلت الجارية المذكورة دار رجل من غير تعرض منه لها ولم ينقلها فهربت لم يضمنها وان عرف مالكها ولم يخبره بالحال فان أخذها بيته ثم امتنع من تسليمها للوكيل بعد الطلب وثبوت كالتسليم ضمن ولا تعارض بين البيتين المذكورتين لانه متى ثبت امتناعه من تسليمها للوكيل ضمنها وان امتنع الوكيل من القبض بعد نعم لو أرختا الامتناعين بتأخير واحد تعارضتا ولا ضمان وقد يتصور اجتماع الامتناعين في زمن واحد مع تضمين أحدهما وذلك حيث طلب من الوكيل ان يقبضها بشرط ان يسلم الأشرفيين فامتنع الوكيل من ذلك (وسئل) عن وكل غيره في فتح عقد في عين وبيعهما من آخر فهل يبيع (فاجاب) بقوله نعم الاوجه أنه يبيع (وسئل) عن انسان وكل من آخر على متجر تحت يده باع فيه واشترى أسوة أمثاله فلما أراد الحضور الى موكله ترك بعض البضاعة بحاصل موكله وحل بعضها في البحر وبعضها في البر فورد عليه كتاب من موكله بمنعه من الحضور بالصنف الثاني مثلاً والحال ان الوكيل ما ورد

عليه الكتاب الا وقد جهز الصنف الذي ظهر أنه نهى عن الحضور به مع العرب وأكرى عليه معهم وتفرقوا وظهروا به الى ظاهر المدينة التي ورد اليها كتاب الموكل المذكور فجاء الوكيل لما عسر عليه عود الصنف المذكور وفوات الكراء على الصنف المذكور برا وجرا الى بعض التجار وعرفهم بورود الكتاب عليه من موكله وأنه منعه من الحضور بالصنف الثاني وقال لا أقدر على عود ذلك وأخشى أن يفوت الكراء على موكلى عند الجلالة وصاحب المركب وتوكلت على الله وأرسله والحال ان الصنف المذكور نحو تسعة وعشرين حلاً فصل على الصنف المذكور أمر الله وفات منه نحو الثلثين وسلم الثلث فهل اذا عجز الوكيل عن إعادة الصنف المذكور الى محله لعذر واضح هو في أوان خروج العمارة الخشكارية والباشا والعساكر وتضييقهم في الدواب والتضييق على أربابهم وجاء لهم في تلك الايام يضمن الوكيل ما فات أم لا واذا وجد بينة تشهد بذلك تقبل أم لا (فاجاب) بقوله اذا عجز الوكيل عن تخليص الاحمال المذكورة ممن أعطاهما له ليجعلها الى موكله وكان موكله قد أذن له في جعلها اليه فلف بعضها أو كلها في الطريق من غير تعصير من الوكيل فلا ضمان عليه ان أثبت العجز المذكور أو حلف عليه ولا عبرة بوصول الكتاب المذكور اليه حينئذ على ان الكتاب لا يعمل به في غير هذه الصورة الا ان ثبت وصديق الوكيل على أنه خط موكله أو أمر به وصديق الوكيل أيضاً على انه أراد بكتابته ما دلت عليه ألفاظه وقد ذكر الغزالي رحمه الله في فتاويه ما يدل على ما ذكرته أولاً من عدم الضمان وذكر الماوردي والرويانى ما يصرح بما ذكرته في مسألة الكتاب (وسئل) هل يجوز التوكيل بالخصومة والاستيفاء والمصالحة بما يرى الوكيل أم لا (فاجاب) بقوله نعم يجوز كما صرحوا به فقد قالوا يصح التوكيل في الخصومات من جانب المدعى والمدعى عليه وفي استيفاء العقوبات والحدود التي لا تدعى وسائر الحقوق قالوا ولو قال له بيع بما شئت صخ وكان ادنا في بيعه بالعرض فكذا قوله صالح بما ترى يبيع أيضاً وأفتى ابن الصلاح بأنه لو وكله في المطالبة بحقوقه فله المطالبة بما ثبت منها للموكل بعد الوكالة كما يصح توكيله في بيع ثمر نخبرته الذي يحدث وفارق بطلانه ببيع عبد سيملكه ومالوكله في التصرف في أملاكه ثم حدث له ملك بارث فانه لا ينفذ تصرفه فيه كما أفتى به التاج الغزالي وغيره بان الاول الحق فيها موجود لكن لم يثبت حالا وفي الثانية مالك لاصل الثمرة بخلاف الثالثة والرابعة فانه توكيل فيما لم يملكه ولا ملك أصله ولا هو موجود حال الوكالة ومن ثم صرح الشيخ أبو حامد بعهة توكيله فيما يملكه الآن وما سيملكه فالخامس ان شرط الموكل فيه ان يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكر تبعاً لذلك أو يملك أصله (وسئل) عن الموكل اذا طلب من وكيه بياناً لتصرفاته فيما وكل فيه هل يلزمه البيان وهل تعتبر دفاتره وهل تقبل دعواه زيادة على مصروف كتبه أولاً (فاجاب) بقوله أطلق بعض الاقمة ان كل أمين طلب منه البيان والحساب لزمه ولا عبرة بما في الخط وانما العبرة بما يقع في الجواب والدعوى واذا أقرب أنه صرف كذا عن كذا ثم ادعى زيادة لم يقبل لكن يؤخذ من كلام الاقمة في بعض المواضع أنه حيث ذكر عذراً يقبل بالنسبة لتخفيف الموكل أنه لا يعلم ذلك والله أعلم (وسئل) هل يجوز التوكيل في اخراج الزكاة من مال الوكيل أو من دين عليه للموكل واذا كان له في ذمة وكيه ألف فقال له أسلمه في كذا من طعام فأسلمه هل يبيع أيضاً (فاجاب) بقوله صرح الشيخان بجواز التوكيل في اخراج زكاته من مال الوكيل ويرجع بما آداه على ما ذكر في التوكيل بقضاء الدين ولو باعه قدر الزكاة أو انصاف كله لم يبيع في الاولى ولا في قدر الزكاة في الثانية فلو تلف المبيع فأذن البائع للمشتري في اخراج قدر الزكاة صخ وجرى التقاص فلو قال له ادعنى من ديني الذي عليك لم يقع عن الآذن فيما يظهر لانه لا يصح كونه قابضاً لما في ذمته

الاولاد من غير مانع منهم فهل لها المطالبة عليهم بقدر حصتها من الربع أم ليس لها الا السكنى معهم خاصة (فاجاب) بأنه لا يستحق أولادها السكنى في حصتها الا بعد موت أختها لانه رتب استحقاق أولاد بنتيه السكنى في المكان المذكور على فقد بنتيه بقوله على سكنى بنتيه ثم على أولادهما فتستقل البنت الباقية باستحقاق سكناها مادامت حية (سئل) عما لو شرط الواقف أن لا يورث أكثر من سنة فاجره عشر سنين في عشرة عقود كل عقد بسنة باجرة مثل ذلك السنة فهل يصح كالتقصية عبارة الانوار ووفقاً لابن الاستاذ أم لا يصح الا العقد الاول كالتقله الكمال بن أبي شريف بان قال لو شرط أن لا يورث أكثر من ثلاث سنين مثلاً فاجره الناطر ست سنين في عقدين الثاني قبل انقضاء الاول والمدة متصلة أفتى ابن الصلاح أنه لا يصح العقد الثاني وان قلنا بالأصح أنه تصح اجارة المدة المستقبلة للمستأجر اتباعاً لشرط الواقف وخالفه ابن الاستاذ وقال ينبغي العصة وظاهر اطلاق عبارة الانوار الجزم بذلك ثم ساق عبارته ثم قال وما أفتى به ابن الصلاح متجه جداً ثم قال لا نأثمنا نحننا العقد المستأنف مع أن

من نفسه ومقبضه من المالك للمستحقين وقال بعضهم يظهر أنه لو أدى وقع الموضع واستبدل له بأن الوكالة الفاسدة إذا عمل الوكيل فيها بعموم الاذن الضمني صح تصرفه وبأنه لو اذن للمستأجر خارج العقد في صرف مافي ذمته من الأجرة على العمارة صح وبقول الغزالي في أدب القضاء لو قال للمدينون إذا تمت ففرق مالي عليكم من الدين وهو كذا إلى الفقراء فالذي يظهر صحة هذا وهو إصاءه وبقول القاضي حسين لو كان له في ذمة إنسان درهم فامر به أن يشتري له به طعاما فاشترى كما أمر ودفع الثمن إلى البائع وقبض الطعام وتألف في يده فذمته بريئة من الدرهم ويصير في التقدير كأنه وكل البائع بقبض ذلك الدرهم من الذي في ذمته وإن لم يكن معينا كما لو اجتمع لها عليه النفقة فامرته أن يكبل فيدفع إلى الطعان كذا فبطعته ففعله فالطعان يكون من جهتها كالوكيل ولا يشترط تعيينه كما لو قالت اطعم عن كفارتي عشرة مساكين عشرة أمداد من طعام كذا يجوز وإن لم تكن المساكين متعينين اهـ ويجب أن يحل الأول بان يحل النظار لعموم الاذن في الوكالة الفاسدة حتى يصح التصرف مالم يفتن بمنازع وقد اقترن هنا بمنازع وهو أن الموكل لا يدخل الدين في ملكه إلا بقبض صحيح ولم يوجد فلم يؤد من دينه الذي في ذمته وجبته فلا يصح التصرف لأن الاذن لم يشمله لأنه إنما أذن له في الاداء من دينه وقد علمت أن الدين لا يتعين الا بقبض صحيح ولم يوجد وأما ما ذكره في مسألة العمارة فخرج عن القاعدة ومن ثم قال ابن الرفعة ولم يخرجوه على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه ضمننا أي لا مقصودا وسببه أن ذلك وقع بعد انبرام العقد فلم يكن مقصودا به فيصح أن يقال لا يقاس عليه لخروجه عن القاعدة ويصح أن يقال الفرق بينه وبين مسئلتنا أن تلك الاذن فيها وقع بعد انبرام العقد فلم يقصد بالعقد وأيضا فالمستأجر يعود عليه من ذلك مصلحة في بقاء العين فسوغ له في ذلك رعاية لبقاء العقد ما لم يكن فإن المخرج قد لا يعمر فيفسخ وأما هنا فعقد الوكالة وقع التصريح فيه بالاداء من الدين فلم يقع ضمننا بل مقصودا ولا يعود عليه منفعة كالنظرة في تلك فافترا وأما مسألة الغزالي فالمجيب فيها أنه إن كان له ورثة توقفت صحة التفرقة على قبضهم منه ثم قبضهم له وليس في كلام الغزالي ما ينافي ذلك فإنه قال والذي ظهر لي صحة هذا وهو إصاء أي صحة قول الموصي له ذلك لأنه إصاء له وأما صحة التفرقة فلم يتعرض لها فلا حجة فيه وإن لم يكن له ورثة قام الحاكم مقامه وأما كلام القاضي فيوافقه قول الماوردي لو وكل في شراء سلعة وصفها بنمن من جهة دين له عليه فاشترها لموكله بنمن وأداء من جهة دينه صح وبرئ الوكيل من ذلك اهـ لكن صرح ابن كج بالبطالان وبه يعلم أن القاضي والماوردي ما شيا على أنه لا يضر اتحاد القابض والمقبض وقد صرح الشيخان بخلافه وأما مسألة السلم المذكورة في السؤال فقال ابن سريج فيها بالصحة فإذا قبض الألف برئت ذمته ووافقه القاضي أبو الطيب ووافقه كلام القاضي والماوردي السابق لكن قال الشيخ أبو حامد أنه سهو مخالف للنص وبه يعلم ضعف ما مر عن القاضي والماوردي قال الشيخ أبو حامد فطريقه أن يوكل في اسلام الألف في كذا فإذا فعل الوكيل قال له الموكل حصل علي ألف لهذا ولي عليك ألف فادفع الألف الذي لي عليك اليه فإذا فعل صح أي لأنه صار حواله قال ابن سريج ولو قال أسلم لي في كذا وأد رأس المال من ماله وأرجع علي ففعل صح وقيل لا يصح كذا في أصل الروضة زاد النووي الأصح عند صاحب العدة والشيخ أبي حامد أنه لا يصح قال أبو حامد ما قاله أبو العباس سهو مخالف وقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على أنه لا يجوز قال فطريقه أن يقول أسلم الف في كذا فإذا عقد العقد قال اقض عني ألفا لادفع اليك عوضها وعليه فيفارق اشتري عبد فلان بثوبك هذا حيث يصح ويقع عن الأمر ويرجع عليه كما قاله الشيخان في الباب الثالث من الوكالة بان السلم

ضيقوا فيه فلم يكتفوا بالامور التقديرية بخلاف نحو البيع فيقدر دخول الثوب في ملك الأمر كما في اعتق عبدك عني على كذا وبهذا تعلم صحة ما ذكره أبو حامد ثانيا من الطريقة الثانية خلافا لابن الصباغ إذ ليس فيها تقدير دخول شيء في ملك الموكل لأنه لما عقد له بالألف صارت في ذمة الموكل فإذا أذن في المجلس للوكيل في دفعها عنه كان ذلك قضاء لدينه وهو جائز بخلافه في مسألة ابن سريج فإنه إذا جعل رأس المال من ماله احتج إلى تقدير دخوله في ملك الموكل وذلك لا يكفي في السلم كما تقرر وقول بعضهم مسألة التوكيل في السلم مساوية لمسألة التوكيل في الشراء مردود لما افته اصريح كلام الشيخين وصلى مما قرروا في المسألة الأولى أن الورع لمن اشترى زكوايا بمن يغان أنه لا يركب أن يستأذنه في اخراجها عنه من المبيع ويتبرع بذلك فلا يرجع بمقابلته من الثمن فإن تعذر البائع فالساعي فإن تعذر فالقاضي بناء على شمول توليته للنظر في أموال الزكاة وهو مانع الشيطان عن الهروى هذا إن لم يعلم موت المالك والاستقلال بالخراج إذ لا يجني التبرع عن الميت بالخراج الزكاة عنه ويتبرعه بتبين المالك في قدر الزكاة من المبيع للورثة فيجب تسليمه اليهم (وسئل عن غريب استأب في قبض الزكاة فهل تصح وإن غاب وهل يجوز التوكيل في اخراج زكاة الفطر (فاجاب) بقوله في أصل الروضة عن النص يستحقون أي الاصناف الزكاة يوم القسمة وعن نص آخر يستحقون يوم الوجوب وعن الاصحاب حل الثاني على ما إذا لم يكن في البلد الا ثلاثة أو أقل أي من كل صنف ومنعنا النقل فيستحقون يوم الوجوب حتى لو مات أحدهم فنصيبه لورثته وإن غاب أو أسر فحقه بحاله وإن قدم غريب لم يشاركهم وحل الاول على ما إذا لم ينصروا في ثلاثة أو كانوا وجوزنا النقل فيستحقون بالقسمة فلا حق لمن غاب أو مات أو أسر بعد الوجوب وقبل القسمة وإن قدم غريب شاركهم اهـ وبه يعلم أن الموكل إن كان من المحصورين وحضر يوم الوجوب صحت استأبته وإن غاب بعد لاستقرار ملكه والا لم تصح إذ لاحق له وإن كان من غير المحصورين استحق أن كان حاضرا عند القسمة ولا يكفي حضور وكيله حينئذ كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن رزين تلميذ ابن الصلاح وإن تردد الاصحاب ووجهه أنه لم يتعين له حق حتى يوكل في قبضه لأن للمفرق أن يحرمه ويهبط غيره فأى شيء تعين له حتى يوكل في قبضه وأما التوكيل في اخراج زكاة الفطر فيجوز وفيه وجه مرجوح وشرط الجواز كما اقتضاه كلامهم أن يكون بعد دخول رمضان إذ لا يجوز تفريقها الا حينئذ وأما قبله فلا يجوز التوكيل فيها لامتناع اخراجها وقد قالوا شرط الموكل والوكيل صحة مباشرة كل منهما ما وكل أو وكل فيه ولا يضر كونهم أوردوا على عكس ذلك وطرده صورا كثيرة لأن أكثر قواعد الاصحاب أكثرية لا كسبة ومع ذلك يستدلون بها فيما لم يصحوا بدخوله ولا خروجه عنها ورجع بعض المتأخرين الصحة ولوقبل رمضان وأطال في الاستدلال له بما لا يجدي وقد أشرنا إلى كثير من شبهه بقولنا ولا يضر الخ وأما ما قاس عليه ما ذكره من أنه لو وكل المحرم وكلا ليرزجه بعد القتل أو أطلق صح فكذا هنا فخوابه وضوح الفرق بين المسئلتين وهو ثبوت الولاية للولي قبل الاحرام واستمرارها فيه ولهذا لو وكل ثم أحرم لم ينزل فلاحرام مانع طارئ للمباشرة لا للاذن كما صرح به الرافعي وغيره لأن أهليته وولايته موجودة ومن ثم لو زوج القاضي حال احرامه كان مزوجا بالنسبة عنه كذا كره في باب فصح توكيله وأما هنا فالموكل لم يثبت له قبل رمضان ولاية التصرف باخراج الزكاة بوجهه من الوجوه فكيف يصح أن يوكل غيره حينئذ سواء أطلق أو قال يخرج بعد دخول رمضان وإذا تأملت هذا الفرق اندفع عنك كثير من شبه المخالف وقياس مسئلتنا ما قاله الشيخان في مسألة التوكيل بتزويج ابنته المزدوجة والمعتدة من أنه لا يصح لأنه لا يمكن التزويج حينئذ قبل توكيله فيه لعدم ملك الموكل ما وكل فيه وفارقت هذه مسألة الاحرام بان الولاية

ملكه فهل يجبر على دفعه لاجل حق الوقف عليهم وإن كان ملكه وبأخذ قيمته أم لا وإذا دفع أجرة الكتابة للوقف من مال الوقف هل يصير المكتوب بذلك مستحقا للوقف أم لا (فاجاب) بأنه متى كان مكتوب الوقف مملوكا للناظر لم يجبر على دفعه وإن دفع أجرة كتابته من ريع الوقف (سئل) عن واقف وقف وقفا على ولدي أخيه وهما أحد وبليتين وعلى أولاد بنته وهما محمد وأخوته بالسوية بينهم وشرط أن من مات ينتقل نصيبه لولده ولولده لولده فإذا لم يكن له ولد ولا ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف فتوفي محمد ولدا البنت عن خمسة أولاد ثم توفي أحد ولدا لاخ عن ولد ثم توفيت بلبق بنت الاخ عن ولد ثم توفي ولد بلبق بنت الاخ عن غير ولد فهل ينتقل نصيب لولد خاله أحمد المساوي له في الدرجة بمفرده أو له ولولاد محمد ابن البنت لمساواتهم له في الدرجة أيضا ثم مات من أولاد محمد المذكور اثنان فهل ينتقل نصيبهما لأخوته مطلقا أو لأخوته ما ولولاد أحمد لمساواته لهم ما في الدرجة على بشرط الواقف (فاجاب) بأنه ينتقل نصيب ولد بلبق من ريع الوقف لولد خاله أحمد ولولاد محمد

بالسوية بينهم لانهم في درجته وهي الدرجة الثانية من درجات الموقوف عليهم بلا بشرط واقفه وينتقل نصيب ولدي محمد من ربيع الوقف لاختوتهما ولولد أحمد لانه في درجتهما وهي الدرجة الثانية من درجات الموقوف عليهم بلا بشرط واقفه (مثل) عن رجل وقف وقفا على نفسه مدته حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين ثم على من بعده الله من الأولاد الذكور والإناث في المستقبل ثم من بعد أولاده الذكور على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وهكذا أبدا ما عاشوا وأداما بقاوا وان من مات من أولاده الذكور عن غير ولد ولا ولد له ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته من أولاده الذكور والإناث وان اذا ماتت بنات الواقف المذكور أعلاه ونحوها الارض منهم عاد ما حصن لاولاده الذكور حيث وجدوا فان لم يوجدوا فعلى أولاد أولاد الواقف المذكور وهكذا بشرط الواقف لفظا بلفظا والحال أنه كان موجودا له يوم ابتداء الوقف المذكور أبو بكر وأحمد وعبد الرحمن وسعيدة وخديجة فبأن ولد الواقف أبو بكر وترك أولادا في حياته الواقف بعد أن ثبت كتاب الوقف لدى ماكم

في الحرم باقية كما سيجلها هنا ومن ثم ولو وكل ثم أحرم لم ينزل ولو وكل في تزويج بنته وهي غير مريضة ثم زوجها الولي أو وكيل له آخر انزل فلو طاعت وزال المانع لم يكن له أن يزوجه بذلك الوكالة لان خروج محل التصرف عن ملك الموكل يقتضي انزاله ويجيب من قول المخالف ومعلوم ان المتوقف على دخول رمضان انما هو الانحراج لا الاذن فيه اذ الاذن انما يتوقف على الاهلية وهي غير موجودة وان منع مانع من صحة ذلك التصرف الخاص في الحال فهو غير قادر في الاهلية اذ الاهلية لا تتجدد بدخول الوقت كما لا تتجدد بزوال الاحرام ألا ترى انه يصح من هذا الموكل الآن انحراج فطرة العام الماضي وله هذا لم يقدر اصحاب صحة التوكيل بذبح الاضحية والهدى وتقديم النية فيها وتفويضها للوكيل بدخول الوقت الى آخر ما ذكره ووجه العيب ان قوله ومعلوم الى قوله ألا ترى كله دعوى لا دليل عليها فليس بمعلوم ولا مظنون وأما قوله ألا ترى فلا يصلح دليلا وأما قوله ولهذا الخ فليس في محله لان كلامهم في باب الوكالة يفهم انه لا بد في صحة التوكيل فيما ذكر من دخول الوقت أيضا قال وقد انقض لي دليل ذلك من حديث الصبيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت فقلت فلأندى هدي النبي صلى الله عليه وسلم ثم أشعرها وقلدتها أو قلدها ثم بعث بها الى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حل وفي رواية لهما أيضا عنها انها قتلت فلأندى هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعث بها مع أبي بكر فلم يحرم بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله تعالى له حتى نحر الهدى وجه الاستدلال ان وقت ذبح الهدى المتعلق به انما يدخل بدخول وقت الاضحية عندنا أو يلوغ المحل على القول به والبعض المذكور مع أبي بكر رضي الله تعالى عنه في حجه بالناس عام سنة تسع كما قاله الحافظ ابن حجر وهو واضح في كونه قبل الوقت المذكور الى آخر ما ذكره وجوابه ان هذه واقعة حال تطرق اليها احتمال ان هذه هدي مندور أو متطوع به وليس في الحديث ما يقتضي كونه تطوعا فهو احتمال قريب فسقط بها الاستدلال والمندور يجوز ارساله مع الغير كما قاله في آخر باب النذر وهو وان كان فيه توكيل قبل الوقت الا أن الضرورة ألجأت الى ذلك لانه يتعين ارساله وقد لا يتيسر له السفر بخوذه التوكيل في ذلك قبل الوقت للضرورة وما جاز ضرورة يقدر بقدرها فلا يقاس عليه ويؤيد ذلك صحة الاجابة على الحج قبل وقته ان كانت وقت السير المعتاد وصحة اذن المعسوب فيه مطلقا وأيضا تطرق اليها احتمال انه صلى الله عليه وسلم ملكها لابي بكر رضي الله تعالى عنه وطروق هذا كاف في دفع الاستدلال المذكور (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن أعلى وكيله دينارا وقال له اشتر بها شيئا فهل هو كقوله اشتر بعينه حتى اذا اشترى في الذمة يقع للوكيل دون الموكل أولا فيخبر (فاجاب) بقوله قضية كلامهم هنا وصريحه في قولهم لو قال له اشتر بها هذا الدينار شاة جاز أن يشتري بعينه وفي الذمة أنه هنا يخبر بين الشراء في الذمة وبالعين وفي الحالتين يقع الشراء للموكل لكن سوى بعض الاصحاب بين الصيغتين فعليه اذا اشترى في الذمة يقع له والى اختيار هذا يومئ كلام بعض شراح المنهاج (وسئل) عن رجل وكل آخر في طلاق زوجته فخالع فهل يقع الطلاق أم لا (فاجاب) بقوله عبارة الروضة ولو وكل رجلا في طلاقها فخالع فان قلنا الخلع فصح لم ينفذ وان قلنا طلاق قال البوشنجي الذي يجيء على أصلنا أنه لا ينفذ أيضا لانه بمنعه الرجعة ان كان بعد الدخول قال ولو وكله في الطلاق فطلق على مال ان كان بحيث تتصور الرجعة لم ينفذ وان لم تتصور بان كان قبل الدخول أو كان الماوك له الطلقة الثالثة فذكر في نفوذ احتمالي لانه حصل غرضه مع فائدة أخرى لكنه غير مفهوم من التوكيل المطلق وقد يتوقف في بعض ما ذكره جلا ودليلا اه وعادة أصلها في المسئلة الاولى الذي يجيء على أصلنا أنه لا ينفذ أيضا لان الخلع صيغة وللطلاق صيغة فان كان ذلك بعد الدخول فبطلع بعدم

النفوذ لانه وكل بطلاق رجعي فليس للوكيل قطع الرجعة اه وعبارته في المسئلة الثانية كعباوتها المذكورة فيها ووجه نفوذها ما نقله الاذرى أن الخلع أحسد نوعي الطلاق والتوكيل في جنس توكيل في أنواعه لكن متى اقتضى العرف التخصيص بنوع حل عليه اه وما نقله الزركشي من انه فرق بين أن يأتي بلفظ الخلع أو بلفظ الطلاق وذكر في الثانية احتماليين وجرم في الاولى بعدم النفوذ مع انه لا فرق بينهما لان الخلع اما صريح في الطلاق أو كتابة فان كان صريحا لم يضر اختلاف اللفظين بلا خلاف كما لو قالت طلقني بألف فقال خالعتك أو خالعتي بكذا فقال طلقك أو وكل وكيل بالطلاق فقال فارقتك أو سرحتك وان كان كتابة فكذلك على المذهب اه وأقول يؤيد هذا التوقف قولهم في الوكالة لو أمره بالشراء بالعين أو في الذمة تعين لاختلاف أحكامهما فان وكله في الشراء ولم يعين له شيئا تخير بين الشراء بالعين والشراء في الذمة لان الشراء يتناول الامرين فكل منهما مأذون فيه فكذا يقال هنا التوكيل المطلق يتناول الطلاق بعوض وغير عوض فلم يخالف الموكل فكان القياس الوقوع في المستثنين فخرم ابن المقرئ في الثانية وهي مالو وكله في الطلاق فطلق بمال بعدم النفوذ حيث تصور الرجعة قياسا على الاولى وهي مالو وكله فخالع فيه نظر لما تقرر ويؤيد أيضا ما نقله الاذرى وأقره وان عسر عنه بقيل لانها في مثل ذلك ليست للضعيف من أن الاحتمال الذي أبداه البوشنجي في الثانية وهو بعيد جدا ومن أن ما ذكره في الاولى من عدم الوقوع فيه نظر قال والاشبه أنه يقع لانه وكله بالطلاق فاذا أوقعه بأي لفظ كان ينبغي أن يقع ولا يثبت المال حيث كان في ثبوته ضرر على الموكل كما لو وكله أن يطلق وكان بعد الدخول لان قضية قوله أن يطلق طلاقا رجعيما فاذا طلق في هذه الحالة لا يثبت لكن هل يقع الطلاق هذا محل النظر والاشبه الوقوع كما فهمه كلام القفال ولا ينظر حيث يتخذ الى تخالف لفظ الخلع والطلاق لان لفظ الخلع اما صريح في الطلاق أو كتابة ولو قال له طلق زوجتي فطلقها بصريح أو كتابة ونوى وقع على المشهور وأيضا فلو قالت له طلقني على كذا فقال خالعتك وقع اذا قلنا ان الخلع طلاق اه ثم قال الاذرى وأما الاحتمال الثاني للبوشنجي أي وهو عدم الوقوع الذي جزم به ابن المقرئ فقد بوجه بان قضية توكيله أن يملكها بضعها مجانا فاذا ملكها اياه بعوض لقا تصرفه كما لو وكله أن يهبها شيئا قباعها منها فتأمل اه وفيما وجهه به نظر اذ قوله قضية توكيله ان يملكها بضعها مجانا ممنوع بما قدمه من أن التوكيل في الطلاق جنس تحته نوعان هما الطلاق بعوض وغير عوض فالتوكيل في الطلاق لا يقتضي عدم العوض كما أنه لا يقتضي العوض بخلاف التوكيل في الهبة فلم يصح قياسه ما هنا على التوكيل في الهبة فان قلت قوله طلقها ليس بعام في الرجعي والبائن فيصل على الرجعي لان المال لم يتعرض له والاصل عدمه قلت هو وان لم يكن عاما لكنه مطلق والمطلق فيه شمول أيضا لكن على طريق البدلية بخلاف العام فان الشمول فيه على جهة المعية وعلى كل فلفظ الموكل يتناول الامرين لكن ان قلنا بالعموم تناولهما معا أو بالاطلاق تناولهما على البدل فلا فرق بين العام والمطلق فيما نحن فيه فليأمل والحاصل ان كلام الشيخين في المسئلة الاولى يقتضي تقرير البوشنجي على ما قلناه من عدم الوقوع فيها الا أن يجعل نفوذهما في الحكم في قولهما حكما عائدا اليها وحينئذ فالوجه من حيث المعنى وقياس كلامهم في الوكالة كما قدمته الوقوع فيها وفي الثانية واعترض الاستنوي ما ذكره هنا من عدم النفوذ حيث أدى الى بطلان الرجعة بما نقله بعد عن القفال وهو المعتمد من أنه لو وكله في طلاق زوجته ثلاثا فطلقها واحدة بالف وقع رجعيما فلا مال ورد بان صورة ما هنا كما يومئ اليه كلامهم أن لا يخالف الوكيل الزوج في العدد وكلام القفال فيما اذا خالف فيه ولك أن ترد هذا الرد بأنه كان مقتضى القياس عدم الوقوع أصلا في مسألة

سعيدة عن أولاد ثم مات أحد عن أولاد ثم مات عبد الرحمن عن أولاد ولم يبق من أولاد الواقف سوى خديجة فهل يستحق أولاد أبي بكر وأولادهم مع خديجة المذكورة أم لا بعد موتها (فاجاب) بأنه ينتقل نصيب سعيدة من ربيع الوقف الى أختها خديجة لانها الآن أقرب الى الواقف من الموجودين ولا شيء منبه لاولاد أبي بكر الابد موت خديجة وينتقل نصيب أحمد منه الى أولاده ونصيب عبد الرحمن منه الى أولاده عملا فيهما بمفهوم قول الواقف وأن من مات من أولاده الذكور عن غير ولد ولا ولد له ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته من أولاده الذكور والإناث ومنعنا من العمل بالمفهوم المذكور في أولاد أبي بكر قوله عاد نصيبه فان أبي بكر مات قبل استحقاقه شيئا من ربيع الوقف (مثل) عن رجل وقف عقارا على ذريته ثم من بعدهم على مسجد قال الوقف الى المسجد ونبت ذلك لدى ماكم شرع فأجر الناصر العقار لشخص وأخدمته بعض الاحرة وصرفه على عمارة المسجد وشعأه وبعضها صرفه المستأجر من يده على عمارة العقار

الموقوف بالذن الناظر لم
بعد مدة أظهر بعض أقارب
الواقف كتاب وقف العقار
المذكور عليه وعلى جهات
أخرى غير المسجد المذكور
سابقا تاريخه تاريخ الاول
وانتزع من الاول وطالبه
بأجرته مدة ستلثه عليه
والحال انه لم يستعمل بنفسه
بل المستأجر هو المستعمل
له وهو المنفق بعض الاجرة
على عمارة العقار الموقوف
للمصلحة ولولا العمارة
لتمطلت مصلحته ومنفعته
فهل الدعوى بالاجرة على
الناظر أو على المستأجر
المستعمل كما في أدب القضاء
الغزني في الفصل الثاني من
الكتاب الاول في بيان ما يدعى
عليه من الحقوق والاوقاف
وفيهما وعزا له الاذرى في
شرحهما اذا قلتم الدعوى
على المستأجر فهل للمستأجر
الدعوى على الناظر وهل
لناظر الرجوع على أرباب
الشعائر بما صرفه عليهم
من أجرته وهل لمن انتزعه
الدعوى على الناظر أو على
المستأجر فيه بما صرفه في
عمارة العقار وآلانه أم
يسقط ذلك من الاصل
المدعى به ويقام لمن صرفه
(فاجاب) بان الدعوى
بالاجرة المذكورة على
المستعمل لا على الناظر ولو
فيما قبضه من الاجرة وايسر
المسئلة التي في أدب القضاء
نمنا نحن فيه وللمستأجر
جمالية الناظر بما قبضه

الغفال للمخالفة الصريحة كالأول وكذا في عتق عبد فاعتق نصفه فإنه لا يعتق منه شيء على وجهه
للمخالفة فإذا لم ينتظر وأهنا لصريح المخالفة بل أوقعوه معها فلائن يقع في مسئلة البوشنجي بقسميها
بالأولى لأنه لا مخالفة لما مر من تناول التوكيل بالطلاق للتطبيق بعوض وغير عوض ومن ثم نقل
الأذري كلام الاسنوي المذكور وأقره قال الشيخان وقضية كلام القفال أنه لو طلقها بالالف
لامال أيضا ولا يبعد ثبوته وإن لم يتعرض الزوج له كما لو قال له خالعه بمائة فخالعه بما أكثر قال
الرافعي لأن الموكل به الطلاق وهو قد يكون بمال وقد يكون بغيره فإذا أتى بما وكل به على الوجه
الذي هو خير وجب أن يجوز اه وهو كما قال وبه يتأيد ما قدمته في رد كلام البوشنجي واعتراض
الأذري له بأنه وكاه أن يطالبها بالعوض فهو كالأول وكاه جهة شيء لزيد فباعه له لم يصح ولو وكاه يبيع
شيء بمائة فباعه بأزيد جاز وأدخل العوض في ملك الموكل من غير تعرض له جلة بعيد وليس ذلك
كإزالة التابعة مردود كما علمت مما مر من أن قوله لأنه وكاه أن يطلقها بسلا عوض ممنوع إذا
التوكيل في الطلاق لا يقتضي عدم العوض غاية أنه لا يقتضي العوض بخلاف التوكيل في الهبة
لكن قولهما ومقتضاه الخ معترض بأن ذلك ليس مقتضاه لأن كلامه انما هو فيما إذا خالف الوكيل
الزوج في العدد والمقتضى المذكور فيما إذا لم يخالف فيه ويرد هذا الاعتراض بأن كلام القفال
اشتمل على المخالفة في شيئين النقص من العدد وذكر المال فرمما يقتضي أن مطلق المخالفة يقتضي
عدم المال ولا شك أنه لو طلقها ثلاثا بالالف كان فيه مخالفة وكون كلامه انما هو فيما إذا خالف في العدد
دعوى مراد وهو وإن سلم لا يدفع الإبراد واعتراض قول الرافعي أيضا على الوجه الذي هو خير بأنه
لا خيرية فيه لتفويته الرجعة عليه وهو غفلة عن صورة المسئلة إذ الصورة أنه وكاه في التطبيق ثلاثا
فكيف يقال فوّت عليه الرجعة فإذا قال له طلقها ثلاثا فخالف فخالفت قد تكون في العدد والصفة
وهي مسئلة القفال وذلك بأن يطلق واحدة بعوض وقد تكون بالصفة فقط بأن يطلق ثلاثا بعوض
وهي مسئلة الرافعي التي ألزم بها القفال فإن قلت فما الفرق بين المسلمتين غير متأثير اليه فيما مر
حيث لم يثبت المال في الأولى وثبت في الثانية فأت المخالفة في الأولى الخش فوق الطلاق أشدّة
تعلقه ولزومه ولم يثبت المال لعدم التصرف على الوجه المأذون فيه بخلاف الثانية فإن من رضى
بإيقاع الثلاث مجانا فلا يرضى بها بعوض أولى ولا يقال قد يقصد محاباة الزوجة لانا نقول الطلاق
انما يكون عن تباغض وتنافر فكان قصد المحاباة فيه بعيدا فلم يلتفت اليه بخلاف ظاهر ذلك في الوكالة
فيما إذا عين له الفن والمشتري كبعه بمائة لزيد فإن القرينة قاضية هنا بقصد المحاباة ثم التفسير في قول
الشيخين ولا يبعد ثبوته راجع الى مستاتهما التي أبدياها وهي ما لو طلقها ثلاثا بالالف كما علم مما
مر لالى مسئلة القفال خلافا لمن وهم فيه

*) (باب الغصب) *

(وسئل) لو ألتف زرعاً لغيره أول خروجِهِ أو غمراً كذلك بحيث يكون للاقِمة له أوله قيمة قليلة ولو بقي إلى وقت كماله لتضاعفت قيمته فماذا يجب عليه فيما ألتفه هل يجب عليه قيمته ولو بقي إلى كماله كما قال بذلك اسمعيل الحضرمي صاحب فمرة الروضة أو الواجب غير ذلك (فاجاب) بأنه إذا ألتف مالا لاقِمة له لاشئ عليه سوى التعزير أو ماله قيمة قليلة لزمه قيمته عند تلفه ولا نظر إلى أنه لو بقي إلى وقت كماله لتضاعفت قيمته لأن النظر في قيمة المتلف إنما هو إلى وقت اتلافه كما صرحوا به قالوا ولا عبرة بالزيادة بعد التلف كما لا عبرة بالنقص بالكساد وما نقل عن اسمعيل الحضرمي مما يخالف ذلك اختياره غريب أو شاذ فلا يقول عليه والله أعلم (وسئل) عن ألتف زرعاً للاقِمة له عند الاتلاف أوله قيمة قليلة ما حكمه (فاجاب) رضي الله تعالى عنه بأن من ألتف زرعاً للاقِمة له عند الاتلاف لاشئ عليه غير التعزير كما صرح به أصحابنا حيث قالوا لا يصح بيع مالا يقول ككبي

بر أوزيب ومع هذا يحرم غصب ذلك ويكفر مشغله ويجب رده فان أتلف فلا ضمان إذ
لامالية لذلك وقضيته ان التعبير بحقة حنطة مثال ومن ثم عبرا في التهمة والبحر بحبات حنطة وبه يعلم
ان كل مالا يهد مالا في العرف لقائه لا يضمن ولا يصح بيعه وهو ما اعتمد الزركشي قال كعشرين
جبة خردل بخلاف عشرين حبة حنطة اه واعترض تخيله بذلك بما وردته في شرح الارشاد وأما
اذا كان له قيمة قليلة فانما تلزمه ويعزر أيضا بشرط تعزيره مطلقا أن يتعمد الاتلاف علما بحرمة
فان قالت ماتقرر من ان نحو الحبتين من الحنطة والزيب لا يعد ان مالا معترض وان جرى عليه الشيطان
في البيع بانها صرحا في الاقرار بان الزبيبة حيث يكون لها قيمة مال قلت كذا زعم الاسنوي
لكن رده الزركشي بان المراد ههنا انه لا يعد مالا يقول لأنه لامالية فيه أصلا واستدل لذلك
بكلامهما هنا وتم وضبط الامام المتول بانه الذي يقدر له أثر في النفع أو الذي يفرض له قيمة عند غلاء
الاسعار والمال بخلافه هنا اه والذي يضمن انما هو المتول دون مطلق المال فان قالت قال القفال
ومن تبعه من أتلف حبتى حنطة ضمنهما قلت هذه مقالة ضعيفة والمعتمد ما مر من عدم الضمان
فان قالت يلزم على عدم الضمان عدم سماع الدعوى بذلك فكيف قلتم يعزرت قلت لا يلزم ذلك بل
تسمع الدعوى به لان فائدتها لا تنحصر في التغريم بل قد يكون من مقاصدها اثبات فسقه وطالب
تعزيره والله أعلم (وسئل) في دار مشتركة بين ورثة مشاعا فقام أحد الورثة وهدم وبني وعمر
وأصلح وأدخل فيها أنقاضا من ماله كالبحار وغير ذلك بحيث تعذر تمييز الانقاض القديمة من
الانقاض الحادثة المستجدة وزاد فيها أيضا زيادات من المنافع والسكنى بانقاض منفردة حادثة من
ماله بغير اذن شركائه فهل لهم المطالبة برفع الزيادات المنفردة المستجدة بانقاضه أو يجبرون على ابقائها
بأجرة المثل أم لا فاذا قلتم بنقضها ورفعها وتسوية أرضها فهل يلزمهم بسبب نقضها لذلك شيء أم لا
وما الحكم في الانقاض القديمة والانقاض الحادثة المختلطة التي تعذر تمييز بعضها عن بعض اذ لم
يصطلحوا على شيء (فاجاب) لبقية الورثة مطالبة المتعدي المذكور برفع بنائه ولا يجبرون على ابقائه
بأجرة ولا غيرها ولا يضمنون بسبب هدمه ويلزمه تسوية الارض بعد الهدم والاجرة من حين وضع
بنائه الى ازالته واذا تعدى بخلاف أنقاضه بانقاض غيره التي وضع يده عليها تعديا وتعذر التمييز غرم
قيمة أنقاض غيره والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سعى بآخر الى ظالم فأخذ منه مالا هل
يرجع على الساعي (فاجاب) ليس على الساعي المذكور ضمان وانما عليه الاثم الشديد اذ السعاية
من الكبائر وفي نهاية الغريب حديث الساعي متلب أى مهلك بسعائه نفسه والسعى به واليه والله أعلم
(وسئل) اعتدى في جهة ان الدابة لا يرغب في استئجارها في بعض أيام الاسبوع فلو غصبت فهل
تعتبر أجرة مثلها في مدة أيام الاسبوع (فاجاب) نعم يعتبر ذلك فان المنافع كالاعيان فالقيمة فيها
ذاتية وجد راغب بالفعل أم لا ومن ثم أتقى بعض شراح الارشاد في أرض لا تؤجر قط بانها تعتبر
بأقرب البلاد اليها والله أعلم (وسئل) عن شخص دفع اليه ثوب وقال احرقه أو اؤرمه في البحر
فاستعمله ثم حرقه أو رماه فهل يضمنه (فاجاب) رضى الله تعالى عنه أبدى فيها القاضي وجهين
أحدهما نعم لانه دخل في ضمانه بالاستعمال والاتقاء والثاني لا قال الاذرى والزركشي والاول اقيس
اه وعليه فالمراد بالدخول في الضمان انه يضمن أجرته مدة استعماله أو يضمن بجلته كل محتمل واعل
الثاني أقرب ولانسلم ان الاتلاف مأذون فيه الآن لانه لما استعماله صار غاصبا له لتعديه باستعماله
فيما لم يؤذن له فيه والغاصب لا يبرأ الا بالرد ولم يحصل وأما فعله ما أمر به فلا يضاف حيثئذ الى
الاذن لانه لما استعماله أعرض عن الاذن وصار متصرفا فيه لنفسه فلزمه بعد التصرف فيه رده
الى مالكه والا ضمنه والتعبير بدخل في ضمانه لا ينافى ضمان جميعه بل جعله الانشاء سببا للضمان

منه ليوفيه ما ياء من ربيع
وقف المسجد ومطالبة
أرباب الشعائر بما صرفه
لهم من الاحرة المذكورة
والاث عارة المستأجر في
العقار المذكور باقية على
ملكه فله هدمها وأخذها
ان لم يبذل له ناظر الوقف
بدلها (سئل) عن شخص
وقف وقفاً على نفسه ثم من
بعده على ذريته ونسبه
وعقبه ثم من بعدهم على
النبي صلى الله عليه وسلم
فكان الواقف عن أنثى
وهي ابنته ثم ماتت ابنة
الواقف المذكورة عن
ثلاث نسوة ثم من بعد ذلك
ماتت احدها عن غير ولد
ثم من بعد ذلك ماتت
احدهما عن بنتين فهل
يستحق كل من البنتين مع
وجود خالتهما بشرط
الواقف أن الطبقة العليا
تجب الطبقة السفلى ثم من
بعد ذلك ماتت خالتهما عن
رجل ثم من بعد ذلك ماتت
احدى الابنتين الاخرين
عن رجل أيضاً فهل يستحق
الرجل حصّة والدته التي
توفت الآن مع وجود خالته
شقيقة والدته وولد خالته
والدته الذي في طبقة والدته
المتوفية المذكورة اتباعاً
اشرط الواقف كما تقدم
(فاجاب) بأنه لا شيء للبنتين
من ربيع الوقف مع وجود
خالتهما مع شرط واقفه ولا
يستحق الرجل المذكور من
ربيع الوقف حصّة والدته مع

وجود حالته شقيقة والدته
وولد حالته اتبعا لشرط
واقفه (سئل) عن رجل
واقف وقفا وشرط في كتاب
وقفه ما عياريته أن لا ينزل
أحد بجاه ولا من له شوكه
و بشاعة وان لا ينزل أحد
من الشهود ولا ممن يكون
مباشرا عند الامراء ولا عند
غيرهم فهل المراد في حال
التنزيل أم في المسأل حتى
لو اتصف بأحد الصفات
المدكورة يخرج بعد تنزيله
أم لا (فاجاب) بأن مدلول
شروط الواقف المذكورة
اعتبارها حال تنزيهاهم في
وظائف الوقف المذكور
لا في دوام استحقاقهم إياها
فلا يؤثر في دوام اتصافهم
بالصفات المذكورة وذلك
بإزالة القاعدة المقررة
من أنه يقتصر في الدوام
مالا يقتصر في الاستداء
(سئل) عن شخص له عقار
وقفه في مرض موته والحال
أن عليه ديون مستفجرة
وليس له غيره فهل يصح
الوقف أم لا وإذا قلتم بالصحة
وأجاز رب الدين ذلك فهل
ينفذ في الجميع أو في الثالث
فقط وبصير الثالث للورثة
وإذا قلتم ببقاء الدين لهم
وأجازوا الوقف فهل ينفذ
فيهم ما وبصير الجميع وقفا
(فاجاب) بأن الوقف صحيح
حتى لو أبرأ الواقف أو باب
الدين من ديونهم وأجازت
ورثته نفذ الوقف في جميع

ظاهر في ضمان جميعه اذ لو ضمن أجرة استعماله فمالم يكن لالقاء دخل في الضمان مطلقا فان ذات
هو وكيل وتعدديه لا يمنع تصرفه ممنوع لان التوكيل في المعاصي باطل والله أعلم (وسئل)
عن أوصل غصنا له بشجرة غيره عدوانا فأنمر فالثمرة لمن (فاجاب) بقوله أفقي البغوي بأنها لصاحب
الغصن فقط وقاضى حياه البارزى بأنها بينهما نصفين لانها حصلت من ملكهما والاوجه الاول
كلو غرسه في أرض غيره عدوانا فصار شجرة فأنمر بل يلزم الثاني انه لو أنزى غله على شاة غيره
عدوانا كان النجاج بينهما لتولده من ملكهما ولا قائل بذلك من أصحابنا (وسئل) رضى الله تعالى
عنه عما اذا زرع أحد الشريكين في الارض المشتركة بغير اذن شريكه فهل للشريك الآخر حقه
بجنا (فاجاب) بقوله نعم له ذلك وغلطا من قال له أجرة المثل ولا يقطع بجنا لانه انتفع بجنا فيه
شركة وذلك لانه غاصب لنصيب شريكه فلا حرمه لما فعله (وسئل) عن ركب فرسا مشتركا بينه
وبين غيره وأجهد في السوق فاسقطت مهرا ميتا فهل يضمه (فاجاب) بقوله أفقي بعضهم بأنه
يضمه والاصح خلافه (وسئل) عن نجس ثوب آخر ولم ينقص بالغسل فهل يلزمه تطهيره (فاجاب)
بقوله لا يلزمه بل ولا يجوز له بغير اذن صاحبه وان كان لغسله مؤنة فان طهره فنقص ضمن أرض
النقص ولو رده نجسا مؤنة التطهير عليه وكذا الارض الا لزم منه (وسئل) عن أخذ من الصبي
شيئا لم يبرأ برده اليه مطلقا بخلاف العبد فما الفرق (فاجاب) بقوله الفرق ان العبد أهل للبدن في
الجهة فما احتوت عليه يده باذن سيده كانت كيد السيد بخلاف الصبي فان يده كالايد اذ ما فيها
عرضة الى الضياع ولهذا جاز أخذه للرد على وليه أو إلحاقكم حصة بخلاف ما يبد العبد ولا فرق
بين ملبوس الصبي وغيره فيما مر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن غصب شيئا فاستأجر من
يحمه فهل يستحق الاجير أجرة المثل أو المسمى (فاجاب) بقوله الذي ذكره الرافعي في الاستتجار للحج
التنازع أنه يستحق أجرة المثل لا المسمى وبه صرح في البيان وقده ابن عجل بما اذا لم يعلم الغصب
والالم يستحق شيئا بل يضمه أيضا (وسئل) عن غصب أرضا ولم يعتد بجارها الا بطعام فما الذي
يلزمه (فاجاب) بقوله نقل بعضهم عن جماعة من المحققين في نظائره انه يجري على عادة البلد فيما يقوم
به من طعام وغيره فاذا يلزمه من الطعام ما يستأجر به عادة وقال بعضهم انه يلزمه قيمة ذلك الطعام
الذي يستأجر به من نقد البلد ونقله من غيره (وسئل) عن قناع لسان بقرة مثلا فتركها المالك بلا
ذبح حتى ماتت فهل يضمن الارض فقط كالمو ذبحها فتركها المالك حتى أمنت (فاجاب) بأنه يضمنها
في المسئلة الاولى بجميع قيمتها لان التلف حصل بسرايته فهو ككلو جرح رجلا فسرى لنفسه
ومات مع قدرته على مداواتها بخلافه في الثانية فان الارض استقر عليه بالذبح وما حدث بعده من
كون الانفس صارت تعافها ليس من سرايته وأيضا فلمها لم يحرم بالنتن بخلافه في الاولى فانه
حرم بواسطة فعله (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن غصب عبدا فرض عنه ثم رده مريضا فمكت
في يد السيد مدة ثم زال مرضه فهل عليه أجرة مثل المدة التي كان مريضا فيها في يد السيد (فاجاب)
بقوله كلام البغوي في فتاويه صريح في وجوب ذلك وهو متجه بخلاف بعض المتأخرين حيث قال
لا أجرة لانه بالرد الى المالك زال الضمان والنقص الذي قد حصل بالمرض في يده قد ضمنه بالارض
له ويرد بان هذا متولد من فعله فضمنه بالأجرة وان كان ضمنه أولا بالارض (وسئل) عن غصب
أرضا أو اشتراها شراء فاسدا وهي زرع براؤذرة وغيرهما فما الذي يضمه (فاجاب) بقوله الذي
يضمنه هو أجرة مثل أعلاها منفعة كما لو غصب عبدا يحسن صناعات مختلفة فانه يضمن أعلاها
(وسئل) عن سبي بائع الى السلطان فغرمه لاجل السعاية شيئا فهل يرجع به على الساعي
(فاجاب) بقوله قضية قواعد مذهبنا انه لا يرجع عليه بشئ وهو كذلك خلافا لابن عبد السلام

ويفرق

العقار (سئل) عن رجل

وقف وقفا على نفسه ثم من
بعده على أولاده الموجودين
الآن وهم محدود وأم الحسير
وقاطمة وآمنة وعلى من
سجدته الله من الاولاد
الذكور والاناث بينهم
بالسوية ومن توفي منهم عن
غير ولد ولا ولد ولا نسل
ولا عقب ينتقل نصيبه لمن
بقى منهم ثم من بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد
أولادهم وذريتهم ونسلهم
وعقبهم من أولاد الظهور
والباطون الذكرو والانثى في
ذلك سواء طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسل تحجب
الطبقة العليا منهم الطبقة
السفلى أبدا ما عاشوا
ودائما ما تعاقبوا يستقل به
الواحد عند الانفراد
ويشترك فيه الاثنان فما
فوقهما عند الاجتماع على
أن من مات منهم وترك ولدا
أو ولدا أو أسفلا من
ذلك انتقل نصيبه الى ولده
أو ولده أو أسفلا من ذلك
أو ولد له ولد ولا ولد ولا
أسفلا من ذلك انتقل
نصيبه الى اخوته وأخواته
المشاركين له في الاستحقاق
مضافا الى ما يستحقه من ذلك
فان لم يكن له اخوة ولا
أخوات فالى أقرب الطبقات
الى الواقف وعلى أن من
مات منهم قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشي من
منافعه وترك ولدا أو ولدا
أو أسفلا من ذلك وآل الوقف

ويفرق بينه وبين تغريم الشاهد اذا رجع بان الشاهد أبلغ الحاكم شرعا الى الحكم المقتضى لتغريم
المشهود عليه بخلاف الساعي فانه لم يلحق السلطان لذلك ويفرق أيضا بينه وبين مالو قال هذه الدار
لزيد بل اعمر وبانه ثم أحال بين عمرو وبين داره بائناهما للاول بطريق شرعى ناقضا قوله بعد ذلك
فناسب أن يغرم لتحقق حيلولة بين عمرو وبين حقه وهنا لم يتحقق منه حيلولة ولا الجاه شرعى فلم
يضمن شيئا (وسئل) عن أنفرد ولا بهيمة فنقص لبنها فهل يلزمه أرض النقص (فاجاب)
بقوله أفقي بعضهم بأنه يلزمه فتقوم لبونا تحلب كل يوم كذا وتقوم ناقصة عما كان وهو كذا
فما نقص من القيمة وجب عليه غرمه (وسئل) عن غصب طعاما وأضاف به المالك
برئ هل هو على الملاقاة (فاجاب) بقوله ان قدمه له على حاله أو بعد تغييره ولم تنقص
قيمته فلا كلام في البراءة أو بعد أن نقصت ولم يسر للتلف ضمن نقصها وبرئ من الباقي أما اذا
قدمه وقد صار ساريا للتلف فلا يبرأ بأكل المالك حينئذ كما يحجب بعضهم بناء على أن حكم ذلك
حينئذ حكم التالف وهو الاصح فالضمان قد صار مستقرا في ذمة الغاصب قبل الاكل فلا يسقط
به وأيضا فان قلنا ببقائه عند صيرورته الى هذه الحالة على ملك المالك فلا كلام أو بان نقله الى
ملك الغاصب فقد حله عليه ضيقه فلا يسقط به ما استقر في ذمته من الضمان (وسئل) عما
لفظه اطردت عادة أهل بلد بأجرة أراضيهم بنوع من الحبوب فنصب شخص أرضا منها فهل تلزمه
الأجرة حبا أو نقدا (فاجاب) بقوله قال بعض المتأخرين المحقق عند جماعة من المحققين في نظائره
أنه يجري على عادة البلد فيما تقوم به من طعام وغيره وقد يؤيده قولهم لو غلب من جنس العروض
نوع كالطعام انصرف الذكر اليه عند الاطلاق في عقد البيع كالنقد فالحاقه بالنقد في ذلك يومئذ
الى الحاقه به في غرامة المتلفات (وسئل) عن أكل من يد آخر طعاما وكان في الاصل مغصوبا ولم
يعلم فهل يؤاخذ به في الآخرة (فاجاب) بقوله نقل الغزى عن البغوي ان المأكول منه ان
كان معروفا بالصالح لم يؤاخذ به الاكل والا أوخذ به ثم قال الغزى وأظنه لا يوافق عليه أى بل
لا يؤاخذ به مطلقا لعدم العلم وقد يقال مقتضى المطالبة بما يتلفه ناسيا أو جاهلا المطالبة هنا مطلقا
لان هذا من باب خطاب الوضع فأيست مطالبته بفعل حرام بل باتلاف ماله وان كان جاهلا (وسئل)
عن شخص غصب هينا مثلية وأتلفها وقلم يضمن مثلها وان اعوزه ووجده باكثر ضمنها بقيمة
المثل وقت الحاكمة والتأدية وان لم يكن لها مثل ضمنها بقيمتها أكثر ما كانت من حين الغصب
الى حين التلف مفهوم ذلك أنه اذا كان أكثر القيمة ما بين الغصب والتلف دون ثمن المثل فله
قبوله بينوا لنا صورة الاقل والاكثر في القيمة في المدة وأوضحوا ذلك مفصلا (فاجاب) بقوله
الحاصل في هذه المسئلة ان من غصب هينا مثلية وأتلفها يلزمه مثلها فان فقده أو وجده بزيادة على
ثمن مثله لزمه أقصى قيمة من وقت الغصب الى وقت فقد المثل فلو كان وقت الغصب يساوى مائة
ووقت التلف يساوى مائتين وفيما بين الوقتين يساوى ألفا لزمه الألف وقس على ذلك وأما المتقوم
فيضمن بأقصى قيمة من الغصب الى التلف والله أعلم (وسئل) عن شغل بقعة من المسجد بمخاض
له فهل يحرم عليه وتلزمه أجرة المثل (فاجاب) بقوله نقل النووي رحمه الله في فتاويه عن الغزالي
أنه تلزمه أجرة البقعة مالم يغلق باب المسجد والا لزمه أجرة جميعه ثم قال وهذا صحيح معتبر وتصرف
الأجرة في مصالح المسجد وظاهر حرمه ذلك وان لم يضيق على المصلين (وسئل) رضى الله تعالى
عنه عما صورته قالوا لو غصب خشبة وأدرجها في سفينة لم تقلع منها في اللجة ان خشى تلف نفس
أموال محترم ما المراد بالمحترم (فاجاب) بقوله المراد بالمحترم في غير هذا الباب ما حرم قتله أو إتلافه
ويحتمل الحاق هذا الباب بغيره ويحتمل خلافه والذي يقه أن يقال ان خشى اتلاف نفس اشترط

لا يستحق ذلك قام ولده أو ولد له وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصل يستحقه من ذلك أن لو كان حيا باقيا يتداولون ذلك بينهم الى حين انقراضهم ثم مات الواقف وترك أولاده محمدًا وأم الخير وفاطمة وأمنة ثم مات محمد وترك ثلاثة أولاد فليفل ونجاء وأجد ثم مات أم الخير عن غير ولد ثم مات فليفل عن ثلاثة أولاد نجاء ومحمد وأجد ثم ماتت أمينة عن بنت تدعى بديةة ثم ماتت بديةة عن غير ولد ثم ماتت فاطمة عن ولدها نور الدين ابن بنت الواقف ثم غير ولد ثم مات أجد ابن الواقف عن الواقف عن غير ولد أيضا ولم يبق من المستحقين سوى نور الدين ابن بنت الواقف ومحمد وأجد ولي فليفل ابن الواقف ويوسف ابن فليفل فإذا يستحق يوسف بن فليفل وما يستحق نور الدين بن فاطمة وماذا يستحق أولاد فليفل أعياهم يوسف (فأجاب) بأنه ينتقل نصيب محمد ابن الواقف من ريع الوقف الى أولاده الثلاثة فليفل ونجاء وأجد وينتقل نصيب أم الخير منه الى أختها فاطمة وأمنة وينتقل نصيب فليفل منه الى أولاده الثلاثة نجاء ومحمد وأجد وينتقل نصيب أمينة منه الى بنتها بديةة

أن لا تكون محترمة كعربي ومرد وغان محصن وان خشي اتلاف مال فان كان حيوانا فهو محترم وان كان لغير محترم وان كان غيره فقد صرحوا بان مال الحربي غير محترم ويحتمل الحاق المرتد به لقول بعضهم كنفس الحربي وماله فأتى بالكاف الدالة غالبا على عدم الحصر في مدخولها ويحتمل الفرق بأن مال المرتد ايت المال ان مات مرتدا والا فهو له وأيضاً من استولى عليه لآءك شيأ منه بخلاف مال الحربي وأيضاً فالهربي اذا مات على حرابته انتقل لوارثه الحربي وهو غير معصوم بخلاف المرتد فإنه اذا مات على حاله انتقل للمسلمين فلهـم حتى منأكد في ماله بخلاف مال الحربي (وسئل) عن خلط المغصوب وصار غير متميز فهل يملكه أولا (فأجاب) بقوله اذا خلطه بمالا يميز عنه ملكه سواء أكان من جنسه أو غيره وسواء كان ما خلطه به له أو لمالك آخر وهذا هو المذهب مذهبنا ولا يكاف المالك أن يأخذ من الخلط بغير جنسه مطلقا بخلاف الخلط بجنسه فإنه يجبر على أخذ بعض الخلط بالاجود أو المثل لا الاردا وظاهر كلامهم أن الغاصب يجوز له التصرف بنفس الخلط سواء أعطى المالك البدل أولا وبؤيده قولهم أن الحق انتقل بالخلط الى ذمته لكن لو قيل أنه يحرم عليه التصرف قبل رد البدل وأنه لا ينفذ منه لم يبعد قياسا على الورثة حيث يحرم عليهم التصرف في تركة مورثهم اذا كان مدينا مع انما ملكهم والدين في ذمة مورثهم ولو بعد الموت رعاية لصاحب الدين ولا يقال ان التركة مرهونة بالدين شرعا بخلاف هذا لاننا نقول والعين المختلطة بما يجبر على القبول منها ينبغي أن تكون مرهونة بحق المالك كذلك رعاية لحقه (وسئل) هل تجب اوقاف الخمر الغير المحترمة وان قصد صاحبها التخلل وما هي (فأجاب) بقوله الاوجه أنها التي عسرت بقصد الخمرية وحينئذ فوجب اوقافها فوراً ولا يجاب للحيولة بينه وبينها الى التخلل نعم ان قصد قبل تخمرها اتخاذها للعبة لم تجب اوقافها لانه أبطل النية الاولى بالنية الثانية (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قول الارشاد وضمن أخذ من غاصب لا ينكاح وفي شرح المنهاج في باب الغصب لو زوج الغاصب الامة المغصوبة ففانت منافعتها تحت يد الزوج فقرمها رجع بها على الغاصب واذا ماتت عنده وغرم قيمتها رجع بها اه وهذا يناقض ما اقتضته عبارة الارشاد من عدم الضمان فتأملوا الجمع بينهما باي شئ أنابكم الله (فأجاب) بقوله لا تنافي بين عبارة الارشاد وعبارة شرح المنهاج المذكورة بل هما متحدتان مفادهما واحد كما يفهمه قول الارشاد عقب لا ينكاح ورجع الخ اذ معنى لا ينكاح ان من تزوج المغصوبة من الغاصب جاهلا قتلته عنده لا بطالب بقيمتها لان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت اليد نعم قال الزركشي ينبغي تخصيصه بما اذا تلفت بغير الولادة والا فيضمنها كما لو أولد أمة غيره بشبهة وماتت بالولادة فإنه يضمنها كما قاله اه وفيه شئ يبينه في شرح الارشاد واذا علم أن الغاصب لا يضمن قيمتها لو تلفت عنده فلو غرمها له المالك رجع بها على الغاصب كما أفاده قول الارشاد ورجع الخ وكذا منافعتها الفاتحة في يد الزوج من غير فعله لا يضمنها لما تقرروا ان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت اليد فاذا غرمه المالك اياها رجع بها على الغاصب كما يفيد قول الارشاد ورجع الخ بخلاف ما لو غرمه مهر وطه أو أجرة المنافع التي استخدمها فيها فإنه لا يرجع بها لانه شرع في العقد على أن يضمن المهر ولان الغاصب لم يسلمه بالتزويج على الاستخدام فظهر لمن له أدنى تأمل ان لا يخالف بين العبارتين بوجه وان توهم المخالفة بينهما انما نشأت عن الغفلة عن معنى قوله لا ينكاح وعن قوله عقب ورجع الخ (وسئل) عن غصب عبدا يعرف صنعة ففسدها وقلنا يعرّم قيمة هذا الوصف من المصدق في النسيان فلو نكح فادعى الغاصب أنه متذكر فلا عليه غرم والمالك أنه متعلم فالعزم من المصدق منهما هذا على قول الفرق بين التذكر والتعلم (فأجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم ان الغاصب هنا هو المصدق لان المالك يدعى عليه

احسان فانه حرفة فانت في يده فليزمه قسمتها والغاصب يدعى بقاء تلك الحرفة أو عدمها من أصلها فلا يلزمه شئ والاصل براءة ذمته مما يدعي عليه المالك حتى يثبت موجهه وأيضاً فان اتفقا على وجود تلك الحرفة واختلفا في النسيان فالأصل دوامه وان لم يتفقا على وجودها بان اختلفا فيه فالأصل عدمها وكل من هذين الاصلين مساعد لأصل براءة ذمة الغاصب فقوى جانبه باعتضاده وانا أصل براءة الذمة مع أصل الدوام في الاولى أو أصل العدم في الثانية ومما يشهد لتصديقه قوالهم لو اختلفا في كون المغصوب كاتباً أو محترفا صدق الغاصب بيمينه لان الأصل براءة ذمته وعدم ما ادعاه المالك وقولهم لو رد الغاصب المغصوب أعني مثلاً وقال هكذا غصبته وقال المالك بل حدثت عنده صدق الغاصب بيمينه لان الأصل براءة ذمته عما يزيد على تلك الصفة فتأمل هذا كالذي قبله تجده صريحاً في تصديق الغاصب في صورة السؤال والمذهب الذي صرح به الشيخان وغيرهما ان أعلم الصنعة ككذ كرهاة على الفرق بينهما الذي ذكره السائل فالمصدق فيما ذكره الغاصب أيضاً كما علم مما قررته على الاصح في صورة اختلافهما في النسيان (وسئل) عن مغصوب تحقق جهل مالكه هل هو حرام محض أو شبهة وهل يحل التصرف فيه كالقطة أو كغيرها (فأجاب) بقوله لا يحل التصرف فيه مادام مالكه مرجح الوجود بل بوضع عند قاض أمين ان وجدوا لا فعالم كذلك فان أبي من معرفة مالكه صار من جهة أموال بيت المال كما في شرح المذهب فإنه قال ما لمصلحة من معه مال حرام وأبى من معرفة مالكه وأبى له وارث فينبغي أن يصرفه في المصالح العامة كالقناطر والمساجد والا فيصدق به على فقير أو فقراء ويتولى صرفه القاضي ان كان عطيها والاحرم التسليم اليه وضمنه المسلم بل ينبغي أن يحكم رجلا من أهل البلد ديناً عالماً فان فقد تولاه بنفسه وأخذ الفقير للمدقوع اليه حلال طيب وله أن يتصدق به على نفسه وعياله ان كانوا فقراء والوصف موجود فيهم بل هم أول من يتصدق عليهم وله أن يأخذ منه قدر حاجته لانه أيضاً فقير كذا ذكره الاصحاب ونقل عن معاوية وأجد والحارث الحاسبي وغيرهم من أهل الورع لانه لا يجوز اتلاف المال ولا رميه في البحر فلم يبق الامصال المسلمين اه وقد سبقه اليه الغزالي في الاحياء وغيره هذا في الحرام المحض كما تقرروا أما ما لم يتحقق فيه ذلك فهو شبهة والاشتراء منه مكروه وان غلب الحرام كما في شرح المذهب وقال الغزالي حرام قبل ويستثنى من الاول ما قاله الشيخ عز الدين من أنه لو اختلط ثوب مباح بنحو ألف ثوب مغصوب فيجب الجزم بتحريم الشراء لان المباح مغمور تافه بالنسبة الى الحرام ويؤيده قولهم في باب الصيد لو اختلط حمام بمولوك غير محصور بمباح محصور حرم الاصطياد منه اه وما مر من وضع مال يئأس من مالكه في يد من مر هو قضية كلام الاصحاب وصرح به الاذري وقول ابن الصلاح في كتب المسلمين التي بيد الفرنج هل يحل شراؤها ان استنفذها حسن ثم لا يجوز القراعة والاتقاع بها حالا والظاهر أنها اذا عرفها سنة جاز غلصها كالقطة مردود ومن رده الاذري فقال في توسطه الاقرب أنه لا يلحق بالقطة بل يحفظ الى اليأس من العثور على مالكه ثم يصنع به ما يصنع بالمال الضائع أي يصرفه في المصالح عند اليأس من معرفة مالكه (وسئل) عن أرض لا توجر قط فإذا يلزم غاصبها (فأجاب) بقوله أفنى بعضهم بأنه تجب أجرة أقرب الاراضى اليها وهو محتمل منقاس ويقاس به غيره (وسئل) عن دار مشتركة بين أخوين فسكافها ولم يستأجر أحدهما من الآخر ولا استعار ولا استباح لكن أحدهما وحده والأخوة عيال فهل لكل الرجوع الى الآخر أولا (فأجاب) بقوله نعم لكل منهما مطالبة الآخر بأجرة سكنه في نصيبه بأجرة المثل بقسطه على قدر السكن (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا اختلط المغصوب أو المنسوب بغيره من المملوك اختلاطاً متراج بحيث لا يمكن تمييزه كزيت وحنفية بيضاء بمثلها فهل

المذكورة
* (كتاب الهبة)
(سئل) رحمه الله عن قال لغيره وهبتك كذا فلم تقبل فقال له بل قبلت هل القول قوله أم قول المتهب (فأجاب) بان القول قول المتهب بيمينه لانه أعترف بذلك ولان الواهب قد عقب اقراره بما رفعه (سئل) عن وهب لولده شيئاً وأقبضه اياه وحكم

شافعي بموجب الهبة ثم
وجع الواهب في هبته
والعين باقية بيد المتهب
فرقت الحادثة الى القاضي
الحنفى واتصل به حكم
الشافعي لحكم بطلان
الرجوع وقال ان موجبها
خروج العين من ملك الواهب
ودخولها في ملك الموهوب
له وأما الرجوع فحادثة
مستقلة وجدت بعد حكم
القاضي الشافعي فكيف
تدخل تحت حكمه وكيف
يعقل أن يسبق السيل المطر
والحصاد الزراعة والولادة
الاحبال وصارت المسئلة
بذلك واقعة الفتوى
(فاجاب) بان حكم الحنفى
باطل لما لم يمتلحس له
الشافعي اذ قوله بموجب
قوله حكمت بموجب مقرر
مضاف لمعرفة فهو عام
ومدلوله كلية فكأنه قال
حكمت بانتقال الملك
وبعده الرجوع عند وقوعه
وهكذا الى آخر مقتضياته
سواء فيما وقع وما لم يقع بعد
وقد قال اثنتان يقع الفرق
بين الحكم بالهبة والحكم
بالموجب من أوجه الاول ان
العقد الصادر اذا كان صحيحا
بالاتفاق ووقع الخلاف في
موجبه فالحكم بالهبة لا يمنع
من العمل بموجبه عند غير
من حكم بها ولو حكم الاول
بالموجب امتنع الحكم
بموجبه عند غير مثاله
التدبير صحيح بالاتفاق
وموجبها اذا كان تدبيرا

المعصوب لما لكه أو للغاصب فيه وجهان وجه الاول القياس على ما لو قتل شاة فان المالك يكون
أحق بجلدها مع قيمتها ووجه الثاني ان الغاصب غرم له ما يقوم مقام التالف من كل وجه فالاول
لا وجه له كما قاله المتولي ومن ثم صحح الثاني وقال ابن الرفعة انه مقتضى كلام الامام فانه استبعد
مقابله وفارق مسئلة الشاة ببقاء المالبية هنا وقول الزركشي النظر في مقتضى ترجيح الاول فيه نظر
ولا فرق على الثاني بين أن يكون للحنطة والهرسة مالبية أم لا وعلى الثاني فهل يأتي هنا ما من
أنه لا يحل للغاصب التصرف حتى يغرم البديل أو يفرق بان منعه هنا يؤدي الى اتلاف مال بخلافه
ثم فان التأخير ليس فيه اتلاف له محل نظر والثاني منقذ ان لم يجد قاضيا يقوم مقام المالك
أو كان معسرا كما مر ولو غصب خشبا وأحرقه فالمراد كالمهرسة فيما مر والله أعلم (سؤال دسئل) رضى
الله تعالى عنه بما لفظه الحمد لله وحده أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يمن و يتفضل علينا
وعلى المسلمين بطول حياة سيدنا ومولانا وعمدتنا وعدتنا وملاذنا وسيدنا وبركتنا وشجنا وأستاذنا
شيخ مشايخ الاسلام عمدة الانام من اليه المرجع وعليه المعول شهاب الدين أحمد بن حجر حفظه الله
وأطال بقاءه لنا وللمسلمين وبعد فتفضلوا بوضع جوابكم الشافي الوافي لازمت أهلا ولاذ الحبل
المشكلات ورفع المضلات على اشكال في مسئلة ذكرها في العباب في الغصب في فرع كما ذلك
غير خاف على شجنا حيث قال فرع لو غصب حنطة قيمتها خمسون فطعنها فصادت عشرين فغزها
فذاقت خمسين ثم تلفت ضمن ثمانين بسبب نقص الطعن ولا عبرة بزيادة قيمة الخبز كان نسي العبد
الحرقه وتعلم أخرى اه ما في العباب ونقل هذا في التجريد عن القاضي حسين وكذلك في أدب
القضاء للفرزى وتبعه الشيخ زكريا في مختصره ونقلها في الجواهر وكذلك موسى بن الزين في كوكبه
وكلامهم ساكنون عنها مع أنها مشككة على القاعدة في ان المثل اذا تغير من حالة الى أخرى ضمنه
الغاصب بالاغبط منها ففي النسيئة والالوار أنه اذا غصب حنطة وطعنها ثم خبزها فله المالك الاغبط فان
قلت في تصوير العباب زيادة وهي نقصان القيمة ثم عودها فلنا القاعدة ان المثل لا يتغير ضمنه
بنقص القيمة اللهم الا أن يقال هذا ان لم يصير متقوما كما في العباب أو يقال ان الفرع الذي في
العباب معروف للقاضي الحسين وقد عرف من الروضة ان طريقة القاضي ان المثل يضمن بالقيمة
الجواب لا عدمكم السلون ولا أخلى الوجود منكم وهدى بكم كل ضال أمين (سؤال آخر) ذكر
في الارشاد تبعا للشيخين أن زوج المعصوبة اذا كان جاهلا وتلفت عنده لا يضمن لاطريقا ولا
قراره مخرج به في الروض وأقره عليه الشيخ زكريا في شرحه عليه وكذلك في العباب كل ذلك في
أول الباب وفي آخره ذكر في الروضة اذا غرم قيمتها يرجع بها على الغاصب وكذا أجرة المدة
التي لم يستخدمها فيها وجريا في الروضة والعباب على الاجرة وسكنا عن القيمة ولم يظهر بينهما فرق
والذي في آخر الباب يشكل على الذي في أوله فما الظاهر ماذا كر أولا أو آخر أو كل منهما مقرر
وعليه فالفرق (الجواب) ما في العباب هو المنقول المعتمد ولا يخالف ما ذكره في المثل لان هذا
من صور ما اذا صار المثل متقوما لان العبرة في ذلك بالآخر وهو باعتباره كذلك وحينئذ فلا نظر
لكونه صار مثليا ثم متقوما وقد صرحوا في هذا القسم بأنه يجب المثل الا أن يكون المتقوم أكثر
قيمة فقيس قيمته فعلم وجوب الثمانين هنا لانها الاغبط وان اختلف سبب وجوبها أما الخسوس
فلانها القيمة حين التلف وأما الثلاثون فلانها أرش جنايته على المعصوب بطعنه الذي نقصت به
قيمه وقاعدة الباب ان ما ضمنه بجنايته لا يعود بطعنه فيه ما سوى قيمة أرش تلك الجناية ومن
ثم شبه القاضي هذه بما اذا غصب عبدا يعرف حرقه فزيد بها قيمته ففسدها عنده فانه يضمن أرش
نقصها وان علمه حرقه أخرى كشأنها أو تزيد عليها لان ففسدها في المعصوب ولو بما يزيد فيه غير

مطلقا عند الحنيفة منع
البيع فلو حكم حنفى ببيعة
التدبير المذكور لم يكن ذلك
مانعا من بيعه عند من يرى
بيعة بيع المدبر ولو حكم
حنفى بموجب التدبير امتنع
البيع واذا كان حكم
المالك ببيعة البيع لم يمنع
ذلك اثبات خيار المجلس ولا
فسخ المتعاقدين أو أحدهما
بسبب ذلك الحكم لان
الحكم بالبيعة يجامع ذلك
ولو حكم بموجب البيع امتنع
على الحاكم الشافعي تحكيم
المتعاقدين أو أحدهما من
الفسخ بخيار المجلس وليس
للمتعاقدين أو أحدهما
الانفراد بذلك لانه يؤدي
الى نقض حكم الحاكم
في المحل الذي حكم به وهو
الايجاب ولو حكم الشافعي
بيعة البيع لم يكن مانعا
للكم الحنفى من تحكيم
الجار من أخذ المبيع
بالشفعة ولو حكم بموجب
امتنع عليه ذلك ولو حكم
المالك ببيعة القرض لم
يمنع على المقرض الرجوع
في القرض وان حكم
بموجبه امتنع الحكم على
المقرض بالرجوع في العين
المقرضة الباقية عند المقرض
لان موجب القرض عند
الحاكم المذكور امتناع
الرجوع ولو حكم الشافعي
بيعة الرهن لم يكن ذلك مانعا
لمن يرى فسخ الرهن بالعود الى
الراهن على وجه مخصوص
وهو أن يعيده باختيار

ويكون الحق في نفسه باعتبار
الراهن مثلا أن يستعملان
الحكم بالصحة ليس منافيا
للمسح بما ذكره بخلاف ما لو
حكم بوجبه فإنه يمنع على
الحاكم أن يستعمله بما
تقدم ذكره لأن موجب
عند الحاكم الشافعي
دوام الحق فيه للمرتبة مع
العود مطلقا فالحكم
بالفسخ لاجل العود المذكور
مناف لحكم الشافعي
بوجبه عنده (سئل) عن
قول ابن المقرئ في روضه
في هبة الأصل للفرع ولو
زرع الحب وأفرغ البيض
فلان رجوع اذ ذلك معتمد
في الفرق بينه وبين نظيره
في كلامه في الغصب حيث
يرجع المالك فيه وأن
فرخ ونبت (فاجاب) بأن
المعتمد ما ذكره ابن المقرئ
كصاحب الحياوي الصغير
وغيره والفرق بينهما أن
استهلاك الموهوب يسقط
به حق الواهب بالكلية
واستهلاك المقتوب أو
نحوه لا يسقط به حق المالك
(سئل) عما لو رجع الأصل
في عين وهبه لفرعه وهي
مؤجرة فلن أجرتها بعد
الرجوع (فاجاب) بأن
أجره المتهب والفرق بينه
وبين رجوع البائع
بالخلاف أن العقد هناك
يرفع من أصله على وجهه ولا
كذلك هنا (سئل) عن قوله
أطعمتك هذا فاقبضه هل
هو صريح أم كناية (فاجاب)

القاسب ضمن جزأ من المثل إذا ضم ارشه الى قيمة المتقوم صار أغبط فوجب القيمة هنا نظرا لما
قررته من وجوب تبعية الارش العين لانه بدل جزئها ومع هذا لا يخلو كلام القاضي عن تقار ونقد
وان أقره عليه في فرع القمولى وضاعوا كلامه في فرع الروضة الا أن وجه تقريرهم يقربه
ما ذكره فتأمل هذا ما يتعلق بالمسئلة الاولى وأما الثانية فلا تخالف فيها في كلامهم لانهم يبنوا
أول الباب ان يد الزوج ليست بد ضمان بالنسبة للقيمة وفي آخره أن الاجرة فيها تفصيل فان
قوت المنافع لزمته أجرتها والا فلا وانما الذي يشكل من ذلك قول الروضة انه اذا غرم قيمتها
يرجع بها على القاسب فان هذا يقتضى أنه طريق في الضمان وليس كذلك ولاجل هذا الابهام
حذفه الروض لكن الجواب عنه أنه علم من كلامه أنه غير طريق فوجب حل قوله اذا غرم قيمتها
على ما اذا أداها للمالك ظانا أنها تلزمه ثم علم أنها لا تلزمه فله الرجوع بها عليه لتبين فساد الاداء
اذلا عبرة بالظن البين خطؤه والله سبحانه أعلم

(باب العارية)*

(وسئل) حيث اقتضى الحال أن المعير يملك بالقيمة هل يدخل في ملكه قهرا من غير لفظ أم لا بد
من اللفظ فان قلتم لا بد فهل يشترط العلم بالقيمة حال التملك أم لا وهل يكفي باللفظ قبل تسليم القيمة
أولاد من تسليمها أو رضا المستعير بذمته (فاجاب) بقوله ان الذي ذكره الرافعي في العزيز نقلا عن
التنزيه صريح في أنه لا يدخل في ملك المعير قهرا وأنه لا بد من عقد وعبارته بعد ان حكى الخلاف
في المسئلة وليس له التملك الا باذن المستعير لانه يبيع أو اجارة اه وعبارة التنزيه بعد أن ذكر
أنه يجزى بين القلع مجانا والاخذ بالقيمة أو الإبقاء بالاجرة فان أراد القلع لاحتاج الى اذن المستعير
وان أراد التملك بالقيمة أو التقرر بالاجرة يحتاج الى اذنه لانه يبيع أو اجارة وربما يريد المستعير
نقله انتهت وحاصلها أنه لا يستقل بالتملك أو بالإبقاء بالاجرة بخلاف القلع لان في التملك اخراج
ملكه عنه وفي الإبقاء بالاجرة الزام ذمته مالا وهو قد لا يريد ذلك بل يريد القلع واعتمد الاسنوي
وغيره ما ذكره وحينئذ فاذا اختار المعير التملك أو الإبقاء بالاجرة فان رضى المستعير فلما لهما لا بد من
انشاء عقد يبيع في الاول أو اجارة في الثاني وان لم يرض المستعير بواحد منهما كلف تفريغ الارض
وأما اذا امتنع المعير من التغيير والمستعير من بدل الاجرة وقد طلبها المعير فانهما يمهلان الى أن يختار
المعير ماله اختياره أو يبدل له المستعير الاجرة ويرضى فان قلت ما الفرق بين هذا والتملك بالشفعة
حيث لم يتعين فيه اللفظ لانه يحصل بعد رؤية الشقص وعلم الثمن اما بنحو غلكت بالشفعة مع قبض
المشتري عوض ماحله للبائع قبضا كقبض المبيع واما بان يرضى المشتري بذمته حيث لا ربا وان
لم يسلم الشقص واما بان يملك عند القاضي ويحكم له بالشفعة وان لم يسلم الثمن قلت الفرق
بينهما ان دفع الضرر الذي هو سبب الاخذ بالشفعة لا طريق له سوى تلك الشقص المذكور
فلذلك كان التملك فيها قهرا بخلاف الضرر في مسئلتنا فانه يندفع بالقلع أو بالتبعية بالاجرة كما يندفع
بالتملك فلم يكن قهرا واذا بان أنه غير قهري بان اتضح توقفه على رضا المستعير لانه قد يريد
دفع الضرر بغيره وهو القلع واذا توقف رضاه ورضى احتج الى ناقل له عن ملكه الى ملك المعير ولا
يكون ذلك الا بعدد فلذلك اشترط هنا وبما تقرره علم أنه لا بد من معرفة المعير والمستعير بالقيمة أو اجرة
المثل حتى يقع عقد البيع أو الاجارة بعوض معلوم وانما حيث عرفا القيمة أو الاجرة وعقد ابها في
القيمة صح ولا يشترط تسليمها لصحة العقد بل يصح وان لم يسلمها ثم يطالب المستعير المعير في الاولى
وعكسه في الثانية بان تنازعا في البدانة بالتسليم يأتي فيها مالى المتبايعين وان امتنع المستعير من
العقد بالقيمة في النعمة وأبي الأنا يقع العقد على عينها فان وافقه المعير فذلك والا أعرض

بأنه صريح في الهبة (سئل)

عما لو أبا حقه متفعة داره أو
وهبها فهل الدار عارية له
فيهما فلا ذلك منافعا كما
رجحه في هبة المتفعة الزركشي
وخزم به الماوردي وغيره
فيهما أم لا فيهما فتكون
أمانة وذلك منافعا بقبضها
وهو استيفاءها لا بقبض
الدار كرجحه ابن الرفعة
والسبكي والبلقيني في
الثانية (فاجاب) بأن الرابع
الثاني (سئل) عما اذا وهبه
شيا من غير عوض وأطلق
فهل يكون مدقوقا يحصل به
قواب الآخرة أم لا وهل اذا
وهب سرجا لصاحبه أم لا
وما العلة في ذلك لانه نجس
العين لا يمكن تهاويه مع
بقاء عينه (فاجاب) بأنه
لا تكون الهبة المذكورة
صدقة الا ان قصد بها هبة
قواب الآخرة ولا تصح هبة
السرجين اذا تكون فيها
لا ذلك لانها التملك بلا
عوض وأما هبة السرجين
وتحويه على ارادة نقل
الاختصاص فصحة

(كتاب القطة)*

(سئل) عن أجره المشرف
على المنقط الفاسق هل
هي على المنقط أم في بيت
المال (فاجاب) بأن أجره
المشرف على تعريف الفاسق
القطة عليه ان التقطها
التملك وان التقطها الحفظ
فهي في بيت المال (سئل)
رجحه الله عن اذن أحد
سيدى الرقيق المشرك في

بجنة ولما نزل قوله فثم شقي وسعيد وقوله فريق في الجنة وفريق في السعير فإذا اتفق الثاني ثبت الاول وما ذكر من اثبات المنزلة الثالثة مذهب المعتزلة وهو ضعيف باطل لقول الجلال السيوطي في تفسيره لان الاعراف سور الجنة وسور البلد منها فهل ما نقل عن الفقهاء غير صحيح فالجواب عنه باستدلاله صحيح وهل هناك منزلة ثالثة فلها أصل ومن ذكرها من أهل السنة وغيرهم فان قلتم نعم فإذا يستفقه من قال انه مذهب المعتزلة الخ وما الجواب عن الاشكال فان قلتم انهم محكومون بالسلامة في الآخرة عكس الدنيا فما الدليل عليه ولا معنى خالف حكم الآخرة الدنيا ههنا (فاجاب) بان ما نقل عن الفقهاء صحيح وبما لان الجواب عنه بأنه باطل عنهم معلوم ولا يعارضه الحديث المذكور لانهم يتكلمون في الاحكام الدنيوية لا في الاحكام الآخروية وليس هناك منزلة ثالثة عند أهل السنة وأهل الاعراف من أهل الجنة فقد ذكر العلماء في تعيينهم بضعة عشر قولا وهي متفقة على أنهم من أهل الجنة لقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف الى قوله ادخلوا الجنة لا تخوف عليكم ولا أنتم تخزفون أي يقول الله تعالى

جواز اصلاح الخطأ في الكتب المستعارة ثم نقل من العبادي ما مر ثم قال واعلم ان اطلاق اصلاح الخطأ في المستعار خطأ فنقول ان علم رضا المعير وهو أهل للاصلاح جاز قطعاً أو كراهته فلا قطعاً والا فان كان خطأ المستعير تكميل الكتاب المستعار أو يقاربه فهذا محتمل وجه الجواز أنه احسان فالظاهر رضا المعير به ووجه المنع أنه تصرف في ملك الغير بغير أمره وان كان خطأ الكتاب في غاية الحسن لم يجوز قطعاً أو بالعكس ففي الجواز نظر لان الاصلاح يخرج الساقط بالخطأ الحسن بين قبح خطأ الاصل ويضعفه وهذا ان لم يحصل بالاصلاح كسط مكتوب أو تعيب أو ضرب فان هذا يظهر انه لا يجوز الا بعد العلم برضا المعير وينبغي أن يفرق بين الموقوف على جماعة مسلمين وبين الملك والموقوف على معين فكل ما جاز فيهما جاز في الموقوف على العموم من باب أولى وكل ما امتنع فيهما هل يمتنع فيه هذا موضع تردد وتفصيل يدركه التنبه اه ملخصاً (وسئل) رضي الله تعالى عنه بما صورته ذكر أبو شكيل شارح الوسيط ان رجلاً استعار عشرين من مالكمهما فقتل أحدهما الآخر عدا فاقص المالك ضمن قيمتهما فهل هو معتمد (فاجاب) بقوله مقتضى قول الاصحاب اذا قتل السيد العبد القاتل لعبد في يد الغاصب بري لان المالك هو المتلف أنه لا يضمن لان الغاصب أسوأ حالا منه فما ذكره أبو شكيل فيه نظر وان وافقه بعضهم وفرق بين الغاصب والمستعير بان المستعير تضمن رقبته دون جنائبه والمغصوب تضمن رقبته وجنائبه فاذا اقتص المالك من المغصوب فقد استوفى متعلق الغصب وسقط عن الغاصب حكم الغصب في الرقبة وفي هذه الجنابة واذا استوفى المعير فقد استوفى شياً لا يتعلق به بالعارية ولا يضمنه المستعير فيبقى حكم العارية بحاله وهو ضمان العبد من المذكورين على المستعير وهل يطرد ذلك في جميع العواري اذا أتاها المعير قبل أن يقبضها قال بعضهم لو ألتف أجنبي المستعار قبل أن يقبضه المعير فان لم يضمن بان ألتفه لصياله أو قصاص ضمنه المستعير فقط والافه طرق والقرار على المتلف وحيداً فتلاف المعير كذلك في الحالة الاولى الضمان على المستعير ولا يسقط عنه باتلاف المعير بخلاف الغصب في القصاص لما مر من الفرق بينهما وفي الحالة الثانية يسقط الضمان عنه اذا لا فائدة في تفريره وهو يرجع به على الآخر اه وهو مبني على ما مر من الفرق بين الغاصب والمستعير (وسئل) عن شخص قال لا تخرم ممتلك كذا فهل هو كاعتراك أو كوهبتك (فاجاب) بقوله صرح في البيان في الهبة بان الهبة هبة لكن كلامه في العارية صريح أو كالصريح في ان الهبة هي العارية وهو الذي دلت عليه الاحاديث واللغة والاستعمال واعتمده بعض شارح الوسيط (وسئل) عن استعار عدا فهل يضمن ثيابه (فاجاب) بقوله لا يضمنها لانه لم يأخذ مستعملاً بخلاف كاف الدابة (وسئل) عن استعار كتاباً موقوفاً فقتل عنده بلا تقصير فهل يضمنه أولاً (فاجاب) بقوله قال في الروضة في أول كتاب الوقف اذا سلبت كيزان على حوض أو نهر فقتل منها شئ في يد أحد لم يضمن الا بالتعدي ومنه استعماله في غير ما وقف له وبه يعلم أن الكتاب المذكور ان كان وفقاً على المستعير بان كان من جهة الموقوف عليهم فلا ضمان عليه وكذا ان لم يكن وفقاً عليه بان كان وفقاً على انسان بخصوصه فاستعاره منه كما صرح به بالقبض قياساً على ما لو استعار من مستاجر وألحق بذلك الاستعارة من كل من يستحق المنفعة استحقاقاً لازماً دون الرقبة قال وعليه لو أصدق زوجته منفعة أو صالح عليها أو جعلها رأس مال سلم لم يضمن المستعير من هؤلاء اه وهو بحث متعب (وسئل) عن دابة مستعارة عثرت بحالة الاستعمال وماتت ما الحكم (فاجاب) بقوله ان كان سبب عثرها هو الاستعمال المأذون فيه لم يضمنها المستعير لانها حينئذ تلفت بالاستعمال المأذون فيه وان عثرت لا بسبب أو بسبب هو الاستعمال لكنه غير المأذون فيه ضمنها كما لو تلفت بأقفة سماوية في الطريق والله أعلم (وسئل)

عن أراء من عين قارأه الآخر عن دين فهل يضمن (فاجاب) بقوله لا يصح الإبراء عن العين بل عن الدين لكن بحث جميع متأخرون أنه لو قصد بالإبراء عن الدين جعله في مقابلة الإبراء عن العين لم يصح (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن قواهم في العارية وقاع مجانا بذر وفواة حله سيل فثبت في أرضه فهو باق على ملك صاحبه فان أعرض عنه فهو اصحاب الأرض هذا فيما لا قيمة له كقنوة أما غيره فهو باق لملكه ذكره ابن أبي شريف في شرحه زاد في الاسنى وعلى مالكة القطع لان مالك الأرض لم ياذن فيه فهو كما لو انتشرت أغصان الشجرة في هواه داره وعليه التسوية للأرض لان ذلك لتخليص ملكه وفي فتاوى السهري وان كان ذلك يسيراً يعرض الناس عن المطالبة به عادة الحق ذلك بالسواقط التي جرت العادة بالأعراض عنها وفي الاسنى بعد ما تقدم فان أعرض عنها وكان ممن يصح اعراضه فهي لملك الأرض اه ولا يخفى مناقضة ما ذكره ابن أبي شريف فما المعتمد (فاجاب) بقوله كلام الاسعاد لا يخالفه ما ذكره ومن ثم جرت عليه مينا لمراده في شرح الارشاد حيث قلت وعلى مالك الأرض رده أي ما حصل من نحو نوى وجب لملكه ان حضروا لم يكن له قيمة كقيمة وفواة لم يعرض عنها وذلك لان تقييده بالأعراض بما لا قيمة له الموهوم أن ماله قيمة لا يزول الملك عنه بالأعراض بحمل على أن المراد قيمة لها وقع عادة أما ما ليس لها وقع كذلك فهي كالأعدم وكلامه في باب الصيد والذباح دال على ذلك وعبارة شرحي على المنهاج فرع يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز وسنابل الحصادين وبرادة الحدادين فملكها أخذها على المعتمد أي عند النودي وغيره خلافاً لقول الرافعي ومن تبعه أنها تصبح مباحة ولا تلك اه وينفذ تصرفها أخذاً بنهاه أحوال السلف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مساحية بذلك لحقارته عادة فبحث الزكوى ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به مردود لذلك ثم محل جواز أخذ ذلك كاهو ظاهر عالم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كأن وكل من يلقاه له انتهت عبارة الشرح المذكور والحاصل ان الأعراض للمالك المكتني فيه بالقرينة يجري فيما لا قيمة له بالقيمة وفيما له قيمة نافية وأما ماله قيمة لها وقع فلا يكتفي فيه بالقرائن بل لابد فيه من التملك أو صريح الإباحة (باب الشفعة) *

(وسئل) رضي الله تعالى عنه هل للشفيع بعد العلم الاشتغال بصلاة النفل (فاجاب) بقوله له الاشتغال بصلوة مؤقتة كاشبهه كلامهم وهـ ليلحق بها النافلة المعلقة أولاً كل محتمل والأقرب الثاني لان هذه لا يخفى قوتها بخلاف تلك وعلى كل فلو علم وهو فيها فهل يجب عليه الاقتصار على ركعتين بعد العلم أولاً أن يصلي ماشاء كل محتمل أيضاً ولكن الاول أقوى مدركاً (وسئل) رضي الله تعالى عنه عما اذا اشترى زيد حصه من عمرو من أرض مشتركة ثم باع المشتري الشقص من مشتر آخر مثلاً بعشرين درهما فادعى الشفيع على المشتري بالشفعة وأيضاً ادعى ان المشتري الثاني المدعى عليه بالشفعة أقربان المشتري الاول انما اشترى هذا المبيع بعشرة دراهم يريد الشفيع الشفعة على المشتري الثاني بالعشرة دراهم مؤاخذه له باقراره هل له ذلك أم لا بل نقول لا تؤخذ المشتري الاول باقرار المشتري الثاني بل أنت أيها الشفيع مخير ان أردت الشفعة على الثاني بقيمة الذي اشترى به وهو عشرون وان أردت فارتك عقدك على حاله وأثبت على المشتري الاول ان ثمنه هو العشرة الدراهم واشفع قول هو قول صواب أول الشفيع ما أراد من المؤاخذه يريد ادفع الثمن القابل الى المشتري الثاني المدعى اقراره وأشهد المبيع منه (فاجاب) بقوله ما ذكر من تخيير الشفيع هو الصواب كما يعرف بادنى تفكر في كلامهم فقد قالوا لو باع المشتري لثان وهو لثالث وهو لرابع وهكذا تغير الشفيع في الاخذ من أيهم شاء لان الثمن قد يكون في نحو البيع الاول أو الثاني أقل أو من

لهم ذلك أو بعض الملائكة والقائل بان المنزلة الثالثة مذهب المعتزلة مصيب فانهم زعموا أن مرتكب الكبيرة قاطع لا مؤمن ولا كافر وهذا هو المنزلة بين المنزلتين بناء على أن الاعمال عندهم جزء من حقيقة الايمان وأجاب أهل السنة عنه بأنه احداث لا قول المخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين فيكون باطلاً فالصحيح أن أطفال الكفار محكومون بالسلامة في الاحكام الآخروية وبكفرهم في الاحكام الدنيوية والاشكال بأنه يلزم عليه ان لا يغير مسلم في الاحكام الدنيوية يدخل الجنة مردود بقولهم ان من صدق بقلبه واختارته المنية قبل التلفظ بالشهادتين غير مسلم في الاحكام الدنيوية وأنه يدخل الجنة وان الصغير المعير اذا تلفظ بالشهادتين وصدق بقلبه غير مسلم في الاحكام الدنيوية مع أنه من أهل الجنة وبأن الخبر الصحيح ان الله تعالى يخلق خلقاً في الآخرة ويدخلهم الجنة وقال النوري في مجرعه اختلاف العلماء فيهم أي في أطفال الكفار اذا ماتوا قبل بلوغهم فقال الاكثرون هم في النار وقالت طائفة لا يحكم بجنة ولا نار ولا تعلم حكمهم وقال المحققون هم في الجنة وهو الصحيح المختار

وقد أوجبته بدلائله
والجواب عما عارضه في
كتاب الجنائز من شرح صحيح
بخاري اه وقال الماوردي
أولاد الانبياء في الجنة اجاعا
وأطفال سائر المؤمنين قال
الجمهور يقطع لهم بالجنة
ونقل بعضهم الاجماع فيه
وقال بعض المتكلمين لا يقطع
لهم بها كالمكافئين وقال
السيكالي الدميري من مات
وهو صغير على أقسام أولاد
الانبياء في الجنة بالاجماع
وأولاد غيرهم كذلك على
المشهور وقيل بالوقف وأولاد
المشركين فيهم - هـ -
القولان وقيل على الاعراف
وقيل يمتحنون في الآخرة
وقيل في النار واستدل
لكونهم في الجنة وهو الصحيح
بقوله صلى الله عليه وسلم في
الصحيح وأولاد المشركين
اه والدليل على ما قلناه
أشياء منها قوله صلى الله
عليه وسلم في الخبر الصحيح
ما من مولود إلا ولد على
الفطرة الا اسلامية فإبواه
يهودانه أو نصرانه أو
مسيحانه أي أمائتهم وما
أبواه وترغبهم فيه أو كونه
تبعاهم في الدين يكون
حكمه حكمهما في الدنيا إذ
لا عبرة في الايمان الفطري
في أحكام الدنيا بل بالاعيان
الشريعية المكتسبة بالإرادة
والفعل منه أو بغيره حال
عدم تكليفه لاحد أصوله
فيه فإن سبقت له السعادة
أسلم والإمامات كغيره فان مات

حنس عليه أسرا اه فسلم ان النزاع في كون الشراء المذكور في السؤال بعشرة لافائدة له بل
مهما أثبت الشفيع من أي الايمان شاء أخذه وواضح ان اقرار أحد المشتريين انه اشترى بكذا
انما يؤثر في حقه فقط أو أن المشتري منه أو البائع له انما كان شراؤه بكذا لا عبرة به حيث لم يكن
الشقص بيده وانما يؤخذ كل باقراره فيما يتعلق بشراؤه فقط (وسئل) عما اذا وكلت امرأة زيدا
في طلب الشفعة من عمرو فلم يبادر الموكل بالشفعة بان حضر مجلس القاضي ووضي عليه زمن يمكنه
الشفعة فيه فهل هذا يسقط شفعة موكلته لان المبادرة واجبة على الموكل والوكيل واذا قلتم يسقط
الشفعة بذلك فادعي الوكيل اقامة بيته على الطالب من القاضي وأنكر المدعي عليه الغالب ووافقه القاضي على عدم
الطالب فأراد الوكيل اقامة بيته على الطالب من القاضي ومماعه لا طالب هل له اقامة البيته أم لا ولا
سيما بعد حكم القاضي بسقوط الشفعة (فاجاب) بقوله اذا ترأخى الوكيل من غيره - ذرأ الجأ
الى ذلك كان حضر مجلس القاضي ولم يبادر بطلب الشفعة لموكله من غيره عذر له مسقط لشفعة
موكله كما صرحوا به حتى في المختصرات واذا ادعى الوكيل انه بادر بالطالب من القاضي وأقام بذلك
بيته لم تسقط شفعة موكله ولا عبرة حينئذ بقول القاضي ولا يحكمه الناشئ عن علمه أو عن بيته أخرى
أما الاول فلتصريحهم بان محل الحكم بالمعلم حيث لا بيته تخالفه وأما الثاني فلان بيته الاثبات وهي
بيته الوكيل مقدمة على بيته النفي وان كان معهما حكم لان حكم القاضي ليس من المرجحات كما بيته في
شرح الارشاد فان فرض حصر بيته النفي له بان أثبت بيته الوكيل طلبه في مجلس محصور ونفقه بيته
نفسه في ذلك المجلس تعارضا فيستاقطان ويصدق الشفيع بيمينه في عدم تقصيره في الطلب لان
الاصل بقاء حقه نعم للمالك هنا الحكم بعلمه لسقوط حقه لكن ان كان ثقة أمينا على الاوجه ومما
صرحوا به انه لو أخر الطالب ثم اعتذر بنحو مرض أو طار وأنكر المشتري صدق الطالب بيمينه ان
عرف منه ذلك والا فالمشتري (وسئل) عما اذا مات زيد وتلف ورثة ثم مات بعض الورثة وورثه
الباقون فادعى على الباقي من الورثة اشترا شفعة من الوارث الميت فانكر أحد بقية الورثة الاشتراء
فاقام المدعي حجة على ذلك فأراد المنكر الشفعة بعد الانكار فهل له الشفعة أم لا أم يترك بين تخصيص
الانكار بحصته وعدم تخصيصه قياسا على مسئلة ما في الصلح من قوله في الارشاد وسفع منكركم حصص
أم لا يرجع الى التخصيص وعدمه بل الى انكاره أصل الشركة معاقلا لشفعة وبين انكار الشراء
فيشفع لانه لا يلزم من انكار الشركة انكار مطلق الشركة (فاجاب) بقوله لاشفعة للمنكر هنا مطلقا
لزمه بطلان البيع من أصله المترتب عليه الأخذ بالشفعة اذ فرض السؤال انه لما ادعى الشراء من
الميت قال له أحد ورثته لم تشت منه شيئا فاذا ثبت الشراء منه لم يشفع ذلك المنكر لما تقرر أنه أنكر
أصل البيع المستلزم لانكاره استحقاقه الأخذ بالشفعة وليس هذا نظيره مثلهم المذكور في الصلح لان
صورته ان المدعي ادعى جميع الدار التي في يد اثنين ففصلنا فبين لم يقر له بين أن ينكر ملكه لحصته
فقط فيشفع لانه لم ينكر حينئذ بطلان البيع الذي تضمنه الصلح المترتب عليه الأخذ بالشفعة بل قضية
تخصيصه الانكار بما بيده فقط اعترافه بحصة ملك المقر له وذلك يستلزم اعترافه بحصة البيع المذكور
فإذن يأخذ بالشفعة وبين أن نعم انكاره ملك شيء من الدار المدعى بها حينئذ اذا صالح المقر له لم
يكن للمنكر الأخذ بالشفعة لا اعترافه بطلان البيع المذكور المترتب عليه الأخذ بالشفعة وقد ذكرت
في شرح الارشاد أن قضية كلام مصنفه في شرحه ان المقر له لو باع النصيب لأجنبي غير المقر لا يأخذه
المنكر بالشفعة مطلقا وليس كذلك بل فيه التفصيل المذكور كما هو ظاهر أي لان المدار على اعتراف
الشريك بحصة البيع فيأخذ بالشفعة أو ببطلانه فلا يأخذ بها فان قلت بشكل على ما ذكرت
قولهم لو كان بينهما عصة مشتركة فادعى أجنبي نصيب أحدهما وشهد له الآخر فردت شهادته

ثم باع المشهود عليه نصيبه لا تخرفا لشاهد أخذه بالشفعة فقد صحوا أخذه بالشفعة مع اعترافه
بطلان البيع المترتب عليه الأخذ قلت لا اشكال في ذلك لانهم لم يصحوا أخذه بالشفعة وأبقوه له
بل أوجبوا رده عليه للمشهود له لا اعترافه بشهادته السابقة انه ملكه فاذا صار في يده أخذناه بقضية
شهادته فكان هذا أعنى رده الى مالكه هو المسوق للأخذ بالشفعة وان كان الأخذ بها يزعم بطلان
البيع وقول السائل نفع الله به بل الى انكاره أصل الشركة الخ عجيب فانه لا فرق كما هو جلي بين
انكار الشركة وانكار الشراء اذ كل منهما من الشريك القديم مانع من أخذه بالشفعة لان كلا
منهما يوجب اقراره بعدم ملك المشتري من الشريك القديم واذا أنكر ملك المشتري لاشقص فكيف
يتصور أخذه له وقوله لا يلزم من انكار الشركة انكار مطلق الشركة أعجب لانه ان أراد بالشركة
الاولى نوعا خاصا منها لزم من انكاره انكار مطلقها وان أراد بالشركة الاولى مطلقا كانت هي عين
الثانية فيلزم من انكار احدهما انكار الاخرى ولعل في ذلك تحريفا والاصل أنه لا يلزم من انكار
الشراء انكار مطلق الشركة وهذا لازم الصحيح لا يفتد في مسئلتنا أيضا لان المدار انما هو على
الاعتراف بطلان البيع بحيث اعترف به لم يأخذ بالشفعة سواء أنكر أصل الشركة أم أنكر الشراء
كما في صورة السؤال (وسئل) عما اذا غلغ الشفيع بما ذكره من الصيغ وبشرطه ثم لم يسلم
التمن قالوا يعمل ثلاثة أيام فان لم يسلم فسخ الحاكم غلغته ثم استطرد في الدميري خلافا حتى قال وقيل
يجب الشفيع فهل المشتري يتخير بين الفسخ وبين اجبار الشفيع على التسليم أو ليس للمشتري
الافسخ الشفعة كما هو ظاهر قولهم فسخ الحاكم غلغته (فاجاب) بقوله عبارة الدميري التي
أجلها السائل اذا غلغ الشفيع الشفعة بغير الطريق الاول لم يكن له أن يسلمه حتى يؤدي الثمن
وان لم يسلمه المشتري قبل أدائه ولا يلزمه أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه واذا لم يكن الثمن حاضرا
بان غاب ماله وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فاذا انقضت ولم يحضره فسخ القاضي غلغته وقيل اذا قصر
في الاداء بطل حقه وقيل ان المشتري يفسخ وقبل يجلس الشفيع حتى يوفي الثمن انتهت وهي واضحة
الدلالة على أن المجلس قول ضعيف وعلى أن المشتري عقب مضي الايام الثلاثة في صورة غيبة الثمن
يتخير بين أن يصبر الى حضوره وبين أن يرفع الامر الى الحاكم ليفسخ وليس له الاستقلال بالفسخ
ولا اجبار الشفيع على التسليم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قول الدميري في شرح قول
المنهاج ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم باقيا لا تخرفا لشفعة في النصف الاول للشريك
القديم لانه ليس معه في حال بيعه شريك الا البائع والبائع لا يتصور أن يأخذ ما باعه بالشفعة اه
هل لقائل أن يقول هذا البيع في الابتداء أما بعد ان يأخذ الشريك القديم فيأخذ البائع بالشفعة
بقسمة مما غلغ الشريك القديم بالشفعة محتجا بان غلغ الشفعة معاوضة فلما هذا يمنع ذلك ولا سيما
في الانوار في هذا المثل ما هو أصرح من ذلك بقوله حتى لا يتمكن أي البائع من أخذه الخ (فاجاب)
بقوله كأن السائل نفع الله به يشير الى أن البائع لما باع نصف حصته وأخذها شريكه بالشفعة كان
هو حين الأخذ شريكا قديما بالنسبة الى وقت الأخذ فلم لم يأخذ من الشفيع بقسط ما بقي له لان الأخذ
الشفيع بمنزلة الشراء فكان الشفيع اشترى الشقص المشفوع والشفيع له شريك قديم فكان
القياس أن يشاركه هذا حاصل ما يمكن أن يفهم من كلام السائل نفع الله به والذي دل عليه كلامهم
بل صرح به قولهم ان البائع لا يتصور أن يأخذ ما باعه بالشفعة ان البائع لاشفعة له على الشفيع
مطلقا وبوجه بان علة نبوت الشفعة اما دفع ضرر مؤنة القسمة وهو الاصح أو دفع سوء المشاركة
وكل من هاتين علتين يمنع أخذ البائع من الشفيع لانه لما باع بعض حصته لغير شريكه كان
منه نوع تعدا اذ أدخل عليه من يضره بطلب القسمة أو من يسئ مشاركته فدفع الشارع ذلك

قبل بلوغه فالصحيح أنه من
أهل الجنة ومنه الخبر الصحيح
عن أبي ربيعة العطاردي عن
سمرة بن جندب عن النبي
صلى الله عليه وسلم الحديث
الطويل حديث الرزيا
وفيه وأما الرجل الطويل
الذي في الروضة فابراهيم
عليه الصلاة والسلام وأما
الولدان حوله فكل مولود
يولد على الفطرة قال فقيل
يا رسول الله وأولاد المشركين
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأولاد المشركين
وفي البخاري في رواية أخرى
عن أبي ربيعة والشخص في
أصل الشجرة ابراهيم عليه
الصلاة والسلام والصبيان
حوله أولاد الناس اه
وهذا يقتضي عموم جميع
الناس ومنها خبر عائشة
رضي الله عنها قالت سألت
خديجة رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن أولاد المشركين
فقال هم مع آبائهم ثم
سألت بعد ذلك فقال الله
أعلم بما كانوا عملين ثم
سألت بعد ما استحكم
الاسلام فتركت ولا تز
وأزور وزير أخرى قال هم على
الفطرة أو قال هم في الجنة
اه قالوا وهذا حديث
مرتب مفسر في غاية البيان
وهو مقتضى ما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم في
أحاديث صحاح من قوله في
الاطفال ومنها خبر أنس بن
مالك قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم سألت ربي

أن لا يذهبهم فأعطاهم
قالوا وانما قيل للاطفال
اللاهين لان أعمالهم
كاللهو والاهب من غير عقد
ولا عزم من قولهم لم يهت
عن الشيء أى لم أعتد
كقوله تعالى لاهية فلو بهم
وقالت طائفة أولاد المشركين
ندام أهل الجنة واستدلوا
بغيره في التصريح بذلك وهو
أيضا دليل على أنهم من
أهل الجنة والمعنى في كونهم
من أهل الجنة ان الله تعالى
لما أخرج ذرية آدم من
ملمبه في صورة الذرأته واليه
بالبرية وهو قوله تعالى
وأخذ ربك من بنى آدم من
ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم
على أنفسهم ألست بربكم
فالوايلي شهدنا ثم أعادهم في
صلب آدم بعد أن أقرأه
بأنه الله الذي لا اله الا هو ثم
من كتب شقيا حتى جرى
عليه القلم نقض الميثاق
ومن مات صغيرا مات على
الميثاق الاول الذي أخذ
عليهم في صلب آدم ولم ينقضوا
الميثاق (سئل) رحمه الله
عن قول الدميري وان لم
يكن كاسبا فنفته في بيت
المال أما الكافر فنفته
عليه منه عند الحاجة بشرط
الضمان كالمضطر باكل
طعام الغير بشرط الضمان
قاله الرازي في السرقة ورجح
في الاقيط المحكوم بكفره
أنه ينفق عليه منه ولا
ضمنان ما الاصح (فاجاب)

كله عنه بان أثبت له الاخذ بالشفعة من المشتري حتى تنقضي عليه كل من ضرر القسمة وسوء
المشاركة واذا كان هذا هو السبب في علة ثبوت الشفعة للشريك القديم علم منه أنها لا تثبت للبائع
على الشفيع لان الشفيع لم يصدر منه نوع من أنواع التعدي على البائع بالاخذ بل انما قصد
بأخذه منع تعدي البائع عليه بالبيع من غيره فكيف يتوهم حينئذ ان البائع يأخذ مع أنه
المتعدي بالبيع والشفيع غير متعدي بالاخذ وأيضا فالبايع يبيعه بعض حصته لثالث قد وطن
نفسه على ما يأتي من الثالث من ضرر القسمة وسوء المشاركة وشريكه القديم لم يوطن نفسه على
ذلك وانما البائع أدخل عليه ذلك الضرر فتناسب ثبوت الشفعة له اعذره ولم يناسب أخذ البائع
لشيء من الشفوع لما تقرر ان علة أخذه منع آثار تعدي البائع واذا كانت هذه هي العلة فهي
غير موجودة في البائع فتعذر أخذه هذا حاصل ما يوجه به كلامهم وهو توجيه ظاهر جلي لا غبار
عليه فليتأمل (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن أخوين مشتركين في أرض باع أحدهما لأجنبي
ثم مات الآخر الذي لم يبيع قبل أن يسقط حقه وورثه الآخر البائع فهل للبائع أن يشفع فيها باع
لأنه قام مقام أخيه في ذلك أم لا (فاجاب) بقوله ان للبائع الوارث أن يشفع كما هو ظاهر اذ لا مانع
له من ذلك لأنه أخذ بالشفعة للوصف الذي طرأ وهو الارث غير الوصف الذي باع به وتبديل
الوصف كبديل الذوات وليس هذا كفروع ذكرها فيها سقوط حقه بارثه لان تلك الحق فيها له
على الميت فاذا صار هو الوارث تـمـذر طلبه لذلك الحق وهذا الحق للميت على المشتري فاذا مات
انتقل حق الميت لوارثه وان كان هو البائع فله حينئذ الاخذ به خلافة عن مورثه الا ان وكونه
بائعا وصف انقضى وخلفه وصف آخر فعمل به لا يطابقهم على ان ما يثبت للميت يثبت لوارثه الا في
مسائل ليست هذه منها فان قلت صرحوا بأنه لا شفعة للشريك الوارث فيما يبيع في دين مورثه فهل
يؤخذ من هذا المنع في مسئلتنا قلت لا يؤخذ منه ذلك بوجه لوضوح فرقان ما بينهما اذ سبب المنع
هنا أنه قادر على ترك بيعه وأداء الدين من ماله كذا قيل وفيه نظر والوجه ان سببه ان الوارث
يملك التركة وان كان الدين مستغرقا فالشفيع المبيع ملكه حالة البيع فكيف يتصور أخذه
بالشفعة على أنه قد لا يقدّر على ترك بيعه لكون الميت أوصى ببيعه في دينه ثم رأيت بعضهم
قال الظاهر ان المنع لكونه نائب مورثه ولو شفع لكان كالشافع فيما باعه بنفسه أى لنفسه
وهو موافق لما ذكرته لكن ما ذكرته أوضح لما ذكره انه يملك التركة ملكا حقيقيا وان
استغرقها الدين فليس كالبائع فيما باعه لنفسه بل هو حقيقة وظاهر كما علم مما تقرر أن الكلام
في وارث حائر أو غيره لكن بالنسبة لما يخص قسمة من الارث دون قسمة غيره والله تعالى أعلم

(باب القراض)

(مسئلة) نقل شيخ الاسلام في تخریج أحاديث الرازي والزركني في الخادم وغيرهما عن ابن حزم
وأقرره أن كل باب من أبواب الفقه له أصل في الكتاب والسنة الا القراض مع قيام الاجماع عليه
اكنه انما يكون عن أصل فهل هو كما قال وكيف ساغ اهؤلاء الاثمة تقريره مع حديث ابن ماجه
ثلاث فيمن البركة البيوع الى أجل والمقارضة ونخلنا القرض بالشعير للبيت للبيع (الجواب)
الحديث المذكور لا يرد عليهم لأنه موضوع كما قاله البخاري وعلى التزل وان له أصلا فهو ليس
بهذا اللفظ أعني المقارضة بالعرف خلافا لمن وهم فيه اغترارا بكون ابن ماجه ذكره في الشركة
والمضاربة أى المقارضة وانما صوابه بالعين أى بيع العرض بالعرض فأتضح قول ابن حزم مامر
وتقريره هم عليه لكن يرد عليهم ما اشهر في السير أنه صلى الله عليه وسلم سافر نائرا لخديجة قبل
النبوّة وحكى ذلك وأقره بعدها قتل على جواره جاهلية واسلاما وثبت ان القراض أصلا أميلا

والله أعلم (وسئل) عما لو اختلف الدافع والمدفوع له بعد تلف المدفوع فادعى المدفوع اليه
انه قراض وادعى الدافع انه قرض فما المعتمد في ذلك وما وجه الاستدلال مع ملاحظة كلامهم
آخر العارية (فاجاب) رضي الله تعالى عنه بان الذي جرى عليه صاحب الجواهر والخادم
وغيرهما تصديق المالك لان المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع اعترافه بتصرفه فيه المقتضى لشغل
الذمة والاصل عدم ذلك ويؤيده قول ابن على الثقفى لو دفع اليه ألفا فتصرف فيها فربح الغنم
اختلفا فقال القابض كان مضاربة بالنصف مثلا وقال المالك كان بضاعة أى وكالة صدق الدافع
وجزم به في البحر ورجحه الاذري لان الاصل عدم ما ادعاه القابض ويؤيده أيضا قولهم لو قال مالك
الدابة لراكبها أجزتكها فعليك الاجر وقال الراكب أعرتني صدق المالك لان الاصل عدم اذن المالك
في اباحة منافع دابته بخلافه في مسئلتنا ابن الصلاح فافتي بان القول قول القابض في نفي
الضمان لانهما اتفقا على الاذن في التصرف واختلفا في شغل الذمة والاصل براعتها اه وما قاله
ممنوع وان تبعه الدميري والجوهرى وغيرهما لانا تيقنا بالتصرف اشتغال الذمة والقابض يدعى سقوطه
فكانت دعواه مخالفة للاصل فلم تسمع منه ومال الجلال البلقيني الى ما رجحه ابن الصلاح وأيده بقول
البعوى لو دفع ألفا لانسان فقال المدفوع اليه كان ودبعة فهلك فقال الدافع بل أخذته قرضا
فأقول قول المدفوع اليه مع يمينه لان الاصل براءة ذمته بخلاف ما لو قال غصبتى فقال لابل أكرمتنى
فأقول قول المالك على الاصح لأنه أثبت منفعة ماله ثم ادعى اسقاط الضمان بعد الاتفاق على أخذه
لحق نفسه اه ولا شاهد فيه لما قاله ابن الصلاح خلافا لما رآه الجلال لان مسئلة البعوى الاولى
أعني قول المدفوع اليه قراض وقول الدافع قرض لم يحصل فيها تصرف يقتضى شغل الذمة بل الذمة باقية
على أصل براعتها فلذا صدق المدفوع اليه لان أصل براءة ذمته لم يعارضه شيء وأما في مسئلتنا فقد
تيقنا الصرف وهو مقتضى اشتغال الذمة فبطل أصل براعتها ولزم من بطلان هذا الاصل تصديق الدافع
لان دعواه عضدها تيقن شغل الذمة الموافق لها على ان مسئلة البعوى الثانية تؤيد ما قلناه كما علم
عما قدمته من التوجيه فكلامه لانا لا عاينا فتمام ومن تبع ابن الصلاح أيضا الولي العراقي أبو زرعة
فرج تصديق العامل بعد التلف وفرق بينه وبين مسئلة العارية السابقة بانهم ما ثم متفقان على
عدم انتقال ملك العين لا لاخذ بل هي باقية على مالك مالها وقد انتفع بها ومدع عدم العوض
والاصل عدم سقوطه فان الانتفاع بملك الغير يقتضى العوض اه ويرد بما تقرر من أنا في
مسئلتنا تيقنا التصرف وهو مقتضى لشغل الذمة فلم يصدق الاخذ فأتضح ان المسئلتين على حد سواء
وان كلامهم في مسئلة العارية شاهد عدل على تصديق الدافع ثم ما ذكره البعوى في المسئلة الاولى
هو المعتمد ومن ثم جرى عليه في الاقوال وقال البعوى انه متعين وبه أفتى شيخنا شيخ الاسلام
زكريا سقى الله عهدا وأما ما في منهاج القضاة من انه لو دفع اليه مالا وتلف في يده فقال دفعته
قرضا وقال الآخر وكالة صدق الدافع اه فهو ضعيف والمعتمد تصديق المدفوع اليه نظير مسئلة
البعوى وبما قرره يعلم ان الكلام في مسئلتنا فيما اذا كان التلف بعد تصرف القابض فيصدق
الدافع حينئذ لما قدمته أما اذا وقع التلف قبل التصرف فالصدق حينئذ هو القابض وعليه يحمل
مامر عن ابن الصلاح وغيره لانهما اتفقا على الاذن واختلفا في شغل الذمة والاصل براءة ذمته ما قال
الشيخان ولو أقام كل منهما بينة بما قاله قال صاحب العدة والبيان بينة القابض أولى في احراز
الوجهين اه واعترض بان الحق التعارض وفيه نظر بل الإوجه ما بحثه أبو زرعة من ترجيح بينة
الدافع لان معها زيادة علم بالانتقال الى الآخر والله أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن قارض
مخصا فاشترى وباع فلما نص الثمن ولم يظهر فيه ربح أخذ العامل مالا من عنده وأضافه الى مال

المأخوذ منه ما ذكره من
بجلة أدلة القول الصحيح ان
أطفال الكفار محكوم
باسلامهم في الاحكام
الاخرية وحينئذ ينادى كره
رأى للظاهر وقد قال امام
الحسين ان المحققين
لا يقيمون الظاهرة وزنا وان
خلافهم لا يعتبر الثانية
تبعية السابى فاذا سبى المسلم
طفلا منفردا عن ابويه حكم
باسلامه الثالثة تبعية الدار
فاذا وجد لقيما وهو كل
طفل ضائع لا كافل له في دار
الاسلام وفيها مسلم اوفى
دار الكفر وقد سكتها مسلم
يمكن أن يكون ولده حكم
باسلامه (سئل) هل الاصل
في كل مولود الاسلام او
عدمه ويشهد الاول قوله
صلى الله عليه وسلم كل مولود
يولد على الفطرة (فاجاب)
بان الاصل في كل مولود
الاسلام للعديد ثم ان كان
له اصل مسلم فهو محكوم
باسلامه في الدنيا والاخرة
والافق في احكام الآخرة دون
الدنيا وأما في حق كل بالغ
فالظاهر من حاله من دارنا
الاسلام (سئل) عن
المهمل اذا التقط في ثوبه
لقبلا هل يصح التقاطه
(فاجاب) بانه لا يصح التقاطه
(سئل) عما لو وجد اثنتان
مع القبطا وأحدهما غنى
مستور والعدالة والاخر
فغير ظاهر هان المقدم
(فاجاب) بانه يقدم ظاهر
العدالة على سبيل استورها

القراض باذن المالك ثم علاقته فما حكم الربح الحاصل بعد ذلك (فاجاب) بقوله ان جرى ذلك
بعد فسخ عقد القراض أو استرداد المالك رأس المال فهو محض شركة والاصح الشركة مع بقاء
عقد القراض على حاله فيعمل في الربح الحاصل بمقتضى العقد شركة وقراضا فان تساويا في المال
فالربح بينهما نصفين وللعامل من حصة المالك ما كان شرطه له من الربح (وسئل) عما اذا مات
المالك فتصرف العامل في مال القراض جاهلا فهل يضمن وهل الوكيل مثله (فاجاب) بقوله من
المعلوم ارتفاع العقد بالموت فتصرف العامل حينئذ كتصرف الغاصب فان كان بعين المال بطل
والاصح وما صرفه من مال القراض مضمون عليه وان جهل وكذا حكم الوكيل اذا تصرف بعد
الموت أو العزل (وسئل) عن شخصين دفعا لآسان قراضا فدفع أحدهما ألف أشرفي والاخر
ألفي أشرفي فبالجدة ثلاثة آلاف واتفقا على أن يكون للعامل الثلث من الربح ولكل واحد منهما
الثلث ورضى العامل بذلك وثبت ذلك عند قاض شافعي المذهب وسافر ذلك الانسان ورجع بها
كبيرا فامتنعا أن يدفعه ما وقع الاتفاق عليه فهل يجب عليهما دفع ذلك أم لا (فاجاب) بقوله
القراض المذكور فاسد فيستحق العامل أجرة مثله ولا شيء له من الربح والله أعلم (وسئل) عن
قال فارضتك على احدي هاتين الصرتين ثم عين احدهما في المجلس صح بخلاف سابقك على احدي
هاتين الحديقتين ثم عين احدهما في المجلس فانه لا يصح فما الفرق بينهما (فاجاب) بقوله قد يفرق
بان القصد هنا وقوع العقد على شيء مريح من غير خصوص شيء معين وذلك حاصل في المسئلة الاولى
لان الربح لا يختص بواحدة دون الاخرى فلا يختلف الغرض في تعيين أي واحدة منهما ولا تنظر فيها الى
كون واحدة أروج من الاخرى لانه لا ينشأ كون الاخرى فيها ربح وهو المقصود دون الربح
والقصد في المساقاة وقوع عقدها على شيء معين يثمر غالبا وذلك غير حاصل في المسئلة الثانية لان
الغرض فيها يختلف باختلاف عين الحديقة لان القصد الثمرة وهي تختلف باختلاف الامكنة اختلافا
كبيرا فوجب تعيين محلها لاختلاف الغرض به (وسئل) عن رجل دفع الى آخر مالا نقدا قدره
عشرون ألف محاق على سبيل المضاربة الشرعية فاشترى العامل بذلك بضائع ومناجر وسافر بذلك
باذن رب المال الى بعض البلاد وباع واشترى في ذلك أيضا ثم حضر الى رب المال وذكر له أن المفضل
في ذلك ربحا ثلاثة عشر ألف محاق ثم رجع عن ذلك وقال ان المفضل في ذلك ربحا ثمانمائة وستة آلاف
محاق فساله رب المال عن تفصيل بيعه وشرائه وربحه ومصارفه ومحصلاته فاجاب بانه لا يلزم بيان
ذلك ولا الجواب وان القول قوله في ذلك فهل يلزمه بيان ذلك وتفصيله ومحاسبة رب المال عن الاصل
والربح وتفصيلات التصرف أم لا يلزمه ذلك والحال أن التجار المسافرين معه الى البلد التي سافر اليها
يحمل البضائع التي سافر بها ورجعوا فيها أكثر من ضعف ربح العامل المذكور مع أن بيعهم وشراهم
في أوان واحد على كيفية متقاربة وماذا يلزم العامل المذكور اذا هم على عدم المحاسبة اذا فصل
تفصيلا بعيدا عن تفصيل أمثاله من التجار واذا لم يكن مع رب المال بينة باعتراف العامل المذكور
بانه ربح في ذلك ثلاثة عشر ألف محاق فماذا يلزمه في ذلك وما حكم الله تعالى في ذلك (فاجاب)
بقوله اذا قال له ربحت كذا ثم رجع عنه لم يقبل رجوعه وان ذكر شبهة لغلطه لكن له تخفيف
المالك انه لا يعلم ذلك سواء ذكر شبهة أم لا على الاصح واذا فصل ماضيه فان كان قدرا لا تقا
محتملا في العادة صدق بيمينه وان كان قدرا غير لائق لذلك لم يصدق بالنسبة للزائد على الاثني فطالب
به واذا لم يطمع وامتنع من المحاسبة ألزم بها أخذها مما قاله في ناظر الوقف وفانتهنها انه اذا ذكر
مقادير المصاريف نظر فيها هل هي لائقة أم لا ويأتي فيها ما ذكرناه وأما المحاسبة عن كيفية الربح
ومقاديره فلا يلزم بها كما هو ظاهر اذا اضابطه بوقف عليه بها بخلاف المصاريف فان لها مقادير

(سئل) عن خلق أعني

أصم ثم بالغ والحال انه متولد
بين مسلمين أو مسلم وكافر
هل يحكم باسلامه وتكليفه
أو باسلامه دون
تكليفه وهل اذا تولد بين
كافرين بالصفة المذكورة
يحكم باسلامه أم كفره
(فاجاب) بان الولد المذكور
يحكم باسلامه تبعالا بويه
أو أحدهما وليس مكافئا
لعدم فهمه الخطاب والولد
المذكور ان تولد بين
كافرين فهو كافر في احكام
الدنيا والله تعالى أعلم

(كتاب الجعالة)

(سئل) عما اذا قلنا بدم
اشتراط قبول العامل في
الجعالة هل يرتد بدمه قال
ابن الرفعة يشبه ان يقال ان
ألفقناه بالوكالة او تفديلا
يستحق به ذلك الا باذن
جسدي هل هو المعتمد
(فاجاب) بان المعتمد عدم الرد
برده فقد قال الامام في كتاب
الخامس لو قال لشخص ان
رددت ابني فلك على دينار
فقال الخاطب أردته بنصف
دينار فالوجه عندى القطع
بانه يستحق الدينار فان
القبول لا أثر له في الجعالة
وقال القموني لو قال لغيره
ان رددت عبدي فلك دينار
فقال أردته بنصف دينار
فالوجه القطع باستحقاق
الدينار وقد ينقدح فيه
خلاف كافي الخلع (سئل)
عما لو كان عامل الجعالة
صديقا أو مجنونا أو مجنونا

عند أهل العرف لا تقترن غالبا واذا عدم المالك البينة باعتراف العامل الاول أو لم يعد بها جاز له
تخليطه على أنه ما اعترف له أولا بما ذكرناه وتعالى أعلم بالصواب ثم رأيت شيخنا قال
في أدب القضاء لا يطالب أحد منهم أي الامناء كالوكيل والوصي والمقارض والمرثين بأقامة حساب
بل ان ادعى عليه جنابة فالقول قوله بيمينه ذكر ابن الصلاح في الوصي والهروى في أمناه القاضي
ومثاهم بقية الامناء لكن الاوجه كما يؤخذ من كلام القاضي حسين أن الامر في ذلك كله يرجع الى
رأى القاضي بحسب ما يراه من المصلحة اه وينبغي حمله على المحاسبة عن كيفية الربح وقصداره
وأما على المصاريف فالذي يتجه فيه ما ذكرته أخذا بما ذكره في ناظر الوقف كما قدمته (وسئل)
عن رجل دفع مائة لا تحريسا فبرأ أو جحرا بشرط أنه اذا عاد بالسلامة يسلم اليه مائة وعشرين
سواء ربح في تلك المائة أضعافا أو خسر خسرانا بينا ومع ذلك اذا تلف المال لا يصير القابض
ضامنا كما جرت به عادة أهل الهند ويتعاملون بهذا الشرط فالمسؤول ببيان حكم هذه المسئلة فقد عت
البولى بها فان قائم بعدم الجواز لوجود الشرط فهل حكم ذلك كحكم الربا أو القراض أو نحوه
لنا ايضا واذا أنابكم الله ثواب المحسنين (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الشرط المذكور باطل
ومبطل لعقد القراض المذكور والمال المأخوذ به محرم شديد التحريم لانه من أكل أموال الناس
بالباطل ومن أخذ بهذا الشرط مالا فهو عاص آثم فعليه التوبة والرجوع الى الله سبحانه وتعالى
فان قائم فحكم المال الذي أخذ به العامل بهذا الشرط فله هو قراض فاسد فيد العامل يد
أمانة والربح كله للمالك والخسر عليه ثم ان طمع العامل في زيادة ربح له على المائة والعشرين فله
أجرة المثل والا فلا لان من عمل غير طامع في شيء لاشئ له (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه
لو طلب الرصدى نقدا ولم يكن في مال القراض أو تعرض احضاره أو كانت المصلحة أن لا يبيع لذلك في
تلك الحالة فأعطاه من ماله وأشهر عند مجزئه عن الرفع الى الحسا كم فهل له الرجوع كظنازه أولا
وهل يجري ذلك في الوكيل والمودع ونحوهم حيث جاز لهم الدفع من المال الذي بأيديهم لمن ذكر
أم لا (فاجاب) بقوله ان ما ذكره في هرب عامل المساقاة والجمال ونحوهما قاض بانه اذا طلب من
عامل القراض أو نحوه ما يجب على المالك كما يأخذه الرصدى والمكاس وتعد أو تعرضه من
المال فأعطاه العامل أو نحوه من ماله باذن القاضي أو مع اشهاد على أنه أعطاه ليرجع أو بشرط
الرجوع لفقد القاضي أو تعرضه لكونه فوق مسافة الهدوى أو للخوف منه على المال كما هو الغالب
الآن رجع به على المالك وان اختلف شرط من ذلك لم يرجع به لتبرعه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاقرار)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه لو أقر لولده بمال وفيهم حي وميت فهل يدخل الميت في الاقرار
ويكون لوارثه كما لو خصه بالاقرار أم لا (فاجاب) بقوله ان الذي يظهر أن الميت من الاولاد يدخل
فيهم ويكون لورثته أخذا من قول الروابي لو قال لهذا الميت على كذا فظاهر كلام المختصر جواز
الاقرار بتقدير كان له على اه ويؤخذ من تقدير كان له على أن تخصيصه بالاقرار له ليس هو
ملحقا صحة الاقرار له وانما ملحقه أن كونه ميتا لا ينافي صحة الاقرار له لان الميت وان لم يكن يمكن
تصور المالك له حين الاقرار يمكن تصوره له قبيل ذلك بالتقدير المذكور فلم يكن الموت مانعا لصحة
الاقرار واذا انقضت أنه لا مساقاة بين الموت وصحة الاقرار انقض العمل بموم قوله على لا لولدى
كذا لانه لا تخصيص لاحد منهم فدخلوا كلهم أحياء وموتهم لا يستواء وصف الموت والحياة
بالنسبة الى صحة الاقرار فان قلت يعارض ذلك قولهم لو أطلق الاقرار للعمل بالمال وانفصل حي
وميت استحق الحي جميع المال المقربه وكان الميت كالمعدم قلت الفرق بين هذه الصورة

عليه بسلامه وفصحته في أثناء عمله هل يستحق أجره ما عمل قبل فسخه أو لا يستحق شيئا (فاجاب) بانه لا يستحق شيئا لان العمل يستحق بتمام العمل وقد قوت العمل باختياره ولم يحصل غرض المالك سواء أوقع ماله مسلما أو ظهر أثره على العمل أم لا وقد اتسع في عقدا لجماله وكما اعتبر عمله في استحقاقه العمل باعتباره فسخه وترك العمل في اسقاطه وقد شمل كلامهم المذكور بن (سئل) عما لو قال لخصم ان رددت عدي ذلك كذا فامر رفيقه برده ثم اعتقه في أثناء العمل هل يستحق كل العمل أو يستحق بقسطا ما قبل الاعتاق (فاجاب) بانه يستحق كل العمل لان بانه يوترط ريان حريته كماله أعلنه أجنبي فيه ولم يقصد المالك (سئل) عما لو استجاب خصما في وظيفة يجعل له ماله هل يصح هذه الاستجابة ويستحق النائب العمل أم لا (فاجاب) بانه يصح هذه الاستجابة ويستحق النائب العمل (سئل) عن ولد قد أعند قديمه ثم نقل من عنده الى فقيه آخر فظالم عنده سورة يعمل لها صرافة مثلا وحصل له بذلك قروح هل يشاركه فيه الاول أم لا (فاجاب) بان الاول لا يشارك الثاني فيما حصل

ومن ثلثنا واضع فان الاقرار بالعمل لا يصح الا ان أسند الى نحو اوث أو أطلق وانفصل حيا لوقت بعلم وجوده عند الاقرار لان العمل لا يمكن أن يتصور له الملك حقيقة أو احتمالا لا بدق فالميت المنفصل لا يتصور له الملك قبل ذلك فلم يصح الاقرار له وصح للميت بخلاف الميت في مسئلتنا فانه عند له قبل الآن ملك والاقرار اخبار عن حق سابق فصح اسناد الملك اليه والاقرار له به فدخل في مطلق الاقرار لاولاد لشمول اللفظه مع عدم شيء يخرج به ولا نظر الى المتعارف الغالب من أن الاقرار لا يكون الا على لاننا لو نظرنا لذلك لم يصح الاقرار للميت وان نص عليه فان قلت فرق بين النص والظاهر قلت فرق بينهما من حيث علم الاصول ومباحثه وأما في الاحكام الفقهية فهما مستويان غالبا فان قلت فان وقف على اولاده لم يتناول الموتي منهم حتى لا يصرف منه شيء لورثتهم قلت الفرق بين الاقرار والوقف جلي فان الاقرار اخبار عن حق سابق والحق السابق الميت فيه والحق سواء بخلاف الوقف فانه انشاء فملك المنافع للموقوف عليه فاشترط فيه بوقوف عليه أن يكون عند الوقف ممن يمكن تملكه الآن والميت ليس كذلك فلم يمكن القول بدخوله فيه فالملفظ في البابين مختلف بل بينهما من البون ما لا يخفى على من له أدنى تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه في شخص أقر أن جميع كامل البستان الصغير من أرض وأخشاب وبناء المعروف بمحمد بن يحيى الصائريه بالشرع وجميع البيت الصائريه بالشرع بالشرع من اولاد ادريس الكاظمين بالبخار بجميع حقوق ذلك من سقية ومنافع وحقوق ملك لبنته فاطمة ثم وجد في مكتوب شراء البستان المذكور لهذا المقر من محمد بن يحيى أنه اشتراى أى اشترى منه سقيته وهى ثلاثة عشر قيراطا فهل تستحق البنت المذكورة جميع البستان بجميع السقية المعبية في مكتوب الشراء لان قوله بجميع حقوق ذلك من سقية ومنافع انما هو قيد لكامل البستان الصغير فالصغير في سقيته واجبع اليه والمرجع انما هو مقيد بمن هو المعروف به البستان وهو المشتري منه فتكون السقية أيضا مقيدة بقيد مرجع الصغير كما هو الظاهر المتبادر سيما عند عدم المنافع والا يكن القيد اقرا محضا في الوصية فالمقر به انما هو جميع السقية المعروفة بالمشتري منه لا السقية المطابقة فينتدلو فرضنا أن هذه السقية تكون زائدة على كفاية البستان المرجع للصغير مع أنه ليست كذلك على ما هو عادة أرض أهل البخار بحسب اختلاف الفصول فهل هذه الزيادة دائمة في الاقرار ويكون للمرأة المقر لها جميع السقية المعروفة بمحمد بن يحيى أم على قدر العادة ثم لو فرضنا أنها أقل من الكفاية فكيف العمل فيها أيضا (فاجاب) بقوله نعم تستحق البنت المذكورة جميع البستان وسقيته ثم الذي دل عليه كلامنا أن المراد بسقيته سقيته الموجودة له حال الاقرار سواء كانت زائدة على السقية المذكورة في مسئلة الشراء أم لا فما يدل لذلك قولهم لو قال المالك هذه الدابة على كذا دخل على مالكها الآن لانه الظاهر وان احتمل أن تكون لمالك آخر قال الأذرى لكن قد يعدها ولا يصح انتقالها عنه الى غيره وقد يشترها أو يهبها أو يقبل الوصية بها فيقول آخر في ذلك الخامس ذلك فلا يمكن حله على مالكها الآن قطعاه فاقول وعائتهم للظاهر وهو العمل على المالك حال الاقرار واعراضهم عن كونه ملكا له قوله فيجب تقديم الخبر عنه على الخبر فهو اخبار عن حق ثابت ويكفي في ثبوته سيقه على الاقرار بالحظا وأيضا فالك انهم فاعل وهو حقيقة في مالكها حال الاقرار بخلاف ما ملكها قبله فعمل اللفظ على حقيقة دون مجازة وحل حله على حقيقة ومجازة الذي ذهب اليه الشافعي رضى الله تعالى عنه اذا أرادهما المتكامل اذا تقرر ذلك فالسقية مختلفة أيضا فيكون في استحقاق المقر لها ثبوته لها قبل الاقرار بالحظا على القاعدة المقررة فاذا علم أنها انما تبث لها في ذلك الزمن لا فيما قبله فلينظر اليها حال الاقرار وينزل الاقرار عليها ولا نظر لسقيته المذكورة في

مسند الشراء اذا كانت أزيد أو أنقص من سقيته الثابتة له يوم الاقرار لان مبنى الاقرار على اليقين أو الظاهر القوي وطرح المشكوك فيه والظاهر أن المراد سقيته حال الاقرار دون التي قبل ذلك اذا تخالفنا فعملنا لفظه عليها عملا بالظاهر دون السقية السابقة طرعا للمشكوك فيه وكون الصغير في سقيته يرجع الى البستان المقيد بانه مشتري من محمد بن يحيى لا يقتضى ثبوت السقية الموجودة حال الشراء للمقر لها للاتفاق على أنها لا تملك البستان قبيل الاقرار دون ما قبل ذلك واذا لم يكن لها حق فيما قبل ذلك من حيث الملك فأولى أن لا يكون لها حق فيما قبل ذلك من حيث معرفة قدر السقية فوجب النظر اليها حال الاقرار والاعراض عن النظر لما قبله فاندفع ادعاء أن الظاهر أنها مقيدة بقيد مرجع الصغير على أن ههنا مانعا يمنع من حلهما على الموجودة حال الشراء لانه اذا فرض أنه حينئذ كان شربه ثلاثة عشر قيراطا فتصرف فيها المشتري وجعل له عشرة قرار بما أوزاد حتى بقيت عشرين قيراطا ثم أقر فلو حلنا اقراره على الموجودة حال الشراء دون الاقرار لكان ذلك مخالفا للقاعدة وكلامهم اذ اعتبار السابق المقتضى والاعراض اللاحق الموجود بعيد مع أن الالفاظ انما تعمل على مدلولاتها حال التلفظ بها والاذهان انما يتبادر اليها من الالفاظ حالها على مدلولها حال التلفظ بها ويؤيد ذلك أنه لو قال كان لك على ألف لم يكن لاني جواب دعوى اقرارا فالوالا انه لم يعترف في الحال بشئ والاصل برائة الذمة ولا يلزم على ذلك أن القيد لغو بخلاف ما في السؤال لان فائدته في البستان تعريفه وتمييزه عن غيره وفائدة رجوع الصغير في سقيته للبستان بذلك القيد ربط السقية المقر بها بذلك البستان المقيد اذ لو حذف الصغير فقال وسقية لكان اقرارا بمجهول معطوف لا تعلق له بالبستان المذكور فوجب رجوع الصغير الى البستان حتى ترتبط السقية به ونما يدل لذلك أيضا أنه لو قال له على مائة درهم ودرهم البلد مغشوشة أو نافصة وتعدت مراجعته حل على دراهم البلد المتعامل بها حال الاقرار حلا على المعهود ولا نظر لدراهمها قبل ذلك وما ذكرته هو ما قال الأذرى انه الصواب المنقول المنصوص في المعاملات ولانه المتيقن ولم أر من صرح بخلافه ولا تغتر بما زعمه الاسنوي في المهمات من نقل ما يخالفه اه ووجه الدلالة من هذا أنهم حلوا الدراهم في هذه الصورة على الموجود حال الاقرار وأعرضوا عن القاعدة العامة وهى أن الدراهم حيث أطلقت في باب الاقرار حلت على دراهم الاسلام وهى الوازنة الخالصة الا فيما استثنوه فاذا خالفوا القاعدة تحكيمها للمعهود حال الاقرار حتى حلواها عليه فأولى أن تعمل السقية في مسئلتنا على السقية المعهودة حال الاقرار وان سلمنا أن رجوع الصغير للبستان بقيد قرينة على أن المراد السقية الموجودة حال الشراء لان هذه القرينة عارضها ما هو أقوى منها مما قدمناه ومما سياتى ومنه قولهم لو قال له عندي جارية أو شجرة فكانت الجارية حاملا والشجرة مثمرة لم يدخل الحل ولا الثمرة قالوا لانهم لا يتناولونها لان الاقرار اخبار عن حق سابق كما مر وربما كانت الجارية والشجرة دون الحل والثمره بان كانا موصى بهما فاذا أخرجهما هذا الاحتمال البعيد فأولى اخراج السقية الموجودة حال الشراء لاحتمال أن المقر تصرف فيها بزيادة أو نقص حال كون البستان على ملكه ثم اذا انتقل عنه لم يكن له الا ما استقر عليه أمره من السقية ووجودها حال الاقرار قرينة ظاهرة على أنها الذي استقر عليها أمر هذا البستان وأنها التي أقر بها دون السقية الموجودة حال الشراء ثم رأيت ما هو أصرح في مسئلتنا مما مر وهو ما في الانوار وغيره حيث قالوا قال القفال وغيره وضابطا ما يدخل تحت مطلق البيع يدخل تحت الاقرار وما لا فلا الا الثمرة المؤثرة والحل والجدار أى فانها تدخل في البيع ولا تدخل في الاقرار لبناء الاقرار على اليقين وبناء البيع على العرف اه واذا تأملت هذا الضابطا وجدته شاملا لمسئلتنا فتكون منقولة اذ ما دخل تحت كلامهم كذلك بصدق

له والله تعالى أعلم (كتاب الفرائض) (سئل) عن مات وخلف زوجة وابنا ودارا بينهما ثمانية دنانير وكان عليه زوجته ثمانية دنانير وقضها الابن سبعة أثمان الدار المذكورة عن سبعة دنانير من الدين المذكور وقض عن الدار الباقي فهل يصح ذلك وتلك جميع الدار المذكورة بذلك فان قلتم نعم فهل ملكها ثمن الدار المذكورة بسبب الارث أو بسبب الدين الباقي لها من الثمانية المذكورة وهل لها مطالبة في الآخرة بالدينار المذكور ولو عوضها الابن جميع الدار المذكورة عن جميع الدين المذكور فهل يصح ذلك التعويض المذكور مع أنه لم يملك من الدار الا سبعة أثمانها فكيف يصح في جميعها (فاجاب) بانه يصح التعويض المذكور وتلك الزوجة جميع الدار سبعة أثمانها بالتعويض المذكور وأما ثمنها الباقي فيقدر أنه أخذ منها ثم أميد البها عن الدينار الباقي وهذا بسبب سقوطه وبرأت ذمة الميت منه فلا مطالبة لها به في الآخرة وأما تعويض ابن الزوجة جميع الدار في دينها فيصح في نصيبه ويعمل في نصيبها تفريقا للمنفقة والحكم فيه كما في الحالة الاولى المذكورة في السؤال

(سئل) عن مات وعليه

دين وترك أرضا مملوكة
مقصودة بأصول القصب
وأصول قصب يضاربض
مستأجرة في الذي يتعلق به
الدين من ذلك (فاجاب)
بأنه يتعلق بالأرض المملوكة
وبأصول القصب الموجودة
حال الموت فيقوم على صفته
حينئذ وما زاد على ذلك ملك
للورثة (سئل) عما واجتمع
في التركة زكاة وجبها للمقدم
منها (فاجاب) بأنه قد
نقل الاسنوي عن جماعة ما
يقضي تقديمها وعزاه
للكفاية ونسب في هذا
العزو إلى القائل وقال في باب
الحج في المقدم منها نظر
ووقع للمدبري نحوه هذا
الاضطراب وقال في الفرائض
لأن نقل في المسئلة والظاهر
أنه يقسم بينهما بالتزجيح
لاحداهما اه والاعتماد
ان كان النصاب أو بعضه
موجودا قدمت أو معدوما
واستويا في التعليق
باللغة قسم بينهما عند
الامكان (سئل) عن
قولهم ان تصرف وارث
المديون في تركته بغير إذن
صاحب الدين باطل هل
يشمل ما لو كان البيع من
صاحب الدين أولا وسواء
كان عالما بالدين أو جاهلا
به أو يفصل (فاجاب) بأنه
يصح بيعه من صاحب الدين
لأنه تعالى بطلانه وهي
تفويت حقه وقد نقل
الامام الاتفاق على أن يبيع

عليه أنه منقولهم كما صرح به النووي في مجموعه ووجه شموله لها أنه لو قال بعثك هذا البستان
الذي اشتريته من فلان وسقيته وكانت سقيته الموجودة وقت البيع دون تلك السقية السابقة
وهذا مما لا يشك فيه المتفق فضلا عن الفقيه وقد علمت من الضابط أيضا أن الأقرار أولى بعدم التناول
من البيع لأننا وجدناه لا يتناول أشياء مع أن البيع يتناولها فإذا لم يتناول البيع شيئا كان الأقرار
أولى بعدم تناوله لما تقررت من بناء على اليقين أي أو الظن القوي لما مر فأتضح بما ذكرته سيما
من هذا الضابط أن قول المقر انما يتناول الموجودة حال الأقرار سواء أكانت موافقة للسقية حال
الشراء أم أنقص عنها أم أزيد وسواء أكتفت السقية الموجودة حال الأقرار البستان أم زادت عنه
أم نقصت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص اشترى دارا وقبضها ثم أسكنها شخصا آخر
ثم بعد مدة أقربان الدار المذكورة ملك من أملاك الساكن المذكور وصدقه الساكن على ذلك ولم
يرل مسهرا على سكهة إلى أن توفي المقر المذكور فادعى بعض ورثته أعني المقر المذكور أن الدار
المذكورة حال الأقرار مبيعة لشخص معلوم ببيع عدة وأمانة فهل تسمع هذه الدعوى من الوارث
أو لا بد من دعوى المشتري أو تسمع من كل منهما وإذا سمعت الدعوى ممن تسوغ له وثبت
مادعه فهل تزعم الدار من الساكن أولا وإذا انتزعت فمادت إلى الوارث بأقالة أو غيرها هل يجب
عليه ردها للمقر أولا وهل عودها إلى الوارث بغير أقالة كعودها بها أولا وأجرة المثل مدة السكنى
بالدار المذكورة تلزم الساكن إذا قائم بفساد الأقرار أم لا (فاجاب) بقوله ببيع العدة الخالي عن
الشرط المفسد صحيح عندنا فليس للوارث الدعوى به لأن الحق متحصص لغيره وهو المشتري وتسمع
دعواه بذلك فإن أثبت الشراء من الوارث قبل إقراره انتزع العين من المقر له ويلزمه للمشتري
أجرة مثلها مدة وضع يده عليها وهي ملك المشتري وحيث عادت للوارث فإن كان مصدقا للموثر في
إقراره انتزعه المقر له منه مطلقا والأفان عادت إليه من جهة موثره فإن كان سبب العود إليه إرضاه
كلاقاله انتزعه منه أيضا لأنه خليفة موثره أولا من تلك الجهة لم ينتزعه منه أخذا من قولهم لو
تزوج بجهولة فاستلحقها أبوه ولم يصدقه لم ينفسخ نكاحه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص
أقر في مرض موته بدين ثم بدين آخر ثم بآخر مرتبة ثم بوقف سابق ثم بجهة صحيحة مقبوضة سابقة ثم
بعق سابق ثم أوصى لجهات ثم دبر ثلاثة أعبد مرتبة واحدا بعد واحد ثم بجناية ثم برهن والحال
أن التركة لم تف بذلك كله فمن المقدم في ذلك كله أو ضحوا لنا وصدر البعض في مجلس والبعض في
مجالس لكنه مرتبة كما ذكر أفتونا مأجورين (فاجاب) بقوله ان الديون المقر بها المترتبة تستوي
كلها في كونها تتعاق بالتركة فتوزع عليها ان لم تف بها ولا يقدم بعضها على بعض الا بموجب آخر
وأما التقدم في الأقرار فليس مقتضا لتقدم وفاة ولا تعاق وأما الأقرار بالوقف السابق على المرض
وبالجهة الصحيحة المقبوضة السابقة على المرض أيضا وبالعتق السابق عليه أيضا فهو صحيح فيخرج
المقر به في الثلاثة من رأس المال ولا يتعلق به دين ولا تزوجه وصية ولا يحتاج لأجازة ورثته ويصح أيضا
إقراره بالجناية والرهن فإن أقر بها في عبد مثلا وقدم الأقرار بالجناية تعلقت الجناية بعينه ولم يتعلق
به الرهن الا ان علفا والجناية عنه وإذا أوصى لجهات ثم دبر ثلاثة أعبد فهذه كلها تبرعات متعلقة بالموت
وحكمها انه يسوى بينها سواء كانت مترتبة أم غير مترتبة وسواء أكان فيها عتق أم لا لا اشتراكها في
وقت نفاذها وهو وقت الموت فقط الثلث على الوصايا وعلى المدبرين باعتبار القيمة فقط أو مع المقدار
فإذا كانت قيمة المدبرين مائة والوصايا بمائة والثالث مائة عتق نصف كل من المدبرين وكان لأرباب
الوصايا خمسون والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) أقاض الله تعالى عليه انعامه وبلغه في الدارين برامه
في شخص أقر أنه لا يستحق في الوفاء الكائن بكذا ولا في معلومه شيئا قل ولاجل والحال أنه لم يعلم له

الرهون من المرهن قبل
ذلك الرهن صحيح لكن في
البسيط وجسه أنه لا يصح
لأن اذنه وقع بعد الإيجاب
وقضية هذا التعليق أن
المرهن لو قال للرهان يعني
الرهون فباعه صح قطعا
وحينئذ فلا فرق بين علمه
بالدين وجهله به (سئل)
عن زني بعته فخلت منه ثم
ماتت بالولادة فهل يرثها
أولا وهل تلزم مدينتها أولا
(فاجاب) بأنه يرثها لأن
ولادتها لا تنضاف إلى ولته
لقطاع الشرع نسب الولد
عنه ولأن الوطء سبب
ضعيف لا يخل به الحرية
تحت اليد وحينئذ فلا دية
لها لا عليه ولا عاقبته
(سئل) عن علية دين
وبه رهن ثم توفي هل يتعلق
بتركته أيضا أولا (فاجاب)
بان مقتضى إطلاق الاصحاب
أنه يتعلق بالتركة أيضا ولا
يبعد أن يكون الشيء
يتعلق تعلقا خاصا وتعلقا
عاما ويختص على الوارث
التصرف في التركة قبل
وفاته وما أفق به شيخنا رحمه
الله تبس في بعض بعض
المتأخرين (سئل) عما لو
اعتاض بعض الورثة من
المديون غير جنس الدين في
حصته بغير إذن بقيتهم هل
يصح التعويض أولا وهل
لغيرهم من حصته فيما اعتاضه
(فاجاب) بان التعويض
باطل لأنه لو صح في شيء
لكان بقيتهم شركاء فيه

الشراء لهم بغير اذنتهم
ومعلوم أن خصامتهم له انما
تكون عند صحة التعويض
(سئل) عن مات بلا وارث
أصل مع عدم انتظام بيت
المال فما يفعل في تركته
ان كان في المسئلة تقول
فاذكروه أو اندراج تحت
قاعدة فأوضحوه (فاجاب)
بأنه يفعل بتركة الميت
المذكور ما يفعل في باقي تركته
من مات عن وارث غير حاضر
وفرعنا على أنه لا يرذ على
أهل الفرض ولا يرث ذوو
الارحام وقد قال في الروضة
فان قلنا لا يصرف اليهم ولا
يرد فان كان في يد أمين فنظر
ان كان في الباسد قاض
بشروط القضاء مأذون له
في التصرف في مال المصالح
دفع اليه ليصرفه فيها وان
لم يكن قاض بشروطه
صرفه الامين بنفسه الى
المصالح وان كان قاض
بشروطه غير مأذون له في
التصرف في مال المصالح
فهل يدفعه اليه أم يصرفه
الامين بنفسه أم يوقف الى
أن ينتظم بيت المال ومن
يقوم بشروطه أوجه قلت
الثالث ضعف والاولان
حسنان وأصحهما الاول
ولو قيل يخير بينهما كان
حسنا بل هو عندی أرجح
وقال في الاقوال واذ لم ينتظم
أى أمر بيت المال وقلنا
لا رد على أصحاب الغروض
ولا يرث ذوو الارحام فان

الافراد أم لا صدق الزوج بيمينه أخذاً مما في الروضة وبغيرها من أنه لو قال ما ينسب الى أو ما في يدي
لزيد ثم نازعه زيد في عين هل كانت في يده حينئذ صدق المقر بيمينه أن تلك العين لم تكن في يده حال الافراد
وعلى المقر له البينة وكذا لو قال ليس لي مما في يدي الا كذا والباقي لزيد قال جع ومثل المقر وارثه
ولا يشك على ما تقرره عن الروضة قول القاضي حسين في فتاويه لو قال هذه الدار وما فيها فلان
ثم مات ونزع وارثه المقر له في بعض الامتعة فقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الافراد وما كسبه
المقر له صدق المقر له لانه أثر له بها وبما فيها ووجدنا المتأخر فيها فالظاهر وجوده فيها يوم الافراد
اه وكذا لو ارث في هذا المقر ووجه عدم اشكال هذا على ما علم من كلام القاضي وهو انه هنا
وجدت قرينة تؤيد صدق المقر له فقوى بذلك جانبه على جانب المقر فصدق المقر له بيمينه لذلك مع
مساعدة أصل الاستصحاب لدعواه وأما مخالفة البغوى للقاضي في ذلك بقوله وعندى لا تسمع الدعوى
بأنه كان في الدار حالة الافراد لانه غير مقيد يدعى أن الميت أثر له بها وبما يحلف الوارث على نفي العلم
بأقرار المورث ففيه نظر كما قاله القمولى في جواهره لان الافراد بما في الدار صحيح وكلام البغوى
لا يتأتى الا على أن الافراد بذلك غير صحيح وقد علمت أن المذهب صحة فان قلت يشك على ما قاله
القاضي ما في فتاوى ابن الصلاح من أنه لو أقر بان جميع ما في هذا البيت ملك زوجتي ثم مات وأقامت
بينة بذلك فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن موجودة عند الافراد حلف الوارث على نفي العلم ان
هذه الاعيان ولا شيئاً منها لم يكن موجوداً في البيت وقت الافراد ولو كانت الزوجة ساكنة معه في الدار
كان لها أن تخاف على استحقاق ندف هذه الاعيان ثم لها بعد ذلك حصتها من الميراث من
النصف الآخر قال ولا يكفي حلفه أن المدعى لا يستحق هذه الاعيان الا اذا لم يقيم المدعى حجة ومن
ذلك وأطال فيه واعتمد ما قاله الغزى وغيره وجعلوه مستثنى من قولهم يكفي قول الخصم في الجواب
لا يستحق على شيئاً قلت ما قاله لا يشك على كلام القاضي اذ هو الموافق لما مر عن الروضة وقد علمت
الفرق بين ما فيها وما قاله القاضي ولا نظر هنا الى كونه عين البيت نظير ما مر في كلام القاضي لان
الصورة هنا أنه لم يجعل البيت مقراً به حتى يكون مافيه تابعاً له في الافراد به فلم تقو حينئذ القرينة
مع المقر له بخلافه فيما مر عن القاضي فانه جعل فيه الدار وما فيها مقراً بها فاستتبعت الدار ما فيها
حتى يعلم خلافه فلذا قوى جانب المقر له وصدق وما قاله ابن الصلاح فيما لو كانت الزوجة ساكنة
معه أخذ من قولهم اذا اختلف الزوجان ولو بعد الفرقة في متاع البيت ولا بينة ولا اختصاص
لا أحدهما بيد فلكل منهما تحليف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وان حلف أحدهما فقط قضى له كما
لو اختص أحدهما باليد وحلف ومثلها وارثاها ووارث أحدهما والآخرون سواء أصحح لهم أو
لا أحدهما فان قلت اذا أقر بان جميع ما بيده ملك فلان وأشهد عليه ومات فما كيفية شهادة الشهود
قلت الذى صرحوا به أن كل ما علم الشهود أنه كان بيده وقت اقراره عليهم أن يشهدوا به دون
غيره وبما تقرره يعلم الجواب عن جميع ما في السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل
قال فلان أو هذا ابن عمى أو وارثي ثم مات المقر فهل يرثه المقر به مطابقاً أولاً أو فيه تفصيل
(فاجبت) اذا قال هذا ابن عمى وبين أنه ابن عم لغير أم صح الحفاه له بعمه بشروطه المقررة
في كتب الفقه ومنها أن يكون المقر ذكراً مكافئاً مختاراً والمقر به مجهول النسب لم يجز عليه رق للغير
ولا ولد على فراش الغير وان نفاه وان يمكن كونه ولداً للمقر به وهو الم في هذه الصورة وان يصدقه
المقر به ان كان أهلاً للتصديق وأن يكون الملقق به ميتاً وأن يكون المقر وارثاً حائزاً لتركته الم الملقق
به لو قدر موته حين الاحكام به كما بينته في شرح الارشاد مع رد اشكال لابن الرفعة وغيره وأوردوه على
ذلك فاذا وجدت هذه الشروط ومات المقر ولا وارث أقرب اليه من هذا المستحق ورثه أما اذا قال هذا

مأذون له في التصرف في
مال المصالح دفع اليه
وان لم يكن أولم يكن
بشروطه وكان المال في
يد أمين صرفه الى المصالح
بنفسه وان كان قاض
بشروطه غير مأذون له
في التصرف فهل يدفعه اليه
أم يصرفه بنفسه أو يوقف
الى ظهور بيت المال وجوه
أصحهما الاول قال صاحب
الروضة والتخير بين الاولين
أرجح عندى فعلى الثاني
وقوف مساجد القرى
بصرفها صلحاء القرية في
عمارة المسجود ومصلحة وأما
اذا لم يكن في يد أمين فيدفعه
الى القاضي العادل فان لم
يكن أو كان جائراً فالى عالم
متدين فان لم يكن فالى صالح
متدين اه وقال القمولى
وان لم يكن من في يد المال
أميناً فدفعه الى أمين الوالى أو
حاكم عادل والحكم ما تقدم
اه (سئل) عن شخص توفي
غائباً عن زوجته ثم أثبت
عند قاضى بالدها وفاته
وانحصار ارثه فيها وفي ابنه
وبنته وأبويه باليمنية
الشرعية التي حضرت وفاته
وأحضرت نسخة صداقها
عليه وحكم لها بذلك وهو
شافى واتصل حكمه بحاكم
حنفى ونفذ ثم بعد ستة
أشهر أقام أخوه يمينه عند
حاكم حنفى بمسئنة
غزة شهدت على اقرار أخيه
بان حلف بالطلاق الثلاث
منها أنه لا يفرغ من أخيه

ابن عمى وأطلق فلان يرث المقر به منه شيئاً لاحتمال كونه ابن عم لأم وان قال هذا وارثي فليس خلاف
بين الهوى والقفال قال الهوى في اشرافه لو أقر أن هذا وارث فلان لا تقبل ولو قال هذا
وارثي قبل قال وهذه مسئلة حسنة قريبة لا يعرفها الا من تعمر في الفقه وقال القفال في فتاويه لو قال
فلان عصيتي ووارثي اذا مات من غير عقب لم يكن هذا شيئاً لان المقر به ان كان معروف النسب فلا
قائمة في اقراره هذا وان كان مجهول النسب فلا يصح أيضاً ما لم يفسر لانه قد يريد بعصيته أنه أخوه
وربما يريد انه عم أو ابن عم ثم بعد التفسير ينظر فيه فان قال هو أنى يجب أن يكون هو جميع
وارث أبيه وان كان عم فليكون هو وارث جميع مال جده وان كان ابن عم يجب أن يكون هو
وارث عمه فيصح منه الافراد بالنسب على طريق الخلافة عنه ثم الميراث مبنى عليه عندنا ولو قالت
امراة فلان ابن عمى وهو ولي في النكاح ووارثي اذا مات ثم ماتت بغيا يطلب ميراثها قال القفال
لا يكون له ميراثها ولم يصح ذلك التزوج ان كان قد تزوجها لانها بذلك الافراد ألحقت نسباً بجدتها
وهي ليست بوارثة جميع مال الجد فلم يصح التزوج ولا يرثها اه وما ذكره القفال أوجه معنى
ونقلاً أما المعنى فلانه اذا قال لمجهول النسب هذا أو فلان وارثي كان مجعلاً غير مبين فيه جهة الارث
لشموله للوارث بفرض أو عصبة وعلى كل فيحتمل أنه ألحقه بنفسه حيث لم يقل اذا مات من غير
عقب أو بأبيه أو جده أو عمه مثلاً ولا لحاقه بنفسه شروط وبغيره شروط منها تلك الشروط وزيادة كونه
وارثاً حائزاً لتركته الملقق به كما تقدم ولا يتحقق استيفاء تلك الشروط الا مع بيان جهة الارث من بنوة
أو أخوة أو غيرهما ثم يبحث عن تلك الشروط هل وجدت في هذا الاستحقاق أولاً فكان في هذا
الافراد من الاجرام ما يوجب تعذراً العمل به فوجب الغاؤه وان قال لمن ذكر هذا عصيتي كان فيه من
الاجرام المذكور نحو ما تقرره لشموله العصبة بنفسه وبغيره ومع غيره وعلى النفل وان المراد الاول
لانه المتبادر من اطلاق العصبة فهو شامل لعصبة البنوة والأخوة والابوة والعصومة والجدودة
وبغير ذلك وعند شموله لتلك الجهات وزدده فيما بينها يتعذر العمل به فوقع لغوا غير معتد به كما
تقرر في الذى قبله وأما النفل فلانه الموافق لما في الروضة وبغيرها أن من ادعى انه وارث تركته
احتاج الى ذكر الورثة وجهتها من نحو بنوة أو أخوة فان أقام بينة لم تسمع الا ان ذكرت هذين
أخى الورثة أى كونه وارثاً وبينت جهتها وقالت لا نفعل له وارثاً سواء وكانت من أهل الخبرة بباطن
حال مورثه نحو حجة أو جوار فان لم يقولوا لا نعرف له وارثاً سواء أو قالوا لم يكونا خيرين بباطن
الحال وكان سهمه غير مقدر أو كان مقدراً لكن كان ممن يحجب لم يعط شيئاً من التركة حتى يبحث
القاضي عن حال مورثه في البلاد التي سكنها أو طرقها فيكتب اليها أو يأمر من يتأدى فيها ان فلانا
قد مات فان كان له وارث فليأت القاضي فلانا أو يبعث اليه فاذا فعل ذلك وغلب على ظنه أنه
لا وارث له سواء أعطاه حقه بلا عين عملاً بالظاهر وان كان سهمه مقدراً وهو ممن لا يحجب أعطى
أقل فرضه عائلاً بلا بحث وأكثرهما بعد البحث ولو قالوا وهما غير خيرين لا وارث له سواء لم يقدح في
شهادتهما وان أخطأ من جهة القلع بها من غير تحقق لانهما انما شهدا بما اعتقدا ولم يقصدا
الكذب وان شهدا بأنه ابنه أو أخوه مثلاً ولم يذكر كونه وارثاً نزاع المال ممن هو بيده وأعطيه
بعد بحث القاضي كما هرح به ابن الرفعة ونقله عن الجمهور اذا تقرر ذات علم منه أنه موافق لما قاله
القفال دون ما قاله الهوى فتعين اعتماد كلام القفال دون كلام الهوى اللهم الا أن يجعل كلام
الهوى على ما اذا صدر ذلك من فقيه عارف بشروط الاستحقاق وبحقيقة قوله هذا وارثي وما يشترط
له ثم مات من غير أن يجعل حدود حاجب المقر به حينئذ يقبل منه هذا الافراد لان تلك الاحتمالات
التي نظر اليها القفال منتزعة حينئذ ومنه يؤخذ أنه لا بد في ذلك الفقيه المقر من أن يكون مذهبه

الى مدينة دمشق وأنه سافر معه اليها وحكم بموجب الاقرار المذكور فهل هذا الحكم يمنع ارث الزوجة من زوجها أولا (فاجاب) بان الحكم المذكور لا يمنع ارثها من زوجها اذا قراره لا يقبل بالنسبة الى اسقاط ما وجب له من الحقوق الا ترى أنه لو ادعى انه أبان زوجته من مدة طويلة وانما الانفقة لها عليه ولا كسوة من حين أبانها وكذبته في دعواه لم يقبل قوله المذكور الا ببينة تشهد بينونهما من ذلك الوقت وليس في كلام الشخين ولا غيرهما ما يخالف ما ذكرته (سئل) عن عبارة المنهج وشرحه وانما يرث الرجل اذا انفصل حيا حياة مستقرة وعلم وجوده عند الموت بان ولده لا قل من أكثر مدة الحمل وان لم تكن حليمة فان كانت حليمة فبان تلد لدون ستة أشهر فإمعنى قوله ان لم تكن حليمة وما صورتها (فاجاب) بان عبارة المنهج والجل ان انفصل حيا لدون ستة أشهر منها أول أربع سنين فإقل ولم تكن المرأة فراشا فإمعنى البس في السؤال له أنه كان في نسخة قديمة رجع عنها (سئل) عن الجواب عن تصويرهم مسألة الونف في المماضات بجديتين وثلاث اخوات متفرقات ماتت الاخ

موافقا لمذهب الحاكم في باب الاخلاق بالنفس وبالعير فان تلك الاحتمالات لا تنفي الا عند موافقة مذهب الحاكم لمذهب المقر فيما ذكرناه والافتك الاحتمالات قائمة فلا يفيد اقراره شيئا لان القاعدة الغالبة في الاقرار التي ينشأ عليها الشافعي رضي الله تعالى عنه غالب أحكامه أو جميعها أنه يعارض الشك ويأخذ باليقين ولا يستعمل الغلبة كما نص رضي الله تعالى عنه على ذلك (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن رجل أقر لا تحريمين وأقر المقر له أن ماله عندك دين ولا بقية دين وان ابن الصلاح أفتى بتقديم بينة الاقرار بالدين المثبتة فهل يخالف ما ذكر في الروضة من أنه لو أقام بينة أني أشتق عليك ألفا فقال المدعي عليه في بينة أنك أقرت أن مالي عندك دعوى فانها تقدم ويبطل دعواه أم لا وما هو المذهب في ذلك (فاجاب) بقوله ان عبارة ابن الصلاح في فتاويه وجل أقر لرجل بدين معلوم وأقر المقر له أنه لا يستحق على المقر دين ولا بقية دين والاقراران جميعا في يوم واحد معين من غير أن يبين أيهما قبل فبأيهما يعمل وهل يمنع ذلك من المطالبة بالدين أجاب بحكم بينة الاقرار المثبتة فانه ثبت به شغل ذمته اذ لو لم يكن له اقرار المقر له تكذيبا للمقر ولا يصار الى ذلك بالاحتمال واذا ثبت أصل الشغل والقول بتصديق الاقرارين معا فلا يصار الى تصديقهما بتقدير تأخر الاقرار الثاني عن الاقرار الميث بناء على احتمال طريان البراءة والاسقاط فانا لا نترك أصل الشغل باحتمال تعقب المسقط فتعين تصديقهما بتقدير وقوع الاقرار الثاني قبل الاقرار الميث فاذا ادعى المقر له هذا فذلك مقبول اه كلام ابن الصلاح وينازع فيه أمور منها قول الشخين وغيرهما نقلا عن فتاوى القفال وأقره لو أقام شاهدا بالف ادعاء يخالف مع شاهده وأقام خصمه شاهدا باقراره أن لا شيء عليه حلف المدعي عليه مع شاهده وسقطت دعوى المدعي لان الأصل براءة الذمة اه فاصل براءة الذمة هنا اقتضى ترجيح الشاهد باقراره أنه لا شيء عليه فقدم على الشاهد بشغل الذمة بالالف فكذا في مسألة ابن الصلاح ينبغي أن تقدم البينة النافية على المثبتة لاعتضاد الاول بأصل براءة الذمة وقول ابن الصلاح انه ثبت بالمثبتة شغل ذمته يرد بانه لا يثبت بها ذلك الا مع عدم المعارض لها وأما عند وجود النافية المعارضة لها فلا يتحقق شغل ذمته وحينئذ تقدم النافية لاعتضادها بالأصل فليس في ذلك ترك أصل الشغل باحتمال تعقب المسقط خلافا لما راعه لان كلا من طرفي الاثبات والنفي هنا محتمل فاذا وجد مرجح لاحدهما عمل به والمرجح موجود بالنسبة للنفي لا للاثبات فليقدم طرف النفي على الاثبات لاعتضاده وعدم اعتضاد مقابله فان قلت يمكن الفرق بين مسألة الشخين ومسألة ابن الصلاح بان مسئلة فيها حجة تامة في كل من الطرفين فكان أصل الشغل محققا ويلزم من تحققه انتفاء أصل براءة الذمة فلم يلتفت اليه في مسئلته وأما مسئلتهما فليس فيها حجة تامة بل بعضها فلم يتحقق فيها شغل فنظروا حينئذ الى أصل براءة الذمة وجهلوه مرجحا لطرف النفي الموافق له دون طرف الاثبات المخالف له قلت هذا الفرق وان أمكن أن يتخيل لا تأثير له فانه في الحقيقة يرجع الى الفرق بالصورة دون المعنى وهو غير مؤثر ولا يلتفت اليه وذلك لان المسئلتين في المعنى سواء لان البينة المثبتة في مسئلته لما عارضتها البينة النافية لم يبق حينئذ حجة شرعية لما تقرر أولا من وجود المعارض لها واعتضاده بالأصل دونها فسادت حينئذ الشاهد وحده في مسألة الشخين فكما رجحنا الثاني على الميث لما مر كذلك ينبغي ترجيح النافية على المثبتة في مسئلته لذلك ومنها أن الادعى نازعه فيما ذكره بقول شرح في روضته اذا شهدت بينة بالمال وأخرى بالابراء منه فبينة الابراء أولى ان أطلقنا وان وقتنا فالتأخر وان أطلقنا بينة وأرخت بينة فبينة البراءة أولى لانها إنما تكون بعد الوجوب ويحتمل أن يجعل كلود كرتا وقتا واحدا فيتعارضان اه كلام شرح وقال الادعى عقبه وهذا قد ينازع فيما ذكره أبو عمرو وجهه الله تعالى اه ومنازعته فبينة ظاهرة سيما باذ كره في الصورة الاولى فان

قياس ما قاله أبو عمرو أن بينة المال مقدمة لانه تحقق بها شغل الذمة فلا يترك ذلك باحتمال تعقب المسقط وهو الابراء واذا لم يتعارض شرح الى ذلك في مسئلته فلا ينظر اليه في مسألة أبي عمرو فان قلت يمكن الفرق بين مسئلتهما بأن مسألة أبي عمرو فيها اقراران متعارضان لا يستدعي أحدهما مقدم الآخر لان الاقرار بعدم الاستحقاق لا يستدعي وجود شيء مستحق آخر بانتفائه بل كثيرا ما يصدر هذا عن لادين له ولا حق بالكلية بخلاف مسألة شرح فان الابراء يستلزم براءة منه فتكون الشهادة به متأخرة عن الشهادة بالمال فلذا قدمت عند الإطلاق بينة الابراء لانها متأخرة فتدعيها لاعتضادها بما ذكر مستلزم لتأخرها عن شغل الذمة ورفعها لما اشغلت به ولا كذلك في مسألة أبي عمرو قلت يرد ذلك باننا وان سلمنا أن كثيرا ما يصدر ذلك من لاحق له ولا كذلك في الابراء لكن ذلك لا يرفع احتمال تقدم الابراء من دين آخر أولا من دين بالكلية على ثبوت المال الشاهدة به بالبينة المعارضة لبينة الابراء فليس بتقديم بينة الابراء لذلك فحسب وان توهم ذلك من قول شرح لانها إنما تكون بعد الوجوب بل لكونها اعتضدت بأصل براءة الذمة فالجواب أن تقديم بينة الابراء له سببان استلزامهما انها بعد الوجوب واعتضادها بأصل براءة الذمة فيقياس عليها البينة النافية في مسألة أبي عمرو لاعتضادها بذلك الأصل وان انتفى عنها السبب الاول على انه لا ينبغي النظر اليه مستقلا لانها وان استلزمت ذلك لكن هذا الاستلزام لا يقتضي تقديمها الا اذا كانت تستلزم انها بعد وجوب ذلك المال الذي شهدت به الاول بخصوصه وواضح انها لا تستلزم هذا الخاص فكان الاول لتعليل تقديمها باعتضادها بأصل براءة الذمة فان قلت بل يستلزم ذلك الخاص بنفسه لان الأصل عدم وجوب غيره والابراء منه قات وان كان ذلك هو الأصل الا انه لا يقتضي استلزامه بخصوصه وانما يشير اليه لكن لما اعتضدت تلك الاشارة بأصل براءة الذمة اقتضت ترجيح بينة الابراء وكذلك البينة النافية في مسألة أبي عمرو واعتضدت بذلك الأصل وان لم يكن معه شيء آخر يعضده فينبغي أن يعمل به ومنها قولهم لو ادعى دارا في يد غيره فقال اشتريتها من زيد فأقام المدعي بينة على اقرار زيد له بها قبل البيع وأقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي بها لزيد قبله وجهل التاريخ أقرت في يد المدعي عليه اه وسبب ذلك أن تاريخ البينتين لما انهم تعارضتا فسادتا وبقي الأصل المحقق وهو أن الأصل في وضع اليد أن يكون بحق وأنها تدل على الملك حتى يثبت ما يرفعه وحينئذ بقياس هذا في مسألة أبي عمرو ان يقال أن البينتين لما انهم تعارضتا فسادتا وبقي الأصل المحقق وهو براءة الذمة هذا وان كان غير ما قدمناه في الامر الاول والثاني من تقديم البينة النافية الا أن ما ل هذا وذنك الى عدم استحقاق المدعي وبراءة المدعي عليه فانتفت الامور الثلاثة من هذه الحيشة وان اختلفت من حيثية أخرى كما علم مما تقرروا والحاصل أنه يقال لا يبي عمرو اما أن تنظر الى أن لاحدى البينتين مرجحا فهو للنافية فقط واما أن تنظر الى أن لا مرجح لواحدة منهما وكل من هذين يقتضي براءة المدعي عليه وعدم ثبوت شيء في جهته وأما دعوى ان الأصل شغل ذمته وان هذا مرجح للبينة المثبتة فهذا محل النظر والتزاع لانا ان سلمناه قلنا عارضه أصل البراءة المرجح للنافية وان منعناه نظرا الى معارضه قلنا فيساقطان وكل من هذين يقتضي براءة المدعي عليه كما تقرر ومنها ما أفتى به أبو عمرو ونفسه فيما اذا قامت بينة بان مالك هذه الدار رهنا من فلان وأقبضها في ربيع الاول سنة تسع وسبع مائة مثلا وأقام آخر بينة بأنه أقر له بها سنة تسع ولم يذكرها شهران من أنهما يتعارضان بناء على الأصح من أن حصة الرهن تمنع صحة الاقرار فيساقطان فلا يثبت الرهن ولا الاقرار اه فكما حكم بالتعارض هنا ولم ينظر الى أن البينة المثبتة للرهن تحقق بها شغل العين وشككتنا في تقدم الاقرار الشاهد به البينة الأخرى وتأخره عنه فلا يسقط أعني الرهن بالاحتمال فكان قياس

الاختلاف بين في الاولى ومن أم أم وهي إحدى الجدتين في الاولى وعن أختين لابوين ويجعلون المسئلة الاولى من ستة ويصنعونهم من اثني عشر والثانية من ستة فهل الاختتان لابوين في الثانية الاختتان لام في الاولى وعليه فلما نصح الاولى من اثنتين وأربعين ولا يقال ثلاث اخوات متفرقات بل أخت لابوين وأخت لاب وثلاث اخوات لام فان قيل يجب ان يقيم مانع بينهما في الاولى فما المحجوج الى التصوير بهما مع صحة التصوير بكونهما لاب في الثانية (فاجاب) بان صورتهما عند قيام مانع بينهما في الاولى ولا لغة مقاسد جلية في تصويرهما لانه من تشبيذ أذهان مقرريها وزيادة أجورهم بتبعهم فيه (باب الوصايا) (سئل) عن أعطى آخر دراهم ليشترى بها نفسه عسامة مثلا أو أوصى له بها كذلك وظاهر من المعطى أو الموصى غرض في تحصيل ما عينه لا لاخذ فهل يملك الاستحدا ما أخذ بشرطه ملكا مقيدا بصرفه فيما عين أولا واذا قلتم ملكه كذلك فلم يصرفه حتى مات فهل يكون لورثته أم يرجع للمعطى أم لورثة الموصى واذا قلتم بالاول فهل يملكه الورثة ملكا مقيدا كما كان حتى يتعين صرفه فيما عين أم

يزول التقيد بموت مورثهم
وهل يأتي ما ذكر فيها
لو أوصى لداية بشئ وشروط
أن يصرف في علفها فملكها
مالكها ملكا مقيدا بشرط
ثم يزول التقيد بموتها أم
يرجع لورثة الموصي وهل
يفارق فرق بين المستثنين
(فأجاب) نعم ذلك لا يتخذ
ما أخذ بشرط ملكا مقيدا
يصرف في علفه المعطى أو
الموصى فلو لم يصرف فيه حتى
مات انتقل لورثته بالأثر
منه ولا يرجع للمعطى ولا
لورثة الموصى لأن من ملك
شياء صار بموته ملكا لورثته
وقد زال التقيد بموته
فتصرف فيه الورثة كيف
شاؤوا ويجري ما ذكرناه فيما
إذا أوصى لداية شخص بشئ
وقد أن يصرف في علفها
بناء على أن أوصى لملكها
وهو الأصح في ملكها ملكها
ما كان مقيدا بصرفه في علفها
ويزول التقيد بموتها
فتصرف فيه كيف شاء
ولا يرجع لورثة الموصى فلا
فرق بين المستثنين
فيما ذكرناه (سئل) عن
أوصى لغيره وقلم يقسم
على عدد الدور لا على عدد
سكانها وإن حصة كل دار
تقسم على سكانها هل
يستوي في ذلك الذكر
والأنثى والكبير والصغير
والحر والعبد والمعتق
والسلم والذى أولا (فأجاب)
نعم يستوي من ذكر وظاهر
أن مانع الرقيق يكون

ما قاله هنا من التعارض أن يقول به في مسئلته السابقة وأما كونه يقول في الأولى بتقديم المصلحة
ويقول هنا بالتعارض فهذا فيه نظر أي نظر لاستواء المسئلتين ويجوز تأخير ما عالج به تلك في هذه
حرفا بحرف كما لا يخفى على من تأمل ويلزم من مجيء علته التي قالها ثم هنا استواءهما فيما ذكرناه
قدوله عنه إلى الفرق بينهما في الحكم مع اتحادهما في العلة يندرج فيما قاله في تلك وتبين
أن الوجه نظير ما قاله في هذه من تعارض البيتين ثم أيضا وبراعة ذمة المدعى عليه والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن امرأة ساكنة في بيت استأجر زوجها قال لها
المالك أنك وجدت في الدار كيسا لمورثنا ضمنه عشرة آلاف دينار فأجابت بأنها لم تجد إلا ألف
دينار فهل هذا الإقرار معتبر فيلزمها ما أقرت به المالك وهل يقبل تفسيرها للدينار بغير مفهومه
الشرعي وهل اليد على الدار للمستأجر أم للمالك وهل في ذلك إقرار بجهول وعلى تقديره فما الذي
يلزمها وهل عدم تعيينها يجعل مخصوص في الدار بوجوب عدم اعتبار مؤاخذتها بالإقرار وهل إذا
شهدت البينة بصورة ما أقرت به هل الشهادة صحيحة أم لا وإذا لم يستفسرها الحاكم في مجلس الحكم
ثم استفسرها في مجلس آخر يقبل تفسيرها أم لا (فأجاب) بما صورته أن كانت صيغة إقرارها لم
أحد له إلا ألف دينار كان إقرارا معتبرا بخلاف ما إذا لم تقل له فإنه يكون لغوا أخذا من قولهم لو
قال لي عليك ألف فقال في جوابه خذ أو لست منكرا أولا أنكر أو قال أنظر أو أحسب أو أقدر
لم يكن إقرارا لاحتماله غير الإقرار أيضا والاصل في الإقرار العمل باليقين كما نص عليه الشافعي رضى
الله تعالى عنه قالوا ولو قال لي عليك ألف فقال غير عشرة لم يكن إقرارا أيضا ولو قال لي عليك ألف
فقال مع مائة لم تجب الألف ولا المائة فهذا كله صريح فيما ذكرناه وإذا قلنا الإقرار صحيح لم يقبل
تفسيرها للدينار بغير مفهومه الشرعي إلا أن وصلته به فليس في ذلك إقرار بجهول واليد على
الدين الذي في الدار للمستأجر باتفاق الشافعي وأصحابه إلا المزني وغلطوه بأن الدار وما فيها في يد
المستأجر قالوا لكن محل تصديق المستأجر احتمال صدقه ولو على بعد فاما إذا لم يحتمل لكون مثله
لا يحتمل دفته في مدة يده فالصدق المالك بلا خلاف هذا كله إذا وجد الدين والدار في يد المستأجر
أما لو وجد بعد عودها إلى المالك فإن قال المالك أنا دفنته بعد عود الدار إلى قال قول بيمينه
بشرط الامكان وإن قال كان مدفونا قبل وضع المستأجر يده صدق المستأجر لأن المالك اعترف
بحصول الكثر في يده فيدفع اليد السابقة ولهذا لو تنازع قبل الرجوع كان القول قوله أي
المستأجر كما مر بتفصيله ذكر ذلك جميعه النووي في شرح المذهب وكذا هو في الروضة وأصلها
وغيرهما وإذا صح الإقرار كما ذكرناه لم يشترط أن يعين محلا مخصوصا من الدار وعلى الحاكم
وقفه الله تعالى وسدده أن ينظر في اللفظ الذي شهدت به البينة ويحرره ويحكم بموجبه مما ذكرناه
وغيره فإن لم يتحرر عنده لفظ الشهود بالإقرار استعداد شهادتهم ورتب عليها مقتضاها وتقبل شهادة
البينة حيث نذرتا كما يعلم بالأولى من قول الغزالي لا يجوز للمالك تعليم الشاهد كيفية الشهادة فلو فعل
وأدى الشاهد بتعليمه اعتد بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يصح تعليق الإقرار
(فأجاب) بقوله أما تعليق الإقرار فلا يصح كقوله له على ألف أن أقدم زيد ماله يقصد به التأجيل
والاصح ولو قال معسر له على ألف أن أسرت فان قصيد التعليق بطل أو التأجيل صح وإن تعذر
استفساره صح على نزاع فيه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا أقر شخص لا تحرف في غيبة
المقر له فهل يملك المقر له أم لا بد أن يسمع ما أقر له به (فأجاب) بقوله من أقر لشخص بشئ لم
يجز له التصرف فيه حتى يبلغ الخبر المقر له ويرد الإقرار فان شرط صحة الإقرار عدم تكذيب
المقر له فإن كذب بطل الإقرار والاصح فعلم أنه لا يشترط في ملكه أن يسمع حتى لو مات قبل أن

يلغى الخبر ملكه ورثته أن لم تكذب المقر له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا كان
لشخص على آخر دين شرعي يستند شرعي ثابت يحكم به في الشرع الشريف وله عقارات
فرض مرضا مات به فأقر في المرض المذكور أن ولده فلانا يستحق من العقارات كذا وأبنته تستحق
كذا وفلانا كذا إلى أن تصرف في جميع العقارات ولم يترك شيئا يوفى به دينه ومات فهل إقرار
المرض لولده بعقار هو معروف به وعليه الدين مانع لرب الدين من المطالبة على الولد أن كان
حيًا أم يحتمل على تبرع المريض في المرض ويكون وصية ولا يسرى إلا في الثالث ولا يمنع
رب الدين من المطالبة (فأجاب) بقوله الذي قاله البلقيني أنه لو أقر في مرض موته أنه ملك وأرثه
كذا وقال في عين عرف أنها كانت للمريض هذه ملك لوارثه فليزول ذلك على حالة المرض ذكره
القاضي حسين في باب التفليس عند الكلام على إقرار المفاص بدين مطلق أن المرأة المريضة
لو أقرت بإبراء زوجها من الصداق ينزل على الإبراء في المرض وله نظير في إقرار الوالد بملك لابن إذا
لم يفسره بالهبة والكلام فيه معروف اه وقد اختصر البلقيني كلام القاضي وحاصله أنها لو
أقرت في المرض أنها أبرأت زوجها من صداقها ففيه الخلاف فيمن أقر في المرض بأنه وهب
لوارثه في الصحة أي والأصح منه القبول ثم فكذا هنا قال ولو أطلق المريض الإقرار بالعنق
حل على عتقه في المرض وكذا لو أقر بهبة عين مطلقا حل على أنه وهبها في المرض ويحسب من
تلك ولو أطلقت المريضة أنها أبرأت زوجها من صداقها حل على أنه في المرض فلا يصح أي
أن لم يجزه بقية الورثة اه والراجح في التفسير الذي ذكره البلقيني عند النووي وغيره كابن
الصلاح والنووي أنه الرجوع أي تنزيلا على أضعف المالكين وأدنى السببين وهو أن الولد
انما ملك ذلك بملار بق أن الأب وهبه له فكذا في مسئلتنا ينزل الإقرار على الأضعف وهو وقوع
التعليق في حالة المرض حتى يكون تبرعا وللدائن رد التبرع محسوبا من الثلث إن كان لغير وارث
والأوقف على اجازة بقية الورثة لكن يشك على ما ذكره القاضي في المسئلة الأولى أنه رج
في الظاهر المذكور مقابل ما مر عن النووي وغيره فيه فقال في تعليقه لو أقر بأن هذه العين ملك ابني
وهي في يدي أمانة ثم ادعى بعد ذلك أن المقر به كان له ثم وهبه له ثم رجع فيه وكذبه الولد فالقول
قول الولد اه ورجع هذا في فتاويه فقال أنه الظاهر وحيث فقد يتوهم بين كلاميه في المسئلة
تناف وتنافي لظهور الفرق بينهما لأن الأصل في الأولى تأخر الإقرار إلى حالة المرض فاعتضدت
دعوى وقوعه فيه بذلك الأصل فقبلت والاصل في الظاهر المذكور بقاء ملك الابن فاعتضدت دعواه
تكذيب الوالد بذلك الأصل فصدق دون الوالد لانا تحققنا ملكه وشككنا في السبب المقضي لرفعه
وهو الهبة فلم يصدق مدعيا وهذا وإن دفع التناقض عن القاضي إلا أنه لا يقتضي اعتماد ما قاله
في الظاهر المذكور لما مر من رده بأن الإقرار ينزل على أقل السببين وأضعفهما ومن ثم لما نقل ابن
الصلاح عن العبادي موافقة القاضي هنا متمسكا بأن الأصل بقاء الملك رده بأننا تمسكنا بأن الإقرار
المطلق منزل على أقل السببين وأضعفهما كما ينزل على أقل المقدراتين استصحابا للأصل القديم وهذا
الأصل متقدم على الأصل الذي تمسك به العبادي فكان الأخذ به أولى ولا يرد هذا أنه لو أقر
مطلقا ثم فسره بدين مبيع لم يقبضه أو بدين مؤجل لم يقبل لأن ذلك يمنع المطالبة والالزام في الحال
فهو مناقض لموجب قوله على نعم يشك على ما قاله القاضي في المسئلة الأولى قول النووي
لو وهب وأقبض ومات وأدعى الوارث كون ذلك في المرض وأدعى المتهب كونه في الصحة فالمختار أن
القول قول المتهب اه وقد يجاب بأن الأصل في الهبة مع القبض أن تكون مستلزما لملك المتهب
فادعاء الوارث وقوعها في المرض فيه معارضة لهذا الأصل ورفع له والاصل عدم رفعه حتى يتحقق

لسيده وان مانع المبعوض
يكون بينه وبين سنده
بحسب الرق والحرية أن لم
يكن بينهما مهايأة والا
فلن مات الموصى في ثوبته
(سئل) عن أقر في مرض
موته بدين ثم رهن به رهنا
وأقبضه ثم توفي فهل يحسب
قيمة المرهون من الثلث
لنفوته اليد فيه على الورثة
أولا وهل يقدم به المرنهن
على بقية أصحاب الديون أولا
(فأجاب) بأنه لا تحسب قيمته
من الثلث إذ لم يوفى به على
الورثة إذا اذمت مع عليهم
بحسب الموت التصرف في
التركة قبل وفاة الدين وان
لم يكن هناك رهن جعلي
ويقدم به المرنهن على بقية
أصحاب الديون (سئل)
عن قول المنهج في الوصية أو
باعثاق رقاب ثلاث فأن
عجز ثلثه منهن لم يشترط قص
فإن فضل عن نفيسة أو
نفيسة ثلثي فللورثة هل معناه
أنه تغير بين نفيسة تساوي
نفيسة وشراء نفيسة أم
محل شراء النفيسة المزينة
على أصله عند العجز عن
شراء نفيسة (فأجاب)
بأن مدلول عبارة شيخنا رحمه
الله تعالى أن الثلث في حالها
الأولى لم يف ببقية نفيسة
ولو خفستين (سئل) عن
مسئلة زوج وأوين
وأوصى بسدس ما يبق
بعد الفروض فيبنوا لنا
الفرض من التعصيب
وهل تنوقف هذه الوصية على

اجازة أم لا وكيفية العمل
 مفصلاً (فأجاب) بأن أصل
 المسئلة من ستة على المشهور
 فرض الزوج نصفها
 ثلثه وفرض الأم ثلث
 باقيها سهم وللأب باقيها
 وقد تضمنت هذه الوصية
 وصية أخرى لو أرت وهو
 الزوج والأم لادخال الضيم
 على الأب دونهما فإذن دخل
 عليه الضيم لأن لا يجيز القدر
 الذي حصل به الضيم لأن
 ضرر الوصية لا يختص ببعض
 الورثة ففي الصورة المذكورة
 قد اختص الضيم بالأب فان
 أجاز للزوج والأم حصت
 من ثمانية عشر لسان الباقي
 بعد فرضهما ثلثان يشمان
 على ستة لا يصحان عليها
 ويصح ما وافقه بالنصف
 فقدر الستة الى ثلاثة ثم
 تضربها في أصل المسئلة
 للزوج تسعة وللأم ثلاثة
 ولأموصى له سدس الباقي
 بعد الفرض سهم وللأب
 خمسة وان رده لم يابطل
 وصيته ما لم يتفق وصية
 الأجنبية لاجازة لانها دون
 الثلث فالوصية بنصف تسع
 ولكن لا يدخل الضيم على
 الأب وحده فخرج جزء
 الوصية من يخرجها يبقى منه
 سبعة عشر لا تنقسم على
 مسئلة الورثة ولا توافق
 فتضرب المخرج في مسئلة
 الورثة تبلغ مائتين ثمانية
 ومنها نص الموصى له نصف
 تسعة وستة وللزوج نصف
 الباقي أحد عشر وللأم

وقوعه في المرض فصدقنا المنه لذلک اذ لا قرينة ولا أصل يدلان على خلاف دعواه وأما في
 مسئلة القاضي فالقرينة تصدق الوارث وهي وقوع الاقرار في المرض وكون العين معروفة بانها
 له الى حالة مرضه وحيث قد تنزىل الاقرار على حالة المرض طاهر لانه اخبار عن سابق ويكفي
 في تحقق سبعة كونه قبل وقت الاقرار بخطة فنزل عليها للاعتداد بهاتين القرينتين الظاهرتين
 في ذلك كالا يخفى وبهذا الذي قررته يندفع اعتماد البلقيني جزم الماوردي بخلاف ما مر عن
 النوردي في المسئلة الأخيرة ويندفع أيضا قول القمولى مقتضى كلام القاضي تنزىل الاقرار
 في مسئلة النوردي على المرض قال الزركشي بعد ان ساق كلام النوردي والماوردي والظاهر
 انهما لو أقاما بينتين قدمت بينة الوارث لزيادة علمها وقد أتى النوردي بتقديم بينة المرض على بينة
 الصحة لانها ناذلة والاخرى مستحبة اه وبما تقرره كلام القاضي في المسئلة الاولى التي هي
 صورة السؤال وذكر الزركشي ما وافقه فقال أطلقوا الخلاف أى في صحة اقرار المريض بالعين
 ويبقى أن يستثنى منه ما اذا تحقق ملكه للعين الى حالة مرض الموت فانه اذا أقر بها مطلقا
 وقالت الورثة هو عن جهة وقال المقر له بل عن معاوضة لا يجابها فيها فالقول قول الوارث بيمينه لان
 الأصل عدم المعاوضة وهي نظير الأب يقول لولده بشئ ثم يفسره بالجهة ليرجع فيقبل على الأصح اه
 وسبقه الى ذلك شيخه البلقيني في فتاويه وكأنه أخذ منها فقال فيها شخص أقر لبعض الورثة في
 مرض موته بأعيان هل يحتاج لاجازة بقية الورثة أجاب اذا ظهر ما يقتضى صدور انتقال ذلك عنه في
 الصحة لمن ذكر أوفى مرض الموت بعوض لا يجابها فيه فانه لانه لبقية الورثة به وكذا لو لم يعرف
 أنه كان مالكة فان عرف أنه كان مالكة الى حالة المرض المذكور وقال بقية الورثة انه انتقل عنه في
 المرض بغير عوض وقال المقر له بل كان بعوض لا يجابها فيه فالقول قول من قال انه كان بغير عوض
 بيمينه وحيث قد يحتاج الى اجازة اه وفي الاشراق للهروي لو أقر بشئ ثم قامت بينة انه كان في
 ملكه الى أن أقر به لم يصح الاقرار قال السبكي وهذا في بينة واحدة أما اذا شهدت بينة بالاقرار
 وبينة بالملك فالذي يظهر انه يقدم بينة الاقرار لان الشاهدة بالملك تعتمد الظاهر اه وبهذا يعرف
 ان محل ما قاله القاضي من صحة الاقرار وتنزيله على حالة المرض محل ما اذا لم تقم بينة بله كان في
 ملكه الى ان أقر به والا لم يصح اقراره فان قامت بينة بالاقرار وبينة بالملك قدمت بينة الاقرار ونزل
 على حالة المرض والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما ألقاه ذكروا فيما لو
 قال بعنى مائديه انه يكون اقرارا قول أخرنى كذلك (فأجاب) بقوله هو كذلك بالنسبة لتضمنه
 الاقرار بالمنفعة دون العين (وسئل) رضى الله سبحانه وتعالى عنه عن قول الشيعين شرط ملحق
 النسب بغيره أن يكون وارثا حائرا لتركة الملق به ولو بواسطة كان أخرى بع وهو حائز تركة أبيه
 الحائز تركة جده الملق به فان كان مات أبوه قبل جده فلا الحاق قال ابن الرقعة وهو يفهم انه
 يعتبر كون المقر وارثا حائرا لميراث الملق به لو قدر موته حين الحاق وكلامهم يأباه لانهم قالوا لو مات
 مسلم وترك ولدين مسلما وكافرا ثم مات المسلم وترك ابنا مسلما وأسلم معه الكافر فحق الحاق بالجد
 لأن ابنه المسلم لا يابنه الذي أسلم بعد موته ولو كان كافرا لكان الامر بالعكس فما المعتمد من ذلك
 (فأجاب) بقوله المعتمد ما أفهمه كلام الشيعين وقد يجب عما احتج به ابن الرقعة بأن حق الحاق
 ثبت للأب المسلم على انفراد ثم انتقل بموته لابنه لان ما ثبت للموت يثبت لو ارثه فطرو اسلام الابن
 لا يرجع ما ثبت لابن المسلم من حق الحاق فانخص به من غير أن يشركه فيه مع اقبام المانع به
 وهو الكفر حين موت أبيه فلا يثنى ما ذكره في هذه المسئلة ما أفهمه كلام الشيعين كما يعلم لمن
 تأمل ما ذكرته (وسئل) عن أقر لولده بدور يكتب لكن صيغة لفظ المكتوب وأقر المشهد

المذكور أن الدور الخافضة عن والده ملك لولده فلان فهل هذا الاقرار صحيح معمول به سواء علم
 قصد المقر أو جهل لموته من المرض الذي كان به حال الاقرار أم لا (فأجاب) بقوله الذي جزم به في
 الاقرار أنه لو قال الدار التي ورثتها من أبي لفلان لم يكن اقرارا الا أن يريد وجهه ما في كلامه من
 التناقص فيما هو كالجلة الواحدة فهو كقوله دارى لفلان فانه لغويا تقر وان احتمل ان الاضافة
 فيه للسكنى أو المعرفة لان الأصل في الاضافة الملك وهو مستلزم للتناقص واستشكال الاسوى الاولى
 بعد ان نقلها عن فتاوى البغوى بان الملكين فيها لم يتواردا على وقت واحد ممنوع بل تواردا
 عليه بالمعنى الذي قررته نعم يشكل على كلام البغوى هذا قوله نفسه وجرى عليه في الرخصة ولو قال
 الدار التي تركها أبي لفلان بل لفلان سلمت لأول فهذا صريح في صحة الاقرار فيساقى ما مر من
 عدم صحته ويجب بان قوله تركها أبي ليس فيه اضافة ملك له صريحا ولا لزوما بخلاف ورثتها من
 أبي فانه صريح في ملكه لها بالارث وبما يدل على ذلك ما في الاقرار أيضا انه لو قال العين الفلانية
 تركة فلان لم يكن اقرارا بالملك لفلان ولا لوارثه ويكون اقرارا بالبدل قال شارحه أى لصدق اللفظ
 على ذلك والأصل عدم زيادة عليه وهذا هو قاعدة الباب وهو الزام البقيني وإطراح الشك اه
 فعمل ان قوله تركها أبي لا يستدعى ملكه ولا ملك أبيه لها فيصح اقراره بها معه اذ لا مانع فيه
 بخلاف ورثتها من أبي لوجود المانع وهو الاضافة المقتضية للملك المنافي للاقرار اذا تقرر ذلك فقول
 الموثق وأقر المشهود الخ يحتمل أن يكون حكاية للفظا كلام المقر من غير زيادة ولا نقص وان
 يكون عبر عما سمعه منه بذلك بحسب ما أداه اليه فهمه فيرجع اليه فان كانت الصيغة التي سمعها
 منه الدور التي ورثتها من أبي لولدى فلان فالأقرار باطل الا أن يريد فان تبين ذلك قبل موته
 والا فهو محكوم ببطلانه وكذا ان كانت الدور الخافضة لى عن والدهى وأما ان كانت الدور التي تركها
 أو خلفها والذى لفلان فالأقرار صحيح فان تعذر استفسار الموثق فعادة باب الاقرار من العمل
 باليقين مالم يكن اللفظا نصا أو ظاهرا قويا في خلافه تقتضى بطلان الاقرار المذكور لما تقرر ان
 لفظ الموثق المذكور أعنى قوله وأقر الخ يحتمل معنيين ومعنيين باطلين وليس هو في أحد
 تلك المعاني أظهر منه في الآخر فلا وجه لترجيح بعضها على بعض الا بأن يقال الظاهر من حال
 الموثق أنه يحكى لفظا المقر من غير تصرف فيه بزيادة ولا نقص فيثبت بترج العمل به فيصح
 الاقرار ان سلم ان ذلك هو الظاهر وان مثل هذا الظاهر يرجح به في باب الاقرار وفي النفس من ذلك
 شئ بل أشياء وميل النفس الا أن عدم العمل بعبارة الموثق المذكورة لاحتمالها وعدم ترجيح
 بعض معانيها على بعض يرجح قوى ومن تأمل كلام أئمتنا في باب الاقرار ومبالمفهم في عدم انتظار
 الى ظواهر اللفظ وتجرى البقيني ما أمكن علم صحة ما ذكرته والله أعلم (وسئل) عن غاب قاضي
 عليه عند شافعى أنه أقر ان جميع ما بيده شركة بينه وبين المدعى ولم يعين ما بيده وشهدت بينة بذلك
 كذلك فهل تسمع هذه الدعوى والبينة مع الجهل (فأجاب) اذا وجدت شروط الدعوى على الغائب
 سمعت الدعوى المذكورة وقبلت شهادة البينة المذكورة ثم ما علم أنه كان بيده يوم الاقرار يكون
 شركة بينهما وما لم يعلم فان اختلف في عين أو أعيان هل كانت بيده اذ ذلك يصدق المقر بيمينه انهما لم
 تكن في يده في ذلك الوقت وعلى المقر له البينة ومثلها وارثاها كما هو ظاهر (وسئل) رضى الله
 تعالى عنه عما اذا قال شخص ذو أولاد معه في بلدة لى ولد في بلد ولم يزد على ذلك فهل يصح
 هذا الاقرار فإجابات فلقاضي ان يأخذ من أولاده حصة ولد ويحفظها الى ان يتبين الحال (فأجاب)
 بقوله الا وجه أنه لا يصح الاقرار المذكور أخذا من أنه لو كان له امتان فأتت كل واحدة بولد فقال
 أحد هذين الولدين ابني فهل يوقف ميراث ابن فيه وجهان أحدهما لا يوقف فكذا يقال في صورة

ثلث الباقي سبعة عشر والجد
 الباقي أربعة وثلاثون وما
 قدرته من توقف هذه الوصية
 على الاجازة هو المعتمد وان
 ذهب ابن المجدى الى عدم
 توقفها علمنا قال لان المراد
 بقوله بعد اخراج الفرض انما
 هو التمييز ليعلم قدر المأخوذ
 منه لانه يبقى لذى الفرض
 فرضه وتعلق الوصية من
 الباقي وانما من الدوريات اذ
 لا يعلم قدر الفرض الا بعد
 اخراج الوصية ولا تعلم الوصية
 الا بعد اخراج الفرض
 فيتوقف كل منهما على
 الآخر في بادئ النظر
 وقياسه على ما اذا أوصى
 لزيد بمثل نصيب بعض
 ورثته وأوصى لعمرو بجزء
 مما يبقى بعد اخراج
 النصيب ووافقه على هذين
 التلقين (سئل) عما لو
 مات الموصى له بمقتضى عين
 مديونا هل يتعلق بها الدين
 أولا (فأجاب) بأنه لا يتعلق
 بها اذ المانع لا وجود لها
 فيقدر انتقالها الى وارثه
 بالموت (سئل) هل يجد
 بوطته الامه الموصى بمناقصها
 كلوقوفه عليه أولا ويغرق
 في الفرق (فأجاب) بان
 المعتمد ما سمعه الشيعان في
 باب الوصية من عدم حده
 وقال ابن الرقعة انه الصحيح
 والاسوى انه أوجه وان
 جزمنا في الوقف بأنه يحدد
 وقاسا عليه ما سمعنا من
 حد الموقوف عليه والفرق
 بينهما أن الموصى له بالمنفعة

ملكه لها أقوى من ملك
الموقوف عليه لمنفعة
الموقوف بدليل أنه وصي
بها وتورث عنه ولا كذلك
الموقوف عليه وتصرف فيها
أتم من تصرف الموقوف
عليه بدليل أنه يستقل
بإجازة الموصي له بمنفعته
وأجازته والسفر به ونحوها
والموقوف عليه لا يستقل
بإجازة الموقوف عليه ولا
نحوها (سئل) عما لو وهب
في مرض موته ما يحتاج إلى
الإجازة فرد الوارث فهل
هو رفع للعقد من أصله أو
من حبه (فاجاب) بأن
الأقرب كما قال بعضهم
الثاني (سئل) عن
مريض أعتق عن كفارة
مرتبة أنفس أرقائه هل
يعتبر قيمته من الثلث كماله
عدل في الكفارة الخيرة عن
أقل خصاله إلى أعلى منها
أو يفرق وما الفرق
(فاجاب) بأنه لا يحسب من
الثلث شيء من قيمة الرقيق
لأن واجبه الاعتاق ولم يعدل
إلى خصلة أعلى منه بخلاف
المقيس عليه والخصلة
الواحدة لا ينظر إلى تفاوت
أفرادها في القيمة لا في المرتبة
ولا في الخيرة (سئل) هل
يشترط في قبول الوصية
اللفظ أو يكفي الفعل
(فاجاب) نعم يشترط في
قبول الوصية اللفظ وفي
معناه إشارة الآخر (سئل)
عن إنكار الوصية هل هو
رجوع أولا (فاجاب) بأنه

السؤال (وسئل) عما إذا ثبت دين على ميت فآثر وارثه بأعيان التركة لشخص فهل يصح
أقراره (فاجاب) بقوله نعم يصح كإقرار المفلس بالأعيان بل أولى وبذلك صرح الشرح الجوهري
في شرح الإرشاد (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا استلحق شخص وصديق المستلحق بأنه أبوه
ثم بعد مدة انتسب لشريف وأقام بيعة باستطافه أو ولادته على فراشه فهل يقبل منه (فاجاب)
بقوله لا نسلم دعواه الثانية ولا يثبت نعم أن شهدت أنه ولد على فراشه فإن قالت بعقد نكاح اشترط تعرضها
استلحاق الثاني سمعت وكذا أن شهدت أنه ولد على فراشه فإن قالت بعقد نكاح اشترط تعرضها
لشروطه (سئل) عن شخص أقر بإقرار صورته أقر فلان أن في ذمته لبناته مبلغا جملته كذا
وأن ذلك ترتب في ذمته لهن بمقتضى أنه باع لهن أما كن مختلفة عن والدته فلانة بوادى كذا
وقبض لهن صرا ومغاليم وأجرة بيوت وغلالا وتصرف في ذلك لنفسه والحال أن والدة البنات أقرت
لبناتها أن جميع ما بيدها من العقار ملك لهن ثم توفيت الأم بعد وضع يد والدهن على العقار وباع منه
شيئا بعد وفاتها وتضمن هذا الأقرار وغيره مسطور شرعى وكتب عليه حاكم شافعي المذهب ثبت عندي
ذلك وحكمت بوجبه فهل يتضمن حكم الشافعي غير مقاصد المحكوم به أو يكون مقصورا على
مقاصده وإذا قلتم بشموله للمقاصد وغيرها فهل يتسلط على قوله باع لهن الخ ويكون حكما بعينه
ما تضمنه هذا اللفظ من كون الأم كن مختلفة عن والدته حتى يكون لوارث غيرهن التمسك بهذا
اللفظ والمطالبة بما يخصه من هذا الخلف وإذا قلتم بشموله وأن له المطالبة فهل يكون قوله لهن متعلق
بقوله باع فقط أو به وبقوله مختلفة فيكون حينئذ مانعا للغير من المطالبة بمقتضى أنه لم يبيع إلا ما هو
مختلف لهن أو يكون مقصورا على التعلق بقوله باع ويكون قوله مختلفة مطلقا عن التقيد بالجواز
الذي كور وإذا قلتم بعدم شمول الحكم للمقاصد فهل لحاكم آخر أن ينظر في غير المقاصد وما
تضمنه اللفظ من الآثار برهما يقتضيه نظره أولا (فاجاب) بقوله الذي صرح به الولي أبو زرقة وغيره
أن الحكم بوجبه كذا أو بالوجوب في كذا إذا صدر من الحاكم فقد أتى بصيغة شاملة لجميع
الاحكام فكأنه نص على جميع الآثار وهذا صريح في تناوله الآثار المقصودة وغيرها فيشامط
قول الحاكم وحكمت بوجبه على جميع ما سبقه ومنه قوله باع لهن الخ ومع شموله لذلك وكونه
حكما بما تضمنه فليس لوارث غيرهن مطالبتهن من هذا الخلف بما يخصه لأن هذا اللفظ ليس صريحا
بل ولاداة لدلالة قوية على أن المقر المذكور وضع يده على مخلف تلك الوالدة جميعه وأتلفه أو تصرف
فيه وإنما الذي يدل عليه أن الدين المترتب في ذمته لبناته له أسباب من جعلها يبيع أما كن لهن
مختلفة عن والدتهن فجعله هذا شيئا من أسباب ثبوت الدين فيه تصريح بأنه لم يبيع لهن إلا ما يخصهن
من مخلفها وأنه لم يبيع ما يخص غيرهن لأن الكلام وسيماقه ينبو عن بيعه ما يخص غيرهن على
أنه يحتمل واللفظ المحتمل لا يعمل به في الأقرار عندنا فقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه أصل ما أبى
عليه الأقرار أن ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة قال الشيخ أبو علي أي ما غلب على
الناس والمراد باليقين في كلامه ما يشتمل الظن القوي ولهذا قال في موضع آخر ولا الزم إلا ظاهر
ما أقر به بينا وإن سبق إلى القلب غير ظاهر ما قال ومن هنا قال الهروي وغيره من أصحاب الشافعي
يلزم في الأقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك إذ الأصل براءة التهمة وهذا يعلم ظهور
ما تقر من أن قول المقر بخلفه عن والدته لا يقتضى أنه استولى على جميع مخلفاتها ولا على بعضه
الشامل لحصة بقية الورثة وأن ذلك وإن سلم أن اللفظ يحتمل فهو احتمال بعيد لا يعول عليه بل ولا يصلح
أن يلزم به ذمة الميت بشئ لوارث حتى يطلبه من تركته وأنه لا فرق فيما تقررين أن يعلق قوله لهن
بخلفه على ما فيه من بعد وبين أن يعلق ببيع وعلم مما قررته أولا أنه ليس لحاكم مخالف للشافعي

ان كان المخرج فليس
رجوع والا فرجوع
(سئل) عن قرأ شيئا من
القرآن وأهدى ثوبه للنبي
صلى الله عليه وسلم مثل
وأوصل إلى حضرنه أو زيادة
في شرفه أو مقاما بين يديه
أو غير ذلك كاجرت به العادة
هل ذلك جائز مندوب أو حرج
فأجابه أولا ومن منع ذلك
متسكبا بأنه أمر مختار لم يرد
به أثر ولا ينبغي أن يجتزأ
على مقامه الشريف إلا بما
ورد كالصلاة عليه وسؤال
الوسيلة هل هو مضرب أولا
(فاجاب) نعم ذلك جائز بل
مندوب قياسا على الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم
وسؤال الوسيلة والمقام
المجود ونحو ذلك بجامع
الدعاء بزيادة تعظيمه وقد
جوزه جماعة من المتأخرين
وعليه عمل الناس ومأواه
المسلمون حسن فهو عند
الله حسن فالمتابع من ذلك
غير مضرب (سئل) عن
قول الدميري وصي يعتق
عبد فقتل قبل موت الموصي
بطلت أو بعده حتى المزمي
أنه يشترى بقيمة عبد يعتق
مكانه كن نذر أفضة فأضافها
مضاف قال ويحتمل بطلان
الوصية والفرق أن الحق في
العتق للعبد وقد فاته وفي
الاضحية للمساكين وهم
بأقرب ما للمعتد (فاجاب)
بأن المعتد بطلان الوصية لما
عالى به (سئل) عما لو وصى
لرقيق غيره ثم قارن عتقه

ان يحكم بخلاف ما شمله حكمه بالموجب في شيء من مقاصد ذلك المحكوم بوجبه وغير مقاصده من جميع
الآثار ثم رأيت ما يصرح بما ذكرته في مخالفة عن والدتهن وهو قول الأنوار ولو قال العين الغلانية
تركة فلان لم يكن إقرارا بالملك لفلان ولا لوارثه ويكون إقرارا باليد قال شارحه أي لصديق اللفظ
على ذلك والأصل عدم زيادة عليه وهذا هو قاعدة الباب وهو الزام اليقين وأطراح الشك اه
وهذا نص ظاهر بل صريح فيما ذكرته من أن قوله بخلفه عن والدتهن لا يقتضى الرجوع لوارث
على تركة المقر بشئ لما علمت من أنه ليس فيه إقرار بالملك لالوالدة ولا لوارثها والله أعلم (وسئل)
من شخص أقر في مكتوب وصيته لولديه محمود وعبد الله مثلا بالسوية بملك جميع البستان الكبير
الكائن بالجواز بضعة كذا وما اشتمل عليه من أرض وبناء وأخشاب وفواكه وسائر حقوقه ملكا
شرعيا وأقر أيضا لابنته فاطمة مثلا بملك جميع البستان الصغير الكائن بالجواز بالضبعة التي بها
البستان الكبير المذكور أعلاه بجميع حقوقه من سقية وبناء وهذا صورة لفظه في مكتوب وقفه
ثم توفي إلى رجة الله تعالى ولم يبين قدر سقية كل بستان منهما من قرار الضبعة المسماة أعلاه
الكائن بها البستانان المذكوران فإذا كان بيد المقر المذكور سقية معلومة في حال حياته
ينصرف فيها بما شاء في البستانين المذكورين هل تقسم بين البستانين بالسوية أم لا (فاجاب)
بقوله إذا كان لكل من البستانين سقية معلومة معتادة حال الأقرار نزل الأقرار عليها فلا يستحق
مالك كل بستان إلا قدر تلك السقية المعلومة المعتادة فإن لم يكن عادة نزل الأقرار المذكور على
ما يكفي كلا من البستانين فلا يستحق صاحب كل بستان إلا قدر ما يكفي بستانه لأن المقر غيرهما
بقوله وسائر أوجيع حقوقه والحق إنما ينصرف لما ذكرته من التفصيل المذكور تفقها والله
أعلم (وسئل) عن امرأة بقي رمت بابنها برنا فنفقه لانه لم يسبق له معها نكاح ولا وطء ثم بعد
مدة قال هذا ولدي جاهلا بما يترتب عليه فهل له الرجوع عن هذا الأقرار لجعله وهل لو قال
لجوهول الاب هذا ولدي على سبيل الشفقة يطقه أولا (فاجاب) بقوله نفيه الأول لا يمنع من صحة
استلحاقه فيطقه بقوله هذا ولدي حيث وجدت شروط الاستلحاق وإن جهل ما يترتب على ذلك أو
ظن أن نفيه الأول يمنع وإن أخذته بإقراره الثاني كما اقتضاه إطلاقهم وحينئذ فرجوعه غير مقبول
خلافا لابن أبي هريرة وروافقا للشيخ أبي حامد والعمري وصاحب الانتصار والفاروق قال الشيخ لأن
النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق ونقل الشيخان هاتين المقالتين قبل ولم يفصلا بترجيح وعدم
تصريحهما بالترجيح ظاهر لكنهما تركاه للعالم به من كلامهما إذ قياس ابن أبي هريرة ذلك على ما لو أقر
له بمال ورجع وصدقه المقر له معلوم ضعفه من كلامهما من أن النسب يحتاط له بخلاف المال ومن
نفقهما بعده عن أبي حامد مأمور من الاتفاق وأقره ومن ثم قال في الروضة لو استلحق صغيرا فكذبه
بعد بلوغه لم يندفع النسب لانه يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته كالنكاح بالبيعة ثم قال فعلى هذا لو أراد
المقر له تخليفه قال ابن الصباغ ينبغي أن لا يمكن لانه لو رجع لم يقبل رجوعه فلا معنى لتخليفه اه
فقد أقر الشيخان ابن الصباغ على هذا وقضيته أنه لا أثر لاتفاقهما على ما يخالف الأقرار وقولهما
عن ابن الصباغ ينبغي غير ماى شمله إذ الذي فيه الجزم بذلك وهو ما في النسخ وغيره وأنت خير
بأن هذا كله إذا اتفقا على الرجوع فإن انفرد المستلحق لم يقبل جزمًا وإن ادعى جهلا ونحوه ومن
ثم قالوا لو قال هذا أخي وفسره بأخوة الاسلام أو الرضاع لم يقبل لانه خلاف الظاهر وبه يعلم الجواب
عن قول السائل لو قال هذا ولدي على سبيل الشفقة وهو أنه يصير ولده ولا عبرة بدعواه ذلك لما
قدمته فإن قلت بشكل على ذلك قول أصل الروضة في القبط ولا فرق في ذلك أي في ثبوت نسب
المستلحق بين الملتحق وغيره لكن يستحب أن يقال للملتحق من أين هو لك فربما توهم أن الالتقاط

موت الموصي فهل تكون الوصية له أو لغيره (فأجاب) بأن الوصية له لأنه بقوله يتبين ملكه إياه بموت الموصي وهو حقيقته وقد قالوا تصح وصيته لام ولده لأنها تنعق بموته فتصير أهلا للملك وقته وتصح لمده ثم إن خرج عتقه مع وصيته من الثلث وأجازها الوارث استحقها وإن لم يخرج منه إلا أحدهما ولم يجزها الوارث قدم عتقها (سئل) عن شخص أوصى لنصف حسل فلانة بالف دينار ثم وضعت ذكرا وأنتى فهل تصح الوصية المذكورة ويقسم المال الموصى به بينهما نصفين أولا (فأجاب) بأنها صحيحة لأن القاعدة أن كل تصرف يقبل التعليق تصح إضافته إلى بعض ذلك المحل والوصية تصح تعليقها ويقسم المال الموصى به بينهما نصفين (سئل) عن قولهم فيمال وأوصى باعتاق رقاب حيث قالوا إذا عجزت عن الرقاب لا يشتري شخص بل نفيسات فإن فضل عن أنفس رقبتي فلورثة هل المراد بقولهم أنفس رقبتي في بلد الوصية أو غيرها حتى لو لم يكن في البلد أنفس مما أخذته ثم وجد أنفس منه في غيرها هل يكف تحصيلهما ولو اشتراهما ثم وجد أنفس منهما يتبين فساد البيع سوله زمن الخياط وغيره (فأجاب) بأن

يقيد النسب اه وظاهر أنه لو قال بعد إقراره في جواب قولنا من أين هو لك هو من الالتقاط لآلى أراه يقيد النسب قبول ذلك منه فيلحق به ما إذا قال أقررت به معتقدا أن ولد الزنا يلحق الزاني قلت لا يشك على ذلك ولا يلحق به ما ذكره ذلك لأن الالتقاط أمر ظاهر يمكن إحالة الأمر عليه ويعتقد كثير أنه يقيد النسب فسن سؤاله إيراد فهم إعادته للنسب ويعمل ما يعتقده من كونه ولده بهذا الإقرار بل بطلاله وإن استمر عليه لانا علمنا استناده إلى أمر ظاهر يقع في اعتقاد كثير مثله بخلاف ما نحن فيه فإنه إذا أقر أن مجهولا ولده ليس هناك قرينة ظاهرة ولا خفية تخالف حقيقة هذا اللفظ حتى يحتمل استناده إليها فلم يقبل رجوعه مطلقا عملا للفظ في حقيقته التي ليس لها معارض آليته ودعواه اعتقاد أن ولد الزنا يلحق الزاني لا يقبل منه لأنه لا قرينة تساعد ولا ظاهر يستند إليه فأعلمنا اللفظ في حقيقته وبما قررته يعلم أنه حيث علم استناد إقراره إلى الالتقاط قبل رجوعه وزال نسب الالتقاط عنه مطابقا لقول الأزرقى كابن عجل يقبل رجوعه فيما له دون ما عليه حتى إذا مات ورثه اللقب ولا عكس ضعيف بل الوجه أنه يقبل مطابقا لما قررته (وسئل) عن شخص أقر أن الدار ونحوها ملك لشخص بالغ مكاف أو قاصر فهل يملك الشخص المقر له بتسديقه أو القاصر بتسديقه بعد بلوغه أو وليه أو الحاكم الشرعي في حال قصوره بمقتضى هذا الإقرار المجرد عن القبول والأذن في قبضه إذا قلنا أن الإقرار أخبار عن حق سابق أم لا بد من القبول والأذن في حوزة إذا جعلتموه إنشاء (فأجاب) بقوله إذا أقر بالملك في دار لا تخرج الإقرار وإن لم يذكر شيئا من شروطه ولا يحتاج إلى قبول المقر له لأن الشرط عدم تكذيبه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص اشترى كتابا مثلا من شخص مع علم المشتري أو غلبة ظنه بقرائن الأحوال أن هذا الكتاب موقوف فهل يصح شراء هذا الشخص المذكور إذا قصد بشراء هذا الكتاب استغراجه واستنقاذ الوقف من الاستيلاء عليه واندراسه بتداول الأيدي عليه بالبيع والشراء كما قال الأصحاب في كتاب الإقرار لو اشترى مسلم أميرا مسلما حرا من كافر مع استغناؤه بالملك وشبهوا ذلك بمن شهد بطلاق امرأة فرد ثم اختلعهما من زوجها فصيح ويلزمه العوض وكما لو قال في عبد في يد غيره هو حر ثم اشتراه مع تزويلا للعقد على قول من صدقه الشرع وهو البائع لكونه ذا يد وكما لو أقر أن عمر أغصب عبدا من زيد ثم اشتراه من عمرو مع الشراء استنقاذ الملك الغير كما يستنقد الحر أولا يصح شراء هذا الشخص المذكور كالأقران فلانة أخذه فانه لا يجوز له نكاحها (فأجاب) بقوله إن علم الوقف كان شراؤه اقتداء بنظر المسائل المذكورة وإن ظنه مع شراؤه ظاهر أو أدبرت عليه جميع الأحكام لأن الأصل في اليد الملك فيعمل به حتى يوجد ما رفته وبمجرد ظن المشتري وإن اعتضد بقرائن لا يرفعه وما ذكرناه أولا لا ينافيه ما قالوه في فلانة أختي من أنه لا ينكحها بل لا تشبه ما نحن فيه عند التأمل والله تعالى أعلم (وسئل) عن شخص أقر أن هذا ابنه لكن من زناه ثم مات المقر فهل يرثه المقر به (فأجاب) بقوله إذا قال هذا ابني ووجدت شروط الاستلحاق المقررة في كتب الفقه لم يقبل قوله بعده من زنا بل يصير ولده يرثه بعد موته لأن ذلك من باب تعقيب الإقرار بما يرفعه وهو أعني ذلك الرفع لا يقبل فهو نظير ما لو قال له على ألف لكن من غن فانه يعمل بقوله على ألف ويلغو قوله من غن فليزله الألف فكذا يصير هنا ابنه ويانق قوله لكن من زنا فإن قلت قد ينشأ هذا قولهم لو قال هذا أختي فإن قال متصلا أردت من الرضاع لم يقبل أو متصلا قبل قبل جرى هذا التفصيل في صورة السؤال قلت فرق ظاهر بين هذا وصورة السؤال لأن قوله من زنا رافع للإقرار من أصله فلو قبلناه لرفعنا إقراره بكونه ابنه وأبطلناه من أصله فاذن لم يقبل مما ذكرناه وأما تفصيله الإخوة بانقضاء الرضاع فهو غير رافع للإقرار بل يخص له فإن الرضاع وإن كان

المراد فيها أنفس وقبسين يتمكن من شرائها ومضى اشتراهما خرج عن العهدة وأن قدر بعد ذلك على أنفس منهما ولو في زمن الخيار (سئل) عما لو قال إن كان حلك ذكرا فله كذا فأتت بك من أنه يقسم بينهما ما الفرق بينهما وبين ما لو قال إن كان في بطنك ذكرا فله كذا حيث قالوا إن كان ذكرا واحدا فله وإن تعدد أعطاه الوارث واحدا أو يتخير فيمن يدفع إليه (فأجاب) بأن الفرق أن قوله إن كان حلك مفرد مضاف لعرفته فيمن دفع إليه (سئل) عن الموصل بالمتاع هل له الاجارة سواء أبلت أولا كما في الروضة في الاجارة أو يمتنع عليه في صورة تأييدها كما في الوصية أم حل الزركشي (فأجاب) بأن المعتبر الجمع (سئل) عن لم يجب عليه الحج لو حج عنه أجنبي هل يصح حج ويقع عن فرض الميت مع أنه لم يجب عليه الحج في حال حياته وهل يشترط لصحة ذلك وصية الميت أو أذن وارثه أولا (فأجاب) بأنه يصح حج الأجنبي ويقع عن فرض الميت وإن لم يوص به ولم يأذن فيه وارثه (سئل) عما لو اتفق المستأجر والأجير على حل هذا العقد بفسخ أو إقالة يصح ذلك أولا (فأجاب) بأنه إن كانت

كالنسب لكن لافي كل الأحوال وشأن المخصص للإقرار أنه يقبل أن اتصل لان انفصل كما لو قال له على درهم وفسره بناقص أو ردى والله أعلم (وسئل) عن رجل أقر أن فلانا وأخته ليس له وارث سواء ما الحكم (فأجاب) يصح إقراره بشرط أن لا يكتبه الحس ولا الشرع ويقبل حصته الإرث فيه كما أفتى به ابن الصلاح فإنه سئل عن رجل أقر أنه لا وارث له إلا أولاده هؤلاء وزوجته فقال يثبت حصته ورثته فيهم بإقراره وكما يعتمد إقراره في أصل الإرث يعتمد في حصته فإنه من قبيل الوصف له قال هذا هو الظاهر وفي فتاوى القاضي ما يدل عليه اه ولا بد من تعييده بما أشرت إليه أولا وهو أن لا يكتبه في الحصر الشرع فلو ثبت نسب ولده منه بنكاح أو وطه شبهة ولم توجد شروط التي لم يقبل حصته الورثة في غير ذلك الولد كما هو ظاهر والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عما لو أقر لزيد بوقفية ملك في يده لعمرو ثم أقر بالملك لغيره بأخذ بالإقرار الثاني أم لا وما معنى المواخذة قال في باب الإقرار وبشرط في المقر به أن لا تكون يده نائمة عن غير جهة وقف أو يتيم وفي حاشية الأنوار الموقوف عليهم لو أقر بعضهم أخذناه بما يخصه للجماع بينهما (فأجاب) بقوله الذي صرح به الأصحاب أنه يشترط في صحة الإقرار والحكم بثبوت ملك المقر له أن يكون المقر به تحت يد المقر وتصرفه حسا أو شرعا وكونه مستقلا باليد فإن لم يكن تحت يده كذلك كان كلامه لغوا لأنه أما دعوى عين للغير بغير أذنه وأما شهادة بغير لفظها لكنه إذا حصل في يده عومل الآن بقضية إقراره ولزمه تسليمه للمقر له فلو أقر أجنبي على ميت يدين ثم ملك تركته قضى ذلك الدين منها معاملة له بإقراره إذا تقرر ذلك علم منه أن من كان تحت يده عين لعمرو وديعة مثلا فافر بوقفيتها ثم أقر بأنها ملك لعمرو يكون إقراره الآن لغوا لأنها ليست تحت يده واستقلاله حتى يصح إقراره فيها ويؤخذ به ثم إن لم تدخل تحت يده فواضح أنه لا يلزمه شيء وإن دخلت تحت يده بنحو شراء أو هبة لزمه تسليمها للموقوف عليها وغرم قيمتها لغيره لأنه أحال بينه وبينها بإقراره بوقفيتها قبل إقراره له بملكها فلزمه ذلك كما أفاده كلامهم ومنه قول في شرح الإرشاد وإن أقر بمثل أو متقوم كدار في يده لزيد ثم أقر بها على التبرخي أو الفورية لعمرو وبعد إقراره لزيد كان قال هذا لزيد ثم لعمرو أو بل لعمرو أولا بل لعمرو أو غصبته من زيد ثم أو بل أولا من عمرو أو غصبته من زيد وغصبته من عمرو سلم المقر به لزيد لسبق الإقرار له ولأن الإقرار بحق الآدميين لا يرجع عنه كما صرح به أصله وحذفه لغيره من قوله أول الباب يؤخذ مكاف وغرم المقر قيمته ولو مثليا أخذنا من التعليل الآتي وإن تألف ذلك المثل في يد زيد فيما يظهر لاحتمال رده للإقرار فيغرم لعمرو مثله فلم يكن غرم المقر إلا للعبثولة ولو مع التلف لعمرو وإن كان الذي سلم لزيد هو الحاكم أولم يتعد أي المقر ما ذكر بل أخطأ فيه للعبثولة بإقراره لأول اذ هو توجب المال كالاتلاف بدليل أنه لو غصب عبدا ثم أبقى عنده لزمه قيمته للعبثولة ولو باع عبدا لا شرا وأقبضه لزمه ثم أقر بعد خياره أو خيارها ببيعها لا شرا أو بعضها منه لم يبطل بيعة الأول وغرم قيمتها لا شرا لأنه فوتهما عليه بتصرفه واقتباضه وقضيته أنه لا غرم عليه قبل الاقتباض وهو ظاهر إذا جازية حيث أنه لا فرق بين قبض الثمن وعدم قبضه وبه صرح القاضي وهو محقق وإن اقتضى كلام الشيخين خلافه اه المقصود من عبارة الشرح المذكورة فإن قلت لا دليل في ذلك كله لأنهم قيدوه بقولهم كدار في يده وما في صورة السؤال ليس كذلك قلت هذه غفلة عما قدمته أول الباب من أن من أقر بشيء ليس في يده ثم صار في يده صار إقراره السابق كأنه واقع الآن فيعمل به ويكون كمن أقر له وهو في يده وما أشار إليه السائل من قولهم يشترط في القرآن لا تكون يده نائمة الخ معناه ما صرحوا به من أنه يشترط في اليد الاستقلال فلو كانت يده نائمة عن غيره بأن أقر بمال لا شرا وذلك المال إنما هو تحت يده

الاجارة اجارة ذممة صحت
الاستئابة ووقع الحج عن
الميت والمستحق للاجرة
الاجير لانه وان كانت
اجارة عين لم تصح الاستئابة
ولم يقع الحج عن الميت ولا
تدخل الاقالة في الاجارة
المذكورة لان الحق فيها
للميت لا للمستاجر (سئل)
عن قولهم في الوصية للحمل
بأشراط انفصاله خيال دون
سنة أشهر من الوصية مع
قولهم بان أقل مدة الحمل
سنة أشهر ولخلفان
وهو مقتضى الاستحقاق فيما
اذا انفصل لسنة أشهر بل
ولحظة أيضا هذا وقد يشكك
على تعليمهم - الاستحقاق
بأنه مهما انفصل دون
السنة ولو بأدنى زمن
تبقوا وجوده عندها بما
ورد في الحديث مما معناه
انه ينفخ في الخيل الروح بعد
اربعة أشهر ومن لازمها
الحياة فيجوز أن يفصل حيا
حياة مستقرة وان لم يعيش
لدون خمسة أشهر فضلا عن
سنة فلم لا يجوز واحدته قبل
السنة أيضا والحالة هذه
(فاجاب) بأنه قد استشكل
كثير من المتأخرين كلام
الشيخين وصواب خلافه
والمعتمد ما ذكره الشيخان
فيما اذا انفصل لسنة أشهر
فاكثر من عدم استحقاقه
لاحتمال حدوثه بعدها
والاصل عدمه عندها
(سئل) عن شخص خفي
استاجر شخصا فباعا يقرأ

لبيم أوجهه وقف مثلا لم يصح اقراره أي الآن لان العين المقر بها الى الآن لم تدخل في يده فاذا
دخلت في يده بشرائه أو نحوه عومل بذلك الاقرار وسالت لمن أقر له بها لانها الآن صارت تحت
يده واستقلاله فلا تكن اليد بدون استقلال ومن ثم لو أقر مفلس بعين في يده لم يصح لانها وان كانت
في يده لكنها ليست في ولايته فلا اشتراها بعد ذلك الحجر أخذها المقر له لانها الآن صارت تحت يده
ولا يملكه قال ابن الصلاح وفيها اذا أقر ناطر الوقف به لا يخرج قسمه على الوقف عليهم لا يفرم
قطعا ولا يخرج على قول الغرم بالحيلولة لان اليد ليست له كما لو أقر أن الدار التي كانت في يد
زيد لعمر واه وفي الروضة في الصلح لو بين يارض مسجدا وأقر بها لمدها غرم له قيمتها لانه حال بينه
وبينها بوقفها ومراده ببناء مسجد بها انه وقفها مسجدا أو غيره كما سببه بعض مختصريها وما ذكره
السائل عن حاشية الانوار معناه ان الموقوف عليه لو أقر بالعين الموقوفة لا يخرج انتزعت منه وسلمت
للاخر مدة استحقاق المقر لا مطلقا لان اقراره انما يسرى فيما يتعلق بحقه دون حق غيره وهذا
موافق لما قدمته من صحة الاقرار والمؤاخذه به اذا صدر فيما تحت يد المقر واستقلاله ولا شك أن العين
الموقوفة مادامت مستحقة للمقر هي تحت يده واستقلاله وان لم يكن ناطرا وفارق المفلس فيما سببه بصفة
عبارة الموقوف عليه والغناء عبارة المفلس في الاعيان لانه محجور عليها لحق الغير (وسئل) رضى الله
تعالى عنه لو قال انسان لمال في يده ليس لي في هذا المال شيء لا ينزع منه وله أن يديه هل هذا
مخصوص بما اذا كان في يده حتى لو كان في يد غيره لم يكن الحكم كذلك بل يكتفي حقيقة بمجرد
الاقرار أم لا (فاجاب) بقوله ما ذكر أولا وجهه ظاهر لان قوله ليس لي في هذا المال شيء انما
ينفي ملكه فقط وأما كونه في يده ودبغة أو عارية أو نحوها فانه لا ينفيه واذا تقرر أن هذا معناه
فله أن يدعي ملكه بعد ذلك ويثبت بطريقه واذا كان هذا لا ينفي الملك مع كون الاقرار وهو يبيد
المقر فبالاولى اذا أقر وهو يبيد الغير فله أن يدعيه ويثبت ملكه ومنافعه فان قلت مانع السائل
عنهم هل ينافيه قول الروضة وغيرها لو قال يدي مال لا أعرف مالكم كان مؤداه انه اقرار بمال
ضائع فيكون اقرارا صحيحا قلت لا ينافيه لانه هنا نفي صريحا ان له عليه ولاية ملك أو استيفاء
منفعة أو أمانة فوجب على القاضي نزع منه وأما فيما مر فهو لم ينف الاولاية الملك دون غيره فلم
ينزع منه ويبقى تحت يده ويمكن من دعوى ملكه بعد ذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
أقر أن ثمة بستانه لزيد ثم قال انما موضوع اقرارى اباحة وأريد أوجع في الاباحة فهل يقبل
منه أولا (فاجاب) بقوله لا يقبل منه ما ذكر لان قوله ثمة بستانى لزيد صريح في الاقرار بالملك
فدعواه أن مراده به اباحة ذلك مخالفة لصريح لفظه فلا يلتفت اليها ويحكم بملك الثمة للمقر له
وقد أطيعوا على ان تعقيب الاقرار بما يبطله باطل وهذا يشبه وقد صرحوا بأنه لو قال ليس لي
عليك شيء ولكن لي عليك ألف درهم لم تسمع دعواه لانه قال أولا ليس لي عليك شيء فان قلت
هذا مشكل على ما قالوه من صحة الاستثناء وأنه من النفي اثبات وعكسه قلت لا يشك لان قوله
ليس لي عليك شيء صريح في نفي جميع الاشياء لا يقبل تأويلا فكان قوله بعده ولكن الخ مناقضه
من كل وجه فلم يمكن اجتماعهما حقيقة ولا مجازا بخلاف بقية صور الاستثناء فانه لا تناقض فيها
صريحا فدفع الاستثناء وعمل به (وسئل) بما لفظه لم لا قيد الارشاد في باب الاقرار في قوله وألف وألف
وألف ثلاثة بلا فصل واختلاف عند قوله ان لم يؤكد الثاني كما قيده في الطلاق (فاجاب) بقوله
العبارة متساويتان في ان كلامهما تفهم ما تفهمه الاخرى فلا تحتاج الاولى الى التقييد المذكور
كما أشرت اليه في شرح المحلين المذكورين وابطاحه ان داعى الاختصار لما ألجأ الى ادخال حكم
ألف وألف فيما قبلها أدخلها فيها لكنها غيرت عما قبلها باحتياجها الى شروط ثلاثة قصد

التوكيد واتفاق اللفظ وعدم الفصل قيدها بتلك الثلاث لاستفادتها من قوله ان لم يؤكد الثاني
فاكثر بقوله ان لم يؤكد عما اذا قصد الاستئناف أو أطلق لاقتضاء العطف والتغير وبقوله الثاني
عما لو أراد تأكيد الاول بالثاني أو الثالث لعدم اتفاق اللفظ فيهما وتخلل الفصل بينهما في الاشارة
أعني تأكيد الاول بالثالث ومن ثم استفيد من هذا اشتراط عدم الفاصل باللفظ أو بسكتة فوق
سكتة التنفس والى لان سبب امتناع تأكيد الاول بالثالث شيان اختلاف اللفظ لزيادة الواو
في التوكيد بكسر الكاف وتخلل الفاصل بينهما بالثاني فظاهر ان تلك الشروط الثلاثة التي ذكرها
في الطلاق صريحة مستفادة من قوله هنا ان لم يؤكد الثاني فلم تنجح هذه العبارة الى ما ذكره في
الطلاق لاستفادته منها استفادة ظاهرة كما تقرر وأما حكمه نصريحه بهذه الشروط الثلاثة في
الطلاق فهي أنه لم يساعده الاختصار على تكرير اللفظ ثلاثا كما في الاقرار اطول أنت طالق مثلا
فضلا عن تكريرها ثلاثا فلما تعذر عليه هذا التكرير احتج الى اجمال يشمله فقال وما تكرر عند
ولم أتى بهذا لم يمكنه الاشارة الى شروط العدد اذ لا تحكها الاشارة الالوكرر وقال ان لم يؤكد الثاني كما
في الاقرار صرح بها فقال بلا فصل واختلاف نخرج بقوله بلا فصل تأكيد الاول بالثالث فتقع
الثلاث لتخلل الفاصل وكذا لو فرقها بفوق سكتة التنفس والى وبقوله واختلاف تأكيد الاول
بالاخير من المقترنين بالعاطف فيقع ثلاث أيضا لان كلام من الاخيرين مخالف للاول لاقتراحه ما يحرف
العاطف ويجرده أعني الاول عنه بخلافه في نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق فان تأكيد الاول
بالاخيرين صحيح فتقع واحدة فقط فانضم بما قرره معنى العبارتين وحكمة الاتيان بهما في المحلين
كذلك لان الاولى ذكرت تلك الثلاثة فيها بطريق الإيماء والاشارة المكتفي بها في مثل الارشاد
والثانية ذكرت تلك الثلاثة فيها بطريق التصريح فتأمل ذلك تعرف تحقيق صاحب الارشاد ودقة
نظره وجلالة مقصده وكمال حكمته رحمه الله تعالى واني اناجيه وكرمه (وسئل) عن اقرار أحد الشريكين
في المشترك ينزل على الشبوع أو الحصر في حصة المقر ويؤخذ جبيع المقر به أم من الحصة (فاجاب)
بقوله قد اضطررت رجح الشبوع في هذه المسئلة وأطال المتأخرون الكلام فيها وقد خلصت ذلك
في شرح الارشاد وعبارته ولو أقر أحد شريكين بنصف المشترك انحصر في نصيبه كما في الروضة هنا
بختلاف الواو لانه خافية موته لكن رجح في العتق الاشاعة واعتمده الاسنوي وغيره أي لذهاب
الاكثرين اليه وضعفوا ما هنا وهذا من افراد القاعدة المضطرب فيها أعني قاعدة الحصر والاشاعة
والمرجح في انطاع الاشاعة بخلاف البيع والرهن والوصية والصدق والعتق انتهت عبارة الشرح
المذكور ومنها يعلم ان المعتمد تنزيل اقرار الشريك على الاشاعة فاذا كان بينهما مائة شركة نصفين
فاقر أحدهما بنصفها لثالث نزل اقراره على الاشاعة حتى يباع في خمسة وعشرين ويصح في خمسة
وعشرين وهي نصف حصته وعلى قول الحصر يصح في الخمسين التي هي قدر حصته فيأخذها كلها
المقر له فان قلت ما الفرق بين الاقرار حيث نزل على الاشاعة وعلى ما تقرر وبين البيع والرهن
والوصية والصدق والعتق حيث ينزل على الحصر فان قلت يقع بان الاقرار اخبار عن حق سابق فلا
بد من تيقن ثبوت ذلك السابق بان يكون اللفظ الدال عليه صريحا في دخوله تحت مدلوله أو ظاهرا
ظهورا متبادرا من ذلك اللفظ فاذا قال أقررت لك بنصف هذا العبد وهو مشترك نصليين بينه وبين
غيره لم يكن هذا اللفظ صريحا ولا ظاهرا في أن الاقرار وقع بنصف العبد المختص بالمقر بل هو محتمل
لذلك ولكون النصف المقر به شائعا بينه وبين شريكه فلا يوجب به الا المتيقن وهو ربه لانصفه
لقاعدة الشافعي رضى الله تعالى عنه المشهورة في الاقرار المشار اليها بقوله أصل ما أبني عليه مسائل
الاقرار أن الزم اليقين أي الظن القوي كما يفيد كلامه في موضع آخر وأطرح الشك أي ويجرد

وصول القراءة للمستاجر
الذي هو الحنفى باعتقاده
لانه يرى وصول القراءة أم
باعتقاد الشافعي الذي هو
الاجير (فاجاب) بأنه يشيب
الله عز وجل القارئ ثواب
قراءته ويشيب الله عز وجل
المستاجر مثل ثواب تلك
القراءة لبسذه العوض
الحاصل للقارئ على
القراءة مع اعتقاده المذكور
علا بقوله صلى الله عليه
وسلم انما الاعمال بالنيات
وانما لكل امرئ ما نوى
(باب الايضاء)

(سئل) رحمه الله هل يقبل
قول الوصي بيمينه في دفع
زكاة مال اليتيم أم يحتاج الى
بينة (فاجاب) بأنه لا يقبل
قول الوصي فيه الا بينة
(سئل) عن قول الدميري
عند قوله وحريه قال ابن
الرفعة ومن هذه المسئلة يطهم
منع الايضاء لمن أجز نفسه في
عمل مدة لا يمكن فيها التصرف
بالوصاية ولم زمن قاله هل
هو معتمد (فاجاب) بأنه
يصح الايضاء ويؤكد في
تلك المدة ثقة يتصرف عنه
(سئل) عما اذا باع القاضي
أو غيره من الاولياء عقار
يتيم مثلا لحاجته لنفقته
أو دين عليه أو على موته
بعد شهادة البينة بان قيمته
الثلث الذي باع به وحكم
بوجوبه بصفة البيع ثم
وعد المحجور عليه وادعى ان
العقار بيع بلا حاجة أو

بدون عن مثله وقت بيعه هل تسمع دعواه وينتسب وينقض الحكم السابق لثبوت المعارض كما عليه ابن الصلاح وغيره أم لا ينقض كما عليه السبكي وغيره كالدميري أو يفصل كما عليه ابن العساق حيث قال ولعل كلام الأصحاب فيما تلت وتعدر تحقيق الأمر فيه وكلام ابن الصلاح في سلعة قائمة يقطع فيها بكذب البينة الشاهدة بالأقل (فاجاب) بأن التفصيل المذكور متعين وبه تبين أن لاختلاف فيه فان قول الأصحاب إذا اختلف بينتان بالقيمة قدمت البينة الشاهدة بالأقل لأن مدركتها الاجتهاد وقد تطاع على عيب فمعا زيادة علم انما يتأتى في عين نالفة أو باقية ولم يقطع بكذب البينة الشاهدة بالأقل أما إذا قطع بكذبها فهو محمل ما أفتى به ابن الصلاح (سئل) عن شخص أسند وصيته الشرعية على بنته القاصرتين لشخص آخر وأذن الموصي الوصي المذكور أن يستنيب شخصا آخر معينا ليساعده في خدمة المال وتبنيته وجعل الموصي الوصي في مقابلة خدمته ونظره وحفظه لئلا يتبسه المذكورين مبلغا معيناً قدره يأخذه من مالهما في كل سنة لأم من ثلثه الذي يتصرف فيه بعد موته وجعل لثائب وصيه المذكور

الظن ولا أستعمل الغلبة أي ما غلب على الناس لأن الأصل براءة الذمة وأما البيع وما ذكر بعده فهي من حيز الانشآت والانشاء إذا أطلق في شيء انما ينصرف للمالك دون غيره فإذا قال بعثك نصف هذا المشترك بينه وبين غيره انصرف البيع لجميع حصته وانحصر فيها دون حصته شريكه لما علمت انه انشاء كما صرحوا به ولما كان القصد من المانع تخلص العصمة ومن ثم صح بالنصب ونحوه ولم يوجد فيه المعنى المقرر في الانشآت فنحن في الحق بالانصراف في تنزيل عرضه على الاشاعة فتأمل ذلك فانه مهم ولم أر أحدا افرق بين تلك الابواب وسر تخالف مدارك الائمة فيها وقد اوضح سبب تخالفها والله الحمد (وسئل) عن أقر لورثة فلان بشئ فهل يقسم كلهم من فلان أو بالسوية (فاجاب) بقوله يقسم بالسوية بينهم كما نص عليه في الام لان غالب الاستحقاقات المساواة كالهبة والوصية لهم والوقف عليهم (وسئل) عن اقربان فلان ابن فلان عمي لا وارث لي غيره ورثه عمي كما قاله القزويني اه فهل ذلك اذا بين جهة العمومة لابوين أولاب كما في الدعوى والشهادة بها أم يكفي الاطلاق وهل ذلك في معروف العمومة فيكفي الاطلاق فيه دون مجهولها فلا بد من البيان (فاجاب) بقوله ما قاله القزويني صحيح على انه لم يتفرد به بل ذكره غيره أيضا ولا يحتاج مع قوله لا وارث لي غيره الى بيان جهة العمومة لانه حيث جازى قوله عمي من جهة الاب أو الابوين مع ما فيه من زيادة اعترافه بانحصار الارث فيه فان قلت ينافي هذا ما أفتى به القفال ان من قال هذا وارثي ومات قبل بيان جهة الارث لا يرثه وكذا قال العبادي ومثله في فتاوى القاضي فيمن قال فلان مصبتي أو وارثي ان لم يكن لي عقب وجري على ذلك الجلال البلقيني وغيره لكن نقل الأذرى عن بعضهم انه اذا قال فلان وارثي قبل قلت لا يخالفه لانه بين جهة الارث مع انحصاره فيه بقوله فلان عمي لا وارث لي غيره بخلاف ما في مسألة القفال فانه لم يبين فيها جهة الارث فضلا عن انحصاره فيه فان قلت فما المعتمد من ذلك المذكور عن القفال وغيره قلت قد يؤخذ من كلام الشيخين في الشهادة التي يحتاط فيها مالا يحتاط في الاقرار كما صرحوا به في مسائل منها انه لو شهد بانه ابن عمه أو أخوه لم يقبل لصدقه بآب الم لا للم وهو غير وارث وبأخوة الاسلام بخلاف من أقر بأخوة مجهولة فانه يقبل وان كانت الاخوة لادم لا تثبت بالاقرار على خلاف كلام الماوردي الذي اعتمد عليه البلقيني وأبو زرعة كما بيته مع ما فيه في شرح الارشاد أي حذرا لكلام المقرر على ما لا اقرار فيه مدخل اذ المكاف يحتمل كلامه على الصحة ما أمكن ولا تقرر أيضا لاحتماله لأخوة الرضاع والاسلام قالوا لان المقرر يحتاط لنفسه فيما يتعلق به ولا يقر الا عن تحقيق ان كلام القفال ومن وافقه يتعين حله على انه لا يرثه قبل البحث عن ورثته وكلام غيرهم على انه يرثه بعد البحث وبيان ذلك يعلم بسياق كلام الشيخين وغيرهما وحاصله ان دعوى الارث لا بد لصحتها من ذكر جهة كالأخوة وان الحكم به أي حالا لما يعلم مما يأتي لا بد لصحته من ذكر الجهة والارث بان يشهد بخبران بباطن حال المورث لعصبة أو جوارحضر أو سفر بان هذا وارثه وانما لا يعرفان له وارثا سواء فتدفع له التركة وان كان ذا فرض وشهدا له كذلك أعطى فرضه ولا يصدق في شهادتهما قطعهما بانه لا وارث له سواء وان أخطأ به لانهما انما شهدا بما اعتقدها ولم يقصدا الكذب أما اذا لم يقولوا لانعرف له وارثا سواء أو قالوا ولم يكونا خبيرين بباطن حاله فان كان سهمه غير مقدر أو مقدر لكن من يجب لم يعط شيئا من التركة حالا بل بعد بحث القاضي عن حال الورثة فيما سكنه الميت أو طرقه من الحال مع النداء فيها ان فلانا مات فمن كان له وارثا فليأت أو يوكل فإذا غلب على ظنه انه لا وارث له غيره أعطاه حقه بلا عين ولم يكن ثقة موسرا أو مقدر وهو لا يجب أعطى أقل فرضه عابثا حالا من غير بحث ثم الباقى بعد البحث وعدم ظهور غيره ولو شهدا انه ابنه أو أخوه ولم يذكر

كونه وارثا تزعم بشهادتهما المال ممن هو بيده وأعطيه بعد البحث كما رجحه ابن الرفعة ونقله عن الجمهور فإذا اكتفوا في الشهادة بان هذا وارثه وان لم يقولوا لانعرف له وارثا سواء لان هذا انما هو شرط لاعطائه حالا من غير بحث وليس شرطا لصحة الشهادة لاعطائه بعد البحث كما تقرر فأولى أن يكتفى في الاقرار بقوله هذا وارثي لما مر انه يحتاط للشهادة مالا يحتاط للاقرار فيثبت يتعين حل كلام القفال ومن وافقه على ما ذكرته والا فهو ضعيف لما بذته لكلام الشيخين كالاصحاب في الشهادة كما تقرر فان قلت كلام الاصحاب هنا مفروض في شهادة بعد ذكر جهة في الدعوى فكانت الجهة مذكورة في الشهادة وحيث هذا لا يلاقى كلام القفال لان فيه ذكر الجهة والقفال انما منع الاقرار الخالي عن ذكر الجهة قلت هو مع ذلك ملاقيه لما عرفت انهم شددوا في الشهادة بمالم يشددوا به في الاقرار فلم يبعد مع ملاحظة ذلك أن يؤخذ منه حل كلام القفال وغيره على ما قررته ثم رأيت بعضهم حل كلام القفال على ما اذا عرف ان مراد المقرر جهة معينة وعرف انحصارها في المقر به وما ذكرته أوجه كما يظهر لامتثال فان قلت ما أثباده كلام القزويني السابق من ثبوت حصر الورثة بالاقرار هل ذكره غيره قلت نعم ذكره غيره لاسيما الامام أبا عمرو بن الصلاح فانه قال في رجل أقر أنه لا وارث له الا أولاده هؤلاء وزوجته بثبت حصر ورثته فيهم باقراره فكما يعتمد اقراره في أصل الارث يعتمد في حصره فانه من قبيل الوصف له قال هذا هو الظاهر وفي فتاوى القاضي ما يدل عليه فان قلت ما ذكر من كلام الشيخين وغيرهما في الشهادة بالارث من أنه لا بد من بيان جهة خصه بعضهم على ما نقل عنه بما اذا لم يقل الشاهدان تشهدان هذا وارثه لا وارث له غيره فان قالوا ذلك لم يحجج لبيان جهة الارث واستدل على ذلك بكلام السيد السهمودي والجمال محمد بن أحمد بافضل الحضرمي فهل ذلك صحيح معتمد أولا قلت الذي دل عليه كلام الاصحاب والشيخين والمتأخرين ان ذلك غير صحيح ولا يعتمد لانهم كلهم مطبقون على ان شرط سماع الدعوى ذكر الجهة وعبارتهم ولو ادعى انه وارث فلان وطلب ارثه وجب بيان جهة ارثه من نحو أخوة فيقول أنا أخوه ووارثه ويبين انه أخوه لابويه أو لاب أو لام لان شرط صحة الدعوى أن تكون معلومة ولا تعلم الا بعد بيان ما ذكر ثم قالوا تقبل الشهادة المطلقة من غير ذكر السبب الا في مسائل يجب فيها تفصيل الشهادة كالدعوى وذكرنا من هذه المسائل المستثناة الشهادة بان هذا وارث فلان لا بد من جهة الارث على طبق ما ذكر في الدعوى فإذا تقرر ذلك علم أن الحصر لا يكفي عن ذكر الجهة وانما فائدته انه اذا انضم لذكر الجهة من خبرين بباطن الميت أفاد الحكم بالارث واعطاه التركة حالا وان لم ينضم لذكر الجهة بان اقتصر الشاهدان عليها أو ضمها وليس خبيرين لم يقد ذلك فلا يعلى الا بعد البحث القوي على الظن ان لا وارث آخر فذلك هو فائدة ذكر الحصر وأما ادعاء انه يكفي عن ذكر الجهة فهو منابذ لقولهم لا بد من التفصيل في الشهادة بالارث كالدعوى به فان قلت لم لم يكف تفصيل الدعوى عن تفصيل الشهادة هنا قلت علة الالتباس على أكثر الناس في جهات الارث وتميز بعضها عن بعض ومن يحب ويحبب وغير الالتباس على الشاهد بيان الجهة سواء أضمر لذلك الحصر أم لا وهذا أولى بالوجوب مما اعتمد فيه ابن الرفعة كغيره وجوب التفصيل حيث قال قال ابن أبي الدم هل للشاهد ان يشهد باستحقاق زيد على عمرو درهمين مثلا اذا عرف سببه كأن أقر له به فتشهد ان له عليه درهمين فيه وجهان أشهرهما لاتساع شهادته وان وافق الحاكم في مذهبه لان الشاهد قد يظن ما ليس بسبب سببا ولانه ليس له أن يرتب الاحكام على أساليب بل وظيفته نقل ما سمعه من اقرار أو عقد أو غيره أو ما شاهده من الافعال ثم الحاكم ينظر فيه فان رآه سببا رتب عليه مقتضاه قال ابن الرفعة وهذا

أيضا في مقابلة مساعده له لاوصى مبلغا قدر نصف المبلغ الذي عينه لاوصى المذكور يأخذه من مالهما في كل سنة أيضا ما رأى في ذلك من الحفظ والمصلحة لحفظ مال بنتيه المذكورتين فهل للموصي فعل ذلك وينفذ فعله لذلك شرعا اذا رأى في ذلك حقا ومصلحة أولا فان بعض علماء العصر اختلفوا في ذلك (فاجاب) بانه قد قالوا لجعل الموصي الوصي أو المشرف عليه جعلاهو من ثبات ماله اه وقد جعل الموصي في هذه المسئلة المبلغ المذكور من غير ثبات ماله فيتوقف على اجازة الوارث والاجازة من الوارث ووليته متعذرة ولا يمكن تفويض ان ذلك مصلحة الى رأى الوصي لانها من حيثها الوصية امام موقوفة على اجازة الوارث بعد تأمله أو باطلة احتمالا أن أرجحهما أولهما

(باب الوديعة)
(سئل) عن المودع اذا أمره مالك الوديعة بدفعها لو كبله والوكيل اذا أمره موكله بإيداع ماله هل يلزمهما الاشهاد على ذلك أولا (فاجاب) بانه لا يلزمهما الاشهاد على ذلك (سئل) عما اذا أراد المودع سفر معصية ولم يجد المالك ولا وكيله هل له أن يودعه لو اذا أودعه أمينا هل يلزمه الاشهاد عليه (فاجاب)

فم له الابداع ولا يترجمه
 الاشهاد على ابداعه الامين
 (سئل) عن اعطى دابته
 لمن يرعاها فاعطاها الراعي
 راع آخر يرعاها نيابة عنه
 من غير اذن مالكه له فيه
 هل يضمنها أولا واذا كان
 الراعي معروفا بأنه اغارعى
 بنائبه أو بنفسه فارة
 وبنايته أخرى هل يصير
 ضامنا بذلك أيضا وهل
 يفرق في الثاني بين الرشيد
 وغيره (فاجاب) بأنه يصير
 الدابة مضمونة على كل من
 الراعي الاول والثاني وان
 كان الثاني رشيدا (سئل)
 من شخص أودع آخر
 ودبته وأذن له في السفر
 بها الى بلد بعينه وقال له
 لا تسافر بها الا في الطريق
 المسافر في سافر بها في غير
 ذلك الطريق ووصل بها
 الى ذلك البلد فنهبت منه
 فهل يضمنها أولا ولا يضمنها
 (فاجاب) بأنه يضمنها لكون
 سفره بها على الوجه المذكور
 غير مأذون فيه (سئل)
 عن دفع نور المراهق برعاه
 فربيه على ترس ساقية كبير
 مركب على خندق فوق
 الثور وانخلع ومات والحال
 ان له طريقا الى المرحى غير
 هذه الطريق تسرح منها
 الدواب بخلاف وتركها
 فهل يضمنه أولا وهل هذا
 اتلاف أم تلف (فاجاب)
 بأنه لا يضمنه ولو تلف بسبب
 تركه يضمنه وماذا كرتلف في
 يده لا اتلاف منه (سئل)

ظاهر نص الام والمختصر اه فاذا كان الاطلاق في هذا الشيء الظاهر لكل أحد لا يكفي فالولي في
 مسئلتنا فان قلت قد خالف ابن أبي الدم ابن الصباغ فقال كغيره بعد اطلاعه على النص المذكور ان
 ذلك يكفي وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها قلت هذا بفرض اعتياده لا يؤيد عدم وجوب ذكر
 جهة الارث في الشهادة لوضوح الفرق بين الصورتين لان الاستحقاق بعد نحو الاقرار ظاهر لغالب
 الناس بخلاف الارث اذ له أسباب وموانع يعز على أكثر الناس معرفتها مع كثرة الخلاف فيها
 فوجب بيان جهته مطلقا على ان كلامهم صريح في الفرق فانهم جعلوا مسألة الارث مسئلة مما
 يكفي فيه الاطلاق كما مر فانهم أنه لا بد فيها من التفصيل مطلقا وان خلاف ابن أبي الدم وابن
 الصباغ لا يأتي فيها وهو واضح كاتقرر وأما الاستدلال بكلام السيد السهمودي على ذلك التخصيص
 السابق عن بعضهم فليس في محله بل كلامهم موافق لكلام الاصحاب ومتمثل عليه وبفرض مخالفته
 له لا يلتفت اليه لكنه مع تأمله غير مخالف له فان السؤال مات شخص مشهور النسب من قبيلة
 وادعى كل واحد منهم أنه أقرب من الباقي أو ادعى بعضهم القرب والباقيون المساواة ولم يقيم مع
 واحد منهم بيته بما ادعاه الحاكم فقال الجواب أن من ادعى وراثته منهم لكونه أقرب مصوبة
 والحالة هذه أو ادعى المساواة لمضى الاقربيه ومشاركته في وراثته فلا يسل الحاكم لواحد منهم
 حتى يقيم بيته شرعية من أهل الخبرة بباطن حال الميت في قديم الزمان وحديثه وسفره وحضره ان
 هذا وارثه وان هؤلاء ورثته لا يعرفون له وارثا سواء أو سواههم لاحتمال وارث آخر في بعض
 البلاد فان لم تكن الشهود من أهل الخبرة الباطنة بحاله أو كانوا من أهلها ولم يقولوا لانعلم له وارثا
 فلا يعطى المشهود له شيئا في الحال كما في أصل الروضة بل يبحث القاضي ثم يعطيه بعد غلبة الظن ان
 لا وارث له غيره اه المقصود منه وهو موافق لكلام الشنخين وغيرهما الذي قدمته فان السؤال
 مفروض في مشهور النسب من قبيلة وان بقية القبيلة يختلفون في الاقرب اليه لجهة الارث وهي
 بنوة الم لاوين أو لاب معلومة متفق عليها مذكورة في الدعوى وانما الخلاف في الاقرب منهم
 للميت فتقبل البيته بأن هذا وارثه وان هؤلاء ورثته لا يعرفون له وارثا سواء أو سواههم كما أنه
 مفروض في ذكر الجهة وان ذكر الحصر انما هو شرط للاعطاء جالا لا غير وكلام السيد موضح
 بالامر من كل هو واضح بأدنى تأمل وأما كلام الجلال الحضري في اقرار لافي شهادة وقدم الفرق
 بينهما على ان فيه ذكر الجهة وهو قوله عى واكتفى عن ذكر كونه لاوين أو لاب بقوله لا وارث
 له سواء كما مر أول الجواب فلا دليل فيه بوجه أيضا والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب ومنه
 الهداية واليه المآب لا ريب فيه ولا مأمول الاخير انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم
 * (رفع الشبه والريب عن حكم الاقرار باخوة الزوجة المعروفة بالنسب) *

تأليف كاتبه فقير فقوره وكرمه المتجنى الى بيته وجرمه عياداه من بوائقه وزله وجرمه أحمد بن
 حجر الهيتمي سماحه الله بفقرانه وأفرغ عليه سجال قربه ورضوانه انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم
 لاله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رافع غيايب الغويصات وغرائب المشكلات بواضع الدلائل ومائع
 ثواب الافهام عن سوابق الاوهام في معضلات المسائل ومائع سواطع البصائر أحكام البواطن
 والظواهر والظفر منها بكل طائل وأشهد أن لاله الا الله وحده لا شريك له شهادة أنجو بها من
 الهوى وأعوذ به من التوى الموجب لاتباع الحقاوط والرذائل وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله
 سيد الاواخر والاوائل على الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاما دائمين متكررين بتكرار البكر
 والاصائل آمين (وبعد) فهذا كتاب لقته رفع الشبه والريب عن حكم الاقرار باخوة الزوجة

المعروفة النسب دعاني الى تأليفه أنه كان بلغني اختلاف علماء مصر فيها اختلافا كثيرا وتناقضهم
 في الافتاء فيها تناقضا عجيبا شهيرا لكن على طريق الاجمال لا التفصيل فانالم نسمع ذلك الامن غير
 ذوى التحصيل الى أن قدم بعضهم الى مكة المشرفة وأخروذى القعدة الحرام سنة ثمان وخمسين
 وتسعمائة فاجبر بان ما أشيع من اختلافهم ليس له أصل أصيل ولا عليه شيء من التعويل
 وانما اتفقوا كلهم على جانب واحد هو حرمتها عليه ظاهرا وباطنا وبذلك أفتى سبعة وعشرون
 شافعيًا وشذ بعضهم فافتي بالحل ظاهرا وباطنا وبعضهم فافتي بالحرمة ظاهرا وباطنا فلما سمعت
 منه ذلك وكان مخالفا لما انتدح عندي في تلك المسائل فنجيت من هذه الاطلاقات وقلت لا بد
 وان أنتدب لبيان ما في هذه المسئلة من التفصيلات فحيث بدت الى بيان ما في كل من تلك
 الاحتمالات ثم الى ترجيح أظهرها نقلا وأدتها مدركا وعقلا وما عليه منها التعويل وما هو الاوفق
 بما حققوه من التفريع والتأميل بتأليف هذا الكتاب ورفع ذلك الارتباب ورتبه على ثلاث
 مقدمات وثلاثة أبواب راجيا من الله الكريم الوهاب الاعانة والتوفيق للصواب مع القبول وخير
 الثواب لاله الا هو عليه توكلت واليه مآب (المقدمة الاولى) في بيان الواقعة بحسب ما بلغنا هي
 أن رجلا بدمهور الوحش بلدة كسيرة باقليم البصرة من ريف مصر بينه وبين أخته المعروفة من
 أبيه تخاصم في ارث طال بينهما فيه التنازع وعظم التخاصم والتمانع وأراد أن يجو منها بحيلة
 وان باه بأقبح رذيلة فجاء بزوجه المشهورة بالنسب الى قضاة الشرع وشهوده الذين خاصم أخته
 المعروفة اليهم بين أيديهم مرارا متعددة وأجلها عندهم وقال لهم هذه أختي فلانة التي من أبي
 وقد أبرأتني فاشهدوا عليها فاسترعوا عليها فكشفوا وجهها ثم كتبوا حليتها ثم شهدوا عليها بالابراء
 العام وحكم به فلما علمت الاخت جاءت اليهم منكرة عليهم فكشفوا وجوههم فرأوا حليتها غير ما عندهم
 فاحضروا أخاها ولم ير الوال به حتى أقرانه اصطنع ذلك واقتله ليبرا عنها فقبض عليه ثم اعترض عليه
 في بقاء زوجته بعد ذلك في عهده فكتب سؤال لمفتي تلك البلاد فافتي بضرعها عليه بخالفه بعض
 فضلائها فارسالوا يستفتون عن ذلك علماء مصر فقبل ان بعضهم أفتى بحلها ظاهرا وباطنا وبعضهم
 بحرمتها كذلك وبعضهم بحلها باطنا لا ظاهرا ثم رفع الامر لحاكم الشوكة فنقدوا الافتاء الاول
 ومكتوبه منها واستمر على ذلك (المقدمة الثانية) في تحرير السؤال الذي أجابوا عليه ولم يتضح لنا تحريره
 الى الآن فوجب ان نحرره ليقع الكلام في صورة خاصة ويتوارد المتألفون على شيء واحد
 فنقول ان كانت صورة السؤال انه قال لهم هذه أختي فلانة ذا كرا لاسم زوجته أو هذه أختي التي
 وقع الخصام بيني وبينها عندكم كما يدل عليه ذكر الواقعة السابق فيتنجب من الخلاف فيها حيثئذ
 لانه ليس فيها تصريح منه بالاقرار باختياره أصلًا وانما فيه الحكم بان هذه الصورة الشخصية
 هي تلك الصورة الذهنية وهذا أمر يكذب الحس فيه وكل اقرار يكذب الحس فيه لا يرتبط به حكم
 أصلا اتفاقا كما يعلم مما يأتي في نحو هذه بنتي أو أختي أو ابنة أختي أو بنتي لمن لا يتصور فيها ذلك
 وان كانت صورة السؤال هذه أختي من أبي فهذه هي التي يقبض فيها جريان الخلاف بل هي المنقولة
 في كلامهم بالشخص لا بالاخت (المقدمة الثالثة) في تحرير الجواب على سبيل الاختصار اعلم ان الذي
 دل عليه كلامهم تصريحًا وتلويحًا أن من قال لزوجه المعروفة بالنسب هذه أختي أو أنت أختي
 سواء أضمر اليه من أبي أم سكنت عنه لم تحرم عليه بمجرد ذلك سواء أقصد الكذب أم أخوة
 الاسلام وكذا ان لم يقصد شيئا على خلاف ما يقتضيه كلام الخوازمي الا في بما فيه خلاف
 ما اذا قصد الاستحقاق أو صرح به وهي ممن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهول نسبها كما يأتي فانه ان
 صدق لكونها ملحقة بفراس يحكم الظاهر وهو يعلم لحوقها بابيه بحكم الباطن لوطنه أمها يشبهه

عنا لومات المودع فادعى
 وارثه ان مورثه ردها على
 المودع وأنكر المودع فن
 المصدق منها (فاجاب)
 بان القول قول الوارث فيه
 بيمينه في أصل الروضة فلو
 تنازعا فقال وارث المودع
 ردها عليك مورثي أو تلفت
 من يده قال المتولى لم يقبل
 الابينة وقال البغوي يصدق
 بيمينه وهو الوجه لان
 الأصل عدم حصولها في
 يده اه وقال ابن أبي الدم
 انه الاصح ولان المودع
 لو ادعاه صدق بيمينه على
 القاعدة في قول قول الامين
 بيمينه في دعواه الرد على من
 اتهمته ووارثه قائم مقامه
 ولهذا الوادع المودع ومات
 قبل حلفه قام وارثه مقامه في
 الحلف وقال في الاثوار ولو
 قال الوارث ردها عليك
 مورثي أو تلفت في يده أو في
 يدي قبل التمكن صدق
 بيمينه وأفتى به النووي
 (سئل) عما اذا قال المودع
 أردت السفر من بلد الابداع
 ولم أجد المالك ولا وكيله
 ولا قاضيا حافظا ففعلت
 الوديعة تحت يد عدل
 وسميائه فتأزعه المالك في
 عدالته حين الابداع عنده
 فهل القول في ذلك قول
 المالك أو المودع واذا قلتم
 القول قول المودع فهل
 يفرق في ذلك بين أن يكون
 الذي سمعته مشهورا معروفا
 بخلاف العدالة والامانة
 وبين عدم ذلك أولا واذا
 قال المودع أودعت المال

عند مدلول عند ارادة السفر بشرطه وانكر المالك ذلك وطالبه بالمال فغض العادل وأقر بان المودع أودعه ذلك بشرطه وأنه تلف في يده من غير تصرفه لذلك أثر في منسح المالك من المطالبة بالمال (فاجاب) بان القول قول المودع يمينه لان المالك ينسبه الى الحيانة والاصل عدمها ومحملة اذا أودع - لا وكذا ان كان مستورا لعدم تفریطه بعدم اطلاعه على الباطن فكان معذورا ولا يلزمه شيء بسبب ايداعه وتلف الوديعة لعدم تفریطه (سئل) عن أودع نكاحا وديعة ولم يبعين له مكانا لحفظها فوضعتها في حوزة ثقلها الى حوزة غيره وهو حوزة مثله ولم يتلف بسبب النقل فهل يضمنها أولا واذا قلتم بعدم الضمان فما صورة كلام المنهاج للحرر والروضة وأصلها في السبب الرابع (فاجاب) بأنه لا يضمنها كما ذكره الشيخان في الروضة وأصلها في السبب الثامن وهو رأي جمهور العراقيين ونقل ابن الرقعة في الاتفاق وقال الاذري انه الصحيح وصورة كلام المنهاج وغيره ما اذا عين له مالها الحرز كما صرح به جماعة (سئل) عما اذا نقل المودع الوديعة من بيت الى بيت في دار واحدة أو خان واحد وكان الاول أحرز وهل يضمن أولا

كانت محرمة عليه باطنا وهذا مما لا ينبغي أن يطرده خلاف كما هو واضح وكذا ظاهرا على ما يأتي من الخلاف فيه مؤاخذه له باقراره وهذا حاصل ما يتصل من كلامهم في هذه المسئلة كما ستعلم مما يتلى عليك وبه يزاد عليك من الاطلاقات السابقة وان أمكن أن يحمل كلام القائلين بالحل ظاهرا وباطنا على ما اذا قصد الكذب أو أخوة الاسلام أو لم يقصد شيئا والقائلين بحرمتها كذلك على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والقائلين بحرمتها ظاهرا وباطنا على ما اذا قصد الاستلحاق وكذب فيه وهذا الجمل متعين والالم يكن لتلك الاطلاقات وجه ألبتة كما هو ظاهر بادني تأمل واذا قد تقرر ذلك فلنشرع الآن في ذكر الابواب الثلاثة المشتملة على تلك الاجوبة الثلاثة وتنكح على كل منها مما يشق العايل ويرد الغليل بتوفيق الله وهدايته ورحته واسعافه ومشيئته ووقايته بيمينه وكرمه آمين (*) (الباب الاول في الكلام على الحل من غير تفصيل) اعلم أن مسئلة من قال أنت أو هذه أختي لزوجه المعروفة النسب فيها وجهان في كلام الاحصاء امكن لا مطلقا بل عند استلحاقها بذلك في الجواهر وغيرها لو كان المستلحق لا المكذب زوجة المستلحق ففي ارتفاع النكاح وجهان جاريان فيما اذا كانت مشهورة النسب من غيره اه فليسه التصريح في الزوجة المجهولة والمعروفة النسب اذا استلحقها زوجها بجريان وجهين أحدهما الحل والثاني الحرمة وسيأتي في كلامهم ما يدل لترجيح الاول وقد يؤخذ ما يدل لترجيح الثاني كما يأتي مع الجواب عنه وهذا يعلم ان لكل من الاثنتين الاولين مستندا من كلامهم وسيأتي ان للافتاء الثالث مستندا أيضا لكنه من بحث الاذري بقيدته الآتي مع بساط الكلام عليه وفي الجواهر وغيرها أيضا لو مات وخلف ابنين مستغرقين فأقر أحدهما باخ ثالث وأنكره الآخر لم يثبت النسب أي اجاعا كالحكماء غير واحد وظاهر المذهب وهو المنصوص ان الميراث لا يثبت وخرج ابن سريج وجهها أنه يثبت ويتأيد بمسائل يثبت فيها الفرع دون الاصل منها لو قال أحد الابنين فلانة بنت أينا في حلها للمقر وجهان وقال القاضي ان كانت مجهولة النسب حرمت عليه وان كانت معروفة النسب فوجهان اه وبعبارة الروضة لو أقر أحد الابنين المستغرقين باخ فانكر الآخر فالصحيح المنصوص أنه لا يرث لان الارث فرع النسب ولم يثبت وفي وجهه يرث ويشارك المقر فيما في يده كما لو قال أحدهما فلانة بنت أينا هل يحكم بعنفها وجهان انتهت قال في التوسعة هذا كلام سقط صدره من بعض نسخ الرافعي وصوابه ما في النسخة الصحيحة وهو ما في الكتب غيرها ولو قال أحد الابنين فلانة بنت أينا وانكر الآخر حرم على المقر نكاحها مع أن حرمة فرع النسب الذي لم يثبت ولو قال أحدهما لعبد في التركة انه ابن أينا هل يحكم بعنفه فيه وجهان وفي النهاية وغيرها ولو قال لامرأة أنت أختي من النسب وكذب أخوه وهي مجهولة النسب حرم نكاحها وان كانت معروفة النسب ففي التحريم وجهان قال الامام وذكر الخلاف فيها عظيم ثم لا خلاف فيه مع تسليم الحرمة في مجهولة النسب اه ما في التوسعة اذا علمت ذلك علمت ان منقول المذهب في معروفة النسب من غير أبيه عند استلحاقها وجهان وأنه لا فرق بين أن يقول لها ذلك وهي في نكاحه أو قبله وان منازعة الامام في حكايتهما قبل النكاح مردودة ومن ثم أعرض عنها القمولى وغيره حيث حكوا الوجهين فيها بل منيع القمولى السابق صريح في أنهما محكيان حتى في المجهولة النسب وان التفرقة بينهما إنما هي للقاضي فانه يرجح في المجهولة التحريم دون المعروفة وسيأتي الفرق وانما بينهما بما يعلم به رد ما قاله الامام وقد صرح غير القمولى بحكايتهما في المجهولة ولا ينافي ما تقرر من حكايتهما الوجهين في المعروفة ما مر عن نسخ الرافعي فانه في المجهولة كما هو معلوم من كلامه وكلام غيره واذا تقرر أن في المعروفة عند استلحاقها وجهين سواء كانت في نكاحه أم لا تعين المصير الى الراجح منهما والذي

يدل لترجيح الوجه القائل بالحل أمور منها أن كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مواضع من الام والمختصر ظاهر فيه حتى في المجهولة لكنه غير مراد فيها لما يأتي من الفرق الواضح بينهما وما وبعبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات عن ابنين وأقر أحدهما باخ وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه ولم يكن له من الميراث شيء لان اقراره جمع أمرين أحدهما له والاخر عليه فلما بطل الذي له بطل الذي عليه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار فقال بعنتي بها دارك هذه فهي لك فانكر الرجل البيع أو قال باعنيها أبوك وأنت وارثه فهي لك على ولي الدار كان اقرارا باطلا لانه إنما أثبت على نفسه مائة يأخذها عوضا فلما بطل عنه العوض بطل عنه الاقرار اه فقوله فلما بطل الذي له بطل الذي عليه ظاهر في أن مسئلتنا اذا بطل الذي له وهو الاخوة الموجبة للارث ونحوه بطل الذي عليه وهو الاخوة الموجبة للتحريم وانفساخ النكاح لو كان فان قلت أي فرق بين المجهولة والمعروفة عند القاضي وغيره ممن رجح في المجهولة التحريم ووقف في الترجيح عن المعروفة قلت الفرق بينهما ظاهر جلي وهو أن المجهولة حرمتها عليه شرعا بمحكمة بعد تصديق أخيه أو موته والاختصاص فيه فان نسبها حينئذ يثبت وتصير أخته شرعا فتعين ترجيح حرمتها احتياطيا وأما المعروفة فلا يمكن شرعا أن تصير أخت المقر ظاهرا أصلا لافي الحال ولا في المستقبل كما صرحوا به في كل معروف نسب استلحق وما لا يمكن شرعا لا يتصور الاحتياط فيه ولا المؤاخذه بالاقرار به فقد شرط الاثمة لصحة كل اقرار بنسب أو غيره وللمؤاخذه به أن يكون بمكاشرة وبهذا الذي ذكرته يجاب عن قول الامام وذكر الخلاف فيها عظيم الخ ووجهه أنه بان واتضح أن للاحتياط بالتحريم في المجهولة وجهان واضحان وكذا المعروفة فان قلت هل يمكن فرق بين عدم ثبوت الارث في هذه المسئلة لانه لم يثبت أصله وهو النسب وبين ثبوت الفرع دون الاصل في المسائل التي استشهد بها كثيرون لتخرج ابن سريج كمسئلة ثبوت الشفعة مع عدم ثبوت الملك وثبوت الضمان مع عدم ثبوت المال المضمون وثبوت البيئونة مع عدم ثبوت المال المتعلق عليه وخمرة تزوج امرأته نكاح من كذبها وحلف على أحد وجهين مع عدم ثبوت النكاح قلت نعم يمكن ذلك بل هو واضح فان اقراره في هذه المسائل كلها لم يخالف الشرع بل هو محتمل الصدق ظاهرا شرعا فليس في المؤاخذه به ما يخالف الشرع اذ من اعترف لغيره بمقتضى شفعة أو ضمان أو بيئونة أو نحوه لم يقع في اقراره شيء يكذبه الشرع فيه لا مكان ثبوته شرعا بخلافه في مسئلة الارث فان اقراره بخلاف الشرع لبطان استلحاقه شرعا فلم يمكن ثبوت فرع وهو الارث فهو نظير عدم حرمة المعروفة على القول به لان الشرع كذبه في استلحاقها فلم يمكن القول بالفرع مع عدم ثبوت الاصل وأما ما مر في المجهولة فهو نظير تلك النظائر وأمكن القول فيها بثبوت الفرع وان لم يثبت الاصل بجماع أن الشرع لم يكذبه في الفرع وانما انتفى الاصل لعدم وجود شرطه مع أنه بصدق أن يوجد بتصديق الاخ الآخر وأما المعروفة فالشرع مكذب له فيما ذكره فيها وشتان بين من كذبه الشرع حالا وما لا ومن لم يصدق الشرع الا أن يصدق بعد اذا وجد الشرط واذا تأملت ما أجبت به من هذه النظائر علمت أنه أحسن وأوضح من جوابي الامام عنها وأنه لا ياتي ما تعقبها به وقد بسطها الاذري في التوسعة مع تسليمه قوله عقبهما وعقب استبعادهما وكل هذا تكاف ومن لم يعرف بأشكال هذه المسئلة فليس من التحقيق على نصيب قال الاذري والامر على ما قال الامام اه وهذا جرى منهما على انتصارهما للوجه الضعيف الذي خرج ابن سريج ومن جملة ما انتصر له الاذري أنه مذهب الاثمة الثلاثة كما قاله الرافعي وأن الامام اختاره وقواه بمقتضى أنه قياس تلك النظائر اه لكن قد ظهر واتضح

(فاجاب) بان حاصل المعنى ان المودع لا يضمن الوديعة بنقلها الى محلة أو داره حرز مثلها من أحرز منها الا اذا عين مالها لحفظها المنقول منه (سئل) هل يجب على المودع دفع أجرة من يدفع متلفات الوديعة (فاجاب) بأنه لا يجب على المودع بذل أجرة من ماله لدفع متلفات الوديعة ان لم يكن حيوانا (كتاب قسم التي من الغنمة) (سئل) عن قول السمرى واطلاقه يشمل الزوجة النسيئة ولم يصرحوا بها والظاهر انها لا تعطى وفيما اذا أسلمت بعد موته نظر هل هو معتد (فاجاب) بأنه لا تعطى الكافرة شيئا لانها عطية مبتدأة لها فنفعت قاما اذا أسلمت بعد موته فالظاهر اعطاؤها لانفعا هالة منعه وهو الكفر (سئل) عن قوله في الغنمة اذا جعلنا الجنينة سلبا في السلاح الذي عليها تردد للامام (فاجاب) بان الظاهر انه من السلب لانه انما يحمله عليها ليقاها به عند الحاجة اليه (سئل) عن وضع الامام الدنانير عند مستحب أو واجب عليه (فاجاب) بان المعتمد انه مستحب كاختصاص كلام الشيخين وغيرها وكلام الامام صريح فيه وهو ظاهر كلام القاضي أي الطيب في الحرز وعبارة الانوار يستحب أن يضع

الامام دفترًا وان قال به من المتأخرين أن الظاهر الوجوب لثلاثته الاحوال ويقع الخطأ والغلط (سئل) عن قول المنهاج في هذا الباب والعلماء قال الزركشي المراد بهم من عرف العلوم المتعلقة بمصالح المسلمين كالتفسير والقراءة والحديث والفقه حتى يدخل فيهم المؤذنون والمعلمون وطلبة هذه العلوم أيضا اه وقال البكري في نكته على المنهاج المراد بالعلماء علماء الشرع والمفسرون والمحدثون والفقهاء فإياهم يصح معناه (فاجاب) بأنه لا معارضة بين الكلامين لان مسئلة التقي والغنية في الكلام على خمس مصالح المسلمين ومنهم العلماء والمراد بهم علماء الشرع ويدخل فيهم طلبة العلم فانهم ان لم يكفوا لم يتمكنوا من الطلب ونهبوا بذكر العلماء على ما فيه مصلحة عامة للمسلمين كالأئمة والمؤذنين وكل من يفعل أمرا تعود مصالحة على المسلمين ولو اشتغل بالكسب لتعطل عنه والحق به من الاجماع كان عاجزا عن الكسب وأما مسئلة الوصية للعلماء وأولاهل العلم فمختصة بالاهل علوم الشرع من الفقه والتفسير والحديث لاشتهار العرف في الثلاثة دون غيرهم (سئل) عما لو أصر شخص كافرا ثم قتله

الفرق بينهما وبين عدم الارث وان نص الام والمختصر يرد ذلك التخرج فتأمل هذا الموضع فانه مما ينبغي أن يتأمل ويستفاد لتعين الانتصار للمذهب وأهله على من وجد لذلك سبيلا فانهم أطبقوا على ضعف التخرج مع تقريرهم في تلك النظائر ما يؤيده حتى قال الامام ما قاله لولا ما ظهر محمد الله وتوفيقه من الجواب الواضح عنها لمن ندره وناسله فان قلت هل يمكن أن يفرق بين عدم الارث وثبوت الحرمة في المجهولة بأنه لا يلزم من النسب الارث اذ قد يمنع منه نحو الرق أو القتل بخلاف النسب وحرمة نحو الاخت فانه يلزم من ثبوته ثبوتها قلت يمكن ذلك لولا تصريح القاضي حسين والعبادي وحكما المزي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه وتبعهم المتأخرون بان من تزوج بمجهولة النسب فاستلحقها أبوه ولم يصدق له يميل نكاحه مع ثبوت نسبها وكونها أختا فلا تلازم أيضا ومنها قول الجلال البلخي عقب قول الشيخين قال زيد أختي ثم فسره بأخوة الرضاع حكى الرويان عن أبيه أن الاشبه بالمذهب أنه لا يقبل لانه خلاف الظاهر ولهذا لو فسره بأخوة الاسلام لم يقبل اه محل هذا ما اذا كان مجهول النسب وكان المقررا لارث الوالد الذي ألحق هذا به اما معروف النسب فلا يحتمل الا أخوة الاسلام أو أخوة الرضاع فسواء فسره بذلك أم لا لا يحتمل الا على أخوة الاسلام هل يقبل فيه نظر اه ويتأمل قوله فلا يحتمل الا أخوة الاسلام الخ يعلم أنه مصرح بالغناء الاقرار في المعروف النسب من أصله وأنه لا يترتب عليه حكم أصلا فيثبت يكون مصرحا بترجيح ما ذكرناه من الحل ثم تنظيره في المرأة انما هو مع جهل نسب المقر به ووجه النظر حيثنذ واضح وان كان المعتمد ما أطلقه الشيطان من عدم القبول ومنها ما جزم به صاحب الانوار ومن تبعه أنه لو قال لزوجته أنت أختي كان كتابة طلاق ويلزم من كونه كتابة طلاق أنه غير صحيح في حرمتها المؤبدة والا كان تناقضا اذ من لازم كونه طلاقا بقاء العصمة حيث لا نسبة ورجوعها بالراجعة مع النية ومن لازم كونه اعتراقا بحرمتها عليه ومؤاخذته بذلك بينوتها منه بينونة فصح بمجرد قوله لها ذلك فتنا في الموضوعات واذا تناقضا لزم من نصرتهم بأنه كتابة طلاق ترجيحهم لاحد الوجهين السابقين في معرفة النسب القائل بعدم حرمتها باستلحاقها وهذا ظاهر لا غبار عليه وبه علم أن صاحب الانوار ومن تبعه مرجحون لاحد الوجهين المطلقين في كلام الرافعي وغيره وكفى بصاحب الانوار سلفا وسندا في الترجيح فان قلت كلام كافي الخوارزمي الآتي في الباب الثالث يرد ما ذكر وكذا كلام القفال الآتي ثم أيضا قلت ممنوع كما سألته بعد فتأمل ومنها قول الشيخين وغيرهما لو قال امرأتى هذه باني متى بينونة لا تحل لي أبدا أو امرأتى هذه لا تحل لي أبدا لم تحرم لاحتماله وقيل يحكم عليه بالبينونة بمقتضى ذلك مؤاخذة له بمقتضى اقراره ولا تغار الى أنه قد يعتد التحريم مؤبدا خطأ لان الانسان مؤاخذ بموجب اقراره وان احتل ما ذكر اه فتأمل ذلك تجده صريحا ظاهرا في ترجيحهم لوجه السابق القائل بالحل ووجه ظهوره في ذلك أن هذا الذي ذكره في تعليل الوجه الضعيف هو تعليل الوجه المقابل للادل وهو القائل بحرمتها عليه بقوله لها أنت أختي واذا أعرضوا عن ذلك التعليل والمائل وهو الحرمة في هذه المسئلة كانوا معرضين عن ذلك الوجه في مسئلتنا بالاولى لانه أصرح من مجرد قوله هذه أختي بدليل ما يأتي عن الخوارزمي أنها تحتمل أخوة الدين وأنه يقبل تفسيره بها ومنها ما أفهمه كلام بعض المتأخرين من ترجيحهم لاحد الوجهين القائل بالحل وعبارته لو قال لرجل أنت أختي من النسب وهو معروف النسب من غير أبيها ففي تحررها عليه وجهان ولو قال ذلك لرجل لزوجته فكذبته وهي مجهولة النسب انسخ نكاحها على الصحيح فافهم أن معرفة النسب لا ينسخ نكاحها بذلك وهو موافق لما مر من أنه فيها كتابة وسيأتي قريبا عن قواعد الزركشي ما يؤيد هذا ومنها فرقهم بين قبوله اقرار الرجل دون المرأة بطريقين ثانيهما انها اذا

اقرت

اقرت بالنسب فانها تقر بحق عليها وعلى غيرها وقد بطل اقرارها في حق الغير فيبطل في الجميع واعترض هذا بأنه لا يلزم من بطلانه في حق الغير بطلانه في الجميع بل ينبغي أن تؤاخذ به في حق نفسها كما في الاقرار بالمال اه فالمرق مصرح بالغناء الاقرار من أصله فيؤيد به الوجه القائل بالحل وأما اعتراضه المذكور فبرده ما مر عن نص الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه على طبقه حرفا بحرف فما كان جوابا عن النص فهو الجواب عنه (تنبيه أول) ما مر من أنه لا فرق في جريان الوجهين في المعرفة والنسب بين أن يقول أنت أختي من النسب لمن في نكاحه وغيرها قد ينافيه منبغ الزركشي في قواعده وعبارته لو قال أحد الابنين فلانة بنت أيتنا وأنكر الآخر في حلها للمعروجهان وقال القاضي الحسين ان كانت بمجهولة النسب حرمت وان كانت معروفة النسب فوجهان والذي جزم به في النهاية في القضاة تحررها وهو المعمول به فقد ثبت الفرع دون الاصل ولو قال لزوجته أنت أختي من النسب وهي معروفة النسب ففي تحررها عليه وجهان ولو كانت بمجهولة النسب وكذبته انسخ نكاحها على الاصح فرج في الاولى التحريم بقوله وهو المعمول به وسكت عن الترجيح في الثانية المفروضة في الزوجة مع ذكره لها عقب الاولى فدل كلامه على الفرق بين الصورتين وهو ظاهر من حيث الترجيح وأما حكاية الوجهين فهي في الصورتين كما صرح به هو وغيره كما مر وحيثنذ فكلامه موافق لما قدمته من أنه لا فرق لاختلافه لان ذلك في جريان الوجهين وهذا في ترجيح أحدهما في غير الزوجة وكان الفرق أنه قبل النكاح لانهمة في استلحاقه من حيث الزوجة فانه عند الزركشي كالامام وأما مع الزوجة فهو منهم بإبطاله باستلحاقها حقها من النكاح كالمسمى الزائد على مهر المثل فن ثم توقف الزركشي عن الترجيح في هذا فتأمل (تنبيه) ثان قوالهم وكذبته في مجهولة النسب انسخ نكاحها على الصحيح ليس قيدا في انفساخ نكاحها وحرمتها عليه بل الظاهر انه قيد لجريان الخلاف في الانفساخ لما قررته آنفا أنه يريد بذلك ابطال حقها اما اذا صدقته فواضح انفساخ نكاحها وحرمتها عليه قطعاً واذا تقر بذلك في المجهولة فهل ياتي نفيه في المعرفة على الوجهين السابقين فهما أولا الواجهة الثاني لما مر أن كل اقرار كذبه الشرع لا يدار عليه حكم بوجه ولان العصمة بيد الزوج فاذا لم يقبل اقراره وحده لا يقبل تصديقها له ولا جعل ذلك مر في المجهولة أنه لا فرق بين تصديقها وتكذيبها ومما يؤيد اعتبار قول المرأة في الحرمة لالنسب فرق البغوي بين قولهم قالت أمة لشخص بيني وبينك رضاع محرم ان كان قبل الملك حرمت أو بعد التمكن من الوطء فلا أو قبل التمكن فوجهان وقولهم لو قالت بيني وبينك أخوة نسب لم تقبل في حكم ما بان النسب أصل مبني عليه أحكام كثيرة كلها أهم وأعظم من أمر التحريم فلا يثبت بقول المأمول اه (تنبيه) ثالث قد علمت مما تقرر أن محل الوجهين السابقين انما هو فيما اذا قالت أنت أختي من النسب ويلحق بذلك ما اذا قال أنت أختي فقط ولم يقصد ذلك بان كانت بمجهولة النسب جرى على الخلاف فيها فيما يظهر أو معروفة فلا كما مر عن الجلال البلخي وسيأتي عن الخوارزمي ما يؤيد ذلك (تنبيه) رابع جيع ما تقرر ومحل حيث لم يعلم باطنا ما يخالف الظاهر والا حرمت عليه باطنا بخلاف ولحقها كان علم انها بنت أبيه من وطء شبه الفراش بما هو في حكم الظاهر فقط كما مر (تنبيه) خامس محله أيضا حيث أمكن لحوقها بابيه لو استلحقها بفرض جهل نسبها والا كان كانت أكبر من أبيه أو أصغر منه بسن لا يحتمل كونها بنته أو كانت أمها منه بمداقة يستحيل اجتماعها عادة فلا أثر لاقراره اتفاقا كما صرحوا به في استلحاق يكذب الحسن أنه لا أثر لاقراره في تحريم ولا غيره اتفاقا

(الباب الثاني في الكلام على حرمتها عليه من غير تفصيل)

هل يستحق سلبه (فاجاب)

بان المسلم يستحق سلب الحربى لانه استحقه بمجرد أمره وان لم يقتله (كتاب قسم الصدقات) (سئل) عن قوالهم يعطى الفقير من الزكاة كفاية العمر الغالب فما حد العمر الغالب المذكور وما قدر ما يعطى اذا جاوز العمر الغالب (فاجاب) بان حد العمر الغالب ستون سنة فاذا جاوز العمر الغالب أعطى كفاية سنة أخرى وهكذا يلحق بخفا ولده ووقع لوالده جواب آخر وهو أن حد العمر الغالب ما يغلب على الظن ان ذلك الشخص لا يعيش فوقه ولا يتقدمه على الصح و قبل يتقدم بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بنسعين وقيل بمائة واذا جاوز العمر الغالب أعطى كفاية سنة فان جاوزها أعطى كفاية سنة سنة وهكذا (وسئل) عن تاجر رج تجارته لا يكتبه هل يجوز له أن يأخذ الزكاة مطابقا كما ذكره الحنفى في شرح أبي شعاع أم يملك فيه بين أن يكون بلغ العمر الغالب فلا يعطى من الزكاة حتى يذهب ذلك النصاب وبين أن لا يكون بلغه فيعطى منها ما يكفيه مع رج النصاب الى أن يبلغه (فاجاب) بأنه يعطى من

قد سبق أنه وجه مشهور في المذهب لاسماخ لانكاره واحتماله ومما يؤيده ترجيح قول الزركشي في قواعد لو قال أحد الابنين فلانة بنت أبنينا وأنكر الآخر في حلها للمهر وجهان وقال القاضي حسين ان كانت مجهولة النسب حرمت وان كانت معروفة فوجهان والذي حرم به في النهاية في القضاة محرمها وهو المعمول به فقد ثبت الفرع دون الأصل اهـ وقول الروضة لو قال لعبدك أنت ابني ومثله يجوز أن يكون ابنه له ثبت نسبه وعنه ان كان صغيرا أو بالغاً وصدقه وان كذبه متى أيضا وان لم يثبت النسب وان لم يمكن كونه ابنه بأن كان أصغر منه على حالة لا يتصور كونه ابنه لغيره ولم يعتق لانه ذكر محالا هذا في مجهول النسب فان كان معروف النسب من غيره لم يلحقه لكن يعتق على الأصح لتضمنه الاقرار بحريته ولو قال لزوجته أنت بنتي قال الامام الحسكي من حصول الفراق بينهما ما وثبت النسب كما في العتق اهـ ومما يؤيده أيضا ما يأتي من القفال والخوارزمي ووجه التأييد في هذه المذكورات لترجيح الوجه القائل بالحرمة غير خفي لان الزركشي كالامام مرجحان للتحريم في غير الزوجة ومثلهما الزوجة والفرق السابق بينهما اقتضى عند التحقيق ولان كلام الروضة المذكور صريح في التحريم في الزوجة اذ لا فرق بين أختي وبنتي وهو أعني التحريم في الزوجة وغيرها هو الاحوط مواخذة له باقراره بحرمتها عليه وان لم يثبت النسب وللقائلين بترجيح الحل أن يجيبوا عن ذلك بامور منها أن حرم الامام بالتحريم مبنى على ما مر عنه من استقامه جريان الخلاف وقد مر مرة هذا الاستظام وما يترتب عليه فراجعه وقول الزركشي وهو المعمول به فيه ما مر عن شيخه الاذري من اختياره لمقالة الامام المبنية على اختياره للتحريم ابن سريج مع اعترافه بخروجها عن المذهب فتأمل على ان قول الزركشي وهو المعمول به ليس صريحا في الترجيح على ما قبل في نظيره فيما وقع في المنهاج ومنها أن قول الامام بحصول الفرقة يحتمل أن يريد بها فرقة الفسخ أو فرقة الطلاق وهما وجهان كما يلعبه قول الجواهر فحين قال لزوجته يا بنتي بناء على وقوع الفرقة به عند احتمال البتة ولا نية له هل هي فرقة فسخ أو طلاق وجهان جاريان فيما اذا كانت مشهورة النسب من غيره أو كبيرة وكذبته واذا ثبت ان كلام الامام يحتمل لفرقة الطلاق انتفى الاحتجاج به على التحريم المؤبد لانه لا معنى لفرقة الطلاق الا حلها له بالرجعة فيثبت لادلاله في كلام الامام على الحرمة المؤبدية ظاهرا وباطنا على أن قول القسولي جار فيما اذا كانت مشهورة النسب من غيره أو كبيرة وكذبته ظاهرا في جريان الوجهين في نفس أنت بنتي لان التصديق والتكذيب انما يتبع في هذا دون النداء لاحتماله للكرامة احتمالا ظاهرا بخلاف أنت بنتي وبذلك يزيد ابضاح ما ذكرناه من أنه لا حجة في كلام الامام هذا على التحريم المؤبد أصلا ومنها احتمال الفرق بين أنت بنتي وأنت أختي وذلك ان حكاية الخلاف في أنت أختي مشهورة في كلام الاصحاب قبل وجود الامام بزمن طويل فلا يكون ما ذكره الامام حجة عليهم ومنها ان ما ذكره الامام فيه الاذري بما اذا قصد الاستلحاق فانه قال عقب كلام الروضة المذكور قلت وكان صورة المسئلة اذا قال ذلك على وجه الاستلحاق أمالو قاله على وجه الملاحظة أو قال قصدت به ذلك أي الفراق لاحقيقة البتة فقد سبق بيانه اهـ وأشار بقوله قد سبق بيانه الى ما سأذكره عنه قريبا وذكره في باب الطلاق وبه يعلم ان ما ذكره الامام هنا لا يستدل به على حرمة ولا فرقة في الواقعة السابقة لان الزوج لم يقصد فيها استلحاقا قطعا كما يأتي وحيث لا يستدل بكلام الامام هذا على الحرمة فيها ظاهرا وباطنا أو ظاهرا وباطنا بربما ذكره وسأذكره فليكن ذلك على ذكر منك وقد مر أن محل الوجه القائل بالحرمة انما هو اذا قصد بآنت أختي الاستلحاق فلو فرضنا ان هذا الوجه هو المعمول لم يكن فيه حجة على التحريم في تلك الواقعة أصلا اذ ليس فيها قصد استلحاق

قطعا كما تقر ومنها فرقهم في بعض المسائل بين قبول الاقرار بالبنوة لا بالاخوة بطرق متعددة منها ان الاقرار بالبنوة حق واجب عليه بخلاف الاخوة فاحتياط لذلك مالا يحتاط لهذا ويفرق أيضا بأن الانسان يعلم فيما يتعلق بنسبه مالا يعلم فيما يتعلق بغيره بخلاف ان يؤثر اقراره فيما يتعلق بنفسه كالبنوة مالا يؤثر اقراره فيما يتعلق بغيره كالاخوة ويؤيده أنهم اشترطوا في الاستلحاق بالغير شروطا زائدة فدل على تراخي رتبة الاخوة عنها بالبنوة وحاصل ذلك كله ان ما ذكره الامام وأقره عليه الشيخان في البنوة لا يرد نقضا لما ذكره الاصحاب في الاخوة لما تقرروا موضعها فان قلت في تقرير الشيخين للامام على ذلك أوضع حجة على ضعف الوجه القائل بالحل لانا ان جعلناها فرقة فسخ فواضح أو فرقة طلاق فالحل وفيه أيضا رد ما مر من دعوى أن الاقرار الذي كذبه الشرع لا يعمل به أصلا قلت قد مر لك ان أختي يحتمل أخوة الدين وأخوة النسب ومع هذا الاحتمال المنضم اليه تكذيب الشرع له في اقراره بنحو الاخوة يندفع قياس الاقرار بالبنوة عليه لانه لا احتمال ظاهر فيه كما صرح به جمع في فرقهم بين يابنتي وأنت بنتي فان الاول ظاهر في الكرامة بخلاف الثاني فانضمنا ما هنا لا يدفع شيئا مما ذكر في السؤال فتأمل فانه دقيق (تنبيه أول) في ثبوت الحرمة بدون ثبوت النسب هنا تأييدا لما مر من تخريج ابن سريج لكن قد سبق الجواب عنه (تنبيه ثان) قد علمت من فرضهم الوجهين السابقين عن الجواهر وغيرها في الباب الاول في صورة الاستلحاق أنه حيث لا استلحاق فلا حرمة حتى على هذا الوجه (تنبيه ثالث) مر أيضا أن الخلاف انما هو بالنسبة للظاهر أما بالنسبة للباطن فلا يتجه فيه خلاف بل يجب القطع بانه ان صدق فيما ذكره حرمت عليه باطنا وان كذب لم تحرم عليه باطنا وهذا مما لا شبهة فيه وبهذا يعلم ان ما يأتي عن الاذري من الحرمة ظاهرا هو هذا الوجه الثاني ومن الحل باطنا ان كذب أي والحرمة ان صدق هو مما لا خلاف فيه وحيث أن كلام الاذري ليس خارجا عن ذينك الوجهين خلافا لمن فهم انه احتمال ثالث وجريت عليه ارجاء للعنان مع ذلك الوهم ثم بينت حقيقة الامر في ذلك فتدبر ذلك وتدبره يدرك لحفظ من الوهم الذي ربما راج عليك

(الباب الثالث في الكلام على حرمتها ظاهرا وحلها باطنا ان كذب)

اعلم ان الاذري أبدى هذا بحثا لكن قيده بقيد ربما يغفل عنه وقد مر آنفا انه الوجه الثاني من الوجهين السابقين ثم ذكر الاذري من كلام الخوارزمي ما قد يدل لما ذكره وما قد يرده كما ستعرفه وبيان ذلك ان الشيخين نقلا عن القفال انه لو قال لامرأته التي هي ثابتة النسب يا بنتي وقعت الفرقة بينهما عند احتمال السن كالأول فانه لعبدك أو أمته زاد الذوي قلت المختار في هذا انه لا يقع به فرقة اذا لم يكن له نية لانه انما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة اهـ قال الاذري في توسطه عقب ذلك قلت لفظ العبادي اذا قال لامرأته التي هي ثابتة النسب يا بنتي فانه تقع الفرقة بينهما اذا احتمل أن يكون مثلها ابنته وكذا لو قال يا أختي أو قال يا أمي أو قال أنت أي أنت أختي اما اذا قال لعبدك يا ابني وان كان ثابت النسب فانه يعتق عليه اذا جاز أن يكون ابنه وكذا لو قال لجاريته يا بنتي فانها تعتق عليه وان كانت ثابتة النسب اذا أمكن أن يولد له مثلها واعلم ان قوله قلت المختار انه لا يقع به فرقة اذا لم يكن له نية يؤهم الموافقة على صورة العتق وليس كذلك بل استعمال الملاطفة للعبد والامة به هذا اللفظ غالب بخلاف الزوجة فانه لا يستعمل فيها ذلك وقوله اذا لم يكن له نية ان أراد به نية ايقاع الطلاق فغني نظرا لان هذا اللفظ لا أشعره بذلك وان أراد به قصد الاستلحاق حيث يمكن كونها منه فيثبت يكون مقرا بعدم الزوجية فان كان كاذبا فلا فرقة باطنا وبحكم بها ظاهرا ثم رأيت الخوارزمي قال في كتابه لو قال لامرأته يا بنتي

قام الحاجة يتوقعها كل

ما يتم به كفاية العمر الغالب وهذا هو المراد من كلام الشيخ تقي الدين الحلي فان بلغ العمر الغالب لم يعط ان كان ماله يبلغ كفاية سنة والا كملته (سئل) عن له دين على شخص في غير بلده وحال عليه الحول فهل المستحق لزكاته أصناف بلد من هو له أو عليه أو يتخير بينهما (فأجاب) بانه يجب على مالك الدين اخراج زكاته لاصناف بلد المدين اذ هو منزل منزلة الموجود في ذمته فيشمله قول الاصحاب ان العبرة في زكاة المال ببلده حال الوجوب فلو كان المال في بلد ومالكه ببلد آخر فالاعتبار ببلد المال لانه سبب الوجوب ويمتد اليه نظر المستحقين (سئل) عن مع نصيب قضاة في بلد وله أربعمائة ألفا في أخرى فهل يجوز له أن يعطى زكاة الاربعين المذكورة نصفا واحدا الفقير واحد من فقراء بلدها أم يصرف النصف المذكور بفلس جدد ويفرقها عليهم أم يضم الى زكاة النصاب ويفرق المجموع في بلد النصاب (فأجاب) بانه يجب اخراج النصف المستحق باد الاربعين في دفعه اليهم بلا قسمة ولا يجوز صرفه بغير موافقة ولا ضرورة

أولا كما قال شارحه ان هذا
أوجه والاصح خلافه فان
قلتم بالاول فما وجه كلام
الشارح وهل بينه وبين
عبارة أصله تفاوت (فاجاب)
بانه يعطى للمدة المذكورة
وقد شملتها عبارة الروض
التي قبل المنقى وعبارة
أصله بقوله الا مدة
اقامة المسافرين وأفهمها
المنقى وشملتها عبارة الشارح
بقوله بخلاف اقامة
لا تخرجه عنه فيهما
وكان الشارح رحمه الله
فهم من كلامهم انه لا يعطى
الا نفقة الاقامة المشتركة
بين سائر المسافرين وهي
دون أربعة أيام غير يوم
الدخول والخروج ولهذا
استحسن عبارة الأصل عن
عبارة الروض مع أنها
مساوية لها وبما تبادر
له ذلك من عبارة المجموع
قبل تأملها وهي قال أصحابنا
وأما نفقته في اقامته في
المقصد فان كانت اقامته
دون أربعة أيام غير يوم
الدخول والخروج أعطى
لها لانه في حكم المسافر اذ
له القصر والفطر وسائر
الرخص وان كانت أربعة
أيام فاستكثر غير يوم
الدخول والخروج لم يعط لها
لانه خرج عن كونه مسافرا
ابن سبيل ٧ ان اقتطع
ونقص السفر الى أن قال
وفي وجهه عن صاحب
التقريب أن ابن السبيل

أوبأى أو ياجدى نظار ان كانت فى سن يستحيل ان تكون كذلك فلا يثبت شئ من الحرمة وان كانت فى سن يتصور أن تكون كما يقول تحرم عليه حمة مؤبدة وان كانت معروفة الذنب فساو قال انما قلت ذلك لها بطريق الكرامة أو الاستهزاء يقبل قوله وكذلك لو قال ياأخنى ثم قال عنت من جهة الدين يقبل اه كلام التوسط وذ كر كلام الخوارزمى أيضا بعد ذلك فى الغروع المذمومة آخر الطلاق ويبان ما اشتمل عليه الذى أشرت اليه فيما مر بأمور أولها ان ما ذكره من وفوع الفرقة ظاهرا لا باطنا قيده بما اذا قصد الزوج الاستلحاق كما صرح به قوله وان أراد بالنية قصد الاستلحاق حيث يمكن كونها منه حينئذ يكون مقرا بعدم الزوجية فان كان كاذبا الخ فرتب ما ذكره من الفرقة على ما فرضه من قصد الاستلحاق بقوله يابتنى وجعل اقراره بعدم الزوجية متوقفا على ذلك القصد ومعلوم ان معرفة قصد ذلك لا تعلم الا منه وحينئذ فلا دلالة فى كلام الاذرى على وقوع فرقة فى صورة المسئلة السابقة فى المقدمة لان الزوج مصرح بانه لم يقصد استلحاقا وانما قصد الكذب حتى تتم له الحيلة التى قصدها وقرائن أحواله تفيد القطع بتصديقه فى كونه لم يقصد استلحاقا واذا لم يقصد فلا فرقة وهذا على منوال ما قدمته عنه فى أنت بنتى كما مر التنبيه عليه فان قلت هل يعتمد كلامه هذا قلت قد قدمت لك أنه فى الحقيقة هو الوجه الثانى القائل بالحرمة المفقودة له الباب الثانى كما مر والقول بحرمتها عليه كذلك مع قصد الاستلحاق وكذبه فيه بعيد جدا فتعين ما أشار اليه من التفصيل الذى قدمته أول الباب الاول فتدبره فانه مما يلتبس * ثانيا قوله وقوله اذا لم يكن له نية ان أراد به نية ايقاع الطلاق فطيه نظران لللفظ لا اشعاره بذلك اه يجاب عنه بانه لا نظر فيه وما عايل به ممنوع ومما برده ما ذكره هو من افادة الفرقة بقية الذى ذكره وهو قصد الاستلحاق ومر أن الفرقة فرقة طلاق فى وجه وضمخ فى وجه وحينئذ فله اشعار به أى اشعار * ثالثها - سابقه لكلام الخوارزمى قصده التأييد لما بحثه هو من تقييده بغير قصد الاستلحاق وهو ظاهر لان الخوارزمى جعل يابتنى بأى ياجدى ياأخنى اذا أمكن ذلك فيها بوجوب التحريم المؤبد وان عرف نية ما لم يقصد الكرامة أو الاستهزاء وأخوة الدين فان قلت قد علم مما مر فى الباب الثانى ان الاذرى أحال فى باب العتق بيان ما اذا قصد الملاطفة أو الفراق لاحقية البتة على ما قدمه فى باب الطلاق ولم يذكر فيه ذلك قلت ممنوع بل ذكره بين القسمين وفيه قصد الاستلحاق أما هذا فقد سبق ذكره له صريحا وأما الاول أعنى قصد الملاطفة فقد ذكره عن صاحب الكافى وأما قصد الفراق فقد ذكره أعنى الاذرى ونظر فيه ورددت عليه نظره كما سبق فان قلت عبارة فتساوى القفال الاتى ذكرها صريحة فى أن أخنى صريح فى تأييد الحرمة وبها يتأييد ما مر فى الباب الثانى من الحرمة كما هو أحد الوجهين السابقين قلت هو كذلك الا أنه لا يتم الاول كان رأى القفال معتدا أما حيث ضعف النووى رأيه كما مر فلا يتم التمسك بكلامه فان قلت لا يلزم من تضعيف النووى لما ذكره القفال فى النداء تضعيفه لما ذكره فى أنت أى أنت أخنى لما هو مقرر من الفرق بين النداء وغيره اذ النداء يقع على جهة التلطف ونحوه كنسيرا بخلاف أنت بنتى أوأى ونحوهما وهذا هو السبب فى اعتراض النووى لكلام القفال فى النداء وتقريره للإمام فى أنت بنتى على افادته الفرقة كما مر قلت قول القفال أنت أى أنت أخنى ظاهرا فى أنه جمع بين اللفظين من غير زيادة وحينئذ فلا حجة فيه على ما لو قال أنت أخنى لان الاحتمال فيه لأخوة الدين وغيرها أظهر منه فبالجمع بينهما على أن القفال يحتمل ان يكون هو صاحب ذلك الوجه الصاغر الى أن أخنى بوجوب التحريم المؤبد فان قلت ظاهر كلام الخوارزمى ان بنتى وأى وجدنى وأخنى فى النداء ينصرف الى الحرمة المؤبد ما لم يرد غيرها قلت نعم ظاهره ذلك فهو موافق

القفال في حالة الاطلاق وللزوى في حالة ارادة غير الغرة وقد علم ضعف كلام القفال في حالة الاطلاق وكذا كلام الخوارزمي وقد يقال بين الخوارزمي أن مراد القفال بالحرمة المؤبدة مالم يرد غيرها وحينئذ فقد يؤخذ منه ان الوجه الثاني القائل بالتحريم المؤبد في أنت أخفى محله مالم يقصده غير ذلك وبه يتأيد ما بحثه الاذوي في نحو أنت بنتي بأن محله مالم يقصد الاستطاق أو الملاطفة أو الاستهزاء وكذا أخوة الدين في أنت أخفى وحينئذ يتجه كما مر أنا ولو قلنا بهذا الوجه الصائر الى الحرمة المؤبد لا يرد هذا الوجه على من أفتى في السابقة بالحل ظاهرا وباطنا لما تقرروا أن محله مالم يرد غير ذلك كما علم من كلام الخوارزمي الذي أيد به الاذوي بحثه السابق فتأمل هذا كالذي قبله فإنه مهم وبه يتضح الحق وفقنا الله لسأولك سبيله وجانا من الشيطان وتسويله وخلصنا من شوائب البقاء مع الخناوطة والنفوس وأزال عن نفوسنا كل هم وغم وبغض وبوس انه الرحيم الرحمن الكريم المنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال مؤلفه عفا الله عنه غفر في دون يومين سلخ ذى القعدة الحرام سنة ثمان وخمسين وتسعمائة تقبله الله عنه وكرمه آمين

(باب المساقاة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا مات المساقى العامل وكانت المساقاة عينية وقالوا انفسخت كالأجرة العينية ما يصير للعامل وربما أثمر النخل وربما لم يثمر ما الحكم في كل منهما (فاجاب) اذا مات العامل وقتلنا بانفساخ المساقاة وجب له من الثمر الذى ظهر قبل موته بقدر ما عمل أخذنا من كلام القاضى حسين فى فتاويه فان مات ولم يظهر شئ من الثمرة لم يستحق شيئا والله أعلم (وسئل) عن رجل عامل رجلا على أرض ايزرعها ويقوم على شجرها بجزء منها فعطل أكثر الأرض وبورها فهل يضمن قيمة ما عملها منها (فاجاب) بقوله أفنى الناج الفزارى بانه ان كان تسلم الأرض من المالك فعليه أجرة مثل ما عملها منها ونقله عن النص وغطا من قال بخلافه وفيه نظر فان يد العامل ليست يد ضمان حتى يضمن بالتفويت (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا مات المساقى العامل والمساقاة عينية وقالوا انفسخت كالأجرة العينية ما يصير للعامل مما أثمر النخل ومما لم يثمر (فاجاب) بقوله للعامل أجرة مثل عمله الواقع قبل الموت ولا تتوزع الثمرة على أجرة مثل جميع العمل حتى يجب له منها حصة لانها ليست معلومة عند العقد حتى يقتضى العقد التوزيع عليها فان قلت ذكروا أن المساقاة متى وقت قبل ظهور الثمرة ملكها بالظاهر فكيف لا تورث عنه كلها أو بعضها قلت ملكها لها بالظاهر ليس ملكا نازحا بل هو ملك سراعى فان تم العمل بان أنه ملكها بالظاهر والأبلا

❖ (باب الإجارة) ❖

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن امرأة وقفت وقفا على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها وأولاد ولدها وشرطت النظر لها مدة حياتها ثم من بعدها لمن عينته ثم أنها بعد أن ثبت الوقف على يد حنفى أجرت مائة سنة ثم ماتت فى أثناء المدة بعد أن ثبتت الإجارة على يد شافعى فوقع السؤال هل تنفسخ الإجارة أم لا فأتى الشافعى بانفساخها فيما بقي من المدة فهل هذا الاقتناء صحيح أولا وأخصوا لنا الجواب لعدمكم المسلمون (فاجاب) بأن الاقتناء المذكور صحيح لكن يقيد الاثنى وقد أتى بما يوافقنا شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده فإنه سئل عن وقف على شخص ثم أولاده وشرط النظر له عليه أيام حياته ثم بان ينهى له الوقف ممن ذكر ثم أبحر الموقوف عليه الموقوف مدة ومات قبل انقضاءها فاجاب بان الإجارة تنفسخ بموته لان المنافع بعد موت المؤجر لغيره اه وكذلك الكيل الرداد شارح الارشاد فإنه سئل عن شئمة موقوفة على الذرية بعتنا بعد بطن على الترتيب وانقل

يعلى وإن طال مقامه إذا
كان مقبلاً حاجته يتوقع
تجيزها والمذهب الأول
(سئل) عن قول الديلمي
من عليه زكاة ليس له أن
يساقط من عليه دين من
زكاته ولو قال رب الدين
للمدين أعطني هذا الدينار
الذي معك في ديني حتى
أرده عليك من زكاتي
فأذاه إليه وقع عن الدين
قطعه أو يخير الأخذ بين
أن يرده إليه من الزكاة أولاً
ولو قال المدين له أعطني
ديناراً من زكائك حتى
أقضي به دينك ففعل أجزأ
عن الزكاة ويخير المدون
بين أن يدفعه عن دينه أولاً
ولو أعطى مسكيناً زكاته
وواعد أنه يردها عليه
بيعه أو هبته أو أن يصرفها
المزكي في كسوة المسكين
أو مصالحه لم يجز كل شرط
أن يردها من دينه هل هذا
الأخير ممتنع أولاً فإنه
مخالف للأول وعلى تقدير
أن يجاب عنه بأنه يجز عليه
فهو شرط غير لازم (فاجاب)
بأنه لا مخالفة في كلامه إذ
ليس في الأول الإيجرد وعود
وهو لا يلزم فلم يؤثر في أجزاء
الزكاة وإنما لم يجز زرع
الزكاة في قوله وواعد الخ
للشرط المنافي للأجزاء
لتضمنه الجز عليه في ملكه
فإن المراد بالواعد الشرط
بدليل تشبيهه بما لو شرط
عليه أن يردها إليه من دينه
(سئل) ما المراد بالقريب

الذي يجزئ دفع الزكاة إليه
والقريب الذي لا يجزئ
دفعها إليه وإذا فصلتم
ودفعها القريب امتنع عليه
أنه إذا لم يكن له نصيب بصفة
أخرى كدوني وعبر سبيل
يجزئ أولاً (فاجاب) بأن
القريب الذي يجوز قربه
دفع زكاة إليه هو الذي
لا تلزمه نفقته والقريب
الذي لا يجوز قربه دفع
زكاة إليه هو الذي تلزمه
نفقته ويجوز له الدفع إليه
من باقي السهام إذا كان من
أهلها الأسهم المذكورة
والمساكين

(باب صدقة التطوع)
(سئل) رحمه الله هل المعتد
بما ذكره في الروضة من عدم
استحباب التصديق بما يحتاجه
لنفسه أم مافي المجموع من
تحريره (فاجاب) بأن المعتد
بما صححه في الروضة وكلامهم
مؤيد له على أن بعضهم
جمع بينهما بما جعل مافي
المجموع على من لم يصبر
أشد من جواب المجموع
عن حديث الانصاري
وامرأته اللذين نزل فيهما
قوله تعالى ويؤثرون على
انفسهم الآية ومافي الروضة
على من يصبر (سئل) عما
إذا قام بحكمة الصدقة فهل
عاقبها أخذها أم لا
(فاجاب) بأنه لا يملك المتصدق
به أخذها (سئل) هل
الأفضل الفقير الصابر أم
الغني الشاكر (فاجاب)
بأنه قد اختلف العلماء

فيه لا اكبر من كل بمان فاجره الناظر وليس من الذرية من ذلك البمان غيره فهل تنفسخ الاجارة بموته
وهل يصح اجارته بدون أجره المثل فاجاب بقوله نعم تنفسخ الاجارة ولا تصح اجارة الناظر بدون أجره
المثل اهـ ولما كان في اطلاق الانفساخ في هذين الاقسام نظر مخالف الاول أجل تلامذته شيخنا الشهاب
الرملي والثاني ولده العلامة المحقق وعبارة فتاوى الاول وقف على أولاده ثم أولادهم وهكذا وشرط
الوقف الناظر للارشاد أو الاصلح منهم وآل الناظر والاستحقاق لاحدهم بموت اخوته فاجرة مدة ومات
قبل انقضاءها فهل تنفسخ الاجارة بموته بالنسبة للمستقبل لان المنافع لغيره وكذا الناظر فلا نظره
على الغير لان الواقف منعه من الاستحقاق حال نظره وجهه - استحقاقه حال نظره لغيره بلا ولاية له
عليه ولا نيابة اذ البمان الثاني انما يتأق من الواقف لا من الاول فلا ينفذ تصرفه في حق من بعده
ولقول المحلى بعد قول المنهاج ويتولى الوقف الا في صورة ذكرها بقوله ولو أخرج بخلاف ما اذا
كان الناظر حاكماً أو أجنبياً أو مستحقاً والوقف وقف تشريك أو ترتيب وبقي من في درجته أو أحدهم
فانما لا تنفسخ بموته معاقفاً في غير الاخيرة وفيها بالنسبة الى من في درجته لانه ناظر للجميع في غير
الاخيرة وان في درجته فيها وهل يفرق بين التشريك والترتيب أجاب اجارة ناظر الوقف لا تنفسخ
بموته لسنولها في قول الاصحاب ولا تنفسخ الاجارة بموت متولى الوقف فابست من مسئلة اجارة البطان
الاول مثلاً لان صورتها أن بشرط الواقف الناظر لكل مستحق على حصته خاصة ولا يخفى أن مسئلتنا
ليست كذلك لان شرط الواقف الناظر فيها للارشاد أو الاصلح من الموقوف عليهم يتناول ثبوت النظر له
حالة استحقاقه من الوقف وحال عدم استحقاقه حتى لو وجد في بمان سافل كالثاني والثالث من هو
أرشد وأصلح من أهل بمان عال كالاول ثبت له النظر وان لم يستحق شيئاً من الوقف مع وجود أحد
من بمان أعلى منه فعلم أن ولاية من هو من البطان العالي لم يقيد بها الواقف بحالة استحقاقه اذ لو تصور
أن يستحق معه أحد من بمان أسفل منه ثبتت ولاية نظره على استحقاق ذلك السافل فعدم ولايته
على من هو أسفل منه لعدم تصور استحقاقهم مع وجوده لالعدم قبول ولايته لهم فالترتيب في
البطون لاستحقاق الربع لا ثبوت النظر وقد علم جواب بقية السؤال والحاصل ان اجارة ناظر الوقف
لا تنفسخ بموته الا في مسئلة شرط الواقف الناظر لكل مستحق على حصته خاصة وقد يجاب عن عبارة
شيخنا زكريا بان قول السائل ثم لمن ينتهي اليه الوقف معناه ان الواقف قيد نظره باستحقاقه لان
شرطه لمن ينتهي اليه الوقف بمنزلة شرطه لكل بمان على حصته فيكون الناظر حينئذ مقيداً بالاستحقاق
ويلزم من تقييده به الانفساخ بالموت كما يأتي فلا اعتراض على الشيخ ولا اطلاق في كلامه فتأمل ثم
نعلم الانفساخ بان المنافع بعد موت المؤجر لغيره فيه نظر لان هذا ليس هو المعنى في الانفساخ
وعنده وانما المعنى عموم نظره أو خصوصه كما يعلم مما يأتي مبسوطاً وعبارة الثاني بعد أن ذكر
مامر عن أبيه وقد نزلت المسئلة على بعد وقال شيخنا الوالد رحمه الله تعالى وأجبت بجواب مبسوط
مشتمل على نقول ناصة على عدم انفساخ الاجارة اذا كان التأجير بمن ذكر باجرة المثل من ذلك مافي
فتاوى القفال اذا أجر البطان الاول الوقف ثم ماتوا فان كان البطان الاول متولياً في ذلك مافي
اجازتهم وليس للبطان الثاني فسحه اذا كان باجرة المثل وفي حاوى الماوردي وحلية الروياني ان
كان متولياً له حق في غلته لكونه وقفاً عليه فاجره ثم مات هل تبطل الاجارة وجهان والاصح
انها لا تبطل لانه أجره في حق نفسه وحق من بعده بولاية وفي حوائج الروضة لجلال الدين البلخي
لو فرضنا أن الناظر انفرد بالاستحقاق فان أجر باجرة المثل لم تنفسخ اجارته وان أجر بدونها انفسخت
لانه انما يجازي في حق نفسه لا في حق الغير اهـ ثم ما أطاعه من عدم الانفساخ غير صحيح كقول والده
في الصورة التي سئل عنها بالانفساخ لان صورته هي صورة شيخنا الرملي وقد سبق كلامه فيها

في تفضيل الغني والفقير مع
اتفاقهم على انما أحوج
من الفقر مكره وما أبطل
من الغني مذموم والصحيح
الذي عليه الجمهور ان الغني
الشاكرو هو من قام بجميع
وظائف الغني من البذل
والاحسان وشكر المساك
الديان أفضل من الفقير
الصابرو هو من قام بجميع
وظائف المسقر كالرضا
والصبر ونحو الصحيحين جاء
الفقراء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالوا ذهب أهل
الدور بالأجور ولانه متصف
بصفتين من صفات الله
تعالى اذ هو الغني الشكور
والفقير الصابر بصفة من
صفات العبيد وهو الفقير قال
تعالى يا أيها الناس أنتم
الفقراء الى الله وصفة من
صفات المعبود وهو الصبر
لان من أعمأته الصبور
وقال الشيخ عز الدين بن
عبد السلام انه المختار
لاستعاذته صلى الله عليه
وسلم من الفقر ولا يجوز
حمله على فقر النفس لانه
خلاف الظاهر بغدير دليل
وأما قوله صلى الله عليه
وسلم يدخل فقراء المسلمين
الجنة قبل الاغنياء بنصف
يوم وهو جسماءة عام وقوله
صلى الله عليه وسلم اطاعت
على أهل الجنة قرأت
أكثر أهلها الفقراء
واطاعت على أهل النار
فأرأت أكثر أهلها النساء
فعمومول على الغالب من

الحارثي على غاية التحقيق والاتقان فليعتمد اذ شرط الناظر للا كبر كشرطه للاصلح فهو شرط نظر
عام فيها لتصور بقائه مع عدم الاستحقاق بخلاف شرطه لكل بمان على حصته فقط كما يأتي بصفه
٧ وعبارة أبي زرعة في مختصر المهمات وانفاها ان هذا مأخذ افتاء شيخنا الرملي بما مر فاعل جعل
النظر للارشاد فانتقل بعض الوقف البمان الثاني والارشاد من الاول فاجر الارشد ثم مات فالمتجه عدم
الانفساخ لان ولايته عليهم وان لم يكن أجنبياً اذا تقرر ذلك فلنذكر من كلام الائمة ما يبين به
الراجح في هذه المسئلة فنقول صرح الشيخان كلاهما بان الاجارة لا تنفسخ بموت ناظر الوقف سواء
أ كان حاكماً أو نائباً أو مشروطاً له الناظر المطلق لانه حينئذ ناظر للجميع ولا يختص تصرفه ببعض
الموقوف عليهم وحتى جمع الاتفاق على هذا الحكم ثم قال الشيخان كلاهما أيضاً ولو أجز البطان
الاول مدة ومات قبل تمامها انفسخت واستشكل كثيرون الجمع بين هاتين المقتلتين وتصور اجارة
البمان الاول بانه ان شرط له النظر فهو يتولى الوقف وقد سبق أنها لا تنفسخ بموته وان لم بشرطه له
فلا تصح اجارته الاعلى قول ضعيف بعد التفرع عليه وأجاب المحققون من المتأخرين كالا سنوي
وأبي زرعة والزرکشي وغيرهم تبعاً لصاحب الاستقصاء وابن الصباغ وسليم وابن الصلاح بتصورها
بما اذا شرط الناظر لكل بمان على حصته خاصة فلا يتعلق بما بعده حينئذ انفسخت بموته لعدم عموم
نظره لانه مقيد صريحاً بمدة استحقاقه وعلى هذا يحمل قول جمع منهم الماوردي والجرجاني والانام
بشرط في الناظر أي الذي لا تنفسخ بموته ان لا يكون موقوفاً عليه ليكون نظره لكل كنفاره لا آخر
أي فان كان موقوفاً عليه وتقييد نظره بحصته مدة استحقاقه انفسخت بموته وبدل على هذا التقييد
قول هؤلاء ان يكون نظره لكل كنفاره لا آخر كما لا تنفسخ بموت الناظر العام كذلك لا تنفسخ بموت
الموقوف عليه من البمان الاول أو غيره لما تقرر من أن العاقد ناظر على سائر البطون وهذه
الصورة هي المرادة من قول الشيخين وأما اذا أجر المتولى فونه لا يؤثر فالخير في موته واجمع
للبيان الاول لا للمتولى ويستثنى من عدم انفساخها بموت الناظر العام ما لو أجره الناظر للبمان الثاني
فمات البطان الاول فانما تنفسخ بموته لانتقال المنافع اليهم بجهة الوقف والشخص لا يستحق على نفسه
لنفسه شيئاً واذا اتضح لك ان شرط الانفساخ بموت الناظر الموقوف عليه أن يقيد نظره بحصة خاصة
مدة استحقاقه فهل من التقييد مافي السؤال من كونها وقفت على نفسها مدة حياتها وشرطت الناظر
لنفسها مدة استحقاقها ويحتمل أن يقال ليس ذلك من التقييد وهذا هو الاقرب لانه يتصور هنا بقاء
النظر مع عدم الاستحقاق بان تقرر باستحقاق البمان الثاني فانه يسرى ذلك عليها وتؤاخذ به في
الاستحقاق كما أتت به بعضهم ومع ذلك لا ييغال نظرها فتصور بقاء نظرها مع عدم استحقاقها فكان
نظرها عاملاً لا خاصاً بخلاف شرط الناظر للموقوف عليه على حصته فقط مدة استحقاقه فانه لو أقر
باستحقاق من بعده من البطان بطل استحقاقه ونظره فلم يتصور بقاء النظر مع عدم الاستحقاق فكان
النظر خاصاً ووافق ما رجحه مامر من كلام شيخنا الرملي بل هو صريح فيه فتأمل فان قلت يتأق
ذلك قول صاحب العباب نعم لو أجر الموصى بمنفعته مدة حياته أو الموقوف عليه حيث جعل الواقف
النظر لكل بمان في حصته مدة حياته ثم مات في أثناءها انفسخت في الباقي فقط اهـ ووجه المسئلة
انه عبر بمدة حياته ومع ذلك قال بالانفساخ قلت لا يتأق به بل يوافقنا لا ترى انه لم يكف بقوله
مدة حياته بل ضم اليه قوله في حصته فقيده بالصفة حتى اذا انتقل الاستحقاق لغيره لم يتصور بقاء
نظره فلم يسقط مافي السؤال لان الذي فيه ليس فيه تقييد بالصفة بل بمدة الحياة وقد علمت ان
التقييد بها لا يقتضي ساق النظر عند عدم الاستحقاق بخلاف التقييد بالصفة فافترا وقد مر عن
المتقدمين والمتأخرين ان المدار على التقييد بالصفة وبيننا أن التقييد بالحياة ليس مثلاً فلا يلحق

أحوال الأغنياء والفقراء
 اذ لا يتصرف من الأغنياء
 بان يعيش عيش الفقراء
 ويتقرب الى الله تعالى بما
 فضل عن عبثه مقدما
 لافضل البذل في أفضله الا
 الشذوذ والنادرون الذين
 لا يكادون يوجدون
 والصابرون على الفقر
 قبل ما هم والراضون به
 أفضل من ذلك القائل
 اه وقال ابن بطال عن
 المهلب في هذا الحديث
 فضل الغني الصالحات ولا
 اذا استوت أعمال الغني
 والفقير فيما افترض الله
 عليهما فللغني حيث شئ
 فضل عمل البر من الصدقة
 ونحوها مما لا يسيل للفقير
 اليه وقال ابن دقيق العيد
 ظاهر الحديث القريب من
 النص انه فضل الغني
 وبعض الناس يؤوله بتأويل
 مستكروا الذي يقتضيه
 النظر انهما ان تساويا
 وفضلت العبادة المالية
 ان يكون الغني أفضل
 وهذا لا شك فيه وانما
 النظر اذا تساويا وانفرد
 كل منهما بمصلحة ما هو
 فيه أهمها أفضل ان
 فسر الفضل بزيادة الثواب
 فالغني يقتضي ان المصالح
 المتعدية أفضل من القاصرة
 فيسترجع الغني وان فسر
 بالاشرف بالنسبة الى صفات
 النفس فالذي يحصل لها
 من التطهير بحسب الفقر
 أشرف فيترجى الفقير ومن

أحدهما بالاشرف فانه ما رجحه من أن التقيد بمدة الحياة لا يقتضي الفسخ والله أعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب وحسبنا الله ونعم الوكيل (وسئل) عن رجل استأجر أرضا من جماعة ووضعت
 يده عليها وزرعها ثم ان شخصا ادعى على المستأجر للأرض المذكورة لدى حاكم شرعي بأنه استأجر
 الأرض قبله وأظهر في يده ما يشهد بذلك ثم ان الحاكم حكم على المستأجر الاول برفع يده عن الأرض
 المذكورة فهل للمستأجر الاول أن يقعد على زرعه الى حين حصاده ويلزمه أجرة المثل أو يلزم بقلم
 زرعه ويرجع على المدعي بالقدر الذي يده على الأرض أم لا (فاجاب) لمن ثبت ان الأرض في
 اجارته أن يقلم زرع المستأجر الثاني وان يطالبه بمنزل أجرة تلك الأرض في المدة التي شغلها
 بزهره ولا رجوع للمستأجر الثاني بشئ على المستأجر الاول نعم له الرجوع بارش نقص زرعه
 المقلوع على الذي أجرة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن رجل كان استأجر أرضا
 ببلاد الريف من وقف الحرمين الشريفين باجرة معينة في كل سنة تؤخذ منه سواء رويت منه أم لا
 فغرس في جانب منها غرس نخل وحفر فيها بئرا ثم بعد ذلك توفي الرجل فاستولى عليها ابنه بالأجرة
 التي كانت تؤخذ من والده في كل سنة ثم توفي الآخر وخلف أولادا ذكورا وإناثا فوضع أحد
 الورثة من المذكورين كبرهم يده على الأرض المذكورة ليزرعها وصار يقسم بينهم غرس النخل
 المذكور ويدفع أجرة الأرض الى أربابها وكان يظهر في الأرض المذكورة في بعض السنين
 المكسب في زرعه فطالب منه بقية الورثة أن يقسم الأرض بينهم بما ربق أنها آلت اليهم من والدهم
 فامتنع من ذلك فهل يلزمه ذلك أم لا (فاجاب) اذا تمت الاجارة المذكورة ولم تنفسخ بالموت استحق
 منفعة الأرض المذكورة جميع ورثة المستأجر فلا يجوز لاحدهم وضع يده عليها بل تقسم بينهم على
 حسب اوتهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في مسألة الاجارة المدرجة التي صورتها أجرة تلك
 هذه الأرض مائة سنة بمائة محلق كل سنة بمائة عقودا مختلفة يتلو بعضها بعضا هل تصح هذه
 الاجارة أم لا فاذا قامت بيمينها فهل يجري ذلك في المملوك والموقوف أم لا يصح في
 كل منهما وما يكون اذا حكم حاكم بعصمة ذلك فاذا قامت بيمينها في المملوك والموقوف وكان من
 شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنتين فهل تصح الاجارة بهذا العقد هذه المدة أم على شرط
 الواقف ولا يصح التدرج واذا قلتم بيمينها في العقود المختلفة وان زادت على شرط الواقف فهل تنفسخ
 الاجارة بموت الباعن الاول سواء أ كان الوقف وقف ترتيب أم تشريك أم لا واذا قلتم بيمينها في
 الموقوف فهل تكون كالصحة تسقط أجرة المثل فيها مضي أم تكون كالقبوض بعقد فاسد
 وبطلت أجرة المثل فيها مضي بيننا لما جواب ذلك ما الصحيح من مذهب الشافعي ومذهب الغير
 أنابكم الله (فاجاب) اجارة الأرض المملوكة مائة سنة صحيحة وكذا الموقوفة لكن بشرط أن تقرب
 تلك الأرض فتمتاج لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة وأن لا يكون للوقف حاصل بعمره وأن
 لا يوجد من يقرض القدر المذكور المحتاج اليه للعمارة بأقل من أجرة تلك المدة فإن انتفى شرط من
 ذلك لم تجز اجارتها تلك المدة الاولى هذا حاصل ما ذكره الولي أبو زرعة في فتاويه وأطال في بيانه
 وتحققه وحيث شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنتين لم تجز اجارتها أكثر منهما في عقد واحد
 ولا تنفسخ الاجارة بموت الباعن الاول ولا من بعده سواء أ كان الوقف وقف ترتيب أم وقف تشريك
 الا في مسألة واحدة وهي مالو شرط الواقف النظر لكل مستحق على حصته مادام مستحقا فينبذ تبطل
 الاجارة بموت المؤجر المستحق وحيث انفسخت بالموت وجب حصته ما مضى من المسمى ورجع المستأجر
 بما بقي من المسمى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن رجل دفع الى رجل آخر عشرة
 دراهم وأمره أن يشتري له بالدرهم المذكورة من رجل وسقين غرامثا وكتب معه كتابا الى صاحب

التمر

التمر المذكور فلما أن وصل أعلى صاحب التمر الدراهم فاعطاه وسقا واحدا وقال له التمر في هذا
 الوقت غال وصاحب الدراهم قد التزم للرسول اذا جاء بالتمر اعطاه أشرفيا فاذا لم يأت الا الواحد هل
 يستحق أجرة الجميع اقله أعني صاحب الدراهم اشتري بها أي بالدراهم وسقين تمرا وأعطيك على
 حلها أشرفيا أم لا يستحق الا بقدر الحصة واذا كان في عرف ذلك الحى انه اذا قال نخذلى كذا
 وأعطيك أشرفيا بغير لفظ اجارة ولا وجه من وجوه العقود الصحيحة (فاجاب) بأنه لا يستحق الا أجرة
 مثل حمل السوق المذكور سواء أ كان أشرفيا أم أقل أم أكثر لانها اجارة فاسدة ولا نظر لعرف
 أهل الناحية المذكورة ومن قال لغيره اقل لي كذا ففعله ولم يجز بينهما تعمية أجرة ولا ما يشعر
 به لم يستحق الفاعل على المفعول له شيئا سواء اطرد العرف بانخذ شئ في مقابلة ذلك الفعل أم لا
 بخلاف مالو قال له اقل لي كذا ولك كذا أو أنا أرضيك ولا تضع تعبك فانه اذا فعل له ما أمره به
 استحق عليه ما ساء له ان كان صحيحا والا كالموثرين الاخيرتين استحق عليه أجرة المثل والله سبحانه
 وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن الصيغة المعتبرة المختصرة التامة في الاجارة للتعج وزيادة
 فيه صلى الله عليه وسلم (فاجاب) صيغة الاجارة للتعج والزيادة استأجرتك للتعج عن مورثي مثلا
 وتدعوه له عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا درهمما والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة)
 شخص أجر شخصا محلا معلوما مدة معينة سنة مثلا بعشرين مثلا ثم أجر المستأجر المؤجر يوم
 تاريخه فهل الاجارتان صحيحتان وينفذان بانهم لادم الدار في نصف المدة أو باسحقاقها للغير أو
 بالتقابل واذا انقضت هـ ل يرجع المؤجر الاول على الثاني في الاجارة الاولى بنصف المسمى وهو
 عشرة ويرجع الثاني على الاول في الاجارة الثانية بنصف مسماهما وهو خمسة عشر أو باجرة المثل
 وما الحكم أيضا اذا حصل الانقاس بالتقابل (الجواب) الاجارتان صحيحتان وان لم يتسلم المستأجر
 الاول المحل المؤجر على ما صححه النووي لكن الذي اقتضاه كلامه بعد كل رافعي عدم صحتهما قبل
 التسليم كما لا يصح بيع المبيع قبل قبضه واعتقد هذا الثاني جماعة متأخرون لقول القاضي أبي
 الطيب وغيره انه المذهب المشهور فعليه لا يصح للمستأجر أن يؤجر ووجهه الا ان قبض ذلك المحل
 القبض المعتد به في البيع فينبذ تصح الاجارة الثانية أيضا ثم اذا انهدمت تلك الدار بحيث صارت
 لا تصلح للسكنى ولو بهدم المستأجر فان كان ذلك قبل القبض أو بعده وقبل مضي مدة لها أجرة
 انفسخت في الباقي منها دون الماضي لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يتغير فيه على الاصح والمؤجر
 من المسمى قسط الماضي من المدة موزعا على قيمة المنفعة وهي أجرة مثل ما مضى وما بقي من المدة
 لاعلى المدتين لان ذلك يختلف فرما تزيد أجرة شهر على أجرة شهرين لكثرة الرغبات في ذلك الشهر
 فاذا كانت المدة سنة مضى نصفها وأجرة مثله ضعف أجرة المثل في النصف الثاني وجب من المسمى
 ثلثه وان كان بالعكس فثلثه قال القاضي وغيره والعبارة بتقويم المنفعة حالة العقد لا بما بعده اذا
 تقرر ذلك فتفسخ الاجارتان بالانهدام في نصف المدة وحينئذ فتقوم تلك المنفعة حال الاجارة الاولى
 وتوجب للمؤجر الاول ما يخص الماضي باعتبار أجرة المثل لبايعتار المدتين وقومها حال الاجارة
 الثانية وتوجب للمؤجر الثاني ما يخص الماضي بذلك الاعتبار أيضا فان استوى النصفان حال
 عقد كل من الاجارتين وجب الاول نصف المسمى وهو عشرة وللثاني نصف المسمى وهو خمسة
 عشر وان اختلفا وجب لكل القسط بالاعتبار الذي ذكرناه أما لو لم تهدم كلها بانهم قدم بعضها
 فلا تنفسخ الاجارة بل ان امكن اصلاحه حالا وأصلح لم يتغير ولا تخير واذا بان استحقاق الدار المؤجرة
 في نصف المدة مثلا بان بطالان الاجارة من أصلها ولا يقال انفسخت وحينئذ فيرجع من أثبتت له
 على ذى البند ومن تربت يده على يده باجرة ما مضى والقرار على من تلفت المنافع تحت يده واذا

أجل هذا ذهب جمهور
 الصوفية الى ترجيح الفقير
 الصابر لان مدار الطريق
 على تهذيب النفس ورياضتها
 وذلك مع الفقر أكثر منه
 مع الغنى فكان أفضل بمعنى
 أشرف وذكر القرطبي ان
 في هذه المسئلة خمسة أقوال
 فن قائل بتفضيل الغني ومن
 قائل بتفضيل الفقير ومن
 قائل بتفضيل الكفاف ومن
 قائل بدهذا الى اعتبار
 أحوال الناس في ذلك ومن
 قائل بالوقف لان المسئلة
 لها غور وفيها أحاديث
 متعارضة قال والذي يراه لي
 أن الأفضل ما اختاره الله
 لنيه صلى الله عليه وسلم
 ولجمهور أصحابه رضى الله
 عنهم اه وظاهر أن المقاسة
 بين صبر الفقير على ضيق
 العيش وشكر الغني على
 النعم بالمال وقال شيخ الاسلام
 ابن حجر التحقيق عند أهل
 الحديث أن لا يجاب في ذلك
 بإيجاب كل بل يختلف
 الحال باختلاف الأشخاص
 والاحوال نعم عند الاستواء
 من كل جهة وفرض رفع
 العوارض بامرها فالفقير
 أسلم عاقبة في الدار الاخرى
 (سئل) عن رقيق تصدق
 عليه شخص بصدقة كتوب
 أو درهم وشرط التصدق
 انتفاعه به دون سيده هل
 يصح التصديق فان قلتم نعم
 فهل يجب مراعاة هذا
 الشرط حتى يمنع على
 السيد أخذها منه ويجب

صرفها على الرقيق واذا
 قائم لا يصح قول لذلك حكم
 الاباحة حتى يجوز للعبد أن
 يابس الثوب وينتفع
 بالدرهم ويتنع ذلك على
 السيد (فاجاب) بانه ان
 قصد المتصدق نفس الرقيق
 بطلت ولم تكن اباحة أو
 السيد أو أطلق صحت
 ويجب مراعاة ذلك الشرط
 كقول أوصى لداية بشئ وقصد
 صرفه في علفها ولا يؤثر فيها
 شرط انتفاعه بها دون
 سيده لان كفايته على سيده
 فهو المقصود بالصدقة
 (سئل) عن شخص بالغ
 تصدق على ولد يميز بصدقة
 وودعت الصدقة في يده من
 المتصدق فهل يملكها
 المتصدق عليه بوقوعها في يده
 كقولوا حطب أو احتش ونحو
 ذلك أم لا يملكها لان
 القبض غير صحيح وقد قالوا في
 تناثر الولية انه لو أخذ أحد
 ملكه وهل تناثر الولية
 يكون نأثره معرضا عنه
 اعراضا عما والمتصدق على
 المصبي معرضا عن ارضاء خاصا
 حتى يكون له الرجوع فيما
 أعطاه للمصبي والحال أن
 الصدقة صدقة تطوع أولا
 (فاجاب) بانه لا يملك المصبي
 ما تصدق به عليه الا بقبض
 عليه والفرق بينهما وبين
 ملكه للتناثر واضح (سئل)
 عن تصدق على فقير بشئ هل
 لمن هو مثله في الفقر أخذه
 من غير رضاهما لانه فان قلتم
 لان المراءم اراء البخاري

تقايلا بعد مضي نصف المدة مثلا تأتي هناما مري الانفساخ لان الاصح ان الاقالة تسقط فترجع
 كل على الآخر من المسمى بقسط ما مضى بالاعتبار السابق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 (وسئل) في رجل أجر زيدا أن يحمل له في سفينة له مشهورة مائة حل مثلا من بندر جدة الى
 عدن مع تعيين أجرة الحمل ومعرفة لامة عاقدين قدرا ونوعا ثم بعد تماليق القدر وشحنه تغيرت
 السفينة المذكورة بعراض ربح أو مضر أو نحو ذلك فهل يستحق المؤجر الاجرة أم قسطا أم
 لا يستحق شيئا وهل ثم فرق بين تغييرها قبل السفر أم بعده ولو يوما أو يومين بينوا وأدخوها
 أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة واذا جرت العادة بان نقل الاسباب التي بالسفينة له أجرة لها وقع
 يقوم بها الاجير بحيث يصير الفاضل له من أجرته نحو الثلاثة الارباع هل تلزم ذلك الاجير علما
 بالعادة التي يعلمها أم تلزم ذا المال الذي هو المستاجر (فاجاب) اذا تغيرت السفينة فتأملت الاجال
 المذكورة بغير أو غيره لم يستحق الاجير شيئا من الاجرة أخذنا من قولهم لو خاط نصف الثوب
 فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائض فأنه لم يتركه فلا شيء له أي لان العمل لم يقع مسلما
 للمالك ولا ظهر أثره على الحمل ومن ثم لو وقع مسلما اليه بان كان بحضرته استحق القسط ويوافق
 ما ذكرته أولا قول الانوار لو دفع للاجير وقرا من متاع ليجعله الى موضع كذا فجعله على الدابة
 فسقط وانكسر لم يضمن وسقطت الاجرة وان لم تتألف تلك الاجال فالذي أفنى به بعض مشايخنا
 في تغير ذلك وهو مالواستاجر حل متاع الى مكة فماتت الدابة في أثناء الطريق انه لا يستحق شيئا
 من الاجرة قال لانه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور أثره على الحمل
 ومثلها الجمالة اه وحمله ان سلم حيث لم يكن المالك معه والا استحق القسط أخذنا من قول الانوار
 لو استاجر دابة الى بلد اياها وذهابا فخرجت هناك وتعد ردها فتركها عند حاكم أو أمين ونفخ
 أو مضت المدة لم يجب الا نصف الاجرة ولا يلزمه الرد اه فانظر الى ايجابهم القسط عليه مع كون
 العمل لم يظهر أثره عليه وما ذاك الا لوقوعه مسلما اليه فكذا في مسئلتنا لانه بحضرته يقع مسلما
 اليه وان لم يظهر أثره على الحمل على ان الذي يجزه ان له القسط في صورة السؤال وصورة شيخنا
 وقوله ان العمل فيها لم يظهر أثره على الحمل ممنوع كيف وحصوله له في بعض الطريق يقابل باجرة
 فكفي بتوفرها على المالك ظهور أثر عليه فانه لو أراد الآن ان يكره الى مقصده أكره بدون
 أجرته من ابتداء السير غالبا فلولا ظهور أثر عليه لما نقصت الاجرة في مقابلة حصوله في محل التنازل
 ويؤيد ما ذكرته قول العمراني لو استاجر ليجمل كتابا الى رجل ويرد جوابه فأوصله اليه ومات قبل رد
 الجواب فلا جبر من الاجرة قدر ذهابه اه فأنهم ان المراد بظهور الاثر حصول نفع للمؤجر يقابل
 باجرة بسبب العمل وهذا موجود في المسئلتين السابقتين أيضا وأطاق القاضي في هذه أنه لو مات
 الاجير في البلد المكتوب اليه أو مات المكتوب اليه أو وجد غائبا استحق نصف الاجرة بناء على
 ما لو شرع الاجير في الاحرام أي بالحج أو بالعمرة ثم مات قال القموني والظاهر أنه يحول على ما لو
 شرط عليه رد الجواب اه وهو كما قال اذا لا يمكن القول بان له نصف الاجرة الا اذا شرط عليه رد
 الجواب واستفيد من بناء القاضي أنه لا فرق في ظهور الاثر بين ما يعود الى النفع الدنيوي والاخرى
 وهو ظاهر ويوافق كلام العمراني والقاضي قول الانوار لو استاجر ليجمل ليدخل الى بلد فيتنازل له
 فيها فذهب ولم يجد فله أجرة الذهاب فقط اه وهذا يلزم وجوب القسط في المسئلتين السابقتين
 بالاولى لان المستاجر هنالم يتنفع بشئ من عمل الاجير ومع ذلك لزمه له نصف الاجرة لعدم تقصير
 الاجير واتيانه ببعض ما شرط عليه وفي كل من تلك المسئلتين انتفع المستاجر بعمل الاجير فله له
 القسط في مقابلة ذلك وفي الانوار أيضا لو استاجر ليجمل اغناما الى بلد ويبيعها هناك وقال ان قل

العالم في الطريق قبعا بكذا فقل العالف ووجد من يشترها بما عين فلم يبيع ومضى ضمن الاغنام
 واستحق من الاجرة بقدر ما مضى على أمره دون ما خالفه اه فاجاب القسط هنا يفهم ايجاب القسط
 في مسئلتنا بالمساواة ان لم يكن بالاولى لان النفع العائد على المستاجر في مسئلتنا أظهر كما لا يخفى وم
 اصرح أيضا بما ذكرته قولهم لو حل المكثري الدابة متاعه وسلمه الى المؤجر فعرض في الطريق
 خوف فليضعه مع أمين هناك فان رده ضمنه ولا أجر له وان لم يجد الامين فله بقدر ما عمل من المسمى
 اه فظاهر بجميع ذلك ما ذكرته من وجوب القسط في تلك المسئلتين وأجرة نقل تلك الاجال
 على المستاجر ولا عبرة بطراد العرف بانها على الاجير لان الواجب عليه انما هو الخلية بين المستاجر
 ومتاعه فلا يكاف زيادة على ذلك وان اطرد العرف بها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى
 الله تعالى عنه هل يلزم المستاجر لنسخ مصحف نقله وشككه (فاجاب) بقوله ان اعتد ذلك لزمه
 والا فلا ومتى اضطربت العادة في ذلك وجب البيان والابطال الاجارة ويلزم الكاتب كتابة
 القاط أو أورشه لخصوص المقابلة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا استؤجر للقراءة على
 ميت وأطلق فهل تلزمه القراءة على قبره (فاجاب) بقوله نعم يلزمه ذلك على مانقل وهو متجه ان
 علم قبره في بلد الاجارة والا فالذي يظهر أنه لا يلزمه ذلك علما بالعرف في ذلك والله سبحانه وتعالى
 أعلم (وسئل) عما اذا استأجر الكافر مسلما اجارة عين هل يحرم على المسلم اتمام الاجارة بنفسه
 (فاجاب) بقوله لا يحرم على المسلم اتمام الاجارة بنفسه بل يكره له نعم ان كانت الاجارة فيما عين
 به كالاعمال الدينية الغير اللائقة به اشددت الكراهة بل قيل بالحرمه حينئذ (وسئل) رضى الله
 تعالى عنه عن شخص استأجر أرضا ففعل يدخل مالها من نخيل وشجر وما بالتبعية كالبيع أولا
 يدخل شئ دون شئ آخر سواء أئص على ذلك أم لا واذا قلتم بصحة الاجارة بدخول شئ دون شئ
 فتوزع الاجارة كتفريق الصفة أو نحو انا ذلك (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلام أئمتنا ان
 ما ينقل الملك كالبيع يتناول مافي الارض مثلا من بناء وشجر ونحوهما ومالا ينقله كالرهن
 لا يتناول ذلك كالبيع الصداق والخام وغيرهما من سائر الاعواض قاله الاذرى والهة كما ذكره
 جمع وفي معناها الصدقة والوقف كما اقتضاه كلام الرافي وصرح به بعض شراح التنبيه والوصية
 كما قاله الدراري والرهن العارية كما ذكره جمع والاقرار كما اقتضاه كلام الرافي وجرم به غيره
 واقتناء القفال بانه كالهيئة فيه نظر اذا تقرو ذلك علم ان الاجارة كلهن والعارية فلا تتناول نخلا
 ولا نهرا ولا غيرهما اضعف الرهن وما الحق به بخلاف البيع وما ألحق به فانما اقوية تنقل الملك
 فتستبيع نعم لا يدخل في بيع الارض عند الاطلاق مـ بل الماء ولا شربها من قناة أو نهر
 مملوكين اذا كان ذلك خارجا عنها بخلاف الداخل فيها فانه لا ريب في دخوله أرضا وبناء كما قاله
 جمع وأما استجاره المزروع أو غراس فهو يستلزم دخول ذلك وان خرج عنها والفرق أن المنفعة
 المستاجر لها لا تحصل بدونه فاستتبعته الاجارة مطلقا لتوقف مقصودها عليه بخلاف البيع فان
 القصد منه ملك المبيع وما اشتمل عليه والخارج ليس كذلك ثم اعلم ان الارض متى صلت لزراع
 وبناء وغراس اشترط لصحة الاجارة بيان ما يستاجر له من هذه المنافع أو ان يقول لتنتفع بها بما
 شئت أو كيف شئت فيفعل ما شاء ان لم يصر بها لجرى ان العادة بانها اذا زرع فيها شئ في سنة
 أو بحث منه في أخرى قاله الزركشي وغيره ومتى لم تصلح الالجهة واحدة كفي الاطلاق كارض
 بعض البساتين فانه يغلب فيها الغراس واذا عين الزراعة أو الغراس أو البناء لم يلزمه بيان
 نوع المزروع أو المغروس أو المبني لتقارب في ذلك الاختلاف نعم ان أجر عن غيره بناية أو
 ولاية لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط ذكره الزركشي وغيره وما تقر في الشرب بالنسبة

من يريد ان أباه أخرج
 دنائير صدقة ووضعها عند
 رجل في المسجد الحديث
 فهل في قول النبي صلى الله
 عليه وسلم لما تخافهما لك
 ما أخذت ولك ما نويت
 ما يدل على جواز اوله
 وهل يلحق في ذلك بين
 صدقة التطوع والفرض
 أولا فان قلتم بجوازه
 فكيف يجوز التصديق على
 من تلزمه نفقته والمكفي
 بنفقة القريب ليس بغير
 (فاجاب) بانه لا يجوز للفقير
 أخذ ما تصدق به على فقير
 غيره الا رضاه وليس في
 الحديث المذكور في السؤال
 ما يخالفه ولا فرق في ذلك
 بين صدقة التطوع والفرض
 ولا يجوز التصديق على من
 تلزمه نفقته في صور كثيرة
 كأن يكون غارما
 * (باب خصائص النبي
 صلى الله عليه وسلم) *
 (سئل) عما لو اختارت
 واحدة من نسائه صلى الله
 عليه وسلم فراقه حين
 نهيهن ففارقها هل تحلل
 له به في الشرح الصغير
 أولا (فاجاب) بان الرابع
 التحريم وفاقا للجمهور
 (سئل) عن الصدقة هل
 هي محرمة على سائر الانبياء
 فرضها ونفلها أو محرمة على
 تنساقها (فاجاب) بانه
 قد اختلف العلماء في ذلك
 فمنهم من قال بتحريمها
 كالحنن البصري ومنهم
 من قال باباحتها لهم كـ فـ

(سئل) عن بني هاشم والمطلب هل يجوز لهم أخذ الصدقة (فاجاب) بأنه يجوز لهم أخذ الصدقة المذكورة (سئل) عن حرمة نداءه صلى الله عليه وسلم باسمه هل هي خاصة بمنه أم عامة وإذا قلتم عامة فهل يحملها إذا تجرد عن قرينة تقتضي التعظيم أم إذا وجدت قرينة تقتضيه فلا كقولنا بالجمد الوسيلة بالجمد الشفاعة بالجمد الحسب ونحو ذلك (فاجاب) بأن عامة ومحملة حيث لا يقترب به قرينة تقتضي التعظيم فإن وجدت كأي السوال فلا واطلاقهم محمول على عدم القرينة المذكورة

(كتاب النكاح) (سئل) عن قول الأذري في القوت وغيره ان الأصل في عقود العوام الفساد والعلم بشرط عقد النكاح حال العقد شرط كما قاله الشيخان فإذا أطلق شخص زوجته ثلاثا وسئل عن العائد فإذا هو جاهل بحيث لو سئل عن الشروط لا يعرفها الآن ولا يعلمها عند العقد فهل يحتاج إلى محل أم يجوز التجديد بدونه وما تعريف العائى (فاجاب) بأن قول الأذري ان الأصل في عقود العوام الفساد معناه ان الأصل عدم اجتماع معتبراتها وإن كان الأصح الحكم بمعناها لأنها الناهر من العقود الجارية بين المسلمين

للإجارة محله إذا كان هناك عرف مطرد فان اضطرب العرف ولم يشترط دخول الشرب بعات الإجارة كما لو استثناه نعم ان وجد لها شرب غيره صح وانما يصح استجبارها للزراعة قبل سقيها ان كان لها ما يوثق به من نحو نهر أو بئر أو يغلب حصوله من نحو مطر معتاد ولا يكتفى بمجرد الأماكن وما تقرر أيضا من عدم تناول إجارة الأرض لما فيها من نحو الشجر محله عند الإطلاق فان نصا على دخول الشجر للانتفاع بنحو رباطي فيه صحت الإجارة فيه أيضا وانتفع به المستاجر فيها استاجر له دون غيره فان تعطل الانتفاع به لجائحة أو نحوها تخير المستاجر فان أجاز لم يلزمه الا القسما من المسمى وان فسح ارتفع العقد وعليه أجرة المثل للماضي ويخبر أيضا بانقطاع ماء الأرض المذكور ما لم يبدل المؤجر من مكان آخر وقت الزراعة بان ولم يرض مدة لمثلها أجرة وبما تقرر علم أنه حيث تخبر بتأجيل بعض المؤجر وأجاز لزمه القسط من المسمى كما في نظيره من تفرق الصفقة بخلاف ما إذا فسح فان العقد يرتفع ويلزمه أجرة المثل للمدة الماضية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن أمير بلد له أقطاع فأسلم له في قدر من حبوب غلاله مبلغ فضة وتصرف فيه واستوجر منه أرض موقوفة على من كان أميراً ببلده مدة ثم توفي فولى بعده أمير ولم يمكن المستحق من الغلة ولا من الأرض المؤجرة وزعم ان السنة التي باشرها الميت لا يستحق معلوما فهل الأمر كذلك أولا (فاجاب) بقوله اذا عين للمسلم فيه الحال أو المؤجل أرضا أو ناحية فان كانت كبيرة بأن اطردت العادة الغالبة بأن القدر المسلم فيه يحصل من غلة تلك الأرض أو الناحية المعينة غالبا وان وقعت فيها آفة صح السلم وان احتل شرط من ذلك فالسلم فاسد وإجارة الأمير الأرض الموقوفة على من ذكر صحيحة ان جعل الواقف النظار للمستحق والافساده وإذا صحت فان قيد الواقف نظره بمدة استحقاقه انقضت الإجارة بموته والام لم تنفسخ ثم حيث صح السلم وجب للمسلم في تركه الأمير ومنها ما استحقه بمباشرة القدر المسلم اليه فيه وحيث قد لم يجب للمسلم في تركه الأمير المذكور الا أرض ماله وحيث صحت الإجارة استوفى المستاجر ما استحقه وحيث فسدت أو انقضت رجعت على تركه الأمير بكل الإجارة في الأولى وبقسما ما انفسخ فيه في الثانية إذا تقرر ذلك فمعلوم السنة التي باشرها الميت من جلة تركه كما تقرر فيتعلق بها ديونه ولا حق فيها للأمير الثاني والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يجوز ان يكون أجيالا أو عامل جماعة عن أشخاص متعدد دين في زيارته صلى الله عليه وسلم في سفرة واحدة (فاجاب) بقوله نعم يجوز كما أفتى به كثير من لعدم المزاجية بخلاف الحج في غير إجارة الذمة وقال بعضهم لا يجوز الا ان علم الجماعة الحلال ولو جوعا فيجز عن الزيارة لفاعل غيره استحق المسمى (وسئل) بما صورته اذا لم تعرف أجرة المثل في موضع اعدم الاستجبار أو للمساومة بالسكنى فبم تعرف (فاجاب) بقوله تعرف بأقرب البلاد اليهم أما في الأولى فواضح وأما في الثانية فكذلك وفي احتمال أنها تقدر يعرف قوم لا يسامحون بذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن استوثر لرعيه غنما فاستناب غيره فهل يضمن ما تلف من غير نظير ولا ضمان (وسئل) بما صورته والأمانة والإجارة إجارة ذمة لم يضمن ما تلف من غير نظير ولا ضمان (وسئل) بما صورته استأجر إجارة فاسدة ثم حث الأرض وزادت قيمتها بذلك قبل علمه بالفساد فهل له الرجوع بإجرته فعليه (فاجاب) بقوله أفتى بعضهم بان له ذلك أخذا من قاعدة ان فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه وفيه نظر والقاعدة لا تشهد له كما يظهر بالتأمل ثم رأيت هذا المفتى نفسه أفتى فيما لو كانت الإجارة صحيحة وصرف على عمارة الأرض مالا بأنه لا يرجع به وهو مفسد احتجاجه بالقاعدة المذكورة فالوجه خلاف ما ذكره (وسئل) عن استجبار نارا وفيها ماء فهل نصح الإجارة

أم لا كما أفتى به بعضهم (فاجاب) بقوله نصح الإجارة كما أفهمه صريح كلامهم ويقع استيفاء الماء تبعا ولا وجه للاقتناء بعدم الصحة فقد صرحوا في استجبار القناة بما ذكره وبان الإجارة قد يستحق بها عين تبعا اضرورة أو حاجة حاقة تلحق تلك العين بالمنفعة (وسئل) عن استجبار من يعلم ولده القرآن جميعه بثلاثين دينارا فعليه ستة وعشرين خربا وعلمه الخطا حتى أحكمه احكاما تاما فما يجب له من الإجارة (فاجاب) بقوله أفتى غير واحد بان الخطا يقابله ربع الإجارة فعليه يجب هنا ربع الإجارة وثلاثا وعشرها وهذا بعيد جدا وما أدري ما مستند الموجبين لربع الإجارة في مقابلة الخطا بل القياس أنه لا شيء له في مقابلة الخطا حيث لم ينص عليه فان نص عليه اعتبرت الإجارة موزعة على ذلك ووجب ما يقابله (وسئل) بما صورته لو قال انسان أئزمت ذمتك الحج على لتفعله بنفسك صح بخلاف ما لو قال أئزمت ذمتك خياطة هذا الثوب لتفعله بنفسك فإنه لا يصح فما الفرق (فاجاب) بقوله في الفرق بينهما عسر ولما لم يظهر لبعض المتأخرين قرأى تضعيف أحد الموضوعين وقد يفرق بان الغرض في المسئلة الأولى يختلف باختلاف الأشخاص وان استودا كلهم في أن كلامهم يحسن الحج بل ربما يقدم العارف بأعمال الحج على الاعرف منه لمزيد زهد أو ورع أو غيرها مما هو سبب في الإجابة والقبول وأما المسئلة الثانية فلا يختلف الغرض فيها باختلاف الأشخاص بعد استوائهم في خياطة الثوب مثلا لانه ليس وراء ذلك شيء يختلف باختلاف الذوات والسرائر بخلافه في المسئلة الأولى وهذا فرق واضح لا غبار عليه (وسئل) فصح الله سبحانه وتعالى في قبره بما صورته في الاحياء لا يجوز أخذ عوض على كلمة يقولها طبيب على دواء ينفرد بمعرفة اذ لا مشقة عليه في التلفظ وعلمه به لا ينتقل الى غيره فليس مما يقابل بعوض بخلاف ما لو عرف الصقيل الماهر ازالة اعوجاج السيف والمرأة بضربة واحدة فله أخذ العوض عليها وان كثر لان هذه الصناعات يتعب في تعلمها لتكتسب ويخفف عن نفسه كثرة التعب اه فهل هو المعتمد أم المعتمد ما أفتى به البغوي من ان الاستجبار لا يصح وهل الفصد ونحوه كذلك أولا (فاجاب) بقوله الاوجه ما قاله الغزالي كما اعتده الأذري وغيره ويؤيده تصريحهم بصحة الاستجبار للفصد ونحوه مع أنه عمل لا يتعب قال الأذري واسأل عن الفرق بين هذا وبين استجبار البياع على كلمة لا تتعب اه ويؤخذ من كلام الغزالي السابق الفرق بينهما وحاصله أن علة البيعان مركبة من عدم المشقة وعدم انتقال العلم للغير وعدم التعب في تعلمها لتكتسب ويخفف عن النفس كثرة التعب وهذا موجود في كلمة البياع وكلمة الطبيب أما الأول فواضح وأما الثاني فلان القول له تلك الكلمة لا ينتقل اليه علمها وأيضا فليس من شأن علم الطبيب أن يتعب في تحصيله ليخفف عن النفس كثرة التعب بل لتخلى النفس بكل العلوم أو بعضها بخلاف كلمة الماهر فان علمها ينتقل الى من عرفه اياها لانه لا يدكرها الا لمن شاركه في صنعه لكن خفيت عليه هذه الدقيقة وأيضا فن شأنها ونحوها التعب في تحصيله للتخفيف المذكور وبئزمل ذلك يتضح الفرق بين الفصد وكلمة البياع ونحوها من الرد على من غلط فيها لا يقال تعلم القرآن يتعب في تحصيله أيضا لانا نقول مثل هذه الكلمة لا يتعب في تحصيلها أو يتعب لا للتخفيف المذكور بل لما سر (وسئل) عن استجباره لقلع سنه الوجعة فبرأت انقضت الإجارة هل هو سواء أكان له سن أخرى وجعة مثلها أولا أو خاص بالثاني وعلى الأول فما الفرق بين هذا وجواز ابدال الرضيع بمثله (فاجاب) بقوله ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وهو متجه ويترك بينه وبين ما ذكر في السوال بان الرضيع يمكن الاطاعة به بخلافه بخلاف السن فإنه وان فرض مساواتها لسن أخرى لكنه انما هو باعتبار الظاهر منها وأما باعتبار أصلها فالمشهور بالثلاثة فلا يفتق مساواتها فيه فلم يجز الابدال هنا بخلافه ثم (وسئل) بما صورته لو قال

وحيث قد ذكره العوام مثال اذ غيرهم كذلك أو ان الغالب في عقود العوام فسادها اعدم معرفتهم معتبراتها بخلاف غيرهم وأما ما قاله الشيخان وغيرهما من أن العلم بشرط النكاح حال عقده شرط فمحمول على أنه شرط لجوازه مباشرة لا لصحته حتى اذا كانت الشروط متحققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا وان كان المباشر مختلانا في مباشرته وبأنه ان أقدم عليه عالما بما يتنازع في الضرر لو تزوج امرأة يعتقد أنها أخته من الرضاع ثم تبين خلوه صح النكاح على المذهب وحكى أبو إسحق الاسفرائيني عن بعض أصحابنا انه لا يصح النكاح وعندى ليس هذا بشيء وعلى أنه مخصوص بشرط صرحوا باعتبار تحققه لكل المنكوحة وعليه فالراجح في مسئلة البحر عدم الصحة لأنه عام لجميع الشروط بدليل انهم صرحوا بأنه لو تزوج أمموره ظانا بحالته فبان ميتا صح والشك هنا في ولاية العائد بالملك وهو من أركان النكاح وبأنه لو عقد النكاح بحضور شخصين قبان أو رجلين صح والشك هنا في الشاهدين وهما من أركانه أيضا ونظائرهما كثيرة في كلامهم فعلم أن المطالبة ثلاثا على الوجه المذكور لا يحصل لما قلناه بتجديده نكاحها الا

بعد الخيال بشرطه والمراد
بالعاقبة هنا من لم يحصل من
الفقه شيئا يهتدى به الى
الباقى وليس مستغلا بالفقه
(سئل) عما لو أذنت لزيد
أن يزوجه ثم أذنت له بعد
ذلك في عقد الانكحة أو
أذنت لانكحها وهو مراهق
أن يزوجه ثم بلغ فهل يصح
عقد كل منهما بذلك الاذن
أم لا (فأجاب) بأنه لا يصح
عقد كل منهما بذلك الاذن
لوقوعه غير صحيح (سئل)
عما لو أذنت لوليها الخاص
في تزويجها من زيد مثلا ولا
كفائة بينهما وهي تجهل
ذلك يكتفي به في إسقاطها
لحقها من الكفائة أولا
(فأجاب) بأن اذن المرأة
مستقطب لحقها من الكفائة
فيصح النكاح ولاخبارها
الا ان بان الزوج معيها أو
عمدا (سئل) عن علق
الطلاق على غيبته عن
زوجته وعدم حضوره
لوالدها في بلاد تلك السنة أو
ذلك الشهر ثم ادعت الزوجة
الغيبه ووالدها عدم
الحضور المذكور فهل
يجوز لوليها الخاص أو
القاضي تزويجها بذلك
بمبين أو بدونه لاحتمال
صدقهما وهل يصح التزويج
المذكور ولو أقام بينة
بالغيبه وعدم الحضور
المذكورين عند قاض
أو شاهد وهل تسمع البينة
المذكورة مع انها بينة نفي
(فأجاب) بأنه لا يجوز زولي

في أرض صالحة للزراعة والغراس والبناء أجرة أو تقرب لم يصح ماوجهه (فأجاب) بقوله
وجهه أن أو لترديد فليس فيه الاذن في شيء بعينه نعم ان قوى بها التخيير فيبقى أن يصح ويدل له
قوله لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاعرس صح وليس ذلك الا لانه لا يبرح بين ما شاء من كل من
المنفعتين ويفرق بينه وبين التردد بان التردد فيه ابهام مطلق لا يرجح تعيينه من غير المؤجر
بخلاف التخيير فان الامر معلق بما يختاره المستأجر وما يختاره معين فلو أطلق فهل يحمل على
الترديد فتبطل أو على التخيير فتصح لان الاصل في العقود العمة كل محتمل ولعل الاقرب الاول لان
وضع أو في مثل ذلك الى التردد أميل وانما يكون الاصل في العقود العمة حيث لم يقو ظهور
وجه المبالى ثم رأيت من التريب أنه لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أي ما شاء صح وهو صريح
فيما ذكرته ولو قال اعرس أو لتبني وأطلق صح وغرس وبني ما شاء لتقارب الاختلاف في ذلك
نعم ان أجز عن غيره بولاية أو نيابة لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط ذكر الزكشي وغيره
(وسئل) عن أجز عده مدة ثم أعتقه في أثناءها ثم رأى المستأجر فيها عيبا وفسخ به فهل ترجع
المنافع للعبد أو لسيده وهل قياسه انه لو أجز داره ثم وقفها ثم رأى المستأجر فيها عيبا وفسخ به أن
ترجع منافعه للواقف أو له ووقوف عليه (فأجاب) بقوله المعتبر أن المنافع ترجع للعبد لالسيد
وعليه فهل يرجع المستأجر بحصة ما يخص بقية المدة على العبد لرجوع المنافع له أو على السيد
لانه المؤجر القابض المسمى كل محتمل ولعل الاقرب الثاني وقياس ذلك أن المنافع ترجع للموقوف
عليه لا للواقف لخروج الدار بوقفه عن رجوع منافعه اليه بوجه وان حصة بقية المدة ترجع بها
المستأجر على الواقف دون الموقوف عليه لانه المؤجر الذي قبض المسمى (وسئل) عن أجز دارا
فيها صهر يبيع لمدة سنة ولم يذكر الصهر يبيع في عقد الاجارة فهل يدخل الصهر يبيع في الدار فينتفع به
المستأجر تبعاً للدار أولا (فأجاب) بقوله الذي يظهر أنه ان جرت العادة في ذلك المحل بأفراد
الصهر يبيع عن الدار بالاجارة لكثرة منافعه لم يدخل ولا دخل ويؤيد ذلك قولهم يدخل الشرب في
استجاره الارض ان جرت العادة باستجارها معه وما أفتى به الامام الاصمعي من أنه اذا اكترى دارا
وفيها مدافن للعب وهي المشيمة في بلاد مصر بالمعالم يبر فان كان ذلك في بلد يتعارف فيها أنه اذا
استأجر الدار للسكنى ترك الحب في المدافن دخلت فيه اذ هو المتعارف وان كان في بلد العرف افرادها
بالاجارة لكثرة منفعتها لم تدخل في ذلك اه فان قلت قضية كلامهم دخول البئر في الدار مطلقا قلت
انما أطلقوا ذلك لان الغالب فيها بل المأرد أنهم الافتراء عن الدار بالاجارة فان فرض ذلك واعتبد
في بلد لم يبعد أن يقال فيها بعدم الدخول فان قلت صرحوا في باب الاصول والثمار ان نحو بيع
الارض والساحة والبقعة ونحوها يتناول ما فيها من شجر وبناء بخلاف نخورها وفرقوا بان نحو
البيع قوى يستتبع الملك بخلاف نحو الرهن وأخذ به بعض المتأخرين منه عدم دخولها في الاجارة
وقضية ذلك عدم دخول الصهر يبيع المذكور مطلقا قلت الفرق بين البناء والشجر والصهر يبيع انه اذا
دخل في معنى الانتفاع بالدار يدخل حيث لم تطرد العادة بعدم دخوله فيها بخلافها فأنه غير
داخلين في معنى الانتفاع بها فلم يدخل وهل ما يدخل في بيع الدار من شجر الرعي الاسفل والا على
والرفوف والاسلام وغيرها يدخل في اجارتها أولا قضية أخذ بعض المتأخرين المذكور عدم الدخول
وفيه غلط والذي يتجه أن كل ما يدخل في بيعها وكان من مميزات السكنى ولم تجز العادة بأفرادها عنها
بالاجارة خاصة يدخل في اجارتها وما لم يكن كذلك لا يدخل (وسئل) عما اذا قال الواقف فلان ناظر
على ونفي هذا ولم يرد على ذلك أو قال ناظر مدة حياته فقط ولم يذكر على حصته اذا كان مستحقا
هل يكون قوله هذا ناظر عام منهص على سائر الباطون حتى لو أجز الواقف مدة بشرطه لم تنفسخ بعد

المرأة كان خاما أو عاملا
تزوجها المذكور ولا يصح
الابعد ثبوت غيبة زوجها
المدة المذكورة وعدم
حضوره فيها بالبينة عند
الحاكم وان كانت على نفي
لانه محصور وأما أقامتها
عند الشاهد فلا اعتبار بها
(سئل) عن قال قبلت
نكاحها أو أنت طالق
ونطق بالقاف بين الكاف
والقاف كما ينطق به العرب
أو كسرتاء قبلت أو ضم فون
نكاحها أو أبدل الكاف
همزة أو الطاء ناء سواء كان
لا يحسن النطق بذلك الا
كذلك أو كان نطقه بذلك
غالبا ونطقه بالصواب نادرا
بمصر أو بسهولة (فأجاب)
بأنه يصح النكاح بالانفاظ
المذكورة ويقع فيها
الطلاق بها بناء على صحتهما
بالترجيح وهو المذهب وعلى
ان الخطأ المذكور لا يمنع
الانقضاء ولكن محله في
ابدال الطاء ناء اذا نوى به
الطلاق والا فلا يقع به على
الاصح وان كان من قوم
ينطقون بالطاء مكان الطاء
(سئل) عن بلغ ولم غص
مدة يعرف فيها رشده
فتزوج باذن والده من غير
حاجة الى النكاح فهل
عقد غير صحيح استصحابا
لحكم الحجر كالفقيه غير
المتنازع بناء على أن الاصل
السفوف والرشد طارئ
(فأجاب) بأنه عقد غير صحيح
استصحابا لحكم الحجر

مونه الى انقضاء المدة في المستثنين أو أحدهما وهل يكون الحكم كذلك لسائر النظار من بعده اذا
قال الواقف الناظر فلان ثم من بعده فلان الخ واذا قامت بعدم الانفساخ وحكم به حاكم هل
لحاكم شرعى نقضه أم لا وهل الناظر المستحق والاجنبى والحاكم الشرعى في ذلك سواء في المستثنين
أم لا وما الفرق بين الناظر العام والخاص (فأجاب) بقوله الحاصل أنه لا تنفسخ اجارة الناظر
بمونه الا ان صرح بتخصيص نظره بمحضته وأما فيما عدا هذه الصورة فلا انفساخ سواء قيد عدة
الحياة أم لا ولا فرق في ذلك بين المشروط نظره من البطن الاول وما بعدها ابتداء أو بشرط موت
فلان مثلا واذا حكم بعدم الانفساخ قاض براه لم يكن لغيره نقضه والناظر المستحق والاجنبى والحاكم
الشرعى سواء في التفصيل الذى ذكرته وقد بسطت الكلام في جواب طويل مشتمل على بيان أن
ذلك التفصيل هو المنقول المعتبر خلافا لجساعة ومن أراد تحقيق ذلك فليستار ذلك الجواب من
الفتاوى والفرق بين العام والخاص واضح وهو أن العام صير متكاملا على غيره فهو كما لو أجزولى
صيا مدة فبلغ بالاحتلام أو سيد عده ثم أعتقه فاذا اقتضى نظره مدة يؤجر لها لم تنفسخ بمونه
لسريان فعله على غيره لتعميم الواقف لنظره بخلاف الخاص فان الواقف لم يرص بتكامله عن غيره
وبمونه انتقل الحق لغيره فانفسخ فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
استأجر دواب بأجرة معلومة اجارة عين الى بلد معلومة وشرط عليه السفر بحصة الركب البهائم مثلا
أول شهر كذا فأحضرها له المؤجر في الوقت المذكور وأثابها بياحه فحصل للمستأجر عذر كمرض أو
حبس أو غيبه في محل لا يعرف فهل يؤجر الجبال الفسخ ودفع الاجرة ان كان قبضها لو وكيل
المستأجر أو لحاكم شرعى أو تستقر في ذمته وهل له اجارتها بمقتضى ذلك للغير والسفر بها الى أى
محل أراد أم ليس له الفسخ فاذا قامت لافسخ يلزم من ذلك تخييره وضرره على نفسه ودوابه لمونه
ومؤن دوابه المضرة الشديدة والحديث لا ضرر ولا ضرار ولا سيما ان طال مرض المستأجر أو حبسه
أو غيبته واذا أثابها المؤجر باب المستأجر عند تعذره أو سلمها لوكيله أو له وليس له عذر ومضت
مدة زمن امكان السفر الى البادية التي وقع عليها العقد من غير استعمالها مدة زمن المضى الى
البلدة المذكورة هل يكون كالتسليم لها كالتسليم مفتاح الدار المستأجرة من غير مانع شرعى من غير
انتفاع بها هل تسقط الاجرة بمقتضى ذلك وما ذكره المستأجر من الشروط المتقدمة في صلب
الاجارة المذكورة صحيح أم تحل بها وتبطل الاجارة من أصلها أو ضحوا لنسأ الجواب عن ذلك
(فأجاب) بقوله تستقر الاجرة المسمومة ان صح العقد والا فاجرة المثل على المكترى بتسليم الدابة
ومضى قدر نحو المدة أو العمل المقدربه سواء استوفى المنفعة أم لا وسواء كان عدم الاستيفاء
لعذر أم لغيره وشرطه بحصة الركب غير مفسد للعقد فليس للمؤجر فسخ ولا يلزمه رد الاجرة وليس له
ايجارها لشخص ثان لما تقرر من استقرار الاجرة بمضى امكان استيفاء ما قدر به ولا يلزم مما قلناه
تضرر المؤجر بوجه لانه اذا تعذر عليه الجلوس عند دابته بوكيل من يقوم عنه في الاتفاق عليها
وتعديها فان لم يبر وكيل ولا وثق بالمستأجر رفع الامر الى الحاكم (وسئل) عن رجل كارى جالا على
أجمال معلومة الوزن حملها الجبال أياما فانقضت جالاه فوزنت الاحمال فوجدت زائدة زيادة كثيرة
على ما اتفقا عليه فهل يضمن الجبال بسبب ذلك (فأجاب) بقوله اذا حمل المكترى ذلك الزائد وليس
صاحب الدابة معها ضحها كلها وان تلفت بغير الجبل لانه غاصب أو صاحبا معها أو سلم المكترى
ذلك للمكترى فحمله جاهلا بالزيادة بان كذب عليه في قدره ضمن قسط الزائد ان تلفت بالجبل مؤاخذه
له بقدر الجناية ويضمن مع ذلك أجرة مثل الزيادة (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما افعله
استأجر زيد نحو أرض أو دابة وسافر قبل قبضها فهل تستقر عليه الاجرة اذا قبضها منه القاضى

بمكان ذكروا أننا لم نعلم مالكهم فهل إذا دعت الضرورة إلى تزويجهم للمحاكم أن يزوجهم خوف العنت وهل يسوغ لهم التحكيم إذا لم يكن بالمكان حاكم أولا (فأجاب) بأن للمحاكم تزويج الأرفاء المذكورين إن تعين طريقا لدفع المفسدة للضرورة وتحكيم غير المتجه في النكاح سائق عند فقد الحاكم بذلك المكان (سئل) عن بنت يتيم لم تحض ذكرت أنها استكملت خمس عشرة سنة أو شهد شاهدان من العوام أنها استكملت أذنت لأختها تزوجها فهل يصح التزويج علما بذكر (فأجاب) بأنه يصح التزويج في الحال الثاني ولا يصح في الأول استعجابا للصغر إذ لا يقبل قولها في بلوغها بالسن نعم إن تبين بلوغها حال أختها تبينا صحة العقد اعتبارا بما في نفس الأمر (سئل) عن قول صاحب الأنوار لو قالت كنت زوجا لفلان الغائب فمات أو مات وانقضت عدتي لا يزوجه حتى تقم بينة على الطلاق أو الموت فإن شهد شاهدان بالاستفاضة على الطلاق لم تسمع وعلى الموت تسمع ولو طلق امرأته ثلاثا عادت وزعت أنها اعتدت ونكحت بفلان وأصابها وطلة لها واعتدت وأمكن ذلك جاز

للمستأجر أم لا وهل يجوز للقاضي قبضها للمستأجر في هذه الحالة أم لا وهل يكون العرض من المؤجر على القاضي كالمعرض على المستأجر أم لا (فأجاب) بقوله يجوز للقاضي قبض العين المؤجرة للغائب ثم يوجرها وتستقر على المستأجر الأجرة وليس مجرد العرض عليه فهو على المستأجر (وسئل) عن قال لا تخز أزرع أرضي وأجرها ولك نصف غلتها ففعل ثم باعها المالك ما حكم بيعه (فأجاب) بقوله بيعه صحيح إن باعها لمن رآها قبل الزرع أو بعده ولم يسترها وللحارث الزارع عليه أجرة مثل عمله (وسئل) رضى الله سبحانه وتعالى عنه ٧ حول وقف فيه عتاء لذمي وهو ما يزيد في غنها بسبب الحرث والإصلاح فأراد أن ينقله إلى آخر كيف الصيغة في ذلك (فأجاب) بقوله هذا بنفسه متعذر النقل للغير لأن نحو الحرث والإصلاح صفة تابعة فإن كان للذمي في مقابلته أجرة صحيحة مستقرة أمكن نقلها للغير بهيمة ونحوها وإن لم يكن له في مقابلته أجرة فالعمل وآثاره يتعدى نقلهما لأنهما حينئذ لا يقابلان بحال (وسئل) عن مستأجر لرى ابل فقدت عليه واحدة ولم يدرك أن توجهت ثم بان تلفها ما الحكم (فأجاب) بقوله إن نذرت من غير تعبير منه لم يضمنها ولا ضمها وذكروا من أمثلة التقصير المضمنة للأجير أن يرى البهائم التي استؤجر لرعها في مسبعة أو مكان مخوف أو يترك بعضها في المرى ويذهب عنه وإن كان ذلك لأجل نسيانه له أو تقع واحدة منها في حفرة من غير شعوره فلم يأت الا وقد هلك (وسئل) عن سلم بقرة أصغر أو كبير لبرعها ولم يسم أجرة فتلغ بعضها ما الحكم (فأجاب) بقوله إذا لم يسم أجرة ولا ذكر ما يشتر بالاجرة كرضيك من غير أن يقول الاجير لا أريد بها لم يستحق الاجير أجرة لأنه بذل منفعة لأبي مقابل وبظاهر أن محله في الرشيد وإن غيره تجب أجرته مطلقا لأنه ليس أهلا للتعرف بمنافعه وأما التلف عنده فإن كان بغير تقصير لم يضمنه مطلقا وإن كان بتقصير ضمنه الرشيد دون غيره بخلاف اتلافه فإنه يضمن به وإن كان غير رشيد لأن إعطائها لبرعها ليس فيه تسليط له عليها بخلاف نظيره في البيع له فإن فيه تسليطه على الاتلاف فلم يضمن به (وسئل) عن أحرار مدة معينة معلومة ثم مضت وبقي في الأرض أثر العمارة بحيث تزيد قيمة الأرض بها هل للمستأجر مطالبة المؤجر بها (فأجاب) بقوله ليس للمستأجر مطالبة بأثر نحو حرث أو إصلاح لأن ذلك إنما فعله ليعود عليه نفعه إلى انقضاء مدته دون ما زاد عليها فهو موطن نفسه على بقاء تلك الآثار للمؤجر وأيضاً فهي مملكات تابعة لا تعاقب وحدها بحال إذ لا تقبل انتقالا للغير وإلته سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص استأجر داراً موقوفة ذات مسكن ومنافع مدة طويلة بشرطها ثم هدم منها البعض وبني بآخرها وراد فيها انقضاء من ماله تكسب وأجره غير ذلك وأحدث فيها مسكن ومنافع بحيث تغيرت هيئة الوقف عما كانت عليه وتعدرت من الانقضاء الحادثة من القديعة فعار لا يعرف انقضاء المالك من الوقف فلما انقضت المدة طلب المستحق المؤجر من المستأجر رفع يده عن الدار الموقوفة فما الحكم في ذلك وكيف الوصول إلى استحقاقه من الوقف بعد تغير هيئته وعدم معرفة الانقضاء القديعة من الحادثة فهل يجبر المستأجر على هدم الانقضاء القديعة والحادثة وعلى عود الوقف على هيئته كما كان سواء كان بالانقضاء المشتركة أو بغيرها من ماله لعدم تميزها عن بعضها بعضاً أم يدفع المستأجر للمستحق قيمة انقضاء الوقف بعد اجتجاده بشئ والتفويض لذلك ويجبر المستحق على أخذ ذلك ويملكه المستأجر أم لا فإذا قلتم غير ذلك فكيف الوصول إلى حقه وهو وقف لا يصح فيه بيع ولا هبة ولا قسمة ولا اجارة لجهالة انقضاء الوقف ولا صلح أيضاً وإذا اجتمع المستأجر في الانقضاء القديعة والحادثة وميزها عن بعضها بعضاً هل يقبل قوله في ذلك بلا عين أم لا بد من البين وما الحكم أيضاً إذا تعدت معرفة الوقف من أصله من المالك وغنم علينا ذلك بمقتضى تغير الهيئة

الأولى بالبناء الحادث وكيف وصول كل منه ما إلى حقه من ذلك أو ضحوا لنا ذلك وضوحاً شافياً (فأجاب) بقوله الكلام على هذا السؤال من وجوه الأول ما أشار إليه السائل نفع الله تعالى به من أنه غير هيئة الوقف وإن ذلك هل يقتضي هدم بنائه وحاصل كلام الآفة في التغير أنه لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستاناً ولا حماماً ولا بالعكس إلا إذا جعل الواقف إلى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف وفي فتاوى القفال أنه يجوز أن يجعل حائوت القصارين للخبازين قال الشيخان وكأنه احتمل تغير النوع دون الجنس اه وظاهر كلامهما جواز التغير حيث بقي الاسم والجنس سواء كان يسيراً أو كثيراً وسواء اقتضته المصلحة أم لا وسواء كان فيه اذهب شئ من عين الوقف أم لا والظاهر أن ذلك غير مراد لهما كلاهما إذ يلزم عليه خرق عظيم ومفسد لا تخفى ومن ثم اشترط السبكي ما ساذكره عنه وأقرره عليه وفي الخادم والضابط في المنع تبدل الاسم أى مع الجنس لما تقرر قال الأذرى وذكر العزالي في عملة منع تزويج الامة الموقوفة أنه ينقص الوقف ويخالف غرض الواقف قال ابن الرفعة وهذا يفهم أن أغراض الواقفين وإن لم يصرح بها ينظر إليها اه وقد صرح بذلك القفال فقال لابد من النظر إلى مقاصد الواقفين ثم قال ابن الرفعة وإلهذا كان شيخنا عماد الدين رحمه الله تعالى يقول إذا اقتضت المصلحة تغيير بعض بناء الوقف في صورته لزيادة ريعه جاز ذلك وإن لم ينص عليه الواقف بإفائه لان دلالة الحال شاهدة بان الواقف لو ذكره في حالة الوقف لاثبتته في كتاب وقفه وقات الشيخ الاسلام في وقته تقي الدين القشيري أى ابن دقيق العيد رحمه الله سبحانه وتعالى عن فعل القضاة من تغيير باب من مكان إلى مكان وذكر عنه كلاماً أشعر برضاه بذلك وبين في الخادم ذلك الكلام فقال عن ابن الرفعة بعد قوله في كتاب وقفه وقد قضى بذلك قاضي القضاة تاج الدين وولده قاضي القضاة صدر الدين في تغيير باب من مكان إلى مكان وهما في العلم والدين بالحل الأعلى وقلت ذلك لابن دقيق العيد فقال كان والذي يعنى الشيخ محمد الدين يقول كان شئني المقدسي يقول بذلك وبما كثر منه قال ابن الرفعة فاشعر هذا الكلام من ابن دقيق العيد برضاه قال في التوسعة قال السبكي وكان هذا الرجل قدوة زمانه في العلم والدين فلذلك اغتبط بما استشعره من رضاه بذلك وكان بحيث يكتفي منه بدون ذلك قالاً أعنى الأذرى في التوسعة والزركشي في الخادم قال السبكي والذي أراه في ذلك الجواز بشرطين هذه عبارة التوسعة وعبارة الخادم بثلاثة شروط أحدها أن يكون يسيراً لا بغير معنى الوقف الثاني أن لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقل بعضه من جانب إلى جانب فإن اقتضى زوال شئ من العين لم يجوز لأن الأصل الذي نص الواقف ووقع في بعض نسخ الخادم الشارع وهو تحريف على جنسه تجب المحافظة عليه زاد في التوسعة وهو العين والرفقة وهى مادة الوقف وصورته السماعة من دار أو حمام أو نحوهما فيجب المحافظة على ابقاء المادة والصورة وإن وقع التسخ في بعض الصفات واستند إلى ما سبق عن فتاوى القفال في حائوت الحداد اه زاد في الخادم الثالث أن يكون فيه مصلحة للوقف وعلى هذا ففقد شباك الطبرسية في جدار الجامع الأزهر لا يجوز إذ لا مصلحة للجامع فيه وكذلك فتح أبواب سطح الحرم المدني لا حاجة للحرم بها وإنما هى لمصلحة ساكنيها فلهذا لا يجوز قال وإلهذا كان شيخنا ابن الرفعة لما زينت القاهرة سنة اثنتين وسبع مائة زينة عظيمة أفتى بتحريم النظر إليها قال لأنها إنما تعمل للنظر إليها فهو العلة الغائية المطلوبة منها ففى تحريم النظر إليها حل على تركها فكذلك هنا وحيث امتنع الفسخ امتنع الاستمرار في نعم من لا قدرته على التفسير إذا كان ساكناً في نى من البيوت المتصلة بالحرم فيجوز دخوله منه ويقوى عند الحاجة إليه بدخول الليل ويخلف من درج الحرم اه وما قاله في منع فتح باب من أحد المباجد إلى الآخر غير ظاهر بل

الوجه الجواز لان المساجد المتصلة لها حكم المسجد الواحد على الصحيح في القدوة وغيرها على مقتضى كلام الاصحاب وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعن في المسجد باب الاسد الا باب أبي بكر وفيه دليل على جواز سد الابواب الزائدة على مقدار الحاجة العامة ويلزم على مقتضى ما دل الحديث على جوازه اشكال على المذكور أولا وهي أن هذه الابواب ان كانت من أصل الوقف التي وضع المسجد عليها لزم عليه جواز تغيير معالم الوقف وخروجه عن الهيئة التي وضع عليها أولا وان كانت محدثة لزم عليه فتح باب في جدار المسجد وكثرة يدخل منها الضوء وغيره مما تقتضيه مصلحته حتى يجوز وفي نسخة من الخادم لا يجوز وهو تحريف بدليل قوله الاتي ولا شك أنه ممنوع لاحاد الرعية أن يقع في داره المجاورة للمسجد بابا الى المسجد في حائط المسجد ولا شك أنه ممنوع ويحتمل أن يقول يجوز ذلك للوقوف دون غيره لانه صلى الله عليه وسلم هو الذي وقف المسجد لكن الوقف يزول عن ملك الواقف الى الله سبحانه وتعالى فالاقرب الى لفظ الخبر الجواز مطلقا عند اقتضاء الحاجة العامة أو الخاصة ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح رباط موقوف اقتضت مصلحة أهله فتح باب مضاف الى بابيه القديم أجاب ان استلزم تغيير شيء من الموقوف عن هيئته التي كان عليها مثل أن يفتح الى أرض وقفت بستانا مثلا فيستلزم تغيير محل الاستطراق ويجعل ذلك طريقا بعد ان كان أرض غرض وزراعة فهذا وشبهه غير جائز وان لم يستلزم شيئا من ذلك ولم يكن الا مجرد فتح باب جديد فهذا لا بأس به عند اقتضاء المصلحة وفي الحديث ما يدل على تسويقه وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لولا حدثان عهد قومك بالكفر لجمعت للكعبة بابين قال ابن الاستاذ وهذا حسن صحيح وقد قال ابن العربي في الاحوذى في النهى عن ابطان المسجد يعني أن يتخذوطنا يستحق الا أن يكون معلما يتخذ منه موضعا فقد بنى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد موضعا من طين ليحس عليه للناس لينظر اليه القريب والبعيد وهذا رواه النسائي في العلم من سننه واستدلال ابن الصلاح بحديث الكعبة لاجبة فيه لان البابين كانا في زمن ابراهيم علي نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة والسلام ففتح الثاني لرد ما كانت الكعبة عليه في الاول وقال ابن الصلاح لا بد أن يبان ذلك عن هدم شيء لاجل الفتح على وجه لا يستعمله في موضع آخر من المكان الموقوف فلا يجوز ابطال الوقف فيه بيع وغيره فاذا كان الفتح بائتزا عن جداره بان يجعل في طرف الحجر من المكان فلا بأس به ويؤخذ من هذا أنه يجوز الفتح بهذه الشروط في باب جديد في الحرم اذا ضاقت أبوابه من ازدحام الناس ونحوهم ففتح فيه باب آخر ليسعوا اه كلام الزركشي وسقته مع طوله لا بين ما فيه نقوله عقب كلام السبكي من منع فتح باب من أحد المساجد المتلاصقة الى الآخر غير ظاهر الخ هو الذي ليس بظاهر وما استدلل به من جعلهم المساجد المتلاصقة كالمسجد الواحد في القدوة وغيرها لا يشهد له لان جهة الاقتداء ونحوه أحكام لا يعود منها ضرر على تلك المساجد بوجه وأما الفتح في جدرانها فان فيه ضررا أي ضرر وهو لا يجوز الا بمسوخ اضمار اليه ولا ضرورة هنا الى الفتح فاتجه أن الحق ما قاله السبكي لا الزركشي وان كلام الاصحاب لا يشهد له قتاله وقوله عقب حديث البخاري وفيه دليل الخ هو كما قال وقوله ويلزم على مقتضى ما دل الحديث على جوازه اشكال الخ يجب عنه بانه لا اشكال في ذلك لانا وان جعلناها من أصل الوقف لا يلزم على سدها ما ذكره من تغيير معالم الوقف لما سبق أن المحذور ليس هو كل تغيير بل تغيير يؤدي الى زوال الاسم والجنس كما مر تحقيقه ومن الجلي أن سد الابواب لحاجة اقتضت ليس فيه شيء من ذلك التغيير الممتنع وقوله وان كانت محدثة لزم عليه الخ يقال عليه لا يلزم عليه ذلك باطلا لانه هذه وان كانت واقعة حال قولية وترك الاستفصال فيها يقتضي عمومها الا أن من قواعدهم أنه

بالولاية الجمالية وظاهر أن الولاية الشرعية أقوى من الولاية الجمالية فيكتفي فيها بما لا يكتفي به في الجمالية وان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وجمع بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصلة على الوكالة والصلة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف وورد بانه صريح بخالف للمنفول (سئل) عن تزوجت بغير كف رضاه ورضا أوليائها فاختلعت منه ثم زوجها أحدهم به رضاه دونهم هل يصح (فأجاب) نعم يصح كما حرم به ابن المغيرة وان حرم صاحب الانوار بطلانه (سئل) عن ولي المرأة اذا عضل مرات هل تنقل الولاية لا يبعد وبصير فاسقا أولا وعمما لولايته والى النكاح الفاسق هل يزوج في الحال كما قاله البغوي ولا بد من مضي مدة الاستبراء (فأجاب) بانه لا يصير فاسقا بذلك اذا غلبت طاعته على معاصيه ويزوج الولي اذا تاب في الحال ولا حاجة الى مضي مدة الاستبراء وهذا هو المنقول من البغوي وغيره وان بحث فيه الشيطان اذا اعتبر فيه عدم الفسق لا قبول الشهادة (سئل) لو نكح من ظنهم عدته أو مستبرأه أو محرمة أو محرما ثم بان خلافه فهل النكاح باطل كما قال الشيخزكريا في تحصيله أو صحيح كما قال الشيخ ولي الدين العراقي في

يستنبط من النص معنى يخصه ويبان ذلك أن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم أذن في فتحها اذ يعد كل البعد فتحها في حياته صلى الله عليه وسلم مع عدم اذنه وبفرض أنه لم ياذن فتحه قبل أمره بسدها دليل على الجواز مطلقا بمقتضى القاعدة الاولى لسكانا بالقاعدة الثانية فقيدها بالشروط المذكورة لان من المعلوم احترام الوقف وأن المسجد حرمة فلا يجوز التصرف فيه الا بما فيه مصلحة تعود عليه أو على عموم المسلمين وأما مجرد المصلحة الخاصة فلا يكتفي بها في مثل ذلك فأنصح أنه لا يجوز الا للمصلحة الخاصة بالمسجد أو العامة لعموم المسلمين ولا يتحقق تلك المصلحة الا بتلك الشروط فلم يجوزها الا بها وقوله ويحتمل أن يقول يجوز ذلك للوقوف الخ هذا احتمال ضعيف كما ذكره بعد وقوله فالاقرب الخ صريح فيما ذكرته أولا وفي رد قوله لزم عليه جواز فتح باب في جدار المسجد وكثرة الخ وقوله وفي فتاوى ابن الصلاح الخ ما ذكره غير بعيد واعتراض الزركشي استدلاله بحديث لولا قومك الخ يرد بان ردها لما كانت عليه مصلحة في نفاذ صلى الله عليه وسلم اقتضت جواز الفتح في جدارها فأنفذ منه جواز الفتح للمصلحة وقوله ويؤخذ من هذا الخ هو نفسه ظاهر اسكن بالشروط السابقة ولا ادعى في مسألة تغيير معالم الوقف اختيار ذكره في موضع آخر من توسطه فلا بأس بذكره ليستفاد قال القاضي لو أرادوا أن يغيروا في أرض الوقف هل لهم ذلك بحتمل وجهين أحدهما لهم ذلك والثاني لا يجوز لان فيه تغيير شرط الواقف قال أبو الحسن السبكي وينبغي أن يكون هذا هو الصحيح الا أن ينص الواقف على أنه ينتفع بها بجميع الانتفاعات وعلى هذا ينبغي أن يكون حكمه حكم تحكيم الأرض ليني فيها الا أن تكون معروفة بذلك وعلى هذا ما كان بستانا لا يجعل حكرا وما كان حكرا لا يجعل بستانا وفيه نظر اذا اقتضت المصلحة ذلك مع اطلاق الواقف وعدم منعه منه ولا كان هناك اسم تحجب المحافظة عليه ومن ثم لو وقف بستانا فانقطع شجره لم يجوز ايجاره للبناء لان فيه تغيير الاسم الذي ورد الوقف عليه كما لا تجعل الدار حوانيت ولا جاما فانا نحافظ على أن معالم الوقف لا تغير اه ويطرق هذا قول الشيخين السابق لا يجوز تغيير الوقف والمختار الا قوى الجواز وان لم يشترط الواقف التغيير مالم يصد عنه نص أو اجماع اذ غرض الواقف الاستعمال وتكثير الربيع على الموقوف عليه بلا شك لا مسمى البستان ونحوه وقد قال الغفال انه لا بد من النظر الى مقاصد الواقفين وكل أحد يحرم بان غرضه توفير الربيع على جهة الوقف وقد يحدث على تعاقب الأزمان مصالح لم تظهر في الزمن الماضي وتظهر الغبطة في شيء يقطع بان الواقف لو اطلع عليه لم يعدل عنه فيبقى للناظر أو الحاكم فعله والله يعلم المفسد من المصلح ولا سيما اذا عظمت الاجرة ونقضت الفائدة والسمية بالدار أو البستان انما يقصده به غالب التعريف لبقاء الاسم مع ظهور المصلحة الظاهرة في غيره ظهورا عظيما كدار ظهرها بجوار لسوق أخذت أجرتها في الشهر عشرة مثالا ولو عملت حوانيت فبلغت مائة أو مائتين مع خفة عمارتها وممرتها فيما يستقبل وحينئذ فلا معنى للعود على بقاء اسم الدار من غير تنصيص من الواقف عليه وقول الشروط وقف جميع الدار أو البستان للتعريف والمختار من وجهي القاضي حين الاول عند ظهور المصلحة في الغرض وعليه العمل به بلاد الشام في قري الاستقلال من غير تكبير فهذا ما ظهر لي فان يكن صوابا فمن الله سبحانه وتعالى وتوفيقه والا فهو مني وأكثر الواقفين يقول في شرطه وعلى الناظر فعله فيه البناء والمزيد لغلاته ونحو ذلك اه كلام الاذري وهو مصرح فيه كما ترى بان اختياره هذا خارج عن المذهب اذ المذهب كما علم مما مر انه متى أدى التغيير الى تغيير الاسم مع الجنس كان يعمل الدار بستانا أو جاما امتنع بخلاف جعل حوانت الحداد حانوت فصار لبقاء الاسم وانما المتغير النوع دون الجنس وهذا يعلم أن الاربع من وجهي القاضي المختلف فيهما ترجيح السبكي

تتبعه (فاجاب) بان
النكاح باطل على الرابع
(سئل) عن قول الفقهاء
في النكاح بان تكون
جيلة هل الجال وصف قائم
بالذات لا يختلف أو يختلف
باختلاف الأشخاص
(فاجاب) بان المراد بالجال
الوصف القائم بالذات
المستحسن عند ذوى
الطباع السليمة (سئل)
عن امرأة ليس لها ولي
خاص وقاضى بلد هاجر
فالم رتب على عقود النكحة
مكوساها وقع فهل لها ان
تفوض أمرها للعدل بزوجه
ويصح النكاح للضرورة
ولان وجود القاضى
الذى كور كالعدم لفسخه
بأخذ الممسك المذكور
(فاجاب) بان للمرأة
تفويض تزويجها لعدل
ويصح تزويجها بالضرورة
(سئل) عن فتح النساء
من زوجنك وقت نكاحها
فهل يصح النكاح أولا
(فاجاب) نعم يصح النكاح
بذلك لان العن فيه لا يمنع
الفهم (سئل) هل يصح
النكاح بحضور من لا يعرف
لسان العاقدين اذا كان
يضبط اللفظ (فاجاب)
بانه لا يصح اذ من شروط
الشاهدين معرفتهما لسان
المتعاقدين كجزء من صاحب
الانوار والروض ووجهه
جماعة كالبليغى والاذرى
(سئل) هل يصح النكاح
اذا لم يفهم كل من المتعاقدين

والاذرى كما علمت الثاني ان نص الواقف على أن الأرض للسكنى أو الزرع وعليه يعمل ترجيح السبكي والاول ان أطلق أو ذكر أنه يعمل فيها بالصلحة أو ينتفع بها بجميع الانتفاعات وعليه يعمل ترجيح الاذرى وفي الخادم قال القاضي والمتولى لا يجوز جعل الأرض القراح دارا ولا مستانا فان فعل وجب رده الى ما كان قال القاضي ولا خلاف فيه وعدى ذلك الى ما لو خرب وعمره ومنه يعلم أن الأرض المحكرة اذا خرب بناؤها لا يجوز أن يبنى عليها الا نظير ما كان اه اذا تقرر ذلك كله علم أن ما وقع من المستأجر المذكور في السؤال من زيادة مرافق ومساكن ليس فيه تغيير ممنوع فلا محذور عليه فيه من هذه الجهة وان كان فيه محذور من جهات أخرى كما علم مما يأتى الثاني ما أشار اليه السائل من هدم المستأجر وبناءه وانه هل يسوغ له ذلك وجوابه انه لا يسوغ له ذلك الا باذن الحاكم أو الناظر وأما بغير اذنها فهو متعد فيلزمه التميز بوارش ما هدمه بان يقوم قائما مبنيا ثم مهدما وينظر ما بينهما من التفاوت فيؤخذ منه ليصرف في جهة الوقف الثالث ما أشار اليه من ان المستأجر اذا عمر في الوقف هل يرجع بانقاضه أو بدلها أو يكون متبرعا لا يرجع بشئ وان اهدم ما عمره وتغيرت أنقاضه وجوابه أن في المسئلة تفصيلا وهو أنه لا يرجع بشئ مما صرفه بغير اذن الناظر والحاكم الشرعى وان كان انما عمر لامتناع الناظر من العمارة ثم ان عدما أعنى الناظر والحاكم أو غابا واضطر الى العمارة فعمر بنية الرجوع وأشهد على ذلك رجوع فيما يظهر أخذا مما ذكره في هرب الجمل ونحوه وأما ما صرفه باذن أحدهما السائق فيرجع به وحيث قلنا لا يرجع له بما صرفه فهل يدخل في ذلك أعيان ماله من خشب وحجر وغيرها فلا رجوع له فيها أيضا وان اهدمت وتغيرت عن الوقف لما تقرر من انه متبرع أو هو باقية على ملكه وان كانت مبنية في الوقف بخلافه بانقاضه المصرح به في كلامهم الثاني وان كان فيه أيضا ما يدل لاول كما سئل والفرق بين الاعيان وغيرها من المصاريف كآجر البنائين ونحوهم ان تلك الأجر أخرجهما من يده الى غيره أذا لهما في اتلافها فلم يكن له الرجوع بها عليهم بهذا الاذن ولا على الوقف لانه كالمتبرع بها وأما الاعيان الباقية فهي لا تخرج عن ملكه الا بلفظ ولم يوجد ومما يدل لما قلناه ان المصرح به في كلامهم الثاني قول الماوردى والرويانى وأقرهما ابن الرفعة والقمولى والسبكي والبليغى والاسنوى والزركشى وغيرهم فهو المعتمد وان خالف فيه الفارق اذا بنى مسجدا في موات صار مسجدا بالبناء والنية ويزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في موضعها وهى قبله على ملكه الا أن يقول انها للمسجد فتخرج عن ملكه ولو بنى بعضه لم يجبر على انما ولو سقط على نثر لم يضمنه سواء أذن الامام أم لا قال القمولى والبليغى وفي قوله تخرج عن ملكه بقوله انها للمسجد فنظر وينبغى توقفه على قبول من له النظر وقبضه اه ولم يتزاعا في ان قوله انها للمسجد يفيد التملك حتى يحتاج للقبول مع قبوله المنازعة لانه اما اقرار فلا يتوقف على قبول أو كناية هبة فلا بد من نيتها وجوابه انهم فهموا من ذلك أنه كناية هبة وانه لو اها كادل عليه سياق كلام الماوردى قال البليغى والفاخر انه لا يملك البقعة تقديرا ويجرى ذلك في البئر المحفورة في الموات للسبيل وما يحجب بقصد تبيله مقبرة ونحو ذلك فانه يخرجها اه ووجه السبكي خروج هذه الصورة عن نظائرها المتوقفة وجود الوقف فيها على اللفظ ولا تغنى عنه النية بان الموات لم يدخل في ملك من أحياء مسجدا وانما احتج الى القفل لخراج ما كان في ملكه عنه وصار للبناء حكم المسجد تبعها اه وقضيته أنه لو بنى في الموات ونيته الوقف على معين أو جهة كانت وفقا للبناء والنية وبؤيده ما قاله الزركشى كالبليغى والاسنوى من اجراء ما ذكره الماوردى في المدارس والربط والبئر المحفورة في الموات للسبيل والمقبرة المحبة في الموات وغيرها أخذا من كلام

كلام الاسنوى أخرجه
بعنه أولا (فاجاب) بانه
لا يصح (سئل) عن بلغ
وشيدا ثم طرأ عليه السفه
ولم يجبر عليه هل يلى نكاح
موليته أولا (فاجاب) بقوله
نعم يلى نكاحها (سئل)
هل للوصى أن يزوج
المجنون عند ظهور الحاجة
أولا وهل في هذه المسئلة
نقل (فاجاب) بانه ليس له
تزوجها كما هو ظاهر كلام
الشيخين وغيرهما وبه أفتى
ابن الصلاح قال الباقين
وبعضه نص الام اه وهو
الراجح وان اقتضى كلام
الشامل خلافا فهو راجح جماعة
من المتأخرين (سئل) عما
لظهرت حاجة السفه الى
النكاح وامتنع منه وليه
فتزوج بنفسه هل يصح
النكاح أولا فان خفت
الحاجة وتعدت مراجعة
السلطان فتزوج بنفسه
هل يصح النكاح أولا
(فاجاب) بان النكاح في
الحالين باطل (سئل) عما
لو حكمت امرأة لاولى لها
الا حاكم عدلا في تزويجها
وابس بمعدن هل يجوز له
تزوجها مع وجود القاضى
اقول بعض المتأخرين فعل
أن الصحح جواز هذه المسئلة
سفر أو حضرا مع وجود
القاضى ودونه (فاجاب)
بانه لا يجوز تزويجها الا
عند فقد القاضى اذ الضرورة
تتقدم بقدرها ومراد
بعض المتأخرين بقوله

الرافى في احياء الموات اذا علمت ذلك علمت منه انهم مطبقون على ان آلات العمارة لا تخرج عن ملك بانها من ماله من غير كونه نائبيا في ذلك عن أحد الالفاظ ولا تغنى عنه النية لان الاستثناء معيار العموم وهم لم يستثنوا من اشتراط اللفظ في الوقف الا هذه الصورة وحيث لا آلات في صورة السؤال لم تخرج عن ملك بانها المتعدى بينها فلتكن باقية على ملكه وان نوى بوضعها الوقف أو التبرع لم يتقرر ان النية لا يكتفى بها وحدها الا في صورة الموات ومما هو صريح أيضا فيما قلناه من بقاء الآلة على ملكه قول الرويانى اذا عمر انسان المسجد الخراب ولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء اه وهذا صريح أى صريح في انه في مسئلتنا يرجع في آله متى شاء لكن ان ترتب على رجوعه هدم للموقوف غرم أرشها لبعاديه كما كان فان قلت فنار بعضهم في كلام الرويانى حيث قال عقبه وفيه نظار وكلام البغوى قد يخالفه وهو قوله ولو قال لقيم المسجد اقرب المين من أرضي للمسجد فضر به وبني به المسجد صار له حكم المسجد واپس له نقضه كالصدقة التي اتصل بها القبض وله استرداده قبل أن يبنى به قال ولو أعار الطين والخشب لقيم المسجد ليبنى بهما لم يجز اذ مقتضى الاعارة الاسترداد والشئ اذا صار مسجدا لا يجوز استرداده بخلاف اعارة الأرض للدفن فان له غايه اه قلت ذلك البعض استند في نظره الى ما ادعاه من ان كلام البغوى قد يخالفه وأنت اذا حققت النظر في قول البغوى كالصدقة الخ وفي فرضه الكلام في قوله لقيم ماذ كروا ان هذا يتضمن الهبة نظير ما مر آتفا عقب كلام القمولى والبليغى وجدته غير مخالف لكلام الرويانى لان كلام الرويانى فيما اذا بنى المسجد بآلة نفسه وهو ساكت فالآلة باقية على ملكه لانها لا تخرج عنه في غير مسئلة الموات السابقة اللفظ ولم يوجد وأما كلام البغوى فهو مفروض فيما اذا قال لقيم ماذ كرو وهذا قول متضمن للتملك للمسجد وهو حرملك فاذا قبضه ناظره بان بنى به فيه ملكه المسجد كالصدقة التي اتصل بها القبض فعلم وضوح الفرق بين المسئلتين واندفع القول بان كلام البغوى قد يخالف كلام الرويانى ووجه اندفاع هذا أن كلام البغوى يخالف له صريحا لكن لدرك يخصه كما قررناه ومسئلة السؤال انما تشبه فرض مسئلة الرويانى لا فرض مسئلة البغوى فتخرج من ذلك ايضا ماذ كرت ان كلام الرويانى صريح في مسئلتنا وان كلام البغوى لا يخالفه ولا يخالف مسئلتنا أيضا فلا يرد علينا ولا على الرويانى ومما هو صريح فيما ذكره أيضا قولهم يصح وقف المستأجر لما بناء في الأرض المؤجرة ولو بعد المدة فان كانت موقوفة تعين الإبقاء بالآجرة على ما فيه مما هو مبسوط في محله مع قولهم انما صار المبنى في عمارة الموقوف وترميمه وقفا بالبناء لجهة الوقف ولم يتجج لانشاء وقفه بخلاف بدل الموقوف اذا قتل لان الأرض الموقوفة باقية والمبنى به كالوصف التابع بخلاف المقول فانه فات بالسكية فاذا تأملت كلامهم هذا مع الذى قبله علمت ان هذا فيما اذا بنى في الموقوف من له الولاية كالناظر أو الحاكم أو أذن أحدهما فيجوز بناء أحد هؤلاء بصير المبنى وقفا من غير احتياج لانشاء وقف لوقوعه تابعا للموقوف الموجود من له الولاية عليه وعلمت أن الاول في بناء غير هؤلاء في أرض موقوفة فلا يصح بربناؤه وقفا بمجرد بنيائه لما علمت من تصريحهم بصفة وقفه المستلزمة لكونه مالكا له وهذا هو عين ما قلناه من ان المستأجر اذا بنى متعديا في الأرض أو الدار الموقوفة المستأجرة لا يخرج بناؤه عن ملكه بمجرد بنيائه بل ولا ينييه انه لا وقف كما مر فان قلت صرحوا في غرس الشجرة في المسجد باعتبار نيته الغرس وقالوا فيما اذا غرسها مسجلة لا لا كل انه يجوز لكل غرسها بلا عوض وكذا ان جهات نيته حيث جرت العادة بانها تغرس مسجلة لا لا كل فما بال النية أثرت هنا ولم تؤثر في مسئلتنا قلت ماذ كروه هنا من تأثير النية وحدها مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه ومن صرح بالمشكلة

الذي كورما اذا كان الحكم

الاسنوي فقال كيف يخرج المغروس عن ملك القارس بلا لفظ وقد سبق انه لو بنى مسجدا لم يخرج عن ملكه بالقصد أي في غير الموات بل لابد من اللفظ وأجاب عنه الاذري بما لا يشق فقال القرينة الظاهرة قد يكتفي بها هنا والنوى رحمه الله تعالى يختار جواز البيع والهبة والصدقة بالمعاطاة فلا يبعد القول بالاكتفاء بذلك هنا اذا جوزنا الغرس لانه لا يقصد بذلك الا التبرع للمسجد والمسلمين المصلين بالاستقلال ولا خفاء ان من وضع خايسة على الطريق وكبرانا انما تقطع بانه قصد بذلك التيسيل للماء بحكم العادة اه وفيه نظر اذا الاكتفاء بالقرينة الظاهرة انما هو بالنسبة لجواز الاكل مع جهل نية القارس ولا كلام لنا في ذلك وانما كلامنا في اننا لو تحققنا انه غرسها بنية التيسيل لالا كل خرجت عن ملكه بمجرد النية وجاز الاكل من ثمرها بلا عوض وبه اذا بظاهر اندفاع قوله والنوى يختار الخ وأي جامع بين مانحن فيه وبين المعاطاة لاننا قلنا في المعاطاة انه لابد من الثمن من أحد الجانبين فهي لا تشبه مسألتنا بوجه وان قلنا انه يكتفي فيها بالاخذ والعطاء مع السكوت من الجانبين تحكما للقرينة ففيه نوع شبه بمثلنا لكن القول بجواز المعاطاة ضعيف في المذهب فلا يصح الاستناد اليه في الاشكال الوارد على المذهب من انه لابد هنا من اللفظ وقوله ولا خفاء الخ لادليل فيه أيضا لانه قرينة ظاهرة بجوزة للشرب وايس مما نحن فيه فظاهر ما سبق آنفا من القرينة الظاهرة والذي يتجه في الجواب عن اكتفائهم بالنية في نحو الغرس للتيسيل انهم سألوا في المأكولات والمشروبات لغلبة وقوع المسامحة من الناس في جنسها بما لم يسألوا به في سائر الاموال لغلبة وقوع المسامحة فيها فاكثفوا في خروج الاولى عن الملك بالنية واشتروا لخروج الثانية عن الملك اللفظا واذا تقرر ان ما بناء المستأجر من الانقضاء باق على ملكه وطلبه فالظاهر كما يأتي انا نعمته من اخذه لكن بشرط أن يغرم ارض ما هدمه من بناء الوقف ليعاد الوقف بذلك الارض كما كان فان كان ما يريد هدمه هو الذي عمره كاهن ماله متعبدا فلا أرض عليه للهدم الرابع ما أشار اليه السائل نفع الله به من انه يجبر المستأجر على هدم الانقضاء القديمة والحادثة وعلى عود الوقف على هيئته الخ وجوابه انه لا يجبر على الهدم الا اذا طلب انقاضه لحينئذ يمكن منه بشرط غرمه للارض وهذا ان لم يغير هيئة الوقف المتغير والمتنع والا أجبر على هدم جميع ما حصل به ذلك التغير واخذ منه ارضه ويلزم الناظر رده به الى ما كان كما صرح بذلك القاضي والمتولى وقدمته عنهما في اواخر الوجه الاول الخامس ما أشار اليه من انه اذا بنى متعبدا واختلطت انقاضه بانقضاء الوقف وتعدى التميز وطلب أخذ انقاضه فهل يجاب الى الهدم ثم يجتهد ويأخذ انقاضه ويغرم ارض الهدم أولا يجاب اليه ويجبر على تعيين قيمة ارضه من انقاضه ويأخذها من غلة الوقف صيانة للوقف من الهدم أو يملك الكل ويلزمه البذل كل مجتهد ثم رأيتني سبق مني في جواب سؤال قريب من ذلك اني قلت واذا تعدى المستأجر بخلط انقاضه بانقضاء الوقف وتعدى التميز ففضية كلامهم انه يملك انقضاء الوقف ويلزمه بدلا من مثل في المثل وفيه في المقوم فان اختلطت بلانعد صارت شركة بينهما اه وأصل ذلك قولهم لو خلط المغصوب من واحد وكذا من اثنين كما اقتضاء كلام الرافعي واعتمده غيره لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية وأفتى به النوى انه ليس كالمالك فلا يملكه بماله وتعدى غيره كان كالمالك لانه لما تعدى رده أبدا أشبه بالتالف ولانا لو جعلناه مشتركا احتجنا للبيع وقسمته الثمن في بعض الصور فلا يصل المالك لعين حقه ولا لملكه والمثل أقرب الى حقه من الثمن فانتقل الى ذمته وملك المغصوب الذي خلطه بملكه بطريق التبعية له ولهذا لا يتصرف في المغصوب الا بعد اعطائه ماله كمثل المغصوب وبقولنا بطريق التبعية له فارق هذا ما مر من البلقيني وغيره فيما لو غصب مال اثنين وخلطاه ولا فرق فيما ذكر بين خلط الشئ بجنسه أو بغير جنسه وله دفع البذل من غير الخلط وكذا منه ان

أكثر منه وقد قال القاضي

حسين لوزجهما من أعين صعب ولا خيارا لذلي البصر من شرط الكفاية (سئل) عن شروط الاجبار التي ذكرها الفقهاء هل هي شروط صحة النكاح والاجبار أم لجواز الاجبار دون الصحة (فاجاب) بان الشروط المذكورة أغماهي لجواز الاجبار أما صحة فلا يشترط اهما جميعا فانه لو تزوجها بدون مهر مثلهما وبغير نقد البلد أو عوجل مع مهر المثل على الاصح وان حرم الاجبار (سئل) عن تاجر قمح يقر بأرض القرآن زوج ابنته لرجل شاي طحان فهل الزوج كفء لها وهل العقد صحيح أولا (فاجاب) بانه ليس الزوج كفء الزوجة ونكاحها باطل (سئل) هل للمرأة الفاسقة السفيرة التي لاولي لها ولا قاض بقهرها أن تولى أمرها عدلا بزوجها (فاجاب) نعم (سئل) عما لوشه درجل بان زوج والدته مات عنها أو طلقها من مدة كذا أو ان ولها الخاص غاب عن تلك الناحية الغيبة الشرعية فزوجها القاضي فهل تقبل الشهاداتان المذكورتان ويصح التزويج (فاجاب) بانه لا تقبل الشهاداتان الا ان تشهد بذلك حصة وأما التزويج فصح اذا كان الامر كشهد به (سئل) عن امرأه كرت

كان كالمغصوب أو أجود لادونه الا برضا المستحق وقولهم لو انصب زيت رجل على زيت غيره أو غاطاه اشترى كما فيه لعدم التعدى فان تماثلا اقتسماه وان كان أحدهما أجود فاعطى صاحب الاجود شريكه قدر ملكه من الخلوط وجب قبوله لان بعضه عين حقه وبعضه خبر منه واصحاب الاجود قبول قدر حقه منه فان أبي بيع الكل وتماثلا الثمن بنسبة القيمة ولا يجوز لهما قسمة الخلوط بنسبتها للتفاضل في الكيل ونحوه ولو اختلفا في قدر الملكين صدق بيمينه من انصب على ماله اه وهو صريح أو ظاهر في انه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون المغصوب وقفا وأن يكون ملكا ويؤيده تعليلهم الملك بانه لما تعدى رده أبدا أشبه بالتالف اذا تقرر ذلك علم منه ان الذي دل عليه كلامهم انه اذا خلط آلاته بانقضاء الوقف وبني بالجميع وتعدى التميز كان الكل ملكه وحينئذ فله هدمه واخذ به بل يجبر عليه ما لم يتركه لجهة الوقف اذ يلزم ناظره حينئذ قبوله منه حيث لا ضرر يعود منه على الوقف ثم يغرم للوقف بدل انقاضه ثم ان كان هدمها لزمه ارضها أيضا ويصرف الناظر ذلك في بناء مثل المهودم وتلزمه أيضا الاجرة لمدة بقاء ملكه في أرض الوقف لانه بتعدى التميز ملك الكل فهو من يومئذ مستعمل لأرض الوقف في ملكه فيلزمه اجرة مدة بقاءه فيها ويلزمه أيضا تسوية ارضه ونقصها ان نقصها بناؤه هذا كله اذا تعدى التميز كما تقرر فان بني بالجميع ولم يتعدى التميز وحكمنا ببقاء آلاته الحادثة على ملكه وطلب أخذ ملكه فظاهر انه يجاب اليه وان أدى الى الهدم لان البناء من فعله فهو لم يفوت بالهدم شيئا مما لو كان للوقف نعم يلزمه ما نقص من قيمة انقضاء الوقف وأرضه باستعمالهما في البناء ثم الهدم لانه متعدد بذلك السادس ما أشار اليه السائل نفع الله به من انه اذا اجتهد المستأجر في الانقضاء القديمة والحادثة وميز بعضها عن بعض هل يقبل قوله في ذلك بلا عين أولا وجوابه أن الذي صححه النوى في المجموع في باب الآتية فيما لو اختلطت حمامة غيره بحمام له انه له أكله بالاجتهاد الا واحدة كولو اختلطت غمرة الغيرة بغيره واعتمده السبكي وغيره فما حكاه الروايات من انه ليس له ان يأكل واحدة منه حتى يصلح ذلك الغير أو يقاسمه ضعيف وان نقله في المجموع في باب الصيد والذبايح بعد الاول ولم يرجح واحدا منهما ووافق الاول قول القاضي لوانتهت غنمه أو طيورهم بغير المسلمين أو طيورهم أو رجله برحاله جاز له الاجتهاد فان نازعه ذو اليد فاقول قول ذي اليد ووافق ذلك أيضا قول البغوي في فتاويه اذا حربت حمامة واشتبهت جاز لكل واحد أخذ ملكه بالتحري كولو اختلطت حمامة بحمام الغير واذا جوزنا له الاجتهاد ونازعه الناظر فان كانت اليد للمستأجر صدق بيمينه أو للناظر صدق هو دون المستأجر ثم رأيت في فتاوى البغوي ما يؤيد ما ذكرته آخر الخامس من أن المستأجر يجاب للهدم وعبرة فتاويه رجل وقف جامعاً على قوم فانهم ولم يبق من الآلة شئ فاجر المتولى عرصته من انسان أربعين سنة ليبنى فيها فبنى ثم ان الباني وقف عمارته على آخر بن غير الاولين قال لا يصح الوقف بعد مضي المدة المتأجرة فتكون العمارة في حكم الوقف الاول فلو كان المستأجر أدخل فيها شيئاً من آلاته فأراد أن يرفعها ويضمن أرض النقصان الذي دخل الارض له ذلك وليس للمتولى أن يقطع ويغرم ارض النقص وعاله بان القلع ليس من مصلحة الوقف فانه مادام بناؤه فيها يستحق اجرة العرصه فلزمه ذلك احياه للوقف الاول اه المقصود منه قتائل قوله فلو كان المستأجر أدخل فيها شيئاً من آلاته الخ تجده صريحا فيما ذكرته فان قلت قوله فتكون العمارة في حكم الوقف الاول ينافي ما قدمته أن ما عمره المستأجر باق على ملكه قلت هذا فرعه على ما اختاره من هدم محصة الوقف والموقوف المعتمد صحة وقف البناء والغراس في الارض المستأجرة أو المستعمارة سواء المملوكة والموقوفة قبل مضي مدة الاجارة والعارية وبعده على أنه يتعين حل قوله فتكون العمارة في حكم الوقف الاول على انه أراد بذلك انها بالوقف لا تنسلخ عن أحكام

وصرفها مطلقا عليه ثم رجعا عن ذلك وقال انه انما طلقها مطلقا فقط قول يجوز لمن سمع كلامه الاول والثاني أن يحضر عقده عليهما من غير استحلال وهل يصح العقد المذكور سواء اعتذر راعى قولهما الاول بنسبتيان أو غيره أولا (فاجاب) بانه لا يجوز ان يسمع كلام الزوج المذكر أن يحضر عقده عليهما من غير استحلال اذ لا يقبل رجوع الزوج عن قوله المذكور فلا يصح العقد المذكور هذا اذ لم يعتذر عن قوله الاول بنسبتيان أو نحوه (سئل) عن امرأة زوجها الحاكم اغيبة وليها ثم قدم وقال كنت دون مسافة التصرف هل يقبل قوله بينهما أم لا بل من بينة كما قاله بعضهم (فاجاب) بانه يقبل قول الولي بينهما ولا يحتاج الى بينة كقول في البغوي (سئل) عن شخص تزوج شقيقته بغير كف برضاها دون رضا شقيقها الآخر ثم رفع الامر الى حاكم شافعي وادعى أن الزوج غير كافى لها ولا لوالدها في النكاح والديانة والنفقة وأنه غير راض به وأقام بينة شهدت بذلك كاهن شاهد القاضي على نفسه أنه ثبت عنده ذلك وحكم بموجب عدم الكفاءة بينهما ومن وجبه الغايه النكاح فهل حكمه بموجب

الوقف الاول من لزوم أحبتها لمصرفه لان وقفها على غير مصرفه باطل على ما اختاره واذا كان باطلا لزم بقاء العمارة على حكمها الاول من أن مالكها يفرم أجره محلها لمصرفه وانما قال ذلك لانه بعد كل ايمد أن مثل البغوي يقول بان من استأجر عرصة موقوفة للبناء فيها ان بناءه يصير وقفا فورا عليه لان ذلك يتنافى وضع الاجارة ولان الائمة مطبقون على خلافه كما يعلم من بابي الاجارة والوقف وقد ذكرت آنفا ما هو صريح فيه بقولي والمنقول المعتبر الخ فان قلت اذا أراد الناظر أن يملك الوقف آلات المستأجر المختلفة بالآلات الوقف التي يمكن تغييرها فلم يجب لذلك قلت المصريح به في باب الاجارة أن تغيير المؤجر بين التملك والقلع مجانا والتبعية بالاجارة انما هو عند عدم اختيار المستأجر القلع أما اذا اختاره فانه يقلع وعليه الارش والتسوية للارض ولا يجاب المؤجر الى واحدة من تلك الخصال سواء في ذلك الارض الوقف والمالك * (قاعدة) * لو أراد الناظر بعد المدة القلع وغرم الارش من مال الوقف ولم يقتضه شرط الواقف لم يجوز وكذا لو أراد التملك للابقاء وكان يتغير به مقصود الوقف من بقاء الارض مكشوفة فانه لا يجوز له ذلك أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أمره صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه العصابة بسد أبوابهم النافذة الى مسجده الاخوثة أبي بكر رضى الله تعالى عنه من رواه وما حكم ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (فاجاب) رواه الشيخان وغيرهما بل باغت طرقة حد التواتر كما بينه الحافظان السيوطي شكر الله تعالى سعيه وفي بعض طرقة وسندها حسن ان أبا بكر لما بكى اذ سمع قوله صلى الله عليه وسلم ان عبدا خير الله الخ قال له صلى الله عليه وسلم على رسلك أفضل الناس عندي في العصابة وذات البدر ان أبي خفاة انظروا هذه الابواب الشوارع في المسجد فسدوها الا ما كان من باب أبي بكر فاني رأيت عليه نورا وفي رواية أخرى رجالها ثقات انظروا الى هذه الابواب الالاصقة في المسجد فسدوها الا ما كان من بيت أبي بكر واني لا أعلم أحدا كان أفضل عندي في العصابة منه قال العلماء ولا يعارض هذه الاحاديث الاخرى الكثيرة المتواترة أيضا المصروفة بسد الابواب كلها حتى باب أبي بكر الا باب على لانهما قضيتان ففضة على رضى الله تعالى عنه كانت متقدمة وهي في سد الابواب الشارعة وقد كان أذن لعلي رضى الله تعالى عنه أن يمر في المسجد وهو جنب ويدل على تقدمها رواية البراز عن علي رضى الله تعالى عنه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلق فرهم أن يسدوا أبوابهم فانا قلت فقلت لهم ففعلوا الاجرة فقلت يا رسول الله قد فعلوا الاجرة فقال تل اجرة فليحول بابي فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تحول بابك فحوله فهذا صريح في أن واقعة على رضى الله تعالى عنه كانت قبل أحد وقضية أبي بكر رضى الله تعالى عنه متأخرة في مرض الوفاة في سد طاقات كانوا يستقرون الدخول منها وهي الخوخ وقال الحافظ ابن حجر فضية على في سد الابواب وأما سد الخوخ فالمراد بها طاقات كانت في المسجد يستقرون الدخول منها فأمر صلى الله عليه وسلم بسدها الاخوثة أبي بكر رضى الله تعالى عنه وفي ذلك إشارة الى استحلاف أبي بكر رضى الله تعالى عنه لان الخليفة يحتاج الى المسجد كثيرا وعلم من تلك الاحاديث الصحيحة بل المتواترة كما مر أنه صلى الله عليه وسلم منع من فتح باب شارع الى مسجده ولم يأذن في ذلك لاحد حتى لابي بكر والعباس الا لعلي رضى الله تعالى عنه لمكان ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ومن فتح خوخة صغيرة أو طائفة أو كوة ولم يأذن في ذلك لاحد حتى لعمر رضى الله تعالى عنه الا لابي بكر رضى الله تعالى عنه خاصة لمكان الخلافة ولكونه أفضل الناس بدا عنده كائنات عليهما في الاحاديث وهذه خصصة له لا يشاركه فيها غيره ولا يصح قياس أحد عليه فيها الى يوم القيامة فان عمر رضى الله تعالى عنه استأذن في كوة فلم يأذن له والعباس رضى الله تعالى عنه في فتح باب صغير

صغير بقدر ما يخرج منه فلم يأذن له وفيها أيضا أنه لم يسد ماسد ولم يفتح مفتح الا يامر من ربه عز وجل وان ذلك كان في مرض الموت في آخر مجلس جاسه على المنبر وان ذلك من جملة ما عهد لأمته ومات عليه ولم ينسخه شيء فوجب استمرار حرمة وأنه لا رأى للامام فيه لنصه صلى الله عليه وسلم على منعه واستفاده ذلك الى الله تعالى لا اليه ولا يفتقر لتغيير معالم المسجد وجدوده والزيادة فيه لان حرمة الفتح منوطه بالمسجد من حيث هو لا بتلك الجدران بعينها ومن ثم وسع مرات في الصدر الاول ولم يقدر أحد على فتح شيء فيه قال الحافظ السيوطي بعد ذكره نحو ما مر أكثر مفتي عصرنا أفتوا بجواز فتح الباب والكوة والشباك من دار بنيت ملاصقة للمسجد الشريف وكان ذلك منهم استرواها وعدم وقوف على مجموع الاحاديث الواردة في ذلك ثم روجع كل منهم في مسئلته فيما أفتى به فابعدوا شيئا كلها مردودة منها قول بعضهم لانقل في هذه المسئلة لاهل مذهبا ونقول بالجواز استحضارا حيث لا ضرر وجوابه لا استحسان بعد به مع النصوص النبوية المصروفة بالمنع واذا منع صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله تعالى عنه من فتح كوة ينظر منها حين يخرج للصلاة فكيف ينهدم الحائط كله بل أقول لو أعيد حائط المسجد وبني خلفه جدار أطول منه وفتح في أعلاه كوة يطالع منها الى المسجد فينبغي المنع احتياطاً فان انضم لذلك أن الشياطين يصير مدة لمن يجلس فيها مرتفعاً والقبير الشريف تحته فهذا أشد وأشد والواجب على كل منعه الاحتياط لدينه حيث علم أن هذا الحكم مخصوص عليه من صاحب الشرع وأنه لا رأى لاحد فيه بعد نفيه وأن حكم الحاكم وافق المفتي بما يخالف النص برد والتوصل الى خلافه بالحيل الفاسدة كعله في غير جدار المسجد من باب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله سبحانه وتعالى بادنى الحيل ومنها القياس على سائر المساجد حيث رأى الناظر ذلك ويرد بانه لا قياس مع النص فقد دلت الاحاديث على تميز المسجد النبوي بذلك ومنها قول بعضهم الامر منوط في ذلك برأى الامام وجوابه لا رأى لاحد مع النص ومنها قول بعضهم تلك الاحاديث المانعة مخصوصة بمنه صلى الله عليه وسلم وهذا باطل من وجوه أحدها أنه لا دليل لهذا التخصيص ثانيها أن القصة أمر بها صلى الله عليه وسلم وأوخر حياته اذ لم يمض بعدها الا دون عشرة أيام فدل على أنه شرع مسبقاً بعد وفاته الى يوم القيامة ثالثها لو كان التخصيص مراد البينة والا كان مؤخراً للبيان عن وقت الحاجة لا سيما وهي آخر جلسة جلسها للناس وابعها استمرار العصابة على هذا الحكم دليل على أنهم فهموه شرعاً وبدا خامسها يقال لزاعم التخصيص ما وجه منع العصابة في زمنه والاذن لمن بعدهم والعصابة أجل وأحق بكل خير وهل يتغير تخيل انه يرخس لاهل القرن الاول مامنع منه أشرف الامة وخيارهم معاذ الله تعالى ومنها قول بعضهم المنع مخصوص بجداره صلى الله عليه وسلم فاذا هدم وأعيد غيره كان مائلاً للمعبد فيفتح منه ماشاء ولا يصير وقفا حتى يوقفه وهذا مردود بوجه الاول أن الحكم ليس متعلقاً بخصوص الجدار كما فهم هذا الغافل بل بعموم المسجد وقصده صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه الاحاديث أن لا يتطرق لمسجده من باب دار تلاصقه ولا يطالع عليه من كوة في دار تلاصقه والمعاد يقوم مقام الاول في هذا الحكم الثاني أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية وقد قال انظروا هذه الابواب الشوارع الى المسجد فسدوها فترتب الامر بالسد على وصف كونها شوارع الى المسجد وان فُتحت في غير جداره ومن ثم لما هدم عمر وعمان جداره وأعاده لم يفتح فيه شيئاً فدل على أنهم فهموا تعاق الحكم بالمسجد لا بالجدار والا لفتحوا لهم أبواباً وكوات نظرا الى أن الجدار ملك بانيه وحاشاهم من ذلك ٧ أخرج أحمد وأبو يعلى والبراز ان عمر قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ينبغى أن يزد في مسجدنا هذا ما زد في الرابع أن زعم أن

عدم الكفاءة رافع لخلاف المالكي الذي لا يعتبر الكفاءة في النسب بحيث يمنع عليه أن يحكم بتكاثفهما من حيث النسب واذا قلتم نعم فلو فرض ان هذا الزوج عقد عليها ثانيا مع استمرار الاخ على امتناعه هل يسوغ للمالك أن يحكم بفسخه أم لا لان حكم الشافعي صيردانة النسب مانعة من الكفاءة ووقع الخلاف فيها (فاجاب) بان حكمه بموجب عدم الكفاءة رافع لخلاف المالكي الذي لا يعتبر الكفاءة في النسب فيمنع عليه أن يحكم بتكاثفهما من جهة النسب لمافيه من ابطال حكم الشافعي فلا يسوغ للمالك أن يحكم بفسخ العقد الثاني لما ذكر (وسئل) عن امرأة قالت ان زوجها فلان طلقها أو مات عنها وانقضت عدتها هل للمالك أن يزوجه بالابنة (فاجاب) بانه ليس للمالك أن يزوجه حتى تقيم بينة بما قالت لانها أقربت له بالنكاح والاصل تناؤه وهذا بخلاف ما اذا أقربت به لغير معين وعليه يحمل ما حكاه الزبيلى في أدب القضاء فيما اذا حضرت امرأة وادعت ان زوجها طلقها أو مات عنها وطلبت من الحاكم التزوج حيث قال ان كانت غريبة والزوج غائب فالتقول قولها بلاينة ولا يعين وان كان

الحجدار المعاد ملك المعبد يقال عليه هدم الاقول ان كان لغير مصلحة فاعادته واجبة على الهادم فاذا أعاده كان بدل متاف لا ملكا له أو لمصلحة فاعادته واجبة من مال المسجد أو بيت المال وحينئذ يكون المعاد وقفا لا ملكا ولو ادعاه الامام أو غيره من مال نفسه على نية اعادته للمعبد فكذلك أو على نية التملك لم يجز الخامس أن المعاد ان تمعض جدارا للمعبد وجب فصل الدار منه ولم يجز أن يتفع بجدار المعبد في الدار أو للدار الملامسة وجب على الامام أو الناظر إعادة جدار المعبد ولا يتركه مهدوما على أن بناء جدار الدار ان كان في أرض المسجد هدم أولها يعاد جدار المعبد كما كان وهذا هو الذي الكلام فيه السادس ان قوله صلى الله عليه وسلم سدوا الابواب الملامسة في المسجد يدل على انه لم يخص الحكم بجداره بل علقه بالمصوق في المسجد أي كونه متصلا به فشملة ذلك كل باب لصق به من أي جدار كان السابع ان حديث لوبني مسجدى هذا الى مسنعه يدل على أن ما يحدث فيه بعده كما كان بمنه في الحكم فكذلك الجدار الثامن لو قدر والعباد بالله تعالى احتياجا بعض حيطان الكعبة الى هدم واصلاح فهدمها الامام وأعادهما قيل الحائط المعاد ملكه يتصرف فيه كيف أراد حتى يوقفه فان قيل بذلك ففي غاية السقوط وان لم يقل بذلك فجدار المسجد النبوي كذلك اذ الحرمان الشريفان مستويان في غاب الاحكام وقياس المبنى على المسكن أولى من قياسه على بقية المساجد التاسع ذكر ابن العماد أن الظاهر ببيس هو المحدث لمقصورة الحجر الشريفة سنة ثمان وستين وسنمائه وانه أساء بذلك لانه يحرقه طائفة من الروضة الشريفة عن صلاة الناس فيها فاذا حكم بإسائه بذلك مع قصد التعظيم وعدم نص بالمنع فيه فكيف يفق باب أو شيئا من هدم التعظيم والادب لارتفاعهما كما مر العاشر لا يتوهم أن تخصيص الجدار للعرض عليه أو خشية ضعفه بل انما هو لمنع الاستطران والاطلاع الى مسجده مع قلع النظر عن خصوص الجدار حسبما أمر به ربه الخادى عشر أسند صلى الله عليه وسلم المنع للوحى ولم يبين علمه فان كانت تعظيم المسجد استمرا تحريم والمنع وان لم يدرك له علة استمر أيضا تعبدا وزعم أنهم اخصوا الجدار وخوف ضعفه ساقط الثاني عشر ان ابن الصلاح سئل عن رباط موقوف على الصوفية اقتضت المصلحة أن يفق فيه باب جديد ملصقا لبابه القديم فاجاب بالجواز بشرط واستدل بفعل عثمان رضى الله سبحانه وتعالى عنه حيث فتح في المسجد النبوي أبوابا زيادة على ما كان وأقره على ذلك السبكي وغيره وهذا منهم دليل على أنهم فهموا أن الجدار المعاد له حكم الجدار الاول لان عثمان انما فتح في جداره الذي أعاده ولو اختلف الحكم بطل الاستدلال ببدء فرق بأن جدار الرباط جدار الوقف وجدار عثمان ليس جدار الوقف بل هو ملك عثمان الثالث عشر صرح العبادى والجوينى بان من التمس من الناس آلة لبناء مسجد فاعملوه صار مسجدا بنفس البناء ولا يحتاج لإنشاء وقف كما لو أحميا أرضا مواتا بنية جعلها مسجدا وهذا يباطل زعم أن الامام اذا أعاد حائط المسجد كانت ملكه فحتاج لإنشاء وقف وذلك لان الفرائق متظافرة على انه ما فوى بعمارها الا إعادة حائط المسجد ومما يباطل ذلك أيضا قول الماوردى اذا بنى مسجدا في موات أغنى فعله مع النية عن التناقل بالوقف وزال ملكه عن الآلة بعد استقرارها في مواضعها من البناء وقبل الاستقرار هي باقية على ملكه الا أن يقول انه للمعبد فخرج عن ملكه ومن ثم لم ينقل عن عثمان رضى الله تعالى عنه انه حين وسع المسجد صرح بوقف ولا ذكر اقطا وكذا من بعده مع كثرتهم وتوفير العلماء في زمنهم نظرا الى أن البناء المجدد تابع للمعبد القديم وفي الروضة وأصلها نقلا عن الامام ولا شك في انقطاع تصرف الامام عن بقاع المساجد فان المساجد لله اه وهذا صريح في منعه من ان يبنى حائطا على بقعة المسجد ويضم

بينه الحسبة فتسمع كذا كره
البيغوى في تعلقه اه
ونقل الغزى في أدب القاضي
عن الزبلى سمعها ولومن
الزوج ان لم يسمع منه اقرار
بانه عقد بولي وشاهدين والا
لم يسمع دعواه ولا يثبت لانه
مكذب لها وذ كره نظائر
وبسط الكلام على ذلك
أو لا تسمع هذه البينة فان
قلتم بسماع بيينة الحسبة في
ذلك فقد حجت حادثة وهي
ان رجلا حلف بالطلاق
من واحدة غير مدخول بها
انه لا يشارك فلانا في دوابه
المدقة فلانية وشاركه فيها
مول المدقة لما علمدتم أوقع
الطلاق الثلاث كل ذلك
بحضور بيينة شريفة فشهدت
البينة لدى حاكم شافى
حسبة بذلك وحكم بحجبه
وهو - حول البيونة
الصغرى بالطلاق السابق
والغاء الطلاق الثلاث
لوقوعه في البيونة ثم زوجها
المطلق بلا تحليل فهل الحكم
والنكاح صحيحان وهل
هذه الحادثة أولى بسماع
البينة ولو أقامها الزوج
لعدم التهمة أو لضعفها
(فاجاب) أما مسألة
اتفاقهما على مفسد النكاح
فتسمع فيها شهادة البينة ان
شهود حسبة ولا تسمع ان
أقامها الزوج لدفع التحليل
لخالفها الظاهر وهو اقدم
على عقد النكاح فان
الظاهر ان المسلم بل المكلف
الرشيد لا يقدم على العقد

البيها زيادة في البناء وموصولة بها مملكا ذلك يتصرف في المجموع بفتح شبائيك أو غيرها الرابع عشر لا أظن فقها يسمح بانه يجوز لاحد إعادة حائط المسجد من مال نفسه على نية التملك والتصرف فيه بما يشاء مع وجود سهم المصالح أو ربيع وقف المسجد الخامس عشر لا شك أن جميع ما يابى المملوك الآن هو مال بيت المال وليس في أيديهم شيء يثبت انه ملكهم بالطريق الشرعى وأي جهة فرضت فقها الجواب الشافى فالخائط الذى يعده الامام الآن ليس ملكه السادس عشر صرح ابن العماد بانه لا يجوز رفع جدار بين مساجد متلامسة وجعلها مسجدا واحدا لانه يؤدي الى تغيير معالم الوقف فكذلك لا يجوز ترك جدار المسجد النبوي والاقصا على جدار واحد يجعل للمدرسة التي تلامسه مكفيا به عن جدار المسجد على جهة الاختصاص بالمدرسة أو الاشتراك بينهما وبين المسجد بل لا بد من جدار للمعبد متميز منفصل عن جدار غيره مختص به ويجرى عليه أحكام غيره اه حاصل كلام الجلال مع حذف كثير منه لعدم الحاجة اليه وفيه نقد غيره التامل الصادق ولكن أكثره حسن قال وقد تعرض جماعة من متأخري أصحابنا للمسئلة وعموما في سائر المساجد مثل السبكي عن باب فتح في سور المسجد هل يفسد فتحه يجوز الاستطران منه للمعبد أم لا فاجاب بان الكلام في مقامين جواز فتح الباب المذكور والذي يظهر على قواعدنا أنه لا يجوز ولا تكاد الشافعية يرتابون في انكار ذلك فانهم يحترزون عن تغيير الوقف جدا ولما فتح شبك الطيرسية في جدار الجامع الأزهر عظم ذلك على ورأيت من المنكرات ولما فتح الشيخ علاء الدين في بيته بالمدرسة الشريفة بالقاهرة شيئا كالمطبخ لاجل الضوء خشى الانكار عليه فقال لي انه استند الى كلام في المطالب هو كلامهم معهم ان اغراض الواقفين وان لم يصرح بها ينظر اليها ولهذا كان شيخنا عماد الدين يقول اذا اقتضت المصلحة تغيير الوقف في صورته لزيادة ريعه جاز وان لم ينص عليه الواقف لان دلالة الحال شاهدة بان ذلك لو ذكر الواقف حالة الوقف لاثبت في كتاب وقفه ثم نقل ابن الرفعة عن التقي ابن دقيق العيد ما يشعر بجواز ذلك واغضب به ابن الرفعة لان التقي كان قدوة زمانه علما ودينا قال السبكي والذي أراه جواز ذلك ان قل بحيث لا يغير معنى الوقف أى وان لم ينص الواقف على منعه كما أفاده كلام ابن الصلاح ولم يزل شيئا من عينه بان ينقل بعضه من جانب الى جانب وكان في ذلك مصلحة الوقف وفتح شبك الطيرسية لا مصلحة فيه للجامع الأزهر فلا يجوز وكذا فتح أبواب الحرم لأحاجة الحرم فيها وانما هي مصلحة ساكتها فلا يجوز على مقتضى قواعد مذهب الشافعى ولا على مذهب غيره اذا لم يكن فيه مصلحة وقد أفتى ابن الصلاح بنحو ذلك مما هو مبسوط في فتاويه لكن في استدلاله على باب الكعبة نظرا لان بابها كانا في زمن ابراهيم وكذا بفعل عثمان لانه كان هدمها بالكعبة لمصلحة عامة للمسلمين فلا يلزم طرده في كل وقف قال ابن الصلاح ولا بد ان يسان ذلك عن هدم شيء لاجل الفتح على وجه لا يستعمل في موضع آخر من الموقوف ويظهر من هذا انه انما يجوز الفتح بهذه الشروط في باب جديد في الحرم اذا ضاقت أبوابه من ازدحام الحجج المقام الثاني جواز الاستطران فيه بعد فتحه والذي يظهر لي فيه أنه حيث جاز الفتح جاز الاستطران وحيث لا فلا لكن على بسط فيه ذكره في فتاويه وفي أحكام المساجد للزركشى وظاهر خبر الامر بسد الابواب مشكل وهو أنها ان كانت من أصل الوقف لزم عليه جواز تغيير معالمه وان كانت محدثة لزم عليه جواز فتح الباب في جدار المسجد وقوة يدخل منها الضوء وغير ذلك مما تقتضيه مصلحة حتى يجوز أن يفق من داره المجاورة للمعبد بابا الى المسجد في حائط المسجد وقد تقدم أنه ممنوع ويحتمل أن يقال يجوز ذلك للواقف دون غيره لانه صلى الله عليه وسلم هو الذى وقف المسجد اه وهو اشكال ساقط لان الفتح أولا كان بأمر الله تعالى ثم نسخ

الفاقد فأقدمه على العهد
يقضي الحكم والاعتراف
باجتماع معتبرانه فيكون
مكذبا لدعواه وبينه ألا
تري انه لو باع دارا ثم قال
كنت وفتته أو عبدا ثم قال
كنت أعتقته لا يلتفت الى
قوله ولو باع عبدا أو حال
بينه ثم أقام المتبايعان بينة
بحريته لم تسمع لانهما
كذباهما بالبيع ولو قبل
الحالة بغير اعتراف بالدين
كان قبوله متضمنا لاستجماع
شرائط العصة فيؤخذ
بذلك لو أنكر الحال عليه
وأما الثانية فالحكم
والنكاح فيها صحيحان
وتسمع البينة بما ذكر فيها
وان أقامها الزوج لا تنفاه
تعليل عدم سماعها في
الاولى وفي فتاوى البغوي
رجل قال ان فعلت كذا
فامرأتى طالق ثلاثا ففعل
ذلك الفعل بثلاثتهم ثم
قال كنت خالعتا قبل هذا
القول قال على الشهود ان
يشهدوا بحسبة على الطلاق
ثم هو يحتاج الى اثبات
خلع سابق بالبنونة وان
صدقت المرأة فاما اذا قال
أولاني خالعت زوجتي ثم
رأته الشهود ففعل ذلك
لا يشهدون بالطلاق وقوله
السابق مقبول لانه غير
متهم فيه وسئل السراج
الباقي عن رجل أوقع
على زوجته طلاقا جمعة ثم
راجعها ثم حلف عابها
بالتأني فادخل

يؤتى بالسد فهو من قبيل النامع والمنسوخ في الاحكام الشرعية فلا اشكال (خاتمة) سبب هذه
الواقعة التي اختلف العلماء فيها ان السلطان قايتباي لما أراد أن يبني بجوار المسجد النبوي
مدرسة ويجعل الحائط مشتركا بين المسجد والمدرسة ويفتح فيه بابا يدخل منه الى المسجد وشبابيل
مخالفة عليه منع نائبه من ذلك جماعة من أهل المدينة فأرسل يطلب مرسوما من السلطان بذلك
فبلغه منع أهل المدينة فقال استفتوا العلماء فأفتاه القضاة الاربعة وجماعة بالجواز ومنع آخرون
من ذلك ومن العجب زعم قاضي القضاة الشافعي أن الأحاديث مختصة بالجدار النبوي وقد أزيل
وهذا الجدار ملك للسلطان يفتح فيه ما شاء ولا يصير وقفا لا يوقفه ثم لم يتم لهم فتح باب وعدلوا الى
الفتح من الجهة الغربية واستدل بعض الحنفية على جواز الفتح بان باب أبي بكر كان من تلك الجهة
ولو كان له باب مفتوح فيفتح نظيره مردود بان الثابت في الأحاديث السابقة وقرره العلماء ان أبي بكر
لم يؤذن له في فتح باب بل أمر بسد بابه وانما اذن له في خوخة صغيرة فلا يجوز الا أن فتح باب
كبير قطعاً وليس لاحد أن يقول ان المعنى الاستطراق فيستوى الباب والخور في الجواز لان
نص الشارع صريح بالفرقة لأمره بسد بابه وإبقاء خوخته ومن ثم لو بقيت دار أبي بكر واتفق
هرمها واعادتها أعيدت بتلك الخوخة كما كانت من غير زيادة ولا تخويل لهما عن محلها لكن دار
أبي بكر هدمت وأدلت في المسجد زمن عثمان وفي جوار بناء دار بازائها وفتح خوخة منها فظهر تلك
تردد واحتمال والمنع أقرب لان تلك خصوصية لها فلا تنعدي لغيرها ذكره الجلال وأبدى لاحتمال
الجواز وجهين وشرطين يتعذر وجودهما الا أن يكون ما يفتح بقدر تلك الخوخة لأوسع وعلى
سبيلها في محل آخر والامران متمذران للجهل بقدرها ومحلها (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
نخص تصدق على بوابين للمسجد الشريف النبوي على مشرفه أفضل الصلاة والسلام بصدقة أو
وقف وقفاً على البوابين المذكورين وللمسجد المذكور أبواب متعددة وبعض الأبواب له بوابان
وبعضها له بواب واحد فهل تقسم الصدقة أو غلة لوقف المذكورين على عدد الأبواب أو على عدد
البوابين (فاجاب) بقوله يصرف على عدد الأبواب وما يخص كل باب يصرف على عدد من به
من البوابين بالسوية بينهما في الاول وبينهم في الثاني وماخذ ذلك كلام اللغة فيما لو أوصى لغيره
يقسم على عدد الدور لا على عدد السكان قال السبكي وتقسم حصة كل دار على عدد سكانها هذا
كله ان لم يختلف العمل في البوابة بالتعدد للبوابين في الأبواب والاقسم على عدد البوابين لان عملهم
الآن مقصود فاذا استوتوا فيه استوتوا فيما وقف عليهم (وسئل) عن نخص دخل الى الحرم
الشريف النبوي وأعطى البوابين به وهم تسعة أنفار لكل نفر منهم خسين محاقا والتسعة الانفار
بعضهم مقرر بالاصالة في وظيفة البوابة بتقرير الناظر الشرعي وبعضهم نائب بالاجرة عن صاحب
الوظيفة فاخذ البواب جميع المبلغ المتصدق به ولم يدفع للمقررين بطريق الاصالة شيئا فهل لهم
ذلك أو يؤخذ بجميع المبلغ المذكور ويدفع للمقررين فقط ويكتفى البواب بالاجرة أو يقسم ذلك
على التسعة الانفار المكتوبين باسمائهم في دفتر المتصدق لكل واحد حصون محلقا (فاجاب)
بقوله ما أعطاه المتصدق بنفسه لا يرجع به على المعطى الا بعد مسوغ شرعي وليس منه كونه
تأبعا عن غيره في البوابة بل لو قال المتصدق بعد الاعطاء انما طفت أنه أصلي لا نائب لم يكن ذلك
بغيره مقتضيا للرجوع على الآخذ بل لا بد من بينه بل ومع البين في ذلك تردد منه وخلاف
ذكره الأئمة في التنازع في دعوى القرض والهبة أو نحوهما (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
مبلغ قدره نحو ستة وخسين ذهبا وردت من غلة وقف على بوابي الحرم الشريف النبوي وقبض
البواب عن البوابين المقررين جميع المبلغ المذكور ولم يدفعوا للبوابين المقررين بطريق الاصالة

شياً فهل ذلك جائز لهم أولا يستحق جميع المبلغ المذكور الا البوابون المقررون والنواب لهم
الاجرة أو يقسم المبلغ المذكور بينهم أو ما الحكم في ذلك (فاجاب) بقوله المستألف فيها تفصيل ذكره
الباقي في فتاويه وحاصله أن الاستحقاق ان تعلق بسد الوظيفة كما هو الظاهر في نحو البوابة ولم
يكن في شرط الواقف ما يقتضي جواز الانابة أولا عذر مقتضى لجوازها فله يوم كله للنائب والا فلا يصل
مالم يعلق الاستحقاق بالتولية والسد للوظيفة والا لم يستحق واحد منهما والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب احياء الموات)

(وسئل) رضى الله سبحانه وتعالى عنه في مدرسة جعل وانفها لها أربعة مدرسين من المذاهب
الاربعة وحضورا وجعل بازائها خلوى يسمى مجموعها في العرف رباطا ومع ذلك لم تنفع تسبها
عن تلك المدرسة بل يقال خلوة بمدرسة كذا ولم يعلم لواقفها شرط في سكان تلك الخلوى وانما
جرت عادة تلك البلد بان لا يشترط فيهم تفقه بل ولا تصوف فهل اذا قرر ناظرها انسانا محترفا في
واحدة منها مع كونه عارفا عن التفقه مشتغلا بحرفته عن الإقامة بتلك الخلوة وثبت ذلك التقرير على
يد حاكم شرعي شافعي وحكم به بنقض ذلك التقرير أولا ايسر لنا الجواب عن ذلك فان الاختلاف
فيه كثير وكثير من الأذهان متشبثون فيه بما استحسنوه من غير ان يسندوه الى قاعدة أو كتاب
وانما يسندوه الى العرف والعادة في تلك البلد معتقدين أن القول في نحو ذلك عليهم دون غيرها
(أجاب) فقال الجواب عن ذلك يحتاج الى مقدمة هي ان الذي صرح به اللغة ان ينظر في نحو
ذلك الى الغرض الذي بني له ذلك المحل ويعرف ذلك الغرض بقرائن الاحوال والازمنة والامكنة
ولا شك أنه يختلف باختلافها فما قضت به تلك القرائن المطردة اتبع سواء أوافق العرف والعادة
أم لا اذا تقرر ذلك فالغرض من وضع بيوت المدرسة انها تكون سكنا للمشتغلين بالدرس فيها ومن
ثم بحث في الروضة ما حاصله وتبعه المتأخرون كابن الرفعة والسبكي والنسائي والاسنوي والاذري
والباقي والزركشي وغيرهم انه يمنع حيث لا شرط لاوافق غير الفقهاء من سكنى بيوت المدرسة
سواء وافق ذلك عرف البلد أو خالفه وفيه احتمال اذا خالف زاد الزركشي انه لا فرق هنا بين عرف
زمن الواقف وما بعده وان الاحتمال المذكور انما يجري في الاول دون الثاني وهو ظاهر وقول
شيخه الاذري ان الاحتمال غلط اذا وثقت المدرسة على طائفة معينة هو الغلط لان كلام الروضة
كما عرفت حيث لا شرط وفي هذه الصورة شرط وبوجه عدم تقاريرهم للعرف هنا وان كان في زمن
الواقف على ما قاله الزركشي مع قولهم ان العادة المطردة في زمنه كشرطه بان القرينة الوضعية
أقوى من القرينة العرفية لان تلك لا تتغير باختلاف الأزمنة والا مكنة بخلاف هذه فانها تتغير
بذلك تغيرا كثيرا كما هو مشاهد ولا شك ان وضع المدرسة قاض بان بيوتها خاصة بمن قدمناه فلا يقرر
فيها غيرهم سواء اقتضى عرف أهل تلك البلدة ذلك أم لا كما قدمناه وقد أثنى ابن عبد السلام
ومن تبعه شرط الواقف في مسائل لكونه عارضا بما هو أقوى منه فالولى هنا أن تقدم تلك القرينة
الوضعية على العرف المنزل منزلة شرط لانها أقوى منه كما تقرر وبما قررته يعلم أن المراد ببيوت
المدرسة في كلام الأئمة البيوت المنسوبة اليها سواء أحميت مع ذلك رباطا لتلك المدرسة أم بيوتا
لها لان المدار على نسبتها لها وهي موجودة في كل من الحالين كما يدل على ذلك الوضع الذي قررناه
وايضاحه ان وضع تلك المدرسة بازاء تلك البيوت انما قصد به سكنى من يشغل في تلك المدرسة
فاشترط في سكانها ما لم يخص ذلك بالبيوت التي هي داخلها بل يشمل ما فيها وما خرج عنها مما
ينسب اليها كقرورها وأوصفها وأما الرباط فهو على قسمين كما صرح به كلام الأئمة أيضا والحكم
في كل منهما القرينة الوضعية كما صرحوا به أيضا هنا ووجه انحصاره في القسمين انه اما أن يوضع

المكان الغلاف قد دخلته
فوقع عليه الطلاق فكنت
شهرين وأسقطت ولدين
ولم يراجعهما من الطلقة
الثانية ثم انما طلبته الى
الحاكم مع علمها بالطلاق
فقال هي طالق ثلاثا فكتب
الشهود ذلك فهل يؤخذ
بالطلاق الثلاث فاجاب
نعم يؤخذ به الا ان يظهر
بطريق شرعي أنها وضعت
بعد الطلاق الثاني ما تقتضي
به العدة وحلف انه لم يراجعها
فانه لا يؤخذ به أيضا
فلا تستألف معيار العسوم
وقد استثنوا من سماع
شهادة غير الحسبة ما اذا
شهدت بفسد النكاح بعد
ان طلقها ثلاثا فيسقط
ماعداتها على الاصل في
سماع البينة ولو أقامها
الزوج ولا يخالف ما ذكرته
ما في فتاوى القفال من انه
لو طلق امرأته ثلاثا ثم تقار
الزوجان أنه كان قد طلقها
قبل ذلك ولم يراجعها ولا
ابتدأ نكاحها بقصد بذلك
أن هذا الطلاق لم يقع فانا
لا نصدق في ذلك ونعنه منها
في ظاهر الحكم لحق الله
تعالى لان الظاهر من
تطليعه اياها انه انما طلق
منكوحته اه اذ ليس في
عدم تصديقه ما يقتضي عدم
سماع بينته ولا ما في فتاوى
القاضي حين من انه لو
قال الزوج أقيم البينة على
ما دعيت فانا لا نسمع بينته
لان سماع البينة يقتضي

تقدم دعوى اه لانه انما ذكره في دعواه فساد العدة وقد تقدم الفرق بينهما (سئل) هل قوله لوالده أو غيره اقبل لي أحد البنات الثلاث وسماهن تعيين فيصم أم اطلاق فلا يصح كبرجحه في باب الوكالة (فاجاب) هو تعيين فيصم للعلم بما وكل فيه بل العدة هنا أولى منها في قوله تزوج لي من شئت ووجه العدة في هذه آياته بلفظ عام متناول لكل من أقراد النساء مطابقة فانتفى الغرر بذلك (سئل) عن أذنتان هو في غير محل ولايته وزوجها جاضر فيه هل يصح أولا كما هو مقتضى كلام ابن العماد في كتابه توقيع الحكام فانه بنى الفرع على ما لو سمع تركبة الشهود في غير محل ولايته هل يعمل به في عملها وأفتى به عصري وعلاء بان الاذن المذكور لا يعتد به لعدم صحة ارتباط أثره وأفتيتهم بالاول فما الفرق بين المبني والمبني عليه (فاجاب) بانه يصح التزويج كما شمله قولهم للقاضي تزويج من لا ولي لها اذا حضرت في محل ولايته متوطنة كانت أولا اه وليس بين الحاكم وبين المصدق مانع سوى قطع المسافة وقد زال عنه فاذنهما صحيح وان لم يترتب أثره عليه حال فاشبهه بالوحد فاعتنى بلد الغائب ببلد الحاكم عليه فاحظه

بالطرق أو أطراف البلاد واما أن يوضع داخل البلاد فالقرينة الوضعية في الاول بقسميه قاضية باختصاصه بالسافرين ومن في حكمهم كما قررره وأطالوا الكلام فيه بما لا غرض لنا في بسطه وقاضية أيضا بان نازله لا يشترط فيه شيء ومن ثم قال في المنهاج ولو سبق رجل الى رباط مسجل فلم يخص نازله بوصف بخلاف غيره فانه قال عقبه أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانقاه والقرينة الوضعية في الثاني قاضية باختصاصه بمن يأتي في الوقف على الصوفية وبما يدل على هذا الاختصاص تفسيرهم للرباط بانه المكان المسجل للأفعال الصالحة أخذًا من قوله صلى الله عليه وسلم فذلکم الرباط ثلاثا اشارة الى نحو كثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فعمل من القرينة الوضعية وتفسيرهم المذكورين أنه لابد في ساكنه مما يأتي من الاوصاف بخلاف المحترف ونحوه ممن لا يعد من أهلها فانه لا يستحق سكناها وأما الخانقاه فهي ديار الصوفية كما صرحوا به وتفسيرهم لها وللارباط بما ذكر يعلم أن بينهما تساوي أو قريبا من التساوي فيشترط في المترلين بهما ما يشترط في الصوفية الموقوف عليهم وهو أن يكونوا متعبدين في أكثر الاوقات معرضين عن الدنيا مع العدالة وترك الحرفة قال الغزالي ثم لا بأس بنحو الوراقة والخطابة أحيانا في رباط لا حائوت ولا تقدر قدرة الكسب ولا الوعظ والتدريس ولا ملك نصاب الزكاة وما لا يفي بخبره دون الثروة الظاهرة والعروض الكثيرة ويشترط أيضا زيار القوم ومساكنتهم دون لبس مرفعة من شيخ اه وسبقه الى ذلك صاحب التتمة وبما صرح بتساويهما أيضا قول الفارقي في فوائد المذهب يجوز للفقهاء الإقامة في الرباط وتناول معاليها ولا يجوز للمتصوف القعود في المدارس وأخذ شيء منها لان المعنى الذي يطلق به اسم المتصوف موجود في المتفقهة من غير عكس اه وبواقفة صنيع الشيخين وغيرهما فانه ان نذكره قاض بان الرباط تطلق على جميع الاقسام السابقة أعني المدرسة وبيوتها والخانقاه ونحوها الطرق وأطراف البلاد وانه ليس لنا نوع رابع وبواقفة أيضا عبارة وسيط الغزالي وبسببها فانه قال في الاولى لو طال مقام ساكن المدرسة أزعج بعد تمام غرضه فان لم يكن للغرض مرد كرباط الصوفية ففي ازعاجه وجهان وأشار في الثاني الى أن الرابع غير هذين الوجهين فقال يفوت الامر في الخواقي للوالى لاختلاف ذلك باختلاف البقاع والأشخاص والأحوال فاذا رأى المصلحة في اخراج واحد فله ذلك اه بفعل رباط الصوفية هو الخانقاه فحينئذ كلام الفارقي والغزالي والشيخين مصرح بما قدمته من أن وضع المدارس وبيوتها للفقهاء والمتفقهة ووضع الرباط التي داخل البلدان للصوفية والمتصوفة فن لم يكن فقيها ولا متفقهة ولا متصوفا ولا تابع لاحدهما صوفيا ولا كالبواب والخدام فلا حق له في سكنى بيوت مدرسة ولا رباط لانه خارج عن أهلها فعلم من ذلك وبما قررره أخذًا من صريح كلامهم ان المحترف في حائوته ومن لا يعد من المتفقهة ولا من الصوفية لاحق له في سكنى بيوت مدرسة ولا رباط وان تقريره في أحدهما لغو سواء أحكم به شافعي أم لا قال الغزالي في بسببها والحل المبني لتعليم القرآن كالمدرسة أي فيشترط في نازله ما يشترط بنحوه في نازلها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) في أرض متوازية بعضها يجنب بعض وعروق شجر كل مالك لهذه الاراضي المذكورة متصلة بأرض الآخر بحيث لا يمكن الخلاص منها الا بالاتلاف فأراد بعض المالك أن يحفر في ملكه حفرا عميقا يخالفها للعادة ليقطع به عروق شجر جاره فهل الجار منعه أولا لانه اذا قطع العروق مات الأصل والحال ان عادة أهل هذه البلاد المذكورة قديما وحديثا اذا كان مالك الأرض يتضرر بعروق شجر الجار في أرضه وأراد مالك الأرض ازلتها بسبب من الاسباب منعه من ذلك لان في مصلحته ما يؤدي الى اتلاف ملك الغير فهل يعمل بعادتهم ويجبر صاحب الشجرة على ازالة عروقها من ذلك الغير ان لم يكن

يكن ذلك الغير أذن له في غرض الشجرة وارسال عروقها في أرضه والا فهو معبر فان منع فله أجرة المثل اه فهل ٧ ما قاله صحيح معتد أم هو مخالف لقول الشيخ يحيى الدين النووي وغيره لكل من المالك أن يتصرف في ملكه على العادة فان تعدى ضمن أي لخالفه العادة وقالوا أيضا ان تصرف بما يضر المالك فله منعه وان تصرف بما يضر المالك فلا يمنع واختار المنع جماعة من كل مؤذ لم تجر العادة به معالقا وقالوا أيضا الضرر لا يزال بالضرر فما الرابع عندكم أوصحوا لنا الجواب (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله قد جاء هذا السؤال من بلادكم المرة بعد المرة وأنا أكتب عليه بما هو مذهبنا الموافق لغیرنا فكان أهل بلادكم لا يحتلون الشرع وهذه مصيبة عظيمة فانا لله وانا اليه راجعون والحاصل ان الذي عليه أئمة الشافعية رضوان الله تعالى عليهم في هذه المسئلة ان انتشرت عروق شجرة الغير الى أرضه جازله مطالبة المالك بنحوها أو قطعها من ملكه فان امتنع فله نحو يلها فان لم يمكن فله قطعها وقطعها بنفسه ولا يحتاج الى اذن الحاكم له في ذلك ومتى كاف مالكةا قطعها فنقصت الأرض بذلك لزم القالع ارض نقصها ويلزمه أيضا تسوية الحفر الحاصلة بالقاع ولا فرق في اجبار مالك العروق على قطعها بين أن يتضرر بذلك أو يموت به شجرة أولا ولا بين أن يعتاد أهل البلد قطع العروق المنتشرة الى أرضهم أم لا ولا بين أن يحفر الأرض مالكةا حفرا عميقا يخالف العادة حتى تظهر العروق فيطالب مالكةا بقطعها أو تكون العروق ظاهرة على وجه الأرض ثم من اشترى الأرض من أول انتشار العروق اليها ثم عطلت وأضررت به لم يكن له ازالته لعله حال الشراء بانها ستريد ولا ينافي ما ذكرنا من نقله السائل عن النووي وغيره كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة وانه سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قول الروضة ومن أخذ منه أي من الماء المباح شيئا في اناء وجعله في حوض ملكه وقال غيره وفي معناه الاناء وسوقه الى بركة أو حفرة في أرضه ونحو ذلك ثم قال فيها وان دخل منه شيء ملك انسان يسيل فليس لغيره أخذه الى آخر المسئلة ثم قال في النهر المملوك بان حفر نهره يدخل فيه الماء من الوادي فالماء باق على اباخته لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل ملكه فليس لاحد مزاحته سقي الارضين وأما الشرب والاستعمال وسقي الدواب أي فليس له المنع الى آخر ما قال فما الفرق بين جعله في الحوض وسوقه الى بركة ونحوها من أملاكه حيث يملكه وبين دخوله الاملاك من نهر ونحوه حيث لا يملكه فلم لا يعتبر القصد في ذلك كما اعتبر في سقي الارض لتوحد الصيد والبناء لتعشيش الطير حيث يملك الصيد والبيض والفرخ بذلك لان القصد مرعى في التملك وقوله في النهر المملوك ليس لاحد مزاحته لسقي الارضين وأما الشرب والاستعمال فليس له المنع فما الفرق بين سقي الارضين وما ذكره بعدهما وهل هذا تفرع يقع على القول ببقاء الماء على اباخته أما اذا قلنا يملكه فيأتي فيه ما ذكره في فاضل البئر والقنطرة أم يفرق بين الداخل في النهر من السيل لاتساعه غالبا للعرف المطرد فيما يعتاد من ذلك وعلى القول بمنع سقي الارضين لوسقي به الغير أرضا فماذا يجب عليه هل الواجب عليه قيمة الماء كما قاله في الروضة في الماء المملوك أو الواجب عليه ما بين قيمتها والماء فيها مستو عليها غير مكسورة وبين قيمتها الآن يابسة كما قال بذلك بعض العلماء فيما اذا كانت أرض الغير مستويا عليها الماء فأجرها شخص آخر وما حقيقة الجعل والسوق في قولهم جعل في حوضه أو ساقه الى أرضه فان الجعل في الاناء في العرف ابقاؤه فيه ولا نقول ان ذلك مرادهم هنا والسوق لم نفهم ما المراد منه هنا فان السوق في العرف حث السائق المصروف من خلفه وجوابه الى جهة مقصده (فاجاب) بان الاباحة متأصلة في الماء وقوية فيه ومن ثم جرى لنا وجه بان الماء لا يملك واذا ثبت تأصل الاباحة فيه احتج في تملكه الى سبب قوى دال على ذلك صريحا وذلك السبب القوى اما أخذه في اناء كما

بحكمه فانه عضة اذا عاد الى ولايته أو أذن لشخص قبل وقت الصلاة لمطالبه الماء فيه أو أطلق أو وكل من يشتري له النهر بعد تخلها أو من يروح أمته أو عبده بعد سنة أو قاتل لولها زوجي في العبد أو يبيع أو يجادى فانه يصح ويحمل على الاول أو وكل المحرم من يروجه أو يزوج موليته بعد تخله أو أطلق وقد رأيت كلام ابن العماد المذكور حال افتائه الاول وقد قال في المبني عليه وجهان قال ابن القاص له الحكم بشهادتهم ان جوزنا القضاء بالعلم وخالفه أبو عامر وآخرون وقالوا القياس منه كجوسمعة البينة خارج ولايته فانه يحتاج الى إعادة السماع بعد العود الى ولايته اه فعلى تقدير تسليم رجحان الثاني فالفرق بين المبني والمبني عليه ان شهادة البينة بالتركية كشهادة البينة التي هي مستند حكمه (سئل) عن تزويج بغير اذن سيده له فبان مأذونا هل يصح كـ تزويج أمته مورثة لظانها حياته فبان موته أم لا كما قد عرفت على خشي فبان اني (فاجاب) بانه يصح تزويج كافي النكاح المذكور وغيره يجتمع ان الشك في غير حل الزوجين وأما الظاهر الثاني المذكور في السؤال فالشك فيه في حل المنكوحة

عليه بسفه كفه للرشيده
(فأجاب) بأنه لا يكافئها
(سئل) عن فسح نكاحها
بالاعتسار بالفسقة أو
بالتضرر بالنكاح حاكم
حنبل وحكم بينوتها قول
للشافعي أن يزوجه بعد
انقضائه نكاحها لم لا يزوجه
الابا فسح بالفسقة وفيه
خام زوجته في الطائفة الثالثة
وحكم به حنبل فهل للشافعي
أن يزوجه المختلعه أم لا
وهل للشافعي تنفيذ حكم
المخالف والالزام بمقتضاه
أم لا (فأجاب) بأن للعاكم
الشافعي التوزيع في المسئلتين
الأولتين والتنفيذ والالزام في
الثالثة بناء على أن حكم
العاكم في محل الخلاف ينفذ
ظاهراً وكذا باطنياً على
الأصح وإن حرم الإمام ابن
العلاء ما دام ليس للقاضي
الشافعي أن يزوجه في الخلع
من غير محال (سئل) عما لو
تزوج خامسة وادعى أنه
خلع زوجة من الأربع قبل
تزوجها فهل يقبل قوله في
حصة التزوج أولاً (فأجاب)
بأنه يقبل قوله فيها (سئل)
عما إذا تاب الفاسق هل
يكون كافراً للعقبة لزوال
الفسق أولاً كجحدته ابن
العماد والزركشي في الخادم
(فأجاب) بأنه لا يعود كفالاً
كما لا تعود عقبة وحضائمه
بالتوبة ونظير ذلك ما لو
اشترى رقية فوجده قد زنى
وتاب قبله أن يرد له لأن أثر

عبر به في الروضة ومراده بذلك حيازته فيه كما عبر به بعضهم ويؤخذ منه أنه لو أدخل كوزاً في
ماء مباح فلا منة ملك ما حواه وإن لم يرفع الكوز من الماء بل أبقاه فيه لأن هذا حيازة لأخذ
أذى الاحتواء على الشيء وإن لم ينقله فهي أعم مطلقاً وأما جعله في حوض مدود المضاف وليس
المراد بالحوض خصوصه كما قد يتوهم من عبارة الروضة وأصلها وإنما المراد به ما صرح به غيرهما
كالقنول والأذرى والزركشي وآخرين مما يشمل البركة والصهرج والحفرة في أرضه ونحو
ذلك وحينئذ فالمراد بجعله في ذلك وسوقه إليه واحد وهو حصول الماء في واحد مما ذكر بفعله
كان يفتح سداً بين نحو الحوض والماء المباح فيدخل فيه ويخرج بالسبب القوي السبب الضعيف
فإنه لا يقتضي ملك الماء لما تقرر وإنما غاية ما يقتضيه كون السبب به أحق بما يدخل في ملكه من
الماء وذلك السبب الضعيف أما مجرد دخول الماء ملك الإنسان لا يفعله ولا بما يقوم مقام فعله بل
بسبب ونحوه وأما دخوله في ملكه بفعله الذي لا يدل على الملك لضعفه كان يحظر غيره بدخوله فيه
الماء من الوادي العلوي أو من النهر المتفرق منه فالماء باق على إباحته لكن مالك النهر أحق به
كالميل يدخل في ملكه وإنما جعلوا فعله هنا وهو الحفر لا يقتضي ملكاً بخلافه فيما مر في صورة
الحوض ونحوه لأن العادة مطردة بأن يقصد بحفرها في العادة الانتفاع بمائها في سقي المزارع
ونحوها فلذلك جعلوا سبباً في كونه أحق به من غيره ولكون هذا الاستحقاق لا يخرج الماء عن
أصله من الإباحة اكتفى فيه بالسبب الضعيف وهو مجرد دخوله في ملكه بخلاف ملكه فإنه ينافي
أصله المذكور فاحتج فيه إلى سبب قوي وهو حيازته أو ما يقوم مقامها من ادخاله محلاً يقصد
في العادة بحيازته فيه ملكه والتصرف فيه بالبيع وغيره كالخوض والصهرج فإن هذا الذي
قرره فرقان ما بين ادخاله لنحو الحوض فإنه يملك به وادخاله لنحو النهر فإنه لا يملك كما يصرح به كلام
الأذرى الآتي على الأثر وبأن به أيضاً الجواب عن قول الأذرى في توسعه وكنت أود لو قيل إن
أجرى حافر النهر أو القناة الماء فيها حفره منها ملكه كما لو حازه في أناته اه ووجه الجواب عنه
ما تقرر من أن أجزائه في نحو النهر لا يقصد به تملكه عادة بخلاف حوزة في أناته ونحوه وإنما لم يعتبر
القص في الأجزاء إلى نحو النهر واعتبروه في مسألة سقي الأرض لتوحد الصيد ونحوها لما قرره
أيضاً من أن السقي لتوحد الصيد والبناء لتعشيش الطائر لا يفعل عادة إلا لقص ذلك الصيد والطائر
فجروا فيها على مقتضى العادة المطردة المحكمة في مثل ذلك وفي المياه وتملكها واستحقاقها وجروا
في الحفر على مقتضاها أيضاً من أنه لا يقصد منه أهلها إلا الارتفاق بالمياه والانتفاع بها دون
تملكها والتصرف فيها بالبيع ونحوه كما هو ظاهر معروف ألا ترى أن مياه نحو الصهارج
والبرك لا تقتد في العادة إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه بخلاف مياه الأنهار فإنها لا تقتد لذلك في
العادة ولا شك أن من قصد ما يوافق العادة اعتد بقصد بل ما يوافقها لا يحتاج في العمل به إلى أن
يقصد ومن ثم يملك الماء في مسألة نحو الحوض السابقة وإن لم يقصد تملكه وما خالف العادة لا يعتد
به وإن قصد ومن ثم لم يكتف بالأجزاء في النهر وإن قصد به التملك فإن قلت لم فرق في مسألة سقي
الأرض لتوحد الصيد ونحوها بين القصد وعدمه ولم يفرق في الماء كذلك فإنه في مسألة نحو
الحوض يملكه وإن لم يقصد وفي مسألة الأجزاء إلى النهر لا يملكه وإن قصد قلت حكمة ذلك ما تقرر
من أن الإباحة متأصلة في الماء فإذا وجد سبب قوي يخرج به من أصله لم يحتج معه إلى قصد وإن لم
يوجد سبب قوي لم يؤثر معه القصد وأما نحو الصيد والطائر فليس الأصل فيه ذلك لأنه لم يجز لنا
خلاف في أنه يملك بالحيازة فادبر الأمر في التمسك إلى ملكه بين أن يقصد به تملكه أولاً فإن
قلت ذهب الإمام إلى أن ما دخل في نهره أو قناته يملكه كالحزر في أناته وتبعه الشيخان في باب الصيد

قال الشيخان الحرفة الدينية
في الآباء والشهرة بالفسق
مما عبر به الولد فيشبه أن
يكون حاله من أبوه كذلك
مع من أبوه عدل كمن أسلم
بنفسه مع من أبوه مسلم
والحق أن يجعل النظر في
حق الآباء ديناً وسيرة وحرفة
من حين النسب (سئل)
عما لو أذنت للعاكم في
تزوجها من طنت كفتاته
فزوجها به ثم تبين خلافه هل
يتبين بطلان النكاح أولاً
لأنه يتغير في الدوام لا يتغير
في الابتداء (فأجاب) بأنه
يتبين بطلان النكاح
(سئل) عن قوله - بنت
العالم هل هو قيد فإني
جدها مثلاً عالم يكون كافراً
لها من ابن كذلك أولاً
(فأجاب) بأنه إن أريد به
الحقيقة والجزاف واضح وهو
مرادهم والا فليس بقيد
(سئل) هل يجوز نظره
للمعتدة لحبائنها بعد العدة
(فأجاب) بأنه يجوز له وإن
كان باذنهما أو علمها بأنه
لرغبته في نكاحها (سئل)
من يزوجه بنت العبد من
زوجته الحرة (فأجاب) بأنه
يزوجه العبد من النسب
كما نرى أبها الحرفان لم يكن
فالعاكم (سئل) هل يجب
على المرأة تزوجهما خارج
الصلاة بحضرة الأجانب
أولاً كما يقتضيه عبارة
الارشاد والروض ونقل
القاضي عياض اتفاق

يجب عليها ستر وجهها بحضرة الاجنبي كما يحجب في المنهاج وقوة كلام الشرح الصغير فتعني ربحه وعلاه باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات ونقل في الروضة وأصاها هذا الاتفاق وأقره وقال البلقيني ان ترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج وخبره في تدريبه وقال الاذري بل الظاهر انه اختيار الجمهور اه ولا اعتماد على ما حمل عليه بعضهم الاتفاق المذكور في كلام الشجين (سئل) عن وكل رجلاني تزويجه بنته البكر البالغة بفلان وهو عدولها طائنان العدواة لا تمنع من صحة التزويج فزوجها فهل يصح أولا (فاجاب) بانه لا يصح تزويجه بالضرر الملاحق له ابل هو اول بالبطان من تزويجه ابل يركف او يمسر بمسرها أو تزويج الوكيل لها باني الخاطبين شرفا (سئل) عن أخوين أحدهما حائل وناجر والآخر حائل فقط زوج الاول بنتمه بولاية الاجبار لابن الثاني فهل هو كف لها أولا (فاجاب) بانه لا يكافئ بنت عمه المذكورة لان المكافاة المساواة وهي معتبرة في الزوجين وأبائهما وشرف التجارة عرفا للمتعين به والداها غير موجود في

العلماء فعندى فيه وقفة لان صريح اذن المستحق لا يؤثر هنا فكيف يؤثر ما قام مقامه في العرف اه ملخصا وخالفه البلقيني فيما توقف فيه وأفتى بالجواز ويجاب عن هذه توقفه بان الاذن هنا ليس شرطا وانما الشرط عدم المنع وعلما بالعادة ان نحو الصغير لو رشده لم يمنع فاكنتي بذلك في اباحة تناول ما ذكر لعدم توقفه على الاذن والاصل عدم المنع وبما تقر من ان كلام الامام السابق مفرع على الضعيف وكلام غيره مفرع على الصحيح وهو بقاء الماء على اباحته يعلم الجواب عن قول السائل وهل هذا تفريع على القول ببقاء الماء على اباحته وقوله اما اذا قلنا بملكه فباتى فيه الجواب انه كذلك كادل عليه كلامهم وأشار اليه ابن الرقعة وقول السائل أم يفرق الخ جوابه انه لا وجه للفرق لان ملخصا يجاب بذل فضل الماء خبير الصحيحين لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء أى من حيث ان الماشية انما ترضى بقرب الماء فاذا منع من الماء فقد منع من الكلاء كذا قالوه وهو ظاهر في أنه لا فرق في ذلك بين ماء البئر والقناة والنهر اذا قلنا ان ماءه مملوك بل هو أولى منهما بذلك لانهما اذا وجب بذل فاضل مائهما بشرط مع قلة مائهما فلان يجب ذلك في النهر المتسع الماء من باب أولى فان قلت ما تقدم من التفصيل السابق في الماء يتألفه ماذ كره في الخطب من أنه حيث كان مباحا لم يكن لمن أشعل ناره فيه منع أحد من الانتفاع بها وعليه وعلى الشق الاخير الا ترى يحمل الحديث وحيث كان مملوكا جاز المنع من الانتفاع بها بالاخذ منها ونحوه وعليه حمل القولى اطلاق صاحب العدة ان له المنع وحمل قول المتولي أما الاسطلاء أو الاستصباح بها أو منها فلا منع وعليه حمل القولى أيضا قول المتولي ان لم يحتج اليها منعه وان احتاج لدفع برد أو تخفيف ثوب لم يمنعه ولا يأخذ منه عوضا فان منفعته لا تقابل بعوض يبيع ولا اجارة اه قلت الفرق بين الماء وغيره ان غيره كالخطب لا يستخلف في الحال ويتحول في العادة بخلاف الماء فهما فلذلك ساءحوا فيه ما لم يباحوا به في غيره على أن لك أن تقول الخطب كالماء فانه انما لم يجز المنع في الحالة الاولى لان اشغال النار فيه لا يقتضي ملكه ولا الاختصاص به فهو باق على اباحته ولا في الحالة الثالثة لان الاستنضاع منه متباح بها عادة فهي كالشرب من المملوك وانما جاز المنع في الحالة الثانية لانه لا يتباح به فهو كالحظ ملا يتباح به من الماء وقول السائل نفع الله تعالى به فماذا يجب عليه الخ جوابه ان ما في الروضة هنا من وجوب قيمة الماء ينفي حله على الحالة الآتية فان المعتمد ما صرحوا به في باب الغصب من أنه مثلي قال ابن الرقعة ما لم يقل بالنار نعم محل وجوب مثله ان كان له قيمة كما بينت ذلك في شرح الارشاد في بابي التيمم والغصب وعبارته في الاول وانما يجوز له أخذه قهرا ببقية له في ذلك المكان والزمان وان كان مثليا لما في أمره باخذ المثل من الاجحاف به لان الماء في الحضر نافع اذا فرض أنه أخذه في مقارفة وان غرم القيمة في الوطن ونحوه مما لا قيمة للماء فيه فان فرض الغرم بمحل الشرب أو بمحل آخر للماء فيه قيمة دون قيمة يوم الاتلاف وان كانت يسيرة غرم مثل الماء كسائر المثلبات كما في البحر والعدة واستشكل وجوب المثل عند كونها يسيرة وأجيب بانه الاصل وانما يعدل حيث لا مال له ولا نفار لزيادة قيمة المثل ونقصها كما لا نظير لتفاوت الاسعار عند رد العين وهو وجبه وقول الشارح أى الشمس الجوهرى الاشكال أقوى لان قيمته اذا كانت في تلك الحالة درهمان وفي مكان الاتلاف وزمانه ألفا فاجاب دون القيمة اجحاف بالمالك وهم انما علوا العدول الى القيمة بدفع الاجحاف يرد بان تملياهم بذلك انما هو عند عدم القيمة بالكلية اذ به يتحقق الاجحاف وأما حيث كان للمثل قيمة فلا عدول عنه كما يصرح به كلامهم الا ترى في الغصب وأجاب المصنف أى صاحب الارشاد بان الماء وان كان مثليا لنقله مؤنة ومن ألتف شيئا لنقله مؤنة اذا ظفر به المالك في غير بلد التالف لا يطالبه بالمثل بل بقيمة بلد التالف ولا يكاف المالك قبول

ليس كفوا لبنت التاجر (سئل) عن رجل زوج بنته البكر البالغة بغير اذنه الابن أخيه ووصفه أبيها أنه يشتري الغزل والخمر ويكرى عليه من يحكي له فاذا صار قاشا سافر به الى مكة ثم الى اليمن فبيعه على التدريج وبشترى بثمنه نيلة وفلانا وزنجيلا وغيرها من أصناف البضائع ومدة اقامته لذلك تزيد على سنتين فاذا وصل الى الطور كتبوا اسمه في ديوان السلطان بالتاجر الفلاني وكذلك اذا وصل الى مصر ويبيع تلك الاشياء من النيلة وبشترى بثمن ذلك غزلا وحريرا وما بقي من النيلة يجعله في مصبغة ويكرى عليه من يتعهدا فيصنع بها غزله ثم يدفعه لمن ينسجه ثم يدفعه الى به مامر وهكذا مدة تزيد على عشر سنين وقبلها كان حائكا بنفسه وصنعة أبي الزوج انه يحبك بنفسه وقد يحبك باجرة فهل الزوج كف للزوجة المذكورة فاعقد صحح أولا فليس بصحيح اعتبارا بحالة العقد (فاجاب) بانه ليس بكف له لانه ابن حائل وأبوها تاجر (سئل) عن نكاح عفة الحاكم بمستوري العدالة هل يصح كلولى الخاص أولا يصح (فاجاب) بانه يصح النكاح المذكور

المثل ويرد بان الابق بكلامهم مامر من التفصيل سواء أ كان لنقله مؤنة أم لا واعتبار مؤنة النقل أمر مر راند على ذلك قد يحاميه وقد لا بحيث كان المثل متقوما ولم يكن لنقله مؤنة وجب ولو في غير محل الاتلاف وان كانت القيمة فيه دون قيمة بلد الاتلاف وحيث لم يكن متقوما لم يجب وان لم يكن لنقله مؤنة وما اقتضاه جوابه من أنه ليس له أن يؤدي الماء في غير محل الاتلاف اذا كان له فيه قيمة دون قيمة محل الاتلاف مخالف اصريح كلامهم انتهت عبارة في التيمم وعبارته في الغصب نعم ان خرج المثل عن أن يكون له قيمة كولو غصبه في مقارفة وتلف أو ألتفه هناك بلا غصب وكجهد غصبه وتلف أو ألتفه في الصيف ثم اجتمعا على شاطئ النهر أو جعل قيمة فيه تافهة كهي على الشما أو أعلى منها بقليل في الاول أو في الشتاء في الثاني لزمه قيمة المثل في تلك المقارفة أو في الصيف ثم اذا اجتمعا في مثل تلك المقارفة أو في الصيف فلا تراد وقضية كلامهم انه لا فرق بين أن يكون الماء محل التالف لقيمة له أصلا أو له قيمة تافهة وقضية كلامهم التصوير بما اذا لم يكن له قيمة فان كانت ولو يسيرة وجب المثل قاله ابن النقيب ثم استشكله وأجاب عنه أبو زرعة بان الاصل المثل وهو متجه وان نازع الشارح أى الشمس الجوهرى فيه وفي اقتضاء كلامهم لما ذكره ابن النقيب مالا يخفى رده على المتأمل اذ قوله انما وجبت القيمة وفقا للمالك وأى رفق اذا كانت قيمته بالمقارفة ألفا ويجعل الاعطاء ذاتا برده بانه يلزمه مثل ذلك فيما لو غصب براملا يساوى ألفا فرد مثله وهو يساوى درهمان فانه يجوز كما شمله قولهم لا أثر للرخص والغلاء وقوله لا نسلم ان الماء لقيمة له على الشما يرد بان الغالب ذلك حيث لا صفة زائدة على ما في النهر كصفاء وبرودة ولو وجد لاهل الشما ونحوه بل في مقارفة أخرى طال به بقيمة محل التالف ان كان لحل الماء مؤنة والا فلا كما علم مما مر انتهت عبارته في باب الغصب وبها مع ما قبلها يتبين ما في الملاق الروضة من وجوب القيمة وان قول الاسنوى وان ما فيها سمو والصواب اجاب مثل الماء لقيمة فان الماء مثلي كما سبق في الغصب ولم يخالفوا هذه القاعدة في الماء الا اذا غصبه في مقارفة ثم قدم الباد فانه لا يرد مثله لانه لا قيمة له هناك غالبا اه فيه تحامل ولو حله على ما حملت عليه عبارتها لكان أصوب وقد جرى ابن الصلاح في فتاويه على ما وافق ما ذكرته فانه سئل عن له دولاب على نهر عظيم غير مملوك يديره الماء بنفسه ويرتفع الماء اليه في مواضع مهيأة له فهل يدخل الماء في ملكه بمجرد صيرورته في كيزان الدولاب كما لو استقاء بنفسه في اناء ولو كان الماء ينصب من الدولاب في ساقية مختصة بملك صاحب الدولاب فجاء جار له بفرق الساقية حتى انصب الماء الى أرض الجار وسقى به أرضه فما الذي يلزمه أمثل الماء أم ثمن مثله أم أجرة مثل الدولاب للعدة التي انتفع فيها الغاصب بالماء وأجرة ما يجري مجراه من الساقية وغيرها أم يجب عليه ثمن الماء والاجرة جميعا فاجاب نعم يملكه بمجرد حصوله في كيزان الدولاب ويجب على الجار الغاصب مثل ذلك الماء محصلا في الموضع الذي كان المأخوذ منه السقية به فان تراضيا على أخذ قيمته جاز وهذا بخلاف ما لو أخذ في البادية ماء أخذ اذ يوجب الضمان حيث قلنا يضمنه في الحضر بقيمه لا بمثله لان المقدر بقدره في الحضر ليس مثلا لما بينهما من التفاوت العظيم في المالبية وهذا على الوجه المذكور لا تفاوت فيه والماء مثلي اه ووقع للاذري في توقفه أنه اعترض عليه بما فيه نظر وبيان ذلك أنه قال وفيما أطاقه تقار من وجهين أحدهما ان الماء ربوى على المذهب ومعرفة مقدار ما اغتصب من ماء القناة ونحوها وسقى الارض به كيلا أو وزنا لا يكاد ينضبط أصلا ولا سيما اذا طالت المدة فكيف السبيل الى معرفة المعاملة في المقدار واذا تعذر ذلك ولا شك فيه في معقلم الاحوال فلا سبيل الى الالتزام بمثل مجهول لانه يقع في الربا وحيث يغرم القيمة لضرورة تخمينها وفيه نظر من وجهين أحدهما ان الربا لا يكون الا في ضمن عقد دون نحو فسخ

لان الصحيح كما قاله السبكي وغيره أن تصرف الحاكم ليس بحكم وما جرى عليه ابن الصلاح وغيره من عدم انعقاد طريقة صيغة مبنية على أن تصرفه حكم والمسئلة فيها طريقان حكاهما ابن يونس في شرح التيجيز وقال الامع لافرق بين الحاكم وغيره وهو الصحيح في التهمة وغيره (سئل) عن شخص عنده أخو زوجته أمره حسن هل يجوز له نظره وجهه (فاجاب) بأنه يجوز له نظره بلا شهوة مع أن الفتنة وما ذهب اليه النووي رحمه الله من الحرمة عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها في المذهب (سئل) عن زوج أخته باذن سالم يعلم هل هي بالغ أو لاهل يصح العقد اعتبارا بما في نفس الامر قياسا على نفاذ أولاد كل زوج ابنته وهو لا يعلم هل انقضت عدتها أم لا (فاجاب) بأنه يصح العقد اعتبارا بما في نفس الامر قياسا على نفاذ أولاد مورثه طالما أحياه في حياته أو زوج الخلق أخته مثلا فبان رجلا أو عقد النكاح بخشيتين فبانوا رجلين والفرق بين مسئلتنا ومسئلة العدة أن الشك في مسئلتنا في ولاية النكاح وفي مسئلة العدة في حل النكاح وهو لا بد من تحققه (سئل) عن حقيقة

وأخذ بدل ليس عقدا فاندفع قوله أن ذلك يقع في الربا ثانيهما كونه فرق بين اغتفار الجهل بالمقدار بالنسبة لقيمة دون أخذ المثل وهو شبه الحكم لانه كما يحتاط لالزام المثل كذلك يحتاط لالزام القيمة فكيف يقال حيث جوبها على سبيل التعمين على أنه لا تخمين ولا تعذر في معرفة المائنة في المقدار خلافا لما زعمه لان المالك لا يقبل دعواه الا اذا بين قدر ما غصب منه ثم ان وافقه الغاصب على ذلك القدر ألزم باعطائه مثله وان ادعى قدرا أنقص صدق يمينه لانه غارم ولزمه دفع مثل ما حلف عليه ثم قال والثاني أنه قد غصبه في وقت الحاجة الحاجة اليه ويكون له قيمة نظيرة ذلك الوقت لحاجة الزرع ونحوه الى السقي فاذا رام رد مثله في حالة الاستغناء عنه كانت قيمته تافهة أولا قيمة له كما لو رده في الشتاء وأيضاً فقد يكون في تحصيله مثله في موضعه المأخوذ منه اضرار بمالكه لان قذاته ونحوها ملائمة بماؤه الحادث بعد الغصب من الدواب لاتسع لغيره فلو أمر برد ذلك الى موضعه لاضرر بالمالك والمالك فكيف يجبر على قبول مثله هناك لو تصور معرفة مقداره واذا كان كما وصفنا فليس لكلامه مأخذ صحيح أو مأخذ اه المقصود منه وفيه نظر أيضا لما قدمته من أنه لا يجب رد مثل الماء الا اذا كان له قيمة لها وقع دون ما اذا لم يكن له قيمة أوله قيمة تافهة كهي على الشا أو أعلى منها بقابل فينبذ نجب قيمته يوم تافه اذا كان له قيمة في ذلك الوقت أكثر من ذلك وهذا هو محل كلام الروضة كما مر ومن حيث أنه كان له قيمة يوم التلف والرد فلا نظر الى تفاوت القيمتين بل يجب رد المثل فقله فاذا رام رد مثله في حالة الاستغناء عنه الخ لا يصلح للاعتراض على كلام ابن الصلاح وغيره لما تقرر أنهم قائلون في هذه الحالة برد القيمة لا المثل كلو غصب جد في الصيف ثم رام رد مثله في الشتاء وقوله وأيضاً فقد يكون الخ برد بان محل رد المثل هنا حيث طال به المالك والا لم يستقل برده أخذا بما قاله فيمن غصب ترابا وأتلفه وأراد رد مثله من أنه حيث لم يطالبه المالك برده فليس له رده بغير اذنه لانه تصرف في ملك الغير كما مر وأن المعتمد أن الماء الذي لم يغفل مثلي الا في الحالة السابقة وما نقله السائل عن بعض العلماء من أن الواجب عليه ما بين قيمته الخ فهو لا يوافق قواعد مذهبنا الا ان فرض أنه حصل في الارض تعيب باخذ الماء منها فيجب حينئذ ما نقص من قيمتها وتول السائل نفع الله تعالى به وما حقيقة الجعل الخ جوابه علم مما مر أول هذا الجواب وتفسيره الجعل والسوق بما ذكر غير مراد للفقهاء كما علم مما مر أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه اذا كانت الارض الواحدة بعضها مرتفع وبعضها منخفض ولو سقيا معا لزاد الماء في المنخفضة على الحد المستحق أفرد كل بعض بالسقي وطريقه أن يسقى المنخفض ثم يسده ثم يسقى المرتفع فلو كانت هذه الارض لاثنتين وتضرر الذي يتأخر سقيه فهل يتعين حينئذ قسمة الماء لثلاثين شريك على شريك أم لا فان قيل يفرد المرتفع بحاجز فالخارج الذي برد الماء هل هو عليهما معا أو على أيهما فلو كانت هذه الارض الواحدة منقسمة بين جماعة قطعا متفرقة ووجدنا عليها حاجز يرد الماء فهل المالك فيه لمن يلي ملكه منهم كالجدار المتصل بملكه مع أنه مختص بما حصل عليه من نبات وحشيش ونحوهما أم هو للجميع بانتفاعهم برد الماء الى أملاكهم وحسبه عن الخروج عنها فيكون حريما لهذه الارض ولان إعادة مطاردة في جهة السائل في البيع عند الاطلاق اذا بيع كل ذراع بشئ معلوم من هذه الارض وأمثالها أنه يحيط هذا الخارج من غير مقابلة بموضع وكذا يحاطون شيئا من الثمن في مقابلة شئ من الارض المبيعة بسبب وجود شجر فيها لاجتنبي أو مصب ماء ونحو ذلك مما يضعف بسببه الانبيات هكذا الحرد العرف بذلك في جهتنا فهل هذه العادة متبعة معه ولها أم لا (فاجاب) بان قول السائل نفع الله تعالى به اذا كانت الارض الخ أخذ من الروضة وعبارتها ولو كانت أرض الاعلى

بعضها مرتفعاً وبعضها منخفضاً ولو سقيا معا لزاد الماء في المنخفضة على الحد المستحق أفرد كل بعض بالسقي بغيرها وطريقه قات طريقه أن يسقى المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقى المرتفع والله سبحانه وتعالى أعلم اه وهذه الطريقة التي ذكرها أصحابنا ان أمكنت والا نجس فيها من الماء بقدر ما لو اعتدلت لباع الكعبين كما في المطالب وعبارته قال الماوردي ولو كان في ملك واحد أرض بعضها مستغل وبعضها عال ان جبس الماء فيها حتى يبلغ العالي زاد على الكعبين في المستغل وان جبس في المستغل قدر الكعبين لم يبلغ العالي فلا يعمل بواحد من هذين ولكن نجس فيها من الماء بقدر ما لو اعتدلت لباع الكعبين قات وهذا اذا لم يمكن سقي المستغلة أولا حتى يصل الى الكعبين ثم يسد عاليا ويرسله الى العاليه أما اذا أمكن ذلك تعين فله اه وعبارته جرع من شراح المنهاج وكان هذا اذا لم يتيسر سقي العاليه أولا حتى يبلغ الكعبين ثم يسد عاليا ويرسله الى السافله فان أمكن ذلك فقتضى كلام الاصحاب تعينه فله ابن الرفعة والقمولي ولا تخالف بين هذا وما قبله بل حيث أمكن سقي المستغلة أولا أو العاليه أولا كما ذكر تعين وقول السائل فلو كانت هذه الارض لاثنتين الخ جوابه أن أرضيهما ان كانتا تسقيان من ماء مباح أفرع بينهما كما اقتضاء قول الروضة ولو تنازع اثنتان أرضاهما متحاذيتان أو أرادا سقي النهر من موضعين متحاذيين عينا وشمالا فهل يقرع أو يقسم بينهما أو يقدم الامام من يراه فيه ثلاثة أوجه حكاهما العبادي قلت أحصها يقرع والله أعلم اه قال الاذري وكان الصورة فيما اذا أحيا دفعة واحدة أو جهل أسبقهما اه وهو ظاهر والكلام عند ضيق الماء والسقي كل منهم متى شاء أما اذا كانت أرضاهما تسقى من ماء مملوك لهما فانه لا يقدم هنا الاعلى على الاسفل وحينئذ فاذا لم يمكن سقيهما معا ولا بنصب خشبة مستوية الاعلى والاسفل في عرض النهر ويفتح فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر حقيقتها ولم يرضيا بقسمته بالمأياة كيوم ويوم وطلب أحدهما قسمته بقطعة من أول الاراضى في الموضع الذي اذا قسم أمكن كل واحد أن يسقى أرضه بما يصيبه من الماء أجيب طالب القسمة حينئذ وأجبر صاحبه عليهما كما يصرح به كلامهم في باب القسمة لان الماء من المثليات وقسمتها قسمة اجبار اذ المحتج منها يجبر عاليا وان كانت الانصباء متفاوتة اذ لا ضرر عليه فيها وهذه القسمة افراز لا بيع على المعتمد فيجوز في الربوى وان لم يوجد فيه التقابض في المجلس مثلاً ومن ثم جازت القسمة فيها بالمأياة كما مر جوابه بقوله م وان اقساموا الماء بالمأياة جاز وقد يكون الماء قليلا لا ينتفع به الا كذلك وبهذا يعلم الجواب عن قول الاذري واذا قلنا انه ي أي الماء المملوك فكيف ينقدح القول بالقسمة مأياة الى القول بان القسمة يبيع هذا لاسيما اليه وأما اذا قلنا انها افراز حق فهذا موضع تأمل ولم أر له ذكرا في كلامهم هنا فتأمل اه ولا يحتاج لذكرهم له هنا لانهم استغنوا بذكرهم ما يصرح بحكمه في القسمة كما علم مما قررته وقول السائل فان قيل يفرد المرتفع الخ جوابه انه حيث أمكنت القسمة من غير أن يفرد المرتفع بحاجز كما في الطريق التي ذكرناها لم يحتج الى حاجز وحيث لم يمكن الا بحاجز فالظاهر وجوبه عليهما لان المصلحة العائدة منه لا تختص بأحدهما بل هي عائدة عليهما لانه طريق الى استيفاء كل منهما حقه ولا نظر الى امكان سقي أرض أحدهما بدون لان اشتراكهما في الماء منع النظار الى هذا الامكان وصبر أرض كل منهما لا يمكن سقيهما من هذا الماء المشترك الا بهذا الحاجز فأنقض عود منفعتيه عليهما وقوله فلو كانت هذه الارض الخ جوابه أن الذي دل عليه صريح كلامهم في باب احياء الموات أن الحاجز المذكور وما يثبت عليه ملك الجميع أرباب الاراضى التي تنتفع به برد الماء عنها فقد قالوا وتبعهم الشيطان في الروضة وأصلها ولو تنازع الشركاء في النهر في قدر أنصبائهم جعل على قدر الارضين على الاصح

لعقها ابن صغير وأباهل
زوجها الاب أو الحاكم
(فاجاب) بأنه يزوجه الاب
لانتقال الولاية بالصبا الى
الابعد في الولاية كفى النسب
على المعتمد فدفعة القمولي
عن العزاقين وصححه
السبكي وغيره وقال البلقيني
انه الصواب (سئل) عن
حكمت في تزويجها غدا
ليس باهل لا قضاء مع وجود
قاض كذلك ولا ذشوكه
فزوجها هل يصح أولا
(فاجاب) بأنه لا يصح نكاحها
لان قضاء ذلك القاضي نافذ
للضرورة بخلاف الحكم أما
عند فقد ولها الخاص
والعام ولو قاضى الضرورة
فيصح تزويجها بتحكم غير
المعتمد (سئل) عن امتنع
وايها من تزويجها بكف
دعت اليه فحكمت من
زوجها به جاءه ما يأخذ
القضاء من الدراهم على
العقود كعدم الحكم
فهل يصح التزوج المذكور
أم لا (فاجاب) بأنه ان لم
يكن وليها مجبرا وكان
المحكم بحيث يصلح
للقتل صح التزوج والام
يصح (سئل) عما قاله في
المهمات في الخطبة من أن
سكوت البكر كاف
كالتصريح بمعتمد أم لا كفى
الروضة (فاجاب) بان المعتمد
أنه ليس بكاف في جواب
خطبتها وان جرى على
الاكتفاء به جمع من
المتأخرين (سئل) هل
يصح النكاح بقول الزوج

الاسنوي كالسبكي لان الجدار ليس مثليا كما جزم به الراعي نعم ان أراد انه اذا هدم جدار نفسه الذي استحق غيره البناء عليه لزمه اعادته لامن حيث كونه مثليا بل من حيث انه قوت بالهدم على المشتري المنفعة التي استحقها عليه بالعقد فلزمه تحصيلها باعادة محلها انجها ما قاله ومنه يعلم انه يجب هنا على الاعلى الذي ائخر محل الاجزاء الذي استحقه الاسفل بعقد البيع ان يعيده من حيث انه قوت عليه المنفعة التي استحقها عليه بالعقد فلزمه تحصيلها باعادة محلها واعلم ان هدم الجدار لا يحرم اجرة البناء لمدة الحيلولة قال الامام لان الحق على التأييد وما يتقدر لا يتأخر مما لا يتأخر في ذلك الاسنوي وفي كلامه اشارة فيما اذا وقعت الاجارة على مدة والتجبه عدم الوجوب لان وجوب الاجرة للحيلولة انما يحل عند قيام العين اه وبه يعلم عدم صحة التشبيه في قول السائل هل يغرم من وجب عليه الرد منفعة عين صاحبه مدة التعطيل الى ان يكمل الاصلاح الواجب عليه كما في هدم السقف المستحق للبناء عليه اه ووجه رده ما تقرر في مسألة البناء انه لا يغرم اجرة لمدة الحيلولة فلو قال السائل هل يغرم من وجب عليه الرد قيمة حق الاجزاء الذي ائخر حال بيته وبين مستحقه كما في هدم السقف الخ لصح التشبيه كما يعلم مما قدمته وبما تقرر أولا علم الجواب عن قول السائل وهل رد الجائر الخ (فائدة) اذا انهار النهر المشترك أو القناة المشتركة وانقطع ثم تولى أحد المستحقين اصلاحها أو عمارتها لم يكن له منع الباقي من الماء لانه ينبع مشترك بينهما وليس لاحد أن يمنع الماء من الارتفاق بملكه والله تعالى أعلم (وسئل) عما لو كانت أرض لاثنتين لاحدهما أعلاها أي من المكان الذي يلي مصب الماء وللاخر أسفلها والماء يجري فيه التراب فأراد الاسفل أن يجعل في ملكه حاجزا لمنع التراب الآتي في الماء ويترك في الجائر فتحا يجري منها الماء الى أرضه ويترك الضرر من التراب على صاحبه الذي أرضه مجاورة لمصب الماء فهل له ذلك لانه يتصرف في خاص ملكه أولا لاضراره بملك صاحبه لان القاعدة ان الشخص يتصرف في ملكه بما يضر المالك لا الاملاك فلو لم يكن ثم تراب يخشى الضرر بسببه هل يجوز ذلك أم لا ولو انعكس الحكم بان أراد صاحب مصب الماء وهو الاعلى أن يجعل في أرضه حاجزا أو يترك للاسفل فتحا يخرج منه الماء الى الاسفل هل له ذلك أم لا فلو كانت أرض الاسفل يخشى خراب الخفاف الاعلى أن يخرج الماء عن جميع أرضهما فأراد الاعلى أن يجعل الجائر لاجل ذلك فهل له ذلك أم لا فقد أفق بعض فقهاء تلك الجهة بالمنع مالا ذلك بان الاسفل يستحق الشرب من جميع أجزاء الأرض العليا من غير تخصيص ببعض فهل ما قاله مقرر أم لا ويفرق بين الضرورة وعدمها (فاجاب) بان الذي يقفه في ذلك انه ان اعتيد نصب مثل الجائر المذكور في تقاير ذلك جازله ذلك وان أضر أرض جاره فان لم يعتد ذلك وضر أرض جاره منع منه وبشده له قولهم في باب احياء الموات متى تصرف في ملكه على العادة جاز وان تصرف به جاره ولا ضمان عليه اذا أفق الى تلف ككلوا اتخذ برا على الاقتصاد المعتاد في داره أو حفر فيها بالوعة كذلك فاحتل باحدهما حائطا جاره أو نقص به ماء بئر أو غير بالتجسس بخلاف ما لو جاوز العادة فانه يمنع مما يضر بالملك دون المالك اه واذا أراد صاحب العليا أن يجعل فيها حاجزا أو يترك منافذ يخرج الماء منها الى الاسفل لم يجز له ذلك الا باذن صاحب السفلى لان من استحق السقي بما ربي لا يجوز أن يفعل له بدلا لا يرضاه ولا نظر الى أن هذه المنافذ تسكن أرضه لان الماء قد يقل فيرد الجائر عن السفلى فلا يصل لهما من المنافذ ما يكفيها أو ما يساوي ما كان يصل لهما لو لم يكن هناك ذلك الجائر وبما يصرح بذلك قول التتمة لوان حق اجراء الماء في نهر في أرض انسان فأراد تحويله الى موضع آخر من الأرض لم يمكن منه وفي وجه انه اذا كان تحويله الى بقعة هي اقرب الى أرضه من الموضع الاول يلزمه لانه روي فيه عن قضاء عمر رضي الله تعالى عنه واسناده منقطع اه فانظر الى

كونه منع تحويله الى موضع آخر وان كان الى أصح وأنفع من الاول فامتناع ما في مسئلتنا اول لان ما ريد بطله من فتح المنافذ أدون من الاول الذي كان يستحقه الاسفل وبهذا يعلم أن ما نقل في السؤال عن بعض الفقهاء من أنه أفق بالمنع في الصورة المذكورة في السؤال صحيح مقرر مؤيد بصرح صاحب التتمة بما وافقه ولا نظير في مثل ذلك للضرورة ولا اعمدها كما اقتضاء قول التتمة أيضا لو كان اصحاب الأرض نهر ممتد في الأرض الى طرف ملك جاره وليس لجاره نهر يجري فيه الماء الى ملكه فأراد اجراء الماء في نهر جاره واحتاج صاحب الأرض الى سقي أرضه وسوق الماء فيه لم يلزمه تمكينه وان لم يكن مالكة محتاجا الى سوق الماء فيه كما لا يلزمه تمكين الغير من سكنت داره التي لا يحتاج اليها اه ملخصا فان قلت هذا الجائر لمصلحة فلما لم يجبر الممتنع منه عليه اذا لم يكن فيه ضرر بوجهه قلت غايته أن فيه املاحا للمالك أو عمارة له وقد تقرر أن الاجبار على ذلك مطلقا فان قلت سلمنا أن الممتنع لا يجبر لكن لم جاز للاسفل المنع منه كما قررته مع ما فيه من الاصلاح وعدم الضرر فيه على الاسفل بل فيه عود مصلحة على ملك الاسفل قلت لضرورة الى كون الجائر يفعل في أرض الاعلى ويطلع منها منافذ يخرج منها الماء لأرض الاسفل لا مكان أن يجعل الجائر في آخر أرض الاسفل وعلى تقدير أن لا يمكن ذلك فالشخص لا يجبر على السكوت عن حقه لمصلحة غيره وان كان فيه مصلحة تعود عليه نعم ان كان ذلك الجائر يسير ان تمكن ازالته في الحال واضطر الى وضعه وأراد وضعه زمانا قليلا بقدر الضرورة ثم رفعه ولم يحصل للاسفل منه ضرر بوجهه بان يحول الماء الجاري الى أرضه الى محله كان وضع الجائر المذكور في مجراه وفتح فيه منافذ تسكن أرض الاسفل احتمل حينئذ أن يقال بانه يمكن من ذلك أخذا باطلاق التتمة السابق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه لو وجدنا في أرض جوارج والماء يخرج بين الجوارج الى أسفل هذه الأرض وأعلاها لجساعة وأسفلها لا تخزن فادعى بعض الاسفلين حدوث الجوارج بغير حق وطلب ازالته وسقي نصيبه من جميع الأرض العليا من غير تخصيص بفتح وبنت ذلك في حقه واعترف بعض شركائه بكون الجوارج موضوعة بحق فما حكم ذلك ولو ادعى ذلك جميع الاسفلين لكن حلف بعضهم ونكل بعض فما الحكم في ذلك (فاجاب) بان دعوى بعض الاسفلين حدوث الجوارج بغير حق مسموعة لكن يلزم من أنكر احداثها ومن ادعى أنها موضوعة بحق الحلف على ذلك فان نكل من لزمه تمكين كذلك عنها حلف المدعى على أنها موضوعة بغير حق ثم يزال حينئذ ما يخص الناكل منها فان نكل الاعلون جميعهم حلف الاسفلون وأزيلت كلها وبما تقرر علم أن من ادعى احداثها بغير حق لا يقبل قوله بمجرد بل لابد من بيته على ذلك والاصدق من ادعى أنها موضوعة بحق ببيته لان الظاهر وضعها بحق كما يصرح بذلك قول الشيخين وغيرهما لو وجدنا جديعا لانسان موضوعا على جدار لا تخولم تعلم كيف وضع فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض بوقته في باسحقاقه دائما فلو سقط الجدار وأعيد فله إعادة الجذع ولمالك الجدار نقضه ان كان مستهدما والا فلا اه فان قلت بعكر على ذلك ما أفق به البغوي من أنه لو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله قلت أما الفرق بين هذه وصورة السؤال فواضح لان اليد في الجوارج لجميعهم واليد تدل على الملك والاستحقاق فلذا لم يقبل قول من يدعي عدم الاستحقاق لان الاصل عدم التعدي بخلاف من يدعي ملك الجرى في صورة البغوي فان اليد ليست له بل للمالك الأرض التي فيها الجرى فاذا ادعى انه ليس ملك الاخر وانما يجريه فيه عارية قبل قوله لقوته بكون اليد عليه له وهي تدل على الملك على أنه لم يدع تعدي صاحب الماء فلا جامع بين مسئلته وصورة السؤال وأما الفرق بين صورة البغوي وصورة الشيخين فيما اذا ادعى صاحب الجدار وضع الجذع عليه بغير حق

محل لوجود الحكم بفساد النكاح فيرتب عليه جميع مقتضاه (سئل) هل الممتنع فيما اذا زوجها الجائر بغير محال صدقها بطلانه كما عليه الشيخان تبع للقاضي حسين والفقهاء وتبعهم السكالي بن أبي شريف في شرح الارشاد والسمهودي أم صحته ويثبت الفسخ كما عليه الباقي سني والزركشي وقال في شرح الروض انه حسن وفي فتاويه انه الاصح وأطال في تقريره (فاجاب) بان الممتنع بطلانه لانه أخسها حقها التزويجها من غير كف كذا قاله القاضي وبه يعلم أن ما قاله الزركشي من انه بناء على اعتبار اليسار في الكفاءة مردود بانه لو بناء عليه لكان من صور تزويجها بغير كف لانه مقبس عليه وبان صحة تصرف الولي منوطة بالمصلحة وهي منتفية فيه (سئل) عن قول الشيخ جلال الدين الحلبي والفقهاء بشهوة حرام لكل منقار واليه من محرم وغيره غير زوجته وأمه والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر بالتأمل ما مراده ببعض المسائل وما هي الحكمة التي أشار اليها (فاجاب) بان البعض الذي تعرض له المصنف هو مسألة الامة والصغيرة والامرد

بشهوة متفق عليه بينهما فان
 محل الخلاف بينهما في الامة
 والامرء عند انتفاها
 والحكمة مع ما ذكرته
 ان الامة لما كانت في مقالة
 الامتهان والابتدال في
 الخدمة ونحوها لطلبة الرجال
 وكانت عورتها في الصلاة
 مابين سرتها وركبتها فقط
 كالرجل رجلا توهم جواز
 النظر اليها ولو بشهوة
 للحاجة وان الصغيرة لما ان
 كانت ليست مظنة للشهوة
 لاسيما عند عدم تغيرها
 رجلا توهم جواز النظر اليها
 ولو بشهوة وان الامرء لما
 ان كان من جنس الرجال
 وكانت الحاجة داعية الى
 مخالطتهم له في أغلب
 الاحوال رجلا توهم جواز
 نظره اليه ولو بشهوة
 للحاجة بل للضرورة فدفع
 تلك التوهمات بتعرضه
 المدكور وفاد تحريم نظر
 كل من الرجل والمرأة الى
 الآخر بشهوة اذ لم يكن
 بينهما ما زوجية ولا محرمة
 ولا سيدي بغير بقى الاولى
 وتحريم نظر كل من الرجل
 الى الرجل والمرأة الى المرأة
 والمحرم الى محرمه بشهوة
 بغير بقى المساواة وانها
 بحسن تعرضه المذكور
 (سئل) عن رجل نجس
 زوجته بنقسه القاصر لما ان
 هل زوجها به صحيح لكونه

الماء اليه كما مر ثم مع بيان ما يؤيده واذا فرض انه اصله عاد حق الاول بحاله وصار مقدما على من
 بعده كما علم بالاولى مما مر في الفائدة المذكورة آخر الجواب الرابع والعشرين (وسئل) رضى الله
 تعالى عنه لو جرت العادة ببلد أن الاول يسد الماء على من بعده بتراب معلوم أو حجر معدود أو
 بحشب أو سقف نخل هل هذه العادة لازمة متبعة مع عدم انضباطها وان الطردت أم لا مع أنه لا خفاء
 أن التراب يسد جميع الماء بحيث أنه لا يخرج الى الأسفل شيء بخلاف ما ذكره (فاجاب) بأنه
 لا خفاء أن الحق الاول فيسد الى تمام حاجته عن بعده بما شاء من حجر وغيره نعم ان اعتد السد
 بشئ ينزل من خلاله شئ الى أرض من بعده وكان في ذلك نفع لها بما يصلها من هذا الماء القليل
 قبل أن يأتيها الماء الكثير والطردت العادة بذلك فلا يبعد أن يجب على الاول أن يسد بذلك ولا يجوز
 له السد بما يمنع أكثر مما اعتد فضلا عن أن يسد بما يمنع بالكيفية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
 رضى الله تعالى عنه في أرضين مستويتين أو عليا وسفلى بينهما حاجز هل اليد فيه لمالكيهما على
 السواء أو يختص به صاحب العليا وكلامهم في المياه يقتضى الاول ولو كان عليه شجر كخيل هل
 يختص به صاحب الشجر دونهما أو ببعض منه (فاجاب) بأنه يعلم مما مر مبسوطا وأما الجواب
 الحادى والعشرين وحاصله أن الذى دل عليه كلامهم أن اليد في الحاجز المذكور للمالك الارضى
 وان ما يثبت عليه لهم أيضا ولا يختص به أحدهم نعم ان كان فيه شجر لغيرهم فاليد فيه لمالك
 الشجر فيما يظهر لان دلالة الشجر على ملك مغرسه لمالكه أقوى من دلالة انتفاع الارضى به من
 حيث حبسه للماء حتى يعمها ويسقيها على ملك مالكها له لان الاول أمر حسى متصل به وثابت
 والثانى مجرد انتفاع وهو أمر تقدرى منفصل عنه ولا خفاء أن الاول أقوى فيدل على ان الملك فيه
 لمالكه فان قلت يحتمل أن النخل كان لهم وباعوه لاجنبى من غير شرط القلع وحيد فهو انما
 يستحق بقاءه فيه من حيث استحقاقه منفعة المغرس باقى النخل فيه قلت لا نظر لهذا الاحتمال على
 أنه يحتمل أيضا أن الارض لصاحب النخل وانما ساقيا على تلك الارضى ويكون مالكها أذن لهم
 في جعلها حاجزا لمياههم فلما تعارض الاحتمالان قدمنا الاقوى في الدلالة على الملك وهو النخل هذا
 كله حيث لا بينة لهم والا قدم من شهدت له البيئة بملكه ولا صاحب الارض تخليف صاحب النخل
 ان الملك له هذا كله ان كان الحاجز هو مغارس النخل أما لو كان غير المغارس فيكون هو
 لملك الارض وتكون هي لمالك الشجر والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو ادعى جماعة
 على شخص أنهم يستحقون الشرب من أرضه لأرضهم أو شجرهم ولا بينة لهم ورد اليهم عليهم
 خاف بعضهم ونكل بعضهم والحال أنه لا يمكن ايراد نصيب الخالف بالسقى فما حكم ذلك
 وكذلك الوادهوا استحقاق الشرب من نهره لأرضهم واقتضى الحال تخليف بعضهم ونكل
 بعض فهل يفوت حق الخالف حذرا من استحقاق من لم يخلف بيمين غيره أو يرسل للخالف
 بمقدار نصيبه من الشرب فقط وان أدى الى أن يسقى بذلك القدر المرسل يمينه وبين من لم
 يخلف وفى فتاوى الفقهاء المتأخرين من جهة السائل كلام ظاهره التناقص (فاجاب) بأن
 المدعين لاستحقاق الشرب اما أن تكون أرضهم واحدة وهم مشتركون فيها على الاشاعة أو
 متعددة متميزة بعضها عن بعض وتقدر سقى نصيب أحدهم في الصورة الاولى ظاهر بخلافه في
 الصورة الثانية وعلى كل فن خالف بعد نكل واحد استحقاق الشرب من أرضه أو غيره استحق
 نصيب شرب أرضه من أرض النا كل أو غيره ثم ان قسمت المشتركة في الصورة الاولى وأمكن
 سقى نصيبه فيها وفى الثانية فواضح وان لم يقسم أو فرض على بعد عدم سقى أرضه أو شجره لم
 يسقط حقه بل اذا طلبه أرسل له بقدره ولا تفرأ عود فقهه على غيره اذا رضى هو بذلك فان قلت

كفو الهنا ولا يصح لكونه
 غير صحيح (فاجاب) بأنه كفو
 لها فستر ويجوز به صحيح
 (سئل) عن النظر الى فرج
 الصغير الذى لم يميز هل هو
 جائز أم لا (فاجاب) بأن
 نظره حرام اذا لامع أن
 الصغير كالصغيرة وان قال
 القاضي والمتولى بجواز
 النظر اليه الى التمييز وقال
 السبكي أنه لا فرق بينه وبين
 الصغيرة (سئل) هل جواز
 نظره معلوم الامرء مقصور
 على تعليم الواجب فقط أم
 لا (فاجاب) بأن جوازه غير
 مقصور على الواجب خلافا
 للسبكي (سئل) عن خطب
 أمة هل يجوز له أن ينظر فيها
 غير عورتها (فاجاب) نعم
 يجوز له ذلك فينظر ما عدا
 ما بين سرتها وركبتها
 (سئل) عن عبد وقف على
 غير رشيد أو على مسجد
 فهل يزوجه أم لا واذا تزوج
 فن الاذن له في ذلك واذا
 كانت الامة متفقة على من
 ذكره هل تزوجه أم لا واذا
 زوجت فن المزوج لها وهل
 المهر والنفقة الا للزمان للعبد
 المذكور يكونان في ذمته
 أو في كسبه (فاجاب) اما
 العبد المذكور فلا تزوجه
 بحال اذ الحياكم وولى
 الموقوف عليه ونظر
 المسجد لا يتصرفون الا
 بالمصلحة ولا مصلحة في تزوجه
 لنافعه من تعلق المهر والنفقة
 والكسوة بأكسائه وأما
 الامة المذكورة فيزوجها

الحاكم باذن المؤلف عليه
في الاولى واذن الناظر
في الثانية اذا اقتضت المصلحة
تزوجها (سئل) عن الجنون
المتقطع الجنون هل يسلب
الولاية في النكاح كما يحكمه
في الروضة تقليدنا زمن
الجنون فيزوج الابد في
زمن جنونه أم تنظر افاقته
كما قاله في الشرح الصغير
وقال انه الاشبه (فاجاب)
بان المصداق في الروضة
(سئل) عن الجاهل هل
يكون كفوا للعالمه اذا
استوت الأصول أم لا
(فاجاب) بانه ليس الجاهل
كفوا للعالمه وان اقتضى
كلام الروضة خلافه (سئل)
هل من الحيل في نكاح
الحال أن يشترى عبدا
صغيرا ويرزقها منه برضاها
ثم تستدخل حشنته ثم يبيع
العبد منها فينضم النكاح
ويحصل الفضل أم لا
(فاجاب) بان الحيلة
الذكورة انما تأتي على القول
المرجوح القائل بجواز
اجبار السيد عبده الصغير
على النكاح (سئل) عما
لو اذنت المرأة لحاكم في غير
محل ولايته في تزويجها من
شخص والزوجة مقيمة في
محل الاذن والزوج مقيم في
محل ولايته الحاكم فهل
للمحكم أن يرزقها بذلك
الاذن والحالة هذه أم لا
وهل لو اذنت المرأة لقاض
في محله ولايته ثم عزل ثم
عاد ولايته له تزويجها

ينافي ذلك قول الروضة لو أراد أحدهم أن يأخذ نصيبه من الماء وسقى به أرضا ليس لها رسم
شرب من هذا النهر منع منه لأنه يجعل لها شربا لم يكن ككلام الروضة انما هو كما نرى
فمن أراد أن يأخذ نصيبه ويسقى به أرضا ليس لها رسم شرب بالكيفية وهذا لم يرد سقى أرض شريكه
أصلا وانما أراد سقى أرض نفسه التي ثبت لها رسم شرب لكنه لا يمكن الا سقى أرض شريكه أو
جاره ان فرض فلا يمكن أن يفوت عليه حقه مع عذره بخلاف ما في مسألة الروضة فانه ممكن من
سقى أرضه التي لها رسم شرب فاذا أراد مع ذلك أن يأخذ نصيبه الذي لها وبصرفه الى أرض
أخرى له أو لغيره منع منه لما ذكره في الروضة ويؤيد ما ذكرته ما فهمه كلام الروياني من أن محل
المنع ما اذا ساق الماء الى الأرض التي ليس لها رسم شرب ابتداء أما لو ساقه الى أرضه المستحقه
للشرب ثم نقله منها الى أخرى فانه يجوز ويوافقه قول الروضة وأصلها في مجتبه قسمة الماء ويسوق
كل واحد نصيبه في ساقته الى أرضه وله أن يدبر رعي بما صار له اه فدل كلامهما على أن له ان
يدبر به الرعي ولو في أرض أخرى له وحيثما جازله ذلك فلا يجوز له ما ذكرناه في صورة
السؤال بالاولى لان الأرض الأخرى التي يدبر الرعي فيها هنا منفردة لا ضرورة الى الإدارة فيها بخلاف
سقى أرض الشريك أو الجار من نصيبه في مسئلتنا فانه مضطر اليه لتوقف سقى ملكه عليه فان قلت
فقد الحمل ما في الروضة وأصلها بما اذا كان يدبرها في أرضه التي لها رسم شرب منه قلت كلامهما
لا يقتضي هذا التقيد فيجوز اعتماد اطلاقهما ويحتمل الاخذ بقضية التقيد وعليه فلا ينافي
ما قلناه لما علمته من الفرق بينه وبين مسئلتنا من أن هذا لا ضرورة اليه بخلاف ما في مسئلتنا فان
قلت ما ذكرناه فيها هل هو في النهر المباح أو المملوك قلت ظاهر كلامهما انه في المملوك ويوافقه
قول الروياني وان كان الشرب في نهر غير مملوك فاراد أن ينقل الى أرض أخرى فينبغي أن
يجوز اذا لم يضيق الماء والا قدم الاسبق وتناظر الاذرى في نفسه في قوله بانه قد لا يضيق الا ان
ويضيق فيما بعد فيثبت له على طول الامد شرب فيه لا أصل له برد بقول الروضة وأصلها في النهر
المباح ولو أراد رجل احياء موات وسقيه من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا
أرضهم بمرافقتها والماء من أعظام مرافقتها والا فلا منع وسلك في توسطه طريقة أخرى وهي أن
ما في الروضة من المنع محله اذا قلنا انهم لا يملكون الماء وما في غيرها كالسقي وجري عليه الدارحى
وغيره من عدم المنع في صورة الروضة محله ما اذا كان الماء مملوكا لهم فله أن يفعل بنصيبه بعد انرازه
ماشاء واذا امتنعوا من ذلك أجبروا عليه وهذه الطريقة ضعيفة لان صريح كلام الروضة يردها
كما علم مما تقرر ويبحث ابن الرفعة أن محل المنع في كلام الروضة في أرض يجعل لها رسم شرب
وهو أعلى السابقة لان فيه اثبات حق التقديم لها بخلاف ما اذا كانت في أسفلها بحيث لم يبق
بعدها أرض لها حق شرب فيجوز لانه بذلك لا يعمل على غيره حقا قال الاذرى وفيه نظر ظاهر
لانه يثبت لها حقا عند تقادم العهد لم يكن استدلالا بظاهر الحال عند انقضاء معرفة أصل ذلك اه
وهو ظاهر فيبحث ابن الرفعة ضعيف (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قول الروضة لو اشترك
جماعة في الحفر اشتركوا في الملك على قدر عملهم ثم لهم قسمة الماء بنصيب خشبة مستوية الاعلى
والاسفل في عرض النهر ويقتضيه فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر حقوقيهم هل ذلك على سبيل
الاجبار اذا استوى النصيب من الماء الا بذلك أم لا وهل يقوم البناء بالحجر ونحوه مقام الخشبة أم لا
قال في الروضة لو تنازع الشركاء في قدر أنصبتهم هل يجعل على قدر الأرضين أم لا وصح الاول هل
ذلك اذا لم يكن ثم قواسم للماء فان كانت فهل يدل على اليد أم لا فلو وجدنا الثقب متساوية مع
تفاوت الأرضين أو بالعكس وذلك هو مع جعلنا ملك النهر في الاصل ولكن وجدنا عمل أهله الآن

بذلك الاذن أم لا كالم يحكم
بالسمع الاول لبطلانه
بالسبيل (فاجاب) بان
للمحكم أن يرزقها باذن أهله
في حالتها (سئل) ماذا يفيد
فما قاله الشيخ العلامة شهاب
الدين بن العماد الشافعي
في مصنفه المسمى بالانقاد على
الشهود والعقاد بان قال
ولو استتاب شخص في بلد
فاستتابه قاض آخر في
أخرى فهل له أن يرزق
امراة في إحدى البلدتين
وهو في البلاد الأخرى يحتمل
جواز ذلك لانها في محل
تصرفه ويحتمل نفي رعيه
على تولى العارفين في
النكاح لانها ولاية مملوكة
ثم ان الحق بان الجوزج أو
بالم فلا يرزق ولان الذي
استتابه لا يقدر على التزوج
ففرعه أولى ولو جمع البيعة ثم
خرج منها وعاد فله التزوج
كما لو سمع البيعة ثم
خرج عن محل الولاية ثم
عاد اليها فانه يحكم على
الصحيح وظاهر كلام
الاصحاب يقتضي أن المراد
بمحل الولاية نفس البلد
التي يحيط به السور أو البناء
المتصل دون البساتين
والمزارع هبل ذلك كما
معمد أو في شئ دون شئ
وماذا يفهم من عبارة تفضل
من مولانا (فاجاب) بان
ما ذكره ابن العماد لم أر من
اعترضه والراجح أن النائب
التزوج المذكور وان
ولاية القاضي تشمل بلادها

معلوما فيه عند احتياجه الى العبارة فيما الراجح من ذلك عند تعارض الأرضين أو القواسم أو
الرصدات بينهم أو العمل في عبادة النهر اذا لم يعلم أصل له (فاجاب) بان قول الروضة لهم قسمة
الماء بنصيب خشبة الخ يدل على أنه لا اجبار على ذلك ويحصل الاستواء في الماء بغير هذه الطريق كما
قدمته أوائل الجواب الحادى والعشرين فراجع اه يدل على ذلك أيضا قول الروضة ولو أرادوا قسمة
النهر وكان عريضا جازولا يجرى فيها الاجبار كما في الجدار الحائل فان قلت يعارضه ما فيها وفي غيرها
في الشفعة من أن من حلة ما يجبر عليه الطاحون والحمام والبئر والنهر اذا أمكن جعل كل اثنين
وكذا مسيل الماء الى الأرض وبئر الزراعة قلت الاول محمول على ما اذا كان النهر بين مزارع وهي
على حافته من الجانبين أو أحدهما كما يدل له تشبيه ذلك بالجدار الحائل والثاني محمول على حظر
أنهار وسواقي يأتي اليها الماء من الاودية العظيمة والفرق أن في ترك القسمة هنا ضرر عظيم
فاجبرا عليه ازالة له بخلاف الاول فانه لا ضرر في عدم القسمة بل فيها نفع والبناء ونحو الجدران أمكن
أن يجعل فيه ثقب كما يجعل في الخشبة قام مقامها والا فلا ثم ما ذكر من عدم الاجبار على القسمة
بنصيب الخشبة محله ان أمكنت القسمة بغير هذا الطريق كما تقرر أما اذا لم يمكن الا بها فيجب للمتبع
عليها كما صرح به الاذرى في توسطه حيث قال عقب قول الروضة ثم لهم قسمة الماء بنصيب خشبة
الخ قلت وينبغي هذا الطريق عند التشاور وعدم التراضي بالمهاياة لانه طريق يصل به كل الى جهة
حقه في وقته من غير تأخير اذ في المهاياة تأخير أحدهم عن حقه فاشترط فيها التراضي اه وما صححه
في الروضة من أنه لو تنازع الشركاء في النهر في قدر أنصبتهم جعل على قدر الأرضين هو المعتمد وصورة
المسئلة كما قاله المتولى ان النهر لا يعرف له أصل الا أنه مملوك لهم يسبقون أراضيهم منه واعترض
البلقينى ما في الروضة بان الاصح يقتضي القواعد أنه بينهم بالسوية لان القرائن لا ينظر اليها قال
وقد ذكر في الروضة كمالها في كتابة عيدين خسيس ونفيس على نجوم متفاوتة بحسب قيمتهما
فاحضرا مالا وادعى الخسيس أنه سواء بينهما والنفيس أنه متفاوت على قدر النجوم فالاصح ان القول
قول الخسيس مما باليد ولا فرق بين الصورتين وقال الشافعي في الجدار لا أنظر الى من اليه
الدواخل والخارج ولا انصاف اللبن ولا معاهد القمص ونص في متاع البيت يختلف فيه الزوجان
على أنه اذا كان في أيديهما يختلفان وهو بينهما ولا تنظر الى ما يختص بالرجل عادة ولا ما يختص
بالمرأة اه وتبعه واده الجلال فقال ينبغي أن يترج أنه بالسوية لانه في أيديهم وذلك يقتضي
الاستواء اه وقد يفرق بين ما هنا وفي الكتابة بان اليد هنا على النهر حكمية لاحسية لان النهر ليس
في قبضتهم يقينا كما يعلم مما مر عن المتولى وانما نزل استحقاقهم الشرب منه منزلة الاستيلاء عليه
ويد المكاتبين على ما أحضره حسية لاحكمية ولا شك أن اليد الحسية أقوى فلم ينظر لمعارضها من
تفاوتها في القسمة لانه ضعيف مع دلالة اليد الحسية على الاستواء فعملوا به وهنا وجد لليد
الحكمية الدالة على الاستواء معارض حتى وهو تفاوتهم في الانصاف المستلزم غالبا ان النهر
تكون الشركة فيه كذلك والحسنى أقوى من الحكمى فقدم هذا المعارض لقوته على اليد
الحكمية لضعفها فاندفع قوله ولا فرق بين الصورتين فظهر أن بينهما فرقا واضحا وأما ما ذكره
الشافعي رضى الله تعالى عنه في مسئلة الجدار فاليد عليه حسية أيضا وتلك القرائن غير
مطردة بل ولا غالبية فلم تقو على معارضتها فالتى النظر اليها وكذلك الزوجان يداهما على أمتعة البيت
حسية وقد تكون يد الزوجة على ما يختص بالزوج وبكسبه فلم يقو ذلك على دفع ما اقتضته
اليد الحسية من الاستواء فظهر أن المسائل الثلاثة التي أوردها على مسئلتنا لا تشبهها لانه وجد
فيها يد قوية ومعارضها ضعيف والموجود في مسئلتنا يد ضعيفة ومعارضها قوى فلا جامع بينهما

البياتين والمزارع والبادية وغيرهما فقد قالوا لو نادى في طرفي ولا يتبعهما أمضاء (سئل) عما لو قالت للقاضي أذنت لاني أن يزوجهني فان عضل فزوجني أنت هل يصح ذلك كما استظهره الزركشي (فاجاب) بانه يصح التزوج بالاذن المذكور (سئل) هل يجوز تكرير نظر الوجه والكفين الى الخطوبة من غير حاجة (فاجاب) بانه لا يجوز (سئل) عن وكل شخص في تزويج ابنته وغاب فزوجت في غيبته وماتت في غيبته ولم ينقض هل موته قبل العقد أو بعده فهل العقد صحيح أولا (فاجاب) بانه صحيح الا أن يعلم وقوعه بعدموت الاب (سئل) هل يجوز نظر الخطوبة بشهوة أم لا واذ قلتم نعم فالفرق بين النظر اليها والنظر الى المحرم بجماع الجواز (فاجاب) بانه يجوز نظره المذكور والفرق بينهما وبين محرمه حاجته الى التزويج (سئل) عما نقله الحنفى في باب النكاح في شرح أبي شجاع فسرع تزويج حديق بجمرة الاصل فانت بينت فيزوجها بعد العصبات الحاكم وقيل ولي الاب هل تعتمدون ذلك أم ولي الاب مقدم على الحاكم هنا (فاجاب) بان المعتد أن ولي الاب مقدم على الحاكم

وبين ما ذكره فائقه ما صححه النووي رحمه الله واندفع ما أورده عليه البلقيني ومن تبعه وإذا قلنا بما في الروضة من أن الانصباء تجعل على قدر الارضين ووجدنا الارضين متفاوتة والثقب متساوية لم يكن تساويها بمجرد مقتضيا للتساوي في الارضين أخذنا من قول الروضة وأصلها ويجوز أن تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحقوق الا أن صاحب الثاب يأخذ ثقبه والاخر ثقبين اه فاذا تنازع الشركاء حيث ذرعه بعضهم الاستواء في السقي لاستواء الثقب وبعضهم الاختلاف فيه على قدر الارضين وانه يستحق من الثقب المتساوية على قدر ملكه صدق الثاني لان الظاهر معه اذا الاختلاف في الانصباء يدل على الاختلاف في الارضين والتساوي في الثقب لا يدل على الاستواء في الانصباء لما علمته من عبارة الروضة المذكورة أما لو اتفقا على استوائهم في الثقب وادعى بعضهم الاختلاف في الانصباء عملا باختلاف الارضين وبعضهم الاستواء فيها عملا بتساوي الثقب فان الثاني هو المصدق بيمينه فيما يظهر لان الاستواء في الانصباء يمكن مع اختلاف الارضين من غير تراص بل قال البلقيني انه الصواب كما مر عنه مع الرد عليه والاختلاف في الانصباء لا يمكن مع الاستواء في الثقب الا بالتراضي فلم يكن اختلاف الارضين مرجحا في هذه الصورة وكان الاستواء في الثقب مرجحا فقدم وحكم الاستواء في العمارة حكم الاستواء في الثقب فاذا اتفقا على الاستواء فيها وادعى بعضهم الاختلاف في الانصباء عملا باختلاف الارضين وبعضهم الاختلاف فيها عملا بالتساوي في العمارة صدق الثاني لظاهر ما قررناه فان تعارض هذان الامران بان استواء في الثقب وتفاوت في العمارة أو بالعكس فهو محل نظر ويحتمل تقديم الثقب لانها علامات مستمرة يكثر فيها المنازعة والمشاحة فيبعد الاتفاق فيها على التراضي باستوائهما مع اختلاف الانصباء واختلافهما مع تساوي الانصباء بخلاف العمارة فانها مصلحة واحدة لا يكثر وقوعها ويغلب فيها المساحة بين الشركاء فكانت دلالتها ضعيفة بالنسبة لدلالة الثقب وان كانت قوية في نفسها ومن ثم لو انفردت عن الثقب عملنا بها كما مر وما قررته بعلم الجواب عن قول السائل نفع الله به فلو وجدنا الثقب متساوية الخ السؤال والله أعلم (وسئل) لو وجدنا ثقبين في ثمر بعضهما مرتفعا وبعضها منخفضا أو بعضهما منسوبا وبعضها ضيقا مع امكان احداث الارتفاع والانخفاض والضيقة ونحوه هل يدل شيء من ذلك على اليد أم لا ولو رفعها لرفع أرضه بسبل أو وضع تراب من المالك وامتنع الآخر من غير ضرر على الممتنع وقال للطالب انخفض أرضك لبنائها الماء والخفض يشق عليه أو يضعف بسببه الانبات ورفع القوائم أسهل فن الجواب منهما (فاجاب) بان الذي دل عليه كلامهم أنا اذا وجدنا ثقبين في النهر متفاوتة في السعة والضيقة والارتفاع والانخفاض ولم نعلم أصل ذلك هل هو قديم أو حادث حكمنا بانه قديم موضوع بحق دال على اليد المستحقة وأقرناه على حكمه فن ادعى حدوث شيء من ذلك بغير حق كلف البينة فان لم يكن له بينة حلف له المدعى عليه ولا يجبر الممتنع من تغييرها عما هي عليه سواء أكان عليه ضرر في ذلك أم لا وانما على صاحب الارض التي رفعها السبل تنظيفها ان أراد سقيها سواء أشق عليه ذلك وضعف بسببه الانبات أم لا كما علم مما قدمته عن التهمة في الجواب الخامس والعشرين أما اذا أراد اصلاح الثقب المتعاقبة به وحده من غير تغيير لها عن محلها ولم يكن على شركائه ضرر في ذلك بوجه فلا يجابون الى منعه لانه محض تعنت مع تصرفه فيما يستحقه دون غيره بل يجب هو الى ذلك سواء أكان لازالة ضرر أم لزيادة نفع لارضه والله أعلم (وسئل) لو كان لثنتين أرضان احدهما تشرب قبل الاخرى وماء السفلى يخرج من العليا فأراد صاحب العليا أن يرفع مخرج الماء الى الفخة التي في الزبير التي يخرج منها الماء الى الارض السفلى وأراد أن يحول الفخة الى مكان آخر من الزبير مع أن الماء ينزل في الارض السفلى في الجبالين

فهل له ذلك أم لا وقد قال بالمنع في صورة رفع الفخة بعض كبار فقهاء الجهة معالا ذلك بان الرفع يؤدي الى أن تأخذ العليا فوق قدر الحاجة لمنع خروج الماء برفع منفذ الماء فهل هو كما قال أم لا (فاجاب) بان الذي دل عليه صريح كلام التهمة السابق في الجواب الخامس والعشرين انه حيث أراد تحويل المنفذ من محله الى محل آخر ولم يرض شركه منع مطلقا سواء أكان يحوله الى محل أصح له من الاول أم لا والتفصيل بين الاصل وغيره وجه ضعيف مرثم عن التهمة استدلالا بفعل عمر رضي الله تعالى عنه لكنه مردود بان أثر عمر منقطع وبوافق ذلك قول الروضة وأصلها ولو أراد أحدهم تقديم رأس الساقية التي يجري فيها الماء الى أرضه أو تأخيرها لم يجز بخلاف ما لو قدم باب داره الى باب السكة المنسدة لانه يتصرف هناك في الجدار المملوك وهذا في الحاجة المشتركة اه وعلى هذا يعمل ما أفتى به من ذكر غوه من بعض كبار فقهاءكم وحيث أبقى المنفذ على محله وسعته أو ضيقه وانما أراد اصلاحه بما يعود منه نفع على أرضه وأرض من بعده أو على أرضه فقط ولا ضرر في ذلك على من بعده بوجه فانه لا وجه لمنعه حينئذ من ذلك ولا ينافي ذلك قول الروضة وأصلها ولو أراد الشركاء الذين أرضهم أسفل توسيع فم النهر لئلا يقصر الماء عنهم لم يجز الا برضا الاولين لان تصرف الشريك في المشترك لا يجوز الا برضا الشريك ولانهم قد يتضررون بكثرة الماء وكذا لا يجوز للاولين تضيق فم النهر الا برضا الآخرين اه ووجه عدم المناقاة أن ما في مسألة الروضة اضرار وتصرف في السعة والضيقة بخلاف ما في مسئلتنا فانه ليس فيه شيء من ذلك فان قلت الاصلاح الذي في مسئلتنا فيه تصرف في المشترك وقد صرح الشفخان بامتناعه قلت محل امتناعه حيث لم يقصر الشريك بدليل قولهم لو انهدم الجدار المشترك وأراد أحدهما بناءه بخالص ماله بعد امتناع صاحبه جاز كما مر بسوطا بما فيه في الجواب الرابع والعشرين فكما جاز هناك فليجوز ما ذكرناه هنا اذا امتنع شركاؤه من الاصلاح معه والله أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه لو وجدنا أرضين يشربان معا وتحت أحد الارضين أرض ثالثة تشرب من التي فوقها بعدرى الاخرى وقلنا ان العبرة عند الاختلاف بقدر الارضين فهل يدخل المتأخر شربه في التقدير أو يختص التقدير بالمقدم شربه وهل على المتأخر شربه مثل المتقدم في مصروف عبارة النهر اذا قلنا بالاجبار وهل يعرف التقدير في الارضين بالمساحة أو بالتقويم فان أرضا قليلة المساحة قد تكون خيرا من أرض كثيرة المساحة (فاجاب) بان الذي دل عليه كلام الروضة ان الارض المتأخر شربها اذا كان شربها من ذلك النهر دون غيره تدخل في التقدير فيستحق صاحبها من النهر بحسبها وعبارة الروضة كل أرض أمكن سقيها من هذا النهر اذا رأينا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمنا عند التنازع بان لها شربا منه انتهت واعتمد انهم لا يجبرون على عمارة النهر كالشركاء لا يجبرون على اعادة المشترك اذا انهدم ثم اذا اجتمعوا على الاصلاح جبرا على الضعيف أو اختيارا على الصحيح قال الماوردي في حلو به اختلاف الناس في مؤنة الحفر كيف تكون بينهم فذهب أبو حنيفة الى انهم يعتمدون مع الاول فيحفرون معه حتى اذا انتهى الى آخر ملكه خرج وحفر الباقيون مع الثاني فاذا انتهى لاخر ملكه خرج وحفر الباقيون مع الثالث وهكذا حتى ينتهي الى الاخير فينفرد وحده بحفر ما يابه وسبب ذلك أن ماء النهر كله يجري الى أرض الاول فاشترك الجميع في حفره وماء الاول لا يجري على الثاني فلم يلزمه أن يحفر معه وذهب الشافعي رحمه الله تعالى والجمهور الى أن مؤنة الحفر مقسمة بينهم على قدر أملاكهم الا ان منهم من قسماها على مساحات الارضين وقدر جريانها لان الماء الجاري يسبح عليها على قدر مساحتها وجريانها ومنهم من قسماها على مساحة الارضين التي على النهر وهو أشبه بذهب الشافعي وقول أصحابه لان مؤنة الحفر تزيد بطول مساحة

هنا (سئل) عن وكل شخص في تزويج موليته فقال زوجها أنت من أحد أو من شئت تزويجها فوكل ذلك الشخص كذلك آخر فهل الآخر وكيل الموكل أو وكيل الوكيل وهل للوكيل الاول أن يقبل نكاحها منه والحالة هذه أم لا (فاجاب) بان الآخر فيما وكيل الموكل فالوكيل أن يقبل نكاحها منه (سئل) عما اذا كان في الغنمة جارية ولم تقسم الغنمة على الغنمين ولا على أهل الخس ولم يمكن ذلك لكثرة الجوارى واحتاجت الى مؤنة وكسوة وأخافت العنت فهل يجوز تزويجها اذا لم تدفع الحاجة الابه أم لا (فاجاب) بانه ان زوج الجارية المذكورة الامام فذلك والا فليس من المحاييج (سئل) عن زوج موليته وهو معلوم الفسق بين يدي حاكم مالي ولم يعلم هل حكم بصحة النكاح أم لا فهل للشافعي الحكم بالتفريق بينهما لان الأصل عدم حكم من المالكى أولا وهل يجب على الشافعي التوقف قبل حكمه حتى يعلم ما وقع من المالكى أولا وهل لو طلق الزوج ثلاثا قبل حكم الشافعي هل له تحدي نكاحها بلا محال أم لا (فاجاب) بانه يجب على الشافعي التفريق بينهما ولا يحتاج الى توقف لان الأصل عدم حكم المالكى

الوجه الذي على النهر وتقبل بقصره فوجب أن يكون معتبراً به اهـ كلام الحارثي ملخصاً وهو
 مشتمل على فوائد وتبعه الروياني كعادته على ذلك في بحره وعبارة الشيخين توافق ذلك وتنقية هذا
 النهر وعبارة يقوم بها الشركاء بحسب الملك وهل على واحد عبارة الموضع المستغل عن أرضه
 وجهان أحدهما لا وبه قطع ابن الصباغ لان المنفعة فيه للباقين وبما تقرر يعلم أن الذي دل عليه
 كلامهم أن التوزيع في الارضين إنما هو بحسب مساحتها لا قيمتها لان الارض كلما زادت
 مساحتها زاد شربها فزعم صاحبها أكثر من صاحب ما هي أصغر منها ولا تفرق لتفاوت القيم لان
 ذلك لا تدخل له هنا كما هو جلي والله أعلم (وسئل) لو كانت أرض مقدمة في الشرب على غيرها
 من الاراضي ولم تخر العادة فيها الا بالزرع وما في معناه مما يكتفي بالماء القليل فهل لصاحبها أن
 يحدث فيها شجراً ونحوه مما يحتاج لزيادة ما يعتاد من الماء أم لا لان الارض قد تكون مشاعة
 فيشترطون عند القسمة الانتفاع بنوع خاص للمقدم بالشرب فهل يصح هذا الشرط ويلزم أو يكون
 مفسداً وما الذي يصح من الشروط في القسمة بتقديم في السقي أو تأخير على خلاف المجهود
 أو بشرط الزرع دون الغرس وما الذي لا يصح من ذلك (فاجاب) بان من أراد أحداث نحو شجر
 في أرضه مما يحتاج لزيادة سقي لا يطاق القول بمنعه بل فيه تفصيل كما هو ظاهر وذلك لان أرضه
 تكون بعدها أرض أخرى تستحق الشرب مما يصل إليها زيادة أو لا يكون بعدها شيء بان تكون
 هي آخر الاراضي التي تشرب من ذلك النهر في الحالة الاولى يمنع من أحداث ما ذكر فيها لان
 فيه اضراراً على من بعده وفي الحالة الثانية لا وجه لمنعه لان ما ينزل في أرضه من الماء لاحق لاحد
 فيه فله أن يتصرف فيه بما أراد وفي الحالة الاولى لو أراد بعضهم أن يحدث في أرضه ما لم تخر
 العادة به مما يأخذ أكثر مما يعتاد من الماء فتمنع شركاؤه فقال اما أسوق له من محل آخر ما يكفيه
 من الماء فهل يجاب هو أو هم وقضية مامر عن الروضة في الجواب الحادى والثلاثين من انه لو أراد
 أحدهم ان يأخذ نصيبه من الماء ويسقي به أرضاً ليس لها رسم شرب من هذا النهر منع لانه
 يجعل لها رسم شرب لم يكن انهم يجابون لانا اذا مكاه من غرس ما ذكر كان فيه اضرارهم على
 طول الزمان لانه حينئذ قد يستبدل بغرسه في الارض المستحقة للشرب انه يستحق الشرب أيضاً
 فان قلت يمكن الفرق بين الصورتين بأنه هنالك يفعل ما فيه ضرر عليهم الآن لان الغرض ان ما أحدثه
 من الغرس ساق له من الماء ما يكفيه وتم أحدث ما يضرهم الآن وهو اجراء ماء اراضيهم الى غيرها
 وفرق بين الضرر الحاصل والمتوقع قلت هذا الفرق ممنوع فانه لم يفعل ما يضرهم الآن وإنما جاء
 الضرر من أنه اذا استمر يسقي تلك الارض من مائهم وتقدم العهد على ذلك حتى مات من يعرف
 أصلها ظن حينئذ أن لها رسم شرب فن ادعاء صدق فيه عملاً بظاهر الحال فالضرر فيها إنما هو
 متوقع أيضاً فان قلت هذا يتصرف في ملكه هنا بالغرس ونحوه فكيف يمنع من التصرف في ملكه
 قلت وهذا يتصرف في مائه الذي هو ملكه أو مستحق له فكما قالوا ثم منعه من التصرف في ملكه لكونه
 سبباً لضررهم على الشركاء في المستقبل لا يقبل احتمالاً فكذلك الضرر يمنع هنا من التصرف
 في ملكه بما يكون سبباً لذلك كذا في وأما الشرط في القسمة فان كانت افراراً لم يؤثر لانها ليست
 عقداً حتى يتأثر بالشرط الفاسد ويلزم فيها الشرط الصحيح وإنما معناها أنها تبين أن ما خرج لكل
 من الشريكين كان ملكه وان كانت كذلك فلا يعتد بالشرط فيها مطلقاً وان كانت بيعاً تأتي فيها
 التفصيل في الشروط الواقعة فيه وهو أنه ما وافق مقتضى العقد كان لازماً وان لم يشترط فلا قاعدة
 لذكره الا التأكيد وما في مقتضاه بطلان ان وقع في صلبه أو في جملته وما لا يتأخر ولا يقتضيه يكون
 لغوا وجوده كعدمه فالارض التي يقتسمونها هنا ان كانت مستوية الاجزاء صحت القسمة ولم يعتد

بما وقع فيها من الشروط مطلقاً وان لم تكن مستوية الاجزاء كانت قسمتها تعديلاً أو رداً وكلاهما
 يصلح اذا اشترط فيها تقديم أو تأخير أو زرع فقط وكان ذلك ينافي مقتضاها بطلان وأبطالها والا
 فلا والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو كان النهر الاصل المملوك يتفرع منه سواك تنقسم
 على اراض فاروقى أحدهم أى أحد أهل السواك المتفرعة قبل شريكه فهل يجب على المرقوى
 صرف الماء الى شريكه في المخرج أوله صرفه كيف شاء فان قلتم يجب الصرف الى الشريك واحتاج
 صرف الماء الى كافة ومؤنة فهل ذلك على المرقوى أو على المصروف اليه واذا ارقوى جميع
 المتفرعين عن النهر الاصل فهل يجب عليهم صرف ما أخذوه من الماء الى النهر الاصل أم لا أم لهم
 صرفه كيف أرادوا فان قلتم بصرفه الى النهر الاصل فهل يجب صرفه على المتقدم أم على المتأخر
 أم على الجميع أم على من تصرف بالماء أو يفرق بين الماء المباح وغيره (فاجاب) بأنه لا يجب على
 المرقوى صرف الماء الى من بعده في السقي وإنما الذي يلزمه التولية بين من بعده وبين الماء الذي
 استحق من بعده سقي أرضه منتهى حيث إذا احتاج الى مؤنة وكافة كانت عليه لان المنفعة به الماء
 حينئذ خاصة به وليس على من ارقوى الا التمكن فقط وعدم التصرف في الماء بما يضر من استحق
 السقي به لانه لما فرغت حاجته منه صار مستحقاً للغير وما استحقه الغير لا يجوز التصرف فيه بما
 يضر ذلك الغير واذا ارقوى جميع المتفرعين عن النهر الاصل في ختارة يكون ماء النهر مباحاً وتارة
 يكون مملوكاً لهم فان كان مملوكاً لهم فكذلك لان ما يصل الى أرض كل منهم بالقسمة ملكه
 ملكاً مقيداً قبل استغناء من بعده ممن يستحق الشرب من أرضه ومطلقاً بعد استغناء من
 بعده واذا ملكه ملكاً مطلقاً جاز له أن يتصرف فيه كيف شاء ولا يجب عليه رده الى النهر أيضاً نعم
 ان اعتد رده الى النهر للمباح أو المملوك ليقول بحفظها فيه الى الارثواء منه لشركائه ثانياً حرم
 عليه التصرف فيه بما يمنع رده الى النهر ولم يلزمه الرد اليه بل التولية بينهم وبين رده اليه ومرفى
 الجواب الحادى والثلاثين ان من أراد ان يأخذ نصيبه من ماء مباح أو مملوك على ما فيه ويسقي
 به أرضاً ليس لها رسم شرب من هذا النهر منع فلا يجب عليك استحقاق ذلك هنا ففعل تصرفه فيه
 هنا كيف شاء عالم بصرفه لارض ليس لها رسم شرب من هذا النهر والا منع من ذلك لما مر ثم
 مبسوطاً ولو كان الماء مملوكاً لواحد وأباح لآخر السقي منه أو اعاره له بطريقه بان اعاره محل تبعه
 جاز له التصرف فيه أيضاً كيف شاء عالم يرجع المبيع أو المغير أما اذا رجع فيلزمه رده اليه والمؤنة
 عليه كما صرحوا به في المستعبر والله أعلم (وسئل) لو وجدنا ساقية يتفرع منها فروع بعضها في
 بطنها بناء بالحجارة كالنقب في الخشبة وبعضها أى الفروع خالية عن البناء فطلب الذي في بطن
 ساقية البناء بقية شركائه أى أهل الفروع الذين لا بناء في سواقيهم أن يبنوا مثله فهل يجبرون حيث
 لا ضرر عليهم سوى كلفة البناء أم لا ولو حمل الطلب من أحد الذين لا بناء عليهم في سواقيهم وطلب
 بعضهم بعضاً هل يجبر عليه المعتنع حيث لا ضرر على المالكين منه أم لا وقاعدة البناء الغرر من
 أن يخفف أحد الشركاء أرضه والساقية التي يجري فيها الماء فيغوز بكل الماء أو أكثره دون شركائه
 وبالبناء يزول المذخور في ذلك (فاجاب) باناً حيث وجدنا بعض الفروع في باطنها بناء بالحجارة وبعضها
 ليس كذلك ولا يدري هل وضع كل من ذلك كذلك في الابتداء أولاً حكماً بحقيقة كل ساقية
 أو فرغ على ما هو عليه ولا يجاب من طلب استوائها في البناء أو عدمه لان الظاهر في كل موضوع
 لا يعلم أم لا ولا نظر الى ان أحدهم قد يخفف أرضه وساقيته فيغوز بكل الماء أو أكثره ولا
 الى أن البناء يزول هذا المذخور لان الأصل عدم فعل ذلك وعلى تقديره فمن لم يفعل فمن من

فهل يكون مائلاً بعد
 الوصية وفقاً للموصى له أو
 جراته لا معقول بشرط في
 نكاحها شروط الامه أم لا
 (فاجاب) بان أولادها
 المذكورين أرقاء للموصى له
 وبشرط في نكاحها شروط
 نكاح الامه وعلى هذا
 يلزمها فيقال حرة لا يصح
 نكاحها الا لمن يعص له
 نكاح الامه (سئل) عن
 كافر نكح أمه بنتها ودخل
 بواحدة منهما ولم يعلم هل
 هي الام أو البنت ثم أسلم
 ما الحكم (فاجاب) بأنه
 يبطل نكاحهما (سئل) هل
 تصح منا كتمان الحسن أم لا
 وهل هم مكالمون بشرعنا
 أم لا (فاجاب) بقوله قال
 ابن لؤيس من موانع
 النكاح اختلاف الجنس
 فلا يجوز لادمي أن ينكح
 جنسية وبه أفتى البارزى
 وهم مكالمون بأحكام شرعنا
 (سئل) عن شخص تزوج
 امرأة يولد ثم سافر الى بلدة
 أخرى وتزوج بها ثم الى
 أخرى وتزوج بها ثم توفي
 بعد الدخول بالثلاث ثم
 ظهر الاوليان أنهم اختان
 وظهرت الثالثة أنها امهما
 وطالبن بالميراث فهل ترث
 واحدة منهن بالزوجة أم لا
 وما حكم مهرهن هل هو
 مهر المتصل أو المسمى
 (فاجاب) بان للزوجة
 الاولى صداقتها المسمى
 لعدة نكاحها وترث منه
 بالزوجة ونكاح كل من
 الثانية والثالثة باطل

ولكل من ساءه المثل
(سئل) عن رجل تزوج
أمة بشرطه ثم غاب عنها غيبة
تسوق له نكاح الأمة فتزوج
أمة ثانية ثم غاب عنها غيبة
تسوق له نكاح الأمة
فتزوج أمة ثالثة ثم غاب
عنها غيبة تسوق له نكاح
الأمة فتزوج أمة رابعة فهل
يصح نكاح كل منهن أم لا
وهل يجوز له أن يجمع
بينهن كما في نكاح الحرة
على الأمة أم لا (فأجاب)
بأنه يصح نكاح كل منهن
لوجوده وسوقه لأن كلامه
الغائب لا تغني عن وجودها
كالعدم وله أن يجمعهن
ويستمر نكاحهن لأن
الدوام أقوى من الابتداء
فيستغفر فيه ما لا يغتفر في
الابتداء كما في خوف العنت
والأحوام والعدة (سئل)
عن قال لزوجه بكافرة
أو بآنسراية هل تحرم عليه
أم يفصل وإذا قلتم بالتفصيل
فأهو (فأجاب) بأنه إن نوى
بما قاله شتمها لم تبين منه والا
بأنه (سئل) عن عقد
على امرأة وطاقتها فبطل
الدخول هل يجوز لولده
تزوجها ويصح العكس
(فأجاب) بأنه تحرم زوجه
الأصل على فرعه وزوجه
الفرع على أصله بمجرد
العقد الصحيح (سئل) عن
انتقل من دين كافر إلى آخر
كهودي تنصرت هل تعتقد
له الجزية أم يفرق بين أن
ينتقل قبل أن تعتقه فيقر

رفع الفاعل إلى الحاكم ليعتقه من ذلك والله الموفق للصواب (وسئل) لو أراد أحد الشركه
أن يأخذ نصيبه من هذا الماء المباح ويسقي به أرضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر المملوك
أو يحيي تحتها مواتا ويسقي ما أحياء بما صار إليه من هذا الماء هل له ذلك أم لا أو يفرق بين
أن يكون ثم من يحتاج لأفضل الماء أم لا ولو كان محتاجه في وقت دون وقت فما حكمه وقول
الإرشاد لأحداث ضيق يشير إلى الجواز عند عدم الضيق وما المراد من هذا الضيق المانع من
سقي الحادث وعبارة الروضة ولو أراد أحدهم أن يأخذ نصيبه من الماء ويسقي به أرضا ليس لها
رسم شرب من هذا النهر منع منه لأنه يجعل لها شربا لم يكن اه قال اليهودي في كتابه
وبهذا يعلم أنه لو زاد في الأرض التي لها رسم شرب من هذا النهر منع لأنه يجعل لذلك الزيادة
شربا لم يكن لكن قد يكون الماء الجاري في النهر واسعا فان منعنا أضربنا به وإن تركناه يجري
ويسقي أضربنا بشركائه إذا حكمنا عند التنازع بأن لها شربا لم يكن ويجعل الملك في النهر على
قدر الأرضين عند طول الزمان والندراس الحقوق وهل يفرق بين النهر والماء المملوكين والمباحين
في ذلك كله أو شيء منه أم لا أقنونا مأجورين (فأجاب) قد مر الجواب مبسوطا آخر الجواب
الحادي والثلاثين فلا تطبل بذلك هنا وكان الانب تأخيرنا إلى هنا لكنه عند كتابته ثم لم أدر
انكم أفردتموه بسؤال مستقل وحاصل الذي مر ثم أن من أراد أن يأخذ نصيبه من النهر المملوك كما
يدل عليه سياق عبارة الروضة ويسقي به أرضا أخرى له أو لغيره ليس لها رسم شرب من ذلك النهر
منع وكذا لو أراد أن يحيي تحت أرضه مواتا ويسقي به بما صار إليه من هذا الماء فيمنع من ذلك
أيضا أما لو أراد أن يفعل ذلك من نهر مباح فان كان بضيق به على من استحقوا الشرب منه منع
والأفلا كما صرح به في الروضة في مسألة الأحياء وتبعه في الإرشاد واقتضاء كلامهما في غير ذلك
ومنازعة الأذرى في تصريح الروابي بذلك في مسألة غير الأحياء وددتها ثم بكلام الروضة في مسألة
الأحياء والمراد بالضيق المانع من أحداث الأحياء أن لا يكون الماء يفي بالحادث مع القدماء أما
إذا كان يفي بالجميع أي بقدر حاجتهم المختلفة باختلاف الزمان والمكان وأنواع المزروعات
والغرسات فلا يمنع الحادث من الأحياء بل يسقي كل ماشاء متى شاء وما ذكره اليهودي أنه
يستفاد من عبارة الروضة صحيح وقول السائل لكن قد يكون الماء الجاري الخ جوابه أنه لا نظر
لسمته حيث أضرت بشركائه ولو في المستقبل عند كون النهر مملوكا لهم أما عند كونه مباحا فينظر إلى
سمته وضيقه كما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أهل بلدة اجتمعوا
على أن يعظهم أحد من علماء زمانهم فقال حاكم تلك البلدة اني لا آذن لكم أن يعظكم الرجل
العالم لأجل الخصومة الواقعة بيني وبينه هل يجوز أن يقول الحاكم ذلك أم لا وهل يجوز للعالم
أن يعظ الناس بدون إذن الحاكم أو هل يجوز لأهل البلدة أن يتعظوا بدون إذن الحاكم حين
يخالف الحاكم لخوصومته (فأجاب) ان كان فحين يريد وعظ الناس أهلية لذلك ولم يكن يسلك
ما يسلك وعظ هذا الزمن من الأحاديث الباطلة الموضوعة والقصاص الكاذبة وكان يجلس لذلك في
بيته أو مسجد صغير ولم يترتب على وعظه فتنة جازله الوعاظ من غير إذن الحاكم وأما إذا لم يكن فيه
أهلية للوعظ بان لم يحسن ما يحتاج إليه من الفقه والتفسير والحديث والانهاء فلا يجوز له الوعاظ وان
أذن له الحاكم نعم ان كان يعظ من كلام موقوف كالأحياء للقراني ولم يكن يلحن فيما يعزوه من
الأحاديث جازله أن يعظ الناس من ذلك الكتاب وأما إذا كان يذكري وعظه شيئا من الكتب
الباطلة المشبهة على الأحاديث أو القصص الكاذبة فيجب على الحاكم أصله الله منه وزجره زجرا
يليق به وأما إذا كان فيه أهلية كما ذكر ولم يذكري وعظه شيئا مما ذكر وأراد الجلوس لذلك

بالجزية أم يعتقها فلا يفرق
وهل قول السكالي بن أبي
شريف في الكلام على
توارث الكفار بعضهم من
بعضهم وان اختلفت علمتهم
فساو خلف يهودي ذي
أربعة بنين أحدهما نصراني
ذمي بان تنصرف قبل عقد
الجزية له والثلاثة يهودي
ذمي ومعهاد وحربي وروثه
ماسوي الحربي يخالف
لكلام الأصحاب ان من
دخل أول آياته في دين
اليهودية بعد بعثة عيسى أو
دخل في دين النصرانية
بعد بعثة عيسى عليه أفضل
الصلوات والسلام لا تعتقه
الجزية وما في النكاح أن
المتنقل من دين كافر إلى آخر
كمرتد عن الاسلام فلا يقبل
منه الا الاسلام فان امتنع من
الاسلام بلغ المأمون كمن نبذ
العهد ثم هو حربي ان ظفروا
به قتلناه وهل يجوز عقد
الجزية له إذا طلبها بعد
ذلك سواء رجع إلى دينه
الأول أو استمر على الذي
انتقل اليه وهل يمكن الجمع
بين كلام السكالي بن أبي
شريف وكلام الأصحاب
(فأجاب) بأنه لا تعتقه
الجزية للمتنقل المذكور
والفرقة المذكورة
بحسب بعض المتأخرين ولا
يخالف بين ما ذكره السكالي
ابن أبي شريف وبين كلام
الأصحاب المذكور وإذا
كلامه في الارث وكلامهم
في التفسير وبالجزية ولا

يجوز عقد الجزية به سواء
أرجع الدين إلى أم
استمر على الدين الذي انتقل
إليه

(باب الخيارات في النكاح
والإعفاء ونكاح العبد)
(سئل) عما إذا كانت
المقردة بالجزية أمة فهل
لها الخيار أم لا (فأجاب)
بأن الراجح ثبوت الخيار
لسيد الأمة كما جزم به ابن
المقري في الروضة واقتضاه
كلام الروضة وأصلها حيث
قالا وإن كانت أمة ففي
ثبوت الخيار وجهان وقيل
يثبت قطعا اه وقد قال
جماعة منهم الجلال الاسنوي
والناج السبكي والغالب في
المسئلة ذات الطريقتين أن
يكون الصحيح ما وافق
طريقة القناع (سئل)
عما إذا شرط في النكاح
خربة قبان الزوج وقيفا
هل لزوجة الحرة الخيار
أولا (فأجاب) بأن المعتمد
ثبوت الخيار للحرة إذا أدت
في تزويجها من طفت حريته
فبان عند الموافقة ما طمسته
من السلامة من الرق للغالب
ولما يلحق ولدها من العار
ورق أبيه مولان نقص الرق
مؤثر في حق النكاح لأن
السيد منعه منها لحق
الخدمة ولأنه لا يلزمه إلا
نفقة المعسر من (سئل)
عن الوطء في الدبر هل
يثبت الفساش والنسب
أولا (فأجاب) بأنه لا تصير
الامتناع إذا سبها بوطئه

الأراضي السابق أحيائها على أحيائه سواء التي في ضيعته والتي يورثها وان بعدت وغش بعدها
لأن كل أرض سبق أحيائها على أحيائه هذا الحادث تستحق الشرب قبله وإن كان هو أقرب إلى
يجري السيل منها لأن السبق ليس بالقرب بل بالسبق في الأحياء وحيث قلنا بأن لهم منعه من
الأحياء أو السبق في الصور التي ذكرناها فلا فرق بين كلهم وبعضهم ولا بين مسكونهم عنه مدة
ومبادرتهم بالمنع عقب الأحياء فلهذا منعه وان سكت عن ذلك المحي الحادث إلى أن مات أن يمنع
ورثته من الأحياء أو السبق بتفصيلهما السابق والمنع من الأحياء لا يمكن تبعضه فإذا منع واحد
منهم كفى وأما المنع من السبق فيمكن تبعضه فإذا منع واحد مثلا امتنع حتى تسقى أرض السابق
أحيائها سواء اتحدت أم تعددت وسواء أكانت أراضي في ضيعة واحدة أم ضيعت نعم لو تطل بين
أراضي واحد أرض غيره وأراد ذلك الغير أن يورث ذلك الحادث بقدر ما تستحقه أرضه من الشرب
فلا يمنع من ذلك وكذا الحكم في كل سابق اذن فيقدم المأذون له على المتأخر عن الأذن بقدر
ما يستحقه الأذن فعلم أنه لا عبرة بأذن بعضهم إلا بالنسبة لما يستحقه من السبق فقط وأما بالنسبة
للأحياء فلا يكفي اذن بعضهم بل لابد من اذن جميعهم لما مر أن هذا لا يمكن تبعضه بخلاف الأول
ولنأذن له أن يرجع عن اذنه فإن رجع الكل بعد اذنه فظاهر وإن أذنوا كلهم ثم رجع بعضهم
أو رجوعه بالنسبة للمنع من بقاء ذلك المحي لا بالنسبة للمنع من السبق إلا فيما يخصه فقط لما علمت
من الفرق بين الحاليين نعم يتردد النظر فيما إذا رجعوا عن اذنه بعد أن أحياء وعمر ولا يبعد أن
يأتي هنا نظير ما قالوه في رجوع المعير (وسئل) رضى الله عنه هل يحرم المرور في سوق الصاغة
(فأجاب) نعم يحرم كما صرح به النووي وابن عبد السلام وغيرهما والكلام في المرور حال
المعاملة المحرمة كالربا لا مطلقا لأن ملحقا المحرمة كما هو ظاهر الاقرار على المعصية وهو حرام بدليل
قولهم يحرم الجلوس مع الفساق ولا شك أن المرور على المتباعد من غير حاجة فيه إقرار لهم على
المعصية ويؤيده أيضا قول ابن الرقعة وغيره يحرم المرور أيام الزينة وملحقا ما فيه من التعريض على
المعصية ومما تقرر علم أن ذكر الصاغة مثال والافعل كل معصية كذلك (وسئل) رضى الله
تعالى عنه في بئر مشتركة بين أقوام ولكل واحد منهم يوم معلوم وعليها أرض مرتفعة ومخفضة
فالمرتفعة لها ربيع يساق من عليه الأراضي المرتفعة والمخفضة لها أيضا ربيع يساق من عليه وتراب
الربيعين معاملة لزيد ولبناتى الشركاء المرور بالماء إلى أراضيهم من تراب زيد فأنهم الربيع الأعلى
الذي يساق من عليه الأراضي المرتفعة وهي خاصة زيد أعني الأراضي المرتفعة فجوز زيد عن عمارته
وهو المالك للتراب المذكور فأراد أن يضي بعمائه من البئر في خالص ملكه من غير ممر الشركاء
إلى أرضه المرتفعة فهل له أن يتصرف في ملكه بما وافقه إذا لم يكن ثم ضرر على شركائه أو
لشركاء منعه من التصرف في خالص ملكه وإن أضربه أولا (فأجاب) رضى الله عنه نعم لزيد أن يجري
الماء إلى أرضه من أي جهة أراد من جهات ملكه الخاصة وليس لاحد من أهل الأراضي
الذكر كورة منعه من التصرف في خالص ملكه بل ولا إجباره على عمارة الممر الذي يستحقونه في
أرضه فإن أرادوا عمارة من ماله حتى يجري الماء إلى أراضيهم لم يكن لزيد منعه من ذلك والله
أعلم بالصواب (وسئل) عن أرض لها شرب من أراضي متعددة أراد صاحبها الاقتصار على سقيها
من بعضها فهل له ذلك تركه بعض حقه أولا لحصول الضرر على المسقى منه (فأجاب) القياس
في ذلك أنه يعمل بعادة تلك الأرض فإذا طردت بشرها من أراضي متعددة لم يجز لمالكها
الاقتصار بشرها جميعها على بعض تلك الأراضي لأنه لما طرد فيها ذلك لم يثبت لها الاستحقاق إلا
بقدر تلك الحصص التي تخصها من كل من تلك الأراضي فإذا أراد مالكها أن يسقيها كلها من أحد

أياها في دبرها ولا يلحق به
ولدها (سئل) عما لو زوج
أمة رجلا بشرط له أن
أولاده منها يكونون أحرارا
فهل هذا الشرط يفسد
حريتهم أم لا (فأجاب) بأن
سادهان عاقب عقدهم كان
قال كل ولد ولده فهو حر
عق كل ولده ولده والافان
اعتقد الزوج المذكور أن
أولاده يكونون أحرارا
بالشرط حكم بحريتهم
ولزمه قيمتهم لمالكها
(سئل) عن قول القزير
والزوج الخيار في كل
وصف شرط ولم يمنع صحة
النكاح قبان خلافه لأن
ساواها الزوج فيه هل هو
معتمد (فأجاب) بأنه معتمد
ولكنه محمول على النسب
والعفة والحرية (سئل)
عن رجل تزوج بشرط
البكارة ثم وطئها وادعى أنه
وجدها ثيبا وادعت أنه
أزال بكارتها وصداقها
بيمينها فهل يلزمه المسمى أو
مهر مثلها (فأجاب) بأنه يلزمه
المسمى لأنه متى مع استغر
بوطه إذا اذبح النكاح
بسبب سابق على وطئه
فحب مهر مثلها حيث وهذا
ثم لا يثبت التوقف فيه
(باب الصادق)
(سئل) رضى الله عنه كان
لها عليه صداق فاستدعى
عليه شاهد فقال له عرضتها
عن قلبي صداقها كذا
فقبلت وذلك غلط من
الشاهد وكان الصواب أنه

تلك الأراضي كان أخذنا أكثر من حقه الذي ثبت له بمقتضى العادة المعمول بها في مثل ذلك وإن لم
تطرد بأن كانت مرة تسقى من جميعها ومرة تسقى من بعضها لأنه حينئذ لم يثبت لها اختصاص معين
من الكل ولا من البعض بل الثابت لها مطلق استحقاق الشرب فلما استحقها استحقهاؤه من تلك
الأراضي كلها ومن بعضها ولا نظر إلى ضرر يلحق ببعض مالكي تلك الأراضي لما تقرر من ثبوت ذلك
الحق المشترك المتعلق بها لأعلى التعيين وعند تقرر هذا الثبوت لا ينظر للعوق ذلك الضرر والله أعلم
(وسئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا كان موضع في صحراء يسيل ماؤه في بستان شخص ويديه
وبين القرى نحو خمسين ذراعا فأراد شخص أن يحفر فيه بئرا أو يجري فيه نهرا أو يغرس فيه غرسا
أو يبنى فيه بيتا ونحو ذلك فهل يجوز له ذلك بغير إذن أهل القرية إذا كان الموضع المذكور ليس
فيه مطرح رماد وسرجين وقمامات لاهل القرية (فأجاب) بقوله إن ذلك المحل الذي أريد فيه
أحداث ما ذكر أن كان من حريم البلد أو بعض ضارعه أو أنهارها أو بحاري سيولها التي تروى
بها مزارعها أو شيء من بسايتها أو من حريم ذلك البستان المذكور في السؤال أو يجري مائه لم
يجز فيه أحداث ما ذكر إلا بأذن جميع أهل القرية في الأولى أو صاحب البستان في الثانية وإن لم
يكن لاحد فيه استحقاق فهو موان فإن سبق إليه أحياءه ومن أحياءه ملكه بشرطه (وسئل)
رضى الله تعالى عنه سؤالا صورته سئل بعض المفتين من أكار المتأخرين عن صحراء يسيل ماؤها
في معمور فأراد رجل أن يبنى في تلك الصحراء بيتا بحيث لا يمنع نزول الماء إلى المعمور فهل يجوز
له ذلك بغير إذن صاحب المعمور فأجاب بقوله نعم يجوز له أن يبنى بيتا في الصحراء وإن لم يذن أهل
المعمور إذا لم يضر ذلك بهم وهذا من أحياء الموات والله أعلم اه جوابه فهل جوابكم كذلك
(فأجاب) بقوله إن ذلك المحل الذي يريد البناء فيه إن كان يجري ماء المعمور أو من حريمه فلا هل
المعمور منعه من البناء فيه مطلقا وإن لم يكن كذلك فليس لهم منعه مطلقا ثم ذكر جماعة من
أئمتنا أن الانهار المباحة فضلا عن المأوك لا يجوز لاحد أن يبنى على حافاتها ولا في حريمها لأن لعامة
المسلمين فيها حقا فهي كالشوارع والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤالا صورته قال
الشيخ محي الدين النووي من الباب السابع في الفتاوى إذا أقطع السلطان جنديا أرضا فهل يجوز
له إجارها أم لا الجواب نعم يجوز لأنه مستحق لمنفعتيها ولا يمنع من ذلك كونها معرضة لأن يستردها
السلطان بموت أو غيره كما يجوز للزوجة أن تؤجر الأرض التي هي صداقها قبيل الدخول وإن
كانت معرضة لأن يستردها منها بفسخ أو غيره اه قال البرهان الفزاري وكان والذي بقي بطلان
إجارة الاقطاع مستندة أنه لا تصح إجارة الاقطاع بمجرد الاقطاع وأما موافق في ذلك وتحقيقه في البحث
عندى في هذه المسئلة يرجع إلى شيء وهو أن المقطع هل يملك منفعة الأرض المقطعة بالاقطاع أولا
فإن قيل أنه ملكها فقد يقال أنه تصح الإجارة بذلك وإن قيل أنه لم يملكها لم تصح بمجرد الاقطاع
وكانه أبيع له الاقطاع بها كالمستعير فنقول لم يملكها وإنما قلنا ذلك لأن قال في كتابه المؤيد من
الاقطاع يكون غليكا ويكون غير غليكا ومنه الحديث لما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس
الدور معناه أنزلهم في دور الانصار ولذلك قال ابن الأثير في النهاية وكان بعضهم يتأول اقطاع النبي
صلى الله عليه وسلم المهاجرين الدور على معنى العارية فإذا علمت ذلك علم أنه لا يلزم من مجرد
الاقطاع الملك وإذا لم يلزم وكان قبل الاقطاع لغير المقطع قطعا احتمل أنه لم يزل والاصل بقاؤه وإذا
كان الاصل بقاء الملك المحقق فلا يكون المقطع مائلا غلا بالاصل السالم عن المعارض فإنه لم يوجد
سوى مجرد الاقطاع وهو لا يستلزم زوال الملك ولا يصلح معارضا للاصل المذكور وإذا لم يكن المقطع
مائلا للمنفعة فلا تصح إجارته كالمستعير وإذا عرفت هذا التحقيق عرفت انقطاع القياس الذي

يقول عوضها عن صداقها
 فهل يصح التعويض
 المذكور مع وجود الغلط
 المذكور (فاجاب) بأنه
 يصح التعويض المذكور
 ولا يضر تلفظ الشاهد فيها
 باللفظ (سئل) عن
 رجل تزوج موليته بمائة
 دينار الشطر منها حال
 والشطر مؤجل الى موت
 أو طلاق فهل يفد المسمى
 كله ويرجع الى مهر المثل
 أم المؤجل ويرجع الى
 ما يقابل من مهر المثل
 كما اذا خالها على صحيح
 وفاسد (فاجاب) نعم يفد
 المسمى كله ويرجع الى
 مهر المثل ولا يقال يفد
 المؤجل فقط ويرجع الى
 ما يقابل من مهر المثل لعدم
 امكانه لتعذر التوزيع
 على الحال والمؤجل
 بسبب جهالة أجله
 وانما يحل التوزيع فيما
 اذا صدقها صحها وفاسدا
 أو خالها عليها عند امكانه
 (سئل) عما لو أذنت
 البالغ لغيرها أو للقاضي
 أن يزوجها لزيد بكذا فزاد
 عليه قدر أسير أو كثير أو
 مؤجل فجعله حالا فهل
 يجب لها ما أذنت فيه فقط
 لأختمال أن تزيد بحياة
 الزوج كما أفتى به الشيخ ولي
 الدين بن عبد السلام
 القمياني أو يجب لها مهر
 المثل كما أفتى به الشيخ الحلي
 أو يجب لها ما قصد به
 النكاح مطلقا وما كانت

بكر أم ثيبا رشيدة أو مجبورة
 عنت الزوج أم لا كما أفتى
 به غيرهما (فاجاب) بأنه
 ينفع للنكاح بالصداق
 المسمى في جميع الأحوال
 المذكورة والافتاء بانعقاده
 بالمأذون فيه أو بمجرد المثل
 ليس بشئ (سئل) عما
 لو أذنت المرأة لوليها أن
 يزوجها بصدق معلوم هل
 يستفيد به قبض حال
 صداقها كالوكيل في البيع
 مطلقا حيث يقبض الثمن
 أم لا فلا يصح قبضه إياه إلا
 بأذنها فيه وما الفرق بينهما
 وبين وكيل البيع (فاجاب)
 ليس لولي نكاح المرأة دون
 مالها قبض صداقها
 الخال ولا بعضه لأن أذنها له
 في تزويجها لا يقبضه ذلك
 والفرق بينه وبين وكيل
 البيع أن من مقتضياته أن
 يسلم عاقده المبيع ويقبض
 ثمنه الحال ابتداء ولا كذلك
 النكاح (سئل) عن قولهم
 في المفوضة يمرض لها
 القاضي مهر المثل من نقد
 البلد حالا أيعتبر بلد العقد
 أم بلد المرأة كذا في شرح
 المنهج (فاجاب) بأن المعتبر
 بلد المرأة إذا كانت نساء
 قرايلها أو بعضهن بها فان
 كان الكل في بلدة أخرى
 فلا اعتبار بين وان تفرقت
 في البلاد اعتبر أقربها الى
 بلدها فان تعذر نساء
 قرايلها اعتبر أقربها
 بلدها (سئل) عما اذا
 طلق الزوج زوجته سرارا

بل هو أجرة الأرض ويحل لهم تناول الفيلة وغيرها اذا كان بالاتفاق والمراسة وأما الزيادة على ذلك فغرام قطعاً وكذا ما يأخذ المقتطعون من الفلاحين والمزارعين من الغنم والدواب والعسل والنساج فهو جور وظلم اهـ. ويعلم من قول السبكي هذه الاقطاعات المعروفة في هذا الزمان لم أجد لها ذكر في كلام الفقهاء أن ما ذكره الماوردي في الاحكام الساطانية من اقطاع الاستغلال وجعله على ضربين عشر وخارج ليس هو هذا الاقطاع المعروف في هذا الزمان فإنه انما هو اقطاع منفعة الأرض أى أرض بيت المال قال الماوردي فاما اقطاع العشر فلا يجوز لأنه زكاة لا تصانف يصير منه استحقاقهم عند دفعها اليهم وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت استحقاقها ولا أنها تجب بشرط قد يجوز أن لا توجد فلا تجب قال وأما الخارج فيختلف حكم اقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاثة أحوال أحدها أن يكون من أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخارج لأن الخارج فيه ولا يستحقه أهل الصدقات كما لا يستحق الصدقة أهل التي وجوز أبو حنيفة ذلك الثانية أن يكونوا من أهل التي ممن ليس له رزق مفروض فلا يصح أن يقطعوه على الإطلاق وإن جاز أن يقطعوا من مال الخارج لانهم من نفل أهل التي لا من فريضته كما يعطون من غلات المصالح والحالة الثالثة أن يكونوا من مرتزقة أهل التي وفريضة الديوان وهم الجيش فهم أخص الناس بجواز الاقطاع لان لهم أرواقا مقدرة تصرف اليهم مصرف الاستحقاق لانها اعواض عما أرسد وانظروهم له من حياية البيضة والذب عن الحرم وأطال الكلام فيه وما ذكره من الاقسام والشروط يجرى في اقطاعات هذا الزمان فاما الامام فلا يخلو اقطاعه من ثلاثة أقسام أحدها ان يقدر سنين معلومة فيصح اذا روى فيه كون رزق المقطع معلوم القدر عند باذل الاقطاع والا لم يصح وكون قدر الخارج معلوما عند المقطع والباذل والا لم يصح أيضا القسم الثالث أن يقطع مدة حياته ثم لورثته بعد موته فهذا باطل لانه خرج بهذا الاقطاع عن حقوق بيت المال الى الاملاك الموروثة وحديثه فيما اجتبه باذن في عقد فاسد بين أهل الخارج يقبضه ويحاسب به من جلة رزقه فان زاد رد الزيادة والا رجوع بالباقي وأظهره السلطان فساد القبض حتى يمنع من القبض وهم من الدفع فان دفعوا بعد اظهار ذلك لهم لم يبرؤا منه القسم الثالث ان يقطع مدة حياته في صحته قولان أحدهما يصح اذا قبل ان يحدث زمانه لا يقتضي سقوط رزقه وهو الاصح اهـ حاصل كلام الماوردي واذا تقرر عدنا الى مسئلتنا فنقول كلام النووي في فتاويه يدل على صحة الاقطاع الواقع في هذا الزمان لان صحة اجارته فرع صحته وقد مر كلام الأذرى وما نقله فيه من الصحة الموافقة لما أفتى به النووي فهو الاصح المعمول به وقد كان النقي ابن قاضي شسبة يفتي بدولا فرق بين طول المدة وقصرها لكن اذا خرج الاقطاع عنه انفسخت الاجارة والجواب عما قاله الغزالي أما زرده بين كون المقطع ملك المنفعة أولا فنقول الصحيح أنه يملكها لقول الماوردي في اقطاع الاستغلال لانها اعواض عما أرسدوا نفوسهم له الخ فهي عوض في مقابلة عمل فملكها كالاجير ولقول المنهج وأما الانحساب الاربعه فالأظهر أنها المرتزقة فاللام يدل على الملك والمراد بقوله المرسدون للجهاد أى بتعيين الامام والعجب من الغزالي كيف شبهها بالاستعير مع أنه لم يبدل عوضا واذا علم أنه يملكها فالاجارة صحيحة وكذا قياس النووي لانه تبين أنه ملك المنفعة الحاصلة من أرض الاقطاع لكونه بذل في مقابلتها ما مر كما ان الزوجة بذات في مقابلة الصداق والنفقة عوضا وهو كونها أرسدت نفسها للمنع الزوج وقياس اجارة الاقطاع على اجارة الوقف صحيح أيضا فلك في المنهج هذا حكم منقول التي أى أنه يخمس فاما عقاره فالذهب أنه يجعل وقفا وتقسيم غلته كذلك وقال الماوردي بل يصير وقفا بمجرد انتفاع بيت المال وعلى كل حال فاربعة أخماسه وقف على المرتزقة وقد صاروا بتعيين

هل يلزمه لكل مرة متعة
أم لا (فاجاب) بانه يجب
للزوجة على الزوج متعة
بكل طلاق بعد دخوله بها
وكذا قبله انه لم يشطر به
المهر (سئل) عن تكرور
وطء المطلق رجعية هل
يتعدبه المهر أولا (فاجاب)
بانه لا يتعد (سئل)
عن امرأة تزوجت بمصدق
من الذهب الاشرى وكان
صرف كل دينار يومئذ من
الفلوس ثمانمائة درهم
وتغيرت المعاملات ووقع المثل
أو عجز وجوده فهل اللازم
المثل أو القيمة يوم التزوج
أو القيمة يوم المطالبة أولا
(فاجاب) بان الواجب
للزوجة الدنانير المذكورة
من الذهب الاشرى المتعامل
به وقت العقد وان زاد سعره
أو نقص أو عجز وجوده فان
فقد الذهب الاشرى اعتبرت
قيمتها وقت المطالبة اذا لم يكن
له مثل حينئذ والا فالواجب
منه (سئل) عن شخص
أصدق امرأة تعليم سورة
معينة في ذمته ثم طلقها قبل
الدخول والتعليم وقلتم بأنه
لا يتعدو التعليم لانه يستأجر
من يعلمها ممن يحل نظاره اليها
وطلبت تعليم نصف السورة
الثاني وطلب الزوج تعليمها
النصف الاول فمن يعمل
بقوله منها (فاجاب) بانه
لا يخفى عسر التنصيف لان
النصف لا يوقف على حده
كما لا يوقف على حد
جميعه وتعليم نصف مشاع

الامام من جهة الموقوف عليهم فلكوا منفعة الموقوف لكن فارقوا الموقوف عليهم الذين عينهم
الواقف في جواز وجوع الامام عنهم لان القصد حياية البيضة بأي جمع كانوا وبالجمله فتشبههم
بالزوجة الواقع في كلام النووي أولى لانهم ارصدوا أنفسهم وبذلوا للزوجة كما أرصدت بضعا
وبذلها للاستمتاع فملكها المنفعة وتصرفت فيها من غير مراجعة الزوج فكذلك المرتزقة لا يحتاجون
الى مراجعة الامام في الاجارة بخلاف الموقوف عليهم لا بد من مراجعتهم للناظر لانهم لم يرصدوا
أنفسهم ولم يبذلوا للواقف وقد قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم الآية
فسمى بذلها بيعا وجعل ثمنه الجنة وسماه شراء وقال تعالى وما افاء الله على رسوله الى ان قال
ولذي القربى وكذا في آية واعلموا انما غنمتم فاني بالامام الدالة على الملك والمقتضية لان ما يصرف
للمرتزقة من منقول التي ملك لهم رقبته ومنفعة فان كان من عقاره قبيل انشاء الوقف ورأى
الامام عليهم اياه فله ذلك كما قاله الشيطان واعده الاذرى وغيره وحينئذ فيملكونه رقبته ومنفعة
وان كان بعد انشائه فقد تعدر ملك الرقبته فبقي حكمهم حكم الموقوف عليهم فيكون المنفعة
ويشابلون في عموم قوله تعالى فله الآية حيث آتى بلام الملك فقد زال التردد الذي قاله الفزاري في
ملك المنفعة وتبين بالنص انهم يملكونها وبطل التشبيه بالاستعير لانه لم يملكها وانما ملك أن يتنفع
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أرض بين اثنين لواحد علوها وللآخر سفلهما والماء ينزل
من علوها لسفلهما فانحرب السيل علوها فاصلمه مالكه لكن بقي مغلظا يأخذ أكثر من حقه
أو انعكس الحال فما يكون الحكم (فاجاب) بقوله ان كانت الارض تسحق السقي دفعة
واحدة وكانت تسقى كذا فغرب أعلاها فغمر وبقي مغلظا أجبر على تسويته بالتراب حتى
يصير في الارتفاع كالسفل فان تعدد الوقف الامر حتى يصطفا ولا سبيل الى ابطال حق السفل وكذا
في صورة العكس يجب على صاحب السفلى تسويته بها كذلك فان تعدد الوقف كما ذكر ولا يلزم
واحدا منهما عمارة ملكه وان كان بتقصيره في اخراب السيل لارضه كما يصرح به كلامهم في الصلح
ولا نظر الى أن كلا يستحق السقي في ملك صاحبه فعليه ان يوصل صاحبه الى حقه لان الذي عليه
انما هو الخلية بينه وبين حقه فافتاه بعضهم بانه يلزمه عمارة ملكه مطالعا نظرا لذلك ضعيف وأفتى
بعضهم في نظير ذلك بانه لو حفر المستأجر ساقية تعديا وجب عليه أن تعاد كما كانت (وسئل) هل
لمالك أرض لها شرب منع الناس من الاستقاء منه ونحوه (فاجاب) بقوله المتقول عن الشيخ
أبي حامد أن ما زاد على ما يكتفي أرضه ليس له المنع منه (وسئل) عن قول الروضة في احياء الموات
ولو أرادوا قسمة النهر وكان عريضا جاز ولا يجري فيه الاجبار كالجدار المسائل هل هو على الطلاقة
(فاجاب) بقوله قد يعارضه ما في الشفعة فانه ذكر من جهة ما يجبر عليه الطاحون والحمام والبئر
والنهر اذا أمكن جعل كل واحد اثنين ثم قال وكذا الشركة في سبيل الماء الى الارض وفي بئر
المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر وجل الاول على ما اذا كان النهر بين مزارع وهي على حافته
من الجانبين أو أحدهما لا على حفر أو ساقية وسوق الماء اليها من الاودية العظيمة وما في
ترك القسمة في هذه من المضرورة العظيمة (وسئل) نزل عن الفارق ان الامام اذا أقطع موات لا يجوز
للمقطع أن يستديم ما أقطع الا بذن جديد من الامام الثاني فهل هو معتد (فاجاب) بقوله مقتضية
كلام الفزاري في باب الهبة من أدب القضاء أنه ضعيف (وسئل) كم يملك الرجل من الجبل الذي
فوق أرضه واذا كان فوق أرضه واد صغير وأرضه تحتل جميع ما يرد من الماء فهل يملك هذا
المسيل جميعه (فاجاب) ان كانت الارض مملوكة بالاحياء ملك قدر ذلك أو بغيره فما عرف من
حقوقها عند نحو البيع أو الارث هو الذي يملكه دون غيره (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن

أرسل الماء في بستانه فدخل في ثقب وأفسد دارجاره فهل يضمن (فاجاب) بقوله أفتى القفال
بانه ان كان الثقب موجودا قبل ارسال ضمن وان جهله وان حدث بعد ارسال فلا وقال
الشيخ أبو زيد انما يضمن ان خرج عن عادة مثله في السقي وهذا هو الوجه ومثله كما هو ظاهر ماله
سقى مع علمه بالثقب وكونه ينفذ لدارجاره وان لم يجاوز العادة (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
أرض تسقى من أراض متعددة أراد صاحبها الاقتصار على سقيها من بعضها فهل له ذلك ترك
بعض حقه أولا لحصول الضرر على أهل المستقى منه (فاجاب) بقوله ان كان ذلك الاقتصار يؤدي الى
لحق ضرر بالارض المستقى منها فلصاحبها منه والا لم يجزله وهذا ظاهر لان اعتياد شربها
من محال متعددة يصير استحقاقها الشرب من كل من تلك المحال بطريق التوزيع لا بطريق
الاستقلال فاذا أراد الاستقلال كان مريدا اما لا يستحقه فان أضر ذلك بالغير منه هذا كله ان
كانت العادة أنها تشرب من كل من تلك المحال بعض كفايتها أما لو كانت العادة أنها يأتمن الماء
الذي يكفيها من واحد من تلك المحال فهي حينئذ تسحق الاستقلال من كل من تلك المحال فاذا
أراد الاقتصار حينئذ فليس للغير منه والحاصل ان العادة المستمرة محكمة في مثل ذلك فكل من
فعل شيئا على وقفها لم يمنع منه وان أضر بغيره وكل من فعل شيئا لا على وقفها منع منه (وسئل)
عن شخص له حديقة تفل ثم اشترى علوها أرضا أخرى وغرسها نخلا وجعلها حديقة واحدة وجعل
سقيها من أعلى الحديقة ليعملها الماء فهل لاحد التجبر على صاحب الحديقة بان لا يسقيها الا من
أسفلها أو ليس له ذلك واصحاب الحديقة أن يسقيها من أي محل اختار لان الملك ملكه والماء
مستحق له واذا انتهى زمن استحقاقه للماء سد محل السقية لبذهب الماء الى من يستحقه بعده
(فاجاب) بقوله الماء الذي تسقى منه الحديقة الاولى ان كان من غير مباح جاز لاهل النهران
ينعوا صاحب الحديقة من سقي الحديقة الثانية من النهر قبلهم ان ضيق عليهم والمراد بهم من
سبق له استحقاق شرب من النهر قبل شراء الحديقة المذكورة وان كان من غير مملوك جاز لهم
أيضا منعه من تقديم رأس ساقية التي يجري فيها الماء الى أرضه ومن تأخيرها لان ذلك تصرف
منه في الحافة المشتركة بغير اذن الشركاء وبه يعلم انه لا فرق بين أن يكون اقتسامهم للماء بالزمن
كالساعة أو بغيره وانه لو جعل محل السقي من أعلى الحديقة ولم يكن ذلك في الحافة المشتركة ولا
أخذ شيئا من الماء الذي يستحقه شركاؤه لم يكن لهم منعه من ذلك وكل أرض وجد بيد أهلها نهر
لا تعق الا به ولم يد أنه حفر أو انخرق يحكم لهم بملكه فبأن في ما تقر في النهر المملوك والله
أعلم (وسئل) عن سبل يتزل من جبل عال وعن يمينه وبساره مزارع فوضع رجل حجرا وأحشاها
بحجارة فحول عنه وأتلف الارض المحول اليها فهل يضمنها وهل للمالك هذه الارض ان يملك
المسكان الذي عنه تحول (فاجاب) نعم يضمن ما أتلفه السيل الذي حوله اليها اذا تلفت أو نقصت
قيمتها به وما تحول عنه ان كان مستحقا لاصحاب تلك الارض لم يجز لغيرهم غلبته لان ارتفاع
أراضيهم بهذا الجرى المرتب لها يصير حقا من حقوقها وان لم يكن مستحقا لهم بأن مهد السيل
يجري أو أراضي موات ولم يكن في أحدهما استحقاق لاحد جاز لكل من أراد احياء ذلك اذا لاحق
فيه للغير والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما صورته اقتسم الماء بين مالك أرضين متجاورتين بان
يجعل لكل منهما رسم شرب يجري الى أرضه ثم يرسل كل منهما الماء من أرضه بعدد ريسها الى أرض
تحتها أو غيره ثم من بعدهما لم بعده وهكذا حكم جميع المتفرعين يكون من هو أقرب الى النهر أحق
بجميع حصته وحصه مجاوره من المتأخر ولو جرت عادة بأجراء كل من بعده قبل رى المجاور فهل لهذه
العادة اتساع أم لا الخلفتها استحقاق الاعلى فالاعلى وان قسم الماء أجيبوا جوابا شافيا (فاجاب)

لا يمكن والقول باستحقاق
أصف معين دون النصف
الاخرى كما ويؤدي
الى النزاع لا سيما ان
السورة مختلفة الآيات في
المأول والعصر والسهولة
والصعوبة فحينئذ ان اتفقا
على شيء فذلك والاتعين
المصير الى نصف مهر المثل
(سئل) عما وادعت الزوجة
انه وطئها مكرهه وقال بل
مطوعة فهل القول قولها
أو قوله لتعارض أصل
المطوعة وأصل بقاء
الحبس (فاجاب) بان القول
قول الزوج يمينه في نفي
الاكراه لان الأصل
عدمه اذا القاعدة تصديق
نافيه يمينه اذا لم توجد
أمارته (سئل) عن قولهم
اذا استتمت بعد تسليم
الصدقات انصرفت أمهلت
هل يتأني ذلك في الامة اذا
استتمت سيدها (فاجاب)
بانه لا يتأني الامهال في
الامة ملك سيدها رقبته
ومنعتنا بخلاف الزوج
(سئل) عن وكيل
الزوج في النكاح اذا أراد
على مسماه أو على مهر
المثل عند طلاق الاذن هل
يصح النكاح أم لا (فاجاب)
بانه يصح النكاح في
الصورتين على الراجح
المثل (سئل) عن قولهم
يتقرر المهر بانخال الخشفة
أو قدرها من مقطوعها
وان ادخلها مع زوال البكارة
وطء كامل فهل ما يلزمهم من

ان ادخالها بدون زوال
 البكارة وطه غير كامل معتد
 فان قلتم به فالعرف يثبت
 وبين التحليل (فاجاب)
 بان ما فهمه كلامهم معتد
 والعرف بينهما ان المعتد
 في التحليل الوطء الكامل
 ليس برحتى تدوق عسيلته
 ويدوق عسيلته والمراد
 به اعتد الغويين اللذة
 الخاصة بالوطء ولهذا
 اعتبروا فيه كونه ممن يمكن
 جاعه والانتشار بل الانتشار
 بالفعل على الراجح وقد قالوا
 ليس لنا وطء ونوقف تأثيره
 على الانتشار الا هذا وكونه
 في القبل وان لا يقع في رده
 او ردها بل اعتبر الحسن
 البصري الا تزال وبعضهم
 تغيب جميع الباقى من
 ذكر مقطوع الحشفة
 والمعتبر في التقرير مجرد
 الوطء المفهوم قوله تعالى
 وان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضتم
 لهن فريضة فنصف
 ما فرضتم نعم قال الزركشى
 ينبغي ان يكون الوطء مما
 يحصل به التحليل حتى
 لا يتقرر المهر باستئصال
 حشفة الصغير الذي لا يتأتى
 منه الوطء وقضية كلامهم
 التقرير ايضا اه (سئل)
 عما لو فرض زوج المفوضة
 لها مهر مثلها من نقد البلد
 حالا هل يشترط رضاها
 كما هو ظاهر كلامهم
 (فاجاب) بانه لا يشترط
 رضاها كما صرح به بعضهم

بقوله ان كان بين الارضين المتجاورتين منفذ بحيث اذا خرج من احدهما ما نقص ماء الاخرى لم
 يجز قطع احدهما لما بعدهما حتى يكمل رى كل منهما لان كلا منهما اعلى واقرب الى النهر مما
 بعدهما فلا يستحق من بعدهما شرب منه الا بعد ريهما كما هو المقرر المعروف هذا اذا لم تجر عادة
 قديمة معارضة بخلاف ذلك والاعل بها كما اقتضاه اطلاقهم العمل بها المقدم على العمل بتقديم الاعلى
 فالاعلى لانهم انما أخذوا بهذا لكون الغالب ان المحي اولا يقصد القرب من النهر فهو عمل بفان لم
 يعارض فثبت عارضته العادة قدمت لان اتفاقهم على تقديم سافلته على عالىة يبطل ذلك الظن الذي
 هو تقديم احياء الاعلى كما هو واضح لمن تأمله وان لم يكن بينهما منفذ وانما كل منهما مستعمل بما
 يحصل لها من الماء لاحق لجوارتها فيه فلذلك كل بل عليه ان يفتح بعد ريه لما يلي ارضه ولا يكلف
 بقاء الماء في ارضه الى ان يكمل رى مجاوره لان القسمة بين الارضين مع السد اوجبت شيئين احدهما
 انهما صيرتا كلا مستقلة لاحق للمجاورة فيما يصير من الماء لجوارتها ثانيهما انها منعت ان يكون كل
 منهما عاليا بالنسبة لما يلي الاخرى لان العليا هي التي يصل ماؤها لما تحتها وهنا لا يصل ماء كل الا لما
 يليه فقط دون ما يلي مجاوره فكان اعلى بالنسبة لما يليه لا بالنسبة لما يلي مجاوره (وسئل) عن المعدن
 الباطن كالمخ ونحوه اذا كان لا يحصل منه شيء الا بعمل واعتاد الولاية الاستيلاء عليه بحيث اذا هلك
 الوالى المستولى عليه خالفه من بعده فتارة يستأجر الوالى عمالا يعملون في المعدن المذكور وتارة
 يكرههم على العمل بغير اجرة فلان يكون المنفصل من المعدن للوالى أم للعامل ولو جاء رجل آخر
 مثلا وأخذ من المعدن لنفسه فهل يملكه أم لا (فاجاب) بقوله من أخذ من معدن شيئا لم يجزه
 غيره ملكه ما لم ينو غيره به بالنسبة لغير الاجير وما لم ينو نفسه به بالنسبة للاجير أما اذا نوى
 الاول نفسه أو أطلق أو نوى الثاني نفسه فملكه كل منهما وهذا التخصيص الذي ذكرته فيهما
 ظاهر وان لم أر من صرح بالمسئلة والله أعلم

(باب الوقف)

(وسئل) أعاد الله علينا من بركاته في الدارين عما لو قال أوصيت أو وقفت كذا على سطح فلان
 وأطرد في عرف القائل أن ذلك لجهة معلومة عند قومه وأهل ناحيته أو ظهر منه تخصيص العرف
 (فاجاب) بان الذي يقبح ان سطح فلان ان المراد عرف القائل بانه اسم لجهة معلومة تصح الوصية
 لها والوقف عليها مع الوقف أو الوصية لتلك الجهة بشرطها وان لم يطرد عرف بذلك لم يصح الوقف
 ولا الوصية ولا عبرة حينئذ بالقرائن الدالة على المراد لان القرائن لا تأثير لها في نحو ذلك (وسئل)
 رضى الله تعالى عنه عن مسئلة فاجاب فيها بجواب مختصر ثم بلغه ان بعض المفتين أفتى فيها بخلاف
 ذلك فنصف فيها نصيها سماء سوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الواقف من مات من غير ولد وقد
 أردت ان أذكره رمته هنا وان كان تصنيفا مستقلا لانه في حكم الفتاوى باعتبار أصله كما علم
 مما تقرر وذلك التصنيف (أحد) الله تعالى على توفيقه وانعامه وأشكره على مزايا فضله والهامة
 (وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة أفوز بها من غضبه وانقائه وأتبوا منها معالي
 الصواب وذروة سنامه (وأشهد) ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي أنعم الله تعالى به من سعيه
 الباطل وظلم أهله وهما ناهديه العظمى الى سلوك سبيل الحق ومجانبة وعرة وآثامه صلى الله وسلم
 عليه وعلى آله وأصحابه وتابعهم بإحسان الى يوم قيامه ما صدقت همه عند تراحم الآراء في إبانة
 الصواب وكشف خفايا أحكامه (وبعد) فاني شئت عن مسئلة في الوقف في شهر ذي القعدة سنة ست
 وأربعين ونسعمائة فاجبت فيها بالنقول ثم رأيت كثيرين من المتأخرين اختلفوا فيها لعدم
 اطلاعهم على ذلك المنقول الذي أجبت به فأحببت ان أفرد بها بتأليف لطيف وأغودج شريف ليكشف

وهو واضح (سئل) عما لو
 قتلت الزوجة الحرز زوجها
 قبل النكاح (فاجاب) بانه
 لا مهر لها كما في بعض شروح
 مختصر المزني (سئل) عما
 لو عاد اليه نصف الصداق
 وهو صبيد والزوج حر
 هل يزول ملكه عنه أم لا
 ويتصرف فيه بما شاء
 (فاجاب) بانهم قد صرحوا
 بانه لا يجوز له ارسال الصبيد
 المذكور لاجل نصف
 الزوجة وصح النووي
 وغيره فيما اذا ملكه بارت
 ونحوه انه لا يزول ملكه عنه
 الا بارساله فعلم بما ذكرته
 أنه لا يزول ملكه عنه
 في مسئلتنا وان له التصرف
 فيه فقد قال المحامي في
 المجموع اذا قلنا انه يملكه
 بالارت كان ملكا له يملك
 التصرف فيه كيف شاء
 الا بالقتل والاتلاف (سئل)
 عما اذا ادعى أحد الزوجين
 التفويض والاخر التسمية
 من المصدق منهما (فاجاب)
 بان الأصل عدم التسمية
 من جانب وعدم التفويض
 من جانب فيختلف كل منهما
 على نفي مدعى الاخر عما
 بالأصل (سئل) عما لو أزال
 بكارثتها باصبعه ثم طلقها
 ماذا يلزمه (فاجاب) بانه
 يتشطر الصداق ولا يلزمه
 غيره
 (باب الوليمة)
 (سئل) هل يكره الكرع
 من النهر أولا (فاجاب) بان
 كرع الشخص من النهر

الغطاء من الحق في ذلك وبصير سينا للاحاطة بما كثر ما يقع في كتب الارواق من عويصات
 المسائل الوعرة المسالك وليكون ذلك وسيلة ان شاء الله تعالى الى فيض الفضل الجزيل والرضاء
 الذي هو بكل خير كليل من واهب العطايا وما نفع المزايا فانه لا يخيب من اعتد عليه ولجأ في سائر
 أموره اليه فهو حسي ونعم الوكيل وعليه اعتمادى في الكثير والقليل (وسميت سوابغ المدد
 في العمل بمفهوم قول الواقف من مات من غير ولد) ورتبته على بابين وخاتمة
 (الباب الاول في أحد شتى السؤال الذي الكلام فيه)
 وهو ان شخصين وقفا يتنا على بنتيهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم أولادهم وهكذا
 فالاعلى أن من مات منهما عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فاذا ماتت واحدة منهما عن بنتها فهل
 تستحق نصيبها بنتها أو أختها التي في درجتها والكلام على ذلك من وجوه الوجه الاول في بيان أن
 المستحق لذلك هو البنت دون الأخت وهو ما صرح به الرويانى في بحره وعبارته وقع بأهل
 طبرستان ان امرأة وقفت أرضا على اثني عشر سهما على أن يصرف منها الى ابن عمها زيد
 سهما وخسة أسهم الى ابن بنتها عمرو وخسة أسهم الى أختها بكر وذ كرت في قبالة الوقف
 انه وقف عليهم ثم على أولادهم ما عاشوا على أن من مات منهم عن غير عقب كان نصيبه مصروفا
 لشركائه وأهل طبقته ثم مات ابن عمها زيد عن سهمين وترك ثلاثة أولاد فانتقل ذلك اليهم
 ثم مات أخوها بكر بعد عن غير عقب فهل ينتقل نصيبه الى ابن بنتها عمرو لكونه من أهل
 طبقته دون أولاد ابن عمها زيد يحتمل أن يقال ينتقل الى ولد البنت ويحتمل أن يقال خلافه
 قال والذى رحمه الله والاول أظهر واذا انتقل نصيبه الى ابن بنتها عمرو فاذا مات هل ينتقل جميع
 ما أصابه وهو عشرة أسهم من اثني عشر سهما الى أولاده دون أولاد ابن عمها أم لا الجواب ان
 العشرة تنتقل اليهم ولا يختص بالانتقال اليهم ما كان نصيب الميت في الأصل لان جميع العشرة
 الآن صارت حقا للميت ونصيبه بالملوك كاف في الجميع انتهت عبارة البصر ونقلها كذلك الاذرى
 في توسطه ثم قال عقبها وهذا الفرع مما تم به البسوى في الفتاوى اه وهي صريحة في ان نصيب
 الميتة في مسئلتنا لبنتها لا لأختها اتساوى صورتها وصورتها في العطف بتم وفي التصريح بان من مات
 عن غير ولد كان نصيبه لشركائه مع عدم ذكر مفهومه وحينئذ فقد أخذ الرويانى والولد بمفهوم
 هذا الشرط المتبادر منه في صورتها حيث جعل سهمى زيد لأولاده مع موته في حياة عمرو وبكر
 اللذين هما في درجته لان الواقعة وقفت مامر عليهم ثم على أولادهم وكان قضية العطف بتم أن
 لا ينتقل شيء الى أولادهم مالم يبق أحد منهم لكن لما ذكر الشرط المذكور اقتضى منطوقه أن تلك
 القضية المذكورة مخصوصة بما اذا مات أحدهم عن غير ولد واقتضى مفهومه المتبادر منه ان من
 مات منهم عن ولد يكون نصيبه لولده وان مات في حياة من هو في درجته فلا يكون لمن هو في درجته
 شيء من حصته حينئذ بل هي لولده فكذا يقال في مسئلتنا حرفا بحرف فان قلت يحتمل انهما لم
 يذكر انتقال سهمى زيد لأولاده بطريق القصد وانما وقع في عبارتهما أوفى عبارة السائل عن
 ذلك فذكر كراه موافقة لاقتضا واعتقادا قلت صريح عبارتهما يبطل ذلك وبيانه انهما ترددا في ان
 نصيب بكر الميت عن غير ولد ينتقل الى عمرو الذي في درجته وحده وأوليه والى أولاد زيد فقضية
 ترددهما في انتقال ذلك اليهم انهما جازمان بما ذكر من انتقال نصيب والدهم اليهم وانما وقع ترددهما
 في مشاركتهم لمن في درجة أبيهم وان رجح والدهم منه عدم المشاركة وأيضا جعلهما نصيب عمرو وعشرة
 فقط صريح في استحقاق أولاد زيد لسهمه اذ لو لم يأخذوا بمفهوم قولها على أن من مات منهم عن
 غير ولد الخ لكانا يجعلان سهمى زيد الميت أولا لعمرو وبكر فيصير لكل ستة أسهم وهما لم يجعلنا

بان يشرب الماء بطمعه بلا
عذر غير مكره وذهب
بعضهم الى كراهته (سئل)
عن البسط اذا كان فيها
أحرف مقطعة أو كتب فيها
غير ذكر الله ورسوله
والأسماء العظيمة هل يجوز
أن تبسط وتوطأ أم لا
(فأجاب) بأنه يجوز فرش
البساط المذكور وتوطأها
والجلوس عليها مع الكراهة
وان أفتى بعض المتأخرين
بحرمة المشي والجلوس
عليها (سئل) عن مؤدب
الأطفال هل يجوز له الأكل
من غدايتهم كحريته عادة
المؤدبين أم لا (فأجاب) بأنه
ان كان الغداء من مال الولي
وغاب على ظن المؤدب رضاه
بأكله منه جازله والا فلا
يجوز له وان جرت العادة به
(سئل) عن دنائيرها
صورة حيوان تامة أيجرم
حملها ككرمة الشياطين المصورة
ويجوز الاستنجاء بها بناء
على حرمة بالمضروبة أم لا
(فأجاب) بأنه لا يجرم حملها
ولا يجوز الاستنجاء بها فقد
قال ابن العراقي عندي أن
البراهم الرومية التي عليها
الصورة من القسم الذي
لا ينكر لامتهانم بالانفاق
والمعاملة وقد كان السلف
رضي الله عنهم يتعاملون
بها من غير تكبير فلم يحدث
البراهم الإسلامية الا في
زمان عبد الملك بن مروان
كأهم معروف اهـ (سئل)
هل يجوز نقش الصور على

لبكر الا خمسة أسهم ولعمر والا خمسة أسهم وبقي سهمي أولاد زيد لهم ثم زردا في أن العشرة
الصائرة لعمر وهل يختص بها أولاده أولا وسأني البحث عن ذلك في الباب الثاني فان قلت ماوجه
الاحتياط الذي أبداه في موت بكر من غير ولد قلت لانه جرى خلاف كما يعلم مما يأتي ان العطف
بهم هل يقتضي الترتيب في الافراد والجلل أولا وسأني اشارة اليه واذا تقررت ذلك وبان ان
كلام الروياني ووالده وهما من هما صريح في انتقال نصيب الميتة لبيتها في مسئلتنا والمرع لاصله في
مسئلته فاقض حيثنذ على من خالف في ذلك من المتأخرين بأنه لم يطلع في هذه المسئلة على هذا
النقل الصحيح الصريح اذ لو اطالعوا عليه لم يسمهم بخالفته لانهما من أجلاء أصحابنا واذا جزم شخصان
من أجلاء الأصحاب بحكم وأقرهما مثل الأذري عليه وبه على أن هذا يحتاج اليه كثيرا في الفتاوى
وأشار الى العمل به فيها ولم يرد في كلام الأصحاب ولا في قواعدهم ما يخالفه بل كلامهم في أماكن
وكلام من بعدهم في أماكن دال عليه كما يأتي بسطه فلا سبيل لمن لم يصل الى مرتبتهم ان يذهب الى
خلافه وكلام المتأخرين الموافق لكلامهما والمخالف له صريح في أنهم لم يطالعوا على نقل في هذه
المسئلة كما سيظهر لك ذلك من كلامهم الاتي سيما كلام السبكي وأبي زرعة وكذلك كلام شيخنا
شيخ الاسلام زكريا فإنه لما قال تبعنا للزركشي ان الولد لا يستحق قال خلافا لا في زرعة فعسوله
لذلك عن قوله خلافا للروياني ووالده صريح في انه لم يطالع على كلامهما فان قلت كيف ذلك وهو
في توسط الأذري وهذا الكتاب نصب عيني الزركشي والشيخ سيما الزركشي فإنه مادة خادمه الا الفذ
الفاذ قلت هو في غير مسئلته ولئن سلم فهو لم يسق فيه لبيان حكم مفهوم هذا الشرط وانما الذي
يفهم ببيادي الرأي انه مسوق لبيان التساوي في الصورة الأخيرة فيه الاتي حكمها بمسوطا في
الباب الثاني ففهم الزركشي ومن تبعه منه ذلك ولم يمتا النظر فيه ففهمها مافي أنذاته من التصريح
بحكم هذه المسئلة التي أشككت على كثير منهم وطال النزاع فيها بينهم ومما يدل على ذلك انك
اذا سبرت كلام المتأخرين رأيتهم في مثل هذه الحال التي يقع فيها النزاع بينهم يطرون الى الاستدلال
بكلام من هو دون هذين الحبرين فعقول كل منهم عن ذلك الى نصب الخلاف مع أهل عصره أو
من قرب منهم يؤكد القطع بانهم لم يظفروا في المسئلة بنقل ألبته وانما تكلموا فيها بحسب ما ظهر
لهم فاذا وجد نقل فيما تأييده كلام الموافق ورد به كلام المخالف لان الظاهر من حاله انه لو اطلع عليه
لم يخالفه وعلى تقدير مخالفته فلا تسمع منه الا بدليل وسأني أن الأدلة متظافرة على ما قاله الوجه
الثاني في بيان من وافق كلامه كلاهما من المتأخرين من غير اطلاع عليه فن هؤلاء بل أجلبهم
السبكي على ما يأتي فانه أفتى بما يوافق ذلك وان أفتى أيضا بما قد يخالفه كما يأتي في الوجه الثالث
وبيان كونه أفتى بما يوافق كلاهما انه سئل عن قرية موقوفة على شخص معين أيام حياته وعلى
أولاده من بعده ذكرنا وانانا لا ذكر مثل حظ الانثيين فن مات من أولاده المذكور ولم يخلف ولدا أو
ولد ولدولا له عقب ولا نسل كان نصيبه عائدا على أخوته وأخواته الباقيين بعده المذكور والانثى فيه
سواء يجري فيه ذلك كذلك قرنا بعد قرن وليس لأولاد البنات اللواتي لا يرجعون بانساب آبائهم
الى الموقوف عليه أولا شي من هذه الصدقة مع من يرجع بنسبه اليه فاذا انقضت عهده جميعه كانت
هذه الصدقة على أولاد البنات اللواتي يرجعن بانساب آبائهم الى الموقوف عليهم ثم قال فاذا انقضوا
رجعت هذه الصدقة للفقراء وقد بقيت للأولاد الموجودين من نسل الموقوف عليه أولاد حصة بنت
زينب بنت حليمه بنت الموقوف عليه أولا فهل تستحق جميع الوقف أولا وهل يستحق من شرطه له
بعد عدم من ينسب الى الموقوف عليه أولا مع عدم وجود هذه أم لا فأجاب رحمه الله بقوله هذا اللفظ
اذا أخذ مدلوله فقط على ما تضمنه هذا الاستفتاء فيه انقطاع في وسطه لانه لم يذكر حكم ما اذا مات

الأولاد وخلفوا أولادا ولا حكم ما اذا مات أولاد الأولاد وخلفوا أولادا فينطرق اليه خلاف في أن
أولادهم يستحقون أو يكون منقطع الوسط والأولى عندي في مثل هذه الصورة الخاصة الاستحقاق
بتأويل اللفظ المتقدم كيلا ينقطع وعلى هذا تستحق حصة المذكورة اذا ثبت انحصار النسل فيها وعلى كل
تقدير لا يستحق المشروط الوجود بهدهم ولا نسله شيأ مع وجودها اهـ كلامه فقوله والأولى عندي
الخ صريح في موافقتهم فيما مر من استحقاق ولد البنت دون من في درجته فتأمل كونه سلم أن في هذا
انقطاع الوسط ومع ذلك لم يجعل المستحق فيها الاقرب الى الواقف بل جعل الاستحقاق لأولاد الميت
وبان بأن كلامه أن هذا الانقطاع الذي فيه لم يذكره ايرتب عليه حكمه بل ليكون مقربا لطروق
خلاف فيه من جهة هذا الاعتبار ومن ثم لم يرجع الاخذ بقضيته بل يرجع عدم الاخذ بتلك القضية
وأخذ بنقضها المصريح بعدم الانقطاع كما يصرح بذلك أيضا قوله وتأويل اللفظ المتقدم كيلا ينقطع
وأراد باللفظ المتقدم قوله ولم يخلف ولدا الخ وتأويله أن مفهومه وان كان محتملا لكن يرجع
أحد محتملاته بل أظهرها وهو استحقاق الولد حذرا من الانقطاع الذي لا يقصد غالباً مع اعتضاده بما
يأتي بمسوطا من القرائن اللفظية والحالية وبعد أن بان لك هذا فاحدق النظر فيه فانه مشغ
للعيل موافق للمنقول والدليل وبه احكم على أن ما يأتي عنه مما يخالف ذلك ضعيف وعلى أن من
تبعه على هذا الثاني كالزركشي لم ير الا أول كلامه في فتاويه فاغتر به ونسب اليه أنه يقول بعدم
استحقاق الأولاد ولو رأى كلامه هذا لم يسه أن ينسب اليه ذلك فان قلت العطف في صورة الروياني
بهم وفي صورة السبكي بالواو وبينهما فرق واضح قلت لافرق بينهما هنا لان صريح كلام الواقف في
صورة السبكي يقتضي الترتيب أيضا لان تخصيصه عود نصيب الميت الى أخوته بما اذا لم يكن له
ولد صريح في أن هذا الوقف ليس وقف تشريك والا كان ذلك الكلام كله لغوا وذلك لا يصار اليه
حيث أمكن حله على حالة نعمه وعلى تسليم أنه للتشريك فكلامه فيه أيضا موافق لكلامهما
وبيانه انه اذا قال باستحقاق أولاد الميت دون أخوته مع أن العطف بالواو يدل على مشاركته لهم
ولم يلتفت لذلك أخذاً بمفهوم الشرط لزمه أن يقول باستحقاق الولد في مسئلتنا ولا يقول بقضية العطف
بهم من استحقاق الاخت دون البنت أخذاً بمفهوم الشرط أيضا والحاصل أن مفهوم هذا الشرط كما
خصص قضية التشريك في مسئلته بما اذا لم يكن للميت ولد والا فلا تشريك بل يفوز الولد بحصة
أبيه جميعا كذلك يخص قضية افراد الاخت في مسئلتنا بما اذا ماتت أختها من غير ولد والا كانت
حصة الميتة لها لنفسها لا لاختها وسبب تساوي الصورتين أنه لافرق بين حرمان من في الدرجة من البعض
كما في مسئلتنا من الكل كما في مسئلتنا لان اللفظ فيها واحد ولا عبرة بالتفاوت في النصيب وانما
العبرة بما ينسب عنه الاستحقاق أو عدمه كثر النصيب المستحق أولا فافهم ذلك واعتن به فانه مهم
وقد أفتى أيضا بما لا يوافق ما قاله في نظير مسئلتنا حتى في العطف بهم وفي كلامه في ذلك طول فلنخصص
المقصود منه وذلك أنه سئل عن وقف على العنابة ثم على أولاده أحمد ومحمد وبنار ومن يحدث له
ثم على أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم أنسأهم للذكر مثل حظ الانثيين فن توفي من أولاد العنابة وأولاد
أولاده ونسله عن غير ولد أو ولد أولاد أولادهم ثم أنسأهم للذكر مثل حظ الانثيين فن توفي من أولاد العنابة وأولاد
أهل الوقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب وانتهى الوقف الى أحمد بن بنار المذكور وانفرد به قوله له
محمد وأفتى وشقري ثم ولد لهما بنت وعائشة وأمة الرحيم وتوفي محمد عن بنته الثلاث في حياة أبيه ثم
توفي أحمد عن بنتيه وبنات ابنه فهل نصيبه لبقية فقط أو لها وبنات ابنه فأجاب بما حاصله هنا مقدمات
أحداها هل أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد ولكنهم محجوبون بأنسأهم أولا يصيرون
موقوفاً عليهم الا بعد انقراض آبائهم محتمل الاول لشمول اللفظ وعمومه والثاني بقريته ثم فكأنه

الثوب أم لا واذا قلتم يجوز
ذلك يجوز على الدراهم
والدنانير قياسا على الثوب
لامتهان ذلك بالاستعمال
(فأجاب) بأنه يحرم التصوير
المذكور (سئل) عما
يملك به الضيف (فأجاب)
بأنه قد اختلف فيها فذهب
بعضهم الى أنه يملكه بوضعه
في فقه وبعضهم انه يتبين
بالإزداد انه يملكه قبسه
والواجب الاول
(باب القسم والنشوز)
(سئل) عن قام واجب
زوجته من نفقة وكسوة
ومسكن وخادم ثم زاد
أحداها بشئ من جنس
الواجب أو غيره فهل يجب
عليه أن يفعل للأخرى مثل
ذلك كما يجب للتسوية في
الميت أم لا كالجماع
(فأجاب) بأنه لا يجب على
الزوج أن يزيد الزوجة
الأخرى على واجبهامثل ما
زاد تلك الزوجة (سئل)
عن قول العسراي وأما
الابتداء بأحداها فما اذا
أراد الطواف عليهن في
ساعة بلا قرعة فلا نقل
فيه وهو محتمل ما المعتمد
(فأجاب) بأنه يجب الافراع
للإبتداء المذكور تجزأ
عن الترجيح بالأمر
لانهن مستويات في الحق
فوجب القرعة لانها
مرجحة (سئل)
هل يجوز الزيادة في القسم
على ثلاث كإفص عليه
في الام أم لا (فأجاب)

بأنه لا يجوز فيه الزيادة
على الثلاث إلا بالرضا
فإن حصل نص الأم
عليه فذلك والآخر قول
مرجوح (سئل) عن
وجوب لها على زوجها حق
كبقيته حال صداقتها فأراد
السفر بها فامتنعت لبعض
ذلك وهو معسر فهل لها
ذلك أولا وتصير نائنة
(فاجاب) بأن تصير نائنة
بامتناعها المذكور (سئل)
عما لو كان يقسم لثنتين
فتزوج ثالثة في أثناء ليلة
احدهما فهل يقطع أو
يقسم أو يكمل (فاجاب)
بأنه يكمل الليلة (سئل) عن
بالغ تزوج بامرأة وهو غير
مختص فامتنعت من أن
تمكث من الوطء حتى يفتن
هل لها ذلك وإن لم يضرها
الوطء ولا يسهل بذلك
لوازنها الشرعية أم لا
(فاجاب) بأنه ليس للمرأة
منع زوجها من وطئها
المذكور فإن منعه صارت
ناشرة (سئل) هل ثبت
نشوز المرأة بشاهد وعين
لأجل إسقاط النفقة
والكسوة أم لا (فاجاب)
بأنه يثبت نشوزها بشاهد
وعين لإسقاط نفقتها
وكسوتها كما ثبت طاعتها
بذلك لاستحقاقها (سئل)
عن شخص دفع لآخر مبلغا
بسبب تزوله له عن وظيفة
أمرأته ثم تبين بطلان
التزول فهل له الرجوع
عليه أم لا (فاجاب) بأنه

قال على أولاد أولادى الموجودين حين انقراض أولادى فاذ ذاك يصير وقتا عليهم وهذا شأن
تخصيص أولاد الأولاد بان يخرج من مات منهم في حياة الأولاد عن شمول لفظ الأولاد والثاني
تقييد الواقف بان لا يصير ولد الولد الباقي بعد الولد مندرجا في الوقف إلا بعد وفاة الولد وهما اعتباران
متغايران فلقائل أن يذهب إلى هذا التخصيص والتقييد لأنه المتبادر إلى الفهم واقائل أن يدفعهما
ويذهب إلى الاحتمال الأول وهو أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد بمعنى أن الوقف
شامل لهم ومقتضى التصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقضى عمله وهذا أقرب إلى قواعد اللغة
والفقه وبما قدمناه يتبين لك أن هذه المقدمة انطوت على مقدمتين أحدهما أن كل أولاد الأولاد
داخلون في لفظ الواقف ومراعاة أولا والثانية هل الوقف عليهم موقوف على انقراض آبائهم أولا وإذا
لم يكن موقوفا على ذلك فهل يقال أنهم من أهل الوقف أو ليسوا منهم حتى ينقرض آبائهم لأن
أهل الشيء هو المتمكن منه القوي فيه * المقدمة الثالثة الترتيب المستفاد من ثم ظاهره يقتضى أن
لا يصرف لاحد من أولاد الأولاد شئ حتى ينقرض جميع الأولاد وهو موضوع اللفظ لأن اللفظ
اقتضى تآخر مسمى أولاد الأولاد عن مسمى الأولاد ومجموعهم ويلزم من ذلك ما قلناه وأما ترتيب
الأفراد على الأفراد فليس ظاهر اللفظ ولكنه محتمل فلا يصار إليه بالإدليل وقرينة في اللفظ تدل عليه
* المقدمة الرابعة أن من مات من الأولاد في حياة باقيهم فإنه ينتقل نصيبه إلى الباقيين والفرق أن
مسمى الولد باق والوقف على الأولاد كالوقف على الجهة والجهة صادقة على القليل والكثير فإدام
واحد منهم موجودا كان هو المستحق لذلك لانقول بالانقطاع ولا بالانتقال إلى من بعدهم وبلغنى
أن في مذهب الامام أحد رواية أنه ينتقل إلى ولد الولد ويحمل الترتيب على ترتيب الأفراد فإن صح
هذه الرواية فهي كالوجه الذي عندنا فبما اذا وقف على زيد وعمر وبكر ولكن الفرق بينهما
هو الذي أوضحناه ثم لو قال وقف على أولادى زيد وعمر وبكر احتمال أن يكون كذلك لأن هنا
قد قوى جانب الاعيان وضعف جانب الجهة ولو قال وقف على زيد وعمر وبكر كل واحد ثلث ثم
على الفقهاء فهذا التفصيل يقتضى أنه كثلاثة أوقاف فبما يضعف القول بأنه إذا مات واحد ينتقل
نصيبه إلى الباقيين ويقوى القول بان نصيبه ينتقل إلى الفقهاء * المقدمة الخامسة ترتيب أولاد الأولاد
على الأولاد ترتيب جولة على جولة وترتيب الجولة على الجولة تارة يراد به ترتيب الأفراد على الأفراد
مثاله أن يكون كل فرع مرتباً على أصله فبما يصح أن يقال الأفراد مرتبة على الأفراد والجولة
مرتبة على الجولة وتارة يراد به ترتيب الجولة على الجولة من غير ترتيب الأفراد على الأفراد وهذا
الذي قدمناه أنه ظاهر اللفظ مثاله هنا أنه لا ينتقل لأولاد الأولاد شئ حتى ينقرض جميع الأولاد
مثال الأول أنه ينتقل لكل واحد نصيب أصله وقد يكون بين المعنيين واسطة مثاله أن يراد ترتيب
الجولة على الجولة إلا في بعض المواضع التي ينص الواقف عليها مثاله أن يقول ليس لاحد من أولاد
الأولاد شئ إلا من كان له من الأولاد نصيب قد استحقه ومات بعد استحقاقه فإنه ينتقل لولده فلا
يدخل من مات أبوه قبل الاستحقاق وإن كان لو قال بترتيب كل فرع على أصله ليشمل وإذا دار
لفظ الجمل بين المعاني الثلاث وتعد العمل بظاهرها فلقائل أن يرجح هذا المعنى الثالث على الثاني لأنه
أقرب إلى حقيقة اللفظ وإذا تعدر العمل بالحقيقة فكان ما قرب منها أولى * المقدمة السادسة لفظ
النصيب ظاهر في المستحق المتناول ويحتمل أن يراد به ما يخصه من الوقف بحيث لو زال الحاجب
لتناوله ولا شك أنه أعني ولد الولد لو زال الحاجب لاستحق قسطاً لذلك نصيباً بما بالقوة فقط وأما
بالفعل فتناوله موقوف على شرط وهذا ظاهر إذا قلنا أنه موقوف عليه كما مر في المقدمة الأولى
* المقدمة السابعة قد يقول وقف على زيد ثم على أولاده ثم أولادهم وقد يقول على زيد ثم على

أولاده ثم أولاد أولاده وفي الصيغة الأولى الضمير في أولادهم لأولاد زيد وهل يندرج أولادهم
في الظاهر عوداً على لفظ الأولاد لأن المراد به بعضهم فيعود الضمير على المراد فيه احتمالان أيضاً
وان قلنا بالاندراج اندرج أولادهم في الضمير وأما الصيغة الثانية فلا يأتي فيها الاحتمال بل
يشمل جميع أولاد الأولاد سواء دخل آبائهم في الوقف أو لا صدق أولاد الأولاد عليهم وهذا
بعد زوال من يحجبهم فلا اشكال وقد يقال يحجبهم الأعمام فيكون حكمهم حكم آبائهم * المقدمة
الثامنة الضمير في قوله من توفي منهم يعود على من قلنا أنه داخل في الوقف وقد تقدم بيانه وفاقاً
واحتمالاً فمن جزمنا بدخوله هناك جزمنا بدخوله هنا ومن ترددنا في دخوله هناك ترددنا في
دخوله هنا * المقدمة التاسعة أن قوله من مات منهم فنصيبه لولده الخ هو كالوقف الكامل يجب
النظر في صيغه ودلالته كما سبق * المقدمة العاشرة أن كل ما أدى إلى قلة التخصيص والتقييد كان
أولى بما أدى إلى كثرته والله أعلم إذا عرفت هذه المقدمات العشر فنقول أحد وبتأويل المتوفى هو
من أولاد أولاد الطنبا وهو داخل في الوقف فلا اشكال يشمله قول الواقف ثم أولاد أولادهم أى
أولاد أولاد أحد ومحمد وبنار هاتان أى بنتا أحد من أولاد أولاد بنار وأما أخوهما محمد المتوفى
قبل والده ففي دخوله في الوقف وشمول الوقف له ما قدمناه من الاحتمالين ولم نجد نقلاً يعترض به
وقد تكلم شيخنا في أنه هل هو من أهل الوقف أولاً والظاهر من كلامهم أنه ليس من أهل
الوقف وقد قدمنا ما بلغنا عن الحنابلة في ذلك وقد مرنا الإشارة إلى أنه لا يلزم من كونه لا يصدق عليه
أنه من أهل الوقف أنه لا يصدق عليه أنه موقوف عليه فإنه داخل في حقيقة وأما بناته فأنهن
داخلات في قول الواقف ثم أسألهم فهن موقوفات عليهن في الأثناء بلا شك وقد اندرج أصلهن ولم يبق
الأعماتهن والنظر في أنهن حاجبات لهن أولاً والمحقق من ثم يجب أبهن وأما يجب عما نهن فمحتمل
والأظهر من قولهم الحب وعدم الحب أيضاً محتمل من ذلك اللفظ كما قدمناه ثم أبدى احتمالاً ثالثاً
لاستحقاق كل واحد مال والده وأطال في بيانه وانما تركته لتخريف وقع في نسخة الفتاوى التي رأيتها
ولم أر لها ثابته ثم قال فصار لاستحقاقهن وجوه من الاحتمالات وجبهن بعمامتهن يلزم منه تخصيص
قوله لولده وتخصيص قوله ثم لولده ولده في بعض الأحوال إذا ماتت شقري وأتت عن ولد وتخصيص
من مات منهم إذا قلنا أبوهن دخل في اللفظ فهو ضعف جانب دلالة الترتيب ويبقى التردد فيه هل
المراد به يجب كل فرع بأصله فقط أو يجب الجولة للجهة ويخرج عنها بعض الأفراد وإذا كان التردد
في ذلك وقد قلنا ان كون ولد الولد موقوفاً عليه في حياة الولد واجب فنقول الاستحقاق محقق والحب
مشكوك فيه فنترك المشكوك فيه ونعمل بالمحقق فنقتضى لهن بالاستحقاق ويحتمل ان يقال الأصل
قبيل الوقف عدم الاستحقاق فلا يحكم به بالشك والاحتمال الأول أرجح والله أعلم (تنبيه) لما
تجاذبت عندي الاحتمالات ولم أستطع الجزم بالقول بالاستحقاق أولاد الأولاد في حياة بعض الأولاد
وأقامتهن مقام آبائهن لأنى لم أرفعه سالها فطلبت أحكام الحسكام الذين سافوا وأقوال العلماء من
التأخرين والمتقدمين اعل يكون فيها مستنداً ما أمهنا وأما بضده لأن هذه المسئلة كثيرة الوقوع
نعم بها البسوى وقد رأيت جماعة من أصحابنا الشافعية بالشام قد استنكروا الفتوى بخلاف ذلك
ورأيت جماعة من الحنابلة بالشام أفتوا بعدم الاختصاص فقال أحدهم ينتقل النصيب لبنات محمد
ويقيم في الاستحقاق مقام والدهن لوبقى حياً ولا يمنع من استحقاقهن ذلك كون والدهن كان محجوباً
كتبه أحد بن الحسن الحنبلى ونحنه كذلك يقول عبادة وقال الآخر ينتقل النصف إلى بنات محمد ولا
يمنع من استحقاقهن عدم تناول أبهن فإنه كان محجوباً بابيه وهو من أهل الوقف ولكن وجود
أبيه منعه من تناول مع قيام المقضى وهذا المانع لم يوجد في بناته والبطن الثاني انما يطلقون

الرجوع به عليه لأنه انما
أمرأته في مقابلة استحقاقه
لذلك الوطء ولم يحصل فهو
كما لو صلح به عن عشرة
دواهم وموجلة على خمسة
حالة فإن الصلح بالصلح لأنه
أمرأته الخمسة في مقابلة
حلول الباقي وهو لا يحل فلا
يصح الإبراء (سئل) عما
لوضربها الزوج وادعى
نشوزها فأنكرت فن
المصدق منهما (فاجاب)
بأن القول قوله بكل وجه
بعضهم لأن اباحة ضربها في
هذه الحالة ولاية من الشرع
للزوج والوكيل يرجع إليه
في مثل ذلك وظاهر أن
تصديقه بالنسبة لعدم
تعديه لا لا سقاط نفقتها
وكسوتها (سئل) عن
شخص أباح لزوج ابنته
النكحى بمكان ملكه مادامت
في عصمته ثم رجع عن
ذلك بعد مضي ست سنين
ولم يعلم الزوج المذكور
بذلك حتى مضت عشر سنين
بعد رجوعه فهل يقبل
قوله في الرجوع المذكور
ببنيته أم بلاعين وهل
لشاقى الحكم بفسخ رجوعه
اعتماداً على قوله أم بناء
على أحد الوجهين في
الروضة ان هبة منافع الدار
عارية أم لا وما يرجع منهما
فإن قلنا انهما غلرية فهل
المعذر ما أطلقه الشبان
نقل عن القائل ان المستعير
لو استعمل العين المعارة
جاهلاً بالرجوع فلا أجر

عليه أم المعتمد ما قاله ابن
الرفعة أن الأشبه بتخيجه
على أن من أبج له شيء إذا
أكل منه بعد رجوع المبيع
نجاهه لا هل يغرم أم لا
ويؤيده قوله من الجهل
لا يؤثر في ضمان المتلفات
(فأجاب) بأنه لا يقبل قول
المبيع في رجوعه المذكور
إذا كذبه المباح له وقلنا أنه
لا تلزمه أجرة ما استعمله بعد
الابينة فليس للمالك
الشافعي الحكم برجوعه
اعتمادا على قوله والمرج
من الوجهين أن هبة منافع
الذارية لا تلزم الابينة
وهو استيفاءها والمعتد في
مسئلة الغارية ما نقله عن
الفتاوى ومحصل قولهم أن
الضمان لا يختلف بالجهل
وعدمه إذا لم يسلطه المالك
ولم يقصر بترك إعلامه
والمستعير قد سلطه المالك
وقصر بترك إعلامه (سئل)
عالمه من زوجته عند أمره
لها بالنقطة أو بعددها
والحال أنها مكنته من
الاستمتاع بها هل يكون
ذلك نشورا كما أفتى به الشيخ
نور الدين الحلي والشيخ
جلال الدين السيوطي
أم لا كما في جواهر القموني
ونقله عن بعض شراح
الارشاد وأقره (فأجاب)
بأنه صبيته انشور ويزول
بإستمناعه بها لحصول
التام والتسليم به مع
كونه لم تقوت عليه حقاً من
حقوق التمتع بها فقد قال

عن الواقف وجود الأعلی مانع من تناول من دونه وليس تناوله شرطاً في تناول من بعده إذا قام
شرط تناول ويؤيد هذا أن أحد الأيكاد يقصد حومات أولاد الأولاد الإيتام وإبقاعهم بوصف
الحاجة والفاقة وتوفير الوقف كله على من هو نظيرهم في الدرجة والقرب من الواقف فهذا ليس
من عادة العقلاء كتبه محمد بن أبي بكر الحنبلي وقال الآخرون منهم بنقل النصف إلى بنات محمد لأن
الواقف قصد تخصيص الموقوف عليهم وإنسأهم دون غيرهم وأكده ذلك من كتاب الوقف ويعمن
بنات المذكور في الاستحقاق مقام والدهن لو كان حياً فإنه لو كان حياً استحق النصف ولكن منع
من ذلك مانع وهو وفاته في حياة أبيه فنقل نصيبه إلى أولاده دون غيرهم ووجود التي وشقري لم
يكن مانعاً لبنات محمد من تناول لما كان يستحقه والدهن لو كان حياً كتبه محمد بن الشيخ الحنبلي هذه
فتاوى الحنابلة وحكم برهان الدين الحنبلي الزوي بمقتضاها في الثاني من رمضان سنة ثمان وثلاثين
وسبعمائة ونفذه في تاريخه مستنبية قاضي القضاة علاء الدين ونفذه في تاريخه قاضي القضاة عماد
الدين الحنفي ونفذه ثالث رمضان قاضي القضاة شرف الدين المالكي ونفذه قاضي القضاة جلال الدين
في تاريخه في ثالث رمضان المذكور ثم أذنت جلال الدين قاضي القضاة في تاريخه لجلال الدين ناظر
الإيتام أن ينظر فيما ثبت من استحقاق البنات الثلاث الأخوات إلى أن يتعين من يستحق النظار
في الوقف المذكور وأشهد قاضي القضاة جلال الدين عليه بذلك في الحادي والعشرين من صفر
سنة تسع وثلاثين وسبعمائة واستبقى في هذا الحكم إذا رفع إلى حاكم آخر هل يسوغ له نقضه
بغنى حكم الزوي وتنفيذه فأجاب جماعة من جميع المذاهب بأنه ليس له نقضه ومنهم من الحنابلة
من عاى بأنه من المختلف فيه والحاكم إذا حكم في مسألة الخلاف يرتفع الخلاف كتبه يوسف بن
محمد الحنبلي فأما القول الأول والدليل عليه بأنه ينتقل النصف لبنات محمد فدعوى وقوله أنهم يعمن في
الاستحقاق مقام والدهن أيضاً دعوى ليس في شرط الواقف تصريح بها وقوله أنه لا يمنع من
استحقاقهن كون والدهن كان محجوباً صحيح لكن لا يلزم من كون هذا لا يمنع غيره ولا من كونه يمنع
وجود المقتضى للاستحقاق فلم يأت بدليل عليه وأما قول محمد بن أبي بكر وهو ابن القيم الجوزية
ينتقل النصف فهو أيضاً دعوى وقوله لا يمنع من استحقاقهن عدم تناول أبيهن جوابه ما تقدم وقوله
فإنه كان محجوباً بأبيه الخ منازع بأن كلام العلماء فيه ما يقتضى أنه لا يصير من أهل الوقف حتى
ينقرض من قبله وإنما يطلق أهل الوقف على من يتناول وإن كان الآخر محجولاً فأنخذ هنا مسلم
ليس بجيد بل يحتاج أن يأتي بدليل عليه وقوله ويؤيد هذا الخ هذا عمدة الحنابلة وهو الاعتماد
على المعنى وفيه نظر لأنه قد يكون للواقف مقصود في مراعاة القرب وقوله والقرب من الواقف
ذهول عن صورة الاستفتاء لأنه في الموقوف عليه لا في الواقف وأما ما قال الآخرون فوابه ما سبق
فتبين أن فتاوى الحنابلة لم تشمل على حجة وأما الفتاوى بعدم النقض فكلمها لم يبين فيها المستند
الأوسف بن محمد الحنبلي بقوله من المختلف فيه على ما فيه خلاف للمقدمين وأما ما يقع لنا فتجاذب
الآراء فيه فلا يقال أنها من المختلف فيه بل ينبغي أن ينظر فيها فإن انضح دليل عليها اتبع والا
فلا وإن حكم فيها بحكم ولم يكن عليه دليل ينبغي جواز نقضه وإن كان عليه دليل لم ينقض
وهذا الحكم لم نجد في كلام الحنابلة الذي استند اليهم ما يصلح أن يكون دليلاً نعم عندنا دليل
آخر وهو ما قدمناه في كلامنا ببق نظر آخر وهو أن الحاكم الحنبلي إذا لم يستند إلى دليل
ولكن استند إلى ما ذكره أصحابه وقد ثبت أنه لا دليل فيه هل تكون مدافعة حكمه لما ذكرناه من
الدليل مانعاً من نقضه أم لا هذا محتمل والأقرب أنه لا يصلح أن يكون مانعاً فإن من شرط صحة
الحكم الاستناد إلى دليل صحيح فإن وجدنا أفعال الحاكم مطلقاً غير مستند إلى سبب وجدنا دليلاً

صحيحاً لم يكن لنا نقضه بل نحسن الظن به ولا نعتقد أنه استند إلى ما ظهر لنا من الدلائل أو إلى
دليل مثله وإن بين المستند ورأينا غير صالح ولا تشهد له قواعد الشريعة بصحته فينبغي أن ينقض
ويحكم حكماً مستنداً إلى دليل صحيح لكن أرى من باب المصلحة أن لا ينقض وينفذ لئلا يتجرأ
الناس على نقض أحكام الحكم ويجعل التنفيذ كأنه حكم مبتدأ مستقل ولو حكم الحاكم المنفذ
بحكم مستند إلى دليل موافق للأول وبقي الأول على حاله كان أولى وأجبع للمصالح والله أعلم اه
جواب السبكي لكنه لما اشتمل عليه من النقائص يستحق أن لا يترك وإن كان مطولاً وكان مبنى
هذا الكتاب على الاختصار ما أمكن فتأمل فجدد مرجع الاستحقاق بنات محمد مع عمتيهما وقد صرح
بأن ذلك هو الأرجح قبيل التنبيه واعتراضه على الحنابلة الذين ذكرهم ليس من حيث الحكم
بل من حيث جزمهم به من غير بيان مستنده أو مع بيان مستند لا ينقض على مادعاء في جواب
ابن القيم ويدل على ذلك قوله نعم عندنا دليل آخر وهو ما قدمناه في كلامنا فعلم أنه موافقه على
الحكم كما دل عليه أول كلامه وآخره وإذا تقرر ذلك فاعلم أن صورة السؤال التي أفتى هو وهم فيها
باستحقاق الأولاد هي ما تقدم كما رأيت في النسخة التي اطلمت عليها فإذا كان الأمر كذلك في الواقع
فهو عين مسئلتنا فينسب اليه واليه أنهم قائلون باستحقاق الأولاد في مسئلتنا وإن لم يكن الأمر
كذلك في الواقع بل فيه زيادة وهي أن من توفي عن ولد فنصيبه لولده كما قد يدل عليه بعض كلامه
الذي تركه تحريف النسخة كما أشرت إليه فيما مر لم ينسب اليه واليه القول بالاستحقاق في مسئلتنا
الابن يبق الاقتضاء لا الصريح وبيانه أن صورتنا موافقة لصورته في العطف بتم مع ذلك ألقى العمل
بقضيتهما لما قرره مما عارضها فكذلك نأفي قضيتها في صورتنا لما عارضها من مفهوم الشرط المتبادر منه
المعتد بما يأتي من القرائن اللفظية والحالية وأيضاً لما وجبه استحقاق بنات محمد مع عمتيهما المخالف
لقضيته ثم من أنه لا ينتقل شيء لواحد من بطن سافل وهناك أحد من بطن عال وذلك الذي وجه به وهو
ما رجحه من أن ولد الولد موقوف عليه في حياة الولد وإن استحقاقه محقق وحجبه من في درجة أبيه مشكوك
فيه فترك المشكوك والعمل بالمحقق يقضي لهن بالاستحقاق في حياة عمتيهما وألقى بذلك قضية الترتيب
التي صرح بها الأئمة بوجودهم في مسئلتنا فإن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة آبائهم أيضاً
وإنما هم محجوبون بأبائهم يقينا وشككا في حجبتهم عن في درجة آبائهم فترك المشكوك فيه وعملنا
بالبقين مع ما انضم اليه مما يساعد من القرائن اللفظية والحالية التي يسانها في صورتنا ولا يتوهم
من كلامه أن كون المرتبة الثانية مثلاً يصح أن يقال أنها موقوف عليها في حياة أهل
المرتبة الأولى وإنما هي محجوبة بها مما هو مجرد مانع لقضية العطف بتم لأن ذلك لا ينبغي على
كلام الأئمة في ثم وإنما الذي يلحقها ما ينضم إلى ذلك من القرائن كمفهوم الشرط في صورتنا وصورته بناء
على صحة النسخة التي مرت وكصريح الشرط الذي أشرنا إلى أن كلامه في غضون جوابه قد يدل على
وجوده وهو أن من توفي وله نصيب فنصيبه لولده وحديثه فوجه التوقف بناء على فرض أن هذا
في صورته أن محمد بن المتوفى هنا قبل والده لا نصيب له فكان قضية اللفظ أن لا ينتقل لبناته
شيء من نصيب أبيه لأن نصيبه انتقل لبنته الحاجبتين لبنات أخيهما نظراً لقضية العطف بتم السابقة
لكن لما احتمل أن الواقف يريد بالنصيب في قوله من توفي وله ولد فنصيبه لولده النصيب الحقيقي
والتقديري وعنده ما قدمه السبكي في جوابه صلح ذلك معهما للنصيب في المحقق والمقدر فلزم حينئذ
استحقاق بنات محمد لأن والدهن موقوف عليه في حياة أبيه وإنما هو محجوب به فله نصيب لكنه
مقيد رأي لومات أبوه في حياته لاستحقاقه فأنخذ بنات نصيبه ذلك المقدر لاني حياة أحد أبيه لأن
والدهن لا نصيب له في حياة أبيه بل بعد مماته إذ بماته تحقق أنه لو كان محمد موجوداً لاستحق من

الشيخان وغيرهما أنها إذا
سافرت معها لحاجتها لا تسقط
نفقتها وإن كان بغير إرادته
وجود التمكين وعلى الراعي
كونها إذا سافرت معه
لحاجتها لا تعطى من سهم
ابن السبيل بأنه إن كان
سفرها بأذنه فهي مكفية
بنفقتها أو بغير إرادته فالنقطة
عليه لأنها معه ولا تعطى
مؤنة السفر لأنها عاصية
بالخروج وفي جواهر
القموني أنها إذا امتنعت
من النقطة معه لم تحجب النقطة
الأذا كان يستمتع بها في
زمن الامتناع وبما قرره
علم أنه لا يشكل بانها لو
مكنته من الجماع ومنعت
سائر الاستمتاع كان
نشوراً على الأصح في زوائد
الروضه في باب القسم
والنشور قال الراعي وبالمع
أجاب بعض أصحاب الإمام
وقربه من الخلاف فيما
إذا لم يسلم أمته لئلا يسلمها
نهاراً أي أو بالعكس

(باب الخلع)

(سئل) عما لو قال وكيل
امراً لزوجها طلقها على
كساذ قال الزوج هات أو
قال نعم ثم قال طلقها على
ذلك فهل يقع الطلاق بآثنا
بما ذكرنا رجوعاً أولاً ولا
(فأجاب) بأنه يقع الطلاق
بآثنا بما ذكرنا المختار بين
كلاميهما يسير فلا يصح
(سئل) عن امرأة وكات
رجلاني اختلاعا هما من عصمة
زوجها على صداقها عليه

أبيه نصيبا فله حينئذ نصيب مقدور بموت أبيه فلما مات أبوه استحق بناته نصيبه ذلك الذي كان مقدرا لأنه بعد موت الأب صار موجودا هذا حاصل ما يوجه به استحقاق أولاد محمد على فرض أن صورة مسئلتين فيها زيادة ومن توفي عن ولد فنصيبه لولده وإذا خرج النصيب من ظاهره في هذه الصورة بهذه الطريق التي تقررت وعم في المحقق والموجود ونقض بسبب ما قدمه السبكي على العمتين باستحقاق بنات أخيهما معهما لادنى معارض فأولى أن تأخذ بظهور الشرط في مسئلتنا ونقض به على الحالة الموجودة في درجة الميتة باستحقاق بنت أخيها معها القوة المعارض فيها القضية ثم كما يأتي بيانه والحاصل أن كلام السبكي ومن ذكر معه في هذا السؤال دال على استحقاق البنات في مسئلتنا أما بطريق التصريح وأما بطريق الاقتضاء كما بان لك ذلك واتضح مما قررته ثم رأيت السبكي بسط الكلام في هذه المسئلة وما يتعاق بها في سؤال آخر فيه الزيادة المذكورة وأبدال العطف بثم بقوله تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى وذكر مع ذلك سبع صور تعين الاحتاط بها فأنهم مهمة وجميعها تعلق بمسئلتنا نعم سبأني في الباب الثاني عن البغوي ما يصرح برد ما قاله في هاتين الصورتين فتنبه له فإنه مهم فلم أر من تعرض لرد كلامه هنا وفي موضع آخر بكلام البغوي الآتي مع أنه صريح في رده كما سأذكره ثم ومن وافق الروباني ووالده على ما مر عنهما من استحقاق الولد في الصورة السابقة الولي أبو زرعة من غير اطلاع منه على كلامهما وعبارته في فتاويه سالت عن وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى على أن من مات منهم ولم يخلف ولدا ولا ولد كان نصيبه لأخوته وأخواته فسات بعضهم عن ولد هل يكون نصيبه لولده أولاخوته فأجبت بأنه قد تعارض هنا أمران مقتضى قوله تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى أنه لا استحقاق لأولاد المتوفى مع وجود أخوته ومقتضى مفهوم تقييد انتقال ذلك لأخوته أن لا يكون له ولد استحقاق ولده وقد اختلف في العمل بمفهوم المخالفة في ألفاظ الآدميين فحكى عن القاضي حسين إنكاره وأنه إنما يعمل به عند القائل به في ألفاظ الشرع ومال إليه من المتأخرين الشيخ الإمام تقي الدين السبكي بل حكى عن أبي الهيثم الهرايس ما هو أعم منه وهو أن جميع القواعد الأصولية إنما يعمل بها في ألفاظ الشرع لا في كلام الآدميين لكن هذا قول مهجور وعمل الناس على خلافه ولا معنى له فإن صح ما قاله القاضي حسين ومن تبعه تعين انتقال الاستحقاق لأخوة المتوفى وإن لم يصح وهو الذي يظهر من كلام الأصحاب بل حكى عن الخطبة المنكرين لمفاهيم المخالفة أنهم قالوا بها في ألفاظ الآدميين فلا استحقاق حينئذ لولد المتوفى عملا بالمفهوم فإنه خاص وقوله تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى عام والخاص مقدم على العام والمشهور في الأصول تخصيص العموم بالمفهوم اه كلامه وهو حسن كما يأتي تحقيقه ومن وافقه ما أيضا من معاصري السبكي القاضي شمس الدين بن القماح والعلفندي ويونس بن أحمد ويوسف بن حاد فانهم سألوا عن وقف وقف على أربعة أنفس بينهم بالسوية ثم على أولادهم من بعدهم ثم أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا بطنا بعد بطن وقرنا بعد قرن قرن سهم الذكر والأنثى فيه سواء على أن من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وإن سفل كان ما يستحقه من هذا عائدا على الثلاثة الموقوف عليهم أولا ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم لا يستحق من الأولاد أحد حتى ينقرض الاعملى من آباءه فسات أحد الأربعة من غير نسل فانتقل نصيبه إلى الثلاثة الموقوف عليهم أولا ثم مات الثلاثة الموقوف عليهم أولا فهل ينتقل لولد كل منهم ما كان يستحقه أبوه لو كان خيا أم يشترك جميع الأولاد المخالفين عن الثلاثة الموقوف عليهم أولا فأجاب عن ذلك العلفندي بقوله قوة الكلام تشعربان من مات منهم

انتقل نصيبه إلى أولاده وإن لم يتعرض له وكذلك على جوابه هذان المذكوران بعده وأجاب ابن القماح بقوله لا يدل كلام الواصف على التشرية بل قد يدل على ضده فإنه شرط في صرف نصيب الميت إلى غير أولاده أن يموت عن غير ولد فمات عن غير ولد صرف الهم فوجود الولد مانع من صرف نصيب الميت إلى غير أولاده وأجاب مرة أخرى بقوله من مات من الثلاثة الموقوف عليهم فنصيبه لأولاده خاصة لا يشترك فيه أولاد الآخر وكذا حكم بقية الطبقات من الأولاد وإن سفلوا اه فانظر كيف أتى هؤلاء بان نصيب الميت لولده لالمن في درجته مع مساواة صورتهم هذه صورتنا في العطف بثم وفي أنه لم يصرح بمفهوم قوله من مات عن غير ولد كان ما يستحقه عائدا على الثلاثة الذين في درجته بل صورتهم هذه فيها زيادة على صورتنا تقتضي منع الأولاد بالصرح لقوله مع العطف بثم بطنا بعد بطن وقرنا بعد قرن وهذا أظهر في حجب الأولاد من مجرد العطف بثم ومع ذلك لم ينقلوا إليه بل خصوه بمفهوم قوله من مات عن غير ولد عاد ما يستحقه إلى الثلاثة التي في درجته فإذا جاءوا بمفهوم هذا مخصصا في هذه الصورة فأولى أن يجعل مخصصا في صورتنا كما هو ظاهر ووافق ابن القماح على ما مر عنه بعض المالكية وغيرهم وبه يعلم أن ما مر عن الروباني ووالده وغيرهما من استحقاق البنت في مسئلتنا لا يخص بمذهب الشافعي بل هو مذهب مالك أيضا ومر في جواب أبي زرعة عن الخطبة ما يقتضي أنه مذهب أبي حنيفة أيضا ومر عن ابن القيم من أجل المخالفة ومعاصريه من أنمة مذهبه ما يقتضي أن ذلك مذهب أحد أيضا فمقتضى ذلك صار القول باستحقاق البنت ليس من مفردات مذهب الشافعي بل المذاهب الأربعة متفقون عليه على مقتضى ما تقررت فراجع كتبهم فإن وجد فيها التصريح بما يخالف ما قلناه عمل به والا فالعمل بما نسبناه إليهم أخذنا مما تقرروا وهذا كله يبطل قول الزركشي الآتي أن عدم الاستحقاق لجميع عليه وسبأني الكلام عليه بأبسط من هذا ومن وافقه ما أيضا البلقيني وبيانه أنه سئل عن وقف على ولديه الرجلين نصيب كل واحد عليه ثم على أولاده من بعدهم مهما نزلوا للذكر مثل حظ الأنثيين ومن انقرض عن غير ولد فنصيبه لأخيه ثم لأولاد أخيه مهما نزلوا على الفريضة الشرعية فإن انقرضوا كلهم عن غير ولد كان عائدا على من يرثهم من الأقارب وإن لم يكن فعلى من يرثهم من العصبات فآل الوقف إلى أخوين ذكروا أنثى ذكر اسمه عبيد وأنثى فتوفيت الأنثى عن أخيها وبنت تسمى عائشة فتوفيت عائشة عن والدها وأخوة من أبيها وخالتها عبيد فلن تنتقل منافع الوقف عن عائشة ثم مات عبيد عن ولدين ذكروا أنثى ولم يبق من ذرية الواقف غيرهما فأجاب بقوله تنتقل منافع ذلك لعبيد ويستعمل ولدا عبيد بعده بغلة الوقف المذكور للذكر مثل حظ الأنثيين ولا ينتقل شيء من ذلك لأخوته لا أبيها لأنهم ليسوا من ذرية أحد المذكورين الموقوف عليهم ما أولاد وأنثى لولده عائشة لذلك اه المقصود من جوابه وهو صريح في استحقاق عائشة نصيب أمها دون أخي أمها الذي في درجتها وهو عبيد مع أن مسئلته نظيرة مسئلتنا في العطف بثم لقضيتهما الدالة على استحقاق عبيد دون عائشة أخذنا بمفهوم ومن انقرض عن غير ولد فنصيبه لأخيه فلم أن مسئلته نظيرة مسئلتنا وأنه قائل باستحقاق الولد دون الأخ وإن من نسب إليه خلاف ذلك فقد وهم وأجاب عنه مرة أخرى بقوله ليس لوالد الصغيرة المذكورة أي عائشة حق في نصيبها ولا لأولاده بل نصيبها لخالتها الخ فانظر تصريحه بأن لعائشة نصيبها وبأنه لا ينتقل لخالتها إلا بعد موتها وهذا صريح أي صريح في مسئلتنا باستحقاق البنت دون الأخ في الوجه الثالث في الرد على من خالف كلامه ما مر عن الروباني وغيره وإن كان ذلك عن غير قصد منهم وإنما هو شيء ظهر لهم فمن هؤلاء السبكي فإنه أتى في صورة السؤال التي أتى فيها ابن

لها الزوج المذكور عن منتهى الواجبة لها عليه بعد الطلاق وفي إبرائه من المقرر عن المتعة المذكورة وسأل الوكيل الزوج أن يتخلع موكلته على ذلك وأجاب بذلك وقرر لها من المتعة دينار وذهب وقوله لها وكيلا وأمر الزوج منه فهل يلزم الزوج بالدينار المقرر من المتعة بعد البراءة منه أم لا (فأجاب) بأنه لا يلزم الزوج الدينار المذكور لحصول براءته منه ببراءة الوكيل وانما يصح توكيله في الإبراء وإن لم تكن مالكة له حال التوكيل لجعله أياه تبعا له ملوك (سئل) عن قال أن أبرأتني من صداقتك طلقين فأبرأته منه براءة صحبة فلم يطالعها فهل يكون قوله طلقك وعدا مثل قوله أطلقك فلا يقع به طلاق أو تملق مثل قوله فأنت طالق حتى يقع به الطلاق (فأجاب) بأنه إن قصد القائل بقوله طلقك أنها طالق عند حصول الإبراء وقع عليها طاعة واحدة إلا إذا قصد أكثر من واحدة فيقع عليها ما قصد واللام يقع به شيء (سئل) عن قال زوجته إن أبرأتني طلقك فقالت أبرأك الله تعني بذلك أبرأتك فقال لها أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فأجاب) بأنه إن قصد

معاشق بالبراءة من جميع
الصدائق وقد ملك به
مستحق الزكاة فلا تصح
البراءة من ذلك البعض فلم
توجد صدقته وان حصلت
برأته مما عداه وينبغي
التفتن لهذه المسئلة فانها
كبيرة الوقوع وبغفل عنها
ويرتب على الغفلة مفسد
(سئل) عن امرأة قالت
لزوجها طلقني طلاقاً واحداً
أملك بها نفسي وأنت بريء
من صدقي فأجابها على ذلك
فهل هو خلع أو طلاق
رجعي (فأجاب) بأنه خلع
(سئل) عن قال لزوجته
ان ابرأتني فانت طالق
طلاقاً فملك بها نفسها
فأبرأتني ثم اختلما في القدر
المبرأ منه فقال أبرأتني من
جميع حقوقها وقالت من
دينار واحد فهل القول
قولها أو قوله وهل يقع
الطلاق باثنا أو رجعي
(فأجاب) بانها باثنا فان
على ذلك لا اختلاف في
قدر العوض ويقع الطلاق
باثنا (سئل) عن قال متى
تزوجت على زوجتي
سعدت بزوجتي غيرها
بنفسي أو بوكلي أو بفضولي
وأبرأت ذمتي زوجتي
سعدت من خمسة أنصاف
من بقية صدقاتي أومتى
تبريت عليها بصرية بالثغر
الذي كور أومتى نقلتها من
منزل سكن أبيها بغير
رضاه وأبرأت ذمتي من

الخ

الخ صريح في ان كلامه انما هو في بحث التساوي لا في بحث استحقاق الاولاد نصيب أبيهم في حياة
من في درجته لكن قوله ولا ينصرف مفهوم ذلك في ان من مات وله ولد يأخذ ولده نصيبه الخ
ظاهر في ان الاولاد في مستاتة الاستحقاق وليس كذلك لان المفهوم وان لم ينصرف في ذلك لانه يحتمل
أحوالاً أربعة كما يأتي الآن المتبادر من هذا الشرط الاختصاص كما يأتي بسطه وقوله ولا يلزم أن يستحق
عند انقراض أبيه مطلقاً الخ يقال على ذلك وان لم يكن لازماً عقلاً ولا وضعاً الا أنه لازم من هذا
الشرط عرفاً والدلالة العرفية يكتفي بها في الاوقاف وغيرها كما تأتي الإشارة الى ذلك في كلام السبكي
نفسه وغيره وقوله وانما أتى الواقف بهذه الجملة الخ يقال عليه هذا الحصر ممنوع بل الغالب ان
الواقفين يأتيون بذلك قصداً الى أن لا تحرم أولاد الاولاد وان سفلوا لان الغالب ان أهل الدرجة
الثانية مثلاً يكونون محتاجين صغاراً فقراء بالنسبة الى أهل الدرجة الاولى فيقصد الواقفون النص
على ذلك حتى يندفع ما فهمه العتاف بشم من انه لا يعطى أحد من أهل الدرجة الثانية وهناك أحد
من أهل الدرجة الاولى ويدل على ذلك ان أكثر كتب الاوقاف المذكور فيها هذا الشرط لا يكتفي
بمفهومه وانما يصرحون به ليصير منطوقاً لا يقبل النزاع وليس y التصريح بهذا المفهوم لاحتياج
اليه اكسالا منهم على انه لا يتبادر من ذكر هذا الشرط الا العمل بمنطوقه وبمفهومه المتبادر منه
وهو استحقاق الولد في حياة من في درجة أبيه فيستكون على ذلك ولا يصرحون بهذا المفهوم
اشاراً للاختصاص وهو تساهل منهم ولذا لما كان أكثرهم يحتاط في ذلك وجدناهم بالاستقراء
المأخوذ من الاطلاع على فتاوى الائمة المسافر فيها أكثر ذلك وعلى غيرها يصرحون بهذا المفهوم
فعدم التصريح به يحمل على سهو أو تساهل من الموق مع العلم بالمأخوذ من الغالب من عادة
الواقفين بانهم لا يصدقون حرمان الصغار من ذرياتهم كإصرار التصريح بأبلغ من ذلك في كلام ابن القيم
ويدل لذلك ما وقع للبلقيني في فتاويه فانه قضى على بعض الموقنين بالسهو لقرائن ذكرها تقرب
من القرائن التي ذكرتها ثم قال والجود على مجرد ما كذب وظهر أنه سهو يقتضي ما قررناه خروج
عن طريقة الفقهاء الغاصين على الجواهر المعتمدة اه فان قلت يلزم على ذلك ان العتاف بشم
لغو قلت لا يلزم ذلك كما يأتي تحقيقه وقوله ولم يبين في الكلام ما يدل على الاول ممنوع بل فيه ما دل
عليه كإعلم مما مر وما يأتي وقوله لان استحقاق الولد الخ ممنوع فانه لا يكون مشكوكاً فيه الا اذا لم
يدل دليل على استحقاقه وقد دل الدليل على استحقاقه كما علم مما مر وما يأتي وقوله وهذا ما ظهر
لي في هذا الوقت الخ يبين انه لم يطاع على كلام الروباني ووالده الذي قدمته ولما كان في بحثه
هذا من قبول المناقشة والرأى ما أثرت اليه فيها مر وما سأصرح به فيما يأتي خالقه فيما أتى به في
ذلك جماعة من معاصريه كما قدمت ذلك عنهم وما برده ما قاله هنا ما قدمت عنه في الوجه الثاني
مبسوطاً وما سأذكر فيه عقب الكلام على ما قاله الزركشي وشيخنا زكريا فانها تبعاه في هذا
الجواب وغفلاً عن بقية كلامه في الاجوبة الاخرى التي مر بعضها وبأني بعضها ومنهم الزركشي فانه
قال في خادمه على قول الرافعي ولو قال على أولادى ثم على أولادى ماتنا لو بطنا بعد بطن فهو
لترتيب ولا يصرف للبطن الثاني ما بقى من البطن الاول أحد كذا قاله الجمهور والقياس فيما اذا مات
واحد من البطن الاول أن يجيء في نصيبه الخلاف فيما اذا وقف على شخصين ثم على المساكين
فمات واحد الى من يصرف نصيبه ولم أر تعرضاً له الا لابي الفرج السرخسي فانه سوى بين
الصورتين وحكى فيها وجهين أحدهما أن نصيب الميت لصاحبه والثاني لا قرب الناس الى الواقفين
وكذا ذكر صاحب الافصاح انه يصرف لا قرب الناس الى الواقف انتهت عبارة الرافعي قال في الخادم
فيه أمور أحدها ما حرم به من أن هذه الصيغة لترتيب خالف فيه العبادى ثم أطال الزركشي الكلام

خمس أنصاف من بقية
صدقاتها على تكون طالقاً
طالقة واحدة تلك به
نفسها فهل يختص قوله
الذي كور بالتعليق الثاني
أم يرجع الى ما قبله وما
بعد حتى لو فصل المعلق
عليه في التعليق خارج
الثغر المذكور لا يقع عليه
الطلاق وهل اذا وكل
وكيلاً أدى عليها وألزمها
القاضي بالانتقال الى محل
طاعته بغير رضا أبيها
ورضاها يقع عليه الطلاق
أم لا (فأجاب) بأنه يرجع
قول المعلق بالثغر المذكور
الى ما قبله وما بعده اذهب
صفته والراجح في الصفة
المستوفى عودها الى ما قبلها
وما بعده لان الاصل
اشتراك المتعاطفات
في المتعلقات ولا نها
بالنسبة لما قبلها متأخرة ولما
بعدها متقدمة ولا يقع عليه
الطلاق بانتقالها بالزام
القاضي اياها به (سئل)
عن قال متى حضرت زوجتي
الى حاكم وأخبرته
انني سكنت بها في الدار
الطليانية بغير رضاها
ورضا أخوها وصدقها على
ذلك مسلمان وأبرأت ذمتي
عن نصف فضة من جال
صدقها على كانت طالقاً
ثم سكن بها في الدار المذكورة
رضاهاً ثم انتقل الى غيرها
ثم سكن بها في الدار
المذكورة أيضاً بغير رضاها
فهل ينحل التعليق المذكور

في بيان ذلك والردي على من توهم أن العبادي يقول أن ثم والواو سواء مطلقا قال وليس كذلك إنما قاله
فكما إذا أضاف إلى ثم بطننا بعد بطن كما نقله عنه القاضي ووجهه أن ثم تقتضي الترتيب و بطننا بعد
بطن يقتضي الجمع فلو قلنا بظاهرهما لا بطننا اللفظ للتناقض فاحتاج لطريق تصحيحه هي أن ثم
تستعمل للجمع لغة فنقل الكلام من حقيقة إلى مجازه بقرينة بطننا بعد بطن فان البغوي لم يصرح
بهذا إلا فيما تناسلوا سواء أضمت إليها بطننا بعد بطن أم لا أما في صورة أفراد بطننا بعد بطن فلم يذكرها
ثم قال والصواب قول القاضي لوقال على أولادي ثم أولادهم ما تناسلوا أو تعاقبوا فهذا وقف مرتب
الابتداء لا الانتهاء ومعنى الترتيب في بطننا بعد بطن أنه لا ينتقل لأحد من الطبقة السفلى شيء حتى
ينقرض جميع الطبقة العليا ومعنى الترتيب في ثم كذلك عند الإطلاق وقد يقرن به اثنين الصغتين
من ألفاظ الواقف قرائن تبين أن المراد حجب كل فرع بإصله فيعمل بها الثالث ما حاوله من التفرج
بهم التسوية بين المستثنين أعني بين مسئلة زيد وعمرو ثم الفقراء وبين مسئلة الأولاد ثم أولادهم
وقد اغتر بعضهم بذلك فافتي فيمن وقف على أولاده ثم أولاد أولاده على أن من مات منهم عن غير ولد
ينتقل نصيبه لمن في درجته فمات واحد عن ولد فافتي أن نصيبه لولده وهذا غلط وآخر كلام الرافعي يبين
مراده والصواب أنه لا يعمل أحد من أولاد الأولاد حتى ينقرض الأولاد وما دام واحد منهم لا يستحق
واحد من أولاد الأولاد والمسئلة اجماعية ولم يخالف فيها أحد الا بمن لا يعتمد به من المتأخرين وقد
سبق من كلام صاحب الترتيب ذلك وأنه يصير منقطع الوسط الرابع ما حاوله من التفرج منه في
الروضة وقرن بان من بقي من الأولاد يسمى أولادا بخلاف ما إذا مات أحد الشخصين وهو فرق صحيح
وقريب منه قول البغوي في فتاوى شيخه أنه لو وقف على فلان وفلان ثم على أولادي لا يرجع إلى
الآخر عند موت أحدهما بل بخلاف ما لو قال على أولادي ثم أولاد أولادي اه الخامس
أطلقوا أن ثم للترتيب ولم يعتبروا حقيقة في اللغة مع الترتيب وهو التراخي والانفصال وقياس
ذلك أن يكون الوقف منقطعاً في لحظة ولم يقولوا به ويجوز مثله فيما لو قال وقفت على زيد ثم عمرو
أوفال أو صبت إلى زيد ثم عمرو اه حاصل كلامه على عبارة الرافعي المذكورة وما ذكره في مسئلتنا
صريح في أنه لم ير فيها شيئا لأحد من المتقدمين إذ لو رأى فيها كلام مثل الروياني ووالده السابق
لم يسهه أن يقول مع ذلك والمسئلة اجماعية ولم يخالف فيها أحد الا بمن لا يعتمد به من المتأخرين
وبعد أن بان لك أن القائل بخلاف ما قاله فيها مثل الروياني ووالده فلا معول على ما ذكره حيثئذ
ولا نثار لقوله اجماعية ولا إلى قوله الا بمن لا يعتمد به من المتأخرين ويقال له إنما كان يمكن أن
يسلم لك ما ذكرنا أن لو كانت المسئلة لا تنتقل فيها من مثل الروياني ووالده وغيرهما مما مر وأما
بعد أن وجدت منقولة وثمة الحد فلا معول على غير المنقول فيها ثم في كلامه أمورها أن قوله وقد
يقرن به اثنين الصغتين من ألفاظ الواقف قرائن تبين أن المراد حجب كل فرع بإصله فيعمل بها
ظاهر بل صريح في العمل بمفهوم الشرط المتبادر منه في مسئلتنا المعين أن المراد فيها حجب كل فرع
بإصله لما احتج به من القرائن الآتية وإذا علم أنه قائل بهذه القاعدة التي يأتي التصريح بها في
كلام غيره وإنما تدل على ما ذكرناه في مسئلتنا فليعلم بطلان قوله في صورة الافتاء التي ذكرها فيجاء
عنه لأنه مناقض لما قدمه قبله بقليل فان قلت قد لا يسلم أن هذه الصورة قرينة (قلت)
لا يسهه انكار ذلك لما هو جلي من أن هذا الشرط له مفهوم وأن مفهومه وإن كان مجتمعا كما يأتي
بيانه لكن ما يأتي من أن العبارة بمقاصد الواقفين وما دل عليه عرفهم يرجح أن المراد بمفهومه أن من
مات عن ولد يكون نصيبه لولده على أنه لو لم يكن المراد ذلك لزم أن يكون اقوا وبيانه أن صريح
العطف بثم مع قطع النظر عن هذا الشرط يقتضي أنه لا ينتقل شيء لأحد من البطن الثاني ما بقي أحد

قال لها ان أبرأني من
صدقتها فهي طالق فأبرأته
وهي رشيدة وهما عالمان
بقدره هل يقع عليه الطلاق
أولا (فاجاب) بأنه لا يقع
عليه الطلاق لعدم وجود
صلته اذ لم يبرأ من قدر الزكاة
لتعاقب حق المستحقين بالمال
المذكور نعلق شركة (سئل)
عن قال لزوجه خالعنك
وقصده العوض فهل يقع
به طلاق أولا (فاجاب) بان
قصده به العوضه متعين
لالتماسه جوابا فلا يقع به
طلاق اذ لم تقبله لانه حيثئذ
معاوضه فيها شوب تعليق
(سئل) عما لو ادعت الجهل
بقدر ما أبرأت منه هل
القول قولها أم قول الزوج
أم يفصل بين أن تكون
محبرة أولا وهل يعتبر الفور
سواء مخاطبها الزوج كقوله
ان أبرأني أم لم يخاطب
كقوله ان أبرأني زوجتي
(فاجاب) بان القول قولها
بيمينها تزوجت بالاجبار
والا فالقول قول الزوج
بيمينه ويعتبر في ابرائها
الفوران لم تقب والا فعند
بلاوغها الخبر (سئل) عن
طلبت من زوجها أن يطلقها
فقال لها طلاقك بصحة
راءك فأبرأته فهل يقع
الطلاق المذكور ويكون
ذلك صريحا لا يحتاج إلى
نسخة أو لا يقع الا ان توى
فيكون كتابه (فاجاب) بأنه
ان صح ابرؤها طلقا بانها
لأنه علق طلاقها على صحة

من البطن الاول كما مر عن الجمهور فلو ألغينا مفهوم هذا الشرط وقلنا ان نصيب الميت عن ولد ينتقل
لمن في درجته من ولده لزم الغاء هذا الشرط من أصله والغاء شرط من شروط الواقف مع إمكان
العمل به ومع ظهوره وقربه إلى مقاصد الواقفين لا يمكن القول به ويدل على ذلك ما مر أن أكثر
كتب الاوقاف مشتملة على تخصيص العطف بثم في المراتب بما إذا لم يكن لأحد من أهل الطبقة
المتأخرة فرع والانتقل ما كان له الفرع ولو في حياة من في طبقة الميت ويصرحون بذلك وإذا كان
هذا هو عرف الواقفين وطابق عليه أكثر كتبهم فليعمل بمفهوم الشرط في مسئلتنا المؤيد لذلك
ويجوز الموثق على أنه إنما ترك التصريح بذلك المفهوم لوجه من الوجوه السابقة والحاصل أن
الزكشي سلم أنه إذا كان هناك قرينة تنافي العطف بثم ونحوها عمل بتلك القرينة ونحن نقول
ان تلك القرينة في مسئلتنا موجودة كما يأتي بيانهما بأبسط مما مر ومن زعم خلافه فليثبت بدليل
ولا يغتر به فعلم أن ما قاله الزكشي أولاد ما قاله في صورة الافتاء التي ذكرها آخر وكفي بهذا
على فرض أن لا تنقل في المسئلة فكيف به مع وجود العقل فيها ومنها أن قوله وقد اغتر بعضهم
بذلك فافتي الخ يقال عليه هذا الاعتراض صحيح وكلام الرافعي مؤيد لما ذكره هذا البعض وأفقي به
المواقف للمنفق وقول الزكشي وآخر كلام الرافعي يبين مراده مجرد دعوى والذي ذكره بعد
مباين لما نحن فيه وهو قوله على أولادي وأولاد أولادي ومن مات منهم فقصيبه لأولاده فإذا مات
أحدهم كان نصيبه لأولاده خاصة وبشاركون الباقي فيما عدا نصيب أبيهم اه وهذا ليس مشابها
لما نحن فيه كالموجلي فكيف يدعى أنه يبين مراده فيما نحن فيه مع تبين الصورتين فان في صورتنا
العطف بثم وهذه في العطف بالواو المقتضي لأخذ الولد نصيب أبيه ومشاركته الباقي فيما عدا ذلك
النصيب كما تقر من كلام الرافعي وتبعه في الروضة على الجزم به وهو المعتمد وإن قيل ان ظاهر كلام
الاصحاب أنه للترتيب ومنها قوله وقد سبق من كلام صاحب الترتيب ذلك وأنه يصير منقطع الوسط
مراده بذلك ما قدمه على قول الرافعي وقف على شخصين ثم الفقراء فمات أحدهما حتى الأئمة في
نصيبه وجهين أظهرهما ويحكي عن نصه في حرملة أنه يصرف إلى صاحبه لانه شرط في الانتقال إلى
المساكين انقراضهما ولم يوجد والثاني من أبي على الطبري أنه يصرف إلى المساكين ويقال صار
الوقف في نصيب الميت منقطع الوسط اه كلام الرافعي قال الزكشي فيه أمران أحدهما ما قال
انه القياس ولم يذكره منقولا وقد ذكره بعد ذلك بقليل عن رواية أبي الفرج عن صاحب الانقاع
وهو أبو على الطبري أيضا ثم قال الزكشي وما مره الرافعي عن صاحب الانقاع هو ما يحسنه هنا
وأبضا فيكون للطبري في هذه المسئلة وجهان ثم رأيت في الترتيب ٧ لابن القطال الشافعي احتماله
فقال يحتمل هذا وجهين أحدهما أنه يرجع إلى أقرب الناس للواقف لانه لم يبين مخرجا بعد موت
من يموت منهم فانه لم يجعله للباقي ولا لغيرهم والحكم في حصة من مات اذ لم يبين مخرجا بالحكم
فيما إذا ماتوا وهذا قول صحيح ومن قال به قال لوجهه على ولده ثم ولد ولده وله عدة أولاد فمات واحد
منهم لم يرجع حصته إلى سائر الأولاد ولا إلى أولاد الأولاد ويرجع إلى أقرب الناس إلى الواقف
فاذا انقرض الأولاد كلهم عاد الوقف كله إلى ولد الولد والوجه الآخر أنه يرجع إلى شركائه في الوقف
اه المقصود من كلام الزكشي فتأمل مع قوله السابق وقد سبق من كلام صاحب الترتيب
ذلك وأنه يصير منقطع الوسط وحيثئذ فان أراد بالإشارة في ذلك ما أفقي به غيره من استحقاق ولد
الولد فغير صحيح كما هو جلي اذ لا مناسبة بين استحقاق ولد الولد هنا وما قاله صاحب الترتيب بل بينهما
غاية التناقض لان استحقاق الفرع هنا يخرج من الانقطاع في الوسط وما قاله صاحب الترتيب
يحقق الانقطاع فيه فابن هذا من ذلك وان أراد الذي قاله هو من استحقاق من في درجة الميت

أبرأهم وأقرب وجدته وهو صريح لا يحتاج إلى نسبة إذ تقديره طلاقك واقع أو حاصل أو كان بصحة أرائك لا يقال قياس قوالهم أنت طلاق كناية أن يكون هذا كناية لأنه عبر فيه بما بالمصدر لا بالقول على كونه كناية ثم إن المصادر غير موضوعة للإيمان لكنها قد يجوز أن تفهم بمعنى اسم الفاعل كافي قوله تعالى قل أرايتم أن أصبح ماؤكم غورا أي غاراف صيرته النية بمعنى أنت طالق ولم يقع في مسئلتنا الأخبار عن الذات بالمصدر كافي تلك (سئل) هل يجوز أخذ العوض عن النزول عن الوظائف أولا كما صرح به الحصني في شرح أبي شعاع (فاجاب) بأنه قد اختلف فيه المتأخرون والراجح ما ذكره السبكي فيه فقد قال أخذت من جواز خلع الأجنبي جواز بذل المال لمن يده وطيلة ليتزل عنها أولغيره أو لمجرد استنقاذها منه وكان لا يمكن تزعمه أنه لا بد أن كان غير أهل لها حرم عليه الأخذ لجوب الترك عليه والا جاز قال وما رحت أفكر فيه لعموم البلوى به والذي استقر رأي عليه هذا لكن بالنسبة إلى الحل بين البازل والأخذ لا سقط عنه منها أو ما يتعلق حق النزول له بها فلا يل الأمر فيه إلى الناظر بفعل المصلحة

دون ولده هو الموافق لكلام صاحب التقریب فكيف بذلك شاهدنا على ضعف ما ذهب إليه بل شذوذه لأن ما قاله صاحب التقریب ثم ضعيف جدا من حيث المذهب وإن وافق بحث الرافعي لأنه لم يجهه متعمدا له بل مبينا أن هذا الوجه يمكن القول به بناء على أن هذه الصورة أعني ما إذا وقف عليهم ثم على الفقهاء فأت أحدهما يشبه منقطع الوسط فيأتي فيها جميع الأوجه في منقطع الوسط ومن جهتها الانتقال إلى أقرباء الواقف بل هو أحدهما لكن هذا إنما يسلم له لو كانت هذه الصورة فيها انقطاع محقق وليس كذلك لما تقرر من أن الأظهر أنه ينتقل نصيب الميت لصاحبه لأنه شرط في الانتقال للمساكين انقراضهما جميعا ولم يوجد والحاصل أنه ظهر بذلك أن الرافعي المتقدم في الوقف عليهم ما ثم على المساكين وقد علمت أن الصحيح أنه لا انقطاع في الوسط ثم فكذلك هنا بالاولى على أن تخريج هذه على تلك عجيب مع قوله عقب قوله وقد سبق من كلام صاحب التقریب ذلك وأنه يصير منقطع الوسط ما حوله الرافعي من تخريج هذه على تلك فكيف يخرج هو ويذكر أن ما قاله وصوبه هنا هو ما مر عن صاحب التقریب في تلك فوقع في محذورين التخريج مع وجود الفرق والتخريج على ضعف في تلك لا على الصحيح فتخرج من ذلك ضعف ما صوبه وفساد تغاييره لغيره وبذلك علم أيضا ضعف ما أفق به شيخنا شيخ الإسلام زكريا سقي الله عهده تبعاله كالسبكي وذلك أنه سئل عن وقف على أولاده ابنين وبنيتين المذكور أن كل من أم والابنتين من أم بينهم ثم أولاد أولادهم ونسبهم وشرط أن من مات بلا ولد أو نسل عاد نصيبه لمن في درجته ثم يقدم الأقرب للمتوفى فأت أحد الابنين بلا ولد فانتقل نصيبه لاختيه واخته وأحدى البنيتين بلا ولد فهل يختص بنصيبها أخوها أو أختها أو يشتركان وإذا ماتت الأخرى عن أولاد فهل يرجع نصيبها ونصيب أختها لأولادها وأختها فاجاب بأنه يشتركون الأخ والأخت فيما كانت تستحقه الأولى فلا يرجع استحقاق الثانية إلى أولادها وإن أفق به الولي العراقي رحمه الله تعالى بفهوم الشرط إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاقها إلى أختها لشرط الواقف بل لكون الوقف صار منقطع الوسط وأخوها أقرب الناس إلى الواقف اهـ وجرى على ظاهر ذلك في أما كن من فتاويه ويرد ما ذكره بأن قوله لا يلزم أن يكون لأولاده الخ ممنوع باعتبار ما مر وما يأتي وعلى تسليمه فهو لا يقتضي الانقطاع الذي ذكره لأن الابن عبارة الواقفين على الدقائق الأصولية والفقهية والعربية كما أشار إليه الامام البلقيني في فتاويه وإنما تخبر بها على ما يتبادر ويفهم منها في العرف وعلى ما هو أقرب إلى مقاصد الواقفين وعاداتهم وقد تقدم في كلام الزركشي أن الفرائض يعمل بها في مثل ذلك وكذا صرح به غيره كما سيأتي وإذا تقرر ذلك فهذا الذي ذكره الشيخ وإن لم يلزم إلا أنه المتبادر والمفهوم من ذلك الشرط عادة عرفا فأنال لم نعمل بمفهومه لزم أن يكون الواقف عند وجود الولد لا يرى صرفه له ولا من في درجته وهذا بعيد جدا إذ لم يعهد من أحد وإنما الذي يقصدونه بذلك أن الفرع يجوز ما كان لاصله وأنه لا يحرم من في درجة أصله لأن معه نصيبا من الوقف والفرع لا نصيب له فيقصد الواقفون رفق الفرع بنصيب أصله وإذا تقرر أن هذا هو مقصودهم وأنهم لا يقصدون غيره لبعده فلا موقل على غيره لأن أظهر مقاصد الأقطا ما ذكرناه كما هو جلي وقد صرحوا كما يعلم مما يأتي بأن ألقا الواقفين إذا ترددت تحصل على أظهر معانيها وبأن الناظر إلى مقاصد الواقفين معتبر كقوله الفقهاء وغيره ومن ثم قال الأذري في توسيطه عن الجعري لو قال على أولادى فإذا انقرضوا وأولادهم فعلى الفقهاء والمساكين قال بعض أصحابنا يصح الوقف عليهم

وان

وان لم يكن جعل لأولادهم شيئا قطعا لأنه قد اعتبر انقراضهم بعد انقراض ولده قال أبو حامد هي مسألة حدثت فاختلف الناس فيها فافقت فيها بأن هذا الوقف منقطع الوسط فيخرج على القوانين في منقطع الابتداء معلوم الانتهاء أحدهما يبطل والثاني يصح وإلى من يصرف بعد انقراض الولد فيه ثلاثة أوجه والغثوى أنه لا قرب الناس إلى الواقف حتى تنقضى أولاد الأولاد ثم يكون للفقراء قال أبو حامد ويمكن أن يقال عندى ينتقل الوقف إلى ولد الولد على ما ذكرنا أولا وقد ذكر الشافعي في كتاب الشهادات من الأم ما يدل على هذا والصحيح الأول لأنه لم يشترط لهم شيئا وإنما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم قال أعني الأذري قلت والخيار صرف إليهم لأن ذلك لا يقصد وإنما يجيء هذا غالبا من الكتاب والنظر إلى مقاصد الواقفين معتبر كما قاله الفقهاء وغيره ويحتمل أن يقال إن قوله فإذا انقرضوا وأولادهم فريضة دالة على أنه لم يرد بالأول ولد الظاهر خاصة بل هو ولد الولد ثم رأيتني ذكرت في الغنية أن كلام الأئمة كثير من مائل إلى ترجيح أنه منقطع الوسط وقيل بجعل ذكرهم فريضة في دخولهم واختاره ابن أبي عمير وهو المختار إذا لا انقطاع لا يقصد ولا حرمانهم وإعطاء الفقراء مع بقائهم والظاهر أني تبعت في ذلك أبا الحسن السبكي رحمه الله وكأنه أراد بيان أني مصرون بعقوب فله مؤلف حسن على المذهب وأما أبو سعيد فجزم في مرشده بأنه منقطع الوسط وكذا في انتصاره اهـ فتأمل قوله أن ذلك لا يقصد وإنما يجيء هذا غالبا من الكتاب وقوله والنظر إلى مقاصد الواقفين معتبر كما قاله الفقهاء وغيره وقوله فإذا انقرضوا وأولادهم فريضة دالة الخ فعلم أن الحق في مسئلتنا ما ذكرناه لأن حرمان الفرع وإعطاء من في درجة الأصل مع وجود الفرع لا يقصد سببا مع التصريح بما يدل على عدم حرمان الفرع في هذه الحالة فليس حرمانه حينئذ من مقاصد الواقفين وقوله على أن من مات منهم عن غير ولد فريضة دالة على ما ذكرناه فكان ما قدمته في مسئلتنا من استحقاق الفرع مساويا لما ذكره الأذري في العلة والقرينة حقا بحرف فإن قلت ما اختاره وجهه بما ذكر ليس هو الصحيح كما أشار إليه قلت الحكم وإن كان غير صحيح إلا أن العمل التي ذكرها يمكن الاستناد إليها والتعويل عليها إذ الغالب في العمل أن يكون متفقا عليها أو كالتفق عليها فلا يلزم من ضعف الحكم معنى آخر كما في مسألة الشيخ أبي حامد ضعف علته فإن قلت ما الفرق بين مسئلتنا ومسئلتنا ولم كان الصحيح خلاف ما قاله في تلك مع تعليقه بما ذكر الذي استندتم إليه في مسئلتكم قلت لأن مسئلتنا انضم إلى القرينة الحالية فيها فريضة المظنية هي مفهوم الشرط المذكور وأما مسئلتنا فليس فيها إلا قرينة حالية وهي بمجرد ما غير كافية فإن قلت بل في مسئلتنا قرينة لفظة أيضا هي ذكر أولاد الأولاد قلت هذه قرينة ضعيفة لأن ذكرهم مع عدم النص لهم على شيء لا يطريق المنطوق ولا يطريق المفهوم لا يفهم بذلك الشرط في مسئلتنا لأن مفهومه المتبادر منه أن الأولاد يعطون فلا تقاس إحدى القرينتين بالأخرى وليست كل قرينة معتد بها كما أشار إليه السبكي وغيره بل لا بد من قرينة قوية لدانها أو لما انضم إليها وما يرد ما قاله شيخنا ما أفق هو به في رجل اسمه نور الدين ملك أجنبي أرضا ليقفها عليه ثم على أولاده فلما ملكها وقفها عليه ثم على أولاده الخمسة محمد وعبد الدين ونور الدين وكمال الدين وبركة وعلى من سجدت لهم من الأولاد ينتفعون بذلك مدة حياتهم على أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه ومن مات منهم عن غير ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته ثم على أولادهم ونسبهم وعقبهم ما تناسلوا بطننا بعد بطن ثم توفي نور الدين وصار الوقف لأولاده الخمسة ثم بدر الدين عن ولديه محمد وفاطمة ثم كمال الدين عن بنته أمة الخالقي ثم توفيت هذه عن غير ولد وأعمالها محمد ولد أن ذكرنا ولعنهما عبد الدين ولد ذكر ولعنهما بركة ولد ذكر فهل تنتقل حصتها لبقية أعمامها

من امتناع وامضاء فلنشرط البازل على النازل حصولها له لم يرد في النازل والمتزول له والمتزول له والناتر بذلك العوض من غير شرط جاز قلته استنباطا من مسألة الخلع وقوله عندى جعل الماوردي رغبة الأجنبي في نكاح تلك المرأة غرضا صحيحا في نكاحه أياها (سئل) هل يتساو وكيل الزوجية في الخلع على تسليم ما عينته من غير إذن جديده وجهان ما المعتمد منهما (فاجاب) بأن أحدهما أن للوكيل التسليم المذكور كآلات الوكيل بالشراعه تسليم الثمن (سئل) ما الفرق بين وقوع خلع السفيه رجعا على المعتد وان جهل الزوج سفيه وعدم سقوط الرد بالعيب والأخذ بالشفعة فيما إذا صلح عن تركه بمال جاهلا بطلانه (فاجاب) بأن الفرق بينهما أن سبب وقوع الخلع بآلتنا كون المحتاح أهلا لا لآلتنا العوض والمجهور عليه بسفه ليس من أهله وإن جهل الزوج حاله وإنما وقع به الطلاق رجعا لسقوط الرد بالعيب والأخذ بالشفعة تقصير ذي الحق ولم يوجد منه حال جهله لأنه إنما أسقط حقه بعوض لم يسلم له (سئل) عن قال لزوجته السفهة أن أبرأني من صداك فانت طالق فأبرأته منه وهما

عالمات بقدره هل يقع عليه
الطلاق أولا (فاجاب) بأنه
لا يقع به الطلاق لان المعلق
عليه وهو الابراء لم يوجد
(سئل) عن قالت ان
طلقتني فانت بريء من
صدقي وهي رشيدة فطلقها
هل يقع رجعيها كما قال به
القاضي حسين في تعليقه
وجزم به الشيخان في أوائل
الباب الرابع في سؤاليها
الطلاق وقال الاسنوي انه
المشهور أو بائنا كما نقله
الشيخان آخر الباب عن
فتاوى القاضي حسين
واعتمده السبكي وغيره وقال
ابن أبي اليم والرفعة
انه الحق وما اعتمد منهما
(فاجاب) بان التحقيق كما
قال الزركشي تبعاً للفتن
انه ان علم الزوج عدم صحة
تعلق الابراء وقع الملاق
رجعياً أو ظن صحة وقوع بائنا
بهر المنسل اه وهذا
ما أخذ من قول الشيخين
عقب قولهما بوقوع رجعيها
ولا يبعد أن يقال طلق طمعا
في شيء ورغبته في الطلاق
بالبراءة فيكون فاسداً كأنظر
أي يقع بائناً بهر المنسل اذ
لا فرق بين ذلك وبين قولها
ان طلقني ذلك أف فان
كان ذلك تعليقاً للابراء
فهذا تعليق بالتملك (سئل)
عن قول الدمي اعطى في شرحه
على المنهاج ولو طلق منها
البراءة على الطلاق فقلت
له أراك الله تعني بذلك
أبرأناك فقال لها أنت طالق

الاستثناء المذكور كيدا والتأسيس خير منه ولا نظر مع ظهور اللفظ فيما قلنا الى استبعاده بان
فيه حرمان بعض أولاد الأولاد دون بعض بلا سبب ظاهر اه كلام الشيخ وبأنه يتضح ما قلناه في
صورتنا أتم اوضح وأظهر وذلك لان قول الواقف فيها على أن من مات من مائة من مائة غير ولد يكون نصيبه
لمن في درجته له مفهوم قطعاً لكن ذلك المفهوم يحتمل أموراً تقدم بعضها وحاصلاً أنه يحتمل
أن المفهوم ان من مات عن ولد يكون نصيبه لولده ويحتمل أن يكون لولد الميت ومن في درجته ويحتمل
أن يكون لمن في درجته فقط ويحتمل أنه لا يكون للولد ولا لمن في الدرجة والاحتمال الاول هو
الغالب المصرح به في أكثر كتب الاوقاف وهو الاقرب الى مقاصد الواقفين وليس فيه ارتكاب
الانقطاع الذي هو نادر أن يقصده أحد من الواقفين كإقدمته قريباً عن شيخنا فرجنا هذا
الاحتمال لهذه التأييدات وأما الاحتمال الثاني فبعد كما يشهد به الذوق وأما الاحتمال الثالث
الذي مشى عليه الشيخ ومن تبعه فبعد بعين مامر عن السبكي وغيره مما استوفيناه فيما مر وبين
ما قاله الشيخ هنا وهو أنه يلزم عليه أن يكون قوله على أن من مات منها الخ ثانياً كيداً لأنه فهم من
العطف بثم أنه لا ينتقل شيء لاحد من أهل الطبقة الثانية مابق أحد من أهل الطبقة الاولى وهذا
يفضي عن قوله على أن من مات منها الخ لانا اذا لم نعمل بفهمه لزم أن يكون الايمان به لمجرد
التأكيدي لانا كما نعمل بالانتقال الى البنت الباقية وان لم يصرح بهذا الشرط فلم يفد التصريح به
الا مجرد التأكيدي بخلاف ما قلناه به فانه يلزم عليه أن هذا الشرط يفيد مفهومه شيئاً لم يفده الكلام
لو حذف منه هذا الشرط بل كان يلزم خلافه كما تقرر وهذا هو عين التأسيس لانه خير من
التأكيدي واذا كان الشيخ أخذ في جوابه السابق قريباً بقضية التأسيس لانه خير من التأكيدي
مع منافاة اللفظ لذلك وما يلزم عليه مما اعترف به كما قرر في جوابه وليس مستنده في هذه المخالفة
الا الاخذ بقاعدة أن التأسيس خير من التأكيدي المصرح به في فتاوى السبكي وغيرها فليكن العمل
بهذه القاعدة في مسئلتنا من باب أولى لتعين ما قاله الشيخ ولان اللفظ في مسئلتنا ليس دالاً على
خلافها بل على ما وافقها مما تقرر في سبب ترجيح الاحتمال الاول فتأمل افتاء الشيخ هذا أيضاً
تجده قاضياً على افتائه في نحو صورتنا بأنه تبع فيه السبكي والزركشي من غير اعطاء المسئلة حقهما من
نظر ومن غير تأمل ما قدمته من بعض أجوبة السبكي القاضية برد ما قاله في نحو صورتنا ولو
أعطاهما حقهما من ذلك لافتي فيها بما وافق ما أفتى به في هذا السؤال والذي قبله هذا وفي بعض
أجوبة الشيخ التاسع فيها لمن مر زيادة على ما قدمه فذكرها مع ردها وذلك أنه سئل عن امرأة
وفتت على بنتها فاطمة وست ربحان ثم على أولادهما ثم على أولاد أولادهما طبقة بعد طبقة على
الطريقة الشرعية على أن من انقضى منهم ولم يكن له ذرية كان نصيبه لاختوته الاشقاء فان لم
يكونوا فلاختوته للاب ثم على أقرب عصبات الموقوف عليهم ثم على الفقراء والمساكين ثم توفيت
ست ربحان وترك أولاداً فاستغلوا بحصتها وتوفيت أختها فاطمة عن ابن يسمى عبد الله وبنت
تسمى قمران توفيت عن ابن وعن أخيها عبيد الله فهل تنتقل حصة قمران لبنتها أو لأختها فاجاب الشيخ
رحمة الله تعالى بأنه ان كان الاخ أخاً لأم فالحق له ولأولاد ست ربحان عملاً بالترتيب للفاد بقوله
ثم على أولادهما ثم على أولاد أولادهما وان كان أخاً لغير أم فقد تعارض هنا أمران مقتضى اعتبار
الترتيب المذكور أن الحق لاختي قمران وأولاد ست ربحان لكونهم في درجة واحدة ومقتضى مفهوم
تقييد انتقال ما كان لها الى اختها بان لا يكون لها ولد ان الحق ليس لأختها لوجود ولدها ولا
يلزم منه أن يكون الحق لولدها وان احتمل على بعد أن يكون له فيكون الحق بمقتضى الترتيب
لأختها ولا ولد ست ربحان لكونهم في درجة قمران ويحتمل أن يكون الحق لأولاد ست ربحان

ثم قال أردت الايقاع بشرط
صحة البراءة قبل منه ظاهراً
فلو تبين جهلها بما أبرأته
لم يقع اه ونسب ذلك الى
الخادم والى افتاء جماعة
من أجلهم البرهان بن
أبي شريف فهل ذلك صحيح
معمول به أولاً (فاجاب) بأنه
يقع الطلاق لانه أوقعه مخبراً
وارادته المذكورة لا تدفعه
فلا فرق بين صحة ابرائها
وعدم صحته كأن جهلت
قدره (سئل) عن امرأة
ادعت انها طلقت ثلاثاً لانه
عاقه على ابرائها اياه بماله
عليه وقد أبرأته فقال انما
علقته عليه وعلى تحملك بما
في بطنك ولم يوجد ولاينة
فهل القول قوله بينهما أم
قولها وهل قولها أبرأك
انته صريح في الابراء أم
كناية فيه (فاجاب) بان
القول قوله بينهما فاذا حلف
لم يقع عليه الطلاق لان
الاصل بقاء العصمة ولان
من كان القول قوله في شيء
كان القول قوله في صفته
وقولها أبرأك الله صريح في
الابراء فلا يحتاج الى نية
(سئل) عن قول الجلال
الحلي في باب الخلع في
الكلام على خلع الاجنبي
ولزوج أن يرجع قبيل
قبول الاجنبي نظر الشوب
التعليق هل يستقيم هذا
مع قولهم التعليق لأرجوع
فيوماً تعبر بالقول في ذلك
وفي قوله في هذا المحلل
والاجنبي أن يرجع قبيل

الجماعة ما المعنى في تخصيص ذلك بالنظر لشوب الجماعة مع أن المعاوضة تقتضي الرجوع أيضا (فاجاب) بان في بعض نسخ الشرح نقرا لشوب المعاوضة وهي الصواب ولو اتفقت نسخة على شوب التعليق كان سبق قلم وقول الشارح نقرا لشوب الجماعة مثال اذ شوب المعاوضة كذلك وهو ظاهر ويدل على ما ذكرناه قول المصنف وهو كاختلافها لفظا وحكما وقول الشارح على قول المصنف قبل ذلك قلها الرجوع قبل جوابه لان هذا شأن المعاوضة والجماعة كليهما (سئل) عن قال لزوجته ان ابرأني طاعتك وهما به لمان القدر المبرأ منه فابرأته فقال لها أنت طالق فهل يقع عليه الطلاق وجوبا أم بائنا (فاجاب) بانه يقع بائنا لانه ابتداء ابرأه وتطليق (سئل) عن علق تعليق صورته متى أحضرت زوجتي فلانة الى حاكم شرعي أو الى شاهدين مثلا وأخبرت أنني سأفترق عنها وقبعت في سفرى مدة تزيد على ثلاثة أشهر من حين الغيبة واننى تركتها بلا نفقة ولا منفق وحضر معها مسلمان صدقاها على ذلك وأبرأت ذمتي زوجتي المذكورة من خمسة أنصاف من صداقتها على كانت حين ذلك طالقها هل اذا

لا انتقال القيد المذكور والاوجه الاول وفائدة تعييد الانتقال انه اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد له يكون حق الميت لاختونه دون من ساوهم في الدرجة وعلى هذا لو لم يكن لست وبجان أولاد فينبغي أن يكون الحق لاختي قر لامن حيث انه أخوها لا انتفاء شرط انتقال الحق اليه بل من حيث انه في درجتها وبذلك علم أن أولاد ست وبجان لا يانحدون شيئا بموتها مع وجود فاطمة فلا يقتضي الترتيب مع ما قلناه اه جواب الشيخ فاما قوله ولا يلزم منه الخ فقد مر رده وأما قوله وان احتمل على بعد أن يكون له جوابه أنه لا بعد فيه بل هو أقرب من غيره الذي ذكره بشهادة ما مر مبسوطا وقوله وفائدة تعييد الانتقال الخ يقال عليه هذا ان أمكن القول به في هذه الصورة فلا يأتى في صورتنا لان الواقف لم يخص أحدا من أهل الدرجة عند عدم الولد بل جعله لجميع من فيها فلم من عدم اعطاء الولد انه لا فائدة له أصلا كما مر مبسوطا أيضا ثم في جواب هذا انظار آخر لا تعاق لها بما نحن فيه فلذا لم نعول عليها وأحلناها على التأمل الصادق وأما الاحتمال الرابع فبعد جدا كما لا يخفى أيضا ومن ثم لم يعول عليه أبو زرعة ولا على غيره مما مر وانما عول على الاحتمال الاول وكأنه لما قلناه من قربه وتبادره الى الفهم مع اعتضاده بما مر بخلاف غيره من الاحتمالات الاخروا فانه بعيد ولم يعتضد بشئ يصلح أن يكون مرجحاه على غيره ومما يدل أيضا على ما قلناه ما قاله السبكي في فتاويه أيضا من أن ارتكاب الجواز وان بعد أولى من الغاء الكلام وقد أفتى بذلك أيضا في واقعة أخرى سئل عنها وهي أن تاج المولود وقف على أولاده الاربعة ثم من بعدهم على أولادهم وان سفلوا تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى على أن من مات منهم وله ولد أو ولد لولد سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه لاختونه ومن مات ولا ولد له ولا اخته انتقل نصيبه لاقرب الناس من أولاده وأولاد أولاده فمات رجل وله بنت وابن ابن قد مات أبوه قبل الاستحقاق فاجاب بقوله يأخذ ابن الابن الذي مات أبوه قبل الاستحقاق ما كان يأخذه أبوه لو كان حيا الآن ولا تحجب عنه عنه ولا يمنع من ذلك قوله تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى لان معنى ذلك هنا أن كل واحد يحجب ولده جمعا بين الكلامين وان لم يكن ذلك لغا قوله من مات منهم قبل الاستحقاق استحق ولده نصيبه اه فتأمل كونه اضطر الى الجمع خوفا من الغاء الشرط الذي ذكره فكذلك اضطر في مسئلتنا الى الجمع بين قوله على أن من مات منهم ما عن غير ولد فنصيبه ان في درجته المقتضى بظهوره المتبادر منه أن من مات عن ولد فنصيبه له وبين قوله ثم أولادهم المقتضى بمنطوقه انه لا ينتقل لاحد من أهل الطبقة الثانية شئ ما بقى أحد من أهل الطبقة الاولى ووجه الجمع أننا نحمل الاول على من مات عن ولد والثاني على من مات عن غير ولد لانا لو لم نعمل بمفهوم الاول لزم الغاؤه لانه يستغنى عن العمل بمنطوقه بشئ فان منطوقه يلزم بعين ما قاله السبكي حله على حالة بها يحصل الجمع بينه وبين الثاني ولا يتأتى ذلك الا اذا قلنا بالعمل بمفهوم الاول واذا قد علم من كلام السبكي في هذا الجواب والذي قبله ان الفرار الى التجوز البعيد أولى من الفرار الى الحكم على بعض كلام الواقف بالالغاء فليعين في مسئلتنا ما قلناه لما يلزم على خلافه من الغاء قوله على أن من مات منهم ما عن غير ولد الخ بل مسئلتنا أولى بذلك مما قاله السبكي لان غاية ما في مسئلتنا العمل باحد ما صدقات اللفظ بل بما لا يتبادر من اللفظ غيره وهذا أولى وأقرب من الفرار عنه الى الفرار الى التجوز البعيد فاذا جوز ذلك حذرا من الالغاء فلان تجوز ما قلناه حذرا من ذلك بالاولى وقال في فتاويه أيضا ما حاصله أنه اذا تعارض في كلام الواقف عمومات احتجج الى الترجيح ومن طريقه أن يكون أحد العمومين لا يلزم عليه الغاء شئ من كلام الواقف والاخر يلزم عليه ذلك فيعمل بالعام الذي لا يلزم عليه الغاء ويثله يقال في مسئلتنا ان أحد احتمالات اللفظ

الذي فيها يلزم عليه الغاء والاخر لا يلزم عليه الغاء كما تقرر فوجب العمل بالمفهوم الذي لا يترتب عليه الغاء وبمذين يعلم رد ما مر عن فتاويه الموافق لما مشى عليه الزركشي وشيخنا ومن ثم خالفه صاحبه ابن القماح وغيره من ذكرناه فيما سبق ومما يعضد ما ذهب اليه أنه لا يقول بمفهوم المخالفة في كلام غير الشارع فقلل ذهبه الى ما مر لضعف دلالة المفهوم عنده أو عدم الاعتداد بها وان كان ظاهر كلامه السابق لا يوافق هذا الثاني وقد مر أن هذا الرأي ضعيف وان المنقول عند اقتنا وغيرهم أنه يعتد بدلالته في كلام الشارع وغيره وان لها قوة تقتضي العمل بقضيتها وتخصيص العموم بها وغير ذلك ومن ثم جرى عليها في مسئلتنا من مر من المتقدمين والمتأخرين ولو نظر الزركشي وشيخنا ذلك مع المدرك الذي قدمته لما تبعاه على ذلك ولجعلوا كلامه مفرغا على رأيه الضعيف وقد تنبه لذلك المحقق أبو زرعة فاشار في عبارته السابقة الى ان السبكي قائل بالضعيف وان استحقاق من في الدرجة دون الاولاد مبنى على الضعيف القائل به السبكي أى فلا تغتر بما في فتاويه ومن ثم خالفه فيما مر عنها معاصروه كما مر والدليل على ترجيح ما قلناه أيضا ان السبكي نفسه احتج بالمفهوم المنضم الى غيره في فتاويه فانه سئل عن وقف على أولاده ثم أولادهم الخ بالطريقة الشرعية على أن من مات منهم عن ولد أو أسفل فنصيبه لولده ثم لولد ولده يستقل به الواحد من أهل كل طبقة ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما وان لم يترك ذلك كان نصيبه لاختونه واخوانه من أهل الوقف فتوفى شخص عن ولدين ثم أحدهما عن ولد وأخ ثم الولد عن غير أخ فهل ينتقل نصيبه لعمه أو الى الموجودين من البطن الاول فاجاب بقوله نصيبه لعمه دون الطبقة الاولى ولا يرجع الى الموجودين من البطن الاولى مادام هذا الم الم الاقرب بوجود الثلاثة أدلة أحدها قوله من مات كان نصيبه لولده الخ وقال من أهل كل طبقة فالذي خلف ولدين استحقا نصيبه وكلاهما ما يستحقه كمالا لولا أخوه لحق استحقاقه كمالا ثابت له وانما حجب أخوه ثم ابنه من بعده فاذا فقد عمل ذلك الاستحقاق عمله وأخذ ما كان يستحقه أبوه من جهة والده لامن جهة أخيه ولا من جهة ابن أخيه الثاني قوله من مات ولا ولده كان نصيبه لاختونه اقتضى تقديم الاخ على العم فيقتضى ذلك تقديم العم على الاب وقد ينزع في هذا من جهة أنه قياس والقياس لا يعمل به في كلام الواقف الثالث أنه يصدق في هذه الحالة ان أئنا العم المسؤول عنه توفي ولا ولده اذا لم تجعل هذه الجملة للحال بل بخبر عنه أنه توفي وأنه لا ولده ينتقل نصيبه لاختيه وهو عم المتوفى وقد ينزع في هذا من جهة أنه جعل الجملة حالبة والمعتمد عليه من هذه الاوجه الثلاثة هو الاول ويعتضد بانه المفهوم من عرف الواقفين ولما كان هذا المفهوم يمكن المنازعة فيه لم نجعله العمدة واعتمدنا على اللفظ كما بيناه في الوجه الاول اه فانظر قوله ويعتضد بانه المفهوم من عرف الواقفين وأما قوله ولما كان هذا المفهوم الخ فيقال عليه مسلم أن هذا المفهوم في مسئلته يمكن المنازعة فيه فانه يخالف لصريح العطف بشئ ولم يتأيد بما غالب في عرف الواقفين وقصدهم من صرف ما كان للميت لفروعه لان الفرض ان هذا الميت لا فرع له فلم يعارض قضية العطف بشئ المقتضية للانتقال الى العم شئ من القرائن الحالية ولا اللفظية وانما غاية ما عضد به هذا المفهوم ان حق الاستحقاق كاملا ثابت لكل واحد الخ وهذا يقبل المنازعة بان يقال لا سلم مع وجود الاثنين ان حق الاستحقاق ثبت كاملا لكل وان أخاه هو الذي حجب وانما الذي يقبه ان اثنين بتعدد الولد أن حق الاستحقاق موزع عليهما وحديث فقد انتفى قول السبكي فاذا فقد عمل ذلك الاستحقاق عمله الخ واثن سلم ما ذكره فقضية العطف بشئ المذكورة أقوى من هذا التسف فاذا ربح السبكي هذا التسف وألغى به قضية العطف بشئ مع قوتها وتصريح اللفظ بها وعدم تصريحه بل دلالة على ذلك التسف فمن باب أولى ان نأخذ نحن قضيتها في مسئلتنا وان

وجدت الصفة المعلق عليها والحال أن هناك عدوان أسرا وعسر مما يمنع الدفع أو الوجوب يقع الطلاق بمجرد اخبارها سواء كانت صادقة أم كاذبة كيهو مصرح به في فتوى الشيخ زكريا أولان قوله في التعليق وصدقها قرينة من المعلق دالة على ارادة صدقها واذا كان هناك قرينة دالة على صدقها لم يقع باخبارها كاذبة كما يؤخذ من كلام الحاشم وغيره سواء صرح بارادته صدقها أولا ويعمل كلام الشيخ زكريا على ما ذالم يكن هناك قرينة ازيادة صدق واذا خرجت من منزل سكنها طول الغيبة أو بعضها وأقيمت بذلك بينة يقع الطلاق بالغيبة أولا انتزل الغيبة المعلق عليها الطلاق على النفقة الواجبة كما صرح به الجلال السيوطي وغيره وما المعتمد في ذلك كله (فاجاب) بان المعتمد ما أفتى به شيخنا فيقع الطلاق مطلقا لوجود صفات الطلاق المعلق وهي صادقة في ذلك وان كانت له عذر أو خرجت في غيبته اذا عول عليه مدلولات ألفاظ التعليق وقد وجدت بلا شك (سئل) عن رجل علق طلاق زوجته ثلاثا على صفة ان فعل زيد الشئ الفلاني بنفسه أو بوكيله أنه لا يدخل المكان الفلاني مدة معينة ثم سئل الخالف المذكور من زيد الخلو

بأنفسه أو بوكيله يفعل زيد
الشيء الفلاني الذي لا بد منه
فقال ولا أخالغ أيضا وقصد
بذلك الطلاق الثلاث أيضا
وعدم الخالعة قبل الفعل
المخالف عليه فهل إذا خالغ
الرجل المذكور بنفسه أو
بوكيله في الخلع فهل يقع
عليه الطلاق الثلاث
(فأجاب) بأنه متى خالغ
الخالغ زوجته بنفسه أو
وكيله قبل وجود تلك الصفة
للعلق عليها الطلاق لم تطلق
زوجته بوجودها (ستل)
عن امرأة حضرت مع زوجها
الى مجلس الحاكم الشرعي
ونسبت منه فيه ما كان لها
تحت يده من مصاغ وقاش
وسألته أن يطلقها طليقة
واحدة تلعا على براءة ذمته
لهامن جميع مبلغ صداقها على
وهو بمصادقهما ألفان نصف
سليمانية ماحل منه ومالم
يجل فأجابسؤالها واطلقها
الطليقة المسؤلة على العوض
المذكور ونفرت
السائلة المذكورة أنه ان
أحبها الله ببقية يوم نار يخه
وقام قائم شرعي وطالب
الزوج المسؤول بحق مالي من
قبل مبلغ صداقها المذكور
وانتزع ذلك منه بطريق
شرعي كان عليها القيام له
بما ينتزع منه وثبت ذلك
لدى الحاكم المذكور وحكم
بوجوبه في المجلس المذكور
بحضورهما ثم بعد ذلك
أظهرت والدته المعلقة من

أرشد أم لم يكن أرشد هذا هو السابق الى الفهم في هذا الكلام وأشباهه ولا تقول انه من المسئلة
التي يقول فيها الشافعي رضى الله عنه بالعود الى الجميع لان القرينة التي ذكرناها من تقدمه كل
شيء على ضده صارفة عنه فوجب المصير الى ما سبق الذهن اليه الامر الثاني من الامور الثلاثة القرينة
التي ذكرناها فهي مع سبق الذهن شيان الامر الثالث انه لو قيل بهذا التوهم لزم التقصيص
أو التقييد في الجملتين الاولتين فلهذه الامور الثلاثة جعلناه للاخيرة فقطاه المفهوم منه فانظر قوله
هذا السابق الى الفهم في هذا الكلام الخ وقوله فوجب المصير الى ما سبق الذهن اليه تجده
صريحا ودليلا أى دليل على رد ما ذهب اليه في نظير مسئلتنا لانه هنا إذا خالف قاعدة الشافعي
والاصحاب من رجوع الوصف والاستثناء ونحوهما كالجار والمجرور الى جميع ما تقدمه لاجل
مبادرة خلافه الى الذهن فحسب فكيف لا تجعل هذه المبادرة في مسئلتنا مرجحة مع اعتدادها بما
مر من الادلة الواضحة والقرائن اللائحة وعدم مخالفتها لقاعدة من قواعد الشافعي أو أحد من
أصحابه بل ما ذكرناه موافق لما ذكره كإظهاره للحد مما مر بسطه وتقريره بأوضح طريق وأتم
تقرير وتحقيق ومع ذلك فلا تغفل عن هذا المحل والذي قبله من كلامه فانه شاهد صدق ودليل حق
على ظهور ما ذهبنا اليه تبعا للمقول وضعف ما ذهب اليه هو ومن تبعه هذا ما تبسّر في هذه المسئلة
مع تشتت البال وضعف الحال والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب والمعول على فضله وكرمه وجوده
في الهام الحق عند تصادم الآراء وارتباكها في مقلات الارتباك انه أكرم مسؤول وأرجح مأمول
(الباب الثاني في الكلام على شق السؤال الثاني)*

وهو انكم اذا قلتم بان نصيب الميعة لبنتها فاذا ماتت الاخوت الباقية عن أولاد فهل للبنت نصيب أمها
ولاولاد هذه الثانية نصيب أمهم أو تشترك البنت والاولاد في جميع الخلف عن أمهم بالسوية بينهم
على حسب الرأس وبيان الحق في ذلك من كلام كثير فيه للمتأخرين وغيرهم ان الوجه في مسئلتنا
التساوي ووجهه بان كل طبقة انما يتلقون من الواقف لامن الذي قبلهم ومعنى تلقيهم منه ان
الاستحقاق لجميعهم بحسب ما نص عليه الواقف من حين الوقف وأما الاحقية فلا تثبت الا عند
وجود مسوّغ الاخذ كما قالوا في الولاء انه يثبت لجميع العصبان ويقدم في الارث به الاقرب منهم
فالاقرب واذا كانوا انما يتلقون من الواقف والواقف انما شرط التفاوت في مسئلتنا في المرتبة الاولى
دون ما عداها فيكون ما عداها على التساوي اذ ليس في لفظ الواقف في مسئلتنا ما يدل على أن كل
فرع كل من البنين انما يأخذ جميع ما يستحقه أصله مطلقا وليس مفهوم على أن من مات منهم عن غير ولد
الخ أن من مات منهم عن ولد يأخذ ولده نصيبه بتمامه مطلقا بل مفهومه أن نصيبه ينتقل لولده مادام
أحد من أهل طبقة أصله موجودا فاذا ماتت بنتا الواقف صار كل من فرعيها لا يأخذ بقضية
مفهوم ذلك الشرط وانما يأخذ بقضية نص الواقف عليهم بقوله ثم على أولادهما الخ وإذا تقرر انه
لا يأخذ حينئذ الا بنص الواقف عليه لا بمفهوم الشرط فلا وجه الا القول بالتسوية بينهم لان الواقف
لم يصدر منه ما يدل على أن كل مرتبة بعد الاولى حكمها في التفاوت أو عدمه فانخذنا في المرتبة
الثانية وما بعدها بالاصل وهو التساوي لما تقرر أنه لا معارض له ويدل على ما قررته أمور منها
قول الروياني ووالده في جوابهما السابق أول الباب الاول الجواب ان كل العشرة ينتقل اليهم الخ
بناء على أن الضمير في اليهم يرجع الى جميع ما قبله من أولاد عمر واولاد زيد لكن قوله عقبه ولا
يختص بالانتقال اليهم ما كان نصيب الميت في الاصل لان جميع العشرة الآن صار حقا للميت ونصيبها
له فالأول كاف في الجميع يقتضي أن المراد رجوع الضمير في اليهم الى أولاد عمر فقط وحينئذ
فتكون عبارتهما متافية لما قلناه من التساوي فان قضية ما قررناه ان العشرة التي هي حق لعمر و

يدها مستندة الى شريكها
لهما بان انتهت السائلة حالتهما
على ذمة الزوج المسؤول
قبيل السؤال بتسعة مائة
نصف من الصداق
المسؤول عليه فهل اذا كانت
الزوجة المذكورة مصحبة
العبرة تقع الطليقة المسؤلة
طالفا بانها بتقدير صحة
الحالة بان توفرت شرائطها
الشرعية وثبتت فان كان
الالفا نصف المسؤول عليها
مهر مثل السائلة على
السائل تصح البراءة في
الالف والمائة الباقية لها
في ذمته الى حين السؤال
وجوابه ويرجع عليها
بتسعة مائة نظير ما أحالت به
عليه أولا تقع العالقة أصلا
لفساد البراءة في التسعة مائة
الحال بها قبل السؤال واذا
قلتم هذا الثاني بينوا لنا وجه
وقوع الطلاق باثنا عشر
صرح به الارشاد كالروض
فيما إذا سألته أن يطلقها
أو يختمها على براءته من
صداقها وكانت قد أبرأته منه
وهو لا يعلم بحبها عليها
مهر المثل فان هذه المسئلة
قد يستفاد منها انه اذا
فسدت البراءة في البعض
يرجع الى بدله من المرد
وهو مهر المثل وهل هذا
النذر بتقدير وقوع
الطلاق باثنا عشر أصلا
لانه لا يصح نذر الشيء الا لأمر
لزمه بدون التزام وهل
يقال لمن قال البراءة في مسئلة
الارشاد موجودة في نفس

تقسم هي وسبهما أولاد زيد على جميع أولاد عمرو وزيد بينهم بالسواء ولا يختص أولاد عمرو
بالعشرة وأولاد زيد بالسهمين لعين مافروها نعم قد يقال ان صورة الرواية هذه تخالف صورتنا
فان الذي في صورتنا أنه وقف على بنتيه بينهما بالسوية ثم على أولادهما الخ ثم قال على أن من
مات منهما عن غير ولد فخصيه لمن في درجته فلم يأت في المرتبة الثانية بما يدل على التفاوت بينهم
عند انتقال الوقف اليهم فعملنا فهم بالأصل وهو التساوي كما تقرر وأما مسئلته فان الواقعة أثبت
فيها بالتصريح بالتفاوت بين أهل المرتبة الاولى وبما يدل على أن أولاد كل من أهل المرتبة الاولى
يكون حكمه حكمه ووجه ذلك أنها لما ذكرت في قبالة وقفها أنه أي ما مر من الموقوف عليهم على
حسب التفاوت الذي ذكرته وقف عليهم ثم على أولادهم ما عاشوا الخ انتهى ذلك ان هذا
التفاوت جار في كل طبقة لانها لما ذكرت التفاوت المذكور ثم عقبته بأن الوقف المصنف بهذا
التفاوت وقف على الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم الخ كان ذلك ظاهرا فيها قلناه وحينئذ
فيتضح ما قاله الرواي ووالده من انتقال العشرة الى أولاد عمرو ولا يشاركهم فيها أولاد زيد وقد
يؤخذ من عائدها أن ما قلناه من انتقال العشرة لأولاد عمرو فقط مبنى على الضعيف ان كل
طبقة تتلقى مما قبلها لا من الواقف وبيانه أنه لم يجعل سبب اختصاصهم بالعشرة الا ان جميعها
صار حقا للميت ونصيبا له فانتفى عنهم انما يتلقونها عنه واذا كانوا يتلقونها عنه فلا يمكن أحد
ان يشاركهم فيها بوجه لانهم نازلون منزله دون غيرهم ومن أفتى بما قدمته من التساوي
السبكي وقد قدمت كلامه في ذلك أول الوجه الثالث فراجع وانظر قوله ولا يختص أولاد كل
بنصيب والدهم الخ وقوله الامر الثاني انه اذا انتقل نصيب الطبقة التي تحتها هل يكون مشتركا
بين الجميع بالسواء أو يأخذ كل أولاد ما كان لا يهم ولا دليل على الثاني والاول أقرب الى ظاهر
اللفظ فتعين ذلك بين صحة ما ذكرناه أولا هذا ما ظهر لي في هذا الوقت وفوق كل ذي علم عليم اه
لكن قد يخالف ما ذكره في هذا الجواب ما ذكره في جواب آخر فانه سئل عن وفقت على
نفسها ثم زوجها ثم أولاده للذكر مثل حظ الانثيين ثم أولاد أولادهم كذلك ثم نسله وان سفل
للكم مثل حظ الانثيين على أن من توفي منهم عن نسل عاد ما كان جارا عليه على ولد ولده وان
سفل للذكر مثل حظ الانثيين ومن توفي عن غير ولد ولا نسل عاد الى من معه فتوفي زوجها
قبلها عن بنته منها نسب وبنت بنت من غيرها توفيت أمها قبل صدور الوقف أصحها فضاة ثم توفيت
الواقفة فانتقل الوقف انصب ثم توفيت عن ابنها أحد حكمها كما بمشاركة فضاة له وانه بينهما
نصفان ثم توفيت فضاة عن ابنها أحد وأمين الدين فافر لانيه بنائي الوقف وأقره أحد بثلثه
ثم توفي أحمد عن ولدين ثم توفي أمين الدين عن أولاد فاجاب بقوله مقتضى هذا الوقف ان فضاة
تشارك أحمد لذكر مثل حظ الانثيين أما مشاركتها لعموم قول الواقفة على كل الدين ثم أولاده
ثم أولاد أولاده فانه اقتضى دخول أولاد أولاده كلهم وأحد وقضاة كلاهما من أولاد أولاده وانما
تأخرت فضاة عن مشاركتها لخالفها نسب لأجل الترتيب وقد زال فان أحد مساواها فيشتركان وان
كان هذا يخالف قول الواقفة من مات منهم وله ولد كان نصيبه لولده فانه يقتضى ان نصيب
نسب وهو جميع الوقف كله لابنها أحمد لكنه معارض بعموم قولها أولاد أولاد كمال الدين واقتضاه
استحقاقهم فعملنا قول النصيب على النصيب الذي يستحقه لو كانت هي مساوية لقضاة لانها انما
قدمت عليها لعلوها في الدرجة وهذا الوصف مفقود في ابنها فلا يقدم عليها فان قلت هذا يجوز في لفظ
النصيب وذلك تخصيص والتخصيص مقدم على الجواز قلت لنا ان يقول النصيب قدر مشترك فلا
يجاز ولو سلمنا أنه مجاز فهو هنا أولى لان التخصيص اذا قبل به هنا يكون في مجال صدور الوقف

وتفصيله فكان واحد أولى وأيضاً فرض الواقف يقتضي عموم الذرية اذا عرف هذا فكان
الاشترار بينهما لا يكون بالسوية بل للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لأجد الانثيين واقضاة الثالث
لعموم قوله للذكر مثل حظ الانثيين وقد يقال انه يراعى ذلك في نصيب كل واحد اذا لا ينتقل
لأولاده خاصة مثله اذا كان ابن وبنت فأنهما يستحقان للذكر مثل حظ الانثيين فاذا مات الابن
عن بنت والبنت عن ابن انتقل لكل منهما ما كان لايه كالأول ولا يجمع بين نصيبهما ويقال للذكر
مثل حظ الانثيين وترجع أحد الاحتمالين على الآخر فانه نظر والاقر بالثاني لانا انما خرجنا عن
ظاهر اللفظ النصيب الى أصل الشركة لأجل العموم ومثله لا يفوي هنا ومع هذا فضاة تشارك أحمد
لان أحمد انما له نصيب أمه وأمه لا تفضل عن فضاة في استحقاق النصيب لاشترائيهما في الوالدة وانما
تفضل عليهما في التقدم لولدهما ورجحتهما وعلى هذا يكون حكمهما كما بمشاركة فضاة لأجد
ومما صفتها مما صفتها بما توفيت فضاة عن ابنها استحقاق نصيب الوقف على الاحتمالين اللذين
ذكرناهما جميعا لانا ان عينا قوله للذكر مثل حظ الانثيين فهما ذكران وان خصصنا فكل واحد
بأخذ نصيب أمه وحينئذ الاقرار ليس بصحيح الا أنه يؤخذ به اذا احتمل أن يكون له مستند غير
ما ذكرناه لم يحتل فهو باطل ولا يؤخذ به وعلى كل تقدير فالأقرب ما ذكرناه الحكم الذي حكم به
الحاكم لا يلزم حكمهما مان بعدهما فيأخذ ولداً أحدهما كان لا يهم ويأخذ أولاد أمين الدين ما كان
لا يهم فان كان في أحد الفريقين أنثى مع ذكر كانت القسمة ثلاثة في النصف الذي انتقل اليهما من
أبيهما خاصة لاني الجميع على ما رجحناه من أحد الاحتمالين اه كلام السبكي وهو ظاهر في المخالفة
لما قاله من التساوي في الذي قبله لكن اذا تأملت كلاماً من الصورتين المسؤول عنهما ظهر لك أن
للمخالفة وبين ذلك أن صورة السؤال الذي أجاب عنه أولاً أنه وقف على أربعة مناهم بينهم
بالسواء أرباعاً ثم على أولادهم ثم أولاد أولادهم ونسألهم المذكور والانثى فيه سواء على أن من توفي
منهم عن غير ولد كان ما يستحقه من هذا عايداً على الثلاثة الموقوف عليهم أولاً واذا تقرر أن هذه
الصورة التي أجاب فيها بالتساوي لغوا به حينئذ ظاهر لان الواقف ذكر في المرتبة الاولى التسوية
وكذا في كل مرتبة بعدها بقوله المذكور والانثى فيه سواء ولم يخص هذا بالتصريح بان كل فرع
يأخذ جميع نصيب أصله ومع هذا الذي ذكره لا يبيد الى القول بان كل أولاد يأخذون ما كان
لا يهم ومن ثم قال السبكي ان هذا لا دليل عليه وقال ان التساوي أقرب الى ظاهر اللفظ فتعين
فأفصح حينئذ ما قاله في هذه الصورة المناسبة لصورتنا كما يعلم مما يأتي بصورة السؤال التي أجاب
عنها ثانياً أن الواقفة جعلت مائة كل طبقة معسوما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن توفي عن
غير نسل عاد ما كان له على من في درجته فانتضى هذا الصنيع أن ينتقل لكل من المردع ما كان
لأصله كاملاً ثم ان اتحاد الفرع أخذه وان تعدد ذكورا أو إناثاً أخذوه بالسواء أو ذكورا أو إناثاً
أخذوه للذكر مثل حظ الانثيين وانه لا يجمع بين أنصاء الأصول ثم يقسم على الفروع بالسوية
ان لم يحتلوا والا فليذكر مثل حظ الانثيين لان ذلك وان كان محتملاً وقريباً الى لفظ الواقفة لكن
الأول أقرب لتصريحها بان من مات عن ولد ينتقل نصيبه الى ولده وهذا ظاهر في فوز الفرع بجميع
نصيب الأصل فمن ثم اتجه قول السبكي والاقر بالثاني الخ لكن لا مطلقاً لما يأتي فتأمل هذا الجمع
بين هذين الجوابين وشذ منه قاعدة وهي أنه حيث دل صريح كلام الواقف على اختصاص كل فرع
بجميع نصيب أصله اختص به ولم يشاركه فيه من هو في درجته وحيث لم يدل على ذلك كان جميع
الوقف معسوما بالسوية على أهل الطبقة الثانية مثلاً سواء كان معسوماً على أهل الاولى بالسوية
أيضاً أم لا ولا يكتفى في التفاوت بالفهم لانه لا يدل على خصوص التفاوت وان دل على أصل

فيه لو كان المعبر ما في نفس
الامر لوقع الطلاق رجعيًا
ولم يجبه عليه ما هو المثل
(فاجاب) بانه قد وقعت
الطاقة المسؤلة طلبة بائنة
لوقوعها في مقابلة رابعة
الزوج من القدر المذكور ثم
ان ثبت الحوالة المذكورة
وكان المبلغ المذكور هو
مثلا برئتمة الزوج من
الالف والمائة الباقية
ويرجع عليها بتسعة مائة
والنذر المذكور غير صحيح
لما ذكر في السؤال (سئل)
عن رجل قال متى مضى شهر
شوال مشال ولم أحضر
للمعكة الفلانية وأدفع
لأحدى زوجتي صدقاتها
كانت طالفتين ثلاثاً ثم قبل
مضى الشهر المذكور حصل
بينه وبين صاحبة الصداق
اتفاق على ايقاع الطلاق
في مقابلة البراءة من الصداق
المذكور ثم سأله أن
يطلقها صلى ذلك فطلقها
عليه فهل اذا فعل المقدور
عليه وهو الحضور الى
المعكة المذكورة يقع
عليه طلاق الاخرى لكونه
قوت شغل ذمته من الصداق
بإختياره أو لا يقع لعله
المقدور عدم شغل ذمته
بالصداق المذكور أم كيف
الحال (فاجاب) بان تلك
الزوجة طالقت ثلاثاً
* (كتاب الطلاق) *
(سئل) عن قال علي
الطلاق لا أقبل الشيء

الاستحقاق كما قدمناه في الباب الاول وبهذا يريد لك ايضا فرقان ما بين مورتي السبكي فان الاولى ليس فيها ما يدل على التماثل وقوله فيها على أن من توفي منهم عن غير ولد كان ما يستحقه من هذا عائدا على الثلاثة الموقوف عليهم أولا لا يدل على أن من توفي عن ولد يكون جميع ما كان له لاولاده في حياته أو في حياة من في درجة الميت وبعد مماته بل على أن جميعه يكون له في حياة ذلك فعلا وأما بعد مماته فهو لا يأخذ بقضية المفهوم بل بصريح قول الواقف ثم أولادهم ولم يفاوت الواقف فعول بأصل التساوي بخلاف قوله في الثانية من توفي عن نسل عاد ما كان جاريا عليه على نسله الخ فإنه يقتضي بناء على ما فهمه السبكي أن ذلك جار في كل مرتبة معالقا سواء مات الأصل في حياة من في درجته أم لا واذا قد بان لك وانضم فرقان ما بين هاتين الصورتين فصورتنا مساوية للصورة الاولى وصورة الروباني ووالده مساوية للصورة الثانية وحيث أن فاضح ما قلناه في صورتنا من التساوي وما قاله في صورتها من عدمه وانضم أيضا ما قاله السبكي في الاولى موافق لما قلناه في صورتنا وما قاله في الثانية موافق لما قاله وبعد أن عهد هذا فاعلم أن ما أتيت به البغوي لا يخالف ما قلناه ولا نظائره خلافا لمن زعمه وافقا فتاويه وقف على عائشة وفاطمة ثم على أولادهما وأنسا لهما بطننا بعد بطن وقرنا بعد قرن وكل من مات منهم وأتعب صرف حصته من ذلك إلى عقبه والأفلن في درجته فماتت فاطمة ولا نسل لها وانحصر الوقف في رجل من نسل عائشة هي جدة أمه وله أولاد محمد وعلي وعائشة وغالبه فماتت عائشة في حياة أبيها وخلفت ولدين ثم مات أبوها عن بقية أولاده المذكورين ثم مات الأولاد الباقيون عن أولادهم فهل ينتقل إلى كل منهم نصيب أبيه أم يشاركهم ولد عائشة الميتة في حياة أبيها لأن الشكل اليوم في درجة واحدة قال لا يشاركهم أولاد عائشة ووجه عدم مخالفته لما قاله السبكي أنه إنما تعرض لعدم مشاركة ولدى عائشة ولم يتعرض للتصريح بأن كلا ينتقل إليه نصيب أبيه كاملا أولا نعم كلامه قد يقتضي ذلك وحيث أنه ليس مخالفا لما مر فان صورة مسئلته مساوية لصورة السبكي الثانية دون الاولى ودون صورتنا لأن صورته هذه نص الواقف فيها في سائر البطون على أن كل فرع يأخذ حصة أصله بقوله وكل من مات منهم وأتعب صرف حصته من ذلك إلى عقبه والأفلن في درجته فإذا وجد العقب كان النصيب مصروفا إليه بنص الواقف فلا ينقص عنه أي لا يبقده المستفاد من كلام الباقيين الآتي وأما مسئلتنا فالواقف لم يصرح فيها بتقسيم ذلك وإنما خص ذلك بالطبقة الاولى فقط فانه وقف على بناته ثم على أولادهما الخ ثم شرط أن من مات منهما أي من بناته أي عن غير ولد كانت حصته من درجته فالضمير في قوله منهما يخص هذا الشرط بهما دون غيرهما من سائر الطبقات فإذا ماتت أحدهما عن ولد أخذ حصتها على مفهوم الشرط كما مر فإذا توفيت الأخرى عن أولاد بطل ذلك الشرط ولم يصر أحد من أهل الطبقة الثانية يأخذ به أصلا وإنما يأخذون بقضية قوله ثم على أولادهم فليست مسئلتنا نظيرة مسئلة البعري هذه لفرق الواضح بينهما كما تقرر وكذلك مسئلة الاولى فانها ليست نظيرتها في جواب الصورة الثانية مقتضى هذا الوقف أن قضاة تشارك أحد الخ ووجه ذلك أن صورتها متحدثان في سائر الاوصاف من العفاف ثم وشرط أن من مات عن ولد نصيبه لولده والأفلن في درجته وفي أن قضاة توفت أمها فبطل استحقاقها بل قبل صدور الوقف ولدى عائشة توفت أمها قبل استحقاقها أيضا فافتاء البغوي بعدم استحقاقها نص صريح في عدم استحقاق قضاة إذ لا سبب لانتفاءه بذلك إلا أن أمها توفت قبل استحقاقها وهذا موجود بعينه في أم قضاة فلا تستحق لما قاله البغوي بل أولى وعليه فما وجه به السبكي استحقاقها من عموم قول الواقفة ثم على أولاد الخ ما ذكرته عنه يمكن أن يجاب عنه بأننا لا نسلم حل قوله النصيب على ما ذكره حيث أنه بل هو على حقيقة

وبه يخص العموم الذي ادعاه لأن التخصيص خبر من المجازوات تعدد دون المجاز كما اقتضاه اطلاق الأصوليين فاندفع قوله ولو سلمنا أنه مجاز فهو هنا أولى الخ وقوله لنا أن نقول النصيب قد ربحا ب عنه بأنه ممنوع لأن النصيب لا يتبادر منه إلا الموجود حقيقة دون المعلوم حقيقة الموجود تقديرا والتبادر علامة الحقيقة كما صرحوا به وقوله وغرض الواقف يقتضي عموم الذرية يقال عليه محله مالم يعارضه نص صريح بخلافه وهو هنا قد مر بخلافه كما تقرر وقد وقع للسبكي رحمه الله تعالى في فتاويه مواضع قريبة أو مساوية لما قاله هنا في النصيب وما تفرع عليه فإياك أن تغتر به قبل أن تتأمل مع كلام البغوي هذا فإنه صريح في رد جميع ما قاله السبكي في هذه الصورة ونظائرها وبالضرورة إذا تعارض افتاء السبكي والبغوي فالأصل والغالب تقديم افتاء البغوي إلا لما منع ثم رأيت الباقيين أشار في فتاويه إلى جميع ما قدمته عقب كلام الروباني ووالده وإلى ما ذكرته عقب جوابي السبكي من الجمع بينهما بحماهما على ما مر وإلى ما ذكرته عقب افتاء البغوي من عدم مخالفته لما ذكرته في صورتنا ولما ذكره السبكي في صورته الاولى وبين ذلك أنه سئل عن وقف على أولاده الثلاثة وعلى من سيولد له ذكورا وإنا بالساوية بينهم ثم على أولادهم وإن سفلوا تحجب الطبقة العليا السفلى ومن مات منهم عن ولد فنصيبه له والأفلن في درجته ثم حدث له ولدان فقسم الربع بين الخسة سواء ثم مات الذكوران عن أولاد فخازوا نصيبهم ثم توفي الأخيران عن غير أولاد فخازت أختهم نصيبهما إذ هي في درجتهما ثم توفيت عن ولد وعن ثلاثة أخماس من الوقف فأراد ولدها حوز ذلك فان ولده كانت تأخذه فقال أولاد خالته ليس لك إلا ما كانت تأخذه بطريق الامالة وهو الخس والباقي يبتنا في الحكم فاجاب بقوله لا يعمل بما قصده ولد المرأة ولا بما قصده أولاد خالته وإنما الذي يعمل في ذلك أن الغلة تقسم على جميع الطبقة الثانية بينهم بالسوية عملا بقول الواقف ثم من بعدهم على أولادهم وأما قوله ومن مات منهم وله ولد انتقل نصيبه لولده فذلك عند وجود من يساوي الميت لأنه أراد بذلك أن يبين أن قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى إنما هو بالنسبة إلى حجب الأصل لفرعه وان الترتيب الذي ذكره يتم ترتيب أفراد لارتتيب جلة فإذا مات الأخير من طبقة أي طبقة كانت لم يختص ولده بنصيبه وإنما تكون الغلة للطبقة الثانية على حسب ما شرط الواقف من تفضيل وتسوية وصار تقدير الكلام ومن مات منهم وله ولد انتقل نصيبه لولده دون من هو في طبقة أبيه حتى لا يحرم الولد في حياة من يساوي أصله وقد زال هذا المعنى في موت الأخير وهذه المسئلة قد وقعت فديما فأقبت بهذا فيها ووافق عليها أكبر العلماء في ذلك الوقت ثم وجدت التصريح بها في أوقاف الخصاص وفيه الجزم بما أقبت به اه كلام الباقيين وتبعه على ذلك السيد السهمودي فانه مثل عن وقف على أولاده الخسة ثم أولادهم ثم أولادهم تحجب الطبقة العليا السفلى على أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده فان لم يكن له ولد فلاخوته فان لم يكن له اخوة فابني اخوته فتوفي أحد الخسة عن بنين أربعة ثم الثاني عن ثلاثة ثم الثالث عن ابنين ثم الرابع عن واحد فصارت كل من توفي له أب يتناول حصة أبيه وتقسم بنو الاول نصيبه بينهم ارباعا وبنو الثاني أثلاثا وبنو الثالث أنصافا ويختص ابن الرابع بحصة أبيه ثم مات الخامس عن غير ولد فهل تدوم تلك القسمة مع قسمة الخامسة على عدد رؤسهم أم يقسم ربع الوقف كله على عدد رؤسهم فاجاب بقوله إذا مات الخامس صار أولاد البنين كلهم طبقة واحدة وهم عشرة فيستحقون ربع الوقف أعشارا بالسوية بينهم عملا بقول الواقف ثم على أولادهم وأما قوله على أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده فانه يخص به حجب الطبقة العليا للسفلى فيعمل به مادام أحد من الطبقة العليا موجودا فإذا لم يبق

زوجته فاطمة في بلدة أخرى هل تحمل البين أم لا (فاجاب) بالله تعالى البين بسكاه زوجته في بلدة واحدة لأنها تعلق بسكنى واحدة إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصارت كما لو قدها واحدة ولأن لهذه البين جهة بروهي سكاه زوجته فاطمة في بلدة معها زوجته الأخرى أم الخير وجهه حديث وهي سكاه زوجته فاطمة في بلد دون أم الخير ويشارك هذا مالو قال زوجته ان خرجت لايسة حري فانت طالق فخرجت غير لايسة له حيث لا تحمل حتى يحن بخروجها ثانيا لايسة له بان هذه البين لم تشغل على جهتين وإنما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق (سئل) عن تساجر هو وزوجته فقال لها على الطلاق ان طلبت الطلاق طلقك فقالت طلقني فكنت عنه فهل يقع بذلك طلاق أولا وإذا وقع هل يكون بائنا أو رجعا (فاجاب) بأنه ان لم يقصد بطلان المذكور تعلق طلاقها على طلبها لم يقع بمجرد طلبها ثم ان قصد أنه يطلقها بعد طلبها قورا ومضى بعد طلبها زمن أمكنه أن يطلقها فيه ولم يطلقها طلقا ثم ان لم يقصد قورا لم تطلق الا عند بانه

دفعه للمكره فقر او الضمان عليه بل صرح الاثنيان المكره على اتلاف المال طريق في الضمان وقراره على المكره (سئل) عن امرأة أسأت زوجها أن تخرج في ليلة معينة إلى مكان معين فقال عقب سؤلها ان خرجت في هذه الليلة فانت طالق فاصدا بذلك منعها من الخروج لما أسأتها الخروج إليه والحال أنه لا عاك عليها سوى طلقه وانما بمن تبالي بحلفه ثم خرجت في تلك الليلة فقال لها الزوج أما علمت بالحلف فقالت نعم ولكني لم أخرج إلى المكان الذي أردت بل إلى غيره وأنت لم تقصد بحلفك إلا منعي من الخروج إليه فهل يصدق الزوج في قصده الخاص ويقضى بعدم وقوع الطلاق والحال ما ذكر (فاجاب) نعم يصدق الزوج ان قصد ذلك المكان المعين ولا يحكم بوقوع الطلاق لأقرينة وان قصد مكانا غير ذلك المكان فلا يصدق ويحكم بوقوع الطلاق ظاهرا ولكنه يدين فيها بينه وبين الله تعالى (سئل) عن رجل متزوج بامرأتين قال متى سكنت زوجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن زوجتي أم الخير معها كانت أم الخير طالقا ثم سكن بالزوجتين في بلدة أخرى فهل تحمل البين أم لا وإذا

من طلاقها ونسبها
 الطلاق المذكور وهو ربيحي
 ان كانت مدخلها ولم
 يكمل بالواقع عدد طلاقها
 (مثل) من رجل قال
 لزوجتي ان خرجت في هذه
 الليلة فانت طالق وتصد
 اعلامها ومنعها وهي بمن
 تبالي بقوله بعد ان سألته
 الخروج ليبت شخص أو
 ليبت شخصين فخرجت تلك
 الليلة لغير البيت ثم ادعت
 بعد ان سألته ان زوجها
 لم يخطف الاعلى الخروج
 ليبت من سألته الخروج
 اليه وانهم لم يخرج لمخالف
 عاينهم لم يقبل قوله ولا
 تطلق لاحتمال صدقها
 ونسبته أو كذبها معتقدا
 أنه غير المعلق عليه واذا قلتم
 بقبول قولها فهل يكون
 جارا فيما اذا صدقها أو لم
 يتعرض لها بتصديق ولا
 تكذيب أو كذبها لانه مقر
 بحلف بطلاق لا بطلاق
 والحلف بالطلاق لا يقع به
 الطلاق الا بعمل المخوف
 على فعله عامدا عالما مختارا
 والعلم والعمد لا يعملان الا
 منها فحصل شك في وجود
 الصفة على الوجه المذكور
 والطلاق لا يقع بالشك كما
 صرح به الاصحاب في مواضع
 كثيرة منها ما لو قال لزوجتي
 أنت طالق ان لم يدخل زيد
 الدار اليوم وشك في دخوله
 في اليوم وهل اذا فسرت
 ما ادعته بانهم لم يسمع من
 زوجها الا الحلف على

أحد من العليا فقد حصل الاستواء فتعين القسمة بينهم على السواء علما بقدم ومن أفتى
 بذلك السراج الباقيني اه فان قلت في كلام الباقيني بعض مخالفة لما ذكره السبكي في جوابه
 الثاني فما المتمد منها قلت الاوجه في ذلك أن مجرد قول الواقف على أن من مات عن ولد فخصيه
 لولده والا فلن في درجته لا يقتضي عموم بخير ان ذلك في كل مرتبة حتى يأخذ الفرع نصيب أصله مطلقا
 وانما يقتضي أنه يورث به حيث كان من في درجة أصله لما قرره الباقيني من أن محل العمل بهذا
 الشرط إنما هو عند وجود من يساوي الميت لانه أراد به أن يبين أن العجب المستفاد من ثم في
 مسئلة السبكي ومنها ومن تعجب العليا السفلى في مسئلة الباقيني إنما هو بالنسبة الى عجب الأصل
 افرعه وان الترتيب المستفاد من ذلك ترتيب افراد لا ترتيب جلة فاذا مات الاخير من طبقة أى طبقة
 كانت لم يخص ولده بنصيبه وانما تكون الغلة للطبقة الثانية على حسب ما شرط الواقف من تفضيل
 وتسوية وحيث أن ذلك كراه السبكي في جوابه الثاني ظاهر الا بالنسبة لأولاد أمين الدين فانه اذا مات
 لا تأخذ أولاده نصيبه لان الصورة أنه مات آخر ابل يشتركون هم وأولاد أحد فيما كان بينهما
 على حسب رؤسهم للذكر مثل حظ الانثيين لانهم لم يأتوا من هذا الشرط بل بقولهما ثم
 أولاد أولادهم كذلك لما تقرر أن هذا الشرط لم يؤت به الا لخصيص العجب المذكور (خاتمة)
 ما قدمته من كلام البغوي رد كلام السبكي وما وجهت به كلام البغوي بقولي ثم في قول
 البغوي لا يشاركهم أولاد عائشة رد لقول السبكي الخ رأيت شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله
 هذه قد سبقني اليه في فتاويه فانه سئل عن وقف وقف على ابنته سارة ثم على أولادها ثم على أولاد
 أولادها بطنا بعد بيان على أن من مات منهم رجس نصيبه لولده فان لم يكن له ولد ولا ولد كان
 لمن في طبقته على حكم الفريضة الشرعية ثم ان الموقوف عليها ورقت ثلاث بنات وابنائهم مات في
 حياة الموقوف عليها بنات وتركت أولادهم مات الموقوف عليها وتركت ابنا وابنائهم مات الابن والبنات
 وترك أولاد فهل يشترك أولاد البنات اللتين ماتتا في حياة الموقوف عليها مع أولاد الابن والبنات
 اللذين عاشا بعدها فاجاب بانهم لا يشاركونهم علما بقول الواقف على أن من مات منهم رجس نصيبه
 لولده فانه مقيد لما قبله وان كان غرض الواقف غالبا أن لا يحرم أحدا من ذريته اذ لا يعمل بغرضه
 مع مخالفته اصريح شرطه وقد رفع الى هذا السؤال مرة أخرى فكسبت عليه بذلك فقبيل قد أفتيت
 مرة بالتشريك وفاقا لجماعة فقلت ان كان كذلك فقد وقع من غير تأمل صادق وبما أفتيت به من
 عدم التشريك أفتى به جمع منهم البغوي والشيخ تاج الدين الفزاري والشيخ كمال سلاسل النوري
 كما نقله عنهم السبكي لكنه أعنى السبكي وقع له ولغيره أنهم أفتوا في تشريك بالتشريك تبعا
 للضاف من الحنفية واستدلوا بما لا يثبت في الغالب ثم قال أعنى السبكي بعد كلام طويل ولا أشبهني
 أحدا من الفقهاء يفتي فيه بل ينظر لنفسه فان هذا نهاية ما وصل اليه نظري اه كلام الشيخ
 وهو صريح في جميع ما ذكرته عقب كلام السبكي مما مر بسطه فراجعه واعين به فانه مهم
 ويحتاج اليه كثيرا واعلم أنه قد يتوهم من كلام الباقيني ان قول الواقف في مسئلتنا على ان من
 توفي منهما عن غير ولد فخصيه لمن في درجته يكون عالما في الاخذ بظهوره في سائر العبارات ووجه
 توهم ذلك يعلم بسياق كلامه فانه سئل عن رجل نظر وقف لابنته خضر ثم لاخوته ثم لأولاد ابنته خضر
 المذكور وأولاد أولاده بطنا بعد بيان ثم توفي خضر وأولاده وأولاد الواقف وبقي ابن بنت خضر
 وبنت ابن ابن خضر هل تدخل البنات وتشترك أولا تدخل علما بشرط الواقف المذكور فاجاب
 بقوله لا تدخل البنات في ذلك علما بقوله المذكور وهذا الشرط مستغرق في كل بطن وقد جاعل كتاب
 الله سبحانه وتعالى هديا بالغ الكعبة وما جعل في الاول يجري فيما بعده اه وهذا التوهم غريب

صحيح لان ملحقا بالباقي في رجوع قوله المذكور لما بعده أنه وصف متوسطا أو متقدما وهو يقتضيه
 يرجع الى جميع ما بعده اصلاحا بغيره بخلاف قوله في مسئلتنا على ان من مات عن غير ولد فانه لا يمكن
 رجوعه لما بعده لانه لا يصلح له فان الصغير وان كان كالصفة في عودته لجميع ما تقدم عليه كما أشار اليه
 القفال الا أن محل ذلك في ضمير يصلح للعود لجميع أما ما لا يصلح للجميع فلا يعود الا لما يصلح له
 فقط وهو في مسئلتنا لا يصلح الا للبنات فلا يعمل به في غيرهما فانما يقع فرقان ما بين صورة الباقيني في
 فتاويه فانه سئل عن وقف على نفسها ثم من سجدت لها من الأولاد وعلى والدتها طمعة وعلى
 زوجها أحد بالسوية بينهم ثم من بعد وفاتهم على أولادهم ونسبهم بالسوية بينهم من ولد الطاهر
 والبطن المذكور والآن في ذلك سواء تعصب الطمعة العليا بالسفلى على أن من مات منهم وله ولد
 أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه ثم توفيت الواقعة عن بنتها كرك وزوجها أحد ووالدتها ثم ولدتها عن غير
 ولد ثم أحد عن بنته كرك نصيب والدتها أحد ولائى لعبد الوهاب ولده لانه من غير أهل الوقف فلا يدخل
 بقوله ثم تسحق كرك نصيب والدتها أحد ولائى لعبد الوهاب ولده لانه من غير أهل الوقف فلا يدخل
 في هذا الوقف اه وما ذكره من عدم استحقاق عبد الوهاب فيه نظر ظاهر وقضية مامر عن القفال
 من أن الصغير يرجع لجميع ما قبله استحقاقه فان قوله على أولادهم يرجع لجميع ما قبله ومنهم أحد
 وكذا قوله على أن من مات منهم وله ولد الخ يرجع لأحد أيضا واذا رجع اليه فلا فرق بين أولاده
 من الواقعة وغيرها اذ لا دليل على التخصيص بأولاده منها بل قوله من ولد الطاهر والبطن الخ صريح
 في الشمول والعموم على ان لنا قولنا ضعيفان ان الصغير لا يرجع الا الى أقرب مذ كور وهو هنا أحد
 قد خول أولاده مطلقا متفق عليه فكيف يسوغ حرمان بعضهم فالوجه خلاف ما قاله وقد خالف الباقيني
 في ذلك جماعة وعدوا له فيها بما ليس لكنه لم يرجع لهم ولله لشيء ظهر له لكن الحق خلاف ما قاله
 وان جات مرتبته وهذا آخر ما تبسرى في هذه المسئلة وتوابعها مع تضعف الحال وقصر الباع عند
 الوقوع في المهامه والمضايق وسوء الافتراء من النقائص والبواقي لكن أتوسل الى الله وجوده
 وعلمه ورضاه وطلاعه ومزيده بمن لا يخيب المتوسلون بحجابه ولا ينقطع المؤمنون عن العلق في رحابه
 أشرف الانبياء والمرسلين ووسيلة الرسل والملائكة المقربين محمد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم
 وعلى آله وأصحابه وتابعهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رجل فرره ناطر شرعى في
 وظيفة فزاعة ما تبسر من القرآن العظيم بالحرم الشريف النبوى على الحال به أفضل الصلاة والسلام
 بما لهم قدره لكل سنة أجرة ثلاثة أرباع دار بالمدينة الشريفة ثم تولى الوقف ناطر غير الاول فهل له
 عزل الشخص المقرر المذكور بغير جعته مع أهليته ومباشرته لما قرر فيه أم لا وهل اذا قرر غيره
 والحال ما ذكر يصح تقريره أولا (فاجاب) ليس للناطر عزل المقرر المذكور الا بمسوغ ولا يكتفى
 بقوله عزائه بمسوغ اقتضى عزله بل لابد من بيان ذلك المسوغ حتى ينظر فيه هل هو مما يقتضى
 ذلك أولا واذا عزله وقرر غيره من غير بيان ما ذكر لم ينفع عزله بل ربما يكون ذلك سببا لانعزاله
 عن النظر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو وقف أرضا أو أمسى بها على من
 يؤذن أو يعلم الصبيان بيلد كذا فهل يصح الوقف والوصية أم يصح الوقف دون الوصية كما نقل عن
 الأصمى قال لان الاستحقاق معاق على شرط مجهول لا آخره وأنص غيره على الصفة في المورثين فما
 المتمد في الفتوى وحيث قيل بالصفة فهل اذا أقام الناظر من يؤذن أو يعلم يكون للموقوف والموصى
 به حكم الموقوف على معين حتى يلزم المؤذن والمعلم زكاته ان بلغ نصابا يصلح في ملكه أو يكون
 كالموقوف على جهة عامة (فاجاب) بان المتمد الذي دل عليه كلامهم صحة الوقف والوصية في الصورة

الخروج ليبت من سألته
 الخروج اليه وانهم لم يخرج
 لمخالف عليه لم يقبل قوله
 ويكون الحكم كذلك وهل
 المسئلة أول مما اقتضاه
 الطلاق الشيعي وصاحب
 الافراد ومختصرى الروضة
 وغيرهم فيما اذا فرض
 اليها الطلاق فطلعت بكافية
 وقالت ما فويت وقال
 الزوج فويت من أن القول
 قولها لان النية لا تعرف الا
 من النوى وهل هذا
 الاقتضاء معمول به ولا
 يكون قول الزوج اقرا
 بالطلاق وان قال الماوردي
 انه اقرا به لان الاقرار
 شرطه ان يعلم المقر أو لم
 تعلم أنه لم يعلم وقد علمنا ان
 الزوج لا يعلم له بنيتها ولا
 بخروجها طاعة عامدة وهل
 اذا ادعى الزوج انه قصد
 بحلفه المنع مما سألته
 الخروج اليه يقبل قوله
 طاهر أو لا (فاجاب) بانه
 يقبل قول المرأة ولا تطلق
 سواء صدقها الزوج في
 دعواها أولا وانما حكمنا
 بعدم وقوع الطلاق فيما
 ذكره علما بقوله وان كان
 الاعتبار في تعيين الفعل
 المعلق عليه الطلاق بقول
 الزوج ثم رجوعه الا أنها
 فعلت الخروج جاهلة بانه
 المعلق عليه الطلاق ويقبل
 قوله ان تفسير دعواها بما
 ذكرته ويكون الحكم
 كذلك وقول قولها في
 عدم نيتها الطلاق اذا

أنت بكائنه عند تفرقه
 إليها أولى من قبول قولها في
 مسئلتها لأن النية لا تعرف
 إلا من النوى وعلمها بان
 الفعل المعلق عليه الطلاق
 أو سماعها للفظ التعليق
 قد يعرف من غيرها وما
 تقدم من قبول قولها في
 عدم نيتها الطلاق حتى
 لا يكون الزوج مقرا به هو
 المعتقد وان خالف فيه
 الماوردي وقيل قول
 الزوج في أنه قصد بحلفه
 المذموم ما سألته الخروج
 إليه حتى لا يقع الطلاق
 ظاهر القيام القرينة عليه
 (سئل) عن رجل قال على
 الطلاق أو الطلاق يلزمي
 من جوزني بتقديم الجهم على
 الزاي وقال أردت جوزه
 حلق مثلا فهل يقبل في ذلك
 ولا بحث اذا وجد المعلق
 عليه أم لا وهل العاوى
 والعالم في ذلك سواء وهل
 اذا قال من جزني أو بعضي
 ما الحكم وهل اذا قال على
 الطلاق من سبني وما أشبه
 ذلك يؤخذ بذلك اذا نوى
 به الطلاق أولا وهل ذلك
 جميعه صريح أو كتابه
 (فاجاب) بان جميع الالفاظ
 المذكورة في صور الطلاق
 كتابه فيه حتى لا يقع بها الا
 بنية قبل تمام الالفاظ
 عزم على الاتيان بقوله من
 جوزني أو جزني أو بعضي
 أو سبني وما أشبه ذلك قبل
 تمام لفظ المعلق والافهسي
 صريح فيقع الطلاق عليه

المذكورة في السؤال وما أشبهها لأن ذلك وقف أو إصاء لمصنف بصفة معلومة وتعلق كل من الوقف
 والوصية بالصفات المعلومة صحيح قطعاً ثم إن عين الموصي المؤذن أو العلم وجب قبوله والا فلا وما نقل
 عن الأصمعي فهو كذلك لكن في نظير الصورة المذكورة وعبارته اذا أوصى أن يوقف على من يقرأ
 على قبره فهذا ينصرف إلى الغلة لا غير ويحكم العرف في غلة كل سنة بنيتها من قرأ جزاً يستحق بقسطه
 ومن قرأ أكثر كذلك وان قرأ الجميع استحق غلة ذلك العام وان كان وصيته بالأرض غير وقف
 فان عين مدة القراءة في كل يوم جزاً إلى مدة كذا كذا فلا يستحق العين الموصى بها إلا من قرأ تلك
 المدة وان لم يعين المدة وقعت المدة بمجولة اذاً آخر لذلك والاستحقاق معلق على شرط مجهول لا آخر
 له فيشبهه مسألة الدينار وفيها اشكال حتى قال صاحب النهاية في آخر تفرعات هذه المسئلة وهذه
 المسئلة لا يمتد إلى غيرها وان كان وقفاً فهو أقرب أو وصية مدة معينة فكذلك وان كان وصية إلى غير
 نهاية فمشكل والمسئلة منصوبة في الغرائب اه وما ذكره بعضه مقبول وبعضه مردود فليبينه وان
 استدعى بسطاً فنقول وأما قوله ويحكم العرف الخ ففيه اجمال والذي ينبغي فيه أن يقال اذا
 أوصى أن يوقف أرض مثلاً على من يقرأ على قبره ولم يبين قدر المقرر ولا وقته فهذا أمر مطلق
 يحتاج إلى بيان فاذا اطرد العرف في زمن الواقف حال الوقف بشئ وجب تنزيل وقته المعلق عليه كما
 قاله ابن عبد السلام وغيره في فائز ذلك واذا نزل الوقف على العرف المذكور ففي جميع
 ما اقتضاه العرف استحق كل المعلوم ومن أجل بعضه نقص من معلومه بقدر ما نحل به فان لم يوجد
 عرف كذلك فما الذي ينزل عليه هذا الوقف للنظر فيه بحال وقضية كلام ابن الصلاح أنه يكفي
 بأصل القراءة على القبر فلا يضر إخلاله بها في بعض الايام وعبارته وأما من أدخل بشرط الواقف
 في بعض الايام دون بعض فينظر في كيفية اشتراط ذلك الشرط الذي أدخل به ومستنده فان كان
 مقتضياً اشتراطه في الزمان الذي يتركه فيه ويتقيد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيها فيسقط
 استحقاقه فيها والحالة هذه وان لم يكن مقتضاه وكان مشروطاً على وجه لا يكون تركه في تلك الايام
 إخلالاً بما هو المشروط منه فلا يسقط حينئذ استحقاقه في تلك الايام ومن هذا القبيل إخلال المتفق
 بالاشتغال في بعض الايام حيث لا يكون الواقف نص على اشتراط وجوده كل يوم فان ما هو المستند
 في اشتراط يقتضي اشتراطه على الجملة لا في كل يوم ويلحق بهذا الإخلال بحضور المدرس في بعض
 الايام على وجه لا يكون خارجاً عن المتعارف حيث لم ينص على اشتراطه كل يوم ومن القبيل الاول
 ما ذكر من اشتراطه من قراءة جزء من القرآن كل يوم فأي يوم أدخل بذلك سقط استحقاقه فيه ولا
 يتوهم تعدى سقوط الاستحقاق إلى سائر الايام التي لم يقع فيها إخلال فان إخلاله بالشرط في بعض
 الايام بمنزلة عدم وجود هذا المستحق في بعض الايام كالايام التي تقدمته وقضاؤه لمساكات من ذلك
 لا يثبت استحقاقه في تلك الايام فان المقيد بوقت لا يتناول ما فعل في غيره اه واذا تأملته علمت أن
 قول الموصي على من يقرأ على قبري لا يقتضي اشتراط القراءة على القبر كل يوم بل على الجملة وهذا
 كله ان جعل قوله على من يقرأ على قبري شرطاً وقد يتوهم من كلام ابن الصلاح أنه ليس شرطاً
 فانه قال ما وقع التردد في كونه من الشروط فلا يجعل شرطاً في الاستحقاق مع الشك وبين ذلك
 واستدل له ثم قال ومن صورها أن ذكر في كتاب الوقف أموراً غير مقرونة بصفة الاشتراط فلم يقل
 فيها وقتت على أنهم يفعلون كذا أو بشرط أنهم يفعلون كذا وما أشبه هذا وانما قيل فيها يفعلون
 كبت وكبت أو يفعلون كذا وكذا فلي هذا متردد بين أن يكون توصية وبين أن يكون اشتراطاً اه
 ومع ذلك فالظاهر أن قوله وقتت على من يفعل كذا أو أوصيت لمن يفعل كذا مما لا واقف أو
 الموصى فيه حقا يعود عليه منه نفع بمنزلة الاشتراط لانه ربط الوقف أو الوصية بصفة معلومة مقصودة

فلا بد في الاستحقاق من وجودها بخلاف قوله وقتت كذا على فلان ويحكم كذا فان مثل هذا
 هو المتردد بين الاشتراط والتوصية فلا يلحق بالشرط كما مر عن ابن الصلاح ولو تعدد القارون على
 قبره استحقوا الموقوف أو الموصى به على قدر علمهم على الوجه وليس للناظر ولا الموصي
 تخصيص بعضهم به لعدم المرجح لتناول لفظ الواقف أو الموصى للكل لان قوله من يقرأ على قبري
 ظاهر في العموم وان احتمل أن تكون من فيه نكرة موصوفة ومما يصرح بذلك قول الماوردي اذا
 قال من قام بوصيتي فله مائة درهم فأى من أقام بها وهو من أهلها فله المائة وان قام بها جماعة
 كانت المائة بينهم واذا قام بها واحد وكان كافياً مع غيره بعد العمل أن يشاركه اه وفيه فوائد
 ويأتي فيمن يؤذن أو يعلم ما تقرر هنا وفيما يأتي فيمن يقرأ وأما قوله فلا يستحق العين الموصى بها
 إلا من قرأ تلك المدة فخراده لا يستحقها كاملة إذ لو أدخل بالقراءة في بعض الايام لانقول انه لا يستحق
 العين بأكملها وانما الذي لا يستحقه هو قسط ما قوته لما مر عن ابن الصلاح وقوله هو في فتاويه لما
 سئل عن وقف أرض على رجل ليعلم على قبره في كل يوم شيئاً معلوماً من القرآن ففاته في بعض
 الايام وقضاء اذا ترك القراءة في بعض الايام أو يوماً واحداً فينبغي أن لا يستحق حصة ذلك من غلة
 الوقف ولا يفيد القضاء لا يفيد فيه اذ لا يعود به الاستحقاق فانه لو عاد لم يكن لشرط
 استحقاقه مشروط به ولم يوجد والقضاء لا يفيد فيه اذ لا يعود به الاستحقاق فانه لو عاد لم يكن لشرط
 الواقف وتقديره فائدة اه وأما ما أتى به ابن عبد السلام فيمن وقف شيئاً على من يقرأ كل يوم في
 هذه التربة أو نحوه من أنه لو أدخل بالقراءة في بعض الايام لا يستحق شيئاً من الغلة في مقابلة الايام
 التي أدى فيها الوظيفة فضعف كما بينه الزركشي وغيره وأما قوله وان لم يعين المدة الخ فغير صحيح اذ
 لا أثر للجهل بالمدة في مثل ذلك لان الاستحقاق معلق بصفة هي القراءة كل يوم بحيث وجدت وجد
 الاستحقاق وحيث انتفت انتفى الاستحقاق وسيأتي لذلك مزيد قال بعض المحققين ومما ينبغي أن
 يتنبه له أن من وقف على من يقرأ على قبره كان آتياً بوقف منقطع الاول وهو باطل فان قال وقتت
 كذا بعد موتي على من يقرأ على قبري صح وكان وصية وأما قوله فيشبهه مسألة الدينار الخ فغير
 صحيح أيضاً لان صورته مسألة الدينار المشار إليها أن يوصى لشخص بدينار كل سنة فتصح الوصية في
 السنة الاولى بدينار دون ما بعدها وهذه لا تشبه ما نحن فيه لان ملحق عدم الصحة فيها فيما عدا السنة
 الاولى أنه لا يعرف قدر الموصى به في المستقبل ليخرج من الثالث فالموصى به لم يجهل خروجه من
 الثالث بخلافه في مسألة الدينار واذا لم يجهل خروج الموصى به من الثالث وأما الموصى استحقاقه
 بصفة معلومة وجب القول بصحة الوصية فتأمل بعد ما بين المستثنين وكأنه لحظ أن عدم تعيين مدة
 الشرط المعلق به الاستحقاق وهو القراءة كعدم العلم بخروج الموصى به فيما عدا السنة الاولى من
 الثالث في مسألة الدينار وهذا بعيد اذ لا جامع بين الأمرين حتى يقابل أحدهما بالآخر وأما قوله
 وان كان وقفاً الخ ففرقه بين الوقف والوصية برده نسوية الفقهاء بينهم في مسائل كثيرة وما
 فرقوا بينهما إلا في مسائل لا يتأتى نظيرها هنا فوجب أن لا يفرق بينهما في هذه المسئلة على أن لا
 أن ترد ما قاله بان قضيته أن الوصية أولى بالصحة من الوقف لانها تقبل من المجاهيل والتعليقات
 وغيرها ما لا يقبله الوقف فاذا قال بصفة لوقف مع تعليقه بشرط مجهول لا يخفى على من تأمل تصاريحهم
 الوصية مع ذلك أولى لانها تقبل من المجاهيل ما لا يقبله الوقف كالا يخفى على من تأمل تصاريحهم
 في البايين وكون الوقف أصله الدوام بخلاف الوصية لا ينفعه في الفرق لان الوصية أيضاً تكون للدوام
 فالدوام لا يقتضي فساداً وان لم تكن أصلاً فيه وتقول السائل وحيث قيل بالصحة الخ جوابه أن
 الواقف ان عين شخصاً أو أكثر وشرط كونه يؤذن أو يعلم مثلاً لزمته الزكاة بشرطها وان لم يعين

قبل اتبانه بنحو جوزني
 والعاوى والعالم في ذلك سواء
 (سئل) عما لو قال شاهد
 لزيد قل له سمرو طلق بتي
 على كذا فقال له ذلك
 فقال الشاهد لعمرو قل له
 طلاق بتيك على كذا فقال
 عمرو طلاق بتيك على ذلك
 فهل يصح الطلاق المذكور
 ويكون صريحاً أو كتابه
 (فاجاب) بأنه يقع الطلاق
 بما ذكر وهو صريح ولا
 يضر عدوله عن الاضافة
 لغيره المخاطب إلى الاضافة
 لغيره الغائب (سئل)
 عن فسر لزوجه فيهما
 تحتاج اليه في غن طعام
 وادام كل يوم كذا ثم قال
 متى مضى أسبوع ولم أوفك
 المقرر المذكور فانت طلاق
 ثم نشرت فتعاضع عنهما زوجها
 المقرر المذكور فهل يقع
 الطلاق أولاً (فاجاب)
 بأنه لا يثبت الخالف بعدم
 دفع المقرر لزوجه زمن
 نشوزها (سئل) عن رجل
 حلف بالطلاق انه في غد
 يسافر لوضع كذا فاصبح في
 غد يسافر فوجد ضيقاً
 جاء فاشتغل به وفي عزمه
 السفر للموضع المحالوف
 عليه ثم قضى حاجته وأراد
 السفر فشرع فيه وقد بقي
 من الغد ما يزيد على ما وصله
 إلى الموضع المذكور فقرأ
 عليه النسيان ولم يتذكر
 الا بعد الغروب فهل يثبت
 كالحلف لباً كان هذا
 العلم غداً فثلف فيه بعد

تتمكن من أكله ولا يثبت
كما لو قال لزوجته أن لم
تخرجي الليلة من هذه الدار
فانت طالق فخالع مع
أجنبي في الليلة وجد العقد
ولم تخرج وكسيلة الامام
السبكي التي فيها الخلف
والخالع وخالف ابن الرفعة
والباجي ونحو ذلك من
المسائل المذمومة عن الامام
الرافعي القائل فيها بعدم
الحل لان الحنث انما يحصل
بعضي الزمان المجهول خرقا
للفعل المصروف عليه
وكلواثر الصلاة عن أول
وقتها ومات في أثناء الوقت
فالصحيح عدم العصيان
بالتأخير وانما حنث في
مسئلة تلف الطعام المذكورة
وفي مسئلة مالو حلف أن
تصلي اليوم الظهر فحلفت
في وقته ولم تصل ونحو ذلك
لان الأساس حصل من البر
(فأجاب) نعم يحنث الخالف
المذكور لو تمكنه من السفر
المذكور ولم يفعله فصار كولو
حلف لياكلن ذا الطعام
غدا فتلف من الغد بعد
تمكنه من أكله أو أتلفه
وكلوا حلف بالطلاق الثلاث
انه لا بد أن يفعل كذا في
الشهر ثم خالف بعد تمكنه
من الفعل كما صرحه ابن
الرفعة ووافقه الباجي وان
خالفهما بعض المتأخرين
أنفذ انما سياتي وكذا لو حلف

على مقدريهما فلو كان لاحدهما عشرة والاخر عشرون استحق الاول ثلث الحاصل والثاني ثلثيه
وان لم يكن له مقدركم لصاحب المقدور من ربيع السنة الثانية كصاحب الفروض في الميراث ومن
يكون كالعصبة الا أن يقول الواقف وما فضل بكل سنة فلا يكمل حينئذ مغل سنة مما قبلها ولا مما
بعدها في الاحوال كلها بل ان وفي مغل كل سنة بارباب الوقف فذلك وان زاد فالزيادة لا قرب
الناس الى الواقف وان نقص وزع عليهم بحسب مقدراتهم كما مر نظيره ولا يخالف ذلك ما اقتضاه
كلامهم في فرع ابن الحداد وهو ما اذا أوصى لرجل بدشركل شهر من غلة داره وبعده للفقره
من انه لا يكمل للموصى له من ربيع الشهر الثاني لوضوح الفرق بين الصورتين فان الباقي من كل
شهر مستحق للوارث تبعاً للرقبة فلا يراجه فيه الموصى له بخلاف الوقف فان الربيع مستحق
لأصحابه بجهة الوقف فقدم فيه المقدور مطلقاً قال البلعيني ولو كل المقر في سنة وأعطى ما فضل منها
لم يبق من لا مقدوره ثم نقص في سنة أخرى بعدها فهل يسترد فيما اذا لم يخص كل سنة بها ما صرف
لم يبق منه فيه نظر والوجه الاستدلالان العبرة في الاملاك بما في نفس الامر ونقص المقدور
في سنة اذا قلنا انه يكمل من غيرها يتبين أن من صرف لهم الباقي لا يملكونه الا أن وأن
ملكهم له قبل ذلك انما كان ملكاً مراعياً وباعتبار ان الاصل فيما قبض باستحقاق أن يستمر
المقتضى لذلك الاستحقاق ويدل لما ذكرته في بعض هذا التفصيل افتاء الشرف المقدسي وهو من
معاصري النورى فانه سئل عن مكان موقوف على جماعة وعليهم وظائف شرطها الوانف وجامكية
وجراية معينة لكل واحد بشرط الواقف والجراية في بعض السنين فجز ما يؤخذ من المسقف ٧ عن
الوفاء بها وكان في ذلك الوقف مغل قائم من بعض الاوقاف البرانية على الجهة المذكورة فلما حصل
المغل تحت يد الناظر أراد حبسه لبصره فيما يستقبل من الجامكية والجراية وأراد مباشر الوقف
أن يكمل لهم ما تأخر من معلومهم فاهم بحباب وهل للمغلول أن يصرف من مغل هذه السنة التي
تأخر فيها ما ذكر من سنتهم التي باشر فيها أولاً فأجاب بما صورته بحباب من كان المغل قائماً في
الارض في زمن مباشرته و يكمل لهم منه معلومهم المشروط لهم على قدر مباشرتهم ولا يجوز أن
يصرف في غير السنة التي كان المغل فيها شئ في السنة المستقبلية الا ما يفضل عن المستحقين في سنة
المغل اه وأقضى غيره فبين وقف أرضاً ليصرف من غلتها للمعلم ببلد كذا شئ معلوم فعلم سنة وامتنع
ثم علم غيره ولم يحصل في سنة الادون ما شرط له فهل يكمل له من السنة الثانية وهل لومات أثنائه
السنة يستحق بقسطه في الثانية وأقضى الباقي فبين وقف على جهات وذ كر لبعضها مقدراً معيناً
من كل شهر وما فضل من الربيع عما قدره يكون للجهات الغلانية فجاء في سنة الربيع أقل من المقدور ثم كثر
في السنة الثانية فهل يكمل للمقدور ويعلى الفضل للمشروط لهم الباقي بما حصله ان أصحاب
المقدور يكمل لهم كصاحب الفروض في الميراث ومن له الباقي كالعصبة الا أن يقول الواقف وما فضل
كل سنة ونحوه مما يدل على اختصاص الشرط بكل سنة اه وفي مختصر المهمات عن السبكي ما حاصله
ان من مات أثناء سنة ولم تغل الارض الا بعد موته أعطيت حصته لوارثه وهو شاهد لما مر من ان
من مات أثناء سنة يستحق لكن بشرط أن يحصل من تلك الارض مغل في تلك السنة حتى يستحق
منه بالقسط فان لم يوجد فيها شئ لم يستحق شيئاً وقول الواقف أو الموصى على أن يصرف من غلتها
وان لم تغل كلام لغو فلا ياتفت اليه ويصح الوقف وان قال ذلك في صلبه لان هذا الشرط ليس
مناقياً لخصوص الوقف حتى يطله بل لعموم اشتراط الامكان في اتحاد الاشياء الممكنة وقوله ذلك
متناقض فيكون في حيز النفاق بالهذه بان والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) هل يصح الوقف بشرط
العزوبية (أجبت) الذي ذكره الرافعي لو وقف على الفقراء بشرط العزوبية اتبع شرطه

أنها تصلى اليوم الظهر
فحلفت في وقته بعد تمكنها
من فعله ولم تصل وكذا لو حلف
ليشرب من ماء هذا الكوز
فانصب بعد ما كان شربه
فانه يحنث وله نظائر في كلام
الائمة والفرق بين هذه
المسائل وبين مسئلة ان لم
تخرجي الليلة من هذه الدار
ومسئلة مالو قال لزوجته
ان لم تأكلن هذه التفاحة
اليوم فانت طالق وقال
لامته ان لم تأكلن التفاحة
الاخرى فانت حرة فالتبستا
نخالع وباع في اليوم
ثم جدد واشترى حيث
يتخلص ونحوه ما واضح
فان المقصود في المسائل
الاول الفعل وهو اثبات
حنث وله جهة بروه وهو فعله
وجهة حنث بالسلب السكبي
الذي هو نقيضه والحنث
بمناقضة الميم وتفويت البر
فاذا تمكن منه ولم يفعل
حنث التفويت به باختباره
وأما المسائل الاخرى المقصود
فيها التعليق على عدم ولا
يتحقق الا بالآخر فاذا
صادفها الاخر بانتم تطلق
وليس هنا لاجه حنث فقط
فانه اذا فعل لا تقول بر بل لم
يحنث لعدم شرطه وتعليق
السائل لعدم الحنث بان
الحنث انما يحصل ببعض
الزمان الحزير بانه انما يأتى
في هذه المسائل لاقى المسائل
الاول كما لا يخفى والتفكير
بمسئلة الموت في أثنائه
وقت الصلاة ليس مما نحن

فيه وقوله ان الحنفى
مسئلة تلف الطعام ومسئلة
مالو حالف انما تصلى اليوم
الظاهر انما هو لان اليأس
من البر حصل بمشروع وانما
هو لما قدمناه من التعليق
اذ مقتضى تعليقه انه لا يحسن
فيهما اذا كان حاله
بالطلاق ثم خالف بعد تمكنه
من الفعل ولم يفعل وليس
كذلك (سئل) عن رجل
بينه وبين والده جبال
مشتركة وبينهما مزارع
يسبب الجبال خلاف بالطلاق
الثلاث انه لا يخلو الجبال
تسرح الى الغيط حتى
يحاسبه والده على المصروف
المذكور فاستنع والده من
ذلك واضطر الى تسريح
الجبال فاستفتى فقها عن
خلاصه من الحنفى فقال له
ان تخلع زوجتك ثم تعيدها
ولم يعين له قبل التسريح ولا
بعده فظن ان الطالع بعد
التسريح يخلص له فسرح
الجبال معتمدا على اعتقاده
من قول المفتى فهل يقع
عليه العاقل او يكون
معذورا كالناسي والمكره
(فاجاب) بانه لا يقع عليه
الطلاق المذكور بتسريح
الجبال على الوجه المذكور
لاعتقاده ان حلال عنه
اعتمادا على فتوى الفقيه
فصار معذورا كالناسي
(سئل) عن رجل حلف
لا يسكن بدار صهره الا ان
كان له فيها لك فملكه صهره
صحة من الدار وسكنها ثم

وفي فتاوى البلقيني انه لا يصح هذا الشرط لمخالفته طلب الزوج المنصوص عليه في الكتاب والسنة
واجماع الامة اه وانما يتجه ذلك ان كان شرط في شروط الواقف ان تكون قرينة اما اذا لم يشترط
فيها ذلك وهو ما يدل عليه كلام الاكثرين فلا نافي هذا الشرط وفي الحاشية مقتضى قولهم ان الواقف
قرينة ولا يصح الاعلى جهة تظهير فيها القرينة ان كل شرط لا يتعلق به قرينة لا يصح الوقف عليه
وعلى هذا فالوقف بشرط العزوبة باطل اه وفيه نظر فليس مقتضى قولهم ذلك اذ لا يلزم من
رعاية القرينة في أصل الوقف وعيانتها في شروطه فتأمل (وسئل) عن وقف على عياله هل يشمل
الذكور والاناث او يختص بالذكور واذا قضى العرف بهذا يعمل به أولا (فاجاب) بانه يشمل
النوعين لكن المراد بهم هنا كما صرح به كلامهم الذكور والاناث من القرابة الذين تلتزم نفقتهم
كما يدل عليه الحديث المشهور كفى بالمرء انما ان يضيع من يعول هذا كله ان لم يكن لبلد الواقف
عرف معارده علمه الواقف قبل وقفه والا نزل وقفه عليه لانه حينئذ بمنزلة شرطه كما صرح به الاثمة
(وسئل) عن وقف على ولد وولد ثم اولاده ما تناسلوا بطنيا بعد بطن فاذا انقرضوا كان على جهات
برعيتها وشرط النظر للارشد من الاولين ثم من الذرية فبات الاول عن غير عقب وانتهى الى الورثة
وهم اذ ذاك ولدا الواقف لصلبه ذكر وانثى وبنت ابن له آخر فبات الولد عن بنته وبنت أخيه
المذكورتين وبني عمه ثم بنت الواقف عن اولاد وبني عم فبطلت ابنت الابن مع عمها وعمتها شي
او بعدد ما وكذا بنو العم وهل هو بالسوية بينهم وهل ما لبنت ينقل لاولادها وهل قوله أولا
بطنيا بعد بطن يعبر كذلك في الورثة فيطلب انتقاله الى سائر بطونهم على الترتيب وهل الشرط
تابع للاستحقاق أم لا (فاجبت) العبرة في كونهم ورثة بوقت انقراض من قبلهم حينئذ يستحق
الولد ان الذكور والانثى بالسوية بينهما فاذا مات الذكور أخذته الانثى جميعه فاذا ماتت انتقلت
الى الجهات التي عندها الورثة وبطنيا بعد بطن لا يطلب ترتيبا ومحقق النظر الارشد من الوارثين
الموجودين عند وجودهما والانثى عند انفرادها ان كانت رشيدة والا فالأخاكم والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن صدقة على وارد مسجد ثم وسع ذلك المسجد الحاجة أوليها وقبلا
لا بد من ورودها لاجل الاستحقاق أول نقل به فهل الوارد في الزيادة كالوارد في الزيادة عليه وتلقى
الزيادة به في سائر الاحكام حتى يسرح فيها من صدقته ويشتري لها الحصر من صدقته الموجودة
قبل فعل الزيادة وهل تدخل الزيادة في الصدقة الحادثة على المسجد بعد حدوثها عند الاطلاق
مطلقا كما هو ظاهر أولا وهل يأتي ذلك في نظائره كبرعته عشرون ذراعا وله صدقة على رشاء
فعمق الى ثلاثين وهل الورود شرط للاستحقاق الوارد في المسئلة الاولى او يفرق بين وارد ووارد
بحسب العادة فان قلتم لا فرق فهل يستحق المحدث حدثا أكبر وذو الجروح السبالة ويلحق بهما
الاجنم أولا وقد أفنى أبو شيكيل نفع الله تعالى به بانه يصلى على باب المسجد وأفنى آخر بالمنع اذا
لم يوجد ورود في شرح الجلال السيوطي للتنبيه في الكلام على المعذور عن مبيت معنى كلامه له تعالى
عما نحن فيه فيما أظن فتفاضلوا بإيضاحه وبسطه وتحصيل المراد منه لتعظيم فائدته (فاجاب) بان
الذي يتجه لي أن الورود شرط لان كل صفة وقعت في كلام الواقف فالأصل أنها للاستحقاق حتى يوجد
من كلامه أو بقرينة خارجية ما يصر فيها عن ذلك ومن ثم نقول بحمل كون الورود شرطا ما لم يكن
العرف حال الوقف في ذلك محل معاردا بان المراد بالورود الى المسجد ما يشمل دخوله والاقامة على
بابه أو بقرينه ويكون الواقف من أهل ذلك العرف حينئذ يتجه ان الورود ليس شرطا لما هو معرور
معروف أن العرف المطرد في زمن الواقف منزل منزلة شرطه فينزل الوقف على العرف المذكور كما
ينزل على شرط الواقف وعلى التفصيل يحمل اطلاق من أطلق أن الورود شرط وليس بشرط

لان هذا الذي ذكرته هو الذي ينزل عليه كلامهم ويؤيده اقتناء ابن الصلاح بنظيره وأقرره عليه
ولا بأس بذكره وان كان فيه نوع بسط لما اشتمل عليه من الفوائد وذلك انه سئل عن مدرسة
موقوفة على الفقهاء والمتفقهة ووقف لها شيء على فقهاءها ومتفقهها هل يستحق منه من يشتغل بها
ولا يحضر دروس المدرس أو يحضر الدرس ولا يحفظ شيئا ولا يطالع أو يشتغل بالمطالعة وحدها أم لا
فاجاب بقوله يلحق في هذه الاحوال وغيرها شروط الواقف فما كان منها بخلاف ما نص الواقف على
جعله شرطا في الاستحقاق فهو قاذح في الاستحقاق وما لم يكن فيه اخلاص بشي مما اشترطه الواقف
في الاستحقاق لكن فيه اخلاص بما غلب عليه العرف واقتضته العادة فلا استحقاق ينتق بهذا
الاخلاص أيضا وان لم يتعرض الواقف لاشتراط ذلك بنق ولا اثبات لتنزل العرف في هذا منزلة
الاشتراط لظنا على ما تقدم الاجماع الى بيانه في الفتيا التي قبل هذه ونعني به العرف الذي قارن
الوقف وكان الواقف من أهله وما لم يكن فيه اخلاص بما ظهر اشتراطه لفظا وعرفا وما لا تردد في
كونه من الشروط فلا يقدح في الاستحقاق وما وقع التردد في كونه من الشروط فلا يجعل شرطا في
الاستحقاق مع الشك فلا يمنعنا من الحكم بالاستحقاق كوننا تردنا والاصل عدمه لان سببه قد تحقق
وشككا في تقييده بشرط والاصل عدم القيد والشرط والحكم هنا على ذلك وله في باب
الوقف نفسه شاهد مسطور وهذا ما ذكره غير واحد فيما لو اندرس شرط الواقف فلم يعلم أنه على
ترتيب أو تشريك وتنازع أرباب الوقف في ذلك ولا بينة قالوا يجعل بينهم بالسوية هذا مع أن الشك
في الترتيب يوجب شكافي استحقاقه الآن وكذا الشك في التفضيل يوجب شكافي استحقاق بعض
ما حكم له بنقله والاصل عدم الاستحقاق لكن أصل الوقف عليه سبب متحقق والاصل عدم التقييد
والله أعلم ومع هذا فالأولى في مثل هذه الحالة أن لا يتناول ومن صورها أن يذكر في كتاب الوقف
أمورا غير مقرونة بصيغة الاشتراط فلم يقل فيها وقفت على أنهم يفعلون كذا وكذا أو بشرط أنهم
يفعلون كذا وكذا فهل هذا متردد بين أن يكون توصية وبين أن يكون اشتراطا وبعد هذه الحيلة
فن كان من المتفقهة يشتغل بالمدرسة المذكورة ولا يحضر الدرس لا يثبت له الاستحقاق من حيث
ان حضور المتفقهة بالمدرسة دروس مدرستها هو العرف الغالب ولم يوجد من الواقف التعرض
لإسقاطه فنزل مطلق وقفه عليه واذا لم يشترط الواقف الحفظ فن يحضر الدرس ولا يحفظ ولا يطالع
يستحق ان كان فقها منتها فيها أو كان يتلقه مما يسمعه من الدرس لكونه يلقه ويتعلق به هذه
ولا يستحق اذا لم يكن كذلك فانه ليس من الفقهاء ولا من المتفقهة وانما وقف عليهم لحسب وعلى
هذا فن لا يحضر الدرس وانما اشتغاله بالمطالعة وحدها يستحق ان كان منتها أو كان ممن يتلقه
بذلك ولا يستحق اذا لم يكن بواحد منهما اه لفظ ابن الصلاح وما ذكره من انه اذا اندرس شرط
الواقف جعل بينهم بالسوية هو كذلك لكن محله حيث كان في يد جميعهم أو في يد غيرهم فان كان في
يد بعضهم فالقول قوله والفتيا التي أشار اليها بقوله على ما تقدم الاجماع الى بيانه في الفتيا قبل
هذه هي أنه سئل عن المدارس الموقوفة على الفقهاء هل لغيرهم دخول بيوت الخلاء فيها والجلوس
في مجالسها والشرب من مائها وما أشبه ذلك فاجاب بقوله يجوز من هذا وأشباهه ما جرت به
العادة واستمر به العرف في المدارس وينزل العرف في ذلك منزلة اشتراط الواقف له في وقفه تصريرا
لما تقر من تأثير العرف في ألفاظ العقود ومطالقات الاقوال ومن أمثلة ذلك تنزل العرف في تبعية
الثمار الى أوان الجذاذ منزلة اشتراط التبعية فيما استقبلت وأفتى الغزالي بنظيره هذا ونقل الفتيا
الى الاجلاء في آخر كتاب الحلال والحرام فيما اذا وقف رباطا للصوفية فذكر انه يجوز لغير الصوفى
ان يأكل كل معهم برضاهم مرة أو مرتين فان الواقف لا يقف الامتداد فيه ما جرت به عادة الصوفية

ان صهره قال له زوجتك
طلقت فقال لم تطلق لانك
ملكنتي الحصة المذكورة
فأنكر صهره ذلك فهل يقبل
قوله أولا (فاجاب) بان
القول قول صهر الحالف
بيمينه في أنه لم يملك الحصة
التي ادعى أنه ملكه
ايها بالنسبة لبقائه ملكه
عليها الاصل بقاؤه والقول
قول الحالف بيمينه في أن
صهره ملكه تلك الحصة
بالنسبة لعدم وقوع الطلاق
المعلق لان الاصل بقاء
النكاح ولهذا المسئلة فتاوى
(سئل) عن رجل ضرب
ولده فتعرض بعض الناس
لتخليصه منه فقال على
الطلاق لا يخلصه أحد فنقله
منه بعض التريكان غصبا
عليه فهل يقع عليه الطلاق
لانه علقه على تخليص
الولد منه أولا (فاجاب)
بانه يقع عليه الطلاق
لوجود الصفة المعلق عليها
(سئل) عن علق طلاق
زوجته على صفة فقال مثلا
ان مضى هذا العام ولم أوف
لفلان دينه فزوجني طلاق
ثلاثا ثم استمر بعد ذلك معاشر
سنتين ثم توفي وانحصر ارثي
ابني وزوجته المعلق عليها
الطلاق المذكور ورويت
ذلك لدى حاكمكم وحكم
بوجبه ثم أقام صاحب
الدين مطالبا لتركه الميت
بدينه وأثبت الدين والتعليق
المذكورين لدى الحاكم
المذكور وحكم بوجبهما

وثبت أيضا عند المحضار
 ارث الميت المذكور في ابنيه
 المذكورين ومن ثبت له
 الارث معهم او حكم بوجوبه
 ايضا فهل يرث الزوجة
 المذكورة ومن زوجها
 المذكور لاحتمال وفاة الدين
 قبل مضي المدة ولو كان الزوج
 حيا وادعى وفاء لاحتمال أنه
 يقيم به حجة ولا احتمال نسيانه
 التعليق ولا احتمال عجزه
 والاصل بقاء العصمة
 واستمرارها أولا وهل اذا
 كان الزوج حيا وادعى الوفاء
 وعجز عن اقامة البينة يقبل
 قوله بيمينه في عدم وجود
 الصفة لاحتمال ذلك وان
 لزمه الدين عملا بالاصل في
 الموضعين أولا (فاجاب)
 بأنه لا يرث الزوجة المذكورة
 شيئا من تركتها زوجها المذكور
 لوقوع الطلاق الثلاث
 عليها لوجود صفة بمقتضى
 تعليق المذكور ولا يقدح
 فيه احتمال نسيانه أو عجزه
 عن توفية الدين أو أدائه
 أو حواله مستحقة به أو
 حواله المستحق عليه أو
 إبرائه منه لأنه مانع من
 الوقوع والاصل عدم
 المسانح ولأن سبب الارث في
 ابني الميت موجود وشككا
 في مراعاة الزوجة لهما
 والاصل عدمها وميراث
 الزوجة لم يتحقق والاصل
 عدمه وما ذكرناه مقدم
 على كون الاصل بقاء العصمة
 واستمرارها واذا كان الزوج
 حيا وادعى أداء الدين قبل

فيترى على عادتهم وعرفهم اه لفظه ايضا ونوافق ما ذكره في العرف نقل الاثمة عن ابن عبد السلام
 وأقرره ما لفظه في العرف المطرد بمنزلة المشروط ثم قال وكذلك الحكم في كل شرط بهذا العرف
 بتخصيصه اه وبما ذكره في ذلك يتضح ما ذكرته من التفصيل السابق في الورود فان قلت محل
 اعتبار العرف فيما لم ينص الواقف على اشتراطه كما يعلم من صدر كلام ابن الصلاح في المسئلة
 الاولى وقول الواقف على وارد مسجد بمنزلة قوله وقف هذا على الغنى أو الفقير أو نحوهما ومعلوم
 ان هذا بمنزلة قوله وقفه على فلان بشرط كونه فقيرا مثلا فيكون قوله على وارد مسجد كذا بمنزلة
 قوله بشرط وروده مسجد كذا وهو اذا قال هذا الان لا ينظر فيه للعرف لانه انما ينظر اليه في
 الالفاظ المطلقة ونحوها كما مر فكيف حكمتم العرف في هذا ولم لم تقولوا حيث اتنى الورود لاستحقاق
 أصلا قلت يفرق بين الورود ونحو الفقر والغنى بان تلك الصفات لها ضابطا في الشرع فرجع فيها
 اليه ولم يرجع للعرف لانه لا ينظر اليه الا عند تعذر المدلولات الشرعية والحل عليها وأما الورود
 فانه لا ضابط له في الشرع وانما هو من الصفات التي تختلف باختلاف أحوال أهل العرف وكل لفظ
 لا مدلول له في الشرع يجب حله على مدلوله في العرف فلاجل ذلك قلنا في الورود انه لا اشتراط فلا
 يستحق الا من ورد المسجد مالم يطرأ العرف بخلاف ذلك فيجمل عليه كما مر وحيث قلنا ان الورود
 الى المسجد شرط في الاستحقاق ترتب على ذلك أمر ان أحدهما هل بشرط في الوارد أن يحل له
 المكث في المسجد والذي يظهر اشتراط ذلك أخذنا من قولهم لو نوى نحو الجنب الاعتكاف
 في المسجد لم يصح اعتكافه لانه معصية من حيث المكث الذي هو شرط في حصول الاعتكاف فكذا
 يقال هنا بمنزلة ذلك لان معصيته من حيث المكث الذي هو شرط في حصول الاستحقاق بخلاف
 ما لو كانت معصية ودخل المسجد فانه يستحق كيصح بنية الاعتكاف وتفسير ذلك لا بس الخلف
 المحرم له المسح بخلاف ما اذا حرم لذات اللبس كأن كان محرما وابسه فانه لا يجوز له المسح عليه
 لانه معصية من حيث اللبس الذي به الرخصة فلا يكون سببا لاستباحتها وكذلك اذا كانت المعصية
 هنا من حيث الورود فانما تمنع الاستحقاق لثلاث يتوصل اليه بسبب محرم وهو ممنوع بل لو فرض أن
 الواقف نص على استحقاقه لغا وقفه أو شرطه لان الواقف على ذي المعصية أو اشتراط ما فيه معصية كل
 منهما لغو ثانيهما هل يستحق من ورد الى زيادة المسجد الحادثة بعد الوقف والذي يظهر في
 ذلك أنه يرجع الى لفظ الواقف فان كان قال وقف هذا على وارد هذا المسجد لم يستحق الوارد
 الى الزيادة شيئا وان كان قال على وارد مسجد بلد كذا استحق والفرق أن قوله في الاول هذا
 المسجد لم يتناول الزيادة لان الصورة أنها حدثت بعد ذلك والاشارة تختص بالموجود ولا تتناول
 المعدوم فالوارد الى الزيادة حينئذ لم يتناوله لفظ الواقف فلا يستحق بخلاف قوله مسجد بلد كذا فانه
 لا اشعار فيه بالاختصاص بالمسجد الموجود حال الوقف فاستحق الوارد الى الزيادة لانها اذا وقفت
 مسجد اصارت من مسجد بلد كذا ويدل على ما ذكرته ما جزم به النووي في مناسكه وغيره
 من أن الافضلية الثابتة لمسجده صلى الله عليه وسلم المستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في
 مسجدي هذا خاصة بما كان في زمنه دون ما زيد فيه بعد لان قوله هذا لا يتناول الا الموجود حال
 الاشارة والزيادة فيه بعد ذلك لا تلحق به في الفضيلة اقتضارا على ما دل عليه لفظه صلى الله عليه
 وسلم ولجمع عليه اعتراضات كثيرة بينت في حاشية مناسك النووي الكبرى ودها وان المعتمد
 ما قاله النووي فانضم بما تقر ما ذكرته من التفصيل ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ان الرافي رحمه
 الله تعالى نقل آخر كتاب الايمان عن الحنفية فروعا وقال في آخرها وبجميع هذه الاجوبة نقول
 الا في مسئلة العلم وذلك ان من تلك الفروع انه لو حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه فدخل

للزيادة حث قال النووي في الروضة قلت في موافقتهم في مسئلة زيادة المسجد فنار وينبغي أن
 لا يبحث بدخولها لان البين لم يتناولها حالة الحلف اه قال الاسنوي ويدل لما ذكره من عدم
 الحث ان الافضلية الثابتة لمسجده صلى الله عليه وسلم خاصة بما كان في زمنه دون ما زيد فيه بعد
 ومن جزم به النووي في مناسكه وغيره اه فتأمل قول النووي لان البين لم يتناولها حالة الحلف
 واستشهاد الاسنوي لذلك بما ذكره في زيادة مسجد صلى الله عليه وسلم ينتج لك ما ذكرته في مسئلة
 الاستحقاق وان مسئلة الوقف ومسئلة الحلف والثواب على حد سواء بجماع ان كلا من المسائل
 الثلاث وجد فيه التناظر في هذا المسجد فكالم تدخل الزيادة في تملك عملا بقوله هذا فكذلك لا تدخل
 في مسئلة الوقف عملا بقوله فيها هذا بخلاف ما اذا قال وارد مسجد بلد كذا فان وارد الزيادة
 يستحق لما مر ويدل عليه صريحا قول الرافي لو حلف لا يدخل مسجد بني فلان فدخل في زيادة
 حادثة فيه حث اه وأقرره مع تضعيفهم ما قاله في هذا المسجد فانقضت ان بين الصورتين فرقا وهو
 ظاهر كما يتضح لك مما قررته ويأتى في ايقاد الزيادة وفرقها وغيرها من مال الصدقات الموجودة
 قبلها ما تقر فان قال المتصدق على هذا المسجد لم يصرف من صدقته شيء لمصلحة تلك الزيادة الحادثة
 بعد تلك الصدقة وان قال على مسجد بلد كذا أو بني فلان صرف من صدقته لمصلحة تلك الزيادة وفي
 أصل الروضة عن الغزالي يجوز بناء منارة للمسجد من الموقوف عليه قال الرافي أو على عمارته
 ومعلمها ان جاز بناؤها بان احتاج اليها ما ولم تمنع الصلاة عليها ومن ثم على القاضي حسين
 اطلاقه منع بنائها بانها تشغل موضع الصلاة ومثلها حفر البئر فانه يكره كافي التحقيق نعم الذي
 ينجم انه ان ضيق ولم يحج اليه حرم وان احتج اليه ولم يضيق لم يكره وعن البيهقي وغيره ان
 الموقوف على مصلحة المسجد أو على المسجد يجوز شراء الحصر والدهن منه والقياس جواز الصرف
 الى المؤذن والامام أيضا اه قال بعض المتأخرين ومحل جواز الصرف على نحو المنارة والبئر والبركة
 من الموقوف على المسجد أو على مصالحه ان جاز بناء المنارة وحفر البئر والبركة والا لم يصرف
 عليها من ذلك اه ملخصا فان قلت فحيث قلنا بان الزيادة يصرف على مصالحها من الموقوف على
 المسجد أو على مصالحه قبل وجودها فهل يتقيد الصرف عليها من ذلك بما اذا جازت بان اضطر
 اليها لضيق المسجد بخلاف ما اذا لم يضطر اليها فانما لا يجوز كما قاله ابن عبد السلام وأقرره قلت
 بحتم ان يقيد جواز الصرف عليها من ذلك بما اذا جازت قياسا على الصرف على نحو المنارة
 والبئر ويحتمل الفرق بأن الزيادة وان حرمت تسمى مسجدا فيتناولها قول المتصدق على مسجد
 كذا والحكمة ليست في اتخاذها بل في هدم جدار المسجد لاجلها وذلك لا يمنع اطلاق لفظ المسجد
 عليها فن ثم استحققت أن يصرف عليها من وقفه لشمول لفظه لهما مع عدم انضافها بالحكمة بخلاف
 نحو المنارة والبئر فانهما يوصفان بالحكمة من حيث ذاتهما فلم يمكن مع ذلك الصرف عليهما من وقفه
 لان فيه حينئذ اعانة على معصية على أنهما مع الزيادة على حد سواء لانا ان أردنا الصرف على الثلاثة
 حين توجد فصلنا بين جواز اتخاذها وعدمه وان أردنا الصرف عليها بعد بناء المنارة وحفر البئر
 وبناء الزيادة جاز ذلك وان حرم اتخاذها لان الصرف عليها حينئذ ليس من حيث ذاتها بل
 من حيث انتفاع المسجد بها كالصرف على رشاء البئر وذن على المنارة أو ايقاد عليها عند الاحتياج
 وعلى نحو حصر وايقاد للزيادة فالثلاثة سواء فتنتج أنه لا فرق بينهما ويسقط السؤال من أصله فان
 قلت ما ذكرته من التفصيل في الزيادة من أن قوله هذا المسجد لا يشملها وقوله مسجد كذا يشملها
 كلاهما في باب الاقتداء بخالفه ويقتضى ان الزيادة لها حكم المسجد مطلقا وذلك أنهم ألحقوا رحبة
 المسجد به وهي الخارجة عنه المحوط عليها لاجله سواء أبنيت معه أم لا فيحرم المكث فيها على الجنب

قوله بيمينه بالنسبة لعدم
 وقوع الطلاق وان لزمه
 الدين عملا بالاصل في
 الموضعين وقد أجاب بهذا
 القاضي حسين في فتاويه
 فيما لولعه بعد عدم الاتفاق
 عليها ثم ادعى الاتفاق فانه
 المصدق بيمينه لعدم وقوع
 الطلاق لا لسقوط النفقة
 وان قال ابن الصلاح في
 فتاويه في هذه الظاهر
 الوقوع (سئل) عن
 حلف بالطلاق الثلاث انه
 لا يدخل الدار ولا يبيت فيها
 أو لا يدخل المسجد أو
 لا يبيت فيه فله اسطخ الدار
 أو المسجد من خارج ثم
 جلس على أحدهما وأبواب
 فيه هل يبحث أولا وهل
 سطح المسجد كصحن الدار
 أولا (فاجاب) بأنه لا يبحث
 بدخول سطح الدار أو المسجد
 ولا بالمبيت فيه الا اذا كان
 مسقفا كله أو بعضه وهو
 بحيث يصعد اليه من الدار
 أو من المسجد وبما تقرره علم
 أن سطح المسجد كصحن الدار
 وقد استشكل ابن المنذر
 ما ذكره الاثمة في سطح الدار
 في الحسالة الاولى بجواز
 الاعتكاف على ظهر المسجد
 أو البيت وأجاب عنه ابن
 الصلاح بأن الشارع جعل
 سطح المسجد بمنزلة فراجه
 الحكم دون التسمية ألا
 ترى أن لو كان في المسجد
 بيت كان حكم سطحه حكمه
 ولو حلف لا يدخل بيتا
 فدخل سطحه لا يبحث وقال
 الشيخ أبو اسحق ييطل

برحمة المسجد لانما في حكم
 المسجد ثم رغبة الدار ليست
 من الدار في المين وقال
 الاذرى بعد ذكر ما قرره
 الاذرى في الدار الظاهر ان
 المدرسة والرباط ونحوهما
 كالدار (سئل) من رجل
 أخذ ولده من ولد بيته وماله
 وأكلها فجاء الرجل فشكت
 زوجته له ولده خلف بالطلاق
 ما لم ينجى بالرمانة ما أنت
 داخل في الدار ولم يد رما قبل
 جهاقه هل يقع عليه الطلاق
 اذا دخل ولد الدار أم لا
 (فاجاب) بانه لا يقع عليه
 الطلاق بدخول ولده الدار
 لعدم دخوله (سئل)
 عن قال زوجته لاهل
 الطلاق ما تدخلين هذه
 الدار فدخلتها فهل يقع
 عليه الطلاق (فاجاب)
 نعم يقع عليه الطلاق
 بدخولها الدار لان اللفظ
 المذكور يستعمل في العرف
 لتأكد النفي فلا النافية
 داخلية في التقدير على فعل
 يفسره الفعل المذكور
 فكانت قال لا تدخلين هذه
 الدار على الطلاق ما تدخلينها
 (سئل) عن رجل أراد أن
 يبيع نصف بذر في أرض
 بنصف مقات فقال له شاهد
 انه باطل فقال طائفا بمجته
 على الطلاق انه صحيح فهل
 يقع عليه الطلاق ولا عبرة
 بفتنه المذكور كقول حلف
 وافضى ان عليا أفضل من
 قوله برشا الخ لعل الصواب
 جعل يظهر له أغراض الخ
 اهـ

ويصح الاقتداء لمن فيها من في المسجد وان حال بينهما ما يمنع المرور والرؤية وغير ذلك بل صرح
 الشيخ أبو حامد شيخ الطريقين بما هو أهم من ذلك حيث قال فاما الصلاة في المساجد المتصلة
 بالمسجد وبابها الى المسجد فالحكم فيمن صلى فيها حكم من صلى في المسجد سواء أ كانت أبوابها
 مفاقة من المسجد أو ممتدة وانما قلنا هذا لانه لا يخلو اما أن تكون هذه المساجد بنيت مع الجامع
 أو بعده فان كانت بنيت معه فهي من الجامع وان كانت بنيت بعده فقد أضيق اليه فهي منه على
 كل حال اهـ كلامه صريح في أن الزيادة المذكورة حكمها حكم المسجد مطلقا فلم لم نقل
 به في مسئلتنا قلت ملحقا ما نحن فيه غير ملحقا صحة القدوة والاعتكاف وحرمه المكث على الجانب
 وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بالمسجد من حيث كونه مسجدا وهذه كلها متعلقة بالزيادة
 وبالرحبة ونحوهما فهما فيه على حد سواء لان المدار على ما يسمى مسجدا وما يلحق به وهذه كذلك
 وأما ما نحن فيه فالحكم لم يتقيد بالمسجد من حيث كونه مسجدا فحسب بل من حيث ان الواقف
 قصر الاستحقاق لوقفه على الورود لموضع معين فكل من ورد ذلك الموضع الذي نص عليه الواقف
 استحق ومن لم يرد لم يستحق وقصر الاستحقاق على محل معين انما يكون باللفظ فن ثم نظرنا للفظ
 وقلنا ان كان فيه اشارة لم تدخل الزيادة والا دخالت عملا بدلول اللفظ الذي الكلام فيه ولا نظر
 لتكون تلك الزيادة أعطيت أحكام المسجد لان ذلك الموضع آخر كمال مما تقرر هذا كله فيما يتعلق
 بالزيادة في المسجد وبقى النظر في قول السائل نفعتني الله تعالى ببركاته ومددته وهل يأتي ذلك في
 نظائره كبر عمقه عشرون ذراعا وله صدقة على رشاء فعوق الى ثلاثين والذي يقبضه في ذلك أنه
 يصرف الى رشاء من الصدقة عليها مطلقا ويفرق بينه وبين زيادة المسجد بان رشاء البئر لا ضابط له
 ولا انحصار فانه قد يعاود وقد يقصر بحسب قلة ماء البئر نارة وكثرتها أخرى فلذلك علمنا أن غرض
 الواقف ليس التخصيص برشاء معين وانما قصده أن يصرف من صدقته لرشاء هذه البئر سواء أطال
 أم قصر فن ثم لم نقل بتخصيصه برشاء له طول معين بخلاف الوقف على ورود هذا المسجد فانه قد
 يقصد به أن الناس يكثر ورودهم له حتى يزيد ثوابه بزيادتهم وقد يكون له غرض في تخصيصه
 الورود بمحل معين لكونه بناءه أو بناء صديقه أو من يريد ايصال خبره بكثرة صلاة الناس واجتماعهم
 فيه فالخاصل ان التخصيص برشاء له طول معين لا يراه عليه فانه لا يظهر له أغراض تجعل عليه
 ويكثر وقوعها وقصدها بخلاف التخصيص برشاء له طول معين لا يراه عليه فانه لا يظهر له غرض
 بوجه من الوجوه ألبتة فعملنا لفظه على العموم لان الخصوص غير مقصود عادة فلم يلتفت اليه
 وقد مر عن ابن عبد السلام أن العرف قد يخص الشرط بقياسه أن العرف قد يعممه على أنه
 في مسئلتنا ليس فيه شيء من ذلك فانا لم نخرج لفظ الواقف عن موضوعه لان قوله على رشاء هذه
 البئر يشمل رشاها وعقها عشرون أو ثلاثون لانه رشاها في الحالين ووجود زيادة فيه لزيادة
 عقها بعد الوقف عما كان عليه عنده لا يخرج الرشاء عن كونه رشاء هذه البئر بخلاف وارد الزيادة
 فانه لا يصدق عليه أنه وارد الى هذا المسجد لتمييز الزيادة عنه حسا ومعنى وقولكم في شرح الجلال
 السيوطي الخ جوابه انه لم يتيسر لي الى الآن رؤية الشرح المذكور والظاهر أن الذي فيه
 قول البلقيني لو شرط الواقف المبيت في خانقاه أو مدرسة مثلا فبات من شرط مبيته خارج المدرسة
 لخوف على نفس أو زوجة أو مال ونحوها فقد أفتيت بأنه لا يستقط من جامعته شيء كما لا يجبر
 ترك المبيت أي بمزدلفة أو منى للمعذرين بالدم وهو من القياس الحسن ولم أسبق اليه اهـ كذا
 نقل عنه وبعبارة فتاويه وظيفته في مدرسة شرط واقفها البيان فيها وكذا اذا ظهر عذر شرعي ثم
 ان صاحب الوظيفة تزوج ولا يطمئن إلا أن يبيت عند أهله ولا يقدر على مغادرة بيته خوفا عليه

وعلى ما فيه لاسيما بالليل فهل يستحق جميع معلومه فاجاب نعم يستحق جميع معلومه وقد أفتيت
 بهذا مرات واستشهدت في هذه المسئلة بقضية ترك المبيت بغير عذر ولا يلزم الجبر بالغدية وهو
 استشهاد حسن اهـ ويؤخذ منه أنا حيث قلنا الورود شرط في مسئلتنا فلو تركه لم يستحق محله
 ما اذا تركه لغير عذر مما مر فانه يستحق مع ذلك لكن يبقى النظر في شيء آخر وهو أنهم قالوا
 ان المبيت يحصل على معظم الليل فهل يلحق به الورود في ذلك فلا يستحق الوارد الا ان مكث في
 المسجد معظم الليل حتى لو خرج منه قبل ذلك يغرم ما تعامله من الصدقة على الواردين أو يكتفى
 بمكثه فيه حتى يأكل محل نظر والذي يقبضه أنه حيث كان للورود في ذلك المحل ضابطا معطرا حل
 عليه كما أشرت اليه فيما مر وحيث لم يكن فيه عرف كذلك حل على مدلوله اللغوي وهو المكث
 في المسجد ولو لحظا وبجمل خلافة ثم رأيت ابن الصلاح أفتى فيمن وقف وقفها على أن يصرف
 من ماله لمن يبيت بموضع كذا هل يجب عليه المبيت بعد الاكل واذا لم يبيت ضمن الناظر وهل
 يجب مبيت الليل كله أو أكثره بأنه لا يجب المبيت ولكن اذا لم يبيت غرم ما كل كائن السبيل
 اذا أخذ لا يلزمه السطر لكن ان لم يسافر لزمه رد ما أخذ وبجزم الاكل مع العزم على ترك
 المبيت ويحصل الاستحقاق بمبيت معظم الليل كمن حلف لبيتين هذه الليلة بموضع كذا قال الاذرى في
 توسلته وفي تعريضه بما اذا لم يبيت نظر اذا كان عند الاكل عازما على المبيت ثم من له السفر مع
 رفقة ترحل أو عذر طرأ اذ الواقف لا غرض له ولا حناله في المبيت وانما عبر بذلك على انه الواقع
 أو الغالب من أن الغريب اذا قدم الى رباط مسجل وأمسى به انه يبيت به ويظهر للتعامل
 الفرق بينه وبين ابن السبيل اهـ وما ذكره الاذرى من أن المبيت ليس بشرط متجه ان اطرد
 العرف حال الوقف بدلول لفظ الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال شخص
 تصدقت بهذا على الفقار أو الوارد فقط من غير بيان مكان يطعم فيه ومكان يرد فيه وجرت العادة
 بارادة مكان معين أو لم تجر ما الحكم فيه وهل اذا قلتم بصفة ذلك فهل للناظر أن يطعم فيهما أو يطعم
 من تلزمه نفقته (فاجاب) بانه حيث اطردت العادة في زمن الواقف حال الوقف بارادة مكان معين
 حل الوقف عليه أخذنا من قول ابن عبد السلام وغيره ان العرف المطرد في زمن الواقف حال
 وقته بمنزلة المشروط في وقته فلا يعلى الا من ورد ذلك المكان وأما اذا لم تجر العادة قياسا على قولهم
 لو قال وقفت هذا على مسجد ولم يعينه ولم تطرد العادة بارادة مسجد معين بمال الوقف وقولهم لو
 وقف على أحد الرجلين لم يصح وعلى قول ابن الصلاح أنه لو وقف على من يقرأ على قبره ولم يعلم
 قبره بطل الوقف وعلى قضية كلام النهاية أنه لو وقف على من يقرأ على قبره ولم يعين للقراءة مدة
 معلومة لا يصح الوقف وعلى قول بعض المتأخرين في مال موقوف على مصلحة البلاد لا بد أن تكون
 البلاد معينة معينة مسجلة والا لم يصح الوقف وعلى قول ابن تيمية في المصنف لو قال وقفت هذه مدة
 على جميع الناس أو على بني آدم أو على أهل بلد لا تخصي أهله كقوله كبتغداد لم يجز ولا على بني
 نعيم ولا على من ولد في هذا العام ولا على من افتقر ولا على من قدم في هذه السنة اهـ ويحتمل
 ان يقال يصح الوقف لان قوله على الفقار أو على الوارد لا إيهام فيه من حيث الوصف وانما فيه
 إيهام من حيث المكان وذلك لا يضر فهو كما لو وقف على الفقراء وأطلق فانه يصح لان الوقف هنا
 على جهة معينة والجهل فيها بالمكان لا يضر وبهذا فاوت سورة السؤال ما مر عن ابن الصلاح وغيره
 لان الوقف ثم ليس على جهة معينة حيث لم يكن على جهة اشتراط تعيين الموقوف عليه بال شخص أو
 بالوصف المميز له عن غيره وذلك مقتود في تلك المسائل أما مسألة المسجد وأحد الرجلين فواضح
 وأما مسألة ابن الصلاح فلانه كما ذكره بخصوص بجهة خاصة فاذا تعذرت لغا وبؤيده قواهم لو قال

أي بكر أو معتزلي ان الخير
 والشر من العبد فانه
 لا اعتبار باعتقادهما فان
 قلتم بعدم وقوعه في الفرق
 بينها وبين هاتين المسئلتين
 (فاجاب) بانه لا يقع على
 الخالف الطلاق المذكور
 والفرق بينها وبين هاتين
 المسئلتين أن حكمهما من
 العقائد فلا يعذر المخالف فيه
 وقد اتفق عليه من يعتد
 باتفاقهم بخلاف حكم
 مسئلتنا (سئل) عن
 شخص عكك على زوجته
 طلاقا واحدة حلف بالطلاق
 الثلاث انه مابق يكتب مع
 رفيقه في الشهادة شيا فاف
 خلاصه من الحنف (فاجاب)
 بانه ان لم ينو الخالف تعليق
 الطلاق على اجتماع كتابته
 وكاتبه رفيقه في ورقة تخلص
 من الحنف بان يكتب أولاً ثم
 يكتب المحلوف عليه في تلك
 الورقة ثانيا اذ لم يكتب
 الخالف مع المحلوف عليه
 وانما كتب المحلوف عليه مع
 الخالف (سئل) عن رجل
 حلف بالطلاق الثلاث انه
 يسافر الى القاهرة في هذه
 السنة في زمن يمكنه فيه السفر
 اليها ثم مضت السنة
 المذكورة ولم يسافر ولا عذر
 له في ذلك فقيل له طلق
 زوجته فقال انا كنت
 أظن آخر السنة يوم عاشوراء
 وأسافر فيما بقي منها وهو
 عامي فهل يقع عليه الطلاق
 أولا (فاجاب) نعم يقع
 عليه الطلاق الثلاث
 لعدم سفره في تلك السنة مع

وقفت هذا ولم يذ كر جهة بطل وما اقتضاه كلام النهاية فيه نظار وان اقتضى كلام الاصحى اعتماده وما ذكره بعض المتأخرين ليس فيه تعيين للجهة وما ذكره ابن خبيران ضعيف والمعتمد الصحة ويجوز الاقتصار في الصرف على ثلاثة في جميع الصور التي ذكرها واذا قلنا بالصحة في صورة السؤال ولم تجر العادة بإرادة مكان معين فالذي يتجه ان الناظر الخاص أو العام وهو الحاكم فان لم يكن بيد الوقف حاكم فاهل الخير والصلاح من أهلها يتولى صرف هذا الوقف في الفطور أو اطعام الورد في أى مكان اقتضى نظره ان فيه المصلحة وان كان غير بلد الوقف لان الجهة اذا لم يعين للصرف فيها مكان كان الأخيرة في الصرف فيها الى الناظر كما لا يخفى والذي دل عليه كلامهم ان الناظر ليس له ان يظهر منها فقد صرحوا بأنه ليس للناظر من غلة الوقف الا ما شرط له وبأنه لو عمل من غير شرط لم يستحق شيئا فليرفع الامر الى حاكم ليقرر له أجرة مثل فعله ويحتمل أن له ان يستعمل بالاختصاص قياسا على الولي لتصريحهم بأنه في مال الوقف كولي اليتيم هذا فيما يتعلق باخذة لنفسه وأما منع اعطائه لمن تلزمه مؤنته فيحتمل أخذها من قول الشافعي رضى الله تعالى عنه اذا قال الموصي ضع ثلثي حيث شئت لم يضعه في نفسه وابنه وزوجته ولا ورثة الموصي ولا فيما لامصلحة فيه للميت وأفتى الدارمي بأنه لو قال فرق ثلثي لم يعط نفسه ولا من لا تقبل شهادته ولا من يخافه أو يستصله وقال القاضي أبو الطيب له الصرف لابويه وأولاده والمعتمد في الوصي الاول وقياسه ان الناظر مثله لان الموصي قوض الوصي الدفع لمن شاء ومع ذلك لو شاء من تلزمه نفقته لم يجز فالناظر كذلك ويحتمل الفرق بأن الوقف هنا على جهة أفرادها ليسوا مقصودين بطريق الذات بل من حيث دخولهم تحت ضابطات تلك الجهة ومسماهما بخلاف الوصية فانما لم يقصد بها الجهة وإنما قصد بها أفراد من الناس لكن وكل تعيينهم الى الوصي واجتهاده فاخياره من تلزمه نفقته يتنافى ما قوضه اليه من الاجتهاد لان اختيار أولئك للنفس فيه حفظ يعود عليه منه منفعة فلم يتناول اذن الموصي وتفرغ يرضه التعيين اليه لانه لا اجتهاد فيه لان داعية ايتارهم تبطل أنه من حيث الاجتهاد وتقضى ان سببه عود منفعة عليه وهذا المعنى ليس موجودا في ناظر الوقف لان الوقف ربا الاستحقاق في وقفه بجهة موصوفة بوصف فكان من وجد متصفا بتلك الصفة جاز اعطاؤه لانه لا اجتهاد هنا حتى يقال فيه بمثل ما مر في الوصي والذي يترجح عندى الات من الاحتمال الاول قياسا على الوصي ولا تأثير للفرق المذكور لما علمت أولا من أنهم صرحوا بمنع أخذه لنفسه ولا شك أن اعطائه بموته فيه اعطاء لنفسه لان به تتوفر مؤنة المومن الواجبة عليه نعم لو فرض أنه لا يتوفر عليه بالاغناء شيء كان على المومن دين أو كانت الزوجة لا يكفها ما يجب لها من النفقة فلا يبعد حينئذ جواز الدفع اليه أخذها من قولهم يجوز له حينئذ دفع زكاته اليهم ويظهر ان يقال بنظر ذلك في مسألة الوصية المذكورة وان اقتضى اطلاق الشافعي والدارمي السابق خلافه فان قلت قضية النسوية بين ما هنا والوصية التسوية بينهما في أن الناظر لا يجوز له الدفع الى ورثة الوقف كما لا يجوز للموصي الدفع الى ورثة الميت قلت الفرق بينهما واضح وهو أن الوصية للوارث متمنعة الا بإجازة باقي الورثة بخلاف الوقف عليه فلم يحمل لفظ الموصي على ما يشمل وارثه بخلاف لفظ الوقف لصدقته الدائمة وهي على القريب أفضل منها على البعيد بخلاف الوصية فان أظهر مقاصدها التملك بعد الموت وهو حينئذ متمنع على الوارث لانه ملكه بالموت وبهذا يعلم فرقان ما بين الوصية والوقف في هذه الصورة فان قلت مر عن الدارمي ان الوصي لا يعطى من يخافه أو يستصله فهل يقال بنظره في ناظر الوقف قلت يحتمل أن يقال بنظره هذا أيضا ويحتمل أن يقال بالفرق وهو الذي يتجه ويفرق بان غرض الخوف أو الاستصلاح يتنافى ما قوضه اليه من الاجتهاد بخلافه في الوقف فان

الواقف أناطه بصفة بحيث وجدت جاز للناظر الصرف وان كان لخوف أو غيره ومن ثم يظهر انه لو قال لوصيه فرق ثلثي على الفقراء جاز له الدفع لكل متصرف بالفقير والخوف أو نحوه لانه قطع اجتهاده باناطة الاعطاء بالوصف الذي عينه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال شخص قصدت بارضى الفلانية على أولادى في غيبة آل فلان وآل فلان ان قاموا بالغيبة فهم بينهم والا فهمى لمن قام بالغيبة ومراده فيما يظهر بالغيبة ضيافة من ذكر والغالب في مثل ذلك ان يقصد المتصدق ارفاق القائم بهذه المكربة والمثل عليها وأن لا يتخلل بها (فاجاب) بأن هذه المسئلة متوقعة على فهم المراد منها وهو غير متضح فان قول الواقف على أولادى في غيبة آل فلان الخ كلام متناقض لانه ان أراد بقوله في غيبة آل فلان أن آل فلان يستعينون بهذه الارض على ضيافتهم فانضاه قوله على أولادى وان أراد أن أولاده يستعينون بها في ضيافتهم لآل فلان فانضاه وآل فلان ان قاموا بالغيبة الخ لانه صريح في أنهم مضيفون لأضياف فان أراد بآل فلان نفس أولاده بان ذكر ما يصح انصاف أولاده به صح المراد وكأنه قال على أولادى في ضيافتهم للناس ان قاموا بها فهمى بينهم والا فهمى لمن قام بها وحينئذ فحكمه كونه عدل عن ضيافتهم الذي هو مقتضى ظاهر السياق الى ضيافة آل فلان ليبين شهرة أولاده لان العدول عن الاضمار الى الاظهار لا بد له من حكمة وعلى فرض أنه أراد هذا المعنى فالحكم الذي يقتضيه كلامهم حينئذ أن أولاده لا يستحقون هذه الارض الا ما داموا قائمين بالضيافة وان كل من قام بها من أولاده أو غيرهم يستحق منفعة هذه الارض فان ساوت مؤن الضيافة أو نفقت عنها فظاهر أنه يصرفها فيها وان زادت استحق القائم بالضيافة الزائد فان قلت فاذا أتى الواقف بكلام متناقض ما حكمه قلت الذي يظهر في ذلك العمل بما دل عليه السياق وقرائن الاحوال أخذنا من قول الباقرى في فتاويه في واقفة كتبت في كتاب وقفها وجعلت النظر الى أن قالت لنفسها أيام حياتها ثم للارشد فالارشد من أولادها ثم من أولاد أولادها ثم من أولاد أولادهم هذه عبارتها هل ندخل الطبقة الثانية من الاولاد نعم يدخل في النظر الارشد فالارشد من الطبقة الثانية وما كتب من قولها من أولادها ثم من أولاد أولادهم هو من الموقوف فانه جاء يكتب من أولادهم ثم من أولاد أولادهم فذكر من أولاد أولادهم سهوا ويدل على هذا أن عافلا لا يمنع أولاد الاولاد من النظر ويعطى النظر لأولاد الاولاد فجميع العالي ويعطى النازل ويمنع الاصل ويعطى الفرع ويدل لهذا ما كتب قبله بسطور ثم من بعده لأولاده ثم لأولاد أولاده وقوله فيما بعده ثم من بعدهم لأولاد من له أولاد منهم ثم لأولاد أولادهم ومع السهو الذي نسبناه للموقوف وأيدناه بما قررناه فانه يدخل أولاد أولادها في قولها ثم للارشد فالارشد من أولادها وتكون القرائن المذكورة قاضية بدخول ولد الولد في الاولاد ثم قال والجود على مجرد ما كتب وظهر أنه سهو بمقتضى ما قررناه خروج من طريقة الفقهاء الغافلين على الجواهر المعبرة اه فان قلت فما الذي يدل عليه السياق وقرائن الاحوال هنا قلت هو المعنى الثالث الذي قدمته لانه لا يلزم عليه تناف في اللفظ ولا تناقض بخلاف المعنيين الاولين فان قلت هذا ظاهر فيما اذا كان المقيد لذلك مكتوب الوقف لا مكان الغلط أو السهو من الموقوف بخلاف ما اذا سمع من الواقف هذا اللفظ قلت لا خصوصية للموقوف بهذا بل اذا سمع من الواقف كلمات متناقضة حكمنا عليه بالسهو في بعضها ورجعنا مقابله وعملنا به بقرائن اللفظية أو سالية فان قلت تلك القرائن ما حكمه بان قال هنا على أولادى في غيبة آل فلان وذكر وصفا لا يمكن تنزيهه على أولاده بل على أناس مشهورين غيرهم قلت الذي يظهر في ذلك اننا نعمل باللفظ الاول لسبقة وتلغى ما حصل به المتناقض من اللفظ الثاني ونظيره ما قالوه فيما لو اختلف الزوجان في الرجعة ولا يبينه لاحدهما ولا مرجح

المذكور (سئل) عن رجل قال لا خبز وخبزك فقال هي طاق ثم قال قصدت أجنبية أو هذا الخائنا أو الدابة هل يقبل قوله أولا (فاجاب) بأنه لا يقبل قول المعلق المذكور ويقع عليه الطلاق (سئل) عن رجل يملك على زوجته طاعة وعلق لها أنه متى تزوج عليها وثبت ذلك عليه بطريقه الشرعى تكون طالق ثم تزوج عليها ولم يثبت ذلك عليه لدى حاكم ولكنه مقرر به قول يقع عليه الطلاق أولا (فاجاب) بأنه يقع عليه الطلاق المذكور اذ من ثبوته بطريق الشرعى اقراره به (سئل) عن رجل حاف بالطلاق أنه ما يفعل هذا الشيء فاقناه قاض بعدم الوقوع بفعله ففعله اعتمدا على قول المفتى صحة ذلك ثم تبين أن الحكم بخلاف ما قاله فهل يقع عليه الطلاق أولا أم يفرق بين المفتى العالم والجاهل أم كيف الحال (فاجاب) بأنه لا يقع الطلاق على الخائف ان ظن صحة ما أقنأه المفتى سواء كان المفتى عالما أم جاهلا (سئل) عن رجل طلق زوجته انه متى نقلها من مسكن والدها بغير رضاها وأبرأته من آخر قسطا من أقساط صداقها عليه كانت طالقا طلقه تلك بها نفسها ثم ان حاكما شافيا انقأها فهل يقع عليه

صحتها أو بلا نية أولامته
وهي من زوجة أو معدة أو
مرتدة أو مجوسية هل عليه
كفارة أم لا (فاجاب) بأنه
لا تجب عليه كفارة (سئل)
عن قال لزوجته أنت
طالق ثلاثا لا واحدة ماذا
يقع عليه (فاجاب) بأنه
يقع عليه طلاقان (سئل)
عما لو طلق الطلاق بفعل
من يبالى بتعليقه ولم يقصد
منعه ولكنه لم يفعل ناسيا
أو مكرها أو جاهلا هل يقع
عليه الطلاق أولا (فاجاب)
نعم يقع الطلاق (سئل) عن
حلف بالطلاق أنه لا يقيم في
بلد شهرا أو أطلق فأقام
شهرا فمرفا هل يحث كماله
نذر أن يعتكف شهرا
(فاجاب) نعم يحث (سئل)
عن شخص تشاجر هو
وزوجته في أمر من الأمور
قد فعله فاطبق كفه وقال ان
فعلت هذا الاسرافات طالق
مخاطبا يده فهل يقع عليه
الطلاق أولا (فاجاب) بأنه
يقع عليه الطلاق المذكور
ظاهر أو يدين كقولهم
طالق وقال أدت أجنبية
اسمها ذلك بل الضمير أعرف
من الاسم العلم (سئل)
عن حلف بالطلاق أن
زوجته لا تطعم أولادها لبنا
ولاشيا إلا أن أطعمهم بيده
فهل إذا أطعمهم مرة
واحدة تفعل البين (فاجاب)
بأنه تحلل البين بالمرّة
المذكورة (سئل) عن
حلف بالطلاق أن زوجته

بان لم يبيّن يوما من أن المصدق هو السابق بالصوى لان دعواه وقعت صحيحة والثانية وقعت
مناقضة لها فعمل بالاولى لسبقها والحكم بصحتها قبل أن تقع الثانية فكذلك يعمل هنا اذا غرض
فقد تلك القرائن بالاولى لسبقها والحكم بصحتها قبل أن يتأقنا بالثاني فاذا تأقنا به قلنا هذا باطل
لانه صدر منه أولا ما يبطله وحينئذ فيحكم بدلول قوله على أولادى في غيبة آل فلان ويلقى قوله
وآل فلان الخ لانه هو الذى حصلت به المناقضة كما تقرر أولا فان قلت يمكن تصحيح اللفظ من غير
هذا التكلف جميعه بان يكون المراد انه وقف هذا على أولاده ليعينوا به آل فلان اذا قام آل
فلان بضيافتهم للناس فان لم يقوموا بها وقام بها غيرهم فهي لاولئك الذين قاموا بها ويكون
فاثمة قوله على أولادى انه اذا لم يوجد من يقوم بالضيافة يكون للأولاد وبصر الوقف على ضيافة
آل فلان للناس ثم ان لم يوجدوا وامتنعوا كان على من قام بالضيافة غيرهم ثم ان لم يقوم بها أحد
كان على الأولاد يأكلونه من غير أن تجب عليهم ضيافة أحد قلت نعم يمكن حله على ذلك لان
تصح جميع اللفظ أولى من إهمال بعضه وحينئذ فيعين العمل بقضية ذلك ويمكن حل كلام
الواقف عليه لامكانه بل ظهوره فان الغالب ان الشخص يشدد في الوقف على غير أولاده بما لا يشدد
به في الوقف عليهم لما تقرر من انه لم يشترط في استحقاق أولاده الا عدم من يقوم بالضيافة غيرهم
فاذا لم يقوم بها أحد غيرهم استحقوها وان لم يضيفوا أحدا فان قلت قد قال السائل ومراده فيما
يظهر بالقيمة الخ فاشعر ان هذا اللفظ ليس موضوعا في عرف تلك البلاد للضيافة واذا لم يكن موضوعا
لها عرفا ولا لغة فكيف يحتمل عليها بياضى الرأى قلت انما يحتمل اللفظ في باب الوقف ونحوه على
وضعه الشرعى فان لم يكن فالذى يظهر لى حله على وضعه العرفى ان كان عاما والواقف من أهل ذلك
العرف والا فوضعه العرفى عند الواقف فان انتفى العرف بقسميه حل على معناه للعرفى ان أمكن ان
الواقف بعرفه والا بطل الوقف لتعذر العلم بدلول لفظ الواقف فهو كما مر فيما لو وقف على من يقرأ
على قبره وتعذر العلم بعين قبره بل ما نحن فيه أولى كما لا يخفى فحينئذ فلفظ الغيبة ان عهد في عرف
الواقف حله على الضيافة تأتي فيه مامر وان لم يعهد استعماله في ذلك وانما كان حل عليه بى ادى
الرأى فلا يعتد بهذا الجدل بل ان تعذر حله على معنى صحيح لغة وعرفا حكم بطلان الوقف والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن خشب على خايسة موفوفة اقتضت الضرورة بيعه هل يجوز
صرفه فيما يتعلق بمصالح المسجد غير الخايسة (فاجاب) بأنه حيث فرض جواز بيع الخشب المذكور
وصحة بيعه لا يجوز صرفه على المسجد كما يصرح به قولهم لا يصرف لحشيش مسجد السقف ماعين لحشيش
الحصر ولا عكسه ولا للبود ماعين لاحدهما ولا عكسه وقولهم لو تعامل مسجد لم ينقض مالم يخف على
نقضه والا نقضه الحاكم وبني به مسجدا آخر ان رأى ذلك والا لحفظه وبناءه بقربه أولى ولا
يجوز أن يبنى بنقضه بئرا كما أن البئر لو خربت بني الحاكم بنقضها بئرا أخرى لا مسجد وبراى
غرض الواقف ما أمكن اه وبما تقرر علم أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون محل الخايسة عامرا
أو خرابا أما اذا كان عامرا فواضح انه يصرف غلتها وأما اذا كان خرابا بحيث صار لا ينتفع بها
فانه يحفظ غلة الموقوف عليها كما أن المسجد اذا خرب لا يبطل وقفه قالوا لامكان الصلاة فيه
ولامكان عوده كما كان وكما أن الموقوف على الثغر اذا اتسعت خطة الاسلام وحصل فيه الامن
يحفظها ناظرة في زمن الامن لاحتمال عوده نفرا (وسئل) عما لو نقل خشب مسجد خراب بشرطه
لمسجد أقرب اليه فعمربه ثم عمرت بمسجد الخراب والمسجد فهل يرد خشبه اليه أولا (فاجاب)
بان الذى يظهر لى فيها أخذ من كلامهم ان الخشب المذكور لا يرد الى المسجد الاول وذلك لان
أصحابنا قالوا لو خرب المسجد وخاف على نقضه نقضه الحاكم وبني به مسجدا آخر ان رأى ذلك والا

حفظه وبناءه بقربه أولى اه فافهم ذلك أنه اذا بني به مسجدا آخر لا ينقض وان عمر المسجد
الاول وبوجه بان الاول لما قرب وكانت المصلحة في نقل نقضه الى غيره كان ذلك الغير مستحقا
لذلك النقض فاذا نقل اليه وبني به امتنع حينئذ هدمه منه وورده الى محله الاول وتظهر ذلك ان
غير البعان الاول من مستحق الوقف لو ورد الوقف لم يعبد اليه ولو قبل حكم الحاكم به لغيره
خلاف الروايات كما بينه الاذرى وان سبكت الشيطان عليه أى على ما قاله الروايات فان قلت يمكن
الفرق بان الراد مقصر فلم يعد اليه معاملة له بتقصيره بخلافه في المسجد قلت قد يكون معذورا في
الرد كان يظن عدم صحة الوقف ومع ذلك لا يستحق وان رجع وقال كنت معذورا وبين عذره كما
أفهمه اطلاقهم فان قلت يؤيد النقل الى المسجد الاول انه لو وقف على فقراء أولاده وأراجل بناته
استحقوا عند وجود الشرط وهو الفقر وعدم الزوج ومنعوا عند عدمه بان وجد الغنى أو الزوج
وهكذا متى وجد عاد الاستحقاق ومتى انتفى قلت المظن في الاستحقاق وعدمه هذا النظر الى
وجود الشرط وعدمه علا بما شرطه الواقف لاختلاف الغرض وأما في مسألة المسجدين المذكورة
في السؤال فليس فيها شرط واقف يدار عليه الحكم ويختلف به الغرض فادبر الامر فيها على ما شهد
به قرائن الاحوال ويقضى بالوفاء بمقصود الواقف ولا شك ان واقف النقض ليس قصده تخصيص
محل به وانما قصده أن يكون نقضه بمسجد سواء الذى عينه أم غيره بحيث خرب ماعينه ونقل الى
مسجد غيره فقد وفى بمقصوده فاذا عاد ماعينه لا يعود النقض اليه لانه لا موجب له اذ لا موجب للعود
الا لتوفيق بمقصود الواقف وذلك غير موجود في مسئلتنا لما تقرر من حصول مقصوده ببناء نقضه
أى مسجد كان ويشهد لذلك فرقه في المسئلة السابقة أعنى الاعطاء عند وجود الشرط والحرمات
عند عدمه وبين ما لو قال وقفت على أمهات أولادى الامن تزوجت أو استغنت منهن فتزوجت
أو استغنت واحدة منهن فانها تخرج عن الاستحقاق ولم يعد استحقاقها بطلاقها وفقرها والفرق
أنها لم تخرج به عن غيرها تزوجت أو استغنت وان غرض الواقف ان يبق له أم له أم ولده ولا يخلفه
عليها أحد فمن تزوجت لم تف فعلم بذلك صحة ما تقرر من رعاية غرض الواقف من عود الاستحقاق وعدمه
فان قلت ظاهر كلامهم أن غلة المسجد الخراب تعود اليه بعود عمارته وان كانت قد صرفت الى
الفقراء والمساكين على ما قاله الماوردى وخزم به في البحر أولا قرب الناس الى الواقف على ما حرم
به في البحر في محل آخر أولا قرب المساجد اليه على ما قاله المتولى وهو المحجة ان لم يرج عوده والا
فالمحجة قول الامام انه يحفظ لتوقع عوده وقضية عود الغلة يعود العمارة ان النقض يعود اليه
بعود عمارته قلت الفرق بينهما ظاهر فان عود الغلة لا يترتب عليه محذور لانه شئ خارج عن ذات
المسجد بخلاف عود النقض فانه يترتب عليه محذور وهو هدم المسجد الثاني وكيف يهدم عامر وضع
فيه ذلك النقض يحق لرجاء عمارة خراب زال استحقاقه لذلك النقض يحق لخراجه فن أراد عمارته
قبل له اما أن تعمره كاملا واما أن تتركه وتكونك تعم فيه البعض وتريد هدم مسجد كامل
لتوفيق بعض مسجد لا يمكن من ذلك لان قليل الضرر وهو عدم توفيق الاول لا يزال بكثير الضرر
وهو خراب الثاني هذا ما يضحى في هذه المسئلة وفوق كل ذى علم عليم (وسئل) عن جماعة شركاء
في وظيفة ثم انه جرت العادة بمباشرة الوظيفة المذكورة لاحدهم ثم انه غاب الغيبة الشرعية عن المحل
الذى فيه الوظيفة المذكورة ثم ان الشركاء طالبوا من المتكلمين على المحل في أن يكونوا مباشرين
للوظيفة المذكورة مدة غيبة شريكهم ثم انهم لم يجيبوهم الى ذلك ثم بعد ذلك عرضوا عليهم
المعلوم وطلبوا منهم الاشهاد بذلك حسب العوائد القديمة ثم انهم وجعوا عن أداء المعلوم المستحق
فهل يكون عدم اجابتهم تقصيرا منهم ويستحق أهل الوظيفة المعلوم أم لا (فاجاب) بقوله انما

لا تطلع له يوم كذا ثم ان
زوجة أخيه وضعت القدر
وأوقدت عليه الى أن
استوى وغرفت مافيه
زوجته هل يحث أولا
(فاجاب) بأنه لا يحث بذلك
(سئل) عن شخص خرجت
زوجته من منزلها وقالت أنا
لا أسكن الا في المحل الفلانى
فقال لها ان رحمت قالت
طالق أنت طالق فاستمرت
رائحة ثم انه أدركها ففسكها
ووضعها في غير منزله فهل
يقع عليه طلاق واحدة
أو ثنتان أو يقال ان قصد
بيمينه منها من الذهاب
الى محل معين لم يقع عليه
شئ لانها لم تذهب اليه والا
وقع عليه (فاجاب) بأنه يقع
عليه طلاق واحدة الا ان
نوى باللفظ الثاني الاستئناف
فيقع عليه طلاقان هذا
ان لم يقصد رواجها الى
المكان الذى عينته والا فلا
يقع شئ ان لم ترج اليه وان
قصد غيره لم يقبل منه ويقع
عليه الطلاق ظاهر أو يدين
(سئل) عن ادى عليه
أنه طلق زوجته من مدة
ثلاثة أشهر وان عدتها
انقضت ولم يراجعها فاعترف
به وشهد عليه شاهدان ثم
بعد مدة ادعى انها باقية
في عصمته وأن أعزاقه
المذكورة بناء على طوق
طلاقها بسبب أنه علقه على
عدم دفع مبلغ لتخص في
وقت معين وقدم مضى بلا دفع
لجزء عنه الجزر الشرعى فهل

تقبل دعواه أولا (فاجاب) بأنه تقبل دعواه المذكورة فتسهر في صحتها ان كان ممن يخفى عليه ذلك (سئل) عن رجل قال لا تخرفي عمامتي دينار ذهب خلف الاخر بالطلاق الثلاث انه ليس فيها ذهب خلفها الخالف فخرج منها دينارا ذهباً وقامت بيته شرعية أن الدينار الذهب كان في تلك الغامضة وقت الخلف المذكور فهل يقع عليه الطلاق الثلاث كإدله عليه كلام الشيخ جلال الدين السيوطي في كتابه القول المضي في الحنف في المضي واستشهد لذلك بمواضع في الروضة وأصلها وغيرهما أم لا يقع عليه الطلاق سواء قصد أن الامر كذلك في نفس الامر أم أطلق كذا كره غير الشيخ جلال الدين المذكور أم يفسق بين الخلف بالله تعالى والخلف بالطلاق فيحذف في الثاني دون الاول (فاجاب) بأنه اذا حلف بالله أو بالطلاق على ان الشيء الطلاقي لم يكن أو كان طائفاً منه انه كذلك أو اعتقاداً بجهله به أو نسياناً له ثم تبين له انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فله أحوال أحدها أن يقصد بطلان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا يبحث عنه الخالف على أنه يظن ذلك أو يعتقده وهو صادق في أنه

يستحق كل من الشركاء حصته ان ياتر بقدرها في الوظيفة المذكورة بنفسه وكذا بناتيه ان كانت غير نحو امامة أو تدريس أو كانت نحو امامة والتأنيب مثل المستنيب علماً وورعاً ونحوهما سواء أقدر المستنيب فيه على المباشرة بنفسه أم لا كما ذكره السبكي لكن مال الاذرى الى عدم جواز الاستئابة مع القدوة في نحو الامامة مطلقاً ويعتنع على المتكلمين على المحل منع بقية الشركاء من المباشرة وان جرت العادة بان أحدهم يباشرها وحدها فيعززون على ذلك التعزير الا انهم ثم من أكره على عدم مباشرة وظيفته هل يستحق مملوؤها قال التاج الفزاري ثم وقال الزركشي لا لانها جمالية وهو لم يباشرها والذي يفحصه من ذلك كلام السبكي في الاولى والفزاري في الثانية ولانهم لم أن ذلك محض جمالية والام يقل السبكي ان نحو المدرس اذا مات بصرف لزوجته وأولاده مما كان يأخذه ما يقوم بهم وان توزع في ذلك من جهة أخرى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص وقف أملاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسبه وعقبه وشروط في كتاب وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة واحدة وان لا يدخل عقد على عقد وثبت بينات على يد حاكم شرعي ثم ان الوقف المذكور انحصر استحقاق منافعه في واحد من ذرية الواقف من غير فاقام حاكم شرعي فيما شرعياً على الولد المذكور وأجر بعض الاماكن الموقوفة على شخص والحال ان الولد المذكور غير محتاج الى ايجار ما يؤجر عنه لا الى النفقة ولا الى الكسوة ولا اشئ من الوازم الشرعية فهل الايجار صحيح أم لا وهل للولد مطالبته بالوقف المذكور ولو طالت المدة (فاجاب) متى أجز القيم ذلك أكثر من سنة كانت الاجارة باطلة ومتى أجز سنة فان كان لمصلحة بقوله تعود على الولد المذكور كانت الاجارة صحيحة وان لم يكن في الاجارة مصلحة كانت باطلة وحيث حكمنا بطلان الاجارة طالب بذلك الولد ان كان بالغاً وشيخاً والا وجب على الحاكم أن ينصب قيمياً يطالب بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص وقف داراً مستعملة على عزلتين ومن شروطه بصرف عشرة أشهر مثلاً في قراءة قرآن وتسهيل ما مثلاً ثم أجز نظره الشرعي عزلة واحدة مدة معلومة باجرة معلومة مقبوضة جيعها ثم توفي وبعض المدة باق فهل تؤخذ بقية الاجرة من تركته وتدفع لمستحقها فيبدأ صاحب القراءة وصاحب السبيل بما يخصه كالملا ان كان بقية الاجرة يعمل ذلك والباقي لمستحقه اذا كان شرط الواقف له ذلك بعد العمارة وما حكم العزلة الثانية يدفع للقارئ من أجرها ما يخصه كالملا وهو العشرة الاشرقية المقرر له بها وما فضل من بقية الاجرة لمستحقه يقتسمونه بحسب ما شرطه الواقف وما حكم الوقف اذا شرط الانتفاع به سكناً واسكاناً وشروط فيه أيضاً ان يصرف من ريعه عشرة أشهر للقارئ مثلاً فاذا اتفق المستحقون على السكنى به يلزمهم أن يدفعوا العشرة الاشرقية المشروطة للقارئ ويستقر ذلك في ذمتهم كالدين الشرعي واذا أراد البعض السكنى والبعض الاخر الاجارة وتنازعا وعطلوا مصالح الوقف بمقتضى ذلك فبوجر الناظر عليهم نهراً وبؤدى كل ذى حق حقه بعد العمارة أو يعلقوا عليهم أنجعين أو يعضوا التنا ذلك (فاجاب) بان ما قبضه الناظر من حق المستحقين يرجع به على تركته اذا مات وهو باق عنده وما حصل من ريع الوقف جيعه أو بعضه ينظر فيه لشرط الواقف فان شرط لدى القراءة مثلاً فادرا مملووا والباقي لغيره قدم بجميع ذلك القدر ولم يستحق من بعده الا ما فضل عنه وان شرط له قدر ما مملووا من غير أن يشترط تقديمه فكل ما قبض من القلة يوزع على المستحقين بقدر حصصهم ثم تقدم العمارة في هذه الصورة والتي قبلها وان قوت الموقوف عليهم غلة الوقف لسكنى أو غيرها لزمهم للقارئ أجرة المثل لما قوتوه عليه فان كان بقدر أجره فهو ظاهر أو أكثر صرف الباقي للمستحقين أو أقل لم يكن له غيره واذا أراد البعض السكنى والبعض الاجارة وتنازعا

عند الحاكم أعرض الحاكم عنهما الى أن يتفقا على شئ ولا يحكم عليهما بفعل ولا غيره بل يلزم الناظر بفعل ما قبضه الاصلح من اسكان طالب السكنى والايجار وابست هذه الصورة كصورة الشيخين التي قال فيها في باب القسمة يؤجر عليهما لان الامر ثم ينحصر فيه فاجر عليهما صيانة للائمالك وهنا الامر اغيره وهو الناظر فالزيم بما هو لازم له من فعل الاصلح على أنهما ذكرنا في باب العارية وغيرها ما يقتضى أن قولهما في القسمة أجرايس للتحتم الا ان أراد التصرف والا جازله الاعراض وقضية ما في القسمة أن قولهما في باب العارية وغيرها أعرض ليس للتحتم بل له الايجار عليهما الا أن يفرق بان لكل من المتنازعين أن يستقل بالانتفاع بملكه في صورة العارية ونحوها بالقلع فكان له منسوحة في الوصول الى ملكه فلم ينحصر الامر في الحاكم فاذا أعرض في صورة القسمة ليس لاحدهما الاستقلال بالانتفاع بملكه لشبوهه فانحصر المصل في الحاكم فلم يزل الفصل بينهما بالايجار عليهما صيانة للمالك من التعديل وهذا فرق واضح يعلم به بقاء ما في كل باب على حكمه المقرر فيه ولا يخرج منه شئ الى غيره (وسئل) عن وقف قطعة أرض على مسجد وجعل عليها قدراً معلوماً طعماً في عين كل سنة للمسجد وشروطه له النظار ومراده أن ما بقي من غلتها على ما قرره يكون له ثم لمن له النظر من بعده ما الحكم في ذلك (فاجاب) اذا وقف أرضاً على مسجد وشروط لنفسه منها جزاً فان كان لا في مقابلة نظره بطول الوقف والا بان كان النظر لنفسه ببعض الغلة فان كان ذلك البعض الذي شرطه قدر أجرة مثله مع وان كان أكثر من أجرة مثله لم يصح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن وقف داراً بشروط منها أن يدفع من ريعها في كل عام عشرة أشهر ليعملن يقرأ كذا ويهدى لشخص عينه ثم قرر الواقف بمقتضى أن له النظر شخصاً وأولاده من بعده في تلك القراءة فهل يصح هذا التقرير وهل للنظر عزله ولو بغير جهة ولو نازعه في أنه لم يقرأ ولم يهد من المصدق اذ الاهداء لا اطلاع لاحد عليه (فاجاب) التقرير صحيح للمقرى الاول دون من بعده من أولاده فيستحق ما شرط له وليس للنظار عزل من صح تقريره الاستدخا شرعي له والا لم ينطد عزله وقياس كلامهم في الجملة أنه لا يستحق الا ان أقام بيته على أنه أتى بالقراءة والاهداء المشروطين والبيته لها اطلاع على الاهداء لانه الدعاء عقب القراءة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو وقف شخص يصح منه الوقف شيئاً على مسجد الفلاني ثم أحدث في ذلك المسجد زيادة فهل يصرف الى تلك الزيادة شئ من غلة الوقف المذكور أم لا فان قلتم نعم فلو قال وقفت على المسجد الفلاني بصيغة التعريف فهل يختلف الحكم أم لا وللرافى كلام في باب الايمان في نظير المسئلة يدل على الفرق (فاجاب) الذي يحصل من مجموع كلامهم في أبواب متعددة أنه ان أشار بان قال وقفت على هذا المسجد لم يجز صرف شئ من غلة ذلك الوقف الى الزيادة الحادثة بعده لان الإشارة الى شئ تقتضى تعيينه وحضوره واذا تبين موجود للوقف بالنص من الواقف عليه لم يجز صرف شئ من ذلك الوقف الى غير المتعين المذكور ويؤيد ذلك بل يصرح به قول النووي ومن تبعه من المحققين ان المضاعفة في مسجد صلى الله عليه وسلم خاصة بما كان موجوداً في زمنه دون الحادث فيه بعده وان كان الحادث لذلك مثل عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما أخذنا من مفهوم الإشارة في قوله صلى الله عليه وسلم وصلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام نخرج بقوله هذا ما زيد فيه فان الإشارة لا تتناول فلا تضعيف في الصلاة فيه وأما ما اعترض به على النووي من الآثار الكثيرة وأحاديث تقتضى عموم المضاعفة للزيادة وأطالوا في ذلك الاعتراض فقد وردته عليهم في حاشية متأسكه الكبرى وخلاصة ذلك أن ما اعترض به عليه من الآثار والأحاديث لم يصح منها شئ فلم أصل لمعارضة مفهوم الإشارة الذي قررناه فعملنا به ويدل على اعتماد ما نقله الشيخان وأقرامه أنه

ظان ذلك أو يعتقده ثانياً أن لا يقصد شيئاً فلا يبحث على الاظهر حلالاً للغة على الحقيقة اذ حكم الخالف انما هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة بحسب ما في ظنه لا بحسب ما في نفس الامر لحسبان الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورواه ابن ماجه وغيره وصحهما ابن حبان والحاكم أي لا يؤخذ بهما ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المذاف وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حث الناس والجاهل في مواضع منها قوله ما في الاعيان ان البين تنعقد على الماضي كما تنعقد على المستقبل وأنه ان كان جاهلاً في الحنف قولان كن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسياً ومنها ما حلف الشافعي ان مذهب الشافعي أصح المذاهب وحلف المالكي ان مذهب مالك رضي الله تعالى عنه خير المذاهب وحلف الحنفي كذلك والحنبلي كذلك لم يبحث واحد منهم لان كل واحد منهم حلف على غلبة ظنه ومنها ما جالس مع جماعة فقام وليس خلف غيره فقالت له امرأته استبدات بحظك خلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجيع ولم يعلم انه أخذ به لم يبحث وما

قررت في هذه الحالة من عدم الحث هو المعروف ثالثا ان يقصد أن الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد بالتعلق فيكون حكمه حكمه فيجوز حيث كان يقع الطلاق المعلق عند وجوده وفيه وعلى هذه الحالة يحمل كلام الشيخين في مواضع منها ما قاله في تعليق الطلاق من أنه لو أشار إلى ذهب وحلف بالطلاق أنه الذي أخذ منه فلان وشهد عدلان أنه ليس ذلك الذهب طلقت على الصبح لانها وان كانت شهادة على النفي الا انه نفي يحيط به العلم وقد حصل بعضهم هذه المسئلة على التعمد وان لو حلف بالطلاق ما فعلت كذا فشهد عدلان بأنه فعله وصدق به ما لم يزل الأخذ بالطلاق وأنه لو قال السني ان لم يكن الحبر والشر من الله فامرأتى طالق وقال المعتزلي ان كانا من الله فامرأتى طالق أو قال السني ان لم يكن نو بكر أفضل من علي فامرأتى طالق وقال الرافضي ان لم يكن علي أفضل من أبي بكر فامرأتى طالق وقع طلاق المعتزلي والرافضي بل أفتى القاضي حسين بأنه لو حلف شافعي بالطلاق ان من لم يقرأ الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وحلف حنفي أنه يسقط وقع طلاق زوجة الحنفي وقد علم أن ما ذكره

لو حلف لا يدخل هذا المتجبد قد دخل زيادة حادثة فيه لم يحث قالوا لان اليمين لم تتناول الزيادة حال الحلف وهذا صريح في مسئلتنا بما قدمته اذ اليمين والوقف من واحد من حيث مراعاة الالفاظ ومدلولاتها ما أمكن وان لم يشر بان قال وقفت على مسجد بلد كذا أو على المسجد الغربي منها مثلا جاز صرف غلة ذلك الوقف الى الزيادة الحادثة لانه لما لم يشر اليه لم يأت بما يقتضي التعيين والاعتصار في الموجود وانما أتى بما يشمل الحداث كالاصل لانها معا يسميان باسم واحد وهو مسجد كذا أو المسجد الفلاني فيتناولهما الفظة ومع تناوله لهما لا ينظر للخارج لان القرائن الخارجية لا ينتظر اليها الا اذا لم يقع في الالفاظ ما يتخالفها ويدل على ذلك بل به صريح من اتحاد الوقف والامان من الحيشية التي قدمتها قول الرافعي لو حلف لا يدخل مسجد بني فلان حثت بالزيادة الحادثة فيه ووجهه ما قدمته من أنه حيث لم يشر فكلامه شامل للزيادة أيضا فحثت بها كالاصل لان لفظة شامل لهما واذا ثبت شمول الالفاظ لهما في الامان ثبت شموله لهما في الوقف لاتحادهما فيما مر وكلاضافة في هذا المعرفة بالالف واللام بجامع شمول الالفاظ فيهما كما يدل عليه قول أئمتنا في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة في مسجدى هذا أن المضاعفة في مسجد مكة تم الزيادة الحادثة فيه أيضا وبما يدل على أنه لا فرق بين المعرف والمضاف أن في بعض الروايات مسجد الكعبة وفي رسالة الحسن البصري وقال صلى الله عليه وسلم من صلى في المسجد الحرام صلاة واحدة جماعة كتب الله تعالى له ألف ألف صلاة وخمس مائة ألف صلاة وبها يعلم المساواة بينها وبين المسجد الحرام واذا تساوى في ذلك أخذنا مما تقرّر فليساويا في مسئلتنا أخذنا منه أيضا لان المدار فيما نحن فيه على مراعاة الالفاظ ومدلولاتها ما أمكن وما ذكره الرافعي في الامان لا يدل على الفرق بين المعرف والمضاف وانما يدل على الفرق بين المضاف والمضاف اليه ونحن نقول بذلك كما قررناه ولكن نقول أيضا بان المعرف كالمضاف أخذنا من الحديث وكلامهم الذي ذكرناه فانهم قائلون بعموم المضاعفة في مسجد مكة لزيادته مع ورود التعبير فيه بالمسجد الحرام ومسجد الكعبة فلو افترقا لقوالا بافتراق الحكم عملا بافتراقهم فلما قالوا باتحاده مع ورودهما دل ذلك على اتحادهما وهو المطلوب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص وقف وقفا على جهة يصح الوقف عليها وجعل النظر في ذلك الوقف لشخص عنه وجعل للنظر المذكور الاكل منه وقضاء دينه وغير ذلك فهل يصح الوقف المذكور فان قلتم نعم فهل يفرق بين أن يأتي في ذلك بصيغة شرط فلا يصح أولا فيصح وحيث قلتم بالصحة مطلقا أولم يأت بصيغة شرط فهل للنظر الأخذ والاستقلال به من غير مراجعة كما حكمكم والقدر الذي يجوز له أخذه وهل للموقوف عليهم الاستقلال بأخذ غلة الموقوف عليهم أو يفرق بين صيغة الشرط وعدمها وبين الجهة والمعين (فاجاب) يصح الوقف مع التخصيص على ما ذكر في النظم سواء أتى بصيغة شرط أو بما يفهم الشرطية كما شمله قولهم تصح شروط الوقف ويعمل بها ما لم يخالف الشرع وظاهر أن ما ذكره هنا من شرط أكل الناصر وقضاء دينه لا يخالفه بل قولهم يجوز أن يشترط للنظر أكثر من أجرة مثله شامل لهذه الصورة فهي تمام صدقات اطلاقهم والذي يظهر أنه لا يجوز للنظر أن يستقل بأخذ ما شرط له لانهم ألحقوه بالوكيل في بعض المسائل والوكيل لو قال له موكله اعط هذا الفقير فان شئت أن تضعه في نفسك فافعل لم يجز له اعطاء نفسه على ما اقتضاه كلام الشيخين لكن نازعهما فيه الزكوى وغيره فعلى الاول المنع في الناصر واضح لانه اذا امتنع على الوكيل ومثله الوصي اعطاء نفسه مع النص له عليه فالولي أن يمتنع على الناصر لان الوقف في صورة السؤال لم ينص له على تولي الأخذ بنفسه وكذا على الثاني لما تقرّر من الفرق بين الناصر في صورة السؤال

والوكيل والوصي لان الموكل أو الوصي ثم قوض لثابته الاستقلال بالأخذ والوقف في صورتنا لم يقوض له ذلك وسيأتي أن الموقوف عليه لا يستقل بالأخذ وهو صريح في منع الناصر من الاستقلال لانه موقوف عليه في صورتنا وأخذ له ينافي ذلك فقد قالوا يجوز أن يشترط للمتولي عشر الغلة أجرة لعمله وسوج فيه تبعا لبعض المستحقين والا فالأجرة لا تكون من معدوم ثم اذا عزله بطل استحقاقه لانه انما كان في مقابلة عمله فان لم يتعرض لكونه أجرة كان جعلت للمتولي عشرها استحقاقه وان عزله لا يتوقف عليه اه وما في مسئلتنا لم يتعرض لكونه أجرة فيسحقه الناصر وان اعزل عن النظر وحيث منعاه من الاستقلال لزمه رفع الامر الى الناصر العام وهو الامام أو نائبه ليعطيه ما شرط له وهو الاكل وظاهر أن المراد به كفايته للائحة به يوما بيوم كنفقة القريب وليس له اعطام ماله لان شروط الوقف يقتصر فيها على مؤدى الالفاظ الدالة عليها ومؤدى ما في السؤال أكله وحده فلم تجز الزيادة عليه من أكل غيره وكسوته هو نعم ان اطرد عرف قوم منهم الواقف في زمنه وعلم به بان يعبروا بالاكل في نحو ذلك عما يشمل الكسوة ومؤنة من تلزمه نفقته نزل الوقف عليه كما اقتضاه كلام الامامين ابن عبيد السلام وابن الصلاح وليس للموقوف عليه الاستقلال بأخذ غلة الموقوف لان ذلك من وظائف الناصر لقولهم من وظائفه جمع الغلة وقسمتها على المستحقين سواء اشترط الواقف عليه ذلك أم أطلق فان قلت ينافي ما تقرّر من أن الناصر لا يقبض من نفسه لنفسه قولهم يمنع اتحاد القابض والمقبوض الا في مسائل وعدوا منها الساعي فانه يقبض من نفسه لنفسه وقياسه الناصر بجامع أن كالا متصرف على الغير قلت لا ينافيه لان صورة الساعي خرجت عن الاصل اعني لم يوجد مثله في الناصر وهو أن الساعي نائب الشرع وليس في الحقيقة نائباً عن أحد مخصوص فلم يتحقق فيه السبب المقضي لامتناع اتحاد القابض والمقبوض بخلاف الناصر فانه نائب خاص عن شخص خاص هو الواقف مثلا أو حاكم بلد الواقف فلا يجوز فيه اتحاد القابض والمقبوض لاختلاف جهة القبض من غير ميم لذلك الاختلاف وأما الساعي فلم يختلف الجهة فيه لان كلامه قبضه واقباضه انما هو بجهة السعاية فقط فلم يخرج فيه لمميز ثم رأيت البلقيني أخذ من افتاء ابن الصلاح أن للولي اذا تبرم بحفظ مال مولاه أن يستقل بأخذ ما يقرره له الحاكم لورفع الامر اليه أن له ذلك هنا وهذا صريح في مسئلتنا أن للنظر أن يستقل بأخذ ما شرط له وهو ظاهر ان قلنا بما أفتى به ابن الصلاح يمكن ظاهر كلامهم أنه لا يستقل بل لابد من رفع الامر للقاضي في الولي ومثله الناصر بالاولى على أن قياس الناصر على الولي قابل للمنع كيف وقد صرحوا بأنه لا يجوز للنظر أن يقتصر لعمارة الوقف الا باذن الامام أو نائبه وبان ولي اليتيم لا يحتاج فيه لذلك وأما منازعة البلقيني في هذا فاني رددتها في شرح الارشاد حيث قلت ونازع البلقيني في اشتراط اذن الحاكم في الافتراض وقال التحقيق أنه لا يشترط ومال اليه غيره قياسا على ولي اليتيم فانه يقتصر دون ولي الحاكم وقد يفرق بان الناصر يضيق فيه بما لا يضيق به في ولي اليتيم اه وبما يقوى الفرق بين الناصر والولي ما قدمته من الفرق بين الساعي والناصر فان الولي كالساعي بجامع أن كلا منهما نائب الشرع بخلافه الاستقلال لما مر وأما الناصر فليس كذلك كاندسته وبؤيده تصریحهم بان ما يأخذه الناصر أجرة مطلقا سواء أكان المشروط له بقدر أجرة مثله أو أكثر وسواء احتاج للأخذ أم لا وأما الولي فلا يأخذ كذلك بل بقدر الحاجة فدل ذلك على أن الولي ليس نائباً عن أحد فلا أجرة له والناصر نائب عن الواقف فاستحق الأجرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه فبين وقف بخلا مثلا أو وصى به على أن تباع غلته وبسبيل منها كل سنة في رمضان قربة ماء وبسرح منه سراج بالليل فيه ثم ان القيم بذلك تركه في بعض الليالي

الجلال السبوطي بجماعة من المتأخرين من الحنفية الحالة الثانية كالثالثة أخذ من كلام جماعة كابن الصلاح وابن عبد السلام وابن رزين والقسمولي ضعيف وان ما ذكره بعضهم من عدم الحث في الحالة الثالثة كالثانية أخذ من اطلاق كلام الشيخين في المواضع الاول ضعيف أيضا (سئل) عن انهم بسرقة فأنكروا وحلف بالطلاق أنه لم يأخذها ثم بعد ذلك ظهرت عنده فقيل له طلقت زوجتك فقال أثبت بالمسئلة قبل فراغ اليمين وأسمعت نفسي فهل يقبل ذلك منه ولا يقع عليه الطلاق المذكور أم يقع في الظاهر ويدين (فاجاب) بأنه يقبل ذلك منه ولا يقع عليه الطلاق المذكور ان لم تكذبه زوجته في المشيئة ولم تقبل البيعة لم يتلفظ بها عقب حلفه فان كذبته زوجته وحلفت على عدم اثباتها بها وقع عليه الطلاق وكذا ان قالت البيعة ذلك اذ هو تقي يحيط به العلم ولا يدين في هاتين الحالتين (سئل) عن علق تعليقاً مسورة متى غبت عن زوجتي فلانة مدة شهر وتركها بالنفقة ولا تمتع ولم أرسل لها شيئا كانت طالقا ثم غاب عنها وأرادت اثبات الغيبة والتوك وععدم

عدا أو سهوا لعذر أو غيره أولم يعلم أنها أول ليلة من رمضان عند أهل تلك البلاد فهل يجب على القيم بذلك أن يبادر بقضاء ذلك فيسرج سراجين أن فاته ذلك في ليلة مثلاً ويسبق في قريتي ماء وهل يتعين القضاء في رمضان أو يجوز تأخيرها إلى غيره من الشهور ويفرق بين تركه لعذر فيجوز التأخير أو لغيره فلا يجوز وهل يفرق في ذلك بين الوقف والوصية أم لا (فاجاب) أفنى النووي في واقف شرط أن يفرق كذا في وقت كعاشوراء أو رمضان فتأخر عن ذلك الزمان بأنه لا يؤخر إلى مثله من قابل بل يتعين صرفه عند الامكان اهـ وحله كما هو ظاهر ان لم بشرط كذا الصوم رمضان فان قال ذلك وأخر عنه وجب تأخيرها إلى رمضان الثاني ليصرف إلى صوامه لانه قد يفرض مخصوص مقصود مغاير للزمن لا يوجد في غير رمضان بخلاف ما لو قال ليصرف في رمضان لانه لم يعينه لجهة مخصوصة مقصودة وانما نص على زمن والزمن من ضرورات الصرف فلم يتعين مثل ذلك الزمن عند فواته بل جاز الصرف في غيره لانه لاحق يتعلق بأحد بطريق القصد حتى يؤخر إليه اذا تقرر ذلك فان قال يسرج أو يسجل في رمضان ثم فات ذلك فيه ولو عدا أو سهوا لعذر أو غيره لزمه أن يسرج أو يسجل عند الامكان على الفور في غيره ولا ينتظر رمضان الثاني وان قال يسرج على قوام رمضان أو يسجل لصوامه أو للمطارين من صومه ففاته ذلك في رمضان تعين التأخير إلى رمضان الثاني لما تقرر وفي الحالة اذا أخر عن ليلة في رمضان لعذر أو غيره لزمه أن يقضى فيه عند التمكن لانه أولى من غيره ولا فرق في ذلك بين الوقف والوصية لاتحادهما في أكثر المسائل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اذا كان السلطان يقبض من غلات المساجد والمدارس ما فضل عن مصالحهم في عين كل سنة ثم يصرف بعض ذلك إلى المحتاجين من علماء بلده والمعلمين هل يجوز الاخذ من ذلك اذا لوامتهم من الاخذ لما رد إلى مصرفه الأصلي والذي يغلب على الظن أن صرف ذلك إلى من ذكر وان لم يكن على شرط الواقف أحب إليه من صرفه على الجند وشحن الحصون به أو نحو ذلك (فاجاب) لا يجوز الاخذ من الفضل من غلة مسجد اذا خالف ذلك الاخذ شرط الواقف سواء أكان الامام يصرف ذلك في مصارفه أم لا ولا تغار إلى قول السائل والذي يغلب على الظن الخ لانه مثل ذلك لا يجوز العمل بخلاف شرط الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) كيف الحيلة في حصة الوقف على من يقرأ القرآن عليه بعد موته (فاجاب) لا يصح الوقف على من يقرأ القرآن على قبره بعد موته وفي فتاوى ابن الصلاح امرأة وقفت وقفاً بعد عنها على من يقرأ على قبرها بعد موتها ولم يعرف لها قبر فهل يصح هذا الوقف أم لا وهل يصرف إلى من يقرأ ويهدي ثواب القراءة إليها أو يصرف إلى ورثتها والموقوف لا يخرج من ثلثها والوارث لم يجز ما زاد على الثلث أجاب لا يصح هذا الوقف لانه مخصوص بجهة خاصة فاذا تعدت انما ولا يكتفي بعموم نفعه المخصوص كالأوصى قائلاً اشتروا لي عبد فلان فاعتقوه عني فتعذر شراؤه فلا يشتري ما لا يعتد به آخره يعتق عنه وليس فساد هذا من جهة كونه وقفاً بعد الموت فان ذلك ليس مقصوداً على ما أفنى به غير واحد من الائمة وهو نوع وصية اهـ وهو موهوم أنه لو عرف قبرها صح الوقف فحينئذ من أوصى بوقف شيء بعد موته على من يقرأ على قبره ثم مات وعرف قبره وخرج ما أوصى بوقفه وجب وقفه على من يقرأ على قبره فهذه حيلة في الوقف على من يقرأ على قبره بعد موته ومن الحيل أيضاً أن يقف شيئاً على فقهاء بلده مثلاً أو على فلان وأولاده وهكذا أو على أولاد نفسه وأولادهم وهكذا وبشرط في وقفه على كل من آل إليه استحقاق في هذا الوقف أن يقرأ على قبره ان عرف شيئاً معيناً فان لم يعرف له قبره بان يقرأ شيئاً ويهديه إليه فهذا شرط يلزم الوفاء به كما أنه كلامهم وبه يحصل مقصود الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه في مسجد صغيره مدرس يدرس بعد صلاة الفرض

الذكورة ليقع الطلاق المعلق فكيف تصح الشهادة بالترك وعدم الارسلان المذكورين وهي شهادة غير محصورة ولا يتصور أن يعلمها الا من صحب الزوج المذكور فلم يفارقه ولم يغفل عنه لحظة واحدة من حين التعليق المذكور إلى انتهاء الشهر المذكور ولو أرسل لها شياً مع وكيله وهو ساجد لا يعلم الشاهد أنه أرسلها الا بالاعلامه (فاجاب) قد أفنى ابن الصلاح فيها بان شهادة البينة لا تقبل في الترك وعدم الارسلان (سئل) عن رجل علق طلاق زوجته على صفة بان قال ان غبت عن زوجي ثلاثة أشهر وتركته بلا نفقة ولا منفق شرعي ففنى طالق ثم غاب عنها ثلاثة أشهر فأكثرت فرفعت أمرها إلى حاكم شرعي شافعي وادعت على الزوج حال غيبته الغيبة الشرعية أنه صدر منه التعليق المذكور وأنه غاب عنها الغيبة المذكورة بلا نفقة ولا منفق ولها بينة تشهد بالتعليق والغيبة فقط وأرادت الحلف معها على أنه تركها هذه المدة بلا نفقة ولا منفق ليحكم لها بوقوع الطلاق فهل تسمع دعواها ويحكم به أو لا بد من شهادة البينة بالترك المذكور وبتقدير شهادتها

فهي شهادة نفي لا تقبل اذ لا سبيل إلى علمه بالترك المذكور مع ملازمةها للزوج هذا ما ظهر أولاً ثم حصل شك بامر من أحدهما ان السبكي سئل عن قال لزوجته التي لم يدخل بها ان مضت مدة كذا ولم أدخل بها ففنى طالق فانقضت المدة وهو غائب فقال ان شهد أربع نسوة ببيكارتها أو حلفت على نفي النحول لأجل غيبته حكم بوقوع الطلاق كذا نقله الغزالي في أدب القضاء وهو يقتضي الاكتفاء بحلفها في مثلتها ووقوع الطلاق بعده الامر الثاني ان عدم سماع دعواها يؤدي إلى نفيها لا سيما اذا غاب غيبة طويلة ولا يعرف مكانه ثم مات قدم مبنى على انه لو كان حاضراً وحلفها حكم بوقوع الطلاق وهو ما قال ابن الصلاح انه الظاهر وأيده الغزالي بنقل عن الاصحاب وقال القاضي حسين ان القول قولها بالنسبة لوجوب نفقة المدة وقوله بالنسبة لعدم وقوع الطلاق فهل المعتبر قول ابن الصلاح أو قول القاضي وما الجمع بين كلام السبكي وبين قول الاصحاب بشرط في الدعوى على الغائب أن يكون للمدعى بينة (فاجاب) بأنه بشرط لسماع دعواها والحكم لها بوقوع الطلاق على غير ما أفنى به ابن

ثم يحضر من لم يصل فيصلى الفرض والنفل وقت التدريس ولو أخر المدرس التدريس إلى قراغ المصلين اطلال التأخير وان درس خاف أن يشتغلوا بتدريسه عن الصلاة ومن بعد طلوع الشمس إلى الزوال له أشغال فما الحكم في ذلك واذا تعد في المسجد للتدريس أو المظلمة وكان يشغله من يقرأ فهل له أن يأمره بالقراءة سرا أو جهرا خارج المسجد أم لا (فاجاب) يجب على المدرس أن يطع ما وافق شرط الواقف ولا يتغافل عنه ولا لصلاة الناس فانه يمكنه أن يدرس بحفض صوت مادام المصلون في صلاتهم وأما اذا لم يكن للواقف في ذلك شرط فان اطردت عادة المدرس في زمنه حين الوقف بمن مخصوص يدرسون فيه دون غيره وجب على المدرس أن يراعى تلك العادة لان العادة الماردة في زمن الواقف بمنزلة شرطه ثم رأيت ابن عبيد السلام صرح بذلك في نفس التدريس فقال العرف المطرد في زمن الواقف اذا علم به كما هو ظاهر بمنزلة الشرط فيستزل الوقف عليه فاذا وقف على المدرس والمعيد والفقهاء بدرجة تزل على العرف من التفاوت بينهم وبين الفقهاء والافقه وكذا ينزل على التدريس في الغدوات فلا يكتفى ليلاً ولا عشية ولا ظهراً اهـ وأما من يطالع لنفسه ومن يدرس احتساباً فلا حجر عليه بل له فعل ذلك في أي وقت أراد ما لم يشوش به على نحو مصل أو فائمه ولم يشغل بتدريس أو مطالعة فقرأ آخر حجبته أو ذكر بحيث شوش عليه أن يأمره بخفض الصوت فان امتثل أمره بذلك فله مزيد الثواب والا فلاه وفعاله إلى الحاكم وفعاله تعالى ليأمره بالسكوت فان أبي أخرجه من المسجد أخذاً من قول الزركشي يجوز اخراج من دخل المسجد وقد أكل نحو ثوب أو بصل أو كراث أي أو فسل فانه مثلها كفاي حديث وجري عليه الاثمة فاذا جاز اخراج من هذه حاله فاجز اخراج من يشوش بقراءته أو ذكره على المشتغلين بالعلم من باب أولى والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) شخص وقف بماله على جماعة وجعل النظر فيه لأحدهم وشرط له زيادة على استحقاقه فهل يستحق هذه الزيادة واذا جعل النظر لغيرهم وشرط له نصف الغلة يجوز أم لا واذا لم بشرط للنظر هل يأخذ أجرة مثله واذا أجز للنظر المستحق أو غيره الوقف مدة طويلة بأجرة مثله وكان له النظر على سائر الباطون هل تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم يستحق تلك الزيادة في المسئلة الاولى والنصف في المسئلة الثانية وان زاد على أجرة مثله واذا لم بشرط شيء لم يستحق شيئاً وان عمل ما لم يرفع الامر للحاكم ليقدر له أجرة مثله ولا تنفسخ الاجارة بالموت فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص وقف على ولده أحمد مثلاً ثم على أولاده وأولاد أولاده فهل الضمير الثاني عائد عليه أو على أولاد أولاده لانه محتمل لذلك (فاجاب) بأن الضمير فيها يرجع إلى أقرب مذكور لانه الأصل ما لم يعارضه ما هو أقوى منه كان يكون الحديث عنه غير الاقرب ولا يتضح ذلك الا بذكر عبارة الواقف بسوابقها ولو احقها فان بذلك يتضح مرجع الضمير في كلامه (وسئل) عن شخص وقف على جماعة وعلى أولادهم الموجودين وسماهم ثم على أولاد أولادهم بطناً بعد بطن على الترتيب فاذا مات واحد من الجماعة المذكورين وله ولد داخل في الوقف مع أبيه حال الوقف هل تنتقل حصة أبيه له مع ما يبيده من الوقف ان كان منفرداً واذا مات أحد عن غير ولد ولم ينص الواقف على أحد من بعده فأن تكون حصته لشركائه في الوقف أو تسقط وتدخل في مصالح الوقف أو نحو ذلك (فاجاب) بأنه لا ينتقل شيء إلى من بعدهم الا بانقراض جميع المذكورين قبلها فاذا مات بعض هؤلاء انتقلت حصته إلى من في درجته على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو تفاضل سواء أكان للميت ولد أم لا فلا يختص الولد بحصة أبيه حيث كان له مشارك في درجته والا انتقلت إليه حصة الميت وان كان غير أبيه والحاصل أنه اذا وقع ترتيب بين الباطون لم يستحق أحد من بطن متأخرة شيئاً ما بقي أحد من بطن متقدمة حتى لو لم يبق منها الا واحد فاز بالجميع الا ان شرط الواقف ان من مات عن

ولد ينتقل نصيبه لولده فخص الابن حينئذ بنصيب أبيه ولو مع وجود مساوي أبيه في درجته
وقول السائل واذا مات أحد عن غير ولد ولم ينص الواف على أحد من بعده الخ يعلم جوابه مما
قررته وهو ان نصيب الميت ينتقل لمن في درجته في الصورة التي ذكرها السائل قبل ذلك لما علت
في تقريرها أنه لا ينتقل شيء للبعن المتأخر وهناك أحد من البطان المتقدم (وسئل) عما لو تجدد
من ربيع وقف مال بعد العمارة والصرف للمستحقين هل يسوغ للناظر أن يشتري به دارا ووقفه
ويجعل ريعه في مصالح الوقف الاول بعد عمارته اذا حصل فيه هدم اذا رأى ذلك مصلحة للوقف
الاول والحال أن الواقف لم بشرط ذلك في وقفه واذا قلتم ليس له ذلك هل للمستحقين أخذ المال
المجتمد تحت يده وبقسمونه زيادة على استحقاقهم لاستغناء الوقف عنه أم يرصد ذلك تحت يد الناظر
لحدوث عمارة وغيرها أم يترعه الحاكم منه ويكون في مستودع الحاكم للاحتياج اليه لعمارة الوقف
واذا قلتم بمصلحة الشراء والوقف كيف يسوغ شراء الناظر ووقفه وشروطه والحال أنه ليس واقفا
ولا ناظرا عن الواقف في ذلك وهل يكون الشراء والوقف بائنه أو باسم الواقف ويعين شروطه بعد
ذلك أو يفتوا لنا ذلك مفصلا (فاجاب) بان الوقف الفاضل من ريعه شيء ثارة يكون على مسجد
وثارة يكون على غيره فان كان على المسجد فتارة يكون على مصالحه وثارة يطلق وثارة يكون على
عمارة ففي الحالتين الاولين يدخر من الزائد ما يعمره واملاكه أو الدور ونحوها الموقوفة عليه
لوجوب ذلك ويشتري له ببقايا ما فيه زيادة غلته ووقفه لانه أحفظ له والمتولى للشراء والوقف هو
الحاكم وهذا الوقف لا يحتاج فيه لشروط ولا لبيان مصرف لان مصرفه معلوم شرعا لانه اذا اشترى
للمسجد ووقف صار مصرفه مصالح المسجد من غير شرط وفي الحال الثالث أعني الموقوف على عمارته
لا يشتري من زائد غلته شيء بل يرصد له لعمارة وان كثر لان الواقف انما وقف على العمارة فلم يجز
صرفه لغيرها وان كان الوقف على غير مسجد كانت فوائده ملكا للموقوف عليه لم تنصرف اليهم
جميع غلته مالم يحتاج لعمارة حينئذ تقدم على حقهم ولا يصرف لهم شيء ما دام الاحتياج
لعمارة موجود اسواء شرط الواقف تقديم العمارة أم لم بشرطه وكذلك عبارة عقار المسجد مقدمة
على المستحقين وان لم بشرط الواقف ذلك لان في ذلك حفظ الوقف والمتولى لصرف ما ذكر
للمستحقين هو الناظر الخاص ان كان ولا يحتاج فيه الى اذن حاكم فان امتنع رفعوه الى حاكم
وأجبره على الصرف اليهم كما ذكرناه وليس لهم ان يستقلوا بانخذ شيء من غلة الوقف بدون اذن الناظر
أو الحاكم وحيث أئتمنا بالصرف اليهم فاشترى من الغلة شيئا كان شراؤه باطلا وما نأمره بما لا
لعمارة يكون تحت يده ولا يحتاج فيه الى اذن الحاكم وبقولنا فيما مر ان المشتري والذي يقف
هو الحاكم اندفع قول السائل كيف يسوغ شراء الناظر الخ وبقولنا ان هذا الوقف لا يحتاج
لشروط الخ اندفع قوله أيضا وشروطه ويندفع بذلك أيضا قوله هل يكون الشراء والوقف بائنه أو
باسم الواقف ويعين شروطه بعد ذلك ووجه اندفاع ذلك أن الموقوف ملك لله تعالى فلم يبق للواقف
ولا للموقوف عليه دخل فيه وكذلك الناظر وانما التصرف في الشراء والوقف للحاكم يتولى
الشراء والوقف بناية الشرع وليس نائباً عن أحد فأتضح ما ذكرناه واندفع جميع ما أورده السائل
في ذلك (وسئل) في واقف وقف على زيد مثلاً داراً ثم على أولاده ثم الفقراء بشرط النظر لزيد
المذكور الموقوف عليه أولاً وأطلق الواقف النظر ولم يعين على حصته ولا على سائر البطان فما
الحكم في ذلك فهل يكون النظر لزيد على حصته فقط أو على سائر البطان حتى لو أجز الناظر وهو
زيد المذكور الوقف مدة طويلة مضت على سائر البطان لم تنفسخ الاجارة وهل يكون حكم
الناظر من بعد زيد حكمه أم لا أفتونا ماجورين (الجواب) ان الواقف حيث لم يقيد الناظر

بتركها تلك المدة بلا نفقة ولا
منفق وتقبل الشهادة به
وان كان نفياً لان المعلق
عاق الطلاق عليه فلا يمنع
من ذلك ما يقبل من النفي
وكفي نظائره بنحو الشهادة
باعتساره وانه لا مال له
والشهادة بانه لا وارث له
وان أفتى ابن الصلاح بان
شهادتها لا تقبل وتعلمه
البيئة المعلقة على أحوال
الزوجين الباطنة وعبارة
السبكي في فتاواه وحالها بالواو
وقدر أيتها كذلك في نسخ
من أدب القضاء لاغزى وأما
ما وقع في بعض نسخه من
التعبير بأوبدل الواو فاعلموا
هو من غلط النسخ اذ مدلوله
حينئذ الاكتفاء بيمينها بلا
يمين فلا يصح قوله أو حلفت
على عدم النحول لاجل
غيبه لانما حينئذ لا بد من
حلفها أيضاً اذا كان المعلق
حاضراً وانما يجنبها المذكورة
في كلامه عن الاستظهار
وأما نصها المذكور فلا
التفان اليه مع عدم المستوع
الشرعي ألا ترى أن من غاب
عن زوجته مدة طويلة بلا
نفقة ولا منفق ولم تعلم مكانه
ولا اعتساره ولا يساره ليس
لحاكم الشافعي تمكينها من
فسخ نكاحها مع تضررها
بغيبه المذكور وان خالف
فيه بعضهم وأما مسألة
الاتفاق فالمعتد فيها قول
القاضي وهو الموافق لحكم
نظائرها لا ما يحسنه ابن

بحصة الناظر يتناول جميع الوقف فتصح اجارته ونقص على البطان بعده ولا تنفسخ بونه كجارته
وأطلقت الكلام فيه في غير هذا المحل والله سبحانه وتعالى أعلم (مسألة) انسان وقف داراً على والدته
وأخرى على ولده وأخرى على وصيه لينتفع كل بما وقف عليه بشرط ان يصرف للناظر على تركته في
كل سنة من ربيع الاوقاف المذكورة ثلاثون أثراً يوزع ذلك على الدور الثلاثة بنفسه ربع كل
منها الى مجموع ريعها فلما توفي الموصى سكن كل من الثلاثة الموقوف عليهم ما وقف عليه ولم يوجر شيء
من تلك الدور فهل يستحق الناظر ما شرط له أولاً لكون الواقف انما شرط ذلك من الربيع ولم يوجر ربع
اعدم اجارته من تلك الدور واذا قلتم باستحقاقه فهل يأخذ منها بالتوزيع أو من مال الولد واذا أخذ
من مال الولد فهل يغرم ويجرم عليه ذلك ويكون جنة فيه أولاً (الجواب) يستحق الناظر ما شرط
له بالتوزيع المذكور وليس المراد بالربيع الامتداد للمستوفاة سواء استوفاه الموقوف عليه
أم غيره لان شرط الواقف ما ذكر للناظر تخصيص أو تقييد لما أطلقه من الوقف على من ذكر
وليس للناظر أخذ حصة دارى والدته والموصى من مال الولد فان فعل لزمه غرمه مطلقاً وأما بالنسبة
لانعم وان ذلك جنة فيه فشرطه ان يعلم ان المال المأخوذ هو مال الولد وان يعلم أيضاً شرط الواقف
وحكمه الذي ذكرناه فاذا علم بهذه الأمور الثلاثة أتم بذلك وكان جنة فيه وان جهلها أو أحدها
فلا أتم ولا جنة كما نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على نظائره في مواضع من كلامه والسكالك فهم
يعذر بجعل مثل ذلك واللام يقبل منه دعوى الجهل (مسألة) شخص وقف بحل على جماعة فصل فيه
ما يحتاج لعمارة فاجر الناظر العام نحو ثمانين سنة مع امكان اصلاحه باجرة خمس سنين هل تبطل
الاجارة في الجميع أو فيما زاد على الخمس (الجواب) لا يجوز للناظر أن يوجر الا القدر الذي يحتاج
لاجارته في العمارة فان زاد على ذلك بطلت اجارته في الجميع لانه بالزيادة على المحتاج اليه متعدد
فينعزل عن الناظر فتبطل اجارته من أصلها (مسألة) وقف بصرف ريعه سواء أكان دراهم أو حبا
أو تمرا على الواردين أو المأجرين تحمل كذا ولم يقيد بوقت فهل يلزم تعمير الواردين أو يقتصر على
ثلاثة منهم وهل يلزم الصرف اليهم وان تكرروا وماذا يدفع لكل منهم وما قدر الزمن الذي يتقيد
به الورود (الجواب) قياس ما ذكره في باب الوقف والوصية ان الواردين يحمل كذا لا يجب
استيعابهم الا ان انحصروا وفي بهم ربيع الوقف فان لم ينحصروا فلا الاقتصار على ثلاثة مالم يفضل
عن حاجاتهم شيء فيجب صرفه الى بعض السابقين وان انحصروا لزمه الصرف لجميعهم ان وفي بهم
الربيع والا قلن بقي به وما دام عند الناظر شيء من الربيع لزمه صرفه للواردين في سائر الاوقات
ولا يخص الصرف بواردين في وقت معين عملاً بما دل عليه كلام الواقف من عدم التخصيص
والواجب عليه دفعه لكل منهم هو قدر كفايته المدة التي أقامها ولم يخرجها عن كونه مسافراً لانه مادام
يجوز له القصر لو كان مسافراً طويلاً بشرطه يسمى مقبلاً لا وارداً ولا ماراً فلا يستحق شيئاً
نحو اقامة أربعة أيام كاملة أولية اقامة ذلك فانه حينئذ يسمى مقبلاً لا وارداً ولا ماراً فلا يستحق شيئاً
والله أعلم (مسئلتان) عن قال اذا مات فضيعتي الفلانية وقف على من يقرأ القرآن على قبري
ويجدي ثوب القراءة الى هل يصح وقفها واذا صح فكيف يقرأ القارئ ولو ازدحم على القراءة اثنان
ما حكمه (فاجبت) بأن ذلك وصية يجوز الرجوع فيها فاذا مات ولم يرجع ونجرت تلك
الضيعة من الثلث كانت وقفاً على من يقرأ على قبره ان عرف قبره فان لم يخرج الا بعضها كان ذلك
البعض كذلك ومن قرره وصى أو نحوه في ذلك الوقف أجزأه ان يقرأ ما اطرد به عرف بلد الموصى
في مثل هذه الصورة لان العرف المأثور في باب الوقف ومثله الوصية كما هو ظاهر منزل منزلة المشروط
كما قاله ابن عبيد السلام وغيره فان لم يطرده العرف بشئ عمل بظاهر لفظه من الاكتفاء بقراءة

بكل الام الاصاب المذكور
ممنوعة وقد علم ان فتوى
السبكي موافقة لقول
الاصحاب المذكور كما قررته
والفرق بينه وبين ما يحسنه ابن
الصلاح ان المراد فيه البيئة
بالتعلق والغيبة وأما الترتل
المذكور فلفظها كاف فيه
(سئل) عن حلف بالطلاق
على غلبة ظنه على جنس
شئ أو قدره أو نوعه أو صفته
أو فعل نفسه أو غيره نظماً أو
اثباتاً ثم تبين خلافه هل يقع
عليه الطلاق أولاً واذا قلتم
بعدم الوقوع فما الفرق
بينه وبين من خاطب زوجته
بطلاق طائفاً بأنها أجنبية
(فاجاب) بانه لا يقع على
الخالف الطلاق المذكور
والفرق بينهما وبين مسألة
خطاب الزوجة أنه في مسئلتنا
استند في حلفه الى غلبة ظنه
بخلاف تلك فانه أوقع
الطلاق فيها في محله وظنه غير
الواقع لا يدفعه أما اذا قصد
في مسئلتنا ما في نفس الامر
فانه يحث (سئل) عن
حلف بالطلاق الثلاث انه
ما يحل زيدا فهل كذا فلفظه
زيد ولم يعلم الخالف به أو
علم به وهو عاجز عن منع منه
لضعفه وقوة شك الخالف
عليه وألا مر آخر من الموانع
التي لا يقدر على ازالها هل
يقع عليه الطلاق أم لا
(فاجاب) بانه لا يقع عليه
الطلاق المذكور (سئل)
عن حلف بالطلاق الثلاث

القرآن على قبره ولو مرة وإذا تراحم على القراءة اثنان لم يستحق الا من قرره الوصي أو فعهو منها
أو من غيرهما وله تقرير واحد ومتعدد لان من يقرأ في لفظ الوصي يشمل القليل والكثير وما ذكرته
من توقف الاستحقاق على التقرير هو الذي يظهر من كلامهم في باب الوقف لان هذا ٣ بين كونه
وصية محضة والا بطات بالموت فتعين انها تنفيذ استحقاقا بشرط وهذا يحتاج في تنفيذه الى نظر
فتوقف الاستحقاق على من يراه الناظر أهلا ويقرره ويشترط في الاستحقاق الوفاء بما شرطه الموصي
من اهداء ثواب القراءة اليه لكن ليس المراد اهداء ثواب القارئ بعينه فانه مستحيل شرعا لان ثواب
كل انسان مرتب على عمله فلا يملك نقله الى غيره حتى لو أراد موص أو واقف باهداء الثواب هذا
المعنى بطات الوصية أو الوقف لاحتماله أن يوجد ما أراده وانما المراد اهداء مثل الثواب بأن
يقول اللهم اجعل مثل ثواب ما قرأته الى فلان (وسئل) كيف الطريق لمن أراد أن يعقب قطعة
أرض على من يقرأ عليه بعد موته (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة يعلم من قولي في بعض
الفتاوى ومما ينبغي ان يتنبه له ان من وقف على من يقرأ على قبره كان آتيا بوقف منقطع الاول
وهو باطل فان قال وقفت كذا بعد موتي على من يقرأ على قبري وصية اه ولو قال وقفت كذا بعد
موتي على من يقرأ على قبري كان باطلا لانه قد لا يعلم قبره فينذر الاتيان بما شرطه بخلاف ما لو قال
على من يقرأ على ومعنى كونه وصية في هذه الصورة ان الموقوف ان خرج من الثلث صحت الوصية
بوقفه وان لم يخرج شئ منه من الثلث لم يصح وان خرج بعضه صحت الوصية في ذلك البعض فقط
والله أعلم (سئل) عن رجل أراد أن يعقب ضيعته ناحرا وأراد أنه يستفيع بها وبغلتها حينئذ
مدة حياته فهل من حيلة أن يوجرها من آخر مدة طويلة ثم يعقبها (فاجبت) نعم ذلك من حيلة
بل أحسنها لان غيرها فيها خلاف قوي بخلاف هذه فانا لم نمن تعقب ابن الصلاح فيها بخلاف
بقية الحيل في الوقف على النفس فانها منقبة (وسئل) عن شخص وقف على ذكور أولاده دون
الاناث وغالب الثمن أنه قصد حرمانهن من الميراث لان ناسا من جهة معينة يفعلون ذلك عند كبر سن
الواقف وقرب أجله فيتضرر الاناث بانقطاعهن عن الميراث وبعض الفقهاء أفتى بصحة ذلك فتفضلوا
علينا ببيان (فاجاب) بقوله ان صدر ذلك الوقف في مرض الموت فهو وصية لو ارث فان أجاز
البنات نفذ وان رددته بطل وان صدر في صحته صح وان قصد حرمان ورثته صح وغاية ذلك القصد
ان عليه فيه انما وذلك لا يقتضي بطلان الوقف لانه أمر خارج عنه والله أعلم (وسئل) رضي الله
تعالى عنه في شخص أوصى شخصا أن يشتري له من ماله المفسوح له فيه شرعا محلا يكون مسجدا
أو بابا وأن يكون ناظرا عليه ثم من بعده لأولاده وعين المال فهل للشخص أخذ المال الموصى به
من التركة والشرابه محلا يجعله بابا أو مسجدا كما أوصى به فإذا اشترى وقف بطريق التلصص
الموصى فما الأفضل أن يسكن القاطنين ببلد الرباط أو الافاقية وإذا شرط شروطا خلاف الاصح
هل يعمل بها أولا لكون الوقف لم يعين شيئا أصلا (فاجاب) أن الوصية فيها بما ذكره محبة
فيأخذ الوصي المال الموصى به من التركة إذا خرج من الثلث ثم يشتري به محلا ثم يجعله مسجدا
أو بابا كما شرطه الموصى ثم الاولى أن يسكن الرباط لاحوج من المقيمين من أهل البلد والواردين
اليها ولا يعتد بشروطه المخالفة لما تحمل الوصية عليه شرعا وقد ذكر ابن الصلاح وغيره ما يعلم منه
حكم ما ذكرناه بالاولى فلا تطيل بذلك (وسئل) عما لو قال حبست مالى على فلان
والعرف عند قائل ذلك أن يكون وقفا على غير فلان من الورثة ويمنع منه فلان فهل يعمل بهذا
العرف (فاجبت) لا يعمل بما ذكر من العرف وانما يعمل بصريح قوله حبست مالى على فلان
من أنه حبس عليه ويلقى عرفه أنه حبسه على ورثته ودونه وما أخذ ما ذكرته القاعدة المشهورة وهي ان

أشرفية بمعنى المائة نصف
كانت امرأته بائنا طالق
ثلاثا وقال رب الدين ان
كنت أعطيتي غير الأربع
مائة في ذلك اليوم فزوجتي
طالق والحالة أنه لا ينفذ
لاحدهما بما حلف عليه
فهل يحثان أو أحدهما
أولا حث على أحدهما
(فاجاب) بأنه لا يحث واحد
منهما الا ان تبين الحال
(سئل) عن قال لزوجته
أنت طالق كلما حلت
حرمت فهل يقع عليه طلاق
أو ثلاث (فاجاب) بأنه يقع
طلاق رجعية ان كانت
مدخول بها (سئل) عن
قال لزوجته أنت طالق
عدد ملاح برق أو عدد
مامشي الكلب حاقيا أو
عدد ما حرك الكلب ذنبه
وليس هناك برق ولا كلب
فهل تطلق طلاقا أو
ثلاثا (فاجاب) بأنها تطلق
ثلاثا (سئل) عن قال
الطلاق يلزمني لا أكلم
زيدا ولا عرا فكلمهما
متفرقين وأجمعين فهل
يقع عليه طلاقان قياسا على
ما في الاعيان أم طلاق
واحدة كما قال في الخادم أنه
الاصح وعلى هذا الفرق
بين البابين (فاجاب) بأنه
يقع عليه طلاقان لاعادة
حرف النفي فيصحت بكلام كل
واحد منهما كما لو قال الطلاق
يلزمني لا أكلم زيدا والطلاق
يلزمني لا أكلم عرا فلا

الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام ويعبر عنها بأنه هل يجوز تغيير اللفظ بالاصطلاح وهل
يجوز للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه في اللغة بالكسبة أو بشرط بقاء أصل المعنى ولا يتصرف
فيها أكثر من تخصيصه قولان للاصوليين وغيرهم والمختار الثاني ومن فروعهما لو اتفق الزوجان على
ألف واصطلاحوا على أن يعبرا عن ألف في العلانية بالالفين فالظاهر وجوب الفين لجريان اللفظ
الصريح به وقيل يجب الألف عملا باصطلاحهما قال الامام وعلى هذه القاعدة تجري الاحكام المتعلقة
من الالفاظ فلو قال لزوجته اذا قلت أنت طالق ثلاثا لم أرد به الطلاق أو أريد به طلاق واحدة
فالمذهب أنه لا عبرة بذلك وقيل يعتبر ذكر الامام أيضا لوعم في ناحية استعمال الطلاق في
ارادة الخلاص والانطلاق ثم أراد الزوج حل الطلاق في مخاطبته زوجته على معنى التخليص وحل
الوثاق لم يقبل ذلك منه والعرف انما يعمل في إزالة الابهام لاني تغيير مقتضى الصراح اذا تقرر ذلك
علم منه بالاولى ما ذكرته من أنه لا عبرة بعرفهم في أن حبسته على فلان حبس على ورثته ودونه لان
هذا العرف ليس بعلم وانما هو خاص والعرف الخاص بل العام لا يعمل به في تغيير مقتضى
الصراح كما علمت من صريح كلامهم فلو علمنا به في مسئلتنا غيرنا صريح قوله حبسته على فلان
بالعرف وهو ممتنع كما تقرر وما يؤيد ما ذكرته أيضا قول الشيخين لو تمارض العرف والوضع
فكلام الاصحاب يعمل الى الوضع والامام والغزالي يريان اتباع العرف أى والمعتمد هو الاول كما
دل عليه كلام الشيخين في مسائل ولا يعارضه ما وقع لهما في مسائل أخرى من تقديم العرف لان
محله فيما اذا هجر المعنى اللغوي أو اضطرب وعم المعنى العرفي والطراد واشهر حينئذ يقدم العرف
كما ذكره في الاعيان وغيرها فتأمل ذلك فانه مهم وبه يزول عنك استشكل كثيرين لما وقع للشافعي
والاصحاب رجهم الله تعالى في الاعيان وغيرها من تقديم اللفظ تارة والعرف أخرى فالجواب أنه
يعمل بوضع حبسته على فلان ولا ينظر للعرف المخالف له وقد صرح الشيخان في الاعيان بما
حاصله ان اللفظ اذا عم استعمالها في اسان العرب في شئ قدمت على العرف العام فاذا علمت
تقديمها حينئذ على العرف العام فما بالك بالعرف الخاص فلتقدم كما في مسئلتنا من باب اول والله
أعلم (وسئل) عما اذا شرطنا القبول في الوقف على المعين أو قلنا بدمه بشرط أن لا يرد فهل
نصرف الموقوف عليه بما ينال الوقف من غير المظار ود (فاجبت) متى شرطنا القبول فلا بد
من اتصاله بالايجاب الصادر من الواقف كالاتصال المشروط بين الايجاب والقبول في البيع والهبة
وحينئذ فنصرف الموقوف عليه قبل القبول كتصرف الغاصب لانه لم يخرج عن ملك الواقف فوقع
نصرته في ملك غيره وان شرطنا عدم الرد فلم يرد الموقوف عليه ثبت له الاستحقاق الذي جعله له
الواقف فاذا تصرف بغير ما جعله له الواقف أثم ضمن ولا يكون ذلك ردا منه ويفرق بينه وبين قوله
رددت بان هذا صريح في منافية الوقف وابطاله بالنسبة اليه وأما تصرفه المنافي لما جعله له فليس
صريحا في ذلك ولا مقتضيا له اذ كثيرا ما يتصرف الانسان في ملكه بما لا يسوغ له فأولى الوقف
وأبضا فدلالة الفعل أضعف بالنسبة لما نحن فيه من دلالة القول لاحتمال الاول وصراحة الثاني
فلا يقاس فعل المنافي بقوله ورددت لان الفعل المنافي محتمل للرد احتمالا ضعيفا وقوله ورددت صريح
في المنافاة لانه لا يحتمل غيرها والفعل كما يحتملها يحتمل أنه انما قدم عليه طمعا في زيادة الانتفاع
وهذا الاحتمال أظهر وأغلب فلم يكن الفعل مقتضيا للرد بل لو قصد به الرد لم يكن ردا أيضا كما هو
منجبه لان الرد من مقولة الاحكام المناطة باللفظ كالبيع والهبة والوقف والطلاق والنذر فلا يؤثر فيه
الفعل وحده ولا مع القصد كما هو شأن تلك الاحكام المتوقف حصولها على اللفظ الموضوع لها
(وسئل) عما لو قال في وقفه أو وصيته وقف أو وصيت بأرضي الغلانية يسرج بغلتها أو لمصباح في

لا يفعل كذا ولا يفعل ثم فعل
وقيل المحلوف عليه هل يقع
عليه اطلاق أم لا (فاجاب)
بأنه لا يقع عليه الثلاث
(سئل) عن رجل عاق انه
متى نقل زوجته من مسكن
أو من غير مسكن رضاها ورضا
أولها وأمراته من قسسط
من أقساط صداقها عليه
كانت طالق طلاقا ثلاثا
نفسها فهل له حيلة في نقلها
ولا يقع عليه الطلاق
(فاجاب) بأنه يحكم
عليها الحاقكم بانقضاء الهامع
زوجها فلا يقع عليه بذلك
طلاق (سئل) عن قال
لزوجته أنت طالق على سائر
مذاهب المسلمين ثم سأله
رجل في رجعتها فقال انها
طلقت ثلاثا اعتقادا منه ان
قوله المذكور وقع به الطلاق
الثلاث فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث أو طلاق واحدة
(فاجاب) بأنه يقع عليه
طلاق واحدة اذا كان ممن
يخفى عليه قصد اللفظ
الثاني الاخبار عنه (سئل)
عن رجل له دين على آخر
فضررب الدين مع آخر
وقبض من غريمه أربع مائة
أعني ثلاثة وثلاثين نصفا
ودفعها لذلك الشخص فيها
عليه من دين شرعي فقال
الغريم دفعت لك يوم حضور
فلان أربعة أشرفية يعني
مائة نصف وقال رب الدين
انما دفعتي أربع مائة
فقط فقال الغريم ان كنت
مادفت لك في يوم حضور

وقد اطل صاحب الحادام الكلام انتصارا لكون الحلف المشتمل على اعادة حرف النفي جينا واحدة ثم قال ومن هذا يظهر ان قول القائل الطلاق يلزمي لا كـم زيدا ولا عـرا مثلا لا يلزمه طلقان بكلامهما على الاصح اه فسا قاله فرعه على خلاف الاصح (سئل) عن شخص حلف بالطلاق ان زوجته ان خرجت وغابت فها في كل يوم غابته نصف فضة كبير ثم حلف بالطلاق انها متى خرجت من بيتها الزيادة او غيرها لم يعطها نصف فضة غيبتها ثم انها خرجت وغابت وجاءت ولم يعطها شيئا ثم انه اعطاها عن كل يوم غابته نصف فضة هل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بانه لا يقع عليه الطلاق الا ان قصد بحلفه الثاني انه لا يدفع لها نفقة بسبب غيبتها (سئل) عن رجل وضع دينارا ذهبيا في حانوته ففقد منه ولم يعرف من اخذته والحال ان ابنه له عادة بطالع ذلك الحانوت والسرقة منه فظن والله انه اخذته خاف عليه بالطلاق الثلاث انه ما بقي بكاه ولا يحل له يدخل الدار الا ان اتى له بالدينار المذكور بعينه فاعترف ابنه بانه اخذته وتصرف فيه وحلف انه لا يعرف مكانه او حلف بانه انه ما اخذته ولا يعرف مكانه

رمضان ولم يقل للمسجد وقرينة الحال تدل على أن المراد الجامع أو غيره والمطرد العرف بانه يسرج الى فراغ الوتر به أو لم يطرد هل يسرج منها جميع الليل (فاجبت) الذي يتجه العمل في ذلك بالعرف المطرد فيه فاذا قال وقفت أو أوصيت بـ ليلة أرضي الفلانية ليسرج بها في رمضان والمطرد العرف عندهم بانهم انما يريدون الاسراج في محل مخصوص حلت الوصية عليه ووجب الاسراج فيه ثم الذي دل عليه كلامه أن جميع غلة الأرض الموصى بها تصرف في السراج فيجب العمل بذلك يعني انه تؤخذ تلك الغلة وتوزع على جميع ابناء الوصية ويسرج في كل ليلة بما يخصها سواء أ كفي بعض الليل أم استغرقه نعم ان خص كل ليلة ما يسرج بها جميعها في ذلك المحل الذي نزلنا الوقف أو الوصية عليه اشترط أن يكون هناك من ينتفع بالسراج والالم يسرج الا القدر الذي يتوقع منه الانتفاع به لان اسراج ما عدا حرام فلا تحمل الوصية عليه وحينئذ فيكون الفضل هنا وفيما لو فضل عن كفاية جميع ابناء الوصية شيء محفوظا عند الوصى أو الناظر الى رمضان القابل فان لم يخص لباية بالتوزيع ما يكفي كلاً منها وجب الاسراج بقدر ما يتحصل ولو زينا يسيرا من أول كل ليلة لان قصد الوصى احبا ذلك المحل بالاسراج فيه كل ليلة فان لم يتحصل الا ما يكفي بعض الايام فقد لزمت اسراجها في ذلك البعض (وسئل) عن أرض فيها صدقة كل ليلة مدفوعة وهي بيضاء ثم غرسها الولي نخلا ثم تصدق بنصيبه صدقة مجزئة في نخل معلوم منها على جهة معلومة ما حكمه (فاجبت) الصدقة بالنخل المذكور صحيحة وان استحق القلع كما ذكره في وقف المستاجر أو المستعير بعد انقضاء مدة الاجارة أو الاعارة ولذلك تفاريع مذكورة في بابي العارية والوقف لا يبعد بحجتها هنا حرفا بحرف (وسئل) عن وقف خراب أجزه ناظره الشرعي مدة خمسين سنة مثلا باجرة المثل لكل سنة معلوم تني بعمارها اجارة شرعية فاذا ترتبت الاجارة لذلك في ذمة المستاجر فهل يتسلفها الناظر ويصرفها على عارة الوقف شيئا فشيئا الى أن تكمل ثم ينتفع بها المستاجر أو ترصد تحت يد حاكم شرعي ويصرفها بنفسه أو بوابئه الى أن تكمل فاذا قلمت يتسلفها الناظر أو الحاكم أو تستمر تحت يد المستاجر فهل يجب على من تكون الاجارة في يده عمارة الوقف واعادته على ما كان أولا من غير زيادة ولا نقصان ويجبره المستحقون على ذلك ليعود نفعه عليهم بعد انقضاء المدة فاذا قلمت لا يجب عليه ولا يجبر فهل يجب عليه صرف الاجارة كلها للمستحقين كلاً أو شيئاً فشيئاً كل سنة بحسبها فاذا قلمت يلزم العمارة على الناظر بعد قبض الاجارة كلها وامتنع من ذلك فعمرها المستاجر من ماله وأعاد الوقف على ما كان عليه أولا هل له الرجوع على الناظر بالاجارة التي قبضها منه لكونه أصرف ثانيا من ماله واذا زيد في الوقف زيادة يسيرة كفتح باب آخر من جهة الشارع وفتح كوتات وشبابيك واحداث طهارة مثلا هل له ذلك سواء كان من الاجارة أم من مال تبرع به المستاجر أو الناظر واذا عمر المستاجر من ماله من غير اجارة الوقف ثم انتفع به المدة التي يستحقها هل له أخذ الانقضاء والاخشاب التي أحدثها اذا كانت مميرة وروح ما أصرفه مجانا أو يرجع به على قابض الاجارة واذا اختلطت انقضاض المستحقة بانقضاء الوقف القديمة وتعذر التمييز ماذا يفعل المستاجر هل يقبل قوله فيما أصرفه في ثمن اشجار واخشاب وأجزء ويرجع به على قابض الاجارة أم لا واذا امتنع الناظر من العمارة وعمر المستاجر من الاجارة أو من غيرها من ماله هل يحتاج الى اذن حاكم في ذلك أم يكفي استجاره لذلك ومن شهد باجرة المثل في كل سنة مع القلع بأن الاجارة تختلف بالاماكن والزمان لانه أمر مقلون لكونه في المستقبل فكيف يشهد بشئ لم يطلع عليه أو ضحوا لذلك (فاجاب) اذا صحت اجارة المدة المذكورة لوجود مسوغها الشرعي تولى الناظر قبض الاجارة جميعها بصرفها على العمارة الى أن تفرغ ثم يسلم المؤجر لمستاجره لينتفع به

يدخل الدار (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق الثلاث اذا كمل أو خلاه يدخل الدار (سئل) عما لو عاق الطلاق بفعل من يبالي بتعليقه وقصد اعلامه به ففعل ناسيا أو مكرها أو جاهلا لم تطلق كما قاله في المنهج وقيد عدم الطلاق بقصد الاعلام المذكور في تعجب المنهج مفتي الراغبين ومضى على ذلك في شرح المنهج والبهجة والتقييد بذلك مفهوم من الروضة وأصلها فهل التقييد بذلك صحيح معقول به وقوله جاهلا شامل للجاهل بالتعليق والجاهل بالمعاق به فانه من منطوق عبارة المنهج المذكور ومفهومها سبع وعشرون مسئلة منها ثمان مسائل لا يقع فيها طلاق وهي أن المبالي بالتعليق يفعل ذلك ناسيا عالما بالتعليق والمعلق به أو عالما باحدهما فقط أو جاهلا بهما هذه ثلاث مسائل ومثلا في المكره أو يفعل ذلك جاهلا بالتعليق والمعلق به أو جاهلا باحدهما هذه ثمان مسائل لاطلاق فيها وفهم من عبارة المنهج المذكور تسع عشرة مسئلة يقع فيها الطلاق وهي ما لو عاق بفعل من لا يبالي بتعليقه ففعل ناسيا بالتعليق أو مكرها أو جاهلا بالتعليق والمعلق به أو جاهلا باحدهما فقط أو عالما بهما فلهذه

واذا تسلم الناظر الاجارة لزمه أن يعمرها ولا يجوز له التأخير من غير عذر وأن يعيد الموقوف الذي يريد عمارته على ما كان عليه ولا يجوز له تغييره عما كان عليه كعمل دار حاشا وأرض دارا نعم ان شرط الواقف للناظر العمل بالمصلحة عمر بحسبها وقيد السبكي جواز التغيير بما اذا كان يسيرا لا يغير مسمى الوقف وكان فيه مصلحة له ولم يزل شيئا من عينه بل ينقل بعضه من جانب الى جانب والواجب عليه صرف الغلة للمستحقين كل سنة بحسبها فان عمل ضمن ومتى عمر المستاجر من ماله بغير اذن الناظر كان متبرعا فلا رجوع له به والزيادة البسيطة انما تجوز على ما تقر عن السبكي بشروطها التي ذكرناها عنه سواء أ كانت من مال الوقف أم من غيره وللمستاجر أخذ ما تميز من خشبه ونقصه ولا رجوع له بما أصرفه كما مر واذا تعدى المستاجر بخاطا انقضاضه بانقضاء الوقف وتعذر التمييز ففضية كلامهم انه عاك أنقضاض الوقف يلزمه بدلها من مثل في المثلي وقبعة في المتقوم فان اختلعت بالاعتد صارت شركة بينهما ومرت أنه لا يرجع بشئ مما أصرفه بغير اذن الناظر وان كان انما عمر لامتناع الناظر من العماره نعم ان كان اذن له حاكم شرعي عند امتناع الناظر فعديا يرجع بما أصرفه وليس المراد باجرة المثل الا القدر الذي يرغب به في تلك العين حال الاجارة فلا ينظر فيها للمستعقبات وحينئذ فشهادة الشهود بان اجرة مثل هذه العين اذا أوجرت خمسين سنة بكذا شهادة صحيحة لانهم لم يشهدوا بامر مستقبلي يختلف باختلاف الامكنة والازمنة وانما شهدوا بامر منضبط لا يختلف بذلك وهو ما يرغب به فيها حال الاجارة ومن ثم لو أجز الناظر الوقف سنين متعددة باجرة معينة وشهدت بيته انها اجرة المثل حال الاجارة ثم زادت الاجارة زيادة كبيرة لم يلغ ذلك الزيادة ولم يؤثر في صحة الاجارة بذلك القدر الا ما نقص لما تقر بأن العبرة باجرة المثل عند الاستئجار لا بما بعد ذلك والله أعلم (وسئل) عن دار موقوفة مشتملة على مرحاض ومخزنين وسرح ينتفع به أهل المخزنين لكونه حريما لهما بل يتوقف نفعهما عليه فاجر الدار المذكور طارها بشرط الواقف مدة مائة سنة وحكم بذلك حاكم شرعي براه فهدم المستاجر المخزنين المذكورين والمرحاض وأعاد بدلها اثنين دونها وزاد في السرح المذكور نحو ستة مخازين أخرى وبني فوق علو ذلك مثله في العدد والقدر فأخرج الدار المذكور عن وضعها واسمها بحيث صارت الآن تسمى رباطا لادارا فهل يلزمه هدم ما بناه وأرض ما هدمه من أعيان الوقف وقبضة الاعيان الموقوفة التي أتلفها بالهدم والتعزير على تعديه في الوقف وتغيير معالمه ورسومه (فاجاب) بقوله الذي صرح به الشيخان وغيرهما أنه لا يجوز لاحد أن يغير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستانا ولا حاشا ولا بالعكس الا اذا جعل الواقف للناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف ورأى الناظر التغيير مصلحة فيجوز له دون غيره قال القفال ويجوز جعل حانوت القصارين للخبازين قال الشيخان فكأنه احتمل تغيير النوع دون الجنس واذا خرب البناء الموقوف بفعل ظالم فان تلفت آلاته أخذ منه غرمها وأعيد به مثل البناء الموقوف ووقف وان لم تتلف أخذ منه الارش وهو ما بين قيمتها قائمة ومقلوعة وأعيد به المقلوع اذا تقرر ذلك فهدم المستاجر ما ذكر في السؤال حرام عليه ويعزر عليه التعزير البليغ الزاجله ولا مثاله عن التعدي على أموال الناس وحقوقهم وعن مثل هذه الجراعة العظيمة واعادته تلك الابنية التي أخرج بها الدار الموقوفة عن اسمها الى جنس آخر لا يرفع تعديه المذكور بل يلزم الناظر رفعه الى الحاكم الشرعي ليعزره التعزير البليغ كما ذكرناه ثم يلزمه هدم ما بناه في الأرض الموقوفة ثم ينظر ان كان نقض البناء الموقوف الذي هدمه موجود الزمه الارش السابق الذي ذكرناه وان كان قد أتلفه لزمه قيمته ثم يلزم الناظر أن يعيد تلك الدار على ما كانت عليه وعناية لغرض الواقف وادامة لما قصد من دوام القرية والله

أعلم (وسئل) عن واقف شرط في وقفه أن لا يؤجر أكثر من سنة مثلا فإذا أجزأه الناظر عشر سنين في عشر عقود كل سنة بأجرة مثله تلك السنة من شخص واحد فهل يجوز ذلك كما صرح به شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله في كتابه الرضا في بيان أدب القضا أم لا يجوز فيها زاد على العقد الأول نظرا للمعنى كما أفتى به ابن الصلاح وأفتى غيره بالصحة نظرا للفظ تبعاً لشيخ الإسلام زكريا وقال وهو أفتى لکن المعتمد الأول الذي أفتى به ابن الصلاح وإذا قلتم بالجواز تبعاً لشيخ الإسلام زكريا سواء كان الوقف عامراً أم خراباً أوضحوا لنا ذلك (فاجاب) بقوله الذي أفتى به ابن الصلاح من الامتناع نظراً فيه إلى المعنى فإنه علة بان المدتين المتصلين في العقد في معنى العقد الواحد فخصاف شرط الواقف قال صاحب الاسعاد في بعض نسخه وما أفتى به منجبه جداً اه وانما يتم اتجاهه عند النظر للمعنى كإقراره لکن من تأمل كلامهم وتفاريعهم علم أنهم في الغالب يرجحون ما كان أقرب إلى لفظ الواقف مما هو أقرب إلى غرضه دون لفظه ولهذا يظهر ترجيح الجواز ومن ثم جرى عليه ابن الاستاذ وحزم به صاحب الانوار وتبعهما شيخنا شيخ الإسلام زكريا ياتى الله عهده وغيره فاندفع قول من قال المعتمد ما أفتى به ابن الصلاح ووجه اندفاعه ما قررته من أن الجواز أقرب إلى كلام الأئمة ولذلك اعتمد المحققون وخالفوا ابن الصلاح ولم يبالوا بذلك ولا يجوز لحاكم نقض حكم غيره بالجواز لأنه المعتمد كما عات وحمل الخلاف حيث لم يشترط الواقف أن لا يدخل عقد على عقد والا بطل العقد الثاني وما بعده اتفاقاً لاستلزام القول بصحة مخالفة تصريح الواقف بامتناعه من غير ضرورة داعية لذلك إذ الفرض أن الوقف عامر والله أعلم (وسئل) سؤالا صورته سئل بعض المفتين من كبار المتأخرين عن امرأة ماتت وخلقت ورثة منهم أخ وبنت وكانت أقرب في صحتها لالأخ أنهم اوقفت مالها على البنت فأنشأ بر الأخ الورثة بما أقرب به فهل يثبت الوقف بذلك حيث غلب على ظنهم صدقه وحيث قلتم لا يثبت الوقف بذلك فما يكون الحكم في نصيب الأخ المذکور فاجاب بقوله لا يثبت الوقف بذلك ونصيب الأخ الذي أقرب له بذلك تسحقه البنت المذكورة وبقيته ذلك يكون لبقية ورثة المقر والله أعلم اه جوابه فهل هذا الجواب صحيح معتمد وحيث قلتم نعم فإذا أخبر شخص أن فلانا وقف هذه العين على أولاده وغلب على الظن صدقه فهل هي كالمسئلة المذكورة فلا يثبت الوقف بذلك أم لا فإن قلتم لا فما الفرق (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة حاصله أن الوقف لا يثبت بما ذكره الأخ بالنسبة لغيره ويثبت بالنسبة لنفسه فتسحق البنت نصيبه لأنه أقر لها به ويقسم الباقي بينها وبين بقية الورثة كما ذكره المفتي المذکور ومن أخبر بوقف لا يجب العمل بقوله إلا على من صدقه والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وقف هبة صورته هذا ما وقفه وجبته وسبيله وأبده وحرمه وصدق به أبو الفتح بن محمد بن عيسى بن مكنسة على أولاده الموجودين حال هذا الوقف وهم محمد ونديجة وزايدة وأم الكامل وفاطمة وحصة وعلى من يحدثه الله من الأولاد غيرهم في أيام حياته ذكراً أو أنثى وقف أبو الفتح ابن محمد المذکور على أولاده المذکورين جميع ما ذكره في كتاب وقفه إلى أن قال وقف أبو الفتح ابن محمد المذکور جميع ما ذكر من الأراضي المذكورة بمرافقتها جميع سقيتها من آبارها المعروفة بها والدخلة في حكم ذلك الوقف ومنه جميع ما شتمت عليه هذه الأراضي المذكورة من الانتصار على أولاده المذکورين أعلاه الموجودين حال الوقفية وقف وجبته وسبيله وحرمه وصدق بجميع ما ذكر في هذا الكتاب من خالص ومشاع وقفا مؤبداً وجباً محرماً مؤكداً وصدقة بثة بثة على أولاده الموجودين وعلى من يحدثه الله تعالى من الأولاد غيرهم ذكراً كان أو أنثى لئلا يتركهم مثل حظ الانثيين وعلى أولاد أولاده المذکور دون الانثى فليس لأولاده من حظ ولا نصيب في هذه الصدقة

لكنهم غير لاحقين بنسبة هذا المتصدق ثم على أولاد أولاد أولاده أبداً ماتناولوا ودائماً ماتناولوا يطنا بعد إيمان وعقباً بعد عقب كل طبقة منهم فشارك الطبقة الأخرى فمن مات من بني هذا المتصدق وبني بني له بنون عاد نصيبه وما كان له من هذه الصدقة على أولاده للذ كرسهمان وللاثنى سهم ومن مات من أولاد هذا المتصدق وليس له بنون عاد نصيبه إلى أخوته وأخواته الذين هم في درجته ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أبداً ماتناولوا وماتناولوا ما عدا أولاد البنات من غير من ينسب وينتسب إلى هذا الواقف فإنه لاحقاً له في هذه الصدقة ولا نصيب وإن كان ممن ينتسب إلى هذا الواقف بالنسب المذکور كان له فيها الحظ والنصيب على الوجه المشروح فإذا انقرض أولاد الواقف المذکور وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده عادت منافع هذا الوقف إلى الموجودين من نسله وعقبه وعقب عقبه وأسفل من ذلك ماتناولوا وتعاقبوا إلا أولاد البنات فليس لهم دخول في هذا الوقف إذا كانوا من غير نسله فإذا انقضوا وإن بعدوا ولم يبق منهم أحد عادت الصدقة جارية إلى الأقرب فالأقرب من ذوى ابن مكنسة ثم إلى الأقرب من ذوى محمد بن عبد الله ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم يجري الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذکور ماتناولوا ودائماً ماتناولوا يطنا بعد إيمان فإذا انقض من ينسب وينتسب إلى هؤلاء المذکورين ولم يوجد منهم أحد عادت هذه الصدقة جارية إلى فقراء المسلمين ومساكينهم وذوى الحاجة منهم يتولى النظر في هذا الوقف البالغ الرشيد من ذرية الواقف المذکور الذي كور دون الانثى ثم الرشيد من ذوى ابن مكنسة ثم الرشيد من ذوى محمد بن عبد الله ثم إذا صار إلى الفقراء والمساكين يتولى النظر في ذلك حاكم المسلمين يتولى النظر فيه لمن شاء من العدول لينظر فيه على ما شرطه الواقف إلى أن قال لا يباع ولا يرهن ولا يؤجر ولا يناقل به ولا يوهب ولا يتلف بوجه تلف قائمة على أصواتها محفوظة على شروطها مسجلة على سبيلها أبداً لا بد من ودهر الدهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين أولاً ما حكمه هل هو على الذرية مطلقاً أو على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده كما يلهم من بعض كلامه أو على أولاده ثم على أولاد أولاده بشرطه وثانياً ما المراد بقوله عدا أولاد البنات من غير من ينسب وينتسب إلى هذا الواقف فلا حظ لهم في هذه الصدقة ولا نصيب وإن كانوا ممن ينتسب إلى هذا الواقف بالنسب المذکور كان لهم فيها الحظ والنصيب على الوجه المشروح ثم إن أولاد الواقف لم يبق منهم أحد لا ذكور ولا إناث ولم يبق إلا أولاد بنات الواقف وبعضهم أولاد ابن أخ الواقف شقيقه وبعضهم أولاد أخيه لأمه ابن عمه لکن في بني عم الواقف أقرب منهم لأبيه وأمه والأولاد أخ الواقف فهل يسحق هذه الوقفية أولاد البنات أو أولاد أخ الواقف لأبيه وأمه الذين هم عصبة الواقف دون غيرهم من الناس فإن الكل عصبة لکن الاشقاء أقرب وإذا قلتم أنه لأولاد البنات وانهم ممن ينتسب إلى هذا الواقف بالنسب المذکور فالوجه المشروح الذي أشار إليه الواقف بقوله على الوجه المشروح وهل يدخل هذا الوقف اجارة أو ذيرها من وجوه البيع أو الهبة أو غير ذلك أم لا وهل إذا لم يكن من المستحقين رشيد ينتقل النظر للرشيد من ذوى ابن مكنسة وإن لم يكن له استحقاق أم لا (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الذي دل عليه كلام الواقف المذکور أن وقفه هذا يكون وقفاً على من ينسب إليه مطلقاً بدليل قوله في الأول والثاني أبداً ماتناولوا الخ وأنه لا شيء فيه لأولاد البنات من حيث كونهم أولاد بنات مطلقاً لأنهم لا ينسبون إليه وانما ينسبون إلى آبائهم فإن نسبت آباؤهم إليه استحقوا من هذه الجهة بالشرط المعلوم مما يأتي وقوله لكونهم غير لاحقين بنسب هذا المتصدق صريح في ذلك وأن الوقف على الأولاد وأولادهم وقف تشريك لأنه عطف فيه بالواو بخلاف أولاد أولاد أولاده فإنه عليهم وقف ترتيب لأنه عطف فيه بتم فلا يسحق أحد منهم

أما أن يقصد المعلق اعلامه أولاً فهذه عشر مسائل والمعلق لم يعمل من يبالى بتعليقه ولم يقصد اعلامه فعمل ناسياً ومكرها هاتان مسائلتان وفي كل منهما ما أن يفعله جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً بأحدهما فقط أو عالماً بهما فهذه ستة مسائل والمعلق لم يعمل من يبالى بتعليقه ولم يقصد اعلامه به ففعله جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً بأحدهما فقط أو عالماً بهما فهذه ثلاث فهل أشد المسائل المذكورة من عبارة المنهج بالحكمين المذکورين على التفصيل المذکور صحيح معمول به في المذهب (فاجاب) بأن التقييد المذکور صحيح معمول به وأخذ المسائل المذكورة من عبارة المنهج المذکور بالحكمين المذکورين على التفصيل المذکور صحيح معمول به في المذهب (سئل) عن رجل حلف على امرأة بالطلاق انما اتعتنى عندة الليلة ثم انما أكتفب القصة واحدة من غير شيع فهل يقع على الخالف الطلاق أولاً (فاجاب) بأنه يقع على الخالف الطلاق المذکور إذا تسمى القصة في العرف عشاء وإن كان في اللغة انما المايوكل بعد الزوال إذا قدر العشاء والغداء فوق

شيئا الا ان قدرت الاولاد وأولادهم فان قلت ينافي هذا قوله كل طبقة منهم تشرك الطبقة
الآخرى قلت لا منافاة لان عطف أولاد الاولاد بالاولاد من بعدهم بتم صريح في الترتيب وقوله كل
ليس صريحا في عوده لجميع البطون فوجب حمل على أنه عائد للبطون المذكورة بعد ثم الاستفادة
من قوله أبدا ما تناسلوا الخ نعم يستثنى من ذلك البطن الرابعة فانها لا تستحق شيئا الا ان قدرت البطن
الثالثة كما يفيد صريح قوله فاذا انقضت أولاد الواقف المذكور الخ ودليل ذلك القاعدة التي
استنبطها من كلامهم وهو أن الموثق اذا وقع منه عبارتان متنافيتان فان أمكن الجمع بينهما بحمل
كل منهما على حالة كما هنا وجب المصير اليه وان لم يمكن ذلك فان اعتضدت أحدهما بقرينة عمل
بها وطرحت الأخرى وان لم تعضد واحدة بشئ تعارضتساقتا وقد أفتى الباقي بنحو ذلك حيث
أفتى عبارة بعض الموثقين وحكم عليا بالسهر والغا ما أخذنا من قرائن في كلام ذلك الموثق وان
حمل التشريك في البطون الأولين وفيما بعده البطن الثالث والترتيب بين الأولين والثالثة وبين الثالثة
وما بعدها ما اذا مات أحد البطون عن غير ولد ولا أخ أما اذا مات أحد من بني الواقف أو بنى بنيه عن
ولد فيعود نصيبه الى اخوته وأخواته المساوين له في الدرجة فان فقدوا فلا ولادهم ثم أولاد أولادهم
وهكذا ما عدا أولاد البنات وكذا يقال فيمن مات عن ولد أخذنا من قولهم ان الصمير كالصفة فيرجع
الى جميع ما قبله مما يصح رجوعه اليه وهو هنا كذلك فان قوله ثم على أولادهم الخ واقع بعد قوله
فمن مات من بني هذا المصدق بقسميه فيرجع اليهما ومن أخذ نصيب والده أو أخيه يشارك
الباقي أيضا كما صرحوا به حيث قالوا لو عطف بالواو ثم قال من مات منهم فنصيبه لولده فان
أحداهم انحصر ولده بنصيبه وشارك الباقي وعلم مما تقرر أن الصمير في قوله ثم على أولادهم الخ
عائد الى الاولاد في الصورة الاولى والى الاخوة في الصورة الثانية وان قوله فمن مات الاول خاص
بالبنين وبنينهم والثاني خاص بالاولاد فقط أخذنا من صريح كلامه فانه قال أولا فمن مات من بني هذا
المصدق وبني بنيه وقال في الثاني ومن مات من أولاد هذا المصدق فانهم أن هذا الحكم أعني
الانتقال في الاولى للاولاد ثم أولادهم وهكذا خاص بالطبقتين الأوليين فقط لانه اقتصر عليهما فلا
يدخل في ذلك غيرهما والانتقال في الثانية للاخوة ثم أولادهم وهكذا خاص بالطبقة الاولى فلا يجري
فيما عداها لاقتصاره عليهما اذ الطبقة الثانية ومن بعدها لا يجري فيها الانتقال للاخوة ثم بنينهم على
الترتيب والطبقة الثالثة ومن بعدها لا يجري فيهم الانتقال للاولاد ثم أولادهم على الترتيب اقتصارا
على افادة لفظ الواقف المذكور والوجه المشروح في كلامه هو ما تقرر من التشريك والترتيب وغيرهما
بما ذكرناه على أن قوله وان كان ممن ينشئ الى هذا الواقف بالنسب المذكور كان له فيها الحظ والنصيب
على الوجه المشروح لاحاجة اليه لانه معلوم مما قبله وانما هو لمزيد الايضاح والتوكيد وأقهر قوله
فاذا انقضت أولاد الواقف المذكور المذكور الخ أنه يعود لمن بعد البطون الثلاثة على التشريك
بينهم وان تعددت طبقاتهم وقوله فاذا انقضت وان بعدوا عادت هذه الصدقة جارية الى الاقرب
فالاقرب من ذوى ابن مكينة الخ صريح في أنه اذا لم يبق من أولاده وأولادهم أحد عاد الوقف الى
أخيه سواء كان شقيقا أم لاب لا اولاد بناته سواء أكانوا أولاد ابن أخيه شقيقه أو أولاد أخيه لأمه
ابن عمه لان أخاه شقيقه أو لآبيه أقرب من هؤلاء فيصرف اليه جميع الوقف فان لم يكن له أخ عاد
لاولاد أخيه لآبيه ثم لاولاد ابن أخيه لآبيه وهكذا يقدم الاقرب منهم فالأقرب من غير نظر الى كون
أحداهم ابن بنت الواقف أم لا لانه اكتفى بهذه النسبة بما قدمه في كلامه المرة بعد المرة وقوله ثم
على أولادهم الخ راجع الى الاقرب من ذوى ابن مكينة ثم من ذوى محمد بن عبد الله وقوله يجري
الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذكور أى في أولاده وأولادهم وهكذا على النحو الذي

ذكرته مفضلا فكل ما ذكرناه هناك ياتي نظيره هنا وصريح قوله ولا يؤجر أنه لا يجوز إجازة هذا
الوقف مطلقا ثم ان استحققه واحد فواضح أو جمع ثم أبوا وأقرع بينهم للترتيب ونحو ذلك اعلم
واباحة الانتفاع به لاغير من غير مقابل لان شرط عدم الائتجار لا يقتضي منع الاعارة والاباحة نعم
لو خرب ولم يمكن الانتفاع به الا بإيجاره فلا يبعد أخذنا من كلامهم فيما اذا شرط أن لا يؤجر أكثر
من سنة ولا يورد عقد على عقد تغرب ولم يمكن عمارته الا بإيجاره سنين جواز الإجازة هنا بقدر
الضرورة ولا يدخل هذا الوقف ولا غيره من الاوقاف شيئا من وجوه البيع والهبة ونحوهما سواء
أشترط الواقف عدم ذلك أم لم يشترطه وحيث لم يكن من ذرية الواقف ذكر بالغ رشيد انتقل النظار
فيه للرشد من ذوى ابن مكينة ثم ذوى محمد بن عبد الله الى آخر ما ذكره ولا فرق فيمن انتقل النظار
اليه بين أن يكون له استحقاق في الوقف أولا اذ لا تلازم بين النظار والاستحقاق والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رضى الله عنه سؤالا صورته اذا ثبت أن الوقف مستحق للغير وكان الناظر استلم
ربعه سنين كثيرة وأصرفها على المستحقين وفي جهاته فعلى من يرجع المستحق على المستأجر
أو الناظر أولا ثم يرجع الناظر على من استلم منه من المستحقين واذا كان أصرفها الناظر في تسهيل ماء
أو صدقة كطعام وغيره فهل يرجع عليه أو على الواقف لكونه غره في ذلك وورطه فيه (فاجاب)
بقوله اذا وقف انسان شيئا أصرفه الناظر على ما شرطه ثم ظهر أنه مستحق للغير فالواقف غاصب ان علم
تعديه والا فهو كالغاصب وقد ذكرنا أن كل يد ترتب على يد الغاصب أو في معناه فهي يد ضمان
يخسر المالك بين مطالبة نحو الغاصب والا أخذ منه برد الموجود وضمان التالف وان جهل الثاني
تعدى الاول ثم اذا جهل الاخذ فان كانت يده موضوعة للضمان كعارية وسوم وهبة وبيع
فقرار ضمان الرقبة والتعيب والمنافع المستوفاة على الثاني والمنافع الفائتة على الاول فان نقص
بناؤه وغراسه رجع على الاول بالارش لا بما أنفق وان كانت موضوعة للامانة كالوديعة والمضاربة
والتوكيل والرهن والاجارة والتزويج استقر ضمان الرقبة والتعيب والمنافع الفائتة على الاول
والماقوتة على الثاني الا في الاجارة فان الاجرة تستقر على المستأجر سواء أفتوت المنفعة أم فانت في يده
ولو ألتاف القابض من نحو الغاصب أو عيب فالقرار عليه سواء ألتفقه مستقلا أم حله الغاصب
عليه بان كان طعاما فقدمه اليه فأكله ولو جادلا نعم لو غصب شاة وأمر قصابا بذببحها فذببحها جاهلا
بالحال فقرار النقص على الغاصب كما لو غصب قوبا وأمر خياطاً بقطعه فقطعه وهو جاهل ولو أمر
الغاصب انسانا بالتلاف المغموب بنحو قتل أو احراق ففعله جاهلا بالحال فالقرار على المتلف اذا تقرر
ذلك علم منه أن كل من استوفى شيئا من العين التي ظهرت بملكة قرار ضمانه عليه سواء أمكن
الرجوع عليه أم لا كغير المعينين المذكورين في السؤال وان لم تظهر العين له أن يرجع على
الواقف ان كان حيا ولا فعلى تركته وأما الناظر فما فات في يده لا يرجع عليه به بخلاف ما قوته
فانه يرجع عليه به لان يده يد أمانة فهو كالوكيل وأما ما صرفه بامر الواقف فلا يرجع عليه به بمعنى
أنه لا يستقر عليه ضمانه لكنه طريق فيه قياسا على ما ذكر في القصاب والخياط بجماع أن النفع عاد
على الآخر فقط بخلاف المأمور لانه محض آلة مع بقاء العين وبه فارق المأمور بالاتلاف فانه يصير
مستقلا لا آلة وتصرف الناظر ليس اتلافا فتعين الحاقه بالقصاب والخياط وأن المستأجر يستقر عليه
الاجرة لما قوته ولما فات في يده فيرجع عليه بها مستحق العين وما دفعه للناظر أو غيره يرجع عليه
به ثم رأيت جامع فتاوى ابن الصلاح والتاج الفزاري والنووي ومما صرح بهم ذكر هذه المسئلة
ونقل فيها عن التاج الفزاري ما يوافق ما ذكرته في الناظر فقال وقف بيت على حاكم وحكم به وولى
عليه ناظرا بصرف أجره في المصاريف المذكورة في كتاب الوقف فيأمر الناظر ذلك مدة بامر الحاكم

باطن ما غلبت الوكالة فسلم
يخطها والحال انما صغيرة
فهل يقع عليه الطلاق أم لا
وما طهر بق البر في ذلك
(فاجاب) بانه لم يقع عليه
طلاق بعبرها الوكالة اذا لم
يعين وقتا لفتق بطنها الا
عند اليأس من الفتق
المذكور (سئل) عن
شخص قال لزوجته على
الطلاق الثلاث ان خرجت
أنا وأياك من فارس كور
لا أرجع اليها الا معك
نفر جافا طهر بق البر في
رجوع أحدهما وحده
دون الآخر (فاجاب)
بانه لا يقع عليه طلاق
يرجع زوجته الى فارس
كور وحدها وأما هوفان
رجع اليها دون زوجته وقع
عليه ذلك الطلاق فطريقه
ان أراد الرجوع اليها
دون أن يخالفها قبل
رجوعه (سئل) عن
حلف لا يقيم في بلد ثلاثة
أيام فاقام فيها يومين ثم
رحل عنها ثم عاد اليها فاقام
يومين ثم أخرجهل بحث عند
الاطلاق فان قلتم بالحنث كما
أفتيتم به قبل هذا فما
جوابكم عما في الروضة في
الطلاق انه لو حلف لا تمكث
زوجته في الضيافة أكثر من
ثلاثة أيام فخرجت منها
لثلاثة فاقبل ثم رجعت لها
فلا حنث (فاجاب) بانه
يحنث الخالف اذا أطلق
ياقارته المذكورة والفرق
بين مسئلتنا وبين علم

المكث انه معلق فيها على
مكثها أكثر من ثلاثة أيام
في الضيافة ولم توجد في مكثها
الاول وأما رجوعها فليس
فيه أثر ما رجعت للضيافة بل
لوفرص أنها رجعت للضيافة
أيضاً يقع الطلاق لا قطعاً
مدة الضيافة الاولى عن مدة
الثانية فلا تنضم احدهما
الى الاخرى اذا الضيافة
مختصة بالسافر بعد قدومه
(سئل) عن انسان عاق
تعلقا صفة انه متى مضى
وقت كذا ولم يدفع لزيد
مبلغاً معيناً فزوجته طالق
فهل اذا قدر على البعض
وتعجز عن البعض يلزمه دفع
البعض المقدور عليه واذا لم
يدفعه يقع عليه الطلاق المعلق
به لان الميسور لا يسقط
بالمعسر وهل هذه القاعدة
خاصة بالعبادات أم عامة
وهل يشترط في عدم الوقوع
أن يكون معسراً في جميع
مدة التعلق أم يكفي وجوده
وقت وجود المعلق عليه
عند فراغ المدة (فاجاب)
بانه لا يلزم المعلق دفع البعض
المقدور عليه اذا أخره في بر
ولا حث لا تنفذ دفع القدر
المعين في الحالتين والقاعدة
المذكورة تجري في
العبادات وغيرها وبشرط
في عدم وقوع الطلاق على
المعلق كونه عاجزاً عن دفع
القدر المعين (سئل) عن
قولهم لا حث على الناسي
فيما اذا حلف بالطلاق انه

عليه منعه من ذلك وأخذ الاجرة للمدة الماضية منه ليصرفها في مصالحها أو أخذ اجرة المثل من آجره
الشريك بغير إذن الناظر وهل للناظر أيضاً اجارة الوقف مدة طويلة أو قصيرة اذا شرط الواقف ذلك
بغير إذن المستحقين فاذا فاته له ذلك فاجره وقبض الاجرة هل يدفع لشريكه في الوقف جميع ما يخصه
من ذلك أو شيئاً فشيئاً كل سنة (فاجاب) بقوله لا تصح اجارة الشريك الذي ليس له نظر من غير
إذن الناظر ولناظر منه من ذلك فلو أجز من غير اذنه فاجاز له ينقلب العقد باجازه مع ما قبل لا بد
من استثنائه وحيث فسدت الاجارة فمضت مدة والعين في يد المستأجر لزمه اجرة مثل المدة الماضية
والمثولي لقبضها هو الناظر دون غيره وبصرفها فيما هو الاصل وله اجارة الوقف مدة طويلة
وقصيرة حيث رأى المصلحة في ذلك ولم يخالف شرط الواقف ورضي المستحقون أم سقطوا ثم الاجرة
منى استقرت باستيفاء المنفعة أو بتغيريتها صرفت للموقوف عليه في الحال وأما اذا لم تستقر بأن
آجره الناظر سنين مستغلة فالمنفول أنه يمنع من التصرف في كل الاجرة وان الناظر لا يصرف له
جميعها جلة خشية موته وانتقالها لغيره بل يصرفها اليه شيئاً فشيئاً مراعيماً ما استقر منها حتى لا يصرف
له مالم يستقر فان فعل ضمن وبذلك أتى القفال فقال لو وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم نزلهم
ثم الفقراء فآجر أي الناظر عشر سنين وأخذ الاجرة لم يجز له ان يجعل لهم الاجرة وانما يعطى بقدر
ما مضى من الزمان فان دفع أكثر فأتى الاخذ فعلى القيم الضمان اه ونحوه قول الاصطفي في
أدب القضاء وكذلك اذا كانت داراً تكرى فاذا مضى وقت نقد حصل لهم اجرة ذلك الذي مضى اه
ونقل ذلك ابن الرفعة عن بعض القضاة العلماء من أهل عصره انه كان يمنعه من التصرف في كل
الاجرة ولا يصرفها له خشية انتقالها لغيره لكن الذي رجحه أعنى ابن الرفعة واقتضاه اطلاق المنهاج
وغيره أنها تصرف اليه جميعها في الحال وان احتمل عدم بقائه لمدة الاجارة قال الزركشي وهو القياس
كما تصرف المرأة في الصدقات قبل الدخول وان كان ملكها عليه غير مستقر لاحتمال عود الشارع
الى الزوج بالفراق وغير ذلك من الصور اه وهذا منه مدركاً وقياساً لكن قد علمت أن الاول هو
المنقول وهو الاحوط والفرق بين الوقف وغيره ان الوقف اختص عن غيره بمنزلة احتياط وأيضاً
فهو الزوج متصرف عن نفسه فكان تصرفه مقتضياً للملك والتصرف فيه ولو مع عدم الاستقرار
وأما الناظر فهو متصرف عن غيره بطريق الولاية والعموم فوجب عليه التصرف بالا صلح
واختص تصرفه بمنزلة احتياط لا يشركه فيه المتصرف لنفسه بنفسه أو بوكيله فعلم أن المنقول الذي
هو الاول له وجه واضح وأنه لا يرد على القائلين به تلك الصور فلا محذور للعدول عنه والله أعلم
(وسئل) عما اذا قرر الشيخ زمان الدرس ومكانه والطالبة جماعة متعددون وقرر أنه يبدأ بالسابق
فلو قدم أحد الى الدرس في غير زمان الدرس واستمر وجاء آخر أول زمانه فهل للاول باعتباره تقدمه
في غير زمان الدرس تقدم فيسحق القراءة قبل من قارنه في أول زمان الدرس (فاجاب) بقوله
اختلف أصحابنا في أن التقديم في ذلك واجب أو مندوبه فقال كثيرون منهم بالندب وظاهر كلام
الامام والغزالي في النهاية والبسيط بل صريحهما ترجحه وقال آخرون منهم بالوجوب وهو
المعتمد الذي صرح به الشيخان وغيرهما في نظير ذلك من القاضي بل صرح به في المجموع
في المفتي حيث قال يجب على المفتي عند اجتماع الرقاع بعرضه ان يقدم السابق فالسابق كما يفعله
القاضي في الخصوم وهذا فيما يجب فيه الاقتضاء فان تساوا وجهل السابق قدم بالقرعة
والصحيح أنه يجب تقديم المرأة والمسافر الذي يشترطه وفي تأخيرها ضرر بخلفه عن الرقعة ونحو
ذلك على من سبقهما الا اذا كثر المسافرون والنساء بحيث يلحق غيرهم بتقدمهم ضرر كبير فيعود
الى التقديم بالسبق أو القرعة ثم لا يقدم أحد الا في فتياء واحدة وقولي والصحيح أنه يجوز تقديم

لا ينفذ على كذا وقت كذا ثم
نسي ذلك وقت ذلك الوقت
لا يحث هل هو مقيد بما
اذن لم يتمكن من الفعل فان
تمكن منه ثم نسي يحث
أم لا (فاجاب) بانه يحث
الحالف ان يتمكن من الفعل
قبل نسيانه (سئل) عن
رجل حلف بالطلاق انه
ما يسكن بالدار الفلانية التي
بها والده ثم انه أقام بها نحو
شهرين ناولاً بذلك زيارة
والده فهل يقع عليه الطلاق
خروج الإقامة المذكورة
عن زمن الزيارة عرفاً كما هو
مقتضى اطلاقهم أولاً يقع
عليه الطلاق اصرف الإقامة
عن السكنى بقصد سدها
الزيارة (فاجاب) بانه يقع
عليه الطلاق باقامته
المذكورة ان كان حال حلفه
ساكناً بالدار المذكورة لان
استدامة السكنى سكنى فلا
تؤثر فيها النية المذكورة
وكذا ان لم يكن ساكناً
حال حلفه عملاً بالعرف فلا
تؤثر أيضاً نية الزيارة
وجود سكاك حقيقة
(سئل) عن شخص حلف
أنه يبيع دابته في هذه السنة
ثم مضى من السنة التي بعدها
خمساً أيام وهو يقن أن
أول السنة الجديدة يوم
عاشوراء ولم يبيعها (فاجاب)
بانه متى تمكن من بيعها بعد
حلفه وقع عليه الطلاق
المذكور (سئل) عن
حلف بالطلاق اثلاث ان
زوجته لا تتوجه لمثل

والسهمان غناطة ثم ذهب اليه واعترفت بأنها ذهبت اليه مغناطة ثم رجعت وقالت أنا ذهبت غير مغناطة فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا يقبل رجوع الزوجة عما اعترفت به أولا (سئل) عن طلاق زوجته رجعا ثم قال له جماعة في يوم الطلاق طلق زوجتك فقال كل زوجة تكون في عصمتي فهي طالق ثلاثا وثمة انها خارجة عن عصمتها لكونه لم يراجعها ثم راجعها فهل تصح رجعتها أولا ويقع عليه الطلاق الثلاث (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق الثلاث الرجعي لا ينفي العمة والزوجة ولهذ الوالحف بطلاق زوجته دخلت الرجعية فيه وبنته المذكورة لا تنفع من وقوع الطلاق المذكور كوطن زوجته الأجنبية أو نسي النكاح فطلقها فانها طالق لانه وقع الطلاق في بطنه ووطنه غير الواقع لا بد منه فلا تصح رجعتها والفرق بين هذه ومثلهما لو قالت له تزوجت علي فقال كل امرأتى طالق وقال أردت غير مخاطبة حيث لم تطلق انه أخرجه بالنسي مع القرينة فكانه قال كل امرأة لي غيرك طالق ولا كذلك مستلثنا وقد سئل البلقي عن رجل حلف

المرأة الخ هو ما رأيته في النسخة التي عندي ونقل الأذرى الوجوب في ذلك وكلام الشيخين في القاضي صريح في الجواز ويبحث الأذرى أنه لا يلزمه تقديم السابق في الاقتضاء الا ان ظهر له جوابه والا لم يحبس المتأخر الى البحث فانه قد يبحث ولا يظهر له شيء وهو متجه وقبسه في موضع آخر فان ذكر دروسا قدم أهمها فيقدم التفسير ثم الحديث ثم الاصلين ثم المذهب ثم الخلاف ثم الجدل وقال أيضا في الطالب ولا يؤثر بنوبته فان الاشارة بالقرب مكروه فان رأى الشيخ المصلحة في ذلك في وقت فاشار به امثل أمره فان قلت قوله فان رأى الشيخ المصلحة الخ يقتضي أن الخيرة الى رأى الشيخ وأنه لا يلزمه تقديم السابق وبه يتأيد القول بالنسب وينافي ما قدمه من الوجوب في الاقتضاء اذ لا فرق بينه وبين التدريس قلت يمنع ذلك كله بأن هذا محتمل وذلك أعني الوجوب مصرح به والصريح يقتضي به على المحتمل ولا عكس فالحق الوجوب ومعنى قوله امثل أمره أى ندبا على أنه أعني الوجوب هو أن المفتي لو رأى المصلحة في تقديم المسبوق لافوته أو سطر جاز فتحمل المصلحة هنا عليها ثم وحيد لا يخالف بين كلاميه أصلا فقد علمنا من مجموعهما ان شرط وجوب تقديم السابق على الشيخ ان لا يرى المصلحة الحاشية في تقديم غيره فحينئذ يجوز له التقديم بحسبها وسيأتي أنه في غير فرض الكفاية يقدم من شاء فيمكن حل كلام المجموع الأخير على هذا أيضا فان قلت ما ذكره في الموضع الثاني يناهيه قول عصره شيخ الاسلام البدرين جماعة والد العزيزين جماعة رجعوا الله تعالى اذا تعددت الدروس قدم الاشرف فلاشرف والاهم فلاهم فيقدم تفسير القرآن ثم الحديث ثم أصول الدين ثم أصول الفقه ثم المذهب ثم الخلاف أو النحو أو الجدل قلت لا يناهيه وانما هو بيان له فان النوى أجل تقديم الاصلين ولم يبين أيهما المقدم فبين البدرين أصول الدين مقدم على أصول الفقه وهو ظاهر لانه أشرف منه فان قلت هو أشرف من التفسير والحديث أيضا فنارا الى غايته اذ العلوم انما تشرف بشرف غاياتها قلت هو وان كان كذلك الا أنهم أصلا لا فهو فرع عنهما لا سداد أكثر مسائله منهما فكانا أشرف منه بهذا الاعتبار فقد ما عليه وأيضا النوى بين ترتيب مابعد المذهب ووجهه ظاهر والبدر زاد النحو وزدد في أى الثلاثة أحق بالتقديم فلم يجزم فيه بشئ والعمدة على ما رتبته النوى لظهوره وظاهر كلامه أن النحو مؤخر عن الخلاف والجدل وله وجه ظاهر لانهما بما قبلهما أشد تعلقا عند تقريرها وان كان هو ينبغي أن يكون أسبق في التعاقب بل ينبغي تقديم تعلم أصول مسائله على الكل اذ لا يتم فهم حقائقها الا به فان قلت قد تقرر أن التقديم واجب بالسبق والا فبالقرعة فباحدهما يجب التقديم ولو كان المقدم به متأخرا في الرتبة فما وجه هذا الترتيب قلت اذا تأملت قول المجموع فان ذكر دروسا قدم الخ علمت ان الكلام ههنا في إلقاء الشيخ العلوم على الطلبة من غير قراءة منهم فحينئذ الاول له ان يرتب كذا كذا لانهم قابلون لالقاء الكل فناسب ان يقدم في الاملاء عليهم الاشرف فلاشرف أو يحتمل على طالب واحد له دروس متعددة في تلك العلوم وأراد قراءتها في مجلس واحد فحينئذ يقدم الاشرف فلاشرف اذ لا معاوض للنظر الى الاشرف حينئذ اذا تقرر ذلك وان المعتمد وجوب التقديم بالسبق والا فبالقرعة فلنرجع الى قول السائل نفع الله به فهل الاول الخ فنقول صرح الشيخان في الرضة وأصلها بان القاضي يقدم عند ازدحام المدعين بالسبق ان عرف السابق فان جهل أو جازما قدم بالقرعة فان كثروا وعسر الاقراع كتبت أسماؤهم في رقاع وصبت بين يديه فباخذها واحدة واحدة ويسمع دعوى من خرج اسمه ثم قالا والمفتي والمدرس يقدمان أيضا عند الازدحام بالسبق أو بالقرعة ولو كان الذي يعلمه ليس من فروض الكفاية فلاختيار اليه في تقديم من شاء اه فافهم سياهما أنه يأتي في المفتي والمدرس ما قالوه في القاضي وقد

وقد صرح به في المجموع كالمصرح منه وظاهر كلامهم أن الاعتبار بالسبق الى محل القضاء ولو قبل بحج القاضي فليكن المفتي والمدرس مثله بل صريح كلام جماعة من الاصحاب ذلك في القاضي وعبارتهم وبسحب للقاضي أن يقدم كل يوم ثقة الى مجلس حكمه حتى يثبت أساسى الخصوم ويكتبها السابق فلاسبق فاذا جلس يقدم من سبق على الترتيب فتأمل قولهم ان يقدم وقولهم فاذا جلس يقدم تجد ذلك صريحا في أن العبرة بالسبق الى مجلس القضاء ولو قبل جلوس القاضي فتكذا في مستلثنا يكون السابق الى محل الدرس ولو قبل جلوس الشيخ وقبل زمنه الذي عينه مستحقا للتقديم على من تأخر عنه سواء أجاه أيضا قبل الوقت أم أولا والمعنى في ذلك ظاهر للمتأمل والله أعلم (وسئل) أدام الله النفع بعلمه عن قرية فيها مسجد له وقف ومنه وقف على مدرس فيه ولم يوجد فيها طالب علم فضلا عن مدرس وفي قرية أخرى مدرس لكنه لو قصد لها التدريس فيها ضاع يومه بغير نفع وفي قرية طلبة علم فهل له أن يدرس لهم في قرية اذ لم يذهب أحد منهم معه الى ذلك المسجد ويأخذ ما عين للتدريس أولا وهذه واقعة مهمة جدا (فاجاب) بقوله اذا تعذر وجود مدرس وطلبة في ذلك المسجد جاز لناظره وللعلماء كم نقل التدريس لا قرب المساجد اليه التي يمكن فيها ذلك أخذها مما أتفق به ابن عبد السلام انه لو شرط واقف مدرسة ان لا يشتغل بها هذا المبدأ أكثر من عشر سنين فحلت ولم يوجد في البلد معبد غيره جاز استمراره وأخذ الجامكية لان العرف يشهد بان الواقف لم يرد شعور مدرسته بل أراد أن ينتفع هذا مدة وغيره مدة قال وكذا الحكم في كل شرط شهد العرف بالصورة التي أخرجه عن لفظ الواقف اه وصورة السؤال من هذا القبيل لان العرف يشهد بان الواقف لم يقصد بالوقف على المدرس والطلبة الادوام احياء العلم وظهور شعاره وهذا حاصل بوجود المدرس في غير مدرسته اذا تعذر وجوده في مدرسته وبما بصرح بما ذكرناه في صورة السؤال قول جمع لو خرب المسجد نقل الحاكم ما فيه من حصر وقتنا ديل ونحوها الى غيره عند الخوف عليها وقول القاضي والمتولى وابن الصباغ والخوارزمي لو تعطل مسجد وتفرق الناس عن بلده أو خرب فان لم يخش من أهل الفساد على نقض ترك بحاله وان خيف منهم عليه حقتا فان رأى الحاكم ان يبنى به مسجدا أخرجا قال المتولى والاولى أن ينقل لاقرب الجهات اليه ويجوز الى الابد والحاصل من ربيع وقف عمارة هذا المسجد يصرف الى عمارة مسجد آخر وقال المتولى والقاضي يصرف الى عمارة المسجد المنقول اليه ولا ينقل الى غير نوع المسجد الا ان لا يوجد نوعه فيصرف الى غيره كالربا والقناطر والآبار للضرورة فتأمل ما قالوه في نقل الحصر والقناديل ونحوها ونقل النقض ونقل ربيع الوقف تجد ذلك كله صريحا فيما ذكرناه وخالف الماوردي ما مر في نقل ربيع فقال لو خربت محلة مسجد صرف ريعه للمساكين لانه مصرف لا ينقطع لبقائهم على الابد قال الأذرى وكذا جزم به الرويانى في البحر وجعله في موضع منقطع الاخرى ووافقه ان في فتاوى الحنابلة نقل وجه أنه يصرف للمصالح ووجه أنه يصرف لاقرب الناس الى الواقف ونقل عن فتاوى الامام ابن عجل الينى في الوقف والوصية والسقاية والمدرسة أنه لا يجوز نقله والحالة هذه الى غيره بل يحفظ الى ان يرجع الناس لذلك الموضع بعينه أو الى أقرب محل للمسجد أو لطريق السقاية ومن نقله ابتداء أم ضمن وان حكم به حاكم نقض حكمه وهذا لا يرد على ما قدمته في صورة السؤال لان محله اذا رجع عود الناس كما هو ظاهر على أنه يجوز فيه للنقل للاقرب وكذا فيما قدمته في صورة السؤال لتعيرى فيه كما مر بالتعذر فافهم أنه لو لم يتعذر بأن رجع على قرب هو مدرس وطلبة في محل الوقف فحينئذ لا يجوز للنقل اذ لا ضرورة اليه وانما الكلام حيث أبس عادة من عود من ذكر على قرب عرفا فحينئذ ينقل

بالطلاق الثلاث لا يباح
زوجته مادامت في عصمته
وهي معه بالثلاث فاختلاصه
فأجاب خلاصه بان بطلانها
على عوض طاعة واحدة
بحيث تبين منه ثم يحدد
عقدها (سئل) عن شخص
نزل عن جاره وحلف على
أخواته بركبة مخاف الاخر
انه لا يركبه فهل اذا حصل
شخص المخوف عليه وركبه
تحل عين كل منهما أم كيف
الحيلة من الاختلاص من
الحث (فاجاب) بانه لا تحل
عين واحد منهما بما ذكر
ولا يبحث المخوف عليه وأما
الاخر فلا بحث الا بالباس
من ركوب المخوف عليه حيث
لم يبين تركوبه وقتا (سئل)
عن قال لزوجته ان ضربت
أمتي فأنت طالق ثم رفسها
برجلها فهل يقع عليه الطلاق
بذلك أم لا (فاجاب) بانه يقع
عليه الطلاق به اذ الرفس
ضرب بالرجل (سئل)
عن تزوج بكرا فقال له
نخص مالك احليل ترضيها
به في الوطء فقال على
الطلاق تحتي احليل من
هنا الى عندك وبينه وبين
القائل قدر ثلاثي قصبة فهل
يقع عليه الطلاق أم لا
(فاجاب) بانه يقع عليه
الطلاق (سئل) عن قال
متى مكنت زوجتي أحد امان
فسلانة وفسلانة وفسلانة
وفلانة من الدخول في منزلها
كانت طالقا فكنت
أحداهن من الدخول ثم

لدينا ومطالبة في محل آخر ولو وقف قدرا على أهل محلة فغريبت جاز نقله إلى أخرى كما أنهم كلامهم وهذا أيضا يؤيد ما قدمته والله أعلم (وسئل) عن وقف على ذكور أولاده دون أناتهم قاصدا بذلك حرمانهم فهل يصح الوقف (فأجاب) بقوله إن شرطنا لصحة الوقف القرية وهو ما نقله الإمام عن المصنف لم يصح وبه أفتي جمع كعمر الفتى وتليذه الكمال الرداد وغيرهما وإن اشترطنا لصحة انتفاء المعصية صح إن قلنا أن قصد حرمان الوارث بالتصرف في المعصية غير محرم لكن قضية عموم ما روي من خبر من قطع ميراث فرضة قطع الله ميراثه من الجنة إن ذلك حرام والحاصل أنه حيث وقع ذلك في معصية صح أخذنا من قول الشيخين الذي دل عليه كلام الأكثرين أن الغالب في الوقف التعلق بالقرية ومن المعلوم أن تعلق أولاده الذكور دون الإناث أو عكسه صحيح لكنه مكروه وما ذكره عن الإمام إنما هو بالنسبة للمعصية فلا تعارض وحيث فلا حاجة لاولئك المقتنين فيه قال بعضهم وأنا أقول للقاضي أن يقد ما ذكر عن الإمام ويحكم بطلان الوقف لانه الذي عليه الجمهور اه وقد علمت رده (وسئل) عن شجر المقبرة ما يفعل به إذا انقطع وما صارها التي يصرف فيها وهل للقاضي قلعها إن رآه واعطاء ما فضل عن مصالحها لمصالح المسلمين (فأجاب) بقوله للقاضي بيع شجرها وغمره وصرفه في مصالحها كتراب يمنع نبش القبور وزير يمنع نسف الریح وإزالة المطر لتراثها أو مرور الدواب ونحوها إذا أضرت القبور وجوه المصالح كثيرة ومناظرها نظر القاضي العدل الأمين ولولم يوجد لها مصالح حفظا عن ذلك إلى ظهور مصالح لها ولا تصرف غيرها كالأول وجب للمسجد مال على من شغل بقعة منه فإنه يصرف لمصالحه للمصالح المسلمين كما قاله النووي رحمه الله تعالى كالغزالي خلافا لابن رزين كالنولي قال بعضهم وأما قطعها مع قوتها وسلامتها فيظهر إبقاؤها للرفق بالزائر والمشيح اه والذي يظهر أنه يرجع فيها لنظر القاضي المذكور فإن اضطر لقطعها لاحتياج مصالح المقبرة إلى مصرف وتعين فيها قطعها والا فلا والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن مستأجر دار موقوفة أذن له ناظرها في عمارتها من ماله ففعل ثم مات الناظر فهل يرجع المعمار على تركه الناظر أو على الواقف (فأجاب) بقوله إن ترتب في ذمة المستأجر أجرة فأذن له الناظر في صرفها في العماره لم يكن له الرجوع على تركه بشئ وإن لم يترتب في ذمته شئ فافتراض منه الناظر ولو بالاذن له في التصرف في العماره رجوع على تركه بما صرفه لأعلى الواقف ثم ما أخذه من تركه الناظر ليس لورثته الرجوع به على الواقف إلا إذا كان الواقف شرط له الافتراض للعماره أو أذن له القاضي فيه (وسئل) عن رباط به طهارات ودورة يصعد منها إلى دور علوى أشار بعض المهندسين من البناء بتأخير بعض الطهارات والدرجة عن موضعها الأصلي قليلا مع بقاء نفعهما الذي كانا عليه وإنشاء ثلاثة دكاكين في محل ذلك لينتفع باجرتهم في مصالح الرباط المذكور كما اختاره السبكي رحمه الله وهل ما اختاره السبكي معتمد معقول به أم لا (فأجاب) بقوله كلام الأصحاب صريح في منع ذلك وكذا كلام ابن الصلاح على ما فيه بل وكلام السبكي أيضا فإن ما افترضه كلامه أن ما اختاره خارج عن المذهب بشرط أن يكون التغيير يسيرا لا يغير معنى الوقف وإن لا يزال شيئا من عينه بأن ينتقل بعضه من جانب إلى جانب ولا شك أن جعل المطهرة دكاكين فيه تغيير لمسمى الوقف فقد صرح الأصحاب بأن جعل الدار حماما وعكسه تغيير عن هيئته نعم في المطالب من جمع كشجه عماد الدين وقاضي القضاة تاج الدين وولده قاضي القضاة صدر الدين وشيخ الاسلام المجتهد ابن دقيق العيد وسبقهم إليه المقدسي قال ابن دقيق العيد وتأهيل بالمقدسي ما يقتضي جواز ما في الدوال ومع ذلك فهذا كله خارج والذي أراه الكف عن ذلك إلا أن قال به أحد من الأئمة الثلاثة فيلزم حينئذ ويعمل بمذهبه (وسئل) عن وقف على مصالح

منسحب به أئمة وخطيب ومؤذنون ومعاون للقرآن والوقف لا يبيهم فن يقدم (فأجاب) بقوله الذي يظهر تقديم الإمام فالخطيب فالؤذن (وسئل) عن وقف وقفها وشرط الناظر فيه شيئا معلوما فانحط الوقف إلى أنه لم يبق من أجرته إلا مقدار ما شرط له أو قريب منه فهل يأخذه بأجره أولا (فأجاب) بقوله الذي يظهر أنه يقتضيه بالنسبة ما كانت الأجرة عند الوقف لأن الظاهر من حال الواقف أنه لم يشرط ذلك القدر الأعم وجود شئ يقابله بصرف فيما شرطه بحيث لم يبق إلا ذلك القدر وزع على ما شرطه الواقف من مصارفه بحسب النسبة هذا إن عين الواقف كية والا فعلى آخر مثل تلك المصارف حال الوقف نعم إن كان انحطاط الأجرة بسبب الاحتياج إلى العماره وجب تقديمها على جميع المصارف والمربيات ومن جعلها الناظر فيجب أن لا يأخذ بسبب النظر قبلها وإنما يستحق ما يفرض له من أجرة عمله (وسئل) عما يفضل من أوقاف المساجد والرباطات ونحوها ما حكمه (فأجاب) بقوله نقل الزركشي عن فتاوى ابن البرزى أنه يجوز للناظر فيه أو الحاكم أو نائبه أن يشتري به للموقوف عقارا إن رأى ذلك ولا يكون وقفا ويجوز بيعه قال ورأيت في فتاوى منسوبة للغزالي إذا رأى الحاكم وقفه على جهة فعل وصار وقفا وعجيب أنه يصح الوقف من غير المالك اه والأوجه أنا وإن قلنا بتصور الوقف من غير المالك لا يصح وقف من ذكر ذلك لانه لا ضرورة إليه بل بقاؤه على الملكية للمسجد ونحوه أولى لانه قد يضارنا الحال إلى بيعه نعم إن فرض أنه يوقفه ترتفع عنه يد ظالم أو خراج مرتب عليه ظلم أو نحو ذلك فلا يبعد أن يقال بصحة وقفه حينئذ للضرورة (وسئل) عن شخص بيده وظيفه كقراءة أو عمل كجباية أو استحقاق تكاوة ونحوها ثم أسقط حقه من ذلك لشخص معين أو مطلقا بنزول أو غيره أو غاب غيبة طويلة وشغرت بمقتضى ذلك فقرر أجنبيا في ذلك ناظر شرعى خاص أو عام عند غيبة الخاص الغيبة الشرعية فإذا رجع في الإسقاط المذكور قبل التقرير أو بعده أوجع من غيبة الطويلة هل يستحق الوظيفة المذكورة بعد التقرير وأخذ ما يستحقه من معلوم الوظيفة حال غيبته أم لا وهل للناظر الخاص إبطال ما قرره الناظر العام في غيبته الطويلة أو بوجبه شرعية وما قدر الغيبة الطويلة فإن فاتهم مرجعها إلى العرف فإذا كان العرف شهرا مثلا فهذا بالوظيفة بعدم القراءة أو العمل أو السكنى من غير استنابة عنه فيها في هذه المدة فما الحكم في ذلك وإذا استناب عنه حال غيبته الطويلة أو القصيرة بعذر أو غيره هل يستحق النائب الاستحقاق كمالا أو ما شرطه له المستناب أو يستحقه المستناب وليس للنائب شئ أو ليس لهما شئ وإذا لم يأذن الواقف في الاستنابة مطلقا هل لصاحب الوظيفة الاستنابة بعذر وبغير عذر أم لا وإذا تعذر معرفة شرط الواقف أو العرف في زمنه ما الحكم في ذلك هل تعتبر السكنى في الخلوة بالانضمام مع الملازمة أو ليلا فقط أو غيرها أو التردد فيها أى وقت أراد من ليل أو نهار وهل يكفي أيضا وضع أمتعه فيها وغلق بابها من غير تردد إلا في النادر وإذا فاتهم نعم في شئ من ذلك هل يستحق معيره الوظيفة أم لا وهل لمالك المنفعة في الخلوة أعارنها في حال غيبته الطويلة أو القصيرة ويستحق معلومها دون المستعير إذا قلتم للمعير أن يعير وهل يسوغ هذا الإسقاط عن الوظيفة بغير نزول عنها أم لا وهل للناظر منع صاحب الوظيفة من إسقاطها للغير إذا فاتهم به وله التقرير بذلك للغير أو نحو ذلك مفضلا ومرتبيا (فأجاب) بقوله إذا أسقط ذو وظيفة حقه منها وهو رشيد سقما ومن غاب عن وظيفته بقصد مفارقة دارها وتوطن غيرها بطل حقه منها بذلك وكذا إن لم يقصد ذلك لكن طالت غيبته عرفا بغير عذر فيقرر الناظر في هذه الصور كلها غيره ومن قرره استحقاق وإن عاد الغائب لبطلان حقه فلا يعود بالابتعير شرعى وإذا غاب الناظر الخاص ولا نائب له فالنظر للعام فيبقى ما فعله مما لا مخالفة فيه لشرط الواقف والغيبة المستعانة لحق ذي الوظيفة المدار

الضرب شديد أو ذبالها
فبرح وشتمها بانه ذنب فلا
تطابق ان صدقتموا الا فالقول
قولها ايمنها لانه وان كان
ذنب لا يجوز له ضربها بسببه
بل رفعها الى الحاكم فاذا
حلفت وقع عليه الطلاق
(سئل) عن له زوجتان
فاكثر وحلف بالطلاق
لا يفعل كذا ثم ماتت
احدهن ثم فعل المحلوف
عليه فهل له تعيين الميتة
للاطلاق أم لا (فاجاب) بانه
ليس له تعيينها له حيث لم
يقصد بحلفه جميعهن ولا
معينة منهن بناء على الاصح
من أن العبرة هنا بحالة
وجود الصفة اذ لا يمكن
وقوع الطلاق على ميتة
لا بحالة التعليق خلافا
للبيهقي (سئل) عن
شخصين بينهما مال شركة
فتنازعا وتخاصما وطال
ذلك بينهما بحيث ان
أحدهما من شدة غضبه
أقضى به الى حالة لا يعقل فيها
ما يقول وحلف بالطلاق
الثلاث أنه لا يصالح خصمه
ثم رجع الى المحاسبة
والمخاصمة وكثر ذلك بينهما
فعرض الحاضرون الصلح
فصالح الحالف فاسبا
اعطوا تحلل الكلام بين
اليمين والصلح ثم تدكر قول
تقبل دعواه النسيان بيمينه
فاذا حلف وحكم له ببقاء
الزوجة فالحكم صحيح ولا
يجوز نقضه أم لا (فاجاب)
بان الحكم صحيح فالزوجة

فيها على العارية عرفا فان كانت قصيرة أناب الناظر عنه من يباشر وأعطاه المعلوم حيث لا مخالفة
في ذلك لشرط الواقف وأقضى النوى وجه الله تعالى ورضي عنه بان من استتاب لعذر لا يعد بسببه
مقصرا تكون الجائزية المستتية وأما النائب فان ذكر له جعله استحقاقه والا فلا شيء له لانه
متبرع وان استتاب على صفة يمدد بها مقصرا لم يستحق المستتية شيئا من الجائزية وأما النائب فان
أذن له الناظر فيه استحقاق الجائزية والا فلا يستحقها واذا تعذر معرفة شرط الواقف والعرف
المطرد في زمنه رجع الى عادة الناظر المطردة كما قاله النوى وغيره قال فان شك في شيء من
الاحتماء وقضية كلامه انه اذا لم تكن له عادة أو اختلفت رجع لاجتهاد الناظر وقضية كلامه أيضا
أن الناظر متى أسكن شخصا أمضى مالم يتحقق مخالفة لشرط الواقف وبهذا علم الجواب عن قول
السائل هل يعتبر السكنى الخ ومنى شرط الواقف سكنى المستحق امتنعت اعارته واجارته والا فلا
واسقاط الحق من الوظيفة مرادف للنزول عنها فينفذ وان منع منه الناظر (وسئل) بما لفظه عزل
ناظر وقف بشرط الواقف نفسه فهل يعزل (فاجاب) بقوله الذي رجه السبكي وقال انه لم يرفيه
خلافا أنه لا يعزل لكنه لا يجب عليه النظر بل برفع الامر لاقاض أو الواقف ان كان حيا وقلناه
ذلك ليعين غيره مقامه وحل كلام ابن الصلاح المقتضى لانزاله على ما اذا صدر منه ذلك قبل القبول
فيكون ردا ثم اختار خلافه في هذه الحالة أيضا ورد على من أفتى بانعزاله ولو قبل الرد (وسئل)
بما لفظه قال في الروضة ومما يتفرع على الضيف انه لا يستحق غلة مدة الجل انه لو كان في الموقوف
نخلة فخرجت ثمرتها قبل خروج الجل لا يكون له من تلك الثمرة شيء كذا قطع به الفوراني والبعوي
وأطلقاه وقال الدارمي في الثمرة التي أطلعت ولم تؤبر فولان هل لها حكم المؤبرة فتكون لاول أو لا
فتكون للثاني قال وهذان القولان يحريان هنا فما المعتد في ذلك (فاجاب) بقوله نقل السبكي في
شرح المنهاج عن القاضي ان الثمرة اذا برزت قبل انفصال الجل وقبل موت البطان الاول لم يكن لمن
حدث ولا لبطن الثاني منها شيء ونقل عنه أنه أفتى أيضا في بستان وقف على رجل ثم على بطن آخر
فمات الموقوف عليه بعد خروج الثمرة وعليه دين هل يتعلق الغرماء بالثمرتين ثمرة غير النخل للعت
تقضى منها دونها وكذا غرة النخل ان مات بعد التأبير والا فوجهان وكذا اذا ترك جارية حاملا أو شاة
ماخضا فولدت بعد الموت قال ابن الرفعة أي وقلنا ولدها للموقوف عليه هل يقضى حق الغرماء من
الولد أو يكون للبطن الثاني فيه وجهان بناء على أن الجل هل له قسما من الثمن قال ابن الرفعة
والذي يجه القاطع به ما اقتضاه اطلاق الجمهور وقضية اجراء الخلاف في غرة النخل ان نظار فيما أحقناه
جهاني التأبير وعدمه والجل يترتب على الثمرة وأولى أن يكون للبطن الثاني لان الثمرة يمكن فصلها في
الحال ولا كذلك الجل ثم قال السبكي وهذا الفرع ينبغي الاعتناء به فان البلوى تم به والكلام فيه
لا يختص بالتاريخ على عدم استحقاق مدة الجل بل على الوجه الآخر اذا خرجت الثمرة قبل انفصال
الجل باقل من ستة أشهر ولا يختص أيضا بوقف الترتيب بل يكون فيه النزاع بين البطن الثاني
ورثة البطن الاول ويكون في وقف التثريب بين الولد الحادث وبقية الذين يشاركونهم في الوقف هل
يختصون بالثمره أم يشاركونه فيها والذي اقتضاه نظري فيه موافقة الجمهور في أن المعتبر وجود الثمرة
لاتأبيرها لانها اذا وجدت كانت ملك من هو موجود من أهل الوقف لم تنتقل عنه ويعد أن يقال
بأن الثمرة حكمها حكم الرقة في الملك حتى يتناولها والتأبير وان كان اعتبره الشرع فلان بوجوده
تصير الثمرة ظاهرة كعين أخرى وقبلها نقله المالك لها تبعاً للرقة فليس مما نحن فيه في شيء ثم قال
وهذا كله في الوقف على الاولاد والفقراء ونحوهم مما ليس على عمل ولا شرط الواقف فيه صرف
مساهمة أو مشاهرة أو مياومة أما ما كان موقفا على عمل كوقوف المدارس والوقف على الاولاد

ونحوهم

ونحوهم اذا شرط لواقف تقبيله على المدة وقد تكون تلك الارض لا يأتى مغلها الامرة في سنة
والبستان لا يأتى ثمره الا كذلك وأجرة المنافع تختلف في بعض السنة كثيرة وبعضها قليلة فالذي
ينبغي في مثل هذه الاشياء عند وجود المغل والثمره ونحوها أن تقسط على المدة ويعطى منه
لورثة من مات من المدة التي يباشرها وان كانت الغلة ما وجدت الا بعده وهكذا الاقطاعات يقسط
مغل السنة عليها ويعطى لكل واحد قسطه ولو شرط لواقف خلاف هذا كله اتبع شرطه ومما
وقع في المحاكات في هذه الايام واقف وقف على نفسه ثم على غيره وحكم به من براه وكان في
الموقوف كرم فمات الواقف وهو حصرم وأراد من بعده أخذ الحصرم وحرمان ورثة الواقف عنه
فمنعه والواقف في هذه الصورة أولى بالاستحقاق من البطن الاول اذا كان غير الواقف اه وانما
سقطه بطوله لاشتماله على تحقيق وفوائد يتعين امعان النظر فيها والاعتناء بها فانما عزيمة النقل
الا في هذا الكتاب (وسئل) عن وقف ضيعة على أهل العلم نصرف اليهم وليسوا معينين فخرجت
مستحقة فقرار الضمان على من (فاجاب) بقوله أفتى الغزالي بأنه على الواقف لتغريره فان عجز
عنه فكل من سكن الموضع أو انتفع به من العلماء وغيرهم غرموا الاجرة فان أجر الناظر وأخذ
الاجرة وسلمها الى العلماء فرجوع مستحق الملك على المستأجر لا على الناظر والعلماء ورجوع
المستأجر بماسله على من سلم اليه أو وصلت دراهمه اليه فانما لم يخرج عن ملكه لفساد الاجارة
وقرار غرم الدراهم على من تلفت في يده (وسئل) عما اذا استغنى مسجد عن العمارة وبقره
مسجد آخر يحتاج اليها فهل يجوز للناظر أن يقترض لها من مال المسجد الغني عنها (فاجاب) بقوله
ذكرنا أن اقراض مال الوقف كمال الطافل وذكروا أنه يجوز للقاضي أي ومن في معناه اقراض مال
الطافل وان لم يكن ضرورة بخلاف نحو الاب فلا يجوز له ذلك الا ضرورة وقضية ذلك أن مال
المسجد كمال الطافل فالاقراض لعمارة المسجد جائزة لذلك كلاقراض لعمارة الوقف بل أولى وقد
ذكر الرافعي ما يقتضاه أنه يجوز للامام أي أو القاضي أن يقترض لعمارة الوقف وصرح بأنه لا يجوز
ذلك للناظر بغير إذن الامام أي ومن في معناه وأفتى ابن الصلاح بأنه يجوز ذلك للناظر وان لم يؤذن
له فيه لان النظر ولاية تقبل مثل هذا وعليه فيلحق به الصورة المسئول عنها الحسا في لعمارة المسجد
باصلاح شياخ الطافل (وسئل) بما لفظه خرابي ونحوها عند مسجد وبها مياه ولا يدري على أي جهة
وقف قضا الحكم (فاجاب) بقوله يتبع فيها العادة المستمرة من غير تكبر أخذاً من قاعدته ان
العادة محكمة (وسئل) هل يصح وقف نحو مصحف على عاى أو أعنى ليقراً فيه (فاجاب) بقوله
الظاهر الصحة في الاول لامكان تعلمه وقراءته فيه بخلاف الثاني (وسئل) عن وقف الورق الابيض
على من يكتب فيه هل يصح (فاجاب) بقوله ظاهر كلامهم أو صريحه الصحة حيث كان المكتوب
فيه مباحا وقول بعضهم لا يصح لان شرط الموقوف أن يكون الانتفاع به بغير اتلافه والكتابة فيه
اتلاف له فيه نظر بل لا وجه له (وسئل) عن النخل الموقوف على معين اذا حدث له اولاد
ما حكمها (فاجاب) بقوله هي كالامل على ما أفتى به جمع وأفتى آخرون بانها للموقوف عليه لانها
من الفوائد الحادثة بعد الثمرة فتعلق بالثمره ونحوها (وسئل) عن وقف هذا على زيد وعمرو وبينهما
من اتصف منهم بالفقه فمات زيد عن اولاد غير فقهاء فهل يستحق عمر والكل الى أن يتفقوا
(فاجاب) بقوله نعم يستحق الكل الى أن يتفقوا كلهم أو بعضهم (وسئل) عن وقف دارا ثم
أقربها لآخر وصدقه الموقوف عليه فهل يبطل الوقف أو حق الموقوف عليه (فاجاب) بقوله
لا يبطل الوقف بل يسقط حق الموقوف عليه من الغلة ونصرف لمن بعده وظاهره أنه لا فرق بين
ان يعود الموقوف عليه ويصدق بجهة الوقف أولاً وهو ظاهر (وسئل) عن وقف داره بعد موته

باقية بينهما طبر ابن ماجه
وصححه ابن حبان والحاكم
ان الله وضع عن أمي الخلفاء
والنسيان وما استكرهوا
عليه أي لا يؤخذهم بها
مالم يدل دليل على خلافه
كضمان المتلفات ولان
النسيان غالب على الانسان
وهو عذره في المنهيات
والطلاق منها وليس معه
في حاله نسيانه حاله مذكرة
له ينسب معها الى تقصير
فعله مع نسيانه كالافعل
ولان الاصل بقاء النكاح
ولا نوقعه بالنسيان لاحتمال
كذب الزوج في دعواه
النسيان لا يقال قياس ما قالوه
فيما لو علق الظاهر بفعل
نفسه ففعل ونسي من أن
المعروف في المذهب انه عائد
عدم قبول دعواه النسيان
في مسئلتنا لانا نقول ضرورة
ذلك أن يفعل ذاك
للتعليق ثم نسي الظاهر عقب
فعله بحيث لا يتخلل بينهما
ما يسع تلفظه بطلاق نفسيانه
الظاهر عقب فعله عامدا به
بعد نادرا ولا كذلك مسئلتنا
على أن الشيخين قال في تلك
عقب ما مر ان الاحسن
تخريجهم على قولى حنث
الناسي واعتمد السراج
البيهقي فلا يجوز لحاكم
نقض الحكم المذكور
(سئل) عن قول الزركشي
عقب قول المنهاج ولا
يحرم جمع الطلاقات اللام
في الطلاقات لا عهد الشرعي
وهي الثلاث فلو طلق أربعة

قال الروياني في منكر وظاهر
كلام ابن الرفعة انه يأثم هل
المعتذر بركه وتأثبه أولا
(فاجاب) بانه لا تعزير على
من تلفظ بزيادة على عدد
العلائق الشرعية ولا اثم
عليه بها اذ ليس في لفظه
المدكور الاجماع الطلاق
الثلاث وقد صرحوا بجوازه
في كتبهم المطبوعات
والمختصرات (سئل) عن
قال الزوجته المدخول بها
انت طالق طلاق لا رجعة
لي معها اول غيرها انت طالق
طلاقه املك معها الرجعة
هل تطلق أولا لانه اوقع
الطلاق بصفة غير موجودة
(فاجاب) بانه طلاق في
الاولى رجعي وفي الثانية
بائنا (سئل) عن رجل
حلف بالطلاق انه لا يطلق
غيره الا بحقه كمالا او
بحسبه او بطلاقه ما كرم رغا
عليه ثم اقتضى الحال اطلاقه
لفقره هل اذا هرب وامكنه
اتباعه يقع عليه الطلاق
اولا وهل اذا اطلقه الحاكم
لا يحاربه يقع عليه الطلاق
اولا (فاجاب) بانه يقع
عليه الطلاق في الحالة
الاولى اذ معنى قوله انه
لا يطلق غيره ان لا يحل
سبيله ولا يقع عليه في الثانية
(سئل) عن رجل قال
لزوجته انت متلفة ثلاثا
ناويا به طلاقها فهل يقع
عليه الطلاق أولا (فاجاب)
بانه يقع عليه الطلاق
المدكور (سئل) عن

على اولاده فاحكمه (فاجاب) بقوله هو وصية يجوز الرجوع فيها (وسئل) عن وقف على
سبيل البر ذكروا انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فهل يختص بالفقر كما اذا انقض
الموقوف عليه أم يفرق (فاجاب) بقوله يصرف لا قاربه ثم لاهل الزكاة كما قاله الرافعي قيسل
وظاهر كلامهم دخول القريب البعيد والغني في ذلك وفارق مسألة الانقراض بان المصرف المعين
من الواقف فيها تعذر فاحتج لمخرج واقواء القرابة لان الصدقة على الاقارب افضل ولما كانت
القرابة مشتملة على جهات راعينا افضلها وهي من جهة الفقر والقرب فان كان واحدا غنيا
والآخر فقيرا رجحنا بالفقر لان الصدقة عليه افضل وأما في مسئلتنا فالواقف نص على الجهة المعبر
عنها بسبيل البر وقد عين الشرع انها الاقارب فلانظر الى المرحجات لشمول لفظ الواقف للملك قدل
على أن مراده صلة الرحم فشمله للفقر والغني والقريب والاقرب واضح من لفظه وما في تفقيه
الرجعي مما يقتضي استواء مسألة الانقراض ومسألة الوقف على القرابة في الاختصاص بما مر من
تصرفه (وسئل) عما اذا اشترت وظيفة نحو التدريس مدة فهل يستحق معلومها من قرربعد في
الوظيفة أو ما يفعل به (فاجاب) بقوله بحث بعض المصنفين انه يصرف الى من تصدى بعد اخذها من
قولهم في الحاصل من ربيع وقف المسجد انه اذا خرب يصرف لعمارة مسجد آخر وفيه محكم واخذنا
نقار والقياس صرفه لمصالح المسجد الذي فيه تلك الوظيفة فان كانت في غير مسجد فعمل نقل
وقياس مسألة المسجد الذي خرب انه يصرف لبقية مدرسي البلد والا فدرس اقرب البلاد اليهم
(وسئل) عن وقف أرضا على معين فهل يجوز غرسها (فاجاب) بقوله حكى ابن الملقن في ذلك
وجهين قال أحدهما نعم واليه يشير كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه وظاهره انه مائل اليه ولو
قبل للمعتبر العادة المطردة في تلك الارض في زمن الواقف فلا يجوز تغيير الارض عما كانت معتادة
له حيث لم يبعد (وسئل) عن قال في مرض موته شهدوا ان مالي وقف على اولادي هل يحمل
على الاقرار أو الانشاء فيحتاج الى اجازة (فاجاب) بقوله أفنى ابن الصلاح كالغزالي ان قوله شهدوا
على ان لفلان على أوفى ذمى كذا ليس اقرارا بل صيغة أمر لا صيغة اخبار ولا يجوز للشهود
الاشهاد عليه ومثله على الديلمي بما اذا قال اكتبوا لزيد على ألف درهم قال لانه لم يقربل أمر
بالكتابة ويؤخذ من ذلك أن ما في السؤال ليس باقرار ولا انشاء الا أن يفرق بانه هنا يحتمل الانشاء
الاقوى من الاخبار فعمل عليه بخلافه فيما مر فانه لا يحتمل الانشاء ويؤيده ما في فتاوى الغزالي
أيضا من أنه لو قال شهدوا على اني وقفت جميع املاكى وذكر مصرفها ولم يحد منها شيئا صار
الجميع وقفا وان جهل الشهود الحدود ولا يعارض هذا ما مر عنه لانه هنا أمر بالشهادة على
انشائه للوقف وقد انشاء بقوله وقفت وهناك أمر بها على اخباره ولم يخبر ويشهد له قول الديلمي
السابق لانه لم يقر (وسئل) عن وقف على المسجد وعرف بلده ان الوقف يكون على الوارد واذا
وقف على الوارد هل يدخل فيه من كان غائبا من أهل البلد ثم قدم واذا طلب الوارد عشائه لم يشرى
به شيئا ويصبر بلا عشاء يجاب واذا اعتيد في تلك ان الضيافة يوم وابيلة هل يجوز ثلاثة أيام
وهل يشمل الوارد الغني والفقير ومن يريد الإقامة أكثر من ثلاث ومن ضيف ثم ذهب لبلد
قريبة ثم رجع (فاجاب) بقوله اذا وقف على مسجد معين وعلم مراد الواقف من ذلك كالأورد
حل عليه فان لم يعلم مراده وأطلق فهو كالتمحيص على العمارة ذكره البغوي واذا لم يعين المسجد
بطل الوقف كما في أدب القضاء للغزالي وان وجد وقف على مسجد ولم يعلم حاله سلك به ما هو عليه
ويتبع فيه وفي جميع ما ذكر في السؤال العرف المطرد العام المعلوم فيما تقدم من الزمان من
الوقف الى الآن من غير تكثير اذ هو بمنزلة المشروط فينزل الوقف عليه كما قاله ابن عبد السلام

وغيره

وغيره وفي فتاوى الاصمعي أرض موقوفة هل أن تكون غلظها طعاما للواردين الى مسجد كذا تقدم
غريبان لقراءة القرآن فيه فان أراد بالواردين الاضياف لم يصرف اليهم شيء بعد ثلاثة أيام أو من لم يقيم
فهما مقبضان فلا يستحقان شيئا أو من لم يتوطن فهما غير متوطنين فيستحقان وعلى الجملة فالمسئلة
بمهمة وتخصيم العرف لائق بالحال اه وهو موافق لما مر وأفتى بعضهم في الوقف على وارد
المسجد بان الذي ينبغي ان أهل ذلك المسجد ومن تلزمه الجمعة بسماع ندائه لا يستحقون شيئا في هذا
الوقف وان شملهم اسم الورود لانهم منسوبون الى أهل ذلك المسجد والتقيد بالوارد اليه يقتضي
غير أهله عرفا بل لو قبل بمسافة القصر لم يبعد كما في حاضري المسجد الحرام ثم قال والاقرب ان
الوارد يعطى ما دام في حكم السفر أى أربعة أيام ونحوها في ورود واحد (وسئل) هل لولي
الصدقة الاكل مع الضيف أو يخلط عشاءه بعشاءه تأنيسا وما حد المدة التي يعطى الضيف من الصدقة
الموقوفة عليه (فاجاب) بقوله ولي الصدقة كولي الطفل فيما ذكره فله أن يخلط عشاءه مع عشاءه
وحد المدة ثلاثة أيام (وسئل) عن تصدق بثمر نخله على عشاء ليلة الجمعة فهل يصرفه الناظر في
ليلة اوليالي (فاجاب) بقوله الامر راجع الى نظاره فيما رآه مصلحة وجب عليه فعله (وسئل)
هل قوله صدقة بر كقوله صدقة محرمة فيكون صريحا في الوقف (فاجاب) بقوله نعم ولفظ الصدقة
انما يكون كناية في الجهة العامة وتعليكا في المعين اذا تجرد عن القرائن اللفظية كما قاله الرافعي وحيث
يكون الموقوف وقفا على جهة البر وهي اقارب الواقف (وسئل) عما اذا مات الناظر ولم يكن في
تلك الناحية حاكم فلن يكون النظار (فاجاب) بقوله يكون للعلماء والصلحاء بذلك المكان
(وسئل) بما لفظه استفيض في أرض أنها وقف لمسجد في بلد كذا وفي ذلك البلد مساجد فبما فعل
في غلظها (فاجاب) بقوله ذكروا في الوقف الذي عي مصرفه خلافا مشهورا فيحتمل أن هذا مثله
ويحتمل صرفه الى ما يراه الحاكم من تلك المساجد وبه أفتى بعض المتأخرين (وسئل) عما اذا
وقف بعد موته على من يقرأ على قبره كل يوم جزءا فهل يشترط حفظه لجميع القرآن وقراءته على
الترتيب مطلقا أو يفضل (فاجاب) بقوله لا يشترط ذلك غيبا ولا نظرا ولا قراءته على الترتيب بل
لوزم قراءة جزء واحد دائما جاز كما أفنى بجميع ذلك جمع وأفتى البرهان المراغي فمن شرط عليهم
قراءة كل يوم فقرؤا نحو يس وغيرها بانهم ان قرؤا قدر جزء أجزاءهم ومما ينبغي ان ينتبه له ان
من وقف على من يقرأ على قبره كان آتيا بوقف منقطع الاول وهو باطل فان قال وقفت كذا بعد
موتى على من يقرأ على قبره وصية (وسئل) عن مال موقوف لم يدبر على أى جهة لكن اشتهر
واستفيض أنه موقوف على كذا وجرى نظاره على ذلك من قديم الزمان فهل يجب على الناظر
المتأخر اتباعهم في ذلك (فاجاب) بقوله يجب صرفه على ما جرت به عادة الاولين فيه ويجرى على
الحال المعهود من أهل ذلك المثل فيه من غير تكبير من عمارة وغيرها وينبغي في جميع ذلك
العرف المطرد العام المعلوم فيما تقدم الى الآن من غير تكبير فان العرف المطرد بمنزلة المشروط
كما قاله العزيز بن عبد السلام وغيره ويحمل ذلك المتعارف على الجواز والصحة وكان المال الموقوف
لذلك المعهود هذا ان علم ان صرف النظار من ذلك المال والا فلا عبرة بظن ذلك (وسئل) عن
وقف على جهات وذكر لبعضها مقدارا معيناً من كل شهر وما فضل من الربيع عما قدره يكون
للجهات الغلانية فخا في سنة الربيع المقدر ثم كثر في الثانية فهل يكمل للمقدر ويعطى الفضل
للمشروط لهم الباقي (فاجاب) بقوله المنقول عن الباقي ان أصحاب المقدر يكمل لهم كاصحاب
الفروض في المبرات ومن له الباقي كالعصبة الا أن يقول الواقف وما فضل عن كل سنة ونحوه مما
يدل على اختصاص الشرط بكل سنة وهذا يقتضي في فرع ابن الحداد أن يكمل للموصى له من

قال ان وضعت ثلاثة وهي
على عصمتي فهي طالق
ثلاثا ثم طلقها رجعي
ثم وضعت فهل له ردها
(فاجاب) بان له تحديد
نكاح مطلقته المذكورة
لعدم وقوع الطلاق المعلق
بوضعيها (سئل) عن
شخص قال طلاق أنت
ياداهية ثلاثين ونوى ايقاع
طلقة فبطل يقع طلاقه أو
ثلاث (فاجاب) بانه يقع
طلقة واحدة وقوله ثلاثين
متعلق ياداهية كجها وظاهر
سياق الكلام وعلى تقدير
تعلقه بالمصدر فتدبر ثلاثين
أجزاء طلاقه والاصل عدم
وقوع ما زاد على الطلقة
(سئل) عن حلف بالله أو
بالطلاق انه لا يكلمه هذا
اليوم ولا في هذا الشهر ولا
في هذه السنة فكاه في
اليوم الذي حلف عليه
وكان من ذلك الشهر من
تلك السنة ذكر عالم هل
يقع عليه الطلاق الثلاث
في الحلف به ويلزمه ثلاث
كفارات في الحلف بالله تعالى
لانه عطف بلا مقتضية
لتعدد اليمين أم لا (فاجاب)
بانه يقع عليه ثلاث طلاقات
لوجود الثلاث صفات
ويلزمه ثلاث كفارات
(سئل) عن شخص طلق
زوجته طلاقا رجعيًا ثم طلب
منها حجة فقال لها ان لم
تعطاني فانت طالق وكرره
ثلاثا فهل يقع عليه ثلاث
طلاقات أو طلاق رجعية

الحالف حاله المذكور وقع عليه به طلبة وجعية (سئل) عن قال لزوجته أنت طالق بعدموتى هل طلاق أولا (فأجاب) بأنه ان قصد الاتيان بقوله بعدم موتى قبل تمام لفظ الطلاق لم تعلق والا طلق في الحال (سئل) عن رجل قال على الطلاق ثلاثا نفقتي بعد العشاء بقية هذا ثلاثمائة طريق وأشار إلى رجل فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أولا (فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق المذكور لان الحرامس بمال فلا قيمة له ولان اللفظ المذكور كناية عن احتقار المشار إليه (سئل) عن نسي أنه متزوج خلف بالطلاق كذا بقول يقع عليه أم لا (فأجاب) بأنه يقع عليه لانه أوقعه في محله وطمه غير الواقع لا يدفعه (سئل) عن شخص اشترى شيئا ثم قبضه ثم سأل البائع أن يقيه له خلف بالطلاق الثلاث انه لا يقبله ثم باعه لبايعه بثمن الثمن الاول فهل يقع عليه الطلاق المذكور (فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت طالق عدد من كرم الاقراخ أو عدد من بليس فهل يقع عليه الطلاق الثلاث كذا قال أنت طالق عدد نجوم السماء أو يقع عليه واحدة

ربيع الشهر الثاني ولم يتعرض له السراج ولكن الفرق أن الباقي من كل شهر مستحق للوارث تبعاً للرقبة فلا راجح فيه الموصى له بخلاف الوقف فان الربيع مستحق لأصحابه بجهة الوقف فقدم فيه المقدر مطلقاً نعم لو كمل المقدر في سنة وأعطينا ما فضل لمن بقي ثم نقص في السنة الاخرى هل يسترد منه فيه وقفة وفي فرع كل سنة ما يشهد للاسترداد ولو أفتى بالمنع لم يعد اه وفرع ابن الحداد هو ما اذا أوصى الرجل بدينار كل شهر من غلة داره وبعده للفقراء (وسئل) عن أوصى بوقف نخله على فلان وذريته ما تناسلوا فمات الموصى له قبل الوقف عن ورثة فهل يصح وعلى من توقف بعد موت الموصى وهل المراد الذرية عند الموت أو الوقف (فأجاب) بقوله الوصية صحيحة قال بعضهم والظاهر أنه بوقف على من كان من الذرية موجوداً عند الوصية منفصلاً عند موت الموصى وبوزع النخل عليهم وعلى أصلهم ورجع حصته لورثة الموصى ارثاً ولا يتعدى الوقف الى سائر ذريته ولا ذرية الموقوف عليهم فيما يظهر اه وفيه تأمل ثم رأيت الزركشي بحث فيما اذا أوصى أن توقف على زيد وعمر ثم على الفقراء فمات زيد قبل الواقف ان حصته لا ترجع الى الورثة ولا تكون لعمر ولا توقف على الفقراء قبل ولا منافاة لاتفاق الكلامين على بطلان الوقف على الميت بالنسبة الى حصته وأنه لا يكون اشريكه فيرجع للورثة لتعذر صرفه للموجودين من الذرية كما تعذر صرفه في مسألة الزركشي الى عمرو ولا سبيل الى الوقف على من سجدت من الذرية لانه عليهم انما يصح بالتبعية وقد تعذر الوقف على المتبوع وهو الاب وهم في لفظ الموصى تابعون له لا للموجودين من الذرية وفي مسألة الزركشي لما تعذر الوقف على زيد ووجد ثم من يصح الوقف عليه وهم الفقراء في لفظ الموصى فاذا تعذر الوقف على البطن الاول لم يتعذر على البطن الثاني المنصوص عليه في الوصية لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوقف في مسألة الزركشي على بطنين وهنا وقف تشريك فهو كبطان واحدة اه ونقل الجوزي عن الخصاص وغيره ما قد ينزاع في جميع ما ذكرنا فأنظره (وسئل) عما اذا اشغرت وظيفة نحو التدريس أو الامامة فهل تصرف غلتها لنفسيه في أقرب مكان (فأجاب) بقوله سئل الاصحى عن أرض وقفت على أن تصرف غلتها للمعلم القرآن بحل كذا فلم يوجد من يعلم فأجاب بأنه لا يستحق شيئاً الا بالتعالم ولا يجوز نقله لقرية أخرى على رأى المتقدمين ورأى المتأخرين جواز ذلك اه قال غيره والفتوى والعمل على الثاني وظاهره أنه لا فرق بين الاقرب والابعد لكن الاقرب أولى كما ذكره اه (وسئل) هل يصرف لعموم المدرس جميع غلة السنة أو لها أولاً ولا يدفع له الا ما يشره كما اذا أجر الناظر الوقف مدة طويلة فانه لا يدفع الغلة لاهل الوقف دفعة بل كلما مضت مدة دفع اليهم بقدرها (فأجاب) بقوله ان علم شرط الواقف في ذلك فواضح والا صرفت الغلة على ما جرت به عادة الاولين المطردة المأمومة من غير تكبير فان كان الوقف حادثاً اعتبر العادة المقارنة له زمن الواقف فانها حينئذ بمنزلة شرطه كما قاله العزيز بن عبد السلام فينزل وقفه عليها فان لم تطرده العادة أوجبهت رجوع في ذلك لرأى الناظر واجتهاده ويفرق بينها وبين مسألة الاجارة بأن الاجارة ثم معرض عقدها الموجب لها بانهم دام الدار وتعب الأرض أو اتلافها فاحتيط لحق المستأجر ولم يدفع للمستحقين بخلافه هنا فان الغلة قد حصلت وأمن عليها من تطرق استحقاق الغير لاجلها ففوض أمرها للناظر (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه في أدب القضاء للفرزى أنه لو وقف على ولده وله حمل أنه لا يستحق والقياس استحقاق الاخ كيف ذلك (فأجاب) بقوله صورة المسئلة أنه وقف على ولده ثم على ولد ولده ثم على أخى الواقف فمات ولده وله حمل لم يستحق الحمل لانه لا يسمى ولداً وقال السبكي القياس استحقاق الاخ الى أن ينفصل الحمل قال الفرزى والمتبادر الى الذهن أن الربيع يوقف الى الانفصال ويجاب بأنه انما يأخذ عند كونه يسمى ولداً ولا يسمى الا بعد

الشراب فانه يقع عليه به واحد كما قال به الامام والقاضى وصاحب الذخائر وغيرهم وخزم به بعض المتأخرين (فأجاب) بأنه يقع عليه الطلاق الثلاث اذا لم يذكر كور في كلامه عام بالاضافة الى معرفة سواء أجعل جمع رملة أم اسم جنس جمعى (سئل) عن حلف لانه لم الاشريكاً وقالت امرأته لم تستثنى هل يقبل قوله لمشابهة للفرع الثاني في شرح البهجة أم قوله الا فتأثمكم به (فأجاب) بأن القول قولها كما في الفرع الاول في شرح البهجة بجامع تكذيبها لايه فهمه أو أمار الفرع الثاني فلم تكذب فيه وانما اقتضت على نفي سماعها (سئل) عن قال لزوجته ان أفتى في محل كذا ثلاثة أيام فانت طالق فأقامتها مفارقة لا بحث كما لو قال ان أفتى في قرية لنفسه ولا من لا تقبل له شهادته ولا من يخافه أو يستخفه وقال القاضى أبو الطيب له الصرف لاويه وأولاده (وسئل) عما اذا شرط الواقف أن يفرق كذا يوم عاشوراء فهل يلزم واذا تعذر التفريق فيه يؤخر لعاشوراء الثاني أولاً (فأجاب) بقوله يجب أن يفرق يوم عاشوراء فان اتفق تأخير عنه فرق عند الامكان ولا يؤخر الى عاشوراء الثاني نعم لو شرط كذا الصوم رمضان فأخبر عنه وجب تأخيرها الى رمضان الثاني كما هو ظاهر بخلاف ما لو قال يصرف في رمضان (وسئل) عن وقف أرضه أو أوصى بها لاطعام الضيوف فهل يتعين صرف غلتها ويكتفى صرف القمح للضيوف حباً أولاً (فأجاب) بقوله اذا تجرد لفظه عن القرائن اللفظية المتقتضية لصرف الارض أو غلتها اتبع عرف زمن الواقف المطرد واعطاء الحب ليس بضيافة فلا يجزئ منها (وسئل) عن وقف أرضاً يصرف من غلتها كل شهر لفلان وللفقراء كذا فهل يصح الوقف وما مصرف الفاضل (فأجاب) بقوله الوقف صحيح ويصرف الفاضل الى أقرب الناس الى الواقف على كلام فيه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال أرضى الفلانية صدقة على من يقرأ على قبري كل جمعة يس فهل هو وقف أو وصية وهل تجزئ القراءة ليلاً ونهاراً وتتمين القراءة على القبر وان جهل فما يفعل فيه

انفصاله فلا فائدة للوقف لانه ان بان حياً لم يستحق الا من حين الانفصال وان بان ميتاً فلا استحقاق للاخ فلما كان الاستحقاق له على كل تقدير وجب الصرف اليه مدة الحمل فأتضح بذلك كلام الاصحاب في كون الحمل لا يستحق شيئاً ويبحث السبكي من الصرف للاخ ورد ما بحثه الفرزى ولبعض اليميني هنا أو هام يجب تجنبها (وسئل) عن وقف أرضاً على من رزقها من المسلمين فهل يجب الصرف لثلاثة أولاً وعليه فهل للناظر أن يخص نفسه (فأجاب) بقوله الظاهر أنه لا يجب الصرف لثلاثة لان المظن من يشمل القليل والكثير ولا يختص بفقراء المسلمين لشمول لفظ الواقف للاغنياء وليس للناظر الخاص ولا للعام أن يختص بها بل النظر في التخصيص الى الحاكم الذي فوقه ويشهد لذلك قول الروضة لو قال ضع ثلثي حيث رأيت أو فيما أراك الله لم يكن له وضعه في نفسه (وسئل) عن قال فرق ثلثي فهل له أن يعطى نفسه وان ذ كرصة تشمله (فأجاب) بقوله لا يجوز كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أو اخر الوكالة حيث قال ولو قال فرق ثلثي على الفقراء وان شئت أن تضعه في نفسك فافعل فعلى الخلاف فيمن أذن له في البيع لنفسه اه وخزم بما اقتضاه كلامهما هذا من المنع بعض مختصراً وبه ينظر في قول الزركشي ما اقتضاه كلامهما من المنع مردود نقلاً وتوجيهاً أما النقل فقد نص الشافعي رضى الله تعالى عنه على الجواز كما نقله الرويانى ورجحه الجرجاني وأما التوجيه فالرافعي وجه المنع ثم أى في البيع لنفسه بوجهين أحدهما تضاد الغرضين وهو منتف هنا بل فيه وفاة بمقصد الآذن والثاني اتحاد الموجب والقابل وهو منتف أيضاً لانه هناك فوكيل في صيغة عقد فيؤدي الى الاتحاد وهو منتف هنا اه والذي في التوسعة عن الصبري لو قال ضع ثلثي في نفسك جاز خلافاً للجرجاني وعن الشيخ أبي حامد لو قال فرق هذه الدراهم للفقراء والمأمور فقير هل له الاخذ منها وجهان أحدهما لا يجوز اعتباراً باللفظ والثاني يجوز اعتباراً بالمعنى وهو الفقير قال أبو سعيد الهروي اذا قال الموصى ضع ثلثي حيث شئت قال الشافعي لا يضعه في نفسه وابنه وزوجته ولا ورثة الموصى ولا فيما لا مصلحة فيه للميت فان وضعه في ورثة الموصى لم يصح الاختيار ولا يختار ثانياً لانه ان عزل ويحتمل أنه كوكيل باع يبعها فاسدا اه كلام الاذري ويؤيد احتمالاً الاخير المقتضى لعمدة اختيار الوصى ثانياً ما في الروضة آخر خيار البيع مما يدل على جواز التصرف للوصى ثانياً اذا لم يفسد بالتصرف الاول أى بان كان الوصى هنا جاهلاً بصرفه لورثة الموصى ونقل الفرزى في فتاويه عن الدارمي أنه لو قال فرق ثلثي لم يعط نفسه ولا من لا تقبل له شهادته ولا من يخافه أو يستخفه أو يفتنه وقال القاضى أبو الطيب له الصرف لاويه وأولاده (وسئل) عما اذا شرط الواقف أن يفرق كذا يوم عاشوراء فهل يلزم واذا تعذر التفريق فيه يؤخر لعاشوراء الثاني أولاً (فأجاب) بقوله يجب أن يفرق يوم عاشوراء فان اتفق تأخير عنه فرق عند الامكان ولا يؤخر الى عاشوراء الثاني نعم لو شرط كذا الصوم رمضان فأخبر عنه وجب تأخيرها الى رمضان الثاني كما هو ظاهر بخلاف ما لو قال يصرف في رمضان (وسئل) عن وقف أرضه أو أوصى بها لاطعام الضيوف فهل يتعين صرف غلتها ويكتفى صرف القمح للضيوف حباً أولاً (فأجاب) بقوله اذا تجرد لفظه عن القرائن اللفظية المتقتضية لصرف الارض أو غلتها اتبع عرف زمن الواقف المطرد واعطاء الحب ليس بضيافة فلا يجزئ منها (وسئل) عن وقف أرضاً يصرف من غلتها كل شهر لفلان وللفقراء كذا فهل يصح الوقف وما مصرف الفاضل (فأجاب) بقوله الوقف صحيح ويصرف الفاضل الى أقرب الناس الى الواقف على كلام فيه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال أرضى الفلانية صدقة على من يقرأ على قبري كل جمعة يس فهل هو وقف أو وصية وهل تجزئ القراءة ليلاً ونهاراً وتتمين القراءة على القبر وان جهل فما يفعل فيه

(فاجاب) بقوله لفظ التصديق صريح في التملك اذا كان على معين والا فهو كناية في الوفاء فان اراده به فهو باطل لانه منقطع الاول ثم ان قال هي صدقة بعد موتي الخ صريح وكان وصية وحيث صرح بالوقف أو الوصية اجزأت القراءة ليل ونهارا وتعين على القبر وان لم يعتد في تلك الناحية وفي فتاوى ابن الصلاح ما يصرح بانه اذا جهل القبر بطل الوقف قال لانه مخصوص بجهة خاصة فاذا تعذر ذلك لغا أي كماله قال وقتلت هذا ولم يذكر جهة وقضية كلام الاصحبي أخذ من كلام النهاية أنه اذا لم يعين للقراءة مدة معلومة لا يصح الوقف ولا الوصية وفيه وقفه وكفى بقوله كل جعة تعيننا في الجلب بل ينبغي في وقت هذا بعد موتي على من يقرأ على قبري ولم يرد على ذلك أنه اذا قرأ على قبره شيئا من القرآن استحق الموصي به ولم يلزمه بذلك قراءة على ذلك القبر فلا بد لول ذلك اللفظ نعم ان المراد عرف ثم بان المراد من ذلك اللفظ مدة معلومة وقد مر معلوم وجب الحمل عليه اخذ مما ذكره في الوقف الحقيقي لأن عرف الواقف المعطوف في زمنه بمنزلة شرطه (وسئل) عن وقف أرضا ليصرف من غلتها للمعلم ببلد كذا شيئا معلوم فعلم سنة وامتنع ثم علم غيره ولم يحصل في سنته الا دون ما شرط له فهل يكمل السنة الثانية وهل لومات أثناء السنة يستحق بقسطه (فاجاب) بقوله لا يكمل ويستحق بقسطه (وسئل) هل تجوز الاستنابة في نحو التدريس واذا عطله أياما في الشهر تحسب عليه من جامكته وهل يعمل بالعادة في الاشهر الثلاثة (فاجاب) بقوله تجوز الاستنابة لعذر ولا يجب أن يكون النائب مثل المستنيب خلافا لبعضهم ومن عمل ما ذكر قناع من جامكته بنسبته كما أفهمه كلام النووي في فتاويه وبه صرح ابن الصلاح وما نقل عن ابن عبيد السلام مما يخالف ذلك ضعيف وقرئ التدريس في الاشهر الثلاثة يعمل فيه بالعادة المارة في زمن الواقف فان جهلت لم تجز البطالة ولا في شهر رمضان خلافا لمن استثناه (وسئل) عن وقف على أولاده وليس له الا ولد واحد فهل يصح الوقف والوصية ويصرف اليه الثلث أو الجميع (فاجاب) بقوله ذكر الجبلي أنه لو وصي لأقارب زيد ولم يكن له الا قريب أن فيه وجهين أحدهما يصرف له الجميع لان القصد الصرف الى جهة القرابة فقياسه أن يصرف في مستثنى اليه الكل فان حدث أحد من الاولاد شاركه (وسئل) عن قال وقتت هذا لله فهل يصح وما مصرفه (فاجاب) بقوله قياس قولهم لو قال وقتته لسبيل الله صح أنه يصح الوقف هنا لكن المنقول عدم صحة الوقف في الوقف لله ويفرق بان سبيل الله مصرف معلوم يحمل الوقف عليه والله فقط لا يفهم منه مصرف معلوم فبطل وانما صحت الوصية لله لان الغالب فيها انها تصرف للفقراء فعملت عليهم نظرا لذلك الغالب بخلافه وقولهم لو قال أوصيت لله تعالى صح وصرف الى الفقراء لانه يصرف هنا للفقراء (وسئل) عن وقف وقفا على أولاده وأولاد أولاده وهكذا وجعل النظر لنفسه ثم زوجته ثم أولاده فهل ينتقل النظر بعد الاولاد لاولادهم وأولادهم (فاجاب) بقوله ينبغي بناء ذلك على أن ولد الولد هل يطلق عليه حقيقة أنه ولد وفيه خلاف فان قلنا بانه يطلق عليه حقيقة فالنظر لاولاد الاولاد والا فالنظر للعساكم ويؤيد ترجيحهم الثاني قولهم لا تدخل أولاد الاولاد في الوقف على الاولاد وقول الأزرقي عن العبادي لو قال بنو آدم كلهم أحرار لم يمتنع عبيده بخلاف عبيد الدنيا وعاله بان اطلاق الابن على ابن الابن مجاز فلم تدخل عبيده في كلامه الاول بخلاف الثاني اذا تقرر ذلك فالوجه أن النظر للعساكم لا الى أولاد الاولاد (وسئل) عن نقض المسجد ونوسيعه هل يجوز (فاجاب) بقوله جوزة ابن عجل البني ومنعه الاصحبي وقال بعض شراح الوسيط يجوز بشرط أن تدعو الحاجة اليه وبراء الامام أو من يقوم مقامه فقد فعل في مسجد مكة والمدينة مرارا في زمن العلماء والمجاهدين ولم ينكر على ذلك أحد (وسئل) عما اذا وجدنا صورة مسجد ولم ندر هل وقف مسجد أم لا فهل تثبت له أحكام المساجد (فاجاب) بقوله

الظاهر أنه يثبت له ذلك عملا بظاهر الحال ثم رأيت بعض المتأخرين أفتى بذلك وفي فتاوى ابن الصلاح في باب الوقف ما هو صريح في ذلك وحوى عليه السببي عملا بالقرينة هذا ان لم تستفص تسمية الناس له مسجدا والا حكم بكونه مسجدا بالا فوقف والكلام في غير مساجد من غير مسجد الخيف فانه لا يمكن وجود مسجد فيها غيره لانه يمنع بناء مسجد فيها (وسئل) هل للنظر اقراض غلة الوقف والاقتراض لعمارة (فاجاب) بقوله لا يجوز له اقراض ذلك الا ان غاب المستحقون ونحشى تلف الغلة أو ضياعها فيعرضها لمالي ثقة وله الاقراض لعمارة الوقف باذن الحاكم (وسئل) هل يرد الوقف برده الموقوف عليه مطلقا (فاجاب) بانها يرد برده قبل رضاه وقبضه وأما اذا رضى وقبضه فلا يرد برده لانه لم يمتنع هذا ما أفهمه كلام المذهب وصرح به في الشامل وفرق بين الوقف والوصية في ذلك وكذا صرح به غير من ذكر (وسئل) عما اذا وقف شيء على من يقرأ على قبر فلان شيئا معلوما من القرآن كل يوم فترك القراءة في بعض الايام فهل يقضيها ويستحق (فاجاب) بقوله لا يستحق شيئا من معلوم ذلك اليوم الذي قوت قراءته سواء أقضاه أم لا (وسئل) عن وقف شيئا وقف ترتيب على أولاده فادعاه آخر وصدقه أهل الطبقة العليا مثلا فهل يسرى تصديقهم على من بعدهم (فاجاب) بقوله لا يسرى تصديقهم على من بعدهم بل على أنفسهم فكون المنفعة للمقر له مدة حياتهم فاذا ماتوا انتقلت للبطن الثانية ولا يقبل قول المقر له عليهم الا ان أقام بيعة تشهد له بملك تلك العين بشرطه (وسئل) عن الحق في مجلس وقفه شرطا فهل تلزم (فاجاب) بقوله يحتمل لزومها قياسا على مالو الحق شرطا في مجلس البيع ويحتمل الغاؤها حيث كانت منفصلة عن تملكه بالوقفية بغير سكة تنفس وعي وهذا هو الوجه ويفرق بينه وبين البيع بان البيع يثبت فيه خيار المجلس بخلافه في الحق شرطا في ذلك المجلس كالحاق الاجازة والفسخ لانه لم يلزم الى الآن بخلاف الوقف فانه يلزم بمجرد فراغ التفاوض فلا يمكن أن يلحقه شرط (وسئل) عن أثبت بقاء مهرها في ذمة زوجها الميت وتعتقت أرضه التي لم يخاف غيرها ثم وقفها فجاءت أخرى وأثبت نكاحها منه ومهرها عليه فهل تشارك الاولى في الارض (فاجاب) بقوله القياس بطلان الوقف في قدر ما يخص الثانية من الارض لو وزعت على قدر المهرين وأما ما أفتى به الاصحبي من صحة الوقف وبقائه في الجميع ويجب على الاولى الغرم للثانية بقدر حصتها فغير منقاس كما يعلم بتأمل كلامهم (وسئل) عن عمر طبة كانت بمسجد وخربت ثم مات فهل لغيره سكاها بغير إذن ولده وهل يستحق ولده سكاها (فاجاب) بقوله لا يملك الباقي الا الاكلة ولا يستحق ولده السكنى بمجرد ذلك وليس لغيره السكاها فيها بغير اذنه لما فيها من الانتفاع بالآلة الباقية على ملكه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن درس في مكة شغرت وظيفته منه فقررها فاضى مكة لغيبة الناظر بمصر أو الشام فهل يصح تقريره وائس للناظر اذا بلغه ذلك أن يقرر غير من قرره وهل الناظر على وظائف الدرس المذكور اقاضى بلد الوظائف اذا غاب الناظر فيقرر فيها كاي زوج مولية الغائب (فاجاب) بقوله الذي أفتى به السراج الباقي ولده جلال الدين أنه يصح تولية فاضى مكة الوظيفة لمن ذكر وليس للناظر أن يولي غير من ولاه وأن الناظر على وظائف الدرس المذكور لقاضى بلد الوظائف المذكورة (وسئل) عن قال وقتت نصف كذا على زوجتي والباقي على أولادي ثم عتقني فاذا اقترض الاولاد وكانت الزوجة عتيقة فهل تشارك عتقاءه (فاجاب) بقوله نعم تشاركهم لوجود الصفة فيها وفارق ما لو قال وقتت نصفه على زوجتي والباقي على عتقاني فانها لا تشاركهم حينئذ وان كانت عتيقة لان العتاق يقتضى التغاير فهو نظير ما قالوه فيما لو وصى لزيد بدينار والباقي للفقراء فانه لا يشارك الفقراء لما ذكر (وسئل) بما لفظه من يزوج الجارية الموقوفة على معين أو جهة

المسئلة (سئل) عن جواب
الباقين في فتاويه عن
تخاضم مع زوجته فقال
لهما هذا البيت حرام علي
وأنت علي حرام أيضا ووقع
في نفسه انهما بهما ذم العبرة
طلقت ثلاثا فقال لها أنت
طالق ثلاثا (فأجاب) بأنه
لا يقع عليه طلاق بما أخبر
به بانيسا على الفان المذكور
اهـ هل هو معتد وإذا
قلتم نعم فما الفرق بينه
وبين ما في الروضة حيث
قال لو قال أنت بائن ثم قال
بعدمدة أنت طالق ثلاثا
وقال أودت بالبائن الطلاق
فلم تقع على الثلاث لصادقها
البيونة لم يقبل منه لأنه منهم
(فأجاب) بأن ما أفتى به معتد
وقد صرح الأصحاب بقبول
أرادة الاخبار في نظائر هذه
المسئلة والفرق بينهما وبين
مسئلة الروضة واضح فإنه
فيها منشي وفي هذه مخبر
بحسب ظنه (سئل) عن
قول الزركشي في قواعد
تبع الاذرع ذكرا لافعي في
الطلاق انه لو قال اذا أخذت
حقتك متى فانت طالق
فأكرهه الساطان حتى
أعطى بنفسه فعلى القوانين
في فعل المكره وقضيته ترجيح
عدم الخنث والمخه خلافة
لأنه أكره بحق انه معتد
أم لا كإنبه على ذلك السيد
السهمودي (فأجاب) بأن
المعتد عدم الخنث يمكن
الناسب فأكرهه الساطان

فعل

فعل والا يبيع ويشترى بمثله ففعل أو يشارك به في ففعل يقوم مقام الاصل وتجري عليه أحكامه
وتصرف غلته في مصارفه ولذلك شاهد من كلامهم اهـ وهو متجه (وسئل) عن عمر في موقوف عليه
ثم مات فهل لورثته طلب ما أصرقه (فأجاب) بقوله ليس لهم ذلك لأنه متبرع نعم بحث بعضهم أنه
لو كان أدخل عينا في العمارة وهي باقية كان لهم طلبها وفيه نظر (وسئل) عما اذا وقف شخص
على مسجد شيئا وشرط في الوقف أن يصرف لأرباب الوظائف كذا وما فضل للعمارة والمصالح فعمرو
الناظر المسجد وبعض الاما كن ثم عمر أخليه يرتفع جماعة المسجد وغيرهم بها والحال أن واضعها
في الاصل هو الواقف ولم ينص على ارساد شي لعمارتها فهل تكون دائنة في المصالح أم لا بد من
عمارة بقية الوقف قبل عمارتها ولا يجب له شيء من عمارتها الا بعد عمارة الوقف (فأجاب) بقوله
ان كانت الاخيلة المذكورة ينتفع بها أهل المسجد كانت من جملة مصالحه ثم الواجب على الناظر
أن يبدأ بعمارة الاهم فالاهم ان عمرها وهي أهم من غيرها حسب له ماصرف على عمارتها والا
فلا (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص وقف وقفا على نفسه أيام حياته وحكم به من يراه
ثم على أولاده المذكور والاناث في ذلك سواء ثم على أولاد أولاده المذكور دون الاناث ثم على أولادهم
وأولاد أولادهم ثم على أبنائهم وأحفادهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا بطنا بعد بطن ونسلا
بعد نسل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها يستقل بها الواحد عند الانفراد
ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع وعلى أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو اسفل
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه واحدا كان أو أكثر ذكر أو أنثى من ولد الظاهر فهل اذا
مات الواقف المذكور وترك ولدين ذكرين وبناتا ومات أحد الابنين عن بنت هل تستحق من
الوقف شيئا أو لا تستحق (فأجاب) بقوله الذي استقر عليه كلام أئمتنا وهو المنقول المعتمد أن
الصفة في لفظ الواقف ومثلها بدل البعض والاشتمال والحال ترجع الى سائر ما تقدم عليها وتأخر
عنها من الجمل والمفردات المعطوفة بالواو ثم والقاعدون لكن وبطل وقضية كلام الشيخين في غير باب
الوقف ان غير المعطوفة كذلك وكأن الاذرع لم يستضره حيث نقل عن بعضهم ما قد يوافقه ثم بحث
خلافه اذا تقرر ذلك فغير خفي أن قول الواقف ثم على أولاد أولاده المذكور دون الاناث
يحتمل ثلاث احتمالات مختلفة المعنى الاول أن يكون قوله المذكور دون الاناث بدلا من المضاف
والمضاف اليه فينبذ لا يستحق من أهل الطبقة الثانية الا ذكر من ذكر فلا حق لبنت الابن ولا
لاولاد البنت الثاني أن يكون من المضاف فقط فلا يستحق من أولئك الا المذكور سواء كان من
ذكر أم أنثى فيستحق ابن البنت دون بنت الابن وعلى هذين الاحتمالين فلا حق لبنت الابن
المذكورة في السؤال ولا ينافيها قوله آخر ذكر أو أنثى من ولد الظاهر لما سيجيء الثالث أن
يكون بدلا من المضاف اليه فقط وعليه فالمستحق كل من أدلى بذكر ذكر أو أنثى
فتستحق بنت الابن المذكورة دون ولد البنت ومن المعلوم أن عبارة الواقف اذا احتملت أمرين
فأكثر وجب المصير الى المخرج فان وجد لكل مرجح وجب المصير الى ما قوى مرجحه فخرج الاول
أمر منها ما اقتضاه كلامهم الذي قدمته من رجوع نحو الصلحة الى سائر ما تقدمها من المفردات
وان لم تكن معطوفة ومنها أن تخصيصه بأحد الجزأين مع صلاحيته لهـ ما لا دليل عليه وبقيت
مرجحات أخرى يشترك فيها هو والثاني كما يأتي التثنية عليها ومرجح الثاني أمور أيضا منها ما دل عليه
كلام السراج البلقيني حيث أفتى فيمن جعل نظرا وقفه على أولاد ابنته خضر المذكور ثم أولاد أولاده
بما حاصله أن يكون قوله المذكور مقدرا في المعطوف فيكون راجعا للمضاف فلا تستحق بنت
ابن خضر شيئا ويحتمل كلامه أنه راجع للمضاف اليه مع رجوعه للمضاف فيكون من مرجحات

كأنهم ارجعية بينهم والفرق

حتى أخذت بنفسها ولهذا
قال ابن المقرئ في الروض
لأن أكره على الاخذ وما
ذكره الزركشي كالأذرع
ممنوع فقد ذكر الشيخان
وغيرهما ان الاكره بحق
يمنع الخنث أيضا (سئل)
عن حلف بالطلاق لا يسكن
هذه البلدة فخرج منها ثم عاد
اليها العيادة وأنها هل
يحنث بالمكث بها أم لا وإذا
قلتم بالحنث به فما قدره وإذا
قلتم بعدمه فهل هو عذر
وان طال المكث حتى لو عاد
لعمارة فكث لها يوما
فاكثر لا يحنث أم يحنث
(فأجاب) بأنه لا يحنث
بالمكث للحاجة اليه للعيادة
ونحوها كما أطلقه الشيخان
وغيرهما وان نقل الاذرع
وغيره عن تعليق البغوي
الخنث به ولا يثكل
ما ذكرته بما قالوه من انه
لو عاد مريض قبل خروجه
ومكث عنده يحنث لأنه
خرج في مسئلتنا ثم عاد وثم لم
يخرج (سئل) عن ادعى
طلاق زوجته بعوض
فانكرت وحلفت فوجبت
نفقتها وكسوتها في مدة
العدة ثم مات فيها فهل لورثته
أولا فان قلتم بارتها فما
الفرق بينهما وبين من مات
قبل الاختيار عن أربع
مسلمات وأربع كتابات
حيث لا ارث للمسلمات
(فأجاب) بأن أثر الزوجة
من تركه مطلقا لثبوت
كونها ارجعية بينهما والفرق

بينها وبين مسئلة المسلمات
والسكيات ان استحقاق
المسلمات الارث غير معلوم
لا احتمال انه كان يختار
السكيات ولان استحقاق
بقية الورثة للارث معلوم
والاصل عدم ارث المرحوم
(سئل) عن حلف لا يدخل
هذه الدار فدخلها ناسيا فظن
وقوع الطلاق به ثم دخلها
عامدا بناع على ظنه المذكور
هل يقع عليه الطلاق به
أم لا (فاجاب) بانه لا يقع
الطلاق بدخوله المذكور
لظنه انحلال اليمين وان
لا طلاق معلق به بل أولى
بعدم الوقوع ممن فعل
المحلف عليه جاهلا بانه المعلق
عليه الطلاق مع علمه ببقاء
اليمين (سئل) عن حلف
بالطلاق الثلاث أنه لا يؤذن
في هذه البلد في هذه السنة
على هذه المأذنة فهل اذا
أذن الاذان الاكلة في البلد
المذكور في هذه السنة
المذكورة على المأذنة
المذكور بعد اذالة شيء
منها بحث أم لا (فاجاب)
بان مقتضى لا يقع الطلاق
الثلاث عليه أن يؤذن
أذانا كاملا بان يأتي بكلماته
الخمسة عشرة في البلد
المذكور في السنة المذكورة
على المأذنة المذكورة وان
أزيل منها ما يبق بعد
انها فقد قال الشيخان ولو
قال لا أدخل هذه الدار
فأنه سدت نظرات بقيت
أصول الحيطان والرسوم

الاول ومنها ما دل عليه كلام شيخنا زكريا خاتمة المحققين سقى الله تعالى هذه صوب الرحمة والرضوان
من أن افقا الواقف اذا احتمل أمرين أحدهما يترتب عليه أن ما صرح به بعد يكون تاكيدا
والآخر يترتب عليه أن يكون تأسيسا راجع الثاني لان التأسيس خبر من التاكيد وهذا من
مرجحات الاول أيضا وبيان ذلك فيما أنه لا سبيل الى إلغاء قول الواقف الذي كوردون الاناث وان
قوله آخر ذكرا أو أنثى من ولد الظاهر ينافي فيجب الجمع بينهما وطريق ذلك أن قوله على
أن الخ دافع لما أفهمته القاعدة السابقة المفتضية بتقدير قوله الذي كوردون الاناث في سائر الطبقات
بعده من أنه لاحق للأنثى في غير الطبقة الثانية أيضا ووجه دفعه لذلك ان يقتصر بقوله الذي كوردون
دون الاناث على الطبقة الثانية ولا يقدر فيما بعدها عملا بصريح قوله آخر ذكرا أو أنثى فعلم أن في
قوله آخر ذكرا أو أنثى تأسيسا أي تأسيسا سواء قلنا بالاحتمال الاول أم الثاني بخلافه على
الاحتمال الثالث فإنه يصير مجرد التاكيد كما هو جلي لا يقال بل يأتي التأسيس على الثالث أيضا
لعملة تقدير قوله الذي كوردون فيما بعده عليه لانا نقول ذلك ممنوع اذ المعنى عليه وعلى أولاده من أولاده
والعطف ليس على المضاف اليه المقيد بذلك بل على المضاف الاعم فلا قيد في المعطوف عليه حتى
يقدر في المعطوف بخلافه على الاولين فان المعطوف عليه مقيد بقيد فاعبر في المعطوف وانما لم
يتعرض الى الارجح من الاول أو الثاني لان كلا منهما يقتضي أنه لاحق لبنت الابن المسؤول عنها
وأما مرجح الثالث فهو شيء واحد وهو أنه يبعد عادة ان الواقف يعطى بنت ابن ابنه أو ابن بنته ولا
يعطى بنت ابنه وقد نظر الى هذه القرينة العادية وكونها مرجحة الباقيتين في بعض فتاويه لكن
كلامهم لا يساعده حيث أشاروا الى ان لفظا الواقف كنص الشارع في النظار في التعميم والتخصيص
وغيرهما مع قطع النظر عن العادة وكون الواقف ممن يعرف العربية أم لا خلافا لمن ثبت
باحتمال التفصيل وقد ذكر هو نفسه ونقله عن التاج السبكي وأقره انه لو وقف على البنين لم
تدخل الاناث وان احتمل التغليب احتمالا ذاتيا شائعا لأنه خلاف ظاهر اللفظ مع أنه يبعد عادة ان
الانسان يعطى على ابنه دون بنته فاخرجه البنت بهذا الاحتمال فقط لظهوره مع شهادة العادة بخلافه
دليل ظاهر لما قلناه وللعمل بظاهر اللفظ وان خلى عامر من المرجحات وظاهر لفظا الواقف هنا ان
قوله الذي كوردون بدل من المضاف الى المضاف متى كان هو الحدث عنه تعين كون الصفة ومنها البدل
راجعة اليه الا صارف على أن كلام الباقيتين اذا تؤمل علم منه أنه لم يحكم بالقرينة العادية بمجردها
فقط بل باعتزادهما بقرينة لفظية وأنه لم يحكم بها مع ذلك مطلقا بل في صورة تعرف بمراجعة كلامه
وفي مسئلتنا لم تعضد القرينة العادية قرينة لفظية فلا نظر اليها ومما يضعف الاحتمال الثالث
أيضا ما صرح به الاذري وغيره من أن قول الواقف على الخ بمعنى الاستثناء وعلى تقدير كون
الذي كوردون بدلا من المضاف اليه لا يصح الاستثناء بالنسبة للطبقة الثانية ولما بعدها لما يبداه من أن
كلا من الطبقات على الاحتمال الثالث يشمل الذكر والأنثى وحينئذ فيلزم اتحاد المستثنى والمستثنى
منه في الحكم وهو باطل بخلاف ما اذا جعل بدلا من غيره فإنه يكون استثناء بالنسبة لما عدا
الطبقة الثانية لان قضية العطف كما مر أن أحدا من الاناث في غير الطبقة الثانية أيضا لا يستحق
شيئا فخرج ذلك بقوله على الخ الذي هو بمعنى الاستثناء ولا يصح أن يكون مستثنى من الطبقة
الثانية لانه يلزم عليه إلغاء قوله فيها الذي كوردون الاناث من كل وجه وهو خلاف قاعدة الاستثناء
فالخاتمة انه على الاحتمال الثالث يصير المستثنى مقيدا مع المستثنى منه في الحكم وعلى غيره
يصير الاستثناء لوجعلناه راجعا الى الطبقة الثانية مطلقا لقوله فيها الذي كوردون الاناث فتعين
القرار من هذين القولين برجوع الاستثناء لمن عدا الطبقة الثانية هذا ما ينبغي أن لا أجزم بانه

الصواب فعلى من تأهل للنظر الامعان فيه ليظهر له صوابه أو خطؤه ولا يبادر الى اعتياده حذرا
من الوقوع في حرجان مستحق أو اعطاء مجرم وليس فائدة ذلك الايبان المأخوذ والتنبيه على
ما يصلح مرجحا والله يعلم المفسد من المصلح وهو سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ثم رأيت الولي أبا زرع في
فتاويه ذكر ما يؤيد ما ذكرته من عدم استحقاق بنت الابن ولفظه ستات عن وقف على أولاده ثم
أولاد أولاده ثم أولاد أولاد أولاده ثم نسله وعقبه الذي كوردون الاناث من ولد الظاهر دون ولد
البطن هل يعود الوصف بالذكورية فيكون الموقوف عليه من ولد الظاهر خاصة الى الطبقة الاخيرة
فقط أو يعود الى سائر الطبقات فاجبت بعوده الى سائر الطبقات عملا بقاعدة الشافعي رضي الله
تعالى عنه في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها
الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخيرة ثم رد على من خالفه في ذلك وأطال فيه بما يؤيد
ما ذكرته أولا من أنه لا فرق بين الواو وثم والفاء وبثأمل ما ذكره من العود الى سائر الطبقات
الخ يعلم أنه مصرح بعود قول الواقف الذي كوردون الاناث من ولد الظاهر الى المضاف والمضاف اليه
في سائر الطبقات التي سبقت فيكون نصا في عدم استحقاق بنت الابن المذكورة في السؤال والله
تعالى أعلم (وسئل) عن وظيفة بوابة بالمسجد الحرام المكي باسم شخص وأخيه غاب الاخ المذكور
غيبة انقطاع بنواحي مصر مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ير ذلك الشخص المذكور مباشرة جميع
الوظيفة المذكورة حتى نزل بجميعها الرجل وثبت النزول على يد قاضي مكة وناظر مسجدها وقرر
المتولي له في جميع الوظيفة المذكورة وبأثر مدة خمس سنين وقبض معلومها المدة المذكورة فرفع
شخص الى قاضي مصر قصة انتهى فيها وفاة أخى النازل وسأل في تقريره فيما كان باسمه من
الوظيفة المذكورة فهل يصح تقرير قاضي مصر في ذلك والحال أنه سبق التقرير من قاضي مكة
للمنزول له في الوظيفة المذكور كورة جميعها الغيبة الاخ وانقطاع استحقاقه لغيبته وعدم مباشرته أم لا
يصح تقريره في ذلك ويعمل بمسابق من التقرير الصادر من قاضي مكة للمنزول له المذكور أم لا
(فاجاب) بقوله التقرير في الوظيفة المذكورة لناظر المسجد مالم يكن الموقوف على تلك الوظيفة
بغير البلد وتطرد العادة بان المولى فيها هو قاضي تلك البلدة فالحق في التقرير له فاذا تقرر ذلك
فتقرر لناظر هو المعمول به حيث لم توجد العادة المذكورة والا فهو لقاضي تلك البلد ويحل
هذا كله حيث فقد شرط الواقف والا فوض لناظر المسجد التقرير في جميع وظائفه وان كانت
أوقافها في غير بلد المسجد فان كان هناك شرط واقف عمل به وان لم يكن وفوض لناظر ما ذكر
عمل بتقريره هناك مطلقا وأجاب مرة أخرى بعد تغيير في بعض السؤال فقال ان كان الوقف بمكة
فالتقرير لقاضيها لا غير وان كان بمصر مثلا فإن شرط الواقف شيئا عمل به والا فان اطردت العادة
في زمنه فان كلا من قاضي مكة ومصر يقرر فتقرير قاضي مكة هو الصحيح لسببه وان لم تجر العادة
كذلك فالولاية لقاضي مصر فليس لقاضي مكة أن يولى الا على جهة النيابة في تلك الوظيفة حتى ينتهي
الامر الى قاضي مصر ويقرر فيها من يراه هذا حاصل كلام السبكي والاذري وكلام الباقيتين في فتاويه
والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن واقف شرط في وقفه أن يصرف ريعه في جهات متعددة منها
قراء يقرؤون ما تبسر من القرآن في كل يوم فهل يستحقون معلوم كل يوم من الاجرة المقبوضة أو
بعضها بحسبه أم لا يستحقون الا بعد انقضاء الاجارة والحال أن الواقف لم ينص على شيء من ذلك
واذا حصل في الوقف هدم أو خلل فيه فتوقف الناظر عن عمارته واصلاحه من ريعه فهل
للمستحقين مطالبته بذلك الا يتبادى الى خرابه كله فيطوب غرض الواقف وهل للمستحقين بحسبه
بالاجرة في كل سنة ليعلم كل منهم ما يخصه من ذلك فان الاجرة تزيد وتنقص باختلاف الزمان والمكان

بحث أي لبقاء اسمها
(سئل) عن علق طلاق
زوجته على وطء ضرعتها
فادعته المعلق طلاقها
وانكركه الزوج فم ثبت
الوطء المذكور (فاجاب)
بانه لا يثبت الا باقراره أو
بشهادة رجلين (سئل)
عن الراجح في المسئلة
السريرية (فاجاب) بان
الراجح فيها كراجه الشيخان
وغيرهما وقوع المخبر دون
المعلق والقول بهم وقوع
كل منهما الدور ضعيف
لا يعول عليه بل نسب
قائله الى مخالفة الاجماع
وأجابوا عن شبهته (سئل)
عن علق طلاق زوجته
على عدم دفع نفقتها لها
مدة معينة ثم ادعى دفعها لها
أو أنها اشترت فيها أوفى
بعضها أو اعادها أو
بغيرها اذا علق به الطلاق
وان لمسه ذلك في مقابلة
عوض أو عهد له مال أو
أقر بالقدرة عليه هل يقبل
قوله بيمينه بالنسبة لعدم
وقوع الطلاق أم لا
(فاجاب) بانه يقبل قوله
بيمينه بالنسبة لعدم وقوع
الطلاق لان الاصل بقاء
العصمة (سئل) عن قول
الروضة يجوز أن يحل
اليمين وبسطة لها كقوله اذا
جاء رأس الشهر فانت طالق
ثلاثا فانه ذلك اسقاطها بان
يقول لها أنت طالق قبل
انقضاء الشهر هل هو مقيد
بما اذا كان قبل النحول

أو انقضت عدتها قبل مجيء رأس الشهر بوضع حل أو غيره أم لا (فأجاب) بأن صورة مسألة الروضة أن توجد صفة العلق المعلق في حال بينوتها وهذا واضح (سئل) عن قال لزوجه طلق نفسك فقلت أي شيء أقول أنت طالق هل يقع الطلاق قياسا على نظائره أم لا كما قاله بعضهم (فأجاب) بأنه إن فوت بلغها المذكور فطلاق نفسها طاعت لان عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها من يحرم الجمع بينهما ولا أربعساوها ويلزم صومها فصاحفة الطلاق اليه حل السبب مقتضى لهذا الخبر مع النية وهذا حيث قيس النظائر وان لم تنو به طلاقا أو فوته به ولم تنو اضافته اليها لم تطلق لان اللفظ كتابه من حيث اضافته الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله وهذا محمل قول بعضهم (سئل) عن قال كذا بليت أو ركت فانت طالق فهل تكون الاستدامة في ذلك موجبة لشكر أو لا ويكون ذكر كذا في تنصافه لا ابتداء كما قاله الباقي (فأجاب) بأن الاستدامة فيها موجبة للتكرار بخلافه كالأهـم في المختصرات والمعاولات وما نسب في السؤال للباقي من أن ذكر كذا قرينة صارفة

وهذا محسوس لا خفاء فيه وإذا قلتم لهم ذلك فهل لهم تخليه إذا لم يصادقهم على شيء خفي أو القول قوله من غير محاسبة وهل لهم أيضا محاسبة في العمارة أيضا (فأجاب) بقوله يستحقون ما يخص كل يوم قرؤه بضميه ولا يتوقف استحقاقهم لذلك على انقضاء المدة ويجب على الناظر العمارة وان لم يشرطها الواقف فان تركها مع التمكن فسق وانعزل عن النظر وللمستحقين مطالبتهم بها ولهم أيضا مطالبتهم بالحساب إذا كانوا معينين كما قاله النووي وغيره وقد صرح النووي كشرج وغيره بأن الناظر لو ادعى صرفه على المستحقين وهم معينون وأنكروا فالقول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وبه يعلم الجواب عن جميع ما في السؤال (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وقف ربعة شريفة وقرر فيها صوفية وشيخا لهم وقرر لكل انسان مبلغا معلوما في كل سنة وشرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من غاب أكثر من ثلاثة أشهر لغير ضرورة ظاهرة أخرجه الناظر أو الشيخ وقرر في وظيفته غيره وكان الواقف قرر شخصا في أول وظيفته تشفع على مذهب من يرى ذلك فشغرت بعد مدة وظيفته بموت صاحبها وكان الشخص المقرر بالتعلق مسافرا اذ ذلك في بلاد بعيدة لم يبلغه شغور الوظيفة فهل تكون غيبته في البلاد البعيدة وعدم علمه بالشغور ضرورة ظاهرة لانه سافر قبل الشغور وإذا قلتم انها ضرورة ظاهرة فهل للمتكلم عن الغائب اقامة نائب عنه الى حين حضوره (فأجاب) بقوله متى ثبت له المقرر بالتعلق حق الوظيفة المذكورة بان استوفيت شروط ذلك عند من براه وحكم به لم يطل حقه من الوظيفة المذكورة الا بعد علمه ومضى ثلاثة أشهر قبل حضوره ولم يكن له عذر شرعي في عدم الحضور فكيف الطريق أو عدم الامن على أهله أو ماله لو سافر من عندهم وقد صرح بما ذكره آخره وتفسير ما ذكره أولا بتولجا شيئا الاسلام أبو حفص السراج البلقيني وأبو زرعة الولى العراقي قال ولذلك شواهد كثيرة (وسئل) عن شخص حبس جهات له على عشرة أشخاص من المقيمين بمكة المشرفة على أن يقرأ كل واحد منهم جزءا من القرآن الشريف بالمسجد الحرام وشرط أن من غاب منهم ثلاثة أيام لضرورة يسامح في ذلك من غير نائب ومن غاب ثلاثة أشهر في سفر حج أو زيارة أو صلة رحم سويح باقامة نائب في تلك المدة وان غاب لغير ذلك ولو في المدة المذكورة أو أكثر من المدة المذكورة ولو في سفر حج أو زيارة تنزع منه الوظيفة ويقرر فيها غيره وشرط الناظر في ذلك لنفسه التغيير والتبديل على حسب ما يقتضيه رأيه وثبت ذلك على مذهب من يرى صحة ذلك ورفع له شخص قصة تتضمن أنه من المقيمين بالبلد المشروط فيها قراءة الجزء بها وسأله أن يقرره في أول جزء يشغره من ذلك فأجاب سؤاله وقرره في ذلك والحال أنه استمر مقيما بغير البلد المشروط بها القراءة الى أن رفع لواقف الناظر المشار اليه أعلاه شخص آخر قصة تتضمن ما تضمنته القصة الاولى فأجاب الناظر سؤاله وقرره في أول جزء يشغره وأشهد على نفسه الناظر في ذلك وأثبت تلك القصة على يد الحاكم الشرع الذي يرى صحة ذلك فانتقل بالوفاة أحد المستحقين فظهر الثاني من المقررين قصته المثبوتة المشهود فيها على الواقف المذكور أعلاه فكأن من المباشرة وباتسرع عين ثم ان والد المقرر الاول نازع الثاني عن ولده بحسب ما يبيده من القصة السارية عن الثبوت وعن الاشهاد على الناظر المذكور أعلاه ورفع أنه مجبور مع أن المقرر الاول من يوم قرر الى الآن غائب عن البلد المشروط القراءة فيها فهل تسمع دعواه عن ولده بحسب حجة له أم لا وإذا قلتم لا فهل استمر غيبته بعد الشغور وظهور الثاني المقيم بالبلد المشروط فيها القراءة قصته المحكوم بها وتمكنه من المباشرة والمباشرة لتلك المدة مطلق لما يبيد الاول من التقرير ويوجب الاستحقاق للثاني أم لا (فأجاب) بقوله إذا ثبت أن الناظر الذي هو الواقف اشترط لنفسه التغيير والتبديل على حسب ما يراه وحكم بصحته وبصحة التقريرين المذكورين من يرى ذلك كان

تقريره الثاني ابطالا لتقريره الاول ان كان حال تقرير الثاني ذا كرا لتقرير الاول وصرح بالرجوع عنه أو دلت على ذلك قرينة والا اشتركا في الوظيفة المذكورة ويدل لذلك قول أصحابنا لو أوصى بعين لزيد ثم أوصى بها لعمر وشرك بينهما فان قال الذي أوصيت به لعمر وكان رجوعا عن الوصية الاولى وفي الحالة الاولى لو رد أحدهما كان للآخر الجميع اه وبه يعلم اننا قلنا بالتشريك بين المقررين في السؤال فبطل حق الاول لعلمه بالموت وغيبته المدة التي اشترطها الواقف لغير عذر شرعي استحق الثاني جميع الوظيفة المذكورة وحيث ثبت للاول حق نائب عنه ووليه أو وكيله الثابتة ولايته أو وكالته والا فلا (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا جدد مسجد وزيد على حدوده التي كان عليها فهل للمزيد حكم المسجد في صحة الاعتكاف ونحوها وهل يفرق بين كون الارض التي زيد فيها مواتا أو ملكا للمسجد وبين نية جعله مسجدا والاطلاق وإذا لم يثبت له حكم المسجد فهل تجوز الزيادة فيه أولا (فأجاب) بقوله انما يكون للمزيد حكم المسجد في صحة الاعتكاف وغيرها ان وقفت تلك الزيادة بارضها مسجدا بان تلتفظ الواقف بذلك أو كانت أرض الزيادة مواتا ونوى بالبناء فيها احياءها مسجدا وان لم تلتفظ بذلك فان اتقى قيد مما ذكرناه لم يكن للزيادة حكم المسجد وتجوز الزيادة في المسجد حيث كان فيها مصلحة ولم يترتب عليها ضرر كهدم جدار المسجد أو أحداث ما يضره كوضع الجذوع على جداره فان اتقى شرط مما ذكرنا تمتعت الزيادة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا قال أحد وقف كذا وجعلت زيدا والباعليه وهو رجل مما يأخذ من الوقف هل يؤثر هذا الاحلال أم لا (فأجاب) بقوله أما قوله وجعلته والبا عليه فلا يفيد بشرط النظر له على اطلاقه في شرعي لا لارشاد قال السبكي ومورق كتب الاوقاف تارة يقولون وشرط الواقف النظر لفلان ٧ ويفهمون بينهما معنى واحدا وهو الاشتراط والظاهر أن ذلك انما يكون بمنزلة الشرط اذا دلت القرينة عليه بان يجعله في ضمن الكتاب ويشهد عليه بأنه وقف على هذا الحكم وما أشبهه حتى لو قال في الكتاب وبعد تمام الوقف جعل النظر لفلان أو شرطه له لم يصح فالخاص أنه اذا ورد الوقف على صفة دل عليها بصيغة الشرط أو الجعل أو التفويض أو غيرها لزم جميع ما دل عليه كلامه الذي أورد الوقف عليه بخلاف ما اذا أورد الوقف وحده ثم ذكر تلك الشروط مترابطة أو متعاقبة فانها لا تلزم ولا تصح وفي اطلاقه ذلك نظر يتلقى مما مر في وفقت وشرطت ويجب بان ما ذكرنا هو في عبارات كتب الاوقاف المحتملة لصدورها من الواقف على ما هي عليه وعلى غيره فاحتياط لها بما ذكر وما مر انما هو في لفظ الواقف المحقق فعمل بما يدل عليه انتهت عبارة الشرح المذكور وأما قوله وهو رجل الخ فلا أثر له لان هذا بمنزلة الاباحة لا الشرط كما هو ظاهر والاباحة لا تتصور من الواقف لانه بالوقف خرجت العين الموقوفة عن ملكه فلا تنفذ اباحته فيها على أن مثل تلك الصيغة لو صدرت من حي لا تخفى ماله لم يستجبه بها فبالاولى أن لا يستجيب بها من الواقف شيئا وقد صرحوا بأنه لو قال أبحث لك ماني داري من الطعام أو ماني كرمي من العنب جازله أ كاه لا يبيعه وحله وتقتصر الاباحة على الموجود ولو قال أبحث لك جميع ماني داري أ كاه واستعمالا ولم يعلم الجميع لم تحصل الاباحة اه فالصورة الاخيرة هي التي نظير مسئلتنا وقد علمت أنها مع الجهل لا تنفذ الاباحة فبالاولى أن لا تنفذها في صورة السؤال كما هو جلي مما قررته على أن للعماد بن يونس احتمالا في نظير مسئلتنا بالاطلاق فانه سئل عن قال وفقت داري هذه على مسجد كذا ولا يحل السكنى بها حتى تموت فأجاب بان المسئلة تختمل وجهين أحدهما صحة الوقف والغاء الشرط كقوله أنت طالق وعليك ألف تطلق ويلغو الالتزام والثاني بطلانه لانه شرط فيه استيفاء منفعته مدة بجهولة وهي حياته فهذا الاحتمال يجري في مسئلتنا ولكن الوجه

انه أوقع عليها الطلاق
الثلاث بغير علة على
طالوعها مكانا مينا وانما
ظلمته قد قهرها على ذلك ثم
ادعى انه طلقها طلاق رجعية
وانقضت عدتها قبل حلفه
ولم يرجعها ثم انه حلف على
ذلك فهل يقبل منه ذلك
ويدين أم لا (فاجاب) بانه
لا يقبل منه ذلك وتطلق
ثلاثا ولا يدين لاستلزام
دعواه رفع الطلاق بالكتابة
(سئل) عن طاعة زوجها
وحكم الحنبي على بموجب
الطلاق وقائم ان موجب
العدة والحاكم المذكور
يرى اسقاط العدة اذا كان
الزوج صغيرا كافي مسئلتنا
هل يجوز للشافعي ان يعقد
عليها عيب الطلاق من غير
عدة أولا (فاجاب) بانه
يجوز له ان يعقد عليها عيب
طالوعها من غير عدة بناء على
أن حكم الحاكم في محصل
الخلاف ينفذ ظاهر او كذا
باطنا وعلى أن قوله بموجب
الطلاق عام لانه لم يرد
مضاف لمعرفة فكأنه قال
حكمت بكل مقتضى من
مقتضياته ومن مقتضياته
عنده أن لا عدله (سئل)
عن الخلف بالطلاق في حال
الغضب الشديد المخرج عن
الاشعار هل يقع عليه أم لا
كما أفتى به مصري وهل
يفرق بين التعليق والتخيير
أم لا وهل يصدق الخلف في
دعواه بشدة الغضب وعدم

هذا لو استغل ثمة سنة ثم وقع خراب بها بعد الاستغلال فاز به الموقوف عليه واستمرت الدار معطلة
الى غلة السنة الثانية وقد صرحوا بأن الموقوف عليه يملك أحرة الدار الموقوفة ومع ذلك فقد أفتى
القضاة وصرحوا الاصحرى بأنه لو أجرة الناظر سنين بأجرة مججلة لم يجوز أن يجعل الأجرة للموقوف
عليه وانما يعطى بقسط ما مضى ووقع لاین الرفعة ان له التخييل وهو ضعيف فان عمل الناظر في
الآنخذ ضمن الناظر كما أفتى به القضاة أيضا وصرحوا أيضا بأن الناظر منع الموقوف عليه من سكني
الدار الموقوفة عليه ليؤجرها لعمارة اقتضاها الحال واللا أدى ذلك الى الخراب وقول السابق بالظهور
صحتي اليه القاضي في غمرة غير النخل وهو أحد وجهين حكاهما في غرة النخل وعبارة فتاويه اذا مات
الموقوف عليه بعد خروج الثمرة ان كانت غمرة غير النخل فهي للميت وان كانت غمرة النخل فكذلك
ان مات بعد التأخير وقبله وجهان انتهت قال الغزالي في أدب القضاء وكذا لو ترك شاة أو جارية حاملا
قولت بعد موته ففيه الوجهان بناء على أن الحمل هنالك قسط أولا اه وقضية بنائه أن الاربع من
الوجهين ان الحمل للميت لان الاصح أنه يعلم ويقابل بقسط من الثمن قال بعضهم ولم يذكر الغزالي
حكم ما اذا مات وقد سئل الحبيب والقياس أنه بعد الاشتداد كبعد تأخير النخل وقبله على الوجهين
اه ومما يصرح بقول وأما ما استغله قبل الاشراف فانه يغوزبه الخ قول ابن الصلاح في فتاويه لو
وقف وقفا على الفقهاء والمتفقهة المقيمين بدمشق من أهلها والواردين اليها من الشام دون غيره
فصل من الوقف حاصل وتأخرت قيمته حتى ورد وارد من الموصوفين لم يساهمهم كالأوصى الفقراء وهم
محضرون اه فتأمل افتاءه بعدم المساهمة فيما ذكره تجده صريحا فيما قدمته من أن كل
ما ظهر من الثمرة قبل استحقاق العمارة يغوزبه الموقوف عليه ولا يلزمه صرف شيء منه لها وانما
يلزمه الصرف من الغلة التي قارن ظهورها وجود سبب العمارة (وسئل) عن قال وقفت على
زيد ثم على أولاده فقبل زيد ثم مات ثم رد بعض الأولاد فخصته لمن (فاجاب) بقوله هذا وقف
منقطع الوسط حيث لا زيادة على ما ذكر في السؤال ومصرف منقطع الوسط أقرب الناس رحا
الى الوقف يوم انقراض الموقوف عليهم وفي صورتنا لا يصرف للأقرب اليه شيء الا بعد انقراض
جميع الأولاد أو ردهم كاهم فاذا مات بعضهم أورد وبقى بعضهم صرف الكل الى من بقي ولو
واحدا وهذا ظاهر جلي من كلامهم (وسئل) عن بنى في موضع مملوك بناء للصلاة وغيرها ثم جعله
مسجدا من غير وقف الأرض فهل يصير بذلك مسجدا أولا وهل يجوز بناء المسجد في أرض
مستعارة أو مستأجرة أولا (فاجاب) بقوله عبارة شرح العباب قال الاسنوي كالقمولى قال بعضهم
ولا يمنع الاعتكاف في بناء أرض مستأجرة الا ان ثبت فيه دكة أو بطله باختيار وقفت مسجدا
واعقدها هما وغيرهما وهو أوجه مما وقع للزركشى من صحة الاعتكاف فيه وان لم يثبت فيه مسطبة
بل عند التأمل لأوجه لما قاله لانه وان وقف ذلك البناء مسجدا وقلنا بصحة وقفه هو لا فرا له
والاعتكاف انما يصح بالبيت في مسجد ولبته هنا ليس في مسجد بخلافه في الدكة المذكورة
لانها مسجد فالبيت فيها لبيت في مسجد ثم رأيت بعضهم قال عقب قول الزركشى المنجحه صحتهم في
الأرض وان لم يغرس بالبناء تبعاً للحيطان والسقف وان جلس على الأرض لان الهواء محيط به اه
ملخصا وما قاله عجيب والصواب خلافه لان الاعتكاف انما يصح على السقف لا تحتها انتهت عبارة
شرح العباب وهي صريحة كما ترى في صحة وقف البناء دون الأرض مسجدا سواء أكانت الأرض
مستأجرة أم مستعارة أم لا وبعبارة شرح الارشاد الرابع الاعتكاف فيه فلا يصح الاعتكاف الا في
مسجد لا تبايع رواد الشيطان ولا جاع ولا فرق بين سطحه ومحتنه ورجيته المودودة منه وأفهم كلامه
أنه لا يصح في مصلى بيت المرأة ولا فيما وقف جزؤه شاة مسجدا ولا في مسجد أرضه مستأجرة وهو

كذلك نعم ربح الاسنوى قول بعضهم لو بنى فيه مسطبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه
وجدرانه وقول الزركشي يصح وان لم يكن مسطبة مردود اذ المسجد هو البناء الذي في تلك الارض
لا الارض ومن هنا علم أنه يصح وقف العلو دون السفل مسجدا كعكسه انتهت وهي أيضا مصرحة
بصح وقف البناء دون الارض مسجدا فالصلى في هوائه كأنه مصل بالمسجد ولو سقفت ذلك البناء صح
على سقفه الاعتكاف وأعطي سقفه جميع أحكام المسجد وذكر القمولى في باب الاعتكاف نحو
ما قدمته فقال يصح وقف العلو دون السفل مسجدا وعكسه فعلى هذا لو أراد بناء مسجد في أرض
موقوفة للسكنى وقتلنا لا يجوز البناء فيها وهو المريج فالحيلة أن تبني العرصة بالبحر والنورة فيصير
مسجدا اذا وقفه قياسا على وقف العلو دون السفل اه وقال الماوردى لو بنى مسجدا في موات صار
مسجدا بالنية ويؤول ملكه من آلائه بعد استقرارها في موضعها وهي قبله ما لم يكن الا أن يقول انها
للمسجد فتخرج عن ملكه ولو بنى بعضه لم يجز على انما هو ولو سقفا على شيء لم يصح منه سواء أذن
الامام أم لا اه قال القمولى والباقي في قوله تخرج آلائه عن ملكه بقوله انها للمسجد نظر
وينبغي توقفه على قبول من له النظر وقبضه قال الباقي والظاهر أنه لا يملك البقعة تقديرا ويجزى
ذلك في البئر المحفورة في الموات للتسبيل وما يجزى بقصد تسبيله مقبرة قلته تخريجا اه فتأمل كونه
حكم بأن البناء مسجد مع بحثه أن الباقي لا يملك الارض تقديرا وأنها باقية على كونها مواتا ليزيد
بذلك انضاح ما مر من صحة وقف البناء مسجدا دون الارض وقول الفارق لا يصير مسجدا لان الحق
فيه لجميع المسلمين يتفقون به فلا يجوز تخصيصه بالاصالة بغير اذنه ضعيف كما قاله بعضهم الا أن
يجعل على أنه بالنسبة للارض دون البناء فيوافق ما مر من الباقي وقول الماوردى السابق أنه
يزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في موضعها رد بما نقله القمولى بعده عن الرويان وأقره
من أنه لو عمر مسجدا خرابا ولم يقف الآلة كانت عمارته له يرجع فيها متى شاء (وسئل) عن
وقف كتبه هل يدخل مصنفه (فاجاب) بقوله الظاهر من كلامهم أنه يدخل لانه يسمى كتابا لغة
وشرا أخذنا من قولهم ان بيت الشعر يسمى بيتا لغة وهو واضح وشرا لقوله تعالى وجعل لكم
من جلود الانعام بيوتا تستقونهم ا يوم نطعنكم فكذلك نقول المصنف يسمى كتابا شرعا لان الله سبحانه
وتعالى سماه في القرآن كتابا في آيات كثيرة ثبت أنه يسمى كتابا لغة وشرا وبفرض أنه لا يسمى
عرا فلا اعتبار به فقد صرحوا بأنه لا يجوز تغيير مقتضى اللغة باصطلاح وصرح الامام بأن العرف
انما يعمل به في إزالة الإبهام لاني تغيير مقتضى الصراخ وقد صرح القاضي حسين بأنه اذا تعارضت
اللغة والعرف العام قدمت اللغة ثم قال متى كان اللفظ مطلقا وجب العمل باطلاقة عملا بالوضع اللغوي
ووافق قول الرافعي وغيره متى عمت اللغة قدمت على العرف وقوله اذا اختلفت اللغة والعرف
فكلام الاصحاب يميل الى ترجيح اللغة والامام والغزالي يريان اعتبار العرف أى في الامعان
ونحوها فان قلت قد قدموا العرف على اللغة فيما يشبه مسئلتنا فقالوا لو قال زوجتي طالق لم تطلق
سائر زوجاته عملا بالعرف وان اقتضى وضع اللغة الطلاق لان اسم الجنس اذا أضيف عم وكذا
لو قال الطلاق يلزمني لم يعمل على الثلاث وان كان في اللغة الاف واللام للعموم ولو أوصى للقراء
لم يدخل من يقرأ في المصحف ولا يحفظ عملا بالعرف لا باللغة ذكره الرافعي وغيره قلت يجاب عن
الصورتين الاولتين بأن دخول الزائد على الواحدة فيها خلاف المقصود بحسب الظاهر وقد صرحوا
بأن شرط دخول غير المقصود في العام أن لا تقوم قرينة على إخراجها والا لم يدخل فيه قطعاً والقرينة
هنا اطراد استعمال ذلك مراد به الواحدة لازماً عليها بخلاف مسئلتنا فإنه لا يقال ان المقصود فيها
إخراج المصحف بل المقصود ادخاله لان قصد الواقف الثواب وهو في وقف المصحف أكثر فلم يعارض

الوضع اللغوي فيه شيء فابقى على عمومه وعن الثالث بنظير ما قبله وحاصله أننا لما نظرنا في أكثر
الوصايا رأينا أنهم لا يقصدون بالقراء فيها الا الحفاظ فحملنا لفظا القراء عليهم دون غيرهم وان
خالف الوضع اللغوي عملا بما تقرر ان شرط شمول العام للصورة المقصودة أن لا تقوم قرينة على
إخراجها وهنا قامت القرينة على عدم ارادة مطلق من يحسن القراءة فعملوا بذلك وهذا ما يؤخذ
من كلامهم على سبيل العموم وأما ما يؤخذ منه على سبيل الخصوص مما يقتضى أو يصرح
بالشمول في مسئلتنا فأمور الاول ان كلامهم في الوقف مصرح بان المدار فيه غالبا على الوضع
اللغوي لا العرفي ومن ثم لما قال الرافعي والعشرة العشرة على الاصح اعترضه النووي بان أكثر من
جعلهم عشرة خصصهم بالاقربين ونقل فيه عبارات جع من أهل اللغة ثم قال ومقتضى ما قالوه انه يدخل
فيهم ذرية وعشيرته الاذنون وهو الظاهر المختار اه وترجع الاذرى الاول بأنه الاقرب الى العرف
يرد بما قررته ان الذي يصرح به كلامهم في أما كن من صور الوقف ان اللغة مقدمة على العرف
من ذلك شمول المولى الموقوف عليه للاعلى والاسفل فان الاكثرين والمحققين قالوا به ووجهه
بان اللفظ يتناولهما وانفرد الطارق فصيح أنه لا يتناول المعتق قال لان اللفظ في عرف الاستعمال
ينصرف الى العتيق فيعمل عليه فتأمل اطباقهم الا الطارق على تقديم الوضع اللغوي على العرفي
ومن ذلك أيضا الكلام المشهور فيما اذا حدث أحدهما بعد الوقف على الآخر ومن ذلك أيضا
ما اقتضاه كلامهم من دخول أولاد البنين والبنات فيما لو قال الواقف اذا كان امرأة وقفت على من
ينسب الى من أولاد أولادى وأجيب عن الاشكال المقرر هنا بان العبرة فيها بالنسبة اللغوية
لا الشرعية فان قلت قال الاذرى في قولهم على عيالى هم من في نفقته ولو ولدا أو ولدا وعلى حشيتى هم
من في نفقته سوى الوالد والولد وعلى حاشيتى هم المتصلون بخدمته مأخذ ذلك كله العرف اه وهذا
يؤيد القول بالعرف فلا يدخل المصحف قلت فرق ظاهر بينهما فان اللغة لم تضبط تلك الالفاظ الثلاثة
حتى يرجع اليها فيها فالرجوع فيها الى العرف انما هو لتسدر الوضع اللغوي أو اضطرابه فيها
لالتقدم على الوضع اللغوي بخلاف مسألة السؤال فان الوضع اللغوي فيها مطرد اطرادا ظاهرا أن
المصحف يسمى كتابا فقدم هذا الوضع على العرف سيما وقد عارض اللغوي الشرعى كما مر ويؤيد ما ذكرته
من أن الرجوع للعرف انما هو لعدم اطراد اللغة انما اطردت في الغلمان والجوارى والفتيان
والشبان وجعوا اليها فيها فقالوا الاول لمن لم يبلغ من الذكور والثاني لمن لم يبلغ من الاناث والثالث
والرابع من بلغ الى أن يجاوز ثلاثين سنة ولم يبلغ عاشره قالوا يرجع فيه لرأى الحاكم
الثاني قولهم في الاقرار الاضعف من الوقف في الشمول كما صرحوا به في أن الوقف كالبيع في الشمول
بخلاف الاقرار ولو أقر أو وصى بشباب بدنه دخل فيه حتى الطبايان والعاف والقانسوة ومنازعة
الاسنوى في نحو الاخيرين ردوها عليه فهذا صريح في رعايتهم لمقتضى اللغة لا العرف واذا راعوا ذلك
في الاقرار الاضعف من الوقف كما تقرر وفي الوصية المساوية للوقف فإبراعوه في الوقف بالاولى في الاول
والمساوية في الثاني (وسئل) عن وقف على أولاده ثم أولادهم وهكذا وجعل للذكر مثل حظ
الانثيين ثم شرط أن من مات منهم انتقل حقه لورثته بالنسب لاذ كر سهمان وللانثى سهم فمات
رجل منهم وخلف بنتا وأخا فهل لبنته النصف اعتبارا بظاهره وقصده من أنه أراد اجراء الوارث على
قريضة الله سبحانه وتعالى وان قصرت عبارته لجريها على الاعم الاغلب أو لها الثلث اعتبارا بعموم
اللفظ فان قائم بأحد الامرين فقد مات الاخ أيضا وهو الاخير من الطبقة الاولى ولم يخلف في الطبقة
الثانية الا ابن الاخ وبنت الاخ المذكورة فهل لها الثلث باعتبار أن الثانية ترجع في مقام الاولى
كما قال الباقي وجبته أولا يكون لها شيء ويفوز ابن الاخ بالجميع باعتبار الشرط كما مال اليه السيد

المحلو فليس من أكلها
(سئل) عن رجل له
زوجتان علق الطلاق
الثلاث على صفة ولم يعين
واحدة منهما ثم خلع
احدهما فهل له بعد وجود
الصفة أن يعين الطلاق في
التي خالعهام لا (فاجاب) بأنه
ليس له تعيين الطلاق في التي
بانت منه قبل وجود الصفة
تغريعا على أن الاعتبار
بحالة وجود الصفة لا بحالة
وجود التعلق (سئل)
عن شخص خلع بالطلاق
أنه ما يطلع الى بيت فلان
فطلع من بيت بجوار ذلك
البيت وتزل من سطح البيت
المحلو فليس له يقع عليه
الطلاق أم لا (فاجاب)
بأنه ان احتاج بعد انتهاء
صعوده من ذلك البيت الى
صعود الى سطح البيت
المحلو عليه حشيت لانه طلع
حينئذ الى ذلك البيت والا
فلا يحش (سئل) عن
قال لزوجه يوم موت ولدي
تكوني طائفا ثلاثا فماتت
بالليل فهل يقع عليه الطلاق
أولا (فاجاب) بأنه لا يقع
عليه الطلاق المذكور الا
ان أراد باليوم الوقت فيقع
لانه يجوز به عنه (سئل)
عن حاف بالطلاق أو يالله
ليطأن زوجته هذه الليلة
تخرج في الحال فوجد الطير
طالعا هل يحش (فاجاب)
بأنه لا يحش لغيره عنه
(سئل) عن قال لزوجه

أنت طالق قبل أن تخلق
وقد قال فيها الصمري تطلق
إذا لم يكن له إرادة هل هو
معتد (فاجاب) بأن ما ذكره
الصمري من وقوع الطلاق
إذا لم يكن له إرادة واضح أما
إذا كانت له إرادة بأن قصد
إتيانه بقوله قبل أن تخلق
قبل غم لفظ الطلاق
فلا وقوع به (سئل) عن
قول الراعي لو قال إن لم يكن
وجهك أو وجهي أضوأ
من القمر لأعلم جوابهم
فيه هل لأحد فيه جواب
(فاجاب) بأنه يقع الطلاق
بما ذكر في نسخ الراعي
الصحيحة بعد قوله إن لم يكن
وجهك أحسن من القمر
فانت طالق لم تطلق ولو قال
أضوأ فالحكم بخلافه أي
فتطلق وبه صرح القفال
وغيره (سئل) عن شخص
كرز قوله إن دخلت الدار
فانت طالق فهل يتعدد
الطلاق (فاجاب) بأنه
لا يتعدد الطلاق إلا إن
فوى الاستئناف ولو طلق
فصل وتعدد مجاس (سئل)
عن ناظر جامع خلاف على
شخص بالطلاق الثلاث
أنه لا يتجاوز عنده وخبره
وبما كنهه وطعامه فتلوع
كل منها فما الذي يحدث به
(فاجاب) بأنه لا يقع عليه
الطلاق إلا بان يتجاوز عنده
مع ٧ قطع كل من شربه
وبما كنهه وطعامه (سئل)
عن قال لزوجته أنت مطاوعة
بصيغة اسم الفاعل من طلق

الصمري (فاجاب) بقوله ظاهر كلام أئمتنا في باب الوقف بل صريحه كما بسطته في كتابي المسمى
بالتحقيق فيما يشبهه لفظ العتيق أن المدار على ما عليه لفظ الوقف مالم تقم قرينة ظاهرة معتبرة
على أنه أراد غير ما دل عليه لفظه وحينئذ فلفظه هنا ظاهر في عموم شرط أن لا يكون لفظ الاثنيتين
في عمل به ويكون لهما الثلث وله الثلثان ولا يعتبر بالمراث حتى يكون لهما النصف لأنه لم تقم من
لفظه قرينة ظاهرة على أنه أراد في مثل هذه الصورة رعاية الارث واستثنائها من ذلك العموم وبهذا
يرد قول بعضهم الذي ينبغي اعتقاده أن لهما النصف باعتبار قصده أن لا يكون لهما النصف مالم لا يرد
استثناؤه في كسبة الادلاء إلى الميت الموقوف عليه كاخ وأخت وابن وبنت لا فيما لم يستويا فيه
كذلك كبرت وأخ فانه يعمل بالقصد لقونه لا بعموم الالفاظ لأن أصحابنا قالوا في النكاح إنما يعتبر
العموم في كلام الشارع وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لانهما يعلمان ما انطوى
تحت عموم كلامهما بخلاف غيرهما إذ لا يستحضر حال تعلقه ما انطوى من المعاني تحت عموم لفظه
فيكون للبنت النصف عملاً بقوة القصد لان الصورة المسؤول عنها ليس هي مما يكون لفظ كوفيه
مثل حظ الاثنتين وكذا نقول في ابن أخ وبنت أخ فأنما الاثنى لهما في الارث مع أخيهما وهما لهما الثلث
لان قصده ليس الارث بل القرابة فلا تحرم فيما يظهر ويحتمل أن لهما النصف إذا تعصب لهما في
المراض وهو الذي يقوى عندي عملاً بقصده وهو مطلق القرابة وليس المقام بما لا يكون فيه
لأنه كضعف مال المرأة إذ لارث هنا بخلافه في الفرائض اهـ وقد أثبتت أولاً إلى رد أكثر
ما قاله على أن كلامه لا يتخلو عن تناف وقع في اطرافه وبين ذلك أن قوله ان قصده أن لا يكون لهما النصف
مال المرأة فيما استنوا فيه الخ دعوى من غير دليل وكأن هذا القصد لا يدركه الا فقيه كذلك العموم
لا يدركه الا فقيه فلم اعتبر قصده المذكور مع عدم دلالة عليه ولم يعتبر العموم المذكور مع
صرحة اللفظ فكان ما زعمه من النظر إلى القصد دون العموم في غاية السقوط وما نقله عن
الأصحاب فتقدير وقوعه في كلام بعضهم مقالة لا يعول عليها ولا ينظر إليها في كلام الأئمة
من الاستدلال بعمام من لفظ الشافعي رضي الله تعالى عنه أو أحد من الأصحاب على أحكام وقضايا
وحوادث بل في كلام المتأخرين في الاستدلال بعموم ألفاظ الواقفين مالا يحصى كقولهم لان
الصورة المسؤول عنها الخ لا يشهد له أيضا لان قوله ليس هو الخ إنما هو باعتبار الارث ونحن إنما
نفرع على أن الاستحقاق هنا إنما هو بالقرابة مع شرط أن لا يكون لهما الثلثين فالمراد كإدول
عليه صريح اللفظ أن كل قرين اقتضى شرط الواقف استحقاقهما يكون ذلك الاستحقاق على
وجه هو أن لا يكون لهما الثلثين وقوله فانه لا شيء لهما في الارث مع أخيهما وهما لهما الثلث الخ
أدل دليل على ما ذكره من أن لا تعتبر كيفية الارث ولا تقيس عليه وإنما نعبر بما ذكرناه من أنه
حيث اقتضى لفظ الواقف دخول اثنين في وقفه في زمن واحد كان لذلك كونهما مثل حظ الاثنتين وبهذا
يظهر لك أن المعتمد ما قاله البلقيني وغيره وان قول ذلك البعض ويحتمل أن لهما النصف الخ غير صحيح
فتأمل ذلك فانه مهم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن وقف دارا للسكنى على بنته وأولادها
وهكذا فكثروا وصاروا غير محارم أو ضاقت الدار عنهم فهل لهم الاجارة ويؤجر الحالكم عليهم
أو القسمة أو الاعارة وهل تسكن الزوجة والخادم مع متبوعهما مع أنهما غير موقوف عليهما (فاجاب)
بقوله ليس لهم اجارة ولا اعارة ولا يجوز الإيجار عليهم وإنما ذلك في الملك المطلق إذا تنازعوا فيه
وهنا الاجارة منافية لشرط الواقف ومقصوده من سكناهم فيها وعند تنازعهم يدعونهم الحالكم
إلى السكنى جميعا إن أمكن حسا وشرعا بأن لم يكن هناك اختلاط بحقوق بين الرجال والنساء الأجانب
والأهاليها على ما مرأى الحالكم فان امتنعوا أعرض عنهم إلى أن يصططوا ويجوز أن يسكنوا الخادم

مع تخديمه كما صرح به البلقيني في فتاويه وأما زوجة الموقوف عليه وزوج الموقوف عليها فأقضى
فيهما بحكم من عبد السلام النامري المبنى بغيرهما إذا امتنع بعض الموقوف عليهم لانهم ما غير داخلين
في الوقف والاعارة هنا بمنزلة كالأجارة وأقره على ذلك فقهاء عصره وفي قوله إذا امتنع بعض الموقوف
عليهم نظر لانه إذا سلم أن يسكن التابع اعارة وأن الاعارة بمنزلة وان رضى الموقوف عليهم فلم يمتنع
وان رضى جميع الموقوف عليهم فاشترطه في المنع امتناع بعض الموقوف عليهم غير صحيح على
أن بعض البلقينيين ممن تأخر عن عصر أولئك خالفهم فأقضى بجواز سكنى الزوج والزوجة وان لم تخدم
زوجها لان ذلك من قسمة الانتفاع بخلاف الاجارة والاعارة فالحقهما المقصود الواقف (وسئل)
هل يصح بيع الارض التي فيها أموات مدفونون سواء أعرفت قبورهم أم لا ويصح وقفها مسجدا
أم لا (فاجاب) بقوله نعم يصح البيع مطلقا لأن المكان الانتفاع به مع وجود الدفن فيها أما بالمعارض
فواضح وأما غيره فبعد الاحتياط وحيث صح البيع صح الوقف كما قاله فيما لو وقف أرضا مسجدا
وفيهما أشجار فانه يصح الوقف ولا تدخل الأشجار بخلاف ما لو وقفها غير مسجد فان الأشجار تدخل
(وسئل) هل يعتمد على التاريخ المكتوب في المساجد والمقابر أولا (فاجاب) بقوله لا اعتماد على ذلك
نعم ينبغي أنه يقدّر نوعا من الاحتياط فإذا رأينا محلا مهيأ للصلاة ولم يتواتر بين الناس أنه مسجد لم
يجب التزام أحكام المسجد فيه أمكن إذا رأينا مكتوبا في بعضه ذلك تأكد نذب الاحتياط في أمره
والترام أحكام المسجدية له لان الغالب في المواضع المهيأة للصلاة أنها مساجد لاسيما المبنى في الموات
إذ المبنى فيها بنية المسجد لا بشرط فيه التلغظ بالوقف بل يصير مسجدا بمجرد النية ثم رأيت السبكي
أوجب اجراء أحكام المسجدية على ما هو على هيئة المساجد وجعل حاله وله وجه وجهه وأما المقبرة
فالمدار في كونها مسجلة أو غير مسجلة على اعتياد أهل البلاد الدفن وعدم اعتيادهم فان اعتادوه في
محل حكم بأنه منسبل ويهدم كل ما بني فيه وان لم يعلم أنه موقوف وان لم يعتادوه بقي على أصله من
الملك في غير الموات والاباحة في الموات هذا حكمها الشرعي فان رأينا تاريخا يخالف شيئا مما تقرّر
كوقفها على طائفة معينة مثلا لم يجب التزام العمل به لكن ينبغي العمل به احتياطا أو نورا (وسئل)
عن وقف كتابا مكرسا في جلد أو كان مجعوكا وتكرس على جماعة معينين أو أهل رباط معينين هل يجوز
لكل واحد منهم أخذ كراس ينفع به وان كان في جلد أحفظ أولا فان قلتم يجوز لانه لا يمكن انتفاع
الكل في وقت واحد الا على هذه الكيفية فهل يجوز لواحد أن يأخذ كراسا بعد كراس للانتفاع
وان انتهت تلك العلة أولا وهل يجوز لهم أن ينتفعوا به خارج الرباط أولا فان جاز لهم فهل يجوز
لأحدهم أن يعيره لغيره أولا فان لم يجز له لان الحق غير منحصر فيه فهل يجوز لهم إذا اتفقوا
على الاعارة كلهم أولا ومن وقف كتابا على أهل رباط هل يقدم به الأسبق أم الأكثر انتفاعا أم يكون
الانتفاع به مشاهرة ومن وقف زبرا وقدر أو قصعة على أهل رباط هل يجوز لأحدهم أن يخرجها
عن الرباط لينتفع بها أولا فان قلتم لا يجوز لأحدهم هل يجوز لهم إذا رضوا جميعا أولا فان قلتم
يجوز عند الاتفاق على إخراجها من الرباط هل لهم أن يعيره أو يؤجروه فان جاز هل تقسم الاجرة
بينهم أو ترصد لمصالح الرباط (فاجاب) بقوله ان كان هناك عرف معارذ في زمن الواقف عرفه عمل
بقضيته لانه منزل منزلة شرطه ويجرى ذلك في سائر المسائل المذكورة وان فقد ذلك فان وقف
الكتاب مجعوكا لم يجز فكذلك لانه منزلة نقصه وشيائه أو مكرسا جاز انتفاع الموقوف عليه ببعضه
انتفاعا بحسبه ويلزمه وقايتة مما يؤدي إلى نقصه ولا يجوز إخراج الموقوف على أهل محل منه أخذا
مما ذكره القبادي وغيره من حرمه نقل الماء المسبل وعبارة شرعي للعباب وفي الخادم عن العبادي
أنه يحرم حل شيء من المسبل إلى غير ذلك المحل ككل أو أباح لواحد طعاما ليا كانه لا يجوز له حل الحبة منه

بالشئذ يد هل هو ضرر
مطلقا أو كناية مطلقا أو
يفرق بين النحوي وغيره
(فاجاب) بأن اللفظ المذكور
كناية طلاق في حق النحوي
وغيره لان الزوج محل
التطبيق وقد أضافه إلى غير
محل فلا بد في وقوعه من
صرفه بالنية إلى محله فصار
كلو قال أنا منك طالق
(سئل) عن قال لزوجته
أواحداهما أنتوا طالق
ثلاثا فاصداطلاقهما فهل
يطلقان ثلاثا لوجود اللفظ
الصريح في طلاق المخاطبة
ولوجود نية طلاقهما في
غير المخاطبة فلا يضر الخطأ
في اللفظ من وقوع ضمير
الجمع موقع ضمير التثنية
ووقوع الواو فيه موقع الميم
والانخبار بالمفرد عن الجمع
إذا انحطأ في مثل ذلك لا يضر
أم تطلق ثلاثا للمخاطبة فقط
كإدعاء بعض الفضلاء قياسا
على ما لو نادى إحدى زوجتيه
فاجابته الأخرى فقال مع
ظنه أنها المناداة أنت طالق
فانها تطلق دون المناداة
والفرق ظاهر (فاجاب)
بأنهما تطلقان ثلاثا لما ذكر
على أن كثيرا من العوام
يعبر باللفظ المذكور عن
الجماعة اثنين أو أكثر
ذكرين أو اثنتين أو مختلفين
وقد قالوا لو نادى إحدى
زوجتيه فاجابته الأخرى
فقال لها أنت طالق عالما
بأن الجميسة غير المناداة
وقصد المناداة طلقت وكذا

النجاسة على الصحيح لكن
 يدين فيها دون المنادة اه
 ولا يخفى أن وقوع الطلاق
 عليه ما في مسئلتنا أولى من
 وقوعه عليه ما في هذه
 (سئل) عن شخص تغيرت
 عليه هيئة بكرة تزوجها بابساها
 ما لا يليق به أو قيل له هذه
 زوجتك فقل أو اعتقد أنها
 غيرها فقال ان كانت هذه
 زوجتي فهي طالق ثلاثا
 فأفتى فيها ملت بوقوع
 الطلاق الثلاث قياسا على
 ما لو طلقها من وراء حجاب أو
 في ظلمة وهو يظن أنها الأجنبية
 أو أنسجها له أبوه أو وكيله
 وهو لا يدري وأفتى غيره
 بأنه لا يقع مستندا في ذلك
 إلى أنه خاف جاهلا ولا جاهلا
 لا يقع عليه الطلاق كإرجعه
 الشيطان وغيرهما من أنه
 لو حلف على شيء وقع
 جاهلا به أو ناسيا لم يحتك
 لو حلف أن زيدا لم يكن في
 الدار وكان فيها ولم يعلم به أو
 علم ونسي فان قصد بحلفه أن
 الأمر كذلك في الحقيقة لم
 يحتك وأنه لو حلف بالطلاق
 أن هذا الذئب هو الذي
 أخذه من فلان فشهد عدلان
 بأنه غيرهم يقع عليه الطلاق
 ان جهل ثم ان الزوج والدة
 ترافعا إلى الحاكم شافعي
 فادعى والدها على الزوج
 ان ابنته بانت منه بعتضى
 البين المذكورة فأجاب
 بأنه قال ذلك على غلبة ظنه
 واعتقاده انما ليست زوجته
 بخلاف الحاكم عينا على طبق

ولا صرفه إلى غير ذلك الا كل ثم قال وفي هذا تضيق شديد وعمل الناس على خلافه من غير تنكير
 وعلى الأول الوجه فهل المراد بالحلف في كلامه المحلة التي هو فيها كالتفصيل الزكاة أو موضعه المنسوب
 إليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك محل نظر والثاني أقرب انتهت وبها يعلم ما ذكرته من حزمة
 نقل الموقوف من كتاب أو قدر أو غيرهما على أهل محل مخصوص عنه ولا يجوز لأحد منهم إعارته بل
 ولا لسكانهم وما حكى عن النووي رحمه الله تعالى مما قد يخالف ذلك له اختيار له ويقدم السابق
 بقدر حاجته في الزمن الذي يحتاج إليه فيه ويجب عليه أن يعطيه لغيره في غير ذلك الزمن ولا تأتي
 المشاهدة ونحوها هنا ولا يجوز لهم ولا لأحد منهم إجارة الموقوف عليهم وإنما ذلك لأنناطر حيث رآه
 مصلحة ولم يخالف شرط الواقف ولا غرضه ومتى تمت إجارته له لزمه صرف الإجرة في الأهم فالأهم
 من مصالح الوقف والا فالموقوف عليهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن وقف كتابا على أهل
 محلة أو قرية أو رباط معين ولم يعلم هل جعل الواقف الناظر للناظر الرباط أولا أو جعل لمن لا أهلية
 له والناظر إنما هو للناظر العام ثم أراد أحد الموقوف عليهم أخذ الكتاب لينتفع به على مقتضى
 ما شرطه الواقف فهل يشترط إذن الناظر الخاص أو العام أولا (فأجاب) بقوله الذي يتجه إلى في
 ذلك أخذنا من صريح كلامهم الآتي أنه حيث كان هناك شرط للواقف اتبع وهو واضح وقد
 صرحوا بأن العرف المطرد في زمن الواقف إذا علمه يكون بمنزلة شرطه فينبع ذلك أيضا وهو واضح
 أيضا وأنه حيث لم يكن هناك عرف ولا شرط أولم يعلم ذلك لم يتوقف حل انتفاع الموقوف عليه
 بالموقوف سواء الكتاب وغيره على إذن الناظر سواء العام والخاص لأن المدار في الحل على
 الاستحقاق وهو موجود وإن لم يأذن الناظر وإنما الذي يتوقف على الناظر تقديم الاحق عند
 تراحم جماعة من الموقوف عليهم لسبق أو أحوجية أو عموم انتفاع أو عدم خوف من بقاء الوقف
 تحت يده أو نحو ذلك مما يقتضيه النظر السديد فإذا ازدحم جماعة على الكتاب الموقوف مثلا تعين
 على الناظر إتيان أحقهم به رعاية لغرض الواقف من وصول مزيد الثواب إليه وبما يصرح بما
 ذكرته أولا من عدم توقف حل الانتفاع على إذن الناظر قول الروضة من سبق إلى موضع من
 رباط مسبل صار أحق به وليس لغيره إزعاجه سواء أدخل بأذن الإمام أم بغيره ثم قال وكذا
 الحكم في المدارس والخوانق إذا نزل بها من هو من أهلها وهذا كما ترى صريح فيما ذكرته من
 أنه لا يحتاج لأذن الناظر بالنسبة لحل الانتفاع وبعبارة المتولى تجوز السكنى أذن الإمام أم لا الآن
 بشرط الواقف أن لا يسكن أحد الا بأذن الإمام أو من له النظر في سكن بغيره فإنه لا يمكن من المقام
 اه قال الإمام التقي أبو الحسن السبكي وليس في كلامه هذا تصريح بشرط أذن الناظر ولا بعدمه
 وينبغي أن لا يشترط حيث لا شرط للواقف كما هو ظاهر كلام المنهاج وغيره اه فان قلت قد ينافي
 ذلك قول الأذري بعد ما مر عن الروضة وقيد ابن الرفعة أحقية السابق إلى المدارس والخوانق
 والربط أي للسكنى بما إذا لم يكن فيه ناظر فان كان لم يجز النزول فيه الا بأذنه ان أمكن للعرف وكذا
 إذا كان للمدرسة مدرس دون ما إذا فقد اه قلت لا ينافيه بدليل قوله أحقية السابق فكلامه إنما
 هو في الاحقية وهي عند النزاع إنما يرجع فيها للنظر الناظر فلا يتقدم أحد المتنازعين الا بأذنه
 وحينئذ فمضى قوله لم يجز النزول فيه الا بأذنه أي لم يستمر حقه الا بأذنه وتقديره وبفرض الأخذ بظاهر
 هذه العبارة من أن أذنه شرط لحل الانتفاع به يكون كلامه ضعيفا لما علمت من مخالفته لكلام
 الروضة والمنهاج وغيرهما واعتماد السبكي هذا دون كلام شيخه ابن الرفعة فان قلت يؤيده قول النووي
 رحمه الله تعالى في فتاويه يجوز للفقير الذي ليس بمنزل سكنى المدرسة إذا أسكنه الناظر اه قلت
 لا يؤيده لأن مراده بجواز السكنى استمرارها كما تقر على أن الاستوى اعترض هذه العبارة فقال

ولا يستقيم أن يقال المنزل لا يشترط في حقه الاذن بخلاف غيره لان السكنى حق آخر مغاير لحق
 التنزيل اه لكن قال الأذري فيما قاله الاستوى نظرا لأن التنزيل يشترط بالاذن ولا شك في أنه
 يكفي إذا كان شرط الواقف السكنى بها كإفشاء بشرطه اه وبما يصرح بما ذكرته أولا وأخرا قول
 القاضي في نحو الرباطات الموقوفة على الفقراء والمدارس الموقوفة على الصوفية والمتفقهة كل من
 يسكنها من أهلها بأذن الإمام أو بغيره فإنه كان أولى فإذا جاء فقير آخر فليس له أن يزجعه عنه
 ويسكن فيه ولا يجوز لأحد إخراجا لانه بصفة الاستحقاق اللهم الا إذا رأى الإمام المصلحة في أن يجعلها
 متساوية بين الفقراء أو مخافة أنه إذا طال مقام واحد فيه قللكه وينسد من الوقف فله أن يزجعه
 ويسكن فيه آخر اه فتأمل ذلك فإنه يظهر لك ما قلته ووضحته وحررته والله سبحانه وتعالى أعلم
 (وسئل) واقف صورة شرطه أنه أوقف على نفسه ثم على ولده أحد ثم من بعده على أولاده ثم
 على أولاد أولاده وان سفلوا الذكور والاناث من ولد الظاهر والباطن طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل
 لذكر مثل حظ الانثيين الطبقة العليا أبدا تحجب الطبقة السفلى على أن من توفي من أهل هذا
 الوقف وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك من ولد الظاهر أو من ولد البطن انتقل ذلك إلى
 ولده أو ولد ولده وان سفل على الحكم المشروح فيه وعلى أن من توفي منهم ولم يترك ولدا ولا ولد
 ولا أسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك إلى أخوته وأخواته المشاركين له في هذا الوقف
 على الحكم المشروح فيه مضافا إلى ما يستحقون من ذلك وعلى أن من توفي منهم ولم يترك ولدا ولا
 ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخولا اختا انتقل ما كان يستحقه من ذلك إلى من هو في درجته وذوي
 طبقة مضافا إلى ما يستحقون من ذلك وحكم بذلك من براه ثم انتهى الوقف المذكور إلى ولدين
 من ذرية الواقف وهما عزيز وعلي ولد اشرعان بن أحمد ثم توفي علي عن ولده أبي القاسم وبنته
 خديجة ثم توفي عزيز عن أولاده شرعان وأجود ومحمد وفاطمة وشيمسة ثم توفي أبو القاسم عن غير
 ولد ورجع ما كان يستحقه إلى أخته خديجة بمقتضى الشرط ثم توفيت شيمسة عن أخوتها المذكورين
 وهما شرعان وأجود ومحمد وفاطمة ثم تزوج أجود ابنة عمه خديجة ورزق منها مصباحا ثم توفيت
 خديجة عن زوجها أجود وبنتها مصباح ثم توفيت مصباح عن والدها أجود وعن أخت لها من أبيها
 نسى بمجيبة فهل تستحق بمجيبة ما كان لأختها مصباح أو يكون الاستحقاق لوالدها أجود ولطيفته وان
 قلتم باستحقاق بمجيبة ورزق والدها أجود أولادا آخر من جهة ثانية فهل يستحقون مع بمجيبة شيئا أو
 تكون قد استحققت ذلك باعتبار انفرادها عند موت أختها مصباح قبل وجود الأخت المذكورين
 أقنونا مأجورين وبينوا وأضحوا ما أشكل أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة بمنه وكرمه آمين
 (فأجاب) رضي الله تعالى عنه بما قلناه قد وقع في فتاويه هذه المسئلة أعني أن الاستحقاق والمشاركة
 المذكورين في كلام الواقف هل يعملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف انه لا يحرم أحدا من
 ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها
 بمجرد غرض لم يساعده اللفظ اضطراب طويل بين أئمتنا المتقدمين والمتأخرين والذي حرره
 في كتابي سوابغ الممدد ان الراجح الثاني ثم رأيت بعد ذلك شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله
 سبحانه وتعالى عهده قد استقر أمره في فتاويه عليه تبعا لجماعة أئمة كالبغوي والتاج الفزاري
 والكمال سلاز شيخ النووي ورذ أعني شيخنا ما أفتى به قبل من خلافه الذي مشى عليه السبكي
 وجماعة لكن قال السبكي لا يشتبه أحد من الفقهاء يقلدني فيه وعن جرى على الأول السراج
 البلقيني ومن تبعه وعليه حصة على وهي النصف لولديه أبي القاسم وخديجة اثلاثا وحصة عزيز
 وهي النصف لأولاده أنما واحدة أبي القاسم وهي ثلثا النصف لأخته خديجة لأنها حين موته من

دعواه وحكم بقوله العمة
 وعدم وقوع الطلاق معتدا
 افتاء المجيب الثاني فهل
 العدة على الأول وهل تسلك
 الأول بما ذكره أو الثاني
 صحيح وهل حكم الشافعي
 صحيح (فأجاب) بأن العدة
 في هذه المسئلة على وقوع
 الطلاق الثلاث ولا يمنع منه
 ظن المعلق بخلاف الواقع
 بل ولا اعتقاده كما في سائر
 التعاليق من نحو ان كان
 هذا الطائر غرابا فانت
 طالق معتقدا كونه غراب
 غراب فبان غرابا حيث
 صرحوا فيه بوقوع الطلاق
 وقد صرحوا بأن الشرط
 اللغوي في تعليق الطلاق
 ونحوه يرجع إلى كونه سببا
 بوضع المعلق حتى يلزم من
 وجوده الوجود ومن عدمه
 العدم لذاته فصار الشرط
 اللغوي حقيقة عرفية في
 السبب ولو عاق طلاق
 زوجته زنا فلان وهو
 يحسن الظن به لا يظن أنه
 برئ وكان فلان وفي يلزمه
 أن يخبر الخائف سر أوبان
 الخلف بصيغة التعليق
 كقوله ان كان زيدا في الدار
 فانت طالق وكان فيها
 بوجوب الحنث لانه قد تحقق
 الشرط المعلق عليه الطلاق
 وهو لم يتعرض إلا للتعليق
 بكونه فيها ولا أثر للجهل
 بكونه فيها أو للنسيان له
 وبأن من حلف بالله تعالى
 أو بالطلاق أي بغير صيغة
 تعليق على أن الشيء الطلاق

لم يكن أو كان ظانف، انه

كذلك أو اعتقد بجهل به
أو نسيانه له ثم تبين له أنه
على خلاف ما ظنه أو
اعتقده فله أحوال منها أن
يقصد أن الأمر كذلك في
نفس الأمر بان يقصد به
ما يقصد بالعليق فيكون
حكمه حكمه فيبحث
حينئذ كما يقع الطلاق
المعلق بصفة عند وجودها
وعلى هذه الحالة يعمل
كلام الشيخين في مواضع
منها ما قالاه في تعليق الطلاق
من أنه لو أشار إلى ذهب
وحلف بالطلاق أنه الذي
أخذ من فلان فشهد
عدلان بأنه ليس ذلك
الذهب طلقت على الصحيح
لانهم إوان كانت شهادة على
النفي إلا أنه نفي يحيط به
العلم وقد جل بعضهم هذه
المسئلة على المعتمد وأنه
لو حلف بالطلاق ما فعلت
كذا فشهد عدلان بأنه
فعله وصدهما لزمه الأخذ
بالطلاق وأنه لو قال لزوجه
زيت أو سرت أو خرجت
فأنكرت فقال إن زيت أو
سرت أو خرجت فانت
طالق حكم بوقوع الطلاق
لاقراره أولا وقد صرحوا
بوقوع الطلاق المعاق
بوجود صفة مع اعتقاد
الحال بخلافه في مسائل
كثيرة منها ما لو قال النفي
إن لم يكن الخبز والشرمن
الله فامرأتى طالق وقال
المعترلى أنت كان من الله

أهل الوقف مضافا لما يستحقه فيكمل لها النصف وحصة شبيهة وهي ثمن النصف لانها المذكورين
أسباعا وحصة خوردة وهي النصف كاملا لبنها مصباح وحصة مصباح وهي النصف كاملا لابنها
أجود واخوته عملا بقول الواقف الطبقة العليا أبدا تحجب الطبقة السفلى دون قوله وعلى الثانية
وقوله وعلى الثالثة لانه شرط في الاخوة والاخوات وان يكونوا مشاركين للميت فيما يستحقه وان
ما ينقل منه اليهم مضاف لما يستحقونه وبجبة واخوتها لاحق لهم في الوقف الآن فلم يوجد فيهم
الآن شرط الواقف لان من في درجة مصباح غير مستحقين فتعين العمل بما قلناه وفوق
كل ذي علم عليم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلمه عن شخص شرط أن
يكون الناظر في وقفه لاولاده وفيهم قاصر فهل يستحق النظر ويقوم وليه الشرعي مقامه
أولا وفيما لو وقف على أولاده ثم على أخوات زيد فانقرض أولاده وزيد أخت واحدة ثم ظهر
له أخوات بعد سنتين من استحقاق الاخوت الموجودة للوقف فهل يشتركن معها أم لا وفيما
لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة ثم خرب الوقف المذكور وتعين اجارته لبقاء
عينه فهل تصح ويباشرها الناظر ولا ينزل بذلك أم لا نصح منه بل من الحاكم أم لا تصح الاجارة
أصلا وفيما لو شرط انه متى أبحر الناظر الوقف كان معزولا قبيل اجارته وقاتم بجواز اجارة الناظر
فهل يلغى هذا الشرط أم يصح ويكون محل جواز الاجارة اذا تعينت مالم بشرط ماذ كره هل هذا
الشرط في نفسه معتبر مؤثر أم لا (فاجاب) بقوله لا نظر للقاصر ولولي بل للقاضي ولائى له
في مقابلة ذلك وتشارك الحداثات الموجودة ونصح الاجارة فيما ذكر في القدر الضروري ويباشرها
الناظر ولا ينزل بذلك اذ لا يؤثر الشرط المذكور حينئذ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
منقطع الوسط أنه يصرف الى الاقرب الى الواقف فما المراد بقوله هم الاقرب الى الواقف هل المراد
ما ذكره في الوصايا بقولهم وأقرب قريب فرع ثم أصل الى آخر ما ذكره أم المراد غير ذلك وما
هو (فاجاب) بأن المراد كما صرحوا به الاقرب الى الواقف رجعا وهو ما ذكره في باب الوصية قوله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص وقف دارا وجعل ثلث غلثها لولده والثلث الثاني لبنته
والثلث الثالث يصرف منه في عمارة الوقف ما يحتاج اليه وما فضل بعد العمارة يصرف منه أشرفيان
في كل سنة للمعتوقه مباركة ليتعاطى اجارة البيوت وعمارتها وما بقي بعد ذلك من الثالث يدفع لام
ولده المذكور أعلاه ووقف دارا أيضا على أن يصرف من غلثها لاربعة فراء يقرؤون القرآن في
المسجد لكل شخص أشرفيان في كل سنة والتسبيل مائة في كل سنة أشرفيان وما فضل يصرف منه
في عمارة الدار المذكورة ما يحتاج اليه ثم ما بقي بعد ذلك يدفع لام ولده المذكورة ولم يذكر جهة
يصرف اليها غير المذكورين بعد انقراضهم فبات المعتوق المذكور وأم الولد فوضع يده الولد
وأخته المذكوران أعلاه على الاماكن المذكورة واقتسما ما كان يعطى للمعتوق ولأم الولد نصفين
والحال أن لولد الواقف المذكور ولدا وبنتا فقراء وطلبا أن يصرف لهما ما كان للمعتوق وأم
الولد المذكورين فهل يصرف لهما ذلك لاستحقاقهما له بصفة الفقر أم يصرف لاولاد الواقف
المذكورين كانوا أغنياء لكونهم أقرب الى الواقف المذكور (فاجاب) بقوله الفاضل عن العمارة
وعن حصتي الولد والبنت في الاولى وعن حصتي الفراء والتسبيل في الثانية يجب صرفه لولد والبنت
الذين هما ولدا ولد الواقف الفقرا ولا يصرف منه شئ لولد الواقف وبنته ماداما غنيين والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن وقف وقفا على أولاده لصلبه وهم حينئذ عودة بن أحمد بن أبي بكر وعلي
ابن أحمد بن أبي بكر وبناته وهن رقية ابنة أحمد بن أبي بكر ومريم ابنة أحمد بن أبي بكر ونفيسة
ابنة أحمد بن أبي بكر وخيرة ابنة أحمد بن أبي بكر وأم هاني ابنة أحمد بن أبي بكر البالغين كلهم وعلى

فامر أني طالق او قال السي

ان لم يكن أبو بكر أفضل من
 علي فامرأتي طالق وقال
 الرافضي ان لم يكن علي أفضل
 من أبي بكر فامرأتي طالق
 وقع طلاق المعتزلي والرافضي
 وما لوفات له امرأته أنت
 من اهل النار قال ان كنت
 من أهله فانت طالق وكان
 كافر طالق وما لوفات ان
 لم أجد في هذا العام فامرأتي
 طالق فشهدا شاهدان انه
 كان بالكوفة يوم الاضحية
 وقال هو قد جمعت طالق
 وما لوفات ان ضربت بك فانت
 طالق ثم ضرب غـبرها
 فاصابها فانها طالق وما لوفات
 وطأ زوجته معتقدا انها
 أمته فقال ان لم تكوني
 أحـلى من زوجتي فهي
 طالق فانها تطلق لوجود
 الصفة لانها هي الحرة فلا
 تكون أحلى من نفسها
 نقـله الشيخان عن أبي
 حامد المروزي وانما لم يقع
 الطلاق المعلق بفعل شخص
 اذا فعله ناسيا أو جاهلا لان
 القصد منه الحث على عدم
 مخالفة له أو المنع منها
 وفعل الناسي أو الجاهل لم
 توجد به مخالفة فعق عنه
 لانه لا يمكن الاحتراز عنه
 ولهـذا لو لم يقصد المعلق
 الحث أو المنع كإلقاءه
 بفعل من لا يبالي بتعليقه أو
 يبالي به ولم يقصد إعلانه
 وقع الطلاق بفعله ولو ناسيا
 أو جاهلا لان العرض حينئذ
 يصير التعليق بالفعل من

من يحدثة الله سبحانه وتعالى من الاولاد غيرهم ذكر كما كان أو أنثى في باقي عمره أيام حياته ثم من بعدهم الاولاد الذكور من ولده ليس لاولاد البنات دخول في ذلك وشرط الواقف المذكور أن يقتسموا غلة هذا الوقف الموصوف بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وليس لاحد من الابناء دخول في ذلك مع الآباء الا أن ينقرض أحد ويترك ولدا فتكون أولاده على مثل نصيب أبيهم من هذا الوقف المنعوت يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فإذا انقرض أولاد الميت كلهم ذكورهم وإناثهم رجع هذا الوقف الى الذكور من أولاد ذكورهم أو ذكورهم أولاد الذكور وإناثهم يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا تدخل الابناء مع الآباء في شيء من ذلك الا أن ينقرض أحد فيترك ولدا فتكون أولاده على مثل نصيب أبيهم وليس لاحد من بنات الميت الخصب الواقف دخول في شيء من هذا الوقف ولا لاحد من بنات بنيه شيء من ذلك اذ كان وقفه هذا انما هو على أولاده لصابه وعلى بنى أولاده الذكور دون أولاد بناتهم حسبما تقدم ذكره يجري الحال بينهم في ذلك على الوصف المذكور طيبة بعد طيبة ونسلا بعد نسل فإذا انقرضوا كان ذلك وفقا على الاقرب فالاقرب من عصابات الواقف المذكور يجري الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذكور ثم على من بعدهم فإذا انقرضوا ولم يبق أحد منهم كان ذلك وقفا على فقراء المسلمين يتولى المنظر في ذلك البالغ الرشيد من أولاده ثم من أولاد أولاده فإذا انقرضوا ولم يبق لهم نسل تولى النظار في ذلك الارشد فالارشد من عصابات الواقف فإذا انقرضوا ولم يبق أحد تولى النظار في ذلك حاكم المسلمين تولى النظار فيه من شاء من العدول وهذا لفظه فإذا آل الوقف الى أقرب عصبائه بشرطه وهم سليمان وابراهيم وعمر ومحمد فتوفي عمر المذكور وترك ولده عبد اللطيف على الربع ثم توفي ابراهيم المذكور وترك ولده أحمد على الربع أيضا ثم توفي محمد المذكور عن غير ولد وانتقل الربع المختص به لسليمان المذكور ثم توفي سليمان المذكور وترك ولده عبد العزيز على النصف ثم توفي أحمد وترك ولده محمد على الربع حصه والده ثم توفي عبد اللطيف المذكور وترك أولاده وهم عيسى وعبد الله ومبارك وعائشة وحورية على الربع حصه والدهم ثم توفي عبد الله المذكور وترك ثلاثة صبيان وخمس بنات وتوفي عيسى المذكور عن غير ولد وتوفيت بنت من بنات عبد الله المذكور عن غير ولد فهل حصه عيسى وحصه البناتين المذكورتين تنتقل لعبد العزيز المذكور لسكونه أقرب العائلات الى الواقف أم لاخوتهم المذكورين أعلاه وما الحكم الشرعي في هذا (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلام الواقف المذكور أن العصابات حكمهم حكم الاولاد في جميع ما ذكره فيهم لقوله على الاقرب من عصابات الواقف المذكور يجري الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذكور ومن الوضع المذكور في الاولاد انه ليس لاحد من الابناء دخول في ذلك مع الآباء الا أن ينقرض أحد ويترك ولدا فتكون أولاده على مثل نصيب أبيهم ومن مات من الابناء ولم يترك ولدا فنصيبه راجع الى كل من عليه الوقف يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين هذا هو المذكور في الاولاد فيجري مثله في العصابات لنص الواقف عليه كما علمت حينئذ حصه محمد المتوفى عن غير ولد لا تختص بسليمان خلافا لما زعمه السائل بل يشترك فيها على السواء عبد اللطيف وأحمد وسليمان فإذا توفي سليمان كان لولده عبد العزيز الربع وثالث الربع لا النصف خلافا لما زعمه السائل وإذا توفي أحمد كان لولده الربع وثالث الربع وإذا توفي عبد اللطيف كان لاولاده الربع وثالث الربع وهو ثلث السكل فيكون لهم ثمانية أسهم من أربعة وعشرين سهما على سبعة رؤس فيخص عبد الله سهم وسبعاسهم ينتقلان لاولاده ونصيب عيسى الميت عن غير ولد وهو سهومان وسبعاسهم ينتقل لعبد العزيز ومحمد بن أحمد ولباركة وعائشة وحورية ولاولاد عبد الله يقتسمون

غير قصد حب ولا منع وكألو
عاقبه بغير صبي أو مجنون
لا يجوز ولا يقدح فيما ذكرته
ما قاله الخوارزمي من أنه لو
تزوج امرأة في الرستاق
فذهبت إلى البلد وهو
لا يعلم قبله ألك زوجة في
البلد فقال ان كان لي
زوجة في البلد فهي طالق
وكانت في البلد فعلى قول
حنث النامى اه لحالته
لكلامهم وقوله بالحنث
في الآية يقول بحنث الناس
إذا حلف على أمر ماض
وما استند إليه المحجب الثاني
من النقول لا دليل له في
شيء منها كما يظهر بأدنى
تأمل وقد علم ان حكم
الشافعي ببقاء العصة
وعدم وقوع الطلاق
اعتماداً على افتاء الثاني
باطل وانما أطلت الكلام
فيها لما بلغني أن جماعة من
المفتين وافقوا الثاني
(سئل) عن تشاجر مع
زوجته فقال لامرأة قول
لها هي طالق ثلاثاً هل
تطابق أولاً وهل هو إنشاء
توكيل للمرأة أولاً (فاجاب)
بان الاتفاق باللفظ المذكور
لأنه يحتمل التوكيل لذلك
المرأة فلا تطابق الابتطابقها
أيها ويحتمل الاخبار أي
انها طلقت ثلاثاً وتكون
المرأة مخيرة لها بالحال
والطلاق لا يقع بالشك فان
صرح بقصد شيء من
المتعين عمل به (سئل)
عن قال زوجته ان خرجت

هذين السهمين والسبعين للذكر مثل حظ الانثيين ونصيب البنتين المبتنتين عن غير ولد من أبيهما
عبد الله ينتقل لعبد العزيز ومن ذكر معه للذكر مثل حظ الانثيين والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن أوصى آخر بأن يقف بعد موته أرضاً على قارئ يقرأ القرآن على شفير قبره وعين
ختمات شريطة معلومة بالسنة أو بعضها وتفضل من مغل الأرض شيء كثير زائد على أجرة القارئ
فهل الزائد للورثة أو لا أو غيره أو لغيرهم وإذا لم يعين قدر الختمات فهل القراءة بقدر أمثال الأرض
أو يستأجر بالكل (فاجاب) بقوله انما يصح وقف الأرض الموصى بها لما ذكر ان خرجت
من الثلث والا فما يحتمل منها ثم اذا وقفت فان كان الموصى قال أوصيت بأن توقف تلك الأرض
على من يقرأ كذا وكذا ختمه على شفير قبري بعد موتي ولم يزد على ذلك فالذي يعلم من كلامهم في
باب الجمالة أن القارئ لا يستحق شيئاً من الوقف الا ان قرأ ما عين له وحينئذ يستحق جميع
مغل الأرض وان كثر وزاد على أجرة مثله لان هذا كالجعل فإذا أتى بالعمل المشروط عليه
استحق كل الجعل وهو مغل الأرض مادام حياً فإذا مات صار الوقف منقطع الآخر فيصرف إلى
أقرب الناس إلى الوقف رجلاً لا رثاً بشرط الفقر فان استوى جماعة في الاقربية صرف اليهم
بحسب رؤسهم وان قال على من يقرأ ولم يعين شيئاً فان كان في محل الموصى حال الوصية
صرف معارف في القراءة على القبر قدر أوزننا عمل بذلك العرف ونزل كلام الموصى عليه لتصريحهم
بأن العرف المطارد في زمن الوقف منزل منزلة شرطه وفي هذه الحالة يستحق كل من قرأ كالجعل
ولا ينتقل شيء من الوقف إلى غير القراء لانه حينئذ غير منقطع الآخر لانه لم يجعل للقراءة حداً
تنتهي إليه فيكون الوقف مستمراً على القراءة وان لم يكن هناك عرف مطرد كما ذكرناه استحق من
الوقف كل من قرأ على القبر ولو شيئاً يسيراً فيعطيه الناظر ما رآه انما بعمله والوقف في هذه الحالة
غير منقطع الآخر أيضاً فلا يصرف منه شيء لغير القراء ثم رأيت في فتاوى الاجبي ما قد يتوهم منه
مخالفة لبعض ما ذكرته فلا تغتر به والظاهر اذا أوصى بأن توقف على قبره فهذا ينصرف إلى الغلة
لا غير ويحكم العرف في غلة كل سنة استنها فن قرأ جزءاً استحق بقسطه ومن قرأ أكثر كذلك وان
قرأ الجميع استحق غلة ذلك العام وان كان وصية بالأرض من غير وقف فان عين مدة القراءة في كل
يوم جزءاً إلى مدة كذا فلا يستحق العين الموصى بها الا من قرأ تلك المدة وان لم يعين المدة وقعت المدة
مجهولة اذا لا آخر لذلك والاستحقاق متعلق على شرط مجهول لا آخر له فيشبهه مسألة الدينار وفيها
اشكال وتصويرات حتى قال صاحب النهاية في آخر تفسيرها انها وهذه مشككة لا يهتدى إليها وان كان
وفقاً فهو أقرب أو وصية مدّة معينة فكذلك وان كان وصية إلى غير نهاية فهو مشكك والمسئلة
منصوصة في الغرائب اه وما ذكره في المدة المجهولة مردود كقياسه له على مسألة الدينار قبل فاذا
قرأ القارئ على قبره كل يوم جزءاً من القرآن مدة حياته استحق الوصية والا فلا (وسئل) عن قال
وقفت كذا على وارد المسجد ولم يزد على ذلك فهل يصح الوقف وبصرف للوارد في مسجد ما كان
لا يصح فما وجهه (فاجاب) بقوله قضية كلامهم بطلان الوقف لتصريحهم بأنه لو قال وقفت هذا على
المسجد ولم يعينه لم يصح أي لأهلام الوقف عليه فيعذر الصرف إليه وذلك يتنافى مع قصد الوقف
فيطل وتظهر ان مثل هذا قوله على وارد المسجد لان الوارد وان كان معناه بوصفه الا انه صار مبهماً
من حيث انهم محله لان الوقف لم يطلق وانما قيد بمحل مهم فلهذا من انهم القيد انهم المقيد
فتعذر الصرف للموقوف عليه فيطل الوقف كما تقرر في الوقف على المسجد من غير تعيين وانما لم يصح
نظراً إلى أن المسجد محل بآل فيعم لاستحالة ذلك حينئذ لان مدلول العام كناية فكأنه قال وقفت
هذا على وارد كل مسجد وورود الشخص لكل مسجد المشروط في استحقاقه بالتقرير الذي تقرر بحال

فلم ينظر اليه كما أنهم لم ينظروا إليه في وقفت هذا للمحضر وصرفه للوارد في مسجد ما لم يدل عليه
اللفظ فلم ينظر اليه لانه ان كان عاماً كما تقرر فواضح ان ذلك ليس مدلوله أو غير عام بأن كانت آل
فيه عهدية فالأهلام فيه حاصل للجهل بذلك المعهود فيطل على كل تقدير نعم لو قال الواقف أردت
مسجد كذا فيظهر قبول قوله لاحتماله فيصح الوقف (وسئل) عن التحشية في الكتب الموقوفة أن يجوز أو
يفرق بين محش ومحش وتحشية دون تحشية (فاجاب) بقوله القياس منع التحشية في الكتب الموقوفة
لان الكتابة على جواربها استعمال لها فيما لم يأذن فيه الواقف والاصل امتناعه الا اذا اقتضت
المصلحة خلافه وحينئذ فلا يبعد جوازها ان اقتضت المصلحة بان كان الخطا حسناً وعاد منها مصلحة على
الكتاب المحشى عليه لتعلق الحوائى بما فيه تصحيحاً أو بياناً وايضاً أو نحو ذلك مما يكون سبباً
لكثرة مطالعة الناس له وانتفاعهم به لان الواقف لو اطاع على ذلك لا تحجب لما فيه من تكثير
الثواب له بتعميم النفع بوقفه ومعنى انتفى شرط مما ذكرته لم تجز التحشية وهذا كله وان لم أره
منقولاً لكن كلامهم في باب الوقف دال عليه فان قلت قضية قولهم يكره نقش المسجد بما فيه أحكام
تبرع جواز الحوائى هنا مطلقاً وبؤيده قول الزركشي يكره أيضاً كتابة شيء من القرآن في قبلته قاله
مالك اه فكما جاز النقش في جداره مع عدم اذن الواقف فيه فكذا تجوز التحشية في حوائى
الكتاب الموقوف وان لم يأذن الواقف فيه قلت النقش انما يجوز ان يفعل في جداره تعظيماً لشأنه
الاسلام كما صرح به البغوي حيث قال ليس تزويقه من المناكير التي يبالي فيها لانه يفعل
تعظيماً لشأن الاسلام وقد أباحه بعض العلماء وانما كره ذلك لما فيه من اشغال قلب المسلم وأما
الحوائى التي لا تعود منها مصلحة على ما في الكتاب فلا تعظيم فيها فذلك قلنا بامتناعها على أن من
شأن كتابة الحوائى انما تضر بعملها من الورق ففيها نوع ضرر للعين الموقوفة فعند المصلحة يحتمل
لان المصلحة محقة والمضرة موهومة والمحقق مقدم على الموهوم وأما التزويق فلا ضرر فيه للمصدر
بوجه على أنه يمكن مسحه وإزالته عنه بخلاف الحوائى فانضم الفرق بين التزويق وكتابة الحوائى
(وسئل) عن واقفة وقفت على جماعة نسوة نحو سبعة مثلاً على بناتهن وبنات بناتهن انا أنا غير
ذكر ومرتبات بلنا بعد بطن ثم من بعدهن على غيرهم وقفاً شرعياً ثم شرطت أن يبدأ بالعمارة من
ربه وان يدفع للمسحقات استحقاقهم وان يدفع من أجرته القارئ شرطه في وقفها عشرة دنانير مثلاً
فهذا صورة الخطأ في وقفها فهل يأخذ القارئ العشرة المشروطة له أو ما فضل بعد العمارة قبل
الموقوف عليهم وان فضل شيء يكون لهم بالسوية كما شرطت أم يوزع الباقي بعد العمارة بين
القارئ والموقوف عليهم بالسوية والقصد التأمل الثاني في عبارة الواقفة فان ما فيها ترتيب بل يفهم
من قولها تقديم استحقاق القارئ عليهم يدفع للقارئ من ربه عشرة دنانير يدفع للمسحقات
استحقاقهم أو نحو لنا ذلك (فاجاب) بقوله ما فضل عن العمارة يصرف منه للقارئ قدر أجرة مثل
قراءته لانه مقدم بذلك على غيره ممن لا عمل عليه وما فضل عن أجرة مثله مما سماه الواقف ان
فضل منه شيء يقسم ما بقي من الغلة عليه وعلى الموقوف عليهم لانه يضاربهم به كما أتى البلقيني بتفسيره
(وسئل) عن وقف على أولاد ثم شرط أن مات من مات من أهل الوقف فتصبيه واجع إلى الباقين
بالسوية بينهم ومن حدث من الذراري فهو بنصيبه مع الموجودين حال طهوره سواء بسواء للذكر
مثل حظ الانثيين فهل يرجع نصيب الميت إلى الباقين وان كان أحدهم أقرب ويستحق من حدث
وان كان أبوه من أحد الموجودين (فاجاب) بقوله من المعلوم ان الوقف على الأولاد لا يدخل فيه
أولادهم وكذا يقال في المرتبة الثانية والثالثة وهكذا وانما يدخل في الوقف على الأولاد المذكور
والاناث وفي أولاد وأولاد البنون والبنات ما لم يقل على من ينسب إلى منهم اذا تقرر هذا

غضبانة منى فانت طالق
فصل لها غضب منه ومن
ولدها فخرجت غضبانة
منهما فهل تطلق أولاً
(فاجاب) بانها لا تطلق
لان قوله منى في موضع الصفة
لكونها غضبانة ومفهوم
الصفة معتبر فكأنه قال ان
خرجت غضبانة منى لامن
غيري أو في موضع التعليل
فكأنه قال ان خرجت
غضبانة من أجل لامن
أجل غيري (سئل)
ما المعتمد في قوله ان خرجت
لغير الحام فانت طالق
تخرجت له ولغيره (فاجاب)
بان المعتمد عدم وقوع
الطلاق لان اللام فيه للتعليل
فكأنه قال ان خرجت
لأجل غير الحام ولم تخرج
لغيره فقط (سئل) عن
حلف بالطلاق لاياً كل
الحل لان طعاماً فاهدى
الحلوف عليه له طعاماً أو
أضافه فأكله هل يحث
أم لا لقول الاصحاح ان
الضيف على كده عند وضعه
في فاه أو عند الارتداد على
الراجح لانه أكل ملكه
(فاجاب) بانه لا يحث
بأكله المذكور وملكه اياه
قبل ابتلاعه فأكل طعامه
لا طعام الحلوف عليه ولان
الامان تبني على الافراط
دون القصد (سئل) عن
قال أنت طالق ان دخلت
الدار ثلاثاً ولانية له هل
تقديره دخولا ثلاثاً لغيره
أو طلاقاً ثلاثاً لانه المعتاد

أوهو عائد إليهما (فاجاب)
 بأن تقديره دخولاً ثلاثاً
 فتقع طائفة واحدة ان
 دخلت الدار ثلاث مرات
 لان قوله ثلاثاً أقرب الى
 دخالت من طائقت ولان
 الاصل في العمل للفعل ولان
 الاصل عدم وقوع ما زاد
 على طائفة للشك في وجوبه
 فيستحب بقاء العمدة فيه
 (سئل) عن قال زوجته
 أنت طالق أنت طالق أنت
 طالق ولم يقصد تأكيدها
 ولا استئنافاً وتحقق انه
 أتى بالمشيئة وشك هل
 وقعت في كل الصبغ أو
 في بعضها ولا يعلم عينه هل
 هو الاول أو غيره فهل يقع
 الطلاق الثلاث أو بعضه
 أو لا يقع شيء (فاجاب) بأن
 مقتضى اتيانه بالالفاظ
 المذكورة وقوع الطلاق
 الثلاث وقد تحققنا باتيان
 بالمشيئة المعبرة برفع طائفة
 واحدة منها وشكنا في
 رفع غيرها والاصل عدمه
 (سئل) عما لو حلف ان لا
 يقوم في هذا الوقت ولم ينو
 شيئاً آخر ثم خرج ثم
 قامت هل يقع الطلاق أم لا
 (فاجاب) بأنه لم يقع الطلاق
 عليه لان قيامه لم يوجد في
 الوقت المشار اليه عند حلفه
 (سئل) عما لو قال زوجته
 ان ولدت ولداً وماتت فأنت
 طالق فولدت ولداً مستاهل
 يقع لان الواو لا تفيد
 الترتيب الا ان اراد الحالف
 ذلك فلا يقع (فاجاب)

فالذي دلت عليه عبارة الواقف المذكورة أولاً وأخيراً أن نصيب الميت من أهل الوقف يرجع الى
 الموجودين بالسوية بينهم وان كان أحدهم أقرب الى الميت من الباقي وان الذكر والاني هذا
 سواء وان من حدث من أولاد البعاطن أو أولاد الظهور شارك الموجودين لكن ان كان ذكر
 فله مثل الذي كرمهم وان كان أنثى فله نصف مال ذلك كرهه لانه لا فرق بين أن يكون الحادث من ذرية
 الموجود أيضاً أولاً وهذا آخر ما كتبت في جواب السؤال وبقي فيه شيء ننبه عليه وهو أنه لم يرجع
 قوله للذكر مثل حظ الانثيين الى مسألة الميت أيضاً فالجواب أن هذا سياق آخر وذلك لان السياق
 الاول فيه من الشرطية وجوابها بقوله فنصيبه وأجمع الى الباقي بالسوية بينهم والثاني فيه من أيضاً
 وجوابها بقوله فهو نصيبه الخ فنصيب قوله سواء بسواء المقتضى للتسوية بينهم من كل وجه بقوله
 للذكر مثل حظ الانثيين وقع في جواب هذا الشرط الثاني وجواب الاول لم يخص فيه الاستواء بشيء
 فعملنا بقضية قولهم والصفة المتقدمة على جعل معطوفة كوقفت على فقراء أولادى وأهلادى
 وأخوتى وكذا المناخوة كمل أولادى وأخوتى المحتاجين والاستثناء كقوله الا أن يفسق واحد منهم
 فمعتبر في الكل قال الامام الا ان عطف بتم أو تخال كلام طويل والا اختصت بالاختصاص لا ينافي
 ما قرره لان قوله للذكر مثل حظ الانثيين وقع في جواب شرط غير الشرط الاول فلم يكن من باب
 تأخير الصفة عن جعل متعاطفة والا لزم انه لو قال موضعه ان كانوا فقراء انه يرجع الى الباقي في مسألة
 الميت وهو في غاية البعد نعم لو قال والذكر والاني سواء اتجه أن يقال انه راجع للمستثنين اذ لا تعلق
 له بشيء فحمله على العموم هو قاعدة الباب وهل يتقيد قوله للذكر مثل حظ الانثيين بقوله قبله مع
 الموجودين لانه لم يشترط ذلك الا ان كان هناك موجودون غيره فلو حدث ولا موجود غيره تساوى
 الذكر والاني أو لا يتقيد به لان هذا قيد في استحقاقه مطلقاً الاقرب الثاني (سئل) عما افطه كيف
 بمن الاصحاب لتأخير الصفة عن الجمل المعطوفة أو تقدمها عليه أو الاستثناء بعدها بقولهم وقفت على
 محتاجي أولادى وأهلادى وأخوتى مع ان هذه مفردات لا جمل (فاجاب) بقوله ذلك اطلاق مجازي
 ومن ثم مثل الامام لذلك في الاصول بقوله وقفت على أولادى دارى وحسبت على أقاربي ضيعتي
 وتصدقت على عتقائي ببستاني الخ وقد استبعد الولي العراقي كون ما ذكره من عطف الجمل وان قدر
 لكل واحد عامل وجهه ان الاصل عدمه ولا دليل عليه نعم ينبغي أن يكون مبنياً على القول بأن
 العامل في المعطوف فعل مقدر بعد العاطف لا العامل في المعطوف عليه (سئل) عن وقف شيئاً
 على من يصلي الخس في هذا المسجد أو من يشتغل بالعلم في هذه المدرسة أو يقرأ كل يوم في هذه
 التربة فأخذ من شيء من ذلك في بعض الايام فهل يستحق بقسطه أم لا (فاجاب) بقوله قال الشيخ
 عز الدين بن عبد السلام لا يستحق شيئاً من الغلة في مقابلة الايام التي أدى فيها الوظيفة بخلاف ما لو
 استخرج لحياطة خصة أو باب لحياط بعضها والفرق أن تتبع في الاعواض والعقود المعاني وفي الشروط
 والصايا بالالفاظ والوقف من باب الارصاد والارزاق لا من باب المعاوضات فمن أجل بشئ من الشروط لم
 يستحق شيئاً اه قال الزركشي وفيه نظر بل ينبغي أن يقال يستحق قدر ما عمل وعليه عمل الناس
 ويدل له قول الاصحاب ان من استخرج للثبابة في الحج فمات وقد بقي عليه بعض الاركان أنه يوزع
 وهو واضح اه (سئل) عما اذا استتاب امام المسجد من يصلي عنه بغير عذر فهل يستحقان شيئاً
 (فاجاب) بقوله الذي أفق به النووي رحمه الله تعالى وابن عبد السلام أن الامام والنائب
 لا يستحقان شيئاً من الجسامة ثم ان جعل للنائب جعلاً استحققه والا فلا قال فان أذن له الناظر في
 الاستئابة جازت واستحق النائب المشروط بالامامة دونه وليس هو نائباً عنه بل هو وكيل في هذه
 التولية فان قوطاً على أن يأخذ كل بعضاً لم يجوز في صحة التولية حينئذ نظر مبنى على أن المعلوم

كالمشروط ولو شرط ذلك في التولية بطلت ولم يستحق القسام بالامامة شيئاً فان لم يجر شرط ولا قوطاً
 فتخرج الامام على الوكيل فلا بأس به اه وخالفهما التقي السبكي وغيره فافتوا بجواز الاستئابة
 قال السبكي أخذنا من كلامهم اذا استعان المجهول له بغيره وعمل غيره بقصد الاعانة منفرداً أو مشاركاً
 استحق المجهول له كمال الجمل فقياسه أن المستئيب هنا يستحق جميع المعلوم لان النائب معين له قال
 لكنني أشرت أن يكون النائب مثل المستئيب أو خيراً منه لان الغرض هنا يختلف باختلاف
 الأشخاص بخلافه في الجملة اذ الغرض رد العبد مثلاً فالعالم والجاهل فيه سواء فان كان دونه لم
 يستحق واحد منهما ان كانت التولية شرطاً ولا يستحق المباشر لاتصافه بالامامة المقتضية للاستحقاق
 والاستئابة فيها تشبه التوكيل في المباحات وفي معنى هذا كل وظيفة تقبل الاستئابة كاللترس وهذا
 فيما لا يعجز عن مباشرته بنفسه والا فلا اشكال في الاستئابة اه (وسئل) عن وقف على مدرس
 يقرئ الناس في مسجد أو مدرسة كل يوم واعتيد ترك الاقراء يوم الجمعة فهل عليه الاقراء فيه أيضاً
 (فاجاب) بقوله الذي أفق به ابن الصلاح ان عليه ذلك لان قوله كل يوم تصريح بالعموم فلا يترك
 بعرف خاص قال ثم ان كان مريد القراءة محصورين فلا بد من استئابهم والا اكتفى بشلالة
 وظاهر كلام الشيخ عز الدين بخلافه فانه قال العرف المأثور بمنزلة المشروط فينزل الوقف عليه
 فاذا وقف على المدرس والمعيد والفقهاء بمدرسة كذا نزل على ما يقتضيه العرف من التفاوت بينهم
 وبين الفقيه والافقه وكذلك ينزل على القاء الدرس في الغدوات ولا يكفي القاءه ليلاً ولا عشية ولا
 ظهراً (وسئل) عما اذا أخرج منولى المسجد حائزته بشرط أن يعمره المستأجر من ماله ويكون
 ما أنفقته محسوباً له من الاجرة فهل يصح الاجارة ويحسب له ذلك (فاجاب) بقوله الذي صرح به الرافعي
 رحمه الله تعالى آخر الاجارة عدم صحة الاجارة لانه عندها غير منتفع وعليه فالظاهر أنه لا يحسب له
 ذلك لانه متبرع اذ لا جرة عليه حتى يحسب منها ما أنفق (وسئل) عن وقف على عمارة المسجد هل
 يجوز صرف الربيع الى نحو نقشه ومؤذنيه وقوامه (فاجاب) بقوله لا يجوز صرفه الى النقش
 والتزويق قاله في الروضة قال وفي العدة أى والحماوى ولا الى أئمة ومؤذنيه ويجوز الى قوامه والفرق
 أن القيم لحفظ العمارة واختصاص الأئمة والمؤذنين بأحوال المصائب قال ولا يشترى منه الدهن بخلاف
 البوارى قال الرافعي وكان الفرق أن ما يفرش حافظاً للعمارة ومنفعة الدهن تختص بالمصلى قال
 الزركشي وغيره والذي ذكره صاحب التهذيب وأكثر من تعرض للمسئلة انه لا يشترى به الدهن
 ولا الحصر والتخصيص الذي فيه احكام معدود من العمارات ولو وقف على مصحفه لم يصرف الى النقش
 والتزويق أيضاً ويجوز عمارته وشراء الحصر والدهن ونحوهما قال الرافعي والقياس جواز الصرف
 الى الامام والمؤذن أيضاً ولو وقف على المسجد مطلقاً مع قال البغوي وهو كالموقف على عمارته وفي
 الجرجانيات حكمية وجهين في جواز الصرف الى النقش والتزويق والمعمد الاول وما فضل عن
 العمارة قال ابن أبي هريرة يحفظ للمعبد وقال ابن القلان يشترى به عقار ويوقف له (وسئل)
 عن وقف على دهن السراج في المسجد هل يجوز اسراجه جميع الليل وان لم يكن فيه أحد (فاجاب)
 بقوله الذي أفق به النووي انه انما يكون جميع الليل ان انتفع من المسجد ولو نائمًا فان لم يكن به
 أحد ولا يمكن دخوله لم يسرج لانه اضاعة مال وقال ابن عبد السلام يجوز ايقاد السير من المصابيح
 ليلا مع خلوه احتراماً له وتزويدها عن وحشة الظلمة ولا يجوز نهاراً لما فيه من السرف والاضاعة
 والتشبيه بالنصاري ومن كلامه هذا يؤخذ تحريم اكلار الوقود في المساجد بحيث يزيد على الحاجة
 قطعاً أيام رمضان ونحوها وان لم يكن من مال الوقف (وسئل) عن المدارس الموقوفة على الفقهاء
 هل يجوز اخبرهم دخول أحليتها والشرب من مائها والجلبوس فيها أولاً (فاجاب) بقوله أفق ابن

بأنه ان اراد الحالف شيئاً
 على بارادته والواقع الطلاق
 (سئل) هل المعتمدان
 الابتلاع أو كل كافي الروضة
 في باب الايمان أم لا كافي
 الروضة في باب العاقل
 (فاجاب) بان المعتمد في كل
 باب ما ذكر فيه وانما حث
 بالابتلاع في الايمان دون
 العاقل لان المعتمد في
 الايمان العرف وأهله
 بطلاء اسم الاكل عليه
 والمعتبر في تعليق الطلاق
 الوضع اللغوي وهو لا يتناول
 وحينئذ فلا تناقض بينهما
 (سئل) هل الطلاق يلزم
 قطعاً صريحاً مطلقاً أو كفاية
 مطلقاً وما المعتمد في ذلك
 فقد اختلف فيه فتوى
 أهل العصر (فاجاب)
 بان المعتمد أنه كفاية لان
 قوله يلزم فعل مضارع
 صالح للعالم والاستقبال
 وهذا صرحوا بأنه كفاية في
 العقود والحلول وغيرهما
 فقد قالوا وقال زوجته
 طلق نفسك فقالت أطلق
 لم يقع في الحال شيء لان
 اطلاق الاستعانة فان قالت
 أردت الانشاء وقع في الحال
 ولو قال المدعي عليه أنا أقر
 بما ادعيت لم يكن أقراراً ولو
 قال أبيعك هذا بكذا لم يكن
 صريحاً ببيع وقلنا هذه
 كثيرة مما رأيت في كلام عن
 الاصحاب انه صريح وتوجيهه
 بان يلزم من مستعمل في
 الحال للعرف فالمعتمد أنه
 صريح (سئل) عن رجلين

الصلاح يجوز ذلك على ما جرت به العادة واستمر به العرف في المدارس وينزل العرف في ذلك منزلة شرط الواقف له في وقفه مريحا قال وبذلك أفق الفزالي (وسئل) عما إذا كان للمسجد مؤذن ووقاد وكلمة فجزر ربع الوقف فمن المقدم منها (فاجاب) بقوله يقدم الثاني كما قاله السبكي وأطال في الاستدلال له قال ويحتمل ان كان من مال المسجد فان كان من مال المصالح فالمؤذن أول لعظم موقعه في الدين وأفق ابن الفركاح فمن وقف على مصالح جامع عابه ترتب أئمة وخطيب ومؤذنون وقومة وأناس بلقنون النكاح العزيز والوقف لا يفي بجميعهم بانه يجب تقديم المؤذنين والامام والخطيب على غيرهم من الملقين ومن في معناهم وواقفه على ذلك جامعة ولا ينافي ما ذكره السبكي كما هو ظاهر (وسئل) عن شخص وقف حوشا به ثلاثة حواصل على ثلاثة أنفار ثم على أولادهم ونسبهم ثم انتهى أحد الثلاثة المستحقين الى الناظر الشرعي الذي له ولاية النظر العام ان الحوش وما به من الحواصل المذكورة خرب منهم منساقا واستأجره من قيم شرعي أقامه الناظر المشار اليه أعلاه في ذلك والحال ان الحواصل المذكورة قائمة على أصولها وقت الإيجار لم يحصل بها هدم ولا خراب ولم يذكر المؤجر شيئا من الحواصل المذكورة في الإيجار المذكور لكن حدد الحوش بحدود شملت الحواصل المذكورة فهل للموقوف عليهم أولورنتهم المطالبة بأجرة الحواصل المذكورة في المدة التي وضع فيها المستأجر يده عليها لكون المؤجر لم يذكرها ولم يتعرض لها أم لا أو تدخل في الحدود المذكورة وتشملها الأجرة لكون الحدود شاملة لها مع كونها لم تذكر في الأجرة والحال ان الأجرة المستأجره بدون أجرة المثل فهل تصح الأجرة بدون أجرة المثل أم لا وإذا ثبت ان الأجرة أجرة المثل حين الأجرة وحكم بذلك فهل تقدم البيعة الشاهدة بان الأجرة دون أجرة المثل أم لا وهل ينقض الحكم المترتب على ثبوت الأجرة السابقة أم لا (فاجاب) بقوله اذا أجز الناظر أو نائبه الحوش المذكور لأجل كونه خرابا وكان خرابه هو المسوق للإيجار فبان انه لم يكن خرابا وقت الإيجار بان بطلان الإيجار وكذلك يبطل إيجاره ان وقع بدون أجرة المثل وإذا شهدت بيعة بان ما أجره أجرة المثل وشهدت أخرى بانه دون أجرة المثل قدمت الثانية وان حكم حاكم بقضية الأولى على المعتمد في ذلك خلافا للسبكي ومن تبعه نعم ان كان المثل باقيا على حاله الى يوم التنزع ولم يختلف الراغبون فيه بل كانت رغبتهم فيه يوم الإيجار ورغبتهم فيه عند التداعي وقطع المقومون بان الأجرة التي حكم بها الحاكم بانها أجرة المثل هي أجرة مثله ولم يبين الشاهدان بانها دون أجرة المثل سببا يقتضي ما شهد به قدمت البيعة الشاهدة بان ذلك أجرة المثل لانه لا معارض لها حينئذ وعلى هذه الصورة يتبين حل كلام السبكي وحيث قلنا بأجرة الأجرة دخل فيها ما تناولته الحدود المذكورة في هدم الأجرة (وسئل) عن وقف وشرط النظر للارشاد فالارشاد من الذرية فثبت بعضهم أرشديته بيعة ومكث ست سنوات ثم أثبت آخر أرشديته بيعة أخرى فهل يشارك الأول في النظر أولا (فاجاب) بقوله قال في الروضة نقلا عن فتاوى ابن الصلاح لو شرط النظر للارشاد أي فالارشاد من أولاده فثبت كل منهم أنه الارشاد اشتركوا في النظر من غير استقلال اذا وجدت الاهلية في جميعهم فان وجدت في بعضهم اختصاص بذلك لان البيئات تعارضت في الارشاد فتساقطت وبقي أصل الرشد فصارت كالواقف البيعة برشد الجميع من غير تسهيل وحكمه التثريب لعدم المزية وأما عند الاستقلال فكما لو أوصى الى شخصين معا فلهما على هذا الاطلاق جماعة ومقتضاه انه لا فرق في التثريب بينهم اذا أثبت كل منهم أنه الارشاد بين أن يقبلا البيعتين معا أو تتقدم بيعة أحدهما وهو محذور التعارض حاصل في كلا الحالتين وقد صرح بأن التعارض يلزمه تساقط البيعتين وبشاء الرشد وذلك صريح أو كالصريح في مشاركة الثاني المذكور في السؤال

للأول من حين ثبت أرشديته وانه لا أثر لتقدم ثبوت رشفه وهو وجبه معنى ونقلا وأما ما قاله الروياني كما سوردى من انه لو شرط للأفضل فالأفضل من بنيه كان لأفضاهم حالة استحقاق النظار فلو تجدد أفضل منه لم يكن له نعم ان تغير حاله انتقلت الولاية الى من هو أفضل منه فلو جعلها للأفضل من ولده ففي دخول الاناث وجهان ثانيهما يراعى الذكور لانهم أفضل اه فهو وان كان صاحب الأنوار نقلة وأقره لكن الأوجه خلافا كما علم بمماصر ومن ثم لما نقله الاذرى عنهما قال وعندى فيه وقفة فيما لو تجدد فيهم من هو أفضل انه لا يستحق وينبغي أن يستحق وينعزل الأول عملا بقضية كلام الواقف اه وبأمل قوله وينبغي الخ يعلم أن الصورة أنه لا تعارض في مسألة الماوردى والرويانى بان يعلم تجدد الأفضلية للثاني على الأول حتى لو فرض التعارض هنا كان أقام كل بيعة انه الأفضل وجب التساوى بينهم وحينئذ فلا ينافي ما قاله ماصرح من الروضة لان كلامهما كما علمت فيما إذا حصل تعارض فيجب الحكم بالتساوى اذ لا مرجح بخلافه هنا فانه لا تعارض فوجب اتباع لفظ الواقف وهذا نص فيما ذكره الاذرى وليس بظاهر فيما ذكره الماوردى والرويانى فوجب تضعيفه والعمل بمماصر ومما قرره آخرنا علم وجه اعتمادى ما بحثه الاذرى وتضعيفى لكلام الماوردى والرويانى ووجه عدم اعتمادنا لمقتضى تنظيره في كلام ابن الصلاح لوضوح الفرق بينهما كما عرفت ثم قولهما نعم الخ فيه نظر أيضا وان مشى ابن الرفعة على مقتضاه اذ مقتضى النص انتقال النظر الى الحاكم كما لو غلب الأهل وفارق انتقال ولاية النكاح الى الأبعد بطسق الاقرب بأن الثاني هنا لم يجعل له النظر الا بعد الأول ولا سبب في حقه غيره وأولياء النكاح السبب المقتضى موجود في جميعهم وهو القرابة وتقدم الأقرب عند أهليته فاذا لم يكن فيه أهلية عمل المقتضى في الأبعد عمله ثم رأيت السبكي قال لو شهدت بيعة بارشدية زيد ثم أراد آخر أن يثبت أرشديته فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما تعارضا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما اه قال غيره وبالثاني أفق ابن الصلاح قال أعنى السبكي وان طال الزمن فمقتضى المذهب انه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا أمر متجدد اه قال غيره بل مقتضاه ما صرح به الماوردى وغيره اما تحكم بالثانية اذا تغير حال الارشاد الأول (وسئل) عن شرط في كتاب وقفه مباحا في كل سنة لامام مسجد فهل للناظر على المسجد صرف المبلغ في عمارته اذا صار خرابا أولا وهل صرف مبلغ الامام في مدة خراب المسجد وان لم يباشر وهل له صرف المبلغ في ثمن حصروفتا ديل واذا قائم لا فاحكم المبلغ المتحصل (فاجاب) رضى الله سبحانه وتعالى عنه بقوله قال الشيخان وغيرهما وتقدم عبارة عقار المسجد على حق الموقوف عليهم أى لما في ذلك من حفظ الوقف ومنه يؤخذ بالأولى انه لو تعذر إعادة المسجد أو المنهدم منه لا يصرف مبلغ الامام وغيره صرفه في ذلك ما ذكر من العلة وأما المسئلة الثانية فقد قال الزركشى لو تولى وطيفه وأكره على عدم مباشرتها أفق تاج الدين الفزاري باستحقاقه المعلوم والظاهر خلافا لانه جعله وهو لم يباشر اه وفي فتاوى شيخنا شيخ الاسلام زكريا كفتاوى السراج الباقي ما يوافق الأول لكن الأوجه الثاني وأما المسئلة الثالثة فالظاهر فيها أن مبلغ الامام لا يصرف الى نحو القناديل لان اقامة الجماعة بالمسجد أقرب الى غرض الواقف والشارع من وقوده وفرضه وأما غلة وقف المسجد المتعطل فقال الرويانى كما سوردى تصرف للفقراء والمساكين وقال في محل آخر انه منقطع فتصرف غلته لأقرب الناس الى الواقف وقال المتولى يصرف لأقرب المساجد اليه وقال الامام يحفظا لتوقع عوده وهو قياس ما ذكره في غلة وقف الثغر اه والذي يقبه ترجيحه ان ربحى توقع عوده ووجد موثوق به يحفظ والا فالذى يقبه ما ذكره المتولى وأما الزائد من غلة المسجد على ما يحتاج اليه فيدخره ما بعمره بتقدير

وكلام العزيز مرادفه
 ووجه الاقتضاء انه ما يشبه
 الشيء بالاتفاق على ترجمته
 أو على القاطع به فاقضى
 كلامهما ان طلاقا على
 كتابة على الراجح أو بلا
 خلاف ويؤيده ان أنت
 طلاق أو الطلاق كتابة على
 الأصح والوجه به لم يثبت
 له هكذا شيوع في الشرع
 ولا تكرار في القرآن وليس
 جاريا على قياس اللسان فلم
 يكن صريحا وانما كان
 كتابة لان المصدر قد يحى
 بمعنى اسم الفاعل كقوله
 تعالى قل أرايتم ان أصبح
 ماؤكم غورا أي غائرا
 واذا ثبت هذا فماذا كرهه
 المحل من أنت طلاق أو
 أنت الطلاق أو طلاقك
 على ومثله على طلاقك
 لعدم الفارق مع ما لم يكره
 فيه المحل من على الطلاق أو
 الطلاق على أولى ويكون
 الفرق بين الطلاق لازم لي
 والطلاق واجب على وبين
 على الطلاق ذكر متعلق
 الجار والمجرور في المثلين
 الأولين وتعيين معنى الطلاق
 بخلاف على الطلاق فانه
 غير متعين لمعناه لوجوب
 تعاق الجار والمجرور بالكون
 أو الاستقرار الطلاق وذلك
 لا يتعين معنى الطلاق
 لصلحية الكون
 والاستقرار المطلق لمعنى
 الفرض واللازم والواجب
 بل ولغيرها على أن على

أهل الفساد على نقضه نقض وحفظ وان رأى الحاكم أن يعمر بنقضه مسجدا آخر جاز وما قرب منه
 أولى والحاصل من ربيع المسجد المذكور بصرفه لعمارة مسجد آخر قال المولى الى عمارة الموقوف
 اليه وكذا الرباطات والآبار المسجلة ينقل نقضها وبيع وقفها الى مثلها لاي نوع آخر الا اذا فقد
 نوعها فتصرف لغيره للضرورة وكذا قال القاضي يفعل الحاكم بما في المسجد الخراب من حصر
 وتبادل ونحوها ذلك فينقلها الى غيره عند الخوف عليها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عاقلته
 وقف ترتيب على بطون مضت عليه مدد وانسان ساكن فيه فطالبه ناظر مستحق الا أن يجيع ماضى
 ان لم يقيم بيته يدفعه ان قبله فهل تسمع مطالبته (فاجاب) بقوله تسمع مطالبته بما في استحقاقه وأما
 بما مضى في استحقاق غيره فان كان الوقف يحتاج لعمارة سمعت اياخذ ويصرف فيها لانها مقدمة
 على المستحقين لكن يبقى النذر فيما لو كان في زمن الاولين عامرا الى مضي زمن استحقاقهم ولم يطرأ
 خرابه الا بعد ذلك فهل يصرف فيه مالم يقبضه المتقدمون لانهم الى الآن لم يملكو ملكا مستقرا
 فتقدم عمارة الوقف عليهم أو يفوزون به لان العمارة لما حدثت بعد تعلقت بفترة زمن حدوثها
 لا غير لانظر فيه بحال والتبادر هو الثاني وان لم يكن عمارة لم يطالبه الا بعد طلب المستحق أو وارثه لان
 الغلة اذا تمحضت لمستحق جازله أن يسامح بها وان لم يرض الناظر فاشترط في طلبه عدم مساحمة
 المستحق كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن امرأة ماتت وهي تستحق حصص معلومة
 في وقف نخل معلوم وكان موتها بعد اطلاع بعض ذلك النخل وتأخير بعضه فهل يستحق ورثتها حصتها
 من ذلك النخل الموقوف بمجرد اطلاع بعضه ولا يشترط اطلاع كله وتأخيرها أولا وانما يستحقون
 فيما اطلاع قبل الموت دون ما اطلاع بعده وأيضا لو اطلاع بعض النخل قبل موتها واطلع ببقية بعده فهل
 يختلف الحكم في ذلك أو يستحقون ذلك جميعه ويكون ذلك البعض كافيا في الاستحقاق أفتونا
 مأجورين فقد اختلف فيما اطلاع بعد الموت فقهاء (فاجاب) بقوله المعتمد انه متى وقع الموت بعد
 وجود النقرة استحقها ورثة الميت وان لم تتأخر وقد بدأت الكلام في ذلك في افتاء سبق وفي شرح
 المنهاج فراجع فانه مهم والافتاء بخلاف ما ذكر غير معتمد (وسئل) رضى الله تعالى عنه بالمدينة
 المنورة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام في سنة تسع وخسين وتسعمائة في عشر رمضان الاخير بما
 صورته بيت وقف بالمدينة المشرفة على من يوجد بها من الحضارم مقدما منهم أهل السفلة والكثير
 وذوو عن وداوى عمد على غيرهم الذي كثر المحتاج المتزوج من الجهات المذكورة فان لم يوجد منهم
 أحد أو انقرض من وجد أجر الوقف المذكور لمن يسكن فيه سنة بعد سنة وأصرفت أجرته على
 الفقراء المقيمين بالمدينة المشرفة من الجهات المذكورة فان لم يوجد منهم أحد أو انقرض من
 وجد فعلى ثلاثة من الفقراء فأكثر من الجوارين بالمدينة هذا الفتا الواقف فما المراد بالحضري
 هل هو المتولد فيها وان لم يستوطنها أو من قد استوطن بها وان لم يولد فيها أو من أبوه أو جده منها
 وان لم يولد هو فيها وسئل عن العبد المملوك لاحد من أهلها وقد أسكنه فيها أو أعتقه فيها هل
 هو حضري أولا وهل المراد بالحاجة من يجوز له أخذ الزكاة وان كان معه مسكن أو من لم يكن معه
 مسكن وان كان قادرا على تحصيله بكماله ونحوه وهل يقدم المتزوج بالسكنى فقط أو بالسكنى والاحرة
 ان أو حرة وان لم يسكن وقول الواقف على الفقراء المقيمين ما المراد بالاقامة هل هو الاقامة الشرعية
 أربعة أيام أو الجواررة سنة أو سنتين أو الاستيطان لان لفظ الواقف متى خرج أحد من الموقوف
 عنهم من المدينة بغير نية العود بطل استحقاقه واذا حضر مستحقون فهل يقدم منهم الناظر من شاء
 باجتهاده أو السابق والسبق هل يعتبر بكونه الى المدينة اولى الناظر فان تشاحوا فهل يكرى من
 بينهم أو يسكنه أحدهم باجرة ما يخص الباقي واذا أعرض المتزوجون عن السكنى وأكرى هل

الطلاق لم يشتر استعماله
 معنى الطلاق انشاء وانما
 اشترى بمنا لعنه مع أن
 اشترى باللفظ معنى الطلاق
 مع احتماله غيره كانت
 على حرام أو حرة ملك
 لا يصبر صريحا على المعتمد
 أم هو صريح كقوله الصبري
 وقال الزركشي انه الحق في
 هذا الزمن لا شهور في معنى
 التعليق وقال شيخ الاسلام
 زكريا انه الاوجه والكحل
 ابن أبي شريف ان عليه
 العمل في هذا الزمان أم
 ليس بشئ كما أفشى به ابن
 الصلاح أفيدوا الجواب
 مبسوطا بعد ما معان النظر
 فيه (فاجاب) بان المعتمد
 أن قول السائل على
 الطلاق صريح في شرح
 الكفاية للصبري فان قال
 على الطلاق أو قال الطلاق
 لازم في كل هذا صريح
 لا يرجع فيه الى ارادة اه
 وقال بعضهم انه صريح لما
 قدمناه من النقل عن
 الاكبرين وقال الزركشي
 الحق في هذا الزمان وقوع
 الطلاق به لانه اشهر
 به اشتارا كثيرا في معنى
 التعليل بحيث لا يفهم منه
 غيره وقال الدميري انه
 الأصواب المفتى به في هذا
 الزمان لا شهور في معنى
 التعليق اه بل سئل
 ابن عبد السلام عن قال
 على الحرام ما أفعل كذا
 وقوله فقال يقع عليه
 الطلاق اه وبوجه

بان على في على الطلاق
لا التزام فهو كقوله الطلاق
لازم في أو لا لازم في
وأما ما حكاه الشيخان عن
البوشنجي من أن الطلاق
لازم في أو واجب على كتابة
فهو رأي مرجوح ولهذا
حكاه حكاية الوجه الضعيفة
وعاله بقوله لأنه لو قال
طلاق على واقتصر عليه
وفوى وقف وظاهر أن
وقوع الطلاق به متفق
عليه وإن لم ينويه الطلاق
لم يقع على الراجح لأنه لم
يشترط في الطلاق عرفا وإنما
كان قوله أنت طلاق أو
الطلاق كتابة لانها
مصدران والمصدر لم يوضع
للإعيان وقد تستعمل فيها
فوسما ففجى بمعنى اسم
الفاعل كقوله تعالى قل
أرأيتم أن أصبح ماؤكم
غورا أي غائرا وقول الشاعر
فانت طلاق والطلاق عزيمة
فلاتأيد فيه لكونه على
الطلاق كتابة وقد علم
مما وجهت به صراحته أنه
كقوله الطلاق لازم في
وعلى تقدير تعلق الجار
والجرور بطلاق الاستقرار
فيعبر التقدير بالطلاق
استقرار على أو مستقر على
فلا احتمال فيه لغير الطلاق
ولا يشك عليه أنه لو اشترط
لفظ الطلاق كالحلال أو
حلال الله على حرام لا يصير
صريحا على الأصح لأن محله
في غير لفظ الطلاق لم يوضع

يختصون بالاجرة أو يشاركون فيها الاعزاب وهل يستحق من حضر وقت لزوم عقد الاجارة أو وقت
استقرار الاجرة (فاجاب) بقوله الذي دل عليه لفظ الواقف ويتعين العمل به انه اذا وجد بالمدينة ذكر
محتاج متزوج وهو لا أبوه من أهل تلك الحال الخمسة استحق ذلك المكان سكا أو اسكانا اتحادا وتعدد
نوى الإقامة والاستيطان بالمدينة أم لا مادام موجودا بالمدينة أو خارجها ان كان عازما على العود
إليها وان طال زمن غيبته عنها كما يأتي وان المراد بأهل تلك الحال الخمسة من سكنها هو لا أبوه أيضا
على جهة الاستيطان بها سواء كان من القبيلة المسماة بحضرموت أم لا لان لغوى عبارته انه لم يعتبر
الا كونه من أهل تلك الحال لا غير وأهل تلك الحال يكونون من تلك القبيلة وغيرهم بل أكثرهم
من غيرهم بل لا نظر الى خصوص تلك القبيلة في هذه الاعصار للجهول بهم أو خطائهم فلم يعتبر الواقف
كأهل العرف العام في الحضرة الا ساكن حضر موت وان لم ينسب لتلك القبيلة وقد صرح الامة بأن
العرف المعارف في زمن الواقف اذا علم به ينزل عليه لفظه ويكون ذلك بمثابة شرطه العمل به في صلب
عقد وقفه والمراد بساكن حضر موت الموطن محلا من ذلك الاقليم ولو قلنا على ما أفهمه كلام بعضهم
في الواقف على جهة غير محصور أهلها أنه يتناول من لا يصح تملكه ومنهم الارقاء فيكون اسدانهم
وعليه فلا يفرق بين الحر وغيره الا عند النظر للقبيلة اذ لا يدخل فيهم موالهم فضلا عن أرقائهم وقد
علم أن القبيلة غير مرادة هنا نعم ان ثبت أن الواقف أرادها عمل بذلك ولم يدخل موالهم ولا مولاها
وغير مولى القوم منهم المراد به في الشرف ومن ثم حوت الزكاة على مولى بنى هاشم والمطالب لاني
التسمية باسمهم حتى يدخل فيما وقف عليهم مثلا وفرق واضح بين اعتبار الشرف الذي هو أمر
اعتباري يكتفي فيه بادنى ملازمة واعتبار التسمية التي هي في الأصل انما تنشأ عن أمر وجودي
والحتاج هنا من له أخذ الزكاة وان كان له مسكن أو قدر على تحصيله وقد علم مما مر أنه سواء
اتحد أم تعدد يستحق السكنى أو الاسكان فان وجد جماعة متصفون بتلك الصفات غير محصورين
جاز أن يقتصر على ثلاثة منهم أو محصورين استحقوا كلهم ثم ان كان كل يريد السكنى ثم اتوا فيها
والأجرة الناظر وقسم غلته على الموجودين منهم حال عقد الاجارة وكان السائل نفع الله تعالى به
فهم أن في الاجارة خيارا حتى صرح فيها بالازم وليس كذلك حتى خيار المجلس على المعتمد فحين
أن المراد الموجود حال وجوب الغلة وهي تجب بالعقد وان لم تستقر الا بغنى المدة والذي دل
عليه كلام الواقف أيضا انه اذا لم يوجد ذكر محتاج متزوج من تلك الجهات الخمسة بان لم يوجد
أحد من أهلها أصلا أو وجد أحد منهم لا بتلك الصفات ووجد أحد من بقية الحضارم تعينت
اجارة تلك الدار وصرفت أجرها على الفقراء الحضارم وما يعلم منه أنه من توطن بنفسه محلا من
اقليم حضرموت المقيمين بالمدينة الشريفة والخارجين عنها بنية العود إليها وان طال زمن خروجه
على ما اقتضاه اطلاق الواقف والذي يظهر أنه يصدق في نية العود بلا عيب لان ذلك لا يعلم الا من جهته
ويبحث غير واحد الاكتفاء في الإقامة بما لا يعد أي عرفا معه غريبا أي بان نوى الاستيطان وان
قلت أقامته أو مكث مدة ثم بحيث صار أهل العرف بعدونه مقبلا بذلك المحل ولا يكتفي هنا بمجرد
الإقامة المأتمنة للترخص بنحو القصر لان ألفاظ الواقفين انما تخمّل غالبا على الأمور المتعارفة دون
الدقائق الشرعية واذا وجد من هؤلاء جماعة فان كانوا عند عقد الاجارة غير محصورين جاز للناظر
الاقتصار على اعطاء ثلاثة أو محصورين لزم استيعابهم وقول السائل نفع الله سبحانه وتعالى به فان
نشأوا الخ قد علم جوابه أنهم في القسم الاول ان نهاؤا والا أو جزلان الواقف بمقتضى ما دل عليه
صنيعه خير ثم بين السكن والاسكان وفي القسم الثاني أعني المقيمين ممن لم توجد فيهم تلك الصفات
حين اجارته فلا حق لهم في سكاؤه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه

ما وظيفة الناظر في الوقف (فاجاب) بقوله وظيفة العمارة وجعل الغلة وقسمتها على مستحقها
وتوزيع ذلك لا نحو تنزيل طلبة للدرس على خلاف في ذلك (وسئل) عن وقف صورته وقف داره
المعينة على نفسه أيام حياته ثم على بناته الأربع ومن سجد له من الاولاد الذكور والابن فيه
سواء على أن مات منهم وان كان له ولد أو ولد ولد كان نصيبه ان في طبقته من اخوته ثم
على اولاد اولاده الذكور والابن وعلى ولد ولد أخته محمود ومن مات منهم وله ولد أو ولد ولد كان
نصيبه لولده أو ولد ولده ونسبه وعقبه فاذا انقرضوا كان وقفا على جماعة سماهم وقال في كتاب
وقفه تحجب الطبقة الاولى من دونها ولا تحجب من دونها من هو أسفل منه من اولاد من هو في
طبقته اذا مات من هو في الطبقة ثم مات الواقف عن بناته الأربع ثم محمود في حياته عن ولد ثم ثلاث
منهن لاهن ولد ثم الرابعة عن أربعة اولاد لها وثلاثة اولاد لولد لها مات قبلها فويل بشرك الكل
حتى ولد محمود أولا (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلام الواقف ان الوقف بعد موت بنت الواقف
الاخيرة ينتقل كله الى الاولاد الثمانية المذكورين بالسوية بينهم لانه صرح بان الوقف بعد انقراض
الطبقة الاولى لسائر الطبقات بعدها وبأنه لا يجب فيما بعد الاولى وبأن مات يكون نصيبه لولده
وان مات قبل الاستحقاق لقوله ولا تحجب الطبقة من هو دونها الخ الصريح في استحقاق الولد نصيب أبيه
بفرض حياته ومحمود لو عاش مع اولاد بنت الواقف الاربعة كان مشاركا لهم بنص الواقف وكذا ولد
بنت الواقف الميت في حياته لو عاش كان مشاركا لهم بنص الواقف أيضا فكذا ولد محمود واولاد هذا
يكونون مشاركين لهم بنص الواقف أيضا وبما قرره يعلم أنه لا يأتي هنا الخلاف المشهور بين أئمتنا
المتقدمين والمتأخرين أن لفظ النصيب والاستحقاق ونحوهما مما يذكّر في كتب الاوقاف هل يعمل
على ما يرمي النصيب المقدر بحجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي في بعض المواضع
أن ينقل اجماع الامة الاربعة عليه أو يختص بالحقيقي لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو
المنقول وعليه كثيرون أيضا لان محل هذا الخلاف كما يعلم من أحاط بحجج الطرفين في لفظ يشمل ذا
النصيب المقدور بحمله من جهة الموقوف عليهم وهذا لا يأتي في مسئلتنا مع قول الواقف ولا تحجب من
دونها الخ وهذا واضح لمن تأمله والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أرض
مشتركة على الاشاعة ثلاثة أرباعها وقف للغراس تبعها لغيرها من سائر الضيعة ورابعها طاق
وقد صار لبعض أرباب الوقف بطريق الشراء في تلك الارض مسجد صغير ببناء الاوائل قبل
أن يوقف صاحب الثلاثة الارباع حصته فاتفق أن أهل البلديت كون تلك الضيعة بعض السنة من
خوف الاخراج ولم يكن في هذه الضيعة ماء سوى بركة واحدة بقرب المسجد المذكور واحتاجوا
لمسجد لحاجه بعض الناس وأحدث دكة شرقي المسجد بنيسة القرية ليصل الناس إليها وجاء
آخر وأحدث دكة أخرى قبلي المسجد أيضا واتصلت المنافذ من المسجد الى الدكيتين وأقاموا على
هذا مدة ولما رأى بعض أرباب الوقف حاجة الناس الى المسجد واسفرت عادة البلاد بالنزلة الى
هذا الضيعة في كل سنة انتفض اعمارة تلك البقعة فآخرب الدكيتين والمسجد وجعلها مسجدا وقد بناء
وجصصه بالجص سطحه ومجنته فند شرع في عمارته الى الآن نحو اثني عشرة سنة والآن جمع
شيأ من النورة وأراد ترميم المسجد وتقويته فاشار اليه بعض طلبة العلم الشريف بان بناء الارض
الموقوفة لا يجوز وان رضى أهل الوقف وكان الفقيه نفسه قد رام بناء هذه البقعة لما رأى حاجة الناس
الى المسجد فالات المسجد قد بني والناس محتاجون له ولا في المكان مسجد آخر غيره وقد بدا الخلل
في سطحه وشرفاته ان لم يتدارك ويتعهد بالترميم والاخرب رأسا وأيضا عامر المسجد هو صاحب الربع

عن حالف وهو لا يفرق هو
ولا قومه بين الماء والماء
فينطقون بالماء مكان الماء
فقال أنت تالقي أو التالقي
لازم لي أو واجب على أو
نحو ذلك هل يكون صريحا
في الطلاق كما أفق به جماعة
من المتأخرين منهم الشيخ
علم الدين البلقيني والشرقي
المانوي والسراج العبادي
وجماعة من العصريين
وقاسوه على ترجمة الطلاق
وهو مشكل لان ترجمة
الطلاق وضوءة في لغة
الجم الطلاق فلم تحتمل غيره
بخلاف التلاق بالماء فانه
موضوع لغير الطلاق فاذا
اشترط في معنى الطلاق
يكون كتابة فيه كلال الله
على حرام ونحوه (فاجاب)
بان الالفاظ المذكورة كتابة
في الطلاق فلا يقع الطلاق
بها الا بنيه وقدرتها
قولهم اذا اشترط في الطلاق
سوى الالفاظ الثلاثة
الصريحة كلال الله على
حرام أو أنت على حرام أو
الحل على حرام ففي التحاقه
بالصريح أوجه أحدها
وبه قطع العراقيون
والمتقدمون أنه كتابة مطلقا
اه ويؤيد وقوع الطلاق
بها عند نيته أن حرف التاء
قريب من مخرج الطاء
ويبدل كل منهما من الآخر
في كثير من الالفاظ (سئل)
عن علي طلاق زوجته
بالهبة على رؤيتها الهلال

فراء غير هاهنا هل تطلق كما
قاله الامام وتبعه ابن الرفعة
واقضاه كلام السكال بن
أبي شريف وأبي يحيى زكريا
في شرح الارشاد والبهجة
أولا تطلق بذلك كما قاله
الفتال حيث قال ان عاق
بالجمية جعل على المعانية
سواء فيه البصير والاعمى
لان العرف المسد كورلم
يثبت الا في العربية اه وكما
جزم به الفوراني والبعوي
والخوارزمي والمتولي وهو
مقتضى صنيع الزركشي في
قواعده (فاجاب) بان
المعتمد ما قاله الفتال وغيره
اذ وقوع الطلاق برؤية
غيره لا يقتضيه مدلول
اللفظ ولا عرف الخالف
وقد قال الاذرى ولا شك ان
الجمي اذ لم يعرف الادلك
فالراجح القسوق وان كان
يعرف منه ما يعرفه العربي
فيجه منه عدم الفرق
اه وما ذكره ماخوذ من
تعليق الفتال (سئل) عن
قول الشيخ زكريا في تحرير
التنقيح ولا يقع الطلاق
بمخال كقوله ان ولدنا
ولدا او حصة واحدة فانما
طالقات هل ينافيه قول
صاحب الروض وغيره ولو
قال ان حصة واحدة او
ولدنا ولدا فانما طالقات
لغت لفظة الحصة والولد
قال شارحه لاستحالة
اشراكهما في حصة او
ولد واستعمل الباقى فاذا
طلعت في الحيض او ولدنا

العلاق فلو اراد ان يعرض أهل الوقف على مساحة المسجد أو عائلها أو يترك ربه كاه ويكون وقفا
على مقتضى الوقف الاول فهل يثبت على ذلك ويخرج عن عهدة الاثم فان قلتم نعم فكيف صورة
ذلك وان قلتم لا فهل من حيلة أو رخصة ولو بنقل بعض المذاهب في تسمية المسجد والاستمرار على
تسميته وتعهده ٧ ولا تروا على المملوك بالسؤال عن الرخصة فالامر كما علمتم ولا يخفى لكم مقصوده
فان قلتم لا رخصة ولا حيلة فهل تشيرون بخراب المسجد ومنع الصلاة فيه أم بالبقاء على حاله وتكف
عن ترميمه لا غير وما الحكم لو أن ذلك الذي بنى بنى بأذن أرباب أهل الوقف الكاملين فهل
يسوغ لهم وله ذلك أم لا فان قلتم لا يسوغ له ذلك وان اذن له أرباب الوقف مراعاة لحق من
سبأني بعدهم من باقي البطون فهل يجب عليه المبادرة الى هدمه ورد الأرض الى الحالة التي كانت
عليها أولا فان قلتم نعم يجب عليه ذلك فلو ان الذي بناه امتنع من هدمه وحاول تبيته ولم يرض
بذلك فهل يجوز لكل أحد من الناس الصلاة والعمود فيه على الدوام ويصح الاعتكاف فيه
لمريد الاعتكاف فيه أيضا أولا وهل يحرم على الجنب المكث فيه أولا ولو أن ذلك الذي بناه وقفه
مسجدا ما حكمه بعد ذلك هل توجبون هدمه أم لا ولو أن في ذلك المسجد اما ما يصلح بالجماعة فيه
دواما فهل الاولى للشخص الصلاة معهم لاجل تحصيل ثواب فضيلة الجماعة أو الاولى تركه واعتزاله
عنه وصلاته منفردا يذروا لنا ذلك (فاجاب) بقوله يجب هدم المسجد المذكور على كل من قدر
على ذلك واعادته على حالته الاولى لان الوقف لما وقف بعض تلك الأرض للغراس أو لغيره سائر
وجوه الانتفاع بها بغير الغراس فلو جوزنا بناء مسجد فيها ولو بأذن الموقوف عليهم لزم ابطال غرض
الوقف وتغيير معالم الوقف وذلك لا يجوز مطلقا سواء احتاج الناس لمسجد أم لا وسواء أعرض باقى
تلك الزيادة على المسجد الاول أهل الوقف أضاعها أم لا نعم يجوز أن يرفع الامر الى حاكم يرى
التعويض فاذا رفع اليه وحكم به جاز بناء تلك الزيادة والصلاة فيها وأما قبل الحكم بذلك فلا يثبت
لذلك الزيادة أحكام المسجد ولا يجوز لاحد أن يقر بانها على بنائها أو ترميمها ولا الصلاة فيها ولا
الاعتكاف لان الأرض حينئذ مغصوبة فيرتب على بانها أحكام الغاصب انما وضمانا وردا وغيرها
ولو كان باقى تلك الزيادة ملك بعض أرضها فوقف ذلك البعض مسجدا ثبت له حكم المسجد في
حرمة الجلوس فيه على الجنب لا فيما سوى ذلك ووقفه ذلك البعض مسجدا لا يمنع حرمة البناء
وجوب الهدم عليه بل يحرم عليه البناء ويجب هدمه ولا يجوز لاحد صلاة ولا اعتكاف فيه وان
كان قد وقف ما ملكه مسجدا والله سبحانه وتعالى أعلم (و. سئل) في وقف على فطور المسجد هل
يجل للفقير والغنى أم يختص بالفقير وهل يجزى للفقير المعذور وهل يجوز للمقيم بالمسجد التفضل
بين آحاد الناس وهل يجوز اخراجه من المسجد لغير من صلى فيه وهل يجزى للعبيد والصغار ومن
لا يصلوا واذا أخذ بعض من صلى في المسجد شيئا وخرج به لغير من صلى فيه من غنى أو فقير أولان لا يصلوا
لكنه حضر المسجد هل يجوز ذلك أو يثنى منه وهل يجوز لمن أخذه أن يعطيه لمن لا يصوم أو
يصرفه في حوائجه وأغراضه أو يبيعه أو يهبه لسجوره أو يتصدق به يذروا لنا ذلك فقد وقفنا على
جوابات في هذه المسئلة لم نحرر لنا ما لتحقيق فيها وهذه المسئلة من الوقائع عندنا فبينوا لنا حكمها
وابسطوا لنا الكلام فيها أناكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) بقوله لا يتنفع الجواب عن ذلك
الا ان علم لفظا الوقف لان أحكام الارواق منوطه بالفاظ الواقفين دائما الا اذا عرفت مقاصدهم
كأن اطرقت عادة زمنهم بأشياء مخصوصة فتزل عليها ألفاظهم حينئذ فما ذكر من الوقف على
الفطور في المسجد ان كان لذلك عادة مطردة في زمن الوقف وعلم بها الواقف كان وقفه بمنزلة ما
يتصرف الائمة بانها حينئذ منزلة منزلة شرطه حينئذ ما قصدت به من الاختصاص بالفقير أو الصائم

أو الاكل في المسجد أو أن ما يعطاه يأكله فوراً أو لا يعطيه غيره أو غير ذلك يعمل بالعادة فيه من
غير توقف ولا اشكال وأما اذا لم يكن عادة لذلك فلا بد لنا من نظير عبارة الواقف لترتب عليها مقتضاها
وبفرض أن الواقف لم يقل الا وقف كذا على من يفرط في رمضان في مسجد كذا بفكم ذلك
المتبادر منه اغتنام فضيلة تفضيل الصائمين وفضيلة تعجيلهم للفطر حينئذ فلا فرق بين الغنى والفقير
ويتقيد الاعطاء بمن في المسجد وبالصائم حقيقة فلا يعطى لمن أفرط لنحو مرض ولا لمن نسي النية
وان لزمه الامساك ويعطى بمن صام وقن كذلك ويجب على من أعطى شيئا أن يفرط به ولا يجوز له
ان يخرج به من المسجد ولا أن يؤخره لسجوره ولا أن يعطيه لغير من هو في المسجد ولا أن يتصرف
فيه بغير الفطر عليه كل ذلك تعديا لغرض الواقف وتحقيقا لما قصده من عظيم ثواب تفضيل
الصائمين وتعجيلهم للفطر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن بقعة من الأرض تشتمل على قدر
عشرين عودا من النخل وصفة ذلك النخل في البقعة المذكورة ان بين كل نخلة ونخلة مسافة قدر عشرة
أذرع تقريبا ثم ما ذكرناه من النخل المذكور في البقعة المذكورة ايس هو مما يشرب من النهر
أو غيره وانما يشرب في أول الامر عند غرسه يحمل الماء اليه في قرب ونحوها فاذا اشتد وصار
حيال لم يحجج الى الماء بعد ذلك لاستغنائه عن الماء بجذب عروقه واكتفائه بذلك اذا عرف هذا
فما ذكرناه من الأرض والنخل على الهيئة المذكورة مشترك بين زيد وعمرو وشاعا لزيد فيه ربه
ولعمرو ثلاثة أرباعه فاتفق من حال الشريكين المذكورين أنهما اتفقا على قسمة النخل المذكور
دون أرضه بانهما اتفقا على تبقيتها بينهما على الاشاعة الى وقت ما فاقسما كذلك فخرج لكل
منهما نصيبه عددا من النخل على قدر ما اقتضته شريكتها في ذلك مفترقا في جميع جهات الأرض
المذكورة فاخذوا على ذلك مدة مديدة وكل منهما يعرف ما يخرج له من النخل بالقسمة ثم ان عمرا
صاحب الثلاثة الارباع المذكورة وقف نصيبه في النخل والأرض جميعا على أولاده وأولاد أولاده
ما تناسلوا ثم بعد مدة أيضا طالب ورثة عمرو الواقف بعد موته من زيد الشريك المذكور قسمة
الأرض المشغولة بما ذكر من النخل والفرص أن النخل الذي اقتسماه كاه أو معظمه باقى في تلك
الأرض لم يزل منها فاجاب زيد الى ذلك واقسما الأرض المذكورة فخرج لزيد ربع بياض
الأرض في طرف معين مشغولا بشئ من نخله ونخل شركائه أصحاب الوقف ولا رباب الوقف ثلاثة
أرباع بياض الأرض المذكورة وثلاثة أرباع النخل مفترقا أيضا في سائر جهاتها فالثلاثة الارباع
المذكورة صارت مشغولة كذلك بشئ من نخلهم ونخل زيد المذكور فدأموا على هذا الوصف
مدة ثم ان بعض أرباب الوقف انتدب لبناء مسجد في تلك البقعة بين بياض الأرض والنخل وان
كان بعض النخل من الجهتين يقع في بعضه داخلا وذلك لحاجة الناس اليه وتعييهم في ذلك
عليه فبناء بأذن أرباب أهل الوقف في ناحية من البياض الذي صار للوقف وكان من صورة بنيائه
فيه انه اختط بقعة قدرها عشرون أو ثلاثون ذراعا وبناها بمحكا وأوقفها مسجدا على المصلين
وغيرهم واستمر الحال بعد بنيائه وتردد الناس اليه وصلاتهم فيه مدة من الزمان يزيد قدرها على عشر
سنين ثم ان بعض المدرسة المتفقه وصل الى ذلك المكان الذي اتفق فيه وقوع ذلك البناء وجرى
له مع صاحب المكان الذي اتفق له وقوع ما ذكر من البناء في أرض الوقف بحث في جواز البناء
وعدمه فقال ذلك المتفقه ان ذلك البناء لا يجوز ويجب على بانيه أن يهدمه ولا يجوز أن يصلى فيه ولا
ثواب الجماعة فيه بل لا يثبت لذلك البناء حكم من أحكام المسجد لاحلا ولا حرمة فخرج الذي بناه
وطال لاجل ذلك عنه وذلك لوجوه متعددة وأمور غير واحدة منها انه قد تعب في بنيائه تعباً شديداً
وأنفق في انشائه مالا كثيراً ومنها ان أهل المكان الذي بنى ذلك المسجد من أجلهم وبسببهم وبرأيهم

طلقنا (فاجاب) بان ما ذكره
في تحرير التنقيح رأى
مروج في الروضة
كاصلها لو قال الامر آتية ان
حصة واحدة فانما طالقات
ثلاثة أوجه أحدها يلغو
قوله حصة فاذا ابتدأها
السم طلقا والثاني اذا غت
الحيضتان طلقا وهذا
احتمال رآه الامام والثالث
أنه يلغو فلا طالقات وان
حاضوا يجري الخلاف في
قوله ان ولدنا ولدا اه
فانما الخبر يرتفع لاصوله
هو الوجه الثالث (سئل)
عن شخص عاق طلاق
زوجاته ثلاثا باراقة فخرج عليه
ثم أكرهه شخص على شرب
هذا الخمر أو اراقها عليه
فهل يباح له شربها أم لا
(فاجاب) بانه يباح له
شربها فعلا ضرورة بتعليق
زوجاته كذا كر (سئل)
عن قال الزوجت اذ مضى
ليل فانت طالق فهل تطلق
بعض ليلة واحدة أم باقل
الجميع (فاجاب) بانهم لا تطلق
الا بعض ثلاث ليل فان
الليل واحد بمعنى جمع
واحدة ليلة مثل غرة
وقد جمع على ليل فزادوا
فيها الباء على غير قياس
(سئل) عن وكل شخص
في طلاق زوجته ولم يتلفظ
بعدد ولا نواه فطالقتها الوكيل
ثلاثا فهل تطلق طلاقاً أو
ثلاثا (فاجاب) بانها
تطلق طلاقاً واحدة لانها
المأذون فيها وقد قالوا لو قال

فقال نعم صاروكيلا في طاعة
(سئل) عن رجل طلق طلاقا
أن لا ياكل لافلان طعاما
فاكل طعاما ناسيا حلفه ثم
سأل شخصا يعتقد أنه عن
ذلك فافتاه بوقوع الطلاق
ثم أكل طعاما الحلو فوقع
عند انطامه فتراه فهل يقع
عليه الطلاق بالاكل بعد
القبض سواء كان من أفتاه
أهلا لا فتوى أم لا (فاجاب)
بأنه لم يقع عليه طلاق بأكاه
الواقع بعد الفتوى وان لم
يكن من أفتاه أهلا لا فتاه
أنه غير معاق عليه الطلاق
(سئل) عن شخص شرعت
المواشاة في جلاء زوجته
فقبل له ان رجلا أجنب
يزيدون حضور جلائها
خلف بالطلاق الثلاث
أنها لا تجلي عليه ولا على
غيره في تلك الليلة فقبل
له قل الا ان شاء الله خلف
بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي
عليه ولا على غيره في تلك
الليلة ثم قبلت تلك الليلة
على النساء ثم قال انما أردت
بإفظة غيري الرجال الاجانب
فهل يقع عليه بحالته الاول
طالقة وبالثاني طالقان أم
لا يقع عليه طلاق (فاجاب)
بأنه لم يقع بذلك طلاق لان
القول في إرادته المذكورة
قوله بيمينه لاقرينة الحالية
وهي غيرته على زوجته من
نقل الاجانب ايها (سئل)
من قولهم لو خاطبت زوجة
بكره بكافيه أو باحبس

(فاجاب)

(فاجاب) بقوله هذا الوقف باطل سواء قصد تعليق صحة الوقف عليه أو لم يعلم له قصد أماني الاول
فظاهر وأما في الثاني فلان الصيغة ظاهرة في الشرط وان ذكره بعد أن صدر منه الوقف وهو
قاصد عدم تعليقه على شيء فبني أن يصح (وسئل) عن شخص يستحق وقفا كاملا بغيره وشرط
له الواقف النظر بعده ثم من بعده يستحق الوقف أولاده إلى آخرهم ثم عصبانهم إلى آخرهم ثم الفقراء
تغرب الوقف بعد موت الواقف ولم يجد الناظر المستحق من يستأجره بأجرة المثل وخشي على انقضاء
الوقت فاجره بدون أجرة المثل هل يصح منه ذلك لكونه رأى الحفا والمصلحة في ذلك ولا تنفسخ
بموته سواء أصره في عمارته أم لا لكونه يستحق ذلك كله في حياته بشرط الواقف وإذا قلتم
ببطلانهم لورثته أو لعصبات الموقوف عليهم من بعدهم الرجوع بالأجرة كلها أو بأجرة ما بقي من
المدة حال موته وإذا أجزأه بأجرة المثل وأصرف بعضها في عمارته والباقي أصره على نفسه لكونه
يستحقه فهل تنفسخ الأجرة بعد حياته وإذا قلتم بعدم الانفساخ فهل يستحق وارثه بقية الأجرة من
تركة موته والحال أن الوقف والتمكة صارت إليه بموته وإذا قلتم له ذلك كيف صورة ذلك وهل
يكون حكم الوارث والاجنب الموقوف عليه في ذلك سواء أم يفرقان وإذا أصر الناظر المستحق من
ماله باذن حاكم شرعي في صرف عمارته يرجع على ربه بذلك هل يسوغ منه ذلك أم لا يسوغ
لكونه يستحق ربه وبروحه بجانا فإذا قلتم يسوغ له ذلك كيف يحاسب بشئ يستحقه وقد أشكل
علينا ذلك أوضحه لنا وضوحا شافيا (فاجاب) بقوله يصح للناظر المستحق وحده أن يؤجر بدون
أجرة المثل لكنه إذا مات تنفسخ الأجرة بموته فيما بقي منها لان الاستحقاق ينتقل لمن بعده وهو لم
يرض حال استحقاقه بإيجاره بدون أجرة المثل فان أجزأه بأجرة المثل لم تنفسخ الأجرة بموته وان مات
معسرا وضيع الأجرة جميعها لكنها أعني ما يخص ما بعد موته من الأجرة بصير للطبقة الذين بعده
ولو كانوا أولاده دينيا عليه لانهم لا يتناقون منه بل من الواقف وفائدة ذلك أنه لو كان عليه دين آخر
قسمت تركته بين الكل بالحصص وحيث قدم استحقاق الناظر على العماره لشرط الواقف ذلك فأصرف
من استحقاقه عليها باذن الحاكم يرجع رجع والا فلا وكذا يرجع ان صرف من ماله باذن
الحاكم وفائدة الرجوع مع أنه المستحق وحده أنه لو مات صار ما أصره ديننا لورثته على الوقف
وكذا لو فرض بطلان استحقاقه في حياته فيصير ما أصره ديننا له على الوقف فلم أن كونه المستحق
لا ينافي أنه يثبت له دين على الوقف (وسئل) عن رجل وقف وقفا على أولاد ذكور خمسة قاسم الرجل
الرشد وأحد الرجل الرشد أيضا حسبما اعترف بذلك والدهما الواقف المذكور كما هو مذكور
في كتاب الوقف وبرايم المراهق وحسن المعبر وحسين السداسي بالسوية بينهم ثم من بعدهم على
أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم لذكورهم سهمان وللانثى سهم على أن من مات منهم عن
ولد أو ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه له وأن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل انتقل
نصيبه لاهل درجته وذوي طبقة تحجب أبدا الطبقة العليا السفلى لذ كرم مثل حظ الانثيين فإذا
انقرضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم كان ذلك وقفا على الفقراء والمساكين القاطنين بمكة
والواردين اليها وجعل الواقف المذكور النظر في ذلك للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم فمات
الواقف المذكور ثم مات قاسم وترك ولدا يدعى جاسارا ثم مات جاسار المذكور ولم يعقب ومات أحد
وحسين ولم يعقب والموجود الآن من ذرية الواقف ذكر ان أخوان شقيقان أحدهما يدعى
مباركا والآخر يدعى عليا من ذرية ابراهيم ابن الواقف أحد الاخوة الخمسة الموقوف عليهم وبنت
ندى شقيقة يتصل نسبها بحسن ولد الواقف فما يستحق الاخوان وما تستحق شقيقة من الوقف
المذكور هل يكون بينهم أثلاثا النصف للبنات والنصف للاخوين المذكورين أو النصف للبنات أم

القاضي أو غيره من الشهود

فقال قلت لها أنت طالق ثلاثا هل يؤخذ بذلك والحالة ما ذكر في التعليق أو أرادته في الصورة الثانية أم لا يؤخذ بذلك لاعترافه وقيام القرينة على صدقه كجهلهم صرح به في الكفاية (فاجاب) بأنه لا يؤخذ منها ما ذكر من التفصيل في جوابه لها بقوله لها وأنت طالق أو أنت طالق بل يقع عليه به الطلاق ظاهرا لتخييره طلاقا والفرق بينهما وبين مسألة الخاصة واضحة وهو انه في مسئلتنا يجوز طلاقها فلا تقبل منه ارادة تعديله وفي مسألة الخاصة انما أتى بافهام فقبالت منه ارادة تخصيصه لقوتهما بدلالة القرينة وظاهر أن التفصيل في أصل المسئلة يأتي فيها اذا خاطبته بصفة مدح وان لم يفهم منها الاستمرار لانه في حالة قصد كفايتها قد غاظ على نفسه بارادته ونوع الطلاق حالاً ومتى أخبر القاضي أو غيره بما تافها به أولاً لم يقع عليه باخباره طلاق (سئل) عما اذا قيل أطلقت امرأتك ثلاثا فقال نعم طلقته ثلاثا ثم قال طننت ان الذي جرى بيننا طلاق وقد أذناني بخلافه الفقهاء وقالت الزوجة بل طلقني ثلاثا لم يقبل من الزوج الا بقرينة كأن تخصص ما في القصة أطلقها فقال ذلك ثم ذكر انه أويل يقبل وهذا تفصيل للانام

كيف الحال ومبارك وعلى الاخوان المذكور ان هما ولدا ابراهيم بن ابراهيم بن علي الذي هو الواقف وشيعة المذكورة هي بنت ابراهيم بن محمد بن عيسى بن حسن بن علي الواقف أفتونا مأجورين (فاجاب) بقوله أما شيعة فاما الخمس يبقين على كل تقدير وأما الاخوان المذكوران على ومبارك فاما الخمس كذلك وأما الاخماس الثلاثة الباقية فيحتاج الكلام فيها الى معرفة من كان موجودا عند موت جبار وأحد وحسين من أولاد الواقف أو من بعدهم لاختلاف الحكم بذلك فان جسد شيعة ان تأخر موته عن جبار وأحد وحسين وباراهيم كانت تلك الاخماس الثلاثة لها وحدها وان كان المتأخر موته هو جسد الولدين كانت تلك الثلاثة لهما وحدهما وان تأخر موت الجدين عن موت أولئك الثلاثة كانت تلك الاخماس الثلاثة بينهما وانتقلت الى أولاد أولادهما شيعة والاخوين كذلك فان عرف ذلك فقد بينا حكمه وان لم يعرف فالحق ان عرف توقف الاخماس الثلاثة بين شيعة والاخوين الى ان يعرف ذلك أو يصطلحوا فيه على شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن وقف على جماعة بالسوية شرط فيه لقارئ يبلغ معلوم وجهة صدقات يبلغ معلوم من غير ترتيب فيهم فهل يقدم من ربه بعد عمارته أحد اذا لم يف ربه بهم أجمعين أم يوزع بينهم وان تفاوتت الحقوق على قدر استحقاقهم واذا قلتم بالتوزيع وكان ربه في سنة أربعين أشرفيا وكان للقارئ عشرة أشرفية ووجهات البر خمسة عشر أشرفيا مثلا يأخذ القارئ من استحقاقه وأصحاب البر من استحقاقهم اذا كان بالسوية بينهم وماذا يأخذ الجماعة الموقوف عليهم اذا كان بينهم بالسوية وما الحكم بينهم اذا كان الوقف عليهم مرتبا ولم يف ربه بهم فهل يعطى القارئ كلاً أو لا ثم جهات البر كلاً ان كان أو ما فضل والباقي لجماعة الوقف ان كان بقي شيء والا فلا شيء لهم واذا سكن بعض الموقوف عليهم أو من له استحقاق فيه باجارة من الناظر هل له أن يقاصص بما يخصه من الربيع ويسقط عنه ويدفع الباقي للمستحقين أم لا واذا أراد البعض السكنى باجرة مثله وأبى البعض وأرادوه لانفسهم وتنازعوا في ذلك هل للناظر أن يؤجر من شاء منهم باجرة مثله أو يؤجر أجنبياً أو يفاق ذلك عليهم الى أن يصطلحوا وهل يتوقف اغلاق الباب عند التنازع على اذن الحاكم مع وجود الناظر الخاص أم لا واذا سكن البعض تعدياً من غير اجارة من ناظره هل له اخراجهم وبطالهم باجرة المثل للمدة الماضية أم لا واذا غاب الناظر الخاص غيبة طويلة ولم يוכל وكبلاً أو امتنع من الاجارة لغير عذر هل يقوم الحاكم مقامه واذا كان للوقف ناظران وأراد أحدهما استئجار الوقف لنفسه هل للناظر الثاني أن يؤجره أو الحاكم الشرعي واذا لم يحصل في الوقف أجرة المثل في بعض السنين فهل للناظر أن يؤجره بدون أجرة المثل رضى أرباب الحقوق أم لا وهل تنفخ اجارته بذلك أم لا تنفخ اذا رأى الخطأ في ذلك للوقف خصوصاً لاجل عمارته وهل يقبل قوله في ذلك أم لا بد من البينة ان هذا حقا ومصلحة للجماعة واذا خرب بعض الوقف وعمره الناظر من ربه أو من غيره هل يرجع اذا اقتضته بنية الرجوع عليه باذن حاكم شرعي وهل يقبل قوله فيما أصرفه وعمر به قليلاً كان أو كثيراً أولاد من بينة شرعية تشهد بذلك وهل يشترط في الشهادة التفصيل بما أصرفه في ثمن نورة وأحجار وأجرة وغير ذلك أم يكفي قول الشاهد انه أصرف كذا وكذا من غير تفصيل وهل يقبل قول الناظر ان الوقف خراب أم لا بد من البينة أو يفتوا لنا ذلك مرتباً مفصلاً أثابكم الله تعالى الجنة (فاجاب) رضى الله تعالى عنه لا يقدم أحد من الموقوف عليهم اذا كان بالسوية بينهم بعد العماره بل يوزع عليهم بحسب استحقاقهم فلو كان الربيع خمسة والمشرط لواحد عشرة ولاخر خمسة عشر فمقتضى خمسة بينهما أحسباً فيأخذ ذو العشرة اثنين وذو الخمسة ثلاثة وأما مثال السائل فلا توزيع فيه لانه اذا فرض أن الربيع أربعون وان لواحد عشرة

ولاخر

ولاخر خمسة عشرة كان الربيع أكثر من مجموع حقهما فيأخذان حقهما ويفعل في الفاضل ما شرط الواقف فيه والا أرضه فهو عبارة الوقف فان كان وقف ترتيب لم يستحق المؤخر شيئاً حتى يستوفى المقدم جميع ما شرط له ولا تقاص في مسئلة السكنى المذكورة افقد شرطه فبدفع جميع الاجرة للناظر ثم يطرقها الناظر في مصارفها ويختار الناظر بين ايجار بعضهم وغيرهم ولا يجاب طالب خلاف ذلك من غلق وغيره بل لا يجوز للناظر اجابة طالب الغلق ومن سكن منهم تعدياً أخرجه الناظر قهر عليه وأخذ منه أجرة المثل للمدة التي سكنها أو وضع يده على الوقف فيها ويقوم الحاكم مقام الناظر فهو غيبة أو امتناعه واذا شرط اجتماع الناظرين على تصرف لم يؤجر أحدهما الاخر والا جازله ايجاره وله الاجارة بدون أجرة المثل برضا الموقوف عليه المعين أو اضرة العماره ونحوها أخذاً مما قاله في الولي البتيم ولا يكتفى بقوله بل لا بد من اثبات تلك الضرورة ويقبل قوله في القدر المحتل الذي صرفه في نحو العماره ولما كم تحايفه ان انتمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن موضع في مدرسة للفقراء فانهم دمت وتعملت وخيف على أئمتها وأئمتها ممن يأخذها فهل لرجل أن ينقلها الى موضع قريب منها وبينها مدرسة حيث لم تكن موقوفة أم لا يحل (فاجاب) بأنه يجوز النقل في الصورة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وظيفة تدريس هل يجوز أن يشترك اثنان فيها (فاجاب) بقوله نقل السبكي في طبقاته عن ابن رزين امتناع ذلك وكأن مطلقه أنه خلاف المأثور وأنه يلزم من الاشتراك نقص انتفاع الطلبة بمقبرة ما يلقي اليهم من تقرير كل وأسلوبه وكل ذلك لا يتخلو عن وقفة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن وقف قطعة أرض على من يقرأ على ولي معين ولم يعلم هل مراده يقرأ عند قبره أو يقرأ وان لم يكن عنده ويدعو الله أن يوصل ثواب قراءته اليه ما الحكم واذا كان الغالب من أهل بلده أنهم يريدون الصورة الثانية ما الحكم (فاجاب) بقوله حيث علم أنه قال وقف هذا على من يقرأ على فلان لم تجب القراءة على القبر ولا يصح عن مراد الواقف لان لفظه يدل على أن القراءة على خصوص الارض غير واجبة وان لم يعلم الصورة التي تافها بها الواقف فالأوجه أنه لا تتعين القراءة على القبر أيضاً لان الأصل اجازتها على القبر وغيره حتى يعلم تخصيص الواقف لها بمحل معين ولم يعلم ذلك فعملنا بالأصل نعم ان اطردت عادة بلد الواقف حين الوقف بان مرادهم الوقف على من يقرأ على القبر دون غيره فتتعين القراءة على القبر وحيث قلنا لا تتعين القبر فالأحوط والورع أن تكون عليه لانها حينئذ مبرئة للذمة بيقين والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص وقف محلاً على قراءة ثلاثة من طائفة معلومة ثم من بعدهم على غيرهم كهم ثلاثة بعد ثلاثة الى ما لا ينتهي وفقاً صحتها شرعياً ثم شرط أن يخرج من ربيع وقفه بعد المصاريف الباقى للقراء المذكورين وشرط ذلك لهم في مقابلة قراءتهم في كل ليلة في المسجد الحرام مثلاً ما تيسر من كتاب الله تعالى العزيز برزوان يهودا مثل ثواب ذلك في مصانف الانبياء والعلماء والصالحين ثم في مصانف الواقف حيّاً كان أو ميتاً وفي مصانف والديه والمسلمين فهل هذا الوقف صحيح بشرطه المذكورة واذا قلتم بصحته فهل ما تأخذ القراء من ربيع الوقف في مقابلة القراءة صحيح ويكون كالأجرة اذا أتوا بالعمل المشروط على وجهه واذا أدخل واحد منهم بعد تركض وسفر ونحوه أو بغير عذر ولم يستتب عنه فيها هل يسقط من حقه بقدر ما أدخل به من الابام مثلاً وهل له أن يستتيب اذا لم بشرطه الواقف واذا قلتم لا فهل يقرر الناظر غيره ويسقط حقه من الربيع في حالة العذر وبعد زواله أم يستتيب عنه الناظر الى أن يزول العذر ويعطى له بقدر ما يستحقه من العجزل أم تسقط القراءة شافرة الى حين زوال العذر ويعمل ويأخذ ما كان يستحقه حاله العذر وهذا الاخير كما لا يخفى عن علمكم الكريم مستحيل لان

تغلاء في الروضة وأما ما عساه وقال انه قويم لا بأس بالآخذ به ثم قال شيخ الاسلام في شرح الروض عقب ذلك في أواخر كتاب السكابة وبالجملة فهذا يعني تصديقه مطلقاً بقرينة ودونها والمتقول وكلام الامام بحث له الى آخر ما ذكره فهل المعتقد قبول قوله في نفي الطلاق والاعتناق بقرينة ودونها أم لا بد من القرينة كظواهره وهل اذا زعم في مسئلتنا أن الفقيه راجع الفقهاء فافتوى بخلافه على الصواب فأنكر الفقيه أو الواعظ اقتضاه بذلك وأنكرت الزوجة ذلك وقالت مالك عذر تعذره في دفع العلق عنك ولا يرفع اقرارك به بطالب بالبيان على ذلك كاهو القياس أم لا كما اذا قالت أنا زوجة فلان فانها تقبل وان كذبها الولي والشهود في ذلك وكذا اذا قالت حالت وطلعتي الحمل واحتمل ذلك وما الفرق بين قوله طننت ان الذي جرى بيننا طلاق بالثلاث مثلاً وأفتيت بخلافه وبين من ظن امرأته أجنبية فطلقها أو أعتقها فبان زوجته أو أمته (فاجاب) بان المعتقد قبول قول الزوج بيمينه في قوله انما قلت هي طالق على ظن أن اللفظ الذي جرى بيننا طلاق وقد أفتوا في خلافه وان نازعته

الزوجة مطلقا وان أنكر
القبضه أو الوافه افتاءه
بذلك وقبول قول الزوج
ببينة في قوله أردت عتقت
بما أدلت مطلقا والفرق
بين مسألة الظن وبين مطالبة
أو اعتاقه من ظنهما الأجنبية ثم
بان اختلافه في مسألة
الثان فاصد لاخبار وفي
مسألة الأجنبية موقع
الطلاق أو العتق في محله
وظنه المذكور لا يدفعه
(سئل) عن قال زوجته
ان رحبت الى المحلة بغير إذن
فأنت طالق ثم بعد أيام قال
مثل ذلك ثم بعد أيام قال لها
ان رحبت الى المحلة بأذن أو
بغير إذن فأنت طالق ولم
يقصد التاكيد ثم راحت
المهاجرة فاذن عالمة مختارة
فهل يقع عليه الطلاق ثلاثا
أم واحدة (فاجاب) بانه
يقع عليه بله بائنة الاولين
طائفتان ان قصد الاستئناف
والا فواحدة ويقع عليه
بالعتق الثالث طلاق أيضا
على كل التقديرين لانه
تعلق غير التعليق الاولين
(سئل) عن قول ابن العماد
في أحكام المأموم والامام
ولو أتى بلفظ محتمل للطلاق
فأفتاه شخص جاهل بوقوع
الطلاق وان شاطا فآخ
بناء على أنه بائن بالطلاق
الاول لم يقع الثاني لانه
مبنى على ظن فاصد وقد
اقتبست بغير الحث في نظائر
المسألة ولو كان المفتي غير
أهل للافتاء فيما سئل عنه

الاستحقاق في مقابلة عمله ولا عمل وما قدر ما يلزم القارئ من القراءة المشروطة في قول الواقف أن
يقرأ ما يتيسر هل يلزمه أن يأتى بثلاث آيات وهو أقل الجمع أو أكثر من ذلك أم ينبغي عرف بالمد
الواقف وهل يصل ثواب القراءة الى الواقف في حال حياته كما شرط وإذا فاقم لا فإذا شرط أن يهدى له
عقب القراءة في الدعاء بعد مماته ولوالديه وأطواق ولم يبين قبرا ولا غيره هل يصح ذلك ويهدى
لهم حينما كانوا سواء أعرف قبورهم أم لا وإذا شرط القراءة على قبره ولم يعلم له قبر هل يصح
ذلك أم لا ويبدل وقفه كما أفتى به ابن الصلاح تبعيا لشرط الواقف وإذا شرط أن يهدى مثل ثواب
ذلك الى الانبياء والعلماء والصالحين والمسلمين حينما كانوا هل يصح ذلك ويصل الى جميعهم وما صيغة
الاهداء بعد القراءة للواقف وغيره وهل يقول ثواب القراءة أو مثلها أفوتونا ماجورين أنا بكم الله
الجنة (فاجاب) بقوله الوقف صحيح بشرطه ومعنى اهدائه مثل ثواب ذلك في صحائف الواقف الى
الدعاء له بان الله يجعل مثل ثواب قراءتهم له وهذا غرض صحيح لرجاء قبول مثل ذلك ووصوله له اذ
هو للغير مقبول حيا كان أو ميتا ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالى عنه لما
استأذنه في العمرة لانتسابنا من دعائك ثم رأيت شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهدته يفتي بغير
ما ذكرته فانه سئل عن اجارة من يقرأ الى أوميت بغير وصية أو نذر ختمه هل يصح من غير تعيين
زمن ومكان وهل تصح الاجارة للقراءة وإذا فرغ القارئ من القراءة فما صورة ما يدعو به وهل يهدى
أولا للانبياء والصالحين ثم للمستأجر له أو بعكس فاجاب بما حاصله تصح لقراءة ختمه من غير
تقدير زمن وقراءة قرآن بتقدير ذلك سواء عين مكانا أولا وقد أفتى القاضي بصحتها بالقراءة
على القبر مدة قال الرافعي والوجه تنزيله على ما ينفع المستأجر بما بالدعاء عهدها اذ هو حينئذ
أقرب اجابة وأكثر بركة وأما يجعل ما حصل من الاجارة واختار النووي محبتها مطلقا كما هو ظاهر
كلام القاضي لان محلها محل بركة وتنزل الرحمة وهذا مقصود ينفع المستأجر له وبذلك علم أنه
لا فرق بين القراءة على القبر وغيره وله الدعاء بثواب ذلك ومثله اذ المعنى عليه وله أن يهدى
للانبياء والصالحين ثم للمستأجر له بل هو أولى لما فيه من التبرك بتقديم من يطلب بركته وهو
أحب للمستأجر غالبا فالاجرة المأخوذة في مقابل ذلك حلال لما قلناه ولعموم خبر البخاري ان أحق
ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله اه على أن يبالا جملة من كلام الواقف لا يقتضي بطلان الوقف
كفتاويه فيما لو قال وقتت دارى هذه على مسجد كذا ولا على السكتى بها ففتاوى العماد بن تونس
احتمال وجهين أحدهما صحة الوقف والغاء الشرط كقوله أنت طالق وعليك ألف تطلق ويلغو
الالزام والثاني بطلانه لانه شرط استيفاء منفعة مدة مجهولة وهي حياتها اه والوجه الاول واپس
هذا شرطا فيه نصا بل هو محتمل فلا يعال به الوقف الحق ثم رأيت ابن الصلاح صرح بما يؤيد
ما ذكرته فانه قال وان ترددنا في اشتراط شيء لم يمنع ذلك من الاستحقاق كما لو قال وقتت لتفعلوا كذا
وتفعلوا كذا فانه متردد بين كونه توصية واشترطا والاحتياط أولى وما ياخذ القراء من ريع الوقف
في مقابلة القراءة سائغ بل هو من أطيب وجوه الكسب كما دل عليه خبر البخاري السابق وهو
كالاجرة أو الجمالة فيوقوف استحقاقهم على اتيانهم بالعمل المشروط على وجهه ومن أدخل منهم به في
بعض المال سقط من معلومه ما يقابل ذلك وان اطردت العادة بالترك في ذلك الزمن الذي أدخل به
فتاوى ابن الصلاح لو وقف على مقرئ يقرأ للناس بوضع كذا في كل يوم وجرت عادة البلد بترك
الاقراء يوم الجمعة ليس له ترك الاقراء فيه لان قوله كل يوم صريح في العموم فلا يترك بعرف خاص
فكذا قوله هنا كل ليلة صريح في ذلك فلا يجوز ترك القراءة في بعض الليالي بعرف خاص وفي
فتاويه أيضا لو شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم فتركه أياما ثم قضاه هل يجزئه ذلك وهل يستحقون

في أشهر البطالة رجب وشعبان ورمضان أجاب بعد أن ذكر أنه تلحقا شروط الواقف فما كان
فيه خلل بما شرطه منع الاستحقاق وما لم يكن فيه خلل به لم يمنعه الا أن يقتضيه العرف وتنزل
العادة منزلة الشرط والمعتبر العرف المقارن للوقف اذا كان الواقف من أهله بقوله وأما من أدخل بشرط
الواقف في بعض الايام دون بعض فيمنظر في كيفية اشتراطه فان اقتضى اشتراط الزمن الذي ترك فيه سقما
استحقاقه فيه والالم يسقط كخلل المتفهمة بالاستشغال في بعض الايام حيث لانص للواقف على وجوده
في كل يوم وكذلك ترك الدروس في بعض الايام على وجه لا يخرج عن المعتاد ومن القليل الاول اشتراط
جزء من القرآن كل يوم فأي يوم تركه فيه سقط استحقاقه ولا يتعدى الى غيره من الايام ثم قال وأما
البطالة في الأشهر الثلاثة فالواقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع الاستحقاق حيث لانص للواقف
على الاشتغال فيهما والواقع قبلهما يمنع لانه ليس فيه عرف مستمر ولا وجود له في أكثر التأثير ٧ منزلة
العرف العام والظاهر أنه يترك ولا يخفى وجه الاحتياط اه وما ذكره من أن الخلل بالشرط في
بعض الايام يسقط استحقاق ذلك اليوم فقط ولا يتعدى الى غيره خالفه فيه الشيخ عز الدين بن
عبد السلام في أماليه حيث قال لو وقف على من يصلي الصلوات الخمس أو من يشتغل بالعلم في هذه
المدرسة أو يقرأ في كل يوم كذا في هذه التربة فأنزل الامام والمشتغل والقارئ بهذه الوظائف في بعض
الايام لم يستحق شيئا من الغلة في مقابلة الايام التي أدى فيها الوظيفة بخلاف ما اذا استأجره على وظيفة
خسة أو ثواب نفاط بعضها فانه يستحق حصته من الاجرة والفرق أننا نتبع في الاعراض والعقود المعاني
وفي الشروط والوصايا الالفاظ والوقف من باب الارصاد والارزاق لا المعاضات فن أدخل بشيء من
الشروط لم يستحق شيئا لانتفاء شرط الاستحقاق اه واعتزضه جمع من محقق المتأخرين بل غلطه
الزركشي كما يأتي وقال السبكي ما قاله في غاية التضييق ويؤدي الى محذور فان أحدا لا يمكنه أن
لا يعمل بيوم ولا صلاة الا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك اه ويؤيده أن ابن عبد السلام قائل
بمع الاستنباط مطلقا كما يأتي وبه يزيد التضييق ويقوى المحذور المذكور وقال شيخنا زكريا ما قاله
ابن عبد السلام اختياره يليق بالتورعين وقال بعضهم ما قاله ابن الصلاح أقوم وهو كما قال وما
فرق به بين الاجارة والوقف لا ينهض عند التأمل بل الوقف اذا كان ارصادا وارزاقا أوسع من
المعاوضات لانه يتساع فيما فيه شائبة البر والاحسان ما لا يتساع به فيما هو مبنى على استقصاء
المعاوضين لغرضيهما من غير مساححة صاحبه بشيء منه ما يمكنه فاذا كان الخلل بما ذكر في مسألة
الاجارة لا يمنع استحقاقه اجرة ماعله فالوى أن لا يمنع ذلك في الوقف ثم رأيت السبكي صرح بذلك فانه
قال ظن بعضهم أن الجسائية على الامامة والطالب ونحوهما من باب الاجارة حتى لا يستحق شيئا اذا
أدخل ببعض الصلوات أو الامامة واپس كذلك بل هو من باب الارصاد والارزاق المبني على الاحسان
والمساححة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة ولهذا يمنع أخذ الاجرة على القضاء ويجوز ارزاقه
من بين المال بالاجماع وانما امتنع أخذ الاجرة على هذا لانه فعل العباد لغرض دينوى وهو منع
من مشروعيتهما اه فقامل فرقه بين الارصاد والارزاق وبين ٧ مما يحتاج لتأمل فان قلت يؤيد
ما قاله ابن عبد السلام قول النووي في التبيين ما حاصله ينبغي أن يحافظ على البسلة أول كل
سورة سوى براءة فان أكثر العلماء قالوا انها آية من غير براءة فاذا قرأها تبين قراءة الختمة أو
السورة والا كان تاركا لبعض القرآن عند الاكثر من فان كانت القراءة في وظيفة عليها جعل
كالاسباع والجزاء التي عاها أوقاف وأرزاق كان الاعتناء بالبسلة أشد ليستحق ما ياخذ
يقينا فانه اذا أدخل به لم يستحق شيئا من الوقف عند من يقول بالبسلة من أوائل السورة وهذه دقيقة
بما ذكر الاعتناء بها واشاعتها اه قلت لا يؤيده لان معنى قوله لم يستحق شيئا أى لما أدخل به اذ

وقد سئل الشيخ نور الدين
الحلى عن شخص حلف أن
لا يفعل كذا فآخ خبره عاى
عن فتوى عالم في مثل تلك
المسألة بان خلاصه من
الحنث أن يفعل كذا فآخ خبره
اعتمادا على ذلك فهل يحث
لتقصيره أم لا لاعتماده
المذكور فاجاب بان العاى
الخبر له اذا كان عدلا فلا
حنث كالجاهل بانه الجاهل
عليه بل ينبغي أن يعتد به
لنفي الحنث وقوع صدقه
في قلبه وان كان مستورا
العدالة اه وأجاب بعضهم
عن فتاويه هذه المسألة بقوله
لا يقع الطلاق على الخالف
ان ظن صدق ما أفتاه به
المفتى سواء أ كان المفتى له
بذلك عالما أو جاهلا اه
وأجاب الشيخ تيمس الدين
الغزى بقوله لا يحث اذا
كان المفتى بذلك ممن يعتد
على فتواه في مثل ذلك
والحنث ومن كلام السيد
السمهودى في الثلاث
مسائل المهمة قلت قوله
بغنى الجلال والبليغ اذ
كان من حقه أن يسأل
وبما يفهم منه أنه لو سأل
ولكن أخطأ من سأل أنه
يكون معذورا فلا يحث
وسئل شيخ الاسلام زكريا
عن شخص قال ان وقتت في
يوم آخر فتاوى بى حرة
فأفتاه شخص بانه يقف فيه
ويكفر عن بيمينه ولا يقع
عليه عتق فوقف فيه
اعتمادا على فعله فاجاب

بقوله ان كان المفتي ممن
يعتمد عليه ويرجع اليه في
المسكلات لم يقع عليه
العشق كذلك والواقع
فالحاصل من ذلك ثلاث
طرق أشهرها ما ذكره شيخ
الاسلام وأوسعها ما ذكره
الحلي وأخفها ما ذكره ابن
العماد وغيره وهو الظاهر
من فتاويكم في المعتمد في
صفة من يعتمد على اقتضائه
وهل المراد بقول الروض
وقد أفتاني بخلافه الفقهاء
وقول الروضة وقد راجعت
المفتين الجمع أو الجنس
حتى يخرج غير المفتي وغير
الفقيه حتى لا يعذر بقوله
وان وقع في قلبه صدقه
لعدم الاهلية (فاجاب) بان
المعتمد في عدم وقوع
الطلاق على القائل
الذي كورأن يغلب على ظنه
صدق خبره بوقوعه وان لم
يكن أهلا للاقتضاء يقصد
بقوله الذي كور الاخبار عنه
بل مثله ما إذا أتى بافتاء غلب
على ظنه وقوع الطلاق به
أو علمه على صفة وغلب على
ظنه وجوده ثم أخبره
بوقوعه ثم تبين شعوره بقول
ابن العماد الذي كور لا يأتي
الاعلى رأى مرجوح فلا
يعول عليه فقد قالوا انه لو
خاطب زوجته بالطلاق في
ظلمة أو من وراء حجاب وهو
يظن أنها أجنبية طلق ولو
نسى أن له زوجة أو زوجته
أبوه في صفه أو وكيله في
كبره وهو لا يدري فقال

الفرض أنه شرط عليه قدر معين فإذا انحدر منه بشئ لم يستحق وعلى الترتل فهو اختيار له أيضا
يليق بمزيد ورعه وزهده على أن الزركشي أشار إلى تغليب ابن عبد السلام حيث قال لو وردت
الجماعة على تحصيل شيتين ينفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبيدي فرد أحدهما استحق
نصف الجمل قال وعلى هذا يخرج غيبة الطالب عن الدرس بعض الايام اذا قال الواقف من حضر
شهر كذا فله كذا فان الايام متفاضلة فيستحق بقسط ما حضر تطلق لذلك فإنه مما يغلط فيه اه ولا
فرق فيما ذكر بين أن يترك المباشرة لعذر أو غيره فيستحق لما يباشره ما يقابل ويستحق ما يقابل ما لم
يباشره مطلقا وأفتى النوري وابن عبد السلام بنع الاستنابة وعدم استحقاق واحد منهما أما النائب
فان الواقف لم ينصبه وأما المستنيب فإنه لم يأت بالشرط وخالف السبكي فإنه استنبط من استحقاق
الجموع له تمام الجمل عند قصد المشارك اعانته جواز الاستنابة في الامامة والتدريس ونحوهما من
الوظائف بشرط أن يستنيب مثله أو خيرا منه لانه اذا لم يكن بصفته لم يحصل الغرض به وشبهه
الاستنابة في ذلك بالتوكيل بالمباحات قال ويستحق والحالة هذه كل المعلوم اه وأشار الزركشي للرد
عليه والاعتماد على ما قاله الأولان بقوله ومدر كهما في ذلك ان الربيع ليس من باب الاجارة ولا الجمالة
لان شرطهما أن يقع العمل فيهما للمستهأجر والجماع والعمل لا يمكن وقوعه للجماع فلم يبق الا
الاباحة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصلح الخلق ما قاله بمسئلة الجمالة قال وهذا اذا كان بغير
اذن الواقف فان اذن فهو كولو فوض اليهما القضاء والوكالة وأذن له فاستناب وفي كون النائب
والحالة هذه يتولى عن الوكيل أو الموكل وجهان أحدهما الثاني وعلى هذا لا يتمكن المستنيب
من عزله ولا ينزل بانهزله لانه نائب عن الاول وينبغي طرده هنا اه وذلك رد ما قاله أولا فانا
لم ندع أن ذلك من الاجارة أو الجمالة حقيقة وانما المراد ان فيه شائبة من كل منهما وقوله العمل
لا يمكن وقوعه للجماع لا يضربنا لانه يقع له نظيره اذ القصد به التواب والدال على الخبر فضلا بين
المستنيب فيه له مثل أجر فاعله وقوله فلم يبق الخ ممنوع بل حضور النائب كحضور المستنيب فلم يفت
الحضور من أصله وبهذا اتفق كلام السبكي ويؤخذ من آخر كلام الزركشي أن محل الخلاف
في الاستنابة لغير عذر وأنها لعذر العاجز عن مباشرة سائغة بلا شك وبه صرح الدميري
فانه قال بعد بحث السبكي السابق وهذا فيما لا يعجز عن مباشرة بنفسه فان عجز عنها فلا شك في
جواز الاستنابة وهو محتمل أن يكون من كلامه وأن يكون من كلام السبكي ثم نقل عن الفخر
ابن عساكر أنه كان معه مدارس بدمشق يدرس فيها وكان معه الصلاحية بالقدس يقيم بهذه
أشهرها وبهذه أشهر في السمع علمه وورعه قال وقد وقع السؤال عن ولي تدريس مدرستين في
بلدين متباعدتين كتاب ودمشق فافتي جماعة بجواز ذلك ويستنيب منهم قاضي القضاة بهاء الدين
السبكي والشيخ شهاب الدين البعلبكي ونسب الدين القرني والشيخ عماد الدين الحسيني ومن الحنفية
والمالكية والحنابلة آخرون ومنع ذلك طائفة غيرهم وهذا الاشبه لان غيبته في أحدهما لاجل
الحضور في الاخرى ليست يعذر اه والحاصل أن في الاستنابة آراء أحدها لا تجوز مطلقا وعليه
ابن عبد السلام والنوري والزركشي الا ان أخذنا بقضية كلامه السابق وبما يؤيد أنه قائل
بالاطلاق قوله من ولي وظيفة أو كرهه على عدم مباشرتها لا يستحق معلومها لانها جمالة وهو لم يباشر
اه لكن يؤخذ من تعليقه أنه لو أكره فاستناب استحق والثاني الجواز مطلقا وعليه ابن عساكر
وبهاء السبكي كايه الاعلى احتمال مر عن القرني والبعلبكي والحسيني ومن ذكر معهم والثالث
ان كان له عذر استحق والا فلا وعليه السبكي على احتمال مر عن الزركشي على ما اقتضاه آخر
كلامه والدميري وهو الاوجه وبواقفه افتاء التاج الفزاري باستحقاق المكره السابق اذ المكره

زوجتي طالق أو طلقها
بالطلاق طلقت نعم ان حل
قوله وأنشأ طلاقا آخر على
انه يجاز عما أخبر به عنى
أنه قصد به الاخبار عما يفتان
وقوعه استقام وقد علم أن
ما أفتى به النور المحلى
وبعضهم جار على سبيل
الصواب وأما ما أفتى به
شيخنا شيخ الاسلام والشمس
الغزالي من حنث الخالف
اذا كان المفتي ممن لا يعتمد
عليه فان حل على الغالب
من عدم حصول غايته ظن
الخالف بافتائه فذلك والا
فليس يعتمد وتعليل الحنث
بتقصير الخالف لا يعول
عليه وهو نظير ما بحثه
العراقي فيما اذا علق الطلاق
بفعل غيره ففعله غير عالم
بحلله حيث لم يقع الطلاق
على الراجح بقوله وينبغي أن
يتوسط بين الطرفين
فيقال اذا قصد المنع وعمكن
من اعلامه فلم يعلم حنث على
كل حال لان قصده كذا قصد
فان لم يتمكن من ذلك كن
حنث على شخص أنه لا
يدخل داره والمذ كور في
سلام الدار لا يدري بهينه
ولا أمكنه اعلامه لانه دخل
عقبه بجنبه جاهلا بحلله لم يقع
الطلاق وهذا توسط حسن
اه ورد بان ما بحثه مأخوذ
من طريق ضعيفة فانه
بوقوع الطلاق بفعل الجاهل
فعله لان المعاق مقصر حيث
لم يعلم بخلاف ما اذا علم به ثم
نسى وقد علم أنه لا حاجة الى

شرعا كالمكره حسا وحيث منعناه من الاستنابة فغاب غيبة تشعير بالاعراض قرر الناظر غيره وحيث
جوزناها له فان استناب فواضع والا قرر غيره بشرطه المذ كور واذا شرطت قراءة ما تيسر فان كان
ثم عرف معارذ حال الشرط علمه الواقف نزل عليه والا اكتفى بما يسمى قراءة بحسب جملة أفادت معنى
مستقلا لصديق الاسم عليها حينئذ وقد قالوا لو قال لقته ان قرأت القرآن بعد موتى فانت حر لم يعتق
الا بقراءة جيبه أو قرأنا عتق بقراءة بعضه والفرق التعريف والتشكيك وهذا صريح فيما ذكرته
لان قرأنا وما تيسر من القرآن سواء في المعنى لكنهم أطلقوا البعض والذي يحجه ما قدمته وبصل
لواقف ثواب الدعاء والاعانة على القراءة وابطال البر للموقوف عليهم لانفس ثواب القراءة لانه
للقارئ بالنص فلا يمكن نقله لغيره ومن بعض ذلك فان دعا لوصول مثله للواقف حصل له مثله
من حيث الدعاء لان حيث القراءة واذا شرط الاهداء له ولا تخير عينهم وجب الاهداء اليهم
وان جهلت قبورهم لان ذلك يصل اليهم مطلقا والوقف على من يقرأ على قبره باطل لانه منقطع
الاول اذ قد لا يعلم قبره فيتعذر الاتيان بما شرطه فان قال وقفت بعد موتى على من يقرأ على فهو
وصية فان خرج من ثلثه صغ الوقف والا فلا وان خرج بعضه صحت فيه فقما ويصح شرط اهداء
الثواب أو مثله في صحائف من ذكر وصورة ما يدعو به أن يقول اللهم اجعل ثواب ذلك أو اللهم
اجعل مثل ثواب ذلك اذ المعنى على مثل ثواب ذلك كما لو أوصى لزيد بنصيب ابنه فانه يصح على معنى
مثل نصيب ابنه اه (ومثل) عن مسألة وقع فيها خلاف طويل بين علماء مصر ونقل مع أجوبة
العلماء فيها اليه نفع الله تعالى به ماومه بمكة المشرفة في عدة أعوام اطلب جوابه فيها وهو يمنع
من الكتابة فيها لان بعض الاجوبة التي فيها لبعض مشايخه نفثى من تغير خاطره ان وقع منه
مخالفة لاحد منهم ثم لما تأكد الطلب لجوابه استخار الله سبحانه وتعالى واستعان به في أن
يلهمه موانع التوفيق ويقطع عنه موانع التحقيق انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وأفرد ذلك
بهذا التأليف (وسمى التحقيق لما يشمله لفظا العتيق) سائلا من الله سبحانه وتعالى أن يجعله
خالصا لوجهه الكريم وأن يجعله تقبل الله تعالى منه بفضل أعلى جنات النعيم آمين قال رضى الله تعالى
عنه أما السؤال فصورته ما قولكم رضى الله تعالى عنكم ونفع بعلومكم المسلمين في مكتوب وقف
عبادته جعل ذلك وقفا على عتق الواقف بالسوية الذكر والانثى والطواشية في ذلك سواء مدة
حياتهم ومن توفي منهم وله ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يكن انتقل الى
باقي العتقاء المذ كورين وبسبب الحال في ذلك كذلك الى أن يبقى من العتقاء المذ كورين خسون
نفرا فاذا بقي منهم نخسون نفرا قسم ربيع الموقوف المختص بالعتقاء المذ كورين شطرين شطر
يصرف للعتقاء الحسين الباقيين على الحكم المشروح والشرط الثاني يصرف للخدام بالجرة الشريفة
على الحال بها أفضل الصلاة والسلام والفراسين والوفادين بالحرم الشريف النبوي فهل قوله الى
أن يبقى من العتقاء المذ كورين نخسون نفرا يختص بمن بآشره العتق أم لا فاذا قلتم يختص وقد
انقرض العتقاء الذين بآشرهم العتق بآشرهم وبني الآن من أولادهم وذريتهم عدد يزيد على
الحسين فهل يكون ذلك مانعا من قسمة الربع شطرين بينهم وبين جهة الحرم الشريف
ويستحق أولاد العتقاء جميع الربع لان العتيق الزائد على الحسين كأنه موجود بوجود ولده
المستحق لنصيبه أم لا وما حكم الله في ذلك أفنونا ما جورين هذا لفظ السؤال وأما الاجوبة عنه
فإنها أنه أراد الواقف بقوله الى أن يبقى من العتقاء نخسون نفرا ما يشمل حقيقة ومجازا لان إزالة
الرق عن الأصل تضمن إزالة الرق عن الفرع فكأنه أعنته ويؤيد ذلك قوله انتقل نصيبه اليه
فلا يدخل جهة الحرم ربيع الوقف ما بقي من ذرية العتقاء أكثر من خمسين نفرا لاستحقاقهم حينئذ

لعله مما ذكره (سئل) عن رجل قال لزوجته متى خرج هذا الطاجن الخامس من هذا البيت ومتى أخرجه منه قبل أن يجيء طاجننا تكون طالقاً ثم تنازعا في شيء آخر فنقلت أمتهم والطاجن ضمتها ناسية خلفه فهل يقع عليه الطلاق فيها أو يقع في الأول دون الثاني وهل يقبل قوله أردت بالاول اخراجها أو اخراج زيد أو لا لأنه محض تعليق على الخروج وقد وجد وإذا أخذته أمتعه وقال لها رضيت بها عن جميع حقوقك على فلا يلحقني بعد ذلك شيء فقالت رضيت بها فقال لها أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً طاعة تعويضاً الامتعة عن بقية صداقها وكساؤها ومعتقها وسائر حقوقها عليه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث وإن كنا بجعلها قدر حقوقها أو أحدهما وهل هذا كقولها إني أريد أني فانت طالق فقالت إني أريد أني فانت طالق فائدة بذلك أريد أني فانت طالق ثلاثاً ناسية للبراءة وقاصداً تعليق طلاقها على صحة ذلك فهل يصح نحو جعلها بالبراءة أو لفسفها فلا يقع بذلك وهل إذا اختلفا في صحة البراءة وعدمها كان قال الزوج أنا جاهل به

الجميع الربيع ومنها قول الواقف إلى أن يبقى من العتقاء خمسة نفر لا يختص بمن بأشبه العتق فإذا انقضى العتقاء الذين بأشهرهم العتق بأشهرهم وبقي من أولادهم عدد يزيد على الخمسين كان ذلك مانعاً من قسمة الربيع شطرين بينهم وبين جهة الحرم الشريف النبوي ويستحق أولاد العتقاء جميع الربيع لأن العتق الزائد على الخمسين كأنه موجود بوجود ولده المستحق لنصيبه فالوجود بوجود أولاده هو العتق الذي بأشهر العتق فهو لم ينقض بل هو موجود بوجود نصيبه والحاصل أن عصبه كل عتيق يقومون مقام ذلك العتيق فكان ذلك العتيق بعينه موجوداً وإذا كان موجوداً بوجود عصبته فلم ينقض العتقاء الخمسون بل من وجدت ذريته وأولاده فهو موجود ومنها حيث كان الأولاد الذين يستحقون عدد جاتهم تزيد على الخمسين نساوا عن عتقاء يزيد عدد جاتهم على خمسين لجوابي كهذا الجواب من أن الأولاد المذكورين يستحقون جميع الربيع دون قسمة بينهم وبين خدمة الحرم الشريف على ساكنه أفضل الصلاة والسلام لأن الواقف جعل الفرع قائماً مقام أصله وحائراً نصيبه فيكون الأصل العتيق موجوداً شرعاً بوجود فرعه حائراً وهذه الاجوبة الثلاثة متفقة على أن أولاد العتقاء قانون مقامهم وحالف قائمها آخرون فأجابوا باجوبة مخالفة لها وراثة عليها منها لا شك شاك أن العتقاء حقيقة فحين بأشهر العتق ولا يجوز حله على مجازة وهو من شمله نعمة العتق لأن أقصى ما يتحمل لهذا المجاز بعد تسامحه علاقة بمصلحة لارادة المجاز بعد التنازلي والقي وهذا المقدار غير كاف في صرف اللفظ عن حقيقة بل لا بد من قرينة تمنع ارادة الحقيقة كما صرح به علماء الأصول فإن قلت إزالة الرق عن الأصل تتضمن الإزالة عن فرعها فكأنه أعتقه ويؤيد ذلك قوله انتقل نصيبه اليه قلنا ان أردت أن إزالة الرق عن الأصل إزالة عن فرعها الموجود فهو باطل لم يقل به أحد من ذوى المذاهب الاربعية وإن أردت به الفرع الذي سيوجد فهو باطل أيضاً لأنه لم يسه رقب حتى يزول عنه على أن الفرع إذا وجد حوالم تكن حريته من قبل أبيه ألا ترى أن العتيق المذكور إذا تزوج بامه الغير فأولادها كان الولد رقيقاً للغير فأى رق أزاله عن فرعها بآرائه عن أصله وأما قوله انتقل نصيبه اليه فليس مطابقاً بل مغايراً إلى غاية مخصوصة لا يجوز الغاؤها وهي بلوغ عدد العتقاء خمسين فإن قلت إذا بقي من أولاد العتقاء عدد يزيد على الخمسين كان ذلك مانعاً من قسمة الربيع شطرين لأن العتيق الزائد على الخمسين إذا مات عن ولد صار كأنه موجود بوجود ولده المستحق لنصيبه لأن عصبه كل عتيق يقومون مقام ذلك العتيق فلم تنقض العتقاء الخمسون قلنا لا نسلم أن استحقاق الولد لنصيب الأب يجعل الأب في حكم الموجود وعصبه العتيق لا تقوم مقام العتيق في وجوده بل تستحق نصيبه الذي كان له لا غير إلى الغاية التي عينها الواقف على أنه إذا قامت ان العصبه قائمة مقام العتيق يلزم أن ينظر في الأولاد الموجودين الآن الزائدين على الخمسين هل هم أولاد خمسين من العتقاء فما دونهم يلزم أن يقولوا بقسمة الربيع شطرين لأن العصبه وان تعدوا يقومون مقام أصلهم الواحد فتحققت الغاية فكيف يكون العدد الزائد على الخمسين من الأولاد مطلقاً مانعاً من قسمة الربيع فإن قلت الواقف جعل الولد قائماً مقام أصله وحائراً نصيبه فيكون الأصل العتيق موجوداً شرعاً بوجود فرعه حسناً قلنا الواقف لم يجعل الفرع قائماً مقام الأصل في الوجود وإنما جعله مستحقاً لنصيبه بعد موته ولا يلزم من ذلك أن يكون موجوداً شرعاً بل الموجود شرعاً وحسناً إنما هو فرعاً لانتقال نصيب والده الذي قد مات اليه لا يصح أحداً أن ينكر ذلك من ذوى العقول سيما من مارس المنقول والمقول وإذا تقررت ذلك علمت أن الحق الذي لا يستراب والصواب الذي لا يشك فيه أولو الالباب انه إذا انقرض العتقاء الذين بأشهرهم العتق وبقي من أولادهم عدد يزيد على الخمسين سواء نشأوا عن خمسين فما

دونهم من الأصول أو عن أكثر من خمسين منهم قسم ربع الوقف شطرين شطر للحرم الشريف النبوي وشرط الأولاد العتقاء المذكورين على حكم بشرطه الواقف عملاً بصريح قوله بظاهر عبارته ولا يقبض بما توجهه المخالفون من ارتكاب التحولات البعيدة والتكليفات الشديدة الغير سديدة التي ينبو عنها الطابع السليم والذهن المستقيم ومنها الجواب عن ذلك يستدعي تهديد مقدمة وهي أن الأصل في الكلام الحقيقة فإذا أراد أحد أن يخرج عن حقيقة إلى المجاز فلا بد له من داع يدعو اترك الحقيقة إلى المجاز والا لكان عبثاً ثم علاقة ارتباط بين المعدول عنه والمعدول اليه والاصح إطلاق كل لفظ على كل معنى ثم قرينة صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي والابتعاد لكونه الأصل وهذا القدر مما لا نزاع لفاضل فيه لا يطابق كتب الأصول بل وكتب البلاغة عليه غالباً ولو أردنا الاستشهاد على ذلك من كلامهم لعل الحال وأدى إلى اللال لا يقال ان الداعي إلى المجاز والقرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة واحد لاجتماعهما في ان كلا يصرف عن ارادة الحقيقة لانا نقول افتراقهما في عد كل شرطاً على حاليه يابى ذلك وأيضا للداعي شرط للمعدول ومعناه جواز ترك الحقيقة إلى غيرها والقرينة شرط لمنع تبادر الحقيقة لاصالتها واختلاف الاثرين يدل على اختلاف المؤثرين وأيضا فاعتبار القرينة بعد اعتبار الداعي بل وبعد اعتبار العلاقة لما لا يخفى من أن طلب ما يصح الإطلاق المجازي لا يحسن الا بعد معرفة ما يجوز المصير اليه وان طلب ما يمنع مبادرة الأصل إنما يتأتى بعد صحة استعمال الفرع وإنما تعرضنا لذلك لادعاء بعض الاعيان له عند مناظرته فيما كتب به في هذه المسئلة غير أنه رجع إلى الحق في ذلك لما عرفه وإذا تمهدت هذه القاعدة وتأنى كدت هذه الفائدة فاعلم أن حامل العتيق في هذا السؤال على ما يشمل ولده لا يتخلوا ما أن يسلك الطريق الجادة وهي أن استعمال اللفظ في حقيقة ومجازاً أيضاً كما هو معتاد بين الحجاب وشارحه العبد والتاج السبكي وغيرهم بدليل سوتهم ما عدا ذلك مساق الآراء الضعيفة والمذاهب المرجوحة لتدبرهم الأول وترجيحهم الثاني وتوجيهه أو يسلك طريق الشافعي رحمه الله تعالى وهي استعمال اللفظ في حقيقة ومجازاً على التوزيع وعلى كلا التقديرين فالمتجوز مطالب بالداعي لما سبق فإن زعم أنه الاختصار يلو عن المعنيين بلفظ واحد أما حيث عبر عن كل معنى بلفظ فإني يدعى له الاختيار وكيف يدعى زيادة البيان والمعنى المجازي أما فرع العتيق أو المركب من العتيق مع فرعها وكون لفظ العتيق بمفرده أوضح دلالة على الفرع أو عليه مع أصله من لفظ الولد أو العتيق وولده مما لا يدعى الاسهوا أو عنادا لما علم من أن الحقيقة مقام تهمير أوضح دلالة على المعنى من المجاز ولو اختلف بقرائن شتى لان قصارى أثر القرائن أن تلحق المجاز في الوضوح بالحقيقة وأقوله بالقرائن بل بالقرينة الواحدة فكيف بالمساواة فضلاً عن الزيادة ولا رد على ذلك زعم صدر الشريعة رحمه الله تعالى عند تعدد أقسام الداعي أن بعض المجازات أوضح دلالة من الحقيقة لقول السعدى في التلويح بعدما أورد ذلك ان أراد بالمعنى ما يقصد من اللفظ حقيقة أو مجازاً كالخج والعلم مثلاً فلا خفاء في أن دلالة لفظ الموضوع له عليه أوضح عند العلم بالوضع من دلالة لفظ الشمس والتورولومع ألف قرينة فان فرضنا الظاهر بالداعي بقية المطالبة بالقرينة الصحيحة فان قيل هل كون الولد قائماً مقام أبيه وحائراً نصيبه عند عدمه ومكتسب الحرية عن حريته قلنا هذه العلاقة مع ما فيها قصارى أمرها أن تصح إطلاق العتيق مجازاً على ولده ليس غير وليس هذا المجاز هو المزداد هنا على كمالنا الطريقين لما لا يخفى فيبقى الطالب متملقاً بعلاقة هذا المجاز الخاص الذي هو الكل الجموعى وعز أن يظهر بذلك فقد قال المولى سعد الدين في حاشية العبد عند الكلام على هذا المقام ان أريد الجموع لا من حيث تغلق الحكم بالجموع من

وأنت سفيهة في صدق مدعى الصحة بميمه أو بصدق من ادعى جهله أو بسفه أو لاد من بينه وهل يشهد لقبول قول من ظن صحة دعوى بها ما في ذوى شخص لا سلام زكريا فمن أراد سفر اوله عند زوجته أساور ذهب فقال لرجل أقرضني ديناراً ذهباً مثلاً وخذ الأساور عندك إلى أن أحضر فأقرضه وقال له أرسل زوجتك غداً تأخذها من زوجتي وسافر ثم أخذتها زوجة المقرض ودفعها لزوجها ثم قالت زوجة المقرض ما جعلت الأساور عند المقرض الا خوفاً عليها معنى خاف بالطلاق أنه ما جعلها عنده الا رهناً طائفاً أن ما فعله رهن فهل يقع عليه الطلاق فأجاب بأنه لا يقع عليه بذلك طلاق اه (فاجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق في قوله مستى أخرجه منه ويقع في قوله متى خرج الا ان قال أردت به أن لا يخرجني فقبل منه ولا يقع بخروجه المذكور طلاقاً ويقع عليها بقوله المذكور الطلاق الثلاث وان اعتقد صحة الاعتراض وكانا جاهلين بقدر حقوقها عليه فقد قالوا في ضبط ما يقبل ويدين ان لم يدعه الشخص مع الطلاق لفظاً مراتب احداها أن يدعى ما رفع ما صرح به كان قال أردت طلاقاً لا يقع لم يقبل ولم

اللفظ والظاهر كأن قال أنت طالق ثم قال أردت عند دخول الدار أو مشيت زيدا فلا يقبل ظاهره ويدن الثالثة أن يدعى تخصيص عام فيقبل ظاهره بقرينة ولا يقبل بدونهما ويدن وقالوا لو خاطب زوجته بالطلاق في ظلمة أو من وراء حجاب وهو يظن أنها جنية طاعت ولو نسي أن له زوجة أو زوجته بها أبوه في صغره أو وكيله في كبره وهو لا يدري فقال زوجته طالق أو خاطبها بالطلاق طاعت لأنه أوقع الطلاق في محله وظنه غير الواقع لا يدفعه ويقع عليه الطلاق الثلاث أيضا في مسألة أن أراأتني المستشهد به الماذكرته نعم انما يصح ما ذكره اذا قصد بقوله فانت طالق الثلاث ثم انه ظن وقوع الطلاق الثلاث بآرائها ثم قال أنت طالق ثلاثا فاصدا به الاخبار عن الواقع فانه لا يقع عليه به الطلاق ومثله ما لو قال اهان أراأتني من صدائك فانت طالق فآرائه ثم ظن وقوع الطلاق بآرائها ثم قال اهان أنت طالق فاصدا الاخبار عن الواقع وقد يخرج الطلاق في مسئلتنا وقصد تعليقه على صحة التعويض بلا لفظ من ألفاظ التعليق لا يدفعه وفي فتاوى ابن الصلاح رجل قال لزوجة يان وهي الله

وسوى بين ذكرهم وأنشأهم ومذهبهم ما قال ان من مات منهم وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وهو معلوم بلا مبره ومقرر بلا شبهة ان الولد هنا حقيقة في فرع من بشره العتق أليس الدلالة على الفرع بلفظ حقيقة مما يعين ان المراد بالعتيق حقيقة فقط دون مجاز فكيف يسوغ لدع أن يدعى ان لفظ عتيق مستعمل في هذه العبارة فيمن بشره العتق وفي فروعه سواء أقلنا ان ذلك مجاز أو حقيقة ومجاز على التوزيع أفتخلفا أن أحدا من الفضلاء بل من العلماء قال اذا اجتمع من لفظ واحد في تعبير واحد حقيقتان ألفتنا مدلول أحدهما اعتباطا وجهلناه مدلول المجاز بالآخرى وهل ذلك الاعتناء رأيت رجلا شجاعا اذا غاب الاسد خلفه في شجاعته فالاسد بمثابة العتيق لتأصل الوصف فيه والغبية بمثابة الموت والرجل الشجاع بمثابة الولد والخليفة في الشجاعة بمثابة قيام ولد العتيق مقامه في حوز نصيبه ولا يلق بليب ولا ينبغي لأرب أن يخالفه شك أو يراجه وهم في أن المراد بالاسد في هذه العبارة الهيكل السبي المخصوص فقط وبالرجل الشجاع الذكر البالغ من بني آدم والالزم اهمال المعنى الحقيقي مع تأنيبه وإعمال المعنى المجازي مع عدم تأنيبه وكلام الرافعي رحمه الله تعالى شاهد صدق على ما ادعيته وهو ما حكاه عن الأصحاب أنه لو قال وقفت على أولادى هل يدخل أولاد الأولاد وجهان أحدهما لا ثم قال وقد يقسرن بما يقتضى الجزم بخروجه من كقوله وقفت على أولادى فاذا انقضوا فعلى أسفادى فهل ذلك الآن ثم حقيقتين أحمل كل منهما في مدلوله فاذا لم يجد له المدلول المجازى مكانا تنزلنا حيث لا منزل وكافنا القول بمساواة التبر للزب الاسفل وسلمنا ما ادعيته قرينة أفلا تجعلونه مساويا لقرينتنا فيعارضان فتبسطان وترجع الى العمل بالحقيقة لما سبق من كلام الكمال فان قلت ان الكمال عقب ما حكته عنه بقوله وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا لم يكن استعمال المجاز كثرة لوازى بها الحقيقة بحيث يتساوىان فهما عند الإطلاق كما نقله المصنف عن القواطع لابن السمعاني قلنا كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا أقول ان لفظ عتيق في دلالة على من بشره العتق كهو في دلالة على ولده وحده أو معه وأن المعنيين متساويان فهما وبدارا الى الذهن عند الإطلاق لا أحسب أن أحدا يلزم ذلك اللهم من أغشى التعصب بصير بصرته وحلى ظاهره بتعويل سريره واذا تقرر ما أثرنا اليه وتبين مانيتها عليه فالحق الذى لا مبره فيه والصواب الذى لا خطأ يعتريه أن يستحق أهل الحرم الشريف النبوى مشاطرة العتقاء في الرجع عند بلوغ العتقاء بالتناقص خمسين نفرا كما شرطه الواقف وعدم قيام أولاد الزائدين على خمسين مقامهم فى العد على أهل الحرم لحرماتهم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل هذا بعض ما تيسر من الاجوبة على هذا السؤال والثانى منها مالسكر ولرابع لحنفى والبقية للشافعية فهل يعتمدون فى هذه المسئلة ماذا منها فان الخطب فيها عظيم بين المفتين والتنازع الشديد في تحريرها قد تفانى بين أئمة المسلمين من أبواب المذاهب الأربعة وولاة الشريعة المطهرة بحيث ان كثير من أفتوا ثم رجعوا ثم أفتوا ورجعوا ولم تزل العلماء فى ذلك على التناقض والتخالف فلعل بجوابكم يحصل التوافق والتأليف جزاكم الله سبحانه وتعالى خيرا عن الاسلام والمسلمين ومنكم يقربه وجوده وكرمه في بلد الامين آمين (فاجاب) بقوله ما ذكر في الاجوبة الثلاثة الاول من قيام الولد مقام أبيه للقرينة التى أشاروا اليها بناء على أن ذلك من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو من باب المشترك وذكر القرينة لمزيد التقوية ودفع الخلاف لا لا اشتراط لما يأتي فيه هو الملائق بالقواعد الفقهية والاستعمالات الشرعية أو العرفية التى عليها مدار كتب الاوقاف كما استراه مصرحاه في كلام الاغتوماذكر في الجوابين الأخيرين من عدم قيام الولد مقام أبيه لعدم اتضاح الداعى الى التجوز والعلاقة المصححة والقرينة المانعة من إرادة الحقيقة بناء على أن ذلك من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز هو الملائق

مهرك فانا اطلقك فقالت ان الله قد وهبك فقال لها أنت طالق ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق أولا فاجاب بأنه يقع الطلاق الثلاث ويبرأ الزوج من المهر ان كانت أرادت باللفظ المذكور ذلك وان لم ترده فلا يبرأ فان انضم الى عدم إرادتها إرادة الزوج ايقاع الطلاق في مقابله فلا يقع حيثن اه وقوله لعدم وقوع الطلاق ضعيف ولا مشبهة بين مسئلتنا وبين ما أفتى به شيخنا في مسألة الاساور كما يظهر بادنى تأمل ومضى اختلافنا في صحة البراءة وعدمها فالقول قول مدعيها بيمينه وأما دعوى الجهل بقدر المبرأ منه فقد قالوا لو أبرأ المدون ثم ادعى الجهل بقدر المبرأ منه فان باشر سيب الدين بنفسه كالبيع والابارة أو رجع اليه عند السبب كالثيب في الصداق لم يقبل والافعل (سئل) عن حلف بالطلاق من زوجته انه لا يرجع مطلقته فوكل من راجعها فهل يقع عليه الطلاق كولو حلف لا يزوج فوكل من تزوج له لان الوكيل سفير محض فيه ما أولا يقع كما أفتى به البلقينى وهل لو فعل ذلك بناء على قول القاضى انه لا حنث برجعة الوكيل بحث أولا كما هو ظاهر

(فاجاب) بانه بحث برجة
وكيله لاذ كروما فني به
البلقي من عدم حنثها
جار على ما رجة في مسئلة
التزوج من عدم الحنث فقد
قالوا في تصحيحه ان الحنث
مخالف لمقتضى نصوص
الشافعي وقاعدته وللا دليل
وللا كثرين ونقل في
حواشيه أيضا عدم الحنث
عن الأكثرين وقال انه
الصواب ولا بحث بها اذا
اعتمد على قول القاضي
المذكور (سئل) عن
حنث بالطلاق ليعضين
فلانا حنثه يوم كذا وكان
معسرا حين خلع موغاب
على طنه عدم بشاره في ذلك
اليوم واستمر معسرا فهل
يقع عليه الطلاق لانه
تعلق ببعض اليوم كما اتفق
به الشيخ زكريا في حنث
بالطلاق انه لا يسافر بزوجته
الحجاز فهل يحنث بمفارقة
عمران بلده حتى يكون له
مراجعتها أولا يحنث الا
بوصوله أرض الحجاز
فاجاب بانه يحنث بمفارقتها
العمران لانه يقال فيه
عرفا سفر الى الحجاز هذا في
الظاهر حتى لو لم يصل الى
الحجاز تبين انه لم يحنث كالمو
علق الطلاق بالحيض فانه
يحنث بظهوره فان
نقص عن يوم وليلة تبين انه
لم يحنث اه أولا حنث
تنهى المدة وما الفرق

الرافعي صرح بخلافه في مواضع فتعين أن يحسنه لذلك انما هو تتبع لبعض الاصوليين كابن القشيري
قال لانه ليس موضوعا للجميع بل لا اتحاد مسجياته على البدل اه وحمل الخلاف كما علم مما تقدم
حيث لا قرينة تعين أحد معانيه بعينه فان وجدت حمل عليها قطعاً * (تنبيه) * ما قدمناه عن
الشافعي رضي الله تعالى عنه من أنه يوجب حل المشترك على جميع معانيه هو ما اشتهر عنه في كتب
المؤخرين من الاصحاب وانكر ذلك ابن تيمية وقال ليس للشافعي نص صريح فيه وانما استنبطوا هذا
من نصه فيما لو أوصى لمواليه أو وقف عليهم وله موال من أعلى ومن أسفل أنه يصرف للجميع وهذا
استنباط لا يصح لاحتمال أنه يرى أن اسم المولى من الاسماء المتواطئة وانه موضوع للقدر المشترك
بين الفريقين وهذا الاحتمال فكيف يحكى عنه ذلك قاعدة كلية اه والقول بالتواطئ بان يكون
موضوعا لمعنى واحد على جهة التواطئ وهو الموالاة والمناصرة نقلة ابن الرفعة عن شيخه عماد الدين
في المطالب ثم رده بما فيه خفاء وتوضيحه أنه لو كان من باب التواطئ لم يأت الخلاف هل نصح
الوصية والوقف أولا وعلى الصفة هل يحصل عليهما أو على المولى من أعلى أو على المولى من أسفل
أو يوقف أقوال فانخلافهم فيه كذلك صريح في أنه من باب المشترك لا من باب التواطئ فاندفع
اعتراض ابن تيمية أيضا بان أن تجوز به احتمال التواطئ في لفظ المولى غير صحيح وأن استنباط
الائمة المذكور صحيح لا اعتراض عليه ولقد قال السبكي عن ابن تيمية وهذا الرجل كنت رددت
عليه في حياته في انكاره السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي انكاره وقوع الطلاق اذا حلف
به ثم ظهر لي من حاله ما يقتضي انه ليس ممن يعتمد عليه في نقل تفريده لاسرعه الى النقل بفهمه
ولا في بحث ينشئه لطلعه المقصود بغيره وخروجه عن الحد جدا وهو كان مكررا من الحفظ ولم
يتهدب بشيخ ولم يرتض في العلوم بل يأخذها بذهنه مع جسارته واتساع خياله وشغب كثير ثم
بلغني من حاله ما يقتضي الاعراض عن النظر في كلامه جلة وكان الناس في حياته ابتلوا بالكلام معه
لرد عليه وجلس باجماع العلماء وولاة الامور على ذلك ولم يكن لنا غرض في ذكره بعد موته لان
تلك أمة قد دخلت ولكن له أتباع يتبعون ولا يعون اه وانما ذكرت المبالغة في الرد عليه ثم
عقبته بكلام السبكي هذا لاني رأيت من يعترض على الشافعية في حلهم المشترك على جميع معانيه
ويحجج بكلام ابن تيمية هذا وقد دل كلام الشافعي في مواضع من الام وغيرها على حل اللفظ المشترك
على جميع معانيه كما قررت في محلها والاعتراض بانه لم يحمل الشق على معنييه الاجر والابيض
غفلة عن ان سبب تخصيصه له بالاجر ورود التقييد به في حديث وكذا حيث خصص مشركا بأحد
معانيه فانما هو لدليل أو قرينة كما يعرف بتأمل مواقع كلامه واستنباطاته ثم الخلاف في حل
المشترك على جميع معانيه انما هو في السككي العددي أي في كل فرد فرد وذلك بان يجعله يدل على كل
منها على حدته بالمطابقة في الحالة التي يدل على المعنى الآخرها وليس المراد السككي المجموعي أي يجعل
مجموع المعنيين مدلولاً معابقا كدلالة الخسة على آحادها ولا السككي البدلي أي يجعل كل واحد مدلولاً
مطابقا على البديل ومن هنا قال ابن عبد العزيز في شرح البرزوي بحمل الخلاف فيما إذا أريد
بالمشترك كل واحد من معنييه وأما ارادة المجموع من حيث هو مجموع فلا نزاع فيه لانه يصير كل
واحد من المعنيين جزء المعنى بخلاف الأول فانه يصير كل واحد منهما هو المعنى بتمامه وقيل الخلاف في
السككي المجموعي لان أكثرهم صرحوا بأن المشترك عند الشافعي كالعام اه وهذا النقل عن الأكثر
يعرف بغيره أن حل المشترك على معانيه هل هو من باب العموم أو الاحتياط وفيه طريقتان
أحدهما وعليه امام الحرمين والغزالي وابن القشيري واللا مدي وابن الحاجب انه كالعام وان
نسبة اللفظ المشترك الى جميع معانيه كنسبة العام الى جميع أفراده والعام اذا تجرد عن القرائن

بالقواعد الأصولية لكن المدار في الفتاوى انما هو على كلام الفقهاء وتصرفاتهم التي ذكرها في كلام
الواقفين دون تدقيقات الأصوليين والنهاية وغبرهما ومن ثم قالوا ليس للأصولي الماهر الاقتداء لان
المفتي ان كان مجتهدا فعلم الأصول وحده لا ينفعه في استخراج الاحكام في الوقائع الجزئية كما هو
واضح وان كان مقلدا فهو مرتبط بكلام أئمة الفروع دون أئمة الأصول فاتفق أن علم الأصول
وحده مثلا لا يدار عليه الاقتداء في المسائل الجزئية وانما المدار على علم الفروع وتصرفات أهله حتى
لا يسوغ للمفتي الخروج عن تصرفاتهم وقواعدهم وحينئذ فلنا هنا كلامان (الكلام الاول) في بيان
الأدلة الواضحة من كلام الفقهاء على شمول العقائد في عبارة الواقف السابقة في السؤال لأولادهم
(الكلام الثاني في الكلام) على تلك الاجوبة واحدا فواحدا وبيان ما في كل منها من المقبول وغيره
والكلام الاول فيما ذكر وفيه بحثان (البحث الاول) في تحقيق خلاف ما أطيعت عليه الاجوبة الخمسة
من أن أولاد العتيق لا يتناولهم لفظه الا بحجازا وبيان ذلك أن الروايات من أئمة أصحابنا وناهيك
به يقول لو أحرقت كتب الشافعي رحمه الله تعالى أمليتها من حفظي قال في بحره الذي هو من
أجل كتب المذهب اثر الكلام على مسئلة الوقف على الموالى فرع لو قال على موالى من أسفل
ولولاه موال من أسفل لم يدخل في ذلك الامواله ولم يدخل فيه موالى ولده ثم قال فرع قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه في البويطى ويدخل فيه أولاد الموالى ولا يدخل فيه موالى الموالى
لان ولاية موالىهم لهم دونه وولاية أولادهم له دونهم اه فتأمل كلام الشافعي هذا وفرقه بين
أولاد الموالى وموالى الموالى بان الاولين ولاؤهم له والاخرين ولاؤهم لمواليه لانه تجدد قاضيا
في مسئلتنا بان العقائد تشمل أولاد المعتنقين بالمباشرة حقيقة لا بحجازا فيكون مشتركاً بينهم وبين
أولادهم وأولاد أولادهم وهكذا فصدق على الشكل صدقا واحدا بناء على جواز بل وجوب حل
المشترك على جميع معانيه سواء أكان باللفظ المفرد المنكر أم المعروف أم باللفظ الجمع خلافا لمن فرق
وهو مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ونفسه امام الحرمين في تخصيصه لتقريب القاضي أبي بكر
الباقلاني عن مذاهب المحققين وجاهل الفقهاء وقال صاحب الكبريت الاجر انه مذهب أكثر
أصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وحكام أنوسفيان في العيون عن أبي يوسف ومحمد وحملوا
من حلف لا يشرب من الاناء على الكرع والشرب من الاناء وحمله أبو حنيفة على الكرع ونسبه
القاضي عبد الوهاب لمذهبهم قال وهو قول جمهور أهل العلم وعلى جواز استعماله في جميع معانيه
اختلفوا هل هو بطريق الحقيقة أو المجاز قال الاصمغاني واللاتق بمذهب الشافعي رضي الله تعالى
عنه أنه بطريق الحقيقة لانه يوجب حمله على الجميع ونقله السيف الآمدي عن الشافعي
والقاضي كسائر الالفاظ العامة في صيغ العموم واهذا جلت عند التجرد عن القرائن على الجميع
وقيل انه بطريق المجاز ونقل عن الشافعي أيضا ومال اليه امام الحرمين واختاره ابن الحاجب
وغیره والمعتد عند أصحابنا الاول ومن ثم قال الاستاذ أبو منصور من أكثرهم ان وجوب حمله
على جميع معانيه اذا تجرد عن قرينة صادقة هو قول أكثر أصحابنا وقال ابن القشيري ان
كلام الشافعي دال على ذلك قال جمع ولان ذلك لو لم يجب فالما أن يجعل على واحد منها ويلزم
التحكم أو تعطيل النص لان العمل بالدليل واجب ما أمكن وليس من عادة العرب تطعيم المراد
باللفظ المشترك من غير قرينة فيصير انتفاء القرينة المخصصة قرينة أي قرينة على التعميم ولما فيه
من الاحتياط على ما يأتي وقول الرافعي في التدبير الاشبه أن المشترك لا يراد به جميع معانيه ولا يحمل
عند الاطلاق على جميعها ردوه بانه بحث مخالف لمقول المذهب فلا يقول عليه ومن ثم قال الزركشي
ليس كما قال وانما هذا مذهب الحنفية كما قال أبو زيد الدبوسي في تقويم الأدلة على أنه أعني

(فاجاب) بانه لا يقع عليه
الطلاق المعاق بعدم
القضاء الا بانتهائه في ذلك
اليوم المعين بشرطه وغاية
ظن الخالف باعساره فيه
لا يقتضي وقوع الطلاق
بمجرد الحلف لان لا يخرج
القضاء عن الامكان فلم
يتحقق العجز في الحال فقد
قالوا ان الطلاق المعلق بصفة
لا يقع قبل وجودها سواء
أكانت ممن يتحقق حصولها
كسعي الشهر أم لا يتحقق
كدخول الدار ومكاملة الغير
وانه لو قال ان لم تخبريني
بعدد هذه الرمانة قبل
كسرها فانت طالق أو ان
لم تخبريني بعدد ما في هذا
البيت من الجوز اليوم
فانت طالق أو ان لم تخبريني
قوى ما أكلت عن قوى
ما أكلت وقد اختلفا
فانت طالق وقد التعمين
لم يقع الطلاق فيها الا عند
الياس منه وتنازل ذلك
كثيرة وما عجز لاقتناء شيخنا
في مسئلة القضاء معناه وقوع
الطلاق بمجرد الحلف فهي
مساوية لمسئلة السفر هذا
مع أن ما ذكره فيها مخالفه
نقل الشيخين في تعليقات
الطلاق انه لا بد من النظر
في التعليقات الى اللفظ والى
السابق الى الفهم في العرف
الغالب فان تطابقا فذلك
وان اختلفا فكلام الاصحاب
يعمل الى اعتبار الوضع

والإمام والغزالي يريان
اتباع العرف ثم صحيح
الشيخان في مسائل الشتم
والإيذاء فيما إذا أطلق ولم
يقصد المكافأة لكن عم
العرف به أن المراسي
الوضع لان العرف لا يكاد
ينضبطين مثل هذا وقضيته
أن لا يقع عليه الطلاق الا
بوصوله الى الجواز (مثل)
من شخص أحد الخروف
غيره وفيه خلاف صاحب
الطلاق انه ان لم يعلم ان خروفا
غيره فلا أكله فهل يحل
بكلامه قبل اعطائه خروفا
(فاجاب) بانه لا يقع الطلاق
بتكليمه اياه الا عند اليأس
من اعطائه خروفا اذا لا يقوت
اعطاؤه الا بذلك (مثل)
عن قال زوجته الطلاق
يلزم من متى بعد الجارية
تزوجت هل يعتبر تزويجه
على الفور بعد بيعه الجارية
(فاجاب) بانه لا يعتبر
فيه الفورية اذ الصيغة
المذكورة لا تقتضيه (مثل)
عن شخص قال لزوجته
أنت باردة عن عظمي ولم
ينوبه طلاقا هل يقع به
أولا (فاجاب) بانه لا يقع
به طلاق (مثل) عن
شخص حلف بالنكاح
لا قضيتك حقل عند رأس
الهلال الا أن تؤخرني فهل
إذا أخره ترتفع الميثان رأسا
وهل يعتبر في تأخير اللفظ
وهل هذا الاستثناء متصل

يجب حله على جميع أفراد بطريق الحقيقة فكذا المشترك وتضعيف التعشواني له بانه يلزم عليه
أن اللفظ حينئذ متواطئ لا مشترك وبان الآية لم يريدوا العموم وانما وهم الناقل عنهم ذلك مردود
بان توهمهم النازل عن الآية وهم ومرادهم أن المشترك كالعام في معنى استغراقه لمدلولاته
وجوب حمله على جميعها حيث لا قرينة فهو كالعام من هذا الوجه لأن الأفراد الداخلة تحت
المشترك كالأفراد الداخلة تحت العام حتى يلزم التواطؤ لامن كل وجه كيف وأفراده محصورة
بخلاف العام وقد حمله على معانيه حتى في الشكوة المفردة والفعل مع أنه لا عموم فيها ثانيهما وعليه
الفخر الرازي أنه من باب الاحتياط لانا ان قلنا بالتوقف لزم تعطيل النص لاسيما عند الحاجة أو
حلتاه على أحدهما لزم التحكم فلم يبق الا الحمل على الجميع وهو أحوط لاشتماله على مدلولات اللفظ
بأسرها ولأن تأخير البيان عن وقت الحاجة يمنع فاذ جاء وقت العمل بالخطاب ولم يبين أن المقصود
أحدها علم أن المراد الكل وعلى ذلك جرى ابن دقيق العيد فقال ان لم تقم قرينة على تعيين أحدها
حلتاه على الكل لانه مقتضى اللفظ وضعه بل لان اللفظ دال على أحدهما ولم يتعين ولا يخرج عن
عهدته الا بالجميع اذا تقرر ذلك ظهر وانضم ما مر من ان المولى مشترك وان لم يحتمل على جميع
معانيه وأن ما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه من تناوله لاولاد العتيق هو الحق الواضح الذي
لا غبار عليه ولا نقض يتطرق اليه واذا ثبت فيه ذلك ثبت في العتقاء فان قلت ما الجامع بينهما حتى
يكون مشتركا كالأول قلت الجامع بينهما أن كلا منهما لم تعلم حقيقة ومدلوله ومسماه الا من جهة
الشارع صلى الله عليه وسلم حيث قال في الخبر المتفق على صحته انما الولاء لمن أعتق فكان من
الحقائق الشرعية وهي غالبا مقدمة على الحقائق اللغوية والعرفية والفرق بين هذه الحقائق الثلاث
يعرف من قولهم الوضع المعتمد اما وضع اللغة وهي اللغوية كالاسد للعبوان المفترس واما وضع
الشرع وهي الشرعية كالصلاة للاركان وقد كانت لغة لادعاء واما وضع العرف وهي العرفية بأن
ينقل اللفظ أهل العرف عن وضعه الأصلي الى ما يمتدارفونه بينهم والأصل اللغوية اذ كل من الشرع
والعرف ناقل للموضوع اللغوي الى غيره فالوضع في اللغوية غيره فيها اذ الأول تعليق اللفظ بأزاء
معنى لم يعرف بغير ذلك الوضع والثاني والثالث بمعنى غلبة الاستعمال في غير ما وضع له لغة اذ لم
ينقل عن الشارع أنه وضع لفظ نحو الصلاة والصوم بأزاء معانيها الشرعية بل غلب استعماله
لهذه الالفاظ بأزاء تلك المعاني حتى صارت الحقيقة اللغوية مهجورة وكذلك العرف فان أهله
لم يضعوا القارورة مثلا للطرف من الزجاج على جهة الاصطلاح كما أن الشرع لم يضع لفظ الزكاة
لقطع طائفة من المال انصوافقراء بل صارت هذه الالفاظ شرعية وعرفية بكثرة الاستعمال دون
أن يسميه تعريف بتواضع الاسم والتحقيق أن للشرع وضعها ك اللغة فان الوضع تعليق لفظ بأزاء
معنى لكن يختلفان في سبب العلم بذلك فهو في اللغة اعلام الغير بانه وضع لذلك وفي الشرع والعرف
كثرة الاستعمال وفي الحصول وغيره المراد بالشرعية اللفظة التي استعملت وضعها للمعنى من جهة
الشرع وهو معنى قول غيره ما كان معناه ثابتا بالشرع فالاسم موضوع له فيه وقال ابن بري ان
تارة يستفاد المعنى من الشرع واللفظ من اللغة وتارة عكسه والكل أسام شرعية قال الزركشي
وهل المراد بالحقيقة الشرعية كل ما ورد على لسان حجة الشريعة مما هو مخالف للوضع اللغوي
أو وان واقفه الظاهر الأول فاطلاق حجة الشرع لفظ الصلاة على النعاش في مواضع لا ضرورة بنا الى
صرفه عن حقيقته اللغوية الى مجازة الشرعي اذ الحقيقة اللغوية متى أمكن شام يكن بحاجة الى ادعاء
المجاز الشرعي وتنقسم الحقيقة الشرعية الى أربعة أقسام الأول أن يكون اللفظ والمعنى معلومين
لاهل اللغة لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى كلفظة الرحمن لله الثاني أن يكونا غير معلومين

لهم كأوائل السور الثالث أن يعلموا اللفظ دون المعنى كلفظ الصلاة الرابع عكسه كلفظ الاب لا
تأكله البهائم ولهذا لما نزل قوله تعالى وفا كاهن وأبا قال عمر ما لا يجوز في بعض هذه الأقسام
بأنه يستحيل نقل الشرع اللفظة لغوية الى معنى مجازي لغة ولا يعرفهما أهل اللغة وتوزع أيضا في
وقوع الشرعية والأصح عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وقوعها وأجمع عليه أصحاب الشافعي رضي
الله تعالى عنه الا أبا حامد المروزي فإنه زعم أن جميع الاسامي باقية على وضعها اللغوي قبل
الشرع أي والشرع انما اعتبر زيادة أركان وشروط وقيد للاعتداد بها وعلى هذا أبو الحسن
الاشعري والقائلون بالوقوع اختلفوا ففرقة على انها حقائق وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها
المعنى اللغوي أصلا وليس للعرب فيها تصرف فليست مجازات لغة فان وجدت علاقة بين المعنى اللغوي
والشرعي فهو أمر اتفاق غير متناظر اليه وفرقة وهم جمهور أهل العلم على أنها مأخوذة من الحقائق
اللغوية تجوزا بان استعمل لفظها للحدول الشرعي لعلاقة واختاره الامام في الحصول ونص الام صريح
فيه بالحاصل أن الذي عليه جمهور أهل العلم وكافة أهل اللغة أنها أسماء قد كان لها في اللغة حقيقة
ومجاز حقيقة ما نقلها الشارع عنه ومجازها ما نقلها اليه لعلاقة بينهما ما ثم المثبتون اتفقوا على
الوقوع في الشرعية وانما اختلفوا في الدينية كالإيمان هذا هو المشهور ومنهم من عكس ذلك وبين
القاضي حسين في تعليقه أن الشارع قد تصرف بالزيادة من كل وجه كالصلاة فانها لغة الدعاء فأبقاء
وزاد عليه معتبرات أخرى بالنقص من كل وجه كاللحج فإنه لغة القصد وبالزيادة من وجه والنقص
من وجه كالصوم فإنه لغة الامساك وشرعا امساك مخصوص مع النية واعلم أن الشرعية تطلق على
ما في كلام الشارع وما في كلام حجة الشرع من المتكلمين والفقهاء كما ذكره القاضي عضد الدين
قال لكن الثانية ليست حقيقة شرعية بل عرفية وان هذه الاسماء اذا وجدت في كلام الشارع
مجردة عن القرينة محتملة للمعنى اللغوي والشرعي فعلى أيهما تحمّل من أثبت النقل وهو الأصح
كما قال انما المحمولة على عرف الشارع لان العادة ان كل متكلم يحتمل لفظه على عرفه وقبل
يجب الوقف ومحل الخلاف في التي في كلام الشارع أما التي في كلام حجة الشرع فتحمل على المعنى
الشرعي بلا خلاف لانها بالنسبة اليهم حقائق عرفية لا حاجة لهم فيها الى القرينة كما هو حكم سائر
الحقائق واذا قد انضج ما قررناه وتأييد ما بيناه في الحقيقة الشرعية كالولاء انضج ما قلناه في العتيق من
أنه كالمولى للجامع الذي قدمناه وبيانه ان ثبوت الولاء للمعتق على العتيق وقروعه وتسميته موالى
وعتقائه له انما عرف من الشارع سميا عند توهم أقوام في قضية بريرة أن الولاء يكون لغير المعتق
فبالغ صلى الله عليه وسلم في الرد عليهم على منزه الشريف وبين أن الولاء خاص بمن أعتق فأفهم
أن بينهما تلازما في الانبئات والنفي حينئذ كما سميت أولاد العتيق موالى حقيقة شرعية كما هو نص
الشافعي رضي الله تعالى عنه وظهر مما تقرر من مباحث الحقائق الشرعية فكذا يعمون عتقاه شرعا
أيضا لان ذلك أعني انجرار آثار العتق اليهم المستلزم لتسميتهم عتقاء لم يعرف الا من الشارع
فليكن اطلاق لفظ العتيق عليهم حقيقة شرعية لان الشارع بين بالحق الانباء بالآباء في أنه ثبت
لهم ما لا ياتهم أن الكل يعمون عتقاء شرعا حقيقة وان كان اطلاق العتيق على الاولاد انما
هو مجاز لغوي لما مر أن الأصح أن الحقائق الشرعية مأخوذة من الحقائق اللغوية تجوزا وقد
تقرر فربما ان الحقيقة الشرعية التي لم تستفد الا من كلام حجة الشرع تحمّل على المعنى الشرعي
بلا خلاف وان التي استفدت من كلام الشارع تحمّل على ذلك على الأصح وما ذكرناه في المولى
والعتيق من شمولهما لاولادهما مستفاد من كلام الشارع وأئمة الشرع كما تقررناه فتأمله حق
التأمل يظهر لك أنه الحق الواضح والصدق الناجح وأن ما سواه لا يصل شفاه واذ بان ذلك نعين حل

أو متقطع (فاجاب) بانها
ترتفع الميثان برضا صاحب
الدين بتأخير أدائه عن
رأس الهلال ويعتبر في
رضاه بتأخير تأليفه
اذ الرضا أمر خفي فأنيط
بما يدل عليه وهو اللفظ
والاستثناء المذكور متصل
لشمول الميثان منه حالة
مما قبله بادائه في ذلك
ومما يكونه منها ورضاه
بتأخير عن الوقت المذكور
(مثل) عن شخص حلف
بالطلاق الثلاث ان ابتنته
ما تطلع الى بلده وهي على
عصمة زوجها مطلقا
الزوج طلاقه رجعية ثم
طلعت الى بلده فهل يقع على
والدها الطلاق الثلاث
لكون الرجعية في حكم
العصمة أولا (فاجاب)
بانه وقع على والدها الطلاق
الثلاث الا أن قلنا أن عتقه
انحاث بالطلاق الرجعي فلا
يقع عليه بطلوعها الطلاق
(مثل) عن قال لزوجته
على الطلاق ان انحلت فأت
لي انها أخذت مهرها من
فلان عشرين دينارا وهي
عندها في صندوقها فانكرت
ذلك وادعت وقوع الطلاق
بذلك فهل القول قوله بيمينه
في عدم وقوع الطلاق كما
اذا ادعى دفع النفقة المعلق
الطلاق على دفعها أم لا كما
اذا ادعت الحيض ونحوه مما
لا يعلم غالبا الاستثناء من

كشكلة من قال ان تحت
الدار بغير اذن فان طالق
فقد حلت وادعت وقوعه
وعدم الاذن لها وادعاه فان
عليه البيان كفى الانوار
والروض وغيرهما وقال في
الطهارة انه المخرج في
المذهب (فاجاب) بان
القول قوله بيمينه في عدم
وقوع الطلاق لما ذكر في
السؤال وليست هذه نظير
مسئلة تعليق الطلاق
بتدخلها بغير اذنه (سئل)
عن حلف بالطلاق انه
لا يتزوج ثم تزوج بوكيل
وقال قصدت بنفسى هل
يقبل منه ظاهرا او يدين
(فاجاب) بانه يقبل منه
ظاهرا لانه حقيقة لفظه
ولان التزوج مشترك بين
عقده بنفسه وبين عقد
وكيله ومتى ادعى ارادة
أحدهم بني المشترك قبل
ظاهرا على الاصح بل قال
بعض المتأخرين ان حنثه
بتزوج وكيله يخالف لمقتضى
نصوص الشافعي والدليل
ولا كثرين فانهم صرحوا
بعلم حنثه وقال انه الصواب
(سئل) عن حلف بالطلاق
الثلاث على شخص انه
يلبس هذه البردة بقية هذا
الشهر فلبسها ثم تزوجها قبل
فراغ بقية ذلك الشهر ولم
يلبسها فيها هل يقع عليه
الطلاق أولا (فاجاب)
بانه ان ظن المحلف عليه ان

منوال واحد يجوز استعماله فيها وحده عند الاطلاق عليهما وأخرج ابن الرقعة في باب الوصية
من المطلب نصه على ذلك في الام عند الكلام فيها اذا عقد الرجل على امرأتين ولم يعلم السابق منهما
وقال الامام وابن القشيري انه ظاهر اختيار الشافعي أي بل هو صريح كلامه لانه لما تمسك بقوله
تعالى أو لامستم النساء قيل له أراد باللامسة الجماع فقال أحمله على الجس باليد حقيقة وعلى
الواقع مجازا وكذلك صرح في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى بأنه محمول على الصلاة
حقيقة بدليل حتى تعلموا ما تقولون وعلى محملها وهو المسجد مجازا بدليل الا عارى سبيل وأما نصه في
اليو على على أنه لو أوصى لمواليه ولم يعقل ما يدخلوا مع أنهم مواليه مجازا بالسببية وقوله لو وقف على
أولاده لم يدخل أولاد أولاده فليس ذلك لاجل الجمع بين الحقيقة والمجاز بل لان القرينة هنا عينت
الحقيقة وحدها أما في الأول فلان ولاد مواليم لهم دونه كما مر عن الشافعي وأما في الثاني فقال
الغزالي التعميم بين الحقيقة والمجاز أقرب منه بين حقيقتين اه وفيه خطأ يحتاج توضيح وتوضيحه
ان الاول حقيقة لغوية في البطن الاول وأولاد الاولاد حقيقة لغوية في البطن الثاني فارادة هذين
الحقيقتين باللفظ الاول بعدة اذ لا تقرب باللامسة مال حاشا بخلاف ما لو سمي أولاد الاولاد أو أولاد مجازا من
تسمية المسبب باسم السبب وأطلق عليهم لفظ الاولاد لتلك العلاقة مع ارادة معناه الحقيقي فانه لا بعد فيه
نقلها لما بينهما من العلاقة المقربة للاستعمال فانضم أن قول الشافعي بعدم دخول أولاد الاولاد في
الاولاد لا ينافي قوله بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لما تقرر من الفرق بين المقامين مع ما في الاول
من البعد بخلاف الثاني هذا والاولى في الفرق ما أثرت اليه بالفرق الذي قدمته قبل المبحث الثاني
فتأمل فانه أوضح مما أشار اليه الغزالي وحاصله أن الجمع بين الحقيقة والمجاز لابد فيه من ارادة
اللاقطة أو قيام قرينة على ارادته والكلام في واقف لم تعلم ارادته ولم تقم قرينة على ارادته لا أولاد
الاولاد ثم رأيت كلام الغزالي في المستصفي وهو يؤيد ما مر عنه وذلك انه قطع بجمع الجمع بين
حقيقتين وتردد في الجمع بين الحقيقة والمجاز فقال في الجمع بينهما هو عندنا كالمشترك وان كان
التعميم فيه أقرب قايلا اه وسبب الاقربية ما أثرت اليه قريبا فتأمل وأما ما اقتضاه كلام القاضي
الباقلاني من جواز الجمع بين الحقيقتين وامتناعه بين الحقيقة والمجاز فهو بعيد فان قلت يؤيده ما تقرر
عن مذهب الشافعي من حمل المشترك على معانيه عند الاطلاق بخلاف الجمع بين الحقيقة والمجاز
قلت لا تأييد في ذلك لان الامتناع في الأخيرة عند الاطلاق انما هو لضرورة وجود المجاز بخلاف
المشترك لا مجاز فيه فلم يحتج لقرينة فلا احتياج لها وعدمه أمر خارج عما نحن فيه وهو ان الجمع مع
وجودها أقرب منه في الجمع به في المشترك كما هو جلي وما أشار اليه القاضي من ان الجمع بين الحقيقة
والمجاز يلزمه محاولة الجمع بين تقييذين يرد بان ذلك انما يلزم حيث كان الجمع بينهما من حيثية واحدة
ومع اعتبار واحد أما اذا كان من حيثيتين باعتبارين مختلفين فلا يلزم منه محاولة جمع بين تقييذين
وقطعا فتأمل فاني لم أر أحدا من الأصوليين تعقب القاضي في كلامه هذا وهو جدير بالتعقب والرد
كما علم مما قررته ثم رأيت ما ذكره عن ابن السمعاني وهو صريح فيما رددت به كلام القاضي ومنع
الحنفية وبعض أصحابنا الجمع بين الحقيقة والمجاز مطلقا ونقض عليهم ابن السمعاني بقوله هم
لو حلف لا يضع قدمه في الدار فدخل راكبا أو ماشيا حنث نظرا للحقيقة والمجاز وقولهم لو قال اليوم
الذي أدخل فيه الدار عدي جرح عتيق بدخوله لها ولو ليلا وقولهم لو أخذ الامان لبيته دخل بنوه
وبنويته والظاهر من مذهبن عدم الحنث في الاول اذا دخل راكبا اذ لا قرينة على ارادة المجاز وفي
الثاني موافقتهم أخذنا من قول الرافي وغيره عن التهمة انه لو قال أنت طالق اليوم طلقت حالا ولو
ليلا ويلغوذ كرا اليوم لانه لم يعلق وانما سمي الوقت بغير اسمه كذا قيل والذي يحجه عندي أنه لا بد من

الخالف تخلص من وقوع
الطلاق عليه بلبسه المذكور
لم يقع عليه ذلك الطلاق
والواقع لا يتقاه لبسه في
جميع تلك البقية (سئل)
عن رجل زوجته حامل
فقال لها الطلاق يلزمي
منك يوم قضى حالك طلاقك
ثم انها وضعت ليلا والحال
انه لم يقصد شيئا فهل اذا
مضت الليلة التي ولدت فيها
ولم يعلقها وقع الطلاق
المعلق أم لا يقع حتى يضي
النهار الذي يليها أم لا يقع
شيئا لكونها لم تلد نهارا
(فاجاب) بانها لا تطلق
للتاميل المذكور
السؤال (سئل) عن رجل
قال لزوجته أنت طالق
ثلاثا الانصف الا نلت
الاربع الاسدس الا نلت
فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث أم لا (فاجاب) بانه
وقع عليه الطلاق الثلاث
وان قصد الاستثناء
بشرطه لان الطلاق
لا يتبع اذ المعنى أنت
طالق ثلاثا تقع الانصف
طلقة ولا يقع الا نلت طلقة
فيقع الاربع طلقة ولا يقع
الاسدس طلقة فيقع الا نلت
طلقة فلا يقع (سئل) عن
رجل قال للقاضي اشهد
علي ان زوجتي طالق ثلاثا
ثم قال قصدت الاتيان
بالاستثناء قبل فراغ اللفظ
وأثبت به منسلا بحيث

سمعه فقال القاضي لم أسمع

سوى الطلاق فهل يقبل قوله بيمينه أولا أو يفرق بين أن تكذبه زوجته فيما قاله أولا وهل الاستثناء المذكور يمنع صحة الاقرار أولا وهل قوله اشهد الخ انشاء أو انجاز (فاجاب) بان القول قوله بيمينه في ذلك الا ان تكذبه زوجته فيه فالقول قولها بيمينها في نفسه فاذا حافت حكم بوقوع الطلاق والاستثناء المذكور يمنع صحة الاقرار أيضا وقوله اشهد الخ أراد به الانشاء بدليل قوله قصدت الاتيان الخ (سئل) عن دفع امر له عليه دين ديناراً بحضرة جماعة كثيرين ثم طالبه به وأنكر دفعه خاف المديون بالطلاق الثلاث انه دفعه له قدام مائة نفس من الاساكفة وقصد الكثرة لا العدد فهل يقع عليه الطلاق المذكور أم لا (فاجاب) بانه وقع عليه الطلاق الثلاث اذ لم يكن الدفع قدام مائة نفس ولا يقبل قوله لمأبسه من رفع بعض ما بلا لفظ ولان فيما ادعاه ورفع الطلاق بالسكينة فلا يدينه من اللفظ الدال عليه فصار كقولها أنت طالق ثم قال أردت ان شاء الله أو أردت طلاقاً لا يقع أو قال أنت طالق اذا لم أضربك مائة ضربة

لان قوله اليوم الذي أدخل فيه الدار في معنى التعليق بدخولها في اليوم ولم يحصل التعليق عليه بدخولها لئلا يخالف قوله أنت طالق اليوم فانه لم يحصل فيه تعليق باليوم بوجه فأنى وفي الثالث عدم الدخول كإتيان الوقف على الاولاد وحيث جلت الالفاظ على حقيقة ومجاز فشرطه أن يثبت قول ابن السمعاني لا يحمل على المجاز الا أن يقوم الدليل على انه مراد به وقيام الدلالة على ارادة المجاز لا تنفي عن الالفاظ ارادة الحقيقة اهـ وقيام قرينة على المجاز فلا يحمل عليها عند الإطلاق أي عن القرينة حتى لا ينافي قولهم السابق وجله عند الإطلاق عليهما لان المراد بالطلاق ثم انما لم يقين ارادة المتكلم للمجاز فينبذ ان وجدت قرينة عليه حل اللفظ عليها والا اختص بالحقيقة ولولم تهم عليها قرينة بخلاف ما من اشترط القرينة فيها أيضا فقال لا يحمل على واحد منهما الا بدليل وقال بعض المتأخرين محل الخلاف في الحل عليهما ما اذا ظهر قصد المجاز بقرينة مع السكوت عن الحقيقة أو بقصد هما معا أما اذا قصد بها فقط فيحمل عليها قطعاً أو قصد فقط فيحمل عليه قطعاً فان لم يظهر قصد لم يحمل عليه اذ اللفظ انما يحمل على مجاز بقرينة ولهذا قالوا لا يدخل اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد على الاصح وكذا في نظائره ونظايره لو أوصى لاخترة فلان وله اخوة وأخوات قال الامام في النهاية مذهب أبي حنيفة وظاهر مذهب الشافعي أن الوصية تختص بالاخترة دون الاخوات وقال أبو يوسف ومحمد يدخلن أيضا وكلام ابن السمعاني يقتضيه وقد أفاد أنهما اذا تساويا في الاستعمال بأن يكثر المجاز كثره توازي الحقيقة تساويا فيهما عند الإطلاق فلا يحتاج حينئذ الى قرينة والحاصل أن الصور أربع احدها أن تدل قرينة على ارادة المجاز مع السكوت عن الحقيقة ثانيها أن تدل على ارادتهما جميعاً ثالثها أن لا يكون قرينة ولكن للمجاز شهرة يوازي بها الحقيقة والخلاف ثابت في الكل والصحيح عندنا كما قاله الزركشي الحل عليهما رابعهما حالة الإطلاق مع عدم شهرة المجاز فلا يحمل فيها على المجاز بلا خلاف وحيث جلت اللفظ على الحقيقة والمجاز فقال ابن السمعاني هو حقيقة ومجاز باعتبارين وهو ظاهر ومن ثم أشار الزركشي الى ضعف مقابله فقال وزعم ابن الحاجب انه مجاز قطعاً لانه حينئذ استعمال في غير ما وضع له اهـ لكن وافق ابن الحاجب جمع محققون اذا تقرر ذلك علم أن الصحيح المذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز بشرط أن يشهر المجاز شهرة يوازي بها الحقيقة أو تقوم قرينة قوية على ارادته وما في السؤال من عبارة الواقف اشتملت على قرينة تدل على ارادة الاولاد بل على قرائن كما سيأتي تحقيق ذلك وبيانه الامر الثاني أن الشافعي رضي الله تعالى عنه نص في البولي على أنه اذا وقف على اولاده لا يدخل اولاد أولاده وتبعه الاصحاب واعترض بانه نص في المختصر على أنه اذا أوصى لواحد بمثل نصيب أحد ولديه وله بنت وبنت ابن وعصبة أعلى السدس قال القاضي حسين وهذا من كلام الشافعي دليل على أن اسم الولد عند الإطلاق يشاؤول ولله ولد حتى لو وقف على اولاده دخل فيه اولاد أولاده اهـ وأجاب عن ذلك ابن الرفعة بانه ليس في كلام الشافعي دليل على ما ادعاه القاضي لان قوله أحد ولديه ولا ولده من الصلب الا واحد قرينة دالة على ارادة المجاز بإطلاق اسم الولد على ولد الولد فاستعمل فيه لاجل القرينة وأما عند الإطلاق وهو ما ذكره في الوقف فلا دلالة فيه على شمول الولد لولد الولد هذا حاصل كلام ابن الرفعة ومن تبعه وهو مأخوذ من قول الشيخين وغيرهما من التهمة وغيرها لو وقف على اولاده ولم يكن له الا اولاد اولاد حمل اللفظ عليه أي للقرينة الحالية الدالة على انه أراد بالولد ما يشمل ولد الولد واذا تأيد جواب ابن الرفعة بهذا فهو متعين لا يحد عنه حتى يجمع به أطراف كلام الشافعي ويتفق عنه توهم التناقض الذي ظن به بعضهم وحينئذ فهو شاهد صدق على انه يكتفي

في شمول الولد لولد الولد بادنى قرينة فكذا في العتقاء المذكورين في السؤال يكتفي في شمولهم لاولادهم بادنى قرينة ولا شك أن قول الواقف عليهم ومن توفي منهم وله ولد أو ولد ولد وأسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يكن انتقل الى باقي العتقاء المذكورين دليل على أن مراده بقوله بعد ذلك الى أن يبقى من العتقاء المذكورين الخ ما يشمل العتقاء حقيقة وأولادهم وان سلموا مجازاً فتأمل ذلك فانك اذا لا تجد بين هذه والقرينة التي في كلام ابن الرفعة وغيره فرقا أصلاً بوجه من الوجوه بل هذه القرينة أوضح وأقوى لان هذه قرينة لفظية متصلة وتلك قرينة حالة منفصلة والقرينة اللفظية أقوى لان الحالية تدفع عنها على أن تلك القرينة لا تتم لابن الرفعة في سائر صور هذه المسئلة فان ظاهر كلام الشافعي المذكور في الوصية انه لو أوصى بمثل نصيب أحد ولديه ولا ولده ثم مات عن بنت وبنت ابن وعصبة كان الحكم كما مر عنه لان العبرة بحالة الموت لا الوصية مع أنه في هذه الحالة لا يتأني جواب ابن الرفعة لانتفاء القرينة التي ذكرها فلا مساع الا أن يقال يحتمل أن يؤخذ من جواب ابن الرفعة أن الموصى له في هذه الحالة يأخذ مثل نصيب البنت ولا تدخل بنت الابن لعدم القرينة الدالة على دخول ولد الولد في الولد أو يقال يحتمل أن يأخذ مثل نصيب بنت الابن والقرينة على شمول الولد لها أن المدار في الاعطاء بالوصية على اليقين وهو السدس الذي هو مثل نصيب بنت الابن لا النصف الذي هو مثل نصيب البنت فتكون هذه القاعدة المقررة قرينة على أن مراده أدنى أنصباة أهل التركة ويلزم من هذا انه اذا اجتمع ولد وولد ولد وكان نصيب ولد الولد أقل أعلى الموصى له مثل نصيب ولد الولد لانه الاقل والاقر بالاحتمال الاول فان قلت انما تتم القرينة في الصورة التي حكاهما القاضي عن الشافعي وهي ما سبق في قوله بمثل نصيب أحد ولديه لافي الصورة التي حكاهما المتولي عن الشافعي حيث قال قال الشافعي في الوصايا لو أوصى لانساة بمثل نصيب أحد أولاده وله بنت وبنت ابن أعلى الموصى له مثل نصيب بنت الابن فعسده أي ولد الولد ولدا اهـ فذكر في هذه الصورة الاولاد بالجمع ولم يذكر أن مع البنت وبنت الابن عصبة فأى قرينة على شمول الاولاد لبنت الابن هنا قلت القرينة موجودة هنا أيضا لانه لما أوصى بمثل نصيب أحد أولاده ولا موجود له الا ولد وولد ولد دل على أن مراده بالولد في الحالة الراهنة ما يشمل ولد الولد وعلى أن مراده بالجمع في الحالة المترتبة ما يشمل الزائد على الواحد بفرض أن يأتي له ولد أو أكثر قبل موته وحينئذ فهذه القرينة في غاية الضعف كما ترى وقد اكتفى بها الشافعي في استعمال الجمع في الاثنين وفي شمول الولد لولد الولد فلتكشف القرينة التي ذكرناها في صورة العتقاء بالاولى فان قلت مامساع الحكاية للخلاف عن الشافعي قلت اختلاف نصوصه وكتبه فيكون القاضي نقل نصا وتليده المتولي نقل نصا آخر فلا تنافي بين النقلين لذلك كما لا تنافي بين المنقولين لما قدمته فان قلت ينافي مامر عن ابن الرفعة من اعتبار القرينة التي ذكرها انه لو وقف على اولاده وله ولد وأولاد ولد اختص به الولد على الاصح فلم يعتبروا هنا القرينة الحالية فكيف اعتبرها ابن الرفعة فيما مر وجعلها محط جوابه قلت عسدهم اعتبار هذه القرينة هنا غير متفق عليه بل اعتبرها بعضهم فقال بظاهر أن يقال قوله أولادى قرينة دالة على ارادة ولد الولد لانه أتى بصيغة جمع مع فقده في اولاده فكان ذلك قرينة على أنه أراد ما يشمل ولد الولد حتى عبر بالجمع وعلى الاصح يفرق بين هذه الصورة وصورة ابن الرفعة بما قدمت الاشارة اليه من أن الوصية لما كان لها قاعدة مقررة وهي اعطاء مثل أقل الانصباة اختلف الحال فيها بوجود الاولاد وأولاد الاولاد الوارثين فانقرت القرينة التي هي التعبير بالجمع فيها بخلاف الوقف فانه ليس له مثل تلك القاعدة فلم يكن للفظ الجمع فيه تأثير فأعلمنا الحقيقة وجعلناه لولد وألفينا

فصرمها أفضل من مائة ثم قال أردت بالمائة الكثرة لا الحصر فيها في الروضة كما صلاها فرغ في ضبط ما يدين فيه وما يقبل ظاهرا قال القاضي حسين لما يدعيه الشخص من النسبة مع ما أطلقه من اللفظ أربع مراتب أحدها أن يرفع ما صرح به بان قال أنت طالق ثم قال أردت طلاقا لا يقع عليك أولم أرد ايقاع الطلاق فلا تؤثر دعواه ولا يدين باطننا الثانية أن يكون ما يدعيه مقبدا لما تلفظ به مطلقا بان قال أنت طالق ثم قال أردت عند دخول الدار فلا يقبل ظاهرا وفي التدوين الخلاف الثالثة أن يرجع ما يدعيه الى تخصيص عموم قديم وفي القبول ظاهر الخلاف الرابعة أن يكون اللفظ محتملا للطلاق من غير شيوخ وظهور وفي هذه المرتبة يقع للكتابات ويعمل فيها بالنسبة اهـ وقال ابن المقرئ في روضته والضابط انه ان فسر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقا لا يقع ان شاء الله أو بخصيص متعدد كطاعتك ثلاثا وأردت الواحدة أو أربعين وأراد الا ثلاثة لم يدين وان فسر بغيره من مقيد للطلاق أو صار الى معنى آخر أو

مخصص كقوله أردت ان
دخلت أو طلاقاً من وثاق
أو الاقلاق بعد كل امرأة
أو نسائي دين اه (سئل)
عن شخص حلف بالطلاق
أنه لا يكلم فلانا الا في شئ
مخاصمهما وكلم في شئ فهل اذا
كلم بعد ذلك في غير يقع عليه
العلاق أم لا (فاجاب) بانه
لا يقع عليه الطلاق بكلامه
في الحلف لان عينه انحلت
بكلامه الاول اذ ليس فيها
ما يقتضي التكرار فصار كما
لو قيدها بكلام واحد وان
لهذه اليمين جهة بروهي
كلامه في الشر وجهه حث
وهي كلامه في غيره لان
الاستثناء يقتضي النسق
والاثبات جميعا واذا كان
لها جهتان ووجدت
احدهما تحل اليمين بدليل
ما لو حلف لا يدخل اليوم
الدار أو لا يأكلكن
هذا الرغبة فانه ان لم
يدخل الدار في اليوم برون
ترك اكل الرغبة وان كان
بروان دخل الدار وليس كما
لوقال ان خرجت لابسة
حريقات طالق فخرجت
غير لابسة لا تحل حتى
يبحث بالخروج ثابلا لاسية
له لان اليمين لم تشمل على
جهتين وانما علق الطلاق
بفروج مقيد فاذا وجد
وقع (سئل) عن قول
الاستوى في الكواكب
ان لولا تكون تارة حرف

الواقف فهم ذلك وقصده أم لا وهذا غاية في الخجل لما على ما فهم من لفظ العتقاء وعلمنا به لوجود
عائده وقرينته باستحقاق من ذكر أو عدم استحقاقه ثم بين خارج هذا الجواب كلامه الذي دل على
البطلان بان بدل الظاهر من الضمير انما يتمتع عند من منعه من ضمير المتكلم أو المخاطب فاما ضمير
الغائب فلا يتمتع البطل منه اتفاقا فما أورد على ذلك أي في السؤال غير صحيح والجواب عنه أيضا
غير صحيح وما ذكرناه في الفتوى من أنه لا ينظر في ذلك للبطل لم يقرر مدعيه على دعواه وانما أردنا
أن مثل هذه الامور التي في العربية لا تعتمد فيما ذكرناه اه فتأمل قوله لان الالفاظ من المقرين
أو المنشئين لوقف أو وصية أو اعتاق تحمل على ما يفهمه أهل العرف لاعلى دقائق العربية الخ
وقوله مثل هذه الامور التي في العربية لا تعتمد فيما ذكرناه نجد ذلك صريحا أي صريح فيما ذكرناه
من أن كلام الواقفين انما ينزل على ما يتعارفه الناس لاعلى دقائق البلاغة ونحوها وأن البحث عن
العلاقة وجودا وعدمها لا يليق بكلام الواقفين وتأمل وضوح الدليل على ذلك من كلامهم وهو
قولهم لوقال لرجل زنت بكسر التاء أو لامرأة زنت بفخها كان ذلك قدفا وكذا في العتق ونحوه ولا
أثر للعن في ذلك لان المدار على المتعارف بين الناس دون المتعارف بين أهل العربية ونحوهم فاذا
ألقوا النظر الى اصطلاح أهل العربية ونحوهم علا بالمتعارف بين الناس فكذا فيما نحن فيه وحينئذ
فذكر الواقف أولاد العتقاء وان لهم نصيب آبائهم لا يقبل النزاع في أن ذلك قرينة على أنه أراد بالعتقاء ما يشمل أولادهم
رفق أولاد العتقاء وان لهم استحقاقا في وقته واذا ثبت ذلك اتضح أنه أراد بالعتقاء ما يشمل أولادهم
سواء أ وجد لهذا المجاز علاقة أم لا لانه اذا استعمله من غير علاقة فغاية الامر أنه كاللاحن وقد
علمت من كلامهم أن اللعن ونحوه لا يؤثر وأقنى البلقيني أيضا فمن شرط أن لا يكون في وظائف
مدونه بمعنى ثم قل فيها عتقه الروي فهل للتأخر بعده عزله بانه ليس له عزله لان هذا اللفظ
يطلق في العرف على الطائفة المخصوصة الخارجة عن الترك والروم الذين لغتهم غير لغة الجهم فتأمل
تحكميمه العرف واعراضه عن مدلول الجهم لغته وشرعا نجد ذلك صريحا أي صريح فيما ذكرناه
أن ألفاظ الواقفين انما تحمل غالبا على الامور المتعارفة بين الناس دون غيرها وذلك من الواضح الذي
لامرية فيه ولا شبهة تعزيره وبما يؤيد ما قلناه وبصرح به قول الزركشي في قواعد الامر الرابع اقنى
البلقيني في واقفة جعلت النظر للارشد فالارشد من أولادها ثم أولاد أولاد أولادهم بأن أولاد
أولادها يدخلون في قولها من أولادها وبان المورث سها فاسقط مرتبة وهي أولاد الاولاد واستدل
على ذلك بقرائن ثم قال ومع السهو الذي نسبناه للمورث وأيدناه بما قررناه فانه يدخل أولاد أولادها
في قولها ثم للارشد فالارشد من أولادها وتكون القرائن المذكورة قاضية بادخال ولد الولد في الاولاد
اه فتأمل اقتضاه بادخال أولاد الاولاد في الاولاد للقرائن تجده صريحا في دخول أولاد العتقاء فيهم
في مسئلتنا لقرينة الدالة على ذلك وقول البلقيني للقرائن لا يقتضي انه يشترط في نحو ذلك أكثر
من قرينة لانه انما ذكر الجمع لانه الواقع في تلك القضية لانه يشترط في الجمع بين الحقيقة والمجاز
لاتفاقهم على الاكتفاء فيه بقرينة واحدة وقد اكتفى هو بالقرينة الواحدة في مواضع منها أنه
قال في جواب له وقول الواقف الى أقرب أهله من العصبات الظاهر فيه أن المراد منه عصبات أهل
الوقف لا العصبة مطلقا لأن قضية التخصيص بالاولاد المذكورين ثم أولادهم يقتضي أن لا يدخل
معهم غيرهم اه فتأمل جعله ذكر الاولاد وأولادهم قرينة على تخصيص العام وقصره تجده صريحا
أي صريح في أن ذكر أولاد العتقاء وأولاد أولادهم قرينة على أنه أراد بالعتقاء المذكورين بعد
ذلك ما يشمل أولادهم والجامع بين هذا وصورة البلقيني ان قصر العام على بعض افراده يحتاج
الى قرينة بل دليل بخلاف تعميم العتقاء لاولادهم فانه يكتفى فيه بالقرينة ولا يحتاج فيه

امتناع لوجود وحينئذ فلا
يلزم الا المبتدأ على المعروف
نحو لولا زيد لا كرمك أي
امتنع الاكرام لاجل
وجود زيد وتارة حرف
تخصيص بمعنى هلا ومنه
قوله تعالى لولا أنزل اليه
ملك فيكون معه تذكرا اذا
علم ذلك فمن فروع المسئلة
ما اذا قال أنت طالق لولا
دخلت الدار ونحو ذلك
وهذه المسئلة قد وردت من
اليمين ولا شك انه يحتمل أن
يكون قد أراد بولوا
التخصيصية وأقنى ما بعد
إيقاع العتاق ما حثها
على الدخول أو انكارا أو
تعليلا للإيقاع وهو الظاهر
ويحتمل ارادة لولا الامتناعية
الا أنه أخطأ في الاعراب
فأقنى بالجله الفعلية عقبا
والاصح جوابا لها وأمل
هذا هو المتبادر الى الهم
فان أطلق أو تهذرت
مراجعة ففهمه نظر اه
ما للمعتمد (فاجاب) بان المعتمد
أنه ان قصد امتناع وتخصيصا
عمل به فان لم يقصد شيئا أولم
يعرف قصده لم يقع الطلاق
حالا على أن لولا الامتناعية
لتبادرها الى الفهم عرفا
ولان الاصل بقاء العصبة
فلا يقع الملاق بالشك
ولان الامتناعية قد يلزمها
الفعل فقد قال ابن مالك في
تسهيله وقد تلى الفعل غير
مفهمه تخصيصا اه وهو

المفهوم من قول الاستوى فلا يلزمها الا المبتدأ على المعروف اه ولان الخصومة تختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أخرتني الى أجل قريب (سئل) عن حلف بالطلاق ان زوجته لا تأكل كل كذا في وقت معين ومضى وادعى أنها أكلته وأنكرت وحلفت فهل يقع الطلاق بينهما أولا (فاجاب) بأنه لم يقع عليه الطلاق بينهما لان معرفة كون غيرها أكل ذلك الشيء ولو في غير الوقت المعين متبصرة والاصل بقاء النكاح (سئل) عن الاكراه على الصفة المعلق عليها الطلاق ونحوه هل اذا كان بحق أيكون كالعدم ويقع المعلق كما اقتضاء اطلاقهم واقتضاء تقييدهم الاذوى مسألة الاكراه على أخذ ماله على من عاق الطلاق على الاخذ وتعقب الخادم لما أسقطه صاحب الرض من قول أصله فمن قال ان أخذت ماله متى فإن أسكره السلطان حتى أعطى نفسه فبلى القولين في فعل المكره بحمله على ما إذا أكرهه على مباشرة الاعطاء بنفسه أي لكون الاكراه على وجه غير الحق والافصح وان لم يكن سبيل الإجماع

الى دليل فاذا اكتفى البلقيني فيما يحتاج للدليل بمجرد قرينة ذكر الاولاد وأولادهم على تخصيص العام وجب أن يكتفى بمجرد قرينة ذكر الاولاد وأولادهم في مسئلتنا على شمول العتقاء المذكورين بعد ذلك لأولادهم وأولاد أولادهم وهذا في غاية الوضوح والجلاء الذي لا يقبل منعا ولا تشكيكا فإياك ثم إياك أن تغفل عنه فانك اذا تأملت ما أفتى به أصحاب الاجوبة الثلاثة الاول من دخول أولاد العتقاء فيهم على أن لنا أن نقول في صورة السؤال ان فيها أكثر من قرينة تدل على دخول أولاد العتقاء فيهم وذلك لان قوله ومن توفي منهم وله ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه يدل على دخول أولادهم وأولاد أولادهم فيهم والدليل على ان هذا قرينة أن البلقيني جعل نظيره من القرائن الدالة على دخول أولاد الاولاد في الاولاد فأتضح أن هذا قرينة صحيحة على دخول فروع العتقاء فيهم والقرينة الثانية قوله أولا الى باقي العتقاء وثانيا الى ان يبقى من العتقاء فعند نصه على عدم الولد عبر بباقي العتقاء وعند عدم نصه على ذلك عبر بالعتقاء ولم يذكر باقي ولا قال الى أن يبقى منهم فعنده عن الضمير الى الظاهر مع تعبيره أولا بباقي وثانيا بالعتقاء دليل ظاهر وبرهان واضح على انه يفرق بين الحالتين ولا يتحقق ذلك الفرق الا ان قلنا انه حيث لا ولد مراده بالعتقاء ما يشمل أولادهم فن ثم لم يعبر هنا بباقي لانه اذا جعل الفروع في منزلة الاصول لم يتضح التعبير بالباقي ومثل هذا التغاير في التعبير الذي يستند ادراك الفرق فيه الى مجرد النوق يكفي في القرينة لانه لا يشترط فيها الوضوح بحيث لا تقبل المنع كما يعلم بتصفح كلام الفقهاء بل والبلغاء في القرائن التي يرجحون بها ارادة المجازات والقرينة الثالثة قوله ويستمر الحال في ذلك الى أن يبقى من العتقاء المذكورين نخسون نفرا ووجه القرينة في هذا أن معنى ذلك الاستمرار أن كل مرتبة من مراتب الفروع يكون الحكم فيها كما كان في المرتبة الاولى من ان كل من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات لاهن ولدا انتقل نصيبه لاهل درجته ولا يزالون كذلك الى أن يبقى من العتقاء نخسون نفرا واذا كان هذا هو معنى ذلك كان ذلك ظاهرا في شمول العتقاء لفروعهم اذ لا يتأتى جريان ذلك الشرط في انتقال نصيب الميت لولده والا فلا هل طبقته الا اذا أريد بالعتقاء ما يشمل الكل في سائر الطبقات وأما اذا أريد بهم حقيقةهم فقط فليس معنى الامتية واحدة استلذت من قوله أولا ومن توفي منهم وله ولد الخ فلو قصرنا الحكم على هذه المرتبة لزم اما الغاء قوله ويستمر الحال في ذلك كذلك وهذا لا يقوله من له أدنى مسكة من ذوق وأما كونه تأكيذا لما قبله وهذا بعيد من جهة اللفظ والمعنى كما هو جلي على أن الذي صرح به الائمة في الكلام على كتب الاوقاف وغيرها اذا دار الامر بين التأكيذ والتأسيس فالتأسيس أولى ولا شك أن ما قلناه صريح في أن قوله ويستمر الحال في ذلك كذلك تأسيس لانه أفاد مالا يفيد قوله أولا ومن توفي منهم وله ولد الخ بخلاف ما اذا قصر لفظ العتقاء على حقيقةه فانه يلزم عليه ان قوله ويستمر الحال في ذلك كذلك اما لغوا أو تأكيذا وكلاهما باطل كما تقرر فتأمل ذلك حق التأمل فانك حينئذ تجد قرينة جلية واضحة بل صريحة لانحصار على دخول فروع العتقاء فيهم وان مراد الواقف بقوله الى أن يبقى من العتقاء نخسون العتقاء حقيقة أو مجازا لانه سوى بين الكل بقوله ومن توفي الخ وقوله ويستمر الحال الخ فأشار الى ذلك بتعبيره بباقي العتقاء أولا وبالعتقاء ثانيا وثالثا والقرينة الواحدة من هذه الثلاثة كافية فكيف اجتمعت كلها بل يأتي قريبا قرينة رابعة أيضا وهذا أدل شاهد وأوضح برهان على أن الواقف لم يرد بالعتقاء الحقيقة فحسب وانما أراد بهم الحقيقة والمجاز لما بيناه وقررناه وأيدناه وحررناه فوجب العمل بذلك واتضح به ما قاله أصحاب الاجوبة الثلاثة الاول من دخول فروع العتقاء فيهم وبأنه سبحانه وتعالى

التوفيق والعصمة واليه الضراعة في التأييد والحفظ من الزوال والوصية انه أكرم كريم وأرحم رحيم أمين الامر الخاضع أفنى البلقيني أيضا بما هو صريح في دخول أولاد العتقاء فيهم في مسئلتنا وذلك لانه قال في أثناء جواب طويل ويدل على أن غرض الواقعة ادخال جميع ذريتها على مراتب قولها وتوفيت الواقعة عن غير ولد ولا أسفل من ذلك فان قضية هذا التعميم فتأمل جعله قولها وتوفيت الواقعة عن غير ولد ولا أسفل من ذلك قرينة على دخول جميع فروعها في وقفها تجسده صريحا على دخول فروع العتقاء فيهم في مسئلتنا بالاولى ووجه الاولوية أن الواقف في مسئلتنا ذكر انتقال نصيب الاصل للفرع ان وجد والا فللمساوي وهذا ان قرينتان بمقتضى قياس هذه القرينة التي نظر اليها البلقيني وما فيه قرينتان أولى مما فيه قرينة بل لو فرض انه ليس في مسئلتنا الا القرينة الاولى لكان أولى أيضا وذلك لان دلالة انتقال نصيب الاصل للفرع على دخول الفرع أقوى من دلالة جعل فقد الفرع شرطا لانتقاله لغير الفرع على دخول الفرع ان وجد لان هذا مفهوم وذلك منطوق قوى فأتضح ان فيما قلناه قرينتين وان احدهما بانفرادها أقوى من قرينة البلقيني فكان ما قلناه من شمول العتقاء لأولادهم وسائر فروعهم أولى بالشمول مما ذكره البلقيني فتفطن لذلك فانه من الصراخ في مسئلتنا فان قلت ينافي هذا الذي ذكره البلقيني ما يأتي في الامر العاشر من مقتضى كلام الاكثرين من أن شرط انقراض أولاد الاولاد في الصرف على الفقراء لا يدل على استحقاق أولاد الاولاد لشي من الوقف قلت يفرق بينهما بان البلقيني لم يأخذ من قولها ذلك استحقاق أهل مرتبة شيا لم يتعرض له الواقف وانما الذي أخذ منه أن قولها ولا أسفل من ذلك عام فاحذنا بمفهومه من انه حيث كان له أسفل من ذلك صرف اليه وهذا أخذ ظاهر دل عليه مفهوم كلام الواقعة كما تقرر وأما صورة الاكثرين فانه لم يقع فيها في كلام الواقف ما يفهم عندهم استحقاق أولاد الاولاد لانه خص الوقف بالاولاد ثم جعل انقراض أولاد الاولاد شرطا في اعطاء الفقراء وهذا لا يفهم منه وضمان لاولاد الاولاد شيئا وسيأتي لذلك مزيد الامر السادس ولم أعطه الا بعد كتابة جميع ما سبق أفنى البلقيني في عين مسئلتنا بما قدمناه من شمول العتقاء لفروعهم للقرينة السابقة وذلك لانه قال وقد ذكرت الواقعة في أمر العتقاء مانصه ثم من بعد من له ولد منهم يصرف ما كان له من ذلك الى أولاده ثم الى أولاد أولاده وذريته وعقبه ونسله ثم قال وقد قالت الواقعة بعد ذلك فان انقراض العتقاء المذكورين فيه ولم يبق منهم أحد أولم يبق بوجه الارض أحد منهم حين وفاة الواقعة المذكورة صرف ما هو معين لهم من ذلك الى أولاد الواقعة المذكورة ثم الى أولاد أولادها الخ فهذه الصورة هي عين صورة سؤال المفتي المذكور أول هذا الاستفتاء ومع ذلك أفنى البلقيني فيه بانه يعم ذرية العتقاء حيث قال بعد العبارة الاولى وقضية هذا تعميم ذرية العتقاء ولو كان بعض أولاد العتقاء مات قبل صدور الوقف وهذا منه تصریح بان قول الواقعة آخر فاذا انقراض العتقاء المذكورين الخ لم ترد به حقيقة العتقاء وانما أرادت بهم ما يشمل أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا أخذوا بقولها أولا ثم من بعد من له ولد منهم يصرف الخ فتصريحه بشمول العتقاء لفروعهم لقرينة ذكر أولادهم ونسبهم حتى أن أولاد الواقعة لا يستحقون من حصص العتقاء شيئا ما بقي أحد من فروعهم ولا نظر لتعبيرها آخر بالعتقاء لشمولهم لفروعهم لاجل تلك القرينة تصریح في مسئلتنا بشمول العتقاء فيهم لفروعهم لان الصورة في المسألين أعني مسألة البلقيني ومسئلتنا واحدة والقرينة فيها واحدة فاذا قال في تلك بشمول العتقاء لفروعهم كان قائلا في هذه بشمول العتقاء لفروعهم بل في الحقيقة البلقيني ملت في مسئلتنا بعينها بشمول العتقاء لفروعهم لما تقرر من أنها هي عين صورة مسئلتنا من غير زيادة على البيع أو العتق ولا

الاعطاء بنفسه على المتجه قال لانه اكراه بحق أم يمنع من الحث أيضا كادل عليه كانه مهم في مواضع منها ما ذكرته ومنها ما في الاعيان فمن حلف لا يوفيه ولا يستوفي منه ففعل مكرها أو لا ينفترق حتى أسستوفي وأقلس فغنه الحاكم من ملازمته وأيضا لا يتصور الاكراه بحق على الطلاق المعلق بنفسه وانما تعلق بصفته وقد يتخلف الاثر شرعا كافي الحكم بشبوت رمضان بعدل مع الحكم بعدم وقوع الطلاق المعلق به ونحوه وأيضا لم أر التصريح بالفرق بين الاكراه بحق وبغير حق الا في المنجز على ما في ذلك من المنازعة المذكورة في الخادم لمعوم الحديث وهل فرق أحد من الاصحاب بين اكراه الحاكم واكراه غيره فترشدونا الى النقل في ذلك (فاجاب) بان الاكراه المذكور يمنع من الحث لما ذكر في السؤال من كراههم في الايمان وغيرها وانما يفترق الحكم في الاكراه بين كونه بغير حق وكونه بحق كأيؤخذ من كلامهم في عقد أو حل يحصل بعقده أو نفوذه مصلحة فلا دعي كالاكراه على البيع أو العتق ولا

يفترق حكمهما في غير ذلك
كالا كراه على الصفة المعلق
عليها التعلق والاكراه
بالحق في المعاملات ونحوها
انما يكون من الحالك لانه
نائب الشرع فيجب امتثال
أمره ولو حكمه ظاهرا
وباطنا (مثل) عن قال
لشخص بلغني انك طلقت
زوجتك فقال لها ما طلقت
هل يقع العلق بهذا اللفظ
سواء أقصد الطلاق أولا
(فاجاب) بانه لم يقع عليه
طلاق باقوله المذکور
(سئل) عن مستند صورته
بعد الجملة هذه
صححة شرعية وثيقة بحرة
شرعية يعرب مضمونها
ويجوز مكنونها بحاس
الشرعية المطهرة بغزة
المحروسة أجازها الله تعالى
بينيدي مولانا الحاك
الواضح خطاه أدلاه زاد الله
علاه بعد أن ادعى مدع
شرعي على علي بن شعبان من
أولادنا هض انه قبل تاريخه
حنث في زوجته الحرة
عائشة بنت المقدسي من
أهل قرية جباليمان
ضواحي غزة المحروسة
بالعلاق الثلاث بمقتضى أنه
لما نشأ هو وخاله ولدا
محمد تسكنوا بسبب القضية
الواقعة بينهما قبل تاريخه
وان الشيخ سابق بن بصيص
من الناحية غوش على
المدعى بسببهم فاجابه بان

بنص الواقف عليهم أولا بقوله ومن توفي منهم وله ولد أو ولد ولد الخ ثم شككنا في قوله فاذا
بقي منهم نحسب هل أراد من العتقاء دون فروعههم أو منهم ومن فروعههم وعند الشك يجب
الرجوع للمتيقن وهو استحقاق الفروع فيحكم لهم به ما لم يظهر خروجهم بدليل غير محتمل أخذنا
من قول ابن الصلاح المذكور فيجوز على إطلاقه ما لم يظهر تقييده ولا يجوز تقييده بمقتضى ذلك
ولو سلمنا انه ليس هنا يقين ومشكوك فيه كان قول ابن الصلاح وان محتملا متساويا الخ مقتضيا
لاستحقاق الفروع في مسئلتنا لان ابن الصلاح استدل على الاستحقاق بتقدم ذكر النسل والعقب
فاجرى على إطلاقه ما لم يظهر تقييده بغير محتمل وهذا بعينه جار في صورتنا لانه قد تقدم ذكر الولد
وولد الولد وأسفل من ذلك واذا جرى فيها ذلك جرى فيها ما قاله ابن الصلاح من استحقاق الفروع
وان سلمنا تساوي الاحتمالين لانه قد تقدم على ذلك ذكرنا افروع فيخرجون على الاستحقاق ما لم
يظهر يخرجهم منه بغير محتمل ولا يمكن مدعيها هنا أن يزعم اخراجهم بغير محتمل لان حل العتقاء
على حقيقته ٣ في هذا المقام لو سلم انه لا قرينة له كان من أظهر قرائنه تقدم استحقاق الفروع
والنظر الى أن الاصل في كل ثابت دوامه ويكون ذلك مانعاه من ادعاء انصرافه الى حقيقته فقط
واذا منعه من ذلك لزم العمل بالمتيقن أولا وهو استحقاق الفروع بنص الواقف فان قلت هل
يصدق على أولاد العتقاء في مسئلتنا انهم موقوف عليهم في حياة آبائهم أولا يصدق عليهم ذلك الا
بعد موت آبائهم قلت كل من هذين محتمل ولكن الاول هو الأقرب الى قواعد اللغة والفقه كما
قاله السبكي ثم استأنج منه ان كل اولاد الاولاد داخلون في لفظ الواقف ومراعاة أولا والترتيب
بينهم بشم انما هو شرط لكون المقتضى اذا وجد عمل عمله وله في ذلك كلام طويل في افتاء آخر
حاصله أنه وان كان موقوفا عليه الا انه لا يصدق عليه من كل وجه انه قبل استحقاقه يسمى من أهل
الوقف وانما بينهم ما عظم وخصوص وجهي وبين ذلك الامر التاسع قال السبكي بعد ذكره
أمرين متعارضين في الاستحقاق لبعض الموقوف عليه وعدمه فهذان الظاهران متعارضان وهو
تعارض قوى صعب وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محمل نظر الفقيه وخطرت في فيه طرق منها أن
الشرط المقتضى لاستحقاق أولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لاختراجه
بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخرا لعمل بالمقدم أولى وليس هذا من باب النسخ حتى يقال
العمل بالتأخر أولى اه وهذا نص قاطع في مسئلتنا لان غاية التزل فيها أن يقال الشرط المقتضى
لاستحقاق العتقاء متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لاختراجهم بناء على أن العتقاء في
قوله الى أن يبقى من العتقاء المذكورين الخ المراد بهم العتقاء حقيقة فقط متأخرا لعمل بالمقدم
أولى بنص هذا الخبر ووجه ما قاله من أن العمل بالمقدم أولى بما عرف مما سبق في كلام ابن
الصلاح من أن الاول أفاد بيقين ادخالهم وشككنا في الثاني هل اخرجهم أولا فابقينا المتيقن على
حكمه من دوام الاستحقاق ولم نرفعه بالثاني لانه لم يبق على ذلك مع معارضة الاول فتأمل
ذلك يزداد لك به وضوح ما قلناه من دخول فروع العتقاء واشكر الله على وضوح الحق
في هذه المسئلة المشككة والواقعة الغريبة المعضلة الامر العاشر قال السبكي قال أصحابنا اذا قال
وقف على أولادى واذا انقرض أولادى وأولاد أولادى فعلى الفقهاء صرف الى الاولاد فاذا
انقرضوا وبقي أولاد الاولاد فوجهان أحدهما وكلام الاكثرين مائل لترجيحه يكون منقطع
الوسط الثاني أنه يصرف الى أولاد الاولاد واختاره ابن أبي عصرون وليس لأجل المفهوم لان
المفهوم انما يدل على أنه عند وجود أولاد الاولاد لا يكون للفقهاء وهو من مفهوم الشرط
وانما انصرف لاولاد الاولاد على أحد وجهين لان قرينة ذكرهم وتوقيف الصرف الى الفقهاء

قال له كيف أفعل فيها
طلقتها عشرين مرة وانت
تفصيني برجوعها الى
وطالبه بذلك وسأل سؤاله
فاجاب بالاعتراف بذلك
وانه قال ذلك اخبارا عن
طلاق سابق منه عليها على
سبيل المبالغة وان لم يقصد
بذلك انشاء الطلاق الثلاث
ولا غيره وحلف بالله تعالى
اليمين الشرعية انه لم يقع
منه ذلك الاكذالك وانك
عليها طالقين خلفا شرعا
وثبت ذلك لدى الحاك
المشار اليه الثبوت الشرعي
بشهادة شهود آخر حكمه
أيد الله تعالى حكمه بموجب
ذلك حكما شرعيا وسؤا فيه
مستوفيا شرائط الشرعية
بالطريق الشرعي وشهد
بذلك في سابع عشر
جداى الثانية سنة ست
وأربعين وثمانمائة وسؤال
صورته بعد الجملة
ما قولكم رضى الله عنكم
أجمعين ونفع بعلمكم
المسلمين في رجس من عوام
الناس الجاهلين بالامور
الشرعية والالفاظ المعنوية
طلق زوجته طلقة واحدة
وأعادها الى عصمته بطريق
شرعي ثم بعد مدة مديدة
حصل بينه وبينها تساجر
ومخاصمة فقال له بعض
أصحابه لم لا تطلقها وتخرج
منها قال طلقناها عشرين
مرة ونفصني بردها الى

وأراد بذلك العاقلة الأولى والعوذ منها وبالغ في العدد الزائد وادعى عليه مدع شرعي بأنه صدر منه حنث في زوجته فلائحة بالطلاق الثلاث بمقتضى أنه قال جوابا للسائل لم لا تطلقها فقال طلقها عشرين مرة كما ذكره وسئل سؤالا فاجاب بالاعتراف بذلك أي بالمقتضى وأنه قال ذلك جاهلا على سبيل المبالغة وأنه لم يقصد بذلك إنشاء طلاق ولا تكراره وأنه عاك عليها طلقين وحلف على ذلك عينا شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشافعي المدعي عنده وحكم بحجبه مستندا إلى ما نقله الشيخ يحيى الدين النواوي في الروضة وما نقله القونوي في شرح المساوي في مسئلة الاستحباب عن الطلاق والاحبار عنه في الماضي من أنه لا يقع الطلاق وإن كان كاذبا فهل إذا أراد بذلك الاخبار عن الطلاق الماضي وذكر الزيادة مبالغة في العدد بعدد بالجهل لذلك وقيل منه فان قلتم رضي الله عنكم يقع فهل الحكم بالواجب صحيح أم باطل وهل يلام الحاكم إذا فعل ذلك مستندا للفقهاء المذكورين ولم يطلع على ما يخالفه وما يترتب عليه من الأثر الشرعي نفي أم لا وهل يلزم

على انقراضهم دليل على أنه أرادهم بقوله أولادى وأنهم دخلوا فيهم وتجاوز بالطلاق الأولاد وإرادة الأولاد وأولادهم بل بعضهم يقول أن ذلك حقيقة فليس هذا من المفهوم في شيء ولا يلزم أيضا جريانه فيما إذا قال وقفت على أولادى فإذا انقضى أولادى وانقرض زيد الاجنبي فعلى الفقهاء بل الذى يجبه ههنا القطع بكونه منقطع الوسطان زيدا لا يدخل في اسم الأولاد بوجه فلم يبق الا كونه معلقا عليه وهو لا يصلح أن يكون سببا للاستحقاق اه كلام السبكي فتأمل ماوجه به الوجه القائل باستحقاق أولاد الأولاد من أن قرينة ذكرهم وتوقيف الصرف عليهم دليل على أنه أرادهم بقوله أولادى وأنه تجاوز فاطلق الأولاد على الأولاد وأولادهم فانك تجده صريحا في شمول العتقاء المفروغهم لأن السبكي إذا اكتفى في أن لفظ الأولاد جمع فيه بين الحقيقة والجواز بمجرد ذكر أولاد الأولاد وتوقيف الصرف على انقراضهم فهو يكتفى في الجمع بين الحقيقة والجواز في مسئلتنا فهو في غاية القوة كما لا يخفى على أحد فليكتف في الجمع بين الحقيقة والجواز قطعاً فيكون لفظ العتقاء شاملا للعتقاء حقيقة ومجازا فيشمل سائر فروغهم وبهذا يظهر لك أن الوجهين الجارين في المسئلة الأولى لا يجرى نظيرهما في مسئلتنا لأن الأكثرين إنما مال كلامهم إلى ترجيح عدم استحقاق أولاد الأولاد اضعف تلك القرينة كما ظهر لك مما قررته وأما مسئلتنا فالقرينة فيها قوية جداً بل ومعهما قرائن أخرى كما مر بيانها فلا يأتى نظير كلام الأكثرين في مسئلتنا لأن غاية ما يعملون به أن جعل انقراض أولاد الأولاد شرطاً في الصرف للفقهاء لا يبدل وضعا لا منطوقا ولا مفهوماً على الصرف لهم والاصل عدم استحقاقهم فعملوا بذلك وأما في مسئلتنا فلا يمكنهم أن يقولوا بنقل ذلك لأن الواقع لما ذكر الأولاد ونص على أن لكل ما كان لأبيه دل ذلك صريحا على دخولهم في وقته ولفظه فوجب العمل بدوام استحقاقهم اذ لا رافع له وبتقدير أنه رافعا بعده لا يعمل به كما مر عن السبكي قريبا في الأمر التاسع (الكلام الثاني) في بيان ما في تلك الاجوبة أما ما يتعلق بالجواب الأول فقوله أراد الواقع الخ كلام يتعين تأويله بأن المراد به أنه وجد في كلام الواقع من القرائن المتعددة كما قدمت بيانها وإيضاحها ما يدل على أن مراده ذلك وقوله ما يشمل حقيقة ومجازه ينبغي حمله على أن ذلك على جهة التناول لما مر أن التحقيق في ذلك أنه من باب استعمال المشترك في معانيه لامن باب الجمع بين الحقيقة والجواز وقوله لأن إزالة الرق الخ بيان لعلاقة ذلك الجواز وقوله وبؤيد ذلك بيان لقرينة الدالة على أن مراد الواقع من لفظ العتقاء ما يشمل مجازه أيضا وقد قدمت من القرائن والأدلة على ذلك ما ينشرح له الصدر وتقربه العين ويتضح به الحق وبزول عن ادراك عورده كثائف الرين والغين وقوله فلا يدخل الخ هو الوجه الذى دل عليه كلام الواقع ومر عن البلقيني التصريح بنظيره وعنه وعن آئمة آخرين أمور كثيرة مصرحة به لا تقبل تأويلا ولا تحتاج دليلا وأما ما يتعلق بالجواب الثاني فقوله لا يختص الخ لا ينشأ في الذى قبله لأن مراده به أنه إذا لم يبق من العتقاء حقيقة الاجسود ولم يوجد أحد من أولاد الميتين لم يكن ذلك مانعا من الصرف لجهة الحرم وأنه إذا اجتمع العتقاء وأولادهم قدم العتقاء حقيقة إن زادوا على خسين لنص الواقع على ذلك أولا بقوله ومن توفى منهم وله ولد الخ فهذا هو المراد بالاختصاص الذى ذكره بدليل قوله فإذا انقضى الخ نعم قضية قوله فإذا انقضى الخ أنه لو بقي أكثر من خسين لكن بعضهم عتقاء حقيقة وبعضهم من فروغ الميتين أن ذلك لا يمنع من قسمة الربيع شطرين وليس هذا مرادا لأن الأكثر من خسين إذا كانوا من محض الفروع ومنعوا من ذلك بنص هذا الجيب وبقى من أولادهم الخ فالوى أن يمنع الأكثر من خسين الذين بعضهم من العتقاء وبعضهم من الفروع والحاصل أن هذه الصورة معلومة من كلامه فلا ترد عليه وإن أوههم ظاهرة خلافها

عند عدم التأمل وأنه متى وجد من العتقاء حقيقة وبعضهم من الفروع فإن هاتين الصورتين هما محل الخلاف بين هؤلاء المجيبين وقد علمت أن الحق أن الفروع كالأصول في المنع لكن المراد بالفروع فروغ من مات لامن هو موجود لأن نص الواقع بقوله ومن توفى منهم وله ولد الخ أفاد أن الولد لا ينزل منزلة أبيه في تناول لفظ العتقاء له إلا أن مات أبوه لما مر أن القرينة الطاهرة على دخوله قوله ومن توفى منهم الخ لكن هذا إنما يتأتى إن قلنا أن دخولهم في لفظ العتقاء من حيث أنه أريد به الجمع بين الحقيقة والجواز بقرينة قوله ومن توفى منهم الخ أما على ما قدمناه من أنه مشترك فتدخل الفروع ولومع وجود آبائهم بل قضية ما قدمته وأما الأمر الثامن عن السبكي دخولهم ههنا مطلقا ويجاب بأنه لا يلزم من مجرد اتصافهم بالدخول وأنهم موقوف عليهم أنهم يجمعون غيرهم لأن الجيب حكم مغاير لمجرد الإطلاق والنسبة فمن ثم كان الوجه أن الفروع الموجود آباؤهم لا تدخل لهم في حجب جهة الحرم حيث لم يبق من العتقاء حقيقة ومن فروغ الموفى الاجسود فتفطن لذلك فان هذه الاجوبة ظاهرة التناقض في ذلك اذ ظاهر هذا الجواب هنا ما قلناه وظاهر الحاصل الذى ذكره عند تأمل آخر وظاهر الجواب الأول أن الفروع يتزل منزلة والده مطلقا ولكنه غير مراد لما بيناه وقوله الزائد على الخسين الظاهر أنه تصوير لا تقيد بدليل قوله كأنه الخ وقوله عصبة كل عتيق المراد منهم فروعه لا مطلقا كما هو ظاهر وأما ما يتعلق بالجواب الثالث فقوله كان الأولاد الخ الظاهر أنه أخذ هذا التقيد مما قرره من كل أصل موجود شرعا بوجود فروعه وإذا كانت الأصول كأنهم موجودة بوجود فروعه فلا بد عند بعض الفروع الأكثر من خسين أن يكون كل واحد من الفروع الموجودين نشأ عن واحد من العتقاء حتى تكون العتقاء حقيقة كأنهم موجودون لكن هذا لا يتم له باطلا لانه لا قول الواقع انتقل نصيبه إليه يشمل الفروع الواحد والمتعدد وإذا شمل ذلك اقتضى أنه لو مات واحد من العتقاء الأكثر من خسين عن أكثر من خسين ولذا ثم مات الأكثر من الخسين من العتقاء حقيقة وبقية الفروع الأكثر من خسين الذين أبوهما واحد منع هؤلاء الصرف لجهة الحرم لأننا لا ننظر إلى أن مقصود الواقع بعتق القرائن التى قدمناها أن الفروع يسمون عتقاء فيدخلون في لفظ العتقاء في كلامه وإذا دخلوا فيه وصاروا بمنزلة آبائهم اتجه ما قلناه لأماله فالوجه ما أفاده الجوابان الأولان مما وافق ما قررناه وأما ما يتعلق بالجواب الرابع فما أفاده فيه من أنه لا يصرف لفروع العتقاء نفي موافق لقواعد أهل مذهبه من منع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه واستعمال المشترك في جميع معانيه لسكة أشار إلى رد الاجوبة الثلاثة بما يمكن الجواب عنه فقوله لأن أقصى الخ جوابه أن هذا التدقيق لا يبحث عنه في عبارة الواقفين كما أطبق عليه فتاوى آئمتنا وغيرهم في كتب الاوقاف وعبارات الواقفين تصريحاً وتلويحاً وقد قدمت في تلك الأمور العشرة شواهد صدق على ذلك من كلامهم وفتاويهم وقوله بل لا بد من قرينة تمنع إرادة الحقيقة الخ جوابه أن هذا لم يقع التصريح به إلا ممن يمنع الجمع بين الحقيقة والجواز وأما من يجوز به بل بوجه كما هو المعتمد من مذهبننا كما مر فالقرينة عنده على قسمين قرينة تمنع إرادة الحقيقة وقرينة تدل على انضمام المجاز إلى الحقيقة حتى يشملهما لفظا واحداً وأصحاب الاجوبة الثلاثة الأول بنوا كلامهم على الثاني فلا يعترض عليهم بالأول اذ لا شرط في القرينة منع إرادة الحقيقة مطلقا إلا ممن يمنع الجمع بين الحقيقة والجواز وقوله أن الخ فهو رد لما قاله المجيب الأول ويجاب عنه بأن المراد الإزالة عن الوجود والذى سيوجد لكن لا بمعنى أن معتق الأصل باشر عتق الفروع ولا أزال عنه رفا حقيقة لأن بطلان ذلك يدهى فلا يورد مثله ولا يراد وإنما أراد الجيب الأول بذلك قول أصحابنا أن من الميت رق فالعصبة الوارث له بعد عصبة

الزوج بالوطء بعد الحكم شيء من الوازم الشرعية أم لا وما حكم الله تعالى في ذلك أفوتونا أجورين أنا بكم الله الجنة وجواب صورته بعد الجدة اللهم أهدي لما اختلف فيه من الحق باذنك لا يقع طلاق في هذه المسئلة لأنه لم يطلق ولم يقر بطلاقها إلا أن صادقا ولا كاذبا بل أخبر عن أمره صلى وأنها في عصمة إلا بل هو معذور عن بقائها في عصمة ومنقول الروضة إنما هو في الاستحباب عن الطلاق الآن والاخبار به كاذبا فيجوز فيه التفصيل والخلاف وليست مسئلتنا من ذلك القبيل فتقطع فيها بعدم القبول لاسيما وقد وقع منه في الماضي طلاق في الجملة فهو مخبر عن حقيقة غاية الأمر أنه كذب في العدد إقامة للعذر في عدم الطلاق وذلك لا يضرك في العصمة حالا وحينئذ فحكم الحاكم صحيح ولا يترتب عليه شيء ومن ظلمه بشئ لمسه الخروج من مظلمته ولا شيء على الزوج بل الزوجة باقية في عصمته حيث الأمر كما شرح والله الموفق وكتبه محمد بن الغزالي الشافعي لعاف الله حامدا ومصليا ومسلما فهل السؤال المذكور المترتب عليه الجواب المذكور موافق للمستند المذكور معنى

وان اختلف للفظ فان قلتم موافق فهل يعتمد الحاكم المذکور كلام المفتي ويحكم للزوج ببقاء العصمة أم لا وان قلتم بخالف فهل يقع الطلاق على الزوج بموجب المستند المذکور أولا فان قلتم نعم فهل يلزم الحاكم والزوج بذلك شيء أم لا (فاجاب) بانهم اطلقوا زوجته ثلاثا وان كان كاذبا في اخباره لان تلفظ الشخص بالطلاق لا يكون الا انشاءا واخبارا ولا يصح كونه انشاء في مسئلتنا لقوله وتضمني بردها الى فتعين كونه اخبارا بانه طلقها مشرين طلاقا ما بان قال لها أنت طالق مشرين طلاقا أو أوقعها طلاقا فيؤخذ بأقراره ويجب على الحاكم أن يفرق بينهما ولا يحصل له تحديد نكاحها الا بعد التحليل بشرطه الشرعية ولا تصح ارادته بالطلاق المذکور الطلاق الواقع منه في الماضي لخالفته في العدد فلا يصح الاخبار به عنه لعدم مطابقته وقوله وتضمني بردها الى لا يفيد كونها في عصمة حال نطقه بلفظه المذکور بل لو قال بده وهي الآن في عصمتي لم يقبل منه لانه من باب تعقيب الاقرار بما رفعه

النسب هو معتقه ثم صيته وان لم يحسنه رقب وانما من أحد آياته فالعصبة الوارث له هو معتق ذلك الاصل الذي انجر الولاء منه الى ذلك الفرع لان النعمة على الاصل نعمة على الفرع فمن أمه حرة أصلية وابوه عتيق الولاء عليه ملو الى أبيه لان الانتساب الى الاب وهو حر مستقل لا ولاء عليه فليكن الولد مثله اه فهذا يظهر معنى قول المجيب الاول ان ازالة الرق عن الاصل ازالة له عن الفرع فاراد بازالة الرق ازالة آثاره لان تلك الازالة تستلزم الانعام على كل من الاصل والفرع أما الاصل فظاهر لان النعمة باشرته حقيقة وأما الفرع فلانه حصل له بذلك زوال العار عنه برق أصله ومكاناته للمرأة التي تساويه في حرية الاصول اذ لو بقي أصله وقيما لم يكن كفوا لمن أصلها عتيق ولو كان له أصلان عتيقان لم يكن كفوا لمن لها ثلاثة أصول عتيق وكذا في تحمل الدية عنه من جهة العقل لان آباءه لو استمر وقيما لم يفعل أحد من غير اقربائه عنه لو جنى فلما عتيق أصله صار معتق أصله يفعل عن ذلك الفرع لو جنى ولا موجب لهذا العمل عنه الانعته الصادرة منه على أصله السارية من أصله اليه المقتضية لكونه صار كقريبه الذي هو من جلده ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لا ولاء لجة كالعصمة النسب فظهر أن الفرع اكتسب شرفا وقوائد من جهات عديدة بسبب عتيق أصله فكان ذلك العتيق سري اليه باعتبار وصول آثاره اليه وحينئذ فتسمية الفرع عتيقا بهذا الاعتبار مجاز واضح للعلاقة الظاهرة التي أشرت اليها وقوله على ان الفرع اذا وجد حرا الخ جوابه ما تقرّر من انه مع كونه حرا من غير جهة أبيه حصل له فوائد كثيرة من جهة حرية أبيه أو جبت له أن تكون النعمة على أبيه نعمة عليه فتضمن لذلك وقوله فليس مطلقا بل مقيا الى غاية مخصوصة لا يجوز الغاؤها وهي بلوغ عدد العتقاء خسين جوابه ان المجيبين الاولين لا يخالفون في هذه الغاية ولا يقول أحد منهم بالغائها وانما الخلاف في المراد بلفظ العتقاء فيها فهم قائلون بانه يشمل مجازة كحقيقته للقرينة بل والقرائن التي قدمت ايضاحا ومخالفا لهم يقولون بان المراد به حقيقة فقط الغاء لتلك القرينة أو القرائن لانها لم تقو عندهم وهذا هو منشأ الخلاف بين الفريقين مع اتفاق الكل على أن تلك الغاية لا بد من اعتبارها لكن الاولون يعتبرون فيها الفروع أيضا والآخرون يعتبرون فيها الاصول فقط وقوله لا نسلم ان استحقاق الولد لنصيب الاب يجعل الاب في حكم الموجود الخ جوابه أن قائل هذا الجعل لم يرد به الا ما أشار اليه المجيب الاول وهو الذي قررته ووضعت فيها بسطته سابقا وذلك ان الواقع لما نص على أن الفروع يستحقون ما كان لاصولهم وان ذلك يجري في سائر طبقات الفروع كما أعاده قوله أو أسفل من ذلك ثم قوله بعده ويستمر الحال في ذلك كذلك الى أن يبقى من العتقاء المذکورين خسون كان هذا النص الذي ذكره قرينة أي قرينة على انه أراد بالعتقاء في الغاية جميع من نص عليهم فيما قبل الغاية وهم العتقاء وفروعهم اعمالا للفظ في حقيقته ومجازة لوجود العلاقة وهي مأمور من ان النعمة على الاصل نعمة على الفرع حتى صار كانه عتيق لذلك المعتق لما اكتسبه منه من دفع العار ووجود الشرف وتحمل الدية وغير ذلك كما مر ولوجود القرينة وهي نصه على قيام الفروع مقام أبيهم في الاستحقاق الموجب لكونه متيقنا فيهم وشككا في ارتفاعه عنهم بإرادة العتقاء حقيقة في الغاية فلزمنا العمل باليقين وطرح الشك كما مر التصريح به عن الآية على انه مر عن البلقيني في عين مسئلتنا التصريح بشمول العتقاء المروءهم وكفي بذلك حجة في تأييد القائلين بذلك وقوله على أنه اذا قلتم الخ جوابه ان المجيب الثالث قد انظر لذلك بخلاف الاولين كما قدمت الكلام على ذلك مبسوطا عند بيان ما في الجواب الثالث وأن الحق ما أعاده الجوابان الاولان لاما ذكره الثالث وقوله يلزم أن يقولوا بقسم الرابع الخ جوابه أي قدمت أن الحق في ذلك ان الاكثر من الحسين لو كانوا أولاد عتيق واحد منعوا قسمة الرابع

شعيرين لانا لا نتقار الى وجود أصولهم لاشرا ولا حسا خلافا لما انظر اليه صاحب الجواب الثالث وانما الذي ينظر اليه ان الفروع يسمون عتقاء مجازا وأنهم دائمون بمقتضى العلاقة والقرينة السابقين في لفظ العتقاء في قوله الى أن يبقى من العتقاء خسون واذا كان الفروع داخلين في ذلك وأولاد بعض العتقاء أكثر من خسين ولذا تم مات الكل الافروع ذلك العتيق منعوا من قسمة الرابع شعيرين كما مر لان الغاية لم توجد اذ لم يوجد من العتقاء مجازا خسون فقط بل أكثر من خسين فظهر أن النظر ليس لتقدير وجود الاصل حتى يلزم عليه مأمرا وانما هو انسمية الفروع عتقاء ودشواهم في قول الواقف الى أن يبقى من العتقاء خسون وقوله قلنا الواقف الخ جوابه ان النظر الى تقدير وجود الاصل من أنه لا معقول عليه حتى انه لو جمل على أن مراد قائله ان ذلك التقدير مرجح لارادة الواقف بلفظ العتقاء ما يشمل فروعهم لكان له بعض ايضاح وآل الى ما قلناه من ان النظر انما هو لتسمية الواقف الفروع عتقاء بمقتضى ما دل عليه كلامه وقوله ان الحق الذي لا يستراب الخ جوابه أن هذا صحيح بالنسبة لقواعد مذهبه فتغلبه على من خالفه بما ذكره انما يتوجه الى من خالفه من أهل مذهبه لا غير لان أهل كل مذهب أعرف بقواعد مذهبه من غيرهم فلا يصح غيرهم أن يشنع عليهم الا بعد أن يطالع كتب فروعهم وفتاوى أئمتهم فاذا أحاط بذلك ساع له أن يشنع على من خالف قواعد مذهبه كما وقع للسبكي رحمه الله تعالى مع جماعة من الحنابلة والمالكية والحنفية في مواضع متعددة أنه يعترض عليهم بكلام أئمتهم وذكره وصهم مع بيان أنهم خالفوها بل وقع له مع ابن تيمية في مسألة في الوفاء نقل فيها كلام الشافعية والحنابلة وغيرهم انه سفه جميع ما قاله عن الشافعية والحنابلة وغيرهم وبين سبب وهمه في كلام الرافعي حتى فهم منه غير المراد ونقله عن الشافعية وساق كلام الرافعي الظاهر منه سبب الوهم وأنه مخفى في فهمه وبين أيضا سبب وهمه في كلام أئمة مذهبه ثم ساق نصوصهم على خلاف قوله وكذا فعل مع من بقي وأطال في بيان ذلك فنظر مثله في كلام المخالفين ورد عليهم بكلام أئمتهم قبل منه ومن لا فلا وأما ما يتعلق بالجواب الخامس فمرت الإشارة الى ان قائله نظر الى كلام أهل الاصول ولم يعم النظر في كلام أئمة فروع مذهبه اذ لو أعمن ذلك لم يغته ما قدمته عنهم في الامور العشرة التي بسطت الكلام فيها على انه لو جعل العتقاء مشتركا كما بسطت بيانه في البحث الاول لظهر له ان الحق مأمور من قيام الفروع مقام آباءهم ولم يورد شيئا مما أورده على القائلين بالجمع بين الحقيقة والمجاز على انه يمكن أن يجاب عما أورده عليهم بان يقال قوله تعهد مقدمة الخ جوابه ان تلك المقدمة في غاية التحقيق لكن ما برهنت عليه من أنه لا بد من داع للتجوز لا يرد على مخالفته لما مر عن الآية ان تدقيقات النصا وغيرهم لا تدار عليها كتب الاوقاف ولما أطبقوا عليه أنهم في المجاز الواقع في كتب الاوقاف لا يبحثون عن الداعي اليه أبدا وانما يبحثون عن وجود قرينة عليه فان وجدت أداروا الحكم عليه والا فلا ومن بيان سبب اعراضهم عن البحث عن الداعي والاكتفاء بالنظر الى القرينة لحسب فرجعه على أن هذا داعيا ظاهرا وبيانه ان الواقف قصد بقوله بتسمية الفروع عتقاء أن يبين السبب الحامل له على أخذ الفروع حصص أصولهم مع أنهم لم تشملهم نعمة عتقه مباشرة فكانه قيل له ما سبب الحافط الفروع بأصولهم مع بعدهم عنك فقال سبب ذلك أن نعمة عتيق شملت الجميع فكما أوجب على الشرع تحصيل الدية عنهم وأوجب لي أني أرتهم تدبني الى برهم والحاقهم بآبائهم في وصول برى لبيهم وذلك كله مستفاد من تسميته آباءهم عتقاء ولو عبر بالعتقاء مراد بهم حقيقةهم وبغيرهم لم يستفد منه هذه الفائدة فلذا عدل عن الحقيقة وحدها الى ما يشمل مجازها بيانا لهذه الفائدة الظاهرة والعائدة الباهرة فتأمل ذلك فانه يتضح به أن في

ولا وجه لقول بعدم الوقوع في مسئلتنا في فتاوى القفال لو قبل له ما تصنع بهذه الزوجة طلقها فقال طلقت وقع الطلاق لانه يتقرب على السؤال والتعويض وقد قالوا لو قبل لرجل استخبرا أو التماسا لا إنشاء أطلقت امرأتك أو فارقتها أو سرحتها أو زوجتك طالق فقال طلقت وقع الطلاق لانه صريح قطعا في الاستخبار والالتماس ولو أقر بالطلاق كاذبا لم يطلق بالطلاق وطلقت ظاهرا ويجب على الحاكم أن يفرق بينهما ولو قال لزوجته أنت بائن ثم طلقها ثلاثا ثم قال أردت بالبائن البائن بالطلاق فلم يقع الثلاث لم يقبل منه لا قدمه على الطلاق الثلاث اه وقد علم أن حكم الحاكم بعدم وقوع الطلاق باطل ولكن لا اعتراض عليه فيه لاستناد المذکورين تبين نعماءه فيه ولا يترتب عليه من الامور الشرعية شيء ويلزم مطلقا بوطئه المذکور مهر مثلها (سئل) عا ل قال أحالت أنت نفسك ونوى الطلاق يكون كناية أم لا (فاجاب) بأنه ليس بكناية (سئل) عن خلف أنه لا يقبل الشيء الفلاني ثم فعله وشك هل حلت

بالطلاق أو بآله هل تطلق زوجته وتزوجه كفارة اليمين أم أحدهما ويحبس فيه (فأجاب) بأنه يجنب زوجته إلى أن يتبين الحال ولا تطلق زوجته لأن الطلاق لا يقع بالشك (سئل) عن شخص علق على نفسه زوجته بأن قال بصرح لفظه متى تزوجت على زوجتي ليلى المذكورة امرأة غيريها بنفسى أو بوكلي أو بوجه من الوجوه مصر المحروسة أو تسريت عاها بسرية مطلقا بمصر المحروسة وثبت ذلك على الطريق الشرعي وأبرأت ذمتي من خمسة أنصاف من صداقها على تعهدها شرعية تكون اذ ذاك طائفا واحدة تلك بانفسها فهل اذا تزوج عليها امرأه غيرها بالخائفة أو بغيره أو بالبرية وحضر المرأة التي تزوجها عليها إلى مصر أو تسرى عليها بسرية في أحد البلاد المذكورة أعلاه وحضرها إلى مصر المحروسة وأبرأت زوجته المعلق لها التعليق المذكور أعلاه ذمتي من خمسة أنصاف من صداقها يقع عليه الطلاق المذكور أم لا (فأجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق في مسألة تزوجه المذكور وأما في مسألة تسريه فيقع عليه الطلاق فيها تسري بها

عدوله عن قوله إلى أن يبقى من العتقاء وفروعه إلى الاقتصار على لفظ العتقاء مريد به ما يشمل الطرود داعيا أي داع إلى هذا التجوز وان انضم إلى ذلك رعاية الاختصار وزيادة البيان للسذين ادعيا ازداد وضوحا كما لا نعول الأعلى الأول المهور مغزاه وإيضاح معناه والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو حسي ونم الوكيل وقوله فلنا قد كان يتأني الخ جوابه أما لاشتراط في الداعي الذي يدعيه التجوز انحصار الامر فيه وأنه لا يمكن غيره وهذا ظاهر من كلامهم وإذا كانوا في الضرورات الشرعية لا يشترطون ذلك فأولى مانع فيه لأن الضرورات لا يبيحها الا الاضطرار اليها ومع ذلك يجعلون منها ما يقع في نحو الشعر وان سهل العدول عنه وأما الداعي فهو ما يصح أن يخرج به التجوز عن كونه عابثا وحيث كان له وجه في العدول خرج عن ذلك سواء أمكن وجود سبب آخر مثل الأول أو دونه أو أعلى منه وحيث فن قال ان الداعي الاختصار أو زيادة البيان لا يرد عليه بما ذكر كما لا يخفى مما فررت فقام له على أن لو سلمنا فساد الداعي لم يضرنا لأن ظاهر اشتراطهم الداعي يخرج به التجوز عن العتق أن العتق في كونه داعيا ومعهما باعتقاد التجوز لانه مع اعتقاده وجود الداعي خارج عن العتق في اعتقاده فيكفيه ذلك وان اعتقد غيره فساد ذلك الداعي ويلحق بين هذا والعلاقة والقرينة فانه لا بد من ظهورهما للسامع كما دل عليه كلامهم أيضا بان المقصد من التجوز إفادة غير الحقيقة التي هي الاصل ولا يتم ذلك بل ولا يوجد الا ان كان هناك رابطا بين المعدول عنه والمعدول اليه وقرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي أو دالة على انضمام المعنى المجازي إلى المعنى الحقيقي عند من يجوزجهما فكل من هذين يتعلق بالسامع فلا بد من كونهما ظاهرين له بحيث يستفيد بهما ذلك المعنى المجازي وأما الداعي إلى التجوز فهو لا يرتبط بالسامع أصلا وانما يرتبط بالتجوز حتى يصون قوله عن العتق فاشترط فيه صحة ذلك الداعي عند التجوز لا عند السامع اذ لا حاجة به إلى البحث عنه فانهم ذلك كما فاني لم أر من تعرض له مع خفائه ونفاسته وقوله وأني له بالقرائن الخ جوابه أنه لا استبعاد في ذلك فقد سبق بيان حدودها مبسوطا وقوله فان فرضنا الظاهر بالداعي الخ جوابه أنه قد بان وجوده وانضم فلا حاجة لتقدير فرض وجوده وقوله بقيت المطالبة بالقرينة المصححة ثم فسرها بما حكم عليه بأنه العلاقة فديقال عليه هذا ما قدمه تبعا للأئمة من مغايرة العلاقة للقرينة وقد يجب بان تجوز باطلاق احدهما على الاخرى الا أنه يرد عليه أنه لا يخلو اما أن يكون أراد معنى العلاقة وهذا هو ظاهر عبارته لتعبيره بالقرينة المصححة وبقوله أن يصح والصح التجوز انما هو حقيقة العلاقة لا القرينة كما علم مما قدمه أيضا واذا كانت العلاقة المرادة هنا انحلت الاعتراض اذ لا نزاع في أن بين العتق وأولاده اشتراكا في شمول نعمة العتق لهما فصح اطلاق لفظ العتق عليهما من باب اطلاق السبب على المسبب أو ما بالفعل على ما بالقوة أو الاصل على الفرع أو غير ذلك ولما أن يكون أراد بهما معنى القرينة الحقيقية وحيث انحلت الاعتراض أيضا لانه اذا سلم وجود القرينة وقد بينا بما لا يمكن دفعه وجود العلاقة انضم مدعانا ولم يبق مساع للاعتراض عليه وقوله وائس هذا الجواز هو المراد هنا الخ يقال عليه لا يخلو اما أن تريد البناء على ما قدمته عن ابن الحارث وغيره وزعمت أنه المعتمد أو على ما قدمته عن الشافعي رضي الله تعالى عنه وزعمت أنه غير المعتمد فان أردت الأول احتج إلى قرينة تدل على التجوز بالجمع بين العتق مباشرة والعتق سرية في لفظ واحد وقد قدمنا قرائن دلت على أن مراد الواقف من لفظ العتقاء في كلامه كل من القسمين أعني من باشرهم العتق ومن سري اليهم وان أردت الثاني احتج إلى قرينة تدل على بقاء المعنى الحقيقي على حاله من مبادرة الذهن اليه من اللفظ وعلى انضمام المعنى المجازي اليه مع ذلك في فهمه من ذلك اللفظ أيضا وكل من القرائن التي

قدمنا بسطها على ذلك فراجعها على أن الواقف لما ذكر أنه وقف على عتقائه مدة حياتهم وأن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه وان ذلك يجري في سائر الباطون إلى أن يبقى من العتقاء خسون علم من منعه هذا أنه مدخل لفروع عتقائه في وقفه ودلالة كلامه على هذا تكاد أن تكون ضرورية واذا دخلوا في وقفه كذلك لم يخرجوا منه الا يبقين كما مر نقله عن الأئمة واذا لم يخرجوا عنه بمقتضى كالعتقاء المحتمل لأن يراد بهم المعنى الحقيقي وحده أو مع المعنى المجازي كانوا داخلين في العتقاء استصحابا لما كانوا عليه حتى يتبين وجود ما يخرجهم وهذه قرينة حالية غير القرائن اللفظية التي قدمناها وبها يظهر أن مراد الواقف بالعتقاء حقيقة وحجازه وكون المجاز هنا من الكل المجموع الذي يبرز وجود العلاقة له أو من الكل الفردي الذي يسهل ذلك فيه من الامور الغامضة على أكثر الناس فلا يجري مثله في كتب الاوقاف كما مر عن البلقيني وغيره فالاعراض عن هذا صفحا أحق والتناهي للكلام فيه هنا أليق وقوله فلندعو الحيرة الخ جوابه أنه قد بان بما قررته وجود العلاقة والقرينة بل القرائن وأن احدهما لا يلتبس بالآخر فلاحيرة حينئذ واذا لم يصرح أحد من أرباب الاجوبة الثلاثة الاول بان ما ذكره علاقة ولا قرينة وانما الذي اقتضاه منيعهم أن ما ذكره قرينة لعلاقة لان من عنده أدنى مسكة من ذوق الفقه يفهم العلاقة بين العتق مباشرة والعتق سرية فلم يحتاجوا لبيانها بخلاف القرينة فانها التي يعسر ادراكها فاحتاج كل منهم أن يشير إليها فهم وان اختلفت عباراتهم عنها يبادي الرأي استكمال مختلف في الحقيقة كما قدمت ذلك في الكلام عليها وانضم مبسوطا وقوله أو الثاني بينا اهماله الخ جوابه أن هذا مبني على أن القرينة هي التي تمنع من ارادة الحقيقة وقد بينت فيما مضى أنه لا يفسرها بذلك لحسب الامن يمنع استعمال اللفظ في حقيقته وحجازه وأما من يجوزجه فبين أن يفسر القرينة الدالة عليه بانها التي تدل على انضمام المعنى المجازي إلى المعنى الحقيقي في لفظ واحد وارادتهما منه وهذا التفصيل الذي قررته وان لم أر من ذكره ظاهر لا غبار عليه وحيث فلم يتبين اهمال ما قالوه بل بان ظهوره وانضاحه وأنه لا يرد عليه بان ما يصرف عن الشيء ويبعد عن ارادته غير ما يقرب منه ويربط به لان هذا الرد مبني على انحصار القرينة في المانعة عن ارادة الحقيقة وقد علمت أنه لا يفسرها بذلك وحده الا من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز ونحن انما بينا الكلام في هذه المسئلة على جوازه الذي هو الحق عندنا كما مر وبأنى وقوله مسوق مساق الاقوال السقيمة الخ فيه جفاء على الشافعي رضي الله تعالى عنه وما كنت أرد لهذا الجيب مع أن عنده من تعظيم الشافعي مالا أصفه مما أعلمه منه أن يكتب ذلك بقلمه ولا أن يتفوه به بقمه وان سلمنا أنه نوزع في نسبه للشافعي على أن النزاع في ذلك غير مقبول كيف وقد قال في الروضة وناهيك بذلك ان مذهب الشافعي وجهور أصحابه جواز ارادة الحقيقة والمجاز باللفظ واحد ولم يشترطوا قرينة تدل ذلك على أنه حقيقة عندهم وعندهم وقول الرافي ان ذلك مستبعد عند أهل الاصول ردوه بأنه لم يقف على هذا النقل وقد قدمت ذلك مبسوطا من كلام الشافعي نفسه في أول البحث الثاني فراجعهم وقوله عن الرافي انه قال الاشبه الخ مر أنهم ردوه بان هذا الاشبه انما يليق بقواعد أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وأما منقول مذهبنا فهو أن المشترك يراد به جميع معانيه وبهذا يندفع ما نقله السكاك عن السبكي من قوله فسياق كلامه الخ وقوله هو ما اذا قامت قرينة على اعادة الجواز مع القرينة وان من ادعى تجوزا منضمنا إلى الحقيقة لا يكاف بغير بيان القرينة لحفاها وقوله وضد ما مع قوله قبله بين ذكرهم وأنشأهم سهو وقوله أليس الدلالة على الولد الخ جوابه أن القياس يمنع في كلام الواقفين كما صرح به الأئمة فلا يؤخذ من ارادته بالولد حقيقة فقط أنه أراد بالعتقاء حقيقة فقط فلا عن أن

مضربان وطلها وأثرل فيها وجهان أعين الناس لان التسري بقدر عدة يقال له كذا وكذا منسركا كان كذلك فاستدامته كاستدامته واقول الماوردي كل فعل يحتاج إلى نية لا تكون استدامته كاستدامته (سئل) عما نقله الشيخان فبين خرجت امرأته إلى قرية للضيافة فقالت ان مكنت هناك أكثر من ثلاثة أيام فانت طالق من أنه ينبغي عدم الحنف فيما اذا خرجت لدون الثلاثة ثم عادت هل المراد الخلال اليمين اذ هو الذي ينبغي التردد فيه بخلاف عدم الحنف فانه ظاهر اذ الصفة لم توجد فان لم تمكث بالدار المعينة للضيافة (فأجاب) بان الذي ذكره الشيخان عدم الحنف بالاقامة المذكورة وتعل اليمين فيها أيضا لان الضابط في الخلال اليمين ان الحلف اذا كان بما لا يقتضي التكرار كان ومتى فان كانت اليمين لها جهة بر وجهة حث كان خرجت بغير اذني ووجدت احدهما م وان كان لها جهة حث فقط لم تغل الآية (سئل) عما نقله عن الامام فبين قال لا تخوان بدأت بالسلام فامرأتي طالق وعلق الاخر عتي بعده على مثل ذلك فسلم

مما من عدم الحث
وانحلال المين هل يكون
التعليق متى كان كافي
التعليق على الخروج بغير
الاذن المصرح به في كلام
الشيخين على أن ابن الرفعة
في الكفاية بحث في مسألة
جريان الخلاف الذي في
مسألة الخروج بغير الاذن
ومواجه انحلال في التعليق
بمق ونحوها مما وضع
لعموم الأزمنة اذا علق بها
الخروج بغير الاذن وأغبره
اذ لم يقع التعليق (فاجاب)
بان التعليق متى كان تعليق بان
لوجود العلة فيه وهي عدم
ابتداء كل واحد منهما
بالسلام وكون الصيغة
تقتضي مـ وم الأزمنة
لا يقتضي عدم انحلالها
بوجود احدهما كما علم من
الضابط المتقدم (سئل)
عن حاشي على عدم الإقامة
أو السكنى فخرج فوراً
عاده لعمادة أو زيارة أو نحو
ذلك هل يتقيد عدم الحث
في ذلك بما اذا لم يمكث كما
قبل أو لا يتقيد كما هو ظاهر
كلام الشيخين وغيرهما
(فاجاب) بأنه لا يتقيد عدم
الحث بما اذا لم يمكث كما هو
ظاهر كلام الشيخين

وغيرهما (سئل) عن رجل
في خدمته رجل حاش
بالطلاق لا أخدم عند
غيرك الا أن تأخذني يد
عادية فأخذته بدعادية

ذلك يعني هذا وحديث اندفع ما بناء على ذلك بقوله فكيف يسوغ لمـ دع الخ وقوله أفحفظنا الخ
جوابه انما لم نقل ذلك ولا ادعينا شيئاً منه وانما ادعينا ان لفظاً عقاه الاول في كلام الواقف مستعمل
في حقيقة فقط وهذا الامر به ولقد ولد ولده وأسفل منه كل منهما مستعمل في حقيقة ثم لما مهد
ذلك كذلك قال ويستمر الحال في ذلك كذلك ثم قال بعد أن عبر بباقي العقاه تارة وبالعقاه أخرى ولم يعد
الضمير اليهم مع أن المقام يقتضيه الى أن يبقى من العقاه نحوون فأحتمل هذا ان يريد الحقيقة
وحدها وأن يريد به الجواز معها فنظرنا في كلامه فرأينا فيه قرائن دالة على الثاني وترجعت بان
دخول الاولاد في وقفه واستحقاقهم للاخذ منه أمر يقيني واليقيني لا يرفع بالمثل فأوجب لنا ذلك
كله كما بسطناه وحروناه فيما مر من العقاه على جميع ما مر من العقاه وفروعه ثم قلنا بعد
ما أحاطت بهذا التحقيق غير مرة وتلى على سمك هذا التدقيق غير مرة وانظر هل تجد حقيقة الغيت
اعتباطاً أو لدليل وهل هذا انفار أو قريب رأيت رجلاً شجاعاً الخ واحكم حيثما جأه هو الانصاف
لتفصل من ورطة التعصب والاعساف وقوله وكلام الرافعي الخ قد مر مبسوطاً أن كلامه هذا مع
كلام الاصحاب الذي قدمناه أعدل شاهد وأصدق برهان على صحة ما قلناه وحقيقة ما حرمناه لاطمئنه
على أن محل خروج اولاد الاولاد عن الاولاد حيث لا قرينة تدل على ارادتهم أما مع القرينة الدالة
على ذلك فانهم يدخلون قطعاً كما أنهم مع القرينة الدالة على خروجهم يخرجون قطعاً فعمل
الخلاف في دخولهم حيث لا قرينة أصلاً واذا دخل اولاد الاولاد في الاولاد بقرينة
فكيف لا يدخل اولاد العقاه فيهم بقرينة بل بقرائن بل مر أن دخول العقاه لاولادهم يصح ان
يكون من باب المشترك ولا كذلك الاولاد لاولادهم ومر الفرق الواضح على ذلك فاذا اكتفوا فيها هو
من باب الجمع بين الحقيقة والجواز قطعاً بالقرينة فكيف لا يكتفون بها فيما هو دائريين أن يكون
من ذلك أو من باب الاشتراك وقوله ونرجع الى العمل بالحقيقة الخ جوابه ما قدمته عن السبكي
كأن المصالح انه لو فرض تساويهما وتساوقهما وجب اعطاء الفروع استصحاباً لليقين الذي كانوا
عليه من الاخذ وطرحاً للشك حذراً من منع المتيقن استحقاقهم بغير دليل فان ذلك لا يابق بحسب
جليل في كثير ولا قليل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل فهو حسي ونعم الوكيل الله لا اله الا
هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم والحمد لله الذي هدانا لهذا لما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً جداً بوافي نعمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال
وجهك وعظيم سلطانك سبحانه لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فعباد الله هم مرضاك
من ضعفك وبعافاتك من عقوبتك وبتك منك وصلاة وسلاماً على خير أنبيائك ومبلغ أنبيائك سيدنا
محمد عبدك ورسولك ونبينا الذي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وكاتب وترضى عدد معلوماتك ومداد كتابك
كلما ذكرتك الذي كرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون سبحانه ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

(هذا كتاب الانحاف ببيان أحكام اجارة الاوقاف تقبله الله تعالى عنه وكرمه تأليف الشيخ)
(الامام العالم العلامة أحمد بن محمد عفا الله عنه وكرمه آمين)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أحفظنا باتباع الحق حيثما كان ولم يرقب في ذلك من سواء حسب
الامكان وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة أتوا بها أعلى فراديس الجنان وأشهر أن
سيدنا محمداً عبده ورسوله المخصوص بأشرف الاوصاف ولاديان صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين
مازوا بنهارون الحق ولم يبالوا بخلاف أهل العناد والبهتان (أما بعد) فانه رفع الى سؤال أوائل

سنة اثنين وخمسين وتسعمائة في اجارة وقف فكتبت عليه ثم بلغني اني حاولت فيه ثم رفع الى سؤال
بصورة أخرى فكتبت عليه ثم سؤال بصورة أخرى فكتبت عليه حتى أفحرتني هذه الواقعة ولم
أكتب فيها الا بعد مزيد اختارة وثبت وتفحص حتى لقد اطاعت من تصانيف أئمتنا المعتمدة على
ما يزيد على سبعين مؤلفاً منها ما طالعته كله ككتاب الاشباه والنظائر ومنها ما طالعته أكثره ككتاب
الفتاوى ومنها ما طالعته مواضع عديدة منه فلما كثرت مني الكتابات في ذلك أردت أن أجمعها مع
الزيادة عليها في هذا التأليف وسميته (الانحاف ببيان أحكام اجارة الاوقاف) أسأل الله أن يجعله
وسيلة لي يوم الدين وهذه أذخرها عنده انه أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين لا اله الا هو عليه
توكلت وهو رب العرش العظيم ورتبته على مقدمة وبابين وخاتمة المقدمة في السؤال الاول وهو
شخص وقف داراً على نفسه ثم على اولاده ثم اولادهم وهكذا بشرط النظر لنفسه ثم لولده المعين ثم
للأرشد وحكم بموجب الوقف وبهتته ولزومه حنفي وبشرط أن يبدأ بعمارته من اجارته بنظر ولده
بعد وفاته أجرو ولده مائة سنة من غير احتياج لعمارته وحكم بصحة الاجارة شافعي فهل حكم
الحنفي يتناول الحكم ببطالان هذه الاجارة فان مذهبه أنه لا تجوز اجارة الوقف أكثر من ثلاث
سنين فاجبت الحكم بالموجب متضمن للحكم بجميع الآثار التي يراها الحاكم بشرط أن يدخل
وقت الحكم بها على الخلاف المشهور فيه مثاله أن يحكم حنفي بموجب تدبير فن مؤجبه عنده
منع بيع المدير فقد حكم به في وقته لانه منع للسيد منه فامتنع عليه فاذا أذن له شافعي فيه لم
يتمد به لان فيه نقضاً للحكم الاول وايس للشافعي أيضاً الحكم بصحة بيعه لو وقع فانه وقع باطلا
بقضية الحكم الاول اذا تقرر ذلك علم منه أن حكم الحنفي بموجب هذا الوقف متضمن لحكمه
بامتناع اجارته مدة لا يجزى بها الحنفي لان هذا أثر من آثار حكمه وقد دخل وقته فصار كأنه وجه
حكمه اليه وحديث فليس للشافعي الحكم بما يخالف ذلك لان فيه نقضاً لحكم الحنفي وعلى المنزل
وان حكم الحنفي لا يشمل ذلك فاجارة الناظر الوقف مائة سنة من غير احتياج لذلك باطله كما حرمه
الولي أبو ز رة في فتاويه حيث قال ما يفعله حكم مكن من اجارة دور الوقف الخربة الساقطة مائة
سنة أو نحوها عند الاحتياج لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة حسن يسوغ اعتماده اذا لم يكن
لوقف حاصل بعمر به ولا وجد من يقرض القدر المحتاج اليه للعمارة باقل من أجرة تلك المدة فانه
لامعنى لاجارة مدة مستقبله باجرة حاله من غير احتياج لذلك اه فاجارة الناظر المذكورة باطله عند
الشافعي أيضاً على أن الاذرى قال لا تجوز اجارة الوقف مائة سنة مثلاً مطلقاً لانه يؤدي الى
استهلاك الوقف فالخامس ان اجارة الناظر المذكورة باطله عند الحنفي والشافعي على كل تقدير اه
جوابي ثم بلغني أن بعض الناس نازع فيه باطلاق قول الشيخين في باب الاجارة ان الوقف كالك
زاعمان قضيته صحة الاجارة معاً وروج به على القاضي الحنفي فكتبت اليه آيين بطالان ذلك
الاعتراض فقلت ما أفتيت به من بطالان الاجارة ذكرته سيبين أولهما حكم الحنفي بالموجب
وافساد هذه الاجارة مائة سنة ظاهر مما قررته فيه تبعاً لما صرح به جمع من أئمتنا فلا مساغ
لانسكاره لا يقال ليس الوقف كالنظر لشوق الشارع الى الاعتق ولان البيع يتنافى التدبير بخلاف
الاجارة لا تنافي الوقف لانا نقول الشارع تشوف الى الوقف أيضاً كما صرحوا به وزعم أن البيع
يتنافى التدبير بخلاف الاجارة لا تنافي الوقف غلط فاحش فان النظر هنا الى مذهب الحاكم الحنفي
والاجارة الطويلة منافية للوقف عنده أيضاً فاستلثان على حد سواء ثانيهما ما حكيت عن أبي ز رة
والاذرى فاما ما قاله الاذرى فاطلاقه بعيد عن قواعدنا فلذا لم أذكره في الجواب الا لتقوية كلام
أبي ز رة وأما ما قاله أبو ز رة فهو حسن وقواعدنا لا تخالفه بل تؤيده وتقويه كما أذكره فان قيل

واستخدمته مدة ثم أطلقته
فهل تحل المين حتى اذا
خدم عند آحاد الناس من
غير العادية بحث أم لا
(فاجاب) بانحلال المين
(سئل) عما قاله الامام
الباقيني فمن حلف بالطلاق
على صديقه انه لا يبيت ليلة
الجمعة الا عنده فحلت الجمعة
ولم يبيت عنده ولا عند
غيره بعدم الحث كما
نقله الولي العراقي (فاجاب)
بان مانقله الباقيني معتمد
(سئل) عما قاله لزوجه
طلعتك مثل ما طلق زيد
زوجته ولم يعلم كم طلق
زيد هل يقع أم لا (فاجاب)
بانم اطلق طلبة واحدة ان
كان زيد طلق زوجته واحدة
وكذا ان لم ينو بالتشبيبة
عدد الطلاق والاطلاق
بعدد طلاق زيد (سئل)
عن رجل علق طلاق زوجته
ثلاثاً على صفة ثلاثان
تزوجت أي ولم أذبحها فانت
طالق ثلاثاً فتزوجت أمه عالة
بالمين منذ كرهه فهل يقع
عليه الطلاق أولاً (فاجاب)
بانه لا يقع على الخالف
الطلاق المذكور الا عند
ياسه من ذبح أمه (سئل)
عن حلف بالطلاق الثلاث
بحضرة جماعة انه لا يدخل
مكانه فامتنع من دخوله
مدة ثم دخله فقال له الجماعة
الذين حضروا الحلف حدثت

سنة

بذخولك فقال ما دخلت
الاعلى ثلاثة أشهر وقد
مضى أكثر منها وصرحت
بتعيين المدة في صلب العيين
فقالوا لم نسمع ذلك وإنما
خلفت أن لا ندخله مطلقا
قول المصدق هو أو الجماعة
وإذا قاتم بتدقيقه هل هو
ظاهر أو باطنا أو باطنا فقط
وهل إذا عتد في دخوله على
ظنه أنه عين مدة وقد مضت
يحدث أم لا (فاجاب) بأنه
إذا ادعى أنه أتى بقوله ثلاثة
أشهر متصلا بحالته بحيث
أسمع نفسه وقد عزم على
الالتيان به قبل تمام لفظ
الطلاق فاقول قوله بيمينه
فإذا خاف كذلك لم يقع
عليه الطلاق المذكور إذ
ليس في شهادتهم ما يخالف
قوله لأن تعليق الطلاق
بشرط لا يشترط فيه إجماع
غيره ومتى غلب على ظنه
حال دخوله أنه عيين في
حاله المدة المذكورة لم يقع
عليه الطلاق المذكور وإن
تبين خلافه (سئل) عما
قال لزوجه أنت طالق
الطاعة الرابعة هل تنال
أولا كلعاق بمحال (فاجاب)
بان في المسئلة وجهين
تزيين من التعليق
بمحال وأرجحهما أنه انطلق
لوقال لها أنت طالق طلاقا
لا يقع عليك (سئل) عما
لوقال شخص طلق وأتانا
هل يقبل قوله بيمينه كقولنا

والصلاحي في الامانة والكفاية في التصرف واعتبارهما كاعتبارهما في الوصي والقيم انتهت وقالوا
أيضا في فتاوى البغوى انه لا يبدل بعد موت الواقف القسم الذي نصبه كأنه يجعل بعد موته
كالوصى اه وذكروا الشيطان أيضا أنه لا بد في استقراض الناظر من اذن الامام واعتراض السبكي
عليهما بأنه لا معنى لاشتراط اذنه واعتراض عليهما البلقيني أيضا وغيره بان الناظر كولي اليتيم وقد
صرحوا فيه بأنه يقتضى بدون اذن القاضي وجواب الاول انه معنى ظاهرا فإنه محل نظر واجتهاد
وهو من وظيفة الحاكم دون الناظر وذلك لأنه اثبات دين في رقة الوقف متعلق بسائر الباعون فلا
يستقل به الناظر فإنه ليس له النظر الامدة حياته أى وان بقيت آثار تصرفه الشرعى بعد موته
فاحتج الى اذنه بمن له النظر العام على الجميع وهو الحاكم ذكره الزركشى في الخادم وغيره
وجواب الثاني انه يضيق في الناظر مالا يضيق في ولي اليتيم ومن ثم جرى خلاف في الفسخ بالزيادة
على ما أجريه أثناء المدة ولم يجر تغير ذلك في إيجار ولي اليتيم وهو صريح في أنا حيث يجوزنا اجارة
الوقف نحو مائة سنة بشروطها لا بد من اذن الحاكم في ذلك لأنه محتاج الى نظر واجتهاد إذا اجارة
اثبات حق رقة الوقف متعلق بسائر الباعون فلم يستقل به الناظر وقال ابن الرفعة في المطالب إيجار
الموقوف على معين مشبه بإيجار ملك اليتيم وهذا أبلغ تصريح فيما تقرره من انه لا بد في إيجار الموقوف
من الغبطة أو الحاجة وبهذا الذي صرح به ابن الرفعة صرح البلقيني والزركشى وأبوزرعة وغيرهم
بل في أدب القاضي للاصطخري حكاية الاجماع على ما يصرح بان ناظر الوقف كالوصى فإنه لما ذكر
أن للواقف تولية الناظر ان شاء مطلقا وعزله قال وقد أجمعت الامة على أن من له أن يوصى له
أن يخرج الوصى وأخذ الاذرى من تشبيهه بالوصى انه لا ينعزل بعزله لنفسه إذا خاف ضياع الوقف
بسبب ذلك كما لا ينعزل الوصى بعزله لنفسه حينئذ وبإجارة الخوازمي في كافيته الدار الموقوفة إذا انهدمت
وخربت وتعللت منافعها لا يجوز بيعها ولا بيع شيء منها ولا نقل شيء منها الى موضع آخر ولكن القاضي
يصرى فيه المصلحة فيختار ما هو الاقرب الى رعاية شرط الواقف ثم قال وهذا هو المنقول عن عامة
الاصحاب اه قال الاذرى وفي فتاوى الامام العالم العلامة تقي الدين بن رزين صاحب ابن الصلاح انه
سئل عن خان موقوف دائر وبقيت ساحته فيها بعض مخازن هل يجوز أن يؤجر ثلاثين سنة لمن يبيته
دارا إذا رآه مصلحة فاجاب ان حصل اليأس من العود الى ما كان عليه أو الى ما هو أقرب الى تلك الصفة
جاز إيجاره لمن يعمره مدة لا ينسى في مثلها الوقف اه فليستأمل قوله مدة لا ينسى فيها هذا مع انه خراب
دائر فكيف بعامر لا يحتاج لشيء أصلا وذكروا سعيد الاصطخري في أدب القضاء له الذي تختاره
أن لا يؤجر الوقف أكثر من سنة أو ثلاث سنين ولا يزيد على الثلاثة الا أن يقع في ضرر فيزيد
ويعمل ما فيه الصلاح في الاستغلال فاما ما يدخل على المستحقين به ضررين فلا يجوز أن أجرو وفيه
ضرر عليهم وجب فسحه ثم قال وكذلك في أموال اليتامى والمولى عليهم قال في التوسط وظاهر
كلامه التسوية فيما ذكره بين أموال اليتامى والمجورين والاقواق وهو غير بعيد اه
وأقضى البلعيني فحين اشترى أرضا وغرسها وبنائها ووقف ذلك على أولاده ثم مصلح الحرمين ثم ثبت
أن الأرض وقف للحرمين بأنه لا يجوز أن تؤجر هذه الأرض غير معمرها ان كان في ابقاء ما ذكر
مصلحة الوقف بأخذ أجره حقيقة منه وان احتمل انها لواقع منها ذلك تؤجر ثم قال فعلى الناظر
الابقاء بالاجرة وان كان في باب الاملاك للمالك القلع لان المالك لا يتعين عليه أن يفعل لنفسه
الاصح والناظر يتعين عليه ذلك فيما نحن فيه فان قيل المشتري شراء فاسدا كالعاصب قلنا الناظر القلع
بجانا قلنا هذا معارض بان الناظر ينظر في المصلحة والمصلحة في ابقاءه ولا يترك الحق لله وهووم وهذا
يتقيد به اطلاقهم وهو من النفائس اه كلامه وهو صريح في ان تصرف الناظر منوط بالمصلحة فيستقيد
نفذوا الا فلا عبرة به (سئل)

عن حلف بالطلاق انه لا يقول لزيد الشئ الفلاني ثم ان الحالف ذكر ذلك الشئ لغيره وبخبرة زيد وسماعه له ولكن لم يقصد بخطابه الا عمرا فهل يحث أم لا وهل يستوي في ذلك خطاب الحالف لمن يعقل ومن لا يعقل أولا (فاجاب) بانه لا يحث الحالف مطلقا (سئل) عن قال زوجته أنت طالق أقل من طلقين وأكثر من طلقة ماذا يقع عليه (فاجاب) بانه يقع عليه طلقتان (سئل) عما لو قال السكران بعد ما طاق انما شربت مسكرا أولا أم لا هل انما شربته مسكرا يقبل قوله بيمينه أولا يصدق الا اذا وجدت قرينة تدل على الاكراه (فاجاب) بانه يقبل قوله بيمينه (سئل) عما لو وكل بطلاق امراته فقال الوكيل أنت طالق نصف طلقة يفسخ الطلاق أولا كما قاله الفوراني (فاجاب) بانه لا يقع طلاق (سئل) عما لو قال لها ان دخلت الدار اليوم فانت طالق فتسبب الحلف ثم دخلت الدار المذكورة في ذلك اليوم فهل تحل اليمين أولا (فاجاب) بانه يفحل الحلف بمعنى ذلك اليوم (سئل) عن حلف بالطلاق انه يوفي زيدا ماله

بما ولا يتعداها مطلقا وأفتى البلقيني أيضا في ناظر أجردا ثلاث سنين بآخرة معلومة قبض منها آخرة الأولى ومات المستأجر معسرا بانه يلزمه قبضها في المنفعة الباقية لتنفرد جهة الوقف بها قال ويتعين عليه اختيار الفسخ ولا يجوز له اختيار الامضاء لما فيه من الضرر على جهة الوقف كالمو اشتري الولي لمجوره نوبا فظاهر معينا والمصلحة في رده فانه يتعين عليه وفي الخادم قضية الحاق الوقف بالملك مطلقا جواز اجارته مائة سنة ونحوها وهو بعيد فانه يؤدي الى استهلاكه ويخرج من كلام ابن سراقه وابي الفرج الجزم بالجواز مطلقا في الخراب وهو ظاهر اذا اقتضت المصلحة ليعتكر اه فاشترط لاجارة الخراب المصلحة فكيف بالعاصر (فائدة) * ينبغي التنبيه لها كما قاله ابن العماد وهي ان الحكم الملق بطل بالاجماع المسلمين وصوروا ذلك بصورة اذا حكم حنبلي بان الطلع ثلاث مرات فسخ فعنده تجوز إعادة المتعة من غير محال وعند الشافعي لا يجوز الا بمسح فلو أراد الشافعي بعد ما حكم الحنبلي بأن ذلك فسخ أن يزوجه بلا محال لم يجزه ذلك لان عقد الزواج حينئذ باطل عند الشافعي فكيف يتعاطاه فاذا تعاطاه نقض بخلاف ما لو تعاطاه حنبلي ومنها لو حكم مالك بشيئ الوقف على النفس بالخط وحكم حنفي بيمينه فهذا لا يعتد به لانه باطل الآن باتفاق الحاكين المالكين من حيث كونه وقفا على النفس والحنفي من حيث كونه لم يثبت الا بالخط وهذا كانه مقيس على ما لو تراضا ومسح بعض رأسه مقلدا للشافعي ثم صلى وبه نجاسة كلية مقلدا للمالكين فصلانه باطلة بالاجماع لانه لم يصلها على مذهب مجتهد بل ركب فيها قول مجتهد مع قول آخر فصار كل من الامامين قائل بطلانها الشافعي من النجاسة والمالك من جهة عدم مسح كل الرأس قال ابن العماد بعد أن ذكر نحو ذلك فكذلك القاضي متى افاق قول مجتهد مع مجتهد آخر نقض حكمه قال وكثير من القضاة المنويين للشافعية يفعلون ذلك ومثل هؤلاء القضاة يجب عزلهم ولا تحمل قوايتهم اه اذا تقرر ذلك فسلطنا من هذا القبيل اذ الاجارة فيها وان فرض انها مستوفية لشروطها عند الشافعي باطلة باتفاق الشافعي وأبي حنيفة الاول من جهة انه وقف على النفس والثاني من جهة زيادتها على ثلاث سنين لحكم الشافعي بها ملحق من قول مجتهدين فلتسكن باطلة اجماعا لما تقرر لا يقال الحكم بشرطه ينفذ ظاهرا وباطنا فبعد حكم الحنفي صار الوقف صحيحا باطنا أيضا لانا نقول معنى كونه صحيحا باطنا انما نفذه ونلزم به وندير عليه الاحكام لكننا نراعي مع ذلك مذهب الحاكم الاول فلا نأني بما يخالفه والالزم التلقيح المذكور وقد علمت بطلانه نعم يأتي قريبا آخر مسألة حكم مياه من الظاهر ان ما فيه الجواب عن كلام ابن العماد فافترقه فانه مهم (تنبيه) * أفتى ابن الصلاح بانه اذا حكم الحاكم بيمينه الوقف على النفس وكان ممن براه جاز التصرف فيه ببيع ووقف وغيرهما كسائر الاملاك في الباطن لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر قال ما معناه وانما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق بهذا ما في معناه وأقره الشرف الغزي وشيخنا شيخ الاسلام زكريا في أدب القضاء لكنه مع ذلك لا يتخلو من نظر ظاهر لما تقرر ان حكم الحاكم بشرطه ينفذ ظاهرا وباطنا وكأنه فرع ما قاله على الضعيف انه لا ينفذ باطنا بدليل قوله لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر اذ لا معنى لقولهم ينفذ باطنا الا انه يغير ما في نفس الامر وقد يجاب عنه على بعد بان معنى نفوذه باطنا في شعبة الجوار مثلا اذا حكم بها حنفي يجوز للمحكوم له أخذها ولا عقاب عليه وان كان شافعي أو أمّا المحكوم عليه بها الشافعي فله في باطن الامر أن لا يعمل بقضية الحاكم أو يقال محال نفوذه باطنا وتغييره ما في نفس الامر حيث كان هناك خصمان كما في شعبة الجوار مثلا بخلافه في نحو الوقف على النفس فانه ليس هناك خصمان فلم يلزم الواقف العمل بقضية هذا الحكم لم يقدر تحقق التغاير فيه بين المحكوم له وعليه وللنظر في كل ذلك مجال فتأمل ثم رأيت الزركشي صرح بما

في الوقت الفلاني ثم جاء الوقت ولم يوف وادعى بحظه مع ان له مالا في غير البلد التي هو فيها وأمكنه السفر اليها قبل مضي المدة ولم يسافر فهل يقع عليه أم لا (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق لتفويته البر بآخياره (سئل) عن رجل يشتغل في الحياكة عند أخيه ثم أكرى نفسه لا يتفرقا اجارة صحيحة أو فاسدة فقال له أخوه عند علمه بذلك بعد توبخه له ان عدت تشتغل عنده تكون امرأتى طالقا ثم قال انما قصدت أجيرا وأما مساعدتك اياه بمجانا فلم أقصدها بل أنا أساعده أيضا فهل يقبل قوله فلا يقع طلاق اذا ساعده الخلق عليه بمجانا لوجود القرينة (فاجاب) بانه يقبل قول الحالف المذكور للقرينة المذكورة (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن هذه البلد مدة معلومة فخرج منه حالانية التحول ثم عاد اليه ومكث فيه بنية الزيادة لاهله فهل يقع عليه طلاق أولا واذا قلتم لا فما قدر المدة المتغفرة في الزيادة واذا عاد الى البلد المذكور وقيل ما كان يقوله قبل الحلف من تعاطى أسبابه ثم ادعى أن مكثه بنية الزيادة هل يقبل قوله أم لا وهل العبادة للعرس بضع كالزيارة

ذكره أولا من انه مبني على الضعيف المذكور وبعض مشايخنا حزم بينانه على ذلك فلا بد من رأي كلام الزركشي هذا أم واقعه من غير قصد وحينئذ يزول الاشكال لانه يجب اجراء أحكام الوقف عليه ظاهرا وباطنا (فائدة) * سئل عن مسألة مهمة فاحسبت اثباتها هنا وهي مسألة أرض موقوفة هي ومياها شرط واقفهما شروطا منها أن لا تؤجر أكثر من سنة ولا تؤجر السنة الثانية حتى تنقضي السنة الاولى وحكم بموجب الوقف حنفي ونفذه شافعي وغيره فاجرناظره منه أراضى ومياها مائة سنة مثلا في مائة عقد من نفسه لنفسه لمجوريه ابني ابنه وحكم بهذه الاجارة شافعي وذكر مورقة ما يعناده المورقون في كل مستند وحكم وهو حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية فهل يعمل بهذه الاجارة المخالفة لشرط الواقف لقول المورق المذكور أو لا يعمل بها لانه لم يثبت لها مسوغ لمخالفتها شرط الواقف والمورقون يقولون ذلك ولا يفهمون معناه ولا يكون مطابقا للواقع في كثير من الاحيان والمسؤل من تفضلان السادة العلماء الذين هم نجوم الهدى ومصابيح الاقنعة وعالمهم العقول في النوائب واليهام الملبأ في المصائب بيان حكم الله سبحانه وتعالى في هذه الاجارة التي أكل بها مال الوقف بالباطل لانه لم يثبت لها مسوغ في مستند الاجارة ولا في الخارج مع مخالفتها لشرط الواقف نصا وبإيضاح حكم ذلك وبسطه كما هو الواجب عليهم ليصل كل ذي حق الى حقه ويرجع المتعدي عن تعديه وعناده ونحوه (فاجبت) هذه الاجارة باطلة من وجهين أحدهما كون الناظر أجرا باني ابنه المجعورين له واستأجر لهما وهذا باطل ولو باجرة المثل فاكثر كما صرحوا بتغايره في الوصي والقيم وقالوا كما في الروضة وغيرها ان ناظر الوقف كالوصي والقيم في مال اليتيم فيمتنع عليه ما يمتنع عليهم ويجوز له ما يجوز لهما وفي أدب القضاء للاصغر حكاية الاجماع على ما يصرح بان ناظر الوقف كالوصي وهذا الوجه أظهر من الثاني وهو مخالفة تلك الاجارة لشرط الواقف وذلك مقتضى لبطلانها وان قال المورق ما ذكر لان كلامه في مثل ذلك لا يعمل عليه ووجه كون الاول أظهر ان ابطاله للاجارة لا يمكن تداركه وان حكم به الشافعي وقال انه استوفى المسوغات الشرعية لان هذا لا مسوغ له فإبطال الاجارة مطلقا بخلاف الثاني فانه يمكن وجود مسوغ له بان تشهد الآن بينة عادلة بان الوقف كان خرب ولم يبق من غلته ما يعمر خرابه ولا يمكن اقتراض ما يعمره ولم تمكن عمارته الا باجرة تلك المائة سنة اذ هذا يجوز لمخالفة شرط الواقف ومع وجود هذا المسوغ واقامة هذه البينة الشاهدة به لا يمكن صحة هذه الاجارة لما تقرر في المبدأ الاول المشبهة عليه اه (الباب الاول في السؤال الثاني) * وهو أجرا ناظر على وقف بشرط الواقف المكان الموقوف باجرة معينة ثبت عند الحاكم الشرعي انها آجرة المثل لحكم بيمينه الاجارة أو بموجبها ثم بعد ذلك قامت بينة أخرى أكثر من الاولى أو مساوية لها بان تلك الآجرة دون آجرة المثل فهل يتبين انفساخ الاجارة الاولى عملا بالبينة الثانية أولا تنفخ عملا بالبينة الاولى لتفويتها بالحكم ولا يخفى ما في هذه المسئلة ونظائرها من افتاء ابن الصلاح ومخالفة السبكي له وافتراق المتأخرين الى معتمد كلام ابن الصلاح ومتوقف فيه فما العتمد من ذلك كله بينوا ذلك وأوضحوا الحق فيه بيانا شافيا فان الحاجة داعية الى ذلك الجواب قد اسفقت قديما في هذه المسئلة وكان الزايع للسؤال شخصا من فقهاء مكة وأفاضها الزم بالاستفتاء والبحث عنها لانها واقعة بين جماعة من أكابر الدولة فاقبت فيها بقرريب مما سأذكره فرفعت لشافعي ليحكم فيها فاراد الحكم بها حتى يخاض المستأجر بالوعد بأرضاء ورثة المؤجر بماله له صورة ثم أرسل المستأجر الى زيد وغيره ليستفتي عن المسئلة فاختلقت عليه الفتاوى فاطهر ما يوافقه فلم يلتفت اليه غسكا بما أفتيت به ثم تمت صورة ذلك الصلح وانما حكيت ذلك لاني سمعت من بعض المساعدين في تلك الواقعة على

نقض الحكم والقيام التام على المستأجر وصباحه في الملاء في موطن عديدة بان نقض الحكم هو مذهب الشافعي انه الآن مخالف في ذلك ومشدد التكثير على من يعتمد افتاء ابن الصلاح فتأمل اختلاف الأغراض كيف يلجئ غير الموفق الى ماذا والحاصل ان الحق في هذه المسئلة الموافق للقواعد والبري ان شاء الله تعالى من الهوى والتعصب تفصيل يوافق عليه كل من له أدنى مسكة من فهم واحاطة بتصرفات كلام الاصحاب وأما عموم كلام ابن الصلاح في النقض وعموم كلام السبكي في كثير من المواضع بعدمه فغير ظاهر فلا تقول عليها ما سألم به عليك مما يبين أن الحق ما ذكرته من ذلك التفصيل فأقول قد أشعبت الكلام في هذه المسئلة في شرح الارشاد وحاصله مع الزيادة عليه ان حكم الحاكم ببينة لا يقتضي ترجيحها كذا كروه بل متى كان في إحدى البينتين معنى يقتضي ترجيحها قدمت وان حكم الحاكم بالآخرى خلافا لما قد يتوهم من بعض العبارات اذا تقرر هذا فقد أفتى ابن الصلاح بأنه لو احتج ببيع مال يتيم فشهدت بينة بالحاجة وبان قيمته مائة وخمسون فباعه القيم بذلك وحكم حاكم أي شافعي كما هو ظاهر ان غيره يرجع في نقض حكمه الى قواعد مذهبه دون مذهب غيره بصفة البيع ثم قامت بينة أخرى بأنه يبيع بلا حاجة أو بدون ثمن المثل نقض الحكم وحكم بفساد البيع قال لانه انما حكم بناء على أن البينة سالمة من المعارض وقد بان خلافه فهو كالأثر يمتد يد الداخل ببينة الخارج ثم أقام ذواليد ببينة فان الحكم ينقض لذلك وفيه وجه يوجب هذا وما ذكر في البيع بلا حاجة يأتي توجيهه وخالفه السبكي وصنف فيه مصنف فقال الذي أراه انه لا ينقض اذ لا ينقض الحكم بالشك وانما نقض فيما فاس عليه ابن الصلاح لاجل اليد وقد قال الاصحاب بأنه لو شهد شاهدان بأنه سرق ثوبا بقيته عشرة وشهد آخران بان قيمته عشرون وجب أقل القيمتين لانه المحقق اه ورده شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله تعالى نراه في عماد الرضا في أدب القضاء فقال عقبه ويوجب عنه أي عما أورده من ذلك على ابن الصلاح باننا لانعلم أن ذلك نقض بالشك وما قاله الاصحاب قبل الحكم بخلاف مسئلتنا ولهذا لو وقع المعارض فيها قبل البيع والحكم امتنع كما صرح هو أي السبكي به اه ووجه عدم تسليمه لما قاله السبكي ما قدمته من ان الحكم ليس مرجحا وحينئذ فغاية ما أفادته البينة الاولى الظن ومفاد البينة الثانية الظن أيضا فقدمت لما صرح ابن الصلاح من ان الحاكم انما حكم بناء على أن البينة سالمة من المعارض وقد بان خلافه فان قلت كلام الشيخ في شرح الروض وبما يقتضي ضعف كلام ابن الصلاح لانه جعله مخالفا لما ذكره في مسئلة التفويض من تقديم بينة الاقل فيه لان مدركها الاجتهاد وقد تطلع بينة الاقل على عيب فجعلها زيادة علم قلت كلامه لا يقتضي ذلك كما هو ظاهر لان كلام ابن الصلاح يخالف كلامهم باعتبار الظاهر وعند عدم التأمل وأما عند التحقيق فلا يخالفه وقد أشار الشيخ الى ذلك حيث نقل عن بعضهم وهو أبو زرعة انه حل كلامه على حالة وكلامهم على حالة أخرى كما سأذكره منه وأقره الشيخ على ذلك وعلى التنزيل فكأنه أدب القضاء متأخر عن شرح الروض والقاعدة انه يؤخذ من أقوال الانسان بالتأخر منها على ان أدب القضاء أمس بقرير ذلك من غيره فالاعتناء يكون فيه بالمسائل المتعلقة بالقضاء أكثر فهو نظير قول الاثني ان ما سمعته الشافعي أو غيره في باب أولى بالاعتماد مما سمعته في غير بابيه لان الاعتناء بقرير المسائل في أبوابها أكثر منه في غيرها قال الأذرى وما ذكره ابن الصلاح في هذه المسئلة يجري في نظائرها أي كصورة السؤال وغيرها هذا والذي يتجه في ذلك التفصيل الذي أشرت اليه فيما مر وهو ان العين ان كانت باقية قائمة على صفاتها وقت نحو البيع أو الاجارة وتقطع بكذب البينة الشاهدة بالزيادة لم يلتفت اليها وحكم الحاكم بان على حاله حتى عند ابن الصلاح كما هو جلي وان كانت كذلك وتقطع بكذب البينة الاولى

الشاهدة بالنقض عملا بالثانية ونقض الحكم حتى عند السبكي فانه لا يخالف في هذه الصورة وان الحكم ينقض فيها كما دل عليه كلامه في مواضع منها قوله شرط العمل بالبينة أن لا يكذبها الحس والا لم تسمع ولا يجوز الحكم ولا شك ان العين اذا كانت كاذبة يكون الحس مكذبا لبينة الشاهدة بالنقض فتكون شهادتها ملغاة والحكم المستند اليها لغو ومنها قوله في فتاويه في منازعته لابن الصلاح وأيضاً ببينة القيمة تعتمد التفويض والتفويض حديد وتضمن ويفرض على ثلاثة أحوال أحدها ان تشهد الآن ان قيمته الآن كذا فهذه لا تعارض البينة السابقة يوم البيع بلا اشكال الثانية ان تشهد الآن ان قيمته يوم البيع كذا فهذه ينبغي ان لا تسمع وعالاه واستشهد له بما فيه نظر الثالثة ان لا تقوم الآن لكن تشهد ان قيمته في ذلك الوقت عند الناس كذا فان الاسعار المعروفة عند عموم الناس تنضب في أوقاتها لكن هذا ليس تقوي بما بل شهادة بامر خارج فهذه تسمع وليس شهادة قيمة والغالب ان هذا انما يكون في المثليات وأما الاملاك فلا يحصل فيها هذا اذا عرفت هذا فان كانت البينة الثانية شهدت بالخالتين الاولتين فلا أثر لها وشهادتها بالحالة الثالثة في الملك اما تمتنع أو بعيد اه المقصود منه وفيه التصريح بأنه موافق على ما قلناه من ان العين اذا كانت قائمة باقية على صفاتها لم يتغير منها شيء وقطع أهل العادة بان ما بيعت أو أجزت به ليس ثمن أو أجرة مثلاً عادة سمعت شهادتهم ونقض الحكم المستند للبينة الشاهدة بالنقض للقطع بكذبها حينئذ ووجه أخذ ذلك من كلام السبكي انه اذا قال بسماع البينة في الحالة الثالثة وان استبعد تصورهما فاولى ان يقول به في صورتنا ووجه الاولوية ان صورته ليس فيها القطع بكذب البينة الاولى ككله في صورتنا فتنتج انه لا يخالف في صورتنا وانه موافق لابن الصلاح على النقض فيها فان قلت لا يلزم من سماع البينة في الحالة الثالثة التي ذكرها نقض الحكم قلت ممنوع اذ لا فائدة لسماعها الا نقضه أي لتبين ان له معارضا يقضى عليه بأنه وقع لغوا ومنها قوله بعد ما مر عنه فان قلت لو كانت هذه المعارضة قبل الحكم لم يحكم فلانهم لانه لا يحكم مع الشك وكذلك لا ينقض مع الشك وصرح في مواضع أخر من فتاويه بنحو هذا من ان سبب مخالفة ابن الصلاح ان البينة الثانية غايتها انها أدرت شكاً فيما شهدت به الاولى فكيف ينقض الحكم بالشك فتأمل تعليقه هذا وانه انما خالف ابن الصلاح لذلك لعدم بلا مبرية انه قائل بان البينة الثانية اذا أفادت القطع بكذب الاولى كفي الصورة التي قدمتها ينقض الحكم بها عنده أيضا لان الحكم حينئذ لم ينقض بشك بل يبين على ان الاثني ذكروا النقض بالظن وبه يقوى ما مر عن ابن الصلاح ويضعف ما علل به السبكي وذلك انهم قالوا لو حكم بشهادة شاهدين ثم بانا فاسقين عند الحكم نقض على الاصح وقيل لا ينقض لان عدالة البينة غير مقطوع بها فيكون الفسق الثابت بها مظلوماً والفسق المظنون لا نقض به انتهى فتأمل ذلك نجد ان ما علل به القول الضعيف هو عين ما استند اليه السبكي في مخالفة ابن الصلاح ونجد ان ما قاله ابن الصلاح من النقض هو الموافق للاصح هنا القائل بالنقض ولم يلتفت لما علل به الضعيف لان الفسق وان لم يقطع به الا انه بان به ان الحكم لم يسلم من معارض فالتى وفي هذا الذي ذكرته تأييد لا طلاق ابن الصلاح النقض أي الا في الصورة السابقة أولاً أعني التي قطع فيها بكذب البينة الثانية وذلك الاطلاق هو ما ارتضيته في شرح الارشاد من حيث النظر مع ان كلام ابن الصلاح دال عليه أيضا وقد رأيت في فتاوى البغوي ما هو صريح فيه فانه سئل عما لو ادعى على انسان بمال فأنكر وأقام المدعى بينة وقضى له القاضي بالمال ثم ادعى عليه أقام بينة بعد قضاء القاضي ان المدعى أقر بوصول هذا المال اليه قال تسمع البينة وعلى القاضي ان يحكم ببراءة ذمته لان بينة مدعى البراءة لما كانت مقدمة على بينة المدعى قبل القضاء والقضاء

فلا يقع طلاق أم لا واذ علم الخالف مكان صاحب الدين وهو يبادأ خروجه يسافر له لدفع ماذ كريقح الطلاق أم لا (فاجاب) بأنه متى تمكن الخالف من دفع الدين لصاحبه في يوم الجمعة قبل غيبته حنث وكذا اذا أمكنه السفر اليه والدفع اليه في يوم الجمعة المذكور ولم يدفع ولا يقوم الدفع الى وكيله أو الحاكم مقام الدفع اليه (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه لا يتخلى زيدا يسكن داره أو لا يسكن عنده في داره ثم انتقل ملك الدار المحلوف عليها ببيع مثلاً للمحلوف عليه أو غيره ثم سكن المحلوف عليه مع الخالف في الدار المحلوف عليها أو مع غيره فهل يقع عليه الطلاق لا وهل نقل المنفعة كنقل العين أم لا (فاجاب) بأنه لا يقع الطلاق على الخالف بسكني المحلوف عليه المذكور وليس نقل منفعة العين كمنقلها (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن هذه الدار وهذه البلاد فاستأجرته زوجته أو غيرها للاستئناس أو لحراسة متاع بالمحل المحلوف عليه مدة معاومة فهل اذا الزمه القاضي بعد الرفع اليه الاتيان بالمدة المستأجر لها فاني بها وسكن بالمحل المحلوف عليه لاذكر

فما تقدم أولاً (فاجاب) بأنه متى مكث بعد العيادة والزياره حنث ولم يحصل الغرض بكل منهما في الحال (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه يذبح الدجاج ويذبح فضاء الديك قبل ذبحه فهل يقع عليه الطلاق في الحال أو عند اليأس أم لا وهل يفصل بين أن يكون تمكن من ذبحه وقصر عنه أم لا (فاجاب) بأنه متى تمكن الخالف من ذبح الديك قبل ضياعه حنث والا فلا يحنث (سئل) عن رجل طواب دين حلف بالطلاق انه ليس له قدرة على اعطائه نصف فضة ولا غيره ثم قال أردت اني ليس لي قدرة الا ان قدرني الله تعالى على الاعطائه فهل يقبل قوله فلا يقع عليه طلاق وان كان له مال حال الحلف أم لا (فاجاب) بأنه لا يقبل قول الخالف فيقع عليه الطلاق (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه يوصل الدين الذي عليه لصاحبه أو يدفعه لو كيله أو يوفيه له في يوم الجمعة فغاب صاحب الدين في اليوم المذكور أو في المدة حتى انقضت وتعذر الاجتماع به ولم يوصله الدين المذكور فهل يحنث بذلك أم لا وهل يقوم الدفع الى وكيله أو الحاكم عند فقد الوكيل مقام الدفع اليه

يقع الطلاق أم لا وهل الاستغناء عن الاجر ثم ارا يؤثر وقوع الطلاق أم لا (فاجاب) بانه يقع على الاجير الطلاق لتزويته البر باختياره (سئل) عن رجل اعترف في مجلس انه طلق زوجته طلاقا رجعيا فبلغ والدها ذلك فسأله فقال هي طالق ثلاثا قال الزوج ما وقع الطلاق الثاني الاعلى صفة ولم توجد وهي اني قلت لابيها ان جيتلى حوايجي تكون ابنتك طالق ثلاثا ولم يأت بها وكنت ناسيا حال الاعتراف الاول والشهود يعلمون ذلك وسمعه مني فهل تجمع دعواه ويقبل قوله أم لا (فاجاب) بانه ينفق زوجته ثلاثا ولا يقبل قوله المذكور (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه لا يأكل لاصهاره لبنا ولا خبزا ولا طيبجا واعتزف بذلك ومجلس وانه ثلاثا ثم حكا له مير وأنكر الثلاث وقال غما قلت ثلاثا فاسيا أوسق لساني فهل يقبل قوله أم لا ويدين واذا قال بعد ذلك قيدت الحلف المذكور بعد معلومة ونسبت ذلك عند الاعتراف فهل يقبل قوله أم لا (فاجاب) بان حكمها حكم التي قبلها (سئل) عن رجل كان يأتي بجمعة لطاحونة

لا يمنع اقامة الحج عليه ثم استدل بغوى لذلك وأطال وأفتى بغوى أيضا بانه لو قال باعني هذه وأقام بيعة وحكم له بها القاضي ثم ادعى آخرتها رهن منه معبوض له قبل البيع وأقام بيعة بذلك حكم بالرهن وبطل البيع اه فتأمل ما قاله سيما تغلبه للمسئلة الاولى بتجده موافقا لما مر عن ابن الصلاح بل نص فيه ولو استحضره ابن الصلاح لاستدل به على ما قاله فان علة الغوى هي بعينها علة ابن الصلاح أو قريبة منها اذ حاصلها أن البيعة اذا كانت مقدمة على أخرى قبل الحكم تكون مقدمة عليها بعده ومرا ان ابن الصلاح انما قدم البيعة الشاهدة بالزيادة لانها لو تعارضت قبل الحكم امتنع الحكم كما صرح به السبكي وكلام الغوى الذي ذكرته صريح في ذلك وبهذا الذي علمت أنه منقول الغوى يتضح لك رد ما أطال به السبكي في فتاويه وغيره ارجاء على ابن الصلاح فتأمل ذلك فانه مهم وسائر الناقين لكلام ابن الصلاح لم يؤيدوه بشئ من كلام الاصحاب غير ما أبد هو به مما مر وبحمد الله قد تأيد بمسائل من كلام الاصحاب فقه الحد ومع ذلك فانما أمش هنا على الطلاقه النقض بل خصصته بصورة واحدة وهي ما اذا قطع بكذب الاولى لانه الاحوط الا انق بالفتاوى سيما مع ما غلب في هذه الزمنة من شهادات الزور والاحكام الباطلة من القضاة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومنها قوله أعني السبكي في فتاويه أيضا ان قاضي المقدس أذن لمن عوض امرأة مرتبة ما رهنه الدائن عندها لغيبته بعد أن شهد عنده شاهدان ان قيمته ما تناذرهم ثم بعد ذلك قامت بيعة أن قيمته يوم التعويض ثلثمائة وان نائب الحكم بالقدس أرسل الى دمشق فتاوى في ذلك فكذب له علماءها اذا ثبت ان قيمة الرهن أكثر من ذلك قدمت البيعة التي شهدت بالزيادة ثم لم ينزعهم السبكي في هذا الافتاء ولم يعترضه من حيث الحكم وانما نازع النائب المذكور بان ما ذكر في هذه الفتاوى كلام مخلص لكنه لا يفيد ذلك النائب وبين ذلك وبهذا تعلم أن علماء دمشق الذين في زمن السبكي كانوا موافقين لابن الصلاح فان قلت مسئلتنا هذه لاحكم فيها فلا تشبه صورة ابن الصلاح قلت بل فيها حكم لان تصرف الحاكم في قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها حكم وهذه الصورة كذلك واذا تقرر لك عن السبكي ما ذكرته انقض انه هو وابن الصلاح وغيرهما متفقون في الصورة التي قدمتها على نقض الحكم فيها وانما ليست من محل الخلاف ويوافق ما ذكرته فيها قول أبي زرعة في فتاويه ما حاصله انه سئل عن ناظر شرعي أجربا حرة شهدت بيعة انما أجرة المثل وحكم بها فشهدت بيعة أخرى بان أجرة المثل أزيد من ذلك بكثير وبان بها أن الاولى ليست من أهل الخبرة بأجرة الاراضي فهل ينقض حكم الحاكم بموجب الاولى فاجاب بانه لا سبيل الى نقض الحكم بعد وقوعه الا باحد أمرين أوأهما اذا بان ان البيعة الاولى ليست من أهل الخبرة بمات شهدت به واستشكل بانه كيف يتبين بالبيعة وهي شهادة نفي أو باعترافهما وهو لا يفيد بعد الحكم ويوجب بالتزام تبينه بالبيعة ولا يضر كونها شهادة نفي لانه نفي محصور والشهادة به مسموعة ويدل له ما قدمته عن ابن الصلاح ونقله عنه غير واحد من ان شهادة البيعة بانه يبيع بلا حاجة مقبولة ولم ينظر والى ان هذا نفي لما ذكرته من انه نفي محصور ثانيهما أن تغيب البيعة الثانية تعين كذب الاولى بان تبلغ حد التواتر اذ لا ينتهي الحال في البيعتين عند التعارض الى القطع بكذب احدهما الا ان وصلت الاخرى الى حد التواتر فان التواتر متى خالف الاتحاد علم كذب الاتحاد بين ان أجرة المثل قد تختلف باختلاف قوة مالك الارض وضعفه اختلافا كثيرا ثم قال قد يخالف ما أفتيت به ما ذكره ابن الصلاح وذكر ما مر عنه ثم اعترضه بالفرق بين صورته وما استشهد به بان البيعة التي أقامها الدائن لو كان أقامها قبل امتنع الحكم لغريمه ووجب الحكم له بخلاف صورة الاجارة فان البيعة المعارضة لو أقيمت من الاول منعت الحكم من الجانبين لتعارضهما وتساوقهما

فلا مرجح لاحدهما على الاخرى بل قد ترجحت المحكوم بها بالحكم والحكم لا ينقض بالاحتمال ولك رد اعترضه هذا بانه فرق صوري وهو غير مقبول وقوله بل قد ترجحت الى آخره مما يرد من أن الحكم لا يعد مرجحا ثم اعترضه أيضا بنحو ما مر عن السبكي وقد مر رده على السبكي قال أبو زرعة والذي يحرر في ذلك انه اذا قطع بكذب البيعة الاولى كان تقوم الجارة التي هي على شاطئ النيل بمائة درهم في كل شهر مثلاً نقض الحكم بها للقطع بكذبها فصارت البيعة الاخرى لامعارض لها واما مع الاحتمال فلان نقض الحكم وبدون الحكم مع الاحتمال اما ان ترجح الناقضة واما ان يتعارض ويتساوقا انتهى كلام أبي زرعة وهو صريح في الصورة التي قدمتها من ان القطع بكذب الاولى مبطل للحكم وان ذلك لا نزاع فيه وبما يصرح به أيضا اجماع الاصوليين على انه لا يمكن التعارض بين قطعي ومظنون فعلم ان هذه الصورة متفق عليها بين ابن الصلاح والسبكي وغيرهما وانه لا مجال للخلاف فيها واستفيد من تغيب أبي زرعة بما ذكر ان القاضي اذا علم استحالة أمر استندت اليه بيعة أو حكم ألقاه ولا يتوقف على ما يتوقف عليه في غير ذلك واستدل التاج السبكي لايه بمثله في الرافعي لكنني بينت في شرح الارشاد انه استدلال في غير محله وان ما ذكره عن الرافعي لا يدل لما مر عن أبيه من اطلاق عدم النقض نعم قد يشكك على ما مر عن ابن الصلاح قول الغوى وغيره لو شهدت بيعة بهمة البيع وأخرى بصادق قدمت بيعة الصفة لان معها زيادة علم وأخذ منه الاسنوي وغيره أنه لو شهدت بيعة انه باع بشئ المثل وأخرى انه باع بدونه رجحت الاولى قال الأزرق وبه أفتى أهل زيد لكن أفتى العمراني بانها يتعارضان واستدل عليه بكلام صاحب المذهب ويوجب بان السبكي المخالف لابن الصلاح لا يقول بتقديم الشهادة بالبيع بشئ المثل بل يقول بما قاله صاحب البيان من التعارض فكان ما قاله الغوى وغيره وما أخذ منه الاسنوي وغيره واردا على ابن الصلاح والسبكي معا ويخرج خروج هذه عن قاعدة تقديم بيعة الصفة بان القيمة أمر تخمين والشاهد بها انما هو معتد على مجرد ظن فلم يعول على ظنه الا حيث لم يعارضه ظن آخر فاذا عارضه فان كان قبل الحكم تساوتا وان كان بعده بان أن الحكم بني على ظن وتخمين لم يسلم عن معارض ففات شرطه من أن محل الاعتماد على الظن والتخمين حيث لم يعارضه ظن وتخمين ولو مثله فتأمل ذلك فانه مهم وبه يظهر لك ان التحقيق مع ابن الصلاح وان جميع ما اعترض به السبكي يرد ما قررته فاحفظ ذلك ولا تغفل عنه فانه مهم نفيس ثم هذا كله انما هو على جهة بيان المدارك والمآخذ والا فالذي يحرر الافتاء به مما لا شك فيه ولا شبهة بوجه انه متى علم كذب البيعة الاولى بالطريقة التي قدمتها بان بطلان شهادتها والحكم المستند اليها فينقض بمعنى أن القاضي يظهر بطلانه ويمنع من العمل به ويجب عليه ذلك اذا سئل فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (الباب الثاني في السؤال الثالث) وهو بيت وقف بمكة المشرفة عامر لا يحتاج لعمارة ولا يخشى انه يهدم لمكة بنائه واحكامه ومع ذلك أجرة ناظره بشرط الواقف مائة سنة وحكم شافعي بموجب الاجارة وعدم انفساخها بموت المتأجرين وذكري في مكتوب الاجارة ان الاجرة المعينة فيه أجرة المثل بشهادة فلان وفلان وان الحظ والمصلحة والقبطة لجهة الوقف والمعروف في ايجاره بالاجرة المعينة فيه بمقتضى ان الاجرة المذكورة أجرة المثل وزيادة فهل اجارة المدة المذكورة صحيحة أولا وهل الحظ والمصلحة والقبطة تنقيد بقوله بمقتضى أن الاجرة الى آخره أولا واذا قيدت فهل يكفي في المصلحة كون الاجرة زائدة على أجرة المثل كما أفتى به بعضهم أخذوا من ان ذلك مصلحة في بيع عقار اليتيم اولاد من مصلحة غير ذلك واذا قلتم بانه لا بد من مصلحة غير ذلك فما تلك المصلحة وهل يطرق الحال بين ان يقول الواقف للناظر ان يؤجر مارأه وان لا يقول ذلك أولا وهل الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة مطلقا كما أفتى به بعضهم

و يدفعه للطمان أو يرسله مع الغير له ليطعنه ويفعل ذلك أيضا في غزله من الاتيان به للمصبة ودفعه للصباغ أو يرسله له مع الغير ليصبغه فحلف بالطلاق انه لا يطعن ولا يصبغ في الطاحونة والمصبة المذكورين فهل اذا طعن له الطمان أو صبغ له الصباغ الذي كان يفعل له قبل الحلف أو غيره بحث أولا وهل يقبل قوله اني أردت أن لا أفعل بنفسي أم لا وهل اذا أني بالقمع أو بالغزل أو غيره بفراذه وطعن ذلك أو صبغ في كل منهما بحث أم لا وهل اذا أشار الى قمع أو غزل وقال لا أفعل ثم انتقل من ملكه وفعل غيره ما ذكر بحث أم لا (فاجاب) بانه لا حث في جميع أحوال المذكورة (سئل) عن رجل طواب يدين عليه خلف بالطلاق انه لا يحبس عليه ثم جاء بعرض قيمته تساوى الدين فلم يقبله الدائن وحجسه القاضي فهل يقع عليه الطلاق وان مكن القاضي من بيعه فهل يبيعه أم لا وهل للقاضي حبس المدين على الدين مع وجود العوض أم لا (فاجاب) بانه يقع على الخالف الطلاق المذكور الا أن يستند في حلفه الى غلبة ظنه (سئل)

عن رجل حالف بالطلاق
على من يبالى بتعليقه أنه
لا يدخل داره فعمل باذن
الحالف وادخل فهل يقع
الطلاق أم لا (فاجاب) بانه
لا يقع على الحالف الطلاق
(سئل) عن رجل حالف
بالطلاق ان فلانة ما هي جانية
أو مات زوج أو مات جني على دارا
وقال أردت دارا لمسكن فهل
يقبل قوله ولا يحتج بدار
جائته ما كان غيره وان كانت
ما كان حال الحالف أم لا
(فاجاب) بانه يقبل قول
الحالف المذكور ويكون
قوله في نعتي المعنى لقوله
دارا أي كائن في فلا يحتج
لجيشه وهو في دارا على كفا
(سئل) عن شخص قال
لزوجته وهي حامل منه ان
كان ذلك أنثى فانت طالق
فوضعت أنثى فهل والحال
ما ذكر يقع الطلاق بالوضع
لأنثى وله مراجعتها في العدة
أم تبين بالوضع لأنثى الحمل
ويقع الطلاق حال التعاقب
ويتبين بالوضع حتى انه
لا تصح له رجعتها الا بذمها
وهل اذا قال لها ان وضعت
أنثى فانت طالق فوضعت
أنثى يقع الطلاق بالوضع
وعلى تسليم الرجعة
(فاجاب) بانه تبين بولادتها
في المسئلة الاولى وقوع
طلاقها من وقت تلفها
المذكور وتقتضي عدتها
بولادتها فلا تصح رجعتها

عن المسئلة الثانية فعبارة المكتوب المذكور صريحة في تعيين الخطأ والمصلحة والغبطة بكون الاجرة
أجرة المثل وزيادة هذا مما لا مريبة فيه على جميع احتمالاته وحيتث فالتدلى عليه هذه العبارة
أن الشاهد لم يشهد عند الحساكم الا بان المصلحة في ايجاره مائة سنة بكذا يقتضي أن هذه
الاجرة أجرة المثل وزيادة فخصر المصلحة التي شهد بها في هذا الفرد الخاص وصارا كالصريحين بانه
لا مصلحة في الايجار غير ذلك واذا ظهر من عبارة مكتوب الاجارة المذكور ما ذكرناه وانضم منه
ما قررناه فاعلم أن ما ذكر عن ذلك المفتي من أن مجرد زيادة الاجرة على أجرة المثل تكون مصلحة
مسوغة لاجارة مائة سنة مثلا يجب غريب وقبسه على بيع عقار اليتيم أعجب وأغرب ومما يعال
قياسه أنهم لم يكتفوا في بيع عقار اليتيم بغبطة مجرد زيادة الثمن على ثمن المثل وانما شرطوا ثم في
الغبطة كما جرى عليه الشيطان وأكثر الاصحاب بل نقله ابن يونس عن الاصحاب وبه يرد على من
نارح فيه تلك الزيادة مع كونه يحدد مثل ذلك العقار ببعض ذلك الثمن قال كثيرون منهم أو
الاكثر أو يحدد خيرا من ذلك العقار بكل ذلك الثمن فيثبت تحقق الغبطة لانه حصل له مثل عقاره
مع بقاء فضله من الثمن أو خيرا منه من غير أن يفرم من ماله شيئا آخر زائدا على ذلك العقار الادون
وكل من هذين فعبارة ظاهرة بخلاف بيع العقار حيث بخلاف مجرد زيادة الثمن وانما كنفوا
في بيع غير نحو العقار مجرد ربح قليل بل قال التاج السبكي وغيره بلام ربح بخلاف العقار ونحوه
لانه يؤمن عليه من النهب والسرقه والضياع مع أن له غلة وفوائد بخلاف غيره فانه ليس كذلك
واحتمال خرابه ليس كاحتمال ضياع غيره اقرب هذا وبعد ذلك واذا تقرر أنه لا بد في بيع عقار
اليتيم مما ذكر فكيف يسوغ لمن له أدنى تأمل أن يأخذ من ذلك أنه يكفي في اجارة المدة الطويلة
بمجرد الزيادة على أجرة المثل وليته اذا أخذ ذلك قبده بزيادة لها وتمع والا فلا كفاه بمطابق الزيادة
لا يكفي في البيع على القيمة ومن ثم قال القفال لا يبيع العقار الا بغبطة ظاهرة وهي مما لا يستبين به
أرباب العقول بالنسبة الى شرف العقار مع التمكن من تحصيل عقار لا غلظ ونحوه أكثر قيمة وريعا
مما يبيعه فان لم يكن كذلك فلا خير في بيع العقار اه فتأمل ضبطه لغبطة بما ذكر لتعلم ما في
كلام ذلك المفتي من التساهل على أنه لو فرض أنهم اكتفوا في بيع عقار المحجور بمجرد الزيادة لم
يقس به مانحن فيه لوضوح الفرق بينهما فان من مقاصد الولاية على المحجورين التجارة لهم
وموضوعها ادخال الاعيان واخراجها لتحصيل الربح والمقصود من الولاية هنا حفظ الأصول وتحصيل
غلتها على الاحتياط فيهما وشتان ما بين المقصودين فان مجرد الزيادة على ثمن المثل ثم لا ينافي التجارة
المقصودة فلم يؤثر على القول به وأما مجرد الزيادة على أجرة المثل هنا من غير أن يكون هناك مصلحة
أخرى فانه ينافي المقصود هنا من بقاء الدين سلامة عما يؤدي الى غلظها وانقطاع حق الموقوف
عليهم من عينها فانضم فرقان ما بين البابين على كل تقدير فلا عذر لذلك المفتي في ذلك القياس
بوجه من الوجوه ولا اعتبار من الاعتبارات ومما يبطل ما قاله أيضا ما في فتاوى الامام الكمال
الرداد شارح الارشاد فانه سئل عن متعدي على وقف له فاطر فطلب فاطر من الحساكم رفع يد
المتعدي هل يلزم الحساكم اجابته فاجاب بقوله نعم يجب على الحساكم رفع يد المتعدي عنها ويؤجرها
الفاطر على من قرح له ان فيه مصلحة باجرة المثل فأكتر اه فاشترط مع المصلحة أجرة المثل أو أكثر
فافهم أن الايجار باكثر من أجرة المثل وحده لا يكفي فبطل ما زعمه ذلك المفتي من أنه يكفي وقال
الكمال المذكور أيضا وأما تاجير الناظر ثلاثين سنة فالقول الصحة مع مراعاة الغبطة وكونها أجرة
المثل فأكتر فانظر الى هذا التصريح أيضا من هذا الامام بانه لا بد من اجتماع الغبطة وكونها باجرة
المثل فأكتر وقال أيضا على الناظر العمل في الوقف بما يتوجه شرعا من البدعة بعمارة وتاجيره

بالصلحة والغلبة باجرة المثل فاكتر على نفعه على أمين اه وبذلك كاه علم ان زعم الاكتفاء بالزيادة على
أجرة المثل وحدها باطل صريح لا يلتفت اليه ولا يعول عليه واذا تقرر أنه لا بد من مصلحة غير زيادة
الاجرة لظهور أن مستند الاجارة المذكورة لا يفيد شيئا لأن الذي استند اليه الحاكم الى الحكم بالموجب
فيه هو شهادة الشاهدين بالصلحة التي هي زيادة الاجرة وهذه الشهادة لا تفيد صحة الاجارة فاذا استند
الحكم اليها دون غيرها كان مستندا الى ما لا يجوز الحكم به ولا الاستناد اليه وحده فبان أنه غير واقع
موقعه وأنه غير مصادف لما يصححه فكان لغوا من أصله وسياق بيان الحكم بالموجب وأنه
لا يستلزم الحكم بالصلحة وأما عن المسئلة الثالثة فالمراد بالصلحة المجوزة لاجارة المدة الطويلة هي
المصلحة التي ترجع الى بقاء عين الوقف وقد انحصرت في اجارته تلك المدة لا الى مجرد مصلحة المستحق
أما الاول فلما يأتي عن أبي زرعة وغيره وأما الثاني فالدليل عليه ما قرره من كلام صاحب الارشاد
 وغيره من أن مجرد زيادة أجرة المثل لا تجوز اجارة المدة الطويلة وقد صرح به السبكي حيث قال
 لعمارة ونحوها كما يأتي عنه نخص الجواز بالعمارة ونحوها وعلى ما ذكرته من أن الاجارة لمجرد
 زيادة الاجرة لا تجوز ينبغي أن يحل اطلاق الاذرى امتناع الاجارة الطويلة لانها تؤدي الى تلك
 الوقف ومفاسد أخرى تعلم مما ساذكره ففعل امتناعها اذا كانت المصلحة عائدة للمستحقين فقط
 وأما اطلاقه امتناعها وان عادت الى عين الوقف فلا يتجه كما بينه أبو زرعة في فتاويه وسياق فتعين
 حل كلامه على ما ذكره وكذلك يحصل على ذلك قول تليذه الزركشي جواز اجارة الوقف مائة سنة
 ونحوها بعيد فانه يؤدي الى استهلاكه وبدل على حل كلامه أعني الزركشي على ما ذكرته قوله أيضا
 ويخرج من كلام ابن سراقه وأبي الفرج الجزم بالجواز مطلقا في الخراب وهو ظاهر اذا اقتضته
 المصلحة لاحتكاك اه فانهم ان استعماده الاول انما هو في غير الخراب وبوجه بان المصلحة في غير
 الخراب انما تعود على المستحق فلم تكن مسوعة للاجارة الطويلة لاشتمالها على مفاسد فلا تفعل
 الا لمصلحة ترجع الى عين الوقف لان رعاية حفظه بالعمارة أولى من رعاية توهم تملكه ومما يؤيد
 اشتمالها على مفاسد قول الزركشي ان الحكم من أئمتنا القائلين بان الوقف لا يؤجر أكثر من
 ثلاث سنين لئلا يندرس مالها الى مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه أحوط وقول أبي
 زرعة وصاحب الانوار مافعلوه من ذلك الاصطلاح هو الاحتياط وقول السبكي منتصرا لهذا
 الاصطلاح لعل سببه أن اجارة الوقف تحتاج الى أن يكون بالقيمة وتقويم المدة المستقبلية البعيدة
 صعب قال وفيه أيضا توقع الانتقال الى البطان الثاني وقد تناف الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك
 قد تدعو الحاجة الى المدة الطويلة لعمارة ونحوها فالحاكم يحتج في ذلك ويقصد وجه الله
 تعالى اه قال الكمال الرداد شارح الارشاد وما قاله ظاهر لاسيما في هذا الوقت وقد شاهدنا
 كثيرا اجارة بعض الحكماء الوقف مدة طويلة أدت الى تملكه وابطال وقفه واندراسه والاحتياط
 متعين في هذا الزمان بلا شك اه وقال أيضا في امرأة أرادت أن تؤجر وقفا خسين سنة باذن
 الحاكم فرارا من البطان الذي بعده لا يجوز لها ذلك ولا يجوز للحاكم الاذن لها في تلك المدة
 المذكورة لان التقويم لاجرة المثل المدة البعيدة صعب ولانه يخشى على الوقف اذا أجزا المدة
 المذكورة اندراسه كما رأينا ذلك وشاهدناه على أن القاضي وتليذه بغوي والمتولي ذكرنا أن
 الحكماء اصطالحوا على منع اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين وهذا في زماننا الذي
 لا يوجد فيه قاض أمين أهل للولاية بل قال الاذرى قضاء العصر كقريبي العهد بالاسلام وهذا في
 زمانه فكيف في زماننا اه وقال أيضا وقد كثرت المفاسد من نظار الوقف في تاجير المدة الطويلة حتى
 صار كثير من أما كن الارض الموقوفة مندرس الوقف ويتصرف فيه تصرف الملك ولا شك أن

ذلك قاذح في نظركم فعلى الامام ونوابه أصلهم الله سبحانه وتعالى إزالة هذه المفاسد اه فظهر
 من كلام هؤلاء الأئمة أن في الاجارة الطويلة مفاسد فلذا وجب الاحتياط فيها أكثر ولا يتم ذلك
 الاحتياط الا ان انحصرت المصلحة في العمارة ونحوها مما يتعلق بعين الوقف وبقيائه كما
 صرح به الامام أبو زرعة محقق عصره باتفاق من بعده ومن ثم ترجوه بانه ما رأى مثل نفسه لانه
 جمع فقه شيعي الاسنوي والبلقيني وحديث والده حافظ المتأخرين وحاصل عبارته في فتاويه انه
 مثل عما يفعله حكم مكة من اجارة دور مكة الحربية الساظمة مائة سنة أو نحوها مما يقوم بعمارته
 ويقدرون ذلك أجرتها في مدة الاجارة ويأذنون للمستأجر في صرفه في العمارة ويقرون الدار معه
 بعد عمارتها على حكم الاجارة السابقة من غير زيادة في الاجرة هل هذا التصرف حسن يسوغ
 اعتماده وتكراره أم لا لان هذه المدة تؤدي الى تلك الوقف غالبا وذلك أعظم ضررا من الخراب
 والاطلاق في السؤال فاجاب وأطال ولم يخصصه ان منافع الوقف كمنافع العالق يتصرف الناظر فيها
 بالمصلحة وقد تقتضي المصلحة تكثير مدة الاجارة وتقليصها وحيث لا يجوز اجارة الدار الموقوفة مدة تبقى
 اليها غالبا ويختلف ذلك باختلاف الدور وباختلاف البلاد في احكام ما يبيّنون به واتقانه ومدة بقاءه
 غالبا فما يفعله حكم مكة من اجارة دور الوقف الحربية الساظمة مائة سنة أو نحوها عند الاحتياج
 لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة حسن يسوغ اعتماده اذا لم يكن للوقف حاصل بعمره ولا
 وجد من يقرض القدر المحتاج اليه للعمارة بأقل من أجرة تلك المدة فانه لا معنى لاجارة مدة مستقبلية
 باجرة حالة من غير احتياج لذلك وانما استغنىه لان فيه بقاء عين الوقف وهو مقدم على
 سائر المقاصد وقد تبين الاجارة المذكورة طريقا لذلك ثم قال ولا نظر لحشية تلك الوقف حيث
 لان الامور اذا طلت مصلحتها في الحال لا تنظر في ابطالها الى احتمال مفاسد مستقبلية ولا تنظر الى
 ان العمارة انما يحصل النفع بها للمستأجر فقط لان مدته لا تفرغ الا وقد عادت الدار خربة كما
 كانت لحصول غرض الواقف مع ذلك بعمارته لها وذلك الغرض هو بقاء العين الموقوفة منفكة
 عن ملك الأديمين لرفعتها بملوكة لله سبحانه وتعالى فيبقى نوابه مستمرا حتى يجري عليه ولولم ينتفع
 الموقوف عليه بربها والصورة التي تكلمنا عليها ان الاجارة المذكورة تبين طريقا لبقاء عين
 الوقف فانه تدعى للسقوط ولم يوجد ما يعمر به من ربيع حاصل والقرض والاولى اذا خرب الوقف
 ولم ينهض بعمارته الاجرة مائة سنة ان يؤجر المدة المذكورة ليعمر جميعه بالاجرة لان بقاء عين
 الوقف مقصود شرعا في غرض الواقف ولا تنظر الى خشية الافضاء الى تملكه لان ذلك غير محقق
 وبالمسئلة فتى أمكنت المبادرة الى عمارة الوقف وبقائه عينه كما كانت فهو حسن فليفعل ذلك بكل
 طريق ممكن شرعى ويحترز عما يتوقع من المفاسد بما أمكن الاحتراز به ولا تترك المصالح المظنونة
 للمفاسد الموهومة اه حاصل كلام الولي رحمه الله تعالى وهو صريح بان عنده أدنى تأمل لما
 ذكرته انه لا بد في الحاجة المسوغة للاجارة الطويلة من عودها الى عين الوقف لتوقع بقاءها
 على ذلك ألا ترى الى قوله عند الاحتياج لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة حسن يسوغ اعتماده
 اذا لم يكن للوقف حاصل بعمره ولا وجد من يقرض القرض المحتاج اليه للعمارة بأقل من أجرة
 تلك المدة فانه لا معنى لاجارة مدة مستقبلية باجرة حالة من غير احتياج لذلك وانما استغنىه الخ
 فتأمل قوله لاجل العمارة وقوله اذا لم يكن للوقف الخ وقوله من غير احتياج لذلك تجوز ذلك كاه
 كبقية كلامه صريحا فيما ذكرته من انه لا يجوز اجارة المدة الطويلة الا عند تحقق الحاجة الرابعة
 الى العمارة ونحوها وهذا أمر ظاهر من كلامه لا يشكره الامعان مكابر لا يلتفت اليه وبواقفة قول السبكي
 السابق ومع ذلك فقد تدعو الحاجة الى المدة الطويلة لعمارة ونحوها فان قلت الحاجة أخص من

بالاحكام تعاطيه العقود
والفسوخ والافعال كالقتل
وما أشبهه وبلا سبب تعاطيه
الاسباب المزيلة للمثقل
كالشرب للمسكر وتعاطيه
الدواء المسكر أم غير ذلك
وهل ذكر ذلك (فاجاب)
بان السبب هو الوصف
الظاهر المنضبط المعترف
للعلم وهو أحد أقسام
متعلقات خطاب الوضع
وهو الذي يضاف للحكم
اليه كالزوال لوجوب
الظاهر وغروب الشمس
لوجوب المغرب والزنا
لوجوب الحد ومعنى خطاب
الوضع ان الله تعالى وضعه
في شريعته لاضافة الحكم
اليه تعرف به الاحكام
تيسيرا لنا فان الاحكام
مغنية عنا والفرق بين وبين
خطاب التكليف من حيث
الحقيقة ان الحكم في الوضع
هو قضاء الشارع على
الوصف بكونه سببا أو شرطا
أو مانعا وخطاب التكليف
العالم بأدعائه تقرر بالاسباب
والشروط والموانع وقد علم
مما ذكرته ان قول الأئمة
في تصرفات السكران انها
من قبيل ربط الاحكام
بالاسباب معناه ان أقواله
وأفعاله أسباب معرفات
للأحكام يستتر بها عليها
(سئل) عن جاءت له
أخته في بيته فخاف عليها
بالطلاق انها ما تفرق والى

أعطيته بذلك طلاق زوجتي أو أسلمت إليك طلاقا ولا تعلمها الا في الوقت الملائم ولا تعطها الا فيه فسهل تكون وكالة أو تقوم مقامها (فأجاب) بأنه ان نوى بلفظه المذكور تركه في طلاقها صار وكيلاً فيه والافلا (سئل) عن قال لزوجه في طلاقك نقص أو عيب هل يقع به الطلاق وإذا قلتم نعم فهل هو صريح أو كناية (فأجاب) بأنه لا يقع بلفظه المذكور طلاق (سئل) عن ألفاظ اشهرت في الطلاق عند أهل ضياع بلاد الهند وبغتهم وليست ترجمة الطلاق فيها بل هي ألفاظ اشهرت على ألسنتهم عند التطبيق واشتهر هذه الالفاظ عندهم أكثر من اشتهار العالاق في العالاق هل هي من ألفاظ العالاق أولا وإذا قلتم نعم فهل هي كناية أو صريح في تطبيق أهل هذه الديار بلفظ الطلاق مع عدم معرفتهم معناه وغاية معرفتهم انه لفراق بين الزوج والزوجة هل تطلق بذلك أولا (فأجاب) بأن الالفاظ المذكورة ليست صريحة في الطلاق ثم ان احتملت الطلاق فهي كناية فيه والا فليس بكناية ولفظ الطلاق من المذكورة ومن صريح (سئل) عن قول الزوج

المصلحة وهم لم يشترطوا في اجارة الناظر الا المصلحة ولا يلزم من اشتراط الاعم اشتراط الاخص وإذا أجره بزيادة على أجره المثل كان ذلك مصلحة فلم لا يسوغ أن زيادة أجره المثل هنا بمجرد ما تكون مصلحة مسروعة للاجارة وان طالتمدتها وكلام السبكي انما هو في الحاجة وهي متحصرة في نحو العمارة فلا ينافي ما ذكرناه من جواز الاجارة للمصلحة التي ذكرت قلت أما كون الحاجة أخص من المصلحة فواضح وأما اشتراطهم في الناظر ما ذكرناه هو لكونه شرطاً في كل اجارة ثم بعض الاجابات كالذي نحن فيه يشترط فيه زيادة على ذلك وهو الحاجة وبعضها كاجارة المدة القليلة يكفي فيه مطلق المصلحة وفي هذه الحالة لا يحتاج الى الزيادة على أجره المثل بل حيث كان في الاجارة مصلحة اكتفى فيها بأجره المثل وحيث لم يكن لم يكتف فيها الا بالزيادة كما مر عن الكمال شارح الارشاد فعلمنا ان الزيادة بمجرد ما ليست مصلحة كافية عن غيرها لا في الاجارة القصيرة ولا في الطويلة فبطل اعتبار تلك الزيادة ولم يجز النظر اليها وبهذا علم الجواب عنه فان قلت لم يشترط في الاجارة الطويلة الحاجة واكتفيتم في القصيرة بمجرد المصلحة قلت لان الطويلة فيها مفسد شقي كما مر وهذا متفق عليه بين المعالقين للمنع والموزين لها بالشروط السابقة وإذا اشتملت على مفاسد منافية لغرض الواقف والشارع من بقاء عين الوقف فكان الاصل امتناعها وما كان الاصل امتناعه لا يجوز الا اضرة أو حاجة حادثة ولا شك ان العمارة اذا توقفت على الاجارة الطويلة كان ذلك اما ضرورة أو حاجة فن ثم جوزوها حينئذ وأما اذا لم يكن ضرورة ولا حاجة بان كان المكان عامراً لا يخشى عليه انه يهدم ولا يحتاج لترميم ونحوه من العمارات فالمنع بان يحمله خشية من تلك المفاسد وبذلك ان الولي قال في رد من منع الاذرع الطويلة مطلقاً لانه يؤدي الى استهلاكه لم أر من قاله هكذا في كل شيء على الاطلاق ولا نظير يشهد له ومنع الاجارة بامر متوهم وهو انضاء الامر الى استهلاكه لادليل عليه ولا تقتضية قواعدنا وكيف ثبتت أمراً بالشك وليس من مذهبنا سد الذرائع اه فرده لهذا مع تقييده الجواز بما مر عنه صريح في انه انما قصد بذلك رد اطلاق المنع لأصل المنع والا لم يشترط في الجواز ما قدمته عنه ونج من كلامه ان الطويلة لا تجوز الا للحاجة وليس علته الا ما قررته فافهمه فان قلت ينافي ما ذكرته كلام الكمال شارح الارشاد في فتاويه فانه سئل عن رجل وقف بيتاً عليه على ولديه ابن له ليس له وبؤجره ويتقعا به وجعل الناظر في ذلك اليه مدة حياته ثم بعده الى الموقوف عليهم ثم مات الواقف وأحد الولدين صغير لم يبلغ فأحتاج الى الكسوة والتففة فنصب الحاكم الابن البالغ على أخيه البتيم فاجر المنسوب حصة أخيه البتيم بالمصلحة لحاجته وضرورته الى التففة والكسوة على أخيه باجرة زائدة على أجره المثل في الوقف مدة مائة سنة وقبض له الاجرة فهل تصح هذه الاجارة أم لا فأجاب نعم تصح الاجارة المذكورة اه قلت لا ينافي ما ذكرته اما أولاً فلانه أطلق هنا العصة وقد قدمت عنه عدة أما كن من فتاويه مصرحة بأنه لا بد في الاجارة الطويلة من مصلحة غير زيادة الاجرة وأما ثانياً فلان جوابه منزل على ما قاله السائل وهو انه أجر الحصة بالمصلحة والحاجة البتيم باجرة المثل فأكثر فذكر هنا ثلاثة أسباب المصلحة وحاجة البتيم وزيادة أجره المثل فتعين ان المصلحة واجبة لعين الوقف وليست مستندة بالاجارة في السؤال ذكر فيه مثل هذه الثلاثة اذ لو ذكر فيه ذلك المذكور لكان أمراً واضحاً جلياً وقد علمت انه لم يذكر فيه الا ان المصلحة التي للوقف والموقوف عليه مقيدة بزيادة الاجرة على اجرة المثل وقد علمت مما قررته ووضعت ان مجرد هذه غير كاف في الاجارة الطويلة فاعلم ذلك وتنبه له فان بعض المعاندین ربما اطلع على كلام الكمال هذا فجعله مستنداً له على حجة مكتوب الاجارة الذي في السؤال وليس فيه مستند لذلك بوجه لما علمت من ايضاح الفرق بينهما ثم رأيت بعد فراغي من جواب المسائل السابقة والآتية الرافعي صرح في الكلام على الفاظ الوجيز بما هو صريح فيها

قدمته عن أبي زوزة وغيره من انه لا بد من مصلحة تعود للوقف دون الموقوف عليه فانه قال في قول الوجيز وتأثيره أي لزوم الوقف ازالة الملك وجس التصرف على الموقوف ويجوز ان يغير قوله وجس التصرف على الموقوف بقصر التصرف على ما يلائم غرض الواقف ويمنع الموقوف عليه اه كلام الرافعي فتأمل تفسيره كلام الغزالي بقصر التصرف الذي لا يكون الا من الناظر على ما يلائم غرض الواقف ويمنع الموقوف عليه تجدد قاضياً بما قلناه من ان مصلحة التصرف لا بد وان ترجع الى غرض بقاء الوقف وانه اذا تعارض هذا مع غرض المستحق قدم الاول ومنع المستحق من غرضه المنافي له فان قلت لا شاهد في هذه العبارة لان من غرض الواقف نفع الموقوف عليه قلت نعم هو منه لكن انما يرادى حيث لم يعارض غرض الوقف اما عند المعارضة فيقدم غرض الوقف وفي مسئلتنا لو جعلنا مجرد زيادة الاجرة مسوغاً للاجارة الطويلة المؤدية الى استهلاك الوقف من غير حاجة الوقف الى ذلك لكان قدما غرض المستحق على غرض الواقف وهو ممتنع كما علمت من كلام الرافعي هذا ومما يؤيد ذلك أيضاً قولهم لو قال الموقوف عليه أسكن الدار وقال الناظر أو جرها لادعها باجرتها أجيب الناظر فهذا فيه التصريح منهم بتقديم مصلحة الوقف على مصلحة المستحق وقولهم في موقوف له منافع يجتهد الحاكم ويستعمله فيها هو أقرب الى مقصود الواقف وأجری الرافعي ذلك في الدار المنسقة على ان يهدم فيه تصريح منه بأنه اذا تقابل غرض الواقف وغرض المستحق قدم غرض الواقف وما نحن فيه تقابل غرضاً هـ ما فليقدم غرض الواقف من عدم الاجارة الطويلة على غرض المستحق وقولهم يراعى غرض الواقف ما أمكن فانظر قولهم ما أمكن تجدد صريحاً فيما قلناه ومما يصرح بذلك أيضاً قولهم في باب التفتيش والعبارة للشخصين يؤجر الموقوف على المفلس المرة بعد المرة الى ان يني الدين وتبعهما المتأخرون على ذلك فتأمل قولهم المرة بعد الاخرى ولم يقولوا يؤجر مدة طويلة تراه شاهداً لما قررته من رعاية غرض الواقف دون المستحق والا لم يمتح الى تكرار الاجارة وأجر مدة طويلة رعاية لغرضه مع قوته بان الحجر يدوم عليه حتى ينفي الدين على ما فيه ومع ذلك لم تلتفت الاثمة الى هذا الغرض ويجوزون الاجارة لاجل ارتفاع الحجر مدة طويلة تنفي بالدين بل أوجبوا ان يؤجر المرة بعد المرة وان أدى الى دوام الحجر فان قلت قد خالف السبكي كلام الشيخين وغيرهما فقال في شرح المذهب الوجه ان يقال اذا كان أي العين الموقوفة مما تؤجر غالباً لمدة قريبة يغلب البقاء فيها لزم بذلك لان جولة تلك المدة كالمال الحاضر عرفاً وتضاف تلك الاجرة الى بقية أمواله ويقسم بين الغرماء ويفسك الحجر عنه وقال في غيره الاقرب انه يؤجر دفعة واحدة باجرة مجزأة لا مرة بعد مرة خلافاً للشيخين قلت لا نظير لفظة هذه فانه نفيه صرح بان هذا رأى له ولم يرد منه قولاً واذا تعارض رأيه ومنقول الشيخين وغيرهما قدم المنقول ولم يجز العمل بذلك الرأي كما هو بسبب من عنده أدنى المام بأصول المذهب وما أخذه فتأمل جميع ذلك فانه مهم وفيه دلالات ظاهرة أو صريحة لما قررته فان قلت ما وجه دلالة عبارتهم على امتناع ايجار المادة الطويلة هنا قلت صراحة عبارتهم على ذلك لا يحتاج الى برهان وكفالك شاهدنا على ذلك مخالفة السبكي المذكورة اذ لو ان تلك العبارة للاستدلال لما قال خلافاً للشيخين ولما قال عما قاله هذا ما رأيت ولم أره منقولا وأما عن المسئلة الرابعة فهو ان كلامهم مصرح بأنه لا فرق في الشروط التي اشترطوها في الناظر بين أن يشترط له الواقف العمل بما يراه وان لا وما ذاك الا ان اشتراط تلك الشروط فيه ليس لحق الواقف فغيب لان الملك انقطع عنه وانما هو لان الملك في رتبة الموقوف صار ملكاً لله سبحانه وتعالى بمعنى انه انقطع عن رقبته اختصاص الآدميين والا لجميع الاشياء ملكه سبحانه وتعالى على الحقيقة بكل تقدير واذا صار الملك لله سبحانه وتعالى

لزوجه ان دخلت الدار يقع طلاقك أو وقع أو سقط هل هو من الصريح (فأجاب) بان اللفظ المذكور صريح في الطلاق (سئل) عن شخص عقد له ولي فاسق يجبر على ابنته البالغة وحكم بعهة انكاح الفاسق ما حكم ما سأل ثم علق طلاق زوجته على أمر ان فعله ففعله ناسياً للتعلق فهل له تقليد الشافعي رضي الله عنه في عدم وقوع الطلاق أم لا وهل اذا شككنا هل حكم الحاكم المسالك بعهة هذا العقد اذا تولاه واسطة بين الموجب والقابل يجعل الاصل حكمه أو عدم حكمه حتى يصدق ذلك وهل للمذهب بذهب الامام الشافعي رضي الله عنه تقليد بعض أصحابه دون بعض في مسائل الخلاف بينهم أو يمتنع عليه ذلك (فأجاب) بأنه لا يجوز له تقليد الشافعي رضي الله عنه في عدم وقوع الطلاق المذكور لانه لما قلنا مالكا رضي الله عنه في صحة النكاح المذكور فلا بد أن يقلده في وقوع الطلاق فيه والاصل عدم الحكم في حالة الشك فيه وليس لمقلد الشافعي رضي الله عنه تقليد بعض أصحابه لما فيه من تقليد المقلد (باب الرجعة)

(سئل) عن شك هل
راجع زوجته في العدة أم
بعدها هل يحكم بالرجعة
أم لا (فأجاب) بأنه يعتمد
بالرجعة لأن الأصل بقاء
العدة وصحة الرجعة (سئل)
هل تثبت الرجعة لمن غيب
حشوته في قبل زوجته
البكر ولم تزل به بكارتها
لكونه غائرا (فأجاب) بأنه
ثبتت الرجعة كمنه كالمهم
لأنها مطاوعة بعد وطئها
فتجب عليها عدة الطلاق
(باب الإيلاء) *

(سئل) عن نية الإيلاء هل
يشترط فيها انتشار الذك
أم لا (فأجاب) نعم يشترط
فيها انتشار الذك كإني
التعليل

(باب الظهار) *

(سئل) هل تجب الكفارة
على الظاهر بالظهار والعود
أو بالظهار والسود
شروط أو بالعود لانه الجزء
الاخير أم كيف الحال
(فأجاب) بأنه تجب الكفارة
بالظهار والعود جميعا
(سئل) عن قال زوجته
أنت على حرام هذا الشهر
والثاني والثالث مثل لبن
أخي فهل يكون ذلك ظهرا
وتلزمه كفارة ظهرا أم لا وقد
استغنى السائل شخصاً من
المفتين فأجاب بان هذا
كناية ظهرا لا ظهرا وأنه إذا
أراد النكاح فعليه كفارة
فأنكر عليه شخص في هذا

فالموقوف عليهم تعلق بمنافعه لأنهم مالكون وإنما يكون الناظر متكاملا على الغير بما راق
الولاية يشترط فيه ذلك فلا أثر لشرط الواقف المذكور فإن قلت شرط الواقف مراعى كنص الشارع
قلت محال مراعاته حيث لم يخالف غرض الشارع على أن شرطه على الناظر العمل بما يراه
لا يقتضى أنه يؤجر بدون أجره المثل ولا مدة طويلة بلا مصلحة لأن إطلاقه هذا يجب تنزيهه على
أن المراد ما يراه بما يوافق غرض الشارع فإن صرح بعمله بما يراه وإن لم يوافق ذلك كان لغوا
يجب الاعتراض عنه وأما عن المسئلة الخامسة فهو أن الحكم بالموجب أعم من الحكم بالصحة
فلا يستلزمه إذا أعم كالحيوان لا يستلزم الإخص كالإنسان وبما ذكرته أفق شيئا شيخ
الاسلام خاتمة المتأخرين سقى الله سبحانه ونعالى ثراه فإنه سئل عن شافعي حكم بموجب البيع
في أما كن ملكها البائع من والدته وثبت عند التملك وحكم بموجبه أيضا فهل له أن يرجع عن
حكمه فأجاب بان ثبوت الشيء عند الحاصم لا يقتضى صحته فقد ثبت الشيء عنده ثم ينظر
في كونه صحيحا أولا والحكم بموجب الشيء لا يقتضى الحكم بصحته لتوقفه على ملك ذلك الشيء
للعائد فيجوز للحاكم بل يجب عليه أن يرجع عن حكمه بالموجب إن ثبت عنده ما يقتضى
رجوعه عنه كعدم ثبوت الملك للعائد اه وكلامه في أدب القضاء يوافق ذلك فإنه جعل كأصله
وغيره للحكم بالصحة ثلاثة شروط أهلية المتعاقدين وثبوت الملك واليأس في غير الاقرار حالة العقد
وجود الصيغة المعتبرة والحكم بالموجب ثبوت الأهلية ووجود الصيغة قال فالحكم بالصحة أخص
من الحكم بالموجب ثم قال فقول السبكي أن الحكم بالموجب حكم بالصحة إلا أنه دونه في المرتبة
فيه نظر بل الحكم به حكم بما تقتضيه البيئة فيه فإن كان صحيحا فصحيح أو فاسدا ففاسد اه
وقد بينت في كتابي في بيع الماء والحكم بالموجب حاصل ما قاله السبكي والبقيني وأبو زهرة
وغيرهم في الحكم بالصحة والحكم بالموجب وما يتفرع على ذلك مما لا يوجد مثله مجوعا في كتاب
وبينت فيه أن السبكي لم يطلق أن الحكم بالموجب حكم بالصحة وإنما جعله حكما بها في شيء خاص
وهو أن الحكم بموجب الاقرار يستلزم الحكم بصحة الاقرار وصحة المقر به لكن في حق المقر ووارثه
ومن صدقه دون غيرهم فالحكمان إنما يفرقان فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقا على كل أحد
ففي هذا الحكم بالموجب لا يستلزم الحكم بالصحة وقد أوضح ذلك السبكي بزيادة تبين أنه قائل
بان الحكم بالموجب أعم في كتابه الموعب في القضاء بالموجب فقال ما حاصله فإن قلت أما السؤال
الاول فجاوبه أن الموجب هو الأثر الذي يوجب به ذلك اللفظ والصحة يكون اللفظ بحيث يترتب عليه
ذلك الأثر وهما مختلفان والاول حكم شرعي والثاني شرعي وقيل عسلي وإنما يحكم الحاكم به
لاستلزامه لحكم شرعي والحاكم لا يحكم إلا بحكم شرعي وهو الإيجاب أو التبريم أو الصحة أو الفساد
أو السببية أو الشرطية أو الماتعة بخلاف الكراهة أو النذب إذ لا التزام فيها ولا استلزام والفرق
بين موجب الاقرار وصحة الاقرار أن الاول ثبوت المقر به في حق المقر وموافقته به والثاني
كونه بحيث يترتب عليه ذلك وشرط الصحة اختياره وصحة عبارته وإن لا يكذب حس ولا عقل ولا
شرع وصحة صيغته فالحكم بصحة الاقرار يقتضى حصول ذلك كله فلا يحكم بها إلا بعد علم بحصول
هذه الشروط كلها ولا يضر احتمال كذب المقر في نفس الامر ومتى لم يكن المقر به في يد المقر
فالاقرار فاسدا ظاهرا فإذا صار في يده مع الحكم بصحة اقراره السابق ومتى علم القاضي فوات
شرط الصحة أو علم بحرقا وشك في زواله لم يحكم بصحة الاقرار ولا يوجب له بل يفسده في غير مسألة
الشك أما فيما فلا يحكم بصحة اقراره ولا يوجب به حتى يثبت زواله وقول القاضي لو شهدوا على
اقرار مطابق جل على الصحة وإن احتمل عوارض بمنعها محله حيث لا معارض حصل بسببه شك ثبت

الاقتناء فهل الاقتناء صحيح أو
الاعتراض أم كيف الحال
(فأجاب) بأنه إن نوى بقوله
أنت على حرام طلاقا وإن
تعدد بائنا أو رجعا أو
ظهارا حصل ما نواه فبما لان
التبريم ينشأ عن الطلاق
وعن الظهار بعد العود
فصحح الكتابية به عنهما من
باب طلاق المسبب على
السبب أو نواهما معا أو
مرتبا تخير وثبت ما اختاره
منهما ولا يثبتان جميعا
لاستحالة توجه القصد إلى
الطلاق والظهار إذا طلاق
يزيل النكاح والظهار
يستدعي بقاءه وقيل إن
نوى في الثانية الظهار أولا
معا معا أو الطلاق أولا
وكان بائنا فلا معنى للظهار
بعده أو رجعا كان الظهار
موقوفا فان راجعها فهو
صحيح والرجعة عود والافهو
لغو وحرم به بعض المتأخرين
وأما قوله مثل لبن أخي فهو
لغو لا اعتبار به لصيرورة
الكلام المذكور به متناقضا
لمناقضه لقوله أنت على
حرام إذ لبن أمه حلال له
وظاهر أنه إن نوى به الظهار
في القسمين المذكورين
لا تلزمه كفارة إلا أن وطئها
قبل تمام الشهر الثالث
فتلزمه كفارة ظهرا لصيرورة
عائدا حيثئذ وإن نوى
تحرير عتيقها أو فرجها أو
نحوه أو لم ينو شيئا لزمه

فيمنذ يقتصر على الحكم بالموجب لأن الحكم بالصحة يقتضى أنه تبين عنده حالها والحكم
بالموجب لا يقتضى إلا أنه سبب للمواخذة وإن توقف على شرط أو انتفاء مانع فالحكم بموجب الاقرار
حكم بسببية المواخذة ثم ينظر فإن لم يوجد مانع عملنا السبب وأثبتنا المواخذة به ويحتمل أن
يقال أنه يحكم بصحة الاقرار اعتمادا على الأصل وعليه يتلزم الحكمين وعلى الاول الحكم
بالصحة أخص وبه ظهر عذر الحكم في توقفهم في الحكم بالصحة دون الحكم بالموجب وشروط
الاقرار التي لابد أن يعلمها الحاكم بالبيئة عند التردد والا كتنفى بغيره بظاهر الحال فيها ثلاثة صحة
الصيغة ومكان المقر ومساوى ذلك مانع والفرق بين موجب الانشاء وصحة الانشاء
أن موجباً أثر المترتب عليه شرعا وصحته كونه بحيث يترتب عليه أثر الشرعي وللصحة شروط
ترجع إلى المتصرف والمتصرف فيه وكيفية التصرف فإن ثبت حكم بصحة التصرف وإن ثبت فقد
بعضها حكم بمساده وإن تردد فما رجع للصيغة أو لحال المتصرف ظاهر مما سبق في الاقرار
أو لحال المتصرف فيه فما كان من الشروط الوجوبية كالمالك ونحوه اشترط ثبوته للحكم بالصحة
أو لعدم كونه لم يتعاق به حق الغير ونحوه لم يشترط ثبوته بحيث لم يثبت الملك ولا عدمه وثبت
ماسواه من الأمور المعسرة لم يحكم بالصحة ولكن التصرف صالح وسبب لترتب أثره عليه
في المملوك فيحكم بموجبه وله فوائد كون ذلك التصرف سببا يبعد الملك بشرطه حتى إذا كان مختلفا
في افادته كالوقف على النفس والحاكم ممن يراه أو تنفع الخلاف ومواخذة الواقف بذلك وكذا واره
وكل من هو يسده إذا أقروا لواقف بالملك وصرف الربع للموقوف عليهم باعتراف ذي اليد ولا يتوقف
ذلك على الحكم بصحة الوقف في نفس الامر بل وقف الواقف لما في يده أو اعتراف ذي اليد له كاف
فيه كما في الاقرار فالحكم بالموجب في الحقيقة حكم بالسببية وثبوت أثرها في حق من أقر بالملك
كالواقف ومن أتى عنه في حق غيرهم بشرط ثبوت الملك فان حكم البيئة لازم لكل أحد وحكم الاقرار
قاصر على المقر ومن تلقى عنه فإذا ثبت الملك بالبيئة بعد ذلك كان الحكم الاول لازما لكل أحد وإن
لم يثبت كان لازما لذى اليد ومن اعترف له ولا نقول أن الحكم على كل أحد معلق على شرط بل
الحكم مستمر على وجه كافي يندرج فيه من ثبت الملك عليه أما باقرار وأما ببيئة والحكم بالصحة يزيد
على ذلك بشئين الحكم بالشرط وانتفاء المانع وصحة التصرف في نفسه مطلقا ويلزم من ذلك الحكم
بثبوت أثره في حق كل أحد فالحكم بالموجب حكم بثبوت الأثر في حق كل من ثبت الملك عليه باقرار
أو بيئة ولو متجددين بعده ويلزم منه الحكم بالصحة في حقهم لامطابقا والحكم بالصحة حكم بالمؤثرية
التامة مطلقا ويلزم منها ثبوت الأثر في حق كل أحد ثم القسمان يشتركان في الجهة مالم يأت المحكوم عليه
بدافع وقول الحاكم في إجماله بعد استيفاء شرائط المعسرة يستدعي ثبوت الملك عند الحاكم إلا عند
من يرى أنه لا يجوز له الحكم إلا بعد ثبوت الملك تحسينا للظن به والا كان حكمه باطلا وأما عندنا فلا
خلاف أنه ليس بشرط للحكم مطلقا بل في الحكم بالصحة فلا يدل ذلك على ثبوت الملك بل معناه أنه إن
استوفى الشرائط المعسرة استلزم ذلك حكمه بالملك والالزم القدر فيه على أن بعد الخ تأ كيد فان الحاكم
الأمين الدين إنما يحكم بالصحة بعد استيفاء ذلك نعم تردد الأصحاب في شأنه بدرجة حكم له بها حكم
وسلمها إليه ولم يعلم سبب حكمه وقامت بينة أنها لغيره على وجهين ذكرهما ابن أبي عمير وقال
أقضىهما لا ينقض لأنه يجوز أن يكون قدم بينة الخارج ويجوز أن يكون ثبت عنده عدالة البيئة
الأخرى فلا ينقض بالشك اه المقصود من كلام السبكي رحمه الله تعالى وهو مشتمل على فوائد بتأملها
يعلم أنه لم يخالف غيره في أن شرط الحكم بالصحة ثلاثة شروط وإن شرط الحكم بالموجب أمران وإن
الحكم بالصحة أخص من الحكم بالموجب وإن القول بتلازمهما إنما هو احتمال له وإن الحكم بالصحة

كفارة عين ان لم تكن معتدة
أو نحوها

(كتاب الكفارة)

(سئل) هل يكفي في

الكفارة الابن (فاجاب)

بانه يجزئ فيها كالفطرة وان

صحح النووي رحمه الله في

تصحح التنبية عدم اجزائه

(سئل) عما لو دفع طعام

الكفارة للامام فتلقت في

يده قبل تفرقه هل يجزئه

أولا (فاجاب) بأن الاصح

عدم الاجزاء لانه نائب

الدافع اذ لا ولاية له على

الكفارة فتلطف في يده كتلطفها

بعد عزلها في يد من لزمته

بغلاف الزكاة (سئل)

عن عليه كفارتان وله

بعد فأعتق بعضه عن كفارة

وبعضه الآخر عن الاخرى

هل يصح العتق ويقع كما

أوقعه أم يقع عن واحدة

أم لا يقع عن واحدة منهما

(فاجاب) بأنه يصح العتق

ويقع كما وقع ويلزمه انعام

كل من الكفارتين (سئل)

عما لو قل لعبد الكافر اذا

أشلت فأنت حر من كفارتى

فهل اذا أسلم يعتق عن

الكفارة أم لا (فاجاب)

بانه متى أسلم عتق لا عن

الكفارة

(باب القذف واللعان)

(سئل) عن تزوج بامرأة

فأتت بولد لدون ستة أشهر

فهل يلحق بالزوج الاول من

غير استحقاق (فاجاب)

يزيد على الحكم بالموجب بشئين الحكم بوجود الشرط وانتفاء الموانع بصحة التصرف في نفسه
معلقا وبهذا تعلم ان حكم الشافعي بالموجب في مستند الاجارة لا يستلزم حكمه بوجود شروط
الاجارة وانتفاء موانعها واذا لم يستلزم حكمه ذلك وثبت انتفاء بعض الشروط بان اطلاق الحكم
بالموجب وفي صورة السؤال بان فوات بعض الشروط وهو وجود المصلحة المسوقة للاجارة الطولية
فكان الحكم فيها بالموجب باطلا كما علمت من كلام السبكي فان قلت صرح ابن دقيق العيد بان
الحاكم اذا حكم في واقعة وثبت ذلك عنده ولم يذكر انه استوفى الاوضاع الشرعية في حكمه عمل
بحكمه اذا كان حاكما شرعيا ولا يتوقف الى ان حكمه وافق الشرائط الشرعية اه كلامه وهذا
مناف لما قدمته ويزيد لعمل بكتوب الاجارة السابق في السؤال قلت لا ينافيه بل يوافقه وغاية
ما فيه انه أحد الوجهين الذي مر آنفا عن ابن أبي بصير انه لا يفتي في حكمه بصفة ولا بموجب وانما الذي دل عليه
بما روي عن ابن دقيق العيد انه ثبت عنده الحكم ولم يعلم هل حكم بصفة أو بموجب فعملنا حكمه على
الساد ولم نتعرض له بالشك ولا كذلك الحكم في مسئلتنا فان الحكم فيها صرح بأنه حكم بالموجب
فحكمنا عليه بما يقتضيه الحكم بالموجب ثانيهما وهو الاحسن ان كلام ابن دقيق العيد كثر في
حكم مطلق لم يقيد بشئ وكلا منا انما هو في حكم قيد بأن المصلحة فيه هي زيادة الاجرة على أجرة المثل
والحكم اذا أسند لسبب وكان ذلك السبب باطلا يكون الحكم باطلا والذي في مسئلتنا كذلك فان الحكم
فيها أسند لذلك السبب الباطل فكان باطلا فبان بون مانع فيه لما في كلام ابن دقيق العيد
فليكن ذلك كله منك على ذكر فانه مهم وهو مما ياتس ويختفي على من أراد التوسر على من لم يتأهل
لارقي اليه والتشجيع بما لم يعط فكان افتاؤه مناديا بانسار والبولار عليه أعادنا الله سبحانه وتعالى
من نعمه عنه وكرمه آمين وأما من المسئلة السادسة فهو ان البلقيني قال اذا حكم شافعي بموجب اجارة
امتنع على الخفي الحكم باطلها بالمولد لان من موجبها الدوام والاستمرار لا ورنه بخلاف حكمه
بالصفة فانه لا يمنع من ذلك واعتضه تأميد الولي أبو زرعة فقال ما ذكره ممنوع فان الحكم بموجب
الاجارة وقع قبل موت المستاجر فلا يمكن توجيهه الى عدم الانساخ لانه لم يحن وقته ولم يوجد سببه ولو
وجه حكمه اليه فقال حكمت بعدم انفساخها اذا مات المستاجر كان لغوا نظرا لما مر في الحكم بتعليق
طلاق الأجنبية اذ هما من واحد اه لكن فرقت بين هاتين الصورتين في كتابي المذكور فراجعه
فانه مهم وقد أفتى الولي بما قاله هنا فانه سئل عن استاجر عينا موقوفة من ناظر شرعي باجرة المثل على
وجه لا يخالف شرط الواقف بل يوافقه وثبت ذلك عند الحاكم واستوفى شروطه وحكم بموجب
الاجارة وبعدم انفساخها بموت المتأجرين أو أحدهما وبعدم انفساخها بزيادة الاجرة أثناء المدة فهل
هذا الحكم صحيح أولا فاجاب بان حكمه بالموجب صحيح ومذهبنا انها لا تنفسخ بموت الناظر على
سائر البطون ولا بموت المستاجر ولا يثبته الى زيادة الاجرة في أثناء المدة ولكن حكم الحاكم بهذا
قبيل وقوعه لا معنى له وليس هذا حكما وانما هو فتوى وكيف يحكم على شئ قد يقع وقد لا يقع
قد تزيد الاجرة وقد لا وقد يموت أحد المتأجرين وقد لا فاذا وجد شئ من ذلك فن رفع له
القضية من الحكم لحكم بما يقتضيه مذهبنا فلهذا سواء حكم باستمرار الاجارة أم بانفساخها ولو صدر
من شافعي الحكم حين صدور الاجارة بعدم انفساخها فانه ليس حكما كما قدمته وانما هو فتوى ويتقدير
كونه حكما فلم يصادف بخلافه حكم في غير محصل الحكم وتجبيل للشئ قبل وقته انتهى وأما عن
المسئلة السابعة فهو ان البلقيني صرح في فتاويه بانه اذا جرت العادة عدة في وقف لم تجز الزيادة عليها
فان زيد عليها بطلت الاجارة من أصلها ولم تنفك الصلقة لان القدر الجائز يقتضي العادة قد يزيد

بانه يلحق بالزوج الاول
من غير استحقاق اذا أتته
لدون ستة أشهر من نكاح
الثاني ولا ربع سنين فأقل
من وقت امكان العاقد
قبيل طلاق الاول (سئل)
عن قال هذا الولد ليس مني
وواقفته زوجته على ذلك
فهل ينتفي عنه من غير لعان
(فاجاب) بانه لا بد من لعان
الزوج لنفي من ولد على
فراشه (سئل) عن الملاينة
هل تعود لزوجه يوم القيامة
أم لا (فاجاب) بانه لا تعود
الملاينة لزوجه يوم القيامة
(سئل) عن لعان زوجته
ثم أ كذب نفسه هل يسقط
الحدا ولا (فاجاب) بانه يحسد
للقذف ويلحقه النسب
لان محقق عليه ويسقط
حد الزنا عنها فقد قال في
الكفاية في كلام الامام
ما يذهبهم سقوطه في ضمن
تعليق وحزم به في المطلب
فقال ولا تحد ولا تحتاج الى
اللعان (سئل) عما لو أكره
امرأة على الزنا فعملت منه
هل يلحقه الولد كما ذكره
المسولي أم لا كما قاله بعض
شرح المنهاج (فاجاب) بانه
لا يلحقه لانه لا يعرف كونه
منه والشرع منع نسيبه كما
ذكره الغزالي في وسيله
ولانه وطء محرم ويفارق
وطء الشبهة بان ثبوت
النسب فيه انما جاء من جهة
ظن الواطئ ولا ظن ههنا

قليل وقد ينقص قليلا فلم يتعين القدر الذي يختص بالإبطال انتهى ويؤيده ما أطبق عليه أئمتنا ان
العادة الماردة في زمن الواقف اذا عرفها تكون بمنزلة شرطه فان قلت هذا الذي ذكره البلقيني
انما يظهر اذا كانت العادة حين الوقف قد اطردت في الاشياء المماثلة للموقوف انها لا تؤثر الا مدة
معينة فحينئذ ينزل ذلك الوقف عليها ويمنع اجارته مدة أكثر من تلك المدة لما تقرر ان العادة
المذكورة كشرط الواقف قلت هو كذلك وقد يقال بحمل كلامه على ما لو اطردت عادة نظار وقف
على اجارته مدة معينة وقد جهل شرط الواقف فهنا يلزم الناظر الجاني بعد أولئك المتقدمين عليه ان
يجرى على منوالهم فلا تجوز له الزيادة على ما دوجوا عليه كما صرح بنظيره جماعة من أئمتنا من ان
شرط الواقف اذا جهل في شئ واطردت عادة نظار الوقف بشئ وجب اتباعهم وامتنعت مخالفتهم
لان الظاهر من حالهم انهم انما استندوا في ذلك لشرط الواقف أو العادة الماردة في زمنه المنزلة منزلة
شرطه والله سبحانه وتعالى أعلم وأما عن المسئلة الثامنة فهو ان من الواضح ان الباء في قوله بمقتضى
ان الاجرة الحاسبية أو العلة فهما هنا سواء وان كان بينهما فرق بل فروق لا بأس ببيانها لمسيب
الحاجة الى ذلك لخفاها وندره من نبه عليه فنقول الفرق بينهما ظاهر في كتب الفقه واللغة والنحو
فاما في اللغة فالسبب كلما يتوصل به الى غيره ومنه قوله سبحانه وتعالى فلم يدد بسبب الى السماء
أي حبل الى سقف بيته والعلة المرض وكلان يدور معناها على أمر يكون عنده معنى آخر أو يؤثر
في معنى آخر ومرادهم بالتأثير ما لا يخالف عادة لا الاختراع وبطابق على غير ذلك قال التاج السبكي
وذ كر النجاة ما يؤخذ منه انهم يفرقون بينهما حيث ذكرنا ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية
وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل وقال ابن مالك الباء للسببية والتعليل وهذا تصريح
بانها ما غيران ومثل للسببية بقوله سبحانه وتعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم والعلة بقوله
سبحانه وتعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم وذكروا أيضا أنباء الاستعانة غير معنى السبب
والعلة وحينئذ فالباء الداخلة على الاسم الذي له قدرة أثر في وجود متعلقها ثلاثة أقسام بقاء الاستعانة
وبقاء السبب وبقاء العلة وذلك لانها من صفة نسبة القائل الى موصوفا بها مجازا فهي بقاء الاستعانة نحو كتبت
بالقلم وتعرف أيضا بانها الداخلة على أسماء الآلات والافات كان ما تعلقت به انما وجد لاجل
وجود مجرورها فهي بقاء العلة نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم فوجود التجريم ليس الا لوجود
القلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان لم يكن ما تعلقت به كذلك فهي بقاء السببية
نحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فأخرج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء
بل لاجل مصلحة العباد فلم أن بقاء الاستعانة لأنصح في الافعال المنسوبة الى الله سبحانه وتعالى هذا
منتهى قول الناقلين عن العرب وأما أهل الشرع فأسبب والعلة يشتركان عندهم في ترتيب
المسبب والمعلول عليهما ويفترقان من وجهين أحدهما أن السبب ما يحصل الشئ عنده لابه والعلة
ما يحصل به وأنشد ابن السمعاني في كتابه القواطع ألم تر أن الشئ للشئ علة * يكون به كالنار
يقود بالزند * ولكنه اختار في تعريف السبب بانه ما يتوصل الى المسبب مع جواز المفارقة بينهما
وقيل تقدم بعينه مقصود لا يوجد الا بتقدمه ولا أثر له فيه وذلك كالحبل سبب للوصول للماء ثم
الوصول بقوة النار لا بالحبل والطريق سبب للوصول للمقصد ووصوله بقوة المائى لا بالطريق
وحل القيد سبب لفرار المقيد وقراره بقوة لا بالحل ومنه فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله
الموتى فضر به ببعضها سبب الحياة ولا أثر له فيها وكذا ضرب موسى صلى الله وسلم على نبيينا وعليه
وهي سائر الانبياء والمرسلين الجبر بصاء قال قبل هذا على أن السبب هو الموصل مع جواز المفارقة
وأما في تعريف السبب والعلة والشرط وعقد لذلك بابا مستقلا ثانيهما أن المعلول يتأثر عن علته

ووطء الاب جارية ابنه منع
عليه بان شبه الملك فيها
قامت مقام الظن فمأله
المثولي ضعيف (سئل) عن
قول الدمشقي عقب قول
المنهاج ومن رضى مرة ثم صلح
لم يعد مصنا وسواء قدفه
بذلك الزنا أو أطلق أما إذا
قدفه برنا بعده فيظهر أنه
يعد إذا ظهرت التوبة
وقبلت الشهادة قبل الزنا
الذي رماه به هل ما استظهره
معه أم لا (فأجاب) بان
المعتمد عدم وجوب الحد
وهو المنقول وعن مخرج به
الجوري والقاضي الحسين
وادعى الوفاق فيه مع أبي
حنيفة وقال امام الحرمين
بظاهر الحكم بلزومه إذا
ظهرت التوبة وقبلت
الشهادة قبل الزنا المذكور
في صيغة القذف وقال
الرافعي انه قد استبعد عدم
وجوب الحد منه بعدون
في حالة اضافة القذف في
الزنا إلى ما بعد التوبة ولم
يعتمد وجهها اه فتأهرا ان
ما استظهره الشارح ليس
وجه في المذهب (سئل)
عن رجل قال لامرأة
يا غاهرة هل يكون صريحا
في القذف أو كناية (فأجاب)
بان فيه وجهين بلان جميع
وأصحهما انه صريح فيه لان
المفهوم في اللغة هو الزنا
يقال عهر فهو عاهرة وفي
المصنفين الولد للمراش

ذلك فلنرجع الى الكلام على قوله بمقتضى ان الاجرة الى آخره فنقول اختلفوا في المقتضى الواقع في
لفظ الحكم ومثله الشاهد فنقل الولي أبو زرعة عن بعضهم ان المقتضى لا انفكاك له ثم رده فانه
مفعول مقتضى أى طلب والطلب قد يكون مع الزام ومع عدمه ثم المقتضى هنا هو كون الاجرة أجرة
المثل وزيادة اذ اضافة مقتضى الى ما بعده اضافة بيانية أو اضافة أعم الى أخص وعلى كل تكون
الاجرة كذلك مقتضى أى مطلوباً وحينئذ فالتقدير أن المصلحة في ايجار المكان المذكور بالاجرة
المعينة ثبتت بمطالب هو ان تلك الاجرة زائدة على أجرة المثل أى بسببه أو من أجله وكل من
السبب والعلة يقتضى توقف السبب أو المعلن على وجوده سواء قلنا ان المقتضى يتوقف أو
لا يتوقف وانما يختلفان في أن الوجود عند السبب لابه وبالعلة لا عندها أو في أنه يتوقف
على واسطة بخلافها وكل من هذين الفرقين لا يختلف به حكم هنا وليس ما هنا نظير ما قدمناه
في مسئلتى المطلق لما هو ظاهر مما قررناه آنفاً فهما وإذا اقتضى كل من ذينك أن المصلحة في
الايجار المذكور متوقفة على وجود المقتضى المذكور اقتضى انها ليست مرتتبة الا عليه وانه
لا علة ولا سبب لوجودها غير هذا المقتضى ألا ترى الى ما مر في قوله سبحانه وتعالى فأخرج به من
الثمرات رزقا لكم وقوله فينظم من الذين هادوا حرمنا من أن الاخراج والتحرير انما ترتباً على الماء
والظلم دون غيرهما وإذا انحصرت المصلحة في المقتضى المذكور دل على ما قدمناه من أنه لا مصلحة في
تلك الاجارة الا الزيادة على أجرة المثل وقد بسطنا لك القول فيها مر أن هذا وحده كاف وغير موسوع
في الاجارة الطويلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (الخاتمة) * في السؤال الرابع وهو ما قولكم في
مسند ايجار مكان وقف مدة مائة سنة صدر من ناظر شرعى حكم شافى فيه بالوجوب بعد ان ثبت
عنده بشهادة شاهدين معرفة المكان المذكور وأن الاجرة التي قدرها كذا أجرة المثل يومئذ للعين
المؤجرة فيه وان الحظ والمصلحة والغبطة الواقعة كما شرح بمقدمة المسند المذكور في ايجار
تلك المدة المعينة أعلاه بالاجرة المعينة فيه بمقتضى أن الاجرة المعينة أعلاه أجرة المثل وزيادة فهل
قوله بمقتضى ان الاجرة الى آخره يتعلق بالحظ والمصلحة والغبطة الواقعة فيتقيد بذلك أو يتعلق بشئ
آخر مع ان الموثق للمسند المذكور لم يتعرض لذلك ثبتت خراب المكان المذكور ولا لشرافه على
الخراب حتى يكون من جملة المسوغات المقتضية لايجار المكان المذكور المدة المعينة وهل يحتاج في
ايجار الاوقاف المدة الطويلة الى ثبوت المصلحة للوقف في ذلك أم لا وإذا قلتم بالايجاب فهل الزيادة
على أجرة المثل تعد منفعة أولا وهل الحكم بالوجوب من الحاكم الشافى المذكور أعلاه حكم بالمصلحة
أولا وهل ايجار المذكور صحيح على النص المذكور المشروح أولا (فأجبت) الذي دل عليه المسند
المذكور أن حكم الحاكم انما استند فيه الى شهادة الشاهدين المذكورين وان حاصل صيغة تلك
الشهادة أشهد أن المكان الموصوف بكذا أجرة مثله كذا مدة مائة سنة وان الحظ والمصلحة والغبطة
الواقعة لجنهتي الوقف والمستحقين في ايجار تلك المدة بتلك الاجرة بمقتضى أن الاجرة المذكورة أجرة
المثل وزيادة وإذا تقرر أن هذا هو حاصل لفظ الشاهد الذي استند الحكم اليه فقط فلا بد من
بيان مؤدى هذا اللفظ ثم حكمه فتداه أن الحظ وما بعده لتبين الجنهتين في ذلك ايجار مسبب
أو معاول عن كون تلك الاجرة أجرة المثل وزيادة اذ الباء اما للسببية أو العلة والمقتضى المطلوب
واضافته لما بعده بيانية أو من اضافة اعم الى الاخص والباء بقصدتها متعلقة بتعلق خبر ان
الحديث عنه أو بخبر مبتدأ محذوف وعلى كل منهما فلول اللفظ ما ذكرته من حصر الحظ وما عطف
عليه من زيادة الاجرة اذ الحكم اذا علق بسبب وهو ما يوجد عنده الحكم بواسطة أو بعلة وهي

(باب العدد)

(سئل) عن من يلوغ

مطلقة من البأس بقرانه

من يفسد شهادة واحدة

من يفسد شهادة واحدة

بالوجه ذلك وانقطاع
حيضا فهل يحكم بان عدة
طلاقها ثلاثة أشهر منه
بغير ذلك أو يحلفها عليه
أولا بذلك من بينة شرعية
تشهد ببلوغها سن اليأس
فإن قلتم بالأخير فهل يشترط
أن يكون سن الشاهد بسن
اليأس مثل سنها أو أكثر
(فاجاب) بأنه يقبل قول
المرأة أنها بلغت سن اليأس
حتى تعتد بالأشهر ولا
يحتاج إلى حلفها على ذلك
(سئل) هل المقتضى به فيما
إذا طلق رجعا وعاشرها
حتى مضت الأقراء أو
الأشهر عدم الرجعة كافي
المنهاج أم صحتها وهل
يتوارثان ويصح التفاهار
والإيلاء واللعان وتجب
النفقة والكسوة والسكنى
وهل يحد إذا وطئها
(فاجاب) نعم المقتضى بعدم
الرجعة ولا توارث بينهما ولا
يصح الإيلاء منها ولا التفاهار
ولا اللعان ولا تجب لها النفقة
ولا كسوة وتجب لها السكنى
لأنها باتت بالإطلاق
ولا يحد إذا وطئها (سئل)
عن زمة هادنان لخص
أحدهما جليل والأخرى
أقرأ ومضت الأقراء قبل
الوضع هل تنقض بها العدة
الأخرى (فاجاب) بأنه
لا تنقض بها العدة الأخرى
بل تتداخلان وتنقضان
بالوضع (سئل) من رجعية

ثبت عند جاكم آخر أن لا مصلحة في تلك الاجارة أبطلها ولا نقض في ذلك لحكم الاول لان استنباده
لما لا يسوغه صيره لغوا فساكنه لم يقع بل لو فرض أن الشاهد أطلق المصلحة فقال أشهد أن المصلحة
في ايجار كذا لم يجز لهما كم أن يقبل هذا منه بل يلزمه استفساره كما أفهمه كلام الأئمة بل كلام الشافعي
رضي الله تعالى عنه في الام والختصر لان المصالح مختلفة وتحتاج إلى نظر واجتهاد ولا يأتي هنا
الخلاف في إطلاق الشاهد استحقاق زيد على عمر ومائة عرف سبها لان الشهادة ثم هي آدمي برهن
هو أو وارثه على ردها وسبها كالأقرار لا يحتاج إلى نظر واجتهاد بخلافها فيما نحن فيه فان الملك
في الموقوف لله سبحانه وتعالى وأسباب المصالح مختلفة فوجب على الحاكم أن لا يقبل الشهادة
بإطلاق المصلحة احتياطاً لحق الله سبحانه وتعالى وقد صرحوا بوجوب الاستفسار عليه في مسائل كثيرة
ومسئلتنا هذه أولى بذلك من أكثرها كما لا يخفى على متأمل ووفق بين المصلحة الواقعة في لفظ الشاهد
والواقعة في لفظ الحاكم فلو قال الحاكم حكمت بعهدة الاجارة أو بوجوبها لبوت المصلحة عندي
لم يقدح في حكمه عدم بيانها بل لو حذفتها بالكناية لم يقدح ذلك أيضا كما مر عن ابن دقيق العيد وسبقه
إليه ابن أبي عصرون حاشا لحكم الحاكم على السداد ما أمكن وأما إذا أسند الحاكم حكمه إلى
شهادة بطلاق مصلحة أو بمصلحة لا تعد في مذهبه مصلحة فيكون حكمه لغوا وجهلا منه فلا يقول عليه
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وأسأله التوفيق لما يرضيه عني وإن يجيرني من كل فتنة ويحسني
بعمه وكرمه الله على ما يشاء قدس بر وبالأجابة جدير وهو وحسي ونعم الوكيل واليه أفزع في الكثير
والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والحمد لله أولا وآخرا حسدا يوالي نعمه ويكافئ من يده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال
 وجهك وعظيم سلطانك جدا طيبا مباركا فيه عدد خلقك ورضاء نفسك ورتبة عرشك ومداد كلماتك
وسبحان الله مثل ذلك والله أكبر مثل ذلك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته
عدد معلوماتك ومداد كلماتك كما ذكرنا وذكرنا كرون وغفل عن ذكرنا وذكرنا كرون والغافلون
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (مسئلة سئلت)
عن كتاب وقف على النفس لمياء وأراض في مر القاهرات حكم بوجبه حتى ثم مات فاضيه وشهوده
فأبته الحاكم المالكي بطريق الشهادة على الخط فوضع انسان يده على ثوب مما فيه من الماء مدة
مدينة بطريق الشراء وحكم بوجبه شافعي ثم ثبت الوقف المذكور فأنزع ذلك الماء من يد المشتري
وأراد ناظر الوقف أن يدعى عليه بفضلة ذلك الماء لدى شافعي فهل له سماع هذه الدعوى عملا
بمذهبه ان ماء حيون مر القاهرات مملوك لواقعي الأيدي عليه فيضن بماله أو قيمته على ما حرروه
في الغصب أم لا نظرا لحكم الشافعي بالشراء لان الشراء بان فساده وبقيت فساده يقين بعلائل الحكم
بالموجب من أصله أوليس له سماعها نظرا لحكم الحاكم الحنفي بالموجب بناء على ما أفتى به بعض
مفتي مذهبه أن الماء الموقوف مضمون بخلاف المملوك لكن خالفه مفت آخر منهم فقال الماء
المحض لا يضمن مطلقا سواء الموقوف وغيره أفتونا مأجورين مع البسط التام فان المسئلة مشكلة
جدا (فاجبت) بان الكلام على هذه المسئلة يستدعي بسطا فلا تضجر منه فان فيه فوائد نفيسة
لا تظفر بها في غير هذا المحل ولتعمله في أمور امكن بعضها مقدمات وبعضها مقاصد أحدها تحرير
ماء حيون مر القاهرات وغيره من أودية الغار هل هو ملك لاهلها أو مستحق فقط فلا يضمن والذي
دل عليه كلام أئمتنا الثاني وعبارة المنهاج وشرحه عليه والمياه المباحة بان لم تملك من الأودية كالسبل
والعيون في الجبال ونحوها من الموات وسيول الأمطار يستوي الناس فيها الخبر أبي داود الناس
شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار وصح خبر ثلاثة لا يضمن الماء والكلا والنار فلا يجوز لاحد

تكتف في العدة وأنت بولد
يمكن كونه من الثاني دون
الأول هل الأرجح كونه للثاني
أو عرضه على القياتف
(فاجاب) بأن الأرجح كونه
للثاني (سئل) عن الرجعية
هل لملقها أن ينقلها من
مسكن الفراق إلى أي
مسكن شاء (فاجاب) بأنه
لا يجوز له نقلها من مسكن
الفراق كما صرح به في النهاية
ونص عليه في الام كما قاله
ابن الرفعة وغيره قال السبكي
وهو أولى لا إطلاق الآية
وقال الأذري وهو المذهب
المشهور وقال الزركشي أنه
الصواب اهوان جزم النووي
في نكت التنبيه بخلافه
(سئل) عن الفسوخ
نكاحها بعد الدخول
هل تجب لها السكنى أم لا
(فاجاب) نعم تجب لها السكنى
(سئل) عن رجل تزوج
بامرأة مكية وأقامت معه
مدة طويلة وأنت منه بولدين
ثم حلت بشاثة ثم سافر
لزوج وولدت في غيبته فحضر
الزوج حال نفاسها فوجدها
نهيأت للسفر إلى مكة
وسافرت في مدة النفاس
من غير أن يراها الزوج
فقبالت ثلاث سنين وثلاثة
أشهر ثم حضرت إلى مصر
ومعها ولد رابع عمره ستة
أشهر فأسألهما الزوج عن
ذلك فادعت أنها لما وضعت
الأول تأخر هذا الثاني في

بطنها بعد الاول ستين
وتسعة أشهر ثم نزل بعد
ذلك والحال ان الزوج من
وضعها الاول والى تاريخه لم
يظاها والزوجة صدقة على
ذلك فهل يتبع الولد الثاني
الزوج وهل يمكن اقامة
التوأم بعد أخيه في بطن
أمه ستين وتسعة أشهر
أولا (فاجاب) بأنه يلحق
الولد الثاني الزوج لانه يكفى
في حقوق الولد بالزوج امكان
كونه منه ولا اعتبار بقول
الزوجة انه توأم لانه متى
تخلل بينهما ستة أشهر
فاكثر فليس بتوأمين بل لو
قالت المرأة انه ليس منه لم
يقتر قولها (سئل) عن
قالت امرأة قبل سن البأس
انقطاع حملي ثم قالت كنت
كاذبة ولم أحض قط وأنا من
ذوات الاشهر اشتد هل
يقبل قولها لانها مؤمنة على
رجحها أم لا للتممة (فاجاب)
بأنه لا يقبل قولها لان
اقرارها الاول تضمن ان
هذه لا تنقض بالاشهر
فلا يقبل رجوعها عنه
(سئل) عن قالت أرفع
نقليها أي لم أحض زمن
الرضاع ثم قالت كنت كاذبة
بل أحض وأرضع وصحة
يقبل قولها أم لا (فاجاب)
بأنه يقبل قولها الثاني لتضمن
دعواها حياضها في زمن امكانه
وان خالف عادتها بقولها
الاول (سئل) عن قالت

تخبرها ولا للامام اقطاعها اجاعا ثم قلت وليس من المباحة ما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو
جاعة لان اليد دليل الملك قال الاذرى ومعه اذا كان منعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه عوات
أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على اباخته اه وبه يعلم أن ماء عيون من الظهران ونحوه
غير مملوك لان تلك العيون منابها غائصة في جبال مباحة لا يعلم منتهى تلك المنابع ولا أصلها وانما
يخرج منها مياه من أسفل تلك الجبال وقد جرى الى ذلك الأسفل وبني عليه جدران بينهم قنات
فاذا خرج الماء من ذلك السفل جرى بين هذين الجدارين الى أن يسقط على أرض يسقيها وإذا
كانت تلك المنابع بهذه الصفة تعين القول بانها غير مملوكة كما تملكه قول المنابع والعيون في الجبال
وقول الاذرى ومعه ان كان منعه في غير مملوك لهم الى آخره وتأمل حكايتهم الاجماع على أن
ماء العيون في الجبال لا يجوز لاحد نخبرها الصريح في بقائها على اباختها وان بني عليها وجري على
ان ذلك البناء على تلك العيون لا يعلم انه اسلامي بل يحتمل انه جاهلي فلا يستدل بوجوده للملك
ولا لعدمه ومما يدل لما ذكرته أولا قصر يحكم بان الماء النابع في المباح كالعدن الظاهر فلا
ذلك بالاحياء ولا يثبت فيه الاختصاص بالتخجير ولا شك أن تلك المنابع في جبال مباحة فلا تلك
بالاحياء ولا يختص بها بالتخجير وهذا صح الحديث وقام عليه الاجماع أما الحديث فهو انه صلى الله
عليه وسلم أقطع رجلا ملح مارب أي مدينة قريبة من صنعاء كانت بها بليقيس فقال رجل يا رسول
الله انه كالماء العد أي يكسر أوله لا انقطاع لمنعه فقال فلا إذن فعلم أن الماء العد وهو الذي
لا انقطاع لمنعه لا يملك وتلك المنابع من افراد هذا الماء فلا تلك وأما الاجماع فهو قولهم أجمعوا
على منع اقطاع مشارع الماء أي التي منها منابه وعبروا أيضا بقولهم الاجماع منعقد على منع
اقطاع مشارع الماء فكذلك المعدن الظاهر بجماع الحاجة العامة اه وبعد هذا البيان لم يبق
لنازع فيما ذكرته حجة يتمسك بها فتأمل ذلك كما فانه مهم أي مهم ثم رأيت البلقيني صرح بما
ذكرته فانه سئل عن عيون من الظهران وانه لا يعرف لها منبع غالبا فاجاب فيها بجواب طويل
مستطير في فتاويه ومن جملته وما ذكر في السؤال من انه لا يعرف الاصل الذي ينبع منه غالبا جوابه
انه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لانه غير مملوك اه فقيه أوضح نصريح بما ذكرته من
أن ماء العيون التي لا يعرف منبعها يكون باقيا على اباخته وان وصل الى تلك القناة وخرج منها
كما يصرح به قوله قبل ذلك وأما الصورة الثانية وهي أن لا يكون محل النبع مملوكا لاحد وانما
المملوك الموضع الذي يصل اليه الماء فإذا صدر بيع في هذه الصورة على الماء الكائن في
الارض فلا يصح لانه غير مملوك لاصحاب الارض ولهذا اذا خرج من أرضه كان على اباخته وإذا
باع القرار لم يدخل الماء الذي هو غير مملوك له وانما يدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى
بالشرب اه المقصود منه ورأيت السبكي قال في فتاويه ما حاصله لا أشك في نهر دمشق المسمى
ببردا أنه غير مملوك لانه قريب بارضه والعين التي يجري الماء فيها اما مباحة وهو الظاهر واما كانت
مملوكة لكفار وانتقلت منهم الى مسلمين وأياما كان فليس ملكا لاحد وبقيتها أنهارها الظاهر أنها
أيضا كذلك وانما متقدمة ويحتمل حدوثها بعد الاسلام وإذا كان كذلك فما كان بانخراق في
موات فليس بمملوك وما كان بحفر بان قصد به خافرة الاباحة فكذلك أو نفسه فلا له لشكا الآن
لانعله هو ولا وارثه فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجمعه
ولا يبعه بخلاف الاملاك المنقولة الى بيت المال التي يبيع فيها ويعطى منها لان هذه الانهار نفعها
عام دائم للمسلمين فلم يجوز تفويتها عليهم بالتخصيص أو البيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال
هل هو بانخراق أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضا وقولهم لو رأينا نهر ايسرني به أرضون ولم

ندر أنه حفر أو انخرق حكمنا بأنه ملكهم محله اذا كانت أيديهم الخاصة عليه كسائر الاملاك أي
بان كانوا مسئولين على منعه وما بعده نظير ما مر عن الاذرى اه المقصود منه وهو صريح فيما
قدمته فتأمل فانه مهم قال والماء الذي يمر في تلك الانهار مباح على كل تقدير أي لان منبعها غير
مملوك بل ولا معروف فانها تخرج برحكم ما اذا اجتمع في قضية أحكام متناقضة كما في صورة السؤال
فانها من الغويزات التي تحتاج الى مزيد تتبع لكلام الاغصه واطلاع على فتاويهم ومؤلفاتهم في
الاقضية وأحكام القضاة المتعارضة بالحكم بالوجوب أو بغيره وسبب اشكالها أن الحكم بالشهادة
على الخط لا يقول به الحنفى الحاكم بالوقف الذي أثبت حكمه بطريق الشهادة على الخط والحاكم
اذا أثبت حكمه بطريق لا يقول بها كيف يعتد بذلك الاثبات المناقض لمذهب المذهب المذهب
وأما الشافعى المتداعى عنده بضمين الماء لا يرى ما يثبت به الوقف ولا الوقف على النفس ولا وقف
الماء وحده وان حكم بملكه وصورة المسئلة المتداعى فيها انما هي ماء مجرد ثبت وقفه وحديثه فالشافعى
هنا لا يمكنه الحكم بمذهب امامه ولا بمذهب الحنفى لان هذا الحكم لم يثبت عند الحنفى فكان
القياس ان الحكم بالشهادة على الخط لا يعمل به الا ان كان الحاكم بالوقف مالكا لانه يرى ثبوت
حكمه هذا بتلك الطريق والزام العمل به فتنتفى وصحة التافيق حيثنذ بخلاف ما لو أثبت بالشهادة على
الخط حكم حنفى أو شافعى فان العمل بالثبات هذا الحكم المذهب عمل بحكمين ملحقين متناقضين لا يقول
بهم امام واحد الحكم بالشهادة على الخط والحكم بالوقف على النفس ووقف الماء المستقل وكذلك
حكم الشافعى بضمين الماء في صورة السؤال ملحق من ثلاثة أحكام متناقضة بل أربعة الحكم
بالشهادة على الخط ولا يقول به الحنفى ولا الشافعى والحكم بالوقف على النفس ولا يقول به
المالكي ولا الشافعى والحكم بوقف الماء المستقل ولا يقول به الشافعى ولا الحنفى والحكم بضمين
الماء لا يقول به المالكي ولا الحنفى ثم رأيت ابن العمداد ذكر ما يؤيد ما ذكرته بل ما يصرح به
فانه قال كما حكيت عنه في كتابي في اجابة الاوقاف هنا (فائدة) * ينبغي التنبه لها وهي أن
الحكم الملقى باطل باجماع المسلمين وصوروا ذلك بصورة منها أن يحكم حنبلى بان الخلع ثلاث
مرات فصح فعنده يجوز إعادة المختلعة من غير محال وعند الشافعى لا يجوز الا بمحال فلو أراد
الشافعى بعد حكم الحنبلى بان ذلك فسخ أن يزوجها بلا محال لم يجز له ذلك لان عقد الزواج حيثنذ
باطل عند الشافعى فكيف يتعاطاه فإذا تعاطاه نقض بخلاف ما لو تعاطاه حنبلى ومنها لو حكم
مالكي بثبوت الوقف على النفس بالخط وحكم حنفى ببعثه فهذا لا يعتد به لانه باطل الآن باتفاق
العلماء بين المالكي من حيث هو وقف على النفس والحنفى من حيث كونه لم يثبت الا بالخط وهذا كله
مقبس على ما لو تراضا ومصح بعض رأسه مقلدا للشافعى ثم صلى وبه نجاسة كلية مقلدا للمالك فصلاته
باطلة لانه لم يصلها على مذهب مجتهد واحد بل ركع فيها قول مجتهد مع قول آخر فصار كل من
الامامين قائلا بطلانها الشافعى من جهة النجاسة ومالك من جهة عدم مسح الرأس قال ابن العماد
فكذلك القاضي لما لفق قول مجتهد مع مجتهد آخر نقض حكمه قال وكثير من القضاة يجب عزلهم
ولا تحل توليتهم اه كلامه وذكره في مواضع أخرى لفظه مما ينبغي التنبه عليه الحكم الملقى وهو
باطل باجماع المسلمين وصورته أن القاضي المالكي يرى الحكم بالشهادة على الخط فإذا أثبت الخط
وحكم به واتصل بشافعى فالظاهر أنه ينقضه لانه مخالف للسنة الصحيحة وهي قوله صلى الله عليه وسلم
على مثل هذا فاشهد أى على مثل الشمس والخط يحتمل التزوير وتجربة القلم فلا تجوز الشهادة عليه
ولا الحكم به فلو أثبت الخط قاض مالكي ولم يحكم وأنساه الى قاض شافعى فحكم بالخط لم يجز له
ذلك ولم ينقض حكمه وان حكم نقض حكمه لان الشافعى رضى الله تعالى عنه لا يعتد جواز ذلك

وصلت الى سن البأس هل
يقبل قولها بغير بينة أم لا
كلا وادعت انقضاء العدة
بالاشهر (فاجاب) بأنه يقبل
قوله لانها مؤمنة والفرق
بين هذه المسئلة ومسئلة
انقضاء العدة بالاشهر مع
تكذيب المطلق لهارجوع
التراجع فيها الى وقت الطلاق
وهو المصدق في أصله فكذا
في وقته (سئل) عما وصارت
الحرة المعتدة أمة لا لتحقها
بدار الحرب هل تكمل عدة
حرة أو ترجع الى عدة أمة
(فاجاب) بانها تكمل عدة
حرة (سئل) عن تزوج
في عدة غير طائفا انقضاه
قبلت منه ثم فرق بينهما
فهل له أن يزوجها في عدة
مع بقاء عدة المطلق أم لا
وهل في المسئلة نقل من
كلام الشافعى فان الزكشى
نقل في الخادم عن الامام
انه قال لو حلت المعتدة من
طلاق يأن من وطء الشبهة
وأرادوا طئ الشبهة نكاحها
في عدته كان على الخلاف
فيما لو أراد المطلق قال
والظاهر ان نكاح الاجنبى
في عدته باطل قطعاً لانها لم
تنقض عدة الطلاق فكيف
يجوز نكاحها الاجنبى قبل
انقضاء عدة الزوج مع ان
كلام الاصحاب يقتضى الحزم
بالنكاح اه ثم على تقدير
تسليم ما خالف الامام كلام
الاصحاب فيسهل من جريان

الخلاف الرابع فيه أيضا المنع لان الرابع من الخلاف فيما لو اراده المطلق المنع الى آخر كلامه في الجواب عن ذلك جميعه وما هو الصواب المعتبر فيه (فاجاب) بانه لا يجوز له ان يجرد نكاحها في عدته مع بقائه عدة المطلق وكلام الاصحاب كالصريح في الجزم به وهو واضح لا يخفى فيه بل جزم الشيخان في موضع بانه لا يجوز للمطلق تجديد نكاحها في عدة الشبهة اذا كان المطلق بائنا لانها في عدة الغير ولم يحكم بالافا فيه واطاق الزوجاني وغيره نقل الاجماع على انه لا يجوز عقد نكاح على معتدة الغير وما ذكر في السؤال من عز والظاهر الخ الى الامام تحالفه عبارة الخادم فانه ذكر الامام في موضع آخر انه لو كان الحبل من الوطء بالشبهة وكان المطلق بائنا و اراد الواطئ بالشبهة ان يتكهن في عدة نفسه كان على الخلاف فيما لو سبق عدة الزوج و اراد تجديد نكاحها وعليها عدة الشبهة لانها لا تنقض عدة من اجنبى حامل منه الخ والعجب من سكون ابن الرفعة على ذلك وقوله في المطلب فحصل في المسئلة ثلاثة اوجه ثالثها يصح في عدة النفاس ولا يصح في عدة الحبل وصححه الماوردي والظاهر ان نكاح

وكثير من جهلة القضاة المنسوبين الى الشافعية يطعون ذلك ومثل هؤلاء القضاة يجب عزلهم ولا نحل قوليتهم وكذلك الخنبلي اذا حكم بكون الخلع فسحا ليس للقاضي الشافعي ان يزج من غير محمل لانه قضاء ملفق بل الطريق ان يزج القاضي الخنبلي وكذلك اذا وقف على نفسه وأثبت المالكي الخطا بكتاب وقف قد مات شهوده واتصل بقاض محمل شافعي فنفذه وحكم بصدقه الخطا لغير ذلك للقاضي الخنفي فهذا لا يجوز للشافعي تعاطيه لانه حكم وقضاء ملفق وهو شبه بما اذا توضحا وذكر المسئلة السابقة ثم قال وكذلك القاضي المحمل لو افاق قول مجتهد مع قول آخر وجب نقض حكمه اه فعلى ما قرره لامرية في ان الشافعي لا يحكم في صورة السؤال بصحان الماء ولا يسمع الدعوى به لكن رأيت في فتاوى السيد السهمودي ما يعكس على ابن العماد ويصرح بان علماء مصر على خلاف ما قاله وانهم لا ينظرون لهذا التلقيق وكان وجه ذلك ان حكم الحاكم اذا طابق باطن الامر فيه ظاهره ينفذ باطنا وظاهرا ويصير كالجميع عليه ومن ثم قالوا لو حكم حنفي مثالا لشافعي بما لا يراه الشافعي كشفعة الجوار بناء على عدم نقض حكمه بها وهو الاصح جاز للشافعي الاخذ بها وان لم يقاد أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لانها صارت كالجميع عليها وأما قول ابن الصلاح في حنفي حكم بصدقه وقف على النفس يجوز للشافعي بيعه والتصرف فيه لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر فهو مبنى كما صرح به الاثمة الزركشي وغيره على الضعيف بأن حكم الحاكم لا ينفذ باطنا كما يشهد لذلك تعاليمه وزعمه أعني ابن العماد أن حكم المالكي بالخطا ينقض لمخالفته للسنة الصحيحة مبنى على الضعيف اذ اعتمد في مثل ذلك كالحكم بشفعة الجوار والنكاح بلا ولي والبطلان في العرايا وغير ذلك مما صحت الاحاديث بخلافه عدم النقض وان أطال جمع في خلافه لان تأويل المخالف فيها له وجه ومن كان تأويله كذلك لا ينقض حكمه على أن حديث على مثل هذا فاشهد لا يرد على المخالف أصلا لانا اتفقنا نحن وهو على انه تجوز الشهادة بغلبة الظن وعندهم أن الخطا المعروف يقيد ذلك فإريد بجملته الشمس ما يفيد الظن المؤكد أو العلم فلا يخالف مذهب المخالف الحديث وسيأتي في كلام السبكي آخر الكتاب ما يبين لك عدم النقض فيما حكم به المالكي من الشهادة على الخطا وغيره فراجع به بل في فتاوى السبكي أبلغ صريح في الرد على ابن العماد وذلك انه بين أن قاضي القضاة الشافعي يختص بامور في زمنه وما قبله كالنظر في الامور العامة وفي الاوقاف والايام وبيت المال ثم قال لو اعتقد حقيقة وصية ولا يمكنه أن يحكم بها في مذهبه كان قامت قرائن بصدقه مسماور على ميت فينبغي له أن ياذن لقاض مالكي ليثبت به بالخطا على مذهبه وكذا في الوقف على النفس ياذن لحنفي أو حنبلي في اثباته فتأمل قوله ينبغي للشافعي الاذن في ذلك تجده أبلغ راد على ابن العماد وقد ذكر السبكي في فتاويه انه نفذ كتاب وقف صلاح الدين بن أيوب لصلاحية التي بالقدس وذلك الكتاب لم يتصل للسبكي الا بالشهادة على الخطا لان الحكم به ممن يراه تاريخ وقفه ثالث عشر رجب سنة ثمان وثمانين وخسمائة وتاريخ تنفيذ السبكي شهر محرم سنة أربعين وسبعمائة فيبينهما فوق مائتين سنة وثمانين وخمسين سنة وقبل السبكي تنابذ جماعة أجلاء عالمهم لم يتصل به الا بما وصل به للسبكي فهذا اطلاق من هؤلاء الاثمة بتقرير الحكم بالشهادة بالخطا وتنفيذه والعمل به واحتمال ان كلاهما نفذ بتنفيذ من قبله الثابت بالشهادة عليه وهكذا الى الواقع خلاف الظاهر وان كان في عبارة السبكي ما قد يتلخ منه ذلك وفي الروضة وغيرها وجزم به مختصروها وغيرهم بل أطبق عليه المتأخرون انه لو قضى حنفي لشافعي بشفعة الجوار حل له الاخذ به أى وان لم يقاد أبا حنيفة لان الحكم بصير المحتاف فيه كالجميع عليه فلم يتوقف الحل على تقليد اذ لو توقف عليه لقالوا حل له الاخذ به ان قلد امام ذلك القاضي وأيضا فان تقليد نفسه كاف في الحل فلا يحتاج معه الى حكم فتج ان

التقليد بيع وحده وحكم الحاكم المخالف بيع وحده واذا كان هذا في شفعة الجوار مع صحة الاحاديث فيها التي يصر تأويلها ولذا قال كثيرون بنقضه فالحكم بالشهادة على الخطا اولي بعدم النقض ان لم يكن مساويا ومما يدل لما قررناه من الحل بالحكم وان لم يقاد انهم أطلقوا الحل هنا ولا تسكاهوا على حل الشهادة بها عند الخنفي وفصل الاسنوي ومن تبعه بين أن يشهد بالجوار فيحل أو باستحقاقها فلا يحل ذلك للشاهد الا ان قلد أبا حنيفة وهذا عن الحكم احنيف فيه الى التقليد وقد صرحوا بانه لو قال اثنان لقاض قد حكم بيننا فلان القاضي في كذا بكذا وتريد ان تحكم بيننا بهذه وكترضى بحكمك لم يجوز له اجابتهما بل يحضى حكم ذلك القاضي حيث كان مما لا ينقض ولا يجوز له نقضه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد فانظر ايجابهم عليه أن يحضى حكم غيره المخالف لمذهبه وان يلزم به بظاهر لك رد ما قاله ابن العماد لما مر ان الحكم في المختلف فيه يصير كالمتفق عليه واذا تقرر ان المحكوم به بعد الحكم يصير كالمتفق عليه فحكم المالكي بنقض حكم الخنفي أو الشافعي بالشهادة على الخطا يصير الخطا حينئذ كهيئة شهدت بذلك الحكم في وجوب العمل به لما تقرر ان الحكم بالنقض يصير كالمتفق عليه فلا نظر حينئذ الى كون المالكي يقول بالحكم الذي أثبتته ولا الى ان المخالف اذا رفع اليه حكم لا يقول به كيف ينفذه ويحكم به بمقتضى مذهبه ولا تلفيق حينئذ لانه لم يرفع حكمه على حكم مخالف بل على حكم أعطى حكم المتفق عليه وبهذا الذي قررته اندفع قياس ابن العماد لما نحن فيه وذلك لان مسئلة مسح الرأس التي ذكرها ليس فيها حكم باحد الحكمين يصير متفقا عليه ففهي التلقيق المجمع على بطلانه وأما في مسئلتنا فالحكم الاول صار بحكم الحاكم به متفقا عليه والحكم الثاني صار كذلك فالتنفيق فان قلت ما ذلك الذي أشرت اليه أولا انه يعكس على ابن العماد ويصرح بان علماء مصر على خلاف ما قاله قلت قوله أعني السيد مسئلة وقعت بمصر فبين وقف وقفنا على نفسه وذريته وشرط فيه ان له ادخال من شاء واخراج من شاء وحكم به حنفي ثم ادخل الواقف زوجته ثم توفي فاستحكمت بنته مالكا فحكم بالانحصار الوقف فيها ومنع من يعارضها فمثل عن ذلك علماء مصر فافتي غالبهم من الشافعية وغيرهم بصدقه ادخال الزوجة نظر السبق حكم الخنفي وأفتى بعضهم بان حكم الخنفي لم يتناول ادخال الزوجة لحدوده بعده بل هو مفتقر الى حكم فما المعتمد من هذين الجوابين الجواب ان الجواب الاول هو المتبادر الى الذهن لتضمن حكم الخنفي صحة اشتراط ما ذكر واذنه للواقف فيما صدر عنه من الادخال لكن التحقيق هو الجواب الثاني واستدل له بما قاله أبو زرعة ان الحكم بالموجب لا يتناول من الاثارة الا ما دخل وقته وادخل الزوجة لم يدخل وقته عند الحكم وانما هو شيء تجدد بعد حكم الخنفي ونقل كلام أبي زرعة في ذلك برهنته ومنته ولتذكر مثالا فيه وهو ان واقفا جعل لنفسه التغيير والزيادة والنقص وحكم حنفي بموجبه ثم وقع من الواقف التغيير هل للشافعي المبادرة بعد التغيير الى الحكم باطلاله فيحصل أنه كالثال الاول وهو ما دخل وقته فيمنع على الشافعي ذلك لان حكم الخنفي بالموجب يتضمن الاذن للواقف في التغيير فقد فعل ما هو مأذون له فيه من حاكم شرعى فليس لحاكم آخر منعه ولا الحكم باطلاله لو وقع ويحتمل أن يكون كالمثال الثاني وهو ما لم يدخل وقته لان التغيير الى الاثارة لم يقع ولا يلزم من اذن الخنفي له في التغيير وقوعه فقد يغير وقد لا فلا بد من تحت الحكم بالموجب اه قال السيد بقوله أي أبو زرعة يخرج ذلك على المثال الثاني مجرد احتمال وكذا على الاول والارجح عندي الخروج على الثاني اه كلام السهمودي ووجه رد ما حكاه لما مر عن ابن العماد ان الخنفي حكم بموجب الوقف على النفس وشرط التغيير وكل من هذين لا يقول به المالكي ولا الشافعي ومع ذلك اختلفوا في حكم المالكي

الاجنبى في عدته باطل قطعا لانها لم تنقض عدة المطلق فكيف يجوز نكاحها لاجنبى قبل انقضاء عدة الزوج مع ان كلام الاصحاب يقتضى الجزم بالمنع اه وقوله والظاهر الخ مضمونه القناع بعدم الصحة بخلاف ما حكاه الامام من جريان الخلاف فيها وبالجملة فالصواب المعتبر عدم الصحة (سئل) عن مات عنها زوجها وهي حامل منه ثم مات الولد في بطنها ثم مضى أكثر من أربع سنين ولم تضعه فهل تنقض عدتها بالاشهر أم لا (فاجاب) بانه لا تنقض عدتها الا بوضعه لقوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن ولان القصدي بالعدة براءة الرحم وهي لا تنقض بدونه لا يقال قد يطول مدة فتضرر به لاننا نقول لا اعتبار بذلك فقد قالوا انه لو مكث في بطنها التمام الاربع سنين حيا لم تنقض عدتها الا بوضعه وقالوا فيمن انقطع حيضها في غير أوانه تصبر الى سن البأس ثم تعتد بالاشهر وايضا فانها بسبيل من ان تستعمل ما يحصل به وضعه ولان العدة انما تنقض بنوع من الانواع الثلاثة الاول ثلاثة اقراء وهي حرة حائض غيبض وتطهر أو حاملا من الزنا

الثاني ثلاثة أشهر وهي
طريقة حائل لم تحض أو تحب
أو ينبت الثالث بوضع
الحمل والنوعان الأولان
منفيان في مسئلتنا فتعين
الثالث والايستلزم انقضاء
العدة بنوع رابع لم يذكره
الأئمة وقد قالوا لا تنقض
بانفصال أول التوأمين لأنها
لم تضع حملها ولا لا يحصل به
براءة رجوعها وتنقض بانفصال
ثانيهما وأما قولهم أكثر الحمل
أربع سنين فإن صورته إذا
لم يعلم موته قبلها (سئل)
عن عدة الأمة المخيرة
بشهر ونصف أو غير ذلك
(فأجاب) بأنه إن طالت
أول شهر اعتدت بشهرين
أو وقدي من ستة عشر
يوماً أو أكثر فيبقى وشهر
بعده أو دون ذلك اعتدت
بعد تلك البقية بشهرين
وان قال البارز أن الأمة
المخيرة تعتد بشهر ونصف
لأنه مفسر على رأى
مرجوح وهو أن الأشهر
أصل في حقها (سئل) عن
مسح زوجها فهل يفصل في
ذلك بين أن يكون من
الأموات كمن اعتد عدة
الوفاة أو من الأحياء كمنساح
فعدتها كعدة الأحياء
(فأجاب) بأنها عدة
طلاق إن مسح زوجها
حيواناً أو عدة الوفاة إن مسح
بغيره (سئل) عما إذا اعتدت
المرأة من البأس عند ارادة

المخالفين وإنما نقول بإلزامها عند مقلدنا أريج من صحتها ومثل هذا لا يمنع من وجوب العمل به
أضروا بقاء حق المحكوم له فتأمل ذلك فإنه مهم ثالثاً تجرر المعتد فيما قاله الولي أبو زرعة مما
مر نقله عنه أن الحكم بالوجوب لا يتناول من الآثار إلا ما دخل وقته اعلم أن قوله هذا قضية كلام
السبكي وصريح كلام شيخه البلقيني خلافاً وبين ذلك أن السبكي قال وإذا حكم حاكم بموجب
القرض وعقيدته أن المقترض يملكه بالقبض ما كان تاماً يمنع رجوع المقترض في عينه امتنع على
الشافعي الحكم بالرجوع في عينه بعد قبضها وان حكم بعينه لم يمنع على الشافعي ذلك لأن صحة
لاتساقى الرجوع فيه وان حكم حاكم بموجب الرهن أو الإلزام بمقتضاها امتنع على المخالف الحكم
بشيء من الآثار التي لا يقول بها ذلك الحاكم أو بعينه لم يمنع على المخالف ذلك اهـ قضية الطلاق
الآثار في مسألة الرهن أنه لا فرق بين ما دخل وقته وما لم يدخل وإن البلقيني قال لو حكم حنفى
بوجوب تدبير امتنع على الشافعي الحكم بالبيع أو حكم شافعي بوجوب شراء دار لها جازاً امتنع على
الحنفى الحكم بشفعة الجوار أو بوجوب اجارة امتنع على الحنفى الحكم بإبطالها بموت أحد المتعاقدين
لأن من وجوبها الدوام والاستمرار للورثة اهـ وهذا الذي ذكره آخر صريح في أنه لا فرق بين
ما حضر وقته وبين ما لم يحضر لكن اعترضه تليذه الولي أبو زرعة فقال ماذا كره شيخنا في هذه الصورة
الثالثة ممنوع وفارقت الصورتين قبلا بان الحكم فيها بالوجوب وقع بعد دخول وقت البيع
والاخذ بالشفعة فنقد لأنه منع من البيع والاخذ بالشفعة فامتنع الحكم بخلافهما كما لو وجبه حكمه
اليهما صريحاً إذا فرق بين الخاص والعام وأما الحكم بموجب الاجارة قبل موت المستأجر فلا يمكن
توجيهه إلى عدم الانفساخ لأنه لم يحن وقته ولم يوجد سببه ولو وجبه حكمه إليه فقال حكمت بعدم
انفساخها إذا مات المستأجر كان لغوا نظير ما مر في الحكم بتعليق طلاق أجنبية اذ هما من واحد
واحد اهـ واعلم أن الصورتين الأولتين ذكرهما السبكي كما ذكرهما البلقيني والثالثة التي زادها
البلقيني هي التي توجه عليها اعتراض تليذه ويمكن أن توجه ماقاله البلقيني فيها بأنها لا تسلم أن الحكم
فيها توجه إلى عدم الانفساخ بالذات وإنما الذي توجه إليه بالذات هو بقاء العقد واستمراره إلى مضي
مدة الاجارة وجد موت أم لا وهذا قد دخل وقته فتناوله الحكم بالوجوب وبه فارقت مسألة تعليق
طلاق أجنبية فإنه حال حكمه ثم بالوجوب لم يكن هناك شيء حتى ينصب الحكم عليه فيستتبع منع
التزوج وهنا الحكم بالوجوب توجه إلى موجود حال الحكم وهو البقاء والاستمرار إلى انقضاء المدة
فصح الحكم فيه ومن لازمه امتناع الحنفى من الحكم بالفسخ بالوفاة لأنه يناقض حكم الشافعي
بالبقاء والاستمرار إلى انقضاء المدة وبهذا يزول ما اعترض به الولي على شيخه وبما يقوى ماقاله شيخه
ويدفع ما اعترض به عليه أن القضاة من بعد الولي وإلى الآن كانوا يجمعون على ماقاله البلقيني في
مسألة الحكم بموجب الاجارة تارة وبصحتها أخرى ومنه عدم انفساخها بالوفاة فانك لا ترى مستند
اجارة عن شأنه تديم أو جدي لا وفيه التعرض للحكم بأحد الكيفيات الثلاثة ولم نعرف عن مخالف
قط أنه أبطل هذا الحكم وإنما هو حكم محترم فيما بينهم يعملون به ويعولون عليه عند موت
المتأجرين أو أحدهما فدل ذلك على أن القضاة والعلماء معتمدون لكلام البلقيني غير فاطرين
لا اعتراض تليذه عليه في هذه المسألة وبما يدل أيضاً لذلك ما تقدم في كلام السيد السهمودي أن
غالب علماء مصر من الشافعية وغيرهم على أن الحنفى إذا حكم بموجب وقف على النفس شرط فيه
الادخال والاخراج فادخل الواقف زوجته تدخل هذا الادخال حكم الحنفى ولم يكن لمخالف إبطاله فتأمل
جعلهم حكم الحنفى شاملاً للدخال مع كونه جاداً مفيداً بعد الحكم نجد ذلك صريحاً في أنهم قائلون
بتناول الحكم بالوجوب لا آثار التي دخل وقتها حال الحكم والتي لم يدخل وقتها حيث قد تأمل

التزوج ولم يكن معها بينة
تشهد به هل يقبل قولها
بيمينها أم لا (فأجاب) بأن
القول قولها (سئل) عن
تزوج بامرأة وأقامت معه
مدة طويلة لم تحبل ثم
حبلت فذكرت أن فلانة أتت
لها بما أجنبي تحملت به
فقبلت منه وصدرت عنها زوجها
وتلك المرأة على ذلك فهل
الحمل لاحق بالزوج ولا
اعتبار بما ذكر أو يعرض
الولد على القاتل (فأجاب)
بأن الولد لاحق بالزوج لأن
الولد للفرش ولا اعتبار بما
ذكر

(باب الاستبراء)

(سئل) عن رجل أوله
أمة بنتاً ثم ولدت بعد
أربع سنين بنتاً أخرى ثم
أعتقها وتزوجها ثم طلقها
إلى حاكم شرعي وطالبته
بفرض البنين فاعترف
بالبنت الأولى وأنكر الثانية
وحالف أنه لم يطأ مستولدة
المذكورة بعد ولادتها البنت
الأولى فهل يكفي ذلك في نفى
الثانية عنه أم كيف الحال
(فأجاب) نعم تنفى البنت
الثانية عنه بخلافه المذكور
إحالة على فراس النكاح
بل لو أنكر وطأها أول مرة
وطأها بعد ولادتها البنت
الأولى لم تنفقه البنت الثانية
لأن فراس أمها انقطع
بولادتها البنت الأولى لأنها
قبلا لم ينبت لها شيء

الاستيلاء هذا في غير
المستولية أما هي فلا يصح أن
قزاشها لا يقطع بولادتها
ولا بدوى استيرائها
أو انكار وطنها والخلف
عليه إذا لم يزوجها وتأتي
بولد يمكن طوقه بالزوج
(سئل) عن اشترى أمه من
امرأة حامل من الزنا هل
يجوز له تزويجها بغير استبراء
أم لا (فاجاب) بأنه يجوز
لأنه انما يجب لتزويج الأمة
إذا كانت فراسا لغبر من
يريد تزويجها (سئل) عن
قول الجلال المحلى وإذا
حلف على الاستبراء فهل
يقول استبرأتم قبل ستة
أشهر من ولادتها هذا الولد
أو يقول ولدته بعد ستة
أشهر بعد استيرائها فيه
وجها ما المتمدن منها
(فاجاب) بأن ما ذكره من
الوجهين لا ترجحهما في
الروضة وأصلها كذلك
والظاهر ان كلا منهما
كفى في خلفه لحصول
المقصود به (سئل) عن
الأمة الحامل من الزنا وهي
من ذوات الأشهر هل يجوز
للمشتري أن يطأها بعد
استيرائها بشهر أم بحضة
ان كانت ترى الدم مع الحمل
وجعلته وحضاضا والحمل من
الزنا كالمسلم أم لا يجوز له
وطؤها حتى تضع (فاجاب)
بأنه يجوز للمشتري الأمة
المذكورة وطؤها بعد الحضة

أيضا أن السيد اليهودي لما كان يعقد تفصيل أبي زرعة خالف علماء مصر وروى ما قاله بعضهم
أن الخائف أن يتعرض لذلك الإدخال ويغالبه لأنه لم يدخل وقته فلم يتناول حكم الخنثى ففتح أن
غالب علماء مصر الذين في زمن السيد وكثير منهم بل أكثرهم تلامذة أبي زرعة أو تلامذة تلامذته
ومع ذلك لم يقولوا بما قاله من التفصيل وانما قالوا بان حكم الخنثى يتناول ذلك الامر الحادث
المجدد. وسنرى لا يتعرض له مخالف والحاصل أن الذي يتبعه اعتمادا وبه يلتزم اطراف ما حكينا
عن الباقيين وغيره أن الحكم بالموجب يتناول مادخل وقته وما لم يدخل وقته ولكن بشرط أن
يدخل وقت سببه كما في مسألة الإدخال فإن الخنثى الحاكم بالموجب تضمن حكمه الاذن للواقف في
الإدخال فكان ذلك الإدخال كأنه وجد لوجود سببه من اذن الحاكم له فيه أو وقت ما يشمله كما في مسألة
الاجارة فإن الحكم فيها توجه الى الدوام الشامل لمنع الانقضاء بالموت في هاتين الصورتين وما أشبههما
يتناولها الحكم بالموجب كما يتناول مادخل وقته بل بالغ بعض محققى مشايخنا وقال الموجب مفرد
مضاف وهو لا موم فيتناول جميع الآثار التي تدخل وقتها والتي لم تدخل وقتها وسيأتى في كلام
السبكي التصريح به ومع ذلك في هذا العموم نقارن ما قاله أبو زرعة في مسألة تعليق طلاق الأجنبية
له وجه وحاصل كلامه فيها أن من عاق طلاق أجنبية على تزويجها بها حكم مالى أو خنثى بموجب
ذلك ثم تزوجها فبادر شائعي وحكم باستمرار العصمة وعدم وقوع الطلاق نفذ حكمه ولم يكن ذلك
نقضا للحكم الاول لأنه لم يتناول وقوع الطلاق لو تزوجها فانه أمر لم يقع الى الآن فكيف يحكم
على ما لم يقع والحكم انما يكون في متحقق فما هذا منه الا فتوى وتسميته حكما جهلا أو تجوز
يعنى به ان هذا حكم الشرع عنده لأنه بنى وألزم به وكيف يلزم بما لم يقع وبما يوضع ذلك
انه لو لم يأت بصيغة عموم وهو الموجب بل حكم بهذه الجزئية الخاصة فقال حكمت بوقوع الطلاق
ان تزوجها لم يصادف محلا وعدد سببها وجهلا وكيف يحكم الانسان بالشئ قبل وقوعه فيقول
حكمت بعصمة بيع هذا العبد لو وقع بشروطه وبعصمة نكاح هذه المرأة لو وقع بشروطه بخلاف
قول الخنثى في المدبر بعد تدبيره حكمت بمنع بيعه فانه صحيح على مذهبه وقع في محله ووقته فنفذ فافهم
ذلك فانه مهم حسن ووقع بسبب عدم تدبيره بخلاف في الاحكام وتوجيه الخنثى أو المالى حكمه الى
وقوع الطلاق على التزويج بموافقته بمنع التزوج بها أفسد منه فان النكاح صحيح بلا توقف وانما
الكلام في وقوع الطلاق بعد صدور النكاح ولا يدري هل يقع بينهما نكاح أم لا فلا يمكن توجيه
الحكم الى منع النكاح كما وجه الخنثى حكمه الى منع بيع المدبر ولا الى وقوع الطلاق في عصمة
لا يدري هل تقع في نفس الوجود أم لا فان نفس الطلاق لم يقع قبل النكاح وانما وقع تعليقه
والتعليق غير موقع في الحال فكيف يحكم على شئ لم يوجد بشئ لم يقع هذا واضح لصاحب الامية
الحاصل عن العصبية اه ولما ذكره في خصوص هذا المثال وجه كما مر ومع ذلك فاطلاقه الفاء
هذا الحكم غير صحيح بل يتعين في هذا المثال واشباهه أن يرجع الى معنى الحكم بالموجب عند
الحاكم به فان كان يقول في الحكم بالموجب لابد من دخول وقت المحكوم به فالخنثى ما قاله الولي
وان كان مذهبه في الحكم بالموجب انه لا يشترط فيه ذلك لم يصح ما قاله الولي من بطلان حكم
المخالف في هذه المسئلة فالحنث في هذه الصورة واشباهها اناطة الحكم فيها بمذهب الحاكم بحيث
كان الحكم بموجب التعليق قبل الملك صحيحا في مذهبه لزم كل أحد تنفيذ حكمه ولم يسمع من مخالف
أن يقول فيه من قبل رأيه بل ولا من قبل رأى مقلده بأنه فاسد ولا انه خرج بخرج الاقتداء لان
ذلك انما نشأ من اجتهاده أو اجتهاد مقلده وهو ليس بحجة على المخالف وقد صرح الامعة من سائر
المذاهب بان حكم الحاكم حيث وقع صحيحا على مذهبه ولم يخالف نصا صريحا ولا اجماعا ولا قياسا

جلبا ولا القواعد الكلية ولا يعتمد مذهبه حيث كان مقلدا اعتمد بذلك الحكم ولم يجوز لاحد
نقضه ولا الطعن فيه وبهذا يزاد تعجبك مما وقع فيه الولي ان كان الحاكم يعتقد صحة ذلك الحكم
وانه حكم حقيقة لا افتاء وكان أقل ما على الولي أن يبحث عن هذا الحكم من أهل مذهب الحاكم
به فان قالوا انه حكم صحيح حقيقى أراح نفسه مما وقع فيه وان قالوا انه مجرد افتاء نقل عنهم ذلك
ولم يشنع بذلك الالفاظ التي كان من حقها أن لا تذكر وإذا اقتضى اجتهاد مقلدهم صحة ذلك
التعليق وانما يقع به الطلاق بعد التزوج مع مخالفته للعديد الصحيح ولا طلاق الا فيما تلك
فكيف يسلم لهم هذا ويعترض حكمهم به بل كما يسلم لهم الاصل يسلم لهم الحكم به ومن الواضح
المعلوم أن حكم الحاكم محمول على قواعد مذهبه دون مذهب غيره وان ظهر دليله واقد بلغنى أن
هذه المسئلة وقعت بمصر من قريب وان المالكية احتجوا بما ذكرته أن هذا الحكم صحيح على
قواعدنا فكيف يسوغ أن تطعنوا فيه وان محققى الشافعية وانقروهم على أنه لا يجوز لاحد
التعرض لحكم المالكى الموافق لقواعد مذهبه في هذه المسئلة كغيرها والحاصل أن حكم المخالف
حيث وقع عنده صحيحا شاملا لما دخل وقته وما لم يدخل من الآثار لم يجوز لمخالف التعرض لشئ من
آثاره مطلقا بنقضه ولا بالحكم بخلافه هذا ان علم مذهب الحاكم في ذلك والا فادخل وقته أو سببه
أو ما يشمله كان حكمه كالذى قبله في أنه لا يتعرض له وان لم يدخل شئ من ذلك جاز التعرض له
على الخلاف السابق فتأمل هذا التفصيل واحفظه فانه المتعين في هذه المسائل الشاهدة به المدارك
والدلائل ولا تركز الى ما يخالفه مما مر اذ كيف يغفل عن النظر لمذهب الحاكم الاول ان عرف
وعما ذكرته من التفصيل ان لم يعرف فالغفلة عن شئ من ذلك استرواح عجيب والله سبحانه
وتعالى أعلم المرجو أن يقسم لنا من توفيقه أو فر نصيب فان قلت قد استغنى أبو زرعة في وقف على
النفس حكم به حتى أسئلة متعددة فافنى في كل بما يظهر له على قواعد مذهبه كما هو مسطور على
طوله في فتاويه ولم يحل على مذهب أبى حنيفة الحاكم في ذلك الوقت وكذلك فعل شيخه الباقيين
وكذلك فعل السبكي فاطبقوا على ذلك ولم يحسبوا على مذهب الخنثى الحاكم في ذلك الوقت
بالموجب قلت ان ما أفنى به في تلك المسائل من موجبات الالفاظ التي لا تختلف فيها المذاهب كما أشار
اليه في جواب آخر فليس هذا مما نحن فيه وهو مما يختلف فيه المذاهب فهذا يتعين فيه
ما ذكرته من الرجوع لمذهب الحاكم بعد فتاؤه في تفرعه أعنى أبا زرعة على ما هو صحيح عند
الحنفية فقط فقد جرى على ما هو المقرر في المذاهب أن الحكم المختلف فيه بعد الحكم يكون
كالمتفق عليه ثم رأيت في كلام السبكي في القول الموعب في الحكم بالموجب ما يؤيد أن المراد
بالموجب كل حكم ترتب على ذلك الحكم وان لم يدخل وقته ونقص عبارته لاهتمام في
الموجب لانه مقتضى اللفظ وهو أمر معلوم واعلم أن مقتضى اللفظ ومدلوله وموجبه ألفاظ متقاربة
مدلوله ما يفهم منه ومقتضاه وموجبه ما يفهم منه وما يترتب عليه وان لم يفهم منه كالبيع مدلوله نقل
الملك بعوض ومقتضاه ذلك وما يترتب عليه من انتقال الملك وثبوت الخيار وحل الانتفاع وغيرها
من الاحكام التي اقتضاها البيع وكذلك الوقف مدلوله انشاء الواقف ومقتضاه وموجبه
صبرورة ذلك وقفا واستحقاق الموقوف عليه منافع الى غير ذلك من الاحكام الثابتة وقول الزوج
أنت طالق مدلوله ايقاع الفرقة ومقتضاه وموجبه وقوعها وحرمه الاستمتاع وغير ذلك من الاحكام
ثم قال وما ذكره السائل من أن الموجب فيه اتمام مندفع بان مدلول الموجب معلوم وباضافته
الى ذلك العقد الخاص تعين وهو معلوم عند من يرى صحته ويشمل جميع ما يسمى موجبا له
لعموم المستفاد من اضافة الموجب الى الحكم ويصح الحكم بالامر العام سواء استعصر الحاكم

لحصول استيرائها كما جزم
به ابن المقري في الروض
واقضاه كلامهم في العدد
وان أوهم كلام الشيخين
خلافه لتقرر بهما حصول
استيرائها اعلى مقابل
الاصح وكذا بعد الشهران
كانت من ذوات الأشهر
(سئل) عن ملك أمة ثم
باعها لا تحرق مدة الاستبراء
ثم تقايل في المجلس فهل
يلزمه استئناف مدة
الاستبراء في ذوات الأشهر
أم تبني وهل يلزمه استبراء
ذات الحبس بحضة أم لا
وهل اذا كان البيع
والتقاييل على الضقة
المذكورة بعد الاستبراء
يلزمه الاستبراء ثانيا أم لا
(فاجاب) بأنه لا يلزمه
استئناف الاستبراء في
الشق الاول بل تبني
ولا استبراء في الشق الثاني
(سئل) عن رجل اشترى
أمة ثم وطئها قبل الاستبراء
فحملت منه فهل اذا حاضت
حال الحمل يكفيه ذلك في
جواز وطئها أم لا بد من
وضعه وإذا لم تحض حال
الحمل هل يكفيه الوضع في
جواز الوطء أم لا بد من
حضته بعده لكونه منه وإذا
قلتم لا بد من حضته بعده هل
يقوم النفاس مقامها في
ذلك أم لا بد من حضته بعد
النفاس (فاجاب) بأنه
لا يكفيه ذلك في جواز وطئها

انها بل لا بد من وضعها
فاذا وضعت جازله وطوها
وان لم تحض حال جبالها
(باب الرضاع) *
(سئل) هل يحتاج في اقرار
غير الفقيه بالرضاع الى ذكر
شروطه أولا (فاجاب) بانه
لا يشترط فيه ذكرها (سئل)
عن اخبرته امة بانها ارضعت
من يريد التزوج بها فهل
يجوز له التزوج بها أولا
(فاجاب) بانه ان اخبرته
بانها ارضعتها قبل انماها
حوالين خمس رضعات
متفرقات أو أكثر وغلب
على ظنه صدقها لم يجز له
التزوج بها او الاجازة (سئل)
عن رجل قال له زوجته عمة
انا ارضعتك فقال خسا أم
أقل فقالت لا أدري فهل
ينقض لمساها وضوءه وهل
يجز له التزوج بيئتها أم لا
(فاجاب) بانه لا ينقض
لمساها وضوءه ويجز له
التزوج بيئتها (سئل) عما
لوت الحولان في أثناء الرضعة
الطامسة هل يؤثر أولا
(فاجاب) بان الاصح أن
الرضاع المذکور يؤثر
(سئل) عما لو اقرت أن
سبها اخوها من الرضاع
وكان ذلك قبيل التمكن
يقبل ذلك أم لا (فاجاب)
بانه لا يقبل قولها على سبها
(باب النفقات) *
(سئل) هل المعتمد سقوط
نفقة السفينة باكلها مع

افراده أم لا فليس هنا إجماع قاض ونظيره أن يقول حكمت بكل ما يوجب هذا اللفظ وهو عالم بهذه
الكيفية اذ الشرط علم الحاكم بمقتضاها وان لم يستحضر ذلك الوقت جزئياتها ولو قال هو ما
كان مقتضى هذا اللفظ حكمت به وهو عالم بمقتضاه صم وكان حكما بذلك اللفظ وترتب أثره عليه اه
المقصود منه وهو صريح في أن الحكم بالموجب يتناول جميع آثار ذلك المحكوم به على العموم
الشامل صريحا لما دخل وقته وما لم يدخل وقته وحينئذ فالحق مع البلقيني موافقه لكلام السبكي
هذا لامع أبي زرعة لمخالفته كلامه لكلام هذين الخبرين مع أن كلا منهما أعلم بالمصطلحات ومقتضى
الالفاظ وما يترتب عليها فاعلم ذلك فانه مهم أي مهم رابعها تحرير مسألة السؤال وهي أن الشافعي
هل يسمع الدعوى بضمائم الماء ويحكم به بعد حكم الحنفى بموجب وقته أم لا فنقول هذه المسئلة
هل هي مما دخل وقته أم لا والحق في ذلك سؤال الحنفية عن الحكم بموجب وقف الماء اذا هل
يتناول عدم ضمانه فان قلوا يتناوله لم يجز للشافعي سماع الدعوى به ليحكم بضمائنه لما تقرر ان
حكم الحاكم الصحيح على مذهبه لا يجوز لمخالفة نقضه ولا التعرض لما يخالفه وان قالوا لا يتناوله أو
ذكر وان المسئلة ليست منقولة عندهم رجعا الى مذهب الشافعي في ذلك وهو ما قدمناه وحينئذ
فنقول هذه المسئلة يحتمل انما مما دخل وقته عند حكم الحنفى بالموجب فتكون من جزأ القسم
المتفق على شمول الحكم بالموجب له وبيان ذلك ان حكم الحنفى بموجب الوقف متضمن للحكم
باستحقاق الموقوف عليه لغيره الوقف وعدم استحقاقه لما ليس من غلته وحينئذ فحكمه بموجب
وقف الماء يتضمن الحكم بعدم استحقاق الموقوف عليه لضمائم الماء على من استولى عليه ولو تعدى
لان هذا من أحكام الماء الذي حكم بموجب وقته فهو من آثاره الحاضرة وقت الحكم فعليه ليس
للشافعي الحكم في هذه المسئلة بضمائم الماء لانه يناقض حكم الحنفى المتضمن لعدم ضمانه وسيأتي
في كلام السبكي ما يرجح هذا الاحتمال وهو قوله وموجب الوقف صيرورة ذلك وقفا واستحقاق
الموقوف عليه منافع الى غير ذلك من الأحكام الثابتة له اه وبيانه ان من الأحكام الثابتة له
استحقاق الموقوف عليه بدل الماء الموقوف تارة وعدم بدله أخرى فالحكم بموجب حكم بتلك الأحكام
التي من جعلها استحقاق بدل الماء وعدمه ويعتدل ان هذه المسئلة ليست في شيء من هذا المجت
أصلا لان حكم الحنفى بموجب الوقف لا تعرض فيه لضمائم الماء بنى ولا اثبات لان هذا ليس من
تفاريع الوقف حتى يشمله الحكم بموجب الوقف وانما هو من تفاريع الاستيلاء على حق الغير وحينئذ
فحكم الشافعي بضمائم الماء لا يناقض حكم الحنفى بموجب الوقف وقد أثبت سابقا فمن وقف دارا
على نفسه ثم أولاده وهكذا وحكم بموجب الوقف وصحته ولزومه حنفى فاحره ولده مائة سنة وحكم له
بذلك شافعي فهل ينفذ حكم الشافعي أم لا لمخالفة لما يراه الحنفى ان الحكم بالموجب متضمن للحكم
بجميع الآثار التي يراها الحاكم قال أبو زرعة لمخالفة شيخه الامام البلقيني بشرط ان يدخل وقت
الحكم بها اذا تقرر ذلك علم منه ان حكم الحنفى بموجب الوقف متضمن لحكمه بامتناع اجارته
مدة لا يجزها الحنفى لان هذا أثر من آثار حكمه وقد دخل وقته أي فهو كمن يبيع المذبح السابق
فصار كانه وجه حكمه اليه وحينئذ فليس للشافعي الحكم بما يخالف ذلك لان فيه نقضا لحكم الحنفى
انتهى المقصود منه وهو مؤيد لما ذكرته هنا من الاحتمال الاول وهو ان حكم الحنفى بموجب
وقف الماء متضمن للحكم بعدم ضمانه ومما يؤيد ذلك أيضا جعل السيد السبكي ان الشافعي اذا
حكم بموجب اجارة كان من آثاره التي لم يدخل وقتها الحكم ببطالان وقف المنافع فتأمل جعله هذا
من آثار الحكم بموجب تلك الاجارة فعلم ان عدم ضمان الماء من آثار الحكم بوقف الماء الا أن
يفرق بان وقف المنافع وقع على المنافع التي وقع عليها الحكم بالاجارة فتوارد على محل واحد بخلافه

في مسئلتنا والسبكي رحمه الله تعالى كلام في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب بعضه يشهد
للأول وبعضه يشهد للثاني وحاصل عبارته ان للأول شروطا ترجع للمتصرف والمتصرف فيه وكيفية
التصرف فاذا ثبت حكم بصحة التصرف وبالموجب الذي هو نتيجة ذلك التصرف فان فقد بعض تلك
الشروط حكمنا بفساده وان تردد فيها رجع للصيغة أو حال التصرف فواضع وما رجع
للمتصرف فما كان من الشروط الوجودية كالمالك اشترط ثبوته للحكم بصحته بخلاف الشروط العدمية
ككونه لم يتعاق به حق الغير لم يشترط ثبوته واشترط ثبوت نحو المالك لانه لا أصل له ولا ظاهري يدل
عليه فاذا لم يثبت ملك ولا عدمه وثبت ما سواه لم يحكم فيه بالصحة ولكن التصرف صالح وسبب لترتب
أثره عليه في المالك ويكون على وجه مجمع عليه وقد يكون مختلفا فيه فيحكم القاضي بموجب ذلك
وله فوائد منها ان التصرف سبب مفيد للمالك بشرطه حتى اذا كان مختلفا في افادته المالك كالوقف
على النفس فحكم بموجب من يرى صحته ارتفع الخلاف وان الواقف يؤخذ بذلك حتى لو أراد بيعه
بعد لم يمكن وان يؤخذ كل ما هو في يده اذا أقر للواقف بالمالك فانه يؤخذ بذلك كما يؤخذ
الواقف وذريته من بعده وان يصرف الربيع للموقوف عليه باعتراف ذي اليد ولا يتوقف ذلك على
الحكم بصحة الوقف في نفس الامر بل وقف الواقف لما في يده أو اعتراف ذي اليد له كاف فيه
فالحكم بالموجب في الحقيقة حكم بالبيينة وثبوت أثره في حق من أقر له بالمالك كالواقف ومن تاق
عنه بلا شرط وفي حق غيرهم يشترط ثبوت المالك فان حكم البيينة لازم لكل أحد وحكم
الاقرار قاصر على المقر ومن تاق عنه فاذا ثبت بالبيينة بعد ذلك المالك كان ذلك الحكم الاول لازما
لكل أحد وان لم يثبت كان لازما لذی اليد ومن اعترف له ولا نقول ان الحكم على كل أحد معلق
على شرط بل الحكم منجز على كل وجه كل يندرج فيه ٢ فاجاب بثبت المالك عليه اما باقرار او بما بيينة
ويريد الحكم بالصحة على ذلك انه حكم بوجود الشرط وانتفاء المانع وبصحة التصرف في نفسه مطلقا
ويلزم منه الحكم بثبوت أثره في حق كل أحد فالحكم بالموجب معناه الحكم بثبوت الاثر في
حق كل من ثبت المالك عليه باقرار أو بيينة سواء كان الاقرار والبيينة موجودين أم متجددين بعد
ذلك ويلزم منه الحكم بالصحة في حقهم لا مطلقا والحكم بالصحة معناه الحكم بالثبوتية التامة مطلقا
ويلزم منها ثبوت الاثر في حق كل أحد ٧ أن لا يأتي المحكوم عليه بدافع واحتمال الدافع لا ينافي
الجزم بالحكم وانما جاز الحكم بالموجب ولم يتوقف على ثبوت المالك لانه يؤدي الى ان من بيده ملك
لو وقفه على الفقراء مثلا وثبت مكن من بيعه وهو مخالف للقاعدة الشرعية أن المقر والمتصرف
يؤخذ بمقتضى اقراره ونقصه فتعين الحكم عليه بموجب اقراره لذلك ولانها ان كانت خرجت عن
ملكه فقد خرجت عنه بالوقف والا فلا يقر على بيعه فهو منه باطل قطعا وانما جاز الحكم في
المختلف فيه بصحة كونه سببا حتى يرتفع الخلاف لانه قد يقر بالوقف على نفسه مثلا ويريد الرجوع
عنه لكونه براء والحاكم لا يراه فيحكم فيه الحاكم برأيه من صحة السببية وخروجه عن ملكه فان
ثبت الموجب مجهول والحكم لا بد فيه من تعيين المحكوم به كله قلت الموجب مقتضى اللفظ وهو
أمر معلوم ومقتضى اللفظ وموجبه ومدلوله الفاظ متقاربة فدلوله ما يفهم منه ومقتضاه وموجبه
ما يفهم منه ويترتب عليه وان لم يفهم منه كمال الانتفاع وثبوت الخيار على البائع وكذلك الوقف
مدلوله انشاء الواقف الوقف ومقتضاه وموجبه صيرورته ذلك وقفا واستحقاق الموقوف عليه
منافعه وسائر الأحكام الثابتة له اه المقصود من كلام السبكي فتأمل فانه فيه فوائد تنفع فيما
نحن فيه لاسيما جعله من موجب الوقف استحقاق الموقوف عليه منافعه وسائر الأحكام الثابتة
له فان هذا ظاهر قوي في ترجيح الاحتمال الاول ان من موجب الوقف ملك الموقوف عليه ليدل

زوجها على العادة بغير اذن
ولها كما قاله البلقيني وقال
الدميري انه الصواب المفتي به
ولا عبرة بما في المنهاج واختاره
الشيخ زكريا في فتاويه
وقال البكري لم يذكرها
الشيخان في الشرح والروضة
والظاهر أن الشيخ ذكر
ذلك تفهنا أم المعة - دمان
المنهاج (فاجاب) بان المعتمد
ما في المنهاج من عدم سقوط
نفقة الزوجة باكلها مع
زوجها على العادة اذا كانت
غير رشيدة ولم ياذن ولها
فيه سواء كانت صغيرة أم
بجونة أم سفينة وسكت عنها
في الروضة لفهمهما من
الصغيرة قولها قال الاصطوفى
في مختصرها قلوا كانت معه
كالعادة فلا يصح سقوط
نفقتها الا أن تكون غير
رشيدة ولم ياذن ولها وقال
ابن المقرئ في مختصرها ولو
أكلت معه رضاه وهي
رشيدة أو باذن الولي سقطت
نفقتها وقال الجبازي في
مختصرها هذا في رشيدة أو
صغيرة أكلت باذن القيم
وقال جماعة منهم الاسنوي
والعراقي عقب كلام الروضة
ان التعبير بالسفينة تعبير
ناقص فانه قد تكون سفينة
أو بجونة فتكون كالصغيرة
قال صواب التعبير بالرشيدة
وقال الاقرئ عقب قول
المنهاج الا أن تكون غير
رشيدة أي تجر سفة أو صبا

أولاً ولم ياذن ولم يافيه
أي فلا تنسها قطعا ولا
بغير رضاهما قال في الروضة
بلا خلاف وقد اقتضى
كلامه ان المأذون كانت معه
ياذن وامتنعت سقطت على
الصحيح كالمسئلة وقضية
القبيل ان اذن الولي انما
يعتبر حيث يكون الخاف لها
فيه اموالها كان خافها في
أخذ المأذون اذ الكون
زهدا أو علة فلا يكون
اذن الولي كعدمه اذ ليس له
أن ياذن في خلاف المصلحة
لها وقال الركني عقب قول
المنهاج الا أن تكون غير
رشيدة أي بحسب نفسه أو
سببا أو جنون ولم ياذن
ولها أي فلا تنسها قطعا ولا
بغير رضاهما بلا خلاف كما
قاله في الروضة وقال القرني
عقب قول المنهاج الا أن تكون
غير رشيدة أي بحسب أوصابها
أو جنون ولم ياذن ولها أي
فلا تنسها قطعا ولا بغير
رضاهما وقال الناصري
عقب قول الخاوي أو كانت
معه هذا حق رشيدة
مختارة كانت معه الكفاية
أو يجوز عليها اذن لها
واما كون لها فيه مصلحة
فإن لم ياذن الولي فالزوج
متطوع ولا تسقط بذلك
نفقة طهرها أما لامة التي
تجب نفقةها فالمتبر اذن
سبيلها المطلق لا اذنها
(سئل) عن شخص حبسته

النقض في المحكوم به لم يطلوا فيه بين المطالبة والاستلزام والجواز وان أمكن أن يطرق الاستلزام
لا يمكن أن يطرق التضمني بعدم لزوم في حقه ومن صرح بأن الحكم قد يكون بالاستلزام القاضي
حسين مذاق القرافي من المالكية هذا في الحكم بموجب الاقرار أما الحكم بالاقرار فيجوز أن يكون كذلك
اذ لا معنى للحكم بالاقرار الا الحكم بموجب وكذا كل تصرف ثبت عند القاضي من نحو بيع أو وقف
اذا قال حكمت به معناه حكمت بموجب ويحتمل أنه حكم بثبوتها لكن هذا لا يتأتى هنا لانه جمع بين
الثبوت والحكم فتعين حله على الحكم بالموجب لانه المحقق دون الحكم بالصفة لانها أخص ومن ان
التخالف بينهما انما هو من حيث الاطلاق على كل أحد لانهما فائهما مستويان بالنسبة للمقرر
بين السببي بطلان ما مر من التعلق بكلام الرافعي بان ضمير موجب الواقع في كلامه يعود على
الكتاب كما هو واضح وموجبه صدور ما تضمنه من اقرار كما في مسئلتنا أو تصرف وقوله والزام
العمل به هو انه ليس بزور فخاد كلامه يثبت الطاعة وقبولها لا الحكم لتوقفه على أمور أخر
فلذا صوب الرافعي انه ليس بحكم في مسئلته ومسلتنا ليست مثلها للتصريح فيها بالحكم بالموجب
وليس في عبارة الرافعي لفظة الحكم بل الاقرار وهو وان عدوه من ألفاظ الحكم لا يمكن محله في
الالزام بالمعنى به اما الزام العمل بالموجب فلم يقع في كلامهم الا هنا وقد يتوقف في مرادفة
للحكم بالموجب والالزام بالموجب وفي مسئلتنا صرح الحاكم بلفظ الحكم فكيف يمكن أن
يقال انه ما حكم فان ادعى ان الحاكم استعمال لفظ الحكم في غير ما وضع له كان قدما فيه وهو
لا يقبل لان الفرض في قاض متصرف بالمقتضى عالم صالح للقضاء وقد اطرده صرف بلادنا بان الحكم
بالموجب حكم صحيح كاف على ان ينفذ هذا الحكم حاكم جيد كالحاكم الاول والتفويض انما يكون
في الحكم لا الثبوت فعمله على الثبوت فيه قدح للمنفذ أيضا اذ لا يجوز للثاني ان يسمع البيعة
على الاول وهو معه في البلد على ما هو المشهور من مذهبه فسماعه للبيعة وحكمه بها تعصم للحكم
وقطع للزاع فيه على انما لو سلمنا حل ذلك الحكم على مجرد الثبوت وصحة سماع البيعة فتنفيذ ينبغي
ان يكون حكما لان التنفيذ من الفاظ الحكم والثبوت الاصح عندنا انه ليس بحكم فاذا نفذ حاكم
آخر كان تنفيذه في محل الاجتهاد فلا يجوز نقضه ويصير تنفيذه الثاني لازما والمشهور عند المالكية
ان الثبوت حكم كما قاله القرافي وكذا عند الحنفية هذا كله في الحاكم الاول اما الحاكم الثاني
اذا قال انه ثبت عنده ما صدر من الاول والزم بمقتضاه كان ذلك حكما منه بلزوم ما ثبت عند الاول
فهو حكم لا ينفذ فيه خلاف ثم قال الموجب الاثر الذي وجبه ذلك الاثر فلهما شرعيان وقيل الثاني
عقلي لكنه يستلزم الحكم الشرعي فوجب الاقرار بثبوت المقر له لمقر له يؤخذ به وصحته كونه
بحيث يترتب عليه ذلك فلا بد من ثبوت شروطه عنده بخلاف الموجب لانه سبب للمواخذة
فالحكم بالسببية فقط وتوقفها على وجود الشروط وانتفاء الموانع انما يحتاج اليه افعال السبب
واثبات المواخذة به فعمل ان موجب الانشاء اثره المسبب عنه وصحته كونه بحيث يترتب عليه ذلك
ولها شروط في التصرف والتصرف فيه وكيفية التصرف اه ملخصا وفيه فوائد تامله وامعن النظر فيه
والظاهر ان ما وقع للسببي مما مر في الكلام على عبارة الرافعي سببه ان نسخته والزم العمل به
وهي نص أخرى غير معتدة كما يعلم من سوف عبارته وحاصلها انه لو كتب على ظهر الكتاب
الحكمي مع ورود هذا الكتاب على قبلته قبول مثله والزم العمل بموجبه لم يكن حكما لاحتمال
ان يكون المراد تصحيح الكتاب وهو ثبوت اوجه انتهت وتبعه في الروضة فتعليقها المذكور صريح
في ان عبارتهما التزم لا التزم وحيث زال التعلق بكلام الرافعي السابق في أول كلام السببي
رحم الله تعالى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الهبة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص له دار ملكها الولد القاصر أو البالغ السفه المشمول بحجره وقبل له ذلك من نفسه لنفسه وأذن له في تسلمها من نفسه لنفسه فتسلمها له وحازها له وهو ساكن هو وأياه فيها إلى حين وفاة الوالد فهل عليها الولد بمقتضى ذلك ويرجع الولد على تركه والدة باجرة المثل مدة سكناه فيها إلى حين وفاته وهل يكون الحكم كذلك إذا ملكها لأجنبي وقبل منه وأذن له في تسلمها وحوزها ثم حازها وتسلمها لكن هو وأياه ساكن إلى حين وفاة المالك أو خروا لتنا ذلك (فاجاب) بقوله إذا ذهب داره لولده المشمول بحجره ومضى زمن يمكن فيه القبض وقصد القبض عنه أو أقبض من نفسه لنفسه ملك الولد الدار وله على الأب أجرة سكناه لها بعد القبض عنه ولا يعتد بقبض المحجور عليه حتى يأذن له والده فيه ولا بد في القبض من خلوها من امتعة غير الموهوب له ففى كانت مشغولة بامتنعة غيره لم يصح من الأب قبض ولا إقباض لها وكذا الموهوبة لأجنبي لا يصح منه قبضها وإن أذن له فيه الواهب حيث كانت مشغولة بامتنعة الواهب أو بامتنعة أجنبي آخر غير الموهوب له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قول القفال في فتاويه لوجهز ابنته بامتنعة لم تملكها إلا بلفظ مع القبض ويصدق بيمينه أنه لم يملكها لها إن ادعته أهـ فإذا ماتت البنت وادعى الزوج أن له في الامتنعة الميراث وقال الأب بل هي لى لى لم أهـ ولم أهـ ببقى الامتنعة الاتجهزا فما يكون الحكم في ذلك وفي فتاوى القاضى حسين أنه لو نقل ابنته وجهزها إلى دار الزوج فإن قال هذا جهاز ابنتي فهو ملك لها وإن لم يقل فهو آجرة ويصدق بيمينه أهـ فهل يصدق أيضا بيمينه بعد موت البنت إذا طلب الزوج الميراث أم لا يصدق على ذلك أهـ وقول الخوارزمي في الكافي أنه لو اشترى حلياً أو ديباً جاوزين به ولده الصغير يكون ملكاً له وحكاه القمولى عن القفال وقرره أهـ فهل معناه أنه يكون ملكاً للأب أم يكون للولد أبسطوا لنا الجواب (فاجاب) بقوله ما أفتى به القفال صحيح وذلك لأن الهبة لابد فيها من الإيجاب والقبول والقبض بالإقباض أو الأذن فيه سواء في ذلك الهبة من الأب أو غيره على الأصح لكن الأب والجد يتولين طرفي الإيجاب والقبول والقبض والإقباض بخلاف غيرها فإذا وهب للصغير أو نحوه ولحقها غيرهما قبل له الحاكم وإنما يصدق الأب بيمينه في أنه لم يملكها لها إذا ادعته لأن الأصل بقاء الجهاز على ملكه حتى يعلم نائل له عن ملكه إلى ملكها فإذا لم يعلم حكم ببقاء ملكه ويصدق في ذلك دونها وإذا صدق بالنسبة إليها لم تصدق بالنسبة إلى زوجها بالأولى فإذا ماتت وادعى الزوج أن له في تلك الامتنعة الربع أو النصف وأنكر الأب كونها ملكاً لها صدق بيمينه ولم يثبت للزوج حق في تلك الامتنعة إن وافق الأب على أنها كانت له وادعى أنه وهبها ابنته وكذا إذا أقام الأب بينة على أنها له قبل أن يجهزها بنته أما إذا أنكر الزوج كونها ملكاً للأب قبل التجهيز ولا بينة للأب بينة على أنها له بيمينه فإذا حلف كانت تركتها عنها وورثها عنها الزوج وغيره ثم ما أفتى به القفال لا ينافيه ما ذكر في السؤال عن القاضى بل هو موافق له لأن القاضى لم يجعل نقله الجهاز معها إلى دار الزوج مقتضياً لملكها وإنما جعل مقتضى لذلك إقراره بقوله هذا جهاز ابنتي فتلكه حينئذ بذلك لأنه إقرارها بالملك وأما مجرد نقله الامتنعة إلى بيت زوجها بنفسه أو بوكيله فلا عبرة به بل هو باق على ملكه فإذا ادعته هي أو زوجها بعد موتها وادعى الأب أنه باق على ملكه ولم يثبت قوله هذا جهازها أو ملكها أولها صدق بيمينه كما في كلام القفال فما قاله القاضى موافق لما قاله القفال أما ما ذكره السائل عن الكافي فصاحب الكافي لم يقله من عند نفسه وإنما نقله عن القفال وصارته عنه لو اشترى حلياً أو ديباً لزوجته وزينها به لا يصير ملكاً لها وفي الولد الصغير يكون غلبته انتهت وبما تقرره عن القفال

الحنفى أن يحكم بسقوطها لما فيه من إبطال ما تضمنه حكم الشافعى اذ قوله بوجوبه من قوله حكمت بوجوبه مفرده مضاف لمعرفة قسم فكانه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها أن نفقتها وكسونها لا تسقط بخفى الزمان وقد قالوا إن شرط في النكاح شرط يخالف مقتضاه ولم يخل بمقتضاه الأصل كشرط أن لا تنفق لها مع النكاح وقد فسد الشرط لأنه يخالف لموجب العقد وقالوا لو حكم الحنفى بوجوب التدبير امتنع الحكم بجواز بيع المندوب ولو حكم الشافعى بوجوبه امتنع الحكم ببيع (سئل) عن تردد لزوجته في كسائها كل شهر كذا كذا أدرهما وثبت ذلك على يدكم حنفى أو مالكي هل للشافعى نفقة والالزام بالانصاف في المدة المستقبلة إذا رجعت الزوجة عن الرضا (فاجاب) بأنه إن كان الثبوت عند ذلك الحاكم حكماً فليس للشافعى الإلزام المذكور كما جرى عليه الحكم دفعاً للضرر والإلزام بذلك (سئل) عن رجل قهر زوجته كسوة كل فصل مثلاً كذا كذا أنصف وحكم بذلك من يرى محنته ثم أنه يريد أن يجعل الفرائض والنفقة الذي يتعلق بها

يعلم رد نقل هذا عنه فإن صح عنه فهو أما اختياره خارج عن المذهب وأما مرجوع عنه وذلك لأن الذي صح عنه ماسبق وهو صريح في أنه لا يكتفى بالفعل بل لابد من الاتفاق في هبة الوالد وغيره وبما يضمنه قول الشيخين في الروضة وأصلها لو غرس شجرة أو قال عند غرسه أغرسه لطفلي لم يملكه الطفل بذلك فإن قال جعلته له واكتفينا بأحد الشقين من الوالد أي وهو القول الضعيف ملكه لأن هبته له على هذا القول لا تقتضى قبولا وإن لم يكتف بأحد الشقين من الوالد وهو الأصح لم يصير ملكه بذلك هذا حاصل عبارتهما وهو صريح في رد كلام القفال هذا الأخير وإن مجرد تزوين الأب لولده الصغير لا يقتضى غلبته باتفاق الأصح ومقابلته المذكورين ومن ثم ضعف كلام القفال هذا جماعة من المتأخرين منهم السبكي والأذرى والأزرقى البني وغيرهم وسكوت آخرين عليه إنما هو العلم بضبطه مما قدموه قبله فلا حجة فيه خلافاً لما يوجهه كلام السائل وبما تقرره من عبارة القفال التي نقلها عنه في الكافي يعلم رد قول السائل فهل معناه أنه يكون ملكاً للأب أو يكون للولد ووجه رده أن عبارة الكافي المذكورة صريحة واضحة في أن مراده أنه يصير ملكاً للولد لكن قد تقرر أنه ضعيف بل شاذ لا يعول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يحصل للرجل أن يهب بعض أولاده عينا دون الآخرين (فاجاب) بقوله يكره للأب والجد وإن علا كراهة تنزيه لا تحريم خلافاً لابن حبان من أصحابنا وإن أطال في الاستدلال له في صححه أن يهب لأحد من أولاده وإن سفلوا أكثر مما يهب لغيره سواء في ذلك الذكر والأنثى والقريب والبعيد كالابن وابن الابن أو ابن البنت كما شمله إطلاقهم وإن قال الأذرى لم أرفقه شيئاً والمتبادر عدم الكراهة أهـ وذلك للنهي عن ذلك في خبر الصحيح ولأنه يفضي إلى العتوق ويبحث ابن الرقعة أن محل كراهة ذلك أن استنوت حاجاتهم بخلاف ما إذا اختلفت لانتفاء المحذور السابق حينئذ قاله ابن الرقعة وغيره وإذا ارتكب التفضيل المكروه فلا أولى أن يعطى الآخرين ما يحصل به العدل فإن لم يفعل سن له على ما حكاه في البحر أن يرجع أى في الكل عند التخصيص وفي الزائد فقام عند التفضيل قاله الأذرى ولا كراهة في التخصيص ولا يستحب الرجوع حيث رضى المحرم بذلك لدينه أو لغناه أو علم منه ذلك بصريح قوله ونفقة به أو أذن ابتداء في الهبة لأخيه دونه أو لنفسه هو له ذلك أما الرجوع عند العدل بينهم في هبة الجميع أوفى هبة بعضهم فمكروه إلا أن احتاج إليه لدين أو نفقة فيقال قاله الأذرى ولا لمصلحة كان يكرهوا نفقة أو يستعينوا بما أعطاه لهم في معصية وأصر وأعلم بعد أن رد لهم بالرجوع فلا يكره كذا ذكره الشيخان وقال الأسنوى بل القياس استحباب الرجوع في الثانية إن لم يكن واجباً ويبحث في العاق إن الرجوع إن زاده عقوقاً كره أو أزال عقوقه استحباب وإن لم يقد شيئاً فلهما أبيع قال ويحتمل استحباب عدمه وقوله إن لم يكن واجباً وافقه فيه الأذرى فقال الذي يظهر أنه إذا علم أنه يستعين به في معصية وتعين الرجوع طريقاً في كلفه أو انكفائه عنها أنه يجب الرجوع حينئذ فتأمل تجزئه حقاً إن شاء الله سبحانه وتعالى أهـ ويبحث أيضاً تحريم الهبة لمن يعلم منه أنه يصر في ذلك في المعاصي لما فيه من الاعانة عليها وبسن للولد العدل في هبته لو ألبه فان أراد تفضيل أحدهما فالأولى قاله الزركشي وقضية كلامهم أن نحو الأخوة لا يجري فيهم هذا الحكم قال ابن الرقعة ويحتمل طرده للأبجاش وقد يفرق بأن المحذور في الأولاد عدم البر وهو واجب قال ولا شك أن التسوية بينهم معاوية لكن دون طلبها في الأولاد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قول الإمام الغزالي في الاحياء لو طلب من انسان أن يهبه مالا في ملا من الناس فاستعفى منهم أن لا يعطيه وكان يود أن يكون في خلو فلا يعطيه فوجب له أن يحصل له ذلك كالمصدر وكذا كل من وهب له اتقاء شره أو شر

من جلة المبلغ الذي قرره
لها في تفسير الكسوة
الذي كونه توترا كمالا فرش
وبلاطه حتى أضربها
والحال ان لا تعرف بحرفة
من غزل أو طرز أو غير
ذلك لتشتري لها فرشا
وغطاء لكونها ولدت منه
ولها وهو ضعيف وهي
مشتغلة به فهل لها المطالبة
بالفرش والغطاء فيما مضى
من الزمان الذي في عصمته
والزمن المستقبل أم لا
(فاجاب) بان لها المطالبة
بالفرش والغطاء بجميع
المدة الماضية ولما استحققت
منها في الحال (سئل)
عن يخدمها في بيت أبيها
أو أمها أو غيرها هل تستحق
الانحدام على الزوج أم لا بد
من أن تخدم بامه (فاجاب)
بانه ان كانت الزوجة ممن
تخدم عادة في بيت أبيها
استحققت انحدامها على
زوجها والا فلا (سئل) عن
تقديم ومضى مدته من غير
انحدام هل يطالب الزوج
باجرة ذلك أم لا (فاجاب)
بانها ليس لها المطالبة زوجها
باجرة تلك المدة (سئل) عما
لو خرجت امرأته بغير عذر
من غير اذن زوجها من
مسكن غير لائق بها مع قدرة
الزوج على الاتق بها ومن
لائق لكن معها فيه من
لا تسكن معه فيه الا رضاهما
كام الزوج وزوجته الاخرى

(وسئل)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن ملك شخص خاصة مشاعة من دور مشركه مستأجرة مدة طويلة
وهي مشغولة بامتعة المستأجرين وأذن لها في تسلمها فهل تصح الهبة ويتوقف القبض على اذن
الشريك فان امتنع أجبره عليه الحاكم (فاجاب) بقوله التملك المذكور صحيح ويصح قبضه
اذا خلت الدور المذكورة من أمتعة غير المتب ولا يتوقف ذلك على اذن الشريك نعم ان امتنع ذوو
الامتعة من نقلها أمر القاضي من ينقلها حتى يصح القبض وأجوز ذلك على المتب هذا هو قياس
كلامهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به عن سلم زوجته حليا قبل
وطئها ثم اختلها فادعت ملكه وادعى بقاءه على ملكه وما يرسل به أبو الزوجة يوم ثامن التزويج
الى بيت بنته من مطهر وملبوس وحيوان يبق ويتوالد هل تملك البنت أو زوجها وما حكم
النقوط (فاجاب) بقوله العبرة في ذلك بنسبة الدافع فان قوى في الاول أنه دفعه لها عما لها عليه
سقط مما لها عليه من جنسه بقدره فان كان من غير جنسه رجوع عاها به وطالبته بما لها عليه
اذا لا بد حينئذ من شروط الاستبدال ولم توجد فان قوى الفرض ملكته ملك قرض ورجوع عليها
بيدله أو الهدية أو الهبة ملكته بشرط الاقباض أو الاذن فيه وكذا حكم ما يرسل به أبوها لبيتها فان
نواها أو الزوج عمل به والا رجوع اليه والنقوط أفق الأزرق والنجيم البالي بانه قرض فيرجع به
دافعه وخالفهما اليلقيني والعادة الغالبة فاضية بان أحدا لا يعطى شيئا منه الا بقصد أن يدفع اليه
مثله اذا عمل نقابة ذلك الفرع وقاعدة أن العادة محكمة تؤيد الاول والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا أرسل انسان الى بلدة معينة مالا ليتصدق به في تلك البلدة
وعين من ذلك لقاضها مقدارا معيناً وكان متولى قضاها في زمن الارسال والتعيين شخص معلوما ولم
يرز متوليا بها الى أن وصل المال المذكور ووضع في حائل مختم عليه بختم القاضي المذكور
واستمر مدة على ذلك ثم ورد الى تلك البلدة عزل القاضي المذكور وولاية غيره قبل قبض القاضي
الاول لا قدر المذكور من المال المذكور مع امكان ذلك قبل ورود العزل المذكور ومع اطراد
العادة في تلك البلدة بانه مهما عين لذوي الولايات الشرعية من الصدقات التي هي غير مستمرة ومرة
الواردة الى تلك البلدة يصرف ذلك لمن كان متوليا يباشر تلك الوظيفة في زمن وصول تلك الصدقة وأما
المرتبات فكل انسان يأخذ منها بقدر زمن مباشرته لتلك الوظيفة سواء وصلت في زمن ولايته أو بعد
ذلك فهل المستحق الآن لقبض القدر المعين المذكور القاضي الاول أم القاضي الثاني أولا هذا ولا
هذا واذا كان القاضي الثاني قد ولاه القضي ولي الامر من بلاد بعيدة عن البلدة المذكورة في زمن
هو قبل زمن وصول مال الصدقة الى البلدة المذكورة لكنه لم يصل خبر ولايته اليها ولم يبلغ القاضي
الاول ذلك الا بعد وصول المال المذكور مدة كما تقدم ذكر ذلك فهل وقوع ذلك والحالة هذه مانع
لاستحقاق القاضي الاول للقدر المعين المذكور اعتبارا بتقديم زمن ولاية القاضي الثاني في البلاد
البعيدة أو وقوع ذلك ليس بمانع لاستحقاق القاضي الاول لذلك اعتبارا بمباشرته ونفوذ قضاة
في ذلك الزمن لعدم بلوغه خبر العزل المذكور (فاجاب) بقوله يحتمل أن يقال
بما استحقاق العزل لأمور منها في المطلب وغيره ولو جعل الواقف التولية لافضل أو الارشد من ابنيه
واستقرت على واحد ثم حدث فبهم أفضل منهم تنقل اليه وهذا يشهد لاستحقاق العزل لانهم كانوا
للمتصف بالافضلية حال جعل الواقف ولم ينظروا الى صيرورته مفضولا كذلك ينظر حال قول المتصدق
لامتصف بالقضاء وان صار بعد ذلك غير متصف به وبما يدل له أيضا قول الشيخين وغيرهما لو
أوصى لمواليه أو وقف عليهم لم يدل من يعتق بموته كالمستولية والمدير وماله بانهم ليسوا من
الموالي حال الوصية فكذا يعمل بنظيره في مسئلتنا فيقال الثاني ليس بقاض حال قول المتصدق فان

هل تسقط بالخروج
المذكور نفقتها وكسوتها
ويحرم عليها الخروج
المذكور أم لا يسقط ذلك
الا بالخروج من مسكن
لائق ليس معها فيه من
لا تسكن معه الا رضاهما
كان الخروج لغير عذر
اذن (فاجاب) بانه يسقط
بخروجها المذكور نفقتها
وكسوتها فقد قالوا ان
خروجها من منزل زوجها
بلاذن منه نشوز واستنوا
خروجها لامرور كروها
ليس شيء منها موجودا في
مسئلتها والاستثناء معيار
العموم وتأم خروجها
المذكور ان علمت عزمه
(سئل) عما لو نفق على
زوجه الناشئة جاعلا عدم
الوجوب عليه هل يرجع
أولا وهل مثل ذلك اذا
أنفق على ماصار اليه بنكاح
أو شرافة أو يفرق
بينهما وما الفرق وهل اذا
نشرت ورضيت باسقاط
لوازمها ولم يرز الزوج
بذلك يحاب الى ذلك أم لا
(فاجاب) بان للزوج
الرجوع على زوجته
ببذل ما أنفق عليه لعدة
نشوزها طائفا وجوب مؤنتها
تلك المدة عليه ان كانت
رشدة أو أنفق باذن ولها
أما لو كان الزوج غير رشيد
فالوجه الرجوع عليها مطلقا
ولا يرجع الزوج ولو كانت ترى

بما أنفق في النكاح
والشراء القاسدين وان
ظنا وجوبه عليهم والفرق
انما مشروط في العقد على ان
يضمن ذلك بوضع اليد
بخلافه هنا وبغير الزوجية
المدكور على عودها الى
طاعة زوجها (سئل)
عن تزوج بنت زينب
فأباحت له زينب السكنى
بزوجته في داره سكن زينب
فسكن فيها مدة بزوجته بيت
فيها هو وزوجته ليلا
ويخرج منها دون زوجته
بما اراد الشغل ثم طالبه اخو
زينب المذكورة بحصتهم
من أجرة الدار المذكورة فهل
تكون أجرة حصتهم أرباعا
على الزوج ربعها وعلى
زوجته باقيها أو تكون
كلها على الزوج (فأجاب)
بأنه يجب الاجرة جميعها على
الزوج (سئل) عما لو كان
الجماع يؤدي الى عدم صلاة
المراة هل يحرم أم لا
(فأجاب) بأنه لا يحرم على
الزوج وطه زوجته ولا
على السيد وطه أمته وان
أدى الى عدم صلاتها
المكتوبة (سئل) عن
الزوج اذا غاب ولم يعرف
له موضع وكتب الحاكم
لحكام البلاد التي تردها
القوافل من تلك البلدة
عادة ولم يظهر فيها وسألت
الزوجة الحاكم أن يقرض
لها النفقة على ذمة الزوج

حتى ورد وارث من الموصوفين فهل يقاسمهم فأجاب لا يساهمهم لانهم ملكوا الربيع قبل وروده
فهذه نظائر مسئلتنا لانهم لم يعتبر فيه الوصف الحادث بعد استحقاق القسمة وكذلك الوصف في مسئلتنا
حادث بعد استحقاق القسمة فان قلت يناقض ذلك ما أتى به أيضا من انه لو ركه في المطالبة
بحقوقه دخل فيه ما يتجدد قلت ذلك انما يدخل تبعاً لا مقصوداً فلا تناقض لاغتفارهم في باب
الوكالة دخول أشياء كثيرة تبعاً كما يعرف بتصفح كلامهم فيها وبما يشهد لذلك أيضا ما صرح به
الغزالي في البسيط من ان لفظ التصديق صريح في ازالة الملك عن الرقبة في الحال الى المتصدق عليه
فيؤخذ منه اعتبار الصفة حال اللفظ بالتصدق وعدم النظر الى حال الصفة المتجددة بعد عبارة الرافعي
الصحيح الذي دل عليه مدار المذهب ونقله الاثبات من متأخري الاصحاب وقطع به المتولي والغوي
واعتمد الروايات وغيرها انه لا يشترط في الهدية والصدقة ايجاب ولا قبول وانه لا فرق في ذلك بين
الاطعمة وغيرها الذي صرح به الشيخان أن القبض انما هو شرط لزوم أي لالملك أو شبهة
الملك وفرعا على ذلك انه لو مات الواهب أو الموهوب له بعد العقد وقبل القبض لا ينسخ به قالاً لانه
يؤل الى اللزوم كالبيع الجائر أي في زمن الخيار فانهم صرحوا ان الملك الناقص أو شبهة الملك
تحصل قبل القبض وعليه يعمل ما في المنهاج وأصله والروضة وأصلها من حصول الملك بالعقد قبل
القبض فان قلت صرح ابن مريج بأنه لو أرسل صدقة مع رسوله ثم بدله فاستردها من الطريق
كان له ذلك واذا مات قبل وصولها كانت تركته وهذا يقتضي خلاف ما مر عن الشيخين وغيرهما
قلت لا يناقضه ولا يخالفه لانا انما أثبتنا له شبهة ملك أو ملكاً غير تام وانما يرد ذلك ان لو أثبتنا
له ملكاً تاماً وكلام الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب مخرج بان رسول المهدي لو أوجب
فقبل المهدي اليه ملك وان لم يقبض وبعبارة الشيخ واذا أراد أن يملك الهدية وكل الرسول الحامل
لها حتى يوجب ويقبل المهدي اليه فملك بذلك اه وظاهر هذا انه يملك بالقبول ولو بغير قبض
ملكاً تاماً ومنازعة ابن الصباغ للشيخ انما هي من حبيشة أخرى كما يعلم بتأمل كلامه وكلام ابن
الرفعة ويحتمل أن يقال يعمل بالعرف في ذلك وبما يشهد له قول الامام في النهاية والغزالي
في البسيط والقشيري في الموضع العادة تفسر اللفظ الجمل في العقود اتفاقاً فانظر لحكاية الاتفاق
من هؤلاء الاثني والصدقة من العقود جزاً وقوله أعطوا القاضي الشافعي كذا جمل أي بجمل وليس
المراد الجمل عند الأصوليين كما هو واضح جلي وبما يشهد لذلك أيضا قول الرافعي في باب النذر لو نذر
للقبر الذي يجرجان تعين صرف ذلك الى الجساعة التي جرت العادة أن ما يجتمع يقسم عليهم عملاً
بالعرف فكما تعين الصرف اليهم مع ان الناذر لم يذكرهم فاولى في مسئلتنا وبما يشهد له أيضا
ما أتى به ابن الصلاح والغزالي وغيرهما من ان العرف في زمن الواقف ينزل منزلة شرط الواقف
له في وقفه صريحاً حيث يثبت له أيضاً قول القمولى العرف انحصاراً يؤثر كالعرف العام وقول
النووي متى وجد اصطلاح سابق وجب العمل بقضيه وقاعدة الاصحاب في الوكالة كما قاله الامام
ان القرينة قد تقوى فيترك لها اطلاق اللفظ وقد يتعادل اللفظ والقرينة فتارة يغلب مقتضى
اللفظ وتارة يغلب مقتضى القرينة وقد أوضحه بصوري في الوكالة ويحتمل أن يقال بالتسوية بين
المعزول والمتولي لقولهم لو اندرس شرط الواقف ولم تعرف مقادير الاستحقاق أو كيفية الترتيب
قسمت الغلة بينهم بالسوية ويحجب بان محل ذلك كما قيد الزركشي أخذاً مما مر عن النووي
وغيره بان لا تكون العادة قاضية فيه بالتفصيل والاوجب عملاً بالعادة وبان لا يوجد اصطلاح
سابق فحق وجب العمل بقضيه وبما يشهد بالاشترار بينهما أيضاً قول ابن النقيب لو وقف
على ماله وأطلق ولم يكن هناك الا واحد وجعل عليه ثم وجد الآخر دخل كالموقوف على الاخوة

جميعها أم لا (فأجاب) نعم
يفرض الحاكم نفقة
الزوجة في مال زوجها الحاضر
فان لم يجد له مالا افترض
عليه ويأخذ منها في
الحالين كفيلاً بما يصرف
اليها لاحتمال مسوونه أو
طلاقه (سئل) عما لو نشر
المراة ايلا هل تسقط نفقة
اليوم الا في أو يرجع
عليها نفقة اليوم الماضي
ان كان أنفقه وبسقط عنه
ان لم يكن أنفق (فأجاب)
نعم يرجع عليها نفقة اليوم
الماضي ان بذله لها والا
سقط عنه (سئل) عن
نفقة القريب هل تصير ديناً
يفرض القاضي كمال المنهاج
أم لا كالتفصيل عن القاضي
أبي الطيب والشيخ أبي
اسحق والبندنجي وغيرهم
وأى وقت يفرض القاضي
فيه نفقة القريب (فأجاب)
نعم تصير نفقة القريب ديناً
يفرض القاضي وصورة
أن يقررها القاضي ويأذن
لإنسان في أن ينفق على
العائل ما قدره فإذا أنفق
عليه صاوديناً في ذمة الغائب
أو الممتنع وهو غير مسئلة
الاقتراض وأما اذا قال
الحاكم قدرت على فلان
فلان كل يوم كذا ولم يقبض
شيئاً لم يصرف ذلك ديناً وليس
هو مراد الشيخين وانما
يفرضها القية القريب أو
امتناعه منها (سئل) عن

شخص طلق زوجته وله
منها ولد وقال أفقي عليه
وارجعي على بذلك فانفقت
عليه مدة طوبى ثم طالبته
فاظهر له حكم حاكم شافعي
بالسقاط نفقة في المدة
الماضية فهل حكم الشافعي
مصحح مانع لها من الرجوع
عليه أم لا (فأجاب) بأن
لها الرجوع عليه وحكم
الشافعي المذكور لم يصادف
محمدا (سئل) عن إبراهيم
المرازمي كذا وجه أهل الأصح
أولا (فأجاب) بأن إبراهيم
من كسوة ابنه صبر ورواها
مسلومة لها غير صحيح
(سئل) عن شخص فرض
عليه شافعي فصره الولد
الصغير بشروطه الشرعية
وحكم بذلك مخالف أهل
الاجتهاد الحكم عليه
بتقرير النقد (فأجاب) بأنه
ليس له الحكم بتقرير
النقد لمسلم (سئل) عما
لو فرض لوليه على نفسه
فرضه ميتا وأذن لامرأته
الإنفاق والاستئذنة
والرجوع عليه ففعلت
ذلك وماتت الإذن هل لها
أن ترجع كما أفقي به ابن
السبكي أم لا أقولهم ان
نفقة القريب لا تصير ديناً
الانفرض قاض أو أذنه في
الانقراض (فأجاب) بأنها
ترجع بما أنفقته لأذنه لها
في أداء الواجب عليه فهو
كالقول شخص أعتق عبدك

اشترتها

اشترتها لنفسها وأنه ظن أنها تحمل له بمقتضى المبلغ الذي أعطاه زوجته ودفعته في قيمة الجارية فهل
هذه شبهة تدرك منه الحد وتثبت السبب والحرية كما لو وطئ أمة لغيره على فراشه طمأنينة أمته أو تكون
شبهة تثبت ماعدا الحرية كما لو وطئ جارية لشخص وادعى أنه اشتراها منه فانكر المالك وحلف
أولا تكون شبهة كما لو وطئ الجارية المرهونة بغير إذن الراهن وظن أنها تحمل له بسبب الرهن وكان
ناشئاً بين العلماء هذه الواقعة المسؤول عنها وعن قواهم ادعاء الملك شبهة وكذا طمأنينة هل ذلك على
الطلاق حتى إذا بين سبباً لا يقتضي الملك يقبل منه كأن ادعى أنها ملكه وإن سبب الملك أو نهائه لها
أو إباحة مالكها أو فرضه أو هبته لمالكها ثم ادعى أنها اشتراها وما أشبه ذلك أو محمول على ما إذا
أطلق أو بين سبباً يقتضي الملك (فأجاب) بقوله أما قوله لها ما ذكر فمحمول لأنه إما أن يريد أن يرى
جارية لخدمته اللازمة لي فتكون حرة وكيلة عنه في شرائه وما زادته فرض ترجع به عليه وأما
أن يريد أن يرى جارية لخدمته لاني وهبته لك وحديثك فتكون ملكاً لها ولا شبهة له فيها وقوله بعد
ذلك الجارية ملك لها اشترتها لنفسها مؤيد لاحتمال الثاني لكنه لم يذكره إلا بعد وقوع الوطء
ولا تصريح في كلامه بأنه كان معتقداً ذلك حين الوطء لاحتمال أنه أراد الاحتمال الأول وأنه
اعتقد أنها اشترتها له ولها فوطئها بظن ذلك ثم ظهر له أنها إنما اشترتها كاهل لنفسها فاعترف بأنها
ملك لها فيجب استفساره فان أراد الاحتمال الأول أو ظن أنها اشترتها له ولها فالولد حرة بسبب ولا
حد عليه لاحتمال ما ذكره وليس في كلامه ما ينافيه إلا لو كان أقرب بما ذكر قبل الوطء وإن أراد
الاحتمال الثاني حد وكان الولد رقيقاً وبما تقر به علم أنه في الحالة الأولى تطهر من وطئ أمة غيره
بظن أنها ملكه وفي الثانية ليس ظهير من وطئ من ادعى أنه اشتراها فانكر المالك وحلف لأنه في
هذه الحالة يزعم الملك فاسمنا عنه الحد لاحتمال مادعاء ولم تثبت حرية الولد لثبوت ملكها
للعائل والولد حرة منها فلا يفوت عليه رقه بمجرد دعوى الغير ولا يلزم من النظر إليها بالنسبة
لأسقاط الحد المبني على الدرء ما أمكن النظر بالنسبة لقوات المال المبني على الاحتياط ما أمكن وأما
في تلك فهو يزعم الملك لها فلم يدره ظنه المذكور في السؤال شيئاً ولا ينافي ما تقر في هذه قواهم
ادعاء الملك شبهة لأن معناه أنه شبهة بالنسبة لاسقاط الحد فقط لا لاثبات الحرية أيضاً لوجود
معارضها من حلف المالك بخلاف ظن الملك فإنه شبهة في الأمرين أما الحد فواضح وأما ثبوت
الحرية فلأنه لم يوجد معارض لظنه مع عذره فيه ثم الذي يقتضيه إطلاقهم أنه متى ادعى الملك أو
ظنه لم يستفسر لكنه إذا تبرع بتفسير نظره فإن كان رغباً يتوهم العامة منه إباحة الوطء كان
شبهة والا فلا (سئل) نفع الله تعالى به عما لو جرت العادة بالناسخ بأخذ شيء من البقولات أول
وقت النبات من مال الغير بؤكل هل هو حلال طيب أم لا وقد يأخذ ذلك صبي ويأني به إلى
أهل الثروة والعادة جارية بأعطائه شيئاً في مقابلة ذلك ولولا ذلك لم يأت بشيء لهم ويأكل ذلك
الورع وغيره وفي نفس الفقيه منه شيء (فأجاب) بقوله حيث اضطررت عادة أهل ناحية بالمساحة
في البقولات بحيث يحرم الأخذ بأن مالك المأخوذ لا يتأثر فيه أو يقبل على ظنه ذلك جاز الأخذ
نظير ما صرحوا به في أخذ الثمار الساقطة ومن جاز له أخذ شيء تصرف فيه بالكل لا بالبيع ونحوه
إلا أن اطرقت العادة برض المالك بتصرفه فيه بما شاء فينبذ يجوز له أن يهديه لغيره ولذلك الغير
الأكل منه نعم إن علم أو ظن أنه إنما سمع له في مقابلة شيء يعطيه له لم يجز له الأكل منه حتى يعطيه
المقابل أو يعزم على ذلك وحيث جزم بالرضا وبأنه لأشبهه له في ذلك لم يكن ترك الأكل ورعاً
والا كان تركه من الورع (وسئل) نفع الله تعالى عن قول الإرشاد في باب الهبة إلا أن تفرخ
وقد مر في الفلاس إذا كان المبيع بيضا ففرخ لا يمنع رجوع البائع فيحتاج للفرق بينهما (فأجاب)

بصدقتها أو يقيسه بنفقةها
وكسوتها فأجاب بانها
تنتقل لمن طاعته فكان كذا
وتطالبه بعد ذلك فعلمت
مادعته قبل النقلة فهل
تجابه هو وان تقدم دعواه
بالنقلة أم هو وان تقدمت
دعواه بما ادعته (فأجاب)
بان الحاكم يقدم من سبق
دعواه (سئل) هل يجب
على الرجل الكسب الذي
يأتي به لعياله القاصرين
وإذا قاتم بوجوبه فهل
يكون طلب العلم كسبا أم لا
وهل إذا اشتغل به وترك
عياله هل يكون تضيعا
لعياله ويأثم تضيعهم أم لا
وإذا أطلق الكسب فما
المراد به وهل إذا كان له
طفل صغير وهو قادر على
الكسب ولم يكسب هل
يكره عليه أم لا وهل
يجب على وليه نفقته أولا
وهل يجب على الصبي زكاة
فطرس أم لا وهل إذا كان
له زوجة وقاتم بوجوب
نفقتها عليه فهل يلزمه زكاة
فطرس أم لا وإذا كان له
عبد وله زوجة فهل يجب
عليه نفقتها في كسبه وإذا
قاتم بوجوبها فهل يلزمه
زكاة فطرتها إن كانت حرة
وهي فقيرة وإن كانت غنية
فمن يكون مخاطبا بزكاة
فطرتها (فأجاب) بأنه
يلزمه الكسب المؤنة من
تلمه مؤنته ويفعل الولي

محل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه مرة وقائع الاحوال اذا تعارقت اليها الاحتمال أكسبها
العموم في المقال فهذا في الواقعة القولية كما في هذا الحديث وقد أشار الى ذلك رضي الله تعالى عنه
بقوله في المقال وقوله مرة أخرى وقائع الاحوال اذا تعارقت اليها الاحتمال أكسبها فوب الاجال وأسقط
بها الاستدلال فهذا في الواقعة الفعلية كوضع يد عائشة رضي الله تعالى عنها على قدمه صلى الله عليه
وسلم وهو في الصلاة فانه لما احتمل أن يكون من وراءه حائل لم يكن فيه دليل للعنفية على أن مس
المرأة لا ينفذ الوضوء والاولى أن يحجب بانها لا تمنع دفع الصدقة المفروضة الى الاصل أو الفرع الا ان
كان مكفيا بنفقة قريبه الدافع لان دفعها له حينئذ يمنع من وجوب الانفاق على الدافع على أن
المدفوع اليه غني بانفاق قريبه بخلاف ما إذا لم يكن مكفيا بنفقة الدافع كأن كان عليه دين فله
حينئذ الدفع اليه والحاصل انه استنبط من العموم الدال عليه هذا الحديث معنى خصه بغير مكفي
بنفقة قريبه قال في فتح الباري أيضا وفي الحديث أن الاب لا رجوع له في الصدقة على ولده
بخلاف الهبة وهو عجيب فان مذهبا أن له الرجوع فيها وليس في الحديث ما ينافي ذلك بوجه
وانما كان يتم له ذلك لو قال يزيد أبو معن رجعت أو أراد الرجوع ولم يمكنه صلى الله عليه وسلم
من ذلك ولم يقع ذلك مطلقا وانما الذي وقع كما تقرر في الكلام على الحديث ان معن طعن ان
أخذ ولده لا يجزيه فبين له صلى الله عليه وسلم انه يجزيه فتأمل ذلك فانه مهم والله سبحانه وتعالى
أعلم أسأل الله أن يلهي الحق ويبسر لنا اتباعه بكمه آمين (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به
عيا يأخذ المالك من مستأجر الأرض وقت عقد الاجارة من غير الاجرة هل هو حرام أولا وهل يفرق
بين كون المستأجر حريبا أولا وذلك عند الكفرة قاعدة مطردة احترام صاحب الأرض (فأجاب)
بقوله ان اعتيد الاهداء الى المؤجر فاهدى المستأجر اليه شيئا بطيب نفس لالحياء ولا اظن كونه
واجبا عليه وانما هو لمحض التبرع وانما فعل الجليل جاز له مؤجرا القبول حينئذ متى فقد شرط
مما ذكرته لم يحل القبول أخذا من كلام الغزالي وغيره (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن عطايا
الملوك الذين يأخذون أموال الناس ظلما والغالب على ما تحت أيديهم الحرام وقد يمكن أن يكونوا
اقترضوها أو اشتروا شيئا في الذمة واستأذنوا بقبضه فإذا أعطوا أحدا منها شيئا وجهل الحال فهل
يجوز له قبوله ولا يطالب به في الآخرة إذا كان في الباطن حراما أم يحرم قبوله وإذا قبله فباحكم
الصلاة فيه والصدقة منه هل يثاب عليها كما يثاب في فعله من غيرها أم دونه أم لا يثاب بل يأثم
وقوله في جواهر القمولى (فرع) لو أخذ من يد غيره بتقليد أو اباحه طائفا انه ملكه اعتمادا على
النهار وكان في الباطن حراما هل يطالب به في الآخرة أم لا قال البغوي ان كان ظاهر المأخوذ
منه الخير فارجو أن لا يطالب والا طوبى له كلامه هل هو مقرر على كلامه هذا أم لا ولا يخفى
على مولانا فسمع الله سبحانه وتعالى في مدته اختلاط الحرام في هذا الزمان فقد لا يمكن التحرز لامور
أحدها أن المشهور ان الدراهم ما يضر بها الا السلاطين ولا يمكن غيرهم أن يضر بها لما يشاء منهم
ولو قدروا الحل فستفيض ان الذي يضر بها يشترى فضتها بعقد لا يسلم فيه من الزبا إذا كان
الانسان يؤخذ بقلبه الحرام وإذا قاتم لا مؤاخذه في ذلك فهل يحصل على من أخذ من ذلك شيئا
بلم مثل توسيع قلبه عن العبادة أم لا لانه وافق الظاهر (فأجاب) رحمه الله تعالى بقوله أما عطايا
الملوك فاختلاف السلب الصالح ومن تبعهم من الخلف في قبولها فقبولها قوم اعتمادا على أمور يعاول
بسطها وامتنع من قبولها آخرون ورعا وزهدا وهذا الاحوط للدين والعرض ولقد وقع لمثل ابراهيم
ابن آدم رضي الله تبارك وتعالى عنه أنهم أحسوا بظلمة قلوبهم لتناول شيء من بعض أتباع
السلاطين فالجرام باطنا يؤثر في ذلك واقصد تعفف من تعفف حتى عن الحلال خوفا أن يقع في

بوليه ما فيه مصلحة وتلزم
زكاة فطرة الطفل من تلزمه
نفقته وكفايته ولا تلزمه زكاة
فطرة زوجته وتجب نفقة
زوجة العبد في كسبه ولا
يجب عليه زكاة فطرتها
وكذلك لا يجب عليها إذا
كانت حرة على الاصح
(سئل) ما قولكم عما
في فتاويكم وهو لو نشزت
الزوجة بان أمرها بالنقلة
أو بعده ما فابت أو خرجت
بلاذن ولا عذر أو نشزت
بغير ذلك ثم استمتع بها بان
نفقتها يجب من حين
استمتاعه في المستثنين
الاوليين هل يشكك عليه
قول الارشاد كغيره وتعود
لغده يعود على الرجوع من
قوله أيضا وينشور واسترد
ماله على أوعلى المرجوح
المشار اليه بالوالذي ذهب
اليه السرخصي من انه
يجب لها بقسط من الطاعة
أولولا وقد نقل عن فتوى
النور الحلي ما يخالفه ويعتاده
قال الجلال السيوطي
وعزاه للروضه قول
الاصحاب وقال متصلا
للمارودي فما المعتمد
(فأجاب) بأنه لا يشكك
على ما أفتيت به قول
الارشاد وتعود لغده يعود
فان معناه انها إذا نشزت
بغير وجهها بغير إذنه ثم عادت
وهو حاضر وجب لغدها
لا يسوم عودها ولا قوله

وان كان بغير اذنه لوجوب التمكين وعلى الراعي كونها اذا سافرت معه لا تملك من سهم ابن السبيل بانه ان كان سفرها باذنه فهي مكفية بنفقة أو بغير اذنه فالنفقة عليه لانها معه ولا تملك مؤنة السفر لانها عاصية بالخروج اه وقد وقفت على القول التي ذكرها الجلال السيوطي فلم أجدي شيئا منها ما يخالف ما قلته اذ هي مفروضة في مجرد التمكين أي من غير استمتاع بها وقد أحيت ذكرها وان كان فيه طول وهي قال المحلى في شرح المنهاج ولو أنلى السيد في داره بيتا وقال للزوج تخلو به فبقي لم يلزمه ذلك في الاصح لان الحياة والمروءة بمنعاه من دخول داره ولو فعل ذلك فلان نفقة عليه اه وقال في العزيز ولو قالت المرأة لا أسكن الا في بيتي أو بيت كذا أو لمكذا فهي ناشزة لان التمكين التام لم يوجد وهذا كما لو سلم المبيع المبيع وشرط أن لا ينقله الى موضع كذا اه وقال في التتمة التسليم الذي يتعاق به استحقاق النفقة أن تقول المرأة لزوجها أنا في طاعتك تغذي الى أي مكان شئت فاذا أظهرت الطاعة من نفسها على هذا الوجه فقد

يكون معدنا للعبر من الجار فانه يكون لقطة وأما اللوا فلا يكون في البحر الا في صدفة فان وجد فيه كان ملكا لو وجد وان وجد خارج صدفة كان لقطة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن وجد زمن الامانة ميرة آتية فأخذها ليردها لملكها فهرت من عنده قبل التمكين فهل يضمن وهل العبد مثلها وفي أدب القضاء للغزي ما يقتضي تقييد ذلك بمن عرف المالك (فاجاب) بقوله أفنى القاضي وابن الصلاح بانه يجوز لو وجد العبد الا بقي أخذه ليرده فان لم يجد سلمه للعالم فان هرب قبل تمكنه من ذلك لم يضمنه ولا ضمنه وما اقتضته عبارة الغزي من أن من لا يعرف المالك يضمن مطلقا قد يفهم من قول القاضي أخذه ليرده فانه لا يتصور الاخذ للرد على من لا يعرف وظاهر أن معرفة الحاكم الامين كمعرفة المالك حتى يجوز للاخذ الدفع اليه ولا ضمان بالهروب قبل التمكين ويدل لذلك قواهم العبد عرضة للاضياع مع قواهم ان ولاية حلفا مال الغائبين للعالم والامة التي لا تحل وغيرها في ذلك سواء كما اقتضته عبارة الراعي رحمه الله تعالى وصرح به يدهم ثم اذا أخذها الحاكم فعل الاصلح من حفظها وبيعها فان هرب منه قبل تمكنه من فعل الاصلح لم يضمن والا ضمن (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه بما لفظه اذا جوزتم التقاط العبد المميز في زمن النهب فكيف يجوز أن يعرف ملتقطه انه عبيد حتى يلتقطه مع انه لا يؤخذ بعلامات الارقاء ككونه حبشيا أو زنجيا لان الاصل في الناس الحرية (فاجاب) بقوله صورده بعضهم بان يقر بمجهول بالغ انه قن بمأول ولا يمين المالك فله التقاطه حينئذ زمن النهب للتمكك ذكره كان أو أنتى اه والظاهر ان هذا التصور غير متعين بدليل تعبيرهم بالمميز دون البالغ وحينئذ فالذي يظهر انه يجوز له أن يعتمد في وضع يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظن بها رقه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الجمالة)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه فبين قال أعلم علم ابني القرآن العظيم وأنا أترك مثل ما يوجب أصحابي لك أو أتركه أحرأ معلوما وهو لا يقرأ القرآن فعلمه الى آخر سورة الملك فبات الابن أو المعلم أو ترك المعلم التعليم أو امتنع الولي عن تسليمه اليه كم يستحق المعلم أو وارثه من الاجر أفتونا مأجورين أثابكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) بقوله اذا جاعل انسانا على تعليم ابنه القرآن كاه باجرة معاونة أو مجهولة صح وله في المجهولة أجر المثل ثم اذا علمه البعض فقط دون الباقي فان كان ذلك لموت المعلم أو المتعلم وجب للمعلم في الثانية ولورثته في الاولى القسط من المسمى المعلم ومن أجرة المثل اذا كان مجهولا لموقع العمل مسلما بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف تجرد الآبق وان كان لامتناع الاب من التعليم وجب للفقير أجرة مثل ماعله لان المنع قسح أو كالفسخ وحكم الفسخ من المالك في أثناء العمل يقتضي وجوب أجرة المثل للعامل فيما عمل وان كان لامتناع المعلم له لم يستحق شيئا لان العامل في الجمالة متى فسخ أو امتنع من العمل أو انما لم يستحق شيئا لانه امتنع باختياره ولم يحصل غرض المالك سواء أوقع ماعله مسلما أم لا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن رجل وجد عبدا لرجل فراح اليه بطالب منه شيئا بسمونه أهل البلد بشاره حتى انه وصل سيد العبد فقال أطلب منك ما حسد وحده بشاره فقال سيد العبد أعطيك ما قادينا عليه من الجعل وهو دون ما أراد فسل العبد فقال ممسك العبد باغني نداء ذلك هات ذلك فقال سيد العبد هات عبيد وأسلم لك ذلك فراح واحد العبد يريد أن يأتي بالعبد فوجده قد أبق فهل على واحد العبد ضمانه لكونه حبيسه لاجل الجعل أم لا أجاب بعض المفتين بان عليه ضمانه لان الاثمة رضي الله سبحانه وتعالى عنهم قالوا ليس له حبيسه لاجل الجعل وأجاب ملت آخر بان يده يد أمانة لا يجب عليه شيء من ذلك فما الصحيح عندكم من ذلك (فاجاب) بقوله ان واحد

العبد لا يستحق شيئا في مقابلة رده له الا اذا ثبت أن المالك قال من رد عبيدي فله كذا فاذا ثبت ذلك وسماه واحد العبد قبل أن يجد العبد ثم وجده وأمسكه استحق حينئذ الجعل الذي عينه المالك لمن رد عبيده ولو اختلفا فقال الواحد شرطت جعلاً وأنكر المالك أو قال شرطته على عبد آخر أو قال شخص أن ارددته وقال المالك بل جاء بنفسه أو رده غيرك صدق المالك بيمينه وعلى الآخر البيعة نعم لو اختلفا في بلوغه النماء فالقول قول الراد بيمينه كما لو اختلفا في سماع ندائه واذا رده لا يستحق الجعل الا ان سلمه للمالك فلورده الى دار المالك فبات قبل التسليم أو هرب منه أو غصبه ظالم منه أو تركه العامل أو ترك هو العامل ورجع بنفسه لم يستحق العامل شيئا نعم لو لم يجد المالك وسلمه للعالم فهو هرب استحق كافي فروع ابن القطان وكذا لو هرب المالك وسلمه للعالم فيستحق اتفاقا قال الزركشي فان لم يكن حاكم أشهد واستحق وبما تقرر علم ان من رد آتيا أو مالا بغير اذن مالكة أو باذنه ولم يلتزم له شيئا في مقابلة الرد فلا شيء له سواء أكان معروفا بالرد أم لا خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى قال ابن الرفعة في الكفاية تبعا للامام وفي ضمانه لما وضع يده عليه حينئذ الخلاف في انتزاع المغصوب لرده وقضيته انه يضمن لان الاصح فيمن انتزع مغصوبا ليرده على مالكة انه يضمنه الا ان انتزعه من حربي أو من عبد المغصوب منه وبهذا يعلم ان واحد العبد يضمنه في صورة السؤال حيث لم يثبت ان المالك نادى عليه بجعل أو أمر من ينادى عليه بذلك أما اذا ثبت ذلك وهرب منه وهو جاء به في الطريق فان كان هربه بتفريط من واحد كائن خلاه بضيعة أولم يحتفظ عليه حق الحفظ ضمنه وان كان بغير تفريط منه كائن خلاه عند الحاكم لم يضمنه هذا كاه حيث هرب منه وهو آت به الى المالك أما لو وجده ثم جاء به الى داره وحبسه عنده لاجل استيفاء الجعل المشروط له فهرب منه في مدة الحبس فانه يضمنه لانه مفريط بحبسه سواء هرب بتفريط منه في حلقه حتى هرب أم لا لما تقرر من أن حبسه نفسه تفريطا وقد أشار الغزي وغيره الى ما ذكرته من التفصيل بقواهم أبق عبد فظفر به من يعرف مالكة فأخذه ليرده فهرب قبل تمكنه من رده ورفع أمره الى الحاكم بلا تقصير لم يضمنه بخلاف من لم يعرف مالكة أولم يرد رده أو قصر فانه يضمنه اه وبه يعلم أن من لم يعرف مالكة يضمنه وان لم يفرط وكذلك من لم يرد رده يضمنه وان لم يفرط لتقصيره فيها وبما تقرر علم خطأ كل من المفتين المذكورين في السؤال لان اطلاق الجواب في محل التفصيل خطأ لكن سبب ذلك أن كثيرين الاثن صاروا يتسورون ذرى منصب الافتاء قبل التأهل له فيضلون ويضلون والله سبحانه وتعالى يهدينا وياهم اسواء السبيل انه حسبنا ونعم الوكيل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا رد الصبي العين المجعول عليها فهل يستحق الجعل (فاجاب) بقوله نعم يستحقه كما اقتضاه اطلاقهم وأفنى به البارزي وقاسه على ما لو قال له خطا هذا الثوب ولك أجرة وله احتمال انه يستحق أجرة المثل كما لو عقد الاجارة مع صبي على عمل وبجواب بان الاجارة بشرط فيها القبول وهو لا يصح من الصبي فكانت فاسدة بخلاف الجمالة فانه لا يشترط فيها الا العمل وهو يصح من الصبي فلم تكن فاسدة واذا لم تفد وجب المسمى (وسئل) بما صورته لو جوع شخص على زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم والثناء للميت عند القبر الشريف فجز عن الزيارة فهل يجوز له أن يجاعل غيره أم لا أجاب أبو قضام نعم يجوز له أن يجاعل غيره أو يستغيب فيها تبرعا قاله امام الحرمين والله سبحانه وتعالى أعلم وعلى هذا فيجب له المسمى والله سبحانه وتعالى أعلم وأجاب الفقيه أحمد بن عبد الله لهلاح فضل الجاعل ليس له ان يجاعل الا أن يكون في الصيغة غموم آتى حصات حجة ونحو ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وكلام الاصحاب في باب الجمالة يدل لصحة فتوى أبي قضام حيث قالوا ان الجعيل المعين كالوكيل المعين لكن بشكل

جعلت ممكنة سواء تسلمها الزوج أولم يتسلمها فاما اذا قالت أسلم نفسي اليك في منزلي أو في موضع كذا دون غيره من المواضع لم يكن هذا تسليما تاما كالبائع اذا قال للمشتري أسلم المبيع اليك على شرط ان لا تنقله من موضعه أو على شرط أن تتركه في موضع كذا لم يكن تسليما للمبيع حتى يجب تسليم الثمن على قواستحباب البدعة بتسليم المبيع اه وقال فيها ولو قال السيد للزوج أذن لك أن تدخل منزلي متى شئت من ليل أو نهار ولكن لا أمكن الجارية من الخروج من دارى فن أحصاينا من قال له النفقة لان للسيد فيها حقا فلا يكاف ازالة يده والزوج قد يمكن منها على الاطلاق ومنهم من قال لا يستحق النفقة لان الزوج يحتشم من دخول داره في كل وقت فلا يكمل التسليم اه ولم يطالع الجلال السيوطي على كلام الجواهر وزعم أن ما ذكره الماوردي فرعه على رأى له مرجوح وهو أن الامة اذا سلمت لزوجها ليل لا نهارا يجب لها القسط من النفقة اه واغا طلت الكلام على هذه المسئلة لما تقدم من افتائى فم ابكلام مختصر فلم

يقنع السائل وأعاد سؤاله عنها (سئل) من قولهم في تكاح السكينة وله أجيالها على الغسل من الخيض والنفاس والجنابة وكذا المسئلة وان لم يدخل وقت الصلاة وعلى إزالة الوسخ وشعر الأبطاق والقافرائي آخر ما يجبرها عليه هل تكون ناشرة متاعها مما أجبرها عليه منها أولا أو يفصل فيها (فاجاب) بأنه متى امتنع مما أجبرها عليه صارت ناشرة فتنقطع نفقتها وكسوتها اذ بعضها يتوقف عليه حل الوطء وبعضها يتوقف عليه كل التمتع فلا يحصل التمتع السام (سئل) هل المعتمد فيما اذا غلب الزوج ولم يعلم اعساره وتقدر تحصيل نفقة زوجته منه جواز فسخ النكاح كما تختاره القاضي الطبري وابن الصباغ وغيرهما وقال الزواي وصاحب العدة ان المصلحة الفتوى به وصرح به صاحب المذهب والسكاني وغيرهما في منع طلع الخبر أم منعه (فاجاب) بان المعتمد منعه كما يحسنه الشيطان وغيرهما ونفس عليه الشافعي كما قاله الررياني في التجربة لعدم تحقق سببه وهو تعديده بجزءه ولان دليل الفسخ لا يشمله وهو خبر المبيح باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب

على فتواه ما قالوه ولو وكاه فيما عكته عادة ولكنه عاجز عنه اسـ لم مرض فان كان التوكيل في حال علمه بسفره أو مرضه جاز له أن يوكل وان طرأ العجز فلا وقضية تعييدهم بذلك في الوكيل أن يجري مثله في الجعل فيقتضي أنه لو وقع عقد الجعالة في حال العمة بالعين مثلا ثم طرأ العجز بمكة مثلا أنه لا يجوز للجعل أن يجاعل فهل هو كذلك حتى لا يصح ما يفعله كثير من الجعنة والحضارة أو تصح جعله الجعل اذا طرأ له العجز سواء كان العجز طارئا أو كان موجودا حال العقد وسواء علم الجاعل بطرق العجز أم لا وهل المعتمد ما أتى به أبو قحاص أو ما أتى به أبو فضل (فاجاب) بقوله هذه المسئلة فيها خلاف بين الاصحاب ولم يره الشيطان قابليا فيها بحثا وبيان ذلك أن الرافعي قال وقد طرأ بالبال هنا أن العامل المعين هل يوكل الغير لينفرد بالرد كما يستعين به وانه اذا كان النداء عاما فوكل رجل غيره ليرده هل يجوز وبشبهه أن يكون الاول كتوكيل الوكيل والثاني كالنوكيل بالاحتطاب اهـ وعبارة الروضة فان قيل هل للعامل المعين أن يوكل بالرد غيره كما يستعين به وهل اذا كان النداء عاما يجوز أن يوكل من سمعه غيره في الرد قلت يشبه أن يكون الاول كتوكيل الوكيل والثاني كالنوكيل بالاحتطاب والاستعانة انتهت فظاهر بحثهما بل صريحه في الاولى انه يتأتى هنا ما قالوه في توكيل الوكيل من اشتراط عذر أو عدم لياقة ولا اشكال في ذلك على هذا البحث خلافا لما أشار اليه السائل نفع الله تعالى به وفي الثانية والصورة أن الموكل سمع النداء قبل توكيله الجواز مطلقا وخزم بما بحثه في صورتين مختصروا الروضة وغيرهم فان قلت يتأتى بحثهما هذا قولهما كالاخصاب لو قال لزيد رده ولك كذا فاعاله أخرى رده بعوض أو مجانا فالشكل لزيد فانه قد يحتاج للمعاونة وغرض الماتزم العمل بأمر وجه أمكن فلا يحمل على قصر العمل على المخاطب ولا شيء للمعاونة الا ان اتزم له زيد أجرة فيستحقها حينئذ قلت فرق واضح بين التوكيل والاعانة فان التوكيل فيه رفع يده واستقلال يد وكيله وليس بدوكيله كبده بخلاف يد فقه غير مكاتبه فاعتفى في الاعانة ما لم يغتفر في التوكيل فلذا جازت الاعانة مطلقا وفصل في التوكيل بين المعين فلا يجوز له توكيل غيره الا بمذر لان الجاعل قد يكون مقصوده مباشرة العامل بنفسه فامتنع توكيله حيث لا عذر ومن ثم لو قال له لتعمل بنفسك لم يجز له التوكيل مطلقا وبين المهتم بجازه التوكيل مطلقا لان الجاعل لم يقصد حين أحد فان قلت يتأتى ما ذكر من التفصيل في التوكيل عند التعيين قول امام الحرمين في النهاية الذي استند اليه أبو قحاص فظاهر قوله لمعين ان رددت عبدي فذلك كذا يقتضي استدعاء العمل من المخاطب نفسه ولا معنى لحال اللفظ على قصر العمل في المخاطب بل يتعين حمله على تحصيل المقصود والسعي فيه بأمر وجه كان حتى لو استعان العامل عن أراد بأجرة يذلها أو أعانه متبرعا فاذا حصل المقصود فلا تنظر الى جهات العمل بناء على مقصود الباب اهـ وجرى عليه الغزالي في بسطه فقال اذا عين مخاطبا وقال ان رددت عبدي الا بق فذلك كذا فليس يتعين عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة اهـ قات لا ينافيه بل هو عينه لان الامام والغزالي انما فرضا ذلك في الاعانة لاني التوكيل كما فهمه السبكي وهو واضح وعبارة الاذري في نوسه عقب كلامهما قال قائل وأحسبه السبكي رحمه الله تعالى وعلى هذا لافرق بين عبده والاجنبي وهو صحيح يشهد له مسألة معاونة الغنيرة وهي منصوبة متفق عليها اهـ وجرى عليه في الخادم فقال وقد يشهد لما قاله الغزالي اتفاق الاصحاب فيما اذا قال ان رددته فذلك كذا فشاوكة غيره في الرد وقد معاونة انه يستحق زيد الجعل لانه اذا جمع أن يقع عمل الاجنبي له من غير اذنه فبأنه أولى فان قلت سلمنا أن كلام الغزالي وامامه في المعاونة لا التوكيل فكلام القاضي حسين وتلميذه أبي سعيد المتولي صريحان في منع التوكيل وعبارة القاضي في تعليقه غير المشهورة ولورده عبده استحق لان يد العبد يده

(سئل) من رجل لا يجد ما ينطق على أهله فقال يفرق بينهما فقبله (٢٧٧) سنة فقال نعم سنة قال الشافعي وبشبهه أن يكون سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأتم اذا فحقت بالحب والعنة فلان تفسخ بعجزه عن النفقة أولى لان الصبر عن التمتع أسهل منه عن النفقة ولا يجوز لها فسخ نكاحها بسبب غيبة زوجها الا ان ثبت اعساره والفرق بين غيبة المال في مسافة القصر وغيبة المال اذا اذ لم يعلم اعساره أنه اذا كان المال غائبا كان العجز من جهة الزوج وان كان الزوج غائبا كان التعذر من جهتهما (سئل) هل المعتمد جواز فسخ النكاح بتعذر النفقة أو الكسوة من جهة الزوج اذا غاب وان كان موسرا كما أتى به ابن الصلاح وتبعه عليه غيره وكما في شرح الروض وغيره (فاجاب) بان المعتمد ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه أنه لا فسخ لها مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعذر استيفاء النفقة والكسوة من ماله (سئل) هل المعتمد جواز الفسخ بتعذر النفقة أو الكسوة اذا غاب وانقطع خبره سواء أعلم موضعه وتعذر وصوله اليه أو لم يعلم موضعه علم بساره أم لا كما خزم به صاحب المنهج وأقره عليه في شرحه وغيره (فاجاب) بان المعتمد عدم جواز الفسخ وان جوز

ولو رد وكيله لا يستحق الاجرة لانه لم يشترط له شيء ولان يد الوكيل غير يده انتهت وعبارة المتولي اذا رده وكيله لم يستحق شيئا قلت غاية ذلك أن هذين الامامين أطلقا منع التوكيل والشيطان وغيرهما اعتمادا التفصيل السابق فيه فتمين حل اطلاق هذين على أحد شقي تفصيل أولئك وبما فرقت به بين التوكيل والاعانة صرح الاذري فقال وقد يفرق بين مسألة المعاونة والتوكيل بأنه تفويض كلي أي ولا كذلك الاستعانة وهذا هو عين ما قدمته من الفرق وبه يعلم أن اطلاق كل من أبي قحاص وأبي فضل ليس بصحيح أما أبو قحاص فانه اعتمد كلام الامام كما صرح به وقد علمت أن كلام الامام انما هو في الاعانة لاني التوكيل والذي في السؤال انما هو من باب التوكيل في معين لان الفرض ان الجاعل قال لا يخرجك عنك على الزيارة والدعاء ففاعل غيره ليرد ويدعو وتختلف هو فهذا توكيل لانفراد الوكيل لاعانة وكلام الامام انما هو في الاعانة لا التوكيل فانضح ان اطلاق أبي قحاص الجواز هنا غير صحيح وان استدلاله بكلام الامام غير صحيح أيضا وأما أبو فضل فانه اعتمد اطلاق القاضي والمتولي امتناع التوكيل في المعين وأخذ بمفهوم ذلك من جوازه حيث لا يتعين وهو اطلاقا وأخذ غير صحيح أيضا لما علمت أن المعتمد حل كلام القاضي والمتولي على غير المعذور فمتنع التوكيل حيثئذ بخلاف المعذرون المعتمد عند الشيطان وغيرهما في عدم التعيين جواز التوكيل مطلقا والعجب كل العجب من هذين الامامين كيف غفلا عن كون هذه المسئلة في كلام الشيطان ومختصر الروضة وغيرهم واعتمد الاول كلام الامام وهو ليس في هذه الصورة والثاني كلام القاضي والمتولي وهو ليس موفيا لتفصيله الذي فصله من الامتناع عند التعيين مطلقا والجواز عند الاجهال وليس كذلك كما تقرر وانضح فالحاصل أن المعتمد عند الشيطان وجهما الله تعالى وغيرهما أن الجاعل متى قال جاعلتك لتدعو مثلا فان عذر جاز له التوكيل بأجرة وغيرها والا فلا وتجوز له الاعانة بمن يشاركه في الاتيان بالعمل الماتزم مطلقا هذا كله ان لم يقل بنفسك والا امتنعت الاستعانة والتوكيل مطلقا كما أشأ اليه الاذري نقلا عن غيره ومتى قال من دعا لميتي بعمل كذا فله كذا جاز التوكيل مطلقا فضلا عن الاستعانة ويستحق الموكل والمستعين المسمى فاحفظ ذلك وافهمه ولا تغتر بما وقع لكل من هذين الامامين لما علمته ثم رأيت القمولى أول كلام المتولي فقال عقبه ولعل مراده اذا لم يستعين به الموكل في رده أي بان قوض اليه الرد من أصله وهو قادر عليه بخلاف ما اذا استعان به بان شاركه فيه فانه يستحق مطلقا وهذا صريح من القمولى أيضا فيما قدمته من الفرق بين الاعانة والتوكيل فان قلت ما الفرق بين ما ههنا من أن قوله لا يخرجك عنك فعلت كذا فذلك كذا لا يتعين عليه فعله بنفسه على ما تقرر بخلاف استأجرتك لتفج أول تدعو أو ترزرو فلانا بعثته فانه يتعين مباشرة بنفسه مطلقا قلت الاجارة ليس فيها شائبة توكيل فوجب العمل بمقتضى قوله لمعين لتفعل كذا من قصره على فعله والجعالة فيها شائبة توكيل كما علم مما مر وصرحوا به فنظر والى أن الفرض تحصيل المقصود لا عين محمله على ما مر فيه من التفصيل فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) من شخص جوع على تحصيل حجة وزيارة بلفظ واحد أو على التعاقب باربعة أسرفيا مثلا فلما ساج ذلك الجاعل عن جوع له شرع في السير الى المدينة ليرزور عنه فلما بلغ الى مقرح توفي فهل يستحق أجرة الزيارة بكاملها أو يستحق القسط منها أولا يستحق شيئا أصلا فان قاتمه يستحق أو لا يستحق مثلا فقول بين الجعالة والاجارة فرق أم لا (فاجاب) بقوله الجعيل لا يستحق شيئا كالاجير الذي ما قبل الميعات بجماع أن كلامهما لم يأت بلفظي هما أمر به فوهما سواء في هذا وانما يتخالفان في أن الجاعل لا يستحق شيئا وان أتى ببعض المأمورية والاجير يستحق وفرقا بينهما بان الاجارة لازمة تحب الاجرة فيها بالعقد شيئا فشيئا والجعالة جائزة لا تثبت فيها شيء الا بفعل ما شرط عليه ولم يوجد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(ثم الجزء الثالث من فتاوى العلامة ابن حجر الفقهية الكبرى ويليها الجزء الرابع أوله كتاب الفرائض)

(فهرسة الجزء الثالث من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب قرعة العين ببيان أن التبرع لا يعلله الدين	٢٢٣	باب الاشربة والمخدرات
٢٦	كتاب الذيل المسمى بكشف الغسبين عن ضل من محاسن قرعة العين	٢٢٣	كتاب تحذير الثقات من أكل الكلفنة والقات
٣٨	باب الحجر	٢٢٤	باب التعازير وضمنان الولاية
٥٥	باب الصلح	٢٣٨	باب الردة
٦٧	باب الحوالة	٢٣٩	باب الصيال
٦٨	باب الضمان	٢٤١	باب الزنا
٨٢	باب الشركة	٢٤٣	باب السرقة
٨٣	باب الوكالة	٢٤٣	باب السر
٩٢	باب الغصب	٢٤٨	باب الهدنة
١٠١	باب العارية	٢٤٩	باب الصيد والذبائح
١٠٥	باب الشفعة	٢٥١	باب الاضحية
١٠٨	باب القراض	٢٥٦	باب العقيقة
١١١	باب الاقرار	٢٥٩	باب الاطعمة
١٣٢	رفع الشبهة والريب من حكم الاقرار بانقضاء الزوجة المعروفة بالنسب	٢٦١	باب المسابقة والمناضلة
١٣٤	باب الاول في الكلام على الحل من غير ٢٦٢ باب الهبة	٢٦٢	باب الامان
١٣٧	باب الثاني في الكلام على حرمة اعاليه من غير ٢٧٤ باب الجمالة	٢٦٧	باب النذر

(تمت)

(فهرسة فتاوى الرملى التي بها مش الجزء الثالث من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

١١	كتاب احياء الموات	١٤٨	كتاب النكاح
١٧	كتاب الوقف	١٨٤	باب ما يحرم من النكاح
١٠١	كتاب الاقطة	١٨٨	باب الخيارات في النكاح والاعطاف ونكاح العبد
١١١	كتاب الجمالة	١٨٩	باب الصداق
١١٣	كتاب الفرائض	١٩٥	باب الوالمة
١١٩	كتاب الوصايا	١٩٧	باب القسم والنشور
١٢١	باب الوديعة	٢٠١	باب الخلع
١٣٥	كتاب قسم التي عوان الغنمة	٢٤١	باب جهة الرجعة
١٣٧	كتاب قسم الصدقات	٢٤٢	باب الايلاء
١٤٢	باب صدقة التطوع	٢٤٤	كتاب الكفارة
١٤٧	باب خصائص النبي صلى الله عليه وسلم	٣٤٤	باب القذف واللعان
		٣٥٥	باب الاستبراء
		٣٥٨	باب النفقات

(تمت)

(فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب الفرائض	٢٢٣	باب الاشربة والمخدرات
٤	باب الوصية	٢٢٣	كتاب تحذير الثقات من أكل الكلفنة والقات
٧١	باب الوديعة	٢٢٤	باب التعازير وضمنان الولاية
٧٣	باب قسم التي عوان الغنمة	٢٣٨	باب الردة
٧٥	باب قسم الصدقات	٢٣٩	باب الصيال
٨١	باب خصائص النبي صلى الله عليه وسلم	٢٤١	باب الزنا
٨٢	كتاب النكاح	٢٤٣	باب السرقة
١٠٩	باب نكاح المشرک	٢٤٣	باب السر
١٠٩	باب خيار النكاح	٢٤٨	باب الهدنة
١١١	باب في الصداق	٢٤٩	باب الصيد والذبائح
١١٤	باب الوالمة	٢٥١	باب الاضحية
١١٩	باب القسم والنشور	٢٥٦	باب العقيقة
١٢٠	باب الخلع	٢٥٩	باب الاطعمة
١٢٢	باب الطلاق	٢٦١	باب المسابقة والمناضلة
١٧١	كتاب الانتباه لتحقيق غوبص مسائل الاكراه	٢٦٢	باب الامان
١٩٧	باب الرجعة	٢٦٧	باب النذر
١٩٨	باب الظهار	٢٨٩	باب القضاء
١٩٨	باب العدد	٢٢٣	باب الحاق القائف
٢٠١	باب القذف والامان	٢٢٣	باب القسم
٢٠٥	باب النفقة	٢٤١	باب الشهادات
٢١٦	باب الحضانة	٢٦٢	باب الدعوى والبيانات
٢١٦	كتاب الجراح	٢٨٦	باب العتق
٢٢١	باب دعوى الدم والقسامة	٢٨٦	باب الكتابة
٢٢٢	باب البغاة	٢٩٠	باب التدبير
		٢٩١	باب امهات الاولاد

(تمت)

(فهرست فتاوى الرملی التي بها من الجزء الرابع من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

صفحة	باب
٥	باب الحضانة
٦	باب نفقة الرقيق
٧	كتاب الجنائيات
١٩	باب دعوى الدم والقصاص
١٩	كتاب البغاة
٢٠	كتاب الردة
٢١	كتاب الزنا
٢٤	كتاب السرقة
٣٧	باب قاطع العاريق
٣٨	باب الشرب والتعزير
٤٠	باب الصيال
٤١	باب اتلاف البهائم
٤٤	كتاب السير
٥٢	باب الامان
٥٥	كتاب الجزية
٦٢	باب الهدنة
٦٢	باب الذكاة
٦٧	باب الاضحية
٧١	كتاب الاطعمة
٧٤	كتاب المسابقة والمناخلة
٧٥	باب الايمان
٩٩	باب النذر
١١٢	كتاب القضاء
١٢٩	باب القضاء على الغائب
١٣٥	باب القسمة
١٣٩	كتاب الشهادات
١٦١	باب الدعوى والبيّنات
١٩٠	كتاب العتق
١٩٧	باب التدبير
١٩٩	باب الكتابة
٢٠٠	باب عتق أم الولد
٢٠٥	مسائل شتى

(ت)

(الجزء الرابع)

من الفتاوى الكبرى للعلامة
والبحر الفهامة ابن حجر المكي
الهيتمي عفا الله عنه
وجعل مقرا الجنة
آمين

وبهامشه باقي فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب
الدين أحمد بن أحمد بن حجة الرملی المولود سلخ جادى الاول
سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جادى الاول
سنة ١٠٠٤ رجه الله تعالى آمين

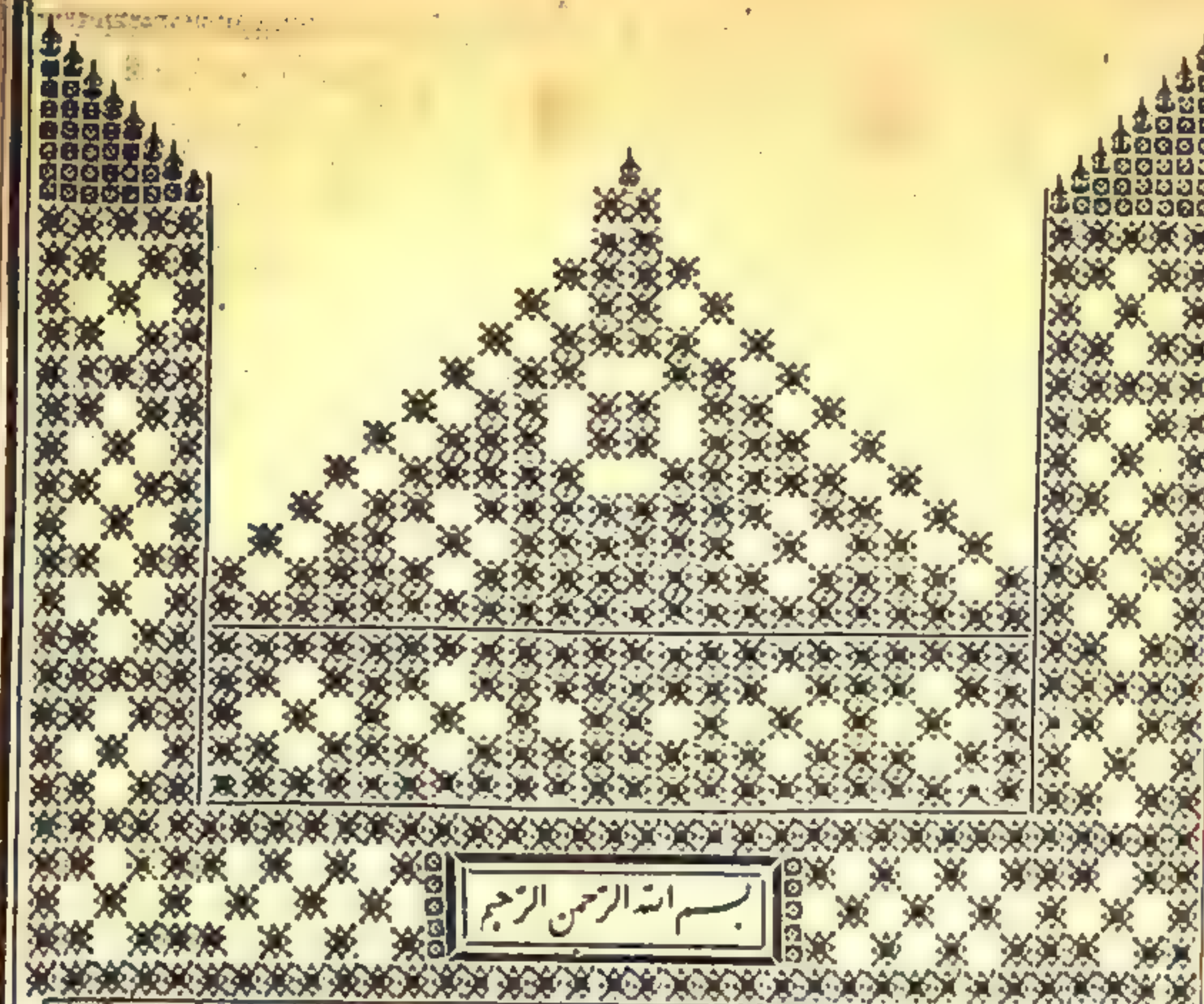
(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر
الدين بن محمد شمس الدين بن علي نور الدين بن حجر الهيتمي
الشافعي المكي المولود بمكة أبي الهيتم في أواخر سنة ٩٠٩
المتوفى بخوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤
ودفن بمكة المشرفة وقبره بالاعلا رجه الله ونفعنا به آمين

(تنبیه)

الهيتمي بالمشاة الفوقية نسبة الى محلة أبي الهيتم قريبة في
اقليم الغربية من أقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته
بالمثناة كما ذكره الفاكهي في ترجمته

(سئل) هل المتمدن جواز الفسخ باعساره قبل الدخول ببعض المهر الحال المقبوض باقيه كما في شرح المنهج والروض أم لا كما أفنى به ابن الصلاح (فأجاب) بأن المتمدن جواز الفسخ به كما قاله الجوزي وختم به البارزي واقتضاه كلام الشيخين وقال الأذري أنه الوجه نقلا ومعنى (سئل) هل يجب للزوجة الشريفة أن يكون لها آلة الطبخ والا كل والشرب من نحاس أولا (فأجاب) بأنه يكفي أن تكون من خشب أو حجر أو خزف نعم إن الطردت عادة أمثاله لا يكونها تحسنا وجبت لها كذلك إذا المقول عليه فيما يجب لها عليه عادة أمثاله (سئل) عما إذا خرجت الزوجة لزيارة أو نحوها بغير إذن زوجها وهو حاضر بالبلد هل تسقط نفقتها وكسوتها بذلك وإذا ادعت



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الفرائض)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رجل هلك وخلف جدتين أحدهما أم أمه والثانية أم أبيه وجدا وامرأة حاملة وعن رجل هلك وخلف جدا وجدة (فأجاب) بقوله المسألة الاولى من أربع وعشرين وتعمل سبع وعشرين للجدتين السدس عائلا يقسم بينهما بالسوية وللزوجة الثمن عائلا ويوقف للعمل ثلثان عائلا لا احتمال كونه اثنتين فأكثر وللمد مابق ثم إن بان الحمل اثنتين فأكثر فظاهر وإن بان أنثى أخذت الجذتان السدس من أربعة وعشرين والزوجة الثمن منها والبنت نصفها والباقي للجد وان بان ذكر أو أكثر أو ذكر وأنثى أخذت الجذتان السدس من أربعة وعشرين والزوجة الثمن منها والباقي للذكر أو الذكور أو والأناث للذكر مثل حظ الأنثيين والمسألة الثانية من ستة للجد السدس وللمد مابق بشرط إرث الجدة مع الجد أن لا تدلى به إلا بحبها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما صورته الجد لله الذي آثار الكون بالعلماء وجعلهم سببا لكشف الغمة والعماء وآثار الحكمة في قلوبهم فاستنارت حتى بلغت عنان السماء تفضلوا يا شيخ الإسلام بكشف هذا الرين الذي عم على قلوب أهل زماننا حتى إن أحدهم يموت ولا يوصى تكون له الضياع فيقسم ما بيده للأولاد ويخرجه عن ملكه في حال حياته ويجعل الذكور والأنثى فيه سواء فإذا مات الشخص المذكور وجاءت الأنثى تطالب حقها قال لها أخوها لا أقسم ما أعطاني أبي وإنما جعل لك ماعى في حياته ناكيا إذا أحببت وامتنعت فهل يا شيخ الإسلام إذا دفع رب المال الأرض إلى أولاده الذكور في حال حياته يجوز هذا مع انحصار العظم فان قلتم نعم فكيف لهذا المعطى إذا دفع لبعض أولاده شقة صامن الأرض المذكورة ومات المدفوع إليه وقد زرع الشقة المذكور زمانا وهو أى المدفوع إليه قد خلف زوجة وبنتا هل به طبعان مافى يده من هذه الأرض المذكورة التي فيها حق الاناث المذكورات أولا فان قلتم لا فكيف الصواب الذي

نركن

نركن اليه (فأجاب) بأنه إذا قسم ما بيده بين أولاده فان كان بطريق أنه ملك كل واحد منهم شيئا على جهة الهبة الشرعية المستوفية لشرائطها من الإيجاب والقبول والاقباض والأذن في القبض وقبض كل من الأولاد الموهوب لهم ذلك وكان ذلك في حال صحة الواهب جاز ذلك وملك كل منهم ما بيده لا يشاركه فيه أحد من أخوته ومن مات منهم أعطى ما كان بيده من أرض ومغل لورثته كالزوجة والبنت المذكورتين في السؤال وإن كان ذلك بطريق أنه قسم بينهم من غير تلك شري فتلك القسمة باطلة فإذا مات كان جميع ما ملكه ارثا لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ومن شك في ذلك أو اعتقد خلافه فقد كفر ومروق من الدين فتضرب عنقه إن لم ينب ويحدد اسلامه وقد عت هذه المصيبة وطعت بين نواحى أهل بحيلة ومن ضاهاهم فيجب اذاعة ذلك فيهم واعلامهم بأن اعتقاد أن الانثى لا ترث كفر يخرج معتقده عن ملة الاسلام والعياذ بالله وأما بطريق أن يقف ما بيده على أولاده في حال صحته وبشرط أن الانثى لاحق لها فيه ما دامت متزوجة وانما لا تستحق شيئا فيه الا اذا احتسجت فهذا وقف صحيح يجب العمل بقضيته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص مات عن زوجة وأخ لاب فقالت الزوجة انها حامل فهل تصدق أم لا فان طابت الزوجة القسمة قبل الوضع فهل تجاب أولا فان أجابها الاخ للقسمة ولم يكن وصيا ولا وكلا من جهة الحياكم فهل تصح القسمة أولا ثم مات الاخ المذكور عن ثلاثة بنين أحدهم غائب ثم رجعت الزوجة المذكورة عن الحمل فهل تصدق أم لا فان صدقت فذلك وإن لم فهل تترتب أم لا فان قلتم تترتب فالى متى ثم بعد ان رجعت طابت القسمة ثانيا فهل تجاب أولا فلو أجابها الحاضرون للقسمة في غيبة أخيهم فهل تصح القسمة أولا فإذا حضر الغائب أو وكيله فهل له ابطال القسمة الاولى أو الثانية دون الاولى (فأجاب) بقوله نعم تصدق في دعوى الحمل إن ظهرت مخايله أو وصفته بعلامة خفية وكذا ان لم تدعه وأمكن اقرب الوطء ولها طلب القسمة لانها تستحق الثمن في هذه الصورة على كل تقدير نعم ليس لها طلب القسمة من الاخ ولا من ورثته لعدم صحتها منهم مادام الحمل موجودا وانما يقسم لها القاضي وإن رجعت اذلا أثر لرجوعها مع رجائه والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) هلك وترك ابن أخ وشقيقته فهل يعصها ويأخذ حصتها وما الفرق بينهما وبين بنت الابن التي يعصها أخوها وترث معه عند استيفاء البنين الثلاثين وولد بنت الابن هل يرث أم أمه وأم أبي أمه وهل يرثه أولا (الجواب) بنت الاخ ليست وارثة في حال من الحالات لانها من ذوات الارحام فلا يتصور ان أحاطا بعصها بخلاف بنت الابن فانها وارثة فعصها أخوها وغيره ولا يرث ولد بنت الابن أم أمه ولا أم أبي أمه وترث منه الاولى دون الثانية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن طائفتين اقتتلتا وقُتِلَ منهن جميع الغالب على الظن موتهن في جلة من قتل فهل يقسم ارثهم وتزوج نسأوهم (فأجبت) لأنحل القسمة ولا التزوج إلا ان ثبت بينة موته أو مضت مدة يعلم انه لا يعيش اليها ولو بغلبة الظن فلا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر منها فإذا مضت المدة المذكورة حكم الحاكم بموته وقسم ماله على من كان وارثا له عند الحكم ثم بعد الحكم بموته تعدد زوجته فإذا انقضت عدتها تزوجت وأما قبل ذلك فلا يحل لها أن تتزوج وإن غاب على ظنها موته لان الأصل بقاء حياته حتى يثبت موته نعم إن أخبرها عدل ولو عبدا أو امرأة بوفاة زوجها أن تزوج سرا لأن ذلك خبر لا شهادة ولا يمكن من ذلك ظاهرا وأما قول بعضهم قد يقال إذا ساع لها اعتمادا وعلمنا ذلك اتجه جواز اعتمادها ظاهرا أيضا وفيه وقفة كما قاله الأذري أى لأن ذلك انما جاز لها سرا للضرورة فلو جوزناه لها ظاهرا الكتاب مطلقين اعضه بحقيقة الشبوت بمجرد ظن لم يعنض بما يقويه من حكم أو تمام نصاب أو نحوهما وبهذا يتضح رد تلك المقالة وإن المعتمد

ان نحوها في غيبته لزيارة أو نحوها وادعى انه لنشورها فن القول قوله (فأجاب) بأنه تسقط نفقتها وكسوتها بنحوها المذكور والقول قولها بيمينها فيما ادعت لان الأصل بقاء وجوبها وعدم النشور (سئل) عن امرأتها عنها زوجها وترك معها أولادا صغارا ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها منفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت الى حاكم شافعي وأنتهت له ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها على زوجها ولأولادها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقدا معينا في كل يوم وأذن لها في انفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستئذنة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبالت منه ذلك فهل هذا التقدير والغرض صحيح أولا وإذا قرر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطالبت بما قدره لها عن تلك المدة وادعت به عليه عند حاكم شافعي واعترف به والزمه به فهل الزامه صحيح أولا وهل

خلافها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
(باب الوصية)

(وسئل) عن قال في مرض موته عبيد حر بعد موتى أو عتيق كذلك بثلاثة أيام وغر أرضي
الفلاحي أو استغلال أرضي الفلاحي وصية له وإن سرق أو سافر من بلادنا أو نكر أهله ما عي له
ما حكمه (فأجاب) بأن قوله لقنه ما ذكر في السؤال في حكم الوصية له فيعتق بعد الموت بثلاثة
أيام ويستحق الفهر أو الغلة ويكون كل من عتقه وما وصى له به من الثلث فإن وفيهما ذاك
أو بأحدهما فقط قدم عتقه وبطلت وصيته وإن لم يبق الثلث بكل عتق منه قدر الثلث وصارت
الوصية لمن بعده حر وبطلت للوارث وأما اشتراطه عليه أنه متى سرق أو سافر أو نكر أهله لاحق
له في الوصية فهو صحيح نظير ما قالوه فيما لو قال أوصيت فلان بكذا إن أعطى ولدي كذا فإن وجد الشرط
استحق الوصية والا فلا ثم رأيت جمعا من المتقدمين والمتأخرين صرحوا بصحة تعليق الوصية بالشرط
منهم الصوري في شرح الكفاية وصاحب التنبيه والماوردي وابن الرفعة في المطالب وتبعهم العمولي
فقال تعليقها بالشرط كالوصية له بكذا إن تزوج بنتي أو إن رجع من سفره وتعلقها بغيره كان
متم في مرضي هذا فاعطوا فلانا كذا أو فسلم حرفان برئ ومات بغيره بطلت وعبرة الماوردي لو
أوصى بعتقه على أن لا تزوج عتقه على الشرط فإن تزوجت لم يبطل العتق والنكاح لأن عدم
الشرط يمنع من إضاء الوصية ونفوذ العتق يمنع من الرجوع فيه لكن يرجع عليها بغيره ويكون
ميراثا ولو طلقها الزوج لم تستحق استرجاع القيمة ولو أوصى لام ولده بالف على أن لا تزوج
أعطيت الالف فإن تزوجت استرجع منها بخلاف العتق انتهت وفيها التصريح بأن الوصية تقبل
التعليق والشرط وبه يرد قول التدریب أنها تقبل التعليق دون الشرط اللهم إلا أن يحمل على شرط
ينافي مقتضاها وبه يرد أيضا ما في الرافعي في الوقف عن القفال مما يقتضي أنها لا تقبل التعليق أيضا
والفرق بينهما أن التعليق ما دخل على أصل الفعل بإدائه كان وإذا والشرط ما جزم فيه بالأصل
وشرط فيه أمرا آخر إذا تقرر ذلك انضغ ما ذكرته في الجواب عن صورة السؤال وعلم أنه المنقول
المعتمد ووقع لبعضهم افتاء مستند إلى كلام الروضة في الهبة يخالف ظاهره ما تقرر وسيعلم رده مما
سأذكره وعند وجود السرقه أو نحوها مما شرط عدمه يسترجع الموصي به له منه إن بقي بيده أو
بيد من باعه مثلا فإن تلف رجع الورثة عليه بمثل في المثلي وقيمته في المنقوم ولو أوصى لآخرين
وقال إن مات قبل البلوغ عادت لوارثي فقد ذكر في باب الهبة ما يؤخذ منه حكم ذلك وهو أنه يصح
عقد العمري لشرطها في أمركك هذا أو وحبته لك أو جعلته لك عمرك فاذا مت عادت إلى أو إلى
وارثي صح العقد لا الشرط فاذا قبل المعمر وقبض ملكه فيتصرف فيه كيف شاء فاذا مات فهو لورثته
ثم لبيت المال ولا يجوز تعليق العمري إلا بموت المعمر كذا مات فهو لك عمرك فيكون وصية فإن
زاد وإن مت عادت إلى أو إلى ورثتي أو إلى فلان فهو وصية بالعمري على صورة الحاكم السابقة اه
فأفهم قولهم فيكون وصية وقولهم فهي وصية الخ صحة الوصية في الصورة الأولى وموته بعد موت
الموصي قبل البلوغ لا يوجب عودها لورثة الموصي كما تقرر في العمري من فساد الشرط فيها مع
صحة العقد ولو قال أوصيت له بهذه إن بلغ وبغيتها قبل البلوغ فإن مات قبله فهي لوارثي فيؤخذ
بما مر في قيد الوصية بالعين بما بعد البلوغ فاذا بلغ ملكها وقبل البلوغ انما ملكك منعها فقط وقوله
فإن مات قبله فهي لوارثي باطل لما مر نعم بشرط بلوغه قبل موت الموصي أخذنا من قولهم متى دخلت
الدار فأنت مدبر اشتراط حصول النحول في حياة السيد كسائر الصفات المعلق عليها فإن مات السيد
قبل البلوغ فلا تدبر إذا علمت ذلك فلا ينافي هذا ما مر من صحة تعليق الوصية بالشرط ولزومه لأن

إذا مات الزوج وترك زوجته
ولم يقر لها كسوة وأثبتت
وسألت الحاكم الثاني
أن يقرر لها من كسوتها
الخاصة التي حلفت على
استحقاقها فقيدا وأجابها
لذلك وقرر لها كالتفصيل
القضاة لا تن قول له ذلك
أولا وهل ما تفعله القضاة
من القرض للزوجة والأولاد
عن النفقة أو الكسوة عند
الغيبه أو الحضور نقد الصبح
أولا (فأجاب) بأن تقرير
الحاكم في المسائل الثلاث
صحيح إذا الحاجة داعية إليه
والمصلحة تقتضي فعله
ويشأن عليه بل قد يجب
عليه (سئل) هل يجوز
للشخص وطء زوجته وهي
محرمه بالملاة سواء كانت
الصلاة فرضا أو نفلا
ضيق الوقت أم اتسع
وسواء أعلم أم لم يتجدد
ما تغسل به في أول الوقت
أم لا وسواء علم أن الوقت
يخبرج أم لا وإذا قلتم
بالتحريم فهل يفصل بين
العالم والجاهل (فأجاب)
بأنه متى جازله منعها من
اتمام تلك الصلاة كالفداء
الموسع والثالثة المطلقة جاز
له وطؤها مطلقا وإن لم يجز
له ذلك كالكتابة المؤداة
والفضاء المضيق حرم عليه
وطؤها وظاهر أن الأم

الشروط ثم لا ينافي موضوع الوصية وهذا يتفقها إذ موضوعها ملك العين والتصرف وانما لا تعود
لورثة الموصي بشرطه عودها لهم لا يوجب من الموصي له فكان الشرط باطلا مع القول بصحتها نظير
ما مر في العمري والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو قال أوصيت بكذا وكذا واجب كفارة
ولم يعين في وصيته أنه كفارة عين ولا غيرها وذلك القدر لا يبلغ كفارة عين أو يزيد عليها ولا يبلغ
تمام نافلة كيف صرفها والحال أن في عرف الموصي أن ذلك بصرف على غير القانون الشرعي
يدينوا ذلك فقد صرح بعضهم بأنه يعمل على الواجب وبعضهم بأنه يحسب من رأس المال إن لم يقل
على سبيل الاحتياط والافق الثالث فلو عرف بالقرآن من الموصي إرادة الاحتياط ما حكمه (فأجاب)
بأن الذي ينبغي في ذلك أنه يجب إخراج تلك الكفارة التي أوصى بها من رأس المال ما لم يصرح بأنها
للاحتياط ولا أثر للقرآن ولا للعرف في ذلك ولا يكون الكفارة الموصى بها تبلغ كفارة عين أو تزيد
عليها أو تنقص عنها الاحتمال أنه كان عليه كفارات وأخرج بعضها وبقي بعضها ويلزمه صرفها على
الفقراء والمساكين لكل مسكين مدان هذا هو الاغاب في الكفارات فيحمل لفظه عليه أما إذا
صرح بأن أمره بإخراج تلك الكفارات انما هو على سبيل الاحتياط فإن كان الاحتياط واجبا كانت
من رأس المال أيضا وإن كان احتياطا مندوبا كانت من الثلث وإن شك فالذي يظهر انصرافه
إلى المندوب لأنه المبادر من لفظ الاحتياط ويحتمل انصرافه للواجب احتياطا لبراءة الذمة (وسئل)
عن رجل أوصى وصية وضمن مكتوب الوصية بأشهاد شرعي أنه في عام كذا أوقف جميع ما بيده اذ ذلك
من المقار بمكة واحدة على أولاده أصليه الثلاثة وهم فلان وفلان وفلان بالسوية عليهم ثم من بعدهم
على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعول على مكتوب وقف سابق مؤرخ في العام
المذكور أعلاه ثم إن الرجل الموصي انتقل بالوفاة إلى درجة الله سبحانه وتعالى ولم يوجد مكتوب الوقف
المعول عليه في تركته وحصل نزاع بين الورثة في الوقف المتضمن بكتاب الوصية فهل هذا الاشهاد الصادر
منه في حال مرضه الذي توفي فيه صحيح أم لا وهل يخرج الوقف من الثلث أم لا وهل إذا عول على
مكتوب الوقف كما ذكر أعلاه وفقد عمل بأشهاده الثاني بالوقفية كما ذكر بكتاب وصيته أم لا (فأجاب)
بأنه إذا أقر في حال مرضه بوقف سابق على المرض صح إقراره لأن الإقرار ليس تبرعا حتى يعتبر من
ثلث وانما هو إخبار عن حق سابق فوجب العمل به سواء أكان لوارث أم أجنبي فلا تدخل
الاعيان التي أقر بوقفيتها في التركة بل تكون مستحقة للموقوف عليهم والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عما لو أوصى بخلة على مسجد وأخرى على مكان آخر بمسجد آخر سابقة بملاكة على
القول بصحته ثم نسي الشهود أو بعضهم دون النصاب معين كل فهل يأتي هنا ما ذكره كروه فيما لو
اندرس شرط الواقف ومالو أشكل التقسيط على النشوي لجهل مقدار السقي ولو كانت الوصية لغير
جهة كمعين الوقف على إصلاحها والحال ما ذكر أو ما الحكم (فأجاب) بأن ذلك يحتاج إلى ذكر ما قالوه
في الوقف ليتعرف هل يصح تخريج هذه عليه أولا والذي في الروضة وغيرها في ذلك أنه لو اندرس
شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف أو المقتدري بأن لم يعلم هل سوى الواقف بينهم أو فاضل
قسمت القلة بينهم بالسوية إذ لا مرجح فإن تنازعوا في شرطه ولا بينة صدق ذو اليد بعينه لاعتضاد
دعواه بالبدل فإن لم يكن لواحد منهم على الموقوف يد أو كان في أيديهم سوى بينهم فإن جهل مستحق
الوقف صرف لأقرباء الواقف ثم للمصالح هذا كله حيث لم يكن الواقف أو من يقوم مقامه حيا كما بينه
الماوردي والرويان بما حاصله أن الواقف إن كان حيا عمل بقوله بلا عين فإن مات رجع لوارثه
فإن لم يكن له وارث وله ناطر من جهة الواقف رجع إليه لا إلى المنصوب من جهة الحاكم فإن وجدا
واختلافا فهو لرجوع إلى الوارث أو إلى الناطر وجهان وجع الاذرى منهما الثاني وفي فتاوى

سفيه منوط بالعالم بقدره
(سئل) عن لم يكتب
وترك عليه القاهر من هل
يكبره عليه الحاكم أم لا
(فأجاب) بأنه يجوز الحاكم
القادر على الكسب
عليه لكفايته أبعاضه
الذين كفايتهم لازمة له
(باب الحضانة)
(سئل) عن قدرته القبا
التي يجب على الأم فيها
الأرضاع (فأجاب) بأنه
قد قال الشيخان إن مدته
بسيرة اه وقال بعضهم
أنها ثلاثة أيام وبعضهم
أنها سبعة وقال الأذري
يشبه أن يرجع في مدته
إلى أهل الخبرة (سئل)
هل تثبت الحضانة بالإدعى
أم لا (فأجاب) بأنه تثبت
له على المعتمد (سئل) هل
الفاقد إذا تاب يستحق
الحضانة بمجرد التوبة أم
لا بد من مضي مدة الاستبراء
(فأجاب) بأنه يستحقها
بمجرد التوبة (سئل) عن
المميز إذا كان كل من الأبوين
متزوجا هل يجز بينهما أو
يأخذ الأب من غير تخيير
(فأجاب) بأن حضانة الولد
لأبيه (سئل) عن الزوجة
إذا نشزت هل تستحق
حضانة ولدها من الزوج
أم لا (فأجاب) بأنها تستحق
حضانة ولدها من زوجها

ولا يمنع منها شورها

(باب نفقة الرقيق)

(سئل) عا الواعظ أهل باد
سرعورات أرقاقهم بالطين
هل يكاف السيد بغيره أم لا
(فأجاب) بأنه لا يكاف بغير
التطين لقول الشافعي
وكسوته بالمعروف قال
والمعروف عندنا المعروف
لثله ببلده (سئل) هل
المعتمد أنه يلزمه الماء
لأهارة رقيقه مطلقا
(فأجاب) بأن المعتمد أنه
يلزمه الماء لأهارة رقيقه
ولو في السفر كما فعله
كلام الروضة وجرى عليه
جاءة من المتأخرين وما نقله
في المجموع عن البغوي
من أنه لا يجب عليه في
السفر ضعيف (سئل)
هل نفقة الرقيق تثبت
بفرض القاضي كذا كره
في شرح الروض أم لا
(فأجاب) بأنها تثبت
في ذمة السيد بفرض
القاضي فقد قال الرويان
لوقال الحاكم لعبد رجل
غائب استدان وأنفق على
نفسه لجاز وكان ديناً على
السيد اه وما عزي في
السؤال لشرح الروض
ليس فيه ولكنه مقتضى
كلامه وعبارته وتسقط عنه
بعض الزمان فلا نصير ديناً
عليه كنفقة القريب بجماع

النوى وإذا قلنا بالاصح ان الوقف ثبت بالاستفاضة لا يثبت بها شروطه وتفاصيله بل ان كان وقفاً
على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدونة مثلاً أو عذرت معرفة
الشروط صرف الناظر الغلة فيما يراه من مصالحها اه وسبقه الى ذلك ابن سراق وغيره لكن قال
الاسنوي هذا الاطلاق ليس بجيد بل الأرجح فيه ما أفتى به ابن الصلاح فانه قال ثبت بالاستفاضة
ان هذا وقف لأن فلانا وقفه قال وأما الشروط فان شهد بها منفردة لم يثبت وان ذكرها في
شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف اه قال الاسنوي ولا
شك أن النوى لم يطاع عليه اه وتبع الاسنوي على ذلك شيخنا شيخ الاسلام زكريا فقال
الوجه حل ما أفتى به النوى على ما قاله ابن الصلاح اه وأنت خير بان الفقهاء سواي بين بابي
الوقف والوصية في مسائل كثيرة فلا يبعد أن تقاس مسألة الوصية المذكورة على ما قلناه في مسألة الوقف
فيقال ان كان للموصي وارث رجع اليه فان لم يكن له وارث رجع الى وصيه ان كان له وصي فان
وجدنا واختلافهم يرجع الى الوارث أو الى الوصي احتمالان أرجحهما الثاني على قياس الوجهين
السابقين في مسألة الوقف والراجح منهما فان لم يكن وارث ولا وصي قسمت غلة التخلتين بين
المسجدين أو المسجد ٧ والضمير المذكور وهو حجر في وسط النهر يجعل لصدقه حتى يسقي ما عليه من
الأراضي ويدل لذلك قول النوى في فتاويه السابق أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية
بل مسئلتنا أولى بذلك من مسألة النوى لان بعض الجهات يحتمل أن يكون استحقاقه متأخراً عن
بعض ومع ذلك لم ينفروا اليه بل سوا بينهما حذر من الترجيح بلا مرجح ومسئلتنا تحقق أن واحدة
من التخلتين مستحق لهذه واحدة مستحقة لهذا فاستحقاقها متيقن وانما شككنا في المعين فكان
جاءها على التساوي الذي ليس فيه إلا فوز أحدهما بزيادة على حصتها من حصة الأخرى أولى من
مسألة الوقف التي فيها احتمال ذلك واحتمال ان إحدى الجهات فاز بما لا يستحق فيه شيئاً بالكلية
فان قلت يمكن الفرق بأن مسألة الوقف تحقق فيها ان لكل واحد من المعينين أو الجهات حقا في
هذا الوقف المشكوك في شروطه وانما الشك في تحمل استحقاقه وتأخره بخلاف مسألة الوصية
فانما تحقق انه ليس لكل من الجهتين حق في كل من التخلتين المشكوك فيهما فيلزم على التساوي
هنا اعطاء واحدة من الجهتين شيئاً لا استحقاق لها فيه بوجه لا متقدماً ولا متأخراً بخلافه في مسألة
الوقف فان غاية ما يلزم عليه تجهيل حق المتأخر وهذا الحق كما لا يخفى قلت بجعل لكن يمكن ان
يجاب بأن بعض الجهات في مسألة الوقف قد يتصور انه لا يستحق شيئاً في هذا الوقف بان يكون
استحقاقه مشروطاً بانقراض غيره الى ذهاب عين الوقف والقسمة بينهما على السواء فاستوت
المسئلتان ويكتفي في الجامع بينهما ان كلا يحتمل فيه اعطاء من لا يستحق وتنقص حق من
يستحق وهذا جامع صحيح يكتفي مثله في جهة القياس وأما تخريج هذه المسئلة المشار اليه في السؤال
على ما قالوه في الزكاة من ان ما يسقى بنحو المطر والدولاب سواء واجبه ثلاثة أرباع العشر فان
غاب أحدهما قداماً باعتبار عيش الزرع أو الثمر ونحوه لا يبعد السقيات فلو كانت مدته ثمانية أشهر
وسقى في ستة أشهر من الشتاء والربيع مرتين بالمطروفي شهرين من الصيف ثلاثة بالنضح وجب
ثلاثة أرباع العشر وربع نصفه فان جهل المقدار أو الغالب فثلاثة أرباعه فقير صحيح لان وجوب
ثلاثة أرباعه عند الجهل انما هو لاجل تقدير التساوي لان الأصل عدم زيادة أحدهما على الآخر
ولاحد للنقص عن التساوي يرجع اليه فقد رونا التساوي احتياطاً وقبل الواجب نصف العشر لان
الأصل براءة الذمة من الزائد ويرد بما ذكرته وبه ينضج ما تقر من ان مسئلتنا لا يصح تخريجها على
هذه لان الذي في هذه تعاقب به حق المستحقين لكن شككنا في قدر حقهم فقدرنا التساوي احتياطاً

وجوبها بالكفاية

(كتاب الجنائيات)

(سئل) عا لو أنتم شه أفني

أوحب مع سبع في مضيق

فقتله هل يتعين في القصاص

السيف اذ المماثلة هنا غير

مضبوطة أو يفعل به مثل

فعله لانه الأصل (فأجاب)

بأنه يتعين في القصاص

السيف لما ذكر (سئل)

عمالو قطع أصابعاً زائدة

من رقيق وبرئ ولم تنقص

قيمه بذلك فهل يقوم قبل

البراء والدم سائل ويلزمه

مانقص أو لا يلزمه شيء

(فأجاب) بأنه يعتبر أقرب

نقص الى الاندمال وهكذا

الى حال سيلان الدم (سئل)

عن قطعت أذنه ثم غلما

واصعها بالدم فعدت كما

كانت فاعلى قاطعها وهل

هي مستحقة الأزالة أم لا

(فأجاب) بأنه يجب على

قاطع الأذن ديتها وليست

مستحقة الأزالة (سئل)

هل تغسل الحكومات

والغرة في الجنين بأحد

الاسباب المذكورة في

كلامهم (فأجاب) بأنها

تعلى بماء كرم (سئل)

عن ادعى هذا كم على

شخص ديناً وحجسه

الحاكم بسببه فمات في

الحبس من غير ضرب ولا

تألم هل يضمن المدعى أو يأنم

لهم لان الغارم مقدر والمغرم عنده كذلك بخلاف مسئلتنا فان المستحق فيها جهتان متمايزتان
والمستحق صيانت كذلك فلا يلزم من الحل على التساوي في مسألة الزكاة للاحتياط الحل عليه في
مسألة الوصية على أنه لو سلم الحل عليه في مسألة الوصية كان موافقاً لما قررته في قياسها على
مسألة الوقف وعلى مسألة الزكاة فكل منهما يقتضي ما يقتضيه الآخر لأنه يقتضي خلافه وعلم مما
قدمته أنه لا فرق في مسألة الوصية بين أن تكون للجهتين أو للمعينين أو للجهات أو للمعينين والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن الوصي بفرقة الكفاية هل له أن يأخذ لنفسه من ذلك ويتولى
الطرفين (فأجاب) بأنه لا يجوز له أن يأخذ لنفسه شيئاً مما أوصى له بفرقة سواء الكفاية وغيرها
فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام اذا قال الرجل ثالث مالي لفلان بضعه حيث يراه
الله سبحانه وتعالى فليس له أن يأخذ لنفسه شيئاً كما لا يكون له لو أمره أن يبيع شيئاً أن يبيعه
من نفسه لان معنى يبيعه يكون مبيعاً وهو لا يكون مبيعاً الا لغيره وكذا معنى يضعه يعطيه لغيره
وكذلك ليس له أن يعطيه وارثاً للميت لانه انما يجوز له ما كان يجوز للميت فلما لم يكن للميت
أن يعطيه لم يجوز لمن صيره اليه أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه قال رضي الله تعالى عنه
وليس له أن يضعه فيما ليس فيه للميت نظر ولا يكون له أن يحبس عند نفسه ولا يودعه غيره لانه
لا أجر للميت في هذا وانما الاجر للميت أن يسلك في سبيل الخير التي يرجى أن تقربه الى الله
عز وجل قال رضي الله تعالى عنه فاذا توارى للموصي اليه ان يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى
يعطى كل رجل منهم دون غيره فان اعطاهم أفضل من اعطاه غيرهم لما ينفردون به من صلة
الميت قرابتهم وبشر كون به أهل الحاجات في حاجاتهم وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الاب
والام معا وليس الرضاع قرابة وأحب له ان كان له رضاء أن يعطيه دون غيره لانه لان حرمه
الرضاع تقابل حرمه النسب ثم أحب أن يعطى قرابته الأقرب منهم فلا أقرب وأقصى الجوار فيها
أو يكون داراً من كل ناحية ثم أحب له أن يعطيه لغيره ممن يجد وأشد تعلقاً وانكساراً ولا يبق
في يده منه شيئاً يمكنه أن يخرج ساعة من نهار اه كلام الام وهو مشتمل على فوائد نفيسة فلذا
أحببت ذكره بمرته ليستفاد ما مشتمل عليه ويوافقه قول الروضة لو قال ضع ثلث مالي حيث
رأيت أو فيما أراكم الله لم يكن له وضعه في نفسه اه وبكلام الام والروضة يعلم انه لو قال فرق
هذه الدراهم للفقراء وهو فقير أو للمساكين وهو مسكين لم يكن له الاخذ منها وهو أحد وجهين
ذكرهما الشيخ أبو حامد وغيره بلا ترجيح فان قلت فهل للموصي طريق في الاخذ قلت نعم بان
يعزل نفسه فيأخذ الناظر العام وهو القاضي أو نائبه فيجوز له حيث يشاء أن يعطى من كان وصياً فان
قلت لا يحتاج لعزله نفسه بل حيث فرق القاضي أو نائبه جاز له اعطاؤه قلت ممنوع لانه لا ولاية
للقاضي مع وجود الوصي فعلم أن بقاءه على وصيته من غير قاذح فيه مانع للقاضي من التصرف
وله من الاخذ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عا اذا قوطاً شخص وآخر على أن يوصي للآخر
بشيء ويرده على أحد ورثته ثم أوصى فمات ثم مات الموصى له قبل الرد فهل الموصي به لورثة
الموصي له أو لورثة الموصي ولو أراد الموصي له أن يرد لكن قد مات المتواطى على الرد عليه
وخلف ورثته وقلنا ان للموصي له الرد على المورث لا الوارث ما حكمه (فأجاب) بأنه حيث تمت
الوصية للموصي له بان وجدت فيها شروطها المعروفة ومنها ان يقبلها الموصي له بعد موت الموصي
فاذا قبلها جبت ماله كما لا يمكنه ولا عبرة بموالاته مع الموصي على أنه يرد على أحد ورثته فاذا
مات الموصي له كان الموصي به لورثته لا لورثة الموصي ولو أراد الموصي له ان يفي بما واطأ عليه
الموصي جاز له الرد الى أحد ورثة الموصي والى وارث ذلك الاحد لكن لا يكفي قوله رددت ذلك

عليك بل لا بد من إيجاب وقبول لانه فليكن جديدا لما قلناه من ان الوصي له ملك الوصي به ملكا
 تاما فلا يخرج عن ملكه الا بصيغة تفيد التملك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى
 عنه عن وصي شاهد على طفل بوصي به لا تحرفي تخاف الى هذا الطفل لاشاهد به غيره هل له
 تنفيذ هذه الوصية أم لا (فاجاب) بان الوصي حيث علم أن الميت أوصى بشئ لانسان وصية صحيحة
 وكان يخرج من الثلث جازله بل وجب عليه دفعه له لكن لا يجوز له ذلك ظاهرا لانه لا يقبل قوله
 في ذلك وانما يلزمه ذلك باطنا حيث لم يخش من ضرر يلحقه بسبب ذلك واذا لم يلزمه دفعها الى
 الوصي له لزمه امساكها وعدم التصرف فيها حتى يكمل المحجور عليه ثم يعلم بالحال ليبرأ من عهدتها
 هذا ما يظهر من كلامهم - وذلك لانهم جعلوا الوصي في مال الوصي عليه متصرفا له بالمصلحة وهذا
 من المصلحة كما أنه لو خاف على المال من احتياله ظالم جازله تخليه بشئ منه قال الاذرى ومن هذا
 ما لو علم أنه لو لم يبدل شيئا لقاضى سوء لا تترع منه المال وسلمه لبعض خوته وأدى ذلك الى
 استئصاله ويجب أن يتحرى في أقل ما يمكن أن يرضى به الظالم والظاهر تصديقه اذا فازه المحجور
 عليه بعد رده في بذل ذلك وان لم تدل عليه القرائن قال ويقرب من هذا قول ابن عبد السلام
 يجوز تعيب مال اليتيم والسفيه والمجنون لحفظه اذا خيف عليه الغصب كفى قصة الخضر عليه الصلاة
 والسلام ويبحث الاذرى هنا أنه لا يصدق في فعله ذلك لهذا الغرض الا ان ذلك الحال على صدقه والفرق
 بين هذا وتصديقه فيما مر ذكره في شرح الارشاد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن أوصى
 بقراءة ختمة أو أكثر هل يجوز أن يكون القارئ في الختمات واحدا أولا بد من جماعة وهل يجوز
 الاقتصار على ختمة واحدة أولا وهل يكون القارئ الوصي به أم لا (فاجاب) بان الذي يتجه أخذا
 من كلامهم سيما كلام ابن الصلاح في فتاويه الذي ذكرته في أوائل المسائل السابقة أنه ان كان
 في زمن الوصي عادة معارفة في قراءة تلك الختمة أو الختمات وجب على الوصي أن يعمل بما طردت به
 العادة وان لم يكن ثم عادة كذلك جاز أن يكون القارئ واحدا سواء أكان الوصي به ختمة أم أكثر ثم
 ان كان لفظ الوصي أوصيت بقراءة ختمة كان الواجب قراءة ختمة واحدة أو أوصيت بقراءة ختمات
 كان الواجب ثلاث ختمات واذا عين الوصي واحدا أو أكثر لا قراءة فقبل وقرأ ملك الوصي به
 (وسئل) عما اذا أوصى لمن بات يقرأ على قبره هل له النوم اذا غلبه فان قلتم نعم فهل يقضى
 ما فاتته واذا ترك ليلة بات الوصي في القبر سهوا أو عدا هل يقضى أم لا (فاجاب) بان الذي يتجه كما
 شهد له قياس نقائره ان من أوصى لمن بات يقرأ على قبره لا يجب على الوصي له استيعاب
 الليل بالقراءة وانما الذي يلزمه احياه أكثره بالقراءة وحديثه فان احبب الاكثر جازله نوم الباقي
 سواء أغلبه النوم قبل أن يحبب الاكثر أم لا فانه يجوز له النوم امكن يلزمه قضاء مثل ذلك الزمن
 الذي قوته وكذلك يلزمه القضاء لو ترك الميت ليلة كاملة سواء أكان عامدا أم ساهيا فان لم يتصور
 القضاء بان استغرقت الوصية جميع الليالي حسب عليه ما قوته من جاهليته ويدل لذلك ما أفهمه كلام
 النووي في فتاويه به صرح ابن الصلاح من أن المدرس أو نحو له عمل التدريس أياما في الشهر
 حسب عليه من جاهليته وما نقل عن ابن عبد السلام مما يخالف ذلك ضعيف فان قلت أفتى البرهان
 المراعي بان من حبس ظاهرا من مباشرة وظان نفسه اسحق جاهلية مدة حبسه قلت ما أفتى به ضعيف
 والقياس بخلافه ومن ثم عرض ما أفتى به على التاج الفزاري فامتنع من موافقته كاذر جامع
 فتاوى التاج المذكور وغيره ثم رأيت الزركشي نقل عن التاج انه أفتى بان من تولى وظيفة وأكراه
 على عدم مباشرتها اسحق الله - يوم ثم قل الزركشي وانما ظاهر خلافه لانهم جملة وهو لم يباشر
 اه ويجمع بينه وبين ما قبله بان يكون التاج ممن لم يوافق البرهان أولا ثم وافقه ومع ذلك فما

أولا (فاجاب) بان من حبسه
 ولى الامر بسبب دين عليه
 لخصومات في الحبس
 فهو غير مضمون على
 صاحب الدين بقصاص ولا
 دية ولا كفارة عليه ولا
 يأثم ان كان محققا في ذلك
 الدين ولم يعلم ولم يظن اعسار
 المحبوس بالدين وان كان
 مبطالا في ذلك أو محصا وعلم
 أو ظن اعساره به أثم
 (سئل) عن شخص نصفه
 حرة ونصفه رقيق جنى على يد
 نفسه فقامها عدا عدوانا
 فماذا يجب عليه مال ذلك نصفه
 (فاجاب) بان جنابة من
 نصفه حرة على مثله تقتضى
 تعاقب ربع دية الغائبين
 وربع قيمته بركة الجاني
 وربع دية وربع قيمته
 بمال الجاني فعلى هذا يجب
 في مستثلنا مال ذلك نصف
 القاطع عليه ثمن قيمته لان
 الواجب له من بدل اليد
 المقعوضة ربع قيمته
 يستعاض منه نصفه وهو ثمن
 قيمته بنسبة ملكه من
 القاطع لان الجنابة نصفها
 يجوز الخيرية وانما فيها الجزء
 الرقية على سبيل الشروع
 يوم يوم أن اليد لا تثبت له
 على رقيقه غير المكاتب
 مال فلم يجب له على
 القاطع بسبب قنانه المذكور
 الا أن قيمته (سئل) عن

قلاه ضعيف والمعتمد خلافه كما تقرروا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه ما حكمكم
 الفرار والمجيء من مكان الطاعون والبسه وهل حكم مكانه في بيوت الجيران كحكم مكانه في قرية
 أخرى وهل مع انه وخزمن الجن واذا خص في قرية في الصغار ونادرا في الكبار هل يكون
 التبرع في حق من لم يصبه من الثلث اذا مات وقت الطاعون به أو بغيره (فاجاب) بقوله الاصل
 في امتناع الفرار من الطاعون قوله سبحانه وتعالى ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف
 حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ان الله لذو فضل على الناس الآية وقد اختلف
 المفسرون في سبب فرارهم وأحسن الطرق وأقواها أن فرارهم كان بسبب الطاعون وفي مدينة
 موتهم فقبل سبعة أيام وقيل ثمانية وقيل شهر وقيل أكثر منه بحيث يلبث أجسادهم ويؤيده
 رواية الطبراني انهم رجعوا وقد تولدت ذريتهم وفي عددهم ومعظم الروايات انهم كانوا أربعة
 آلاف وصوب الطبري انهم كانوا أزيد من عشرة آلاف لان الألوف جمع كثة وتبعه جمع وأكثر
 ما قبل انهم كانوا ستمائة ألف ومن غرائب التفسير أن ألوف جمع ألف كملوس جمع جالس فليس
 فيه نص على العذر بل على تألف قلوبهم وفي الآية دليل كما قاله الرازي على أن الله سبحانه وتعالى
 كره فرارهم من الطاعون وهو نظير قوله سبحانه وتعالى قل ان ينفعكم الفرار ان فررتم من
 الموت أو القتل وقوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وقوله تعالى قل
 ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم وفي امتناع الدخول الى مكانه حديث الصحيحين أنه صلى
 الله عليه وسلم قال ان الطاعون رجز أرسل على بني اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم به
 بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه وفي الصحيحين أيضا
 أن عمر رضى الله تعالى عنه خرج الى الشام فلما قرب منها اخبر أن بها طاعونا فاستشار المهاجرين
 الاولين فرأى بعضهم الدخول ليمت ما خرجوا اليه وبعضهم عدمه خوفا على من معهم من الصحابة
 فقال ارتفعوا عني ثم دعا الانصار فاستخلفوا كذلك فقال ارتفعوا عني ثم دعى مشجعة قريش من مهاجرة
 الفتح وهم الذين أسلموا قبل الفتح فدخل لهم فضل بالهجرة قبله اذ لا هجرة بعده فاجمع رأيهم على
 الرجوع من غير اختلاف فتأذى عمر بذلك في الناس فقال أبو عبيدة بن الجراح أفرار من قدر الله
 فقال عمر أو غيرك قالوا يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل هبطت
 وادباله عدوتان احدهما خصية والاخرى جذية أليس ان رعبت الخصية رعبتها بقدر الله وان
 رعبت الجذية رعبتها بقدر الله سبحانه وتعالى بغناء عبيد الرحمن بن عوف وكان مغيبا في بعض
 حوائجه فقال ان عذري في هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به
 بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فحمد الله سبحانه وتعالى
 عمر رضى الله تعالى عنه ثم انصرف واختلف العلماء في الخروج من البلد الذي وقع به الطاعون
 والقعود عليه وظاهر كلام ابن عبيد البر والقاضي عياض المالكيين أن النهي في ذلك للتحريم ثم
 زاد الثاني أن أكثر العلماء على ذلك وروى عن عائشة رضى الله تعالى عنها وقالت هو كالفرار من
 الزحف وعلى ذلك جرى امام الأئمة من أصحابنا ابن خزيمة فانه ترجم في صحيحه باب الفرار من
 الطاعون من الكفار وان الله سبحانه وتعالى يعاقب من وقع منه ذلك ما لم يعف عنه واستدل
 بحديث عائشة في ذلك يعني قوله صلى الله عليه وسلم الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف رواه
 الامام أحمد والطبراني وابن عدي وغيرهم ومن ثم قال التاج السبكي وتبعه المحققون مذهبنا وهو
 الذي عليه الاكثر ان النهي عن الفرار منه للتحريم وكلام النووي في شرح منيل صريح في تحريم
 القعود على بلد الطاعون كالفرار منه فانه قال بعد تلك الاحاديث السابقة وفي هذه الاحاديث

تفسير الجلال المحلى في
 موضعين من شرح المنهاج
 أحدهما الجنابات الاثنين
 بحلة البيهقي فان مقتضاه
 لزوم دية كاملة في الجلسه
 وحدها وفي كلام غيره
 التصريح بان في البيهقيين
 بحلة تهما ديتين وفي كل
 منهما اذا انفرد ديتها فهل
 الامر كذلك وهل صرح
 بذلك أحد من الاصحاب أو
 أن مراد الشيخ جلال الدين
 غير ذلك فيمين (فاجاب)
 أما نفسه يره بذلك فلا نهما
 مدلولهما لغة فقد قال عند
 قول المنهاج فيقطع غسل
 بخصي وعين والخصي من
 قطع خصيته أى جلدنا
 البيهقيين كالاثني عشر
 خصية وهو من النادر
 والخصيتان البيهقيان اه
 وما ذكره ماخوذ من كلام
 أئمة اللغة كصاحب الصحاح
 والقاموس فقد قال الاول
 فيها الاثنين الخصيتان
 وقال فيها أيضا أبو عمرو
 الخصيتان البيهقيان اه
 ومعلوم أن الجلسه لاتسل
 وانما تسل البيضة لكن
 نقل بعضهم عن ابن السكيت
 أن الاثنين البيهقيان ولما
 أن كان قطع جلد في البيهقيين
 يستلزم غالبا بطلان منقعة
 البيهقيين اقتصر الشيخ
 جلال الدين رحمه الله على

منع القدوم على بلد الطاعون ومنع الخروج منه فرارا من ذلك أما الخروج لعراض فلا بأس به وهذا الذي ذكرنا هو مذهبنا ومذهب الجمهور وقال القاضي وهو قول الأكثرين حتى قالت عائشة رضي الله تعالى عنها الفرار منه كالفرار من الزحف ومنهم من جوز القدوم عليه والخروج عنه فرارا أي وهو المشهور من مذهب مالك ثم قال والصحيح ما قدمناه من النهي عن القدوم عليه والفرار منه اهـ ويؤخذ من قوله أما الخروج منه لعراض فلا بأس به أن الخروج بقصد التداءي جائز وهو ظاهر من قوله والخروج عنه فرارا أن محل الخلاف في الخروج عنه لأجل الفرار فذهبنا ومذهب الجمهور الحرمه ومذهب مالك الكراهة وبذلك رد قول التاج السبكي ليس محل النزاع فيمن خرج فارا من قضاء الله تعالى فذلك شيء لا سبيل الى القول بأنه غير محرم بل الظاهر أن محل النزاع فيما اذا خرج للتداوى اهـ ووجه رده ما تقدم من أن خروجه للتداوى ينبغي أن يكون جائزا بلا خلاف كما أفاده كلام شرح مسلم ومن أن محل الخلاف فيمن خرج للفرار كما أفاده كلام شرح مسلم أيضا نعم ان افترق بقصد الفرار قصد أن له قدرة على التخلص من قضاء الله وان فعله هو المنجى له فواضح أن ذلك حرام بل كفر اتفاقا بخلاف قصد الفرار فقط فانه محل الخلاف وقد مر عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وائس في كلامه تأييد للمالكية لانه لم يفرض محل الطاعون ثم رأيت بعض المحققين من متأخري الشافعية اعترض ما مر من التاج السبكي فقال عقب ما مر عنه هذا ليس بظاهر لان الخروج للتداوى ليس حراما في مذهب الشافعي وجماعة وقد صحح أن الخروج حرام فكيف محله ما اذا خرج للتداوى والخروج للتداوى ليس بمحرم بل العبارة الصحيحة أن يقول محل النزاع فيما اذا خرج فارا من المرض الواقع مع اعتقاده انه لو قدره عليه لاصابه وأن فراره لا ينبغي لكن يخرج مؤملا أن ينجو هذا الذي ينبغي أن يكون محل النزاع فن منع اخرج بالنهي ومن أجاز حل النهي على التنزيه اهـ وهو كلام حسن والحاصل أن من خرج لشغل عرض له أو للتداوى من علة به طعن أو غيره فلا يخالف في جواز الخروج له لأجل ذلك ولو عرضت له حاجة للخروج وانضم لذلك قصد الفرار فالذي اقتضاه كلام أئمتنا في فروع متعددة الحرمه لان قصد المحرم وجدوا انضمام القصد الجائز له لا يمنع انهم فهو نظير ما لو قرأ الجنب بقصد القرآن والذكر وما لو قال في الصلاة يا يحيى خذ الكتاب أو سبحانه الله بقصد القرآن وتبنيه الغير فان الصلاة تبطل نظر القصد التنبيه وان انضم اليه قصد القرآن وبهذا يظهر لك أنه لا فرق هنا بين أن يغلب قصد الفرار أو الحاجة أو تساويا فالحرمه موجودة في الاحوال الثلاثة خلافا لبعض المالكية ومحل النظر الى قوة الباعث وضعفه فيما اذا جاز القصدان لكن أحدهما يقتضي الثواب والاخر يقتضي عدمه كقصد الوضوء والتطهيف أو التبرد على أن النظر هنا لقوة الباعث انما هو رأي الغزالي وأما ابن عبد السلام فانه يغلب قصد نحو التبرد هنا وان ضعف فلا ثواب عنده مطلقا واعلم أن بعض العلماء ذهب الى أن النهي عن الخروج تعبدى لان الفرار من المهالك مأمور به وقد نهى عنه في هذه الصورة فهو لسر لا فعله وذهب كثير من العلماء الى أنه معال اما بالطاعون اذا وقع في البلد عم جميع من فيه بدخاله سببه فلا يفيد الفرار منه بل ان كان أجله قد حضر فهو ميت وان رحل والا فلا وان أقام فتعينت الإقامة لما في الخروج من العتب الذي لا يلبق بالعلاء واما بان الناس لو تواردوا على الخروج لبق من وقع به الطاعون عاجزا عن الخروج فضاعت المرضي لفقد من يتعهدهم والموتى لفقد من يعجزهم واما بان خروج الأقوياء فيه كسر لقلوب من لا قوة له على الخروج واما بان الخارج يقول لولم أخرج لمت ويقول المقيم لو خرجت لسلت فيقعون في اللؤم المنهي عنه مع ما في الخروج من الفرار من حكم الله وعدم المصير بالمأمور به والاعراض عما في الإقامة من الاجر

الكبير اذ للميت به أجر شهيد وكذا للمقيم منابرا محتسبا وان لم يحتسب وقال ابن عبد البر النهي عن الخروج للإيمان بالقدر وعن القدوم لرفع ملامة النفس وقال ابن العربي حكمة منع القدوم انه تعالى أمر أن لا يتعرض أحد للعدو وان كان لا نجاة من قدر الله مع الصيانة عن الشرك لئلا يقول الداخل لولم أدخل لم امرض وغيره لولم يدخل فلان لم يمت وقال ابن دقيق العيد الذي يترجح عندي في الجمع بين النهي عن الفرار والنهي عن القدوم ان القدوم عليه تعرض للبلاء ولعله لا يصبر عليه وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر والتوكل فنع ذلك لاغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند التحقيق وأما الفرار فقد يكون دخلا في باب التوغل في الاسباب متصورا بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه ويشير الى ما قدرته قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقنوا لقاء العدو اذا لقيتموه فاصبروا فامرهم بترك التقى لما فيه من التعرض للبلاء وخوف الاضرار بالنفس وأمرهم بالصبر عند الوقوع تسليم الامر لله سبحانه وتعالى اهـ وخرج بالفرار من محل الطاعون الفرار من أرض الوباء فانه جائز بالاجماع كما قاله الجلال السيوطي وعبارته الوباء غير الطاعون والطاعون أخص من الوباء وقد اختلفت أي الطاعون بكونه شهادة ورجة وتنجيم الفرار منه وهو من الوباء بغيره كالجى ومن سائر أسباب الهلاك جائز بالاجماع وما أشار اليه من الفرق بين الوباء والطاعون هو ما عليه الأكثرون خلافا لبعض المالكية حيث زعم انه هو وسبباني ايضا الفرق بينهما وتردد بعضهم فيما لو كانت الأرض التي وقع بها الطاعون وخسة والأرض التي يريد الترجع اليها صحيحة فتوجه اليها بهذا القصد ونقل غيره أن من السلف من منع نظرا الى صورة الفرار ومنهم من أجاز نظرا الى أنه مستثنى من عموم الخروج فرارا لانه لم يتخض الفرار اهـ والذي ينبغي ترجحه على قواعدها انه ان خرج بقصد التداءي أو حاجة أخرى جاز أو بقصد الفرار ولو مع قصد التداءي أو غيره حرم كما مر والذي يظهر أنه لو عم اقلها لم يحرم الخروج من بعض قرأه الى بعض لانه لا فرار حيث البنية وانه لو خص محلة من بلدة ولم يوجد منه شيء في بقية محلات تلك البلد كان حكم المحلة حينئذ حكم البلد المستقل فيجوز الخروج منها فرارا والدخول اليها أي لغير حاجة كما هو ظاهر هنا وفيما مر لانه اذا جاز الخروج لحاجة جاز الدخول قياسا اذ لا يظهر بينهما فرق في ذلك فان قلت يتأى هذا ما مر من أنه اذا وقع في البلد عم جميع من فيه بدخاله سببه قلت لا منافاة لان ما قلناه من أن المحلة ليست كالبلد فيما اذا تحققنا اختصاصه بها وتحققنا أنه لم يوجد شيء من أسبابه في بقية البلد فينبذ بحرم لغير أهل تلك المحلة دخولها لغير حاجة والخروج منها بقصد الفرار وأما اذا لم نتحقق ذلك فحكم بقية البلد حكم تلك المحلة لان الغالب انه اذا وقع في بلد عم جميع من فيه بدخاله سببه والحاصل أنه متى تحقق اختصاصه بمحل من بلد وتحقق انه لم يوجد شيء من أسبابه في بقية تلك البلد كان ذلك المحل كبلد مستقلة فيجوز الدخول والخروج اليه بغيره السابق وانه متى لم نتحقق ذلك لم يكن له حكم مغاير لذلك البلد وسبباني بحث الزركشي أن الساكن قريبا من بلد الطاعون لا يعطى حكمها وبه يعلم ان لمن قرب من بلد ولم يدخلها الرجوع ولو بقصد الفرار وهو ظاهر كما أفهمته التعاليل السابقة في حكمة منع الدخول والخروج ومر عن عمر رضي الله تعالى عنه ما يؤيد ذلك وهو قوله نفر من قدر الله الى قدر الله وهو صريح فيما قلناه وصح انه صلى الله عليه وسلم قال فناء أمتي بالظعن والطاعون فقيل يا رسول الله هذا الظعن قد عرفناه فما الطاعون قال ونزاع أسدائكم من الجن وفي كل شهادة وروى أحمد وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فقال عدة كعدة الابل المقيم فيها كالمشهد والقار منها كالفرار من الزحف وسندها حسن

التفسير المذكور وان كان المقصود في الحكم الشرعي المذكور البيضة وقد صرح الاصحاح بان في الانبيس كمال الدية وفي احداها نصفها سواء أقطعها أم ساهما أم دفعها وزالت منفعتها فالتقول بان في جلد تيهما دية وفيهما دية أخرى أو أن المضمون بالدية انما هو الجلدان غير صحيح (سئل) عن الذهاب الى المنجم هل يحرم أولا وهل يجوز تصديقه أولا وهل ورد أن من صدق من افادت صلاته مسدة أربعين يوما أولا (فاجاب) نعم يحرم الذهاب للمنجم وتصديقه فيما يخبر به وقد ورد أن صلاة من صدقه لا تقبل أربعين يوما ففي صحيح الامام مسلم وغيره عن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى مرفقا فسأله عن شيء فصدقه لم تقبل صلته أربعين يوما (سئل) عن أرض الموصفة المشتركة في انصاحها جماعة هل توزع عليهم أو يلزم كلاً منهم أرض كامل وهل ما قاله البغوي من ذلك هو المتمد في الفتوى وهل هو مبني

في رواية للطبراني عنها الطاعون شهادة لامي ووخز أعدائكم من الجن يخرج في الآباط والمراق والغار منه كالغار من الزحف والصافي فيه كالجماد في سبيل الله وقوله يخرج في المراق والآباط هو باعتبار الغالب كما قاله غير واحد من أهل العلم وقد يخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله من البدن قال الخليل وغيره وهو الوباء والاصح أنه غيره ومن ثم قال القاضي عياض أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد والوباء عموم الأمراض فسميت طاعونا لتشبهها بذلك والا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا وجرى على الفرق بينهما أيضا ابن سينا وغيره من حذاق الأطباء ففسروا الطاعون بأنه مادة سمية تحدث ورمقا لا تحصل في مغاير البدن والرخو منه وسببه دم ردي مائل إلى العفونة والفساد يستحيل إلى جوهر سمى بطسده العضو ويؤدي إلى القلب كيفية فيحدث القيء والغثيان والغشي والحرقان وهو لدائه لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع وأردأ ما يقع في الأعضاء الرعشة قال أعني ابن سينا والطواعين تكثر عند الوباء وفي البلاد الويبة ومن ثم أطلق على الطاعون أنه وباء وبالعكس قال وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده اه فكل من الطاعون أخص من الوباء ويدل له حديث الصحيحين على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال مع حديثهما عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قدما المدينة وهي أوبى أرض الله فكل من الوباء يدخلها دون الطاعون فكان غيره ومما يفارقه فيخصوص سببه الذي لم يرد في شيء من الأوباء نظيره وهو كونه من طعن الجن وكونه من طعنهم لا يخالف ما مر عن الأطباء أنه ينشأ عن مادة سمية أو هيجان الدم أو انصبابه إلى عضو أو غير ذلك لأنه لا مانع أن يحدث عن الطعنة الباطنة فيحدث منها المادة السمية أو يجمع بينهما الدم أو ينصب وعذر الأطباء في عدم تعرضهم لكونه من طعن الجن وهو كونه من طعن الجن وكونه عضو أو غير ذلك لأنه لا مانع أن يحدث عن الطعنة الباطنة فيحدث منها المادة السمية أو يجمع بينهما الدم أو ينصب وعذر الأطباء في عدم تعرضهم لكونه من طعن الجن أن ذلك أمر لا يدركه العقل وإنما يتلقى من الشارع فتكلموا على ما ينشأ عن ذلك الطعن بقدر ما اقتضته قواعد علمهم على أن ابن القيم أبطل القول بأنه ينشأ من فساد الهواء بأمور منها أنه يقع في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء ومنها أنه لو كان من الهواء لم الناس والحيوانات وربما كثر عند اعتداله وقبل عند فساد ولام في الأرض لأن الهواء يصح تارة ويفسد تارة والطاعون يأتي على غير قياس ولا تجربة ولا انتظام فربما جاء سنة على سنة وربما أبطاء عدة سنين ومنها أن كل داء تسبب من الأسباب الطبيعية له دواء من الأدوية الطبيعية على ما صرح في الحديث وهذا الطاعون قد أعيا الأطباء دواؤه حتى سلم حذاقهم أنه لا دواء له إلا الذي خلقه وقدره اه قال شيخ الإسلام في فتح الباري يقع في السنة وهو في نهاية ابن الأثير تبعا لغريب الهروي بلفظ ونحو أخوانكم الجن ولم أره بلفظ أخوانكم بعد التبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لأبي الكتب المشهورة ولا الأجزاء المشهورة وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد والطبراني أو كتاب الطواعين لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها وجرى على ذلك أيضا في كتاب بذل الماعون فقال ما حاصله جميع ما وفت عليه من الروايات بلفظ ونحو أعدائكم أو بلفظ طعن أعدائكم وقول الزوكشي وفي لفظ أحمد أخوانكم غلط في المتن والسند ثم ذكر روايات المسند ومجمع الطبراني وليس ذلك في شيء منها ثم هو صاحب آكام الميزان في أحكام الجن وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الحنفي من تلامذة المزي والذهبي في الحديث في ذكره ذلك عن مسند أحمد وكتاب الطواعين لابن أبي الدنيا ثم ذكر أنه لم يرد بلفظ أخوانكم في شيء من كتب الحديث ولا من كتب الغريب إلا في كتاب الغريبين للهروي والنهاية لابن الأثير ثم على تقدير صحة لفظ أخوانكم فالجاء بينهما وبين أعدائكم أمور الأول أن الأخوة في الدين لا تنافي العدواة لأن عدواة الجن للإنسان بالطبع وإن كانوا مؤمنين

غير عالم به فأتاه فلا ضمان عليه مع قولهم لو خرج كلبه القور من داره فأتاه شيئا ضمه فان كانت الغلة التي صير فهو موجود فيها إذا كان من حقها إعلامه بالكلب أو دفعه عنه وإن كانت كونه ظاهرة يمكن دفعه وله اختيار فهو موجود أيضا فهما على أن المصعب في تجمع التنبية تساويهما في الضمان وهو قياس ما لو دعا غير عالم بيتر في داره ولا يقال إن الكلب ظاهر يمكن دفعه بخلاف البترلان ذلك بطرد فيما لو أتاه خارج الدار فإن قيل تصديره في عدم الإعلام مقتض لا ثم فقط قلنا وتصديره بتفريطه حتى خرج مقتض على قياسه أيضا لا ثم فقط فالمرجح ولا يرد ما لو أغرى عليه سبعا في واسع إذا ذلك في سبب لا اختصاص له به (فأجاب) بأن جواب الاستشكال المذكور أن سبب تعين صاحب الكلب ما أتلفه في الثانية الخلاله بما وجب عليه من حفظه فقد قال الأصحاب وإذا اعتادت الهرة أو الكلب دفع رأس القدر أو أخذ الطيور أو صغر النائم وجب عليه ربطه وحفظه ليسلا ونهارا وكذا لو اعتاد جمل أو حمار

الثاني أن رواية أعدائكم في طعن الكافرين منهم للمسلمين مناور رواية أخوانكم في طعن المسلمين منهم للكافرين من الأنس الثالث أن كلام اللغزبان يفيد دما يفيد الاستخفاف جاء بلفظ أعدائكم فهو على عومه إذا يقع الطعن الآمن عدو في عدوه ويكون الخطاب لجميع الأنس فان الطعن يكون من كافر الجن في مؤمن الأنس أو من مؤمن الجن في كافر الأنس ويؤيده حديث أنه شهادة للمسلمين ورجز على الكافرين وحيث جاء بلفظ أخوانكم فهو على عومه أيضا لكن المراد به الأخوة المتقابل كما يقال الليل والنهار أخوان أو أخوة التكليف فان الجن والأنس هما الثقلان بنص القرآن لاستوائهما في التكليف وهو المراد بزيادة أخوانكم من الجن فإنه زاد للمؤمن والكافر جميعا ثم في تسليط الجن على الأنس بالظن حكمة بالغة فان أعداءنا منهم شياطينهم وأما المطيعون منهم فهم أخواننا والله تعالى أمرنا بمعاداة أعدائه من الغريقين فإني أكره الناس إلا مسلمائهم فسلطهم الله عليهم عقوبة لهم حيث أطاعوهم فيما أمرهم به من معاصيه وأما من لم يطعهم فهو شهادة لهم ورحمتهم هذه سنة الله سبحانه وتعالى في العقوبات تقع عامة فتكون طهرا للمؤمنين وانتقاما من الفاجرين وإنما يمكن الجن من طعن المؤمن مع أنه محروس بالمعقبات من بين يديه ومن خلفه إرادة للخير به ونيل لدرجة الشهادة كما يمكن عدوه الظاهر منه لذلك مع أنه في أكثر أوقاته ممنوع منه بالرعب تارة وبالقوة والنصر أخرى ولا ينافي كونه ونزول الجن وقوعه في رمضان كما هو مشاهد بل ربما كان فيه أكثر منه في غيره لأن الشياطين وإن كانت تصفد وتغفل كما صرح في الحديث إلا أنه ليس فيه أن أعمالها تبطل بالكسبية وإنما الذي يحصل لها بذلك المنع من معظم العمل والجواب بأنه يحتل أنهم طعنوا قبل دخوله ولم يظهر إلا بعد دخوله ويحتمل أن تصفدهم إنما هو عما يأتيهم به الآدمي من تحسين الطيور ليقع فيه وأما هذا فالمرتب عليه فواب فلا يمنعونه منه كما لا يمنعون من الاحتلام على أن تصفدهم فيه استشكل من جهة أخرى وهي وجود المعاصي الكبار وغيرها فيه وأجيب بأنه يحتمل أن يكون المصنفون منهم مستترقي السمع فقط وإن تسلسلهم يقع في لياليه فقط ويحتمل أن المراد أنهم لا يختصون فيه إلى أقساد المسلمين مثل ما يختصون في غيره لا اشتغال المسلمين بالصوم والقائم للشهوات وبالقرعة والذكر ويحتمل أن المصنف بعضهم لا كلهم وهو الأصح للحديث الصحيح إذا كان أول ليلة من رمضان صلت الشياطين مرادة الجن على أن مرادة نعت محضين أو بدل بعض من كل وعليه يحمل إطلاق بقية أحاديث تصفد الشياطين فعليه يحمل الجمع بأن الوخز يقع في رمضان من غير المردة ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم فناء أمي في الطعن والطاعون أما الطلب لرواية أحمد اللهم اجعل فناء أمي في الطاعون وفي أخرى عند أحمد وغيره اللهم اجعل فناء أمي قتلا في سبيلك بالطعن والطاعون أو الخسبر لقول ابن الأثير في النهاية أراد أن الغالب على فناء الأمة الفتن التي تسلك فيها السماء والوباء وبه يندفع استشكل الحديث بأن أكثر الأمة يموتون بغير الطعن والطاعون ويندفع أيضا الجواب عنه بأن المراد بالأمة العصابة أو الخبيار قال الجلال السيوطي وما قاله ابن الأثير صحيح بلا شك فإنه إذا استقرئ الأمر وجد من يموت بالطاعون أكثر ممن مات بينه وبين الطاعون الذي قبله فكيف إذا انضم إلى ذلك القتل في الجهاد وفي الفتن ولم يقتصد صلى الله عليه وسلم بذلك على أنه للدعاء الدعاء على أمته بالهلاك وإنما المراد منه حصول الشهادة لهم بكل من الأميين والموت حتم لا بد منه فكان القصد جعل ذلك سببا للموت الذي قدره الله سبحانه وتعالى أو دعا بذلك ليكون كفارة لما يقع بين الأمة من العدواة كما ورد أن القتل لا يجزئ بذنب الإجماع لا محالة وبذلك علم الجواب عن استشكل الدعاء بالشهادة مع استلزامه تخنك الكافر من المسلم وهو معصية وتخي المعصية حرام ووجه الجواب أن المطلوب قصد انقضاء انقضاء نيل الدرجة الرفيعة المرتبة

أو قسر من العض أو الزرع أو الخيط اه والاختلاف المذكور منتف في الأولى والفرق بينهما وبين مسألة البتر المذكورة واضح إذ الكلب فيها ظاهر يمكن دفعه بهما أو نحوها ويقتصر باختياره ولا كذلك مسألة البتر إذ هي مفروضة فيما إذا كانت معطاة أو موضوعة أم لم تكن كان الداخل أعى أو نحو ذلك وقد علم انتفاء اشكال هذه العلة بمسألة خروج الكلب المذكورة فالمرجح الضمان في الثانية دون الأولى (سئل) ما المرجح فيما لو كان له يدان عاملتان ولم تعرف الزائدة فقطع قاطع أخذاهما فإنه لا قصاص ويجب تصديقه وزيادة حكومة فلو عاود قطع الأخرى فأراد الخنق عليه القصاص لا مكانه ورد ما أخذت غير قدر الحكومة فهل له ذلك لأن القصاص لم يكن ممكنا وإنما أخذت الأرض لتمذره لا لاسقاطه أم لا لأنه استقطعت بعض القصاص فلا يعود البتة (فأجاب) هما وجهان وأرجحهما الثانيهما (سئل) عن وجب عليهما القود قولت ولذا ولم يكن ثم من يرشعه فغير رتبة مخصصة

على الشهادة التي هي سبب لنفع الكفار وإزالة الكفر وأما فعل الكافر فهو من ضرورة الوجود فليس منقولاً إليه واعلم أن شهيد الطاعون ملحق بشهيد المعتكف في حديث سنده حسن يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فيقال انتظروا فإن كانت جراحاتهم بجراح الشهيد أي تسيل دماؤهم ويرجعهم كرج المسك فهم شهداء فيجدونهم كذلك وفي حديث صحيح يختص الموتى والمتوفون على فرشهم إلى ربنا جل جلاله في الذين يموتون بالطاعون فيقول الشهداء انحنوا فقتلنا وقاتلنا فيقول المتوفون على فرشهم انحنوا فقتلنا ما توأما على فرشهم كما تمنا فيقول الله عز وجل أنظروا إلى جراحاتهم فإن أشبهت جراحات المقتولين فإنهم منهم فإذا جراحهم أشبهت جراحهم وقضية حديث البخاري في كتاب الطب والقدر أن أجرة الشهيد إنما يكتب لمن لم يخرج من بلد الطاعون وأقام فاصداً ثواب الله سبحانه وتعالى راجياً صدق وعده عارفاً أنه ان وقع له أو صرفه عنه فهو بتقدير الله غير متضرر به ان وقع به وظاهر الحديث أيضاً ان وجدت فيه تلك الصفات يحصل له أجر الشهيد وان مات بغير الطاعون واستشكل كونه شهادة ورجحاً بأنه صح انه قرن بالرجال وصح انه لا يدخل مكة ولا المدينة وأجيب بأنه لما كان من طعن الجن لم يدخلهما إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخولهما أو من التسليط على أهلها صيانة من الله سبحانه وتعالى لهم حتى من مؤمن الجن بناء على وقوع الطعن منهم أيضاً ولم يذكر أحد قط أنه وقع بالمدينة طاعون أصلاً خلافاً لما يؤولهم كلام القرطبي وكذا مكة ومن حكى أنه دخلها فقد تجاوز وأطلق الطاعون على الوباء وإذا وقع الطاعون في بلد كان حكم أهلها في التصرف كحكم المريض مرض الموت سواء من أصابه ومن لم يصبه كما صححه الشيخان كالبعوى وان نازعهما الزركشي في ذلك وأطال نعم إنما يكون مخوفاً في حق من لم يصبه ان وقع في أمثاله كما صرح به صاحب الكافي حيث قال وإذا وقع في البلد في أمثاله فهو مخوف على أصح الوجهين قال الأذري وقوله في أمثاله قيد متعين كما شوهد في الطوائف السابقة واللاحقة من طوائف السلف طاعون الاشراف وطاعون الفتيان وشوهد في عصرنا في وقت في الاطفال وتارة في النساء وتارة في الشباب دون الشيوخ اه وتبعه الزركشي فقال ينبغي أن يكون موضع كونه مخوفاً في حق من لم يصبه ما اذا وقع الطاعون في أمثاله فان وقع في الاطفال مثلاً فينسب أن لا يكون مخوفاً في حق البالغين وإلى ذلك يشير كلام صاحب الكافي فإنه قال ان أصابه مخوف وان وقع في أمثاله فهو مخوف على أصح الوجهين فقوله في أمثاله قيد حسن لا بد منه وقد تختلف الطوائف الواقعة في كل عصر فيعتبر في كل وقت بحسبه اه قال أعني الزركشي وسكنوا عن فروع أحدها الساكن قريبا من بلد الطاعون دون مسافة القصر هل يعطى حكم بلد الطاعون والظاهر أن حكمهم حكم الجماعة في تبرعاتهم الثاني الواردون من بلد الطاعون إلى بلد ليس بها والظاهر أن حكمهم حكم البلد الذي انتقلوا عنه لانهم يصدق أن يقع بهم ذلك لما قد علق بإجسادهم منه كما شاهدنا ذلك كثيراً فيجب تبرعهم من الثالث اذا حصل الموت بذلك الداء بعد التبرع اه وذكر فرعا ثالثا مبني على ضعف الحاجة لتأيد كره وطاعون الاشراف الذي ذكره الأذري كان في زمن الحجاج سمي بذلك لكثرة من مات فيه من أشراف الناس وطاعون الفتيان كان بالبصرة سنة سبع وخمسين من الهجرة سمي بذلك لكثرة من مات فيه من النسل الشواب والغازي والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه في شخص قال في مرض موته يفعلون لي كذا وكذا بمشاة من تحت ولم يعلم إلى من يشير من يكون الوصي واذا زاد ويكون النظار لفلان هل يكون هو الوصي (فاجاب) اذا قال يفعلون لي كذا ولم يعلم إلى من يشير فلا وصي له فان قال ويكون النظار لفلان لم يثبت لفلان نظر لانه إنما

ينصرون حيث عرف الوصي وهو هنا مجهول والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) شخص مرض بالاستسقاء المخوف فأعتق في مرض موته أمة ثم عقد عليها ولم يدخل بها ثم ملكها حلياً ذهباً وقضة مجهول القدر والثلث ثم مات فهل العتق والتزويج صحيح أم لا وهل ترث المعتوقة المذكورة من معتقها ثم دبر عبيداله وجوارى ومالك أحدهم حلين فهل التملك والتدبير صحيح أم لا وإذا لم يحتمل الثالث ذلك تنفذ أم لا (الجواب) ان خرجت من الثالث بان صحة نكاحها وعتقها وإذا لم يدخل بها فلا مهر لها ان أدى وجوبه إلى ثبوت دين على الميت كأن كانت قيمتها مساوية لثلثه لان وجوبه حينئذ يؤدي إلى رق بعضها لعدم خروجها من الثالث فبطل النكاح والمهر فكان اثبات المهر مؤدياً إلى عدم اثباته فسقط أما اذا خرجت من ثلثه مع وجوب المهر فإنه يجب لها ان لا مانع من وجوبه حينئذ وعلى كل تقدير فلا ترث منه بالزوجية شيئاً سواء أدخل بها أم لا وما ملكه لها ان خرج من الثالث أيضاً فازت به وان خرج بعضه فازت بذلك البعض وان لم يخرج منه شيئاً توقف نفوذ الوصية به كالبعض في المسئلة التي قبل هذه على اجازة الورثة بشرطها ولا يضر جهل قدره وغنى فقطالب باحضاره وينظر إلى قدره وقيمته وقت الموت ثم ما فضل من ثلثه عن قيمتها وقيمة الحلي الذي ملكه لها ينظر فيه فان وفي بقيمة المدبرين كلهم عتقوا عنه وان لم يفضل شيئاً لم يعتق منهم شيئاً وان فضل ما لا يفي بجميعهم أفرع بينهم فمن خرجت له القرعة عتق منه ما بقي بالثلث سواء أكان شقاً من واحد أم أكثر هذا كله ان لم تجز الورثة والا عتق من أجازوا له ممن لم يخرج من الثالث فعلم أن لهم اجازة بعض من لم يخرج من الثالث دون بعض وتملك أحدهم الحلين ان نزل منزلة الوصية بان قال ملكته اياهما بعد موتي صح والابان قال ملكته اياهما ولم يقل بعد موتي لغا فيها يظهر أن هذا من اطلاقهم بطلان تملك السيد عبده ولو مدبراً وقولهم التبرعات المنجزة في المرض كالهبة منزلة منزلة الوصية بحله اذا كانت مع من يصح منه قبولها كما هو ظاهر بخلاف المدبر في مسئلتنا فإنه لا يصح منه قبولها قبل الموت لبقاء رقه فكانت ملغاة وفيما اذا صحت بان قال بعد موتي لكون الوصية بذلك الحلين متأخرة في الاستحقاق عن رتبة الوصي له بهما فلا يستحق منهما شيئاً حتى يعتق جميعه ثم بعد عتق جميعه يوزع ما بقي من الثالث على الحلين وعلى بقية المدبرين كما يدل عليه كلامهم وان لم أر من صرح به والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) ادعى وارث وصي صرف مورثه ماتت يده على محجوره فهل يصدق (فاجاب) بقوله نعم يصدق لان مورثه لو ادعى الاتفاق عليه المحجور يصدق فكذلك هولاء خليفته ويشهد له تصديق وارث الوديع في الرد لمورثه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه في شخص أسند وصيته في حال صحته وسلامته لرجل جعله وصياً على بيع تركته وورثه ديونه ثم قال وصيته ولم أعلم أن عتدي ديناراً ولا درهماً الا ما في البيت من الاثاث والكتب فأسأل وصي أن لم يخلصني جميع ذلك أن يخلصني من عنده ثم قال فان أبقى الكتب لما أعلم من غيرته عليها فالوصية بها لعقبى أولعقبه فان انقرضوا فالمرجع خزنة المغاربة برباط سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه ثم توفي إلى رحمة الله تعالى بعد مدة عن الاثاث والكتب وعن بيت تجدده ملكه بعد الوصية فباع الوصي الاثاث وسد به بعض الدين وبقي بعض الدين فهل قول الوصي فان أبقى الكتب الخ وصية بوقفها على تقدير وفاة الدين من غيرها وقد حصل ذلك لان في البيت وفاء وزيادة وحينئذ فيضم ما بقي من ثمن البيت بعد وفاة بقية الدين إلى قيمة الكتب فان حصل ما يحتمل ثلثه الكتب خرجت وقفاً أو الحكم غير ذلك (فاجاب) بقوله ليس قول الوصي ما ذكر وصية بوقفها لانه لا دلالة فيه على ذلك من كلامه لا صريحاً ولا كناية بل قوله الوصية بها لعقبى الخ صريح في عدم ارادة وقفها ودال على ارادة الوصية بمناقبها لعقبه أو عقب الوصي ثم من بعدهما لمن يريد الانتفاع بها في خزنة المغاربة المذكورة

فهل يقتض من الكونه مستغنياً بالثانية ولكونه حق آدمي أم لا لكونها مستغنة القتل وهل اذا اقتصر ولا ثم غير الزانية فهل تعد أم تعد إلى استغنائها (فاجاب) بأنه لا يقتض منها حتى يوجد ما يستغني به من ابن امرأة أو بجهة يحل له شره فان باء المستحق وقتلها قبل وجود ما ذكر فمات الولد لزمه القود وحيث اقتصر منها ولم يوجد ما يستغني به الولد الا لبن الزانية أخر حدها (سئل) ما المعتبر في وقت اعتبار قيمة العبد الجاني (فاجاب) بان المعتبر قيمته يوم الجنابة كما نص عليه امامنا الشافعي رضي الله عنه خلافاً للقول (سئل) عن قول الحاملي في الباب ان الجنين المبعض حكمه حكم الحر هل هو المعتبر (فاجاب) بأنه يجب فيه ما يقابل الحرية من الغرة وما يقابل الرق من القيمة اذ المبعض في بعض الاحكام كالعبد وذلك بالنكاح وفي بعضها كالحر وهو أنه لا يقتض منه بمن فيعرق وفي بعضها كالحر والعبد باعتبار من كالجناية عليه فيجب بها ما يقابل الحرية بقسطها من الدية وما يقابل

الرق بقسطه من القيمة ويمكن حمل كلام الحاملي على جزء الحرية وهو اللائق بمقامه (سئل) عن قول الروض جرح ابن عتيقة رجلاً ثم انجر الولاء بعقب أبيه فمات الجرح فعلى موالى الام بدل أرش الجرح والباقي على الجاني ثم قال في الجنابة على الرقيق جنى ابن عتيقة ثم انجر ولاؤه ثم أجهضت جنيهاً فهل الغرة على موالى الام أم الاب وجهان ورجح الشارح منهما الاول ما للفرق بين المستلثين وهل المعتبر ما رويته الشارح (فاجاب) بان الفرق بينهما واضح وهو أن الجرح في الاول أوجب أرشاً قبل انجرار الولاء فوجب على موالى الام ووجب ما زاد بالسرية على الجاني ولم يجب على موالى أمه لا لتقال الولاء عنهم بل وجوبه ولا على موالى أبيه لتقدم سببه على الانجرار والجرح في الثانية لم يجب به شيء وإنما وجب حين الاجهاض ووجه الخلاف أن العبرة بحال الجنابة وهو الاصح فوجب على موالى الاب ووجه الاصح أن الجنابة تبين أنها أوجب الغرة ولم يرد بعد انجرار الولاء عليها

ولولا اتبانه بأوفي قوله لعقبه لقلنا ان ذلك وصية بمنافعها ان خرجت من ثلثه لمن ذكر
كذلك أخذنا من كلامهم على الوصية بالمنافع لكنه لما أتى بأوصار كلامه لغوا أمافوله فالوصية
بها لعقبه أو عقبه فأخذنا من قول أصحابنا بشرط في الموصى له أن يكون معينا كالوقوف عليه حتى
يمكن تملكه لان الوصية تملك للعين والمنفعة أولا حدهما والوقف تملك للمنفعة فلا تصح الوصية لاحد
الرجلين أو لفلان وهناك من يشاركه في الاسم لاجهات الموصى له والمبهم لا يمكن تملكه وكذلك لا يصح
الوقف على أحد الرجلين أو على فلان وهناك من يشاركه في الاسم لما ذكر وفي قول ضعيف يصح
الوقف وعليه فبص جاعة أنه يرجع الى تعيين الموصى ثم وارثه ولا شك أن الوصية أو الوقف لا يرد أو عرو كالوصية
أو الوقف لاحد هذين فكذلك نقول بالبطالان في هذا أو هذا الوجود الجامع المذكور وعدم ظهور فارق
كما هو جلي فان قلت هذا ظاهر ان جعلت أو هنا للشك من المتكلم أو لاجهات على السامع أو للتخيير
بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما أم جاز وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الاول وسواء الثاني
بالإباحة وليس المراد الإباحة الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة بل الإباحة بحسب العقل
أو العرف أما اذا جعلت لمطلق الجمع كالوفاي قوله

وقد زعمت ليلي بأن فاجر * لنفسى تقاها أو عليها فجورها

أي وعليها فجورها أولتقسيم الكل إلى جزئياته نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف أي مقسمة إلى
الثلاثة تقسيم الكل إلى جزئياته فيصدق على كل منها أو الشكل إلى أجزائه نحو ثنتان صدور رماح
أشترعت أو سلاسل في قول الجاسي

وقالوا لثانثان لا بد منهما * صدور رماح أشترعت أو سلاسل

أو للاضرب كبل نحو وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون وقبل هي هنا بمعنى الواو
وعلى الاول فوجه جواز الاضرب في كلامه تعالى انه أخبر عنهم بانهم مائة ألف بناء على حذر الناس
مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم ذكر التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس بناء منهم على
ظاهر الحزر أي أرسلناه إلى جاعة يحزهم الناس مائة ألف وهم كانوا يزيدون على ذلك وكذا قوله
تعالى كلج البصر أو هو أقرب فلا يتجه حينئذ القياس على أحد هذين لانه نص في الابهام وهذا
أعني أو صيت لهذا أو هذا ليس كذلك لما تقرر أن أو على كل من هذه المعاني الثلاثة تفيد جواز
الجمع بينهما أو تعين الثاني بناء على أنها للاضرب قالت لنا في الجواب عن ذلك مسلان أحدهما
أنالو تنزلنا وسلمنا أن أو موضوعة لكل من تلك المعاني السابقة فهذا أعني الحل على أنها لمطلق الجمع
أوما بعده اغمايتعين حيث علم مراد المتكلم اما بتصريح منه بذلك أو قرينة تبين أن مراده ذلك دون
غيره من بقية معانيها أما اذا جهل مراد المتكلم كفي صورة السؤال فان الموصى مات ولم يعلم مراده
بأو ولا قامت قرينة ظاهرة على انه أرادها لمطلق الجمع أو نحوه فلا يجوز جعلها على ذلك لانه ترجيح
من غير مرجح فان قلت يرجح أن كلام المكلف ينبغي صونه من الإبطال والافساد ما أمكن كما يصرح
به الآية في مواضع من كتاب الوقف وغيره قلت محل هذا القول مالم يكن الكلام ظاهرا في الوجه
المقتضى لفساده والاوجب الأخذ بظاهره والاعراض عن التكاليف البعيدة التي لا يقول عليها في
مثل ذلك وما نحن فيه من هذا القبيل لان أو فيه ظاهرة في أنها للتخيير الموصى الوصى في الصرف
لعقبه أو عقب الوصى ولو كان التكلف أصرف الاتفاق عن ظاهره سائغا لتكافؤا وقالوا في أحدهذين
انه تخير الوصى في الصرف لمن شاء منهما فلما أعرضوا عن ذلك وأخذوا بظاهر اللفظ ودلوله من

الابهام المتعذر معه التملك كما مر كان قياسه الاعراض عن التكلف في صرف أو عن ظاهرها في مثل
ذلك من التخيير أو نحوه كما سيقض والاخذ بظاهرها يقتضي لالابهام المتعذر معه التملك أيضا على أن
تجوز الاضرب في صورة السؤال في غاية البعد اذا العادة قاضية بالحالة أن الانسان يقصد الاضرب
عن إعطائه عقبه والحكم بإعطائه عقب غيره على أنه ممنوع صناعه لانها اذا أتت للاضرب لا يكون
عندها الا الجمل ولا تكون حينئذ حرف عطف بل حرف استئناف قاله الرضى وكذلك التقسيم لانه
يستدعى سبق مقسم سابق حتى تكون أو مقسمة له إلى جزئياته أو أجزائه فلم يبق الاحتمال كونها
لمطلق الجمع كالوفاي وقد مر امتناع الجمل عليه لانه خلاف الظاهر من معانيها ولم تقم عليه قرينة قوية
حتى تكون مقوية للعمل عليه وبما تقرر علم أن هذا المعنى هو الذي يحتاج عنه ٧ بخلاف التقسيم
والاضرب لما تبين من استحالتها وبخلاف نحو التخيير والشك فان هذه تقتضي ما قلناه من البطلان
فلم يبق من معانيها ما يجوز الجواب عنه غير احتمال كونها لمطلق الجمع وقد علمت مما تقرر الجواب
عنه بأنه خلاف الظاهر من معانيها لندرة وعدم تبادره منها ولم تقم عليه قرينة قوية حتى تكون
مرجحة للعمل عليه ويأتي عنه جواب آخر ثانيا فيهما اننا نسلم أن أو موضوعة بطريق الإصالة والحقيقة
المتبادرة لكل مما ذكر من المعاني السابقة التي من جعلها كونها لمطلق الجمع في الكشف أوائل
البقرة أو في أصلها موضوعة اتساوي شيئين فصاعدا في الشك ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير
الشك ثم أوضحه بالتمثيل له وحاصله أن معناها الحقيقي الشك وان كاد من التخيير والإباحة معنى مجازي
لها وأنها تستعمل في غير الخبر بالمعنى المجازي فقط وفي خبره وبالحقيقي أيضا وفي المفضل ان كلمة أو
لاحد الأمرين مطلقا وهو صريح في أن معناها هذان جميع موارد في الإنشاء والأخبار وفي أن أو
للتشكيك والابهام والتخيير والإباحة ليس شيء منها دخلا في مفهومها بل يستفاد من مواقعها في
الكلام باعتبار السياق وقرائن الأحوال وما اختاره في الكشف مبنى على تبادر الشك منها في الخبر
ويوافق ما تقرر في معنى كلام المفضل قول السعد التطنطا في التلويح في نحو جالس الحسن أو ابن
سيرة الإباحة والتخيير قد يضافان إلى صبغة الأمر أي لان صبغة الأمر قد تأتي للإباحة كما في قوله تعالى
واذا حلتم فاصطادوا وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقق أن كلمة أو لاحد الأمرين أو الأمور وان جواز
الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن اه وقد حرر ذلك الرضى أتم تحريرا فقال
وقالوا ان لا وإذا كان في الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل وإذا كان في الأمر فله معاني
التخيير والإباحة الشك اذا أخبر عن أحد الشئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقص
أن تبهم الأمر على المخاطب ثم قال والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا
اما أن يكون جوهر أو عرضا اذا قصد الاستدلال على أنه جوهر لا غير أو على أنه عرض لا غير
أو على أنه لا هذا ولا ذلك وأما في الأمر فان حصل للمأمور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب
فهو للإباحة نحو تعلم الفقه أو النحو ولا فهو للتخيير نحو أضرب زيدا أو عمرا والفرق بينهما
أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما وفي التخيير يتختم أحدهما ولا يجوز
الجمع هذا ما تبين وينبغي أن يعرف ان جواز الجمع بين الأمرين في نحو تعلم العلم اما النحو أو الفقه لم
يفهم من اما واو بل ليستا الا لاحد الشئين في كل موضع وانما استفيدت الإباحة مما قبل
العاطفة وما بعدها معان تعلم العلم خبر وزيادة الخبر خبر بدلالة أو واما في الإباحة والتخيير والشك
والابهام والتفصيل على معنى أحد الشئين أو الأشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام
لأن قبل أو واما بل من قبل أشياء أخرى فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصد إلى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصد إلى ذلك والإباحة من حيث كون الجمع تحصل به فضيلة والتخيير

شيء ولهذا لو كان ارش
الجرح في المسئلة الاولى
قد والديه أو زاد عليها كان
قطع يده أو يديه أو رجله
ثم عتق الاب ثم مات الجرح
فعلى موالى الام دية كاملة
لان الجرح حين كان الولاء
لهم يوجب هذا القدر
والاعتبر أن لا يزيد قدر
الواجب على موالى الام
بالسرابة الحاصلة بعد
الانجرار (سئل) عن
ألقم الحوت شخصاً فاقتص
منه ثم قذفه الحوت سالماً
(فاجاب) بان المقتص لم
يلزمه قصاص للشبهة وتلزمه
دية الملقم في ماله (سئل)
عن رجل فوق نخلة يقطع
منها جريداً ويحتمه طفلاً
صغير عمره أربع سنين
فوقعت جريدة مما قطعته في
عين الطفل ففقد أنفه هل
يلزمه ديتها (فاجاب) بأنه
ان علم الرجل بالصبي وبأنها
تسقط عليه ضمن ديتها والا
فلا يضمها (سئل) عن
استحق قصاصاً فقتل
الجاني خطأ هل يقع قصاصاً
أولا (فاجاب) بأنه يقع
قصاصاً فيكون مستوفياً
لحقه (سئل) عن شخص
خاف له ثلاثة أعين فقتل
شخصاً أحدها هل يجب
عليه فيها نصف الدية أو
ثلثها أو حكومة (فاجاب)

بمخلاف مثلثنا (سئل)
عن وجوب عليه خدته
تعالى أو لا تدعى واستوفى
منه هل يطالب به في
الآخرة أم لا (فاجاب) بانه
لا يطالب به في الآخرة
(سئل) عما لو حدث كتابا
على شخص فقتله هل يجب
على الخائن الضمان
بالقصاص أو الدية سواء
كان المقتول بافتراس
الكتاب له بالغا أم لا
(فاجاب) بانه ان كان الكتاب
شاريا بامانه وجب على
الخائن القصاص (سئل)
عن قطع اذن انسان
فذهب معها السمع وقلم
بان فيها دية كاملة فهل يكون
حكم العين مع جفونها
كذلك أم لا (فاجاب)
بانه ليس حكم الاذن مع
السمع كحكم العين مع
البصر (سئل) عن معنى
قولهم التصرف في اللغة صرف
الشيء عن وجهه (فاجاب)
بان معناه مظهر فان المستوفى
يصير بسبب السحر كالمجنون
الى فعل ما يضر لاجدله
(سئل) عن المدعى عليه
بجناية أنه جنى على حامل
بحرقه فقلت جنيته وانكر
هل يحلف حين يميننا وان
انقض ميتا (فاجاب) بان
المدعى يحلف حين يميننا
ان انقض ميتا

من حيث لا يحصل به ذلك ثم بين أنها في الاستفهام لا تختمل شيئا من المعاني المذكورة وفي النفي
يجوز فيه الجمع وفي التحضيض والعرض كالامري في الاباحة والتحضير بحسب القرينة قال ولما كثر
استعمال أوفى الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو ثم قال بعد أمثلة ذكرها
لفظة أو في جميع الامثلة موجبة كانت أولا مفيدة لاحد الشئين أو الاشياء ثم قال فلم يخرج أو
عن معنى الوحدة التي هي موضوعه اهـ واذا تأملت كلامه هذا موافق لما مر عن التلويح والمفصل
من أن أو انما هي موضوعة في كل موضع من مواضعها بطريق الحقيقة لمعنى الوحدة فهي لاحد
الامرين أو الامور وجواز الجمع واستماعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن كما بينه
الروضي بما لا مزيد عليه في التحقيق كما يظهر بتأمله علمت اتجاه ما قلناه من أن أو صيت بهذا لزيد أو
عرو باطل كقوله لاحد هذين لما تقرر من أن معنى أو بمعنى أحد متقاربان بل متعديان باعتبار
الاصل في أو واذا بان أن قوله فالوصية بها لعقبي أو عقبه انما هو باطل لما تقرر بان أن قوله فان
انقضوا فالمرجع خزنة المغاربة باطل أيضا لان المفرع على الباطل باطل ويؤيد ذلك قول الشيخين
وتغيرهما بناء على أنه يشترط لصحة الوقف قبول البطان الاول من الموقوف فانهم فان رد البطان
الاول بطل الوقف قطعاً كالوصية والوكالة اهـ وأيضا فالعطوف على الباطل باطل كما صرحوا به
ومن ثم لو قال نساء العالمين طواق وأنت ياروحني طاق لم يقع عليه طلاق فكذلك قوله فان
انقضوا الخ اما مفرع أو عطوف على ما قبله وهو باطل فيكون هو باطلا أيضا والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) عما اذا كان لا يتم فاصرين مال صار اليهم من والدهم ولم يكن لهم حاجر شرعي
بوصاية من والدهم ولا باقامة من حاكم شرعي فباع ذلك عنهم أخوهم الاكبر المتولي لاهلهم الذاب
عنهم بطريق الحماية والرعاية والحلالة والحق والشفقة واشترى ذلك منه انسان آخر بمثل اتفاقا
عليه واعترف البائع المشار اليه عند الاشهاد عليه بالبيع المذكور بانه قبض الثمن من المشتري
بتمامه وكاله من غير حيلة في ذلك قبضا صحيحا شرعيا مبرئا للذمة المشتري من جميع الثمن ومن كل
جزء منه براءة صحيحة شرعية براءة قبض بطريق الوصاية الشرعية على اخوته المذكورين من
والدهم وبان الثمن المعقود به بمن المثل لذلك وبان لا يتم المذكورين الحظ والمصلحة والقبطة في
بيع ذلك بالثمن المذكور حسبما اعترف البائع المذكور بذلك رعاية لما يظهر به صحة البيع
المذكور كما جرت عادة الموثقين باستعمال مثل ذلك وتسطيره في الوثائق رعاية لما سبق ذكره وثبت
ذلك عند حاكم شرعي شافعي وحكم بوجبه ثم توفي المشتري عن ورثة مستوعبين ليراثه شرعاً ثم
ادعى الايتام المبيع عليهم بعد بلوغهم ورثتهم ان البيع المذكور راييس صحيح وطالبوا ورثة
المشتري بالبيع المذكور لكون البيع وقع من غير ثبوت مسوغاته الشرعية التي منها كون
البائع وصيا أو قريبا ومنها وجود الحظ والمصلحة لهم في ذلك ومنها أن الثمن بمن المثل لذلك
وانما عاقل في ذلك كله على اعتراف البائع به على الصورة المشروعة أعلاه ولم يصدر اذن من
حاكم شرعي في بيع ذلك فهل دعوى الايتام ومطالبتهم بما ذكر مسبوقة أم لا وهل يكفي لصحة
البيع المذكور اعتراف البائع بالسوغات المذكورة أم لا واذا لم تجد ورثة المشتري بينة شرعية
تشهد بان البائع كان حين البيع وصيا أو قريبا بوجود بقية السوغات الشرعية اذ ذلك فهل
يتبين بطلان البيع وبقاء المبيع في ملك الايتام واستحقاقهم لانزعاع ذلك من ورثة المشتري أم لا
واذا تبين ذلك وانزعاع الايتام المبيع المذكور بالطريق الشرعي بمسطور وأراد ورثة المشتري
الرجوع بالثمن على البائع أو صدق الايتام على صحة البيع وطالبوا بالثمن فادعى البائع ان
اعترافه بقبض الثمن لم يكن عن قبض حقيقة وأن المشتري لم يدفع له شيئا من الثمن وان الثمن

باق في ذمة المشتري الى الآن فهل دعواه بذلك متعوعة لتخلف ورثة المشتري أم لا واذا قلتم نعم
فهل يقبل جواب ورثة المشتري عن ذلك بان الايتام لا يستحقون علينا شيئا من هذا الثمن أولا
نعلم استحقاقهم علينا بشئ من هذا الثمن أو أن مورثنا توفي ولم يبق في ذمته شئ من هذا الثمن
والحال أنهم يصدقون على شراء مورثهم للمبيع المذكور من البائع المذكور بالثمن المذكور
واذا قلتم لا يقبل ذلك منهم فماذا يكون كيفية عين ورثة المشتري المترتبة على الدعوى المذكورة
وهل هي على البت بان اعتراف البائع بالقبض كان بعد وجود حقيقة قبضه للثمن أو بان مورثهم
دفع الثمن كله للبائع أو هي على نفي العلم أي بانهم لا يعلمون أن الاعتراف عن غير حقيقة
القبض أو لا يعلمون بقاء الثمن في ذمة مورثهم وما حكم الله في ذلك كله على مذهب الحاكيم
الشافعي المذهب المذهب المذكور المذكور أفقرنا ما جاورين وابسطوا لنا الجواب وأوضحوا أثابكم
الله الجنة آمين (فاجاب) بقوله أما دعوى الايتام المذكورين ومطالبتهم بما ذكر فمتعوعة
ولا يكفي لصحة البيع المذكور اعتراف البائع بالسوغات المذكورة بل لابد من ثبوتها باقامة
بينة تشهد بجمعها مصلحتها من أن البائع وصى أو قيم من جهة حاكم شرعي وان البيع بمن المثل
وان فيه مصلحة للمعجور عليه ولا بد من بيان الشاهد لوجه المصلحة الا أن يكون فقها موافقا
للقاضي على الوجه أو باع اعتراف المدعي بعد بلوغهم ورثتهم بجميع ما ذكر فان وجدت بينة
أو اعتراف كما ذكر فالبيع صحيح والا فهو باطل ولا نظر لحكم القاضي المذكور في السؤال لانه انما
حكم بموجب ما ثبت عنده من اقرار البائع وموجبه الصحة ان ثبت ما ذكرناه والا فالبطالان واذا بان
بطلان البيع فالبيع باق على ملك الايتام فيزعمونه من ورثة المشتري ويرجعون عليهم بارش
عيب حدث في المبيع بعد قبض مورثهم الى حين انزعاعه منهم وباجرة المبيع تلك المدة ان صلح
أن يؤجروا لم يستعمل ولا كان معددا للاستعمال وباقي ما تلف منه في تلك المدة بزوائده
المنفصلة كالولد والبن وغيرهما ولا رجوع للورثة على الايتام بما انفقوا على المبيع نعم
يرجعون على البائع بما غرموه للايتام من أجزاء منافع وفوائد لم يستوفوها هم ولا مورثهم بخلاف
ما غرموه من بدل ما استوفوه منها فلا رجوع لهم به على أحدلان منفعته عادت اليهم ولا لهم المباشرون
لاتلانه ثم بعد انزعاع المبيع من ورثة المشتري بالطريق الشرعي الذي تقرر للورثة الرجوع على
البائع بالثمن الذي اعترف بقبضه من مورثهم وأما اذا صدق الايتام على صحة البيع وأن البائع
واهم فيقبل اقراره عليهم بقبض الثمن فيرجعون به عليه لاعلى ورثة المشتري ولا يقبل قوله بالنسبة
اليهم لم يكن اقراره عن حقيقة كاهو ظاهر وفي صورتين تقبل دعواه على ورثة المشتري بما ذكر
في السؤال لتخليصهم نعم ان كانت صفة اقراره ما ذكر في السؤال من أنه أقر بقبض الثمن بكاهو من غير
حيلة في ذلك قبضا صحيحا شرعيا مبرئا للذمة المشتري من جميع الثمن ومن كل جزء منه الى آخر ما ذكر في
السؤال وشهد الشهود عليه بانه تألفا بجميع ما ذكر أو ببيعة المؤدى معناه فلا تقبل دعواه عليهم
حيث لا نالنا قبلنا دعواه لعدم القبض لاحتمال انه كان أقرب كالأولان العادة جرت بان الوثائق
يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها وهذا لا يتأتى مع قوله من غير حيلة في ذلك الخ لتخليصهم لانه لا يعتاد
في الاقرار عن غير حقيقة أن يذ كر فيه ذلك فلا نظر لهذه الدعوى وان كانت ممكنة لخالفها العادة
كما يصرح به قولهم لو أقر بالآلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه لم يقبل لان ذلك لا يعتاد أي وان كان
ممكنا وما يعلم أن ما ذكر لا يتأتى في ترجيح الادعى وغيره من أن من أقر بقبض يمكن ثم قال أقررت
باطلاق دعواه لتخفيف المقر له قبض منه وان لم يذ كر لاقراره تأويله ولو كان الاقرار بذلك بعد
الدعوى عليه في مجلس القاضي خلافا للأفعال وان قال انه لا يكاد يقر عند القاضي الا من تحقيق الشمول

(باب دعوى التمس
والقسامة)

(سئل) عما اذا ثبت القو
في أهل قرية هل يشترط فيه
عدم مخالطة غيرهم كالتقل
عن الام وفي شرح مسلم أنه
المذهب وفي المهملات أنه
الذي عليه القوي وصوبه
وقال الباقي انه المذهب
المعتمد وخزم به في الروض
أو عدم مسألتهم كما يحمله
في الروضة وأصلها وتبعهما
جماعة من المتأخرين
كصاحب الانوار وابن الملقن
والدميري وغيرهم وما
المعتمد منهما وهل يشترط
أن لا يكون هناك طريق
أولا (فاجاب) بان المعتمد
الثاني ويشترط أن لا
يكون هناك طريق
(سئل) عما لو شهد انسان
ببوت وهو يعلم خطأ وشبه
العمد والعمد وقال في
شهادته بذلك قتل عمدا
فهل يكفي ذلك أم لابد من
تفصيله (فاجاب) بانه تنكفي
الشهادة المذكورة
(كتاب البغاة)
(سئل) رجحه الله عن
الباغى يخرج بتأويل
هل يحرم عليه ذلك
أولا (فاجاب) بان الباغى
ليس يحرام لان الباغى
انما خالف بتأويل جائز
باعتقاده ومن صرح

بشرحه للأحاديث الواردة في نفسه فكلامه محمول كالأحاديث على من خرج عن الطاعة بلا تأويل أو بتأويل فاسد

(كتاب الردة)

(سئل) عن أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر فقال له إنسان أنت شرير أو كبير الشر أو أدخل الجنة وأظلمها ورائك أو مالك وهذا الفضول أو مالك في شيء لا يعتبك أو نحو ذلك هل يكفر أولاً وقد ذكر الحنفى في شرح النهاية أنه لو قيل لشخص لم لا تأمر فقال مالي ولهذا الفضول كلف ولم يعزه لأحد من الأصحاب لكن مثل ذلك لا يقال من قبل الرأي **(فاجاب)** بأنه لا يكفر ذلك الإنسان بشئ من الألفاظ المذكورة إلا باللفظ المذكور في مسئلة الحنفى رحمه الله ومحلها إذا قصد به الاستغفار بحكم الشرع في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والا فلا يكفر **(سئل)** عن قال إن الله في جهة هل هو مسلم وإن لمه التيسير لأن لازم المذهب ليس بمذهب أم لا **(فاجاب)** بأن القائل المذكور مسلم وإن كان مبتدعاً **(سئل)** عن رجل قال لا

الامكان لذلك هذا كله إن كانت العادة ما ذكرته من أن الإقرار بهذه الصيغة لا يقع مع عدم مطابقتها لما في نفس الأمر فإن ثبت أنه معتاد قبلت دعواه للخلف ولومع هذه الألفاظ أما إذا لم يشهد الشهود على القربان تعلقاً بهذه الألفاظ فلا عبرة بوقوعها في خطهم وتقبل دعوى المقر له لتخلف الورثة مطلقاً ثم لا بد في جوابهم وحلفهم من مطابقتها للدعوى فإن كانت بصيغة أن أقراري بالقبض باطل كان الخلف بصيغة أن أقراره بالقبض صحيح أو بصيغة أن المشتري لم يدفع لي شيئاً من الثمن كانت اليمين بصيغة أن مورثي دفع لك الثمن جميعه أو بصيغة أنكم تعلمون أن أقراري لم يكن عن حقيقة كانت اليمين بصيغة أن تعلم أن أقرارك عن غير حقيقة ويقاس بما ذكر من الصور ما في معناها وأصل ذلك قول الأصحاب لا بد في اليمين والجواب من مطابقتها للدعوى وقولهم أن اليمين في كل إثبات وفي كل نفي فعل من نفسه أو عملوك الذي في يده يكون على البت وفي نفي فعل غيره يكون على نفي العلم اهـ وبما تقر ريعم الجواب عن جميع ما ذكر في السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم **(وسئل)** عن قرأ وهل وأذن لا تحران يدعو الله أن يوصل ثواب ذلك إلى فلان ما الحكم حيثئذ أو قرأ ودعا بإيصال ثواب ذلك إلى ما حكمه وما حقيقة الثواب الواصل للبعث **(فاجبت)** بقولي الدعاء للغير إلى أو الميت بثواب الداعي أو غيره الآذن له لا ينبغي فإن ثواب الإنسان لا ينتقل عنه إلى غيره بالدعاء فيكون الدعاء بذلك مخالفاً للواقع وهو ممنوع أما الدعاء بمحصل مثل ذلك الثواب للغير فلا بأس به لأنه من الدعاء للأخ المسلم بظاهر الغيب والأحاديث دالة على قبوله بهذا وغيره مع أنه ليس فيه محذور فلم يكن لامتناعه وجه بل لو ذكر الداعي الثواب ومراعاة مثله لم يكن فيه امتناع أيضاً لأن أضرار مثل في نحو ذلك سائغ شائع ذائع ومن ثم لو قال أوصيت المسكين بنصيب ابني صم وأعطى مثل نصيب ابنه بشرط رعايته لمعنى المثلبة المتبادر في مثل ذلك وحقيقة الثواب الواصل للميت هي كل ملائم وأصل للروح من نعمها بالمعارف الإلهية والمواهب الاختصاصية والتمكن من دخول الجنة والتلبي بما شاهدته منها وبجى رزقها إليها على باب الجنة أو فيها وهي بقباب نحو الزلزل أو بجوامع أو بأجواف طير خضر أو غير ذلك بحسب تفاوت المقامات والعنايات ثم المتعم بهذا النعم الأرفع الأوسع الأكل الأفضل هو الروح بباريق الذات وأما الجسد فهو وإن كان بالبرزخ يحصل له بعض آثاره لأنه فيه يحس بالنعم وضده فالروح من الثواب أعلاه والجسد منه أدناه وسره أن حقيقة المعرفة والتوحيد وسائر الطاعات الباطنية والمدار ليس الاعمال إنما ينشأ عن الروح فاستحققت أكل الثواب وأفضل له وأما غير ذلك من الطاعات الظاهرة فهو بالنسبة إليه كالاتباع والقائم به البدن فاستحق من الثواب أدناه ولا يستبعد ادراكه له مع كونه جاد الروح فيه لأنه ليس كالجسد من كل وجه بل له نوع ادراك لأن الروح وإن كانت بعيدة عنه إذا وراحت المؤمنين في عليين وأرواح الكفار في سجين لكن لها اتصال بالبدن كما أن الشمس بالسما الرابعة ولها اتصال وشعاع وإنارة ونفع عام بالأرض فبذلك الاتصال الواصل إلى البدن من الروح صار للبدن نوع احساس وادراك فاحس بالنعم ونضرته وابتهج بما رزق عليه من شهوده ومسرته **(وسئل)** سؤالاً صورته قد وقع الطاعون عندنا بأرض اليمن وأهل اليمن يطرون منه ويقولون إنه عدوى فهل هو عدوى أم لا وأنا رأيتني في شرح مسلم كلاماً في الطاعون وفي أحياء علوم الدين ونحن نريد الزيادة منكم فالسؤال منكم أن تذكروا لنا ما يحضركم من ذلك في بيان الطاعون وما يتعلق به حتى نعطيه أهل البلد والمسؤول منكم بسطاً ذلك جزاكم الله خيراً **(فاجاب)** بأن الكلام على الطاعون وما يتعلق به كثير ومن ثم أفردت تأليف فلنشرها إلى ملخصها وهي تحصر في مسائل منها الكلام على حقيقة وقد صرح عن الصادق المصدوق محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال فناء أمتي بالطاعون

والطاعون فقيل يا رسول الله الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال ونزأ أعدائكم من الجن وفي كل شهادة وفي رواية وهو شهادة للمسلم وورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها بسند حسن سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فقال غدة كغدة الإبل المقيم فيها كالشهيدي والغار منها كالفسار من الزحف وفي رواية شبه الدمل يخرج في الآباط والمراق وفيه تركية أعمالكم وهو لسكر مسلم شهادة وفي أخرى الطاعون شهادة لأمي ونزأ أعدائكم من الجن يخرج في الآباط والمراق الغار منه كالغار من الزحف والصابر فيه كالجاهد في سبيل الله وكونه يخرج في الآباط والمراق هو الغالب فذلك اقتصر صلى الله عليه وسلم عليهما وقد يخرج في الأيدي والأصابع كما وقع لمعاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه أنه لما روى حديث الطاعون دعا لنفسه ولاهل بيته بالخطب الأوفر منه فطعنوا وماتوا وطعن هو في أصبعه السبابة فكان يقول ما يسرني أن لي بها جر النعم ومن ثم قال النووي في تهذيب الطاعون مرض معروف وهو بثر وورم مؤلم جداً يخرج منه لبيب ويسود ما حوله أو يخضر أو يحمر حرة بنفسجية كدرة ويحصل معه خفقان القلب والقيء ويخرج في المراق والآباط غالباً اهـ وقال محققو الأطباء الطاعون مادة سمية تحدث ورماتها لا يحدث في المواضع الرخوة والمغالب من البدن وأغلب ما يكون تحت الأبط وخالف الأذن أو عند الأوتة وسببه دم رديء مائل إلى العفونة والفساد فيستعمل إلى جوهر سمي يفسد العضو ويغير مائله ويؤدي إلى القلب كيفية رديئة فيحدث القيء والغثيان والغشي والخفقان وهو لردائه لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرتيبة والاسود منه قل من يسلم منه وأسلمه الآخر ثم الأصغر وتكثر الطواحين عند الوباء وفي البلاد الويبة ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وعكسه وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده اهـ وبه يعلم أن الطاعون أخص من الوباء مطلقاً فكل طاعون وباء ولا عكس وبه صرح القاضي عياض واستدل به وحزم به آخرون واستدل بعضهم بأنه صح أن المدينة لا يدخلها الطاعون وصرح عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أوى أرض الله وعن بلال أنها أرض الوباء فيلزم أن الطاعون غير الوباء ولا تعارض الحديثان فقول ابن الرقي أنه هو غير صحيح وإنما يجوز عنه به ليكون كل منهما ينشأ عنه كثرة الموت ويفارقه بخصوص سببه وهو كونه من طعن الجن والوباء إنما هو لفساد الهواء الذي ينشأ عنه عموم الأمراض ولا ينافي كون سبب الطاعون طعن الجن ماصر عن الأطباء من أنه ينشأ عن مادة سمية أو هيجان الدم وانصبابه إلى عضو أو غير ذلك لجواز أن ذلك يحدث عند الطعنة الباطنية التي تحسب بها الصادق فتكلموا على ما ظهر بحسب قواعدهم دون ما بطن لأنه لا يدرك بالعقل قيل وقد ينشأ الطاعون عن فساد الهواء وهذا قول ضريف كما بينه ابن القيم في هديه بأمر كثيرة منها أنه يقع في أعدل الفصول وفي أصح البسلاذ هواء وأطيبها ماء وباء لا يم الناس ولو كان من الهواء لم يبل قد يفتي أهل بيت ولا يدخل بيتنا يحاورهم وباءه قد يقل عند فساد الهواء ويكثر عند اعتداله وبأن كل داء بسبب من الأسباب الطبيعية له دواء من الأدوية الطبيعية على ما صرح في الحديث ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله والطاعون باعتراف حذاق الأطباء لدواء له ولادافع له إلا الذي خلقه وقدره ثم قوله صلى الله عليه وسلم فناء أمتي بالطعن والطاعون معناه الطلب لما في بعض طرقه عند أحد من التصريح بذلك بقوله اللهم اجعل فناء أمتي بالطاعون وفي رواية اللهم اجعل فناء أمتي قتلاً في سبيلك بالطعن والطاعون وقيل أنه على الخبر لا الدعاء أي الغالب على فناء الأمة الفتن التي تسفك فيها الدماء والوباء ومن زعم أن أكرامة يموتون بفجر هذين فقد أخطأ بل أكثرهم يموتون بهما كما صرح به ابن الأثير

ما لايمان قال لا أدري هل يكفر على ما نقله الرافعي والنووي وأقره أم لا **(فاجاب)** بأنه يكفر بقوله المذكور وإذا قاله احتقاراً **(سئل)** عن رجل سأل رجلاً شيئاً فقال له لو جئتني بالنبي صلى الله عليه وسلم ما قبلتك أو ما فعلت كذا هل يكفر أولاً كما في مسئلة السبكي فانه سئل عن رجل سئل في شيء فقال لو جاء جبريل ما فعلت كذا وكذا فقال لا يكفر لأن هذه العبارة تدل على تعظيم جبريل عنده **(فاجاب)** بأنه لا يكفر كما في مسئلة السبكي لأن هذه العبارة تدل على تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم عنده من وجهين أولهما ما ذكره السبكي وثانيهما صلاته وسلامه عليه وأيضاً فدل على عبارته أنه رتب عدم قبوله السائل أو عدم فعله ذلك على مجيء النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو بانتفاؤه المفاد بل يكون أنسب والمعنى أنه لا يقبله أو لا يفعل ذلك مطلقاً لا منع انتفاء مجيئه وهو ظاهر ولا مع مجيئه ككرامته لنا سئل فيه وأيضاً فلو قدر مجيء صلى الله عليه وسلم إلى المسؤول وشفاعته في قضاء

واسئل غيره بالاستعارة على ان من يموت بالطاعون أكثر من يموت فيما بينه وبين الطاعون الآخر فكيف اذا انضم لذلك القتل الحاصل في الجهاد وفي الفتن التي لا تقطع ولا تخصي كثرة وعموما في أقطار الارض وعلى أن ذلك للدعاء فليس القصد به الدعاء على الامة بالهلاك بل المراد الدعاء لهم ولازم ذلك وهو حصول الشهادة لهم بكل من ذنبك فالتقصيد الدعاء يجعلها سببا للموت الذي لا بد منه لا الدعاء بمطلق الهلاك ومن لازم حصول الشهادة أن ذلك يكون كفارة لما يقع من الامة لما ورد أن القتل لا يبرئ الذنب الا بدمه وبما يؤيد ذلك أن كثيرين من كبار الصحابة وغيرهم غني الشهادة والموت بالطاعون ولم ينظر وا الى أنها تسليتم تمكن الكافر من قتل المسلم وهو معصية وغنى المعصية حرام لان قصدهم يقتلها ليس ذلك بل نيل درجتها الرفيعة ولا ننظر لفعل الكافر لانه من ضرورة الوجود ثم ماذا كرم من أنه وخزأعدائنا من الجن هو الثابت وما وقع لابن الاثير تبع الفريسي الهروي من أنه وخزأخوانكم فردد بأنه لم يرد في شيء من كتب الحديث بعد التبع الطويل البالغ ونسبة الزركشي كغيره ذلك الى رواية أحدوهم وكذا نسبته لمسند الطبراني وأكتاب الطواعين لابن أبي الدنيا وعلى تسليم وروده فلا تنافي لان اخوتهم في الدين لا تنافي عداوتهم لانها بالطبع وان كانوا مؤمنين أو أن الأولى في طعن كافرهم لمسلمنا والثانية في طعن مسلمهم لكفرنا أو ان كلاً يفيد ما يفيد هذه الآثار لفظاً أعداكم على عومه لان العامن لا يقع الامن عدو في عدوه ويكون الخطاب لجميع الانس فان الطعن يكون من كافرهم في مؤمننا أو من مؤمنهم في كافرنا ويؤيده حديث انه شهادة للمسلم ورجوعه على الكافر ولفظ اخوانكم على عومه أيضاً لكن المراد به اخوة التقابل كما في الليل والنهار والشمس والقمر اخوان أو اخوة التكليف فانه بعضهم أيضاً وهو المراد في حديث زاد اخوانكم من الجن فانه زاد للكافر أيضاً وحكمة تسلطهم على الانس بالطعن أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بمعاداة أعدائنا منهم أيضاً وهم شياطينهم فابى أكثر الناس الامسالمهم بل ومطاعوهم على ما يلبونه منهم من المعاصي والضلال فسلطوا عليهم عقوبة لهم كما سلطوا عليهم أعداؤهم من الانس حيث أقعدوا في الارض ونبذوا كتاب الله وراه ظهورهم عقوبة لمعصيتهم وشهادة ورحمة لاهلها وهذه سنة الله سبحانه وتعالى في العقوبات تقع عامة فتكون طهر للمؤمنين وانتقاماً للكافرين وقيل الحكمة ان الله سبحانه وتعالى اختص المؤمن لنفسه وأراد به الخير في كل ما أصابه من خير أو شر أو ألم أو لذة وقبض له من يستغفره أو يشفع له أو يعاونه من ملك ونبي ومؤمن ومن يعاونه من شيطان بره وعدو يقتله وجني يخرجه وسبانه وتعالى له حافظا وعدوه قاهر مع أنه ان أصابه شر فشكر أو خسر فصبر كان خيرا له وسلط الجن عليه مع كونه مخفوطا في جميع أموره كما جاز أنه يعطيه عدوه الظاهر في وقت مع حفظه بالرجع أو النصر في أكثر أحواله لا وادة الخبير به ونيله درجة الشهادة بقتل العدو وقوله تعالى ولن يعمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا أي من حيث العموم فلذلك يجوز أنه يعطيه عدوه الجن مع كونه ممنوعا منه بالمعصيات من الملائكة في أكثر أحواله لا وادة الخبير به ونيله درجة الشهادة من خزه مع ضعف كيدته ومن ثم كان طعنه غير نافذ بخلاف طعن الانس اذ ذاك أصل الوخز ينفذ الواد وسكون المجنة بعدها زاي وسبب عدم نفوذه انه يقع من الباطن الى الظاهر فيؤثر في الباطن أولاً ثم قد ينفذ الى الظاهر وطعن الانس يؤثر أولاً في الظاهر لا يقال يلزم من كونه من خزان الجن عدم وقوعه في رضات المباح أن الشياطين تغفل فيه وتسهل وقد وقع فيه بل كان فيه أكثر منه في غيره لان تصفيدهم انما هو بما يترتب عليه اثم من تزوين المعصية لابن آدم حتى يقع فيها بخلاف ما يترتب عليه ذلك بل يترتب عليه الثواب كالطاعون فلا يمتنعون منه كلاً يمتنعون مما لا اثم فيه ولا ثواب كالاختلام

وذلك باعتبار الغالب والافتقار بزنيون لابن آدم كثير من المعاصي فيه ثم رأيت الحلبي أجاب بذلك وابن خزيمة قال المراد بعضهم لا كلهم لحديث صفدت الشياطين مردة الجن فردة نعت مخصوص أو بدل بعض من كل ورواية مردة بمعنى رواية وصفدت الشياطين المطلقة وعلى هذا فالوخز يقع في رمضان من غير المردة وقال عياض يحتمل المراد كلهم اشارة الى كثرة الثواب وقلة اغوائهم فهم كالمصنفين ورجح القرطبي حمله على ظاهره لكن بالنسبة لمن صام الصوم المعتبر بشروطه وآدابه ورجح بعض المحققين ما قاله ابن خزيمة يومئذ الكلام على كونه شهادة وقد مر ذلك في الاحاديث السابقة وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث حسن أنابي جبريل بالجن والطاعون فامسكت الجن بالمدينة وأوسلت الطاعون الى الشام فالطاعون شهادة لأمي ورجة لهم ورجس على الكافر ولا ينافي هذا انه قد يكون عقوبة فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم قال ما ظهرت الفاحشة في قوم قط الا ساء الله تعالى عليهم الموت وفي رواية لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يملأوا بها الاقشا فيهم الطاعون والاوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا وفي رواية مامن قوم يظهر فيهم الزنا الا أخذوا بالفناء وما من قوم يظهر فيهم الربا الا أخذوا بالسنة وما من قوم يظهر فيهم الرشا الا أخذوا بالرجع ووجه عدم المناقاة ان من رجة الله تعالى بهذه الامة ان يعمل لهم عقوباتهم في الدنيا كما في الحديث أمي أمة مرحومة ليس عابها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل ورواه أبو داود بسند حسن وهو محمول على مقام الامة لثبوت أحاديث الشفاعة في قوم يعذبون ثم يخرجون من النار والحاصل أن كونه عقوبة بسبب المعصية لا ينافي كونه شهادة لجميع من طعن لاسيما من لم يباشر المعصية المذكورة واعل سبب العموم تقاعدهم عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو زيادة حسنات من لم يباشر الفاحشة للحديث الصحيح ان الرجل ان يكون له عند الله منزلة ما يبلغها بعمله فبارال يبتليه بما يكره حتى يبلغها ياها ولا كونه شهادة في حق العاصي نفسه لان من الرجة في حقه أن يجعل له العقوبة في الدنيا لتكفر خطاياها وانما كان سببه ظهور الزنا لانه غالباً يقع سرا وحده ازهاق روح المحسنين فاذا لم يرق عليهم الحد سلط الله تعالى عليهم عدواً يقتلهم سرا من حيث لا يرونه وقاعدة العذاب انه انزل بعم المستحق له وغيره ثم يبعثون على نياتهم ثم الشهيد فعمل بمعنى فاعل لانه حي فروحه شهدت دار السلام وروح غيره انما تشهدا يوم القيامة اولانه بشهده عند الموت ماله من الكرامة اولانه الذي يشهد القيامة بإبلاغ الرسل أو بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو بالامان من النار أو بحسن الخاتمة من الله أو من ملائكته والشهادة اصطلاحاً تخصيص من حصل له سبب من أسبابها بثواب مخصوص وكرامة زائدة ولا يختص ذلك بقتل المعركة ففي حديث الموطأ الشهداء سبعة سوى قتل المعركة وعددها الطاعون والغريق وصاحب ذات الجنب أي وهو الميت بقرحة ذات الجنب والمطعون أي الذي يموت بمرض بطنه كالاستسقاء وقيل صاحب الاسهال وقيل الجنون وقيل صاحب القولنج والحريق والميت تحت الهدم والمرأة تموت بجمع أي بتثلبت الجيم قبل هي التي تموت بالولادة ألفت ولدها أولاً وقيل ان لم تلقه وصحة النورى وقيل هي البكر وفي رواية المرأة يجرها ولدها بسررها الى الجنة وقيل هي التي تموت بمزدلفة ورد ياله خطا ظاهراً ومن الشهداء صاحب السبل رواه أحمد والطبراني والغريب رواه جماعة وفيه عدة أحاديث ضعيفة على ما قاله المنذرى وصاحب الحى رواه الديلمي ومن لدغته هامة أو افترسه سبع والشرقي والخازن عن دابته والمنزقي من رأس جبل رواها الطبراني وغيره ومن قتل دون ماله أو دينه أو دينه أو أهله رواه أصحاب السنن الاربعة ومن قتل دون مظلة رواه أحمد والنسائي والميت في حبس حبس فيه ظمأ رواه ابن منده ومن عشق فكتم فف رواء الخطيب الديلمي والميت وهو طالب للعلم رواه البراء والمساند في البحر الذي يصيبه

اسلام المرتد وغيره من الشهداءتين مطلقاً أم يكنى قول لا اله الا الله علاماً بظاهر حديث أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله على أنه لا تعارض لصفة حمل هذا الحديث المطلق على ذلك المقيد (فاجاب) بأنه يشترط في اسلام المرتد وغيره التاغط بالشهادتين للاخبار الصحيحة فيه فغير بني الاسلام على خمس وأمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله أن محمد رسول الله جعل الاتيان بالشهادتين غاية المقابلة فخطوكة أن من لم يأت بها يقاتل وهذا مفسر لقوله حتى يقولوا لا اله الا الله لانها صارت كالعلم على الشهادتين والا لا يكتفى بلاشبهة في الروضة وأصلها ذكر الشافعي في موضع أن الاسلام أن يشهد أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله ويبدأ من كل دين يخالف دين الاسلام واقتصر في مواضع على الشهادتين ولم يشترط البراءة فقال الجمهور ليس فيه خلاف بل ان كان الكافر من يعرف بأصل رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم كقوم من اليهود

حاجة السائل ولم يقبله لم يكفر فقد شفع صلى الله عليه وسلم في قضايا ولم يقبل شفاعة كفي قصة بريرة أنه خبرها لما عتقت وأنها اختارت نفسها وأنه شفع عندها فيه فقال زوجها وأبو ولدك فقال يا رسول الله أنا مرنى قال لا ولكني أشفع قالت لا حاجة لي فيه وقد قالوا يكره رد السائل بوجه الله (سئل) هل يشترط في اسلام المرتد التاغط بالشهادتين فظاهر حديث بني الاسلام على خمس وغيره وظاهر نص الشافعي حيث قال اذا ادعى على شخص أنه ارتد وهو ينكر لم أكشف عن حقيقة حاله بل أقول له اشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام اه وأقضى السبكي بأن من تلفظ بالكفر ثم جاء الى القاضي واتفق بالشهادتين كان له الحكم باسلامه من غير أن يبين له ما صدر منه ونقله والده الشيخ تاج الدين عن ابن القاص عن نص الام وتبع السبكي في اقتائه ابن دقيق العيد والسراج الباقي قائلين لا بد من بيان ما صدر منه وقال في الروض لا بد في

التي رواه أبو داود ومن مات مرابطا رواه ابن حبان ومن صبر في الطاعون وان لم يموت به على ما يأتي وأمناء الله تعالى على خلقه قتلوا أو ماتوا رواه أحمد ومن قرأ حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ الثلاث آيات آخر سورة الحشر ومات في يومه أو حين يمسي ومات في ليلته رواه الترمذي وقال غريب ومن مات على وصية رواه ابن ماجه ومن مات على وضوء رواه الأتجري ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر في حضر ولا سفر رواه أبو نعيم ومن قال اللهم اني أشهدك بانك أنت الله الذي لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك أبوء بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب غيرك حين يصبح ومات في يومه أو يمسي ومات من ليلته رواه الاصبهاني وغيره ومن مات ليلة الجمعة أو يومها أخرجه جماعة وفي حديثه أنه توفي ففتنة القبر ومن دعا في مرضه بان لا اله الا أنت سبحانه اني كنت الظالمين أربعين مرة ومات في مرضه ذلك رواه الحاكم وفي حديثه وان برئ برئ وقد غفر له جميع ذنوبه ومن مات عقب رمضان أو مرة أو غزو أو حج نقله جميع عن الحسن ومن سأل الله سبحانه وتعالى الشهادة بصدق أخرجه مسلم ولفظه من طلب الشهادة صادقا أعطاه ولو لم تصبه وفي رواية من سأل الله تعالى الشهادة بصدق بلغه منازل الشهداء وان مات على فراشه قال النووي الثانية مفسرة الاولى ومعناها أنه يعطى من ثواب الشهداء وان مات على فراشه وورد بسند حسن كل مونة يموت بها المسلم فهو شهيد أى لكن الشهادة تتفاضل ومن مات مريضا رواه ابن ماجه وفي حديثه ووفى فتنة القبر وغدى عليه ورجح برزقه من الجنة وظاهره شمول جميع الامراض وهو كذلك وقول القرطبي يقيد بقوله من يقتله بطنه أى صاحب الاسهال أو الاستسقاء مردود وهذه الخصال الزائدة على الاربعين ورد في كل منها أن صاحبها شهيد أى يعطى أجر الشهداء ومراتبها في ذلك متفاوتة حتى في الأشخاص كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة في شهداء المعركة والشهداء خصوصيات منها أنه يغفر له أول دفعة ويرى مقعده من الجنة ويجاز من عذاب القبر ويأمن من المزعج الاكبر ويوضع على رأسه تاج الوفاء ويرزق اثنتين وسبعين من الخور العين ويشفع في سبعين من أقاربه رواه الترمذي بسند صحيح غريب ومنها انهم أحياء عند ربهم يرزقون كما في القرآن العزيز وان أرواحهم في جوف طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تأوى الى قناديل تحت العرش رواه مسلم وبعض هذه الخصال يكون لسائر الشهداء كالاخيرة كما نقله القرطبي عن العلماء وكفاية فتنة القبر كما ذكره الجلال السيوطي ونقله عن القرطبي ورد على من توقف من معاصريه في كون الطاعون يأمن فتنة القبر قال وأعجب من ذلك من ظن أن شهيد المعركة يظن في قبره وهو مخالف للنص اه وقد صح عند أحد وغيره أن المطعون كشهد المعركة ولفظ حديثهم يختص الشهداء والمتوفون على فرشهم الى ربنا جل جلاله في الموتى يتوفون في الطاعون فيقول الشهداء قتلوا كما قتانا ويقول المتوفون على فرشهم اخواننا ما قوا على فرشهم كما متنا فيقول الله عز وجل انظروا الى جراحهم فان أشبهت جراح القتولين فانهم منهم فاذا جراحهم أشبهت جراحهم وفي رواية سندها حسن يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فيقال انظروا فان كانت جراحاتهم كجراح الشهداء تسيل دما وريحهم كريح المسك فهم شهداء فيجدونهم كذلك نعم بشرط لتعصيل الشهادة بالطاعون أمور منها ما دل عليه حديث البخاري أن يمكت في باده الواقع به الطاعون صابرا يعلم أنه لن يصيبه الا ما كتبه الله له محتسبا فعلم أن أجر الشهداء انما يكتب لمن لم يخرج بل أقام قاصدا بذلك ثواب الله تعالى واجبا به صدق موعوده عارفا أنه ان سلم أو مات به فهو بتقدير الله سبحانه وتعالى غير متضرر به لو وقع معتدا على الله تعالى في سائر أحواله فمن انصف بذلك كتب له أجر

يقولون انه مرسل الى
الحرب فقط فلا بد من البراءة
وان كان منكرا اصل
الرسالة كالوثنى كفى في
اسلامه الشهادتان قال
الشيخ ابو حامد وقد رأيت
هذا التخصيل منصوبا
عليه في كتاب قتال المشركين
اه والمذهب الذي قطع به
الجمهور ان كلتي الشهادة
لا بد منهما ولا يحصل الاسلام
الا بهما وحي الامام مع
ذلك طريقة أخرى
منسوبة الى المحققين ان
من أتى من الشهادتين
بكامله متخالف معتقده
حكم باسلامه فاذا وحده
المتروقف أو قال المعطل
لا اله الا الله جعل مسلما
وعرض عليه شهادة
الرسالة فان أنكر
صار مرتدا أو اليهودي
اذا قال محمد رسول الله حكم
باسلامه اه واختصره
الاصغر في بقوله فصل في
اسلام المرتد وغيره والمذهب
انه لا بد فيه من الشهادتين
والصحيح انه مكفيان بمن
يشكر الرسالة الا لمن خصها
بالعرب حتى يقول محمد
رسول الله الى جميع النطق
أو يبرأ من كل دين خالف
دين الاسلام واختصره ابن
المقرئ بقوله فصل لا بد في
اسلام المرتد وغيره من

50

شاهد وان سلم من الطاعون كما اقتضاه ظاهر الحديث كمن خرج للجهاد فمات قبله بسبب آخر ويؤيد ذلك رواية مسلم ومن مات في الطاعون فهو شهيد ولم يقل بالطاعون واحتمال كونها للسببية وان أيد ما في الحديث ومن مات في البطن أي بها لا يمنع أن يظهر الحديث ما مر بل ظاهره أنه يكتب له أجر شهيد وان لم يموت في زمن الطاعون وفضل الله سبحانه وتعالى واسع ونية المؤمن خير من عمله وروى أحمد أن أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرس ولا يلزم من ذلك أن من اتصف بما مر ومات بالطاعون يكتب له أجر شهيد بل ما مر أن درجات الشهداء متفاوتة لفرقها من اتصف بما مر ومات معاً ثم من اتصف وطعن ولم يموت ثم من اتصف ولم يطعن ومات زمن الطاعون بغيره ثم من اتصف ولم يطعن ولا مات زمنه على أنه لا مانع من تعدد أجر الشهادة لمن اجتمع فيه سببان فأكثر من أسبابها كغريب مطعون كما يتعدد القيراط لمن صلى على جنازة وكما أن من اقتنى كلاباً ينقص من أجره قرارياً بعدد طاعون ظاهر الحديث أن الطاعون شهيد وان كان فاسقاً بل هو صريح حديث الضحيتين الطاعون شهادة لكل مسلم ولا يلزم مساواته للعدل لتفاوت درجات الشهداء كما مر ويؤيد أن شهيد المعركة لا يقدح فسقه في شهادته فوجود التبعات لا يقدح فيها لأنها ثواب وكرامة زائدة وذلك لا ينافيه فسق ولا غيره نعم صح أن الشهيد يغفر له كل ذنب إلا الدين وفي معناه سائر تبعات العباد وحديث ابن ماجه يغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ولشهيد البحر الذنوب والدين ضعيف فان ثبت حل على من خرج مجاهداً في البحر فغرق قيل ويمكن أن يقال أفاد استثناء الدين أن حق العباد لا يسقط بمجرد الشهادة وأفاد اثباته أنه قد يوجب من مزيد الثواب ما يوفي منه المظالم التي في قبله ويتوفر له ثواب الشهادة كاملاً وبما اقتضاه ظاهر الحديث من أن من مات بسبب من أسباب الشهادة فهو شهيد وان مات في معصية جزم الامام ابن العربي ومثل ذلك بمن غرق في قطع الطريق قال وكل من مات بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله أجر شهادته وعليه اثم معصيته وحكمة كون الطاعون لا يدخل مكة والمدينة كما يأتي مع أنه شهادة ورجة أنه ليس نفس الشهادة بل سببها ولما كان من الجن مدحت البلدان بأنه لا يدخلهما إشارة الى أن كفار الجن ممنوعون من دخولهما للعبث والفساد بأهلها حماة لهم بركة جوارهم وجوار نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهو وان سلم وقوعه من مؤمنين الجن أيضاً مؤمنونهم يحلونهم من إيقاع ذلك فيهما علماً منهم بجلائلهم وتعظيمهم لحقهما فذلك لم يدخل اليهما طاعن أصلاً وأجيب أيضاً بأن سبب الرحمة لا يختص في الطاعون فقد قال صلى الله عليه وسلم ولكن عافيتك أوسع لي فكان عدم دخولهما من خصائصهما ولو ازم دعائه صلى الله عليه وسلم لهما بالعصية وخصهما بذلك لاختصاصهما به دون غيرهما وفي ذلك حجة كبرى وهي عجز الأطباء فاطمة عن حيازة شخص واحد من الطاعون وهو صلى الله عليه وسلم قد حذى هذين مع كثرة من فيهما منه على عمر الاغصان ونوالى الازمان وقد عوفنا عنه بالامن لحديث أبي داود الطيالسي من مات بأحد الحرمين بعث من الآمنين وبالشهادة لحديث ذكره ابن ماجه في مسنده من مات في أحد الحرمين استوجب شفاعة وكان يوم القيامة من الآمنين وروى أيضاً من مات بركة أو في طريق مكة بعث من الآمنين قال الجافظ السخاوي وروى الامن من فئمة القبر لمن مات في أحد الحرمين أو في طريق مكة أو مرابطاً ولم يقرأ سورة المائدة عند منامه وليكونه شهادة جاء عند الديلمي ان الطاعون أول رجعة ترفع من الارض وعند ابن السني وغيره أو شك الفالج أن يمشي في الناس حتى يمتنوا الطاعون مكانه ومنها الكلام على الخروج من محله والدخول إليه قال تعالى ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف لآية وأقوى الطرق وأحسنها أن فرارهم كان من الطاعون فماتوا على ذلك بان أمانهم الله سبحانه وتعالى قبل آجالهم

الشهادتين مطلقاً فان كان
كفره بانكارهني آخر كن
نصوص رسالة محمد بالعرب
أو بخبر فرضاً أو غيرهما
فبأنزله مع الشهادتين
الاقرار بما أنكر
واقتصروا الجازي بقوله
فصل في اسلام المرتد وغيره
ولا بد فيه من الشهادتين
وتركها من ينكر الرسالة
كالوثني لا ممن نصوصها
بالعرب حتى يقول محمد
رسول الله الى جميع الخلق
أو يبرأ من كل دين يخالف
دين الاسلام وعبارة التنبية
وان اردت الى دين لاتأويل
لا له كفاء أن يقر
بالشهادتين وان اردت الى
دين يزعم أهله أن محمداً
صلى الله عليه وسلم مبعوث
الى العرب لم يصح اسلامه
حتى يأتي بالشهادتين ويبرأ
من كل دين خالف دين الاسلام
اه وقال ابن الرقعة هذا هو
المذهب المشهور وقال الامام
والقائل به يرى أن النطاق
بالشهادتين تعبد اه
وعبارة الجواهر هل يكفي
في الحكم بالاسلام الاتيان
بكلتي الشهادتين نص
السافعي في مواضع أن
الاسلام أن تشهد أن لا اله
الا الله وأن محمداً رسول الله
وتبرأ من كل دين يخالف
دين الاسلام واقتصر في

ثم بعد مدة أحياهم الله وبقيت عليهم آثار الموت فلا يلبسون ثوبا الا سار عليهم كفنا ليعرفهم
 أهل ذلك الزمان فيعتبروا بهم قال الامام أبو بكر الرازي دلت الآية على أن الله تعالى كره فرادهم
 من الطاعون وهو ظاهر قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فردتم من الموت أو القتل وقوله تعالى أينما
 تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وقوله قل ان الموت الذي تطرون منه فانه ملائكم
 وفي الصحيحين الطاعون رجس أرسل على بني اسرائيل أو على من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض
 فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه وفيه ما أن يخرج للشام فخير
 أن بها وباه فاستشار المهاجرين فاختاروا والانصار فاختاروا فدعا من كان هناك من مشيخة قريش
 من مهاجرة الفتح فاتفق رأيهم على أن يرجع بالناس ولا يقدمهم على ذلك الوباء فهم بالرجوع فقال
 أبو عبيدة بن الجراح أفرار من قدر الله فقال عمر لو غيرك قاله انتم ففر من قدر الله الى قدر الله وكان
 عبد الرحمن بن عوف غائبا فلما جاء قال ان عندي في هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فهدى الله
 تعالى عمر ثم انصرف وقد ورد معنى ذلك عدة أحاديث واختلاف العلماء في دخول بلاد الطاعون
 والخروج منه فأكثر العلماء على الاخذ بظاهر الحديث ومن ثم قال التاج السبكي مذهبنا وهو الذي
 عليه الأكثر أن النهي عن الفرار منه للتحريم بل قال ابن خزيمة ان الفرار منه كبيرة وان الله تعالى
 بعاب الفار منه ما لم يفر منه واستدل على ذلك بحديث أحمد والطبراني وابن عدي وغيرهم الفار
 من الطاعون كالفار من الزحف وبه يعلم وهم ابن رشد المالكي في دعواه الاجماع على عدم
 التحريم وضعف قول كثيرين ان النهي للتنزيه قيل وهو المشهور من مذهب مالك وتزييف القول
 باستحباب الخروج عنه قال التاج السبكي واتفقوا على جواز الخروج لشغل عرض غير الفرار
 قال وايس محل النزاع فمن خرج فارا من قضاء الله تعالى فذلك لا يسبيل الى القول بحله بل الظاهر
 أن محل النزاع فيما اذا خرج للتداوى اه واعترض بان الخروج للتداوى غير محرم في مذهبنا
 فالعبارة الصحيحة أن يقال محل النزاع اذا خرج فارا من المرض الواقع مع اعتقاد أنه لو قدره الله عليه
 لصابه وان فراره لا ينجيه لكن يؤمل النجاة ويخرج بقوله مع اعتقاد الخ من خرج فارا من قضاء الله
 تعالى معتقدا أن ذلك ينجيه فلا توقف في تحريمه بل ربما يكفر به ولو قصد الخروج لحاجة والفرار
 فالذي يظهر انه يأم بقدر قصده لان الفرار محرم وقصد الحرم حرام سواء انفرد أو شاركه قصدني
 آخر جاز وبه يعلم أن الأرض التي وقع بها الطاعون لو كانت وجة والتي يريد التوجه اليها صحيحة
 فتوجه اليها بهذا القصد حرم عليه لان هذا من صور الفرار غير حاجة كما اقتضاه اطلاق أصحابنا ثم
 ما المراد بكونه في أرض الطاعون حتى يحرم عليه الخروج منها والذي يظهر في ذلك انه ان وقع بأقليم
 حرم عليه الخروج من ذلك الاقليم لامن بعض قراء الى بعض لانها كلها بالنسبة الى عموم الطاعون
 بمنزلة الموضع الواحد وان اختلفت ببلد أو بلاد من اقليم حرم الخروج مما اختلفت به الى غيره لامن
 بعض ما اختلفت به الى بعضه واذا كان في بلد مثلاً فهل الفرار منها بالخروج الى خارج عمرانها أو
 سورها أو الى خارج مزارعها لم أر في ذلك كالذي قبله شيئا والذي يظهر أنه ينبع في ذلك عرف أهلها
 فكل محل عدوا الخروج اليه فرارا حرم الخروج اليه والا فلا وحكم دخول محل الطاعون
 كالخروج منه فيما تقر من التحريم وغيره وقد صرح بذلك النووي في شرح مسلم فقال وفي هذه
 الأحاديث منع القدوم على بلاد الطاعون ومنع الخروج منه فرارا من ذلك أما الخروج لعرض فلا
 بأس به هذا مذهبنا ومذهب عامة الجمهور من العلماء قال القاضي وهو قول الأكثرين ومنهم من
 جوز ذلك والصحيح ما ذهبنا من النهي عن القدوم عليه والفرار منه اه قيل والنهي عن

الخروج تعبدى لان الفرار عن المهلك مأمور به وعمله آخرون بانه اذا وقع بمحل عم جميع من
 فيه فلا يفيد الخروج شيئا فكان عبثا وبانه لو يمكن الناس منه بقي من وقع به عاجزا عن الخروج
 فلا يبقى للمرضى متعهد ولا للموتى مجهز وأيضا في خروج الاقوياء كسر اقلوب الضعفاء وقال
 ابن عبيد البر النهي عن الخروج للايمان بالقدر وعن القدوم لدفع ملامة النفس قال غيره ولان
 الله سبحانه وتعالى أمر أن لا يتعرض أحد للعنف وان كان لانجاة من قدر الله وفيه الصيانة عن
 الشرك لئلا يقول القائل لولم أدخله لم أمرض ولولم يدخل فلان لم يمت وقال ابن دقيق العيد الذي
 يرجع عندي في الجمع بين النهي عن الفرار والنهي عن القدوم ان هاتين القديمتين التعرض للبلاء
 وتعلمه لا يصبر عليه وربما كان فيه نوع دعوى لمقام الصبر والتوكل فخرج لاغترار النفس ودعواها
 ما لا تثبت عليه عند التحقيق وأما الفرار فقد يكون داخل في باب التوكل في الاسباب متصورا
 بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه ويشير الى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا تغنوا لقاء العدو
 واذا لقيتموه فاصبروا فأمرهم بترك التفتي لما فيه من التعرض للبلاء وخوف الاضرار بالنفس ثم
 أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليما لامر الله واذا خرج فهل يلزمه العود خروجا من المعصية أولا
 لانهاها بالخروج لم أر في ذلك شيئا والقياس أنتم قلنا بأن النهي تعبدى وجب العود والابني
 ذلك على علة التحريم فعلى العلة الاولى لا يجب العود وعلى الثانية وهي أنه لو يمكن الناس من
 الخروج اضاع الباقون يجب العود لان الحق لاغير فلو مكاه من التماذي لضاع حق الغير بخلاف
 ما لو أزمناه بالعود فان قلت في عوده دخول وقد تقرر أنه محرم فتعارض في حقه واجب وهو
 العود ومحرم وهو الدخول فلم يلبس الاقل قلت هذا التعارض ممنوع لان هذا الآن لا يسمى
 ابتداء دخول والحرم انما هو ابتداء الدخول لا الدخول من حيث هو ألا ترى أن من خرج
 لا لفرار ثم أراد العود فانه يجوز له ذلك من غير توقف مع أن فيه دخولا فدل ذلك على أن المحرم
 هو ابتداء الدخول فقط وحديثه فلم يتعارض مامر واذا تقرر أنه لا تعارض فاتجه البناء الذي
 ذكرته ومع ذلك لو قيل بعدم وجوب العود مطلقا لم يبعد وان كان ذلك هو الوجه * ومنها أنه هل
 يدخل مكة والمدينة وقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم المدينة ومكة بمخوفتان بالملائكة على
 كل نقب منها أي طريق أو باب أو مدخل ملك لا يدخلها الدجال ولا الطاعون وضيم منها عائد
 على كل واحدة من البلدين قال ابن قتيبة ولم يقع به ما طاعون قما وأقره الاثني بعده منهم النووي رحمه
 الله تعالى في أذكاره وغيره وما قيل انه دخلها في عام تسع وأربعين وسبع مائة فهو وان نقله جماعة
 فهو مردود بان الامرياس كما ظنوا أي بل كان ذلك وباهلا طاعونا كما يدل له كلام الفاسي في موضع
 وان عبر عنه بالطاعون في موضع آخر لان الوباء قد يسمى طاعونا مجازا كما عساه بجماع كثرة الموت
 فيها كما مر فلم أنه لم يدخل مكة طاعون قما ولا يدخلها ان شاء الله تعالى لعمدة الحديث كما مر وقول
 الدفاميني اسناده ضعيف وهم وفي حديث البخاري فلا يدخلها يعني المدينة الدجال ولا الطاعون
 ان شاء الله قيل هذا الاستثناء يحتمل التعليق ويحتمل التبرك وهو أولى وقيل انه يتعلق بالطاعون
 وعدم دخول الطاعون للمدينة أمر متفق عليه الا ما شذبه القرطبي من قوله المراد لا يدخلها
 طاعون عظيم مثل طاعون عواس وطاعون الجارف اذ قضيه انه يدخلها طاعون غير عظيم
 وليس كذلك كما حرم به العلماء * ومنها انه هل يشرع الدعاء برفعه أما الدعاء برفعه والخروج الى الصحراء
 فبعدة قيل بل لو قيل بغيره لكان ظاهرا لانه احداث كيفية يظن الجهال انها سنة وأما القنوت
 له في الصلاة فليص مشرووع عند غير الشافعية واختلاف الشافعية بعضهم أفتى به وبعضهم أفتى
 بامتناعه والا وجهه الاول كما بينته في حاشية العباب وغيرهما مع الرد على من أطال في خلافه ولا

من أن يأتي بالشهادتين ثم
 ان كانت ردة يجحد
 فرض أو استباحة محرم
 فلا يدمع ذلك أن يرجع
 عما اعتقده وأما الكافر
 الاصلي فان كان وثنيا أو
 ثنويا لا يقر بالوحدانية
 وقال لا اله الا الله حكم
 باسلامه ويحبر على قبول
 جميع أحكام الاسلام
 هكذا قاله البغوي وهي
 طريقة نسبها الامام
 الى الحقين والجمهور على
 انه لا بد من الشهادتين في
 هذه الحالة له وقال
 الغزالي ان طريقة
 البغوي ضعيفة عند الرازي
 والنووي وقال شيخ الاسلام
 أبو يحيى زكريا في شرح
 البهجة ولا بد في اسلام
 المرتد وغيره من الشهادتين
 وان كان مقرا باحدهما
 وتكفيان عن ينكر
 الرسالة الا من خصها
 بالعرب فلا يصح اسلامه
 حتى يقول محمد رسول
 الله الى جميع الخلق أو
 يبرأ من كل دين يخالف
 دين الاسلام ولو كان كفرة
 يصعد فرض أو استباحة
 محرم لم يصح اسلامه حتى
 يأتي بالشهادتين ويرجع
 عما اعتقده اه وقد علم
 بما ذكرته أن المذهب
 الذي عليه الجمهور انه

مواضع على الشهادتين
 ولا صاحب فيه طريقان
 أحدهما فيه قولان أحدهما
 لا يشترط لكن يستحب
 اه وعبارة الانوار وتوبة
 المرتد واستلام الكافر
 الاصلي أن يشهد أن لا اله
 الا الله وأن محمدا رسول الله
 ويبرأ من كل دين يخالف
 دين الاسلام ولا بد من
 الشهادتين ولا يحصل
 الاسلام الا بهما وأما
 البراءة فان كان الكافر
 يعترف برسالة محمد وينكر
 عمومها كقوم من اليهود
 يقولون انه مبعوث الى
 العرب خاصة فلا بد من
 البراءة وان كان منكرا
 أصل الرسالة كالوثني فلا
 حاجة الى البراءة وتكفيه
 الشهادتان وقال البدر
 ابن قاضي شهبة وتحصل
 توبة المرتد بالتلفظ
 بالشهادتين وهكذا كل
 كافر أصلي اذا كان منكرا
 رسالة النبي صلى الله عليه
 وسلم فان كان يقول انه
 بعث الى العرب فقط أو
 يقول انه لم يبعث بعد فلا بد
 مع ذلك من التبري من
 سائر الأديان دون الاسلام
 ويقوم مقامه محمد صلى الله
 عليه وسلم مبعوث الى جميع
 الخلق وقال الكمال بن أبي
 شريف ولا بد في اسلام المرتد

كراهة في الدعاء برفعه عن نفسه أو غيره من غير اجتماع لذلك وكرهه بعض المخالفة وما كان إليه بعض متأخري الشافعية. ويدل لما مر من القنوت له قول الشيخين بشرع القنوت في سائر الصلوات لنزلة كالوباء فقولهما كالوباء يشمل الطاعون أما بقياس المساواة وأما لكونه يطلق عليه مجازاً كما مر ولا يمنع من ذلك كونه شهادة ورجة لأنه وإن كان كذلك إلا أنه ينشأ عنه موت العلماء وأكابر أهل الإسلام فيحصل للإسلام بذلك ضعف ووهن فعالب برفعه لأجل ذلك نظير ما مر في أنه لا يدخل مكة والمدينة مع كونه شهادة وبما قرره يندفع قول من قال لا يصح التمسك بكلام الشيخين المذكور لأنه أخضع من الوباء وقد اختص بكونه شهادة ورجة ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الوباء فلهذا يشرع الدعاء برفع الوباء دون ما يؤيد ذلك اختصاصه بتعريم الفرار منه وهو من الوباء بغيره كالجني وسائر أسباب الهلاك جائز باجماع أهله ولا تمسك له فيما استدلل به آخر لما مر من أن النهي عن الفرار تعبدى عند قوم (تمت) يجوز الدعاء بطول العمر كما دعا به صلى الله عليه وسلم لأنس وفيه بعض المحققين بمن في بقائه نفع للمسلمين فيندب له الدعاء حينئذ فإن كان نفعه قاصراً فهو دون الأول قال ومن عداهما قد يصل للكرهية والتعريم أن اتصف بضعهما وإن لم يتصف فقد قال بعضهم لا ينبغي لأحد أن يحب ما يحبه إبليس فإنه يجب طول البقاء والحق أن الضابط الرجوع إلى المتعلق قال بعض العلماء الأجمل لا يزيد ولا ينقص وفائدة الدعاء تظهر في أنه يجوز أن الله تعالى قدر أن زيد عمره ثلاثون فان دعا فأربعون وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أه والطاعون من الأمراض الخوفة عندنا بل أهل محلته كلهم في حكم المريض مرضاً يخوفاً فلا ينفذ تبرعهم في زمنه إلا من التث ولو ممن لم يصبه ومنها ينبغي أخذاً بما مر من منع التعرض للبلاء ومن مشروعية الدعاء للفرار أيام الوباء من أمور أوصى بها بعض حذاف الأطباء والاعتناء بأمور أخرى مثل إخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكون والدعة وإن لا يكثر من استنشاق الهواء الغض وأول ما يبدأ به في علاج الطاعون شرطه أن أمكن ليسبل ما فيه لئلا تزداد سميته فإن احتج لمصه بالمجعة قبل بلعاف ويعالج أيضاً بما يبرد وبأسفجة مغسوسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن آس وبالأستفراغ بالفصد عما يحتله الوقت أو يوجع بما يخرج الخلاط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات قاله ابن سينا ويرد على أطباء الوقت في تركهم معالجة المطلون رأساً لكن قال بعضهم لأفائدة في هذا التدبير لأنه مبني على أن سبب الطاعون فساد الهواء الذي مال إليه الأطباء وليس كذلك بل سببه وخز الجفن كالمرا فالأولى طرح ذلك كله والتوكل على الله سبحانه وتعالى وكذلك بطرح ما في مفردات ابن البيطار وغيرهما من أن من تتخم بالبقوت أو علقه عليه آمن من الطاعون قال جميع من الأطباء ويحذر الصبح زمن الطاعون مخالطة من أصابه قال الناج السبكي ومجمله أن يشهد عدلاً طب بأن المخالطة سبب لأذى الخالط ورد ما قاله بأنه يخالف شهادة الحس المشاهدة المتكررة فإن كثيرين من المخالطين المخالطة السكية لا يصيبهم منها شيء وقد ثبت بطلان الهدوى بالحديث الصحيح والقول بأن المرض يعدى ببعض طبعه كفر وبأنه يعدى بأمر خاق فيه لا ينفك عنه إلا معجزة أو كرامة مذهب أسلاحي لكنه مرجوح وبأنه لا يعدى بغيره بل بعادة الهبة وقد تخلف نادراً كذلك وبأنه لا يعدى أصلاً بل من وقع له ذلك المرض فهو بخاق الله سبحانه وتعالى فيه ابتداء وهذا هو الراجح لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شيء شيئاً وقوله فمن أخذني الأول قبل واستقرئني أن من طعن وسلم لأبوت بعد ذلك بالطعن ونوزع فيه بأن جمعا وقع أهم خلاف ذلك وعلى تسليم الاستقراء فحكمته أن الله سبحانه وتعالى إنما يسلط الجني على الأنبياء مرة واحدة ومن الآداب التي ينبغي فعلها عند وقوع الطاعون المبادرة

لا يصح إسلام الكافر مرئياً كان أو غيره إلا بلفظه بالشهادتين وأن ما ذكره الحلي وغيره وما في الأذكار وغيره مما يخالفه طريقة مقابلة للمذهب (سئل) عن سبب الحسن والحسين في كفر وجهات أيهما أصح (فأجاب) بأن الأصح أنه ليس بكفر وإنما هو كبيرة (سئل) هل يثاب الكافر على تلفظه بالشهادتين اللتين حكم بإسلامهما بهما أولاً (فأجاب) بأنه يشاب عليه لأن تضديق قلبه بما علم ضرورة بحجج الرسول به من عند الله وهو الإيمان سابق عليه (سئل) هل يكفر من قال أنه يكره ملك الموت أو يغيضه أولاً (فأجاب) بأنه لا يكفر بذلك لأن كراهته أو بغضه إياه بسبب إزالته منه الحياة لا بسبب كونه ملكاً (سئل) عن قول الدميري إذا أتاف المرتد في حال الحرب شيئاً وجب عليه ضجهان أنص عليه في أكثر كتبه وصححه الجهور وصح صاحب التبيين عدم الضمان وأقره عليه المصنف ولم يصح في الروضة ولا في الشرحين شيئاً والمعتمد ما تقدم من النص وقول الأكرين (فأجاب) بأنه

إلى التوبة والتنقي من جميع المظالم والتبعات واستعمال الأذكار التي تحرس من الجن كقراءة الفاتحة لأنها شفاء من كل داء كما في حديث الدارمي وسورة الاخلاص لأن من قرأها حين يضع جنبه على فراشه يأمن من كل شيء الموت أخرجه البراز بسند ضعيف وسورة البقرة لما صح أن الشيطان يفر من بيت قرئت فيه وآية الكرسي لما صح أن من قرأها عند النوم لا يزال عليه من الله تعالى حافظ ولا يعثره شيطان حتى يصبح وصح من قرأها في بيته ليلا لم يدخل الشيطان بيته ثلاث ليال ومن قرأها نهاراً لم يدخل الشيطان بيته ثلاثة أيام والآخر سورة البقرة لما صح أنهم لا يقرآن في دار ثلاث ليال فيقر بها شيطان والاخلاص والمعوذتين لأنه صلى الله عليه وسلم كما عند البراز أمر بالتعوذ بهن وقال ما تعوذ العباد بمثلون قط وكقول لاله الإله وحده لا شريك له الخ لما صح أنها حرز من الشيطان الرجيم في ذلك اليوم إلى المساء وصح ذلك عند الترمذي فمن قالها عشر مرات در صلاة الفجر وهو ثاني رجله قبل أن يتكلم قبل وأعظم الأسباب النافعة منه كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك وشرط حصول النفع بجمع ما ذكر صفاء القلب من الكذب والاخلاص في التوبة والندم على ما فرط منه والافتقار أسباب الداء تبطل نفع الدواء كان يغفل عن ذلك حتى تحجم عليه الآفة ثم يطالب الآفة بذلك فلا يجد إليها سبيلاً وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أحسن ما يداوى به الطاعون التسيج ووجهه أنه يدفع العذاب قال الله تعالى فلو أنه كان من المسجين الآية والمفحوظ عنه لم أزل الوباء أنفع من البنفسج يدهن به ويشرب ويتأكد لمن أصابه طاعون أو مرض غيره أن يديم سؤال العافية وقد صح أمره صلى الله عليه وسلم للعباس بالاكثار من الدعاء بها وورد بسند ضعيف خلافاً لما كرم ما سئل الله شيئاً أحب إليه من العافية وورد عند ابن ماجه أن الدعاء بها أفضل الدعاء وصح عند الترمذي لم يعط الناس بعد اليقين خيراً من العافية وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن اشتكى إليه وجعاً في جسده امسح بيمينك على الذي تألم من جسده وقل بسم الله ثلاثاً وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر وأن يصبر على قضاء الله سبحانه وتعالى وقدره فإن أمور المؤمنين كلها خير إن أصابه خير شكر وإن أصابه شر صبر رواه مسلم وروى ابن حبان أن الرجل لشكون له عند الله عز وجل المثرة فما يبلغها بعمل فما يزال يبتليه بما يكره حتى يبلغه إياها وصح ما يصاب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله عز وجل بها خطاياها وروى الطبراني بسند لا بأس به من أصيب بمصيبة في ماله أو في نفسه فكتفها ولم يشكها إلى الناس كان حقاً على الله تعالى أن يغفر له وصح إذا اشتكى المؤمن شأه الله تعالى من الذنوب كما يخلص الكبير حيث الحديد وإن يحسن ظننه بالله سبحانه وتعالى لأنه تعالى عند ظن عبده به كما في الصحيحين من رواية أحمد وغيره أن ظن بي خيراً فله وإن ظن شراً فله وصح في سيد الاستغفار أن من قاله صباحاً فبات يومه أولياته دخل الجنة فسال الله تعالى ذلك وإن يختم لنا بالحسن ويبلغنا من فضله المقام الأسنى آمين هذا خلاصة ما تيسر جمعه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) سؤالاً ضروره إذا كان بعض أهل بلادنا بأرض بجيلة الشخص منهم في مرض موته يريد أن يوصي بغير من تركته لبعض ورثته فيقول مثلاً هذا فلان وهذا فلانة على قصد الوصية لا قصد الإقرار وإطرد عرفهم بأن ذلك وصية فهل يكون ذلك وصية لأطراد عرفهم بذلك فيترتب عليه أحكام الوصية من جواز الرجوع فيه وكون المقر له وارثاً فلا تصح بغير إجازة الورثة وإن يكون من الثلث فما دونه وغير ذلك من أحكام الوصية أو يكون ذلك اللفظ إقرار القول الأئمة رضي الله تعالى عنهم صيغة الإقرار هذا فلان وقد أتى المقر بصيغة الإقرار فيترتب عليه أحكام

والكانت لهم شوكة وأثقلوا في القتال مالا أو نفسا ثم أسلموا وأرأى بعضهم الأظهر وجوب الضمان وما نقل عن النص من تفهيمهم يجعل على أنه تقرير على أحد قوليه يتضمن البتة ومن صحه من الأصحاب يجعل أنهم قائلون به في البتة أيضا. وقول الكفاية أن الجمهور على التضمين قال الزركشي فيه نظر (سئل) هل تقبل الشهادة بالردة مطلقا أم لا بد من التفصيل (فاجاب) بأن المعنى ما ذكره الشيخان في هذا الباب من قبول الشهادة بالردة مطلقا وقول من قال إن المنقول خلافه وأنه احتمال للإمام مردود بان من حفظ حجة على من لم يحفظ وعلى تقدير تسليم ما قاله فاحتمال الإمام وجه في المذهب وقد رجع لفتة دليله ولا يخالفه ما ذكره الشيخان في باب تعارض البيهقيين لظهور الفرق بينهما (سئل) عما لو نسب إلى شخص ما يقتضي الردة ولم تنهض عليه بيته ثم إن المدعى ٣ قصد أن يحكم الحاكم بعمدة دمه كيلا تقوم عليه بيته زور عند من لا يرى قبول توبته هل الحكم الشافعي بعد تجديد اسلامه أن يحكم به ويعدم دمه

الاقرار من جواز اقرار المريض للوارث وغير ذلك من أحكام الاقرار أوضحوا لنا القول في ذلك فيما إذا كان الحال ما ذكرنا في السؤال (فاجاب) بقوله الجواب عن هذا السؤال هو ما صرح به أئمتنا من أنه إن قال هو له بعد موته كان صريحا في الوصية وإن قال هو له من ماله كان كناية في صريحا في الاقرار ولا يعمل على الوصية وإن فوها ثم إن قال هو له من ماله كان كناية في الوصية لانه لا يصلح للاقرار حينئذ ومثله عدى هذا فيكون كناية وصية أيضا وكذا لو قال عيسته له بخلاف قوله وحيته له بدون بعد موته فإنه يكون صريحا في الهبة وإن قوى به الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص أسند وصيته إلى ولده وجعل أخاه ناطرا على ولده الوصي وأولاده الصغار فلما بلغ الصغار رشدهم عمر أخوهم الوصي بئر له وأذن له الناظر في العمارة وقال له كل ما تحسنه في الحقل خذ حسابه متى فعمر البئر المذكورة وخسر فيها نحو أربعين أشرفيا فأعطاه الأخوة مما يخصهم من الحسارة في البئر المذكورة أشرفين ثم امتنعوا من إعطاء بقية ما يخصهم فهل يلزم الناظر الخروج من بقية الحساب أم على الصغار وهل يطالب الم عمر أخوته أم العم الناظر (فاجاب) بقوله حيث بلغ الوصي عليه رشده بان بلغ ماله لدينه وماله اشترط أذنه في العمارة ومتى لم يأذن فصاحب العمارة متبرع بها فلا رجوع له عليه بشئ بل له الرجوع بما دفعه إليه إن ظن أنه واجب عليه لتبين أنه ليس عليه شئ وإن لم يبلغ كذلك فإن أذن القاضي للمعمر رجوع في مال الوصي عليه والا لم يرجع على أحد بشئ وأما اذن العم الناظر على الوصي فلا عبرة به لانه لا يستقل بالتصرف فان جعل له الميت الاستقلال به كفي اذنه في رجوع المعمر على المحاجر بما خصهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فسمع الله تعالى في مدته عن ترك زوجة وابن ابن عم شقيق وابن ابن عم لاب وعبداء بسبعين أو ثمانين وجلا بثلاثين وأربع شياه وأعتق العبد في مرض موته وأوصى له بالغنم وأوصى بثلاث الجمل لزوجته وثلاثه للذي لأب فهل تصح الوصايا وهل يرث ابن ابن العم لاب مع الشقيق (فاجاب) بقوله الوارث هو زوجته وابن ابن عمه الشقيق دون ابن ابن العم لاب فان أجاز الوارثان الوصايا كلها فلا اشكال وإن ردها قدم المعتق فيعتق من العبد بقدر ثلث المال فإذا فرضنا أن جميع التركة العبد والجمل والشياه تساوي مائة وعشرين فثلث ماله أربعون فيعتق من العبد بقدرها فإذا كانت قيمته ثمانين حقق نصفه ولا شئ لابن ابن العم لاب والثمانون الباقية للزوجة وبها عشرون وابن ابن العم الشقيق الباقي وهو ستون (وسئل) عن شخص دبر مولا له في مرض موته وأوصى له بعشرين دينارا ذهباً ثم مات في مرضه ذلك وترك طفلا صغيرا وعقارا لا يزيد غنائه عن كفاية الولد المذكور ومن يخدمه وطالب المذكور بما أوصى له به الميت فهل للوصي بيع شئ من العقار المذكور لا يفياء الدين المذكور وتنفيذ الوصية أم لا وإذا قلتم بالمنع وفضل شئ من الغنم عن كفاية السنة فهل يصرف الفضل للمذير الوصي له بالعشرين المذكورة أم لا (فاجاب) بقوله انما يعتق المذير ان وفي به الثلث ثم إن لم يبق من الثلث شئ فلا شئ له بالوصية وإن بقي ما بقي بالوصية وهي العشرون المذكورة أعطيها أو ما بقي ببعضها أعطيه فقط وإن لم يبق الثلث بالمذير عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعده للوارث وبعضه حر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن الحيلة المذكورة في الوصية للوارث في شرح الروض وغيره هل هي مثال حتى لو عكس الوصي لم يختلف الحكم وعما لو أوصى بشئ على رشا بتر وعتقت هل يزداد من الوصي به طولاً في الرشا على المعهود من البئر وقت الوصية وعن قال في وصيته ويحج ويزاد في كذا أو من حج عنى فله كذا وقال قبل الوصية أو بعدها أو في أثناءها والوصي في تنفيذ وصاياه فلان حج من علم بالوصية من غير اذن من الوصي وحج

آخر باذن الوصي فلن يكون الوصي به (فاجاب) بقوله ما ذكره من صورة الحيلة مثال كما هو ظاهر ففي عكس تلك الصورة تصح الوصية أيضا فلا يستحقها الوصي إليه إلا أن أعطى الوارث ما ذكره الوصي حتى لو أوصى له بدرهم أن أعطى ولده العالم يستحق الدرهم إلا أن أعطى الولد الألف لأن ذلك لا مقابلة فيه بعدد ولا غيره حتى يتوهم امتناعه لما فيه من مقابلة القليل بالكثير وانما هو تعليق للاستحقاق بشرط فان الوصي شرط لاستحقاق الوصي إليه الوصية أن يعطى ولده كذا فأعطاء الولد شرط في الاستحقاق لا مقابل للوصي به فانفصح ان صورة ما ذكره في الحيلة المذكورة في السؤال مثال وأنه ليس بقيد وان الضابط ما أثر في الوصي لانه بشرط قليل أو كثير أن أعطى ولده شيا قليلا أو كثيرا والذي يتجه أنه يراد في الرشا بحسب الحاجة لانه لا ضابط له معين بل يختلف باختلاف كثرة زيادة ماء البئر ونقصه فلم يقصد بالوصية تقييدها بالقدر المعهود عندها وانما قصد حصول ما يطلع الماء بسببه سواء أزداد على المعهود حال الوصية أم نقص منه وأيضا فالمدار في الوصية ونحوها على ألفاظ غالبها حيث لا عرف معارذ بخلافه ولا شك أن قوله أوصيت بكذا على رشا البئر الغلانية يتناول الرشا الطويل والقصير فلم يكن في الحل عليه عند تعميق البئر أو قلته ما شأنه من المعهود حال الوصية مخالفة للفظ الوصي بوجه بل موافقة له لما تقرر أن اللفظ يشمل كل ما يسمى رشا لذلك البئر والذي يتجه في حجج عنى ونحوه أنه لا بد من اذن الوصي والام يستحق الحاج بدون اذنه شيا لانه متبرع بخلافه فيمن حج عنى فله كذا فان من سبق بالحج عنه هو المستحق لما عين في الوصية وإن لم يأذن له الوصي والفرق أنه هنا لم يقرض الامر لاحد بل جعل الاستحقاق منوطا بشرط عام وهو من حج وعند تعلقه بشرط عام كذلك لا يتوقف الاستحقاق على اذن الوصي لان الوصي قدام توفقه عليه بالتعليق على الشرط المذكور بخلافه في حجج عنى فإنه لما لم يعمر ولا عين كان مفوضا للعينين لا الوصي فن أذن له استحق ومن لا فلا (وسئل) عن مات عن بنت وأخ وابن أخ وأوصى ان لبنته النصف والنصف الاخيرين أخيه وابن أخيه فما الحكم (فاجاب) بقوله للبنت النصف والوصي له السدس واللاخ الثلث لانه لما جعل الوصية في نصيب الاخ دل على ان قصده توفير النصف على البنت فاتبع شرطه ثم لا يملك الوصية في نصيب الاخ الا في ثلثة فصح في ثلثه وبقي الباقي موقفا على اجازة الاخ هذا ما أفتى بنظيره القاضي وكلام الروضة وأصلها في دوريات الوصايا يدل عليه وان أفتى أبو منصور بن الصباغ بما ينزع فيه وتبعه بعض الفرضيين (وسئل) عن أوصى بما في داره من طعام هل يتناول الجملان (فاجاب) بقوله الطعام لغة يتناول حتى الماء كما في التهذيب للنزوى وشرا كذلك في الرواوي إلا عيان يستثنى الدواء للعرف وفي الوكالة لو وكله بشراء طعام لا يختص بالحنطة وفي المذهب لو أذن له في التجارة في الطعام لم يخرج الا في الحنطة وحده بعض شراح الوسيط على بلاد عرفهم ذلك فان أطلق في محل آخر على نحو الشعر أو غيره اختص به ويؤيده قول الماوردي اسم الطعام يطلق في العرف بالعراق على الحنطة إذا تقرر هذا فالمنجى حل الطعام في لفظ الوصي على عرف بلد فان لم يكن ثم عرف معارذ تخير الوارث في أي أنواع الطعام يعطيه منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن أوصى بكرة شجرة هل تدخل ثمرتها المؤبرة (فاجاب) بقوله لا تدخل المؤبرة عند موت الوصي وإن حدث الثمر بعد الوصية خلافا لبعضهم (وسئل) عن أوصى بوقف شئ وتأخر وقفه عن موته حتى حصل منه ربيع فلن يكون (فاجاب) بقوله أفتى بعضهم بأنه يكون لمستحق الوقف واليه يعمل كلام الجواهر وبعضهم بأنه يكون للوارث وهو الاقرب قياسا على كسب العبد الوصي بعقده قبل العتق وفيه خلاف فالذي وجهه الراعي أنه قبل العتق للوارث وحتى البند ينجي القاطع بأنه للعبد ثم رأيت الأذرع رج ذلك أيضا وكذلك غيره لكنه قاسه على من مات وله عقاره أجرة وعليه دين فاستغل الوارث

وان لم يثبت عليه شئ أم لا كما قاله ابن دقيق العيد وخالفه بعضهم (فاجاب) بأن الحكم الشافعي أن يحكم بما ذكر (سئل) عن التزوي بزوي الكفار هل هو ردة أولا فيحرم فقط (فاجاب) بأن الراجح أنه ليس بردة بل يأثم العامد العالم بتحريره * (كتاب الزنا) * (سئل) رحمه الله عما لو اختلف الحاد أو المحدود مع المحدود له في عدد الماضي والباقي من الحد الواجب عليه فن المصدق منهما (فاجاب) بأنه يصدق الحاد والمحدود له دون المحدود (سئل) عن ذبي ثبتت زناه بينة شرعية ثم أسلم قبل إقامة الحد عليه هل يسقط عند الحد أولا (فاجاب) بأنه يحد وما نقله النووي عن النص من أنه لا يحد مفرع على قوله بسقوط الحد بالتوبة والراجح خلافه (سئل) عما أفتوه كلام الحادى ونظمه من ان السلم اذا رضى بمعاذته أو أمة معاهدته لا يحد معتمداً ولا مخالفة لتصرعهم بأنه لو وطئ حرة لا يقصد الاستيلاء حد (فاجاب) بأن ما أفتوه كلامهم ليس بعمد لما ذكر في

ذلك الربع مدة ثم أثبت الدين وأخذ أصحابه ذلك العقار وبقى لهم شيء فآلذي عليه الأغنة انه لا رجوع لهم على الوارث بما أخذوه اه وفي القياس نظر لا يخفى (وسئل) عن أوصى لغير زيد الصغير فهل يقبل له سيده (فاجاب) بقوله نعم يقبل له على الوجه (وسئل) عن أوصى أو وقف على المحتاجين فما المراد بهم (فاجاب) بقوله حتى الاذرى عن فتاوى القفال أن المراد بالمحتاج من تحمل له الزكاة وجزم به في الأثر وببحث الأذرى مراجعة الواقف ان كان حيا وهو متجه ان تيسر وظاهر ان المراد من يحمل له أخذ الزكاة الفقراء والمساكين ومن في معنهم ممن شرط إعطائهم الحاجة دون البقية لقريضة لفقا الحاجة (وسئل) بما صورته مات الموصى والوصى غائب فهل ينوب عنه القاضي في نحو تنفيذ الوصايا كقيمة الولي في النكاح وما معنى قولهم تنفيذ الوصايا لعلكم وقضاء الديون للأب (فاجاب) بقوله نعم ينوب الحاكم بدلا عنه كما ذكره الشيخان فيما لو أوصى لاثنتين فغاب أحدهما وما ذكره من أن تنفيذ الوصايا حيث لا وصى للقاضي وأن قضاء الديون للأب مطرود في ورثة أطفال وقولهم للوارث قضاء الديون المراد اذا كان كاملا (وسئل) عن أوصى بنحو كفارة فهل يجوز إعطاء شيء منها لوارثه لا يلزمه نفقته في حياته (فاجاب) بقوله لا يجوز كما صرحوا به بل صرحوا أن من أوصى لأقاربه لم يعط وارثه الشامل لمن تلزمه نفقته وغيره هذا في غير الكفارة وأما الاطعام فيها فحكمه في الصرف الى فقراء الورثة حكم الزكاة في صرفها بعد الموت وقد ذكر القاضي حسين أنه لا يجوز للإمام صرفها الى ابن الميت الفقير قال في البحر ويحتمل أن يجوز لزوال شبهة استحقاق النفقة وكذا قال العجلي واستبعد ما قاله القاضي لان الانسان يجوز أن تؤخذ منه الزكاة وتصرف اليه وليس هذا بأعطاء منه وقال القفال يجوز صرف الزكاة الى زوجته بعد موته والوجه عندى ما قاله القاضي لان الحاكم نائب في الحقيقة عن الميت وهو لا يجوز له إعطاء ابنه من زكاته فكذا من قام مقامه وبهذا تعلم رد ما اعتمد بعضهم من الجواز اذا دقت الى الامام أو نائبه ثم دفعها الى المستحق من الورثة قياسا على ما لو دفعها عن الميت أجنبي من ماله اذ الاجنبي ليس نائباً عن الميت بخلاف الحاكم فلا يقاس أحدهما على الآخر (وسئل) عن أوصى بأن ما فضل من ثلثه يجعله الوصى تحت يده ويصرفه للفلان وفلان فمات أحدهما بعد موت الموصى فهل ينتقل لمن (فاجاب) بقوله يستحقه ورثة الموصى لا الموصى له قبيل ولا يأتي فيه خلاف صاحب التقرير فيما لو أوصى لشخص بدينار كل سنة لانه لا غاية هناك (وسئل) عن عتق عبده ثم أوصى له بأرض وشرط أن لا يبيعهها وأنه ان مات عن غير ولد رجعت لورثة الموصى فهل يعمل بشرطه أم لا (فاجاب) بقوله أفق بعضهم بأنه ملكها وبصح البيع ولا تعود ملك الورثة لان الشرط المذكور فاسد كما في الروضة في الهبة وأفق غيره بأن هذا اذا لم يشترط الموصى عدم البيع والا كانت وصية بالمنفعة فقط كما في المهمات وغيرها والا وجه الاول ولا ينافي ذلك صحة الشرط في قول الجواهر يصح تعليقها بالشرط كأوصيت له بكذا ان تزوج أو ان رجعت من سفره وفي قول الماوردي لو أوصى لام ولده بالف على أن لا تزوج أعطيت الالف فان تزوجت استرجع منها ولو أوصى بعتقها على أن لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والنكاح لان عدم الشرط يمنع من امضاء الوصية ونفوذ العتق يمنع من الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيتها وتكون مبرأتا ولو طلقها الزوج لم تستحق استرجاع القيمة اه ووجه عدم المناقاة ان هذه الشروط خارجة عن العين الموصى بها فلا ينافي ملكها بخلاف شرط أنه لا يبيع أو أنها ترجع لورثته فقول جمع متقدمين وتأخرين يصح تعليق الوصية بالشرط ينبغي أن يستثنى منه نحو ما ذكر في السؤال من الشروط المنافية لموضوع الوصية اذ موضوعها ملك العين بالتصرف فيها بالبيع وغيره

الوال فلجعل على الذي في مسألة الزنا حيث لا ترفع اليها فلا يخاف تصريحهم والظاهر أنه مرادهما وان أودعت عبارتهما ما فيها فهو لها للمسلم ولهذا عبر ابن المقرئ في ارشاده بقوله وقد ذى لامعاه بسرة أوزن لالع مثله الا ترفع (سئل) عن زنى وهو بكر ثم زنى وهو محسن فهل يقام عليه الحدان أم يدخل الاول في الثاني (فاجاب) بأنه يجلد للزنا الاول ثم يرجم للثاني فلا يدخل الاول في الثاني لان التداخل انما يكون عند الاتفاق في الجنس وهذا هو الرابع وان جرى في الحواشي الصغيرى باب الزنا على أنه يكفي بالرجم وان جمع بعضهم بينه وبين ما جرى عليه في باب اللعان (سئل) عن صبي أو ج في أجنبية فأحس بالانزال واستدام هل يحد أم لا (فاجاب) بأنه لا يحد لان الإلحاح ليس بجرم لوقوعه حال عدم تكافئه لصباه ولان استدامة الوطء ليست بوطء (سئل) عن تأخير الجالس على من وجب عليه حال الحر والبرد واجب كما في الروضة أم مستحب كما اقتضاه كلام المنهاج كأصله (فاجاب)

فاشترط عدم البيع مناف لموضوعها فكان القياس أنه يفسدها فان قلت وبقيت الشروط منافية لموضوعها قلت ممنوع وانما غاية ما فيها تعليق استحقاقها على صفة قبض وجدت وجد الاستحقاق والا فلا (وسئل) بما صورته قال في وصيته أريد للفلان كذا من مالى فهل هو معنى أعلاه (فاجاب) بقوله أفق القاضي حين قبض له أريد أن أطلق زوجه فقلت نعم انه توكيل في طلاقها قال الاسنوى وفيه نظر من حيث ان الإرادة ميل القلب وتجدد الناس كثيرا يريدون الشيء ولا يظهر منه ويرد بان قوله في الجواب نعم أى أريد ذلك منك بمعنى وكلت فيه أو أمرتك به وحينئذ فالقياس أن ما ذكر في السؤال بمعنى أعلاه كذا من مالى (وسئل) عن أوصى بقراءة ختمة وذكر للقراء شيئا معروفا من الحب والعم فهل يعطونه أو يبلغونه لهم الوصى (فاجاب) بقوله المتبع في ذلك حيث احتمل لفظ الموصى لمعان مختلفة ما طرده عرفه حال الوصية فيجب على الوصى أن يتبع جميع ما طردت به العادة فان اختلفت تغير ووجب عليه رعاية الاصل كما قاله بعضهم في نظر الوقف ولو اعتيد أن الوصى يأخذ من ذلك شيئا فهل له العمل بالعادة في ذلك وكأن الموصى نص له عليه أولا يحل نظر (وسئل) عن قال أوصيت للفلان بثلث ما ورثني فهل هو صريح أو كناية (فاجاب) بقوله قياس كلامهم انه كناية وان اشتهر عند الناس أن ذلك مراد به الموت اذا أخذ الصراحة ليس هذا الاشتهار كما قاله في الطلاق ثم رأيت بعضهم أفق بأنه صريح وكأنه فهم أن ما أخذ الصراحة الاشتهار تبعاً للرافعي (وسئل) عن أوصى لمن عامله بكذا فهل يصح (فاجاب) بقوله ان كانوا محصورين معروفين صح والا احتمل الصحة أيضا كالفقراء واحتمل الفرق والاول أقرب فعليه يجب إعطاء ثلاثة منهم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أوصى لام الاطفال عليهم أو نصها لهما كم هل يبطل حقها بتزويجها كالخضاعة أو يفرق (فاجاب) بقوله الوجه انه لا يبطل ويفرق بينه وبين الخضاعة بان حفظا الصغير وتربيته يحتاج الى مباشرة أعمال تفوت على الزوج بعض حقوقه بخلافه هنا فانه لا يجوز لها التوكيل فيما لا يتيسر لها مباشرة (وسئل) عن قال الشيء للفلاني صدقة بعد موتى لمسجد كذا ثم بعد ذلك أوصى بوصايا فما الحكم (فاجاب) بأن قوله صدقة بعد موتى وصية لحكمه كالوصايا التي بعده بخلاف ما لو لم يقل بعد موتى فانه يكون اقرارا أو انشاء وعلى كل فيقدم على بقية الوصايا (وسئل) هل نصح الوصية بالمرهون (فاجاب) بقوله نعم نصح مطلقا ولا تبطل الا ببيع في الدين ولا يجب على الورثة تسليمه من التركة لتبقى الوصية نعم لو تبرع الموصى له بقضاء الدين لتسلم له العين فهل يجب على الدائن قبوله كالوارث لان له علة به أولا يجب عليه لانه لا يجب على الغريم قبول قضاء من تبرع غير الوارث كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينه وبين الوارث بان الوارث مالك بخلاف الموصى له فانه غير مالك الى الآن (وسئل) هل تصح الوصية بالمدير (فاجاب) بقوله صرح الشيخان في بابيه بصحتها ونظر فيه بان الوصية رجوع بالقول وهو ممتنع وبأنهم ذكروا أنه لو أوصى به ثم دبره كان رجوعا لان التدبير أقوى اذ لا يفترق لقبول ولا يبطل بالرد والقاعدة أن الأقوى يرفع الأضعف ولا عكس ويجب بان قولهم الرجوع بالقول ممتنع محمول على غير التدبير بقريضة كلامهم فيه وكأن وجهه أن التدبير نصه قيل انه وصية بل ذكروا فروعا تقتضيه فلما كان من جنسها أثرت فيه وبهذا يعلم الجواب عن الاشكال الثاني (وسئل) عن أوصى بعتق عبيد ثم أوصى به لرجل أو عكسه فما الحكم (فاجاب) بقوله ان ذكر الثانية في الاولى كأوصيت له بالذى أوصيت بعتقه كان رجوعا والاشراك بينهما فيعتق نصه وللموصى له نصه ان قبل والا عتق الجميع (وسئل) عن أوصى لا تحربته لك ثم لا تحرب ان فعل كذا بارضه المملانية وان لم يفعل كانت لورثته فهل قوله كانت لورثته رجوع عن

بان المذهب على الروضة وغيره او اعتمد جماعة من المتأخرين وجوب تأخير الجلس لشدته حر أو برد أو لمريض يرجى زواله الى اعتدال الزمان والبرد لئلا يهلك الحدود ولا يخفق الله تعالى مبينة على المساهلة بخلاف حقوق الأكمين كقصاص وحده ذنوب فلا تؤخر لانها مبينة على المضايقة (سئل) عن وجب عليه ذنب بوجوب حد أو تعزير أو لم يطلع عليه الا الله تعالى هل يستحب له السر على نفسه سواء تعلق بأذى أم بالله تعالى واذا قلتم باستحبابه فهل يطالب به في الآخرة أم لا (فاجاب) بأنه ان كان الحق المذكور لله تعالى استحباب له السر على نفسه ووجب عليه أن يتوب منه وان كان لأذى ولم يعلم به وجب عليه اعلامه به ليستوفيه أو يعفو عنه ثم ما سرق على نفسه من حقوق الله تعالى فان تاب منه فالتوبة يجب ما قبلها والا فهو داخل تحت الميثة (سئل) هل تشترط الميتة في إقامة الحد حتى لو ضربه الامام لمصادرة أو نحوها لم يكف عن الحد كما قاله القاضي حسين أم لا تشترط الميتة كالموت

للشرب فظهر أن حده حد الزنا كفي وكذا أن حده السرقة من يده اليمنى إلى اليسرى وما المعتبر في ذلك (فأجاب) بأنه لا يشترط النسبة (سئل) عما لو وطئ جنيها أنثى قبل انفصال كاهل يحد أولا (فأجاب) بأنه يجب على الواطئ حد الزنا لأنه أوجب ذكره في فرج محرم لعينه مشتهى طبعاً لا شبهة فيه فلو لم يخرج بعضه فخر شخص رأسه حيث يجب عليه الفصاص أو الدية على الصحيح (سئل) عن المعتد في الواطئ المكاف المختار في نكاح بلا ولي وبلا شهود هل يجب الحد عليه كما قاله ابن قاضي عجلون في اعلام التنبيه على الصواب في تعصم الاسنوي خلافاً لظاهر التنبيه كالحاوي وكما في شرح البهجة الأولى العراقي وأبو محمد كما قرره بعضهم في درسه (فأجاب) بأنه جرم جمع كثير من المتأخرين بالحد وصرحوا بأنه جمع عليه ورد ذلك جماعة بشبوت الخلاف فيه عن جماعة بينهم فالعتمد على الحد لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ولا أن الحد بدراً بالشبهة (كتاب السرقة) *

الوصية الأولى (فأجاب) بقوله ان قل ذلك على وفق الشرط كانت الارض بينه وبين الموصى له أولاً والا كان قوله المذكور زوجاً فقد قالوا لا يصح الرجوع في الهبة للابن الا بمجرد فرقا بينه وبين الوصية بأنه يجوز تعليقها بخلاف الهبة وتبقى الوصية في ثلث الباقي من مخرجه غير الارض المذكورة (وسئل) عن أوصى لاولاد زيد وله حل يمتن حال الوصية فهل يدخل في اولاده كالوقوف والا فافرق (فأجاب) بقوله يشهد للفرق قواهم الوصية للمعدوم باطلاً والباطل لا يثقل صحته والحل معدوم وان تزله الفقهاء في البيع ونحوه منزلة المعدوم للتبعية ثم لما هو كالجزء منه وهنا ليس كذلك وحينئذ فالفرق أن الوصية للمعين لا تصح الا اذا كان الموصى له موجوداً كما تقرر بخلاف الوقف فإنه يصح على المعدوم بالتبعية فدخل فيه الحل تبعاً للموجودين لكنه لا يستحق الا عند الانفصال اذ لا يسمى ولداً الا حينئذ (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن قال بجوا عنى من أوصى أو بارضى فهل تتعين تلك الارض وهل بين العبارتين فرق (فأجاب) بقوله نعم تتعين وبين العبارتين فرق اذ الأولى تقتضي ان يحج عنه من أجرة أرضه والثاني يقتضي ان الموصى أو الحاكم يبيعها ويحج عنه بثمنها أو يعطيها أجرة لمن يحج ان رضي (وسئل) عن امرأة تشاجرت هي وزوجها فقالت حتى بعد عيني صدقة على مسجد كذا فهل هو وقف أو وصية أو نذر (فأجاب) بقوله الذي ذكره أي فيما اذا كان على معين ولم تقل بعد موتي والمجدد المذكور معين فاذا أرادت بقولها بعد عيني بعد موتي كان وصية وان لم تعلم ارادتها فالظاهر العمل بعرف أهل بلدها المأثري في المراد بتلك الكلمة ويحتمل الغاؤه مطلقاً بناء على أن ما أخذ الصراحة ليس هو الاشتهار الآن يفرق (وسئل) رضي الله تعالى عنه بمأثورته أفتى الفقهاء بأنه لو أوصى بثلاثة للفقراء فقام الوصى الورثة وأقرز الثلث فتلف في يده قبل قسمته فكيف في يد المستحقين لان يده كبدهم وكذا القيم في الحج اذا أخذ من رأس المال فتلف قبل أن يستأجر به من يحج وذكر في موضع آخر أن الوصى لو أخرج من التركة الثلث للفقراء وأقرز ذلك فقبل أن يفرقه على المساكين تلف في يده رجوع في باقي التركة بالثلث لان تلفه في يد الوصى لا يجعل كوصوله للمستحقين اهـ فما الراجح من ذلك (فأجاب) بقوله لا خلاف أن الوصى نائب عن الميت في الاقباض وحينئذ فلا يصح كونه نائباً عن المستحقين في القبض لثلاث يلزم منه اتحاد القابض والمقبض بلا ضرورة اذا تقرر ذلك فالوجه ما ذكره آخر من أن تلفه في يده لا يجعل كوصوله للمستحقين لانه ليس وكيلاً عنهم بل عن الميت ومن وكل آخر في قضاء دينه بكذا فتلف بيد وكيله قبل أن يقبضه منه الدائن تلف على الموكل وبقي حق الدائن على ما هو عليه لا يقال بالافراز يثبت ملك الورثة لما أقرزهم فتلفه قبل الوصول اليهم كمو بعده لانا نقول هذا ممنوع بل يتلفه قبل الوصول لهم يثبت أن ما أقرز للورثة صار كأنه كل التركة فيؤخذ ثلثه (وسئل) عن له زوجة وولد وولد ابن فارضى لولد الابن بوصية في نصيب الابن خاصة فهل تصح وصيته ويدخل النقص على الابن دون الزوجة كما يدل عليه كلام الروضة وأفتى به القاضي حسين وكذا ابن السني لكن قال انها في ثلث نصيب من جعلت في نصيبه ووافقه ما ابن منصور على صحة الوصية لكن من رأس المال والباقي بين الورثة وفي فتاوى الشرف الجبائي بعد نقل ما ذكر الصواب ابطال الوصية اذا شرط أن يكون في نصيب أحد الورثة لان في ذلك تغييراً لحكم الله سبحانه وتعالى فان حكمه أن الوصية من رأس المال فاذا خصها بنصيب أحدهم فقد وفر نصيب الآخر بعد ما كانت تؤخذ منه لو كانت شائعة وهذا وصية له فتحتاج الى اجازة اذ لا تصح الا بها (فأجاب) بقوله الذي صرح به الشيخان في الروضة وأصلها ولم يحكما فيه خلافاً لصحة الوصية المذكورة واختصاص الوصية بحصة من خصها الموصى به وعبارتها فصل في الوصية

بنصيب ويجزئ شائع على شرط أن لا يضام بعض الورثة أي لا يدخل النقص عليه مثله ابنتان وأوصى لزيد ربع المال ولعمرو بنصيب أحد الابنين على أن لا يضام الثاني بالوصيتين هي من أربعة لذكر الربع لزيد سهم وللذين الذي شرط له أن لا يضام سهمان يبقى سهم لعمرو وللذين الآخر لا يصح عليهما فتضرب اثنين في أربعة أي فتصح من ثمانية لمن لم يضم أربعة ومن أضيم أي وأجاز اذ الوصية بأكثر من الثلث واحد وللموصى له بالربع اثنتان ولعمرو الموصى له بنصيب أحد الابنين واحد وحينئذ اختصاص النقص بنصيب من شرط اضافته ومن شرط عدم اضافته أخذ حقه كاملاً بتقدير عدم الوصية ثم قال الشيخان أيضاً مسألة ثلاث بنين أحدهم بكر وأوصى من ثلث ماله لزيد بنصيب أحدهم ولعمرو بنات مابقي من الثلث وشرط أن لا يضام بكر وبيننا طريقة استقرار ذلك وانها تصح من أربعة وعشرين لبكر الذي شرط أن لا يضام الثلث كاملاً وهو ثمانية ولكل من الاثنين الذين شرط اضافتهما خمسة ويزيد الموصى له من ثلث ماله بنصيب أحدهم خمسة ولكل من الاثنين الذين شرط اضافتهما خمسة ويزيد الموصى له من ثلث ماله بنصيب أحدهم خمسة ولعمرو الموصى له بنات مابقي من الثلث أي بعد اخراج الوصية الأولى واحد لان الباقي من الثلث بعد خمسة زيد ثلاثة ثلثا واحد وبذلك صح ما قاله الموصى فان بكر أخذ الثلث كاملاً باعتبار رؤس البنين الثلاثة وصدق انه لم يضم لان ما أخذه هو حصته مع قطع النظر عن الوصية وما أخذه كل من الابنين الآخرين هو خمسة وهو دون حصته الاصلية بثلاثة فاختارنا ثلاثة من سهم كل منهما الاصل وهو ثمانية وقسمنا هذه الستة المأخوذة بين الوصيتين فاعطينا زيدا منها خمسة مثل نصيب أحد المضامين وعمراً واحداً لانه ثلث الباقي من الثلث وحينئذ فالوصية هنا بالربع لما علمت أن مجموع الوصيتين ستة من أربعة وعشرين وقد اختصت كما ترى بنصيب المضامين وبقي نصيب من شرط عدم اضافته كاملاً فارت الوصية في تخصيص بعض الانصاء بالنقص لكن يشترط اجازة المضامين كما يأتي فهذا تصريح من الشيخين في صورة السؤال بصحة الوصية وبدخول النقص على الابن دون الزوجة ان أجاز وقول السائل نفع الله تعالى به كما يدل عليه كلام الروضة وقوله لكن فلا انما في ثلث نصيب من جعلت في نصيبه يوهم أن عبارة الروضة وأصلها ليست صريحة في ذلك ولا في تخصيص بمن شرط اضافته وليس كذلك فهما لما علمت مما تقرر أن عبارة الشيخين صريحة في صحة الوصية وفي تخصيص النقص بمن شرط اضافته وأنه لا خلاف في ذلك وعلى فرض خلاف فيه فهو ضعيف أو شاذ وما عال به يناقيه لاقتضائه صحته وانما شرط تنفيذها الاجازة وهذا هو الحق فقد قالوا عقب ما مر عن الروضة انما تستقيم هذه المسئلة ونظائرها اذا أجاز المضام كما صرح به الرافعي فان لم يجز خرجت الوصية من كل التركة ما لم يزد على الثلث ويقسم الباقي على كل الورثة وعلمته أنها تتضمن وصية لوارث ومن ثم قال الامام المحقق خاتمة المحققين المتأخرين من الغرضين الشهاب بن الهائم في شرح كفايته وفتاويه وأقره شراح كلامه كشيخنا شيخ الاسلام زكريا وكالشيخ الامام البدر سبط المارديني لو خاف جراً وبنوا وأوصى لاجنبي بثلث الباقي بعد العرض فان قلنا بالضعيف انه لا يضرز الحد فيها فالوصية بالسدس وان قلنا بالأصح انه يضرز له فيها كلاب معها فالوصية بالتسع واعلم أن هذه الوصية تضمنت وصية أخرى لوارث وهو البنت لادخاله الضيم على الجد دونها كما لو أوصى بادخال الضيم عليه دونها فلن يدخل عليه الضيم أن لا يجزئ ما حصل به الضيم لان ضرر الوصية لا يختص ببعض الورثة وفي هذه المسئلة قد اختص الضيم بالجد فان أجاز للبنت فعلى الضعيف تصح من ستة للبنت ثلاثة وللموصى له سهم وللجد سهمان وعلى الاصح تصح من ثمانية عشر للبنت تسعة وللجد ثلاثة بالفرض وثلث الباقي سهمان للموصى له ويبقى أربعة للجد بالعصوبة يجتمع له سبعة وان رد للبنت بطلت وصيتها ولم تفتقر وصية الاجنبي الى اجازة لانها دون الثلث فهي على الضعيف

(سئل) رضي الله عنه ورجه عن اختلس من جوف ميت نصاباً فهل يقطع كافي الكفن (فأجاب) بأنه اذا أخذ من جوف ميت نصاباً لم يقطع الا ان كان ذلك الميت بيت محرز فيقطع (سئل) عما لو سرق المصحف الموقوف في المسجد هل يقطع به القاري وغيره أم يفرق أم لا فيهما (فأجاب) بان الاقرب عدم قطع المسلم مطلقاً بسرقة المصحف المذكور (سئل) عما لو دخل السارق حوزاً فيه خروف وقطع ألبسه فانه يلزمه الارش وهل يختص السارق بها أو المالك فان قام بالثاني فما الفرق بينهما وبين مالو غصب قحماً ولما وجعلهما هريسة (فأجاب) بأنه يختص بالالبسة مالك الخروف ككفو قتل شاة يكون المالك أحق بجملتها والفرق بينهما وبين مسألة الهريسة بقاء المالية فيها بخلاف الالبسة والجلد (سئل) هل يثبت باليمين المردودة القطع في السرقة (فأجاب) بأنه لا يثبت بها الا المال (سئل) عن قول المسميري ان الامام لو وكله في قطعها فباشر ذلك من نفسه لا يقع الموقوع وهو

وضية بالسدس أيضا يخرج من مخرجه ويقسم الباقي على اثنين فتصع من اثني عشر للموصي له
 سهام ولكل من البنت والجد خمسة وعلى الاصع وصية بالتسع أيضا فيخرج من مخرجه ويقسم
 الباقي على ستة فتصع من تسعة بالاختصار للموصي له سهم ولكل من البنت والجد أربعة قال ولا
 يضر عدم صدق قول الموصي اذ رعاية صدقه انما يجب حال الاجازة قال شيخنا وأقول العبرة بالفرض
 المعلق به وصيته لا بما يأخذه الورثة فصدق قوله حال الرد أيضا وقال البدر المامني في شرح الفصول
 هو والمثنى ما حصله وليس الخلاف في كون الجد مع البنت يأخذ بالفرض أو التعصيب لفظيا كما زعم
 جمع أئمة منهم الرافعي والنوري بل معنوي اذ يظهر أثره فيما لو أوصى وقد ترك بنتا وجدا لزيد
 بنصف ما يبق بعد نصيب ذوى الفروض ويكون ذلك كالوصية بأدخل الضيم على بعض الورثة دون
 بعض فيما لو قال على أن لا يضم ذو الفرض ويختص الضيم بالعاصب فتفتقر هذه الوصية الى اجازة من
 دخل عليه الضيم لانها وصية بأدخل الضيم على بعض الورثة دون بعض وهي وصية لوارث فلن
 تدخل عليه الضيم أن لا يحجز القدر الذي حصل به الضيم فان أجاز الجد الوصية للبنت فعلى الضيف
 وهو أن الجد يأخذ عصبية فقط يكون للبنت النصف والجد نصف الباقي ولزيد النصف الآخر وتصع
 من أربعة وعلى الاصع انه يأخذ بهما يكون لها النصف وللجد السدس فرضا وله نصف الباقي عصبية
 ونصفه الآخر لزيد فلزيد في هذه الصورة ربع المال على الضيف وسدسه على الصحيح وان رد
 وصيته فلزيد الربع أيضا على الضيف والسدس على الصحيح لكن لا يدخل الضيم على الجد وحده
 فعلى الضيف الباقي بعد ربع الوصية بين البنت والجد وتصع من ثمانية للبنت ثلاثة فرضا وللجد
 ثلاثة عصبية ولزيد اثنان وعلى الصحيح يخرج لزيد السدس وصية والباقي للبنت نصفه وللجد
 سدسه فرضا وباقيه عصبية فتصع من ستة وثلاثين وبالاختصار من اثني عشر اهـ وعبارة الفصول
 صريحة في التسوية في الحكم بين ما اذا صرح الموصي بقوله على أن لا يضم ذو الفرض وبين
 ما اذا لم يصرح به بان اقتصر على أوصيت لزيد بنصف ما يبق بعد اخراج الفرض أو بعد نصيب
 ذى الفرض وصرح بمقتضى ذلك في شرح كفايته أى كما مر عنه وأخذ ما فيها وفي الفصول من
 تدريب شيخه السراج الباقي وفي مجموع السكالات وعدة ابن الملقن عند قول المناهج الاب برث
 بالفرض اذا كان معه ابن الخ ماوافق التدريب ولم نجد هذه الصورة أعني الوصية بحجزه مما يبق
 بعد اخراج الفرض من غير ذكر اشتراط ادخال الضيم على ذوى الفروض دون العاصب في شيء من
 كتب الاصحاب القديمة ولا المتأخرة بعد البحث الطويل السنين العديدة وأما هؤلاء المصنف والسكالات
 وابن الملقن فكلامهم أصحاب الباقي ولم يعزها أحد منهم الى غيره ولا زال مشايخنا وغيرهم يختلفون
 فيها منهم ابن المجدى فقال المراد بقوله بعد اخراج الفرض انما هو لتبميز الباقي ليعلم قدر المأخوذ
 منه لأنه يعطى لذى الفرض فرضه وتعالى الوصية من الباقي فهي من الدوريات كما لو أوصى
 لزيد بمثل نصيب بعض ورثته وأوصى لعمر وحجزه ما يبق بعد اخراج النصيب وجعل ما يلهم
 من عبارة الفصول وغيره سهوا ووافقه على ذلك العلائي القلقشندي لكن غلطه جمع منهم الجلال
 المحلى فأجاب بعبارة الفصول معتمدا على ما في التدريب وتوقف عن الجواب شيخنا الاسلام ابن حجر
 والقباني والظاهر ما قاله ابن المجدى اهـ كلام البدر المامني وبذلك كله علم أن الحق في مسألة
 السؤال ونحوها صحة الوصية لكنها تتوقف على اجازة من دخل الضيم عليه ويجمع بين ما نقل في
 السؤال من المقالات المختلفة بحسب الظاهر بان ما في الروضة ونقل عن القاضي رحمه الله عند الاجازة
 وكلام ابن منصور رحمه الله عند الرد وكذلك تصويب الجبائي وان أوههم تفسيره بالعلان خلاف
 ذلك لان تعليله المذكور في السؤال صريح في صحة عند الاجازة فيعمل قوله بالعلان على ما يحتاج

للإجازة ولم يحجز الوارث وبذلك يعلم انه لا خلاف بين الأئمة المذكورين في السؤال فان قلت مسألة
 الخلاف المذكورة آخرات تشبه مسألة السؤال فيجوز فيها خلاف أولئك المتأخرين أيضا قلت
 ممنوع بل بينهما فرق واضح فان صورة السؤال لما قال فيها في نصيب الابن خاصة كان مصرحا
 بأدخل الضيم عليه وحده وصورة الخلاف انما هي فيما اذا سككت ولم يصرح بذلك كما مر فتأمل
 هذه المسئلة بجميع أطرافها فانها مهمة ويقع الغلط فيها كثيرا وقد أنضح حكمها والله سبحانه
 وتعالى الخد (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال في وصيته ومن حج عني فله كذا والوصي
 في ذلك أوفى تنفذ وصاياي فلان فالخرج الوصي حاجا فأحرم قبل مخرج الوصي آخر علم بالوصية
 ما حكمه (فأجاب) بقوله يقع احرام المتقدم للميت ويستحق الموصي به وقد أقيمت بذلك قديما
 فيما أظن ووجهه أن الموصي لما قال من حج عني فله كذا لم يجعل للموصي نظرا في تعيين من يحج عنه
 بل قطع تعيينه بتعبيره بمن حج عني والسابق بالاحرام صدقت عليه هذه العبارة فاستحق بنص
 الموصي بخلاف معنى الوصي فانه خارج عن عبارة الموصي بسبق الاول له والوصي ليست له ولاية
 الا في قباض الموصي به لاني تعيين يخالف قضية لفظ الموصي فلا تفر برمنه يقتضى غرمه (وسئل)
 عن شخص أوصى بحجة بمائة دينار مثلا لفاعل الوصي أو الوارث حيث لم يكن ثم وصى شخصا للحج
 عن الميت المذكور بأقل مما أوصى به الميت المذكور جهلا منه بقدر ما أوصى به الميت أو عددا
 فهل يستحق الحاج جميع ما أوصى به الميت وان لم يسم له في عقد الجعالة أولا يستحق الامامى له
 ويصرف الزائد للورثة أو ينظر في لفظ الموصي فان قال أوصيت لمن يحج عني استحق جميعه وان
 لم يسم له في عقد الجعالة أو أوصيت بان يحج عني أو أوصيت بحجة مثلا فلا يستحق الامامى له في عقد
 الجعالة ويصرف الزائد للورثة (فأجاب) بقوله قال الاذرى لو قال أحجوا عني زيدا بخمسين
 دينارا لم يحجز أن ينقص منها شيء مع خروجها من الثالث وان وجد من يحج بدونها وان لم يعين أحدا
 فوجد من يحج بأقل قال ابن عبد السلام في الفتاوى صرف اليه ذلك القدر اذا خرج من الثالث
 وكان الباقي للورثة وقيل يجب صرف الجميع قلت وهو الصحيح والقياس الظاهر اهـ وفي الجواهر
 قاله أحجوا عني بالف درهم فان عين من يحج عنه وكان الالف أكثر من أجرة المنزل صرف اليه ان
 احتمل الثالث الزيادة وكان المعين أجنيا فان كان وارثا فالزيادة على أجرة المثل وصية لوارث وان لم
 يعين من يحج عنه فان كان الالف زائدا على أجرة المثل فوجهان أحدهما لا يحج عنه الا بأجرة المثل
 والثاني يحج عنه به ان وفي الثالث به وبه يشعر نصه في الام وبه أجاب الماوردي واختاره ابن
 الصلاح اهـ ونقل الغزى الثاني عن الرافعي أيضا حيث قال في أدب القضاء وتبعه شيخنا زكريا
 رحمه الله تعالى قال أحجوا عن فلان بالف درهم وأجرة مثله خمسمائة فوجهان أحدهما لا يصرف
 لمن يحج الأجرة مثله لان الزيادة وصية ولم يعين الموصي له والثاني هو وصية لشخص موصوف
 بان يحج عنه فيدفع عنه اليه الالف ان خرجت الزيادة من الالف من الثالث وبه صرح الرافعي
 اهـ وقال الرويانى في البحر أوصى بان يشتري له عشرة أفرزة حنطة جيدة بمائتي درهم ويتصدق
 بها فكان ثمنها مائة درهم فثلاثة أوجه أحدها رد المائة أى الزائدة للورثة والثاني أنها وصية والثالث
 يشتري بها حنطة بهذا السعر ويتصدق بها اهـ قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده والوجه الاول
 اذا علمت ذلك فعلى ما مر عن ابن عبد السلام لا يستحق الحاج الا المسمى له والباقي للورثة سواء أقال
 الموصي لمن يحج عني أو أن يحج عني أو بحجة مثلا لان ما قاله ابن عبد السلام موافق لأول وجهى
 الجواهر وأول أوجه البحر وأول وجهى أدب القضاء وقد علة فانها بان الزيادة وصية ولم يعين الموصي
 له أى فتكون الوصية باطلة بالزائد لعدم تعيين الموصي له به واذا كان هذا هو ملحق البطلان فلا

عن دار متصلة بالعمارة
 وفيها زوجة صاحب الدار
 وباب كل من الدار والبيت
 نارة يكون مفتوحا ونارة
 يكون مغلقا أو مردودا على
 ما حرت به العادة فسرقت
 نضص المتاع من الدار
 المذكورة أو بيتها فهل
 يقطع سارقه بذلك أم لا
 وهل البيت في هذه الحالة
 حرز للوديعة التي أحرزها
 في البيت (فأجاب) بأنه ان
 كانت المراكمة قلة ملاحظة
 قطع السارق والا فلا يقطع
 لكونه ماسرقة حينئذ غير
 محرز والبيت حرز للوديعة
 في الحالة الاولى دون الثانية
 * (باب قاطع الطريق) *
 (سئل) هل يقدم قطع
 السرقة على التغريب قال
 ابن الرفعة لم أر لهم تعرضا
 لذلك (فأجاب) بأنه يقدم
 تغريب الزنا على قطع
 السرقة أخذ من قولهم
 اذا اجتمع على واحد حدود
 متعاضدة لله تعالى والمذهب
 أنها تستوفى كلها ويقدم
 منها الاخف فالأخف فيقام
 حد الشرب ثم يهل حتى
 يبرأ ثم حد الزنا ويهل حتى
 يبرأ ثم تقطع يده للسرقة
 ويقتل عقب ذلك اهـ
 فقولهم يقدم منها الاخف
 فالأخف وقولهم ثم حد الزنا
 ويهل حتى يبرأ ثم تقطع يده

كذلك كما صرح به الرافعي
 في الوكالة هل هو معتمد
 (فأجاب) بأن ما ذكره جرى
 عليه الشيطان في الوكالة
 لكن ذكرنا في باب استيفاء
 القصاص أن الأمام لو أذن
 للسارق في قطع يده فقطعها
 جاز وأجزأت عن الحد وهذا
 هو المعتمد لان الفرض من
 الحد التنكيل وقد حصل
 بذلك على أن الباقي قال
 لا مخالفة بينهما في الاذن
 يقع الموقع بخلاف التوكيل
 (سئل) عن قوله لو كان
 على معصية كفان ولم تميز
 الاصلية من الزائدة فالمقول
 أنهما يقطعان وعن البغوي
 تقطع احدهما واستحسنه
 الرافعي وحرمه في التحقيق
 وصوبه في شرح المذهب
 وصححه ابن الصلاح وعلى
 هذا الوصف ثانيا فطاعت
 الثانية لكن بشكل على
 المصنف أنه صحيح في الخلفى
 المشكل أنه لا يخفى في
 أحد فرجيه معلا بان
 الجرح مع الاشكال يمنع
 ماله قد (فأجاب) بان
 المعتمد أنهما لا يقطعان في
 سرقة واحدة بل احدهما
 وجواب الاشكال وجوب جنابة
 السارق وتعلق حق الأدنى
 بهما ولهذا يتوقف القطع
 على طلبه ماله بخلاف
 ختان الخلفى فيهما (سئل)

فرق فيه بين أن يقول لمن يحج عنى أو بحجة مثلا لاستواء الكل في المعنى المعلن به وهو أن الزائد وصية لمن لم يعين قبطال وعلى ما رجحه الأذرى وهو المعتمد إذ هو الموافق للثاني وجهى الجواهر المنقول عن قضية نص الام وتصريح الماردى واختيار ابن الصلاح ولثاني أو وجه البحر ولثاني وجهى أدب القضاء المنقول عن تصريح الرافعى يستحق الحاج بقية الألف إذا وفى بها الثلث لأن ثانيا وجهى أدب القضاء على الاستحقاق بأنه وصية لشخص موصوف بأن يحج عنه فافهم هذا تنقيح استحقاقه للزيادة باتصافه بالحج عنه والحاج في صورة السؤال متصف بذلك فليستحق الزيادة عملا بقضية هذه العلة التى صرح بها الرافعى وإذا كانت العلة في استحقاقه اتصافه بما ذكر وهذا الاتصاف موجود في كل من تلك الصور فظاهر أن المعتمد في صورة السؤال أن الحاج يستحق الزيادة مطلقا لما علمت أنها وصية له بشرط اتصافه بالحج عنه وقد وجد فيه هذا الوصف فأن قلت الصورة التى ذكرها فيها جميع ما مر انتهى بحجها بصورة السؤال أوصى بحجة فربما يتوهم بينهما فرق قلت نعم يتوهم ذلك لولا ما قررته من أن علة الوجه الأول السابق تقتضى عدم الاستحقاق مطلقا وعلة الوجه الثانى السابق تقتضى الاستحقاق مطلقا كما مر ذلك مبسوطا فاحذنا بمقتضى العلة وأعرضنا عن خصوص الصورة لأن النظر إلى مقتضى العلة والأعراض عن خصوص الصورة هو دأب الأئمة كما لا يخفى على من تدبر كتبهم فأن قلت لم جرى في صورة البحر وجه ثالث ولم يجر فيما قبلها إلا وجهان قلت بوجه ذلك بأن تعيين ثمن الاقترعة قرينة على أنه ليس قصد الصدقة بما يحصل به زاد على العشرة أو نقص عنها لأن الزيادة في الصدقة مطالبة أصالة لجرى ذلك الوجه بالتصدق بالزائد بخلاف الحج فأن الزيادة فيه على حجة الفرض متوقفة على الوصية مع أن الأصل فيه الامتناع عن الغير كما هو شأن سائر العبادات لولا ماوردت به السنة فلم يجر فيه وجه بان يحج عنه حجة أخرى بالزائد فتأمل تعلم به الرد على من حاول تخريج وجه من مسألة الصدقة إلى الحج ثم رأيتنى ذكرت جواب ما فى السؤال فى شرح العباب بما يوافق ما قدمته لكن مقيدا وعبارتى فيه فرع عين الموصى مقداراً للحج ولم يعين أحدا فاستاجر الوصى للحج بدونه فالذى يحسن ابن الرفعة وصاحب الوافى أن ما ذكره الموصى أن كان أجرة المثل كان الباقي لورثته وإن كان أكثر منه فهو للأجير ويكون وصية له ويوافق ما صححه الأذرى والسببى من أنه في هذا وفيما لو قال أخرجوا عنى رجلا بالف فحج عنه بالألف ويكون الزائد وصية فأن عين مقداراً أو شخصاً وهو زائد على أجرة مثله صرف اليه أن احتمل الثالث الزيادة ولم يكن وارثاً والألم بصرف اليه الزائد لأنه وصية وهى له متممة فحج عنه المعين أن رضى والا فغيره بأجرة المثل وإن كان قدر أجرة مثله ورضى غيره بدونه ولم يرز هو أجيب غيره قاله الأكثرون قال القاضي وكذلك لو تبرع واحد بالحج ونظر فيه الزكئى من حيث أنه قصد تخصيص المذكور بالمال ولهذا جعل الزائد وصية له ثم قال وإنما يقع هذا أى كلام القاضى إذا عين المال فقط اهـ ويجب أن لا يظهر الغرض في التخصيص إلا عند الزيادة على أجرة المثل وأما عند الاقتصار عليها فليس هناك كبير غرض حتى ينظر إليه فقدم حق الورثة المحقق على حق المعين المحتمل لأن يكون عينه لقصد إيشاره على غيره ولأن يكون موافقة انتهت وفيها فوائد وأولها موافق لما أفتيت به فيما مر لكن فيها زيادة قيد وهو أن شرط كونه وصية يستحقها وإن أوجر بدونها أن يزيد ذلك على أجرة المثل وهذا لا ينشأ من أمر عن الأذرى وغيره لأن ذلك قبل الاستئجار فيستاجر عنه بما عينه الميت مطلقاً وهذا الذى فى كلام ابن الرفعة وهو الموافق لصورة السؤال فيما إذا وقع الاستئجار بأقل مما عينه الميت ففيه التفصيل بين أن يكون المعين أجرة المثل فلا غرض في تعيينه وبين أن يزيد فله غرض في التعيين فيكون الزائد

وصية ويحتمل أنه لا فرق وأنه يستحق المعين إذا استؤجر بدونه وإن كان المعين أجرة المثل وهو قضية ما مر عن الأذرى وغيره كما بينته فيما مر (وسئل) عن شخص أوصى لزيد بجميع ماله ولا تخير بنصفه ولا تخير ثلثه ولا تخير ربعه ولا تخير خمسة ولا تخير سدسه ولا تخير سبعة ولا تخير ثمانية ولا تخير عشرة وأجاز الورثة الوصية فن كم تصح هذه المسئلة (فأجاب) بقوله قال في الروضة وإن زادت الوصايا على المال بان أوصى لزيد بماله كله ولعمرو بثلثه فأن أجازوا فقد عالت المسئلة إلى أربعة لزيد ثلاثة ولعمرو سهمهم وإن ردوا قسم الثلث بينهما على أربعة وتكون خمسة الوصية من اثني عشر ولو أوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه ولبكر بربعه قسم المال بينهم على ثلاثة عشر سهمان أجازوا والا قسم ثلثه على ثلاثة عشر اهـ وبه يعلم أنك تعرض في هذه المسئلة لزيد ما تصح منه تلك الكسور وهو ألفان وخمسمائة وعشرون ثم تزيد عليها تلك الكسور فينتد أصح من سبعة آلاف وثلثمائة وأحد وثمانين لزيد ألفان وخمسمائة وعشرون ولعمرو سهمان ونصف ألف ومائتان وستون وبالثلاث ثمانمائة وأربعون وبالربع ستمائة وثلاثون وبالنسب خمسمائة وأربعون وبالسدس أربع مائة وعشرون وبالسبع ثلثمائة وستون وبالثمن ثلثمائة وخمسة عشر وبالتسع مائتان وثمانون وبالعشر مائتان واثنتان وخمسون والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص أوصى لجيرانه وكان في جيرانه مسجد هل يكون كدار فيستحق نصيبها من يسكنها أو يكون نصيبها لها ويعمل الناظر فيه بالأهم من عمارتها كالأوصى لها فأن قلتم أنه كدار ويكون نصيبها لمن يسكنها ولم يسكن فيها أحد فما الحكم فيه أولاً يكون كدار فلا يستحق شيئا (فأجاب) بقوله الذى يقفه أن المسجد يجب من جملة الدور التى هى مائة وستون مجموع أربعين داراً من كل جانب وإن ما يخصه بصرف لمصلحة لا سكنه له ولهم أنه حرملك (وسئل) عن أوصى لوارثه ثم قبل الاجازة وقف الموصى له الموصى به على بعض الورثة المحتاج إلى اجازته م بصح في حصة الوارث الموقوف عليه بما يختص باجازته قياساً على بيع الرهن من المرهن أم لا (فأجاب) بقوله الكلام على هذه المسئلة يحتاج لمقدمة هى أن الأصح أن الاجازة من الوارث تنفيذ لأعطاء الميت لأعطية مبتدأة من الوارث فلا يحتاج بعد قبول الوصية إلى قبول ثان وليس للعجز الرجوع عن اجازته ولو لولاه وبالإجازة وقبوله الوصية يتبين أن الموصى له ملك الوصية من حين الموت وإن لم يقبضها فتكون له فوائدها من حينئذ إذا تقرر ذلك علم منه أن وقف الوارث لما أوصى له به مورثه بعد موت مورثه وقبوله الوصية موقوف على اجازة بقية الورثة فأن أجازوا كلهم بان أنه ملك الموصى به كله بالموت وإن وقفه صحيح كالأوصى مال أبيه طائفاً بحياته فبان أنه عند الوقف كان ميتاً فإنه يصح لأن العبرة في العقود بما فى نفس الأمر وإذا علم أن حصة وقفه موقوفة على الاجازة علم أنه لا فرق بين أن يقف على وارث تعبير اجازته أم لا فإذا وقف على وارث تعبير اجازته اشترط لتبين حصة الوقف عليه وقوع الاجازة منه ومن غيره إن وجد بالالفنا كالحزب أو أمضيت لا بالفعل ولا بمجرد الرضا من غير لفظ فإذا أجاز الموقوف عليه وغيره بان حصة الوقف الموصى به كله عليه وإن رد هو أو غيره أو هو مع غيره صح الوقف فيما يملكه الواقف بالأثر وفي حصة المجيز دون حصة الراد ويفرق بين ما قرره وما أشار السائل نفع الله تعالى به إلى القياس عليه من أن يبيع الراهن الرهن من المرهن صحيح من غير احتياج إلى لفظ فك الرهن منه بان ملك الراهن هناك تام وإنما يتعلق للمرهن به حق الوثيقة فقط فكان قبوله لبيعه متضمناً لذلك الوثيقة وتحللها فلا يحتاج معه إلى غير قبول البيع بخلاف الوارث هنا فأن حقه فى ملك عين الموصى به لغيره فكان حقه أقوى فتوقفت حصة الوصية على نصريته بالاجازة ولم

للسرقه كل منهما كالصرح في تقديم جاد الزنا وتقريره على قطع السرقة إذ حد الزنا مجموعهما وقولهم حتى يبرأ أى أن قدم التغريب على الجلد والأحق تنتهى مدة التغريب ولهذا عبر بعضهم بقوله ثم للزنا ويحول حتى يقطع السرقة اهـ فشمعت أمهاله للبره أوله تغريب

(باب الشرب والتغريب) (سئل) رحمه الله عن جماعة يشربون القهوه ويجمعون لأعلى وجه منكر بل يذكرون الله تعالى ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم بسبب أنهم اتبعين على السهر في الخمر فهل يحرم شربها لقول بعض الناس أنهم مسكرون أم لا وهل يعمل بقول الجهم الغفير أنهم غير مسكرون ولا مخدرة أم بقول عدد قليل بخلافه وهل يعمل بقول مستعملها بأنها غير مسكرون ولا مخدرة أم بقول غيرهم وهل تقاس على غيرها بما يحرم أولاً (فأجاب) بأنه يحل شربها لأن الأصل في الأعيان الحلال أنها لا تكون مفسدة العباد ولا تية قل لا أجد فيها أوجهاً إلى حرمها ولا نهي غير مسكرون ولا مخدرة فأن خبري جمع من أتقهم

يكتف بمجرد رضاه أو فعله لما علمت ان قوة تعلقه بملك رقبة الموقوف اقتضى أن لا بد أن يوجد منه ما يزيل ذلك التعلق الأقوى ولا يزيله إلا بما عائله في القوة وهو اللفظ لانه لا يحتمل التأويل بخلاف مجرد الفعل أو الرضا ومن ثم لو باع الوارث الموصى له الموصى به من أحد الورثة أيضا وقبله لم يكتف بقوله من التصريح بالاجازة بل لا بد من وجود المظن أو ما في معناه ولو بعد قبول البيع فإذا وجد بانت صحة البيع وصحة قبوله فأنصح فرقا ما بين هذا والرهن وان لم أر أحدا أشار الى شيء من ذلك لكنه ظاهر ان تأمل كلامهم وأحاط بداركهم على وجهها فان قلت قد اكتفوا في اجازة بخيار البيع بمجرد قبول الشراء أو إيجابه فلم لا يكون ما هنا كذلك قلت الفرق بين ما هنا وذلك واضح فان الاجازة تم بالفعل كافية وهنا لا يكتفى الا باللفظ وأيضا فالشرط هنا وقوع حقيقة الاجازة وأما في الشرط للزوم عدم الفسخ اذ لو مضى زمن الخيار ولم يفسخ ولم يجز لزم العقد تعلم أن ملحق الاجازة ثم غير ملحقها هنا فلا يقاس ما هنا بما هناك ونحوه ثم رأيت القمولى نقل في جواهره في آخر باب الصداق عن الاصحاب ما قد يشير الى أن قبول الوارث الوقف أو البيع أو نحوه لا يكون اجازة وعبارته قال المتولى لو وهب مريض مالا يخرج من ثلثه وسلمه له ثم وهبه الموهوب له من الوارث وسلمه ثم مات المريض أي ورد الوارث فهل يفرغ الموصى له قيمته للوارث من أصحابنا من أطلق وجهين كهبة من الزوج ومنهم من فرق بان حق الوارث متعلق به وقت الهبة ولهذا لو تصرف الموهوب له في المال يبيع أو هب من أجنبي فله أي الوارث نقض تصرفه فاذا عاد اليه من جهته جعل كان الهبة لم تكن وحق الزوج لا يتعلق بالصداق عند الهبة فنقض التصرف ولهذا لو باع لم يجز للزوج نقضه والعود اليه بعد ذلك انما هو من غير جهة الصداق انتهت قال البلقيني وينبغي ترجيح الطريقة الثانية اه فتأمل نحو رزهم الرد للوارث بعد قبول الهبة وقبضه من الموصى له تجده صريحا لولا فرضه ذلك قبل الموت الا ان يقال انه تصوير لما هو ظاهر أن تلك الطريقة في بخران فيما لو وقع ذلك بعد الموت في ان هذا القبول والقبض ليسا اجازة والا لم يجز له الرجوع كما مر وهذا عين ما قدمته ان قبول الوارث للوقف أو البيع أو نحوه هما من الموصى له بما يتوقف على اجازة الوارث لا يكون متضمنا لاجازته بل له الرد بعده وما رجحه البلقيني من الطريقة الثانية هو الوجه الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه لوضوح الفرق بين ما هنا والصداق وحاصله ان الزوجة قبل الطلاق تلك الصداق ملكا تاما حقيقيا فصح تصرفها فيه ولم يكن للزوج بعد الطلاق فاذا وهبته له ثم فارقتها كانت متلفة له قبل الفراق فرجع عليها ببدله وأما الموصى له في مسئلتنا فهو قبل الاجازة من الوارث لملك له تام بدليل ان الوارث نقض تصرفه فاذا تصرف ولو مع الوارث بالهبة له أو الوقف عليه لم يكن للوارث الرجوع عليه لانه ان رد الوصية ملك الموصى به بطريق الارث وان أجاز بان ملك الموصى به وصحة الوصية فلا رجوع له أيضا وما يؤيد ما ذكرته قول القفال على كل من القولين أي ان اجازة الوارث تنفذ أو ابتداء صليبة تجوز بافظ الاجازة والتنفيذ ولا يقتصر الى القبول لانها ليست بهبة محضة وهكذا ذكره في الحاوي اه تعلمنا من كلامه وان كان غير معتمد بالنسبة للقول الثاني الذي هو الضعيف ان الاجازة على الاصح فيها هبة لكنها غير محضة واذا كان فيها ذلك انصح انه لا بد فيها من اللفظ وأنه لا يكتفى بالفعل نظرا الى شائبة الهبة فان للوارث حقا فيما نفذ فكانه باجازته وهبه ذلك الحق فكانت اجازته متضمنة للهبة فأنصح انه لا يكتفى فيها بالفعل كالهبة وصرح المتولى بان الاجازة على الاصح انما تنفذ تنزل منزلة البراء اه وهو كالصرح فيما ذكرته لان البراء لا بد فيه من اللفظ ولا يكتفى بالفعل وقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن منزلة منزلة البراء حيث قال انما اسقاط الحق الوارث عن مال الميت

يقصدوا بشرح المذكور التشبيه المذكور ومعلوم أن قصدهم لا يعلم الا منهم * (باب الصيال) * (سئل) رحمه الله عن عالم فوجد في عصره وملك عادل فورد في ملكه ويعلم أنه ان قتل حصل للمسلمين ضرر بقتله من وهن الاسلام وتطريق كلمة أهله واتلاف أهل البدع والبعي واختلاف أهل الحق والعدل وتعتال شعائر الاسلام وشراعه وفساد مصالح العباد الدينية والدنيوية فاذا حال عليه مسلم لبقته وهو قادر على دفعه بجوزة أن يستسلم لاقتل أم لا (فأجاب) بأنه لا يجوز للمصول عليه الاستسلام بل يجب عليه دفع الصائل عنه وان أدى الى قتله (سئل) عما قاله الماوردي ان محل التدريج في دفع الصائل محله في غير الفاحشة أمان أو لغير الفرج فيجوز أن يبدأ بقتله فانه في كل لحظة مواقع هل هو معتمد أم لا (فأجاب) بأنه رأى مرجوح والاصح فيه مراعاة التدريج كما ذكره الشيخان وغيرهما (سئل) عن قول الدميري وان لم يكن ساكنا فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذن وان كان مفتوحا

فلا تصح مع الجهل به كالبراء وقد جرى الاصحاب على ذلك فقالوا لا تصح الاجازة مع الجهل بمقدار ما اجازته (وسئل) عن أوصى بثمرتين بستان لافاس مغبين عشر سنين ليكون بعد العشر الاصل والشجر ملكا لانسان هل يصح أولا وبعد موت الموصى يكتفى بقبول الموصى لهم بالرقبة قبل موت من لهم غرة البستان أولا (فأجاب) بقوله اذا قال أوصيت بثمرتين بستان لافاسي فلان عشر سنين ثم بعد مضيا يكون الاصل والثمرتين اللتان صحت الوصيتان على ما ذكره كادل عليه كلامهم في مسائل منها قولهم لو قال استخدموا عبيدي سالما بعد موتي سنة ثم اعطوه فلانا أو ثم اعطوه صح ولا تقوم عليهم خدمة السنة لاستعمالهم ملكهم وتقوم بعدها وقولهم لو قال ان ولدت دابتي ذكرا فهو لزيد أو أنثى فهي لعمر وصح واتبع ما قاله فان ولدتهما معا أو مرتين أعطى الذكرا لزيد والأنثى لعمر وقولهم لو أوصى لصبي بشيء وقال لا تعطوه له حتى يبلغ لم يعط حتى يبلغ كالأول قال اعطوه بعد موتي بثلاثة أيام وقولهم لو أوصى بمنفعة عبده لزيد وبرقبته لعمر وبارز فان رد عمر وفهل تعود المنفعة للموصى له بالرقبة أو للوارث وجهان الاصح الثاني وقولهم لو أوصى لزيد من أجرة داره مثلا كل سنة بدينار ثم جعله بعده لوارث زيدا وللفقراء جاز وقولهم لو أوصى بعق رقبة بعد خدمة زيد سنة جاز ولا يعتق قبل السنة سواء أورد الموصى له بالخدمة الوصية أم قبلها ووجه دلالة هذه النقول على ما ذكرته أن صحة الوصية الاولى لا تزاع ولا توقف فيها الاطباق الاثمة على صحتها وانما التوقف في صحة الوصية الثانية لانها معلقة بغير الاولى وقد علمت من كلامهم المذكور ومن غيره أن التعلق والجهل والابهام لا يضر في الوصية لانها مبنية على الجهالات والاضطراب فوسعة للانسان في آخر عمره ان يستبق لنفسه من ماله شيئا يفوز بثوابه في الآخرة بأي وجه كان واذا لم يضر فيها التعليق والجهل والابهام والاضطراب فالوصية الثانية في صورتنا صحيحة وان كانت معلقة بغير الاولى لما تقرر أن التعليق مغتفر في الوصية واذا قلنا بصحتها فالرقبة مدة السنين العشر التي هي الوصية الاولى ملك للوارث ولكن لا يصح تصرفه فيها كما صرحوا بتفريده لتعلق الوصية الثانية بها وباعتبار خروج البستان المذكور جميعه من الثلث وان حكمنا بملك الوارث للرقبة المدة المذكورة لان ملك الرقبة خالية من المنفعة كالأول ملك كما صرحوا به ثم الذي يظهر من كلامهم أيضا انه يصح قبول الموصى لهم بالرقبة والثمرتين عقب موت الموصى وان كان استحقاقهم منتظرا أخذًا بعموم قولهم ان القبول يدخل وقته بالموت فان قلت كلامهم موضح بأنه لو أوصى له بما ستمله هذه الامة لم يصح قبوله للوصية قبل الحل وبعده فيه وجهان بناء على أنه يعلم فيصح قلت فرق ظاهر بين هذه ومثلتنا لان الموصى به موجود فيها بخلافه في مسئلة الحل والمعدوم لا يصح قبوله بخلاف الموجود وتعلق حق الغير به لا يصير كالمعدوم كما هو ظاهر (وسئل) عن قال بجواعي بخمسين ولم يعين أحدا فاستأجر الوارث بدون الخمسين فالفاضل لمن هو على القول الرابع (فأجاب) بقوله هو للورثة كالأول تبرع عنه وارث أو أجنبي بالحج فان المعين كما يكون للورثة لانه لهم بطريق الاصل وانما أخرج عنهم لجهة معينة فاذا تعذر صرفه في تلك الجهة رجح اليهم على الاصل وقد ذكرنا الاثمة لذلك نظائر منها ما في البحر للرويان من أنه لو أوصى أن يشتري له عشرة أفغرة خضعة جيدة بمائتي درهم ويتصدق بها فكان ثمنها مائة درهم ففيه ثلاثة أوجه أحدها يرد المائة الزائدة للورثة والثاني أنها وصية والثالث يشتري بها خضعة بهذا السعر ويتصدق بها قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى ثراه والاوجه الاول ومنها قولهم لو قال أعطوا عني بثلاثي رقابا فضل من ثلثه عن أنس وقيس شيء أعطى هذا الفاضل للورثة لبطالان الوصية فيه وقولهم لو قال بجواعي بثلاثي صرف ثلثه الى ما يمكن من جهة أو جنتين فصاعدا فان فضل ما لا يمكن أن يحج به فهو للورثة وان لم يوف ثلثه بجينة بطلت الوصية وكذا لو قال بجوا من ثلثي بمائة

فوجهان ما المعتمد منهما (فأجاب) بان المعتمد منهما عدم دخوله الا باذن أحدًا من قوله تعالى فان لم تجدوا فيها أحدا أي باذن لكم فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم أي حتى يأتي من ياذن لكم فان المنع من الدخول ليس الاطلاع على العورات فقط بل وعلى ما يختص به الناس عادة مع أن التصرف في مكان يستحق الغير أن ينتفع به بغير إذنه بخلاف ويستثنى ما إذا عرض فيه حرق أو غرق أو كان فيه منكر أو نحوها (سئل) عن رجل عض بذكر رجل فزعهما منه ففعلت جلدتها من التزع ومسل الاسنان فهل على العاض جميع الضمان أم نصفه (فأجاب) بأنه يضمن العاض جميع نقص العضوض لتعديبه * (باب اتلاف البهائم) * (سئل) عن رجل متاعه في مزارعة على دابة رجل بلاذنه وغاب فألقاه الرجل عنها أو أدخل دابته زرع غيره بلاذنه فأخرجها من زرع غيره فضاعت ففي الضمان وجهان ما المرجح منهما وقد أطلقهما أيضا صاحب الروض (فأجاب) بان أريج الوجهين عدم ضمان المتاع على ملقيه

من دابته والداية على
مخرجها من زرعها مذكور
باحتمالها الى دفع ضرر دابته
واتلاف زرعها ولتعدى
مالك المتاع والداية بما فعله
وبشهادة له نظائر كثيرة في
كلام الشافعي وغيرهما وقد
قال الروياني في بحره لو دخلت
بمهمة داره فتمها بضرب
لا تخرج الاباء لاضمة لان
له منعهما من داره وقد قال
البيروني في فتاويه ونقله
الشافعي وأقره وخزم به
ابن المقري وغيره انه لو
دخلت بغير ملكه فخرجها
من ثلثة فهلكت ان لم تكن
الثلثة بحيث تخرج منها
البقرة بسهولة يجب
الضمان أي والا فلا لانها
كالصالة على ملكه وكلام
البيروني والرويانى شامل
لمن سب دابته ولم يتعد
بادخالها ملك غيره ولما اذالم
تتلف بدخولها شيئا وان
حمله بعض المتأخرين على
ما اذا كانت تتلف ولعل
سكون الشافعي عن
ترجيح عدم الضمان للعلم
به بما ذكره في هذا الباب
سابقا ولا حقا (سئل) عما
لو كان على البهية راكبا
فهل يجب الضمان عليهما
أو يختص بالاول فيه
وجهان ما لا يصح منهما
(فاجاب) بان أحدهما ان

فلم يجوز من يبيع تبطل الوصية كما جزم به الرافعي و يعود ارضا قال الماوردي ولا يعود الى الثلث وقيل
لاتبطل ويتصدق بها عنه ولو قال بجواز عني بشان حجة صرف الى حجة واحدة قال في الحاوي سواء
سمى من يبيع أم لا ثم ان كان الثلث أكثر من أجرة المثل لم يجوز أن يستأجر للبيع عنه الوارث فان لم
يعين أحدا فوجهان في الابانة أحدهما لا يبيع عنه الابانة المثل والباقي للورثة والثاني يصرف
الجميع للبيعة ولو أوصى أن يبيع عنه زيد بألف فان كان قدر الاجرة أو أقل أعلى له وارثا كان أو
غيره وان كان أكثر من الاجرة أعلى له ان كان أجنبيا فان كان وارثا ورضي بقدر الاجرة أعلى له
ورد الباقي للورثة وان لم يرض استأجر غيره بأجرة المثل والباقي يعود ارضا فيكون للورثة وكذا
لو تطوع شخص بجزء من المال للورثة ولم يجوز استأجر المدين هذا في الفرض أما النفل فان امتنع
المدين في جواز بيع غيره عنه وجهان ولو استأجر الوصي زيدا المدين بخمس مائة وهو غير وارث ولم يعلم
المستأجر بالوصية قال ابن الرقعة في الكفاية لم أرى ذلك نقلا وفي الحاوي ما يمكن تخريجه عليه وهو اذا
أوصى بشراء عبد زيد بألف وبعثه عنه فاشتراه بخمس مائة وأعتقه والبائع لم يعلم بالوصية فان كان
يساوي ألفا فالباقي للورثة أي لانه لا يحياة فلا وصية فاذا رضى البائع بدون الثمن مع البيع
وتعين الفاضل للورثة وان كان يساوي خمسمائة فالباقي للبائع لانه وصية له وان ساوى
سبعمائة فلا وارث ما تمان اذ لا وصية بالنسبة اليهما وللبائع ثلثا لانه القدر الموصى به اذ هو
الزائد على ثمنه وهو السبعمائة اه وما بحثه في الكفاية في المدين وخبرجه على كلام الحاوي الذي
المذكور ذكره في المطالب أيضا وخبرجه على كلام الحاوي المذكور لكن على وجه غير الوجه الذي
ذكره في الكفاية فان الذي فيها فيما اذا عين الموصى له والذي فيه فيما اذا لم يعينه فانه قال فيه وقع
في الفتاوى في زماننا ان شخصا أوصى بان يبيع عنه باربع مائة حجة الاسلام ولم يعين أحدا فاستأجر
أمين الحاكم شخصا للبيع عنه بثلاث مائة وأفهمه أن ذلك هو الموصى به ولم يعلم المستأجر صورة
الحال فبيع عنه ثم تبين بعد ذلك الحال فطالب المائة الزائدة فانتضى النظر بعد امعان الفكر أن القدر
الموصى به ان كان قدر أجرة المثل فذكره ليس لغرض فيه بل لاجل ان ذلك هو أجرة المثل فتصح
الاجارة ولا يستحق الاجير المائة الفاضلة وان كان أكثر من أجرة المثل كأن كانت أجرة المثل ثلث مائة
استحق الاجير المائة الزائدة ثم أيد ذلك بمسئلة الماوردي كما مر نقله عنه في الكفاية ثم قال في
المطالب عقب كلام الماوردي وهذا ما وقع في نفسي محتمة لالاجل ما ذكره الماوردي في مسئلة العبد
من التعليل بان ذلك وصية له فان هذا التعليل غير واضح لان القدر الزائد وان كان تبرعا عليه
لكنه انما جعله في ضمن عقد والتبرع في ضمن العقد لا يفرد عن العقد ألا ترى أنه لو باعه بمعاينة
في مرض موته واتفق رد الورثة الثمن بغير لا يبيى قدر الحياطة من المبيع على ملك المشتري لانه وقع
في ضمن عقد قد انفسخ فلا يفرد بالحكم فكذا نقول اذا وقع الثمن بخمس مائة وصح بمثل القدر
الزائد من الحياطة على القيمة لانه لم يدخل في العقد ولكنه أي الماوردي قد قال ان ذلك مذهبا بعد
ان حكى عن سفيان الثوري رحمه الله تعالى ان جميع الخمسمائة الفاضلة للبائع كيف كان الحال
والذي يظهر لي أن يكون مأخذا لما وقع في نفسي على ما عليه نفع أن الاذن في الاستئجار
مقتد بذلك القدر المعين لاجل غرض تحيين الاجير الحج وفي الاستئجار بدونه مخالفة للاذن وتلويث
لغرض الموصى فلا يصح لكن الحج وقع عن الميت بعقد فاسد فاستحق الاجير القدر الموصى له به
مع زيادته على أجرة المثل لان الموصى جعل من يبيع عنه ذلك القدر فاستحق بمقتضى الوصية اه
كلام المطالب وما ذكره فيه من التفصيل منجه ومن القياس على كلام الماوردي فيه نظر فان كلام
الماوردي في موصى له معين وكلام المطالب في غير معين وشتان ما بينهما لكن آل كلام المطالب الى

أنه لا يرتضى القياس على كلام الماوردي وانما يلحظ استحقاق الحاج للمعين كانه حيث زاد على
أجرة المثل ما ذكره في آخر كلامه فعليه ان كانت الخمسون المذكورة في السؤال أجرة مثل الحج من
الموضع الذي عينه الميت والافن الميعات فالباقي للورثة وان كانت أكثر من أجرة المثل فالباقي للموصى
له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قولهم في باب الوصية أوصى لافاربه دخل القريب الوارث
وتبطل في قسمه هل تبطل في قسم الوارثة كاهم أو كل وارث بالنسبة الى نفسه وما معنى قولهم بالبطالان
بانه لا يمكن اجارة الانسان لنفسه فيعارض بالوصية للوارث وانها تصح بالاجارة فلزم اجازته لنفسه
(فاجاب) بقوله ما أشار اليه السائل نفع الله سبحانه وتعالى به من الاشكال أبدت قريبا منه على
وجه آخر في شرح الارشاد وعبارته بعد قول المتن حتى وارثه على المرح في الشرح الصغير
والمهمات لوقوع الاسم عليهم ثم تبطل في نصيبهم لتعذر اجازتهم لنفسهم ويصح الباقي لغيرهم وقضية
التعليل انه لو تعدد الوارث على هذا لم يبطل جميع نصيبه وانما يبطل منه ما يحتاج الى اجارة نفسه
خاصة وحينئذ ينتج من ذلك أنه يعتبر في صحة الوصية للوارث الاجارة انفسه وهو متمتع فكان القياس
أن يدخل ويهبط نصيبه كالأوصى لاهله فانه يحمل على من تلزمه نفقته على الاصح في الروضة الا
أن يقال بما هنا في ذلك من انه لا يدخل أو يدخل ويبطل نصيبه وقيل لا يدخل الوارث بقريضة
الشرع لانه لا يوصى له عادة وهو ما رجحه في المنهاج كأمله ومضى عليه الحاوي والمصنف في روضه
قيل وأشعر به كلام الروضة وأصلها انتهت عبارة الشرح المذكور وذلك أن تمنع تلك المعارضة التي
ذكرها السائل وتفرق بين ما هنا والوصية للوارث بان الموصى هنا علقها باسم قريبه الشامل لورثته
لكن لما لم ينص الموصى على خصوص الوصية للوارث اختلف نظر الاثمة حينئذ في أن ذلك الشمول
متفاوت اليه أولا فن قال انه متفاوت اليه وهم القوم المصححون لقول الاول لم يقله الامن حيث النظر
الى عموم القرابة فقال بدخوله ثم لما حقق النظر قال بعدم اعطائه لتعذر اجازته لنفسه أي في هذا
الفرض بخصوصه من حيث النظر الى مراد الموصى الذي دل عليه كلامه وهو بره لمن لاحقه في ارثه
واذا كان هذا هو مراده فيستعذر اعطاء الوارث لانه لو أخذ لتوقف على اجازته لنفسه ولو أجاز لنفسه
لاخذ من حيث اجازته لانها السبب القريب لامن حيث الوصية لانها سبب بعيد فكان في أخذه منافاة
لغرض الموصى وأما الموصى للوارث بخصوصه فلم يعلق بمطلق القرابة وانما قصد انه مع قيام وصف
الارث به يأخذ فكان ذلك متضمنا انه أذن له في أن يبيع ويأخذ فلم يكن في أخذه بعد اجازته منافاة
لغرض الموصى على أن هذا كله غير محتاج اليه فانما لا تعتبر في الوصية للوارث الاجارة الا اذا كان
معه ورثة غيره فاذا أجازوا الوصية له صحت وان لم يجوز هو ووارثوه بطلت وان أجاز هو وأما اذا لم
يكن هنالك وارث غيره فانه لا تصح الوصية له لتعذر اجازته لنفسه وأما ما هنا فالذي معه غير ورثة وهم
لا تعتبر اجازتهم فلو أعطيناه الوصية له مع انفرادهم وتفقناها على اجازته لنفسه وهو محال
فالوضعان على حد سواء وهو أنه حيث لم يكن مع الوارث الموصى له غيره لم تصح الوصية له لتعذر
اجازته لنفسه وحيث كان معه غيره صحت ان أجازها ذلك الغير وما قالوه هنا من صور ما اذا كان
الوارث ليس معه غيره وقد تقررت أنه لا يمكن أخذه بالوصية حينئذ اذ لو أخذ لتوقف على اجازته لنفسه
وحده واجازته لنفسه متعذرة فتأمل ذلك يتضح لك أنه لا اشكال بين ما قالوه هنا من دخوله نظرا
لشمول اسم القريب له أي حتى يراحم بقية الاقارب وعدم اعطائه لتعذر اجازته لنفسه اذ لا وارث
غيره وحيث لم يكن مع الوارث الموصى له وارث آخر بطلت الوصية له وما قالوه ثم من صحة الوصية
للوارث الذي معه ورثة غيره وتوقفها على اجازتهم (وسئل) عن تزويج الام المولاة على أولادها
من قبل الحاكم هل تبطل وصايتها بتزويجها كصايتها (فاجاب) بقوله قال بعضهم رأيت معلقا

الضمان على الاول لانه
المستصرف فيها دون الوديع
وان حكم بانها لهما عند
تنازعهما فيها لان كلام من
الدين لا تكذب الاخرى
(سئل) عن امرأة سقطت
على قرن جاموسة
أوتفت شعرا من ذنب
فرس فرستها فماتت وفي
مسيءة من شخص بنشابة
مهرة فرستها فماتت فهل
يضمن كل منهم أولا
(فاجاب) بانه لا يضمن
واحد منهم كقولهم شخص
بشاة أو قشور بطيخ ألقاها
شخص بطريق فقتل عليها
فصداف سقط فمات فانه لا
يضمن (سئل) عن رجل
استعار ثورا عادة النخل
وهو عالم به فساقه ثم نزع
انسانا فمات فهل الضمان
على المستعير أم المعتبر أم
عليهما أم لا ضمان على
واحد منهما (فاجاب)
بانه تضمن عاقلة المستعير
دابة الانسان المذكور لانه
معتبر بارساله الثور المذكور
لان مثله ينبغي ربطة وكف
شره فان لم تكن له عاقلة
فالدابة عليه وان كانت تولى
تفهيها فبها عليه (سئل)
عن شخص له نخيل ثم انه
سقط في دار شخص آخر على
العادة والحال أن النخل
المذكور له عادة يأكل

أنها تبطل ولم يسند المعلق إلى أحد وهو منقاس غير بعيد فان قيل للموصي التوكيل في البيع فكذا
قيم الحاكم قلنا وان جوزنا لها التوكيل هي مشغولة بحق الزوج كما أن الحاضنة تسقط حضانتها
بالترزوج مع إمكان أن تستنوب من يتولى الحضانة عنها اهـ وعندى فيه نظر والذي دل عليه
اطلاقهم بقاء ولايتها مع التزوج سواء كانت وصية أو قسمة من جهة الحاكم ويفرق بينها وبين
الحاضنة بان من شأن الحاضنة تعهد المحضون وأن يكون عندها وفي محلها والترزوج من شأنه أن
يشغل من هذا وان رضى الزوج باقامة الولد بجملة ذلك لا يوثق به منه غالبا فكان التزوج منافيا
لما قصود الحضانة من كل وجه فبطل بها بخلافه هنا فانه غير مناف لما قصود التصرف عن الغير بقدر
البيع لسهولة تعاطيها لذلك بنفسها وهي في بيتها وتوكلها مع قيامها بجميع حقوق الزوج فلا
مزاوجة بين الحقين حتى يتوهم أنها تستغل بحقوقه عن التصرف للأولاد بخلاف الحضانة كما تقرر
فافهم ذلك واحفظه فانه مهم وكثير الوقوع (وسئل) رضى الله تعالى عنه بمصورته مسألة مهمة
وقع فيها خلاف طويل بين فقهاء حضرموت ولم يقرروا منها على شيء بل كل منهم يخطئ صاحبه
فالمسؤول مزيد تحريرها وتوضيحها صورتها شخص له ولد ذكر وبنت وأولاد ابن ميت أوصى لهم
بميراث أبيهم لو كان حيا أو بميراث أبيهم لو كان حيا أو قال هم على ميراث أبيهم لو كان حيا
فكيف القسمة بينهم فهل للأولاد الابن خسان لانه ميراث أبيهم أو لهم سبعة كما يؤخذ من كلام
الروضة وغيرها وعرف البلد أنهم ينزلونهم منزلة أبيهم من غير فرض زيادة ومن ثم أفتى جماعة
من الفقهاء الذين كانوا مفتين بحضرموت بالأول وأطبق الناس عليه من غير تكبير أجاب بعضهم
بما حاصله اذا كانت الصورة كما ذكر فلم سبعة تركة الموصى على المعتبر كما صرح به في مثل صورة
السؤال ابن المقرئ في الروض تبعا للروضة وغيرها وذلك كما لو مات له ابنان وأوصى بمثل نصيبهما
نعم ان قال الموصى أولاد ابني على ميراث أبيهم لو كان حيا أو جعلتهم على ميراث أبيهم لو كان حيا
فالوصية بالخسان اهـ وأجاب آخر بما حاصله الكلام في وجهين الأول من حيث الصيغة فاذا قال
أوصيت لفلان بمثل نصيب ابني وله ابن وارث صحت أو بنصيب ابني صحت أيضا كما في الروض والحاوي
والارشاد تبعا للشرح الصغير في باب الوصية وللروضة وأصلها في باب المراجعة تقدير المثل لكثرته في
الاستعمال ولان الوصية واردة على مال الموصى ولا نصيب للابن قبل موته فكان الغرض التقدير
لما يستحقه بعده ولذا لو لم يكن له ولد أصلا وكان صيغته أوصيت لفلان بمثل نصيب ابني صح كما قاله
البغوي في تهذيبه والحاواري في كافيته قال والتقدير بمثل نصيب ابني لو كان الثاني من حيث
الحصة في صورة السؤال والذي يظهر أنه يلحق بما قاله البغوي والحاواري ما لو قال لابن ابنة الذي
قد مات أبوه أوصيت لفلان بنصيب أبيه ويكون التقدير بمثل نصيب أبيه لو كان حيا فالموصى به خمسة
التركة وهو مقتضى الضابط الذي ذكره الأئمة وهو نصيب لغير بضعة بدون الوصية ويراد فيها مثل
ما للمذكور فمسئلة السؤال من ثلاثة لابن سهران وللبنت سهم فبزيادة عليها مثل نصيب الموصى
بمثل نصيبه وهو سهمان فتكون الحصة خمسة وأيس لابن الموصى بمثل نصيبه سهم ومن جعل له
سهما حتى صارت القسمة أسباعا فقد خالف الفقهاء الذين أفتوا بالخسين والحادثة مفروضة فيمن
أوصى بمثل نصيب ميت وصورة الروضة وغيرها من كتب الأصحاب مفروضة في بنين أحياء كلهم
ومن الحال جهل الفقهاء المذكورين بمسئلة الروضة وكتب الأصحاب ولكنهم عرفوا أن الصورة
غير الصورة المذكورة في الحادثة فاضربوا عن قياسها على مسألة الروضة وروى من قالها عليها
مع وضوح الفرق فان الموصى في الحادثة جعل الموصى له بمنزلة والده الميت فلا يحسب للميت
سهم بل للموصى له فقط ولا شك أن الموصى خصوصا العايب إنما يقصد بذلك أن الحافظ بمنزلة

المار بن علي الطريق
بجانب الدار التي فيها النخل
والحال أن صاحب النخل لم
يعلم صاحب الدار وقد
تعدى النخل على فرس
صاحب الدار واشتد
آخر فيه أحمة فهل تلزم
صاحب النخل لتعدى النخل
على الفرس وعادته يأكل
الناس والدواب أم تلزم
صاحب الدار (فاجاب) بانه
يلزم صاحب النخل قيمة
الفرس المذكورة نظرا لانه
يعدم اعلام صاحب الدار
بأكله المذكور في حفظ
حيواناته منه وعدم كف
شره لانه واجب عليه

(كتاب السير)

(سئل) رضى الله تعالى عنه
على الامام الغزواني كل عام مع
اشجان الثغور كما هو ظاهر
عبارة الروضة وغيرها أم
أحدهما كما في الروض وهل
بين العبارتين تناف أم لا
(فاجاب) بانه يحصل فرض
كفاية الجهاد بأحد الأمرين
كما أفادته عبارة الروض
وعبارته في شرح ارشاده
ويستفاد هذا الفرض بأحد
أمرين إما أن يشهد الامام
الثغور بالرجال المكاتبين
للعدي في القتال ويولي على
كل نفر أمينا كافيا يقاتله
أمر الجهاد وأمر المسلمين
وأما أن يدخل على دار

أبيه وأن ميراث أبيه لو كان حيا يكون له ولا ينبغي إفت أن يفتى بغير ذلك فالعروف المعروف
والمعلوم عند القائل والسامع هو ما ذكرناه قال الامام أحمد بن أبي بكر النشري والعرف قد
يضعف في طرح وقد يقوى فيؤخذ به قطعا وقد يبلغ رتبة يتردد في قوته وضعفه فيثور الخلاف
اهـ وهذه المسئلة مما قوى فيها العرف فان أهل جهتنا إنما يقصدون ما ذكرته لا غير وقد تكلم
العلماء في البيع والشراء بالدينار في باد يعتقون الدينار أربعة دراهم وهو في الشرع المثقال
والعوام لا يعرفونه الا أربعة دراهم قال الحب العايب في شرحه للتنبيه بعد ذكره الخلاف وبعد
كلام طويل ما حاصله يصح البيع والشراء ويجعل على الدينار المتعارف بينهم واختاره الجبائي
في فتاويه وقال لا يمكن القول بعينه نظرا للعرف اهـ فكذا في مسئلتنا لا يمكن أن يكون مراد
العايب أن الحافظ سهما ولوالده سهما وهذا مما لا يشك فيه ذولب ولا يخفى أن الحافظ يحتاج إلى
اجازة الورثة فيما زاد على الثلث وأجاب آخر بما حاصله من أوصى بمثل نصيب أبيه لو كان حيا
فرضت حياته وأنه ورث ويجعل لابنه مثل ما يقع له زائدا على المفروض فيكون فيمن له ابن وبنت
وابن مات وله ابن أوصى له بمثل نصيبه لو كان حيا فيقع للابن سبعة التركة ولو ترك لفنائه مثل فله
ذلك على الأصح الذي رجحه الشبان وحزم به غير واحد كالاستاذ أبي منصور فيكون على الوجهين
في ذكر مثل ولكن حتى أبو اسحق على ما حزم به أن الأصحاب جعلوا للموصى له في حذفها مثل
نصيب الحى ويكون موضع أبيه حيا في مسئلتنا يكون له الخسان وما قيل ان القاضي ابن عيسى
اعتقد هذا هو خلاف ما كتبناه عنه أن الصحيح عنده هو ما رجحه غيره من أن له السبعين نعم في
السؤال صورة ما لو أوصى يكون أولاد أبيه على ميراث أبيهم والذي اعتقده فيها أنهم يكونون
موضعه لو كان ولا يفرضون زائدين فيكون لهم في هذه الخسان وهو ما نقلوه عن الماوردي في
قوله أوصيت لابن ابني بما كان نصيب أبيه انه يجعل موضعه بلا فرض وزيادة وبمثل ذلك نقول
فيما اذا قال جعلته موضع أبيه أو أفتى في محله في ارثي فلولم يقل في السلك ان لم يكن حيا فالذي رآه
الفقيه عبد الله بن عيسى انه كما لو ذكره ونصح الوصية قال وهو الذي أطبق الناس على العمل
به ويقدر انه تلفظ به كما هو المفهوم في العموم وكما يكثر التقدير في الكتاب والسنة ولغة العرب
وهذا كله فيما اذا لم يدع الموصى له ارادة الموصى لكونه كالحي بالأصل فان ادعى ذلك أو علم الوارث
به حلف الوارث انه لا يعلم ارادته ذلك فان ردها حلف الموصى له على ما ادعى به واستحقه فان حلف
بعض الورثة ورد بعض خلاف هو شاوكة من رد بقسطه فيما زاد وكذلك من المعلوم أن ما زاد على
الثلث حيث يفرض يتوقف على الاجازة وأيس عندي من البحث غير ما ذكر وأجاب آخر بما حاصله
صورة السؤال بعينها المذكورة في كلام الأصحاب ولتقدم مقدمة يتضح بها وجه الصواب قال في
الروضة اذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد لا يرثه غيره فالوصية بالنصف ان أجيزت والا
فبالثلث وكذا لو كان له أبناء فأوصى بمثل نصيبهم ولو لم يكن له ابن أولم يكن وارثا لرق أو غيره
فالوصية باطلة ولو قال أوصيت له بنصيب ابني فوجهان أحدهما عند العراقيين والبغوي بطلان
الوصية وأصحهما عند الامام والروائي وبه قطع أبو منصور صحتها والمعنى بمثل نصيب ابني فان
صحتها فالوصية بالنصف على الأصح وقيل بالكل حكمه البغوي ولو كان له ابنان فأوصى بمثل
نصيب أحدهما أو بمثل نصيب ابن فالوصية بالثلث وان كانوا ثلاثة فبالربع أو أربعة فبالخمس
وعلى هذا القياس ويجعل الموصى له كبن آخر معهم وضابطه أن تصح فريضة الميراث وي زاد
عليها مثل نصيب الموصى بمثل نصيبه اهـ المقصود من كلام الروضة والأصح من الوجهين فيما اذا
أوصى بنصيب أبيه الصغبر هنا والروضة وأصلها في المراجعة وتبعهما ابن

الكفر غازيا بنفسه
بالجوش أو يؤمر عليهم
من يصلح لذلك وأقره مرة
في كل سنة وتبعه ابن أبي
شريف في شرحه وعبارة
المنتقى والكفاية اما
باشجان الامام الثغور
بكفاية من بازائهم واما
يدخله دارهم غازيا أو
بعثه صالحا ولا تنافي بين
العبارتين اذ معنى قوله
وتحصل بشيئين حصولها
بكل منهما وعبارة بعضهم
وتحصل الكفاية بانصاف
ثغور بمكاتبين واحكام
حصون وخنادق وتقليد
أمراء وان يدخل الامام أو
نائبه دارهم بجوشه وأقره
مرة في السنة (سئل) عما
اذا بعث الامام سرية وأمر
عليهم أميراهل بشرط
كونه من أهل الاجتهاد في
الاحكام الدينية وجهان
ما الأصح منهما (فاجاب)
بان أحدهما عدم اشتراطه
وانما هو سنة (سئل)
هل يباح التبسط بالحاوي
للعائين كالفكاكة كما قاله
صاحب المهذب أم لا
(فاجاب) بانه لا يباح
تبسطهم بها كالسكر
والفايد فما قاله صاحب
المهذب رأى مرجوح
(سئل) عما اذا تفرس
الكفار بأطفالهم ونساءهم

المقرى وغيره جلا على أن المعنى بمثل نصيبه وحري عليه في الوسيط حيث قال إذا أوصى بمثل نصيب
ابنه وله ابن واحد فله النصف حتى يتماثلان كان له ابنان فأوصى بمثل نصيب أحدهما فله
الثلث فان كانوا ثلاثة فبالربع وبالجملة تراعى المماثلة عندنا بعد القسمة وقال مالك هو وصية بحصة
الابن قبل القسمة فان كانوا ابنين فبالنصف أو ثلاثة فبالثلث وهو ضعيف لان ما ذكرناه محتمل
وهو الاقل فيؤخذ به ولو أوصى بنصيب ولده كان كلوا أوصى بمثل نصيب ولده وقال أبو حنيفة هو
باطل لانه وصية بالمسحق وهو ضعيف لانه اذا قال بعث بمائة بعث بمائة فرسه مع وكان معناه
بمثله انتهت عبارة الوسيط اذا عرفت هذا وانضح لك معناه علمت أن الوصية في صورة السؤال على
قياس ذلك انما هي بمثل نصيب الميت بعد القسمة لو كان حيا أما في الصيغة الثانية في السؤال
فواضح ووجهه يؤخذ مما قدمناه عن الغزالي في احتجابه على مالك رضي الله تعالى عنه وأما في
الصيغة الاولى وهي ما اذا أوصى لهم بغير أبيهم لو كان حيا فكذلك أيضا لان من لازم صحة الوصية
فيها التقدير بالثلث كما عرفت مما قدمناه فيما اذا أوصى بنصيب ابنه الحى فصارت كالصيغة الثانية
في السؤال اذا تقرر هذا علم أن الوصية في صورة السؤال انما هي بسبب التركة وذلك لانه مثل نصيب
الميت بعد القسمة لو كان حيا ولو كان حيا كان أصل المسئلة من خمسة لكل ابن سهمان ولبن سهم
فردنا عليه مثل نصيب أبيهم وهو سهمان وذلك سبعا للتركة وهذا كاف في الجواب على صورة
السؤال لمن فهم كلام الاصحاب بل صرح بذلك الأئمة كالشيخين وعبارة الروضة لو أوصى وله ابن بمثل
نصيب ابن ثان لو كان فالوصية بالثلث أو وله ابنان بمثل نصيب ابن ثالث لو كان فالوصية بالربع
وقال الاستاذ أبو إسحق في الاولى بالنصف وفي الثانية بالثلث وهل يفرق بين قوله بمثل نصيب ابن
ثان أو ثالث لو كان وبين أن يحذف لفظة مثل فيقول بنصيب ابن القياس أنه على الوجهين فبما اذا
أضاف الى الوارث الموجود وحتى الاستاذ أبو منصور عن الاصحاب انهم فرقوا فقالوا اذا أوصى بمثل
نصيبه دفع اليه نصيبه لو كان زائدا على أصل الفريضة واذا أوصى بنصيبه دفع اليه لو كان من
أصل الفريضة فعلى هذا اذا أوصى بنصيب ثالث لو كان فالوصية بالثلث ولو قال بمثل نصيب ابن
ثالث لو كان فبالربع كما سبق ولو أوصى وله ثلاثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثلث
وقال الاستاذ أبو إسحق بالربع انتهت عبارة الروضة فالمعتمد ما قال الشيخان انه القياس وهو
أنه لا فرق بين أن يأتي بلفظة مثل أو يحذفها لاما حكماء الاستاذ أبو منصور من الفرق وقد جرى
على ما ذكرناه في الروض وأقره الشيخ زكريا في شرحه ووجه ما قال انه القياس أنه يحتمل أن
الموصى أراد المماثلة قبل القسمة ويحتمل أنه أراد ذلك بعدها والاحتمال الثاني هو المتيقن فوجب
الانحياز به وبذلك يعلم أن كون الوصية بسبب التركة في صورة السؤال صحيحا لا أشكال فيه وأن
المسئلة مذكورة في كلامهم ومن نص على المسئلة أيضا حجة الاسلام في وسيطه فقال بعد ما قدمناه
عنه ولو كان له ابنان فقال أوصيت له بمثل نصيب ابن ثالث لو كان لايه على الاربعة وكان ذلك
الابن المقدر كابن وفيه وجه أنه يعطى الثلث وكأنه قرره مكانه انتهت عبارة الوسيط وهي فاطمة
لكل ريب بحمد الله وهذا هو مقتضى الضابط السابق فبان أن الاصحاب متفقون على ما ذكرناه
فيما اذا كانت الصيغة أوصيت له بمثل نصيب أبيه لو كان حيا لاما شذبه أبو إسحق وإن الشيخين
ألقيا بها ما اذا حذف لفظة مثل ووافقهما المتأخرون على ذلك وقول السائل وعرف البلاد الخ
جوابه أن المتيقن في ذلك أنما هو مما قدمناه أنه ان علم ارادة الموصى ذلك عمل به لان لفظة محتمل له
والاحتمال على المماثلة بعد القسمة لانه المتيقن كما مر وغاية ما في ذلك أن هذا اللفظ كناية في ارادة
المماثلة قبل القسمة والكناية يرجع فيها الى النية كما هو معلوم ومن تأمل كلام الاصحاب علم أنه

في القتال ولم تدع ضرورة
الرومهم هل يجوز لنا
ومهم كارجحه في الروضة
أم لا كارجحه في المنهاج
(فاجاب) بان الرابع جواز
ومهم كفى الروضة وأصلها
كما يجوز نصب المجتئق على
القاعة وان كان يصيبهم لثلا
يقتضوا ذلك ذريعة الى
تعطيل الجهاد أو حيلة الى
استبقاء القلاع لهم وفي
ذلك فساد عظيم (سئل)
عن منع سلام شخص ولم
يقصد المسلم هل يجب على
السامع في هذه الحالة الرد
أولا (فاجاب) بانه لا يجب
على سامع السلام المذكور
رد جوابه (سئل) هل
يجب على الأغنياء ذلك
الأسرى أم لا (فاجاب)
بانه لا يجب على الأغنياء ذلك
(سئل) عن القارئ اذا
سلم عليه شخص وكان
مستغفرا وقلتم بكراهة
ابتداء السلام عليه يجب
عليه الرد أم لا (فاجاب)
بانه لا يجب على القارئ
المستغفر رد السلام
أكراهته عليه جئت لأنه
يتكدر به ويشق عليه أكثر
من مشقة الكل (سئل) عن
شابة بين رجال فسلم عليهم
رجل فردت هل يكفي
أم لا وهل رد حرام أم لا
(فاجاب) بانه يكفي ردها

لامدخل للعرف هذا بل ذكروا أن الصراحة في الالفاظ لا تؤخذ من الشيوخ ورجمه النووي وإن
القارئ لا يصير الكاية صريحا وأيضا فالصيغة تحتمل المماثلة قبل القسمة وبعدها والثاني هو
المتيقن فيؤخذ به لان الأصل تنزيل الوصية على المتيقن كما صرح به الاصحاب وتفايره الاقرار بشئ
يحتمل معاني متعددة وقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه وتبعه الاصحاب على عدم اعتبار
العرف فيه حيث قال أصل ما أبني عليه مسائل الاقرار أن أطرح الشك وأبني على اليقين ولا
أستعمل الغلبة قال الشيخ أبو علي أراد لا أستعمل العادة ولا ما غلب على الناس ثم رأيت عن قواعد
الزركشي أنه نقل عن الراعي أن العرف انما يعمل به في ازالة الابهام لاني تغيير مقتضى الصراخ
هذا اذا علم أن الالفاظ أراد غير مقتضى لفظه وأما عند الجهول فيعمل بمقتضى لفظه اه وهو
يؤيد ما قلناه والله الحمد لكن الذي رأيت في نسخة من القواعد أن القائل بذلك هو الامام لا الراعي
فليحذر ذلك فان تلك النسخة ضعيفة وقد صرح الاصحاب بان ما ذكرناه هو مقتضى لفظ الموصى كما يعلم
ذلك بمراجعة شرح الروض وغيره ثم لا يخفى ان الموصى له لو ادعى ان الموصى أراد المماثلة قبل القسمة
وهو الحسن في صورة السؤال وبه تقبل دعواه ويحالف الوارث على نفي العلم بإرادة ذلك فان نكل
حالف هو على البت كقبي نظائره وهو واضح وانرجع الآن الى ما في كلام المجيب بان له الحسين
فتقول أما كلامه في أول جوابه من حيث صحة الصيغة فواضح وهو صريح في ان الوصية في
صورة السؤال انما هي بمثل نصيب أبيهم لو كان حيا لكنه لم يبين هل المراد المثلثة قبل القسمة
أو بعدها وكلامه في آخر جوابه صريح في أن المراد بذلك قبل القسمة لانه جعل للموصى له
الحسين وقد علمت مما قدمناه انه ليس كذلك على مذهبننا وانما يأتي على مذهب مالك أو على
ما قاله أبو إسحق أو على ما فرق به الاستاذ أبو منصور في الصيغة الاولى وكل ذلك ضعيف كما قررناه
وأما ما نقله من البغوي والخوارزمي فهو صحيح لكن قوله ويظهر أن يلحق بذلك الخ كلام من
لم يقف على نقل في المسئلة وقدمنا في المقدمة عن الروضة ما يقتضى بطلان هذه الوصية التي بحث
صحتها واذا بطلت الوصية فيما لو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له وارث اذا نصيب لابن مع
التصريح هنا بالثلثة فما ظنك بالصورة التي بحثها الفقهاء المذكور والفرق بينها وبين مسألة
البغوي والخوارزمي ظاهر فلا يصح الاحتجاج بها نعم قال بعض المتأخرين ينبغي جعل كلام الروضة
على ما اذا لم يرد الوصية بمثل نصيبه لو كان حيا وظاهره أنه يرجع في ذلك لأن كلامه محمول عليه
بخلاف مسألة البغوي والخوارزمي وأما قوله ان للموصى له الحسين الخ فهذا بناء على ما فهمه من
كلام الاصحاب من أن المراد المماثلة قبل القسمة وقد علمت انه ليس كذلك وكذا قوله ان ذلك مقتضى
الضابط الذي ذكره الاصحاب انما يأتي على فهمه المذكور وبالجملة فقد أتى بكلام الاصحاب ولم
يفهم معناه وأما قوله ان الافتاء باستحقاق السبعين يخالف لافتاء المتقدمين من المفتين بحضرموت
كابن مزروع وابن عيسى وابن الحاج أنه انما يستحق الحسين لجوابه اني راجعت فتاوى العلامة
ابن مزروع من أكلهم فرأيت كلامه موافقا لما قررناه لا يخالفه لكن هذا الفقيه لم يفهمه كما
لم يفهم كلام الاصحاب في مسألة السؤال على أن هذه ليست منصومة بعينها في كلام ابن مزروع
وانما الذي فيها ما اذا أوصى بمثل نصيب وارث حتى لكن المعنى في ذلك لا يختلف كما علم مما
قررناه وأما العلامة ابن عيسى فهو مصرح في فتاويه بان المسئلة في الروضة لكنه مال الى الفرق
الذي ذكره أبو منصور ولا شك أن الشيخين هما العمدة لاسيما وقد وافقهما بقول المتأخرين وأما
ابن الحاج فلم أتف له على كلام في المسئلة وأما قوله ان مسألة الروضة مفروضة في بنين أحياء
الخ فهو كلام من لم يقف على الفرع الذي قدمناه عن الروضة أولم يفهمه اذ مسألة الروضة هي

فيما ذكر حيث كانت يجوز
أو كان بينها وبين المسلم
زوجية أو محرمية أو ملك أو
أمنه الفطنة لان القصد من
رد السلام الامان وهي من
أهل الخلاف الصبي
ولان السلام بينهما
مشروع حينئذ ويجب
رده وقد علم أن ردها ليس
بحرام بل حصل به فرض
كفاية فتشابه عليه (سئل)
هل يسن للناس القيام
لبعضهم بعضا أو يكره أو
يحرم (فاجاب) نعم يستحب
القيام لمسلم فيه فضيلة من علم
أوصلاح أو شرف أو ولادة
أو ولاية مصوبة بصيانة
ويكون القيام للبر
والاحترام والاعظام وان لم
يكن فيه شيء من ذلك فلا
يستحب القيام له وهو جائز
(سئل) ما يفعله الاخوان
اذا التقيا بعد غيبة وهل
للشخص أن يتخفى لشخص
آخر أولا وهل يجوز له لئله
أو يقتصر على المصافحة
بالدين واذا قام الشخص
من مجلسه هل يستحب له
أن يسلم على الحاضرين فيه
أولا (فاجاب) بان السنة
المصافحة والسلام وأما
اختناء البعض للبعض عند
ذلك فبأنزلة كونه مكروه
وبسن للشخص تقييل

مسئلة السؤال بعينها فان قول الموصي اوصيت لهم بمثل ميراث أبيهم لو كان حيا كقوله اوصيت
لك بمثل نصيب ابن ثمان لو كان وهي مسئلة الروضة وهذا مما لا شك فيه ومن ثم نسب ابن عسبن
مسئلة السؤال للروضة وان مال الى الوجه الضعيف كما مر وأما قوله ان الموصي جعل الموصى له بمنزلة
والد الخ فهذا انما يأتي على فهمه المذكور ان المراد المماثلة قبل القسمة وقد علمت انه ليس
كذلك على المعتمد في المذهب وأما بقية كلامه فردد ظاهر بما ذكرناه وأجاب آخر لكن في
سؤاله زيادة هي ولو كانت المسئلة بعينها للموصي ثلاثة بنين وبنات فأوصى لاولاد ابنة بمثل نصيب
واحد من أعمامهم فبات قبل موت الموصي اثنان وبقي واحد فهل لهم مثل نصيبه تاما أو ينقص
عليهم ونحسب الاموات أحياء أم لا ينقص ولهم مثل ميراث المي فقل ما حاسبه الصواب أن
للموصي لهم سبعة المال في صورة السؤال لانه الذي أطبق عليه الاصحاب ومنهم الشيخان في العزيز
والروضة وغيرهما فيما إذا كان له ابن وبنات وأوصى بمثل نصيب ابن ثمان لو كان حيا ولم يحكوا فيه الا
وجه الضعيف وهذا المثال الذي ذكره نظير صورة السؤال وأما القول بالخس فيهما اذا كانت الوصية
من له ابن وبنات فأنما ذكره الاصحاب فيما اذا كانت صيغة الوصية اوصيت بمثل نصيب ابني أي
الموجود في هذه الصورة تكون الوصية بالخسين كذا ذكره ونحن نوضح النقل في الصورتين جميعا
ليظهر الحق فينبع ونقدم الصورة الثانية لانها كالأصل للاول فنقول اذا أوصى من له ابن بمثل
نصيب ابنته كانت الوصية بنصف المال بالاختلاف بين أصحابنا والشافعية فيكون
لكل منهما نصيب وأن يكون النصيبان مثلين فلم يتسوية وان كان له ابنتان وأوصى بمثل نصيب
أحدهما كانت الوصية بالثلث وعلى هذا القياس وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد رضي الله تعالى
عنهما كما حكاه أصحابنا وحكوا عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه في صورة الابن بكل المال والابنتين
بنصف المال وهذا هو الذي يتبادر اليه فهم العوام في مثل ذلك وذكر الامام في النهاية أن مالكا يعتبر
النصيب بنصيب الابن قبل الوصية وهذا في جميع المال والشافعية يعتبره مع مزاج الوصية ومقتضى
ذلك المساواة اه وفي اوصيت بنصيب ابني وجهان عندنا أحدهما البطالان وعليه العراقيون
والبعري وهو مذهب أبي حنيفة لوروده على حق الغير والثاني وبه قال الاستاذ أبو منصور والامام
والرواني وغيرهم وحري عليه الرافعي في العزيز في باب المراجعة الصعبة لان المعنى بمثل نصيبه قالوا
ومثله في الاستعمال كثير والغرض التقييد بما يستحقه الابن لانفس نصيبه ومثله ما إذا باع بمبايع
به فلان فرسه فانه يصح ولو أوصى بمثل نصيب ابنته الميت فقتضى قول الروضة ولو لم يكن له ابن أولم
يكن وارثا لوق أو غيره بطلت الوصية البطالان ويتعين حله على ما لو لم يرد الوصية بمثل نصيبه لو كان
موجودا أو وارثا فان أراد ذلك سمعت وصيته بلا شك لان مثل هذا مستعمل في الكلام الفصح كثيرا
ونما نره في الفقه كثيرة ومن شواهد ما لو أوصى بنصيب ابنته ولم يذكر المثل بل أفق الجاهل بن كبن
رحمه الله تعالى بحمل البطالان في كلام الروضة وغيرها على ما إذا صدر ذلك من أهل ناحية لا يعتادون
ذلك قال فان اعتادوه كان وصية عملا بعرفهم اه وهو حسن ولو قال من له ابن واحد أوصيت بمثل
نصيب ابن ثمان لو كان قال الاصحاب كان حكمه حكم من له ابنتان وأوصى بمثل نصيب أحدهما فتكون
الوصية بالثلث فان كان له ابنتان وأوصى بمثل نصيب ابن ثالث لو كان كانت الوصية بالربع وعلى هذا
القياس وفي وجه لابي اسحق انها في الاول بالنصف وفي الثاني بالثلث وكأنه أقام الموصى له مقام ابن
ثان أو ثالث وقرر بينه وبين اوصيته بمثل نصيب ابني بان ذلك يتبعين بشرط كراهية فلهذا كانت
الوصية فيه بالنصف كما سبق اذا عرفت هذا كله علمت ان قول الموصي اوصيت لاولاد ابني بمثل ميراث
أبيهم يقتضج على ما قدمناه فيما اذا أوصى بمثل نصيب ابنته الميت فان قيل بالبطالان هناك كان هذا باطلا

وجه صاحبه ومعانيته اذا
قدم من السفة ونحوه
ويكره ان اغبر ذلك وأما
الشخص اذا قام من مجلس
وأراد مفارقتهم فيه فالسنة
أن يسلم عليهم واذا سلم عليهم
وجب عليهم الرد (سئل)
عن امام جماعة سلم على
من عن يمينه من ملائكة
وجن وانس وهناك شخص
ليس يصل فقل ان الامام
سلم وقصده بالسلام لعلمه
بفقه الامام فهل يجب على
ذلك الشخص رد السلام
وهل ثم فرق بين السلام في
هذه الحالة وبينه في غيرها
أم لا (فاجاب) بأنه لا يجب
على الشخص رد السلام
المذكور وانما يستحب له
كما طاق الاتعا تحييات رد
هذا السلام المذكور وانما
أوجبوا رد السلام الواقع
في غير هذه الحالة بشرط
والفرق بينهما أن السلام
في مثلتنا انما يشرع للفعل
من الصلاة ولا كذلك السلام
في غير هذه الحالة وانما سمحت
به الخالف على ترك الكلام
أو السلام لصديق الاسم
عليه (سئل) عن قال
سلام الله عليكم هل يجب
بهذا الرد اذا قلتم بوجوبه
فهل قولهم وصيغة السلام
السلام عليكم أو سلام
عليكم أو عليكم السلام

لان الميت لا ميراث له وان قيل هناك بالعدة فكذا يقال هنا اذا سمعت الوصية كانت بالسبعين في صورة
السؤال كما قدمناه لان الابن الميت كالابن الزائد المقدر وجوده بجامع أن كلا منهما ليس له ارث ولا
مزاج في الميراث وانما قدر كونه وارثا وأما قوله اولاد ابني على ميراث أبيهم فيخرج أيضا على هذا
وفيه مع ذلك شيء آخر وهو أنه كناية في الوصية فان أرادها سمعت والا فلا نعم يظهر أن محل ما أطلقه
الاصحاب في هذه الامثلة هو ما اذا أراد الموصي المعنى الذي اعتبره الشافعية رضي الله تعالى عنه أو
أطلق فلم يرد شيئا وأما اذا قصد المعنى الذي اعتبره مالك رضي الله تعالى عنه فيظهر أن الحكم كما
ذكره مالك وعابيه فتكون الوصية بالخس في صورة السؤال ووجه ذلك أن اللفظ يحتمله بتجاوز
شائع في الكلام فاذا قصده وجب اعتباره ألا ترى أنه لو صرح بهذا المعنى في نفس الوصية وجب
اعتباره بلا تردد وبؤيده قول الكفاية عن البندنجي لو قال اوصيت بمثل نصيب ابني لولم أوص
لاحد كانت الوصية بكل المال وفي شرح الروض نحوه عن الماوردي وهو لو أوصى بمثل ما كان
نصيبا لابنته أي قبل الوصية كانت الوصية بجميع المال اجماعا كما صرح به الماوردي اه وما ذكره
الماوردي والبندنجي هو من ما اعتبره مالك لكن نقول به في صورة الاطلاق وهما انما يقولان
به في صورة التصريح به ومن المعلوم أن ماوجب اعتباره عند التصريح به بالنسبة لال لفظا عليه لكون
اللفظ محتملا له مع عدم منافاته له أنه يجب اعتباره عند قصده وأمثله في كلام الاصحاب لا تخفى وقد
رأيت لبعض فضلاء اليمن المتأخرين فيمن أوصى لجيرانه وقصد الجار القريب من داره دون غيره أنه
يعتبر قصده وتنفذ به وصيته قال وما ذكره الاصحاب من اعتبار أربعين دارا من كل جانب محله
عند قصده ذلك أو عند الاطلاق اه وما ذكره صحيح جاز على مقتضى قواعد المذهب وهو مؤيد
لما ذكرناه فان قلت كيف يعمل اللفظ عند الاطلاق على معنى يقتضى حكما واذا قصد المتألف غير
ذلك المعنى يتغير ذلك الحكم وهل في كلام الاصحاب ما يشهد لهذا قلت قدمنا أن هذا ليس على
اطلاقه وانما هو حيث كان اللفظ محتملا للمعنى الذي قصده اللفظ ولو على تجوز وشواهد في كلام
الاصحاب لا تحصى منها لو أوصى لاسراج الكنيسة لم يصح ما لم يقصد ارتفاع المقسم بها أو الجنازة أو
لغيره سمعت ما لم يقصد غلظك على نزاع فيه أولاد ابنته الغير لم يصح ما لم يقصد غلظك أي يقصد ولو قال
الدار التي اشتريتها لنفسى أو ورثتها من أبي ملك زيد لم يصح اقترانه الا ان أراد بذلك كما في داري
لفلان ولو قال هذا المال لورثة زيد حل عند الاطلاق على عدد رؤسهم وان تفاوت ارثهم فان قال
اقر أردت الارث قبل وان نازعه أقلمهم حصة كما في الكفاية عن الماوردي وأقره والدراهم في الخلع
المعلق والاقتران يحل على الاسلامية لا على غالب نقد البلد ولا على الزائدة أو الناقصة الا ان قال
أردتها واعتدت قال في الروضة ولا يجب استفساره لغيره عن مراده بل نأخذ بالظاهر من الحل على
الاسلامية الا أن يخبر عن مراده ولو قال لمنني باللعان بعد استلحاقه لست ابن فلان كان قدفا عند
الاطلاق فقصده من غير أن نسأله عن ارادته ما لم يدع محتملا كما يمكن ابنته حين نفاه فان ادعاه صدق
بيمينه وتتبع الشواهد لذلك مما يطول وليس مرادنا أن هذه كلها نظائر لصورة السؤال في اللفظ
والمعنى وانما هي شواهد لما قررناه ان اللفظ حالة الاطلاق يحتمل على معنى ثم اذا قصد الالفاظ غير
اعتبر قصده بالشروط السابق واذا تقرر هذا وادعى الموصي لهم أو نائبهم في صورة السؤال أن الموصي
قصد الأبناء لهم بالخس سمعت الدعوى ثم ان اعترف الوارث بذلك فذاك وان أنكر كان القول
قوله بيمينه على نفي العلم بقصده ورثه لذلك لكن حلف الوارث في مثل هذه الحالة لا يكاد ينفك
عن الطرح لان العوام وغيرهم من المتفقه في الجهة انما يقصدون ذلك في صورة السؤال غالبا ثم
ان حلف الوارث انقطع الطعنة واستقرت الوصية على السبعين وان نكل ردت اليمن على الموصي

فيقول مثلاً السلام عليك من فلان أقولهم وصيغة ابتداء السلام كذا وكذا ولم يستثنوا منها مسألة الغائب وبالجملة فما أفتيت به أولاً لا يخالف ما في المجموع فان صارت في فيه لا بد من صيغة السلام لفظاً أو كتابة ولومن الوكيل (سئل) هل يجب رد السلام على الفاسق أولاً (فأجاب) بأنه لا يجب وده إذا كان تركه زجراً ولا يستحب ابتداءه (سئل) عن قولهم بكرة السلام على الملبى لأنه يكرهه قطع التلبية فان سلم عليه هل السلام لفظاً نص عليه هل رده واجب كما قال الأذري انه ظاهر النص أو مندوب (فأجاب) بأن رده سنة لا واجب إذ القاعدة أن من سلم في حالة لا يستحب فيها السلام لا يستحق جواباً فيمكن بعمومها أن يوجد منهم كصريح خلافها (سئل) عن أرض مصر والشام والعراق هل هي موقوفة أم لا (فأجاب) بأن سواد العراق موقوف وأما مصر والشام فلم يثبت وقفهما (سئل) هل يجوز للرجل الاجنبي أن يتبذر المرأة الاجنبية بالسلام ففي الروضة ذكر الكراهية

لهم فمن كان كاملاً حلف واستحق نصيبه من الحسن ان أجاز الوارث الزائد على الثلث والا فثالث ومن لم يكن كاملاً رقت عينه إلى الكمال ولا يخفى أن الخالف منهم تكون عينه على البت وأما قول من قال بالفرق بين قول الموصي أو صيت لهم ميراث يستلزم تقدير المثل كما في أو صيت بنصيب ابني وان قوله هم على ميراث أبيهم لا يستلزم ذلك وهذا تخيل باطل إذ لا فرق بين اللفظين في تقدير المثل وعده وبيان ذلك أن الموصي لما نسب الميراث إلى أبيهم في اللفظين مع كونه إذ ذلك ميراثاً لا ميراثاً احتجنا في تصحيحه إلى تقدير يصح به الكلام فقلنا ان المعنى هم على ميراث أبيهم لو كان حياً أو وصيت لهم ميراث أبيهم لو كان حياً ومعنا يوم أن هذا التقدير الذي هو سبب تصحيح الوصية يستلزم تقدير لفظ المثل في المثالين جميعاً لانه إذا قدر حياته ليكون وارثاً كان الموصي به تقيراً نصيبه لأعين نصيبه كما فيما لو قال من له ابن واحد أو صيت بمثل نصيب ابن ثان لو كان لي وذلك لان الاول قدرت حياته وهو ميت والثاني قدر وجوده وهو معدوم وقد عرفت أن الاصحاب أطلبوا على أن الوصية فيه أعني في صورة المقدر وجوده وهو معدوم تكون بالثالث فكذلك في صورة الميت المقدر حياته وهذا في غاية الوضوح ان شاء الله تعالى فان قلت فما اللفظ الذي إذا تلفظ به الموصي في صورة السؤال كان للموصي لهم الحسنان على مذهبتنا من غير منازعة من الوارث قلت هو أن يقول أو صيت لهم بخمسي التركة مثلاً أو بمثل نصيبهم أو بمثل نصيب ابني الموجود أو ابني من غير وصف بالموجود لان الاطلاق محمول عليه وكذلك لو قال بنصيبه من غير ذكر المثل على الاصح كما سبق وما حكي عن فتاوى ابن عيسى وابن مزروع رحمهما الله تعالى من أن الوصية تكون بخمسي التركة فلم أفت عليه فان كان فرض ما سئلا عنه أن الموصي له ابن وبنت ولو أوصى بمثل نصيب الابن الموجود بقوا به ابان الوصية في ذلك تكون بالحسين صحيح لموافقته ما قدمناه عن الاصحاب وان كان فرض ما سئلا عنه أن الموصي له ابن وبنت وله ابن ثان ميت وأوصى بمثل نصيب الابن الميت أو بمثل ميراثه فما أجاباه فيها من ان الوصية بالحسين غير صحيح لما قلناه للميتول كما عرفت لكن اعتقادنا ان جوابهما انما هو في الفرض الاول ويكون التخليط من المستشهد بكلامهما وقول المفتي الاول كلاً كان له ابنا وأوصى بمثل نصيبهما اما سبق فلم أوفيه انحلال من الناقل لان هذا لامشابهة بينه وبين صورة السؤال لانه ان أراد أن له ابني فقط وأوصى بمثل نصيبهما فظاهر ان الوصية بنصف المال وتصح المسئلة من أربعة أسهم للموصي له سهمان ولكل ابن سهم وان أراد تقدير زيادة ابن ثان مع الابن والبنت المذكورين في السؤال فالوصية بمثل نصيب الابنين في هذا المثال وصية بأربعة أسهم ولكل ابن سهمان والبنت سهم وليس واحد وتكون المسئلة من تسعة أسهم للموصي له أربعة أسهم ولكل ابن سهمان والبنت سهم واحد من هذين المثالين نظيراً لصورة السؤال وأما السؤال عن له ثلاثة بنين وبنت وأوصى لاولاد ابنة بمثل نصيب واحد من أعمامهم إلى آخرها ذكرها السائل فغوابه ان الظاهر ان الاعتبار في ذلك بحالة الموت لانها التي يعلم فيها النصيب ويقرر فيها مقداره وعليه فيستحق الموصي لهم في الصورة التي ذكرها السائل ربع التركة فهذه أجوبة المفتين بحضرموت فتفضلوا بامعان النظر فيها وبيان ما فيها من المقبول والمردود ليظهر الحق الذي يجب اتباعه والعمل به ويدحض الباطل الذي يجب الاعراض عن التمسك بشئ من سببه فان الله سبحانه وتعالى لم يقم خلفاء الرسل الا لهداية الامم واطفاء نار المحن وانارة الظلم أخذوا عليهم أن لا يكتوا شيئاً مما نزل اليهم وأن لا يحابوا أحداً وان عز عليهم وأن لا يخافوا في الله لومة لائم ولا سلاوة لسان أو صارم فعلهم من الله شائب الرحمة وهوامع الانعام والغفران انه الجواد الكريم الرؤوف الرحيم (فأجاب) رضي الله تعالى عنه في تأليف حافل ملقباً له (بالحق الواضح المقرر في حكم الوصية بالنصيب المقدر) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم اللهم هداية الحق وتوفيقاً للصواب المنقول المعتمد الظاهر الجلي حتى عند صغار الطلبة الذي لا يجوز لشاقي العدول عنه أن الذي يستحقه الموصي لهم في مسألة السؤال السابقة باقسامها الاربعة هو السبعان لا الحسنان وأما افتاء المفتي الثاني بالحسين فهو غلط منه كما سيجي في الكلام على جوابه وما نقل عن مثل ابن عيسى وابن مزروع من افتائهما بذلك فهو بتقدير صحة عنهما لا ينظر اليه ولا يقول عليه لانا اذا كنا لا ننظر لمثل ابن الرفعة ومن تأخر عنه كالسبكي والاسنوي والأذري والبلقيني والزركشي اذا خالفوا الشيعين وان تمسكوا بكلام الاكثرين كما بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب والفتاوى فما بالك بمثل أولئك الذين لم يطبقوا غبار هؤلاء لاسيما وما استندوا اليه هنا في مخالفة مما اتفق أهل المذهب على ضعفه كما سيجي تحقيقه ولقد انتهى اليها من فتاوى جماعة من الحضارمة ما علمنا منه أنهم كثيراً يميلون فيها عن المعتمد في المذهب إلى الضعيف بل ربما وقع لبعضهم التمسك بمذهب مالك مثلاً والافتاء به وهذا وان كان أئمتنا مصرحين بغايه قصه الا اننا نحسن الظن بأولئك لصلاحهم ولكن الحق أحق ان يتبع وبيان من ذلك واجب علينا لارخصة لنا في تركه ثم رأيت شيخ الاسلام السراج البلقيني ذكر في فتاويه نظير مسألة السؤال بل عنهما ولا يؤثر ما فيها من الزيادة وان بعض أهل عصره ممن هو معد نفسه للتصنيف والافتاء أفتى فيها بما لم يوافق عليه أحد من أصحاب الشافعي وهو نظير الافتاء في مسئلتنا بالحسين حرفاً بحرف وتلك المسئلة هي رجل توفي له ولد يسمى أحمد فوصى لاولاده بتسعي ما خلفه وبتركه ثم بعد مدة طوييلة توفي له ولد آخر يسمى محمد فوصى لاولاده بمثل نصيب أبيهم ان لو كان أبوهما حياً حين وفاته أي الموصي ثم توفي للموصي المذكور وانحصرت وراثته في ثلاثة أولاد لصلبه ذكر وأثنين فما لاولاد ولده أحد من تركته بحق الوصية المذكورة وما لاولاد ولده محمد من ذلك بحق الوصية المذكورة فأجاب فيها بعض المفتين من الشافعية بالقاهرة بما نصه يكون لاولاد أحمد خسا الثلث ولاولاد محمد الباقي من الثلث وهو ثلاثة أخماس قال البلقيني فلما وقفت على هذه الفتوى تعجبت من هذا الجيب من وجهين أحدهما وهو أنهما انه أطلق الجواب ولم يفصل بين أن يكون حصل رد أم لا لان الثلث انما يقسم على الوصايا الزائدة اذا حصل رد جميع الوصايا من جميع الورثة فلهذه فهم أن المسؤول عنه حالة الرد لكن كان ينبغي أن يبيّن ذلك مقيداً اما في نفس السؤال واما في الجواب الثاني وهو أنه لا يثبت في المسئلة حكماً لا يوافق عليه أحد من أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم وقبل أعضائها لانه أثبت في المسئلة حكماً لا يوافق عليه أحد من أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم وقبل الشروع في بيان خطابه أي الشبهة التي نطاري أنها قامت عنده حتى كتب ما تقدم عنه فأقول اعتقد هذا الرجل أن الموصي لهم بمثل نصيب أبيهم أن لو كان حياً كانت الوصية لهم صدرت بثلاث المال لان أباهم لو كان حياً لكان له الثلث بسبب أن الميت لم يخلف من الورثة غير ابن وبنتين وإذا كانت الوصية صدرت بثلاث المال فكان هذا الموصي أوصى لاولاد أحمد بنسبي ماله ولاولاد محمد بثلاث ماله فعلاً تسعاً وثلاث مخرج التسعين من تسعة والثلث من ثلاثة والثلاثة داخلية في التسعة فمسئلة الوصيتين من تسعة للموصي لهم بالثلث ثلاثة وللوصي لهم بالتسعين سهمان صار مجموع ذلك خمسة والرّد حاصل فيقسم الثلث على هذه الخمسة فيكون لاولاد أحمد خسا الثلث ولاولاد محمد الباقي من الثلث وهو ثلاثة أخماس اه ما نطاري من الشبهة التي قامت عنده هذا الرجل ولا شبهة وكيف يحسن أن تقوم هذه الشبهة عند من تصدى للفتوى والتصنيف والاشتغال وآفة ذلك عدم التثبت والاهمال وعدم التروى والحامل لهذا الرجل على هذه الكتابة انه ضنين بنفسه ويعتقد انه اذا فهم شيئاً لا يمكن أن يكون الصواب الا عافهمه ويضن الشخص بنفسه حتى يقع في المهالك والمرجو من الله سبحانه وتعالى السلامة من ذلك ومن حق هذا الرجل أن لا يكتب في شئ

وعبارة الروضة ولو سلم رجل على امرأة أو عكسه فان كان بينهما زوجية أو محرمة جاز ووجب الرد والا فلا يجب الا أن تكون عجوزاً خارجة عن مظنة الفتنة اه وفهم صاحب الروض من ذلك الجواز وعبارة الاذكار فان كانت أجنبية فان كانت جيلة يخاف الافتتان بها لم يسلم الرجل عليها ولو سلم عليها لم يحز لها رد الجواب ولم تسلم عليه ابتداء فان سلمت لم تستحق جواباً ان أجابها كره له وان كانت عجوزاً لا يفتتن بها جاز أن تسلم على الرجل وعلى الرجل رد السلام عليها قلت وان كانت النساء جميعاً خسلم عليهن الرجل أو كان الرجال جميعاً سلموا على المرأة الواحدة جاز اذا لم يخف عليه ولا عليهن ولا عليها ولا عليهم فتنة اه فقله فيه فان كانت جيلة فسد الجمال عنده ثم قال بعد ذلك فان كانت عجوزاً فسلمت تكن عجوزاً أو كانت غير جيلة لا يخاف منها الافتتان (فأجاب) بأنه يجوز للرجل الاجنبي أن يتبذر المرأة الاجنبية بالسلام وهو مكروه وقول النووي في أذكاره فان كانت جيلة

الجواب حتى يراجع كتب الاصحاب اه كلام البلقيني واذا تأملته مع الاقناع السابق بالحسين وجدت الشبهة التي راجت على هذا الرجل المعاصر للبلقيني هي بعينها التي راجت على ذلك المفتي بالحسين فالأقناع فيهما واحدة وهي ما ذكره من الاهمال وعدم التثبت والتروى والحامل عليهما واحد وهو ما ذكره أيضا من رؤية الانسان لنفسه وأنه لا أعلم منه وأنه اذا فهم شيئا لا يتطرق اليه خطأ وكل ذلك من أقبح الاخلاق التي يجب اجتنابها وأشنع الاوصاف التي لا يرضى بها الامن شدة عليه الشقاوة أطناها ثم قال البلقيني ما حصله وقد آن كشف قناع هذه المسئلة وبيان أنها ليست مشككة وذلك مختصر في أربعة أبحاث الاول أن أولاد محمد هل يجعلون بمنزلة أبيهم ويكون لهم ما يستحقه أبوهم لو كان حيا فهو الموصى به لهم أو يقدركان أباهم حتى وكان الموصى مات عن ابنين وبنين وأوصى لأولاد محمد بمنزل نصيب أبيهم وحكم ذلك يعرف من مسئلة قررها الاصحاب وهي ما اذا كان للشخص ابن وأوصى لزيد بمنزل نصيب ابن ثمان أو ابنان وأوصى لزيد بمنزل نصيب ابن ثالث لو كان فالمعروف في هذه المسئلة أن لزيد في الصورة الاولى الثلث وفي الثانية الربع فهذا هو الصحيح المعروف بين الاصحاب ووجهه أنا نقدر انشا آخر موجودا وكأنه أوصى لزيد بمنزل نصيب أحد ابنيه في الصورة الاولى أو أحد بنيه في الصورة الثانية واذا كان الامر كذلك لم يقسم بالاتفاق الا ما قررناه فكذلك عند التقدير وقال الاستاذ أبو اسحق لزيد في الصورة الاولى النصف وله في الثانية الثلث قال في الروضة الصحيح الاول وفي النهاية ان هذه الحكاية عن الاستاذ حكها الشيخ الامام عنه قال الامام وهذا الذي حكاه عن الاستاذ مقبوع من طريق المعنى يختلف جدا من صيغة اللفظ ولكنه ليس معدودا من مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه والاستاذ مستبوق فيه باتفاق الاصحاب على مخالفته فان صار الى مذهب بعض المتقدمين أي كالكلام رضي الله تعالى عنه كما يعلم مما يأتي فهو مذهب من المذاهب وليس معدودا من مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وان لم يوافق ما نقل عنه بعض المتقدمين فلا يظن به على علو قدره مخالفة الاجماع ولعله ذكر ما ذكره اظهار الوجه من الاحتمال من غير أن يعتقده مذهبنا اه فاذا علمت ذلك علمت أن الموصى به لأولاد محمد إنما هو الربع وكان الميت خلاف ابنين وبنين وأوصى لأولاد محمد بمنزل نصيب أبيهم واذا كان الامر كذلك لم يكن لهم الا الربع بالاتفاق وعلى وجه أبي اسحق للموصى لهم به الثلث لا بالمعنى الذي فهمه ذلك الرجل بل لما يأتي في البحث الثاني وبذلك يتبين لك مخالفة ما أفتى به ذلك الرجل للاصحاب كلهم واعلم أن الذي في السؤال بمنزل نصيب أبيهم وليس ذكر المثل بشرط بل لو حذفه لكان الحكم كذلك نظير ما اذا كان له ابنان وأوصى لزيد بمنزل نصيب ابن ثالث لو كان فقد قال الرافعي القياس انه على الوجهين فيما اذا أضاف الى الوارث الموجود ومراده بذلك أن من كان له ابن وارث فأوصى لزيد بنصيب ابنه وهو قد قدم فيها وجهين أحدهما عند العراقيين والبغوي بطلان الوصية وأصحهما عند الامام والروائي وغيرهما وبه قطع أبو منصور صحتها أي وهذا هو المعتمد الذي صححه الشنخا في المراجعة واذا صححناها فهي وصية بالنصف على الصحيح وقبل بالكل حكاه البغوي اذا عرفت ذلك فنقول لو أوصى لأولاد محمد بنصيب أبيهم لو كان حيا فلي ما قال الرافعي انه القياس وفرعنا على الوجه الاول أي وهو الضعيف تكون الوصية باطلة وعلى الثاني وهو الذي عليه الفتوى تكون الوصية صحيحة وقول الرافعي القياس أنه على الوجهين الخ اما أن يريد الوجهين في الصحة والبطلان وهو ظاهر واما أن يريد الوجهين في المقدور وقد قرر في المقدور ما قدمناه من أنها وصية بالنصف على الصحيح والمعنى بمنزل نصيب ابني وعلى هذا فلا فرق في مسئلة نصيب ابن ثالث بين اثبات لفظة مثل وحذفها لكن حتى الاستاذ أبو منصور عن الاصحاب أنهم فرقوا فقالوا اذا أوصى بمنزل نصيبه دفع اليه نصيبه لو

يخاف منها الاقتتان ثم قال وان كانت عجزا لا يفتن به اجري على الغالب والضابط خوف الاجنبي الاقتتان بتلك الاجنبية وعدمه (سئل) عن مصالحة الكافر هل يجوز ولا وهل تسحب مصالحة المسلم ولو صلى قرب سواء الذكر والانثى الصغير والكبير ولا (فاجاب) بان مصالحة الكافر جائزة ولا تسن وتسب مصالحة المسلم عند كل اقائه ولو على قرب وسبها شاملة لمصالحة الرجلين ومصالحة المرأتين ومصالحة الرجل الانثى اذا كانت حرما له أو زوجته أو أمته أو كانت صغيرة لا تشتهى وشاملة لمصالحة المرأة الاجنبى صغيرا لا يشتهى

باب الامان (سئل) عن المسلمين الساكنين في وطن من الاوطان الاندلسية يسمى أرغون وهم تحت ذمة السلطان النصراني يأخذ منهم خراج الارض بقدر ما يصيبونه فيها ولم يتعد عليهم بفلسم غير ذلك لافي الاموال ولا في النفس ولهم جوامع يصاون فيها ويصومون رمضان ويتصدقون ويفكرون

كان وإذا على أصل الفريضة واذا أوصى بنصيبه دفع اليه لو كان من أهل الفريضة فعلى هذا اذا أوصى بنصيب ثالث لو كان له ابنان فالوصية بالثلث ولو أثبت لغيره فالوصية بالربع وبذلك نقول في مسئلتنا اذا سقط الغطاء مثل وفرعنا على ما حكاه أبو منصور عن الاصحاب أي وهو ضعيف فان أولاد محمد يكون الموصى لهم به الثلث بالمعنى الآتي وعن ذلك ينشأ سؤال قوي وهو أن الصحيح في مسئلة من أوصى لشخص بنصيب ابنه وله ابن أن الوصية بالنصف والمعنى بمنزل نصيب ابنه وأنه لا فرق بين حذف لفظة مثل واثباتها الا في وجهه ضعيف جدا حكاه البغوي وههنا المحكى عن الاصحاب كما قال أبو منصور التفرقة بين ابن ثمان أو ثلث فما السبب في ذلك وعلى الجلة فالصحيح في الصورة المسؤل عنها أن أولاد محمد إنما أوصى لهم بالربع بالمعنى الآتي اه كلام البلقيني في هذا البحث وهو صريح أي صريح في أن كلام الاصحاب مصرح بطلان الاقتناع في مسئلة السؤال بالحسين وما أشار اليه البلقيني أخيرا من الاشكال مبنى على تسليم حكاية أبي منصور الفرق المذكور والمعتمد أنه لا فرق وأن تلك الحكاية بمنوعة فلا اشكال وسيأتي في الكلام على الجواب الثالث ما يتضح به رد كلام أبي منصور من جهة المعنى أيضا فراجع (البحث الثاني) انا اذا جعلنا لأولاد محمد الربع على الصحيح أو الثلث على الضعيف وهو رأى أبي اسحق أو عند حذف لفظة مثل على ما حكاه أبو منصور فهل معناه من أصل المال أو هو من الباقي بعد التسعين الصواب الذي لا يسوغ لاحد مخالفته ان المعنى إنما هو الثاني وسبب ذلك أن أباهم لو كان حيا إنما يأخذ نصيبه بعد التسعين فالمشبهون به كذلك بطريق الاولى وكان هذا الشخص له ثلاثة بنين أوصى لزيد بنسبي مائة ولعمرو بنصيب أحد بنيه ومن تخيل خلاف ذلك فقد حاد عن طريق الصواب وكتب الاصحاب مملوءة من الغرور الشاهدة لما قررته فلم أحج الى نقل ذلك لكثرة (البحث الثالث) انا اذا جعلناه من الباقي بعد التسعين فهل يقسم الثلث عند الرد على النسبة أو يدفع لأولاد أحد تسعا والمال والباقي من الثلث وهو التسع لأولاد محمد الحق الذي لا يتجاوز مخالفته انا تقسم الثلث عند الرد على النسبة ولا يجوز هذا الاحتمال الثاني اذ يلزم عليه أن من أوصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بنصيب أحد بنيه الثلاثة وحصل رد ان لا يدفع لعمرو شي وكذلك يلزم أن هذا الشخص لو كان أوصى لأولاد أحد بثلث ماله ولأولاد محمد بمنزل نصيب أبيهم أن لو كان حيا لا يدفع اليهم شي عند الرد وهذا باطل ولوضوح بطلانه لم أحج الى نقل كلام الاصحاب الدال على ما قررت أنه الحق فان ذلك مما لا يخفى (البحث الرابع) انا هل نعتبر عدد أولا دالموصى حالة الوصية أو حالة الموت هذا مما لم أقف فيه على نقل والذي يظهر لي أن الوصية ان صدرت منه بنصيب أحد أبنائه الثلاثة مثلا اعتبر العدد حالة الوصية وأما لو أوصى بمنزل نصيب زيد وهو من أولاده مثلا فالاعتبار حالة الموت لاحالة وعلى هذا تخرج مسئلتنا فان الوصية صدرت لهم بمنزل نصيب أبيهم ان لو كان أبوهم حيا وذلك مجهول حال الوصية والعاقبة أسفرت من العلم به فان قال قائل فقد يكون غرض الموصى النصيب بتقدير العدد الموجود عند الوصية فالجواب أنا لا اطلاع لنا على مقصوده وإنما الحكم دائر مع مقتضى اللفاظ اه وظاهر كلام الاغمة في الوصية أن المدار على العدد الموجود عند الموت لا الوصية مطلقا وبما يصرح به قولهم العبرة في الوصية للوارث بكونه وارثا عند الموت وان كان عند الوصية غير وارث لا الوصية وان كان عندها وارثا فلو أوصى لآخر لارثه غيره عند الوصية ثم حدث له ابن كانت وصية لغير وارث أو عكسه كانت وصية لوارث فلم يعتبروا علم الميت ولا أداروا عليه حكما هنا فكذلك في مسئلة البلقيني لانه هنا اذا تعدد المنهني عنه من غير تمييز بعض الورثة عن بعض ولم ينظروا اليه وإنما نظروا للوارث حالة الموت دون الوصية

الاسارى من أيدي النصارى اذا حوالوا بأيديهم ويقيمون حدود الاسلام جهرا كما ينبغي ويظهرون قواعد الشريعة عيانا كما يجب ولا يتعرض لهم النصارى في شئ من أفعالهم الدينية ويدعون في خطبهم اسلاطين المسلمين من غير تعيين شخص وطلبون من الله نصرهم وهلاك أعدائهم الكفار وهم مع ذلك يخافون أن يكونوا عاصين بأقلامهم ببلاد الكفر فهل تجب عليهم الهجرة وهم على هذه الحالة من اظهار الدين نظرا الى أنهم ليسوا على أمان أن يكافوهم الارتداد والعياذ بالله تعالى أو على اجراء أحكامهم عليهم أو لا تجب نظر الى ما هم فيه من الحال المذكور ثم ان رجلا من الوطن المذكور جاء الى أداء فريضة الحج من غير إذن أبويه مخافة أن يمنعاه منه فإذاها فحل حجه صحيح أولا لا يقع به غير إذن أبويه وهل يجوز رجوعه الى أبويه في الوطن المذكور (فاجاب) بأنه لا تجب الهجرة على هؤلاء المسلمين من وطنهم لقدرتهم على اظهار دينهم به ولا نه صلى الله عليه وسلم بعث

فأولى أن لا ينظر لجهله بعدد الأولاد ولا لجهله في مسألة البلقيني وإنما النظر لهم عند الموت سواء وافق عددهم عنده ظنه أم خالفه فإن قلت قضية كلام الأذري اعتبار الوصية مطلقاً فإنه لما نقل قولهم لو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له وارث بطالت الوصية قال لو كان له عند الوصية ابن وارث ثم مات قبله هل ينظر إلى حالة الإيصاء أو الموت والقلب إلى الأول أميل اه قلت لا وجه هنا أيضاً الاعتبار بوقت الموت وبه يصرح قول الدارمي وإن استشكله الأذري وقال إنه لم يره لغيره لو قال بمثل نصيب أحد ولدي وله ذكور وإناث وكافر وعبد وقاتل فلا شيء فإن عتق العبد وأسلم الكافر قبل الموت فله مثل نصيب الأقل اه فهو صريح في أن العبرة في أن العبرة في أن له وارثاً أو غير وارث بحالة الموت لا الوصية فيؤيد ما ذكرته ويتبين أنه المنقول فاعتمده إذا عرفت جميع ما قرره البلقيني في أولاد محمد الموصى لهم بمثل نصيب أبيهم لو كان حياً عند موت الموصي من أن الوصية لهم إنما هي بالربيع على المعتمد نظراً إلى تقدير ابن ثمان وكان الميت خالف ابنتين وبنتين وأوصى لأولاد محمد بمثل نصيب أبيهم والثلث على الضعيف نظراً إلى عدم ذلك التقدير اتضح لك ما نرى في مسألة السؤال التي هي عين مسألة البلقيني هذه من أن الموصى به لأولاد الولد إنما هو السبعان على المعتمد نظراً إلى تقدير ابن ثمان وكان الميت خالف ابنتين وبنتين وأوصى لأولاد ولده بمثل نصيب أبيهم لو كان حياً إذ بهذا الفرض يكون الموصى به السبعين بلا شك والخسرين على الضعيف نظراً إلى عدم ذلك التقدير وحديثه فالمقتضى بالخسرين مع وجود مثل ملك بوجه ضعيف معدود من المذهب بل يحكى عن الأصحاب لكن المعتمد عندهم خلافه فليكن ذلك الاقتضاء في حيز التبذ والطرح مقبولة لمستفله حتى لا يعود إلى مثل ذلك ونعسكه بالعرف الذي أشار إليه سيبأني رده إن شاء الله تعالى عند الكلام على جوابه وسأني في الكلام على بقية الأجوبة ما يزيد ذلك وضوحاً وبياناً (الكلام على الجواب الأول) قوله فلهما سبعة تركة الموصى الخ هو الصواب الذي لا يتجاوز محال نفسه كما مر وقوله كما لو كان له ابنتان وأوصى بمثل نصيبهما سبق قل أو أن نسفته من شرح الروض محرفة من نصيب أحدهما إلى نصيبهما ولم يدرك تحريره فبادر إلى كتابة ما فيها من غير تأمل والصواب ما فيه وهو لو أوصى له ابن بمثل نصيب ابن ثمان لو كان قهسي بالثلث كما لو كان له ابنتان وأوصى بمثل نصيب أحدهما فإن هذه هي التي تغاير المسئلة وبيانه أنه علم من كلامهم هنا أنه في مثل هذه يقدر وجود المشبه به ثم يراد مثل نصيبه للموصى له فمن ثم كانت الوصية في المثال المذكور بالثلث وإذا كانت فيه بالثلث لزم كونها في مسألة السؤال بالسبعين لأنك تقدر وجود أبيهم ثم تزيد مثل نصيبه وإذا قدر وجوده كان له النسيان من خمسة فتزيد عليها اثنين للموصى لهم فيكون لهم اثنان من سبعة فأتضح أن ما ذكرته هو الظاهر لما ذكره ذلك المقتضى إذ لا مشابهة بينه وبين مسألة السؤال بوجه كما هو واضح جلي قوله نعم إن قال الموصى أولاد ابني على ميراث أبيهم الخ عجيب منه مع اقتضائه بالسبعين في أوصيت لهم بميراث أبيهم وأنى فرق بين الصورتين لأنه إن جرى على المعتمد الذي رجحه الشافعي من أنه لا فرق بين الابنتين بمثل وحذفها فلا فرق بين الصورتين أو على خلافه الذي حكاه الأستاذ أبو منصور عن الأصحاب فكذلك فما المعنى الذي أوجب التفرقة المذكورة وكأنه تخيل أنه إذا أتى بنحو أوصيت كان ذلك قرينة على تقدير المثل وإذا لم يأت بذلك لم يكن هناك داع لتقديرها وهذه غفلة ظاهرة عن مأخذهم في تقدير المثل وهو ورود الوصية سواء كانت بلفظها أم بما يتضمنه أو يستلزمه على مال الموصى لا على مال أبيهم الميت المجعول لهم نصيبه إذ لا مال له في تركه أبيه لموته قبله فتبين أنه ليس الغرض من التقدير لما يأخذ أولاده من تركه بلدهم إنما كان يستحقه أبوهم لو فرض حياته عند موت الموصى وإذا كان هذا هو مذهب الأصحاب في تقدير المثل فلا فرق بينهم جلي

عن ابن عمر أن يوم الحديبية إلى مكة لقدرته على إظهار دينه بها بل لا تجوز لهم الهجرة منه لأنه يرجى بأفامتهم به إسلام غيرهم ولأنه دار إسلام فلو هاجروا منه صار دار حرب وقبأ ذكر في السؤال من إظهارهم أحكام الشريعة الطاهرة وعدم تعرض الكفار لهم بسببها على تطاول السنين الكثيرة ما يبدد القآن الغالب بأنهم آمنون منهم من أكرههم على الارتداد عن الإسلام أو على إجراء أحكام الكفر عليهم واقفه يعلم المقصد من المصلح وأما خروج الرجل للحج الفرض بعيراذن أبويه فلا يخرج عليه فيه إذ ليس لأبويه منعه من الحج الفرض لا ابتداء ولا انجاء كالصلاة والصوم ويجوز له بعد أداء فسكركه جوعه إلى أبويه بالوطن المذكور ووجه صحيح معتد به في إسقاط الفرض (سئل) هل تدخل زوجة الحربي في الأمان (فاجاب) بآنها لا تدخل فيه إلا إذا صرح بذلكها وإن قال بعضهم إلا وجهه دخولها وإن لم يصرح بها (سئل) عن قول الرض فسلو قال الأسير للكافر أطلقني بكذا أو قال له الكافر افسد

بين أن يقول أو صيت بغير آيةهم أو هم على ميراث آيةهم أو جعلتهم على ميراثه لأن الداعي الذي ذكره آنحذا بما ذكره موجود في كل من الصبيخ فالفرق بينها مجرد ذلك الأمر المخيل خطأ صراح لوجه له فالصواب أن لا ولاد الابن السبعين في الصور الأربع المذكورة في السؤال نعم في صراحة هم على ميراث آيةهم أو جعلتهم على ميراثه لو كان حيا نظرا وإنما تنفع صراحتهما أن ضم إلى ذلك بعد موتي أو ما يدونه فلا بل لا يبعد أنه كتابة لاحتماله فهو نظير قوله هذا لفلان من مالي المصرح فيه بأنه كتابة لاحتماله الهبة الناجزة والوصية فإن قلت التعبير بالميراث بمنزلة قوله بعد موتي فليكن ذلك صريحا لذلك قلت كونه بمنزلة ممنوع لأن الميراث إنما يفهم ذلك بطريق الاستلزام لا الصراحة كما هو واضح لاسمها وتقدير مثل الذي سبق أنه لا بد منه بعد ذلك الاستلزام لأن المماثلة لا تقتضي التساوي في سائر الاعتبارات فانضم أن التعبير بالميراث لا يساوي التعبير بعد موتي فلم ينتج الحاقه به في الصراحة (الكلام على الجواب الثاني) قوله وله ابن وارث فيه إيهام أن هذا قيد في ذكر المثل وليس كذلك بل هو جار عند حذفه أيضا قوله بمثل نصيب ابني صح كما قاله البغوي الخ فيه تحريف قبيح وصوابه بمثل نصيب ابن بالتووين ويفرق بين العصة في هذه والبطالان في بمثل نصيب ابني ولا ابن له وارث بأن الإضافة إليه تقتضي أنه انحارط الوصية بمثل نصيب ابن له موجود له نصيب فإذا لم يكن له ابن كذلك لغت كما دل عليه كلام الموصي وأما إذا لم يصفه إليه فإنه لم يعتبر ذلك وإذا لم يعتبره فصحيح اللفظ ما أمكن أولى من إعماله وهو هنا ممكن بتقدير نصيب ابن لي لو كان فانضحت العصة هنا والبطالان فيما مر ويؤيد ذلك قول الأئمة لو قال أعطوا فلانا شاة فماتت ولا غنم له اشترت له شاة وإن قال شاة من غنمي فماتت ولا غنم له بطلت الوصية والفرق أنه هنا اعتبر وجود غنم له يعطى منها فإذا لم توجد بطلت الوصية لعدم ما يتعلق به ونم لم يعتبر ذلك فاشترت له نصيبا للفظ ما أمكن قوله والذي يظهر الخ كلام ليس في محله من وجوه عديدة لا تخفى على من له أدنى اشتغال وآفة المبادرة إلى مثل هذا السفساف ما مر عن شيخ الإسلام البلقيني وأى جامع بين مسألة البغوي وصورة السؤال سوى مجرد العصة في كل منهما وليس الكلام فيها بل في قدر حصه ما للموصى لهم وليس في مسألة البغوي تعرض لمقدر أصلا بل لمجرد العصة كما صرح هذا المفتي به وإذا علم أنه ليس فيها تعرض لغير العصة فكيف يقبضها عليها ويستنتج من القياس أن للموصى لهم حصص التركة هذا مما لا ينبغي صدوره من عاقل فضلا عن فاضل وقوله لو كان حيا عجيب أيضا فان هذا مصرح به في لفظ الموصى كما في السؤال وقوله فالموصى به خمس التركة مفرع على غير أصل إذ الذي قبله لا يقتضيه بوجه وقوله وهو مقتضى الضابط الخ غير صحيح بل هو ناتئ عن عدم فهم ذلك الضابطا والا فهو صريح في السبعين لانيامين كما يعلم ذلك من قول الأصحاب لو أوصى بمثل نصيب أحد أبنائه فرض كابن آخر معهم فلو كانوا ثلاثة فالوصية بالربع أو أربعة فبالخمس وهكذا وضابطه أن تصح الطريقة الخ فهذا في ابن موجود ففي معدوم قدر وجوده يفرض وجوده ثم يراى مثل نصيبه بدليل قولهم أيضا لو كان له ابن وأوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثان لو كان أو ابنان وأوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثالث لو كان لزيد في الأولى الثلث وفي الثانية الربع وكأنه أوصى له بمثل نصيب أحد ابنيه في الأولى أو أحد بنيه في الثانية ولو كان الأمر كذلك لم يقسم بالاتفاق إلا ما قررناه فكذلك عند التقدير وقال أبو إسحق له في الأولى النصف وفي الثانية الثلث وصرح من إمام الحرمين أن مقالته هذه ليست معدومة من المذهب اتفاقا فعلى هذه المقالة الشاذة التي اتفق الأصحاب على أنها ليست من المذهب يصح ما قاله هذا المفتي لأن ملحق الخلاف أن الموصى بنصيبه هل يجعل من الورثة اعتبارا للمماثلة بما قبل القسمة وصحابة الإمام بما قبل الوصية والمعنى واحد أو يقدر

نفسك بكذا فقبل لزمه هل
هو معتمد وما أجاب به شيخ
الاسلام في شرحه معتمد
أيضاً أم لا (فاجاب) بان
ما ذكره في الروض كالماله
معتمد قال في المهمات وهذا
مخالف لما صرح من أنه لو التزم
لهم مال لا يطلق له لم يلزمه
الوفاء به ومن أنهم لو قالوا
نخذ هذا وابتع لنا كذا
من المال فقال نعم فكانه
مكره فلا يلزمه المبال وقياسه
أن يكون ما هنا كذلك
وأجاب شيخنا رحمه الله في
شرحيه بان ما صرح في الاولى
صورته أن يعاقده على أن
يطلقه ليعود اليه او يرد عليه
مالاً كما أفصح عنه الهامشي
وهنا عاقده على رد المال
عينا وأما الثانية فلا عقد
فيها في الحقيقة اهـ
وأقول الفسوق بينهما
أن المعاقدة المذكورة
تقتضي عوضاً من الجانبين
فلوحشت لك الاسير نظمه
بهما في مقابلة ما التزم به من
المال وهو ممتنع وأن
الهدا او انما يقتضي حصول
غرض للمتزم لا حصول
ملك له وله هذا وقال طلق
زو جـ بكذا أو أعتق
مـ تولد تلك بكذا ففعل صح
الطلاق والعتق ولزمه
العوض

(كتاب الجزية)

زائدا اعتبارا لها بما بعد القسمة مع مزاج الوصية وعبارة الجواهر والمماثلة مرعية بعد القسمة لاقبالها فأبرأ الحق كالك رضى الله تعالى عنهما يقول بالاول والاصحاب كلهم على الثاني وهو الصواب لان الامر بمحمل وعند الاحتمال يجب التزويل على الاقل لانه اليقين وما زاد عليه مشكوك فيه فلا يجوز اخراجه عن ملك الورثة المستحق لهم بطريق الاصل المتيقن لليقين أو الثقل القوي بمجرد الشك وهذا بعد رد قول الامام السابق أن ما حكى عن أبي اسحق من طريق المعنى فأى احتماله مع ما ذكرته فتأمل فعل الاول يجعل أولاد الابن هنا بمنزلة أبيهم قبل القسمة ويكون ما يستحقه أبوه لو كان حيا هو الموصى به لهم والذي كان يستحقه الحسنان لان معه ذكر آخر وبنينا فيكونان أعني الحسنين اللذين يستحقهما الاب بالتقدير حياته لبنيه الموصى لهم بمثل نصيبه لو كان حيا وعلى الثاني الذي عليه الاصحاب كافة كما علمت بقدر كان أبيهم حيا وكان الموصى مات عن ابنين وبنات ثم يراد على ذلك مثل نصيب الابن المقدر وجوده وهو انسان من خمسة ثم يعطى ذلك وهو السبعان للموصى لهم فأنصح أن استحقاقهم للسبعين هو الذي عليه الاصحاب كافة وللحسين هو الذي يقول به الاستاذ أبو اسحق لكنه شاذ خارج عن المذهب فلا يجوز لاحد أن يقول عليه ولا أن يلتفت اليه وقوله فمسئلة السؤال من ثلاثة الخ هذا هو سبب غلطه كالم عند سوق كلام البلقيني لانه ظن أن ذلك الضابط جار على حد سواء فيما إذا كان الموصى بمثل نصيبه موجودا أو مقدر وجوده وليس الامر كذلك بالاعتبار الذي فهمه وانما هو جار فيهما بالاعتبار الذي قررته وهو أنه عند الوجود يراد مثل ما للموصى بمثل نصيبه وعند التقدير يراد ذلك المقدر وجوده ثم يراد مثل ماله كما صرح به الاصحاب كافة فيما مر آنفا وقوله ومن جعل له سهما حتى صارت القسمة أسباعا فقد خالف الفقهاء الذين أفتوا بالحسين يقال عليه هذا مما ينادى على صاحبه بالجهل المفرط لان أولئك الفقهاء المراد بهم مثل الفقيه الصالح ابن عسبن وابن مزروع كما مران وافق كلامهم كلام الاصحاب فالجدة في كلام الاصحاب وان خالف كلامهم كلام الاصحاب فلا يلتفت اليهم كما مر مبسوطا أول الجواب فان قال هذا الحق بكلام أولئك الفقهاء ان هؤلاء يفهمون كلام الاصحاب ولا يخالفونه فانا افلدهم في ذلك من غير نظر لكلام الاصحاب قلنا له هذا أول دليل على الجهل لان المفتي اذا لم يكن له نقد يميزه بين كلام الاصحاب ومخالفه ولا بين الصحيح وغيره ولا بين كلام الشيخين ومخالفه فالافتاء عليه حرام بالاجماع وقد تقرر أن الاصحاب كافة على السبعين لا الحسنين فان صح ما ذكر من أولئك الفقهاء مع ذكر مثل فهو موافق لما مر عن أبي اسحق وقد مر عن الامام أن ما قاله أبو اسحق ليس معدودا من المذهب فهو شاذ خارج عن المذهب وقواعده وانما هو موافق لما لك رضى الله تعالى عنه أومع حذفها فهو موافق لما حكاه أبو منصور عن الاصحاب لكنه مع ذلك ضعيف كاجرى عليه الشيخان والمتأخرون فلا تجوز مخالفتهم واذا علم أنه كذلك فكيف يسوغ لفت على مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه أن يترك ما عليه الاصحاب ويقف بشاذ خارج عن المذهب ما ذاك الا لتعصب أو جهل قبيح وذلك موجب للمقت والغضب فعوذ بالله تعالى من مقتته وغضبه وقوله وصورة الروضة وغيرها من كتب الاصحاب مفروضة في بنين أحياء كلهم يقال عليه هذا من الكذب أو الجهل لانه نفسه نقل فيما مر صورة البغوى والخوارزمي المفروضة في ابن ميت أو معدوم بالكلية بدليل قوله والتقدير بمثل نصيب ابنى لو كان فكيف مع نقله لهذا يزعم أن صورة الروضة وغيرها من كتب الاصحاب مفروضة في بنين أحياء كلهم وكيف راج عليه ذلك مع ذكر الروضة وأصلها كالاصحاب لمسائل الموصى بمثل نصيبه الموجود والمقدر الوجود وذكرهم الخلاف في كل من القسمين والتفريع الطويل على ما يجب من أجله من رأى قول هذا المفتي وصورة الروضة

وغيرها

(سئل) رحمه الله هل يجوز اشتراط تعجيل الجزية وجهان أيهما أصح (فاجاب) بان أصحاب عدم الجواز (سئل) هل يمنع الذي من تعلية بنائه على بناء جاره المسلم مطلقا أو بشرط شرطه في العقد كما ذكره الماوردى وهل المسجد كالجار (فاجاب) بانه يمنع الذي من تعلية بنائه على بناء جاره المسلم ومن مساواته له سواء أشرط ذلك عليهم حال العقد أم لا كما يقتضيه كلام الشافعي والجمهور وبه صرح ابن الصباغ والمحاملي في التجزية قال وهذا يقتضيه اطلاق العقد ولو شرط كان تأكيدها فذا ذكره الماوردى ضعيف والمسيح كجار المسلم بلا شك (سئل) هل المراد بالجار الماصق لمنزل الذي أم لا (فاجاب) بانه قد قال الجرجاني المراد بالجار أهل محله دون جميع البلد قال الزركشي وهو ظاهر (سئل) عن كنيسة انهدم بعضها فهل لهم اعادة أم لا فان قائم باعادته فهل يبنى عيا انهم سئم منها أو بآلة جديدة واذا لم يكفها ما انهدم منها فهل تعاد بآلة جديدة أم لا (فاجاب) بانهم لا ينعون من زعيم ما انهدم منها اذا كانوا يقرنون عياها

وغيرها الخ وقوله ومن الحال الخ يقال عليه هذا من السفساف الذي لا يصدوم مثله من له أدنى مسكة لما تقرر ان كلام الاصحاب مشتمل على الصورتين وأنهم في الوجود يحلون مثل ما للموصى بنصيبه زائدا على سهام المسئلة وفي المقدر وجوده يقدر وجوده وسهمه ثم يزبدون مثل سهمه على المسئلة هذا مما لامر به فيه فان فرض بيده في أن الفقهاء الذين ذكرهم أفتوا بالحسين في عين صورة السؤال فهم قد جهلوا مسئلة الروضة وكتب الاصحاب ولكلنا نعتقد ذلك فيهم وانما نحمل ذلك على أنه تحريف من الناقل عنهم وقوله ووههم من قاسوها عليها مع وضوح الفرق يقال عليه الوهم والخطأ انما هو ممن يخالف كلام الاصحاب الصريح الذي لا يقبل التأويل من غير مستند ثم يتوهم أن المتسكين بكلام الاصحاب قاسوا مع وضوح الفرق وليس الامر كما توهم بل لا قياس في ذلك وانما الحكم الذي هو استحقاق السبعين منصوص في كلام الاصحاب كما سبق بيانه في كلام البلقيني وفيما قررته المرة بعد المرة في الكلام على جواب هذا الزاعم لما كان الاخرى به الامسالك عنه وعدم الدخول في ورطته وأى ورطة أقع من ورطة التقول في الدين بالرأى من غير مستند يعتد به أو يعتد صاحبه في التمسك به وقوله فان الموصى في الحادثة الخ كلام لا يجريه شيئا ومن أين له ذلك والمرامي في الوصايا ونحوها انما هو دلالات الالفاظ لا المقصود الا اذا علمت واحتملها اللفظ والذي يدل عليه لفظ الموصى في الحادثة هو ما قاله الأئمة وقد مر لك أن الامام قال عن مقالة أبي اسحق الموافقة لما اتفقه هذا المفتي انما مختلفة جدا من جهة اللفظ وقوله ولا شك الخ هو من تهوره أيضا ولو أراد السلامة من ذلك لقال ولا شك ان الموصى ان قصد ذلك وعلم كان الموصى له منزلا منزلة أبيه على أن في الجزم بذلك عند القصد نظرا لان الذي دل عليه اطلاق الاصحاب انه لا فرق فيما ذكره في الصورتين السابقتين هو مقتضى لفظ الموصى الصريح فيه والصريح لا يقبل الصرف عن معناه بالقصد ويؤيد ذلك أن الاصحاب لم يقولوا على القصد هنا أصلا وانما رتبوا على كل صورة مقتضاها الدال عليه لفظها عندهم فان قلت قد علم من كلامهم في محال أن القصد حيث احتمله اللفظ يرجع اليه وسيأتي في الجواب الاخير من ذلك عدة مسائل قلت تلك المسائل التي عولوا فيها على القصد ليس فيها لفظ صريح صرفه القصد عن مدلوله بالكلية فلا يستدل بها على ما هنا كما سيأتي بسما ذلك ان شاء الله سبحانه وتعالى فان قلت قد ذكر الأئمة الرجوع الى ارادة الموصى والدعوى بها على الوارث وانه يحلف على نفي العلم بها قلت هذا من أعدل شاهد لنا لانهم لم يذكروا ذلك الا في الايصاء بنحو الجزء أو الحظ أو السهم أو النصيب وكل من هذه محتمل للتفصيل والكثير فأثرت فيه الارادة بخلاف ما نحن فيه فانه صريح في نفي معين كما صرحوا به فلا تقبل دعوى ارادة مخالفة لذلك الصريح فان قلت ذكروا ذلك أيضا فيما اذا أوصى من له ابن وبنات لزيد بمثل نصيب الابن ولعمرو بمثل نصيب البنت فقالوا نارة يريد بمثل نصيبها قبل دخول الوصية عليها فيكون للأول الحسنان وللثاني الربع أو بعد دخول الوصية عليها فيكون للأول الحسنان وللثاني السدس فان هذا من أعدل شاهد لنا أيضا لانهم لما رأوا ان اللفظ هنا محتمل فرقوا بين الارادة وعدمها ولما رأوه في مسئلتنا غير محتمل لم يفرقوا بل أطلقوا ما مر ولم يجعلوا للارادة مدخلا في ذلك وقوله ولا ينبغي لفت أن يبقى بغير ذلك الخ هذا من جلة تهوره وجسارته وكأنه ظن أن غيره مثله في عدم فهمه لكلام الاصحاب بالكلية حتى وقع فيما وقع فيه من الخطأ والخطال والوهم والزلل وقوله فالعروف المهور الخ هذا مما يسجل عليه بالاشتغال في الفهم والتأمل كلابيخي وانما الذي كان ينبغي له أن يذكر مسئلة القصد أولا ويتكلم عليها لانها غير مسئلة العرف وان أهل جهتهم قد اطرده عنهم بانهم انما يريدون أن الحائفة يأخذ نصيب أبيه لو كان حيا وبفرض وجود هذا

العرف والطراده في جهتهم لا يعول عليه بناء على الاصح ان العرف الخاص لا يرفع اللغة ولا العرف العام ولا يعارضه ومن ثم ضعف الجمهور قول القفال ان العادة المعارضة في ناحية تنزل منزلة الشرط قال فلو علم الناس اعتياد اباحه منافع الرهن للمرخن كان ذلك بمنزلة اشتراط عقد في عقد فيفسد الرهن لجعل الاصطلاح الخاص بمثابة العادة العامة واتفق الجمهور على ضعف قوله حتى تلي هذه القاضى حسين فانه قال ويحكى عن طائفة من اصحابنا أنهم قالوا ان كان الموصى بالدية مصرى با فاطلاق هذا اللفظ منه يجعل على الجماران عاقبتهم جارية بركوب الجر فلا ينصرف الى غيرها وهذا فاسد لانه عادة باد واحدة وهى لاتعتبر وانما يعتبر الاغاب من عادات البلاد اه فتأمل قوله لانه عادة بلد واحدة أى اقليم واحدا ان المراد ليس خصوص مصر بل جميع اقليمها فاذا لم يعتبر تخصيصهم المداية بالجماران فرض صدق ذلك منهم والا فالذى نقله الاثمة ان عرفهم اطلاق الداية على الخيل والبغال أيضا فكذلك لا يعتبر هنا العرف الذى ذكره هذا المفتى لانه ان سلم له وجود هذا العرف يكون خاصا والعرف الخاص لا يرفع مقتضى اللغة ولا العرف العام الا لعارض كما يعلم من تتبع كلام الاثمة فن ذلك بحث الاذرى ان الوصية بالعود من البدوى الذى لا يعرف اطلاق العود على غير الرمح يحمل على الرمح ويفرق بين هذه وما نحن فيه بان العود هنا مشترك والعرف له دخل في تعيين بعض محمله وما نحن فيه لفظا صريح في مقتضاه الذى مر تقريره وتفصيله والعرف لا يدخل له في الصراخ فما بحثه الاذرى من الاول وما ذكره الاثمة في الوصية بالنصيب من الثانى بل اذا تأملت قولهم المذكور وجدتهم مصرحين بان الصريح لا يغير عن مقتضاه وان اطرد العرف العام بخلافه وبذلك صرحوا في واضح منها قولهم ليست المعاطاة بيعا حتى في المحقرات وان اطبق الناس على عدها يبيعا في ذلك وقوله عن التامرى والعرف قد يضعف فيعارض الخ قد يقال عليه ما زعمته من العرف هنا ضعيف فهو مطروح وزعمك قوته لا يبيدك شيئا وان سلم لك لما علمت ان العرف الخاص لا يرفع اللغة ولا العرف العام وأن العرف وان عم انما يؤثر في ازالة الابهام لاني تفسير مقتضى الصراخ وأنه معالفا لا ينزل منزلة الشرط وقوله وقد تكلم العلماء في البيع والشراء بالدينار الخ هذا من انطاعا التامرى عن عدم الفهم ألا ترى الى قول الرافعى العادة الغالبة انما تؤثر في المعاملات لكثرة وقوعها ورغبة الناس فيها بروج فيها غالبا ولا تؤثر في التعليق والاقرار بل يبيى اللفظ على عمومها فهما أما في التعليق فاقوله وقوعه وأما في الاقرار فلانه اخبار عن وجوب سابق وربما تقدم الوجوب على العرف الغالب الى آخر كلامه والى قول غيره لا خلاف أنه لو اشترى منه متاعا بالف درهم في بلد دراهمه ناقصة أنه يلزمه الناقصة والفرق أن البيع معاملة والغالب أن المعاملة تقع فيها بروج فيها بخلاف الاقرار اذا علمت ذلك ظهر لك الفرق بين نحو البيع والوصية بان القصد في البيع ما بروج فمن ثم حكمت العادة فيه ونزل المطلق فيه على غالب نقد البلد ان كان فيه غالب والا وجب بيانه وليس ذلك مقصودا في الوصية اذ لا معاوضة فيها فلا يقصد فيها رواج ولا عداوة وأيضا فوقت الملك فيها انما يدخل بالموت وقد يكون الزمن الذى بينه وبين الوصية طويلا فلم يمكن اعتبار الغالب وقت الوصية لانه لا ملك فيه ولا وقت الموت لانه مجهول وقت الوصية فتعين النظر فيه لدلول اللفظ ولم يكن للعرف دخل فيه أصلا كما انقض بما قررته وحررت فاعلمه وقوله لا يمكن أن يكون مراد العاصى الخ يقال عليه هذا الى المجازفة أقرب منه الى الاقتناء وما الذى سلب الامكان الاعم أو الانحص وانما غاية الامر أن يقال يبعد من العاصى أن يريد أن للعائد سهما ولوالده سهما ومع ذلك فهذا لا يؤثر لانا ندير الامر في الوصية ونحوها على مدلول اللفظ سواء أقصد الافظا أم لا وما أحسن قول القاضى حسين وأقرره وههنا مقدمة

ينبى عليها أكثر مسائل الوصية وهى أن اللفظ الموصى اذا احتل معنيين حل على أظهرهما واذا احتل قدرين حل على أقامهما اه ولو تأمل هذا المفتى مثل ذلك لظهر له الحق وزال عنه عجب العصبية وسلم من داء الحية وقوله وهذا مما لا يشك فيه ذواب يقال عليه التثوين فيه للعهد أى ذو اب سقيم وقلب لم يبق السمع لما قاله الاثمة وهو شهيد وانما وابع جهواه وذندن على ما أغواه وفى صحيح الآراء وسخيف الاذراء ارواء واهواء أعادنا الله سبحانه وتعالى واياء من هوى متبع وأيقظنا واياء لاجتناب الآراء التى توقع فى هوة الشذوذ والغربة والبدع وأقبل بقلوبنا على ما يرضيه عنا على اللوام وأخذ بأزمة نواصينا الى الدأب فيما ينفع الناس ويخلصهم من ورطة العقاب والآثام انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وبشهادة الله لم أقصد تنقيص ذات هذا المفتى بكامة مما سبق فانه قد يكون معذورا فيما برز عنه ككهو الظاهر من أحوال من تصدى لاقتناء الناس ونفعهم وانما قصدت بذلك التنفير عن مخالفة فاني بالغت فى تقصى كتب الاثمة فلم أراها وجهها يوافق الصواب ولا يستحق أن يؤهل للخطاب فبالغت فيما سبق منى تنفيرا بان لأهلية له عن اعتمادها ومساعدة ذلك المفتى لئلا يعمل بفتواه في ذلك فيكون عليه من العقوبة غاية ازديادها ختم الله لنا أجعين بالحسنى من غير سابقة محنة ولا فتنة بمنه وكرمه أمين (الكلام على الجواب الثالث) قوله ولكن حتى أبو اسحق على ما حزم به الاصحاب جعلوا للموصى له في حذفها مثل نصيب الحلى ويكون موضع أبيه حيا ففى مسئلتنا يكون له الخسان اه وهذا الذى نقله عن أبي اسحق سبق فلم منه وانما هذا عن أبي منصور كما مر وايضا به يعلم من سوق كلامى الاستاذين ومقابلهم ما قال الاصحاب ولو كان له ابن أو ابنتان أو ثلاثة فأوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثمان أو نالت أو رابع لو كان فالوصية في الاولى بالثالث وفى الثانية بالربع وفى الثالثة بالخمس وعلى هذا القياس وقال الاستاذ أبو منصور هذه الوصية انما تتضمن اقامة الموصى له مقام الابن المقدر فالوصية في الاولى بالنصف والثانية بالثالث وهكذا ولو قال أوصيت له بنصيب ابن ثمان أو نالت لو كان من غير لفظ مثل فهو كالموصى بمثل نصيب ابن ثمان لو كان قال الرافعى والقياس أنه على الوجهين فيما اذا أضاف الى الوارث الموجود وحكى عن الامتداد أبي منصور أن الاصحاب فرقوا بين هذين اللفظين فيما اذا أضاف الى الوارث المقدر ولم يفرقوا اذا أضاف الى الوارث الموجود وقالوا اذا أوصى بمثل نصيب ابنه لو كان أعطى نصيبه زائدا على سهام الورثة وان أوصى بنصيبه دفع اليه نصيبه من أصل سهام الورثة أو بمثل نصيب ابنه الموجود أو بنصيبه دفع اليه نصيبه زائدا على سهام الفريضة اه فتأمل كلامهم هذا نعم أن كلام أبي اسحق يخالف لما حكاه أبو منصور عن الاصحاب لان كلام أبي اسحق انما هو في أن الوارث المقدر وجوده لا يحسب زائدا على أصل الفريضة وانما يقدر قيامه مقام المقدر وجوده سواء كانت الوصية بالنصيب أو بمثل النصيب وقد علمت مما مر أن كلام أبي اسحق هذا شاذ يخالف لأئمة المذهب كافة فمحل جدا من جهة اللفظ بل والمعنى كما سبق وما حكاه أبو منصور انما هو فيما اذا أضاف الى الوارث الموجود ولم يفرق الحال بين الاتيان بمثل وحذفها أو الى المقدر الموجود انفرق الحال بين أن يأتى بمثل فيقدر زائدا أو يحذفها فيقدر غير زائد وهذا الشق الأخير هو الذى يناسب ما مر عن أبي اسحق فهو ضعيف مثله ويفرق على طريقة أبي منصور بانه في حالة التقدير اذا أتى بمثل كان صريحا في الزيادة واذا حذفها كان صريحا في عدم الزيادة ويرد بانه ان قدر مثل لم يفرق الحال والا فالوصية باطله من أصلها لان القائلين بالصحة عند حذفها انما يعتبرون تقديرها كما صرحوا به بحيث لا تقدير تعين الوجه القائل بطلانها معالفا كما هو واضح ثم رأيت ابن الرفعة فرق على طريقة أبي منصور بان صريح اللفظ في حالة وجود الولد يتضمن حرمانه وهو ليس للموصى أى فلم يفرق الحال بين الاتيان

من بلاد المسلمين منزلا يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوسا انما يصلحهم على ذلك في بلدهم التى وجدوا فيها ففقهها عنوة أو صلحا ويجوز أن يدعهم أن يتزلوا لا يظهرون هذا فيه فبصلون في منازلهم بلا جعاعات ترفع أصواتهم ولا ناقوس ولا يكفهم اذالم يكن ذلك ظاهرا اه وذكر نحوه في مختصر الرزنى وقال ابن الرفعة وكذا ينعون من أحداث بيت ناز الجوس والصوامع ويجمع صلواتهم فلو فقهوا ذلك هدم اه وقال القامولى وكذا الحكم فى البيع وبيت ناز الجوس والصوامع ويجمع صلواتهم فلو فقهوا ذلك على غفلة منا نقض عليهم وقال الاذرى في قوته وغنيته ونغمهم أى وجوبها من أحداث كنيسة وصومعة وبيت ناز الجوس ويجمع صلواتهم اه ثم قال ويجب أن لا يظهروا واتلاوة ما نسخ من كتبهم ولا يظهروا ما نسخ من صلواتهم وأصوات نواقيسهم اه وقال الرزكى وكذا الحكم فى البيع وبيت ناز الجوس والصوامع ويجمع صلواتهم اه وقال الغزى ومنعهم وجوبا أحداث كنيسة

أنه كقولهم هدم حتى رفع المسلم بناءه عليه (سئل) عن جماعة من أهل الذمة أحدنا مكانا يجتمعون فيه لصلاتهم هل ينعون من ذلك أم لا فان قلتم ينعون منه فاذا صلى سكان البيوت فيها هل ينعون من ذلك أم لا كلا ينعون من صلاتهم في كتابهم أو بيعهم التى كانوا يقرءون عليها (فاجاب) بانهم ينعون من أحداثهم مكانا لاجتماعهم فيه لصلاتهم لان عمر رضى الله عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم أن لا يبنوا في بلادهم ولا فيها حوالها ديار ولا كنيسة ولا صومعة راهب وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال أبا مصر مصرته العرب فليس لاحد من أهل الذمة أن يبنى فيه بيعة وما كان قبل ذلك فحق على المسلمين أن يفوا لهم به اه ولان ذلك معصية فلا يجوز احداثه في بلد الاسلام لانهم ان كانوا يهودا فهو معنى الكنيسة أو نصارى فهو فى معنى البيعة وهم ممنوعون من أحداث كل منهما وقد قال الشافعى رضى الله عنه فى الام ولا يجوز للامام أن يصلح أحدا من أهل الذمة على أن يتزله

بمثل وحذفها بخلافه مع تقدير وجوده فإنه لا يضمن ذلك فاعتبرنا مثل عند وجودها وحذفها اه
 موضعها وهو يرجع لما فرقت به وقد علمت رده فتأمل في ثم انضع ماعليه الشيطان من أنه لا فرق
 بين ذكر مثل وحذفها ولا بين الوارث الموجود والمقدر الوجود قوله مالى أوصى يكون أولاد ابنة
 على ميراث أبيهم ليس في السؤال التصريح بلفظ الوصية ولا بما يقوم مقامه كقوله بعد موتى ومن ثم
 قدمت أن في صراحة نحو قوله هم على ميراث أبيهم نظرا وأنه لا يبعد أن يكون كتابة قوله والذي
 نعتقه فيها الخ هو اعتقاد غير صحيح إذا ما أخذ له من كلامهم فالحق أنا حيث صححنا كونه وصية يكون
 كالوصية بميراث أبيهم وقد مر الكلام على ذلك في الكلام على الجواب الاول مبسوطا فراجع
 وقوله وهو ما نقلوه عن الماوردي في قوله أوصيت لابن ابني بما كان نصيب أبيه أنه يجعله موضعه
 بلا فرض زيادة اجماعا وبمثل ذلك نقول فيما إذا قال جعلته موضع أبيه أو أئتمته في محله في ارثي اه
 يقال عليه ان أردت بقولك وهو ما نقلوه ان هذا السابق بعينه منقول عن الماوردي فغير صحيح أولا
 بعينه وانما يؤخذ منه فكان يتعين غير هذه العبارة على أن كلام الماوردي الذي نقلوه عنه ليس
 في أوصيت لابن ابني الخ فقول هذا الجيب انهم نقلوا كلام الماوردي في هذه الصورة غير
 صحيح أيضا ولعله تبع من لا يحجر النقل أو ظن أن صورة الماوردي هي هذه الصورة فعملها هي
 وليس الأمر كما ظن مع أن النقل عن الماوردي في مشاهير الكتب كشرح الروض لشخصنا شيخ
 الاسلام زكريا رحمه الله تعالى وهو ليس على هذا الوجه ولا قريبا منه وعبارته مع المتن ولو أوصى
 لزيد بمثل نصيب الابن الحائز وأجاز الوصية أعلى النصف لاقتضاها أن يكون لكل منهما نصيب
 وأن يكون النصيبان مثليين فيلزم التسوية وان رد الوصية ردت الى الثلث ولو أوصى بمثل ما كان
 نصيبه له كانت وصيته بجميع المال اجماعا لأنه لا يجعل لابنه نصيبا صرح به الماوردي انتهت فهذه
 الصورة المنقولة عن الماوردي غير تلك الصورة كما رأيت وعند التأمل هذه لا تلهم حكم تلك ويبان
 ذلك أن الإيصاء بالنصيب أو مثله يشعر بالاشتراك والتماثل فلزمت التسوية بين الوارث والموصى
 له وبما كان نصيبه له أي لولا الوصية يشعر باستقلال الموصى له بكل المال فكانت وصية بأكله
 وبوجه ذلك بانه لما لم يتعرض لوصف النصيب بشئ دل النصيب في كلامه على أنه يريد مزاجته
 لابنه ويلزم من مزاجته له الاشتراك وان له النصف فعملنا لفظه على ذلك وأما إذا تعرض لوصفه
 بأنه النصيب الذي كان يأخذه لولا الوصية فإنه يكون مصرا بعدم المزاجته وأن الوصية بكل المال
 وان غير بمثل ما كان ولم يقل بما كان وما كان المعنى في هذه الأخيرة واضحا أجعوا عليه وفي الاولى
 محتملا اختلفوا فيه وأنت إذا تأملت مدرك كلام الماوردي هذا وجدته غير جاري في هذه الصورة
 التي قال ذلك المفتي انهم نقلوه عنه فيها وهي قوله أوصيت لابن ابني بما كان نصيب أبيه ووجه عدم
 جريانه فيها أن أباه لا نصيب له قبل الوصية ولا بعدها فساوى ذلك قوله أوصيت له بنصيب أبيه لو كان
 وقد صرح هو في هذه أن أباه بقدر وارثا ويزاد على التركة مثل نصيبه فان قلت ما وجه المساواة التي
 ادعيتها بين هاتين الصورتين قلت هي واضحة ومع ذلك فوجهها أن الاب الموصى بمثل نصيبه غير
 موجود فوجب التقدير فيه حتى تصح الوصية وإذا وجب تقدير وجوده لذلك فيقدر وجوده كما
 حصل بأوصيت له بمثل نصيب أبيه لو كان حيا كذلك يحصل بأوصيت له بما كان نصيب أبيه أي لو كان
 حيا فلا فرق بينهما في ذلك بوجه ويفرق بينهما وبين صورة الاجماع السابقة بان المشبه به فيها لما
 كان المال كله له حقيقة لولا الوصية كان الشبهة به مشعرا بمزاجته مالم يأت الموصى بلفظ صريح في
 خلاف ذلك وهو أوصيت لزيد بمثل ما كان نصيبا لابني والذي كان نصيبه له لولا الوصية النكل
 فكانت الوصية بالنكل فعلم بهذا اتصاف ما بين الموجود والمقدر الوجود وان كانا لا يفرق بينهما فبما مر

لان ذلك لمدرك سبق غير هذا فالحق الواضح ما سبق من أنه لا فرق بين هم على ميراث أبيهم أو جعلتهم
 موضعه أو أقيم مقامه في ارثي أو نحو ذلك وان كلام الماوردي لا يدل على ما يخالف ذلك بوجه ثم
 رأيت الزركشي في الخادم نقل عن الماوردي الفرق بما يؤيد ما ذكرته وعبارة الخادم بعد قول
 الشيخين إذا أوصى بمثل نصيب ابنة وله ابن واحد لا يرثه سواء فالوصية بالنصف اه أطلق ذلك
 وصورة المسئلة إذا لم يقل مع ذلك بما كان نصيبه فاما لو أوصى له بمثل ما كان نصيب ابنة كانت وصية
 بجميع المال اجماعا صرح بذلك الماوردي وفرق بانه في المسئلة الاولى جعل لابنه مع الوصية
 نصيبا فلذلك كانت بالنصف وفي الثانية لم يجعل له نصيبا فلذلك كانت بالنكل انتهت عبارة الزركشي
 فتأمل ما فرقت به الماوردي تجده عين ما فرقت به ولكن ما فرقت به شرح له لانه أبسط منه وأوضح
 فتأمل ذلك حق التأمل فإنه مما يلتبس الابعس مزيد نقص وتأمل وتحرق قوله فلولم يقل في النكل
 لولم يكن حيا سبق فلم وصوابه لو كان حيا قوله فالذي رآه الفقيه الخ مارآه الفقيه المذكور منجبه
 ويدل له قول البغوي وتليده الخوارزمي السابق انه لو قال أوصيت له بمثل نصيب ابني ولا ابن له وارث فان
 صح وكان التقدير بمثل نصيب ابني لى لو كان بخلاف ما لو قال بمثل نصيب ابني ولا ابن له وارث فان
 الوصية تبطل كما قاله الاصحاب وقدمت الفرق بين الصورتين وبهذا يعلم أن محل مارآه الفقيه المذكور
 ما إذا قال أوصيت لهم بمثل ميراث أبيهم فقط أما لو ضمن اليه بمثل ميراث أبيهم ابني فان الوصية تبطل
 مالم يصرح بقوله لو كان حيا (الكلام على الجواب الرابع) قوله بعينه ممنوع ولعله تبع في ذلك
 ما يأتي في الجواب الخامس مع رده وتزييفه قوله وكذا لو كان له أبناء فأوصى بمثل نصيبهم هذا اختصار
 لعبارة الروضة وفيه اجفاف وإيهام وعبارتها وكذا لو كان له ابنتان أو بنون فأوصى بمثل نصيبهما أو
 نصيبهم فهو كائن قوله عند الامام والرواية حذف من الروضة وغيرها ولا وجه لحذف قوله فان
 صححناها حذف قبله من الروضة مسئلة لا تعاق لها بما نحن فيه قوله على الاصح عبارة الروضة على
 الصحيح وبينهما فرق واضح ووقع لهذا المفتي فيما يأتي قريبا انه قال وعبارة الروضة وساق ما ليس في
 عبارة الروضة كما يعلم بتأمل عبارته وعبارتها وكأنه لم يحط بان الناقل متى قال وعبارة كذا تعين عليه
 سوق العبارة المنقولة بلفظها ولم يحجز له تغيير شئ منها والا كان كاذبا اذ العبارة اسم للالفاظ المعبر
 بها عما في الضمير فالقصد بسوقها حكاية تلك الالفاظ بعينها ومتى قال قال فلان كان بالخيار بين أن
 يسوق عبارته بلفظها أو بمعناها من غير لفظها لكن لا يجوز له تغيير شئ من معاني الالفاظ ولا
 كان كاذبا وهذا المفتي عبر بقوله في الروضة وغير بعض المعنى وفيما يأتي بقوله وعبارة الروضة وغير
 بعض الالفاظ فوقع في كل من تبتك الورطتين فعليه بعد اليوم التحري فيما ينقله ومعرفة الفرق
 بين قوله قال فلان كذا وقوله وعبارة فلان كذا قوله بما باع به فلان فرسه مع محله ان علما
 قدر ما باع به والا لم يصح قوله لكن الذي رأيت في نسخة من القواعد الخ الذي في القواعد انما
 هو عن الامام ومن نقله عن الرازي فقد وهم وانما الرازي حتى بعض فروع تلك القاعدة عن
 الامام وعبارة الزركشي عن الامام فيما نحن فيه لوجه في ناحية استعمال الطلاق في ارادة الخلاص
 والاطلاق ثم أراد الزوج حمل الطلاق في مخاطبة زوجته على معنى التخلص وحل الوثاق لم يقبل
 منه ذلك والعرف انما يعمل في ازالة الابهام لافي تغيير مقتضى الصراخ انتهت كما في النسخة التي
 رأيتها الا ان وليس فيها ما ذكر عنها في كلام هذا الجيب وهو قوله هذا اذا علم أن الالفاظ أراد غير
 مقتضى لفظه وأما عند الجهل فيعمل بمقتضى لفظه على أن هذا ليس ملائما لكلام الامام ولا
 مناسب له بل فيه مناقضة له لان فرض كلام الامام كما رأيت في ارادته بالاطلاق التخلص ومع ذلك
 لا يقبل منه فاقول اذا جهلت ارادته وتلك الزيادة قضيتها ان حالة علم الارادة بخلاف حالة الجهل

لما فيه من اظهار شدة أثر
 الكفر فان مفهوم التقيد
 بالاطهار انهم لا يعنفون منه
 فيما بينهم وقد صرح بذلك
 جماعات منهم البدر الزركشي
 (سئل) هل يجوز القيام
 لاهل الذمة أو يكره
 (فاجاب) بانه ان قام بآدمه
 له حرم والا كره (سئل)
 عن زكاة الفطر هل
 تؤخذ منهم مضعة حيث
 تؤخذ منهم الجزية باسم
 الزكاة كحكمة الاموال
 التي فيها الزكاة حيث
 تؤخذ منهم كذلك كما
 هو قضية قولهم تضعف
 عليهم الزكاة اذ هو اعم من
 زكاة المال والبدن أم لا
 تضعف ولا تؤخذ كما هو قضية
 أمثلتهم (فاجاب) بانه
 لا تؤخذ منهم زكاة الفطر
 لا مضعة ولا غير مضعة اذ
 لو أخذت منهم لما صح
 اطلاق قواهم انما لا تؤخذ
 من مال من لاجزية عليه
 كالصبيان والمجانين والنساء
 وانما تؤخذ منهم زكاة
 الاموال وقديروها فصلة
 (سئل) هل تعقد الجزية
 لاولاد من شرك في أصل
 دخوله في دين اليهودية
 أو النصرانية قبل التمسك أو
 بعده كأولاد من تبة من
 دخوله في أحدهما أو شك في
 وقت دخوله هل كان قبل

أي للتعبد وبيعة ودير
 وصومعة وبيت نار مجوس
 ويجمع لصلاتهم اه ولا
 يمنعون سكان البيوت من
 صلاتهم فيها غير مظهرين
 لها ولا لقراءتهم فيها
 التوراة والانجيل لاعلى
 الوجه السابق كما لا يمنعون
 من صلاتهم في كنائسهم أو
 بيعهم التي يقرون عليها لما
 مر من قول الشافعي رضى
 الله عنه فيصالحون في منازلهم
 بلا جماعات ترفع أصواتهم
 ولا يكفهم اذا لم يكن ذلك
 ظاهرا اه فشمّل صلاتهم
 فرادى وجماعة اذ لم ترفع
 أصواتهم أي بان لم تلتهم
 لتناول قوله ولا يجوز لادام
 أن يصالح أحدا من أهل
 الذمة على أن يتزله من بلاد
 المسلمين منزلا يظهر فيه
 جماعة فمدلوله انه انما
 يمنعهم من اظهار الجماعة
 لا من فعلها بالاظهار وقوله
 ولا يكفهم اذا لم يكن ذلك
 ظاهرا لان مدلوله الكف
 عنهم اذ لم يكن ذلك ظاهرا
 لا اجتماعهم لصلاتهم ولان
 هذا الملهوم من قولهم
 ويجب أن لا يظهروا تلاوة
 ما نسخ من كتبهم ولا يظهروا
 ما نسخ من صلواتهم
 وأصوات نواقيسهم ومن
 قولهم ويمنعون من اظهار
 خبر وخبرير وناقوس وعيد

وان اللفظ انما يعمل بمقتضاه عند الجهل وبالجملة فهذا كلام صادر من عدم التأمل بالكلية فلنضرب عنه صفحا قوله ثم لا يخفى الخ انما يأتي ذلك ان قلنا بقبول ارادة ذلك وقد قدمت ما فيه فراجع قوله من حيث الصيغة فواضح يقال عليه أى وضوح فبسه مع ما فيه من الابهام والتخريف الفاحش كما قدمته مبسوطة في الكلام عليه قوله هو صريح في أن الوصية في صورة السؤال الخ هذا عجيب كيف ولا ابعاء لذلك فيه فضلا عن الصراحة على ان ذلك هو لفظ السؤال فأى حاجة الى ادعاء ان كلام ذلك المفتي صريح فيه أولا وقوله أو على ما قاله أبو اسحق في عطفه هذا ايهام ان ما قاله أبو اسحق غير ما قاله مالك رضي الله تعالى عنه وليس كذلك كما علم مما مر قوله في الصيغة الاولى أى في السؤال قوله فهو صحيح يقال عليه ليس كما زعمت بل هو تخريف عنهما أى تخريف لما راج عليه من التخريف راج عليه وسبب ذلك عدم التأمل والتحرى قوله وقد قدمنا في المقدمة عن الروضة ما يقتضى بطلان هذه الوصية الخ يقال عليه هذا كلام من لم يحط بمدرک البطلان في كلام الروضة ومدرک الصحة في كلام البغوي والخوارزمي ومن تبعوهما وقد قدمت أوائل الكلام على الجواب الثاني الفرق بينهما مبسوطة فراجع لتعلم منه أن الصواب الذي دل عليه كلامهما ما أعنى البغوي والخوارزمي الصحة في أوصيت لهم بمثل ميراث أبيهم وان لم يقل لو كان حيا لانه مثل قوله ولا ابن له أوصيت لزيد بمثل نصيب ابن قالوا والتقدير بمثل نصيب ابن لي لو كان حيا وما أحسن قول الخادم قوله فلو لم يكن له ابن أولم يكن وارثا لرف أو غيره فالوصية باطله اهـ هذا اذا كانت الصيغة بلاضافة فاما لو قال أوصيت له بمثل نصيب ابن بالتووين ولا ابن له ففي التهذيب والكافي أنه يصح وكأنه قال بمثل نصيب ابن لي لو كان وفي نصيب ابني لا يصح على الأصح اهـ قوله واذا بطلت الوصية فيما لو أوصى الخ ربما يفهم منه أن لفظ البطلان عند حذف مثل لكنه قدم خلافه وبه يبطل كلامه هذا كما هو جلي قوله والفرق بينهما وبين مسألة البغوي الخ يقال عليه زعم ظهور الفرق بينهما ناشئ عن عدم فهم كلام البغوي وكلام الروضة وعدم فهم الفرق بينهما الذي قدمته وبين فهم الصحة في قوله ولا ابن له أوصيت بنصيب ابن والتقدير بنصيب ابن لي لو كان كيف يخفى عايه الصحة في قول من مات له ولد ولولده ولد أوصيت لهذا ميراث أبيه مع أن المضاف فيه ما واحد وهو انه لم يصف في كل منهما الابن المعلوم الموصى بنصيبه اليه ومن ثم اتجه انه لو قال بنصيب ابني أبيهم بطلت الوصية لانها حينئذ مثل قول من لا ولده له أوصيت له بنصيب ابني لامتناع التقدير بالوكان مع الاضافة بخلافه مع عدمها كما صرحوا به فيما مر وما هذا يدفع ما حكاه هذا الجيب عن بعض المتأخرين بقوله نعم قال بعض المتأخرين الخ ووجه اندفاعه أن كلام الروضة مفروض كما علمت في أوصيت له بمثل ميراث ابني ومع هذا المرض لا يتصور التقدير بالوكان لي ابن كما تقرران الاضافة تقتضى الوجود والتقدير بالوكان لي ابن يقتضى عدمه فبينهما تناقض بخلافه في مثل ميراث ابن فانه لا يقتضى وجودا فلا ينافيه التقدير بالوكان لي ابن فن ثم قالوا بالصحة هنا نظرا لهذا التقدير وبالبطلان ثم لنعذر فكيف مع ذلك يأتي ذلك البحث فهو بحث غير صحيح ولعله من أبحاث فقهاء جهنم فاننا لم نرد ذلك في الكتب التي عندنا بل كلامهم الذي قررته صريح في رده كما علمت فاحفظ ذلك ولا تغتر بغيره قوله وظاهره الخ هذا البحث مع كونه مردودا ليس ظاهره ذلك كما هو جلي لان كلام الروضة اذا جعل على ما اذا لم يرد ذلك كان مفيدا للبطلان فيما اذا أطلق أو أراد مثل نصيبه مع كونه معدوما والصحة فيما اذا أراد مثل نصيبه لو كان حيا هذا معنى هذا البحث المردود فكيف مع ذلك يقال وظاهره الخ وقوله بخلاف مسألة البغوي والخوارزمي لا معنى له هنا بل هو مبني على وهمه السابق كغيره في فهم كلامهما ونقله على غير وجهه كما مر بسطه قوله على ما فهمه من كلام الاصحاب من أن المراد

النسخ أم بعده أولا (فاجاب) بأنه بعد الجارية لمن ذكر تغليب الحق الدم (سئل) عما لو تباهر الذي بالاكل في ثم سارمه ضان أو يشرب الخ أو حله هل يجب على المسلم منه ولو أدى الى تاف ما تباهر به (فاجاب) بأنه يجب على المسلم الانكار على الذي اذا تباهر بشرب الخ أو حله أو يجوز له منعه من ذلك ولو أدى الى تاف ما تباهر به لم يضمنه ولا ينكر عليه في الاكل المذكور ولا يضمنه منه لاجل عقد الجزية

(باب الهدنة)

(سئل) عن جواز عقد الهدنة للذرية من غير تقدير مدته ونسبه وجهان أمهما أصح (فاجاب) بأن أحدهما جواز ذلك كالمال

(باب الذكاة)

(سئل) رضي الله عنه عن رجل وقع منه جل أو غيره فخاف عليه أن يموت فقال لرجل يا فلان اغتره أو اذبحه ثم ان الرجل فخر الجمل أو ذبح البقرة ثم تبين بعد قطع الحلقوم ان المرى أو بعضه باق فهل يحل الحيوان به هذا الصخر أو الذبح أولا واذا قلتم بخر به فهل يضمنه الفاعل

الخ حق العبارة المناسبة للمقام على ما فهم فيه والا فكلام الاصحاب صريح في اعتبار المماثلة في المقدر وجوده بما بعد القسمة لا يقبل تأويلا (الكلام على الجواب الخامس) قوله ومنهم الشبان ليس على وفق الاصطلاح ان المراد بالاصحاب المتقدمون وهم أصحاب الأوجه غالبا وضبطوا بالزمان وهم من قبل الاربع مائة ومن عداهم يسمون بالتأخرين ولا يسمون بالمتقدمين ومن ثم اعترضوا قول المنهاج وأفتى المتأخرون بأن منهم ابن سراقه وهو قبل الاربع مائة لاسيما وهو قد نقله عن مشايخه وبوجه هذا الاصطلاح بأن بقية أهل القرن الثالث من جلته السلف المشهود لهم على لسانه صلى الله عليه وسلم بانهم خير القرون فلما عدوا من السلف وفروا من عصر المجتهدين وكانت ملكة الاجتهاد فيهم أقوى من غيرهم خصوصا تميزا لهم على من بعدهم باسم المتقدمين فاحفظ ذلك فانه مهم قوله وهذا المثال الذي ذكره نظير صورة السؤال يقال عليه قد ذكر انه الذي أطبق عليه الاصحاب وانه في الروضة والعزير فأما الروضة والعزير وفروعهما فلم نر هذا المثال بخصوصه مع الحكم عليه بالسبعين وان فيه وجهها انها بالخس فيهما بل ولا في الجواهر مع بسط فروعهما واستيعابهما في أكثر كتب الاصحاب ولا في التوسعة والخادم وغيرهما من كتب المتأخرين المبسوطة المستوعبة وأما كتب الاصحاب المبسوطة كالخادوي والنهاية والبحر والتعاليق التي على المختصر وغيرها فلم يتيسر لنا الاث الوقوف عليها بل كثير من مبسوطاتهم لم نرها وانما ننقل عنها بالوسائط بفرض كون هذا المثال بخصوصه في بعضها الذي لم نره الاعتراض متوجه على ذلك المفتي لانه ذكر انه في الروضة وأصلها وأنهم أطبقوا عليه والحال أن لم نره في كتاب مع الفحص والتقصي عنه وظهور الحق في المسئلة غنى عن هذا المثال وذكره في كلامهم لان حكمه كحكم صورة السؤال معلوم من كلامهم علما لا يقبل التشكيك فأى حاجة الى ادعاء خلاف الواقع وهو الاطباق الذي اختل بما ذكر قوله وعليه العراقيون هو مانسبه القاضي اليهم وجرم به ابن الصباغ منهم ونقله الماوردي عن الجمهور وصاحب البيان عن الاكثريين والرويان في البحر عن أصحابنا معا وقال القاضي في تعليقه انه المشهور ولم ينظر النووي الى هذا كله فلم يكن بترجيحه الصحة كالرافعي بل أشار الى أن القول بالبطلان وجهه غريب كما أفهمه لفظ الروضة وهو وذكرنا فيما اذا قال أوصيت له بنصيب ابني وجهها أنه لا يصح وانما يصح اذا قال بمثل نصيب ابن اهـ وقوله لوروده على حق الغير علة ضعيفة جدا ومن ثم لما نقل القاضي حسين فرق أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه بأنه في مثل نصيب ابني جعل له مثل ما لابن ومعناه مثل ما يأخذ ابني وفي نصيب ابني جعل له ما جعله له الشرع لابن فلم يجز كما لو أوصى بذلك الابن قال في رده لنا أن الابن يستحق كل المال فقوله نصيب ابني وصية له في الحقيقة بكل المال والشئ الواحد لا يكون له ما فتراجا فقسم بينهما أصلين وليس كما لو أوصى بذلك الغير لان ذلك غير مملوك له في الحال وما أوصى به في مستاتنا مملوك له في الحال والابن يتلقاه من جهته فاتباع تصرفه فيه قوله وغيرهم أى كالفوراني بل جزم به الاستاذ أبو منصور وجزم به الغزالي أيضا وصححه الفقهاء والقاضي ونسبه الامام الى المعتبرين من الاصحاب والفرضيين قوله بما باع به فلان فرسه أى فانه يصح أى ان علما قدره كأي عبارة الروضة هنا مع علمه مما ذكره في البيع قوله ويتعين حمله الخ ان أراد رجوع الضمير الى ماني الروضة ففي التعبير بالتمين نظير بل لو تمسك متمسك باملاهم البطلان وان أراد لكان له وجه لما قدمته من الخادم وغيره في الكلام على الجواب الرابع وحاصله أنه حيث أضاف الابن اليه ولا ابن له موجود لم يكن فيه التقدير لمناقضته للاضافة كما مر مبسوطة وحيث لم يصفه اليه كما وصفت بنصيب ابن صحت لقبول التقدير لو كان موجودا أو وارثا فان هذا التفرع انما ينافي قول الروضة ولو لم يكن له ابن أو لم يكن وارثا والحاصل أن

أولا (فاجاب) بأنه لا يحل الحيوان بهذا الصخر أو الذبح ويضمنه الفاعل لخائفه فهو مقصود (سئل) عن ذبح شاة يسكن كانه قطع بعض الواجب قطعه ثم أدركه ذابح آخر يسكن أخرى فأنتم بهم الذبح قبل أن يرفع الاول يده هل تحل كما ذكره عبد العزيز البريني في كتابه الدور وسواء كان فيها حياة مستقرة قبل ذبح الثاني أم لا (فاجاب) بأنه تحل الذبيحة وان لم يكن فيها عند شروع الثاني في القطع حياة مستقرة (سئل) هل اذا رقت يد الذابح قبل تمام الذبح بغير اختياره كاطراب الدابة أو انحلال وثاقها فعاد فوراً وأتم الذبح تحل الذبيحة أم لا (فاجاب) نعم تحل (سئل) عن ذابح اليهود والنصارى في زماننا هل تحل أولا وهل اذا أخبز طائفة بانهم من بني اسرائيل هل تحل ذبايحهم أم لا (فاجاب) بأنه لا تحل لعدم معرفتنا بشرط حلها فان ثبت كون الذابح اسرائيليا بشهادة عدلين منا وأخبار عدد التواتر منهم أن كون أول آبائه دخل في دينه قبل نسخته وتخريله أو بينهما وتجنب المحرف حات (سئل) عن قول المنهاج

والذي استلزم من مجموع عبارة الشيخين والبعوى وغيره أنه متى قال بمثل نصيب أو بنصيب ابني ولا ابن له وارث بطل مطلقا أو ابن بالتبوين صح مطلقا وقد قال الأذرى في التوسط بعد قول الروضة ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولو لم يكن له ابن أو لم يكن واثنا لرق أو غيره فالوصية باطلة قلت ولم أر فيه خلافا وفي النفس من إطلاق البطلان شيء وقد يقال أنه موص بمثل نصيب ابن لو كان أو كان من به مانع وارثا وقد يجهل كثير من الناس حرمان الرقيق أو القاتل فيوصى بمثل نصيبه ظاناً ورائته أه فتأمل قوله وفي النفس الخ وقوله وقد يقال الخ تعلم بهما أن المعول عليه إنما هو إطلاق الاصحاب وإن أمكن أن يقال ما أبداه الأذرى كما هو ظاهر للمأمل قوله فلا شك فيه مافي قوله ويتعين بل فيه نحن بعدم صحة الوصية نمسك بكلامهم فضلا عن شك والارادة إنما يعمل بها كما مر مبسوطا في الكلام على الجواب الثالث حيث لم يكن في اللفظ ما ينافيها وقد علمت مما مر في الكلام على الجواب الرابع أنه حيث أضاف الابن إليه نفاه ذلك التقدير كما يصرح به قول الخادم بعد كلام الروضة المذكورة هذا إذا كانت الصيغة بالاضافة فالما لو قال أوصيت له بمثل نصيب ابن بالتبوين ولا ابن له ففي التهذيب والكافي أنه يصح وكأنه قال بمثل نصيب ابن لي لو كان وفي نصيب ابني لا يصح هذا التقدير على الأصح أه فعلم منه ان هذا التقدير إنما يتأتى مع عدم الاضافة لأمع وجودها وظاهر كلامه ككلامهم أنه لا فرق في البطلان بين قوله بنصيب ابني فقط أو ابني الميت وفي الصحة بين اس أو ابن ميت وفي الفرق بين ابني الميت وابن ميت نظر ظاهر لان الاضافة اليه إنما تنافي تقدير الوجود من أصله لا تقدير الحياة لان اللغة والعرف يقتضيان صحة اضافة ابنه الميت اليه فلا يصح فيها منافاة لتقدير لو كان حيا فتأمل قوله ومن شواهد ما لو أوصى بنصيب ابنه ولم يذكر المثل في كون هذا من شواهد التعيين الذي ذكره نظر أي نظر لان هذا ليس في اللفظ ما يدل على احالة ذلك التقدير بل فيه ما يدل على تعيينه كما علم مما مر في الاحتجاج على أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وأما في أوصيت بمثل نصيب ابني ولا ابن له ففيه ما يجعل تقدير لو كان موجودا وهو الاضافة اليه كما مر تصريحهم به قوله وهو حسن فيه نظر لما في الكلام على الجواب الثاني ان العرف الخاص لا يعمل به في تخصيص اللفظ ولا العرف العام وكلاهما هنا يقتضي ان الاضافة اليه تجعل التقدير بل لو كان موجودا فلم يعمل بالعرف الخاص فيه سيما مع قول الامام السابق ان العام إنما يعمل به في ازالة الابهام لافي تغيير مقتضى الصراخ وكلام الروضة وغيرها يفيد أن أوصيت بنصيب ابني ولا ابن له صريح في البطلان بمقتضى الوضع لا العرف فلا يؤزر فيه العرف نعم ان أراد ابنا كابني نحو ما قدمته في ابني الميت كان قريبا لان اللغة والعرف لا ينافيان ومع ذلك ظاهر كلام المتأخرين كافة أن المعتمد إطلاق الاصحاب البطلان وكمن مسألة المعتمد فيها مطلقا وان كان في بعض جزئياتها نظر بل أنظار واضحة فليس اعتماد ذلك ببسودع في المذهب قوله يخرج على ما قدمناه الخ ليس هذا التصريح بمخرج لوضوح الفرق بين مسألة الروضة ومسألة السؤال لان صورته التي ذكرها أوصيت لاولاد ابني بمثل ميراث أبيهم وصورة الروضة أوصيت له بمثل ميراث ابني الميت وشتان ما بينهما ان أحطت بما مر أن سبب البطلان في كلام الروضة الاضافة اليه في المشبه به الحيلة لتقدير وجوده أو حياته كما مر مبسوطا وهذا ليس موجودا هنا لان أباهم المشبه به لم ينفه اليه فلم يكن هنا موجب للبطلان بوجه وقدم في صورة السؤال أنه قال بمثل ميراث أبيهم لو كان حيا وهذه لا نزاع فيها فان قلت الاضافة اليه في اولاد ابني مثله في نصيب ابني قلت ممنوع وكان هذا هو سبب الالتباس لان قوله أوصيت لاولاد ابني صحح الظاهر لا يحتاج الى تقدير انما لا اشكال في مثل ميراث ابني مع فقده فهذا هو الذي ليس بمخرج الظاهر والتقدير لما مر فتأمل ذلك تعلم ان الوجه

ويحل الاصحاب بجوارح السباع والعاير ككلب وفهد وباز وشاهين بشرط كونها معلومة بان تنزجر خارجة السباع بزجر صاحبها وترسل بارساله وتلك الصيدولا تأكل منه شريطة أو شرط واحد ويكون الشرط الرابع هو قول المنهاج بعد ويشترط تكرر هذه الامور فان قلتم بان مسئلة لا يشترط عدم الاكل منه شرطا آخر فكيف يأتي قول المصنف ان الامام اشترط أسرا خامسا وهو انطلاقها باطلاق صاحبها إنما يكون هذا على ذلك سادسا لخاصة وأيا ما كان فهذا نقله المصنف عن الامام ما الفرق بينه وبين مافي المنهاج فان حقيقة الارسال الازهاب والاسر سال الروح والذهاب وذلك بعينه هو حقيقة الاطلاق والانطلاق يدل على ذلك ان المصنف قال فلما طلقت بنفسها لم تكن متعلقة قال الزركشي وهو ظاهر قول المنهاج ولو أرسل كاب بنفسه وقتل لم يحل فاستدل الزركشي على حكم مسألة الانطلاق بقول المنهاج اسرسل كلب بنفسه فاقضى أن الانطلاق غير الاسرسل فالمسألة مكررة

صحة أوصيت لاولاد ابني بمثل ميراث أبيهم وان لم يقل لو كان حيا نظير ما مر عن البعوى وغيره نعم ان قال بمثل ميراث أبيهم ابني الميت أمكن أن يقال فيه بالبطلان وان أمكن الفرق بينهما وبين ابني الميت قوله فيخرج أيضا على هذا قد عات مما تقرر منع التخرج في هذا أيضا قوله وهو أنه كناية في الوصية هو كذلك كما بسطت الكلام فيه في الكلام على الجواب الثالث قوله فيظاهر ان الحكم كاذ كره مالك فيه نظر كما مر بيانه مبسوطا بشواهد في الكلام على الجواب الثاني وقدم عن الامام ان ما ذكره أبو اسحق الموافق لما لك رضي الله تعالى عنه مختل جدا من جهة اللفظ ففيه تصريح بان اللفظ لا يحتمله الا بتجاوز بعيد وذلك غير معتبر عندهم لانهم إنما يقولون على القصد ان احتمله اللفظ احتمالا قريبا كما علم من سبب كلامهم وسيأتي قريبا تصريحهم به فاندفع قول هذا الجيب ووجه ذلك الخ ووجه اندفاعه أنه لا يكفي ادعاء كون التجوز سائعا فحسب بل لابد مع ذلك من كونه قريبا ففهم من اللفظ وما ذكره مالك ليس كذلك كما علمت من قول الامام المذكور قوله ألا ترى في الاستدلال بذلك نظر بل لا يصح أنه اذا تافقا بذلك في الوصية انتقل من لفظ صريح في مدلوله الى لفظ صريح في مدلول آخر فوجب اعتباره لما مر ان المدار في الوصايا ونحوها إنما هو على الالفاظ ومؤدياتها وأما حيث أتى باللفظ الصريح في شيء وقصده به خلاف ذلك الصريح فإنه لا يقبل لما تقرر ان المدار هنا على الالفاظ ومدلولاتها الموضوعية هي لها ما أمكن فاتفق انه لا جامع بين التلقا بما قاله مالك وقصده من اللفظ الدال وضعاً عندائنا على خلافه فتأمل قوله وبؤيده الخ هذا الذي ذكره إنما يؤيد ما بعد قوله ألا ترى من التصريح بذلك المعنى وقد عات انه اذا ذكر ذلك لا نزاع في اعتباره كما هو واضح فلا يحتاج الى مؤيد بما ذكره وأما مسألة اعتبار مجرد القصد التي هي محل النزاع فلم يذكرها مؤيدا وقوله وما ذكره الماوردي والبندنجي هو ما اعتبره مالك هذا عجيب من ان ما ذكره الماوردي حتى فيه الاجماع فكيف يخص بمالك ويقال انه الذي اعتبره مالك وأيضا فعمل كلام مالك وغيره فيما اذا لم يصرح في نفس الوصية بالمعنى السابق فمالك رضي الله تعالى عنه يرى أن لفظه موضوع لتزيله منزلة المشبه به من غير زيادة مطلقا والساق في رحمه الله تعالى يرى أنه موضوع لتزيله منزلة مع اعتبار الزيادة كالمصرح فعمل اختلافهما إنما هو عند عدم التصريح من الموصي بشئ من ذلك وحديث فكيف يدعي ان ما ذكره الماوردي والبندنجي المصريح فيه الموصي بما هو صريح فيما ذكره هو ما اعتبره مالك ما هذا من هذا الجيب الاتساع غير مرضي وقوله عقبه لكنه الخ لا ينفقه في رد الاعتراض عليه لان به يعال قوله ان ما ذكره هو عين ما اعتبره مالك لانما اذا كانا لا يعتبر انه الاعتد التصريح به وهو يعتبره عند عدم التصريح به فأى اتحاد بين المقالتين حتى يقال ان احدهما عين الاخرى قوله بالنسبة لحل اللفظ عليه الخ هذه العبارة لا تلائم ما قبلها لان ماوجب اعتباره عند التصريح به هو اللفظ الدال على ذلك المعنى المعبر وأي لفظا آخر يفي حتى يقال بالنسبة لحل اللفظ عليه فان جمعت ما للمعنى المعبر والتقدير ان المعنى الذي يجب اعتباره عند التصريح به لم يصح قوله بالنسبة لحل اللفظ عليه لكون اللفظ محتملا لانه اذا فرض أولا التصريح به كيف يفرض ثانيا أن اللفظ محتمل له فعلم أن قوله بالنسبة الخ غير صحيح على كل من التقديرين ثم ادعاه هذه القاعدة وهي أن كل ماوجب اعتباره عند التصريح به يجب اعتباره عند قصده سببه الغفلة عن قولهم كل ما لو ظهر في عقد أبعاله يكره قصده عند ذلك العقد كالنكاح بقصد أن يعاقب والبيع بقصد الحياة وما يعال بحته السابق وقاعدته هذه قول البعوى في تهذيبه كل لفظ اذا وصل به لفظ آخر وقبل في الظاهر اذا نواه لا يقبل في الظاهر ومن مثل ذلك أن تقول أنت طالق فاصدا ان دخلت الدار لا يفيد ظاهرا مع ان اللفظ يحتمله أو منافقا به قبيل وأجرى الغزالي وغيره ما ذكره البعوى في كل ما أحوج الى تقييده المأخوذ به بقيد

على ذلك والقصد شفاء الغليل من ذلك (فاجاب) بان قول المنهاج ويمسك المصنف ولا يأكل منه أفاد به شرطين أو لهما أنه يمسك الصيد ولا يتخا به يذهب به وثانيسهما أن لا يأكل منه وأما قوله بعد ذلك ويشترط تكرر هذه الامور بحيث يظن تأدب الجارحة فبين به وقت اعتبار هذه الامور وقد علم ان ما ذكره الامام خامس لاسدس والشروط الاربعة المذكورة في المنهاج شروط اصبر ورة الجارحة معلومة ويشترط أمر خامس في حل ما اصطادته المعلنة ان لا تنطاق بنفسها فلو انطلقت بنفسها فقتلت صيدا لم يحل ذلك الصيد فان خامس شرط حله لالتعلمها وقوله لم تكن معلنة يعني لم يحل ذلك الصيد لانها اخرجت عن كونها معلنة بدليل قول المنهاج ولو اسرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل (سئل) عن قول الروضة في هذا الباب فرع اذا رمى طير الماء ان كان على وجه الماء فاصابه ومات حل والماء كالارض وان كان خارج الماء ووقع فيه بعد اصابه السهم ففي حله وجهان ذكرهما في الحاوي وقطع في التهذيب بالتحريم وفي شرح مختصر الجويني

زائد ومن ثم قال في الوسيط لو ذكر اللفظ ونوى معه أمرا لصرح به لا ينظم مع المذكور في تأثيره وجهان والاقس انه لا يؤثر اه فتأمل ذلك تعلم به رد ذلك البحث وبطلان تلك القاعدة وقوله وأمثله في كلام الاصحاح لا يتحقق وبما يطأها أيضا قولهم اللفظ الصادر من المكاف اذا عرف مدلوله في اللغة أو العرف لم يجز العدول عنه الا بأمر منها ان ينوى المتكلم به غير مدلوله ويكون اللفظ محتملا لما نواه في بعض المواضع قد يقبل قوله وفي بعضها قد لا يقبل بحسب قرينه من اللفظ وبعده وفي فتاوى القاضى حسين حاشا لا يتزوج النساء ثم قال أردت واحدة معينة أو ثنتين لم يقبل لوجود لفظ الجمع وما نحن فيه من المواضع التي لا يقبل فيها قصد ما مر عن مالك بعده من اللفظ كحصر التصريح به من الامام ومن كلامهم الشاهد لما نحن فيه الصريح يعمل بنفسه ولا يقبل ارادة غيره به والمحتمل يرجع فيه الى ارادة الالفاظ ومرادهم بالمحتمل المذكور المحتمل للمعان على السواء بدليل قول الامام الالفاظ ثلاثة نص لا يقبل التأويل وظاهر يقبله ويحتمل بتردد بين معان لا يظهر اختصاصه بواحد منها فالنص لا يحصى عنه والظاهر يعمل به على حكم ظهوره فان ادعى الالفاظ تأويل فلا فائدة تفصيل يعطى في المذهب والمحتمل لا بد من مراجعة صاحب اللفظ اه ملخصا ومن الظاهر الذي لا يقبل تأويله قوله هذا أخى ثم قال أردت أخوة الرضاع لا يقبل على الاصح أو أخوة الاسلام لا يقبل قطعاً ولو قال غصبت داره وقال أردت داره الشمس والقمر لم يقبل على الصحيح في زوائد الروضة عن الشافعى فاذا لم تقبل الارادة في هذه المسائل ففي مسئلتنا بالمساواة بل بالاولى قوله وقد رأيت لبعض فضلاء اليمن الخ هذا البحث بتقدير تسليمه لا يشهد له لوضوح الفرق بينه وبين مسئلته لان لفظ الجيران مقول على القريب والبعيد بالتواضع أو التشكيك وكل منهما تؤثر فيه النسبة ومن ثم كان المشترك يعمل على جميع معانيه ما لم يخصه المتكلم باحدها وأما ما نحن فيه فهو من الالفاظ الموضوع جزئى مخصوص فلا يقبل ارادة صرفة عنه وما أحسن قول الامام الصريح ما يتكرر على الشيوع اما في عرف الشرع أو في عرف اللسان واذا حصل ذلك لزم اجراء الالفاظ على ظاهره ولا يقبل العدول عن موجب الظاهر في الظاهر اه فان قلت لم أثرت النية في تخصيص العام في مسئلة الجيران ولم تؤثر في لفظ النساء فيما مر آنفا عن القاضى حسين قلت لان تخصيص العام لا يبيح اذ الاصح أن العام المخصوص جهة فيما عدا ما خرج منه ولو علمنا بالنية في مسئلة القاضى لا بطلاناً للجمعية من أصلها فتأمل فان قلت اتفق أصحابنا على ان الضعف هو الشئ ومثله فاذا أوصى له بضعف نصيب ابنه كانت وصية بالثلاثين وقال مالك وغيره هو المثل وذكر الأذرى كلاماً ثم قال ويؤخذ منه انه لو كان الموصى بمن يرى أن الضعف المثل فقط أعطى مثل نصيب الابن فقط وليس ببعيد ولا يكاد يعدم له شاهد أو شواهد من كلامهم أن الرجوع في الوصية الى العرف فهو هذا يؤيد ما قاله هذا المفتى وغيره من المفتين السابقين أنه يعمل بارادة الموصى فيما مر وما قاله مالك رضي الله تعالى عنه قلت لا تأيد في ذلك لان الضعف لفظ مشترك في اللغة بين الشئ ومثله وبين المثل كما نقله أبو اسحق النخوى ثم نقل أن العرف العام خصه بالمعنى الاول وبذلك صرح الأزهري أيضاً في كلامه على المختصر فقال انه بالمعنى الاول هو المعروف بين الناس وأما من جهة اللغة فهو المثل فما فوقه الى عشرة أمثاله وأكثر وأدناه المثل اه واذا تقرر ذلك اتضح أنه ليس نظير مسئلتنا لانه لا شراكه لغة أثر فيه القصد ولتخصيص العرف العام له بالاول حل عليه عند الاطلاق وان خالف قاعدة الشافعى رضي الله تعالى عنه من الاخذ بالاقول فالخالف أن فيه اعتبارين من حيث اللغة والعرف العام فلا يقاس به ما فيه اعتبار واحد وهو ما مر عن أولئك المفتين فتأمل ذلك وأما قوله فان قلت كيف يعمل اللفظ عند الاطلاق الخ لا يحتاج الى هذا السؤال

بالجمل اه هل هاتان الصورتان فيما اذا كان الرامى في البر أو في البحر أو أهم من ذلك وقوله بعد فلو كان المأثر في هواه البحر قال في المذهب ان كان الرامى في البر لم يحصل وان كان في سفينة في البحر حل اه هل هذا القديم تقدم فان القسمية العقلية تقتضى أربع صور أن يكون الرامى في البحر والطريقه أو كلاهما مافى البر أو أحدهما وهو صادق بصورتين بينهما ذلك (فاجاب) بان الصورتين الاوليتين لا فرق بينهما في كون الرامى في البحر أو البر وقد علم مما ذكرته الحكم في الصورة المذكورة (سئل) عن ذبح ذبيحة فزال رأسها هل تحل أولا (فاجاب) بانها تحل (سئل) عن بقرة خرج من فرجها بعض الجنين فذبحه شخص هل يحل أولا (فاجاب) بانه يحل الجنين المذكور (سئل) عما لو أخرج السبع حشوة الشاة وأبناها وذبحت وفيها حبة مستقرة هل يحل أكلها أم لا وما الحياة المستقرة (فاجاب) بانه يحل الشاة المذكورة والحياة المستقرة في المذكرة تعرف بالابصار والخبر كالاختبار بين

والجواب مع تصريحهم به على وجه أوضح وأنتم من هذا حيث قالوا اللفظ الصادر من المكاف اذا عرف مدلوله في اللغة أو العرف الى آخر ما قدمته قريبا فراجعته تعلم به مافى كلام هذا المفتى وقوله ولو على تجوز مرده من كلامهم وانه لا بد من قرب ذلك الاحتمال حتى تقبل ارادته قوله ما لم يقصد انتفاع المقيم أو المتنازل انما قبل قصده لان اسراج الكنيسة يحتمل لذلك ولما قبله على السواء لانه مطابق في الاحوال فآثر فيه القصد لذلك وحينئذ فليس هذا مشابها لصورة السؤال بوجه ولا مؤيدا لقوله قبله ولو على تجوز لما تقرر أنه يحتمل لكل من تلك الاحوال على السواء قوله ما لم يقصد تخليصه هذا وما بعده من المطلق في الاحوال أيضا فيأتى فيه ما مر في الاسراج قوله الا ان اراده انما قبل هنا لان فيه تغليظا على نفسه وما هو كذلك يقبل فيه وان بعد احتماله من اللفظ كما علم من قول الصيدلانى من فسر اللفظ بغير ما يقتضيه ظاهره ينظر فيه فان كان ذلك عليه قبل لانه غلظ على نفسه وان كان له لاعليه قبل باطنا لا ظاهرا ان اتصل بحق أدى اه ملخصا قوله ولو قال هذا المال الخ انما قبلت ارادته ما ذكر في هذه المسائل لعدم سبق من أن اللفظ يحتمل ما أراده فيها احتمالا قريبا فلا شاهد في شئ منها لما أطلقه من القول مع بعد الاحتمال قوله سمعت الدعوى مبنى هو وما بعده على تأثير ذلك القصد وقوله وقد علمت مافى ذلك قوله على نفي العلم هو مانع الشك في صورة ماله أوصى بجزءه مثلا عن الاكثرين ولم يفسد بين أن يدعى علم الوارث بارادة الاكثر وأن لا لكن صرح القاضى حسين وغيره بان شرط سماع دعواه ادعاء ذلك والمعتد الاول قوله فقلنا ان المعنى هم على ميراث أبيهم لو كان حيا في هذا نظران أراد انه تقدير لما في السؤال وهو الظاهر وذلك ان هذا هو عين لفظ السؤال فكيف يقال انه تقدير له وان هذا التقدير هو السبب لتصح الوصية قوله فقلنا ان الوصية بنصف المال هذه العبارة انما يقال كما لا يخفى على من مارس عباراتهم في بحث يلهم من كلام الاصحاب فهم ما وافق لافقها هو منصوص لهم وقد صرحوا بذلك فلا يحتاج ان يقال فيه هذه العبارة الموهمة ان ذلك بحث من هذا المفتى قوله بجوابه أن الظاهر ان الاعتبار في ذلك بحالة الموت هو كما ذكره كما بسطت الكلام فيه في أوائل جوابي مع الباقين المعبرين مثل هذا حالة الوصية فراجع حتى تعلم الحق في ذلك قوله وعليه فيستحق الموصى لهم في الصورة التي ذكرها السائل ربع التركة هذا منه ان أراد بقوله واحد من أعمامهم أحد المذكور كما هو صريح اللفظ تناقض لانه اذا اعتبر عددهم عند الموت صارت صورة المسئلة هي قوله السابق فان قلت فما اللفظ الذي اذا تلفظ به الموصى الخ فبين ثم انه في ابن وبنت وأولاد ابن أوصى لهم بمثل نصيب عنهم أن لهم الحسين ثم ذكر هنا على الأثرى هذه بعينها ان لهم الربع ووجه كون هذه الصورة هي تلك بعينها أنها مفروضة في ثلاثة بنين وبنت وأولاد ابن ميت أوصى لهم بمثل نصيب أحد أعمامهم ثم مات اثنان في حياة أبيهم الموصى فاذا اعتبرنا حالة الموت فهو لم يمت الا ابن وبنت وأولاد ابن أوصى لهم بمثل نصيب عنهم الموجود وهذه الصورة هي عين تلك التي قدم فيها في عين هذا التصور أن لهم خمسي التركة وهذا هو الصواب الذي يصرح به كلامهم فقوله هنا ان لهم ربع التركة غلط فان قلت فان اعتبرنا هنا حالة الوصية ما الذي يكون لأولاد الابن الموصى لهم بمثل نصيب أحد أعمامهم قلت يكون لهم التسعة لان مستأنهم من سبعة يراد عليها مثل نصيب أحدهم وهو سهمان وان أراد بأحد أعمامهم ما يشمل عنهم مع ما ذكره لكن من أى قاعدة أخذ حل قول الموصى واحد من أعمامهم على ما يشمل الاثنى فان احتج بالتغليب فهو نوع من الجواز وهو لا يجوز الحل عليه عند الاطلاق العارى عن القرينة بل وان احتج بها هنا كما علم مما مر في تقريره أنه لا يعتبر هنا قصد ولا عرف خاص فان قلت الحامل له

(باب الاضحية) (سئل) الغالب في هذا الزمان قطع الية غنم الضأن من طرفها وأكثر الناس يظن أن الالية تكبر بذلك فهل تجزئ التضحية بما هو كذلك سواء أكان المقطوع ينسحب على الارض أم لا كبريت الالية أم لا (فاجاب) بانه تجزئ التضحية بمقطوع طرف الالية لانه جزء من جوفها من عضو كبير لا سيما وهم انما يفعلون ذلك لاجل كبر الالية فهو كقطع اليد من (سئل) هل تتأدى سنة التضحية عن جماعة سكنوا في بيت وليس بينهم قرابة بتضحية واحد منهم (فاجاب) نعم تتأدى وقال بعض المتأخرين يشبه أن يكون في حق من في ثقته منهم (سئل) هل يؤخذ من قواههم بولك مسلما في الذبح والنية أنه لا يוכל مسلماني النية وأخفى للذبح كما قاله بعض شراح الارشاد أم لا (فاجاب) بانه يجوز أن يוכל في النية مسلما غيرا ويוכל في الذبح غيره كولو وكل في الذبح ونوى هو فقوله المذكور تمثيل لا تشديد لا يظهر فرق بين تفويضهما وتفويض النية فقط فان القاعدة أن ما يمكن الشخص من فعله

على ذلك الخلق قول الروضة وغيرها لو أوصى لزيد بمنزلة نصيب أحد ورثته أعطى مثل أقلام نصيبا ثم قال فإذا كان له ابن وبنت فالوصية بالربع قلت ان كان ذلك هو الحامل له على ما ذكره فهو غفلة عن التصورين لانه هنا عبر بأقلام فتناول البنت دون الابن وفي مسئلتنا عبر بالاعمام وهو انما يتناول الذكور دون الاناث فان قلت قد يستدل لما قاله بقولهم لو أوصى من له ثلاث بنات ولم يات بلقظ أشوة ولا بنوة كان لفظه صادقا على كل فتزله على الأقل وهو نصيب بنت من الثلاثة اصدق لفظه عليها وعود ضميرهم على الجمع الشامل للذكور واثاث شائع لا يحتاج اغزينة وانما اذا كان هناك عمة وأعمام فخص الاعمام بقوله بمنزلة نصيب واحد من اعمامه فالقول بحمله على العمة بعيد جدا مع أنه لا دلائل عليه بل الدليل على خلافه وهو ان الوصف بكونه واحدا من الاعمام صريح في أن المراد الذكور لا ما بعدهم والاثني فان قلت قد يدل قول الراعي لو كان له ابن وبنت ابن وأخ وأوصى بمنزلة نصيب أحد ولديه كانت الوصية بالسبع قلت لا دليل فيه لان ولد الولد يسمى وإذا حقيقة وعلى مقابلة وأنه لا يعمل عليه عند الاطلاق فهنا قرينة ظاهرة وهي الثانية ومن ثم لما ذكر الراعي ما مر قال بعد كلام في وقوع اسم الولد على ولد الولد خلاف سبق في الوقف فان وقع عليهما فالصورير ظاهر والا فالمنع انما هو عند الاطلاق فانما هنا فالثنية في قوله أحد ولدي قرينة تبين ارادتهما جميعا اه وهذان من وجه الله تعالى مؤيد لما ذكرته ان الاعمام لا يشملون العمة في هذا الباب الا بقرينة ظاهرة تدل عليه لان ولد الولد اذا احتاج شهول الولد هنا الى قرينة مع أنه يطلق عليه كثيرا بل حقيقة على الاصح في بعض الابواب كالجب وغيره فما بالك بالعم فالحق أنه لا يشمل العمة الا بقرينة واضحة تدل على شمولها ولا قرينة هنا كذلك فكان الحق في تلك الصورة الذي دل عليه كلامهم كما هو واضح بأدنى تأمل ان لاولاد الابن الخمسين لا الربع وفقنا الله سبحانه وتعالى أجمعين لا يوضح الحق واتباعه وخلصنا من دسائس نفوسنا الحسنة على التورط في هوة الباطل وابتداه ويسر لنا من غير عائق ولا مانع الدأب في تحقيق العلوم الذي هو أفضل الاعمال وأخذ بنواصينا الى أن نتظام في سالك المتقدمين من أهل الكمال وأبقي من جملة العلم في كل اقليم جمعا جبا وأعفهم من قربه وهيبته وقيامهم بحقوق ربوبيته بما يحصل به على أيديهم الهداية لمتبعيهم عربا كانوا أو عجماء وأقبل بقلوب شاققة اليهم حتى يعولوا في كشف المعضلات والنوائب عليهم وأخرج من نفوسهم الضغائن التي تقطع عن الوصول الى خلافة الرسل الكرام التي هي أعلى المقامات في هذه الدار ودار السلام وألحقنا بهم في ذلك انه الكفيل بكل خير في سائر الاحوال والمسالك لاله غيره ولا مأمول الا به وخير فضاعة اليه بأكل أنبيائه واسطة عقد أصفياه أن يعصني من انكسار وانكسار ومن الزيف والزلل وأن يغفر عما اقترفت من الذنوب وما حوت من العيوب انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم (وسئل) نفع الله تعالى به هل يجوز للوصي في تفريق نحو الكفارة صرفها لاهل المكفر بعد موته لان شهمة دفع النفقة عن نفسه قد زالت بالموت أولا يجوز ذلك لان الوصي لا يجوز له الدفع الا لمن يتمكن الوصي من الدفع اليه وهو الاثن غير متمكن من ذلك (فاجاب) بقوله الظاهر أنه لا يجوز للوصي صرف كفارة الميت لمعونه لانه نائب عن الميت فاعطى حكمه وأيضا فما يصرف منه تركة وهي ملك الورثة وان فرض أنه عينه للصرف منه اذ لا يخرج عن ملك الورثة الا بصرفه لاذله فكيف يصرف له من ماله وهذا يعلم أن ذلك لا يختص بالمعونة بل سائر الورثة كذلك ولولم يرث المعونة لكونه قاتلا فهل يجوز الصرف اليه نظرا للمعنى الثاني أولا نظرا للمعنى الاول كل محتمل والثاني أقرب الى اطلاقهم فهو الوجه نظرا الى أن الوصي نائب الميت فان ذات العلة في منع صرف الميت في حياته لمعونه دفع المونة عن نفسه وهو

جاز أن يوكل فيه من يتمكن من مباشرته لنفسه (سئل) عن الغنى اذا أهدى اليه شيء من الاضحية هل يجوز أن يطعم زوجته منه وأولاده أم يخص به نفسه كما يشاء به تعبيرهم بالا كل والا طعمهم وهل قول بعض المتأخرين ان ظاهر كلام الشيخين منع الاغنياء من ايتار غيرهم وهو بعيد ظاهر لعدم الايتار في الاولاد وغيرهم أم لا (فاجاب) بأنه يجوز أن يطعم منه زوجته وأولاده ونحوهم لان اطعامه فيها غاية لانه لتصريحهم بجوار الاهداء من أضحية التنازع للاغنياء وهو يفيد الملك فالمراد بقولهم لا يجوز تعليق الاغنياء شيئا منها أنه لا يملكهم ذلك ليتصرفوا فيه بالبيع ونحوه كانه عليه جماعة من المتأخرين وعبارة الوجيز ولا يجوز تعليق الاغنياء للبيع اه وذهب بعض المتأخرين الى أن الاهداء اليهم اباحة لانه في نفسه لهم هدى اليه ولا للمهدي (سئل) هل يجوز نقل الاضحية عن بلد التضحية أم لا (فاجاب) بأنه لا يجوز نقلها ولو أضحية تنازع بل يتعين فقره بلدها لان اطعامهم عند البها لكونها

منتهى في صرف الوصي اذ لا مونة على الميت تدفع عنه حيثما كان ينبغي جواز صرفه لمعونة غير وارث لنحو حجه بأقرب منه كجد عال وفرع سافل قلت تنزيلهم الوصي منزلة الميت في جواز الصرف لما لزم الميت يقتضي تنقيده بما كان يتقيد به الميت في الصرف لانه نائبه سواء أوجد المعنى الذي منع الميت لاجله أم لا لما تقرر أن الحظ في الجواز النيابة عن الميت والنائب المتقيد تصرفه بكونه على جهة النيابة لا يتوقف على وجود المعنى الموجود في المستناب عنه فتأمل (وسئل) عن روى خبر من لم يوص له في الكلام مع الموقى قبل يارسول الله وهل تشكك الموقى قال نعم ويتزاورون (فاجاب) بقوله أخرجه الشيخ ابن حبان (وسئل) عن أوصى غيره بمنافع نخلة مثلا فاشى منفعة النخلة هل هو كرمها وليفها والاستقلال بظلالها ونحو ذلك أو يدخل في ذلك الثمرة والليف ككسب العبد أولا يدخل ذلك فاجاب بعضهم بما حاصله عدم دخول نحو الثمر بمجرد ما ذكر وأن النخلة لا منفعة لها الا نحو الاستقلال والتجفيف وربط الدواب بها وعلى ذلك تحمل المنفعة الموصى بها واعترض عليه آخروا جاب بما حاصله ان اطلاق المنفعة يشمل جميع الفوائد كالثمره والكرم والليف ونحوها بالنسبة الى النخلة والابن والصوف ونحوهما بالنسبة الى المشاية مستشهدان الوصي له بمنفعة العبد كآجرة حرقه لانها أبدال المنفعة وبذلك أيضا مهر الجارية على خلاف فيه وأطال في الرد على الاول ثم أجاب الاول ثانيا بما حاصله تقرير جوابه الاول والرد على المعارض الثاني مستشهدان الوصية بالمنفعة انما نطاق على ما يرد عليه عقد الاجارة وهو نحو الاستقلال بظلالها كما اقتضاء كلام الاصحاب تصريحها وتلويحها وأدل دليل على ذلك اقتصارهم على دخول الكسب والمهر لا غيرهما من الثمر والابن وغير ذلك مما لا يخفى وانما قالوا بدخول نحو الكسب لانه بدل المنفعة مع ما في ذلك من الخلاف ولو كان غيرهما داخلا كالنهر والابن لوجب على المنتقب أن ينص عليه وأطال في الرد على المعارض الجيب الثاني فتفاضلوا سيدي بالجواب الشافى فان قائم بما قاله الاول فتفاضلوا بين دليله والرد لما استشهد به الاول أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة بجنة وكرمه آمين (فاجاب) بقوله الذي يصرح به كلامهم أن نحو الثمرة والابن لا يدخل في الوصية بالمنفعة وبما يصرح بذلك أمور منها ما في تدرج الباقي أن نحو الثمرة لا يدخل في مطلق الوصية بعين نحو الشجرة بكل حال فاذا كانت الوصية بالاصل نفسه لا يدخل فيها نحو الثمرة فما بالك بالوصية بالمنفعة فان قلت ما في التدريب مرجوح قلت هو مع كونه مرجوحا يدل لما قلناه اذ لا وجه له الا النظر الى أن لفظ نحو الشجرة لا يتناول نحو ثمرتها لان نحو الثمرة عين أخرى لا يشملها لفظ الشجرة ولا تقاس الوصية بنحو البيع لضعفها عن الاستتباع بخلافه واذا جرى هذا من الباقي في هذه الصورة فقال بعدم دخول نحو الثمرة لما ذكرته لزم بالضرورة أنه قائل في الوصية بالمنفعة انها لا تشمل نحو الثمرة ولا يلزم من ضعف كلامه في الاول ضعفه هنا لوضوح فرقان ما بين الصورتين فان الوصية بالعين أقوى من الوصية بالمنفعة ومنها قول الجواهر في الوصية بما سقده له هذه الجارية أو البهيمة في هذا العام أو أبدا وجهان أحدهما أنها تصح كالتصريح بالمنافع ثم قالوا وفي الوصية بما سقده من الثمار طريقان أحدهما القطع بالصحة وأصحهما أنه على الوجهين في الحل سواء أوصى بثمرتها هذا العام أو كل عام اه ففي قوله كما تصح بالمنافع التصريح بأن نحو الحل والثمر ليس من الوصية بالمنافع والا بأن كان داخلا في الوصية بالمنافع لزم قياس الشيء على نفسه وهو فاسد فتعين أن الوصية بالمنافع لا تشمل عينا كثمره وليف وصوف ولبن ومنها قول الراعي ينبغي أن يقال الوصية بالكسب لا تلبيد استحقاق السكنى والركوب والاستخدام وبواحد منها لا يلبيد استحقاق القلة والكسب فان الغلة فائدة عينية والمنفعة تطلق في مقابلة العين فيقال الاموال تنقسم الى الاعيان والمنافع اه فتأمل جعله المنفعة مقابلة العين تجده صريحا واضحا في أن المنفعة لا تشمل عينا أصلا وانما تشمل الآثار التي

أصح الاجارة لها لا غير وتعرض ابن الرقة وغيره كافي ميدان الفرسان لرد بحثه هذا لا يمنع الاستدلال
 به فبما ذكرناه لان رده من حيثية أخرى كما يعلم بتأمل كلامهم في ذلك وبوافق ذلك تعليل الاصحاب
 لوجه القائل بان ولد الموصي بمنافعها للورثة بان استحقاق المنفعة لا يشمله كلاجارة فهذا تصرح منهم
 بأن المنفعة لا تشمل الاعيان ولاجل ذلك انظر الاصح الى هذا فقال ان الموصي له بالمنفعة لا يملك الولد
 بل منافعه فقط لانه جزء من الام فأجرى عليه حكمها عملا بقاعدة ان الولد تابع لامة لانه جزء منها وهذا لا
 يتصور القول به في نحو الثمرة واللبن فتعين انه للوارث لما تقرر بأن المنافع الموصى بها لا تشمل الاعيان
 بوجه ومنها ما في الجواهر أن المراد بالمنافع الموصى بها ما يملك بالاجارة الصحيحة وهذا نص قاطع للتراع
 ككلام الراعي السابق في أن الوصية بالمنافع لا تشمل عينا أصلا لان العين لا يملك بالاجارة تصددا مطلقا
 بل تبعا لضرورة أو حاجة وفي شرح المنهاج لا زركشي انما صحت الوصية بالمنافع لانها أموال تقابل
 بالاعراض فكانت كالاعيان وهو صريح فيما مر عن الراعي أن المراد بالمنافع هنا ما يقابل الاعيان
 وفيه أيضا وضبط الامام المنافع بما يملك بالاجارة وهذا كما مر عن القمولي صريح في أنه لا يدخل في
 المنافع عين أصلا وفيه أيضا وفي وجه ضعف تصح الوصية بالثمرات التي تحدث دون الحمل لانها تحدث
 من غير أحداث أمر في أصاها كالمنافع بخلاف الولد فهذا صريح في أن الثمرة ليست من المنافع والام
 يصح قياسها عليها بل من المنهاج صريح في ذلك وهو وتصح بالمنافع وكذا بثمرات أو حل سجدتان في الاصح
 فجزم بصحة بالمنافع وحتى الخلاف في صحتها بثمرات تحدث فلو كانت الثمرة التي تحدث من المنافع لم
 يتأت الخلاف كيف وقد أجعوا الامن شذ على صحة الوصية بالمنافع والاستدلال بملك أجرة الحرفة والمهر
 غير صحيح لان أجرة الحرفة بدل منفعة يصح الاستئجار لها وليس بدل عين حتى يكون دليلا على
 ما زعمه من تناول المنفعة للاعيان التي ذكرها ولان المهر بدل منفعة أيضا هي الوطء الذي هو
 الانتفاع وان لم يصح الاستئجار له فليس بدل عين أيضا على أن الراجح عدم دخوله لانه بدل عمالا
 يستأجره فلم تشمل المنفعة وبه يقفه ما قاله الأول وأما استشهاده الأول بان الوصية بالمنفعة انما تعلق
 على ما يرد عليه عقد الاجارة فهو المنقول كما قدمته لكن قوله وهو نحو الاستقلال بقالها غير صحيح
 لانها ان كانت في أرض مملوكة للغير لم يجز الاستقلال بقالها أو مباحة جاز الاستقلال بقالها وان منع
 منه المالك لانه بمجرد لا يقصد ولا يقابل بمال وانما منفعتها ربطا للدواب والامتعة بها وتجهيف
 الثياب عليها وغير ذلك مما في معناه فهذا هو المقصود بالوصية بمنافعها نعم الحق الذي دل عليه كلامهم
 في مواضع أنه لو قامت القرائن الظاهرة على أنه ليس المقصود من الوصية بمنافعها الا نحو ثمرتها
 كأن لم يتعارف عندهم منفعة للثمرة الا ثمرتها ونحوها والا نحو لبن الغنم وصفوها دخات العين
 حيث دل ذلك العرف يخرج المنفعة عن حقيقتها وبصرفها الى أن المراد بها مطلق الفوائد الشاملة
 للاعيان وبما يجمع بين هذين الاقتناعين المذكورين في السؤال فيحمل الأول على ما اذا كان ثم منافع
 حقيقة والثاني على ما اذا لم يكن لها منفعة الا نحو الثمر والطرء العرف بأنه المراد بالوصية أو قامت
 القرائن الظاهرة على ذلك فتأمل ثم رأيتني أوضحت المسئلة في شرح المنهاج عمالا مزيد عليه (وسئل)
 عن أوصى بوصايا وجعل الوصايا في عين من ماله فهل يمنع على الورثة التصرف في التركة حتى
 تنفذ الوصايا أم في العين وحدها الموصى فيها بالوصية أو يقال ان قال الموصي أوصيت لفلان بمائة
 دينار في العين الفلانية اخنص التعلق بها ولا يعم جميع التركة ككلو قال الميراث في العبد لزيد وفسره
 بوصية أو الحكم غير ذلك بينوه (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم أنه اذا قيد الوصية بعين
 من ماله كأن أعطوا فلانا مائة من أجرة داري أو غيرها تقيدت الوصية بتلك العين حتى لو تلفت قبل اخراج
 الوصية منها بطلت الوصية ولم يكن للموصي له حق في باقي التركة وبعد أن تعلم هذا يعلم أن من الواضح

فيها هل يحرم أولا (فاجاب)
 بأنه يحرم التقييد المذكور
 كما صرح به الغزالي وغيره
 قال لانه خرج لم تدع اليه
 حاجة قال الا ان ثبت فيه
 من جهة النقل رخصة ولم
 تبلغنا اه لكن شاعره
 بعض المتأخرين وفي الرعاية
 في مذهب الامام أحمد
 رضي الله عنه يجوز تقييد
 آذان الصبية للزينة ويكره
 ثقب آذان الصبي وفي
 فتاوى قاضي خان من الحنفية
 أنه لا بأس بتثقيب آذان
 الصبية لانهم كانوا يفعلونه
 في الجاهلية ولم ينكر عليهم
 صلى الله عليه وسلم (سئل)
 هل يحرم حرق الجاسدة
 المقطوعة للفتان أم لا
 (فاجاب) بأنه يحرم حرقها
 لاحترامها ولهذا يحرم
 استعمالها ويسن دفنها
 (سئل) عن الخنثى المشكل
 هل يجوز خنثانه أم لا واذا
 قلتم بعدم الجواز فما الفرق
 بينه وبين ما لو ثبت له كفان
 ولم تقم الاصلية ثم سرق نصابا
 حيث تقطع احدهما
 (فاجاب) بأنه لا يجوز خنثانه
 لان الجرح لا يجوز بالشك
 والفرق بين هذه ومسئلة
 السرقه أن الحق فيها يتعلق
 بالآدمي وحقوق الاكتمين
 مبنية على المشاحة والمضايقه
 والحق في الخنثان متعلق

في صورة السؤال أن الورثة لا يمنع عليهم التصرف قبل اخراج تلك الوصايا الا في العين المتعاقبة
 تلك الوصايا بها دون بقية التركة لان حق الموصي له لا يتصور تعلقه بغير تلك العين فكيف يحجر
 على الورثة في غيرها وانما يخصر ذلك التعلق في تلك العين لا غير فحجر عليه فيها فقط وهذا
 واضح جلي وعجيب من تردد السائل المذكور فيه مع احاطته بكلام الاصحاب الصريح فيما ذكرته
 الا أن يكون للمسئلة باطن غير مادل عليه لفظا السؤال فيقتضى ينبغي شرح الصورة كما هي ليقع
 الكلام فيها وليس هذا فغير مألوف أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقية دين أو غائب وليس تحت
 يد الوارث يحجر على الورثة في ثلثها وعلى الموصي له حتى في ثلثها وانما ككذلك بكل تقدير وذلك
 لانه يحتل بقاء غيرها فتكون كلها له وتنف غيرهما فيكون له ثلثها ومع ذلك لا يتصرف فيه لانه
 تصرفه يتوقف على تصرفهم في مثله وهو متعذر لما تقرر وفي صورة السؤال لا يحتل تعلق الموصي له
 بغير تلك العين المتعلق بها الوصايا أصلا فلم يمكن لمنع الورثة من التصرف في غيرها وجه كما مر
 (وسئل) عما اذا قال شخص في مرض موته ثلث مالي لفلان ولم يقل بعد موتي هل يكون وصية
 للعلم بان مراده بعد الموت أم لا (فاجاب) بقوله هذا كناية فان نوى به الوصية فوصية أو الهبة الناجزة
 فجهة وبما يجمع بين قول القاضي ليس وصية أي صريحا وقول الزجاجي وصية أي ان أرادها ولا
 عبرة بانقرائن الدالة على أن مراده ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الوديعة)

(وسئل) في مستودع مأذون له من المودع في دفع الوديعة الى شخصين معينين يسافرا بها الى مكان
 معين فطالب الشخصان الوديعة من المستودع في غيبة المودع فسافرا بها الى غير تلك الجهة المعينة فصدقهما
 المستودع على الاذن المذكور لكن النمس منهما البيعة بالاذن فشهدا لهما ولد المستودع وأجنبي وقبلاهما
 الحاكم وسلم اليهما الوديعة ثم حضر المودع وأنكر الاذن في الدفع فأقام المستودع البيعة المحكوم
 بها فهل الدفع المذكور للسهر الى غير الجهة المعينة جائز أم لا وهل شهادة الولد على والده بالاذن مقبولة
 (فاجاب) بقوله اذا ثبت عند الحاكم الشرعي اذن المودع للوديع في الدفع الى المذكورين فالزم
 الحاكم الوديع بالدفع اليهما برئ ولا مطالبة للمودع عليه وان لم يثبت اذن المودع كذلك أتم الوديع
 بالدفع اليهما وصار به ضامنا وتقبل شهادة ولده عليه بالاذن له اذا طالباه بتسليم الوديعة اليهما على
 وفق اذن المودع فامتنع وأما بعد أن سلما لهما وطالب المالك تصميته لانكاره الاذن فلا تقبل شهادة
 ولده حينئذ بالاذن له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قولهم لو وضع ثيابه في الحمام
 ولم يستحفظ الخاضع فسرق لم يضمن هل يؤخذ منه أن الضيف اذا دخل بيت المضيف ووضع ثيابه
 ونحوها في البيت المذكور ولم يستحفظ ربه البيت فسرق انه لا يضمنه أولا يؤخذ فان قلتم نعم فذلك
 والا فما الفرق (فاجاب) بقوله لا يضمن صاحب المنزل ثياب الضيف المذكور (وسئل) عما اذا
 استودع رجلا آخر عينا وطالب صاحب العين وديعته في مكة المشرفة شرفها الله تعالى يدعى أنه
 أودعها فيها فقال المودع ما أودعته الا في زيد مثلا فلا يلزمي نقلها اليك فن المصدق منهما
 (فاجاب) بقوله الواجب على الوديع هو التخليه بين الوديعة ومالكها ولا يلزمه نقلها اليه فان ادعى
 المالك أنها أودعها بمكة فنقلها الى غيرها وادعى الوديع أنه لم يتعد بنقل الوديعة من البلد التي
 أودعها فيها كان المالك مدعيا عليه خيانة والاصل عدمها فيصدق الوديع بيمينه في عدمها والله
 سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا قال الأمين أوصلت الامانة لمالكها أو لوكيله أو لحاكم
 شرعي عند الضرورة أو لأمين آخر عند فقد أولئك هل يقبل قوله في ذلك مع يمينه والحال أن كلا
 من ذكر غائب غيبة طويلة في بلاد بعيدة والأمين في بلدة أخرى بينهما نحو سنة مثلا ولم يبرح الأمين

بالباري سبحانه وتعالى
 وحقوقه مبنية على المشاحة
 والمساهلة

(كتاب الاطعمة)

(سئل) عن الترسعة هل
 هي حلال أولا (فاجاب)
 نعم هي حلال حيث كانت
 لا تعيش الا في الماء فقد
 قالوا ان ما لا يهلكه الماء من
 الحيوان ضربان أحدهما
 ما يعيش فيه واذا خرج
 منه كان عيشه عيش المذبوح
 كالسمك فحلال بانواعه وما
 ليس على صورة السمك
 فحلال أيضا الثاني ما يعيش
 في الماء واذا خرج منه لم
 عت فان لم يدم عيشه
 فكالسمك وان دام فان
 كان طائرا كالبط والاوز
 فهو حلال بانواعه الا
 الاقلاق ولا تحل ميتته وان
 كان غيره كالضفدع
 والسرطان والتمساح
 والسحفاة وذوات السموم
 كالخسبة والعقرب غرام
 اه (سئل) عن كل جوز
 الطيب هل يجوز أولا
 (فاجاب) نعم يجوز ان كان
 قليلا ويحرم ان كان كثيرا
 (سئل) عن أم الخلول هل
 يجوز أكلها أولا (فاجاب)
 بأنه يحل أكلها كما أتى به
 ابن عدلان وعلماء عصره
 لانهم من طعام البحر ولا
 تعيش الا فيه وقد نص

ولم يسافر أصلاً وإذا أقام شخص وكبلاً وجعل عليه نائلاً وجعل تحت يدا وكيله أعياناً على سبيل
الوديعة أو غيرها فإذا رأى الناظر خلافاً في تصرف الوكيل كبيعته بغير إذنه أو تلفاً في المال فافتضى
رأيه أن يأخذ ماتحت يده من الوديعة وغيرها خشية على بقية ذلك فهو له ذلك أم لا وإذا عزل
الوكيل نفسه أو مات هل للناظر أن يستولي على ماتحت يده من الأعيان أو يتولى أمر ذلك الخاكم
الشرعي ويكون نظره باقياً على حاله ولا يتصرف الخاكم في شيء إلا بإذنه وإذا قلتم له قبض ذلك دون
الخاكم الشرعي وامتنع هل يضمن أولاً (فأجاب) بقوله لا يقبل من الأمين دعوى الرد إلا أن كان
على موثقه وإن كانت الدعوى مع وارثه وأما على غير الموثق فلا تقبل دعواه الرد عليه وقياس ما قاله
العبادى في الوصى والمشفرد عليه أن الموكل أن قال لو كبله لا تعمل إلا بأذن فلان أو نحو ذلك لم يعمل
إلا بإذنه فإن قصر بما يقتضى عزله لم يجز للناظر التصرف بل يرفع الأمر للقاضي لينصب قيساً ليكون
المال تحت يده ويد الناظر ولا يتصرفان فيه إلى حضور الموكل والفرق بين هذا ونظيره في الوصيتين
واضح (وسئل) من رجل عنده رهن أو وديعة في حرز هو دار يسكنها فأراد الانتقال منها إلى
أخرى من تلك الجهة تصلى حرزاً لما عنده لكنها دون الأولى في الأحرار أيام سكناها لها وبعد
الانتقال لا تكون حرزاً فهل يجب عليه البقاء في الأولى لأجل ما عنده أولاً استصحاباً لأصل حرزيتها
ولا يضمن إن ضاعت أو يذفعه لقاض أو أمين وإن لم تكن نقلته سفراً أو لما لك أن حضر وإن
كان رهناً وتفاوت وثيقته أو يلزمه نقله معه في سكنه لأنه أحرز من الأول حينئذ بل الأول الآن غير
حرز ويكون قول الأئمة يضمن بنقلها إلى حرز دونها من دار أخرى مراد به حال بقاء ذلك فيها وقد
ذكرنا جواز النقل لخوف أو نحوه وكيف يقال بالزامه البقاء في الأولى وهو محسن أو نائب عن
يد المالك بلا التزام أو يجوز تركه فيها فضلاً عن منعه من النقل وهي بعد الانتقال غير حرز أفئونا
مأجورين (فأجاب) بقوله إذا لم يعين المالك حرزاً للوديعة أو نحوها فالنقل لغير دارها تاركه يكون
لغير عذر وتارة يكون لعذر فإذا كان لغير عذر حامل عليه كان سبباً للضمن إن كان الموقوف إليه
دون الأول في الأحرار سواء أكان الثاني حرزاً مثلها أم لا ووجه تضمينه بذلك أنه عرضها للتلقي بما
تعاطاه من النقل المذكور فأدير الهلاك الواقع بها على أقرب أسبابه وأخصها وهو النقل بل
لأسبب ظاهر للهلاك حينئذ غير النقل الذي هو في الحقيقة نوع تعدلان الغرض أنه غير محتاج إليه
وإنه أدون من الأول أحراراً فكان النقل إليه سبباً للهلاك كما تقرر إذ لو بقيت بالأول الأحرار لم
تتلف بخلاف ما إذا نقلها إلى حرز مثل الحرز الأول أو أعلى منه أحراراً فإنه لا يضمن بالنقل وإن
حصل الهلاك به ولو إلى قرية أخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولا نهى من المالك لأنه غير متعدي به
عرفاً ولا شرعاً إذ لو بقيت بالأول لتأفت أيضاً لأن الغرض أن الثاني مثله أو أعلى ولأن الغرض
لا يتفاوت بذلك وإن كان لعذر كان نقلها لقان أنهما ملكه أو لأجل سفر أو خوف عليهما من نحو
أصوص أو نهب أو حريق أو هدم فلا ضمان عليه بذلك وإن نقلها إلى حرز مثله إلا دون من
الأول أحراراً لأنه في هذه الحالة لا ينسب للتعدى بوجه فلم يقتض فعله الضمان لجواز نقلها حينئذ
بل وجوبه إلى حرز مثلهما ويتعين مثل الحرز الأول أن وجده خلافاً لما يوجهه كلام بعضهم إذا
تقرر ذلك كله الذي صرحوا به علم منه أن من أودع أو رهن شيئاً فجعله في مسكنه الذي هو حرزه
لذاته أو بواسطة سكاك فيه ثم أراد الانتقال منه إلى سكن آخر كذلك فإن لم يخف عليه لو تركه في
المسكن الأول لكونه حرزاً مثله بعد ذهابه منه لم يجز له نقله إلا إلى مثله أو أعلى منه لا إلى غيره
وإن خاف عليه لو تركه في الأول وجب عليه نقله إلى مثل الحرز الأول أن وجده والا فإلى حرز مثله
وكلام الأئمة لا يخالف شيئاً مما قررنا بل ما قررناه هو عين كلامهم كما علمت من تلخيصه الذي ذكرته وبه

الشافعي رضي الله عنه على
أن حيوان البصر الذي
لا يعيش إلا فيه يؤكل لمعوم
الآية والأخبار قال بعضهم
وما نقل عن ابن عبيد
السلام من أنه أفتى بفرضها
لم يصح (سئل) عما لو زال
تغير الجلالة بمعنى الزمن هل
تزال الكراهة أم لا فما
افرق بينها وبين الماء
حيث يظهر بزوال التغير
بنفسه (فأجاب) بأنه تزل
الكراهة بما ذكرنا من
به القاضى وغيره واقتضاه
كلام المجموع قال الباقين
وهذا في مرور الزمان على
العلم فالومر على الجلالة
أيام من غير أن تاكل طاهراً
فزال الراتحة زالت
الكراهة وانما ذكر العلف
بظاهر لأن الغالب أن
الحيوان لا يبدله من العلف
(سئل) عن السمك هل
يشوى ويبيض بروده في
باطنه ولم يغسل هل يحرم
أكله أم لا وهل يجب غسل
باطن المصرا (فأجاب)
بأنه يجوز أكله والساف
ما زالوا يشاهدوا في ذلك
ولا يجب غسل بطن مصرا
وعنى عن رونه لعسر تتبعه
وأخراجه (سئل) عن
الفرص العجين الذي تضعه
العسري والصبيادون في
الزبدل حتى يستوى

تندفع ترديدات السائل التي أبداهما بل قوله ويكون قول الأئمة يضمن بنقلها إلى حرز دونها
الخ فيه نظر بل عدم فهم كلامهم على وجهه إذ قوله إلى حرز دونها صوابه إلى حرز دونه أي
دون حرزها الذي هي فيه وإن لم يكن دونها كما قدمته مع ما يخرج به ويتأمل هذا مع ما قررته
قبله يعلم أيضاً بقاء كلام الأئمة على ظاهره الذي ذكرته وأنه لا يحتاج إلى أن يراد به ما ذكره السائل
وقوله وكيف الخ جوابه أنه وإن كان محسناً لكنه ورط نفسه بالتزامه الحفظ ووضع نحو الوديعة فيها
نقلها منه إلى غيره ففصلنا فيه بين أن ينقل لادون أو لغيره لعذر أو لغيره كما قدمت ذلك كله واحسانه لا يدفع
ذلك على أنه ليس عليه في النقل إذا الزمان به ضرر لأن أجرته إن احتج الباعلي المالك لأعلى نحو
الوديعة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) من شخص ادعى عليه بامانة فأنكرها ثم أنه أقر بها وادعى
دفعها فهل يقبل قوله بعد أنكاره وتقبل بينته أولاً (فأجاب) بقوله إذا أنكر الوديع الإيداع ثم
أقر به أو شهدت عليه به بينة ثم ادعى التلف أو الرد قبل الانكار فإن كانت صيغة أنكاره لا شيء لك
عندى أولاً وديعة لك عندى أو لا يلزمني تسليم شيء إليك أي التخلية بينك وبينها صدق في جميع
هذه الصور بيمينه وإن كانت صيغة أنكاره لم ترد عني لم يصدق أن ادعى الرد فإن ادعى التلف
صدق في حصوله لكن يلزمه للمالك مثلها إن كانت مثلية وقيمة إن كانت متقومة والوديع إقامة
البينة على ما ادعاء من تلف أو رد ثم إن شهدت البينة بحصولها قبل أنكاره الإيداع فلا مطالبة
للمالك عليه وإن شهدت بالتلف بعد الانكار ضمنها لتعديده بالانكار والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن له الإيداع من ولي وصى وقيم وحاكم حيث ادعى الوديع عليه رد الوديعة وأنكره
وحلف الوديع فالولى عليه إذا انفك عنه الحرف بطالب من منهما بماله (فأجاب) بقوله إذا أودع
من ذكر وجوزنا له الإيداع وأشهد عليه فإن الوديع ثقة فلا مطالبة للمولى عليه لأعلى ولله والوديع
قد برئت ذمته من الوديعة بيمينه والولى لم يوجد مبرئ له فهو مطالب بما حتى يبدى وجهها مبرئاً له
منها والا ضمنها وإن احتل شرط من ذلك فله مطالبة كل منهما لفساد الإيداع فتكون يد كل منهما
بد ضمان هذا ما ظهر لي من متفرقات كلامهم وهو الحق الذي لا يحيد عنه أن شاء الله تعالى
(باب قسم الفئ والغنية)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه عن الغنائم التي لا تقسم على وفق الشرع كفنائهم هذا الزمان هل
يجوز التصرف فيها للغائبين أو غيرهم أم لا وإن قلتم لا فما حكم الله فيها في هذا العصر
المأبوس من الامام العادل أو من الأوصاف وما المصلحة في التصرف فيها وهل في الأئمة من جوزه
بغير تخميس ولا قسمة شرعية وما الحكم فيما يأخذ من الحربين والرايا المسلمين في مراكز
يصرفون لها من أموالهم باستنجاز العساكر ونهضة العدد كما هو الواقع الآن في أرض مليبار هل
يكون غنمة كسائر الغنائم أم لا فإن قلتم نعم فهل اصارف المال فيه حق أولاً وإن قلتم لا فما الحكم
فيه فهل عليك الأخذ أو الصارف للمال أو غيرهما وإن وجد فيه امرأة فن الذي يزوجه القاضي أو
أحد الأخذين أولاً وهل يشترط في قسمة الغنائم وتخصيمها الامام أو نائبه أو القاضي أو يكتفى بالغائبون
وحدهم أو عدل آخر فصلوا لنا تلخيصاً تاماً وشرحوا مزيلاً لا لشكال فإن المسئلة قد عنت بها البلوى
في فهار مليبار في هذا الزمن جزاكم الله سبحانه وتعالى خيراً (فأجاب) بقوله الغنية مال أو
اختصاص أخذ من حربيين يقتال أو يجافي خيل أو ركاب أو نحوهما كالفن سواء أخذ حال
القتال أو بعد انضمامهم عنه ولو قبل شهر السلاح حين التقى الصلحان ومنها ما صلحوا عليه عند
القتال وما أخذ بنحو سرقة فقد قال الشيخان في الروضة وأصلها ما حاصله أنه لو دخل واحد أو
جماعة ولو بغير إذن الامام دار الحرب فسرقت أو اختلس أو التفت من مالهم فهو غنمة تخمسة لا يختص

وبما كونه هل أكله جائز
أولاً (فأجاب) بأنه يجوز
أكله ويعنى عنه المشقة
إذا ضاق الأمر اتسع
(سئل) عن طعام وقع فيه
غل وتغيرت خبثته فهل
يجوز أكل ذلك الطعام بمثله
أولاً يجوز لونه فيه وخوف
ضرره (فأجاب) بأنه يجوز
له أكل الطعام المذكور
الآن يغلب على ظنه ضرره
منه فلا يجوز له (سئل) هل
بيض غير الماء كحل الخمر
طاهر ويحل أكله (فأجاب)
بأنه طاهر ويحل أكله على
المذهب (سئل) عن آدمي
عشق امرأة أجنبية أدى
إلى هلاكه ولم يقبلها فهل
يجوز له تقبيلها ويجب
عليها تحميمه منه وهل
الامر كذلك (فأجاب)
بأنه يجوز له تقبيلها بل يجب
عليه تحميم قدر عليه إبقائه
لمحتمه كما يجب على من
غص بلمعة أساغتها بالخر
أن لم يجد غيرها وكما يجب على
من انتهى به العطش إلى
الهلاك شرب ما حيث لم يجد
غيرها وكما يجب على المضطر
أكل الميتة وقد قال الشيخ
عز الدين بن عبيد السلام
أجمعوا على دفع أعظم
المفسدتين بارتكاب أدونهما
وقال ابن دقيق العيد من
القواعد الكلية أن يدرأ

به الأخذ تنزيلا لسخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال وان أخذه على وجه السوم ثم جدد
أوهرب اختص به ولم يخمس قال الأذري وقولهم دخل دارهم جرى على الغالب والا فلو أخذ من
مالهم في دارنا ولا أمان لهم كان الحكم كذلك قال الشيخان ومن قهر منا حريبا وأخذ ماله كان
غنية خمسة فلا يختص به الأخذ ولو قدم كافر هدية إلى الإمام أو غيره والحرب فاقعة كان غنية
مخمة لانه فعله خوفا بخلاف ما لو قدمها إليه والحرب غير فاقعة فانها تكون له اه وفي المأخوذ على
صورة السرقة والاختلاس وجهه ضعيف أنه يختص به الأخذ قال الشيخان وليكن هذا الوجه
مخصوصا بما اذا دخل واحد أو نفر يسير دار الحرب وأخذوا فاما اذا أخذ بعض الجيش بسرقة
واختلاس فيشبه أن يكون غلولا ثم حكم الغنية أنها تخمس نفسها الخمسة أحدها المصالح العامة
كسدد الثغور وعمارة الحصون والقناطر والمساجد وأرزاق القضاة والعلماء والائمة والمؤذنين
وغيرهم من كل ذي نفع عام يعود على الاسلام ويجب تقديم الاهم فالاهم والاهم مطلقا هو سد
الثغور والناسي بنو هاشم والمطلب غنيهم وفقيرهم كالارث ويعمهم وجوبا الا ان قل بحيث لا يسد
مسدا بالتوزيع فيقدم الاحوج فالاحوج ويخص أهل كل ناحية بما فيها ثم للإمام أن ينقل بقدر
ما يحتاج اليه في التسوية بين المقول اليهم وغيرهم الثالث ينسأى وهم كل صغير لأب له ويجب
تعميمهم لا التسوية بينهم وبشرط فقرهم والرابع والخامس المساكين وابن السبيل فؤلاء الخمسة
يستحقون الخمس أخماسا وأما الاربعة الاخماس الباقية من الغنية فهي للفاغين والآية ولعله
صلى الله عليه وسلم لذلك في أرض خيبر ولما صح أنه سئل عنها فقال لله خمسها وأربعة أخماسها
للجيش فما أحد أولى به من أحد اذا تقرر ذلك علم منه أنه لا يجوز للفاغين التصرف في الغنية قبل
قسمتها لانها مشتركة بينهم وبين أهل الخمس المذكورين والشريك لا يجوز له التصرف في
المشترك بغير إذن شريكه واذن هؤلاء متعذر لعدم امكانه وانه لا فرق في توقف تصرف الفاغين
على القسمة بين أن يكون الإمام عادلا أو جائرا فيجب رفع الامر في الغنائم اليه أو إلى أحد من
نوابه الذين لهم ولاية على ذلك بطريق العموم أو الخصوص ليتولى قسمتها بين الفاغين وأهل الخمس
اذ لا يجوز للفاغين الاستبداد بالغنية لان الشريك لا يستبد بقسمة المشترك بل لابد أن يقاسمه
شريكه ان تأهل والا قام وليه مقامه في القسمة والشركة هنا لا يمكن مقاسمتهم لما في نوب الامام
عنهم لان ولاية التفرقة عليهم له أو لثانبه الذي قوض اليه ذلك نعم لمن ظهر بعد القسمة بالخمس
الذي للخمسة السابقين وخشي استيلاء الامام أو أحد من الظلمة عليه وان لا يوصله لمستحقه أن
يستولى عليه ثم ان كان يحسن قسمته على مستحقه شرعا جاز له أن يتولى ذلك بنفسه وله اذا كان
مستحقا أن يأخذ ما يحتاجه وان لم يحسن قسمته دفعه إلى أحد من أهل العلم والصالح ليتولى
قسمته على مستحقه وعلم مما تقرر أيضا ان استحقاق أهل الخمس له من الغنية منصوص عليه في
كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فلا يسع أحدا مخالفة ذلك وأن ما يؤخذ من
الحريين في المراكب المذكورة غنية خمسة لا يختص به الأخذون بل يكون أربعة أخماسه لهم
وخمس للخمسة السابقين وان المرأة الموجودة فيه تكون رقيقة فيكون أربعة أخماسها للفاغين
وخمسها للخمسة المذكورين ولا يجوز تزويجها مادامت كذلك لان من ملاكها من لا يمكن اذنه بخلاف
مالوا انتقلت إلى ملك أحد من الفاغين فانه هو أو وليه بزوجه أو إلى بيت المال فان القاضي بزوجه
وأنه لابد في قسمة الغنائم من الامام أو نائبه السابق ومنه القاضي ان شملت توليته ذلك نصا أو عرفا
كأن يقال له على عادة من تقدمه وتكون عادة من تقدمه النظر في أمر الغنائم وما يعلق بها واعلم
أن التعبير بالاختصاص فيهم انما سلكوه تبركا باللفظ الآتي والا فظهوره ومنطوقه غير مراد اذ لو جازوا

أقسام المفسدين باختصار
أيسرهم اذا تعين وقوع
أحدهما بدليل حديث
بول الأعرابي في المسجد لما
نماهم النبي صلى الله عليه
وسلم عن زوجه وجب عليها
تخصيصه وحكم الامر
كذلك (سئل) هل يجوز
أكل القليل من الحنيفة
(فاجاب) بانه يجوز أكل
القليل منها الذي لا يسكر
(سئل) عن الطائر الابيض
الذي يسمى بالجوزية وغالبا
يكون في الماء هل يحل
أكله أم لا (فاجاب) بان
الزاج حل أكله (سئل)
عن هذه الزرافة المعروفة
هل يحل أكلها بعد ذبحها
واذا قتلها بالتحريم فواجبه
(فاجاب) بانه يحرم أكلها
كالحرم به في التبيس وقال
النسوي في مجموعته ان
الزرافة حرام بخلاف وان
بعضهم عدها من المتولين
المأكول وغيره اه وان
قال بعض المتأخرين ان
مافي المجموع شاذ
(كتاب المسابقة والمنافلة)
(سئل) عن الاشكال
المشهور في كتاب المسابقة
والمنافلة في الثاني بين كلام
المنهاج والروضة في الظاهر
وهو قول المنهاج ولو نقلت
وجع الغرض الخ وقول
الجلال المحلى ولا ترد على

عن مال خوفا بسبب حصول خيلنا وركابنا وضربهم مسكرنا بدارهم كان فبا لا غنية مع وجود الايجاب
ولا فرق فيما ضربين من عليه جهاد وغيره فلو غزا نحو صبيان أو صبيد كان لهم مما غنموه أربعة أخماسه
بحسب نفعهم ويتبعهم صفار السبي في الاسلام هذا ان لم يحضر معهم كامل والا كانت أربعة أخماس
الغنية له ورضيخ لهم وما حصله أهل النمة من أهل الحرب بقتال أو نحو سرقة اختصوا به فلا تخمس
عليهم بل يغزرون بجميعة وبهذا يتضح ما اعتمد النوى وغيره من حل وطه السراري الذي يجلبن
اليوم وذلك أنه لم يتحقق ان جالبين من بلد الحرب مسلم حتى يكون خمسها لأهل الخمس فلا يحل
وطؤها بل يحتمل ذلك ويحتمل أن جالبها ذمي فلا تخمس عليه بل يملكها جميعا ويحل له ولان اتفقت
اليه وطؤها واذا احتمل واحتمل فالاصل الحل وأيضاً قلب المسلم مانع من حل الوطء والاصل عدم
المانع حتى يتحقق ثبوته على أنه لا يلزم من كون جالبها مسلما حرمتها لاحتمال أنه أخذها بسوم
وهرب ومن كانت كذلك يحل وطؤها لما مر ان الأخذ كذلك لا تخمس على فاعله هذا ما تلخص في
هذه المسئلة مع الاشتغال وشغل البال ولولا ذلك لكانت تحتل من البسط أزيد من هذا بكثير لكن
لعل فيه وفاء بقصود السائل فان كان كذلك فيها ونعمت والافباب تجديد السؤال مفتوح وان شفا
المرار وبعدت الديارات من اعنى بما يعود عليه منه نفع بذل جهده في تحصيله حتى يسأل الله تعالى
له حصوله أو حصول شيء منه بحسب بذل همته وصغاه طويته وكال قابلية والله تعالى أعلم (وسئل)
عن ذمي خلف ورثة لا يستغفرون تركته فهل الباقي لبيت المال مطلقا أو ان ترافعوا البناء وقد أفتى
بعضهم بان لثائب بيت المال أخذه من غير ترافع ونقله عن السبكي في كتابه كشف الغمة في توريث
أهل النمة (فاجاب) بقوله ما نقل عن السبكي ظاهرا وان لم يتيسر لي الآن الوقوف عليه للاشتغال
بالموسم وعوارضه وكلام الائمة في باب الغنى مصرح به فانهم عدوا من جلة الفنى مال الذي المذكور
ولو توقف على مراعاة لم يتم لهم عدة من ذلك الا بشرطها فاطلاهم عدة منه من غير تعرض لمراعاة
صرح في أنها ليست بشرط على أن اشتراطها هنا لا معنى له وقد أشار الزركشي إلى ذلك بقوله يجري
في ارث الذي أحكام الاسلام أى الا أن الفرق بينهما ان المسلم الذي لا وارث له ينتقل ماله لبيت
المال ارثا والذي لا وارث له ينتقل ماله لبيت المال فبا والتغاير بينهما ظاهر معلوم من
كلامهم وانه سبحانه وتعالى أعلم

(باب قسم الصدقات)

(وسئل) اذا أراد الفرع أن يعطى أصله من سهم الفقراء أو المساكين شيأ من فطرته أو عكسه
والحال أنه ليس في نفقته ذلك الوقت لكونه مستغنيا بما لا يمنع معه اطلاق اسم الفقر أو المسكنة
فهل له ذلك أم لا (فاجاب) بانه يجوز إعطائه الأصل والفرع باسم الفقر أو المسكنة اذا لم يلزمه
نفقته وقت الاعطاء لانه انما امتنع عليه اعطاؤه عند لزوم مؤنته له لان في الاعطاء حينئذ اسقاط
واجب عليه فكانه صرف مال نفسه لنفسه وأما حيث لم تلزمه نفقته فلا يجوز في اعطائه من زكاته
فجاز له ذلك بل ينبغي أن يكون اعطاؤه أفضل من اعطائه غيره كما شمله كلامهم في مواضع أخر
(وسئل) هل يجوز للمالك أن يصرف من زكاته إلى الايتام الفقراء الحاضرين عند القسم لتعسر
مراجعة القاضي ونصب من يقض لهم أولا (فاجاب) بقوله لا يجوز صرف الزكاة الا إلى ولي
نحو الصبي ولا يجوز صرفها ولا يعتد به لغير الولي مطلقا وانه سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى
الله تعالى عنه عما حكى عن الفقيه أحمد بن موسى نفع الله سبحانه وتعالى به أنه قال ثلاث مسائل
لا يفتي بها على مذهب الامام الشافعي بل على مذهب الامام أبي حنيفة وهن نقل الزكاة ودفع
زكاة شخص إلى صنف واحد وإلى شخص واحد وقال الاصمعي في فتاويه في الجواب عن ذلك اعلم

المنهاج وهو خلاف الظاهر
وخلاف ما فهمه ابن شعبة
ونقله في شرحه الصغير
وخلاف ما قاله في المهمات
وخلاف ما نقل الشيخ نجم
الدين ابن قاضي عجلون في
التصحيح عن الأذري بانه
سبق قلم من المنهاج فن
فضلكم بيننا ومعنى
كلام الشارح المحلى ومعنى
كلام من ذكر غيره وما
العصم في ذلك كله (فاجاب)
بان معنى قول الشيخ جلال
الدين ولا ترد على المنهاج أن
كلام المنهاج ليس شاملا
لها ووجهه ان كلامه فيها
اذا طرأت الرغ به الرى
ونقلت الغرض عن موضعه
وكلام الروضة فيها اذا
كانت الرغ موجودة في
الابتداء فيحسب عليه
لتعديره فهما مسئلتان
وهذا هو الذي بعول عليه
وأما كلام هؤلاء الجماعة
فيسنى على اتحاد تصوير
مسئلة المنهاج والروضة
(باب الايمان)
(سئل) رضى الله عن
حلف بالله أو بالطلاق أن
لا يخلى زيدا يسجد هذا
الغزل فما خلاصه من
الجنة مع وجود نسج زيد له
وهل يحل حلفه المذكور
على عدم تحكيكه زيدا من
تسبيحه أو على منعه منه أم

أن ما حكى من الفقيه أحمد بن موسى نفع الله سبحانه وتعالى به قد حكي مثله عن غيره من أكابر
 الأئمة كالشيخ أبي اسحق والشيخ يحيى بن أبي الخير والفقيه الاصفهاني وغيرهم والله ذهب أكثر
 المتأخرين وانما دعاهم الى ذلك عسر الامر وقد قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من
 حرج اه فما نقل عن هؤلاء الأئمة جميع هذا النقل فما تحقيق ذلك وهل يجوز تقليدهم في ذلك
 أم لا (فاجاب) ما نقل عن الأئمة المذكورين لا بأس به في التقليد فيه لعسر الامر فيه سيما الاخيرتان
 ومعنى القول بانها لا يفتى فيها على مذهب الامام الشافعي أنه لا بأس لمن استفتى في ذلك ان يرشده
 مستفتيه الى السهولة والتيسر ويبين له وجه ذلك بذكر الشروط عند الشافعي رضي الله تعالى
 عنه فان وطن نفسه على تحمل تلك المشاق ورعاية مذهبه فهو الاولى والاخرى لكثرة الخلاف
 في جواز التقليد وعسر استيفاء شروطه اذ يلزم من قاده اماما في مسألة أن يعرف جميع ما يتعلق
 بتلك المسئلة في مذهب ذلك الامام ولا يجوز له التلويح في مثل ذلك من قاده مالكا رضي الله تعالى
 عنه في طهارة الكلب يلزمه أن يجري على مذهبه في مراعاة ما يقول به من التجاسات كالمشي
 ويلزمه ان يراعى مذهبه في الطهارة كالوضوء والغسل فيمسح رأسه كلها في وضوئه ويوالي في
 وضوئه وغسله ويدلك أعضاءه فيها وكذلك يلزمه أن يراعى مذهبه في الصلاة فيأتى بجميع
 ما يوجب فيها ومضى لم يفعل ذلك كأن مسك كعب فلم يسبح ثم مسح بعض رأسه في وضوئه وصلى
 كانت صلاته باطلة بالاجماع لانه لم يجر على ما قاله الشافعي وحده رضي الله تعالى عنه ولا على
 ما قاله مالك وحده رضي الله تعالى عنه وانما لفق بين المذهبين فكانت طهارته من التجاسة على
 مذهب مالك ووضوئه على مذهب الشافعي وكل من الطاهرين مشروط للصلاة فلم يصل على واحد
 من المذهبين لانه متى حصل تلويح في التقليد كان التقليد باطلا وكذا المأني به ملحقا باطل بالاجماع
 كما مر فليست هذه القاعدة فان كثيرين يقلدون الأئمة في بعض المسائل ولا يراعون ذلك
 فيقعون في ورطة التلويح فتبطل أفعالهم بالاجماع وحيث اتفق مالك مثلا وبعض أصحابنا على حكم
 مخالف للمذهب وأراد الانسان التقليد في ذلك الحكم فالاولى تقليد مالك لانه مجتهد مطلق
 بالاجماع وأما بعض الأصحاب فليس مجتهدا كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يحل أخذ
 الزكاة من اشتغل بعلم شرعي يشتري بها كتبها وكل ما يعبئ على طلب العلم أولا (فاجاب) بقوله ان من
 اشتغل عن كسبه الحلال لا يثق به الذي يكفبه ويكتفي بموئنه بتعلم علم شرعي أو آله له وكان يتأني
 منه أو يتعلم القرآن دون فوائد العبادات جازيه أن يأخذ من الزكاة بقدر كفايته وكفاية موئنه لا لا ثقة
 بهم العمر الغالب ثم ما أخذ بصير ماله فله أن يصرفه في شراء كتب علوم الشرع وآلاتها والله
 سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) من قول المنهاج والمساكين من قدر على مال أو كسب الخ هل
 المراد كفايته سنة أو العمر الغالب وكم مقدار الكفاية (فاجبت) بقولي المراد كفايته العمر
 الغالب على الاصح والمراد بالكفاية كفاية نفسه وموئنه حال إعطائه الزكاة الكفاية لا لا ثقة به وبهم
 عرفا ما كالا ومشرى وملبس ومساكن وغيرها من سائر وجوه الكفايات نعم يبقى النظر فيما لو كان
 عنده مسافر ومما يملك وجبوا أن يقول تعتبرهم في العمر الغالب لان الأصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم
 عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنسبة الى الأطفال يبيعهم والى الارقاء بما بقى من أعمارهم الغالبة وكذلك
 الحيوانات للنظر في ذلك بحال وكلامهم يوجب الى الاول لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به
 تبين الاول (وسئل) رجل عليه زكاة أفقرها ونوى فسرقتها أو غصبها مستحق فهل يقع الموضع أولا
 فما فائدة أخذها منه وردها اليه (فاجبت) لا يقع المسروق ولا المنصوب الموضع ولو بعد النية والافراز
 لانهم لم يخرجوا عن ملكه المالك اذله الاخراج من غيره فاذا أخذته مستحق لم يملكه لانه باق على ملك

غيرهما (فاجاب) بانه يحسن
 الخالف اذا نسج زيد الغزل
 مع علم الخالف بنسجه
 وقدرته على منعه منه ولم
 يمنعه لان معنى هذا
 الخلف لا أثر له في نسج
 هذا الغزل (سئل)
 عن قال لشخص والله
 لا تدخل لي دارا هل يكون
 قوله لي متعلقا بقوله تدخل
 حتى لا يحسن اذا دخل دارا
 له هو فيها وكان المنحول
 لا يجلس غير الخالف لانه لم
 يدخل له ويحسن اذا دخل
 عليه لاجله وهو في دار غيره
 أو يكون متعلقا بقوله دارا
 لا يتدخل حتى يحسن في
 المسئلة الاولى لانه دخل دارا
 له دون الثانية لانه لم يدخل
 داره (فاجاب) بان قوله
 لي نعت في المعنى لقوله دارا
 وان كان اعرايه حال تقدمه
 على قوله دارا فيحسن في
 المسئلة الاولى دون الثانية
 وقد قال الشيخان لو حلف
 لا يبيع زيد مالا فباعه باذن
 الحاكم لم يجر أو امتناع
 حنث وان شاعهما بعض
 المتأخرين (سئل) عن
 رجل حلف بالطلاق أو بالله
 انه ما يرافق زيد في المركب
 الغلابي ثم قلع منها لوح ثم
 رافقه هل يحسن أم لا وفيها
 اذا حلف لا يلبس الثوب
 الغلابي ثم قطع منه قطعة ثم

المالك ولم يرض بأخذه اياه فيلزمه ان يرده أو يبدله اليه ثم المالك يخبر بين الدفع له والدفع لغيره والله
 سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص اذا أراد أن يدفع زكاة ماله أخذ من يدفع اليه الزكاة
 من أولاده أو بعض أقاربه أو صديقه ثم دفع اليهم تلك الزكاة ثم بعد الدفع أعطاهم من الزكاة شيئا
 قليلا أو لم يعطهم شيئا ثم انهم ردوا باقي الزكاة عليه أو على بعض عياله وأراد أن يتنفع بها فهل يحل
 له ذلك أولا لكون الذين دفعه اليهم محتاجين لذلك واقول النبي صلى الله عليه وسلم أغنواهم عن
 الطالب في ذلك اليوم ولم يحصل لهم ذلك ولكونه لم يأخذ بعض أولاده أو صديقه الا لكونه يعلم أنه
 اذا دفع اليهم الزكاة أنهم يردونها لبعض عياله ملكا والالم يدفع اليهم فهل هذه الحيلة صحيحة أم لا اه
 وقد حكي أن أبا يوسف كان يهب ماله لزوجه في آخر الحول ويستوهب ماله لاسقاط الزكاة
 حتى ذلك لابي حنيفة فقال ذلك من فقهه وصدق فان ذلك فقه الدنيا ولكن مضر به في الآخرة
 أعظم من كل جنابة ومثل هذا العلم هو الضار اه فاذا كان رجل عندنا غني عن الزكاة فوهب
 ماله لزوجه حتى يصير فقيرا أو مسكينا فهل يكون كذا كر عن أبي يوسف أم لا فان قلتم نعم فذلك
 وان قلتم لا فما الفرق اه واذا كان أهل بلادنا بشرطون على الفقيه انا ما تعطيك الزكاة الا أن
 تصيف معنا أو يعطيهم دراهم ولولم يعطهم دراهم لم يعطوه الزكاة فان قلتم نعم فالمسؤول منكم زجرهم
 عن ذلك وبسط الجواب والمسؤول منكم أخبرونا كم صاع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة
 أو غير ذلك فاننا نريد كلاما في ذلك واننا نريد البيان منكم (فاجاب) ان من يعطى زكاة لمن
 يرد بعضها اليه ان كان ذلك بشرط أن يردوا عليه أو على بعض عياله أو غيرهم ذلك حالة
 الاعطاء فالاعطاء باطل والزكاة مستقرة في ذمته لا يبرأ منها عن نبي بل ان مات ولم يؤدها أداء
 بعضها عوقب عليها العقاب الشديد كما دلت عليه الآيات والاحاديث الكثيرة الشهيرة منها قوله
 تعالى يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جهنم وجنوبهم وظهورهم والآية ومنها قوله تعالى
 ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوها
 به ونولوا وهم معرضون فأهنتهم نفاقا في نلوبهم الى يوم ياقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما
 كانوا يكذبون ألم يعلموا أن الله يمسح سرهم ويخوهم وأن الله علام الغيوب وروى مسلم عن أبي
 هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى
 منها زكاتها الا اذا كان يوم القيامة صفعت له مضاعف من نار فاحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جبينه
 وجنبه وظهوره كلها بردت أعين له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى الله سبحانه
 وتعالى بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وان كان ذلك الرد بغير شرط وانما هو
 تبرع من الآخذين كان قبول المالك له مكروها كراهة شديدة لان المتصدق يكره له أن يتلك
 صدقته ممن دفعها اليه كراهة شديدة وقد شبهه صلى الله عليه وسلم بالكلب يرجع في قيئه ثم الحيلة
 في اسقاط الزكاة اختلاف العلماء فيها اختلافا كثيرا فقال مالك وأحمد بن حنبل وأصحق أن من
 احتال على اسقاط الزكاة عنه في اثناء الحول لانه ساقط منه الزكاة بل هي باقية في ذمته يعاقب عليها في
 الآخرة العقاب الشديد ومتى اطلعنا على انسان أنه يفعل ذلك عاقبناه عليه وعزونا التعزير الشديد
 الزاجر له ولا مثاله وأخذنا الزكاة منه فها عليه وقال الشافعي وأبو حنيفة وغيرهما انها بقصد الفرار
 من الزكاة مكروهة لكن خالف الشافعي جماعة من أصحابه كالدارمي وصاحب الابانة والمسعودي
 فشذوا وقالوا انها حرام كما قال به مالك وأحمد وأصحق وحكاها الامام عن بعضهم وتبع هؤلاء الغزالي
 في وسطه ووجيزه فقال انها حرام وقال ابن الصلاح يكون آثما بقصد لا بفعله وأبداه الاذوى بحثا
 وقال في الخاتم انه مسمى وقال الغزالي في الاحياء لا تبرأ الذمة منها باطنا وحكي عن أبي يوسف انه كان

لنفسه هل يحسن أم لا
 (فاجاب) بانه يحسن الخالف
 في المسئلة الاولى ولا يحسن
 في الثانية والفرق أن الخالف
 عليه في الاولى المرافقة مع
 بقاها من المركب وهو حاصل
 والخالف عليه في الثانية
 لنسجه لجميع أجزاء الثوب
 وليس يحصل (سئل)
 عن استعار طروفا فلاها
 عسلا ثم ان صاحب الطرروف
 طلبها لخالف المستعير ان
 الشمس لا تغرب حتى
 يفرغها ثم ان صاحب
 العسل باعه لصاحب
 الطرروف فغربت الشمس ولم
 يفرغها فهل يحسن بعدم
 التفريق أم لا (فاجاب)
 بانه يحسن الخالف بعدم
 التفريق قبل الغروب ان
 تمكن منه لتفويته البر
 باختياره والا فلا يحسن
 (سئل) عن حلف ليوفيته
 دينه أو ليعطيه اياه يوم
 السبت فأمره أو أعطاه
 اياه قبل يوم السبت فهل
 يبرأ بذلك (فاجاب) بانه
 لا يحسن الخالف بابرائه من
 الدين قبل يوم السبت
 ويحسن باعطائه الدين قبله
 الا أن ينوي بخلفه أنه
 لا يؤخر الافاء أو الاعطاء
 عن يوم السبت فلا يحسن
 حينئذ (سئل) عن حلف
 لبياسف في البحر في هذا

يفعل ذلك ثم قال العلم قسمان ضار ونافع وهذا من الفقه الضار وتبعه الزكشي في قواعده فقال ومن الحكم ما يؤخذ به في الظاهر دون الباطن كما إذا باع المال الزكوي فزارا من الزكاة تستحق في الظاهر وهو مطالب بالزكاة فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى وكذلك إذا طلق المريض زوجته فراراً من الارث وكذا إذا أقر لبعض ورثته بقصد حرمان الباقي قال الكمال بن أبي شريف ومافي الاحياء هو المقيمه وقال الماوردي انه مسمى اذا تقرر ذلك علم منه أنه لا ينبغي لمن عنده أدنى عقل ومروءة ودين أن يرتكب شيئاً من هذه الخيل التي قد تكون سبباً للغري في الدنيا والآخرة وربما قصد الغافل المغرور بها توفير ماله وتتميمه ويكون ذلك سبباً لمحقة وزواله عن قرب أو عدم البركة فيه فلا ينتفع به هو ولا ذريته وربما عومل فيه وفي ذريته بما يسيئه ويغلبه فيسلط عليهم الشيطان أعوانه حتى ينفقونه في المحارم والذات والشهوات القبيحة المحرمة كما لا يخفى ذلك على من حارب أحوال الناس سيما أبناء التجار ونحوهم من ذوى الاموال الذين لم يؤدوا منها حق الله سبحانه وتعالى ولم يجروا فيها على سنن الاستقامة ويأتى جميع ما تقرر في الغنى اذا احتال على أن يجعل نفسه فقيراً أو مسكيناً حتى يحل له أخذ الزكاة فيحرم عليه ذلك أو يكره له على ما مر وعلى الاول فلا يحل له ما أخذه من الزكاة بل تبقى ذمته معلقة به في الآخرة وأما ما يغلبه أهل بلادكم من اشتراطهم على الفقيه أنهم لا يعطونه الزكاة مع كونه مستحقاً لها الا ان أضاف معهم أو أعطاهم دراهم فهذا حرام عليهم باجماع المسلمين فيعاقبون عليه العقاب الشديد في الدنيا والآخرة وليت شعري ما هؤلاء الفاعلين لهذه الخصلة الذميمة القبيحة الشنيعة خلاق ولا مروءة ولا دين وكيف يليق هذا ممن يظهر أنه يخرج الزكاة ولولم يظهر ذلك لكان خيراً له فانه لا اعتداد بانجازه ولا ينفعه منه شيء بل الزكاة باقية مستقرة في ذمته بحاسبه الله سبحانه وتعالى عليها ان شاء بما يستحقه ويناسبه من تجرته على الله سبحانه وتعالى وعلى دينه عاقاباً الله سبحانه وتعالى من هؤلاء وأفعالهم القبيحة الشنيعة الدالة على سواد قلوبهم وفساد أعمالهم وزيادتهم وقد ذكر ابن عبد السلام تحريراً جيداً للصاع بالعدس فكل شيء وسع من العدس خمسة أرباط وثلاث صاع فهو صاع لان المنصور عابر الصاع النبوي بالعدس فجاء كذلك وتفاوت أنواع العدس يسير لا يحتفل بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الانحراج به في الفطرة وغيرها ولا مبالاة بتفاوت الجيوب في الميزان اه والرمال الذي وزنه المراد به البغدادي وهو مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقال السبكي اعتبرت القدرح المصري بالمذ الذي حرره فوسع مدين وسبعاً تقريباً فالصاع قد حان بالصاع المصري الاسبوعي مذ اه والصاع المصري مقارب للكيله وفي هذه المسئلة كلام طويل لا يحتمل هذا الجمل وما ذكرته لكم ملخص شيء منه وما ذكره السبكي أوجه من قول جمع ان الصاع قد حان بالمصري لكن ما قلوه هو الاحوط والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) أدام الله تعالى النفع بكم آمين كم حد المسافة التي يحرم نقل الزكاة اليها وما دونها لا يحرم (فاجاب) بقوله الذي يظهر حد الاول بما يجوز القصير فيه والثانية بما لا يجوز القصير فيه بجماع أن المخط في القصر أن يكون محل منقطع عن دار الإقامة غير منسوب اليها وهذا المخط في النقل فاستويا فيما ذكر كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تعالى عنه من لم يفضل من كفاية عياله حرم عليه التصديق هل المراد كفايتهم على الدوام أو غيره فها هو (فاجاب) بقوله المراد كفاية يومهم وليتهم حتى فضل عن كفاية اليوم واليلة شيء جاز التصديق منه ومتى لم يفضل من كفايته ذلك شيء حرم التصديق منه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أدام الله تعالى النفع به لولم عن قولهم في صدقة التعاوع يحرم على الغنى أخذها ان أظهر الفاقة أو سأل فلو أظهرها لحرف

الظلمة على ماله فهل له قبول ما يعطى من غير سؤال وهل طلب العارية كالسؤال وإذا سأل التافه كسؤال قلم أو شربة ماء هل حكمه كذلك أم لا وهل المراد الغنى بكفاية سنة أو أقل وإذا كان يتيسر الاعطاء في وقت دون وقت فهل له السؤال في وقت يتيسر لما يحتاجه مستقبلاً وهل سؤال السلطان من بيت المال كغيره أم لا (فاجاب) بقوله يجوز له اذا خاف الظلمة على ماله أن يظهر الفاقة وأن يسأل لكن ما يعطاه يجب عليه وذه لما لسه وليس طلب العارية كالسؤال فيما يظهر لجريان العادة بان الغنى وغيره يسألونها فليس في طلبها اذلال للنفس ولا تغرير للغير وظاهر كلامهم حرمة السؤال على الغنى وان سأل تافها وليس بعيد لان الكلام فيما ليس بينه وبين المسؤول مباشرة الاصدقاء المستلزمة للعلم بمساحتهم لما سأل فيه أمداً فاهم ولو أغنياء أما من بينه وبين المسؤول تلك المباشرة المستلزمة لذلك من غير حياء قطعاً فظاهر انه لا يحرم عليه السؤال حينئذ وقول السائل وهل المراد الغنى الخ جوابه ذكرته في شرح الارشاد وعبارة والذي يظهر ضبط الغنى هنا بمن معه كفاية يومه وليته أخذاً مما يأتي والذي رأيته في الاحياء ضبطه بما يوافق ما ذكرته فقال بان يجد ما يأكل كل يوم ومن في كفالاته يومهم وليتهم وسرهم عن الناس وما يحتاجون اليه بعد يومه وليته ينظر فان كان السؤال متيسراً عند نفاذ ذلك لم يجز والاجاز له أن يطلب ما يحتاج اليه لسنة اه قال الاذرى وينبغي جواز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاستغناء به ولا يتجاوز والدفع لظاهر الفاقة وان لم يسأل امامكروه أو حرام اه وقيل يحل السؤال للغنى مع الكراهة قال النووي وشروطه على هذا القول الضعيف أن لا يذل نفسه وأن لا يلج وأن لا يؤذى المسؤول والاحرم اتفاقاً وأفتى ابن الصلاح بحرمة مع ذلك وان احتاج وقال الامام هومع الايذاء حرام مطلقاً ومع الحاجة جائز والتعفف عنه أولى ولغير حاجة مكروه وواجب عند الضرورة وفي الاحياء أن لاخذ مع العلم بان باعته الحياء منه أو من حاضر ولولاه ما أعطى حرام اجباً ولا يملكه انتهت عبارة الشرح المذكور ومن له في بيت المال حق له أن يسأل السلطان وان كان غنياً ومن لاحق له لا يجوز له أن يسأل شيئاً منه لان ناظر بيت المال كولي اليتيم وهو لا يجوز له التبرع بشيء منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يجوز للمالك أن يصرف من زكاته الى الايتام الفقراء الحاضرين عند القسمة لتعسر أو تعذر مراجعة القاضى في نصب من يقبض لهم ولورود جمع لقسمها المالك قبل عود جوابه وقد يتعذر وجود المنسوب ويقاؤه في الجرين عند قسمة كل مالك (فاجاب) بقوله لا يجوز للمالك صرف شيء من زكاته الى صغير ولا الى سفيه وانما يدفع لوليه فان فرض تعذر ولا يقبض له أو قاض ينصب له ولياً لذلك كان ذلك أمراً نادراً فلا يعقل عليه ولا ينظر اليه واختيار بعضهم جواز الدفع لا يجوز تعقله فيه ولا العمل به لان ذلك شيء شاذ خارج عن المذهب وفائله المذكور ليس بجتهدا فيتعين الغاؤه والاعراض عنه رأساً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما ذكره في حد المسكين من أنه من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه هل المراد عدم الكفاية في ذلك اليوم أو كل السنة أو العمر الغالب فان قلتم بالاخير كما صححه النووي رحمه الله تعالى فاحده وما حد الغنى الذي لا يجوز معه أخذ الزكاة فإذا كان رجل عمره عشرون سنة مثلاً ولم يكن كاسباً وعنده عشرة آلاف مثلاً وموته كل سنة ألف مثلاً فهل يجوز له أخذ الزكاة أولاً فان قلتم يجوز فما الحد الذي يجوز أخذه وكما يعطى الدافع له والحالة هذه (فاجاب) بقوله من تحقق بالفقر أو المسكنة لا يتخلوا ما أن يكون بحسن حرفة أو تجارة أولاً بحسن شيان ذلك ومن لا يحسن شياناً أن يكون معه شيء أولاً فأما من له حرفة فانه يعطى عن آلات حرفته التي يقوم دخلها بخروجه على الدوام فان لم ينف دخلها بخروجه كمثل الزائد بان يضم الى ثمن تلك الآلات شراء محل

الشهر هل يبر بالسفر في النهر لكونه يسمى بحرفي العرف أم لا يبر لظهور اللغة في البحر بانه الملح وإذا قلتم بالاول فهل يكفيه السفر القصير أم لا (فاجاب) نعم يبر الحالف المذكور اذا لم ينو شيئاً بغيره في النهر العظيم كتيسل مصر للعرف بل واللغة أيضاً فقد قال الجوهرى في صحاحه البحر خلاف البر سمي بذلك لعمقه واتساعه والجمع أبحر وبحار وبحور وكل نهر عظيم بحر قال عدى سره ماله وكثرة ما يملك والبحر معرض والسد بريعى الفرات اه ويكفيه السفر القصير في البحر بان يسير فيه الى مكان لا تلزمه فيه الجمعة لعدم سماحه النداء (سئل) عن حاتف لا يعانى زوجته فالصمت ظهرها بعلته فوضع يديه أو أحدهما على بطنها أو صدرها وضماها بها أو جهما اليه فهل يطاق على ذلك عناق في العرف أم لا فان قلتم نعم فقال الحالف لم أظن ان ذلك عناق عرفاً فهل يخلص أم لا (فاجاب) بان الوضع المذكور ليس بعناق لافقة ولا عرفاً (سئل) عن قال العتق يلزمى أو عتق رقيق بكر ما أفعل النبي الغلاني

نعم عليه له يقوم دخله مع دخل الحرفة بكفايته وكفاية غيره بحسب الاتفاق به وبهم على الدوام أيضا وأما من يخدم التجارة فإنه يعطى رأس مال يكفيه ربحه بان يكون ذلك الربح الحاصل منه بحسب العادة بقدر ما يحتاجه هو وعمومه كما ذكر ولا يتقيد بذلك بحد وذكروا إعطاء البقال والجوهري والصيرفي وغيرهم أشياء مخصوصة ذكروها وحدودها انما هو لان ذلك كان مناسبا لعرف زمانهم كما أشاروا الى ذلك بقولهم عقب تلك المقادير تقريرا وأما من معه مال وهو لا يكفيه العمر الغالب بان يكون لو وزعه على ما بقي من عمره باعتبار الغالب الذي يعيش اليه أكثر الناس وهو ما بين الستين والسبعين لا يكفيه بل ينقص عن ذلك أو ليس معه شيء ولا يحسن كل منه ما حرفة ولا تجارة فإنه يعطى كفاية العمر الغالب بان يشتري له أرض أو عقار يكفيه كما مر فلتأخذ على الدوام في المثال المذكور في السؤال يضم الى العشرة الآلاف التي معه قدر بحيث لو اشترى بها ما يحل كفاة دخله على الدوام ويحمله كماله مما تقرر ما إذا كانت تلك العشرة الآلاف بقي ربحها بخبره ان كان يحسن تجارة أولا يشتري بها ما يكفيه غلته ان لم يحسن شيئا ففي هاتين السورتين يضم اليها ما يشتري به ما تكفيه غلته أما إذا كانت تلك العشرة الآلاف يمكن أن يشتري بها ما تكفيه غلته أو يمكنه أن يجر فيها بما بقي ربحه بخبره فلا يعطى شيئا من الزكاة لانه الآن غنى والحاصل انما لا تعتبر اتفاق عين المال الذي بالبدل الا في صورة واحدة وهي أن يكون معه مال ولا يحسن فيه تجارة ولا كسبا ولو أنفق بقية عمره لم يكفه الكفاية السابقة فهذا مسكين فيعطى شيئا يضم الى ذلك المال ويشتري له به ما تكفيه غلته وأما ما عدا هذه الصورة فن له حرفة أو تجارة لا يكفيه دخلها فإنه يكمل له بان يشتري له ما يضم ربحه الى ربح حرفته أو تجارته بحيث يكفيه هذا حاصل المعتمد الذي يتعين الاعتناء به وخرجه في هذه المسئلة فإنه قد كثرت فيها اختلاف أنظار الائمة فيها وتغلبت بعضهم لبعض في بعض تفاسيلها ومن ثم شنع بعض من لم يعن النظر على الائمة فيها وقال يلزم ان المملوك يأخذون الزكاة لانه ليس معهم ما يكفيهم العمر الغالب وما درى أنه هو الا حق بالتشريع لانه لو تأمل ما تقررنا له ان المملوك ونحوهم لا يأخذون شيئا فان لهم من النقي والمناجر وغيرهما ما بقي دخله يخرجهم وكل من له ذلك فهو غنى ومن ليس له ذلك اما فقير او مسكين وكذلك ينسحق بما تقرر ما أشار اليه بعض الائمة من ان إعطاء العمر الغالب يلزم عليه حرمان أكثر المستحقين اذ الغالب أنه لا يوجد من الزكاة ما يكفي مستحقها العمر الغالب ووجه اندفاع هذا ما علمت أن أحدا من الفقهاء والمساكين لا يعطى حيث اتسع المال نقدا وانما يشتري له به ما بقي دخله بخبره فان قل المال أعطى كل ما تيسر له (وسئل) هل يشارك القادم بعد الحول الموجودين عنده وهل يجوز التوكيل في قبض الزكاة ومن يكتب بعض السنة فقط هل يجوز له الاخذ (فاجاب) بقوله ان كانوا غير محصورين شاركهم القادم لانهم انما يستحقونها بالقسمة وان انحصروا في ثلاثة من كل صنف لم يشاركهم لانهم ملكوها يوم الوجوب ومن ثم لو طرأ غناهم بعده لم يؤثروا من مات منهم بعده أعطى نصيبه لو ائنه ولو غنيا لانه انما يأخذها بطريق التلقين المستحق لها وقت الوجوب لوجود وصف الاستحقاق فيه ومن ثم جواز السبكي الاعتياض عنها حينئذ لانها بدلت وقت وجوبها بغير محلها وملكها مستحقها فاعتياضها عنها بعد ذلك اعتياض عن مملوك لانه زكاة ويترفع على ذلك ان الميركي لو كان وارث الكل أو بعضهم سقط بموت المستحق بعبد الوجوب قدر الزكاة عن الميركي لانه انتقل اليه بالموت من غير احتياج لتقدير قبض لانه لا يلزم عليه انه قابض مقبض لنفسه وهو متعذر شرعا ومن غاب وقت الوجوب وكل من يقبض له وقت القسمة اختلاف المتأخرون فيه والوجه وفاقا لابن رزين وغيره لان المالك يقع للموكل وهو غائب فلو وقع الدفع له مع غيبته كان فيه نقل الزكاة فان

الدين عالما بالحكم قبل السفر او بعده وقبل البيع أو جاهلا يكون السفر بالسلمة لوقوف الحال ببلد الخائف دون الانتقال اليه أيضا أو اطالب غلو السهم ويكون ما حاضر من بلد الخائف أيضا أو المسافر الخائف ويكون السفر طويلا أو قصيرا وإذا عجز عن ارسال الدين لصاحبه حالما طرأ بقاءه الى السهر (فاجاب) بأنه لا يبر الخائف المذكور بارسال الدين لصاحبه ولو حال ولا بأدائه له قبل ساعته بوجه السلمة ولا بأدائه لو كره ولا لحاكم ولا لعدل غيره ولا فرق فيما ذكرناه بين كون المتنقل عن بلد الخائف المدينون وبين كونه صاحب الدين وهكذا جميع الأحوال المذكور في السؤال وقد علمت الخائف المذكور في جميع الأحوال المذكورة في السؤال (سئل) عن قال العتق يلزم من ما علمت كذا مثلا وكان كاذبا في ذلك هل يلزمه عتق أو ان كان له رفيق فإنه يعق عليه أو يكون لغوا (فاجاب) بأنه لا يلزم القائل شيء لان العتق لا يخلف به الا على وجه التعليق والالتزام (سئل) عن قال ان فعلت كذا فعبدي حر هل ذلك

كان حاضرا وقت الوجوب وهو من محصورين صح تركه لانه ملك كما مر أو من غير محصورين لم يصح لانه انما يستحق بيوم القسمة وهو ليس حاضرا عندها فيلزم على أخذ الوكيل له نقل الزكاة فغير مأمور ومن يكتب وقت القسمة الحبوب دون ما بعدها ولم يكن له مصنعة أخرى تكفيه يأخذ ما يحتاجه للعمر الغالب بخلاف ما إذا كان له مصنعة أخرى تكفيه فإنه لا يعطى شيئا باسم الفقير أو المسكين بل بنحو الغرم لانه لا يقدر على وفاء دينه غالبا بالكسب الا بالتدريج فلم يكف له (وسئل) بما لغناه كم خذ العتق الذي يحرم معه أخذ الزكاة والغنى والتوسعة المعبرين فبين رجل واليسار والتوسط المعبرين في النفقة (فاجاب) بقوله خذ الاول ان يكون معه مال يكفيه ويكفي من تلزمه مؤنته العمر الغالب باعتبار المؤن اللازمة الاثنية به وبهم عرفا فيما يظهر فلو كان له مال يكفيه ربحه يوما بيوم أو مصنعة جائزة يكفيه دخلها كذلك أو غلة مواتع كذلك فهو غنى فلا يحل له الاخذ من الزكاة بنحو الفقير أو المسكين والغنى في الثاني هو من يملك فاضلا عما يتركه في الكفاية نصا وهو عشرين دينارا والمتوسط من يملك دون العشرين وفوق ربع دينار والمغسر في الثالث من لا يملك ما يخرج من المسكن وان قدر على كسب واسع فاقدره عليه لا يخرج من الاعسار في النفقة وان أخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة ويفرق بان في ذلك عملا بالاصل فيهما اذا لاصل ثم حرفة أخذ الزكاة حتى يتحقق مسوغ ومع القدرة على الكسب لا مسوغ والاصل هنا عدم وجوب الزائد على المد حتى يتحقق موجب ولم يتحقق بالقدرة على الكسب والمتوسط من يملك ما يخرج من المسكن لكنه متى كاف بالدين ما لم يسكنه والموسر من يملك ذلك ولو كافه ما لم يصبر متكبنا (وسئل) هل يفضل الذكر الصدقة (فاجاب) بقوله في الاحاديث ما يصرح بتفضيله عليها انخرج الحاكم والترمذي الا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند ما يكتسب وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من أموال الذهب والورق وأن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا وما ذاك يا رسول الله قال ذكر الله والتمسوا سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة قال الذي ذكر الله كثيرا والذاكرات قال يا رسول الله ومن الغاوي في سبيل الله قال لوضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى ينكسر ويختضب دمال كان الذي ذكر الله أفضل منه درجة واليهي لأن أقدم مع قوم يذكرون الله سبحانه وتعالى منذ صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب الي من أن أعتق أربعة من ولد اسمعيل

(باب خصائصه صلى الله عليه وسلم)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه هل تحريم الشعر خاص بنبيينا صلى الله عليه وسلم (فاجاب) بقوله زعم بعضهم عدم الخصومة وظاهر كلامه أنه قال ذلك بخلاف دليل تعليله لما قاله بقوله اذ المعنى الذي حرم لاجله الشعر عليه صلى الله عليه وسلم موجود في بقية الانبياء فلا فرق بينه وبينهم في ذلك له وما ادعاه ممنوع بل ادعاه لذلك بحسب فان المعنى الذي حرم على نبيينا صلى الله عليه وسلم لاجله التوصل الى تعلم الشعر وروايته هو أن أهل زمن بعثته كانوا فصحاء العرب وقرسان ميادين بلاغتها وكان الشعر من أعلى نفهم اذ يتوصل به صاحبه الى كل كمال عندهم وكانوا لا يبدون قصبا وبلغا غير عبيده فاقضت الحكمة الالهية تحريم هذا عليه صلى الله عليه وسلم وأن يكون أميا محضا لا يقرأ ولا يكتب حتى تنقطع حالة الناس أي العقلاء الذين لم يسلبوا مشاعر الهداية فيه وفيما أتى به من القرآن وتتمحض مجزئته وفصاحته التي قهرت سائر الفصحاء وجميع الباقاء والشعراء ولو جاز له صلى الله عليه وسلم الشعر ماقت تلك الكلمات الباهرات وهذا كله لا يوجد في غيره من الانبياء صلى الله عليه وعليهم وسلم فكيف يلحقون به في ذلك فتأمل

تعلق لعنق عبده حتى يقع عليه العتق بوجود الصدقة لعلق عليها أو من نذر العجاج والغضب حتى تكفي فيه كفارة عين (فاجاب) بأنه يعق العبد بوجود الصدقة المعلق عليها وليس ذلك من نذر العجاج والغضب بسلا خلاف (سئل) عن شخصين بينهما امر في غلال خلف أحدهما أنه ما عاد يشارك الآخر هل يحسن باستدانة الشركة أولا (فاجاب) نعم يحسن باستدانتها (سئل) عن حاف لا يأكل لبنا فاكل القشطة أو عكسه هل يحسن أولا (فاجاب) نعم يحسن فيه ما ان ظهر اللبن وان كان في عرف كثير من الناس تغايرهما فقد قالوا ان اللبن يتناول الزبد فيه ان ظهر فيه لبن (سئل) عن حلف في عشرين الحجة أنه لا يأكل لحم عبد ولا نية له فهل يحسن على ما يذبح يوم العبد سواء أكان أخصية أو غيرها أو يعمل على ما يذبح أخصية يوم العبد وأيام التشريق (فاجاب) بأنه يحسن حلفه على لحم أخصية (سئل) عن شخص حلف على آخر لا يأخذ هذا المتاع خالف الآخر أنه لا يأخذه فهل اذا أخذ

(كتاب النكاح)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجل ألف كتابا وسماه بالنكاح فبينما يتلى بالعاهات من
الاشراف وذكريه جماعة من أهل عصره بأن قال فلان أقرع وفلان أصلع وفلان أعرج وفلان
أبرص وفلان أعمى وأقرع لكل نوع من ذلك بابا واستطرد الى أن ذكر جماعة من العصابة رضى الله
تعالى عنهم أجمعين فهو الصلح وعزاه لناقله زاعما أن هذا المؤلف موعظة هذاهم بموت مؤلفه من
غير زيادة فهل ذلك من الغيبة المحرمة إذ ليس ثم ضرورة شرعية تبيح ذكر شيء من ذلك أولا وماذا يلزم
مؤلفه بتعرضه لمثل ذلك وهل يتعين تقطيع المؤلف المذكور لحصول التأذي ببقائه وانتشاره أم لا
(فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم ما ذكر من الغيبة المحرمة الذي أجهت عليه الامة ونص عليه
النبي صلى الله عليه وسلم أنها ذكرك غيرك بما يكره لولا بقاءه سواء أكان في بدنه كطويل أعشى أعور
أقرع أسود أصفر أو نسب أو خلقه أو فعله ككثير الاكل أو لبسه كواسع الكم أو ولده أو زوجته أو
مملوكه أو دابته أو داره كضيقة سواء ذكر شيء من ذلك بالاسان أم بغيره كالكتابة فان القلم أحد
اللسانين وكالاباء قال النووي بالاختلاف قال الغزالي وكذا بالقلب فالأكثر هو ما ذكره من أن
مسألة الغير افترض صحيح في الشرع لا يمكن التوصل اليه الا به وهو ستة أمور النظام والاستعانة على
تغيير المنكر والاستغناء والتعذر من الشر كجرح الرواة والتجاهر بالمسوق والسادس أن يعرف
انسان بلقب يعرف من عينه كالأعرج والأعمش فقد فصل العلماء ذلك لضرورة التعريف ولأن ذلك
صار بحيث لا يكرهه صاحبه لوجه بعد ان صار مشهورا به ومن ثم جاز ذكره لا بقصد التنقيص وإن
أمكن الاستغناء عنه وبما تقرر علم أن الغيبة لا تجوز الا في هذه الأنواع الستة دون غيرها ومن ثم
اعترض على الآثار في زيادته عليها سابعها وهو النصيحة العامة بجرح الرواة بان هذا داخل في
التعذر وإن ما فعله هذا المؤلف من الغيبة المحرمة لأنه ذكر مسامحة الغير لغير غرض صحيح في الشرع إذ
ليس هو من أحد الأنواع الستة المذكورة كما هو ظاهر في غير الأخير مما مر فيه وذلك الشرط مفقود
هنا لأن هذا المؤلف لم يقتصر على عيوب اشهر بها أصحابها بل ذكر ما لم يعرف الا من جهة مؤلفه فكان
حراما اجماعا وزعمه أنه قصد بذلك تلك العاهات الموعظة زعم باطل اذ لم يقل أحد فيها علمت ان من
مستوفات الغيبة ذكر مساوي الناس ليتعظ بذلك كرها غيرهم فان ذكر أن هذا من الأسباب المبيحة
لها عرفت الصواب فان لم يرجع منه والاعز عليه التعزير بالبايع بل ربما يجرحه اعتقاد حله لذلك الى أمر
صعب على ان ذلك لا وعظ فيه وانما هو من تبويل الشيطان وتزيينه القبيح حتى يظنه الجاهل
الاحق حسنا فيدخل في حيز الذم الاعظم المستفاد من قوله تعالى أفن زين له سوء عمله فرآه
حسنا ولو تأمل قوله تعالى ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلم الذين يستنبطونه
منهم لرد هذا الامر قبل التأليف فيه الى أئمة الشرع وفعل بفضيلة ما يأمرون به لكن الاستبداد
بالأمور الصعبة ربما أنبا عن فساد العاوية وغلبة التعصب للباطل فعلى هذا المؤلف الرجوع
عن هذا الأسلوب القبيح من التعرض لأعراض المسلمين بالثلب وليس له أن يحتج ويقول سبقت
بذلك ولولا أن المؤرخين نقلوا البناء لما عرفناه فلناهم أسوة في ذلك لانا نقول له هل سبقت
بهذا الأخذ بتراع القبيح ومن الذي سبقت لذلك هل هو ممن يقتدى بقوله وفعله كاحد وابن
معين وأبي زرعة الرازي وأضرابهم ومن سبقتهم أو تأخر عنهم من الأئمة أو من لا يعاب به ولا
يلفت لاقواله ولا لأفعاله فان كان الأول فعليك بيبانه وإن كان الثاني فلا يبالى الله سبحانه
وتعالى بكما في أي واد هلكتما وقد وقع في عصر مشايخ مشايخنا استغناء طويل في المؤرخين
والذي آل اليه أجوبة محققهم أنه لا يجوز له أن يذكر من المساوي الا ما يندرج في

لأخبارنا وفي أمانة جاهلا
بكونه فيها بحث أولا
(فاجاب) بأنه لا بحث
بالأخذ المذكور (سئل)
عن قولهم لو حلف لا يدخل
دار زيد حنت بدخول
ما يسكنها ملك لا بإجارة
وأجرة ونصب الآنريد
فما يسكنه فبحث بالملك
وغيره ويبحث بما ملكه ولا
يسكنه الآنريد بداره
مسكنه فلا بحث بما لا يسكنه
هل هو خاص بالحلف بالله
تعالى بخلاف الطلاق
والعتق كما قاله في الروضة
وغيرها أم لا كما هو قضية
اطلاقهم في باب الايمان
(فاجاب) بان كلامهم
محمول على الحلف بغير
الطلاق والعتق وأما فهم
فتقبل دعواه بيبنة في ذلك
فيما عليه دون ماله (سئل)
عن حلف على فعل شيء
وعكس منه في الوقت
المحلول عليه ثم نسي حتى
خرج الوقت فهل بحث
قياسا على مسألة الرقيق
أم لا كما أفق به بعض أهل
الهمر (فاجاب) بأنه بحث
لتسكنه من فعل المحلوف
عليه ولا قياس المذكور
وقد ذكر ابن الرفعة وغيره
أن القول بعدم الحنث
خطأ (سئل) عن قول
الدميري ولو حلف لا يحتجب

العدالة لبيان الجرح وأما ما عدا ذلك من المساوي التي لا تعلق لها بالجرح ولا يترتب عليها
فائدة دينية فذكرها غيبة شديدة التحريم مطلق ان كان في أهل العلم وقراء القرآن بل وكذا
في كل أحد لغير مسوغ على ما قاله القرطبي ونقل فيه الاجماع وبذلك لما في شرح المذهب
عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم من آذى فقهيا فقد آذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
آذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد آذى الله تعالى فينبغي لهذا المؤلف أن يتأمل ذلك ويرجع
عن هذا التأليف بمجوه ويتوب الى الله سبحانه وتعالى عما فرط منه من ايداء الاموات والاحياء
سبها أكابر هذه الامة ولينأمل ان وفق عظيم أدب اما من الشافعي رضى الله تعالى عنه مع فاطمة
الزهراء رضى الله تعالى عنها حيث كفى عن اسمها ولم يصرخ به مبالغة في التأديب معها ونصه كما في
التوشيح عنه وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة لها شرف فتكلم فيها فقال لو سرت فلانة
لامرأة شريفة لقطعت يدها الى عنقه بفلانة دون فاطمة تأديبا معها أن يذكرها في هذا المعرض
وان كان أبوها صلى الله عليه وسلم قد ذكرها باسمها ولو تأمل هذا المؤلف عظيم المبالغة من أدب
الشافعي رضى الله تعالى عنه في هذا المقام لعلم أن ما سلكه أمر لا يخص من ورطة قصه وشناعة
موقعه في حق العصابة رضى الله تعالى عنهم ووجه الناس على ذكرهم بذلك الأمر الشنيع على طول
الزمان لأصحاب نبيهم الا بان يخص التوبة ويرجع عن هذا المؤلف رجاء لعفو الله سبحانه وتعالى عنه
وليعذر من أن يصرح على اعتقاد أن في ذلك موعظة فانه لا موعظة فيه ألبتة وأي موعظة في فلان
الميت أعور وفلان الموجود أبرص الى غير ذلك من ذكر ما يؤذي الاحياء والاموات على أنه لو تنزل
معه وقيل فرضنا صحة اعتقادك الفاسد أن فيه موعظة لكن فيه مفاسد لا تحصى ومن الذي جوز
النظر الى مصلحة موهومة منازع في وجودها بل الحق عدمها والاعراض عن النظر الى مفاسد محققة
لا يقول بذلك الا جاهل بالكتاب والسنة واجماع الامة فان قال لا يشنع على بما ذكره في العصابة
لا في ذاته ولا فيهم لا يكرهونه لزوال دعوات نفوسهم المسبب عنها كراهة ذلك قلنا له الشناعة لازمة
لك على كل تقدير لانك اقتديت في نقل ذلك عن لا يقتدى به ولأن من نقله لم يسقه مساقا بل ساقه
مساقا آخر أخرجه عن أن يلحق من ذكره عنه عار بسببه وأما أنت فقد سقته مساقا حاملا للعامة
على التعزير به فكنت منتقلا للعصابة ومتسببا لانتقامهم فعليك وزمن عمل بذلك الى يوم القيامة
وأما زعمك أنهم لا يكرهون ذلك فزعم باطل لان كراهته من الامور المتعلقة بالطبع التي لا مدخل
للرهونة فيها نظريا ولا اثباتا والحاصل أن هذا المؤلف ان ناب وأعدم ذلك المصنف فلا كلام لاحد
عليه بعد الآن وقبيله الامر في تعزيره للعامة وان أبرم وعسم وعاند ولم يحتل لأئمة الشرع
وحكامه فعليه وعلى ولي الامر أيد الله سبحانه وتعالى به الدين وقسم بسيف عدله الطغاة والمتمردين
زجره عن ذلك بما يرويه مما يليق الى أن يظهر لهم توبته وعليهم أيضا افساد تلك القبائح التي اشتمل
عليها ذلك المؤلف بمجوها منه بل ولهم تقطيعه أخذ ما أفق به الجلال السبوطي من أن من بنى
دارا برسم الفساد هدمت كما أشار اليه الغزالي وغيره وصرح به جع من بقبية المذاهب فان قلت
كيف أطلقت التعزير ونصوص الشارع وأئمة المذاهب قاضية بأفالة ذوى الهيشات عزائمهم قلت
هل ذلك في الصغيرة كما قاله بعض المتأخرين والمؤلف المذكور اشتمل على كبيرة بل كثر تاب الله
سبحانه وتعالى على وعلى مؤلفه بمنه وكرمه آمين والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في حجة ملكك
من بعد بفضه هل له انطواء بها والرؤية والمسافرة كما لو ملكته كذا أولا (فاجاب) بقوله لا بد في حل
النظر من الفن لسيدته وعكسه من ملكها لحيته والا امتنع كالمطوعة وغيرها (وسئل) عن امرأة
ملكك وخلفت ابنا وابن ابن ولنا وأبا وصيفة هل ينتقل الولاء بعد الابن وابنه لا لاخ والاب

أولا يقتصد فأمر غيره
بفعله ففعله حنت هل هو
معتد أولا فان قلتم نعم فما
الفرق بينه وبين الحلف
على الاصح (فاجاب) بان
المعتد حنته بالجماعة والفسد
وعدم حنته في الحلف
والفرق بينهما أن حلفه
فيهما على فعل غيره وفي الحلف
على فعل نفسه وان جزم
الدميري بالحنت فيها أيضا
(سئل) عن قول الدميري
وأفهمت عبارته انه اذا
قضى بها بحث بلا خلاف
لكن متى بحث فيه وجهان
في الحامى أحدهما حالة
القبض لان الملك حصل به
والثاني ان القبض دال على
الملك حال اهبه فعلى هذا
يكون حانتا من وقت العقد
ما الاصح منهما (فاجاب)
بان أصح ما أولهما (سئل)
عما لو قال لا صليت فاحرم
بفرض أو نقل حنت قال
الفتاوى الاملاة الجنازة فلا
يبحث به الاثنا لا يطلق
عليها صلاة صرفا هل هو
معتد (فاجاب) نعم هو
معتد وقد جزم به غيره أيضا
(سئل) من قول القاضي
حسن بن انه لو عين إحدى
شمال التكفارة الثلاث
بالنذر لم تبطل لما فيه من
تغيير بإيجاب الله تعالى هل
هو معتد (فاجاب) بأنه اذا

(فاجاب) بقوله ينتقل الولاء بعد الابن ثم ابنته لا بالاب لا لاخ كما صرحوا به حيث قالوا ويرزج عتيقة المرتضى حينما ياذن العتيقة من يرزج العتيقة وان لم يرزج فلا يرزجها ابن العتيقة نعم لو كانت كافرة والعتيقة مسلمة ووليها كافر وزوج العتيقة وان لم تكن له ولاية على العتيقة ولو كانت مسلمة والعتيقة كافرة ووليها كافر لم يرزج العتيقة وان كان له ولاية على العتيقة ويرزج عتيقتها بعد موتها ابنها ثم ابنته ثم ابوها على ترتيب عصبة الولاء وتبعية الولاية على معتقها انقطاع بالموت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن عتيقة أبي الابن الصغير هل يرزجها الحاكم أو أقرب عصبة أبي الابن (فاجاب) بان الذي يقتضيه كلام كثيرين أن الصبا ينتقل الولاية في باب الولاء الى الاب بعد ابنته ومن ثم قلت في شرح الارشاد بل تكون الولاية للاب بعد ولوفى باب الولاء حتى لو اعتق شخص أمة ومات من ابن صغير أو فاسق مثلاً كانت الولاية للاخ لا للقاضي كما جرى عليه العرف في تفقه أي حيث قال لا أعلم في هذه نصا والذي يقتضيه المذهب أن الولاية للاخ لان ولاية الولاء فرع ولاية النسب اهـ واعلمه الباقين والسببي وغيرهما ونقله القموني عن العراقيين قول الاذري في القوت عن القاضي وغيره انها للقاضي مبنية على ضعف وان نص عليه فيما لو مات المعتق عن ابن صغير وأب أنه لا ولاية للاب فلا يرزج وانما يرزج الحاكم وانما كان هذا النص ضعيفا لقول الباقي ان لنا نصا يدل على أن الولاية للاب بعد وهو الصواب اهـ فسلم ان المعتق في صورة السؤال أن الولاية تنتقل الى أقرب عصبة الى الابن لا الى الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو كان الولي في نكاح امرأته الزوج وانفرد فهل تنتقل ولاية التزويج لمن بعده من العصبات أو يرزج القاضي (فاجاب) بان الذي يرزجها انما هو القاضي دون من بعده من العصبات لبقاء ولايته وانما قام به مانع هو عدم امكان توليه العارفين لانه من خصوصيات الجد أبي الاب وحيث كانت الولاية ثابتة للقريب وانما قام به مانع منها كانت للقاضي بخلاف ما اذا قام به مانع فانها تنتقل لمن بعده من العصبات والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو مات زوجي فانه كف على هل للقاضي تزويجها بقولها أو يجب عليه البحث اذا لم يعلم بذلك الامنها (فاجاب) بان الذي يقاها انه لا يجب عليه الى ذلك الا ان أثبت انه كفها لها أخذنا من قول الشيخين وغيرهما لوجاء جماعة في أبيهم دار مشتركة ولا منازع لهم وهم متفقون على أنها بينهم لهم وطلبوا منه قسمتها لم يجابوا حتى يقسموا هذه بينة بانها ملكهم لانها قد تكون في أبيهم باجارة أو اعادة فاذا قسمها بينهم فقد يدعون الملك محققين بقسمة القاضي واحترض ابن سريج على اجابته لهم اذا أثبتوا عنده الملك بان البينة انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم وأجاب ابن أبي هريرة بان القسمة تضمن الحكم لهم بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة لحكم لهم عليه قال ابن الرقعة وفي الجواب نثار اهـ وانما القصد به تقوية مادلت عليه البد من ثبوت الملك لهم لان الصحيح أن تصرف القاضي بعد المرافعة اليه حكم فاحتج الى استناده الى أمر أقوى من مجرد اليد فلزمه أن يطلب منهم ذلك وهو البينة التي تشهد لهم بالملك ليكون حكمه مستندا اليها ويكون البينة انما تقام وتسمع على خصم انما هو الغالب فاذا علمت ذلك في هذه المسئلة فكذا يقال بنظيره في مسئلتنا فانها اذا طلبت منه أن يرزجها من شخص معين كان تزويجها محكما بعصبة النكاح والحكم بعصبة يتوقف على وجود الكفاءة وهو لا يثبت بقولها فاحتج الى اقامتها البينة عنده انه كفها لاحتج يكون حكمه مستندا الى ذلك كما تقر في المسئلة انما يأتى هنا ما من الاشكال والجواب وقول السائل ان ذلك أي كفاءة الزوج وعدمه لا يعلم الا منها فمنوع كالجواب بل علم ذلك لا يتصور واستداده الى قولها بل الى قول غيرها بشرطه ومثلا لا يعلم الا منها دعواها وهي بالغة البكارة فيقبل قولها بلا عين ولا يكشف عن حالها قالوا ولا يكشف عن حالها لانها أعلم به (وسئل) عما اذا أراد شخص تزويج

عن احدى نساء الكفارة بالنذر فان كانت أذناها لم تتعين والا تعينت كقاي نظائرها فان قيل قول القاضي على الشق الاول فهو معتمد والا فلا ولكن يقتضي تعليله بنحو الشك في وقال الزكشي سكتوا عن الواجب المخير اذا عين خصلته منه بالنذر هل تتعين والقياس تعين أعلامها بناء على الصحيح أن الواجب أحد هاتيكاه يتعارض بالزائد والنذر يصح في التناقض بخلاف ما اذا عين أذناها ثم رأيت في فتاوى القاضي حسين الجزم بانها لا تعين لما فيه من تغيير ايجاب الله تعالى ولو نذر الامام في الاسير خصلته من الاربع فعلى ما ذكرناه اهـ والامام يجب عليه فعل الاحتياط في الاسير فلا يأتي فيه ما ذكره (سئل) عن قول الميمسيري ولو حلف وهو في ملك زيد ثم انتقل الى ملك عمرو فهل للثاني المنع ان كان الاول قد أذن فيها أو في احداهما ثم انتقل عنه قبل التكفير أو كان الحلف في ملك شخص والمانع في ملك آخر في جميع ذلك نظر (فاجاب) بان الرابع في جميعه أن السيد الاول ان أذنه في

منه ولاية التزويج عليها والشهود لم يعرفوها أو عرفوها باعلام الناس لا بالانظر اليها فحكم ذلك (فاجاب) بان الاشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها لا يشترط وانما هو مندوب فقط وان كان العاقد الحاكم كتمه كلامهم وبه أفتى القاضي والبقوى وقول الباقي كائن عبد السلام لا يرزجها الحاكم حتى يثبت عنده اذنه لانه يلى ذلك بجهة الحكم فيصير ظاهره مستند مبنية على أن تصرف الحاكم حكم وقد اضطرب فيه كلام الشيخين وصحح السبكي وفاقا للقاضي أبي العلي ان يصح حكم اهـ ويحله في تصرف مبتدا أما تصرفه بعد الرقع اليه في شيء فهو حكم اذا عرفت ذلك ظهر لك أن الاشهاد ليس شرطا لعصبة النكاح وانه يصح بدونه فينكح لافرق بين رؤية الشهود وعدم رؤيتهم لها نعم ان قيل بان الاشهاد شرط فلا بد فيه من رؤية العدلين لها لكن العمل على أنه يكفي تعريف عدلين أو عدل لها باسمها ونسبها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا وكل المهر بزوج بنته أو بنت ابنته ثم غاب غيبة بعيدة قبل العقد فهل يرزج الوكيل أو القاضي (فاجاب) بان الذي يرزج هو الوكيل دون القاضي وما وقع في تحرير أبي زرعة في القضاء على الغائب مما يخالف ذلك مبنية على الضعيف وهو أن القاضي يرزج بالولاية لا بالنيابة والاصح أنه يرزج بنباية اقتضتها الولاية كما يثبت في شرح الارشاد حيث قلت هل يرزج الساطن بالولاية العامة أو بالنيابة الشرعية وجهان وبعض الفروع يقتضي ترجيح الاول وبعضها يقتضي ترجيح الثاني لكن فروع الاول أكثر ومن ثم رجحه البقوى وكلام القاضي وغيره يقتضيه فيما اذا رزج في غيبة الولي فمن ذلك تزويجه مولية الرجل منه فانه لو أراد نكاح من غاب وابها رزجها أحد نوابه أو قاض آخر ولو كان بالنيابة لم يجوز ذلك ومن فروع الثاني عدم صحة تزويجه بغير الكف عوان وصيت وتقديم الحاضر فيما لو كان لها وليان والا قرب غائب ولو كان بالولاية اصح النكاح في الاول وقدم عليه الحاضر في الثانية ولو قيل انه في الغيبة ونحوها يرزج بنباية اقتضتها الولاية وعند عدم الولي يرزج بالولاية لكان مقبها ثم رأيت الامام ذكر بعض ذلك حيث صحح فيما اذا رزج للغيبة انه بنباية اقتضتها الولاية وكلامه محتمل عند عدم الولي والاوجه فيه ما ذكرته انتهت عبارة الشرح المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) هل يجوز تزويج أمة اليتيم بعبد (فاجاب) لا يجوز تزويج عبد المحجور لأبنته ولا غيرها وأما أمته فبزوجها أبوه وجده بالمصلحة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اذا أراد أن يتزوج ثانية فهل يستحب للعاقد وعقله بان لا يظلم احداهما وما هو من الوعد أو جزاء نفع في ذلك (فاجاب) بقوله نعم يستحب للعاقد ذلك كما تمهله استصحابهم تقديم الخطبة على الخطبة وعلى العقد قالوا ومن جهة تلك الخطبة الوصية بالتقوى وما يصرح بذلك أيضا قولهم يسأل لولي أن يقدم على العقد أو زوجك هذه أو زوجتكها على ما أمر الله تعالى به من امساك بمعروف أو تسريح بإحسان ومن جهة الامساك بالمعروف أن لا يظلم احداهما اذا تقرر ذلك علم أنه يكفي في هذه السنة قوله أو زوجتكها على ما أمر الله تعالى به الخ وأن هذا أو جزاء نفع في الوعد لان فيه تنبيها على ما أمر الله سبحانه وتعالى بذلك وعلى أنه معروف والمعروف لا ينبغي لذي مروءة أو دين أن يعدل عنه وعلى أن الله سبحانه وتعالى سهل ذلك على هذه الامة حيث لم يوجبها عليهم غنا بل خبرهم بين هذا المعروف وتركه بقوله أو تسريح بإحسان وعلى ان الإنسان ينبغي له أن يتحرى الخسر في كل من أحواله لانه أمر بالامساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان وكل من المعروف والإحسان خير والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في امرأة أذنت لقاض وهي في محمل ولاية يترزجها فهل يجوز لمن لم يعرف سمها ونسبها الا منها أن يجبر القاضي بذلك وهل يجوز للقاضي أن يرزجها بهذا الخبر والحال أنها غائبة عن مجلسه أولا فيكيف الطريق في تزويجها اذا تعدد حضورها عنده ليشير اليها

الحلف والختم أو في الختم لم يكن للثاني منه من الضرر وان ضره والا فله منعه من ضره (سئل) عما لو حلف لا يركب هذا الجار أو لا يركب هذا البيت أو على زيد أو لا يلبس هذا الثوب فهدم من حائط البيت قطعة أو قطع ذنب الجار أو قطعت يد زيد أو قطع من الثوب قطعة أو سل منه خطا فهل يحل بركوب الجار أو بدخول البيت أو على زيد أو بلبس الثوب بعد ما ذكر أولا (فاجاب) بانه يحل بما ذكر لبقاء الاسم الا في لبس الثوب (سئل) عن حلف امسكون فلانا هل بين بشكوا لعلكم في غيبته أم لا بد من رفعه اليه (فاجاب) بانه يبر بشكواه لعلكم في غيبته فانه يقال شكوت فلانا شكوة شكوى وشكايه وشكايه وشكايه اذا أخبرته عنه بسوء فعله بك فهو مشكوك مشكى والاسم المشكوى (سئل) عن شخص حلف لا يترزج قيسا لابس الا يوم الاثنين مثلا فترزعه لاجل الاعمال هل يحل بركوب الجار أو بدخول البيت أو على زيد أو بلبس الثوب بعد ما ذكر أولا (فاجاب) بانه لا يحل لانه مكره شرعا فعلى ترزعه

وهل تكفي الإشارة إليها في تزويجها إذا حضرت وهي منتقبة أو كانت في قطعة من بيت وحدها وقال زوجتك المرأة التي في هذا البيت (فأجاب) بقوله لا يجوز للشاهد أن يعتمد في الاسم والنسب على ذكر الشهود عليه فلا يشهد على امرأة في غيبتها بما ولا يخبر القاضي بذلك أولا ليزويجها في غيبتها معتمدا عليها بل لابد من حضورها في مجلسه حتى يشير إليها فان تعذر أو تعسر حضورها مجلسه أرسل إليها نائبه ليزويجها مشيرا إليها وتكفي الإشارة إليها وان كانت منتقبة أو في بيت وحدها كان يقول زوجتك هذه التي في هذا البيت وما ذكرته من أنه تكفي الإشارة إلى المنتقبة هو ما عليه العراقيون بل الأصحاب كما قاله الأذري فانهم أطلقوا الصلة فيما إذا قال زوجتك هذه من غير فرق بين المنتقبة وغيرها وقضية اطلاقهم هذا أيضا أنه لا يشترط علم الشهود حينئذ يكون المنكوحة بنتا للولي أو أخته أو أمته أو غير ذلك ووجه ذلك الزكشي وابن العماد بان النكاح كما لا يشترط فيه الرؤية كذلك لا يشترط فيه الوصف والنسب وخالف في ذلك المتولي فقال وطريق العلم أما بالنسب والاسم والمعاينة فلو قال زوجتك هذه منتقبة أو وهي وراء سترو الزوج لا يعرفها بوجهها ولا ذكر اسمها لم يصح لانها مجهولة وعلامته أنه لو رآها مع غيرها لم يمكنه التمييز وأيضا فإنه لا يصح تحمل الشهادة عليها إلا بعد أن يعرفها بالاسم والنسب أو بالشهادة فدل على أن العلم لا يحصل إلا بأحد هذين الطريقين اه وفي فتاوى البغوي لو جاء لقاض فقال ان فلانة بنت فلان أذنت لك في تزويجها من فلان بن فلان والقاضي لا يعرفها ويعرفها الخاطب والشهود فزوج صح بعد ذكر نسبها فلو جاء فقيه لقاض فقال له ائذن لي في تزويج امرأة في محلي والقاضي لا يعرفها فان ذكر الفقيه اسمها ونسبها فأذن له جاز اه ويؤيد ما قاله المتولي قول الرافعي في الشهادات ورد على القفال من القاضي ليزوج فلانة من خاطبها أحد بن عبد الله وكان الخاطب جاره فقال له انما أعرفك بأحد بن هبة الله لا بأحد بن عبد الله فلم يزوجه منه ووجه امتناعه أن تعيين الزوج شرط فلا بد أن يثبت عند العاقد أن هذا الخاطب هو أحد بن عبد الله حتى يكون هو الذي أذن القاضي في تزويجه ووجه الأذري بين ما أطلقوه من الصلة وبين ما فعله المتولي من أنها ان كانت مسافرة صح والا فلا بان ما أطلقوه مجله إذا كان المزوج الاب أو نحوه ممن يعلم نسبه منها فتصير معلومة النسب عند الزوج وما يفيد محله فيما إذا كان المزوج لا يعلم نسبه منها كالقاضي ونقل ذلك عن اشعار كلام كثيرين ولم يرتض ابن العماد تفصيل المتولي فإنه عقبه باطلاق جمع الصلة ثم قال وهو يقتضي أنه لا يشترط علم الزوج بكون المنكوحة بنتا للولي مثلا وأنه لو قال زوجتك ابنتي هذه صح قطعا قال ومن أطلق الصلة نظر إلى أن النكاح كما لا يشترط فيه الرؤية لا يشترط فيه الوصف والنسب ثم جعل كلام المتولي أحوط ثم أفسده بعبارة تزويج الاعمي مع كونه لا يمكنه الرؤية قال لكن له أي المتولي أن ياتزم عدم الصلة فيما إذا قال لا داعي لزواجك هذه الحاضرة أو التي في الدار إذا لم ينسبها وجرى في الخادم على الجمع السابق عن شبهة الأذري بين اطلاقهم وتفصيل المتولي ثم وجه اطلاقهم بما مر عنه أيضا ثم جرى على ما مر عن ابن العماد من أن مقالة المتولي أحوط وانما مقوضة بالاغمى وأنه أن ياتزم ما مر ثم ذكر قول الجرجاني الصريح في الصلة مطلقا وهو لا بد أن يميزها بالإشارة مع حضورها فان ذكر مع ذلك اسمها وصفها كان تأكيذا لان الإشارة إلى عين المقوضة تغني عن اسمها وصفها كبيع الخاضر قال الزكشي وابن العماد ومحل الاكتفاء بالإشارة أن نحو الاسم في المهر في غيره لا بد من ذكر صفاتها ورفع نسبها إلى أن ينتهي الاشتراك فان ذكر اسم أبيها وحده ولا مشارك له في البسطة صح والا لم يصح لعدم التمييز زاد ابن العماد ولا يشترط معرفة الشهود للمرأة ولا أنها بنت المزوج مثلا لكن لا يشهدون بانها بنته بل بصورة العقد كما في

(سئل) عن شخص حلف أنه لا يبيت في هذا المكان هذه الليلة فكيف فيه معناه هل لا يبيت الا بمكانه فيه جميعها كالحلف أنه لا يبيت في هذه القرية لا يبيت الا بجميع الشوارع (فأجاب) بأنه يبيت بمكانه فيه معظم الليل في الروضة أنه لو قال نصف الليل ان ببيت مع فلان فانت طالق فبات معه بقية الليل طلقت على مقتضى القياس ولا يشترط أن يبيت جميع الليل ولا أكثره قلت المختار أن المبيت يحمل مطلقه على أكثر الليل اذا لم تكن قرينة كما سبق في المبيت يعني لكن الظاهر الحث هنا لوجود القرينة اه وبهذا يترجم الجليل في الاعجاز وفي فتاوى الغزالي اعتبار أكثر الليل فإنه قال فيما إذا قال ان ببيت هذه الليلة في هذه الدار فامرأتى طالق بماذا يثبت اعتبار معظم الليل أولى بالمراعاة اه وما ذكره النووي جري عليه بعده جمع من مختصري كلامه وغيرهم كابن الرنسة والقسمولي واحترز النووي بطلاق المبيت عن المسئلة التي ذكرها فإنه حث فيها بدون للعظم للقرينة وظاهر أن

فتاوى القاضي والحاصل أن الأصحاب أطلقوا في مسئلتنا الصلة وأن تفصيل المتولي اما ضعيف وهو الأقرب أو محمول على ما مر عن الأذري والزكشي والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه إذا كان فسق الولي بترك الصلاة فهل له أن يزوج موليته أم لا وإذا كان فسق القاضي بغير فسق الولي فمن له الولاية منهما وإذا كثر الفسق بترك الصلاة فهل ينقذ النكاح بحضرة شاهدين (فأجاب) بقوله لا يجوز أن يزوج نارك الصلاة موليته لفسقه فتنتقل الولاية للأبعد ثم للقاضي مطلقا لكن اختار النووي كابن الصلاح ما أفق به الغزالي من بقائها للولي إذا كانت تنتقل إلى حاكم فسق بما لا يتعزل به ولا ينقذ النكاح بحضرة فاسق بترك الصلاة أو بغير ذلك من سائر أنواع الفسق وانما غاية الامر أنه لكثرة وقوعه وتعسر وجود العدالة الباطنة والظاهرة في شهوده اكتفى فيه بالمستورين والمستور هو من عرف طاهره بالخبر والتصون ولم يعرف باطنه بالتركية عند القاضي والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) زوج بنفسه أو وكيله موليته وهي بكر بالغ بدون مهر المثل أو مهر مثل مؤجل على معسر غير كفء لها هل هذا العقد صحيح أولا وما الحكم إذا صحح أولا وإذا عقد الولي أو الحاكم لامرأة بالغة ثيبه رشيدة على شخص غير كفء بدون مهر المثل أو به على معسر باذنه أو رضاها هل هذا صحيح أم لا وإذا كان لها أولياء في درجة واحدة وأراد أحدهم بعقد بها على نفسه من بعقد بها الحاكم الشرعي أو بعض الأولياء برضاها ومهرها سواها كانت بكرا بالغانيا أم لا وهل يكون حكم المرأة الثيب السفينة كالبكرا إذا عقدتها على الأوصاف المذكورة أم لا (فأجاب) تزويج المجهور أو غيره معسرا بمهر المثل أو غير كفء ممن غير رضا المرأة أو مع مهرها باطل فان دخل بها لزمه مهر المثل وعقد الحاكم بغير كفء باطل وكذا بمعسر الا ان رضيت به من يعتبر رضاها وزوج الولي كإبن العم مساويه في درجته فان لم يوجد فالحاكم هذا كله في البالغة بكر أو ثيب رشيدة أو سفينة أذنت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) أفق جمع بامتناع تزويج المهر بنته الصغيرة من نارك الصلاة فهل هو كذلك (فأجاب) بقوله نعم هو كذلك حيث فسق بالترك ولو الصلاة واحدة لأنه غير كفء لها لفسقه وعقبتها إذ القلم مرفوع عنها نعم لو تاب الزوج الفاسق قوبة صحبة فالوجه خلافهما في الخادم أنه ياتي فيه ما لو تاب الولي الفاسق هل يزوج في الحال أولا والاصح أنه يزوج في الحال والكلام في فسق بغير ترك الصلاة والا فشرط صحة التوبة منه قضاء ماعليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل جامع زوجته متفكرا في محاسن أجنبية فهل يحرم (فأجاب) بقوله الذي أفق به أبو القاسم بن البرزقي لا يحل وقد بسط الكلام على ذلك في ترجمته ابن السبكي في طبعه انه ورجع عدم التائيم لحديث ان الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به أي بالعمل الذي عزم عليه وهذا لم يعمل بما عزم عليه اه ويؤيد التحريم قول القاضي في الصوم من تعليقه كالأجل النظر لما لا يحل له يحرم التفكير فيه لقوله تعالى ولا تجموا الخبيث منه فنع من التجمم مما لا يحل كمنع من النظر إلى ما لا يحل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) دلت القرآن في اذن امرأة لولها أن يزوجه على شدة شبقها فزوجه بها بطفل كفء لا يمكن وطؤه فهل يصح (فأجاب) بقوله صريح ما في الخادم من النص في مجت ما للزوج المهر الصغير أو الصغيرة بخو أعمى عدم الصلة في مسئلتنا وحرم به بعضهم لان الولي عند الاذن المطلق يلزمه مراعاة المصلحة ولا مصلحة لها عند التوفيق في تزويج العاقل وهو ظاهر مدر كالأقوال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اعترف الولي بان بين الخاطب والمخطوبة رضا محرم فهل يزوجه القاضي أو لا بعد (فأجاب) بقوله القياس كما قاله بعضهم ان الذي يزوجه هو القاضي لبقائه ولاية الولي فهو كالعاقل (وسئل) عن

امرأة أذنت لوليها أن يزوجهها ولم تعين أحدا فزوجها من طفل قبل بلوغه وهي ظن
أنه لا يزوجه إلا من بالغ لشدة توقانها إلى الوطء ما الحكم (فاجاب) بقوله يضع تزويجه المرأة من
الطفل المسذكون وإن كان كفوا لها في الصفات المعيرة في الكفاءة ولا نظر لشدة توقانها إلى الوطء
لأنه لاحق لها فيه ولا مطالبة الأعداء اليأس منه بفجر الغنة أو الامتناع منه بالخلف في الأيلاء وأما
في غير ذلك كما هذه المسئلة فلا حق لها فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن مسئلة وقع فيها
جوابان صورتهما امرأة لا ولي لها ولت أمرها رجلا فزوجها فهل يصح نكاحها أولا فاجاب الاول
فقال يصح نكاحها إذا ولت أمرها رجلا لأن يونس بن عبد الأعلى روى عن الشافعي رضي الله
تعالى عنه أنه قال إذا كان في الرقة امرأة لا ولي لها فوات أمرها رجلا فزوجها جاز واختاره
الشيخ عبيد الدين النووي رحمه الله تعالى قال ابن مأمون وكان مشهورا من جملة أصحاب الشافعي
رضي الله تعالى عنه سمعت المزي يقول سمعت الشافعي يقول إذا كانت المرأة في جوار قوم ليس
لها زوج ولا هي في عدة من زوج ولا لها ولي حاضر فوات أمرها رجلا من صالحي جيرانها
فزوجها تزويجا صحيحا والنكاح جائز قال المزي قلت للشافعي فانا نخطأ عنك في كتبك أن النكاح
باطل فقال الشافعي إن الأمر إذا ضاق اتسع شاهدان عدلان أن لا ولي لها حاضر ولا لها زوج ولا
هي في عدة من زوج قال الإمام الأزرق وحكم الموضع التي لاحاكم فيها ولا يعتد بها أمر الحكم
من الرقة فيما يظهر في جواز تولي أمرها إلى عدل وذكر الرافعي والنووي في أدب القضاة أما إذا
جوزنا التحكيم في غير الأموال فغلب أمرأة وحكما في التزويج رجلا كان له أن يزوجه قال الرويان
في الحلية يجوز التحكيم والتزويج في أصح الوجهين وهو اختيار أبي طاهر الزبائدي وأبي إسحق
الاسفرايني وشيخ العراق وخراسان والقنوي على هذا خاصة في هذا الزمان وإنما يجوز التحكيم
إذا لم يكن هناك ولي حاضر من نسب أو معتق كذا قال الإمام الأذري في السعادي في شرح المنهاج
له قال في النكاح وبالحاجة فالتحليل الموافق للذين جواز تفويض أمرها إلى عدل عند فقد
الحاكم ومن فوقه من الأولياء في البلد وما يقرب منه إذا دعت حاجتها إلى النكاح قال ولا يجوز
أن لا يكون هذا مخالفا لظاهر المذهب ويصير موضع المنع على المذهب فيما وراء ذلك جعلا بين
نصوصه هذا آخر كلام الأذري رحمه الله تعالى اه وأجاب الثاني فقال هذا الجواب الأول ليس
بجوابه لأمور أحدها أن العبادي قال في الطبقات إن هذا النص الذي رواه ابن عبد الأعلى رضي
الله تعالى عنه من أئمة الشافعية رضي الله تعالى عنهم منهم من أنكره ومنهم من قبله وقال أنه
تحكيم والمحكم قائم مقام الحاكم وقد صحح تقي الدين أبو الحسن السبكي أنكار رواية يونس
وأنها لا تزوجه عند فقد الحاكم اه وبذلك ما رواه البيهقي الآتي ذكره في الأمر الثاني
ثم قال الولي العراقي ومراده ما إذا كان الحكم صالحا للقضاء وبه أفتى صاحب المذهب ونقله
العبادي عن غيره قال الزركشي في الخيام وقضية كلامهم تفرد يونس بهذا النقل والتوقف
فيه وقال الولي العراقي في فتاويه إن النص الذي رواه يونس بن عبد الأعلى متوقف في ثبوته
لأنه لم ينقله أهل التحقيق من أصحاب الشافعي وقد قال الخطابي في أول معالم السنن ولذلك تجد
أصحاب الشافعي إنما يقولون في مذهبه على رواية الربيع بن سليمان والمزني فإذا جاءت رواية
حملة والجيزي وأمثالهما لم يلتفتوا إليها ولم يعتمدوا بها في أقاويله قال ومذهب الشافعي رضي الله
تعالى عنه لا يثبت باختيار النووي رضي الله تعالى عنه فإنه إنما يستعمل هذه العبارة فيما راجع
دليله عنده لا من جهة المذهب ونحن شافعية لأنووية اه ما قاله الولي العراقي فلي هذا
ما اختاره النووي من جواز توليها عدلا لا يجوز تقليده فيه لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد لأنه رحمه الله

تعالى نقل في شرح المذهب عن الإمام ابن الصلاح من غير اعتراض عليه أن حكم من لم يكن أهلا
للخروج أن لا يتبع شيئا من اختياراتهم لأنه مقلد للشافعي دون غيره اه وظاهره أن مقام
الشافعي لا يجوز له أن يتبع شيئا من اختياراتهم إذا لم يبلغ درجة الاجتهاد والأمر الثاني إن
الإمام البيهقي روى في المبسوط عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال إذا ولت امرأة نيب بنفسها
رجلا فليس له أن يزوجه وإن رفع ذلك إلى السلطان فعليه أن يفوضه وسواء طال أو قصر وجاء
الولد أو لم يأت كذا قال الولي العسراقي أيضا وقد روى الدارقطني والشافعي أن رقة جمعهم
الطريق فيهم امرأة فوات أمرها رجلا فزوجها فسد عمر النكاح والمنكح ولهذا قال الولي
العسراقي واقدم طلب مني الفتوى به في سفر ليس به فاض في امرأة حصل لها الضرر البالغ من وجوه
مديدة من عدم الزوج فامتعت من ذلك وقلت لا أكون سببا لتسليط الناس على الإبضاع بغير أمر
بين وضياح أمر دنياها أهون من التسليط على بضعا بغير طريق معتبر اه الأمر الثالث إن
الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ذكر في الحلية بعد ذكره الوجه القائل بأنها ترد أمرها إلى رجل عدل
يزوجه وهذا لا يصح على أصلنا قال الإمام الأذري وهو معذور فإنه بعيد من المذهب المشهور الأمر
الرابع إن الإمام ابن القطان لما قال الإمام الاصطخري إذا لم يكن في البلد حاكم جاز للرجل والمرأة
أن يحكما مسلما بعد نكاحهما قال أعني ابن القطان وهذا ليس بشئ لأن النبي صلى الله عليه وسلم
قال السلطان ولي من لا ولي له قالوا لا خلاف بيننا أن هذا ليس بسلطان اه الأمر الخامس إنما
جاء عن صاحب المذهب البناء على التحكيم وقال أبو المعالي الجويني يعني إمام الحرمين وهذا
البناء لا يصح لأن هناك حكما فيما يتنازعان فيه من أمر النكاح وغيره فيصير النظر له فيما حكمه فيه
خاصة وهذه ولاية ممن لا يستحقها الأمر السادس إن الإمام الرافعي رحمه الله تعالى ذكر في العزيز
أن القاضي إذا أراد أن ينكح من لا ولي لها زوج من فوقه من الولاية أو خليفته إن كان له الاستخلاف
أخرج إلى قاضي بلد آخر وتابعه النووي في الروضة فلو كان يجوز لها أن تعرض أمرها إلى عدل
ليزوجها من القاضي لم يكف القاضي الخروج إلى بلد آخر وظاهره يقتضي أنه لا يصح النكاح حتى
يزوجه القاضي الذي يخرج إليه ولو كان ببلد بعيد كسئلنا المسؤول عنها وذلك إذا لم يكن له أحد فوقه
من الولاية ولم يكن له الاستخلاف فتناقض كلام النووي رحمه الله تعالى حيث اختار أولا تفويضها
إلى عدل ثم تابع الرافعي رحمه الله تعالى ثانيا إلى خروج القاضي إلى قاضي بلد آخر الأمر السابع أن
في الوكالة في الحرر والمنهاج ولا المرأة والحرم في النكاح قال الشارحون لكلامه والمراد أن المرأة
لا تولي أجنبيافي تزويجها لأنها لا تزوجه نفسها عندنا وظاهر قوله تعالى وانكحوا الإيامي منكم
والمسلمين أن المرأة لا تزوجه إلا بولي كذا قاله الإمام ابن عطية في تفسيره وهو المحفوظ عن
الشافعي رحمه الله تعالى في كتبه قال الشافعي أيضا في قوله تعالى ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن
هذا أبين في كتاب الله تعالى دليلا على أنه ليس للمرأة أن تزوجه دون الولي لأن الزوجت نفسها
لما كان له مثل الولي معنى كذا قال الإمام القنوي ثم قال الولي العراقي في كتاب النكاح من نكحته فهم
من اعتبارهم في الولي أن يكون عاصب نسب أو ولاء أو حاكما أنه لا يكفي فيه أن يكون مولى من
جهتها اه وهذا يقتضي أن الراجح عند الأكثرين ما روجه أبو الحسن السبكي أولا من أنكار رواية
يونس من أن قضية كلامهم تفرد يونس بهذا النقل والتوقف فيه كما سبق عن الزركشي وفي المهمات
غلا عن النووي من غير مخالفة له أنه إذا كان في المسئلة خلاف وجب اتباع الأكثرين الأمر الثامن
إننا إذا قلنا بما رواه يونس عن الشافعي فهو ما رواه البيهقي في المبسوط عن الشافعي أيضا قولان
مختلفان وفي الروضة أنه إذا كان في المسئلة قولان لم يجز العمل بأحدهما حتى يعلم الراجح منهما بلا

حاكم فحكم عليه بأنه
لا يصح غيره أبدا قول هذا
الحكم يتناول كل هجران
أم لا بد من كل كلام من
تقدم حكم عليه حتى لو كله
من غير حكم عليه بذلك
الكلام حدث سواء أوجد
هجران أم لا (فاجاب) بأنه
متى مضى بعد حله أكثر
من ثلاثة أيام ولم يكن في
هجره صلاح دين لا لاهجر
ولا للمهور ثم رفع إلى
الحاكم وحكم عليه
بنكاحه ما به لم يحدث به فلو
حكم عليه بأن لا يهجره أبدا
لم يعتد بحكمه بالنسبة إلى
المستقبل واليمين باقية حتى
يحدث بشكائه بعد ذلك إذ
حكمه لا يعتد به إلا بعد وجود
هجران محرم ليكون إزالة
للمنكر وقد علم أنه لا بد
لكل هجران محرم من حكم
مختص به (سئل) عن
المرقية تجزئ في كفارة
اليمين كقضى شرح التحرير
الشيخ الإسلام أم لا قياسا
على القنوسة والطائفة
(فاجاب) بأنه لا تجزئ فيها
المرقية المعروفة وما ذكره
شيخنا رحمه الله في شرح
التحرير وغيره من اجزائها
ليس معتدلا أن يجعل على
ما يوضع على الدابة كالسجادة
أسفل البرذعة أو نحوها
فإنما انتهى في العرف عرقه

خلاف اه فعلى هذا قال الامام الازرق اذا وجد من ليس أهلا للترجيح اختلافا للاصحاب في
الاصح من القولين والوجهين اعتمد تصحيح الاكثر كاستئذان المسؤول عنها فان قول الولي العراقي فهم
من اعتبارهم في الولي أن يكون عاصب نسب أو ولاء أو كما الخ يقتضي أن الراجح عند الاكثرين
ما صححه السبكي من انكار رواية بونس كالحق وما رجوه بوافق ما رواه البيهقي في المبسوط عن الشافعي
من أنها اذا ولت نفسها رجلا فليس له أن يزوجه كما سبق أيضا واطلاقه واطلاق الآية يشمل القرى
والبواذي التي لا حاكم لها وما اذا كان لها ولي أولا فظهر لنا من جميع ما ذكر في الجواب الثاني
أن المرأة التي لا ولي لها اذا ولت أمرها عدلا فليس له أن يزوجه بل لا يزوجه الا حاكم أو محكم
بشرطه ولو كان ببلد بعيد فهل هو كذلك أولا أو يخبرنا قولنا في ذلك بجواب شاف يحصل به
المقصود ان شاء الله سبحانه وتعالى فالجاجة داعية اليه أبقاكم الله سبحانه وتعالى للمسلمين
(فاجاب) بقوله المعتمد الذي جرى عليه أكثر المتأخرين ما قاله المجيب الاول بل حرموا به حتى في
المختصرات وسيأتي توجيهه والاستدلال له في أثناء رد ما قاله المجيب الثاني لكن ما قاله المجيب الاول
عن الازرقى آخر من أنه لا يشترط فقد الولي بالكلية بل الشرط عدم حضوره في البلد أو ما قرب
منه ليس صافيا عن الاشكال على انه خوفا فيه فقد حرم صاحب الانوار بخلافه فقال لو كان لها ولي
وهو غائب لم يجز التحكيم لان نيابة الغائب للقاضي اه وكلام الروضة وأصلها صريح في ذلك اذ
عبارة ما ثم اذا لم يكن لها ولي خاص من نسب أو معتق فهذا صريح في أنه حيث كان لها ولي خاص
لم يجز لها التحكيم لكن جرى ابن العماد على ما قاله الازرقى وعبارة الروضة في باب النكاح قد تشير
اليه والوجه الاول فانه حيث كان لها ولي وان كان غائبا أمكنها أن ترسل اليه ليحضر أو يوكل فان
قلت فكذلك ترسل للحاكم اذا لم يكن محلها فليست ولاية الولي الحاضر أقوى على أن لنا أن نتوسط
ونقول ان سهلت مراجعة أحدهما أعني الولي أو الحاكم اذا غابا الى مرحلتين فأكثرت تعينت ولم
يجز لها أن تولي عدلا يزوجهما لانه انما جاز لها ذلك للضرورة وعند مراجعة الولي أو الحاكم ان لم
يوجد الولي لا ضرورة وان لم تسهل مراجعة أحدهما بان غش بعد محلهما وحقت حاجتها الى النكاح
جاز لها أن تولي مع الزوج أمرها عدلا يزوجهما للوجود للضرورة حينئذ اما اذا قرب محل أحدهما
بان كان دون مرحلتين فلا يجوز لها ذلك مطلقا اذا تقرر ذلك فلتتكم على الجواب الثاني وتبين
ما فيه فنقول قوله أحدهما ان العبادي قال في الطائعات الخ كلام لا يحدى شيئا لان من القواعد المقررة
ان من حفظ حجة على من لم يحفظ وأن الثقة اذا روى شيئا وأثبتته ونفاه غيره قدم المثبت على
الذاني وبما تعلم ان غير بونس من أصحاب الشافعي لوقال لم يقل الشافعي هذا لم يثبت اليه لان بونس
مثبت وغيره ناف والمثبت مقدم على النافي فاذا كان هذا الانكار لا يقبل عن عاصر الشافعي ورواه
وأخذ عنه وكان ماعلا على أكثر حواله فبالك من لم يكن كذلك ولا يقدح فيه تفرد به هذا النقل لان
تفرد الثقة مقبول وان قدم غيره عليه لان ذلك الامر أقوى منه لا لانكار ما انفرد به وقول الولي
العراقي انه يتوقف في ثبوته ليس في محله ولذلك لم يقول من بعده عليه بل أطبقوا على حكمه عن
بونس عن الشافعي سيما الشيخين فانما حكماء عنه عن الشافعي ثم قال من أصحابنا من أنكروه ومنهم
من قبله وقال انه تحكيم والمحكم قائم مقام الحاكم انتهى وبه يعلم ان الانكار ليس راجعا الى
انكار النقل فان بونس ثقة جليل فلا يسع أحدا تكذيبه فيما نقله وانما الانكار راجع الى انه غير
جار على قواعد الشافعي رضي الله تعالى عنه ونحن مسلمون ذلك فان الشافعي رضي الله تعالى عنه
أشار الى انه خارج عن قواعده بقوله لماسئل عنه وانه يخالف لما في كتبه اذا ضاق الامر اتسع ومن
قواعده رضي الله تبارك وتعالى عنه ان الضرورات تبيح المحظورات فهذا أمر خارج عن قواعده بل ارب

لكن اقتضت الضرورة المسامحة به على أنه في الحقيقة غير خارج لما وجهه به بعض الاصحاب من انه
تحكيم ومن قواعده ان المحكم قائم مقام الحاكم وانما يتحقق خروجه عن قواعده ان لو قال انها
تباشر عقد النكاح بنفسها كإزعمه بعض اصحابنا فهذا هو الخارج عن قواعده بالكلية وأما ما رواه
بونس فليس خارجا عنها بالاعتبار الذي ذكرناه على ان بونس لم يفرد به هذا النص فقد حكاه
عن الشافعي المزني أيضا وهو من أجل أصحاب الشافعي المأول على نقله عند الاصحاب فاندفع ما نقله
الولي العراقي عن الخطابي أما قوله أعني العراقي مذهب الشافعي لا يثبت باختيار النووي فانه انما
يستعمل هذه العبارة فيمارج دليله عنده لا من جهة المذهب الخ فحبيب منه مع قول شيخه الاسنوي
وغيره أن المختار اذا وقع التعبير به في الروضة كان بمعنى الراجح مذهباً وكيف والنووي مستظهر على
ما قاله بانه ظاهر نصه الذي نقله بونس فهو مع جلالة وعظيم ورعه وتعميره مثبت لنص بونس ويحجج
به على ما قاله وان ما قاله هو ظاهر هذا النص فكيف مع ذلك يشكر نسبة ما رواه بونس للشافعي
ويقال ان النووي اختاره من جهة الدليل لا المذهب ويقال نحن شافعية لا نووية كل ذلك مما
لا نظر اليه ولا تعويل عليه ومن ثم جاء بعد الولي جماعة هم تلامذته وتلامذة تلامذته ومع ذلك لم
يعولوا على ما قاله ولا التفوتوا اليه وأعرضوا عنه لانه غير جار على سنن الاعتدال في الاستدلال فبما
الامر الاول من أمور أمر هذا المجيب وقوله فعلى هذا ما اختاره النووي الخ باطل أيضا لما علمت أنه
لم يختره من جهة الدليل وانما رجع من جهة المذهب وما رجع من جهة المذهب هو الخجة على جميع
من جاء بعده ممن لم يباغ رتبته بلا منازع ولا مدافع وقوله الامر الثاني أن الامام البيهقي الخ غير
نافع له أيضا لان غاية الامر أن للشافعي في هذه المسئلة قولين وقد رجح النووي أحدهما وتبعوه فلا
يحيد عنه ولا يسوغ لاحد مخالفته وانفراد الولي العراقي بتعبه قد علمت انه غير صحيح ولا معول
عليه على أن هذا النص لا يخالف الاول لان الاول فيه التعبير بانها فقدت وليها وهذا ليس فيه
ذلك فوجب حمله على ما اذا لم تفقد جمعا بين النصين وكذا ما قبله عمر رضي الله تعالى عنه واقعة
محتملة على أن مذهب الصابي غير حجة عندنا وقوله الامر الثالث لا يفيد أيضا فرواه من انه وان
كان بعيدا عن قواعده المذهب لكن الضرورة اقتضت المسامحة به وما جاز لاجل الضرورة لا يمتنع
عليه بمثل ذلك فان المجوز له معترف بانه خارج عن قواعده لكنه يقول اقتضت الضرورة خروجه
عنها فعمات به للقاعدة السابقة أن الضرورات تبيح المحظورات على أنه مر عن الازرقى في جواب
الاول انه قال ويجوز أن لا يكون هذا مخالفا لظاهر المذهب ويكون موضع المنع على المذهب
فيما وراء ذلك جمعا بين نصوصه اه وقوله الامر الرابع أن الامام ابن القطان الخ من الاطالة بما
لا فائدة فيه اذ غاية الامر ان ابن القطان مجتهد من أصحاب الوجوه صدر منه نزاع في هذا الحكم وهو
غير معول عليه فانا لم ندع أن المسئلة متعلق عليها حتى يورد علينا مثل ذلك وانما الذي ادعيته انها
مختلف فيها بين الاصحاب ومنشأ اختلافهم نصيب السابقين وان قواعده منها ما يقتضي
الاول ومنها ما يقتضي الثاني فهذا هو سبب اختلافهم لكن المعتمد الجواز ورد ما قاله ابن القطان
بانه يلزم عليه منع التحكيم من أصله في سائر الاحكام لانه اذا لم ير أن المحكم قائم مقام الحاكم
لزمه أن لا يجوز تحكيمه وهو خلاف قوله وقول الاصحاب فعلنا من كلامهم في التحكيم أن
المحكم قائم مقام الحاكم وان قوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له انما ينصرف
الى حال وجود السلطان اما مع فقد كماله هو الغرض فكيف يستدل بالحديث على أن لنا أن نقول
ان المحكم داخل في السلطان اذ المراد به من له سلطنة وهي ثابتة بالتحكيم فشملة الحديث وانددت

ظنه انحلال البيهقي
بتكليمه أولا ويجزى
هذا فمن حلف لا يسكن في
دار زوجته ثم استأجره
لامر يلزم منه سكناه فيها
فامتنع فالزمه الحاكم بالقيام
بالعمل المستأجر عليه ومن
حلف لا يركب في مركب
فلان فاستأجر له عمل فيها
فامتنع فالزمه الحاكم بذلك
العمل (سئل) عن حلف
لا يتسرى وهو متسرى هل
يحتسب باستدامة التسرى
أم لا كاستدامة الزوج
(فاجاب) بانه يحتسب
باستدامته اذ هو ان يحجب
الامسة عن اجابتها الرجال
وبطائها ويتركها ولانه
يصح أن يقال تسرى سنة
ملاخلاف الزوج ونحوه
(سئل) عما لو حلف لا
يساكن زيدا في هذه الدار
هل يشترط عدم اتحاد
المراقق كما قاله ابن القيم
في عدنه وهل في كلام
الشيخين ما يخالفه كإزعمه
بعضهم (فاجاب) بان
السؤال غير محذور اذ المحكي
فيما حنث بمساكنته اياه فيها
سواء اختلف مراقق
مسكن كل واحد منهما أم
اتحدت بل لو حلف لا يساكنه
في هذه البلاد أو نواحيها
بما كنته (سئل) عن حلف
لا يغش زيدا يسكن الدار

لا يحتسب باكله فيها (سئل)
عن حلف لا يشرب ماء
فشرب ماء من ماء أو
من غير ماء هل يحتسب بذلك حتى
في التغير والتقدير أم لا
يحتسب ولو في التغير والتقدير
كما في شرح المنهاج (فاجاب)
بانه لا يحتسب بشرب الماء
المستعمل بناء على ما رجحه
النووي من أنه غير مطلق
ولا بشرب ماء متغير
بمخالط طاهر يستغنى
الماء عنه تغيرا يمنع
اطلاق اسم الماء عليه ولو
كان تغيره تقديريا (سئل)
عن حلف لا يسكن هذه
الدار في هذه السنة أو
السنة أو هذه السنة يحتسب
اذا سكن البعض أو لا يحتسب
الا في الاولى كما هو ظاهر
كلام الروضة وغيره
(فاجاب) بانه لا يحتسب
بسكني البعض الا في الاولى
(سئل) هل يندرج
الزيتون في الفا كهة أم لا
(فاجاب) بانه لا يندرج فيها
اذ البلي اذا لم يحضر أو
يصفر ويحسب وليس من
الفا كهة فالزيتون أولى
(سئل) عن حلف لا يكلم
فلانا ثم يحكم عليه ما حكم
بتكليمه فكاهه هل يحتسب
بتكليمه ثانيا مختارا
أولا (فاجاب) بانه يحتسب
به الا أن يغلب على

هذه فباعها ثم سكتهم ازيد
هل بحث تغليبا للاشارة كما
أفتى به الشيخ زكريا أم لا
لأنه لم يتمكن شرعا من منعه
(فاجاب) بان وجه ما أفتى
به الشيخ زكريا من حنثه
تفويته التبرأختبار فكذا
مكنه من سكتها (سئل)
عن خلف الله لا يدخل
لزوجه ولا يثام عندها
فأجرها نفسه لخدمتها
وإناسها مدة معاومة
بأجرة معاومة ثم الزمة
الحاكم بعمل الاجارة
فدخل لها ونام عندها فهل
يحنت بذلك أم لا وهل
يتناول ذلك جميع مدة
الاجارة أم لا وهل مثله ما إذا
حلف أنه لا يدخل مكانا أو
لا يعمل لفلان كذا أو
لا يركب كذا أو لا يسافر في
كذا فأجر نفسه لذلك أو
لا يسكن الدار الفلانية في
السنة الفلانية ثم أجر نفسه
للبالكها لخدمتها ما فيها من
الامتعة في تلك السنة ثم
أزمت الحاكم في المسائل
كلها بعمل الاجارة وهل
مثله ما إذا حلف لا يكلم
زيدا مدة تزيد على ثلاثة
أيام ثم حكم عليه الحاكم
بتكليمه أم لا (فاجاب)
أما مسألة الاجارة فبأن الزمة
القاضي فيها بعمل الاجارة
مسئلتها لم يحث لأنه مكره

زوج الاب البكر الصغيرة أو الكبيرة بلا مهر أو أقل منه قال أصحابنا البغداديون يصح النكاح
بهر المثل وحكي عن الخراسانيين قولين في صحة النكاح فما الذي يعتمد عليه من قول الطائفتين وما
الفتوى عليه وهل يجزى القولان في تزويج الاب بكرا صغيرة أو بالغة غير كف وبغير رضاها أو معتبرا
أو نحوها لنا ذلك (فاجاب) بقوله المحدث صحة النكاح بهر المثل في جميع الصور المذكورة نعم تزويج
الاب البكر الصغيرة بغير كف باطل وإن رضيت إذ لا صغيرة برضاها وكذا تزويجها بمهر مهر مثلها
فإنه باطل على الأوجه كما بينته في شرح الارشاد وتزويج البالغة من أحد هذين برضاها به صحيح
وبغيره باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن النظر للأمر هل يجوز لحاجة تعليم العلوم
الشرعية فإذا قلتم بالجواز فالتعفف من ذلك والحاجة ماسة إلى التعلم مباح أو مكروه وهل يندب له
ترك ذلك التعفف لأن الصورة أنه لا يحذور هنا أم لا وما المراد بالأمر (فاجاب) بقوله يجوز نظر
الأمر لتعليم العلوم الشرعية والصنائع المحتاج إليها وليس من الورع ترك التعليم وإن احتج معه
إلى نظر لا يحذور يخشى منه فقد كان أئمة السلف والخلف رضوان الله تعالى عليهم يخاطبون المرد
للتعليم ومع ذلك كان يسمونهم الاتقان ويقولون إن قننتهم أشد من قننة النساء حيث خشي من
مخاطباتهم سواء كان اجتنابهم اما واجبا أو مندوبا لما لم ينصص التعليم في شخص فأنه يتعين عليه
وحيث لم يخش من ذلك شيء كان تعليمهم قربة أي قربة وكان الورع فعله لا تركه والمندار على
ما في القلب وما تشهد به قرائن أحوال النفس وانما يحرم النظر للأمر وهو من لم يبلغ أوان طلوع
لحيته الحسن وقد يلتذ بالنظر إليه اما عرفا أو عند الناظر بنسبه على أن الحسن أمر كل منضبط
في العرف أو جزئي يختلف باختلاف الطباع وفي ذلك خلاف بين أصحابنا والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن الجاني المتعلق برقبته مال هل لما لكه أن يزوجه قبل اختيار الفداء بغير إذن المجني
عليه أم لا يزوجه إلا بأذنه كالمهر من فان قلتم يزوجه سيده بغير إذن المجني عليه فتعلق الجنابة
مقدم على تعلق الرهن فهناك لا يزوجه إلا بأذن المرنه فكيف يصح تزويجه هنا بغير إذن المجني
عليه مع تقدم تعلقه (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم أن القن المتعلق برقبته مال
كالمهر من بل أولى ولا ينافيه قولهم ينفك من الجاني بقدر ما أدى السيد بخلاف الرهن لا ينفك
منه شيء ما بقي شيء من الدين لما بينته في شرح الارشاد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رضي الله تعالى عنه عن شخص مقلد للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه هل يجوز له أن يقلد
الإمام أبا حنيفة أو الإمام مالك أو الإمام أحمد في زوجه بغير بالغة غاب ولها بولاية القاضي
الخطي عليها بما يقتضيه مذهبه من غير تتبع للرخص بل في هذه المسئلة وحدها وإذا قلتم بالجواز
فن قال لا يجوز مطلقا ومهر بالغير مطلقا هل هو مخطئ أم لا (فاجاب) بقوله له تقليد أبي
حنيفة أو مالك رضي الله تعالى عنهما في التزوج المذكور بشرط أن يرجع في ذلك إلى ثقة
من علماء ذلك المذهب ويستخبره عن شروط تلك المسئلة وجميع ما يعتبر فيها ومن أطلق أن
ذلك لا يجوز فقد أخطأ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن الحامل من زنا هل يجوز العقد
عليها أم لا وهل المسئلة فيها خلاف أم لا (فاجاب) بقوله أما انقضاء العدة مع وجود الحمل من الزنا
ففيه خلاف منتشر لا غنى واصح أنها تنقضي معه إذا كانت عدة وفاة مطلقا أو عدة طلاق وهي
من ذوات الأشهر أو من ذوات الأقراء وحاصت على الحمل بناء على الصحيح أن الحامل تحيض فان
لم تحض عليه لم تنقض عدتها إلا بالأقراء بعد ولادتها ولو زنت في عدة الوفاة أو العالاق وحبلت من
الزنا لم ينقض ذلك انقضاء عدتها بالتفصيل الذي قدمناه وأما نكاح الحامل من الزنا ففيه خلاف
منتشر أيضا بين أئمتنا وغيرهم والصحيح عندنا الصحة وبه قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لأنها

شرعا لتناول حكمه جميع
أعمالها فلا يحتاج فيها إلى
تجديد التزام والفرق بين
عدم حنثه في هذه وبين
حنثه فيما لو حلف على
الانبات بالافعال أن هذه
ليس فيها الاجتهاد حيث فقط
وهي فعله بشرط أن لا يمنع
من حنثه مانع فأنه إذا لم
يظهر له لا تقول بل لم يحث
لعدم شرطه وأما لا فعل
فالمحل فيها مصادره وهو
اثبات جزئي وله جهة بوجه
فهو وجهة حث بالسلب
السكبي وهو نقيض والحث
بمناقضة الميّن وتفويت البر
فإذا التزمه وفوته بفعل
من جهة حنث لتفويته البر
باعتباره وأما مسألة التكليم
فحكم القاضي المطلق فيها
محول على المسئلة الأولى
فيحنت بما بعدها إلا أن
نظن انحلال الميّن بتكليمه
الأول فلا يحث بغيره أيضا
(سئل) عما لو حلف
لا يسكن زيداً وأطلق
وانفرد كل منهما بميّن عليه
باب وغاق فهل بشرط انفرد
كل منهما بمراق كقوله
ابن النقيب في عدته وأقره
عليه العلامة الجوزي
وقد تعرض له الشنخ
وغيرهما فيما إذا سكن
أحدهما في حجرة بالدار
أو سكنا في حجرتين فيها

ولم يرضوا بنفي اشتراطه في بيوت الختان أم لا (فاجاب) بانه يشترط فيهما انفراد المرافق اذ صورتهما اتم من دار كسيرة اذ لو سكن كل منهما في دار فلا مسا كنه سواء كانا صغيرتين أم كبيرتين أم كانت احدهما كبيرة والاخرى صغيرة كسيرة يجنب دار ولو كان البيتان من دار صغيرة فساكنة (سئل) هل يطق سفر صاحب الحق بموته في قوله لا تضيقك حقك فداك في كلامهم أم لا كفي فتوى أهل العصر (فاجاب) بان سفر صاحب الحق ونحوه كونه فيما ذكر من التفصيل (سئل) عما لو حلف لا يدخل هذه الدار فانهم سددت ثم أعيدت بالثأر أو آله أخرى هل يحث بدخولها أولا (فاجاب) بانه لا يحث بدخولها لانها غير المشار اليها وهو مقتضى قولهم أعيدت بالثأر أي فقط (سئل) عن قول الدميري فيما لو حلف لا ياكل كل الرؤس وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين أن يأكل بعض الرأس أو كله وفي فروع ابن القطن اذا قال الرؤس لا بد من أكل ثلاثة منها ما اعتمد في المستثنين

ليست في نكاح ولا عدة من الغير وعن مالك رضي الله تعالى عنه قول بخلافه ثم اذا قلنا القائلين بجعل نكاحها ونكحها فهل له وطؤها قبل الوضع الذي صححه الشيخان نعم قال الرافعي انه لا حرمه لجل الزنا ولو منع الوطء لمنع النكاح كوطء الشبهة وقال ابن الحداد من أتمنا لا يجوز له الوطء وبه قال أبو حنيفة ومالك وداود رحمهم الله تعالى واستدلوا بخبر أبي داود والترمذي ولفظه لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره ويجاب بان ذلك إنما ورد للتنفير عن وطء المسبية الحامل لان حملها محترم فحرم الوطء لاجل احترامه بخلاف جل الزنا فإنه لا حرمه له تقتضي تحريم الوطء وعلى القول بجعله هو مكروه كما في الأنوار وغيره فخرجنا من خلاف من حرمه هذا كما فيهما تحقق انه من الزنا ما اذا كان مجهول الحال والذي نقله الشيخان عن الروائي وأقره وحرم به صاحب الأنوار وغيره انه يعطى حكم الجل من الزنا فيما مر من نحو العدة والنكاح لاني رجم أمه أو حدها دوا للحدود بالشبهات لكن اعترضه ابن الرفعة والاذري بان الذي في النهاية انه لا يعطى حكم ولد الزنا مطلقا لكن أفتى القفال بما يوافق الاول فقال لو اشترى أمة فوجدها حبل ولم يدهه البائع فالظاهر انه من زنا لان سفح الماء متيقن والشبهة مشكوك فيها فيحكم باليقين دون الشك وهو مملوك للمشتري ولا يقع الاستبراء بوضعه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن خطب وأجيب فانفق ثم لم يرتجوه فهل يرجع عليهم بما أنفق (فاجاب) بقوله اختلاف المتأخرين في ذلك والذي دل عليه كلام الرافعي في الصداق انه ان كان الرد منهم رجع عليهم لانه لم يهد لهم الابناء على ان يرتجوه ولم يحصل غرضه فان كان الرد منه فلا رجوع له لا تنفاه العلة المذكورة (وسئل) عن قال أنا حنابلة بالهمزة بدل الكاف من أنكحتك فهل يصح (فاجاب) بقوله قال في الخادم في باب صفة الاثمة ان قلنا لا ينعقد بالجمية ممن يعرف العربية لم يصح وان قلنا ينعقد وهو الاصح صح لاصابة المعنى (وسئل) رضي الله تعالى عنه بما صورته لامرأة اخوان أحدهما طفل فاراد البالغ ان يرتجوها غير كف رضاها فهل يجوز ذلك (فاجاب) بقوله أفتى البلقيني بالجواز وعاله بان الصغير ليس بولي حينئذ فلا أثر لوجوده ولا ينتظر بلوغه (وسئل) بما صورته وكل الولي وغاب فهل للقاضي التزوج مع وجود الوكيل (فاجاب) بقوله ليس له ذلك وما في تحرر رأي زرة في القضاء على الغائب بما يخالف ذلك مبنى على ان القاضي يزوج بالولاية لا بالنيابة والاصح انه يزوج بنباية اقتضتها الولاية (وسئل) رضي الله سبحانه وتعالى عنه هل يزوج الحاكم أمة الغائب أولا (فاجاب) بقوله ليس له تزويجها بحال وانما تزوج المقيمة لان الاصل فيها الحرية كما ذكره والذي يجب على الحاكم في مال الغائب فعل الاصح ومعلوم ان التزوج ليس أصح وانما جاز للولي تزويج أمة مجبورة لانه يلى نكاحه وماله والقاضي لا يلى نكاح الغائب وان ولي ماله على ان ولايته ليست ولاية مطلقة (وسئل) هل بين العدالة والعفة والصالح فرق (فاجاب) بقوله هل يفرق بينهما بان العفة بوصف بها نحو العبد دون العدالة أعنى المطلقة والا فكثيرا ما يصرحون بانه عدل وراية وهذا الطرق لا أثر له في الاحكام فالعفة والعدالة بالنسبة للاحكام المشترط فيها أحدهما سواء وأما الصالح فانه أخص اذ هو القيام بحقوق الله سبحانه وتعالى وحقوق العباد هذا ان أريد بالحقوق ما يشمل المندوبة أيضا والاساوها (وسئل) هل يلزم النكاح بالنذر (فاجاب) بقوله نعم حيث ندب كما صرح به الماوردي واقتضاء كلامهم في باب النذر خلافا لمن قال لا يلزم لانه لا يمكنه الاستقلال به اذ الواجب عليه الاخذ في أسبابه اذ هو الذي يمكنه (وسئل) عن يأكل من كسب يده أشرف ممن يأكل من الصدقة فهل أحدهما كف لا آخر (فاجاب) بقوله الذي يظهر انه يعتبر في ذلك عرف أهل بلد الزوجة المطردة اذ الافضلية في ذات أمر شرعي والفقهاء في هذا الباب ينظرون للعرف أكثر من نظارهم للمصائل الشرعية

(وسئل) عن امرأة ادعت أنه طلقها ثلاثا وادعى دونها ثم صدقته فهل يصح اذنها في التزوج منه (فاجاب) بقوله ذكر الاصحاب انها لو أنكرت الرجعة ثم رجعت قبل رجوعها ولو ادعت ان بينهما محذور ضاع حرم لم يقبل رجوعها وفرقوا بان نحو الرضاع أمر ثبوتى فالغالب ان لا يقدم عليه الا يبين وفي الرجعة نفي لا يستلزم العلم فقبل رجوعها اذ لا مناقضة فلعلها تذكرت وهذا يقتضى عدم قبول رجوعها في صورة السؤال لان دعواها الثلاث أمر ثبوتى فلا يصح اذنها في التزوج منه الا بعد محال هذا ان وقع ذلك بعد بينوتها كما اقتضاء ما في السؤال فان أقر الماوردي ومراعاة محال ذلك ظاهرا وقد ينظر فيه بان دعواها حينئذ غير مقبولة فلا فائدة لقبول رجوعها ثم رأيت بعضهم نقل عن النص ما يوافق الماوردي وعن الامام انها لو ادعت انه طلقها فانكر ونكل خلفت ثم كذبت نفسها لم يقبل تكذيبها لان قولها أسند الى أمر ثبوتى ولان البين مردودة كالانقار وفرق بين هذه ومثله النص ان المرأة لا يثبت الطلاق بقولها فاذا رجعت عنه قبل رجوعها وفي الأنوار واعده شيخنا زكريا في شرح الروض انها لو قالت طلقني ثلاثا قالت كذبت ما طلقني الا واحدة فلها التزوج به بغير تحليل لانها لم تبطل برجوعها حقا لغيرها ومقتضاء قبولها في صورة السؤال أيضا وهو منجبه (وسئل) عن طلق صغيرة فاراد واهل تزويجها فادعى الزوج انه وطئها فهل يقبل فلا تزوج للبلوغ أولا أو ينتظر البلوغ حتى تخاف الزوجة على نفي الوطء (فاجاب) بقوله الاصل عدم الوطء الا في صور ذكرها ليست هذه منها فالولي تزويجها حيث لم يقع في قلبه تصديق الزوج ولا التفات لدعواه الوطء ولا يتوقف ذلك على بين الصغيرة اذا بلغت كما لو ادعى ولي مجبور على غائب بدين وأثبتته فانه يقضى من ماله ولا يتوقف ذلك على كمال المجبور ليحلف على نفي الابراء وبقاء الاستحقاق (وسئل) عن طلق ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح فهل تسمع بينته (فاجاب) بقوله لا تسمع بينته سواء أقامها الزوج أو الزوجة صرح به في الكافي وغيره ونقله في الأنوار عن البغوي وغيره ثم قال وحاصل كلامهما أنها تسمع ان شهدت حسبة ولا تسمع ان أقامها الزوج وهو الذي صرح به غيرهما انتهى وبه يعلم ما في كلام الغزالي حيث حرم في باب الانقار بسماع بينة الزوج معالقا وفي أوائل النكاح بسماعها ان كانت حسبة ولم يقرها وقوله يقبح ان للمرأة أقامتها وما نقله عن الدبلي من سماعها ان لم يتزوج منه اعتراف بالزوجة على انه قد يخفى تصور شهادتها حسبة لما صرحوا به من ان بينة الحسبة انما تسمع عند الحاجة اليها فلو قالوا تشهدان بينهما رضاعا محرما لم يكف حتى يقولوا وهو يريد ان يتكفها وهنا لا فائدة للحكم بفساد النكاح الا التفريق بينهما لحرمتهما عليه الا بعمل والتفريق بينهما حاصل بالطلاق نعم لو أقيمت لاثبات مهر المثل دون المسمى فهل يلزم من الحكم بفساد النكاح لاجل لزوم المسمى الحكم بعدم وقوع الطلاق أولا يلزم منه تفريقا للعلة في الشهادة فتسمع البينة بالفساد بالنسبة الى لزوم مهر المثل دون ارتفاع التحليل لانه حق لله سبحانه وتعالى وقد يثبت ظاهرا فلا يرفع احتياطا لا يضاع محل نظر والثاني أحوط (وسئل) هل تجوز رؤية الأجنبية في المرأة والماء الصافي (فاجاب) بقوله أفتى بعضهم بجواز ذلك أخذوا من انه لا يكتفى بذلك في رؤية المبيع ولا يحث به من علق على الرؤية (وسئل) عن أذنت لولها ان يرتجوها فامتنع فهل له بعد ذلك ان يرتجوها أو يوكل من غير اذن (فاجاب) بقوله نعم كما يحثه بعضهم قال وقوة كلامهم على الفصل شاهد لذلك وفارق الوكيل بان ولايته متلقاة من الشرع فلم تتأثر بالرد (وسئل) عن امرأة قالت أذنت لك ان تجوزني من فلان فهل يكون اذنا (فاجاب) بقوله الظاهر كما قاله بعضهم انه اذن اذ المدار هنا على الرضا دون

(فاجاب) بانه قد قال الاذري ظاهرا كلامهم أو صريحه أن اطلاق البين محمول على الجنس حتى لو أكل رأسا أو بعضه حث وفي فروع ابن القطن اذ قال والله لا أكل رؤسا فعندى لا يحث حتى يأكل ثلاثة لان الاطلاق يقع على ثلاثة اه والفرق بين قوله الرؤس ورؤسا ظاهرا اه والاعتماد أنه ان قال الرؤس حث برأس واحد اذ اللام فيه للجنس ولا يحث ببعضه كالقول ان تزوجت النساء أو اشتريت العبيد فانت طالق فانه يحث بتزوج واحد وان قال رؤسا لا يحث الا بثلاثة كالقول ان تزوجت نساء أو اشتريت عبيد فانه يحث على ثلاثة وقد علم ان الدميري لم ينقل كلام الفروع على وجهه (سئل) عن قول الماوردي فيما يكثر استعماله في الله تعالى ويقال في غيره انه يكون بمنى ظاهر الا باطناهل هو معتمد (فاجاب) هو بمنى باطنا أيضا فلبسته استعماله في الله تعالى ولان الكفارة تتعلق باللفظ المحترم به فاستعماله على وجهه القلة في غيره لا يسقطها باطنا فاف ذكروه الماوردي ضعف

اللفظ وقد وجد فلا يضر اللحن في اللفظ ولو بما يغير المعنى بخلاف نظيره في عقد النكاح لان اللفظ فيه متعبد به (وسئل) بمصهورته حضر شاهدان في طاعة نكاحا فسمعوا لفظ المتعاقدين من غير رؤية شخصهما فهل يكفي (فاجاب) بقوله نقل الروايات عن الاعصاب كافي الكفاية انه لو جلس بباب بيت فيه اثنتان فسمعتهما تعاقدتهما بالبيع وغيره كفي ولم يحتج للرؤية وقضية قول المنهاج لا تجوز شهادة على فعل الا بالابصار بخلاف ذلك لكن استبعد الاذرى هذا الثاني وميل كلامه الى اعتماد الاول وهو قريب ان عرف المتعاقدين وسمعوا لفظهما وتحققا على ان ما ذكرنا هو شرط للحمل واداء الشهادة بذلك العقد اما مجرد انعقاد النكاح فينبغي ان يكفي بحضورهما وسماعهما للفظ المتعاقدين وان لم يعرفاهما أصلا ولا يلزم من صحة النكاح امكان اثباته الا ترى الى انعقاده بآبى الزوجين وعدوهم معا انه لا يمكن اثباته حينئذ (وسئل) عن قول النووي في فتاويه وفي شرح مسلم يسن ان ينوى بالنكاح التعفف والنسل وهو مشكل لان النكاح حينئذ سنة لمثل هذا السنة لا يحتاج فعلها في مثل ذلك الى نية بل الشرط ان لا يقصد بطلانها غرضا آخر (فاجاب) بقوله معنى قوله يسن ذلك ان هذه سنة أخرى غير سنة النكاح فالثبوت كونه شرطاً للثواب على النكاح المسنون بل كمال فيه فلا يلزم من طلبه عدم الثواب عند فقد فسخ الاشكال المذكور على ان كان تدعى ان النكاح يحتاج الثواب عليه لنية الامتناع مطلقا وذلك لانه ليس بعبادة بذاته بل هو فعل مشترك تارة يكون سنة وتارة يكون مكرها وخلاف الاول ومباحا فصول العباد له امر عرضي فاذا سن لشخص وأراد فعله احتمل أن يجزيه على سن المباحات باعتبار ذاته أو على سن المندوبات باعتبار ما عرض له فاحتاج الى نية مميزة له ولا يقال الشرط عدم الصارف لان ذلك من ماله فعبادة بذاته وبؤيد ما ذكرته قولهم ولينبوا بالسواك السنة وقولهم بشرط للثواب في غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق تقدم نية الوضوء عليها والام يشب فاذا اشترط في هذه تقدم النية مع ان فعلها على هذه الكيفية يندر ان يقع مثله في العادة فاولى ان يشترط في حصول الثواب في النكاح امتثال قصد السنة لانه يغلب فيه وقوعه على مقتضى العادات واستيفاء المذات (وسئل) لو تاب الفاسق قبيل العقد لم يجز أن يكون شاهدا بخلاف ما لو تاب الولي فما الفرق (فاجاب) بقوله يمكن الفرق بان الشرط في الشاهد اتصافه بالعدالة وغيرها مما يتوقف قبول شهادته عليه ولا يكون كذلك الا ان مضت عليه من توبته مدة الاستبراء وهي سنة والشرط في الولي عدم الفسق لا الاتصاف بالعدالة وبالتوبة الصحيحة انتفى الفسق وبؤيد ذلك ان الولي لو انتفى فسقه وارتكب ما يخل بمروءته لم تنتقل الولاية عنه بخلاف الشاهد فانه بشرط مع انتفاء فسقه انتفاء ما يخل بمروءته فان قلت علل بعضهم عدم جواز كونه شاهدا بان التوبة تصدر منه على وفق العادة لا على حقيقة توبته وهو يخالف ما ذكرته قلت هذا التعليل فيه نظر اذ لو كان الامر كذلك لاستوى الولي والشاهد في الصفة أو المانع لان توبتهما ان صححت بان وجدت شروطها استويا في القبول والاستويا في عدمه بل الوجه ما ذكرته على انه يمكن تأويل هذه العبارة بان من شأن الشهود ذلك بخلاف الولي وفيه ما فيه (وسئل) بما مورته زوج الحاكم لغية الولي ثم حضر وادعى انه كان قريبا فهل يصدق الولي أم لا (فاجاب) بقوله الذي اعتمد شيخنا في شرح الروض أخذنا من كلام نقله الزركشي انه يصدق وفيه نظر فقد قالوا لو باع الوكيل في غيبة موكله فادعى انه كان منزله قبل التصرف لم يقبل الابينة فقياسه هنا ان لا يقبل الابينة بجماع أن كلا وقع من فائده عقد وهو يريد رفعه بمجرد دعواه فكما اشترطوا رفعه ثم قيام البينة كذلك بشرط ذلك هنا أيضا بل ما هنا أولى لان القاضي ليس نائبا عن الولي اتفاقا بل فيه وجهان قبل تزوج بالنيابة عنه وقبل بالولاية ولكل فروع تقتضي ترجيحه والاوجه انه يزوج

بكرمه بالتدوين في المهرين والقيوم (سئل) عن حلف على ترك التعبد ببلد كذا من ان أكثر اليوم بكعبه الموافق لمسألة المبيت وما الفرق بينه وبين ما في فتاوى شيخ الاسلام يحيى النووي في مسألة الحلف على ترك النسي (فاجاب) بأن الفرق بين مسألة التعبد ومسألة النسي ان تعبد الشخص صيرورته في وقت العبد فانه يقال عيدا أي شهروا العبد واعتبرا كونه كسألة المبيت والتفارق للعرف من حمل التعبد بكان على اقامته فيه أكثره وان لفظه التمسني يقتضي جميع الشتاء لان حقيقته جميعه (سئل) عما نقله الشيخان في الطلاق في مسألة الحلف على ترك تزوج النساء وشراء العبد بالالف واللام فانه يخالف منقولهما وأما ان الامان فيما لو حلف لا يكلم الناس في المعتمد (فاجاب) بان ما ذكره الشيخان في الطلاق معتمد وكذا ما ذكره في آخر الامان فانه لا مخالفة بينهما باختلاف صورتهم (سئل) عن حلف لا يدنسل دارا فدخل باحدى رجلبيه واعتمد عليهما معا بحث

بنيابة اقتضتها الولاية فعلى كل تقدير نصرة أقوى من تصرف الوكيل وقد اشترطوا لبطالان تصرفه قيام البينة فاولى أن يشترط ذلك هنا فان قلت يمكن الفرق بانه ثم تعلق به حق ثالث وهو المشتري فاحتيج له قلت وما هنا تعلق به حق الزوج نعم يمكن الفرق بان دعوى الموكل العزل ينافي قضية توكيله النائي عنه صحة التصرف فلم يقبل قوله في رفعه وأما الولي هنا فلم يصدر منه اذن للقاضي بل زوج قهرا عليه فلا يقال ان دعواه تنافي فعله فصدق في رفعه بيمينه (وسئل) بمصهورته قال الشيخ زكريا في شرح الروض والعبرة في الانتساب الى الاباء في غير أولاد بناته صلى الله عليه وسلم وقضيته ان الشريفة لا يكافئها مطالي ولا هاشمي وان من أمها شريفة وأبوها عربي أو عجمي غير شريف لا يكافئها من أبوه وأمّه غير شريفيين في الاولى ولا من أبوه قرشي في الثانية وهو مشكل فهل هو مع ذلك معتمد أولا (فاجاب) بقوله ما ذكره شيخنا رحمه الله تعالى وشكره عليه صرح به في الانوار وقضيته ما ذكره ذلك أن تقول اما القضية الاولى فليست بعسدة من النظرات من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته صلى الله عليه وسلم ينسبون اليه وهو صلى الله عليه وسلم لا يكافئ أحد فلا يكافئ من انتسب اليه الا من انتسب اليه فالعباسي مثلا ليس كفوا للشريفة وان كانا من بني هاشم فيخص بذلك اطلاقهم أن بني هاشم والمطلب اكفاء وأما جواب بعضهم عن تزوج علي لفاطمة رضي الله تعالى عنهما مع كونها قرابة قريبة بانه لم يكن لها كفء غيره ففيه نظر لانه ليس بكفء لها كما يصرح به قواهم ان المسلم بنفسه ليس كفوا لمن أبوها مسلم وغير ذلك من الفروع التي ذكرها وانما الجواب الصحيح انهم لم تكن قرابة قريبة اذ هي في أول درجات النسب كبنات المم والعمه والخال والخاله وأما بنت ابن العم ونحوه فقرابة بعيدة لا قريبة وأما القضية الثانية فمقتضى كلامهم انه يجوز حتى لغير القرشي تزوج من أمها حفظ شريفة وانه كفء لها ثم رأيت الامام والغزالي فالوجه الانتساب بحده رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلماء والصلحاء المشهورون وقال في الوجيز لا تجبر فضيلة نسب النبي صلى الله عليه وسلم بفضيلة وما وراءه فقد تقتضي العادة بحجر نفسه قال الرافعي ومقتضاه جبر بعض الصفات ببعض بعد الاشتراك في النسب وظاهره غير معمول به فأفهم قوله بعد الاشتراك ما اقتضاه كلام الانوار ومعلوم أن أولاد بناته بواسطة أو غيرها سواء كانت الام شريفة فقط أو الاب كذلك ينسبون اليه وحينئذ فيبقى بذلك أيضا كلام الانوار وقضية الاولى والثانية والنظر فيه مجال (وسئل) هل يجوز للشاهد النظر الى الفرج ولومع وجود نسوة أم لا (فاجاب) بقوله صرحوا بان للشاهد النظر الى الفرج للشهادة بزنا أو ولادة وهو ظاهر في الزنا ونحوه مما لا يثبت بالنسوة أما ما يثبت بهن فمقتضى كلامهم أن للشاهد المذكور الرؤية لأجل الشهادة وان كان هناك نسوة يمكن اثبات الحق بهن وهو محتمل لان عدالة الشاهد مانعة من خوف المذور المترتب على الرؤية ويحتمل خلافه أخذا من قولهم لا تجوز المداواة بغير الجنس الا ان فقد الجنس الصالح والاول أقرب لما مر من أن عدالة الشاهد مانعة مما ذكرناه بخلاف الطيب فانه لا يشترط فيه العدالة فاحتج لجواز نظره الى أن يقيد بالضرورة ومما يدل على صحة ما قلناه من الفرق بين الشاهد والطيب أن الشاهد ينظر الى الوجه والكفين وان كان هناك نسوة يمكن ثبوت الحق بهن كما يصرح به كلامهم هنا ومن بحث هنا ما مر في رؤية الفرج فقد أبعد وأما الطيب فلا يجوز له النظر الى نحو الوجه الا ان فقد الجنس الصالح فعلنا فرقان ما بينهما وأيضا الطيب اشترطوا في جواز علاجه اذا كان من غير الجنس أن يكون بحضرة محرم ونحوه ولم يشترطوا ذلك في الشاهد وأيضا قد اشترطوا في العلم ذلك عقيدتهم مسألة الشهادة ولم يشترطوا فيها شيئا فدل على أن للشاهد الرؤية مطلقا ووجه ما قدمناه من أن اشتراط عدالته مغل عن ذلك

(وسئل) هل يتزوج الاخرس باشارته (فاجاب) بقوله ان فهمها كل أحد تزوج بها لانها صريحة
 حيث لا فلا لانها كتابية والنكاح ممنوع بها (وسئل) عن الخرساء التي لا اشارة لها بمهمة هل
 تزوج كالمجنونة (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نقل الاذرى انها تزوج مثل المجنونة وله وجه
 فان قلت ينافى فيه أن المزوج للمجنونة هو ولي المال والنكاح والخرساء لا ولي لها لانها غير محجور
 عليها قلت على اشتراط ذلك في المجنونة ما ذكر في الاب والجد من الشقة الجاملة على مراعاة الخط والمصلحة
 ما أمكن ومن ثم وليا المال بخلاف غيرها والحق بهما السلطان لقوة ولايته وأما كون المجنونة
 محجورا عليها في المال والخرساء غير محجور عليها فلا دخل له في جواز انكاح تلك وامتناع انكاح
 هذه ثم رأيت الشيخين في باب الصيد والذبائح الحق الاخرس الذي لا اشارة له بمهمة بالمجنون في سائر
 تصرفاته وهو نص فيما ذكره الاذرى (وسئل) بما صورته لوعض له مذكرا لكي لا يرى نكاح
 الحلل ونحوه من يزوج (فاجاب) بقوله حيث امتنع بعد سؤال الحاكم له زوج الحاكم مالم
 ينضم الى العضل عدم غلبة الطاعات على المعاصي فينبذ بزواج الابعس وبهذا علم أنه لا فرق
 بالنسبة الى تزوج القاضي أو الابد بين أن تمتنع بعذر أم لا وان أفاده العذر عدم الاتم بالامتناع
 (وسئل) عن شخص غلب عن زوجته الحرة غيبة طويلة وخاف العنت قبل الوصول اليها هل له أن
 ينكح أمة وإذا جاز له أن ينكح أمة فغلب عنها كذلك ينكح ثالثة ورابعة أولا (فاجاب) بقوله
 يجوز له ذلك وهذه قد بلغزها فيقال لنا حر ينكح أربع امه وإذا جعن بعد ذلك لم ينكح نكاح
 واحدة ممن (وسئل) هل يشترط على الجد اذا جع بين الإيجاب والقبول لمولته في النكاح أن
 يأتي في الشق الثاني بالواو وهل يطرد ذلك في البيع (فاجاب) بقوله نقل بعضهم انه يشترط
 ذلك في النكاح ولا يخول من نقل ويحتمل الحاق البيع بالنكاح في ذلك والفرق وعدم الفرق أوجه
 اذ وجه الاشتراط من الاتيان برابط من كلامه حتى لا يحصل بينهما انفصال يأتي في البيع والفرق بان
 النكاح يحتاج له لا ينقض هنا (وسئل) بما صورته أذنت لوليها وهي في العدة أن يزوجها اذا
 حلت فهل يصح الاذن (فاجاب) بقوله نعم يصح ويحتمل أن يلحق به ماله أذنت له قبل خلعها أن
 يعيدها بعد انخام من زوجها ويحتمل خلافه والفرق بان العصمة هنا باقية فكان المانع أعلى وما
 لو أذن له أن يزوج أمة أو مجوسية فوجدت فيه شروط نكاح الامة وأسلفت المجوسية (وسئل)
 عن قولهم يسن أن يتزوج من ليست قرابة قريبة فانه مشكل يتزوج على بطاطمة رضى الله
 تعالى عنها (فاجاب) بقوله أجب الشمس البرماوى بانها ليست قرابة قريبة اذ هي التي أول
 درجات الحلال كبت العلم والعمة والحلال والحالة بخلاف التي في ثاني درجاته فانها بعيدة كطاطمة
 رضى الله تعالى عنها فانها بنت ابن عم على رضى الله تعالى عنه ويرد عليه تزويج زينب بابي العاصي
 ابن الربيع وهو ابن خالها والجواب أن الاحكام لم تكن حيث قد اشتهرت بدليل أن أبا العاصي
 لم يكن مسلما حينئذ (وسئل) عن تزوج امرأة ثم مات قبل الوطء فادعى ورثته أنه تزوج بها
 وهو محجور عليه حتى يفسد النكاح فلا ترث منه ولا مهر ولا نفقة لها وأنكرت فمن المصدق
 (فاجاب) بقوله فرق الزركشي وغيره بين تصديق السيد اذا قال كاتبة وأنا مجنون أو محجور
 على وعرف سبق ما دعاه وعدم تصديق الولي اذا زوج بنته ثم قال كنت مجنونا أو محجورا على يوم
 صدقها وان عهده ذلك بان الحق في النكاح يتعلق بثالث بخلافه في غيره وقضية هذا الفرق
 تصديق الزوجة في صورة السؤال دون الورثة ويؤيده ما في الروضة أو اخر النكاح من الفرق
 بين عدم مجيء الخلاف في النكاح بان الغالب في الانكحة الاحتياط لها وعقدها بشرطها وبحضرة
 الشهود وغيرهم بخلاف البيع فان وقوعه فاسدا كثيرا اه لكن في الافراد آخر الدعاوى عن القاضي

معرفا ولعله الاصبوب
 (سئل) عن نوى صوم
 الكفارة قبل الحنث ثم
 حنث قبل الفجر يصح صوم
 الغد عن الكفارة بتلك
 النية أم لا (فاجاب) بانه
 لا يصح عن الكفارة
 لوقوع نيته قبل الحنث
 (سئل) عن الفرق بين
 ما لو حلف ليا كان هذا
 الرغيف غدا وتمكن
 من أكله ولم يأكله ثم تلف
 حيث قالوا يحنث وبين ما لو
 قال لزوجه ان لم تخرجي
 الليلة من الدار فانت طالقة
 حيث قالوا لو خالف في الليل
 وجدد ولم يخرج لم تطلق
 وعالوه بان الليل كله محل
 لليمين ولم يحض جميعه وهي
 زوجته حتى تطلق فلا شيء
 شيء لم يجز وهذا التعليل في
 مسألة الرغيف (فاجاب)
 بان الفرق ان المقصود في
 أولاها ما الفعل وقد فوته
 باختياره فحنث وفي ثانيها
 التعليق على العدم ولا
 يتحقق الا بالاسخافاذا
 صادقها الاخر بانها لم تطلق
 (سئل) عن حلف لا يتسرى
 فاشترى أمة وطئها هل
 يحصل بهذا الفعل التسرى
 ويحنث أم لا (فاجاب) بانه
 لا يحصل التسرى بما ذكر
 ولا يحنث به (سئل) عن
 حلف أنه لا ينكح في المكان

انه لو تزوج بامرأة فمات قبل النكاح وادعى وارثها المهر يقال كنت طفلا يومئذ فلم يصح العقد صدق
 بيمينه وهذا يخالف لما مر الا ان يحمل ما ذكره في النكاح كما ذكره بعضهم على ما اذا عرف له حالة
 جنون وحالة افاقة أو حالة حجر وحالة رشد واختلفا هل وقع العقد في حالة الحجر أو الجنون أم لا
 فينبذ القول قول مدعى العصمة في النكاح خاصة بخلاف البيع ونحوه أما من ادعى بقاء نحو الحجر
 الذي عهد واستمراره فهو المصدق لان الاصل معه وقد ذكر وانما لو ادعت وقوع عقد النكاح
 بلا ولي ولا شهود صدقت بيمينها وان كان خلاف الظاهر والغالب في الانكحة نظرا الى الاصل في
 هذه الصورة فكذلك يقال في مسائلنا (وسئل) عن خطب امرأة ولم يتيسر له رؤيتها ولا ارسال
 امرأة تنقارها فهل يجوز له نظر ولدها الامر دلالة (فاجاب) بقوله بحث الفري الجوزان بلفه
 استواؤهما في الحسن وفيه نظر لان من بلغه منه استواؤهما يمكنه ان يستوصفه عنها (وسئل) هل
 يجوز خطبة نحو أمة الولد قبل الاستبراء (فاجاب) بقوله لا يجوز ذلك لان الاستبراء كالعدة (وسئل)
 هل يشترط في صحة النكاح تعيين الزوجة (فاجاب) بقوله نعم يشترط معرفتها بالاسم والنسب أو
 بالعيانة فلو كانت وراء ستر أو متعفة لم يصح ذكره المتولى نعم ذكر الرافعي انه لو تزوجته التي في الدار
 صح ان كانت وحدها اه (وسئل) عن امرأة تزوجت برضاها من مجهول فاذا هو غير كفء فهل
 يصح النكاح (فاجاب) بقوله صرح الفري في الوسيط وغيره في هذه المسئلة بصحة النكاح وكان
 وجهه ان اذنها في المعين متضمن للرضا به وان كان غير كفء ولا أثر لفتانها كفاءته لتقصيرها بترك
 الشرط (وسئل) بما صورته عقد النكاح بتقدم ضرب بعض المولوك وهو غير موجود في بلد العقد
 فهل تكون التسمية فاسدة (فاجاب) بقوله ذكر الرافعي في البيع انه اذا باع بنقذ انقطع عن أيدي
 الناس بطل لعدم القدرة على التسليم وكذا ان وجد في غير بلد العقد والبيع حال أو وجل الى مدة
 لا يمكن نقله قبل الحلول والصداق كالممن فبأن في ذلك (وسئل) عن قال زوجتك بنتي بكذا فقال
 تزوجتها ولم يقل بذلك أو نحوه فهل ينقذ بالمسمى في الإيجاب أو بغير المثل (فاجاب) بقوله قياس
 ما ذكره في البيع من انه يكفي بذكر الثمن في أحد الجانبين انه هنا ينقذ بالمسمى وكون ذكر
 الثمن شرطا لصحة البيع بخلاف ذكر الصداق لا يقتضي قرابتهما خلافا لما أوهمه كلام الاسنوي
 في أسئلته البارزي لان المظاهر دلالة تقدم ذكره في الإيجاب وقبوله له على انه مذكور بالقوة فوجب
 والبايات مستويان في ذلك وقول البارزي في هذه المسئلة لا ينقذ النكاح من أصله مبنى على ضعف
 (وسئل) هل يصح النكاح بالمستورين مطلقا (فاجاب) بقوله استثنى ابن الصلاح من ذلك ما اذا
 كان العاقد هو الحاكم قال والام يجوز بهما اتفاقا لتيسر احضار العدول باطنا على الحاكم لكن
 شنع عليه بعض المتأخرين في ذلك تشنعا فاحشا وبعضهم نسبته الى انه تفرد بذلك ومع ذلك فلا وجه
 ما قاله لما علل به وأيضاً فنصرف الحاكم حكم فيما يدخل تحت أحكامه ولايته فلو جاز له العقد
 بالمستورين لكان فيه حكم منه بعصته وذلك ممنوع عليه لما صرحوا به من انه لو رفع اليه عقد بهما
 لم يحكم بعصته والظاهر انه لا فرق فيما ذكره ابن الصلاح بين الحاكم الغاسق وغيره لصحة توليته مع
 فسقه حيث ولاه ذو شوكة فسقه لا يؤثر في ولايته حينئذ بخلاف فسق الشاهدين وهل لو تعذر عليه
 احضار ذي عدالة باطنه يجوز له العقد بالمستورين للضرورة محل نظر لكن اختار جمع من متأخري
 البينيين انعقاد النكاح بالفاسقين فضلا عن المستورين حيث لم يوجد عدل في تلك الناحية (وسئل)
 عن أهل بلد يفتخرون بالاموال لا بالانساب فهل يكون الفقير منهم كفوا للغنية منهم أم لا (فاجاب)
 بقوله نعم يكون فقيرهم كفوا لموسرهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن كثير يطلق كل
 منهم زوجته على البراءة من مهرها فبترته منه ثم تزوجها ولها من نسب أو غيره كقصاص من غير

الفلاحي مثلا وكان لذلك
 المكان سطح ونام الحالف
 عليه هل يحنث أم لا
 (فاجاب) بانه لا يحنث
 الحالف ان لم يصعد الى
 السطح من المكان المذكور
 (سئل) عن حلف لا يفعل
 الشيء الفلاحي ثم فعله وشك
 هل حلف بالله أو بالطلاق
 هل تعلق زوجته ويلزمه
 كفارة اليمين أو أحدهما
 ويحنث فيه (فاجاب) بانه
 يتوقف حتى يتبين الحال
 هذا ان لم يكن الطلاق
 رجعي والاراجع زوجته
 وكفر وقد خلاص بيقين
 (سئل) عن حلف لا يصيب
 هذه السنة في هذا البلد
 فاقام فيها أكثر الصيف
 ودخل قبل فراغها هل
 يحنث أم لا (فاجاب) بانه
 لا يحنث باقامته المذكورة
 والله أعلم

(باب النذر)

(سئل) رضى الله عنه عن
 قال جعلت من قرسي هذه
 قيراطا للذي صلى الله عليه
 وسلم ثم باعها فلن يصرف
 غني القيراط والحال أنه لم
 يرد فقراء الحرم النبوي ولم
 يرد عمارة الحرم النبوي وما
 المسؤل الا حالة الاطلاق
 (فاجاب) بانه يصرف غني
 القيراط المذكور في
 مصارف الجسرة النبوية

سؤال عن رسلها وقت البراءة وقد يعلم انها غير رشيدة بلوغها تاركة الصلابة مستمرة على الترك
ماحكم ذلك (فاجاب) بقوله اذا طلق على البراءة اشترطت براءة صحبة والا لم يقع شيء فعلى الولي اذا
أراد ان يزوجه من طلق بالبراءة ان يبحث عن كيفية الطلاق وهل هي رشيدة أو سفهة وهل هو بائن
أو رجعي أولم يقع أصلا فان وجد مساعدا للوقوع زوج بعد انقضاء العدة والا أمسك ولا يجوز له
بعد ان علم ان الطلاق معلق بالبراءة وان موليته غير رشيدة ان ينسحبها آخر لانها لم تطلق فان فعل عزز
التعزير البليغ ان لم يعذر في ذلك لقرب عهده بالاسلام أو نشئه بعيدا عن العلماء وقد صرحوا بان
النكاح لمعاقبه بالابضاع لا بد فيه من مزيد تثبت واحتياط ومنه انه لا بد فيه من تحقق شروطه فان
تحققها الولي باشره بنفسه أو وكيله وان شك في بعضها لزمه ان يتثبت حتى يزول شكه والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن زوج بنته من تارك الصلاة اجبارا هل يصح أولا لفسقه وهي كثيرة
الوقوع جدا (فاجاب) بقوله اذا كانت بنته مصلية لم يصح تزويجها اجبارا من تارك الصلاة لانه غير
كفء فلا بد في صحة تزويجها منه من رضاها به بعد بلوغها اذ من شروط اجبار الولي ان يكون الزوج
كفوًا كما صرحوا به (وسئل) من قاض زوج امرأة مع حضور أبيها ولم يكن به مانع من الولاية
ثم طلقها الزوج ثلاثا ثم أراد ان يتزوجها لكون الاول كان فاسدا ما الحكم (فاجاب) بقوله
لا يقبل من الزوج ولا من الولي ولا من الزوجية هذه الدعوى بل يحكم بوقوع الطلاق الثلاث
ظاهرا وانما لا تحل له الا بعمل ولا تقبل بينة شاهدة بما ذكر لانها تريد ان ترفع حق الله سبحانه
وتعالى الذي هو حرمتها عليه الا بعد التحليل نعم ان علم الزوج ان الولي لم يأذن للقاضي أصلا وكذا
الزوجة وتيقن ذلك تيقنا جازما لا ريب فيه وتيقن ان القاضي شافعي وان العقد باطل على مذهب
الشافعي جازله فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى نكاح هذه المرأة بولي وشاهدين ومتى اطاع عليهما
ما حكم عاقبتها بقضية جريمتها التي ترتبت عليهما باعتبار الحكم الظاهر ولا ينبغي للزوج ان
يسارع الى ذلك فان الولي قد يكون أذن للقاضي في غير ذلك المجلس وعلى المنزل فعقد الفضولي
صحح عند مالك وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما وعلى المنزل فيحتمل ان المرأة أذنت له والعقد
حينئذ صحيح وان لم يرض وأبها عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وإذا احتمل هذه الامور وان
القاضي قلد القائل بذلك من العلماء كان النكاح صحيحا بناء على وقوع أحد تلك الاحتمالات
وكان الطلاق واقعا باطنا وظاهرا وحينئذ يتحقق تحريمها على الزوج الا بعد محل بشروطه
المدكورة في محلها والنكاح مبنى على الاحتياط ما لم يكن فلا ينبغي الاقدام على صورة منه الا بعد
تيقن الوجه الشرعي فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) بما صورته لو نسب شخص نفسه الى
مذهب من مذاهب المبتدعة هل يعلى حكم ما يقتضيه المذهب المنسوب اليه حتى لو كان المذهب
مكفرا كفرا منسب أم لا بد من صدور المكفر بعينه من المنسب وكذا هل بمجرد الانتساب يصير
غير كفء للسنة أم لا (فاجاب) بقوله أما السؤال الاول فينبى على ان لازم المذهب مذهب والاصح
انه غير مذهب واذا لم ينكح الحسنة أو الجهورية أو المنكرين للكلام النفسى بمجرد ذلك وان لزم
عليهم مكفرات كما هو مقررى بحمله لجواز انهم لا يعتقدون تلك الوازم وقال جماعة من الاثمة
بكفرهم بناء على القول المقابل للاصح ان مقابل المذهب مذهب اذا تقرر ذلك فمن اعتقد مذهبها
من مذاهب أهل البسدة فان كان ذلك المذهب كفرا صريحا كالقول بقدم العالم أو بانكار
الحشر أو العلم بالجزئيات كان اعتقاده بمجرد كفرا اجساما ولا يتأتى فيه ذلك الخلاف وان كان ذلك
المذهب ليس كذلك وانما يلزم أهله مكفر أو مكفرات بمجرد اعتقاد المذهب لا يكون كفرا على الاصح
السابق وانما يكفر ان صرح باعتقاد لازم من تلك الوازم المكفرة وأما السؤال الثاني فجوابه انهم

صرحوا بان المبتدع ليس كفرا للسنة ولا معنى للمبتدع المعتقد مذهب من مذاهب أهل البدعة
فلاعتقاد بمجرد مذهب مانع لمكاناته للسنة لانهم لم يجعلوا للانتساب الى البدعة غاية زمانية فاقضى انه
لا فرق بين الزمن القليل والكثير وهذا ظاهر وانما الذي يحتاج الى نظرها لو تاب المبتدع أو ترك
ذو الحرفة الدينية خوفه فبني يكافئ الاول السنة والثاني ذات الحرفة العلية وقد ذكرت حكم ذلك
بحثا في شرح الارشاد وعبارته تنبيهه صريح كلامهم ان خصال الكفاية انما تعتبر عند العقد فالو
كانها عنده ثم طرأ له مصلحة خسية لم تعتبر فيفسخ النكاح خلافا لما توهمه ونسبه لقضية كلام التنبيه
والمذهب نعم ان ترك حرفة الدينية قبل العقد لم يؤثر الا ان مضت سنة بين ابتداء الترك والعقد أخذنا
من كلامهم الا ترى في استنباه الشاهد من الفساد وخوارم المروعة ثم رأيت الازرق أطلق عود
كفاية وغيره أطلق عدمه وفرق بين ما هنا والشهادة بانها حق الله سبحانه وتعالى والكفاية حق
الاولياء وترك الحرفة الدينية لا يزول العار اه وزعمه عدم زوال العار بتركها ممنوع كما لا يخفى
انتهت عبارة الشرح المذكور (وسئل) عن عقد النكاح هل يصح بمستورى العدالة أم لا فان
قلتم نعم فهل يصح ظاهرا وباطنا فان قلتم ظاهرا فهل يكفي لصحته باطنا العدالة الباطنة في نفس الامر
أولا بد من ثبوتها عند قاض (فاجاب) انما يصح النكاح بالمستورين ظاهرا لا باطنا الا ترى انه لو
بان فسقه ما بان بطلانه ولو صح باطنا لم يبين بطلانه بتبين فسقهما ويكفي لصحته باطنا وجود العدالة
في نفس الامر وان لم يحكم بها حكم لان حكم الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا بل ان صادف
الشروط نفذ ظاهرا وباطنا والا نفذ ظاهرا فقط (وسئل) عن الشريف ابن الجاهل هل يكون
كفء بنت عالم غير شريف أم لا والعالم ابن الجاهل هل هو كفء جاهلة بنت عالم أم لا (فاجاب)
بانه لا تنكح في المسئلة باقسامها لان بعض الخصال لا يقابل ببعض بل لابد من استواء الزوجين
وأبائهما في سائر الاوصاف التي تشترط في الكفاية من جهة الزوجين وأبائهما (وسئل) عن
مستولية البعض هل يزوجه هو بالملك أم لا (فاجاب) بقوله ان البغوى أفنى بان أمة البعض
لا تزوج أصلا وافرغ الاسنوى وغيره لوقه ورده البلقيني بانه مفرغ على الضعيف ان السيد يزوجه
أتمته بالولاية أما على الصحيح انه يزوجه بالملك فانه يزوجه به كالمكاتب وقول السائل مستولية
البعض يوهم ان ايلاد البعض لامته صحيح وليس كذلك بل لا ينفذ ايلاده ما بقي فيه جزء من الرق
كالمكاتب لانه ليس لهما أهلية الولاء هذا أعنى عدم ثبوت استيلاد البعض هو ما جزم به الشيخان
في النكاح فقلا كالمكاتب ولو استولد الاب البعض جارية الابن لم يثبت استيلاده وجرى على ذلك
المتأخرون ومنهم شخناز كرى في شرح الروض فقال تعليل لما ذكر عن الشيخين البعض والمكاتب
لا يثبت الاستيلاد بايلادهما أتمهما فبايلاد أمة ولدهما أولى قال الزركشى وعدم ثبوت استيلاد
البعض هو قضية كون البعض ليس بأهل للعقود أى الذى صرح به الاصحاب وبهذا الذى قررته
يعلم ضعف قول الماوردى انه يثبت استيلاد البعض وان مال اليه البلقيني وتبعه جماعة في باب
الاستيلاد غفلة عن كلام الشيخين الذى قدمته منهم شخنا المذكور فانه ذكر في باب أمهات
الاولاد ان أمة البعض تمير مستولية وغفل عما قدمه هو في النكاح وهو مذكور فانه في النكاح
رأى كلام الشيخين الذى ذكرته وهو صريح كما ترى في عدم ثبوت استيلاده فجزم به في هذا الموضوع
كما علمت ولما وصل الى باب أمهات الاولاد رأى كلام الماوردى وغفل عما قدمه وعن كلام
الشيخين فتبع الماوردى سيما مع كونه رأى البلقيني مال اليه فالخاسل ان المعتمد ما قدمته من
عدم نفوذ استيلاده كما يصرح به كلام الشيخين والاصحاب الذى تلى عليك فان قلت كيف يسوغ
اعتماد هذا مع قول الزركشى وعن نص الام ثبوت استيلاده قلت لا يضرنا ذلك لو فرضت صحة هذا

وكتب عليه بذلك وثيقة
ونذر المقرض لله تعالى
انه لا يطالب المقرض
بمبلغ القرض الا مقسطا
أو بعبارة أقساط متساوية
كل قسط في آخر سنة كذا
أو أنه لا يحل المقرض على
المقرض الاعلى حكم
التقسيم ولا يقر بالمبلغ
المقرض لاحد وثبت ذلك
عندما كم شافعي وحكم
بوجوب ذلك فهل والحالة
هذه يلزم الوفاء بالنذر
المذكور أو علاوة بمنح
المقرض من المطالبة الا
على حكم التقسيط أم لا وهل
للمقرض الحوالة بذلك أو
الاقرار به لغيره أم لا
(فاجاب) بانه يلزم المقرض
الوفاء بنذر المالك كورفتتمتع
عليه مطالبة المقرض
بالقرض الاعلى حكم
التقسيم والحوالة عليه أيضا
الا كذلك ويمنع عليه
أيضا الاقاربه لغيره (سئل)
عن نظارة على مساجد
ومكاتب على ايتام
ومكاتب يدفعون نقودا
الى أقوام قرضهم يندرون
فيقول المقرض لله على أن
أعطي ايتام فلان أو فلانا
أو ناظر الجامع الفلاني
أو المسجد الفلاني في كل
سنة كذا مادام مبلغ
القرض في ذمتي فهل هذا

يجب ما رواه ناظره لصحة
النذر بالافة المذكور حال
الاطلاق اذ يبادر منه الى
الفهم غير هذا لانه اشهر
فيه حتى صار كانه حقيقة
(سئل) عن باع عقار ثم نذر
انه ان ظهر انه مستحق لغيره
كان للمشتري عليه كذا
وكذا وحكم بوجبه ما كم
شافعي ثم ظهر كونه موقوفا
عليه محكوما بوجبه عن
براه فهل يلزم البائع المبلغ
الذى نذره أولا (فاجاب)
بان النذر المذكور نذر
لجناح فيختص نذره بين وفاء
المبلغ وبين كفارة عي
(سئل) عن قال نذرت لزيد
كذا ولم يرد به الاقرار فهل
هو صريح في انه قادم النذر أو
كأية أو لا يعتد به (فاجاب)
بانه صريح فيه (سئل)
عن قال متى تزوجت فلانة
فلله على بسبب النذر للفقراء
المقيمين بالمكان الفلاني
كذا ثم تزوجها فهل يلزمه
ذلك أولا (فاجاب) بانه ان
قاله وهو راغب في تزويجها
لزمه لانه نذرت برب أو راغب
عنه لم يلزمه لانه نذر لجناح
فيختص بين وفاء وبين كفارة
عي (سئل) عن النذر هل
هو قربة أو مكروه (فاجاب)
بان نذر التبرر قربة في نفسه
ونذر الجناح مكروه (سئل)
عن أقرض آخر مبلغا

النقل لان الشافعي في المسئلة قولان راجع الماوردي منهما الشون ورجح بقية الاصحاب لما ذكرناه عنهم
عدمه فقدم ما رجحوه سيما وقد تبهم الشيوخ وغيرهما على ما رجحه الماوردي فان قلت قد فرق
البليغ بين ايلاد البعض لامة نفسه وايلاده لامة أبيه فلا حجة حيثنذ في كلام الشيخين المذكور
قلت قد ذكر البليغ نفسه ان في كلامهما ذلك دلالة على عدم ثبوت استيلاده وهذا هو الحق
وأما فرقه بينهما فهو في غاية الضعف كما يعرف بتأمله والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما يحصل
المعتمد من كلامهم في امرأة جاءت للقاضي وادعت انها خلية من نكاح وعدة ابزوجهما فهل يقبل
قولها بينهما أولا بد من بينة (فاجاب) بقوله المعتمد كما في الخادم في الموانع وقاما لابن الرقة انه
يقبل قولها وان عرف لها نكاح سابق سواء التي زوجها حاضر بالبلد أو غائب واستدل على
ذلك بكلام الشيخين الصريح في مدعية التحليل وبسط الكلام على ذلك ولديلي تفصيل نقله عنه
في القوت وبسط الكلام فيه ومال اليه والشيخين في أواخر الدعوى عن البغوي ما يؤيد بعضه ومال
اليه الاسنوي (وسئل) عما اذا سمى الخطاطب نفسه بغير اسمه لعذر أو غيره فهل يصح النكاح
(فاجاب) بقوله ان وقعت اشارة قلبية أو حسية منها اليه في الاذن صح كما لو خاطبه الولي بالنكاح
ولم يربطه باسمه ونسبه وان ربطه هو أو هي القبول أو الايجاب باسمه ونسبه الغير المطابق لم يصح
وعليه حلوا نص البويطي المطلق للطلات لكن فيه اشارة الى ان الفرض انه لا اشارة ولا نية
(وسئل) هل للولي الاعتماد على صوت موليته في انكاحها وان كانت من وراء حجاب أو في ظلمة
اذا كان يعرف صوتها (فاجاب) بقوله نعم له ذلك لان المقام مقام رواية لاشهادة ومن ثم لم يشترط
الاشهاد على اذنها للولي ولو كما على اضطراب فيه ولو قال ولي اذنت لي أو وكيل وكفى فلان
في تزويج موليته جاز للزوج قبول النكاح منه اعتمادا على قوله وصح في الكفاية قول الشامل انه
لو قال لا تزوجنك هذه وهي متعبة أو خلف ستر الزوج لا يعرفها باسمها ونسبها صح قال وفي
معناه اذا كانت في الدار وليس فيها غيرها ومخالفة المتولي للشامل فيما ذكر ردها المتأخرون كذا
قبل وفيه نظر بل الذي في كلام جمع منهم الجمع بين كلام الغزالي واطلاق الاصحاب والاكتفاء
بالاشارة كما بينته في بعض الفتاوى فعليك به فانه نفيس مهم (وسئل) بما صورته أخبر موثوق به
فامضيا باذن امرأة له في تزويجها وغلب على ظنه صدقه فهل له أن يزوجهما هذا الاذن (فاجاب)
بقوله لا يجوز ان قلنا ان تصرفه حكم لان تزويجها حيثنذ حكم بصدقه اذنها حتى لا يقبل منها انكاره
بعد ذلك والحكم بذلك لا بد ان يستند الى شهادة عدلين أو ما لو أخبره موثوق به عن اذن ولها له في
تزويجها فانه يجوز له ذلك لان تصرفه حيثنذ بالوكالة عن الولي لا بالولاية وقولهم تصرفه حكم محله فيما
يدخل تحت أحكامه وولايته وتزويجه بالوكالة كبيعته وشرائه لا يدخل تحت الحكم ولا يقتدر لاقامة
البينة عنده بتوكيل في البيع والشراء (وسئل) عن قال زوجتك بنتي بكذا قل قبلت نكاحها فقال
فهل يؤثر قوله قل الخ (فاجاب) بقوله لا يؤثر في ذلك لانه من مصالح العقد على ان قياس ما ذكره في
البيع ان الفصل بالكلام البسيط انما يضر من الخطاطب المطالب جوابه وهو الزوج في هذه المسئلة
دون الولي (وسئل) بما صورته حلف الولي بالطلاق انه لا يزوجه ابنته لزيد فخطبها رجل من أحبها
فامتنع فزوجه القاضي فهل يصح لكون الولي عاصلا وللشهود حضور العقد أولا واذا أقرت امرأة
بالرضاع بينهما وبين آخر فهل تقبل أولا (فاجاب) بقوله ما ذكر ليس بعزل لان شرط العزل ان
تطلب بالغة عاقلة التزويج من كفء ولو عتبت أو مجبو با بشرط ان يخطبها وان تعينه ولو بالنوع بان
خطبها أو كفاه وودعت الى أحدهم فاذا امتنع الولي حيثنذ من التزويج مطلقا أو بالأمن هو أكفا من
ذلك المعين وثبت ذلك عند القاضي ولم يتكرر عزل الولي ثلاث مرات زوجها القاضي ولو بمحضرة

الولي ومتى فقد شرط من ذلك لم يصح تزويج القاضي ولم يجز للشهود اعانته عليه بل المزوج في مسئلة
تكرر العزل ثلاثا هو الابعد ان لم يغاب على ذلك طاعت الولي والا فالزوج القاضي وان
تكرر العزل ثلاثا كثيرا مادعواها الرضاع فيقبل منها بيمينها قبل العقد وكذا بعده ان زوجها
مجهر وأذنت ولم تعين أحدا ولم تحكه من نفسها في صورتين حيثنذ لا يصح تزويجها ويحكم
بطلانها ان أقرت بعده (وسئل) عن استشير في أمر نفسه عند زواج أو ولاية هل يجب عليه ذكر
مساويه (فاجاب) بقوله الذي ينبغي في ذلك أخذ ما ذكره فيما لو استشير في غيره انه يقول
لا خير لكم في فان لم يندفعوا الا بذ كر شئ وجب ذكر شئ مما فيه ينفي الرغبة فيه فان لم
يندفعوا الا بذ كر الكل وجب ويحتمل أن يفرق بان الغير ثم هو الطالب فوجب بيان حاله وهما
الطالبون حيث قال لهم لا خير لكم في ولم يندفعوا كانوا مقصرين وعليه فعمل ذلك في عيوب لا تغفل
بالكفاية في النكاح أو الولاية في غيره والام يجوز له القبول معها ما لم يبينها المهر ويرضوا بها
بالنسبة الى الكفاية وللبارزى هنا تفصيل حاصله انه يجب ذكر العيب الثابت للغير ويسن
ذكر نحو الشيخ وفي المعامى يتوب ثم الاولى له الستر هذا في الزواج وفي الولاية يجب أن يبين
عدم كفايته أو جانيته وما ذكرته أوفق بقواعدهم كما يعرف بتأملها (وسئل) عن قول الموجب
لعقد النكاح زورتك بابدال الجيم زايا أو جوزتك بابدال الزاي جيم أوفخ التاء التي للمتكم
فهل ينقض النكاح أولا (فاجاب) بقوله فضيه كلام الاسنوي في كوكبه ان فسخ تاء المتكم يضر
مطلقا وعمله بانه يحل بالمعنى وهو ظاهر بالنسبة للتحوي اما غيره فالذي ينبغي ان ذلك لا يضر بالنسبة
له وكذا يقال في ابدال الكاف همزة أو الجيم زايا أو يوضو ذلك من اللغات التي ألفتها العامة كما بينته
في شرح الارشاد أخذنا من قول الغزالي ان زوجت اليك أولك صح لان الخطأ في الصيغة اذا لم
يحل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب ويؤيد ذلك أيضا افتاء الشرف ابن المقرئ بانه
اذا كان في عرف بلدهم فسخ تاء المتكم ويفهمون المراد لم يكن قادحا في عقد النكاح (وسئل)
بما ألفناه لو غاب ماله مرحلتين فأكثر وأراد نكاح مجسرة وقامنا بمقالة القاضي حسين ومتابعيه
من اشتراط اليسار بغير مثلهما فهل له ذلك أولا (فاجاب) بانهم صرحوا بان من غاب ماله مرحلتين
فأكثر معسر حكما ومن ثم الحقوه بالمعسر حقيقة في فسخ البيع والنكاح وفي باب قسم الصدقات
فقالوا له أخذ الزكاة من سهم الفقراء وقضية ذلك الحاقه به أيضا في عدم صحة تزويجه للمجسرة بناء
على طريقة القاضي حسين ومن تبعه وهي المعتمدة كما بينته في شرح الارشاد ويحتمل الفرق بين
هذه الصورة والصورة المسئول عنها بان يقال انما الحقوه بالمعسر ثم ازالة للضرر الحاصل من الحاقه
بالوسر لتضرر البائع والزوجة بالصبر الى احضار ماله كما صرحوا به ولتضرره هو بعدم الاخذ من
الزكاة لانه فقير في الحال وأما في مسئلتنا فلا ضرر على الزوجة لان المهر لا يجب بالعقد وانما يجب
بالتمكن بعده ولم يتحقق استقرار غيبة ماله الى التمكين فان قلت قياس هذا انه لا يشترط يساره عند
العقد قلت ممنوع فان المعسر الاصل استقرار اعساره مع ان احتمال يساره عند التمكين القريب
من العقد غالبا بعيد بخلاف من غاب ماله فانه موسر شرعا وعرفا كما صرح به الاذري لكن في تعاليل
مقالة ضعيفة مع ان احتمال احضار ماله عند التمكين أو قبله قريب كما لا يخفى وانما أعطى حكم المعسر
لمعنى وذلك المعنى لم يوجد نظيره في مسئلتنا والحاصل أن الاقرب الى طواهر عباراتهم أنه يعطى
حكم المعسر في مسئلتنا أيضا وان الاقرب الى المدرك الذي ذكرته أنه لا يعطى حكمه وأنه يصح
تزويج المجسرة منه وهذا هو الذي ينبغي عندى الآن ولعل الله تعالى يلطف في هذا وما قبله بنقل
يكشف القناع عنه (وسئل) عن قول الاثني في ايجاب عقد النكاح وقوله زودني أو انعتني

تذرع صحيح لازم يجب الوفاء به
أو هو يذرمه صفة يتوصل به
الى ربا الفضل والنسبة
لكونه غير داخل في ندرى
التبديد والقربة والنجاس
والغضب كما هو معلوم من
كتب الفقه ولانه لم يقصد به
غير المجازاة في مقابلة بقاء
الدين في ذمته وذلك ليس
بحدوث نعمه ولا اندفاع
بليته ولا قربة بيننا والنا ذلك
بينا شافيا (فاجاب) بانه قد
اشتمل كل من الفرض
والندم والذكرين على
مصلح أما القرض فقد
صرح الاثني بانه يجب على
الولي والناظر تنبيه مال
موليه بقدر المؤثر ان أمكنت
وقد لا يحسنها الولي والناظر
وان أحسنها وتولاها فليطها
تخوف تلف المال أو تعييه
أو خسارته وان قارض
عليه أو شارك فيمزاذه عليه
تخوف دعوى كل منهما
والقرض سالم منها وأما
النذر فانه يحصل به
للمقرض غلبة الظن
بأنه ماله مطالبه المقرض له
بردين المقرض عند بقائه
أو بردينه عند تلفه في
الحال المقوتة لمقصود
القرض من الارفاق بل
الغالب حيثنذ امهال
المقرض الى وقت ارادته
أداء المقرض ولصاحب

وتزويدها وتناحها بدلا عن زوجتي وأنكحني وتزويجها ونكاحها هل يرتبط بذلك صحة أم عدونها
قال السائل وتظهر عدم صحة ذلك وان طريقه التوكيل ويترك بين الصلاة بانها لا تقبل
النيابة (فاجاب) بان الذي يقبح فيها كذا ذكره في شرح الارشاد أن هذا من قول الغزالي ان
زوجت اليك أولك صحيح لان الخطأ في الصيغة اذا لم يتخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالحلل في الاعراب
اه ان جميع ما ذكر فيها ونحوه من اللفظ التي القتها العامة لا يضر ويؤيد ذلك افتاء الشرف
ابن المقرئ بانه اذا كان في عرف بادهم فتح ناء المنكح وبفهمون المراد لم يكن قادرا في عقد
النكاح ولا فرق في ذلك بين العارف وغيره اه وافتاء أبي شكيل بنحو ذلك حيث قال ان هذا
لن لا يتخل المعنى فلا يخرج به اللفظ عن موضعه فيكون صحيحا اه وأما ما اقتضاه كلام
الاسنوي في كوكبه من ان فتح ناء المنكح بضر مطلقا وعمله بانه يتخل بالمعنى فينبغي حمله على
النسوة لان ذلك انما يتخل بالمعنى في حقه دون غيره ويؤيد ذلك نسوة يتهم أيضا بين ان وان في باب
الطلاق بالنسبة للعامة وقرن بينهما بالنسبة للنسوة وبما تقرره في عدم اندفاع بعض من ادركته بان فتح
التاء بضر من العامة وغيره مطلقا وان كلام الاسنوي السابق يوافقه وانما يكافى الغامض بالتوكيل
لانه يشق (وسئل) عن لو كان للانسان زوجة جنية تخاف منها فطلقها فسمع منه لفظ الطلاق فهل
ذلك يمكن ويقع طلاق بذلك (فاجاب) بقوله ما ذكر من ان الانس قد يقع له تزويج بجنية فهو
أمر يمكن بل واقع كما حكاه غير واحد ومع ذلك اذا سمع من رجل لفظا مطلقا أو أنت طالق
بحضرة زوجته الانسية أو طلقت زوجتي فانما ينصرف لزوجه الانسية ولا يقبل قوله انما أردت
زوجتي الجنية وان قلنا بجعل نكاح الجان وهو ما قاله جماعة من أئمتنا لكن المعتمد انه لا يعمل
نكاحهم (وسئل) عن امرأة ذكرت انه ليس لها ولي أصلا أو غائب الفقيه الشرعية وحكمت
رجلا ان تزويجها من كفه هل له ذلك اذا كان فيه أهلية القضاء أم لا سواء كانت في قرية بها حاكم
أولا أو غائبا لئلا نعلم عليه ونقرره في الفتاوى ولا يخفى على مولانا في المسئلة من الاضطراب وما
ذكره الرويان من الجزم بالصحة في كتابه البحر والحلية (فاجاب) بقوله حيث كان المحكم فيه أهلية
القضاء جاز ولوم وجود القاضي أولا أهلية فيه لكنه عدل جاز مع فقد الحاكم لاعم وجوده وهذا
هو المعتمد في هذه المسئلة (وسئل) عن اماء مشتركات بين كثيرين بعضهم مفقود وبعضهم موجود
غائب لا يمكن استئذانه والحال انهن نضرن بعدم النفقة فهل لهن سبيل في ان يتزوجن باذن من
حضر من ساداتهن أو بتقويم حصص الغائبين وتلكها أو غير ذلك من طرق الشرع أولا (فاجاب)
رضي الله تعالى عنه بقوله لا سبيل الى تزويجهن باذن من حضر فقط ولا الى لهن الحاضرين يتماكنون
بتقويم ولا غيره وانما النظر على حصص الغائبين للقاضي فيلزمه فعل الاحتياط للغائبين من الانفاق
عليهن أو بيعهن وحفظا عنهن الى حضورهم أو الحكم بغيرهم (وسئل) بحال فطسه ما حكم العطب
للكافر (فاجاب) بقوله يجوز طب المسلم للكافر ولو حربيا كما يجوز له ان يتصدق عليه لقوله
صلى الله عليه وسلم في كل كبد حراء وفي رواية رطبة أجروا ما تطيب المسلم بكافر فانما يجوز ان فقد
مسلم غيره يقوم مقامه وكان ذلك الكافر مأمويا بحيث لا يغشى ضرره (وسئل) عن عبد ماله
غائب أو محبوس أو مأسور أو مفقود والعبد محتاج الى النكاح أو كان واستأذنه فلم يأذن وهو
يخاف الوتوع في العنت فهل له أن ينكح حينئذ (فاجاب) بقوله ليس له أن ينكح في ضرورة من
هذه الصور الا بعد صريح اذن سيده ولا تضر خوف عنت ولا غيره ويبحث ابن الرفعة حل شرائه
بقوته المضطر اليه ولو بلا اذن لا ينافي ذلك لوضوح الفرق بين البابين فان النكاح على النفس أو
نحو العضو لا يلحق بها غيرها (وسئل) عن أمة مالهها غائب وهي محتاجة الى النكاح فهل يصح

الزمنه أو اندفاع النكحة
وقد علم أنه يحصل به قرينة
ومكانة احسان وأنه ليس
بمعصية ولا يتوصل به الى ربا
النسبة ولا الى غيره من
أنواع الربا بالايكون
الافق البيع أو نحوه وأنه
داخل في نذر التبرر والقرينة
كشبهه كلامهم في المحصرات
فضلا عن المطولات وأنه في
مقابله حدوث نكحة
أو اندفاع نكحة بل رغبة
النادر في حصول المعلق
عليه في مسئلتنا أشد منها في
كثير من مسائل النذر في
فتاوى الفقهاء أنهم لو قالت
لزوجه ان جاء عمتي فقله
على عتق عبد نظرات قالته
على سبيل المنع فنذر لحاج
أو على سبيل الشكر لله من
خير برزقها الاستمتاع
بزوجه لزمها الوفاء اه
وبالحلية فن أفق بطلان
النذر في مسئلتنا فقد أخطأ
(سئل) هل يصح نذر صوم
لوم الجمعة منظر دا أم لا لانه
مكروه (فاجاب) بانه يصح
نذره كما يؤخذ من قوله لو
نذروا من أسبوع ثم
نسيه ثم صام آخره وهو الجمعة
فان لم يكن وقع قضاءه أيضا
فانما يكروه افسر اذ بالصوم
في النفل لا في الفرض
(سئل) عن شخص علق
طلاق زوجته على تزوجه

تزوجها مع ان في ذلك حصول المهر للغائب أو هل يقوم ذلك مقام بيع الحاكم ماله اذا ظهرت
فائدة وصحة (فاجاب) بقوله لا يصح تزويجها من الحاكم ولا من غيره في غيبة مالكها أو
حضوره الا بعد صريح اذنه سواء احتاجت للنكاح أم لا نعم ان رأى الحاكم بيعها لان الخطأ فيه
لغائب باعها ويزوجهها سيدها الذي اشتراها ان شاء (وسئل) هل يجوز عقد النكاح تقليدا
لمذهب داود من غير ولي ولا شهود أولا واذا وطئ هل يعد أولا في نفائس الأزرق ماصورته اذا
نكح بلاولي تقليدا لابي حنيفة أو بلا شهود تقليدا لمالك ووطئ فانه لا يعد فلو نكح بلاولي ولا شهود
أيضا حكاه الرافعي لان الاماميين اتفقا على بطلانه قلت ولا يخالون فقرار فانه ظاهر كلام التنبيه
انه لا يعد وأيضا فقد حكي النووي في شرح مسلم ان نكاح المتعة لاولي فيه ولا شهود على ما دل عليه
الحديث فاذا كان كذلك فلا حد وقد رأيت جوابا منسوبيا الى الفقيه الصالح محمد بن عمرو انه لا يعد
في النكاح بلاولي ولا شهود على الصحيح ويؤيده ما حكاه عن النووي في شرح مسلم اه فينبوا
لنا حكم هذه المسئلة بينا شافيا (فاجاب) بقوله لا يجوز تقليد داود في النكاح بلاولي ولا شهود
ومن وطئ في نكاح خال عنها وجب عليه حد الزنا على المنقول المعتمد فقد قال الزركشي في
تكملة عبارة المحرر كالنكاح بلاولي ولا شهود ومراده النكاح بلاولي فقط أو النكاح بلا شهود فقط
لا المجموع أي الخالي عنهما ويرشد اليه جملة مثالا للختلاف فيه فان فائد كل منهما ما يجمع على
تحريمه لكن فيه إيهام فاذا عدل عنه المنهاج الى أحدهما قال وما ذكرناه عند فقد كل منهما أحده
القاضي حسين بالشريعة فاما الدنية فلا حد لخلاف مالك فيه اه وأخذ ذلك من قول شيخه
الأذري في قوته قال القاضي ومحل الخلاف في الحد في النكاح بلاولي اذا حضره شاهدان أما اذا لم
يحضره ولا حصل اعلان فالحد واجب لانتهاء شبهة اختلاف العلماء وان وجد الاعلان خاصة فان لم
يكن ولي وجب والا فلا اه قال غيرهما ومحل الخلاف أيضا قبل الحكم بعينه أما بعده فلا يعد
فعلما قاله الماوردي اه وبناهما الاجماع على التحريم اذا خلا عن الولي والشاهد من الاعلان
يبطل قول من قال ان داود يحسب ذلك ويبطل الافتاء المنقول في السؤال عن محمد بن عمرو وان
سبقه اليه بعض شراح المنهاج ونقل عن اقتضاء كلام الشيخين في الامعان وكيف يقال في يجمع عليه
لم يثبت القول به في زمن عن أحد ممن يعتمد به انه لا حد له على ان مجرد الخلاف لا يعتد به الأثر
ان أئمتنا قالوا بالحد في مسائل فيها خلاف لكنهم أجابوا عن ذلك باننا لا نعتبر الخلاف في الحد مطلقا
ولا في الاباحة الا ان كان قويا بخلاف الخلاف الضعيف جدا فاننا لا نعتبره ولا نعول عليه فلو فرض
ان داود قائل بجعل ذلك لم يلطف اليه على ان كثيرين من أصحابنا منعوا من تقليده كسائر الظاهرية
لانهم لانكارهم القياس الجلي يرتكبون السفاسف من الاراء فلم يعتدوا بآرائهم وفارق ما نحن فيه
نكاح المتعة بان الخلاف فيه قوي وقد صرح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان يفتي به
ولم يصح انه يرجع عنه خلافا لمن زعمه وعلى التنازل فالاجماع لا يفسخ بل ولا يرفع الخلاف السابق
على ان الاجماع لم يتم فقد حكي عن ابن سريج انه قائل بنكاح المتعة وقال به طائفة كثيرة من
الشيعة واستدلوا له بالقرآن والسنة والاجماع على اباحته أولا ثم الاختلاف في تحريمه والاصل
عدمه وهذه أدلة متمسكة الا ان خلاف الشيعة لا يعتد به كما صرح به النووي وقد صرح بتحليلها ثم
تحريمها الى يوم القيامة وما يدل على عدم رجوع ابن عباس ما رواه الطحاوي عنه انه قال ما كانت
المتعة الارجحة من الله سبحانه وتعالى لهذه الامة ولولا نهي عمر رضي الله تعالى عنه ما زنى الاشقي فان
قلت هذا يؤيد ما في السؤال عن شرح مسلم من ان نكاح المتعة حلي عن الولي والشهود قلت
لا يؤثر ذلك فيما قلناه لانا وان سلمنا ذلك فتعادل نكاح المتعة اشتمل على مفسدين أحدهما فقد الولي

ثم نذره هل يصح هذا النذر
أم لا (فاجاب) بان النذر
المذكور غير صحيح خلافا
لبعضهم (سئل) عن
شخص تزوج بامرأة على
صدائق جلته كذا وكذا
وتذرت لله تعالى نذره قرينة
أنه الا تطالب بحال صداقتها
مادامت في عصمتها فهل هذا
النذر صحيح يجب الوفاء به
أم لا (فاجاب) بان النذر
صحيح ويجب الوفاء به (سئل)
عن نذر أن يصلي في كل
ركعة من الصلوات صلاة
الفاتحة سورة الاخلاص
فتركه بعد اهل تبطل
صلاته أو سها وأثم ذكرها
قبل بلوغه مثلا من قيام
الثانية يأتيها كافي السأهي
بترك الفاتحة أي اذا كان
غير مأمو أم لا (فاجاب)
بانه لا تبطل صلاته حال
تعمده تركها وان عصي به
ولا يجوز له العود اليها حال
سهو بعد ركوعه (سئل)
عن قول شرح الفخر برقي
نذر التبرر فيجب الوفاء به
حالا هل هو كذلك أم لا
(فاجاب) بانه كذلك لانه
مقابل قوله وبالأول عند
حصول المعلق به ومعناه أنه
وجب في الحال وجوبا
موسعا (سئل) عن امرأة
نذرت لله تعالى أن لا تطالب
زوجها بما في حال صداقتها

والشهود والثاني التوقيت فاما فقد الولي والشهود فاجعوا فيه على البطالان ولم يقع فيه خلاف وأما التوقيت فهو الذي وقع فيه خلاف ابن عباس وغيره فكانت الشبهة فيه أقوى فلذلك قلنا بعدم الحديثه وبرجوبه في الأول ومذهب زفر من أصحاب أبي حنيفة ان نكاح المتعة صحيح لانه يلغو الشرط وينعقد مؤبدا وهذا خلاف قوي ومطابق لما ذكرته انه لا اجماع في نكاح المتعة وان كان الخلاف فيها قويا نقلا ومدركا بخلاف النكاح الخالي عن الولي والشهود والاعلان فانه لا خلاف في تحريمه فضلا من كونه شاذا فانصَح الحديث فيه وبطل القول المخالف لذلك على ان الذي في شرح مسلم انما هو هذا الحديث دليل على انه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود وهذا يدفع قول السائل انه حكمه فيه فهو لم يحكمه وانما استنبطه كدلت عليه عبارته وحديثه فلا يأتي الاشكال الا على من وافقه في هذا الاستنباط وهو نفسه كالأصحاب لم يقولوا به في كتب الفقه لا طباقتهم على تفسير نكاح المتعة بانه الوقت ولم يقل أحد منهم مع خلوه عن الولي والشهود فظاهر ان ما في شرح مسلم لا يرد على الاصحاب على ان الحديث واقعة حال فعلية محتملة والاحتمال فيها يسقطها فلا يرد على الاصحاب ذلك الحديث أيضا فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن ولي وكل شخص في تزويج موليته فقال زوجها أو من شئت يزوجه فوكل رجل لا فهل هو وكيل الموكل حتى يصح له أن يقبل نكاحها منه لنفسه أو وكيل الوكيل حتى لا يصح ذلك والحال انه ليس في ضمير الولي ان الوكيل يتزوجها فاذا كان كذلك فهل يصح النكاح أم لا (فاجاب) بقوله اذا قال الموكل وكل عن نفسك كان الوكيل وكيل الوكيل فيعزل بعزله وانعزاله وبعزل المالك له أو موكله وان قال له وكل عني أو أطلق فلم يقل له عني ولا عنك فالثالث وكيل الموكل فلا يملك الثاني عزله ولا يعزل الثالث بانعزال الثاني وليس لثاني في صورة عني والاطلاق ان يوكل عن نفسه فان فعل لم يصح اذا تقرر ذلك علم ان الثاني في صورة السؤال اذا واكل ثالثا يزوجه كان كل منهما وكيل للولي وليس أحدهما وكيل للآخر سواء قلنا ان الثالث وكيل الثاني أو الولي يصح لكل منهما قبول نكاحها لنفسه فاذا قال الثاني لثالث بحضرة شاهدين يعلمان الوكالة زوجتك فلانة بنت موكلتي فقيل قبلت نكاحها لنفسى صح وكذا لو قال الثالث لثاني ذلك كذلك فيصح أيضا اذا لم يحذور في ذلك والوكيل لا يمتنع عليه المعاملة مع وكيل آخر وانما يمتنع عليه تزويجه مثلا لنفسه ونحوه والعبرة في العقود بالمعاطاة الصريحة وان خالفت ما في الضمير وبالله التوفيق (وسئل) عن مسائل في الخلوة بالاجنية الاولى اذا كانت دار تستعمل على بيتين مختلفين

المرافق لكن كل واحد منهما يرى من الاخرى كهذه الصورة مثلا	بيت	الرجل
فظاهر كلام الفقهاء ان هذا ليس بخلوة فهل هو كذلك أم لا الثانية	المرأة	بيت

اذا كانت دار مشتملة على بيتين متفقين المرافق لكن كل واحد منهما غائب عن الآخر بان يكون في قفاه أو يوصل اليه بالعملاقات مثلا فصرح كلامهم ان هذا خلوة لكن بقي شيء انه لو كانت امرأة في أحد البيتين ورجل وامرأة اجنية في آخر فهل يكون هذا خلوة أم لا الثالثة دار اشتملت على مجلس ومخازن كثيرة سواء كانت غائبة عن مرأى المجلس أو برآء ورجل في المجلس فرت به امرأة قاصدة أخذت بعض الخواص من المخازن والرجوع فهل هذا خلوة أم لا (فاجاب) بقوله حكم هذه الصور الثلاث بعلم من قولهم اذا سكنت المرأة والاجني في حجرتين أو علو وسفل أو دار وحجرة اشترط ان لا يتحدا في مرفق كطبخ أو خلاء أو بر أو ممر أو سطح أو معد له فان اتحدا في واحد مما ذكر حرمت المساكنة لانها حينئذ مغلقة للخلوة المحرمة وكذا ان اتحدا في الكل ولم يغل ما بينهما

عليه مادامت في عصمته وحكم الشافعي وجوب ذلك فهل لها أن تحبل عليه أو تعيره أو تنهيه أو تنهيه لانه يبر على القول به أو ترجع من النذر وهل اذا أسقط الزوج حقه من النذر لها مطالبته أم لا (فاجاب) بان لها أن تحبل عليه به وكذا يبره غيره على القول به وليس لها أن تعيره أو تنهيه لغيره أو ترجع عن النذر ولا مطالبته به وان أسقط حقه من النذر (سئل) عن تقبيل أضرحة الصالحين هل يكره أولا (فاجاب) بان فعل ذلك للتبرك لا يكره فقد صرحوا بانه اذا عجز عن استلام الحجر الاسود بسن له أن يشير به أو أن يقبلها وقالوا أي أجزاء البيت قبل فحسن (سئل) عن شخص اقترض مال يقيم من وليه ثم نذر أنه يعطى اليه يوم كذا ما دام المبلغ في ذمته ثم ان الولي قبض منه بعض المبلغ فهل يبطل النذر بذلك أم لا (فاجاب) بانه يبطل النذر بذلك لعدم بقاء ذلك في ذمته (سئل) عن شخص دفع لآخر دراهم وقال أوصلها لاني صلى الله عليه وسلم فهل يصرفها الفقهاء المدينة أو يدفعها للطلب واني فبضعها في

من باب أو يند أو غلق لكن عمر أحدهما على الآخر أو باب مسكن أحدهما في مسكن الآخر واذا علمت الحرمة في هذه الصور علمتها في صور السؤال الثالث اما الاولى فلان باب مسكن أحدهما في مسكن الآخر وأما الثانية فلا تطلق المرافق وقد تقرر ان اتفاق واحد منها كاف في الحرمة وفيما أيضا ان باب مسكن أحدهما في مسكن الآخر وهو محرم أيضا كما تقرر وأما الثالثة فلان عمر أحدهما على الآخر نعم ترتفع الحرمة في كل من تلك الصور بان يكون معها محرم لها رجل أو امرأة أو له امرأة وبشرط في المحرم كونه ميمرا متيقظا ولو أعشى ذا فطانة بحيث يتنقح بحضرة عادة وقوع فاحشة ويكفي عن المحرم امرأة ثقة يحتشمها لحياء أو خوف قال الائمة ولو لم يكن في الدار الا بيت وصنف لم يساكنها ولو محرما ما لم يكن بينهما حائل ولا يكون عمر أحدهما على الآخر وبما تقرر علم انه يجوز خلوة رجل ثقة باجنيبتين ثقتين يحتشمهما ولا يجوز خلوة رجلين باجنية مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن امرأة وكات ولها بنت وزوجها ولم يسألهما عن انقضاء عدتها من مطلقها هل يصح التزويج وان ادعت عدم انقضائها ولو طلقت قبل الدخول فهل لها نصف المهر (فاجاب) بقوله المدار في الصحة الحقيقية على ما في نفس الامر وأما الصحة في الظاهر فدارها على انتفاء المفسد في الظاهر ولا تقبل دعواها عدم انقضائها بعد اذنها في التزويج للتناقض ولا تستحق نصف المهر لدعواها فساد النكاح (وسئل) عما يسن من الذكر عند ارادة الجماع (فاجاب) بقوله يسن له ان يقول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ويظهر انه يسن لها ان تقول ذلك أيضا وانه يسن لهما ذلك وان كانا لا يلدان لانهما قد يلدان على خلاف العادة ولان ما يزرعانه أعم من الولد قال بعضهم ويسن ان يقرأ قبل ذلك الاخلاص ثلاثا ويسبح ويحمى ويكبر ويجري على قلبه عند النزول الحمد لله الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا ولا يلقاها به (وسئل) هل يشترط فحين يعقد النكاح من ولي أو وكيل أو قاض معرفة جميع شروط النكاح أم لا ولو لئن أحدهما ألقاها النكاح فقد بذلك هل يصح النكاح أم لا (فاجاب) بقوله لا يشترط معرفة ذلك لصحة النكاح لان المدار على وجود جميع شروط النكاح في نفس الامر لا في ظن العاقد فاذا وجدت في نفس الامر صح وان فقدت في ظن العاقد سواء لقن الصيغة أم لا وان فقد واحد منها في نفس الامر لم يصح وان وجدت كلها في ظن العاقد وانما يشترط ذلك بالنسبة لجواز تولية العاقد أو القاضي فلا يجوز لولي الامر أن يولي رجلا عاقدا أو قاضيا في بلد الا ان كان عدلا عارفا بذلك بالنسبة للعاقد وبه وبغيره بالنسبة للقاضي (وسئل) عن حديث لعن المحلل والمحل له ما جواب الشافعية عنه مع كونه صحيحا له طرق كثيرة (فاجاب) بقوله حله الجمهور على ما اذا صرح في العقد باشرطاته اذ اوطئ طلق ومن قال بهذا الحل الامام المتقن الحافظ المنصف أبو عروبن عبد البر من كبار المالكية قال الاظهر بمعاني الحديث حله على التصريح بذلك لا على نيته لان امرأة وفاعة صرحت بانها تريد الرجوع الى زوجها الاول وقد تضمن الحديث اقرارها على صحة النكاح فاذا لم يقدم فيه نيتها فكذلك نية الزوج ونية المطلق أولى أن لا تقدر فلم يبق للحديث معنى الا الحل على الاظهار فيكون نكاح المتعة اه (وسئل) عن امرأة لها زوجان ويجوز أن يتزوجها ثالث ما صورته (فاجاب) بقوله الغريزيك ابن السبكي وفسره بان امرأة لها أمة متزوجة بعندها فهما زوجان لها واذا جاء ثالث فله نكاحها وفسره غسيه بان لها زوجين من نحو يقر (وسئل) بما صورته امرأة والدها ابنها (فاجاب) بقوله أمهات المؤمنين رضوان الله تعالى عنهن (وسئل) رضى الله تعالى عنه قال التاج السبكي وآخر راح بشري طم زوجته فعاد وهو على حال من الغير

الصندوق الذي يؤخذ ما تحصل فيه لجهة السلطنة أو يصرف في مصالح المقام (فاجاب) بان العرف جار يقصد بالذلل الدراهم ونحوها صرفها في مصالح مقامه الشريف فيعتصم صرفها فيها حالا أو مالا بل يصح النذر باللفظ المذكور حالة الاطلاق اذ لا يتبادر منه الى الفهم غير هذا لانه اشهر فيه حتى صار كأنه حقيقة (سئل) عن شخص نذر أن يعتكف جنباً هل يصح نذره كالتقوى عن القاضي الحسين أم لا (فاجاب) بانه لا ينعقد نذره لحرمة مكثه في المسجد والنذر لا ينعقد بالتزام معصية (سئل) عن له دين على آخر وبه ضامن ونذر أن لا يطيأ المديون بدنيه الى مضي مدة معينة فهل تمتنع عليه مطالبة المديون به قبل مضى دون الضامن وهل اذا واصل كل بها أو أحال به للوكيل أو المحتمل مطالبة المديون قبل مضى مضى بانه تمتنع عليه مطالبة المديون به قبل مضى مضى بانه تمتنع عليه مطالبة المديون به لانه لم يخرج النذر عن كونه حالا ولم يتعلق نذره بغير المديون ولكل من الوكيل والمحتمل مطالبة المديون

بها قبل مضيا لعدم تناول
النذر لها (سئل) عن
شخص نذرت زوجها أن
لا تطالب زوجها بحال
مداقها مادامت في عصمته
لا بنفسها ولا بوكيلها هل
يصح نذرها وهل هو نذر
تبرر حتى تمنع مطالبتها به
مادامت في عصمته أم لا
(فأجاب) بانه ان كانت
مطلقة التصرف صح نذرها
والا فلا يصح لانه تصرف
ماله وهو نذر تبرر فتمتنع
المطالبة المذكرة مدة
دوامها في عصمته (سئل)
عن امرأة نذرت أن تقوم
عن زوجها بكونها اللازمة
لها كذا وكذا سنة فهل يصح
هذا النذر أم لا (فأجاب)
بان النذر المذكور باطل
لان مضونه أنها تبذل
دينها عليه لنفسها (سئل)
هل المعتمد تقييد ما لو نذر
قراءة سورة معينة أو طول
صلاة أو صلاة جماعة
بالفرض أم لا كما في شرح
المنهاج (فأجاب) بان المعتمد
عدم التقييد (سئل) عن
نذر ان لا يطالب مدونه
بدينه مدة معلومة هل تسمع
دعواه به وهل أن يוכל في
مطالبة به أم لا فلو قبضه ثم
ادعى دفعه لموكله أو تناقض في
يدموكله قبل قوله بيمينه فيه
أم لا (فأجاب) بانه لا تسمع

قالت له أنت عدي قد وهبتك من زوج تزوجته فاحدمه واعتبر
(فأجاب) بقوله صورته النظم بان عبدا زوجه مولاه بابتنه ودخل بها ثم مات مولاه ووقعت الفرقة
لانها ملكت زوجها بالارث وكانت حاملا فوضعت فانقضت عدتها فتزوجت ووهبت ذلك العبد
لزوجها (وسئل) عن حديث من عن المرأة ان تبكر بانثى من رواه (فأجاب) بقوله هو حديث
واه (وسئل) عن قول الروضة انه يتولى الجسد طرفي العقد في تزويج بنت ابنه الصغيرة والكبيرة
بان ابنه الآخر هل قوله الكبيرة يشمل الثيب حتى لو أذنت له في التزويج وهي ثيب زوجها بآب
ابنه الآخر المولى عليه أو محله في غير الثيب لكن ما المانع من ولايته وتولية الطرفين بعد الاذن
منها وفي شرح التنبيه للآزرق ان للمسئلة ثلاثة شروط الثالث ان يكون بنت الابن بكرا وقد
ذكر هذه الشروط غير الآزرق فهل مرادهم ان هذه الشروط للاجبار أو للتولية حتى لو أذنت البنت
له في تزويجها لا يتولى العارفين في تزويجها بآبانه الآخر أم لا (فأجاب) بقوله لافرق في ذلك بين البكر
والثيب بعد اذنها كإجها واضع ومن غير بالبكر أراد ان ذلك شرط لتولي الطرفين ابتداء من غير مراجعة
أحد (وسئل) عن امرأة تزوجت اعتمادا على مضي عدتها ثم لما سفر زوجها سفرًا طويلا بعيدا
جاءت القاضي وأخبرته ان النكاح كان في اثناء العدة وانها كانت كاذبة فشهد بوجوبها للنسوان
اللاتي كن ساكات معهما مع انهن سكنن أولا على النكاح الأول فزوجها آخر هل يحكم بفسخ نكاحها
الأول أو الثاني وفيما اذا فسخ القاضي نكاح هذه ثم شهد رجلان والحالة هذه ببلوغها بالسن أو
أقرت ببلوغها بالاحتلام وقت الفسخ فهل يحكم بفسخ النكاح بثبوت البلوغ الآن لموافقة
في نفس الامر أم لا لعدم وقوع العلم بذلك وقد اضطرب كلام الاصحاب في أمثال هذه المسئلة منها
انه لو نكح امرأة لا يعلم أهي أخته أم معدة أم لا لا يصح النكاح ومنها لو زوج أمة أبيه طائفا حياته
فبان ميتا مع النكاح ومنها اذا تزوجت زوجة المفقود أربعة سنين فاعتدت وتزوجت فبان ميتا
عند التزوج فعلى الجديد يخرج على القولين فبان باع مال أبيه طائفا حياته وما الذي يعتمد عليه في
هذه المسئلة وهل يشترط فممن يقعد النكاح من ولي أو وكيل أو قاض معرفة شروط النكاح أولا
ولو لئن أحسد ألقاها النكاح للعاقدة فمقدما هل يصح أولا (فأجاب) بقوله اذا أخبرت بانقضاء
عدتها فزوجت ثم أخبرت بخلاف ذلك لم يقبل خبرها سواء أعاب الزوج أم حضر ولم يوافقها لان
حقه تعاقد بها فلا يقبل قولها في دفعه لاسيما وهو مناقض لقولها الأول ولا عبرة بشهادة النسوة
المذكورات بموافقتها فيما أخبرت به ثانيا لان قولها الأول مكذب لهن وتزوج القاضي لها فيما
ذكر واضع الفساد والبطلان وكذلك نسخ النكاح الأول واضع البطلان والفساد وذلك كله
دليل واضح على جهله ونهوه وانه ليس له دين يحجزه عن مثل هذه القبائح وقول السائل وفيما اذا
فسخ القاضي نكاح هذه الخ كلام غير ملائم مع ما قبله فلا يفتق جوابا وقوله وقد اضطرب كلام
الاصحاب الخ جوابه انه لا اضطراب في ذلك كما بينته في شرح المنهاج في باب النكاح فان قولهم
شرطه العلم بحمل المنكوحة معناه ان ذلك شرط لحل تعاطى العقد ونفوذ ظاهره وأما الصور
الآخرى التي منها تزويج أمة المورث وزوجة المفقود وان لم تر بص أربع سنين خلافا لما يوهمه
كلام السائل فهي محمولة على العدة في نفس الامر فالخامس أن مدار العدة على وجود الشروط
في نفس الامر ومدار حل مباشرة العقد ونفوذ ظاهره أيضا على العلم بحمل المنكوحة فلا تخالف بين
تلك المسائل ولا يشترط في صحة العقد معرفة شروطه بل الاتيان بها حتى لو لاقى لفظه وعرف معناه
فأبى به مع ان استوفى بقية شروطه (وسئل) عن امرأة خرجت باذن زوجها الى بلد لحاجة
فأقامت فيه وقالت ليس عندى مصروف العارقي ولم يطالبها الزوج فهل يجوز لها الفسخ بعد

الاعلام يبذل طاعتها الى ما كرم البلد الذي أقامت فيه أولا وليس لها الرجوع الى بلدها (فأجاب)
بقوله لا فسخ لها في هذه الحالة بوجه كما هو واضح وبجيب من توقف السائل في هذه الحالة وتزده
في الفسخ مع أنه لا نفقة لها في هذه الحالة كما صرحوا به نعم ان كان السفر لحاجة فقط فنفقة عليها
فاذا عجز عنها أو حدثت فيه شروط الفسخ التي ذكرها الأئمة على المعتمد عندهم في ذلك دون
الآراء الضعيفة الكثيرة في هذا المحل جازاها الفسخ (وسئل) عن زوج أمته من عبده فأولدها
أولادا ثم أبى العبد ولم يعلم له مكان فباع السيد الأمة من رجل فأراد السيد الثاني قربانها كيف
الطريق المشوغل لذلك (فأجاب) بقوله الحيلة في ذلك ان يكتبها سيدا كتابا صحيحة ثم يندرج مالك
العبد لها به فتقبل فتملكه فيفسخ النكاح بتقدير حياته ثم يتفاحض السيد وهي الكتابة ويستبرئها
بالاكثر من حاضرين عدة الحياة ومن شهرين وخمسة أيام عدة الموت لاحتمال كل منهما فوجب
الاكثر أخذًا بما ذكره في مواضع وما ذكرته من مجموع الحيلة ظاهر وان لم أر من ذكره
(باب نكاح المشرنق)*
(سئل) عما اذا أسلم السفينة على أكثر من أربع نسوة فهل له أن يختار أربعة منهن لانه يغتفر في
الدوام مالا يغتفر في الابتداء أم لا (فأجاب) بقوله نعم له اختيار أربع كما يصرح به كلامهم في
مواضع منها قولهم ان كان بالغا عاقلًا اختار والا وقف الى كيلة فهذا صريح في ان السفينة يختار
ومنها قولهم وانما جازله الاختيار مع الاحرام منه أو منهن لانه استدامة للنكاح فكان كالرجعة وقد
ذكروا في الرجعة ان للسفينة ان يرتجع بغير اذن وليه تعليةا اشبهها بالاستدامة فكان الاختيار
مثلها في ذلك بعين ما قالوه من انه مثلها ومنها قولهم ان للعبد هنا الاختيار ولم يقيد أحد منهم
بغير اذن سيده ولا شك ان السفينة مثله على أنهم سواها بينهم ما في أن لكل أن يرتجع بلا اذن
فقياسه التسوية بينهما في ذلك سماع قولهم ان الاختيار كالرجعة فان قلت تجوز لهم رجعة الأمة
مع فقد شروط حل ابتداء نكاحها ومنعهم اختيارها حيث صرح في انه يغتفر في الرجعة مالا
يغتفر في الاختيار فلا يلزم من تجوز الرجعة للسفينة والعبد بلا اذن تجوز الاختيار لهما بلا اذن قلت
انترافهما في هذا لا يوجب افتراقهما فيما نحن فيه لانهم سواها بينهما في أكثر الاحكام واذا تعارضت
التسوية في الأكثر والفرق في الأقل كان الاختيار بالأول أولى على انه يفرق بينهما بان الكفر
انضم الى الرق هنا لانهم فكان هنا مانعان من موانع النكاح فاشتراط وجود الحل عند اجتماع
الاسلامين وثم لم يوجد الامانع واحد فكان الاختيار أولى بالاحتياط من الرجعة في هذا الفرد
الخاص الذي ليس في صورة السؤال تغيره فتأمل ذلك فانه مهم والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب خيار النكاح)*
(وسئل) ما حكم غريص المجذوم والبرص والذي فيه طاعون والذي فيه علة وقال أهل الطب
انها تعدى (فأجاب) بقوله قد ورد في العدوى وعدمها أحاديث ظاهرها التعارض فن ذلك
حديث ابن ماجه وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدبوا النظر الى المجذومين وحديث النسائي
والترمذي ومسلم في افراده انه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ارجع فقد باعناك وروى البخاري ومسلم انه قال لا تدبوا النظر الى المجذومين وحديث النسائي
والترمذي ومسلم قال فر من المجذوم كما تفر من الأسد فهذه كلها ظاهرة في اثبات العدوى ومن
الاحاديث الظاهرة بل الصريحة في نفي العدوى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ بيد رجل مجذوم
فأدناها معه في القصعة فقال كل بسم الله ثقة بالله ونحو كلامه عليه خروجه ابن أبي شيبة والترمذي
وابن ماجه وقال صلى الله عليه وسلم لا يورثون ممرض على مصع رواه الشيخان وقال صلى الله عليه

دعواه لصيرورته كالموكل
ويجوز له أن يוכל في
مطالبة به لعدم تناوله نذره
مطالبة غيره فصار كالموكل
به فان لاحتمال المطالبة به
واذا ادعى الوكيل دفعه
لموكله أو تلفه قبل قوله
بيمينه الا أن يدعى تلفه
بسبب ظاهر لم يعرف
(سئل) عن نذر قراءة
ختمه هل يتخلص بقراءة
سورة الاخلاص ثلاثا
(فأجاب) بانه لا يخرج عن
عهده نذره بذلك (سئل)
عن قال نذرت لله على أن
طالب بدينه أو أخذ منه
شيئا كان له على كذا نذر
تبرر وقربة لله تعالى وحكم
عليه ما حكم شافعي بوجوب
ما أشهد به على نفسه
فهل هذا نذر تبرر وقربة
لازم وأخذ له بقوله
نذر تبرر وقربة أولا حتى
لو قال بعد ذلك نذر لحاج ولم
أرد به حصوله يقبل منه كما
نقل عن فتاوى الغزالي
أن قول المانع للمشتري
ان خرج المبيع مستحقا
فله على أن أهيك ألفا
لغو وقيد في شرح الروض
بقوله ان لم يحكم بيمينه
ما كرم رايه ذهب معتبر
الى آخره فهل اذا قلتم
بانقضاء النذر وزومه في
مسئلتنا تقولون كما هو

وسلم لاعدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر والجواب عن ذلك انه لا تنافي بين هذه الاحاديث لان
صلى الله عليه وسلم انما امر بالفرار من المجذوم وبعدم اقامة النظر اليه وبرجوعه ومبايعته
من بعد شفقة على آفته وخشية أن يصيب من يقرب منه بالمخالطة وغيرها الجذام فيسبق الى
قلب بعضهم أن نحو الجذام يعدى بطبعه وهو اعتقاد بعض الكفار كما يأتى وأما الذى عليه المحققون
فهو انتفاء العدوى أصلاً فقد نفاها صلى الله عليه وسلم بقوله رداً على من أثبتها فمن أعدى
الاول وبقوله لاعدوى الحديث وبقوله انه لا يعدى شئ شيئاً ولهذا أكل مع المجذوم ثقة
بالله وتركه عليه وبذلك علم الجمع بين هذه الاخبار وجمع بينها أيضاً بانه صلى الله عليه
وسلم خاطب كل أحد من الناس بما يليق به فبعض الناس يكون قوى الايمان فخطبه بطريق
التوكل وبعضهم لا يقوى على ذلك فخطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وقد فعل صلى الله عليه وسلم
الحالتين معاً فاجتنب المجذوم نازة رعايته لما فيه من البشرية وخالفه نازة أخرى لما غلب عليه من القوة
الالهية وأيضاً فليتأذى به كل من سالى المقامين ويكون لكل طبقة من الناس حجة بحسب حالهم
وعلى ما يليق بهم والذى مال اليه النورى وغيره الجمع الاول وحاصله أن الجاهلية كانت تعتقد
أن الامراض المعدية تعدى بطبعها من غير اضافة شئ الى الله سبحانه وتعالى فابطل صلى الله عليه
وسلم اعتقادهم بقوله لاعدوى وارشد في الحديث الآخر الى محاجة ما قد يحصل عنده عادة الضرر
بقضاء الله سبحانه وتعالى وقدره وأجاب ابن قتيبة بأن القرب من المجذوم وصاحب السل قد يؤدي الى
السم لكن بالرائحة لا بالعدوى ورد بان الرائحة من أحد أسباب العدوى وأجاب الطبراني بان
أمره صلى الله عليه وسلم بتجنب ذلك على سبيل الاحتياط وخفاة ما يقع بالنفس من العدوى ثم
فعل خلاف ذلك حيث خاف وقال لاعدوى ليس بان أمره بالفرار ليس للوجوب وقال الباجي الامر
بالفرار للاباحة أى اذا لم تصبر على آذاه وكرهت مخالطته فيباح لك أن تطر منه وروى عنه صلى الله
عليه وسلم كل مع المجذوم وبينك وبينه قيد رخ أو رجحان وقيد بكسر القاف بمعنى قدر وروى عنه
أيضاً انه مر على المجذوم فغمر أى غطى أنفه فقالوا يا رسول الله أليس قلت لاعدوى قال بلى ولكن
اقذرهم قال وكيع أحد رواة هذا رخصة وأجابت عائشة رضى الله تعالى عنها وغيرها بان الامر
بالفرار ونحوه منسوخ بخبر لاعدوى ونحوه وبما كانه للمجذوم وذهب بعضهم الى اثبات ذلك بان
أبا هريرة رضى الله تعالى عنه كان يحدث بحديث لاعدوى ولا طيرة وبحديث لا يورد مرض
على مصحح ثم أمسك عن الاول فراجعوه فيه وقالوا انا سمعناك تحدثه فابى أن يعترف به قال أبو سلمة
الراوى عنه فلا أدري أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد الحديثين بالآخر أى العدوى باقية والامر
بالفرار منسوخ وهذا قول فاسد والحاصل أن في المسئلة أقوالاً أربعة الاول أن المرض يعدى بطبعه
وحده وهو قول الكفار الثانى أن المرض يعدى بامر خلقه الله سبحانه وتعالى وأودعه فيه ولا ينفك
عنه أصلاً الا ان وقع لصاحب مجهزة أو كرامة فيخاف وهذا مذهب السلاحي لكنه مرجوح
الثالث أن المرض يعدى لكن لا بطبعه بل بعادة أجزائها الله سبحانه وتعالى فيه عادة وقد تخفف
بإرادة الله تعالى على تدور في العادة الرابع أن المرض لا يعدى أصلاً لا طبعاً ولا عادة بل من اتفق
له وقوع ذلك المرض فهو بخلق الله سبحانه وتعالى ذلك فيه ابتداء ولهذا نرى الكثير ممن يصيبه
المرض الذى يقال انه يعدى يخاطبه الصبح كثيراً ولا يهدى ولا يصيبه منه شئ والراجح هو الاخير وان
كان الثالث مشهوراً أيضاً لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شئ شيئاً وقوله فمن أعدى
ثم قال المحققون معنى لاعدوى انه لا يعدى شئ شيئاً بطبعه حتى يكون الضرر من قبله وانما هو
بتقدير الله عز وجل ونفعه وإرادته قيل ولا عدوى نفسى عن أن يقال ذلك أو يعتقد وقيل هو خبر
أى لا يقع ومعنى الطيرة التشاؤم من الظاهر مصدر طير يطير طيرة مأخوذ من اسم الطير وقد كانت

العرب اذا أرادت أمراً جاءت الى وك الطير فطيرة فان تبامن عنت به وممته الشايخ ومضت لما
عزمت عليه وان تباير سمته البارح وتشاءمت به وتر كته فزجرهم النبي صلى الله عليه وسلم
وعرفهم أنها لا تضر ولا تنفع وأما قوله لا يورد مرض على مصحح قال الخطابي وأبو عبيد ليس المراد
به الرجل المريض على الصحيح وانما المرض الذى مرضت ماشيته والمصح صاحب الصحاح وليس
النهى من أجل أن المرض يعدى الصحاح ولكن من أجل أن الصحاح اذا مرضت بقدر الله تعالى
يوقع في نفس صاحبها أن ذلك من قبيل العدوى فيفتنه ذلك ويشككه في أمره فامر باجتنابه
والمباعدة منه لذلك لا للعدوى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن امرأة ادعت
أن زوجها عني وان لم يصبا وانما بكر فأنكر وقال انه قد اقتضاها فشهد أربع نسوة انها بكر فهل
تصدق بيمينها أو بلا عين انه عني واذا ثبتت عنته وضرب لها القاضى المدة المعروفة وانقضت فهل
تستقل بالفسخ أو لابد من قول القاضى ثبتت عنته فاختارى وكيف لفظ الفسخ المعتبر الذى
لا يحصل بدونه (فاجاب) بقوله انها تصدق بيمينها على الراجح في الشرح الصغير وفي كلام الروضة
وأصلها ما يشير اليه واعمده الاسنوى وغيره ونقله الاذرى وغيره عن نص الام لكن لا تخلف الا ان
طلب الزوج بيمينها على الراجح أيضاً لان زوجها وهو الخصم متمكن من الدعوى فلا معنى للاحتياط
له بتخليها من غير طلبه ثم ان حلفت بعد شهادة النسوة الا ربع بالبكارة على أنه لم يزل بكارتها
فلها الفسخ بعنته بشرطه وان نكحت عن اليمين حلف ولا خيار لها فان نكل هو أيضاً فسخت بلا
عين وليس قضاء بالنكول المجرد بل لاجل البينة الشاهدة ببكارتها المعتضدة باقراره الذى تضمنه نكوله
قال الشيخان وليس لها الاستقلال بالفسخ الا بعد قول القاضى لها ثبتت عنته ثبوتاً يترتب عليه
الفسخ أو ثبت حق الفسخ فاختارى فتستقل به حينئذ اه قال الاذرى وغيره والظاهر أن قوله
فاختارى ليس شرطاً بل المراد به اعلامها بدخول وقت الفسخ حتى لو بادرت وفسخت قبله نفذ فسختها
ويؤيده حذف الراجح لقوله فاختارى من الشرح الصغير وكيف لفظ الفسخ أن تقول فسخت
نكاح فلان لى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (باب في الصداق) *
(وسئل) عن خطب امرأة وأجابوه فاعطاهم شيئاً من المال يسمى الجهار هل تملكه المخطوبة أو لا
يبنوا لذلك (فاجاب) بان العبرة بنية الخطيب الدافع فان دفع بنية الهدية ملكته المخطوبة أو بنية
حسبانه من المهر حسب منه وان كان من غير جنسه أو بنية الرجوع به عليها اذا لم يحصل زواج أولم
يكن له بنية لم تملكه ويرجع به عليها (وسئل) عن رجل تزوج امرأة على هذا الدين من الخرف اذا
هو نخل أو على هذا الخرف اذا هو عبد أو هذه الميتة فاذا هى مذكاة ما حكم العقد هل هو صحيح
أو باطل واذا قلتم بالصحة ماذا يلزمه (فاجاب) بقوله العقد صحيح واللازم له هو النخل والعبد
والمذكاة لا قاعدة عندنا أن الإشارة لعدم تعلق الخطأ اليها أقوى من العبارة التى قد تختل وقد
نصيب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن الماطلة رجعي هل تجب لها متعة حالاً وهل تتكرر
بتكرار الطلاق (فاجاب) بقوله لا تجب حالاً بل اذا انقضت العدة ولم يراجعها على ما قاله أبو شيكيل
في شرح الوسيط واليسى وانما يصح هذا ان قلنا بسقوطها بالرجعة وكلامهم ياباه فالوجه
وجوبها فوراً مطلقاً ولا تتكرر بتكرار الطلاق كما قاله الراعى والبدر بن شهبة وعلاه بان سبب
اجبابها الاجحاش والابتدال وهما منتفیان في الثانية والثالثة وبه يعلم أن الثانية مثلاً لو كانت بعد
مراجعة تكررت بها المتعة وقال القاضى بن كثير تعدد مطلقاً وهو الاوفق باطلاقتهم ونقله ابن
الخطيب عن ابن الرفعة وأبى شيكيل وقال انه الصحيح (وسئل) بما لفظه كثر كلام الناس في الهدية
التي يهر بها الخطيب والزوجة لاهل المخطوبة أو الزوجة من القماش والمطعمات وغيرها ثم يحصل

ظاهراً ان الوفاء بالمندور على
التراخي وتقبضون لزوم
النذر وان اعتقاده كقوله
الزركشى كالادعى بما اذا
لم يكن عليه دين لا يرجو
وفاء أوله من تلزمه مؤنته
وهو محتاج الى صرفه له
فان كان كذلك لم يعتد
نذره بذلك لعدم تناوله له
لانه يحرم عليه التصديق بما
يحتاج اليه ذلك أولاً وهل
مثل النذر العتق والوقف
في أنه اذا كان على الواقف
أو المعتقد دين لا يرجو وفاء
أوله من تلزمه مؤنته وهو
محتاج الى صرفه لا يصح
وقفه واعتاقه أولاً (فاجاب)
باته ان كان الناذر راغباً في
مطالبة زيد عراً وأخذ
منه فهو نذر تبرر والا فلا
ينعقد أصلاً والوفاء بالمندور
حيث لم فهو على التراخي
اذا لم يقبضه الناذر بوقت
معين وظاهر أن ما يحتاج
اليه لدين لا يرجو وفاء أو
مؤنة من تلزمه مؤنته لا يجوز
تبرعه به بصدقة ولا نذر ولا
عتاق ولا وقف اذا الحرام
لا يتبرعه به (سئل) عن
رجل قال لامته العتق
يلزمى لا أطول منذ كذا
وكذا وعين مسدة وأراد
الوطء ووطئها فماذا يلزمه
(فاجاب) بانه ان لم ينوبه
العتاق لم يكن عينا لان

له ردا ومنه طلاق قبل الوطء فما العتد في الرجوع بذلك مع البسما فيه (فاجاب) بقوله قال
الرافعي رحمه الله تعالى في أوخر باب الصداق وتبعوه ولو اتفقا على قبض مال فقال دفعته صداقا
وقالت بل هدية فان اتفقا على أنه تلفقا واختالما هل قال خذى هذا صداقا أم قال هدية فالقول
قوله بيمينه وان اتفقا على أنه لم يجز لفظا واختلما فيما قوى فالقول قوله بيمينه أيضا وقيل بلايين
وسواء كان المقبوض من جنس الصداق أو غيره طعنا أو غيره فإذا حلف الزوج فان كان المقبوض
من جنس الصداق وقع عنه والا فان تراضيا بيمينه بالصداق فذلك والا استرد وأدى الصداق فان
كان تالفا فله البدل عليها وقد يقع التقاض اه كلامه قال بعضهم ولا يخفى أن هذا انما يتأتى حيث
لم يكن أدى الصداق فاما اذا آذاه فلا يستقيم قوله دفعته من الصداق ولا يعلم حكم ذلك من كلامه
فلينسبه له اه وظاهر أنه في هذه الصورة يصدق الدافع في نيته أيضا أخذا بما في الروض في القرض
لأنه أعرف بكيفية إزالة يده عن ملكه وقال ابن العمد عقب كلام الرافعي والحاصل أن للمستأجر
ثلاث صور الاولى أن يبعث به بعد العقد ويصرح بكونه هدية فلا رجوع له عليهم لأنه قد سلطهم
على اتلاف ماله بغير عوض فهو كقديم طعام لضيف وقال كاه وطلب منه عوضه لا يلزمه له عوض
الثانية ان يصرح بكونه من الصداق فيرجع قطعاً الثالثة أن يبعث به على صورة الهدية وهو
ساكت وله حينئذ أربعة أحوال أحدها أن ينوى الهدية فلا يحل له الرجوع بانها أن يطلق
فلا يحل له الرجوع أيضا لتسليمه إياهم على الاكل بغير نيّة عوض ثالثها أن ينوى جعله من
الصداق فله الرجوع عملاً بنيه وسواء كان المبعوث به من جنس الصداق أم لا كالأطعام رابعها أن
يكون قبل العقد وبعد اجابة الخطبة فيبعث لاعلى قصد الهدية المجردة بل على قصد أن يزوجه أو
على أن يكون المبعوث من الصداق الذي يعقد عليه النكاح فإذا ردت الخطبة أو رغب عنهم وكان
البعث على نيّة شريطة أن يزوجه أو على أن يكون المبعوث من الصداق فالوجه الرجوع وهو
ما أفق به قاضي القضاة تقي الدين بن رزين رحمه الله تعالى وأفتى البغوي أن الاب لو خطب لابنته
امرأة وأهدى لها هدية ثم مات الاب ولم يتفق تزويج بان الهدية تكون تركة لالاب وهذا ظاهر
لكنه مقيد بما اذا لم يصرح بالهدية فان صرح بها لم يرجع وان نوى العوضية لتسليمهم على
الاتلاف بغير عوض ووقعت المسئلة في التتبع غير متبعة لعدم استحضاره لكلام الرافعي فاما اذا لم
يصرح بالهدية فلا ن نفسه لم تطالبه الا على تقدير أن يزوجه وقد ذكر الرافعي تأخير هذا في كتاب
اللعان فقال لو قال الدلال لغير المالك ان البائع ظلمه ولم يعلمه أجرة الدلالة فارتفع له الاجنبى وتصدق
عليه بشئ وكان كاذبا لم يكن له أخذه ووجب عليه رده لأنه لم يصدق عليه بذلك البناء على أنه
صادق في دعواه عدم الاعطاء وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه
واهذا قال الغزالي ان من نزل يقوم بغير دعوة فاطعموه شياً حياء منه لم يحل له الاكل قال والغصب
نوعان غصب استيلاء وغصب استحياء فغصب الاستيلاء أخذ الاموال على جهة الاستيلاء والقهر
والغلبة وغصب الاستحياء هو أخذه بنوع من الحياء قال وهما حرامان لأنه لا فرق بين الاكراه على
أخذ الاموال بالسياط الظاهرة وبين أخذه بالسياط الباطنة وقال في موضع آخر ان اشترى
شياً بثمن في الذمة ثم انه سلم البائع ثمناً حراماً فسلمه المبيع لم يحل له أكله ولا التصرف فيه وان كان
قد ملكه لان البائع له حق الحبس وهو لم يسلم المبيع الا بناء على أن الثمن الذي دفعه له حلال
وكذا لو أظهر شخص الفقر وأفتى القناه فتصدق عليه انسان بناء على ظاهر فقره حرم عليه أخذه
كما قاله الاصحاب واستدل له بان فقيرا مات من أصحاب الصفة فوجد معه دينار فقال كية من نازومان
آخر منهم وخلف دينارين فقال صلى الله عليه وسلم كبتان من نازومان استحق النار لأنه أخفى

الفناء وأظهر الفقر وتعدى كل مع أصحاب الصفة ومثل ذلك ما لو أعطى مكاتب سيده النجوم فقال
اذهب فانت حر أو فقدت أعتقك ثم وجد النجوم أو بعضها زبوا فانه يرتد العتق لان المالك لم
يسمح بعتقه الا بناء على أن الدراهم سليمة وهذا نظير ما اذا أوقع الطلاق على ظن وقوعه لفتوى
من مقلد ثم بان خطأ المفتي فانه لا يقع الطلاق وفي كل محل أعطى الانسان فيه شئ على قصد تحصيل
غرض أو عوض فلم يحصل فانه لا يباح له أكله فعلى هذا اذا خطب امرأة فاجابوه فبعث شياً ولم
يصرح بكونه هدية وقصد اباحتها على قصد أن يزوجه فإذا لم يزوجه كان له الرجوع عليهم
ومن أفتى بالرجوع مطلقاً لم يصب ومن هذا النوع ما لو أهدى المدين لدايته شياً وصرح بالهدية
فلا يحسب من الدين فان قال قصدت العوضية صدق وان لم يقصد شياً فله حسبان من الدين نظير
ما مر ثم قال الرافعي رحمه الله تعالى ولو بعث الى من لادين له عليه شياً ثم قال بعثته بعوض وأنكر
المبعوث اليه فالقول قول المبعوث اليه وهذا الفرع دائرين مسألة الصداق والخطبة فالفرع حينئذ
ثلاث الاولى أن يبعث لمن له عليه دين كصداق أو غيره الثاني أن يبعث لمن وعده بوعده بناء على
أن يجزه له كالخطبة ولكن وعد انساناً بان يسلمه له في تحصيل شغل أو قضاء حاجة ففسيخه ما سبق
الثالث أن يهدى لمن لا وعد عنده ولا دين فلا يلزم المبعوث اليه غرامة شئ والقول قوله في أنك لم
تشرط على عوضاً مع الرسول وأما اذا قال نويت أخذ العوض فلا يلزم المهدى اليه أن يثبته
وان كان القول قوله في نيته بالنسبة لغير ذلك وانما لم تجب الاثابة كما لم تجب الهدية لأنه مسلط
على اتلاف ماله وليس له هاهنا قرينة تنزل عليها دعوى العوضية ومن هذا النوع الدراهم التي
ترى في النقود في الاعراس والاملاك والاصاريف التي تعمل للصبي عند ختمه القرآن وغير ذلك
فقد جرت عادة الناس بانهم يدفعونها على قصد المكافأة بخلافها حتى ان بعضهم يدعى بها ويطلبها
بعد المدة الطويلة والتي يظهر في هذه الصورة الرجوع لان دفع الدراهم لهم على صورة الهبة
يتوقف على الايجاب والقبول وعلى الاذن في القبض فهي اما هبة فاسدة أو قرض فاسد فعلى هذا
ان دفعها للمالك رجوع عليه وان دفعها لغيره انما رجوع عليه عند قصد العوضية مالم ياذن
صاحب الدعوة في الدفع اليه والا فعلى من شاء منهما وجه الرجوع انه ليس هنا قصد تصديق
ولا اباحة بل جرت العادة في ذلك بالمكافأة وهي الى القرض الفاسد أقرب والى الهبة الفاسدة أبعد
لقصد العوضية وقريب من هذه المسائل اطعام المضطر اذا وصل الى أدنى رفق وكسوة العارى
واطعام الجائع بقصد الرجوع فيرجع وكذا اذا داوى الولي الصغير فانه يرجع عليه على الاصح
عند ارادة الرجوع لعود الدفع اليه وليس مما سبق من أهدى لقوم هدية على قصد التودد اليهم
ليجيئوا خطبته فلم يجبه فانه لا يرجع عليهم لعدم جريان السبب وهو المقرط اه كلام ابن
العماد لكن مع بعض زيادة وإصلاح وقع ذلك في أثناءه وأطلق في مناقضته الرد فقال

وخاطب امرأة خليفه * أهدى لها كسوتها الوفيه
 وآلة الطبخ مع القلقاس * كما جرى من عادة الأكاس
 ان ردت الخطبة قبيل الوصلة * رد الذي قد قبضت بالجلسة
 قبل المات وبعده فيه نثار * في موتها من قبل ودلى خطر
 الحاقها بنا كح التلويض * ان قرر المهر نفذ قريضي

والذي يجبه انا حيث أوجبناه الرجوع لا فرق بين موتها وعنده ثم قال وما ذكره البغوي في
المسئلة السابقة من عود الهدية الى ملك الاب حتى تجعل تركة لا يبعد تخريجها على الوجهين
فيما اذا شئ الولي العاقل فاهدى له هدية هل تكون ملكاً لابن أو ملكاً لالاب فالذي قاله

رجعاً في تزويج المرأة
المذكورة ثم أذنت للقاضي
أولاً رجل فزوجه ذلك
الرجل فهل يصح النكاح
المذكور كما اقتضاء كلام
الحجازي اجراء للاستنباط
المذكورة تجري الاستنباط
العام أم لا يصح النكاح كما
يؤخذ من كلام الانوار كلو
وكل الولي الخاص في تزويجها
قبل أن تاذن له (فاجاب)
بأنه لا تجوز الاستنباط
المذكورة الا ان أذن له فيها
أو استناب فيما يجز عنه واذا
استناب رجلاً في تزويج
امرأة بشرطه ثم أذنت
للقاضي أو للولي فزوجهما
ذلك الرجل صح النكاح بناء
على أن الاستنباط المذكور
يجري مجرى الاستنباط
(سئل) عما لوطن شخص
في القاضى وقال انه ليس
بقاض لفسقه هل يصح
حكم هذا القاضى له وعليه
أم لا (فاجاب) بأنه ينفذ
حكم القاضى على من قال
انه فاسق وكذا له ان ولاه
سلطان له شوكة أو مضت
بعد قوله مدة الاستبراء
ثم ولي أيضاً الا فلا (سئل)
عن قول القاضى أشهدت
عليه هل هو مجرد حكم
أم لا (فاجاب) بأنه ليس
ذلك بحكم (سئل) ما معنى
قولهم ان حكم الحاكم

الجميع أو يجتهد ويقتل
ما يؤدى اليه اجتهاده
(فاجاب) بأنه ٣ يلزمه
الجميع (سئل) عن أقرض
آخر دراهم الى أجل معلوم
ونذر على نفسه أنه لا يطالبه
حتى ينتفى الاجل المذكور
فهل هذا النذر صحيح أم لا
لأنه قارن شرط الاغيا فاعفا
أم يفرق بين أن يكون
المقرض مالياً فالنذر غير
صحيح ويطالبه بنفسه
ولو كبه قبل انقضاء
الاجل وبين أن يكون
فقيراً فالنذر صحيح فلا يطالب
حتى تنقضى المدة أم كيف
الحال (فاجاب) بان النذر
المذكور صحيح وصورته
أن يكون المقرض موسراً
قاصداً للاهلاك وليرتفع به
أو غير قاصد للاهلاك انقلته
منه أولاً فبما له

(كتاب القضاء)

(سئل) رحمه الله عن قاض
استناب رجلاً في شغل معين
كتزويج امرأة معينة لا ولي
لها الا الحياكم وتحليف
وسماع شهادة في شئ
معين فهل تجوز الاستنباط
المذكور بما لا سواه
أذن للقاضى فيها أم لا
وسواء قدر القاضى على
ذلك الشغل بنفسه أولاً
فان قام بالجواز مطلقاً كما
قطع به القضاة قال فاستناب

البغوى انها تكون ملكا لابن وقال الشيخ أبو اسحق ونقله البغوى في فتاويه عنه انها تكون ملكا للاب لان الناس يقصدون بذلك الاب دون الابن فعلى الاول هو كالمصدق عن ابنه الصغير شيئا ثم طلق الابن قبل الدخول فانه يرجع الشعر الى الابن لانا نقدر دخوله في ملكه حالة الا صدق فكذلك يقدر دخوله في ملكه حالة الهدية لاجله بخلاف ما لو اصدق عن ابنه البالغ أو عن أجنبي فانه يرجع للمعطي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الولية)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه ما حد المسافة التي تجب اجابة الداعي لولية العرس منها (فاجاب) بقوله لم أر أحدا من أئمتنا ضبط المسافة التي تجب الاجابة منها الى ولية العرس ويؤخذ من متفرقات كلامهم احتمالات في ذلك أحدهما ضبط تلك المسافة بمسافة العدوى وهي التي يرجع المبكر منها لىلا الى بلده قياسا على أداء الشهادة فانه واجب في تلك المسافة وهذا مثله بجماع أن كلاحق آدمي فكما وجب على غير المصدور قطع تلك المسافة لأداء الشهادة لانها حق آدمي فليجب هنا اجابة الداعي الى الولاية من تلك المسافة لان الاجابة واجبة لحق آدمي بدليل أن المدعى لو اعتذر الى الداعي فقبل عذره سقط الوجوب فسقوطه باسقاطه صريح في تعمص الحق له والالم يسقط باسقاطه ولا ينافيه قول ابن القوي لما حتى ترددا عن النصارى فيما لو غلب على ظن المدعى أن الداعي لا يتأذى بامتناعه ظاهر الحديث يقتضى المنع وذلك لانه أراد بالمنع ان الامتناع مع غلبة الظن بما ذكر حرام فكلامهم في نظائر ذلك برده فقد قالوا لو غلب على ظن انسان ان صديقه يرضى بالاكل من ماله جازله الا كل منه وقالوا لو غلب على ظن القاضي وقوع أمر بحضوره جازله الحكم فيه بعلمه فاذا جاوز والاكل ونحوه والقضاء بقلية الظن فالولى أن يجوزوا التخلف عن الدعوى عند غلبة الظن بان الداعي لا يتأذى بالتخلف وعلى هذا الاحتمال أعنى ان الضبط بمسافة العدوى فهل يأتي هنا ما قالوه من ان الشاهد لو احتاج الى مركوب لم يلزمه السفر للأداء الا ان أعطى أجرة المركوب ونفقة الطريق ولو كان يخلف بالأداء عن كسبه الذى منه قوته يوما بيوم لم يلزمه الذهاب للأداء الا ان أعطى قدر كسبه في تلك المدة أو أجرته على الخلف في ذلك أو لا يأتي ذلك هنا لا طراد العادة به في الشهود بخلافه في الولاية الذي يتجه الثاني على ان الذي ينبغي انوارنا قلنا بهذا الاحتمال فاعلموا فوجب الذهاب الى مسافة العدوى على قوى يقدر على الركوب من غير مشقة ثقفة في بدنه أو ماله اذ قضية كلامهم في الاعذار المسقطه لوجوب الاجابة في الولاية انها تسقط بأدنى مما ذكرناه فانها ضبط تلك المسافة بالمسافة التي تلزم الاجابة اليها في الجمعة ففي البلد تجب الاجابة مطلقا لكن بالشرط الذي ذكرته قريبا وهو ان لا ثقفة مشقة في بدنه أو ماله وخارج البلد لا تجب الا على من سمع النداء بهذا الشرط أيضا والدليل على هذا الاحتمال ان الجمعة فرض عين أيضا فاذا سقطت على من لا يسمع النداء للمشقة فكذلك سقوط وجوب الاجابة على من لا يسمع النداء وهو خارج البلد وعلى هذا فيجيب عما مر من ان الاجابة حق آدمي بخلاف الجمعة فانها محض حق الله سبحانه وتعالى بان تلك وان كانت حق آدمي الا ان العرف اطرده فيه بالمسافة عند وجود المشاق لان الانحلال به لا يترتب عليه ضرر يلحق الداعي فكثرت الاعذار فيه بخلاف اداء الشهادة فان الانحلال به يترتب عليه ضرر كبير يلحق المشهود له فلذا لم تكثر الاعذار فيه كثرها هنا فانقض الفرق بين اداء الشهادة والاجابة للولية وان كان كل منهما حق آدمي وبهذا اتجه ان الاحتمال الثاني أقرب وأولى بالاعتماد بل أقرب منه احتمال ثالث وهو تحكيم العرف المطرد عند كل قوم في ناحيتهم فاذا اعتاد أهل ناحية الدعاء من مسافة العدوى فافل واطرده عرفهم بالاجابة من ذلك وان ترك الاجابة يوجب كسرا وقطيعة للمدعى

وجبت الاجابة من تلك المسافة على القوي الذي لا يترتب عليه من ذلك مشقة في بدنه ولا ماله وان لم يعتادوا ذلك لم يجب بل لو اعتادوا عدم الداء من خارج البلد وان سمع الخارجون النداء لم تجب الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن التفرج أيام الزينة هل هو حرام عليها حرمتها أولا (فاجاب) بقوله الذي صرح به الاصحاب حرمه ستر الخدران بالحري وحيث قد فعلوه أيام الزينة اختيارا حرم التفرج والنظر اليه أو اكراها فالذى يظهر الجواز حيث لا باحته فليس في التفرج اعانة على معصية وعلى الحال الاول يحمل افتاء ابن الرفعة وغيره بحرمه التفرج والنظر (وسئل) عن قرطيس الا فرنج هل تجوز الكتابة فيها أولا لما فيها من صور الحيوانات وهل يجب قطع محلها وان كان فيه نقص أولا (فاجاب) بقوله قد سبقت الآن منها جملة فلم أر فيها صورة حيوان وانما هو شيء كالختم فعدت تحقق ان ما فيها غير صورة الامر واضح وكذا عند الشك فيه لان الاصل الاباحة وأما عند تحقق ان ما فيها صورة فالوجه الحل أيضا كما دل عليه كلامهم لانهم أباحوا استعمال ما فيه صورة وقالوا انه ممنون بالاستعمال ولا شك أن الكتابة في الورق استعمال له بل لاستعمال له غيره فكانت الكتابة فيه مع وجود الصورة جائزة لما في ذلك من امتنانها على أن جماعة ذكروا جواز جل الدنانير التي تجلب من أرضهم وعليها صورة حيوان حقيقة يقينا واستدلوا على ذلك بانها كانت تجلب من عندهم في زمن الساف أيضا ولم ينهوا عن حملها في العمامة وغيرها لان القصد منها النقدي لا تلك الصورة ولتعدز ازلتها أو تعسر وإذا جاز هذا في تلك الدنانير فجواز الكتابة في الورق الا فرنجي أولى وان تحقق أن فيه صورة حيوان (وسئل) هل الشبع بدعة مذمومة مطلقا أم لا وما معنى خبر ماملا ابن آدم وعاشرا من بطنه وخبر المؤمن يأكل في معي واحد (فاجاب) بقوله الشبع بدعة ظهرت بعد القرن الاول وصح انه صلى الله عليه وسلم قال ماملا ابن آدم وعاشرا من بطنه حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان غلبت الاذى نفسه فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس قال القرطبي لوسمع بقراط بهذه القسمة ليجب من هذه الحكمة وقال غيره انما خص الثلاثة بالذكر لانها أسباب حياة الحيوان ولانه لا يدخل البطن سواها وهل المراد بالثلث في كل الحقيقة أو التقسيم الى ثلاثة أقسام متقاربة ظاهر الخبر الاول لكن الثاني أظهر وقد صح المؤمن يأكل في معي واحد أي بكسر الميم والقصر وهو المصران والكافر يأكل في سبعة أمعاء والمراد بالسبعة المبالغة في الكثرة أي من شأن المؤمن الثقيل من الاكل لاشتغاله بالعبادة والعلم بان القصد من الاكل الاعانة عليها لا غير ومن شأن الكافر التكرار منه لغفلته عن ذلك وانما عبرنا بما من شأنه لان بعض المؤمنين قد يكثر وبعض الكفار قد يقل فالخاصل ان من شأن المؤمن الزهادة في الدنيا والافتناع بالبلغة بخلاف الكافر وقيل المراد أن المؤمن يخصص من الشيطان بالبسطة فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل بخلاف الكافر وقيل المراد به كمال الايمان لان كماله يستلزم اشغال الفكر فيما بين يديه من الموت وما بعده فممنوع ذلك من استرسال نفسه في شهواتها ومن ثم جاء انه صلى الله عليه وسلم قال من كثر تفكره قل طعامه ومن قل تفكره كثر طعامه وقسا قلبه وقالوا لا تدخل الحكمة معدة ملئت طعاما ومن قل طعامه قل مشربه ونحف منامه ومن خف منامه ظهرت بركة عمره ومن امتلا بطنه كثر شربه فيثقل فومه فتعجز بركة عمره ومن اكتفى بدون الشبع حسن اعتداه بدنه وصلح حال نفسه وقلبه ومن امتلا من الطعام ساء غذاء بدنه وأثرت نفسه وقسا قلبه وأخرج الطبراني انه صلى الله عليه وسلم قال ان أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة وفي رواية ان أكثر الناس شبعما في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة وقالت عائشة رضى الله تعالى عنها لم يمتلئ جوف النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قط أي شيئا مذموما وهو ما يثقل المعدة وينبسط صاحبه عن حق القيام

أن ينفقه أولا (فاجاب) بان الحكم المذكور باطل لانتفاء شرطه وهو التذكر ولتبين انتفاء مستنده كقول حكم بشاهدين ثم تبين له عدم أهليتهما أو أحدهما للشهادة فيبين هو وغيره بطلانه ولا يحتاج الى نقض (سئل) عما لو آل النظر الى قاض على عقار مثلا فاستأجره شخص منه أو من مأذونه ولو كان بعضه ثم طلب منه أن يحكم له بمصته أو بوجبه يصح وان كان حكما لنفسه أو لبعضه كما استثنى البلقيني قياسا على ما لو صار الوصى قاضيا لحكم للمولى عليهم شي هو وصى فيه فان الحلال المبكرى نقل ذلك عنه في نكته على المنهاج مع مسائل آخر تضارعهما أم لا يصح كما أفتى به بعض علماء فخر دمياط ناقله عن فتوى نجده علم الدين صالح (فاجاب) بان حكمه صحيح للقياس المذكور اذ لانهم سمعوا بل الصلة هنا أولى منها في الوصية لان ولاية القاضي على الوقف بجهة القضاء تنقطع عنه بانقطاع ولاية القضاء ولا كذلك الوصى اذ أولى القضاء فان ما حكم فيه لليتيم الذي هو تحت وصيته تبقى ولايته عليه بعد النقل

الخالف في الفروع ينفذ ظاهر أو باطنا وقيل ظاهرا لا باطنا والقول الثالث يفصل وقد رجع السبكي والأذرى والزركشى بخلاف الاول فيما المعتقد (فاجاب) بان معنى نفوذ الحكم على ما ذكرناه يمنع من نقضه ويحل العمل بمقتضاه ولو لم يغير معتقده كحل أخذ الشفعة بالجوار لسافى حكم له حتى يها والمعتد القول الاول (سئل) هل المعول عليه فيما للداعي شخص على قاض معزول انه حكم بعيسى بن مثلا تحليفه أولا (فاجاب) بان المعول عليه تحليفه (سئل) عما اذا أذن الامام للقاضي في الاستخلاف وأطلق هل له أن يستخلف في المقدور عليه كغيره (فاجاب) نعم له ذلك (سئل) عن قاض أتى اليه شخص بمسند اقرار بدين وقال له انه يشهد بذلك وشهادة ولدك وطلب منه أن يحكم على المقر فيه وهو غائب بعلمه فانكر كونه خطئه أو خطا ولده ثم كرر عليه السؤال في ذلك لحكم به من غير تذكر للشهاد المذكور ثم بعد الحكم تأمل المستند وهو ولد فعلم انه مزور عليه فما فعل الحكم صحيح أولا وهل له

بالعبادة ويضئ الى البطار والاشتر والنوم والكسل وقصد يحرم الشبع ان أضر أو كان من مال الغير ولم يأذن فيه أو يظن رضاه وأما الشبع النسبي المعتاد في الجملة فقد وقع منه صلى الله عليه وسلم لما في مسلم من خروجه صلى الله عليه وسلم وصاحبه من الجوع وذهابهم الى بيت الامامى وذبحة الشاة وتقديعها مع الرطب وفيه فلما أن رووا وشبعوا قال النووي فيه جواز الشبع وما جاء في كراهته محمول على المداومة عليه اهـ والاولى عندى انه محمول على أول مراتب الشبع ومن شأن هذا أنه لا ينقل ولا يكسل وكراهته محمولة على ما ينقل من غير ضرر والاحرم كما مر وأخرج ابن سعد عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم خرج من الدنيا ولم يمتلي بطنه في يوم من طعامين كان اذا شبع من الثمر لم يشبع من الشعير واذا شبع من الشعير لم يشبع من الثمر وليس في هذا ما يدل على انه صلى الله عليه وسلم كان دائما لا يجمع بين نوعين لما صح انه صلى الله عليه وسلم أكل الرطب بالقياء كما بينته مع ما يناسبه في شرح الشرائع وروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يظل اليوم يلتوى ما يجد من الدقل ما يغلأ بطنه * (تنبيه) * عند أهل التشريح ان امعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة امعاء بعدها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رفاق ثم الاعور والقولون والمستقيم وطرقة الدبر وكها غلاظ وقد نظمها الحفاظ من الدين العراقي في قوله سبعة امعاء لسكل آدمى * معدة بوابها مع صائم ثم الرقيق أعور قولون مع * المستقيم مسلك الطعام

(وسئل) بما افطه هل جواز الاخذ بعلم الرضا من كل شئ أم بخصوص بطعام الضيافة (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم انه غير مخصوص بذلك وصرحوا بان غلبة الظن كالعلم في ذلك وحينئذ فتنى غلب على ظنه ان المالك يسمح له بأخذ شئ معين من ماله جاز له أخذه ثم ان بان خلاف ظنه لزمه ضمائه والا فلا (وسئل) عما اقتضته عبارة شيخ الاسلام في شرح البهجة من ندب غسل الفم قبل الطعام هل هو صحيح وماسلفه نقلا ودليلا فقد زعم بعض الناس انها من مفردات الشرح المذكور وأنه يتعين حمل عبارته على ان بها لقا ونشرا حتى يتبين سلفه فيكون المراد من عبارته قدس سره ان غسل اليد قبل الاكل أدب وغسل الفم بعده كذلك ولا ينافيه ايهام ان غسلها بعده ليس أدبا للعلم بالسنية واشتهارها مع دليلها (فاجاب) بقوله ما دلت عليه عبارة الشيخ سقى الله تعالى عهده من ندب غسل الفم قبل الطعام في كلام الغزالي في غسل اليدين الشامل لما قبل وما بعد ما يلهمه فانه ذكر معه غسل فم وهو فقه ظاهر لان حكمة غسل اليدين قبل احتمال مباشرتها لاذى يشوش وهذا موجود في الفم على وجه أتم اذ من العالوم ان تغير الفم أكثر وأسرع من تغير اليدين وان اليد يباشر بعضها داخله بوضعها للقمة فيه فسن غسله لتطيب النفس بوضع مماسه في الطعام بخلاف ما اذا غسلت اليد دون الفم فان النفس من ثانی لقمة تعاف عود اليد للتعلم بعد مماسها لداخل الفم الذي تقرر كثرة تغيره واستقراره فانضم ان غسل الفم قبل الطعام فقه ظاهر نقلا ودليلا اذ يفرض عدم ذكر أحد له هو مقيس بالاولى على غسل اليد كما تقرر والمنازعة فيه بعد ظهور ذلك وتوضيحه مكبرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يفرق بين الماء واللبن وسائر المشروبات في العب والمص وما حكمه ذلك (فاجاب) بقوله أما الماء فالسنة فيه المص وان بشره في ثلاثة أنفاس يسمى في أول كل ويحمد آخره وينبغي له أن يدرجها بأن تكون الاولى أقل والثانية أكثر منها ثم يستوفى حاجته في الثالثة وحكمته ان لبساط القلب موضعاً رقيقاً لطيفاً فان جاء الماء دفعة واحدة وبما قطعته فأت صاحبها قال الخطابي وأيضاً اذا جرعه جرعا واستوفى ربه منه نفساً واحداً تكافؤ الماء في موارد حلقه وانقل معدته وروى ان الكباد أى وجع الكبد

من العب وأما شرب اللبن فالاولى فيه العب في نفس واحد لان الله تعالى جعله سائغا للشاربين ويسمى في أوله ويحمد في آخره كالطعام وأما غيرها من الاشربة ففي المدخل انه خير فيه بين العب والمص اهـ وفيه نظر لان العلة التي في الماء تأتي فيه بالاولى فينبغي ان يلحق به في المص خشية المحذور السابق في الماء وانما خرج اللبن عن ذلك لما تقرر ان الله سبحانه وتعالى جعله خالصاً سائغا للشاربين فيؤمن فيه الشرق وتقبله المعدة وان كثر من غير ايداع يحصل لها منه عند ترادفه وزاجه (وسئل) عما قيل بسن للآكل ان يجهر بالتسمية ويسر بالتحميد ما وجهه (فاجاب) بقوله انما سن له الجهر بالتسمية لبنيه الا كائن عليها وعلى الاخذ في الاكل بخلاف الحد فانه قد يكون فيهم من لم يكف بعد ومن ثم لو علم قرائعهم وكفايتهم ينبغي ان يسن له الجهر لبنيهم عليه ولما لم يوجد ذلك المعنى في الشرب كان مخيراً بين الجهر والا سرار ما لم يكن عالماً يقتدى به فسن له الجهر كما هو ظاهر لعلم من هذه السنة (وسئل) عن حكمة كراهة الشرب من ثلمة الكوز (فاجاب) بقوله قيل حكمها انه محل اجتماع الوسخ قيل وينبغي له ان لا يشرب من ناحية اذن الكوز لما ورد ان الشيطان يشرب منها (وسئل) عما اعتيد من قول الانسان ان يفرغ من شربه صحة أو نحو ذلك هل له أصل أو هو بدعة (فاجاب) بقوله يمكن ان يقال ان له أصلاً ويحجج له بقوله صلى الله عليه وسلم لما ان شربت بوله صلى الله عليه وسلم صحة يأثم أين لن تلج النار بطنك ووجه القياس ان المختار عند كثير من أئمتنا طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم وان بوله شفاء أى شفاء فاذا قال ذلك لشاربته فلا بدع أن يقاس عليه قول مثله لشارب الماء لا يقال لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم قول ذلك في غير هذه الواقعة لانا نقول لا يشترط في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما يفعله على جهة التشريع تكرار ذلك الفعل منه صلى الله عليه وسلم بل يكفي صدور ذلك منه كذلك ولو مرة كما هو واضح على ان عدم النقل في غير هذه الواقعة لا يدل على عدم الوجود وليس هذا مما تتوفر الدواعي على نقله وبقولنا ان بوله صلى الله عليه وسلم شفاء أى شفاء اندفع ما قيل هذا لاجبة فيه لانه لم يكن ثم ما يشرب وانما هو البول وهو اذا شرب عاد بالضرر فقال صحة لينفى عنها ما تنوقعه مما جرت به العادة من بول غيره صلى الله عليه وسلم فتضمن ذلك دعاءً واخباراً بخلاف شرب الماء اهـ فقوله لينفى عنها ما تنوقعه الخ برد بانه تقرر عند أم أين وغيرها انه شفاء ولم تقصد بشره الا ذلك فاندفع جميع ما ذكره ويمكن أن يقال لاجبة فيه لانا ما ذكره هذا القائل بل لكونه صلى الله عليه وسلم لم يقل لها ذلك التحقيق لما قصدته من شربها للبول فانها انما شربته للتداوى وطلب الشفاء فقال لها صلى الله عليه وسلم صحة تحقيقاً لقصدتها واجابة لما مر لها واخباراً بان ما قصدته من الصحة قد حصل وتحقق وهذا معنى ظاهر ارادته من اللفظ وعند ذلك لا يبيح في الخبر دلالة ظاهرة على ان فيه دليلاً لندب ذلك عند شرب الماء نعم فيه دلالة ظاهرة لندبه عند شرب الدواء لانه على طبق النص فلا فرق بينهما (وسئل) عما يفعله الاعاجم ومن يقتدى بهم من القيام أو الانحناء أو المطاطة أو نحو ذلك عند شرب بعضهم هل هو بدعة (فاجاب) نعم هو بدعة فيجبه لانا نهينا عن التشبه بالاعاجم (وسئل) عن اتخاذ اناء لآكله أو شربه يختص به هل هو بدعة (فاجاب) بقوله نعم هو بدعة لانه ينشئ عن الكبر والخيلاء وخلاف ما عرف من طريقته صلى الله عليه وسلم قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كنت أشرب من الاناء فيأخذها صلى الله عليه وسلم فيشرب منه فيضع فاه موضع في وروى سؤر المؤمن شفاء وورد المؤمن يا كل بشهوة عياله قيل وهذه دسيسة دسها الشيطان على المسلمين ليتوقروا للنساء ما يقصدنه كثيراً من يجر الرجال واسقامهم ما يخلطهم أو يجننهم أو نحو ذلك من مكايدهن ولو كان اناء شربه مشتركاً بينه وبين عياله لم يتأت له

فقرينة التهم في حقه وضعفت في حق غيره ولان القاضي لو شهد بمال بلهة الوقت قبل ولايته عليه لقبنا شهادته بخلاف الوصي يشهد قبل الولاية بالمال لمن هو موصى عليه فانه لا تقبل شهادته فعلم ان المعتد بخلاف ما نقل عن فتاوى علم الدين صالح وأظن انه حال افتائه لم يستحضر ما ذكره والده (سئل) عما اذا قال القاضي حكمت بطلاق فلانة من زوجها بشهادة فلان وفلان بمقتضى انه حلف انه لا يعمل في الخبر عند فلان وخالفاه فقالا انما شهدنا عندك أنه حلف أن لا يعمل عنده الا شريكاً وأنه عمل عنده شريكاً ثم غير شريك وأن العلماء أفتوه بالتحلل عينه بذلك أولاً وادعى الخالف ذلك واستمر القاضي على قوله لم يشهد عندى بالمستثنى بل بالطلاق هل يقبل قول القاضي ولو بعد عزله أم لا يقبل الا ان كان موقوفاً عليه ودينه وعقده قياساً على ما قاله جميع في القضاء بالعلم أم لا (فاجاب) بانه لا اعتبار بقول القاضي بعد عزله وكذا قبله ان كان متهماً فيه والعبرة فيه بما يقول الشاهدان وان لم يتم فيه لايانه فلا اعتبار

بقوله (سئل) عن ولاء الامام اقلها قولاً نائباً عنه فيه وهو في غيره فهل تصح تلك التولية أم لا (فاجاب) بانه تصح ولا يتسه له لانها ليست بحكم وكونه في غير محل ولا يتسه انما يمنع الحكم دون الاذن فهو ككل وكل المحرم من يرتوجه أو يروج موليته بعد النخل أو أطلق وكالتوكيل في شراء الخمر بعد تخللها ونظائر هذه المسئلة كثيرة في كلامهم وقد سبق لي جواب في نظير هذه المسئلة بعدم صحتها وسورها اذا ولاء يحكم في غير محل ولايته (سئل) هل تثبت الهدية للقاضي قبل القضاء بحسبة (فاجاب) بانه تثبت بحسبة كما في نظائره (سئل) هل يشترط لصحة ولاية القضاء القبول لفظاً سواء كان المولى اماماً أم قاضياً هل يأتي ذلك في قيم الايتام وفيمن استنابه القاضي في نظر وقف خاص أو عام (فاجاب) بانه لا يشترط لصحتها قبوله لفظاً فقد قال في الانوار قال الماوردي ولا يشترط القبول لفظاً وقال الرافعي كالوكالة اهـ ويأتي ذلك في القيم ونظر الوقف (سئل) هل يتعزل الفاسق الذي ولاء الحكم ذوالشوكة بزيادة نسقه (فاجاب) بانه

لا ينزل وان جهل فقهه من ولاه للضرورة (سئل) هل يجوز في هذا الزمان تحكيم عدل غير مجتهد في مكان لا ساكن فيه في حقوق الاتقيين كما في تحكيم المرأة اياه في تزويجها (فاجاب) بانه لا يجوز تحكيمه فيها وان جاز تحكيمه في التزويج (سئل) عما لو اذن شافعي لذي في دخول مسجد فدخله فهل للمالكى منه أم لا (فاجاب) بانه ليس له المنع مما اذن فيه الشافعي لا تنفاه المانع باذنه (سئل) اذا طلب من القاضي في زماننا بيان مستند حكمه هل يلزمه بيانه أم لا (فاجاب) بانه يلزمه بيانه لان قضاءه انما نفذ للضرورة فيقدر بقدرها وقد مر ذلك ججع من المتأخرين وما ذكره الاثمة من أنه لا يلزمه بيانه فعمله فين انصف بصفات القضاء وهو ظاهر التقوى والورع (سئل) عما لو كان في الطالبة أو المستفتي من قصد يتعلم ما تعلمه فرض عين ومن قصد تعلم ما تعلمه فرض كفاية يقدم الاول أولا (فاجاب) بانه يقدم الاول على الثاني بل لا تردد لان تأخير الثاني تعلمه لا يأتى به

ذلك (وسئل) عما اعتيد ان الاكل أو الاكلين يقوم على رؤسهم واحد أو أكثر أجنبي أو خادم هل هو بدعة وان اضطر لذلك لنش الذباب أو نحوه (فاجاب) بقوله هو بدعة لما فيه من التشبه بالاعاجم ومن الكبر والخيلاء اللهم الا ان يحتاج لذلك لتفجير مؤذ كذباب ولم يتيسر له وهو قاعد فلا باس بالقيام لهذا العذر لانه ينفي التشبه والكبر المذكورين وفعل المضيف لحوش الذباب بنفسه أولى لانه اكرام للضيف وكل اكرام له يسن للمضيف فعله بنفسه فان تعسر عليه فيما اذونه (وسئل) عن نقل ان الرغيف لا يحضر بين يدي آكله حتى يخدم فيه ثلثمائة وستون عالما بفتح اللام (فاجاب) بقوله نقل ذلك ابن عطية في تفسيره ومن ثم ينبغي للاكل أن يستمر في نفسه ذلك ويأكل كم من عالم عاوى وسطى خدمته فيه ليعلم قدر نعمة الله تعالى عليه في احضار هذا الرغيف بين يديه فيشكر الله سبحانه وتعالى معتقدا بجزءه عن حق شكره وان له عليه نعم لا تحصى (وسئل) عن يأكل ويدخل أصابعه في فيه ثم يردّها للطعام هل يكره له ذلك وكذا لعق الاصابع قبل الفراغ (فاجاب) بقوله كل من الرذ والملاق قبل الفراغ خلاف الاولى أو مكروه لان البد اذا أصابها شيء من اللعاب فعادت الى الطعام اما بعافه هو أو من يراه فيشوش على نفسه أو غيره فيسن له غسل يده حيث أصابها شيء من اللعاب قبل ردها للطعام ومن ثم قالوا يسن لا كل نحو التمر ان يلقى نواه على ظهر يده ثم يلقيه من غير ان يمسه باطن يده ومن غير ان يمسه شيئا من ذلك المأكول ريقه (وسئل) عن الاكل بالملاق هل هو بدعة (فاجاب) بقوله الذي يظهر انه انما يكون بدعة فيجوز ان أصابها شيء من لعابه ثم ردها للطعام أو ان كان فيه نوع تكبر أو تشبه بالاعاجم والا فلا وجه لقمعها (وسئل) هل يسن في الاكل ان يكون على الجانب الايمن أولا ثم بعد ذلك يأكل كيف تيسر كما قبل بذلك (فاجاب) بقوله ذكر صاحب المدخل ان البداءة في مضغ أول لقمة بتأخيه اليمين هي السنة للامر بالتباعد من وهو عام في الحركات والسكنات اما استثنى وبعد ذلك يأكل كيف شاء قال وقد حتى عن بعضهم ان شابا دخل عليه فقدم له أكلًا فاكل باليسار فقال له من شئت قال ياسيدي ناحية اليمين توجعني فقال له كل رضى الله تعالى عنك وعن ربك اه وقياس مذهبن ذلك الحاقه بنحو اللبس والسؤال فانه يسن التين في ابتداء كل منهما لا يقال الفرق بينهما وبين الاكل واضح بانهما من باب الاكرام وهو يسن فيه التيام بخلاف الاكل فانه لا اكرام فيه وما لا اكرام فيه لا يسن فيه التيام وان لم يكن فيه ٣ خلافا لبعض المتأخرين لانا نقول كون الاكل لا اكرام فيه ممنوع بل هو من باب الاكرام لانه وقاية للبدن من الاذى فكان كاللبس بل أولى وقد صرحوا بنسب التيم في السكعل الذي هو غذاء العين فغذاء البدن كاه أولى (وسئل) عن التكاف المذموم ما حده (فاجاب) بقوله حده أن يكون فيه مشقة عرفا اما بان لا يتيسر له الشيء الابدين والدائن متكره من استدانته أو والمدين يعسر عليه أن يبدل وجهه للدائن حتى يقتض منه أولا يكون له جهة ظاهرة يوفى منها لان الاستدانة في هذه الحالة الاخيرة حرام أو بان لا يكون دين ولكن عليه مصرف أهم بطريق الذنب فيقدم ذلك على التكاف أما الاهم بطريق الوجوب فيجزم تقديم غيره عليه ولو تعارض التكاف ومقصد صالح بان أحب أن يظهر اثر النعمة عليه أو جاءه من لولم يتكاف له لحصل له منه ضرر ولو بالغية والذم أو كان في ذلك التكاف اعانة للناس على الاشتغال بالعلم أو نحو ذلك من مقاصد الخير فما الذي يقيم هل يترك حذرا من التكاف أو يفعل ولو مع التكاف حيازة لثواب ذلك المقصد الصالح هذا مما يتردد النظر فيه والذي يظهر لي الآن انه حيث سهلت عليه الاستدانة وكان له جهة ظاهرة يوفى منها أو كان معه مال وعليه مصارف صالحة وأمكنه جعل هذا الذي نحن فيه من جلها فلا بأس بالتكاف

ولا ذم فيه حيث لم يفسد من المصلحة الظاهرة وحيث انتفى ذلك كره التكاف لانه يخرج غالبا الى حيز الرياء والمباهاة والصالحون برآء من ذلك (وسئل) عن قول الانوارى الولية العاشر ان لا يكون هناك منكر كالتجر والملاهي والنساء على السقوط يدل على تحريم حضور مكان به نساء يشرفن على الرجال وبالاولى اذا كن في خلل الرجال أو يجانبهم فهل هذا معتد (فاجاب) بقوله الذي دلت عليه عبارته التي اعتمدها ججع ان وجود النساء بمحل ينظرون الرجال نظرا محرما يمنع وجوب الاجابة لانه منكر اذ نظر الاجنبية للاجنبي حرام وأما تحريم الحضور فليس فيها تصريح به وانما هو مقتضى الحكم على ذلك بانه منكر اذ من المعلوم حرم حضور المنكر اختيارا من يقدر على ازالته ولكن ليس ذلك على اطلاقه بل شرط الحرمة ان يعلم تعمد نظر امرأة أجنبية له نظرا محرما وعلم ذلك بعيد اذ من الجائز انهن ينظرن انارا غير محرم كان يقصرن نظرهن على غير البدن من اللباس ونحوه أو يقلدن من يحسب ذلك وكما احتمل في نظر عائشة رضى الله تعالى عنها للعبشة وهم يلعبون نحو ذلك فكذلك هنا فان قلت لو نظرنا لذلك وجبت الاجابة قلت لا يلزم من عدم حرمة الحضور وجوب الاجابة وانما يجب حيث لان اجتماع النساء ونظرن الى الرجال مقلدة الفتنة والفساد فيسمى منكرا وان لم يتحقق حيثئذ منهن نظرا محرما فان قلت قد قرر روه في الاجماع على جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر ما يصرح بانه لا يحرم على الرجل الحضور وان تحقق نظرا محرما اليه قلت قد قيدت ذلك في شرح الارشاد وغيره أخذنا من قولهم الاعانة على محرم والتكئين منه اختيارا محرمان بما اذا لم تعلم المرأة ان أجنبيا ينظر اليها نظرا محرما والاحرم عليها بقاء كشف وجهها أو غيره مما ينظر اليه لان قدرتها على ستره منه بصيرها اذا لم تستر معبئة له على محرم وممكنة له منه وقد صرح الاصحاب بانه يحرم على الحلال تمكين الحليل المحرم من الجماع ونحوه وصرح النووي وغيره بانه يحرم كشف العورة بحضرة من يعلم انه ينظر اليها نظرا محرما خلافا لمن وهم في ذلك زاعما ان الناظر عليه غض البصر فلا يكاف المنظر والتحفظ منه وهذا خيال باطل وحال حائل وعبرة شرعى للارشاد عطفًا على الاعذار أو كان ثم زحام يؤذى خلافا للروايات أو نساء بنحو اسطحة الدار أو مرافقها ينظرون للرجال أو يختلطن بهم (وسئل) هل يحرم حضور المنكر المختلف فيه أولا كما قال الناشري انه المنقول وحري عليه الاصغوفى وغيره في التنبذ وغيره (فاجاب) بقوله صرح أصحابنا بانه يجب ازالة المنكر ان أجمع عليه أو كان الضاعل يعتقد تحريمه بخلاف ما ليس كذلك كان رأى شافعي حنفيًا جالسًا على حرج أو شاربًا لتبذ وحيثئذ لا يحرم الحضور لانه لا يجب على الشافعي انكار ذلك على الحنفي بل لا يجوز له الا ان اوشده بلطف الى رعاية الخروج من الخلاف واذا لم يجب الانكار لم يحرم الحضور اذ يلزم من عدم وجوب الانكار جواز التقرير عليه بحضوره عنده أو بغيره فان قلت كيف يقره على شرب النبيذ وهو لورفع لشافعي حده عليه قلت حد الشافعي له عليه ليس لكون الحنفي ارتكب محرما في اعتقاد نفسه ولذا قال الشافعي رضى الله تعالى عنه أحده وأقبل شهادته وانما هو لضعف دليله ولان العبرة في القضاى بعقيدته لا بعقيدة المترافعين اليه وهذه العلة الثانية هي الموعول عليها وفي شرحى للارشاد ولو حضر المنكر جاهلا به نهي مرتكبه ما لم يعتقدوا حله كحقيقة يشربون نبيذا خلافا للسبكي لانه مجتهد فيه ولا يشكل عليه حد الحنفي بشرب النبيذ لما يأتى في الاثرية اه وهو موافق لما قدمته والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القسم والنشور)

(وسئل) فيما اذا نشرت المرأة الى بيت أهلها وامتنعت من الرجوع الا أن يعطيها شيئا معلوما فاعطاها هل غلظك أم لا (فاجاب) بانها لا غلظك لانها أخذته على وجه العدوان والغلظ فهو كالرشوة اذا أخذها

بل ولا يتركه بخلاف الاول (سئل) عما قاله السبكي من أنه ليس للحاكم أن يرجع عن الحكم أهو معتد أم لا وسواء كان حكم بعلمه أم لا كما قاله بعض المتأخرين (فاجاب) بان ما قاله السبكي معتد واضع اذ كيف يرجع عن حكم نفذ ظاهرا وباطنا حيث كان باطن الامر فيه كظاهره وأظاهرا فقط بان لم يتبين له خلافه (سئل) هل ينفذ قضاء المرأة والكافر اذا وليا بالشوكة كما قال في شرح الروض انه مقتضى كلام المصنف كأمسله وكما هو مقتضى المنهج في المرأة وصرح به في شرحه نقلا عن فتاوى ابن عبد السلام أولا ينفذ منه ما كما قال الاذرى وغيره انه الظاهر وكما قيد في المنهج بالاسلام (فاجاب) بانه ينفذ قضاء المرأة كما أفق به ابن عبد السلام دون الكافر للفرق الظاهر بينهما وأقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فقد قال الغزالي في وسيله اجتماع هذه الشروط معتد في عصرنا نكاحوا العصر عن المجتهد المستقل فالوجه تنفيذه قضاء كل من ولاه سلطان

القاضي وكلوان الكاهن وجائزة الشاعر وكل هؤلاء لا يكون ما أعطوه لأنهم لم يعطوه من طيب نفس بوجه جازنم لا يبعد أن يقال أن قوى الزوج الأهداء إليها مبالغة في تطييب خاطرها لأجل ردها إلى منزل طاعته ملكته وإن كانت عاصية لأنها لم يعطها حيث في مقابلة الفعل المحرم بل تجاوزته عنها فيما عصت به وقصد تطييب خاطرها ببذل شيء من عنده هدية لها فتملكه حيث لا يتم إلا أن يتيقن أنها لا تعود إليه إلا بحال وأنه لا يمكنه ردها بغير مال فيثبت قصده الهدية لا يرفع كونها وقعت في مقابلة الفعل المحرم وعند وقوعها في مقابلته يبعد أن تملكه إلا أن يقال أن الحق له وقد أسقطه بقصده الأهداء إليها مع ذلك وأنه لم يدفعه إليها في مقابلة الفعل المحرم فتملكه حيث في ظاهر (وسئل) عن شخص تزوج امرأة من بلد صحیح وأراد نقلها إلى بلد وبينة فهل لها الامتناع (فاجاب) بقوله ليس لها الامتناع فيما يظهر من كلامهم لأن الغالب السلامة فهو كركوب البحر إذا غلبت السلامة فيه واقتناء بعض أهل اليمن بأن لها الامتناع بعبء وابعده منه تأييده بأن الوبينة شبيهة ببلد الطاعون وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن الدخول إليها أه وهو فاسد إذا ارض الوبينة يجوز الدخول إليها بالإجماع كما حكاه غير واحد بخلاف أرض الطاعون فإنه يحرم الدخول إليها عندنا فلا جامع بينهما نعم لو حصل اقتناء القائلين بالامتناع على الأرض التي بها الطاعون لكان وجبها لحرمه الدخول إليها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الخلع)

(وسئل) فمين له زوجة غائبة عنه فقال متى أبرأتني زوجتي فلانة من مهرها وهو كذا فنهى طالق فأبرأته اتفاقاً أو عند ظهور رآيه ككسوف ونحوه طلباً لثواب الآخرة أو أوسل إليها رسولا ليعلما تعليقه بحصول البينة فأتى الرسول فقال أبرأت زوجتك فلانة من مهرها ولم يعلمها بتعليقه ولم تعلم فأبرأته منه عالة مقداره فهل تطلق بائناً أو رجعياً أو يفصل وهل التعليق بالقول كالتعليق بالفعل حتى لا تطلق إلا مع العلم بالتعليق والذكر على ما فصلوه أم لا (فاجاب) بأن الذي دل عليه كلامهم في بابي البيع والخلع خصه الإبراء ووقع الطلاق بائناً في جميع الصور المذكورة في المسئلة الأولى وذلك لأن من علق على الإبراء من المهر لفظاً أو نية لا يقع طلاقه إلا أن يرى منه وهو في مسئلتنا قد يرى لتصريح الزركشي وغيره كابن الصباغ بجريان الخلاف فيمن باع مال أبيه ظاناً بحياته فبان موته في التعليق فإذا برئ من يظن أن لا دين له لدين فدرهات له صحت البراءة منه كما صرح به أصحابنا وهو ظاهر المذهب أه وفيه نظر بل ظاهر كلام الزركشي وغيره على ما قاله الأصغر يبرأ بائناً أيضاً وخالفه بعض أصحابنا قال بعضهم البراءة في هذه الصورة ففي صورة السؤال أولى وقد علمت أنه يلزم من صحتها وقوع الطلاق المعلق بها بائناً وليس التعليق هنا كهو في نحو أن دخلت الدار لأن محل اشتراط العلم بالتعليق ثم أن قصده المنع من الدخول مثلاً فيشترط حيث علم المعلق بفعله بالتعليق حتى يمتنع لأجله بخلاف ما إذا لم يعلم به فإنه لا يتصور منه امتناع لأجله فلذلك اشتراط العلم بالتعليق وأما في صورتنا فالمعلق بالبراءة راغب في حصولها سواء أعلم بالتعليق أم لا يعلم فلم يكن لاشتراط العلم بالتعليق هنا وجه ألا ترى أنه لو علق بفعل ولم يقصد منعها منه وقع الطلاق به علم فاعله بالتعليق أم لا فكذلك في صورتنا بل أولى (وسئل) عن رجل قال لزوجته طلاقك بصفة براءتكم إن شاء الله سبحانه وتعالى فقالت المرأة قد أبرأتك ثم بعد ذلك قال لجاعة أشهدوا على أني قد رددتها في عقد نكاحي من نهارها ظاناً أنها طلقت منه فهل يقع عليه الطلاق أم لا يقع وهل يقيده ردها إلى عقد نكاحه إن صح الطلاق بما قاله أم لا يقيده أولاً عبرة بما قاله لها وقالت له وهي باقية في الزوجية أقنونا ما جاورين نفع الله سبحانه وتعالى بكم المسلمين في الدنيا والآخرة آمين

(فاجاب)

(فاجاب) رضي الله عنه بقوله إذا قالت له الله قد أبرأتك فقال لها طلاقك بصفة براءتكم فإن كانت هي وهو عاين بما أبرأت منه وقع عليه الطلاق رجعياً فإذا راجعها قبل انقضاء عدتها عدت إليه وقوله أشهدوا أني قد رددتها إلى نكاحي رجعة وإن كانت جاهلة بما أبرأت منه أولم تنو البراءة من شيء معين لم يقع عليه طلاق ولو قال لها مرة أخرى طلاقك بصفة براءتكم فقالت الله قد أبرأتك فإن صح الإبراء وقع عليه طلاق ثانية والأول لا ولا نظر لتأخير براءتها لأن قوله المذكور تعليق وهو يكون على المباحض والمستقبل وهذا ظاهر من تعليلهم كون الطلاق المذكور رجعياً وإن لم يصرحوا به والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل قال لزوجته التي لم يدخل بها إن أبرأتني من نصف صداقتك الباقي في ذمتي بعد الطلاق فانت طالق هل تطلق إذا أبرأت من النصف المذكور وتبرأ ذمته بهذه الصيغة أم لا (فاجاب) بقوله الذي مر به الإحنف والاصحبي واعتمده الأزرق وبعض شراح الوسيط وكلام الشافعي في باب الصداق يقتضيه أن من قال لامرأته قبل الدخول إن أبرأتني من صداقتك فانت طالق فأبرأتها لم يبرأ ولم تطلق أو من نصف مهرها الباقي بعد الطلاق في ذمتي فانت طالق فأبرأتها طلقت برئ وإن أطلق ذكر النصف فأبرأتها لم يبرأ ولم تطلق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال إن أبرأتني من المهر بنتك أو غيرها فانت وكيل فطلقها أهو رجعي كما في النفاثس للأزرق أم لا (فاجاب) بأن الذي في نفاثس الأزرق هو ما لفظه إذا قال إن أبرأتني زوجتي من صداقتك فقد وكلت في طلاقها فأبرأتها فطلق الوكيل هل يكون الطلاق رجعياً أم بائناً الذي يظهر أنه يكون رجعياً قطعاً وأجاب الفقيه أحمد بن حسن بن أبي الخليل بنحوه ويستدل بأن الوكيل أن يطلق على الفور وعلى التراخي أه لفظه وقال قيل ذلك لو قال إن أبرأتني من صداقتك فانت طالق فأبرأتها منه وهي تعلم طلقت بائناً على الأصح وقوله وهي تعلم صوابه وبما يعلم أنه وما ذكره في الأولى من الوقوع رجعياً ظاهر حكماً لا تعليلاً وإنما الذي ينبغي أن يعلم به أخذاً من كلام أبي زرعة في نظيره أن طلاق الوكيل لها طلاق تبرع ليس بعوض فإنها لما أبرأتها البراءة البصيرة لم يبق في ذمتها شيء ولو شاء الوكيل لم يطلقها فلما طلقها كان طلاقاً بغير عوض فلا وجه لكونه بائناً لا عوض حيث يقتضي البينة لأن شرطها أن يكون الطلاق معلقاً على الإبراء أو يقتصرن به إعطاه مال أو تعليق وذلك كله مفقود هنا وفي فتاوى القاضي وحكامه الشيوخ في الروضة وأصلها أو آخر الخلع وأقره بانها لو قالت أبرأتك من صداق فطلق برئ الزوج وله الخيار أن شاء طلق وإن شاء لم يطلق وما ذكره في الثانية من الوقوع بائناً هو المعتمد لكن له شروط أخر بسطت الكلام عليها في فتوى غير هذه فان قلت ما الفرق بين صورتين قلت واضح مما قررته في الأولى فإنه في الثانية علق الطلاق على الإبراء فإذا أبرأتها براءة صحيحة وقع الطلاق في مقابلتها فكان بائناً بخلافه في الأولى فإنه لم يعلق الطلاق بالإبراء وإنما الذي علق به التوكيل فإذا وجد الإبراء منها ثم طلقها الوكيل كان طلاقه تبرعاً ليس في مقابلة أبرأتها فإنه لا يكون في مقابلته إلا أن صح بصفة الإبراء وقصد بفساده ولا يكون كذلك إلا إذا علق الطلاق عليه وهنا الإبراء صحیح قبل أن يطلق فلا تعلق له بالطلاق لافي الصحة ولا في الفساد فكان طلاق تبرع فوق بائناً فان قلت تعليق الوكالة باطل فكيف صح طلاق الوكيل حينئذ قلت الباطل عند فساد الوكالة إنما هو خصوص التوكيل الذي يستحق عليه الإحرة المسماة أما عموم الأذن الذي يقتضي نفوذ تصرف الوكيل فهو باق وإن فسدت الوكالة كما صرحوا بذلك في بابها ولو ضوحو لم يتعرض له الأزرق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال أنت طالق على تمام البراءة فقالت أبرأتك ما الحكم (فاجاب) بقوله إذا قال لها أنت طالق على تمام البراءة لم تطلق إلا أن أبرأتها براءة صحيحة بأن تعلم الزوجة والزواج بقدر ما لها عليه ثم تبرئة منه وهي رشيدة ولم يكن

(١٦ - (الفتاوى الصكيري) - رابع)

الولي العراقي وغيره ومشي عليه في شرح الروض وإذا قلتم بالأول فما الجواب عن كلام الروض وغيره (فاجاب) بأن للشافعي أن ينفذه ويحكم به بناء على الإجماع أن القضاء في محل اختلاف المجتهدين ينفذ باطناً أيضاً وما في الروض حكاه أصله عن ابن كعب عن النضر بن حنبل عن الصرخسي تصحح عكسه قال وعليه العمل كالحكم بنفسه ثم تغير اجتهد تغيراً لا يقتضي النقض وترافع خصماء الحادثة إليه فيها فإنه يحضى حكمه الأول وإن أدى اجتهد إلى أن غيره أصوب منه أه وهذا هو المعتمد ومعه الأصوف في مختصر الروضة وحرم به المجازي في مختصرها وحرم به صاحب الأنوار وغيره ولعل ما في الروض وغيره مبني على أن حكم الحاكم المذكور انما ينفذ ظاهر الإباطن (سئل) عن القاضي إذا جازله الاستخلاف فاستخلف من ليس بأهل هل ينفذ قضاؤه كن ولاية الشوكة أولاً (فاجاب) بأنه لا ينفذ قضاؤه ويخاف من ولائذو الشوكة بخلاف سعادته وبأسه بخلاف القاضي غالباً وقد أطلق الرافعي أنه

فوشوكة وإن كان جاهلاً أو فاسقاً كسبلاً تتعاضل مصالح الناس وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط ما ذكره بوجهه إجماع الأمة على تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولو أغبر أنه يرد عليه ما إذا ولي السطان قاضياً كافراً فإنه لا تنفذ أحكامه مع وجود الضرورة أه على أن ابن يونس في شرح الوجيز قال الظاهر أن الإسلام شرط في ذي الشوكة قال وقد ظهر في بعض البلاد الشوكة للكفار فلا تقلد الكافر ذو الشوكة مسلماً القضاء فهل يصح أم لا مع أن الظاهر أنه لا يسبيل إلى تعطيل الأحكام أه وقال ابن عبد السلام الظاهر نفوذه (سئل) عما لو قضى إن لا ينفذه قضاؤه ولا جني هل يصح للأجنبي سواء أ كان عالماً بالحال أم جاهلاً (فاجاب) بأنه ينفذ حكمه للأجنبي عملاً بتفريق الصفة سواء أعلم أم جهل (سئل) عما لو حكم حنفي بتقرير الكسار أو شفعة الجوار مثلاً ما هو مختلف فيه أو حكم الحنفي بأن الخلع فسح أه للشافعي أن ينفذه ويحكم به كما اقتضاه كلام الشافعي أم لا يجوز

مضى عليه من السنين ما يقتضي تعلق الزكاة به فإذا وجدت هذه الشروط طاعت بائنا والام تطلق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قال أبرئني من مهرك وهو مائة دينار الى هذه العشرة الدنانير وأطلقك فقالت أبرأتك منه اليها فقال أنت طالق أو قال ان أبرأتني منه اليها فانت طالق فقالت أبرأتك منه اليها ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا قال لها أبرئني من مهرك وهو المائة الى هذه العشرة الدنانير وأطلقك فقالت أبرأتك منه اليها فقال أنت طالق فان أراد بقوله الى هذه العشرة الدنانير أن العشرة عوض منه اليها في مقابلة الابراء من المائة فتكون الى بمعنى على صحت براعتها ولزومه العوض وهو العشرة فقد صرح النووي وتبعه السبكي وغيره بأنه يجوز بذل العوض في مقابلة الابراء وأما قوله بعد ذلك أنت طالق فهو يقتضي وقوع الطلاق رجعياً لأنه غير معلق بالبراءة لان قوله أولاً وأطلقك وعد ولو سكت عنه فلم يقل أنت طالق صح الابراء ولم يؤمر بالطلاق وأما اذا قال ان أبرأتني منه اليها فانت طالق فإبرأته من المائة على العشرة براءة صحيحة صح الابراء من المائة ولزومه العشرة نظير ما مر والذي ينبغي وقوع الطلاق هنا رجعياً أيضاً بخلافه في ان أبرأتني فانت طالق والفرق ان الطلاق في هذه وقع في مقابلة الابراء فكان الابراء عوضاً عنه وهذه هي حقيقة الخلع المقتضى للبيونة فوق الطلاق بائناً بخلافه في ان أبرأتني من مهرك على عشرة فانت طالق فان الطلاق لم يقع عوضاً عن البراءة اذ عوضها العشرة واذا خلا الطلاق عن عوض في مقابلته كان رجعياً لا بائناً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه قال ان أعطيتني على ثلاث طلاقات وهو ثلاث الف أشرفي توزيعاً للمسمى على عدد الثلاثة المسئلة في مقابل كل من المال المذكور فانت طالق فاعلمته فوراً خمسمائة أشرفي فهل تطلق طلاقاً أو طلاقين وهل اذا قالت له زوجته طلقني ثلاثاً بالطلاق واحدة ونصها فيا يستحق (فاجاب) بقوله لا يقع في المسئلة الاولى شيء لان الصلوة التي علق عليها وهي اعطاء الالف لم توجد نعم ان قصد بما قاله ايقاع ما يقابل المعطى لو وزعت الالف على الثلاث وقع بالجسمائة طلاقاً وأما المسئلة الثانية فيقع عليه طلاقان ويستحق خمسمائة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اذا قال خالعك الى رقة أبيك ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا قال خالعك الى رقة أبيك فقد أتى بلفظ محتمل والذي دل عليه كلامهم في ذلك انه ان أراد بذلك ان أباهما يلتزم له مالا في مقابلة طلاقها تطلق حتى يلتزم له فوراً وحينئذ تطلق بائناً بذلك المال ان كان معيناً والا فمهر المثل وان أراد انه خالعها خلعاً متبرجاً وانها بعد تصير في رقة أبيها أى عليه مؤنتها طلق بقوله خالعك ان قوى به الطلاق ويكون رجعياً فان لم يتوبه شيئاً لم يقبل لم يقع طلاق وأما اذا أضمر التماس جوابها فقبلت بانت ولزومها مهر المثل هذا مقتضى كلام المنهاج وأصله وهو طريقة الاكثرين لكن المصحح في الروضة انه مع عدم ذكر المال كتابة مطلقاً فان قوى به الطلاق وقع والا فلا وان لم يرد بذلك اللفظ شيئاً مما ذكر فالذى يظهر انه لا يقع به شيء لانه يحتمل كلا من الامرين المذكورين وكل منهما لا يقع به طلاق الا بالشروط الذي ذكره والاصل بقاء العصمة حتى يتحقق الموقع ولم يتحقق هنا لان لفظه محتمل كما تقرر مع أن كلا من احتماليه لا يقتضي الوقوع مطلقاً بل بشرط لم يتحقق وجوده والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل قال الطلاق يلزمني اذا أعطيتني كذا مائة على زوجة فهل تطلق بائناً (فاجاب) أفنى الفتى بانها اذا أمست له زوجة بأن لم يطلقها قبل المساء طلق بائناً بقوله يلزمني الطلاق بائناً تلصصية توقع العوض في مقابلته لكن بشرط القروية في الاعطاء والا فرجعياً وان طلقها قبل أن تمسى طلق بالثاني رجعياً دون يلزمني لانه برفيه ونظر بعض تلامذته فيما قاله أولاً والنظر واضح اذ الطلاق لم يحسم في مقابلته مال

البينة فالأوجه وقوعه رجعياً مطابقاً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها بعد ان قامت بذات صدقي على صحة طلاق قول يقع بائناً أو رجعياً (فاجاب) بقوله يقع رجعياً لانه أتى بالمأمور فيه من الطلاق ولم يجعله في مقابلة مال حتى يكون مخالفاً لموكله ومطوقاً لغرضه من بقاء الرجعة ولا يبرأ حينئذ الزوج لان الطلاق لم يقع في مقابلة البذل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو قالت بذلت صدقي على صحة طلاق فقال أنت طالق على صحة البراءة فهل تطلق بائناً أو رجعياً أولاً (فاجاب) بقوله أفنى الشيخ نفي الدين وتليذه الرداد والطيب الناشري بانها لا تطلق وقال آخرون لا تطلق بائناً وقال ابن عجيل واسماعيل الحضرمي نفعنا الله سبحانه وتعالى بهما ان أراد استئناف براءة لم تطلق والا طلقت وهو الأوجه واذا قلنا تطلق طلقت بائناً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال ان أبرأتني من صدقك فانت طالق فقالت أنت برىء على صحة الطلاق فهل تطلق (فاجاب) نعم تطلق على ما أفنى به ابن عجيل لكن خالفه الكمال الرداد فقال لا تطلق والاول أوجه (وسئل) في رجل طلق زوجته ولم يعطها مئة واجبة ثم أعادها ثم قال ان أبرأتني من جميع ما ستحقينه على فانت طالق ولم يخاطب بباله ان لها عليه مئة فهل يقع (فاجاب) بقوله لا يقع عليه شيء لان الصلوة المعلق عليها وهي البراءة من جميع مالها عليه لم توجد ولا نظر لخطور ذلك بباله أولاً نعم ان أراد البراءة من شيء معين دون غيره فأبرأته منه براءة صحيحة وقع بائناً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو قال أنت طالق ان أبرأتني من مهرك وان لم تبرئني فهل يقع (فاجاب) بقوله الذي ينبغي في ذلك الوقوع حالاً لان مدلوله الوقوع أبرأت أولاً لان اللفظ يحتمل لم تبرئ مطلقاً فان أراد التعليق بكل من الامرين بمعنى انه متى وجد أحدهما طلقت قبل لان اللفظ يحتمل فان أبرأته براءة صحيحة مع علمها بالبراءة منه طلقت بائناً وان لم تبرئ بالسكينة أو أبرأته براءة فاسدة لم تطلق الا عند اليأس قبيل موتها وللشيء وتليذه الرداد كلام في ذلك ينبغي حمله على ما ذكرته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو شهد على امرأة ولم يذكر انه وآها مسفرة فهل يقبل (فاجاب) بقوله للروايات فيه احتمالان رجح منه ما عدم القبول لان الغالب ستروجوهن قال بعضهم وفيه نظر وهو كما قال والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة سئلت) عن قال لامرأته خالعك بمائة دينار فقالت قبلت فسالها المائة فقالت م هي قبيل لها انها وجبت عليك بالقبول فقالت انام أرض بيدك عوض وادعت انها لا تعرف انه يجب عليها العوض بهذا اللفظ ما الحكم (فاجبت) بقول الذي ينبغي في ذلك أخذاً من نظائر ذكرها انها ان كانت مخالطة لاهل المدن والقرى الذين لا يخفى عليهم ذلك لم يقبل منها دعواها المذكورة ويقع الطلاق بائناً وتلزمها المائة وان نشأت بيادية بعيدة عن المارقين بذلك قبلت منها هذه الدعوى فلا يقع طلاق ولا يلزمها مال ثم رأيت ابن عبد السلام قال في قواعده لو نطق العربي بكلمات عربية لكنه لا يعرف معناها في الشرع لا يؤخذ بشيء اذ لا شعور له بمدلوله حتى يقصد الى اللفظ اهـ ورأيت الزركشي نظره في وبتأمل ما قرأته من التفصيل يعلم حل كلام ابن عبد السلام على غير الخاطا والزركشي على الخاطا وحينئذ اتضح ما قاله كل منهما وأنه لا خلاف بينهما في المعنى فان فرض أن الاول قائل باطلاق القبول والثاني قائل باطلاق عدمه لم يكن لما قاله كل منهما وجه بل الصواب الجارى على القواعد المأخوذ من نظائر ذلك في أبواب شيء ما ذكرته في ذلك من التفصيل فافهم ذلك فانه مهم ولا تغتر عن اعتماد اطلاق ابن عبد السلام وقال ان تنظير الزركشي فيه لاعمى له لان ذلك ناشئ عن عدم التأمل واستحضار تلك النظائر التي أشرت اليها (وسئل) عن شخص قال لزوجته ان خرجت من بيتي بغير إذن فانت طالق فاذا أذن لها في الخروج

اذا استخاف من لا يصلى
للقضاء فحكمه باطل ولا
يجوز انفاذها (سئل) عن
قول الدميري ويمنع الزوج
منها أى المجبوسة فانه
المأوردى والرويان وابن
الرفعة قال السبكي وفيه
نظر بل ينبغي أن لا يمنع لانه
حق واجب عليها (فاجاب)
بان ما ذكره المأوردى
وغيره محمول على منع
الحاكم له منه اذا اقتضته
المصلحة لا على منعها اياه
فالتفريع ما قاله السبكي وقال
الزركشي ولا يمنع الزوجة منه
اذا حبست على الاصح
(سئل) عما لو حكم شافعي
مثلاً بغير مذهب كشفعة
الجوار وسقوط المنة
وكون الخلع فصلاً وثبوت
الحق بطريق الشهادة على
الخطا وإيجار العين لغير
مالك المنفعة هل يشترط
لصحة حكمه كونه من أهل
الترجيح بحيث لم يكن من
أهله لا يجوز له ذلك كافي
أدب القضاء للفرى كغيره
فعلا عن ابن عبد السلام
وغيره أولاً يشترط ذلك
للاصحة ولا يجوز كائنه
الشيخان عن السرخسي
(فاجاب) بان الاعتماد في
أدب القضاء للفرى كغيره
وعبارة الأتوار اذا استعصى
مقلد للضرورة فحكمكم

الى بيت معين ثم خرجت منه الى غيره هل تطلق أم لا وإذا خرجت من بيته بلا إذن وقلتم تطلق رجعية فإذا راجعها ثم أذن لها بعد المراجعة أن تخرج متى شئت هل تطلق أولا بد من الأذن في كل مرة أو وضوا لنا ذلك (فاجاب) إذا قال ان خرجت من بيتي فانت طالق طلق بالخروج وان أذن لها فان قال ان خرجت من غير اذني فخرجت باذنه لم تطلق وان ذهبت الى البيت الذي لم ياذن لها فيه وان قال ان خرجت من غير اذني الى بيت فلانة فأذن لها فيه فخرجت الى غيره طلق وإذا خرجت بلا إذن وطلعت ثم راجعها فخرجت بلا إذن أيضا لم تطلق بالخروج الثاني لان الصفة انحلت نعم ان قال كلما خرجت بغير اذني طلق بالخروج الثاني بغير اذنه طلقه وثالثا طلقه ثالثة وحديث فلا بد من الأذن لها في كل مرة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص حلف بالطلاق الثلاث على أن لا يسافر أو لا يبيع لابنته ولا يوكفه في هذا الشهر ثم احتاج الى ذلك الفحل في الشهر المحلوف عليه وفعله فهل تطلق بفروغ شهر المحلوف فيه أم لا فان خالعهما على مال قبل انفساخ الشهر وراجعهما بشروطه قبل انفساخ الشهر المحلوف فيه ثم سافر أو فعل شيئا مما حلف عليه فيه هل تبين منه أم لا وإذا قلتم لا وحكم شافعي بعدم الطلاق ولم يتعرض في حكمه لعدم عود الصفة فهل يكفي ذلك أم لا بد من التصريح بها في حكمه أحدنا إذا ممن يرى بها أو وضوا لنا ذلك (فاجاب) بقوله اذا قيد المحلوف عليه بحد كالحلف بالثلاث لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر ثم خالف قبل فراغه فخلص من الحنث على ما ذهب اليه ابن الرفعة أولا ووافقه بعض تلامذته ونظرائه ورجحه الزركشي ووجهه بان الحنث انما يحصل فيما ذكر بعضي الزمن المجهول نظرا للفعل المحلوف عليه اذا انقطع عن عهده الحلف ممكن لا مكان الايمان بالصفة ومعنى كانت ممكنة لا يستند الوقوع الى ما قبل الفعل لا مكانه بعده بل الى آخره من يتحقق انتفاؤه فيه وجبت الصفة موجودة ولا نكاح فلا يبين فساد الخلع وفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الرغيف الآتية فيحقق الحنث فيها في الزمن الذي يؤخذ فيه بالحنث واعتمد ما قاله بعضهم فقال فخلص أن المعتمد في المذهب الانتفاع بالخلع مطلقا حتى لا يحنث واستشهد به بإفتاء التاج الغزاري فحين حلف بالثلاث انه لا يسكن أخاه ثم حلف انه لا يتخلى ولا يوكل بان طريقه ان يتخلى ثم لا يحنث لحصول البيئونة بالخلع فيستحيل وقوع الطلاق المعاق ووافقه افتاء الجلال البلقيني فحين حلف بالطلاق انه لا يتخلى بانه لا يقع عليه شيء يعني بسبب عين الخلع للبيئونة به وأيد السبكي ذلك بظاهر قول الشيخين لو قال ان لم تخرجي هذه الليلة من هذه الدار فانت طالق فخلع من أجنبي من الليل وجدد النكاح ولم تخرج لم يحنث لان الليل كله محل البيئنة فلم يحنث وهي زوجته وقولها لو كان معه تفاحتان فقال لزوجته ان لم تأكل هذه التفاحة اليوم فانت طالق ولا منه ان لم تأكل هذه الاخرى اليوم فانت حرة فاستندنا بخصا بخلعها ذلك اليوم ثم يعيدها أي ولو بعد التمكن من الاكل وبيع الامه كذلك ثم يشترها لكن الذي رجح اليه ابن الرفعة وصوبه ووافقه الباجي وغيره وهو الاوجه وفاقا لشيخنا شيخ الاسلام زكريا سفي الله تعالى عهده انه لا يتخلص بالخلع في الصورة الاولى بل ينظر فان لم يفعل حتى انقضى الشهر بان حنثه قبل الخلع وبطلان الخلع وبؤيه الحنث فيما لو حلف ليا كان هذا الرغيف فتألف في الغد بعد التمكن من أكله أو تألفه أو أنها أصلى اليوم الظهر فحاضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تصل أو لتشر من ماء هذا الكوز فانصب بعد امكان شربه ونظائر ذلك في كلامهم كثيرة والفرق بينهما ومسئلتى الشيخين المذكورتين يتضح بها حقيقه السبكي فانه فرق بين ان لم أفعل ولا فعلت فان الاول تعليق على العدم ولا يتحقق الا بالانجر فإذا صدقها لا تخربا لنا لم تطلق كافي فرعي الشيخين اذ ليس للمبين فيها كلفا لوجه الحنث

فإذا فعل لا يقال بر بل لم يحنث لعدم شرطه وأما لافعلن كافي من رتنا ونظائرهما فالفعل مقصود وهو اثبات جزئي وله جهة بر وهي فعله وجهة حنث بالسلب السبكي الذي هو نقيضه والحنث هنا قضية البين وتطريث البر فإذا التزمه وفوته بخلع من جهته حنث انقوبته البر باختياره وعليه فالصيغ أربع اثنتان يفيدان الخلع وهما الحلف على النفي كذا أفعل كذا والحلف على الاثبات مطلقا بما لا إشعار له بالزمان مطلقا كأن لم أفعل كذا واثنتان لا يفيدان الخلع وهما الحلف بالاثبات مطلقا بما يشعر بزمان كذا لم أفعل كذا والحلف بلا فعلن ونحوها وليس قياس هذا خلافا للسبكي انه اذا كان التعليق في مسئلة الرغيف بان لم أكل فانتاه أو تألف في الغد بعد تمكنه من أكله لا يحنث بل المقتول في نظيره الحنث هنا أيضا وعليه فلا ينافي ذلك ما تقر من الفرق كما علم بتأمله وأما توجيه الزركشي السابق فممنوع لانه انما يأتي في النظائر الموافقة لما قلناه دون المخالفة مع قطع النظر عما مر من الفرق لما رجحه والتأييد بما مر عن الغزاري والباقي غير صحيح فان ذلك لا تأييد فيه فتأمل فانه مهم ومباشرته علم الجواب عما في السؤال وهو ان الخلع ينطه قبل مضي الشهر في الصور الثلاث التي في السؤال فإذا فعله ثم جدد نكاحها بولي وشاهدين ثم فعل المحلوف عليه لم يقع عليه الثلاث وإذا جدد النكاح بعد الشهر فحكم له شافعي بصحته أو بعدم الحنث بالثلاث كان ذلك متضمنا للحكم بعدم عود الصفة فيمتنع على المخالف الحكم بعودها والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) قال لزوجتي ان أرتأي من عندك فانت طالق فقالت وهبته لك أو نذرت به لك ولو قالت له بذات لك صدقي على طلاق فقال ان صحت براءتك فانت طالق ولو قال لها ابرئيني وأنا أطلقك فقالت أنت البريء فقال لها أنت ولبه النساء بنفسك على تمام البراءة فما حكم ذلك (فاجبت) بقولي أما الجواب عن الاول فهو ان أراد التعليق على لفظ البراءة لم يحنث بقولها وهبته أو نذرت به لك وان أطلق حنث في وهبته لك كما يصرح به قولهم هبة الدين المستقر للدين ابراء فلا يحتاج الى قبول اعتبارا بالمعنى وأما في نذرت به لك فيصطلح الحاقه بوبهته لك فيما ذكرنا انهم سما في المعنى سواء لان القصد بالبراءة خلو الذمة عن الدين وهبته ونذره مثل البراءة في ذلك خلو الذمة بكل منهما عنه وأيضا فالاصح في البراءة انه تخليك الدين مافي ذمته ولكن مع ذلك فيه شائبة الاستقاط ولا شك ان الهبة محصورة لذلك التخليك وكذلك النذر محصل للمقصود من ذلك التخليك فاستوت الثلاثة أصنى البراءة والهبة والنذر في تحصيل كل منهما للمقصود وهو خلو الذمة عن الدين ويحتمل الفرق بين الهبة والنذر بان النذر انما يسمى التزاما تخليكا بخلاف الهبة فانها تخليك فساوت البراءة في ان كلا منهما تخليك بخلاف النذر والذي يقبه الاول ولا أثر لهذا الفرق لما علم مما تقر من الالتزام الذي تضمنه النذر محصل للمقصود من التخليك الذي تضمنه كل من البراءة والهبة وقاعدة ان الامور بمقتضاها وان المعنى قد يرجع على اللفظ اذا قوى مأخذه يرجحان ما ذكرته ان نذر الدين للمدين وان سمي التزاما الا ان معنى التخليك والمقصود منه موجودان فيهما فانه فكان الاوجه الحاق النذر بالهبة كالمزج حيث قلنا بالطلاق فيما ذكرناه فشرط ان يأتي بذلك في المجلس قبل ان يتخلى كلام كثير أجنبي وان يعلم كل منهما قدر الصداق وان تكون الزوجة مطلقة التصرف شرعا وان لا يكون الصداق زكوايا والاشترط ان لا يحنث عليه حول وقد بينت هذه الشروط وما فيها من ما يتعلق بها في اختصارى المحرر من الآراء في حكم الطلاق بالبراءة ثم رأيتني ذكرت في هذا المختصر ما يصرح بما ذكرته في النذر ومباركي فيه قال ان نذرت في بكذا أو بجميع ما تستحقه فانت طالق فذكرت له والذي يظهر في ذلك انه كالتعليق بالبراءة بجميع ما يجمع ما تستحقه فانت طالق فيشترط في البيئونة صحة النذر وعلمها بما نذره لان ذلك انما يشترط في مسئلة البراءة لما فيها من

الشيخ زكريا في شرح الروض وليس له أن يحكم بعلمه لا تحطاط رقبته وقال في شرح المنهج وقضية كلامهم أن المعصية أن يحكم بعلمه كالحاكم وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين ان الراجح خلافه وقول الأذري لم أرفقه شيئا أي صريحا انه في المعتمد منهما (فاجاب) بان المعتمد منهما منع منه من قبله ليس له الحبس ولا الترسيم ولا الحكم بشيء من العقوبات كالتقصاص وحد القذف على انه قيل بمنعه من القاضي (سئل) عن قول الشيخ زكريا في شرح المنهج في التحكيم وخرج بالاهل غيره فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الاهل اه فان مفهومه جواز تحكيمه من اهل الاجتهاد مع وجود القاضي فهل الامر كذلك أولا (فاجاب) بانه لا يصح تحكيم المقادير مع وجود القاضي فقد قالوا ان من شروط القضاء كونه مجتهدا فان تعذر قولي سلطان له شوكة مقلدا نفذ قضاؤه لضرورة كي لا يتعمال مصالح الناس

شائبة المعاوضة وقد علمت ان هذه فيها تلك الشائبة ومن ثم قال ابن شهاب لا بد هنا من علمه قطعاً
لانه يؤل الى المعاوضة وغالباً من أجرى القول بعدم اشتراط علم المدين هنا واما الجواب عن الثاني
فهو انه يقع فيها الطلاق وعبارتي في المختصر المذكور اذا قالت بذلت صدقي على طلاق أو بطلاق
فطلاق به وقبات بآنت لانه انما طلق بعرض ثم ان علماً قدر المهر ووجدت شروطه السابقة وأرادت
بيذه البراء منه برئ منه والا لم يبرأ ولم يمهاله مهر المثل هذا هو الذي يظهر من كلامهم والذي في
فتاوى الأصمعي اذا قالت بذلت صدقي على طلاق فطلاق وقع لانه لا يملكه الا الزوج فلا فرق بين
ان تقول بذلت لك أو بذلت وفي كلامه ما يدل على أن بذلت كاجرت ثم رأيتني أفتيت فيما لو قالت
بذلت صدقي على صحة طلافي فقال أنت طالق على صحة البراءة فهل تطلق بائناً أو رجعيًا أولاً تطلق
فقلت أفتي الشيخ تقي الدين وتليذه الرداد والطيب الناشري بانها لا تطلق وقال آخرون لا تطلق
بائناً وقال ابن عجيل وامعيل الحضرمي نفع الله سبحانه وتعالى بهما ان أراد استئناف البراءة لم
تطلق والا طلقت وهو الاوجه واذا قلنا تطلق فهل تطلق بائناً أو رجعيًا فيها التفصيل السابق وأما
الجواب عن الثالثة فهو ان الذي يتجه فيمن قال لزوجته أنت ولية نفسك أو ولية النساء بنفسك انه
كناية في الطلاق أما في الاولى فواضح وأما في الثانية فكذلك لانها بمعنى الاولى لانها اذا وليت النساء
بسبب استقلالها بنفسها كانت ولية نفسها وقد صرحوا بان من الكليات أنت وشأنك ولا شك ان
كلام من ذينك أبلغ في الاشعار بالاستقلال من هذا فاذا نوى الطلاق فان نوى مع ذلك تعليقه على ابرائها
من الصدق وجعله في مقابله قبل منعه لاحتماله وتوقف على جوابها فان اجابته وقد كانت أولاً
أرأته براءة صحيحة وقع بائناً بمهر المثل وان لم تجبسه لم يقع وان اجابته ولم تكن أولاً ابرأته براءة
صحيحة فان ابرأته براءة صحيحة وقع والا فلا وان أراد الطلاق ولم يرد التعليق المذكور فان كانت
أرأته أولاً براءة صحيحة وقع عليه الطلاق رجعيًا كما بينه الولي أو زرعته في فتاويه في نظير ذلك
وأطال فيه ومن جعلته قوله وهو لو صرح هنا بالتعليق على ابراء المتقدم فقال علفت طلاقك على
الابراء الصادر منك لم يكن تعليقا بل تحجيلاً معاللاً بالابراء المتقدم اذ كيف يصح التعليق على الماضي
وفارق هذا ما لو خالها بمهرها بعد ان أبرأته منه فأنه يقع بائناً جزماً عند الجهل وعلى خلاف مع
العلم بانه ثم خال على نفس المهر فقد طلق بعرض وان لم يمكن ثبوته لبراءة ذمته فهو كخالع فاسد
وهو مقتضى البيئونة وان علما الفساد وهنا لم يجعل المهر عوضاً وانما جعل البراءة المتقدمة سبباً
للطلاق وذلك لا يجعله طلاقاً بعرض بل هو تبرع حله عليه تقدم ابرائها اه وان لم تكن ابرأته
أولاً براءة صحيحة لم يقع عليه شيء نعم ان قصد تحجير الطلاق في مقابلة ما صدر منها وقع رجعيًا وان
فسد ابراء لانه مجرد لم يقع فلا يقع شيء عند عدم صحة ابراء ولا سبيل للوقوع هنا بائناً بعد صدور
ايرائها صحبها اذ لا محذور حينئذ تحقيق ولا تقديري يقتضي البيئونة والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) من شخص قال لزوجته أنت طالق على تمام البراءة وقد كانت أرأته قبيل التعليق
ما الحكم (فاجاب) بقوله أفتي الأصمعي وغيره بان قوله أنت طالق على تمام البراءة مثل قوله ان
أبرأني فأنت طالق واذا كان مثله فيأني فيه حكمه وهو انه لو قال ذلك لمن أبرأته فان لم تنلفظ
بالبراءة فلا وقوع وان تلفظت بها ففيه وجهان منشوهم ان المعتبر في التعليق على البراءة براءة
صحيحة أم مجرد التلفظ في الاول لا وقوع وهو الاصح وعلى الضعيف يقع ويحل الخلاف كخبر ظاهر
حيث لم يقصد التعليق على مجرد التلفظ بالبراءة والواقع جزماً ووقع لبعضهم انه أفتي في هذه المسئلة
بالوقوع بائناً بمهر المثل وليس كآزعم (وسئل) عما لو قالت أمة لزوجها سبدي أذن لي ان اختلع

منك بصدقي خالها فانكر السيد ذلك فهل تبين ويكون الصدق في ذمته أو تطلق رجعيًا أولاً
تطلق كما انها غرته (فاجاب) بقوله حيث خالها على البراءة من صدقاتها لم يبرأ منه لانكار سيدها
الاذن منه لها في ذلك لم يقع الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال لزوجته ان
أعطيتني الخصلة الطلاسية فأنت طالق فقالت أعطيتكها فهل يملكها وتطلق بائناً فان قلتم لا فلا
طريق صحة ملكه لتطلق فلو نذرت به له أو وهبتها منه فقبل فهل تطلق أولاً وحيث ملكها فبانت
مستعنة ما حكمه (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم في بابي الخلع والقبض انها اذا خلت بينه
وبين الخلة الخلية المتعبرة في قبض المبيع بنية ان ذلك من جهة التعليق ملكها ووقع الطلاق
بائناً وذلك لانهم نزلوا الخلية في غير المنقول منزلة الاخذ باليد في المنقول وقالوا هنالوقا الطلاق
بإعطاء شيء فوضعت بين يديه بنية الدفع عن جهة التعليق ويمكن من قبضه ملكه ووقع الطلاق
بائناً وان امتنع من قبضه لان تحكيها اياه من القبض اعطاه منها اذ يصح أن يقال اعطاه فلم يأخذ
وهو بامتناعه مفوت لحقه وانما ملك ذلك قهرًا عليه وان لم يتلفظ بشيء ولم يقبضه لان التعليق
يقضي وقوع الطلاق بالإعطاء ولا يمكن ايقاعه مجازاً مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بعضها
في ذلك الآخر العوض عنه هذا كلامهم وهو كما نرى مصرح بانه لا فرق في جميع ما ذكرين
التعليق بإعطاء منقول أو عقار أو شجر وان قواهم فوضعت بين يديه انما هو مجرد تصوير نظراً
الى ان التعليق بالإعطاء انما يكون في المنقولات غالباً بدليل تعليلهم الذي تقرر هنا فانه جار في غير
المنقول أيضاً وبدليل كلامهم في قبض المبيع من اقامتهم الخلية في غير المنقول منزلة الاخذ باليد
في المنقول فان قلت الاعطاء عرفاً انما يستعمل في المنقول دون غيره قلت ممنوع بل يستعمل في
كل منهما يقال اعطاه دراهم وأعطاه داراً ونخله وانكار ذلك مكابرة وذكرت في الفتاوى ومخلص
غريباً الآراء انه لو قال ان أبرأتني من صدقاتك فأنت طالق فقالت وهبتها لك أو نذرت به لك
أو صدقت به عليك انه ان أراد التعليق بالحقا ابراء فلا وقوع أو خلاصه عن عهدة الصدق وقع
بائناً بشروطه وكذا ان أطلق على كلام طويل فيه والذي يظهر ان الهمية هنا كذلك لانه اذا
كان تحكيها اياه من قبضه كافيًا وان لم يتلفظ بشيء كما مر فكذلك زيادة تلفظها بخو وهبتها لك
مع تحكيها من قبضه بنية الدفع عن جهة التعليق لان تلك الزيادة لا تخرجه عن كونه معطى وكذلك
زيادة تلفظها بقولها نذرت لك به مع التحكين من قبضه بنية الدفع عن جهة التعليق ويرداد ذلك
ايضاحاً بمراجعة هذه المسئلة من الفتاوى والتلخيص المذكورين واذا أعطته الخلة المعلق عليها
تفرجت مستعنة لزمهاله مهر المثل ووقع الطلاق بائناً أيضاً (وسئل) عما لو كان لامرأة على زوجها
مهر زائد على نصاب الزكاة وأبرأته عن مهرها بعد سنين عديدة ولم تعرف القدر الباقي بعد
الزكاة هل ابراء صحيح أولاً للجهل بالمقدار (فاجاب) بقوله اذا قال لها ان أبرأتني من مهرك
فأنت طالق فأبرأته من مهرها الزكوي لم يقع عليه طلاق وان علمت مقدار مهرها لعدم وجود
الصفة المعلق عليها لانه انما علق بالبراءة من جميع المهر ولم يبرأ من جميعه لان مقدار الزكاة
لا يصح ابراء منه وان لم يقل لها ذلك وانما تبرعت بأبرائه فان علمت مقداره وعلمت السنين
الماضية بالزكاة صح ابرؤها بما عدا قدر الزكاة وان لم تعرف ذلك لم يصح ابرؤها لجهلها بمقداره
(وسئل) عن رجل حلف بالطلاق ان لا يقرأ قرآني هذا اليوم مثلاً فهل يحث بقراءته شيئاً من
القرآن للتبرك أم لا واذا قلتم لا يحث فهل يشترط مع قصده التبرك في قصد القراءة بحيث يكون
لوقصدهما أعني التبرك والقراءة بحيث أولاً (فاجاب) بقوله ان قصد به التبرك وحده لم يحث كما
جرى عليه أغننا تصريحاً وتلويحاً في مواضع منها يجوز بهم القراءة للجنب حينئذ لانه مع القصد

كان الحكم صالحاً للقضاء
فاما هذا الذي اختاره
النووي فشرطه السفر
وقد القاضي اه وقال
شيخنا في شرح الروض
بشروط تأهل الحكم للقضاء
والا فلا يجوز مع وجود
القاضي (سئل) عما لو
اشيع حسد وبغض بين
قضاة إقليم هل ينفذ
لأحدهم على الآخر حكم
أو شهادة أم لا (فاجاب)
بانه متى كانت الاشاعة
موافقة لما في نفس الامر لم
ينفذ حكم أحدهما ولا
شهادته على الآخر
(سئل) عن يدعي ان شيخه
أذن له في الاقتاء هل يقبل
قوله في ذلك وينظر فيما
يكتبه على السؤال وهل له أن
يتغافل في فتاوى شيخه وينقل
منها أو غير شيخه وينسبه
الى نفسه أم لا بد من ثبوت
أهليته (فاجاب) بان قوله
مقبول على ان فيه أهلية
الاقتاء لا يتوقف اقتاؤه
على الاذن له فيه وله أن
يقضي بما يعتمد من فتاوى
شيخه أو غيرها (سئل)
عن قولهم ويرفع مسلم على
ذمي هل يخص ذلك الرفع
بالمجلس فقط ويقطع
بساوئهم فيما عدا ذلك
ظاهر من كلام من حكاه في
المجلس خاصة وهو الجمهور

يشترط السمع هل المراد
 السمع الذي لا يمكن معه
 السمع امامهم يمكن معه
 السمع ولو بتبليغ أحد
 يجوز كما قاله بعضهم أولا
 (فاجاب) بان المراد بالسمع
 السمع ولو بتبليغ غيره
 بخلاف الاصم الذي لا يسمع
 (سئل) عما لو اصابه من
 مفت هل يحرم الإقامة فيه
 أم لا (فاجاب) بانه لا يحرم
 الإقامة المذكورة فيها
 (سئل) عن جماعة في
 مكان كزوا به مثلاً ومنهم
 شخص يلقى بينهم الفتن هل
 يجب على الناظر أن
 يخرج الشخص المذكور
 من ذلك المكان أولا
 (فاجاب) بان الناظر لا
 يخرج الشخص المذكور
 لانه ليس بمالك لها (سئل)
 عن مسئلة ذات قولين أو
 وجهين أو طريقتين ولم يصح
 شيئا منها أحدهما العلماء
 هل يجوز لغير المجتهد العمل
 بآيه ما شاء أو بما جازعها
 لم يجد لا نقيا للتحصيل أولا
 (فاجاب) بانه يرفع أمره
 لمن له أهلية الترجيح فان لم
 يجد عمل بأحدهما
 لا ضرورة (سئل) عن مسئلة
 لم يجد فيها نقلا هل يجوز
 الاقدام عليها بلا بآية
 الأصلية أم لا (فاجاب)
 بانه اذا تردد في حل شيء

المذكور صار غير قرآن لما يأتي ومنها قولهم لو أفهم المصلي غيره غرض آخر بالقرآن كقوله
 استأذن عليه ادخلوها بسلام وقصده التفهيم وحده بطلت صلاته بالاختلاف لما ذكر ومنها قولهم
 في باب الطلاق والاعيان لو قال لها ان أجبت خطابي فانت طالق ثم خاطبها فقرأت آية تتضمن
 جوابه فان قصدت الجواب وحده لما يأتي طاققت والا فلا ولو قال والله لا أكلمك حث بقراءة آية
 أفهمه بها ان لم يقصد القراءة أي بان قصد الإفهام وحده أو أطلق كما يأتي لانه كله وان قصد التبرك
 والقراءة حث كما يصرح به كلامهم في الحال الأربعة المذكورة لانهم حرموه على الجنب لغيره
 مع ذلك قرأنا ويوجه تفهيمهم قصد القراءة بانه اعتقد بكون الأصل في القرآن انه انما يؤتى به بقصد
 القراءة الموضوع هو لها فغلب على قصد التبرك بعروضه ولانهم لم يباطوا الصلاة به فيما لو قصد به
 القراءة والتفهيم لبقاء نظام القرآن على حاله ولا نظر لقصد التفهيم المنضم الى قصد القراءة لما ذكرته
 وقالوا في مسئلة الحلف بالطلاق المذكورة والا فلا كقدمته عنهم وهو صريح في انها لو قصدت
 الجواب والقراءة لم يحث تفهيمهم قصد القراءة لما قدمته أيضا فلم يصدق عليها انها أجبت وقالوا في
 مسئلة الحلف على الكلام لقصد التفهيم والقراءة لم يحث ووجهه ما صرح به القاضي أبو الطيب من
 ان من حلف لا يتكلم لا يحث بقراءة القرآن الذي لا يباطل به الصلاة وان أطلق بان لم يقصد قراءة
 ولا تبركا لم يحث كما يصرح به كلامهم في المواضع الأربعة المذكورة أيضا لانهم أحلوا القراءة للجنب
 حينئذ وعلاوه بانه لا يكون قرأنا الا بالقصد أي عند عروض القرينة الصارفة له عن القرآنية إلى
 غيرها كالجنابة هنا لا معلقا لما يأتي وابطالوا به الصلاة كما حكاه النووي في بعض كتبه عن الاصحاب
 وبه يرد على جمع نازعوا فيه وقد ذكرت شبههم مع ردها أبلغ رد وأوضحه في شرح العباب وعلاوه
 أعنى القائلين بابطاله بما مر انه لا يكون قرأنا الا بالقصد والقرينة هنا هي الاستئذان مثلا المقتضى
 صرف ادخلوها بسلام الى معنى ما يخاطب به الناس فاشبه كلامهم المبين للقرآن كما هو ظاهر واليه
 يرشد خبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسليم والتكبير وقراءة
 القرآن ووافق ذلك ما اقتضاه كلام المنهاج واعتمده جمع من انه يحث من حلف لا يكلم زيدا
 وأتى بآية مفهومة فهم منها زيد مراده بلا قصد فعل انهم أثبتوا له مع الاطلاق حكم كلام الآدمي
 فابطل الصلاة وجاز للجنب وحث به الخالف على ترك الكلام واختلف أختنا في ان ذلك هل
 يجري في جميع أجزاء القرآن أو يختص بما يوجد نظمه فيه وخارجه كالسجدة والحمدلة وسبحان
 الذي نضر لنا هذا الى آخره وادخلوها بسلام آمين ويأبى عند الكتاب بقوة دون نحو آية
 الكرسي وسورة الاخلاص فأكثروا على الاول وجاعة من تحقيقهم على الثاني ومال اليه النووي
 بعد ان قرآن المذهب الاطلاق كما بينته من كلامه في شرح العباب مع الرد على ابن الرفعة في فرقه بين
 اطلاق الجنب والطلاق المصلي ووقع لجمع من أصحابنا انهم قالوا لا يضر قصد التنبيه وحده بالتسليم
 والتكبير والذكر لانه موضوع له لا يقبل الصرف عنه بخلاف القرآن فان لفظة مشترك بين
 القرآن وكلام الآدميين فالما حكمهم على جميع لفظ القرآن بانه مشترك فهو يوافق الاول السابق
 وأما اثباتهم ذلك للقرآن دون نحو التسليم فهو في غاية الغرابة والضعف وعجيب من بعض المتأخرين
 كيف نقله وأقره مع ان سبحان الله مع قصد التنبيه وحده بمعنى تنبيه الله أكبر بقصد الاعلام
 بمعنى ركن الامام فاستوى القرآن وغيره في التفصيل المذكور فان قلت قد تقرري خبر مسلم
 السابق ان القرآن مبين لكلام الناس فكيف جعلوه مشتركاً كما مر قلت لم تجعله مشتركاً مطلقاً
 وانما نظرنا الى ان القرآن لما سبق من ليس أهلاً للقرآن وهو الجنب أو سبق للتفهيم لغرض آخر
 جرى عرفاً التفهيم فيه بالقرآن وبغيره وان كان ذلك التفهيم بالقرآن مذموماً شرعاً وذلك من المصلي

والخالف أشبه حينئذ كلام الناس باعتبار هذه القرينة العارضة وان كان هو في ذاته قرآناً
 ألا ترى ان أصحابنا وغيرهم فضلوا عليه الاذكار المألوثة في محال مخصوصة مع انه لا أفضل من القرآن
 اجزاء وسبب ذلك انهم لم يفضلوها عليه من حيث الذات بل بواسطة ذلك الامر العارض الذي طلبه
 الشارع لغرض آخر فالتفصيل عليه حينئذ ليس من حيث الذات بل من حيث ذلك العارض فتكلم
 اتفقوا على التفصيل عليه من الحبشية المذكورة فلذلك قلنا ومن وافقنا من الأئمة اذ التفصيل
 المذكور ليس من خصوصيات مذهبنا ان القرآن قد يعرض له ما يخرج عن موضوعه كالقرينة
 المقتضية عرافة صرفه اليها وتخرج عن معنى القرآنية الى معنى ما يخاطب به فاعطيناه حينئذ حكم
 كلام الناس وأدركنا عليه تلك الاحكام السابق تقريرها فان قلت مرأنهم اتفقوا في حالة قصد التبرك
 وحده أو التفهيم وحده واختلفوا في حالة الاطلاق فماسبب ذلك قلت سببه ان القصد أقوى في
 الصرف من الاطلاق فانصرف به قطعاً من غير احتياج لقرينة بخلافه عند الاطلاق فانه تعارض
 فيه أمران هما غاية ذاته أو القرينة الصارفة لها من موضوعها فأكثروا راعوا القوتها وبعضهم
 راعى الذات لا مالتها بالحاصل ان قصد غير القرآنية كاف وحده في الصرف لا يحتاج الى قرينة فعصده
 لما تقر من قوته وانه اذا أطلق فان وجدت قرينة صرفته اليها وأخرجته عن القرآنية وان لم توجد
 قرينة بقي على قرآنيته ولم يخرج الى قصد غيرها ومن ثم اتفق أختنا على ان الشرط في قراءة الفاتحة في
 الصلاة عدم صرفها عن القراءة الى غيرها لا قصد نفس القراءة الا ان عرضت قرينة كان عرض
 عطاس فقرأ الفاتحة عقب عطاسه فقرينة نذب قراءتها عقب العطاس أوجب عدم الاعتداد بها
 عن قراءة الصلاة الا ان قصدتها وأما حيث لا قرينة فلا يشترط قصدتها كما مر ومما يؤيد
 ما مر في قصد التبرك ونحو قولهم ما كتب من القرآن لقصد التبرك لا تثبت له أحكام القرآن من
 نوبة مسه على الحديث ونحو يزعم الرسم باسم الله في أنفاذ الحيوان مع نزعها به في النجاسة لان
 القصد من كتابته التبرك به وحينئذ فيسقط عن موضوعه الى غيره فلم يبال بتنجسه هذا ملخص ما يتعلق
 بهذه المسئلة وان كان لبس الكلام عليها مجال راسع والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما
 صورته أهل مليار يطلقون بلفظ الطلاق مع انهم لا يعرفون معناه الاضلى بل يعرفون انه للفراق
 بينه وبين زوجته فهل يقع طلاقهم به واشهر عندهم ألفاظ في الطلاق وليست ترجمة طلاق بل هي
 أشهر عند عوامهم من لفظ الطلاق لشيوعها وكونها بلغتهم فهل هي من ألفاظ الطلاق الصريحة
 أو النكائية أولا (فاجاب) بقوله نعم يقع طلاقهم اذ لا معنى مقصودا من الطلاق الا وقوع الفراق
 به المستلزم لحل عصمة النكاح فعرفتهم لذلك كافي في كونه صريحاً فيقع به من غير نية وما اشتهر
 عندهم من الالفاظ المستعملة في الطلاق فان كان لفظ طلاق أو فراق أو ما اشتق منهما فهو باق
 على صراحته أو لفظ كناية مما ذكره الأئمة فهو باق على كونه كناية وان اشتهر على الاصح اذ ما أخذ
 الصراحة ليس هو الاشتهار خلاف ما لجمع من أختنا بل ما أخذها تكرر اللفظ في الكتاب أو السنة أو
 مما ذكروا فيه انه غير كناية فليس بكناية وان اشتهر ونوى به الطلاق أو بما لم يذكر فيه انه
 صريح ولا كناية فهو كناية عملاً باشتهاره فان للاشتهار تأثير في الكناية دون الصريح والله سبحانه
 وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا قال الزوج لاجنبي خالعت امرأتى بالف أو ينوبك مثلاً فقال
 الاجنبي قبلت الخلع ولم يقل بالف عليك هل يصح الخلع (فاجاب) أما في نوبك فيكفي قبلت ولا
 يحتاج لشيء وأما في الالف فلا بد أن يقول عليك أو ينوبه (وسئل) عن خالغ زوجته المصلحة
 لديها لادينيها ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا كانت مجبوراً عليها بفسه بأن بلغت غير مصلحة لديها
 أولادها واستقرت على ذلك فان طلق الزوج طلاقاً على التزام مال أو براءة منه لم يقع عليه شيء

وتحريمه ولم يترج منه
 أحدهما جازله تعاطيه لان
 الاصل عدم التحريم
 (باب القضاء على الغائب)
 (سئل) عما لو حكم على
 غائب ثم تبين انه كان له
 وكيل حال الحكم بيلد
 الحكم هل يصح أم لا
 (فاجاب) بان حكمه على
 الغائب نافذ وان تبين ان له
 وكيلاً في بلد الحكم حال
 الحكم (سئل) عن وكيل
 أثبت الوكالة عن غائب هل
 يحلف بين الاستظهار أم لا
 واذا ادعى على حاضر بوكالة
 غائب هل يشترط أن يثبت
 وكالته بحضور الخصم
 المدعى عليه أم لا (فاجاب)
 بانه لا يحلف الوكيل عين
 الاستظهار بحال ولا بد في
 اثبات الوكالة من خصم
 يدعى في وجهه (سئل)
 عما لو ادعى وكيل على غائب
 بحال وأقام بينة بذلك وموكله
 بالبلد فهل يجوز للقاضي أن
 يحكم للموكل قبل أن
 يحلف عين الاستظهار كما
 تفهمه عبارة الروضة
 وأصاها والمنهاج وشرحه
 للعلل المحلى والمنهاج وشرحه
 والبهجة أم لا كما تفهمه
 عبارة الروض وشرحي
 البهجة (فاجاب) بانه لا يجوز
 للقاضي أن يحكم للموكل
 الحاضر قبل أن يحلف عين
 الاستظهار وهذا يجوز به
 في كلام الاصحاب وكلام
 الكتب المذكورة تجوز
 على وكيل الغائب وسكتوا

من تصور به بذلك لوضوحه
وحينئذ لا تخالف (سئل)
عن مات وله ورثة فادعى
شخص ديناً عليه فهل تسع
دعواه على بعض الورثة
ويحكم من غير حضور
الباقين أولاً بد من حضورهم
حتى لو كان فيهم صغير لاولى
له نصب القاضي عنه شخصاً
(فاجاب) بأنه تسع الدعوى
على بعض الورثة ويحكم
من غير حضوره باتهم لكن
لا تعدى الحكم الى غير
الحاضر (سئل) عن قول
شرح المنهج نعم ان كان
القائب في غير محل الحاكم
فله ان يحكم ويكتب قاله
المأوردى وغيره يؤخذ منه
ان القاضي يحكم على
القائب في غير محل ولايته
اذا كان دون مسافة العدوى
أم لا وهل هو المعتبر
(فاجاب) بان صورتها اذالم
يكن القائب فوق مسافة
العدوى وهو المعتبر وان
لم يذ كره الشيخان للحاجة
الى الحكم عليه كالقائب
فوق مسافة العدوى
(سئل) عن شخص له دين
على ميت له موجود تحت
يد اجنبي هل تسع دعواه به
مع حضور الوارث وغيبته
أم لا واذا قلتم بعدم سماعها
فما معنى قول السبكي
للوارث والوصى والدائن
المطالبية بمحقوق الميت
(فاجاب) بأنه لا تسع دعواه
مع حضور الوارث فان غاب
أو كان قاصراً والاجنبي

للفساد التزامها وبرايتها وان لم يعلقه على ذلك وقع رجعيًا (وسئل) عن شخص طلق زوجته
طلقة ثم راجعها ثم التزم منها بالطلاق الثلاث ان تزوج عليها وبعد مدة من الالتزام قالت له
محضرة شاهدين على ما شهدوا اني بذلت صدقي على طلاق ثم قال على ما شهدوا انما طالق ثم
تزوج بعد هذا الطلاق فهل الطلقة الثانية رجعية أو في مقابلة البذل فان قلتم انها رجعية هل تقع
الثلاث التي التزم بها (فاجاب) بقوله تقع الثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
حالف بالطلاق انه يدفع الى غريمه الى أحد عشر يوماً في الشهر دينه ولفظه ان جاء اليوم الحادى
عشر وما أوفيك فامرأتى طالق فسافر رب الدين قبل الحادى عشر (فاجاب) بقوله نقل الاذرى
في توسعه عن الشيخ أبى على الفارق وابن البرزى وكلاهما من أنه المذهب انه أفنى في هذه الصورة
بأنه ان أراد بذكر الحادى عشر انتهاء الغاية وتمكن من الايفاء ولم يوف حنث أو ان الايفاء
يكون في الحادى عشر فسافر رب الدين قبل الحادى عشر ولم يتمكن من الايفاء فيه ففي حنثه
خلاف مشهور وان كان قد أطلق الميم فالاولى أن يراجعها اه والاظهر من الخلاف الذى ذكر
عدم الحنث ومقتضى قوله الاول أن يراجعها انه لا وقوع في حال الاطلاق وهو محتمل للشك وان
كان المتبادر من تلك الميم انهم انما يريدون انتهاء الغاية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
رجل حلف بالطلاق انه يسافر في شهره هذا أو يومه الى محل الفلاني فاذا فات الوقت ولم يسافر الى المحل
المذكور هل تطلق زوجته عليه من آخر يومه أو شهره فاذا بقي من الوقت المحلوف به ساعة مثلاً
وخرج من المحل الذى وقع فيه الحلف الى خارج العمران ولو ثلاث خطوات بنية السفر الى المحلوف عليه
ورجع اليه هل يكفي ويسلم من الحنث أم لا بد من السفر الى المحل المذكور أو الى مسافة معلومة
كمسافة القصر أو دونها (فاجاب) بقوله اذا فوت السفر في الزمن المحلوف عليه باختياره حنث
بعض زمن امكان السفر من أول ذلك الزمن أخذاً من كلام البغوى والامام ولا بد من السفر الى
المحل المذكور قبل مضي اليوم أو الشهر المذكور في السؤال والا حنث اذا لم يكن له عذر
(وسئل) عن قال الى أيرأتى زوجتى من كذا فهى طالق فإيرأتى هل يقع (فاجاب) بقوله ان
كان من قوم اضاربت لغتهم باستعمال الى كان فالذى يقع به بانها بشرطه أخذاً مما قالوا
عن البغداديين في أنت طالق لا دخلت الدار انه ان كانت لغته أن لا كان كان تعليقاً بالنسول
فلا يقع قبله (وسئل) عن كلام الشيخ ولى الدين أبى زرعة في مسألة قول الزوج أيرأتى وأنا
أطلقك تفضلوا ببيانها وما الذى تقولونه في قوله أيرأتى من مهرك وأنت طالق وفيها لو قالت زوجته
طرح الله لك على تمام براءتى وقصدت بالتام ثلاثاً فوقع واحدة فقط ولكم في بعض الفتاوى
كالفتية أبى مخزومة في فتاويه كلام في المسئلة بينوا حاصله مع زيادة ايضاح وهل المسئلة تشبه قولهم
والعبارة للارشاد أو ثلاثاً بالف فطاق واحدة فتسلاثة وكلام أبى مخزومة لا يوافق ذلك
(فاجاب) بقوله حاصل ما حررته في كتابي ايضاح المقرر من احكام المحررى نحو أيرأتى وأنا أطلقك
فإيرأتى فطلقها بان قال أنت طالق أو ان صحت براءتك فانت طالق أو إطلاقك بصحة براءتك انه رجعى
في الاولى سواء صحت براءتها أم لا وكذا في الاخيرتين لكن ان صحت براءتها وجعل كونه رجعيًا في
الاولى مالم يرد جعل الطلاق في مقابلة البراءة أى كونها سبباً له فان أراد ذلك لم تطلق الا ان صحت
البراءة وحينئذ يقع رجعيًا بخلافه فيما عدا الاخير لان الصادر منه الوعد بالطلاق اذا أيرأتى والحاصل
منها تجيز البراءة من غير أن يقابلها بعوض فصحت وتخير بين الطلاق وعدمه فاذا طاق بعد تجيزها
البراءة وعدم اتيانها بما يشتر بالعوضيه بوجه كان طلاقه لافى مقابلة شئ البتة ولا نظر لقوله ان
صحت براءتك تكونى طالقاً أو نحو لانه بمجرد تعليق على صفة فاشبهه ان صح بيعك فانت طالق

ويجمل كلام السبكي على
هذه الحالة (سئل) عن
قوله انه لو ادعى أنه وكيل
غائب على غائب فلا تخلف
أو ادعى على حاضر فقال
أيرأتى موكلك أمر بتسليم
المال ولا ينظر حضور
الموكل هل المراد بقية
الموكل فيها الغيبة الشرعية
أو مطلق الغيبة (فاجاب)
بان المراد بالغيبة فيها
الغيبة التى يسوغ الحكم
بها على الغائب بان تكون
فوق مسافة العدوى أو في
غير ولاية ذلك الحاكم اذ
يجوز له أن يسمع الدعوى
والبيتوى يحكم عليه في هذه
الحالة أيضاً كما قاله المأوردى
وغيره ومعناه واضح (سئل)
عن علق طلاق زوجته
على غيبته عنهامد معينة
بلا نفقة وثبت ذلك عند
الحاكم هل يتوقف حكمه
بوقوع الطلاق عليه وهو
غائب الى حلفها عين
الاستظهار بان نفقتها باقية
في ذمته ما برئ من نيتيها
بطريق من الطارق أم لا
(فاجاب) بأنه يتوقف حكمه
عليه لانه من معتبراته
(سئل) عن رجل له دين
ثابت محكوم به على غائب
ولغايب دين على حاضر
مقر به أو ثابت عليه بطريق
شرعى فهل له الدعوى
عليه ليوفيه الحاكم من
دين الغائب أو الدعوى على
المضروب عن الغائب

ويبحث فيه الرافعى بما أجبت عنه في الكتاب المذكور فوقع رجعيًا لا بائناً نعم ان فهمت من
كلامه الوعد بايقاع الطلاق في مقابلة البراءة فصحت جعل البراءة في مقابله احتمال أخذاً من
كلام ابن الصلاح وقوعه بائناً ان صح البراءة والا فبمهر المثل سواء واقفها الزوج على ارادة ذلك
أم لا واحتمل وهو الاوجه عدم النظر لقصد هذا هنا وفارق قولها طالقى وأنت برىء من صدقي
الذى قاس عليه الرافعى رجعة الله تعالى عليه بحسب السابق بان وأنت برىء من صدقي شرط يقتضى
التزام عوض في مقابلة الطلاق فلذلك وقع بائناً بالبراءة ان صحت والا فبمهر المثل وأما لفظها هنا
فليس فيه ما يدل على شرطية ولا التزم عوض فلا عن المعاوضة لفظاً وتقديراً وعند خلو لفظ
الرجعة عنها كذلك لا يمكن البيونة ومجرد قصد المعاوضة مع عدم دلالة لفظها عليها لا يؤثروا
أثرت نية الزوج فيما مر آنفاً لان طلاقه بعد البراءة محتمل لترتيبه عليه ترتيب الجزاء على شرطه
فاذا أود ذلك أثر الوقوع بائناً كما مر وفي هذه الصورة ونظائرها يصح البراءة اذا وجدت شروطه
وان لم يقع طلاق ولو كانت انما أبرأت طمعه في حصوله كما يثبت في الكتاب المذكور ويؤيد
ما ذكرته أول الجواب افتاء بعض مشايخنا فحين قالت له زوجته طلقنى فقال لها أيرأتى وأنا أطلقك
فإيرأتى جاهلة بقدر المبرأ منه فقال لها أنت طالق ثلاثاً طائناً بصحة البراءة بانه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا
ينفعه ظنه للذكور وان كان الظن المذكور نافعا في غير هذه المسئلة وأما المسئلة الثانية أعنى قوله أيرأتى
من مهرك وأنت طالق فالذى حرره في الكتاب السابق ذكره في نظيرتها وهى قوله أنت طالق ثلاثاً
وتبام طلاقك براءتى ان هذا بمنزلة الشرط فيتوقف الطلاق على البراءة كما نقله الاصبى عن بعض
مشايخه سواء أفنى ذلك أم أطلق خلافاً لاطلاق الاصبى مرة كصاحب البيان انه يقع حالا ولقوله
آخر ان لم ينوبه الشرط وقع حالا وان قوى به تعليق الطلاق بالبراءة ومصادفته الزوجة تعلق بها ولم
يقع الا بوجودها على الاصح اه ووجه ما ذكرته ان هذا اللفظ لا يتبادر منه غير التعليق فلم يحج
لنية التعليق بل يتعلق بالبراءة الصحيحة ولو في حال الاطلاق بخلاف ما اذا قوى تغير الطلاق فانه يقع
حالا واذا تقرر هذا في صورة صاحب البيان والاصبى فيغير نظيره في صورة السؤال لاذ لا يفرق
بينهما في أن المتبادر من كل منهما تعليق الطلاق بالبراءة فلا يقع الا بوجودها بصحة مالم ينو التحيز
وعدم تعلقها بها وأما المسئلة الثالثة وهى قول الزوجة طرح الله تعالى لك على تمام براءتى وقصدت
بالتام الطلاق ثلاثاً فوقع واحدة فقط فإيرأتى أن الظاهر انه لا يقع شئ لان الطرح يعنى البراءة
واستعمال تمام براءتها في بينونها الكبرى منه صحيح وحينئذ فهى معلقة للبراءة مطلقاً أو بما نوبه
وحدها أو معه من المهر أو غيره على ايقاع الطلاق الثلاث فاذا طلق واحدة لم يأت بما شرطه وهو
الثلاث فلم يبرأ من شئ من المهر على أنه لو أتى بالثلاث لم يبرأ من المهر أيضاً لان البراءة لا يصح تعليقها
والواحدة التى أوقعها تكون رجعية مالم ينو جعلها في مقابلة البراءة من مهرها فلا يقع شئ وبهذا
التوجيه الذى ذكرته اتضح الفرق بين هذه وصورة الارشاد التى في السؤال وايضاحه ان الذى
في صورة الارشاد ان الالف عوض للثلاث وقضية العوضيه توزيع كل على الآخر فيخص كل طلقة
ثلث فاذا طلق واحدة وقع بما يخصها بحسب التوزيع وهو الثلث والذى في صورتنا تعليق البراءة
من المهر أو غيره مما نوبه على الثلاث فاذا طلق واحدة لم يأت بالمعلق عليه فالحاصل أن الوقوع
في التعليق يتأثر بما لا يتأثر به الوقوع في المعاوضة ألا ترى انه لو قال لنحو سفينة ان أيرأتى من
مهرك أو دينك فانت طالق فقالت أيرأتى لم يقع شئ أصلاً لان الصفة المعلق عليها وهى البراءة
المصرف شرعاً وعرفاً الى البراءة الصحيح دون الفساد لم توجد ولو قال لنحو السفينة خالعك على ألف
فان قبلت وقع رجعيًا ولا مال وان لم تقبل لم يقع شئ وفرقوا بانه لا تعليق هنا وانما الصيغة تقتضى

ويثبت الدين عليه ويأمر
القاضي المدين الثاني بدفع
ما في ذمته المقابل للدين
الاول (فاجاب) بان لرب
الدين كل مما ذكر في السؤال
ليؤفيه الحاكم مما ثبت
للغائب على الحاضر فيؤفيه
منه وقد شمل هذا قولهم
واذا ثبت دين على غائب وله
مال وفاء الحاكم منه لصديق
المال بالعين والدين واذا امتنع
الدعوى على غريم الغريم
عند ثبوت مال الغريم
(سئل) عن عين الاستظهار
تجب مطلقا في الاموال
وغيرها كالطلاق والعق
أم يخص وجوبه بالمال
كهو ظاهر عباراتهم ونقله
الاذرى وغيره عن ابن الصلاح
(فاجاب) بانه يخص
وجوبه بالمال وهو ظاهر
(سئل) هل المعتبر أن
القاضي يبيع عن الغائب
عقار ليس في محل ولا يشه
في شرح الروض وغيره أم لا
كأن في فتاوى شيخ الاسلام
زكريا (فاجاب) بانه
لا يبيع ان يبيع القاضي
عن الغائب عقارا ليس
في محل ولا يشه فيه
كالعزل وما عسى في
السؤال لشرح الروض لم
أره فيه (سئل) عن غائبه
فيم في حقه وغلا السعر
وعدم القصر في ذلك البلد
فهل يجوز للحاكم بيعه
بمن مثله وهل يجبره على
بيعه ان حضر وامتنع منه
(فاجاب) بانه ان اضطر

القبول فاشترط لوقوع الطلاق على المعتمد القبول دون حصول الالف واذا لم يحصل فلا بينونة
لانها لا تكون الا بعوض والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
(باب الطلاق)

(وسئل) ما قولكم رضى الله تعالى عنكم ونفع بعلمكم في جوابكم السابق على المسئلة لا بد في
الشهادة بالاكرام من التفصيل الى آخر جوابكم فاحد الاكرام فاننا رأينا للائمة كلاما لم نفهمه الزاج
منه فاكتبوا لنا ماهو الزاج عندكم من الاكرام (فاجاب) بان حد الاكرام ان يهدد قادر عليه
بمقاب عاجل لاجله يؤثر العاقل الاقدام على ما كره عليه بشرط ان يغلب على ظنه انه يحقق
ما هدد به ان امتنع من ذلك وان يعجز عن الدفع بخوفه أو مقاومة أو استغاثة ولا يشترط تعجز
العاجل بل يكفي التوعد المطلق وخرج به الاجل نحو لاضرربك غدا فلا يحصل به الاكرام ويختلف
باختلاف المكره والمكره عليه فقد يكون الشيء اكراما في شخص أو فعل دون آخر وما يحقق
به الاكرام على الطلاق ونحوه دون القتل ونحوه التوقيف بنحو حبس طويل أو مطلق عند
الناس أو تسويد وجهه أو طواف في سوق لدى مروءة أو اتلاف ولد أو والد أو مال يضيق على
المكره وهذا ما صحه في الروضة لكن قال في بعض تفصيله فلهذا قال ومن ثم صوب الزركشي
ما حكى عن النص وصحبه في المنهاج كماله وقال في الشرحين انه الأرجح عند الائمة انه يحصل بمجرد
من قتل أو قطع أو أخذ مال أو اتلافه أو ضرب أو حبس أو استخفاف ويختلف الثلاثة الاخيرة
باختلاف طبقات الناس وأحوالهم ولا يختلف به ما قبلها نعم الاوجه ما اختاره الروياني وحرم به
جميع متأخرون انه يختلف به أخذ المال أيضا ولا يحصل الاكرام بخوف طلق زوجتك مثلا والاقنات
نفسى أو قتلنك قصاصا ولو قال له اللصوص لا تخليك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبر بنا خلف لهم
بذلك ثم أخبرهم لم يثبت لانهم أكرهوه على الحلف بخلاف من أكرهه ظالم على الدلالة على زيد
أو ماله وقد أنكر معرفة محله فلم يخله حتى يحلف بالطلاق خلف به كاذبا انه لا يعلم فانه يقع عليه
الطلاق لانه في الحقيقة لم يكره على الطلاق بل خبر بينه وبين الدلالة واعلم ان من طلق أو باع أو
تصرف ثم ادعى انه كان مكرها فان أثبت انه كان ثم قرينه كحبس أو ترسيم أو كونه في دار ظالم صدق
بيمينه وبطلت تصرفاته الواقعة مع قيام تلك القرينة عملها وان لم يثبت ان هناك قرينة لم يصدق
نعم له طلب عين من أنكر كونه مكرها بانه لا يعلم ذلك فان حلف كذلك والا حلف هو ويطال
تصرفه أيضا والمسئلة المشار اليها في السؤال ستأتي أوائل الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن شخص قال لزوجته ان خرجت من الدار بغير اذني فانت طالق ثلاثا ثم انه غاب عنها
مدة وأشهد شاهدين بانه أذن لها في الخروج والحال انه اخرجت قبل بلوغ الاذن لها فهل يقع
الطلاق لصدق خروجها بغير اذنه أولا لخروجها بعد الاذن منه وان لم يبلغها (فاجاب) بقوله ان أذن
لها ثم خرجت لم يقع عليه طلاق وان لم تعلم بوقوع الاذن منه على الاصح لان المعلق عليه الخروج
من غير اذن ولم يوجد وأما علمها بالاذن فليس معلقا عليه لالفاظ لا يعرفها فلم يشترط وجوده نعم ان
أراد التعليق عليه وقع الطلاق الثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قالت امرأة لزوجها
طرح الله لك على تمام طلاقنا بية الابرأ فقال أنت طالق هل طلاق ثلاثا أم واحدة أم تستفسر
عن مرادها بقولها تمام فان أردت بقولها تمام ثلاثا أو دونه نزل كلامها عليه وان أطلقت أو قالت
لم أرد الا أصل الطلاق لاعداد نزل على ما فواه أو صرح به وهل يستفسر الزوج أو ينزل على جوابها
(فاجاب) بانه متى أراد بقوله أنت طالق ابتداء لم يقع عليه الا طلاق واحدة وان جعله في مقابلة
ابرائها فان صح ابرأها بان وجدت فيه شروط البرائة الصحيحة وقع ما فواه من واحدة أو أكثر فان لم

أهل ذلك البلد الى القمع
المذكور وكان فاضلا عن
قوت عيال ماله في سنتهم
جاز الحاكم ببيعهم بثمن مثله
واجبار ماله عليه ان
حضر وامتنع منه (سئل)
هل يجب عين الاستظهار
على المدعى على المتواري
أو المتعزز كالغائب أولا
(فاجاب) بانه يجب عين
الاستظهار عليه كالمدعى
على الغائب فقد قال
الاذرى والزركشي
انه الاصح كما اقتضاه سياق
العزير والطلاق الجهور
وصرح به جمع ونقل
البلقيني الوجهين عن
الروضة وأصلها ثم قال
والاصح عندنا تخلف
المدعى على المترك لانه
احتياط للقضاء فلا يمنع
منه التردد وقال الغزيرى
الاحتياط التخفيف في حق
الغريم الهارب من مجلس
القاضي والمتعزز في البلد
والتواري كالغائب وان
كان الفرق واضحا
وان حرم ابن المقرئ بخلافه
في ارشاده وصحبه في تحفته
لقد ربه على الحضور وقال
الاذرى والزركشي انه
المختار وفاء للمأوردى وغيره
لوضوح الفرق (سئل)
عنا نقل في باب القضاء على
الغائب من أنه لا يسمع
الدعوى والبينة على الغائب
بإسقاط حق له كقول
كان له على ألف قضيته
اباها أو أبرأني منها

ينوشيا وقعت واحدة فقط ولا أثر لثبوت الثلاث حتى نطاق منه حينئذ ثلاثا وان لم ينوها وانما
تؤثر ثبوتها لمن بالنسبة لعدم البرائة اذا لم يوجد هن لانها انما أبرأت بشرط وهو الثلاث فثبت لم
يوجد ذلك الشرط لم يصح الابرأ والحاصل انها اذا نوت الثلاث فان نواها هو أيضا برئ ووقعت
وان لم ينوها بان أطلق أو أراد واحدة فان نوى بقوله أنت طالق انه في مقابلة ابرائها لم يقع عليه شيء
لان ابرائها غير صحيح حينئذ لانه لم يوجد شرطه وهو الثلاث وكذا ان لم ينويه ابتداء ولا انه في
مقابلة الابرأ لان المقابلة دال على انه في مقابلة الابرأ وان لم ينو ذلك وأما اذا نوى الابتداء ولم
ينو الثلاث فانه يقع عليه الطلاق ولا يبرأ فلم ان ثبتا للثلاث لا توجب طلاقها ثلاثا اذا لم ينوهن
هولان المدار عليها انما هو فيما يخص بها وهو البرائة وما يتبعها كاستمرارها كونها في مقابلة
الثلاث المقضى لعدم البرائة اذا لم توجد الثلاث لان ذلك موكول اليه هولا البها فان نواهن
وقعن والا فلا وليست كمن قال لا تحرقن امرأتك حتى يأتي هذا التفصيل ثم لوضوح الفرق
بينهما لان السؤال هنا معاد في الجواب فنظر حال السائل وأما في مسئلتنا فليس فيها سؤال وانما
الذي فيها معاوضة فان صحت ترتب حكمها عليها والا فلا فلهذا لم ينظر لثبوتها بالنسبة لما مر
(وسئل) ما حكم طلاق الدور وكيف صيغة وقوع الطلاق عند من يصححه (فاجاب) بان طلاق
الدور واقع ولا ينعى الدور على المعتمد والقول بصحة الدور بالغ الائمة في رده وترينه بل بالغ بعض
الحنفية في الشناعة عليه وقال انه يشبه مذهب النصارى في انسداد باب الطلاق وكفاله في المبالغة في
بطلانها ابن عبد السلام وابن دقيق العيد والزركشي فانهم بالغوا في ذلك وفي انه لا يجوز لاحد
تقاييد القائل به وحينئذ فلا حاجة بنا الى الكلام فيه على كيفية منعه وقوع الطلاق عند من يصححه
لاننا نرى فساد هذه المقالة وعدم جواز تقليدها فكيف نرفع عنها (وسئل) فيمن قال لزوجته
أنت طالق بالترخيخ ما الرأى من الخلاف في المسئلة الطلاق أو عدمه (فاجاب) بقوله المعتمد فيها
وقوع الطلاق ومن ثم حرم به في شرح الارشاد لكني قلت فيه أى ممن عرفه أى الترخيخ كما هو
ظاهر اه ووجهه ان شرط تأثير الصريح أن يصدر ممن عرف معناه فطال بالترخيخ انما يؤثر ممن
عرف ان أصله طالق وانما حذف آخره ترخيخا تخفيفا في اللفظ والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) في رجل قال له زوجته طالق فقال ابرأني فأبرأته فقال لها فلانة بنت فلان وسماها
باسمها واسم والدها تحرم على نخل لغيري فهل يقع عليه طلاق واحدة أو ثلاث طلقات (فاجاب)
بقوله هذا كتابة فان نوى به الطلاق وقع والا فلا واذا نوى الطلاق فان نوى واحدة أو أطلق
وقعت واحدة وان نوى ثنتين أو ثلاثا وقع ما فواه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل تشاجر
هو وزوجته فساأها البرائة من صداقتها لبطقتها فغيره فيقول مثلا ابرأني فاطلقك فتقول ابرأتك
أو ابرأك الله متجربة من غير تعليق وكذلك الزوج يقول أنت طالق بلفظ التخيخ واذا سئل هل طلقت
أقر بطلاقها ثلاثا فلانها طلقت وان ذمته خلاصت من الصداق وان قالت لا أعرف صداق قال فاني
لم أطلق الا طمعا في البرائة واذا أقر بطلاقها ثلاثا ثم قالت لم أعلم قدر صداق حينئذ تريد الرجوع
الى الزوج فقال الزوج اذا لم تصح البرائة لم يقع الطلاق لاني ما طلقها الا طمعا في برائة ذمتي فهل
يقبل قوله أم لا لان الزوج منهم في حق الله سبحانه وتعالى ولان الامام ولي الدين العراقي ذكر في
فتاوى به أن من تجز تصرفا ثم قال أردت تعليقه لا يقبل ظاهرا ولا باطنا فيما يقبل التعليق ونقل
الشعيران عن المتولى أنه لو أقر بطلاق امرأة ثلاثا ان الصحيح يلزمه ما أقر به فما الصحيح من ذلك هل
هذه مثل ما تقدم أم لا فقد أجاب على هذه المسئلة بعينها ما هذا نصه الشيخ على بن ناصر فقال اختلفت
انظار الناس في مثل هذه المسئلة فاتفق جماعة فيها بوقوع الطلاق ثلاثا لانه تجز الطلاق وأطلقه ولم

مما يولي يقينه ولا آمن
ان خرجت أن يطلعي
ويجهد القبض أو الإبراء
فاسمع ينيق واكتب بذلك
الى قاضي بلدك لم يجبه لان
الدعوى بذلك والبيئة
لا تسمع الا بعد المطالبة بالحق
قال ابن الصلاح وطريقه
في ذلك أن يدعى انسان أن
رب الدين أحاله فيعرف
المسعى عليه بالدين له
ويدعى أنه أبرأ منه أو
أقبضه فسمع الدعوى بذلك
والبيئة وان كان رب الدين
حاضرا بالبلد هل هو معتمد
أولا وهل ماذكره ابن
الصلاح هو المعتمد لان
القصد به التوصل الى اثبات
الحقوق بما لا ضرر فيه أولا
(فاجاب) بان ماذكره
عدم السماع هو المعتمد
وقد صرح به جماعة وان
حتى الاصل في وجوبها
بالسمع واقضى كلام
التمهة الجرم به وما ذكره
ابن الصلاح معتمدا وقد
ذكره جماعة منهم ابن أبي
الدم والقاضي الحسين
ونقله القرني في كتابه أدب
القضاة عن الاصحاب وقد
تقدم ذكر تعليقه (سئل)
عن شخص ادعى عند قاض
على غائب دون مسافة
العدوى في غير محل ولايته
هل تسمع الدعوى عليه
وتقبل البيئة ويحكم عليه
(فاجاب) بأنه تسمع الدعوى
عليه وتقبل البيئة ويحكم
عليه كما يحكم على الغائب

الابراء منها لم يصح الطلاق لعدم وجود الصفة وان لم يقصد الزوج بقوله طلاقك ببراءتك أو بصفة
براءتك تعليق الطلاق على صحة الإبراء وانما قصد تمييز طلاقها مقابل ما صدر منها فان الطلاق يقع
رجعيا سواء صح الإبراء أم لم يصح لانه لم يوجد تعليق الطلاق على الصفة وانما صدر تمييزه فينفذ
ويأغو قول الزوج ببراءتك أو بصفة ببراءتك وان أطلق ولم يقصد تعليقاً ولا تمييزاً فالظاهر حمله على
التعليق وما ذكر من الهناوى المختلفة فهو غير معتمد أما وقوع الطلاق بانفاذ جليل اليه بعد صدور الإبراء
من المرأة صحها اذا عوض حيثنذ يقتضى البيئة وأما وقوع الطلاق رجعيا فهذا لا يطلق القول
به بل ينظر في قصد التعليق وقصد التمييز وعدم القصد ويعمل بما قررناه وأما إطلاق القول بعدم
الوقوع فغير معتمد والمعتمد ما قررناه وأما ماذكر في السؤال من أنا اذا أوقعتنا الطلاق بهذا الإبراء
فكان الإبراء فاسداً ما حكمه جوابه انه ان قصد التعليق كما قررنا فلا يقع عليه شيء عند عدم صحة الإبراء
لعدم وجود الصفة وان قصد التمييز وقع الطلاق ولا أثر لفساد الإبراء وان أطلق فانه يحصل على
التعليق فلا يقع شيء لعدم وجود الصفة ولو كان ما يحكيه القاضي حسين في فتاويه معتمدا لكان
يلزم ان من باع متاعه بالدين الذي عليه لا يصح لانه لم يملك على المشتري عوضا تحقيقا ولما اتفقت
الطرق المشهورة على صحة هذا البيع للتقدير كذلك يكون الطلاق بعوض تقديري فيقع باننا وانما
قلت انطلقت الطرق المشهورة على صحة البيع لان في شرح الرافعي والروضة في كتاب الضمان
فرع باع الضامن ثوبه بالدين الذي عليه هل يصح البيع فيه وجهان ولم يذكر الرافعي ولا صاحب
الروضة حلة هذا الوجه الصائر الى عدم صحة البيع وتوجيه ماذكرناه من انه لم يوجد في البيع
عوض تحقيقي وهذا الضمير ٣ فظهر من ذلك ان المعاوضات تقع بعوض تحقيقي وبعوض تقديري
وكأن المداق في ذمة الزوج قد نعوض عن الطلاق بسقوطه عنه وهذا عوض تقديري فوقه فيه
الطلاق باننا على المذهب ومضى لم يصح الإبراء لم يقع الطلاق هنا بخلاف وبشروط هنا علم الزوجين
بالمقدار الذي علق الطلاق على الإبراء منه لان فيه المعاوضة هذا جواب الشيخ سراج الدين البلقيني
فاذا كان أهل هذه الشاغرة لا يعرفون الا انه اذا قال الزوج لزوجته أبرئيني من صداقك أو أبرئيني
وفي نيته من الصداق المذكور فقالت أبرأك الله أو أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا وفي عرفهم انها
اذا أبرأته صح طلاقها واذا قالت لم أعرف مهرى وادعت فساد البراءة رجعت الى ما في نيته من انه
انما طاقها طهعا في براءة ذمته فاذا ادعت فساد البراءة واسندت قولها الى مستند صحيح هل يقبل
قولها مثال انكارها لصحة البراءة ان يزوجهها الولي وهي بعيدة عن إيجاب النكاح وتكون هي قد
أذنت في تزويجها بحضرة شاهدين وأطلقت الوكالة ولم تذكر مهرها وهل نأخذ بقول الزوج اني لم
أطلقها ثلاثا الاطلاق ان ذمتي خلصت من الصداق أو لم أقر به الا اني طمعت في براءة ذمتي من
الصداق فهل اذا كان الزوج عاميا لا يعرف شيئا وكان ممن يعتقد انه يجنب الكافر فهل يدين
سواء كان مدلا أو متوسطا أو عاميا لا يعرف قواعد الشرع واذا قامت بوقوع الطلاق فذلك وان
قلتم لا يقع عند الجهالة بالمبرأ منه كما قاله السيد السمرودي فهل يحلفان أعني الزوج والزوجة اجعوا
انا في هذه المسئلة الصحيح الذي عليه العمل والفتوى وهل يجوز للذي يظن أن عنده بعض نظري
كلام العلماء أنه يفتي بما هو مقلد فيه فاني نفارت للطلاق في هذا أنه يجوز ذلك فما هو المعتمد في ذلك
اذا كان يعرفه معرفة جازمة وهو أعني المقلد يتبع في ذلك تصحيح الشيخين (فاجاب) بقوله بأن
الذي أفتيت به غير مرة فبين سألته زوجته الطلاق فقال لها أبرئيني فقالت له أبرأك الله
فقال أنت طالق انه ان أراد بقوله أنت طالق ان ذلك في مقابلة تلفظها بالإبراء أو أطلق فلم يرد شيئا
وقع الطلاق وان أراد انه في مقابلة كونه برئ مما طلبه منها بقوله أبرئيني من دينك مثلا وعلمنا به

فوق مسافة العدوى
(سئل) هل يسوغ لقاضي
الشرع أن يأذن افاصده
ان كل خصم طلب خصما
للشرع بحضرة من غير رفع
صاحب الدعوى أمره الى
القاضي المذكور واذا قلتم
ليس له ذلك وترتب مفسدة
فمن يضمن الضامن
(فاجاب) بأنه يسوغ
للقاضي ذلك وعليه عمل
القضاة قديما وحديثا ثم اذا
أحضر المطالب الى
القاضي فصل خصومتهما
ثم ان ترتب على الطلب
مفسدة فلا ضمان بسببها
لا على القاضي ولا على
قاصده (سئل) عن الحيلة
في سقوط عين الاستظهار
هل هي غيبة الموكل في غير
عمل قاضي الدعوى كإتقائه
بعضهم (فاجاب) بأنه تسقط
عين الاستظهار فلا يحلفها
الوكيل ولا يؤخر الحكم
لاجلها (سئل) عما أشار
اليه شيخ الاسلام ذكر باقي
شرح المنهج في باب الشهادات
من انه اذا شهد على غائب
معسوف الاسم والنسب
يشترط أن يكون فوق
مسافة العدوى معتمدا أم لا
(فاجاب) بان ماذكره معتمد
(باب القسمية) *
(سئل) عن جماعة
مالكين لارض فاقسموها
غالبهم ثم باع بعضهم بما
خصه بالقسمية فخرأ معينا
لشخص ثم حضر باقي
المالكين وأقرروا القسمية

وكانت رشيقة مائة لكل الدين بان لم يرض عليه وهو في ذمته حول أو أحوال أو كان دون نصاب زكوى وقع الطلاق أيضا وان احتل شرط من ذلك كان جهلته هي أو هو أو كانت سفينة بان باقت غير صالحة لدينها ومالها واستمرت كذلك أو ملك غيرهما بعض الدين كان وجبت فيه الزكاة وهو في ذمة الزوج فان مستحق الزكاة يملكون بقدرها من الدين الذي في ذمته فإذا وجد شيء من ذلك لم يقع عليه طلاق فيجوز هذا التفصيل في صورة السائل التي ذكرها في أول السؤال بقوله فيقول مثلاً ابرئني وأطلقك فتقول ابرأتك أو ابرأتك الله الخ وفي آخر السؤال بقوله فإذا كان أهل هذه الشاغرة لا يعرفون الخ ولا ينافي ما تقر قول أبي زرعة من تجزئ تصرفاً الخ لان مجله في غير هذه الصورة ونظائرها مما قامت به القرينة على صدق ما ادعاه الزوج بدليل كلام أبي زرعة نفسه في نظائرها الآتية والخلق ابرأتك الله ابرأتك في كونه صريحاً عن الإبراء لا كناية هو المعتمد في الروضة في باب الطلاق خلافاً لأبي زرعة وغيره كطالعك الله أو أعتك الله فان الأول صريح في الطلاق والثاني صريح في العتق وحيث لم يقع عليه الطلاق في صورة السؤال بان أراد طلاقه في مقابلة البراءة ولم توجد جميع شروطها المذكورة فاقتر بأنه وقع عليه الطلاق ظاهراً ان طلاقه الأول وقع لم يؤخذ بهذا الاقرار فيما يظهر ترجحه من احتمالين للزكوى لان قرينة الحال مشعره بأنه إنما أراد الاخبار بما وقع ولم يقع عليه شيء فلم يؤخذ بهذا الاقرار عملاً بالقرينة الصارفة عن حقيقته ويدل لذلك قول أئمتنا لو أدى المكاتب النجم الاخير وكان خروما ولم يكن يعلم السيد به فقال له اذهب فانت حر لم يعتق بقوله أنت حر على الأصح لان قرينة الحال دلت على ارادة الاخبار بما وقع لفتنه صحة الغرض وقولهم لو قال أنت طالق وقال أردت الاطلاق من وثاق لم يقبل الا ان كان يجعلها منه للقرينة الظاهرة واقتناء ابن الصلاح فيمن طلق زوجته طلاقاً رجعيًا ثم جاء بها لم يكتب له ذلك فقال له المكاتب وهو لا يعلم تقدم الطلقة قل خالعك على باقي صدقاتك فقالت قبلت وهو يريد الطلقة الماضية لا انشاء طلقة أخرى بان الخلع باطل وله مراجعتها في العدة والقول قوله ان الخلع وقع كذلك اهـ ولا ينافي ما قررته في هذه الصورة ما ذكر في السؤال عن الشجين من التولي لان مجله في غير هذه الصورة وأمثالها كما هو جلي من كلامهم الذي ذكرته وقول السائل ثم قالت لم أعلم قدر صدقي الى قوله لان الزوج منهم في حقوق الله سبحانه وتعالى يجاب عنه بأنه انما يكون منهما أن لو تحققنا وقوع الطلاق ثم ادعى ما يرفعه كان طلقها ثلاثاً ثم ادعى قساده النكاح حتى لا يقع الطلاق فلا يحتاج الى محلل وهذا ليس كذلك فانما لم تحقق وقوع الطلاق الا اذا علمنا انهما يعلمان قدر المبرأ منه وأما اذا لم تعلم ذلك فلا سبيل الى الوقوع الا بعد اعترافهما بانهما يعلمانه بحيث اعترفا أو أحدهما بعدم العلم فلا وقوع لان ذلك انما يعلم من جهتهما هذا عند اتفاقهما على عدم علمهما أو علم أحدهما أما لو اختلفا بان ادعت العلم وأنكر فالراجح على ما قاله الزركشي تصديق مدعى العدة فلو قالت كنت جاهلة وقال بل علة صدق بيمينه وبرئ من الصدق وبانت منه لكن ذكر فيه الغرض تفصيلاً وهو أن الاب ان زوجها اجباراً أو هو صغيرة صدقت بيمينها انما لا تعلم قدره فلا تصح البراءة وان كانت حين العقد بالغة عاقلة صدق الزوج بيمينه في علمها بقدره حين ابرأته لان الصغيرة والمجبرة يعقد عليهما بغير علمهما بالصدق بخلاف الكبيرة قال الغزالي وهذا واضح في الثيب أما البكر المجبرة فينبغي ان الحال ان دل على علمها بالصدق لم تصدق هي والا صدقت اهـ وبما قررته يعلم الجواب عن قول السائل حفظه الله تعالى ووقفه وأحباً بعلى همته ما اندرس من معالم العلوم آخر السؤال فإذا كان أهل هذه الشاغرة لا يعرفون الى آخره بما حاصله انما اذا ادعت الجهل بما ابرأت منه وادعى هو انه لم يطلقها الاطعمه في البراءة قبل منهما فلا يقع عليه حث الطلاق وان

تخرج بالقسمة الثانية ماخرج بالاولى فهل يصح البيع المذكور في الارض المذكورة في حصه من قسم أولان البائعين وغيرهم وتعامل في حصه غيرهم ويكون من باب تفريق الصلقة أم يصح في الجميع أم يبطل فيما عدا حصه البائعين في الارض المذكورة (فاجاب) بأنه يبطل البيع في جميع الجزء المذكور لعدم حصه القسمة الاولى لانفراد بعض الشركاء بها وهو ممتنع ولا يجري فيه خلاف تفريق الصلقة حتى يصح في ملك البائع ويبيع قيماءه اذ صح له في بيع الشريك المشترك أجزاً شائعة منه زائد على نصيبه بغير اذن شريكه فقد قال الاذرى لو كانت بينهما أرض مناصفة فباع أحدهما منها قطعة وباعها بغير اذن شريكه قال البغوي لا يصح البيع في شيء منها على كل قول قال وهو كما قال وقس به مافى معناه اهـ وأما المسئلة المذكورة في باب القسمة فليست مما نحن فيه اذهى في قسمة جميع الشركاء في الظاهر كائنين مشتركين في الظاهر في قسمة متساوين القيمة اقتسماهما هذا بعد ولهاذا عند ثم ظهر استحقاق ثالث ثلثهما فبطل القسم في المستحق ويبقى لكل واحد

وان كان فاسقاً فان ادعى عليها بين يدي حاكم انما تعلم ذلك وان لم يطلقها الاطعمه احالفهما الحاكم على ذلك وأما ما أتى به أبو زرعة من انها لو قالت طلقني فقال ان ابرأتني الى آخر ما ذكره السائل عنه فصح ماخوذ من كلام الشجين وغيرهما تبعاً لما في فتاوى القاضي ولنص الشافعي رضي الله تعالى عنه على ما يؤخذ منه ذلك وانما لم تقبل هنا ارادتها التعليق لان الصورة كما هو ظاهر أن الزوج خالعها وظاهر اللفظ صريح في دعواه فصدق هو دونها وأما ما أتى به ابن عجل والحضري مما ذكره السائل عنهما فهو شيء انفردا به على انه لا يمتشي على قواعد أصحابنا وانما الذي يقتضيه كلامهم انما متى قالت له ابرأتك وجدت فيها شروط البراءة برئ وقوله وأنا أعطيك كذا وعد لا يلزم فإذا امتنع من الوفاء لم يلزمه الوفاء به والبراءة باقية بحالها وقول السيد انه من قبيل استدعاء البراءة بثواب معلوم الى آخر ما ذكره عنه السائل فيه فظاهر ظاهر لان ذلك لا يمتشي الا اذا عبر بقوله ولك كذا وقلنا ان الإبراء محض غلبك وليس كذلك كفي الروضة في باب الرجعة من انه ليس محض غلبك ولا محض اسقاط بل فيه شائبة من كل وقد يغلبون شائبة التملك وهو الاكثر وقد يغلبون شائبة الاسقاط فإذا نظرنا الى انه اسقاط أو فيه شائبة لم يصح أن يلحق بالهبة بثواب معلوم خلافاً لما ذكره السيد فالوجه في صورة السؤال التي فيها أعطيك كذا حصه البراءة وعدم لزوم الوفاء سواء أذكر عوضاً صحيحاً أو فاسداً والوجه في الصورة التي ذكرتها وهي ولك على كذا انه كذلك نظر الشائبة الاسقاط وقول السيد أن معنى قولها ابرأتك أي بالذي ذكرت الخ ممنوع وعلى تسليمه فالبطلان جاء امامنا من قوله في الاول وأعطيك لانه صريح في الوعد فلا يصلح للالزام وأما نظر الشائبة الاسقاط وان قال على أن لك على كذا في الثانية وقول السيد ومسئلة الولي العراقي ليست نظرية لهذه المسئلة وانما نظيرتها الخ صحيح وأما ما ذكره السائل عنه من افتائه فيمن قال لزوجته ابرئني وأطلقك الخ بقوله المتبادر من هذا اللفظ الخ فعليه حيث قصد الزوج ايضاً الطلاق لافي مقابلة شيء أو أطلق فيقع مطلقاً أو أراد جعل الطلاق في مقابلة حصه الإبراء فلا يقع الا ان صحت البراءة كما ذكرته أولاً ويؤيد ذلك قول أبي زرعة الآتي قريباً لو قال الزوج أردت بذلك تعليق الطلاق على الإبراء من الصدق وجعلته عوضاً لاسبيا الخ وأما ما أتى به البلقيني مما ذكره السائل عنه فهو صحيح وقد وافقه عليه تلميذه المحقق أبو زرعة وأطال فيه وفي الرد على من أفتى بخلافه كالمحب الطبري ومن تبعه ثم نقل جمع متأخرون منهم الزركشي وأبو زرعة وغيرهما عن الخوارزمي وأقروه انها لو قالت ابرأتك من صدق عليك بالطلاق فطالقتها في المجلس بانته وبرئ وبه يعلم أن ما أفهمه كلام البلقيني المذكور وكلام أبي زرعة من أن حصه وقوع الطلاق بانها بالبراءة الصحيحة انما يتصور اذا بدأ الزوج بتعليق الطلاق عليه بخلاف ما اذا بدأت هي فانها ان علقت البراءة على الطلاق لم تصح البراءة وان تجزئها فقد برئت ذمته قبل أن يعلق فيكون الطلاق رجعيًا فهو محمول على غير صورة الخوارزمي المذكورة وقد نقل السبكي وغيره عنه وأقروه أيضاً وحكاها الشجين عن فتاوى القاضي وأقروه انها لو قالت ابرأتك من صدقي فطالقتني فقال لها أنت طالق أو ان صحت براءتك فانت طالق وقع الطلاق رجعيًا قال الرافعي ويمكن أن يقال انها قصدت جعل الإبراء عن الطلاق ولذلك ترتب سؤال الطلاق عليه اهـ وحذفه من الروضة وكان وجه حذفه أن المتبادر من كلامها انما هو تعبير البراءة لجعلها عوضاً ثم ان صرحنا بانها أرادت ما أشار اليه الرافعي ووافقها الزوج على ذلك فالظاهر انه يقع بانها بالبراءة لان ما ادعاه من مقابلة الطلاق بالبراءة منها ووقوعه منه في مقابلهما يحتمل اللفظ احتمالاً قريباً فقبلت دعوى ارادته ويوافق ذلك قول أبي زرعة في مسئلة البلقيني السابقة لو قال أردت بقولي طلاقك حصه براءتك أو ببراءتك تعليق الطلاق على الإبراء من الصدق وجعلته عوضاً

منهما ثلاثاً هـ (سئل) عن قسمة الاعيان المشتركة هل يشترط فيها القرعة أو يكفي فيها رضا الشريكين وهل يفرق بين قسمة المتشابهات وغيرهما أولاً (فاجاب) بأنه يكفي رضا الشريكين سواء كانت قسمة المتشابهات أم غيرهما (سئل) عن قسمة الوقف عن الملك اذا كانت اقرازا هل هي صحيحة أو لا فقد قال الرافعي في الكبير قسمة الملك عن الوقف ان قلنا بيع لا يجوز وان قلنا اقرازا جازت قال الروياني وهو الاختيار وهو راجع الى الجواز الدال عليه جازت ويجوز أن يرجع الى الاقرازا ويكون مخصصاً رجحه الشجين وغيرهما من ان قسمة التعديل والرد بيع أي محله اذ لم تكن قسمة ملك عن وقف اذ لا تدخل للبيع في الوقف على أن كثيراً من أصحابنا أجزوا الخلاف المذكور في قسمة الاقرازا في قسمتي التعديل والرد قال النووي هذا الذي اختاره الروياني هو المختار أي المقتضى به في المذهب اذ لم يكن فيه رد أو كان رد من أصحاب الوقف أي لانهم يتبايعون والحالة هذه المطلق كافي للمذهب فان كان من صاحب الملك لم يجوز لانه يأخذ بأثره جزاً من الوقف ذكره صاحب المذهب وغيره أفسدوا

لا سيما فينبغي أن يقبل ذلك منه لاحتماله ويتوقف على جوابها فان اجابته وقع الطلاق بانها مجرد
المثل وان لم تجبه لم يقع اه فعلم انها لو قالت فيها اذا قال لها ابرئني من صدقاتك وأنا أطلقك
فقلت أبرأتك منه فقال أنت طالق أو طلاقك بصفة براءتك أو ببراءتك ففهمت من قوله ابرئني
وأنا أطلقك الوعد بإيقاع الطلاق في مقابلة الإبراء فأردت بقولي أبرأتك جعل الإبراء في مقابلة
الطلاق الذي يوقعه وأردت بعبارة به وقال الزوج أردت ذلك وقع رجعيًا وبرأ ولا عسيرة بإرادتها
ذلك كما لو قالت أبرأتك من صدقاتي فطالقي فإنه يبرأ طلقها أم لا فإن طلقها وقع رجعيًا وان أردت
وحددها جعل الإبراء في مقابلة الطلاق خلافًا لما يحسنه الرافعي وحيث لم يرد بقوله طلاقك ببراءتك أو
بصفة براءتك التعليق على صحة براءتها بل استئناف عقد خلع مشتمل على إيقاع الطلاق في مقابلة إبراء
جديد توقف تمام الخلع حينئذ على قبولها أو إقرارها ثانيًا واللام يقع شيء وانما قبل في إرادة ذلك
مع ان ظاهر اللفظ خلافه قياسا على ما في الروضة من انما لو قالت له طلقني على مائة فقال أنت
طالق مریدا الابتداء قبل منه ووقع رجعيًا لانه محتمل فان انتمت حلفته اه واذا وصل للمعاد
افتاء بعض أئمة مذهب وعرف خطه أو أخبره بذلك عدل عنه جازله الاعتماد عليه والعمل بما فيه وأن
أمكنه ان يحتاط ويسأل غيره ان يسر ليغيب على القان أن ما أتيت به هو المعتبر في المذهب فهو
الورع والاحتياط ولا يجوز لمن لم يصل لرتبة الافتاء أن يفتي أحدا إلا بما هو معلوم قطعا من مذهبه
كالنية واجبة في الوضوء والوتر مندوب ذكر ذلك في الروضة وغيرها وأما في غير ذلك فلا يفتي
فيه بشيء لكن ان كان عدلا وأخبر عن امام أو كتاب موثوق به بحكم في مسألة معينة جاز اعتماد
خبره والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل مرض فاحضر شاهدين فقال اشهدا إذا مت من
مرضي هذا فأمرأتني الغلانية طالق ثلاثي أخرجه من أجزاء حباتي المتصلة بموتى هل يصح هذا
الطلاق اذا كان مقصوده ان لا ترث أو كان من طريق ان لا تتكاف بالاحداد واذا قال هذا الشخص
أو غيره لامرأته ابرئني من مهرك وهي لا تعلم قدره فأبرأته هل يبرأ فإذا قلتم لا فهل يقع عليه الطلاق
بائنا أو رجعيًا (فاجاب) بانه يقع الطلاق الثلاث فلا ترث سواء أقصد بذلك حرمانها من الارث أم لا
ومن قال لامرأته ان ابرئني من مهرك فانت طالق فأبرأته وهي لا تعلم قدره لم يقع عليه طلاق الا
ان يقصد التعليق على تلفظها بالبراءة فيقع رجعيًا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو حلف
من امرأته فابانها بخلع ثم جدد نكاحها ثم فعل المألوف عليه قال في نفائس الأزرق ان فعله
بين الطلاق والتجديد لم يثبت والا حنث فهل يقرر عليه أم لا (فاجاب) بان ما حكى عن النفائس
مبنى على ضعف كما صرح به الشنخا وغيرهما حيث قالوا لو عاق طلاق زوجته بصفة كاللخلخل
فابانها قبله أو بعده ثم تزوجها وجدت الصفة قبل التزويج لم تطلق لان الخلخل اليمين بالخلخل في
حال البينونة وكذا ان وجدت الصفة بعد التزويج لان الاظهر ان الحنث لا يعود في الطلاق ولا في
غيره كالإيلاء والنهار والعق بعد زوال ملك النكاح أو الرقبة وبعد تجدد الخلخل حاله لا يصح فيها
شي من ذلك فرفع حكم اليمين أما تخل الطلاق الرجعي والرجعة بين التعليق ووجود الصفة فلا
يمنع عود الحنث فيما ذكر لان الرجعة ليست نكاحًا مجددًا ولا تخل ما يمنع صحة ما ذكر والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال على الحرام من زوجتي ان الشيء الفلاني لم يكن طنامته
انه لم يكن فبان انه كان فهل تطلق والحال انه نوى بعملي الى آخره الطلاق (فاجاب) بانه لم يقع
طلاق اعذرهم سواء أقوى ان الامر كذلك في ظنه أو في الواقع كما بينته في فتاوى أخرى بكلام مبسوط
في هذه المسئلة بان به الحق فيها ان شاء الله فانه قد كثر اضمارهم فيها واختلافهم والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن وكل زوجته في طلاقها فقالت كيف أقول فقال قولي أنت الثلاث

طلب صاحب التسعة أسهم
القسمه بحاج لذلك ويجوز
الشريك الثاني الذي وقف
حصته (فاجاب) بانه يجب
الى القسمه ان كان ينتفع
بنصيبه بعد القسمه بالسكنى
والاسكان وأمكن قسمه
المثل قسمه أنرازلان كلا
من قسمه التعديل والرد
لا يجوز في هذه المسئلة
(كتاب الشهادات) *
(سئل) عن ارتكبت صغائر
وغلبت طاعته على معاصيه
فانه تقبل شهادته ومن
ارتكبت صغائر تخل بجموعته
لم تقبل شهادته فما الفرق
بينهما (فاجاب) بان الفرق
بينهما واضح فان لشهادة
أسبابها منها الفسق ومن غلبت
طاعته معاصيه المذكورة
ليس بفاسق بل هو عدل
فقبلت شهادته واحتيط في
أمره بالمقابلة المذكورة
في الحكم بفسقه من الضرر
الشديد لسلب الولايات
والامانات وصيرورته كافرًا
عند الخوارج خارجا عن
الاعيان غير داخل في
الكفر عند المعتزلة ومنها
عدم المروءة وهي تخلقه
بخلق أمثاله في زمانه ومكانه
وبارتكابه ما يحل بها وجد
سبب وشهادته (سئل)
عالم وكل شخص في المطالبة
بحقه وأراد الوكيل أن
يثبت الوكالة بشهادة أصل
الموكل أو فرع هل يثبت
أولا (فاجاب) بانه تقبل

أوتانا الثلاث من عقدك طالق أو دون عقدك (فاجاب) بان المتولى فرق بين قوله أنت ثلاث فلا
يقع به شيء وقوله أنت ثلاثا فيقع به لان حذف بعض الكلام شائع لغة اذا كان في اللفظ ما يدل عليه
وتقديره أنت طالق ثلاثا وفي الجرم ما حاصله أن الاصح انه لو قال أنت الثلاث لا يكون شيئا وان نوى
الطلاق وسبقه اليه المأوردى قال الاذرى ويظهر الفرق بين المعرف وغيره اه وفيه نظير
لا فرق بينهما في حال الرفع لان ثلاث بالرفع خبر عن أنت فلا حذف في الكلام وليس هذا التركيب
صحيا لان أنت موضوعة للذات وهو مبتدأ فلا يصح الحكم عليه بثلاث لامرعا ولا منكرا وأما ثلاثا
بالنصب فيقتضى حذف الخبر فيقدر بما يناسبه وهو طالق فالكلام معه صحيح فاذا نوى به الطلاق
وقع ما ذكره من العدد الصريح والفرق بين أنت ثلاث وأنت اثنتان ذكرته مبسوطا مع ما يناسبه
في فتوى غير هذه اذا تقرر ذلك فاذا قال قولي أنت الثلاث أو أنا الثلاث فقالت ذلك لا يقع به طلاق
وان نوته بخلاف ما لو قالت أنت الثلاث طالق أو أنا الثلاث طالق فانه يقع عليه الطلاق ان نوت
بالأول الطلاق لانه كناية لاسناد الطلاق فيه الى غير محله وهو الزوج بخلاف الثاني فانه صريح فلا
يحتاج لنية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اذا قلنا بتصحح الدور فطالق زوجته ثلاثا ثم ادعى
انه كان عاق عليها مسئلة الدور قبل الطلاق الثلاث يريد رفع الطلاق بذلك وصدفته المرأة على
ذلك فهل يقبل قوله في دعواه مسئلة الدور فلا يقع عليه الطلاق أم لا يقبل قوله فيقع عليه الطلاق
الثلاث لقول الامام ابن عبد السلام في كتابه المسمى بالغاية اذا ادعى الزوج مالا يقبل في الحكم
ويدين فيه وصدفته المرأة فيما ادعاه لم يرتفع الطلاق بذلك اذ لا أثر لصدقتها على ما يتعلق بحق الله
سبحانه وتعالى وقد صرح الائمة رضي الله تعالى عنهم بقول قولهما فيما يتعلق بمقتضاها لا فيما يتعلق
بحق الله تعالى كما صرح به الشيخ شرف الدين المناوي قال الامام الاذرى وبنيوه أجاب المحلى وغيره
فيما اذا ادعى تعليق الدور أجاب بعض المتأخرين فقال لا يقبل قوله ولا نسمع بينته لو أقامها على ذلك
لامور (أحدها) ان الائمة رضي الله تعالى عنهم نقلوا عن الامام الخوارزمي من غير مخالفة له ان الزوج
اذا طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح بسبب من الاسباب وصادفته الزوجة على دعواه
لم يقبل قولهما ولا تسمع بينهما فلا يجوز أن يوقعا نكاحا جديدا الا بحمل لكونهما متهمين في
حق الله سبحانه وتعالى وذكره أيضا الشيخ الففال ونزهة في الانوار عن القاضي حسين والبعوى
وغيرهما وصححه الشيخ تقي الدين السبكي قال الاذرى وما ذكره الخوارزمي من عدم سماع البينة
فهو جار على طريقة البعوى في باب المراجعة وغيره قال الامام ابن الرفعة في المطلب والمشهور
المقصود انها لا تسمع وبعبارة غيره أطلق الشافعي والاصحاب عدم السماع ولم يفرقوا بين المعذور
وغيره ويدل على أن الاكثرين لا يفرقون بين المعذور وغيره انهم ردوا على أبي اسحق حيث فرقوا في
التخليف والزموه بالبينة قال أعني الاذرى وفيه ما يشعر بالاتفاق على عدم سماعها مطلقا فعلم من هذا
ان ما ذكره الامام الخوارزمي هو المذهب المعتمد للتمهة في حق الله سبحانه وتعالى اذ لو فتح هذا
الوكالة لادعى كل مطلق ثلاثا أراد دفع العار عنه بتحويل زوجته ثم تجديد نكاحها أن يتوافقا
على فساد نكاحها لدفع ذلك كذا قال الشيخ البكري في بعض أجوبته قال وأظن الغزالي سئل لو
ادعى أن الولي كان فاسقا بترك الصلاة ونحوها وقال انه لا يقبل لما ذكرناه وهو نظير المسئلة المسؤل
عنها قال الامام ابن العماد في توقيف الحكم نقاير ما قاله الخوارزمي المرأة اذا خالعت الزوج ثم
ادعت انها زوجته بغير رضاهم لم يسمع قولها كما قاله البعوى اه وقوله ان الطلاق يقع في النكاح
الفاسد لا يخالف ما ذكره الامام الخوارزمي وصورته أن يعلقها ثلاثا في الباطن أما لو ظهر انه
طلقها ثلاثا فيتنزه يجب التفريق بينهما حتى تنكح زوجا غيره (الامر الثاني) ان الامام الدبيلي ذكر

شهادة أصل الموكل وفرعه فيها (سئل) عما لو شهد الأصل لاحد فرعه على الآخر أو الفرع لاحد أصله على الآخر هل قبل شهادة الأصل والفرع في صورتين (فاجاب) بانه لا تقبل شهادة الأصل لاحد فرعه على الآخر ولا شهادة الفرع لاحد أصله على الآخر (سئل) عما اذا زكى الأصل أو الفرع من شهادته أم لا (فاجاب) بانه لا يقبل أم لا قياسا على ما قاله الرافعي في باب القسامة (فاجاب) بانه لا تقبل التزكية للتمسك اذ لا يملك يثبت الحق (سئل) عن الغيبة هل هي كبيرة أم صغيرة وهل قالوا انها في حق العالم كبيرة وفي حق غيره صغيرة وما المقتضى به (فاجاب) بان المقتضى به انها في حق العلماء وحالة القرآن كبيرة لشدة احترامهم وعلى هذا يحمل ما ورد في الغيبة من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة وأما في حق غيره فصغيرة (سئل) هل يحرم اللعب بالطاب أو بكرة (فاجاب) بانه يحرم لان الاعتماد فيه على ما تخرجه الجرائد الأربع وفارق كراهة الشطرنج بانه وضع لخدمة الفكر والتدبير فهو معين على الحر وبوان أفتى بعض المتأخرين بكرهه

في أدب القضاء انه لو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يكلم فلانا في هذا اليوم ثم قال إن نكاحي كان فاسدا وأريد أن أكلمه في هذا اليوم ثم أعقد نكاحا صحيا فحكمه لم يقبل قوله في فساد نكاحه وأيضا ذكر الامام تقي الدين بن الصلاح انه لو طلق امرأة ثلاثا ثم ادعى اني لم أكن نكحتها قبل الطلاق المذكور لم يقبل قوله ذكره عنه الامام الأذري في الدعوى من شرح المنهاج وذكر أيضا نحو ما سبق عن الديلمي (الامر الثالث) انه لو قال أنت بائن ثم قال بعد مدة أنت طالق ثلاثا وقال أردت بالبائن الطلاق فلم تقع الثلاث لمصادفتها البيوتية لم يقبل قوله لانه منهم كذا قال في الروضة وحكي الرافعي عن نص الشافعي انه لو ادعى سبق لسانه الى لفظ الطلاق وانه كان يريد أن يقول غيره انه لا يسع امراته أن تقبل منه ذلك (الامر الرابع) ان القاضي جال الدين ابن ظهيرة سئل أيضا عن رجل طلق امراته ثلاثا ثم ادعى انه كان خالعا قبل ذلك وأراد دفع الثلاث بالخلع ووافقه الزوجة على ذلك فهل تقبل دعواهما الخلع ولا يقع الطلاق أم لا تقبلان فيقع الطلاق فاجاب فقال نقبل في الروضة في أواخر الطلاق تبعا للرافعي عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها على نفسي قبل هذا فلم يقع الطلاق لم يقبل قوله اه قال الاقتصار ولو أقام بينة لم تسمع (الامر الخامس) ان الشيخ نور الدين السهمودي رحمه الله تعالى سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم قال كنت وكنت فلانا بطلاقها وكنت عولت طلاقها على فلان ان وليها فلانا فهل يقبل قوله أم لا فاجاب فقال ذكر في العزيز مما يتعلق بهذه المسئلة نقلا عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها قبل هذا فلم يقع الثلاث لم يقبل قوله وهو شامل لدعوى سبق الخبريم بواسطة وكيله فيه بخلع ونحوه ما في فتاوى القاضي حسين انه لو طلقها ثلاثا ثم ادعى ان وليها كان قد وكل بتزويجها منه بألف وخمسمائة ولم يرزوها الوكيل الا بألف فالتعد لم ينفعه فالتلاق لم يقع ومصدقته المرأة لم يقبل قوله ولو أقام بينة لم تسمع وحكم بوقوع الطلاق الثلاث قال الزركشي في الخادم وهذا تقرير على بطلان النكاح للمخالفة في الصداق قال ولا يختص بهذه الصورة أيضا بل يطرد في كل صورة ادعى فيها الفساد قبل الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه جواب الشيخ السهمودي (الامر السادس) ان الشيخ الامام نور الدين ابن ناصر رحمه الله تعالى سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا بعد ان وضعت حملها ثم ادعى اني كنت طلقها طلقة أو طلقين قبل أن تضع الحمل فأنقضت العدة بالوضع قبل أن أراجعها فهل تعود اليه قبل زوج آخر أم لا تعود اليه الا بعد زوج آخر فاجاب فقال الأصل عدم وقوع الطلاق قبل الوضع فبين بعده فلا تعود اليه الا بعد زوج وعدتين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (الامر السابع) انه لو قبل قول الزوج في دعواه تعليق الدور على زوجته قبل الطلاق لفتح هذا الباب ولو فتح لادعى كل مطلق ثلاثا أراد دفع العار عنه بتخليل زوجته ثم تجديد نكاحها اذ يدعى ذلك فيبطل الفساد بذلك لاسيما ان الشيخين ذكر ان الرواية قال بعد اختياره تصح الاول لوجه التعليم العوام هذه المسئلة الفساد الزمان والله سبحانه وتعالى أعلم (المسئلة الثانية) قوله في البهجة لضعف عشرين لعدم الجمعية كيف صورة ذلك وما يبيانه (المسئلة الثالثة) قولهم في الفرائض الادلاء كيف صفاته وما معناه (المسئلة الرابعة) اذا وجدنا مسئلة فيها نص للشافعي لكن الشيخان على خلاف النص كالمسئلة السريجية وتفريق الصلغة وغير ذلك من اعتراض صاحب المهمات بالنص على الشيخين فهل تأخذ بالنص ونترك ما عداه أم نأخذ بقول الشيخين لانهم ما عمدة المذهب (المسئلة الخامسة) اذا ادعى انسان على أحد اني أحقق هذه العين التي تحت يدي فقال المالك ملكي ورثته عن أبي أو قال ملكي ولم نجد بينة مع المدعى فهل قول المالك يكفي في البين أم لا بد من ثبوت ما ذكر من الاستحقاق بينوا لنا ذلك أنا بكم الله تعالى

(سئل) عن العاقل الذي يضرب عند من اربعض المشايخ هل يجوز ذلك ان يذكر أم يحرم وهل يجب منه أم لا (فاجاب) بانه يباح ضرب كل طبل الا طبل اللهو كالكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط فيحرم ولا يمنع من ضرب الطبول الا طبل اللهو فيجب المنع منه (سئل) عن قال في مرور شخص عليه اني لاحب هذا طبعنا لا لشيء وليس ينبغي وينسب شي من العصبية ولا رأيت منه مكروها فاقطع بشير الى ما ورد من ان الارواح جنود مجنونة وما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف هل ذلك غيبة أم لا (فاجاب) بان القول المذكور ليس بغيبة لانها ذكر الانسان بما فيه مما يكره هو هذا القول انما هو ذكر أمر قائم بقلب القائل (سئل) عن حضر معصية كبيرة كشرب الخمر فلم يشكر عليه مع قدرته فهل سكوته على ذلك كبيرة أو صغيرة (فاجاب) بان ترك الانكار المذكور كبيرة (سئل) عن ردت شهادته لا تركابه ما يحل بمروءته كادامة الرقص الذي ليس فيه تكسر اذا تاب هل يشترط في قبول شهادته مضي مدة الاستبراء أم لا (فاجاب) بانه يشترط فيه مضي مدة الاستبراء ومن صرح به صاحب التبيين (سئل) عن قول

الحنة (فاجاب) بقوله أما المسئلة الاولى فالقول المعتمد في النظائر المذكورة في السؤال وغيرها صريح في انه لا يقبل من الزوج دعواه المذكورة وان صدقته الزوجة على ذلك فلا تخل له الا بحال وهذا ظاهر لامرية فيه ولا توقف وحقوق الله سبحانه وتعالى لاسيما المتعلقة بالابضاع يجب الاحتياط لها هذا كله بناء على عدم الوقوع في المسئلة السريجية وهو وجه ضعيف لا يجوز الافتاء به ولا العمل به ولا يرتكب ذلك الا بهض الجهلة من القضاة والمفتين ومن ثم قال البدر الزركشي ان ما قاله ابن سريج في هذه المسئلة زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز لاحد تقليدهم فيها ولقد أطال جماعة في الانتصار لابن سريج وجاعة في الرد عليه والخطا على من يقاد في ذلك والمعتمد ما قلناه فلينبه السائل حقه الله تعالى ووفقه لذلك وليجذر من الوقوع في ورطة هذه المسئلة باقتناء أحد بها أو تعلبه فان عاقبة ذلك وخيمة ومعنى ما ذكر عن البهجة انه يجوز أن يبادر أربعون ممن سمع الخطبة الى عقد الجمعة قبل الامام الخاطب ومن ثم قال الناطم لوسمعاها تبادروا أي ضعف عشرين الخ ومعنى الادلاء الانتساب فاذا قيل فلان يدلي الى فلان فغناه انه ينتسب اليه أي ان بينهما رابطة من جهة النسب واذا رجح الشيخان شيئا كان المعتمد ولا تغار لما يطبل به الاسنوي وغيره من الاعتراض عليهم بالنص أو غيره لانهم أدرى باقوال الشافعي ونصوصه من جميع من جاء بعدهما فلا يعدلان عن النص الا لما هو أقوى منه كنص آخر أو قاعدة أو غيرها وليس في المعارض عليهم من يداني مرتبتهما علما وورعا واجتهادا فوجب المصير لاقوالهما والاعتراض عما سواهما وقد بينت في شرح الارشاد الرد على من اعترض عليهم ما في باب تفريق الصلغة وما شا كلهم وبينت كجماعة من مشايخي وغيرهم ان الحق ما قلناه فتمسك أيها السائل وفقك الله تعالى بهذه الطريقة المثلى ولا تعدل عنها فضل وتفضل وقد نقل عن الاسنوي نفسه انه كان اذا سئل يفتي بما في الروضة وان كان اعترضه في مهماته وكذلك غيره ممن رأيت فانه كان يتبع المعارض على الشيخين وعند الافتاء لا يفتي الا بما قلناه وهذا هو الحق فلا يسع أحد الا أن مخالفته وأما قول السائل كالمسئلة السريجية فردود لان النص فيها غير معمول به ولا معقول عليه على تقدير وجوده والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال أنت طالق أو هي طالق على تمام البراءة فقالت أنت أو هو برى من جميع حقوق الزوجة ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا لم يجز بينهما الا لفظ البراءة المذكورة من غير نية لهما فلا براءة ولا طلاق وان نوى شيئا معينا أو قال لهما ان أبرأتني من كذا وعينه فقالت أبرأتك منه فان كان القدر المبرأ منه معلوما لهما وما لم يتعلق به حق كزكاة صحت البراءة ووقع الطلاق وان كان مجهولا لم يقع عليه الطلاق لعدم صحة البراءة والحاصل أنه اذا علق بالبراءة فان صحت بأن علما القدر المبرأ منه ولم يتعلق به مأمور وقع الطلاق وان لم تصح بأن جهلاء أو أحدهما أو مضى عليه حول وهو زكوى لم يقع وما قيل انها اذا علمت وجهل الزوج تصح ويقع الطلاق بغير المثل فهو فاسد ولذا لم يقل به أحد من أئمتنا لانا اذا قلنا بعدم صحة البراءة فلا طلاق أو بصحتها فالعوض الصداق لامهر المثل مع الصداق ولا مهر المثل فقط ولا نظر الى ان العرض اذا كان في الخلع مجهولا يقع الطلاق بغير المثل لان محل ذلك في صبيغ العقود التي يغلب فيها جانب المعاوضة وما نحن فيه انما هو في صبيغ التعليق فغلب فيها جانبه فلا بد فيه من وجود الصلغة المعلق عليها وما وقع في شرح المنهاج للميرى أنهم ما اذا كانا جاهلين يقع الطلاق رجعا ضعيف جدا بل الصواب أنه لا يقع شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل على الطلاق صريح أو كتاب (فاجاب) بقوله الاصح أن على الطلاق صريح (وسئل) عن قال عليه الطلاق أنها خرجت فقالت ما خرجت ما الحكم وقال أيضا على الطلاق ان لم تنقل متاعك من جانب دارى لاشتكتك

الباقين يستثنى من قول
المنهاج ولا تسمع شهادة
بصفة ما إذا شهدت البينة
بإقرار المدعي عليه باستيلائه
على كذا ووصفه اليهود
فإنه تسمع قوله منه الجلال
البكرى هل الاستثناء
صح مع قوله (فأجاب)
بأن الاستثناء صح مع قول
به قد نكح الرافعي وخبر به
في الروضة (سئل) في
المدعي عليه إذا رد البين على
المدعي وقال القاضي له
أدفع ثم قال المدعي عليه
لا تخلفه فله وقضى عليه
فهل حكمه صح (فأجاب)
بأن حكمه صح (سئل)
عن حلف بينا ثم ظهر كذبه
فيها هل يعزر (فأجاب) بأنه
لا يعزر إلا أن يعرف بتممه
الكذب فيها (سئل)
عن رجل له دين في تركة
ببذل قاضيه شافعي فأنته
عند ما سئل بشهادة امرأتين
وعين وحكمه ثم أوصاه
بالشافعي فهل له أن يأمر من
بيده شيء من التركة بالدفع
إلى صاحب الدين أو يتصرف به
صيانة له وإذا قلتم به فما
وجهه (فأجاب) بأن الحكم
الشافعي أن يأمر من بيده
شيء من التركة بالدفع
إلى صاحب الدين أو يأمر من
يعوضه فيه بتمنئها وإن
كان الحكم بشهادة امرأتين
وعين خلاف مذهبه بناء
على الأصح أن حكم الحاكم
فيما باطن الأمر فيه كظاهره
ينفذ ظاهره وباطنه في كل

إلى الوالي وأدى من يحضره اليه اليوم هذه فلم ينقل متاعه فذهب الخائف إلى الوالي وكان الوالي
مستغلا ذلك اليوم فلم يتفق وصوله اليه ولا إعلانه في ذلك اليوم فهل يقع الطلاق أم لا (فأجاب)
أنه روي من الأفعال الظاهرة فلا يقبل قولها في نفيه بل لابد من بينة بعده إن كان نفيه محصورا
بأن عين له زمانا فادعت عدمه في ذلك الزمن وأقامت به بينة فثبت بحكم عليه بالطلاق وأما إذا
لم يكن الأمر كذلك فلا طلاق وإن علق الطلاق بالشكوى إلى الوالي في يوم معين فلم يشكك اليه
فيه فإن كان مع تمكنه منه في لحظة من اليوم فترك وقوع عليه الطلاق بخلاف ما إذا مضى اليوم
ولم يتمكن من الوصول اليه في جزء من ذلك اليوم فإنه لا طلاق عليه والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) في رجل قال لزوجته اسرحي بلفظ الاسرحي بالطلاق أو كناية (فأجاب) لو قال لزوجته
اسرحي بلفظ الاسرحي فظاهر أنه كناية لانه من سرح بالتخفيف وهو يتعدى كسرحتها سرحا قال
في الصحاح هذه وحدها بلا ألف ومنه قوله تعالى وحين تسمعون أي تخرجون مواشيكم
بالفساد إلى المرعى ولا يتعدى كسرحت بنفسها سرحا فاسرحي حينئذ نظير اذهبي وقد جعلوه كناية
لأن الذهاب يحتمل الطلاق وغيره احتمالا فظاهر أن كذا كناية لانه يحتمل الطلاق أي
أخرجي بالفساد لاني طلقك ويحتمل غيره أي أخرجي بالفساد إلى مواشيك مثلا فان قلت اسرحي
مشتق من السراح وقد صرحوا بأن الفعل المشتق من السراح صريح قلت هذا اشتباه وفرق
واضح بين سرح بتخفيف الزاء وهو مأمور الكلام فيه وسرح بالشديد وهو المشتق من السراح
أي مأخوذ منه والافتقار إلى ما هو المصدر الحقيقي وأما السراح فاسم
مصدر ومعنى سرح المضعف لغة أرسل فهو بمعنى فارق فذلك جعلوه صريحا لوروده في القرآن
العزيز مرادافا للتطليق قال الله تعالى أو تسرح بإحسان إذا تقررت ذلك فالامر من سرح المضعف
سرحي وأما اسرحي فليس من هذه المادة فلا يعنى حكمها بل يكون كناية كما مر وأما سرحي فهو
من مادة السراح وحينئذ فيكون كقوله طلق فان نوى تطليق نفسها كان نفرا لطلاقها اليها
فان طلقت نفسها وقع والا فلا (وسئل) عن قال هي طالق هل هو صريح أو كناية أو قال
على الحرام ان خرجت أو قال ان لم تخرجي من بيتي ما تكونين لي بامرأة وكلما حلت حرمت
نفسه ما الحكم ولو قال أنت أو هي على من السبع المحرمات ما الحكم (فأجاب) بقوله إذا
قال هي طالق فان سبق لزوجه ذكر كان قبل له طلق زوجته أو أن زوجته فعات كذا
فقال هي طالق وقع عليها الطلاق بخلاف ما إذا لم يتقدم لها ذكر فانه لا يقع عليه طلاق إلا ان
نواها هذا هو الذي يتجه من متفرقات كلامهم فان قلت يشكل على ذلك ترجيح انشيين فيها لو قيل
لزيد يازيد فقال امرأة زيد طالق أنه لا طلاق إلا ان نوى نفسه خلافا لقول شرح الروياني تطلق
في حال الاطلاق أيضا قلت لا يشكل عليه لقولهم ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه إلا ان أراد
نفسه وبهذا فارق ما يجمعه الشيخان في الروضة والمنهاج وأصلهما فيمن قال زينب طالق وأراد زينب
غير زوجته فلا يقبل مطلقا ولا شك أن قوله هي طالق بعد أن تقدم ذكرها أصح من قوله
زينب لان الضمير أعرف من العلم لانه في مثل هذا التركيب لا يمكن صرفه لغير زوجته بخلافه في
زينب فانه يمكن صرفه إذ لفظ زينب موضوع لنوات كثيرة ومن ثم قال القائل إذا أراد غير زوجته
قبل لكنه ضعيف لانه وإن تناول ذواتا كثيرة إلا أن قرينة أن الانسان لا يطلق غير زوجته منعت
من صرفه إلى غيرها فإذا كان الأصح أنه لا يقبل إرادة غيرها وإذا اكتفى في تعيينها هذه القرينة
الخارجية المحتملة فمن باب أولى أن يكتفى بالصريح في مسئلتنا وهو تقدم ذكر الزوجة ثم إعادة الضمير
عليها فيقع عليه الطلاق حينئذ ولا يقبل قوله أردت غيرها وأما إذا لم يتقدم لها ذكر فالامر يحتمل

اختلاف المجتهدين (مثل)
عن شهادة النسب أنه
لا يكتفى فيها بقول الشاهد
سمعت الناس يقولون أنه
ابنه وكذا قوله في الملك
سمعتهم يقولون أنه له بل يشهد
بأنه ابنه أو بأنه له لانه قد يعلم
خلاف ما سمعه بغير حجة
الشيخان وجه السببي على
ما إذا ذكره على وجه
الارتباب أم لو ثبت شهادته
ثم قال مستند الاستفاضة
فتقبل وكذا كرمته في
الاستصحاب حيث ذكر
الشيخان ما حاصله ترجيح
عدم القبول إذا صرح
الشاهد بأنه معتمد وقد قالا
في شهادة الجرح يجب ذكر
سبب الجرح من رؤيته
أو سماعه في أشهر الوجهين
فيقول رأيت برني أو سمعته
يقذف وعلى هذا القياس
يقول في الاستفاضة
استفاض عندي قال في
المهمان وحاصله الجزم
بحوازه وحكاية الخلاف في
اشتراطه هل المعتمد اطلاق
الشيخين أو الحل فان قلتم
بالاطلاق فما الفرق بينهما
وبين الشهادة بالجرح
(فأجاب) بأن المعتمد ما حل
عليه السببي كلام الشيخين
(سئل) عن مستند صورته
شهوده الواضعون بخطوطهم
آخرون أو من يكتب عنه رسم
شهادته بأذنه وحضوره
شهودا وشهادة لا يشكون
فيها ولا يرايون بل يهاوجه
الله يقصدون أنهم يعرفون

فرجع فيه إلى نيته فان نواها وقع والا فلا وما يؤيد ما ذكرته قولهم لو قيل له طلق امرأتك فقال
طلقت أو قال لامرأته طالق نفسك فطلقت وقع الطلاق لانه يترتب على السؤال في الأولى
والتفويض في الثانية مع أنه لو قال ابتداء طلقت لم يقع الطلاق وإن نوى امرأته لانه لم يجز لها
ذكر ولا دلالة فهو كما لو قال امرأتى ونوى الطلاق ذكره الشيخان وهو صريح فيما ذكرته لان
تقدم ذكرها أغنى عن الاحتياج إلى ذكر ضميرها بعد طلقت وأوجب الاكتفاء به خاليا
عن الضمير فظاهر فإذا كان تقدم ذكر المرأة يغني عن ذكر اسمها بالصريح والضمير في باب
أولى أن تقدم ذكرها بعين رجوع الواقع بعده اليها فان قلت دلالة هذا صريحة فيما ذكرته إذا
تقدم ذكرها لكن ما قالا في طلقت ابتداء من عدم الوقوع ابتداء وإن نواها يرد ما قلته في هي
طالق من غير أن يتقدم لها ذكر قلت لا يرد لان طلقت خلا عما يمكن رجوعه للمرأة إذ ليس
فيه لفظ يرجع عليها حتى تصح إرادتها منه بخلاف هي طالق فان هي ضمير موجود في اللفظ
والضمير وان لم يكن له مرجع في اللفظ يصح أن يرجع إلى معهود فلما صح استعماله في غير
مذكور أثبت النية فيه وأما طلقت فليس فيه ذلك فلم تؤثر النية فيه كما لم تؤثر في امرأتى إذا نوى به
الطلاق فانه ليس في اللفظ ما يدل على الطلاق بوجه فلم يمكن تأثير النية فيه والحاصل أن هي طالق بعد
تقدم ذكر المرأة صريح ومع عدم تقدمه كناية في الزوجة وعلى الحرام وان خرجت ما تكونين لي بامرأة
وكلما حلت حرمت كليات فان نوى به الطلاق طلقت إذا وجد الخروج أو عدمه ولم يطلقها لانه إذا
نوى بذلك اللفظ أو باللفظين الأولين الطلاق كان معنى كلامه ان خرجت ولم أطلقك فانت طالق
فإذا خرجت ولم يطلقها طلقت وان خرجت فطلقها لم تطلق وانما على ذلك وإذا قال لزوجته أنت
على من السبع المحرمات وأراد بهن السبع المذكورات في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم
الآية كان معنى أنت على كائى أو كائى ومن قال لزوجته ذلك كان كناية في الطلاق والظهار فان نوى به
الطلاق طلقت أو الظهار لزومه الكفارة بشرط العود وان نوى تحريم غيرها أو وطئها أو فرجها أو
رأسها أطلق ذلك أو آتته كره ولم تحرم عليه لكن تلزمه كفارة عين في الحال وإن لم يطأ وكذا يكره
ولا تحرم عليه وتلزمه كفارة عين في الحال ان لم ينوشبها هذا هو الذي يظهر لي لان قوله من السبع
المحرمات يشبه قوله أنت حرام على فاعطيناه حكمه عند الاطلاق بخلاف أنت كائى فانه يحتمل أنت
مثلا في الاكرام والاحترام فلذا لم يجب فيه شيء عند الاطلاق كما اقتضاه كلامهم والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته عن قال أنت أو هي طالق وكان في يده
حصاة فالتقاها حين القول وقال ما قصدت الا الحصاة ما الحكم وإذا قال أنت طالق وكانت زوجته
وأجنبية في مكان واحد وقال ما قصدت الا الأجنبية أو كان اسمها والأجنبية متوافقين وقال فلانة
طالق ثم قال ما قصدت الا الأجنبية ما الحكم ولو قال خلعتك إلى رقبة أبيك ما حكمه (فأجاب) بقوله
لا يصدق في قوله ما قصدت الا الحصاة كما صرح به الماوردي وغيره في نظيره وفي قوله ما قصدت الا الأجنبية
يقبل في صورة أنت طالق إذا كانتا حاضرتين كما لو قال احدا كما طالق وقال ما قصدت الا الأجنبية
فانه يقبل على الأصح بخلافه في صورة زينب طالق فانه لا يقبل وأما ما في الروضة وأصلها من فتاوى
القفال من قوله فيما إذا قال زينب طالق وقال أردت زينب أخرى غير زوجتي فهو ضعيف فقد
قال بعد ذلك الصحيح الذي عليه الجمهور عدم القبول وصحة في المنهاج كما صرح عليه في فرق بين هذا
وما قبله وقولهم لو قال لام زوجته ابتك طالق وقال أردت ابتك الأخرى قبل بان قوله زينب طالق
لا اشتراك فيه وضعه اذ هو علم والعلم انما وضع ليعين مسماء تعيينا خاصا لا يشاركه فيه غيره وأما وقوع
الاشتراك فيه فليس وضعه فاقوله زينب طالق لا ينصرف لغير زوجته وضعا وكذا شرعا إذ الرجل لا يطلق

السيد الشريف فسلان
الطلاق المعرفة الشرعية
وبشهود مع ذلك بحصة
نسبه بالتسامع الشرعي
الذي تسوغ به الشهادة
شرعاً وقد سمعوه من جوع
كثير يؤمنون بأوطؤهم على
الكذب على أن السيد
الشريف المشار إليه شريف
حسني متصل نسبه بفلان
الطلاق وإن قلنا فالطلاق
متصل نسبه بنسب الإمام
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه علمت شهوده ذلك
وشهدت بمصونه فهل هذه
الشهادة صحيحة ويسوغ
الحكم بضمونها أولاً
(فأجاب) بان الشهادة
المذكورة صحيحة ويسوغ
الحكم بضمونها وذكر
الشهود والتسامع على الوجه
المذكور للتقوية أو
حكاية الحال وقد قال
الشيخان في شهادة الجرح
يجب ذكر سبب رؤية
الجرح أو سماعه في أشهر
الوجهين فيقول رأيتني بزي
أو سمعته يقول وعلى هذا
القياس يقول في الاستفاضة
استفاضة عندي قال
الاسنوي وحاصله الجرح
يجوز ذكر التسماع وأما
ما ذكره الشيخان من أنه
لا يكتفي في الشهادة قول
الشاهد سمعت الناس
يقولون أنه كذا وكذا قوله
في الملك سمعتم يقولون أنه
له بل يشهد بأنه وأنه له
فمعمول على ما إذا ذكره

غير زوجته وأما أنت فليس علماً وانما هو متضمن للوصفية فكان مشتركاً فإذا
قال أنتك مثلاً طالق كان آتياً بلفظ مشترك بين زوجته وغيرها يتناولهما تناولاً واحداً وعند هذا
التناول لا يخص فيه غير القصد فقبلت منه دعوى إرادة غير الزوجة لأن لفظه يحتمل وإن كانت العادة
الموافقة للشرع أن الرجل لا يطلق غير زوجته وانما لم يقبل في صورة الحصة مطلقاً لأنها لا تقبل الطلاق
بوجه بخلاف المرأة الأجنبية فإنها تقبل في الجملة ومنه يؤخذ أنه لو قال لزوجته ورجل أحداً كما
طالق وقال أردت الرجل لم يقبل نظير ما مر في مسألة الحصة بجامع استحالة قبول كل منهما لطلاق
وإذا قال خالعتك الربيعة أهلك فقد أتى بلفظ محتمل والذي دل عليه كلامهم في ذلك أنه إن أراد بذلك
أن أباهما ياتزم له بمال في مقابلة طلاقه لم تطلق حتى يلتزم له به فوراً وحينئذ فتطلق بانها بذلك
المال إن كان معيناً والافهم المثل وإن كان أراد أنه خالعهما خلعاً منجزاً وانما بعده تصير في ربيعة أيها
أي عليه مؤنتها طلق بقوله خالعتك إن نوى به الطلاق ويكون رجعيًا فإن لم ينو به شيئاً أو نوى ولم
تقبل لم يقع طلاق وأما إذا أضر التماس جوابها فقبلت بانها ولزمتها مهر المثل هذا مقتضى كلام
المنهاج وأصله وهو طريقة الأكثرين لكن المصحح في الروضة أنه مع عدم ذكر المال كناية مطلقاً
فإن نوى به الطلاق وقع والا فلا وإن لم يرد بذلك اللفظ شيئاً مما ذكر فالذي يظهر أنه لا يقع به شيء
لأنه يحتمل كلام من الأمرين المذكورين وكل منهما لا يقع به طلاق إلا بالشرط الذي ذكرته والأصل
بقاء العصمة حتى يتحقق الموقع ولم يتحقق هنا لأن لفظه يحتمل كما تقدم مع أن كلاماً من احتماله
لا يقتضي الوقوع مطلقاً بل بشرط لم يتحقق وجوده والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفع الله سبحانه
وتعالى بعلومه وبركته المسلمين عن قال لها أنت مطلقة معي اليوم والا فبكرة أو قدم معي على مطلقة
ما الحكم في ذلك (فأجاب) نفع الله تعالى به إذا قال أنت مطلقة معي اليوم والا فبكرة وقع عليه
الطلاق في الحال كما هو ظاهر لأن ما ربط به الطلاق بقوله معي إلى آخره لا معنى له يتبادر منه وعلى
تقدير أن له معنى فهو أنت طالق اليوم حال كونك معي فإن لم تكوني معي فانت طالق بكرة أي
غدا وهذا معنى يحتمل اللفظ فإذا أراد قبل ثم إن وجدت معيتها له ذلك اليوم طلق بغروب شمس
وإن لم توجد معيتها له كذلك طلق بغير غده والمراد بالمعينة ما قصد به أن كان له قصد فإن لم يقصد
بها شيئاً فالمدار على المعية العرفية لأن المعية لا ضابط لها في اللغة فرجع فيها إلى العرف وعلى تقدير
أن لها ضابطاً في اللغة وهو المقارنة فالمقارنة مختلفة في العرف لأنها في كل شيء بحسبه فوجب انطاط الحكم
فيها بالعرف وإن قلنا بما قاله الأصحاب ما عدا الإمام والغزالي من تقديم اللغة على العرف والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (مسئلة) قال لزوجته وهو ساكن هو وإياها بملو الدار متى نزلت
إلى أسفل الدار بغير ادني فانت طالق ومراده بإسماها الحوش وصفة المجلس الذي هو بعلوه ثم
تساحراً فقالت له طلقني فاني عازمة إلى بيت والدتي فقال لها إن كنت تعزني مفاتنة فقد أذنت لك
وإن كنت تريدي الطلاق فقد عرفت اليقين التي حلفتها فخرجت إلى بيت والدتها فهل يقع عليه
الطلاق أو يرجع إلى إرادتها (فأجاب) أن أراد بقوله إن كنت تعزني مفاتنة فقد أذنت لك تعبير
الاذن لها بشرط أنها تنزل للخروج مفاتنة فستل للخروج مفاتنة لم يحث ولا حث فتعتبر نيتها
حال النزول إلى أسفل الدار وإن أراد بقوله ذلك تعليق الاذن على خروجها مفاتنة وقع الطلاق عليه
مطلقاً لا تنفاه الاذن مطلقاً حال النزول للخروج فوجد المعلق عليه الطلاق وقوعه والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) في رجل طلق زوجته فسأل آخرها أي زوجها أم لا فقال هي خرجت في
بلد عرفهم أن من قال لزوجته هي مخرجة فهي البيونة الكبرى فهل تحل له بعد هذا الاقرار
الصادر منه بغير محمل ولا يلتفت لعرف بلده أم لا تحل له إلا بعد زوج على عرف أهل بلده

(فأجاب)

(فأجاب) بقوله العبرة في ذلك بنيت له ليعرف أهل بلده فإن نوى الطلاق فقط كان رجعيًا وإن نوى
الثلاث لم تحل له إلا بحال وإن لم ينو طلاقاً لم يقع عليه شيء غير الطلاق (سئل) نفع الله تعالى
بعلومه وبركته المسلمين عن قال إن دخلت الدار طلقك فهل هو تعاقب أو لغو (فأجاب) بقوله نص في
الام على أنه وعد فيكون لغوا نعم إن ذكر قبله قد لفظاً أو نية كان تعليقاً لانسلاخه عن الوعد
حينئذ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه في رجل قال على الطلاق لا أقبل كذا
وحث له زوجته فهل تطلقان أو أحدهما منهما فيعين ولو من ماتت منهما بعد التعليق (فأجاب)
بقوله لا تطلق إلا أحدهما كما أفنى به النووي رحمه الله تعالى فلم ماتت أحدهما بحث البلقيني إن
العبرة بحالة التعليق فله تعيين الميتة وفي التوسط عن بعض الشيوخ ما يوافق له لكن اعترض بان
الذي يظهر تعيين الحية نظراً لحال الوقوع فإنه لما لم يعين زوجة وقع على الموجودة حال وجود
الصفة لتعذره في غيرها وقضية الأول أنهما إذا بقيتا جازله تعيين أحدهما للميت قبل وجود الصفة
واستدلالة في التوسط بكلام الشامل وقضية الثاني خلافه وهو الأوجه والله سبحانه وتعالى أعلم
بالصواب (سئل) نفع الله تعالى بعلومه وبركته المسلمين في امرأة خرجت من دار زوجها فقال إن
لم ترجع فهي طالق فتطلق بماذا (فأجاب) بقوله إن ماتت قبل الرجوع طلق قبل موتها أو
الزوج أوهما لم تطلق كذا في التوسط وقوله لم تطلق معترض بان ما يحصل به البر لا فرق بين أن يفعل في
حال الزوجية أو البيونة بخلاف ما به الحنف فله الموت ثم ماتت ولم ترجع وقع الطلاق قبيل موته
والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شهدا بأنه سرح زوجته فهل يقضى عليه بالطلاق (فأجاب)
بقوله نعم يقضى عليه به ولا تظن لاحتمال أنه سرح رأسها ذكره أبو زرعة (وسئل) نفع الله تعالى
به وبركته لوقال لزوجته أنت طالق فهل تطلق (فأجاب) بقوله الذي يقضى في ذلك أنه إن ثبت أن
لها اثنين يقول أهل الطب طلق ولا فلا وعلى هذا يحمل كلام من أطلق عدم الوقوع ومن أطلق
الوقوع محتمل بان لها اثنين داخل الفرج أحدهما للشعر والآخرى للعنى كما في الرجل (وسئل)
عن رجل طلب في ليلة غشيان زوجته ورأودها عن نفسها فامتنعت وقالت له حلفت أنك ما تأتي
إليها فقال لها كفى عن يمينك ومكنتي وعلى كفارتها والا أخاف أن أجيئنا لا تسكفر فلم تمكنه فقال
لها إن لم تمكنيني الليلة من نفسك فانت طالق ثلاثاً باقى ما بقى ولم يعين في كلامه باقى الليلة أو باقى
الشهر أو باقى السنة أو غير ذلك ومضت الليلة على ذلك فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم له من
ذلك مخرج (فأجاب) بقوله نعم يقع عليه الطلاق الثلاث بقول الليلة وقوله باقى ما بقى إن أراد أنه
نظر لتمكني وأراد به زمناً معيناً أكثر من بقية الليلة كان منقاضاً لقوله الليلة فيلغو وكذا إن
أراد أنه نظر لقوله طالق لأن فيه توقفاً للطلاق وهو في مثل ذلك ممنوع والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين عن قال أنت طالق قبل موتي بضم القاف
وفتح الباء طلق قبيل موته كما في الروضة واعتزله الاسنوي فقال وما ذكر من فتح باء قبل غاملاً
يذكره أحد وانما فيه ضم الباء واسكانها كنفقته وهو الدبر ذكره الجوهري وغيره وإن الرافعي
وابن الرفعة لم يتعرضوا لضم القاف فقاما له ورده ابن العماد بان قبل هنا ليست نفقة بعد بل معنى
ما يستقبل فمعنى أنت طالق قبل موتي أي عند استقباله وذلك قبيله كما دل عليه كلام الأزهري قال
وفي كلامه ما يدل على أنه لو كسر القاف أيضاً طلق قبيل الموت اه قال شيخ الاسلام زكريا في
شرح الروض وفي رده نظراً لأن الاسنوي لم يجعل قبل نفقة بعد بل جعلها نفقة الدبر ثم قال على أن
الضبط المذكور ليس في كلام الأزهري اه فما الذي تقدمونه وهل عن كلام الروضة جواب شاف
(فأجاب) بقوله المعتمد كلام الروضة ووجهه أن هذه الصيغة الآن مترددة بين أن تكون بمعنى

(١٩ - (الفتاوى الكبرى) - رابع)

على وجه الارتباب ولهذا
علاله بأنه قد يعلم خلاف
ما سمع من الناس وبالله
إن أبي الدم بان ذكره بشهر
بعد خرمه بالشهادة
وألفاظ الشهادة المذكورة
في مسئلتنا قد أفادت علم
الشهود بضمون شهادتهم
من ثلاثة أوجه (سئل)
عن بيعة شهدت عندها كم
شافعي بامر ثم حكم به ثم
أقام المدعى عليه بيعة شهدت
برجوع الشاهد من عما
شهدا به قبل الحكم فهل
تسمع أم لا (فأجاب) بانها
تسمع وتبين بطلان الحكم
لتبين أن لا مستفدله كالأول
أقام بيعة بفسق الشاهد من
وقت الحكم بخلاف مالو
شهدت بانها ما رجعا بعد
الحكم فأنها لا تسمع
(سئل) عن شخص عمل
الشهادة على شخص ولم ير
أحداً كرهه عليه ولا سمع
بذلك فهل له أن يشهد بأنه
طائع مختار فيها من غير أن
يقهر بذلك أولاً لا أن يقهره
بذلك (فأجاب) بأنه لا يجوز
له أن يشهد بما ذكر من غير
اقرار المشهود عليه به إذ
يحتج بها تصديقه في دعوى
الاكراه عند ظهور أماراته
(سئل) عملوا عبداً
الخص في الشهود بعدم
الدفع والمطعم ثم قال ألم
بعدوا عنهم أو بفسقهم حال
الاعذار يقبل قوله فيه
ببيته كفي دعوى التسيان
وله إقامة البيعة بذلك أم لا

(فاجاب) بانه يقبل قوله في وجهه بما ذكره اقامة البينة بذلك (سئل) هل يكفي السماع في شهادة الولادة والرضاع كإفهامه ابن أبي شريف أولا كافي شرح أبيه (فاجاب) بانه يشترط في الشهادة ما لا يصرح كاهو منقول حتى في المختصرات فان حلت الولادة في النظام على التسليم جهة الام فلا مخالفة (سئل) من الشاهد هل يجوز له أن يشهد ويؤدي في واقعة مخالفة لمذهبهم ولم يقارول يحضر الواقعة اتفاقا حتى لو سمع اذن صغيرة لم يفتي في التزوج واداء عنده وحضره في العقد وشهده وأداء يجوز له أم لا (فاجاب) بانه يجوز له أن يشهد ويؤدي في الواقعة المذكورة ولو لم يقارول يحضر الواقعة اتفاقا وان اقتضى كلام بعض المتأخرين المنع حيثئذ (سئل) عن ولي يتيم أو يمينون بأشرفه المولى ثم ان المشتري أنكره ونكل عن اليمين فهل للمولى أن يحلف اليمين المزدودة على اثباته لانه بأشرفه كالأختافا في قدر الثمن أم لا (فاجاب) بانه الحلف على وقوع عقبة البيع بما ذكر فهو حلف على فعل نفسه والثمن يثبت ضمنا (سئل) عما لو ادعى ناظر الجامع أو الوصي لجهة الجامع أو اليمين مالا وشهده أصله أو

قبل يقع القاف واسكان الباء فيقع الطلاق حالا أو بمعنى قبل بضم القاف واسكان الباء أو ضمها فيقع قبيل الموت والعصمة ثابتة بيقين فلم يقع النوى بها حالا بل قبيل الموت لانه المحقق وهذا فقه ظاهر ولا تغفل الى كونها لم يذكرها أحد لغة ان سلبه لان غاية الامر أنه انحطأ بفقه الباء وهذا انحطأ لا يصير السكامة لامعنى لها أصلا حتى يقع الطلاق حالا كما هو ظاهر بل يصيرها مترددة بين قبل وقبل السابقتين بحيث لم يرد بها مدلول أحدهما حكمنا بالمحقق وهو الوقوع قبيل الموت وألغينا المشكوك فيه وهو الوقوع حالا فاندفع ما اعترض به الاسنوي وبان أنه لا يلاق كلام النوى وان ما ذكره أجني عما ذكره النوى من كل وجه فالحق ما قاله النوى رحمه الله تعالى ورضي عنه (وسئل) رحمه الله تعالى عن قال أنت تالقي بالتاء فهل يحث (فاجاب) بقوله ان كان من قوم لغتهم ابدال الطاء تاء كان صريحا لان هذا ابدال لغة قوم من العرب والافهوكاية (وسئل) بمصورتها حلف صائم أن امرأته طالق ان أفطر على حار أو بارد فما حيلته (فاجاب) بقوله أفنى ابن الصباغ بانه حاث اذا لبد من الفطر على أحد هذين والشيخ أبو اسحق الشيرازي بانه لا يحث لا فطره بالغروب الحديث فقد أفطر الصائم وبه صرح القاضي أبو العلي والروائي ونقله الرافعي عن فتاوى الغزالي والتحقق في ذلك أنه ان أراد بالافطار تعاطى المفطر كانت حيلته الخاصة له من الحث بان يتنخل عودا في صمائه أو نحوه وحيثئذ فقد صدق أنه لم يفطر على حار أو بارد وان أراد الافطار الشرعي فلا حث أيضا وان أطلق فهو محمول التردد والنظر لتعارض المعنى الشرعي والعرفي في ذلك وكلام الشيخين فيمن حلف لا يصلي ونحوه يقتضي ترجيح المعنى الشرعي فالوجه ترجيح ما قاله الشيخ أبو اسحق ومن وافقه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن شخص قال لزوجته ان خرجت من الدار بغير اذني فانت طالق ثلاثا ثم اذن لها بعد ذلك في الخروج في زمن معين كيوم الاربعاء مثلا فلم تخرج فيه ثم انما خرجت في غيره فهل يقع الطلاق عليها لخروجها بغير اذنه في هذا الزمن أولا يقع لاذنه لها في الخروج في ذلك الزمن المعين (فاجاب) بقوله يقع عليه الطلاق الثلاث لان خروجها في غير الوقت الذي عينه خروج بغير اذنه فيشملها لانه العمل المقيد بوصف ينتفي اعتباره بانتفاء ذلك الوصف المقيد به فيصدق لغة وعرفا أنها خرجت بغير اذنه وحيثئذ فلا مربة في وقوع الثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن كيفية صيغة حل طلاق الدور عند من يصححه (فاجاب) بقوله صيغته فيما اذا خلق بطلاق نفسه أو وكيله أن يقول لها طالق نفسك فاذا طلقت نفسها طلقت على الصحيح سواء أقلنا يقع الطلاق بالتوكيل أم لا لان هذا تعليق على الصحيح فهو لم يطلق أما لو علم بان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا فلا حيلة له الا بسبب يوجب الفسخ باعساره ونحوه فاذا فسخ بذلك تخلص من الدور والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله به عن حلف بالطلاق على ثوب أنه ثوبه فبان ثوب غيره ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا طعن ثوبه خلف بناءه على ذلك الظن ثم بان أنه ثوب غيره لم يحث بذلك على العتد كما لا يحث الناسي (وسئل) عن رجل حلف بالطلاق أن مكة والمدينة المشرقين وحضرموت والشجر وعمان من اليمين وحلف آخر أنها من غيره من الحائث ومن أين الى أين حد اليمين (فاجاب) بقوله لم أر في حد اليمين شيئا يشق وحيثئذ فالقياس أنه يرجع في ذلك الى عرف الخالف من كل منهما المارده عنده فان وافق عرفه فذلك ظاهر وان خالف عنه حث وان شك في ذلك فلا حث على واحد منهما والظاهر بحسب العرف وبإدراك الرأي أن عمان ومكة والمدينة ليست من اليمين فيحث الخالف أنها أو أحدها منه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن حلف بالطلاق ما يعيد مع زوجته وغالب الظن أن مراده بما اذا وان لكن العامة لا يعرفون حرف الشرط فما الحكم (وإذا سأله درسي كيف قلت فقال

طلقتها ثلاثا فقال كيف قلت فقال قلت أنت طالق ثلاثا ما أعيد معك فقال له قد أقررت أنك لم تذكر ما ولا العيد فقال دهشت ما الحكم (فاجاب) بقوله متى عيد مع زوجته حث ولا تغفل الى أن غالب الظن أنه أراد ما ذكره ويقبل تفسيره في الصورة الأخيرة باطنا بلا شك وكذا ظاهرا كما اقتضاه كلام البلقيني في فتواه (وسئل) عن حلف بالطلاق الثلاث أن فخرة بيت المقدس مرتفعة في الهواء بين السماء والارض وحلف آخر به أنها متصلة موضوعة على البناء الذي تحتها ما الحكم (فاجاب) بقوله ان أراد الاول بارتفاعها في الهواء أنها غير متصلة بالبناء الذي بني تحتها حث لسكده في ذلك نعم ان غلب على ظنه ذلك خلف اعتمادا على غلبة ظنه لم يحث وأما الثاني فلا يحث لان الاتصال بالبناء موجود فان اتفقا على اتصالها بالبناء وحلف واحد أنها معتمدة عليه وآخر أنها ليست معتمدة عليه لم يحث واحد منهما لان الاعتماد أمر مشكوك فيه يحتمل وجوده ويحتمل عدمه ومثل هذا لا يمكن أن يحث فيه أحدهما لانه تحكم ولا هما لان أحدهما صادق فهو كسيلة ما لو قال ان كان هذا المائر غرابا فامرأتى طالق وقال آخر ان لم يكن غرابا فامرأتى طالق فلا يحث واحد منهما ظاهرا وان كان أحدهما حائثا قطعاً لعدم تعيينه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص طلق زوجته طلاقا رجعيًا ثم قيل له يا فلان أطاقت زوجتك فقال طلقت طلاقة واحدة ثم قال له آخر أنت طلقت ثلاثا فقال الزوج صدقت بكلامك معك على شهود فقال اشهدوا عليه أنه طلق ثلاثا هل هذا يكون اقرا مثل نعم أم لا (فاجاب) بقوله قوله صدقت كنتم فيكون اقرا منه بانه طلق ثلاثا فيؤخذ به وقوله بكلامك الخ اما انه لا معنى له أولا معنى بان يريد به رفع مادل عليه صدقت وحيثئذ فهو من تعقيب الاقرار بما يرفعه فلا يعتد عليه بل يؤخذ بمدلول قوله صدقت كما تقر (وسئل) عن قالت بذلت صدقي على حصة طلاق فاجابها بقوله أنت طالق ثلاثا آخر جزءه من أجزاء عمرى فهل يقع الطلاق ويرأى من الصداق (فاجاب) بقوله يقع الطلاق آخر جزءه عمره فلا ترث منه ولا يرأى من شئ من الصداق على ما أفنى به بعضهم لعدم اتصال وقوع الطلاق بالبذل فان لم يكن التعليق بالثلاث كان رجعيًا لعدم مطابقة جوابه لبذلها لانها طلبت بصيغة تقتضي الطلاق حالا فاجابها بجواب يقتضي الوقوع قبيل موته وكثير من المتفقه يغفلون عن ذلك فيلقونه ذلك بعد أن يلقونها البذل على الطلاق آخر عمره وهو لا يفيد مقصود المريض من حرمان الزوجة من الارث وعدم الاعتماد بعده الوفاة ولو لقنوها بذات صدقي على تعليق طلاقى بأجزاء حياتك تفعل كان بائنا وأفاد المقصود لوجود المطابقة ووقوع الطلاق في آخر العمر كما ذكر هو ما نقله الروائي عن والده وهو المعتمد كما قاله جمع متأخرون خلافا لمن قال انها تعلق حالا وفي الروضة في تعليق الطلاق ما يشهد لاول وعدم البراءة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلمه وبركته المسامين عن قال على السبيل ما أفعل كذا فهل هو من ألفاظ الطلاق (فاجاب) بقوله بحث بعضهم انه كناية فان نوى به الطلاق عمل به والا كان لغوا وهو محتمل فظاهر ما لو قال على الحلال فانه كناية وكذا هذا الا أن يفرق بان هذا اعتيد استعماله في الطلاق بخلاف على السبيل ومثله بالاولى على الحق (وسئل) عن قال لزوجته أنت طالق ان لم تزوجي بفلان فهل تطلق حالا أولا (فاجاب) بقوله الذي أفنى به ابن قاضي شهبة وعمر الفتى أنه يقع حالا لانه من قبيل البر ومستهيله يقع الطلاق به حالا كان لم تصدق السماء والذي أفنى به الشرف ابن المقرئ وجماعة أنه لا يقع أصلا وأطال الاستدلال على ذلك ومع ذلك الوجه الاول لانه قدر محذور فاجعل به البر كما يقال يمكن أن يطلقها ثم تنقض العدة وتزوج فالتقدير ان لم تزوجي بعد طلاق ابالك والاصل عدم هذا التقدير وأيضا فتقوله ان لم تزوجي بفلان شرط

فرعه تقبل شهادته قياسا على ما قاله الماوردي في دعوى الساطات لبيت المال أم لا (فاجاب) تقبل الشهادة بما ذكره عموم المدعي به والحال انه لم يثبت بشهادته لفرعه أو أصله مالا فلا تنه (سئل) عن شهود عدل كما يحلف هذه الرقعة بعد ان قرأها وتأملاها وحكم الحاكم بضموعها ثم قال الشاهد اني لم أعرف ما فيها ولكن أشهد بكذا وكذا وهو مخالف لما فيها المحكوم به فهل تقبل شهادته هذه ودعواه انه لم يعرف ما في الرقعة ينقض الحكم أم يحصى الحكم وتكون شهادته الثانية رجوعا عن الاولى فيترتب عليه ما يترتب على من رجع عن شهادته بعد الحكم بها (فاجاب) بانه لا تقبل شهادته الثانية المخالفة لشهادته الاولى المحكوم بها فيستمر الحكم (سئل) عن ادعى ان زوجته ميتة لاجل ارث منها أو ادعت ان فلانا تزوجها وطافها وطلبت نصف المهر أو انها زوجة الميت وطلبت الارث فهل يثبت الارث فيها والمهر في الثانية بالخبرة الناقصة (فاجاب) بانه يثبت بها كل مما ذكر فيها (سئل) عما لو رجع شهود الزنا بعد قتل الزاني وآل الامر الى الدية ففي تعزيرهم وجهان في الماوردي

وغسيرة ما المعتمد منه - ما
(فاجاب) بان المعتمد وجوب
تعزيزهم ان رآه الامام
لاقرارهم بشهادة الزور فان
رأى تركه كجواز لان له ترك
تعزيز وجوب الحق الله تعالى
لا عراضه صلى الله عليه
وسلم عن جماعة استفتوه
كالغالب في الغيبة ولاوى
عنقه في حكمه صلى الله
عليه وسلم للزبير (سئل)
عن قول عماد الرضى لو قال
الشاهد لا شهادة لى على فلان
ثم شهد وقال كنت نسيت
ففى قوله وجهان والظاهر
منهما القبول ممن اشتهرت
ديانته فهل ذلك معتد أولا
وهل يلحق بالنسيان غيره
من الاعذار أولا (فاجاب)
بانه المعتمد مثل النسيان ما فى
معناه من الاعذار (سئل)
عماد الرضى لو كان القاضى ولي يقيم
جازه ان يحكم له والطلاق
يقضى بجواز حكمه له بعلمه
فهل يشهد له أولا لكونه
محلى تصرفه وما للفرق
بين جواز حكمه له بعلمه
وعدم قبول الشهادة له
(فاجاب) بانه لا يشهد الوصى
بمال البيت الذى فى ولايته
والفرق بين الشهادة
والحكم ان القاضى يلى
امر الايتام كلهم وان لم يكن
وصيا فلا يتم مقولا كذلك
الشهادة (سئل) عماد الرضى
ادعى السلطان مالا لبيت
المال فشهد به أصله أو
فرعه هل تقبل شهادته
(فاجاب) بانه تقبل كما

الزائى أى أنت حلال لكل أحد الا فلانا فلا تخافن له مريدا الزامها أن لا تزوج به وهذا شرط
مستحيل شرعا فانها اذا طلقت حلت لفلان وغيره فاشبهه أنت طالق طلاقا لا يقع عليك جميع
أحكامه بل بعضها وهو ملك لما سوى فلان وهذا شرط الزائى والطلاق وان قبل التعليق فلا يقبل
الحاق الشرط الزائى به كأنك طالق بشرط أن لا تدخل الدار وأن لا تخشى منى فانه يقع الطلاق
جزما وان دخلت الدار كما قاله ابن الرفعة والسببى وغيرهما وبم - اذا ظهر ان الاول فى مسئلتنا هو
المعتمد لما تقر ان هذا شرط الزائى فيقع ويلغو الزامه اها مالا يلزمه شرعا وهذا لو فرض امكانه
فما بالك بالمستحيل شرعا ومحمل الخلاف ان كان التعليق بان لم يلقه لا يشترط فيه فور فان كان باذالم
تزوجى وقع الطلاق حالا اتفاقا ولا فرق فى السكك بين أن يقول بفلان أو يقتصر على ان لم تزوجى
لما تقر ان المعنى الزامها أن لا تزوج بغيره فلم يفتقر الحال بين ذكر الغير وعدم ذكره
(وسئل) ما المعتمد فى مسئلة الدورى الطلاق (فاجاب) بقوله المعتمد وقوع النكاح كإرجاء الشيطان
وتبعهما قول المتأخرين كابن الرفعة والسببى والباقيين وغيرهم بل نقل بعضهم عن الامام
الدارقطنى أنه قال ان الامام ابن سريج خالف الاجماع بقوله بصفة الدورى وكان هذا هو مستند قول
شيخ الاسلام فى فتح البارى ان الدورى باطل بالاجماع لكن يتعين تأويل هذه المقالة لما فى الروضة
عن الاكثرين انهم قالون بصفة الدورى بان المراد أكثر المجتهدين فى عصر الشافعى وما قبله وجرى
كثيرون على أنه لو حكم بصفته ما حكم بنقض حكمه ومن ثم كان الامام ولي الله اسمعيل بن محمد
الحضرمى يقول اتوفى بزوجته الملقى للدور حيث طلقها بعده وانقضت عدتها لا تزوجها وناهيك به
علما وورعا قبل ولم ينص الشافعى رضى الله تعالى عنه على الدور الجعلى بل على الدور الشرعى
الذى لا خلاف فى اعتباره ومن نسب اليه الاول فقد غلط وجهل ولا تعتبر بما وقع للاكثرين لانه
زلة وقد نهينا عن اتباع زلات العلماء كما قاله بعض المحققين فى مثل هذه الواقعة اه (وسئل) عن
قال لزوجته على الطلاق الثلاث لو تغدى الى بيت أهلك من غير رضائى ما كان الا فراقك فعدت
من غير رضاه لبيت أهله فهل يقع الطلاق الثلاث مطلقا أو عند البأس وهل يصدق ان قصد
الاستثناء وهل حذف الا كوجودها ويحصل الفراق بطلقة رجعية أولا (فاجاب) بقوله اختلاف
فى هذه جماع عنيون فافق بعضهم بانها تطلق ثلاثا لانها غدت الى بيت أهلها بغير رضاه وهو عاى
لا يفرق بين التعليق والتخيير ولا قصد شيا وأفق آخريون قوله كان الا فراقك تعليقا على عدم
استمرار امرأته ان غدت الى بيت أهلها والظاهر الفرق بين الا وعددها وقد أشار فى فتاوى
الاصحى الى نظير المسئلة بقوله ان رحت الى أهلك فهو تمام طلاقك ولم يكن له نية أن لفظ التمام
لا يقتضى الثلاث على المشهور الذى أجاب به أكثرهم وظهور أن تمام كقوله كان الا فراقك
اه وفى كل من هذين الجوابين أنظار ظاهرة فالوجه افتاء بعضهم بقوله أما افتاء الاول بالوقوع
بجرد الغدو لبيت أهلها فغير صحيح لان لفظ المعلق اشتمل على التعليق بشئين بالغدو لبيت أهلها
وعدم فراقها فأنحل كلام الزوج حيث تدلى الى انه قال ان غدت لبيت أهلك ولم أفارقك فانت طالق
ثلاثا ففى عدت اليهم وفارقها فوراً أو تراخيا ولو بطلقة رجعية انحلت الثلاث وان لم يفارقها حتى
مات أحدهما وقعت الثلاث قبيل الموت وأما افتاء الثانى بانه معاق الطلاق على عدم استمرارها
فغير ظاهر فانه انما علقه على الذهاب وعلى عدم فراقه لها بعد الذهاب وقول الثانى الظاهر الفرق
بين الا وعددها غير ظاهر فان قوله الا كان فراقك فيه تعليق الثلاث على ما ذكر من الامرين وقوله
كان فراقك فيه تعليق على مجرد ذهابها اذ المعنى يلزمى الثلاث ان غدت لبيت أهلك حصل
الفراق (وسئل) عن قال لو أبرأتنى فلانة وأبوها من صداقتها هل طالق فهل يقع الطلاق

قوله الماوردى لغوم المدعى
به (سئل) عماد الرضى ان
زيدا وكاه فشهد له به أصله
أو فرعه هل تقبل كما قاله ابن
الصبغى ورجحه الباقيين
أم لا كما قاله الشيخ أبو حامد
(فاجاب) بانه تقبل لكونها
فيما يقبل فيه قول الاصل
أو الفرع (سئل) عما
اشترطه شيخ الاسلام زكريا
فى منهجه كغيره فى الشاهد
من عدم حجر الشفيع معتد
أم لا (فاجاب) بانه هو المعتمد
وان لم يحجر عليه بالحكم
(سئل) هل يمنع من قبول
الشهادة بحجر وقوع
خصوصية سابقة بين الشاهد
والمشهد عليه فى قضية
أخرى أم لا يمنع ذلك وإذا
علم بين الشاهد والمشهد
عليه عداوة سابقة ثم
تم وجودهما حين هل يكفي
ذلك فى رد الشهادة أم لا بد
من بيعة تشهد بها والها قبل
أداء الشهادة (فاجاب) بانه
يكفى فى رد الشهادة الخصوصية
الدالة على العداوة كإفصاح
عليه الشافعى رضى الله
عنه حيث قال فى مختصر
المرنى فى كتاب الشهادات
لا تجوز شهادته على خصمه
لان الخصوصية موضع عداوة
اه ويكفى فى قبول الشهادة
وجود مصابته وما وثقها
(سئل) عن الاصل فى
الناس المجرح أو عدده
وإذا قلم بالشافى فهل يشمل
مستور العداوة والجارية أم
عدمها (فاجاب) بان

بارائهما (فاجاب) بقوله لا يقع كما أفق به السكك الرداد وشيخه الفتى لان الغالب فى التعليق وجود
الصفة الصحيحة وبرائة أبيها لغوم لم توجد منه برائة صحيحة (وسئل) عن قالت لزوجها طلقنى فقال
هى طالق فهل تطلق (فاجاب) بقوله نعم تطلق لقولهم - لو نادى احدى زوجتيه بيا حفصة
فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت الجيبة ظاهرا فان قال أردت المنادة طلقت أيضا ظاهرا
وباطنا (وسئل) عن وكل من يكتب له الطلاق وفوى فهل يقع (فاجاب) بقوله لا تصح النية
الا من الكاتب فان وكاه فى النية أيضا فكاتب الوكيل وفوى وقع والا فلا ويجوز ذلك فى سائر
العهود التى تنعقد بالكاتب لا تنفذ الا ان كان الكاتب هو النواوى سواء الكاتب عن نفسه أو عن
غيره (وسئل) عن قالت له طلقنى وهى حامل فقال اذا تحملت بما فى بطنك الى أن يعرفنى فانت
طالق فهل تطلق حالا أولا (فاجاب) بقوله ان بين المدة والنفقة فاجابته طلقت بعد المدة والا فلا لان
التعليق لا يحتتمل الجهالة بخلاف ما اذا أتى بصيغة تبخير كطلة تلك على أن تحملى به خمس سنين
وصف الملتزم بصفة السلم فقبلت طلقت فوراً وان لم يصفه وقع بهر المثل والفرق انه فى التبخير
يصح الخلع على الجهول بخلافه فى التعليق (وسئل) نفع الله تعالى بعلمه وبركته المسلمين عن قال
ان لم يخرج من بيتى بشئ فانت طالق فقالت خرجت بغير شئ وقال بل بشئ فلا يقع فن المصدق
منهما (فاجاب) بقوله قضية ما فى أصل الروضة عن المتولى فى ان خرجت بغير اذن أب القول قولها
هنا أيضا لكنه استشكل بان القول قوله فى أنت طالق السنة ثم ادعى وطأها فى هذا الطهر وفيما لو
علق طلاقها بعدم الوطء ثم احتلفا وفيما لو علقه بعدم الاتفاق عليها ثم ادعى الاتفاق فانه يصدق
بالنسبة لعدم الحث وأخذ بعضهم من هذه النظائر عدم الحث فى صورة السؤال وزعم أن ما فى
الروضة ضعيف وليس فى محله ولا يرد على ما فى الروضة شئ من تلك المسائل لان نحو الوطء
والانفاق من شأنه الخفاء ومشفقة اقامة البينة عليه بخلاف الاذن وخروجها بشئ من حوائج
ونحوها فانهم ذلك فانه مهم (وسئل) عن لو أكل قدام انسان خلف لبقثله فتمكن من
قتله فلم يقتله حتى مات القاتل فافق بعضهم بانه يحنث كما لو حلف لا يفارق غريمه فاعسر الغريم
فانه اذا فارقته حنث وان حرمت عليه الملازمة وأفق بعضهم بانه لا يحنث كما لو قال أنت طالق ثلاثا
ان لم أطاك الليلة فوجدتها حائضا أو محرمة فانه لا يحنث بترك وطئها خلافا للحرزى فما المعتمد من
الجوابين (فاجاب) بقوله المعتمد الاول وان كان فى قياسه نظر لان اليمين فى مسئلة الغريم انعقدت
مطلقة فعمت حالتى اليسار والاعسار فليس فيها تنصيص بالخلف على معصية بخلاف مسئلة السؤال
وانما نظيرها لو حلف ليقتل زيدا أو يشرى بن الحر فانه لا يبر الا بقتله أو شربه وان كان معصية
لان اليمين على المعصية وفعل الواجب وتركه منعقدة ويجب الحث فيها وأما مسئلة الغريم فلا
تنصيص فيها على المعصية الا من حيث ان أفارق نكرة فى سياق النفي فتم أحاد المنفى كلا رجل فى
الدار وما تعلق به من طرف كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد فى عهده فانه يعم
كل عهد وكلا أشرب ماء من اداة فانه يعم كل اداة وعموم النكرة فى سياق النفي اما ظاهر كلا رجل
فى الدار يرفع رجل أو نص كلا رجل يرفع رجل أو مؤ كذا لذلك التنصيص كلا من رجل ولا أفارق
من الظاهر فى العموم فيم حالتى اليسار والاعسار فعمل انه يجب عليه فى مسئلة الحر الحنث بترك
القتل الا أن يباح له قتله بان يصل على نحو طعمه ولا يمكنه التخلص منه الا بقتله هذا ما فى
الجواب الاول وأما جواب الثانى فانه فاسد حكما وقياسا أما الحكم فلما تقر وفيما لو حلف ليقتل
زيدا أو يشرى بن الحر وأما القياس فلان الحلف فى مسئلة الوطء على فعل مباح وهو ينفى اليمين فيه
على الجواز شرعا اذ لا عموم فيه لان قوله ان لم أطأ حث على الوطء والإجماع المطابقة تنزل على

الأصل في المسلم عدم الفسق
فيشمل المستور والظاهر
من حال المسلم العدالة
والفسق والعدالة بينهما
واسعة إذا عدالة ملكة
تعمل على ملازمة التقوى
ويشترط فيها اجتناب
الكفر فالصبي إذا بلغ ولم
يصدر منه كبيرة ولا
حصل له تلك الملكة عدل
والفسق إذا تاب زال
عنه اسم الفسق بالتوبة ولا
يكون عدلا حتى تحصل له
تلك الملكة والاستبراء
بحدسها وأولى النكاح
لا يشترط فيه العدالة وإنما
يشترط عدم الفسق
والكافر إذا أسلم لا يحكم
بعد التمتع بخبر وليس
بفسق ما لم تصدر منه كبيرة
(سئل) عما إذا رجح
شهود العتق بعد الحكم به
ثم مات المحكوم بعقوبته بلا
وارث من النسب وترك
مالا فهل يستحقه الشهود
عليه باعتاقه إياه لأنه إما
عتيقه فلا يؤله أو يملوكه
فقال له فان قاتمه فهل يرجع
الشهود عليه بما غرموه
أم لا وهل إذا قال الحاكم
المال لأنك معتقه فقال بل
لأن مالكة فهل يكون من
باب الاقرار بشئ والمقر له
يتكره (فاجاب) بأنه يستحق
ذلك المال المحكوم عليه
باعتاقه إياه ولا يرجع
الشهود عليه بما غرموه من
القيمة وليس قول الحاكم
وتوبته من باب الاقرار

المباحات فنزل على ما يجوز زعمه ولهذا لو حلف لا يأكل اللحم لم يحث بأكل الميتة وحصول الفسقة
بوطء الزوجة في الحيض لا يتعلق له بالحث إذ لو وطئ في المدة ناسيا للبين أو مكرها لم يحث وحصلت
الفسقة على الأصح وكذا لو استدخلت ذكرا بغير اختياره لا يخل بمنع قطعها وتحصل الفسقة على الأصح
فان قلت لم لا نزل قتل الهر على حالة الافساد التي يحل قتلها فيها قلت تلك حالة نادرة فلا تعاقب بها
البين ألا ترى انهم لم يحملوا الحلف على قتل زيد أو شرب الخمر على الحالة التي يحل قتلها وشربها
فيها والحاصل أن الحالف متى تمكن من قتل الهر ولم يقتله حث مطلقا إلا أن ينوي تلك
الصوره المخصوصة (وسئل) عن حلف بالطلاق لا يصلي خلف زيد فولى امامة الجمعة فهل تسقط
عن الحالف أم لا (فاجاب) بقوله نعم تسقط عنه لان مشقة فراق الزوجة تزيد على ما ذكره من
كثير من أعضاد الجمعة وأيضا فقلت الزوجة يشبهه فواته فوات المالية وفي الجواهر ما يؤيد ذلك
ويشهد له بالاولى وهو أن الزوجة لو نشرت ورجارتها الى الطاعة فاشتغل بردها عذر في الجمعة
كأنه اشتغل بصالح ماله الذي يخشى فساد لو صلى الجمعة لا يقال لم لا يكون الإيجاب الشرعي عذرا
في عدم الحث كالأكرام الحسي فيصلي الجمعة خلفه ولا يحث لانه حلف باختياره على ما يعم المصيبة
وغيرها كما لو حلف لا يفارق غريمه فاعسر ففارقته فانه يحث وان حرمت عليه ملازمته وصرحوا
بأنه لو حلف وهو في يد الكفار على أنه لا يهاجر لزمته الهجرة ويحث لان ذلك باختياره وبأن من
بيده ودعيه يلزمه اخذها فإذا حلف كاذبا حث لانه باختياره والاولى لهذا الحالف أن يرفع
القضية الى حاكم فيلزمه بصلاة الجمعة فلا يحث لا كراه القاضى والزامة له (وسئل) عن رجل طاق
زوجته ثم سأله رجل طاعت زوجتك فقال تسعين طاعة وهي في العدة فما يلزمه (فاجاب) بقوله
ان أراد الملتبس بذلك الاستخبار كان اقرارا فيؤاخذ به ما لم يكن كاذبا فله معاصرتها باطنا بعد
الرجعة وان أراد بذلك التماس الانشاء من المطلق وقع عليه الثلاث مطلقا لان طلاقه معاد في
الجواب لذكره في السؤال وما فيه معاد في الجواب فكانه قال طلقها تسعين طاعة فاصدا بذلك
الايقاع فتلحقها الثلاث لان الفرض ان الطلاق رجعي وان العدة باقية وما ذكرته في الحالة
الثانية مأخوذ مما قالوه فيمن قبل له التماسا للانشاء أطلقت زوجتك فقال نعم مثلا بجامع ان نحو
نعم ليست من صرائح الطلاق لكنها لما وقعت بعد السؤال المعاد في الجواب تزولها منزلة طلقها وإذا
ثبت هذا في نحو نعم الذي لا دلالة فيه على طلقها لا بمجرد ذلك التزويل فالولى في دعوى المستدعي
تقدير عامل وان لم يكن سؤال ولا انشاء فقام له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن امرأة ادعت
أن زوجها مطلقا ثلاثا ثم رجعت هل يقبل رجوعها (فاجاب) بقوله نعم يقبل رجوعها كما في
التدريب لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقيق والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
جماعة جاؤا الى جماعة آخرين خلف أحد الجماعة الواردين بالطلاق ما نحن لكم بضيقات أو ما
ندوق لكم طعاما أو ما ندوق عندكم زادا وقصد البين عنه وعن أصحابه خلف أحد الجماعة المقدم
عليهم ما تزوجون الا بعد زاد فهل يبرأ الحالف الاول برجوع أحد منهم الى محله وبالحل ٣ باقهم
الزاد ويملكون الزاد ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فان قاتمه نعم بما ذكرناه فذلك وان قاتمه بخلافه
فما تكون الحيلة في الخلاص من الحث لهما أو ضحوا لنا الجواب عن كل لفظ بما يقتضيه (فاجاب)
رحمه الله بما صورته اذا حلف ما نحن لكم بضيقات وقصد نفسه وجماعته وحلف أحد المقدم
عليهم ما تزوجون الا بعد زاد فاطعمهم أحد المقدم عليهم قبل رواحهم زادا لم يحث واحد من
الحالفين حيث لا نية لهما بان أطلقا هذين البينين كما اقتضاه كلام السائل لان لفظ الاول فيه ما نحن
لكم بضيقات وفيما ذكرناه لم يضيفهم الجميع فان أراد الحالف الاول ان أحدا منهم لا يصير ضيفا

بشيء من ينكره لانه مقر بالثابت
ملكه (سئل) هل تثبت
مقادير انصباء الموقوف
عليهم بالاستفاضة أم لا كما
في الخادم (فاجاب) بالثابت
لا تثبت بالاستفاضة كما ذكره
النووي وغيره فقد قال
النووي في فتاويه لا تثبت
بالاستفاضة شروط الوقف
وتفصيله بل ان كان وقفا
على جماعة معينين أو
جهات متعددة فثبت الغلة
بينهم بالسوية أو على
مدونة مثلا وتعدت معرفة
الشروط صرف الناظر
الغلة فيما يرام من مصالحها
اه بل قال بعض المتأخرين
ان الشروط لا تستفيض
أصلا (سئل) في روضة
الاحكام وجهان في قبول
شهادة ذي الصديق وفي
معناه ٣ الدوقة وفي ثالث ان
كان من قوم يعتادون ذلك
قبل الاقلا وهو الاقرب
قوله الدميري وما المعتمد
(فاجاب) بان المعتمد الثالث
لان ذلك لا يخل بعمومه في
الشق الاول ويحصل به في
الثاني وكلامهم كالصريح
فيه (سئل) عما حكي أبو
الهرج في ركعتي الفجر
وجهين أي اذا اعتادها
وتركها هل ترد شهادته
أم لا ما المعتمد منهما
(فاجاب) بان المعتمد منهما
عدم رد شهادته وهو
مقتضى قولهم المداومة
على ترك السنن الراتبة
وتسبيحات الصلاة يقدح في

لاحد من المقدم عليهم فلا خلاص له وان أراد الثاني ان أحدا منهم لا يروح الا بعد أكله زادا
من عند أحد المقدم عليهم لم يبرأ الا ان أكلوا كلهم زادا من عند أحد المقدم عليهم ويقاس
بما ذكرته بقية النيات أو يسأل السائل من الحالفين عن مرادهما بالحلف هنا وفيما مر وقد
سئل بصورة ذلك ليكتب له الجواب على ثبت من غير تردد فان لم يكن لهما نية فالحكم ما ذكرناه
أولا وان حلف الاول ما ندوق لكم زادا فنى ذاق أحد القادمين زادا للمقدم عليهم أوليهم ان
أراد حث وان لم يذوق أحد منهم أو كلهم شيئا للمقدم عليهم فلا حث وأما الحالف الثاني فان
أراد مطلق الزاد فذاقوا زاد الغير المقدم عليهم لم يبرأ الا بأكلهم له قبل رواحهم وان حلف
الاول ما ندوق عندكم زادا فنى ذاقوا عندهم أي في محل التسويب اليهم عرفا مع حضورهم فيه زادا
للمقدم عليهم أو غيرهم حث الاول ولم يحث الثاني لانهم لم يروا ولا بعد زادا وان راحوا بلا
أكل زاد حث الثاني دون الاول وفي صورة ما ندوق لكم زادا ولا نية للحالف فيبرأ بملكهم للزاد
قبيل ذوقه ثم على السائل وقفه الله أن يحث عن اللفظ الواقع من الجانبين وعن كون الحالفين أو
أحدهما أرادا شيئا أو أطلقا ويتأمل ما ذكرته في هذا الجواب فان فهم حكمه من ذلك فهمما
يقينيا على به والا أرسل لما يذكر ان له مفصلا لذكر حكمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
نفع الله تعالى بعالمه المسلمين أقر بطلاق زوجته ثلاثا ثم قال انه علق الطلاق على تمام البراءة
ما الحكم (فاجاب) بقوله من أقر بطلاق زوجته ثلاثا ثم ادعى انه كان علقه على ما ذكره لا تقبل
منه هذه الدعوى ولا يلتفت اليها فيفرق بينه وبينها ولا يمكن من نكاحها الا بعد ان تزوج غيره
تزوجا صحيحا وبغيب حشفته في قبلها ثم يطلقها ثم تنقض عدها منه والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن رجل حلف بالطلاق وشهد عليه شاهدان قال أحدهما أشهد انه قال أنت طالق
ستة عشر طلقة وقال الآخر أشهد أنه قال أنت طالق ألف طلقة فاجاب بعض فقهاء زييد
بجواب مبسوط حاصله انه لا يقع عليه الاطاعة في التحقيق المعتمد في ذلك (فاجاب) مانقل عن بعض
علماء زييد من وقوع طلقة فقط غير معتمد ولا معول عليه بل لا وجه له ولا قياس بعضده وليته قال
لا يقع شئ فان له وجهات أخذنا من قولهم فيما لو شهد واحد انه غصبه بكرة وآخر انه غصبه
عشبة حلف المدعي مع أحدهما وأخذ الغرم لان الواحد ليس بحجة فلا تعارض اه فهذا قد
ينوهم منه من لا تحصيل عنده عدم وقوع شئ في مسئلتنا لان الواحد ليس بحجة فلا تعارض
ولا يمكن المدعى هنا حلفه مع أحدهما لان الطلاق لا يثبت بشاهد وعين وهذا مع انه يظهر بيادى
الرأى ان له وجهات غوية باطل وليس ذلك تفسير مسئلتنا بوجه لان الشاهدين فيها لم يقع بينهما
تعارض الا في الزائد على ستة عشر لان من شهد بالالف لم يعارض من شهد بستة عشر الا فيما زاد
عليها وأما الستة عشر فهما متفقان عليها لما صرحوا به من ان من أقر بعشرة مثلا كان مقرا
بخمسة وبه يعلم انهم مصرحون بان من أقر بالف كان مقرا بستة عشر فيقع منها ثلاث ويعزز
على ايقاعه الزائد كما صرح به الزركشى نقلا عن الرويانى وقضية كلام ابن الرفعة فانه أعنى الزركشى
قال واللام في الطلاق للعهد الشرعى وهو الثلاث فلو طلق أربعة قال الرويانى عزروا ظاهر كلام
ابن الرفعة انه يأثم اه وشاهد ما ذكرته من وقوع الثلاث قولهم لو شهد واحد انه أخذ منه
دينارا وشهد آخر انه أخذ منه نصف دينار ثبت نصف الدينار لاتفاقهما عليه وللمدعى الحلف مع
الشاهد بالنصف الآخر لان الشاهد بالنصف لا يعارض الشاهد والبين في النصف الآخر فكما ثبت
النصف الاول لاتفاقهما عليه كذلك يقع هنا الطلاق الثلاث لاتفاقهما عليه فهذا هو الصواب
فاعتد به ولا تغتر بما خالفه وبما قرره يعلم انه لا فرق في صورة السؤال بين ما ذكره فيها من شهادة

الشهادة (سئل) فمن اختفى
في زاوية تحمل الشهادة
وفي كراهة ذلك وجهان في
أدب القضاء اشترح الروياني
ما المعتمد منهما (فاجاب)
بان المعتمد منهما عدم
كراهة ذلك لان الحاجة قد
تدعو اليه كأن يقر من
عليه الحق اذا خشي به
المستحق ويحسد اذا حضر
غيره لكن يستحب له ان
يخبر الخصم بأنه اختفى
وشهد عليه لئلا يسادر الى
تكذيبه اذا شهد عليه
فيعززه القاضي (سئل)
عن قول الروياني انه يعتبر
في شهادة الزنا تقدم لفظ
الشهادة على لفظ الزنا فان
عكس لم يسمع لانه صار
بهما في دفع حد القذف
عنه هل هو معتمد أم لا
(فاجاب) هو معتمد فقد
قالوا في شهادة الحسبة واذا
أرادوا الشهادة بالزنا فيقولون
نريد ان نشهد على فلان
بكذا فاحضره والا فان
ابتدوا وقالوا فلان زني
بحسبوا اه وان ذكر
الروياني فيه احتمالا انه
لا فرق وقال الزركشي نعم
ان وصلا شهادة من به
قالنا هراهم ليسوا بقذفة
لكن كلام الروياني يقتضي
انه لا فرق (سئل) عن
قول شرح الترمذي والبيهقي
مع الشاهدين في الردع
ودعوى العنف والجراحة
في عضو باطن ودعوى
الاعسار على الغائب

واحد ستة عشر وآخر بألف وبين غيره كشهادة اثنين واثنين للاتفاق على الثلاث بكل تقدير وهذا
لا إشكال فيه وانما الذي هو محل النظر لو شهدت بيته بانه طلق واحدة وشهدت بيته أخرى بانه
طلق ثلاثا فقد تعارض في الزائد على الواحدة فهل يقع هذا الزائد والذي يقبح وقوه أحدان
قولهم ولو اختلفا في قدر المتاف بان شهدت بيته أن وزن ما أتلفه المدعي عليه دينار وشهدت بيته أخرى
أن وزنه نصف دينار لزم الدينار أخذًا بشهادة الاكثر لان معها زيادة علم بخلاف شهادة التقويم فان
قومته بيته دينار وأخرى بنصف فانه يجب النصف لاتفاق البيتين عليه وتعارضهما في الباقي وفرقا
بين هذه وما قبلها بان مدرك شهادة التقويم الاجتهاد وقد تطلع بيته الاقل على عيب فيها زيادة علم
فالحاصل ان زيادة العلم عند التعارض في الوزن مع الشهادة بالاكثر وعند التعارض في القيمة مع
الشهادة بالاقل وكا تعارض في الوزن التعارض في النزع أو العد أو الكيل فيؤخذ بشهادة الاكثر
وأما قول الأذري قياس كلامهم الذي تقرر في مسألة الوزن انه لو أقام بيته بعدد المودود أو باذرع
المذروع فعارضه المدعي عليه بيته بانه أنقص من ذلك كنصفه قدمت بيته المدعي ولا يخفى ما فيه فهو
مردود أعني قوله ولا يخفى ما فيه ووجه رده ان ما ذكره انه قياس كلامهم صحيح لامية فيه لان من
تأمل ما قالوه في مسألة الوزن مما ذكرته فيها علم جريان مثله في العد والنزع والكيل اذ لا فرق بين
الاربعة كما هو ظاهر جلي واذا لم يتصور بينهما فارق لم يتأت قوله ولا يخفى ما فيه اذ لا شيء فيه لا خفي
ولا ظاهر بل هو الجاري على سنن الاستقامة فاندفع قوله ولا يخفى ما فيه (وسئل) عن قال لا آخر
بادلت أو بادلتك بزوجتي الى زوجتك أو بضيعتي الى ضيعتك أو بقرتك أو زافرت أو زافرتك الى ذلك
فقال بادلت أو بادلتك أو زافرتك أو زافرت ويريدان زافرت معنى بادلت ما الحكم وعن قال
لا تختر طاق زوجتك وأزوجك أو على أن أزوجك ابنتي أو اختي أو قالت امرأة طاق زوجتك
وأزوجك نفسي أو على أن أزوجك نفسي أو أزوجك أو على أن أزوجك ابنتي فطلق امرأته
وقال هي طاق أو قال طلقت ما الحكم وعن أراد السفر فقال للناس ان لم أجي هذه السنة
أو اذا غبت عن زوجتي سنة فأنالها بزواج أو فها هي لي امرأة ما الحكم (فاجاب) بقوله الذي يقبح
في بادلت أو بادلتك بزوجتي الى زوجتك انه ان نوى به طلاقا واحدا أو متعددا وقع والا فلا فهو
كناية فيه لصدق حدها عليه وهو ما احتمل الطلاق من غير تعسف ولا شك ان بادلتك يحتمل الطلاق
كذلك وقاعدة ما كان صريحا في بابه ولم يجسد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره تشهد لذلك
وبادلت صريح في البيع كما يأتي فاذا استعمل في الزوجة ناويا به الطلاق لم يجسد نفاذا في موضوعه
واذا لم يجسد نفاذا كذلك لزم كونه كناية فيه لان الغرض انه يحتمل احتمالا لا تعسف فيه وكذا يقال
في نحو بعتك نفسك اذا نوى به الطلاق انه يقع به لانه حينئذ كناية كما علم مما قرره ثم رأيتهم
صرحوا بنحو ما ذكرته فانهم جعلوا من كنيات الطلاق بعتك الطلاق وأما قوله بادلتك بضيعتي الى
ضيعتك مطلقا فيبيع لان بادلت من صرائح البيع فاذا أراد بذلك بادلتك بضيعتي بضيعتك انعقد
بيعا وصارت الضيعة التي دخلت عليها الباء غنما والأخرى ممتنا واما بادلت بضيعتي الى ضيعتك فهو
باطل لفقد كاف الخطاب المشترطة لصحة البيع وزافرت اذا اشهرت عند قوم بمعنى بادلت صارت
كناية ببيع وطلاق فان نوى بها بيع صح أو طلاق وقع والا فلا ومن طلق زوجته على أن يزوجه
زيد بنته لم يقع عليه طلاق الا ان زوجه فاذا زوجه وقع الطلاق باثنا وللمطلق مهر المثل على الزوج
المترزم له بذلك ذكر ذلك ابن القطن لكنه قال فيما لو قال رجل لا تختر طلق امرأتك على ان
أطلق امرأتي وجعل كل منهما طلاق هذه بدلا عن طلاق الاخرى يقع الطلاقان اذا فعلاه ولكل
منهما الرجعة اه فجعل ابن القطن الطلاق في هذه رجعا يناقض جملة له في التي قبلها باثنا ومن

ثم قال ابن كج في هذه لارجعة لواحد منهما ولكل واحد منهما الرجوع على الاخير مظهر المثل ليوافق
قوله ما قاله ابن القطن في تلك والحاصل ان ابن كج يقول انه باثني في صورتين ويجعل العوض فيهما
فاسدا حتى يقع باثنا ويجب مهر المثل وابن القطن يقول انه باثني في الاولى رجعي في الثانية
وعليه فالفرق ان العوض في الاولى وهو نكاح البنت مقصود لكنه لا يصلح للعوض شرعا فكان
فاسدا ويلزم من فساده الوقوع باثنا مظهر المثل وأما العوض في الثانية وهو الطلاق فهو غير
مقصود عرفا ولا شرعا فهو بمثابة الدم وقاعدة الطلع ان عوضه اذالم يقصد يقع رجعا ولا مال وبهذا
انضح ان ما قاله ابن القطن من الوقوع باثنا مظهر المثل في الاولى ورجعا بلا مال في الثانية هو
الاوجه لما علمت من ظهور الفرق بينهما ما فافهم ذلك فانه مهم وجواب بقية الصور التي ذكرها
السائل علم مما قرره وهو انه حيث كان المقابل للطلع تزويجا فوجد وقع باثنا مظهر المثل أو
طلاقا وقع رجعا وقوله ان لم أجي هذه السنة الخ كناية فان نوى به طلاقا واحدا أو متعددا وغاب
عنها سنة وقع ما نواه والالم يقع شيء (وسئل) عن قال لزوجه أنت طالق فقبل له ثلاثا فقال ثلاثا
أو قبل له طلقها ثلاثا فقال ثلاثا ما الحكم (فاجاب) بقوله الاوجه أحدان أحدهما أفق به شيخنا خاتمة
الحقبة شيخ الاسلام زكريا سقى الله سبحانه وتعالى عهده انه ان نوى بقوله ثلاثا وقد بناء على
مقدر المطلق الثلاث وقع الثلاث وكان التقدير هي طالق ثلاثا أو طلقها ثلاثا وان اختلف شرط
من ذلك لم يقع شيء وأما من أجاب بانها طلقت واحدة لان السؤال معاد في الجواب فكانه قال
هي طالق ثلاثا لكن يمنع من وقوع الثلاث كونها غير منوبة مع لفظ طالق لان شرط وقوع
العدد كونه منو يابنية مقرونة بافظ الطلاق كافتراق نية الكتابة بها فقد أخطأ كنيته شيخنا المذكور
حيث قال لم يصح في جوابه هذا سواء أوقع الواحدة بافظ ثلاثا كما يقتضيه أول كلامه لما لا يخفى أي
من قوله ان السؤال معاد في الجواب أم بافظ طالق المقدر لما فيه من أعمال مقدر يجوز عدم
إرادته واهمال متافقه ولا في توجيهه لانه بعد ان اعتبر ان التقدير هي طالق ثلاثا لا يحتاج
الى نية الثلاث واقتراها بطالق اذ نية العدد انما يحتاج اليها كذا ذكر عند عدم ذكر العدد ثم رأيت
الأذري نقل عن فتاوى الامام ابن رزين انه سئل عن قال قولوا لها أنت ورفيقتك طالق فقبل له
لاي شيء لا تقول ثلاثا فقال ثلاثا فاجاب ان قصد بقوله ذلك اي قاع الطلاق الثلاث بلغنى هذا أي بلغوها
ان طلقتهما ونوى بذلك اي قاع الثلاث وقع الثلاث كما نوى وان قصد اي قاع الطلاق مطلقا من غير
قصد عدد وقت طاقة على كل واحدة منهما بذلك ويبقى قوله ثلاثا ان قصد به اي قاع الطلاق الثلاث
كأنه أراد طلقت الا أن كلامهما ثلاثا أو كلا منهما طالق ثلاثا وقع به تمام الثلاث ان دخل بهما
وان لم يقرن بقوله ثلاثا قصد لم يقع شيء قال الأذري في توسطه بعد نقله ذلك وفي وقوع الثلاث في
القسم الاول وقفة ولا سيما ان طال الفصل بين الكلامين لان ثلاثا بفردتها لا تصلح للإيقاع فتأمل
اه وفي ذلك تأييد لما تقرر أنه الجواب وأما توقف الأذري فهو ظاهر حيث لم يبين الكلام على
المقرر الذي قررناه بخلاف ما اذا بناء عليه ثم رأيت ابن الصلاح أفق فيمن قال لزوجه أنت طالق ثم
سكت وراجع زوجته ثم قال ثلاثا باثنا على كل مذهب بانه ان كان قد نوى الثلاث أولا بقوله أنت
طاق وقمن وان لم ينو ذلك أولا لكن أراد ثانيا بقوله ثلاثا تنتمه وتفسيره وعنى بقوله ثلاثا انها
طالق ثلاثا وقع عليه الثلاث أيضا قال وايس هذا من قبيل اي قاع الطلاق بلغنى حذفت بعضه اجتزاء
بالباق منه لدلالة عليه بناء على القرينة وما نص عليه من هذا النوع انه لو قال ابتداء أنت ثلاثا
ونوى الطلاق وقع مثل ذلك قال الأذري بعد نقله عنه في توسطه قلت تأمل جوابه مع ما سبق عن
صاحبه تقي الدين بن رزين وأما ما استشهد به من قوله أنت ثلاثا فالاصح في الروضة انه لا يقع به

والميت وفيما اذا قال لزوجه
أنت طالق أمس ثم قال
أردت من غيري ثم قال في
شرحه فيقيم في هذه الصور
البيته بما ادعاه ويخاف منها
طلب الا لاستفهاه هل هو كما
قاله أم لا فان قلتم نعم فما
صورتها (فاجاب) بان
الحكم فيها كما قاله تبعها
لامل وأصل أصله وغيرهما
وصورة الاولى ان المشتري
أقام شاهدين بعدم عيب
المبيع وقاله البائع أنت
تعلم حدوده فيخلف على
قدومه والثانية أن يدعى من
نبت عنه وطء زوجته فتقيم
شاهدين ببكايتها وتخاف
على عدم وطئه اياها
لا احتمال عود البكارة والثالثة
أن يقيم شاهدين بسلامة
العضو الباطن المحنى عليه
ثم يطلب الجاني حلف المحنى
عليه على سلامته والرابعة
والخامسة انه قام شاهدين
بحال على غائب أو ميت فيخلف
معهما ومثلهما الصبي
والجنون والسادسة ما اذا
قال لزوجه أنت طالق
أمس ثم قال أردت انها
طالق من غيري ثم أقام
شاهدين بتطليق غيرها اياها
ثم يخلف على إرادته اياه
(وسئل) هل يجوز
للساقي مثلا أن يشهد
بالكفر عند من لا يقبل
التوبة أو بالتعريض
بالقذف عند من يرى الحد
بالتعريض أو بما يوجب
التعزير عند من يعزربما

لا يجوز للشافعي قياما على
ما لو طلب الشافعي شفعة
الجوار من الحنفى حتى
يكون الاصح الجواز أولا
يجوز كما استظهره بعض
مشايخ مشايخنا قال ويؤيده
قول ابن سراق في التلقين
لو شهد على مسلم انه قتل
كافرا والحاكم عراقي لم يجز
له الادعاء لنفسه من قتل
المسلم بالكافر وهل على
القول بالجواز لو علم أو غلب
على ظنه من قرينة الحال
أو من قوله أن لسانه سبق
اليه ولم يقصده بجوذه أن
يشهده عليه أولا كما قطع به
بعضهم فيما لو علم فقط
وذكر أن الراعى قد حكي
مثله في نظيره من الطلاق
(فاجاب) بأنه لا يجوز للشافعي
أن يشهد بما ذكره فقد قال
الزركشي وغيره عقب كلام
ابن سراق ومن هنا يؤخذ
أنه لا يجوز للشافعي أن
يشهد بكلمة الكفر أو بما
بالتعريض بالذف أو بما
يوجب التعريض عند من يعلم
أنه لا يقبل التوبة ويحده
بالتعريض ويعززه بأبلغ
مما يوجب الشافعي ولا ينبغي
أن يأتي فيه الوجه الذي في
طلب الشافعي نحو شفعة
الجوار من الحنفى لأن ذلك
في حق الأدنى اه ومتى
علم أو غلب على ظنه أن
لسانه سبق عليه لا يجوز له
أن يشهده عليه ولو عند
سأكم موافقه (سئل)
هل يثبت تقدم أحد

شيء وإن فوى ولم يذكر عن بعض الأئمة سواء فاعلم اه ويجب عن مسئلة الروضة بأنه لم يتقدمها
ما يقتضى تقدير محذوف ينبنى عليه قوله ثلاثا فلم تؤثر فيها النية بخلاف مسئلتنا فإنه سبق ما يقتضى
تقدير ذلك المحذوف المبني عليه قوله ثلاثا فصحت نيته ووقع به الثلاث ثم رأيت في بعض الفتاوى
بسطت الكلام على ذلك فراجع مع هذا (وسئل) استمر في الترك إذا أراد أحدهم بطلاق
زوجته قال لها دستور فاذا غاب أو مات ولم يعلم هل فوى الطلاق أم لا ما الحكم (فاجاب) بقوله
لا طلاق فيما ذكر وان جعلنا لفظا دستور ركابة لأن شرط الوقوع بها تحقق نية الزوج الطلاق بها
والا لم يقع شيء لأن العصمة ثابتة بحقة فلا تزال الايبين وجهل دستور كناية له وجه فانها تستعمل
عرفا في الاذن في المفارقة فاذا استعملها كناية في الطلاق فقد استعملها فيما يناسب معناها المشتهرة
فيه عرفا فلم يبعد جعلها كناية (وسئل) عن حكم حل الدور بالصيغة التي نقلها السبكي
والاسنوى والاذرى وغيرهم عن ابن دقيق العبد مع التنافير فيها وهي كلما لم يقع عليك طلاق فانت
طالق قبله ثلاثا والميمرى يقول هي ان لم يقع عليك طلاق فانت طالق فهل الصيغتان سواء وقول
الازرق فانت قبل ما المخلص اذا قائم بصحة الدور قلنا المخلص ان يقول للزوجة طالق نفسك فتطلق نفسها
لأنه غلبك على الاصح لكن حتى عن ابن أبي الصيف انه لا يخلص له منه الا بسبب يوجب الفسخ
كلاهما ونحوه اه عبارة ابن أبي الصيف حاضرة والازرق من الواقفين على مصنفات السبكي
والاسنوى وكثيرا ما ينقل عنهم من غير تعرض منه لما نقل عن ابن دقيق العبد ولا لما أظهره
من النظر مع نقله لعبارة ابن أبي الصيف الحاضرة فهل ذلك يدل على انه لم يرخص ما نقل عن ابن
دقيق العبد (فاجاب) بقوله الذي نقلوه عن ابن دقيق العبد نقلنا عن بعضهم انه اذا عكس التعليق
فقال كلما تافطت بطلاقك فانت طالق قبله ثلاثا فاذا طلقها انحلت الدور ووقع الطلاق قال لأن
الطلاق القبلى قد صار والحالة هذه معلقا على النقيضين وهما الوقوع وعدم الوقوع وكلما كان
لازما للنقيضين فهو واقع ضرورة لاستحالة خلو الواقع عن أحدهما قال وثريب منه في الوكالة كلما
عزالتك فانت وكبلى فيعاد العزل بان يقول كلما عدت وكبلى فانت معزول فيقول عزلتك اه وأما
تنافير الاسنوى بان الطلاق انما يقع على تقدير صحة التعليق المتأخر ولما قل ان يمنع صحته لكونه
غير قادر على التخيير الذي هو فرضه فردود بأنه منقوض بسور يصح فيها التعليق دون التخيير منها
الراهن اذا أعسر يصح تعليقه عتق المرهون بصفة فاذا وجدت بعد انفكاك الرهن نفذ العتق على
الصحيح ولا يصح تخييره ومنها العبد يصح تعليقه الماطقة الثالثة على عتقه ولا يصح تخييره اوله فيه
نفارتان وهو سلمنا صحة التعليق الثاني لكن التعليق الاول لا يترتب عليه شيء لأن النظر يبع على صحة
الدور واستحالة وقوع المعلق فيه وحينئذ فلا يصير الطلاق واقعا على كل من التقديرين قال واعلم
أن المدرك في الطلاق على تقدير صحة التعليق انما هو وقوعه على تقدير كل من النقيضين وبهذا يحصل
المقصود وهو الطلاق بلا افتنا آخر على هذا التقدير والمدرك في الوكالة انما هو تعارض التعليقين لأن
كل تعليق مطالب به خلاف مطالب الآخر بخلاف الطلاق فلما تعارضا اعتضد العزل بالاصل اذا اصل
الحجر ولهذا لا يحصل العزل باللفظ اه ولم أر أحدا تعقب اعتراضه هذا وهو جدير بالتعقب لأن قوله
لكن التعليق الاول لا يترتب عليه شيء الخ لا يفيده في مطالبه فلهذا ان عدم ترتب شيء عليه انما هو
مع انفرادهما بما يعارضه وأما بعد وجود معارض له وهو التعليق الثاني فقد ترتب عليه بواسطة انضمام
هذا المعارض اليه شيء أي شيء وهو الوقوع لما تقرر أولا ان سبب انحلال الدوران التعليقين لما وجدا
وصحبا لزم كون الطلاق القبلى معلقا على النقيضين وهما الوقوع الذي اقتضاه التعليق الثاني
وعنده الذي اقتضاه التعليق الاول ويلزم من تعلقه بالنقيضين الوقوع ضرورة استحالة خلو الواقع

الوارثين رجل وامرأتين
أو بشاهدوين لأن المقصود
منه المال وكذا الشهادة
بتقدم أحد النكاحين أم لا
(فاجاب) بأنه يثبت كل
منهما بمن ذكر اذا كان
المقصود منهما المال كالأول
ادعت المرأة بان فلانا نكحها
وطلقها وطلبت نصف
المهر أو أنها زوجة فلان
الميت فطلبت الارث أو
ادعى أنه طلقها بعوض
(سئل) عن النشوز اذا
كان لامتناع من الوطء بغير
عذر هل تقبل أو بغير نية
أو رجل وامرأتان كما أفنى
به البلقينى (فاجاب) بأنه
تقبل الشهادة المذكورة
فيه لأنه لا يبالغ عليه الرجال
غالبا (سئل) عما لو شهدا
بدين على ميت فاقام وارثه
بينة بان بينهما عداوة هل يقدر
في شهادتهما أولا (فاجاب)
بأنه يقدر فيها لأن الضرر
يلحق الوارث لا انتقال التركة
اليه فهي شهادة على الخصم
في الحقيقة (سئل) عن
يلعب الشرط بقرعة
الطريق أو في المسجد وهو
مصور بصور الحيوان ولم
يكن هو المصور له أو يقفده
دينا وهو ممن يحل برونه
هل تسقط شهادته أم لا وهل
لعبه مكروه أو حرام كالأول
مع معتقد شرعيه أو على
مال من الجانبين أو كان هو
المصور له أو أخرجه الصلاة
عن وقتها أو تعيبت عليه
الشهادة أم لا يحسم فيها

عن أحدهما فاندفع قول الاسنوى وحينئذ فلا يصير الطلاق واقعا على كل من التقديرين وايضا حان دفعه
أن الاول لم يدع أنه واقع على كل من التقديرين وانما الذي ادعاه ما قررناه من كونه معلقا بالنقيضين
وان كل ما كان كذلك فهو واقع لما مر وذلك لما صدر منه التعليقان ثم قال طاعتك كان هذا معلقا
بنقيضين وهما وقوع القبلى ثلاثا لو وقع هذا اللفظ وهو مفاد التعليق الاول ووقوعه ثلاثا لو لم يقع
هذا اللفظ وهو مفاد التعليق الثاني فاذا صححنا كلا من التعليقين فان قلنا بتأثير كل منهما لزم اجتماع
النقيضين أو بعدم تأثير كل منهما لزم وقوع النقيضين وكل من الاجتماع والارتفاع المذكورين
يحتمل فليزى أن أحدهما واقع ولا بد وأن الواقع هو وقوع الطلاق لأن التعليق الاول لما وجد سد
باب الطلاق فلما وجد التعليق الثاني مع قوله بعد طاعتك قلنا بصحة التعليق الثاني التي سلمها
الاسنوى فليزى منه لذلك السد واقعة لوقوعه والالزم المحال المقرر وبهذا يثبت اندفاع قوله
ولهذا يحصل المقصود وهو الطلاق بلا افتنا آخر مع قوله ولهذا لا يحصل العزل الا بافتنا بل لا بد من
الافتنا في كل منهما كما تقرر واندفاع ما حاوله من الفرق بين هذا الباب وباب الوكالة على انما وان سلمنا
الفرق بينهما لا يؤثر ذلك فيما قلناه لأن الحكم في مسئلتين قد يتفق مع اختلاف مدركهما فلا مانع
أن يكون مدرك الوكالة غير مدرك ما هنا وان اتفقا في الحكم وهو حل الدور السابق بالتعليق
اللاحق على أن ابن دقيق العبد أشار الى ان بينهما فرقا ما بقوله وقريب منه في الوكالة الخ فحل بينهما
تقار بالانحداد وهو عين ما يدعيه الاسنوى فلا وجه لاعتراضه عليه بما أشار اليه من الفرق بين
البابين واعلم انه بحث انحلال الدور بان يقول لها يدك طالق مثلا بناء على أن الوقوع بالسرية
بالنسبة الى الماطقة أو المرأة الماطقة لا ينسب للمعلق وانما هو تكميل من الشرع على تناقض فيه
وقع للرافعى وانما لم ينسد باب الطلاق عند قوله لها يدك طالق لان المعلق عليه وقوع طلاق عليها وفي هذا
المثال لم يقع عليها وانما وقع على بعضها اه واعترضه ابن العماد بأنه كلام ساقط لأنه متى انسده عليه
باب الطلاق لم يتمكن من ايقاع بعضه ولا من تطبيق بعض المرأة لأن السرية فرع ايقاع الطلاق
اه وليس بذلك لأنه لم ينسد عليه باب الطلاق الا اذا أوقعه على كلها دون بعضها لان موجب
الانسداد الدور المترتب على المظنه وهو متى أو كلما وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا فاذا
أوقعه على بعضها قلنا بما مر لم يتناوله قوله وقع عليك واذا لم يستلزم وقوعه وقوع الثلاث قبله لم
يحصل الدور فنظروا ان لما قاله الاسنوى وجهها وان الدور ينحل به كما ينحل بما مر فهاتان طريقتان
لحلها وأما ما نقل عن الكمال الميمرى من حله بما مر عنه ففيه نظر لما تقرر في منقول ابن دقيق
العبد واذا وقع النزاع في تلك مع تحقق التناقض فما بالك بهذه التي لا تناقض فيها وجه فالوجه انه
لا يحصل بها انحلال وأما ما نقل عن الازرق فانما يتضح ان كانت صيغة تعليقه كلما أومتى طاعتك
وحينئذ فلا خصوصية لما ذكره لأنه حيث عاق بذلك لم ينسد عليه باب الطلاق حتى يحتاج لحله وانما
ينسد الباب اذا عبر بقوله كلما أومتى وقع عليك طلاق وهذه لا ينحل الدور فيها بما قاله الازرق كما
هو ظاهر لأن قوله لها طلق نفسك وان كانت تملكك للطلاق يسمى وقوعا له وان لم يسمى ايقاعا
وحصر ابن أبي الصيف قد بان اندفاعه بما قدمناه ان له طريقتين طريق ابن دقيق العبد وطريق
الاسنوى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عما لو قال على في زوجتي بالطلاق الثلاث ان باسكان
النون أو تشديدها بفتح أو كسر بذلك من مساريق الحق فسار الى الحق بعد مدة لكن لم يتساربا معا
في الطريق ما حكمه وعما لو قال على في امرأتى بالطلاق الثلاث ان لم تعطني الحق هل هو تعليق
للطلاق بنفى الاعطاء حتى لو أعطاه الحق لا تطلق امرأته أولا (فاجاب) بقوله الجواب عن ذلك
يحتاج الى مقدمة في الكلام على صيغة على في زوجتي بالطلاق هل هو صريح أو كناية أو لغو

ذكر أولا ولا فيما ذكر
 أخيرا (فاجاب) بانه متى
 اقترن بعب الشارح شرط
 مال من الجانبين أو فسخ
 أولعب مع معتقد تحريمه
 أو تأخير الفريضة عن وقتها
 عمدا وكذا سهوا وتكرر
 منه أو كانت مصورة بصور
 الحيوان فهو حرام والا
 فهو مكروه نعم ان غالب على
 ظنه أن لعبه يكون سبيل لرد
 شهادته بما لم يثبت الا بما
 حرم ومتى أكتب على لعبه أو
 لعبه على قارعة الطريق أو في
 المسجد أدخل بجموعه وان
 قل (سئل) عن الحاكم
 هل له أن يحكم بشهادته
 أم لا لانه يتضمن تمديده
 وهو ممنوع عليه كما قاله ابن
 الرقعة الاربع في البحر وغيره
 المنع اه كلامه وهل
 مثل ذلك تنفيذ حكمه أم لا
 لانه لا تهمه هناك (فاجاب)
 بانه ليس للحاكم أن يحكم
 بشهادته اذ الم يزك
 غيره بخلاف تنفيذ حكمه
 (سئل) عن الفرع اذا شهد
 على من شهد عليه الاصل هل
 تصح شهادته تنزيلا للفرع
 منزلة الاصل أولا (فاجاب)
 بانه لا يجوز للفرع أن
 يشهد على من شهد عليه
 أصله وانما يشهد على شهادته
 (سئل) عما لو وكل عمرو
 بكرا في استخلاص حقه
 على زيد هل زيد يخرج
 شهودا لو كاله أم لا (فاجاب)
 بان زيد يخرج المذكور
 (سئل) هل يجوز الشهادة

والنظر في ذلك مجال منشؤه قولهم لو قال بالطلاق لافعان كذا كان لغو لان الباء من حروف القسم والطلاق لا يقسم به اسكنها هنا محتملة لذلك والمعنى حيثئذ بالطلاق الثلاث على في زوجتي لافعان كذا ونحو ذلك ويحتمل أن تكون الباء زائدة أي على في زوجتي المطلق والاحتمال الاول يقتضي انه لغو والاحتمال الثاني يقتضي انه صريح واذا تردد اللفظ كذلك رجع الى نية الخالف فان قوى بالباء القسم كان لغوا أو كونها زائدة كان صريحا وان لم ينو شيئا أو مات ولم تعلم نيته فهذا هو محل التردد وأصل بقاء العصة يرجح النظر الى عدم تأثيره اذا تقرر ذلك بحيث انعقدت يمينه نظر في لفظ الخوف عليه وهو ان يترك من مساريق الحق وقواعد اللغة قاضية على هذا اللفظ باحتمالات متعددة فان كان الخالف يفرق بين فتح ان وكسرها مع تخفيفها أو تشديدها عومل بقضية فرقه وأدبر عليه حكم ما توافقه منها وان كان غامضا لا يفرق بين تلك المحتملات رجعا الى نية فان قال نيتي انه لا بد أن يسير معي أو وحده على الفور أو التراخي الى القاضي أو غيره ممن يخص لي حتى الذي عليه أخذناه بما نوى من هذه المحتملات لان اللفظ محتمل لجميعها وان لم يكن على السواء وان لم ينو شيئا فان اطرده عرفهم باستعمال هذا اللفظ في معنى محتمل له حل عليه وانما لم نقل في على في زوجتي بالثلاث بالرجوع الى العرف لان العرف لا مدخل له في الصراخ وانما غاية انهم اذا تعارفوا اللفظا طلاقا وكان محتملا له يكون كتابه وان لم يبارد عرفهم في ذلك اللفظ بشي فان تفاق بان مكسورة مخففة كان ظاهر كلامه انما نافية وان المعنى لا بد لك اي لا غنى لك عن ان تسار في الحق فيحمل كلامه على ذلك فان ساره الحق بان ذهب هو وايامه ولو مترتبين الى من يحكم بينهما بالحق ولو بعد مدة من الحلف لم يحث والاحتث باليأس بموت أو نحوه وانما لم تشترط المعصية لان المسيرة الى الحق تصدق باجتماعهما عند من يحكم به فليس في لفظه ما هو نص في المعصية عند السير ولا ما هو نص في فوربة المسيرة فحملناه على ما تقرر من اجتماعهما عند حاكم أو محكم يحكم بينهما بالحق وان شددت مع كسرها كان ظاهر كلامه الحلف على اثبات غناه عن مسيرته الى الحق فان كان كذلك لم يحث والاحتث وان فتحها مخففة كان نظيره ما قالوه في أنت طالق ان دخالت الدار بفتح ان مخففة ففي الحوى يقع حالانها للتعليل وفي غيره يكون بمعنى ان المكسورة المخففة لان العاصي لا يفرق بينهما فيأتي هنا مامرا في المكسورة المخففة وان قصها مشددة كان معناه قريبا مامرا في معنى المكسورة المشددة فيأتي فيها مامرا في تلك هذا كله حيث لا نية ولا عرف كما تقرر (وسئل) عن مسألة وقع فيها جوابان مختلفان صورتهما اذا قلنا بتصح الدور فطاق رجل زوجته ثلاثا ثم ادعى انه كان علق عليها مسألة الدور قبل المطلق يريد دفع الطلاق الثلاث بذلك وصدقة المرأة على ذلك فهل يقبل قوله في دعواه مسألة الدور أم لا فيقع عليه الطلاق الثلاث أجاب الاول فقال نقل الشيخ النجاشي في كتابه عن الامام ابن الصلاح انه اذا أقر بعدم الالغاء ثم طلقها ثم ادعى الالغاء قبل الطلاق لم يقبل قوله ولا تسمع بيته نعم ان قامت حصة قببات وكذا ان اقامتها المرأة أو صدقة على الالغاء قبل قال وفي الروضة ما يهيم اه وظاهره أنه اذا لم يقر بعدم الالغاء وطلقها ثلاثا ثم ادعى انه يقبل قوله وأجاب الثاني فقال لا يقبل قوله ولا تسمع بيته يقع عليه الطلاق الثلاث ولو صدقة المرأة لامرئين أحدهما ان الامام ابن عبد السلام ذكر في كتابه المسمى بالغاية ان الزوج اذا ادعى ما لا يقبل في الحكم وبين فيه فصدقة المرأة فيما ادعى لم يقع الطلاق بذلك اذ لا أثر لصادقتها على ما يتعاقب بحق الله سبحانه وتعالى قال الامام الاوزقي ونحوه أجاب الفقيه الحلي وغيره فيمن ادعى تعاقب الدور والله سبحانه وتعالى أعلم اه الامر الثاني للمسئلة المسؤول عنها فثاروا فيها بعدم قبول قول المطلق فيما ادعى منها ان الائمة رضى الله تعالى عنهم نقلوا عن الامام الخوارزمي رحمه الله تعالى من غير مخالفة له أن الزوج اذا طلق

زوجته ثلاثا ثم ادعى فساد النكاح بسبب من الاسباب وصادقته الزوجة على دعواه لم يقبل قولها ما ولا تسمع بيتهما ولا يجوز أن ينفعا نكاحا جديدا لا يجعل لكونهما متهمين في حق الله تعالى وذكره أيضا الشيخ القفال ونقله في الانوار عن البغوي والقاضي حسين وغيرهما وصححه الشيخ تقي الدين السبكي قال الامام ابن عاصم البغوي واذا سمع القاضي الشافعي قول الزوجين وبينهما على فساد النكاح بعد الطلاق الثلاث وحكم بمقتضى ذلك على خلاف ما سبق من المنقول حكمه باطل ظاهرا وباطنا كما قاله القاضي القضاة الماوردي قال حيثئذ لا يخفى ان للقاضي الشافعي نقضه بل يجب عليه ذلك اه قال الامام الاذري وما ذكره الامام الخوارزمي من عدم سماع البيضة هو جار على طريقة البغوي في باب المراجعة وغيره قال الامام ابن الرقعة في المطالب والمهور المنصوص انما لا تسمع وعبارة غيره أطلق الشافعي والاصحاب عدم السماع ولم يفرقوا بين العذر وعدمه ويدل على ان الاكثرين لا يفرقون بين العذر وغيره وانهم ردوا على أبي إسحق حيث فرقوا في الخليف والزموه بالبيضة قال أعني الاذري وفيه ما يشعر بالاتفاق على عدم سماعها مطلقا فعلم من هذا أن ما ذكره الخوارزمي هو المذهب المعتد للتمتع في حق الله سبحانه وتعالى كسئلنا المسؤول عنها قال الامام ابن العمداد في توفيق الحكم ونظيره ما قاله الخوارزمي المرأة اذا خالعت الزوج ثم ادعت انها زوجت بغير رضاها لم يسمع قولها كما قاله البغوي وسبقه الى ذلك أيضا القاضي الحسين في الفتاوى وقولهم ان الطلاق لا يقع في النكاح الفاسد لا يخالف ما ذكره الخوارزمي وصورته أن يطلقها ثلاثا في الباطن أما لو ظهر انه طلقها ثلاثا حيثئذ يجب التفريق بينهما حتى تنكح زوجا غيره ومنها ما ذكره الامام الدبيلي في أدب القضاء انه لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يكلم فلانا في هذا اليوم ثم قال ان نكاحي كان فاسدا وأريد ان أكلمه في هذا اليوم ثم أعقد نكاحا صحيحا فكلمه لم يقبل قوله في فساد نكاحه وذكر الطبري نحوه ثم ذكر الاذري نحوه ذلك في الدعوى من شرح المنهاج ومنها ان الجلال بن طهيرة ذكر في فتاويه ان من تزوج امرأة وطالت مدته معها ثم طلقها ثم ادعى فساد النكاح لم يسمع منه وذكر القرزالي في فتاويه نحوه ذلك ومنها ما ذكره ابن الصلاح من انه لو طلق امرأته ثلاثا ثم ادعى اني لم أكن نسكحتها قبل الطلاق المذكور لم يقبل قوله ومنها ما قاله في الروضة من انه لو قال انت بائن ثم قال بعد مدة أنت طالقي ثلاثا وقال أردت بالبائن المطلق لم يقع الثلاث لصادقتها البيضة لم يقبل منه لانه متهم ومنها ان الشيخ ابن ناصر سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا بعد ان وضعت حملها ثم ادعى اني كنت طلقها طائفة أو طلقته قبل ان تضع فأنقضت العدة بالوضع قبل ان أراجعها فهل يعود اليه قبل زوج أم لا تعود اليه الا بعد زوج آخر فاجاب فقال الاصل عدم وقوع الطلاق قبل الوضع فتبين بعده فلا تعود اليه الا بعد زوج وعذبتين والله سبحانه وتعالى أعلم ومنها ما سئل عنه قاضي مكة المشرفة بل قاضي القضاة جمال الدين محمد بن عبد الله بن طهيرة رحمه الله تعالى ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ادعى انه كان خالعا قبل ذلك وأراد دفع الثلاث بالخلع ووافقت الزوجة على ذلك فهل يقبل دعواهما الخلع ولا يقع الطلاق الثلاث أم لا تقبل دعواهما ويقع الطلاق فاجاب فقال نقل في الروضة في أواخر الطلاق تبعا للرافعي عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها على نفسي قبل هذا فلم يقع الطلاق لم يقبل قوله والله سبحانه وتعالى أعلم ومنها رأيت في فتاوى منسوبة الى القاضي ابراهيم ان رجلا حلف بالطلاق الثلاث ما آكل هذا الزاد المعين ثم أكاه قبل أن يقوم من مقامه ثم قال أنا بائني بمسئلة الدور فهل يقع عليه الطلاق المنجز فاجاب رضى الله تعالى عنه فقال نعم يقع عليه الطلاق المنجز على ما صححه الرافعي والنووي والله سبحانه وتعالى أعلم وأفني بذلك أيضا ولد والقاضي صلاح الدين بن أبي السعود حتى قال وأما عدم

الوقوع أصلا فغير معتد وان رجع كثير ونانصر له جمع والله سبحانه وتعالى أعلم قال الشيخ
ابن ناصر الدين في فتاويه والمفتي به في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ان مسألة الدور غير معتد
عليها والمرجع عند الشيخين وقوع الطلاق المنجز وهو موافق لما سبق عن القاضي ابراهيم وولده
من وقوع الطلاق المنجز ومنها ان الشيخ نور الدين الشريف السهمودي رحمه الله تعالى سئل عن
رجل طلق زوجته ثلاثا ثم قال كنت وكنت فلانا بطلاقها أو كنت عزلتها عن فلان أو وليتها فلانا
قبل هذا فلم يقع الثلاث فهل يقبل قوله أم لا فاجاب فقال ذكر في العزيز مما يتعلق بهذه المسئلة
نقلا عن فتاوى البغوي انه لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها على نفسي قبل هذا فلم يقع الثلاث
لم يقبل قوله وهو شامل لدعوى سبق التحريم بواسطة وكيله فيه بخلع ونحوه ما في فتاوى القاضي
الحسين انه لو طلقها ثلاثا ثم ادعى ان ولها كان قد وكل بتزويجها منه بالف وخمسائة ولم يزوجه
الوكيل الا بالف فالحكم لم ينعقد فالطلاق لم يقع وصدقته المرأة لم يقبل قوله ولو أقام بينة لم تسمع
وحكم بوقوع الطلاق الثلاث قال في الخادم وهذا تفرع على ابطال النكاح بالخالف في أصل
الصدقات ولا يختص ما ذكر به هذه الصورة أيضا بل يطرد في كل صورة ادعى فيها الفساد قبل
الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه جوابه ومنها سئل بعض المتأخرين عن رجل طلق بالثلاث
ما يكون هذا الأمر ثم كان فقبل له حنث ثم قال انا ما في مسألة الدور على محضر الفقيه فلان فهل
يقبل قول الزوج انه ملني أم لا يقبل فاجاب فقال من أصحابنا من يعمل بمسئلة ابن سريج وممنهم من
لم يعمل بها والمختار الاحتياط والله سبحانه وتعالى أعلم اذ لو فتح هذا الباب لادعى كل مطاق ثلاثا
أراد رفع العار عنه بتحليل زوجته ثم تجدد نكاحها ان يدعى ذلك فيظهر الفساد بذلك لا سيما ان
الشيخين رضي الله تعالى عنهما ذكر ان الرواية قال بعد اختياره تصحيح الدور لوجه لتعليم العوام
هذه المسئلة لفساد الزمان بل عبارة الشيخ فاصلا يحل تعليمها للعامة الذي لا يشتغل بالعلم ثم قال ابن
عبد السلام لا يجوز التقليد في تصحيح الدور وعدم وقوع الطلاق وهو يؤيد ما سبق عن القاضي
صلاح الدين بن ظهيرة من ان عدم الوقوع أصلا غير معتد قال الشيخ ابن ناصر في بعض أجوبته
وهو المفتي به في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والمرجع عند الشيخين وقوع الطلاق المنجز والله
سبحانه وتعالى أعلم فظهر لنا من جميع ما ذكرنا عدم قبول الزوج في دعواه تعليق الدور قبل الطلاق
ويؤيده أيضا قولهم لو باع دارا ثم قال كنت وقفها أو باع عبدا ثم قال كنت أعنته لا بلغت الى
قوله فهل الجواب الاول الصحيح المعتمد أو الجواب الثاني ونقل ما ذكر من التناظر نظير للمسئلة المسئول
عنها أولا أو أخيرا لنا القول في ذلك بجواب شافعي يحصل به المقصود بالحاجة داعية اليها بل هي مما تم
به البلوى في بلادنا لكثرة طلاقهم ثم ادعائهم بعد الطلاق تعليق مسألة الدور قبل الطلاق فظهر
الفساد في البلدان بادعائهم ذلك فالاحتياط مد هذا الباب عنهم لئلا يتخذ ذلك ذريعة والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (فاجاب) عن الله تعالى عنه بقوله أما المسئلة السريعية فقد بلغني فيها عن
أهل بجيلة وغيرهم فبلغ عظمة الفحش تدل على استهواهم بالدين وانحرافهم عن سنن الصالحين
لذلك صنف في بطلانها ونسق من يعمل بها مصنفنا حافلا يتعين عليكم مراجعته وزجر أهل
بلادكم به عما هم عليه من القبايح ولقد أخذت بعض أبناء الفقهاء الى وادي محسر أو بعض
ذلك الاودية وحصل لكثير من منهم الهداية واجتناب نسايتهم وبعضهم تحالت له زوجته وبعضهم
أعرض عنها وتزوجت غيره وقد أطلت في ذلك المصنف وبينت الرد فيه على رجل زهداني ادعى انه
أخذ ذلك عن شيخ له زهداني أيضا وبينت أيضا ان في كلام ذلك الرجل ما يقتضي الكفر والعباد
بالله سبحانه وتعالى وبينت في ذلك الكتاب أيضا ان أكثر الشافعية على وقوع الطلاق وانما اختلفوا

وسلامه عليه حين نزوله
وخبره رضي الله عنه شهد
وحده للنبي صلى الله عليه
وسلم في واقعة وأقره صلى
الله عليه وسلم على ذلك
وغير خجعة مع النبي صلى
الله عليه وسلم كذلك وانما
الخصوصية له في شهادته
بشهادتين مع غير النبي صلى
الله عليه وسلم وقال الأصحاب
رضي الله عنهم في شهادة
السامع جمع يؤمن
تواطؤهم على الكذب ولم
يشترطوا العدالة فيها
والعدالة تتضمن الاسلام
ومعها شهادة والقصود
من الاحكام الشرعية
حصول معانيها وهي حاصلة
بالتواتر لانه يفيد العلم
وتعيين لفظ أشهود دون
أعلم ونحوه معنى آخر كفي
التشهد والشهادتين ويقبه
السؤال هل يشترط
الاسلام في الشهادة
المتواترة أم لا يشترط اذا
كانت على شرط التواتر
وأفادته علم اليقين كالأ
شهد جمع متواتر من
الكفار يؤمن تطاؤهم
على الكذب ويقطع
بصدقهم لدى حكم شرعي
بهم لال رمضان بلفظ أشهد
وعلم الحكم ذلك بشهادتهم
علم ضروريا والحالة هذه
هل يجب على الحكم أن
يحكم بهذه الشهادة حكما
عاما أو يتركه ويجب
على المسلمين صوم رمضان

في كيفية الوقوع بخلاف ماشتهر ووقع في كلام كثيرين ان الأكثرين على عدم الوقوع وبينت
فيه أيضا ان التقليد في هذه المسئلة فسوق وان من حكم فيها بعدم الوقوع ينقض حكمه فإذا تقرّر
ذلك فمن طلق ثلاثا ثم ادعى انه كان ملغيا لا يقبل قوله ولا يقول على ما دعاه لانا وان تحققنا الغاءه
نحكم عليه بالطلاق الثلاث وكذا لا يقبل قوله على القول الضعيف أيضا وأما ما قاله الجيب الاول
من قبوله اذا أقامت المرأة البينة أو صدقته فغير صحيح أيضا بل الصواب انه لا يقبل كما ذكره الاثمة
واقد أصاب الجيب الثاني فيما ذكره فهو المذلول المعتمد الذي لا يحيد عنه والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) عن قال لولده ان قات في بيتي تكن أمك طلاقا فقال بعض اليوم فهل يحنث وهل يشترط أن
يقبل أكثر اليوم وما المراد بالقبول (فاجاب) قال النووي في شرح المذهب ما نقله عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال استعينوا بطعام السحر على صيام النهار
وبالقبول على قيام الليل رواه ابن ماجه باسناد ضعيف القبولة في اللغة النوم نصف النهار وقد سبق
أن أحاديث الفضائل يعمل فيها بالضعيف اه لفنا شرح المذهب وبه علم أن القبولة هي النوم
نصف النهار والمراد كما هو ظاهر نصفه تقريبا لا تحديدا وهو قبيل النهار فتى نام الولد في بيت أبيه
قبيل النهار في يوم الحلف أو غيره حنث والا فلانم ان نوى بالقبولة وقتا آخر أدبر الأمر عليه
(وسئل) عن شخص قال لزوجته روي أي اذهبي طالق بالنصب فهل يقع الطلاق أولا فان علماء مصر
اختلفوا في ذلك فقال بعضهم لا يقع واستند لفرع في الروضة وبعضهم قال يقع وأول الفرع
الذي كور وبعضهم مال الى تضعيف الفرع لان القاضي أبا الطيب في تعليقه نقل عن نص الشافعي
خلافه وبعضهم توقف في المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله من المعلوم أن روي كناية طلاق كاذبي
فان نواه به جاءت الاروجه الثلاثة فيه الاتية في أنت طالق طالق لانه لما نوى بروي الطلاق
كان بمعنى أنت طالق فلزم أن يجري فيه حكمه الاتي وهو على المعتمد عند الشيخين وغيرهما
عدم الوقوع حالا بل ان طلقها غير بان وقعت طاعة ثانية والا لم يقع شيء فان لم ينو به لم يقع
بطلان شيء لا مومن منها أنه اذا لم ينو بروي طلاقا بصير لغوا واذا صار لغوا صار قوله طاقا مجردا عما
يصير معتدا به فلا يقع به شيء فتاير قول القاضي الحسين انما لم يقع شيء بنساء العالمين طواق وأنت
بازو جتي وان قال ألف مرة وأنت بازو جتي لان ما قبله لغو فيصير وأنت بازو جتي وحده وهو مجرد
لا يقع به شيء نظير قوله م لو قال طلقت أو طالق ولم يرد عليه لم يقع به شيء وان نوى امرأته في
الاول وأنت في الثاني لانه لم يجر للمرأة ذكر ولا دلالة فهو كقول امرأتى ونوى الطلاق بخلاف
ما لو قيل له طاقها فقال طلقت فانما طلاق ولا يقبل قوله لم أرد هذا لانها مذكورة ضمنا واسد شكاه
الجيب لي بما لو قال الملاق لازم لي فانه صريح على الاصح مع أنه لم يجر للمرأة ذكر ويجاب بانه
خلف ذكرها فيه اشتراط استعماله في الطلاق كعلي الطلاق وأما روي طاقا فانه فقد فيه المعنيين
ذكرها والاشتراط فلم يقع به شيء ونظير قول القاضي أيضا لو قال رجل لا تحرق مالي فانكر
فقال ان كنت سرقته فامرأتك طالق سواء زاد والنية نيتي أم لا فقال طالق ولم ينو به شيئا لم
يقع به طلاق لان لفظ الطلاق وحده لا يقع به الطلاق مالم يقل امرأتى ولان الغير لا يقوم مقام
الغير في النية ولانه اجازة للطلاق وليس بايقاع له فقام له لا سيما تعليله الاول فانه نص في عدم الوقوع
في صورتنا فان قات أي فرق بين هذا وما مر في طاقها فقال طلقت قلت يفرق بان ذكرها هنا وقع
في حيز الشرط فلم يكن فيه طلب لطلاقها حتى ينزل الجواب عليه بخلاف طاقها ثم ذكرها وان لم يقد
ذلك يفيد تأثير نية الطلاق به بخلاف طلقت أو طالق فانه لا تؤثر النية فيه لانها لم تذكر أصلا ومنها
أن الاسنوي قد قول الشيخين في قوله أنت طالق طالق طالق يقع به ثلاث مالم يقصد به التاكيد بما

والجواب بعد في ذلك العام
اجب
أنت بحر والعلوم جواهره
ولا غرو أن يبدى جواهره
البحر
فلا زالت الدنيا تقوم بأهلها
بنوها لها عجزوا أنت لها صدر
(فاجاب) بان الاسلام
معتبر في التواتر بالنسبة
للسهادة وليس معتبرا
بالنسبة للرواية والفرق
بينهما أن باب الرواية أوسع
وباب الشهادة أضيق ومن
الدليل على اتساع باب
الرواية أن الامام بأحذيفة
وابن قورق وسليمان الرازي
قبول رواية مستور العدالة
وأن بعضهم قبل رواية
الصبي المميز إذا علم منه
الحرز عن الكذب ولا أنها
الانخبار عن شيء عام للناس
فليس فيه شبهة ولا عداوة
ولا ضرر ولا حد ولا ترافع
فيه إلى الحكم ومن الدليل
على ضيق باب الشهادة
أن الأصل فيها الاعتماد على البين
وأنما يعدل عنه عند عدم
الوصول إليه إلى ظن قريب
منه على حسب الطاقة لأنه
على الله عليه وسلم سئل عن
الشهادة فقال للسائل
تري الشمس قال نعم فقال
على مثلها فاشهد أودع
رواه البيهقي والحاكم وصححه
اسناده وأما اعتبارها
بلفظها وأن شهادة الكفار
والاعداء لا تقبل وأن
كثروا قبل الأولى أن لا تقبل
شهادة مستندها انخبارهم
اذ الفرع لا يكون أقوى

اذ ارفع بخلاف ما اذا سكن أخذنا من قولهما عن العبادي لو قال أنت طالق طالق يقع في الحال شيء
بل اذا طلقها وقع طلقان فاذا تقرر أن المنصوب لا يقع به الا واحدة أي بانث طالق لا بطلاقها
كلا يعلم مما يأتي في كلام الشيخين وجب حل الساكن عليه لاحتمال أن يكون من نصب وأن
يكون من رفع فتأخذ باليقين وأعلم أنه لا فرق فيما ذكره الرافعي عن العبادي بين أن يكون
المنصوب هو الأول أو الثاني نعم ان نصبهما معا أو جرحهما أو جرح أحدهما مع نصب الآخر أو رفعه
فالقصاص في الجميع الحاقه بالسكن أيضا فتأمل اهـ ويبحث في التوسط بعد ذكره ذلك أنه ينبغي
استفسار الجاهل بالعربية ويعمل بتفسيره أي فان تعذر مراجعته فلو جه ما قاله الاسنوي واذا
تأمل ما ذكره في أنت طالقا طالقا بنصبهما أو طالق طالقا وعكسه بالجرح مع النصب أو طالق
طالق بجرح أحدهما ورفع الآخر من أنه لا يقع به الا واحدة أي خبر أنت وان أخطأ بنصبه أو جرحه ولا
يقع بالمنصوب أو الجرح الذي ليس بخبر شيء علمت انتضاح ما ذكرته ان طالقا بجرحه لا يقتضي وقوع
شيء مطلقا وتأمل قوله فاذا تقرر أن المنصوب لا يقع به الا واحدة أي بانث طالق منه لا بطلاقها كجرح
تعلم صحة ما ذكرته من أنه لا يقع به في مسئلتنا شيء أصلا ومنها قول التهذيب لو قال أنت طالق
طالقا فان أراد طلقين وقسمنا وان أراد التأكيذ ونصب على الحال قبل منه وقع واحدة وان أراد
التعليق قبل ولا يقع الطلاق حتى يطلقها اهـ فاذا كان طالقا المنصوب هنا محتملا لما ذكر مع كونه
وقع بعد صيغة صحيحة هي أنت طالق فالو أن يكون محتملا في روي طالقا بل لا يقع به فيها شيء
مطلقا لما تقرر من الفرق أنه في أنت طالق طالقا وقع تابعا لصيغة صحيحة فاحتمل الإيقاع ثانيا والتأكيذ
والتعليق فعمل بإرادته في ذلك وأما في روي طالقا فوق مستقلا وهو لا يصلح وحده للاستقلال فلم يقع
به شيء فان قلت لم يذكر البغوي على طريقته حكم ما اذا أطلق قلت قياس ما مر عن الاسنوي في
السكون أنه لا يقع به شيء هنا لأنه احتمال الوقوع وعدمه فحكمنا بعدمه لأصل بقاء الصيغة وأما ما يأتي
عن القاضي أبي الطيب وصاحب الذخائر من أنه مع الإطلاق يقع طلقان فهو على طريقة نص الام
وهو وجه مغاير لهذا الوجه كما يأتي ثم رأيت القاضي حسينا حتى وجهها أي ضعيفا بالمرءة ان أنت
طالق طالقا لا يقع به طلاق أصلا لان قوله طالقا ينصب على الحال وتقديره أنت طالق حالة
ما تكونين طالقا والمرأة لا تكون قط طالقا إنما تكون مطلقة والرجل هو الطالق وهذه الصفة
لا توجد فلا يقع الطلاق اهـ وعلى هذا فما ذكرته في روي طالقا واضح لا غبار فيه ومنها قول
الشيخين وغيرهما عن أبي عاصم العبادي واعتمده لو قال أنت طالق طالقا يقع طلقان فهو على طريقة نص الام
فاذا طلقها طلق طلقين والتقدير اذا صرت مطلقة فانت طالق هذا ان لم تبين بالطلقة المخجزة والا
لم يقع غيرها ما لم يرد إيقاع طلقة مع المخجزة كما قاله الاسنوي وغيره فان أراد ذلك وقع ثلثان وصار
كل قول أنت طالق مع تعليلي اياك فالاولو قال أنت طالق ان دخلت الدار طالقا فان طلقها وجعيا
فدخلت وقعت المعلقة وان دخلت غير طالق لم تقع المعلقة اهـ ويتأمل به علم ان طالقا لم يقع بالانفاظ
به شيء أصلا فانضم ان طالقا غير مقتض لوقوع شيء بلفظه لا عند التكلم ولا بعده واذا لم يقع به
شيء هنا مع كونه واقعا بعد صيغة طلاق صريحة فالو في روي طالقا لأنه لم يقع بعد صيغة طلاق
صريحة بل كناية ولم ينو بها كما هو الغرض ومن أنه لا يقع به شيء وان نوى به الطلاق مع الفرق
بينه وبين نحو ما بحثه الاسنوي وغيره فيما اذا أراد إيقاع طلقة مع المخجزة وذلك الفرق أنه اذا وقع
عقب صيغة صحيحة صريحة فصح نية إيقاع طلقة به مصاحبة لطلقة الواقعة بتلك الصيغة وأما في روي
طالقا فوق مستقلا وهو مستقل لا يصح إيقاع شيء به أصلا فان قلت كيف اعتمد الشيخان وغيرهما

ما تقرر عن العبادي مع نقبل الاثمة كما في التوسط عن نص الام خلافه ولغظهم قال في الام اذا قال
أنت طالق طالقا وقع طلقة وسئل عن مراده بقوله طالقا فان قال أردت به الحال طالقت ثانية لان
الحال في معنى الصفة فكأنه قال أنت طالق بعد تقدم طلقة عليك وان قال أردت به طلقة أخرى
وقعت ثانية أيضا كقوله أنت طالق أنت طالق وان قال أردت به التأكيذ وان فهم الأولى قبل منه
قال وحلفته وانما قلنا يقبل لأنه يحتمل ما قاله وحلفته لان ظاهر اللفظ خلافه قال في التوسط بعد
ذكره ذلك قال صاحب الذخائر وقوله حلفته يدل على أنه اذا أطلق يقع طلقان لأنه يحلفه على
إرادته واحدة فالو أن مطلقه يقتضي طلقين لم يكن التحليف وجه هذا لفظه وقد يكون تحليفه لجواز
ان يكون أراد ما يقتضي وقوع طلقين لأن الإطلاق يقتضي وقوعهما وظاهر النص أن القاضي
يحلفه على ذلك حسبة من غير طلب اهـ كلام التوسط وتبعه في الخادم فقال ما حاصله قولهما
لان التقدير اذا صرت مطلقة فانت طالق فيه نظر لان طالقا حال والحال تقتضي المقارنة وبصير
كل قول أحد الأمرين ان أعنت نصفك نصيبي حلال عتقت فانه يعتق عليهما وحكاية هذا
الفرع عن بعض الأصحاب مع أنه من مناصيب الشافعي رضي الله تعالى عنه عجيب فان
الشافعي قد نص على خلافه قال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال في الام اذا قال أنت طالق طالقا
طلقت أخرى قال القاضي وهذا صحيح لانه جعل الحال صفة يقع الطلاق بوجودها والحال وقوع
الطلاق بها فاذا وجدت الصفة وقعت أخرى قال يعني الشافعي وان قال أردت بقولي طالقا طلقة
أخرى طالقت طلقين طالقة بقوله أنت طالق وطلقة أخرى بما نواه فان قال أردت بالثانية أنها
الأولى تأكيذا لها حلفته قال القاضي وهذا من قوله يدل على أنه اذا أطلق فقال أنت طالق طالقا
ولأنه أنه يقع بها طلقان طلقة بالباشرة وأخرى بالصفة اهـ وعلى هذا التفصيل جرى جمع من
العراقيين ومن المراوذة كالامام وغيره وظهر منه الرد على العبادي في موضعين أحدهما عند ارادة
الحال والثاني عند الإطلاق ثم ساق كلاما بين به أن في المسئلة ثلاثة أوجه قلت قد تقدم أن
الشيخين لا يفتيدان بنص الام ولا بغيره بل بما انضج مدركه وان خالف النص لانه كجديته بشواهد في
شرح خطبة العباب بل وفي الفتاوى بإسقاط ذلك لما قدمنا طيبة المشرفة سنة خمس فرفع فضلها
سؤاله طلب وجه العدول عن اعتراضات المتأخرين علمهما بالنص وكلام الأكثرين ومع ذلك
لا يسمع لهم لا يخلو من أن يكون مأخوذا من نص له آخر قاعدة من قواعد فكان له في المسئلة
قولان وجهان منها ما انضج مدركه وهنا كذلك اذ في المسئلة ثلاثة أوجه كما علم مما قدمته في التهذيب
المصرح بانه اذا أراد الحال لا يقع الا واحدة وعن الوجه الذي حكاه القاضي وعن العبادي رجع الشيخان
منها كلام العبادي لظهوره وجريانه على القواعد الأصل في الحال أن تكون مقيدة لما ملها
فاذا راعينا هذا الأصل تعين ما ذكره العبادي ولا ينافي هذا كونها في معنى الصفة الذي قاله
القاضي لان الصفة قيد في المعنى أيضا فلا يلزم من كونها في معنى الصفة أن يكون التقدير أنت
طالق بعد تقدم طلقة عليك على أن هذا التقدير لا يقتضي انشاء إيقاع طلقة بل الانخبار بوقوعها
فليجرب فيه بفرض اعتداده ما قاله في نحو أنت طالق أمس أنه يقبل منه ان أراد الانخبار بانه طلقها
أمر في هذا العقد وكذا لو أراد أنه طلقها في عقد آخر أو أن زوجها آخر قبله طلقها ان عرف ذلك
وكذا ان لم يعرف على ماني الروضة وأما قول الزركشي اعتراضا على كلام الشيخين ان الحال تقتضي
المقارنة فجيب لان اقتضاءها المقارنة يؤيد ما قاله لأنه لا يرد لانه اذا اقتضاها مع كونه قيدا كما تقرر
انقضى أنه لا يقع شيء حالا كقوله بل ان طلق وقوله وبصير الخ أعجب وليس هذا نظيرا لمسلتنا
بوجه كما هو واضح بادني تأمل لانه علق حربه نصيبه على عتق شريكه بإداة الشرط وجعل وقوعها

من الأصل فانها قد
تفرض الى اذهاب أموال
واذهاب أنفس ومن جزم
بأشراط الاسلام فيما
ذكرناه صاحب العباب
(باب الدعوى والبيئات)
(سئل) رضى الله عنه
عن قول شيخ الاسلام
زكريا في مختصر أدب
القضاء المسمى بعماد الرضا
عن باع شيئا ثم ادعى أنه
وقف أو قال بعته قبل ان
أملكه سمعت دعواه وبينته
ان لم يصرح حال البيع
بانه ملكه اهـ ففهم من
ذلك أنه اذا صرح حال
البيع بانه ملكه لا يسمع
دعواه ولا بينته فهل هذا
المفهوم صحيح أم لا فان قلتم
هو صحيح فهل له تخليف
المشتري على نفي قول البائع
المدكور من غير دعوى
حيث لم يذ كر البائع عذرا
قياسا على ما لو أخبر بنقص
ثم ذكر زيادة على ما أخبر
به في باب المراجعة وقوله في
الفصل المسد كور فان لم
تكن له بينة سمعت دعواه
لتخليف المشتري هل هو على
الطلاق أو مقيد بما اذالم
يصرح حال البيع بانه
ملكه للمفهوم المذكور
وفي قوله في الفصل المذكور
اذا ثبت لجامع حق على
رجل حلف لكل منهم عينا
ولا يكفي لهم عين واحدة
وان وضواها اهـ فما
صورة هذا وكيف يخلف
المدعى عليه بعد ثبوت حق

المذكور كل ما يدعيه الخصم مما لو أثر به المدعى لنفسه تسمع دعواه ويحلف المدعى على نفيه الا اذا قال ان المدعى أبرأني من هذه الدعوى اه ففهم من ذلك أنه لو قال أبرأني من هذه الدعوى لا تسمع دعواه المذكورة ولا يحلف المدعى على نفيه فهل هذا المفهوم صحيح فان قلتم نعم فلا شيء كان ذلك (فاجاب) بان مفهوم المسئلة الاولى صحيح مصرح به حيثئذ فلا بد للبائع تحليف المشتري على أنه بانه وهو ملكه ويفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المراجعة بان دعواه فيها مع كونها بخلاف قوله الاول متضمنة لبطالان ما أقدم عليه من البيع المذكور بخلافها في مسألة المراجعة وقوله فان لم تكن له بينة الى آخره صورته اذا لم يصرح حال البيع بانه ملكه وأما ما ذكره في المسئلة الثانية من اطلاق الحق على الدعوى الصحيحة فمعجزة وقريبة المجاز ذكر التحليف وأما مفهوم الثالثة فمصحح وجهه أن الإبراء عن نفس الدعوى لا معنى له الا بتصور صلح عن انكار وهو لاغ (سئل) هل المعتمد قبول قول مدعى التخصيص ظاهر ابيته كما يقتضيه كلام الشيخ الأسنوي أم لا يقبل في ظاهر الحكم

مقارنا له بقوله حال عتقك وأما هنا فعلق الطلاق على وجود انصافها بكونها طالقا فعملوا في كل بما دل عليه لفظه فيه وقوله وحكاية هذا الفرع عن بعض الاصحاب الخ جوابه انه ليس بجيب لما تقرر ان الشيخين قد بعدلان عن نص لمقتضى نص آخر هذا واعتراض الآخرى صاحب النخائر الذي ذكر في الخادم ان أبا العلي سببه اليه في أخذه من النص انه اذا طلق يقع طلاقان أى حالا واضح مما قررته بل الوجه في حالة الاطلاق وإرادة الحال ما قاله العبادى خلافا لما مر عن الخادم فتأمل والاصل انه في روى طالقا اذا لم يرد بروحى طالقا لا يقع بطالقا شئ معالفا على الوجه وانه لا يلزم من جريان تلك الاوجه في أنت طالق طالقا جريانها في روى طالقا اذا لم يرد بروحى طالقا لما مر غير مرة ان ثم صيغة صحيحة صريحة فاعتبر في تابعها المنزل على معناها وحكمها مالم يقتصر في المستقل بنفسه وليس بتابع غيره ومثله لا يقع باستقلاله شئ كما مر فتأمل ذلك كانه مهم والله سبحانه وتعالى بفضله هو الهادى الى سواء السبيل وهو حسيبنا ونعم الوكيل واليه مفرعنا في الكثير والقليل فان قلت هل يمكن توجيه ذلك الوجه الضعيف القائل بانه لا يقع شئ أصلا بما بقي به ويدفع قول من قال انه ضعيف بل مرة أى لتعليقه بالمباينة على ما يرد ويرى فقلت نعم نظرا الى ان الحال مقيدة لصاحبها وانما اذا كانت من نوع المأمور به أو من فعل المأمور تناولها الامر كسج مفردا أو ادخل مكة محرما فاذا تأملت ذلك ظهر لك ان طالقا يصح أن يكون من نوع روى لتناول الرواح بمعنى الذهاب للطلاق وغيره وان يكون من فعل المأمور بان يفوض اليها فتوقعه ولم توقعه فينتد انتقض نظرا لهذه القاعدة انه لا يقع به شئ وانه لا شذوذ في هذا الوجه أصلا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قال لزوجته أنت ثلاث برفع أو خفض أو سكون هل تطلق مع النية كما هو ظاهر عموم كلام المتول ودفع الفقيه ابن عسبن في ذلك بين العامى وغيره وكأنه فهم أن هذه الصيغة صريحة في الطلاق ولم يظهر لي الا نساد كلامه والمسئلة التي تهاجر بها ليست مثلها فيما يظهر لي وفي شرح الروض لو قال لزوجته أنت الثلاث لا يكون شيا (فاجاب) بقوله قد ذكرت المسئلة باطرافها في شرح الارشاد وعبارته أو أنت اثنان ونوى به ثلاثا فقتضيه ما نقله أبو زرعة عن التوشيح وقوع ثنتين وانما التردد في وقوع الثلاث والذي يحج به بناء على اعتقاده عدم وقوعها خلافا لما أثبتت به لان لفظه لا يدل عليها وينافي الوقوع من أصله ما يأتي في أنت ثلاث الا أن يفرق بان ثنتين يصح أن يكون معمولاً المحذوف أى أنت طالق ثنتين ويكون ذكر الالف فيه على اللغة البعيدة المشهورة وبها جاء القرآن فاثرت نية العدد حيثئذ وانما لم تؤثر نية الثلاث لما قلناه انها كما تقرر ولو نوى بانث ثنتين واحدة وقتما أيضا فيما يظهر لما قلناه لفظه لنيته ويحتمل خلافه أو أنت ثلاثا ولم ينو شيئا فلفو وان نوى أصل الطلاق فقط ثلاث أى لان هذا صريح في العدد وان نوى واحدة فوجهان والذي يحج به وقوع الثلاث لان ثلاثا صريح في العدد فلا أثر لنية خلافه أو أنت ثلاث أو أنت الثلاث لم يقع شئ وان نوى به الطلاق وفارقت ثلاث ثلاثا بانها بالرفع خبر أنت حيثئذ فهو تركيب فاسد اذ لا يخبر عن أنت الموضوعه للذات ثلاث سواء عرفت أم نكرت ولا أثر لاعتقاده بتقدير انها صارت عن الثلاث مباينة وادعاء لان هذا اعتبار بحسن بخلافه موضوع اللفظ والحمل من كل وجه فلا يخرج عليه ولا ينافيه ما مر في أنت الطلاق لوجود المصدر ثم الذي هو أصل طالق ونحوه فاثرت نية الطلاق حيثئذ لان المصدر قد يراد به اسم الفاعل ونحوه وعلى تقدير عدم إرادة ذلك ففيه أصل المادة فصحت نيتها حيثئذ بخلاف ثلاث فانه ليس فيه ذلك فلم تصح نيته به وأما النصب فهو يقتضى حذف الخبر فيصدر عما يناسبه وهو طالق فصع اللفظ حيثئذ اذا نوى به الطلاق وقع ما ذكره من العدد الصريح وبما ذكرته يندفع قول

الآخرى بظاهر الفرق بين ثلاث والثلاث ثم ما تقرر في أنت الثلاث ينبغي أن يكون محمله اذا رفعه والا فينبغي وقوع الطلاق الثلاث اذا نوى به الطلاق لان غير الرفع يصح معه اللفظ بتقدير أنت طالق الطلاق الثلاث أو أنت ذات الطلاق الثلاث والسكون ظاهر وظاهر كلامهم انه لا فرق في جميع ما ذكر بين النوى وغيره ويوجهه باننا انما قد رنا ما تقرر وما ياتي رعاية لما دل عليه لفظه مع نيته وان لم يفهم تخريجه على الصناعة النحوية لان العامى وان لم يفهم ذلك بنظر يقى الصناعة الا انه يفهمه بالطبع فيصدمه وان لم يمكنه التعبير عنه فاندفع قول بعضهم لم يفرقوا هنا بين النوى وغيره والفرق اتجاه انتهت عبارة شرح الارشاد وفيها التصريح بما يوافق ما قاله السائل نفع الله تعالى بمده والرد على ما قاله الفقيه ابن عسبن ولم أدر ما للنفاير الذي ذكره ولو ذكره السائل لو صحت الفرق بينه وبين ما نحن فيه وقد يشهد له بقوله لو قال لها أنت مائة طالق وقع عليه الثلاث ولا شاهد فيه لصحة التركيب هنا اذ مدلوله انها جعت ما وصفت به من الطلاق وهو مائة طلاق فكان مراده أنت طالق مائة وهذا يقع به الثلاث ولا ينافي ما ذكر في أنت ثلاث أو الثلاث من أنه لا يقع به شئ وان نوى الطلاق قولهم لو قال أنت متى بواحدة ونوى الثلاث أو ثلاث ونوى الطلاق دون الثلاث فوجهان لان هذا التركيب صحيح فاثرت فيه النية لان الجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو وان كان محتملا لكن لما نوى الطلاق تعين أن ذلك الخبر المحذوف هو طالق ومن ثم رجحت في شرح الارشاد الوقوع فقلت والذي يظهر ترجيحه في الاولى وقوع واحدة فقط لان اللفظ لا يحتمل الثلاث بوجه وفي الثانية وقوع الثلاث لان لفظه صريح في العدد كناية في الطلاق فهو كانت بانث ثلاثا فان قلت لم يبين في شرح الارشاد حكم الجار والسكون في أنت ثلاث قلت هو معلوم مما ذكرته من الوقوع عند النية في أنت الثلاث بالجاء أو بالسكون أى أنت ذات طلاق ثلاث والسكون على الوقف فان قلت يؤيد من بحث الفرق هنا بين النوى وغيره فرقههم بينهما في أنت طالق ان دخلت الدار بفتح ان ونحوه قلت يفرق بينهما بان اختلاف حركة الهزة ثم لا تعاق له بالطلاق نفيا وإثباتا وانما يتعاق به من حيث تجميع الوقوع في الفتح وتأخير في السكون فنظرنا الى ما يتبادر من حال العامى عند نطقه بنحو هذه الصيغة وهو التعليق بعد إرادته منها معنى التعليق ففرقنا بينه وبين النوى وأما ما نحن فيه هنا فاختلاف حركة ثلاث أو الثلاث فيه له تعلق بالطلاق إثباتا نارة كما في حالة النصب ونفيا أخرى كما في حالة الرفع فلم ننظر لفظه اذا صدر من عامى وانما نظرنا لقصده حيث نوى ما يوافق الصناعة ولو بتقدير أو فعنا به وجبت لأفلا وكذا النوى لان ما فصلناه في الرفع وغيره مما مر هو قضية الصناعة النحوية ولا يتم ذلك التفصيل الا مع القصد والا كان لغوا فلزم حيثئذ التسوية بين النوى وغيره فتأمل ذلك فانه مهم ويؤيد ما تقرر من عدم الفرق بينهما هنا عدمه في أنت طالق ان شاء الله بالفتح فتقع واحدة من النوى وغيره وفرق الزركشي بينهما ما مر في ان دخلت الدار بان هذا لا يغلب فيه التعليق فعند الفتح ينصرف للتعليق به مطلقا وذلك يغلب فيه قصد التعليق ففرق فيه بين النوى وغيره وشيئا ذكر يا بان جل هذا على التعليق يؤدي الى رفع الطلاق بالسكينة بخلافه ثم صاحب الاسعاد بانه لما لم يمكن الاطلاع على مشيئة الله سبحانه وتعالى لم تصلح أن المفتوحة للتعليق فتحصت للتعليق بخلافها في الدخول ونحوه فكما أنهم فرقوا بينهما بما ذكر كذلك فرقنا نحن بين صورة السؤال وان دخلت بما قدمناه وانحما بيننا (وسئل) عن قال لزوجته كل امرأة مثلك طالق فما حكمه (فاجاب) بقوله لم أرى هذه نقلا ويحتمل أن يقال لا يقع على زوجته بهذا اللفظ شئ لانه لم يقع الطلاق على زوجته قصدا ولا ضمنا وانما أوقعه على مماثلها ولا يلزم من وقوعه على مماثلها وقوعه

ويحلف نفسه أنه لا يعلم أنه قصد ذلك كفى الروض وأصله وهل حكم دعوى النسب بان حكم دعوى التخصيص بالفرق كما عليه الأسنوي أم يقبل قوله في النسب بان يبينه دون التخصيص كيتوخذ من فتاوى ابن الصلاح وغيرها (فاجاب) بانه لا يقبل قول مدعى التخصيص الا لتحليف خصمه أنه لا يعلم أنه قصد ذلك ويقبل قوله مدعى النسب بان يبينه (سئل) عن امرأة ادعت على زوجها بانه نكحها على مبلغ جملته كذا فاجاب بعدم الاستحقاق فهل يقبل هذا الجواب اذ قد ينكحها على عين أو تكون مفوضة والاصل براءة ذمة الزوج فتطالب ببينة تقيمها على ما ادعته فان لم تقيمها وطلبت بيمينه فذكر كذا دون ما ادعته فهل يحلفان أم لا (فاجاب) بانه لا يقبل من الزوج الجواب المذكور بل يكاف ببيان المهر فان ذكر قدره وزادت عليه تحالفا وان أصر منكرا ردت اليه عاها وقضى لها بما حلفت عليه (سئل) عن ادعت على زوجها بفصول كساوى فاجاب بعدم الاستحقاق هل يقبل منه اذ لا يلزم من الزوجية ثبوت السكاوى لتوقفه على التمكن أم كيف الحال (فاجاب) بانه لا يمكن

بعد التمكن عدم التشو
المسقط للكسوة وان لم يعلم
التمكن فهو الفاهر لانه
الغالب من حال الزوجة نعم
ان ادعى عدم تمكنها
صدق بيمينه في نفقه (سئل)
عن قاض حضر عنده
شخصان فعلم أن المدعى
منهما لا يصور دعواه فيقول
له القاضي أنت تدعى على
غيرك هذا بما هو كذا
وكذا فيقول نعم هل هو حرام
أم لا (فاجاب) بأنه يحرم
على القاضي قوله المذكور
اذ للقاضي أن يستفصل
المدعى إذا أهمل وصفاته
أهمل شرطاً لم يجز له أن
يستفصله (سئل) عن رجل
وقف وقفاً على معينين
من جملته نصف أنساب
قبيلة وأقام بينة تشهد له
بجريان الملك والبد في
جميع الموقوف الى صدور
الوقف وثبت جميع ذلك
لدى ساكم شافعي وحكم
بموجب جميع ما ثبت عنده
واستمر الموقوف عليهم
واضعين اليد على جميع
الموقوف مدة طويلة ثم
أخرج أحد الموقوف
عليهم مستنداً باطلاً بان
أباه اشترى سدس أنساب
القبيلة المذكور من فلان
وفيه فصل جريان الملك
والبد للبائع الى حين البيع
منبوت جميع ما فيه محكوم
بموجب جميع ما شافعي
أيضاً مؤرخ بشارح مقدم

كتك بأنه لم لا يقال ان ألف مرة وثلاث طلاقات بدل مما قبله على حد قوله تعالى يدخلون الجنة
ولا يظلمون شيئاً جنات عدن التي وعد الرحمن قتلهم كأنهم لحقوا في الفرق ان المبدل منه في الآية
في قوة الجمع لكونه محلي بأل ففسن ابدال الجمع منه وهنا ليس في المبدل منه ما يقربه من الجمع
فلم يحسن ابدال منه ثم هذا الاراد وان توجه في مسألة النص لا يتوجه في مسألة الروضة لان
التنافي فيها بين واحدة وألف أتم وأظهر منه بين طلاقه وثلاث فإذا ألتى الشافعي رضي الله عنه
النظر الى ثلاث في مسئلته فاولى أن يلغى النظر الى ألف في مسألة الروضة لما بينهما من التنافي
والكلام قد تم بواحدة فلا نظر لما بعدها لما تقرر هذا كله في مسألة الروضة والروض
ورسحه والنفاث وأما مسألة السؤال التي نقلها بعضهم عن هذه الكتب غلطاً ونحوه يفا الصواب
فيها وقوع الثلاث ولا شبهة في ذلك عند من له أدنى مسكة من فهم أو تصور نعم لو قال أنت طالق
مثل ألف أو مثل الألف طلقت ثلاثاً في الأولى وواحدة في الثانية على ما نقله العبادي عن الكرابيسي
وفيه نظر وقياس المعتمد في أنت كائنه طالق من أنه لا يقع به الا واحدة انه لا فرق في وقوع الواحدة
في مسئلتى العبادي عن الكرابيسي بين المعرف والمنكر واختيار ابن الصباغ وقوع الثلاث في أنت
كائنه طالق لوقوع التشبيه في العدد يجاب عنه بأن التشبيه ليس نصافي ذلك لان قوله كائنه طالق
يحتمل انه شبهها بهن في أصل الطلاق مع قطع النظر عن افرادهن أو في عدد الواقع عليهن وإذا
احتمل كلا من هذين ولم ينو عدداً عاملناه بالاقول نمسكاً بأصل بقاء العصمة كما نمسكوا به في مسائل
لا تخفى على من له دراية بكلامهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن واقعة حال مهمة هي
نضض ذكر عند جماعة من أصحابه قدموا من سفر مثلاً واهدوا هدايا للأصحاب ولم يعطوه شيئاً
أو أعطوه شيئاً استقله فقال أما أنا فطلعت أوفقد طلقت الناس كلهم ثلاثاً يعني اني قطعت طمعي عنهم
كلهم وله زوجة ولم يخاف بياله قصد الطلاق الشرعي ولا مئنه ولم يقصد زوجته حال تلفظه بهذا اللفظ
فهل تطلق زوجته بمجرد هذا اللفظ المذكور لدخولها في عموم لفظه الصريح أم لا وهل هذه المسئلة
كمسئلة الواعظ المشهورة التي الرابع فيها عدم الوقوع بيننا لنا ذلك وأوضحوه ايضاً شافعي (فاجاب)
بقوله قد بينت في شرح الارشاد انه لو قال نساء العالمين طوالت لم تطلق زوجته الا ان أرادها فإذا
لم يقع عليه طلاق في هذه مع تصريحه بالنساء فاولى أن لا يقع عليه طلاق في صورة السؤال كما هو جلي
ولا تخفى هذه على الخلاف في مسألة الواعظ لانه خاطب الجمع الذين فهم امرأته بقوله طلقتكم ففيه
خطاب للمرأة معهم لكنه لما لم يقصد حقيقة الطلاق الشرعي مع وجود القرينة الدالة على ذلك كان
ذلك سبباً لعدم طلاق امرأته وأما في صورة السؤال فانه انما تلفظ بقوله طلقت الناس كلهم وهذه
الصيغة لا أثر لها في تناول زوجته لعدم تأنيها كما صرحوا به في قولهم لو قال نساء العالمين طوالت
وأنت يزوجني لم تطلق زوجته لانه عطفها على من لا تطلق بل لو قال من اسمي زيد نساء الزيدين طوالت
لم تطلق زوجته وقول الروياني تطلق انما يأتي كما أشار اليه العمولى على ضعف نعم لو قال امرأة
الزيدين طالقت زوجته لكان الذي يقبضه انه يقبل قوله لم أرد نفسي لان دلالة التعريف على
دخوله في لفظه لا تقاوم ارادته صرف لفظه من نفسه وفي الروضة وجهان عن العقال فيما لو قال
من عزل عن القضاء امرأة القاضي طالق والذي يقبضه منهما عدم الطلاق كما بينته مع ما قبله في شرح
الارشاد وبهذا كله بان ان صورة السؤال لا يجري فيها الخلاف في مسألة الواعظ فلا يقع فيها
طلاق وان قلنا بوقوعه في مسألة الواعظ لما علمته مما تقرر (وسئل) عن أمة غرت بزوجها باذن
السيد لها في بذل مهرها فهل يقع الطلاق أولاً وإذا قلتم بالوقوع فهل هو بائن أو رجعي (فاجاب)
بقوله يقع الطلاق بائناً بغير المثل و يتعلق بنفثها بتبنيح به اذا عتقت وقد ذكرت في اختصارى التحرير

على تاريخ الوقف والحال
أن أباه من جهة الموقوف
عليهم وأنه لم يزل واضح اليد
على ما خصه من جميع نصف
أنساب القبيلة من جهة
الوقف من لدن آل اليه
ما خصه من الوقف الى أن
مات ووضع ابنه يده كذلك
وبقية الموقوف عليهم كذلك
الى أن ادعى أن سدس
أنساب نصف القبيلة الموقوفة
ملصقة بمقتضى المستند
الشاهد لولد له بما تقدم فهل
المقدم بينة الوقف وان تاجر
تاريخها لان بينة ذي اليد
مقدمة وان تاجر تاريخها
عند الشافعي والبد فيها
ذكر للموقوف عليهم وقد
حكم الشافعي بموجبه في
المستندين ومن وجبه
تقديم بينة ذي اليد وان
تاجر تاريخها وحكم الحاكم
برفع الخلاف أم بينة الملك
للمدعى لتقدم تاريخها
(فاجاب) بأنه تقدم بينة
الشاهدة بالملك للمدعى على
بينة الوقف لاضافتها الملك الى
سببها ولتقدم تاريخها فانها
انفردت بأبواب الملك في
زمان لم تعارضها فيه بينة
الوقف فوجب وقف
المتعارض وامضاء ماليس
فيه تعارض ولان ثبوت الملك
المقدم يمنع أن يملكه
المتأخر الا من صاحبه ولم
تضمنه الشهادة فلم يحكم
بها ولم يعارض بينة الملك يد
اذا يدعى الانساب للمدعى
والمدعى عليه لا ستواهما

في الاتصال بها والاستيلاء عليها فان دعوى المدعى تضمنت أن يده مبنية على ملكه له من المدعى لا ينفصلها فقام بسبب الوقف وان سبق منه ما يقتضي خلافه قبل اطلاع على المستند (سئل) عن شخص قال متى غبت عن زوجتي أكثر من شهرين ولم أحضر إليها كانت طلاقا واثبات أكثر من شهرين ولم يعلم هل له مانع شرعي أو لاهل للعالم سماع دعواها وبينتها والحكم بوقوع الطلاق أولا (فاجاب) بان للعالم السماع والحكم (سئل) عما لو حلف المدعى عليه ثم أقام المدعى شاهدا وطلب الحلف معه هل يجابو ويثبت ما ادعاه لقول الشيخ زكريا في شرح المنهج في باب أدب القضاء وتعبيري بالجهة أهم من تعبيري بالبينة لشموله الشاهد مع البين بعد قوله أو قال للمدعى أنك حجة قال نعم وأريد بالحلف ممكن أولاد من شاهدين أو شاهد وامرأتين لقول الزاقي في العزيز فلو أقام المدعى بينة بعد ما حلف المدعى عليه سمعت وقضى بها وقول الرضا ثم ان جاء ببينة سمعت وقول الشيخ زكريا في شرح الرضا في فائدة البين وتسمع بينته بعد حلف المدعى عليه ويحكم بها وقوله في شرح البينة

الا ترى مسألة البذل وما فيها من الاختلاف فقالت اذا قالت صدق على طلاق أو بطلاق فطلق بان لانه انما طاق بعوض ثم ان علما قدر المهر ووجدت شروطه السابقة وأرادت ببذله الابراء منه برئ منه والالم يبرأ ولزمها له مهر المثل هذا هو الذي يظهر من كلامهم والذي في فتاوى الاصمعي اذا قالت بذلت صدق على طلاق فطلق وقع لانه لا يملكه الا الزوج فلا فرق بين أن تقول بذلت لك أو بذلت وفي كلامه ما يدل على ان أجرت كبذلت ثم رأيتني ذكرت في الفتاوى أني سئلت عما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فهل تطلق باننا أو رجعا أولا تطلق فاجبت بقولي أفنى الشيخ تقي الدين الفتي وتليذه الكمال الرداد والطيب الناشري بانها لا تطلق وقال آخرون لا تطلق باننا وقال ابن عجيل واسمعيلى الحضرى نفع الله سبحانه وتعالى به ما ان أردت استئناف البراءة لم تطلق والا طلقت وهو الوجه واذا قلنا تطلق طلقت باننا اه كلامي في الكتاب المذكور وانما وقع الخلاف في المسئلة الأخيرة اقول الزوج في جوابه لها على صحة البراءة فالقائلون بعدم الوقوع كأنهم نظروا الى ان قوله على صحة البراءة يقتضي ايجاد براءة صحيحة غير الاولى ولم توجد فعليه ان وجدت فكما يأتي على الثالث فيما يظهر والقائلون بالوقوع رجعا نظروا الى انه ليس هما مقابلة تقتضي العوض حتى يقع باننا والقائلون بالتفصيل نظروا الى ان لفظه محتمل فان أراد استئناف البراءة فلا وقوع والا بان أطلق أو أراد عدم الاستئناف وقع باننا وهذا يعدل الاقوال فعليه الذي يحجه انه ان أراد استئناف البراءة ووجدت منها براءة صحيحة بعد كلامه وقع باننا وبرئ والا لم يقع وان لم يرد استئنافها طلقت ان كانت براءتها الاولى صحيحة والا فلا فتأمل وأبعد تلك الآراء التي الثاني لان دعوى الوقوع رجعا لا يكاد يظهر له وجه وان عائلته بما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن لو قال أنت حرام على وقوع في نفسه انها طلقت بهذه العبارة ثلاثا وحرمت عليه فقال لها أنت طالق ثلاثا ثانيا لظنه انها بانته من الثلاث بالعبارة الاولى فهل يقع عليه الثلاث (فاجاب) بقوله قد سئل شيخ الاسلام السراج الباقيني عن ذلك فاجاب بما لفظه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانيا على الفان المذكور اه وفيه نظر لانها زوجته باطنا وقد خاطبها بالطلاق ولا عبرة بالفان البين خطاؤه لانه لا قرينة تؤيده وقد صرحوا بانها لو قال لمن يعقدها أجنبية وهي زوجته باطنا كان زوجها له أبوه في صغره أو وكيله ولم يعلم بها بوجه أنت طالق وقع عليه الطلاق لانه استعمل اللفظ المعناه ولا عبرة بظنه فكذا في صورة السؤال ثم رأيت الأذري في توسله نقل عن الامام ابن رزين وأقر ماوافق ما ذكرته وهوانه سئل عن نسك امرأة وعاق بالثلاث انه لا يخرج من بلده الا بها فاجاب بعض ان العقد باطل فخرج من البلد ونزكها متوهما ان النكاح باطل فاجاب بان يقع طلاقه ولا يعذر في ذلك ومسئلتنا أولى من هذه بالوقوع لان فعل المعاق عليه مع الجهول بانه المعاق عليه أو مع النسبان أو الا كراه لا يقع به شيء فاذا لم يعمل ظنه انها ليست في نكاحه عذرا في خروجه المذكور مع انه لو وقع مع الجهول أو النسبان أو الا كراه لم يقع به شيء فاولى ان لا يجعل ظنه عذرا في عدم الوقوع في مسألة السؤال فتأمل ذلك واحتفظ به فانه كثير الوقوع وسئل عنه كثيرا ثم رأيت في التوسل عن الفارقي أو ابن البرزلي انه لو استفتي على فقها فقال له طلقت زوجتك فقبل له بعد طلقت زوجتك قال نعم ثم رأى في الكتاب ان الطلاق لا يقع والفقهاء أخطأ فقال لم أطلق وانما قلت بناء على قول الفقهاء قال يقبل قوله قال الأذري وسبق عن غيره ما يثار في عدم القبول فراجعه اه وكنه أراد بما سبق عن غيره ما ذكر عن ابن رزين لكن الوجه الموافق لكلام الشيخين كالصاحب في باب النكاح انه متى أوقع الطلاق أو أخبر به ثم قال لم أعلم وقوعه فان قامت قرينة كافتائه بمن استشرع عليه بشي فاجاب مستندا اليه بان ان الافتاء بخلاف الحق لم يقع

عليه شيء والواقع به وما ذكره الأذري آخر مما قامت عليه القرينة فقبل وكذا ما أفنى به الباقيني لان ظنه التحريم بانته على حرام قرينة على أنه لم يرد بقوله لها أنت طالق الانشاء بل الاخبار فهو كما لو أعطى المكاتب النجوم فقال له السيد أعتقتك طائفا حجة الاداء ثم بان فساده فانه لا يقع عليه شيء للقرينة فكذا هنا وأما ما ذكره عن ابن رزين فالوجه حله على ما اذا كان الخبر له بطلاق العقد غير ثقة معتمد لان اخبار مثل هذا لا يكون قرينة فتأمل ذلك فانه نفيس مهم (وسئل) عن شخص تزوج امرأة وكانت المرأة المزوجة في بيت أهلها ثم طلقها الزوج فهاجم أهلها بتزويجها من غير تربص زمن العدة لكون المرأة في بيت أهلها وفي يدهم فدخل بها هذا الزوج فوجدوها نيبا فزعم الزوج الاول انه ووطئها في نكاحه فكيف يكون الامر والحالة هذه (فاجاب) نفع الله تعالى به وبركته المسلمين بقوله النكاح الثاني لا يرتفع بدعوى الاول الوطئ كما يصرح به قول الروضة وغيرها لو طلقها دون ثلاث بلا عوض ثم قال وطئت في الرجعة وأنكرت وطئا صدقت بهيئتها انه ماوطئها لان الاصل عدمه وفروا بين هذه المسئلة وعدم قبول قولها فيما اذا ادعى عني أو مول الوطئ وأنكرته بان النكاح ثابت في هذه وهي تدعى ما يزيله والاصل عدمه وأما في تلك فالتطلاق قد وقع وهو يدعى الرجعة بالوطئ قبل الطلاق والاصل عدمه فهذا صريح في تصديقها في صورة السؤال بل صورته أولى بان تصدق فيها من صورة الروضة المذكورة لانها في صورة الروضة لم يتعلق بها حق ثالث ومع ذلك صدقت في نفي الوطئ فاولى في صورة السؤال ان تصدق في ذلك لانه يتعلق بها حق ثالث وأيضا فصرتهم في الفرق المذكور بان سبب عدم تصديقها في صورة الروضة أنه يدعى الرجعة بالوطئ قبل الطلاق والاصل عدمه وهذا السبب موجود في صورة السؤال بعينه فالتقول فيها ماقررت به ثم دعواها مقبولة على الزوج الثاني مادامت في عصمتها لتعلق حقه بها كالمصرحوا بذلك في تقرير صورة السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال لامرأته طلاق واحد واحد اثنان ثلاثة هل يقع به طلاق أم لا وعن تعليق الطلاق بالوقوع أو الذهاب كان يقول ان دخالت الدار يقع أو ينهب طلاقك أو وقع أو ذهب هل يقع به الطلاق أم لا (فاجاب) بان الذي نقله الشيخان عن فتاوى الفضال وأقره انه لا بد مع نحو طلقت من ذكر المفعول ومع نحو طالق من ذكر المبتدأ فلو نوى أحدهما لم يقع بذلك شيء كقولها أنت او امرأتى ونوى لفظا طالق نعم ان سبق ذكر المرأة في سؤال أو نحوه أو وقع تفويض لم يشترط ذكر ذلك كما قالوا في طلقت جوابا لطلقتي أو طلقها أو طلق نفسك وفي ان كنت كاذبا لم تلزم على السؤال والتفويض واذا علمت هذا بان لك انه لا وقوع على من قال لامرأته طلاق واحد أو اثنان أو ثلاثة على ان هذه الجملة صادقة مع وجود الزوجية لعدم منافاتها لها اذ يصدق مع وجود الزوجية ان طلقها اذا وجد له سبب يقتضيه لا يتخلو عن كونه واحدا أو اثنين أو ثلاثة فليس في هذه الجملة ما يقتضي حل العصمة بوجه فلم تؤثر فيها ثم لو نوى بطلاقك واحد طلقتك واحدة مثلا لم يعد أن يكون كناية فيقع حينئذ لان طلاقك مصدر وهو ينوب عن الفعل وأصل له فلا تبعه ارادته به ويؤيده افتاء الولي أبي زرعة بأن قوله الطلاق ثلاثا من زوجتي تفعل كذا كناية لان حذف يلزمي مثلا صيره كناية فان نوى ايقاعه بتقدير عدم الفعل وقع لان اللفظ يحتمله بتقدير ان لم تفعل فالطلاق واقع على أو نحوه اه فتأمل تحجده ظاهرا فيما ذكرته وانما قال ان دخلت الدار يقع أو وقع طلاقك فهو تعليق صحيح كما هو ظاهر فلا يقع شيء الا بدخول الدار المعلق عليها فان أبطل ذلك بذهب فانها ظاهر انه كناية لان بين الذهاب والوقوع نوع تقارب فلا يعد ارادة أحدهما بالآخر فان أراد بذهاب الطلاق وقوعه وقع بالدخول وان لم يرد ذلك فلا وقوع (وسئل) عن رجل طلق زوجته أو وكيلها بكلمتها كالتفقة مثلا وكانت المطالبة بحضورها كم من

وبعد هذا أي حلف المدعى عليه فقام جواز البينة أي بينة المدعى وقوله في شرح المنهج وتسمع بينة المدعى بعد أي بعد حلف الخصم وهل تعبيري بالبينة يخرج الشاهد واليمين حتى لا يجزى في ذلك شاهد ويمين أم لا (فاجاب) بانه يجب المدعى الى حلفه مع شاهده وثبت ما ادعاه ويحكم له به وتعبير الاثمة في هذه البينة يخرج في الغالب فثلثا الشاهد مع اليمين كما قرره في باب الشهادات بقولهم ما ثبت برجل وامرأتين ثبت برجل ويمين الايموب النساء ونحوها اذا استثنى معيار العموم وقد صرح بالشاهد واليمين في مسئلتنا صاحب العدة فلا مخالفة بين العبارات المذكورة في السؤال (سئل) عن شخص تكلم بكلام حضره جماعة فانكره بعضهم فسأل المتكلم بعضهم عما قاله فقال المتكلم الساكت عن الحق شيطان أخرس فقال الحق شيطان أخرس قد قصدتني بقولك الساكت عن الحق شيطان أخرس فقال المتكلم ليس في هذه الكلمة نسبة شيء اليك بل ذكرها النور في الاذكار فهل تسمع الدعوى المذكورة عند القاضي أم لا لان النسبة انما تؤثر اذا احتمل النور ولا احتمال له هنا وما يفهم من الكلمة

المذكورة فهو أثر قرآن
 الاحوال كما حال به الشيخ
 جلال الدين الحلي قول
 المتأخرين بالحلل وامانا
 فليست بران ونحوه تعريض
 ليس بقصد وان فواه
 (فاجاب) بأنه تسمع الدعوى
 المذكورة اذا لفظ شامل
 للمعنى او محتمل له سواء
 جعلت ال في الساكت
 ايها موصولا كهوراى
 الجمهور بمعنى الذى اذهو
 من صبغ العموم ومدلول
 العام كلية أى محكوم فيه
 على كل فرد مطابقة فكأنه
 قال للمسؤول أنت شيطان
 أخرس لسكونك من الحق
 أم جماعته حرف تعريف
 ماهر ورأى الانحسار
 وغيره لانها جنة ذان
 جعلت للاستغراق فكلمى
 أول العهد الذى المقصود به
 المسؤول فذلك أو للجنس
 من غير اعتبار لمصدق
 عليه من الافراد فالجنس
 يتحقق في المسؤول كما يتحقق
 في غيره وعلى كل تقدير
 فليست هذه المسئلة نظائر
 ما ذكر في السؤال (سئل)
 عما لو شهدت بينة بان هذا
 العمد لم مذكاة أو حلال
 وأخرى بأنه لم ميتة أو حرام
 فهل يتعارضان أم تقدم
 الاولى (فاجاب) بأنه تقدم
 الاولى فقد قطع الدميرى
 والهرورى والعبادى فيما لو
 جاء المسلم اليه بطم الى المسلم
 فقال المسلم هو لم ميتة
 وامتنع من قبضه وقال المسلم

حكم المسلمين فقال الزوج يلزمه الطلاق الثلاث ان يبيتها ملائ طعما فما المعتبر في ذلك الملاء هل
 يكون ذلك مملوا حقيقة أو يدين ويرجع الى قصده بينوا النالجزم بوقوع الطلاق البيئونة أو عدمها
 فالمسئلة واقعة (فاجاب) بقوله ان كان الزوج نية عمل بها والا ففى لم يكن يبيتها ملائ طعما من الطعما وقع
 عليه الطلاق الثلاث فقد جزم الماوردى وغيره وبحسنه الشجنان في موضع وجوبه في موضع آخر ان
 من حلف ليضرب بها حتى تموت حمل على الحقيقة لا المجاز فكذا في مسئلتنا يجعل على الحقيقة فيأتى
 فيها ما ذكرناه والله سبحانه وتعالى أعلم ثم كتب اليه رضى الله تعالى عنه السائل أيضا ما لفظه هذا
 جوابكم ولا شك أنه يحمل على الحقيقة وقد أؤدتم كان الله سبحانه وتعالى لكم وأدام بكم النفع والحال
 ان الرجل لما حلف من زوجته بين يدي الحاكم ألزمه الحاكم فراقها لان البيت لم يكن مملوا حقيقة
 واعتمد الحاكم في ذلك قول النووي في الروضة ان الحقيقة لا تصرف الى المجاز بالنية الا في حق الله
 سبحانه وتعالى لافي حقوق الاكديمين هذه معنى قول الروضة في الايمان وكذلك عبارة الروض وشرحه
 في الايمان فرع قد يصرف من الحقيقة الى المجاز بالنية كلا أدخل دار زيد ونوى مسكنه دون ملكه
 فيقول قوله في حق غير آدمي قال الشارح شيخ الاسلام زكريا بان حلف بالله سبحانه وتعالى لافي حق
 الا آدمي كان حلف بطلاق أو عتاق وعبارة المزجد في العباب في الايمان فرع لو قال الخالف ان لا يدخل
 أردت شهرا مثلا قبل في حق الله سبحانه وتعالى لا الا آدمي كطلاق وابتلاء وعتق لكن يدين واعتمد
 الحاكم بالفرقة هذه النصوص وشق ذلك على فقهاء البلد وقالوا المعبر بنية ولا طلاق وأرادوا
 صرف الحقيقة الى المجاز بالنية في حق الله سبحانه وتعالى وحقوق الاكديمين فارسلوا اليك الصورة
 المذكورة ولما ورد الجواب الكريم قاموا به على الحاكم الحاكم بالفرقة وقالوا قد اجاب الشيخ
 على وفق كلامنا ان المعبر بنية ولا يقع الطلاق البتة لا ظاهرا ولا باطنا فقال لهم الحاكم ما أراد الشيخ
 أحمد بن حجر عفا الله تعالى عنه الا وقوع الطلاق لكن يدين كما جزم به النصوص المذكورة آنفا
 كما هو مفهوم من سؤالكم فانكم قلتم في السؤال يدين أو تقع البيئونة الكبرى وكان الجواب مطابقا
 للسؤال ومن الآن فالمسؤول من التفضلات الكريمة اراحة الاشكال بجواب صريح يبين انه يقع
 الطلاق ويدين بحيث انها لا تحصل له في الظاهر ولها ان تزوج غيره أم لا يقع الطلاق أصلا وان
 الحقيقة تصرف الى المجاز بالنية في حق الله سبحانه وتعالى وحق الاكديمين كما زعموا أم لا يقع الطلاق
 أصلا وان هذا هو المعتمد فاما معنى هذه النصوص الجازمة بوقوع الطلاق بينوا لنا ذلك فاجاب
 رضى الله تعالى عنه ونفع بعلمه وبركته المسلمين بقوله ما أفتيت به من أنه اذا كان الزوج نية عمل
 بها أى ظاهرا أيضا هو الذى صرح به الافة كما يأتى ولا يعارضه ما ذكر عن كلام الشجنان وغيرهما
 في الايمان لان محله في نية مجاز لا قرينة تدل على ارادته وتعضدها أما اذا نوى غير الحقيقة مما
 يتجوز به عنها وقامت قرينة على ذلك فانه يقبل منه تلك النية ظاهرا وباطنا وقد صرحوا بذلك في
 مسائل في الطلاق لا تخص بل قد ترداد قوة القرينة فيجعل اللفظ على قضيتها وان لم ينو كما لو قال
 ان رأيت من أختي شيئا ولم تخبرني به فانت طالق فانه يحصل على موجب الرينة فلا يحث الا ان
 رأيت منها موجب رينة ولم تخبر به بخلاف ما لو رأيت منها غيره ولم تخبره عملا بالقرينة المختصة للعام
 في قوله شيئا وان لم ينو فكذا في صورة السؤال لانها لما طالبت هي أو وكيلها بكفائها كانت مدعية
 عليه انه ليس في بيته طعام فاذا حلف انه ملا طعما كانت القرينة دالة على انه لم يرد الملاء
 الحقيقي وانما أراد ما يكذب دعواها وكان قياس المسئلة التي قبل هذه المسئلة عدم الحث في هذه
 وان لم تكن له نية لكن القرينة لم تقو فيها قوتها في تلك أعنى مسئلة الاخت فلاجل ذلك لم يشترط
 في مسئلة الاخت نية واشترطناها في مسئلتنا لما عرفت من قوة القرينة ثم لانها وبما يدل لما ذكرته

أيضا ما قالوه من انها لو فاته فعلت كذا حراما أى كلاً كل الربا مثلا فقال لها ان فعلت حراما فانت
 طالق ونوى بالحرام أى كل الربا فانه يقبل ظاهرا لان قرينة ذكرها له تدل على انه لم يرد غيره
 فحلفت اطلاقا الحرام الشامل للربا وغيره على الربا فقط عملا بالقرينة وبما يدل لما ذكرته أيضا
 ان الافة قالوا فحين حلف بالطلاق لا يقتل انه يقع بالغسل من جنابة وغيرها فان أراد الاول فقط
 دين ولا يقبل ظاهرا قال الأزرقى ومن تبعه وعمله حيث لا قرينة اما اذا كانت قرينة ككولها ودها
 فامتنعت لغضب حلف انه لا يقتل فظاهر انه يقبل ظاهرا قوله أردت الغسل من الجنابة فتأمل
 هذا فانه عين مسئلتنا لان قوله لا يقتل يتم كل غسل فاذا خصه ببعض الغسل فقد عدل عن
 الحقيقة التي هي العموم الى المجاز الذى هو الخصوص فان لم تقم قرينة على ارادته لذلك دين ولم
 يقبل ظاهرا وان قامت قرينة على ارادته لذلك قبلت منه ظاهرا أيضا فكذا مسئلتنا حقيقة المال فيها
 معروفة فان أراد بعض الملاء فان لم تقم قرينة على ارادته دين وان قامت قرينة على ارادته قبل
 قوله انه أراد ذلك ظاهرا وباطنا تحكما للقرينة والواقع في السؤال كما عرفت انه صدر منها أو من
 وكيلها قرينة تدل على انتفاء وجود شيء من الطعام في البيت فخلفه في مقابلة ذلك انما أراد بها
 تكذيب المدعى في دعواه وتكذيبه يحصل بوجود بعض طعام في البيت فظهر ان القرينة مرجحة
 للمعاز هنا على الحقيقة فعملنا بها بعين ما قالوه في هذه المسائل التي هي نظائر مسئلة السؤال بل عينها
 كما لا يخفى ثم رأيت الشجنان وغيرهما صرحوا بما قلته من الضابط الصريح في مسئلتنا حيث قالوا
 لو خصص عاما بالنية كان قال كل امرأة لي طالق وقال أردت الا واحدة فان لم تكن قرينة دين وان
 كانت تشعر بارادته الاستثناء بل أو عدم الطلاق بالكلية قبل ظاهرا وباطنا فمثال الاول أن تقول
 له المستثناة وهي تخاصمه تزوجت على فيقول لها عقب ذلك كل امرأة لي طالق ويقول أردت غير
 الخاصة فيقبل منه ظاهرا وباطنا قالوا القوة ارادته بدلالة القرينة ومثال الثانية ما اذا قال أردت
 بقول طالق طلاقها من ذلك الوثائق قبل ظاهرا وباطنا لله المذكرة كورة قالوا وكذا الحكم فيما اذا
 علق طلاقها بكل خبر أو نحوه ثم فسر بنوع خاص فلا يقبل ظاهرا الا بقرينة فتأمل ذلك فانه
 صريح فيما ذكرته في صورة السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل شهد عليه
 الشهود انه قال متى سافرت الى سواكن ولفلان عندى فلس واحد فزوجتى طالق ثلاثا ثم
 سافر لسواكن ودرهم فلان كلها عنده فلما حضر طلبه أبو الزوجة هو والشهود فحضروا عند
 له شافعي ليستفتي عما وقع له فأنشأ الشهود المفتي بانه وقع منه اليمين المذكرة كورة فاعترف بالسفر وقال
 له المفتي وقع عليك الطلاق الثلاث فخاف الايمان الا كبد الغلظة انه لم يقع منه هذا التعليق أصلا
 وان هؤلاء الشهود كاذبون عليه فقال له المفتي لا يقبل منك ذلك فقال عندى معان في الشهود فخرج
 لآبى به ثم عاد وقال عجرت عن ابداء المظن وحلف الايمان أيضا انهم كاذبون عليه واستمر على
 تكذيبهم فقال له المفتي لا ينفعك ذلك وايال ان تدخل على المرأة التي حلفت منها فانك ان فعلت ذلك
 رفعتنا أمرنا الى القاضي فاعتزلها ثم جاء هو وأبوا الى المفتي ثانيا وأعلى أباهما درهم وتوافقا على
 ان تجعل له بالوجه الشرعى وحلف أيضا في ذلك الجاس أيضا ان الشهود كاذبون عليه واستمر مدة كل
 ما اجتمع بالمفتي يحلف له كذلك وهو يقول له لا ينفعك ذلك ثم بعد ذلك علم بعض الناس أن يدعى
 النسيان وكتب له سؤالا موهما ورفع مفت شافعي فكتب له انه ينفعه النسيان ثم سئل ذلك الخالف
 بعد افتاء المفتي له بما ذكر هل حلفت ونسيت فخاف الايمان المغالطة انه لم يصد منه ذلك التعليق
 وان الشهود يكذبون عليه فهل يقبل منه مع ذلك كله وتصميمه على تكذيب الشهود دعوى
 النسيان فلا يقع عليه طلاق أولا يقبل منه ذلك ويقع عليه الطلاق الثلاث أفتونا ماجورين

اليه هو لحكم مذكاة فعليك
 قوله بان المصدق المسلم وعاله
 العبادى بان العمد في حال
 حياة الحيوان محرم الا كل
 والاصل بقاء تعريضه حتى
 تتحقق الذكاة الشرعية
 ويؤخذ من هذا التعميل
 أن بينة الذكاة أو الحل
 مقدمة لانها ناقلة والاخرى
 مستصبة والناقلة مقدمة
 على المستصبة لزيادة علمها
 لا يقال القياس في الشق
 الاول التعارض قياسا
 على ما لو شهدت بينة بان
 آخر كلمته عرف بالتعصر
 كلمة النصرانية وأخرى بانها
 كلمة الاسلام للفرق الظاهر
 بينهما (سئل) عن مات
 وعليه دين فادعى أحد
 أصحاب الديون على وارثه
 أنه وضع يده من تركته موونه
 على ما بين يديه فاجاب
 بان السلطان أخذها كلها
 وأنه لم يضع يده على شيء منها
 فطالب المدعى من الحاكم
 تحليفه بخلافه كذلك فهل
 يكفيه ذلك لجيع أرباب
 الديون حتى لا يحلف لاحد
 منهم بعد ذلك لثبوت عدم
 وضع يده على شيء من التركة
 أو يحلف لكل مدع منهم
 لتعدد المسحق (فاجاب) بانه
 يكفيه اليمين الاولى لما ذكر
 كما قالوه في بينة الاعسار أنه
 يجب أن يحلف معها ان
 طلب الخصم عينا واحدة
 وان تعددوا وفيها اذا طوب
 شخص يدين وثبت اعساره
 بيمينه حيث يلزمه الدين لافي

مقابلة مال أنه لو ظهر غريم آخر لا يحلفه لثبوت اعساره باليمين الأولى وكما قالوا لو ادعى حقا على جماعة ولا بينة ونكحوا حلف لهم يمينا واحدة ولو ادعى على جماعة حقا وأقام شاهدا عليهم حلف لهم يمينا واحدة ولو لم يحلف عليه حلف لهم يمينا واحدة جاز اه وله نظائر في كلامهم وان خالف فيما ذكرته الباقية حتى حيث قال في حاشيته على الروضة سئل عما لو كان لرجل ورثة وعليه ديون لا قوام لحلف أحد ورثته على أنه لم يضع يده على موجود ديونه فحلف مدع آخر وأراد تحليف الورثة على ذلك هل يكون ذلك مانعا من التحليف فأجبت بأنه غير مانع لان المدعى الثاني لم يحلفه مرة أخرى انما ادعى مدع آخر والحكم وارد على الشخص لا على العموم اه (سئل) هل تسمع البينة بعد اليمين المردودة أولا (فاجاب) بأنه لا تسمع بناء على أنها كالأقرار وهو أظهر والقولين وما نقل عن النص وجري عليه الشيطان في موضع واعتمده كثير من المتأخرين من جماعته فهو تفرع على الرجوح (سئل) عن ادعى على آخر ثلاثة أرباب سمس وأقام بها شاهدين سلما أو قرضا أو بيعا أو اتلافا أو اقرا را واختلفت

ذا كرين النقل في المسئلة أنا بكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا تقبل منه دعوى النسيان فيما ذكر فيقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح به امام المتأخرين الشهاب الاذرى رحمه الله تعالى في توسطه الذي هو أجمل ككتب المتأخرين تحقيقا وتحريرا للنقول فقد بين فيه أن يحصل قبول دعوى نحو النسيان حيث لم يكذب الشهود والاقتضى عليه بالطلاق ورد بذلك على الاسنوى جريا على عادته معه في رد غالب اعراضاته على الشيخين الطلاق اعراضا عليهما قبول دعوى ما ذكر وهذا الذي قاله الاذرى هو الحق ولا يسع الاسنوى ولا غيره مخالفتا لظاهره واتضاه ومن ثم أيده بعض المتأخرين المطلقين بقول القفال في شرح التلخيص لو قال ان لم أجد في هذا العام فامرأتى طالق فتشهد شاهدان انه كان بالكوفة يوم الاضحي وقال هو قد حججت وقع عليه الطلاق قال ووجهه انه لما عدل عن دعوى النسيان الى دعوى الاتيان بالفعل وشهدت البينة بما يقتضى تكذيبه حكما عليه بمقتضاها اه وأما تعليم العاين دعوى النسيان أو نحوه المشار اليه في السؤال فهو غالبا انما ينشأ عن التهور وقلة الدين قصد النيل شئ من محبت الدنيا وما درى ذلك الملم الجاهل المغرور انه ارتكب مقاسدا عظيما وبالبهاوشيم لولم يكن من تلك المفساسد الا تسليطه العامة الجبلية أو الفسقة على استباحة الابضاع بالباطل مع انها مبنية على مزيد الاحتياط والحرمه ونظائر أمرها وصعوبة عاقبتها امتنع جماعة من أكابر أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى من اقتناء مدعى النسيان قالوا واستعمال التوفى أولى من فرط الاقدام ومن يحتاط لدينه لا يقضى في ذلك في زماننا لكثرة الكذب في دعوى النسيان والجهل من العامة اه وإذا كان هذا ذكره عن أهل زمانهم الذي مضى من نحو ستمائة سنة فما بالك بزماننا الذي صار أكثر أهله لا خلاق لهم ولا مسكة ولقد استفتاني من لا أحصى في مسائل الطلاق وينهون الى فيه شيئا فامتنع من اقتنائهم حتى أبحث عن القضية فأجدها على خلاف ما حكمه من كل وجه واحد في كثير من مسائل بعض فسقة شياطين الانس هم الحاملون على ذلك فانهم يأخذون من الخالف نارا عليهم في الدنيا والآخرة ويعلمونه أو يكتبون له صورة مخالفة للواقع ويرسلون بها الى الاستفتاء عنها فيلحقني الله سبحانه وتعالى من فضله التشكك فيها والبحث الشديد عنها حتى يظهر انها على الباطل والله سبحانه وتعالى المسؤول أن يعامل بعدله وعقوبته أولئك الفسقة المارقين والمردة الضالين هذا وما يحملك على التحري في الاقتناء في مسائل النسيان ونحوه ان عدم وقوع طلاق الناسي لو فرض صدقه انما هو قول للشافعي وهو وان كان المعتمد عند جماع من أصحابه الا ان له قولا آخر بوقوع طلاق الناسي وعليه كثير من أصحابه ولقد كان ابن عبد السلام المقلب بسلطان العلماء وابن الصلاح وناهيك بهما فانهما من أقوال المتأخرين يفتيان بوقوع طلاق الناسي وهو الاحوط وكيف لا وأكثر علماء الامة على وقوع طلاقه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما رضي الله تعالى عنهم ونفعنا بهم وحشرنا في زميرهم ووقفنا الى سؤلك طريقته المثل المعاصرة عن قبائح الزال ومفاسد الشبه والجل بمنه وكرمه آمين (وسئل) عن شخص مرض مرض الموت فآثر في حال مرضه عند شخص بطلاق امرأته طلاقا رجعيا وبقيت المرأة غرضه حتى مات فآخبرها المقر عنه بالاقرار وصدقه فهل ترنه ولا تحسب العدة الا من الموت لمعاشرتها له فان قلتم نعم فهل يحكم بوقوع الطلاق من الاقرار أو من قبل الاقرار بمن يسع التلظي بالطلاق أو كيف يكون الحكم في ذلك (فاجاب) بقوله اذا مضى من قبيل اقرار ما تقتضى به عدتها قبل موته لم ترنه ان قلنا ان معايشرة الرجعية تقطع العدة اغبر نحو الرجعة كما عليه الشيخان وهو المعتمد في شرح الصغير على الارشاد وألحق الباقي بعدم جواز الرجعة أى بعد مضى ما تقتضى به العدة مع المعاصرة عدم وجوب النفقة والكسوة وقضية امتناع التوارث بينهما وان

زرد فيه الزركشى في تكملته ونقل في حاشيته عن قضية كلام المطالب امتناع اوثه دون ارضائها قال وفيه بعد وهو كما قال بل قياس ما مر ما قلناه وقياس مقابله الذي انتصر له جماعة ونقلوه عن الاصحاب نوارثها اه وان لم يحض ذلك أو جهل الحال وورثته اما الاول فواضع وأما الثاني فلان العصمة بالنسبة لا لارث بحقيقة البقاء اذ الطلاق الرجعي لا ينافيها والاصل بقاؤها وعدم انقضاء العدة قبل الموت والكلام كله في غير الحامل كما هو ظاهر (وسئل) عن شخص أخبرته امرأة أو امرأتان وقع في قلبه صدقه أو صدقهما بأنه طلق زوجته لكن لم يتذكر ذلك ولم يحدث له الانخبار شيئا من التذكر سواء توهم أو ظن ذلك معتقدا انه ان كان الامر كذلك فاعنا تلفظا بلفظه الخبر مقتضيا لوقوع وهو ليس عند المتلفظ مما يقتضى به فهل بمجرد الاخبار والحال ما ذكر يلزمه بفراق نسائه أم لا وهل اذا شك انسان في زوجة تزوجها هل كانت دخلت في عده وقت ما نسب اليه من تطلق أم لا تطلق المشكوك في دخولها وشمول التطبيق لها (فاجاب) بقوله لا يلزمه فراق بمجرد الاخبار المذكور الا اذا وقع في قلبه صدق الخبر ولم يحضر استناد اخباره لما لا يقتضى الوقوع فقد قال الرافعي قولهم لا يقع الطلاق بالشك مسلم لكنه يقع بالنظر الغالب اه ووافقوه قولهم لو عصر عنها ثم قال ان لم يكن تخمير ثم تخال فانت طالق ثم وجده خلا ٣ وقع عليه الطلاق لان الغالب أنه لا يتخلل الا بعد التخمر وجهه ما ذكرته من الاستثناء وقولي ولم يجوز الخ جعت به بين ما ذكره الشيخان نقلا عن الروايات وأقرأه انه لو حلف لا يفعل كذا فآخبره عدلان والحق بهما عدل واحد انه فعله وظن صدقهما لزمه الاخذ بالطلاق وبين قول الاسنوى ومن تبعه هذا انما يأتي اذا أوفعنا طلاق الناسي بان يحمل الاول على أنه مع ظن الصدق لم يجوزانه فعله ناسيا وحينئذ الحق ما نقلناه والثاني على انه يجوز وحينئذ الحق ما قاله الاسنوى وغيره قال وعلى الاول الظاهر انه يلزمه الاخذ بقول فسقة وصبيان ظن صدقهم وبهذا كله اضح ما ذكرته أولا ولا طلاق في الصورة الثانية كما بصرح به كلامهم وقد نص الشافعي رحمه الله تعالى على انه لو أحرمت وتزوج ثم شك هل كان تزوجه قبل الاحرام لم يؤثر هذا الورع في كل ذلك لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب بسم الله الرحمن الرحيم أحمد الله على انعامه وأشكره على الهامه وأصلى وأسلم على سيدنا محمد وآله وأصحابه في بدء الامر وخاتمه صلاة وسلاما دائما بدوام افضاله في دار نعيمه وكرامه (وبعد) فهذا كتاب لقبيته بالانتباه للتحقيق غويص مسائل الاكراه حلتى عليه اني أفتيت في مسئلة بما هو الحق ان شاء الله تعالى فتوهم خلاف المراد حتى وقع بعض الانتقاد ثم بعد امعان النظر في أطراف تلك المسائل وتحرر يجمعها على القواعد والدلائل ظهر أن فيها مشكلات لم ينبها عليها ومعضلات لم يوجهوا نظرهم اليها فقصدت الى بيان ما فيها من نقد ورد واشكال وجواب لينجلي بذلك ان شاء الله تعالى وجه الصواب باخصر عبارة وأوجز اشارة في ورفات بسيرة وان كانت مباحثها في نظمها عسيرة والله سبحانه وتعالى أعلم وأسأل الله في الاعانة على تحرير ذلك ويسهل الوعر من تلك المسالك فانه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وما توفيق الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ورتبته على مقدمة ومباحث وتمة (المقدمة) في بيان ان الاكراه على الطلاق واليمين وعلى تقييد الطلاق وعلى فعل أو ترك المعلق عليه فيهما ينفصلان الى اكره بحق والى اكره بباطل فالأكره بباطل اذا صحبه عدم قصد من المكره واختيار بان أتى بعين ما أكره عليه وحده من غير أدنى تغيير ولا تبديل فيه لداعية الاكراه فقط أخبر الشارع صلى الله عليه وسلم عن ربه عز افضاله وجل نواله بأنه رفع حكمه عن أمته ونخصه لهم ونخصه من خصائصهم بقوله في الحديث الصحيح ان الله وضع عن أمي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه بفعل فعل المكره الذي

مكاييل الناحية أو المختص السمس بمكالم وغيره فبهم فهل يعتبر الغالب كالنقد أو المختص به أو الاقل في الاقرار أم التحالف في العقد وتصح الدعوى والشهادة كذلك أم لا فما الفرق (فاجاب) بأنه ان اختص السمس في تلك الناحية بمكالم جات الارادب في هذه المسائل عليه والا فعلى المكالم الغالب فيها في مسائل المعاملات والاتلاف كالنقد الغالب وفي الاقرار يحمل على الأقل في حالة الاختصاص ويجب البيان في غيرها (سئل) عما اذا أجاب المدعى عليه بأنه دفع للمدعى ما ادعاه أو اشتراه منه أو أبرأه أو قال شيئا مما يصير به مقرا فلم يصدقه المدعى على ذلك وخرج على انبائه بحب الترسيم عليه حتى يشته أذالم يرض غريمه بأرساله أم لا وهل قولهم مهل ثلاثة أيام يخالف ذلك أم لا (فاجاب) بأنه ان أقام المدعى عليه كفلا فلا يرسم الحاكم عليه لاضراره به بلا حجة اليه والارسم عليه للحاجة اليه ولا يخالف قولهم مهل ثلاثة أيام خصوصا ان خيف من اطلاقه ره وفوان الحق (سئل) عن ادعى على آخر بمبلغ بطريق الحوالة فاجاب بأنه لا يلزم تسليم شئ اليه وحلف ثم ثبتت الحوالة فهل يلزمه دينها أم يستمر حكم اليمين

لا احتمال المسقط كالأواب
الاكتفاء بنحو هذا الجواب
وهل الاعسار كاف في صحة
هذا الجواب أم تكون
اليمين فاجرة وهل اذا وى
في عينة نفعت التورية
وهل يقبل قوله لا يلزمي
تسليمي شيء اليك الآن
ويكون جوابا كافيا
وتصرف عنه الخصومة
فاذا قبل بذلك فانتقل
المدعى الى الدعوى لاجل
الثبوت كالدعوى بدين
موجب لاجل ثبوته فهل
تسمع دعواه أم لا (فاجاب)
بأنه يستمر حكم اليمين
والاعسار كاف في صحة هذا
الجواب ولهذا قالوا لو ادعى
دينا وهو موجب ولم يذكر
في دعواه الاجل كفي المدعى
عليه في الجواب لا يلزمي
تسليمي الآن ويخاف عليه
ولو ادعى عليه مالا فأنكره
وخاف ثم قال له المدعى
بعد أيام كنت معسرا
لا يلزمك شيء وقد أبسرت
الآن فالأصح ان دعواه
تسمع الا اذا تكررت ذلك منه
ولانتفع الحالف التورية
ان خالفت نسبة القاضي
المستخاف وقدم ان قوله
لا يلزمي تسليم شيء اليك
الآن مقبول وهو جواب
كاف وتصرف به منه
الخصومة والمتمددان
الدعوى بالموجب لانهم
وان قصد بهما ثبوته نعم ان
كان الموجل في عقد كسالم
وقصد بدعواه تصح العقد
سمعت (سئل) عن يده

وجدت فيه شروط الاكراه المقررة في كتب الفقهاء كلا فعسل فشكل ما كان الحكم فيه مترتباً على
فعل المكاف يكون بسبب الاكراه لغوا بمنزلة المردوم بخلاف الحكم المترتب على امر غير فعل
المكاف وان كان ناشئاً عن فعله فلا يرتفع ذلك الحكم بسبب الاكراه بل لا كراه حينئذ لان
موضعه الفعل ولم يرتب عليه شيء وموضع الحكم الانفعال ولم يقع عليه اكراه فالحاصل ان الشارع
قد يرتب الحكم على الفعل والمراد به هنا ما يشمل الترك والقول وقد يرتبه على الانفعال وهو في
الاول من خطاب التكليف الذي رفعه شفقة علينا عند الاكراه نعم ان عاقبت المسئلة بحيث
زادت على مسئلة الاكراه لم يرتب شيئا ومن ثم لم يبح القتل والزنا وهذا سبب استثنائهم لهذين
من هذا القسم وهو في الثاني من خطاب الوضع والاسباب والعلامات فكيف يرتفع مع أن القصد
منه الربط بنحو السبب أو الشرط أو المانع من غير نظر الى فعل ولا الى فاعل كما يأتي ومن ثم حرم
الارضاع مع الاكراه لان التحريم فيه منوط بوصول الابن الى الجوف ولو أكره على الحدث كان
محدثاً أو التحول عن القبلة أو الفعل الكثير في الصلاة أو ترك القيام في الفرض بطل أو على نحو
الوقوف بعرفة والرمي والسعي بناء على انه لا يؤثر فيها الصرف صح أو على نحو غشيان أمته فخلت
صارت أم ولد ولحقه أو على وطء زوجته صار محصناً واستقر عليه المهر وأحلها للمطابق ثلاثاً أو على
الوطء بشبهة ترتب عليه حرمة المصاهرة ولحق النسب وانفساخ نكاح نحو أبي الواطئ كعنون وطئ
زوجة أبيه أو أكره مجوسى على ذبح أو محرم حلالاً على ذبح صبيد حل وان جعلنا المكروه آلة
للمكروه لان ذلك كله يرجع الى الشروط ونحوها والخطاب فيها من باب خطاب الوضع الذي لا يؤثر
فيه الاكراه كما تقرره لان الشارع انما الحكم بوجود ذلك السبب أو الشرط مثلاً من غير نظر الى
فعل ولا الى فاعل وبما قرره في هذا المحل يتضح لك متفرقات كلامهم المتعارضة ببدئي الرأي
فانهم ألغوا الاكراه ثارة واعتدوا به ثارة أخرى الا ترى أن أكثر مسائل القسم الاول أثر فيها
الاكراه والى ان بعضها لم يؤثر فيه كالقتل والزنا لما فيه من القسم الثاني بالعكس فأكثر مسائله
لا يؤثر فيه الاكراه وبعضها قد يؤثر فيه وكل ذلك معلوم مأخذه ومحلته مما تقرره فاستفده فانه مهم
يزول به شبه كثيرة لا يهتدى الى حلها الا بعد امعان النظر كما تقرره وهذا الذي قرره في القسم الاول أخذنا
من كلام التاج السبكي يتضح قول الزركشى لا تأثير للاكراه في المباح والمكروه والمنسحب وترك
الحرام وانما يؤثر ان كان على ترك واجب أو فعل حرام اهـ ووجهه ان المباح وما بعده لا اثم في فعلها
ولا تركها فلا تأثير للاكراه فيها بخلاف الاخيرين فان فيها اثمًا فاذا كانا لداعية الاكراه انتفى
عنهما الاثم رخصة من الله سبحانه وتعالى كما في غنم الكلام على هذا القسم بفرعين مشككين *

أحدهما لو أكره أحد الشريكين الآخر على وطء الامة المشتركة فوطئها وأحلها فهل يلزمه المهر
وقية الولد لشريكه المكروه أولاً لانه الحامل له قال الزركشى فيه نظر ولم يرد على ذلك وأقول الذي
يجب انه لا يلزمه له شيء بناء على أن المكروه آلة المكروه وهو الذي يدل عليه كلامهم في مواضع لانه
نتيجة فعله فكيف يكون فعله المتعدى به من غير ضرورة سبباً لاخذ مال الغير من غير اذنه ولا رضاه
وتظاهر ان محل التردد حيث لم يكن المكروه بفتح الراء أعجيباً يرى وجوب طاعة أمره والا فهو آلة
له لا محالة كما صرحوا به في مواضع * ثانيهما قطع الاصحاب بأنه لا يصح من المكروه يبطل عقد ولا حل
كبيع وطلاق وغيره ومع ذلك يقع في كلامهم كثيراً في الايمان والطلاق وغيرهما فيه قولاً المكروه
وهذا غير ما جزموا به وجواب ذلك ان الجزم انما هو فيما يوقعه المكروه من غير حالة الاكراه وأما
القولان فمعهما في الاكراه على فعل سبقه تعليق بالطلاق مثلاً في حالة الاختيار نحو ان دخلت الدار
فانت طالق ثم تكروه على دخولها فنظر الى اختياره أولاً وأوقع عليه الحنث ومن نظر الى اكراهه

على الدخول لم يحنث وهذا هو الاظهر لان الوقوع انما يستند بالحقيقة القريبة الى وجود المعاق عليه
وجوده من المكروه غير معتد به فلم يقع به شيء وأما الاكراه بحق فانه كالاختيار اذا كان من حق
هذا المكروه ان يفعل فاذا لم يفعل أكره ولم يسقط أثر فعله وكان اثمًا على كونه أخوج الى ان يكره
وهذا كالمرتد والحربي يكرهان على الاسلام فيصح وان أكرههما ما كافر منهما ظاهراً وكذا باطنياً ان
أذن له فلهما ومن ذلك اكراه الامام مكافاً على القيام بفرض الكفاية ومن نذر عتق عبداً أو
اشتراه بشرط اعتاقه وامتنع منه اجبر على اعتاقه فيصح ويقع الموضع واذا امتنع المولى من الطلاق
بعد مضي المدة وقام به مانع من الوطء كحرام ولم يفتي بلسانه بان يقول اذا زال عذري وطئت
فا كرهه القاضي على طلاقه واحدة وقع لانه مكروه بحق فان أكرهه على الثلاث وقلنا القاضي
لا يميز بالفتق وقعت واحدة فقط ولغا الزائد وان قلنا ينزل وهو الاصح فهو كمن أكرهه ظالم
لان اكراهه انما لم يمنع الحكم مادام بالحق فاذا انزل لم يبق له ولاية فساوى ساير الاحاد
حينئذ ولا يرد على هذا القسم نفوذ الطلاق مع عدم الاكراه بحق فيقالو قال لغيره طلق زوجتي
أو عتق عبدي أو بيع متاعى والا فتلكت مثلاً وذلك لان هذا الاكراه تضمن اذا فن هذه الحثية
جاء النفوذ وان كان من حيث كونه اكراهاً يقتضى الغاء التصرف ولحق الاثم للمكروه بالكسر
فالحاصل ان فيه حثيتين مختلفتين ترتب على كل منهما حكمها لانها كالحكمين وعدم التلازم
بينهما وهذا الذي قرره يرد على الوجه الضعيف القائل بعدم وقوع الطلاق مثلاً لاسقوط حكم
اللفظ بالاكراه (تنبيه) تعبرى بالاكراه بحق هو ما عبرا به وأقر ولانه يستلزم الاكراه على حق
بخلاف الاكراه على حق فانه لا يستلزم أن يكون الاكراه بحق والمعتبر انما هو الاكراه بحق
لا فله الا ترى ان اكراه الذي على الاسلام اكراه على حق لانه حرمة اكراهه عليه لقبولنا عقد
الجزية منه المستلزم لعدم التعرض له فلو أسلم لداعية الاكراه لم يصح اسلامه لانه اكراه يبطل
لا يقال قولاً الشيخين وغيرهما لو قال ولي الدم للقاتل طلق امرأتك والا اقتصت منك لم يكن اكراهاً
يدخل في الاكراه بحق مع تفهم عنه حقيقة الاكراه من أصلها ويرد على ما تقرره ان الاكراه بحق
يستلزم انه على حق ولا عكس ووجه ذلك أن القصاص المكروه به حق المكروه والطلاق المكروه
عليه ليس حقه فلا كراه بحق لا يستلزم الاكراه على حق بخلاف ما دعيت لانا نقول معنى قولنا
الاكراه بحق أن الاكراه نفسه حق ولا يكون حقه الا اذا كان كل من لازمه المكروه به وعليه
حقاً فخرجت تلك الصورة لان الاكراه فيها ليس حقاً وان كان المتوعد به حلالاً اذ ليس لولي
الدم ان يكره به على الطلاق الذي لاحق له فيه بوجه (المباحث) في ذكر الصور التي مرت الاشارة
اليها في الخطبة ووجه الاشكال فيها انهم ذكروا في بعضها طبق ما مر في بحث الاكراه بحق من
وقوع الطلاق وفي بعضها خلاف ذلك من عدم وقوعه مع أن الاكراه فيمحقق فلم يجزوا على
سنتين واخذ مطابق لما استثنوه من الوقوع مع الاكراه بحق وعدمه مع الاكراه يبطل فن
تلك الصور وقول الشيخين في الايمان فيما اذا قال لا أفارقك حتى استوفى حق منك انه لو أفلس
الغريم فتمسه الحاكم من ملازمته ففارقته ففقه قولاً حنث المكروه وان فارقته باختباره حنث
وان كان تركه واجباً لا عساره كما لو قال لا أصلي الفرض ففلى حنث اهـ وبه جزم غيرهما والقياس
الحنث لانه اكراه بحق وقولهما كما لو قال الخ بشكل عليه ما قلناه انشاء تعليق الطلاق فيمن
قال أنت طالق ان لم أطأوك الليلة فوجدتها حائضاً أو محرمة من انما لا تطاق خلافاً للمزنى فانه لما
حنث عن عدم الحنث عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة رضى الله تعالى عنهم اعترضه وقال بل
بحنث لان المعصية لا تطاق لها باليمين ولهذا لو حلف ليعصين الله سبحانه وتعالى فلم يعصه حنث

جاموسة أقامت امرأته
شهدت لها انما نادى ذواليد
انه اشتراها من اشتراها منها
وشهد بذلك شاهد وامتنع
بأنه من الحلف معه فهل
يخلف ذو اليد تلك اليمين
(فاجاب) بان لذى اليد ان
يحلفها لانه ثبت بها الكا
لغيره فتقبل منه اليه
كالوارث فيما يثبت بها
ملكاً لورثته منتقلاً من
اليه بخلاف غريم الغريم
وقد قالوا لو وصى له بعين في
بغيره فلموصى له أن يدعى
بها ويخلف على المشهور
أما مع الشاهد أو اليمين
المردودة ولو ادعى داراً في يده
غير موافقة اشتراها من عمرو
وان عرا اشتراها من ذى
اليد فانكر فالمدعى أن
يقيم بيعة على البيعة ولا
أن يقيم على كل منهما ولا
بضر التقديم والتأخير
(سئل) عن ادعى على
شخص عند قاض فسال
القاضي عن جواب الدعوى
فقال له أنت خصمى فاعاد
القاضى سؤاله المذكور
وأعاد هو قوله المذكور
وتكرر ذلك منهما مراراً
فحكم القاضي بنكول
المدعى عليه ورد اليمين على
المدعى وحلفه له اليمين
المردودة وحكم له بمقتضاها
فهل يكون تكولاً وبصح
ما فعله القاضي من رد اليمين
والخلاف والحكم
(فاجاب) بان ما ذكره نكول
وما فعله القاضي صحيح اذا لم

يكن عدوا للمحكوم عليه
(سئل) عن شخص بيده
مكان ادعى عليه شخص انه
اشترى من زيد وأظهر من
يده مكتوباً شرعياً يشهد
بالشراء والتسليم ثابت
محكوم به مع ثبوت الملك
للبيع الى حين صدور
البيع فأنظر المدعى عليه
مكتوباً شرعياً يشهد له
بشراؤه من منصوب شرعي
عن ورثة زيد المذكور
والتسليم ثابت محكوم به مع
ثبوت الملك لزيد المذكور
الى حين وفاته وثبوت
للورثة الى حين البيع من
المنسوب المذكور واتصل كل
من المستدين ونفذ على حاكم
شرعي فهل يقدم مستند
الشراء وضع البدوي يكون
الحق له أو يقدم مستند
الشراء السابق (فاجاب)
بأنه يقدم مستند الشراء
السابق لزيادة علم بيته لانها
ناقلة وبينة صاحب البند
مستحبة (سئل) عن
شخص بيده عين فادعى
عليه شخص انه اشتراها من
زيد وهي ملكه من مدة سنة
ثم أقام ذوالبيد بينة بانه
اشترى من زيد المذكور
من مدة ستة أشهر فهل
تقدم بينة واضع اليد كالأدعي
كل منهما انه اشتراها
من زيد (فاجاب) بانه تقدم
البينة السابقة التاريخ كما
هو المنقول في دعواه
الشراء من زيد (سئل)
عن شخص ادعى على آخر

أى وان كان تركه المعصية واجبا عليه فما قاله المزني هو نظير ما قاله في لأصلي الفرض فلم
اعتمد الحنث هناك ولم يعتمد هذا ووافقه للمزني مع اتحاد المدرك وقد قال غيرهما المذهب
ما قاله المزني واختاره القفال وقيل على القولين كفوات البر بالا كراه هذا حاصل ما في هذا البحث
من هذين الاشكالين القويين ويجاب عن أولهما بان محمل قولهم ان الاكراه بحق لا يمنع صحة
التصرف ما اذا كان المكروه عليه تصرفاً منجزاً كما مر في كراه القاضي للمولى على الطلاق ولناذر
العقود وشارطه على ايقاعه ولا حسد الرعية على القيام بفرض الكفاية كما في اكراه المرتد والحرابي
على الاسلام ففي هذا كله يقع المكروه عليه ويصح لما مر من تقصير المكروه بفتح الراء بترك ذلك القول
أو الفعل اللازم له في الحال الا ان يتركه حتى أخرج غيره الى حله عليه أما اذا كان المكروه عليه
ليس كذلك وانما هو فعل شئ علق عليه طلاقاً مثلاً باختباره فلا فرق حينئذ في الغاء وجود المعلق
عليه لداعي الاكراه بين الاكراه بحق والا كراه يبطل لان المعلق في الحنث وجود الموقوف عليه
باختباره ولم يوجد ذلك في الاكراه بقسميه وما أحسن قول بعض شراح التنبيه في مسألة غريم
المفلس السابق فان فاقه بعد حجب الحاكيم عليه فعلى قول المكروه أى فلا يحنث على الاصح لانه
مكروه شرعاً اه فتأمل تعليقه عدم حنثه بجمع الحاكيم له من ملازمة غريمه المعسر بانه مكروه شرعاً
تجده صريحاً أى صريح فيما ذكرته من أن وجود المعلق عليه بالا كراه الشرعي كهب بالا كراه
الحسي في عدم الحنث ومن ثم عالج بعضهم عدم الحنث في هذه أيضاً بان الاكراه الشرعي كالا كراه
الحسي فان قلت هل لما ذكرته من الفرق في الحكم بين المنجز والمعلق وجه مجلي يتضح به ذلك قلت
نعم وذلك لانهم في المنجز لم ينظروا الى الاكراه بقصير المكروه بفتح الراء بما أوجب ان اكراهه بحق والى
عدم تقصيره بما أوجب ان اكراهه يبطل فقلوا في الاول ينفذ قطعاً وفي الثاني لا ينفذ قطعاً واما
في المعلق فلم ينظروا كاهم لذلك وانما نظار بعضهم الى ابتداء تعليقه السابق باختباره فواقعه بفعل
المعلق عليه سواء كان الاكراه عليه بحق أم يبطل وبعضهم الى فعله حال الاكراه وانه ليس
باختباره فلم يوقع سواء كان الاكراه عليه بحق أم يبطل نظراً الى عدم اختياره له فتأمل اختلاف
نظرهم وملاحظهم في المنجز والمعلق يتضح لك ما ذكرته وبما يوضحه أيضاً ان المعلق لم يجعل المعلق
عليه موجبا لحنثه الا اذا فارقته الاختيار والرضا به كما بصرح به ألفاظ التعاليق كالأفارق أو ان
دخلت وتحوها واكراه الحاكيم عليه وان كان بحق ينال اختيار المعلق فلم يحنث به واما التصرف
المنجز فلم يسبق من المكروه عليه ما يقتضي تقييده باختيار ولا بعده فصل فيه بين الاكراه بحق
وعلمه نظراً الى تقصير المكروه بفتح الراء وعدم تقصيره فان قلت هل يدل على ما ذكرته من التفرقة
بينما فروع أخرى غير مسألة المفلس السابقة قلت نعم وها أنا امل عليك كثيراً منها لتعلم نفسك
الى ما ذكرته منها ما ذكره في الخادم فمن ابتاع خبيطاً وبقى طرفه خارجاً ثم أصبح صائماً فان تركه
أفطاراً وان تركه لم تصح صلاته قال وطريقه ان يجبره الحاكيم على تركه ولا يفطر لانه كالنكره اه
فتأمل قولهم ولا يفطر لانه كالنكره أى يبطل تعلم انه الحق هنا الاكراه بحق كالا كراه يبطل
حتى أعطاه حكمه في عدم افطاره ولم ينظر الى ان الابتلاع من فعله المتسبب عنه اجبار الحاكيم له
على تركه وانما نظار الى انه لما أجبره على تركه صار غير مختار له فساوى المكروه ببطل في عدم
الاختيار فلم يفطر حينئذ ومنها ما في حواشي الروضة للجلال البلقيني من انه لو علق الطلاق على عدم
فعل شئ كان فعله ممكناً فنع منه كان قال ان لم أدخل هذه الدار في هذا اليوم فانت طالق فنع من
الدخول بالا كراه ان كانت ملكه أو بالشرع ان كانت ملك غيره فانه لا يقع عليه الطلاق لغوات
البر بغير اختياره قال وقد سئلت عن حلف بالطلاق ان يزرع في هذه الارض في هذه السنة فدانا

فنع بالشرع لتكونها ملك الغير من زرعه فظهر لي عدم الوقوع للعلّة التي ذكرتها أى وهى فوات
البر بغير اختياره قال ونظيره ما قاله لا كان الرغيف غدا فزلف الرغيف قبل الغد أى أو بعده وقبل
التمكن فطقت البر بغير اختياره ففيه قولاً حنث المكروه أى واصحهما عدم الحنث وقوله ان لم أدخل
أى في المسئلة السابقة معناه ان عدم دخولي باختيارى فانت طالق وان دخلتها مختاراً لم تطلق ومعنى
قوله أولاً أو بالشرع وثانياً فنع بالشرع ان الحاكيم منه واما مجرد كونه محرماً عليه فلا عبرة به
كما ياتي بسطه في جواب الاشكال الثاني ومنها ما ذكره الرافعي في الطلاق فيما لو قال ان أخذت
حقك منى فانت طالق فاكراهه السلطان حتى أعطى بنفسه من انه على القواين في فعل المكروه
وقضيته ترجع عدم الحنث وحزم به غير واحد لما مر وبأنهم تزلوا الا كراه الشرعي منزلة الاكراه
الحسي فكانه هنا لم يؤخذ منه لما تقرر انه انما أعطاه كراهه وقيل المكروه هنا كالا فعل ومن ثم كان
المعتمد انه يعتبر في ان أعطيتك حقك فامرأتى طالق اختيار المدين لا الدائن وأما قول الزركشي عقب
ذكر هذه المسئلة عن الرافعي كذلك وقضيته ترجع عدم الحنث والمنجى خلافه لانه اكراه بحق فهو
اشتباه افلته ان المكروه عليه المعلق كالمنجز وليس كذلك دليل قوله هو ايجاب الشرع منزل منزلة
الا كراه فيما لو حلف ايضاً ان زوجته البتة فوجدتها حائضاً لا يحنث كما لو اكراه على ترك الوطء
أى للعائض في الصورة المذكورة فتأمل قوله كما الخ تجده مصرحاً بان المكروه بحق على فعل المعلق
عليه لا يحنث بفعله له لداعية الاكراه الذى بحق فهذا نصريح أى صريح فيما ذكرته من ان قوله
والمنجى خلافه الخ من باب اشتباه المعلق بالمنجز على ان الزركشي لم ينفرد بهذا الاشتباه بل سبقه اليه
شيخه الاذري فانه لما ذكر قول الشخصين وغيرهما لو قال ان أخذت مالك على فامرأتى طالق فأنذره
منه أو من وكيله ولو بتلصص أو انتزعه منه كراهه والمالك معين في الجميع أو دين ورضى به المدين في
الاخيرتين أو امتنع من الاعطاء في الاخيرة كما ذكره الامام والغزالي ومنها الثالثة طلقت لوجود
الوصف لان اكراه الدائن على الاخذ منه فأنذره فلا تطلق اه قال أعني الاذري محمل ما ذكر
من عدم الطلاق عند اكراه الدائن على الاخذ من مدينه ما اذا لم يتوجه عليه أخذ منه فان توجه
عليه ذلك كما هو مبين آخر السلم فالظاهر انها تطلق لانه اكراه بحق اه فتأمل فالتظاهر الخ هو
مادة الزركشي فيما مر عنه وقد ظهر ان ذلك اشتباه فهذا اشتباه أيضاً وجيب من شيخنا شيخ
الاسلام زكريا سقى الله تعالى عوده كيف تبع الاذري على هذا الاشتباه الظاهر وكلام ابن
الرفعة صريح فيما ذكرته وهو قوله قال الرافعي لو قال لا افارقك حتى استوفى حتى منك فاستوفاه
من وكيله أو من أجنبي تبرع به حنث قال ابن الرفعة وينبغي أن يختص ذلك بما اذا قبضه مختاراً اما
اذا قبضه جبراً بالحاكم ويتصور في الاجنبي بان يكون ضامناً فيكون على قولي الاكراه كما اذا أقلس
فطارقه وجوابه انه لا طريق له في دفع الاكراه عند الفلاس ولا كذلك هنا فانه يقدّر على دفعه
عند بذل الاجنبي بأمرائه من الضمان وبإبراء الموكل وان حنث به نعم يقترح على الاكراه على قتل
أحد الرجائين اه كلام ابن الرفعة وهو مشتمل على نفائس فتأمل اما اذا قبضه جبراً بالحاكم الخ
صرح فيما ذكرته من الرد على الاذري والزركشي لانه أعني ابن الرفعة الحق الجبر من الحاكيم هنا
يجبره على مفارقة المفلس المصرحين فيها بعدم الحنث كما مر وقوله وجوابه الخ فيه بيان وجه آخر
في الرد على الاذري والزركشي وتقريره لوسلمان ان الاكراه بحق يقتضي الوقوع لم يكن هذا منه
لان من شرط الاكراه ان يكون على شئ بعينه وان لا يجد المكروه مندوحة عما اكراه عليه وما هنا
ليس كذلك لان الدائن المكروه على الاخذ بسبيل من الإبراء للاجنبي عن الضمان أو للموكل وان
حنث به أى لانه فوت البر باختباره واذا فرض انه بسبيل من ذلك فهو لم يكره على أخذ لا مندوحة له

يدين فرض أو عن مبيع
مثلاً فاجاب بعدم
الاستحقاق وحلف عليه فاقام
المدعى بينة بافراو المدعى عليه
بالفرض أو بالبيع مثلاً
فهل يلزمه القاضي بالمدعى
أم لا بد من بينة تشهد
بالاستحقاق (فاجاب) بانه
يلزمه القاضي بالمدعى به
(سئل) عن شخص ادعى
ملك عين بيد آخر اشترىها
من زيد من سنتين فاقام
الدائن بينة انه اشتراها من
زيد من سنة فهل تقدم بينة
الخارج أم بينة صاحب
البند وقد ذكر المسئلة
الرافعي في شرح المدرك
الثالث من مدارك الترجيع
فقال ولونيب العقدين الى
شخص واحد وأقام هذا
بينة على انه اشتراها من زيد
من سنة وهذا بينة على انه
اشترى من زيد منذ سنتين
فالسابق أولى لاحتماله ثم قال
بعد ذلك بنحو صفة واعلم ان
المسئلة من أصاهم فروضة
فيما اذا كان المدعى في يد
ثالث فاما اذا كان في
يد أحدهما وأقاما بينتين
مختلفتي التاريخ فان كانت
بينة الدائن أسبق فهو
المقدم لاحتماله وان كانت
بينة الآخر أسبق تاريخاً
فان لم يجعل سبق التاريخ
مربحاً فكذلك يقدم
الدائن وان جعله مربحاً
فثلاثة أوجه أحصحها ترجيح
البند اه كلامه بحرفه
فان فلسهم بتقديم سابقة

التاريخ فافيدونا الجواب
عن كلام الزاقي المذكور
(فاجاب) بأنه تقدم بينة
الخارج السابقة التاريخ
لزيادة علمها بانتقال العين
من مائة زيد من مئذنتين
ولان الثاني اشتراها من
زيد بعد ما زال ملكه عنها
وان كان من الممكن انهما
ردت اليه ثم باعها لآخر
ولكنه خلاف الظاهر فان
ادعى ذلك فإليه البينة به
ولان اليد القديمة صارت
للأول ويد الثاني حادثة
عليها فلا تقدم عليها ولا
يبقى الاعتدال فيقدم
أسبقهما وهو الأول فان
اليد الموجودة انما تعمل
بها وتقدمها اذا لم تعلم
حدوثها فاذا علمنا فاليد في
الحقيقة هي الأولى أما اذا
اتحد تاريخهما أو أطلقنا
أو أروحت احدهما فتقدم
بينة صاحب اليد لان معها
مربحها وهو اليد فقول
الزاقي رحمه الله واعلم ان
المسئلة من أصلها الخ المارد
بالمسئلة فيه قوله وان اختلفا
كما اذا قامت بينة هذا على
ملكه من ذنبة وبينه هذا على
انه ملكه من ذنبتين الخ وأما
قوله ولونسب العتدين
الى شخص الخ فهو بيان
لأخراجه عن محل الخلاف
الحسني في المسئلة وقد تقرر
اقتناي بتقدم بينة الخارج
في هذه المسئلة (سئل) عن
امرأة أبرأت زوجها من
صدقاتها فاذن بغيره وثبتها

عنه بل عليه أو على الإبراء فاشبهه الا كراه على قتل هذا أو هذا أو طلاق هذه أو هذه أو منها لو حلف
لا يطعم في رمضان في هذه الليلة فقد أفتى شيخ الاسلام الشرف المناوي بأنه ان أراد انه لا يطعم من
صومه أو أطاق أفطار بدخول الليل بالغروب ولا حثت كافي أصل الروضة في الإعتان وان أراد
انه لا يتناول هذه الليلة مفطرا من صوم فامد ابذلك الوصال فهو آثم بالامسالك من الغروب فاذا الزمه
الحاكم يتناول مفطرا بعينه فتناوله لم يحث على أصح قولي حثت المكره نظير ما صرح به في أصل
لروضة فحين حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي حقه منه فافلس الغريم ومنعه الحاكم من ملازمته
فان لم يعين له الحاكم مفطرا أو عين له مفطرا فتناول غيره حثت لقريظة الاختيار اه ومنها ما في
توسط الأذرى عن الماوردي من انه لو حلف لا يعطيه ماله فله أحوال أحدها ان يدفع اليه بنفسه
مختارا فيحث سواء أخذ منه اختيارا أم غير اختيار لان الحث يتعلق بالعطاء دون الأخذ وقد وجد
العطاء فوق الحث فانها ان يعطيه ولو كيله ولو بامر اه ان غاب عنه الموكل كما قيد به الشيخان في
باب الخلع ثالثها ان يعطى وكيله ذاته ولو بامر رابعها ان يعطيه عوضا عنه ولو بجوالة خامسها ان
يأخذ السلطان من ماله جبرا فلا يحث في هذه الاحوال سادسها ان يجبره السلطان على دفعه
فيعطيه اياه مكرها في حثه قولان اه ومراده بالقولين القولان المعروفان في وجود المعلق عليه
مع الاكراه وأظهرهما لاحث مع ان الاكراه هنا بحق فهو مما نحن فيه من ان الاكراه على
إيجاد المعلق عليه يمنع الحث به سواء أكان ذلك الاكراه بحق أم بباطل ومنها لو حلف لا يؤدي
دين فلان الذي عليه حكمه عليه حاكم ياداه فاذن لم يحث كما أفتى به شيخ الاسلام الجلال الباقيني
وتبعه شيخ الاسلام الشرف المناوي وبعض معاصريه تنزيلا للاكراه الشرعي منزلة الاكراه الحسي
وأما قول الزركشي ومن تبعه انه يحث هنا أيضا فهو مبني على فهمه السابق قريبا ومما يدل على
وهو مامر عنه في مسئلة نزع الخيط من ان اجبار الحاكم على التزاع غير مفطر كالاكراه الحسي
ومامر عنه في مسئلة من حلف ليطأ زوجته الليلة فوجدها حائضا ومنع عن الوطء لم يحث فقد صرح
في هذين بان الاكراه الشرعي منزل منزلة الاكراه الحسي فان قلت ذكر الاصحاب مسائل يدل لما
مر عن الزركشي والأذرى وغيرهما من ان الاكراه الشرعي لا يمنع الحث في المعلق عليه كالاكراه الشرعي
حجة التصرف المتجزئات لاشهاد لهم في تلك المسائل كما يعلم من ذكرها والجواب عنها قولهم
لو حلف لا يحلف بيما مغلظة فوجب عليه عيني وقتنا بوجوب التغليظ أي على الضعيف حلف وحث
لم ينقلوا لكون حكم الحاكم بالتغليظ كالاكراه ويجب بانه لم يوجد هنا حقيقة الاكراه لان له
مندوحة عما أكره عليه بتأدية المدعي به فيدفع عنه حثت اليقين فاذا لم يؤد وحلف حثت لا تنفاه شرط
الاكراه المستلزم لا تنفاه الاكراه من أصله فليست هذه مما نحن فيه ثم رأيت ما قدمته آنفا عن ابن
الرفعة وهو صريح فيما ذكرته بخلاف المسائل التي قدمناها فان حكم الحاكم بما فيها لا مندوحة عنه
فمنع الحث ومنها قول الشيخين عن ابن الصباغ لو كان له عبد مقيد خاف بعته ان في قيده عشرة
أرطال وحلف بعته لا يخله هو ولا غيره فشهد عند القاضي عدلان ان في قيده خمسة أرطال فحكم
بعته ثم حل القيد فوجد عشرة أرطال من انه لا شيء على الشاهدين لان العتق حصل بحل القيد
دون الشهادة لتحقق كذبهما اه فالحكم بالعتق متضمن للحكم بالحل ولم ينظر واليه ويجب بعد تسليم
اعتماد كلام ابن الصباغ والا فكلام الشيخين في الطلاق من عدم حث الجاهل والناسي يقتضي
ضعفه الا ان يفرق كما بينته في بعض الفتاوى فان هذا ليس فيه ان الحاكم حكم عليه بحل القيد بعد
حكمه بالعتق وانما المعلق هو الذي حله مختار الظنه انه عتق بتلك الشهادة الباطلة وان الحل قد وجب
عليه ثم بان خطأ ظنه وأيضا فكلامنا في حكم صحيح وهذا حكم باطل لانه بان ان عتقه انما ترتب

وقوع ابرائها في مرض
موتها والزواج وقوعه في
صحتها وأقام كل منهما بينة
بدعاء فن تقدمت بينهما
(فاجاب) بانه تقدم البينة
الشاهدة بالمرض لزيادة
علمها (سئل) عن الامام
الاعظم هل له سماع
الدعوى والبينة أم ذلك
من وظيفة القاضي كما أفاده
كلام الروضة في باب القضاء
على الغائب (فاجاب) بان
للإمام الاعظم سماع
الدعوى وقبول البينة
والحكم بها اذ الاحكام
الثابتة للقاضي ثابتة للإمام
بل مراد الائمة بالقاضي
ما يشتمل الامام الاعظم
وامهذا حيث اختلف
حكمه ما صرحوا به كنعزال
القاضي بالفسق دون
الامام الاعظم (سئل)
عما قاله القاضي شريح في
روضة من انه لو قال لاحق
لي على فلان ثم أقام بينة
بحق فهل تقبل وجهان
حكمهما جدي ولم يبين
الراجح وما الصحيح من
الوجهين قال وان قلنا
لا يقبل فقال لاحق لي على
فلان فيما أظن ثم أقام بينة
قبلت ولو قال لاحق لي عليه
فما علم تقبل فيه وجهان
قال جدي وهو غلط لانه قد
يقول ما علمت وقت الاقرار
وفدقيدت النبي بالعالم نقله
عنه الأذرى بينوا الراجح في
المسائل كلها واذا ادعى
الغاط أو النسيان وأبدي

على حله وان لم يعتق بينة القيد وان الحكم بعته به باطل فوجوب الحل المرتب على هذا الحكم
الباطل لاغ والحاصل أنالو سلما ان الحكم بالعتق متضمن للحكم بالحل فقد بان بطلانه وانما يلحق
بالاكراه حكم القاضي الصحيح لا غير وبهذا يندفع قول الزركشي تعليلا للعتق في هذه المسئلة لانه
اكراه بحق فتأمل هذا المبحث وامعن النفاذ فيه ليستفهم لك متفرقات كلامهم المتعارضة الظواهر في
ذلك حتى زالت فيها أقدم الاكراه كما علمت بل الشخص نفسه يتناقض كلامه فيها كما مر لك عن
الزركشي وسبب ذلك انه في بعض المواضع يستحضر بعض الفروع المقررة فيما سبق أولا فيفهم
منها ان الاكراه بحق في المعلق عليه يمنع الحث كالاكراه بباطل وفي بعضها يستحضر بعض هذه
الفروع المتأخرة فيفهم منها ان الاكراه بحق لا يمنع الحث هنا كقول المتجزئات اذ أعنت النظر
وأنتهت فيما قررته وتأملته حتى التأمل ظهر لك ان الحق هو الفرق في الاكراه بحق بين المتجزز
والمعلق وان الفروع المصرحة به كثيرة صريحة لا تقبل التأويل بخلاف الفروع الموهمة للخلافه
فانما قليلة والجواب عنها قد ظهر والله الحمد فلا عذر لمن تمسك بها في خلاف ما قلناه وبيناه وحررناه
(تنبيه) ظاهر كلام الشيخين وغيرهما ان مجرد الحكم ملحق بالاكراه سواء قدر الحاكم على الاكراه
المحكوم عليه على فعل المحكوم به أم لا كالفظة المبردين وأما نافي الاشكالين السابقين الذي هو تصريح
الشيخين في الاعتان بانه لو حلف لا يصلي الفرض حثت وفي المعلق بانه لو حلف لا يطأها الليلة
فوجدها حائضا أو محرمة بنسك لم يحث خلافا للمزني كما مر مبسوطا فيجيب عنه أيضا بانه في صورة
لا أصلي الفرض وما قيس عليه وهو لا أفارقك السابق قد وجه الحلف الى التني العام وجعله هو
المقصود بالذات وذلك محرم اذ لا بد له من الصلاة ومن المفارقة عند اعسار العريم بحيث صلى صلاة
صحيحة أو فارق غيره باختياره فقد خالف المحلوف عليه صريحا فحثت وأما في مسئلة ان لم أطأك
ففيه تعليل على انتفاء الوطء المباح وهو مستلزم لحث نفسه عليه بحيث تعذر عليه فعله شرعا لحيض
ونحوه كان مستعذره حسا فلم يحث لانه لم يخالف المحلوف عليه وهو الوطء المباح باعتبار كونه
لزاما للتعليل المذكور فعمل بهذا الذي قرره رد اعتراض المزني السابق على الشافعي وغيره لان
صورة ما لو حلف ليعصين الله تعالى ليست كصورة لا طؤها الليلة فوجدها حائضا لما تقرر بل كصورة
ما لو حلف لا يصلي الفرض حثت لانه في كل منهما وجه حلفه الى ايقاع المعصية المحرم بحيث
خالفه فقد خالف المحلوف عليه صريحا فحثت لذلك وان كانت المسئلة واجبة فتأمل هذا الجواب
لنقر به من الوقوع في وروية ذلك الاشكال المستلزم لتناقض كلام الشيخين التناقض الصريح الذي
لأنا ويل له لولا ما فتح الله تعالى به وله الفضل والمنة من هذا الجواب الظاهر للمتأمل ثم رأيتي فرقت
بفرق آخر في بعض التعاليق وعبارته اذا وجد القول أو الفعل المحلوف عليه على وجه الاكراه
أو النسيان أو الجهل ففيه قولان أظهرهما عدم الحث سواء كان الحلف بالله أم بالطلاق وقول
الغفال يحث في الطلاق دون اليقين ضعيف وان كان هو مذهب أحد رضى الله تعالى عنه لو قال حلف
ان لم تصوم غدا أو ليطأها الليلة فحاضت لم تطلق كان لم تصل اليوم صلاة الظهر فحاضت وقته ولم
يصل زمن امكان الصلاة وقول القاضي في ان لم تصل الآن فحاضت طاعت حالا ضعيف كما قاله
الروائي وان قال ان لم تصوم يوم العبد أو ان لم تصلي زمن الحيض أو ان لم تبسج الخمر فصارت
فيه أو صامت أو باعت الخمر لم تطاق أي ولا نظر لفساد ذلك وحرمته لان المعلق عليه لا يشترط حله
ولا صحته فقول بعضهم هذا مشكل ليس في محله وقد صرحوا بانه يبر ويحث بالقرأة جنباً وان
لم يبر به عن نذره لان القصد من النذر القرية والمعصية لا يتقرب بها بخلاف اليقين فان القصد منها
وجود المعلق عليه مع التدبير والاختيار وفارقت هذه ما قبلها في صور الحيض بان التحريم

عذر احتملا وأقام بينه
تقبل (فاجاب) بان الراجح
قبول بينة في قوله لاحق لي
على فلان فيما أظن أو لاحق
لي عليه فيما أظن وعدم
قبوله في قوله لاحق لي على
فلان نعم ان ذكر تأويل
ظاهر كلفا أو نسيان
قبل (سئل) عن مشر
أقر حال شره برؤية العين
المبيعة أو مستأجر حال
الاجارة برؤية العين المؤجرة
ثم ادعى عدم رؤيته لها
وطالب عين خصمه فهل تسمع
دعواه فيكون له تحليف
نصحه أولا (فاجاب) بانه
لا تسمع دعواه فليس له
تحليف خصمه لحالفتها
لاقراره فهو كمن أقر
باتلاف مال غيره ثم
قال أقررت لعزى على
الاتلاف بخلاف ما لو أقر
بالقبض ثم ادعى عدمه لان
العادة جرت بتأخير القبض
عن العقد وان الناس
يقرون به لاجل رسم القبالة
ليقبضوا بعد ذلك ولا كذلك
الرؤية فانه لم يجز العادة ولا
الشرع بتأخيرها عن
العقد حتى نقول انه أقر
بما لاجل رسم القبالة ليرى
بعد ذلك فلم يكن له عذر ولا
تأويل (سئل) عن قول
شيخ الاسلام زكريا بن عباد
الرضا لا تسمع الدعوى في
حقوق الله تعالى كالزنا والامالة
فيه حق مؤكد كالكفارة
كأن يقول عليك كفارة
قتل أو حج والعمل بذلك

انما هو بشهادة الحسبة
اهل هو معتمد ويشمل
الاقواق العامة كالمساجد
والاقواق المبرورة وأموال
بيت المال أولا (فاجاب)
بان المعتمد عدم سماعها كما
حزم به جماعة ونسبه الامام
الى العراقيين وليست
الاقواق العامة وأموال
بيت المال داخل في ذلك
لان عدم سماعها
الاكتفاء بشهادة الحسبة
وانه لاحق للمدعى في
المشهود به ومن له الحق لم
يأذن في الطلب والاثبات
بل أمر فيه بالاعتراض
والدفع ما أمكن (سئل)
عما لو ظفر الكافر في حقه
بعد مسلم هل له غلصه أولا
(فاجاب) بانه لا يجوز له غلصه فلو
غلصه لم يصح (سئل) عن قول
المأوردى يقول في الدعوى
بالدارى في يده ولا يقول
عنده ولا عليه وفي العبد
والدابة يجوز لي عنده وفي
عليه خلاف ما لا يصح منه
(فاجاب) بان الاصح منه
جواز له صدقة فيه اذ عليه
حفظ كل منهما وموئنه رده
وهو قياس تسويته في
مسئلة الدار بيني عنده
ولي عليه في المنع (سئل)
عن قول السمرى عند قول
المنهاج فلو أقام المدعى عليه
بعد هيبنة باداء أوبراء
لم تسمع وأشار بقوله
باداء أوبراء الى أن التصوير
في الدين فان كان المدعى به
عينا فرد المدعى عليه على

فقال ان لم تعطني الدينار فانت طالق وكانت قد أنفقت لم تطاق الا بالأس من اعطائها له بالموت
فان تلف الدينار قبل تمكنها من رده اليه فهي كالمكره على الفعل المحلوف عليه فلا تطاق أو بعد
التمكن طاعت ومنها لو قال الاصوص لا تخليك حتى تحلف بالطلاق انك لا تخبر بنا خلف كذلك كان
اكرها لانهم أكرهوه على شيء واحد بعينه وهو الحلف المذكور فلم ينفذ فاذا أخبر بهم
لاحت على عليه على القاعدة في الغاء فعل المكره بباطل وقوله بخلاف ما لو سأله ظالم عن ماله أو
انسان مثله انه يعرف بحاله فاني أن يخبر به فعمله وأكرهه على الحلف بالطلاق انه لا يعلم ذلك
فان هذا غير مكره لانه لم يكره على الحلف بخصوصه بل لاغرض لمكرهه في حلفه وانما غرضه في أن
يدله على ما هو سائل عنه فاذا ترك دلالة وحلف كان مختار للحلف فيحلف كما لو قال متغلب لا تخبر
اقتل هذا أو هذا أو طلق هذه أو هذه فانه غير اكرها لما فيه من التخيير وكذا في مسئلتنا هو
غير بين الحلف والدلالة فاذا أثار الحلف كان مختارا له فيحلف به ويقاس بما تقر في هذه المسئلة
تأثيرها ومنها لو قال طاعت مكرها فانكرت زوجته فان كان هناك قرينة كالحبس صدق بعينه والا
صدقت بعينه كما لو طلق مريض ثم ادعى انه كان مغنى عليه فانه ان عهده انما قبل ذلك قبل
قوله والا فلا وفي الروضة وأصلها عن ابن العباس الروي انه لو قال طاعت وأنا صبي أو نائم
صدقت بعينه زاد في الروضة ما ذكره في النائم فيه نظر اه أي لانه لأمانة على اليوم بخلاف
الصبي ولكن لا بخلافه في دعوى النوم للظاهر فمن ثم كان لما قاله المأوردى نوع اتجاه ولا يرد
عليه قوله في الايمان لا يصدق مدعى عدم قصد الطلاق والعقود ظاهر التعلق حق الغير بهما
والفرق انه هناك تلفظ بصريح الطلاق ثم ادعى صفة بعدم القصد وأما هنا فالمدعى طلاق مقيد بحالة
لا يصح فيها الطلاق بقول قوله لعدم مخالفة الظاهر كما مر هذا آخر ما قصدته ونعام ما حرزته مما
أمل أن أكون فيه على صراط مستقيم وسنن قويم ومع ذلك ففوق كل ذي علم عليم فمن اجتهد
وأصاب فله عشرة أجور ومن اجتهد وأخطأ فله أجر والله سبحانه وتعالى أسأل أن يسبل على
ذيل السر وأن يمن باصابت صواب الصواب انه الكريم الغني الوهاب فله الحمد أولا وآخرا باطنا
وظاهرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأسلم على عبده ونبيه سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم صلاة وسلاما دائمين يدوام كرمه وامتنانه وحسنه الله ونعم الوكيل واليه أفرع في الكثير
والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يقول مؤلفه عفا الله سبحانه وتعالى عنه فرغت من
تسوية عشية العشرين من شهر ربيع الاول سنة أربع وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال سيدنا ومولانا وشيخنا الامام
العالم العلامة العبد الخبير البحر الفهامة جامع أشات الفضائل بقية الامائل والافاضل المحبة في
زمانه والقادة في عصره وأواه مفتي الحجاز وشيخ الحرمين أدامه الله سبحانه وتعالى نفعا للإسلام
والمسلمين الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر لا زالت كتب العلماء بتقريره في الدروس واضحة البيان
ومسائل الفقهاء بتأنيده في الطروس ظاهرة واضحة التبين حتى يخفف الله سبحانه وتعالى العادة بطول
مدته في عافية وينفع الاسلام والمسلمين بعلمه الكافية آمين بعد ما سئل عن مسئلة
السرعية المشهورة في الدور في الطلاق فاجاب جوابا شافيا كان لكل من أراد الوقوف عليها كافيا
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة أتجوبها من جميع العمل الذي لا يحبه سبحانه وتعالى ولا يرضاه وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
امام العالمين في ورعه وتقواه صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين لم تأخذهم في الله لومة
لائم ولم يخشوا سوء صلاة وسلاما دائمين يدوام ربوبيته وعلاء آمين (أما بعد) فان مسئلة الدور

المدعى خلاف ثم أقام بينة
بأنه لا يثبت أفق به علماء
العصر هل هو معتد
(فاجاب) بأن المعتد خلافه
ولعلمهم بنوه على أن الميمن
المردودة كالبينة بل روح
بعض المتأخرين سمعها
مطلقا كما وقع في كلام
الشيخين في وضع (سئل)
عن الاختصاص أحد المتداعيين
بيده عند تعارض البينتين
قال الرافعي لم يرجح بينته بها
بخلاف الاملاك حيث
قدم فيها بينة ذي اليد وفي
الايضاح للمسمى عودي
وأما إلى أبي الفرج الرازي
أنه لو أقام أحدهما بينة بأنه
في يده من سنة والثاني بينة
بأنه في يده من شهر وتنازعا
في سببه فصاحب المقدمة
التاريخ مقدم لكن هذا
الكلام غير مذهب فان
ثبوت اليد لا يقتضي ثبوت
النسب قال ابن الرقعة بل
هو كلام مذهب فاذا كان
أحدهما صاحب المقدمة
بينته كينة الداخل قال
وهذا أمر لا بد منه وعلماهم
أهل العلم معرفته من القواعد
ما المعتد منها (فاجاب)
بأن المعتد ما ذكره الرافعي
من عدم ترجيح بينة صاحب
اليد ومقدمة تاريخها وقد
علم الفرق بين هذا وما فاس
عليه ابن الرقعة من كلام
الرافعي (سئل) عن قول
القاضي لو كان التداعي بين
أمرتين لم ترجح الأخرى
بما أنفقته قطعا هل هو

هذه قد كثر فيها اختلاف العلماء فذموا وحديثا وأقردها جماعة بالتصنيف منهم أبو سعيد المتولي
والغزالي وأبو بكر الشاشي واليك الأهراسي وصاحب الذخائر وغيرهم وهي حقيقة يسلم الكلام
فيها سيما وقد تلقاها بعض العوام من بعض المتفقهة كما تلقاها هذا المفتي المذكور وصاروا يعلمونها
لأجل اختلاف البوادي ويحفلون على كل أموالهم بتعليمهم لها وأباحوا لهم العمل بها وجروهم على
ذلك وعلى الحلف بالطلاق وتكراره في السنهم حتى صار لهم عادة وصار جراءة لهم على الكذب
والباطل فان من سمعهم يحلفون بالطلاق يظن صدقهم لظنه أنه لا يجزأ أحد على الحلف به كاذبا
وكل ذلك وبالله على هؤلاء المتفقهة الذين أضلهم الشيطان وأغواهم وصبرهم من أعوانه بضل
بسببهم الناس ويخلصهم إلى أفجع المسالك فعلمهم غضب الله تعالى ومقتله وعذابه ان لم يتوبوا
من هذه الأحوال القبيحة وكيف لمن لم يعرف فروض الوضوء على وجهها أن يفق الناس في
الايضاح والفرج والانساب ويتجرأ على هذا المنصب الخطأ أما علم قوله سبحانه وتعالى ولا
تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين
يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم وهذا المفتي المذكور قد ظهر في
كلامه كما ستره ما قضى على حاله وحكم على مقاله بالجهل المفرط والغباوة الظاهرة وبأنه على صرف
لا يهتدى إضار فيجتنبه ولا نافع فيقصده بل هو كالراكب من عبياء والخابط خبط عشواء ومن ذا
الذي سوغ لمثل هذا أن يفتي أو أن يرسل من يأمر برد النساء إلى أزواجهن ولو جاء هذا
الجاهل من بلاد الاجلاد والهمج التي هو فيها إلى بلادنا بلاد العلم والشرع لأمرونا بحكمانا
بأن يوجهوه ضربا وتاديبا وبأن يبالحوا في زجره وتغيبه بالحبس ونحوه مما يناسب جوارحه على
منصب لا يعرفه وتصديه رد فتاوى العلماء التي جاءت لتلك البلاد المذكورة في جوابه بأمرة برد
النساء إلى أزواجهن ظاننا أنه معتد بمسئلة ابن سريج وليس كإزعاج وتوهم لان مسئلة ابن سريج مع
ضعفها نقلا ومعنى كما يأتي بيان ذلك واضحا ميسر وطالم يحط بها هذا الرجل لما تقر أنه
على صرف وانما حفظ كلمات من بعض المتفقهة في هذه المسئلة واعتنى بها دون بقية أبواب الفقه
لانها جاب لحطام من الدنيا وتكون نارا عليه في الآخرة كيف وهو من صدق عليه ان استحل ذلك
ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم غنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله
ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم مالم يتوب ويرجع إلى الله سبحانه وتعالى
ويستغفره وتحسن توبته فن تلك الشروط ما قاله جماعة من علماء اليمن واجلائهم الذين ذهبوا
إلى تصحيح الدور وهو انه لا بد أن يصدر ذلك التعليق من عارف بمعناه وما يلزم عليه من الحال
الموجب لعدم وقوع الطلاق ومن هؤلاء الامام الجليل علما وفهما ومعرفة ابن عجيل ذكر ذلك
العلامة المحقق أبو بكر ولد الامام موسى بن الزين الصديقي الرداد شارح الارشاد في جمعه لفتاوى والده
فانظر إلى هذا الشرط الذي شرطه تجسده صريحا في أنه لا يجوز لعامى بل ولا لمثقة أن يعمل
بهذه المسئلة عند القائلين بها لانه لا يعرف حقيقة الدور الموجب لإلغاء الطلاق في هذه المسئلة الا
العلماء الراستخون وكفالك دليلا على ذلك أن الغزالي مع جلالة ووصوله إلى مرتبة من مراتب
الاجتهاد تناقض كلامه المرة بعد الأخرى فتارة صحح الدور لظاهر ومعناه عنده وتارة أقده لفساد
معناه وتارة وجع عن هذا إلى الاول على ما قيل واعتده الأصحى لـ لكن كلام الرافعي وغيره
الآتي برده ويصرح بأن الذي استقر أمره عليه إنما هو الرجوع عن صحة الدور إلى بطلانه
وعلى كل فقد وقع له من التناقض في ذلك ومن الحكم ببطلانه تارة وبصحته أخرى مالم يحفظ عنه
أنه وقع له نظير ذلك في مسئلة من مسائل الفقه وما ذاك إلا لدقة المعنى في هذه المسئلة ومزيد شفافته

ومن ثم اطرقت فيها أفهام الاصحاب واختلفت وتباينت وخطأ بعضهم بعضا وبالغ بعضهم في الرد
على بعض وسبب أنى عن المتولى انه في تصنيفه المفرد في بطلان الدور ألزم القائلين بصحته بتناقضات
الأصول ومخالفات الكتاب والسنة والاجماع وغير ذلك مما سنذكر ان شاء الله سبحانه وتعالى
بعضه فاذا كانت هذه المسئلة على ما وصفت لك من هذا الاشكال العقيم وتقرر أن من شروطها
عند القائلين بها أن يصدر التعليق من يعرف بمعناه وما يلزم عليه ونحن نقطع بأن هذا الزهراني
الجبب بما مر لا يفهم ذلك ولا يتصوره أدنى تصور بدليل ما ذكره من المجازفات في كلامه وسبب أنى
ببانه وايضا فاضاح فضلا عن العوام فضلا عن اجلاف البوادي فكيف ساغ له الامر برد النساء إلى
أزواجهن والافتاء لهم بأنهم يقلدون القائلين بالصحة سبحانه هذا جهل عظيم ومن تلك الشروط
ما قاله الامام الباقر في تدريسه وناهيك بالكتاب ومصفه أن تحصى لحقة بعد التعليق تسع الحكم
بالوقوع أما لو لم تحض لحقة كذلك بأن أعقب تعليقه بالتحيز فانه يقع المخبر حتى عند القائلين بصحة
الدور ومنها كما في التدريب أيضا أن لا تطلق بطلانها في الإيلاء والحكمين في الشقاق أما اذا طلق
بطلانها في ذلك فان الطلاق يقع حتى عند القائلين بصحة الدور أيضا كما يقع الفسخ في ان فصحت بعين
فانت طالق قبله ثلاثا ومنها كما فيه أيضا أن يكون ذا كرا للتعليق الموجب لإلغاء الدور عند
القائلين بصحته أما لو نسبته ثم أوقع الطلاق أو فعل المحلوف عليه وهو ناس له فانه يقع الطلاق
حتى عند القائلين بصحة الدور أيضا واذا تقرر لك أن القول بصحة الدور على ضطره مقيده هذه الشروط
الكثيرة فكيف ساغ لهذا الزهراني الجبري على الافتاء باطلاق صحة الدور من ذكره هذه الشروط
جميعها وقد قال النووي في الروضة والمجموع متى أطلق المفتي افتاء في محل التفصيل كان مخطئا
وبه يعلم خطأ هذا المفتي وانه عاص آثم وليته اقتصر على مجرد ذكره لكلام الناس في المسئلة الذي
ناقنه من شيخه الذي ذكره ولم يضم لذلك أمره برد النساء إلى أزواجهن فذلك أخف وأما تصديه
للافتاء وأمره بردهن مع جهله بتلك الشروط غفما عظيم وذنب قبيح جسيم على أن شيخه له من ذلك
حصة وافرة فانه انما ذكره مجرد تعداد القائلين بصحة الدور ولم يذكر له شيئا من الشروط عندهم
وابس في هذا الاضلال لتبليده المذكور وللعوام فانه أطلق لهم أن جماعة من العلماء وعدد
بعضهم قائلون بصحة الدور ثم أمرهم بتقليدهم حتى لا يقع عليهم طلاق ولم يقل لهم شرط عدم
الوقوع عندهم كذا أو كذا فهل هذا الاجهول المفرط وضلالين واضلال للعوام واتباع لهوى النفس
والشيطان وتزبيته وسوسسته ايثارا للعرض القاتل وهو ما أخذ من الرشا والصحت الذي
يشغل عليه نارا في قبره فقيح الله سبحانه وتعالى هذا الرجل الزهراني وشيخه المذكور فانهم ما ضلوا
وأضلالا ضلالا مينا ومما يدل على الهوى وإيثار الدنيا على الآخرة وغش المسلمين وعدم تفهمهم أنه ذكر
بمجرد تعداد لبعض القائلين بصحة الدور وان ابن سريج منهم ولم يذكر لهم ان الأئمة اختلفوا في
النقل عن ابن سريج حتى قال أفضى القضاة الماوردي وناهيك به من نقل عن ابن سريج انه
قال بصحة الدور فقد وهم والظاهر كما قاله الأذرى وغيره انه اختلف جوابه فقال مرة بالصحة وهي التي
اشهرت عنه وقال مرة بالبطلان ومن صرح باختلاف الرواية عنه الخوارزمي في كافيه وابن
الصباغ واذا اختلفت الرواية ولم يعرف المتأخر من الروايتين وجب القول بتساقطهما والرجوع
إلى مرجع آخر ولا ذكر لهم أيضا قول ابن الصباغ في كتابه الشامل الذي هو من أجل كتب
المذهب خطأ من لم يقع الطلاق خطأ ظاهرا وليس هو بذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه
ولا ذكر لهم أيضا قول الغزالي في كتابه الذي رجع فيه عن القول بصحة الدور فقد قال في أوله
نشأت بغداد سنة أربع وخمسين وأربعمائة وتواترت على الاسئلة عن دور الطلاق ورويت أكثرهم

معتد (فاجاب) بأنه معتد
ولكنه محمول على ما إذا
كان هناك من يجب عليه
كفاية الولد من أبيه أو جده
(سئل) عن زوج بنته البكر
بولاية الاجبار فان زوجها
قبل الدخول وادعى وارثه
أنه كان معسرا حال عقدها
بحال صداقها وأتكر والدتها
ذلك وقال انه كان موسرا به
وأقام كل منهم بينة بما ادعاه
فهل تتعارضان فتساقطان
ويبقى النكاح ويستحق
مهرها وارثها من التركة أم
تقدم بينة أحدهما
(فاجاب) بأنه تقدم البينة
الشاهدة بيساره بحال
صداقها عند العقد لزيادة
علمها بما سلاها على مالم
تطاع عليه بينة الاغسار به
فالنكاح باق على صحته
لانها الظاهر ولان الغالب
جربانه صحها فبستحق
مهرها وارثها من تركة
زوجها (سئل) عن قول
المتهم وشرحه كغيره ما ولا
تخصر بالنساء للمفعول
مخدرة أى لا تكلف حضور
مجلس الحكم للدعوى
عليها ولا بحضور الخليف
الاتعليق عين يمكن هل
يفهم من ذلك انه لا يجوز
للقاضى ولا لغيره اجبارها
على الحضور إلى مجلسه أو
بينته أو لا يجوز كما صرح به
الصبري في الايضاح بأن
النهى للتزيف فقط المستحب
أن يبعث الحاكم إليها ولو
أحضرها لمجلسه كان

الحكم واقفا موقعه وقال
في المطالب لاشك ان كلام
الامر بن جازع عند الجمهور
اه وهل يفرق في هذه
المسئلة بين القاضي العدل
وغيره غير المتعنت وغيره
أولا (فاجاب) بانه انما
يفهم بما ذكر انما يلزمها
الحضور لانه لا يجوز ان في
مسئلتها وجهين أحدهما
انه لا يلزمها الحضور وثانيهما
انها يلزمها عبارة الروضة
المرأة المخدرة هل تكاف
حضور مجلس الحكم
وجهان أحدهما نعم
وأحدهما لا كالمريض الى
ان قال ثم انما يفتى حضور
المخدرة على الوجه الاول
للخفيف وأما ما عداه فممنوع
فيه بالتوكيل من المخدرة
وغيرها اه ولا فرق بين
القاضي الامين وغيره
(سئل) عن شخص ادعى
على آخر انه غصب منه شيئا
وأقام به شاهدا وحلف معه
ثم أقام المدعى عليه شاهدين
باللحاق فما تقدم منهما
(فاجاب) بانه يقدم
الشاهدان على الشاهد
واليمين وقد وجد معهما
مرجع آخر وهو السيد
(سئل) عن وقف وقف
وحكم به بعت ثم توفي الوافق
ووضع من آل اليه الوقف
يده عليه ثم ادعى شخص بان
الوقف لم يصح بمقتضى ان
الوافق ملكه ذلك قبل
وقفه أو انه أوقفه على جهات
آخر وحكم به ما حكم هل

قد أطبق على ابطال الدور وتشديد التكبير على من يصح الدور ويحسم به باب الطلاق معولين فيه
على اعتراضات ضعيفة قاصرة عن ابطال عدة القول بالدور فابتدأت في تلك المناظرات لا بطل اعتراضاتهم
الطاسدة وصنفت فيه كتابا سميت غايه الغوري في نهاية الدور مشتملا على تزييف تلك الاعتراضات
ومهايا للكلام فيه الى أقصى الغايات ثم انتشر ذلك الكتاب في الامصار واستطار الفتوى بعهدة الدور
من في الاقطار ثم اتفق لي بعد ذلك فكرة في حقيقة الدور فاطلعت فيه على غور وتغير شبه الاجتهاد
ورأيت ايقاع الطلاق بعد الدور أقرب الى السداد لما سئذ كره في الدور من الفساد المانع من
الاعتقاد فلم أجدها من اثبات ذلك لتقول عليه لاعلى ما سبق من الفتوى قبله فذلك على ما قضينا
وهذا على ما نقضى وعلى التعمين والاجتهاد تبني فتايات المسائل والرجوع الى الحق خير من التنادي
في الباطل فاقول انما العقد اذا اشتمل على محال وجب الغاؤه وفقا للدور مشتمل على محال فيجب
الغاؤه ثم بين ذلك وأطال فيه فتأمل كلامه هذا تجد مصرحا بأن أكثر علماء بغداد في زمانه وناهيك
بهم في ذلك الزمن من كثرة وجلالة على بطلان الدور وبانه كان ظهوره أولا صحة ثم ظهوره في بطلانه
وبان فساده هو الحق وصحته هي الباطل لقوله والرجوع الى الحق خير من التنادي في الباطل
ولا ذكرهم أيضا قول المتولي وناهيك بجلالته ان كت جاهلا بمقادير الرجال في أوائل كتابه الذي
صنفه في ابطال الدور وافعله بعد الخطبة لما ظهر ميل بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي رحمه
الله تعالى ورضي عنه الى مسئلة تعريف باليمين الدائرة وانتشر ذلك بين العوام المجمع فصار يلقي بعضهم
بعضا في الاسواق ويقتي بعضهم بعضا ان الطلاق لا يقع بعدها ونسب بعض أصحاب الشافعي في هذه
المسئلة الى الرخص لما وقع في لسان العامة ان عند أصحاب الشافعي ان الطلاق لا يقع على النساء
وصار ذلك شناعة في المذهب والذين ذهبوا الى هذا من قدماء أصحابنا لم يذكروا بظهور ذلك
للعوام لما فيه من الشناعة سألني بعض أصحابي ان أبدأ الكلام في المسئلة واكشف عن الشبهة
فيها وأظهر التاريخ المستقيم فاجبته مستعينا بالله تعالى فانه خير موفق ومعين ثم ذكر الدور
وأطال في بيان بطلانه وما يلزم عليه من مخالفة الاجماع والقياس مما سألني ان شاء الله سبحانه
وتعالى بعضه فتأمل قوله رحمه الله تعالى ورضي عنه وجزاه خيرا وانتشر ذلك بين العوام المجمع فتجد
مصرحا بانه لا يجاسر على الافتاء بتصح الدور الا عوام الاسواق الذين لا يعاينهم ولا يلتفت اليهم
واهل هذا الزهراني من أولئك العوام فان كلام المتولي هذا منطبق عليه وعلى شيخه وتأمل أيضا
الفساد الذي اتخذه الى بعض أصحاب الشافعي بسبب أولئك العوام فانهم لما أشاعوا ذلك في
الاسواق وغيرها صار الناس يعتقدون في جماعة من اجلاء أصحاب الشافعي انهم ارفاض لان
اطلاق القول بان الطلاق لا يقع على النساء انما يعزى الى الارفاض بل الى النصارى كياتي فقاتل
الله سبحانه وتعالى أولئك العوام ومن فعل فعلهم القبيح كهذا الرجل وشيخه فانهم ساءوا الخاصة
والعامة على الخوض في الاعتراض على الاغة الا كبر بما هم يرتون منه فعاد الله تعالى وهم أهل
السنة وفرسان ميدانها ان يتوهم فيهم ذلك لكن الاثم العظيم والعقاب الاليم انما هو على أولئك
العوام ومن تبعهم وشابههم حيث جعلوا أئمة الدين وعلماء المسلمين هدفا وعرضة لالحاق النقائص
القبيحة بهم وللخوض في اعتراضهم الزكية الطاهرة بالكذب والسب ومن فعل ذلك فهو بالضرورة
التي لا تخفى على أحد معاداهم وقد قال الله سبحانه وتعالى على لسان نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم
من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب أي أعلمته أني محارب له ومن حارب الله سبحانه وتعالى لا يفلح أبدا
بل قال بعض الأئمة ان ذلك سبب لسوء الخاتمة والعياذ بالله سبحانه وتعالى هذا فيمن عادى وليا
فكيف بمن عادى أولياء كثيرين وتأمل أيضا قول المتولي والذين ذهبوا الى هذا المذهب من قدماء

أصحابنا لم يكونوا يظهرون ذلك للعوام لما فيه من الشناعة تجده صريحا أيضا في امتناع اظهار
ذلك للعوام ولو عند القائلين بعهدة الدور ومما يصح بهذا أيضا قول الروافى مع انه من القائلين
بعهدة الدور ولا وجه لتعالم العوام هذه المسئلة لفساد الزمان ومما يؤيده أيضا قول النووي في شرح
المهذب كالروضة يحرم التسهل في الفتوى ومن عرف به يحرم استفتاءه في التسهل أن لا يثبت
و يسرع بالفتوى قبل استيفاء حقاها من النظر والفكر ثم قال ومن التسهل ان تجعله الاغراض
الفاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكروهة والتمسك بالشبهة طلبا لترخيص لمن يروم نفعه أو
التغليط على من يريد ضرره ثم قال ومن الحيلة التي فيها شبه ويذم فاعلموا الحيلة السريجة في سد
باب الطلاق اه فتأمل عبارته هذه تجد صريحة في منع هذا الزهراني من الافتاء لو كان فيه أهلية
فكيف وهو على صرف وذلك انه أظهر هذه الحيلة للعوام وعلمها لهم وأمرهم برد نسايتهم بعد
حتمهم فبين بالثلاث فعليه بسبب ذلك ما يستحقه ولو ذكر بعض ما قدمناه في ذم القول بعهدة
الدور للعوام لم يتبعه أحد فيها ونحن ذمها أيضا وبالغ في خطائنا القائلين بها العزيز عبد السلام
وناهيك به جلالة ومن ثم لقب بساطان العلماء وعبارته كما حكاه تلميذه الامام القرافي عنه هذه
المسئلة لا يصح فيها التقليد والتقليد فيها فسوق لان القاعدة ان قضاء القاضي ينقض اذا خالف أحد
أو بمسألة أشباه الاجماع أو النص أو القواعد أو القياس الجلي وما لا نقره شرعا اذا تأكد بقضاء
القاضي فتنته فاولى فيلان التقليد في غير شرع هلال وهذه المسئلة مخالفة للقواعد الشرعية فلا
يصح التقليد فيها قال القرافي وهذا بيان حسن ظاهر اه وأقرهما على ذلك الزركشي وغيره ونحن
بالغ في ذمها أيضا الامام ابن الصلاح فانه جعلهما في تناويه مما ودلوا بحجت من كتب الشافعية ولما
سئل عن اختيار صاحب المذهب فيه عهدة الدور تبعه ابن سريج فاجاب بقوله ابن سريج يرى مما نسب
اليه والذي عليه الطوائف من أصحاب المذاهب وجاهير أصحابنا ابطال القول بانه لا يند باب
الطلاق بل يقع في كية الواقع منها وقال الزركشي في الخادم عن بعض المتأخرين ان القول بانسداد
باب الطلاق قول باطل فان الطلاق أمر مشروع في كل نكاح وما من نكاح الا يمكن فيه الطلاق
قال وسبب الغلط انهم اعتقدوا صحة هذا الكلام فقالوا اذا وقع المنجز وقع المعاق وهذا ليس بصحيح
فانه يستلزم وقوع طاقه مسبوبة بثلاث ووقوع طاقه مسبوبة بثلاث ممنوع في الشريعة فان الكلام
المشتمل على ذلك باطل واذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المنجز وقوع المعاق لانه انما يلزم ذلك اذا
كان التعليق صحيحا قال وما أدري هل استحدث ابن سريج هذا للاحتيال على وقوع الطلاق
أو قاله من طرق لقياس اعتقد صحته واحتمل به من بعده والظاهر الثاني اه وقال في الخادم أيضا
و بالغ السريجي من الخفية فقال القول بانسداد باب الطلاق يشبه مذهب النصارى انه لا يمكن
الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اذا تقررت هذه المقدمات فلنرجع الى الكلام على جواب
هذا الزهراني ونبنى على ما وقع له من المجازفات والجهالات والتناقضات الدالة على سوء فهمه وثله علمه
بل وعلى افراطه في الجهل والتسهل وغير ذلك من القبايح التي ستضع فتقول قوله عن جواب
المفتي الذي جاءه من مكة ان فيه من ألقى على زوجته بمسئلة الدور انما اطلاق بنفس الالفاء كلام
كذب وبهتان ولا يتوهم هذا من له ادنى المام بفقه الشافعية كيف وذلك مصرح به في المختصرات
فضلا عن المطولات ومما يدل على جهله قوله عن شيخه مراد النووي ومن تابعه انه اذا وقع عليها
بعد ذلك الطلاق طلقت ولا تطلق بنفس الالفاء فيقال له هذا جهل اذ لا يقال المراد كذا الا اذا دلت
العبارة على خلافه وعبارة النووي وغيره صريحة في ان مجرد التعليق لا يقع به نبي وقد صرح بذلك
حتى في المنهاج الذي ساق هذا الزهراني عبارته فقوله فطلقة ما وقع المنجز فعند ذلك عزلوا النساء عن

تسمع بيته الخارج ولكن
لا يترتب عليها المقصود كما
أفتى به شيخ الاسلام زكريا
فيما لو ادعى شخص بان
الوافق ملكه ذلك قبل
الوقف حيث أجاب بان البينة
تسمع ولكن لا يترتب
عليها المقصود لتقدم الوقف
لترجيحه بالبدن وحكم الحاكم
اه أو تسمع بيته الخارج
ويترتب عليها المقصود لان
مهمازياد علم كفي تعارض
البينتين من عباد الرضا
حيث قال وكذا لو أقام بيته
بانه ملكه وان الداخل
غصب منه أو غصبه منه زيد
وباعه لا داخل أو أكثره
منه أو أودعه عنده وأقام
الداخل بيته بانه ملكه مطلقا
فتقدم بيته الخارج على
الاصح اه وهل ما أجاب
به شيخ الاسلام معتد أم لا
(فاجاب) بان ما أجاب به
شيخ الاسلام رحمه الله
ذهب اليه جماعة فلو كان
المعتمد تقديم البينة السابقة
التاريخ وقد بسطت
الكلام في الفتاوى على
نظير هذه المسئلة ورددت
ما سئذ اليه المخالف
(سئل) عن شخص باع
مكنا أو وقفه وأقام بيته
عليه له وحيازته الى حين
البيع أو الوقف وحكم
فاض شافعي بموجب ذلك
ومن موجه تقديم بيته
الداخل على بيته الخارج
سواء تقدمت تلك أو وقف
ثم ادعى آخر انه ملكه أو

وقف عليه قبل البيع أو
الوقف هل يسمع دعواه
وتقبل بيئته أم لا (فاجاب)
بانه يسمع دعواه وتقبل
بيئته فيعمل بها بشرطه اذ
لا يسمع بيئته صاحب اليد
الا بعد اقامة الخارج البيئته
بالعين المدعاة وحينئذ
فالحكم بالموجب لاغ
لاعتباره (سئل) عن
شخص توفي وترك ابنا وبناتا
وزوجة ومن جملة تركته
أربعون دينار اذهبها على
رجل فادعى الابن بالاربعين
دينارا أو بما يخصه منها
والحال أن بقية الورثة لم
يؤكوه فهل يسمع دعواه
(فاجاب) بانه يسمع دعواه
بجملة الدين ويذكر ان
حصته منه كذا ثم ان أقرب
المدعى عليه أو نكل خلف
اليمين المردودة أو أقام به
بينته ثبت جميع الدين
وأخذ كل منهم حصته منه
وان أقام شاهدا واحدا
وخلف عنه ثبت نصيبه فقط
ولا يشاركه أحد فيه
(سئل) عن شخص ادعى
أن أباه زوجته مات قبلها
فورثته وادعت ورثته أنها
ماتت قبله وأقام كل منهما
بيئته بما ادعاه فهل تقدم
أحد البيئتين على
الأخرى أم لا (فاجاب)
بانه تعارضان فتساقطان
لان الشاهدة بموت الاب
قبل بنته مع زيادة علم
بنقلها من الحياة الى الموت
والشاهدة بموت البنت قبل

الرجوع

الرجوع للاعلم أولى وقد علمت أنه تعارض في النقل عن الأكثرين الاسنوي ومن تبعه مع ابن
الصلاح وابن يونس وهما أجل وأدري وأحفظ وأثبت وأعلم من الاسنوي وغيره فوجب تقديم
ما قاله على ما قاله غيرهما فان قلت يؤيد ما قاله الاسنوي ان الامام وناهيك به في النهاية التي هي من
أجل أو أجل كتب المذهب نقل القول بانسداد باب الطلاق عن معظم الاصحاب وفي البيان انه
قول الأكثرين فانت من تأمل كلام الأئمة في متفرقات تصرفاتهم في غير هذا المحل لم يخف عليه ان
الواحد منهم قد ينقل شيئا عن الاصحاب أو معظمهم أو لا أكثرين ويريد بذلك الاصحاب أو معظمهم
أو لا أكثرين من أهل طريقته كالحراسانيين أو العراقيين ويؤيد ذلك ان الروايات في البحر
نسبها الى جمهور الحراسانيين فانهم ان بقية الاصحاب ما عدا جمهور الحراسانيين على القول بوقوع
الطلاق ولا شك ان من عدا جمهور الحراسانيين من الاصحاب أكثر منهم بكثير نعم وافق جمهور
الحراسانيين على ذلك جماعة من العراقيين ومع ذلك فهذا لا يقتضي ان الأكثرين من سائر
طرق الاصحاب على القول بصحة الدور والحاصل ان هذه العبارات التي ذكرتها عن الامام ومن
بعده يمكن تأويلها بنحو ما ذكرناه وأما قول ابن الصلاح جاهر أصحابنا على الوقوع وقول ابن
يونس أكثر النقلة على الوقوع فلا يمكن تأويلها بالان هذين الرجلين وأمثالهما من المتأخرين
لا طريقة ينفردون بالنقل عن أهلها وإنما يتكلمون على سائر الطرق ينقلون عن أهلها بخلاف
المتقدمين من الاصحاب فان لكل جماعة منهم طريقة منفردة لا يتكلمون على ما سواها ولا ينقلون
عن غير أهلها الا نادرا فكان كلام ابن الصلاح وابن يونس أقرب الى ارادة الأكثرين في سائر
الطرق من كلام الامام ومن ذكرته معه واذا كان كلامهما كذلك كما بان وظهور لك وجهه كان
أولى بالاعتماد عليه من حيث النقل فان قلت الاسنوي وغيره من المتأخرين أيضا قد نقلوا عن
الأكثرين صحة الدور فلم لا يعتمد نقلهم سيما وقد قال الاذري ان المنسوب للأكثرين في الطريقين
صحة الدور قلت لما عارضهم في النقل عن الأكثرين من هو أجل منهم قدرا وعلميا وحفظا وخبرة
بالمذهب ودراية بطرقه كان الرجوع الى الاجل في جميع ذلك أحق وأولى وتأمل قول الاذري
المنسوب الى الأكثرين تجده كالتسبيري من ذلك على أننا لو سلمنا ان الأكثرين على صحة الدور وصح
الشيخان بطلانه كان الرجوع اليهما واجبا متينا اذ المدار عليهما في الترجيح والمقول عليهما في
التصحيح أمر لازم وقول جازم وكمن مسألة خالفا فيها الأكثرين باتفاق النقلة ومع ذلك يكون الراجح
ما قاله ورجحاه بل يقع لهما في مواضع انهما ينقلان حكما عن الأكثرين ويصرحان بان عليه
الأكثرين ومع ذلك يخالفانه ويرجحان سواء ويكون الحق مارجحاه ومن ذلك ما وقع لهما في الاقرار
فانهما نقلتا حكما عن الأكثرين ونقلتا عن الصبيد لاني مقابله ثم قالوا والحق والصواب ما قاله
الصبيد لاني ووافقهما على ذلك جميع المتأخرين فيما أحسب اذا ما قاله الأكثرين في ذلك في غاية
الاشكال لا يفهم له وجه الا بعد مزيد تأمل وتدبر وقد أنشئت الى جميع ذلك في أول شرح العباب
فان أردت تحقيق ذلك فليكن به من مغلته ثم ويثبت أيضا الرد على الأكثرين من المتأخرين ممن
يعترضون على الشيخين بخلافتهما الكلام الأكثرين بما حاصله ان الاعتراض بذلك عليهما ليس في
محله فانه لا يتقيد بما عليه الأكثرين الا المقلد الصرغ القاصر عن رتبة الترجيح والتصحيح وأما
من وصل لتلك المرتبة فلا يتقيد بذلك ويثبت أيضا الرد على صاحب العباب في مخالفته في مواضع
من كتابه تبعاً للاسنوي وغيره ممن يعترضون عليهما بكلام الأكثرين وقد أشار الزركشي
وفي غير أيضا الى الرد على الاسنوي وغيره في الاعتراض عليهما بذلك ان الأكثرين على صحة الدور
ورجح الشيخان بطلانه كان الرجوع اليهما حتما لازما فكيف والأكثرين على مارجحاه كما قدمته

(٢٤ - (الفتاوى الكبرى) - رابع)

أبها معها زيادة علم بنقلها
لها من الحياة الى الموت
فتعارضتا (سئل) عن قول
الشيخ زكريا في كتابه عباد
الرضا في الفصل التاسع
فيه ويرجح بحكم القاضي على
قول البغوي والمعتد كافي
المهمات خلافا له وقال
فيه في الفصل الثاني عشر
أما مجرد التعارض كقيام
بيئته بعد الحكم بخلاف
ما قام به البيئته التي حكم
بها فلا تنقل فيه والذي
يرجح انه لا ينقض به فهل
المفتي به والمعمول به ما قاله
البغوي أو ما في المهمات أو
ما في الفصل الثاني عشر
الذكر (فاجاب) بان
المفتي به ان حكم القاضي
ليس بمرجح كما ذكره في
المهمات وما ذكره شيخنا في
الفصل الثاني عشر تبعاً
للبيئتين لا يخالفه بل هو
الحاكم اذ لم يتعين خطؤه
في حكمه بل حصل مجرد
التعارض لقيام بيئته بعد
حكمه بخلاف البيئته التي
رتب عليها حكمه وأطلقت
البيئته الثانية للملك لم ينقض
حكمه لعدم تبين انحلالها
ولا يخفى ان التعارض فيما
ذكره إنما يأتى اذا قلنا ان
حكم القاضي ليس بمرجح
والا فيعمل به ولا تعارض
ويتفرع على التعارض انه
لا يعمل بحكم الحاكم ولا
بما شهد به البيئته الثانية الا
بمرجح من المرجحات كالبد

أوزيادة العلم أوسبق
التاريخ (سئل) عن
شخص واضح يدعى
مكان ثم توفي فوضع أحد
أولاده يدعى عليه يسكاه
ويبدعهم مكتوب وقته
عليهم فلما علم به الساكن
أقام بينة بوضع يده وأنه لم
يزل في ملك والده إلى حين
موته وحكم بها حكم وحكم
بوقفه جاكم آخر فقام
المعول عليه منهما (فاجاب)
بان المعول عليه منهما
الحكم بوقفه لزيادة علم
بينته واعتماد بينة الملك
على ظاهر اليد وهي كالا
يدلان صاحبها ان لم يكن
من الموقوف عليهم فيدهد
متعد وان كان منهم فيدهد
ملك من عينه فبين انه لا
اعتبار بها (سئل) عن
شخص توفي والده عنه وعن
أخيه ومن جلة ما خلفه لهما
قاعة فباع أحدهما حصته
منها لشخص فادعى أخوه
ان والده وهبه جميع
القاعة وأحضر شاهدا بذلك
وحلف معه فثاره المشتري
وادعى ان والده رجع عن
الهبة وأقام شاهدا وحلف
معه وأثبت مدعى الهبة
مستنده على حاكم يرى
عدم الرجوع ومدعى
الرجوع مستنده على حاكم
يرى الرجوع ووقع ذلك في
يوم واحد وجهل السابق
منهما فكيف الحكم (فاجاب)
بان الرجوع صحيح فيستمر
ملك المشتري في الحصة المبيعة

لك واضحا مبينا مبسوطا بما لا مزيد عليه في البيان والوضوح وبما يزيد به بياناً ووضوحاً في أعداد
لك القائلين بكل من القولين بحسب ما رأيت في كتب الشيخين وغيرهما وانظر عدد كل من
القائلين بعد ان تعلم ان قول هذا الزهراي ان جمهور العلماء على صحة الدور كذب باطل صراح
لا سند له فيه ولا سلف الاخر به على الكذب والتساهل فان جمهور العلماء من سائر المذاهب غير
مذهبننا على فساد الدور وهذا مما لا شك فيه كيف وشنع على القائلين بصحة الدور جماعة من الحنفية
والمالكية والحنابلة ولو كان جمهور العلماء على صحته لم يشنع أحد من علماء المذاهب على القائل
بذلك وقد نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع الخلاف عنهم
في وقوع الثلاث والتجزؤ وحده وفي معنى الحنابلة لانص لاحد في هذه المسئلة وقال القاضي تطلق
ثلاثاً وقال ابن عقيل تطلق بالتجزؤ لا غير اه فهما متفقان أيضاً على فساد الدور على ان قوله ان عليه
الجمهور يكذب فيه قوله أولاً ان هذه المسئلة وقعت على خاطر ابن سريج وابن سريج انما جاء بعد
ان انقضت عصر الصحابة والتابعين وبقية السلف رضوان الله تعالى عليهم فكيف مع ذلك يسوغ
لهذا الجاهل الغي ان يقول ان جمهور العلماء على صحة الدور سبحانه هذا جهل عظيم واذ قد
تبين لك بطلان قوله هذا فلتعد الى تعداد القائلين بكل من هذين القولين فن القائلين ببطلان
الدور ابن القاضي والشيخ أبو زيد المروزي أستاذ القفال وأبو سعيد المتولي وصنف فيه تصنيفاً حافلاً
أطال فيه في الرد على القائلين بصحة الدور وبين فيه انه يلزمهم مخالفة الاجماع في صور كثيرة والشراف
ناصر البعري والبندنجي في كتابه الكافي والماوردي ونقله عن ابن أبي هريرة وابن سريج وقال
من نقل عنه القول بصحة الدور فقد وهم لكن مرأته اختلف جوابه قال الرازي والغزالي في آخر
قوله وصنف فيه تصنيفاً كما قدمت بعضه ومن ثم قال الرافي والغزالي مصنفان في المسئلة مطول
في تصحيح الدور ومختصر في إبطاله رجع عن تصحيحه واعتذر فيه عما صدر منه اه وكذا الامام
والكا الهراي قال في الاثوار وهو المذكور في شرح الباب وصاحب الاستقصاء والانتصار
وأبو بكر الاسعدي وأبو عبد الله الخن وابن الصباغ والشيخ أبو علي والقاضي الحسين وصنف
في ذلك تصنيفاً والبعري في تعليقه وابن الصلاح فهو لا يشرون نفساً قائلون ببطلان الدور وان
اختلفوا في عدد الواقع كما أثرت اليه بقول وكذا الامام الخ وقد قال الغزالي في كتابه الغرر في الدور
انه رأى أكثر علماء بغداد مطبعين على بطلان الدور ومشددين النكير على من يصححه ومن ثم
قال الاذري وبالجملة فقد ذهب خلافتي من الأئمة الى ما اختاره الرافي من وقوع التجزؤ فقط وهذا
بوافق قول ابن الصلاح والذي عاينه جواهر أصحابنا ببطلان الدور وقول ابن يونس عليه أكثر
الذقة ومن القائلين بصحة الدور المزي وابن سريج على أحد قوله وأبو بكر بن الحداد والقفالان
والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والشيخ أبو علي في بعض تصانيفه وأبو الحسن الروياني
وأبو يحيى البصري والحاملي والبيضاوي وصاحب التهذيب والامام ومراثة اختار الاول فلعل
كلامه اختلف ككلام الشيخ أبي علي وصاحب ذخائر القزويني والشاشي وابن أبي الخليل فهو لا
هم القائلون بصحة الدور والاولون أكثر عدداً من هؤلاء بكثير فكيف مع ذلك يدعى ان
الاكثرين على صحة الدور وهذا مما يملك بصحة قول ابن الصلاح ان جواهر أصحابنا على بطلانه
وقول ابن يونس ان أكثر النقلة عليه وما برد على الاسنوي ومن تبعه في قولهم ان الاكثرين
على صحة الدور لان هؤلاء المذكورين هم الذين رأيناهم في كتب الشيخين والمتأخرين وقد
جعت وتقصيت وتقصيت الكتب فلم أر أحداً ذكر غير هؤلاء وبعد ان جمعهم على حسب
الامكان وأيت القائلين ببطلان الدور أكثر من القائلين بصحة كما بان لك ذلك وظهر من تعدادهم

وانما جل كثيراً من الناس على اتباع الاسنوي وغيره في دعواه ان الاكثرين على الاول عدم
امعانهم في تفهيش كتب النقلة عن القائلين بكل من القولين ولو نشوا كما فتشنا لأوا ما ظهر لنا من
ان القائلين ببطلان الدور أكثر من القائلين بصحة فان قلت اتباع الشيخ أبي حامد على مقالته وهم
كثيرون اذ هو شيخ الطريقتين قلت اتباع الرجل لا يعدون معه فانهم تابعون ومقلدون له
فيما قاله فهم معه كالرجل الواحد كما أشار لذلك الزوكشي في أول الخادم فظاهر بما قررته أنا ان
قابلنا الرجال بالرجال كان الرجال القائلون ببطلان الدور أكثر هذا مع قطع النظر عن ان العلماء
من سائر المذاهب الامن شذ على بطلانه فكيف اذا انضم العلماء من سائر المذاهب الى من
قال ببطلانه من أصحابنا وانضم لذلك اعتماد الشيخين المعول في الترجيح والتصحيح انما هو عليهما
باتفاق جميع من جاء بعدهما الا من لا يعبأ به ولا يلتفت اليه وانضم لذلك أيضاً اعتماد أكثر
التأخرين ومحققهم له أيضاً كما استعلمه فهل بقي بعد ذلك في اعتماد القول ببطلان الدور من شبهة
اللهم الا من غاب عليه الجهل وحب الرشا التي يأخذها من العوام فانه وان ظهر له ما ذكرناه لا يعتمد
لانه لو اعتمد لفات عليه بسببه ما يصل اليه من تلك الاموال وما عليه أنها سحت ونار عليه في الدنيا
والآخرة وقوله عن كفاية القاضي النهاري ولوحاف بالعلاق الثلاث على فعل نبي الخ مما يستعقب
النهاري فيه فانه نقل ان الالتقاء ينفعه في هذه الصورة عند الجمهور وكأنه أخذ ذلك من ان الجمهور
على صحة الدور وقد مر لك بطلانه على أنا وان سلمنا ان الجمهور على صحة الدور الجمهور ليسوا على
صحته في هذه الصورة التي ذكرها النهاري لان القائلين بصحة الدور اختلفوا في هذه المسئلة كما بينه
الشيخان وغيرهما فمنهم من قال ان الالتقاء ينفع فيها ومنهم من قال لا ينفع الالتقاء فيها لان عقد
اليمين قد صح فلم يملك حله ولقد أطال المتولي رحمه الله تعالى في بيان الرد على القائلين بأنه ينفع في
أول كتابه الذي صنفه في بطلان الدور فانظره منه ان شئت وقوله هذا مانص عليه الشافعي فنبهة
ذلك الى الشافعي منقول فيها لان الرافي قال ورأيت في بعض التعليقات ان صاحب الافصاح حكاه
عن نص الشافعي واعتزله جمع بان بعض الأئمة قال تصفحت كتاب الطلاق من الافصاح فلم أره ذكر
المسئلة فان قلت لا يلزم من ذكر المصنف مضافاً الى تصنيفه انه ذكر المسئلة في ذلك التصنيف قلت
ذلك وان كان غير لازم الا انه غالب على ان قول الرافي ورأيت في بعض التعليقات فيه نوع تبر
من تلك النسبة وقول المهمات نقل في البحر عن القاضي أبي الطيب ان الشافعي نص عليه في المتشور
ففيه نظر أيضاً كما قاله الرافي فان العراقيين انما حكوه عن المشور على انه من كلام المزني نفسه
لامن كلام الشافعي وبما يوضح الرد على الاسنوي ان ابن الصباغ في الشامل وناهيك به وبكتاب هذا
فانه من أجل كتب الشافعية أنكر نسبة ذلك للشافعي رضي الله تعالى عنه وقال قد أخطأ من لم
يرقع الطلاق خطأ ظاهراً وليس هذا بذهب الشافعي وقوله قال ابن القوي ينبغي أن تكون
الفتوى به تقدم ما يبطل قوله هذا ويفسده وكيف ينبغي الفتوى بذلك مع ما مر من قول ابن عبد
السلام ان تقليد القول بصحة الدور هنا فسوق وقول ابن الصلاح انه يود لو يحى هذا القول من
كتب الشافعية وقول غيره ما انه قول باطل وانه يشبه مذهب النصارى وغير ذلك مما بسطت
الكلام عليه فيما مر فلا ينبغي بل لا تجوز الفتوى بذلك وكذلك لا يجوز القضاء ولا الحكم به كما
سيأتي وقوله واختار النووي وقوع التجزؤ يقال عليه لم يختره بل رجع كالرافي وقرق بين اختار
ورج لكن هذا الزهراي لا يفهم ذلك فيثبت به بما جرى على لسانه وقوله تعليلاً لصحة الدور لان
التضاد حاصل بينهما الخ كانه توهم ان الأئمة لم يتعرضوا لفساد هذا الدور وليس كما توهم بل أفسدوه
بأمور طولية ليس هذا محل بسطها ومنها ما مر عن الخادم عن بعض المتأخرين من بيان ان هذه

ومجرد الشوث عند
الحاكمين لا أثر له هنا وعلى
تقدير حكم الحاكمين
بموجب ذلك فيستمر ملك
المشتري للحصة المبيعة أيضاً
لان الرجوع عن الهبة قد
ثبت والحكمان لما تعارضا
لعدم العلم بأيهما تساقطا
وبقي الرجوع وأيضاً فالاصل
عدم سبق حكم الحاكم
الذي لا يرى الرجوع حكم
الحاكم الاخر لانه مانع
منه والاصل عدم المانع
(سئل) عن بينة شهدت
بإفضاء امرأته وحكم بها ثم
شهدت أخرى بعدمه فهل
ينقض حكم القاضي وتقدم
بينته عدم الإفضاء (فاجاب)
بأنه ان مضى بين شهادتهما
زمن يحتمل التمام الإفضاء
فيه فلا تعارض بينهما والا
تبين تعارضهما وتساقطهما
ان لم تبين خطأ أحدهما
بناء على عدم الترجيح
بالحكم وهو الاصح فان
تبين خطأ أحدهما عمل
بالأخرى (سئل) عن قول
المنهاج ثم المأخوذ من
جنسه فيملكه اه هل هو
على إطلاقه فلا بد من
أحداث تلك أم يملكه
بمجرد الأخذ كبحري عليه
بعضهم (فاجاب) بان المعتقد
المنقول الثاني وكلام
المنهاج كغيره محمول عليه
(سئل) عما لو أضر
ورقة حر فيها دعواه وقال
ادعى بما فيها أو ادعى ثوباً
بالصفحات المكتوبة فيها
فهل يكتفى بذلك في صحة

الدعوى كما أشار إليه
الزركشي إذا قرأها القاضي
أو قرأت عليه (فاجاب)
بأنه يمكن ما ذكر في حصة
الدعوى (سئل) عن قول
الانوار ولو قال له الحاكم
قل بالله فقال والله أو بالله
أو بالرحمن أو الرحيم أو
بالعكس أو غافا عليه
باللفظ أو بالزمان أو بالمكان
قامت دعوى كانا كلاهما
ذلك كله معتمد أو في شيء
دون شيء (فاجاب) بأن
ما ذكره معتمد (سئل)
عن شخص مات وخاف
أولاد قاصرين وبالعين
وترك موجودا ومن جانيه
عقار وعلى المتوفى المذكور
ديون شريفة فقام القاضي
مقتضا على القاصرين
وباع البائعات عن أنفسهم
وباع منسوب القاضى
عن القاصرين العقار
المذكور بسبب وفاء دين
الميت بعد اجهار النسيان
وانتهاء الرغبات في العقار
المذكور وثبت مضمون
القيمة عند القاضي وان الحفا
والمنفعة في بيع ذلك وفيما
قومته وان الاستظهار
في ذلك ألف نصف وحكم
القاضي بموجب ذلك ثم
انتقل المبيع المذكور
لشخص آخر وتداولته
الأيدي ثم بعد ذلك مدة
طويلة تزيد على عشرين
سنة ادعى شخص من
القاصرين ان العقار
المذكور بيع بأقل من

العلم غلط وان الصواب بطلان هذا الدور ومنها ما ذكره الغزالي في كتابه الذي وجمع فيه الى بطلان
الدور وحاصل ذلك الكتاب أن العقد اذا اشتمل على محال وجب الغاؤه ولفظ الدور مشتمل على محال
فيجب الغاؤه فهاتان مقدمتان اذا سلطنا وجب تسليم المطلوب وهو بطلان الدور ثم بين أن المقدمة
الأولى متفق عليها بين الفقهاء ووضح ذلك بأنه لا خلاف ان الفضولي اذا قال اشترت هذه الدار لزيد
ولم يكن وكلا من جهة زيد لا يقع الشراء عن زيد وهل يقع من المشتري فيه خلاف بين العلماء
فيل نعم لان المحال قوله لزيد فيختص الالغاء به لانه المحال ويبقى قوله اشترت صحيفا وقيل لا بل
يلغى جميع كلامه لان الرجل لا يؤخذ ببعض كلامه قبل ان يسمع اذيقه الكلام شرح لاوله فقد
اتفق الفريقان على الغاء المحال وانما اختلفوا انه هل يلغى معه غيره أولا وكذلك لو قال أنت طالق
ان لم يشأ الله قيل تطلق الغاء للشرط فقط لانه المحال اذ يستحيل وجود الشيء على غير مشيئة الله
سبحانه وتعالى وقيل لا تطلق المحال وما قبله من كلامه لانه أوقعه بصفة متعذرة فاتفقوا أيضا على
ان المحال باطل فقد حصل البرهان على المقدمة الأولى وبيان المقدمة الثانية وهي ان الدور اشتمل
على محال لان ثلاثا موصوفة بقبليّة رابعة محال واذا كان محالا فاما ان يلغى أصل كلامه فيقع المنجز
فقط واما ان يلغى القدر المحال وهو قوله قبله فيقع المنجز وثبتان من المعلق وقد قال بكل من هذين
قائلون كما فعل ان الدور مشتمل على محال قطعاً وان في ذلك ما يبطل الدور اللفظي ويمنع حسم باب
الطلاق فان قبل الاستحالة مخصوصة بالطلاق المعلق اذ هو جزء وله شرط وهو الزمان الموصوف
بالتقدم على المعلق معقول اذ لا مانع للطلاق في ذلك الوقت في علم الله سبحانه وتعالى فاذا أوقع لم يقع
الطلاق المنجز بعده واذا لم يقع لم يكن الزمان الموصوف بقبليّة الطلاق موجودا في علم الله تعالى فلا يقع
وهو معنى الدور فالجواب أنا لان سلم انه لو أخذ الشرط مفردا أو أخذ المعلق مفردا عن الشرط يستحيل
ولكن اذا أخذ المجموع استحالة والتعليق اشتمل على المجموع للمحال فيتعين فيه الإبطال فان المعلق
هو طلاق ولكن علق ايقاعه بزمان موصوف بقبليّة طلاق آخر اذ لو وقع غير موصوف بهذا الوصف
غير معلقه ووصفه فان وقع موصوفاً بهذا الوصف كان محالا فقد قصد بهذا اللفظ ايقاع ما هو محال
على الوجه الذي قصده وأوقعه فوجب ان يبطل منه القدر المتعلق بالايقاع وهو لفظ القبل اه كلام
الغزالي رحمه الله تعالى ملخصاً وموضحاً وهو لما اشتمل عليه من التحقيق والبيان الظاهر حقيق بأن
يكون سبب الرجوع الغزالي عما كان معتمداً من صحة الدور فكذلك يتعين على غير الغزالي بالاولى
والاخرى ان يرجع الى ذلك وقد حكى التاج السبكي عن والده ان الذي استقر عليه رأيه في المسئلة
السريجية وعليه مات وصنف فيها تصنيفاً أملاً عليه انه يقع المنجز ومن المعلق تسكيلة الثلاث وانه
رجع عما كان صنعه قبل ذلك في نصرة قول ابن سريج وابن الحداد وهما تصنيفان سمي أحدهما
قنات النور في مسائل الدور وسمى الثاني الغور في الدور فوافق ما وقع له ما مر عن الغزالي من حيث
الرجوع عن صحة الدور ومنها ما ذكره المتولي في كتابه الذي صنعه في بطلان الدور وقد ساقه برمته
الأدري في توسطه فن أراد الاطاحة بذلك الكتاب وما اشتمل عليه من التحقيق والفوائد فعليه به في
مفصلته المذكورة فن ذلك قوله فيه عن بعض مشايخ أصحابنا ان قوله ان طلقك فانت طالق قبله
ثلاثاً متناقض من جهة اللفظ ومن جهة المعنى وتصور المسئلة في صفة لا تؤدي الى الدور حتى يظهر
فسادها كان دخلت الدار فانت طالق قبله ثلاثاً امامنا قضته في اللفظ فهو ان دخلت الدار
شرط وأنت طالق قبله جزء والجزء يجب ان يكون مرتبطاً على الشرط فاذا قدم عليه كان باطلا
في الاحكام وغيرها كما لو قال من جاءني أكرمته قبل ان يجيئني أو من رعبدي فله عشرة قبل
ان يردوه وان باطلان فكذلك ما نحن فيه وامامنا قضته من حيث المعنى فهو ان دخلت الدار شرط

وأنت طالق جزء فلا يخلو أما ان يحكم بوقوعه قبل الدخول وهو خطأ لاستحالة وجود
المشروط بدون شرطه أو بعده على معنى انه يقع بعده في الزمان قبله وهو باطل أيضاً لانه طلاق
في زمن ماض والطلاق لا يقع في زمن ماض كقولك طلقك أمس يريد الانشاء ثم أورد على
ذلك اسئلة وأجاب عنها ومن ذلك قوله فيه أيضاً قوله ان طلقك لا خلاف انه شرط وقوله فانت
طالق جزء مرتب عليه والجزء لا يمكن اثباته الا بعد تحقق الشرط والشرط هنا الطلاق فلا بد ان
يحكم بوقوعه واذا حكمنا بوقوعه فلورتبنا عليه الجزء احتجنا ان يبطل ما حكمنا بوقوعه والطلاق
وقوعه لا يقبل الرفع فيبقى الطلاق الواقع لا يمكن رفعه فالطلاق المعلق بصفة لا يمكن رده بعد وجود
صفته وقد وجدت الصفة فوجب ان لا يرد ويحكم بوقوعه قلنا ليس كذلك فان الطلاق المعلق
يقبل الرد والابطال عندكم كما في المسئلة السابقة عن النهارى وأيضاً فالاجماع على ان الطلاق المعلق
يبطل حكمه بالجماع وأما الطلاق الواقع فلا سبيل الى رفعه ومنها قوله فيه أيضاً القول بصحة الدور
يؤدي الى قطع أحكام ثابتة بعضها بنص القرآن وبعضها بنص السنة وبعضها بالاجماع الامة فن ذلك
ان الاجماع اتفق على استقرار المهر بالوطء فيقال لمن لم يدخل بها متى استقر صداقك على فانت
طالق قبله ثلاثاً بشهر ومضى ثم وطئها فان قلتم لا يستقر المهر خالفتم الاجماع وان قلتم يستقر
طلق قبله بشهر وتشرط الصداق واذا تشرط قبل الدخول لم يستقر به واذا لم يستقر به لم تطلق
واذا لم تطلق بقي بطؤها مدة ولا يستقر صداقها ومنه ان الاجماع اتفق من الامة ان المرأة
تستحق النفقة بالتمكين فلو قال لها الزوج اذا ثبت لك النفقة على وطأ البنتي بها فانت طالق قبله
ثلاثاً بشهر ثم مكنته فوطئها ان قالوا لا تستحق النفقة فقد خالفوا الاجماع وان قالوا تستحقها ولا
تطالب بها فمحال لان الحق ثابت لها بلا تأجيل والمستحق عليه قادر على الايقاع فالمنع من المطالبة
لا وجه له وان قالوا تستحقها وتطالب بها فاذا طالبت طلق قبل ذلك ثلاثاً بشهر فلا تثبت لها النفقة
واذا لم تثبت لها لم تملك المطالبة واذا لم تصح مطالبتها لم يقع الطلاق فلزم بقاؤها معه في طاعته مدة
من غير نفقة وهو محال ومنه اجماعهم على وجوب القسم بين الزوجتين وعليه يدل ظاهر القرآن
فلو قال لاحدهما متى ثبت حق القسم فطأ البنتي به فانت طالق قبله ثلاثاً بشهر ثم بات عند الاخرى
فان قالوا ان تلك لا تستحق القسم فهو خلاف القرآن والسنة والاجماع وان قالوا تستحقه ولا تملك
المطالبة فهو محال وان قالوا تستحق وتطالبها فاذا طالبت طلق قبل ذلك ثلاثاً بشهر واذا طلقت
قبل ذلك لم تستحق القسم ولم تصح مطالبتها واذا لم تصح مطالبتها لم يقع الطلاق فبقي المرأة مع
زوجها مدة بيوت عند ضررتها وهي لا تستحق القسم مع عدم تقصير منها وساق من ذلك صوراً
كثيرة ألزمهم فيها مخالفة الكتاب والسنة والاجماع ثم أورد على نفسه سؤالا من جهتهم وأجاب عنه
بما فيه طول ثم أورد لهم أيضاً ما أدى ثبوته الى سقوطه كان ساقطاً من أصله كما ذكره الائمة
في دوريات كثيرة في الاقرار والولاء والوصية والصداق وغيرها وأجاب بأننا لانسلم هذه القاعدة ولكن
انما يؤدي قوله ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً الى هذا المعنى ان لو صح هذا التعليق فيقضي وقوع
المنجز وقوع المعلق قبله حتى يؤدي ثبوته الى سقوطه ونحن لا نقول بذلك بل الذي نقوله ان هذه
الصيغة لا تتعد من أصلها فيقع المنجز ولا يؤدي ثبوته الى سقوطه ثم أورد على نفسه في هذا المبحث
اسئلة وأجاب عنها بما فيه طول ثم ذكر لهم سبباً وهو ان الزوج يملك الطلاق المعلق والمنجز ملكاً
واحداً من غير مزية لاحدهما على الآخر وقد اجتمعا ههنا وكل منهما مانع للآخر فتعارضوا
ونساقطاً كما لو نسكح اثنين معا وكذا اذا تعارض بينتان ثم رد عليهم بان هذا مبني على ما يفردون به
وهو انعقاد هذه الصيغة وامامنا فيها غير منعقدة وحيث قلنا ليس هنا إلا المعلق المنجز وهذه تبد

فيمتد فهل دعواه مقبولة
والحالة هذه وتسمع بدعته
أم لا (فاجاب) بأنه تسمع
دعواه ثم ان أقام بينة
شهدت بان قيمة العقار وقت
بيعه كذا وكذا والحال انه
زائد على ما يبيع به بقدر
لا يتساع به تبين خطأ البيعة
السابقة وبطلان البيع
المرتب عليها وقواهم اذا
اختلفت بينتان في قيمة عين
قدمت البيعة الشاهدة
بالاقل بحسبه في عين تلفت
(سئل) عن رجل اشترى
من ورثة رجل متوفى حصة
في دار قدرها سبعة أسهم
وخسان وادعى شخص على
المشتري بان الجارى في
ملكه ربع الدار فاجاب
بأنه لا يعلم للمدعى حصة
ويثبت ما يدعيه فالتمس
عينه فهل تلزمه اليمين على
نفي العلم أم على البت واذا
قلتم بأنه لا تلزمه اليمين الا
على نفي العلم وقصد الحاكم
انه يخلفه على البت وامتنع
يكوننا كلاً أم لا واذا قلتم
لا وحلف الحاكم خصمه
اليمين المردودة بعد امتناع
المدعى عايناه عن الحلف
على البت فهل يقضى عليه
باليمين أم لا (فاجاب) بأن
جواب المدعى عليه المذكور
ليس بكاف والجواب الكافي
ان يقول ليس لك في الدار
المذكورة ما ادعيتنه واذا
حلف بخلافه على البت واذا
امتنع من الحلف كان
ناكلاً فترد اليمين على

بما ذكره وأطال فيه رحمه الله تعالى ورضي عنه ولقد قال في آخر كتابه هذه جملة كافية لمن تحقق وتأمل فيها حقيقة التأمل وقاطعة لا عذر في المخالفة لمن أنصف وبالله تعالى التوفيق أه وهو كما قال وقوله وقال ذلك أيضا الزركشي في مسائل الدور في قواعده وذكر فيها كلام ابن سريج وكلام غيره هذا لا يفيد شيئا فذكر حشوا لا طائل تحته إلا إيهام السامعين أن الزركشي في قواعده قائل بصحة الدور وليس كذلك وقوله واعترض الشيخ الفتي على النووي الخ يقال له الفتى تابع للاستوى وقد مر الرد عليه بالبلغ دأبل وأوضحه على أن ذكر الفتى دون من هو أجبل بذلك منه يدل على القصور وأنه لم يطاع هو وشيخه من المسئلة إلا على كلام جمع من متأخري المتأخرين فقلدهم من غير علم لهم بما في هذه المسئلة من الاشكالات والتناقضات والتحقيق الظاهر والأدلة القاطعة لكل مكابر كما بينت لك جميع ذلك فيما مر وقوله وانما بينت هذه المغالات لتعرف الاحكام والمخالفات يقال عليه لست أهلا لبيان شيء من ذلك لأن أكثر كلماتك في هذا الجواب تدل على جهلك المفرط وغباوتك الظاهرة وانك حقيق بأن تؤدب على تصديق ما لست أهلا له وليتك تأسيب بما ذكرته عن صاحب المفتاح من عدم تعليم العوام وعدم الحضور معهم في ذلك وإن أحدا إذا دخلهم في ذلك أمرتهم بالرد إلى غيرك لكن انما أوجب لك الدخول معهم وتعليمهم وأمرهم برد نسايتهم بعد حشمتهم فيمن حب الاموال السحت التي تأخذها منهم على ذلك أو حب الرياسة والشهرة فيما بينهم وقوله إن أهل اليمن وعلماءهم صححوها وأفتوا بها كذب واقتراء منه عليهم الالعة الله على الكاذبين والصواب انهم منقسمون إلى قسمين فمنهم القائلون بصحة الدور ومنهم القائلون ببطلانه فمن القائلين ببطلانه الشيخ الامام الكبير الجليلي قريتهامة وقطعا اسمعيل الحضري وصنف في ذلك تصنيفا مختصرا قال فيه بعد الخطبة ما حمله المفتون بصحة الدور قسمان قسم جلهم على الاقتناء به تقليد الشيخ أبي اسحق والغزالي ولو طوب هؤلاء بأقامة الحجية على أنه لا يقع بعد التعليق بالدور طلاق لم يفهموا ذلك بل يرون أن كلام هذين الامامين كاف في الحجة التي يحصل بها ضعف قول المخالف وليس كذلك فإن أئمة المذهب كثير وجواب هؤلاء ان يقال قد ذهب جمع من الأئمة المعتمدين إلى بطلان الدور ومنهم ابن الصباغ في كتابه الشامل فإنه قال فيه فقد أخطأ في هذه المسئلة من لم يوقع العتق شيئا كبيرا وكذلك صاحب التمهيد فإنه قال الصحيح انه يقع وكذلك صاحب الكتاب الجليل التهذيب قال الصحيح وقوعه وكذلك البندنجي في كتابه الكافي قطع بان الطلاق يقع بعده وهذا البندنجي هو تقليد الشيخ أبي اسحق له الكتب المستطعات الجلية كتاب المعتمد في الخلاف ليس له نظيره وله كتاب الكامل في المذهب بحر غرر وله كتاب الكافي في مذهب الشافعي وقد ذكرناه وكذلك الفتوى لبعض اصحاب قال الصحيح انه يقع الطلاق وكذلك الغزالي وجمع في آخر عمره عما ذكره في وسبيله ووجيزه قال والرجوع إلى الحق أولى من التمسك في الباطل فهذا جواب القسم الاول وهو مقابلة الكتب بالكتب واما القسم الثاني وهم الذين يعتقدون في فنيهم ما ذكره الاولون من الحجة على صحة الدور من انه اذا وقع المنجز لم يقع الثلاث المتعلقة واذا وقعت لم يقع المنجز واذا لم يقع لم تقع الثلاث المتعلقة فجوهم ان قولهم اذا وقعت المنجز لم يقع الثلاث المتعلقة لا يصح بحال لأنه لا يملك ثلاثا متعلقة بواحدة الا من يملك أربعا فهذا التعليق بحال فلا يصح بل لا يمكن أن يعلق بالطاقة الا من يملك ثلاثين فإذا عاق بها ثلاثا قلنا اما ان يبطل التعليق كماه فلا يقع الا المنجز واما ان يقع من الثلاث طلقان لأنه لو قال أنت طالق قبله طلقين وقعت الثلاث والاول هو الاقرب اذ انما هذا فهذا الذي ذكرناه هو عين ما ذكره الغزالي في رجوعه عن صحة الدور إلى بطلانه وقد ذهب لذلك ابن الصباغ أيضا فقال من لم يوقع الطلاق فقد أخطأ خطأ ظاهرا

وايس ذلك مذهب الشافعي فان تقدم الشروط على الشرط لا يصح والشرط ههنا هو الواحدية وللشروط الثلاث والشروط لا يقدم على الشرط أه حاصل كلام الشيخ اسمعيل الحضري وما ذكره مشتمل على ثلاثين نهيت على جميعها مع البسط والايضاح فيما قدمته قال بعضهم واسمى الشيخ اسمعيل على ذلك إلى أن توفاه الله سبحانه وتعالى كما صرح به ولده أحد فقهاء مات وهو يفتي ببطلان الدور ووقوع الطلاق بعده ثم ذكر منما يقتضى انه رجوع عنه بعد موته وهذا المنام لا يعتد به اذ المنام لا يضبط ومن ثم حتى الاجماع على أن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وهو يقول له غدا من رمضان أو طاق زوجتك أو نحو ذلك لم يلزمه العمل به لكن لا يخلل في الرؤية فإنها حق اذ الشيطان لا يثبت به صلى الله عليه وسلم وهذا تعلم ما في قول الفقيه عبد الله بن أسعد الوزيري فإنه لما سئل عن طلاق التثاني أي الدور أجاب بقوله الذي أفتى به واختاره نصيحة مني للمسلمين انه يقع الطلاق ويبطل الدور والدليل عليه نص السنة وهو ما أخبرني به الفقهاء الاجل ساجدين ومحمد الهمدانيان فلا أخبرنا الفقيه يحيى بن أحمد الهمداني عن الفقيه يحيى بن أحمد سنة تسع عشرة وستمائة قال رأيت سنة ست وستمائة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه جلوسا مستقبلين وأبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره فسلمت عليهم فردوا على السلام من غير قيام فقلت يا رسول الله القرآن كلام الله غير مخلوق قال نعم ثم قلت يا رسول الله طلاق التثاني صحيح أم باطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم باطل باطل مرتين وسكت في الثالثة وذكر بقية المنام ثم قال الوزيري ونقل الشيخ أبو نصر البندنجي في المعتمد في الخلاف ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته في المنام مع راضة قال يا رسول الله مالي أرا المعراضة عني قال لانك تقبل وأنت صائم فتلقاه الامام مالك بالقبول وعمل به وذهب اليه لأنه ناسخ لما ورد في الاخبار في حياته صلى الله عليه وسلم من الرخصة في القبلة للصائم قال الوزيري ولا خلاف بين العلماء والمحدثين ان من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقد رآه حقا وكأنما رآه في اليقظة بقوله صلى الله عليه وسلم من رأى في النوم فقد رأى حقا فان الشيطان لا يثبت في صورتي أخرجه البخاري في صحيحه وهذا نص صريح في المسئلة والنص لا يعارض بالقياس باجماع أهل الاصول كيف وقد شرع النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان برؤيا عبد الله بن زيد وسنه وأمر به وكفى به دليلا قاطعا في المسئلة ببطلان الدور وقد ذهب إلى بطلانه من الفقهاء المتقدمين صاحب الشامل والغزالي في آخر عمره والشيخ أبو زيد وأبو العباس بن سريج وأبو العباس بن القاضي أه كلام الوزيري وقد أشرفت لك إلى ما فيه من استدلاله بذلك المنام وان جميع ما ذكره فيه لا يثبت على قواعد الفقهاء والاصوليين ولكنه مع ذلك لا يخلو عن نوع تقوية واستئناس به للقول ببطلان الدور فمن كان في قلبه أدنى خوف رجوع عن العمل بالدور ولا يظن انه كالأستدلال بالحكاية الآتية فان بينهما فرقانا واضحا كما يعلم مما يأتي في الكلام عايناهما من القائلين ببطلان الدور أيضا العلامة اسمعيل بن المقرئ وناهيك به جلالة وعلمه إذ لم يخرج اليه في هذه الاعصار المتأخرة فتقيا مثله وكذلك الامام السكالي بن الرداد شارح الارشاد وعالم زيبد وأعمالها فإنه من اعتد ببطلان الدور في شرحه السكوك الوفاة وكذلك في فتاويه وتبعه ولده العلامة الحق في جميعها فنهائه سئل هل يجوز العمل بالالقاء فقال لا يجوز العمل به وعلى القول بصحته لا يصح التوكيد فيه ونهائه سئل عما عمت به البلوى في نواحي الحجاز أن الرجل اذا أراد طلاق زوجته ففهم منه عدم الرغبة قالت له أقرانه لا لقاء لك فيقر ثم يشهد عليه ثم يطلقها طلاقا منجزا بانثام اذا بدله رغبة فيها قال أنا كاذب في اقراي وجاء من عقد الدور صحيح عنده من فقيه أو خاكم فيحكم له ببقاء الزوجية ويبطلان الاقرار وبطلان طلاقه وان لم يبدله

في نفس الامر لا يمتنع في ظن
 المكلف (سئل) عن معنى
 قول البغوي في فتاويه
 مسألة رجل له عبد قيمته مائة
 أعتقه في مرض موته
 لا مال له سواه فزادت قيمة
 العبد حتى بلغت مائة
 وخسين كم يعتق من العبد
 قال يعتق من العبد ثلاثة
 أسابيع مبيع منها غير
 محسوب من الثلث يبقى
 لأورث أربعة أسابيع فينبوا
 لتأطير بق المأخذ (فاجاب)
 بان الطريق أن قيمة العتيق
 لما زادت قبل موت سيده
 زادت المسئلة لان الزيادة
 كالكسب فقط ما عتق
 لا يحسب على العبد وقسط
 ما رقبته بتركه فتقول
 عتق منه ثلثي وذلك الشيء
 محسوب بثلثي ثلثي يبقى مع
 الورثة بعد الاشياء بعدل
 ضعف المحسوب على العبد
 وهو ثلثي وثلث ثلثي فالعبد
 سبعة والثلث ثلاثة فيعتق
 ثلاثة أسابيع وقيمتها يوم
 الموت أربعة وستون
 وسبعان والمحسوب عليهما
 قيمة يوم الاعتاق وهو اثنان
 وأربعون وستة أسابيع
 يبقى للورثة أربعة أسابيع
 وقيمتها خمسة وعشرون
 وخمسة أسابيع وهي ضعف
 المحسوب على العبد (سئل)
 عن قول التميمي لو أقر
 بجرية عتيق في يد غيره ثم
 اشترى بعضه وهو موسر
 ففي سرائره نظر ويجهل أن
 يقال ان قلنا أنه يبيع سري

رغبة تزوجت وأجمع على ذلك أكثر متفقه تلك النواحي زديهم وشافهم وحسموا باب الطلاق
 فهل تطلق زوجته والصورة هذه وربما كان أكثرهم عوام لا يفهم الدور وهل يجوز الحكم ببقاء
 الزوجة وبطلان الطلاق بعد هذه الكيفية وماذا يجب على من أقدم على ذلك بعد من أقتاه
 من يعتقد فقهه بوقوع الطلاق وعدم صحة الاقرار أهال السؤال فتأمله حتى تتأمل جوابه من هذا
 الرجل العظيم الذي هو من اجلاء علماء اليمن وذلك الجواب قوله رحمه الله تعالى المعتد في الفتوى
 وقوع الطلاق المخبر وهو المنقول عن ابن سريج وصححه جمع وعليه العمل في الديار المصرية والشامية
 وهو القوي في الدليل وعزاء الراعي الى أبي حنيفة قال وقد قال ابن الصلاح هذه المسئلة أود لو بحث
 وابن سريج يرى مما نسب اليه والذي عليه الطوائف من المذاهب وجاهر أصحابنا انه لا يند
 باب الطلاق وقال بعض المتأخرين القول بعدم الوقوع قول باطل فان الطلاق أمر مشروع في
 كل نكاح وما من نكاح الا يمكن فيه الطلاق قال وسبب الغلط انهم اعتقدوا صحة هذا الكلام
 فقالوا اذا وقع المخبر وقع المعاق وهذا ليس بصحيح فانه يستلزم وقوع طاعة مسبقة بثلاث ووقوع
 طاعة مسبقة بثلاث ممتنع في الشريعة والكلام المشتمل على ذلك باطل واذا كان باطلا لم يلزم من
 وقوع المخبر وقوع المعاق لانه انما يلزم ذلك اذا كان التعليق صحيحا اه وبالحق السروجي من
 الحنفية فقال القول بانسداد باب الطلاق يشبه مذهب النصاري وقال القرافي في القواعد كان الشيخ
 عز الدين بن عبد السلام يقول هذه المسئلة لا يصح فيها التقليد والتقليد فيها فسوق لان القاعدة أن
 قضاء القاضي ينقض اذا خالف أحد أربعة أشياء الاجماع أو النص أو القاعدة أو القياس الجلي
 وما لا يقر شرعا اذا تناكد بقضاء القاضي ينقضه فالولى اذا لم يتأكد واذا لم نقره شرعا حرم التقليد
 فيه لان التقليد في غير شرع هلال وهذه المسئلة مخالفة للقواعد الشرعية فلا يصح التقليد فيها قال
 القرافي وهذا بيان حسن ظاهر ثم حتى عن الاسوى والزركنى ما قدمته عنهما ثم قال الامام البلقيني
 ورجع عدم الوقوع كثير لاني تعاليفه بطاها في الايلاء والحكمين في الشقاق بل يقع كما يقع الفسخ في
 أن فسخت بعينك فانت طالق قبله ثلاثا ولا في حال نسيان التعليق فيقع قبله تخريجا اه قال والنقل
 عن ابن سريج وصححه جمع انه يقع المخبر وهو المعتد في الفتوى اه اذا علمت ذلك فاقاضي المقلد
 لا ينبغي له أن يعمل بالقول بعدم الوقوع لما تقدم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولما أطبق
 عليه المحققون من المتأخرين من العمل بخلافه وصورة المسئلة أن تضي مدة عقب التعليق ثم يخبر
 الطلاق فان أعقب تعليقه بالتخيير وقع المخبر قطعاً ونبه عليه السراج البلقيني وهو ظاهر وأما الاجماع
 المذكور من متفقه العصر على التفصيل المذكور فلا يسوغ فسقهم بالعمل به ظاهر نسأل الله
 سبحانه وتعالى العصمة والهداية اه جواب الفقيه الرداد فتأمل حكمه على المتفقه المذكورين
 بفسقهم بالعمل بهذه الدور تعلم فسق هذا الزهراني بالعمل به ويتضح لك صحة ما قدمته من شبهه
 والمبالغة في فسقه اذ هو فاسق كما حكم عليه هذا الرجل العقاب والغاسق سيما المتجاهر لاحرمه
 له ولا توقيف ولا مراعاة بل يعامل بالسب والزجر والتغليظ لعله يتزجر ويتوب عن الجرائم على الاحكام
 الشرعية بالكذب والبهتان ونصب نفسه لمقام الافتاء الذي ليس هو ولا شيعته الذي ذكره فيه أهلية
 له بوجه من الوجوه وليس هذا المقام ينال بالهوى بناؤ يتصور سورة الرضيع من حفظه وتلقف
 فروعا لا يهتدى لفهمها ولا يدري مأخذها ولا يعلم ما قيل فيها وانما يجوز تسو ذلك السور المنسج
 من خاض غمرات الفقه حتى اختلط بجمه ودمه وصار فقه النفس بحيث لو قضى برأيه في مسئلة
 لم يطلع فيها على نقل لوجد ما قاله سبقه اليه أحد من العلماء فاذا تمكن الفقه فيه حتى وصل لهذه
 المرتبة ساغ له الآن أن يفتي وأما قبل وصوله لهذه المرتبة فلا يسوغ له إفتاء وانما وظيفة

السكون عما لا يعنيه وتسليم القوس الى باربع اذ هي مائدة لا تقبل التطفل ولا يصل الى حومة جهاها
 الرحب الوضيع الامن أنهم عليه مولا بغايات التوفيق والتفضل وتأمل أيضا قوله ان المحققين
 من المتأخرين أطبقوا على العمل ببطلان الدور وتأمل أيضا قوله عن ابن عبد السلام وقدمته
 عنه أيضا ان التقليد في هذه المسئلة للقائلين بصحة الدور حرام فسوق وعلاك فهل بقي بعد هذا
 تشديد وتقليط بل جمع ابن عبد السلام الملقب بلطاف العلماء في هذه الكلمات الثلاث ما ينبغي
 للعاقل بعد أن جمع ذلك أن لا يقاد في هذه المسئلة القائل بصحة الدور ولا يعمل بذلك ولا يقول
 عليه ولا يفتي به ولا يعلم لعامى ومن خالف ذلك باء بعظيم هذا الاثم وازداد فسوقه وحق هلاكه
 نسأل الله السلامة والعافية آمين وسئل الكمال الرداد عن ذلك مرة أخرى من فقيه الشجر وعالمه
 بأسروى بما حاصله قد أحاط علم سيدى باختلافهم في طلاق الدور والغرض يدان ما يترج لكم فيه
 ولو حكم بعض فضاة العصر بصحة طلاق التنافي أو ببطلانه في امرأ فخصوصها لأجل الترافع عنده فهل
 ينفذ حكمه أم لا لانهم ذكروا أن الحاكم لا يجوز له الحكم بخلاف الصحيح من المذهب حتى
 قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى ان الحكم بخلاف الصحيح من المذهب مندرج في
 الحكم بخلاف ما أنزل الله سبحانه وتعالى نعم ذكروا أن الحاكم يجتهد ويحكم بما ظهر له وان كان
 بخلاف الصحيح ولا شك أن الاجتهاد قد طوى بساطه وقضاة زماننا أمرهم غير خاف لضعفهم
 ذكروا هنا انه لو حكم ما حكم بصحة الدور لم ينقض حكمه ولا يقع الطلاق على الاقوال فهل
 شرطه بلوغ الاجتهاد أولا فاجاب الكمال الرداد رحمه الله تعالى بقوله المعتد في الفتوى انه يقع
 المخبر وقد بسطنا الكلام على ذلك في الشرح ثم قال بعد ان أورد ما قدمته عن التدريب
 وقول صاحبه الامام البلقيني النقل الثاني عن ابن سريج وصححه جمع انه يقع المخبر قطعاً وهو
 المعتد في الفتوى ولو حكم بعدم الوقوع ما حكم من أهل الاجتهاد لم ينقض حكمه أما المقلد للشافعي
 الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالعديم لانه لا ينفذ حكمه بخلاف الصحيح اه المقصود من
 كلامه وما أشار اليه السائل والجيب من أن حكم الحاكم المقلد بصحة الدور حكم باطل لا ينفذه
 ولا يقول عليه هو الصواب الجاري على القواعد فلا يجزئ عنه ومن فعل ذلك من الحكماء فحكم
 بصحة الدور كان آثماً وكان من جملته من قال الله سبحانه وتعالى في حقهم ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فاولئك هم الفاسقون أشار الى ذلك الامام السبكي وما أشار اليه أيضا من أن قولهم لو حكم بصحة
 الدور ما حكم براه نفذ حكمه محله في ما حكم بجتهد هو الصواب الذي لا يقول على غيره أيضا بدليل
 كلامهم في باب القضاء ومعلوم كما أشار اليه السائل أن رتبة الاجتهاد قد انقطعت من منذ ما ت من
 السنين فليس لقاض الآن أن يدعى انه بلغ تلك الرتبة حتى يجوز حكمه بالضعيف بل متى حكم
 قاض بوجه أو قول ضعيف رد حكمه عليه وكان ذلك قادحا في ولايته وعدالته اذا تقررت لك
 هذه المقدمة علمت قبج ما صنع هذا الزهراني من تجر به على الامر برد النساء وافتائه أزواجهن بصحة
 الدور وغير ذلك من قبائح الشيعة كقوله ان علماء اليمن صموا الدور وأفتوا به وقد ظهر لك بما
 سقته عن هؤلاء الأئمة من علماء اليمن بطلان هذه الدعوى التي ادعاهم وان علماء اليمن مختلفون
 كثيرهم وحكايتهم للشعر الذي ذكره مما يدل على جهله وجهل هذا الشاعر وكذبهم او افتراءهم ما
 وبالفنهما في الكذب والافتراء مما لم تخف قباحتهم وشناعتهم على أحد وذلك أن هذا الشاعر قال
 قد حكمت بها جميع فضاة الخلق وأفتوا بها وفي هذا من الكذب والجراة ما يقتضى فسق قائله
 ومن تبعه كهم هذا الزهراني لما تقرر أن نواحي مصر والشام واهل هذين الاقليمين العظمين الذين
 هما محل العلماء المعول عليهم في تحرير المذهب وتنقيح كلامه فاطبة على بطلان هذا الدور وبمحمد
 رديقا لا علك غسيرة ثم مات

أو افتراءه فلما المعتد
 (فاجاب) بان المعتد عدم
 السراية (سئل) عن قوله
 أيضا لو كان عبد بين اثنين
 قباع أحدهما نصيبه للعبد
 هل يسرى عليه الباقي اذا
 كان موسرا يتجه بناؤه على
 أنه عقد بيع أو عتاقة
 ما الاصح منهما (فاجاب)
 بان الاصح منه سمانه عقد
 عتاقة فالاصح السراية
 (سئل) عن قول التميمي
 وبقي النذر فيما اذا اشترى
 زوجته الحامل هل يعتق
 عليه الحمل أولا ينبغي
 تخير بينهما على أن الحمل
 يعلم أولا ان قلنا نعم عتق
 والا فلا فلو اطاع على عيب
 بها ثم أراد ردها هل له ذلك
 يحتسب بناؤه على العتق
 فلو اشترى في مرض موته
 ثم انفصل قبل موته فان قلنا
 الحمل يعلم لم يرث لانه لو
 ورث لكان وصيه لو ارث
 وان قلنا لا يعلم ينبغي أن
 يرث لان الحرية لم تحصل له
 بالشرع بل بعده فاذا انفصل
 بعد موته كان الامر كذلك
 فما المعتد (فاجاب) بانه
 يعتق عليه الحمل بناء على أن
 الحمل يعلم وهو الاصح ثم ان
 ردها بالعيب قبل نفي
 الروح في حلهما جاز والا فلا
 يجوز له ردها فظهر التفرق
 الصفة بسبب عتق الحمل
 عليه ولا يرث (سئل) عما
 لو أعتق في مرض موته
 رديقا لا علك غسيرة ثم مات

فهل يموت رقيقا كاه أو حرا
 كاه أو ثلثه أوجه ما لا يصح
 (فاجاب) بان أحدها
 أولها لأن ما يعتق ينبغي
 أن يحصل للورثة مثله ولم
 يحصل لهم هنائي (سئل)
 عن مريضه على مكاس
 وخاف معالته بمكس عبده
 فقال انه حلال عبده وقصد
 الاخبار هل يؤخذ به ظاهرها
 أم لا (فاجاب) بان المعتد
 مؤخذ به بذلك ظاهرا
 (سئل) عباس هل عنه
 السبكي وهو أن رجلا مات
 وترك عبدا فادعت زوجته
 أنه عوضها إياه عن صداقتها
 وانما اعتقه فهل يعتق
 نصيبها وبسرى إلى باقيه
 أولا فقال يعتق نصيبها ولا
 يسرى لان إقرارها باعتاقه
 يحتمل أن يكون قبل الموت
 وبعده والاول يقتضي
 المؤاخذه في نصيبها وعدم
 السرية والثاني يقتضي
 السرية فعمل على المتيقن
 وهو عدمه وتأخذ
 بإقرارها في إسقاط صداقتها
 أه هل بسطة صداقتها كما
 قاله أولا (فاجاب) بان
 ما ذكر من أنه يعتق نصيبها
 ولا يسرى محمول على ما إذا
 تبذرت مراجعتها والا
 فحجب ويرتب على قولها
 مقتضاه ومن أنه يسقط
 صداقتها من نوع اذ هو نظير
 ما لو ادعى رب الدين الحوالة
 والديون الوكالة فان القول
 قول المدينين يبيته فإذا

الله تعالى لم يسمع قط عن أحد من قضاة هذه الأقاليم انه حكم بعهة الدور ولا عن أحد من علمائها
 في هذه الأزمنة المتأخرة انه أفتى بعهته وانما كلامهم في كتبهم ناطق ببطلان الدور فذلك كيف
 ساغ لهذا الشاعر هذا الكذب الصراح أما علم أنه منه كذب ومفسق لكن من هنك عرضه
 وعدم دينه ومروته لا يبالى بما يترتب على أفعاله القبيحة وأقواله الباطلة الصريحة وقول هذا
 الشاعر أيضا واتبعوا الجهور وقوله فقلدوها جهورا قد مر رده بما يغنى عن اعادته هنا وقوله فقد
 قال بعض العارفين الخ وقول هذا الزهراني انها لما وقعت على خاطر ابن سريج الخ يقال عليه هذا
 مما يملك أيضا بجهل هذين الرجلين وبوضع لك ما نطوي يا عليه من السفاهة والغباوة والجهل
 بالتواعد والمآخذ والمقاصد وانهم لا يبالون ما يقولونه ولا يفهمان ما يترتب عليه وانما جابلا لولم
 أشبه اذ لا يصدر هذا الكلام الا من عدم له وزاد جهله واستحكمت غباوته وحقت شقاوته كيف
 وهذه الحكاية ربما تؤدي الى كفر لانها صريحة في اعتقاد هذا الزهراني انها نزلت على خاطر ابن
 سريج فعلموا ولم يعلمها النبي صلى الله عليه وسلم ولا شك أن من اعتقد أن ابن سريج أو أجل منه
 علم علما حقا وجهله النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا مهترا بالدم لانه مرده عن الاسلام فده
 القتل ان لم يتب ويجد داسلامه ومن استمر على هذا الاعتقاد كان كافرا مرتدا محاربا بالله سبحانه
 وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وتامل عظيم ما في هذه الحكاية من القبيح وقوله صدق القلم وصدق
 اللوح فصدق النبي صلى الله عليه وسلم هذه مسألة أثارتها على لسان أحد علمائنا فان هذا تصريح
 من هذا الرجل بان ابن سريج أو حيت اليه هذه المسألة فانه قال ان الله سبحانه وتعالى أنزلها على لسانه
 وظاهر ذلك انها نزلت على لسانه بالوحي من غير واسطة ملك ولا غيره وهذا الاعتقاد من أقبح أنواع
 الكفر اذ من اعتقد وجبا من بعد محمد صلى الله عليه وسلم كان كافرا باجتماع المسلمين والحاصل ان
 هذه الحكاية قد اشتملت على أنواع من الكفر أثرت لك الى بعضها ولو جاء هذا الزهراني
 الى مكة لعمول بما دل عليه كلامه هذا من الكفر وغيره ان لم يجد داسلامه ويتوب ويرجع الى الله
 سبحانه وتعالى من هذه المجازفات وليته اقتصر على المجازفات المقتضية لفقه لان اسلامه مع ذلك باق
 وأما مجازفات تؤدي الى الكفر والخروج عن دين الاسلام الى دين أقبح من دين النصارى
 واليهود والمجوس فلا يطبق من في قلبه أدنى ذرة من الإيمان الصريح على ذلك فاسأل الله سبحانه
 وتعالى المان بفضل ان يتوب على هذا الزهراني أو يظهر الأرض منه ومن أمثاله فانهم فتنة أشد
 على العوام من فتنة ابليس وجنوده عالمهم الله سبحانه وتعالى بعدله آمين وتامل مزيد جهله وكذبه
 حيث قال بعد هذه الحكاية فقالت طائفة من العلماء صح هذا الخبر فعمل ما تضمنته هذه
 الحكاية الشرعية وهذا من أقبح أنواع الكذب والفسق من هذا الرجل فانه نقل عن طائفة من
 العلماء انهم قائلون بعهة هذه الحكاية من الكفر والفسق وأدنى العلماء يرى من أن يقول في
 حكاية انها صحيحة معقول بها مع انه لا أصل لهؤلاء يعتد باجتماع المسلمين على مثلها مع ما أدت اليه
 من أنواع الكفر القبيحة الشنيعة وتامل أيضا مزيد جهله فان قضية سياقه بل صريحه انها لما
 نزلت على لسان ابن سريج انكرها عليه سائر العلماء فلما جرت هذه الحكاية تبعه العلماء عليها
 فلم يتبعوه عليها الا لهذه الحكاية ولولاها لم يتبعه أحد من العلماء وهذا كلام بانحراف أشبه لكن
 نبيه أن قائله وصل في الجهل والحق الى غاية قبيحة اذ كيف ينسب الى الاجلاء التابعين لابن سريج
 انهم انما تبعوه لاجل حكاية فيها أنواع الكفر والكذب هذا مع ما قدمته لك ان بعض العلماء
 المتقدمين على ابن سريج كالزنى وبعض أصحابه على ما قيل قالوا بعهة الدور وهذا مما يزيد لك
 ابشاح كذب هذه الحكاية وأنه لا أصل لها وان قائلها والمصدق بها كاذب فاسق فانها صريحة في انها

لم تنزل الا على ابن سريج وليس كذلك بل قال بها المزني في المنشور كما مر وقوله وهذا الذي حضرنا
 من مبحث مسألة الدور يقال عليه هذا الذي حضرنا عرف الناس بقدر مرتبته في الجهل والفسق
 وكذا الكفر ان اعتقدت مادامت عليه حكايتك فليتك سكنت اتقاء لستره على نفسك وكفاها عما يكون
 فيها اهلا كها في الدنيا والآخرة وقوله عن شيخه فرديت الجواب الى مهمات المهمات مما يدل على قصور
 نظره ومزيد تساهله فان من يرد من يفتي بخلاف الصحيح من المذهب كيف يقع بمثل هذا الكتاب
 ويعتمد عليه وحده وما درى ان لاصل هذا الكتاب الذي هو المهمات تعقبات وملفات ومهمات لابن
 العماد والامام البلقيني والبدري ابن شبة اعترضوا في هذه الكتب أكثر ما في المهمات وردوه وبينوا
 ما فيه من حجة وفساد وكذلك الأذري في توسطه والزر كشي في خادمه فقرأهم الله سبحانه وتعالى
 خير الجزاء وأكله وقوله لكن نحن وهم متبعون ومقتدون يقال عليه كذبت لست متبعا ولا مقتديا
 فانك لو كنت كذلك لم تكذب على العلماء المرة بعد المرة ولم تنسب اليهم ما هم بريئون منه كما تقدم كما
 دل عليه كلام السابق ونهت عليه في محاله فانت مبتدع لامتبع وعند لا معتد وقوله الامر اذا ضاق
 اتسع والضروريات لها أحكام هذا مما يدل على مزيد جهله أيضا فان المسألة التي نحن فيها ليست من
 جزئيات فاعادة اذا ضاق الامر اتسع باتفاق القائلين بعهتها وانما غاية هذا الرجل انه يحفظ كلمات
 لا يدري ما معناها ولا ما أريد بها فينطق بها في غير محالها وقوله والتقليد واجب عند الضرورات
 هذا كلام أيضا من تغاليه في الكذب والجهل وأن ظاهر كلامه أنه يريد بذلك أن تقليد
 القائلين بعهة الدور واجب عند الاضطرار ولم يقل بهذا أحد من المسلمين وانما غاية الامر انه هل
 يجوز تقليد القائلين بعهة الدور وقد قدمت لك عن أكبر من العلماء انه لا يجوز التقليد في ذلك
 وان التقليد فيه فسوق فانه لا يجوز لقاض مقلد للشافعي الحكم بعهة الدور وانه متى حكم بذلك
 فسق وكان حكمه باطلا فنع ذلك كيف ساغ له هذا المجازف ان يزعم ان التقليد هذا واجب وليته
 استخفى من الله سبحانه وتعالى حيث لم يسقم من الخلق فانه كذب على الله سبحانه وتعالى وعلى دينه
 فرعما يخشى عليه أنه ممن قال الله سبحانه وتعالى في حقهم ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله
 وجوههم مسودة فان قلت قال في الانوار بعد ان نقل عن الروايات انه لا وجه لتعليم العوام هذه
 المسألة لفساد الزمان وبشبهه ان يستحب التعليم والعمل به الآن لوجوه حاصلها ان من لا يحاف
 بالطلاق الآن قليل ومن يحال زوجته اذا وقع طلاقه معسوم وان الناس منهمكون على الخلف
 بالطلاق ويتركون الخلف باسماء الله سبحانه وتعالى ومن وقع عليه الثلاث لا يسبح بالتحليل فيذهب
 الى من لا مسكنة في الدين فيعلمه حيلة لاسقاط التحليل كادعاء فسق الولي وكأمره بتقليد القول الشاذ
 المدفوع بصريح السنة الصحيحة ان العقد كاف في التحليل وان الغافل المتساهل ربما علم السوقة
 وغيرهم ان يقولوا ان شاء الله تعالى بعد الخلف بالطلاق حقا لنكاحهم وهذا عليهم من الخنث
 مع جهاهم بل وجهل ملقنهم بشروط الاستثناء ومعناه فباطلون ويستثنون فلنا ان لا يقع مع
 وقوعه عليهم حيث لا يشعرون فليت شعري ان العمل بقول الجهور مع اني هذه المفسد وبه
 يخف الاعتراض على هذا الزهراني قلت لاجبة لهذا الزهراني في كلام الانوار المذكور لان غاية
 ما فيه أنه بحث استحباب التعليم والعمل فمن قال بوجوب ذلك حتى يتجرأ عليه هذا الزهراني ويفتي
 به على أن ما قاله صاحب الانوار انما هو شيء ظهر له من بحثه لكنه في مقابلة المنقول فان الروايات
 من القائلين بعهة الدور ومع ذلك قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسألة لفساد الزمان وتبعه على
 ذلك الرائي والنووي وغيرهما من القائلين بعهة الدور وبطلانه فهم كالتفقيين على ما قاله الروايات
 من امتناع التعليم فاذا اتفقوا على ذلك وأظهر بعض المتأخرين بحثا مخالفا لاتفاقهم كان ذلك

حافظ لم يسقط الدين بل
 لربه أخذ من المدينين لانه
 حال بينه وبين حقه بجمعه
 وحلله والحيولة موجبة
 للضمان على الصحيح وهو
 انما اعترف ببراءة المدينين
 في مقابلة ما يثبت له على الحال
 عليه واذا لم يثبت رجوع الى
 حقه فكذلك الزوجية قد
 حال بقية الورثة بينها وبين
 حقها بجمعه لهم التعويض
 وحافهم على نفيه وهي انما
 اعترفت ببراءة ذمته وزوجها
 من صداقتها في مقابلة
 تعويضها اياها العبد واذا لم
 يثبت رجوع الى صداقتها
 وما ذكره من سقوطه انما
 يأتي على الرأي المرجوح في
 مسألة الحوالة (سئل) عن
 قول الدميري كذا قال
 الرافعي ويحتاج الى تأمل
 فانه ان خرج للواحد فتق
 ثلثه فواضح وان خرج
 للآخرين فكيف يفعل هل
 يعتق من كل سدة أو
 يقرع بينهما فانما فن
 خرجته عتق ثلثه ونقل
 من تعرض لذلك (فاجاب)
 بان المعتد الثاني لان
 الشارع متشوف الى
 تكميل العتق ما أمكن
 وان قال الزركشي أن
 مقتضى كلامهم الاول
 فانهم جعلوا الاثنين بمثابة
 الواحد (سئل) عن شخص
 أقتل على عبده وهو مشغول
 بالخدمة والعمل فامر بترك

العمل وقال له انت معترف
ثم ادعى ارادة العتق من
العمل هل يقبل ظاهرا فان
قلتم بالقبول فما الفرق بينه
وبين ما نقله الشيخان عن
فتاوى الغزالي وجرم به ابن
المقرئ من عدم القبول
فحين قال لعبد افترغ من
العمل قبل العشا وانت
حروان فاتم بعدم القبول
ظاهرا فما الفرق بينه وبين
ما لو قال لزوجته وقد اسلمها
من وثاق انت طالق على ان
في كلام الرافي رحمه الله اعلم
الى ان ما في فتاوى الغزالي
رحمه الله جار على ما اجاب به
في وجيزه من عدم القبول
في مسألة النكاح بالاسم
القديم وانه قال في عقب
مسئلة الفتاوى وهذا
قريب من جواب الكتاب
في النكاح بالاسم القديم
أي فعلى قول الشيخ
أبي محمد المرحوم يقبل في
مسئلة الشغل أيضا ظاهرا
وأما الفرق الذي نقله شيخ
الاسلام ذكره ابن الرافي
بين مسئلة الشغل ومسئلة
الزوجة فكلام الرافي يوضح
أيضا الى أنه على طريقتين
الغزالي ليجمع به بين
ما ظاهره التناقض من
أجوبة الغزالي رحمه الله
فانه اجاب في مسئلة الشغل
بعدم القبول ظاهرا وفي
مسئلة الزوجة بالقبول فقال
الرافي عقب مسئلة الزوجة

بعدم القبول فان كانت أصولها كلها مثل هذه الحكاية فقد خسرت مصفك وضاع عملك في الضلال
واللهذين قندارك ما بقي من عمل الله سبحانه وتعالى أن يتفك في آخر عملك وقوله عن شيخه والذي يقضي
بها يقاد من قائلها ولا جرح ولا اثم يقال عليه هذا مما يدل على جهله وانه لا يعرف من شروط الافتاء
شيا وانما يشكم من عنده بحسب ما يلقيه الشيطان على لسانه اذ لا يجوز للمفتي المقلد أن يقضي الا
بالصحيح من المذهب والصحيح ما عليه الشيوخ من بطلان الدور وقد تبعهما المحققون على ذلك فلا
يسوغ الافتاء بخلافه ومن أفتي بخلافه لاسيما بصحة الدور كان آثما فاسقا كما مر ذلك عن ابن
عبد السلام وغيره وقوله لكن يشترط أن يكون الملقى والمستلقى يعرفان المعنى يقال عليه اشتراطك
ذلك في الملقى باطل وانما هو شرط في المستلقى الذي هو الزوج حتى لو فرض ان علميا لا يعرف معنى
الدور وانما يعرف لفظه علم لم يعرف معناه فاقاله عارفا معناه مع عند القائلين بصحته وان كان الملقى
جاهلا بمعناه لان الملقى لا يدرك عليه حكم حتى يشترط معرفته بمعنى التعليق وقوله ان الطلاق معلق
بشرط طلاق بعده يقال عليه هذا أدل دليل على جهلك حتى بهذه المسئلة اذ كيف تصور ان الطلاق
معلق بشرط طلاق بعده ولو كان الامر كذلك لم يلزم عليه رد النكاح ولم يكن ذلك من مسئلة الخلاف
والظاهر انك لا تفريق بين قبله وبين بعده وليس ذلك بمشترط عندك فان مزيد جهلك وغياوتك يقضي
عليك بانك لا تفهم ذلك ولا ما هو دونك فكان الصواب أن تقول بشرط طلاق قبله على انك لو قلت ذلك
لم يصح كلامك أيضا لان كونه معلقا بطلاق قبله لا يقتضي الدور وانما يقتضي الدور كونه معلقا
بالطلاق الثلاث قبله اللهم الا ان يريد غير المدخول بها فلا يحتاج للثلاث الا ان الظاهر من ذلك انك
لا تعرف الفرق بين المدخول بها وبين غيرها هنا وقوله لم يقع المشروط يقال عليه هذا مما يدل
أيضا على مزيد جهله وانه لا يفرق بين الشرط والمشروط وصواب العبارة ان تقول لم يقع الشرط لانه
اذ قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا كان الشرط هو قوله وقع عليك طلاق والمشروط
قوله فانت طالق قبله ثلاثا وهذا المشروط لا تصح ارادته في عبارته فانه قال فان أوقفنا الطلاق قبله
لم يقع المشروط ووقع الطلاق قبله هو المشروط فكيف يقول لم يقع المشروط فتعين ان الصواب
لم يقع الشرط الذي هو المنجز واذا لم يقع المنجز لم توجد الصلغة الخ وليس له اذ كان جاهلا صرفا
أخذ لفظ الدور الذي قاله الاثمة وسطره من غير ان يتصرف فيه وهو قوله لم يقع الطلاق
لوقع ثلاث قبله ولو وقعت ثلاث قبله لما وقع هو واذا لم يقع هو لم يقع ثلاث لانه مشروط
فيما لم يقع من وقوعه عدم وقوعه واذا ظهر لك ان هذا الرجل لا يحسن أن يعبر عن الدور
باللفظ مطابق له ظهر لك أنه لا يعرف معناه واذا لم يعرف معناه فكيف يسوغ له الافتاء بصحته
كيف يعلم العموم ويأمرهم بتقليد المقاتل بمع جهله بمعناه وقد قال هو نفسه بشرط أن يكون
وطاقي والمستلقى عارفين بمعنى الدور فقد قضى هذا الرجل على نفسه بالجهل المفرط والمجاورة المجاوزة
للحد والعبادة الظاهرة فعليه أن يعدد الابوة ويخلص التوبة ويرجع الى الله سبحانه وتعالى عما
سخط منه من فرطات الجهل وسقطات اللسان وعليه وعلى كل أحد ممن له قدره وشوكة أن يمنع
الازواج الذين حشروا في ايمانهم من ناسهم حتى يتحلى لهم تحليلا شرعيا سواء كانوا اقوا عليهم
اطلاق الدور أم لا لما تقررت لك المرة بعد المرة أنه لا يجوز تقليد القائلين به وان التقليد في ذلك اثم
وفسوق وانه لو حكم بذلك قاض نقض حكمه ورد عليه قوله وان القول ببطلان الدور هو الصواب
الذي يجب على كل أحد الرجوع اليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الرجعة)

(وشل) هل للمعاشرة الرجعة بعد الاقراء الثلاثة عملا بعدم انقضاء العدة كما اعتمد بعضهم

وهذا ان اراده في الظاهر
فيمكن الفرق الخ والمسئلة
التي ذكرها الرافي عقب
الفرق بالفارسية نزل على
القبول ظاهرا لانها بنيت
على الخلاف في مسئلة الوثاق
في الطلاق وكذا ما ذكره
في المهمات في مسئلة المكس
(فاجاب) بانه تقبل ارادته
ظاهرا والفرق بين هذه
المسئلة ومسئلة الغزالي
أنه أراد بلفظ معترف معنى
من المعاني التي وضع لها
وهو النجاة من العمل فانه
يقال أعتق فلانا فرسه أي
أنتجها فقبات ارادته
ظاهر لانه لم يستعمله في غير
ما وضع له وانه في مسئلة
الغزالي أراد بلفظ الحر
خلاف موضوعه لان الحر
خلاف العبد فلم يقبل
ظاهرا (شل) عن قال ان
بعث عبدي فهو حر ثم باعه
هل يعتق عليه ام لا (فاجاب)
بانه يعتق العبد المذكور
(باب التدبير)
(شل) عما لو قال شخص
لعبد أنت حر قبل موتي
بشهر وادمره على
الشهر يعتق من الثلث كما
ذكره في باب التدبير
عقب المسئلة المنقولة عن
المروزي أم من رأس المال
كما اقتضاه كلامهم في باب
التدبير في مسئلة الصفة
المعلق عليها العتق في حال
الصحة وو جدت في المرض
ودل عليه أيضا كلامهم في

باب الوصية (فأجاب) بان
الذهب أنه يعتق من رأس
المال وما ذكره في باب
التدبير عقب الحيلة المنقولة
عن المروزي فهو من جملة
كلامه وهو رأي ضعيف
(سئل) عن قول الدميري
لو انفصل أحد توأمين قبل
تدبيرها والاخر بعده فقول
هما كالمفصل قبل التدبير
أو بالعكس أو يعلى كل
حكمه وهو الاشبه فيه نظر
ما للمعتد (فأجاب) بان المعتد
أنه لا يثبت حكم التدبير
للمنفصل قبله ويثبت
للمنفصل بعده (سئل)
عن قول الدميري وتدبير
المفلس كاعتاقه وقد سبق
في باب والذى سبق أنه
لا ينفذ اعتاقه على
الاطهار وعصابة الانوار
وتدبير المحجور عليه بالفلس
كاعتاقه اه وجزم في
شرح المنهج بخلافه فاما
المعتد منهم (فأجاب) بان
تدبيره صحيح ويمكن أن يقال
ان قول صاحب الانوار
والدميري وتدبير المحجور
عليه بالفلس معناه أنه ان
فضل ماله بعد دونه ينفذ
والا فلا ينفذ وان أوهـم
كلامهما بخلافه اذا يلزم
اعطاء المشبه جميع أحكام
المشبه به وقد علم أن
كلامهما غير معتد ان لم
يقول بما ذكره (سئل)
عن قال بعده أنت حر بعد
موتى بشهر ثم مات السيد

أولا كل في المنهاج والارشاد وما هو المعتد في هذه المسئلة واذا قلنا بعدم انقضاء العدة فمات أو أحدهما
فهل يحكم بالتوارث بينهما أولا (فأجاب) بقوله المعتد في هذه المسئلة خلافا لما أطال به جماعة من
المتأخرين ماقى المنهاج وغيره من انه لا رجعة له ومع ذلك يقع عليه الطلاق تغليظا عليهما لانهما
العظيم بمعاشرته لهما كزوجته مع عدم رجعة لهما فاستحق أن يعامل كل منهما بنقيض قصد من بقاء
حكم العدة بالنسبة لوقوع الطلاق عليه وعدم بقائها بالنسبة لما عدا ذلك كالرجعة والارث لومات
هو أوهى وغيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الطاهر)

(وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به وعلومه عن طاهر من زوجته الامة ثم اشتراها عقب الظاهر شراء
لا يصير به عاندا ثم فسخ الشراء في المجلس أو بخيار الشرط فهل يكون عاندا بالفسخ أم لا بد بعده من
مضى زمن يمكن فيه الفرقة ولم يفارق (فأجاب) بقوله الذي يظهر انه لا بد من مضى زمن بعد
الفسخ يمكن فيه الطلاق سواء في خيار المجلس والشرط بناء على الاصح ان من اشترى زوجته والخيار
له ثم فسخ البيع بقي نكاحه لضعف ما كتبه الثابت له باشتراط الخيار له وحده ولا يقال انه
ممكن من الطلاق قبل الفسخ لانها بالشراء آيلة الى دفع النكاح والاصل عدم الفسخ وتكليفه
ايضا طلاق فمحمّل صحته بتقدير الفسخ وعدمها بتقدير عدمه لانظيره فافتاء بعضهم بانه لا يحتاج
الى مضى ذلك الزمن لانه يمكنه فسخ النكاح بالطلاق ثم فسخ البيع فيه نظر لما قرره والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب العدد)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن امرأة شكت في كونها حاملا قبل الفراق أو بعده وقلنا ان عليها
ان تترقب الى أشهر الحمل فن أين ابتدأوها (فأجاب) نفع الله سبحانه وتعالى به بان الذي
صرح به الشخان وغيرهما ان من انقضت عدتها بالاقراء أو بالشهر وهي مرتابة بالحمل لما تجده من
نحو ثقل أو حركة لم يجوز لاحد ان ينكحها حتى تزول الريبة لان العدة قد لمزمتها بيقين فلا تخرج عنها
الا ييقين فان نكحت كان النكاح باطلا أى في الظاهر حتى لو بان عدم الحمل صح كما قاله الاسنوى
وغيره قياسا على من باع مال أبيه طائفا بحياته فبان ميتا أما اذا انقضت عدتها ثم ارتابت فنكاحها
صح لكنه خلاف الاول وانما صح الحكم بانقضاء العدة ظاهرا فلا يبطل بالشك ويحله ان لم تأت
بولد أو أتت به لكنه لسته أشهر من وقت النكاح أما اذا أتته لدون ستة أشهر من وقت النكاح
فاما تنبئين بطلان النكاح الثاني ويلحق الولد بالاول واذا تقرر ذلك علم الجواب عن قول السائل
في امرأة شكت الخ وايضا انه ان شكها في الحمل قبل الفراق لا عبرة به وانما المدار على شكها فيه
قبل انقضاء العدة أو بعده ففي الحال الثاني يجوز نكاحها وفي الحال الاول لا يجوز نكاحها حتى
يزول الشك مالم يمض أربع سنين فاكتر من وقت امكان الاجتماع قبيل الطلاق لانها لو ولدت
بعد مضى ذلك لم يلحق الولد المطلق فلا وجه لتربصها حينئذ بالنكاح لان حملها ليس من ذى العدة
فلا يتوقف انقضاؤها على انفصاله بخلاف ما اذا لم يمض ذلك فانها مادامت شاكّة لا يعمل نكاحها
لاحتمال ان حملها من ذى العدة بل هو الظاهر لانه يلحقه فوجب التربص حتى يتيقن براءة زوجها
منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن المعتدة اذا اعتدت في بيتها الذى هو فيه وفي البيت
الذى كوريت آخر في أعلاه وفى وسطه ومع المرأة المذكورة نصي مميز لا يفارقها والدخول الى البيت
الاعلى من باب بيت المرأة هل يجوز لصاحبها أى المعتدة منه أن يسكن معها ويسلم أن لا يدخل في
قوله تعالى ولا تضرهن ولا ينصروهن فان البيت بعيد عن منزلها بحيث انه لا يسمعها اذا تكلمت
أى المعتدة أم لا يجوز وهل اذا أوفت العدة وكانت الطالقة الاولى لها فهل يجوز له أن يحكم

الزوج الاول في نكاحها اذا كان عنده بعض اطلاق ولم يوجد من يكون أهلا للتحكيم أم لا يجوز
ابسطوا النسا الجواب (فأجاب) نفع الله سبحانه وتعالى به علومه المسلمين بقوله يحرم على الزوج ولو أعي
مسكنة المعتدة منه مالم تسع الدار وسكن كل منهما في حجرة منها فينبذ يجوز أن يسكن كل منهما في
حجرة بشرط أن تتميز كل منهما عن الاخرى براق كطبخ ومسترأح وبثروم ومعد السطح وان يفاق
ما بينهما من باب أو يسد وأن لا يكون عمر أحدهما على الاخرى فان اتفقت شئ من ذلك لم يجوز الا ان
كان هنالك يحرم لها أوله من النساء ويكفي المراهق المتيقظا ويغنى عنه أن يكون ثم امرأة ثقة يحضنها
لحياء أو خوف هذا كله ان كان في الدار زيادة على سكني مثلاً واللا يجوز له مساكنتها ما قابل يجب عليه
الانتقال عنها وحيث لم يكن للمرأة قريب أو معتق يزوجه لم يكن هنالك حاكم يزوجه اجاز لها أن
تحكم عدلا في تزويجها من كنف سواء مملوكة أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى
به عن قول الاصحاب لو انقضت عدتها بالاقراء وهي مرتابة بالحمل حرم نكاحها حتى تزول الريبة ما الذي
يحصل به زوال الريبة هل هو انقضاء الحمل كانه مقتضىه الهلة أم غير ذلك بينوا لنا ذلك موضعا
واكم الاجرو والنواب (فأجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم ان الريبة بالحمل متى كانت القرينة
كقفل وحركة اعتبر زوال تلك القرينة فاذا زالت زال سبب الريبة فيجوز نكاحها حينئذ وان لم يمض
عليها أكثر الحمل لان المانع هو الريبة وهي انما تنشأ عن قرينة فاذا زالت تلك القرينة زالت الريبة
واتفقت المانع ولا نظر لاحتمال الحمل وان زالت تلك القرينة لان الاصل عدمه وكان القياس تقديم
هذا الاصل على تلك القرينة وأن لا يافتق اليها القاعدة ان الاصل مقدم على الظاهر الذي لم
يستند الى العيان وهذا كذلك لكن مزيد الاحتياط للايضاع الذي كثر تشوف الشارع اليه
أوجب تقديم الظاهر هنا على الاصل مطلقا فاذا زال ذلك الظاهر بزوال سببه من نحو الثقل
والحركة عمل الاصل عمله لانه لا معارض له حينئذ فأتضح ما ذكرته من ان المراد بزوال الريبة زوال
سببها الموجب لها لا يتيقن خلوا الجوف عن الولد فان قلت ينافي ذلك قولهم لو انقضت عدتها بالاقراء
أو الاشهر وهي مرتابة بالحمل حرم نكاحها على آخر حتى تزول الريبة لان العدة لمزمتها بيقين فلا
تخرج عنها الا ييقين قلت لا ينافيه لان مرادهم باليقين زوال التردد بزوال سببه الذي قدمته
لاليقين العقلي ومما يصرح بان هذا هو مرادهم تعبير الشنخين بقولهما فان نكحت فالنكاح باطل
لتردد في انقضائها فعلمنا ان المبطّل هو التردد بحيث وجد لامارة منع صحة النكاح وحيث اتفقت
لانقضاء تلك الامارة صح النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قول الامام زين الدين
المرافى في تسكته شرح المنهاج في باب الهدة اذا قالت لنا امرأة انقضت عدتي وجب أن نسا لها عن
حالتها كيف الطاهر والحيض ونحوها عند التهمة هل يحلفها المنكح أم يختص الخليف بالحاكم
وكيف صورة الخليف (فأجاب) بقوله ما قاله من وجوب السؤال انما يتأتى فحين يعلم بقرائن
أحوالها انها لا تعرف معنى الحيض والطاهر بخلاف الخالعة للعارفين بذلك فاذا قالت انقضت عدتي
بالاقراء مثلا أو بوضع الحمل ونزاعها الماطاق مثلا صدقت بيمينها وان قالت انقضت بالاشهر صدق هو
بيمينه ويجب التحليف عند التنازع سواء اتهمت أم لا وعند التنازع لا يكون اليمين الا بين يدي
قاض أو محكم وكيفيتها والله انى حضت ثلاث حيض أو ولدت أو نحو ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن رجل طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجت برجل ثم طلقها فإراد الزوج الاول بعد مدة ان
يتزوجها فقالت لم تنقض عدتي بعد من الثاني فتوقف حتى انقضت عدتها ثم تزوجها أعنى الاول
ثم ادعت بعد ذلك ان الزوج الثاني لم يباها فقال الزوج الاول لا صدقك لانك قلت حين أردت
نكاحك لم تنقض عدتي أى من الثاني فقالت طلقت ان الطلاق واللهس ونحو ذلك يكفي في التحليل

ونخاف وأرنا فخر عتيق
ذلك العبد هل يصح عتقه
أم لا واذا قلتم بالصحة فإن
يكون الولاء وأيضا لو كان
الوارث من عدد افعقه بعضهم
بغير رضا الباقي ينفذ
العتق والحالة هذه أم لا
واذا كان بعض الورثة
كاملا والبعض محجورا عليه
ونحو العتق البعض الكامل
قبل مضى ذلك الشهر ينفذ
العتق أم لا (فأجاب) بانه لا
ينفذ اعتاق وارثه متحدا كان
أو متعددا العبد المذكور
لما فيه من ابطال تعليق
مورثه كالا ينفذ تصرفه فيه
بالبيع أو نحوه مما يزيل
ملكه

(باب الكتابة)

(سئل) رضى الله عن قول
الدميري لو ملك المكاتب
بعض قريبه فاعتق شريكه
أصبه هل يسرى أو يكون
ملك المكاتب مانعا لكونه
يعتق عليه فيه نظر ما للمعتد
(فأجاب) بان المنة عدم
السرية في الحال لان عقد
سبب الحرية لنصيب
المكاتب وفي التحليل ضرر
بالسيد لفسوان الولاء
وبالمكاتب لانقطاع الولاء
والكسب عنه فلا يسرى
حتى يجرى المكاتب ويرق
(سئل) عن قوله وهل
نقول ملكه بالقبض ثم
انقض المالك بالرد أو نقول
اذا رقى تبين أنه لم يملكه
قولان ما الراجح منهما
(فأجاب) بان الراجح أنه

(سئل) عن ولد المكاتب هل الحق فيه لسيدها أم لا (فاجاب) بان الحق فيه لسيدها وان قال الشبان يشبه أنه كولد المكاتب من أمته أي فالحق فيه للأم فقد قال البلقيني عندي أنه وهم وفرق بينهما بأنه عاك جاريته والولد يتبع أمته في الرق وولد المكاتب انما جاءه الرق من أمه لا من رق أبيه الذي هو عبدها ولهذا لم يذكروا الأصوفى ولا الحجازى ولا ابن المقرئ ولا صاحب الأنوار (سئل) عن يبيع مال المكاتب هل يبيع بيبه أولا (فاجاب) بأنه لا يبيع بيبه

(باب عتق أم الولد)

(سئل) عن ثبوت حكم الاستيلاء للأمة من عتقها بموت السيد وغيره هل يشترط ان تلبس في حياة السيد أم لا فانما وجدنا المسئلة مصرحاً في كثير من شروط المنهاج وغيرها ولا في الروضة ولا في الروض وشرحه في أمهات الأولاد لكن في عبارة الارشاد من أتت بمخاطب باحبال سيد عتقت وولدها بعده بموته قال الشيخ صكهال الدين في شرحه كالمعقب لهذه العبارة وقوله من أتت بمخاطب ظاهر في اعتبار انفصال الولد بحملته وليس شرطاً فلو أخرج رأسه وباقيه مجتمعت مات السيد عتقت صرح

فهل يقبل قولها ان الزوج الثاني لم يطأها بعد ان أقرت انها في عدته وبعد ان تزوجت بالاول وبعد مضي التحليل وسواء أكان قبل الدخول بالاول أم بعد (فاجاب) بقوله ان كانت ممن يخفى عليها ذلك قبل قولها ولا تحل له حتى تحلل منه تحليلاً صحيحاً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص سئل عن امرأة طلقها زوجها وهي في دم النفاس فلما ظهرت من ذلك تزوجت بزوج فقامت معه مدة يسيرة ثم نشزت منه الى بيت أبيها وادعت انها تزوجت به في العدة وان النكاح فاسد وأرادت ان تنكح زوجاً غيره قبل ان يطلقها فامتنع الشخص المذكور من الفتوى حتى يصل اليه جوابها فهل لها ان تنكح زوجاً غيره قبل الطلاق أم لا وذكر انه رأى بخط جسده وجهه الله تعالى ان في توقيف الحكم اذا زوج ابنته وهو لا يعلم انقضت عدتها أم لا انه لا يصح وان ظهر بعد العقدان العدة كانت منقضية ونقل أيضاً عن العزيز والروضة لو نكح امرأة لا يعلم أهي معتدة أم لا لم يصح النكاح اهـ فهل مانعه جده من هذا القيسل أم لا (فاجاب) بقوله اذا مكنت البالغة العاقلة المختارة الزوج من نفسها ثم ادعت بعد ذلك انه نكحها في العدة لم تسمع دعواها الا للتحليف فاذا حلف فمكناحه باق وليس لها ان تخرج من بينه ولا ان تتزوج ومتى فعلت ذلك ترتب التعزير الشديد وغيره مما لا يخفى وما ذكر عن ابن العماد ليس مما نحن فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص عقد على امرأة في عدة زوج ثم وطئها قبل تمام العدة فمفرق بينهما فلما انقضت عدة الزوج وشرعت في عدة الوطء بالشبهة أراد ذو الشبهة ان يتزوجها في عدته هل له ذلك أم لا كما يؤخذ من قضية كلام صاحب البيان في باب العدد ولا حصل في الصورة المذكورة لواحد مما سبق (فاجاب) بقوله المصريح به في الروضة وأصلها وغيرهما ان لذي الشبهة ان يتزوجها في عدته في نحو هذه الصورة المذكورة في السؤال بل هي عينها في الحقيقة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن استحبات حبسها بدواء فهل تنقض به عدتها أم لا (فاجاب) بقوله نعم كما صرحوا به ومن ثم صرحوا أيضاً بانها لو استنجت لم تقض صلاة أيامه (وسئل) عن فسح النكاح بعد غيبة طويلة هل يجوز نكاحها حالاً فقد وجدنا نقلاً ينسب الى الام ان المرأة اذا فسخت النكاح لا يجب عليها العدة ولها التزوج في الحال فهل هذا النقل صحيح مع انه خلاف القواعد (فاجاب) بقوله معاذ الله ان يصح هذا النقل باطلاً عن أحد من أئمتنا فضلاً عن امامهم بل امام الأئمة رضي الله تعالى عنهم وانما يحمل ذلك ان فرض وجوده في الام على فسح وقبيل الوطء وما ألحق به من استدخال المي المحرم وأما اذا وقع الفسخ بعد الوطء أو نحوه فلا بد من عدة بعد وقوعه وان كان غائباً عنها قبله غيبة طويلة وليس هذا من خصوصيات مذهبنا بل غيرنا من بقية الأئمة قائلون بذلك وهذا ظاهر جلي لا يحتاج للسؤال عنه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما أفق به الامام البارزى من ان ذات القرء اذا انقطع حبسها تتزوج بعد ان تربعس تسعة أشهر هل يجوز تقليده فيه للضرورة خصوصاً في هذه البلاد التي ليس فيها بيت المال (فاجاب) بقوله لا يجوز تقليده في ذلك ولا في غيره بل ينظر في هذه المسئلة فان قال بها مجتهد من الاربعة الأئمة رضي الله سبحانه وتعالى عنهم ولم يرجع عنها جاز تقليده والا فلا (وسئل) في الروضة في النكاح التصريح بان الميمن على انقضاء العدة مستحبة وفي العدد التصريح بانها واجبة فما المعتقد (فاجاب) بقوله لا تنافي بينهما فان الاول فيما اذا ادعت ذلك لاعلى الزوج بل التزوج فهو مؤتمنة ولا منازع لها حسن تحليفها والثاني فيما اذا نازعها الزوج فيجب تحليفها لان الحق له (وسئل) عن امرأة طلقت فلزمها أربع عدد (فاجاب) بقوله هي أمه لم تبلغ اعتدت بالاشهر فاضت اثناءها فانتقلت للأقراء فعتقت فانتقلت لعدة الحرائر فان الزوج فانتقلت لعدة الوفاة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب)

(باب القذف واللعان)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه في شخصين تخاصما فقال أحدهما للآخر يا مأثور يا فخر الزنا يا ولد الزنا عن شخص قال لشاهدین اشهدا على اذا أرايتي زوجتي فسلانة من حقوق الزوجية وغيرها اذا لم يعين شيئاً مطلقاً فهي طالق واحدة فذكرها ذلك فقالت بصرح لفظها هو البريء من حقوق الزوجية وغيرها من غير تعيين شيء فهل يقع عليه الطلاق أم لا لكونه علق على مجهول وأرايت من مجهول واذا قلتم يقع عليه طلاق ولا ابراء فهل يكون رجعيًا أم بائنًا (فاجاب) بقوله الابنة داء يحدث في أسافل المعدة يتولد عنه افعال خبيثة غالباً وحينئذ فأنون ليس صريحاً في القذف بل كناية فيه وكذلك من حيث لان مفهومه ذوات الخبث ففتح ثوبه أو كسرت وهي التهمة بالنساء المحمل لها وقذف وغيره فيكون كناية أيضاً وأما فرخ فهو اصطلاح لبعض الناس بمعنى ولد الزنا وليس ذلك مفهومه وضعا ولا عرفاً عاماً بل ولا هو أحد محتملاته الوضعية فالذي يظهر انه ليس بكناية لعدم صدق حددها عليه لكن مع ذلك فيه التعزير كاحد الاولين اذا لم ينو به القذف وأما ولد الزنا فهو صريح في قذف الام فيجوز لها أحد القذف وليس فيه قذف ولا سب للاب والمعلق على البراءة ان أطلق أو أراد البراءة الصحيحة لم يقع عليه طلاق بالبراءة من المجهول وان أراد تلفظها بالبراءة طلقت رجعيًا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في رجل قال لغيره يا شيطان هل يعزر (فاجاب) بقوله ان أراد تشبيهه به في الفساد عز ولا فلا وعلى الثاني يحمل مانعه السكراني عن الشافعي انه لا تعزير في ذلك لانه نسبة الى الحدوق وجوده الفهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل تزوج امرأة وثبت افتراسه لها فأتت بولد ولم يعلم هل ولدته لسته أشهر ولحظتين من وقت ثبوت افتراسها أولاً فهل يلحقه الولد بذلك ولا ينتفى عنه الاباللعان أم لا بد من اقامة بينة بانها ولدته لا كثر من ستة أشهر الى أربع سنين من الوقت المذكور واذا قلتم لا بد من اقامة بينة بذلك فن أن يؤخذ من كلام الاصحاب وجههم الله تعالى فان بعض فقهاء العصر من أهل جهتنا أفتى بان الولد لا يلحق الزوج شرعاً الا اذا ثبت انها أتت به لا كثر من ستة أشهر الى أربع سنين من الوقت المذكور فقال انه مخرج به في أوائل كتاب اللعان من الروضة في اثناء فصل وهذا نص عبارة الروضة التي فهم منها المقتضى ذلك واذا لم تعرف وقت النكاح الاول والثاني لم يلحق به لان الولادة على فراشه والامكان لم يتحقق الا ان يقيم بينة انها ولدته في نكاحه لزمان الامكان اهـ لفظ الروضة ولم يظهر للممولك وجه ما أفق به هذا الفقيه المذكور ولا أخذ المسئلة من كلام الروضة بل يظهر ان المسئلة في كلام الروضة غير المسئلة المسئول عنها وأيضاً فان بعض فقهاء العصر الموجودين الآن من أهل زبيد أفتى بخلاف ذلك في جواب له على المسئلة وحاصل جوابه ان الولد يلحق الزوج عند جهل مدة الحمل والظن في آخر جوابه واذا جهات المدة فلم يدر هل ولدته لمدة الامكان أو لدونها قال السيد السهوي فهدم أرها منقولة وللغفر فيها مجال ولعل الأرجح انه يلحق لثبوت كونها افتراساً ثم ساق كلاماً آخر لا يقيني يقتضي ذلك فما الرابع يا سيدي في ذلك وما الذي يعول عليه ويعقد فيها من الجوابين المذكورين بيننا والنا ذلك وأوضحوه لازلت مصابيح الظلام وهداة الانام بحمد وآله وأصحابه عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى به المسائلين بقوله قد تعقبت وتصفت على هذه المسئلة أياماً حتى رأيت في نص الشافعي رضي الله تعالى عنه وفي كلام الاصحاب انه لا يلحقه الولد الا ان ثبت ولادته على فراشه لزمان الامكان وهو ستة أشهر ولحظتان من حين امكان الاجتماع بعد النكاح وعبارة النص ولو ولدت امرأته ولدا فقال ليس هذا بائناً فلا حد ولا لعان حتى يفسر فان قال لم أرد قذفها ولم تلده في أولادته من زوج آخر قبل وعرف نكاحها قبله فلا يلحقه الا بأربع نسوة

(٢٦ - (الفتاوى الصكبري) - رابع)

به الدارخي فقال وكذا لو وضعت عضواً ووضعته الباقي أولم تضعه وكذا ساق الزركشي والسميري عبارة الدارمي كالمعقب لكلام المنهاج فهل يشترط أن تضعه قبل موت السيد لاجل التعزير به أم لا يعتبر هذا المفهوم وان كان يحضركم أن أحداً صرح بذلك فتفضّلوا بافادته مع أن اعتبار هذا المفهوم مشكل فان الولد حر نيب وارث فلا يشترط في ثبوت حكم الاستيلاء (فاجاب) بأنه لا يشترط في ثبوت حكم الاستيلاء باحبال الشخص أمته ولادتها في حياته بل الشرط كون ولدها من ذلك الاحبال لاحقاً به وكلام الاصحاب في كتبهم المبسوطة والمختصرة شامل ولادتها في حياته وبعد موته بحيث يلحق به ولدها وعبارة كثير منهم ولد الرجل من أمته ينعقد حراً وتصير الامة بالولادة مستولدة تعتق بموته بشرط أن تظهر على الولد خاتمة الادعى ولو لا القوا بل وأن يكون منسوباً اليه وأن يكون قد انعقد حراً وأن يكون الملك مقسروناً بحالة الاستيلاء قبل وضعها ثم وضعته لمدة يحكم بثبوت نسبه منه لكن هل يقتضي بعثتها من حين الولادة أو من حين موت السيد لم أر من تعرض له والاوجه الثاني وينبغي على ذلك

أقسام ما بين الموت والوضع
 اه وليس فيما ذكره هؤلاء
 الشراح مما عرفت به
 ومن كلام الدارمي ما يقتضي
 اشتراط ولادتها في حياته اذ
 خروج رأسه أو انفصال
 عضو منه حيث لا يس
 بولادة وانما هو به على أن
 الحكم بغيره الموت سيدها
 يكفي فيه ظهور بعض الولد
 لرفع إمام توفقه على
 انفصال جبهه ولا فائدة الحكم
 به عند انفصال جبهه أو
 بهضه بعد موت السيد
 بقياس الاول أو المساواة
 فعلم أن المفهوم بمآذ كره
 هؤلاء الشراح مفهوم
 موافقة لا مخالفة وحيث لا
 لا إشكال (سئل) عن
 ملك بنت أو أمها ثم وطئها
 وأولدهما هل أولاده منهما
 نسبهم ثابت من غيرهم
 ويرثونه وتضرب كل منهما أي
 من الامتين أم ولدها كيف
 الحال (فاجاب) بأن الاولاد
 المذكورين ثابت نسبهم
 فيهم ويرثونه حتى أولاد
 من وطئها ثانيا وان لم
 تحريم وطئها وصارت كل
 من الامتين أم ولده (سئل)
 عما لو استدخلت منى
 سيدها المحترم بعد موته
 فقبلت منه فهل يلحق به
 ويرث منه أم لا وهل تضرب
 أم ولدها أم لا لكونها
 بموته انتقلت لوارثه وهل
 فيها نقل أم لا (فاجاب)
 بأنه ثبت نسب الولد منه
 ويرث منه لكونه منيته

يشهد أنها ولده وهي زوجة له ولو لم يكن ان تلد فيه منه لأقل الحمل وان سألت عينة أحلفناه
 وبرئ فان نكل أحلفناها ولحقه وان لم تحلف لم يلحقه ونص الشافعي رضي الله عنه أيضا في كتاب
 الطلاق من أحكام القرآن على أنه لو قال ما هذا الحمل مني وايسر برأيه ولم أصبها قيل له قد تحلفي
 فلا يكون حلا ويكون صادقا وهي غير رائية فلا حد ولا لعان ففي استيفائنا أنه حل قلنا له قد يحتمل
 أن تأخذ نقطة فتدسها فتحمل منك فتكون صادقا بانك لم تصبها وهي صادقة بانه ولدك وان
 قدت لا عنت وان نفى ولدها وقال لا ألامها ولا أقذفها لم يلحقها ولزمه الولد وان قدفها لا عنت لانه
 اذا لا عنت بغير قذف فانما يدعي انها لم تلده وقد علمت بانها ولده وانما أوجب الله سبحانه وتعالى
 اللعان بالقذف فلا يجب بغيره ولو قال لم ترز وليكنها غيبته لم ينتف عنه الا باللعان فاذا التعن وقعت
 الفرقة وهذا نص في المختصر فتأمل قوله رضي الله تعالى عنه فلا يلحقه الا بربع نسوة يشهدن انها
 ولده وهي زوجة له ولو لم يكن ان تلد فيه منه لأقل الحمل وتأمل أيضا ما استعمل عليه من النفي
 والاستثناء الذي هو أبلغ طرق الحصر فتجده صريحا فيما ذكره من أنه لا يلحقه الولد الا ان ثبتت
 ولادته على فراشه لزمان الامكان الذي هو أقل مدة الحمل وقد صرح الاذري بان نص الشافعي رضي
 الله تعالى عنه مشتمل على ذلك فانه لما ساقه قال عقبه وفي هذه الجملة مسائل احداها سئل فقال لم
 أرد قذفها وانما النقطة أو استعارته ولم تلد على فراشه فليحسبها البيعة بالولادة على فراشه وهي
 شاهدان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة ولو طلبت عينة أحلف فان حلف فذلك وان نكل أحلفت
 قال أبو اسحق في شرحه فتخلف انها ولده على فراشه لا على أنه منه لان النسب لا يثبت بقولها
 ولا يثبت وانما التداعي بينهما في الولادة على الفراش وفي انها ولده أم لا ولذا انما يحلف الزوج على
 ذلك وظاهر هذا انه يحلف انها لم تلده لانها عين على نفي فعل الغير ولم يذكر ابن العماد والرافعي
 غيره وقال الفوراني ان نفي ولادته على فراشه حلف على نفي العلم وان قال ليس هو بولد لي حلف
 على البت ثم انما يلحقه اذا حلفت على الولادة بشرط الامكان فان نكحت عن العيّن لم يحلف كما نص
 عليه لانه لم يثبت حدوثه على الفراش أي ولان عين الرد لا ترد اه المقصود منه فتأمل قوله شرحا
 لما استعمل عليه النص ثم انما يلحقه اذا حلفت على الولادة بشرط الامكان فتجده مصرحاً بان ذلك من
 جملة ما صرح به النص وهو ما ذكرته أولا قال الاذري أيضا الثانية أي مما استعمل عليه النص
 المذكور اذا قال لم أرد قذفها بل انه ليس مني بل من زوج كان قبلي فاذا لم يعرف ذلك قال الشيخ
 أبو حامد والقاسمي أبو الطيب وغيرهما لحقه الولد وحكي الرافي عن السرخسي أنه لا يكون قاذفا
 ويلحقه الولد أي وان لم يتبين كما اقتضاه ظاهر عبارته لكن قال الماوردي وجماعة من العراقيين
 كالبنديجي وسليم في الجرد والتقریب والمالكي في المجموع ونص المقدسي في التهذيب اذا لم يعرف
 لها زوج قبل ذلك قيل هذا البيان غير مقبول فينبغي ما يمكن ليعقل وان عرف لها زوج فاما ان يعرف
 وقت طلاقه وعقد الثاني وقت الولادة أو لا يعرف فان عرفنا جميع ذلك فان أمكن الحاقه باحدهما
 فقلنا ألحق به وان أمكن أن يلحق بهما عرض على القائف أي على قول الاصح خلافه وهو انه لا الثاني
 لا انقطاع فراش الاول كما صرحوا به في العدد وان جهل وقت طلاق الاول وعقد الثاني وقت الولادة
 فالقول قول الزوج بيمينه وفي كيفيتها وجهان في الحاوي احدهما يحلف انه ليس منه والثاني أنها
 ولده لزمان يستحيل كونه منه أي فخير بينهما كما صرح به غيره وعلى الوجهين لا يتعرض لكونه
 من الزوج الاول فاذا حلف انتفى عنه وان نكل حلفت كما سبق عن نصه اه المقصود منه فتأمل
 قول أولئك الأئمة الماوردي ومن معه فيما اذا لم يعرف لها زوج قبله قيل هذا البيان الخ أي قولك
 ليس مني مع انه لم يعرف لها زوج قبله غير مقبول لانه خلاف الظاهر بل لابد ان تبين سبب انتفائه

عن فراشك من عدم ولادته عليه أو عدم امكانه منك لكونها ولده قبل مدة أقل الحمل أو نحو ذلك
 حتى نقبل دعواه انه ليس منك فاذا فهمت ان هذا هو معنى كلام هؤلاء الأئمة كان كلامهم صريحا
 في انه اذا ادعى انه ولد على فراشه لدون أقل مدة الحمل يستقبل وعلى المرأة البيعة انها ولده لزمان الامكان
 وتأمل أيضا قواهم الموافق لعبارة الروضة المذكورة في السؤال وبعبارة أصلها أظهر من عبارتها
 في ذلك اذا جهل وقت طلاق الاول وقت عقد الثاني وقت الولادة فالقول قول الزوج بيمينه انه
 ليس منه أو انها ولده لزمان يستحيل كونه منه تجده صريحا فيما ذكرناه أيضا ووجه صراحته
 ان فراش الاول قد انقطع بالنكاح الثاني كما صرحوا به فالفراش ليس الا الثاني وقد جهلنا ان
 ولادة هذا الولد عليه لزمان يمكن كونه منه أولا فيصدق حيث لا يس منه أو في انه ولد لزمان
 يستحيل كونه منه لكونه لدون أقل مدة الحمل مثلا فقلنا ان المدة بين النكاح والولادة اذا
 جهلت لا تسكون الولادة على الفراش سيما للاحاق بذى الفراش الا ان ثبتت انها اقل مدة الحمل
 فأكبر وصراحة ما تقرره ظاهرة في ذلك لا تحتاج الى بسط أكثر مما ذكرته وبعبارة الروضة
 التي في السؤال شرحها ما ذكرته بقولي عنهم اذا جهل وقت طلاق الاول وقت عقد الثاني وقت
 الولادة الخ وبعبارة أصلها أظهر في ذلك من عبارتها وهي واذا لم تعرف وقت فراق الاول ونكاح
 الثاني فلا يلحق الولد به لان الولد على فراشه وحصول الامكان شرط لم يتحقق الا ان تقيم بيعة على
 انها ولده في نكاحه لزمان الامكان أي فينبغي يلحقه وتقبل فيه شهادة النساء المتحصنات فان لم تكن
 بيعة قلها تحلفه فان نكل تأتي فيه ما مررنا من الخصة وقوله فلا يلحق الولد به أي بالثاني كما صرح به
 غيره وقوله لان الولد الخ معناه أن امكان الولادة منه لم يتحقق فهذا نص في مسألتنا لما علمت ان
 الشيعين وغيرهما قرروا ان الولد على فراش الثاني وان حصول الامكان مع كون الولد على الفراش
 شرط في لحوقه بذلك الفراش وان ذلك الامكان المشروط عند الجهل بالمدة المذكورة لم يتحقق
 وانه اذا لم يتحقق لا يلحقه الولد وان نكل على فراشه وهذا هو عين ما قدمته عن نص الشافعي رضي
 الله تعالى عنه الموافق لما أفتى به بعض فقهاء جهة السائل نفع الله سبحانه وتعالى به ما وعاقرته
 فيه علمت دلالاته الواضحة على ما ذكره فان قالت يمكن الفرق بانه تمارض هنا فراشات فاذا نفي عن
 الثاني كما ذكره يلحق بالاول بخلاف صورة السؤال فانه يلزم من نفيه عن فراش الزوج ضياع نسبه
 بالكية والنسب محتاط له ما أمكن قالت اذا تأملت قواهم السابق وعلى الوجهين لا يتعرض لكونه
 من الزوج الاول علمت ان هذا الفرق خيال لا اعتبار به لان الصورة انه جهل وقت طلاق الاول
 فالاحاق به مستحيل للجهل بوقت طلاقه فلم يلزم من الانتفاء عن الثاني هنا الاحاق بالاول بوجه
 من الوجوه فتأملت هذه الصورة صورة السؤال في انه يتقن عن ذى الفراش فيها وان ضاع نسبه
 وقد صرحوا أيضا بان الامكان شرط للعوق بالفراش كما في شرح المنهاج وغيرهما حيث قالوا لو قال
 هذا ولدي من أمي ولده في ملكي فان كانت فراشا له فان أقر بوطئها لحقه بالفراش عند الامكان
 لا بالاقرار الحديث الصحيح الولد للفراش فيعتبر فيه الامكان وان كانت مريضة فالولد للزوج عند امكان
 كونه منه لان الفراش له صريح بيعة في ان الفراش وحده ليس بكاف في الاحاق بل لابد معه من
 تحقق امكان كونه منه لما علمت من عباراتهم هذه وغيرها ان الامكان شرط والشروط لابد من
 تيقنها أو ظنها المستبعد بعد تيقن وجودها وعند وجود الفراش والشك في أنه ولد قبل أقل مدة
 الحمل أو بعدها لم يتحقق موجب الاحاق أصلا لما تقرره ان الفراش وحده غير كاف وان الامكان
 عند الشك غير موجود يقينا ولا نطقا ومما يصرح بذلك قولهم القاعدة انه متى وجد الشك في
 الشرط لا يترتب الحكم والمراد الشك في أصل وجود الشرط كما في صورة السؤال وما نقله في السؤال

محرما حال خروجه ولا يمشي
 كونه محترما أيضا حال
 استدخاله خلافا لبعضهم
 فقد صرح بعضهم بانه
 لو أنزل في زوجته فسادت
 بيته فقبلت منه لحقه الولد
 وكذا لو مسح ذكره بحجر
 بعد أنزاله فيها فاستنجت به
 امرأة أجنبية فقبلت منه
 اه ولا نصير أم ولده لا انتفاء
 ملكه اما حال علقها به
 (سئل) هل يحرم استعمال
 ما يلحق به الحمل ما لم تنفخ فيه
 روح كقالبه ابن العماد
 والحق به الحلبي الدواء
 لقطع الحمل أم لا (فاجاب)
 بانه لا يحرم استعمال
 ما يلحق به الحمل ما لم تنفخ فيه الروح
 وان حرم الدواء لقطع الحمل
 لادائه الى قطع النسل
 (سئل) عن أحبل أمه ثم
 مات وقد خرج رأس جنينها
 مشلا فهل تعتق حلالا أو
 لا تعتق حتى يتم خروجه
 (فاجاب) بانها لا تعتق
 حتى يتم خروجه فقد قال
 المشيخان في العدد ان
 أحكام الجنين باقية للمنفصل
 بعضه كنعن الارث وسراية
 عتق الام اليهودي وعزائه
 عن الكفارة وجوب
 الغرة عند الخيانة على الام
 وتبعيتها في البيع والهبة
 وغيرهما اه وقال
 بعضهم الولد اذا انفصل بعضه
 لا يعلى حكم المنفصل الا في
 مسائل احداها الصلاة
 عليها اذا صاح واستهل ثم
 مات قبل أن ينفصل الثانية

إذا حرر انسان رقبته قبل أن
 يفصل (سئل) عن حكمه
 قول النووي في مناجسه
 وعق المستولبة من رأس
 المال ولم يقل وعقها لانه
 أنحصر (فاجاب) بأنه عدل
 عنه ثلاثيهم عود الضمير الى
 أقرب مذكور وهي من
 ولدت من زوج أو زنا مع
 أن الحكم شامل لها
 وأعيها (سئل) عن أم ولد
 بيعت في دين ثم أولدها
 مشترها ثم بيعت في دينه ثم
 ملكها هل ينفذ الاول
 اسبقه أو الثاني اقرب حقه
 أو ينفذ ايلا د كل منهما
 (فاجاب) بأنه ينفذ ايلا د كل
 منهما في قدر ما ملكه منها
 لعدم المرجح (سئل)
 عن رجل عليه دين
 لوالده فمهره عليه أمة
 فوطئها الوالد وأحبها وهو
 معسر فهل ينفذ ايلا د ولا
 التفت لما يلحق الولد
 الراهن من الضرر فإنه قال
 عليه الاتفاق بالتوفيق من
 الأمة وما يلزم الوالد من قيمة
 الأمة بتأخير الحصول عليه
 لكونه معسرا والتقصص
 لا يتأتى فيما إذا اختلف
 جنس الدين والقيمة أو صفته
 وصار يلزم بالتوفيق من
 غيرها ويجوز على ذلك
 أم لا وإذا قلتم بالفوز
 فلا شيء كان لا ينفذ ايلا د
 من المالك لحق المرتن
 وينفذ من المرتن كنهها
 ولا يراعى حق الراهن
 (فاجاب) بأنه ينفذ ايلا د

عن السيد السهمودي رحمه الله تعالى عجيب مع سعة اطلاعه فان المسئلة كما علمت منصوص عليها في كلام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب ورحمهم الله تعالى بل هي في المختصرات أيضا كالتيه وعبارته
 باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق ومن تزوج امرأة فأتت بولد يمكن أن يكون منه لحقه نسبه ولا
 ينتفى عنه الا باللعان وفسر شراحه ابن لرفعة وابن النقيب وغيرهما زمن الامكان بما يعلم منه أن
 تكون ولادته لأقل مدة الحمل والزواج ممن يحبل وأمكن اجتماعه بالزوجة بعد العقد أي ولا تقار
 لا مكان استدخالها منه لندرة الحمل منه فقامل قوله أعني التنيه يمكن أن يكون منه أي بان توجد فيه
 هذه الشروط المذكورة تجده صريحا فيما قدمته من أنه لا بد في الحقوق بالفراش من تحقق الامكان
 المذكور ويلزم على بحث السيد المذكور في السؤال ان من تزوج امرأة ثم أتت بولد وشك في امكان
 اجتماعها أولا أو في أنه مسوح أولا أو في ولادته لأقل مدة الحمل أولا أكثر من أربع سنين
 من آخر اجتماعه معها أولا أو في كل ذلك أنه لا أثر لهذا الشك وان الولد يلحق به مع ذلك الشك
 وكلاهم طافح بخالفه ذلك وأنه لا بد من تحقق جميع ذلك لما عرفت انهم صرحوا بان هذه شروط
 مع تصريحهم بان الشروط لا بد من وجودها بالامني السابق حتى يوجد الشروط والا لم يوجد لما هو
 مقرانه يلزم من عدمها عدم الشروط وبما يصرح بذلك الخلاف المشهور بيننا وبين أبي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه في أن من نكح وطلق ثم أتت زوجته بولد فعندنا لا يلحقه الا ان تحققنا تخلف
 زمن بين العقد والطلاق يمكن اجتماعه بالزوجة فيه عادة وعندنا يلحق النسب وان طلق في مجلس
 العقد وهي بالشرق وهو بالمغرب وبهذا تعلم ما أخذنا قدمته عن الشافعي والاصحاب رضي الله تبارك
 وتعالى عنهم من أنه لا بد من تحقق مضي أقل مدة الحمل قبل الولادة على الفراش مع تحقق الشروط
 الاخر الباقية فان قلت ما قررته من أنه لا بد من تحقق الامكان ظاهر فيما إذا كان الزوج أو نحوه
 موجودا وتنازع مع الزوجة أو نحوه وكلام الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب صريح في
 ذلك لا يقبل تأويل أما إذا مات الزوج ونحوه مثلا ثم رأينا زوجته ولدت على فراشه فينبغي أن
 يحكم بكونه ولدا له من غير بحث عن وجود تلك الشروط أولا عملا بالقاهر من الفراش وهو الاطلاق
 قلت يمكن أن يقال بذلك ويحمل عليه بحث السيد السابق لكن بالنسبة الى جواز نسبته وانتسابه
 الى من ولد على فراشه صيانة له عن العار بضياع نسبه ولا منه عن العار برميها بالزنا ونحوه أما
 بالنسبة لمن نازعه في انتسابه الى ذي الفراش فلا بد من قيام بينة ولو أربع نسوة فيما يقبل فيه
 تشهد بوجود جميع تلك الشروط السابقة أو فيما نوزع فيه منها حتى يدفع النزاع فيه المعتضد
 بان الاصل عدم أدلة ذي الفراش له حتى تحقق مقتضيات الاطلاق وبواق ما قدمته أولا أيضا قول
 ابن الوكيل وأقروه لا يلحق الولد الا استة أشهر وقد بطل ان هذا لا يثبتني منه شيء وهو خطأ فان ذلك
 انما هو في الولد الكامل أما الناقص كان جنين على حامل فالقت جنينا لدون ستة أشهر فإنه يلحق
 أبويه وتكون الغرة لهما وكذا لو أجهضته بغير جنابة كانت مؤنة تجهيزه وكفنه على أبيه وانما يتقيد
 بالستة أشهر الولد الكامل دون الناقص فقامل هذا تجده أيضا موافقا لما قدمته عن الشافعي رضي
 الله تعالى عنه والاصحاب ورحمهم الله تعالى من أنه لا بد من تحقق مضي أقل مدة الحمل قبل الولادة على
 الفراش وبوافق ذلك أيضا المطابق في أن من استطلق مجبولا بان قال هذا ابني لا يلحقه الا ان تحقق
 امكان كونه منه فلو شككنا في ذلك لم يلحقه به فكذلك هنا لان غاية الفراش أن يكون بمنزلة قوله هذا
 ولدي فان قلت قد ينافي ما مر من أن القول قوله في أن الولادة لدون زمن الامكان جعلهم القول
 قول الزوجة في تغير ذلك حيث قالوا واختلفت البائن والزواج في وقت الوضع فقالت وضعت اليوم
 وطالبته بنفقة شهرو وقال بل وضعت من شهر فالقول قولها وعليه البينة لانها أعرف بوقت

الولادة ولان الاصل عدم الولادة وبقاء النفقة ذات لا ينفى ذلك بوجه لانها هنا متفقان على أن الولد
 منه وعلى انها تستحق النفقة قبل وضعه فكان قوله وضعت من شهر متضمنا لاسقاط ما وجب لها من
 النفقة الماضية نظرا الى أن الاصل دوام وجوبها حتى يتحقق المسقط وهو الوضع فلا عتضاد قولها
 بهذا الاصل ومخالفة قوله له احتياج الى البينة ولم تحقق هي اليها وأما في مسئلتنا فلا أصل فيها معها
 بل الاصل وهو عدم أدلته معه فلم يحجج هو الى بيئته لدعواه ولادتها لدون الامكان او افتقارها أصل
 العدم واختاجت هي الى بيئته انها ولادته لا امكان لان قولها على خلاف الاصل المذكور فان
 قلت قال الغزالي لو قالت المطلقة ثلاثا انقضت عدتي قبلنا قولها فلو أتت بولد بعد ذلك يمكن أن
 يكون العلوق به في النكاح السابق لحق الزوج الا اذا تزوجت واحتمل كون الولد من الثاني فلو
 قال المطلق في الصورة الاولى نكحت زوجا غيبى وهذا الولد منه ولم يظهر لنا النكاح فلا نقل في
 المسئلة والمتجه أنه لا يقبل قوله بلا بينة لاجل حق الولد اه فلم يقبل قوله هنا الا بيئته بخلاف ما مر
 قلت لاننا تحققنا فراشه وتحققنا الامكان منه والاصل عدم زوج غيره فقله نكحت زوجا غيبى
 وهذا الولد منه مخالف للاصل المعتضد بتحقيق الامكان منه فلم يقبل قوله الا بيئته لاجل ما ثبت للولد
 من تحقق الامكان المقتضى للحوق به هذا ما دفع الله سبحانه وتعالى به على أقل عبيده وأحوجهم الى
 عفوهم وبغفرته وفوق كل ذي علم عليم (باب النفقة)

(وسئل) عن رجل سافر وترك زوجته بمنزل طاعته وأمرها أن لا تخرج من منزلها الى حين عوده
 وأمر والدته أن تصرف علمها مادامت في منزل الطاعة فأقامت أياما فلائيل ثم سافر أهلها الى المدينة
 الشريفة فسافرت معهم ولما عادت سكنت عندهم واستقرت والدته الزوج بدفع لها دراهم نفقا الى
 ان قدم ولدها مع عدم أدلته لها في شيء من ذلك فهل والحال ما ذكر يلزم الزوج المذكور نفقتها مع وجود
 سفرها وخروجها من منزل الطاعة أم لا وهل لوالدته الرجوع عليها بما أخذته منها أم لا وما حكم الله
 سبحانه وتعالى في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا تستحق الزوجة المذكورة نفقة من حين
 خرجت من منزل الزوج فما أعطته لها والدته يرجع هو عليها لانه لم يأذن لها في صرفه الا
 مادامت في منزلها فاذا أعطتها شيئا خارجه كانت الوالدة مقصرة فضمت لولدها ما فرطت فيه واذا غرمها
 ولدها رجعت على زوجته بما غرمته له ان اعطته لها بقاء انه يلزمها الاتفاق عليها من مال ولدها وان
 كانت خارج منزلها اما اذا علمت انه لا نفقة لها فهي متبرعة عليها بما أعطته لها فلا ترجع عليها
 حينئذ بشئ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى به هل للمرأة ان تخرج من بيت زوجها
 للاستفتاء والتكسب ونحو ذلك أم لا (فاجاب) بقوله لها الخروج بغير إذن للضرورة تكويف هدم
 وعسود وحريق وغرق وللحاجة للتكسب بالنفقة اذا لم يكفها الزوج وللحاجة الشرعية كالاستفتاء
 ونحوه الا ان يفتها الزوج أو يسأل لها الا اعبادة مريض وان كان أباه ولا موته وشهود جنازته قاله
 الحوى في شرح التنيه واستدل له بان امرأة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبادة
 أبيها وكان زوجها غائبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقي الله سبحانه وتعالى وأطيعي
 زوجك فلم تخرج وجاء جبريل فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل قد غفر لابيها بطاعتها
 لزوجها (وسئل) عن عقد بجدة لشخص على بنت له بكر وهي أي البنت المذكورة أبي عريش
 ثم بعد العقد لم يطالبها الزوج من أبيها بل سافر الى مصر وسافر أبوها الى اليمن ثم حضر بعد سنين
 وطالب الزوج أبوها بالنفقة الماضية والكسوة من حين العقد الى الآن فهل تلزمه النفقة والكسوة
 الماضية أم لا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا تلزمه نفقة ولا كسوة للنين الماضية لانها عرضها أو
 عرض ولها على الزوج عند حضوره وعلى الحاكم عند غيبته (وسئل) عن لمس زوجته هل يلزمه
 لها ماء الوضوء أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه بقوله مقتضى كلام الراعي بل صريحه أنه يلزمه

لان وطئها أباهما مشغول لرضاه
 بنفوذ ايلا د لها عند حياها
 وعدم حجة بيعها في دينه
 فصار كزوجها الراهن
 المعسر باذن المشرع فان
 ايلا د ينفذ بخلاف ما إذا
 كانت موهنة عند غيره
 فإنه لا ينفذ ايلا د لها عند
 اعساره (سئل) عما نقله
 الراعي عن أبي إسحق أن
 مسئلة الكافر اذا أسلمت
 تبعها ولدها وثبت لها
 الحضانة مع عدم أولادها
 هو على الطلاق ويثبت
 لها اذا لم تكن من أهل
 الحضانة مسلم أم لا (فاجاب)
 بأنه معتمد وهو على الطلاق
 والمعنى فيه فراغها لمنع
 السيد من قربانهم وفور
 شفقتها (سئل) عن أولاد
 الابن من أمة ملكها ابنه اذا
 قلتم ان نكاح الاب لها
 لا ينفذ ولا نصير أم ولد
 هل هم أحرار أو رقاة
 (فاجاب) بانهم أرقاء لانه
 رضي برقه ثم حين نكحها
 والله سبحانه وتعالى أعلم
 (هذه مسائل شتى لا تعلق
 لها بشئ من أبواب الفقه)
 (سئل) رحمه الله عن فعل
 كبيرة كشرب الخمر ولم يثبت
 ولكن قال بلسانه وقلبه
 استغفر الله فهل يغفر الله
 بمجرد الاستغفار المذكور
 لا للاقوله والذين اذا
 فعلوا فاحشة أو ظنوا
 أنهم ذكروا الله
 فاستغفروا لنفوسهم الى
 قوله أولئك جزاؤهم مغفرة

من زيجهم وجنات الابه
 وقوله تعالى وما كان الله
 معذبهم وهم يستغفرون
 وقوله من يعمل سوءا او يظلم
 نفسه الآية وقد سكت
 البغوي والبيضاوي والشيخ
 جلال الدين السيوطي
 عن تفسيرهم الآية الثانية
 على الملاقاة الشامل
 الكتاب وغيره والكبيرة
 وغيرها وقوله تعالى
 يا عبادي انكم تخافون
 بالليل والنهار انا غفور
 الذنوب جميعا فاستغفروني
 اغفر لكم رواه مسلم وقوله
 تعالى يا عبادي كل منكم مذبذب
 الامن عافيته واسألوني
 المغفرة اغفر لكم وقوله
 يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك
 عنان السماء ثم استغفرتني
 غفرت لك يا ابن آدم لو
 أتيتني بقراب الارض خطايا
 ثم لغيتي لا تشركني شيئا
 لا يثبت بقراب امفرة رواه
 الترمذي والذي نفسي بيده
 لو لم يذنبوا واستغفروا لذهب
 الله بهم ولجاء قوم يذنبون
 فيستغفرون الله تعالى
 فيغفر لهم وحديث ما أمر
 من استغفر وان عاد في
 اليوم سبعين مرة وقال
 ابليس لا أبرح اغوي عبادي
 ما دامت ارواحهم في
 أجسادهم قال الله عز وجل
 وعزني وجلا لي لا أزال
 اغفراهم ما استغفروني
 رواه الحياكم وقال صحيح
 الاسناد فان قام المغفرة في
 هذه الآيات والاحاديث

لهذا ذلك وهو ظاهر وعليه فهل يقاس بها أجنبية لها عدا أو عكسه أولا الأوجه لا لان تمكين الزوج واجب فحصل الشارع لها في مقابلته ماء طهارتها والالكان في تكليفها ماء الطاهر مع وجوب التمكين عليها عسر ومشقة لا تطلق بخلاف مسهل الزوجها اذا وجوب حتى يحصل في مقابلته شيء بخلاف مسئلة الاجنبيين لان الحرمة كافية في العقوبة فلا تخرج على الاتلافات لان النقص حكم من الشارع لامنه وان كان هو سببا فيه وانما لزم شاهد الزور الغرم مع كون التبريم ليس منه وانما هو سبب فيه لانه ألبا الحاكم الى الحكم والامس هنا لا الجاء منه وأيضا فرجوع الشاهد هو المقضى لغرمه لانه رافع للحكم الواقع والامس هنا لم يرفع ما نسب فيه (وسئل) نفع الله تعالى بعلمه بما صورته اجنبت الزوجة باحتلام ثم وطئها الزوج فهل يجب عليه ثمن ماء غسائها (فاجاب) بقوله الذي اقتضاه كلامهم في باب النفقة انه لا يجب عليه ذلك لان الغسل ليس بيمينه حيثئذ (وسئل) هل للزوجة الامتناع حتى يسلمها الكسوة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يجوز لها الامتناع اتسليم النفقة الماضية التي صارت دينيا في ذمة الزوج كسائر الديون الواجبة لها عليه وأما الكسوة القائمة في شرط وجوبها التمكين فاذا منعت منه سقط وجوبها وأخذ بعضهم من قول الشيعين عن البغوي وغيره لو اختارت امرأة المعسر المقام معه لم يلزمها التمكين من الاستمتاع ان لها الامتناع هنا أيضا قال لانه اذا جاز ذلك لامرأة المعسر المعذور قبل الاولى جواز لامرأة الموسر اه وقد يفرق فلا يخفى على المتأمل (وسئل) عن زوج عبده بامته فهرب العبد وتضررت بذلك فما الحيلة في الفسخ عليه (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى به المسلمين بقوله الحيلة في ذلك ان يعتقها أو يكتسبها ثم يملكها اياه بنذر أو وصية أو شراء ان قدرت عليه فانها اذا ملكته انفسخ نكاحها وان فسخت كتابتها بعد ذلك (وسئل) عن زوج امرأة ثم سكن معها في بيتها أو استعمل أو أنها وهي ساكنة على جاري العادة هل عليه أجرة ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله نعم عليه أجرة ذلك ونقص ارش الاواني (وسئل) بما صورته أراد الزوج سفرا طويلا فهل لزوجه مطالبة بنفقةها لمدة ذهابه ورجوعه أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله نعم لها ذلك كما أفتى به البغوي قال كالأخروج للبعج حتى يترك هذا القدر واستشكل بجواز سفر من عليه دين مؤجل يعلم انه يحل قبل رجوعه وان لم يستأذن غريمه ولم يتركه وفاء وقال الاذري ان أراد البغوي لزوم دفع ذلك اليها في الحكم الظاهر فهو بعيد اذ كيف يلزم بإدائه ما لم يجب وقد لا يجب وان أراد أن لها الاعتراض عليه كرب الدين المؤجل يعترض على مديونه الا أن يدفع له وفاء أو كفلا مليا فذلك في المؤجل القريب الحاول على خلاف وتفصيل فيه والارج عدم التحجر والنفقة أولى بهدم التحجر لانه لم يتعاق بدمته شيء بخلاف الدين وان أراد انه يلزمه ذلك فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى فحسن لكنه بعيد من افهامه وقد يقربه تشبيهه بالخروج للبعج اذ لا يعلم من قال انه يلزمه في الظاهر بذلك هنا ولا شك انه لا يلزمه دفع ذلك اليها على كل تقدير اه وما قاله البغوي هو المنقول اذ لا يعلم بخلافه من الاصحاب مع أن القياس على مسئلة الحج المصريح بها في كتبهم يشهد له ويفرق بين الزوجة ومسئق الدين المؤجل بانها تحت حجر الزوج ومحبوسة لاجله فلو لم يملكها من مطالبة بذلك لزم ضياعها ومنزله تضررها بخلاف الدائن فانه لا يجر لاحد عليه فلا يلحقه من الضرر ما يلحق الزوجة فجاز ان تختص بذلك لانه وجد فيها من المعنى المقضى لذلك ما لم يوجد في غيرها فعمل بذلك دفع الاشكال السابق واذا ملكها من مطالبة بذلك فظاهر أن الحاكم لا يلزمه بدفع ذلك اليها بل يدفعه لعدل يتفق عليها منه ويصرف عليها ما يجب لها كل يوم وبهذا الذي ذكرته يندفع جميع الترددات التي ذكرها الاذري وكذا يقال بذلك في مسئلة الحج وقول الاذري اذ لا يعلم الحج يجب

عنه بان كلامهم ظاهر في ذلك فلا يحتاج للتصريح به (وسئل) عن أقرن بدين فحبست فيه فهل يجب نفقتها (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يجب كما أفتى به النووي وابن الصلاح ويظهر أن البيضة اذا شهدت عليها بذلك فانكرت وحكم عليها بالحبس لا تسقط بذلك نفقتها وان صدقت بعد ذلك لانها لم تسبب في ذلك فهو كرضها (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به عن نشرت أثناء الفصل هل تسقط كسوتها كنفقتها (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله الكسوة كالنفقة في ذلك فاذا نشرت ولها كسوة دخلت في ذلك الزوج بمجرد النشر فان عادت لطاعة فخير بين أن يعطيها اياها وبين أن يبذلها بكسوة تكفي لبقية المدة ذكره ابن عجل وقال ابن الرفعة في المطالب فيما لو طلقها في أثناء الفصل قبل أن يعطيها كسوتها أم أرفى لمسئلة نقلا ويبعد كل العبد أن يشكخ الرجل امرأة ويعلق في يومه وفوجبه عليه كسوة فصل كامل وامل الاولى أن توزع الكسوة على أيام الفصل ويجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن النكاح وكلام الشيعين يقتضيه حيث قالوا تطربعا على أنها عليك فلومضت مدة ولم يكسها صارت دينيا أي كسوة تلك المدة ولا يقاس ذلك بما اذا قبضتها أول الفصل وبانت منه في أثناءه فان الراجح انه لا يرجع عليها بشئ لحصول المقصود بالقبض فلم يؤثر فيه ما طرأ بعده بخلاف ما اذا لم يحصل ولذلك نظائر في الهبة والرهن ولا يقاس ذلك أيضا بما اذا مات أثناء اليوم قبل قبض نفقتها فان نفقة اليوم يجب لها لان اجزائه متقاربة وبما تقرر يعلم أن ما ذكر أوجه من قول البارزي لما سأله الاسنوي عن ذلك بما صورته هل يقال تستحق الجميع بدليل ما اذا قبضها ثم طلقها فلا رجوع على الصحيح اذ لو لم تستحق لرجع أو يقال تستحق بالقسط ليس الا وليس نظير ما اذا قبضها لان هناك لما اتصل بالقبض لم يؤثر ما طرأ بعد ذلك وقد نقل موثوق به عن بعض الاصحاب وأئمنه صاحب الافصاح ما يوافق الثاني الا انه يحتمل أن يكون جوابا على المرجوع في الرجوع عند القبض فالمسؤول الانعام في هذه المسئلة فانها وقعت واضطربت فيها الا آراء فاجابه البارزي رحمه الله تعالى بما صورته اذا طلقها في أثناء الفصل قبل أن يعطيها كسوتها كانت دينيا عليه وفي كتاب ابن كج له الاسترداد والصحيح الاول وقطع به الجمهور اه ونص أيضا أن الكسوة كالنفقة فقال وأصحهما ونسب الى النص يجب تملكها كالنفقة والادم وسوى بين النفقة والكسوة بعد ذلك فقال ولا خلاف ان وقت وجوب تسليم النفقة صبيحة كل يوم والكسوة أول كل صيف وشتاء فنقول كما أن الطلاق في أثناء الفصل بعد قبضها الكسوة لا يؤثر في رجوعه عليها فكذلك طلاقها في أثناء الفصل قبل قبضها الكسوة لا يؤثر في سقوط ذلك من ذمته كنفقة اليوم اه واذا تأملت ما ذكره علمت أن مسنده ليس الا قياس الكسوة على النفقة وقد علمت الفرق بينهما فيما مر وكون الشيعين سويا بها في كونها تصير دينيا في وقت وجوب التسليم لا يستلزم قياسها بها في غير ذلك لو جود الفارق مع تخرج بعض الاصحاب بالفرق في مسئلتنا وقول الاسنوي يحتمل الى آخر ما مر عنه في سؤاله ممنوع بل هو جواب على الصحيح لما مر (وسئل) عن غاب زوجها فأنبتت اعساره وفسخت ثم عاد وادعى أن له مالا خفي على بيضة الاعسار فهل يقبل (فاجاب) بما صورته قال الغزالي لا يقبل منه ذلك الا ان ادعى عليها انه اتعاه وتقدر عليه فيبطل الفسخ اذا أقام بذلك بيضة (وسئل) عما اذا أراد الزوج نقل زوجته وعليها دين فامتنعت حتى يرضى الدائن فهل تجبر على السفر معه في هذه الحالة (فاجاب) بقوله نعم تجبر اذا كانت معسرة أو كان لها مال على الزوج وهو معسر والا لم تجبر حتى ياذن الدائن أو تقضيه والذي يظهر أن الحاكم اجبارها على قضاء الدين لانه يتوصل بذلك الى اجبارها على السفر وان لم يطالبها الدائن أو أمر الدائن بمطالبتها أو الاذن لها في السفر (وسئل) عما اذا اختلف الزوجان في الشور في

مقيدة بالتوبة فما دليلا
 ذلك وما الضرورة الداعية
 اليه ومن قال به من العلماء
 (فاجاب) بأنه لا يغفر الله
 تعالى الكبيرة والصغيرة التي
 لم يتب منها بمجرد الاستغفار
 المذكور والمغفرة المرتبة
 على الاستغفار في الكتاب
 والسنة مقيدة بالتوبة فقد
 قال وتوبوا الى الله جميعا
 أيها المؤمنون لهلككم
 تفحون وهذا أمر على
 العموم وقال تعالى يا أيها
 الذين آمنوا اتوبوا الى الله
 توبة نصوحا عسى ربكم أن
 يكفر عنكم سيئاتكم
 الآية ومعنى النصوص
 الخاص لله تعالى خالي عن
 الشهوات وقال صلى الله
 عليه وسلم التائب من
 الذنب كمن لا ذنب له وقال
 صلى الله عليه وسلم لو علمتم
 الخطايا حتى تبلغ السماء ثم
 ندمتم لتاب الله عليكم وقال
 صلى الله عليه وسلم ان العبد
 ليذنب الذنب فدخل به
 الجنة قبل كيف يارسول
 الله قال يكون نصب يمينه
 تائبانه فاراحت يده
 الجنة وقال صلى الله عليه
 وسلم كفارة الذنب الندامة
 ويروي أن ابليس قال
 وعزتك لا خرجت من قلب
 بني آدم مادام فيه الروح
 فقال الله تعالى وعزتي
 لا أحسن عنه التوبة
 مادام فيه الروح وقال
 سعيد بن المسيب أنزل
 قوله تعالى انه كان

المصدق منهما (فاجاب) بقوله الذي ذكره الاصحاب أن القول قول الزوج لان الأصل عدم
التكليف وبرائة الذمة لكن قال الجليل هذا اذا كان الاختلاف قبل الدخول وأما بعده ولو مرة واحدة
فالقول قولها لان التسليم والنفقة واجبان بالعقد والتكليف والزوج يدعي النشوز والأصل عدمه
وعدم سقوط النفقة اهـ وما ذكره منجبه (وسئل) عن امرأة غلب عليها زوجها ففقدت عليه عند
الحاكم باعساره فضر وادعى انه أرسل لها بنحو النفقة قبل الفسخ وأنكرت فمن المصدق منهما
(فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله أفنى القاضي حسين بتدقيق الزوج بالنسبة الى عدم نفوذ الفسخ
لأن النسبة لا سقطت بنحو النفقة ومشى على ذلك البوشنجي لكن خالفهما المتولي والمروزي فخرما بانها
تصدق فيما ادعته من عدم وصول النفقة وهذا هو قضية كلام الماوردي ووجه ابن الصلاح
ويؤيده ما في الروضة عن الاصحاب من أنه لو حلف لا يخرج الا باذنه ثم أذن لها في غيبتها ينبغي أن يشهد
على الأذن لانها قد تنكر فلا يصدق (وسئل) عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لشهته
وكثرة أو مصادحه هل تكون ناشزة (فاجاب) بقوله لا تكون ناشزة بذلك ومثله كل ما يجبر المرأة على
إزالته أخذنا مما في البيان عن النص أن كل ما يتأذى به الانسان يجب على الزوج إزالته (وسئل)
عما اذا طالب الزوج من زوجته عند الجماع رفع الفخذين والفر يك هل يجب عليها ذلك فتكون
ناشزة اذا امتنعت (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله الواجب عليها هو التمكين من الوطء بحيث يسهل
على الزوج ولا يجب عليها ما وراء ذلك مما هو معروف وان ترتب عليه مزيد قوة لهمة الرجل
وتشبه الجماع هذا هو الذي يجبه ويحتمل أن يجب عليها ما يتوقف عليه الإزالة أو ما يرتب على
تركه ضرر للرجل وأفتى بعضهم بأنه لو كان به علة لا يقدّر معها على الجماع الا مستقيا فسألها أن
تركبه وتكون هي الفاعلة لم يلزمها ذلك ولا تسقط نفقتها اذا امتنعت وفيه نظر والأوجه خلافه
حيث لا ضرر عليها في ذلك (وسئل) عن طفلة أعسر زوجها وليس لها مال ولا من تلزمه نفقتها
تجب نفقتها على من (فاجاب) بقوله تجب في بيت المال فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين وهل هي
قرض حتى يرجعوا عند اليسار أولا قضية ما ذكره في اللقيط والمضطر الأول وقضية ما أطلقوه في
السيرة الثاني (وسئل) عن المرأة المزوجة اذا لم يسكنها الزوج في بيته بل كانت ساكنة هي وهو في
بيتها أو بيت أبيها أو أحدهما هل يلزمها ملازمة البيت المذكور فلا يخرج الا باذنه واذا خرجت منه
بغير اذنه تكون ناشزة أولا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله للاصحاب في ذلك عبارتان أحدهما
بيت الزوج والثانية سكنها وبهذه الثانية ينبغي أن مراد من غير بيت الزوج أو منزله ماله عليه
ولاية الاسكان لكونه مالكه أو مستأجره أو مستعيره أو نحو ذلك وما يصرح بذلك قولهم لو كان
المنزل الغير الزوج فارتفعت منه لم يكن ذلك نشوزا فتأمل قولهم الغير الزوج واشترطهم في عدم
سقوط نفقتها بالخروج منه ان ترجع منه بان يخرجها منه مالكة بدليل تعبير آخري بان من الاعتذار
إزعاج المالك فلم أنه لا يشترط كونه ملك الزوج وانما اذا خرجت من سكنها المملوك لغير الزوج فاذا
كان ذلك لإخراج مالكها منها لم تسقط نفقتها ولا سقطت ووقع في قوت الأذرى ان من الاعتذار
أن يكون لغيره فخرج منه ومراده بدليل عبارة الباقي خروجها منه لإخراج مالكه ونحوه
وأما خروجها منه لغير ذلك ونحوه فتشوز بدليل قول الأذرى نفسه بعد تلك الصورة وصور آخر
وغير ذلك مما بعد الخروج به عذرا فبان بهذا ان قوله أو يكون لغيره فخرج منه محمول على
ما اذا عذرت بالخروج منه وبحث فيه أنها لو جرت على مقتضى العرف المعتاد في حقها وحق
أمثالها بالخروج في حوائجها لتعود عن قرب أو لحام ونحوه فليس بنشوز لعرف في رضا أمثاله
به وفيما يحته نثار ظاهر أما أولا فلأنه منابذ لاطلاقهم سقوط النفقة بالخروج بلا اذنه بانها في

قبضته وبأن له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة وأما ثانيا فلان العرف هنا غير مطرد لان
رضا الزوج بخروج زوجته وعدمه يرجع الى ما عنده من الأنفة والغيرة ولا شك أن ذلك يختلف
في الناس اختلافا كثيرا فكم من رضى بالخروج ولو مع الزينة وكم من لا يرضى به وان تحقق عدم
الرئيسة سواء كانت المرأة قبل نكاحه تعتاده أم لا فالوجه خلاف ما يحته الأذرى وأنه لا يجوز لها
الخروج من بيته الذي رضى بسكنها فيه سواء كان ملكه أم غير ملكه الا باذنه سواء اعتادت
الخروج أم لا نعم جوزوا لها الخروج لاعتذار تكوف من نحو انه ساء أوفقة وتكراب المحسلة
حول بيتها حتى صار منفردا وكزعاج مالك المنزل كما وكالخروج لاستفتاء علم يكفلها الزوج موته
وغير ذلك مما في معناه كمر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن الولد المحضون اذا كانت نفقته
على غير من له الحضانة كان كانت أمه تحضنه ونفقته على أبيه فطلبت الأم تسليم نفقة الولد
المحضون اليها وامتنع الاب الا أن يجيء الولد اليه وبأ كل عنده فن الجاب منها وهل يختلف الحال
بين ما اذا كان المحضون ذكرا أو أنثى وبين ما قبل سن التمييز وما بعده حيث اختار الأم (فاجاب)
رحمه الله تعالى بقوله اذا أمكن الولد الذي كره المحض الى بيت أبيه والا كل عنده لم يلزمه نقل النفقة
اليه الى بيت أمه وان ثبت لها الحضانة بل صرح الامام بذلك حتى في الاب مع الولد فقال لا يجب
تسليم النفقة بل له أن يقول كل معي وقد يتوقف في هذا في حق الاب اذا امتنع من الحضور فان
حضر الولد اليه فذاك اهـ وتوقفه الجاب عنه بان المعتد الذي نقله الرافعي هنا عن الآية أن النفقة
للقرب ليست تملكها وانما هي امتناع لانها ليست بعوض بل معونة ومواساة واذا كانت امتناعا لا تملكها
فلا يلزم المتبرع بذلك الامتناع والمواساة نقلها الى محل المنفق عليه بل له أن يقول له انت الى عندي
لا واسيت ووضح أن الكلام فيما اذا سهل على المنفق عليه الاتيان والا فالذي يجبه أنه يلزم المنفق
ارسالها الى محل المنفق عليه لان الأذرى له الكفاية ولا تتم الا بإرسالها اليه وانما نظرنا الى هذا عند
نحو عجز المنفق عليه لعذره بخلافه عند السهولة فانه لا كفاية عليه في مجيئه الى قريبه ولا يكاف
حيث قد قريبه الجمل اليه رعاية لكونه مواسيا ومتبرعا هذا توجيه كلام الاصحاب وان كان لتوقف
الامام في الاب وجه وجبه اذا لائق بطالب مزيد احترامه وبره أن لا يكلف المحض صابا ومساء الى
بيت ابنه وأما الأنثى فيلزم الاب نقل كفايتها الى بيت أمها الثابت لها حضانتها أصالة أو باختيارها
بعد تمييزها كادل عليه تصرعهم بانها اذا اختارت الأم تكون عندها ليلا ونهارا فيزورها الاب
ولا يطلب احضارها عنده بل يلاحظها بقيامه بتأديتها وتعالجها وتحمل مؤنتها قالوا والصغير الذي
لا يعيز والمجنون كذلك فيكونان عندها ليلا ونهارا ويزورها الاب ويلاحظهما بما ذكره والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه في الجواهر عن القاضي أن المرأة اذا أرادت اثبات
اعسار زوجها الغائب الفسخ النكاح ان الحيلة أن تدعى على رجل أنك ضمنت لي عن زوجي عشرة
دراهم من جهة النفقة فينكر فتقيم البيعة على اثبات الضمان والنكاح فاذا ثبت النكاح فالقاضي
ان وجد مالا فرض النفقة فيه وان لم يجده فلها الفسخ ثم قال قلت وفي دعوى الدراهم نظر وينبغي
ان تدعى نفس الطعام اهـ فهل ذلك معتد أولا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله
المعتد خلاف ظاهر ذلك في أصل الروضة لولم يوجد له مال حاضر وجهل حاله في اليسار والاعسار
فلا فسخ لان السبب لم يتحقق فلو شهدت البيعة أنه غلب معسرا فلا فسخ أيضا كما أفتى به ابن الصلاح
لان الأصل دوام النكاح فلو شهدت باعسار الغائب الآن بناء على الاستصحاب جاز لها ذلك اذا لم
تعلم زواله وجاز الفسخ حينئذ وعلى ذلك يعمل قول أصل الروضة اذا ثبت اعسار الغائب عندها كهم
بلد الزوجة جاز الفسخ اذ صورته أن تشهد البيعة عنده باعساره في الحال وذ كر دعوى الضمان في

المعتد بها وقال ابن زهرة
فيها ما استغفر والذوق هم
أي طلبوا المغفرة ويلزم
منه الاقلاع والندم
والشرط الثالث وهو العزم
على أن لا يعود في قوله
ولم يصروا على ما فعلوا
وقد يشتمل الاستغفار
الشروط الثلاثة كما في
الحديث وروى موقوفا
على ابن عباس ومرفوعا
من حديث أبي هريرة
لا اصرار مع استغفار لان
الاستغفار المطلوب هو
الذي يحل عقدة الاصرار
لا مجرد اللفظ الى أن قال
فقد قدمنا أن الاستغفار
المطلوب جامع لشروط
التوبة ويؤيده ما روى
عن ابن عباس المستغفر من
الذنب وهو مصر عليه
كل مستغفر يبره وقال
الغزالي في الاحياء التوبة
فرض عين في حق كل
مذنب وانما سكت هؤلاء
الائمة عما ذكرناه عند
تفسيرهم الآية الثانية
اكتفاء منهم بما ذكره في
الآية الاولى كما هو دأبهم
(سئل) عن الصراط هل
وردانه من كذا وفي ضمة
القبر للميت هل هي قبل
السؤال أو بعده (فاجاب) بان
الذي ورد ان الصراط جسر
ممدود على من جهنم يمر
عليه جمع الخلائق بعد
أهل الجنة وتزل فيه أقدام
أهل النار وقد وردت
به الاحاديث الصحيحة

يذنب ثم يتوب ثم يذنب ثم
يتوب ثم يذنب ثم يتوب
وقال الفضيل قال الله
عز وجل بل بشر المسلمين
انهم ان تابوا فبات منهم
وقال عبد الله بن سلام
لا احد نكح الا عن نبي
مرسل أو كتاب منزل ان
العبد اذا عمل ذنبا ثم ندم
عليه طرفة عين سقط عنه
أمر ع من طرفة عين وقال
البيضاوي في الآية الاولى
واستغفر والذوق هم بالندم
والتوبة وقال القرطبي
والقدوة فيها على علمائنا
الاستغفار المطلوب هو الذي
يحل عقد الاصرار ويثبت
معناها في الجنان لا اللفظ
بالاسان فاما من قال بان
استغفر الله وقوله مصر على
معصيته فاستغفاره ذلك
يحتاج الى استغفار وصغيره
لا حجة بالكبر وروى عن
الحسن البصري انه قال
استغفارنا يحتاج الى استغفار
قلت هذا يقوله في زمانه
فكيف في زماننا هذا الذي
يرى فيه الانسان مكابا على
الظلم حريصا عليه والسجدة
في يده زاعما انه يستغفر من
ذنبه وذلك استغفاره منه
واستغفاره في التضريل
ولا تتخذوا آيات الله هزوا
وقال الزنجاني ذكر الله
ذكر عاقبه وخطبته
والجاء منه والاستغفار
قوله اللهم اغفر لنا ما نانا
نادين قلوبنا عازمين على
عدم العود وهي التوبة

واسمها نكاح وهو نكاح
على ظاهره وفي رواية انه
أدق من الشعر وأحد من
السيف وقد أجزأ أكثر
أهل السنة على ظاهره
وقال بعضهم لو ثبت ذلك
لوجب تأويله ليوافق
الحديث الآخر في قيام
الملائكة على جنبه وكون
الكلايب فيه واعطاء
الماء عليه من النور قدر
موضع قدميه وما هو في دقة
الشعر لا يحتمل ذلك بل بان
كونه أدق من الشعر
بضربيه مثلاً للنفق الغامض
ووجهه نحو من ان يسر
الجواز عليه وعسر على
قدر الطاعات والمعاصي
وان دق كل من القسمين
ولا يعلم حدود ذلك الا الله
وكونه أحد من السيف
بسرعة انفاذ الملائكة أمر
الله بإجازة الناس عليه
وخمسة القبر للميت قبل
سؤال المالكين فقدر روى ابن
أبي الدنيا والحكيم الترمذي
وأبو يعلى وأبو أحمد
والحاكم في الصحيحين
والطبراني في الكبير وأبو
نعيم عن أبي الجراح التميمي
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول القبر للميت
حين يوضع فيه ويحكى لابن
آدم ما غرك في أم تعلم اني
بيت الفتنة الحديث وروى
ابن أبي الدنيا عن عبد الله
ابن عبيد قال بلغني ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الميت يقعد وهو يحول

عبارة القاضي انما هو للتوصل به عنده لاثبات استحقاق النفقة الذي هو فرع ثبوت الزوجية لتقوم
البينة بعد انكار منكر فيثبت مقتضاها فيتوصل بذلك الى الفسخ لانها تفسخ حيثئذ بالجزء عن النفقة
المضمونة الماضية ولا يجوز الضامن اذا قائل به وقوله فينكر فتقيم البينة ظاهره توقف الدعوى على
الغائب واقامة البينة على انكار منكر وليس كذلك الا أن تكون الدعوى عليه باسقاط حق له
كالإبراء من دينه فان القاضي لا يسمع البينة بالبراءة لكن حياته أن يدعى انسان أن رب الدين
أحاله به فيعترف بذلك ويدعى البراءة فتسمع دعواه حيثئذ وبينته (وسئل) عما اذا انشئت المرأة
فقاب عنها فوق مسافة القصر ثم عادت الى طاعته وتعدت انهاء الخبر اليه لافق مؤنة البعث هل يجب
لها النفقة أولا وهل يثبت لها الفسخ في هذه الحالة أولا (فاجاب) بان الذي صرح به الشيوخ
وغيرهم ان الناشز اذا غاب زوجها لا تعود نفقتها بعد ذلك الى طاعته بل لابد أن ترفع الامر الى
القاضي ليقتضى بطاعتها ثم يرسل يخبر الزوج بذلك فاذا رجع هو أو وكيله وسلمها عادت النفقة وان
علم ولم يرجع هو ولا وكيله عادت اذا مضى زمن امكان عودها فان لم يعرف موضعه ففي الرخصة
وأصلها عن المتولى أن الحاكم يكتب الى حاكم البلاد التي تردها القوافل من تلك البلاد في العادة
ليطالب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض القاضي نفقتها في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما
يصرف اليها لاحتمال موته أو طلاقه اهـ وقباضه أنه لو كان يعمل لا يمكن وصول الخبر من الحاكم
اليه اما لحرف طريق أو نحوه فرض القاضي نفقتها في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا فان لم يكن له
مال حاضر فان شاء اقترض لها عليه أو اذن لها في القرض أو فرض نفقتها عليه ليوثقها اذا حضر
وذكر الغزى انها اذا بذلت الطاعة وهو غائب وأعلمه القاضي فقصر في تسليمها فرض لها القاضي
نفقة المعسر من الا ان يثبت يساره أو توسطه اهـ وأما فسخ النكاح فالمعتمد من اضطراب طويل
فيه بين المتقدمين والمتأخرين انه لا يجوز الا ان شهدت بينة أنه الآن معسر عاجز عن أقل واجب
النفقة والكسوة ولا يكفي فقد خبره ولا امتناعه من الاتفاق ولا غيبته معسرا فكل هذه ونحوها
لا يجوز به فسخ النكاح بل لا يجوز الا ان شهدت بينة شرعية بما ذكر ولا تسئل من أين لك انه
معسر الآن لان الشهادة قد تحصل عنده من القرائن بما يؤدي الى اليقين فيجوز له الاستناد اليه
في الجزم بالشهادة وان كان لو صرح بمثله بطلت شهادته (وسئل) نفع الله تعالى بماله عن
رضيع حضنته حاضنة شرعية أم أو غيرها وغاب والده أو امتنع من الاتفاق عليه فيها يلزمه شرعا من
أجرى حضنته ورضاع وغير ذلك من الوازم الشرعية مع غناه ففرض عليه حاكم شرعي مالا
معهولما باجتهاده في مقابلة ذلك واذن لحاضنته بالاتفاق عليه من ماله أو بالاقتراض عليه اترجع
بذلك على مال والده فاذا اقترضت أو أنفقت عليه من ماله بنية الرجوع مدة طويلة تبين فيها فقر
والده أو موته هل يلزمها ما اقترضت عليه ويطوت عليها ما أنفقت عليه مجانا أو ترجع على مال
الولد المحضون اذا حصل له مال في حال صغره أو كبره أو على الاقرب من اجداده اذا كان موسرا
واذا اقترضت الحاضنة باذن الحاكم هل يصير دينها كما قاله الغزالي أولا كما ذكره جمع كالقاضي
أبي الطيب والبندنجي والشيخ أبي اسحق وغيرهم واذا قلتم يصير دينها كما قاله الغزالي كيف
صورة الاقتراض تقول اقترضت هذا المال في ذمتي ومالي لانفقت على الولد المحضون أو في ذمة المحضون
وماله أو والده اذا كان أحدهما غنيا فان قلتم بالانحياز فهذا يشكل بالاقتراض على ذمة الغير
وكيف يلزمه ذلك أو نحو لنا ذلك وهل للحاضنة أحد الرضاع نفقة كنفقة زوجة موسر أو متوسطا
أو معسرا ولها أجره مثلها اذا لم يكن لها مسمى غير أجر الرضاع واذا انظمت الرضاع هل تستحق نفقة
أو أجره اذا قلتم بها لحضنتها وتعهدا لما يحتاج اليه الى سن التمييز والتخيير أم تسقط في هذه المدة

ولا يلزم فيها والده غير نفقة ولوازمه الشرعية فقط سواء كانت الحاضنة اما أم أجنبية واذا امتنعت
الام من ارضاع ولدها بعد سقيه اللبن واستأجرنا له مرضعة ذات لبن وولد للارضاع فقط واشترت
للمحضون لبنا وسقته هل يقوم مقام لبنها اذا غذي به أم يجب عليها سقيه من لبنها وهل هذه الاجارة
للارضاع فقط صحيحة لما فيها من الجهالة بلبنها وعدم رؤيته واشترائه بين المحضون وولدها لان
الاصحاب قالوا شرط النفقة ان تكون معلومة كالمبيع وايسر هذه كبيع الماء الداخل في المبيع
بالتبعية وهذه اجارة مستقلة بالارضاع فقط فتواجه العصة أو نحوها لتنازل وهل يجب على المرضعة
المستأجرة ان تصيف الى اللبن سمنا واذا استكثر المنفق من القرض الذي فرضه الحاكم الشرعي
عليه لحظ الاسعار أو استقلت الحاضنة من مع ارتفاع الاسعار هل للحاكم ان ينقض حكمه الاول ويزيد
أو ينقص فيما فرضه أم لا واذا أراد المنفق أبا كان أو وصيا أو قريبا ان يمنح المحضون الذي غير مميز
بان يكون عنده في بيته أول النهار وآخره أم الرضاع ليس شئرا له من اللبن والسمن ما يكفيه ويسقيه
بنفسه أو بمن يثق به ثم يرده اليها أو أراد أن يمونه أيضا بعد أم الرضاع الى سن التمييز والتخيير بان
يطعمه من العيش والادام في بيته أول النهار وآخره كالأول ثم يرده اليها هل ذلك سواء أرضيت أم
كرهت جهاء ذكر فرض أم لا وهل للحاكم الشرعي أن يحكم له بذلك أم لا واذا رأى ما يكره من
الدخول على مواليته في بيت الحاضنة من الرجال وغيرهم من آلات اللهو وغيرها هل له نزعها لاسيما
اذا كان المحضون انثى لما يلحقه من الفيرة ونسقط حضانتها بذلك وتنقل عنها بل قالوا باسقاط حضانتها
فيما هو أهون من ذلك بتزويجها على الغير وهو محرم للمحضونة بالزوجية على أمها أو نحوها لتنازل
وهل للزوج منع ولد زوجته من غيره من الدخول عليه سواء أكان مميزا أم غير مميز منزله أو منزلها
اذا تبرعت له بالسكنى حاضرا كان أو غائبا مقيما أو مسافرا فاذا أذنت له في حالة من الحالات هل
تكون ناشزا ويسقط ماله من النفقة والوازم الشرعية أم لا للدخول مالا يجب على فراشه أم يأثم
بذلك ولا نشوز فاذا قلتم له منعه من الدخول فأخرجته من منزله هل يأثم بذلك أولا فاذا أخرجه الى
رجبة منزله أو غيرها أو كان غير مميز وحصل عليه عاقل بوطء دابة أو غيرها هل يضمن بذلك سواء أوجد
من يأخذه منه أم لا أو نحو لنا ذلك كاه وضوحا شافيا (فاجاب) نفع الله تعالى بماله عن المسلمين بقوله
لاتصير نفقة الفرع أو الأصل بمضى الزمان ديننا وان تعدى من لزمته بالامتناع نعم ان فرضها القاضي
أو اذن في اقتراضها صارت ديننا كما قاله الشيوخ واعتراض كثير من عليها بان ما لا خلاف المنقول
بسطنا الكلام على رده في شرح الارشاد وفيما اذا امتنع من لزمته أو غاب وله مال حاضر لمستحق
النفقة أخذهما منه وكذا اللام أخذهما لنحو طفل من مال أبيه ولو تغير اذن قاض ثم ان وجد في
ماله جنس الواجب لم يأخذ غيره والا أخذه فان لم يكن ثم قاض فاقترض على الغائب ومثله الممتنع
تأهل والأذن للام في ذلك ان تأملت أيضا فان لم يكن ثم قاض فاقترض على الغائب ومثله الممتنع
وأشهدا بذلك وجعا عليه بما اقترضه وان لم يشهدا فان لم يتمكنا من الاشهاد رجعا أيضا والا فلا ولو
أنفقت الام على طفلها الموسر من ماله بلا اذن أب أو قاض جاز وقبده الاذرى بما اذا امتنع الاب أو
غاب قال ولعله مرادهم وهو كما قال وان أنفقت من ماله لترجع عليه أو على أبيه ان لزمته نفقته
لم ترجع على الاوجه الا ان عجزت عن القاضي وأشهدت على ذلك ان أمكنها الاشهاد ولو غاب الاب لم يستقل
الجد بالاقتراض عليه بل لابد من اذن قاض له ان أمكن والا فلا لشهادته ان أمكن أيضا كما هو ظاهر
ثم نفقة القريب لا تقدر لها الا بالكفاية فالطفل مؤنة ارضاع حولين ولغو شيخ وطاقم ما يليق به
ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته ويجب اشباعه لا بالمبالغة فيه والادام وخادم احتاجه وكسوته
وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب وغن أدوية وأجرة ختان وهذا كله على سبيل الامتناع لا التملك قال

نحو مشيقيه فلا يكلمه
شئ أول من حضرته فيقول
ويحك يا ابن آدم قد
حذرتني وحذرت ضيق
الحديث وروى أبو القاسم
السعدى في كتاب الروح له
لا يتجو من ضغطة القبر
سالح ولا طالح غير ان
الفرق بين المسلم والكافر
فيتمهما دوام الضغطة
للكافر وحصول هذه
الحالة للمسلم في أول
نزوله الى قبره ثم يعود الى
الافساح له فيه اهـ
(سئل) ما المراد بالامانة
في قوله تعالى انما عرضنا
الامانة الاية (فاجاب)
بان المراد بالامانة في قوله
تعالى الطاعة قال ومن يطع
الله ورسوله وعاقب بالطاعة
الغور العظيم اتبعه قوله
انما عرضنا الامانة وهو يزيد
بها الطاعة فقطم أمرها
ونقم شأنها وسمها أمانة
لانها واجبة الاداء والمعنى
انما المقام شأنها بحيث لو
عرضت على هذه الاجرام
العظام وكانت ذات شعور
وادراك لابن أن يعملها
وأشفق منها وحملها
الانسان مع ضعف بنيته
وزخاوة قوته وقيل المراد
بالامانة الطاعة التي تم
الطبيعة والاختيارية لان
هذه الاجرام العظام قد
انقادت لامر الله انقادا مثلاً
وهو ما يأتي من الجادات
وأطاعت له الطاعات التي
أصح منها وتليق بها حيث

لم تمنع عن مشيئة وارادته
 ايجادا وتكونا وتسوية
 على هيات مختلفة وأشكال
 متنوعة كما قال فالتا آتينا
 طائعين وأما الإنسان فلم
 يكن صالحا للتكليف مثل
 حال تلك الجمادات وأباؤها
 واشفاقها بجوار وأما جعل
 الأمانة في قولك فلان سائل
 الأمانة ومحملةا تريدانه لا
 يؤدبها الى صاحبها فهي
 آيين أن يحملها آيين أن
 لا يؤدبها وآيين الإنسان الا
 ان يكون محملا لا لا يؤدبها
 وقيل انه تعالى لما خلق
 هذه الاجرام خلق فيها فها
 وقال اني فرضت فريضة
 وخلقت جنه لمن أطاعني
 فيها ونارا لمن عصاني فيها
 فقال نحن محضرات على
 ما خلقت لا نحتمل فريضة
 ولا نبتغي ثوابا ولا عقابا ولما
 خلق آدم عرض عليه مثل
 ذلك فعمله ولعل المراد
 بامانة التكليف وبعرضها
 عليهن اعتبارها بالإضافة
 الى استعدادهن وبإياتهن
 الاباء الطبيعي الذي هو عدم
 اللياقة والاستعداد وحمل
 الإنسان قابليته واستعداده
 لها وكونه طاروا مجهولا لما
 غلب عليه من القوة
 الغضبية والشهوية
 (سئل) كم صام صلى
 الله عليه وسلم رمضان
 (فاجاب) بأنه صام تسع
 مرات (سئل) هل ورد
 عنه صلى الله عليه وسلم سند
 صحيح أو ضعيف ان من

الامام ومن ثمرة ذلك انه لا يلزمه تسليم النفقة اليه فلو قال كل معي كفي ولو أعطاه نفقة أو كسوة لم يجز
 له أن يملكها لغيره وموثة خادم القريب كونه فيما ذكره لم ينفق عليه مدة لم تسقط نفقته كما
 رجحه البلقيني بخلاف نفقة القريب والفرق أن تلك عوض عن الخدمة والخدمة قد استوفيت
 فوجب مقابله بخلاف نفقة القريب فانها محض مواساة لا في مقابلة شيء وهذا الفرع من النواذر
 لان التابع فيه زاد على المتبوع وعلى الام ارضاع ولها اللبا وان وجد غيرها لانه لا يعيش ولا يقوى
 غالبا الا به وهو اللبن النازل أول الولادة ومدته يسيرة والا وجه الرجوع فيها لاهل الخبرة ولها
 الامتناع من ارضاع الرائد عليه ان وجد غيرها ولها طلب الاجرة من أبيه ولو لبأ ان كان لمثله
 أجرة نعم ان وجد متبرعة أو من ترضى باقل منها جاز له نزعها منها وهذه الاجرة تجب في مال العاقل
 ان كان والا فعلى الاب ثم الجسد ثم الام كالتفقة ولا تزداد في نفقة الزوجة للارضاع وليس له منعها
 منه وان أخذت الاجرة نعم عند أخذها تسقط نفقتها ان نقص الاستمتاع بارضاعها والا فلا وموثة
 الحضنة في مال نحو العاقل فان لم يكن له مال فعلى الاب ثم الجسد ثم الام كالتفقة بخلاف ان كلا من
 أسباب الكفاية اذا تقرر ذلك علم منه الجواب عن ترديدات السائل في السؤال الأول بطرافه ولنصرح
 بحكم كل أيضا زيادة في الايضاح فنقول ما اقتضته الام باذن الحاكم لا يضيع عليها مجانا بل ان كان
 للولد مال حال الاتفاق عليه من ذلك المقرض فهو في مال الولد وان لم يكن للولد مال فهو في مال الاب
 فان أعسر أو مات في مال الجد فان أعسر أو مات فعلى الام وقد صرحوا بأنه لو كان للصغير مال غائب
 أنفق عليه الاب قرضا فاذا وصل ماله رجع بما أنفق وبأنه لو قصد بالانفاق الرجوع رجع سواء
 أنفق باذن الحاكم أو بلا اذن فان تلف المال بعد قدومه سقط عن الولد ما أنفق بعد تلف المال
 دون ما أنفق قبله بل يبقى عليه رجع به اذا أيسر وكذا حكم من يستغنى بكسبه وصورة الاذن
 من القاضي في الاقتراض أن يقول لها أذنت لك في الانفاق على ولدك من مالك كل يوم كذا أو
 في الاقتراض والانفاق عليه من المقرض كل يوم كذا أو نحو ذلك فاذا أرادت تقرض قالت لمن يريد
 اقراضها اقضني كذا لانفق على ولدي أو اقترضت كذا أو تنوي ذلك فلا يحتاج لقولها في ذمتي بل
 لا يصح لان القرض لا يصير في ذمتها الا ان بان أن الانفاق واجب عليها لفق أبيه وجده كما تقرر
 ولا لقولها في ذمة الولد وان كان له مال لان نيتها كون الاقتراض له كفاف اذ هي حينئذ نائية عن
 القاضي في الاقتراض للولد والولي اذا اقترض لمولاه لا يحتاج للتصريح باسمه بل يكفي نيته فاندفع قول
 السائل فهذا بشكل الخ والذي تسقطه الحضنة على من لزمته نفقة المحضون هو أجرة ارضاعها ان كان
 رضيعا والا فاجرة خدمتها الى ان ينتهي زمن الحضنة باختيار غيرها أو بالبلوغ مع صلاح الدنيا قالوا
 وعلى المستأجر للحضنة حفظ العاقل وتعهده بغسل رأسه وبدنه وثيابه وتطهيره وتدهينه وتكفيله
 واضطاعه في نحو مهسد وربطه وتغريكه للنوم ونحو ذلك مما يحتاج اليه لاقتضاء اسم الحضنة
 عرفا لذلك ولا تستتبع الحضنة الارضاع في الاجارة وبكسبه لان كلا منهما يفرد بالعقد كسائر المنافع
 نعم ان كانت الحضنة للام ولم يكن ثم منفق غيرها لم تسقط شيأ لان نفقة المحضون لازمة لها حينئذ
 ونقل الازرق في نقائسه عن الامام العاصم ان القاضي لو قال للام ارضعي الطفل واحضنيه ولك
 الرجوع على الاب رجعت عليه من غير عقد اجارة ونقل فيها خلافا بين بعض فقهاء اليمن فيما اذا حضنت
 من لها حق الحضنة بقصد الرجوع وأشهدت عليه ومضى زمن ولم تطالب به او لا رفعت أمرها لاكم
 فقال بعضهم تسقط كنفقة القريب وقال بعضهم لا تسقط وصوبه الازرق قال واختاره في الشامل
 والوجه كما علم مما قررته أولا أن السقوط محمول على ما اذا كان الاب حاضرا وتيسرت مطالبته فتركها
 وان عسره محمول على ما اذا كان غائبا وتغذر عليها الرقع الى القاضي ثم الاشهاد على ان قضية ما مر عن

وافق قول عطسة فهو قول

صدق (فاجاب) بان القول
 بان الحديث الذي يحصل
 العطاس عنده صدق له
 أصل أصيل فقد روى أبو
 يعلى الموصلي في مسنده
 بأسناد جيد حسن عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من حدث حديثا
 فعطس عنده فهو حق
 (سئل) عن يأجوج
 وماجوج هل هما من نسل
 آدم أولا (فاجاب) بان
 الصحيح انهم من نسل آدم
 وحواء لانهم من أولاد
 يافث بن نوح وحكي عن
 كعب الاحبار انه قال احتلم
 آدم عليه الصلاة والسلام
 فاخذ عظاما وباتراب فاست
 على ذلك فخلقوا من ذلك
 الماء فهم متصلون بنا من
 جهة الاب لامن جهة الام
 وهذا ضعيف لا يقول عليه
 لان الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام لا يحتلمون (سئل)
 كيف عرف الملائكة عليهم
 السلام وقوع الفساد من
 بني آدم في الارض قبل
 وقوعه حيث قالوا اتجعل
 فيها من يفسد فيها ويسفك
 الدماء الآية (فاجاب)
 بأنه عرف الملائكة ذلك
 بانخبار من الله تعالى أو تلقى
 من اللوح المحفوظ أو
 استنباط مما ذكر في عقولهم
 ان العصاة من خواصهم أو
 قياس أحد الثقلين على
 الآخر حيث أسكنوا

البلقيني انه لا سقوط مطلقا الا ان يفرق وظاهر كلامهم انه لا يكفي من استوجبت للارضاع شراء لبن
 للعامل ويؤيده قول ابن الصلاح لو استأجرها لارضاعه فأرضعت معه آخر فان نقص ما هو مستحق عليها
 بالاجارة ثبت الطسخ والا فلا وقولهم لو عقد الاجارة على الارضاع والحضنة فانه قطع اللبن الطسخ العقد فيه
 وحده وسقط قسطه من الاجرة لان كلا منهما مقصود وفي الروضة وغيرها وان توزع فيه ان على المرضعة
 الغذاء بما يدرأها ولا يكثر ان يطالبها بأكل ما يدره فأفهمت عباراتهم هذه انه لا يقوم مقام ارضاعها
 شرائها لبنا وسقيها به وان فرض الاعتداء به وهو ظاهر لان السبق لا يقوم مقام الارضاع من كل وجه
 كما هو مشاهد بل ربما أوجب سقي اللبن المشتري للولد ضررا ظاهرا لو اقتصر عليه من غير ارضاع
 والاجارة للارضاع وحده صحيحة كما مر وتقدر بالزمان فقلان تقدير اللبن وما يستوفيه الصبي كل
 مرة وضبط المرات انما يتأني بالزمان لا غير وتجب رؤية الصبي وتعيين موضع الارضاع أهو بيته أم بيتها
 لا اختلاف الغرض بذلك كذا صرحوا به وبه يتدفع قول السائل لان الاصحاح الخ ولا يجب على
 المستأجر للارضاع أن تضيف الى لبنها الذي ترضع به الولد سمنا ولا غيره كما هو ظاهر من كلامهم
 بل لو شرط ذلك عليها فسدت الاجارة لانه شرط يناق مضاعها ولما كرم بل عليه أن يزيد فيما فرضه
 للولد وأن ينقص عنه بحسب ما ظهر له مما يقتضي ذلك وليس هذا نقضا لتقديره الاول لانه كان لمصلحة
 فاذا بان أن المصلحة في خلافها انتهى الحكم الاول لانها بما ظهر للقاضي من أن المصلحة في غيرها ومر أن
 نفقة القريب غير مقدرة وانها الكفاية فالمنفق حينئذ بذلها على أي كيفية شاء حيث لا مانع ومثله في
 ذلك وكيله وكذا الوصي والقيم والمالك فان شاء أنفق عليه في بيت حاضته أو في بيت نفسه ولما كرم
 الشافعي ان لم يتقدم حكم مخالف الحكم له بما قررناه نعم غير المميز وكذا الجنون والانس المميز اذا
 اختاروا الام فهو لاء الثلاثة يكونون عند الام ليلا ونهارا لاستواء الزمان في حقهم فيزورهم الاب
 على العادة ولا يطالب احضارهم عنده ويتفقد حالهم ولا يحفلهم بتحمل مؤنتهم وتاديب الانثى
 وتعليقها في الجواهر اذا طلقت من لها الحضنة وهي في منزلها فلها ارضاعه في الحال بغير اذن الزوج
 فان كانت رجعية فأرضعته بغير اذنه فالذهب انها تسحق النفقة عليه وقول أبي علي عندى انها كالتى
 في صلب النكاح غلطه الامام فيه وحكم المتوفى عنها زوجها اذا قلنا تسحق السكنى حكم المطلقة
 البائن ثم قال ولو اختار أمه فعلى أبيه مؤنة كفالته كما يجب عليه مؤنة الحضنة وهي أقل غالبا قال
 الامام وانما تجب مؤنة الحضنة اذا لم يقدم بها بنفسه وقال غيره الذي يظهر وجوب أجرتها وان
 لا يجاب الى قولها بنفسه قال الماوردي ولو احتاج الولد الى خدمة في الحضنة أو الكفالة والفرق
 بينهما أن الاولى الى التمييز والثانية منسه الى البلوغ أى وقال غيره تسحق حضنة أيضا ومثله من
 يخدم قام الاب باستئجار خادم أو ابتاعه على حسب عادة أمشاله ولا يلزم الام مع استحقاقها حضنته
 أن تقوم بخدمته اذا كان مثلها لا يخدم سواء في ذلك الغلام والجارية اه وما أفهمه كلامه من أن
 الام المعتادة للخدمة تلزمها الخدمة وهو بعيد بل غير مراد بل هي على الاب كما يصرح به كلامه أولا
 لانها من جهة كفايته فان وجب الانفاق على الام لزمها الخدمة بنفسها أو غيرها سواء اعتادت أم لا
 ومن شرط الحضنة عدالة الحضنة العدالة الظاهرة فلا حضنة للعاسفة وصغيرة وسفينة ومغفلة فان
 وقع تنازع في ثبوت الاهلية فان كان بعد تسليم الولد لم يترع ممن نسله ويقبل قوله في الاهلية
 وان تنازعا في ثبوتها قبل التسليم فلا بد من بينة اذا تقرر هذا فان اثبت في حضنته بنته نحو فسق
 بترعها منها والا فلا لكن له منع من يدخل على بنته ممن يخشى منه الريبة ويجوز للزوج منع ولد
 الزوج من الدخول اليها ان كانت ساكنة يعمل بسحق منفعته دون ما اذا كانت ساكنة يملكها
 ان تبرعت له بالسكنى فيه وسواء في الحالة الاولى كان الزوج المانع غائبا أم حاضرا فان أدخلته

بغير رضاه أثمت ولا تكون ناشرة كما هو ظاهر نعم ان كان اخواجه لغسب المميز بضره لزمه رفع الامر للقاضي فان تعدى وأخرجه فكسره أو قتله بان آخر أم الزوج والضمائم على الجاني أو مالكة المقصر لانه المباشر (وسئل) نفع الله بما صورته هل للولي أو للعالم الشرعي أن يستأجر للولد امرأة لرضاعه وامرأة أخرى لحضائه اذا رأى ذلك مصلحة للولد سواء كانت احدهما أما أو كانتا اجنبتين فاذا قلتم نعم فلا يخفى عليكم ما في هذا من المشقة على الولد ولا سيما ان كانت كل امرأة في محل بعيد من صاحبها وهل يشترط أن تكون الحاضنة ذات لبن لترضعه مرة وتغضنه أخرى أم لا يشترط ذلك فان كانت الحاضنة الشرعية غير ذات لبن هل تسقط حضانتها أم تغضنه وبشرى له لبنا وما يحتاج اليه وليه الشرعي أم تنقل الحضانة عنها الى غيرها من الحاضنات بعدها اذا كانت ذات لبن أم لا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله الامم متى استعقت الحضانة وكانت مرضعة ورضيت باجرة المثل ولم يوجد من رضى باقل منها فلا يجوز استئجار غيرها لحضانه ولا لرضاع كما علم مما مر في السؤال الاول لاستحقاقها لهما فلا يجوز نقلهما الى غيرها بدون رضاها وان كانت غير لبون أو امتنعت من ارضاعه أو لم تكن حاضنة جاز استئجار واحدة للارضاع وأخرى للحضانه كما علم مما مر ثم أيضا ولا عسر في ذلك سهولة اجتماع المستأجرين في محل واحد والذي أفهمه كلام الرضعة وأصلها ونقله في الحر عن الأكثرين واعتده ابن الرفعة وغيره انه يشترط في استحقاق الحضانه كونها مرضعة لعامل احتيج الى ارضاعه فان لم يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع فلا حضانه لها العسر استئجار مرضعة تترك منزلها وتنقل الى مسكن المرأة ونظر فحين لا لب لها بان غايبتها أن تكون كالأب وبان كلام الأئمة يقتضي الجزم بانه لا يشترط كونها ذات لبن والأوجه وأما للبلقيني وغيره استحقاق من لا لب لها بل قال الباقي لاختلاف في استحقاقها وأمان لها لبن وامتنعت من ارضاعه فلا حضانه لها وهو محل كلام الشيخين والأكثرين (وسئل) عن اعفاف الأصل هل من شرطه أن يكون فاضلا عن قوت الفرع وقوت زوجته فقط كالنفقة أم لا بد أن يكون موسرا زائدا على ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله الوجه أن اليسار هنا معتبر بما ذكره في النفقة وعبارة شرعي للإرشاد لانه من وجوه حاجاته المهمة فوجب على ابنه القادر عليه كالنفقة وقضيته أن العبرة في القدرة هنا بما ياتي في النفقة وكلام التنبيه وغيره ظاهر في ذلك وامكان الفرق بان هذا ليس ضروريا لامكان الصبر عنه بخلافها لا يؤثر هنا كما هو ظاهر اه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن رجل غلب من زوجته ولم يترك مؤنتها فهل لها الفسخ وما شرط وطه وما كيفية لفظه (فاجاب) بقوله نعم لها الفسخ بشرط أن تقبى بيته عادية تشهد عند قاض باعساره من أقبل نفقتها وعن أقل مسكن يجب لها وعن أقل كسوتها وبشرط أن تذكر البيته اعساره حال شهادتها ولا يكتفى قولها غاب عسرا ولها أن تعتمد في الشهادة باعساره في الحال استصحاب حاله التي غاب عليها وان أمكن خلافها لان الأصل بقاؤه على ما كان عليه ولا تصرح البيته بالاستصحاب في شهادتها الموهوم للتردد فانه يقتضي رد الشهادة فاذا ثبت اعساره عند القاضي فسخ هو بان يقول فضت نكاح فلان للملانة أو أذن لها حتى تفسخ هي بان تقول فضت نكاح فلان لي فان استقلت بالفسخ بلا اذن قاض لم ينفذ ظاهرا ولا باطنا ولو قدم الغائب وادعى أن له مالا في البلد لم تعلمه بيته الاعسار لم يفسخ ذلك في صحة فسخ القاضي نعم ان شهدت البيته بان المرأة تعلمه وتقدر عليه بان بطلان الفسخ لانه بان عدم وجود شرطه المجرى له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن زوج امرأة فقال لم أجدها بكر أو أذاها والليها بذلك فخرجت من كثرة أذا من بيته واستمرت على ذلك مدة فهل تسقط نفقتها وكسوتها واذا قلتم نعم وقالت لم أخرج الا لا يذاته فقط ما الحكم (فاجاب) بقوله ان خرجت الى الخاكم لتطلب منه أن يمنعه من اذاتها

سكنى الملائكة (سئل) عن الملائكة هل كلهم طالعون على ما في اللوح المحفوظ أم بعضهم واذا قاتم بعضهم فهل هم معينون (فاجاب) ليس كل الملائكة طالعين على ما في اللوح المحفوظ فان منهم من هو راكع لا يقيم صلبه ومنهم من هو ساجد لا يرفع رأسه وقد قال تعالى وما لنا الا له مقام معلوم أي مقام في العبادات والانتفاء الى أمر الله مقصور عليه لا يتجاوز ومنهم من شأنه الاستغراق في معرفة الحق والتزعم عن الاشتغال بغيره كما وصفهم في محكم تنزيله فقال يسبحون الليل والنهار لا يفترون وهم العالون والملائكة المقربون ومن يجوز أن ينظر في اللوح المحفوظ من الملائكة ليس جميعين وأما الاطلاع على ما في اللوح المحفوظ لأجل الإحصاء وانما الأمر فخصص بإسرائيل وجبرائيل عليهما السلام (سئل) هل قول سيدي عمر بن الفارض قلبي يحدني بانك متاني وروحي قد علمت أم لم تعرف

لله تعالى أم انما طالع لغيره واذا قلتم بانه لله تعالى فهل هو حقيقة أو مجاز (فاجاب) ان الخطاب لله تعالى والمراد بقوله عرفتم أم لم تعرف جازيت أم لم تجازي فهو مجاز

وحكى عن شهاب الدين الجبازي الشاعر انه وقع في زمنه انكار على الشيخ بسبب هذا البيت وانه كان ممن ينكر على الشيخ بسبب ذلك فرأى الشيخ في المنام وقال له ان هذا اللغات أي عرفت يا عدولي أم لم تعرف (سئل) عن قوله تعالى يحيي ويميت لما قدم يحيي على يميت مع ان الموت متقدم على الحياة لان موت الشيء وهو كونه جادا سابق على حياته (فاجاب) بان المتقدم انما هو الحياة لا الموت بناء على رأى الأكثرين من ان اطلاق اسم الميت على الجناد مجاز لاحقيقة لان الميت ما يحله الموت ولا بد أن يكون بصفة من يجوز ان يكون حيافي العادة فيكون فيه الحياة والرطوبة وأما على رأى غيرهم من ان ذلك حقيقة فالجواب ان من الحكمه في تقديم يحيي على يميت الاهتمام بشأنه للإشارة أولا الى الرد على منكري البعث وانه تعالى لما قدر على الاحياء أولا قدر على أن يحييهم ثانيا فان بدء الخلق ليس باهون عليه تعالى من اعادته ومنها أيضا التذكير بأولادهم بالحياة التي من أعظم النعم خصوصاً الحياة الثانية في الدار الآخرة التي هي الحياة الحقيقية كما قال تعالى ان الدار

لم يكن ذلك نشورا فلا تسقط نفقتها ولا كسوتها وان خرجت لغير الحاكم كانت ناشرة فتسقط نفقتها وكسوتها مدة اقامتها في غير بيته وانه سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا سلمت الزوجة نفسها الى الزوج ومكنته ثم ادعى الزوج عدم التمكين من الوطء هل هو كدهوى النشور فهو المطالب بالبيته أم لا وقالوا في باب البيته لو ادعت التمكين فانكر صدق بيمينه ولعل هذا في ابتداء التمكين أما بعد التمكين الاول فلا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله عدم التمكين من الوطء ونحوه بغير عذر شرعي هو من جملة أنواع النشور فبأن في ما ذكره فيه على أنهم تعرضوا له بشخصه حيث قالوا لو اختلفا في النشور صدقت بيمينها لان الأصل عدمه وبقاء التمكين فتأمل قولهم وبقاء التمكين تجده صريحا في أنهم نصوا على ان المصدق في دوام التمكين هي ما لم تقم عليها بيته بخلافه وقد صرحوا كذا كره السائل بانه هو المصدق في عدم التمكين ابتداء لان الأصل عدمه فهم مصرحون بالمستلزم وبالفرق بينهما كما علمت وحديث فلا يحتاج لقول السائل ولعل هذا الخ لانه لو أمن النظر وانعمه في كلامهم لعلم منه ان هذا هو المقول كما تقرر فلا يحتاج الى بحثه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركة المسلمين عما عمت به البلوى من ان الشخص يخاصم زوج بنته فيمنعه من الدخول عليها ويحبسها عنه وليس في البلاد ما حكم بمنعه من ذلك والزواج عاجز عن الدخول عليها واسكانها في محل آخر خوفا من أبيها وهي مضطرة لعدم النفقة والكسوة فهل تسحق الفسخ والحالة هذه واذا زنت امرأة فعلم زوجها فهربت خوفا على نفسها واضطرت للنفقة والكسوة فهل لها الفسخ أم لا (فاجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله لا فسخ في واحدة من المثلثين لامن جهة الزوج ولا من جهة الزوجة لان الجزع من الزوجة في ذلك نادر جدا وكذا عدم وصول النفقة والكسوة بسبب ما ذكر وقد صرح الأئمة بان الزوج الموسر لو امتنع من الانفاق على الزوجة لم يكن لها الفسخ بذلك وعلاوه بانها تقدر على التخلص منه بالسلطان أو نائبه ثم قالوا فان فرض عجز السلطان فهو أمر نادر والامور النادرة تلحق بالغالب ولا تفرد بحكم يخصها بخلاف ما لو كان عجزه عن النفقة أو الكسوة مثلا لاعساره وثبت اعساره عند الحاكم فانه يفسخ عليه به لان الاعسار أمر يغلب وقوعه فلو منعنا الفسخ به كما قاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لاضررنا بحال أكثر النساء اللاتي يقع لازلواجهن الاعسار وبهذا يعلم ان النكاح بخاط لعله من غير رضا من العصمة بيده وهو الزوج فلا يقدم عليه الا بعد مزيد ضرورة يغلب سبب وقوعها ولما نظر أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى ذلك الاحتياط بالغ فيه ففسخ الفسخ في النكاح حتى بالاعسار وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن له أبوان محتاجان ان اكتسب لانتفاعهما فانه الاشتغال بالعلم المرجو منه تحصيله لو اشتغل به وان اشتغل به ضاعا أو صار كلا على الناس فمن يقدم (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان أريد بالعلم الواجب على الكفاية قدم الكسب عليه لانه فرض عين فوري وهو مقدم على فرض الكفاية وظاهر اطلاقهم وجوب الكسب لهما وان قدرا على الكسب انه يقدم الكسب لهما هنا مع قدرتهما على الكسب وان فاته العلم لما تقرر ان فرض العين الفوري مقدم على فرض الكفاية أو الواجب عين فورا كتعلم الفاتحة فهذا هو الذي يتردد النظر فيه لان كلا منهما من جنس فوري وقد تعارضا فيحصل أن يقال انه يتخير بينهما ويحتمل تقديم الابوين رعاية لهما كما أكد ويحتمل تقديم التعلم أخذ من قولهم لو تعارض شراء الماء للطهارة وستر العورة لهما قدم الثاني لدوام نفعه فكذلك ينبغي تقديم التعلم لدوام نفعه وأيضا لحق النفس مقدم على حق الغير كما قالوا في نظائر ذلك وهذا هو الذي ينبغي ترجيحه وظاهر ان محل ذلك ما اذا لم يكن الأصل مضاعرا والا قدم الكسب له لقولهم لو تعارض نحو انقاذ غريق واخراج الصلاة من وقتها لزمه تقديم الاول أي لانه لا يتدارك لوفات الصلاة تتدارك

(سئل) من السموات هل خلقت قبل الارض أو العكس (فاجاب) بأنه قد اختلف في أن الارض خلقت قبل السموات أو بعدها على قواين والقول الاول مذهب ابن عباس رضي الله عنهما قال سأل الله الارض باقواتها من غير أن يدحوها قبل السماء ثم استوى الى السموات فسواء من سبق سموات ثم دحا الارض بعد ذلك أي بسماها وهذا الذي قاله ابن عباس هو ظاهر قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها فدل على أنها مخلوقة قبل ذلك الا أنها ليست بدحوة كما قاله ابن عباس وبه قال الرمنخسري وجماعة من أهل العلم وهو ظاهر قوله تعالى قل أنتمكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجعلونه اشداد ذلك رب العالمين وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للسائلين ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا أو كرها قالتا اتينا طائعين فنقصاهن سبع سموات في يومين الآية وهذا القول هو الاصح والقول الثاني قاله بعض أهل العلم قالوا ان السماء خلقت قبل الارض وأن افئدة ثم في قوله تعالى ثم استوى الى السماء ليست

المناسب لما في هذا الكلام الصادر منه من القبح والفظاحة والقساوة والجلافة ومن يد التجري على الله سبحانه وتعالى وأوليائه وأئمة دينه وغيرهم من المسلمين وأما سجنه بقية حل المستأجرين في السفينة فإنه يضمه المثل من منه بمنه والمقوم بقيمته وأما أخذه الآخر من أركبه أو سجن ماله كرها فهو حرام عليه فيعزر عليه أيضا وترزع منه تلك الأجرة وترد لأربابها أذلا أجرة عليهم وإن سلواهم وأحالهم وأما جبر من غرق من أهل السفينة المذكورة الذين أكرههم على الركوب فيها فإن سيرها بهم وقصر في ذلك حتى غرقت فإن كان قد تعدد ذلك بما يقتل غالبا قتل الواحد منهم بالقرعة إن ماتوا معا والأبأولاهم موتا ويلزمه ديات الباقيين أو بما لا يقتل غالبا فلا قصاص عليه لكن الواجب حينئذ دياتهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يقتل من يصلي بتارك الصلاة في شرح الروض ما قد يروى أنه لا يقتل به بقوله بعد قول الأصل وللضمار قتل حربى ومرند ومن له عليه قصاص أيا كاه وكذا الرأى المحض والمحارب وتارك الصلاة وإن لم يأذن فيه الإمام لأن قتالهم مستحق وإنما اعتبرنا أنه في غير حالة الضرورة تأديبا معه وحالة الضرورة ليس فيها رعاية أدب (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يقتل المصلي بتارك الصلاة الذي كان تركه سببا لاهدار دميه بأن وجدت فيه شروط الاهدار المذكورة في باب قتل تارك الصلاة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعالمه المسلمين عن رجل ضرب حجرا نفرج منه شيء فأزال عين آخر ما الحكم فيه (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله من ضرب حجرا نفرج منه قطعة فاصابت عين آخر فاذهبتم الزم عاقلة دينها وهي خسون بعيرا والله أعلم (وسئل) نفع الله تعالى به عن العين إذا تعلقت بالدم فهل تغلف بالعدد وتكون خسين يمينا كئناص عليه الشافعي رضى الله عنه والاصحاب في القواعد الزركشية وسواء كان الدم لونا أم غير لوث فما الحكم في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله إن المغول المعتمدان كون العين تتعدد خسين لا يختص باللوث بل تجب الخسون على مدعى عليه القتل بل لوث وعلى مدعى له معه شاهد وفي العين المردودة ولو في غير اللوث من المدعى أو المدعى عليه ولو تعدد المدعى عليه حلف كل منهم خسين يمينا أو المدعى حلف كل منهم بنسبة حقه لأن كلا منهم لو انفرد لا يثبت لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد بل يثبت بهض الأرض فيحلف بقدر الحصص بخلاف المدعى عليهم فإن كلا منهم ينفى ما ينفيه الواحد لو انفرد وبين الجراحات وإن قات أولم يكن لها أرض مقدار كأنفس فيكون فيها خسون يمينا بنفسيله المذكور والله سبحانه أعلم (وسئل) عن رجل مرض فأرسل إلى حكيم فجاء إليه وأمره بشربة فشربها فتعب لها تعباً شديداً بحيث قارب الموت ثم من الله سبحانه وتعالى عليه ببعض شيء من العافية ثم اشتد المرض فقال لورثته ما أنا لكم بصاحب وسبب ذلك الشربة التي استعانتها فلان ثم مات فما حكمكم الله سبحانه وتعالى في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا قصاص ولا دية على الطبيب المذكور بمجرد أمره للمريض المذكور بشرط الدواء المذكور والله أعلم (وسئل) نفع الله تعالى به المسلمين سؤالاً صورته سئل بعض المفتين عما إذا جرح بهيمة غيره أو عبده ثم اندمات الجراحة وبقي أثرها ولم ينقص من قيمتها شيء فهل يجب عليه شيء أم لا فاجاب بقوله لا يجب شيء في البهيمة والعبد وفي العبد خلاف والبهيمة أنه لا يجب أيضاً شيء والله أعلم فهل جوابكم كذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله أما ما ذكر عن بعض المفتين في مسألة البهيمة والعبد فيحتاج إلى تفصيل وهو أن البهيمة حيث اندمل جرحها ولا ينقص فيها لا يجب على جرحها إلا التعزير وبشهادة لذلك قول الفوراني الحيوان يخالف الجساد في شيء وهو أنه لا يضمن إلا بهد الاندمال والجناد يضمن في الحال بما نقص وجزم به في الأنوار فقال لو فاقا إحدى عيني جبار لم يجب في الحال شيء حتى ينسدمل ثم يجب ما بين قيمته صحيح

العين

العسرين ومفقواها قال ولو قال المالك لأداويه حتى يموت أجبره الحاكم أي على مداوانه ولو قال الجاني مكنتي من مداوانه لم يلزمه التمكن منه وأما الرقيق فإن قطع منه ما يقدر في الحر كإيد لزمه نصف القيمة في هذا المثال مطلقا سواء أُرئى ولم تنقص قيمته أم نقصت بقدر نصف القيمة أم أقل أم أكثر وإن جرح جرحا لا مقدوره فيه من الحر فبرئ ولم تنقص قيمته كان قطع منه أصعبا زائدة فبرئ ولم تنقص قيمته فقال ابن سريج لاشئ عليه وقال أبو إسحق يلزمه ما نقص ويقوم قبل البرء والدم سائل للضرورة وهذا الثاني هو الذي ينبغي ترجحه لقولهم في الجناية على الحر أن الجناية عليه من ضعف أو شين إذا بقي بعد البرء وجبت الحكومة وإن لم يبق فإن كانت الجناية جرحا أو كسرا ولم ينقص بعد الاندمال شئ من منفعة أو جال كقطع سن أو أصبع زائدة اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال ثم ما قبله وهكذا إلى حال سيلان الدم حتى تنقص القيمة لتأثرها بالخوف والخطر فإن لم ينقص به شئ ولا حال سيلان الدم فهل يعزف فقط أو يعزف ويفرض القاضي عليه شيئا باجتهاده وجهان وجهان البلقيني الثاني وإن كانت الجناية غير جرح ولا كسر كإزالة الشعر والاطعمة لم يجب شئ سوى التعزير فتأمل هذا الذي ذكره في باب الجنائيات فإنه قاض بترجيح كلام أبي إسحق فعلم أن إطلاق بعض المفتين أنه لا يجب شئ في العبد إطلاق في محل التقيد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى به بما ألفه إذا قلتم على المذهب أن الأب وإن علا والابن وإن سفل والقاتل ليسوا هم من العاقلة ولا يعملون من الدية شيئا وإذا قلتم أيضا أن الدية مؤجلة في ثلاث سنين من حين القتل وإن أكثر ما يجعل على المוסر نصف دينار وعلى المتوسط ربع وإنما على الأقرب فالأقرب وإنما على العاقلة التي في بلد الجاني ومن كان في غير بلد في أنليم آخر ليس عليه شئ فإذا كان القاتل قريبا والعاقلة فقراء أو كانوا كلهم فقراء فملى من عليه نفقته أم تنقص أم إلى اليسار أم في بيت المال وإذا كان القريب في غير بلد الجاني والابعد في بلد من تنقص عنها أو يلزمهما أو أحدهما وإذا كان القريب في حال الجناية في أنليم آخر ثم حضر بعدها إلى بلد الجاني هل يلزمه أم لا يلزمه وإذا قلتم إنهم من حين القتل وإذا كان القريب واحدا أو اثنين أو ثلاثة مثلا مוסرين أو متوسطين كيف تنقص الدية عليهم في ثلاث سنين والحال أن المוסر الزمهم بنصف دينار والمتوسط ربع دينار ولا شك أن هذا التقسيط لا يفي في مدة ثلاث سنين بالدية فإذا مضت المدة والدية باقية ما للحكم في ذلك وكيف تلزم العاقلة الدنانير والحال أن الواجب عليهم الأبل المألومة في الخطأ وهي مائة نخعسة وليس العدول عنها إلا بالصالح فإذا امتنع أصحاب الدم من الصلح فكيف توزع الأبل عليهم في ثلاث سنين إذا كانوا ثلاثة أو أقل أو أضغوا لنا ذلك وضوحا شافيا (فاجاب) وجه الله تعالى بقوله ما ذكره السائل نفع الله سبحانه وتعالى به من اختصاص الضرب بعاقلة بلد الجاني على الإطلاق لم أومن قال به هكذا وإنما الخلاف في ذلك مقيد بما يعلم من ذكر تفاصيل المسئلة وهي أن العاقلة إن كانوا حاضرين ببلد الجناية ضربت الدية عليهم على ترتيبهم المعروف وإن غابوا ولهم ثم مال أخذ منه والأحكام القاضي عليهم بالدية على ترتيبهم وكتب بذلك إلى حاكم بلدهم ليأخذها منهم وله أن يكتب بالقتل إليه ليحكم عليهم بها ويأخذها منهم وإن حضر بعضهم بها وغاب بعضهم فإن استوى الجميع درجة فهل يقدم من حضر قولان أحدهما وبه قال مالك رضي الله تعالى عنه نعم لاختصاصهم بقرب المكان فهم كالمختصين بقرب القرابة ولأن النمرة التي هي ملحوظ العمل إنما هي بهم ولأن في الضرب على الغائبين مشقة وأصعبا وبه قال أبو حنيفة وأحمد رضي الله تعالى عنهما تضرب على الكل لاستوائهم في العصوبة والميراث وعلى هذا فالحكم كما لو حضروا جميعا أو غابوا جميعا فيم امر وعلى الضعيف إذا لم يف الحاضرون ضرب على الغائبين ويكتب القاضي كلهم وعليه أيضا إذا اختلفت

لترتيب وانما جاءت لتعديده
 النعم كناية قول الرجل لغيره
 أليس قد أعطيتك النعم
 العظيمة ثم رفعت قدرك ثم
 دفعت الخسوم عنك ولعل
 بعض ما أخوه في الذكرك قد
 تقدم فلا يلزم منه ترتيب
 وهذا اختيار الامام تفر
 الدين وأجاب بعضهم عن
 قوله والارض بعند ذلك
 دحاها بان معنى بعدهما
 معنى مع كقوله تعالى عتلى بعد
 ذلك زعيم أى مع ذلك زعيم قال
 ويدل عليه قراءة مجاهد
 والارض مبع ذلك دحاها
 وفيما تسمى به أهل القول
 الثاني نظران الاصل في تم
 الترتيب والاصل في بعد
 البعدية وابدال الحروف
 بعضها من بعض مجاز
 واتساع في اللسان على أنه
 قد قيل ان بعدهما بمعنى
 قبل كقوله تعالى واقعد
 كتبنا في الزبور من بعد
 الذكرو هو القرآن (سئل)
 هل يجوز وصف الله بالعقل
 كما يوصف بالعلم أو يتمتع
 وصفه بالعقل وعلى هذا انما
 الفرق بين العلم والعقل
 وهل العقل أفضل من العلم
 لما روي أن الله تعالى لما
 خلق العقل قال له اقبس
 فانقبس ثم قال له ادبر فادبر
 فقال له ركني وجلا لي ما
 خلقت خلقا هو أحب الي
 منك منك آخذوبك أعطى
 وبك أثيب وبك أعاقب
 (فاجاب) بانه لا يجوز وصف
 الله بالعقل لان العقل علم

مانع عن الاستدلال على
مالا ينبغي أخذه من العقل
وهذا المعنى انما يتصور
فمن يدعوه الداعي فيما
لا ينبغي والعقل أفضل من
العلم اذ هو أساس له ولجميع
التكاليف والعبادات وهو
من الضروريات الخمس
الواجبة حفظها في كل ملة
وأما الاستدلال بالمرور
المذكور فلا يصح لانه كذب
موضوع بانفاق أهل
العلم كما ذكره شيخ الاسلام
أبو العباس أحمد بن تيمية
وغیره (سئل) هل الغلام
الذي قتله الخضر مؤمن
من أهل الجنة لاقراره
بالتوحيد في عالم النور كما شمله
قوله تعالى ألسنت بر بكم
قالوا بلى وحديث كل مولود
يولد على الفطرة وإقول
النورى الصحيح المختار
الذى عليه المحققون ان من
مات من أطفال الكفار في
الجنة فاذا كان هذا حكم
أطفال أولاد الكفار
فكيف بالغلام المذكور
الذى أبواه مؤمنان لانه مات
قبل التكليف فكيف يحكم
بأنه يعذب كالكفار من غير
ورود نص بذلك أو هو
كافر بخلاف النور لقراءة
ابن عباس وأما الغلام
فكان كافرا وحديث وأما
الغلام الذى قتله الخضر
فكان طبع كافرا نقلهما
البغوى في تفسيره فان قلتم
بالثاني فما الجواب عما
ذكر في الاول وما الجمع

بلادهم قدم الاقرب دارا فالاقرب هكذا أورد القولين أكثر الاصحاب وبعضهم حكاهما على غير ما مر والخاص ان المعتمد من المذهب عند الاصحاب أنه لا انفار لاختلاف البلاد ان تضرب على الاقرب وان اختلفت دورهم سواء الحاضر والغائب ولا يقدم بقرب دار مطلقا وجميع التفاريح التي ذكرها السائل على ما ذكره من الاختصاص لمن يباد الجاني لاجواب لها وأما تفاريح القول الضعيف الذي حكيناه فقد أشرنا اليها فتأملها نعم من تلك التفاريح ما يتأتى على المذهب فلنذكر جوابه وهو انه ليس المراد بالضرب على العقاب أنه يضرب عليهم جميعا مطلقا بل الواجب عليهم في كل سنة من الدية السكالة الثلث فيوزع عليهم مع رعاية ان الغنى لا يزداد على نصف والمتوسط لا يزداد على ربع فان وفي الاقربون بها أكثر منهم والا ضرب على من بعدهم وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد فان فضل شئ فعلى عصبه الولاء فان فضل شئ فعلى بيت المال فان فضل شئ فعلى الجاني وكذا يفعل في السنة الثانية والسنة الثالثة وان كان الواجب أكثر من الدية السكالة لم يزدوا على الثلث في كل سنة ولا تزداد السنون على ثلاث وان كان أنقص وزع الثلث في الاولى وأدون منه فان زاد عليه شئ الى الثلث الثاني وزع عليهم في سنة ثانية وان زاد شئ على الثلث الثاني وزع عليهم في سنة ثالثة ولا يمكن ان يزداد على الغنى أكثر من دينار ونصف في الثلاث مطلقا ولا على المتوسط أكثر من ثلاثة أرباع دينار في الثلاث مطلقا ثم للمأخوذ منهم انما هو نقد البلد ثم ما تحصل منه اشترى به الواجب من الابل وهكذا يفعل في كل سنة من الثلاث (وسئل) عن رجل أزال بكارة زوجته بغير ذكركم ثم طاقها قبل الدخول فهل يلزمه شئ غير نصف مهرها لتفويت البكارة عليها (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا يلزمه شئ لازالة البكارة لانه يستحقها لكنه يعزر لكونه اذاها بازالتها بغير الذكركم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين عما اذا داوى طبيب غيره فهل يضمن (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان كان غير عارف بالطب وتولد الهلاك من ذلك الدواء بقول عدلين ضمن تلخيص أبي داود في سننه وابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال من يطيب ولم يعرف الطب فهو ضامن وبذلك جزم صاحب الانوار وغيره بل نقل ابن سريج فيه الاجماع وان عرف الطب وأخطأ لم يضمن كما ذكره ابن سريج وغيره وخصه ابن الصلاح بما اذا قال داوى بهذا أما اذا قال داوى من غير تعيين فيضمن واعتمد بعضهم الاول فقال لا يضمن العارف مطلقا حيث أخطأ واستدل له في الخادم بحديث المشجوع الذي أمره بالفصل فمات فقال صلى الله عليه وسلم قتله قتلهم الله ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم انه ضمنهم هذا كله اذا باشر الطبيب الدواء بنفسه كان قال له ابلغ هذا ففى المميز تجب الدية وفي غيره يجب القود بشرطه وما اذا لم يباشر كان قال تفضل كذا أو أعطى الدواء غيره فانه وان لم يضمن عليه التعزير مالم يخطئ ويعذر في خطئه ويتعين على الحاكم منه صونا لدماء المسلمين وأبدانهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل في النافر حكومة (فاجاب) بقوله الظاهر كما يحتمل بعضهم أنه لا حكومة فيه اذ لم يفسد منته بخلاف ما اذا أفسده فانه تجب فيه حكومة كالشعر فيها (وسئل) عما اذا حضر نساء ولادة ذكر فقامت احداهن سرته من غير ربط ونمها الباقيات فمات بعد القلع بقليل فهل يقتلن أو هي فقا (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله ان كان القلع مع عدم الربط يقتل غالبا فهو عمد موجب للقود عليها وهو ظاهر ان منعت الباقيات من الربط لو أردت فسله أما اذا لم يردنه فهن أغتات أيضا لانه يلزمهن جميعا فاذا تركه من غير منع كان لهن دخل في الجنابة على ما يحتمل بعضهم واستدل لذلك بقول الشيخين لو قصد شخصا ومنع المفصود من العصب لزمه القود قال فعلى وجوب القود بالمنع فكذا هنا لا يلزمها

بين قراءة كل كافر وحديث
يولد على الفطرة وهل يتخذ
في النار أحد من مات من
أطفال الكفار (فاجاب)
بان الغلام الذى قتله الخضر
ورد في الحديث الصحيح أنه
طبع كافرا واختلاف العلماء
فيه هل كان بالغاً أو لا فقال
بالاول ابن جبير والكافي
وكذا أبو عباس في رواية أبي
صالح وقال الحسن البصري
كان رجلا ومن عادة العرب
ان تسمى الرجل صبيبا الى
أربعين ويؤيده قوله
تعالى بغير نفس فانه يقتضى
أنه لو كان يقتل نفس لم يكن
به باس ولو كان غير بالغ لم يحز
قتله بنفس وبغير نفس وقراءة
أبي وابن عباس وأما الغلام
فكان كافرا والكافر
والإيمان من صفات المكلفين
ولا يطلق على غير مكلف الا
بحكم التبعية لاحد أبويه
أو نحوه ما قال بعضهم
قتلين أن يصار اليه وقال
وبالثنائي جماعة وعلى
هذا قسمه كافر اما
بجواز باعتباره ما يؤول اليه
لو بلغ فلا مانع من دخوله
الجنة اذ لم يرد نص بتعذيبه
فضلا عن خلوده في النار واما
حقيقة وتكون الاحكام
اذا لم ينوط بالتمييز وهذا
تفسير ما ذكر في شريعتنا
فقد ذكر البيهقي في
المعرفة أن الاحكام انما
صارت متعلقة بالبلوغ بعد
الهجرة قال السبيكي لان
الاحكام أنيطت بخمسة

قود الا ان منعتن اه وفيه نظر ظاهر وغاية الامر المترتبة على ما زعمه انها مباشرة وهن متبنيات والمباشرة مقدمة على انهن في الحقيقة لسن متبنيات أيضا لانه لم يصدر منهن فعل أصلا وانما صدر منهن ترك وهي استعانت بالقطع مع عدم الربط فاذا كان مهلكا لم يباشر المهلك غيرها واذا لم يباشره غيرها لم يكن لها شريك أصلا فالوجه وجوب القود عليها ان تعدت قتله بما يقتل غالبا فان عني منها على مال قدية العمد وان لم يقتل غالبا فعلى عاقبتها دية شبه العمد ولا دليل له في مسألة المفصود لان تركه العصب مع قدرته عليه صيره قاتلا لنفسه وقاطعا لفعل الفاسد لان الفصد بذاته ليس هو القاتل وانما القاتل ترك العصب وليس في مسألة نظير ذلك لانه لم يصدر فيها من المقطوع ما يقطع فعل القاطع فنبط الهلاك به ونظير مسئلنا ما لو قصد غير مميز وعنده جماعة فقتلوا في ربط يحمل الفصد حتى مات وقضية كلام الاصحاب أن القود في هذه على الفاصد وحده دون الحاضرين لما قرره من انه المباشر وحده ولا قاطع لفعله من المفصود ويلزم ذلك الباحث أنه لا قود على أحد من هؤلاء لا الفاصد ولا غيره وهو في غاية البعد فالقياس وجوب القود عليها بل لو قيل بوجوده على السكك لم يبعد لان نفس القطع هنا كالفصد في كونه غير مهلك في حد ذاته وانما المهلك ترك الربط هنا ونم لان البره موثوق به لوربطا في العادة المطردة فالهالك ينسب اليه كاهن فيلزمه القود والافدية العمد موزعة على رؤسها واما لزوم الضمان لها دونهن الذي زعمه ذلك السباح فبعد جدا وعما بعده انه ناقض نفسه لانه جعل لهن دخلا في الجنابة بالنسبة لعدم وجوب القود عليها وعدم دخل فيها بالنسبة لعدم وجوب شئ عليهن ولا على عاقبتن وهو تحكم غير مرضى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه عن قول الساج السبيكي في الغارز ومن يزجره ينقص مؤاخذه ويفتدى بعض ما يحجب كالدور (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله حرمه ان ضم اوله فهو فمين فعل صغيرة ثم أراد كبيرة ثم تركها خوفا من الله سبحانه وتعالى فتركه للكبيرة بعد العزم عليها مكفر لذلك الصغيرة التي ارتكبها وان كسر فهو في الميزان ان وقع كاه فاتفقت نصف الضمان أو نصفه فكل الضمان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب دعوى الدم والقسامة)

(وسئل) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين عن زوجين متناكبين أو رجلين أو جماعة في سفر أو بيت ودلو كبيرة بها سكان أوفى حصنها أو سكنها النافذة أو غير النافذة وجدنا بينهم منهم أومن غيرهم قتيلا أو ميتا يحتمل موته وخنقه هل يكون هذا لوئا في الجميع أوفى البعض بينوا لنا ذلك فاذا قلتم بانه لوث في المسائل كلها فهل يدعى عليه على الجماعة أو السكان الذين بالدوا جميعا لاحتمال قواطعهم على ذلك وقتلهم جميعا أو على واحد منهم بعينه اذا غلب على ظنه أنه قتله ويقسم عليه تخمين عينا اذا أنكر وتسعة الدعوى عن الباقي بمجرد الدعوى على الواحد المعين أم لا واذا قلتم لا لوث ولا دعوى ولا قسامة على من ذكر أولا فهل له الدعوى على غير من ذكر أعلاه اذا ظنه واتهمه وهل يقسم عليه تخمين عينا اذا أنكر أو يخلف المدعى عليه عينا واحدة ويبرأ من ذلك كسائر الدعوى وهل فرق بين أن يكون بين القاتل وبين من عنده عداوة أم لا واذا شهد اثنان من الجماعة أو السكان المذكورين على واحد منهم أومن غيرهم انه القاتل هل تقبل شهادتهما أم لا تقبل لانها تدفع منهما ضررا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لا بد في اللوث والقسامة من ظهور أثر كالحق والعض والجرح فان لم يوجد أثر فلا لوث ولا قسامة لاحتمال موته بخافة والاصل عدم تغرض غيره له فلا بد ان يعلم انه قتل ليثبت عن قاتله هذا ما صححه الشيخان وأطال الاستدلال في رده وان المذهب المنصور وقول الجمهور انه يثبت اللوث والقسامة فعلى الاول المعتمد للولى أن يدعى

عشر عام الخندق فقد تكون منوطه قبل ذلك بسن التمييز ويؤيد ذلك الحكم بالسلام على رضى الله عنهم **كونه صبيا** (سئل) عن شخص قال لصاحب وقد حضر جماعة يذكرون الله تعالى قم فاذا ذكر الله معهم فقال سيف الشرع قدامي عن ذكر الله معهم وهو أنى أرى من نفسي أنها لا تقدم لذلك الا بمجرد كلامك فحبه والناس يحبهون فهل يحرم عليه ذلك لا لايذاء أم لا (فاجاب) بانه يحرم السحب على فاعله لا يذاته المحبوب (سئل) عن السيد الخضر هل هو نبي أو ولي وهل هو حي الآن أم ميت وهل هو خالق من البشر أم من الملائكة وإذا كان حيا فابن مكره ومأمرا كاهن وشريك وكذلك سيدنا الياس عليه السلام وقوم يونس السوال عنهما كذلك (فاجاب) أما السيد الخضر فالصحيح كما قاله جمهور العلماء نبي لقوله تعالى وما فعلته عن أمري ولقوله تعالى وآتيناه حجة من عندنا أى الوحي والنبوة لاولى وان خالف بعضهم فقال لم يكن الخضر نبيا عندنا كثر أهل العلم والصحيح أيضا أنه حي فقد قال ابن الصلاح جمهور العلماء والصالحين على أنه حي والعامة معهم في ذلك

على من شاء من أهل تلك الدار مثلا وعلى كلهم لكن المين هنا على المدعى عليه فيجانب خصمين عينا وعلى الثاني يتأتى هنا ما قالوه ان من اللوث أن يوجد قتيل في مسكن له دونه كمن أو قرية صغيرة أو حجة منفردة عن البلد الكبير ولم يساكنهم غيرهم عند الشيخين واعتزضهما جميع وقالوا المقتول المعتد اعتبارا أن لا يخالطهم غيرهم والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته لاقتيل ولا كونه من أهله والا فاللوث موجود فلا يمنع القسامة قال العمراني ولو لم يدخل ذلك المكان غير أهله لم تعتبر العداوة فيكون وجود قتيل بينهم لو تافى حقهم وان كانوا غير أعدائه ولا تبقوا الدعوى عن باقيهم بمجرد الدعوى على واحد معين منهم وتقبل شهادة عدلين منهم بان فلاقتله مالم يكذبهما الولي والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى ببركته المسلمين عن تعيين المجرع الجارحه هل هو لوث في حقه أولا (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله ليس ذلك بلوث عندنا اضعف القرينة فيه فان قلت بشكل عليه قول الشافعي رضى الله تعالى عنه يصح اقرار المربض بدين أو عين لوارث وغيره لانه وصل الى حلة بصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر فاذا كان وصل الى هذه الحالة فلم لا يكون تعيينه جارحا لوثا لان وصوله الى هذه الحالة يؤكدها بصدق ومزار اللوث على مؤكدها نطق هنا الصدق قلت قد عارض تلك القرينة غلبة وقوع الضغائن بين المجرع والمتهمين يجرحه فكان في تعيينه ما يؤكده عدم نطق صدقه فلم يعمل به وأما ثم فلا قرينة تتأني مادل عليه حاله من الصدق فعمل بقوله وصحنا اقراره اذا عذر لمن أقر وأيضاً فالحق هنالك اذ الدية له وانما تنتقل لورثته عنه فلم يقبل قوله فيه مطلقا للتهمة وأما ثم فهو مقرر على نفسه بالحق لغيره فلا تهمة فيه فقبل مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب البغاة)

(وسئل) هل يجوز حضور المسلمين الحروب التي تقع فيما بين الكفرة للمشاهدة والتفرج أولا يجوز لما في ذلك من تكثير جمعهم واعتنتهم على ظلمهم وتحتين طائفة وتقبح أخرى ووجود الخطر فانه ربما تصل أسهمهم الى الناطرين وكان مشايخنا من أهل مليار يمنة من حضورهم حروبهم وهل يجوز قتال المسلمين مع احدى الطائفتين من الكفار حتى يقتل أو يقتل من غير حاجة الى ذلك أولا وهل يجوز لانه اما ان يقتل كافرا أو يقتله كافر وهل يعامل به معاملة الشهيد (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله اذا وقع قتال بين طائفتين من الحربيين لم يحرم الحضور لان كلا من الطائفتين مهدر فالقتل فيهما واقع في محله فليس ثم معصية أقر عليها المنفرج بحضوره نعم ان شئنا لا على ندور عود ضرر عليه من الحضور وحرم عليه ولعل منع المشايخ المذكورين الحضور كان لاجل ذلك والمسلمين أن يقتلوا كلا من الطائفتين وان يقتلوا احدهما لا بقصد نصرة الطائفة الاخرى بل بقصد اعلاء كلمة الاسلام والحق الشكاية في أعداء الله تعالى ومن فعل ذلك بمذا القصد حصل له اجر المجاهد لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري وغيره من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ولا شك ان من قاتل احدى الطائفتين بقصد ذلك كان كذلك حتى اذا قتل في الحرب أو انقضت حركته حركة مذبح أو وليس به حياة مستقرة عومل معاملة الشهيد في الدنيا والآخر فلا يغسل ولا يصلى عليه نعم بشرط أن يعلم مراد القتال انه يبلغ نوع نكابة فيهم أما لو علم انه مجرد أن يبرز للقتال بادره بالقتل من غير أدنى نكابة فيهم فلا يجوز له قتالهم حيث لا يقتل نفسه من غير فائدة البتة فيكون عليه اثم قاتل نفسه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بهلومه المسلمين هل غير قرشي عد من أمراء المؤمنين في زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم على أسنتهم فمن هو ولم يحكم (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله هو اسامة مولى

رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على جيش فيه أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما فلم يخرج حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثه أبو بكر رضى الله تعالى عنه الى الشام وكان الصحابة رضى الله تعالى عنهم في ذلك السفر يدعون أمير المؤمنين وقد كان عمر رضى الله تعالى عنه يدعو بذلك ويقول له مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت على أمير (وسئل) نفعنا الله تعالى بهلومه عن من هو من المسلمين ويسكن في بلاد المشركين الحربيين واذا وصل اليهم من يكون له التكلم في البلاد خرجوا اليه ولا قوه وكثر واسواده وركبوا معه وزادوا في صفوفه فهل يجوز لهم ذلك أم لا واذا قتلهم بعدم الجواز فما يلزمهم بهذه الفعلة وما الحكم في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ان خشوا ضررا على نحو أنفسهم أو مالههم ان يفعلوا ذلك جاز لهم فعله وان لم يخشوا شيئا لم يجزاهم شئ مما فيه تعاقب الكافر فيعز رمن فعل ذلك التعزير البليغ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله تعالى بهلومه هل يجوز للمسلم ان يقبل يد الحربى المشرك وأن يقوم اليه وان يصاحبه وان يتخضع اليه وكل ذلك ايناله منه مالية واذا قتلهم الجواز فما يترتب عليه وماذا يلزمه (فاجاب) بقوله لا يجوز للمسلم ان يعاقب الكافر بنوع من أنواع التعذيب سواء المذكورات وغيرها ومن فعل ذلك طمعا في مال الكافر فهو آثم جاهل كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم من تواضع لغنى لا جمل غناه ذهب ثلثا دينه فاذا كان التواضع للمسلم الغنى يذهب ثلثي الدين فما بالك بالتواضع للكافر والله سبحانه وتعالى أعلم

(وسئل) نفع الله تعالى بهلومه المسلمين عن مسئلة فاجاب فيها بجواب مختصر ثم بلغه ان بعض المفتين أفتى فيها بخلاف ذلك فصنف فيها تصنيفا سماه تحذير الثقات من استعمال القات لانه في حكم الفتاوى باعتبار أصله كعالم مما تقرر وذلك المصنف أحذرك الله ان مننت على المصطفين من عبادة بمجانبة سبيل الشهيات وجوبهم بان يذودوا الناس عن ان يحوموا حول حصى المسكرات والمخدرات وسائر المحرمات وأشهد ان لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك شهادة أنجوبهم امن قبج الخرافات وأشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك الذي أرسلته مكمل لسان الحضرات صلى الله عليه وعلى آله وصحبه حاة الدين الاوفى وكما فتح الارباب الذين نصرنا الحق وأشدوا نغره ودمغوا الباطل وأهله وأما توأ ذكره ما عشت بخوامد القرائح أرواح القبول فحركتها الى ان طفرت ببلوغ المسامول (أما بعد) فهذا تأليف شريف وأغودج لطيف سميت تحذير الثقات من أكل الكفنة والقات وسببه انه ورد على بركة الشرف من بحر رضى صنعاء وزيد أدام الله تعالى لعلمائهم ما غايات التوفيق والتسديد كتب مصنفه وآراء مختلفة وطلب مني التعريض عليها والتقرير لما فيها من حكم القات تحيلا وغريما وتخصيصا وتعميما فتصفتها فاذا هي متبعة الفجاج قوية الحاج محكمة الاطناب سانحة الاطناب شائعة الذرى واقضة المرى رافلة في حلل الاتقان واضحة الادلة والبرهان غير متباينة عند التحقيق لاتفاقها على الحكم وانما اختلف في الطريق كما سيوضح وبه الصدقات شاء الله سبحانه وتعالى بنشرح لكنه اختلاف استند كل من طرفه الى الواقع في التجربة والاختبار والمقول عليه بالمشاهدة والاختبار فذلك أنطلمت هذه الحادثة القلوب وحق لنا ان نفوض حقيقة الامر فيها الى علام الغيوب اذا حجة اما عقلية أو نقلية أو مركبة منها والعقلية لا يعتمد بها الا ان كانت مع ما بها يقينية لانها حيث لا تنتج الاقناعيا حقا ولازم الحق وهي باعجز من العقل بمجرد تصور طرفيها أو بواسطة أو الحس أو كلاهما كالتواترات والتجربيات والحديثيات والنقلية ما صح نقله عن عرف صدقه عقلا وهم الانبياء عليهم الصلاة وأتم السلام ويفيد العلم وكذا الظن ان صحها تواتر مع انتفاء الاحتمالات الاكسية ولا يفيد غير ذلك لا غير عند أكثر أهل السنة والمعتزلة والحق انه قد يطيد العلم ولو مع عدم

وقال النووي الا كثرون من العلماء على أنه حي موجودين أظهرنا وذلك متفق عليه بين الصوفية وأهل الصلاح وحكايتهم في رؤيته والاجتماع به والاخذ عنه وسؤاله وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة أكثر من أن تحصى اه والصحيح أيضا أنه من البشر لامن الملائكة ومقر السيد الخضر والسيد الياس أرض العرب فقد قال عمرو بن دينار ان الخضر والياس لابر الان حيين في الارض مادام القرآن في الارض فاذا رفع ما قال الاثنان الالف واللام في قوله في الارض للعهد لا الجنس وهي أرض العرب بدليل تصرفها فيها غالبا دون أرض يأجوج ومأجوج وأقامى جزر الهند والسند مما لا يقرع السمع اسم ولا يعلم علمه وأما السيد الياس فهو الياس ابن ياسين سبط هارون أخى موسى وقبل انه ادريس وقيل انه الخضر وقال بعضهم الياس صاحب البرارى والخضر صاحب الجزائر وعلى الاول فقد قالوا انه لما عظمت الاحداث في بني اسرائيل ونسوا عهد الله وعبدوا الاوثان من دونه بعث الله اليهم الياس نبيا وتبعه اليسع وآمن به فلما عاتله بنو اسرائيل دعى به أن يرجع معهم

التواتر بمعونة قرينة شوهدت أو تواترت تؤذن بنفي الاحتمالات التسعة المقررة في محلها وهي العلم
بعدم رواية العربية لغة ونحوها وعدم النقل وعدم المجاز وعدم الاشتراك وعدم الاختصار وعدم
النسخ وعدم التقديم والتأخير وعدم المعارض العقلي الذي لو وجد اقدم على النقل قطعاً
فاذا وجدت تلك القرينة المؤذنة بنفي هذه الاحتمالات أورثت العلم بضمون الخبر النقل والالام
تقد الا الظن وبالضرورة القطعية العلم بحقيقة هذا النبات متعسر لانه لا طريق الى العلم بها الا
شهر الصادق وهو ما ينس منه الى ان ينزل عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
أفضل الصلاة وأزكى السلام أو التجربة وهي معذرة كقوله بعض أفاضل الأطباء فاني لما سأله
عن هذا النبات قال لي انه يورث مضار منها تصغير الوجه وتقليل شهوة الطعام وتغير الباء وإدانة
نزول الودي عقب البول فقلت مامسندك في ذلك فقال أخبار المستعملين فقلت له ما يكتفي وذكرك له
ما يأتي من التعارض ثم قلت له لا بد ان تستند الى حجة لم يقع فيها تعارض ولا تراعى وهي التجربة
فقال لا يمكن لان التجربة تستدعي مزاجاً وزماناً ومكاناً معتدلات وعدالة الجرب لانه يجرب عما يجده
من ذلك النبات فلا بد من عدالة حتى يقبل اخباره وذلك كله متعذر في هذه الاقاليم لانها غير معتدلة
وأيضاً فوجود عدل يقدم على هذا النبات المجهول ليحج به مستبعد فقلت له فاما الذي قلته في هذا
النبات فأخذ منه شيئاً وجلس عنده أياماً ثم قال الذي تحرر لي انه مجهول لا يحكم عليه بشئ اه فتعجب
من هذا كله انه لا طريق لنا الى العلم بحقيقته الا بمجرد الخبر المتواتر من متعاطيه بما يجذبه منه
ولم يتم لما علمت مما أشرت اليه من الخلاف فيه والاختلاف اذ القائلون بالحلل ناقلون عن عدد
متواتر انه لا ضرر فيه بوجهه والقائلون بالحرمه ناقلون عن عدد التواتر ان فيه آفات ومقاسد منها انه
يخدر ومغيب أو مسكر مطرب فأخذ الخبرين كاذب قطعاً مع رعاية العموم سلباً وإثباتاً ولما رأيت هذا
التعارض أردت ان أكتشف بعض أمره بالسؤال ممن تعاطاه فقال لي امام الشافعية بمقام خليل الله
ابراهيم على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة والسلام انه استعمله لما رحل
الى زيد وتغز من نحو ثلاثين سنة من الآن فلم يجد له ضرراً بوجهه لاني رطبته ولا في يابسه وكذلك
قال بعض مدرسي الشافعية بمكة المشرفة انه أراد في بداية أمره التجرد فأراد تقشير الشهوة فوصف
له يابسه فاكل منه فلم يجد منه تخديراً ولا غيبة ذهن بوجهه وقال بعض مدرسي الحنفية زوت بعض
منصوفة اليمن بالمسجد الحرام المكي فأعطاني قليلاً منه وقال لي تبرك بأكل هذا فانه مبارك فأكلت
منه فوجدت فيه تخديراً فذكرت له كلام زينك فقال ان عندي معرفة بالطب وبدني معتدل المزاج
والطابع فالذي أدركه بواسطة ذلك لا يدركه غيره وقد أدركت منه التخدير ودوران الرأس ولا أعود
لا كله أبداً وكذا قال بعض الاشراف ان فيه غيبة عن الحس وانه استعمله فغاب مدة طويلة لا يدري
السماء من الأرض ولا الطول من العرض وبعضهم قال ان انضم لا كله دسوسة لم يؤثر ولا أثر
وبعضهم قال لا يؤثر مطلقاً عند وقوع هذا الاختلاف والتنافي حار الفكر فيه وأججم العقل عن أن
يحزم فيه بتحليل أو تحريم وغلب على الظن أن سبب ذلك الاختلاف أنه يخفف تأثيره وعدم تأثيره
باختلاف الطباع بقلية أحد الاخلاط والطباع الاربع عليها وانه لا يمكن التوفيق بين هذه الاخبار
المتناقضة مع عدالة قائلها وبعد كذبهم الا بان يفرض انه يؤثر في بعض الابدان دون بعض واذا
فرض صدق هذا الظن وان هذا النبات يخالف باختلاف غلبة بعض الاخلاط فوراً ذلك نظر آخر
وهو أن ما يخالف كذلك هل النظر فيه الى عوارضه اللاحقة له فيحرم على من ضره دون من لم يضره
أو الى ذاته فان كان مضراً لذاته حرم مطلقاً ولا يحرم مطلقاً والاول هو الذي يصرح به كلام أئمتنا في
غير هذا من النباتات الضارة فهو المعتمد هنا وفارق الجرو وغيره من كل مسكر مانع بان العلة في تحريمه

ما شاء الله ما تكون من نعمة فمن الله ما شاء الله ما شاء الله ما شاء الله فوكلت
على الله حسبنا الله ونعم الوكيل وورد عن أنس
رضي الله عنه قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا عند الحجر
سمعنا صوتاً يقول اللهم اجعلني من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
المعظومة والمحبوبة عليها المستجاب لها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا أنس انظر ما هذا الصوت فدخلت الجبل فاذا أنا
برجل أبيض الرأس واليعة عليه ثياب بيض طوله
أكثر من ثلاثمائة ذراع فلما نظر الى قال أنت رسول
الذي قلت نعم قال ارجع اليه فأقرته من السلام وقتل له
هذا أخوك الياس يريد لقاءك لقاء النبي صلى الله عليه وسلم وأما بعد حتى اذا
كان قريبا منه تقدم اليه النبي صلى الله عليه وسلم وتأخرت
فقد تأطروا بلافتل عليهم ما شئ من السماء يشبه
السفرة فدعوني فأكلت معهم ما فاذا فيها كفاة
ورمان وكرفس فلما أكلت قمت فتحييت وجاءت صحابة
فاحتملته فاذا أنا أنظر الى يابض ثيابه فيها قلت للنبي صلى الله عليه وسلم يا أنس
وأخي ما هذا الطعام الذي أكلناه أمن السماء نزل عليه

اسكاره مع نجاسته فاذا فرض انتفاء اسكاره حرم لنجاسته والحاصل انه لم يثبت عندنا لهذا النبات وصف ذاتي ولا أغلبي من الضرر أو عدمه نذر الامر عليه ونحكم بقضيته وانما الذي تحصلنا عليه من هذا الاختلاف ما قررناه سابقاً وهو انه يتعدى الجمع بين تلك الاخبار الا اذا قلنا باختلافه باختلاف الطباع وليس هذا أمراً قطعياً كما علمت لتطرق التهم والكذب الى بعض المخبرين عنه بضرر أو عدمه وتواتر الخبر في جانب معارض بتواتره في جانب آخر بخلافه فسدق النظر فيه الى الخبر المتواتر ووجب النظر فيه الى أنه تعارض فيه أخبار ظنية الصدق والكذب وقد أمكن الجمع بينها بما قدمته فتعين المصير اليه وأنه يختلف باختلاف الطباع اذ القاعدة الاصولية انه متى أمكن الجمع لا يعدل الى التعارض وعلى فرض انه لا يمكن الجمع بذلك لما مر أن بعض المخبرين سلب الضرر عن هذا النبات سلباً كلياً وبعضهم أثبت له اثباتاً كلياً فيجب الامعان في ترجيح أحد المخبرين بدلائل وأمارات بحسب استعداد المستدل وتضلعه من العلوم الشرعية والنظرية الشرعية والالهية وهذا شأن كل حادثة لم يسبق فيها كلام المتقنين كهذا النبات فاني لا أعرف فيه كلاماً بعد مزيد التدقيق والتفتيش في كتب الشرع والطب واللغة لغير أهل عصرنا ومشايخهم وهم متفقون فيه كما ستعلمه والظاهر أن سبب اختلافهم ما أشرت اليه من اختلاف المخبرين والا فني الحقيقة لاختلاف بينهم لان من نظر الى انه مضر بالبدن أو العقل حرمه ومن نظر الى أنه غير مضر لم يحرمه فهم متفقون على انه ان تحقق فيه ضرر حرم والا لم يحرم فليسوا متفقين في الحكم بل في سببه فراجع اختلافهم الى الواقع وحيث رجح الاختلاف الى ذلك خفف الامر وهان الخطأ وعذر من قال بالحرمه لتوهمه الضرر ومن قال بالحلل لتوهمه عدمه وما يزيد في العذر ما قدمته من تعسر التجربة فلم يبق تعويل الا على مجرد اخبار متعاطيه وقد علمت تبينها وتناقضها ولزم من ذلك تناقض آراء العلماء وتباينها فيه لكن مع ملاحظة القواعد الاصولية لا تعارض ولا تبين كما سأقرره لك لكن بعد ذلك كحاصل الآراء المتباينة فيه وحججها ومافيه ثم ذكر ما اختاره فيه وأميل اليه فأقول عنس وبتضح لك ذلك بذكر مقالاتهم وحججها وما فيها ثم ذكر ما اختاره وغلب اليه زيادة في الايضاح ومبالغة في النص فاقول اصح القائلون بالحلل بامور منها أن الامام الصفي المزجد كان يقول بغيره حتى عنه ثم انه اختبره بما كل شئ منه فلما لم يؤثر فيه شيئاً من أسباب التحريم أفتى بحله فقال وأما القات والكفتة فما أظنه يغير العقل ولا يصد عن الطاعة وانما يحصل به نشاط وروحنة وطيب خاطر لا ينشأ عنه ضرر بل ربما كان معونة على زيادة العمل فيجبه أن له حكمه وان كان العمل طاعة فتناوله طاعة أو مباحاً فتناوله مباح فان للوسائل حكم المقاصد اه وكذلك أفتى بحله الفقيه الشهاب البكري الطنطاوي وكان يأكله ويشق عليه فقال وأما القات والكفتة فليسما يغييبان للعقل ولا يخدران للبدن وانما فيهما نشأة وتقوية وطيب وقت فان قصد بهما التقوى على الطاعة فهما مستحبان لان للوسائل حكم المقاصد كما اتفق عليه أئمتنا وكذلك أفتى بحله الامام جمال الدين بن كبن الطبري وله في مدحه أبيات ومنها ان المشاهدة من أحوال آكله انه يحدث لهم روحنة وطيب وقت وتقوية على الاعمال ولا يحدث لهم اسكاراً ولا تخيلاً ولا تخديراً واصح القائلون بالحرمه بامور منها قول الفقيه أبي بكر بن ابراهيم المقرئ الحرازي الشافعي في مؤلفه في تحريم القات كنت آكلها في سن الشباب ثم اعتقدتها من التشبهات وقد قال صلى الله عليه وسلم من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ثم اني رأيت من أكلها الضرر في بدني وديني فتركت آكلها فقد ذكر العلماء رضي الله تبارك وتعالى عنهم أن المضار من أشهر الحرمات فمن ضررها ان آكلها يرتاح ويطرب وتطيب نفسه ويذهب حزنه ثم يعتريه قدر ساعتين من أكاه وهو ممتراكة وغوم متراخية وسوء أخلاق وكنت في هذه الحالة اذا قرأ على أحد يشق

فقال النبي صلى الله عليه وسلم سأله عنه فقال يا بني به جبريل في كل أربعين يوماً كلمة وفي كل حول شربة من ماء ومنهم وأما قوم يونس فرؤى أن الله تعالى بعث إليهم نبياً فقام يدعوهم إلى الإسلام وترك ما هم عليه تسع سنين فأبوا فلما أبس من أيمانهم أوحى الله إليه أن أخبرهم أن العذاب يصيبهم بعد ثلاثة وقيل بعد أربعين فأنبأهم بذلك فقالوا ربنا فأنفأهم معكم وبين أظهركم فلا بأس عليكم وإن ارتحل عنكم فنزل العذاب عليكم لاشك فيه فلما أدنا الموعد غامت السماء غيماً أسود ذا دخان شديدة ما حتى غشى مدينهم فصاروا يطلبون يونس فلم يجدوه فاقبلوا بصدقه فثابروا ودعوا الله ولبسوا المسوح وبرزوا إلى الصعيد بأنفسهم ونسائم وصبيانهم ودوابهم وقرقوا بين كل والدلة وولدها حتى بعضه إلى بعض وهلت الأصوات والضجيج وأخاضوا التوبة وأظهروا الاعمان وردوا إلى المسالم في تلك الحالة ونصروا إلى الله فرجعهم وكشف عنهم وكان ذلك يوم عاشوراء (سئل) عن قال إن الله خلق قبل آدم كذا وكذا بشراً يسمى كل منهم آدم وقبل جبريل كذا وكذا ملكاً يسمى كل منهم

على مراجعته وأرى مراجعته جبلاً وأرى لذلك مشقة عظيمة ومالاً وأنه يذهب بشهوة الطعام ولذته ويترد النوم ونعمته ومن ضرره في البدن أنه يخرج من أكله بعد البول شيء كالودي ولا يتطامع إلا بعد حين وطالما كنت أقوضاً فأحس بشيء منه فأعيد الوضوء وتارة أحس به في الصلاة فأقطعها أو عقب الصلاة بحيث أتخفق خروجه فيها فأعيدها وسألت كثيراً ممن يأكلها فذكروا ذلك عنها وهذه مصيبة في الدين وبلية على المسلمين وحدثني عبد الله بن يوسف المقرئ عن العلامة يوسف بن يونس المقرئ أنه كان يقول ظهر القات في زمن قسقاء لا يجسرون على تحريم ولا تحليل ولظهر في زمن الفقهاء المتقدمين لحرمه ودخل عراق اليمن وكان يسمى الفقيه إبراهيم وكان يحرم بتحريم القات وينكر على آكله وذكر أنه أنما حرمه على ما وصف له من أحوال مستعمله ثم أنه أكله مرة أو مراراً لا يخبره قال فخرت بغيره بضره واسكاره وكان يقول ما يخرج عقب البول بسببه مني ثم اجتمعت به فقلت له نسمع عنك أنك تحرم القات قال نعم فقلت له وما الدليل فقال ضرره واسكاره بضره وأما اسكاره فهل هو طرب فقلت نعم فقال فقد قالت الشافعية وغيرهم في الرد على الحنفية في إباحته ما لم يسكر من النبيذ النبيذ حرام قياساً على الخمر يجمع الشدة الماربة فقلت له يروون عنك أنك تقول ما يخرج عنه مني وأيسر فيه شيء من خواص التي فقال أنه يخرج قبل اسكاره وكان عبيد بن إبراهيم المقرئ وكان له معرفة بالطب وغيره بصرح بتحريمه ويقول أنه مسكر وقد رأيت من أكله فحين هذا كله ملخص كلام الحراري وهذا الرجل العراقي الذي أشار إليه ونقل عنه حرمة القات أخبرني بعض طلبة العلم أنه جاء إلى مكة المشرفة ودرس بها كثيراً وأنه قرأ عليه وزاد في مدحه والثناء عليه ووافق هؤلاء القائلين بحرمة القات قول الفقيه العلامة حجة الناصري ممن يعتمد عليه نقلاً وإفتاء كما يدل عليه ترجمته المذكورة في تاريخ خاتمة الحفاظ والمحدثين الشمس السخاوي في منظومته المشهورة وقد أخبرني بحدث مكة شرفها الله تعالى أنه قرأها على مؤلفها حجة المذكور وأجازها بها

ولأننا كل القات رطباً وإيساً * فذلك مضر داؤه فيه أعضلا

فقد قال أعلام من العلماء * إن هذا حرام للتضرراً كالا

وهذا الفقيه الخ ومنها أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر قال في النهاية ما معناه أن المفتر ما يكون منه حرارة في الجسد وانكسار وذلك معلوم ومشاهد في القات ومستعمله كسائر المسكرات وإن كان يحصل منها توهم نشاط أو تحفة فإن ذلك مما فضل من الانتشاء والسكر الحاصل من التحذير للبعد وكذلك يحصل من الاكثار والادمان على المسكر حتى الخمر خدر يخرج إلى الرعشة والغالج وليس السماع ودوام التغير للعقل وغير ذلك من المضار لكن القات لم يكن فيه من الطبع إلا ما هو مضرة دينية ودنيوية لأن طبعه ليس والبرد فلا يعصبه شيء من منافع غيره من المسكرات التي أشار إليها الشارع لأن سائر المسكرات فيها شيء من الحرارة واللين فلا يظهر الضرر فيها إلا مع الادمان عليها وهذا يحصل من الضرر في الأغلب ما في الأفيون من مسخ الخلق وتغير الحال المعتدلة في الخلق والخلق وهو يزيد في الضرر على الأفيون من حيث أنه لا نفع فيه بعلم قطوان ضرره أكثر وفيه كثرة يس السماع والخروج عن الطبع وتقليل شهوة الغذاء والباه وبس الامعاء والمعدة ويردها وغير ذلك ومنها أن جميع الخصال المذمومة التي ذكرها في الحاشية موجودة في القات مع زيادة حصول الضرر فيها به قوام الحمة وملاح الجسد من افساد شهوة الغذاء والباه والتسلسل وزيادة الهالك عليه الموجب لاتلاف الجبال الكثيرة الموجب للسرف ومنها أنه ان ظن أن فيه نفعاً فهو لا يقابل ضرره ومنها أنه شارك كل المسكرات في حقيقة الاسكار وسببه من التحذير وإظهار الدم

وترقية طاهر البشرة مع نبذ الدوسرة من الدماغ والجسد إلى الظاهر وليس فيه حرارة ولين يبدلان ما نبذه من الحرارة واللين إلى طاهر الجسد بخلاف نحو الخمر والحشيش فلهذا أكثر ضرره هذا حاصل تلك الكتب المصنفة التي وردت علينا في القات وقد علمت ما اشتبهت عليه مجموعهم من التناقض في الأخبار عن أحوال آكلية وسببه تناقض أخبار مستعمليه كما قدمته أول الكتاب ولما مر عن الطنبداوي أنه استعمله ووجد فيه غاية الضرر وانما لم أقول على ما مر عن المزجد أنه استعمله لأن في كلامه السابق ما يدل على أنه لم يستعمله فإنه قال ما أظنه بغير العقل فتعبر به بما أظنه فاض بأنه لم يستعمله اذ لو استعمله لم يعبر بذلك بل كان يحزم بأنه لا يغير العقل لأن الأمور الوجدانية من حيز الضرورات وإذا وقع هذا التناقض فيه فلا يمكن الجزم فيه بتصل ولا تحريم على الإطلاق وانما المخلص في ذلك الجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الطباع لأنه لا يمكن الجمع بين تلك الأخبار المتناقضة مع عدالة قائلها إلا بذلك فيتمين المصير إليه كما مر وإذا كان يختلف باختلافها فمن علم من طبعه أنه بضره حرم عليه أكل المضر منه ومن علم أنه لا يضره لم يحرم عليه فإنه قالت بعكر على ذلك القاعدة الأصولية أن المثبت مقدم على النافي فإن هذه القاعدة مصرحة بضره لأنه تعارض فيه خبران أحدهما مثبت للضرر والآخر نافي والمثبت مقدم لأن مع المثبت زيادة علم فكذلك القاعدة الفقهية فإن الأصل عدم الضرر والخبر بالعدم بالعدم مسند للأصل والخبر بوجوده مخرج له عن الأصل مقدم على البينة المستحبة له وأيضاً فقد اتفق القائلون بالحل والحرم على أن فيه نشاطاً وروحنة كما مر عن المزجد ونشأة كما مر عن الطنبداوي وطيب وقت كما مر عنهما ثم اختفوا هل هذا النشاط الذي فيه يؤدي إلى ضرر والقائلون بالحرم قالوا يؤدي إليه وما قالوه أقرب بالنسبة للواقع فإن من شأن النشاط والنشأة الذاتيين لمطهر ومشروب دون العارضين له بواسطة الف أو نحوه أنهما يؤديان إلى الضرر حالاً أو مآلاً فلا يخبر بأنه يؤدي للضرر معه قرينة أي قرينة فإنه إذا وقع الاتفاق على أن فيه نشأة ونشاطاً احتاج من سلب الضرر عنه إلى حجة تشهد بذلك ولا حجة له إلا ما احتج به من مشاهدة آكله وقد تقررت أن هذا لاجبة فيه لأنه عارضه أخبار غيرهم بخلاف ذلك فإن احتج أنه استعمله قلنا عارضك أيضاً من استعمله وأخبر بأنه يحصل عنه التحذير وغيره من الضرر ثبت بما تقررت أن فيه نشاطاً ونشأة وإن الأصل فيهما بشدهما السابق قوله الضرر عنهما مع ما مر من تقديم المثبت على النافي فهذا كله يؤدي التحريم وموضع لادلة من قال به فلم لم تقل به وما الذي أوجب لك العدول عنه مع ظهور أدلته هذه التي قررتها ووافقها للقواعد الأصولية والفقهية كما تقررت قلنا محل القاعدتين السابقتين من تقديم المثبت والخالف للأصل ما إذا وقع التعارض من غير أن يمكن الجمع بين المتعارضين فحينئذ يقدم المثبت والخالف للأصل لقوتهما على مقابلهما وأما مع إمكان الجمع فيجوز لكل من المتعارضين على حالة فلا تقديم لأن تقديم أحدهما يستدعي بطلان الآخر والجمع يستدعي العمل بكل من الدليلين ولا شك أن العمل بالدليلين أولى من الغاء أحدهما لأن الإلغاء كالنسخ وهو لا يعدل إليه متى أمكن غيره فهذا هو الذي أوجب العدول إلى الجمع بين تلك الأخبار وعدم الغاء بعضها لتوفر هذا التهم وعدم ظهور تهمهم وأما النشاط والنشأة فلم يثبت عندى أنهم ما وصفان ذاتيان لهذا النبات بل يحتمل أنهما عارضان له بواسطة الف أو نحوه فلم يسمي مع ذلك الجزم بالتحريم فإن قال الحرزوني ثبت عندنا أنهم ما وصفان ذاتيان له قلنا إذا استندتم في ذلك للأخبار فقد مر تناقضها والجمع بينهما مع فرض صدقها فلا يصح مع ذلك الاستناد إلى بعضها دون بعض وإن قالوا استندنا إلى التجربة الموجبة للعلم الضروري قلنا لكم ذلك أن وجدتم شروط التجربة التي قالها الأطباء من تنكر ذلك تكرراً كثيراً بحيث يؤدي عادة إلى القطع بأفادته العلم مع عدالة المحرر واعتدال المزاج والزمن والمكان وبعد وجود

جبريل ويخلق في كل يوم حنة وناراً وحساباً وعقاباً فهل ما قاله صحيح ورد في الأحاديث النبوية أم لا (فاجاب) بأن ما قاله هذا الرجل قد قبل ولكنه لم يثبت لعدم ورود دليل يدل عليه ثم رأيت شيخنا الشمس السخاوي قال إن البهقي روى في بنه الخلق من كلبه الاسماء والصفات من طريق عطية بن السائب عن أبي الضحى عن ابن عباس في قوله تعالى الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن قال سبع أرضين في كل أرض نبي كنيكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى ومن طريق عمرو بن مرة عن أبي الضحى بلقي في كل أرض نحو إبراهيم عليه السلام وقال البهقي عقبه استاده هذا صحيح عن ابن عباس وهو شاهد بمر لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعا وقال ابن كثير بعد عزوه لابن جرير بلقي في كل أرض من الخلق مثل ما في هذه حتى آدم كآدمكم وإبراهيم كإبراهيمكم وهو يحول أن صح نقله عنه أي من ابن عباس على أنه أخذ من الأسرانيات وذلك وأمثاله إن لم يخبر به ويصح سندهم إلى معصوم فهو حردود على قائله (سئل) عن كيفية تلقى

النبي صلى الله عليه وسلم
القرآن من جبريل وهو
من الله وهل بين كل منهما
واسطة أولا (فاجاب) بانه
قد اختلف العلماء في المنزل
على محمد صلى الله عليه وسلم
على ثلاثة اقوال اظهرها
انه اللفظ والمعنى وثانيها انه
المعنى خاصة وان النبي صلى
الله عليه وسلم علم ذلك
المعنى وعبر عنه بلغة العرب
وتسلك هذا القائل بظاهر
قوله تعالى نزل به الروح
الامين على قلبك والمنزل على
القلب هو المعنى دون اللفظ
وثالثها ان جبريل القى
عليه المعنى وانه عبر عنه
بهذه الالفاظ بلغة العرب
وان اهل السماء يقرؤنه
بالعربية ثم انه نزل به كذلك
بعد ذلك واختلفوا ايضا في
كيفية تلقي جبريل القرآن
على اقوال اchiedاها الله
تعالى الهمة اياه وقد عبر
عنه بان جبريل تلقفه تلقفا
روحانيا وثانيها انه سمعه
من الله وثالثها انه حفظه
من اللوح المحفوظ أي بامر
اسرافيل كما ورد التصريح
به في احاديث (سئل) عن
الجواز على الصراط هل هو
قبل وزن الاعمال أم بعده
وفي سؤال منكر ونكير
هل هو خاص بالمقبور
ولهذا قال الشيخ جلال
الدين في شرح جمع الجوامع
للمقبور أو عام للمقبور
وتغير ولهذا قال الشيخ في
الدين العراقي في شرحه

ذلك وتوفره كله في قطر اليمين مثلا لانه غير معتدل والحاصل اني وان لم أجزم بتحريمه على
الاطلاق لما علمت مما قررته ووضحته وبينته وبرهنت عليه بالادلة العقلية والنقلية لكنني ارى انه
لا ينبغي لذي مروعة أو ديس أو ورع أو زهد أو تعلق الى كمال من الكلالات أن يستعمله لانه من
الشبهات لاحتماله الحل والحرمه على السواء أو مع قرينة أو قرائن تدل لاحدهما وما كان كذلك
فهو مشتبها أي اشتباه فيكون من الشبهات التي يتأكد اجتنابها بقوله صلى الله عليه وسلم ومن
اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه وبقوله صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة اليقين حتى يدع
مالا بأس به مخافة ما به بأس رواه ابن ماجه وبقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك الى مالا يريك
رواه النسائي والترمذي والحاكم وصحهما من حديث الحسن بن عتي رضي الله تعالى عنهما وبقوله
صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم لا تأكله فلهه قتل غيرك كذاك متفق عليه وقال له أيضا في كلبه المعلم
وان أكل فلأنا كل فاني أناف ان يكون انما أسكن على نفسه متفق عليه أيضا وروى أحمد من رواية
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باسناد حسن انه صلى الله عليه وسلم أرق ليلة فقال له بعض نسائه
أرقت يا رسول الله فقال أجل وجدت غمرة فأكلتها فخشيت أن تكون من الصدقة وروى الشيخان انه
صلى الله عليه وسلم كان اذا أتى بشي اشتبه عليه انه صدقة أو هبة سأل عنه وروى الترمذي وحسنه
وابن ماجه والحاكم وصححه اسناده من حديث عطية السعدي انه صلى الله عليه وسلم قال لا يكون
الرجل من المتقين حتى يدع مالا بأس به الحديث وادا تقررت لك هذه الاحاديث وعلمت ان غاية أمر هذه
الشجرة انها من المشتبهات تعين عليك ان كنت من الثقات والمتقين ان تجتنبها كلها وان تكف عنه
فانه لا يتعاطى المشتبهات الا من لم يتحقق بحقيقة الثبوت ولا يفسد من الكلالات بالنصيب الاقوى وزعم
انها تعين على الطاعة ان فرض صدقة غير دافع للوقوف في ورطة الاثم على تقدير صدق الخبرين بوجود
الضرر والتخدير فيها فلذلك لا أوافق من قال انها قد تكون وسيلة لطاعة فتكون مستحبة لان محل
اعطاء الوسائل حكم المقاصد انما هو في وسائل غرض لذلك بان لم تكن وسائل لشي آخر وخلصت عن
أن يقوم بها وصف يقتضي تأكد تجنبها وأكل هذه ليس كذلك لانه قام بها ما يقتضي التجنب مما
أوضحناه وقررناه فالصواب ترك أكلها دائما ولا حاجة بالواقف الى أن يستعين على طاعته بما قال
جماعة من العلماء بحرمته كما نقله عنهم حمزة الناشري وغيره كيف ودره المقاصد أولى من جلب المصالح
كما أطلق عليه أئمتنا رحمهم الله تعالى ولم يخص الاعانة على الطاعة في هذه الشجرة بل لها طرق أيسرها
وأولها ما أوجعت الامة على مدحه والمبالغة في الثناء عليه وهو تقليل الغذاء بحسب الامكان كافي
خبر حسب ابن ادم لقيحات يقمن صلبه وقد نقل امام العارفين والفقهاء أبو زكريا يحيى النوروي
قدس الله تبارك وتعالى روحه انه لما رأى الاسماء وهي ماء الزبيب تباع في الشام سأل ما حكمة
اصطناع الناس هذه فقيس له انها تهم الاكل فقال ولم يشبع الناس حتى يحتاجوا الى هضم
فانظر الى ما أشار اليه من هذه الحكمة اللطيفة على ان في دعوى انها تعين على الطاعة نظر الان
اعانتها ان كانت لتكونها تهم فهو بخلاف لما اتفقوا عليه من انها كثيفة باردة يابسة تصغر اللون
وتقال شهوة الطعام والجماع وان كانت اغبر ذلك فهو لان ومفسدة فيها وهذا يساعد من يقول
ان فيها ضررا فدعوى استعملها مع ذلك فيها نظر أي نظر ألا ترى الى ما في البخاري وغيره ان
رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني تزوجت امرأة وان فلانة قالت انها
أرضعتني أنا واياها فأمره صلى الله عليه وسلم بفراقها وقال كيف وقد قبل وفيه وفي غيره أيضا انه
لما تنازع سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن زمعة رضي الله تبارك وتعالى عنهما في ابن وليدة زمعة
أحلقه النبي صلى الله عليه وسلم زمعة لانه ولد على فراشه ثم رأى صلى الله عليه وسلم ما به من

الشبه البين لعقبة قال لزوجته أم المؤمنين سودة بنت زمعة احتجبي منه يا سودة فانظر الى أمره صلى
الله عليه وسلم بالفراق في الصورة الاولى وبالاختجاب في الصورة الثانية ورعا وخشية من الوقوع
في المحرم على تقدير يمكن وقوعه وان الغناه الشرع ولم يعتد به بتجده صريحا فيما قلناه من انه يتعين
اجتناب هذه الشجرة من باب أولى لان ما يحتمل الحرمة فيها أولى مما يحتمل الحرمة في تنبذ لان
ما يحتملها فيها ملغى شرعا وما يحتملها في مسئلتنا غير ملغى شرعا وانظر أيضا الى أنه صلى الله عليه وسلم
لم يوصل في ذلك بين ان يكون البقاء في الاولى وعدم الاختجاب في الثانية وسيلة لطاعة كطاعة الزوج
بها مع عدم قدرته على غيرها وكبير خاطر الولد المتنازع فيه وعدم تأذيه بالاختجاب عنه وان لا ومثل
هذا له حكم العلم لانها واقعة قولية وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وقائع الاحوال اذا تطرق
اليها الاحتمال نزلها منزلة العموم في المقال ولا يعارضه قاعدته الاخرى انه اذا تطرق اليها الاحتمال
كسها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال لان هذه في الوقائع الفعلية وتلك في الوقائع القولية كما
قرر في محله فعلم من ذلك انه حيث كان الورع في ترك شي كان الاولى والمأكد تركه مطلقا سواء
أ كان وسيلة لطاعة أم لا واعلم انه لم يمتنعنا أن نخبرها بالخشية ونحوها مما يأتي الا ان العلماء من منذ
قرون لما حدثت الخشية في زمانهم بالغوا في اختبار احوال آكلها حتى اتفقت أئمة الهم على انها
مسكرة أو مخدرة وكان في تلك الازمنة العارفون بعلم الطب والنباتات فحكموا فيها بما اقتضته
القواعد الطبية والخبرية فلذا ساء لهم الجزم فيها بالتحريم وأما نحن فلم نحصل على شيء من ذلك
لتبيان الاقوال واختلافها في هذه الشجرة فاستعملوا يختلفون في الاخبار عن حقيقتها وهذا هو
منشأ الخلاف بين الفقهاء فيها مع ان الفقهاء في الحقيقة لا خلاف بينهم لانه ان ثبت ان فيها تخديرا
أو اسكارا فهي محرمة اجماعا وانما الخلاف بينهم في الواقع فالقائلون بالحل اعتمدوا الخبرين بانه لا ضرر
فيها بوجه والقائلون بالحرمه اعتمدوا الخبرين بان فيها ضررا وأنت اذا راعيت القواعد لم تجز لك أن
تعتمد أحد الطرفين وتعرض عن الآخر الا اذا ثبت عندك مرجع آخر من نحو وجوه التجربة وشروطها
السابقة أو عدد التواتر في أحد الجانبين دون الآخر ولم نطفر بذلك فلذا وجب علينا التوقف في
حقيقة هذه الشجرة وأن نقول متى ثبت أن فيها وصفا من أوصاف جورة الطيب أو الخشية المعروفة
حرمت والا فلا وهذا يستدعي ذكر أوصافها لتفان بها تلك الشجرة فأقول أما جورة الطيب فقد
استفتيت عنها قديما وقد كان وقع فيها نزاع بين أهل الحرمين وطفرت فيها بمالم يظفروا به فان جمعا
من مشايخنا وغيرهم اختلفوا فيها وكل لم يبد ما قاله فيها الا على جهة البحث لا النقل ولما عرض
على السؤال أجبت فيها بالنقل وأيدته وتعرضت فيه للرد على بعض الاكابر فتأمل ذلك فانه مهم
وصورة السؤال هل قال أحد من الائمة أو مقلد لهم بتحريم أكل جورة الطيب أولا وهل يجوز لبعض
طلبة العلم الاخذ بتحريم أكلها وان لم يطلع في التحريم على نقل لاحد من العلماء المعتمدين فان قلتم
نعم فهل يجب الانقياد والامتناع الفتياء أم لا فأجبت بقولي الذي صرح به الامام المجتهد شيخ
الاسلام ابن دقيق العيد انه مسكرة ونقله عنه المتأخرون من الشافعية والمالكية واعتمدوه وناهيك
بذلك بل بالغ ابن العماد فجعل الخشية مقبسة على الجورة المذكورة وذلك انه لما حكى عن العراقي
نقله عن بعض فقهاء عصره انه فرق في انكاره الخشية بين كونها وزفا أخضر فلا اسكار فيها
بختلافها بعد التخميص فانما اسكار قال والصواب انه لا فرق لانها ملهقة بجورة الطيب والزعفران
والعذير والافيون والشيكران بفتح الشين المجمة وهو النخ وهو من المخدرات المسكرات ذكر
ذلك ابن القسطلاني في تكريم المعيشة اه فتأمل تفسيره والصواب وجعله الخشية التي أجمع
العلماء على تحريمها لاسكارها أو تخديرها مقبسة على الجورة تعلم انه لا مربية في تحريم الجورة لاسكارها

أيضا يجمع الجوامع وقوله
في الحديث ان الميت اذا
وضع في قبره يقتضى
اختصاص المسئلة بالمقبور
والظاهر العموم للغيرين
والخبرين وأكيد السباع
وغيرهم والحديث ورد على
الغالب فلا مفهوم له وما
معنى قول الاشيبلي ليس
في احياء الميت في قبره
وسؤال الملكين منكر
ونكير احواله وهل الميت
يشل قبل أن يقبر أم لا
وهل الشهيد في غير معركة
القتال يسئل أم لا (فاجاب)
نعم الجواز على الصراط قبل
وزن الاعمال فانه ليس بعد
الوزن الا الاستقرار في أحد
الدارين الى أن يريد الله
اخراج من قضى به ذنبه
من الموحدين فيخرجون
من النار بالشفاعة وسؤال
منكر ونكير عام للمقبور
وغيره ولو مصلوبا أو غريقا
أو ما كولا للدواب أو حرق
حتى صار رمادا ودرى في
الرجح كما جزم به جماعة من
الائمة وقد تبرك الجلال
الحق الحقى بلقفا الخبري
التعبير بالمقبور جريا على
الغالب ومعنى كلام
الاشيبلي أن كلام من احياه
الميت في قبره وسؤال الملكين
منكر ونكير له ليس
بمستحيل بل هو ممكن في
نفسه عقلا وقد أخبر
الصادق عنه فهو حق يجب
الامتناع به وقد علم ان
المقبور يسئل في قبره وأن

عشره يسئل أيضا وشهد
غير المعركة يسئل لابلون
فانه لا يسئل (سئل) عما
ورد في الحديث الصحيح ان
الاسلام بنى على خمس
شهادة أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله واقام
الصلاة وايتاء الزكاة وصوم
رمضان وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا فما
الا فضل من الخس المذكورة
وقد ورد في الحديث أنه صلى
الله عليه وسلم سئل أي
العمل أحب إلى الله قال
الصلاة في أول وقتها وفي
حديث آخر صحيح أنه صلى
الله عليه وسلم سئل أي
العمل أفضل قال إيمان
بأنه ورسوله قيل ثم
ماذا قال الجهاد في سبيل
الله فكيف الجمع بينهما
(فاجاب) بأن أفضل
الخمس شهادة أن لا اله الا
الله وأن محمد رسول الله اذ
يعتبر فيها تصديق النبي
صلى الله عليه وسلم بالقلب
في جميع ما علم بالضرورة
محبة به من عند الله وهو
المعبر عنه في الحديث
الثالث بقوله إيمان بالله
ورسوله اذ هو مبني سائر
العبادات ثم الصلاة ثم
الصوم ثم الحج ثم الزكاة
ان عرفت حاله تقتضي
الواسطة لم يطر بالزكاة
كانت أفضل وقس الحج
وقس على ذلك غيرها
ومحصل ما يجب به العلماء
عن الحديثين وغيرهما

أو تخديرها وقد وافق المالكية والشافعية على اسكارها الخبايا بنص امام متأخرهم ابن تيمية
وتبعوه على انها مسكرة وهو قضية كلام بعض أئمة الحنفية في فتاوى الرغباني منهم المسكر من
البيع وابن الرمال أي أثنى الخيل حرام ولا يحسد شاربها قال الفقيه أبو حفص ونص عليه شمس الأئمة
السرخسي اه وقد علمت من كلام ابن دقيق العيد وغيره ان الجوزة كالبيع فاذا قال الحنفية بأسكاره
لزمهم القول بأسكار الجوزة فثبت بما تقر رأينا حرام عند الأئمة الاربعة الشافعية والمالكية
والحنابلة بالنص والحنفية بالافتضاء انها امامية مسكرة أو مخدرة وأصل ذلك في الحشيشة المقيسة
على الجوزة على ما مر والذي ذكره الشيخ أبو اسحق في كتابه التذكرة والنووي في شرح المذهب
وابن دقيق العيد انها مسكرة قال الزركشي ولا نعرف فيه خلافا عندنا وقد يدخل في حدهم السكران
بأنه الذي اختلأ كلامه المنظوم وانكشف سره المكتم أو الذي لا يعرف السماء من الأرض ولا
الطول من العرض ثم نقل عن العراقي أنه خالف في ذلك فنفى عنها الاسكار وأثبت لها الافساد ثم
رده عليه وأطال في تحققاته وتعليقه ومن نص على اسكارها أيضا العلماء بالنبات من الأطباء واليهام
المرجع في ذلك وكذلك ابن تيمية وتبعه من جاء بعده من متأخري مذهبه والحق في ذلك خلاف
الاطلاق اطلاق الاسكار والاطلاق الافساد وذلك أن الاسكار يطلق ويراد به مطلقا نغطة العقل وهذا
الاطلاق أعم ويطلق ويراد به تغطية العقل مع نشأة وطرب وهذا الاطلاق أخص وهو المراد من
الاسكار حيث أطلق فعلى الاطلاق الأول بين المسكر والمخدّر عموم مطلق اذ كل مخدّر مسكر وليس كل
مسكر مخدّر فاطلاق الاسكار على الحشيشة والجوزة ونحوهما المراد منه التخدير ومن نفاه عن ذلك
أراد به معناه الاخص وتحقيقه أن من شأن السكر بنحو الحشيشة والجوزة أنه يتولد عنه اضداد ذلك من تخدير البدن
والغضب والحية ومن شأن السكر بنحو الحشيشة والجوزة أنه يتولد عنه النشأة والطرب والعريضة
وقتوره ومن طول السكوت والنوم وعدم الحية ويقول من شأن فيهما يعلم ردما أو رده الزركشي
على العراقي من أن بعض شربة الخمر يوجد فيه ماذ كثر في نحو الحشيشة وبعض أكلة نحو الحشيشة
يوجد فيه ماذ كثر من الخمر ووجه الرد أن ما يبطأ بالفاقة لا يؤثر فيه خروج بعض الافراد كما ان القصر
في السفر لما يبطأ بمظنة المشقة جازوا لم توجد المشقة في كثير من جزئياته فأتضح بذلك أنه لا خلاف
بين من عبر في نحو الحشيشة بالاسكار ومن عبر بالتخدير والافساد والمراد به افساد خاص هو ما سبق
فاندفع به قول الزركشي ان التعبير به يشمل الجنون والانعما لانهم ما يفسدان للعقل أيضا فظهر بما
تقرر صحة قول الفقيه المذكور في السؤال انها مخدرة وبطلان قول من نازعه في ذلك لكن ان كان
لجهله عذر وبعد أن طالع على ماذ كثره عن العلماء متى زعم حالها أو عدم تخديرها واسكارها بعذر
التعزير البليغ الزاجله ولا مثاله بل قال ابن تيمية وأقره أهل مذهبه من زعم حل الحشيشة كفر
فليحذر الانسان من الوقوع في هذه الورطة عند أئمة هذا المذهب المعظام وعيب من خاطر
باستعمال الجوزة مع علمه بما ذكرناه من المفسد والاثم لا غرضه الفاسدة على تلك الأغراض التي
يحصل جبرها بغيرها فقد صرح رئيس الأطباء ابن سينا في قانونه بأنه يقوم مقامها وزنها ونصف
وزنها من السنبل فمن كان يستعمل منها قدر ما تم استعمال وزنها ونصف وزنها من السنبل حصلت له
جميع أغراضه مع السلامة عن الآثم والتعرض لعقاب الله سبحانه وتعالى على أن فيها بعض مضار
بالرئة ذكرها بعض الأطباء وقد دخل السنبل عن تلك المضار وقد حصل به مقصودها وزاد عليها
بالسلامة من مضارها الدينية والأخرية والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه جوابي في الجوزة
وهو مشتمل على نقائس تتفق بهذا الكتاب بل هو ظاهر في خمرة القات لان الناس يختلفون في تأثير
الجوزة أيضا فبعض آكلها يثبت لها تخديرا وبعضهم لا يثبت لها ذلك فاذا حرمها الأئمة مع اختلاف

آكلها

آكلها في تأثيرها فليحرموا القات ولا تفلر للاختلاف في تأثيرها لكن الفرق بينهما ان الجوزة
نظر فيها وحرمها من يعتد بنظرهم ويحرمهم حتى علموا ان التخدير وصف ذاتي لها فلهذا حكموا بانها
مخدرة لذاتها واعرضوا عن لم ير منها تخديرا ولو تم ذلك في القات لاحتفاء بها لكنه لم يتم كما قدمته
ثم هذا الجواب مشتمل على بيان حكم الحشيشة وعلى تنقيح الخلاف في أنها مسكرة أو مخدرة ومع
ذلك فلا بأس بإعادته مع كلام الناس فيها على حدته لثبته فأنثته وتم عائدته فنقول ذكر الحكيم
الترمذي في كتاب العلال ان الشيطان حين خرج من السفينة سرق معه نخلة الكرم فزرعها ثم
ذبح خنزيرا فسقاها بدمه ثم ذبح كلبا فسقاها بدمه ثم ذبح فردا فسقاها بدمه فحصلت لها النجاسة
من دم الخنزير وحصل لشاربها العريضة من دم القرد والحية والغضب من دم الكلب فمن ثم ترى
السكران تأخذ هذه الحية ويغضب بخلاف السكران بالبيع والحشيش والسيكران وجوزة
الطيب والاقبون فان هذه الاشياء مسكرة ولا يحصل للبدن معها نشاط ولا عريضة بل يعتريه
تخدير وقتور فكل مخدّر مسكر من غير عكس فالتخمر مسكرة وايت مخدرة والبيع ونحوه مسكر
ومخدّر ومن نص على أن الحشيش ونحوها مسكر النووي في شرح المذهب والشيخ أبو اسحق
في كتابه التذكرة في الخلاف والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وبينت في شرح الارشاد أنه
لا خلاف بينهم وبين من قال بانها مخدرة لان المراد بالاسكار في كلامهم مجرد التغطية مع قطع
النظر عن قبسده المتبادر منه وهو التغطية مع نشاط وعريضة وعلى هذا يحصل أيضا قول ابن
البيطار ان الحشيش يسكر جدا وهو حجة في ذلك فانه كان علامة زمنه في معرفة الاعشاب والنبات
يرجع اليه في ذلك محققو الأطباء وقد امتحنه بعض معاصريه عند السلطان نجاة الى السلطان
بنبات وقال له اذا طلع اليك فاعمله هذا يشبه من هذا الحل فيتين لك معرفته أو جهله فلما طلع
اليه أعطاه وأمره بان يشبه من الموضع الذي عين له فشبهه منه فرصف لوقت وعافا شديدا فقلبه
وشبهه من الجانب الآخر فسكر وعافه لوقت ثم قال للسلطان مر من أعطاه لك يشبه من الموضع الاول
فان عرف ان فيه الفائدة الاخرى فهو طبيب والانهو متشبه بمالم يعطى فلما طلع للسلطان أمره
بشبهه من ذلك الموضع فرصف فقال له اقطعه غار وكادت نفسه تفلت فأمره أن يقبله ويشبهه ففعل
فانقطع وعافه فن ثم زادت مكانة ابن البيطار عند السلطان وانقطع أعداؤه وحساده وغلط صاحب
الفتح في شرحه للعاوي الصغير في أمرين احدهما قوله ان الحشيشة نجسة ان ثبت انها مسكرة مع
انها مسكرة بالاتفاق على ما مر فان السكر معناه تغطية العقل ومنه قوله تبارك وتعالى انما سكرت
أبصارنا قال ابن العماد وكأنه فهم أن المخدّر لا يكون مسكرا وهو خطأ وهذا الخطأ حصل أيضا
للعراقي في القواعد الثاني أنه ادعى انها نجسة على القول بأنها مسكرة وهذا شيء لا تعل حكايته عن
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد حكى الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرحه لفروع
ابن الحاجب الاجماع على انها ليست نجسة وكذلك نقل الاجماع العراقي في القواعد في نظير الحشيش
فقال تنفرد السكران عن المرققات والمفسدات بثلاثة أحكام الحد والتجسس وتحريم القليل
فالمرققات والمفسدات لاحد فيها ولا نجاسة في صلب بالبيع والاقبون لم تبطل صلاته اجماعا ويجوز
تناول اليسير منها فمن تناول حبة من الاقبون أو البيع جاز ما لم يكن ذلك قدر يصل الى التأثير في
العقل والحواس أما دون ذلك فآثر فهذه ثلاثة أحكام ٢ وقع بها بين السكران والتخزين اه وفي
كتاب السياسة لابن تيمية أن الحد واجب في الحشيشة قال لكن لما كانت جامدة وليست شرابا
تنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره فقيل نجسة وهو صحيح اه وما
ذكره العراقي من حل تناول بغيرها نقله في شرح المذهب عن المتولي في جواز تناول اليسير من

اختلفت الاجوبة بانه
أفضل الاعمال أن الجواب
اختلاف باختلاف أحوال
السائلين بانه أعلم كل
قوم بما يحتاجون اليه أو
بما لهم فيه رغبة أو ربحا أو
لا تفرقهم أو كان الاختلاف
باختلاف الاوقات بان
يكون العمل في ذلك الوقت
أفضل منه في غيره فقد كان
الجهاد في ابتداء الاسلام
أفضل الاعمال لانه الوسيلة
الى القيام بها والتمكن من
أدائها وقد تظافرت
النصوص على أن الصلاة
أفضل من الصدقة ومع ذلك
ففي وقت مواساة المضطر
تكون الصدقة أفضل أو
أن أفضل ليست على بابها
والمراد بها الفضل أي من أفضل
الاعمال فخذت من وهي
مرادة وأن المراد بالاعمال
في غير الحديث الاخير
البدنية للاحتراز عن
الايمان لانه من أعمال
القلوب فلا تعارض بينه
وبين الحديث الاخير
(سئل) عن العمى هل
يجوز على الانبياء فان بعض
العلماء نقل عن الاشعري
امتناع وقوعه وانما وقع
لسببنا يعقوب وشعيب
غشاة وقيل بل عي ورد
الله عليه بصر لما جاءه
القميص وقيل ان المسئلة
في شرح المقاصد (فاجاب)
نعم يجوز للعمى على الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وقد
حكى وقوعه لسببنا يعقوب

في تفسير قوله تعالى وايضا
عنه من الحزن فقبل ان
العبرة بحقت سوادها
وقالته الى البياض وقيل
ضعف بصره وكان يبصر
يسيرا وقيل عي ست سنين
قاله مقاتل قال بعضهم وهو
الظاهر لقوله تعالى فارتد
بصره اذا ما سوى البصر هو
الاعمى وقال السبكي الحق
لم يعمى ابدا وانما حصل
ليعقوب غشاوة وزالت ولم
ارالملة في شرح المقاصد
ولكن فيه ان من شرط
الثبوت السلامة من العيوب
المنفرة كالبرص والجذام
ونحو ذلك (سئل) عن
الفسار من الفاعون
واللشول عليه هل هما
حرامان أم لا أم الفسار
وحده وهل المراد بقوله
صلى الله عليه وسلم اذا وقع
بارض وأنتهم البلد الذي
هو فيها أم جميع الاقليم
وهل يكون الفرار حراما
أم لا (فاجاب) بان كاد
من الفسار من الطاعون
واللشول عليه حرام فقد
قال ابن عبد البر الطاعون
موت شامل لا يحل لاحد
أن يفر من أرض تزل فيها
وأن يقدم عليه اذا كان
خارجا عن الأرض التي تزل
بها وقال التاج السبكي
وغيره انه مذهبنا وعالمه
الاكثر اه أي حلا
للنهي عنهما على حقيقته
وهي التحريم مالم يصرف

العلماء ان النهي عنها
للتبذير به وحكي البغوى في
شرح السنة عن قوم ان
النهي عن الفسار من
الطاعون للتحريم والنهي
عن القدوم عليه للتبذير
والسراد بالارض في قوله
صلى الله عليه وسلم اذا وقع
بارض محل الإقامة الواقع به
الطاعون سواء كان بلدا
أم قرية أم حارة أم غيرها
لاجتمع الاقليم والفرار من
الطاعون حرام كما علم مما مر
وان عم جميع البلاد لشمول
النهي وعاله (سئل) عن
الاطفال والسقاهل يأتون
الى المشركين كالمثقفين أم لا
(فاجاب) نعم يأتون المشركين
ركبا كالمثقفين (سئل)
عن قطع رأسه ودفن
بمكان آخر هل يستل الرأس
أم باقى البدن أم كلاهما
(فاجاب) بان السؤال
لرأس لا شمله على
اللسان الجيب كما ورد به
الحديث (سئل) هل يحشر
الاطفال والسقاهل على
قدر أعمارهم أم لا (فاجاب)
تحشر الاطفال والسقاهل
على قدر أعمارهم هذا
مقتضى الكتاب العزيز
لكن روى ابن أبي حاتم عن
خالد بن معدان قال ان
سقة المرأة يكون في قبر
من أنهار الجنة يتقلب فيه
حتى تقوم الساعة فيبعث
ابن أربعين سنة (سئل)
عن الميزان هل ورد أنه من

فمن ارتدى برداء شهوة زهرة * فيها بدا لناظرين عثاره
ولبعض الفسقة آيات كثيرة في مدحها حذفتها لما اشتملت عليه من السفه والاطراء والحث عليها
وقد أنشد بعضهم في الرد عليه فقال

لا تصغين لما دح شرب الحشيش * ش فانه في القول غير مسدد
وانمض بعزيمة ما جدد في رده * في قصده بالسوط جنبوا اليد
السكر شربك كان فلا تقل * في مدحه لمن اعتدى لم يهتد
من كان ينكر منكرا فليقرنم * أن لا يجحد عن السبيل الارشد
واقدر تراها صاحبك أو باكا * أو ناطقا بقبايح لم تشهد
هيئات أن يأتي بفعل صالح * من ضل عن سنن الرشاد لا يجد
قد ضل من أفتى بحمل شرائها * فيها عزى للشافعي وأجد
فيها الاهانة بالنعال وبالعصا * للراصد المهبول والمتعبد
من كف كلف الهم عنه بكفها * أمسى على كف يروح وبغدى
من حاكم أو عالم أو ناظر * أو ناصح في فعله متردد
من كان يطلب أن يفوز بخرقه * أن لا يجوز عن اهتداء المهتدي
وليطرح قول المبيع لا كاهها * وليقترح يوم السرور الى غد

والاصل في تحريمها ما رواه أحد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله تعالى
عنها قالت نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال العلماء المفتقر كل ما يورث
الفتور والخدر في الأطراف وهذا الحديث فيه دليل على تحريم الحشيش بخصوصه فانما تسكر وتخدور
وتفتقر ولذلك يكثر النوم لمناطيتها وحكي القرافي وابن تيمية الاجماع على تحريمها قال ومن استعملها
فقد كفر قال وانما تتكلم فيها الامة الاربعون سنة الله تبارك وتعالى عنهم لانها لم تكن في زمنهم
وانما ظهرت في آخر المائة السادسة وأول المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار قال الرافعي وجه
الله تعالى في الاطعمة وفي بحر المذهب ان النبات الذي يسكر وايس فيه شدة يحرم أكله ولاحد
على أكله ولا يعرف في ذلك خلافا عندنا وقال في باب الشرب وما يزيل العقل من غير الاشربة
كالبنج لاحد في تناوله لانه لا يلد ولا يطرب ولا يدعو قلبه الى كثير اه وقول الماوردي النبات
الذي فيه شدة مطربة يجب فيه الحد ضعيف وانما الواجب فيه التعزير ولا يقاس بالجر في الحد
لان شرط القياس في الحدود المساواة وهذه الاشياء لا تشبه الخمر في تعاطيها لانها لا تورث عريضة
وغضبا وجية والشكران يزيد شدة وعريضة بالسكر بخلاف أكل الخدرات فانه وان زال عقله يسكن
شده لفتور بدنه وتخديره وكثرة نومه وأيض الحشيش ونحوها طاهرة والخمر نجسة فناسب تأكيده
الزجر عنها بإيجاب الحد وأيض الخمر يحرم تعاطي قليلها للنجاسة بخلاف الحشيش فانه لا يحرم ان
يتعاطى منها مالا يسكر فبطل القياس ونقل القرافي عن بعض فقهاء عصره انها بعد التحميم
والغلي نجسة لانها انما تغيب العقل حينئذ قال وسألت جماعة ممن يعانها فهم من سلمه ومنهم من
قال تؤثم مطلقا اه قال ابن الهمام والصواب أنها تؤثم مطلقا لانها في ذلك ملققة بجور الطبيب
والزعفران والعنبر والافيون والشكران يفتق الشين المجعة وهو البنج وهو من المكدرات الخدرات
ذكر ذلك الشيخ ابن القطب القسطلاني اه قال بعضهم وفي أكل الحشيش مائة وعشرون مضرة
دينية ودنيوية منها أنها تورث الفكرة وتجبف الرطوبات وتعرض البدن لحدوث الامراض
وتورث النسيان وتصدع الرأس وتقطع النسل والمنى وتجبفه وتورث موت الفجأة واختلال العقل

كذا وما لورون الاحمال
ومررها ثم يحفظها (فاجاب)
بانه قد ورد ان الميزان
ذو لسان وكفتين وان كفة
الحسنات من نور وكفة
السيئات من ظلمة وقد ورد
ايضا ما يدل على ان الموزون
اتصاص الاعمال بان تصير
جواهر وما يدل على ان
الموزون يحفظه اورح كالا
منها جماعة (سئل) عن
الارواح هل ورد انها تأتي
الى القبور في كل ليلة جمعة
تزررها وتغث على ظاهرها
الى غروب شمسها وانها
تأتي دوراهاها وهل تأتي
الى القبور في سائر ايام الجمعة
وهل تبصر من هناك أولا
(فاجاب) بانه قد ثبت في
الحديث الصحيح عود الروح
الى الجسد في القبر لسائر
الموتى وقد قال البيهقي
مذهب اهل السنة ان
أرواح الموتى ترد في بعض
الافاق من عشرين أو من
سبعين الى اجسادهم في
قبورهم عند اعادة الله تعالى
وخصوصا ليلة الجمعة
ويحلبون ويتحدثون
ويتم أهل التعيم ويعذب
أهل العذاب قال وقتن
الارواح دون الاجساد
بالنعيم والعذاب مادامت
في عليين أو في سبعين وفي
القبر يشترك الروح والجسد
وقال ابن القيم الاحاديث
والاثار تدل على ان الزائر
متى جاء عليه المزدور وسمع
كلامه وانس به وهذا عام في

وفساده والدق والسلي والاستسقاء وفساد الفكر وافشاء السر وذخاب الحياة وكثرة المراء وعدم
المروءة وكشف العورة وعدم الفيرة واتلاف الكسب ومجالسة ابليس وترك الصلاة والوقوف في
الجمرات والجذام والبرص وقواي الاسقام والرغشة ونتن الفم وسقوط شعر الاجفان واحترق
الدم وصفرة الاسنان والبخر وثقب الكبد وغشاء العين والكسل والفشل وتجعل الاسد كالعجل
وتعبد العزيز ذليلا والصحيح عيلا ان اكل لا يشبع وان افعلى لا يفتح وان كالم لا يسمع تجعل
الطصيح أباكم والصحيح أبلم وتذهب الفطنة وتحدث البطنة وتورث اللعنة والبعد عن الجنة والنجتم
هذا الكلام بقاعدتين احدهما ان كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وحده شارب والثانية كل مسكر
مائع نجس وأورد عليها الاقيون قبل ان يحدد فانه مسكر مانع وابس نجس قطعاً ولا يحرم بسيره
بقية السابق ويبس نحو الخشيش لا كاهاً ولو ظنا حرام كبيع العنب لعصر الخمر خلافاً للشيخ أبي
حامد رحمه الله تعالى وقوله لانه قد يتوب الله سبحانه وتعالى عليه يحجب عنه بان الاصل بقاؤه على
حاله فلا تغفل لتوهم وقوع ما يصرفه عن ذلك ولذلك يحرم زرعها لاستعمال مالا يحرم منها ونص
الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه على وجوب الاستسقاء على من شرب خراوان لم يتعد بشرها
وسبب الوجوب قبل مخافة السكر بها وقبل نجاستها ورد الثاني نص الشافعي رضي الله تبارك
وتعالى عنه على أن من أكل حراما طاهرا لزمه استسقاءه فدل على أن النجاسة وصف طردى فالمعتمد
العلة الاولى وحديثه فن أكل من نحو الخشيش القدر المسكر لزمه استسقاءه يدل له قول المجموع
والحقيق من أكل حراما طاهرا لزمه استسقاءه وكأن عاتيه ان الحرام يورث فسوة القلب وفي
الحديث الصحيح لم ثبت من حرام النار أول به نال الله سبحانه وتعالى بخاصته من خلقه أن يبعدها
عنها وعن أسبابها انه جواد كريم روف رحيم والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وأهل بيته الطيبين الطاهرين من صلاة وسلاما دائما
بدوام رب العالمين عدد معلوماته ومداد كلماته كما يحب له ويرضى تحيتهم فيها سلام وآخرو دعواهم
أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما أبدا الى يوم الدين

(باب التمازير وضمان الولاء)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه انه لو ضرب أو لعلم بانه مثل شريف نسبيا أو عكسه ما كيفية
تعزيره واذا رأى القاضي تعزير الفاعل بيد المفعول به المثل فله به هل يجوز اذا ظلم لا وكانت الفتنة
لا تسكن الا بذلك ما الحكم (فاجاب) بقوله رضي الله تعالى عنه المرجع في التعزير الى اجتهاد
الامام فيما يراه زاجرا للفاعل بحسب جرائمه وقع معصيته ثم ان كان التعزير بهو ضرب لم يحز
لحاكم أن يفوضه للمستحق للابز يذ في الايلام وان كان بهو وقع عمامة جازله تفويض ذلك
للمستحق اذا بحثى منه مخذور وهذا التفصيل ظاهر مما ذكره في الجنائيات وان لم أر من
ذكره في التعزير ولو ثبتن الحاكم اثاره فتنة ان لم يفوض استيفاء التعزير للمستحق لم يبعد حينئذ
جواز تفويضه لان عدم اثاره الفتنة مقدم على خشية الزيادة في الايلام والله سبحانه وتعالى أعلم

(وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه قال في العباب فائدة صحت منه صلى الله عليه وسلم انه لما ولد
في مرضه بغير رضاه أمر بك الحاضرين فاقضى جواز التعزير بثل مائة مائة به اه ما للدود من لده
صلى الله عليه وسلم ومن الحاضرون وهم استحق الحاضرون الاد وكم عددهم وهل كان في مرض
موتة صلى الله عليه وسلم أو في مرض آخر وهل كان الاد من الادوية أم لا (فاجاب) رحمه الله
تعالى بقوله اعلم انه صلى الله عليه وسلم كان من شدة وجعه في مرض موته يغشى عليه ثم يفيق
وأعشى عليه مرة فظن الصحابة رضوان الله سبحانه وتعالى عليهم أن وجعه ذات الجنب فلدوه فجعل بشير

البهم أن لا يلدوه فقالوا انما أشار الى المنع من اللسد لكرهية المريض للدواء أى انما ينبت اعن
ذلك لانه دواء ونفس المريض تكرهه فقال لا يبقى أحد في البيت الا لدوانا أنظر الا العباس فانه لم
يشهدكم رواه البخارى واللدوه ما يجعل في جانب الفم من الدواء فاما ما يصب في الخلق فيقال
له الوجور في العابراني من حديث العباس رضي الله تبارك وتعالى عنه انهم أذا نوا قسطا بزيت ولدوه
به فليل وانما كره اللدومع أنه صلى الله عليه وسلم كان يتداوى لانه تحقق صلى الله عليه وسلم انه
موت في مرضه ومن تحقق ذلك كره له التدوى ونظر فيه بان الظاهر أن ذلك كان قبل أن يخبر صلى
الله عليه وسلم بين الحياة والموت وعندى في هذا نظر لانه وقع تخييره قبل هذا كما أشار اليه صلى الله
عليه وسلم في حديث البخارى وسلم وهو انه صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال ان عبد اخيره
الله تبارك وتعالى بين أن يؤتية من زهرة الدنيا بأشياء وبين ما عنده وهو يقول فدينك يا تباركنا
وأما هاتنا فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به الحديث قال الحافظ
ابن رجب وهذه الخطبة كانت في ابتداء مرضه صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه فانه خرج كما رواه
الداري وهو معصوب الى أس بحرقه حتى أهوى الى المنبر فاستوى عليه فقال والذي نفسي بيده اني
لا أنظر الى الخوض من مقامى هذا ثم قال ان عبد اعرضت عليه الدنيا الخ ثم هبط عنه فما روى عليه
حتى الساعة وذكر الواحدى بسند وصله لعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال أنفى لنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قبل موته بشهر وكانت ذلك المعترض أراد التخيير الاخير فقد صحت
عن عائشة رضي الله تبارك وتعالى عنها كان صلى الله عليه وسلم يقول انه لم يقبض نبي قط حتى
يرى مقعده من الجنة ثم يحيى أو يخير فلما اشتكى وحضره القبط ورأسه على غشى عليه فلما
أفاق شخص بصره نحو سقف البيت ثم قال اللهم الرفيق الاعلى فقلت اذا لا يختارنا فعرفت أنه حديثه
الذى كان يحدثنا وفيها هذا نظير فهم أيها السابق حين بكى رضي الله تعالى عنهما فعلم
انه خير مرتين حينئذ فلا يصح التنظير السابق فالاولى رد تلك المقالة بان سبب انكار التدوى انه
كان غير ملائم لدائه لانهم ظنوا أن به ذات الجنب فدأوه بما يلائمها ولم يكن فيه ذلك كما هو
ظاهر في سياق الخبر ويؤيد ذلك حديث ابن سعد قال كانت تأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحاصرة فاشتدت به فاعشى عليه فاردناه فلما أفاق قال كنتم ترون ان الله يسلط على ذات الجنب
ما كان الله ليجعل لها على سلطانا والله لا يبقى أحد في البيت الا لدوانا ولدنا ولدت ميمونة رضي الله تعالى
عنها وهي صائغة وروى أبو يعلى بسند ضعيف فيه ابن ابي عمير من وجه آخر عن عائشة رضي الله تعالى
عنها انه صلى الله عليه وسلم مات من ذات الجنب وجع بين هذا والذي قبله بان ذات الجنب تطلق على
شيتين ورم حار يعرض في الغشاء المستطعن ورج يحقن بين الانسلاخ فالاول هو المنقى هنا وقد
وقع في رواية الحاكم في المستدرک ذات الجنب من الشيطان والثاني هو الذي أثبت هنا وابس فيه
مخذور كالاول ومما تقرره علم معنى اللدوان الذين لدوه هم أهل بيته ولم تر تعيين عددهم وان ذلك
كان في مرض موته وانه كان في الادوية واما قول السائل بم استحق الحاضرون الاد فيعلم مما
يأتى وقول صاحب العباب فاقضى جواز التعزير بثل مائة مائة به هو ما سبقه اليه غيره لكن عبارته
وفيه مشروعية القصاص فيما يصاب به الانسان اه لكنه مردود بان الجميع لم يتعاطوا لده صلى
الله عليه وسلم وانما الذي تعاطاه بعضهم فكيف يقتص من الجميع ولا جعل هذا الاعتراض جعل
ذلك من باب التعزير دون القصاص لتركهم امثال نبيه عما نهاهم عنه ولكن رد بانهم كانوا متأولين
كما أشاروا لذلك بقواهم كراهية المريض للدواء والمتأول المذكور في تأويله لا يعزروا لوجه أنه أراد
بذلك تأديبهم لئلا يعودوا فلم يكن فيه اقتصاص ولا انتقام وبه يتدفع قول العباب فاقضى الخ

حق الشهداء وغيرهم وأنه
لا توقت في ذلك وهذا أصح
من أثر الضحك الدال على
التوقيت فتكون في الرفيق
الاعلى وهي متصلة بالبدن
بحيث اذا سلم المسلم على
صاحبها رد عليه السلام
وهي في مكانها هناك وقد
مثل بعضهم ذلك بالشمس
في السماء وشعاعها في
الارض وعن رجل من آل
عاصم المخدري قال رأيت
عاصماني اليوم بعد موته
بسنين فقلت هل تعلمون
بزيارتنا يا كمال نعم نعم
بما عشيته الجمعة يوم الجمعة
كاه يوم السبت الى طلوع
الشمس قلت وكيف ذلك
دون الايام كلها قال افضل
يوم الجمعة وعظماؤه قال
القرطبي وقد قيل انهم يزور
قبورها كل جمعة على الدوام
وقد ورد انهم أتاني قبورها
ودور أهلها في وقت يريده
الله اهل الانام اذون لهاني
التصرف وانها تبصر من
هناك سواء أتت الى القبور
أم الدور (سئل) عن
أرواح الاطفال الذين
يموتون في زمن الوباهل هم
في حسرة وحشة لفراق
أهالهم أم لا (فاجاب) بان
أرواح الاطفال في فرح
وسرور فقد روى ابن أبي
الدينا عن ابن عمر رضي الله
عنه ما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كل
مولود يولد في الاسلام فهو
في الجنة شعبان ريان يقول

(سئل) عن قوله تعالى
فصلى آدم ربه فنوى فان
العصيان من الكافر بدليل
قوله تعالى ومن يعص الله
ورسوله فان له نارجهم
والغواية تؤكد ذلك لانها
من اتباع الشيطان بدليل
قوله تعالى الا من اتبعك من
الغايين وقال قتاد عليه
والتوبة لا تكون الا عن
ذنوب وقال قتاد
الغايين وقال ابن ابي
أنفسنا وان لم تغفر لنا
وترحمنا لنكونن من
الخاسرين والغالب ذنب
والخسران لولا المغفرة دليل
كونه كبيرة وقال فأرسلها
الشيطان عنها فأخرجها مما
كانا فيه واستحقاق
الانجذاب بسبب ازال
الشيطان يدل على كون
الصادق منها كبيرة (فاجاب)
بان الجواب من أوجه الأول
ان آدم لم يكن نبيا حينئذ
والمدعى مطالب بالبيان اذ
كيف يدعى انه في الجنة ولا
أمة له هناك كان نبيا
مبعوثا لتبليغ الاحكام
وهل كان الاجتناب بالتوبة
الا بعد تلك القصة كما يدل
عليه قوله تعالى ثم اجتباه
ربه فتاب عليه ثم ان كلمة
للتراخي والمهلة فهذه القصة
كانت قبل النبوة الثاني ان
النهي للترتيب وانما سمي
ظاهرا لانه ظم نفسه
وخسر حقه بترك الاولى به
وأيضا اسناد النبي والعصيان

لما علمت انهم لم يتعدوا وانما خشي صلى الله عليه وسلم ان يتنوعوا على ظنهم ذلك العود الى مثل
فعلهم الاول وظهوره انهم لا يفتنون بنبيه لتأويلهم المذكور فلم يرد أفعالهم الا ان يفعل بهم
كفعلهم وهو ليس فيه كبير ايداء لان شرب القسط بالزيت نافع للاحصاء دون المرضي بمرض لا يكون
ذلك دواء له فهم اذوه لكنهم متأولون وهو صلى الله عليه وسلم لم يؤذهم وانما قصد بذلك عدم
عودهم وانما قول ابن العربي أراد ان لا يأثروا يوم القيامة وعليهم حقه فيقعوا في خطيئة عظيمة فقد
علمت رده بانهم لم يرتكبوا خطيئة فضلا عن كونها عظيمة لانهم ظنوا الاصلاح وهم معذورون في ذلك
الفان ومن ثم لم يتنوعوا بنبيه لانهم أولوه بانه ناسي عن كراهية المرض للدواء ثم رأيت بعضهم رد عليه
بانه كان يمكن ان يقع العفو وبانه كان لا يتنعم لنفسه اه وفيه تسامح لما قاله فالوجه ما قلته في رده
من منع كون ذلك خطيئة فضلا عن كونها عظيمة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تبارك
وتعالى عنه عما اذا قال شخص لا تحزن لالله والديك فهل يعز القاتل أولا لانه لم ينطق باللعن (فاجاب)
نفع الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله الظاهر كما أفتى به بعضهم انه يعز لان ذلك اشهر في ألفاظ
العوام بمعنى اللعن ولا يفهمون ولا يعصدون منه الا ذلك وقد صرح أصحابنا في القذف والعنق
وغیرهما انه لا عبرة بتأنيث المذكر وعكسه لان المراد من ذلك اللفظ يفهمه كل أحد ولو مع تأنيث
المذكر وعكسه فكذا هذا المراد من هذا اللفظ يفهمه كل أحد فليجب التعزير بحسب ما يراه الحاكم
لائقا ولا يجوز له تعدى اللائق ومن ثم حكى ابن دقيق العيد انه لما اولى القضاء الا كبر بحصر منع
نوابه من الضرب بالدرة قال لانه سبب لتعير الشخص وتعير ذريته بذلك على الدوام وظاهر ان
الكلام فيمن لا يليق به الضرب بها لاني نحو السفلة الذين لا يسألون بها ولا بما هو أرفع منها والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى بما لفظه كثيرا ما يخاصم اثنان فيغير
أحدهما الآخر بالفقر أو رعى الغنم مثلا فيقول الآخر الانبياء كانوا فقرا وبرعون الغنم أو نحو
ذلك مما هو معروف عند العامة ألو فذا حكم ذلك (فاجاب) عفا الله تبارك وتعالى عنه بقوله
هذا مما ينبغي ان يفهم عنه الناس غاية الفطم لانه يؤدي الى محذورات لا يتدارك خرقها ولا يرتفع
فتقها وكيف وكثيرا ما يورث ذلك العامة الحاق نقص له صلى الله عليه وسلم ببعض صفاته التي هي
من كمال الاعظام وان كان بعضها بالنسبة الى غيره صلى الله عليه وسلم نقیصة في ذاته كالامية أو
باعتبار عرف العوام العارضي كالفقر ورعى الغنم فتعين الامسالك عن ذلك وتأكد على الولاة
والعلماء منع الناس من الامسالك بشئ من تلك المسالك فانها في الحقيقة من أعظم المهالك وقد بالغ
الحافظ الجلال السيوطي شكر الله تبارك وتعالى سعيه فافتى بوجوب التعزير بالبليغ على من عبر
ولده رعى المعزى فقال مستدلا على أن ذلك ليس بنقص الانبياء رعى المعزى لان مقام الانبياء عليهم
الصلاة والسلام أجل من أن يضرب مثلا لاحاد الناس ولم يبال في هذا الافتاء باعتراض علماء عصره
عابه بان مقتضى المذهب أى بل صريحه كما صرح به بعض أكابر أصحابنا أنه حيث لم يقصد بذلك
محذورا من تنقيص أو نحوه وانما قصد مجرد الاستدلال على أن هذه الصفة ليست بنقص لانه صلى
الله عليه وسلم لا ينفع الا بما هو الغاية في الكمال لانهم عليه ولا تعزير برؤا الاثم والتعزير في ذلك انما
يوافق قواعد الامام مالك رحمه الله تعالى وأصوله التي بسط الكلام فيها صاحب الشفاء حيث قال
ما ملخصه الوجه الخامس أن لا يقصد نقضا ولا يذكّر عيبا ولا سببا ولكنه يترفع بذكر بعض
أوصافه أو يستشهد ببعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عليه في الدين على طريق ضرب
المثل والجهة لنفسه أو لغيره أو على التشبه به أو عند هزيمة فالتة أو غضاضة لحقته ليس على طريق
التأنيب وطريق الضمير بل على قصد الترفيع لنفسه أو لغيره أو سبيل التمثيل وعدم التوقيف لنبیه

صلى الله عليه وسلم أو مع قصد الهزل كقول بعضهم ان قيل في سوء أو كذبت أى بالشديد أو
أذنبت فقد وقع ذلك للانبياء عليهم الصلاة والسلام أو قد صبرت كما صبر أولو العزم وكما وقع في
أشعار المنجرفين في القول المتساهلين في الكلام كالمثني والمعزى وابن هاني الاندلسي بل خرج
كثير من كلامهم الى حد الاستخفاف والكفر وقد بينا حكمه وغرضنا الا ان بيان ما سقنا أمثله
فان هذه كلها وان لم تتضمن سببا ولا أضافت للنبي صلى الله عليه وسلم نقضا ولا قصد قائلها ازراء
أو غضا فافرق النبوة ولا عظم الرسالة حين شبه من شبه في كرامة نالها أو معرة قصد الانتفاء عنها
أو ضرب مثل لتعليق مجلسه أو اغلاء في وصف التحسين كلامه من عظم الله سبحانه وتعالى خعاره
وشرف قدره وألزم توقيفه وبره ونهى عن جهر القول له ورفع الصوت عنده لحق هذا ان دوى عنه
القتل الادب والسجن وقوة تعزيره بحسب شدة مقاله ومقتضى قبح ما نطق به ومألوف عادته لانه أو
قرينة كلامه أو ندبه على ما سبق منه ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا من جاء به ثم نقل عن
مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه أنه قال في رجل عير بالفقر فقال تعيروني بالفقر وقد رعى النبي
صلى الله عليه وسلم الغنم أرى أن يؤذبه لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضعه وعن
سحنون أنه كره أن يصلى عليه صلى الله عليه وسلم عند التعجب الا على طريق الاحتساب تعظيما له
كما أمرنا الله سبحانه وتعالى وعن القاسمي أنه قال فمن قيل له أسكت فأنك أحمى فقال أليس كان
النبي صلى الله عليه وسلم أميا فكفره الناس اطلاق الكفر عليه خطأ لكنه غلط في هذا الاستدهاد
اذ الامية فيه صلى الله عليه وسلم آية له وفي هذا القائل نقیصة وجهالة لكنه اذا استغفر وتاب ترك
لان ما طريقه الادب فاعله بالتندم عليه بوجب الكف عنه وعن بعض مشايخه انه قال
فمن نقصه غيره فقال انما يريد نقصى بذلك أنا بشر وجب على البشر بطههم النقص حتى النبي صلى
الله عليه وسلم بطال سجنه وأدبه لانه لم يقصد السب وعن غيره انه قال يقتل هذا حاصل كلام
الشفاء وهو صريح فيها أفتى به الجلال من وجوب تعزير ذلك المستدل في مثل ذلك المقام الذي
يخرج اللفظ عن موضعه الى ايهام النقص ونحوه نظرا الى انه مقام خصام وتبر من نقص نسب
اليه هو أو غيره بخلافه في مقام تدريس أو افتاء أو تأييد أو تقرير للعلم بحضرة أهله فانه لا حرج
فيه اذ لا ايهام فيه حينئذ بوجه ولكل مقام مقال ثم قال القاضي ما حاصله أيضا الوجه السابع أن
يذكر ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو يختلف في جوارحه أو ما يمكن اضافته اليه من الامور البشرية
أو ما يمكن به من أعدائه وصبر عليه في ذات الله سبحانه وتعالى أو ابتداء حاله وما لقيه من بؤس زمانه
أو مرأيه من معاناة عيشه صلى الله عليه وسلم كل ذلك على طريق الرواية وإفادة العلم وهذا ليس
فيه نقص ولا غص ولا ازراء لاني ظاهرا لا فاقولا في مقصد الافتاء لكن يجب عليه أن يكون الكلام
فيه مع أهل العلم وفهماء طلبة الدين ويحجب ذلك من عساه لا يفهمه أو يخشى به فتنة اه ولما اعترض
على الجلال بان ذلك القائل لم يصدر منه ما يقتضى عسيرة ولا تعزيرا قال له مترض ان أردت ما وقع
في نحو درس أو مذاكرة علم فسلم وليس هذا صورة واعتقنا وان أردت عين تلك الواقعة التي
هي سبب خصام في سوق بحضرة طعام يطلقون السنتهم بما قد يوجب سفلك دماهم فعاذ الله
وحاشا المفتين أن يقولوا ذلك ثم قال من قال التعزير في هذه المسئلة خلاف المذهب لان الاعصاب
لم ينصوا عليها أقول له فهل نص الاعصاب على انه لا تعزير فيها حتى يقدم على القول به وينسب
الى مذهب الشافعي ثم تنزل وأجاب عن قاله انما أفتيت في هذه المسئلة بمذهب مالك فان ابن
الصلاح سئل عن مسئلة لانص فيها للاعصاب فأجاب فيها بمذهب أبي حنيفة وقرر النووي رحمه الله
تعالى في شرح المذهب مسئلة لانقل فيها عندنا وأجاب فيها بمذهب الحسن البصري وقال انه ليس في

اليه مع صغر رذلة فتنعظ لها
ويزجر بليغ لاولاده عنها
وانما أمر بالتوبة لافعالها
فانه وحى عليه ماجرى
معاتبته على ترك الاولى
وفاء بما قاله للملائكة قبل
خلقه فلم يكن الاخراج من
الجنة بهذا السبب الثالث
أنه فعله ناسيا لقوله تعالى
فنبى ولم نجعله عسما
ولكنه عوتب بترك التحفظ
عن أسباب النسيان ولعله
وان خط عن الامية لم يحط
عن الانبياء لعظم قدرهم
وكرمه ارفهم وعلمنازلهم
اذ يلزمهم من التحفظ
والتيقظ ما لا يلزم غيرهم كما
قال صلى الله عليه وسلم أشد
الناس بلاء الانبياء ثم الامثل
فالامثل أخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه وابن
حبان والحاكم من حديث
سعد بن أبي وقاص وأخرجه
الحاكم من حديث أبي
سعيد بلغة الانبياء ثم
العلماء ثم الصالحون وقال
تعالى من يأت سنك
بفاحشة مبينة يضاعف
لها العذاب ضفين أو دعى
فعله على ماجرى عليه على
طريق السبب المقدرة دون
المؤاخذه كتناول السم
مع الجهل به وهذا الثالث
جارى على رأى من جوز
وقوع الذنب منهم سهوا
الرابع أن آدم أقدم عليه
بسبب اجتهد أخطأ فيه
فانه ظن ان النهي للترتيب
أو ان الإشارة الى عين تالله

فواعدنا ما ينبغي وسئل البلقيني عن مسئلة لا نقل فيها فاجاب بما ذكره القاضي عياض في المدارك وذكر
في الخادم مسج الخلف للمعزم وقال لا نقل في ذلك عندنا وأجاب بالمنقول في مذهب مالك ثم قال نص
أئمة المالكية على التعزير في هذه المسئلة ولم ينص أصحابنا على خلافه ولا في قواعد مذهبنا ما ينبغي
فوجب الوقوف عنده والعمل به ثم قال رعى الغنم لم يكن صفة نقص في الزمن الاول لكن حدث
العرف بخلافه ولا يستكر ذلك قرب حرفة هي نقص في زمان دون زمان وفي بلد دون بلد ويشهد
لذلك كلام الفقهاء في الكفارة في النكاح وفي المروءة في الشهادات ثم قال تعريضا بالمعترضين عليه
المارة في مثل هذا الموضع والتدليس وقصد الانتقام بالضغائن الباطنة لا يضر الافاعله ولا يصيب
المنع عليه من ضرره شيء والحق للانبياء وقد ذكر السبكي أن تارك الصلاة يخاصمه كل صالح لأن
لكل صالح فيها حقا حيث فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكذلك المدلسون في هذه
المسئلة يخاصمهم كل الانبياء يوم القيامة وعدتهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وقد قيل ليجي
ابن معين أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله سبحانه وتعالى فقال لأن
يكونوا خصماءي أحب الي من أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خصمي يقول لي لم لم تذب الكذب
عن حديثي وكذلك أقول لأن يكون كل أهل العصر في هذه المسئلة خصماءي أحب الي من أن
يخصمني نبي واحد فضلا عن جميع الانبياء (وسئل) نفع الله تبارك وتعالى بعلمه المسلمين هل
ورد أن ذوى الهيئات لا يعزرون وما المراد بهم (فاجاب) نفع الله بعلمه المسلمين بقوله قال العز
ابن عبد السلام في قواعد من ظن ان الصغيرة تنقص الولاية فقد جهل وقال ان الولي اذا وضعت منه
الصغيرة فإنه لا يجوز ثلاثة والحكم تعزيره عليها وقد نص الشافعي على أن ذوى الهيئات لا يعزرون
للعديت وفسرهم بأنهم الذين لا يعرفون بالشرف فيزل أحداهم الزلة فيترك وفسرهم بعض الأصحاب بأنهم
أصحاب الصغائر دون الكبار وبعضهم بأنهم الذين اذا وقع منهم الذنب تابوا وندوا اه وتفسير
الشافعي رضى الله تبارك وتعالى عنه أظهر وأتم والحديث المشار اليه جاء من طرق كثيرة من رواية
جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة منها أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم الا الحدود أخرجه أحمد والبخاري
في الادب وأبو داود والنسائي والطبراني في الكبير ومنها تجاوزوا عن زلة ذوى الهيئة أخرجه النسائي
ومنها تجاوزوا عن عقوبة ذوى المروءة الا في حد من حدود الله تبارك وتعالى أخرجه الطبراني في
الصغير ومنها تجاوزوا عن ذنب السخى فان الله تبارك وتعالى أخذ بيده كلما عثر روه الطبراني في الاوسط
والكبير وأبو نعيم في الحلية (باب الردة) *

(وسئل) رحمه الله تعالى ورضي عنه هل يحل اللعب بالقسي الصغار التي لا تنفع ولا تقتل صيدا بل
أعدت للعب الكفار وأكل الموز الكثير المطبوخ بالسكر والباس الصبيان الثياب الملونة بالمصفرة
تبعنا لاعتناء الكفرة بهذه في بعض أعيادهم واعطاء الاثواب والمصروف لهم فيه اذا كان بينه
وبينهم تعلق من كون أحدهما أجيرا لا آخر من قبيل تعظيم النيروز ونحوه فان الكفرة صغيرهم
وكبيرهم وضعهم ورفيعهم حتى ملو كههم يعتنون بهذه القسي الصغار واللعب بها وبأكل الموز
الكثير المطبوخ بالسكر اعتناء كثيرا وكذا بالباس الصبيان الثياب المصفرة واعطاء الاثواب والمصروف
لن يتعاق بهم وليس لهم في ذلك اليوم عبادة صائم ولا غيره وذلك اذا كان القصر في سعد الذابح
في برج الاسد وجماعة من المسلمين اذا رأوا أعمالهم يفعلون مثاهم فهل يكفر أو يأثم المسلم
اذا عمل مثل عملهم من غير اعتقاد تعظيم عيدهم ولا اعتناء بهم أولا (فاجاب) نفع الله تبارك
وتعالى بعلمه المسلمين بقوله لا كفر بفعل شيء من ذلك فقد صرح أصحابنا بأنه لو شهد الزنار على
وسعه أو وضع على رأسه فلنسوة الجوس لم يكفر بمجرد ذلك اه فعدم كفره بما في السؤال أولى

وهو ظاهر بل فعل شيء مما ذكر فيه لا يحرم اذا قصد به التشبه بالكفار لامن حيث الكفر والا
كان كفرا قطعاً فالخامس انه ان فعل ذلك بقصد التشبه بهم في شعار الكفر كفر قطعاً أو في شعار
العبد مع قطع النظر عن الكفر لم يكفر ولكنه يأثم وان لم يقصد التشبه بهم أصلاً ورأساً فلا شيء
عليه ثم رأيت بعض أئمتنا المتأخرين ذكر ماوافق ما ذكرته فقال ومن أقبح البدع موافقة
المسلمين النصارى في أعيادهم بالتشبه باكلهم والهدية لهم وقبول هديتهم فهو أكثر الناس اعتناء بذلك
المصريون وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم بل قال ابن الحاج لا يحل لمسلم أن
يسبح نصرانياً من مصلحة عبده لاجل ولا ثوبا ولا يعارون شيئا ولوداية اذ هو معاونة لهم
على كفرهم وعلى ولاية الامر منع المسلمين من ذلك ومنها اهتمامهم في النيروز بأكل الهريسة
واستعمال البخور في خيس العيدين سبع مرات زاعمين انه يدفع الكسل والمرض وصبيغ البيض
أصفر وأحمر ويبيع والادوية في السبت الذي يسمى سبت النور وهو في الحقيقة سبت الفلام
ويشترون فيه الثياب ويقولون انه للبركة ويجمعون ورق الشجر ويلقونها ليلة السبت بما يعطون
به فيه زوال السحر ويكتلون فيه زيادة نور أعينهم ويدهنون فيه بالكبريت والزيت ويجلسون
عرايا في الشمس لدفع الجرب والحكة ويطحون طعام اللب وبأكلونه في الحمام الى غير ذلك من
البدع التي اخترعوها ويجب منعهم من التظاهر بأعيادهم اه (وسئل) رحمه الله تعالى عن
شخص حضرته الوفاة فادعى بوصايا لوجوه الخير وأبواب البروعين ورتبه ونحو ذلك مما يدل على
كمال عقله ووفور رأيه ثم انه صدر منه في اثناء ذلك وبعده كلام بوجب اما الارتداد أو الاختلاط
وذلك بان قال لبعض الحاضرين أنت النبي أو أنت الله فهل يحل ذلك اختلاطاً منه فتلقى به الوصية أم
يجعل ارتداداً أم يحسن الظن به ويؤول كلامه وما الحكم في ذلك (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه بقوله
الذي صرح به أئمتنا رحمه الله تبارك وتعالى ان من تكلم بمحتمل للكفر لا يحكم عليه به حتى يستفسر
وان للشاهد اعتماد مادلت عليه القرائن القوية وحينئذ فان دلت قريضة على تقدير استقهاهم
أى أنت كذا حتى يؤخذ بقولك من غير تردد ولا تعلم لم يحكم عليه بكفر ولا باختلاط فتفقد وصيته
وان لم تدل قريضة على ذلك فان ظهر للشاهدين من حاله ما يقتضي الجزم باختلاطه فلا ردة ولا وصية
ان قارنها باختلاط أيضاً أو بعقله حكم برده وبطلت وصيته ان استمر على ارتداده الى موته والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (باب الصيال) *

(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عما اذا نطحت بهيمة بهيمة أخرى فهلكت أو تلف منها عضو ما الحكم
في ذلك (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله اذا نطحت بهيمة بهيمة أخرى فان كانت الناطحة
مع مالكها أو نحو مستأجرها أو مستعيرها ضمن فعلمها مطلقاً لئلا أونهارا راجعاً كان أو سائقا أو قائداً
وكذا لو كانت مع غاصب وان لم يكن معها أحد ضمن من هي تحت يده ما تلفته لئلا لاتهارا ان
تعودوا الارسال فيه فقط فان تعودوه فيها فلا ضمان مطلقاً أو لم يتعودوه فيها ضمن مطلقاً وان
تعودوه لئلا فقط لم يضمن فيه وضمن في النهار والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك
وتعالى عما اذا أمرنا بشيئين الصغيرتين برى بقرتين لهما فطعنت احدهما الاخرى فقتلتها فمن
يضمنها وعن العمراني وجوب الضمان في هذه الحالة ولم يقيد باعتناء الناطحة للطح وقيد ابن
عجيل به قال في المرة الاولى لا ضمان وتبعه بعضهم فافتي به بل شرط ابن عجيل لضمان مالك الناطحة
اعتناؤها النطح وعلم مالكها منها وعدم حفظه لها وعن العمراني أيضاً ان محل الضمان اذا أمكن
من هي يسده دفعها وخالفه غيره فقال يضمن وان غلبته لكونها تحت يده وهل الضمان حيث
وجب في مال المالك أو الراعي سواء المال والا كذا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه

انها سبعة أقاليم لظهور أمر
كل واحدة من السبعة
السيارة في اقليم منها ورايتها
انها سبع أرضين منبسطة
ليس بعضها فوق بعض
يفرق بينها البحار وقيل فيها
غير ذلك والاول أصح لأن
الاخبار دالة عليه في الترمذي
والنسائي وغيرهما وأخرج
ابن أبي حاتم والحاكم
وصححه خبر ابن يونس كل
أرض والتي تلهها مسيرة
خمسة ايام وأخرج أبو
الشيخ في كتاب العظمة عن
أبي الدرداء قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كثف الارض خمسين مرة
وكثف الثانية مثل ذلك وما
بين كل أرضين مثل ذلك
(سئل) عن لم يعزبين
الادلة هل يجوز له الاخذ
بقول كل امام ما لم يتبع
الرخص وما معنى قول أهل
الاصول انه يلزم المقادير
اعتقاداً راجعاً مذهب من
يقال له أو مساواته لغيره
والحال انه لا يعزبين الادلة
وهل اذا وجد الانسان
في كتب المقادير الاثني
مقولات عن بعض المجتهدين
مسند ذوى المذاهب
المسجورة بمتبع عليه الاخذ
به والعمل تقليداً للمقول
عنه أم لا (فاجاب) نعم
يجوز له الاخذ بالذكور
وقول أئمة الاصول بالذكور
واضح المعنى اذا اعتقاد
لا يتوقف على معرفة الدليل
فضلاً عن النظر فيه لحصوله

بالتسامع بين الناس
وتحويه ويمنع على الواحد
تقليد المنتقل منه لا نقص
اجتهاده بل لا انتفاء الثقة
بمذهبه اذ شهرة المذاهب
سبب انقراض تقيدها مطلقا
وتخصيص عمومها وانتفاها
تنفي الثقة بمذهبه (سئل)
عن روى حديثا ومما
أحد الهمم عصية أو عملها
الاجبي من زكريا فاعترض
بالنبي صلى الله عليه وسلم فلم
يجب فهل هذا الحديث
صح أم باطل
وعلى الأول والثاني فما
الجواب (فاجاب) بان
الحديث المذكور رواه
الطبراني عن ابن عباس
رضي الله عنه ما يفتاها أحد
الأوقاد خطأ وأهم بخطيئة
ليس يحكي من ذكر يادوه
صح أخرجه ابن حبان في
صححه لكن قال النووي انه
ضعيف لا يجوز الاحتجاج به
والجواب من أوجه أحدها
انه مخصوص بغير النبي
صلى الله عليه وسلم لا دلالة
الدالة على عظيم شرفه
ورفعه منزلة زيادة على
عصيته ثانيا بقاءه على
عمومه وجواز وقوع
الامر من أو أحدهما منه
صلى الله عليه وسلم قبل
النبوته ثالثا ان أوفيهما منه
شأن فيكن في صدقه عليه
وقوع الهمم منه ولو بعد
النبوته اذ هو ميسر الطبع
ومنازعة الشهوة لا القصد
الاختياري وليس داخل

وبركته المسلم بقوله ذكروا فيما اذا أركب صغيرين أجنبي وتلف بسبب ركوبهما شيء أنه يضمن
بخلاف ما اذا كان المركب الولي فإنه ان كان لمصلحتهم مع ضبطهما للمركوب فكأن لو ركبا بانفسهما
فالضمان عليهما فكذا يقال هنا اذا أتمكن الوليان الصغيرين من الرعي الذي لهما فيه مصلحة
لكونه باجرة أو ملكهما نفسهما وما وهما من يضبط لئلا مافي أيديهما ضمنت راعية الناطحة المنطوحة
لتمكنهما من ردها ومن ثم لو انقلبت منها وعجزت عن ردها فانكحت حينئذ شيئا لم تضمنه الراعية
لخرجهما عن يدها ويشهد لذلك قواهم لو انقلبت البهيمة فلا ضمان بخلاف ما لو ركبت رأسها وعجز
عن ضبطها فإنه يضمن متلفها لانها في يده فهو المقصر بركوب ما لا يضبطه وكأن من اشترط اغتياذ
الطبع أخذه مما قالوه في الهرة انها اذا اعتادت الاتلاف وجب ضبطها وضمن متلفها لئلا ونهارا
بخلاف ما اذا لم تعتد ذلك لا ضمان مطابقا لان العادة حفظ الطعام عنها ولا دليل في هذا على ان
البهيمة كذلك فالوجه ما اقتضاه إطلاقهم أنه لا فرق في ضمان البهيمة التي في يده بين المتوقدة للنطع
وغيرها وحيث وجب ضمان فهو في مال الضامن ان كان المتلف غير آدمي والا فليس على العاقلة
(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى بما صورته ذكر ابن العمام مسائل تتعلق بالهر فما حاصلها
(فاجاب) تفننا الله سبحانه وتعالى بعلمه وبركته بقوله الحاصل في ذلك أنه لا يجوز قتل الهر وان
أفسد على المنقول المعتد بل يجب على دافعه أن يراعي الترتيب والتدرج في الدفع بالأسهل
فالأسهل كما راعيه دافع السائل وقال القاضي حسين رحمه الله تبارك وتعالى يجوز قتله ابتداء اذا
عرف بالافساد قياسا على الفواسق الخسة نعم يجوز قتله على الأول المعتد في صورته وهي ما اذا أخذ
شيئا وهرب وغاب على الظن أنه لا يدركه فله رمية بخوسهم ليعوقه عن الهرب وان أدى الى قتله
ومحله ان لم يكن أنثى حاملا والا لم يجز رميها مطلقا رعاية لحماها اذ هو محترم لم يقع منه جناية فلا يهدر
بجناية غيره وأما تخريج البغوي لذلك في فتاويه على تنس المشركين بالمسلمين فيجيب عنه بان
تلك حالة ضرورة يترتب عليها فساد عام فلا يقاس عليها ما نحن فيه لان فساد خاص والامور العامة
يفتقر لاجلها ما لا يفتر لاجل الامور الخاصة قال العلماء ويستحب تربية الهر لقوله صلى الله عليه
وسلم انها من الطوافين عليكم والطوافات ويصح بيع الهر الاهلي والنهي عن ثمن الهر بحول على
الوحشي ويجوز كل الهر على وجه ضعيف ويستحب اكرامه ويجب على مالكة اطعامه ان لم
يستغن بحشاش الارض وسوره طاهر فان كل نجاسة في وجه اختاره الغزالي أنه يعني عنه
والاصح المنع فعليه لو غاب واحتمل طهر فومه بشربه من ماء كثير أو قليل جاز أو مكدر بقراب ان كل
نجاسة مغلظة لم ينجس ما ولغ فيه لئلا يكون على نجاسته عملا بالاصل فيه وفيما ولغ فيه لما قررته
في شرحي الارشاد والعباد ولو صاد نحو حمامه وجب تخليصه منه لحرمه ووجه اذ يحرم قتله بغير الذبح
ولو صاد هر محمول بنفسه لم يدخل ما صاده في ملك صاحبه الا بعد أن يأخذه منه فقبضه عليه
من أخذه بخلاف قتله اذا احتطب أو احتش أو صاد لان له قصدا صحيحا ويده كيد سيده ذلك ما صاده
مطابقا ولا يجوز للضعيف أن يطعم الهر الا ان أذن له المالك أو ظن رضاه أو كان الهر مضطرا ولا
يجب عليه تنفيره لو أكل لانه لم يلتزم الحلقا ولو وجد نحو لحمه مع هر لم يجز انتزاعها منه ان علم ان
مالكها تبرع بها عليه أو لم يعلم واعتد أن مثلها يرمى له والا كدجاجة ورغيف سن أخذه منه ويكون
لقطة فيجب تعريفه وكذا الحكم في نحو الكلب وكل ما يطعمه الانسان لهر أو حيوان آخر يشاب
عليه للحديث الصحيح في ذلك وفسر الحسن البصري رحمه الله تبارك وتعالى المحرم في الآية بالكلب
ويجوز حبس الهر واطعامه ولا تقار لما في الحبس من العقوبة لانها بسيرة محتملة وكذا الطائر وفي
شرح التيجيز لابن فونس ان القاص للطيور كالاصطبل للذابة ودليل جواز حبسها خبر البخاري

وغیره

وغیره ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش
الارض فأفهم أنها لو حبستها وأطعمتها جاز ولم تدخل النار بسببها وخبره أيضا أنه صلى الله عليه
وسلم كان اذا دخل دار خادمه أنس بن مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه لزيارة أمه رضى الله
تعالى عنها يقول لولدها الصغير يا أبا عبد الله النغير بما فعل النغير بما فعله عن طير كان يلعب به ويحبسه عنده
وفي الحديث الأول دليل على أن قتل الهر كبيرة للتوعد الشديد عليه نعم اختلفوا في اسلام تلك المرأة
والذي رواه أبو نعيم والبيهقي عن عائشة رضى الله تبارك وتعالى عنها انها كانت كافرة والخشاش
مثالث الأول وهو ما يستتر من صفات الحيوان بالشقوق كالغفار

(باب الزنا)

(وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه في معنى قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة أشد من الزنا وقوله
صلى الله عليه وسلم الغيبة أشد من ثلاثين زنونا في الاسلام مع أنها صغيرة والزنا كبيرة وهل الزنا من
الذنوب التي بين العبد وبين ربه عز وجل فلا يحتاج في التوبة منه الى استئصال من أحد أو هو
من الذنوب المتعلقة بالآدميين فيحتاج الى استئصال من قرابة المزني بها ومن زوجها ان كانت
متروجة وما ضابط الذنب المتعلق بالله سبحانه وتعالى والذنب المتعلق بالآدمي أفتونا بجواب واضح
مبسوطا أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة بمنه وكرمه آمين (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله
حديث جابر وأبي سعيد رضى الله تبارك وتعالى عنهما اياكم والغيبة فان الغيبة أشد من الزنا رواه
ابن أبي الدنيا في الصمت وابن حبان في الضعفاء وابن مردويه في التفسير ورواه الطبراني والبيهقي
وغيرهما باقيا الغيبة أشد من الزنا وله طريق أخرى تبين معناه وهي ما رواه ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ
عن جابر وأبي سعيد رضى الله تبارك وتعالى عنهما اياكم والغيبة فان الغيبة أشد من الزنا ان
الرجل قد برئ فيتوب الله عز وجل عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه فعلم منه
ان أشدية الغيبة على الزنا ليست على الإطلاق بل من جهة ان التوبة الباطنة المستوفية لجميع
شروطها من الندم من حيث المعصية والافلاع وعزم أن لا يعود مع عدم الفرقة وطلوع الشمس
من مغربها مكفرة لان الزنا بمجرد ما يغفل الغيبة فان التوبة وان وجدت فيها هذه الشروط
لا تكفرها بل لابد من أن ينضم اليها استئصال صاحبها مع علمه فكانت الغيبة أشد من هذه
الحشية لا مطلقا كما شهد به هذا الحديث وليست صغيرة مطابقا بل ان كانت في نحو حلة العلم والقرآن
فهى كبيرة والا فهى صغيرة على نزاع طويل فيها وقد نقل القرطبي الاجماع على أنها كبيرة
مطلقا وعلم من هذا الحديث أيضا ان الزنا لا يحتاج في التوبة منه الى استئصال وهو ما يصرح به
كلام الروضة وأصلها وغيرها وصرح به الغزالي في منهاج العابدين وسنأتي عبارته وكذا صرح
به بعض المتأخرين فقال التوبة الباطنة التي بين الله تبارك وتعالى وبين العبد الماحية للأثم
تنقسم الى توبة عن ذنب لا يتعلق به حق آدمي والى توبة عن ذنب يتعلق به حق آدمي فالضرب الأول
كباشرة الاجنية فيمادون الفرج وتقبيلها من الصغار والزنا وشرب الخمر من الكبائر ففصل التوبة
فيه بالندم على ما مضى والعزم على أن لا يعود اليه والافلاع عنه في الحال ان كان متلبسا به في الحال
اه ثم عدم اشتراط الاستئصال في الزنا لا يدل على انه ليس من الحقوق المتعلقة بالآدمي مطابقا ومعنى
قولهم السابق لا يتعلق به حق آدمي أى من المال ونحوه والافلاع تفقوا على انه جناية على الاعراض
والانساب قالوا ولذا اختلفت بالزجم من بين سائر المعاصي وكانت عقوبته أشد العقوبات فهذا صريح
في أن غيبة حتما لا تارب المزني بها ولزوجها أو سيدها ويؤيد ذلك قولهم انما لم يطوؤ استيفاء
حد الزنا لاولياء المزني بها لانهم قد لا يستوفونه خوفا من العار فعلم أن فيه حقا لا آدمي لكنه ليس

نحت الذكليف بل الحقيق
بالمدح والاجاز الجليل من
كف نفسه عن الفعل عند
قيام هذا الهم أو مشارفته
وهذه الاجوبة جارية على
رأى المحققين وهو الصحيح
من مذاهب أصحابنا ان
الانبياء عليهم الصلاة
والسلام معصومون لا يصدر
عنهم ذنب ولو صغيرة سهوا
رابعا جواز خطئه بفعله
صغيرة من غير صفات الخسة
سهوا لا الدالة على الخسة
بشرط أن ينهوا فقتلوا
خاتما جواز خطئه
باجتهاده بناء على جوازه
عليه كجرحي عليه ابن
الحاجب والآمدى ونقله
عن أكثر أصحابنا والخاتمة
وأصحاب الحديث وان
كان الراجح خلافه (سئل)
عن ابليس هل كان جنيا
بدليل قوله تعالى كان من
الجن ففسق عن أمر ربه
فكيف تناوله الامر وهو
للملائكة خاصة (فاجاب)
بان ابليس من الملائكة
على الصحيح وقول الجمهور
وابن عباس وابن مسعود
وابن جرير وابن المسيب
وقتادة وغيرهم وهو اختيار
الشيخ أبي الحسن ووجهه
الطبري وهو ظاهر الكتاب
العزيز واللام تناوله أمره
ولم يصح استناده منه قال
ابن عباس وكان اسمه
عزازيل وكان من خزائن
الملائكة وكان من خزائن
الجنة وكان رئيس ملائكة

منه الدنيا وكان له سلطانها
وساطان الارض وكان من
اشد الملائكة اجتهادا
واكثرهم علما وكان له
٣ يسوس ما بين السماء
والارض فرأى انفسه بذلك
شرفا وعظما فذلك الذي
دعاه الى الله كافر فعصى
فمسخه الله شيطانا رجيا
واما قوله تعالى الا ابليس
كان من الجن فاجيب عنه
باجوبة منها انه كان من
الجن فعلا ومن الملائكة
نوعا ومنها ان ابن عباس
وقتا ذروا ان من الملائكة
ضر يا يقال لهم الجن
ومنها ابليس خلق من نار
السموم وخاف الملائكة
من نور وقال ابن زيد والحسن
وغيرهم انه ابو الجن كما
ان آدم ابو البشر ولم يكن
ملكا لكن لما نشأ بين
أظهر الملائكة وكان
مأمورا بالآلوة منهم ٣ فقلوا
عليه والجن مأمورون مع
الملائكة لكنه استغنى
بذكر الملائكة فانه اذا علم
ان الاكابر مأمورون
بالتذلل لاحد والتوسل به
سلم ان الاصاغر ايضا
مأمورون به وقيل انه كان
من الجن الذين كانوا في
الارض وقتلهم الملائكة
فسبوا مغيرا وتبعدهم
وخوطبوا واحتج لكونه
من الجن بان الله تعالى
وصف الملائكة بقوله
لا يعصون الله ما أمرهم
ولا ينهون ما نهى عن

من الحقوق المقضية لوجوب الاستحلال لما يترتب على ما ذكر من زيادة العار والظن الغالب فان نحو
الزوج أو القريب اذا ذكر له ذلك يبادر الى قتل الزاني أو الزاني بها أو الى قتلها معا فلما ترتب على
ذكره هذا لم يمكن القول باشتراطه وقد صرح بنحو ذلك الغزالي في منهاجه فقال ان الذنوب التي
تكون بين العباد قد تكون في المال وفي النفس وفي العرض وفي الحرم وفي الدين فاما المال فيجب رده
عند المصلحة فان عجز عنه افقره استحل منه فان عجز عن استحلاله لغيبته أو موته أو يمكن التصديق عنه
فعل والا فليكثر من الحسنات ويرجع الى الله تبارك وتعالى ويتضرع اليه في أن يرضيه عنه يوم القيامة
وأما النفس فيمكنه أو وليه من الفصاض فان عجز رجع الى الله تبارك وتعالى في ارضائه عنه يوم
القيامة وأما العرض فان اغتبه أو شتمه أو بهته فليكثر من الحسنات وان لم يخش زيادة غيظ وتبهيج فتنة في اظهار ذلك
عنده وان تسجل من صاحبه ان أمكنك هذا اذا لم تخش زيادة غيظ وتبهيج فتنة في اظهار ذلك
وتجديده فان خشيت ذلك فالرجوع الى الله سبحانه وتعالى ليرضيه عنك وأما الحرم فان خنته في
أهله أو ولده أو نحوه فلا وجه للاستحلال والاطهار لانه يولد فتنة وغیظا بل يتضرع الى الله سبحانه
وتعالى ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا في مقابله فان أمنت الفتنة والهيج وهو نادر فتسجل منه
وأما في الدين فان كفرته أو بدعته أو ضلته فهو أصعب الامور فتحتاج الى تكذيب نفسك بين
يدي من قلت له ذلك وان تسجل من صاحبه ان أمكنك والا فلا ينهال الى الله سبحانه وتعالى جدا
والندم على ذلك ليرضيه عنك اه وسكت عليه الزكشي وغيره بل قال الاذري انه في غاية الحسن
والتحقيق قال الاذري في موضع آخر وشبه أنه يحرم الاخبار أي بالحسد اذا غلب على ظنه أنه لا يحلله
وان يتولد منه عداوة وحقد وأذى للعنبر ثم قال ويجوز أن ينظر الى الحسد فان كان حسن
الخلق بحيث يظن أنه يحلله تعين اخباره ليخرج من ظلامته بيقين وان غلب على ظنه ان اخباره
يجر شر او عداوة حرم اخباره قطعا وان تردد فالظاهر ما ذكره النووي رحمه الله تعالى من عدم
الوجوب والاستحباب فان النفس الزكية نادرة وربما جرح ذلك حقا وشرا وان حله بلسانه اه فاذا
كان هذا في الحسد مع سهواته عند أكثر الناس وعدم مبالاهم به ومن ثم أطلق النووي وجه
الله تبارك وتعالى فيه عدم الاخبار فقل المختار بل الصواب انه لا يجب اخبار الحسد بل لا يصب
ولو قيل بكمه لم يبعد اه فما بالنا بالزنا المستلزم أن الزوج والقريب يقتل فيه بمجرد التوهم فكيف
مع التحقيق وكل اثم لا ضرر يلحق الاذى بسببه هو المتعلق بالله سبحانه وتعالى وضده هو المتعلق
بالآدمي وأما خبر الغيبة أشد من ثلاثين زنية في الاسلام فلم أره ذكر في كتب الحديث طولها
وتختصرها والظاهر انه لا أصل له وقول السائل زنية صوابه زنية كما عبرت به والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن قول التاج السبكي رحمه الله تبارك وتعالى
وخسة من زناة الناس خامسهم ما ناله بالزنا شيء من الضرر
والقتل والرجم والجلد الا ليم كذا التعريب وزع في الباقي فاعبر

آخرون واعترض ومن ثم قال شيخ الاسلام في تخرج أحاديث الراقي انه مختلف في ثبوته أي ومع
ذلك ليس قدحا في ثبوته وانما هو اشارة الى أن الصحيح قد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه
وهذا قد يكون فيه شذوذ أو غرابة ونحوهما ومن ثم قال الحاكم الصحيح من الحديث ينقسم عشرة
أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها وهي مبينة في مجملها من كتب الحديث ونظير ذلك ان
بعضهم رأى قول الترمذي في بعض النسخ في حديث أنا دار الحكمة وعلى بابها هذا حديث منكبر
فكان انه أراد انه باطل أو موضوع وليس كذلك بل المنكر قسم من أقسام الضعيف كما صرح به
الإمامة رضي الله تعالى عنهم ومن ثم اعترض الذهبي اطلاق الخطيب المنكر على الباطل ووصف
الذهبي عدة أحاديث في الكتب المعتمدة حتى الصحيحين بالنكارة لانها قد ترجع الى الفردية ولا
يلزم منها ضعف متن الحديث فضلا عن بطلانه وروى حديث السؤال عن جماعة عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه وصححه الحاكم وغيره ونوزع فيه وأجيب عنه ورواه جماعة عن جابر في بعض
رواياته سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه ورواه ابن
جرير عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم من عمل عمل قوم
لوط أحسن أو لم يحسن وصح عن عثمان رضي الله تعالى عنه أشرف على الناس فقال أما علمتم انه
لا يحل دم امرئ مسلم الا باربعة وفي رواية لا يجب القتل الا على أربعة رجل كفر بعد اسلامه أو
زنى بعد احصائه أو قتل نفسا بغير حق أو عمل عمل قوم لوط وقوله أما علمتم دليل على اشتهار ذلك
عندهم والله سبحانه وتعالى أعلم

باب السرقة

(وسئل) نفعا الله سبحانه وتعالى ببركته عن سرقة آنية موقوفة للشرب في المسجد أو مصفا موقوفة
للقراءة فيه وهو غير قارئ فهل يقطع أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله هو
كالقناديل التي للوقود ونحوها وقد قالوا لا قطع بذلك فهذه مثاها ولابن العماد احتيالات في التائبة
أحدهما يقطع ان لم يكن قارئا اذ لاحق له والثاني لا لانه قد يدفعه الى من يقرأ له فيه أو يتعلم ويقرأ
والذي يظن ان الثاني وان كان الاول وجه وجيبه لانهم قالوا يقطع الذي بذلك واحتمال تعلم هذا
كاحتمال اسلام ذلك اكن الفرق على الثاني ان المسلم في حال عدم قراءته حقا بخلاف الذي
فانه حال كفره لاحق له في ذلك آئنة ولو وقف على من يقرأ فيه لاسماع الحاضرين لم يقطع قطعا
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب السرقة

(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى في كل ما يعم نفعه البلد كعمارة مساجدها وعمارة سورها وموثة
القائمين بحصونها ذكر الامنة انه على أهل القدرة من أهل تلك البلد فما المراد بأهل القدرة هل هم
كل من لا تسجل له الزكاة أم لهم حد غير ذلك وهل يجوز للوالي أصله الله تعالى أن يخص بعضهم
بالقيام بذلك دون بعض أو يخص البعض في وقت والبعض الآخر في وقت آخر أو يجب عليه
التوزيع بينهم لان المؤنة تختلف باختلاف الاوقات وهل التوزيع على قدر المال أم على الرأس
وجبت قبل انه على قدر المال بدليل أن الفقير لا شيء عليه فلو كانت الاموال عقارا فهل التوزيع
على قدر مساحة الارض أو قيمتها وكذا في النخيل ونحوها هل الاعتبار بالقيمة أو العدد فالمسألة
واقعة واليكم أحكامها راجعة (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بان الذي يقبضه هناك المراد بأهل
القدرة الذين يملكون ما زاد على الكفاية سنة كما يصرح به كلام الشيخين وغيرهما وعمارة
الروضة ومنها أي من فروض الكفايات ما يتعلق بمصالح المعاش وانتظام أمور الناس كدفع الضرر

وبقوله الابليس كان من
الجن والجن غير الملائكة
وقيل غير ذلك (سئل)
عن قراءة سورة الاخلاص
ثلاثا هل هو سنة وكذلك
مع الوجع عند قراءتها
(فاجاب) بان القراءة
المذكورة سنة وأصلها
خير الصالحين وغيرهما
أنهم تعدل ثلث القرآن فمن
قرأها مرة فكأنما قرأ
ثلث القرآن ومن قرأها
مرتين فكأنما قرأ ثلثي
القرآن ومن قرأها ثلاثا
فكأنما قرأ القرآن كله
وروى ابن مردويه عن
ابن عباس خبر من قرأ قل
هو الله أحد والمعوذتين
ثلاث مرات اذا أخذ
مضجعه فان قبض قبض
شهيدا وان عاش عاش
مغفورا له وروى أبو داود
والترمذي والنسائي وغيرهم
خبر قل هو الله أحد
والمعوذتين حين نصبح
وحين نغشى ثلاثا تكفلك
من كل شيء بل قد وردت
أحاديث في فضل قراءتها
سبع مرات وأحاديث في
فضل قراءتها عشر مرات
منها خبر من قرأ قل هو الله
أحد برك مائة مكتوبة
عشر مرات أوجب الله
له رضوانه والجنة ومنها خبر
الامام أحمد من قرأ سورة
الاخلاص حتى يحتجها
عشر مرات بنى الله له قسرا
في الجنة فقال عمر بن
الخطاب اذا استمعتكم يا رسول

الله وأمامه مع الوجه عندها
 فيرد له خبر البخاري
 والترمذي وابن ماجه
 والنسائي أنه صلى الله عليه
 وسلم كان إذا أوى الى
 فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم
 نفث فيهما فقرأ القرآن
 هو الله أحد وقل أعوذ برب
 الفلق وقل أعوذ برب
 الناس ثم مسح بهما
 ما استطاع من جسده يبدأ
 به على رأسه ووجهه وما
 أقبل من جسده يفعل ذلك
 ثلاث مرات وورد في الخبر
 في فضل قراءتها أحد عشر
 واثني عشر وخمسة عشر
 وأحد عشر وعشرين وثلاثة
 وخمسين ومائة ومائتين
 وثلاثمائة وألف مرة وغير
 ذلك وبالجملة فقد اختلفت
 بفضائل عظيمة (سئل) عن
 قول المؤمن أنا مؤمن ان
 شاء الله هل يجوز أولا
 (فاجاب) قال أبو حنيفة
 وأصحابه من قام به التصديق
 فهو مؤمن - كما قال تعالى
 أولئك هم المؤمنون حقا
 فلا يجوز أن يقول أنا مؤمن
 ان شاء الله لأنه يوهم الشك
 في الحال والشك لا يجمع
 الايمان وهذا كما لا يجوز
 أن يقول أنا حي ان شاء الله
 وأنا شاب ان شاء الله لان
 الاتيان بالمشيئة انما
 يكون فيما يشك في ثبوته
 في الحال أو في معدوم خبر
 الوجود لا فيما هو ثابت
 في الحال قطعا وذهب
 جمهور السلف وهو المروي

عن المسلمين وإزالة فاقهم كسر العورة والطعام الجائعين وإزالة المستغيثين في النوائب فكل ذلك
 فرض كفاية في حق أصحاب الثروة والمروءة اذا لم تنف الصدقات الواجبة بسد حاجتهم ولم يكن في بيت
 المال ما يصرف اليها فلو انسدت الضرورة فهل يكفي ذلك أم يجب الزيادة الى تمام الكفاية التي يقوم
 بها من تلزم النفقة وجهان قلت قال الامام في كتابه الغني يجب على الموسر الموائمة زاد على كفاية
 سنة والله سبحانه وتعالى أعلم اه ف قوله ما يتعلق بمصالح المعاش وانتظام أمور الناس كدفع الضرر
 عن المسلمين وإزالة المستغيثين في النوائب يشمل عمارة السور ونحوها مما يضطر الناس اليها وقد
 بين أن ذلك لا يجب الا على الموسر وان المراد به من عنده فاضل عن كفاية سنة فعلم أن المسئلة
 منقولة في كلام الشيخين والمراد بكفاية السنة هنا كمالها ظاهر كفايته وكفاية ماله ما يسا
 ومسا ودواء وغيرها مما يحتاج اليه ويستفاد من كلامهما هذا أن الموسر لا يخاطبون بنحو عمارة
 السور الا اذا لم يكن في بيت المال شيء أو كان فيه شيء وجار الناطر في أمره فلم يصرفه في مصارفه
 أو احتج لصرفه فيما هو أهم من ذلك كدفع ضرره لوزنك أو حالت الغلة دونه والراجح من
 الوجهين المطلقين أولهما ومنه يؤخذ أن الواجب في عمارة السور انما هو القدر الذي يندفع به
 الضرورة فقط وهذا تعلم أن من جعل عمارة المسجد كعمارة السور فقد أبعد لان المسجد لا يضطر
 اليه اذ لا تتوقف صلاة على صحته ولا نظار لتوقف الاعتكاف عليه لان الاعتكاف نادر وغير واجب
 والواجب منه بنذر أندر فلا يصلح حينئذ غير المسجد مما يضطر اليه حتى يلزم الموسرون بيناته
 ويؤخذ من تعبيره بدفع الضرر أن عمارة ذلك لا يخاطب بها الموسرون الا ان تحقق أو غلب على
 الظن ان عدم عمارة يكون سببا لتلف نفس أو مال محترم فان قلت اعتبار الموسر هنا بمن زاد
 ماله على كفاية سنة يتأليه جعلهم الموسر في العاقلة من يملك عشرين دينارا قلت يفرق بينهما بأن ملحقا
 العمل في العاقلة أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم
 أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال ولحقا سد الضرورة هنا وقاية النفس من التلف
 أو نحوه من غير تسبب من العمل في ذلك بوجه لا باعتبار أمر أصلي ولا عارض ومن غير نفع يعود
 عليه في رجه وقرابته فلذلك وسع في أمره ولم يلزم بذلك الا حيث كان من أهل الموائمة ولا يكون
 منهم الا اذا زادت كفايته على سنة لان كثيرين من أغنيائهم عايشة الزكاة حينئذ بخلاف العمل
 في العاقلة فان سببه من العمل في الأصل وهو منع الجاني وبعود نفع على القريب بحفظه من القتل
 باعتبار ما كان فضويق في أمره وألزم به غير الغني أيضا وهو المتوسط الذي يملك أكثر من ربع
 دينار والذي يؤخذ منه ولو بشئ قليل فان قلت قد يكون معه كفاية سنة ويحل له أخذ الزكاة فهو أهل
 لان بواسيه الناس فكيف مع ذلك يجب عليه موائمة غيره قلت لا مانع من ذلك ألا ترى أن من
 معه نصاب أو أكثر وقام به وصف يجوز له أخذ الزكاة لا يقتضي ذلك سقوطها عنه ولا مانع من
 كونه يجوز له الاخذ أو يجب عليه باعتبار ما يجب عليه الاعطاء باعتبار آخر والاحكام تختلف
 باختلاف الاعتبارات وان انحوت الذوات كما هو جلي وقول السائل نفع الله سبحانه وتعالى به وهل
 يجوز للسائل الخ جوابه أن مقتضى كلامهم في باب الاقيط أن الأغنياء ان أمكن استيعابهم فسطعوا على
 رؤسهم فان تعذر استيعابهم لكسرتهم فسطعوا على من رآه منهم باجتهاده فان استوفوا اجتهاده تغير
 وانما قلنا انه يسطعه على رؤسهم لانهم استوفوا كاهم في ملك فاضل عن السنة فكاهم من أهل العمل
 وحيث كانوا كاهم كذلك فقتضيت أحدهم ترجيح له من غير مرجح فلهذا حيث أمكنه استيعابهم
 أن يوزعه عليهم باعتبار رؤسهم دون أموالهم بخلاف ما إذا لم يمكنه استيعابهم فإنه يجتهد في
 التخصيص فان استوفوا تغير ولا نظار الى ما يترتب على الحالة الاولى من استواء غرم صاحب ألف

ومصاحب مائة ألف مثلا لان لا تعتبر قدر الزيادة على كفاية سنة حتى توزع الغرور على نفسه وانما
 اعتبر أن يكون معه فاضل عن كفايتها من غير اعتبار قدره ثم اذا خصه في التوزيع شيء لم يلزمه الا
 اذا كان من الفاضل فان كان بعضه من الفاضل وبعضه من كفاية السنة لم يلزمه الا البعض الذي
 من الفاضل وسقط عنه ما هو من كفاية السنة ووزع على غيره ممن لو خصه غرمه من الفاضل فان
 قلت انما ينحى القياس على ما قالوه في الاقيط اذا كان مرادهم بالغنى فيه ما قالوه في باب السير في
 المسئلة السابقة وهو من معه فاضل عن كفاية سنة قلت الظاهر أن مرادهم في البابين واحد وهو
 من معه ما ذكر لا اتحاد لمظهرهما وهو سد الضرورة عن ذويها بل ماني الاقيط فردد من أفراد ماني السير كما
 هو ظاهر لان نفقة الاقيط انما لزمت الاغنياء لدفع ضرورته فهو من الطعام الجائعين المذكور في السير
 لكنهم في الاقيط ذكرنا حكم تعدد المنفق ولم يذكره في السير اشارة على ما قدموه في الاقيط ثم
 المراد بالاغنياء في الاقيط ما يبيع أغنياء بلده وغيرهم وكذا يقال المراد بهم في السير ذلك فماني السؤال
 من أنه على أهل القدرة من أهل تلك البلاد لا ينبغي أن يفهم منه التخصيص حتى لو اضطر أهل
 بلد لعمارة سورها ولا غنى فيهم لم يسقط الخطاب بعمارة عن بقية الاغنياء الذين في غير تلك البلاد
 بل يخاطبون به وكان تخصيص أهل البلاد لانه لا يصر فلو أنظر ما قاله جمع من أن تخصيصهم
 الاقتراض والاقتاف على الاقيط باغنياء بلده ليس للاختصاص بهم بل لانه لا يصر والله سبحانه وتعالى
 أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يشمت الصغير والمجنون اذا علسا وان لم يحمد الله سبحانه
 وتعالى (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلومه بقوله الذي دل عليه كلامهم أنه لا يشمت عاقل الا اذا
 حمد الله وأجمع المشتم فغير الحامد بالكلمة والحامد بحيث لا يسمعه من يريد تشميته لا يسن
 تشميته سواء كان تركه الجحد أو الجهر به لعذر أو غيره وحاضن الطفل وغيره سواء في التجاسات
 المعفو عنها وغيرها فلا مزية للحاضن على غيره لسهولة اجتنابه للنجاسة عند تعثر ذلك وعدم السهولة
 على كثير من النساء انما هو اتساعهن وعدم تجربتهن للعاهرة والنظافة والله سبحانه وتعالى أعلم
 (وسئل) ما حكم المصافحة بعد التدريس وفي لبان رمضان بعد الدعاء عقب الوتر والتراويح وكذلك
 بعد صلاة العبد وما الارحام وكيف كيفية صلته (فاجاب) بقولي الذي دلت عليه صراخ السنة وصرح
 به النووي وغيره أنه حيث وجد تلاق بين اثنين من لكل منهما أن يصافح الآخر وحيث لم يوجد
 ذلك بان ضمهما نحو مجلس ولم يتفرقا لانس سواء في ذلك المصافحة التي تفعل عقب الصلاة ولو يوم
 العيد أو الدرس أو غيرهما بل متى وجد منهما تلاق ولو بحيلة شئ بين اثنين بحيث يقطع أحدهما
 عن الآخر سنت والا لم تسن ثم التمسك بالبعد والشهور سنة كما ذكره بعض أغنيائنا واستدل له ولا
 يلزم من نهيها نيب المصافحة فيها وان لم يوجد شرطها السابق والمراد بالارحام الذين يتأ كدبرهم وغرم
 قطعهم جميع الاقارب من جهة الاب أو الام وان بعدوا ومن ثم قال في الاذكار يستحب استحبابا
 متنا كذا زيارة الصالحين والانحوان والجيران والاصدقاء والاقارب وكرامهم وبرهم وصلتهم وضبط
 ذلك بخلاف باختلاف أحوالهم ومراتبهم وفراغهم وينبغي أن تكون زيارته لهم على وجه
 لا يكرهونه وفي وقت رضوانه والاحاديث والآثار في هذا كثيرة مشهورة اه وبه علم الجواب عن قول
 السائل فكيف كيفية صلتهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله عن الغنائم التي لم تقسم
 القسمة الشرعية كغنائم هذا الزمان اذا وصل منها شئ الى من له حق في الغنيمة هل يجوز له
 الانتفاع به أولا فيجب الرد الى الأمير القاطن الذي بصرفها في غير موعدها وما حكم الله سبحانه
 وتعالى في هذا الزمان في مثلها وعن كفار مليبار الذين يعتادون اعانة المسلمين واجراء أحكام الدين
 بينهم لان عمارة بلادهم بالمسلمين مع أنه لم يقع بين الطائفتين عهد ولا قول بل المسلمون رعيتهم

عن ابن مسعود والمنقول
 عن امامنا الشافعي رضي الله
 عنه أنه يجوز أن يقول أنا
 مؤمن ان شاء الله تعالى بل
 يؤزعه على الجزم وليس
 شك في الايمان الحال
 فانه في الحال متحقق له
 جازم باستمراره عليه الى
 الخاتمة التي يرجو حسننها
 بل لما كانت آية النجاة
 ايمان الموائمة والاعمال
 بخواتمها وذلك غيب
 لا سبيل لا مخلوق الى العلم
 به فوضعه الى المشيئة وهذا
 لا يمكن أحدا النزاع فيه أو
 يقال أتى بها على سبيل
 التبرك واحدة الامور الى
 مشيئته تأديا كما في الحديث
 المصحح في زيارة القبور وانا
 ان شاء الله بكم لاحقون
 مع كونه مقطوعا به
 والتحقيق في هذه المسئلة
 ما ذكره السعد التفتازاني
 وغيره أنه لا خلاف بين
 الفريقين في المعنى لانه ان
 أراد بالايان مجرد حصول
 المعنى فهو حاصل في الحال
 وان أراد ما يترتب عليه
 النجاة فهو في مشيئة الله
 تعالى ولا قطع بحصوله في
 الحال فن قطع بالحصول
 أراد الاول ومن قوض الى
 مشيئة الله تعالى أراد الثاني
 (سئل) أيما أفضل العمل
 أم الدين (فاجاب) بان الدين
 أفضل (سئل) عن قراءهم
 في تعريض الصحابي انه من
 لقي النبي صلى الله عليه وسلم
 مؤمنا ولو لحظة هل يتناول

والسلام حتى يدخل سيدنا
عيسى مع شرف نبوته
ورسالته وكونه من أولي
العرش وإذا كان كذلك فما
الفائدة لقوله صلى الله عليه
وسلم لو كان موسى وعيسى
حيين لما وسعها الاتباعي
(فأجاب) بأنه لا يتناول
التعريف المذكور
الانبياء عليهم السلام
والسلام الذين اجتمعوا به
ليلة الاسراء والملائكة الذين
لقوه تلك الليلة أو غيرها
لأن المراد به باقي المتعارف
لما وقع على وجهه خرق
العادة ومقامهم فوق رتبة
الصفحة (سئل) عن ذي له
على مسلم حق شرعي مالى أو
عرض فهل يلغى في الآخرة
أم يخفف عنه العذاب
بجواب ذلك الحق (فأجاب)
بأنه لا يلغى ويخفف عنه
العذاب بحسب ذلك الحق
(سئل) من فرق المسلمين
غير أهل السنة من المعتزلة
والجبرية وغيرهما هل
يعلقون على عقائدهم
المخالفة فيها أهل السنة
أم لا (فأجاب) بأنه يقترب
العقاب على فرق الاسلام
غير أهل السنة الاثنتين
وسبعين فرقة بسبب
عقائدهم المخالفة لعقيدة
أهل السنة لقوله صلى الله
عليه وسلم ستترق أمي
ثلاثا وسبعين فرقة كلها في
النار الا واحدة وهي ما أنا
عليه وأصحابي وكان ذلك

ويستكون بلادهم ويسلمون العصور والغرامات اليهم هل هم حريون أولا وهل يجوز أخذ الربا
من الحريين والخيانة في مبايعتهم في الكيل والوزن أولا (فأجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلمه
بقوله ذكر الغزالي في الاحياء أن السامان اذا لم يدفع للمستحقين حقوقهم من بيت المال ففي
جواز أخذ أحدهم شيئا منه أربعة أوجه أحدها يأخذ ما يعطى وهو حصته والباقيون مغالوبون قال
وهذا هو القياس لأن المال ليس مشتركاً بين المسلمين كالغنيمة بين الغانمين لأن ذلك ملك لهم حتى لو
ما قوا قسم بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وارثه شيئا حكاه عنه في المجموع وأقره ثانياً المنع لأنه
مشترك ولا يدري نصيبه منه قال وهذا غلو لكن جزم به الشيخ عز الدين في قواعد اه المقصود
منه وبما قرره بعلم الفرق بين الغنيمة وغيرها فعلى الاول من له حق في بيت المال اذا وصل اليه
منه شيء يجوز له أخذه والتصرف فيه سواء أكان ذلك من فء أو غيره من بقية أموال بيت
المال كالجزية والعشور ومال ذى مات بلا وارث وما فضل عن وارثه غير المستغرق وكذا خمس
الغنيمة اذا قسمها الامام وأعطى الغانمين أربعة أخماسهم وأبقى الخمس الآخر فاذا وصل من ذلك الخمس
شيء لمن له فيه حق جاز له أخذه كما مر اذا لم يقسم للغانمين فلا يجوز لاحد وصل اليه من الغنيمة شيء
قبل القسمة أخذه لما أشار اليه الغزالي من أن الغانمين شركاء على الحقيقة فالمال مشترك بينهم
وبين أهل الخمس فهم شركاء لأهل الخمس وأحد الشريكين لا يجوز له أن يستبد من المال المشترك
بذرة الا باذن شريكه أو شركائه وانما جاز في نحو التيء ما مر لما قرره الغزالي من أن الشركة في
غير الغنيمة ليست حقيقة بديل أن من مات منهم لا تنتقل حصته لوارثه بخلاف الغانمين فإن شركتهم
حقيقية اذ من مات منهم تنتقل حصته لوارثه ولا فرق في جميع ما ذكر بين أن يكون ظاهراً أو عادلاً
والكفار المذكورون حريون ومع ذلك لا تجوز معاملتهم بالرأى ولا خيانتهم في كيل ولا وزن ولا
غيرهما كما صرح بذلك الأئمة وبسماوا الكلام عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله
تبارك وتعالى هل يصح شراء المسلم أطفال الكفار من آبائهم وأمهاتهم الكفرة أم لا (فأجاب) رحمه
الله سبحانه وتعالى بقوله لا يمكن شراء الولد من أبيه أو أمه لأن شرط صحة البيع الملك في المبيع لمن وقع
له عقد البيع وهذا متعذر هنا لأن الولد متى ملك ابنه بان استولى عليه وقصد تملكه بذلك عتق عليه
فلا يمكن اجتماع الوالدية والملكية فان باعه من غير استيلاء وقصد تملكه فالباع باطل أيضاً لعدم
الملك هذا كله في الحريين أما من بدارنا بأمان فلا يمكن ذلك الولد لانه بقهر لأن دارنا دار انصاف
بخلاف دارهم وإن اشترى حرياً من أبيه أو أمه وأنه اذا صار يده يستولى عليه ويقصد تملكه
فثبتت عليه بذلك لا يعقد الشراء لعدم امكانه كما علمت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يلزم
رد جواب الكتاب ولو بلغ السلام في كتاب هل يلزم التلطف برده على الكاتب والرسول وما فائدة التلطف
مع غيبة الكاتب والرسول أبسطوا الجواب (فأجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه المسلمين بقوله
يسن السلام على الغائب اما برسوله واما بكاتبه ويلزم الرسول اذا رضى بتحملة البلاغ واما المرسل
اليه فلزمه الرد فوراً ثم ان كان السلام عليه بالرسالة لزمه الرد باللفظ وان كان بالكاتب لزمه الرد
بها أو باللفظ ويندب الرد على الرسول أيضاً وتقديعه فيقول عليك وعليه السلام وكانت سبب عدم
علمهم قوله وهلك السلام فاطمأ القورية الرد لانه غير اجنبي فكما اغتفروه في عدم قطعه لفورية
القبول في نحو البيع فكذلك يغتفر الفصل به هنا بل ندب تقديعه لأن الحاضر أولى بالرعاية من
الغائب وفائدة وجوب الرد باللفظ مع غيبة المسلم أن في وجوب الرد حقيقتين حقا لله سبحانه وتعالى
وحقا للإنسان فلا بد من سقوط حق الأدنى لغيبته لم يسقط حق الله سبحانه وتعالى اذ لا مقتضى
لإسقاطه وأيضاً اذا وقع الرد في حضرة الرسول باللفظ بلغه لمرسله فهذه فائدة ظاهرة وأما وجوب

الرد بالكاتب لحكمته ظاهرة لأن الكتاب اذا وصل للمسلم كان بمنزلة الرد عليه حيث أن الله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى بما لفظه ما حكم المصافحة وتقبيل اليد والرجل والراس
والانحناء بالظاهر والقيام أبسطوا الجواب (فأجاب) بقوله المصافحة للقادم سنة وكذا تقبيل ماذ كرم من
نحو عالم وصالح وشريف نسب والانحناء بالظاهر مكروه والقيام لمن ذكر سنة هذا مذهبنا ووراء ذلك
تذنيات لأبأس بالتمريض لها قال ابن عبد السلام المصافحة المعتادة بعد الصلاة بدعة الاقدام لم يحتج
بمن صافه قبل الصلاة قال بعض المالكية ومذهبنا في المصافحة كما ذكره العز وروى الترمذي أيضاً
أن رجلاً قال يا رسول الله الرجل منا يلتقي مع أخيه أفينحنى له قال لا قال أفيلتزمه ويقبله قال لا
قال أفياخذ بيده ويصافه قال نعم وفي سنده مقال وقد روى الدارقطني من حديث عائشة رضى
الله تبارك وتعالى عنها لما قدم جعفر بن أبي طالب رضى الله تبارك وتعالى عنه من أرض الحبشة
خرج اليه النبي صلى الله عليه وسلم فعاثقه وسنده ضعيف لكن اتفقوا كما قال النووي أن الحديث
الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال بل ظاهر كلام مالك وابن عيينة وهما من هاهنا من حديث
وغيره صحته فان مالكا لما أنكر المصافحة استدلل عليه ابن عيينة به فأجاب مالك بأنه مخصوص بجعفر
فرد عليه ابن عيينة بان الأصل عدم الخصوصية فأنقطع مالك وسكت ومن ثم قال بعض أئمة مذهبه
الحق مع ابن عيينة قال بعض أئمة المالكية وروى شيوخنا طريق المصافحة وصفتها وهي أن يجعل
كفه اليمنى في كفه اليمنى ويقبض كل أصابعه على يد صاحبه وأنكر مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه
تقبيل اليد وما ورد فيه والحق أنه سنة كما قدمناه لما روى الترمذي أن اليهوديين اللذين سألا النبي
صلى الله عليه وسلم عن التسع الآيات فأجابهم قبل يده ورجله ولم ينكر عليهما ورواه أبو داود أيضاً
لكن الاول فيه زيادة وروى ابن حبان عن كعب بن مالك رضى الله تبارك وتعالى عنه قال لما نزلت
توبتي أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقبض يديه وركبته وروى أيضاً حديث الاعرابي في اثبات
الشجرة للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه ائذني أن أقبل رأسك ويدك ورجلك وفيه ائذني في السجود
لأن فقال لا يسجد أحد لآخر ولو أمرت أحداً أن يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها لمعظم
حقه هاهنا وفي حديث وفد عبد القيس لما قدموا عليه صلى الله عليه وسلم فقبض من سبي ومنهم من
مشى ومنهم من هرب حتى أتوا اليه وأخذوا بيده فقبولها الى غير ذلك من الطرق وفي بعضها أن
عليها كرم الله وجهه قبل يد العباس ورجله ويقول أى عم ارض عني قال الامام البرزلي المالكي
أردت أن أفضل ذلك أى تقبيل اليد مع شئني فأراد أن يترج يده فقلت له لا ترو هذا الكتاب
حين لم تعمل به فقال كرهه مالك فقات له مالك أنكر ما روى فيه ومن حفظ حجة على من لم يحفظها
فتركتي بعد ذلك وكذا كان شيخنا الفقيه الامام وغيره من أشياخي لا ينكرون على ذلك وقصدي
بذلك التعظيم والتكرمة لا شياً منى ولما تقرر عندي من الاحاديث وعدم انكار ذلك عن معظم من
يقنعدي به وفعلت ذلك مع بعض الكبراء فقال هو من باب المدح في الوجه فان لم يخف على المفعول
له من تعظيم نفسه فلا بأس والا كره لما فيه من المفسدة وسئل العز بن عبد السلام عن القيام فقال
لا بأس به لمسلم يرجى خيره أو يخاف شره ولا يفعل لكافر لاناً ما مروى وباهاتته والظاهر صغاره فان
خيف من شره ضرر عظيم جاز لان التلطف بكافة الكفر جاز لا كراهة في هذا ولا يجوز تكرره
باللقب الحسن الا لضرورة أو حاجة ماسة وينبغي أن يهات الكفرة والمفسدة زجراً عن كفرهم
وتسقمهم وغيره لله عز وجل قال والانحناء البالغ حد الركوع لا يفعله أحد لاحد كالسجود ولا بأس
بما نقص عن حد الركوع لمن يكرم من أهل الاسلام واذا تأذى مسلم بترك القيام فالاولى أن
يقام له فان تأذيه بذلك مؤدى الى العداوة والبغضاء وكذلك التلقب بما لا بأس به من الالقاب

من معجزاته حيث وفتح
ما أخبر به قال الامام
وكان المسلمون عند وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم على
عقيدة واحدة وطريقة
واحدة الامن كان يعان
النفاق ويظهر الاسلام اه
ولم يزل الخلاف يتشعب
والآراء تتفرق حتى تفرق
أهل الاسلام وأرباب
المقالات الى ثلاث وسبعين
فرقة (سئل) هل حجة
سيدنا أبي بكر وسائر الصحابة
واجبة أم لا (فأجاب) بان
حجبتهم واجبة اذ يجب
تعظيمهم لأن الله تعالى
عظمهم وأثنى عليهم في غير
موضع من كتابه كقوله
والسابقون الاولون من
المهاجرين والانصار وقوله
يوم لا يخفى على الله النجى
والذين آمنوا معه نورهم
يسرى بين أيديهم وبأيمانهم
وقوله والذين معه أشداء
على الكفار رجاء يبينهم
تراهم وكما يجذون
فضلاً من الله ورضواناً
وقوله لقد رضى الله عن
المؤمنين اذ يبايعونك تحت
الشجرة الى غير ذلك من
الآيات الدالة على عظم
قدرهم وكرامتهم عند الله
والرسول قد أحسنهم وأثنى
عليهم في احاديث كثيرة منها
قوله صلى الله عليه وسلم خير
القرن قرنى ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم ومنها
قوله صلى الله عليه وسلم
أصحابي لا تتخذوهم غرضاً

بعدى فن أحبهم فبغى
أحبههم ومن أبغضهم فبغض
أبغضهم ومن آذاهم فقد
آذاني ومن آذاني فقد آذى
الله ومن آذى الله فيوشك
أن يأخذ به ومنها قوله
لا تسبوا أصحابي فلو أن
أحدكم أنفق مثل أحد
ذهب ما بلغ مداخهم ولا
نصفه وروى مسلم عن أبي
سعيد الخدري أنه كان بين
خالد بن الوليد وعبد الرحمن
ابن عوف شيء فسيب خالدا
فقال صلى الله عليه وسلم
لا تسبوا أحدا من أصحابي
فإن أحدكم لو أنفق الخ
الخطاب للأصحاب السابين
زلهم لسبهم الذي لا يابى
بهم نزل غيرهم حيث عال
بما ذكره قال بعضهم وفي
هذا الحديث اليأس من
بلوغ من بعدهم مرتبة
أحدهم في الفضل فإن هذا
المفروض من ملك الإنسان
ذهب بقدر أحد محال في
العادة لم يتفق لأحد من
الخلق ويتقدروا وقوعه
وانفاقه في وجوه الخسران
يباغ الثواب المرتب على
ذلك ثواب الواحد من
الصحابه رضي الله عنهم إذا
تصدق بنصف مد ولومن
شعر ذلك بالتقرير يربح
قدح بالكيل المصري وذلك
إذا طعن وعين لا يبلغ
وغيره على المعتاد ومن تدبر
هذا الحديث لم يجد في
مناقب الصحابة شيئا يبلغ منه
إلى غير ذلك من

والاصل في ذنب القيام لأهل الفضل قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم سيد الانصار سعد بن معاذ
رضي الله تعالى عنه قوموا الى سيدكم والخطاب للانصار أو للكل وقد صنف النووي رحمه الله تعالى
جزأ فيه وذكر الاحاديث الواردة فيه وأحكامها وما يتعلق بها قال ابن عبد السلام وغيره وقد صار
تركة في هذه الازمنة مؤديا الى التباغض والتقاطع والتحاسد فينبغي أن يفعل لهذا المحذور وقد
قال صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا كما أمركم الله
سبحانه وتعالى فهو لا يؤمر به بعينه بل لكون تركه صار وسيلة الى هذه المفاسد في هذا الوقت
ولو قيل بوجوبه لم يكن بعيدا لان تركه صار اهانة واحتقارا لمن اعتسب القيام له والله سبحانه
وتعالى أحكام تحدث عند حدوث أسباب لم تكن موجودة في الصدر الاول اه وعلى القيام وجوبه
للتعاطف والكبر جعل قوله صلى الله عليه وسلم من أحب أن يقتل له الناس قياما فليقبوا مقدمه
من النار أعادنا الله سبحانه وتعالى من ذلك بمنه وكرمه آمين (وسئل) رحمه الله تعالى أفتي بعضهم
بهدم جميع كنائس اليمن فهل ما قاله صحيح أم لا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين
بقوله اليمن مما أسلم أهله عليه وقد ألحق الشيطان هذا القسم بما علم حدوثه في الاسلام في أن
ما شئت في حدوثه أو قدمه فيه من الكنائس لا يهدم لاحتمال أنه كان يبرية وأن العمارة افضلت به
لكن جرى ابن الرقة ومن تبعه في كنائس القاهرة على ما يصرح بهدم جميع كنائس عدن لاستحالة
ذلك الاحتمال فيها لان السور المحيطة بها قديم قبل الاسلام وهو محفوظ بالجبال والبحر فلا يمكن ان
كنائسها كانت بغير عمارة البلد وأنها اتصلت بها (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل تتأدى سنة
التمسيت بريح الله سبدي والاسلام على سبدي (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله لا
تتأدى سنتهما وفرض رد الثاني الا بخروجك الله والاسلام عليك مما فيه خطاب وجع بعضهم بين
الادب والسنة فقال الرجل الله سبدي (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى ما لي الا الله سبحانه وتعالى
وأنت هل له أصل (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله استدله بقوله تعالى يا أيها
النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين بناء على أن العطف على الجلالة لكن الأرجح أنه
على الكاف واعترض هذا الاستدلال أيضا بان ذلك من الله سبحانه وتعالى فلا يقاس به ما من
الخلق ومن ثم ذكره الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه أن يقال قال الرسول مع قوله تعالى يا أيها
الرسول لان الله عز وجل أن يخاطب خلقه بما شاء وليس ذلك لبعضهم مع بعض وأقسم سبحانه وتعالى
بكثير من مخلوقاته اعلا ما بشرفهم ويكره لنا ذلك وذكر ابن عبد السلام في قوله صلى الله عليه وسلم
أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما أن التشريك في الضمير من خصوصياته صلى الله
عليه وسلم ونفيه عنه انما هو بالنسبة لغيره ويدل على عدم الاستدلال بالآية ما ورد أن رجلا قال
لنبي صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وشئت قال جعلتني لله عز وجل عبدا ما شاء الله وحده (وسئل)
رحمه الله تبارك وتعالى عن سلم عليه وهو قابض ذكره وعورته مستورة هل يجب عليه الرد أم لا
(فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله ان الضابط أن كل من كان على حالة
لا يخاطب فيها عرفا لا يلزمه الرد ولا شك أن قابض ذكره للاستحباب ما كذلك فلا يلزمه الرد وكذا
قابضه فهو الاستحباب لشدة انتشاره بين الناس أولئك مني منه أو غير ذلك مما يظهر ويستفي من
التكلم معه بسببه (سئل) عن كافر ضل عن طريق صفة فآل مسلما عن الطريق اليه فهل له أن
يدله الطريق اليه (فاجاب) بقوله ليس له أن يدله لذلك لان انقراض عبادي الاسنام على عبادتها
فارشاده الطريق اليه اعانة له على معصية عظيمة فحرم عليه ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(باب الهدنة) *

(وسئل)

الاحاديث المشهورة في
الكتب الصحاح (سئل)
عن قولهم بسم الله الرحمن
الرحيم الحمد لله رب العالمين
ما الحكمة في إعادة لفظة
الصغيتين في الآية الثانية
بعد ذكرهما في الآية قبلها
وقوله غير المنصوب عليهم
ولا الضالين طلب الهداية
الى غير صراطهم وهو
المطلوب في الآية قبلها
بالمطوق وفيها بالمفهوم فما
حكمة الطلب ثانيا في الآية
الثانية (فاجاب) بان ذكر
الصغيتين المذكورتين
لحكم منها عدم تقدم
ذكرهما في السورة عند
قراءة المدينة والبصرة
والشام وفتحها ومالك
والاوراق وغيرهم اذ البسملة
ليست منها عندهم وانما
هي للفصل والتبرك ومنها
عند قراعتكم والكوفة
وفتحها ثم ما ابن المبارك
والشافعي الدلالة على أن
من أسباب استحقاقه تعالى
للحامد كلها اتصافه بها
وهو كونه منه - ما على
العالمين بالنعم كلها اظهارها
وباظهارها عاجلها وآجلها
عظيمها واطيفها فان ترتب
الحكم على الوصف يشعر
بعلميته والدلالة من طريق
المفهوم على أن من لم يتصف
بهم - ما وبقا الصفات
المذكورة معهما لا يستأهل
لان يحمد فضلا عن أن
يعبد والدلالة على أنه تعالى
مفضل بكونه موحدا

(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عما اذا أعلم واحد من كفار مليبار فخلق بنا وتبعه المشركون
والزمنوا رده اليهم لقوتهم وضعفنا فهل يجوز رده اليهم مع أننا اذا لم نرده اليهم فلا بد من هجرتنا
وطنا حتى نعلم من شرورهم واذ اردنا ملك لنا وخلق بهم ولا قدرة لنا على استخلاصهم من أيديهم
فهل لنا أخذ قيمته منهم وهل يصح شراء المرتد منهم ان باعوه لنا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى
بعلومه المسلمين بقوله اذا عجزنا عن أن نحول بينهم وبينه لم تأثم بأخذهم له وكذا لو لم تقدر على
منعه منهم الاجلنا من أوطاننا فلا يلزمنا ذلك بل قضية كلام أصحابنا جواز الرد أي تمكينهم من
أخذهم مطلقا حيث قالوا الرجاء منهم جرح بالغ عاقل مسلم والرد مشروط علينا لزمان كان له عشرة
تخميه وطلبته عشرة وكذا ان كان المطلوب يقهرهم وينفقت منهم ونخرج بقولنا والرد مشروط
بما اذا لم يشترط فلا يجب الرد مطلقا اه فافهم قولهم لا يجب الرد مطلقا أنه يجوز وهذا وان كان محتملا
ويتردد النظر فيه الآن ما ذكرته من الجواز بقيد ظاهر لاصرية فيه ولنا أخذ قيمة المرتد منهم كما
صرح به أغننا ولا يملكونه بدفعها اليها وما أوجهه كلام الشيخين في الهدنة من ملكهم له بدفعها
بمسئتي على الضعيف أنه يجوز بيع المرتد للكافر والمعتد كما في المجموع وغيره أنه لا يجوز ولا يصح
بيع المرتد للكافر لبقاء علاقة الاسلام فيه فعليه لإيمانه بكونه وان دفعوا القيمة اليها وانما هي بمنزلة
القيمة المأخوذة للعبادة فاذا ردوه اليها ردناها اليهم والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب الصيد والذباح) *

(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن رجل سرق له شاة فخرج في طلبها فوجد السارق قد ذبحها
وحذرها فاستغنى عنها منه فأراد أن يأكل من لحم شاته فقال له بعض أهل بلده حرمت م وما يلزم
السارق بعد اتلافها (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسلمين بأنه يجوز له أكل شاته ويلزم
السارق ما بين فيه حاجة وجنبه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا اعتدى رجل على ماشية
قوم فقطع يداها وبعضها قطع إحدى قوائمها أو جميع القوائم أو أخرج
كرونها وبقي ثمنها فبعضها قطع إحدى قوائمها أو جميع القوائم أو أخرج
عليه اذا قتل ان الذي قطع لسانها هل يفتل فان قتل لا فهل يفتل يبيع شيء منها اذا كان يربح لصاحبه
السان العافية وكذا البقرة اذا قطع لسانها هل يفتل لسانها ويبيعها لمن يبيع اللحم أم لا فان هذا واقع
في بلدنا لا محالة لان هذه البلدة ما فيها سلطان (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله اذا قطع
شي من البهيمة سواء لسانها وغيره فان أشرفت على الموت بان كانت حيايتها مستقرة وان قطع يديها بعد
يومين أو ثلاثة كانت حلالا اذا ذبحت ويحل بيعها وأكلها وعلى الجاني ما بين قيمتها صحيحة ومجروحة
والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نعمنا الله تعالى بعلومه عما لوق شيئا مملوكا وشك أهو معرض
عنه فبأخذه أم لا فيتركه هل يحل له الاخذ أم لا (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بان الذي
يقبض في ذلك أنه يراعى في ذلك القرائن الدالة في العادة على أن مثل ذلك الشيء المطروح مما يعرض
عنه أولا فان اقتضت أنه مما يعرض عنه جاز أخذه والتصرف فيه كما يصرح به قول الروضة والاربع
أنه ملك الكفرة والسيئال ونحوها ووضح تعرفه فيها بالبيع ونحوه وهذا ظاهر حال السلف رضي
الله تبارك وتعالى عنهم ولم يحك أنهم منعوا من أخذ شيء من ذلك والتصرف فيه اه قال البلقيني
وقوله الاربع يقتضي اثبات خلاف في السيئال وليس كذلك ولا فرق في صورة السيئال بين أن
يكون الزرع أصغرا ونحوه من لا يهتبر إذنه وكذلك في صورة المياه على الوجه المذكور والذي
ذكره في المياه هو قوله وأما الشرب من المياه فان كان يجري على وجه لا يحتفل به ملاكه ولا يمنعون
منه أحدا وعلته المعادة كذلك فهذا يجوز الشرب منه ولو كان في ملاكه في الأصل الصغير وغيره

للعالمين وبالهم منع ما عليهم
بتلك الذنوب ما كان اليوم
الثواب والمقاب مختار فيه
لم يصدر منه لا يجاب بالذات
أو وجوب عليه اقتضاه
سوايق الاعمال حتى
يستحق به الحمد وأما قوله
غير المغضوب عليهم ولا
الضالين فهو يدل على الذين
أوصفوا بميمنة أو ميسرة
على معنى أن النعم عليهم هم
الذين سلموا من الغضب
والضلال فجمعوا بين
النعمة والمعلقة وبين السلامة
من الغضب والضلال وقد
اعتبر مفهوم أحدهما مع
منعاقق الآخر لئلا يفتقد
حكمه على الأولين التقوية
والتأكيد وأنه المقصود
بالحكم على الأول وعلى
الآخر التقييد (سئل) عن
قول القائل أستغفر الله
عما سوى الله هل ذلك
سائق وهل هو على حد قول
ليد الذي شهد فيمضى
الله عليه وسلم أنه أصدق
كله قالها
ألا كل شيء ما خلا الله باطل
نصوصا وما لم يعقل أم لا
أبسطوا لنا الجواب وبينوه
بياناً شافياً (فاجاب) بأن
الاستغفار المذكور سائق
بل هو دال على أن قائله
قد ترقى في مقامات الخواص
إلى أن صار إلى أعلى مراتب
التقوى وهو أن يتزعم
كل ما شغل سواه من الخلق
أذ يبادى الحب لها ما بيان
أحدهما من القول عما

من لا يعتبر ذاته وليس هذا كما إذا تعرض عن كسرة لأن ذلك في الذي يعتبر أعراضه وأما التقاط
السنبال فهو قريب مما نحن فيه اه وكلامه مرجع فيما ذكرته من النظر إلى العادة والعمل بما
دلت عليه ألا ترى أنه لا فرق بين الكسرة والسنبال في أن الأولى لا بد في المعرض منها أن يكون
مطلق التصرف بخلاف الثانية وإن اقتضت أنه مما لا يعرض عنه أول مقتض شيئاً لم يجز أخذه
إلا على جهة الالتقاط فيجب عليه تعريضه سنة أو ما يلبق به وقد قال القفال لو وجد درهم في يده
لا يدرى أهوله أو لم يدخل بيته فمليه تعريضه لمن يدخل بيته كالأقطة أي الموجودة في غير بيته والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يجوز إحراق الجراد حياً لا كاه (فاجاب)
نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته يجوز شئ الجراد حياً لا كاه كما يصرح به مافي الروضة من
جواز قله حياً وما نزع الزكشي فيه بأن الجمهور على الحرمة رددتها في شرح العباب بقول الامام
للذهب الحل وبأن قول الشيخ أبي حامد ومن تبعه بالحرمة مبني كما قاله النووي على اختياره حرمة
ابتلاع السمك وهو ضعيف ومن ثم تبع ابن الرفعة مع تحقيقه وكثرة الملاحة النووي فيما ذكره
وردت فيه أيضاً استحكال السنوي قول الروضة وقلي السمك حياً جائز كابتلاعه والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) في شخص نزل عن دابته لاعتباها وتركها فأخذها غيره وأنفق عليها فلان هي
(فاجاب) بقوله هي باقية على ملك مالكها إذا تعرض لا يوتر في مثل ذلك ولا رجوع للمنفق لانه
متبرع وقال أحدانها لا أخذ ومالك لما لكها وعابه ما أنفق عليها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تبارك وتعالى هل يحل الاصطياد بالبندق (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله أفنى
النوى رحمه الله تبارك وتعالى بحله واستدل له بحديث النبي عن الخذف وتعليله بأنه يفتأ العين
ولا ينكأ العدو ولا يقتل الصيد وفيه نظر لأن المراد لا يقتل الصيد قتلاً يبيحه فخرج البندق لانه
يقتله قتلاً لا يبيحه ومن ثم جزم في الذخائر بتحريره ثم الرمي به وبما لا حيلة كالدبوس وهله بأن فيه
تعريض الحيوان للهلاك ويجاب بأن لم يتحقق أن البندق يقتله قتلاً محرماً بل يحتمل أن يبطل حركته مع
بقاء الحياة المستقرة فيه فإذا ذبحه حينئذ حل فهو طهر بق لا بطل امتناعه لا يقتله وتقويته وبهذا
ينضم ما قاله النووي (وسئل) سؤالاً صورته ورد في أبي داود ما معناه أن بعض العصابة رضى الله
تبارك وتعالى عنهم اصطاد ولد جرة فغارت أمه تعرضت فرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
من فجح هذه بولدها فقالوا فلان فأمره باطلا فاقمها الجواب من هذا على مذهب الشافعي رضى
الله تبارك وتعالى عنه من تحريم الطلاق ملكه من ذلك (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى بقوله ذكر
بعض محقق مشايخنا أن أمره صلى الله عليه وسلم باطلا فاقمها يحول على خوف تلغه بسبب حبسها عنه
(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن بندق الاروام والافرج التي فيها البارود والنار هل يحل الاصطياد
بها لأنها أشد من الحديد أولاً وهل هي كغيرها من البنادق التي يصاد بها وهل المراد بما في فتاوى
الامام النووي رحمه الله تبارك وتعالى من حل الاصطياد بها جواز الاصطياد بها أو حل أكل ما صيد
بها أولاً والحيوان إذا صار إلى حركة مذبوح بجرح هرة أو نحوها أو بندق هل يحل أكله بذبحه
في تلك الحالة مع أنه يضطرب اضطراباً شديداً بعد الذبح وينفجر منه الدم أو لا يحل (فاجاب) نفعتنا الله
سبحانه وتعالى بعلومه بقوله لا خلاف في حرمة الرمي إلى الصيد بالبندق الذي فيه النار كما يعلم مما يأتي
وأنما الخلاف في البندق الذي من طين فصاحب الذخائر يقول لا يحل لأن فيه تعريض الحيوان
للهلاك والنوى يقول يحل لانه طريق إلى الاصطياد وهو مباح واستدل به بخبر الصحيحين أنه صلى الله
عليه وسلم نهى عن الخذف وقال انه لا ينكأ العدو ولا يقتل الصيد ولكن يفتأ العين ويكسر
السن قال فقضى الحديث إباحة الصيد بالبندق وذكر البخاري في صحيحه انه كره الرمي به في القرى

خشية أن يصيب من فيها دون الصغراء ومن عانى صاحب الذخائر والنوى يعلم أنه لا خلاف بينهما
لأن الأول على عدم الحل بأن فيه تعريض الصيد للهلاك والثاني على الحل بأنه طريق إلى الاصطياد
فعلينا أن الأول يقول بالحل إذا غاب على الظان أن البندق لا يهلكه والثاني يقول بالحرمة إذا غلب على
الظن أن البندق يقتله قبل التمكن من ذبحه فلا تخالف بينهما وكان هذا الذي قررته هو ملخص ما في
فتاوى الباقي فانه سئل عن رمي الطائر بالبندق ما حكمه فاجاب بقوله أما الرمي بالبندق فقد صح
النهى عنه لما يحصل به من الضرر ولا سيما في البنيان وأما رمي الطيور به فان كان مما أمر بقتله
فلا حرج في ذلك وان كان غير ذلك فان كان غير ما كول اللحم فالنهى باق وان كان ما كولا برجي
أن يسقط وفيه حياة مستقرة فيذبح بحيث يحل فهذا جائز وان لم يرج ذلك فالنهى باق الا اذا كان
هناك ضرر اقتضى تنغير ذلك الطائر فيجوز اه وهو كلام حسن وبه يتأيد ما قدمته من حل كلام
النوى أخذاً من علته على ما إذا علم أو غلب على ظنه أن البندق لا يهلكه وأنما تزيل منفعته حتى
يصير مقدوراً عليه فالرمي به حينئذ حلال وكذا لو كان من الفواشق أو صال عليه مثلاً لم يندفع عنه
الابذلك فيرميه وان علم انه يقتله هذا كله في الاصطياد بها وأما حل ما صيد بها فان أدركه وبه حياة
مستقرة وذبحه حل والأفلا وما وصل إلى حركة مذبوح بسبب ما ذكر في السؤال بان لم يبق فيه حركة
اختيارية فانه لا يحل ذبحه مطلقاً وما لم يصل لذلك حل ان تيقن حال الذبح أن به حياة مستقرة
وكذا لو غاب على ظنه ذلك بالحركة الشديدة وانفجار الدم ومتى شك في استقرار الحياة حرم وان
وجد انفجار الدم وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الاضحية *

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا ذبح أضحية فلا يجوز له اتلاف شئ منها بغير الاكل والانتفاع
له وان أذن له ان كانت تعاقباً فلو أتلفه بغير ذلك ففقتضى كلامهم انه يلزمه بدله بصرفه مصرفاً وأنه
يستقل بذلك ويكفيه نيته للبدل ويكون بقيمته من نقد البلد بشرى به مثله أو مثليه ان كان ذباً
وان لم يتعمد اتلافه كان تعريضه عليه شئ من ودكها أو غير بآثانه فانقلب وكذا قد يتخيل انه لا يجوز
إطعام هرة أو غير آدمي منه وفي كل ما ذكر حرج وخلاف للعادة فان كان هناك شئ فيه سعة
فليتفضل من وقف عليه بذكره ولا يجوز له بيع شئ من أجزائها فلو مات فورثته موضعه فلا يجوز له
بيع شئ منها ذكراً الأذرى وغيره ولهم الاكل والانتفاع والاهداء كهو قال السبكي ويزول ملكه
عنه بالذبح ولا تورث لكن ينبغي أن يكون لوارثه ولاية القسمة مثله ولا نقل فيها بخصوصها اه ولا يشكل
ذلك بما في فتاوى القفال إذا اضحيت الاضحية عن الميت لا يجوز الاكل منها بغير اذنه لان الميت حين
موته لم يكن له حق الاكل مما اضحي عنه به بعد موته حتى يقوم وارثه مقامه ويجوز له الاكل منه كهو
كما قالوه فيما مضى به في حياته فلو كان ورثته أو بعضهم صغاراً فلا شك أنه يجوز إطعامهم منها بالقسمة
لثلاث بضيع واسم القسمة عليها بمعنى استحقاق كل منهم شيئاً يختص به ممنوع فيما يظهر وان قلنا
ببقاء الملك في أضحية التطوع للتعليق باللازم به المانع من نقل الملك أبداً كالمهرن بلاوى وهل
يجوز لأولى أن يطعم منها الفقراء والمساكين فيه نظر ولم أجده منصوصاً مع كثرة التفتيش عنه
والظاهر جواز كالأولى اليه كلام بعضهم في غضون المسائل لتعنيها لذلك وكونه هو الأصل الذي
شرعت التضحية لأجله وأنما يجوز الاكل ترخيصاً كما علم من الدين في منع النبي صلى الله عليه وسلم
أولاً من أكلها بعد ثلاث عند الحاجة الداعية إليها في عصره صلى الله عليه وسلم وان كان نسخ
لزال ذلك فانه يعلم به ان الصدقة هي الأصل فيها فان قلنا يجوز له أن يتصدق منها فالظاهر جواز
أكله منها خلا ان كان فقيراً كغيره ولا نقول هنا منع لانه يتعد فيه قبضه واقباضه لانه نائب المالك

سواء كان الانسان كلاً أو خلية
عن شئ اتسع غيره فقطع
العلائق بسبب التجريد
والتفريد واليه الإشارة
بقوله قل الله ثم ذرهم في
خوضهم يلعبون وثانيهما
كالمعرفة وقال كعب
الأخبار مكتوب في التوراة
من طلبني وجدني ومن
طلب غيري لم يجدني فقال
أبو الدرداء أشهد أني
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول هذا وأوحى
الله تعالى إلى داود عليه
السلام ان من أهل محبتي
يجعل لبناناً أو بعة عشر
نفساً منهم شواب وكهول
ومنهم مشايخ فاذا أتيتهم
فاقرهم مني السلام وقل لهم
ان ربكم يقرتكم السلام
ويقول لكم ألا تسألوني
حاجة فأنتم أحبائي
وأصفيائي وأوليائي ففرح
لفرحكم وأسارع إلى
محببتكم فأنهم داود عليه
السلام وبلغهم ما قاله
ربهم فقال أحدهم أنت
هديت قلوبنا لذكرك
وفرغتنا للاستغفار بك
فاغفر لنا تقصيرنا في شكرك
وقال آخراً اللهم امن علينا
باشتغال القلب بك عن كل
شئ دونك وفي أخبار داود
قل لعبادي المتوجهين إلى
محبتي ماضركم اذا حببتكم
عن خلقي ورفعت الحجاب
فيما بيني وبينكم حتى
تنظروا إلى بغيون قلوبكم
وفي بعض الأخبار أن الله

ثم الى اوصى الى بعض انبيائه
انما اتخذ من خلق من
لا يفتر عن ذكره ولا يكون
له غيري ولا يؤثر على شئ
من خلق وان احترق بالنار
لم يجد لحرق النار وتعاون
قطع بالناسير لم يجد للمس
الحديد انما من لم يبلغه
الحب الى هذا الحد فن ان
يعرف ما وراء الحب من
الكرامات وقد قال الامام
ان اعلى درجات الزهد ان
يرغب من كل ماسوى
الله تعالى حتى عن الآخرة
ويرغب في الله تعالى
وشروطه ان لا يعود في شئ
مما رغب عنه ويرغب فيه
فيكون قد رجع في الثمن
فتمام تسليم الثمن بحفظ
القلب والجوارح عما
يناقض زهده واهل درجات
التوحيد ان لا يرى في
الوجود الا واحدا وهو
مشاهدة الصديقين وتسمية
الصوفية الفناء في التوحيد
فلا يرى نفسه لكون باطنه
مستغرقا بالواحد الحق
وهو المراد بقول ابي يزيد
انسان ذكركنفس ومعنى
كون هذا وحده انه لم يخطر
في شهوده وقابله الا الواحد
الحق وفي عن الوسائط
وعن نفسه وسبب الترقى
الى هذه الدرجة ان يعلم انه
لا سائق الا لله وان لا تتحرك
ذرة في السموات ولا في
الارض الا باذن الله وأنه
لا فقر ولا غنى ولا موت ولا
حياة الا باذن الله تعالى وأنه

والمالك له الاستبداد بذلك نعم الظاهر انه لا يجوز له الادخال لمتنفسه ان لم يكن وارثا اذ لا حق
له فيها بترك ما يراه صلاحا للمولى عليهم ويتصدق بالباقي في الحال واذا كانوا جماعة او اثنين ميز لكل
منهم ما يحتاج اليه قبل ان رآه وان اتفقت حاجتهم وضاف الشئ وزرع عليهم بالسوية تشبيها
بالغافلين في طعام الغنمة قبل وصولهم او طائهم فيكون كل محتصا بما ميرته لملكها ويتعين التصديق
اذا كان الصغير ضعيفا لم يبلغ أن يأكل اللحم ونحوه اذ لا يمكن نقله وله نظير من الشرع هذا
ما تقرر في بعد النظر والبحث وان كان نقل بخلافه فسمعا وطاعة وهو اول فليست فيه واذا خشي
المولى عن صغير من مال نفسه قال شيخنا عبد الله ابو فضل الظاهر منع أكله منها لانه يقدر انه ملكها
في ضمن النضحية قبالها أقول وما قدره ممكن ظاهر اذا كان المولى أبا أو جدا يتولى طرفي التملك
وفي غيره نظر وقد أفنى بعض أئمة اليمين بجوازه من غير ذكر تقدير انتقال ملك البسة قال شيخنا ولا
يجوز ذلك في الحقيقة عنه لان الاب مندوب اليه لنفسه أقول فاما ان تكون النضحية مثلهما ويتصرف
الاب فيها كضحية نفسه واما أن يمنع منها غير الاب والجد ونحوهم من حيث تقدير انتقال الملك ثم يتصدق
الامر فيها بان يطعم منها الصبي فقط ويكون في التصديق شئ منها ما سبق في لحم الضحية المخلف عن
الميت وفي ذلك كله ظلمة ازالها الله سبحانه وتعالى وسائر الظلمات بنور الايمان والعلم والهداية والله
سبحانه وتعالى أعلم فالمسؤول ممن وقف على هذا من أئمة الدين رحيم الله تعالى ونفع بهم امعان
النظر في ذلك وبيان ما ظهر له فيه بنقل أو بحث بايضاح بين لا تحلا الله سبحانه وتعالى منهم آمين
(فاجاب) نعمنا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله اما الجواب عن هذه المسئلة فيقول السائل نفع الله
تبارك وتعالى ببركته وعلومه لا يجوز له اتلاف شئ منها الخ ظاهر وقد صرحوا به وأما قوله فلا تألفه
بغير ذلك فمقتضى كلامهم الخ ممنوع لانه ان أراد أنه أكله القدر الذي يجب التصديق به فذلك
ليس مقتضى كلامهم بل صرحوا به وحينئذ فلا فرق بين أن يتلفه عمدا أو سهوا بل ينبغي أنه لو تألف
بتقصيره ضمنه أيضا لان مقتضى كلامهم أن يده عليه بأمانة وهذا حكمها وان أراد أنه أكله القدر
الزائد على ذلك كان ذبحها وتصديق بقدر الواجب وأتلف ما عداه قبل التصديق أو بعده فليس الضمان
حينئذ مقتضى كلامهم وانما مقتضى كلامهم بل صرحوا به عدم الضمان اذ لو ضمنه ضمنه لنفسه لانه اذا
تصدق بقدر الواجب صار مستحقا لكل الجميع وان ندب له التصديق به فلو قلنا بوجوب ضمان ما أكله
لضمنه لنفسه وضمن الضمان الانسان متلفه لنفسه أو لما يؤول الى نفسه بمنع ظاهر الامتناع والاستحالة فان
ذلك كيف يستحيل ذلك وهو بالنضحية قد زال ملكه قلت ملكه وان زال بقي له استحقاق الاكل
ولم يبق عليه بعد اخراج القدر الواجب شئ لغيره فانحصر الاستحقاق فيه وحينئذ فكيف يضمن لنفسه
شئ انحصرا استحقاقه له فلا استحالة باقية فان قلت كلامهم في اتلاف الموقوف عليه لاوقف الذي عليه
ينافي ذلك قلت لا ينافيه لظاهر فرقان ما بينهما لان الاستحقاق ثم لا يقتصر على الموقوف عليه بل من
بعده يستحقه أيضا فضمنه لاجل غيره وهذا ليس لاحد غير استحقاق فيه بوجه فلم يضمنه وأيضا فالوقت
فيه ما ظهره اعاما أو خاصا بطالب الموقوف عليه بالبدل وهنا لا مطالب وأيضا فالقصد بالوقف التوام فاولم
يضمن لنا في مقصوده والتصدق من النضحية اراقة الدم مع ارفاق المساكين بادى جزء منها غير تافه وقد
حصل هذا المقصود فلا وجه للضمنان على أن ابن جماعة من كبار أصحابنا كابي العباس بن سريج
وأبي العباس بن القاص والاصطخري وابن الوكيل قالوا انه يجوز له أكل الجميع ولا يجب عليه التصديق
بشئ منها ونقله ابن القاص عن نص الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه لان القصد بالنضحية انما
هو التقرب بأرواق الدم حسب وأما النضحية بعد الذبح فكسائر الذبايح غيرها وعليه فلا ضمان مطلقا
وكذا يقال في جازها ونحوه بحاله الانتفاع بعينه مادامت باقية دون نحو بيعه هذا حكم الاتلاف من

مخرج السكك فمن شاهد هذا
وعلم أنه لا اله الا الله فليعلم
سواء ولا ينظر الى شئ فالكمل
مختر تحت قدرته وقال
بعضهم أشد شئ على النفس
الاخلاص اذ ليس لها فيه
نصيب والاخلاص كون
العبد وحركاته لله تعالى
خاصة وقال بعضهم الشوق
نار الله تعالى أشد لها في
قلوب أوليائه حتى يحترق
بها ما في قلوبهم سم افسيره
من الخواطر والارادات
والعوارض والحاجات
(سئل) عن قوله تعالى
انها بقرة صفراء هل الصفح
انها سوداء أم صفراء
(فاجاب) بان الذي عليه
جهو والمفسرين انها صفراء
اللون من الصفرة المعروفة
قاله من بعضهم حتى
القرن والغفر وقال ابن
جبر وغيره كانت صفراء
القرن والظلف فقط وعن
الحسن أن صفراء معناه
سوداء شديدة السواد
والاصح الاول لانه الظاهر
وهذا اذا لا يستعمل بخارا
الا في الابل قال تعالى كأنه
جبال من صفير ولو أراد
السواد لما أكد بالفقوع
لانه نعت مختص بالصفرة
لا يوصف به السواد يقال
أصفر فاقع كما يقال أسود
حالك فكانه قيل صفراء
شديدة الصفرة (سئل)
عن النصارى هل فهم أحد
يقر انبياء صلى الله عليه
وسلم بالرسالة أم كنهه للعزيم

حيث الضمان وعدمه وهو ظاهر لا يجب منه قيمته باعتداده لان قواعدهم تصرح به وان لم أر من
نص عليه وأما بالنسبة للارث فان تعمد أم لا من حيث النضحية بل من حيث كونها ضاعة مال وان لم
يتعمد لم يأثم وأما قوله وكذا قد يتخيل الخ فهو انما يقع في الغنى الذي أهدي اليه دون نفسه ودون
الفقر كما يعلم ذلك من قول في شرح العباب كغيره من الاغنياء لا عليهم على المعتمد الذي عليه الشيطان
وغيرهما خلافا لابن الصلاح وغيره كما يأتي فلا يجوز عليك الاغنياء شيئا من الاضحية ليتصرفوا فيه
بالبيع وغيره بل بالاكمل ولذا جاز اطعامهم على وجه الاباحة كافي الجواهر وغيرها وكذا الاهداء
اليهم كما يأتي واستثنى الباقي من ذلك ضحية الامام من بيت المال قال فيمالك الاغنياء ما عليهم منها
بمختلفة الفقهاء كما أفهمه كلامهم فحجوز اطعامهم وعليهم حتى من الزائد على ما يجب عليهم نية
ويتصرفون فيه بالببيع وغيره أما الاغنياء فيما يهدى اليهم فلا يتصرفون فيه بغير الاكل كبدل
عليه قول الزاقي يجوز اطعامهم كما يطعم الضيف ويوافقه قول القمولى نقلا عن الامام والغزالي
ما يجوز له أكله من أضحية التاموق لا يجوز له اتلافه لانه لا يجوز له بيعه ولا أن يملكه الاغنياء
ليتصرفوا فيه بالببيع وغيره وانما جاز له اكله على وجه الاباحة ونظر فيه ابن الصلاح بان ظاهر
اطلاقهم جواز الاهداء الى الاغنياء في الهبة المفيدة للملك الممكنة من التصرف لا الاطعام على وجه
الاباحة فانه لا يسمى هبة ويردون قال ابن الرفعة ان الظاهر معه وغيره ان ما قاله هو ظاهر كلام الشافعي
والاصحاب الذين ذكروا الاهداء بان الاصل منع أكلهم منها وانما جاز لهم على خلاف الاصل فلا
يجوز أن يوسع لهم في غيره من التصرفات وظاهر التشبيه بالضيف انه ليس لغنى أهدي له شئ
منها اهداؤه لغيره وهو متجه ويؤيده قول الزركشي رحمه الله تعالى بحمل الاهداء اليهم على الاباحة لا
الملك فالمسؤول استرجاعه ولو بعد الوصول للمهدي اليه وأما قوله بعد ذلك تبعنا للادري قضية التشبيه
بالضيف أن المهدى اليه لا يتصرف بغير الاكل من صدقة ونحوها وفي منعه من الصدقة والاشارة
به بعد بخلاف منعه من البيع لانه كالمضحي يمنع عليه أي البيع دون الصدقة واطعام الغير فيرد
بأنه لا بعد في ذلك وليس كالمضحي لان له ولاية التفرة المستلزمة لجواز التصديق واطعام الغير بخلاف
المهدي اليه اه ما في الشرح المذكور وهو ظاهر فيما ذكرته أما الفقهاء فواضح لما علم انه يتصرف
فيه بالببيع وغيره فأولى اطعام نحو الهرة وأما المضحي فلما علم أيضا أنه لا يتصرف بالاكل والصدقة
واطعام الغير واطعام نحو الهرة من جهة ذلك وأما الغنى المهدى اليه فلما علم أنه اباحه له وأنه
كالضيف وقد صرحوا فيه أنه لا يجوز له التصديق ولا اطعام نحو الهرة وعما يؤيد ما ذكرته في
المضحي قواهم يجوز له شرب ما فضل من لبن المذورة عن رى ولدها وأن يسقيه غيره أي ولو ولد
دابة أخرى فكما جاز له سقى الدابة كذلك يجوز له اطعام نحو الهرة وهو ظاهر وقوله ولا يجوز له
بيع شئ من أجرائها الى قوله اه ظاهرا ومن ثم قلت في شرح العباب فرع ما مضى وعنده
شئ من لحم الاضحية الذي يجوز له أكله وهداؤه لم يورث عنه لانه ليس بمملوك له كما علم مما
مر لكن لو ارثه ولاية القسمة والتفرة والاهداء والاكل كما كان له ذكره السبكي وغيره اه
وأما قوله ولا يشكل ذلك بما في فتاوى القفال وتعليقه دفع الاشكال بقوله لان الميت حين موته
الخ فتشيل الاشكال بذلك بعد كما يعلم من سوق كلام القفال وعبارة شرح العباب وبحمل ذلك
أي جواز الاكل للمضحي اذا خشي عن نفسه فلو خشي عن غيره باذنه كيت أوصى بذلك فليس له
ولا لغيره من الاغنياء الاكل منه وبه صرح القفال في الميت وعاله بان الاضحية وقعت عنه أي
الميت فلا يجعل له أي المضحي الاكل منها الا باذنه أي الميت وقد تعذر فيجب التصديق عنه بحملها
واعتمده ابن الرفعة وغيره وعبارة المطلب هل يقوم وارثه مقامه في جواز الاكل والاهداء نظرا الى أنها

خاصة أولا (فاجاب) بأن بعض النصارى يزعمون أنه مبعوث الى آخر الزمان ولكنه يقدر رسالته بالعرب كانه مقدره العيسوية من اليهود (مثل) عن قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام وان تغفلهم فانك أنت العزيز الحكيم فان ضمير الجمع فيه عائد على الكفار بسبب كفرهم وهو لا يغير لقوله تعالى ان الله لا يغير أن يشرك به فكيف تعرض فيسـ وانه للعفو عنهم مع علمه بان الله تعالى قد حـكم بانه من يشرك به فقد حرم الله عليه الجنة (فاجاب) بانه قد اختلف في تأويله على أوجه أحدها أن الضمير في تعذيبهم لمن مات منهم على الكفر والفسق في تغفلهم لمن تاب منهم قبل الموت فان عيسى سلم أن بعضهم قد تاب ورجع عن ذلك ثانياً أنه كان منده أنهم أحد ثلثهم معاصي وعملوا بعده بما يأمرهم به إلا أنهم على عود دينه فقال فان تغفلوا أحد ثلثهم بعدى من المعاصي ثالثاً أنه قاله على وجه الاستعفاف لهم والرافة بهم كاستعفاف السيد لبيده ولهذا لم يقل فان هموك رابعاً أنه قاله على وجه التسليم لآمره والاستجارة من عذابه وهو يعلم أنه لا يغير لكافر والاقول بانه لم يعلم أن

تطوع أو نقول قد صارت واجبة الذبح بعد الموت يخرج على الوجهين في المنذورة أو يتعين صرف الجميع للفقراء لانها حبت عليهم من الثلث بحسب نظر والاخر انتهت وفيه بسط مهم ذكرته في حاشيته الايضاح انتهت عبارة الشرح المذكور وبها يعلم ظهور الفرق بين المضحي اذا مات وبين الميت المضحي عنه فان الاول كانت له ولاية التفرقة والاكل والاهداء فثبت كل ذلك لوارثه وأما الثاني فلم يكن له من ذلك شيء فلم يثبت لوارثه شيء منه لما ذكره وما ذكره ابن الرقعة من أن هذه حسبت على الفقراء من الثلث أى اذا أوصى بها فصار جميعها مستحقة لهم وورثة الميت الموصى لا يجوز لهم أخذ شيء من ثلثه الموصى به وكذلك الوصى لثلاث بعد القابض والمقبض وأما الاغنياء فلان الوصايا انما تنصرف الى الفقراء غالباً فلم يجوز صرف شيء اليهم أيضاً وأما قوله فلو كان ورثته أو بعضهم صفاراً الخ فان أراد بهم ورثة الميت المضحي عنه فغير صحيح لما علمت أن وارثه لا يجوز له الاكل منها لوجوب صرف جميعها للفقراء كما علمته من عبارة ابن الرقعة المذكورة وقوله في حكاية كلام الفقهاء بغير اذنه لم يقله الفقهاء كذلك على هذا الوجه وانما حال عدم جواز أكل المضحي وغيره من الاغنياء بان الاضحية وقعت من الميت فلا يحل الاكل منها الا باذنه وهو متعذر فيجب التصديق بها عنه وقوله بالقسم لا يضيع الخ فيه نظر اذ التقسيط ليس بواجب وخشية الضياع ليست هي المصلحة لئلا كل ما يأتى وقوله ممنوع فيما يظهر ظاهر لكن تعليله بقوله للتعلق اللازم الخ ممنوع اذ التعلق اللازم لا يمنع الارث الا ترى أن الدين والحقوق المتعاقبة بعين التركة لا يمنع انتقالها للورثة وان جبر عليهم في التصرف فيها حتى لو قضاوا الدين من غيرها بان أنها على ملكهم ولو بيعت فيه كانت زواجرها من حين الموت الى وقت البيع ملكاً لهم وقوله والظاهر جواز الخ هو كذلك لما ذكره فحسب بل لما علم من كلامهم وصرحوا به من زوال ملك المضحي عنها وعدم ارثها عنه وان الثابت للوارث انما هو ولاية التفرقة وجواز الاكل فالموت ليس الا ولاية والجواز المذكور ان فقط كما هو صريح كلامهم فالولاية فيخلف الوارث المحجور فيها ولله لعدم تأهله لها وأما جواز الاكل فلا يمكن أن ينوب عنه فيه غيره بل هو باق له بمعنى أن للوارث أن يطعمه منها لأنه يتعين عليه ذلك واذا خلفه ولله في ولاية التفرقة ولم يتعين عليه اطعامه وحده فله أن يطعمه وان يطعم غيره فعلم بما قرره أن جواز اطعام الولى غير المولى عليه منها هو صريح كلامهم ولا نظر للتعليل الذى ذكره المصنف لانه قابل للمنع اذ لا نسلم أن حل أكل المضحي منها رخصة اذ لا يصدق عليه حدها المقرر في الاصول لانه لم يتغير بل هو ثابت قبل النسخ وبعده لانهم حال يتواردا على جواز الاكل من حيث هو كإلوههم كلام المصنف وانما هما متواردان على جواز الادخار منها بعد ثلاث فاما حله قبل ثلاث وحل الاكل مطلقاً فلم يقع فيه نسخ مطلقاً فتأمل وعلى التثقل فلا نسلم أن الصدقة هي الاصل فيها لان الحكم اذا نسخ امتنع النسخ مطلقاً فلا يعمل بما دل عليه ولا بما أشار اليه وأيضاً فالنقل اليه فيها بطريق الذان انما هو اراقة الدم لانه الجمع عليه وأما الصدقة فوقع الخلاف في وجوبها كما مر وعلى الوجوب فهي بجزء غير تافه فهذه كلها صراخ في منع ما ذكره السائل نفع الله سبحانه وتعالى به وأما التعليل الصحيح والمأخذ الظاهر فهو ما ذكره واستنبطته من كلامهم وحررته فلا مساع في العدول عنه وقوله فالظاهر جواز أكله الخ اغنايته على ما قاله جمع فمن أوصى الى انسان بتفرقة ثلثه على نفسه وغيره من أنه يجوز له أن يعطى نفسه وانصرف له الزكشى وغيره وأما على المعتقد أنه لا يجوز لاتحاد القابض والمقبض فلا يجوز له هنا أن يأخذ لنفسه شيئاً لاتحادهما ولا تغفل لكونه نائب المالك لان الوصى أيضاً نائب المالك وقد منع من ذلك على أن نيابته عنه تغوى ذلك الاتحاد الممنوع فان قلت فما الفرق بينهما قلت يفرق بانه بالنسبة

الكافر لا يغير له اجزاء على كتاب الله لان ائجه تعالى لا تنسخ خامساً أنه ما قال انك تغفلهم ولكن بني الكلام على ان فقال ان تغفلهم عدلت لانهم هم أحقاه بالعذاب وان تغفل لهم مع كفرهم لم يعد لهم المغفرة وجه حكمه فان المغفرة حسنة لكل مجرم في العقول بل متى كان المجرم أعظم جرماً كان العفو عنه أحسن وقد قال الامام غفران الشرك جائز عندنا وعند جمهور البصريين من المعتزلة قالوا لان العقاب حق الله على المذنب وليس في اسقاطه مفسدة فوجب أن يكون حسناً بل دل الدليل السمعي في شرعنا على أنه لا يقع بعدم غفران الشرك مقتضى الوعيد فلا امتناع فيه لانه لم يمنع التردد والتعلق سادساً أنه كلام على طريق اظهار قدرته تعالى على ما يريد وعلى مقتضى حكمه وحكمته ولهذا قال انك أنت العزيز الحكيم تنبها على أنه لا امتناع لاحد من عزته ولا اعتراض في حكمه وحكمته ولم يقل العفو الرحيم وان اقتضاهما الظاهر سابقاً بهما أنه لم يكن في كتابه ان الله لا يغير أن يشرك به ثامناً ان تغفلهم يعني لكذبهم الذى قالوه على خاصته لا لشركهم (مثل) هل

للمضحي كالسكال المباح اذ لا ولاية لاحد عليه فلم يكن فيه اتحاد وأما بالنسبة لنائب المالك فلا لانه مال يلى تفرقة غير المالك وقد صار النائب وكيله عن ذلك الولي فاذا أخذ منه كان مقبضاً عن غيره وقابضاً لنفسه فتأمل ذلك ليظهر لك أن تعليل جواز الاتحاد بكونه نائب المالك في غاية البعد وأنه من تعليل الشيء بما يبطاله ويرده وقوله نعم الظاهر الخ بعيد جداً لانه بعد أن جوز له الاكل كيف يمنعه من الادخار ويعلل ذلك بانه لاحقه فيها وهل هذا الا التناقض البين لان قوله لاحقه فيها يبطال ما قاله من جواز أكله وتعليله جواز أكله بانه كفيرة يبطال ما قاله من منعه من الادخار فتفطن لذلك وقوله بل يترك ما يراه صلاحاً للمولى عليه الخ يقتضى ان ذلك كله واجب عليه وليس كذلك لما مر بدليل أنه يجوز له التصديق بكلمها وأنه لاحق للمولى عليه فيه الا ولاية التفرقة فقط فاندفع قوله فيترك وقوله يتصدق وقوله ميز وقوله وزع ان أراد أن ذلك واجب عليه نعم وقوله ان رآه يشعر بعدم الوجوب لكن لا مطلقاً بل ان لم يره فان رآه لحاجة محجوره اليه لزمه وليس ببعيد وقوله واذا ضحى الولي الخ اعلم انهم استثنوا من منع التضحية عن الغير صوراً منها تضحية الولي من ماله عن محاجير ذكره جماعة منهم الولي أبو زرعة عن شيخه الامام البلقيني وهو أحسنه من مقتضى كلام الشافعي رضى الله تبارك وتعالى عنه في الام ومن مقتضى قول الماوردي ولا يجوز لولي العليل والمجنون أن يضحي عنهما من أموالهما قال ففهموه جوازاً من ماله اه وبخبر عبارة الماوردي هذه عبر النووي في مجموعه فليست بها أيضاً وجرى شيخ الاسلام صالح البلقيني على ما مر عن والده في تنبيه وتدريبه فقال الثانية الولي اذا ضحى من ماله عن الذى تحت حجره من الاطفال والسفهاء والمجانين فمقتضى نص الشافعي في الام الجواز اه اذا تقرر ذلك ففضية ما مر في منع المضحي عن الميت من أكل شيء منها لانها انتقلت الى الميت واذا منع ذلك فمقتضى ما قاله ضحى عن موليه من ماله لا يجوز له أكل شيء منها لانها انتقلت للميت واذنه متعذر فالوجه ما قاله شيخ السائل نفع الله سبحانه وتعالى به وما وجددهما لاهو وبعض أئمة الهم لما علم مما تقرر أن تضحية الولي عن موليه متضمنة لانتقالها اليه شرعاً وان لم يكن أباً ولا جداً فان قلت قضية الانتقال اليه أن لا يجوز التصرف بشيء منها فان ليس الانتقال اليه هنا الا لتخصيص نوابها توسعة في تخصيص طريقه ولا يتم ذلك الا بالتصدق منها وبما تقرر فارق ما هنا ما قاله فيما لو أصدق الولي عن محجوره أو دفع الثمن عنه ثم ارتفع ذلك العقد لان ذلك من العقود المسالية فأدبر عليه حكمها وما هنا القصد به كاتقرر الثواب فوسع له في طرق تحصيله كما وسع للميت في ذلك لكن ان أذن له في الحياة على المعتمد لانه كان من أهل الاذن بخلاف المحجور الصغير والمجنون مطلقاً وألحق بهم من جن أوسده بعد كماله طرد الباب وقوله أقول فالما الخ الاوجه الفرق بين الحقيقة والعقبة فلا بد اذا عاق عن ولده الاكل منها لان الاب مخاطب بها أصالة فهي بالنسبة اليه كضحية نفسه ومن ثم صرحوا بانه يجوز له الاكل من الحقيقة كماله الاكل من أضحية نفسه وأما التضحية عن طفله فهي غير مخاطب بها وانما وسع له فيها تحصيلاً للثواب لموليه لانها فداء عن نفس المولى لا يعود على الاب منه شيء فتعوض النفع للمولى والوقوع عنه بخلاف الحقيقة فان نفعها من كون الولد بسببها يشفع لآبيه كما قاله أئمة مجتهدون أمر خاص بالولي لعود نفعه عليه فلم يكن كالمضحي عن الغير وانما هو كالمضحي عن نفسه كما صرحوا به فعلم الجواب عن ترديدات السائل نفع الله سبحانه وتعالى به على أنه لو استخضر نصريحهم بان للعاق أن يأكل من الحقيقة كالأضحية عن نفسه وأن الضحية عن الغير لا يجوز للمضحي الاكل منها وتأمل حكم ذلك وعلاها التي قررتها لم يبد تلك الترديدات ولزالت عنه تلك الظالة أزال الله سبحانه وتعالى عنه ظلم نفوسنا وحفظوا نوا وروا منازل شهودنا ومعالها الى أن

يقال ان هومن ذرية العباس
رضي الله عنه انه سجد
شريف وهل له تعليق
علاء الشرف أم لا
(فاجاب) بانه ليس الامور
الذ كورة لاحد من اولاد
العباس ولا لاحد من
آقاربه وأولاد بناته صلى
الله عليه وسلم الا اولاد
سيدتنا فاطمة رضي
الله عنها فالشرف يختص
بأولادها الذ كور الحسن
والحسين ومحمد فاما
محسن فانه صغير في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم
والعقب الحسن والحسين
رضي الله عنهم ما وانما
اختصا بالشرف هما
وذر يتهمالا تنساج ما اليه
صلى الله عليه وسلم دون
أولاد آقاربه وكون أمهما
أفضل بشانه وكونه اسيدة
نساء العالم وسيدة نساء
أهل الجنة وقال صلى الله
عليه وسلم انها بضعة مني
بريني ما راها او يؤذي
ما آذاها وكونها أشبه بناته
به في الخلق والخلق حتى في
النسب ومنها كرامه لها
حتى أنها كانت اذا جاءت
اليه قام لها وأجابها
بجله لما أودعه الله فيها
من السر روى أنه صلى
الله عليه وسلم قال أبشر
بأنما الحسن فان الله قد
زوجك في السماء قبل
أن أزوجك في الارض
ولقد هبط على ملك من
السماء فقال السلام عليك

نلقاه راضيا عنا مجته وكرمه انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا اشتركا
في سببي يدين هل يجتمع كلشترهما في شاتين أو يفرق (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه
المسلمين بقوله الظاهر أنه لا فرق كما أفتى به بعضهم ويحتمل الفرق بانه يمكن في الشاتين استقلال كل
بارقة دم كامل فلم يجزله المشاركة فيه وان حصل من مجموع الشركتين لكل دم لانه دم ملحق
وهو لا يجزى مع القدرة على عدم التلقيق وأما في السبعين من البدنة فالتلقيق حاصل في دمها سواء
أجعلنا كل سبع من واحد أو سبعا عن اثنين وسبعا عن آخر فان قلت هذا فرق ظاهر فإياك قلت
ان الاول هو الظاهر قلت لانهم نزلوا كل سبع منزلة شاة ولم ينهاروا الى ما ذكر الأثرى أنهم قالوا لو كان
بعض المشتركين في البدنة يريد اللحم وبعضهم يريد الضحية أو الهدى الواجب أو المندوب أجبر حتى
لو أراد بعضهم محرما لم يمنع مريد المندوب أو الواجب فظاهر أنهم منزلون كل سبع منزلة شاة فما قالوه في
الثاتين من منع الاشتراك يأتي في السبعين والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن ذبح
شاة أيام الاضحية بنيتها ونية العقيدة فهل يحل ان يذبحها أولا ابسطوا الجواب (فاجاب) نفع الله سبحانه
وتعالى بعلمه بقوله الذي دل عليه كلام الاصحاب وجرينا عليه منذ سنين أنه لا تدخل في ذلك لان
كلام من الاضحية والعقيدة سنة مقصورة لذاتها ولها سبب يخالف سبب الاخرى والمقصود منها غير
المقصود من الاخرى اذ الاضحية فداء عن النفس والعقيدة فداء عن الولد اذ بهما غرة وصلاجه ورجله
به وشفاعته وبالقول بالتداخل يبطل المقصود من كل منهما فلم يمكن القول به تغاير ما قالوه في سنة
غسل الجمعة وغسل العيد وسنة الظاهر وسنة العصر وأما تحية المسجد ونحوها فهي ليست مقصورة
لذاتها بل لعدم هتك حرمة المسجد وذلك حاصل بصلاة غيرها وكذا صوم نحو الاثنين لان القصد منه
احياء هذا اليوم بعبادة الصوم المخصوصة وذلك حاصل بأي صوم وقع فيه وأما الاضحية والعقيدة فليست
كذلك كما ظهر مما قررته وهو واضح والكلام حيث اقتصر على نحو شاة أو سبع بدنة أو بقرة أما
لو ذبح بدنة أو بقرة عن سبعة أسباب منهاضحية وعقيدة والباقي كفارات في نحو الخلق في الذنك فيجزى
ذلك وليس هومن باب التداخل في شيء لان كل سبع يقع بمنزلة ما نوى به وفي شرح العباد لو ولد
له ولدان ولو في بطن واحدة فذبح همنما شاة لم يتأديها أصل السنة كما في المجموع وغيره وقال
ابن عبد البر لأعلم فيه خلافا اه وهذا يعلم انه لا يجزى التداخل في الاضحية والعقيدة من باب
أولى لانه اذا امتنع مع اتحاد الجنس قالوا مع اختلافه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(باب العقيدة)

(وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به ما حكم خلق ماتحت الذن (فاجاب) رحمه الله تبارك وتعالى
بقوله حاق ماتحت الخلق من اللحية مكروه كما في شرح المذهب عن الغزالي وعبارته قال الغزالي
تكروه الزيادة في اللحية والنقص وهو أن يزيد في شعر العذارين من شعر الصديغ اذا خلق رأسه
ويترك فيخلق بعض العذارين قال وكذلك نتف جانبي العنفة وغير ذلك فلا يغير شيئا وقال أحمد بن
حنبل رحمه الله تبارك وتعالى لأبأس بخلق ماتحت خلقه من لحية ولا ينقص ما زاد منها على قبضة
اليد ويروي نحوه عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله تبارك وتعالى عنهم وطاوس وما ذكرناه أولا
هو الصحيح انتهت عبارة شرح المذهب وهي صريحة كآثر في كراهة حاق ماتحت الخلق من اللحية
بخلاف ماتحت الخلق من غير اللحية كالشعر النابت على الخاقوم فانه لا يكره خلقه كما أفهمه تقييد
النوى كالغزالي بقوله ما من اللحية لكن قال النووي في شرح المذهب قبل ذلك وأما الانحسار
من شعر الحاجبين اذا طالا فلم أرفه شيئا لا صحتها ولا يفتي أن يكره لانه تغيير لخلق الله سبحانه
وتعالى لم يثبت فيه شيء فكرهه وذكر بعض أصحاب أحمد انه لأبأس به قال وكان أحمد رضي الله

تعالى عنه يعله وحكي أيضا عن الحسن البصري اه قضية تعليله ما يحسنه من الكراهة بانه تغيير
لخلق الله سبحانه وتعالى كراهة حاق ماتحت اللحية وغيرها الا أن يفرق بان التغيير في الحاجبين
لمزيد ظهور رءسهما ووقوع المواجهة بهما أفتى منه في حاق ماتحت الخلق من غير اللحية فلذا كره
الاخذ من شعر الحاجبين ولم يكره خلق ماتحت الخلق من غير اللحية (وسئل) رحمه الله تبارك
وتعالى ما حكم حناء يدي الرجل ورجليه (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله حكم
حناء يدي الرجل ورجليه أنه لغير ضرر وروحه حرام على المعتمد عند النووي وغيره لانه من زينة النساء
وقد لعن صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المتشبهين بالنساء وبمذايرد على من اختارانه لا يحرم
مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى ما حكم المكاتبات بحمال الدين
وتقي الدين ونور الدين اذا كان الملقب بذلك فاسقا أبسطوا الجواب (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى
بعلمه لاجل في المكاتبات بنحو جمال الدين وتقي الدين ولو لفاق اشهر بالتلقب بذلك لان القصد
بالتلقب حينئذ مجرد التعريف لاحقية مدلوله لان تلك لا يلاحظها الا واضح ذلك اللقب وأما بعد
الوضع فليس القصد به ذلك أثبتة وبذلك يعلم أن الانسان لو وضع ابتداء لفاسق التلقب بنحو تقي
لدين حرم عليه لانه كاذب في ذلك مالم يقصد به مجرد التعريف دون حقيقة مدلوله فينشذ لاحومة
كما هو ظاهر وان لم أر من صرح بشئ من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى
عنه هل تستحب العقيدة عن السقط مطلقا أو يفرق بين من ظهرت فيه أمارات الخلق من تحطيط
وغيره (فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلمه المسلمين بأن العقيدة انما تسن عن سقط نفخت فيه
الروح كيجريت عليه في شرح الارشاد والعباد تبع المذكر كشي وأما مالم تنفخ فيه الروح فهو جاد لا يبعث
ولا ينتفع به في الآخرة فلا تسن له عقيدة بخلاف ما نفخت فيه فانه حي يبعث في الآخرة وينتفع
بشفاعته وقد قال جماعة من الساف من لم يعق عن ولده لا يشفع له يوم القيامة فانهم ما ذكرته من
أن العقيدة تابعة للولد الذي يشفع وهو من نفخت فيه الروح فكذلك يقيد نديها بمن نفخت فيه
الروح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل العبرة في العقيدة ببلد الولد
أو العاق عنه (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله يحتمل أن تعتبر بلد الولد تخريجا
على الفطرة ثم رأيت ما يؤيده وهو قول البلقيي ويعق الكافر عن ولده المسلم كقطرته قلته تخريجا
ويحتمل أن العبرة ببلد العاق لانه هو المخطب بها ويفارق الزكاة بانها مواساة فكانت أعنى بلد
المؤدى عنه ملتقنا اليها دون بلد المؤدى فانحصت ببلد المؤدى عنه وأما العقيدة فليست كذلك
لعدم وجوبها واختصاصها باصناف الزكاة فالاعين لا تطلع اليها فلم يعتبر فيها بلد الولد بل العاق لان
الاعين ان فرض أن لها نوع تطلع فانما تطلع لبلده وانما لم ينظر له هذا الفرق في مسئلة البلقيي
لان النظر الى التخرج فيها يترتب عليه المواساة للمستحقين فكان أولى من عدمه لانه يترتب عليه
عدم ايجاب شيء بالكلية وأما هنا فالسنة متفق عليها وانما التردد في أي الحال أولى بالاخراج وبلد
العاق أولى به للمعنى الذي قررناه والظاهر انه لو أخر أو أرسل الى بلد الولد وفعلت فيها أجزأت ثم
اذا بلغته بعد مضي يوم السابع من الولادة فهل الأفضل فعلها عقب بلوغ الخبر أو يوم السابع منه
أو الثالث كل محتمل والا قرب الاول ويقاس بالعقيدة فيما مر الاضحية والولاية بأنواعها اني
ذكرها فالعبرة فيها على الاقرب ببلد المصحى والمولود كما كان أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن قراءة سورة الانعام الى قوله تبارك وتعالى ولا يرب ولا يابس الا في كتاب مبين يوم يعق
عن المولود هل لذلك أصل خبر أو أثر أولا (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بعلمه المسلمين
بقوله لأعلم لذلك أصلا خبرا ولا أثرا والظاهر انه من مبتدعات العوام الجهلة الطغام فينبغي

يا رسول الله أبشر باجتماع
الشمل وطهارة النسل فما
استتم كلامه حتى هبط
جبريل فقال السلام عليك
يا رسول الله ورجعت وبركاته
ثم وضع في يد حورية بيضاء
فيها سطران مكتوبان
بالتور فقلت ما هذه الخطوط
فقال ان الله عز وجل قد
اطلع الى الارض اطالعة
فاختارك من خلقه وبعثك
برسالته ثم اطاع علم انانيا
فاختاراك منها أخا ووزيرا
وصاحباً وحبيباً فزوجته
ابنتك فاطمة فقلت من هذا
الرجل فقال أخوك في
الدين وابن عمك في النسب
علي بن أبي طالب وقد
أمرني أن أمرك بتزويجها
بعلي في الارض وأنا أبشرها
بغلامين زكيين محبيين
فاضلين طاهرين خيبرين في
الدين والآخر (سئل)
عن قوله صلى الله عليه وسلم
لا يتنجس اثنان دون ثالث
أو كما قال ما لفظ الحديث
وهل هو في الصحابين أم في
غيرهما وما معناه واذا قلتم
بان سلة النهي تشويش
الحاضر بذلك فهل يكون
ما زاد على الواحد من باب
أولى وهل النهي للتخريم أم
للتزبي (فاجاب) بان لفظ
الحديث اذا كان ثلاثة فلا
يتنجس اثنان دون واحد وفي
رواية حتى يخطوا بالانسان
من أجل أن يجزئه وهو في
الصحابين وغيرهما والمناجاة
المسورة يقال تتنجس القوم

الحديث النهي عن تنافي اثنين بحضرة ثالث وكذا ثلاثة فأكثر بحضرة واحد وهو نهي تحريم اذ هو الاصل في النهي فيجوز على الجماعة المناجاة دون واحد منهم الا أن يأذن ومذهبنا ومذهب جمهور العلماء أن النهي عام في كل الايمان والاحوال وفي الحضر والسفر وقال بعض العلماء انما النهي عن المناجاة في السفر دون الحضر لان السفر مظنة الخوف وادعى بعضهم أن هذا الحديث منسوخ وأن هذا كان في أول الاسلام فلما نشأ الاسلام وأمن الناس سقط النهي وكان المنافقون يقولون ذلك بحضرة المؤمنين ليحزنونهم أما اذا كانوا أربعة فتتباحى انسان دون اثنين فلا بأس به بالاجماع وقد بين في الحديث غاية المنع وهي أن يجد الثالث من يتحدث معكاً يقل عن ابن عمر رضي الله عنهما وذلك انه كان يتحدث مع رجل فقام رجل يريده أن يتابعه فلم يتابعه حتى دعا رابعاً فقال له وللاول تأخر وأباحى الرجل الطالب للمناجاة واهمالاً في الموطأ وفيه أيضاً التنبيه على التعليل بقوله من أجل أن يحزنه أي يقع في نفسه ما يحزن لاجله كان يقدر في نفسه أن الحديث عنه بما

الانكشاف عنه وتحذير الناس منه ما أمكن والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن حكم غضب الدين والرجلين بالحناء للرجال فان بعض العلماء صنف مصنفاً في تحريمه على الرجال وتحريمه مشهور في كبار المصنفات وصغارها وبهضمهم صنف مصنفاً في إباحته لهم وبسط فيه وقال ان الرافعي والنووي رحمه الله تبارك وتعالى لم يكن لهما ولا لمن بعدهما حجة ظاهرة في تحريمه فتفاضلوا بإيضاح الحق في ذلك وهل أحد سبق المجلي إلى القول بتحريمه أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله قد وصل البناءة المشرفة بهذا المؤلف الثاني فرأيت مشتملاً على عجائب الغلط وغلطات الشطط وبدائع الافتراء وقبايح الجدال والمراء وادعاء الاجتهاد والتصميم على الخطأ والعناد والتشبيح القبيح على أئمة المذهب المتقدمين والمتأخرين ورميهم بالزور والبهتان وزعم أنهم قوالوا على الخطأ من السنين فاذلكت سميت له بساعد الهتك وأهوية مكاناً صحيحاً من أودية الهلاك والشك وألفت في رد جميع اختراعاته الفاسدة وبضاعتها الكاسدة تأليفات ريفاً في فقه حافلاً وكاتباً منيفاً رافلاً مؤيداً بالدلائل القواطع والبراهين السواطع فيسب ذلك المعاند في معاركة المقامع وقطع منه أعناق الاعتق وعلمايا المطامع وألجأه إلى أضيق الطرق وأوعر المسالك وأنشأ بما حواه تأليفه من الخرافات الحوالات كما أنشأ عن ذلك كاه ربه وعلمه واسمه اذ هو شن الغارة على من أظهر معرفة تقوله في الحناء وعواره وحاصل بعضه المتعلق بالسؤال والمزيل للاشكال ان تحريم الحناء على الرجال بلا ضرورة دلت عليه الاحاديث الصحيحة والنصوص الصريحة وهو مذهب الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه وأرضاه وجعل جنات المآثر من قبله ومثواه صريحاً واستنباطاً وتابيه عليه أصحابه مجانبين تفریطاً وافتراطاً فقد نقل النووي رحمه الله تبارك وتعالى وهو الثقة العدل في أجل كتبه وأهلاها وهو شرح المذهب أن الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه نص في مختصر المزني على تحريم الحناء للرجال وتابيه عليه أصحابه رحمه الله تبارك وتعالى وهذا أمر ظاهر جلي قاطع للترازع ومظهر لخطأ المعترضين وانهم وقعوا في هوة مقابلة النصوص بالسباني من غير تثبت وتأمل إلى الامتناع من الانقياد والمبادرة بالدفاع فعلمهم أن يرجعوا انص امامهم الذي عليه جميع أصحابه وان يعترفوا بان تحريمه هو الحق الذي قر في نصابه وان ما كانوا عليه من الحل بان خطاه وانحرافه وزله فان تمادوا على العناد أبوا بخزي عظيم يوم التناد أجارنا الله سبحانه وتعالى من ذلك وأعاذنا من جميع المهالك بمنه وكرمه آمين (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن قراءة سورة الاخلاص في أذن المولود اليسرى لها أصل أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله نعم لها أصل رواه رزين في مسنده (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن حديث خير الاسماء ما عسى وما جد هل له أصل (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله لم أر هذا اللفظ حديثاً وانما الذي في الحديث أحب الاسماء إلى الله تبارك وتعالى ما تعبد له (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجوز التسمية بعد النبي (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله المعتقد حرمة ذلك وما أشبهه بل نقل ذلك بعض الحقوقيين عن الأكثرين فقال ومنع الاكترون التسمية بعد النبي (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل ورد في تسمية المولود والقراءة عنده شيء (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله أخرجه البيهقي كان صلى الله عليه وسلم يكثر القناع يعني التلباس ويكثر دهن رأسه ويسرح لحية بالمشط وأما القراءة عند تسريحها فلم يرد فيها حديث ولا أثر قاله الحافظ السيوطي (وسئل) رحمه الله تعالى عن حديث دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو أبيض الرأس والحية فقال أأنت مسلماً قال بلى قال فاختضب من أخرجه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله أخرجه أبو يعلى في مسنده (وسئل) رحمه الله تعالى عن سرح

لحيته ورأسه كل ليلة عوف من أنواع البلاء من رواه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله رواه أبو تمام في قوائمه وفيه من حسنه بعضهم وروى عنه ابن حبان لكن قال أبو نعيم انه منكر بحجة وتبعه ابن الجوزي فقدم في الموضوعات (وسئل) رحمه الله تعالى بما افقاه نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشي أحدنا كل يوم من أخرجه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن حديث من سعادة المرء خفة لحيته من رواه (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله رواه الطبراني والخطيب وضعفه وأورد ابن الجوزي في الموضوعات وقيل ان فيه تصحيحاً وانما هو خفة لحيته بذكر الله حكاية الخطيب (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن حديث من ولد له مولود فسماه محمداً خباني وتبركا كان هو ومولوده في الجنة من رواه (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله رواه أحمد وغيره قال الحافظ السيوطي وسنده حسنى على شرط الحسن (وسئل) رحمه الله تعالى عن خبر ان لله تعالى ملائكة سياحين عبادتهم كل دار فيها اسم محمد هل هو ثابت وما معناه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله ليس بثابت وانما ذكره في الشفاء ومعناه عبادتهم بالبلاء الموحدة حفظاً أو رؤية كل دار فيها ذلك الاسم الشريف والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاطعمة)

(وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى مسح آدمي بقرة مثلاً فهل يحل أكله (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله قال الطحاوي يحل وقضية مذهبنا خلافه وبديل له حديث أحمد وأبي داود وصححه ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم نزل بأرض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب فأخشي أن تكون هذه فأكفوها وجعل بين هذا واذنه في الاكل منه بحسب ذلك على أول الامر حين تجوزة أن يكون من المسوخ فحينئذ أمر بأكله كفاء القدور وتوقف ولم يأمر ولم ينه فيها شيء وحل الاذن على علمه أنها ليست من المسوخ وكراهيته له انما كانت تقذراً وفيها دليل على الكراهة لمن يتقذره ونقل صاحب العباب انه قال الحل بعيد في مسألة السؤال عما باصل الذات المحرمة وعنه انه بحث الحل في مسح حلال بحرماً عما لا باصل ونظر فيه بان صورته صورة محرم فكيف ينظر إلى أصله وتقليبهم التحريم في المتولد بين حرام وحلال يؤيد الحرمة وأخذ من ذلك انه لو غصب طعاماً فقلبه ولي دماغه عاد إلى حاله لم يحل أكله بغير إذن المقصود منه احتراماً لمال الغير قبل وقضية قولهم لو قتل الولي بحاله لا يقتل أنه لا ضمان عليه هنا بقلبه دماغاً مثلاً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن ابتلى بأكل نحو الاقيون وصاران لم يأكل منه هلك هل يباح له حينئذ أكله أم لا (فاجاب) عفا الله تبارك وتعالى عنه بقوله اذا علم علماً قطعياً بقول الأطباء أو التجربة الصحيحة الصادقة أنه لا دافع لخشية هلاكه الا أكله من نحو الاقيون القدر الذي اعتاده أو قريبا منه حصل له أكله بل وجب عليه لانه مضطر إليه في بقاء روحه فهو حينئذ كالميتة في حق المضطر اليها بخصوصها وقد صرح بذلك جماعة مع وضوحه نعم أشار شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى شيء حسن يتعين اعتماده وهو أنه يجب على متعاطي ذلك الشيء في قطعه بالتسديد بان يقتل مما اعتاده كل يوم قدر سمسة فان قصها لا يضره قطعاً فاذا استمر على ذلك لم تخض الامدة قليلة وقد زال قوع المعدة ونسيته من غير أن تشعر ولا تستشعر لفقد فبهذا أمكن زواله وقطعه فهو وسيلة إلى إزالة ذلك المحرم في ذاته وان وجب تعاطيه لان الوجوب لعارض لا ينافي الحرمة الذاتية كما أن تناول المضطر للميتة واجب في حقه لعروض الاضطرار مع بقاءها في حده ذاتها على وصف الحرمة الذاتي لها وما كان وسيلة إلى إزالة المحرم يكون واجباً فوجب فعل هذا التدرج ومن ترك ذلك فهو عاص آثم فاسق مردود

يكره أو أنه لم يره أهلاً فيشركوه في حديثهم أو نحو ذلك وحصل كله من بقاء وحده فاذا كان معه غيره آمن ذلك وعلى هذا يستوى في ذلك كل الاعداد فلا يتنأى أربعة دون واحد ولا عشرة ولا ألف مثلاً لوجود المعنى في حقه بل وجوده في العدد الكثير أمكن وأوقع فيكون بالمتع أولى وانما خص الثلاثة بالذكر لانه أول عدد يتأني ذلك المعنى فيه ويشمل الحديث التنأى في المنسوب والواجب وغيرهما (سئل) عن قول القائل اللهم صل وسلم على روح سيدنا محمد في الارواح وصل وسلم على جسده في الاجساد وصل وسلم على قبره في القبور وصل وسلم على اسمه في الاسماء هل يجوز هذه الصلاة وما معنى على قبره مع قول ابن الوردي ٣ بلا صلاة فحسب لا تحسن لك ولي على غيري أو ملك الاتباع كعلي آل النبي فهل القبر كالأل والاسم كالسمي على القول بأنه غيره أم لا فان أوجب بأنه تعبير بالحل عن الحال رد بانحداد المضاف والمضاف إليه في القبر ويأتي مثله في الاسم على القول المذكور (فاجاب) بان الصلاة المذكورة ليست بمكر وهت بل مأثور بها وفيها من طلب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ما لم

وجود في كثير من صيغ الصلاة وقد تكررت الصلاة عليه فيها أربع مرات ووجهه في اسمه أن كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الإبريقية كضرب فعل وذلك لأنه إذا قيل ذكرب اسم زيد فليس معناه أنه ذكرب لفظ الاسم بل أنه ذكرب لفظ زيد لأنه مدلول اسم زيد إذ مدلوله اللفظ الدال عليه وهو لفظ زيد فكذا قوله وصل وسلم على اسمه معناه على مدلوله ٤٥٠ وأن معنى الصلاة لا يصح تعاقبه بلفظ الاسم ووجهه في قوله هذا المعنى الثاني وحيث ذكر فيه التعبير بالمثل عن الحال كقوله تعالى واستل القرية والجواب عن دعوى اتحاد المضاف والمضاف إليه أن المراد بالمضاف فيهما المسمى وبالمضاف إليه الاسم ويصح إبقاء الاسم والقبر على حقيقةهما ولم تقع الصلاة عليهما استقلالاً بل تبعاً له صلى الله عليه وسلم فيهما كالآل ونحوه ويراد بالصلاة عليهما طلب تعظيمهما وقد عظم الله تعالى اسمه وقبره ولهذا قالوا يكره استصحاب اسمهما قضاء الحاجة وقالوا إن قبره الشريف أفضل من السموات السبع والعرش والكرسي (سئل) عن اعتقاد أن القرآن بالله عن النفس القائم بذات الله

والسلفاء إلا ما ثبت أن فيه سمية وعلى ما في الروضة وأصلها وهو المنقول المعتمد بحرم السرطان وسائر أنواع الصدق مما يعيش في البر أيضاً واختلوا في الدنيا وهو صدق صغير صورته صورة الأوز في باطنه لحم فيه نقطة سوداء فاقى الشمس ابن عدلان وعلماء عصره وغيرهم بحمله قالوا لأنه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه وأقنى ابن عبد السلام بتخرجه وقال هذا مما لا يرتاب فيه سليم العقل واختلاف المتأخرون أيضاً فمن رجع ما قاله ابن عبد السلام البدر الزركشي ووجهه بأنه أصل السرطان لتولده منه كما ذكره أهل المعرفة بالحيوان وصرحوا بأنه من أنواع الصدق كالسلفاء اهـ وعن رجب ما قاله ابن عدلان وأهل عصره الكلال الدميري فقال متعرضاً لرد كلام الزركشي لم يأت على تخرجه دليل وما نقل عن ابن عبد السلام من الاقتناء بتخرجه أكله لم يصح وقد أقنى بعض فقهاء عصرنا بتخرجه أكله وهذه عبارة من فقد نص الشافعي رضي الله تبارك وتعالى عنه على أن حيوان البحر الذي لا يعيش إلا فيه يؤكل لجميع الآية وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته اهـ وفيه نظر وهذا لا يرد ما قاله الزركشي كابن عبد السلام لأن الآية والحديث مخصوصان بقوله تعالى ويحرم عليهما اللحم والجلبان وقد صرح الأصحاب بأن لحم السرطان خبيث وهو متولد من الدنيس كما علمت نقله عن أهل المعرفة بالحيوان وبؤيده قول بعض اللغويين أن الضفدع يتولد من اللحم الذي في الدنيس والضفدع خبيث أيضاً فعلى كل من قولي تولد الضفدع والسرطان منه هو لا يتولد منه إلا خبيث فليكن خبيثاً وإذا ثبت خبيثه حرم بنص الآية فالأولى لمن أراد أكله تقليد مالك وأحمد رضي الله تبارك وتعالى عنهما فانهما يريان حل جميع ميتات البحر كما نقله في المجموع عنهما وأهل مصر يأتون الدنيس ويبيعونه من غير تكبير فلعلهم جازون على اقتناء ابن عدلان ومن عصره فالحق أنه لا يخلو عن خبيث وإن تجنب أكله أولى وإن لم يثبت أن مافيه من السواد خرؤه على أن ما قبله أنه خرؤه لأصل له والحاقه بالدود المتولد من الماء كقول بعيد جداً إذا جامع بينهما بوجه فإن أكله حل أكل الدود عسر تميزه عما خالطه وأما الدنيس ونحوه فالمرموز لذلك يحكمون على جميع عينيه بالخجاسة والتحرير لما تقر من خبيثه فثبت أنه لم يخالط غيره حتى يعفى عنه والسرطان له نفس سائلة وألقوه بالضفدع ولا يذوقه قول الدميري أنه لا يتخلى بتوالد وتناج انما يتخلى في الصدق ثم يخرج منه لأنه لا يلزم من نقي التوالد والنساج عدم الدم لكن جرى جماعة من أصحابنا على أن الضفدع لا نفس له سائلة فيجوز ذلك في السرطان ومع ذلك ما قاله هؤلاء ضعيف (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يحل أكل البطارخ (فأجاب) نفع الله سبحانه وتعالى ببركته وعلومه المسلمين بقوله نعم لأنه بيض السمك كما صرحوا به ولا ينافيه قول الجواهر ولا يحل أكل سمك الملح ولم يترع ما في جوفه لأنه في أكل السمكة كلها مع ما في جوفها من الخجاسة بخلاف البطارخ فإنه يشق جوفها ثم يخرج منه لكن حل هذا إن لم يعلم بمسألة الخجاسة الجوف فإن علمت وجب غسله قبل أكله فأطلاق بعضهم حرمه البطارخ استدلالاً بعبارة الجواهر هذه غلط ثم عبارتها بحمولة على سمك كبار ما في الروضة في الصغار أنه يجوز أكلها قبل شق أجوافها لعسر تتبع مافيه (وسئل) رحمه الله تعالى هل ورد النهي عن الخجاسة في بعض الأيام والأمر بها في البعض (فأجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله نعم ورد بل صح النهي عنها يوم الجمعة والسبت والاحد والاربعاء والسبت البرص وأن في يوم الجمعة ساعة لا يحجم فيها أحد الأمان ومع الأمر بها يوم الخميس والاثني والله سبحانه وتعالى أعلم

تعالى مخلوق هل يكفر بذلك إذا لم يكن جاهلاً أم لا (فأجاب) بأنه لا يكفر بذلك وإن خرم في الأنوار بأنه يكفر به (سئل) عن سورة القدر هل ورد أنها نصف القرآن وهل ورد في سورة الكافرون حديث أنها ربع القرآن وهل ورد في سورة الاخلاص حديث كذلك أنها ثلث القرآن وما الجواب عن ذلك (فأجاب) بأنه قد أخرج محمد بن نصر عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قرأ أنا أنزلناه في ليلة القدر عدلت ربع القرآن ومن قرأ إذا زلزلت عدلت نصف القرآن ومن قرأ قل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن وقل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وفي كتاب الرد لا يكره الانباري من حديث أنس أن قل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن وكذلك رواه الحافظ أبو عمر عبد الغني ابن سعيد الحارثي الطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر والبيهقي في شعب الامان من حديث سعد ابن أبي وقاص وحديث أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن في الصحيحين وغيرهما ووجه كون سورة القدر تعدل ربع القرآن أن مقاصده محصورة في بيان الترغيب

والترتيب والاحكام
والقصص وقد اشتملت على
الترغيب ووجه كون سورة
الكافرون تعدل ربع
القرآن النفاذ الى أن
مقاصده في الامر والنهي
والوعود والوعيد وقد اشتملت
على الامور وهذه الاعتبارات
وما شابهها بوجه ما ورد في
غيرها من السورتين في
اذا زلت بان متعلقه الدنيا
والآخرة وهي متعلقة
بالآخرة وفي قل هو الله احد
بان مقاصده في بيان العقائد
والاحكام والقصص وهي
متعلقة بالعقائد (سئل)
عما اذا خالف نص الشافعي
الجديد ما عليه الشيطان فما
المعمول به ان قلتم النص
غالب على ما عاصرنا يتكرونا
على من خالف كلام الشيعين
أوما عليه الشيطان فقد
صرح بان نص الامام في
حق المقاتل كالدليل القاطع
وكيف يتركه ويذكر ان
كلام الاصحاب (فاجاب)
بان من المعلوم أن الشيعين
رجعوا الى الله فاجتهدوا في
تحرير المذهب غاية الاجتهاد
ولهذا كانت عنانيات العلماء
العاملين واشارات من
سبقنا من الائمة المحققين
متوجهة الى تحقيق ما عليه
الشيطان والاختصاص
بالقبول والاذعان مؤدين
ذلك بالدلائل والبرهان
واذا انفرد أحدهما عن
الآخر والعمل بما عليه
الامام النوروي المذهب

(وسئل) رحمه الله تعالى عما يقع بين أهمل لمبار من اللعب بنحو السيوف المحددة والتضارب بها
اعتمادا على حراستهم بالترس والغالب السلامة وقد يقع الجرح وقد يقع الهلاك فهل هو جائز لان
القدر به التمرين حتى ينفع في الحرب أولا لنحوه في الاشارة على مسلم بالسلاح ووجه عليه
وقد عرفت البلوى بذلك (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله نعم يجوز ذلك كما صرح به
اصحابنا حيث قالوا يجوز ولو بعوض المسابقة على التردد بالسيوف وادارتها والرمح لانه ينفع في
الحرب ويحتاج الى معرفة وحذق ويجوز بلا عوض المراماة بان يرى كل واحد الحجر أو السهم الى
الآخر وانما يجوز بعوض لانها لا تنفع في الحرب اهـ فسلم منه ما قلناه لان التردد بالسيوف
والرمح ومراراة الاجبار والسهم قد يقع فيها جرح وهلاك ومع ذلك لم ينظروا اليه لغلبة السلامة
وكونه نافعا في الحرب ليس هو العلة في التجوز مطلقا وانما هو علة في التجوز بعوض ألا ترى
الى تجوزهم المراماة بالسهم والاجبار بلا عوض مع عدم نفعها في الحرب وليس علة ذلك
الاعطية السلامة فيها فكذا ما في السؤال يجوز لغلبة السلامة فيه وان فرض انه غير نافع في الحرب
وليس هذا من الاشارة على مسلم بالسلاح المنهى عنها لان محل النهي في اشارة تخفة أو تولد عنها
الهلاك قريبا غير نادر كما هو ظاهر (وسئل) رحمه الله تعالى كيف عد الاصحاب الرمي بنية الجهاد
سنة مع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة والامر للوجوب والقوة مفسرة في الاحاديث
بالرمي (فاجاب) بقوله استندوا في ذلك اما لقول بعض العصاة الآية منسوخة واذنسخ الوجوب
بقي الجواز الشامل للندب الدال عليه كثرة الاحاديث في كثرة نواب الرمي والترغيب فيه واما احتمال
ان الامر للارشاد ولا ترد عليه تلك الاحاديث فنظر الى أن الامر الارشادي لا نواب فيه لان هذا انما
هو من حيث ذاته وأما بالنظر لما يقتضيه به فقد يعظم ثوابه بخلاف الامر الشرعي فان الثواب
عليه من حيث ذاته من غير اعتبار أمر آخر يقتضيه به وهذا الفرق وان لم أره الا أنه قد يوصى اليه
بعض الفروق من الكراهة الشرعية والارشادية واما أنهم نظروا الى عموم ما المفسرة بقوة وذلك
شامل للرمي وغيره كالسيوف والسلاح والحصون وذكر كور الخيل كما قاله كثير من العصاة والتابعين
وافق سعيد بن المسيب هي القوض الى السهم فسادونه وأما الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه
وسلم الا ان القوة الرمي فهو من باب الحج عرفة كما قاله مكحول وعلى هذا فالامر في الآية للوجوب
لان التهيؤ للجهاد العدو والاستعداد للمقاتلة بدخول جيشنا الى داره كل سنة أو بعد حارة الثغور
ونحوها حتى لا يبقى له سبيل الى دخول دارنا واجب على الكفاية وجبته اذا نظرنا للرمي من
حيث ذاته قلنا انه سنة أو من حيث دخوله تحت الامر الموضوع حقيقة للوجوب قلنا هو من
بعض جزئيات المفروض وتظهير العتق مثلا في الكفارة الخيرة فهو من حيث انه أفضلها مندوب
ومن حيث تأدى الواجب به واجب ولعل هذا التقرير أولى من قول بعضهم القول بوجوب الرمي
أخذنا من الامر في الآية ليس معناه أنه واجب لعينه بل انه من باب اجتناب شيء لا بعينه كما قال
الفقهاء في خائف العنت انه يجب عليه التعفف ولا يقال ان النكاح في حقه واجب على معنى انه
واجب لعينه بل على معنى أن السعي في الاعفاف واجب اما بالنكاح واما بالتسري فاجتناب النكاح
عليه من باب اجتناب شيء لا بعينه وما كان من هذا القليل اذا حكم عليه بعينه قبل انه سنة وكذلك
هنا الواجب اعداد ما يتففع به في القتال ويدفع به العدو اما الرمي أو غيره واذا حكم على الرمي بعينه
قبل انه سنة والله تعالى أعلم

(وسئل) رحمه الله عن رجلين مرهما رجل خلف أحدهما أن هذا ولد فلان وحلف الآخر أنه
ولد فلان غير الذي بعينه صاحبه وهما جميعا يظنان انهما على الصواب فهل يحثان أولا وهل اذا

حلما يحثنا بالعلاق يحثان أولا كما اذا حلف فلانا انه صادق فبان خلافه (فاجاب) بأنه لا حث على
واحد منهما والله تعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن حلف لابرأ جمع زوجته فوكل هل
يحث (فاجاب) نفعا الله به بقوله نعم يحث أخذنا من قولهم لو حلف لا ينكح حث بعقد وكيله
والرجعة وان كانت استدامة في كثير من الصور الا أنهم نزلوا فعلى الوكيل في باب النكاح
كفعل الموكل (وسئل) رحمه الله تعالى عن حلف لا يخاف فلانا فهل يحث مطلقا أولا (فاجاب)
نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله الخوف من الامور القابضة التي لا اطلاع عليها الامن جهته فيلزمه
العمل بما عند الله فان خافه حث والا فلا وان دلت القران على خوفه منه اذ لا عبرة هنا بالقران فانه
قد يكون عنده فرط هجوم واقدام فلا يخاف من قويت شوكتة ونفذت كلمته وظهرت دولته وهذا
يشاهد كثيرا أعني ان بعض من لهم قوة جراءة فديقدهون على الاشياء المهولة جدا المؤدية الى القتل
فور اعادة من غير أن يكون عندهم خوف منها ومن ثم كانت الشجاعة الحقيقية المورثة اعظيم
الافدام أو خوض المهالك نسبان العواقب فمن نسي أوقع نفسه في كل مهلكة وخوفة من غير تقديم
خوف ولا فزع وانما أطلت في هذا القول بعضهم لو قال لا أخاف ودل الحال على خلاف قوله
اما بقوة شوكة المحلوف عليه أو شدة بأسه أو فرط هجومه فالظاهر وقوع الطلاق اهـ فلم أن
ظاهره في غاية الخفاء فلا يقول عليه والله أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه قال السراج
الباقيني أفضل الصبيغ للحمد الحمد لله رب العالمين هل هو المعتمد (فاجاب) نفعا الله به بقوله
المعتمد في المذهب أن أفضل صبيغه الحمد لله جدا يوافق نفسه ويكافي مزيده ولي فيه بحث وهو أن
الذي دل عليه المعنى ودلت عليه السنة أن أفضلها ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم
سلطانك وما قاله اختياره بانما أول كتاب الله العزيز وآخرو دعوى أهل الجنة في الجنة ولو ضم اليها
ما ذكرته ليصير الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه لزيد انما حله ولم يمكن
رده وهذا أولى من قول ولله علم الدين ينبغي الجمع بين ما قاله وما قالوه ليسير الحمد لله رب العالمين
حدا يوافق نفسه ويكافي مزيده وعنى كل فينبغي الجمع بين ما قلته وما قاله وما قالوه وهو الحمد لله
رب العالمين جدا يوافق نفسه ويكافي مزيده كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه (وسئل) رضى الله
عنه عن شخص حلف بالعلاق أنه لا يؤجر ولا يسكن فلانا داره فأجره الدار جاهلا بالحلف أو عامدا فهل
يحث أولا واذا قلتم لا فهل الحيلة في عدم الحث أن يرفع الى حاكم يأمره بالاسكان الذي
هو من لوازم الاجارة أو كيف الحال (فاجاب) رحمه الله بقوله اذا أجمع ناسيا الحلف لم يحث أو
ذا كراهة حث وجهل الحكم ليس به ذر خلافا من زعمه واذا لم يحث وصح ايجاراه فرفع الحلف
عليه لحاكم فالزمه بتكبيره من السكن فسكن لم يحث لان الاكراه الشرعي كالاكراه الحسبي كما
صرحوا به (وسئل) عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يضرب زوجته فكلمته ثم خذفته
بغسلها خذفها بنهله فأصابها فهل يقع عليه طلاق أم لا كما مال اليه بعض مشايخ العصر وعلاه بان حقيقة
الضرب غير حقيقة الخذف فيما يظهر من كلام اللغويين واستعمال أهل العرف قال فكان
حقيقة الضرب صدم المضروب بالآلة مع اتصالها بالضارب والمضروب وفي الخذف يحصل الصدم
بعدم الانفصال عن الحاذف فانفردا وأورد أنهم الحقوا بالوكز بالضرب والوكز في القاموس هو الدفع
والطعن والضرب بجمع الكف وقد صرح الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض بوقوع
الطلاق بالوكز بهى الدفع والدفع ليس فيه الاتصال الذي شرط في الضرب فليكن الخذف مثله
أو هو نوع من الدفع قلت انما وقع الحث بالوكز الذي هو الضرب بجمع الكف لانه فرد من أفراد
الضرب ولا يلزم من كونه مشتركا بين ذلك وبين الدفع ان يقع الحث بالدفع وقد اقتصر الاسنوى

وما ذاك الا حسن النية
واخلاص الطوية وقد
اعترض على الشيخين
وغيرهما بالخالفه لنص
الشافعي وقد كثر اللبس
بهذا حتى قيل ان الاصحاب
مع الشافعي كالشافعي ونحوه
مع المجتهدين مع نصوص
الشارع ولا يوسع الاجتهاد
عند القدرة على النص
وأجيب بان هذا ضعيف
فان هذه رتبة العوام أما
المجتهد في المذهب فله رتبة
الاجتهاد المقيد كما هو شأن
أصحاب الوجوه الذين اهم
أهلية التخرج والترجيح
وترك الشيخين لذكر النص
الذي كونه ضعيفا أو
مفرعا على ضعيف وقد ترك
الاصحاب نصوصه الصريحة
لخروجها على خلاف قاعدته
وأولوها كإثباته من أقر
بحريته ثم اشتراطه لمن يكون
ارثه فلا ينبغي الانكار على
الاصحاب في مخالفة النصوص
ولا يقال لم يطلعوا عليها
وأنهم اشهادة تفي بل الظاهر
أنهم اطلعوا عليها وصرقوها
عن ظاهرها بالدليل ولا
يخرجون بذلك عن متابعة
الشافعي كما أن المجتهدين
يصرف ظاهري نص الشارع
الى خلافه لذلك ولا يخرج
بذلك عن متابعتهم وفي
هذا كفاية لمن أتعف
(سئل) عن شخص قال ان
الله تعالى بجهة العلو وأنه
استوى على العرش
استواء يليق بحملته بلا

بقوله تعالى اذ قال الله يا عيسى اني متوفيك ورافعتك الي وبقوله ذي المعارج ترج الملائكة والروح اليه وبقول صاحب الرسالة انه فوق عرشه المجيد بانه يقول ابن عبد البر في شرح الموطأ حيث ذكر حديث ينزل ربنا وبما ذكر أبو حنيفة في الفقه الاكبر وهو بعد أوله بنحو وروتين وبما نقل عن ابن رشد الحفيد في كتابه المسمى بالكشف عن مناهج الأدلة حيث قال القول في الجهة وأما هذه الصفة فلم يرز أهل الشريعة يثبتونها حتى نفها المعتزلة ومتأخرو الاشعرية كأبي المعالي ومن اقتضى بقوله ان قال فقد ظهر ان اثبات الجهة واجب شرعا ولا إلى آخر كلامه وبقول عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على بشر المريسي بما هو معادوم في موضعه وبما قاله الاشعري في كتابه الابانة وبما قاله الشيخ عبد القادر في كتابه الحامية من قوله وهو بجهة العسولي آخر كلامه في مذهب الاثنية الاربعة مالك والشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل في هذا القول هل هو صحيح أم لا وهل في كلامهم نص في اثبات هذا المعنى أو نفيه وإذا لم يكن في كلامهم نص في اثبات ذلك ولا نفيه فالحقيقة مذهبهم في ذلك

وغيره ولا شك ان الدفع يصدق بدفع الجوف عليه ودفع الآلة اليه وان انفصلت عن الدافع وهذا هو الحذف واذا صدق الوكز الذي هو من أنواع الضرب بالحذف صدق به الضرب وأما تفسير الاسنوي وغيره للوكز بانه الضرب بجمع الكف فهو تفسير فاسر لان المدار في ذلك على تفسير آئمة اللغة وقد تقرر عنهم تفسيره بالدفع من غير تقييد فوجب الرجوع اليه وهذا ملحظ شيخنا خاتمة المجتهدين فيما نقل عنه في السؤال من تفسيره بالدفع من غير قيد وعراضه عما وقع في كلام الاسنوي وغيره من التقييد وهذا الذي قررته اندفع مافي السؤال عن بعض المشايخ من التنظير في كلام شيخنا وكيف يظن فيه مع تصريح آئمة اللغة وتصريح آئمة الفقه بان الوضع اللغوي مقدم على الوضع العرفي وبان الوكز ضرب واذا وقع اختلاف في الوكز رجح فيه لا آئمة اللغة والمقرر عندهم كما عرفت انه يشمل الدفع من غير تقييد بيدولا بغيرها فأتضح كلام الشيخ وانه لا اعتبار عليه ولا نظره بوجه وانه عين كلام آئمة الفقه واللغة وأن قول بعض المشايخ لم يجد تفسيره بالدفع الخ هو الذي فيه النظر الظاهر فتأمل وأما قوله على أنه لا بد في الدفع الخ فهو بتقدير تسليمه لا يرد منه شيء على الشيخ لان اعتبار هذا المفهوم اللغوي أخذه الفقهاء بناء على اعتياده من قرينة المقام اذا المقصود من الحلف على الضرب الايذاء ومن ثم اشترط الشيخان في وضع كونه مؤلما مع ان الايلام ليس من حقيقة الضرب اللغوي ومن لم يشترط الايلام قال لا بد فيه من نوع ايذاء حتى لا يكتفى ضربه باصبعه اتفاقا فاشترطهم لهذا الامر الزائد على المفهوم اللغوي أخذه من قرينة المقام الدال عليها الحلف على الضرب على انا لانسلم اعتبار الصدم في الدفع وانما الاعتبار أن يكون فيه نوع ازعاج للمدفع وان لم يكن فيه ايلام عرفا سواء صدم شيئا أم لا هذا ما دل عليه كلامهم وتصرفاتهم فتأمل وبما أوضح ذلك ان صاحب الصحاح فسر الحذف بالضرب في بعض المواد نحو حذف رأسه بالسيف وان كان غيره فسر في هذه المادة بالقطع لانه مشترك فاطلاقه على القطع لا يمنع اطلاقه على الضرب على انه لو حلف لا يضربه فضربه بسيف فقطع يده أو رقبته حنت كملوه جلي الثالث ان الشيخين ورحمهما الله تعالى قالوا عن الامام بعد كلام ساقاه عنه وكان المعتمد في اطلاق اسم الضرب الصدم بما يؤلم أو يتوقع منه ايلام وحرق على ذلك المجازي في مختصر الروضة فقال ولا يكتفى ايلام وحده بان وضع عليه حجرا ثقيلا ولا الصدم وحده كآكلة فالاعتبار بالصدم بما يؤلم أو يتوقع منه ايلام وبما يؤلم أو يتوقع منه ايلام وحده كآكلة فالاعتبار بالصدم الاكثر واكتفوا بالصدمة التي يتوقع منها الايلام انتهت وهذا كما ترى ظاهرا في شمول الضرب للرمي بحجر أو نحوه لانه يصدق عليه أنه صدم بما يؤلم أو يتوقع منه ايلام وحينئذ وافق كلام الفقهاء كلام اللغويين في صدق اسم الضرب بالرمي والحذف فلم يبق عذر لبعض المشايخ فيما حكي عنه في السؤال من ان الرمي لا يسمى ضربا الرابع ان آئمتنا صرحوا باتحاد الضرب والحذف حيث قالوا لو زنى بكرا ثم نيبا دخل الجلد في الرجم لاتحاد جنسهما أي من حيث اطلاق اسم الضرب عليهما لا لحد ولا لدخل الجلد في قطع السرة ولم يقولوا به فعلنا أن مرادهم باتحاد جنسهما ما قلناه من شمول اسم الضرب لهما وان كلا منهما يطلق على الآخر وأما ما توهم من ان المراد باتحاد جنسهما ان كلامهما يسمى زنا فهو خيال باطل اذ الزنا سبب لاجنس كاهو واضح ولا يلزم من اتحاد السبب اتحاد المسمى ولا تعدده وانما المراد بالجنس ما يدلان تحت مسماه كاهو شأن سائر الاجناس والانواع فتعين ان المراد به هنا الضرب لا غير لا يقال لا يمتثل انه الايذاء لانه يشمل ما لا يجزئ في الحذف فلم يتضح أن يكون مرادا فتأمل اذا تقرر ذلك فهذا أيضا نص في الحنف في مسئلتنا بالحذف ووافقه قول بعض الشارحين في تعليل عدم اجزاء مرة بعشكال في لاضر بنه مائة مرة أو ضربة لان الجمع يسمى ضربة واحدة بدليل ما لوردي في الجار السبع دفعة واحدة فانه يسمى رمية واحدة اه فاستدل به

عن هذا السؤال بما هو نص لهؤلاء الاثنية ونظر انهم لا بما قاله بعض مقلدي هؤلاء الاثنية فقد يكون غير ما قاله امامه فقد وجدنا الشيخ جلال الدين الحلي نقل في شرح جيع الجوامع على القول بالتأويل ومعنى استوى على العرش استوى وقد قال ابن رشد في أول كتاب من المقدمات ومن قال ان الاستواء بمعنى الاستيلاء فقد أخطأ لان الاستيلاء لا يكون الا بعد تعالیه وقهره ولو كان ما قاله الجلال الحلي نقلًا لاشاقي لما قال ابن رشد هذه العبارة وغير ذلك من الاسباب مقتضية لتطابق نص الآئمة ونظر انهم والمقصود انهم انظر في هذه المسئلة والجواب بما يجب الصبر اليه في ذلك وقد ذكر القرطبي في تفسيره أنه ذكر في هذه المسئلة أربعة عشر قولاً وأدعها كتابه الاسنى في شرح أسماء الله الحسنى واذا قلتم ان مذهب الاثنية فيما قاله هذا القائل انه غير صحيح فاذا يلزمه بيننا الجواب بساتنا شافيا بسوطا واذا كروا ما قاله الاثنية الاربعة معروا كل قول لقائله (فاجاب) الحمد لله مذهب الاثنية الاربعة وغيرهم ما عدم من سألني أن هذا القول وهو أن الله تعالى بجهة الملوغ غير صحيح كما هو مقرر في كتب

بذلك فاض بان بين الضرب والرمي اتحادا حتى يستدل بما قالوه في أحدهما على ما قالوه في الآخر
الخامس ان الرافعي وغيره فرقوا بين عدم اشتراط الايلاء في لا ضربه أي بناء على ما وقع له في موضع
من أنه لا يشترط فيه الايلاء وبين اتفاقهم في الحدود والتعزيرات على أنه لا بد فيها من الايلاء بان قصد
من الحد الزجر وهو لا يحصل الا بالايلاء واليمين تتعلق بالاسم وهو صادق مع عدم الايلاء وهذا يقال
ضربه فلم يؤلم وهذا أيضا فاض بان كل ما كفي في الجلد أو التعزير أو الرجم كفي في اليمين اذ لا يتصور
ان بينهما اتحادا غير اشتراط الايلاء الا اذا كان ما يكفي في الاخص وهو الحد يكفي في الاعم
وهو اليمين ولما أتممت ذلك ظفرت بعون الله تعالى وقوته وفضله ومعونته بأن المسئلة متقولة كما
قلته فقد صرح بها الخوارزمي على جهة نقل المذهب الذي كفيه من أجل المصنفات فيه وعبارته في
التعليق بالضرب كما في توسط الاذرى عنه ولورفسها برجله أو رماها بجعر طلفت قال الاذرى
اذا أصابها الحجر اه وهذا هو مراد الكافي بلا شك كما هو واضح فتأمل هذه العبارة تجدها عين
المسئلة وبها يندفع جميع ما مر من بعض المشايخ ويتضح ما رددت به عليه وتأمل ما قدمته من أبي
هريرة رضى الله تعالى عنه وأئمة اللغة تجده دليلا ظاهرا لها فالجدة لله الذي ألهمنا موافقة أئمتنا في
الحكم قبل الاطلاع عليه وهذا لما هدهم اليه وأمدنا بان ذكرنا لما قالوه ووافقناهم فيه أدلة
ظاهرة واضحة جليلة لا تحصى لا يفتري فيها منصف ولا يقدر على ردها معاند ولا متعسف فله الحد كما
يجب ورضى سبحانه لا تحصى ثناء عليه هو كما أئني على نفسه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) رحمه الله تعالى عن حلف بالطلاق ما أبيح كذا وأفصله لنفسه بعد أن قالت له زوجته
أنت تأخذ هذا تبعة فهل لو فصله غيره بغيره بحث أولا (فاجاب) بقوله الظاهر في الواو في
وأفصله أنها للاستئناف وبذل عليه القرينة وهي قول الزوجة خطابا له أنت تأخذ هذا تبعة وحينئذ
فالخلف انما هو على نفي البيع فلا بحث بتفصيل غيره مطلقا وانما قبل منه ادعاء الاستئناف للدلالة
السباق والقرينة عليه فان لم ينو الاستئناف فتارة ينو الحلف على كل منهما وحده وبعضى بعد
اليمين زمن يمكنه أن يفصله لنفسه فلم يفعل فبحث بتفصيل غيره مطلقا أما في الاخيرة فواضح لان
الحلف فيها انما يكون بالبيع وتافه بعد تمكنه منه ولم يوجد ذلك وأما في حالة الاطلاق فلان
الاجتماع هو مفاد الواو والمتبادر منها حمل الاطلاق عليه (وسئل) عن شخص قال يشهد الله
لا أجيب الى كذا عازما على عدم الاجابة فلو تغير عزمه بعد ذلك وأجاب ما ذابله (فاجاب) بقوله
الذي يتجه من كلامهم انه لغوا لانه لم يسند لنفسه شيئا يتضمن الحلف فليس كاقسم أو أشهد بالله على
انهم فرقوا بينهما بان الاول اشتهر في اليمين فانه قد ثبت به وان أطلق بخلاف الثاني فلم تعتد به الا
ان نواها وقالوا في أشهد بالله في اللعان انه صريح فاقتضى كلامهم ان الكلام في اسناد الشهادة الى
نفسه وما في السؤال لم يسندها اليه فلتكن لغوا وأيضا فكلامهم ناطق في اللعان بأنه لو قال يشهد الله
اني لمن الصادقين الخ يكون لغوا وأيضا فصروا في أقسم من غير ذكر صلتة ومثله أشهد
بالاولى لما تقرر من انعقاد اليمين بذلك عند الاطلاق بخلاف هذا بأنه لغوا فإذا كان أشهد لغوا لعدم
ذكر الصلة مع اسناده الى النفس فيشهد الله كذلك وأولى ومما ترجم به الجهم الفقير ان من قال
يعلم الله ما فعلت كذا وكان قوله كفر لانه نسب الى الله سبحانه وتعالى العلم على خلاف الواقع وظاهر
تقييده بالعالم المنعم لذلك فمحضه للاخبار لا للانشاء وهو في الماضي يصدق فيه الكذب فحكم
على قائله بالكفر بخلافه في المستقبل فانه محض اخبار عما سيقع وهو لا يتحقق فيه كذب فلا شيء
فيه عند اخلافه هذا ما تبين الآن والمسئلة تحتمل أكثر من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل استأجر دارا وأقر بأنه رأى وتسلم ثم أنكر الرؤية وطلب بين

المؤجرانه وأى فهل يجاب (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله أفتي الجلال السيوطي
رحمته الله تعالى بأنه لا يجاب لذلك لانه صدر منه ما يكذبه وهو اقراره بوقوع الرؤية وليست هذه
كألو أقر بالقبض ثم قال ان ذلك انما كان على رسم القبالة لان تأخير القبض عن الاقرار به كثير
متعارف لا يترتب عليه فساد عقد فسمعت الدعوى به للتخفيف وأما تأخير الرؤية عن عقد الاجارة
فهو مبطل لها ولم يعد عرفا ولا شرعا تأخر الرؤية عنها كسائر العقود المشترطة فيها فلا يتصور
فيها رسم قبالة فلم يسمع طلبه للتخفيف لان اقراره به لم يعارض بخلافه في مسئلة رسم القبالة فان
العرف فاض بالشهاد على وجوده قبل وجوده ولا كالألو أقر بعقد اجالي ثم أنكر بعض شروطه أو
لوازمه أو صفاته واعتذر بأنه لم يعلم انه يفسد العقد فتقبل دعواه للتخفيف لعذره ولانه لم يقر بشيء
معين بخصوصه ثم أنكره بخلافه في مسئلة الرؤية ويجري ذلك فيما لو أقر بالبيع والرؤية ثم قال
لم أر فلا تسمع دعواه للتخفيف ولا تغيره والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب النذر)

(وسئل) عن نذر بجميع املاكه أو بأعماله من هو تحت يده وقهره وأبرأ من الثمن في الصورة
الثانية ولولا ذكر التهمة والقهرية والغلبة على ذلك وعدم القدرة على انتزاع ذلك من يده لم ينذر
ولم يبيع فما الحكم حينئذ مع أن في فتاوى ابن كبن فيمن امتنع أن يقسم لاختسه من مخاف
أيها وصار يتصرف في جميع التركة ببيع وغيره مدة ثم طلب منها أن تبعة نصيبا بدون ثمن المثل
بقدر لا يتغابن بمثله فباعته بما أراد ولولا عدم قدرتها على انتزاعه لم تبعة وحري منها هذا البيع وهي
تحت حجره وقهره بأنه لا يصح البيع والحالة هذه (فاجاب) نفعنا الله تبارك وتعالى بعلمه بان البيع
والابراء فيهما صحيهان ولا تغلر لما ذكر في السؤال لان حقيقة الاكراه التي ذكرها الاثمة لم توجد هنا
واذا علم انتفاء حقيقة الاكراه فيصح النذر أيضا ان وجدت بقية شروطه ولا يعارض ذلك
ما نقلناه عن ابن كبن رحمه الله تعالى لان في السؤال وهي تحت حجره وقهره كما ذكرناه فإذا كانت
تحت حجره فكيف يصح بيعها له فالفاسد انما جاء من كونها تحت حجره لامن جهة الاكراه على
أن جاء قالوا بطلان بيع المصادر فيحتمل ان ابن كبن تبعة في ذلك لكن المعتمد صحة بيعه كما صرحوا
به وبأنه غير مكره فكذلك من ذكر في السؤال غير مكره كالأصادر بل أولى وهذا جدير بنقض به صحة
البيع أيضا في مسئلة البيع للغاصب وهي العشرون لانه لا كراه فيها والبايع فيها وفي التي قبلها
هو المقصر بالبيع لانه يمكنه التخاص بالسلطان ونحوه فان فرض عجز السلطان أو بعده بحيث لا يمكن
أن يخلصه هو ولا أحد من نوابه ممن تحت يده تلك العين بهذا نادر فلا بدار عليه حكم كما صرحوا
به في مواضع كالفلس والنفقات وأشار بذلك الى مسئلة مرت في البيع من جملة مسائل سئل عنها
جاءت اليه من علماء حضرموت مشتملة على اشكالات ونوادير وغرائب ولذا اختلفت في كثير منها الاجوبة
ولم يبسط أحد فيها بمثل ما بسط في هذه الفتاوى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله
تبارك وتعالى فيما لو نذر بمجذوم أو هرم بجميع املاكه لا يخرج على أن يقوم بمؤنته مدة حياته
ما حكمه (فاجاب) نفع الله تعالى ببركته المسلمين بان الذي يتجه عدم صحة النذر فيها لانه قرينة بشرط
أخرج منه من كونه قرينة ففات لشروط النذر (وسئل) عما لو نذر بجميع املاكه وهو محتاج اليها
لمؤنته أو لمؤنة مومنه أو قضاء دين ما هو المعتمد في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بان الذي صرح به
جميع متأخريه انه لا يصح النذر بما يحتاج اليه الدين لا برجله وقاه أو انفقة مومنه أو لنفسه وهو لا يصح
على الاضافة لان التصديق اما حرام أو مكره وكلاهما لا يصح نذره لا يقال الحرمة والكره لانه لا يصح
خارج فلا ينافي صحة النذر كما يؤخذ من كلامهم في مواضع ومن ثم صحت هبة الماء الذي يحتاجه بعد

الامام الشافعي عن الاستواء
فقال آمنت بلا تشبيه
وصدقت بلا تمثيل وانهم
نفسى في الادراك وامسكت
عن الخوض فيه كل الامساك
وقال الامام أبو حنيفة من
قال لا أعرف الله في السماء
هو أم في الارض فقد كفر
لان هذا القول يوهن أن
للحق تعالى مكانا فهو مشبه
وسئل الامام مالك عن
الاستواء فقال الاستواء
مع العلم والكيف مجهول
والايمان به واجب والسؤال
عنه بدعة روى أنه قال للسائل
بعد ذلك فلا أراك الا خارجيا
أخرجوه عني وهذا الذي
ذهب اليه الاثمة الاربعة فلا
خلاف بينهم في ذلك ومن
قوله أن بين أحد من الاثمة
اختلافا في صحة الاعتقاد
فقد أعظم القرينة على اثمة
الامة وساء ظمئة بأئمة المسلمين
وقد سئل مصباح التوحيد
ومصباح التفريد على بن
أبي طالب كرم الله وجهه
عرفت بك فقال عرفت
ربي بما عرفني به نفسه
لا يدرك بالحواس ولا يقاس
بالناس قريب في بعده
بعيد في قرينه فوق كل شيء
ولا يقال تحتة شيء وأمام
كل شيء ولا يقال أمامه شيء
وهو في كل شيء لا كشيء في
شيء فسهان من هو كذا
وايس هكذا غيره اه وما
ورد في الكتاب والسنة
بما طاهره القول بالجملة
صروف عن طاهره للدلالة

العقوبة القاطعة بخلافه كما
سباني وأما قول صاحب
الرسالة وأنه فوق عرشه
المجيد بذاته فقد قال
الفاكهاني في شرحه أنه
قد أخذ على المصنف في
هذه العبارة وهي قوله
بذاته ومعنى شجنا أنباء على
الجباني يقول أن هذه اللفظة
دست على المصنف فان صح
هذا فلا إشكال في سقوط
الاعتراض ثم أطال الكلام
على ذلك إلى أن قال والضمير
في بذاته يجوز أن يعود على
العرش على أن تكون
الباء بمعنى في فكانت قبل
العرش المجيد في ذاته في
الشرف والعظم والمكرم
وأما فوقية معنوية بمعنى
الشرف والجلال والكمال
والمكانة لأفوقية الجوار
وأمكنة فانه تعالى يستحيل
عليه المكان والجهات
ومشابهة الخلق فان هي
أما بمعنى الحكم والمالك
فيرجع إلى معنى القهر أو
بمعنى عدم المماثلة والمخالفة
فيرجع إلى معنى الترتيب
وان أعيد الضمير في بذاته
على الله تعالى فيكون المعنى
أن هذه الفوقية المعنوية له
تعالى بالذات لا بالغير وبيان
ذلك أن يكون المجيد بضم
الدال لا يتخفف منها فيكون
المعنى أنه تعالى مجيد بذاته
لا بكثر أمواله وخصامته
أجناد وغير ذلك فيكون
المجيد بضم الميم مبتدأ محذوف
أي هو المجيد وبذاته

دخول الوقت كما في المجموع لانا نقول ليست الحرمة ولا التكره لامر خارج من كل وجه فكانتا
منافيتين لصفة النذر ويفرق بين النذر والهبة بان الهبة تصح بما لا قربة فيه بخلاف النذر (وسئل) رحمه
الله تعالى في شخص قال نذرت هذه العين للنبي صلى الله عليه وسلم أو للشيخ عبد القادر مثلاً نفعتنا الله
تبارك وتعالى به فهل تصرف قيمتها في مصالح المسجد النبوي أو لأولاد السيدة فاطمة رضي الله تعالى
عنها وأولاد أولادهم وان سفلوا اذا قلتم ان أولاد ابنته أولاده صلى الله عليه وسلم ويكون ذلك من
خصوصياته صلى الله عليه وسلم كما صرح به بغوي فاذا كان الامر كذلك فيستوعب المذكور
والاناث في سائر البلدان وهذا مستحيل كلاً يخفى على علمكم الكريم أو يستوعب من كان منهم
ببلد الناذر ان أمكن ولا يدفع لاقل الجمع ثلاثة واذا كان النذر للشيخ المذكور فيصرف في مصالح
ترتبه أو لأولاده ويكون الحكم كذا كر يستوعب أولاً (فاجاب) نفع الله تعالى ببركته وعلموه
المسلمين بقوله نذرتي للنبي صلى الله عليه وسلم أو لغيره كالشيخ المذكور نفعتنا الله تعالى به يحمل حيث
لم يعرف قصد الناذر على ما طرد به العرف في ذلك النذر فان طرد بصرفه لمصلحة قبره الشريف أو
لمصلحة مسجده أولاً هل يلهى بذلك العرف في هذا النذر كما يفيد كلام الشيخين وغيرهما في
النذر للقبر أو للفقير المشهور ويجوز ان لم يكن عرف أو كان وجهه الناذر للزركشي فيه تردد
والذي يتجه بالاطلاق فان عرف قصده فالذي يتجه أنه يأتي فيه قول الاذري في النذر للمشاهد
المنية على قبره أو نحوه من أن الناذر ان قصد تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها
أو من تنسب اليه وهو الغالب من العامة لانهم يعتقدون ان لهذه الاماكن خصوصيات لانفسهم
ويرون أن النذر لها مما يدفع به البلاء فلا يصح النذر في صورة من هذه الصور لانه لم يقصد
به التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بخلاف ما اذا قصد به التصديق على من يسكن تلك البقعة أو من يرد
انها فانه يصح لان هذا نوع قربة وبما تقرروا علم أن أولاد المذنور له وأولادهم لاحق لهم في النذر
من حيث كونهم ورثة له نعم ان طرد العرف بان المذنور لا يهتم بصرف لهم عمل به فيهم وصرف لهم
لامن حيث كونهم ذريته بل للعرف اذ لو طرد بالصرف لأجانب مخصوصين صرف اليهم والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا نذر البائع للمشتري بمثل غمرة التبريرة المبيعة أو بمثل
أجرة الأرض المبيعة ان خرج المبيع مستحقاً فهل هذا نذر لجأج لان نذر الجأج هو المعلق بأمر
مرغوب منه لا فيه أو هو نذر معاق على شرط يجب الوفاء به اذا وجد شرطه وما الفرق بينهما فان
كلا منهما فيه تعاقب وهل يرجع إلى قول الناذر قصدي كذا مطلقاً أو ما لم يقض الشرع بكفايته
وعما لو كان لشخص دين معلوم على آخر فطالب رب الدين المدين بدينه فقال المدين ما عندي في هذا
الوقت شيء فقال رب الدين انذري بثلاثة أصع طعام في ذمتك اذا خرج الشهر ولم توفني ديني فنذره
بذلك كذلك هل هذا نذر لجأج أو معاق على شرط فان قلتم لجأج فلو دل له قل اذا خرج الشهر المذكور
ولم أوفك دينك ودعيت لي بالعافية أو بما تيسر فقلت كذا فقال ذلك فهل يلزمه ما التزمه ويخرج
بهذا عن نذر الجأج أولاً (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه المسلمين بقوله الذي نقله الشيخان عن
العزالي وأقره أن النذر في الصورة الأولى لغو وجهه أن هذا مباح وهو لا يلزم بالنذر ولا نذر
لكونه متضمناً لنحو الصدقة وذلك قربة لانه على هذا الوجه الخاص أي تعليقه وجعله في مقابلة
ما ذكره ليس قربة ولا محرماً كان مباحاً واعترض بان القياس انه نذر لجأج وقد يجاب بان البائع
لا يقصد بذلك الاترويج سلعة فن جملوه لغوا نظر والمعاني المقروءون صيغها وهي قاعدة شهيرة تارة
يغلبون فيها النظر إلى الصبيخ وهو الاكثر وتارة يغلّبون فيها النظر إلى المعنى اذ أقوى بعاضد كواقفة
الغالب هنا فافتاه بعضهم بان ذلك نذر لجأج لانه أخذ من الاعتراض المذكور وقد بان الجواب

عنه وأما النذر في الصورة الثانية فانظروا انه لغو أيضاً لانه عاقه على حرام أو مباح وكل منهما
لا يصح نذره لانه اذا قال ان خرج الشهر ولم أوفك دينك فعلي كذا كان معاقاً على خروج الشهر
وعدم وفاء الدين وعدم وفائه مع وجود شيء يوفى منه حرام لان أداء الدين واجب على المוסر بعد الطلب
ومع عدم ذلك مباح وضمه إلى ذلك الدعاء لا يقبله صحبنا لانه عاقه على شيئين أحدهما باطل فباطل
وانما لم يصح فيما يصح ويعمل فيما يعمل لان التعليق الواحد لا يتبعض والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته وصل ما تفضل به سيدي فخراً الله تعالى عنا وعن المسلمين
خير الجزاء والقائل بان ذلك نذر لجأج في الصورة الأولى هو الفقيه عبد الله بن الحاج فضل
صاحب المختصر الذي شرحه ووجه ما ذكرتموه ظاهر وما وجه القائل بان ذلك تعليق بصفة وهو
أيضاً من أكابر فقهاء الجهة لكن الحق أحق أن يتبع وما الفرق بين هذا وما قبله فان كلا منهما
تعلق بصفة وما ذكره سيدي في الصورة الثانية واضح فخراً كم الله تعالى خيراً لكن هل للدائن
سبيل على حث المدين على وفاء الدين بصورة نذر ياتزمها المدين بغير صورة لجأج ويلزمه ما التزمه أولاً
(فاجاب) نفع الله تبارك وتعالى به بقوله الحيلة في ذلك ان يتفقا على زمن لقضاء الدين ثم يقول
المدين للدائن اذا جاء الزمن الفلاني فقلت على لك كذا فقلت على بعضي الزمن فقط والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) في عادة أطردت عند قضاة الحجاز وهو أن المشتري أو المشتري اذا خاف من اظهار قننة
أو منازع آخر يقولون للبائع قل نذرت ان قام قائم شرعى على المشتري بنذره بنفاير ما يقام به عليه
ومعه ودهم اذا أخذت منه الأرض بوجه شرعى يرجع المشتري بمثل ما أخذ منه من الأرض
ويحكم بذلك النذر كما المبيع من جلة الحكم هل يصح ذلك النذر أم لا (فاجاب) نفعتنا الله
سبحانه وتعالى به بقوله النذر المذكور باطل فلا يجوز الحكم به والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تعالى في رجل نذر سكنى المدينة فهل يكون نذره قربة فتلزمه واذا قلتم بالازوم فهل يجوز
سكنى مكة قياساً على الاعتكاف واذا قلتم بالقياس فما الجامع بينهما واذا قلتم بعدمه فما الفرق
أو يكون قياس نذر سكنى المدينة كقياس نذر المشى إلى البيت الحرام يلزم مع كون الركوب
أفضل وما القياس فيه والفرق وهل الأفضل في سكنى المدينة أو الاعتكاف في مسجدها انما
ما التزمه أو تكون مكة بمنزلة مع الأفضلية (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله سكنى
المدينة سنة ان أمن من الوقوع في محذور وحيث يصح نذرها كما فهمه كلامهم في باب النذر وأفهم
كلامهم فيه أنه لا يجزئ عنها سكنى مكة وان كانت أفضل كالأمر المشى لا يجوز الركوب وكألو
نذر التصديق بالدرهم لا يجوز بالذهب لان المشى فيه مشقة مقصودة للشارع لا توجد في الركوب
وكذا الدرهم فيها لا يوجد في الذهب مع مخالفة الجنس وكذلك سكنى المدينة فيها من المشقة وغيرها
ملا يوجد في مكة ويؤيد ذلك قواهم لو نذر جهاداً وعين له جهة في نذره أجزاء غيرها ان ساوتها
مسافة وموتة والا فلا فافهم ذلك أن سكنى مكة لا يجزئ عن سكنى المدينة وان كانت أفضل لانها
غير مستوية في ذلك وغيره ويفرق بين السكنى والاعتكاف بانه منوط بالمعبد من حيث ذاته فلم
يختلف الغرض باختلاف ذوات المساجد غير الثلاثة وأما هي فالاختلاف بينها انما جاء في أمر
تابع هو مجرد الفضيلة فاجزأ الفضل عن المفضل ولا عكس وأما المشقة ونحوها فالثلاثة مستوية
فيها بخلاف السكنى كما مر والحاصل أن نفس الاعتكاف لم يختلف باختلاف المحال الا في الأفضلية
فليسب والسكنى مختلفة باختلاف المحال في الأفضلية وغيرها متى وقع الاختلاف في غير الأفضلية لم
يجز أحدهما عن الآخر وحيث عين في نذره شيئاً فالأولى قوله وان قلنا بان غيره الأفضل يجزئ
عنه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى في حقيقة نذر التبرر وما الفرق بينه وبين

مشعاق بالمجيد أو بمحذوف
حالاته اه وأما قول
ابن رشد الحفيد فردوا
هو كذب جله عليه اعتقاده
الفاقد وقد قال الامام أبو
علي عمر بن محمد بن خليل
الاشيلي السكوفي الاشعري
والعزالي بن كلام ابن رشد
الحفيد لان كلامه في
المعتقد فاسد اه وأما كلام
ابن عبد البر وأبي حنيفة
كلاشعري وعثمان بن
سعيد الدارمي فلم أقف عليه
والجواب عنه ان كان فيه
ما ظاهره اثبات الجهة أنه
محول على غير ظاهرة للعالم
بانه لم يذهب إلى ذلك القول
وان لم يمكن تأويله فهو
كذب عليه ثم رأيت بالنسب
مانسب للاشعري في الابانة
وحاصله مع التأمل اثبات
الاستواء على العرش
وعدم تأويله بالاستيلاء
كما هو مذهب السلف وأما
قول الشيخ عبد الله اهر في
كتاب الخلية فهو ما شى على
ذلك القول المردود وأما
تخطئة ابن رشد تأويل
الاستواء بالاستيلاء فهو
لما فيه من إيهام المفاعلة
كما يؤخذ من تعاليله كائن
الاعرابي حيث قال له رجل
يا أبا عبد الله ما معنى قول
الرجل على العرش استوى
قال انه مستو على عرشه كما
أخبر فقال الرجل انما معنى
قوله استوى أي استولى
فقال له ابن الاعرابي
ما يدريك العرب لا تقول

استولى على الشيء فلان حتى
يكون له فيه مضاد فليهما
غالب قيل قد استولى عليه
والله تعالى لا مضاد له فهو
مستولى على عرشه كما أخبر
اه والمأولون به لا يسلون
تعليله وعبارة العاقل الله
تعالى ليس بجسم خلافا
للجسم ولا في جهة خلافا
للكرامة والمشيئة لنا
أنه تعالى لو كان في جهة
وحيز فاما أن ينقسم
فيكون جسمين وكل جسم
مركب ومحدث لما سبق
فيكون الواجب مركبا
ومحدثا وهذا خلاف أولا
ينقسم فيكون جزا لا يتجزأ
وهو محال بالاتفاق وأيضا
فانه تعالى لو كان في جهة
وجهة لكان متناهى القدر
كما سبق فكان محتاجا في
تقديره الى شخص ومخرج
وهو محال اه وقال الامام
النسفي في شرح عمدة
صانع العالم ليس في جهة
خلاف لبعض الكرامة
فانهم يعينون له جهة
المؤمن غير مستقر على
العرش وليس متمكن بمكان
وعند المشيئة والمجسمة
والكرامة متمكن على
العرش وقال الكمال بن
الهمام في المسيرة التي
اختصر فيها الرسالة القدسية
لجنة الاسلام الغزالي الاصل
السابع أنه تعالى ليس
مختصا بجهة لان الجهات
التي هي الفوق وال تحت
واليسين الى آخرها حادثة

نذر اللجاج فقد ذكر في الاثر ما معناه أن نذر التبرير تعليق قربة على حصول نعمة أو اندفاع
نقمة فهل هو مقصور على ذلك أو ما يظهر منه الحث والمنع لجلاج والباقي تبرير ويظهر ذلك فيما
لو قال ان سقط هذا الجدار فعلى أن أتصدق بكذا وكذا أو ان استحق منك يا فلان هذا المال
بدعوى من فلان أو من أحد فنذر على أن أتصدق عليك بكذا فهل هذا نذر لجلاج أو تبرير
وأما قوله ان دخل فلان الدار أولم يدخل فله على كذا فظاهر أنه لجلاج فينبوا لنا حقيقة ذلك جزا
الله تبارك وتعالى خيرا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله النذر اما تبرير أو لجلاج
والتبرير اما مجازاة أو ما ترمي ابتداء بالمجازاة هو تعليق التزام قربة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع
نقمة كما قاله أو كل ما يجوز أن يدعو الله تعالى به وأن يسأله اياه كما قاله الصبري وطرده القاضي
في كل مباح قال في الكفاية وهو أفقه وأوضح فالخاصل أنه تعليق التزام القربة في مقابلة ما يرغب
فيه سواء أكان حصوله على ندور أم لا ولا غير المجازاة كلفه على أن أصله مثلا ولا يشترط في القسمين
الإضافة الى الله سبحانه وتعالى خلافا للقاضي وأما نذر اللجاج فهو تعليق القربة بما يرغب عنه وهو
معنى قول الشيخين هو أن يمنع نفسه من شيء أو يحثها عليه بتعليق التزام قربة وقد يكون لتحقيق خبر
أيضا كان لم يكن كما قلت فله على كذا ثم الصيغة ان كانت نصا في التبرير أو اللجاج فظاهر ولا يحتاج
هنا الى قصد وان احتملتهما اشترط قصد الناذر فان قصد شيئا على به فاذا قال ان دخلت الدار فاني
صدقة كان نذر لجلاج لانه المفهوم منه فكان كقوله على أن أتصدق بمال فلما أن يتصدق بكاه واما
أن يكفر كفارة عين ولتبادر اللجاج من هذه الصيغة لم يتحقق قصد كراهية اطلاقهم بخلاف التبرير
فان هذه الصيغة وان احتملته لكنه غير متبادر منها فاحتج الى قصده فاذا أراد بها ان رزقني الله
سبحانه وتعالى دخول الدار بان يرغب في دخولها كانت نذر تبرير وكذا يقال في ان سقط هذا الجدار
فعلى أن أتصدق بكذا فهو نذر لجلاج الا أن يريد ان رزقني الله تعالى سقوطه بان يكون سقوطه
مرغوبا فيه فيكون نذر تبرير لما تقر بأن المرغوب فيه تبرير والمرغوب عنه لجلاج وضبط ذلك الامة بان العمل
اما طاعة أو معصية أو مباح والالتزام في كل منهما نارة يتعلق بالاثبات وتارة يتعلق بالنفي فالاثبات
في الطاعة كان صليته فعلى كذا يحتمل التبرير بان يريد ان وفقني الله تبارك وتعالى للصلاة فعلى كذا
واللجاج بان نقول له صل فيقول لا أصلي وان صليت فعلى كذا والنفي في الطاعة كان يمنع من الصلاة
فيقول ان لم أصل فعلى كذا لا يحتمل غير اللجاج اذ لا يربى ترك الطاعة والاثبات في ترك المعصية
كان يؤمر بشرب الخمر فيقول ان شربتها فعلى كذا لا يحتمل غير اللجاج أيضا لما تقر والنفي فيها كان
لم أشربها فعلى كذا يحتمل التبرير بان يريد ان عفى الله تعالى عن شربها واللجاج بان يمنع من
شربها فيقول ان لم أشربها والمباح نفيًا واثباتًا يحتملها فالتبرير في النفي كان لم آكل كذا فعلى كذا
بقصد ان أعانني الله على كسر شهوتي فتركته فعلى كذا وفي الاثبات كان أكلت كذا بقصد ان
يسره الله تبارك وتعالى لي وللجلاج في النفي كقوله وقد منع من أكل الخبز ان لم آكله فعلى كذا وفي
الاثبات وقد أمر باكله ان أكلته فعلى كذا وبما تقر وعلم أن قوله ان استحق منك يا فلان هذا
المال الخ يتصور أن يكون تبريرا بان يكون الناذر ادعاء لنفسه وأراد اثباته له لانه ملقه بمرغوب
فه حينئذ وأن يكون لجلاج بان يترتب على استحقاقه ضرر الناذر مثلا لكونه كان تحت يده فيكون
طريقا في الضمان مثلا لكونه مرغوبا عنه حينئذ وقول الشيخين نقلنا عن الغزالي وأقره لو قال
البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا فله على أن أهبل أنفا كان لغوا اعتراضه كثيرون بان الوجه
انعقاد النذر وغايته انه لجلاج وأجبت عنه في شرح العباب بان البائع لا يقصد بذلك غالبا بل دائما
الا تروى سلعة فمن ثم جعلوه لغوا نظر المعاني العقود دون صيغها وان كان النظار للصيغ أكثر

وقول السائل في ان دخل أولم يدخل فظاهر انه لجلاج ليس على اطلاقه لما تقر أن ذلك يحتمل
التبرير واللجاج لانه قد يريد ان وفقه الله سبحانه وتعالى للدخول انه كما كل الخبز وقد علمت انه يتصور
فيه نذر اللجاج والتبرير نفيًا واثباتًا كما صرحوا به وانهم لم يخصوا ذلك بالدخول بل أجروه في كل
مباح ومنه الدخول فكلامهم مصرح بان الدخول نفيًا واثباتًا يحتمل النذرين بالمعاني التي قررنا
فكيف مع ذلك يقال فظاهر انه لجلاج والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يصح
النذر على بعض أولاده دون بعض واذا أراد النذر على جميعهم فنذر على الأول ثم الثاني الى آخرهم
ما حكمهم بينوا ذلك (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله اختاف المتأخرون من أهل
اليمين في النذر على بعض الاولاد فقال جماعة منهم كافيتي وتلميذه الكمال الراد والجمال بن حسين
القماط واقتضاه كلام البدر بن شهاب انه باطل لان شرط النذر القربة ولا قربة في ذلك بل هو مكروه
كما صرح به النووي في تنقيح الوسيط قال وقول الوسيط كان تاركًا للاحب عبارة ناقصة والصواب ما قاله
الاصحاب فان الحديث مصرح بشدة كراهيته بل صرح ابن حبان في صحيحه بعدم جوازه والطنب
فيه خبر الصحيحين ان أبا النعمان بن بشير نخله شيئاً دون اخوته فطاب من النبي صلى الله عليه وسلم
الاشهاد على ذلك فقال فلا تشهدني اذا فاني لأشهد على جور والحكمة مذهب وقال أكثر العلماء
بالكرهية فقط لقوله صلى الله عليه وسلم فاشهد على هذا غيري ولو كان محرما لم يأذنه في
اشهاد غيره عليه والجور الميل والمكروه مائل عن سنن الاستقامة فلا دليل للحديث في الحرمة وقال
آخرون يصح النذر منهم الشيخ نجم الدين يوسف المقرئ والفقهاء عبد الله بن أحمد بالخبر وهذا هو الذي
ينجيه ترجيحه لان الذي دل عليه كلامهم في باب النذر ان مرادهم بقولهم لا ينعتد نذر المكروه
المكروه لذاته بخلاف المكروه لمعنى خارج عن ذاته بان تكون ذاته قربة وانما اقترن بها أمر
خارج منها صيره مكروها فهذا ينعتد نذر كما صرحوا به في مسائل منها صوم الدهر فقد أطلق في
الروضة انعقاد نذره مع انه قد مر في باب الصوم كراهيته في بعض الصور وأبغ من ذلك قوله في
شرح المذهب لا خلاف في انعقاد نذره ولزوم الوفاء به وكلام الرافعي صريح في صحة نذره وان
قلنا بكراهيته على توقف فيه وعبارته اذا نذر صوم الدهر انعقد نذره وقد ذكرنا في آخر الصيام
ان منهم من أطلق القول بكراهيته ولا يبعد أن يتوقف على ذلك التقدير في صحته لان النذر تقرب
والمكروه لا يتقرب به والمذهب انعقاده اه فتأمل قوله والمذهب انعقاده بعد ذكره
التوقف وعليه فقد أجاب المحقق الشمس الجوزي في شرح الارشاد عن ذلك بكلام حسن فقال فان
قلت فهل للتوفيق بين ما في الروضة والمجموع والشرح هنا من اطلاق الانعقاد وبين ما ذكرناه في
صوم التطوع من الكراهية اما مطلقا أو على التفصيل الذي نقل وجهه أم لا قلت يمكن أن يقال في
وجه التوفيق ان ما ذكره هنا لاجل أن الصوم في نفسه قربة وطاعة فصح التزامه بالنذر وجب الوفاء به
مطلقا من غير تفصيل وما ذكره هنا من الكراهية ليس واجعا الى الصوم من حيث ذاته بل باعتبار
ما يعرض له من خوف الضرر والفوت فالمكروه في الحقيقة هو التفتيت والتعرض للضرر لانفس
الصوم ويؤيد ما ذكرته أن البغوى صرح بالكراهية وبانعقاد النذر وحينئذ فقول المطلق ان كلام
التنبيه صريح في عدم الصحة لانه قال لا يصح النذر الا في قربة غير ظاهرة ومثل عبارة التنبيه في ذلك عبارة
الحاوي النذر التزام قربة فلا يقتضي تخصيص ذلك بالتنبيه اه فتأمل تحجده صريحا في صحة النذر
في مسئلتنا وان أعلى بعض الاولاد صدقة وهي من حيث ذاتها قربة وانما كرهت في هذا الفرد
الخاص لما يترتب عليها من تخصيص المؤدى الى العقوق فحينئذ الصدقة والصوم قربتان في
ذاتهما وقد يعرض لهما ما يصيرهما مكروها من غير خارج عنهما فاذا قالوا بان انعقاد صوم الدهر وان

بأحداث الانسان ونحوها
مما عشي على رجلين فان
معنى الفوق ما يحاذي رأسه
من فوق والباقي ظاهر ولما
عشي على أربع أو بطنه
ما يحاذي ظهره من فوقه ثم
هي اعتبارية فان التلا إذا
مشت على سقف كان
الفوق بالنسبة إليها جهة
الارض لانه المحاذي لظهرها
ولو كان كل حادث مستديرا
كالكرة لم توجد واحدة من
هذه الجهات وقد كان في
الازل ولم يكن شيء من
الموجودات فقد كان لافي
جهة ولان معنى الاختصاص
بالجهة اختصاصه بحيز هو
كذا وقد بطل اختصاصه
بالحيز لبطالات الجوهرية
والجسمية فان أريد بالجهة
غير هذا مما ليس فيه حلول
حيز ولا جسمية فليبين حتى
ينظر أيرجع الى التنزيه
فتخالف في مجرد التعبير أو الى
غيره فبين فساد الاصل
الثامن أنه استوى على
العرش مع الحكم بأنه ليس
كاستواء الاجسام على
الاجسام في التمكن
والمماسية والمحاذاة لها بل
بمعنى يليق به سبحانه وتعالى
وحاصله وجوب الاعيان
بأنه استوى على العرش
مع نفي التشبيه فاما كون
المراد أنه استيلاؤه على
العرش فامر جائز الارادة اذ
لا دليل على ارادته عينيا
قالوا يجب علينا ما ذكرناه
اه وقال الغزالي في الرسالة

قلنا بكرهته فليقولوا بالنذر في صورته ولا نظر إلى الكراهة كما عات وبما تقرر ينقطع ميل الأذرى الآخذ بقضية توقف الرافعي ونجبه من جمع البغوى بين القول بالكراهة وانعقاد النذور وان تبعه غيره على ذلك وأطالوا فيه وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب وبينت رد ما وقع للزركشى وغيره هنا وما يؤيد ما قلناه ثم هو أصرح في المراد مما سبق تصرعهم بانعقاد نذر صوم الدهر من المرأة المزوجة بغير إذن زوجها ومن الرقيق بغير إذن سيده ولم ينظروا إلى حرمة الصوم عاينها بغير إذن الزوج والسيد لأن الحرمة ليست لذات الصوم بل لما عرض من تقويت حق الزوج والسيد فإذا كانت الحرمة العارضة للعبادة غير مانعة من انعقاد نذرها فإلى أن تكون الكراهة العارضة لها غير مانعة من انعقاد نذرها فأنصح ما ذكره من انعقاد نذر صوم الدهر وما ذكرناه من انعقاد نذر إعطاء بعض الأولاد وأصرح مما قلناه في انعقاد صوم الدهر مع كراهته تصرع الشيخين بصحة نذر صوم يوم الجمعة مع كراهته فانهما وغيرهما صرحوا بأنه لو نسي اليوم المعين من الأسبوع صام الجمعة وعالوه بأنه آخر الأسبوع فان كان اليوم المعين غيره فهو قضاء وان كان هو المعين فهو أداء قولهم فهو أداء صريح في صحة نذره وإذا صح نذره مع كراهته لأنما لمعنى خارج عن ذات الصوم وهو الإضعايف عما فيه من الوظائف الدينية فكذلك يصح إعطاء بعض الأولاد مع كراهته وإذا تأملت ما ذكرته من كلامهم في هذا ظهر لك أن ما مر عن الأذرى وغيره من النزاع في انعقاد نذر صوم الدهر إذا قلنا بكرهته غفلة عن كلامهم هذا أعنى الذى ذكره في انعقاد نذر صوم الجمعة مع كراهته وكذلك ظهر لك أيضا أن من قال في نذر إعطاء بعض الأولاد بالطلاق غفل عما قاله في صوم الدهر وصوم الجمعة ونظر إلى مجرد قولهم لا يصح نذر المكروه فتأمل ذلك ولا تعتبر بغيره ومجمل الخلاف فيما إذا لم يكن للمندور إعطاء من الأولاد صفة تقتضى تميزه كفقير وصالح واشتغال بعلم والا انعقد نذره إعطاءه اتفاقا إذا كراهة فيه حيث نذر وعلى ما رجحه فلا فرق إذا أراد النذر لجمعهم بين أن ينذر لكل معا أو واحدا بعد واحد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو توطأ على أنه أن أقرضه مالا معلوما نذر عليه بعد صحة الإقراض بمال معلوم القدر في ذمته في عين كل سنة مدة بقاء الدين ثم حققا ذلك هل هذا النذر صحيح أم لا فقد رأيت جوابا لبعض علماء زبيد بطلانه ولا يخفى بطلانه وأطال فيه الكلام وشرط فيه شروطا كون الدين حالا وعجز المدين عنه بحيث لو طوّل به لادى إلى فقره ومسكنته أو إخراج من داره أو أخذ ضيعته التي مؤتة منها وان يقيد النذر بقوله إلى أن يوسر وبسط فيه كثيرا لما التحق في ذلك الذى لا يعتمد في القضا على غيره (فأجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله إذا توطأ على أن يقرضه مالا وينذره كل سنة بشئ معين فاقضه ثم نذر المقرض لمقرضه بدينار مثلا كل سنة مادام هذا المال في ذمته فالذى يقضى في هذه المسئلة أنه أن أتى بهذا النذر على قصد الوفاء بما توطأ عليه لم يصح لأن الموطأة المذكورة مكروهة فالوفاء بها مكروه والمكروه لا يصح نذره والدليل على كراهة تلك الموطأة قولهم لو توطأ العاقدان على نحو الطلاق قبل النكاح ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط كره كما قاله الماوردى وغيره خروجاً من خلاف من أبطله ولأن كل ماله صريح به أبطل إذا أضمره كره فكراهة العقد بهذا القصد صريحة في كراهة النذر بذلك القصد وحيث كره النذر والمندور به فلا يمكن الانعقاد وقد بان بما قررته كراهة النذر والمندور به إذا قصد به الوفاء بما توطأ عليه وفي هذه الحالة لا فرق بين أن يكون الناذر فقيرا والدين حالا وأن يكون بخلاف ذلك وان قصد به محض القرية والتصدق أو الإهداء إلى المقرض كل سنة من غير أن يجعله في مقابلة موطأة ولا غيرها صح النذر لأنه حيث نذر قرينة كالمندور به وان قصد به جزاء شكر نعمة الصبر عليه ولو

لا عساره

لا عساره مع حلول الدين صح أيضا أخذ من قول القاضي حسين في آخر الإيمان لو شفى مريضه فقال لله على "عق رقية لما أنتم على من شفاء مريضى لزمه الوفاء بالمندور قولاً واحداً كما لو علق بشفاؤه قال الباقي وكأنه نظر إلى أن هنا جزاء شكر النعمة فأنزله منزلة المجازاة المعلقة قبل الحصول وهذا كلام حسن معتمد اه وقال الزركشى أنه قياس بحجود الشكر اه ويؤيده أيضا قولهم في نذر المجازاة هو أن يعلق التزام المال على حصول نعمة يرجوها من مال أو جاه أو ولد أو اندفاع نعمة يحذر بها كنجاة من هلكة وضبطه الصبرى بان يعلق القرية على حصول ما يجوز أن يدعو الله تبارك وتعالى به وأن يسأله إياه فإذا حصل لزمه الوفاء بنذره اه ولا شك أن المقرض بعد أن افترض ولزم الدين ذمته إذا نذر لمقرضه كل سنة بكذا النحل هذا النذر إلى أن المراد به نذرت لك على بكذا كل سنة ان صبرت على فعل هذا النذر مجازاة نصبره عليه وصبره عليه فيه نعمة لرفقه بذلك المال واندفاع نعمة عنه من نحو مطالبته وحبسـه واضرارته فدخل حينئذ هذا النذر في هذا القصد في كلامهم فأنصح صحة ولزوم الوفاء به وان أطلق النذر نذره ولم ينويه شيئاً فهو محل التردد لأنه يحتمل المعنى البطل وهو الحالة الأولى السابقة والمعنى الصحيح وهو الأحوال الثلاثة التى بعدها والذى يفهمه قولهم السابق في مسئلة النكاح ثم عقدا بذلك القصد الجمعة هنا في حال الإطلاق وهو متجه إذ الصيغة بوضعها صحيحة وانما أبطلها قصد الوفاء بالموطأة المكروهة ونحوه فإذا خلت عن ذلك القصد المبعول لزم الحكم بصحتها إذ لم يقترب بها حينئذ بطلان ظاهر ولا باطن وما يدل لتأثير القصد في صحة النذر المحتملة بحث الأذرى في امرأة نذرت الجهاد انما ان أردت به القتال ومكافحة الأبطال لم ينقض نذرها وان قصدت به مداواة الجرحى ونحو ذلك من القيام بمصالح المجاهدين انعقد نذرها فقد كن في الصدر الأول يخرج من تلك اه بل قد صرح الشيخان بجماعة بنحو ذلك فقالوا قد تكرر الصيغة فتصحت نذر التبرر وتحتل نذر اللجاج فيرجع فيه إلى قصد الشخص وإرادته وفروا بينهما بأنه في نذر التبرر يرغب في السبب وهو شفاء المريض مثلاً بالتزام السبب وهو إقر به المسببة وفي نذر اللجاج يرغب عن السبب لكراهته الملتزم اه وإذا تأملت فرفهم المتضمن لنذر التبرر المتعين الوفاء به بما ذكر علمت أن النذر في مسئلتنا من أقسام نذر التبرر إلا في الحالة الأولى وهى ما إذا قصد الوفاء بالموطأة وفي غير هذه الحالة لا فرق بين أن يكون المقرض فقيراً أو غنياً فقد صرح القاضي حسين بصحة النذر للفنى لأن التصديق عليه قرينة في إقرار التزامه بالنذر وفي فتاوى الولي أبي زرعة ما يؤيد ما قدمته فانه سئل عن نزل لا آخر من أرض يستحق منفعتها بالانقطاع فالنذر المتزول له بالنذر الشرعى أنه إذا خرج له منشور انقطاعها بمقتضى ذلك التزول دفع له كذا فوجدت الصفة فهل يصح هذا النذر فأجاب بصحته وانه نذر مجازاة ولا ينافيه ما نقله الشيخان عن فتاوى الغزالي وأقره من أن البائع لو قال للمشتري ان خرج المبيع مستحقاً فنته على " أن أهب منك مائة دينار لم يصح لأنه مباح وذلك لأن هذا نذر لجاح إذ ليس للبائع غرض في أن يخرج المبيع مستحقاً وانما يفعل ذلك تحقيقاً لزمه ودفعاً لقول قائل ليس هذا ماله بملكه بخلاف المتزول له فان له غرضاً في أن يسير الاقطاع له وهى نعمة فيشكر الله عليها بما يدفعه للناذر فان قيل لم يستند الغزالي في البطلان إلى كونه نذر لجاح وانما استند إلى أنه مباح فنذر اللجاج في صورته وصف طردى قلنا صورة الغزالي صرح فيها بان المدفوع هبة وأما هذه فلم يصح فيها في يجوز أن يكون صدقة قصد بها ثواب الآخرة وبمقتضى أن لا يقصد به الصدقة فهو مندوب لكونه مكافأة ليد سبقت من النازل بسبب نزوله والمكافأة على الاحسان مطلوبة شرعاً وهذا منتف في صورة الغزالي اه فتأمل قوله وبمقتضى أن لا يقصد به الصدقة فهو مندوب الخ فتجده صريحاً فيما ذكرته من الصحة في مسئلتنا في الأحوال الثلاثة وبما

يعني أن التصديق بأن له
معنى يصح في وصفه تعالى
واجب قوله والسؤال عنه
بدعي يعني أن تعيينه بطريق
الفتاوى بدعي فإنه لم يعمد
من الصحابة التصرف في
أسماء الله تعالى وصفاته
بالتأويل وحيث عملوا
بالتأويل انما عملوا بما في
قواعد الاحكام الشرعية
لا في المعنى - رات الايمان
ومنهم من جوز التعيين
بالاجتهاد دفعاً للخطأ في
العقائد وهو مذهب صاحب
الكتاب ثم جلى التأويلات
الى أن قال فان قالوا جميع
ما ذكرتموه تأويل
والتأويل ممنوع منه قلنا
قد أولتم قوله تعالى وهو
معكم أينما كنتم وقوله
تعالى ما يكون من نجوى
ثلاثة الا هو ربهم الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم
قلب المؤمن بين أصبعين
من أصابع الرحمن وقوله
صلى الله عليه وسلم الحجر
الاسود عين الله في الارض
فعلتم المعية في الآيتين
على معية العلم والاحاطة
والمشاهدة كما قال تعالى
لموسى وأخيه ائتيا معى
أسمع وأرى وجلستم قوله
الحجر الاسود عين الله في
أرضه أى محل عهده الذى
أخذ منه الميثاق على بنى
آدم فان مع منكم تأويل
ذلك لخالفه العقل فيجب
تأويل ما منكم به كذلك
قالوا أو لتأويل ذلك لانه خلاف

قررت به يعلم الرد على من أطلق البطالان فيها وعلى من قيد الصفة فيها بتلك الشروط ويعلم أيضاً أن الوجه
ما قلناه من التفضيل المصرح به في كلامهم فتأمل ذلك فإنه مهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تبارك وتعالى عن نذر الممرور بماله ومراة ان لم يبيع بكر داره من عرو ومراة أن بكرا
لا يترك البيع بل يخالف في ذلك ما حكم النذر وعن قال لا حر تعلم كذا وكذا ان معك حولا ضيقة نفيسة
فقال كالمأزح هي نذر عليك ما الحكم واذا قال أردت غيرها ما الحكم (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى
بعلومه بقوله النذر الممرور في صورته المذكورة يحتمل الجاهل والتبرير وقد مر الفرق بينهما بان في نذر التبرير
رغب في السبب وهو شفاه المريض مثلاً بالترام السبب وهو القرينة المسماة وفي نذر الجاهل رغب من
السبب لكرهاته المترمة قدم ببيع بكر داره من عرو ان أحبه الناذر ورغب فيه لغرض صحيح له فيه كان
النذر تبريراً فيلزمه ما التزمه الممرور وان كرهه الناذر أولم رغب فيه كان نذر الجاهل فيختار بين أن يعلم
عرا ما التزمه له وبين كفارة عين وينتقد النذر بقوله هي نذر عليك وان كان مأزماً على أن الصيغة
تتمثل الاقرار وهو صحيح مع المزج أيضاً ولا يقبل قوله أردت غيرها لان كلامه صريح فيها والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن ماله دين لرجل فنذر على آخر بجميع أملاكه أو وقفها عليه ما الحكم وان
كان الناذر أو الواقف هو الضامن هل حكمه حكم الاصيل (فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلومه
بقوله من عليه دين يستغرق ماله وليس له جهة ظاهرة يرجو الوفاء منها فنذر التصديق بجميع ماله لم
ينتقد ذلك النذر كما يحتمل الادعى وتبعه الزكشى وغيره وذلك لان الاولين قيد لزوم التصديق بكل المال
في قول الاصحاب لو نذر ماله لسبيل الله لزمه التصديق بأكمله على الغزاة فقالا ويحل لزوم التصديق بكل
ماله فيما تقرر ما اذا لم يكن عليه دين لا يرجو له وفاء أو ليس له من يلزمه مؤنته وهو محتاج الى
صرفه له فان كان كذلك لم ينتقد نذره لذلك لعدم تناوله له لانه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه
لذلك اه وبه علم عدم انعقاد النذر الذى يحتاج اليه لما ذكرناه لان حيث لم يرج الوفاء من جهة
ظاهرة لدينه كان محتاج اليه للوفاء به متبعين الوفاء فلم يتناوله النذر وبهذا يفرق بين عدم انعقاد
النذر هنا وان انعقاده لبعض الاولاد وايضا حه أن المندوب به هنا متعين الصرف الى الدين أو
العيال أو النفس اذا لم يصبر على الاضافة وحيث تعين صرفه لذلك لم يتناوله النذر لانه انما يتناول
القرينة الذاتية وان اقترن بها حرمه أو كراهة لامر خارج والتصديق بالمحتاج اليه لما ذكرنا من قرينة
مطلقاً لا لذاته ولا لامر عارض وأما اعطاء بعض الاولاد فهو من جزئيات الصدقة المندوبة والكراهة
فيه انما هي لامر خارج فلم يمنع انعقاد النذر ويدل على أنها لامر خارج قولهم لا يكره تخصيص
بعض الاولاد لنحو فقر أو علم وأما المحتاج اليه لامر فالحرمة بالتصدق به أمر ذاتي لا يمكن انفكاكه
منه فأنصح فرقا ما بين المسئلتين فان قلت يمكن زوال الحرمة برضا الدائن أن يتصدق به قلت
اذا وجد رضا خرجت المسئلة عن فرضها الذى الكلام فيه وهو أن يحتاج الى صرف المندوبه في
الدين ومع الرضا لا احتياج فلم توجد صورة المسئلة فلا يرد ذلك على مانع فيه وبعد أن تقرر ذلك
ذلك في النذر وانصح فلا يخفى عليك الحاق الوقف بالنذر اذ هما من واحد من حيث ان كلا قرينة
وأنة لا ينتقد في مكره ولا يحرم فلو كان لدين أرض متعينة المصروف الى قضاء دينه الذى لا يرجوه
الوفاء من جهة ظاهرة غيرها فوقفها لم ينتقد وقفه ثم رأيت الاصحى أطلق في فتاويه صحة وقف
المدون في صحته قبل الحجر عليه ويتعين حمله على ما ذكرته بان يكون له جهة ظاهرة يرجو الوفاء
منها فينتد بصح وقفه وان كان مدينا والذى يدل عليه كلامهم في باب الضمان أن الدين المضمون
ثابت في ذمة الضامن كما أنه ثابت في ذمة المضمون عنه اذ حقيقة الضمان ضم ذمة الى ذمة واذا ثبت
لزوم الدين لذمته فيكون في نذره ووقفه بما يحتاج اليه ما ذكر في غير الضامن فلا يصح منه نذر

ولا وقف له لما ذكرناه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نذر على آخر
بقطعة من داره ثم منع الناذر المندوب عليه من المرور في الدار الى القطعة هل له ذلك أولا (فاجاب)
نفعا الله تبارك وتعالى به بقوله الجواب عن هذه المسئلة يحتاج الى مقدمة وهي أنهم صرحوا بان
بيع الانسان لقطعة من أرض محظوفة بملكه من سائر الجوانب صحيح والمنتدري الممرور من كل
جانب وان لم يقل بعثكها بحقوقها لتوقف النفع عليها فهو كبيعها بحقوقها فان شرط الممرور من جانب
ولم يعينه أو نفاه لم يصح البيع لتعذر الانتفاع بالبيع حالا وان أمكن تحصيل ممره بعددو شرط
البغوى عدم امكان تحصيله وحيث اشترى ما يلى ملكه أو الشارع مرفى أحدهما لافى ملك البائع
الا ان قال بحقوقها ومن باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها مرفى اليه مالم يتصل البيت بملكه
أو شارع كما ذكره القاضى حسين فان نقي الممرور لم يمكن تحصيله لم يصح البيع كببيع ذراع من
قوب ينقص بالقطع ومصرحوا أيضا بان ما جاز بيعه جازت هبته ومالا فلا غالباً فيهما ومن غير الغالب
نحو حتى الخطئة فتجوز هبتها وان امتنع ببيعها ذكره في المنهاج واعتمده الاذرى وغيره اذ
لا يندور في التصديق بقرة أو بشقة فكذا في الهبة لكن قال ابن النقيب ان مافى المنهاج سبق قلم
أو هو لمافى الرافعى من أن مالا يقول كعبة حنطة أوزبينة لا يباع ولا يوهب اه والذى يتجه أنه
لا خلاف بل الاول محمول على ما اذا أراد هبته نقل اليد عنه كما مال اليه الامام والثاني محمول على ما اذا
أراد تملكه لتعذر تملكه اذا تقرر ذلك فنذر قطعة الارض المذكورة يحتمل تخريجه على بيعها فيأتى
في نذرها ما ذكرناه في بيعها فيصح النذر بها وان احتفت بملك الناذر من سائر الجوانب ولا مندوب
له الممرور من كل جانب وان لم يقل الناذر بحقوقها ويبطل ان شرطه الممرور من جانب مهم أو نفاه
واذا نذر له بما يلى ملكه أو الشارع مرفى أحدهما لافى ملك الناذر الا ان قال بحقوقها ومن نذر
بدار واستثنى لنفسه بيتا منها مرفى اليه مالم يتصل البيت بملكه أو بشارع فان نقي الممرور لم يمكن
تحصيله لم يصح النذر هذا كله ما يقتضيه قياس النذر على البيع بجامع أن كلا يقتضى الملك وان
افترقا من وجوه كثيرة ويحتمل تخريجه على هبتها فيأتى في نذرها ما ذكرناه في هبة مالا يقول فعلى
مافى المنهاج يصح نذرها مطلقاً وللمندوب الممرور اليها مالم يتصل بملكه أو بالشارع لانه حيث لا حاجة
به الى المرور في ملك الغير وأما على ما قلناه من الحيل فلا يأتى ذلك الا ان أراد بالنذر بها في الصورة
التي لا ينتفع بها فيها بان شرط الناذر عدم الممرور اليها من ملكه ولا يمكن تحصيل ممر آخر لها نقل اليد
عنها لا تملكها وأما على مافى الرافعى وكذا على ما جئنا ان أراد بالنذر بها في الصورة المذكورة فملكها
فلا يصح النذر بها والذي يتجه من الاحتمايين هو الثاني أعنى قياس النذر على الهبة لا على البيع
لان بين البيع والنذر تجانسا أهم وهو مطابق افادة الملك وبين النذر والهبة تجانسا أخص وهو
افادة ذلك مع كون كل منهما قرينة بذاته ولا شك ان التشابه الاخص أولى رعاية من التشابه العام
فكان الحاق النذر بالهبة أولى وأحق وحيث يصح نذر القطعة المذكورة مطلقاً حتى في الصورة
التي لا يصح بيعها فيها بناء على ما مر عن المنهاج وكذا على ما مر عن غيره ان أراد نقل اليد لا التملك
وللمندوب الممرور من ملك الناذر اليها مالم يتصل بملكه أو بشارع هذا ما ظهر لى في هذه المسئلة
ولم أرفقها نقلاً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل نذرت عليك بكذا صيغة صحيحة
أولا وكيف كيفية الصيغة التي لا خلاف فيها لمن أراد النذر بماله على آخر (فاجاب) نفعا الله
تعالى بعلومه وبركته بقوله المعتمد أن نذرت من صرائح النذر لكن قال بعضهم بحله حيث كان المترمة
قرينة أو أضيف لما يتقرب به كنذرت للمقرء بخلاف نذرت للفلان بكذا قال فوزه محتملة للنذر وغيره
فيظهر أنها كتابة اه وكلام الانوار قد يدل لما قاله ومع ذلك فلا وجهه أنها صريح مطلقاً لشهرتها

ضرورة العقل وما صرح
اليه محتاج الى نظر العقل
وهو حرام أو بدعي قلنا لا بد
من الاعتراف بصديق نظر
العقل والا لم يثبت لكم
شرع تستدلون اليه شيأ من
المعارف والاحكام فان قالوا
يجب الوقف على قوله الا الله
وتكون الواو للاستئناف
وليسست عاطفة وحفظ
الراخين في العلم الايمان به
قلنا الايمان به واجب على
عموم المؤمنين فلا يبق
لوصفهم بالرسوخ في العلم
وأهم أولو الاسباب فائدة
بل الرامخ في العلم ذواللب
يعلم الوجه الذى يشابه
الباطل في نفسه والوجه
الذى يشابه الحق في نفسه
كقوله تعالى فتفتت فيه
من زوحي متردد بين البهضية
وهو باطل في نفسه وبين
اضافة التشرىف والتعظيم
وهو حق في نفسه اه وقال
السعدى الفتاوى في شرح
المقاصد وأما القائلون
بحقيقة الجسمية والجهة
فقد بنوا مذهبهم على قضايا
وهمة كاذبة تستلزمها
وعلى ظواهر آيات
وأحاديث تشهر بها ثم
ذكرها وجواب تلك
القضايا الى أن قال والجواب
أى عن الآيات والأحاديث
أنها ظنيات سمعية في
معارضة قطعات عقلية
في مقام بانها ليست على
ظواهرها ونفوذ العلم
بمعانيها الى الله تعالى مع

وورود أصلها ولا فرق بين نذرت لك ونذرت عليك بكذا والاولى ان أراد أن ينذر لغيره بماله أن يقول لله على أن أعطيك أو تصدق عليك به أو بكذا أو نحو ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا أراد الشخص أن ينذر بماله على مسجد أو مشهود صالح كيف الصيغة وإذا أراد أن يقف قفلا من الأرض ليحصل من غلتها زاد ويصرف على المحتاجين في مسجد معين أو مشهود صالح معين أو أراد أن يقفها يشتري من غلتها شمع أو نحوه ليسرجه فيها أو في أحدهما كيف كيفية الصيغة (فاجاب) بقوله كيفية صيغة ما ذكر في السؤال أن يقول لله على كذا لهذا المسجد أو لصالحه أو لصالح هذا المشهود أو للمقيمين به أو نحوهم أو أن يقول وقف هذا على المحتاجين بعمل كذا يشتري من غلته زاد ويصرف اليهم أو وقف هذا على أن يشتري من غلته شمع أو نحوه ليسرجه في محل كذا أو مر أن صحة الوقف على اسراج نحو الشمع مقيدة بما إذا كان هناك من ينتفع بالوقود ولم يقصد التقرب الى من في القبر ولا التنوير عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن حكم النذر للكافر (فاجاب) بقوله يجوز النذر للكافر لأن الصدقة عليه قريبة كما يجوز للفني لذلك (وسئل) عن الشخص إذا نذر لولده شيئا فهل له الرجوع فيه أم لا أفنى الفقيه جمال الدين الوصي المشهور بالبصالي وغيره بأنه ليس له الرجوع وأفنى بعضهم بأن له الرجوع قال الأزرق في شرح التنبيه والاول أقوم في الروضة الصدقة المذكورة كالزكاة والدين على المشهور وكلا يرجع فيها دفعه اليه من لحم الاضحية فما اخرج من ذلك (فاجاب) نعمنا الله تبارك وتعالى بعلمه بقوله ان يأخذ من أفنى بالرجوع الحق النذر في الحكم بالصدقة مسالوكا به مالك جائز الشرع وقد قال في الهبة من أصل الروضة انه لو تصدق على ولده فله الرجوع على الاصح المخصوص لأن الصدقة نوع من الهبة وقد أطلق في الحديث الرجوع في الهبة لكن صحح الرافعي في الشرح الصغير منع الرجوع قال لان قصد المتصدق الثواب في الآخرة وهو موجود به فعلى ما في الشرح الصغير لوجه لاقتناء بالرجوع في مسألة النذر وأما على ما في الكبير والروضة وهو الأرجح فله وجه لكن أوجه منه مفارقة النذر للصدقة من حيث الوجوب بالنذر فالراجح منع الرجوع فيه حيث وجدت صيغة نذر صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نذر لا تحرب ربع ماله مثلاً معلقاً بشئ كقبل مرض موته بيوم ان مات بمرض وساعة ان مات فجأة ثم توفي فهل يتناول النذر المعلق المذكور ما حدث من مال الناذر ولو بعد النذر وقبل وجود الصفة أو لا يتناول الا ما كان موجوداً حال تلفظه بالنذر وهل هو كالوصية في ذلك أو لا وهل لصاحب النذر المعلق بصفة التصرف في شئ منه بالنذر بالبيع وغيره قبل وجود الصفة أم لا وما المعتمد المقتضى به في ذلك فقد اضطرب في ذلك فتاوى المتأخرين (فاجاب) بقوله كلامهم ان ما حدث بعد النذر وقبل وجود الصفة لا يتناول النذر في الجواهر وغيرها أن من نذر بخلة ان شئ الله تعالى مريضه مثلاً لم تدخل غمرتها الحادثة قبل وجود الشرط وهو الشفاء في صورتنا بخلاف الحادثة بعد الشرط فانها تتبع الاصل قال بعضهم وقضية كلام الجواهر ان غرة الفضل الموجودة قبل وجود الشرط لا تتبع الاصل تأبر وأولاً وفيه نظر اه ومادة نظره النظر الى ما في البيع من التفصيل بين المؤبر وغيره ويجاب بان البيع أقوى من النذر فانقضى استتباع غير المؤبر بخلاف النذر فانه قبل وجود شرطه ضعيف لاحتمال أن لا يوجد شرطه فيكون لغوا من أصله فلم يقتض الاستتباع قبل وجود الشرط مطلقاً وهذا فرق ظاهر لا يخار عليه وسيأتى قريباً ما يعلم منه فرق آخر وإذا علمت ذلك علمت منه ما ذكرته لأن الثمرة المتولدة من غير المال المنذور بعد النذر وقبل الشرط إذا لم تدخل فيه فأولى أن لا تدخل فيه ما حدث له من مال لم يكن حال النذر هو ولا أصله فان قلت يمكن الفرق بأن ما حدث من المال

دقيقة في التثنية المطلق عما هو من مسمات الحدوث وتوجه العقلاء الى السماء ليس من جهة اعتقادهم أنه في السماء بل من جهة أن السماء قبلة الدعاء ومنها تتوقع الخيرات والبركات وهبوط الأنوار ونزول الأمطار اه وقال بعضهم ليس في ذلك دليل على كونه في الجهة وهذا لانهم أمروا بالتوجه في الصلاة الى الكعبة وأيسر هوى جهة الكعبة وأمروا برمي أبصارهم الى موضع سجودهم حالة القيام في الصلاة وليس هوى الأرض وكذا حال السجود أمروا بوضع الوجوه على الأرض وليس هو تحت الأرض فكذا هنا بل تعبد بمحض وخشوع وخشوع وقيل ان العرش جعل قبلة للقلوب عند الدلالة كما جعلت الكعبة قبلة الابدان في الصلاة وعبرة المواقف المقصد الاول أنه تعالى ليس في جهة وخالف فيه المشبهة ونخصوه بجهة الفوق ثم اختلفوا فذهب محمد بن كرام الى أن كونه في الجهة ليكون الاجسام فيها قال وهو ما بين الضفة العليا من العرش ونحوه عليه الحركة والانتقال وتبديل الجهات وعليه اليهود حتى قالوا العرش ينط من تحته أطيط الرجل

يشمله قوله بربح مالي فليدخل فيه بخلاف الثمرة المذكورة فانها لا تدخل في معنى الخلة المنذورة قلت نفي عدم دخولها مطلقاً ممنوع بل تدخل في مسماتها في بعض الصور ولذا قال بعثك هذه الشجرة دخلت غمرتها غير المؤبرة وقد علمت انها لا تدخل هنا مطلقاً فعلمنا انه ليس المخطأ في عدم دخولها شمول الاسم لها أو عدمه وانما المخطأ في ذلك الحاقهم النذر بالطلاق والاعتناق في تقييده بالمالوك والغنائم في غيره للغير الصريح لانذر الا فيما نالك فلهذه القاعدة لم يدخل في ماله المنذور بربعه ما حدث بعد النذر لانه لو دخل لم يكن سبب دخوله الا بالنذر والنذر غير صالح لان يتناول غير المملوك عند صيغته فتدبر دخول ما حدث فيه سواء كان تابعا أو مستقلاً وكذا الثمرة الحادثة بعده وقبل الشرط غير مملوكة عنده فلم يشمله ولم تتبع أصلها في ذلك لما تقررت الصورتان أعني نذره بربح ماله ونذره بهذه الشجرة في هذا المعنى الظاهر الذي قررته وبه ظهرت أيضاً أولوية عدم دخول المال الحادث لأن الثمرة التبعية فيها للشجرة أقوى منها في المال الحادث بالنسبة الى الموجود حال النذر بل عند التحقيق لا تبعية هنا لأن كلاً من الحادث والموجود مستقل بنفسه غير متوقف وجوده على وجود غيره ثم رأيت ابن الصلاح ذكر ما يؤيد الفرق الذي ذكرته فانه سئل عن نذر التصديق بثلاثي ما يحصل له من غلة أرض وقفها في سبيل الله هل يلزم الوفاء به فاجاب بأنه لا يلزم لانه لم يكن حال النذر مالاً ما يحصل له من الغل قياساً على عدم صحة الطلاق والعتق فيما لا يملكه للغير الصريح ثم ذكر أن في التهمة ما يتوهم منه خلاف هذا وان الاظهر عنده التفصيل بين أن يتعلق زوال ملكه عن الغل بحصوله أي بصير صدقة بذلك فهذا ونحوه لا يصح كما ذكر وبين أن يلزم أن يتصدق به حينئذ فيصح اه والفرق بين صورتيه هاتين أن الاولى فيها نذر التصديق بعين قبل ملكه وهو باطل بخلاف الثانية فانه ليس فيها الا التزام التصديق في الذمة وهو صحيح ثم رأيت في الروضة ذكر ما يصرح بهذا الفرق حيث قال يشترط في نذر القرب المالية كالصدقة أن يلتزمها في الذمة أو يضيف الى معين يملكه فان قلت فما الفرق بين النذر والوصية فانها تتناول ما حدث وأيضاً فقد ألحق بها في صحة بالجهول ففي نفائس الأزرق النذر بالجهول كالوصية به ذكره بعض الفقهاء وهو قويم فقد أفنى الفقيه أحمد بن حسن الحلبي بأنه يصح النذر بحمل الهبة وفي فتاوى ابن الصلاح أنه لو نذر بثلاثي غلة ستمحصل له صح نذره أي بتفصيله السابق اه وأفنى القاضي بما هو صريح في ذلك أيضاً حيث قال لو قال ان شئني الله تعالى مرضي فله على أن أتصدق بخمس ما يحصل لي من المعشرات فشيئاً لزمه التصديق بذلك وبما هو صريح فيه أيضاً قول الاصحاب لو نذر الهدية أو الصدقة لزمه ما يقع عليه الاسم وقول الأنوار لو نذر أن يتصدق بأحد الشينين أو يفتق أحد العبدتين فتلف أحدهما لزمه التصديق بالباقي أو اعتاقه وفي الكفاية ما يخالف ذلك والاول أوجه كما ذكرته في شرح العباب وبينت فيه أن البغوى أفنى بذلك ووافق ذلك أيضاً افتاء البلقيني بصحة النذر بثمرة بستانه قلت الفرق بين النذر والوصية في تناولها ما حدث بخلافه ظاهر فان الالتزام والالتزام فيه في الحال بخلافها فان ذلك لا يكون الا بعد الموت ولهذا كانت عقداً جائزاً يجوز الرجوع فيها بخلاف النذر وقال كثيرون يصح منها من السبغة به وبطلانه منه فناسب كون الالتزام والالتزام فيه حالاً اعتبار وجود ما علق النذره حال النذر وعدم تعديه الى ما حدث بعده لانقضاء الالتزام فيه بانقضاء صيغة النذر وأما الوصية فلما أنها الالتزام فيها بالموت لم يعتبر المال الموجود عندها بل عند ما يمتد به وهو الموت ومن الفرق الواضح بينهما أيضاً أن الوصية تصح بالموجود والمعدوم والظاهر والخمس ولا كذلك النذر فعلم أنهم توسعوا فيها ما لم يتوسعوا فيه فان قلت فما به ألحق بها في صحة بالجهول قلت الجامع بينهما أن كلا لا معاوضة

الجدي تحت الرا كباوات
 يفصل عن العرش من كل
 جهة أربع أصابع وزاد
 بعض المشبهة كعض
 وكهش وأخذ الفجى
 أن المخلصين يعاينونه في
 الدنيا والآخرة ومنهم من
 قال بحذف العرش غير محاس
 له فيقبل بمسافة متناهية
 وقيل غير متناهية ومنهم من
 قال ليس ككون الأجسام في
 الجهة لئلا جوه الأول لو
 كان في مكان لزم قدم المكان
 وقد برهننا أن لا قدم سوى
 الله تعالى وعليه الاتفاق
 الثاني الممكن يحتاج إلى
 مكان والمكان مستغن عن
 التمكن لجواز الخلاء
 فيلزم إمكان الواجب
 وجوب المكان وكلاهما
 باطل الثالث لو كان في
 مكان فاما أن يكون في
 بعض الاحياز أو جميعها
 وكلاهما باطل أما الأول
 فلتساوي الاحياز في نفسها
 ونسبتها اليها فيكون
 اختصاصه ببعضها ترجحا
 بلا مرجح أو يلزم الاحتياج
 إلى الغير وأما الثاني فلأنه
 يلزم تدخل المحيزين فإنه
 محال بالضرورة الرابع لو
 كان مضمرا لكان جوهرا
 فاما أن لا ينقسم أو ينقسم
 وكلاهما باطل أما الأول
 فسلانه جزء لا يتجزأ وهو
 أحسن الأشياء تعالى الله
 عن ذلك وأما الثاني فلأنه
 يكون جسما وكل جسم
 مركب وقد مر أنه يتألف

فيه وانما هو محض تبرع فساواها من هذه الحشية وضع بالجهول لان الجهول انما يؤثر فيما فيه
 معاوضة ونحوها حذرا من الفرر المنهي عنه ولا يلزم من تساويهما في هذا الحكم لظهور الجامع
 بينهما فيه تساويهما في حكم آخر غيره سيما مع ظهور الفارق بينهما فيه فتأمل ذلك فإنه مهم وان لم
 أر من صرح به وأما المسئلة الثانية فالكلام فيها ينبغي على رفع الخلاف فيها بين الاصحاب وهي
 ما لو علق شفاء مريضه بعقد عبد معين له ثم علقه أيضا بقدم غائبه فالقاضي يقول كما فهمه عنه
 الاذرعى في توسطه بعدم انعقاد النذر الثاني ويعتق عن الاول الذي هو الشفاء وان سبقه القدم
 لانه بان بالشفاء أن العتق لا يكون الا عنه لسبقه والعبادى يقول بان انعقاد النذر الثاني كالاول ويعتق
 بالسابق منهما فان وجدنا معاقرع بينهما وثمة الاقراع وان اتحد الزمن في عتقه حينئذ يبان
 وقوعه عن خرجت القرعة له من أحد النذرين وان كئلا فوجب للاخر شيئا كما في السابق هذا
 مانقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادى وأقره وحزم به ابن المقرئ في روضه واعترض
 بان الذي في فتاوى القاضي عن العبادى غير ذلك وهو أن النذر الثاني موقوف بالشفاء قبل
 القدم أو معه ينبغي أن الثاني لم ينعقد والعبادى مستحق العتق عن الاول وان مات انعقد الثاني
 وعتق العبد عنه وهذا هو الذي ارتضاه البغوى وحوى عليه في فتاويه لكن خصه بما اذا قال ان
 شفى مريضه فله على أن أعتق هذا ثم قال ان قدم غائب فله على أن أعتقه وشبهه بما اذا أعتق
 عبدا وقال هذا عن كفارة قتل ان كان على كفارة قتل والاعن كفارة اليمين فعتقه عن اليمين
 موقوف فان بان أنه كفر عن القتل وقع عن اليمين والافعن القتل وقال فيما اذا أبدل فعلى ان أعتق
 بقوله فعبدى هذا حر أو فعلى عتقه انهما حاصل ولا عتق للعبد عنه وان وقعا معا عتق وانما ظهور
 عدم الفرق فيما نحن فيه بين فعلى أن أعتق وعلى عتق وعبدى هذا حر وان افترا من حيث ان
 الصيغة الاولى أن يقول من انشاء عتق بخلاف نحو فعبدى حر قال القمولى ومن تبعه الظاهر ان
 الصورة الاولى أن يقول ان شفى الله تعالى مريضى فعلى ان أعتقه والا فان قدم غائب فعلى ان أعتقه
 ويدل له التشبيه الذي ذكره وحينئذ اتضح الوقف في الاولى لان قوله والا الخ ظاهر في ترتب ما بعد
 الاعلى عدم الشفاء فان لم يوجد الشفاء نفذ الثاني وان لم يوجد لم ينفذ وهذا عين الوقف الذي سبق
 بخلافه مع اسقاط الا فانه ما يكونان تعاقبين مستعنيين فكل واحد منهما وجد أولا عمل عمله فانضم
 كلام البغوى وتفرقة المذكورة وعليه فكأنه لما رأى شيخه القاضي أطلق الغاء النذر الثاني والعبادى
 على ما في الروضة أطلق الغاءه وعلى ما في غيرها أطلق وقفه أراد أن يجمع بين الاطلاقين بحمل كل
 على حالة مما ذكر عنه باعتبار تأويل كلامه بما مر هذا ما في هذه المسئلة للاصحاب ويخرج عليها
 مسئلتنا فعلى مامر عن القاضي تكون التصرفات في النذر المعلق قبل وجود المعلق به باطلة لان
 القاضي اذا قال هذا يبطلان التعاقب الثاني حتى لو وجد القدم أولا لم يقع العتق المعلق به فأولى أن
 يقول يبطلان التصرف في المنذور ببيع أو نحوه ووجه الاولوية أن الشارع متشوف الى العتق ومع
 ذلك لم يقل به فيما اذا وجد القدم أولا لما تقرره من ان تعاقبه باطل لوجوده بعد استحقاق المنذور
 العتق بالنذر الاول المعلق بالشفاء ولو قلنا بعمدة الثاني لزم في صورة تقدم القدم الغاء الاول كما أننا لو قلنا
 بعمدة نحو البيع لزم الغاء العتق مثلا فاذالم يسمع بما يوجب بطلان الاول وان كان مثله في ترتب
 العتق عليه أيضا بل قد يكون الترتب عليه ناجزا وقطعيا في صورة تقدم القدم فأولى أن لا يسمع
 بما يوجب بطلان المنذور لا الى خلف بالكيفية وهو البيع ونحوه وهذا كله بناء على كلام القاضي
 وأما على كلام العبادى الذي في الروضة فيصح التصرف في المنذور المعلق وان أدى الى بطلان النذر
 مالم يلاحظ الفرق الآتى وعلى كلام البغوى الذي وافق عليه العبادى على مامر يكون التصرف

موقوفا فان وجد الشرط المعلق عليه بان بطلان ذلك التصرف والا فلا فان قلت فما الراجح من هذه
 الاوجه الثلاثة في مسئلة الاصحاب حتى نعرف الراجح في صورة السؤال قلت الراجح مامر عن الروضة
 وان اعترض بما سبق فقد صرح في المجموع وغيره بما يؤيد به من انه لو قال ان قدم زيد فله على ان
 أصوم ثلثي يومه وان قدم عرو فعلى صوم أول خميس بعد قدمه فقدمنا معا يوم الاربعاء صار الخميس
 عن أول نذريه اسبق وجوبه وقضى يوما للنذر الثاني لتعذر صومه واذا علم أن الراجح هو ما في
 الروضة علم أن الراجح في صورة السؤال عند من لم يلحقا ما استقرره من الفرق الواضح بينهما صحة
 التصرف وكان هذا هو مستند اقتناء الشيخ الفتي بعمدة التصرف في صورة السؤال وتبعه تليذه
 الكمال الرداد فقال حين سئل عما لو علق النذر على صفة ثم باع العين المنذور بها قبل وجود الصفة
 هل يصح البيع ان في شرحه على الارشاد في الايلاء الجزم بالصحة وأنه أفتى به مرارا وكذا شيخه التقي الفتي
 وأنه وجد في فتاوى القاضي والبغوى خلافه ثم أطال الكلام لكن بما فيه أنظار شتى لا تخفى على
 المتأمل ولولا الاطالة لبيتها وأفتى بذلك أيضا جماعة آخرون وقاسوه على المعلق عتقه بصفة فإنه
 لا يجوز التصرف فيه بالبيع ونحوه فان قلت هل يمكن فرق بين صورة الاصحاب والمعلق عتقه بصفة
 وبين صورة السؤال حتى يتوجه كلام القائلين في صورة السؤال ببطلان التصرف ولا يخرج على
 مسئلة الاصحاب قات نعم وهو ان صورة الاصحاب انما جرى فيها هذا الخلاف لان التعلق الثاني
 لا يصاد الاول من كل وجه بل يوافقه من وجه وهو انه عتق مثله فلم يفت على المعلق عتقه شئ بالتعليق
 الثاني فلذا صح ويخالفه من وجه وهو ان العتق قد يترتب على الاول دون الثاني كما أنه قد يترتب
 على الثاني دون الاول فلذا جرى فيها الخلاف السابق بناء وأما صورة السؤال فالبيع ونحوه يصاد
 النذر ويبطل ما استحققه المنذور من كل وجه فكان ينبغي بطلانه وان قلنا بمامر عن الروضة في مسئلة
 الاصحاب من صحة التعليق الثاني ويفرق بين مانحن فيه وجواز التصرف في المعلق عتقه بصفة بان
 صورة السؤال أعنى النذر المعلق بنحو الشفاء من شأنه أن فيه مقابلة وشوب معاوضة لان الناذر جعل
 العتق مثلا في مقابلة الشفاء مثلا فانتقض تلك المقابلة العائد نفعها على الناذر المعلق غالباً تأكد
 ثبوت حق المنذور فلذا امتنع التصرف فيه لانه يشبه المكاتب لان عتقه وان كان في الحقيقة
 معلقا على صفة الا أن فيه معاوضة ومقابلة فكما امتنع التصرف في المكاتب نظرا لما فيه من المعاوضة
 والمقابلة فكذا تمتنع في المنذور المذكور نظرا لتلك السابغة التي فيه بخلاف المعلق عتقه بصفة من
 غير نذر ولا كتابة فإنه لم يثبت له ذلك انتا كد لان التعليق هنا محض تبرع أى من شأنه ذلك
 فناسب أن لا يضيق على المتبرع بسببه حتى يمنع من التصرف فيه وهذا فرق واضح كما أن الفرق السابق
 بين صورتنا وصورة الاصحاب واضح وبه انضم ان للقائلين بامتناع التصرف في صورة السؤال
 وجهها وجهها من حيث المعنى والقياس على المكاتب المذكورين وأن تخرج صورة السؤال على مسئلة
 الاصحاب السابقة أو على مسئلة المعلق عتقه بصفة لم يتم لما علمت من وضوح الفرقين المذكورين
 والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل رحمه الله تعالى عما في الاسعاد في باب الزكاة عند قوله أى الارشاد
 وما جعل نذرا أو أخصية مما يدل على انه لو قال ان شفى الله مريضى فهذا المال صدقة لله زال ملكه
 بهذا القول وامتنع تصرفه فيما عينه للصدقة اذا حصل هذا الشفاء فهل يؤخذ من ذلك عدم جواز
 تصرف المشتري الناذر بعد ايقاع الاقالة اذا رد البائع مثل ثمنه أم لا بينوا ذلك (فاجاب) نعمنا الله
 سبحانه وتعالى بعلوه بقوله ما أكاده كلام الاسعاد من زوال ملك المنذور المعين بالشفاء فيمتنع تصرف
 الناذر فيه بعد الشفاء صحيح فقد صرحوا بأنه لو قال على أن أعتق بهذا المال أو بهذا الدرهم أعين
 ذلك للصدقة ولو لم يقل لله زوال ملكه عنها بمجرد قوله ذلك بخلاف ما لو نذر عتق عبد بعينه فإنه وان

الوجوب وأيضا نقد بينان
 كل جسم محدث فيلزم
 حدوث الواجب وأطال
 الكلام على ذلك الى
 أن قال فالجواب أى عن
 الظواهر الموهمة للتجسيم
 من الآيات والاحاديث أنها
 ظواهر ظنية لا تعارض
 اليقينية كيف وهما
 تعارض دليسان وجب
 العمل بهما ما أمكن فنزل
 الظواهر اما اجالا ونقض
 تفصيله الى الله كما هو رأى من
 يقف على الا الله وعليه
 أكثر السلف كلوى عن
 أحمد الاستواء معلوم
 والكيفية مجهولة والبحث
 عنها بدعة واما تفصيلا كما
 هو رأى طائفة فنقول
 الاستواء الاستيلاء بخوف
 استوى عمرو على العراق
 والعندية بمعنى الاصطفاء
 والاكرام كما يقال فلان
 قريب من الملك وجاء ربك
 أى أمره واليه يصعد الكام
 أى برأضيه فان الحكم
 عرض تمتع عليه الانتقال
 ومن في السماء أى حكمه
 وسلطانه أو ملك من
 الملائكة موكل بالعذاب
 وعابه فقس سائر الآيات
 والاحاديث اه وقال السيد
 في شرحها فالعروج اليه هو
 العروج الى موضع يتقرب
 اليه بالطاعة فيه وأنيابه في
 ظلال آيات عذابه والدنو
 هو قرب الرسول اليه
 بالطاعة والتقدير بقباب
 قوسين تصور المعقول

يا لمحموس والتزول محمول على التلف والزجة وترك ما يصعد عنه نظم الذات وعمل المرتبة على سبيل التمثيل ونحوه بالليل لانه مظنة الخسوفات وأنواع الخضوع والعبادات اه ومعنى ورائع الى الى عمل كرامتي ومفسر ملائكتي وقال حجة الاسلام الغزالي في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد انه تعالى ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص فهم قطعاً استحالة الجهة على غير الجواهر والاعراض اذا لم يكن مفعول وهو الذي يختص الجواهر به ولكن المميز انما يصير جهة اذا اضيف الى شيء آخر متميز فان قيل نفي الجهة مؤداه محال وهو اثبات موجود تحلوه عنه الجهات الست ويكون لادخال العالم ولاخارجه ولا متصلا به ولا منفصلا عنه وذلك محال قلنا مسلم ان كل موجود يقبل الاتصال بوجوده لا منفصلا ولا متصلا به محال وان كل موجود يقبل الاختصاص بجهة فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال فاما وجوده لا يقبل الاتصال ولا الاختصاص بالجهة فله عن طرفي النقص غير محال وهو كقول القائل يستحيل موجود لا يكون عاجزا

تعين حقه لكن لا يزول ملكه عنه لا يعتقه لان الملك فيه لا ينتقل بل ينقل من الملك بالكلية وفيما مر ينتقل الى المساكين ولهذا لو تلف وجب تحصيل بدله بخلاف العبد لانه المستحق للعق وقد تلف ومستحق ما ذكر باقون ولو التزم بذور أو غيره التصديق بدراهم في ذمته ثم عين عنها دراهم لم تتعين وألحق بها كل ما لا يصلح للاضحية والعق وذلك لان تعيين كل من نحو الدراهم عما في النعمة ضعيف فلم يؤثر في زوال الملك بخلاف ما لو التزم أضحية أو عتقا ثم عين عن ذلك شاة أو عبداً فإنه يتعين كماله عين ذلك ابتداء هذا ما يتعلق بمافي الاسعاد وأما ما أراد السائل نفع الله تعالى به أن يأخذ منه بقوله فهل يؤخذ من ذلك الخ فلم يظهر من عبارته ما الذي أراد به بذلك فليبين مراده حتى يعرف فيبين حكمه فإذا أراد أن المشتري نذر التصديق بعين المبيع ان شئني مريضه فشيئ ثم أراد التقايل فيسه هو والبائع فهل يجوز ذلك قلنا نعم يجوز الاقالة حينئذ وان كان المبيع قد زال ملكه عنه بالشاة كماله اتلف المبيع أو تلف فانما يجوز بعد تلفه ويلزم البائع رد عين الثمن ان بقي والا فبدله ويلزم المشتري وبدل المبيع ولا تقاس الاقالة على امتناع التصرف فيه بعد الشفاء لانها ليست تصرفا فيه بل بدله كما علمت من انها اذا وقعت بعد الشفاء تصح وفائدتها رجوع البائع عليه ببذله من مثل أو قيمة وان أراد ان المشتري الناذر ما مر أراد أن يتصرف فيه قبل الشفاء فهل يجوز له ذلك قلنا هذا السؤال لا يتقيد بالمشتري وانما يجري في أصل المسئلة فيقال من نذر التصديق بعين مال ان شئني الله تعالى مريضه هل له أن يتصرف فيه قبل الشفاء لانه الى الآن لم يزل ملكه وليس له التصرف فيه لتعلق حق النذر بعينه والذي صرحوا به هو الثاني حيث قالوا ان تعلق النذر بعينه عنعه من التصرف فيه وان أراد غير ذلك فليبينه وعبارته على غلاقتها التامة لا يمكن أن يتخيل منها غير ما ذكرته (وسئل) رحمه الله تعالى عن نذر من استحق مبيعاً أو ادعى عليه أو ما أشبه ذلك ذلك على كذا فهل يصح النذر أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله المنقول المعتمد انه لا يصح ذلك كما ذكرته بما فيه في شرح الارشاد وعبارته أفق الغزالي بان قول البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقاً فعلي أن أهبك ألفاً لغوام يحكم بعينه حاكم يراه يذهب معتبر وأقره الشيخان لان الهبة وان كانت قريبة الا أنها على هذا الوجه كالمباحة وتطر فيه بما لو قال ان فعلت كذا فته على أن أصلي ركعتين وقد يجاب بان الالتزام في هذه يصدق بوجه صحيح وهو ان وفقني الله سبحانه وتعالى لفعله كما يعلم مما يأتي في نذر العلاج وفي مسئلة لا يحتمل كذلك لانه علق بخروج المبيع مستحقاً وهو لا يتصور فيه ذلك ونحوه مما يأتي ثم تفصيل بعضهم بين أن يكون الموهوب له ممن يقصد التقرب بالهبة له كالعالم والصالح فيلزم وبين غيره فلا يرد بما تقرر انتهت عبارة الشرح المذكور ثم قلت فيه بعد ذلك واعلم ان الاذرى قال ان كلامهم ناطق بان النذر المعاق بالقدوم نذر شكر على نعمة القدوم فلو كان قدوم فلان لغرض فاسد للناذر كاجنبية أو أمرد فالظاهر أنه لا يعتد كنذر المعصية ورده شيخنا أي زكريا رحمه الله تعالى بانه سهو منشؤه اشتباه الملتزم بالمعاق به والذي يشترط كونه قريبة الملتزم لا المعاق به والملتزم هنا الصوم وهو قريبة فيصح نذره سواء أكان المعاق به قريبة أم لا اه وفيه نظير بل هو السهو كيف وكلامهم مصرح بما ذكره الاذرى فقد نقلوا عن الروايين وأقره أنه لو قال ان هلك مال فلان أعنتت صدي لم يعتد لانه حرام وكما أن طلب هلاك مال الغير حرام كذلك طلب قدوم من مر فالمسئلة ان على حد سواء وقد ضبط الصمري ما يكون النذر في مقابلة بانه ما يجوز الدعاء به وفي كلام ابن الرفعة ما يصرح بان كون المعاق عليه في النذر أمراً مباحاً متفق عليه وانما الخلاف في أنه هل يكفي مطلق المباح أو يختص بمباح يقصد ويندر حصوله فالجواب انه يشترط في المعاق عليه أن لا يكون قريبة

ولا تادوا ولا عالم ولا جاهلا فان المتضادين لا يتناولان شيء عنهما اذ يقال له ان كان ذلك الشيء قابلاً للمتضادين فيستحيل خلوه عنهما أما الحدار الذي لا يقبل واحدا منهما لانه فقد شرطهما وهو الحياة فخلوه عنهما ليس بمحال فذلك شرط الاتصال والاختصاص بالجهات التحيز والقيام بالتحيز فاذا فقد هذا لم يستعمل الخلو عن مضاديه اه وقال بعضهم احتج النافون للعلو على العرش بوجوه أحدها لو كان على العرش لكان في جهة وثبوتها في القديم يؤدي الى أحد أمرين اما حدوث القديم أو قدم الحادث لان أمارات الحدوث ان لم تبطل دلالتها ثبت حدوث القديم وان بطلت دلالتها لم يثبت حدوث العالم والدليل على أن الجهة من أمارات الحدوث أن التعري من الجهة ثابت في الازل فلو ثبتت الجهة بعد أن لم تكن لتغير عما كان ولحدث فيه محاسة والتغير وقبول الحوادث من أمارات الحدوث ثانياً لو كانت ذاتة مختصة بجهة فاما أن يتمكن من الخروج عنها أو لم يتمكن فان تمكن كان محالاً للعركة والسكون وان لم يتمكن كان كالزمن العاجز وأنه من أمارات الحدوث ثالثها لو كان في جهة فاما أن يكون في الجهات كلها وذلك محال وان اختص ببعضها

فهما يلتزمان من هذه الحشية ويتحدان من حشية انتفاء المعصية عن كل منهما والذي ذكره الاذرى انما هو اشتراط انتفاء المعصية من المعاق عليه لا اشتراط كونه قريبة فالقضاء عليه حينئذ بالسهو هو السهو لما تقرر فاستفاده انتهت عبارة الشرح المذكور واعتدت أيضاً في شرح العباب كلام الغزالي فاني لما نقلته عنه فيه قلت وجه جعل الغزالي هذا من المباح مع ان الهبة قريبة كما صرح به كثيرون أنها وان كانت قريبة الا أنها على هذا الوجه انحصار أعني تعليقها وجعلها في مقابلة ما ذكره ليست قريبة ولا بحرمة فكانت مباحة والملتزم بالنذر لا يكون الا قريبة كما مر وأما توجيهه أيضاً بان مراده ما اذا كان الموهوب له ممن لا يقصد بالهبة له التقرب الى الله تعالى كهبة الفقير للفقير أو بان هذا فيه تعليق للنذر بغير مقصود بشرط النذر المعاق أن يكون مقصوداً على مافي الحاوي الصغير فليبين نظر أما الاول فلما قررته قبله وأما الثاني فلان اطلاق اشتراط كونه مقصوداً غير صحيح كما يعلم مما مر وبأنى انتهت عبارة شرح العباب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن نذر على آخر بثواب طاعته ما حكمه (فاجبت) بقولي الذي دل عليه كلامهم بطلان النذر بثواب طاعته لان شرط المذمور كونه قريباً غير واجبة وهذا ليس كذلك بل لا يسمى نذراً بالكلية فان النذر لغة الوعد بخير أو شر أو التزام مالي لا يلزم أو نحو ذلك وأما شرعاً فهو التزام قريب غير واجبة ونذر الثواب لا التزام فيه ولا وعد فان الانسان انما يبتعد أو يلتزم بما له أو يقدر عليه وأما ما ليس له ولا يقدر عليه فلا يتصور الوعد به ولا التزامه على ان الثواب غير محقق الحصول لانه مشروط بشروط منها الموت على الاسلام وأنى لانسان أن يتحقق ذلك من غير أن يخبر به معصوم بل سبيله الخشية ومزيد الخوف من سوء الخاتمة والعباد بالله سبحانه وتعالى وهذا هو الذي آلى بكثير من السلف الى ما أترعهم من استيلاء سلطان الخوف عليهم حتى أذاب قواهم وطرهر سرهم ونجواهم ومنها موافقة ظاهر الامر لباطنه فقد يظن الانسان صحة عباداته لظنه استيفاء شروطها مع أن بعضها قد يكون مفقوداً في نفس الصلاة تكبث أو تحول عن عين الكعبة لابعاله ومن صلى صلاة فاسدة في نفس الامر صحيحة في ظنه لا يثاب عليها من حيث كونها صلاة وان أثيب على ما فيها من نحو ذكر وقرآن وعلى كل تقدير فالثواب ليس قابلاً للنذر به بوجه فكان الوجه عدم صحة نذره والله تعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن امرأة نذرت لزوجهما بجميع ما تملكه وهي مريضة ثم توفيت ولم يعلم هل توفيت بذلك المرض أو به مع غيره أو بعرض آخر ما حكم نذرها (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله النذر للزوج بذلك وصية لوارث فيتوقف على اجازة بقية الورثة بناء على ان النذر في مرض الموت للاجنبي يحسب من الثلث وهو مانع له ابن الرفعة عن الفوراني واعتده البلقيني في فتاويه فقال العمل على أنه يحسب من الثلث لانا لو قلنا يحسب من رأس المال لسكان للمريض مرض الموت أن ينذر الصدقة بما له كله فيضيع على الوارث حقه بطريق لا يقدر الوارث على نقضه فالعند الحساب من الثلث وفي كلام غير الفوراني ما يقتضيه وفي البحر للروايي اشارة الى ما ذكره الفوراني فقال بعد أن حكى القولين في الجهة المذكورة أنه من رأس المال أم من الثلث ان بعض الاصحاب بخبر اسان قال ان محل القولين فيما اذا صدر النذر في الجهة أما اذا صدر النذر في مرض الموت فانه يكون من الثلث قولاً واحداً وما ذكره الروايي عن بعض الاصحاب بخبر اسان يشير به للفوراني وقد صرح الامام في النهاية بما قرناه فقال والنذر الذي يصدر من المريض في مرضه الخوف من الثلث لا خلاف فيه وكذا الكفارات التي تجرى أسبابها في المرض وما ذكره الامام في الكفارة فيه وقلة وقد يرجح انه من رأس المال بان مثل ذلك لا يقصد به حرمان الوارث بخلاف النذر وما يدل على ان النذر في مرض الموت يحسب من الثلث في حق الاجنبي انه لو نذر أن

الكل رابعها لو كان بجهة
من العالم بحاذيها فاما ان
يكون مساويا لجسم العالم
أو أصغر أو أكبر منه وكذا
لا بد من مسافة مقدرة بينه
وبين العالم وكل ذلك يوجب
التقدير بمقدار يمكن أن
يكون علامة فيحتاج الى
شخص ومقدر خامسها
لوثبت اختصاصه بالعرش
فان كان الاختصاص
لاقتضاء ذاته أو صفته
وجب ان يكون الاختصاص
ثابتا في الازل لوجود
المقتضى وعدم جواز
تخلف المقتضى عنه وان
كان لا اقتضاء ذاته
وصفته فلا بد له من شخص
سادسها لو كان على العرش
فاما أن يكون مساويا له أو
أصغر أو أكبر منه وذلك
يوجب التناهي والتبعض
والجزء سابعها لو كان على
العرش لكان مشارا اليه
بالحس وكلما كان كذلك
فهو اما متناه من جميع
الجوانب أو من بعضها أو
غير متناه أصلا والثالث
باطل لوجوب تناهي
الاجسام ولانه تعالى لو كان
غير متناه من كل الجوانب
لكان العالم ساريا في ذات
الله وحالافه فيلزم أن يكون
ذاته مخالفا للقادورات
تعالى الله عن هذا المقال
وعن هذا الوهم والخيال
والثاني أيضا باطل لوجوب
تناهي الاجسام ولانه لو
كان غير متناه من بعض

يتصدق على بعض ورثته بشئ وكان النذر في مرض الموت انه لا اعتراض لبقية الورثة عليه وهذا
لا سبيل اليه بل لبقية الورثة وده وان خرج من الثالث لئلا يلزم أن يزيد بعض الورثة على بعض وهو
ممنوع منه اه وأفتي أيضا فيما لو نذر من به مرض يخوف أو نحوه بصدقة بان ذلك يحسب من الثلث
وأطال في بيانه وذكر ما مر عن الامام وتعقب قوله السابق في الكفارات بانه بعدد قال والقياس
أنها من رأس المال اه وبما تقرره علم أن المنقول المعتمد بل المتفق عليه كما مر عن الامام ان النذر
في المرض يحسب من الثلث ان كان للاجنبي ويتوقف على اجازة بقية الورثة ان كان لوارث وحيث
اتصل الموت بالمرض الواقع فيه النذر أضيف الموت الى ذلك المرض وكان النذر أو التبرع الواقع فيه
محسوبا من الثلث ولا عبرة باحتمال حدوث مرض آخر يخوف لان الاصل عدم ذلك فلا يراعى ولا
ينظر اليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) وجه الله تعالى عن نوى أو نذر أن يعمر مسجدا معينا
أو يبني مسجدا في موضع معين فلم يتيسر له ذلك فهل له أن يعمر بذلك مسجدا آخر في موضع آخر
أولا وهل يفرق في ذلك بين الموضع الذي يجتمع الناس فيه غالبا أولا (فاجاب) نعمنا الله تعالى
به بقوله النسبة في ذلك لا يجب بها شئ فله البناء في الموضع المعين وغيره مطلقا وأما نذر بناء مسجد
في محل معين محل البناء فيه فمصحح سواء اجتمع الناس ثم غالبا أم نادرا وخرج يحل بناؤه في مقبرة
مسبلة فانه حرام فلا ينعقد نذره وهل يلحق به بناؤه في المحل المكروه كبنائه على قبر لم يندرس في
أرض مملوكة واتخاذها في المحال التي تكره الصلاة فيها ومنها الاراضي المملوكة أو التي تزل بها عذاب
هذا ان بقي المعنى الذي كرهت الصلاة لاجله كالقبرة المملوكة بخلاف اتخاذ حمام مسجدا فان الوجه
زوال الكراهة لزوال علتها كما بينته في شرح العباب ردا على ابن العماد أولا يلحق بذلك بل لا يصح
نذر بنائه ولو في المحل المكروه لئلا يفرق في ذلك بحال وكلامهم في باب النذر صريح في صحة نذر المكروه
لكن لالذاته بل لغيره كصوم يوم الجمعة وما هنا الظاهر أنه لذاته لان الكراهة انما جاءت من حيث
كونه مسجدا وحيث نذر الظاهر أنه لا يصح نذر بناء المسجد في المحل المكروه المذكور ثم اذا صح نذر
بنائه في محل معين فالقياس أنه لا يجوز له ابداله بغيره مطلقا لاختلاف الاغراض باختلاف المحال فقد
يكون المحل المعين للبناء أحل أو أبعد عن المؤذيات من به أو نحو ذلك وبهذا يفرق بين ما ذكرته من
التعيين هنا وعدمه في مسائل كالاغتصاف والصلاة في غير المساجد الثلاثة وبما يؤيد ما ذكرته أيضا
قولهم لو نذر التصديق بدورهم فضة لم يحزله التصديق ببله يدينار أي لاختلاف الاغراض باختلاف الاعيان
(وسئل) وجه الله تعالى عن شخص نذر على نفسه نذرا وكتبه بخطه فقال أشهد على نفسه مسطر
هذه الاحرف فلان ان نذرت على نفسي نذر قرينة وتبرأت أن أفق على عيال ابن عمي فلان مدة
حياته الموجودين والمجدين في كل يوم ثلاث قطع فضة سليمانيه وهذا خطي شاهد على وكفى بالله
شهيدا وأشهر على نفسه بمضمون ذلك جماعة عدولا فهل يلزم هذا النذر أولا واذا قلتم يلزم ولم ينطق
هل يصير ديننا عليه أولا واذا قلتم يصير فن الذي يطالبه به أهو ذو العيال أم العيال أنفسهم واذا
ادعى الاتفاق وأنكر ذو العيال فن المصدق أفقونا ما جورين (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى به بما
يقوله قد كثر اختلاف المتأخرين في نذرت هل هو صريح أو كتابي أو اقرار فقال بكل جمع وانتصروا
له والمعمد كما بينته في شرح العباب وغيره انه صريح مطلقا واشترط ذكر الله في الصراحة بعيد
وحيث نذر النذر المذكور صحح لازم واذا مضت عليه أيام ولم يتفق فيها صارت حصصة الماضى ديننا
عليه وان أصر أخذنا مما لو نذر التصديق على فلان كل يوم بدورهم وأعصر فانه يستقر في ذمته حصصة
ما أعصر عنه على المنقول المعمد خلافا لما وقع في جامع المختصرات في الصوم والمطالب هو المنذور له
ان كان كاملا والا فويله والمصدق في عدم الاتفاق هو المنذور له أو وليه فعلى الناذر البينة لانه أدى

المنذور به الى المنذور له ان كان كاملا والا فالي وليه وقوله والمجدين اختلاف فيه المتأخرون فقال
بعضهم انه مبالغ للنذر تنزيلا منزلة الهبة وفرق بينه وبين الوقف بان العين الموقوفة موجودة
وانما للموقوف عليهم المنفعة فيمكن أن يصل من سيوجد الى المنفعة بخلاف النذر فانه اذا صح على
الموجودين نفذ تصرفهم في العين المنذورة بما يربى الملك فاذا تصرفوا فيها بذلك لم يدرك من
سيوجد شيئا من ذلك وقال بعضهم يصح النذر على الموجودين بالقسم خاصة لاعلى غيرهم فعلى
هذا ان حدث لابن عمه عيال صح على الموجودين بالقسط وان لم يحدث له عيال وأيس من
حدوثهم صح النذر على الموجودين بالنصف وبطل في النصف اذا هو بمنزلة اذا أوصى لاولاده
الموجودين والمعدومين الذين يمكن وجودهم فان مقتضى القواعد الفقهية الصحة في النصف وكأن
الموجود ثنى والمعدوم ثنى ولا يتناقض قول أهل السنة بالمعدوم الممكن وجوده خارجا ليس بشئ ولا
ثابت ولا موجود لان ذلك اصطلاح لهم فروا به من ضلالة وقع فيها غيرهم والا فمقتضى اللغة اطلاق
الشيء على المعدوم على أن ما نحن فيه قد صرح فيه بالمعدوم الممكن وجوده فليس هو من حيث
الاصوليين المختلفين فيما ذكره في هذه امكان حدوث عيال بوقف المنذور وقف تبين ثم يترتب
الحكم على ما ذكرناه ولا يشكل على ما مر قوله لو أوصى لاهلها فانت بحى وميت فالكل للحي
والميت كالمعدوم لانه هنا لم ينص على المعدوم وفيما نحن فيه نص عليه صريحا وأطلق بعضهم صحة
النذر للموجودين في النصف كالوصية بجامع أنها تخليك ولا يصح تخليك المعدوم وأفتى بعضهم بصحة
النذر واعطاء الموجودين الكل وبشاركهم من حدث كما لو قسمت التركة بين الورثة ثم حدث
وارث هذا حاصل ما للناس في هذه المسئلة وقد يرجح الاخير لما نظر به قائله لوضوح الفرق بين
ما هنا والارث فان الوارث لا بد أن يكون موجودا عند الموت وهو لا يقول بنظير ذلك في مسئلتنا وانما
الذي يوجه به ذلك القياس على الوقف والفرق السابق لا يحدى عند تأمله وقواهم تخليك المعدوم
لا يصح يحمل على تخليكه استقلالأما تبعا فانه يصح وقد يرجح والذي قبله قياسا على الوصية كما ذكره
قائل ذلك وعليه فيطرق بين ما هنا والوقف بان القصد من الوقف الدوام على البطون والطبقات
المتجددة بعد أن لم تكن فلم يضرد كالمعدوم فيه تبعا لانه تصريح يقتضيه بخلاف الوصية والنذر
فانه ليس القصد منهما الا تخليك عين الموصى به والمنذور موجود فاذا أضاف اليه معدوما صار كأنه
جمع بين ما يصح أحد ذينك عليه وما لا يصح وحيث نذر في النصف على الرأى الثالث أو بالقسط
تارة وفي النصف أخرى على الرأى الثاني والقول بطلان النذر من أصله بعيد جدا فالخامس أن
الاقترب القياس على الوصية لا الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) وجه الله تعالى عن نذر
لولده فهل له أن يرجع كالهبة (فاجاب) وجه الله تعالى بقوله أفتى بعضهم بانه ليس له الرجوع
بخلاف الهبة ولم يفرق بينهما بشئ وفي اطلاقه نظر ولو قيل انه في نذر التبرر يرجع لانه كالهبة
بخلاف نذر الجأزة لا يرجع لانه كالمعاوضة لم يبعد (وسئل) وجه الله تعالى هل يصح النذر
مع التأقيت وبما لا يلة در على تسليمه وبالنسب (فاجاب) بقوله ان وقع التأقيت في النذر للمنفعة
فظاهر أنه يصح كالوصية بما يفتصلها أو للعين فان كان مدة حياة المنذور له كندرت لك بهذا امرك
فظاهر أنه يصح أيضا قياسا على الهبة على صورة العمري فيملكه المنذور له وورثته من بعده ولا تعود للناذر
مطلقا أولا لمدة حياة المنذور له فالوجه كما أفتى به بعضهم انه لا يصح لانه ليس لنا عين تلك بصيغة
مدة ثم ترجع الى المملك بعد انقضاء تلك المدة من غير رجوعه لا بالوصية وغيرها واذا امتنع
الوصية بما كذلك مع أنها أوسع من النذر فالنذر أولى وأيضا فالتوقيت بغير عمر المتبرع عليه لم
يعد في الايمان بل في المنافع ويصح بمغصوب ونسب يقتضى كالوصية (وسئل) وجه الله تعالى بما

الجواب دون بعض لاقتقر
تخصيص بعض الجواب
بالتناهي وبعضها بعدم
التناهي الى تخصيص لوجوب
تساوي جميع الجواب
في الحقيقة والمأهية وان
فرض اختلافها في المأهية
والحقيقة فكل ذات كانت
مركبة من أجزاء مختلفة في
المأهية والطبيعة فلا بد أن
ينتهي ذلك التركيب الى
أجزاء يكون كل واحد منها
في نفسه بسطة خاليا من
التركيب كالجزء الواحد من
تلك الاجزاء البسطة لا بد أن
يخس بجمته ما يمكن أن يحس
بمساره وبالضد فيكون
التفريق على تلك الاجزاء
جائزا فالتأليف والتفريق
على تلك الاجزاء جائزان واذا
كان كذلك اقتقر تأليفها
وتركيبها الى مؤلف
ومركب وكل ذلك محال
فتعين الاول وهو أنه لو كان
مشارا اليه بالحس لكان
متناهيا من جميع الجوانب
واذا كان متناهيا من
جميع الجوانب كان
وجوده أزيد مما وجد
أو أنقص مما وجد جائزا
فيقتضي اختصاصه بالقدر
المعين الى شخص وذلك
على خالق العالم محال اه
وفي هذا القدر كفاية في
اعتقاد الحق بان وفقه الله
تعالى له وقد علم أن ما قاله
القائل المذكور من أن الله
تعالى بجهة العلو غير صحيح
فان وفق ورجع الى
الاعتقاد الحق فذلك والا

فان رفع الى الخاكم وثبت عليه ما نسب اليه من القول المذكور عزوه الى الخاكم القسزير الاتق بحاله الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبج أقواله خصوصاً اذا خيف منه انتشار بدعته والله تعالى أعلم (سئل) رحمه الله ما قولكم في قول التكامل ابن أبي شريف في حاشيته على المحلى في تعريف الحكم الشرعي فائدة لفظ الفعل يعلق على المعنى الذي هو لفظ الفاعل موجود كالهبة المحمية بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها كالهبة المشمسة بالصوم وهي الامساك عن المفطرات يباح النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يعلق لفظ الفعل على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدري الذي هو أحد مدلولي الفعل النحوي ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الاول لا الثاني لان الفعل بالمعنى الثاني أمر اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا فيلزم التسلسل المحال اهـ هل هو مسلم أو لا واذ قلتم بتسليمه فمعنى كون الهبة المذكورة وصفة للفاعل وانما الظاهر انما أثره

لفظه انما على بيع شئ ثم قال المشتري ان لم أوفك الثمن فعلى مائة دينار نذرا ثم أبي الشراء فهل تلزمه (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا تلزمه المسألة اذ يحتمل أن يقال ان النذر لم ينعقد لانه نذران لم يوف الثمن وباتناعه عن الشراء لم يوجد الثمن بل صار تغير يمكن الوجود وبه فارق قوله في نذر الحاج ان كلفه فعلي كذا لانه يمكن الوجود ويحتمل أن يقال انه منعقد لان الشراء يمكن ولو بعد الامتناع وعليه فهو نذر لجاح فيختار بين ما التزمه والكفارة (وسئل) رحمه الله تعالى عن نذر يقرضه بكذا ان امتناع عما في ذمته فهل ينعقد أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله نعم ينعقد لكنه يحتمل الجاح والتبرير كما مر حوايه في نظيره فان كان الامتناع مرفوعا به لما فيه من الرفق فنذر تبرر والا فلجاح (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه نذران من غلة أرضه كل سنة بكذا فمات أحدهما فهل ينتقل نصيب الميت لورثته أم لصاحبه (فاجاب) بقوله ينتقل لورثته لما يأتي في الجواب عن مسألة ما اذا قال لا تخرفي حال صحتي نذرت لك الخ ويفرق بين هذا والوقف على اثنين ثم على ثالث بان الوقف لا يقتضي الانتقال للورث بخلاف النذر وأيضاً فتم شرط في الانتقال لمن بعدهما موتهما فانتقلت حصصة الميت لصاحبه الموجود عملاً بشرط الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يملك المذنب بمجرد اللفظ قهراً فلا يرتد بالرد وهل للمذنب وله التصرف فيه قبل القبض وهل يصح بالمعدوم كما سئل هذه الدابة وبالمرهون واذ نذر بدين بغير من هو عليه من مطالب الناذر أو المذنب وهل يبرأ الناذر بمجرد قبض المذنب (فاجاب) بقوله ان كان نذر تبرر ملكه بمجرد اللفظ أو نذر مجازاة لم يملكه الا بعد وجود الشرط ولو لا ذلك قهراً كما يصرح به قول الروضة لو نذر لغيره ولم يقبل بطل ومراعاة لم يقبل انه رد لانه مكنت لان الشرط عدم الرد لا خصوص القبول للمساهمة في النذر كالوصية ومن ثم صح بالمجهول وبغير ما يملكه ان علقه بملكه كان ملكك هذا فعل عتق بخلاف على عتق هذا وهو ملك غيره فانه لغو ومثله الوصية في ذلك كما ذكره الرافعي في الكتابة وعليه يحمل قول الروضة في الوصايا تصح الوصية بملك غيره أي بان يقول ان ملكك هذا فقد أوصيت به لفلان وله التصرف قبل القبض فيما قبله أي لم يرد كما مر سواء في ذلك الاعيان والديون اذ هبة الدين وبيعه لغيره من هو عليه جائز ان على المعتد في الروضة بشرطه المقررة في محله فكذا نذره بل أولى لان النذر يتسامح به في البيع وغيره ويصح النذر بالمعدوم كالوصية كما قاله كثير من معاصري مشايخنا وغيرهم وهو أوجه من قول آخرين لا يصح فقد قال بعض الاولين انه وجد الصفة مصرحاً في كلام بعض المتقدمين ويصح أيضاً بالمرهون لكن ان علقه بالفسك كانه هو ظاهر لتعلق حق الغير به نعم ان كان المذنب العتق تأني فيه تفصيل عتق المرهون ومتى حكمنا بملك المذنب كان هو المطالب به سواء الدين والعين وقول بعضهم لا يتولى قبض الدين الا الناذر معافاً بعيد (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ما حاصل أحكام النذر لقبور الاولياء والمساجد وللميت صلى الله عليه وسلم بعد وفاته وما حاصل ما يجب في قسمة ذلك النذر هل هو على سكان مشهد المذنب مع التسوية بينهم ومن سبق منهم وأخذ النذر في نفسه أو يشاركه فيه الباقون (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله النذر للولي انما يقصد به غالباً التصديق عنه لتمام قبوره وأقاربه وفقرائه فان قصد الناذر شيئاً من ذلك أو أطلق صح وان قصد التقرب لذات الميت كما يفعل أكثر الجهلة لم يصح وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق أبي الحسن الاثرق هدم صفة النذر للميت وفي العزيز في النذر لقبر جرحان ما هو صريح فيما ذكره وحذفه في الروضة لا يراه صفة النذر للقبر مطلقاً لكن مراد الرافعي كما في الخادم أن العرف اقتضى أن يتصدق به على فقراء جيران مشهورة أو خدمته والنذر المسجد صحيح لانه حر ملك وعينته بصرف لمصالحه كالوقف عليه فلا

للفاعل أو متعلق صفة فان كانت صفة مع كونها اثرًا للصفة أو متعلق الصفة لزم كون الشئ الواحد صفة مع كونه أثر صفة أو متعلقها فهل يصح ذلك أم لا وعلى كل حال فما الموجع الى جعل الفعل الواقع في تعريف الحكم على المعنى الاول دون الثاني وما الذي يلزم على حله على المعنى المصدري كما هو الظاهر ورواي أبي قاسم يراجع هذا البحث من قواعد الاصول وأيضاً فان صل مثلاً اذا صدر من الشارع فعليه المطلوب هو أحد مدلولي صل وهو الحدث وذلك يقتضي أن متعلق التكليف هو الحدث لا الهبة الا أن يكون لذلك المحل المذكور موجب قد خفي عننا فليت منكم جوابه فاجاب بحسب بمأنه الحمد لله رب العالمين ما نفعه كلام الشيخ المحقق المشار اليه كلام صحيح محقق اذ حاصله أن الفعل يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما التأثير والايجاد العاديان لا الحقيقيان اذ هما تأثير الله تعالى وايجاهه وهذا المعنى هو المعبر عنه بالايقاع تخشياً عن لفظ التأثير والايجاد وهو أحد مدلولي الفعل النحوي والثاني أثره التأثير وهو الهبة المشمسة بالاسماء الشرعية وكلا المعنيين وصف للفاعل الا أن

فلا يعلى خدمته منه شيئاً الا ان صرح الناذر بأنه قصدهم وحيث صرح النذر للقبر عمل في قسمة المذنب على الفقراء والخدم والاقارب وغيرهم بالعادة المطردة في ذلك وقت النذر ان علمها الناذر آنذاك من كلامهم في باب الوقف من أنه يعمل فيه بالعادة بهذه الشروط ومن ثم قالوا في العادة الموجود فيها هذه الشروط انها بمنزلة شرط الواقف فكذا نقول هنا العادة المذكورة بمنزلة شرط الناذر فيعمل بجميع ما حكمته به فلو اعتيد أن من خرج وصبق الى الناذر وأخذ منه فآزبه عمل بذلك على ما أفق به بعضهم قال السيد المجهودي رحمه الله تبارك وتعالى بعد ذكره نحو ما قدمته وكذا القول فيمن نذره للميت صلى الله عليه وسلم فان قصد الناذر خدامه أو جيرانه صلى الله عليه وسلم عمل به وان لم يعلم قصده وأطرد العرف بشئ من ذلك حل النذر عليه اهـ ولم يقيد هو ولا غيره ذلك بما قدمته أن شرط العمل بالعادة أن يعرفها الناذر حين النذر ولا بد من ذلك لما علمته من كلامهم في الوقف فان علم من حال الناذر أنه لا يعرف تلك العادة المطردة في وقت أو شك في ذلك فالذي يظهر في حالة الشك حله على العادة لان الظاهر أن الناذر أحاط بها وأما في حالة العلم بعدم معرفته بها فيتردد النظر فيه ولا يبعد أن يقال ينظر لعرف أهل بلد الناذر في نذرهم للقبور فان لم يعرف باده أو لم يكن لهم عرف في ذلك اعتبر العادة التي يقصدها أغلب الناس (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى عن قال لا تخرفي حال صحتي نذرت لك بصاع مثلاً من أرضي كل سنة مائة حباتك ثم مات المذنب فهل يعمل بالنذر أو يسلم لورثته (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا يعمل بالنذر بوجه بل يسلم لورثته كل سنة لانه لما نذره بذلك من أرضه وصح النذر صار ذلك حلاً للمذنب متعلقاً بعين تلك الأرض فينتقل لورثته كما أفق به البلقيني وبحث بعض متأخري البين أنه بعد الموت يعتبر المذنب من الثلث فينفذ فيه ان خرج منه والا فبالصفة مردود بأنه خلاف ما أطلقه الاصحاب من أن الوصية انما تعتبر من الثلث اذا علقها بالموت أو وقعت في المرض وأما التصرف في الصفة فهو نافذ من رأس المال اهـ وفي هذا الرد نظير الوصية معتبرة من الثلث وان وقعت في الصفة لان الاستحقاق فيها انما يوجد بالموت فلا يقاس ما نحن فيه بها وانما غاية ما له ذلك الباحث أن الناذر ملق بتلك الأرض استحقاقاً في حصته واستحقاقاً في مرضه وبعد موته فخاف في حصته أمره واضح وما في مرضه وبعد موته غاية أنه كالوصية في حصته وقد صرحوا فيها بانها تعتبر من الثلث فكذا فيما نحن فيه ويحتمل الفرق بأن الوصية وقعت معلقة بالموت ابتداءً وقصد اوفيقاً نحن فيه انما وقع التعليق بما بعد الموت تبعاً وفي الاثناء يقتصر في التابع والواقع في الاثناء ما لا يقتصر في المقصود والواقع في الابتداء (وسئل) رحمه الله تبارك وتعالى هل يجوز النذر بدين السلم أولاً كالحوائط (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله مشي جميع متأخرون على الجواز لمن هو عليه وغيره من هو عليه لانه عقد تبرع وقربة ولا معاوضة بخلاف تجريبه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يصح النذر لاحد الرجلين أو لاحد هؤلاء الجماعة أولاً (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا يصح النذر لاحد الرجلين كالوصية بل أولى لانه يقتصر فيها على ما لا يقتصر فيه (وسئل) رحمه الله تعالى بما لفظه ما تقولون فيما قالوه من أنه لو نذر التصديق في زمن معين أنه لا يتعين لكن يخالفه ما نصوا عليه في الوقف من أنه لو خصص الصرف بمن كالجمعة وروضتان مثلاً أنه يتبع تخصيصه فما الفرق بينه وبين النذر (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه المسلمين بقوله الفرق بين النذر والوقف واضح وهو ان الغالب في النذر انه يملك به مالك الواجب من جنسه وهو هنا الزكاة وهي يجوز تدعيمها على وقفها لا تأخيرها عنه على ما فاصولهما فالحق النذر بها في ذلك فهذا هو المراد من قولهم المحكي في السؤال وأما الوقف

الأول اعتباري له تحقق في العقل لا في الخارج والثاني له تحقق فيه أفلا وصف الفاعل قائم به في الفعل غير العقل كلامه من الآخر ولا تحقق له في الخارج فلا مانع من جملة أحدهما في الفعل النحوي ولا يصح جعله متعلق بالحكم الشرعية لأنها طلب في الأغاب وإنما يطالب من المكلف تحصيل الأفعال وتحقيقها في الخارج والثاني وصف للفاعل قائم به قياما خارجيا لأن الهيئة المسماة بالصلاة صفة وجودية قائمة بالمال والاضمحاض هذا المنص المعتبر والفرق بين صلي وصل والله سبحانه أعلم ثم شطب على هذا الجواب طولا وعرضا وكتب بطلانه ما تضمنه هذا الكلام المنسوب إلى الشيخ المشار إليه بطلانه عليه جهور المتكلمين والاصويين وفي نزاع ومعنى كون الهيئة المذكورة صفة للفاعل أنها معنى وجودي قائم بالفاعل فيكون صفة له وهي بعينها مع ذلك أثر صفة له أخرى ومتعلق بذلك الصفة الأخرى وتلك الصفة الأخرى وصف للفاعل وهو أمر اعتباري يتحقق في العقل دون الخارج وليس في الخارج قائما بالفاعل قيام البياض بالابيض كإثبات الهيئة المذكورة بل هو قائم به في العقل قيام الامكان بالممكن ومعنى قيامه به في العقل أن

فالحكامه مستقلة بنسبها فاتباع فيه تعيين الواقف إذ لا موجب للخروج عنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (وسئل) هل يصح النذر مؤقتا (فاجاب) بقوله نعم يصح مؤقتا في المنفعة كالوصية لافي العين لأنه لا يمكن توقيت المالك ثم عوده نعم أن قيده بحده صرح لأنه لا توقيت فيه في الحقيقة (وسئل) هل يجوز النذر للعبرة الشريفة على الحال بها أفضل الصلاة والسلام ولا ولايات والصالحا مطلقا وعلى تفصيل وما عرفة وما حصل كلام الرافعي في الوصية لقبر جرحان وهل الوقف على الحرمين يصرف لساكنهما أو لمصالحهما وأنصح الوصية لعمارة دار بخلاف الوقف فما الفرق (فاجاب) بقوله عبارة الرافعي وفي التهذيب وغيره لو نذر أن يتصدق بكذا على أهل بلد عينه وجب أن يتصدق به عليهم ومن هذا القبيل ما لو نذر بعينه إلى القبر المعروف بجرحان فان ما يجتمع به على ما يحكي يقسم على جماعة معلومين اه قال الاستوى وغيره أسقط من الروضة الأولى والثانية مع الاحتياج للثانية وغرايتها اه ومراده غرايتها من حيث النقل لامن حيث الحكم والا فقد اتفقت الآفة كما قاله الامام وغيره على أن العادة منزلة منزلة شرط الواقف ومثله النذر في وقفه صريحا والعادة هنا جارية بان المجتمع يقسم على جماعة معلومين فصار النذر للقبر نذرا لأولئك الجماعة عملا بالعادة ومن ثم نقل القموني كلام الرافعي وأقره ولا ينافي ذلك ما ذكره الأذري في نذر الشروع حيث قال وأما النذر للمشاهد الذي بنيت على قبر ولي أو نحوه فان قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التنوير فلا وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فانهم يعتقدون أن لهذه الاماكن خصوصيات لا تفهم ويرون أن النذر لهما مما يدفع البلاء قال وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرناه اه ووجه عدم المناقاة أن من الواضح الفرق بين نذر ما يوقد ونذر غيره فما يوقد ان قصد به الإيقاد على القبر وحده أو مع التنوير أو تعظيم البقعة أو التقرب لمن فيها بطل الفساد هذا القصد بخلاف ما إذا قصد به مجرد التنوير وكان ذلك من يتوقع بذلك النور فان هذا قصد صحيح فيلزم وأما نذر الدراهم فلا ينافي فيه هذا التفصيل جميعه فان أمكن أن ينفق فيه انه قصد بهذا النذر التقرب لمن في القبر بطل لان القرب إنما يتقرب بها إلى الله تعالى لا إلى خاتمه على أن يحمل هذا كله حيث لا عرف ملحد في زمن الناذر أو الواقف أما حيث اطرده عرف بان الشروع والاموال التي تأتي لهذا القبر تصرف في مصالحه أو مصالح المسجد أو لاهل البلد الذي هو فيه أو طائفة منهم ولم يقصد بالنذر التقرب لمن في القبر فان ذلك صحيح ولا يسع الأذري ولا غيره المناقاة في ذلك وبصرف لمن اعتيد صرفه له والأذري إنما قال فيما ذكره الرافعي في قبر جرحان هذا كلام مضطرب لأنه فهم أن الرافعي يقول بالعبرة وأن قصد التقرب للقبر وليس ذلك بل كلام الرافعي صرح بان الناذر لم يقصد بذلك بل اما أن يكون أطلق فتكون العادة الجارية مخصصة لهذا الإطلاق ومفيدة له عملا بقول الآفة السابق واما أن يكون نوى الصرف إلى من اعتيد الصرف اليهم وعلى كل تقدير فالذي ينبغي في المسئلة اعتماد التفصيل الذي ذكرته أخذا من كلامهم من أن الناذر أو الواقف حيث علم بعادة اطردت في ذلك القبر الذي نذره أو وقف عليه صح وعمل في المنذور والموقوف بما اطردت به العادة وحيث لا عادة فان كان له مصالح يقصد الصرف فيها كعمارة مسجد أو فيه ونحو ذلك وجب الصرف لساكنها وان لم يكن له مصالح ولا عادة أو قصد التقرب بذلك إلى صاحب القبر وان كان نيال يصح مطلقا هذا ان كان المنذور أو الموقوف غير نفع أو زيت والا شترط مع ذلك أن يكون أحد يتوقع بإيقاده هناك والا لم يصح أيضا هذا ما ظهر لي والعلم عند الله سبحانه وتعالى وبما تقرر علم الجواب عن النذر للعبرة الشريفة وأنه يصرف لمصالحها مالم يقصد صرفه إلى أناس معينين ويكون الناذر أو الواقف من أهل ذلك يقصد صرفه

العقل يتحقق فيه ذات موصوفة بالمعنى المصدري متميز أحدهما عن الآخر عند العقل ومعنى عدم قيامه به في الخارج أن الخارج ليس فيه ذات موصوفة بالمعنى المصدري أعني الإيقاع وتأثيره ومتعلقه وهو الهيئة متميز كل منهما عن الآخر بل الموجود في الخارج الذات والهيئة وهذا معنى قولهم ان التأثير والآخر في الخارج واحد كما فسروه ولا استحالة في كون الشيء الواحد صفة وجودية للفاعل وأما متعلقا لصفة أخرى اعتبارية والموجع إلى جعل الفعل بالمعنى الأول قاعدة أصولية وهي قولهم لا تكليف إلا بفعل لان التكليف شيء يستدعي حصوله وتصور وقوعه أي وجوده وبأنه على ذلك أن المكلف به في النهي فعل هو كلف النفس لا ترك الفعل بمعنى نفيه ولا يتحقق أن الفعل بالمعنى المصدري اعتباري لا يستدعي حصوله ولا يتصور وقوعه وعلى هذه القاعدة الجمهور وفيها نزاع لبعض المحققين من الاصوليين وأما قول الشارع مثلا صل فنعناه طلب الصلاة أي الهيئة المسماة بالصلاة ومعنى صل أوجد الهيئة المذكورة فليس اتحاد الهيئة هو المعنى المطلوب فليتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم فبحث في ذلك باحث

إلى أناس معينين ويكون الناذر أو الواقف من أهل ذلك العرف وأما الجواب عن الثاني فقد صرحوا بأنه لو نذر الذبح بمصر مثلا ولم يتعرض لفرقة اللحم على أهلها بل غلظا ولا نية لم ينعقد نذره بخلاف للمزني وأبي إسحق فان ذكر لفظ التصديق أو نواه أو لفظ الأضحية تعين الذبح بها وتفرقة على فقرائها وبأنه لو نذر أن يهدي مالا معينيا للحرم كدراهم وغيرها لم ينعقد ما عسى ويجب صرفه إلى مساكنها أو لغير الحرم فان صرح بصرفه في عمارة مسجد هناك أو قرية أخرى أو نوى صرفه فيه صرف لمساكنه المقيمين أو الواردين وقد أفتى الولي العراقي فبين وقف على الحرمين الشريفين وأطلق هل يصرف لمصالحهما من الحصر والقناديل أو للفقراء المجاورين بها ومخلص جوابه اختلاف أصحابنا فيها لو وقف على مسجد من غير تعيين بكيفية الصرف فيه م فقيل لا يصح فعليه الوقف المسؤول عنه باطل والمعتمد الصحة وعليه قال البغوي هو كما لو وقف على عمارة المسجد وحيث لا حق في هذا الوقف للفقراء والمساكين المجاورين بالحرمين الشريفين وإنما يصرف ذلك في عمارة الجدران والتحصين الذي فيه أحكام ونحو ذلك إلى آخر ما ذكره ثم قال آخر كلامه وظهر مما ذكرناه انه يصرف في الصورة المسؤول عنها إلى عمارة الحرمين الشريفين وإلى المسكن ونحوها وإلى الفرائسين والآفة والمؤذنين ولا يجوز لفقرائهما اه وهذا كله مبنى على أن المراد بالحرمين الشريفين المسجدين بان علم من الواقف ذلك أما لو أطلق وأراد بالحرمين الاعم من المسجدين فالذي يتجه من كلامهم انه يتعين الصرف إلى مساكنهم المقيمين والواردين ثم رأيت عن نص الشافعي رضي الله عنه التصريح بذلك وهو ما صرح به في الخادم في باب النذر في نذر التصديق وعبارته وقال صاحب النخائر ان عين قوما تعينوا وان لم يعين فلم أر لأصحاب فيه شيئا ويحتمل أن يقال يصرف إلى من تصرف إليه الزكاة سوى العاملين بناء على أن مطلق النذر يحمل على الواجب الشرعي أو على أقل يمكن هذا في غير الحرم فاما ان نذر للحرم فنص الشافعي رضي الله عنه على تعيين مساكنه اه فظاهر أن ما بحثته منصوص عليه من صاحب المذهب فله أتم الحد وأكمله على ذلك وغيره من نعمة المتواترة وأما الجواب عن الثالث فالفرق بين الوصية والوقف أنها أوسع منه بدليل صحتها العمل بشرطه بخلاف الوقف ووجهه أن الوقف يستلزم الخروج عن الملاك حالا بخلاف الوصية وبدليل صحتها للبعد سواء أطلق أو قصد تخليكه بخلاف الوقف فإنه اذا قصد تخليكه بطل ووجهه أن الاستحقاق هنا منتظر فقد يتعلق قبل موت الموصي فيستحق أولا فلما لم يخله بخلافه ثم فانه نازح وليس العبد أهلا للملك وحيث قد فقد يفرق بين وصية الوصية على عمارة دار زيد دون الوقف فإنه لا يصح اذا كانت غير موقوفة بان الوقف عليها اذا صح يكون وقفا على مالها فيكون الموقوف عليه غير مقصود وإنما المقصود غيره والوقف لا يقبل النقل بخلاف الوصية فانها تقبل وبما يؤيد ذلك أن الوصية لها هل يتعين صرفها فيها قياسا على علف الدابة أو يفرق بان علف الدابة يقصد التقرب به لانه ذاته قرية بخلاف عمارة الدار كل محتمل فان قلت فما الفرق بين العمارة وعلف الدابة اذا قصدت الفرق ما مررت الإشارة إليه من أن العلف قرية ذاتية فصح قصده وان كان هو الموقوف عليه بخلاف العمارة فانها غير مقصودة وإنما المقصود غيره وذلك بمنع (وسئل) عن النذر للأولياء هل يصح ويجب تسليم المنذور اليهم ان كانوا أحياء أولا في قبر أو مسكين كان واذا كان الولي ميتا فهل يصرف لمن في ذريته أو أقاربه أولم ينهض منهمه أو يحل في حلقته أو لم يقبره أو كيف الحال وما حكم النذر بتجسيم قبر أو حائطه فهل يصح أولا (فاجاب) بقوله النذر للولي المحي صحيح ويجب صرفه إليه ولا يجوز صرف شيء منه لغيره وأما النذر للولي ميت فان قصد الناذر الميت بطل نذره وان قصد قرية أخرى كالأولاد ونحوها أو أطعم الفقراء الذين عند قبره أو غير ذلك من القرب المتعلقة بذلك الولي صح النذر وجب

بما صورته في جواب الجيب
نظر من ثلاثة أوجه الأول
أنه بني جوابه على القاعدة
الذكورة ولا يظهر بناؤه
عليها فإن المراد به ما قصر
تعلق التكليف على الفعل
دون نفي الفعل لأن الفعل
مقدور للمكلف غير حاصل
قبل التكليف فلم يصح
تعلق التكليف به على ما في
ذلك من البحث ولا مدخل
لهذا المعنى في التعليق إذ
لا شك أن الفعل سواء أريد
به الهيئة أو إيجادها داخل
تحت قدرة المكلف وغير
حاصل قبل الطلب فيصح
تعلق التكليف به فليس
في قولهم لا تكليف إلا
بفعل ما يقتضي أن المراد
بالفعل الهيئة أو إيجادها
ولا ما يدل عليه بوجه وما
قال من الفائدة على اجال في
كلامه يبيانه أن قوله ومتعلق
التكليف إنما هو الفعل
بالمعنى الأول لا الثاني الخ
وان تبع فيه غيره فهو محمول
على أن مراده بمتعلق
التكليف ما وقع التكليف
بإيجاده لا ما وقع التكليف
به فإنه لا مانع من إطلاق
القول بأن المعنى المصدرى
مكلف به بمعنى أنه مطلوب
لا بمعنى أنه مطلوب إيجادا
المطلوب إيجادا إنما هو الهيئة
الخاصة بالمعنى المصدرى
ولا بعد في ذلك إذا غايتة
تعلق الخطاب بالامرئ
على العينيين وإنما قلنا أن
الخطاب يتعلق بالمعنى
المصدرى على الوجه

صرفه فيما قصد الناذر وإن لم يقصد شيئا لم يصح إلا أن اطردت عادة الناس في زمن الناذر بأنهم
ينذرون للميت ويريدون جهة مخصوصة مما ذكرنا وعلم الناذر بذلك العادة المطردة المستقرة فالظاهر
تنزيل نذره عليه أخذاً مما ذكره في الوقف من أن العادة المستقرة المرادة في زمن الوقف تنزل
منزلة شرطه والنذر للتخصيص المذكور باطل نعم يؤخذ من كلام الأذرى والزر كشي وغيرهما
أنه يصح ذلك في قبور الأنبياء والأولياء والعلماء وكذا لو كان القبر بمسجد لا يؤمن على الميت الذي
فيه من السبع أو سرقه الكفن أو أخرجه نحو مبتدعة أو كفاره إلا بالتخصيص حينئذ يجوز بل
ينبغي ويصح نذره لما فيه من المصلحة كما تصح الوصية به (وسئل) عما إذا نذر مدين لدائنه كل يوم
بكذا مادام دينه في ذمته أو وهنه بدينه أو ضار ونذره بمنفعتهما مادام الدين باقيا بذمته هل يصح
النذر يلزم (فأجاب) بقوله أفنى جماعة من متأخري المصريين والعينيين بالهبة وخالفهم آخرون
لأن النذر حينئذ شبيه بالمعوضة أو فيه شائبة معاوضة والنذر يمان عن المعاوضة إذ هو التزام
قربة وأجاب بعض الأولين بأنه لا دلالة على تلك المشابهة من لفظ الناذر بل من قصده النذر بذلك في
مقابلة صبره عليه وذلك شبيه بالقرائن والمواظاة في العقود ومذهب الشافعي رضى الله عنه
عدم اعتبار تلك القرائن والمواظاة كما هو معلوم من كلامهم في البيوع والنكاح وغيرهما وإذا
دار الامر بين دلالة الالفاظ ودلالة القرائن غلبت الأولى فإن قلت صرحوا بأن القصد بصير العقد
مكروها في نحو حبيل الربا ونكاح المحلل فقياسه أن قصد ذلك بالنذر بصير مكروها ونذر المكروه
لا ينعقد قلت إطلاق أن النذر المكروه لا ينعقد غير صحيح فقد صرحوا بنذر صوم الجمعة مع كراهته
وأخذت منه في شرح العباب وغيره أن المكروه على قسمين مكروه لذاته ومكروه لعارض مع
كونه قربة والأول هو الذي لا ينعقد نذره بخلاف الثاني ثم على الهبة قال بعض الأولين في صورة
الارض أن النذر لا يبطل بموت الناذر بل يبقى لورثته وبحسب من الثالث وقد مر بسط تقرير ذلك
في جواب قبل هذا واعترض بعضهم عدم بطلانه بموته فإن تأخير قضاء الدين بعد موت المدين
حرام مع الطلب ومكروه مع عدمه وكل من الحرام والمكروه لا يصح نذره قال فالذي يجزم به
البطلان بموت الناذر وكان نذره اشتمل على قربة وغيرها فصح في القربة وبطل في غيرها قال وقد
رأيت لبعض علماء اليمن ما هو صريح في ذلك أنه وفيه نظر لأن النذر وقع خاليا عن ذكر ذلك
الحرام والمكروه وإنما كل منهما شئ طرأ بعد انعقاد النذر ولزومه فلا يبطال النذر فيه لأنه أمر
تابع لا مقصود (وسئل) عن لا يصبر على الاضاعة يحرم عليه التصديق بما يحتاجه لنفسه وكذا يحرم
عليه التصديق بما يحتاج اليه حينئذ فكيف يعرف من يصبر ومن لا يصبر ولو نذر أو تصدق
بجميع ماله على شخص ثم ادعى أنه لا يصبر يقبل بيمينه أو بشاهدين أو لا يقبل مطلقا (فأجاب)
بقوله نذر التصديق بجميع المال وعليه دين أوله عيال حرام فلا ينعقد نذره وكذا المكروه لذاته
لا لعارض كصوم يوم الجمعة فيصح نذره كما صرحوا به في باب النذر خلافا لمن وهم فيه أما لو نذر
بما فضل عن قضاء دينه وكفاية عياله وعن حاجة نفسه أو كان يصبر على الاضاعة فيصح نذره
والمراد بالكفاية ما يكفي للنفقة يوم وليلة وكسوة فصل ولا يقبل دعوى ناذر أو متصدق عديم صبره
بل يصدق المنتذره بيمينه أخذاً بقاعدة تصديق مدعى الهبة غالبا والظاهر أنه لا تقبل بيئته على
أنه لا يصبر لأن ذلك لا يعرف الا بغير فلا اطلاع للبيئة عليه بخلاف الاعسار لأنه يتعلق بالظاهر فيمكن
علمه بخلاف الصبر وعدمه فإنه متعلق بالقلب وهو لا يمكن الاطلاع عليه وبفرض أن لنا اطلاعا عليه
بقرائن أحواله كلاعسار فهو كالوفاة شيئا ثم ادعى أنه غير ملكه أو وقف لا تقبل دعواه على تفصيل
فيه وهذا اندفع قول بعضهم لو أقام شاهدين أو شاهدا وحلف معه أنه لا يصبر على الاضاعة عمل بذلك

وانتزع

وانتزع المال من المنتذره له خصوصاً إذا ادعى الجهل بعدم الهبة لأن المقصود المال فيقبل منه
ويستخرج الشاهد في الاضاعة قرائن الاحوال فإنه إذا كان له صديق ملازم لا يخفى عليه صبره وعدم
صبره على المشقة فيشهد حينئذ على ما ظهر له من عدم صبره على الاضاعة حيث عرف منه ذلك أه
وكاه من دود بما قدمته فتأمل أنه (وسئل) إذا نذر شخص نذرا للذي صلى الله عليه وسلم هل
ملكه صلى الله عليه وسلم ويرصد المصالح حجته أو المصالح مسجده أو لاهله فإذا صرف فهل يصرف لبي
الحسين أو لبي هاشم وبي المطالب أو لخدام حجته أو لخدام مسجده أو لسكان بلده أم لا وإذا
أخذ نذره أحد هؤلاء المذكورين جاز له ذلك والتصرف فيه أم لا (فأجاب) الذي يؤخذ من
مجموع كلام الرافعي وابن عبد السلام والأذرى والزر كشي وغيرهم أن من نذر شيئا للذي صلى الله
عليه وسلم فإن قصد صرفه في قربة تنفع بمسجده صلى الله عليه وسلم أو بحجراته أو غيرهما صح نذره
وعمل فيه بقصده وإن لم يقصد شيئا فإن اطرد العرف بصرف ما يندره صلى الله عليه وسلم لجهة
مخصوصة وعلم الناذر بذلك العرف وقت النذر صح النذر أيضا ويجب صرفه لتلك الجهة المذكورة
وإن لم يطرد بشئ أو وجهه الناذر ولا فصله كما تقر فالذي ينبغي أنه لا يصح النذر لأنه لم يقصد به قربة
ولم يوجد عرف ينزل عليه وإذا خرج النذر عن هذين ولم يكن لفظه موضوعا للقربة كان باطلا (وسئل)
عن النذر لولي من الأولياء والوقف عليه هل يصح أولا (فأجاب) بقوله أن النذر أو الوقف
لشاهد الأولياء والعلماء صحيح أن نوى الناذر أو الواقف أهل ذلك المحل أو صرفه في عمارته أو
مصلحه أو غير ذلك من وجوه القرب وكذا إن لم يقصد شيئا وبصرف في هذه الحالة لما ذكر من مصلح
ذلك المحل بخلاف ما لو قصد بذلك التقرب الى من دفن هناك أو ينسب اليه ذلك المحل فإن النذر
حينئذ لا ينعقد وقد ذكر الأذرى وغيره في نذر نحو الشع ووقفه على ذلك ما يفيد ما ذكرته وحاصله
أن من نذر أو وقف ما يشتري من غلته الاسراج للمسجد أو غيره صح أن كان قد يدخله ولو على
نذور من يتطعم به من مصل أو نائم والالم يصح وكذا إذا قصد بالنذر أو الموقوف من ذلك على المشاهد
التنوير على من يسكن البقعة أو يرد إليها لأن هذا نوع قربة أما إذا قصد به الايقاد على القبر ولو مع قصد
التنوير فلا يصح وكذا إذا قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب الى صاحبه
فلا ينعقد لأنهم يعتقدون أن لهذه الاماكن خصوصيات ويرون أن النذر لها بما يندفع به البلاء
(باب القضاء)

(وسئل) بلد بادية وصاحبها فيه الخير ويجب إقامة الشرع وليس له معاند فهل إذا نصب عليهم
أحد اقيم لهم أحكام الشريعة ينفذ حكمه ويتولى العقود وحلها أولا فيزوج من وليها تارك
الصلاة ويتولى ما يجوز للقاضي المنسوب من جهة الامام (فأجاب) إذا كانت البلد المذكورة
ليست تحت ولاية السلطان ولا أحد من نوابه وكان هذا الرجل المذكور نافذ الامر فيها وليس
عليه يد ولا حكم لأحد كانت جميع أمورها متعلقة به فيجب عليه أن يقيم الشريعة المظهرة بها بان يولي
عليهم رجلا عدلا ذا معرفة ومروءة وعلمة وصيانة وفقه نفس فإذا وجدت هذه الشروط أو معظمها
في رجل وولاه عليهم القضاء والحكم بينهم نفذت ولايته وجميع أحكامه التي تنفذ من القاضي من
جهة السلطان فيسمع الدعوى ويحكم ويزوج من لا ولي لها أو لها ولي فاسق بترك الصلاة أو بغيره
ويتولى مال الايتام والسفهاء ويقيم عليهم من يحفظه ويتصرف فيسه بالغبطة والمصلحة ويفعل
جميع ما تفعله القضاة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رجه الله تبارك وتعالى عن قول المنهاج
والظاهر أنه يقتضى بطلان المدعى لأنه يقتضى بشاهدين وهو يفيد الظن
وأظهر القوانين أن القاضي يقتضى بطلان المدعى لأنه يقتضى بشاهدين وهو يفيد الظن

(٣٧ - (الفتاوى الكبرى) - رابع)

الذكورة آنفاً لأن ذلك
هو مقتضى اللغة التي بني
عليها خطاب الشارع
بشهادة كلام الصحابة الناقلين
للغة المترجمين منها حيث
قالوا إن مدلول الفعل
الحدث والزمان وأن المراد
بالحدث المعنى المصدرى
فهو مدلول الماضي والمضارع
لأنه مخبر به فيهما ومدلول
الامر لأنه مطلوب به فيكون
إيجاد الهيئة وهو المعنى
المصدرى مألوا بالابعال
قوله إن الحدث أحد
مدلولي الفعل وقواهم أن
المشتق فيه ما في المشتق منه
وزيادة فاعلم هذا نظر ثبات
في قول الجيب المذكور
فليس إيجاد الهيئة هو
المعنى المطلوب فليست لأنه
بعد التأمل ظهر إيجاد
الهيئة هو المعنى المطلوب
وعلى ما قلنا من أن الفعل
بالمعنى المصدرى يكون
متعلقا للتكليف بالمعنى
المذكور تدل عبارات
الاصوليين حيث قال في
شرح قول السبكي فإن
اقتضى الخطاب مانعه أي
طلب كلام الله النفسي
الفعل من المكلف لشيء الخ
فسدل قوله أي طلب
كلام الله الفعل لشيء على
تعلق التكليف بالفعل
بالمعنى المصدرى وقد علق
التكليف به فدل ذلك على
أنه مطلوب والمراد بالشيء
هو الهيئة الخاصة به وقد
علق التكليف بالفعل
المتعلق بها فدل ذلك على

قولنا أنهم مطلوبون بحسبها بل كلام الجيب في جوابه الاول يتضمن ذلك حيث قال وانما يطلب من المكاف تحصيل الافعال وتحققها في الخارج اه وفي كلام الجيب نقار ثالث في طريقه بين صل و صل الى صرح بالفرق بينهما في جوابه الاول ولم يوضحه ثم أوضحه في جوابه الثاني بما لا وجه له حيث قال ان معنى صل طلب الصلاة أى الهيئة ومعنى صلى أوجد الهيئة مانحلا الامر وكلها انما وضعت لطلب المعاني المصدرة عن أفعالي ايقاعات الاستمرار واجبادها وتلك المعاني هو الخبر بها في الماضي والمضارع فلا فرق بين الماضي والمضارع والامر في الدلالة على تلك المعاني لانه اذا كان معنى صلى أوجد الهيئة كان معنى صل أوجد الهيئة فيكون اجباد الهيئة هو المطلوب ولا يخالف في هذا عاقل فضلا عن فاضل فهل ما ذكره هذا الباحث من حل متعلق التكليف على ما وقع التكليف باجباره لاعلى عومه فيه وفيما وقع التكليف فيه صحيح أم فاسد وجبته في فواجبه فسادا بينوا لنا ذلك بيانا شافيا فوجروا ان شاء الله تعالى (فاجاب) الحمد لله اللهم اهـ لما اختلفت فيه من الحق باذنك ما قاله السكال

فالقضاء بالعلم اولى ومنهم من قطع به وعن الربيع كان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يوجب به لقضاء السوء وعلى هذا يقضى بعلمه بالتواتر من باب اولى الى آخر كلام ابن الحسين الذي يحكم به فهل ياشيخ الاسلام بل امام ائمة الانام المحكم كالحاكم وان قلتم لانما الفرق وان قلتم نعم فما هو العلم الذي يحكم به الحاكم والمحكم بينوا لنا ذلك فانا رأينا كلاما لا ينفك عنهم الرابع منه (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بان الذي أفهمه كلام الاذرى في توسطه ان المحكم لا يقضى بعلمه وعبارته هل للمحكم ان يحكم بعلمه بناء على المرجح أم لا لاخطاط رتبته لم أرفقه شيئا فيحصل ان يجري فيه خلاف مرتبة اولى بالعلم ويحصل ان يقع بالعلم انتبهت وتطهرها بل صريحها ما تقر من انه لا يقضى بعلمه ومن ثم جزم بذلك بعض المتأخرين ولم يعزه للاذرى كشحننا في شرح الروض وغيره كصاحب العباب وعليه فالفرق بين المحكم والحاكم ما أشار اليه الاذرى بقوله لاخطاط رتبته ووجهه ان المحكم المستند الى القضاء أقوى من المحكم المستند الى التحكيم فالقاضي أعلى رتبة من المحكم فلا يلزم من الحاشية به في جواز المحكم المستند الى السبب المتفق عليه من البيئة أو الاقرار الحاشية به في جواز المحكم المستند الى السبب المختلف فيه وهو علمه وان كانت العلة المحمودة للقاضي المحكم بعلمه من أنه اذا جاز استناد حكمه الى البيئة التي لا تليد الا لكان فلا يجوز استناد حكمه الى العلم الذي يفيد اليقين من باب اولى جارية بعينها في المحكم على أن هذه العلة فيها نقار اذ اليقين في القاضي ليس بشرط وانما الشرط غايبة الفان كما صرح به الشيخان حيث قال المراد بالعلم الفان المؤكد بقرينة تخيلهم للقضاة بما اذا ادعى عليه مالا وقد رآه القاضي أقرضه ذلك أو سمع المدعى عليه أقر بذلك اذ رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم بثبوت المحكوم به وقت القضاء فقول الامام انما يقضى بالعلم فيما يستيقنه اختياره بخلاف للمذهب وبما تقرره علم أن للقاضي المحكم بعلمه المستفاد من الخبر المتواتر بالاولى لانه يفيد العلم القطعي وبذلك صرح الامام واعتمده ابن الرفعة وكذا ابن أبي الدم قال بعد نقله عن النهاية وهو في غاية الحسن ووجهه علم مرتبة القاضي على المحكم أن القاضي له الحبس والترسيم واستيفاء ما يحكم به من العقوبات وحسد القذف والمحكم ليس له شيء من ذلك لان ذلك يخرم أهبة الولاية ومن ثم لم يجز له أن يهين حبا لانه حينئذ يكون مضاهيا للقاضي وهو ممنوع من مضاهاته وأيضا فلا يجوز أن يحكم في حدود الله سبحانه وتعالى وتعاونه وألحق بها المواردي الولايات على الايتام ولا يجوز تحكيمه الا ان تأهل للقضاء بالنسبة لجميع الوقائع لالتك الوافعة ففعا فان لم يتأهل لذلك لم يجز تحكيمه مع وجود القاضي فان قلت لنا صورة ينفذ فيها قضاء المحكم دون القاضي فيكون أقوى منه على العكس مما مر وهي أنه يجوز له المحكم لنحو ولده وعلى عدوه على ما رجحه الزركشي لرضاء المحكوم عليه بذلك قلت ما رجحه فيه نقار ومن ثم جزم غيره بامتناع حكمه في صورتين قال شيخنا في شرح الروض وهو القياس لانه لا يزيد على القاضي وعلى تسليم ما ذكره الزركشي فهو لا يقضى على مرتبة المحكم على القاضي لان ذلك انما جازله لان المحكوم عليه بسبيل من عزل المحكم قبل تمام الحكم فرضاء بحكمه الى فراغه يقضى أنه وثق منه بانه لانه منه تقتضي رد حكمه بخلافه في الحاكم فانه يلزم الخصم حكمه وان لم يرض به فاستمرط أن لا يكون هناك تهمة اذ لو وجدت لم يكن للمحكوم عليه سبيل الى دفعها فاشترط انتفاؤها في القاضي دون المحكم فتفارقهما في ذلك لا يرجع لقوة مرتبتهما وانما يرجع الى حال المحكوم عليه كما تقر فان قلت يجوز التحكيم الى اثنين فلا ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا ولا يجوز تولية قاضيين بشرط اجتماعهما على الحكم وهذا يقتضي غير الحكم قلت لا يقتضيه لان ذلك انما امتنع في القاضيين دون المحكمين لنحو ما تقرره من ان اجتماعهما

المذكورة صفة للفاعل أنه فاعله اذ لم تكن صفة له لم يجوز أن يشترط له منها اسم كالمصلي والصائم واللازم باطل ولا يضر كون اثر صفة اعتبارية في كونها صفة حقيقة وهو صحيح لا إشكال فيه والمخرج الى حل الفعل الواقع في تعريف المحكم على المعنى الاول دون الثاني ان مناط الاحكام الشرعية هي الاقراء الموجودة في الخارج لان التكليف لا يتبعه ما في الاجماع يوجد في الخارج لا سيما هيئات المعقولة اذ لا تكليف بها لعدم وجودها في الخارج لان المكاف به يجب ايقاعه والالتزام بما لا يقبل الوجود في الخارج لا يمكن فلا تكليف به وقد قالوا ان المحكم نفس خطاب الله تعالى فلا يجب مثله ونفس قوله تعالى أقم الصلاة وليس للفعل صفة من القول اذ القول يتعلق بالعدم وهو فعل الصلاة في المثال المذكور واذا كان الفعل معدوما فصيغته المتأخرة عنه أولى بالعدم فالحكم وهو الايجاب مثلا له تعلق بفعل المكاف وان كان معدوما في النظر الى نفسه التي هي صفة الله تعالى يسمى ايجابا وبالنظر الى ما تعلق به وهو فعل المكاف يسمى وجوبا ففهما مقدوران بالذات مختلفان بالاعتبار لان

على الحكم لا يلحق المحكوم عليه منه ضرر لانه بسبيل من عزله ما قبل تمام الحكم بخلاف القاضي لو جاز اجتماعهما فانما ملزمان وقد يختلف رأي كل أورأى مقلده ومع ذلك لا يمكن ابراز الحكمين أو أحدهما دون الآخر فيؤدي ذلك الى تعطيل الاحكام والاضرار بالمدين وكأن هذا الفرق هو الذي أشار اليه ابن الرفعة بقوله يجوز أن يتحاكما الى اثنين فيجتمعان لتولية قاضيين يجتمعان لظهور الفرق واعلم أن شرط نفوذ قضاء القاضي بعلمه أن يكون أهلا للقضاء لا لتفاهة التهمة حينئذ ومن ثم قال الاذرى اذا نفذنا أحكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي أن لا ينفذ قضاؤه بعلمه بخلاف اذ لا ضرورة الى تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعا اهـ وبؤيده أن الشيخ عز الدين في القواعد شرط كون الحاكم ظاهرا التقوى والورع قال الزركشي ولا بد منه وبؤيده من أن لا ينفذنا أحكام القاضي الفاسق للضرورة لا ينفذ قضاؤه بعلمه ولا ينبغي أن يجيء فيه خلاف الغزالي السابق في تنفيذ أحكامه لانه علة بالضرورة ولا ضرورة في تنفيذ هذه الجزئية مع ظهور فسقه اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى قال الاصحاب لو ثبت دين على غائب فعلى القاضي عند طلب المدعي قضاؤه من ماله الحاضر أى بعمل ولايته دون الغائب وان كان يعمل ولايته وبعضهم اعتبر كون الغائب أى الشخص بعمل الولاية وان غاب ماله فما المعتمد من ذلك وما الدليل على ذلك (فاجاب) بان الذي صرح به أصحابنا أن من وليها القاضي لو أراد أن يزوجها وهي في محل ولايته صح أو في غير محل ولايته لم يصح وان كان الزوج حاضرا كما يأتي مبسوطا وبه يعلم أن المعتمد فيما في السؤال أن من يثبت عنده دين على غائب جازله أن يقضيه من ماله الحاضر بالبد والغائب عنها لكن بشرط أن يكون في محل ولايته دون ما اذا كان خارجا عنها فانه ليس له أن يحكم بقضائه حقه منه والامساك كان لكاتب القاضي الى القاضي كبير فائدة وعبرة الروضة لا تفهم خلاف ذلك لان مراده بالحاضر فيها وفي أصلها من هو يعمل ولايته وفي الخادم التقيد بالحاضر يقضى أن ماله اذا كان غائبا لا يجب الاذن في التوفية منه وذلك لا يجزى اذا كان الغائب غير خارج عن محل عمله أما الخارج فوضع نظر فيجتمعا أن لا ياذن في ذلك وينهى الحال الى حاكم بلد الناحية ويشهده قول الرافعي قد يكون للغائب مال حاضر يمكن توفية الحق منه وقد لا يكون فيسأل المدعي القاضي انهاء المحكم الى قاضي بلد الغائب اهـ كلام الخادم قال بعضهم وفي الاستشهاد بما ذكره نظر اهـ ويرد بأنه استدلال صحيح لان الرافعي لما قال حاضر يمكن توفية الحق منه فهم منه أن المراد بالحاضر أن يكون في محل ولايته لان كل ما فيها يمكن توفية الحق منه ولما قال وقد لا يكون فيسأل الخ فهم منه أنه لا يحكم فيه حينئذ وانما ينهى الى قاضي بلد الغائب وما ذكره عن بعضهم غير صحيح بل لا بد أن يكون ما وقع القاضي منه في محل ولايته سواء كان المدين المحكوم عليه في محل ولايته أم لا هذا ان كان المراد من الحكم التوفية من مال الغائب أما اذا أراد المحكم بالزام شيء لثمته فيحكم عليه وان كان بغير محل ولايته كما صرحوا به في قولهم لا يزوج القاضي الامن هي يعمل حكمه حال التزوج وان كان الزوج خارجا قال القاضي لان حكمه يعمل ولايته نافذ في اقطار الارض أما اذا كان الزوج يعمل ولايته دونها فلا يزوجه اهـ وان أذنت له قبل ان تنتقل من محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالمخاطب فلم يكتب بحضوره بخلاف المحكم الحاضر على غائب تتعلق الحكم به اهـ ثم رأيتني ذكرتم المسئلة في شرح الارشاد وعبارته واذا حكم له قضي أى وفي الحاكم وكيله أى وكيل الغائب الحق الذي ثبت له ولو من مال غائب حكم عليه ان كان لذلك الغائب المدعى عليه هناك مال لانه نائبه وما أفهمه كلام الشيخين وغيرهما من أنه لا يعطيه ان لم يكن له هناك مال بل يكتب الى قاضي بلد الخصم بسؤال المحكوم له

الاجابة هو الحكم والوجوب
آثره والواجب متعلقه
والحكم الذي هو خطاب
الله اذا نسب الى الحاكم يسمى
اجابا أو ندبا أو تعريعا أو
كرهه أو اباحه والى ما فيه
الحكم وهو الفعل يسمى
وجوبا أو اجبا أو مندوبا أو
حرمة أو حراما أو مكروها
أو مباحا أو قالوا ان التكليف
كلامه يتعلق بالفعل قبل
المباشرة ويستمر الى فراغه
منه وعايه قولان أحدهما
أن التعلق قبل المباشرة على
معنى الاقتضاء والترغيب
وحال حدوثه على معنى
الطاعة لا الاقتضاء لان
المقصود منه تحقيق
وثانيهما أنه قبل الفعل
أمر انذار واعلام وعهد
ايجاده اقتضاء والزام
وقالت المعتزلة ان التعلق
قبل الحدوث وينقطع عند
الحدوث وقال امام الحرمين
والغزالي ينقطع التعلق
حال المباشرة ولا يلزم طلب
تحصيل الحاصل ولا فائدة
في طلبه وأجيب بان الفعل
كالصلاة والصوم إنما يحصل
بالفراغ منه لا تنفائه بانتفاء
جزمته وذلك أن الفعل
المطلوب شرعا لا يكون آتيا
سواء قبل الاثن طرف
الزمان أم جزؤه علم ذلك
باستقراء الافعال المطلوبة
في الشرع بل إنما يكون
زمانيا اما على سبيل
الاستمرار كالقيام في الصلاة
أو على سبيل التدرج
كقراءة الفاتحة في الصلاة

معناه ان لم يكن في محله ولايته ما ذلتجه كما قاله التاج السبكي انه حيث كان له مال في محل ولايته
أعطاه منه ولا يحل ذلك حذف المصنف تقييد أصله المال الذي يقضى منه بقوله ان حضر لكن في
اطلاقه نظر لشموله ما ليس في محل ولايته وبما تقر ويعلم رد تمسك الاسعاد بظاهر عبارة الشيخين
وظاهر ما نقله عن التوشح من ان العبرة بكون المحكوم عليه الغائب في محل عمله لا بماله والوجه
ما مر من ان العبرة بماله لانه اذا التصرف فيه هو المال فكان المدار عليه لا على مالكه وما بينه من
أن يبيع بعض القضاة بمحل ولايته توهمان مسئلة في فتاوى القاضي وأن الامر ليس كما توهم
فان مسئلة الفتاوى في حاضر محكوم عليه ممنوع من الاداء ظاهر لا غبار عليه فان الحاضر بنفسه
أو بوكيله لا ينظر في الحكم عليه الى محل ماله بخلاف الغائب انتهت عبارة الشرح المذكورة
ومن صرح بما ذكرته فيها من ان العبرة بماله لانه ابن قاضي شهبة فانه سئل هل يبيع الحاكم
مال الغائب لقضاء دينه اذا كان المال في محل ولايته غيره فاجاب بمنع البيع وطريقه أن يثبت
على الغائب بطريقه ويكتب به الى قاضي بلد الغائب ليخلصه منه وعبارة التوشح التي أخذ
منها الاستعداد ما ذكرته عنه وردته وذلك أي الوفاء من ماله الغائب لا يتجه اذا كان الغائب غير
خارج عن حد عمله أما الخارج فوضع نظره لم أجده فيه صريح نقل والارجح في نظري أنه لا يأذن
ولكن ينهى الحال الى حاكم بلاد الناحية وكلام الرافعي في أوائل الركن الثالث في كيفية انتهاء
الحاكم الى القاضي الاتحري يدل عليه وسيأتي عبارته وتبعه الى ذلك الشرف الغزالي وجعله فيها
اذا كان غائبا في محل ولايته كمالو كان حاضرا وامتنع وكالو كانت المرأة في محل ولايته وأذنت له
أن يزوجه رجل في غير محل ولايته فانه يجوز وعاله القاضي بان حكم الحاكم في ولايته نافذ على
من باقطار الارض وفيما اذا كان في غير محل ولايته فيباسا على تزويج المرأة المذكور ووضح
الفرق بينهما فان تزويج القاضي جرى فيه خلاف هل هو بالولاية أو بالنيابة والوجه أنه بنبابة
اقتضتها الولاية ولا تقتضها الولاية الا حيث كانت المرأة في محل عمله بخلاف ما اذا كانت في غير
محل عمله فانه لا علاقة بينه وبينها حتى يجوز له تزويجها بخلاف مسئلتنا فان كون العين المبيعة في
محل عمله اقتضى ولايته عليها وحيث اقتضى ذلك جاز له بيعها وان كان مالكها في غير محل عمله
فمالكها نظير الزوج وهو لا يشترط كونه في محل عمله ووجه كونها نظيرها أن العين محكوم عليها
بالتصرف فيها بما تصير به ملكا للغير وكذلك الزوجة محكوم عليها بتزويجها بما تصير به مستققة
للزوج فاتضح الفرق بين الزوج ومالك العبد وبان ان الزوجة والعين على حد سواء وهذا
يندفع اطالة بعضهم في الاستدلال على أنه لا يشترط في العين أن تكون بمحل عمله كما لا يشترط في
المحكوم عليه أن يكون بمحل عمله واستدلاله بتصريح الامام والغزالي بأنه لا فرق في العقار المقتضى به
بين أن يكون في محل ولايته القاضي الكاتب أو في غيرها قال الامام فان قيل يقضى ببقعة ليست في
محل ولايته قلنا هذه غفلة عن القضاء فكأنه يقضى على رجل ليس في محل ولايته فيقضى ببقعة
ليست في محل ولايته وعن هذا قال العلماء بجواز اقتضاء قاض في قرية ينفذ قضاؤه في دائرة
الاتفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم اذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب
والدار مقتضى بها اه لا ينهض له لان الكلام في قاض يكتب وينهى كما صرح به في قولهما الكاتب
والذي يكتب وينهى لا يشترط أن تكون العين المكتوب بها في محل ولايته لان ما يفعله ليس
حكما بنا وإنما هو موقف على ما ينضم اليه مما يفعله القاضي المكتوب اليه بخلاف ما نحن فيه
فانه في بيع عين ليست في محل ولايته وهذا تصرف منه مستقل ليس سببه الا الولاية وهذه العين
ليست في محل ولايته فلا يتجه مع ذلك فهو تصرفه حينئذ لانه لا مستوع له وعبارة الامام المذكورة

وعلى التقديرين يكون
المسئل اذا اجزاء ويتعلق
الامر بالفعل ذي الاجزاء
بالذات وتعلقه بالاجزاء
بالعرض ولا ينقطع التعلق
بالمحدث بالفعل يتمام
وحدوث جميع اجزائه
لا تنفاه المركب بانتفاء جزئه
وقال الامام في اتفاق الناس
على جواز التكليف بالفعل
قبل حدوثه سوى شذوذ
من اصحابنا وعلى امتناعه
بعد حدوث الفعل واختلافوا
في جواز تعلقه في أول زمان
حدوثه فثبت اصحابنا ونفاه
المعتزلة وتبعه ابن الحاجب
الا أنه ينسب القول بعدم
انقطاع التكليف حال
حدوث الفعل الى الشيخ
الاشعري والشيخ لم ينص
عليه إنما يتلقى من قضايا
مذهبه ووجه بناء ذلك على
القاعدة المذكورة ما ذكر
الحبيب من التعليل بقوله
لان التكليف بشئ يستدعي
حصوله وتصور وقوعه أي
بوجوده فانه يحوج الى جعل
الفعل بالمعنى الاول فكما
لا يصح التكليف بنفي الفعل
لا يصح التكليف بالفعل
بالمعنى المصدري بجامع عدم
تصور وجودهما وقد علم بما
ذكرته ما يندفع به النظاران
الاولان وما ذكره في تفسير
الامر والماضي وجه ظاهر
فانه ذكر أن معنى فعل
طلب الصلاة أي الهيئة
المستتابة للصلاة لا بالمعنى
المصدري لما مر والله أعلم
(سئل) عن بعض اليهود

يعلم الرد على التاج السبكي ومن تبعه في اشتراط أن يكون الغائب المحكوم عليه في محل ولايته
وبما يرد عليه أيضا أن البيع عليه اذا كان في غير محل ولايته قضاء على غائب وهو جائز بل
واجب بطلب الغريم وأيضا فالقاضي نائب الغائبين كما صرح به الاصحاب والنائب كالمندوب عنه
وهو لو كان حاضرا وجب عليه البيع فكذا نائبه وأيضا فكل ما وجب على الشخص مما يقبل النيابة
اذا امتنع أو غاب قام القاضي مقامه فيه وأيضا فلو لم يجب على القاضي البيع لما وجب عليه
اذا حضر وامتنع وقد اتفقا على انه اذا حضر يجب عليه البيع فكذا في غيبته والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه اذا اختلف الحاكم والشاهدان في شهادتي الحكم فقال
الحاكم شهدتم عندي بكذا وحكمت به وقال الشاهدان ما شهدنا عندك الا بكذا يعني بخلاف ما حكمت
به فما الحكم في ذلك صحة الحكم أولا وما لو ورد كتاب على حاكم فيه حكمت على فلان بكذا
بشهادة فلان وفلان فاحضر شاهد الحكم فقالا لم نشهد بهذا الحكم وما نشهد الا بكذا بخلاف
الحكم أو أنكرا أصل الشهادة أو أنكرا الحضور عند الحاكم الاول أو قالنا نشهد بصورة
الامر لا يحكم الحاكم هل يكون ذلك رجوعا منهم وبغرمون ما أخذ بالحكم أولا فيكون رجوعا
ويبطل الحكم ولا يغرم الحاكم أم يصح الحكم واذا صح الحكم فعلى من الغرم وما يكون اذا لم
نصح شهادة الشهود وكان الحاكم مصرا بالحكم وقد عمت البلوى من الحكم انهم ربما يحكمون
بقية الخصم والشهود عاونا الله تعالى من ذلك وربما ينكر الشهود أصل الشهادة وهم كاذبون
لاجل فساد الزمان وما لو أن المحكوم له صادق الشهود الذين شهدوا بخلاف الحكم وأقروا بان
ما شهد به الشاهدان بخلاف ما حكم به الحاكم (فاجاب) نفعا الله تعالى به عن المسئلة
الاولى والثانية بقوله ان الحاكم متى حصر مستند حكمه في شاهدين معينين فانكرا الشهادة عنده
بذلك ولم تقم عليهما بينة بالشهادة عنده به كان الحكم به غير معتد به لبطان سببه بانكارهما
هذا ما ظهر لي من كلامهم وأما ما اقتضاء قول السبكي في الحلييات في مسئلة ما لو ادعى على القاضي
جور أو نحوه وقضية كلام الغزالي وجه الله تعالى أن لا نسمع عليه وهو صحيح لانه نائب الشرع
فقوله أصدق من البينة من مخالفة ما قررته فغير منظور اليه لانه رأى له ضعف بخلاف كلام
الشيخين وغيرهما كما في التوسط وغيره والكلام في قاض أمين ظاهر العدالة والديانة محمود السيرة
كان ذلك في محل ولايته فان احتل شرط من ذلك فلا تردد عندي في الغاء حكمه وفساد دعواه وبأنى
ما ذكر فيما لو قال في كتابه الحكمي أشهدت على حكومي فلانا وفلانا فانكرا فلا يعتد بحكمه
واذا تقر ذلك علم أن ما ذكره الشاهدان غير رجوع فلا غرم عليهما لفساد الحكم سواء
أو اتفقا المحكوم له أم لا (وسئل) رضى الله تبارك وتعالى عنه اذا حكم حاكم بشهادة شاهدين
ونفذ عند حاكم آخر وتبين بطلان اشهاد الحاكم به الاول أو أبطل الحاكم الاول حكمه بقوله
ما حكمت بهذا هل يبطل التنفيذ أولا (فاجاب) وجه الله تعالى بقوله ان التنفيذ مبنى على صحة
الحكم الاول فبني بان فساد الاول بان فساد التنفيذ نعم قول الحاكم ما حكمت بهذا لا يعتد به اذا
شهدت عليه بینه حكمه به والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلمه اذا حكم
حاكم في كتاب وحيء بالكتاب الى حاكم آخر على خلاف معتقده هل ينفذ أم لا ينفذ الناذل
(فاجاب) وجه الله تعالى بقوله انه ينفذه وان خالف معتقده كما حكى الشيخان تصحيحه عن السرخسي
فالا وعليه العمل لكنهما حكيا قبل ذلك عن ابن كعب عن النص انه يعرض عنه فلا ينفذه ولا ينقضه
لان ذلك اعانة على ما يعتقده خطأ والمعتد الاول كما أشارا اليه بقراءهما وعليه العمل اذ هي صيغة
ترجيح كحقيقة بعض المتأخرين هذا كله ان كان ذلك الحكم مما لا ينقض فيه قضاء القاضي والا

والنصارى أنهم أوردوا
سؤالاً على النبوة صورته
أنهم يزعمون أن محمداً خاتم
الرسول وأفضلهم ومن يكون
بهذه المنزلة يجب أن يكون
برهانه أقوى البراهين
لا يتردد فيه ونحن نرى
الامر بخلاف ذلك فان
موسى قلب العصا حية
وعيسى أحيا المسوي
وصالح أتى بشاة من
جبل جاد ومحمد أعظم
بكلام مختلف فيه وقع فيه
التزاع والخلاف العظيم
هل هو قديم أو محدث وهل
أعجزه بنفسه أو أصرفه عنه
الى غير ذلك من الخلاف
الواقع وانما كان محمد صاحب
سيف وقهر وغلب تغلب على
الناس فانقادوا له (فاجاب)
بان برهان سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم أقوى من
براهين سائر الرسل وما خص
نبي بشئ الا وكان لنبينا
مشبهه فانه أوتي جوامع
الكلام وكان نبيا و آدم بين
الروح والجسد وغيرهم من
الانبياء لم يكن نبيا الا في حال
نبوته وزمان رسالته فاعطى
آدم أن الله تعالى خلقه بيده
وأعطى نبينا أن الله تعالى
قوى شرح صدره بنفسه
وخلق فيه الامعان والحكمة
وهو الخلق النبوي وتولى
من آدم الخلق الوجودي
ومن نبينا الخلق النبوي
وأما مجود المسألة له
فلاجل أن نور نبينا كان
في جهته وكما علم آدم الاسماء
كلها علم نبينا الاسماء كلها

أعرض عنه جزما ونقضه بطريقه (وسئل) رحمه الله تعالى اذا حكم ما كفي واقعة فهل يترتب
كل ما يتولد من تلك الواقعة على حكم الحاكم الاول أم كل ما حكم على ما يقتضيه مذهبه كما اذا وكل
وكيل في صلح أو بيع ثم باع أو صالح بمائة وما أظهر منها الا أربعين ثم انه استعبراً من الموكلين
من ٣ وكيلهم فقال قد أبرأتموني من كل قليل وكثير وقد اتممتوني بالمائة وأبرأتموني منها وقالوا لم
نعلم أنهم مائة الا كما متهمين وأبرأنا من شئ لا نعلمه والآن علمنا ولا نرضى تلك البراءة في هذا الزائد
فقال الحاكم قد حكمت بالبراءة مما كان وما لم يكن حتى انه لو ظهر زيادة كانت للوكيل فهل يكون
كذلك لانه يقول هذا يترتب على حكمي أم لا يكون الاعلى معتقداً الحاكم الآخر الذي قامت
عنده البينة بالمائة وتكون للموكلين أسعوا الجواب (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه
بقوله ان الحكم بالصفة أو الموجب يستتبع جميع الآثار المترتبة على ذلك الحكم وقته وحيثه
يتعين الرجوع في صورة السؤال الى مذهب الحاكم المالكي ولا يجوز للعالم ان يحكم فيها بخلاف
مذهب مالك رضي الله تبارك وتعالى عنه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه
عما لو دفع المستفتي والمترقج الى محبيه أو مطلقه درهما أو ديناراً أو أقل أو أكثر ما حكمه وما حكم
الوقف على القاضي (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلمه وبركته بقوله يجوز للمفتي أن يأخذ
مادفعه اليه المستفتي تبرعاً وله أن يقول لا تلمزني الكتابة لك فان أردتها فاستأجرني عليها فاذا
استأجره لشيء ودفعه جازله أخذه لكن الاولى التنزه عن ذلك اتباعاً لا كبر السلف والخلف في
ذلك ويجوز لمن علم آخر كيف يتلفها بعد نكاح أو نحوه أن يأخذ من المتعلم ما يعطيه له تبرعاً أو
باجرة كما مر في المفتي وبما ذكرته في المفتي صرح السبكي فقال فان قلت العالم الذي تعين عليه تعليم
العلم أو وجب فرض كفاية ولم يتعين هل يجوز له قبول الاجرة أو الهدية عليه قلت هذا مما اختلف
العلماء فيه والاولى التنزه عنه ولا يظهر التحريم بالقاضي فان القاضي فيه مصلحتان أحدهما
الوجوب والثاني كونه نائباً عن الله تعالى والعالم ليس فيه الا الاول فقط قال ولا يجوز للقاضي أن
يأخذ شيئاً مما يتعاطاه من العقود والقرض والفروع وان لم تكن هذه الاشياء احكاماً بمعنى انها
ليست تنفيذاً لما قامت به الحجة بل انشاء تصرفات مبتدأة ولكن الاخذ عليها ممنوع كالحكم لانه
نائب فيها من الله تعالى كما هو نائب عنه في الحكم اه قال غيره والمفتي قبول هدية لارشوة
من السائل ليفتيه بمراده ويجوز الوقف على القاضي كما صرح به السبكي في الحلييات بل اقتضى
كلامه الاتفاق عليه وذلك أن الاذرى قال في سؤاله عن الصدقة على القاضي من أهل علمه
من لا حكمه له ولا غرض الا التقرب الى الله تعالى بذلك ان ذلك وقع فيه نزاع والقلب الى
التحريم أميل للتأخذ بذلك وسيلة الى الرضا ويفوت المعنى الذي حرمت لاجله الهدية وهو ميل
النفس هذا كلام الاذرى في السؤال وتبعه شيخنا زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض على
التحريم كالهدي وأجاب السبكي فقال ما حاصله الذي يظهر لي جواز ذلك أي الصدقة وليس عندي
فيه نقل فالاولى التنزه عنه بقدر الامكان ثم فرق بين الصدقة والهدية بان الصدقة يقصد بها وجه الله
تعالى فالمصدق في الحقيقة يدفع لله تعالى صدقته أي تقع في يد قوله وتوابه قبل أن تقع في يد الفقير فهو
أخذ منه لامن المتصدق والهدية يقصد بها التودد والميل ووجه المهدى اليه والميل هو المحذور في
القاضي فاقتراوا كل من هذا والهبة مندوب يثاب عليه اذا قصد به وجه الله تعالى فلا يميز للصدقة عنهما
الا ما مر وحيث أن الام لا تصدق لله لملك وفي أهدي أو وهب لله تعالى للتعليل فالمصدق مملك لله
سبحانه وتعالى كما أن الوقف ينتقل الى الله سبحانه وتعالى والمهدى مملك للمهدى اليه وقد يكون
لاجل الله وحيث فلائمة على المتصدق عليه للمصدق اذا غلبت منه له ولأبيه عليه وميله بسبب

وذلك لان القلوب جبات على حب من أحسن اليها بخلاف الهدية فانما تستدعي الثواب عليها عادة
اما بمال أو بغيره وأطال في ذلك ثم قال ولو حرمنا على القاضي الصدقة حرمنا عليه الوقف لانه صدقة
اه فافهم ان الوقف لا نزاع فيه ولا تردد في حله وانما النزاع في الصدقة أي والاوجه فيها ما مر عن
الاذرى وشيخنا من الحرمة كالهدي لان المعنى الذي حرمت الهدية لاجله موجود في الصدقة
بتمامه ووفق السبكي المذكور بينهما لا يحد شيئاً مما نحن فيه لانه على فرض تسليمه باعتبار
ما في نفس الامر والنظر الى الحقائق والتفكير البعيدة عن افهام الناس ومثل ذلك لا يلتفت اليه
في ربط الاحكام به لانها انما تربط بالامور والظواهر المتبادرة للانفهام مع قطع النظر عن تلك
الحقائق والتفكير البعيدة ولا شك ان المتبادر من الهدية والصدقة شئ واحد هو الميل فكل
حرمت الهدية لذلك فاحرم الصدقة له أيضاً ثم رأيت الزركشي والجوهرى وابن أبي شريف وغيرهم
رجحوا ان الصدقة كالهدي وبحت أبو زرعة في التحريم وشرح البهجة جواز أخذه الزكاة قطعاً
وانه لو وفي عنه انسان دينه بغير اذنه جاز قطعاً وبأذنه بشرط عدم الرجوع لا يجوز قطعاً اه
ورد قطعاً بحل أخذ الزكاة بتصریحهم يمنع أخذه من سهم العامل وعالوه بما يقتضي المنع حيث
قالوا لا يدخل في العامل الامام والوالي والقاضي اذ لاحق لهم في الزكاة بل رزقهم في خمس الخمس
المرصود للمصالح العامة قال بعضهم نعم يظهر أخذه من سهم الغارم اذا أذن للاصلاح ومن سهم
الغازي المتنازع وقد عمت البلوى في قضاة العصر بأخذهم الزكاة مطلقاً وهو خطأ مطلقاً اه
فان قلت فاي فرق بين الصدقة والوقف مع انه صدقة قلت الوقف لا يصنع فيه من القاضي ان قلنا بما
قاله جمع متقدمون واختاره النووي رحمه الله تعالى في الروضة في السرقه ونقله في شرح الوسيط
عن نص الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه لا يشترط القبول من الموقوف عليه وعالاه ابن الصلاح بان
الملك فيه يزول الى الله تعالى كالتقرب بعني ينقل عن اختصاص الاتيين فعلى هذا الفرق بين
الوقف والصدقة ظاهر وأما على مقابله من ان الموقوف عليه لابد من قبوله وهو ما رجحه في المنهاج
كأمله ونقله الشيخان عن جمع متقدمين فيفرق بينهما بان الميل في الصدقة أعظم منه في الوقف
لانها تقتضي الملك التام المقتضى للتصرف في العين بما أراد المتصدق عليه بخلاف الوقف فانه انما
يقتضي استباحة منفعة مقيدة بمشروطه الواقف فهو محجور عليه فيما عدا ذلك وفرق ظاهر بين عقد
يقتضي استقلاله وعدم الحجر عليه بوجه وهو الصدقة والهدية وعقد لا يقتضي ذلك بل عكسه وهو
الوقف فلم يظهر الحاقه بهما وان كان محتملاً نظراً الى أنه يقضى الى ميل مثلهما وان اختلف الميل
لكن لو كان النظار لمطابق الميل حرمت الهدية اليه ولو بمن اعتادها قبل التولية فلما جوزوا ذلك له
علمنا أنه لا تعويل الاعلى ما استدعى ميلاً قوياً مع عدم ظهور قرينة بضعف ما أشهر به من الميل ثم
رأيت الزركشي قال في خادمه أهل الرافعي الوقف كالأمراد واحد من أهل ولايته الوقف عليه ويظهر
انه كالهدي ان شرطنا القبول في الوقف على المعين والا فينبغي الحجة كلكو كان له على القاضي دين
فأبرأه منه وأما اذا كان من غير أهل ولايته فلا يتقبل فيه منع وأما لو شرط الواقف في المدرسة أن
تكون تدريساً للقاضي وكان للتدريس معلوم قال بعض المتأخرين أي السبكي ينبغي أن تخرج حجة
هذا الشرط على انه لو رزق أهل الولاية أو واحد منهم أو الامام من خاص نفسه القاضي بذلك يجوز
والاصح المنع فيصير بطلان هذا الشرط ويحتمل أن يقال ان طلب القاضي التدريس من غير معلوم
أجيب اليه ويصح الشرط لانه قد يجتمع الفقهاء عنده أكثر وهذا غرض صحيح ويحتمل أن يقال
انه يجب وبأخذ المعلوم لانه ليس متعيناً فلا يكون في معنى الهدية وهذا في حصة الواقف أما بعد
موته فلا يتقبل فيه منع اه وحاصل كلامه في الموقوف عليه المعين انه موافق على ما قدمته من حجة

وذولهم أو أماً الدريس فرفعه
الله مكاناً علياً ورفع نبينا الى
مكان لم يرفع اليه غيره وأما
نوح فحج الله تعالى ومن
معه من الغرق ونجاه من
الغسق وأعطى نبينا أن
أتمه لم تملك بعد ذاب من
السماء وأما ابراهيم
فكانت ناراً ورد عليه برداً
وسلاماً وأعطى نبينا تأثير
ذلك اطفاء نار الحرب عنه
وناهيك بنار خطبها السيوف
ووجهها الخوف وموقدها
الجسد ومطلبها الروح
والجسد قال تعالى كلما
أوردوا ناراً لا تحرب
أطفأها الله وأماماً أعطيه
من مقام الخلة فقد أعطيه
نبينا وزاد عليه بمقام المحبة
وأما ما أعطيه موسى من
قلب العصا حية غير ناطقة
فأعطى نبينا أسبغ الطعام
والحصى في كفه الشريف
وتسليم الحجر عليه وتأمين
أسكفة الباب وحواطط البيت
على دعائه وكلامه الجبل وكلام
الجبل وكلام الشجر له
وسلاماً عليه وطواعيته له
وشهادته بالرسالة وحسن
الجدع شوقاً اليه وسجود
الجبل وشكواه اليه وسجود
الغنم وكلام الذئب وشهادته
له بالرسالة وكلام الجار له
وكلام الضب له وأعطى
موسى الدال البيضاء وكان
بماضها يغشى البصر وأعطي
نبينا أنه لم يرزل ينتقل نوراني
أصلاً بالآية وبطون
الامهات من لدن آدم الى أن
انتقل الى عبد الله وأعطي

أراد من أقطار الأرض فقد
أعطى نبينا البراق الذي هو
أسرع من الريح بل أسرع
من البرق لحاطف حمله
من الفرش إلى العرش في
ساعة زمانية وأقل مسافة
ذلك سبعة آلاف سنة
وذلك مسافة السموات وأما
إلى المستوي وإلى الرفرف
فذلك لا يعلمه إلا الله وأيضاً
الريح صخرت أسلمان لخدمته
إلى نواحي الأرض ونبينا
وؤيته الأرض أي جعلتها
حتى رأى مشارقها ومغاربها
وفرق بين من يسعى إلى
الأرض وبين من يسعى إلى
الأرض وأما ما أعطاه من
تسخير الشياطين فقد ربط
نبينا بأب الشياطين إبليس
في سارية من سوارى المسجد
وخبرته إيمان الجن بنبينا
فأسلمان استخضعوا لنبينا
أسلمانهم وأما عدد الجن من
جنود أسلمان فغير منه عدد
الملائكة جبريل ومن معه
من جملة أجناده باعتبار
الجهاد واعتبار تكثير السواد
على طريق الاجتاد وأما
عدد العاير من جملة أجناده
فأعجب منه حماية الغار
وقر كبيرها في الساعة
الواحدة وجايتها له من عدوه
والغرض من استكثار الجن
أغمار الجاهلية وقد حصلت من
أعظم شيء بإسراء نبينا وأما
ما أعطاه من الملك فنبينا خير
بسين أن يكون نبينا ملكا
ونبينا عبدا فاختار أن يكون
عبدا لله والقاتل
يا خير عبد على كل المخلوق

عنه والافلاوكذا قال نحوه الماوردي والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وعبارة الماوردي رحمه الله تعالى
في الحاروي اذا خلا بلد عن قاض وخلا العصر عن امام فقاد أهل الاختيار أو بعضهم رضا السابقين
واحدا وأمكنهم نصرته وتقوية يده بجاز تقليده ولو انتفى شيء من ذلك لم يجوز تقليده اهـ كذا قاله ابن
الرفعة في الكفاية وتبعه ابن النقيب وسئل بعض المتأخرين عن رجل في بلاد ليس فيها سلطان هل
يجوز حكمه اذا حكمه الخصمان أم لا فأجاب رحمه الله تعالى بقوله اذا حكمه الخصمان ورضيا بحكمه
وكان أهلا للحكم جاز ونفذ حكمه والله سبحانه وتعالى أعلم وسئل بعضهم أيضا عما اذا لم يكن في البلاد
امام مولى ورضيت العامة باحكام رجل عدل عندهم يلزم حكمه أم لا بد من التولية لأن الشرع مبني
على الحاكم فاذا لم يكن حاكم هناك من جهة السلطان ولا أمينه هل يلزم أحكام من رضوا به فأجاب
رحمه الله تعالى فقال اذا لم يكن في البلد قاض وكان فيها رجل عالم أو عدل ثقة مرضى به عند عدم
الحاكم وراضى به أهل البلاد ونصبوه بأجماع عشرة عدول وكان عالما بالشرع أو غير عالم إلا أنه
يستفتى من يثق بفقائه ويحكم بها فأحكمه وتصرفاته في ذلك نافذة والله سبحانه وتعالى أعلم
ويؤيد هذا الجواب مسائل منها قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجوز لأحد أن يحكم
إلا أن يكون فقيها كذا قال الماوردي في الحاروي وأثره الامام الاسنوي والامام الاذري في باب
محرمات الاحرام من شرحي المنهاج قال الامام الازرق في القضاء من شرح التنبيه قال بعضهم ليس من
شرط المحكم أن يكون فقيها في جميع الاحكام بل فيما حكم فيه كالتقاسم قال وهو القياس كما في
عالم الزكاة اهـ قال الامام الاذري في محرمات الاحرام من شرح المنهاج من حكمناه في باب اعتبار
أن يكون فقيها فيه لا غير قال في القضاء منه وهو الاقرب قال الولي العراقي وشاهدت ذلك بخط
الجلال الباقيني وفي غير هذا ما يدل اسكلامه رحمه الله تعالى مصرحا بذلك فليكتف به اهـ كلامه
ومنها قول الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى في الاضية من شرح مسلم قالوا من ليس
أهلا للحكم لا يحل له الحكم فان حكم فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء أوافق الحق
أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه وافق الصواب أم لا
وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك وقد جاء في الحديث في الستة القضاة ثلاثة قاض
في الجنة واثنان في النار قاض عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وقضى بخلافه
فهو في النار وقاض قضى على جهل فهو في النار اهـ ما قاله الامام النووي رحمه الله تعالى ومنها قول
الامام ابن الانباري والكمال الدميري والامام المراني المدني في شروحه على المنهاج اذا تخاكم
رجلان إلى رجل لا يصلح للقضاء لم ينفذ حكمه بالاتفاق والله سبحانه وتعالى أعلم ومنها ما ذكر في
الكافي ان المتعاقب على اقليم لو نصب فاسقا أو جاهلا وتعذر رفعه فني نفوذ أحكامه من التزويج
والتصرف في أموال اليتامى احتمال وجهين فعلى المنع ان طريق الناس القهاكم إلى من هو أهل
فان تعذر نفذت أحكامه للضرورة وقال بعض المتأخرين يتعين على السلطان في هذه الازمنة أن يولي
من اتصف بصفة العلم بذهب امام الله سبحانه وتعالى أعلم اهـ ما قاله في الكافي كذا قال في مفتاح
ابن كبن فهل ما ذكر صحيح أم لا (فأجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله ما ذكر في هذه الاجوبة صحيح
جار على القواعد لما علمت أنه مذكور في حاروي الماوردي وأثره ابن الرفعة وغيره وبوافقه كلام
صاحب الكافي وكفى باعتداده هؤلاء المفتين له وهو الاثني بقاعدة ان المشقة تجلب التيسير وان
الضرورات تبيح المحظورات وغيرهما فاذا خات بلد أو قمار عن نفوذ أوامر السلطان فيها لبعدها
وانقطاع أخبارها عنه وعدم انقياد أهلها لأوامرهم ولو بلغتهم فلم يرسل لهم قاضيا وجب على كبراء أهلها
أن يولوا من يقوم بأحكامهم ولا يجوز لهم أن يتركوا الناس قوضى لأن ذلك يؤدي إلى ضرر عظيم

فاذا ولوا لا نفذت جميع أحكامه وصار في حقهم كالقاضي ولا يشترط فيه اجتهد لان غايته انه
كالحكم والمحكم لا يشترط فيه الاجتهاد الا مع وجود القاضي وأما مع فقده فيجوز تحكيم العدل
لكن لا بد من معرفته لأحكام التي يحتاج اليها ولو باسـتغادتها من غيره وما ذكره السائل عن جمع
بما يخالف ذلك يجوز على هذا التفصيل وأما ما ذكره الاصمعي رحمه الله تعالى من قوله صفته صفة
القضاة فهو مؤول بما قاله السيد السهمودي رحمه الله تعالى وما ذكره من تأنيب جميع أهل
الحل والعقد بترك نصب حاكم يحكم بين الناس في بلادهم متجه وما ذكره من وجوب الهجرة من بلد
لاحاكم فيه يؤيده قول الغزالي لا يجوز الإقامة ببلد لا مفتي فيه ويفهم من كلام الماوردي في الحاروي انه
لا بد أن يتفق على نصبه أهل الحل والعقد حيث قال فقد أهل الاختيار أو بعضهم واحدا برضا
الباقين وبه يتفق في قول الاصمعي ثلاثة من أهل الحل والعقد وقول السهمودي جماعة من أهل الحل
والعقد لكن ما قاله هو القياس في نصب الامام فانه لا يشترط فيه اتفاق جميع أهل الحل والعقد
بل صرحوا بأنه لو انحصر الحل والعقد في واحد مطاع كفي وكذا يقال به هنا ولما أوردي أن يفرق
بان تلك ولاية عامة فلو اشترطنا حضور جميع أهل الحل والعقد لتعسر أو تعذر وفات المقصود وعظم
الاعقاب ولم يتيسر نصب امام لبعده اجتماعهم على واحد فانتضت الضرورة المسامحة ثم بالاكتفاء
بين تيسر منهم وأما هنا فلهذه ولاية خاصة على قوم مخصوصين فاشترط رضا جميع أهل الحل والعقد
بها اذا عسر في ذلك ولا مشقة وهذا هو الذي يتجه ترجيحه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن
شخص اشترى من آخر حصة مشاعة من مخرج وحفرة ثم استأجر البائع الحصة الشائعة المذكورة
من المشتري ولم يكتب الموثق في حصة التبايع والتواجر ثوبا ولا حكا ثم اتصل مضمون الحجة
المذكورة بحاكم شافعي وكتب بخطه في طرتها ثبت ذلك عندي ولم يتعرض للحكم فهل يكون هذا
اللفظ مضمنا للحكم بحصة التبايع والتواجر أو أحدهما أم لا يكون متضمنا للحكم وهل اذا
رفعت هذه القضية إلى حاكم يخالف يكون هذا اللفظ مانعا له عن العمل في ذلك بقاعدة مذهبه
أم لا (أجبت) بقولي الثبوت المجرد ليس بحكم بالثابت على الأصح عندنا وعند المالكية والحنابلة
وقال آخرون انه حكم واختار السبكي التفصيل بين أن يثبت الحق أو سببه فان ثبت سببه كقوله
ثبت عندي أن زيدا وقف هذا فليس بحكم لانه يتوقف بعد ذلك على نظر آخر وهو ان الوقف
صحيح أولا وان ثبت الحق كقوله ثبت عندى ان هذا وقف على زيد فهو في معنى الحكم لانه
يتعلق به حق الموقوف عليه ولا يحتاج إلى نظر آخر وان لم توجد صورة الحكم فيه فعلى الاول
الأصح ليس قول القاضي ثبت ذلك عندى متضمنا للحكم ببيع ولا اجارة فلا يخالف الحكم فيه
بقضية مذهبه وعلى الثاني هو متضمن لذلك وعلى اختيار السبكي ان قال ثبت عندى أن زيدا باع
هذا لم يكن حكما وللحنابلة نقضه وان قال ثبت عندى ان هذا مبيع من زيد كان حكما بمنع
نقضه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن ولي الامر اذا ولي شخصا على براءة
وقضى أمره إليه بان يعزل وينصب ويحكم بل فوض أمورها إليه وحكم بحرية انسان هل ينقض
ذلك الحكم أولا (فأجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله لا ينقض حكمه المذكور الا بسبب مقتض له
كان قامت بينة بقرينة ذلك المحكوم بحريته فان بينة الرق مقدمة على بينة الحرية والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالا صورته ما معنى قوله في تكبير العيد وفي
الشهادات الاشهر كذا والعمل على خلافه وكيف يعمل بخلاف الرابع (فأجاب) نعمنا الله تعالى
به بقوله ان الترجيح تعارض لان العمل من جملة ما يرجح به وان لم يستقل بحجة فلما تعارض في
المسئلة الترجيح من حيث دليل المذهب والترجيح من حيث العمل لم يستمر الترجيح المذهبي على

وأما ما أعطاه صالح من النافذة
الذ كور وأعطاه عيسى
من ابراء الامة والارض
واحباء الموتى فأعطى نبينا
رد العين إلى مكانها بعد
ما سقطت فعادت أحسن
ما كانت وقال له رجل
ما أو من بك حتى تحيى لى ابنتى
فأتى قبرها وقال يا فلانة
فقال لبيك وسعديك
وكانت امرأة معاذ بن عمرو
برياء فشكت ذلك إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسمع
عليها فاذهب الله البرص منها
وسج الحصى في كفها وسلم
عليه الحجر وحن لفراسه
الجذع وذلك أبلغ من
تسليم الموتى لان هذا من
جنس ما لا يتكلم وأما
ما أعطاه عيسى من أنه كان
يعرف ما تخفيه الناس في
بيوتهم فقد أعطى نبينا ذلك
لبيلة المعراج وزاد في الترقى
لمزيد الدرجات وسماح
المناجاة والخلاوة في الحضرة
القدسية بالمجاهدات وأما
قول اليهود والنصارى محمد
انما أتى بكلام بقوا به أن
الله تعالى جعل معجزة كل نبي
من الانبياء بالوجه الشهير
أربع ما يكون في زمان ذلك
النبي الذي أراد اظهاره فكان
السحر في زمن موسى قد
انتهى إلى غاية فجعل الله
معجزته قلب العصا حية
وكان الطب في زمن عيسى
قد انتهى إلى غاية فجعل الله
معجزته احياء الموتى وبعث
الله نبينا إلى العرب فجعل
معجزته القرآن الذي عجز

وبسورته من مثله فهو أعجب
في الآية وأوضح في الدلالة
من احياء الموتى وبراء الاكس
والابصر لانه أتى الى أهل
البلاغة وأرباب الفصاحة
ورؤساء البيان والمقدمين
في اللسان بكلام مفهم المعنى
عندهم فاعجز بفصاحته
وبلاغته كل فصيح وبلغ من
طوب بعارضة من العرب
العرباء ومصافح الخطباء مع
ما هم عليه من المضادة
والمصادمة واقرطهم
في المعادة والمعادة فكان
عجزهم عنه أعجب من عجز من
شاهد المسيح عند احياء
الموتى لانهم لم يكونوا
يطعمون فيه ولا في ابراه
الاكس والابصر ولا
يتعاطون علمه وقرش كانت
تتعاطى الكلام الفصيح
والبلاغة والفصاحة
والخطابة فدل على أن
العجز عنه انما كان
ليصير عالما على رسالته
وحجة نبوته اذ لو لم يكن
كلما منزل من عند الله
لامكنهم الاتيان بما يابوا به
أو بدائمه في حسن الاسلوب
والتراكيب لكانهم اختاروا
بذل المهج على ذلك ولم يمكنهم
المعارضة باقصر سورة منه
وهذه حجة فاطمة وبرهان
واضح وحجة القرآن بافية
الى يوم القيامة ومجزة كل
نبي انقرضت بانقرضه أو
دخلها التغير والتبديل
كالتوراة والانجيل ومن
وجوه اعجاز القرآن النظم

والبيئة وردت عليه غير متعوضة لسوء ذلك بل انما يحكم بصحة الاجارة وصحتها لا تمنع الخفي من الحكم
بانفساخها بالوفا قال نعم ان ادعى الوارث على المستأجر انه استأجر من مورثه كذلك ومات وقد
بطلت الاجارة بعونه وسأل تسليم الدار للقاضي الحكم حينئذ يلزم الاجارة وان مات المؤجر لكن
بعد طلب المدعى عليه اه وبوجه ما ذكره أولا من عدم الحكم بالارزوم بان الاختلاف بين المستأجر
والوارث انما وقع في وجود العقد فوجب صلب الحكم عليه بان يحكم بوجوده وصحته وأما الارزوم
فامر أخض من الوجود ولم يقع تعرضه في الدعوى فكيف يحكم به بخلافه في المسئلة الاخيرة فان
الدعوى منسوبة على عدم الارزوم بعد اعتراف المتدعيين بوجود العقد فساد حينئذ الحكم بالارزوم (وسئل)
رحمه الله تعالى عن قاضي الضرورة هل تنفذ جميع أحكامه أو يستثنى منها شيء (فاجاب) نفعتنا
الله تعالى به بقوله ظاهر كلامهم نفوذها كلها لكن قال الاذرى وغيره لا يجوز له أن يحكم به له
قال الحضري ولا يجوز له حفظ مال المفلل بل يتركه عند عدل ولا يجوز أن يكتب الى قاض آخر
فانه كالشاهد قال الباقي ولا يستحق جامكية في بيت المال (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا سافر
القاضي سفرا طويلا بغير اذن الامام ولم يستتب أحدا مع انه مأذون له في ذلك فهل ينزل بترك ذلك
(فاجاب) بقوله بحث الاذرى انه زاله بذلك وليس يبيعد حيث ترك ذلك اعراضا لضرورة أو
خشية بمذور (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالا صورته وهب لطفل شخص شيئا لزمه قبوله هل
يشمل ذلك القاضي (فاجاب) نفعتنا الله تعالى به بعلمه بقوله قضية كلامهم شهوة له فاذا وهب
لطفله شيء لزمه قبوله لكن بحث بعض المتأخرين استثناء قال والا فهو فتح باب للرشوة اه وفيه نظر
فانه اذا قبله لمولاه صار ملكا للمولى وامتنع على الولي التصرف فيه الا بالحظ له ولا يتصور رجوعه
اليه الا بنحو بيعه للمصلحة فكيف يتصور فيه الرشوة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضي الله
تعالى عنه هل يلزم الدائن تسليم كتاب دينه بعد الاستيفاء أو الاشهاد عليه بذلك وكذلك البائع هل
يلزمه كتاب ثرائه بعد الاشهاد عليه بالثراء أو القبض (فاجاب) بقوله لا يلزم دفع ذلك لانه ملكه
والاشهاد عليه كاف في دفع ما يدينه (وسئل) رحمه الله تعالى هل للقاضي قبض أموال
الغائبين أعيانا كانت أو دينونا (فاجاب) بقوله هذه المسئلة ذكرها الشيخان في مواضع متفرقة
بينهما في المهمات في التفتيس فقالا في السرقة ولا يطالب بماله وفي التفتيس لا يستوفى أموال
الغائبين في الذم وانما يحفظ أعيان أموالهم وفي استيفاء القصاص قال ابن الصباغ ليس له أخذ
مال الغائب المقتضوب وفي كلام الامام وغيره ما يزرع فيه ويشعر بانه يأخذ له ويحفظه وفي الاقطعة لو
أخذ القاضي المقتضوب من الغائب ليعقله للمالك هل يبرأ الغائب من الضمان فيه وجهان ظاهر
النص منهما البرائة وعبرة الروضة أقسمهما البرائة لان يد القاضي نائبة عن يد المالك فان قلنا
لا يبرأ للقاضي أخذه وان قلنا يبرأ فان كان المال متعرضا للضياع والغائب بحيث لا يسعد أن
يفلس أو يغيب فكذلك والا فوجهان وليس لاتحاد الناس أخذ المقتضوب اذا لم يكن في معرض
الضياع وكذا ان كان لان القاضي نائب عن الغائبين اه قيل وينبغي حل ما أطلقاه في بقية المواضع
على هذا التفصيل الذي اعتمدته النشائي وحاصله راجع الى رعاية الخط والمصلحة في ذلك للغائب ونقل
في المهمات عن الفارقي أن محل الخلاف حيث كان المدينون ثقة مقليا والاوجب على الحاكم قبضه بلا
خلاف وحيث ثبت له قبض حقه كان له نصب من يدعي به عند وجوده لانه وسيلة اليه كذا كره الفزري
وفي القوت عن الفهال في القضاء على الغائب ما يؤيد ذلك وزيادة فانقرضه فانه هم ومحمل جواز
قبض الحاكم حيث قيل به ما اذا لم يخش استيلاء نحو ظالم عليه أو صياحه من وجه آخر اذا لحظ للغائب
حينئذ (وسئل) رضي الله تبارك وتعالى عنه هل يجب تقايد العلم الاورع من المجتهدين أم يتخير

معهود في لسان العرب
وغيرهم والاسلوب الخالف
لجميع أساليب العرب
والجزالة التي لا تقع من
مخالف والتصرف في لسان
العرب على وجه لا يستقل
به عربي حتى وقع الاتفاق
من جميعهم على اصابتها في
وضع كل كلمة وحرف وضوء
والاخبار عن الامور التي
تقدمت من أول الدنيا الى
وقت نزولها من أي ما كان
يتسلمون قبله من كتاب ولا
يحيط به من فخر بما كان
من قصة الانبياء مع أممهم
والقرون الخالية في دهرها
وذكر ما أله أهل الكتاب
عنه وتحدوه به من قصة
أهل الكهف وشأن موسى
والحضر وحال ذي القرنين
بغضاهم وهو أي من أمة
أمة ليس لها بذلك علم عما
عرفوا من الكتب السالفة
صحة فتحة واصله ويحسن
تعلم ضرورة أن هذا الأسلوب
اليه الا عن تعلم ومنها الوفاء
بالوعد المذكور بالحس في
العيان في كل ما وعد الله
سبحانه وتعالى وهي تنقسم
الى أخبار مطلقة كوعده
بنصر رسوله وانجاء الذين
خرجوه من وطنه والى وعد
مقيد بشرط كقوله ومن
يتوكل على الله فهو حسبه
ومن يؤمن بالله بهد قلبه
ومن يتق الله يجعل له مخرجا
ومنها الاخبار عن المعينات
في المستقبل التي لا يتطالع
عابها الا بالوحى فمن ذلك

ما وعد الله نبيه بأنه سيفعل
دينه على الاديان بقوله هو
الذي أرسل رسوله بالهدى
ودين الحق الآية فكان
أبو بكر إذا غزا جيوشه
عرفهم بما وعدهم الله من
أظهار دينه ليشقوا بالنصر
وكان عمر يقول ذلك فلم يزل
الفتح يتوالى شرفا وغرارا
وبحرا قال تعالى وعد الله
الذين آمنوا وعملوا الصالحات
ليسخلفنهم في الأرض كما
سخلف الذين من قبلهم
وقال لقد صدق الله رسوله
الرويا بالحق لتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله آمنين
وقال واذا بعد كم الله احدى
الطائفتين انما لكم وقال
الم غلبت الروم في أدنى
الأرض وهم من بعد غلبهم
سيعلمون فهذه كلها أخبار
عن الغيوب التي لا يعلمها الا
رب العالمين وأمن اوقفه عليها
فدل على أنه تعالى قد اوقف
عليها رسوله لتكون دالة
على صدقه ومن وجوه اعجاز
القرآن ما تضمنه من العلم
الذي هو قوام جميع الانام
في الحلال والحرام وفي سائر
الاحكام ومنها الحكم البالغة
التي لم تجر العادة بان تصدر
في كثرتها وشرفها من آدمي
ومنها التناسب في جميع
ما تضمنه ظاهرها وباطن
غير اختلال وبالجملة فقد
خص الله تعالى نبي محمد
الذكر بمرام بعلة أحد
الانبياء فقال أعلمت خبا
لم يعطون أحد قبلي فان كل
نبي يبعث الى قومه خاصة

(فاجاب) نعمنا الله تبارك وتعالى به بقوله الاصح عند الجمهور وكان في أصل الروضة أنه يقدر أخذ ما كان عليه الصحابة ومجمله كما قاله الغزالي ما لم يعتقد أن أحدهما أعلم والام يجوز تقليد غيره وان كان لا يلزمه البحث عن العلم ووجه في زوائد الروضة بقوله المختار هو فيها معنى الرابع بعد أن نظر فيه ونقله عن غيره أي كائن الصلاح ثم قال فعلى هذا يلزمه تقليد أروع العالمين وأعلم الورعين وان تعارضا قدم العلم على الاصح اه واعترض بان الاصح أنه لو اختلف عليه اجتهاد مجتهدين في القابلة تخبر وان اعتقد أحدهما أفضل وبأن كلام المجموع في مقدمته وأصل الروضة فيما اذا اختلف عليه مفتيان يقتضي التخيير مطلقا وبأن قياس ذلك على وجوب تقديم أريج الدليلين وأروق الروايتين غير صحيح لان الخطاب به هو المجتهد الذي يجب عليه البحث عن ذلك بخلاف غيره فإنه لا يجب عليه البحث عن العلم وبأن العاين لا عبرة باعتقاده اذ قد يعتد المفضل فاضلا اذ لا يميزه وبأن الكمال المحقق ابن الهمام صرح بأنه لا فرق ويجاب بأن اشارة القابلة ظاهرة يستوى في معرفتها الافضل وغيره ولو سلمنا عدم استوائهما فالتفاوت بينهما فيها غير كبير بخلاف الاحكام فان التفاوت فيها بين العلماء قد كثر وانتشر والاعلم أدري بها فوجب تقليده وبأن اقتضاء ما ذكر في اختلاف المفتين اما أن يقال انه صحيح ويترك بأن الابتداء بخلافه أ كثر لان فيه التزام الاخذ بقوله في سائر الاحكام بخلاف ما اذا اختلف عليه مفتيان فإنه في مسألة واحدة فوسع فيه أكثر أو يقال وهو الاقرب هو مقيد بذلك أيضا واهملوه فيها لعلمه من تلك المسئلة وبأننا وان سلمنا فساد القياس المذكور فذلك لا يقتضي ضعف كلام الغزالي المذكور على أن القياس صحيح اذ صورته أن المجتهد اعتقد الأرجحية والمقلد كذلك فتساويا حيث لا يفرق الى أن ذلك يجب عليه البحث دون هذا اذ لا يصح فارقا وبأن دعوى عدم الاعتبار باعتقاد العاين في محل المنع بل هو في محل النزاع (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته قال الشيخان الناس كالمجتهدين اليوم على أنه لا يجتهد اليوم هل لهما مستند في ذلك مع ما يلزم عليه من تعال فرض الكفاية وتأنيم الناس والمفتين غير المجتهدين (فاجاب) بقوله سبقهما الى ذلك الفخر الرازي وغيره بل قال بعض الاصوليين منا لم يوجد بعد عصر الشافعي رضي الله تعالى عنه مجتهد مستقل أي من كل الوجوه فلا ينافيه قول كثير من أصحابنا اتبعنا الشافعي رحمه الله تعالى دون غيره لانا وجدنا قوله أريج لا تأما قلناه أي في كل مذهب اليه بل وافق اجتهادنا اجتهاده في كثير من المسائل ومن ثم قال النووي رحمه الله تعالى كائن الصلاح رحمه الله تعالى ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا لا يستقيم ولا يلائم المعلوم من حالهم أحوال أكثرهم لكن نازعهم ابن دقيق العيد واختار قول الحنابلة لا يدخلوا مصر عن مجتهد ومال اليه في الخادم قال والد ابن دقيق العيد وعزة المجتهد في هذه الاعصار ليس لتعذر حصول آلة الاجتهاد بل لاعراض الناس عن الطريق المفضية اليه وظاهر كلامه هذا تأنيب كل الناس من عصر الشافعي رضي الله تعالى عنه الى الآن لان من فروض الكفايات أن يكون في كل عصر من يصلح للقضاء وقد قال النووي ككائن الصلاح رحمه الله تعالى ومن دهر طوبى بل يزيد على ثلثمائة سنة عدم المجتهد المستقل ولقواهم ظاهر كلام الاصحاب ان فرض الكفاية لا يتأني بأصحاب الوجوه لكن قال ابن الصلاح ويظهر تأدي الفرض به في الفتوى وان لم يتأدي احياء المعلوم التي منها استمداد الفتوى لانه قام مقام المستقل وعلى تسليم ما ذكره فقد تعطل فرض الكفاية بالمعنى الثاني الذي ذكره والذي يجب الجزم به ان عزة المجتهد انما هو لتعذر حصول آلة الاجتهاد لا للاعراض عن طريقه لان أصحابنا وغيرهم بذلوا جهدهم فوق ما يطاق كما يعلم لمن تأمل أخبارهم ومع ذلك فلم يفتروا برتبة الاجتهاد المطلق كما مر وأبضا فقد ذكر الفقهاء ان

فرضية مامر انما يخاطب بها من جمع الشروط التي ذكرها واذا تأملت جميع أهمل الاعصار المتأخرة لم تجدهم جمعوا تلك الشروط فلا تهم عليهم اذ من تلك الشروط الذكاء والمراد به كما هو ظاهر ذكاء الوصول الى رتبة الاجتهاد لمن بذل جهده وأفتى عمره في اقتناص شواهد العلوم وأصحابنا وغيرهم قد بذلوا جهدهم وأفتوا عمرهم ولم يفتروا بذلك فعلنا أنهم لم يتصفوا بالذكاء المذكور فلا وجوب عليهم وكذا يقال في أعصارنا التي خلت عن المجتهد بجميع أقسامه حتى مجتهد الفتوى فلا هم عليهم في تعطل الفرض بالمعنيين المذكورين في كلام ابن الصلاح السابق فان قلت ما وجه التعطل عن مجتهد الفتوى قلنا لانهم ذكروا ان الشيخين وغيرهما ممن لم يبلغ رتبة أصحاب الوجوه كالغزالي وامامه على نزاع في ذلك انما هم مجتهدون في الفتوى لا في المذهب ولا مجتهدون منشئون واذا كانوا هؤلاء الاثمة كذلك فافان في مثل هذه الاعصار المتأخرة أن تجد مثل أفهم ويدل لما ذكرته قول الجلال المحلي عقب حكايته القول بجواز افتاء المقلد وان لم يكن قادرا على التفريع والترجيح لانه ناقل لما يلقى به عن امامه وان لم يصح بنقله عنه وهذا هو الواقع في الاعصار المتأخرة وقول النووي كائن الصلاح رحمه الله تبارك وتعالى بعد أن ذكر المنسب ومجتهد المذهب الثالثة أن لا يباغ مرتبة أصحاب الوجوه لكونه فقيه النفس حافظ مذهب امامه الى أن قال وهذه صفة كثير من المتأخرين الى أواخر المائة الرابعة الذين وتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف منها معانم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخرج ثم قال الرابعة أن يقوم بحفظ المذهب وفهمه ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته ثم قال ومالم تجده منقولاً ان وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكرانه لا فرق بينهما جاز الحاقه به في الفتوى وكذا ما يعلم اندراج تحت ضابط مجتهد في المذهب وما ليس كذلك يجب امساكه ومثل هذا يقع نادرا في حق المذكور اذ يبعد كما قال امام الحرمين أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط فانظر جملة من بعد المائة الرابعة ليس من مجتهدى المذهب الدال لما قدمته ثم كلام الجلال المحلي المذكور يفهم اعتماده لذلك القول وهو قريب لئلا يلزم عليه تأنيب كثير من المتأخرين باقتنائهم مع قصورهم عن درجة المذكورين في كلام النووي رحمه الله تعالى وأما قوله عقب الاقسام الاربعة وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب أي معطاه مع التمكن من الوقوف على الباقي على قرب كما ذكره قبل ذلك ووجه النفس فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد باع بامر عظيم الألفان أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم فهو محمول على ما اذا وجد هناك منتصف بأحد الاقسام الاربعة التي ذكرها بقرينة قوله بعد ذلك فان قيل من حفظ كتابا أو أكثر في المذهب وهو قاصر لم يتصف بصفة أحد من سبق ولم يجد العاين في بلده غيره فهل له الرجوع الى قوله فالجواب ان كان في غير بلده مفت يجد السبيل اليه وجب التوصل اليه بحسب امكانه فان تعذر ذكر مسئلته لذلك القاصر فان وجدها بعينها في كتاب موثق بصحته وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمها بنصها وكان العاين فيها مقلدا صاحب المذهب قال ابن الصلاح وهذا وجدته في ضمن كلام بعضهم والدليل بعرضه اه قال ابن الصلاح عقب ذلك ثم لا بد من هذا القاصر بامثال ذلك من المفتين ولا من الاصناف المستعار لهم حجة المفتين وأما ما قطع به الحلبي والجويني والروايات وغيرهم من تحريم افتاء المقلد بما هو مقلد فيه فهو محمول كما قاله ابن الصلاح على ما اذا ذكره بصورة من يقوله من عند نفسه ثم قال فعلى هذا من عهدنا من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم وسبيلهم أن يقولوا مثلا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه كذا ونحو هذا ومن ترك الاضافة فقد اكتفى باليوم من الحال عن التصريح به اه (وسئل)

وبعث الى كل أحر واسود
وأحلت في الغنائم ولم تحل
لأحد قبلي وجعلت في الأرض
مسجدا و طهورا فأما رجل
أدركته الصلاة فليلصص حيث
كان ونصرت بالرعب مسيرة
شهر وأعطيت الشفاعة
لا يقال ان كثيرا مما ذكر
من المعجزات انما ثبت
بالاحاد والمطلوب في الرد
على هؤلاء الادلة اليقينية لانا
نقول قد أفاد مجموع التواتر
المعنوي المفيد لليقين بصدق
النبي صلى الله عليه وسلم في
دعواه الرسالة (سئل) رحمه
الله هل تنام الملائكة أم لا
لقوله تعالى يسبحون الليل
والنهار لا يفترون (فاجاب)
قال القاضي البيضاوي النوم
حالة تعرض للحيوان من
استرخاء أعضاء الدماغ من
وطوبى الانخرة المتصاعدة
بحيث تنقف الحواس
الظاهرة عن الاحساس
وأما اه وقال القرطبي
وبالجملة فالنوم فتور بعنق
الانسان ولا يفقد عقله
اه وقال الزنجاني ذكر
والذي وشيخي قدس الله
روحهم في كتاب جوامع
الحقائق والاصول في شرح
أحاديث الرسول عند قول
النبي صلى الله عليه وسلم ان
الله لا ينام ولا يفتن له أن
ينام ان النوم لما كان
حالة تعرض للحيوان بواسطة
استرخاء يحدث في الاعصاب
الدماغية عند تصاعد الانخرة
اليها استحل عروضة لامتزاج
عن الجسمية اه وقد علم

رحمه الله تعالى هل يجوز الاعتماد على النقل من الكتب في الاحاديث والفقه وغيرها (فاجاب)
 نعمنا الله تعالى به بقوله مقتضى كلام النووي رحمه الله تعالى في مقدمة شرح المهذب بل صريحه
 جواز الاعتماد على الكتب الموثوق بصحتها وصرح به أيضا ابن الصلاح ثم قال ما حاصله يحصل له
 الثقة في غير الموثوق بصحتها بأن يحذف في عدة من امثالها وفي الموثوق بصحتها بأن يراه كلاما منتظما وهو
 فنان لا يتخفى عليه غالباً محل الاسقاط والتغيير وان لم يثق به وكان موافقا لاصول مذهبه وهو أهل
 لتخرج مثله فله الاقتفاء به ولا يحكيه عن امامه الابصيرة وجدت عنه كذا أو نحوها وغير الادل لا يجوز
 له ذلك ولا ذكره بلفظ جازم معاق له ذكره في غير مقام الفتوى مفعلا بحاله كوجدت عن فلان
 أو في نسخة من كتابه كذا ونقل الزركشي في جزء جمعه عن الاستاذ أبي اسحق الاسفرايني الاجماع على
 جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها وقال السكا العلي من وجد شيئا
 في كتاب صحيح جاز له أن يروي به ويختص به ومنعه قوم من أصحاب الحديث لأنه يسمعه وهو غلط اه
 (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجوز العمل والاقتفاء بالحكم بأحد القولين أو الوجهين وان لم يكن راجحا
 سواء المقلد البحت والمجتهد في الفتوى وغيره (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلمه بقوله في زوائد الروضة
 أنه لا يجوز للمفتي والعامل أن يفتي أو يعمل بما شاء من القولين أو الوجهين من غير نظر قال وهذا
 لا خلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجماع فيها ابن الصلاح والباقي من المالكية في المفتي وقد يؤخذ من
 قول الروضة بغير نظر أن محل ما ذكره بالنسبة للعامل ان كان من أهل النظر بخلاف غيره فانه
 يجوز له معالفا وهو متجه ويدل عليه ما سمعته فيها من أن العاصي لا يلزمه أن يتذهب بمذهب معين
 بل له تقايد من شاء وكلام القرافي أول احكامه وعند السؤال الثاني والعشرين دال على أن
 المجتهد والمقلد لا يحل لهما الحكم والاقتفاء بغير الراجح لأنه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا وان محله في
 المجتهد مالم تتعارض الأدلة عنده ويجوز عن الترجيح والافتقار لتسقط وقيل يختار واحدا وليس اتباعا
 للهوى لأنه بعد بذل الجهد والمجته عن الترجيح وان لمقلده حيثئذ الحكم بأحد القولين اجماعا وهذا
 لا يخالف كلام الروضة باعتبار ما دل عليه كلامها بعد ما قدمناه عنها وياتزم أن يقال بقضية كلامه
 الأخير فاذا وجد قولين أو وجهين في مسألة ولم يعلم الراجح منهما وعجز عن طريق الترجيح جاز له العمل
 بأيهما أحب فقول السبكي فان قلت اذا استوى عنده القولان فهل يجوز أن يفتي أو يحكم بأحدهما
 من غير ترجيح كما اذا استوى عند المجتهد أمارتان يتخير على قول قلت الفرق بينهما أن تعارض
 الامارتين قد يحصل حكم التخيير من الله تعالى وأما قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه مثلا
 اذا تعارضوا لم يحصل بينهما ترجيح ولا تازيح يمنع أن يقال مذهبه كل واحد منهما أو أحدهما لا بعينه
 حتى يتخير فليس الا التوقف الى ظهور الترجيح منافي لكلام القرافي الذي نقل عليه الاجماع ثم
 مقتضى قول الروضة أيضا واذا اختلف متبصران في مذهب لا خلافهما في قياس أصل امامهما ومن هذا
 يتولد وجوه الاصحاب فيقول أيهما يأخذ العاصي فيه مافي اختلاف المجتهدين أي فيكون الاصح التخيير
 انه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده اقتفاء البلقيين بجواز تقليد ابن سريج في الدوروان
 ذلك ينفع عند الله تعالى بما في الجواهر عن ابن عبد السلام من امتناعه أخذنا من قول ابن
 الصباغ انه خطأ غير متبع ويؤيده أيضا قول السبكي في الوقف من فتاويه يجوز تقليد الوجه
 الضعيف في نفس الامر أو القوي بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن
 الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز اه فكلام الروضة السابق محمول بالنسبة للعمل على وجهين
 لقائل واحد أو شك في كونهما لقائل أو قائلين كما في قول الامام لان المذهب منهما لم يتقرر للمقلد
 بطريق يعتمد أما اذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من هو أهل للتخرج فيجوز تقليد

البعض اه وفي بعض نسخة
 لكاتبنا وقال القسطلبي
 والمزاد بالعالمين هنا الانس
 والجن لان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان رسولا لهما
 ونذرا لهما اه وقال
 مقاتل في قوله تعالى وأوحى
 الى هذا القرآن لا نذكر به
 ومن بلغ من بلغه القرآن من
 الجن والانس فهو نذره اه
 وقال البيضاوي أي لا نذكر به
 بأهل مكة وسائر من بلغه من
 الاسود والاحرار من الثقفين
 وقال في قوله تعالى ليكون
 للعالمين نذرا للجن والانس
 اه وقال البغوي ليكون
 للعالمين أي الجن والانس
 نذرا قال السمرقندي
 ومن بلغه القرآن من الجن
 والانس وقال ليكون للعالمين
 نذرا الانس والجن اه
 وقال السبكي في جواب
 السؤال عن رسالتهم صلى الله
 عليه وسلم الى في تعداد
 الآيات الدالة عليه الآية
 العاشرة ليكون للعالمين نذرا
 قال المفسرون كلهم في
 تفسيرها للجن والانس وقال
 بعضهم والله لا نذكر اه ومن
 حزم بأنه لم يكن رسولا لهما
 محمود بن حمزة الكرماني
 في كتاب المحابب والغرائب
 وهو من أئمة الخلفاء وزين
 الدين العراقي في نكتته على
 ابن الصلاح والجلال الحلي
 في شرح جمع الجوامع
 والجلال السيوطي في شرح
 التقریب والحديث وشرح
 الكوكب الساطع في

الاصول وقد استدلل الجلال
الاصول على ما رجع في
الحاصل ما يورد اولها قال
وهو اقواله قوله تعالى وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل
عباد مكرمون لا يسبقونه
بالقول وهم بأمره يعملون
الاية فهي انذار للملائكة
على لسان النبي صلى الله
عليه وسلم من القرآن الذي
أنزل عليه ثانيا قال عكرمة
صوفى أهل الأرض على
صوفى أهل السماء فإذا
وافق آمين في الأرض آمين
في السماء غفر للمسلم وقال
صلى الله عليه وسلم ألا
تصافون كأنهم الملائكة
عند ربها قالوا وكيف تصف
الملائكة عند ربها قال
يقون الصوفى الأول
ويترصون في الصف ثالثها
أن اسرافيل مؤذن أهل
السماء يسمع تآذيتهم في
السموات السبع ومن في
الأرضين الأجن والانس
ثم يتقدمهم عظيم الملائكة
يصليهم وأن ميكائيل يؤم
الملائكة في البيت المعمور
وابعها قال ابن مسعود ان
ركعتي الفجر صلاة الملائكة
خامسها ما روى عن سلمان
موقوفا ومرفوعا اذا كان
الرجل في ارض فأقام الصلاة
صلى خلفه ملكا فاذا أذن
وأقام صلى خلفه من الملائكة
ملا يرى طرفا يركعون
بركوعه ويسجدون بسجوده
ويؤمنون على دعائه وذكر
السبكي في الحلييات أن
الجماعة تحصل بالملائكة كما

الجماعة تحصل بالملائكة كما

أبي الطيب من أنه هم بالخروج فذوق عليه طير فقال أنا حنبلي وأحرم ومعلوم أنه كان يتجنب ذوق الطيور
لنجاسته عنده وفي المجموع يسن لمن نسي النية في رمضان أن ينوي أول النهار لأجزائه عند أبي حنيفة
فيحتمل بالنية فينية حيث تقيده له والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وذلك حرام (وسئل)
رحم الله تعالى هل يجوز تقليد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أم لا فالجواب عليه (فأجاب) نعمنا
الله تعالى بعلمه بقوله نقل امام الحرمين عن المحققين امتناعه على العوام لارتفاع الثقة بمذاهبهم
اذ لم يدون وتحرر وحزم به ابن الصلاح والحق بالصحابة التابعين وغيرهم ممن لم يدون مذهبه وبأن
التقليد متعين للأئمة الاربعة فقط قال لان مذاهبهم انتشرت حتى ظهر تقييدها مطلقا وتخصيص
علمها بخلاف غيرهم ففيه فتاوى مجردة لعسل لها مكملا أو مقيدا لو انبسط كلامه فيها لظهر
خلاف ما يبدو منه فامتنع التقليد اذا تعذر الوقوف على حقيقة مذاهبهم اه والقول الثاني
جواز تقليد غيرهم كسائر المجتهدين قال ابن السبكي وهو الصحيح عندي غير اني أقول لا خلاف في
الحقيقة بل ان تحقق مذهبهم لهم جاز وفاقا والا فلا اه ويؤيده ما نقله الزركشي عن جمع من العلماء
المحققين انهم ذهبوا الى جواز تقليدهم واستدل له ثم قال وهذا هو الصحيح ان علم دليله وصح
طريقه ولهذا قال ابن عبد السلام في فتاويه اذا صح عن صحابي ثبوت مذهب جاز تقليده وفاقا
والا فلا لا يكون لا يقلد بل لان مذهبه لم يثبت كل الثبوت اه كلام الزركشي فتأمل مع قول ابن
عبد السلام وفاقا يتضح لك اعتماد ما ذكره ابن السبكي ومقتضى قول المجموع فعلى هذا أى وجوب
التذهب بمذهب معين يلزم أن يجتهد في اثبات مذهب الى أن قال وليس له التذهب بمذهب أحد من
الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبسط دليله وبين أن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه أقوم المذاهب
من ذلك مفرغ على القول الضعيف ويدل له قول ابن برهان تقليد الصحابة مبني على جواز الانتقال
في المذاهب فمن منعه منع تقليدهم لان فتاويهم لا يقدر على استحضارها في كل واقعة حتى يمكن
الاكتفاء بها فيؤدي الى الانتقال ومذاهب المتأخرين تمهدت فيكفي المذهب الواحد المكاف طول
عمره اه وهو حسن بالغ وبه يعلم جواز تقليدهم في مسائل اذ لا يجب التذهب بمذهب معين خلافا
للحنفية (وسئل) رحمه الله تعالى عن مسألة فيها قولان بالحل والحرمه كشرب النبيذ فشربه من
غير تقليد القائل بالحل فهل يأثم أولا لان اضافته لاحدهما ليست بأولى من اضافته للآخر (فأجاب)
بقوله أجاب عن ذلك ابن عبد السلام بما حمله ان علم المكاف بما هو ملائمه فرض عين فيجب
على المتلبس بشرب النبيذ النظر قبل ذلك فيمن أحله أو حرمه ليقدم أو يترك فهو عاص بترك ذلك
وكذا بالشرب أخذنا من قول الشافعي رضي الله تعالى عنه من باع ببيع الخبز أثم وان لم يبلغه
النهي لان الحليانة قد علم تحريمها من الدين بالضرورة فائمه لتقصيره بخلاف من باع على بيع
أخيه فحاصله أن ما فعله ان اشتهرت حرمته في الشرع أثم والا فلا وأنه لا فرق بين أن يكون متفقا
على حكمه أو مختلفا فيه ونقل القائل بالحرمه أم لم يقلد وهو متجه وهو ظاهر ان علم أن في المسئلة
خلافا والا فان عذر بجهل لم يأثم كإيقضيه ما في مقدمة المجموع عن ابن الصلاح وان رده الاذرى
بأنه اذا لم يجد من يعلم مطلقا كانت الاشياء على الاباحة كما قبل ورود الشرع وان لم يعذر أثم من
حيث ترك التعلم اتفاقا وكذا من حيث الشرب على ما اقتضاه كلام ابن عبد السلام ويحتمل خلافه وفي
الحج من الخادم عن المساوردي أن الصبي اذا كان شافعا وبلغ وهو يشرب النبيذ فسق وعن ابن
أبي هريرة رحمه الله تعالى لا يفسق ثم بحث طرد ذلك في كل ما اختلف فيه من هذا الجنس ورد غيره
ما ذكر ابن أبي هريرة بأنه فرعه على ما رآه من جواز تبسع الرخص وفيه نظر لان محله ما اذا نوى
تقاييد القائل بالحل وفي هذه اذا نوى ذلك لا يفسق لان هذه مسألة واحدة والتقليد فيها لا يقال انه

أن قلت ذلك بخلافه
منقولا في فتاوى الحنطى
من أصحابنا فبين صلى في فضله
من الأرض بأذان واقامة
وكان منفردا ثم حلف أنه
صلى بالجماعة هل بحث أولا
فأجاب بأنه يكون بارا في
عينه وقال الاصحاب يسحب
للمصلي اذا سلم أن ينوي
بالسلام من على عينه ويساره
من ملائكة وانس وجن
سادسها أنه لما أسرى به صلى
الله عليه وسلم خرج ثلاث من
الحجاب فقال الله أكبر الله
أكبر الى أن قال أشهد أن
محمد رسول الله الى أن قال
ثم أخذ المالك بيد محمد صلى
الله عليه وسلم فقدمه فأم
أهل السماء فيومئذ أكل
الله الحمد والشرف على أهل
السموات والأرض وفيه
عن محمد بن الحنفية فقال الملائك
حتى على الصلاة فقال الله
صدق عبيدي دعا الى فريقتي
الى أن قال ثم قيل لرسول
الله تقدم فتقدم فأم أهل
السماء فتم له شرفه على
سائر الخلق قال الجلال وفي
هذا دلالة على اوصاله الى
الملائكة من أربعة أوجه
الأول شهادة الملائكة بالرسالة
مطلقا حيث قال أشهد أن
محمد رسول الله الثاني قول
الله في دعاء المالك الى الصلاة
دعا الى فريقتي فان ذلك
يدل على أنها فرضت على
أهل السماء كما فرضت على
أهل الأرض الثالث امامته
لاهل السموات وصلاة

الملائكة بأسرهم خالفة
وذلك دليل على اتباعهم له
الرابع قوله فيومئذ أكل
الله من ثمر الجنة على أهل
السموات والأرض وكل
الشرف له بعبادتهم وكونهم
من اتباعه وكأنه في هذا
الوقت أرسل إليهم ولم يكن
أرسل إليهم قبل ذلك سابعها
قال صلى الله عليه وسلم نزل
آدم بالهند واستوحش فقتل
جبريل فتنادى بالآذان الله
أكبر أشهد أن لا إله إلا
الله مرتين أشهد أن محمدا
رسول الله مرتين فهذه
شهادته من جبريل برسالة محمد
صلى الله عليه وسلم ثامنها أنه
صلى الله عليه وسلم أخبر أنه
مكتوب على العرش وعلى كل
سماء وعلى كل باب من
أبواب الجنة وعلى أوران
أشجار الجنة لا إله إلا الله
محمد رسول الله فاشهد
صرح السبكي في تأليف
له بأنه صلى الله عليه وسلم
أرسل إلى جميع الأنبياء
فاستدل عليه بقوله صلى الله
عليه وسلم كنت نبيا وآدم
بين الروح والجسد وقوله
صلى الله عليه وسلم بعثت إلى
الناس كافة قال وهذا أخذ
الله بالموافق على الانبياء كما
قال تعالى وإذا أخذ الله مشاق
النبيين لما يتيقن من كتاب
فحكمه ثم جاءكم رسول
مصدق لما معكم لتؤمنن به
ولتنصرن قال أقررتم
وأخذتم على ذلكم إصري
قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا
فمكم من الشاهدين وقال

تتبع للرخص فالوجه أنه جعل الاختلاف في الحل مانعا للفسق وكلامهم يردده والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل للشافعي الأخذ بشقعة الجوار إذا قضى له بها حنفي والشهادة
بها وبصورها كالتعريض بالقذف عنده وإذا أمر الإمام جلادا شافعيًا بقتل مسلم بكافر هل يحل
امتثال أمره أم لا (فأجاب) نفع الله تعالى به بقوله أما المسئلة الأولى فبعل الأخذ فيها ظاهرا
وباطنا كما رجحه الشنخاني في باب القسامة حيث نقله عن ميسل الأئمة ونقله في الدعوى عن
الاكثرين والقاضي والإمام من الجمهور فهو المعتبر وإن خالف فيه جماعة من أصحابنا واعتقده
السبكي ومالك إليه كلام الشنخاني في موجبات الضمان كما قيل على نظار فيه لاستغنائه بما صرح به
في مواضع وبشهادة له ما سلكه ابن أبي الدم عن الأصحاب من أن الحنفي لو خال خيرا بما لا يضر حابه
عند الشافعي فأنلفها فرفع الحنفي فقضى على الشافعي بضمها لزمه قول واحد حتى لو لم يكن للمدعي
بينة وطالبه بعد براءة قيمتها لم يجز له أن يحلف أنه لا يلزمه شيء وفرضه كون المدعي حنفيًا ليس بقيد
بل لو كان شافعيًا كان كذلك وما في فتاوى ابن الصلاح من جواز بيع الوقف على النفس باطنا وإن
حكم به حنفي ونفعه شافعي فبني على ما قبل كلام الشنخاني وأما الثانية فصحيح في زيادة الروضة فيها قبول
الشهادة وظاهره أنه لا فرق بين أن يقول أشهد أن فلانا جار فلان أو أنه يسحبهما عليه بسبب الجوار أو
أنه يستحق عليه الشقعة والأولى ظاهرة والثانية كذلك وإن تردد فيها الأذري والثالثة لا تقبل كرجحه
الهروري لاختلاف الناس فيما يستحق فيه الشقعة وبم تستحق وحكي في أصل الروضة وجهين في باب
الشهادة في جواز الاداء وحكي بعده وجهين في جواز الفصل وحكي عن الصيرفي ترجيح الجواز منه يعلم
ترجيح جواز الاداء بالأولى بل وجوبه لأنه حيث جاز الفصل وتعمل لزمه الاداء كما اقتضاه كلامهم وظاهر
ما تقرره أنه لا فرق بين أن يقلد الشاهد القائل بذلك أولا لكن في فتاوى ابن عبد السلام لا يجوز للشافعي
أن يحضر عقد حنفي على صغيرة لأب لها ولا جدولاً انشهادة على الصبية بأذنها في التزويج في ذلك إلا إذا
قال الحنفي اه وفي عمومها نظر والوجه ما قاله السبكي في فتاويه فحين حضر عقد نكاح يخالف مذهبه
من أن له أن يشهد بجريانه وإن لم يقلد فان أراد أن يشهد بالزوجة لم يجز إلا أن قال وكذا لا يجوز
أن يتسبب فيه ويتعاطى ما بين عليه إلا أن قال وإنما يجوز عند عدم التقليد الشهادة بجريانه إذا
اتفق حضوره وطلب منه الاداء فلا يمتنع ونفس الدميري عنه أنه لا يعمل للشافعي أن يشهد بالكفر
أو بالتعريض بالقذف أو بوجوب التعزير عنده من يعلم أنه لا يقبل التوبة ويحد بالتعزير ويعزر بما
ينتهي إلى القتل وفرق بينه وبين مسألة الشقعة بأن الأموال أئمت ويؤيده قول ابن سراقه ليس
له أن يشهد عند حنفي على مسلم بقتل كافر لأنه يقتله به وأما المسئلة الثالثة فحيث لم يقلد الجلاد
أبا حنيفة رحمه الله تعالى حرم عليه وقتل به وضمنه كما نقله في أصل الروضة عن قطع البغوي وغيره
وفرقت بينه وبين مسألة الشقعة بأن الذي يستفيد الحل هو المحكوم له بثبوت القصاص دون الجلاد
فيؤخذ بما عمل به مما يخالف عقيدته وإن أذن له الإمام ما لم يوكله المستحق على الوجه (وسئل)
رحمه الله تعالى عن عمن الاستظهار هل ترد كما أفتى به بعض فقهاء جهتنا أخذنا من كلام في فتاوى
السبكي والسهودي أولا كما أفتى به بعضهم مدعي أن كلام السبكي لا يؤخذ منه ذلك (فأجاب)
بقوله رد عمن الاستظهار الواجبة من غير طالب الخصم لا يتصور لانها إنما تجب على مدع على غائب
أو طفل أو مجنون أو ميت بلا وارث خاص فإذا أقام المدعي على واحد من هؤلاء بينة كاملة أو شاهدا
وحلف معه وجب عليه حينئذ عمن الاستظهار فان حلفها المستحق وإن نكل عنها لم يستحق شيئا ولا يتصور
في واحدة من هذه الصور ردها لأن المدعي عليه لا يتصور وحلفه أما الغائب والصبي والمجنون فواضح
وليها لا يمكنه الحلف عنهما وأما الميت فالفرض ككفر ربه أنه لا وارث له خاص بل وارثه بيت المال

دوليه لا يمكن حلفه أيضا لأن الولي إنما يحلف فيما يتعلق بمباشرة على ما فيه من التناقض المشهور
وليس هنا شيء يتعلق بمباشرة أما عمن الاستظهار الواجبة بالطلب كما لو كان للميت وارث خاص فانه
يعتبر في وجوب حلف المدعي عمن الاستظهار طلب الوارث لأن الحق له في التركة فإذا طلبها تصور فيها
الرد عليه من المدعي كما هو ظاهر إذ لا مانع منه وجوبها أصالة في جانب المدعي لا يمنع ردها ألا ترى
أن أعيان القسامة واجبة أصالة في جانب المدعي ومع ذلك له ردها على المدعي عليه فان قلت نقل
الزركشي عن جمع وأقره أنه لو كان للصبي أو المجنون نائب خاص اعتبر في وجوب اليمين عليه فعليه
هل يتصور الرد قلت الوجه خلاف مانع له وارضاء بل تجب عمن الاستظهار لهما وإن كان لهما نائب
خاص وإن لم يطلبها لأن فيها حقا لله تعالى وبحق هذين أكد من حق غيرهما فلا تسقط بعدم
طلب نائبهما المقصر به وعلى التناول وفرض اعتقاده فلا يتصور هنا رد لهما من تعذر حلف الولي
هنا فتأمل هذا التفصيل تعلم به الحق في المسئلة وأن اطلاق الرد واطلاق عدمه غير صحيح ولم يتيسر لي
الآن الا الوقوف على شرحي للارشاد دون فتاوى السبكي وغيرها مما ذكر في السؤال والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن عمن الاستظهار أنها شرط في الحكم فلا يحكم الحاكم حنفيًا يحلف البالغ
أو الصبي بعد بلوغه فكيف يدفع المال لولي الصبي قبل وجود الشرط والحكم على الأصح فلو مات
الصبي هل يحلف وارثه ويستحق المال أو يدفع المال لمن كان تحت يده أولا بعد حلفه كمنكوله
أو يكون في مستودع الحكم وإذا جن الصبي بعد بلوغه قبل الحلف وطال جنونه وأيس منه بقول
الاطباء مثلا ما الحكم فيه وهل للولي أن يتصرف في المال للصبي بالصلحة إلى حين بلوغه وحلفه
أو يوصوا لنا ذلك (فأجاب) نفعتنا الله تعالى بعلمه وبركته بقوله عمن الاستظهار في الوادعي قيم طفل
أو مجنون على قيم طفل أو مجنون وأقام بينة اختلفا في وجوبها فالذي جرى عليه الشنخاني أنها
واجبة وهو المعتبر وعليه فلا يسلم المدعي به لولي المدعي له حتى يكمل ويحلف فهو باق على المدعي
عليه ظاهرا فلويله التصرف فيه نعم لا يبعد أن يأتي فيه قولهم لو أقام شاهدين ولم يعدلا أو شاهدا
ولم يعدل طواب خصمه بكفيل حتى يعدلا أو يعدل فان امتنع حبس للامتناع لا لثبوت الحق بل
لوادعي عليه ولم يحلفه وطالب منه كفيل حتى يأتي بالبينة وخيف تعينه لزمه أن يأتي بكفيل كما صرح
به الإمام وعليه حل ما اعتاده القضاة من الزامهم المدعي عليه بالكفيل بمجرد الدعوى أما إذا لم يخف
تعينه فلا يجوز الزامه بذلك وقبل ذلك إلى رأي الحاكم فإذا أزم هناك بالكفيل بمجرد خشية تعينه
ولم تقم عليه بينة فالولي أن يلزم القيم المدعي عليه بذلك في مسئلته لقيام البينة وقبولها فيها وإنما بقي
متمم الحجة وهو اليمين فان قلت ذكرنا أنه لو استعمله الخصم ليخرج الشهود أو ليثبت البراءة أو نحو
ذلك أهمل ثلاثة أيام فلو طلب الملهة ليخرج إلى بلد أي بعيدة المسافة ليأتي ببينة دافعة لم يجز بل
يؤمر بالوفاء ثم إن ثبت خلافه استرد قاله الرافعي فهلا كانت مسئلتنا كذلك فلت فرق واضح بينهما
فان الحق في هذه وجد شرط ثبوته وجميع ما يعتبر فيه والأصل عدم ما ادعاه قاصر بالوفاء ثم إن صدقت
دعواه استرد له والا فلا وأما في مسئلتنا فلم يوجد جميع شروط ثبوت الحق لأن من جملتها اليمين
وهي الآن متعذرة فلم يمكن الأمر بالتسليم لاستحالة قبل ثبوت الحق فان قلت ذكر الشنخاني بعد
ما مر عنهما في مسئلتنا من انتظار البلوغ لتعذر الحلف أنه لو ادعى ولي صبي مالا على آخر فادعى أنه
أتلف عليه عينا بدلها من جنس دينه وقدره حكم عليه بالتسليم الحق ثم يحلف له الصبي إذا كمل فلم
يقولوا بذلك في مسئلتنا قلت هذا من الشنخاني وجهها الله تعالى دليل واضح لما قررته أنه في مسئلتنا
لا يؤمر بالتسليم بخلافه في هذه وقد استشكل الاستنوي وغيره بذلك ثم أجابوا بما حاصله ان اليمين
الواجبة هنا لا تتعلق بالدعوى الأولى بل بالدعوى الثانية وهي أجنبية عن الدعوى الأولى فعملنا

السدي في الآية لم يبعث
نبي قط من لدن نوح إلى أن
أخذ الله ميثاقه لتؤمنن
بمحمد صلى الله عليه وسلم
وقال ابن عباس لم يزل يتقدم
في النبي صلى الله عليه وسلم
إلى آدم فمن بعده ولم يزل الأمر
تتبعه وتستهفنه وقال
أيضا أوحى الله إلى عيسى
آمن بمحمد وممن أذكره
من أمته أن يؤمن فلو لا محمد
ما خلقت آدم ولا الجنة ولا
الذوق السبي عرفنا بالحبر
الصحيح حصول الكمال من
قبل خلق آدم لتبيننا صلى الله
عليه وسلم من ربه سبحانه
وتعالى وأنه أعطاه النبوة
من ذلك الوقت ثم أخذنا
المواثيق على الانبياء ليعلموا
أنه المقدم عليهم وأنه يتبينهم
ورسولهم وفي أخذ المواثيق
وهي في معنى الاختلاف
ولذلك دخلت لام القسم في
لتؤمنن به ولتنصرنه لطيفة
أخرى وهي كان إيمان البيعة
التي تؤخذ للخلفاء أخذت من
هنا فأنظر هذا التفسير العظيم
للنبي صلى الله عليه وسلم من
ربه فالنبي صلى الله عليه
وسلم نبي الانبياء ولما ظهر
في الأخوة جميع الانبياء
تحت لوائه وفي الدنيا
كذلك ليلة الاسراء صلى بهم
ولوا تفرق بجيحه في زمن آدم
ونوح وإبراهيم وموسى
وعيسى وجب عليهم قبوله
عليهم ورسالة الله عليهم
حاصلها وإنما أمره بتوقف
على اجتماعهم به فتأخذ ذلك
الامر راجع إلى وجودهم
لا إلى عدم اتصافه بما يقتضيه

وفرق بين توقف الفعل على قبول المحل وتوقفه على أهلية الفاعل فهنا لا توقف من جهة الفاعل ولا من جهة ذات النبي صلى الله عليه وسلم الشريعة وانما هو من جهة وجود العصر المشتمل عليه فلو وجد في عصرهم لزعم اتباعه بلا شك ولا يحتاج عيسى في آخر الزمان على شريعته ويتعلق به منها من أمر ونهي ما يتعلق بسائر الامم وهو نبي كريم على سائر الامم لم ينقص منه شيء وكذلك لو بعث النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه أو زمان موسى وإبراهيم ونوح وآدم كانوا مسفرين على نبوتهم ورسالتهم الى أممهم والنبي صلى الله عليه وسلم نبي علمهم ورسول الى جميعهم فنبيته ورسالته أعم وأشمل وأعظم وتتفق مع شرائعهم في الأصول لانها لا تختلف وتقدم شريعته فيما ساء يقع الاختلاف فيه من الفروع اما على سبيل التخصيص واما على سبيل النسخ أو الانسخ والتخصيص بل تكون شريعة النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الاوقات بالنسبة الى هذه الامة هذه الشريعة والاحكام تختلف باختلاف الاوقات والاشخاص اه كلام السبكي قال الجلال ويدل لكونه مرسلا الى الانبياء انه كان نقش خاتم سليمان بن داود دلاله الا الله محمد رسول الله واذا تقرر انه نبي الانبياء

بعضية الاقرار في الاولى الغير المتوقف على عين وتزمننا المقر بالتسليم لتسام الخجة وهي اقراره الذي لا يحتاج الى انضمام عين اليه وأما دعواه ان الصبي أتلف له ماذ كره فهو خصومة ودعوى أخرى لا تتعلق لها بالاولى فوقها الامر فيها الى كمال الصبي وأما في مسئلتنا فالحجة لم تتم كإقراره أولا فلم يمكن القضاء فيها بالتسليم وخشية الفوات متغية بما ذكرته من الكفيل هذا كما بناء على وجوب اليقين فيما ذكر وهو المعتمد كما تقرر فلا يلزم اليه المال أمانا على مقابله ومن اعتمد ابن عبد السلام والسبكي ومن تبعهما وهو قول من يقول لو أقام ولي طفل بينة على بالغ أو ولي طفل آخر لم ينتظر بلوغ المدعى له ليعاقب بل يقضى له بالبينة فلا اشكال حيث ذهب هذا يعلم الجواب عن قول السائل نفع الله تعالى به فكيف يدفع المال لولي الصبي قبل وجود الشرط والحكم على الاصح ووجهه انما حيث قلنا انها واجبة فلا نسلم المال لولي حيث قلنا بانها مندوبة سلم اليه فلم يلزم على واحدة من المقاتلين التسليم قبل وجود الشرط الذي توهمه السائل واذا مات الصبي المدعى له انتقل الحق لوارثه فان حالف استحق والا فلا لانه خليفة مورثه وهو لا يستحق الا باليمين على المعتمد السابق فكذا وادنه وظاهر كلامهم انتظار اليمين وان طال الجنون وأيس من الافاقة ولا يحذور في ذلك لانه منسحق بأخذ الكفيل الذي قدمته ومرا أن المعتمد ان ولي المدعى له لا يسلم المال فلا يتأتى منه تصرف فيه الاعلى الضعيف السابق أنه يسلم اليه (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا كانت مسئلة ذات قولين أو وجهين أو طريقين ولم يصح أحد من علماء المذهب أحدهما هل يجوز لغير المجتهد العمل بأيهما شاء أو بهما اذا لم يجد أهلا لتبصير أولا ولولم يوجد نقل في مسئلة فهل يجوز الاقدام عليها عملا بالاباحة الاصلية أم لا (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله ان عدم المفتي في بلده وغيره لم يؤخذ بما فعل في المسئلتين وان وجد به غير باده لزمه التوصل الى سؤاله بأى وجه قدر عليه ولا يجوز له العمل في واحدة من المسئلتين بشئ قبل ذلك وتحرم عليه الاقامة ببلاد لا مفتي بها الا ان سهت عليه مراجعة مفت ببلاد آخر وقول بعضهم لا تحرم اقامته المذكورة يتعين حله على ما اذا كان يبلده من يعرف الاحكام الظاهرة التي يعم وقوعها اما بلد ليس فيها من يعرف الاحكام الظاهرة التي يلزم العامة تعلمها فحرمه اقامته بها وانما وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق حرمه الاقامة بحمل لا مفتي به واطلاق عدم حرمة وكلا العبارتين وقع لبعض الاغمة فيتمين حمل كل منهما على ماذ ذكره (وسئل) هل يحل أخذ الاجرة على ايجاب النكاح أولا فان قلنا لا فاذا لم يجز شرطها حاله العقد ولكن جرت العادة بأداء شيء بعده هل يجوز ان يخذ اذا كان العاقد قاضيا وليس له وظيفة ولا رزق من بيت المال فهل يحل له الاخذ بشرط أو طلب (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله لا يجوز أخذ الاجرة لقاض ولا غيره على مجرد تلقين ايجاب النكاح لانه غير متعب فلا يقابل باجرة فان طلب منه الزوج تعليم قبوله أو ايجابه وكان في تعليم أحدهما تعب يقابل عرفا باجرة جاز له الاستمتاع حيث يشاء ويستحق الاجرة قاضيا كان المعلم أو غيره واذا جرت العادة في ناحية باطراد الهدية للعاقد جاز له ان كان غير قاض أخذها بشرط أن يعلم أن المودى أهدي اليه لالحياة ولا تخوف مذمة أو عار لو ترك فان علم أو ظن انه أهدي اليه استحبابا أو خوف مذمة أو مذمة غيره أو ان يعيره لولم يهد حرم قبول هديته كما أفاده القرأني وغيره في نقاثر ذلك وعلم بما قرره حكم أخذ القاضي الاجرة على العقد وأما أخذ على الحكم فله تفصيل حاصله أن له ان يقول الخصمين لا أحكم بينكما حتى تتعالا في جعلنا بشرط أن يكون فقيرا أو ان يتقاع بالحكم بينهما عن كسبه وان يعلم به قبل الترافع وأن يكون عليهما معا وان يأذن الإمام أو يجز عن رزقه أو يفقد متطوع بالقضاء ولم يضر بالخصوم ولا جاوز قدر حاجته واشهر قدره وسأوى بين الخصوم فيه ان استوى وقت نظاره والاجاز التفاوت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)

ورسول اليهم وانهم افضل من الملائكة لزم أن يكون رسول الى الملائكة وأن تكون من اتباعه عاشرها أنه صلى الله عليه وسلم أعطى من الملائكة أموالا لم يعطها أحد من الانبياء منها اقتالهم معه ومشيهم خلف ظهره اذا مشى وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله أيدني أربعة وزراء اثنين من أهل السماء جبريل وميكائيل واثنين من أهل الارض أبي بكر وعمر والوزير من اتباع المالك ضرورة جبريل وميكائيل رؤس أهل مائه من الملائكة كما أن أبي بكر وعمر رؤس أهل ملته من بني آدم وأنه لما مات صلت عليه الملائكة بأسرهم لم يتخلف منهم أحد ولم يقع ذلك لغيره من الانبياء وأن الملائكة يسألون الموتى في قبورهم عنه صلى الله عليه وسلم ولم يكن ذلك لاحد من الانبياء سواه وان الملائكة تحضر أمته اذا لاقت العدو في سبيل الله تعالى لنصرته وهذه خصيصة مستمرة الى يوم القيامة وأن جبريل يحضر من مات من أمته ليطرد عنه الشيطان في تلك الحالة وأن الملائكة تنزل كل سنة ليلة القدر على أمته وتسلم عليهم وانها أعطيت قراءة سورة الفاتحة من كتابه ولم تعط قراءة شيء من سائر الكتب وأنه نزل اليه في حياته من الملائكة ما لم ينزل الى الارض منذ خلق كاسرا قبل وأن ملك الموت

رحمه الله تعالى هل للحكم أن يزوج المحكمة له وان بعد مكانها فوق مرحلتين وهل المحكم كالقاضي في تحريم الرشوة وغيرها (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله المحكم كالقاضي الا في مسائل معروفة فلا بد في المحكمة له أن تكون حاضرة ويحرم عليه ما يحرم على القاضي من الرشوة وغيرها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى ما مراد القضاة بقولهم في النصب بشرط النظر لفلان وما الذي يفعل (فاجاب) بقوله اذا أتاب القاضي انسانا في واقعة بشرطه بشرط النظر عليه لشخص معين جاز ووجب عليه مراجعة ذلك الناظر فيها وكذلك الواقف اذا شرط النظر لفلان بشرط عليه أن يراجع فلانا عند تصرفه فيصح ذلك الشرط ويلزمه مراجعته أخذا مما قاله في الوصي اذا جعل عليه مشرفا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل للقاضي أن يستأجر في مجامع من يزوج من لاولى لها غيره أو يسهم دعوى (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى به بقوله للقاضي ذلك وهو ظاهر والله سبحانه أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول العباب ولولم يرزق أى القاضي من المصالح فله أخذ عشر ما يتولاه من أموال اليتامى والوقوف للضرورة والعشر مثالا ويتعين النظر الى كفايته وقدر المال والعمل اه فهل المراد أنه لا يأخذ الا أجرة عمله في المال المذكور وما المراد بالعمل المذكور هل هو الامر بحفظه وتقييمه وهو مشكل اذ مجرد ذلك لا يقابل باجرة لانه كلفة لا تعب فيها أو المراد غير ذلك فما هو ثم قال لو قال القاضي للخصمين لا أحكم بينكما حتى تتعالا كذا رزقا وهو فقير جاز بشرط الجواز شروطا منها اذن الامام فاذا تعذر الاذن منه اترفعه عن المراجعة في مثل ذلك ما الحكم ومنها قوله واشهر قدره أى الجعل كيف يشتر قدره عند الابتداء بيننا جميع ذلك بعبارة واضحة جليلة أنابكم الله تعالى الجنة عنه وكرمه آمين (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله اما قوله ولولم يرزق أى القاضي الخ فهو ماذ كره الرافعي في الشرح الكبير وأسقطه من الروضة وعبارة الشرح المذكور حتى ابن كجب عن جماعة من الشافعية والحنفية أنه اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أن يأخذ عشر ما يتولاه من أموال اليتامى والوقوف للضرورة قال ثم بالغ في انكاره ومن قال به فكانه ذكر العشر غشلا وتقريبا ولا بد من النظر الى كفايته وقدر المال والعمل اه وقد أشار الرافعي رحمه الله تعالى الى أن هذه المقالة ضعيفة بقوله عن ابن كجب انه بالغ في انكارها وكان هذا هو السبب في حذف النووي اها في الروضة ثم على فرض اعتقادها لا نظر الا لما أشار اليه الرافعي من أن ذلك العشر مثال وتقريب وأنه لا بد من النظر الى كفايته وقدر المال والعمل ويوجه بان ما أبج للضرورة يتقدر بقدرها فان لم يتقدر بقدرها ان تقصت كفايته عن أجرة عمله فان زادت على قدر أجرته لم يأخذ أكثر من أجرته ويظهر أن المراد بكفايته أقل ما يكفيه بالنسبة الى الامر اللائق به وبعبارة اللازم له نفقتهم وأن المراد بالعمل في تلك الاموال تعهدا وحفظا وصونها عن المفسدين بالذهاب اليها والقيام عليها صباها ومساء واعطاؤها لمن يعمل فيها وتقدر أمرهم فيها وحسابهم على مصاريفها وغير ذلك من الامور الشاقة وهذه كلها تقابل باجرة لها وقع كثير فينظر في الاقل من كفايته وأجرته ويعطاها وبهذا يندفع قول السائل وهو مشكل الخ واذا ان الامام شرط على مقالة الماوردي الجوز للقاضي الاخذ على الحكم بشرط تسعة فان فرض تعذره لم يجز للقاضي الاخذ على هذه المقالة لان تلك الشروط انما أباحها الاخذ عند الغائبين باباحتها للضرورة كما صرحوا به وما جاز للضرورة فيقدر بقدرها كما صرحوا به ضرورة الى اغتفار اذن الامام وان تراعى لان من الواضح أن المراد بالامام في ذلك كل من له تولية القاضي من الامام الاعظم أو نائبه ومراجعة أحدهما غير متسذرة فلا بد على تلك المقالة لجواز الاخذ من مراجعة أحدهما واذا المراد باشتهار القدر علم المتداعين به لانه على هذه المقالة لا يجوز

له الاخذ من أحدهما للثمة وانما ياخذ منهما فاشترط علمهما به قبل المحاكمة اليه بان يبينه لهما على وفق ما شرطه الماوردي وغيره عليه وهو أن يكون غير زائد على قدر حاجته وقال غيره أن يكون غير زائد على أجرة عمله قال بعضهم والظاهر أن كلا منهما شرط اهـ وحديثنا فالظاهر أنه لا بد أن يكون بقدر الأقل من حاجته وأجرة مثله فلا يجوز له أن يأخذ بقدر حاجته والحال أن أجرة مثله أقل ولا أن يأخذ بقدر أجرة مثله والحال أن حاجته أقل وأن يكون ذلك الأقل الذي يأخذه قدر ما معلوما يتساوى فيه جميع الخصوم وان تفاضلوا في المطالب فان فاضل بينهم لم يجز الا ان تفاضلوا في الزمان فاذا تقرر ذلك علم أنه لا فرق بين الاستدعاء والدوام لانا اذا جاوزنا له الاخذ وأراد أن يبتدئه قلنا له أول متردئين يأتيان اليك أعلمها أن متردئ يأخذ عليهما ثم عينه لهما بحيث لا يزيد على قدر الأقل من كفايتك وأجرة مثلك فاذا وجد منك ذلك مع بقية الشروط جاز لك الاخذ هذا في أول مرة وأما فيما بعدهما فيلزمك أن كل من جاءك بعد الأولى أن تجعل عليهما كما في الأولى ولا تزيد عليهما الا ان زاد زمان محاصمتهم على زمان الأولى ذلك حيثن الزيادة بقدر طول الزمان لانه اذا طال كانت الاجرة المقابلة له أكثر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل للحكم تعزير من أساء في مجلسه من المخاكين اليه (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله ليس له ذلك وانما ذلك للحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن دين الطفل على الطفل يستوفى أم يوقف ليمين الاستظهار بعد بلوغ الصبي (فاجاب) بقوله الذي جرى عليه الشيطان وغيرهما انه لو ادعى قيم طفل أو مجنون وأقام بما ادعاه بينة انتظر بلوغ أو افاقة المدعى له لاعتذر تخليف غيره عنه وخالف في ذلك السبكي كابن عبد السلام فقال لا ينتظر بلوغ ولا افاقة حتى يحلف بعدهما بل يقضى له بالبينه فاذا كل حاف (وسئل) هل يجوز ما يعتاده القضاة من اقامة بينة على حاضر بالبلد أنه أقر ببلغ دراهم لا تسر أو يبيع أولا يجوز لقولهم لا يجوز سماع بينة لغرض التسهيل مع خلاف القفال (فاجاب) بقوله لا يجوز ذلك وبعضهم يجعل لذلك حيلة كان ينذر انسان لا تحرككذا ان ثبت اقرار فلان بكذا فيدعى المنذوره على الناذر بموجب نذره فينكر فيقيم البينة بان فلانا أقر بكذا فيثبت القاضي اقراره حتى يثبت ويلزم الناذر وهذه الحيلة انما تتم ان قلنا بجهة النذر في نحو ذلك وقد ذكر الغزالي رحمه الله تعالى أن قول البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا فعلى أن أعيدك الف الف لغزو أقره الشيطان وخالفه فيه آخرون فيأخذ ذلك في النذر الواقع في الحيلة المذكرة لانه نظير مسألة الغزالي الا أن يفرق بان البائع مروج بذلك سلته فانتفت القرية عن نذره فلما بخلافه في صورة الحيلة اذ لا تروج فيها فصع النذر فيها ثم هذه الحيلة مأخوذة من حيلة ذكرها ابن الصلاح في اثبات براءة حاضر من دين غائب بان يدعى انسان على الحاضر أن القائب أحاله بدينه عليه وبذلك شروط الحوالة فيدعى المدين عدم استحقاق الحمال فيقتضى أن يحيله أبراه أو الدين أو أقر بانه لاحق له عليه ويقوم البينة على ذلك فيقبلها الحاكم ويثبت الابراء أو الافرار وان كان الحميل حاضرا بالبلد وظاهره أن المدين الذي هو المحال عليه يبرأ من دين دائنه الذي هو الحميل والا لم يكن لهذه الحيلة فائدة قال الشرف الغزالي كلام ابن الصلاح صحيح في دفع الحمال أما اثبات البراءة من دين الحميل فلا بد من اعادتها في وجهه الحميل ثم المتجه أن للحمال الرجوع بدينه على الحميل الا اذا استمر على تكذيب الحميل اهـ وانما يتجه ما ذكره في حوالة صحبة بدليل ما ذكره آخره أما اذا جعلت الحوالة حيلة الى سماع بينة الحاضر ببراءة من دين الغائب عن مجلس الحكم فلا حاجة الى اعادتها في وجه الحميل لان حجته من الدفع في البينة باقية لا تبطل بغيره فغاية ما في الباب انه اذا حضر وادعى تذكرة البينة ويقال ان كان لك دافع فيها فاطهره والا فالحكم قد تم فتمكينه من العلن فيها ممن عن اعادتها في وجهه (فاجاب) بانه أمر باتباعه

ويوجه مجامعها والحكم بها بالنسبة الى حقه مع حضوره بانهما لم يفعا بطريق القصد وانما وقع بطريق التبعية وينتظر في الشيء تابعا لما لا ينتظر فيه مقصودا ويأتي ذلك في حيلة النذر السابقة (وسئل) رحمه الله تعالى عما صورته ذكر الامام النسفي الحنفى في المصنف أنه يجب علينا اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا في الفروع أن نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب أى بناء على أن المصيب في الفروع واحد وغيره يخفى مأجور فهل صرح أصحابنا بذلك وهل منعهم الاقتداء بالمخالف حيث ارتكب موقفا مقتض لذلك وهل يسوغ للمفتي أن يفتي بمذهب مخالفه وذلك بان يفتي الحنفى بعدم وجوب الزكاة في مال موليه أو ليس له ذلك بل ولا بالوجه الضعيف المرجوح عند الشيعين ويقال ان بيان الحكم للمفتي المخالف بنحو ذلك انما هو من الزوايا وحكاية مذهب الغير لا الاقتداء المتوقف على الاعتقاد تفضلا ببيان ذلك وبسط الكلام ونقل ما لهم فيه تصريحاً وتلويحاً فان المقام قد يخفى على كثير حتى قوهم بعض المتفقهة أن القول بخطأ المخالف واعتقاد بطلان صلاته مناف لكونه على هدى من ربه عز وجل (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله نعم صرح أصحابنا بما يفهم ذلك لا بقيد الوجوب الذي ذكره في العدة لابن الصباغ كان أبو اسحق المروزي وأبو علي الطبري يقولان ان مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحابه أن الحق في واحد الا ان المجتهد لا يعلم انه مصيب وانما يظن ذلك اهـ واذا كان المجتهد لا يعلم الاصابة وانما يظنها فقلده أولى ومعلوم أن الثاني يقابله الوهم وهو احتمال الخطأ فتتبع أن المجتهد يظن اصابته ويجوز خطؤه وان مقلده كذلك وحديثنا يلزم ما ذكره عن النسفي ومما يصرح بذلك أيضا مراعاة الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحابه خلاف الخصوم في مسائل كثيرة فذلك تصريح منهم بانهم انما يفتنون اصابة ماذهب اليه امامهم وانهم لا يقطعون بخطأ مخالفه والا لم يراعوا خلافهم فلما راعوه علم أنهم يجوزون اصابته الحق وان كان الاغلب على ظنهم أن الحق هو ماذهب اليه امامهم وما أحسن قول الزركشي قدراى الشافعي رضي الله تعالى عنه وأصحابه خلاف الخصم في مسائل كثيرة وهذا انما يتشبه على القول بان مدعى الاصابة لا يقطع بخطأ مخالفه وذلك لان المجتهد لما كان يجوز خلاف ماغلب على ظنه ونظر في متمسك خصمه فرأى له موقعا راعاه على وجه لا يحل بما غلب على ظنه وأكثره من باب الاحتياط والورع وهذا من دقيق النظر والاخذ بالحزم قال القرطبي ولذلك راعى مالك رضي الله تعالى عنه الخلاف قال وقوهم بعض أصحابه أنه يراعى صورة الخلاف وهو جهل أو عدم انصاف وكيف هذا وهو لم يراع كل خلاف وانما راعى خلافا لشدة قوته فان قلت هذا لاجته فيه لان الانبارى استشكل نذب الخروج من الخلاف بانه احدث قول لم يقبل به أحد فيما اذا اختلفت الامة على قولين التحريم والاباحة قال فالقول بان الترتك متعلق الثواب والفعل جائز قول لم يقبل به أحد اهـ قلت يجاب عن اشكاله هذا وان نقله الاصوليون ولم يجيبوا عنه بانه انما يلزم ما زعمه أن لو كان الترتك الذي قلنا به من الجهة التي اختلف بسببها في اباحتها وحرمته وليس كذلك وانما الترتك فيسه له جهة أخرى خارجة عن ذلك اقتضى تحذيره صلى الله عليه وسلم عن الشهات وتأكيد في طلب ملاشبهة فيسه أنه أعنى الترتك أولى من هذه الجهة وان كان واجبا من جهة أخرى كفسدة أدركها القاتل بالحكمة أو جائزا من جهة أخرى لكون القاتل به لم يدرك تلك المفسدة ولقد قالوا ردا على من زعم أنه مأمون مباح الا ويصدق به ترك حرام فيكون واجبا ان كلامنا ليس في تلك الجهة التي نظر اليها ذلك القاتل ثم أشاروا الى أن الخلاف لفتلى أى لان من نظر لتلك الجهة حكم بانه واجب ومن لم ينظر اليها حكم بانه مباح فعلنا أن الكلام مختلف باختلاف النظر الى الجهات الناشئة هي عنها فكذا في مسألة الخروج من الخلاف فلا يلزم عليها ما زعمه (فاجاب) بانه ليس المراد بالآية الكريمة قول كن للأشياء كلها ولا لبعضها في الأول

ولا فيما لا يزال لا من الله ولا
من ملك بل المراد بها تمثيله
لأنه قد رتبته تعالى في مراده
بإمر المطاع للمطيع في
محصل المأمور به من غير
امتناع وتوقف واقتدار إلى
مزاولة عمل واستعمال آلة
قطعا لمادة الشبهة وهو
قياس قدرة الله تعالى على
قدرة الخلق في مجرد ارادة
الله تعالى بما يشي بوجود
(سئل) ما معنى قوله صلى
الله عليه وسلم الخادم أحد
المصدقين (فاجاب) بأن
معناه ان اصحاب المال
ثواب المبلغ المصدق
به وللخادم ثواب سعيه في
ايفال الصدقة فلو اعمل في
المالك لخادمه مائة درهم
ليدفعها للمقرع على باب داره
مثلا فاجر المالك أكثر ولو
أعطاه رغيفا لذهب إلى
فقير في مسافة بعيدة بحيث
يقابل مشى الذهاب إليه
بأجر تزيد على الرغيف فاجر
الخادم أكثر وقد يكون
عمله قدرا الرغيف فيكون
قدرا الاجر بينهما سواء
(سئل) عن الجمع بين قوله
صلى الله عليه وسلم خيركم
في رأس المائة الخفيف
الخاذا قالوا يا رسول الله
ما خلفه الخاذا قال من لأهل
له ولا مال اه وهل صح
وحديث تنا كسوال الخ
(فاجاب) بأن الاول قال
شيخنا الشيرازي المجاوي في
الاحاديد المشهورة ان
الحديث رواه أبو يعلى في
مسنده من حديث داود بن

الانباري قتله فانه مهم ومما يصرح بذلك أيضا قول المزي جاء من أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه
أنه حكم بين خصمين في طست ثم غرمة لأمضى عليه قال المزي فلو كان يقطع بان الذي قضى به هو
الحق لما تأثم من الحق الذي ليس عليه غيره ولا غرم للظالم فمن طسته في حكم الله تعالى انه ظالم
بمنه اياه من صاحبه قال ولكنه عندى خاف أن يكون قضى عليه بما أغفل عنه وظلمه من حيث
لا يعلم فتورع باستعمال ذلك منه وغرمة له وكان غرمة له مع استيقانه انه ليس عليه طلبا للثواب
فحسب لما خفي عليه ان اعطاه لمحتاج أعظم لاجره اه فتأمل ذلك من المزي رحمه الله تعالى تجده
صريحا فيما في السؤال عن النسق وكان هذا المذكور عن أبي حنيفة أو نحوه هو مستند النسق
فيما ذكره والا فالذي عليه أكثر الحنفية أن كل مجتهد في الفروع مصيب ومقالة النسق المذكورة
لا تنافي الا على ما عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه وأصحابه ونقل عن أبي حنيفة ومالك رضى
الله تعالى عنهما وغيرهما في ذلك وتحريره خلاف طويل الذيل وليس هذا محل بسطه أن
المصيب واحد ثم رأيت أن ما قاله النسق بعينه هو أحد وجهين لأصحابنا وأن القاضي أبا الطيب
منهم رجح خلافه فقال أعلم أصابنا وأقطع بخطأ من خالفنا ومنعه من الحكم باجتهاده غير أنى لأئمة
اه وبما قدمته عن ابن الصباغ عن الاصحاب وعن الشافعي رضى الله تعالى عنه والاصحاب رحمهم
الله تعالى في ندب الخروج من الخلاف وعن المزي تعلم أن الاصم غير ما قاله القاضي أبو الطيب وان
قال الزركشي انه الاصم وقد يعمل كلام القاضي على المسائل التي يقول فيها بنقض حكم
الحاكم فهذه نقطع فيها بخطا المخالف لانه خالف الدليل القاطع اذ لا نقول ذلك أعنى النقض الا فيما
دليله قطعي لا يقبل التأويل بخلاف غيره ومن ثم اختلف أئمتنا في النقض في مسائل كثيرة ومنشأ
اختلافهم أن المخالف هل خالف دليلا قطعيا لا يزال أم لا والاصح في أكثرها أنه لا نقض لان المخالف
لم يخالف الا بحجة متمسكة ويؤيد هذا الجمل الذي ذكرته قول الشيخ عز الدين بن عبد السلام
في قواعده من صوب المجتهدين شرط في ذلك أن لا يكون مذهب الخصم مستندا الى دليل ينقض الحكم
المستند اليه قال ولهذا لم يكن شرب النبيذ الحنفي مباحا وان بتصويبهم اه فاذا استثنى الشيخ هذا
على القول بتصويب المجتهدين فما بالك به على القول بان المصيب واحد ومما يدل على ضعف كلام
القاضي قوله لا يجوز للشافعي أن يفوض القضاء لحنفي في مسألة يعتقد المفوض أن مذهب أبي
حنيفة غير صحيح لانه يعين على ما يعتقد تحريمه قال ولكن يجوز أن يفوض اليه الحكم فيها لاحتمال
أن يتغير اجتهاده فيوافق الشافعي فلا يكون المفوض معينا على ما يعتقد منه اه ووجه دلاله هذا
على أنه ضعيف أنه يخالف لما أطيعوا عليه بعد انقضاء عصر المجتهدين من أن الشافعي يولي الحنفي
وغيره وان لم يكونوا مجتهدين ولا احتمل تغيرهم عن مذهبهم في مسائل عامة وخاصة لا يراها المولى
بل كثيرا ما يولون المخالف في مسألة خاصة ليحكم بها على مذهب فوفوع الاجماع الفعلي على ذلك
من منذ مئات من السنين يدل على جوازه وأنه لا اعانة في ذلك على معصية البتة ومما يدل على
ضعف كلام القاضي أيضا قول امام الحرمين في النهاية من فروع مسألة أن المصيب واحد أو السكل
اقتداء الشافعي بالحنفي والاصح فيه الصحة الا أن يقتضيه خلافه بما يشترطه أو يوجب له لانا لا نقطع
بالمخالفة حيثما تأمل قوله لا نقطع بالمخالفة حيثما تأمل ذلك من فروع أن المصيب واحد أو
السكل تجده صريحا في رد كلام الله صلى وبكلام الامام هذا يعرف الجواب عن قول السائل
نفع الله تعالى به وهمل منهم الاقتداء بالمخالف الخ وما قدمته عن قواعده الشيخ عز الدين
صرح به في فتاويه أيضا لكن بزيادة فقال فان خالف فتوى امامه حديثا صحيحا فان خالف مخالفة
ينقض بها حكمه أن لو حكم به لم يجز تقليده فيما ذهب اليه لانه مخفي وليس في الخطأ فتوة ولا في

الجراح عن سليمان الثوري
عن منصور عن ربيع عن
حذيفة مرفوعة به وعلقه
رواه وكذا قال الخليلي ضعفه
الحفاظ وخطوه اه فان صح
فهو محمول على أيام
الفتن وفي معناه أحاديث
كثيرة كلها واهية فتلخص
أنه محمول على من ذكره شيخنا
ومثله من كرهه التزويج
(سئل) ما معنى قوله تعالى
فأعلم أنه لا اله الا الله مع أنه
عالم بذلك (فاجاب) بأن
معناه أثبت على ما أنت
عليه من العلم بالوحدانية
أو أعلم أن الله أعلمك أن لا اله
الا الله وما علمته استدلالا
فأعلمه خبرا يقيناً لانه كان
يعلم ذلك قبل البعثة فأمره
بالثبات على ذلك العلم
بطريق الخبر واليقين أو
فأذكر أن لا اله الا الله فغير
عن الذكر بالعلم لحدوثه
عنه أو المراد به الامه (سئل)
هل الاصح سيدنا أبو بكر
أو سيدنا علي رضى الله عنه أم
أبو بكر أصح مطلقا كرا
وفرا أم أبو بكر أقر من
جهة ثبات القلب وعلى
أصح من جهة الكروا الفر
(فاجاب) بأن سيدنا أبا بكر
رضي الله عنه أصح من
علي رضي الله عنه اذ الشجاعة
شدة القلب على البأس
ومما يدل على ما قلناه شدة قلبه
يوم وفاة النبي صلى الله عليه
وسلم دون غيره من الصحابة
ومن المعلوم أن ما فعله على
بالكفار لم يساوه فيه أبو بكر
ثم رأيت القرطبي قال وفي

الباطل أسوة ثم قال وله أن ينتقل من تقليد امام الى تقليد امام آخر في جميع ما يذهب اليه بشرط
أن لا ينقض بمثله لانا اذا قلنا بتصويب المجتهدين فلا ينكر على أحد أن ينتقل من صواب الى
صواب آخر وان قلنا بالمصيب واحد فهو غير معين اه وتبعه تقليد الامام المجتهد ابن دقيق العيد
فاشترط في جواز التقليد أن يكون ما نقل فيه بحيث لا ينقض لو قضى به قاض وأقره الزركشي وغيره
وبه يشجع ما قدمته أن محل الوجهين السابقين فيما لا ينقض لو حكم به حاكم اما هو فيعتقد خطأ
المخالف فيه يقينا من غير خلاف في ذلك وأما ما زاده ابن دقيق العيد على شيخه بقوله بعد ما مر عنه
موافقة لشيخه لا يشترط كون الحكم مما ينقض فيه قضاء القاضي بل يكفي في عدم جواز تقليد
القائل به كونه مخالفا لظاهر النصوص بحيث يكون التأويل مستكرها فالظاهر أنه غير معتمد
والذي دل عليه كلام الشيخين وغيرهما جواز التقليد حيثما رأيت بعض المتأخرين قال عقب
كلامه هذا وهو بعيد جدا وامان مذهب الا وهو مشتمل على مثل ذلك ولا يخفى ما في تكليف
العوام الاجتناب عن ذلك من المشقة التي لا تليق برخصة جواز التقليد لهم وكأنه فرعه على
الضعيف أنه يجب البحث والعمل بما يترجى عند المقلد ويميل اليه قلبه والاصح انه يخفى تقليد من
شاء ولو مفضولا عنده مع وجود الافضل مالم يتبع الرخص بل وان تبعها على ما قاله بعض
أصحابنا واعقده الشيخ عز الدين وأطال في الاستدلال له وهناك حقيقة ينبغي التفطن لها وكثيرا ما
يقول عنها وهي أن ما قاله النسق وقلناه من كلام أصحابنا واختلافهم وان الاربح هو الموافق
لما قاله النسق انما يتأتى ذلك على الضعيف انه يجب تقليد الا علم ولا يجوز تقليد غيره مع وجوده
فحيثما اذا فقد العلم هل يقطع بان مذهبه صواب ومذهب غيره خطأ أم يظن ذلك ولا يقطع
به فيه الخلاف السابق والاصح منه هو الثاني كما تقرر أما اذا قلنا بالاصح المنقول في الروضة وغيرها
من الجمهور واعتقدوه انه يخفى في تقليد أي من شاء من المجتهدين ولو مفضولا مع وجود فاضل
وان اعتقده كذلك أخذنا مما في مقدمة المجموع ومما فيه وفي غيره في التقليد في القبلة واختيار
الروضة لخلافه انما هو من حيث المدرك عنده لامن حيث النقل فلا يلزم اعتقاد ذلك بل لا يتصور
منه لانه مع اعتقاده ان امامه مفضل لا يمكن أن يقطع بل ولا يظن بانه على الصواب وغيره على الخطأ
وانما غاية أمره أنه يجوز موافقته للصواب وهذا كاف في حق العاقل لانا ان قلنا كل مجتهد مصيب
وهو ما عليه كثيرون من الشافعية وغيرهم بل نقله غير واحد عن أكثر العلماء وللشافعي رضى الله
تعالى عنه عبارات تقتضيه وعبارات تمدحه ومن ثم كثر اختلاف أصحابه في فهم عباراته في ذلك وغاها
بعضهم بعضها وتحرر بذلك بحمل يليق به غير هذا فالامر واضح وان قلنا ان المصيب واحد وغيره
مأجور على اجتهاده وقصد الحق وهو المعتمد فذلك الواحد مبهم فيكفي اعتقاد العاقل انه يحتمل
أن امامه صادف ذلك الحق فبان بما قرره أن المقلد لا يلزمه أن يعتقد الا ان ما ذهب اليه امامه
يحتمل انه الحق عند الله سبحانه وتعالى وأما ظنه لذلك أو القطع به فلا وكيف يتصور من العاقل
حقيقة ظن ذلك أو القطع به وهي أعنى تلك الحقيقة انما تنشأ عن النظر في الدلائل على وجهه
وذلك لا يتصور الا للعبث والكلام انما هو في المقلد فبهذا عرف ان من عبر بالظن أو القطع
فيما لم يرد بذلك الا الصورة دون الحقيقة لاستحالة وجودها لغير المجتهد فتأمل ذلك وما قبله فان
كلاما منها دقيق غامض ثم رأيت محقق الحنفية السكل بن الهمام صرح بما يؤيد ما ذكرته في
كلام النسق منهم حيث قال ان أخذ العاقل بما يقع في قلبه انه أصوب أولى وعلى هذا اذا استغنى
مجتهدين فاختلغا عليه فالاولى أن يأخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعندى انه لو أخذ بقول الذي لا يميل
اليه جاز لان ماله وعنده سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اه وقد توسع ابن عبد السلام

الصدق فان الشهادة
حدها ثبوت القلب عند
حلول المصائب ولا مصيبة
بعد اعظام من موته صلى الله
عليه وسلم فظهرت عندها
شجاعته وعلمه (سئل) عن
رقيب وعبيد هل هما
ملكبان يكتبان اللفظ لاسيلا
ونهارا أم لا واذ قلتم انهما
ملكبان يكتبان اللفظ فان
مقدمهما واذ قلتم ان
ملائكة الليل غير ملائكة
النهار فالسهم ملائكة الليل
وهل رقيب وعبيد للناس
كافة أم لكل شخص رقيب
وعبيد (فاجاب) بأنه قال تعالى
عن اليمين وعن الشمال قعيد
قال الحسن ومجاهد وقتادة
وقبرهم هما ملكان أحدهما
عن اليمين يكتب الحسنات
والآخر عن الشمال يكتب
السيئات وقال مجاهد أيضا
ملكبان بالنهار وملكبان
بالليل وعن أبي امامة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
كاتب الحسنات على يمين
الرجل وكاتب السيئات على
يساره وقال الحسن والضحاك
مجانسهما تحت الشفتين
على الحنك وكان الحسن
يجبه أن ينطق عنفقه أي
ملازم ثابت وليس المراد به
مد القائم وظاهره أنهما
لا يفارقانه وذكر الحسن أنهما
يفارقانه في حال قضاء حاجته
وفي حال جأه والرقيب هو
الحافظ أو المتبع للأمر أو
الشاهد والعبيد هو الحاضر
معه أي ما كان أو الحافظ المأمور

يقول ضعيف لم ينفذ لانه قاض بشئ لم يعلم فيكون في الثار بنص الحديث فعلم أنه متى أقدم القاضي
على حكم وهو لا يعتقد كان حكما بغير ما أنزل الله وقاضيا بشئ لا يعلم فلا يحل القاضي ان يحكم بشئ
حتى يعتقد انه الحق هذا في المجتهد وكذا المقلد بالنسبة للفتوى والحكم أما بالنسبة لعمله في حق نفسه
فله تقليد الوجه الضعيف وقد نقل ابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الاقتداء بالحكم بالضعيف فان
استوى عنده قولان لامام لزمه التوقف حتى يظهر ترجيح أحدهما وانما يخير المجتهد اذا استوى عنده
أما زمان لانه حيث استويا عنده قد يحصل له حكم التخيير من الله سبحانه وتعالى وأما قول الامام
المتعارضان فيمتنع أن كلا مذهبه ونسبة أحدهما اليه على التعيين دون الآخر ترجيح من غير
مريخ فليس الا التوقف والاعمال للرجح الحكم بما ترجح عنده وان خالف أكثر أهل
المذهب ما لم يخرج عنه وغيره ليس له الا اتباع ما عرف ترجحه في المذهب ولولم يشترط على الأهل
للتراجع التزام جازله الحكم بما ترجح عنده وان خرج عن مذهبه بخلاف ما اذا شرط عليه ذلك
لفظا أو عرفا والذي أقوله في هذه التصاريح من أطلق السلطان توليته للقضاء يحكم بمشهور ومذهبه
ان كان مقادا أو بما يراه ان كان مجتهدا فان ولاه على مذهب فلان لم يتجاوز مشهور ومذهبه ان
كان مقلدا وان كان مجتهدا في مذهب فله الحكم بما ترجح عنده بدليل قوى وليس له مجاوزة ذلك
المذهب مقادا كان أو مجتهدا وليس له الحكم بالشاذ البعيد في مذهبه جدا وان ترجح عنده لانه
كان خارجا عن المذهب اه حاصل كلام السبكي رحمه الله تعالى وهو تحقيق ٣ وعن الغزالي
للجامع المقلدان يحكم بمذهب غير مقلده بناء على أن للعلمي تقليد من شاء أي وهو الأصح كما مر
وما نقل عن ابن الصلاح من أن المفتي كالجامع كراجماعا انما هو في مفت معروف بالاقتداء
وعلى مذهب امام فهذا ليس له الاقتداء بالضعيف عند أهل ذلك المذهب وان فرض أنه من أهل
الترجيح وترجح عنده لانه انما يسأل عن الراجح في مذهب ذلك الإمام لاعتنا الراجح عنده وحده ولهذا
كان القائل اذا سئل عن مسألة يبيع الصبرة يقول تسألوني عن مذهبي أو عن مذهب الشافعي فتأمل
استفساره المستطقي تعلم ان المنع الذي حكي ابن الصلاح الاجماع عليه انما هو فيمن ذكرته ولقد
سئل السبكي عن مسألة يبيع الغائب فأفتى بالصحة فيها بناء على القول الضعيف فيه فقال يبيع
الخل في الكوارة وخارجها بعد رقبته صحيح وقبل رقبته يخرج على قول يبيع الغائب ويبيع
الغائب قد صححه أكثر العلماء وأتباعهم ومثل هذا الفقير لا بأس به لانه قول الأكثر ولان له دليلا
بعضه ولا احتياج غالب الناس اليه في أكثر الاموال التي يحتاج الى شرائها من المأكول
والملبوس والامر في ذلك لطيف ان شاء الله تعالى والامور اذا ضاقت اتسعت ولا يكاف عموم
الناس بما يكاف به الفقيه الحاذق التبرير اه قال السيد السهمودي وقد كان شيخنا العلامة
ولي الله شهاب الدين أحمد الأبشعي رحمه الله تعالى كثيرا ما يفتي الناس في الحرم اذا احتاج
لتكرير ليس المحيط بعدم تكرير الفدية اذا نوى تكرير اللبس ابتداء تقليدا لمذهب مالك رحمه الله
تعالى لما في مذهبه من المشقة في ذلك اه وفي شرح المذهب عن ابن الصلاح ان القول بمنع المقلد
العاجز عن الترجيح والتفريع من الاقتداء بحمله ان ذكر ذلك على صورة من يقوله من عند نفسه
أما اذا أضاقه الى القائل به فلا منع من ذلك وهذا ظاهر فيما قدسنا ان المفتي حيث أضاف ما أفتى به
الى امام جازله الاقتداء لانه في الحقيقة راووناقل فلا وجه لمنعه من ذلك بخلاف ما اذا عرف بالاقتداء في
مذهب وأفتى بغيره ولم يستند الى أهله لما فيه من التفرير بالمستفتي وإيقاعه فيما لم يرد ولم يحط به
وفي أصل الروضة ما يصرح بذلك وهو قول العاصي اذا عرف حكم تلك المسئلة بل في الحقيقة ذلك
القبيل مأخوذ من تقييد الرافعي بالمعرفة اذ لا يتصور الا حيث لا يشك ان هذا من مسائل ذلك

لارسل ومنها أنه أوحى إليه
بشرع وأمر بتبليغه وان لم
يكن له كتاب أو نسخ له
شرع من قبله كيوضح وان لم
يؤمر بتبليغه فنه ربني فقط
فهرن على هذا رسول ونقل
امن عطية انه لا خلاف فيه
يعني بين القائلين بهذا
التعريف الثاني (سئل) هل
الافضل الاشتغال بالاستغفار
أم بالصلاة والسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم أو
يفرق بين من غلبت طاعته
فالصلاة أفضل أم معاصيه
فلاستغفاره أفضل (فاجاب)
بان الاشتغال بالصلاة
والسلام على النبي صلى الله
عليه وسلم أفضل من
الاشتغال بالاستغفار مطلقا
(سئل) عن قول الاصوليين
شكر النعم واجب بالشكر
لأبالعقل فمن لم تبلغه دعوة
نبي لا يأثم بتركه خلافا
للمعتزلة فإنه ظاهر في أن
تركه معاص وأشكل عليه
قول الفقهاء بحجة الشكر
سنة فهل يقال معناه ان
ما أوجب الشارع من ذلك
فهو واجب وما لا فلا أم
كيف الحال (فاجاب) بان
موضوع المسئلة كاجري
عليه بعضهم الشكر العرفي
وهو صرف العبد بجمع ما أنعم
الله تعالى به عليه الى ما خلق
لأجله كصرف النظر الى
مصنوعاته والسمع الى تلقى
أوامره وعلى هذا القياس
ولهذا قال بعضهم المراد
بشكر النعم الاتيان
بالحسنات العقلية والانتها

المذهب الذي يفتي به وعلم من قول الرافعي فاحسبه به أن هذا ليس من الافتاء في شيء وانما هو
محض رواية واذا كان هذا شأن غير المجتهد في مذهب امامه فكذا شأنه في مذهب غير امامه لاستواء
المذهبيين حيثئذ بالنسبة اليه في أنه ان عرف منهما أو من أحدهما حكما قطعيا جازله الافتاء به على
جهة الاخبار والرواية المحضة فاذا لم يعرف ذلك كذلك امتنع عليه وبما قررته يعلم أن قول الروضة
ليس للمفتي والعامل على مذهب الشافعي رحمه الله تعالى في المسئلة ذات الوجهين أو القولين
أن يفتي أو يعمل بما شاء منهما من غير نظر وهذا لا خلاف فيه بل عليه في القولين أن يعمل
بالمأخوذ منهما ان علمه والا فبالذي رحمه الله تعالى فان لم يكن رجح أحدهما ولا علم
السابق لزمه البحث عن أرجحهما فيعمل به الى آخر ما ذكره هذا كله في مله لمريد العمل بالراجح
في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه أما من سأل عن قول الشافعي رحمه الله تعالى في مسئلة كذا
ليعرف أن له وجودا فيعمل به عند من جوز العمل بالقول الضعيف وكذا الوجه الضعيف
فالمسؤل أن يفتي ان للشافعي رحمه الله في مسئلة كذا قولاً وأن جماعهم ابن عبد السلام جوزوا
العمل بالضعيف وان ثبت رجوع قائله عنه بناء على أن الرجوع لا يرفع الخلاف السابق والمسئلة
طويلة الذيل ليس هذا محل تحريرها وبسطها وقول جماعة من أكابر أصحابنا يحرم على المقلد أن
يفتي بما هو مقلد فيه معناه كما قاله ابن الصلاح ما إذا ذكره على صورة من يقوله من عند نفسه
أما من يضيفه لامامه الذي قلده فلا منع منه قال فعلى هذا من عهدناه من المفتين المقلدين ليسوا
مفتين حقيقة لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدواهم وسبيلهم ان يقولوا مثلاً مذهب الشافعي
رحمه الله تعالى كذا ونحو هذا ومن ترك الاضافة فقد اكتفى بالمعروف من الحال عن التصريح به
اه ثم رأيت الامام محمد الدين ابن الامام تقي الدين بن دقيق العيد صرح بما يؤيد ما قدمته من جواز
الافتاء بمذاهب متعددة على جهة الرواية مع بيان أبواب تلك المقالات حيث قال ونقله عنه الزركشي
وأقره توقف الفتيا على حصول المجتهد يقضي الى حرج عظيم أو استرسال الخلق في أهويتهم فاختار
أن الراوي عن الأئمة المتقدمين اذا كان عدلاً متمكناً فهم كلام الامام ثم حكى للمقلد قوله فإنه يكفي
لان ذلك مما يغلب على ظن العامي أنه حكم الله تعالى عنده وقد انعقد الاجماع في زماننا على هذا
النوع من الفتيا اه ورأيت القفال قال بعض ما قدمته وخالفه الشيخ أبو محمد وعبارة الزركشي قال
الجويني من حفظ نصوص الشافعي رحمه الله تعالى وأقوال الناس بأسرها غير أنه لا يعرف حقائقها
ومعانيها لا يجوز له أن يجتهد ويقيس ولا يكون من أهل الفتوى ولو أفتى به لا يجوز وكان القفال
يقول انه يجوز ذلك اذا كان يحكي مذهب صاحب المذهب لانه أي المستفتي كما هو ظاهر تقليد
صاحب المذهب وقوله ولهذا كان أحياناً يقول لو اجتهدت فأدى اجتهدى الى مذهب أبي حنيفة
فأقول مذهب الشافعي كذا ولكني أقول بمذهب أبي حنيفة لانه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي
رضي الله تعالى عنهما فلا بد أن أعرفه باني أفتي بغيره قال الجويني وهذا ليس بصحيح واختار الاستاذ
أبو اسحق خلافة ونص الشافعي رحمه الله تعالى يدل عليه وذلك انه اذا لم يكن عالماً بمعانيه فيكون ما كما
مذهب الغير والغير ميت لا يلزمه القبول لانه لو كان حياً وأخبره عنه بفتواه أو مذهبه في زمان لا يجوز
له أن يقلده ويقبله كما أن اجتهد المفتي يتغير في كل زمان ولهذا قلنا انه لا يجوز لعمالي أن يعمل
بفتوى مفت لعمالي مثله فان قلت أليس خلافة لا يموت بموته فدل على بقاء مذهبه قلنا كما زعمتم لكن
هذا الرجل لم يقلده انما يقلد قول هذا الرجل الامر فيه كيت وكيت فينبغي أن يكون عالماً بمصادره
وموارده ويدل على فساد ما قاله أي القفال انه لو وضع فتواه من غير معرفة حقيقة معناه لجاز للعمالي
الذي جمع فتاوى المفتين أن يفتي ويلزمه مثله ولجاز أن يقول هو مقلد صاحب المقالة ولكن

اتفق الغائلون به على الامتناع من هذا أما اذا أفتى بمذهب غيره فان كان متجرباً فيه جاز ولا فلا
قال وكان ابن سريج يفتي أحياناً بمذهب مالك رحمه الله تعالى وكانوا يأتونه بمسائل يسألونه تخريجها
على أصل مالك رحمه الله تعالى فيخرجها على أصله فدل على أن من كان بهذه الصفة يجوز له والا
فيمتنع وهكذا كل من كان في مذهب نفسه لا يعرف الا بسيراليس له أن يفتي اه واذا تأملت في هذا
الذي قاله الجويني وشنع به على القفال وأطال فيه علمت أنهما لم يتواردا على شيء واحد لان كلام
القفال فيمن يروي المستفتي عن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن مذهبه كذا لامن حيث
استنباطه هو ولا من حيث فهمه له من كلامه وانما هو ناقله عن أئمة مذهبه العارفين به والمتجربين
فيه واذا حل كلام القفال على هذا لم يرد عليه شيء مما قاله الجويني لان كلامه فيمن يفتي على مذهب
غير امامه استنباطاً فلا بد من تجرعه في ذلك المذهب كما لو أراد أن يفتي في مذهبه كذا وكلام
الجويني وحكايته عن ابن سريج ما صرح به صريح فيما ذكرته فتدبره فان هذا المقام قد يشكل
ويظن أن القفال والجويني تواردا على محل واحد وليس الامر كذلك كما بينته وحققته ثم رأيت
لبعض الاصوليين ما يصرح بما ذكرته وهو قوله لا يجوز للمفتي أن يفتي بحكاية قول غيره الا اذا
سئل عن حكاية قول غيره لا مطلقاً ولا لاجاز للعمالي أن يفتي بما في كتب الفقهاء اه فقوله الا ان
بما ذكرته وقوله والا الخ محله كما علم مما مر ما اذا كان يفتي بما في كتب الفقهاء لامع بيانه بل على
صورة أنه من عند نفسه وعلى ما تقرره يعمل أيضاً قول الاستاذ أبي منصور المواقف لما مر عن
الجويني لا يجوز للعلم أن يفتي بقول بعض السلف وهو لا يعرف علمه خلافاً لأصحاب الرأي ثم قول السائل
نفع الله تعالى به حتى توهم بعض المتفقه الخ جوابه أن ما توهمه حق ان أريد انا نعتقد خطأ
وبطلان صلاته من سائر الوجوه ولا فائل بهذا لاننا قلنا ان كل مجتهد مصيب فواضح أنهم كلهم على
هدى من ربهم وان قلنا ان المصيب الحق الذي عند الله تعالى وفي نفس الامر واحد منهم
فكذلك لانهم لم يكفوا اصابة ذلك الا بحسب ظنونهم فحسب وكل منهم مصيب له بحسب ظنه فهو
على هدى من هذه الحثية وان فرض خطؤه بالنسبة الى ما في نفس الامر لان هذا من الخطأ
المرفوع بل مع ذلك هو مثاب مأجور لكن على اجتهداه وقصده الحق فقط اذا تقرر ذلك فان
سئلت عن صلاة مخالف فيها مبطال براء مقلدك دون مقلده فلا يسعك أن تطلق القول بانها باطلة
الامع ارادتك أو تصرح بحسب بان بطلانها انما هو بالنسبة لا اعتقاد مقلدك فقلده لو فعلوها كانوا آتين
بصلاة باطلة فيعاملون بأحكامها من نحو الفسق والتعزير وغيرهما وأما بالنسبة لا اعتقاد غيره فهي
صحة فتدبره آتون بصلاة صحيحة في الثواب والعدالة وغيرهما فاختلاف الاحكام في ذلك من الامور
النسبية التي لا يطلق القول فيها بشئ واحد بل يجب رعاية ما ذكرناه من النسب والاضافات ولا بدع
في كون الشيء الواحد تختلف أحكامه باعتبار محاله وجهاته واضافاته هذا بالنسبة للاعتقادات
وأما بالنسبة لما عند الله تعالى فذلك غيب عنا لا ينكشف لنا الا في الآخرة اذ الذي صرح به
البعوى وتبعوه أن من صلى صلاة باطلة في نفس الامر وصحة في اعتقاده لا يثاب الا على نحو
أذكرها مما لا تتوقف صحته على الصلاة كقصده لها وسعيه في حصولها أو أماً على الصلاة نفسها فلا
يثاب نعم ان قلنا كل مجتهد مصيب فينبغي أنه يثاب عليها مطلقاً كما هو ظاهر وفي كلام البغوي شيء
ذكرته في شرح العباب وغيره فراجع المسئلة تحتتم بسطاً طويلاً لكن ضاق المحل عن استيفائه
والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن المعصية الكبيرة العقلية اذا علم الانسان أنه
متصرف بها هل يجوز له أن يقدم على الولايات والشهادات أولاً (فاجاب) رحمه الله تعالى
بقوله ان من ارتكب فسقاً باطلاً جمعا عليه أو مختلفاً فيه وهو مقلد للقاتل بانه فسق لا يجوز له

وحتى بعضهم على أنه الشكر
اللعوى وهو الثناء على الله
تعالى لانعامه بالخلق والرزق
والعصاة وغيرها باللسان
بان يتحدث بها أو بالقلب
بان يعتقد أنه تعالى ولها أو
غيره كان يخضع له تعالى
وظاهر أن المسلم لا يكاد
يخلو في وقت عن الشكر
فلا يشك عليه قول
الفقهاء المذكور (سئل)
عبارته القراءة وأجروا
على التلقا به في سائر
طرقهم من حروف القرآن
وصفاتهما كأحكام النون
الساكنة والتنوين
وترقيق الراء وتفتيحها
هل هو عين ما قرأه النبي
صلى الله عليه وسلم وتلقاه
من جبريل عن الأوح
المحفوظ عن الله عز وجل
أم لا وهل يحرم على العالم
العامد تغيير ذلك حرفاً أو
صفة أم لا وهل هو أولى
بالتحريم من القراءة
الشاذة الواردة عنه صلى الله
عليه وسلم آحاداً أم لا
(فاجاب) بان ما أجمع عليه
القراء من حروف القرآن
وصفاتهما قد أجمع المسلمون
على اعتمادهم وكتبوا في ذلك
مصنفات وحصل بذلك
ما وعد الله تعالى من حفظ
كلامه العزيز زانحن نزلنا
الذكر وانا له لحافظون
فهو عين ما قرأه النبي صلى
الله عليه وسلم وتلقاه عن
جبريل وتلقاه هو تلقاه
روحانياً وأنه سمعه من الله

تعالى أو أنه سخطه من
الأسوح المملوك أو بأمر
أمر أفل كجود التصريح
به في أحاديث فن غير حقا
منه عامدا عالما بغير محرم
عليه وكذا من غير مصلحة لأنها
تحتل مقطوع بانها قرآن
كسائر حروفه وكلماته
فالقارئ كذلك من الداخلين
في خبر رب قارئ للقرآن
والقرآن يابسه ويخطئ
للصواب لأن الخلق عندهم
على قسمين جلي وخفي
فالجلي خطأ يعرض للافتقار
ويخل بالمعنى والعرف
كرفع الجرور ونسبه والخطي
خطأ يعرض للفتنة ولا يخل
بالمعنى بل بالعرف كترك
الاحشاء والاقلاب والفتنة
وقد قال علماءنا رحمهم
القراء بالشواذ في الصلاة
وخارجها لأن الأصح أنها
ليست قرآنا لأن القرآن
لا يجازيه الناس عن الاتيان
بمثل أقصر سورة تتوقف
الدواعي على نقله وتواتر
حتى ابن عبد البر اجاع
المسلمين على تحريمها قال
العلماء من قرأ بالشاذ أن
كان جاهلا بغيره عرف
ذلك فان عادله بعد ذلك
أو كان عالما به عزه عزيرا
بليغالي أن ينتهي عن ذلك
ويجب على كل مكلف قادر
على الانكار أن ينكر عليه
وما نحن فيه أولى بالتحريم
من الشاذ لأنه لا ينقل عنه
صلى الله عليه وسلم أصلا
وقال الماوردي القسرة
بالاحسان أن أخرجت الفتنة

أن يتولى ولاية شرطها العدالة لأنه يقع نفسه في ورطات العقود الفاسدة والقضايا الباطلة ويجر
الى نفسه من غوائل تلك القبائح ومهلكاتها ما يجز عن حل معشار عشرين وأما الشهادات فان علم
شيء علمنا يقينيا ولم يطلع أحد على فسقه فله أن يشهد به بين يدي ما حكم موافق له في المذهب أو يخالف
لأن القصد حينئذ تخلص الحق ممن هو عليه على وجه الحق وبشهادته الموافقة للواقع يحصل ذلك
من غير أن يترتب عليه مفسدة أصلا فأتضع جواز ذلك وأنه لا وجه لامتناعه بخلاف الاول والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل يجوز للقاضي أخذ رزق من الخصمين ومما يتولى
من أموال اليتامى والاقواف أم لا فان جاز فحكم بقدر المأخوذ وهل يقيد جواز الاخذ في الضرورتين
بشرط وما قولكم فيما جرى عادة في قمارنا ولم يكن فيه بيت المال من أنه يجتمع وجوه أهل
ولاية قاض فقير ويقولون كل من يشتري في محل ولايته متاعا من أنواع كذا أو يجلب اليه متاعا
من أنواع كذا أو ينقل منه متاعا من أنواع كذا أو يجربه متاعا من أنواع كذا من المسلمين أهل
ولاية وغير أهل ولايته فليدفع الى القاضي مقدار كذا من المتاع مقدار كذا من المال رزقاه هل
يجوز لهم تقدير رزق القاضي على المسلمين على هذه الصورة وهل يحل له بتقديرهم هذا أخذ
المال من المسلمين مع أن المدافع لا يدفع له غالبا الا بالطلب أو الاحاح معه أو خشية منع نقل المتاع
من محل الولاية أو تعطيل القاضي النظر في القضايا أو تأخير العطفة الى آخر الوقت لولم يدفع ورعا
يدفع بعد المنع أو التعطيل أو التأخير فان لم يحل فن أم يأخذ رزقه وقد شغله النظر في القضايا عن
الكسب أولم يكن له كسب لا يثق ٣ ولم يكفه ما أخذ من الخصمين ومما يتولاه من الاموال ان جاز
أفتونا مأجورين (فاجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله الذي صرح به النووي رحمه الله تعالى
أنه لا يجوز للقاضي أن يأخذ رزقا من خالص مال اليتامى وغيره من الاحاد وان لم يكن له ما
خصوصة عنده لأن ذلك يورث فيه ريبا وميلا وفارق المقتضى بأجره بالاحتياط منه وأما
الرافعي رحمه الله تعالى فصرح هنا بما ذكر في الكلام على الرشوة بجواز الاخذ قبل وهو تناقض
ورد بان المنع محمول على الغنى والجواز محمول على المحتاج نعم لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره
وهو غير معين للقضاء وكان عمله مما يقابل بالاجرة أن يقول للخصمين لا أحكم بينكما الا بآجرة أو
رزق فيجوز له ذلك على ما جزم به جمع المتقدمون كالشيخ أبي حامد وابن الصباغ والجراني والرويان
لكن الذي اعتمد الزركشي تبعا للسبكي أن هذه مقالة ضعيفة وأن الذي ينبغي ترجيعه تحريم ذلك
أيضا وبه جزم شريح الرويان في روضته وجعل الاول وجهه ضعيفا قال شيخنا زكريا رحمه الله
تعالى والاول أقرب والثاني أحوط وشرط الماوردي لجواز أخذه رزقا من الخصمين عشرة شروط
أحدها أن يكون فقيرا ثانيها أن يقطع النظر في القضاء عن كسبه ثالثها أن يكون أجرة على
الخصمين بالسوية بينهما لأنه لو أخذ أولا أكثر من أحدهما انطرفت اليه التهمة والريبة رابعها أن
يأذن له السلطان في الاخذ منهما فان لم يأذن له امتنع عليه الاخذ خامسها أن لا يوجد متطوع
بالقضاء فان وجد امتنع على هذا الاخذ لأنه لا ضرورة اليه سادسها أن يجز الامام عن القيام برزقه
من بيت المال فتي أمكن الامام القيام به من بيت المال لم يجز له أن يأخذ من الخصمين شيئا
سابعها أن يكون ما يأخذه غير مضر بالخصمين فتي أضرب ما المأخوذ لم يجز له أن يأخذ منهما شيئا
ثامنها أن يكون المأخوذ بقدر حاجته الناجزة حال الحكومة فيما يظهر وقال غير الماوردي أن
لا يزيد على أجرة عمله قال بعضهم والظاهر أن كلا منهما شرط اه ومنزاده أنه يجب عليه الاقتصار
على أخذ الأقل منهما فان كانت أجرة عمله أقل ويحتاج لا أكثر لم يجز له أخذ الزائد على أجرته وان
كانت حاجته أقل وأجرته أكثر لم يجز له أخذ الزائد على حاجته ناسعاها أن يعلم الخصمان قبل

الحاكم اليه أن من عادته الاخذ من الخصوم فان لم يعلم ذلك الا بعد الحكم لم يجز له أن يأخذ
منهما ولا من أحدهما شيئا عاشرها أن يكون قدر المأخوذ معلوما يتساوى فيه جميع الخصوم وان
تفاضلوا في المقالب فان فاضل بينهم لم يجز الا أن يتفاضلوا في الزمان قال أعني الماوردي وفي هذا
معرفة على المسلمين أي حيث أحوجوا القاضي الى الاخذ من الخصمين ولم يرزقه امامهم من بيت المال
أو يرزقوه من أموالهم أي بناء على ما مر عن الرافعي قال الماوردي وان جاز ذلك في الضرورة
فواجب على الامام والمسلمين أن يزال هذا ان أمكن اما بان يتطوع بالقضاء من هو من أهله
واما بان يقام لهذا الكفاية لأنه من الفروض فلو اجتمع أهل البلد عند اهواز بيت المال على أن
يجعلوا للقاضي رزقا من أموالهم جاز وكان أولى من أخذه من الخصوم اه واذا تأملت ما تقرّر علمت
أن جواز أخذ القاضي من الخصمين انما هو وجه ضعيف بناء على ما مر عن شريح واعدته السبكي
والزركشي ومع كونه وجهها مرجوحا لا بد فيه من تلك الشروط الكثيرة المشقة فن أراد البراءة
لدينه والخلوص من ورطة هذا الخلاف وهذه التشديدات العظيمة فليترك القضاء أو يتطوع به والله
سبحانه وتعالى يرزقه من حيث لا يحتسب كما أخبرنا بذلك في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه بقوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وأما من
يتولى القضاء ليتأهل به الاموال على اختلاف أنواعها فهو الذي أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بأنه في
النار وبأنه ذبح بغير سكنين وبغير ذلك من المصائب والمعايب التي تلحقه في الدنيا والاخرى فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم وأما أخذ القاضي من أموال اليتامى
والاقواف التي لم يشترط له فيها شيء فمشهور والمذهب أنه حرام مطلقا ومن ثم أسقط حكاية حل ذلك
من الروضة مع أنه في أصلها فانه نقل أن ابن كعب حكى عن جماعة من الشافعية والخنفية أنه اذا لم يكن
له شيء من بيت المال فله أن يأخذ عشر ما يتولاه من أموال اليتامى والوقف للضرورة قال ثم بالغ
ابن كعب في انكار هذا المحكي وأنه ليس من مذهب الشافعي وعلى هذا المحكي فذكر العشر تمثيل
وتقريب والقياس أنه لا بد من النظر الى كفايته وقدر المال والعمل وما جرت به العادة في القطر
المذكور في الروال فهو شبهه بالمكسبل هو عينه فاذا أخذ القاضي منه شيئا على ذلك الوجه فهو
مكاس لا قاض وشتان ما بين الوصفين وبعد ما بين المرتبتين مرتبة القضاء التي هي أجل المراتب
الدينية بعد الامامة العظمى ومرتبة أخذ المكس التي هي أسفل القبائح وأشنع الخصال وأشنع الفعال
وأقرب أنواع الفسق الى الكفر لان أهلها كثيرا ما يقعون في الكفر في الساعة الواحدة كما هو
مشاهد منهم فعلى القاضي الدين الموفق الخائف من ربه عز وجل وسعوطه عذابه وأليم عقابه
ونار غضبه وقطعية هجره ان لا يأخذ من ذلك شيئا مطلقا لأنه حرام بإجماع المسلمين واذا كان حراما
كذلك فكيف يسوغ للقاضي أخذ شيء منه فعليه تركه والنوبة للصحة مما أخذ قبل والا
فاستعد لجواب ذلك غدا بين يدي الله عز وجل حين لا يغني مولى عن مولى شيئا ولا هم ينصرون جعلنا
الله سبحانه وتعالى من الاغنياء به ووفقنا لما يحبينا من كل فتنة ومحنة وشر أمين (وسئل) رحمه الله
تعالى بما ألفناه ما الفرق بين الثبوت المجرد وغيره وما فائدته وبين الحكم المجرد وغيره
(فاجاب) نفعنا الله به بقوله معنى الثبوت سماع البينة وثبوت عدالتها عنده ثم ان لم ينضم اليه حكم
بالمدعى مسمى ثبوتا مجردا وفائدته أنه يجوز للشاهد الرجوع عن شهادته وانما قلنا وثبوت عدالتها
عنده لأنه لم يثبت عند القاضي غير عدالته بخلاف في العداوة والتهمة ونحوهما فان ذلك لم يثبت
عنده وان انضم اليه حكم بالمدعى مسمى ثبوتا غير مجرد ومن فوائد الفرق بينهما أنه يجوز نقل الحكم
ولو في البلد بخلاف الثبوت ومعنى الثبوت في الفاسد انه اذا أراد الحاكم ابطال عقد اشترط ثبوته

القرآن عن صيغته بادخال
حركات فيه أو اخراج حركات
عنه أو قصر مدود أو مد
مقصود يفسد به القارئ
ويأثم به المستمع لأنه عدل
به عن فهمه القويم الى
الاعوجاج والله تعالى يقول
قرأنا نورا بياض ذي عوج
اه وقال ابن الصلاح
لا تجوز القراءة الاعاوتات
نقله واستفاض وتلقته
الائمة بالقبول كالقراآت
السبع فان الشرط في ذلك
اليقين والقطع على ما تقرّر
في الاصول فمالم يوجد فيه
ذلك فممنوع ومنه منسج
تحريم لا يمنع كراهة وممنوع
منه في الصلاة وممنوع منه
من عرف المصادر والمساقي
ومن لم يعرف ذلك وعلى كل
من قدر على الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر القيام
بواجبه اه (سئل) عن
قال لأحمد من آباء رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو آباء
الانبياء عليهم الصلاة
والسلام كان كافرا أو أنكر
أن يقال ان والد ابراهيم
كان كافرا وذكر أن آزر
كان عمو وما كان آباءه
هو مصيب أو خطي (فاجاب)
بان القائل المذكور خطي
في قوله متبع فيه رأى
الشيعة وهو يخالف الكتاب
العزيز والسنة الصحيحة
ولما عليه أهل السنة
وغيرهم أما الكتاب العزيز
فلقوله واذا قال ابراهيم لاني
آزواني وآل وقومك في
ضلال مبين وقوله وما كان

استغفار ابراهيم لاييه الا
من موعده ووعدها باليه فلما
تبين له انه عدو لله تبرأ منه
وقوله واذا كرفى الكتاب
ابراهيم انه كان صديقا نبيا
اذ قال لاييه يا ابت لم تعبد
مالا يسع ولا يبصر ولا يغنى
عنك شيئا وما قول القائل
المذكور ان آزر كان عم
ابراهيم وما كان آياه فردود
لانه لا يجوز صرف الفضا
عن حقيقة الى مجازه الا
بدليل ولا دليل له فيه وقد
اتفقت ائمة التفسير وأهل
السنة وغيرهم على أن آيا
ابراهيم كان كافرا وانما
اختلفوا في اسمه فقال محمد
ابن ابي حنيفة والفضلاء
والكوفي وسعيد بن جرد
الغزي واسم أبي ابراهيم آزر
وهو تاريخ مثل اسرائيل
ويعقوب وروى عن ابن
عباس أن اسمه آزر وروى
عنه أيضا أن اسمه تاريخ
وقال كثير من المفسرين
ان آيا ابراهيم اسمه بالسريانية
تاريخ ويعبرها آزر وقال
مقاتل وغيره آزر لقب لاي
ابراهيم وقال الثعالبي في
كتاب العرائس ان اسم أبي
ابراهيم الذي سماه أبوه
تاريخ فلما صار مع النمرود
فيما على خزائنه البهية سماه
آزر وقال مجاهد والسدي
في أحد قوله وغيرهما
آزر اسم للصم والاحاديث
الصحيحة الواردة بكفر أبي
ابراهيم كثيرة وأخرج أبو
نعيم والديلمي عن أنس
رضي الله عنه قال قال

عنده حتى يمكنه الحكم بفساده واذا أراد الحكم بصفه فقد احتاج لثلاثة أشياء أو مجموعها احتاج
لشئين كما هو مقرر في محله وهذا يسمى حكما مجردا أي الحكم بالصفه (وسئل) رحمه الله تعالى عن
قاض في محل ولايته والمحكوم به كالعقار وعليه وله خارجون عن محل ولايته فهل ينفذ قضاؤه حيثما كان
يقتضيه كلام القسوت والازرق في شرح التبيين في باب الفلاس أولا كما يقتضيه كلام الجواهر
والاصفوني وأفتى به ابن قاضي شهبة (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله في ذلك تفصيل لا بد منه وهو
انه ان كان الغائب يعمل ولايته والعقار كذلك فيبيعه في دين مدع حضرات عرفه والا أناب من يبيعه
عنه وان لم يكونا يعمل ولايته لم ينفذ حكمه فيه كما قاله التاج السبكي وغيره وان كان المالك له دون
الغائب قضى كما صرحوا به وان كان الغائب به دون المال قضى أيضا كما ذكره السبكي قبل وهو
الحق لاما أفهمه كلام الروضة ومفهوم كلام الارشاد بوافق الاول فانه قال ولو من مال غائب
بالاضافة أي يقضى من مال الغائب سواء أكان المال المقضى منه يعمل ولايته أم لا وأخذ بعضهم
بعمومه فقال يجوز قضاؤه ببيع مال غائب في غير محل ولايته وان خرج المال عنه أيضا واستشهد
لذلك بأنه يقضى بالعقار الغائب المبيع للمدعي على غائب اهـ ورد بان الحق ما قاله السبكي كاتقرر
والفرق أنه ليس في القضاء بالعقار المبيع تصرف فيما ليس في محله ولايته بخلاف بيع العقار الذي
ليس بعمل ولايته فانه تصرف في شيء يملكه لا ولاية له عليها ومن المعلوم أنه لا ولاية له على شيء ليس
يعمل ولايته (وسئل) رحمه الله تعالى عن الخصم الغائب بولاية القاضي هل يحضره مطلقا أو فيه
تفصيل (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله فيه تفصيل وهو أنه ان كان فوق مسافة العدوى يعمل ولايته
القاضي وثم من يتوسط بينهما لم يحضره ولا أحضره على المنقول عند العراقيين وظاهره أنه لا تسمع
العدوى والبيضة عليه وهو المفهوم من كلام الروضة وأصلها وفي الحرر والمنهاج أنه تسمع العدوى
لما في تكليفه الحضور من المشقة بل قد تبعد المسافة فيحتاج لمؤن الحضور أضاعف قيمة المدعي به ومن
ثم مال اليه السبكي وأشار الباقي الى الجمع بحمل الاول على ما إذا لم يكن للمدعي بيضة فيحضره وان
بعدت المسافة والا ضاع حق المدعي والثاني على ما إذا كان له بيضة فسمع العدوى على المدعي عليه
لانه غائب ويحكم ويكتب الى أهل الستروهم الرؤساء وأهل المكالم ليلزموا الخصم المدعي به وان
كان دون مسافة العدوى وثم نحو قاض حرم احضاره من غير محل ولايته وطريقه أن تسمع العدوى
والبيضة ويحكم ولومع قرب المسافة كما صرحوا به وينبغي لقاضي بلد الخصم ليلزمه بذلك فان كان يعمل
ولايته وثم نائب مفهوم الارشاد وجوب احضاره كما اذا كان بالبلد ومفهوم الحاوي والتنبيه أنه
لا يحضره لاستغنائه بسماع البيضة والحكم ثم الانتهاء الى نائبه لالزام الخصم ورجع لعدم الاحتياج
الى احضاره (وسئل) رحمه الله تعالى هل تقبل بيضة الجرح والتعديل من غير حضور الخصم
(فاجاب) نعمنا الله تبارك وتعالى به بقوله الذي أفتى به الكمال الرداد الصديقي شارح الارشاد
القبول في الجرح ومثله التعديل واعترض عليه بقوله لا تسمع البيضة ولا يحكم بغير حضوره الا
لتواريه أو تنزوه وتعليقهم اشتراط الحضور بانه ربما طعن أو امتنع أو امن الكذب عليه لحياه أو نحوه
وبان غيره أفتى بانه لا بد من حضور المدعي عليه الحاضر بالبلد مجلس الحاكم بالتركية وانتصر للكمال
بعض تلامذته بان في كل من الجرح والتعديل حقا مؤكدا لله سبحانه وتعالى ولهذا تسمع شهادة
الحسبة في الجرح والتعديل من غير حضور خصم فيها لما فيها من الحق المؤكد لله سبحانه وتعالى
هكذا صرحوا به وهو شاهد قوي لقبول الشهادة مع الغيبة ومما يدل على ذلك أنهم جعلوا أمر
التركية والجرح الى القاضي فيحكم فيه ما بعلمه ولا ينافي ذلك ما ذكر في السؤال عنهم لانه فيها
ليس فيه حق مؤكده سبحانه وتعالى اهـ على أنه وان وقع جرح أو تعديل في غيبته هو ممكن من

تداركه باقامة ما يطله فلم يتحقق عليه ضرر في ذلك لا يمكن تداركه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تعالى هل يمكن حيلة يتوصل بها الى التسجيل والحال أن العين المحكوم بها في يد المدعي
وما الفائدة في التسجيل له بذلك وهل الحيلة بذلك تفيد بين يدي من ليست العين بعمل ولايته وهل
الثبوت غير الكتاب بسماع البيضة فيما لا يؤمن اشتباهه أم الثبوت هو نفس السماع (فاجاب)
بقوله الذي ذكره الاصحاب كفي أوائل أدب القضاء أنه لا يشترط للدعوى الوجود صورتها ظاهرا
فتقبل وان لم يكن لها حقيقة في نفس الامر وفي فتاوى القاضي حسين أن الحيلة في اقامة البيضة
بالبراءة من الدين قبل الدعوى أن ينصب مسخرا يدعي على من عليه الدين بانه على فلان كذا
ولفلان عند فلان هـ اذا كذبا فله تسليمه الى تقييم البيضة بالبراءة حقيقة اهـ وهذا انما يتأني
له على ضعف وهو سماع الدعوى على غريم الغريم وقياسه أنه لو أراد اثبات ملك شيء بيده ولا منازع
فيه الا أن فالحيلة أن يدعي من بيده العين أفي مالكها ويحضرها أو يصفها بمميزها وان هذا غصبها
منى وأطالبه بتسليمها وأسألك أن تأمره بتسليمها الى أو بجوابه عن دعواي فيجيبه بالانكار فيقيم
البيضة عليها قال في أدب القضاء واصطلاح الحكماء على هذا مع ما فيه من كذب المدعي والمدعي عليه
وعلم القاضي بذلك لكن قال القاضي حسين هذا كذب محمول اذا علم أن القصد به التوصل الى
اثبات الحقوق بما لا ضرر فيه وليس القصد منه الاترويح اثبات الاحكام والتسجيل على الحكماء
اهـ وقال بعضهم كانوا يجوزوا ذلك مع ما فيه من التليس فان من بيده العين يصير نفسه خارجا ويعمل
البدل المدعي عليه كذبا لغرض التسجيل واثبات الحقوق ولا نظر الى أنه يمكن التحرر بالدعوى على من
يخاف منه المنازعة ان غاب ويقيم البيضة لما في هذه من عين الاستظهار وقد يكون له غرض في التنزه
عن البين في الزامه بهذه الحيلة مشقة عليه بخلاف الحيلة الاولى فانه لا عين فيها لان الدعوى فيها على
حاضر فكانت أسهل وأرفق وفي فتاوى ابن الصلاح ما يؤيد سماع الدعوى على الغائب كما ذكره لكن
ظاهر كلام الجواهر خلافه فانه قال لو ادعى على الغائب انه ابتاع منه العين أو اتبها وخشى بخوده
فطالب سماعها لم تسمع لان سماعها انما يكون بعد انكاره اهـ وهذا هو الظاهر وعليه فالحيلة
الاولى متعينة لا يمكن التحرر منها بالدعوى على الغائب والفرق بين الثبوت والسماع أن بيضة
السماع يسمعها القاضي ليبعث القاضي المكتوب اليه بالعين الى القاضي الكاتب ليشهد على عينها
في باد الكاتب وبيضة الثبوت أعم من أن ينقل الى قاض آخر أولا اذ هي مالم يتوصل بها احكام ومن
ثم جاز رجوعها بخلاف ما إذا اتصل بها حكم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص حلف مع شاهده
بعد ثبوت عدالته عند القاضي وكان المدعي به يقبل فيه شاهد وبين فجرح الشاهد بعد بيضه جرحا
شرعيا فهل يعتمد بهذه الميمين مع اقامة شاهد آخر أو لابد من بين أخرى مع الشاهد الآخر (فاجاب)
رحمه الله تعالى بقوله لا بد من بين أخرى لان الميمين الاولى بطلت بتبين فسق الشاهد اذا يعتد بها
الابعد شهادة الشاهد وثبوت عدالته فاذا بان بطلان شهادته بان بطلانها (وسئل) رحمه الله تعالى
عن رجل ولي قضاء بلد ليس فيها وظيفة ولا فيها سلطان مسلم ولايت مال ولا هناك متبرع يقوم
بكفايته سوى أن أهل الحل والعقد في تلك القرية عينوا على كل حل من الحبوب والادهان وغيرهما
بما يجي به أهل البوادي شيئا معلوما ثم انهم يصرفون ما يحصل من ذلك المعين للقاضي وأئمة
المساجد والمؤذنين واصلاح المساجد هل يجوز للقاضي وغيره قبول ذلك منهم واذا تورع القاضي عن
قبول ما ذكر نصير القرية معاملة عن الحدود فهل يجوز أخذه والحالة هذه أولا وهل يعمل للقاضي
قبول النذر والهبة المعالقة والحضور في الطعام الذي يصنع لمولده النبي صلى الله عليه وسلم (فاجاب)
بقوله لا يجوز قبول ذلك مطلقا لانه مكس حقيقة من غير تأويل ولا شبهة فقاتل الله تعالى مخترع

رسول الله صلى الله عليه
وسلم حق الوالد على ولده أن
لا يسميه الا باسمي ابراهيم
به آياه حيث قال يا ابت ولا
يسميه باسمه وقال السدي
دخل آزر فوجد امرأته
قد طهرت من الحيض
فواقعها فحملت بابراهيم
وقال أيضا خرج غمرود
بالرجال الى العسكر ونحاهم
عن النساء تخوفا من ذلك
المولود فكث بذلك ماشاء
الله ثم طرأ له حاجة في
المدينة فلم يأمن عليها أحدا
من قومه الا آزر فبعث
اليه ودعاه وقال له ان لي
حاجة أختار أن أوصيك بها
ولا أبغلك فيها الا تفتي بك
فأسميت عليك أن لا تدنو
من أهالك فقال آزر أنا أسمع
على ديني من ذلك فأوصاه
بحاجته فدخل المدينة ثم
قضى حاجته وقال لو دخلت
على أهلي فنظرت اليهم
قد غسل فلما نظر الى أم
ابراهيم لم يتمالك نفسه حتى
واقعها فحملت بابراهيم وقال
محمد بن ابي حنيفة ان آزر سأل
زوجته عن حملها بعد
ولادتها ما فعل فقالت ولدت
غلاما فمات فصدفها
وسكت منها وقد اتفق
العلماء على أن والرسول
الله صلى الله عليه وسلم لم
يكن مسلما بل كافرا لانه
مات قبل بعثته صلى الله عليه
وسلم بل قبل ولادته وانما
اختلفوا في أن الله أحيا
أبويه صلى الله عليه وسلم
بعد موته ما وآمنه أولا

فقد أخرج أبو بكر الخطيب في كتاب السابق واللاحق وأبو حفص عمر بن شاهين في كتاب التنازع والنسخ له بإسنادهم ما عن عائشة رضي الله عنها قالت حج بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فربى على عقبة الجحون وهو بالكعبة من مقام فبكت لبكاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انه ظمن فترقل فقال يا جبراء استمسكي فاستندت الى جنب البعير فبكت عني طويلا لما ثم انه عاد الى وهو فرح متبس فقلت له يا بني أنت وأخي يا رسول الله فترقل من عندي وأنت بالكعبة من مقام فبكت ابكائك يا رسول الله ثم انك عدت الى وأنت فرح فتبس فعمدا يا رسول الله فقال ذهبت لقبري أي أمانة فسألت الله وبني أن يحياها فاحياها فأممتني أوفال فأممت وردها الله عز وجل وقد ذكر نسبه قال ٣ مجهول السهيلي في الروض الاتق ان الله تعالى أحياه أباه وأمه وأمنابه وهذا صحيح لما في صحيح مسلم عن أنس أن رجلا قال يا رسول الله أين أبي فقال في النار فلما ولي دعا قال ان أبي وأبائي في النار وحديث مسلم بن بريد الجعفي وفيه فلما رأى ما دخل على قال وأخي مع أمك وقد قيل ان الحديث في إيمان أبيه وأمه موضوع برده القرآن المظهر قال تعالى ولا الذين

ذلك ومؤسسه والدين القيم والشرعية الواضحة الغراء البيضاء غنية عن أن يحتاج في القيام بها الى أمثال هذه القبايح المهالك زاد الله تعالى تزيه القائمين بها عن هذه الادناس والقاذورات ووفق للقيام بها في هذا القطر تبرعا لله سبحانه وتعالى بعض أهل الدين والروايات عنه وكرمه ولا يجوز للقاضي قبول ما ندوله أولولاه الصغير ولا قبول هبة أو هدية بتفصيلها المعروف في محلها وقد استوفيته أتم استيفاء وبسطه أحسن بسط وبسطه في كتابي الذي ألفته في ذلك لما جاء في أسئلة كثيرة من اليمن وسميته ايضاح الاحكام لما يأخذ العمال والحكام والقاضي حضور الولاة والاولى له التزعم عنها (وسئل) عن قاض من قضاة المسلمين يشدد على الناس ولا يحكم الا بالقول الصحيح ولا يزوج من انقطع حبضهن الى بلوغ سن اليأس ولا يسلك بالناس مسلك التخفيف والتيسير وقد قال صلى الله عليه وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فرفق به رواه مسلم وقال أيضا يسروا ولا تعسروا (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله ما ذكر عن هذا القاضي انما بعد من محاسنه لامن مساويه فجاءه الله تعالى عن دينه وأمانته خيرا فانه عديم الظنير الا أن وكيف وأكثر قضاة هذا العصر وما قبله باعصار صار واخوة مكسة لا يحرمون حراما ولا يجنبون آثاما بل قبايحهم أكثر من أن تحصر وأظهر من أن تشهر حتى قال الاذري عن قضاة زمانهم انهم كقريبي العهد بالاسلام فاذا كان هذا في قضاة تلك الازمنة فما بالك بقضاة هذا الزمن الذي عطلت فيه الشعائر وغلبت فيه الكآثر وقل فيه الصالحون وكثرت فيه المفسدون فقيام هذا القاضي حينئذ بقوانين مذهبه وعدم التفاته الى الترخيص للناس بما لا تقتضيه قواعد امامه يدل على صلاحه ونجاحه وفلاحه وبجيب من السائل كيف يورد في مثله حديث مسلم المذكور فان ذلك يدل على عدم فهمه للحديث واحاطته بشئ من معناه فانه لم يرد به مثل هذا القاضي بل مثل القضاة الذين شرحنا شيئا من حالهم وبيننا فبمعهم فعالمهم اذ المراد بكونه شق عليهم أنه جازي حكمه بينهم بغير الحق وكافهم بما لم يأذن له فيه الشارع وأما من التزم معهم مزاى الشرع وعدل فهو مدعوله لاهليه وهذا أمر واضح لا غبار عليه ومعنى يسروا ولا تعسروا النهي عن التعسير على الناس بما لم يأذن فيه الشارع وأما من عمل بمذهب امامه فهو غير داخل في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا اختلف ترجيح المتأخرين والشيخين ما للمعتد عليه في ذلك (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله لما كانا مجاورين سنة خمس مائة بطيبة المنورة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام سألتنا بعض أكابرها وفضلائها عن نحو ذلك وأطال في الاحتجاج والانتصار لاعتماد ترجيح المتأخرين فاجبت بجواب مبسوط متكفل لرد جميع أدلته وفي الانتصار لاعتماد ترجيح الشيخين والاعراض عما سواه ثم قرئ ذلك الاقتاء بحضرة فضلاء المدينة المشرفة فلم يمكن أحدا منهم أن يبدى فيه شيئا بل وافقوه وعلما أنه الحق وقد بسطت الكلام في ذلك أيضا في خطبة شرح العباب وبينت فيه أن الحق ما درج عليه مشايخنا ومشايخهم وهلم جرا من اعتماد ترجيح كلام الشيخين في الاقتاء وغيره وأنه لا يعترض عليهما بكلام الأكثرين ولا بالنص ولا بغير ذلك وبينت فروعا اعترضوا فيها عليهما بالنص ثم لما أمنت التفتيش رأيتهما استند النص آخر وفروع أخرى وهي الأكثر اعترضوا عليهما فيها بكلام الأكثرين مع أنهم صرحا في مواضع بأنهم لا يتقيدان بكلام الأكثرين بل بما يترجح عندهما من قوة الدرك أو من أن ذلك في الحقيقة ليس عليه الا أكثرون فان من يعترض بكلام الأكثرين وبما عدد رجلا ترجع الى واحد من الاصحاب أو اثنين مثلا ألا ترى أن اصحاب الشيخ أبي حامد شيخ الطائفة قد بلغوا من الكثرة مبلغا عظيما فن رأى كتبهم وفتاويهم متفقة على شئ واحد بقرائن أكثرين عليه وفي الحقيقة ذلك انما هو رأي رجل واحد

واحد لان الغالب من أحوال الاصحاب ان كل أهل طريفة لا يخالفون امام طريقتهم بل يكونون تابعين له في تفرعه وتماصيله فتفطن لهذا فانه راجع على كثير من اعترضوا على الشيخين بمخالفتهما لكلام الأكثرين وفي الحقيقة لم يخالفوا ذلك وبطره وتسلية فقد بان أنهما لا يتقيدان بقوة الدرك فوجب اتباع ترجيحهما لانهما اللذان أجمع من جاء بعدهما على انهما مبالغان في التعري والاحتياط والحفظ والتحقيق والولاية والمعرفة والخبر والتقرير مباينان لم يبلغا أحدهما من جاء بعدهما فكان اعتماد قولهما هو الاخرى واللاحق والاعراض عن مخالفيه هو الاولى بكل شافعي لم يصل مرتبة من مراتب الاجتهاد ولقد بينت في شرح العباب رد قوله خلافا للشيخين في كل موضع وقع له ذلك وأنه انما قلد في ذلك بعض المتأخرين وأن الصواب ما قاله الشيخان أو أحدهما والحاصل ان المعتد عليهما ان اتفاقا والافعلي النوري رحمه الله تعالى ما يجمع المتأخرون على انهما وقعا في سهو أو غلط فحينئذ يعرض عما قالاه وابن نجد ومضا اتفاق المتأخرون على ذلك بل كل عمل وجدته تجد من المتأخرين من يعتمد ما قالاه ومنهم من يخالفه ومن تأمل اطباق أكثر المتأخرين على تغليبهما فيما قالاه ان النطقة لا نصير ديننا الا بفرض القاضي مبلغا وانتصار الشمس الجوهري لهما في ذلك ورده على أكبر المتأخرين علم أنه يعز أن يوجد عمل أطبق المتأخرون كلامهم على القاء ترجيحهما فيه فالصواب الاعتماد عليهما دون غيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شافعي يحرض على صبي مميز في التزام مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والتمسك به ويدرس به كتب الحنفية واذا سئل شافعي عن التقليد بمذهب فهل عليه الامر بالتزام مذهب امامه أو يبدله الى مذهب آخر (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد وسائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فجاءهم الله تعالى عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء وأكملهم وحشرنا في زميرهم واذا كانوا كلهم على هدى من الله سبحانه وتعالى فلا حرج على من أرشد غيره الى التمسك بأبي مذهب من المذاهب الاربعة وان خالف مذهبه واعتقاده لانه أرشده الى حق وهدى وتدرى الشافعي لكن كتب غير مذهبه لا يسوغ له الا ان قرأ ذلك الذي يدرسه على علم موثوق به من أئمة ذلك المذهب وهذا ان أريد به تدريس المعتد في ذلك المذهب وأما ان أريد منه مجرد فهم العبارة وتفهمها فهذا لا يحذره فيه (وسئل) عن تقليد العاصي لاحد الأئمة المجتهدين غير الاربعة بعد تقرر مذاهبهم واشتهارها بما هو معلوم هل يجوز ذلك أم لا واذا قلتم بعدم الجواز ماذا يلزم المقلد لذلك المجتهد وما حكم عبادته على مقتضى ذلك الاجتهاد هل هي صحيحة أم لا واذا قلتم بعدم صحة عبادته هل يكون عاصيا في ذلك حتى يجب عليه القضاء على الفور أم لا واذا قلتم بجواز التقليد لغير الأئمة الاربعة هل يشترط أن يوافق اجتهد أحد الأئمة حتى يكون التقليد له كأنه تقليد لاحدهم أم لا وهل يشترط نقل مذهب ذلك المجتهد متواترا أم لا وهل يشترط أن يكون مدقنا أم يكفي نقله على الالسة وأيضا ظاهر جمع الجوامع جواز التقليد لكل مجتهد من غير اشتراط شئ سوى اعتقاد المقلد كون مذهب مقلده واجبا أو مساويا فهل البناء على هذا الظاهر كاف في الحكم بجواز تقليد كل مجتهد أم الامر على خلافه بينوا ذلك (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله الذي تحرر أن تقليد غير الأئمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم لا يجوز في الاقتاء ولا في القضاء وأما في عمل الانسان لنفسه فيجوز تعاقبه لغير الاربعة من يجوز تقليده لا كالشيعة وبعض الظاهرية ويشترط معرفته بمذهب المقلد بنقل العدل عن مثله وتفاصيل تلك المسئلة أو المسائل المقلد فيها وما يتعلق بها على مذهب ذلك المقلد وعدم التلقين لو أراد أن يضم اليها أو الى بعضها تقليد غير ذلك الامام لما تقرر أن تلقين التقليد كتقليد مالك رحمه الله تعالى في عدم نجاسة الكتاب والشافعي رضي الله

بموتون وهم كفاؤا وقال عز من قائل فبنت وهو كافر فمن مات كافرا لم ينفعه الايمان بعد الرجعة بل لو آمن عند المعينة لم ينفعه فكيف بعد الاعادة وفي التفسير أنه عليه الصلاة والسلام قال ليت شعري ما فعل أبوي فترقل قوله تعالى ولا تسأل عن أصحاب الجحيم وقد ذكره الحافظ أبو الخطاب محمد بن دحية قال القزطبي وفيه نظر وذلك أن فضائل النبي صلى الله عليه وسلم وخصائصه لم تزل تتوالى وتتابع الى حين عمامه فيكون هذا مما فضله الله تعالى وأكرمه وليس احياؤهما وابعائهما به يتمتع عقلا ولا شرعا فقد ورد في الكتاب العزيز احياهم قتيلا بني اسرائيل واخبراه بقاتله وكان عيسى عليه الصلاة والسلام يحيي الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم أحيا الله تعالى على يديه جماعة من الموتى فاذا ثبت هذا لم يمنع من ايمانهم ما بعد موتهم زيادة في كرامته وفضيلته مع ما ورد من الخبر في ذلك فيكون ذلك خصوصا فبنت مات كافرا وقوله فمن مات كافرا الى آخر كلامه مردود لما روي من الخبر أن الله تعالى رد الشمس على نبيه صلى الله عليه وسلم بعد مغيبها ذكره أبو حفص الطحاوي وقال انه حديث ثابت فسلم يكن رجوع

تبارك وتعالى عنه في مسح بعض الرأس فممنوع اتفاقاً بل قيل اجتمعوا إذا وجدت شروط التقليد
انتي ذكرناها وغيرها مما هو معلوم في محله فعبادات المقلد ومعاملته المشتبهة على ذلك صحيحة والا
فلا ويأثم بذلك فيلزمه القضاء فوراً ولا يشترط موافقة اجتهاد ذلك المقلد لاحد المذاهب الاربعية
ولا نقل مذهبها تواتراً كما أشرت اليه ولا تدوين مذهبها على استقلاله بل يكفي أخذه من كتب
المخالفين الموثوق بها المعول عليها وكلام جمع الجوامع محمول على ما تقرر على أنه عند التحقيق
لا يخالفه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما صورته من عبد الباسط بن ابراهيم
ابن عيسى بن أبي غرارة الشافعي الى سيدنا ومولانا العلامة الحجة الفهامة عالم الحجاز أحمد بن حجر
الشافعي رضي الله تعالى عنه انا في أرض بجيلة وليس عندنا سلطان ولا قاض منصوب من جهة
السلطان وأهل بجيلة وناصرة وزهران وغامد وغيرهم من القبائل يردون أمورهم وأحكامهم
وقتراتهم اليها ويرفعون اليها قضاياهم العرفية والشرعية ويرونا نصلح لذلك فهل ياشيخ الاسلام
إذا اجتمع بعض شيوخهم ونصبوا نحكم بينهم بحكم الله سبحانه وتعالى الذي لا عوج فيه ولا تحيد
عنه يجوز لنا ذلك وينفذ ما ينفذ من القاضي من جهة السلطان من تزويج المجنونة وبيع
مال المدين لحق الغرماء وحفظ أموال الايتام والسبي لهم والشراء بالمصلحة وانكاح من عضل ولها
غير ذلك مما يفعله القاضي أم لا يجوز لنا ذلك المسؤول منكم بيان ذلك فقد نقل جدي رحمه الله
تعالى عن فتاوى الاصمعي عما إذا عدم في قطر ذوشوكة وحاكم ولم يوجد المرأة ولي ولا لاطفال
وصى ونحوه فهل لجماعة من أهل البلاد نصب قاضي يعطى الاحكام في الاموال والابضاع فأجاب
بقوله نعم إذا لم يكن رئيس يرجع أمرهم اليه اجتمع ثلاثة من أهل الحل والعقد ونصبوا قاضياً
صفة صفة القضاة ويشترط في الثلاثة صفة الكمال كما في نصب الامام قال الامام السيد السبهي
رحمه الله تعالى ووجهه أن المبسور لا يستعاض بالمعسور حيث تعذر الامام وأمكن نصب القاضي
وجب لان الضرورة داعية اليه فيأثم أهل تلك البلاد بتركه وقوله صفة صفة القضاة أي التي
يمكن وجودها في زمانهم فكما يجوز للامام تولية المقلد للضرورة يتعين على هؤلاء توليته فإذا اجتمع
جماعة من أهل الحل والعقد الموصوفين بصفة الكمال على نصب مقلد قاضياً ثم ذلك ونفذ حكمه
فيحكم بينهم بما يعلمه من مذهب امامه وبالجملة فالتمادي على ترك إقامة قاض في قطر من الاماكن معصية
تعم أهلك وقد علمت ان اقامته ليست متوقفة على وجود الامام الذي يعصر عليهم ولا على المجتهد بل الضرورة
مقتضية لما ذكرناه اهـ كلام السبهي قال جدي ويؤيد قول المقدسي في القضاء من الاشارات
إذا اجتمع أهل بلد على أن لا يلي أحد فهم القضاء اتفقوا لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
الله لا يقدر أمة ليس فيها من يأخذ للضعيف حقه اهـ قال الشيخ ابن ناصر في بعض أجوبته ان
الباد الذي لاحاكم فيه تجب الهجرة منه لقولهم في باب الامامة لا بد للناس من حاكم يأخذ على
يد الظالم المظلوم وينصف الناس بعضهم من بعض قال جدي وقد سئل القاضي جمال الدين بن
ظهيرة عما إذا كانت قرية من القرى وأهلها عاك كارههم الحسل والعقد فيها دون غيرها فهل
يصح نصبهم لرجل يرضى عنهم بعض ما مضى الحاكم وقد أظهروا له الطاعة فيما يقربهم من الله
سبحانه وتعالى ويأبونه على ذلك وهو معتقد منهم عدم الوفاء ثم لم يلقوا بالاكثراً أو بالجميع هل
ينفذ منه ما ينفذ من الحاكم من تزويج المجنونة وبيع مال المدين لحق الغرماء وحفظ أموال اليتامى
والبيع والشراء بالمصلحة وأشياء ذلك وما يشترط فيه في نفسه وما لا يشترط فأجاب بأنه يجوز للكبراء
الذين كورين أن يولوا قاضياً في القرية المذكورة يحكم بين الناس وإذا فعلوا ذلك صح ونفذت
أحكامهم وصح تزويج المجنونة وغيرها وبيع مال المدين عند امتناعه وحفظ مال اليتيم ويتصرف

فيه ويحفظ أموال الغائبين ويتولى جميع ما يتولاه الحكم وكذا لو كان للقرية شيخ يرجعون
اليه في أمورهم ويقدمونه عليهم على عادة العرب فله أن ينصب حاكماً يحكم بين أهل القرية كما
ينصبه الامام ونائبه ولا يشترط في الشيخ المذكور أن يكون عدلاً بل لو لم يكن لأهل القرية شيخ
ولا كبير يرجعون اليه فلهم أن ينصبوا قاضياً يقضي بينهم ويصح ذلك منهم وتنفذ أحكامهم عليهم
وقد أفق بذلك كاه الشيخ أحمد بن موسى بن عجيل البني فقامت وقف عليه له وهو ظاهر وبشرط
في المنصب المذكور ما يشترط في القاضي والشروط المعتبرة مفقودة في هذا الزمان بل من قبله
بدهر طويل وقد ذكر الغزالي في وسيله وحكامه عنه الرافعي في الشرح وخرجه في المخرجات من
ولاه ذوشوكة نفذ حكمه وان كان جاهلاً أو فاسقاً للضرورة وهذا هو الاطلاق بهذا الزمان ولهذا
قال في الحياوى الصـ غير وان تعذر من ولاه ذوشوكة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ قال جدي رحمه
الله تعالى وعبارة الماوردي في الحياوى إذا خلا بلد عن قاضٍ وخلا العصر عن امام فقلد أهل
الاختيار أو بعضهم برضا الباقين واحداً وأمكنهم نصرته وتقوية يده جاز تقليده ولو انتفى شيء من
ذلك لم يجب تقليده كذا قاله ابن الرفعة قال جدي رحمه الله تعالى وسئل بعض المتأخرين عن
رجل في بلاد ليس فيها سلطان هل يجوز حكمه إذا حكمه الخصمان فأجاب إذا حكمه الخصمان
ورضيا بحكمه وكان أهلاً للحكم جاز ونفذ حكمه وسئل أيضاً بعض علماء مكة المشرفة عما إذا
لم يكن في البلد امام مولى ورضيت العامة بأحكام رجل عندهم أيلزم حكمه أم لا بد من التولية
لان الشرع مبني على الحاكم فإذا لم يكن في البلاد حاكم من جهة السلطان ولا أمينه هل تنفذ
أحكام من رضوا به أم لا فأجاب بقوله إذا لم يكن في البلد قاضٍ وكان فيها رجل عالم أو عدل ثقة
مرضى به عند عدم الحاكم وراضى به أهل البلد ونصبوه وهو عالم بالشرع فأحكمه وتصرفاته في
ذلك نافذة وأن يكون عدلاً لا يظلمهم اهـ جوابه (فأجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به بقوله إذا
تأملت هذه الاجوبة وجدت فيها شروطاً لا توجد فيك ولا في المولى لك فلا حاجة بك الى الدخول
في ورطة ذلك فان الذين يولونك ليسوا أهل شوكة ولا يقدرتون على تنفيذ أحكامك وانما يأخذون
منها ما وافق أغراضهم وما لا يوافقها أعرضوا عنه ويستقبل فيهم مقتضى العادة اجتماعهم على كلمة
الحق كما هو مشاهد من أهل بجيلة ونواحيها فالحذر الحذر أن تدخل في أمورهم الدخول السلامة
بان تكون مصلحاً أو يحكمك الخصمان في أمر ظاهر معلوم من المذهب بالضرورة فلا بأس بحكمك
بينهم حينئذ وأما ما عدا ذلك فاحذر الدخول فيه ان أردت السلامة لدينك والله سبحانه وتعالى
يوفقنا وإياك لمرضاته آمين (وسئل) رحمه الله تعالى عما إذا كان أهل ناحية الأزواج بها
والاولياء لا يحسنون عقد الانكحة فيما بينهم ولا يهتدون الى اللفظ الموصل الى حل المناكحة
ولا يعرفون شرائط الاركان ونصب القاضي بتلك الناحية عليهم منصوباً بلفظ الزوج والولي
عند ارادة التناكح الالفاظ الموصل الى حل المناكحة ويسمع بينة من ادعت طلاقاً من زوج معين
ويحلف من ادعت أنها خلية من الزوج والعدة الى غير ذلك من المصالح الدينية ونحوه أن
يعطى أحد من الناس ذلك غير منصوبه لان فيه نوع ولاية من حيث سماع البينة والتخليف
وغيرهما فهل يجوز لبعض الاتحاد من المتفقه وغيرهم مجاهرة القاضي بالخالفه وتعطى ذلك
استبداداً منهم بعد علمهم بالنهي وهل يجوز للقاضي أن يعز من فعل هذه الانفعال لا يذاه
والمجاهرة ولانه تعاطى شيئاً لم يجز له تعاطيه كإجاز تعزير من خالف تعبير الامام وهل يكون هذا أولى
بالتعزير من مخالف التفسير لان في هذا مصلحة عامة للمسلمين ولا يعطى مثله الاولاية من حيث
سماع البينة والتخليف ولم يكن فيه أيضاً تضيق على أحد بخلاف مخالف التفسير فانه جاز تعزيره

من دخل آباؤه في دين اليهودية بعد بعثته عيسى صلى الله عليه وسلم لم يقر بالجزية لانهم عسكروا بدين باطل وسفاهة فضيلته وقال شيخ الاسلام ابن حجر في كتاب الاصابة وبحيرة الراهب الذي بشر بالنبي صلى الله عليه وسلم ما أدري أدرك البعثة أم لا وقد ذكره ابن منده وأبو نعيم في كتابهم في الصحابة وبالجملة فقدمت على دين النصرانية قبل نسخه بالبعثة المحمدية فاما قوله تعالى الذي يرأى حين تقوم وتقلبك في الساجدين فعنه أنه لما فرض قيام الليل طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيوت الصحابة لينظر ماذا يصنعون لشدة حرصه على ما يظهر منهم من الطاعات فوجدها كبيوت الزناير لكثرة ما سمع من قراءتهم وتسبيحهم وتهللهم فالمراد من قوله وتقلبك في الساجدين طوافه صلى الله عليه وسلم على الساجدين أو أن معناه أنه صلى الله عليه وسلم يصلي بالجماعة فتقلب في الساجدين كونه قيسا بينهم ومختلطاً بهم حال القيام والركوع والسجود وأن معناه أنه لا يخفى حاله على الله تعالى كلفاته وتقلب في الساجدين أي معهم في الاشتغال بأمور الدين أو أن معناه تقاب بصره فيمن يصلي خلفه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام أتوا

للمعاهدة بالخالفه مع ان التعبير حرام وفيه نوع تضيق على الناس في أموالهم (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله ان تعاطى ذلك المتفق أو غيره عقد من لا ولي لها أو عقد من يتوقف عقدها على بيعة أو حلف من غير إذن القاضي أو السلطان عزز على ذلك التعزير البلخي وان لم ينه القاضي عن ذلك أو عقد من لا ولي ولا يتوقف عقدها على بيعة ولا حلف فان نهى السلطان أو القاضي وقد أذن له السلطان في النهي عن ذلك عزز أيضا وان أذن له الولي أو أذنت له المولى وان لم ينه السلطان ولا إذن للقاضي في النهي عن ذلك لم يعتبر نهى القاضي لان القاضي متعدد بالنهي حيث لا يس في مخالفته شق للعصا ولا خشية فتنة فليس هو في معنى الامام في ذلك حتى يلحق به فيه وهذا ظاهر بادي تأمل ودعوى أن أهل تلك الناحية لا يحسنون العقد لا يفيد لان الكلام في متفق يحسن ذلك وقد وكله الولي في العقد بشرطه أو لفقن كلا من الولي والزوج اللفظ الواجب في العقد وإذا كان هذا هو فرض المسئلة فنهى القاضي مثل هذا عما ذكر حرام عليه بأثميه وأهل سببه ما اعتيد الا من جهة القضاة أنهم يرتبون على العقود دراهم يأخذونها من الزوج ومعلوم اجبا أن مثل ذلك يفسق به القاضي ويتعزل به ولقد بحث بعض مشايخنا ان القاضي اذا كان كذلك جاز للزوجة التي لا ولي لها والزوج أن يحكما عدلا برزحها به ولو مع وجود القاضي المذكور وان وجوده كقده وان هذا ليس هو محل الخلاف في المسئلة المشهورة (وسئل) رحمه الله تعالى عن قوله صلى الله عليه وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عدله جوروه فله الجنة قضيه له عليه الصلاة والسلام بأغلب حاله والفقهاء رضى الله تعالى عنهم لم يقضوا للشخص بأغلب حاله الا في الصغير وأما غيرها فقالوا ان القاضي يتعزل بالفسق بالمرأة الواحدة وظاهر الحديث يخالف ذلك فانه يفهم منه العموم وقريب من الحديث أوفى معناه قول ابن الصلاح رحمه الله تعالى وقد تكفر الصلاة وصيام رمضان وصلاة الجمعة والوضوء بعض الكبائر اذا لم تجد صغيرة وكذلك العباب في الشهادات قال خاتمة قد نعى الصغير بلا توبة بل بصلاة الخس وصوم رمضان والاستغفار واجتناب الكبائر وقد عمو نحو الصلاة بعض الكبائر اذا لم يجد صغيرة بان كفرها غيرها وغيرهما من الفقهاء لا يرى ذلك بل يقول ان الكبيرة لا يكفرها الا التوبة منها ولا تعود العادة الا بعد الاستبراء بسنة وان غلبت الطاعات (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه المسلمين بقوله الحديث المذكور لم أر له أصلا ولا سند في كتب الاحاديث التي عليها المعتمد بل في الاحاديث الكثيرة ما يدل على شدة عذاب الجائر وقبح فعاله وعظامة عقابه سواء أغلب جوروه عدله أم لا وحيث لا يرد ما ذكره السائل لانه بناء على ان الحديث الذي ذكره أصلا صحيحا وليس كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص ولا صاحب مصر المولى من قبل السلطان المفوض اليه اعطاه المناصب منصبا ثم ولي السلطان آخر في ذلك المنصب فمن المتقدم مع أن السلطان لم يصرح بعزل الاول وهل اذا كان العرف ان تأخر تاريخ من ولاه السلطان يقضى تقدمه بعمل به أولا (فاجاب) بقوله اذا طردت العادة بان ذلك المنصب لا يولي فيه الا واحد كانت التولية الثانية رافعة للاولى وان اتحد المولى سواء أصرح بعزل الاول أم لا وان لم تطرد بذلك عادة أو طردت بان من ولاه السلطان مقدم على من ولاه غيره قدم من ولاه السلطان والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بالمدينة المشرفة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام ثانيا شوال سنة تسع وخمسين وتسعمائة عن امرأة عامية تزعم أنها شافعية تزوجت بجمال وذكرت أن أحد شهود عقدها قال حالة العقد زوجي نفسك منه على كذا كذا دينارا على مذهب أبي حنيفة وأنها علمت ذلك واعتقدته ورضيت به فزوجت نفسها منه وقبل وعند غيبة الحشفة حصل بعض انتشار له وذكرت ذلك للشهود وذهل الشهود عن

استحضار ذكر ما ذكرته من ان أحدهما ذكره لها فهل القول قولها ويكتفى بعلمها بما عقد عليه من كون العقد على المذهب المذكور وان لم يصرح لها بل بلفظ التقليد ولم تعلم شروطه وهل تقليد العوام الا هذا وهل يضر ذهاب الشهود عما ذكرته مع جزئها باستحضاره وسماحه ويكتفى بتيسر الانتشار وتحل للزوج مع انقضاء عدتها بما ذكر أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله اذا فصدت هي والزوج العمل بذلك على مذهب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه كان ذلك تقليدا له فيثبت باعتبار وجود شروط العقد في مذهبه وكذا شروط وطء المحلل وتوابعه فاذا وجدت كلها وان لم تعلم انها شروط حلت لزوجها الاول ان قلنا أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه أيضا ويلزمه الاستمرار على تقليده مادامت هذه المرأة في عصمته ويلزم أيضا رعاية عدم التلغيق حتى لو طلقها ثانيا لم تحل له وان كان شافعيًا أختها ولا أربع سواها حتى تنقض عدتها منه وعلى هذا المثال يقاس ما أشبهه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن جماعة تحت أيديهم مدرسة من مدارس زييد يباشرون وظائفها ويقضون غلاتها فجاء من نازعهم في ذلك فتداعوا بين يدي بعض القضاة الشافعية فادعوا بان هذه المدرسة بناها فلان الفلاني ووقف عليها هذه الاراضي وجعل النظر والوظائف لفلان وذريته وهو جده هؤلاء الجماعة الذين بيدهم المدرسة فاجاب المنازع بان انكار فائتوا بالمر بق الشرع مدعاهم بالبيعة العادلة التي شهدت لهم على وفق دعواهم بين يدي ذلك القاضي واستندوا في ذلك الى الشهرة والاستفاضة لكون الوقف المذكور قديم العهد معدوم الرسم فكتب القاضي المذكور لهم سجلا حكما بذلك وحكم لهم بما فيه وأشهد جماعة مجلسه على ذلك فجاء هذا المنازع ببعض كتب التواريخ وفيه أن بين موت الواقف وموت الموقوف عليه وعلى ذريته فرقا كبيرا وذلك بان المؤرخ نقل أن الواقف توفي في أثناء سبعمائة والموقوف عليه توفي في أثناء سنة ثمانمائة فاراد القاضي المذكور أن ينقض حكمه السابق بمجرد ما نقل عن ذلك المؤرخ فهل يسوغ له ذلك أم لا وهل يعارض اخبار التواريخ بالبيانات العادلة وتخرج عليها أم لا بنوا لنا ذلك (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به بقوله الكلام على هذه الواقعة يستدعي تحرير امان ما ذكر فيها من أن المردى عليهم هم واضعوا اليد وأن الخارج اجاب بالانكار عجيب اذ كيف يتصور من ذى اليد أن تسمع له دعوى على خارج لا يملك بما ذكره من أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة ولا الزام هنا وفرض صحيح لدعواهم بان يقولوا انه يلزمنا وبيننا من اشتغالنا لايتأتى هنا مع ما ذكر في السؤال أن الخارج اجاب بانكار استحقاقهم على أن قولهم هذا دعوى أخرى فاذا أنكرها قبل قوله ولم تسمع منهم بيعة باستحقاق لانها غير محتاج اليها الآن بل لا يطابق دعواهم فلم أن الواقع ان كان كما ذكر أولا من دعوى واضع اليد فالدعوى باطلة وما ترتب عليها من الحكم كذلك فتنبى الارض بيد من هي بيده وان كان الامر بخلاف ذلك بان ادعى خارج على ذى اليد بانه المالك للرقبة أو المستحق للمنفعة الا ان يقضى كذا وطالبهم برفع أيديهم فاجابوا بانهم المستحقون للمنفعة فانكروا فاقاموا بيعة وشروط الواقف النظر والاستحقاق لجدهم وذريته وبانهم من تلك الذرية ولم تذكر البيعة ان مستندها الاستفاضة أو ذكرت ذلك على وجه الجزم لا الشك على خلاف فيه فحكم القاضي بما سمع حكمه ولم يجوز له ولا غيره نقضه لشي وجدته مخالفا في كتب التواريخ وفي الروضة كالأحياء ان كتب التواريخ لا تنفع في الدنيا ولا في الآخرة والعجب من قوهم هذا القاضي ذلك اذ هذا لا يصد الا لمن لم يشم لكلام الشافعية رائحة وكانت أمارات الجهل والتساهل في الدين عليه لاشعة وكيف يتوهم ذلك متوهم مع اتفاق أئمتهم على أن الخط لا يعمل به ولا يقضى بما فيه حتى لو شهد انسان في واقعة ودونها بخطه وحفظه عنده حفظا تاما بحيث يقطع بانه لا يمكن تزوير شيء فيه عليه لم يجوز له أن يشهد معتبرا على خطه حتى يتذكر

الركوع والسجود فاني أراكم من وراء ظهري وأما قراءة ابن عباس رضى الله عنهما والزهرى وابن محبوب قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم يفصح الفاء فنهى من أنفسكم بفتح الفاء فنهى من أشرفكم وأفضلكم وأعزكم نسباً كما في الحديث الصحيح في سؤال هرقل لابي سفيان قال كان أول ما سألني عنه أن قال كيف نسبته فيكم فأت هو فبينا ذونسب قال هرقل وكذلك تبعث الرسل في نسب من قومها وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم أرل أنقل من أصلاب الطاهرين الى أرحام الطاهرات فنهى لم يقع في نسبه صلى الله عليه وسلم ما كان سلفا حاقدا قال الكشي كسبت للنبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة أم فبينا وجدت فيه سفاحا ولا شيا مما كانت عليه الجاهلية فان قيل قوله تعالى واذا قال ابراهيم لانيه أريدك على أن أزركان عمه لا بأهله فري آزر بضم الراء على النداء وبدء الاب بالاسم الاصل من أعظم أنواع الايذاء وقد حكى تعالى عن ابراهيم الخليل فقال ان ابراهيم الخليل آواه وكيف يليق بالرجل الخليل مثل هذا الجفاء لانيه وقال تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا وقال فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما ولبايع الله تعالى موسى الى فرعون أمره

لينا والسبب فيه أن يصير ذلك رعاية لحق تربته اياه فالاب أولى بالرفق فالجواب أن أباه لما كان مصرا على كفره استحق التغليب وأن يحاطب بالغلظة ترحاله عن ذلك الشبه وقد قال فقهاؤنا يجوز للمسلم قتل قريبه الكافر الحربي لا فرق فيه بين أن يكون حره أم لا أو غير محرم وان كان مكروها كراهة تنزيه الا أن يسمعه بسب الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يكرهه قتله وبالجملة فينبغي لذلك القائل أن يرجع عن قوله المذكور الموافق لأهل البدعة الى اعتقاد الحق الذي أطبق عليه السلف والخلف وقد قال صلى الله عليه وسلم ستفرق أمتي ثلاثا وسبعين فرقة كاهي النار الواحدة وهي ما أنا عليه وأصحابي ولا شك أن الشيعة من الاثنين وسبعين فرقة وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين حضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل بدعة ضلالة وعن أبي سريج الحراني قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس تشهدون أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأنى رسول الله قالوا بلى قال ان هذا القرآن طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم

الواقعة أي لان دلالة الخطأ مضبوطة بحتمية فلا يجوز اعتمادها في الشهادات ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم على مثل هذه فاشهد في الله العجب ممن عرف ذلك من مختصرات مذهبه التي بأيدي المبندين فضلا عن غيرها كيف يتوهم أن حكما مع لاسبقا شروطه بنقض لشيء وجد مخالفا له لا يقاومه ولا يعارضه تالله لا يتوهم ذلك الاغبي غلب عليه هواه وضغفه عقله وتقواه على أن لا تنزلنا وقلنا ان تلك التواريخ يعمل بها في ذلك لم يعمل بها في هذه الواقعة جزما لانها لا تنافي ما حكم به القاضي لان غاية ما بين تاريخ وفاة الواقف والموقوف عليه مائة سنة وخمسة وهذا لا يقتضي أن ولادة الموقوف عليه تأخرت عن وفاة الواقف لاحتمال أن الموقوف عليه عاش مائة سنة وستين وهذا كثير بل قد رأينا من جاوز المائة والعشرين ومنهم جدي أبو أبي وشيخنا ولي الله ذو الكرامات الباهرة محمد بن أبي الحائل وشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله تعالى عهده جاوز المائة بل في الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين جماعة كثيرون عاشوا مائة وستين سنة بل سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه جاوز المائة وخمسين سنة اتفاقا على ما نقله أبو الشيخ وانما اختلفوا في الزائد على ذلك حتى قيل انه عاش ستمائة سنة وقول الذهبي لم يجاوز الثمانين فيما ظهر له مردود عليه وقد رأينا بحكمة من منذ سنيين رجلا هنديا يزعم ان سنة ثمانمائة وخمسون سنة وأنه من خدمة رثن الهندي المدعى أنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنه حل النبي صلى الله عليه وسلم وجهه حتى جاز به سبيلا قريب جدته وأنه وقد عليه مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة وانصرف له بعض المتأخرين زاعما عن نفسه انه تابعي لاجتماعه بهذا الصحابي لكن بالغ غيره من الائمة قبله وبعده في تكذيب رثن في دعواه تلك واذا تقرر أنه لا استحالة ولا بعد في أن الشخص يعيش مائة سنة وسنة فاكتر لم يكن مافي تلك التواريخ مناقيا لذلك الحكم ولا معارضا له بوجه فتوهم القاضي أن ما ذكر من تلك التواريخ ينافي حكمه ويقضى نقضه ذهول عجيب وتغفل مرعب هذا كله اذا تنزلنا وقلنا بما لا يقول به شافعي ان مافي التواريخ يعارض أحكام القضاة الصريحة بالبيئات العادلة سواء في ذلك الحكم بالصحة والحكم بالوجوب فان قلت كيف يطابق النووي في الروضة أن علم التاريخ لا ينفع في الدنيا ولا في الآخرة مع قول النووي رحمه الله تعالى ونأهيك به جلالة وتقدما لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ وقول حسان بن يزيد لم يستعن على الكذابين بعل التاريخ وروى ابن جرير من طريق ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وقدمها في شهر ربيع الاول أمر بالتاريخ وقول المحدثين ان التاريخ فن عظيم الوقع جليل النفع وضعناه لختبر به من جهلنا حاله لما كثر الكذابون حتى ظهر به كذبهم وبطل قولهم الذي يروجون به على من لاعلم له بالتاريخ كوقع جماعة أنهم زعموا اني الاكابر وأخذوا عنهم فبحث عن سن مولدهم ووفاة أولئك فروى بينهما بون بائن فافتضحوا بذلك على رؤس الاشهاد وقول بعض المتأخرين ولع بعض من لا يعاين بكلام الروضة والاحياء في ذم مطلق التاريخ فانما بل هو واجب اذا تعين طريقا لاوقوف على اتصال الخبر وشبهه قلت هذا كله في واد وكلام الفقهاء في واد آخر وذلك لانهم اتفقوا بل أجعوا على أن باب الرواية أوسع من باب الشهادة والقضاء فلا يلزم من استدلالهم بما في التواريخ المعتمدة المتواترة عن مؤلفي الائمة الحفاظ المتصلة بالاسانيد الصريحة من تكذيب راو في دعواه أو جرحه أو تعديله أو تدليس أو انقطاعه أو اوساله أو غير ذلك من فنون الرواية أن يستدل بما فيها على بطلان حكم قاض بينة شرعية عادلة تنافي بها حق المحكوم له ونفذ الحكم له بذلك ظاهرا مطلقا وباطنا كذلك عند جمع مجتهدين وبشرط أن يوافق باطن الامر ظاهره عندنا فلا يرفع الا بما يعادل ذلك كهيئة أخرى مستوفية لشروط البيئات والتعارض شهدت بما يقتضي بطلان ذلك الحكم فهذا هو الذي يرفعه وأما مجرد شئ يوجد في تاريخ أو توارخ فذلك

ليس من قبيل البيئات في شئ البتة وانما هو شئ يستأنس به في تقرية سند أو ضعفه أو عدالة أو جرح أو نحوها وكل هذه للقارئ فيها مدخل لان مدارها ومبناها ليس الاعلى القرائن كما لا يخفى ذلك على من له أدنى المسام بعلوم الحديث واصطلاح المحدثين الذين هم أهل التاريخ والمستدلون به وأما الفقهاء فلا مدخل للاستدلال به في قواعدهم المقررة في أحكام القضاة والشهود ونحوها وقول الروضة والاحياء السابق من الواضح انه مفروض في توارخ ليس فيها الا مجرد ذكر حوادث ووقائع لا يرتبط بها نفع في الدين ولا في الدنيا وأما توارخ المحدثين التي فيها ذكر نحو الجرح والتعديل ووقائع الرواة ورحلاتهم ونحو ذلك فهي من أجل الكتب النافعة في الدين والدنيا كشرح به المحدثون والنووي رحمه الله تعالى منهم بل من أجلهم كما شهد بذلك تقريري وغيره فان قلت قد استدلل بالتاريخ في مثل قضيتنا فقد حكى الخطيب في تاريخه ان بعض يهود خيبر أظهر صحيفة فيها اسقاط الجزية عنهم وفيها شهادة بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم على النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتناظر الائمة في حال أولئك الشهود فوجدوا بعضهم قدماء قبل فتح خيبر كسعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه وبعضهم ما سلم الا بعد فتح خيبر فابطالت تلك الصحيفة قلت شتان ما بين هذه وقضيتنا لان هذه من باب الرواية عنه صلى الله عليه وسلم انه أسقط الجزية عنهم وقد تقرر انه يعمل في باب الرواية بمثل هذه القرائن وقضيتنا من باب الشهادة فلا جامع بينهما على أننا انسلم أن بطلان الصحيفة مجرد ذلك وانما حتى هذا لانه قرينة فقط وأما أصل بطلانها فانما هو لاصول أخرى منها مخالفتها للقطعي وهو الاجماع على عموم أخذ الجزية من اليهود والنصارى من غير استثناء ومن ثم كانت صحيفتهم باطلة وان فرض أن تلك القرينة لم توجد فبان أنها مقوية فقط وبما يبطلها أيضا لو فرض ان لا اجماع أن اسقاطها عن هؤلاء بخصوصهم تخصيص للقرآن وهو لا يكون الا بقطع عند جماعة وعلى مقابل الاصح أنه يكون بالسنة ولو ظنية يشترط في تلك السنة أن يروى بها العدل عنه صلى الله عليه وسلم بسند متصل عرفت رجاله وعدالتهم وعدم علة فادحة فيهم أو في مرواتهم ككلهم مقرر في علوم الحديث وهذه الصحيفة لم يوجد فيها شئ من هذه الشروط فكيف يتوهم من له أدنى مسكة أن بطلانها يتوقف على تلك القرينة حتى تجعل القرينة هي المبطلة لها ثم يقيس عليها في ذلك بطلان الحكم في قضيتنا لا يترهم ذلك الا غي جاهل على أنه صحت نصوص تبطلها أيضا فقد صرح من طرق أنه صلى الله عليه وسلم نص على اجلائهم من خيبر بل من الجاز وعمل بها عمر رضي الله تعالى عنه فأجلهم وأخذ منهم الجزية ووافقه الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك فتأمل ذلك وتدبره ليظهر لك أن ما حكى عن ذلك القاضي ان صح عنه دل على قرط جهله وقلة دينه واقضى انه يجب على علماء بلده السعي في عزله ما أمكن والا لزمهم الاعلام بحاله حتى لا يغتر به الجاهلون وتوليتم عمل هذا غير عجيب فقد قال الاذري في قضاة زمانهم كثر يبي عهده بالاسلام فالامتحان بالجهولة قديم والله سبحانه بكل شئ عليم (وسئل) عما اذا أمر السلطان بأمر موافق لمذهب معتبر من غير أن يعلم بذلك المذهب فضلا عن تقليده فهل يتعين تنفيذ أمره بذلك (فاجاب) بقوله نعم يتعين ذلك كما صرح به البايني وعبارته اذا أمر السلطان بأمر موافق لمذهب معتبر من مذاهب الائمة المعتمدين فانما تنفذه ولا يجوز لنا نقضه ولا نقول يحتاج الى ان يعلم بالخلاف كغيره من الحكم لان الخوض في مثل ذلك يؤدي الى فنن عظيمة ينبغي سدها انتهت (وسئل) رحمه الله تعالى عن أجاب بجواب معترضا على جواب غيره هل يجوز له تخطئه والتشيع عليه بالفاظ قبيحة كما يفعل البهض سواء أظهر الخطأ بظهور النص أم كان اعتراضه بحسب فهمه أم يجوز في حال دون حال وما هو وفي الروضة كلام لا يخفى على شريف علمكم حققوه أنا بكم الله سبحانه وتعالى بشوابه الجزيل (فاجاب) نفع الله سبحانه وتعالى بقوله ان كان الجيب الاول ليس

فتمسكوا به فانكم لن تضلوا وان تمسكوا بعده أبدا وقال صلى الله عليه وسلم من كنت بسنتي عند فساد أمتي فله أجر ما تشهيد وقال صلى الله عليه وسلم الاقتصاد في السنة أحسن من الاجتهاد في البدعة وقال صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقال صلى الله عليه وسلم أما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وشرا الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وقال صلى الله عليه وسلم اني أضاف على أمتي من ثلاث من زينة عالم ومن هوى متبع ومن حكم جائر وقال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته وقال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله تعالى لصاحب بدعة صوما ولا حيا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا يخرج من الاسلام كما تخرج الشعرة من العجين وقال صلى الله عليه وسلم لقد تركتكم مثل البيضاء ليلها أمل ثم ارجأ لا يربح عنها الا هالك (سئل) هل ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم سار جرحته زنب اسكافر وكانت كافرة أم لا واذا قلتم بوردته فهل هذا قبل النبوة أم بعدها (فاجاب) بانه ورد أن سيدتنا زينة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم هاجرت وتختلف
زوجها أبو العاص بن
الربيع كافر بكنة ولم ينقطع
نكاحها به حتى مات ولم يكن
موقوفاً على انقضاء عدتها
لان ذلك الحكم لم يكن شرع
حتى نزل آية تحريم
المسلمات على المشركين بعد
صلح الحديبية فلما نزلت
توقف نكاحها على انقضاء
عدتها فلم تباين الا بغير
حتى جاء أبو العاص وأظهر
اسلامه فرد هاهنا صلى الله عليه
وسلم بنكاحها الاول فلم
يكن بين توقف نكاحها على
انقضاء العددة وبين اسلامه
الا ليس يروى ان كان بين
هجرته واسلامها ست
سنتين وكان تزوجها قبل
النزول (سئل) هل الاشتغال
بلا اله الا الله أفضل من
الاشتغال بقراءة القرآن
لقوله صلى الله عليه وسلم
أفضل ما قلت أنا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله أو
الاشتغال بقراءة القرآن
أفضل لقوله صلى الله عليه
وسلم فضل كلام الله على
سائر الكلام كفضله على
على خلقه ولتحريم قراءته
على ذي الحدة الا كبر
ومس ما كتب فيه وحله
على الحديث ونحو ذلك مما
يدل على فضله (فاجاب)
بان لا اله الا الله من جملة
القرآن فتفضيلها على بقية
كلامه اغناها من باب
تفضيل بعض القرآن على
بعض وهو صحيح ورد به
أحاديث كثيرة لامن باب

أهلاً للافتاء أو صدر منه ما يدل على استحاله وتقصيره في استنباط الحكم فالمعترض عليه معذور وان
أتى من ألفاظ التنفير عن تلك المقالة بما أتى لان بيان الحق ودفع غير أهله عن التعرض لمالسوا له
بأهل واجبات على كل متأهل لذلك وان كان أهلاً للافتاء متبناً فيما أتى به لم يعذر المعترض عليه الا ان
بين سبب الخطا بالنص الصريح من كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه أو الأصحاب رضي الله تعالى عنهم
ومع ذلك يتعين عليه الادب معه فلا يبرز انتقاصاً له في ذاته أصلاً وأما اذا أراد التنفير عن تلك المقالة
فوسع له أن يقول عنها هذه خطأ أو باطل أو لا يجوز لشافعي العمل بها أو نحو ذلك من الالفاظ
المنفردة عن المقالة لا غير هذا كله ان تأهل المعترض والا منع من الكلام من أصله وعلى ما ذكرته من
التفصيل يحمل ما وقع للأصحاب بعضهم مع بعض وما وقع للمتأخرين مع الشيخين ومع بعضهم من أنه
ليس المراد بالالفاظ الغليظة التي يأتون بها الا التنفير عن تلك المقالة لا غير ومع ذلك الاولى توفيق اللسان
ما أمكن وما في الروضة ان فرض شعوره لمسئلتنا محمول على ما ذكرته فتأمل (وسئل) رحمه
الله تعالى بما لفظه أطلق بعض المفتين أن من استعمل الحشيشة كفر فهل يشكر عليه اطلاق هذه
المقالة (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله استفتي عن ذلك الجلال السعوطي فقال لا ينكر عليه هذا
الاطلاق لان مثل هذا يجوز أن يقال فيه في معرض الزجر والتغليظ كقوله صلى الله عليه وسلم من
ترك الصلاة فقد كفر فيكون مؤثلاً على المستحل أو يكون المراد كفر النعمة لا كفر الملة والعالم اذا
أفتى بمثل هذه العبارة اغناها بطلانها متأولاً على ما ذكرناه (وسئل) رحمه الله تعالى ما المراد بالاعتدال
الذي لا يصح إيمانه عند كثير من المتكلمين (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله المراد به من
نشأ بقله جبل ولم يرق فطنة حتى يستدل بهذا العالم على أن له موجدًا ومبدراً غير عليه شخص
فقال له ذلك فاعتقده وحرم به تقليداً له من غير أن يتفطن لذلك الاستدلال وهذا نادرجداً وأما من
قال يلزم على القول بعدم صحة إيمان المقاد تكفير العوام فانما يتشكى كلامه على أن المراد بالاعتدال
من لم يتقن الدليل على قواعد الاستدلال وهذا بعيد جداً فإنه صلى الله عليه وسلم اكتفى من
كثيرين من أجلاف الأعراب والنساء بما هو في طبع كل أحد حتى العجائز والصبيان من الاستدلال
بالنجوم والسماء والارض والانهار والابحار والزرورع على أن لها خالقاً ومبدراً وعلى هذا لا تجد
عامياً مقلداً أصلاً (وسئل) رحمه الله تعالى في شخص يقرأ ويطلع الكتب الفقهية بنفسه ولم يكن
له شيخ يقرره المسائل الدينية والدنيوية ثم انه يسئل عن مسائل دينية ودنيوية فيفتهم ويعتمد على
مطالعته في الكتب ولم يتوقف فيما يسئل عنه هل يجوز له ذلك واذا قلتم بعدم الجواز فماذا يستحقه
من قبل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله لا يجوز لهذا
المذكور الافتاء بوجه من الوجوه لانه عاى جاهل لا يدري ما يقول بل الذي أخذ العلم عن المشايخ
المعتبرين لا يجوز له أن يغنى من كتاب ولا من كتابين بل قال النووي رحمه الله تعالى ولا من عشرة كتاب
العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب فلا يجوز تقليد سدهم فيها بخلاف
الماهر الذي أخذ العلم عن أهله وصار له فيه ملكة نفسانية فانه يميز بين الصحيح من غيره ويعلم
المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمد به فهذا هو الذي يقضى الناس ويصلح أن يكون واسطة بينهم
وبين الله تعالى وأما غيره فيلزمه اذا تقرر هذا المنصب الشريف التعزير بالبلغ والزجر الشديد
الزجر له ولا مثاله عن هذا الامر القبيح الذي يؤدي الى مفاسد لا تحصى والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن وظيفة شغرت بموت صاحبها فاقام من له ولاية الاقامة شخصاً في
الوظيفة المذكورة فباشرها نحو ان سنة فانهم في خلال ذلك شخص آخر الى ولي الامر أن الوظيفة
المذكورة شاغرة بسبب وفاة صاحبها الاول من غير تعرض لذلك من أقام فيها فاقامه فيها ولي

الامر من غير تصريح بعزل من أقام فيها أولاً فهل الولاية الثانية تبطل الاولى أم هما صحبتان
فيشتركان (فاجاب) بقوله اذا صرح المولى بترتيب التولية على انتهاء الشغل والحقيق كانت باطلة
فيقدم المتولى أولاً مباشرة ومما لو امان غير مشاركة له في ذلك وان لم يصرح بذلك ولا بعزل الاول
ولادلت على عزله قرينة اشتركت فيها الاول والثاني فان قلت يتنافى ذلك ما في اصل الروضة أن الامام
لو أخبر بموت القاضي أو نفسه فولى قاضياً ثم بان خلافه لم يقدح في تولية الثاني قال في الخادم
ومقتضاه الجزم بالهزال الاول أي وان كان فيه وجهان فيكون ترجيحاً للوجه القائل بالهزال الاول
ثم استشكله الزركشي بأنه بناء على ظن غير مطابق ثم أجاب بان للامام العزل من غير موجب
أي لمن لم يتعين قال ونظيره ما لو قال لمن يظنها أجنبية أنت طالق فبان زوجه وقع الطلاق قالت
اذا تأملت فولي اذا صرح الخ وفول الزركشي أنه بناء على ظن وبنتظيره المذكور ظهر لك عدم
المطابقة وان كلام الشيخين فيما اذا ولي طائفة الخبير بالموت أو الفسق وحينئذ فهو لم يقع منه تصريح
بترتيب التولية على صحة الخبر فصحت لانها وجدت مسانعة وان للامام التولية مع سبق التولية لانها
كالعقبة بشرط لم يوجد فان قلت ما الفرق بين الظن والتصريح مع أن كلا فيه الترتيب على ما بان
خلافه قلت الفرق بينهما واضح فان الولاية من الامور المتوقفة على الالفاظ وما توقف عليه كالبيع
والطلاق انما يتوقف فيه التصريح لا الظن وقولي ولا دلت على عزله قرينة أخذته من قول الماوردي
رحمه الله تعالى اذا قلد آخر فان اقرن بتقليده شواهد عزل الاول كان عزلاً والا فهو باق على
ولايته (تنبيه) ذكر أجلاء المتأخرين ان هذا في الامور العامة قالوا أما الوظائف الخاصة كالامامة
والخطابة والتدريس فلا يجوز عزل متوليها من غير سبب ولا ينفذوا واستدلوا بكلام الروضة وغيره
ويتعين تقييده بما اذا كان المولى غير الامام أو الامام ولم يخش منه فتنة أما اذا كان المولى هو الامام
وخشى من عدم نفوذ توليته فتنة فينبغي صحتها مطلقاً كما هو واضح والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رضي الله تعالى عنه عما اذا استناب السلطان شخصاً بقرينة مخصوصة نيابة خاصة أو عامة فاخرب السلطان
المذكور القرينة المذكورة هل ينزل النائب بخراب موضع التولية أم لا كإلّا ينزل بموته (فاجاب)
نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله الذي يظهر في ذلك انه اذا قيد التولية بتلك القرينة بان قال وليتك
بقرينة كذا لم ينزل الا بخراب ائحاباً مستأصلاً لها بحيث صارت لانسي قرينة كذا الزوال ما ناط التولية
به بخلاف ما اذا لم تصر كذلك لبقاء ما ولي فيه فتبقى التولية ببقائه وليس هذا كونه اذ لا جامع بينهما
كما هو جلي هذا كما ان لم يمنع السلطان الناس من سكناها والا كان ذلك عزلاً لأعضائها عن الحكم فيها
وان بقي اسمها كما هو واضح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الحاق القائف)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه رجل وطئ جارية له ثم تركها بلا وطء نحو شهرين فظن أنها حاضت
فزوجها من بعده فولدت بعد ستة أشهر ونحو عشرة أيام من دخول الزوج عليها فهل الولد لاحق
بالسيد أو بالزوج والنكاح صحيح أولاً (فاجاب) حيث لم يثبت حيضها وهي من ذوات الحيض
فالنكاح باطل لكن الوطء وطء شبهة والولد ممكن منهما فيعرض على القائف فان ألحقه بأحدهما
ألحقه والاوقف أمره حتى يكاف فيلزم ولو بالحسب بالانساب الى أحدهما ان وجد ميلاً اليه والاوقف
الى ان يجده والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب القسمة)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه لو أردنا قسمة حلى معشوش من ذهب أو فضة بين أيتام أو أردنا ان نبتاع
لهم ذلك فما الطريق في قسمة القسمة والبيع هل يجوز في ذلك التبايع بعرض احتيالا للجهة
حيث اقتضته المصلحة لا لابتاع كما لو جرى ذلك بين رشد أولاد هل لهم طريق في الشرع سوى

تخصيل غير القرآن على

القرآن وان دفع السؤال
(سئل) هل الأفضل في
نساءه صلى الله عليه وسلم
عائشة أم خديجة وهل
الأفضل خديجة أم فاطمة
(فاجاب) بأن الأفضل من
نساءه سيدتنا خديجة ثم
عائشة وفاطمة أفضل
لانها بضعة منه صلى الله
عليه وسلم وقد قال الامام
مالك وغيره لا أفضل على
بضعة من النبي صلى الله عليه
وسلم أحداً (سئل) عن
الجواب عن قول النووي
في الروضة انه صلى الله عليه
وسلم توفي فمضى يوم الاثنين
لاثنين عشرة خلت من شهر
ربيع الاول سنة احدى
عشر من الهجرة حيث
اعترضه الاسنوي بان
ما قاله خطأ لانه لا يستقيم مع
كون الوقفة بعرفة يوم الجمعة
لا على تقدير تمام الشهور
ولا على تقدير نقصها ولا
على تقدير تمام بعضها
ونقص بعضها (فاجاب)
بأنه قد أجيب عن اعتراضه
بأنه عجيب لان حاصل كلام
النووي أنه صلى الله عليه
وسلم توفي في الثالث عشر
لانه اذا احتسب ثلاث عشرة ثم
توفي بعد ذلك اليوم كان ذلك
اليوم فمضى يوم الاثنين
ثالث عشر ربيع الاول على
تقدير تمام تلك الاشهر
(سئل) عمن قال ان
الاحتلام ان كان من
الشيطان لم يجزه في الاثبات
وان كان بسبب برد أو

ذلك أم لا فان في سد الباب عليهم من الحرج مالا يخفى (فاجاب) نفع الله تعالى بعلمه المسلمين بان الحلي اما أن تستوى اجزؤه أولا فان استوت اجزؤه جازت قسمته حيث لم تنقص قيمته بالقسمة لان العصب في هذه القسمة انما افراز الحق لا يبيع ولا ينافي ذلك جعلهم الغش مقصودا في باب القسمة كالزكاة والربا بخلاف المعاملة بالمغشوشة لان الغش لا ينافي في باب القسمة الاحيت جاءت بيعة وأما حيث كانت افرازا فلا ينافي اليه كما يعلم مما يأتي عن الشيخين وان اختلفت اجزؤه امتنعت قسمته لانها حينئذ يبيع ويبيع بعض المغشوش ببعضه لا يجوز لانه من قاعدة مدعوجة وقد ذكر الشيخان ما يدل على ما ذكرناه فانهما قالوا حيث قلنا القسمة يبيع اشترط في قسمة الربوي التقابض في المجلس وامتنعت في الرطب والعنب وما عقدت النار اجزائه قال غيرهما ونحو ذلك وما نحن فيه من نحو ذلك وحيث قلنا في افراز جازت قسمة ذلك أي ومن ثم جازت قسمة الرطب والعنب على القول بان القسمة افراز وامتنعت على القول بانها يبيع وحيث امتنعت قسمة الحلي المذكور اما لكونها بيعا أو لكونها تنقص قيمته بالكسر بانه ولي الايتام أو اولياؤهم بذهب ان كان قسمة أو عكسه لا يعرض الاصطلاح وقسموا ثمنه بينهم على حسب شركتهم في المبيع هذا ان كان البيع أحظ من ايجاره وابقائه لمن يستعمله باجرة المثل فأكثر اما اذا استوى البيع والايجار المذكوران في الحظ فيختار الولي أو الاولياء وأما اذا كان الايجار أحظ من البيع فيجب فعله وأعلم أن آنية القنية التي للعمور اذا كانت من صفر ونحوه كالعقار فيما ذكره في بيع الولي له من أنه لا يباع الا لحوف تافله أو الحاجة نحو نفقة مالم يجد قرضا ينتظر معه غلة تفي بالقرض أو لغبطة ظاهرة كبيعته بزيادة على ثمن مثله وهو يحد مثله ببعضه أو خيرا منه بأكمله واذا كانت آنية نحو الضرر كالعقار فيما ذكر كما نقله ابن الرفعة عن البندنجي واعتمده فليكن الحلي المذكور كالعقار فيما ذكرنا بالمساواة أو الاولى فلا يجوز بيعه الا لاحد الاقسام الثلاثة المذكورة الخوف أو الحاجة أو الغبطة وأعلم أيضا أنه لا يجوز لولي الايتام ان يتولى القسمة بينهم بنفسه وحده حيث قلنا انها يبيع سواء كان فيها تقويم أم لا وكذا ان قلنا انها افرازا وكان فيها تقويم لقولهم حيث كان في القسمة تقويم فلا بد من اثنين يشهدان بالقسمة وكذا ان لم يكن فيها تقويم كما في قناوى الاصحى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى لو كان بينهما أي بين شخصين أرض واحدة فيها بناء أو شجر فأراد أحدهما قسمة البناء أو الشجر دون الأرض أو بالعكس مع المساواة بالتعديل فهل يجبر الممتنع أولا ولو كان البناء أو الشجر لاجنبي وأراد الشركة قسمة الأرض أو بالعكس فهل يختلف الحكم أم لا (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بان كلام الماوردي والرويانى صريح في أنه لا يجبر الممتنع في الصورة الاولى في السؤال بقسمتها وذلك لانهما صرحا بانه لو كان بينهما أرض واحدة فيها بناء أو شجر فأراد أحدهما قسمة الأرض دون البناء والشجر لا يجبر الاخر فان تراخيا دخل في الأرض قسمة الاجبار ماداما على هذا الاتفاق وقسمت بينهما اجبارا بالقرعة فاذا رجع أحدهما عن الاتفاق زالت قسمة الاتفاق اهـ وحزم به في الانوار حيث قال ولو كان بينهما أرض مزروعة وأراد قسمة الأرض وحدها جاز وأجبر الممتنع بخلاف البناء والشجر اهـ فقوله بخلاف البناء والشجر هو مسئلتنا بعينه ومما يصرح بذلك قوله في الانوار أيضا تبعا للشيخين في الروضة وأصلها ولو كانت الشركة لا ترتفع بالقسمة الا على بعض الاعيان كمعدين بين اثنين قيمة أحدهما مائة والاخر مائتان وطلب أحدهما القسمة ليخص من خرجت له قرعة الخسيس به وبيع النفيس فلا اجبار اهـ وعبارة الشيخين الاصح لاجبار لان الشركة لا ترتفع بالكلية وهذا منهما صريح في أن محل الاجبار اذا ارتفعت الشركة بينهما بالكلية والا فلا اجبار فيكون فيما في مسئلتنا أنه لا اجبار في

مسئلتنا ومما يصرح بذلك أيضا قول الدارمي اذا كان العلوشتر كافتراضا وعلى قسمته جاز وان طلبوا الاجبار يجوز وقال ابن القمان لا يجوز اهـ قال الاذرى وكان الصورة فيما اذا كان العلوشتر كافتراضا والسفل لاحدهما أو لغيرهما اهـ واذا كانت الصورة كذلك كان كلام ابن خيران ضعيها لما علمت ان ما قاله ابن القمان حيث يشهد به كلام الماوردي والرويانى وكلام الشيخين السابق ويؤيده أيضا اشتراط الماوردي في قسمة الجدار المشترك بين المالكين تفريعا على القول بالاجبار ان تكون الأرض لهما ولا يشكل على ذلك قولهم في الأرض المزروعة اذا طلب أحدهما قسمة تها دون الزرع أجبر الممتنع لان للزرع أمرا ينتظر بخلاف البناء والغراس وكان السبيل لم يطالع على ذلك حيث توقف في الاجبار فيما لو كان بين اثنين شركة في أنشأ وبساتين وبئر والأرض مستأجرة لهما فإنه قال لا اجبار في البئر المشتركة ولا في الانشأ ان اختلف نوعها أو جنسها أو قيمتها بحيث لا يمكن التعديل وان اتحد النوع وأمكن التعديل فعندى فيه توقف اهـ وقد علمت ان المتقول يقتضى هنا عدم الاجبار أيضا لبقاء الشركة بينهما في الأرض فلم توجد فائدة القسمة وأما الصورة الثانية بقسمتها فواضح انه يجبر الممتنع من القسمة فيها والفرق بينهما وبين الاولى أن القسمة هنا تزيل ضرر الشركة بالكلية ولا تبقى بينهما تعلقا بعد ما بخلافها في الاولى فان التعلق المؤدى الى المنازعة والمضارة باق بينهما بعد القسمة فلم يجبر الممتنع منهما لانتفاء فائدتها من ازالة ما هو سبب للمنازعة والمضارة بين الشريكين ثم رأيت بعض المتأخرين وجهه بذلك أيضا حيث قال وقد صرح الماوردي بان قسمة البناء والشجر دون أرضه لا تجوز جبرا وتجوز اختيارا ووجهه أن قسمة التعديل في غير هذه الصورة تقطع العاق بينهما واعتراض أحدهما على الآخر وهو المقصود الاعظم من القسمة وهنا لو أجبرنا لم تقطع العاق والاعتراضات بينهما لبقاء الشركة في المنفعة فلو أراد أحدهما أن يعرض عن شجره الذي اقتلع لاعتراضه الآخر اهـ (وسئل) في قسمة النخل هل يجبر عليها الممتنع اذا اتحد النوع والقيمة من غير رد كما أفق به اسمعيل الحياتي أو الشرط اتحاد الجنس فقط كما افق به أبو شامس اليماني في المعتمد من ذلك (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلمه بان المعتمد في ذلك كما يعلم مما يأتي عن الشيخين وكلام السبكي السابق أنه لا يجبر الممتنع من قسمة النخل اذا اختلف نوعها أو جنسها أو قيمتها اذا لم يمكن التعديل ودعوى أبي شمس ان الشرط اتحاد الجنس فقط ممنوعة ولعله أراد ان ذلك شرط لعمدة القسمة دون الاجبار عليها على أن في إطلاق هذا نظرا أيضا في الروضة وأصلها والمشارك الذي يعدل بالقيمة منه ما يعد شيئا واحدا كارض تختلف قيمة اجزائها بحسب قوة الانبات وكذا بستان بعضه نخل وبعضه عنب ودار بعضها مبنى بأجر وبعضها مبنى بخشب وطين هذا ان لم يمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده والا فلا اجبار وانه ما يعد شيئين فصاعدا ولا اجبار فيه ثم فلا والعبيد والدواب والشجر والنبات ونحوها اذا كانت من نوع واحد وأمكن التسوية عددا وقيمة أجبر على القسمة وان لم يمكن التسوية أو كانت الاعيان أجناسا أو أنواعا فلا اجبار وكذا لو اختلفت الأنواع وعسر التمييز كتمر جيد ووردى اهـ مخلصا وبعبارة الانوار كما يجري الاجبار اذا اختلفت الصفات يجري اذا اختلف الجنس كالبستان الواحد بعضه نخل وبعضه عنب والدار المبنى بعضها بالطين والبعض بالخشب وهذا اذا لم يمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده والا فلا يجبر على قسمة التعديل ثم قال وان لم يكن عقارا كالعبيد والدواب والاشجار ونحوها فان كانت نوعا واحدا وأمكن التسوية عددا وقيمة أجبر الممتنع والا فلا وكانت أباشكيل توهم ما ذكره من مسألة البستان المذكورة وليس كما توهم فان اختلاف الجنس فيها أفق لان المقسوم بالقصد هو أرض البستان فلا نظر لاختلاف جنس ما فيها بخلاف مسئلتنا

وأخرج لهم جوائز كثيرة ثم قال لو كان بينهم وبين ابن مرجانة نسب ماقتلهم ثم ردهم الى المدينة وقد علم مما ذكرته وما قدم السعد التفتازاني عليه من التصريح بلعن يزيد على التعيين مستنداً الى أن تفاصيل ما نقل عنه من رضاه يقتل الحسين واستشاره بتدوير القدر المشترك بينهما اهـ وقال الغزالي اعلم أنك في هذا المقام بين أن تسمى الظن بعلم وتعلم فيه وتكون كاذباً أو تحسن الظن به وتكف اسانك عن العلم فيه وأنت مخطئ فالخطأ في حسن الظن بالمسلمين أسلم من الصواب بالعلم فيهم فلو سككت انسان عن لعن ابليس أولعن أبي جهل أو أبي لؤب أو أحد من الاشرار طول عمره لم يضره السكوت ولو هلهله قوة بالعلمين في مسلم عاوه يرى عند الله منه فقد تعرض للهلاك وأما عبد الرحمن بن عليم الذي قتل علياً كرم الله وجهه فهو مسلم من الخوارج الذين يكفرون من تكب الكبيرة فقد قال الشافعي رضي الله عنه انه قتله متأولاً بأنه وكل امرأه قتل علياً بأنها فانتص منه يعني متأولاً عند نفسه فيما كان يخطأ فيه وفيما لا يعتدل التأويل وليس كل من يتأول كأنه أن يتأول وقد قطع عبد الله بن جعفر يديه

فإن المختلف الجنس هو المقسوم من غير تبع لشيء ومن ثم ذكر الشيوخ في الاشجار المنفردة أنه لا بد من اتحاد نوعها وامكان تسويتها عدداً وقيمة فلا تأنس عليك إحدى صورتين بالأخرى كواقع فيه أو يشكل ان يصح ما نقل عنه (وسئل) رحمه الله تعالى في الربوبات كالرطب والعنب هل تصح قسمتها كيلا مع اتحاد نوعه واختلافه أولاً بد من اتحاد النوع ولو اقتسمناه بدون كبل بل بامتحان باليد أو دونه هل يقوم مقام الكيل وهل يقدر في الصحة اختلاف جبانته كبراً وصغراً أو اختلافه رطباً ولباً أولاً وكذلك قسمه الحب في سنبله بكيل أو دونه وهل يجوز ذلك أولاً (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بأن الذي صرح به الشيوخ وغيرهما انما حيث جعلنا القسمة بينهما فافقنا ربوباً وجب التقابض في الجنس ولم يفرق قسمة المكيل وزناً ومكسبه ولا قسمة رطب وعنب وما عادت النار أحراره ولا قسمة تمر على شجر خوصاً وحيث جعلناها افراراً وهو المعتمد جاز كل ذلك وانما يفوت امكان القسمة فقط نعم التماثل على الشجر غير الرطب والعنب لا يجوز قسمتها خوصاً وكذلك سائر الزروع واما التمر والعنب فيجوز قسمتهما خوصاً على المعتمد عند الشيوخ واختار السبكي قول جمع لا يجوز خوصها وان قلنا انها افراراً قال لان الخوص ظن لا يعلم به نصيب واحد على الحقيقة وفي الزكاة يجوز للعاجلة مع كون شركة المساكين ليست بشركة حقيقة بدليل أنه يجوز ادا حقهم من موضع آخر ويوجب بان الظن المستفاد من خوص الرطب والعنب قائم مقام الحق شرعاً باب الزكاة والعرايا فكذلك هنا لان قسمة الافراز فيها أنواع من المسامحة يجعل هذا منها وصرح الشيوخ أيضاً بانهم لو أرادوا قسمة أرض مزروعة مع ما فيها وقد اشترى الحب أو كان بذراً بعد لم يجز وان كان فصيلاً جاز أو قسمة ما فيها وحدها تأتي فيه هذا التفصيل ولا فرق بين أن نجعل القسمة هنا افراراً أو بيعاً أما في الزرع وحده فلا نه مجهول وأما في الزرع مع الأرض وهو بذر أو قد بدا صلاحه فلا نه على الافراز قسمة معلوم ومجهول وعلى البيع بيع طعام وأرض بطعام وأرض اذا تقرر ذلك علم أنه لا يصح قسمة الحب في سنبله مطلقاً وأنه تصح قسمة الرطب والعنب كيلاً ووزناً مع اتحاد النوع واختلافه ولورطباً ولباً ومع اختلاف الحبات لان الشرط في قسمة الافراز تعديل السهام بما يعلم به نصيب كل واحد على الحقيقة كالكيل أو الوزن أو الزرع ومن ثم علم أنه لا يكتفى عن الكيل مثلاً بالامتحان باليد ثم ما ذكر في الرطب والعنب انما يأتي اذا قلنا انهما مثليان وهو ما صححه الشيوخ في القصب وصحح في المجموع ما عليه الا كثرون تبعوا للنص أنهم ما متفقون ومن ثم قال الاسنوي انه الملقى به لكن القائل بالاول يحمل النص القائل بوجوب قيمتها على ما اذا فقد المثل وعلى القول بانهم ما متفقون تكون قسمتها قسمة تعديل فلا بد فيها من شروطها السابقة في الجواب الذي قبل هذا (وسئل) في قسمة اللحم نياً ومشوياً بدون تزع العظام ودون وزن اللحم كما عليه عمل الناس من غير تكبير أولاً يصح ذلك كذلك وما طريق الصحة في جميع ذلك فلو ضعى جماعة بيده أو بقرة وقائم ان لهم قسمة اللحم فهل يجب أن يتصل كل منهم بنصيبه من الكبدة والقلب والكروش والشحم واللحم وهي أجناس أو يجوز أن يختص بعضهم ببعضها وبغيره بالبعض الآخر (فاجاب) بقوله ان اللحم النى مثلى فتكون قسمة افراراً وحيث توضع بشرط تزع عظمه الذي يمنع معرفة مقادير الانصاف لما سر في الجواب الذي قبله أن شرط قسمة الافراز تعديل السهام بما يعلم به نصيب كل واحد على الحقيقة ولا يتيسر ذلك في نحو اللحم الا بوزنه فلا تصح قسمته جزافاً لانها لا تكون الا قسمة تعديل وهو بيع وبيع الربوى الذي دخل النار بعينه ببعض لا يجوز واذا ضعى جمع بيده فلا بد من قسمة كل من أجزائها كالكبدة والطحال على حدته لان قسمتها تعديلاً باطلاً لانها بيع وهو ممتنع في الربوبات المختلفة الجنس لانه يصير من قاعدة مدعوة كما علم مما قدمته في الجواب الذي

الذي

الذي قبل هذا في تقدير بطلان قسمة الزرع مع الأرض وقد بدا صلاحه أو كان بذراً بعد والى الكلام حيث لم يرضوا بتخصيص بعضهم بشئ منها على وجه الهبة مثلاً أما اذا رضوا بذلك فلا منع منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول الروضة وأما الاقريحة الاراضى فان كانت متفرقة فوسى كاللدور وان كانت متجاورة ففي الشامل ان أبا اسحق جعلها كالقراح الواحد المختلف الاجزاء وان غيره قال انما تكون كالقراح الواحد اذا اتحد الشرب والطريق فان تعدد فهو كولو تفرقت قال وهذا شبهه بكلام الشافعي رضي الله تعالى عنه فما صورة الاتحاد في الشرب والطريق هل هو في الشرب ما اذا كانت الاقريحة المتجاورة تشرب من ثقبه واحدة دون ما اذا تعددت لكل أرض ثقبه تخصها من النهر أو كيف صورة الاتحاد ولو أن أحد الاقريحة أسفل من الآخر وبينهما حاجز وفيه ثقب يمر الماء فيها من الأعلى الى الأسفل بلا سد وقد سد بحيث لا يرسل الى الأسفل الا بعدوى الأعلى فهل يجري الاجبار في صورتين أم في الصورة الاولى فقط وهل ما ثبت فيه الاجبار بالقسمة يثبت في خطاة الجوار أم الحكم مختلف أفتونا مأجورين (فاجاب) بأن المعتمد ما رجحه الشيوخ من أنه لا بد مع اتحاد الاقريحة من اتحاد مشربها وطريقها بأن يكون النهر الذي تشرب منه واحداً وتكون طريقها التي يصل فيها ماء النهر اليها واحدة سواء وصل اليها من ثقبه واحدة أو من ثقب بخلاف ما اذا اختلف النهر أو اتحد لكن اختلفت طرقها اليه فانه لا يجبر حينئذ لاختلاف الأغراض باختلاف الانهار وباختلاف القرب اليه وباختلاف الطريق مع تلاصقها كما هو فرض المسئلة يختلف قريها وبعداها منه فامتنع الاجبار حينئذ بخلاف ما اذا تلاصقت واتحد النهر واتحدت طرقها اليه فان الأغراض حينئذ لا تختلف باختلاف أعيانها فمن ثم دخلها الاجبار حينئذ وبما تقرر علم أنه لا اجبار فيما ذكره السائل بقوله ولو أن أحد الاقريحة أسفل من الآخر الخ لان الطريق حينئذ الى النهر لم تتعد بل اختلفت قريها وبعداها ومن لازم اختلافها كذلك اختلاف الأغراض بأعيانها ومع اختلاف الأغراض كذلك يمتنع الاجبار وواضح ان خطاة الجوار لا شركة فيها فكيف يتصور فيها القسمة فضلاً عن أن يتصور فيها اجبار أو عدمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى فيما ذكره الاثني أن الشئ الذي لا تثنى قسمته اجباراً ولم يرض الشركاء فيه بالمهاياة أن الحسا كم يؤجره وهل للحاكم أن يؤجره لبعض الشركاء أم لا فان قلتم لا فهل اجارته صحيحة أو فاسدة ولو أن بعض الشركاء طلبه بأكثر من أجرة المثل هل يجاب أولاً (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلمه وبركته بقوله قضية قولهم في امتناع الشريكين من المهاياة أن الحسا كم يؤجره عليهم وتوزع الأجرة بينهما أنه لا يجوز له أن يؤجره لأحدهما ووجهه ظاهر لانه بامتناعهما صار نائباً عنهما شرعاً انصرف عليهما انما هو بناية اقتضى الولاية أخذاً مما قالوه في الحسا كم اذا زوج بعض الولي أو غيبته مثلاً واذا كان نائباً عنهما فكيف يؤجر أحدهما لانه حينئذ يكون متصرفاً مع مسئنيه فيما هو نائب فيه وهو ممتنع لاستلزامه أن المالك يستأجر ماله من نائبه بل لو قلنا ان القاضي ليس نائباً عنهما وانما يتصرف في ذلك بحكم الولاية الشرعية كان الامتناع واضحاً أيضاً لانه ولي على المستأجر منه في حصته والولي لا يجوز له أن يتصرف مع المولى عليه فيما هو ولي عليه فيه فان قلت يمكن توجيحه الصحة بأن أحدهما اذا رضى بالاستئجار صار القاضي غير نائب عنه لانه انما ينوب عن ممتنع وغير مولى عليه كذلك أيضاً وحينئذ فلا يتأتى ما ذكرته في توجيحه الامتناع قلت هذا وان أمكن أن يتخيل إلا أنه عند التأمل واضح الفساد لان الحسا كم لا يؤجره عليهما الا اذا لم يراضيا بالمهاياة واذا لم يراضيا بها فولاية الحسا كم أو نائبه مسطرة عليهما وان رضى أحدهما بان يستأجره لان رضاه باستأجره غير رضاه بالمهاياة فلا يكون رضاه بالاستئجار مبعلاً لولاية الحسا كم ولا لنائبه لوجود السبب

ورجله فلم يجز ع ثم أرادوا قناع اسانه لجرع فقيل له لم لا جرعت لقطع يديك ورجليك وجرعت لقطع لسانك فقال اني لا اكره أن تمر ساعة من نهار ولا أذكر فيها اسم الله تعالى (سئل) هل يحرم الاشتغال بعلم المناطق وكان الغارابي اسمه رئيس العلوم وأنكره ابن سينا وقال هو خادمها (فاجاب) بأن في الاشتغال به ثلاثة مذاهب قال ابن الصلاح والنووي يحرم الاشتغال به وقال الغزالي من لا يعرفه لا يوثق بعلمه والمتأخر كما قال بعضهم جوازه لمن وثق بصحة ذهنه ومارس الكتاب والسنة وغايته عصمة الانسان عن أن يضل فكره ونسبته الى المعاني كنسبة النحوي الى الالفاظ وهو آلة لغيره من العلوم ولا يحتاج الى آلة أخرى (سئل) عن قال من كرامات الولي أن يقول لشيء كن فيكون فنهى عن ذلك فقال من أنكر ذلك فعقيدته فاسدة فهل ما ادعاه صحيح أو باطل (فاجاب) بان ما قاله صحيح اذا الكرامة الامر الخارق للعادة بظاهره والله تعالى على بدو له وقد قال الاثني ما جاز أن يكون معجزة لنبى جاز أن يكون كرامة لولي لا فارق بينهما الا تعدى فرجع الكرامة الى قدرة الله تعالى نعم ان أراد استقلال الولي بذلك فهو كافر (سئل) ٤٤

أفتى به عز الدين بن عبد السلام من أن الملائكة لا يرون الله تعالى يوم القيامة معتمدين وهل الجن كذلك كما يقتضيه كلامهم وهل الناس يرون الله تعالى يوم القيامة في الجنة أم لا كما أفتى به العلامة السيوطي (فأجاب) بأنه قد حكى عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه زعم أن الملائكة لا يرون ربهم واحتج على ذلك بقوله لا تدركه الأبصار وقد استثنى منه المؤمنين فبقى على عمومهم في الملائكة اه وما احتج به على تقدير تسليمه يلزم منه أن الملائكة ليسوا بمؤمنين وليس كذلك فالعهد أنهم يرونه فقد قال تعالى في حق الكفار كالأنهم من ربهم يومئذ لمحجوبون ذكر ذلك تحقير الشأن - لم قلزم منه كون المؤمنين مبرئين منه ووجب أن لا يكونوا محجوبين عنه بل رائي له قال الحسن وكما يجب الكفار في الدنيا عن توحيدهم محجوبين في الآخرة عن رؤيته وقال مالك لما يجب أعداءه فلم تراه تجلي لأوليائه وأبو وقال تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة وقال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة قال ابن عباس رضي الله عنهم ما يدللون قالوا لا الله إلا الله وعن أبي بن كعب أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى للذين أحسنوا الحسنى

المقتضى لها وهو امتناعهما من المواجهة بما تقر علم أن إيجار الحالك لحددهما فاسد ولو باكثر من أجل المثل لأن ملحق الفساد ما تقر وهو موجود مع استنجاهه بأجرة المثل أوبأكثر منها ثم رأيت ابن عسبن أفتى بخلاف ذلك وفيما قرره رد جميع كلامه فتأمله (وسئل) بعض الناس عن رجل مات وخلف خمسة أولاد ذكور داود وأحمد وعمر وعليا وعبد الرحمن مات عمر ولد له اسمعيل ادر يس ثم مات ادر يس عن غير ولد وخلف أربعة أعمام ثم مات أحمد عن غير ولد وانحصر ارثه في اخوته الثلاثة الباقين ثم مات داود وخلف ولدين ذكرين هما عبد الله ويوسف وبناتهما هي فاطمة ثم مات عبد الله وخلف ولدا ذكرا اسمه ادر يس ثم مات ادر يس المذكور عن غير ولد وخلف عماله وهو يوسف المذكور وعمه له هي فاطمة المذكورة ثم غاب على المذكور في السفر وجهل مكانه وله مدة ستين سنة لم يعلم أهوا حتى أم ميت وترك ولدا له اسمه شكر وانحصر الارث عبد الله الجد في ولده عبد الرحمن وفي أولاد ولده داود وفي ولد ولده علي الغائب شكر المذكور وللد عبد الله أراض ومزارع باليمن فوضع يده عليهما عبد الرحمن المذكور وقسم لأولاد داود وأولاد علي المذكورين قسما من الاراضي المذكورة في بيتين من ثلث الاراضي المتروكة ومثل الثلثين بيده وغاب على أولاد اخوته فإذا يخص كل واحد من هؤلاء الأولاد وأولادهم من هذه الاراضي بحكم القرينة الشرعية فأجاب بقوله خمسة عبد الرحمن ثلث وعلي ثلث ويوسف أربعة أخماس ثلث وفاطمة خمس ثلث وعلى الغائب ستة سنة إذا مضت مدة يغاب على الظن أنه لا يعيش فوقها فيجوز القاضى ويحكم بموته ويعلى ماله من يرثه وقت الحكم والقسمة المذكورة من عبد الرحمن ان كانت بطالب الشركاء باذن الحاكم أم لا وهم بالغون رشده ولم يحصل حيف في القسمة فالقسمة صحيحة الا في حصة علي الغائب لانه لا يحكم بموته الى الآن وان كان عبد الرحمن هو القاسم باختياره فكل أحد من الورثة على حصته المتقدمة من كل أرض ومزرعة اه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب فرفع هذا السؤال الى شيخنا فسمح الله تعالى في مدته ورضى عنه وقع به جراحة منهجم على العلم قبل دريته والتمس منه تبين الصواب عما به هذا المفتى أجاب (فأجاب) نفع الله تبارك وتعالى بعلومه المسابن بقوله قول المجيب والقسمة المذكورة من عبد الرحمن الى آخر جوابه غير صحيح لأمور منها أن المصريح به في السؤال والجواب أن القاسم هو عبد الرحمن وحيث تولى بعض الشركاء القسمة بنفسه فالقسمة باطلة وان أذن له الباقون لانه وكيل عنهم فلا يحتاط لهم كنفسه ومنها انه حيث كان في الشركاء غائب فلا يقسم عنهم الا القاضى بشرطه والا فالقسمة باطلة من أصلها وهذا كذا في كذا في بطلان جميع ما ذكره هذا المفتى فالصواب أن هذه القسمة باطلة من أصلها مطلقا وأن ما ذكره هذا المفتى من هذا التفصيل باطل لا يعول على شيء منه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص هلك وخلف بنتا وأختا لاب وأختا لام ما الجواب عن ذلك فان في بلدنا من لا يسأل عن دينه الا من لا يعلم أفتونا كيف يقسم الميراث مع أن أهل العلم قالوا ان الولد لا يمتنع الاخ للام من الميراث وكذا قالوا الاخوات مع البنات (فأجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله للبنت النصف وللأخت النصف الباقى ولا شيء للأخ للام لانه محبوب بالبنات لا بالأخت ولم يقولوا ان ولد الاب يمنع الاخ للام من الميراث خلافا لما ذكره السائل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص مات وخلف بنتا وابنا لعيقه أو بنت عيقه وقبيلة ينسب اليهم من غير تحقيق بل يقال انه منهم فجاء رجل من الارض التي هو بها فقال الميراث بين البنت وابن العتيق فهذه هل ما قبل هذا من حقيقة أو جاهل فعره فان قبل والافعلنا أمره أم يكون النصف للبنت والنصف للابن له عصة وحيث لا يثبت مال فهل يحكم بالرد على البنت أم

يرصد اذا رجي أنه يكون من حي من أحياء العرب (فأجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله أما أولاد العتيق فلا يرثون من العتيق شيئا مطلقا سواء كانوا ذكورا أو أنثى وأما بنت العتيق فلا يرث من عتيق أبها شيئا وحيث قد فسحق بنت الميت النصف ثم ثبت انحصر الارث فيها بان لم يكن له وارث غيرها فان كان بيت المال منتظما في تلك الاراضي أخذ المتولى عليه النصف الباقي وان لم يكن منتظما أخذت البنت النصف الباقي أيضا وأما اذا لم يثبت انحصر الارث فيها فتعلى النصف فقط والباقي يحفظ بان يجعل تحت يد قاض أمين فان لم يكن ثم قاض أمين اتفق أهل تلك البلد على وضعه عند من يرضون بأمانته وديانته الى أن يظهر مستحقه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالا مورثه أيس من صاحب دين فهل يتعاق بركة المدين مع ذلك (فأجاب) نفعنا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله صرح الاسنوي رحمه الله تعالى في طرازه في باب القسمة بعدم تعلقه لثلاث يؤدي الى دوام حجر التركة به الى غاية وتبعه الدميري وزاد عليه انه لا يحجر بدين الاقطة اذا تملكها الميت ولم يعرف مالها وجرى عليه الزكوى رحمه الله تعالى في صورة الاقطة والله بما ذكره واطلاق الاصحاب ينزع في ذلك كله وما علوا به ممنوع فانه اذا أيس من مالكة صار من أموال بيت المال فيتولى ناظر بيت المال قبضه وبه ينفلك الحجر فلا يلزم دوام الحجر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤالا مورثه زيد وشقيقته فولدت الشقيقة بنتا وولدت البنت ولدا فماتت الشقيقة والبنت فزعم ابن البنت أن الميت الشقيقة تقدم موتها قبل البنت فالوارث للشقيقة البنت والاخ الذي هو زيد فزعم الاخ الذي هو زيد ان بنت الشقيقة تقدم موتها على موت أمها التي هي الشقيقة فالوارث للشقيقة هو أى الاخ الذي هو زيد وحده فمن المرجح منهما وسواء في هذه الواقعة اذا كان المال في يدهما أو في يد أحدهما أو في يد غيرهما (فأجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله ان زيدا الاخ يستحق النصف على كل تقدير ثم النصف الثاني هو يزعم ان له أيضا وابن البنت يزعم انه لاه فاذا لم يكن لأحدهما بيعة وقف حتى يتبين أو يصطلا كما تامل ذلك قواهم متى علم تقدم موت أحد المتوارثين على الآخر ونسب وقف ميراث كل الى البيان أو الصلح وانما لم نقل بالوقف في جميع مال الشقيقة لان ارث أخيها النصف منه بحق تقدمت على بنتها أو تأخرت فلا مسوغ للوقف فيه اذ لا مسوغ له الا الشك في الاستحقاق وهو في هذه الصورة في النصف الثاني فقط (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص قتل أباه وأخاه ولد وليس للمقتول وارث سوى القاتل فان قلتم لا يرث القاتل فهل يرث ولده أم لا فاذا قلتم يرثه كيف يرث وهو بعض القاتل كانه هو وهو ممنوع (فأجاب) نفعنا الله تعالى بعلومه بقوله قيام مانع الارث بشخص يصبره كعدمه فالقاتل حينئذ كانه لم يوجد فيرث ولده بالأقربة التي بينه وبين الميت لما تقرر ان قتل أبيه صبره كاليت (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص مات وخلف بنى عمة وخالا وابن خالة وتورث ذوي الارحام فمن الوارث من هؤلاء (فأجاب) نفعنا الله تعالى به بقوله لى العمة الثلثان والثالث الاخيرين الخال وابن الخالة اثلاثا الخال ثلثا وابن الخالة ثلثة هذا ما يظهر من مذهب أهل التنزيل لانا اذا قرأنا كل فرع منزلة أصله كان بنو العمة بمنزلة العمة وهي بمنزلة الاب والخال بمنزلة الام وابن الخالة بمنزلة أمه التي هي بمنزلة الام فيقدر الخال والخالة كأنهما ورثا أنفسهما فيكون الخال الثلثان والخالة الثلث ومالها يأخذ ولدها ومن ثم جعلنا كالأب والاب وجودان فالأب وهو الثلثان يكون ابني العمة ومال الام وهو الثلث يكون لمن بمنزلة ولدها الخال وابن الخالة اما الخال فواضح وامان الخالة فتنزله بمنزلة أمه في المساواة للخال فلم يحجب به فان قلت القياس يحجب الخال له لانه أقرب منه الى الوارث المتزايين منزله وهو الام قلت انما يتأق هذا على مذهب أهل القرابة اما على مذهب أهل التنزيل فلا لانا

وربما قد قال الذين أحسنوا هم أهل التوحيد والحسنى الجنة والزيادة الرتبة الى وجهه الله تعالى وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للذين أحسنوا العمل في الدنيا الجنة والزيادة النار الى وجهه الله الكريم وهو محمول على التوحيد لان من اتقى الله تعالى لا يشركه شيئا فقد أحسن العمل ولا شك أن كل من دخل الجنة يتمتع بالنظر الى وجهه الله الكريم ويتفاوتون في ذلك وأعلامهم من نظار الى ربه بكره وعشيا كما في الصحيح وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال الحسنى الجنة والزيادة النار الى وجهه الله الكريم قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله عز وجل يزيدون شيئا أزيدكم فيقولون ألم تبيض وجوهنا وتدخلنا الجنة وتجنبا من النار قال فيكشف الله لهم الحجاب فما أعماوا شيئا أحب من النظر الى ربهم ثم تلا هذه الآية للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وعن أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث يوم القيامة مناديا ينادى بأهل الجنة بصوت يسمع أولهم وآخرهم ان الله وعدكم الحسنى وزيادة الحسنى الجنة والزيادة النظر الى وجه الرحمن وعنه صلى

ليظفرون الى رجبهم في كل
جمعة وقد علم بما مر أن
مؤمني الجن بروحه أيضا
وأن رؤية المؤمنين له تعالى
انما هي في الجنة (سئل)
هل ثبت أنه صلى الله عليه
وسلم قال الخبير في وافي أمي
اليوم القيامة (فاجاب)
بأنه قد قال الحافظ ابن حجر
لا أعرفه اه ولكن معناه
ثابت في أحاديث منها حديث
الصحيحين بطريق لا تزال
طائفة من أمي ظاهرين
على الحق حتى يأتي أمر
الله أي الساعة كما صرح
بها في بعض الطرق وحديث
ابن ماجه وغيره لا يجمع
أمي على ضلالة (سئل)
هل ثبت أنه صلى الله عليه
وسلم قال علماء أمي كائنا
بنو اسرائيل (فاجاب) بأن
اللفظ المذكور قد اشتهر ولم
يعرف له مخرج ولم يوجد
في كتاب معتبر ولكن يؤخذ
معناه من حديث أصحاب
السنن وغيرهم العلماء ورثة
الانبياء (سئل) هل ثبت أنه
صلى الله عليه وسلم قال ان
الله يستحي أن يعذب عبدا
بمسئله قال نعم اعلم (فاجاب)
بأنه لم ير اللفظ المذكور في
حديث ولكن معناه صحيح
لأنه عمل بهما قلده فيها
ونفى عنه اختلاف أمي
رحمة للناس رواه الشيخان
المقدسي في كتاب الجنة
من فروع رواه البيهقي في
المدخل عن القاسم بن محمد

وان كان فيه من يحجب حجته كما تعمل في مسائل الصلب فتأمل كونه اعتبار الاستواء في الدرجة
والسبق الى الوارث بعد تنزيل الفرع منزلة أصله لاقوله تجده شاهدا لما ذكرته من عدم حجب الخلال
لابن الخالة لاستوائهما بعد تنزيل الفرع منزلة أصله لاقوله تجده شاهدا لما ذكرته من عدم حجب الخلال
نظرا لتقتضي حجب الخلال لولد الخالة وظواهر تقتضي عكسه وان الاول أقرب من مداركهم ببادي
الرأي فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى قدر بعضهم مدة للمفقود بسبعين
سنة فهل تنقضي بذلك أم كيف الحال أقنونا (فاجاب) نفعتنا الله تعالى به وبعلومه بقوله المنقول
المعتمد أنها لا تنقضي بشئ وانما المدار على مضي مدة يغلب على ظن الحاك أن المفقود لا يعيش اليهود
يظهر له بقرائن الاحوال موته في أقل من سبعين سنة نعم التقدير بها وجه ضعيف لبعض أصحابنا أخذوا
من قوله صلى الله عليه وسلم أعلم أمي ما بين الستين والسبعين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(باب الشهادات) *

(مسئلة) قال السبكي رحمه الله تعالى في فتاويه ما لفظه نجد كتاب مبايعه أو وقف أو غيرهما بمقار
أودار أو أرض أو قرية أو نحوها مشتمل على حدود يقع اختلاف في تلك الحدود ويطلب منا اثبات
تلك الحدود كالتصريح بذلك الكتاب وما فعلته قطلان المشهود به في البيع أو الوقف أو نحوهما هو العقد
الصادر على الحدود بتلك الحدود ودون ذلك يكون الشاهد عارفا بتلك الحدود البتة وانما مع افظا العقد الذي
شهد به اقراه بذلك والحدود من كلامه لامن كلام الشاهد وفي العقود دونه لان الشهادة بالعقد من كلام
الشاهد وحكايته عن حضوره العقد وسماعه فهو شاهد بالبيع والوقف لا بالاقرار بهما فلا بد من علمه
بصدور البيع على المبيع والوقف على الموقوف لكنا نقول ان ذلك لا يستدعي معرفته للمبيع
والموقوف لجواز أن يقول بعثك البلاد أو الدار التي خدتها كذا ولا يكون عند الشاهد علم أكثر من
ذلك فيجوز له ان يشهد على بريان البيع على الحدود وان لم يعرفه ولا حدوده يبقى علينا شئ واحد
وهو قد يشكك وهو الشهادة بالملك والحيازة فكثيرا ما يقع هذا في كتب المبايعات والاقواف مستقلا
تقوم بينة ان فلانا مالك حائر للمكان الفلاني الذي حدوده كذا ويكون ذلك المكان معروفا
مشهورا لا منازعة فيه وتقع المنازعة في حدوده أو في بعضها والشهود قد ما توابعد ان قد ثبت
المكتوب بشهادتهم ويقصد الذي بيده المكتوب ان يتسكن به في الحدود ويتزع من صاحب يد بعض
ما في يده بمقتضى ذلك المكتوب ويدعي ان تلك الحدود ثابتة له بمقتضى مكتوبه وقد طلب مني ذلك
فلم أقدره لاني أعلم بحسب العادة أن الشاهد قد يعلم ملك زيد للبلد الفلاني مثلا علما يسوغ له
الشهادة بملكه ويده وذلك البلد مشهور وتحقق حدوده قد لا يحيط علم الشاهد بها فيستعين بها بمن هو
يعرفها هكذا رأينا العادة كما يشهد على زيد الذي يعرفه ويحققه ولا يتحقق نسبه فيعتمد عليه أو على
واحد فيه فالتسكن في اثبات الحدود كالتسكن في اثبات الشرف ونحوه والذي يظهر لي من ذلك ان
من كانت يده على شئ واحتمل ان تكون يده بحق لا تزال الا بينة تشهد ان يده عادية ولا يعتمد في رفع
يده على كتاب قديم بتلك الشهادة التي لا يدري مستندها وقال أيضا مسألة تعم بها بساوي كثيرا
ولم أر أحدا تكلم فيها وتكررت في الحاكيات كثيرا يأتي كتاب مبايعه أو وقف على عقار مشتمل
على حدود وصفات ويجري نزاع في تلك الحدود ويوجد بعض ما يشتمل عليه الحد في يد أجنبي
غير المشتري أو الموقوف عليه ويراد انتزاع ذلك القدر ممن هو في يده بمقتضى ما تضمنه الكتاب
ويكون الكتاب في يده مدة طويلة أو قصيرة وذلك الكتاب ثابت وقد قامت فيه بينة بالملك والحيازة
وعندى توقف في الانتزاع بمثل ذلك حتى تثبت بينة صريحة أن هذا العقار المبيع أو الموقوف ملك

لغيره كان يقول ما مر
لأن أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم لم يختلفوا لانهم
للمختلفة ولم تكن رخصة
اه وهذا يدل على أن المراد
اختلافهم في الاحكام
(سئل) هل ثبت أنه صلى
الله عليه وسلم قال من أكل
مع مفقود غفر له (فاجاب)
بأن من الاحاديث التي
يرد بها القصاص عن النبي
صلى الله عليه وسلم أن كل
مع مفقود غفر له وليس له
استناد عند أهل العلم ولا هو
في شئ من كتب المسلمين
انما يروونه عن سنن وليس
معناه صحها على الاطلاق
فقد بيا كل مع المسلمين
الكفار والموافقون (سئل)
هل ترى المؤمنين بهم
في الآخرة كالمؤمنين أم لا
(فاجاب) بأن الرابع نعم
(سئل) أي السموات
والارضين أفضل (فاجاب)
أخرج عثمان بن سعيد
الدارمي في كتاب الرد على
الجهمية عن ابن عباس أنه
قال سيد السموات السماء
التي فيها العرش وسيد
الارضين التي نحن عليها
اه وان قال بعضهم ان
السماء الاولى أفضل مما
سواها لقوله تعالى ولقد
زيننا السماء الدنيا بصايج
(سئل) هل يكره افراد
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم عن الآل كما
ذكره الشيخ خالد في شرح
التوضيح أم لا (فاجاب)

بأنه لا يكره وقد مر حبه
كثيرون ولم أر ذلك في شرحه
(سئل) هل يجوز للملائكة
لا دم على جباههم أو كان
انحناءه (فاجاب) بأنه قد
قال القاضي البيضاوي
والمأثور به اما المعنى
الشرعي فالمسجود له بالحقيقة
هو الله تعالى وجعل آدم
قبلة مسجودا - م - ففهم ما
لشأنه أو سبيل وجوبه واما
المعنى اللغوي وهو التواضع
لا دم تحية وتعظيما له
كسجود اخوة يوسف له
لامسجود عبادة أبقائه على
أصله وهو الخضوع
والانزال أو المراد السجود
الذي في الصلاة لا يمكن لله
وآدم قبلة له كما جعلت
القبلة قبلة في الصلاة فكان
السجود طاعة لله تعالى
وتكريرا لآدم بالسجود
إليه اه وقال ابن عطية
الجمهور على أن سجود
الملائكة إجماع وخضوع
ذكره النقاش وغيره
(سئل) عما ذلوق في
المجموع خلاف ما في
الروضتين المعتبر (فاجاب)
بان المعتبر في حق من ليس
له أهلية ترجيح أحد
الدلائل على الآخر ما في
المجموع لأن النووي رحمه
الله متبع لكلام الأصحاب
لا يختصر لكلام الراعي
(سئل) عن المأثور هل ينزل
من السماء على الحقيقة أو
من السحاب أو يتجوزون
ما قاله بعضهم من أن الشئ
يؤثر في الأرض فتخرج منها

البائع أو الواقف الى هذا الحد ويكون الحد مشهودا به والواقع ليس كذلك فان الواقع كما شهدنا
أن الشهود بالبيع أو الوقف انما يشهدون على الانشاء فان شهدوا على الاقرار فقول المقر داري
على جازم بان ملكه ٧ ينتهي الى ذلك الحد والجازم يصدق على ذلك وان كان على الانشاء فهم
انما هموا قول المتن والغالبا أنهم يعتقدون في كتابة الحدود والصلوات عليه أو على غيره كائنا من
كان هكذا رأينا الكتاب والواقفين والشهود يفعلون ولا يحيط علمهم بحقيقة الحال والشهود بالملك
والحيازة يعرفون من حيث الجملة أن الدار الفلانية والضيعة الفلانية ملك لفلان ولو سئلوا عن
تحرير حدودها لم يصرحوا به ولم يحرموه ولا يشهدوه فلا يكتفي باطلاق شهادتهم بالملك والحيازة في
ذلك ولا بد ذكره على سبيل الصفة والتعريف لانه حينئذ لا يكون مشهودا به حتى يقولوا انا نشهد
بالحدود وحينئذ يكون انتزاعه بيينة أما بدون ذلك ففي انتزاعه بدون بيينة والنبي صلى الله عليه وسلم
يقول شاهدك أو عينه فالذي أراه هنا في حكم الفرع ان البيين هنا على صاحب اليد ولا يترفع
ولا ترفع يده حتى تقوم بيينة صريحة بان الذي في يده ملك لغیره لما قلنا ولما أورأى من غير ذلك
الشهادة بالملك أمس في قبولها خلاف والكتب القديمة كذلك ومنها أن الاسماء قد تتغير والاحوال
قد تتغير فقد يكون الاسم المذكور في الكتاب القديم في حد نقل الى غير ذلك المكان وهذا
الاحتمال قد يقوى بعض الاوقات وقد يضعف لكن مقصودنا أنه لا بد في دفعه من شهادة صريحة
حتى يكون انتزاعا بيينة ومنها أنه قد يكون طرا ناقل لبعض ما شمل عليه الحد وهذا في الملك محتمل
احتمالا قويا وفي الوقف أيضا محتمل مبادلة على مذهب من يراها ومنها أن الاشتغال على ما يدخل
في الحدود عموم وقد يكون قامت بيينة باخراج بعضه وقد دمت لانها خصوص وتكون اليد مستندة
اليها والخصوص مقدم على العموم فلا يكتفي في رفع اليد الخاصة بالبينة العامة حتى يصرح
بالخصوص بل أقول ان اليد على البعض خصوص والبينة بالكل من غير تصريح بذلك البعض
عموم وهو وان كان من دلالة الكل على أجزائه وليس بعموم في الاصطلاح لكن لضعفه يصير
كدلالته على جزئياته باداة العموم لاسيما في الحدود فقد كثر فيها ذلك وضعفت وانما قلنا ذلك دفعا
لما يتسلل من البينة التي قد تقوم بالملك والحيازة فانه قد يقال انها رافعة للبداهة كالم السبكي في
فتاويه فهل ما قاله معمول به مطلقا أولا وفيه تفصيل (الجواب) ما قاله في ذلك مبنى كما أشار إليه
أواخر الجواب الأول على مسألة ذكرها قبل الجواب الأول في فتاويه أيضا وقال ان بينهما
تشابها وتلك المسئلة هي قوله فرع ليس بمنقول وذكر انه استفتى فيه بالفاخرة من أكثر من
أربعين سنة تتبع كثيرا في مكاتيب أقر زيد بن عمرو بن خالد مثلا لفلان بكذا وتذيل بشهادة شهود
بذلك وهم ذا كرون للشهادة وأدوها وذلك المكتوب بشهادتهم ويقع الاختلاف في نسب زيد وربما
يكون في المكتوب انه شريف حسنى أو حسيني أو غير ذلك مما يقصد اثباته ويقال ان هذا
المكتوب ثابت على القاضي الفلاني فهل ذلك مستند صحيح أم لا والجواب انه ليس مستندا صحيحا في
اثبات نسب المذكور فان المشهود به انما هو اقرار بكذا للمقر له وهو على حالين نارة لا يعرفه
الشهود فيشهدون بحليته والخاص حينئذ أقر من ذكر ان اسمه كذا وعند الاداء لا يشهدون
الا على شخصه فهذا الاشهاد فيه نسب ونارة لا يكتب الشهود ذلك مع عدم معرفتهم وهو نقص
منهم وقد يقع ذلك كثيرا لانه قد كثر ذلك وعرف ان الاعتماد على تسمية الشخص نفسه مالم يقولوا
هو معروف وقد تناول معاشره الانسان لا تتحولا يعرف نسبه فاذا شهدا عليه اعتمادا على اخباره
أو اخبار غيره وان لم يحصل عنده ظن قوى يسوغ له الشهادة بذلك النسب بل كثير ممن اشتهرين
الناس بالشرف وبالعاقبة عليه ايلانهم في مخاطبتهم ولوسئلوا بالشهادة له بالشرف لامتدوا ومن

شهد منهم معتدا على ذلك لم يخلصه اذ لم ينته الى قنات ولا استفاضة ولا ركون بحيث يغلب على الظن
بل الى ظن ضعيف وهو مسوغ لمخاطبة للشهادة فاذا رأينا مكتوبا ليس مقصوده اثبات النسب لم
نعمله على اثبات النسب ولا يجوز التعاقب به في اثباته اذا كان المقصود منه غير ما بحثت ذكره
والجواب عنه وهو أن الفقهاء احتجوا على صحة نكاح الكفار بقوله تبارك وتعالى امرأة فرعون اذ
قالت الآية وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك ففهم دليل على ان وضع هذا الكلام الاخبار بانها
امرأته فليكن قولنا قال زيد بن عمرو كذا اخبارا بأنه ابن عمرو فحصل الشهادة به فتقتضى ثبوته
والجواب ان دلالة الآية على أنها امرأة فرعون دلالة التزام ودلالة الاخبار عنها بالقول دلالة
مطابقة والله سبحانه وتعالى عالم بكل شئ ومن جعلته أمها هل هي امرأته أولا فلما قال ذلك
افتضى انها امرأة فرعون وأما الشهود فليسوا علمين بحقائق الامور فان قالوا نشهد على زيد بن
عمرو والحسنى وصرحوا بالشهادة بنسبه ونسبته وجع اليهم والام يعمل كلامهم على ذلك لجواهرهم
بحقائق الاحوال والنسب غالبوا منهم انما اعتمدوا على ظن فضعفت الدلالة الاتزامية
في كلامهم بل لو قويت لم تعتمد في الشهادة لان المشهود به الذي يقصد اثباته لا يكتفي فيه بدلالة
الاتزام بل لا بد أن يذكره الشاهد ويدل عليه مطابقة كان أو التزاما فافهم الفرق بين الموضوعين
اه كلامه ملخصا وهو معذور فيه فانه صرح بان هذا الفرع ليس بمنقول وانه انما تكلم فيه
وفي مسئلتى الحدود المتقدمتين برأيه وبحسب ما ظهر له وذلك كما عجب منه مع سعة اطلاعه
اذ كيف لم يستحضر مسألة النسب المصريح بها في كلامهم ومن صرح بها ابنه تاج الدين في جميع
الجوامع وبما يعلم أن جميع ما قاله في مسألة النسب وما يشبهها كما قال في مسئلتى الحدود ورأى له
مخالف للمنفرد ولينين أولا مسألة النسب المنقولة ثم نبين ما هو مقيس عليها من مسئلتى الحدود
متعرضين لما في كلامه رحمه الله تعالى من تعدد ذلك في قول قال الهروي رحمه الله تبارك وتعالى
في الاشراق والمأوردى رحمه الله تعالى في الحاوى والرويانى رحمه الله تعالى في البحر وغيرهم
ما حاصله لو شهد ان فلان بن فلان وكل فلانا كانت شهادة بالنسب للموكل ضمنا وبالتوكيل أصلا
لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته من مجاز الحكم وقيل لا كإلاني وهذا
ينبنى على القاعدة الأصولية وهي ان ورد الصدق والكذب في الخبر النسبة الاسنادية كالنسبة التي
تضمنها فأن من قولك زيد بن عمرو وانما لا يقع في أحد الطرفين من النسب التقييدية كبنوة زيد
اعمر وفي هذا المثال ويفرغ على هذا الأصل وهو أن مورد الخبر ما ذكر قول الامام مالك رضي
الله تعالى عنه وبعض أصحابنا في مسألة الوكالة المذكورة ان الشهادة فيها شهادة بالتوكيل دون
نسب الموكل ويشهد للراجح عندنا وهو أنها شهادة بها كما مر استدلال الشافعي رضي الله
تعالى عنه وغيره من الأئمة رضي الله تعالى عنهم على صحة أنسكة الكفار بقوله تعالى قالت
امرأة فرعون وما في البخاري مرفوعا انه يقال للصارى ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح
ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد واذا تقررت ذلك وعلمت أن المسئلة منقولة
هكذا وانها مشهورة خلافة بيننا وبين مالك وان بعض أصحابنا وافق مالك وأن الراجح مخالفته
للدلالة التي ذكرت ظهر لك وانضم أن جميع ما قاله السبكي رحمه الله تعالى في مسألة النسب
ومسئلتى الحدود انما هو رأى مخالف للمنقول وانه انما قال هذا الرأي ظنانه ان المسئلة ليست
منقولة كما صرح به هو بقوله فرع ليس بمنقول وبما ذكره في خلال ذلك وخلال مسئلتى
الحدود وأنه لو رأى مسألة النسب التي ذكرتها لم يسمع مخالفتها ولما أجاب عن اراده دليلها عليه
وهو قالت امرأة فرعون بقوله ان دلالة الآية على أنها امرأة فرعون دلالة التزام الخ واذا انضم

أخبره بمصاعده فاذا وصلت
الى الحق بردت فقلت
فتزلت الى ضيق المركز
فأصلت فتولد من اتصال
بعض الذرات ببعض
قطرات المطر فما الراجح
من هذه الاقوال (فاجاب)
بأنه ليس المطر كما ذكره
بعضهم بل يتسدى نزوله
من السماء الى السحاب
ومنه الى الأرض كما دلت
عنه ظواهر الآيات
والآثار كقوله تعالى
أو كعب من السماء وأنزل
من السماء ماء وأنزلنا من
السماء ماء مطهورا وينزل
عليكم من السماء ماء
لطهركم به أنزل من السماء
ماء فليست كما يتابع في
الأرض وينزل من السماء
من جبال فها من يرد في
السماء ورفقكم وأخرج
الشيخ ابن حبان في العظمة
عن الحسن أنه سئل عن
المطر من السماء أم من
السحاب قال من السماء
فالسحاب ينزل عليه
الماء من السماء وأخرج
ابن أبي حاتم وأبو الشيخ
عن خالد بن معدان قال
المطر ماء يخرج من تحت
العرش فينزل من السماء الى
سماء حتى يجتمع في سماء
الدنيا فيجتمع في موضع يقال
له الإيزم فيجى السحاب
السود فتندخله فتشربه
مثل شرب الاسفنج فيسوقها
الله حيث يشاء وأخرج ابن
أبي حاتم وأبو الشيخ عن
كعب قال السحاب غر بال

المعروف ولا السحاب حتى
ينزل الماء من السماء
لا يفسد ما يقع عليه من
الارض وأخرج ابن أبي
حاتم وأبو الشيخ عن خالد
ابن يزيد قال المار منه من
السماء ومنه ما يسقيه الغيم
من الجرف عذبة الرعد
والبرق فاما ما كان من البحر
فلا يكون له نبات وأما
النبات فما كان من السماء
(سئل) هل ورد أنه صلى
الله عليه وسلم قال لا تقوم
الساعة وعلى وجه الارض
من يقول الله (فاجاب) بأنه
قد جاء في صحيح مسلم عن
أنس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تقوم
الساعة حتى لا يقال في
الارض الله الله وفي رواية
أخرى لا تقوم الساعة على
أحد يقول الله (سئل)
هل ورد أنه صلى الله عليه
وسلم قال لا تقوم الساعة
الا على شرار الخلق (فاجاب)
بأنه جاء من حديث عبد الله
ابن مسعود لا تقوم الساعة
الا على شرار الخلق من
لا يعرف معروف ولا ينكر
منكر ايتهارجون كيتهاج
الجر في كتاب الفردوس لابي
داود لا يزداد الامر الا شدة
ولا الدنيا الا ديارا ولا الناس
الا انحسا ولا تقوم الساعة
الا على شرار الناس وقال
ابن بطال هذه الاحاديث
وما جاء فيها منها ما هو
وايس المراد به ان الدين
ينقاع كما في جميع الاقطار
حتى لا يبقى منه شيء لانه قد

لك ذلك وان المنقول ان الشهادة الضمنية كالطابقة انفع لك ان الشاهد متى قال أشهد ان
الدار المحدودة بكذا أقربها فلان أو باعها فلان أو وقفها أو نحو ذلك كان ذلك شهادة بالقرار أو
العقد أصلا وبالحدود ضمنا فتقبل كل من الشهادتين ويعمل بهما ويتأمل قولهم ان الشهادة
بالبنوة ضمنية يندفع قول السبكي في أواخر مسألة النسب لان المشهود به الذي يقصد اثباته لا يكتفي
فيه بدلالة الالتزام بل لابد ان يذكر الشاهد ويدل عليه مطابقة كان أو التزاما ووجه رده ان ما هنا
ليس من الدلالة الالتزامية في شيء وانما هو من الدلالة الضمنية وشأن ما بين الدلتين وجه ما يندفع
أيضا جوابه عن الاستدلال بآية قالت امرأة فرعون و يظهر صحة استدلالهم للراجح ان الشهادة
بالبنوة مقصودة أيضا ووجه دلالتها لذلك ان القصد صدور ذلك القول من المرأة الموصوفة بالزوجية
لفرعون فوصفها بذلك من جهة المقصود من الخبر وفرقه بين الله والشهود بما مر صحيح لكنه لا ينتج
ما قاله ويرد ما قالوه لانهم انما نظروا الى ان اللفظة دلالة على ذلك مع قطع النظر عن علم المتكلم
وكونه عاما أو خاصا لان ذلك أمر خارج عن الدلالات اللفظية التي هي وضع هذه المسئلة ومما يوضح
لك ذلك استدلالهم بما مر عن النصارى وتكذيبهم في أن عيسى ابن الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
فلولا أن دعواهم بنوته وقعت في كلامهم مقصودة لما كذبوا اذ التكذيب كالتصديق انما يكون في
النسب الخبرية سواء أقصدت مطابقة أم تضمنت انتج من ذلك أن مانع فيه من مسئلتى النسب والحدود
من النسب الخبرية المقصودة ضمنا فوجب العمل بها اذا وقعت في لفظ الشاهد لما تقرر أنها
مقصودة نعم الحق أنه لابد في الشاهد الذي يقبل منه ذلك ان يكون عنده مزيد تحر وضبط
ومعرفة بحيث يغلب على الظن أنه لا يتساهل باطلاق البنوة والحدود في شهادته من غير مستند له
في ذلك يجوز له الاعتماد عليه وأنه لا يعتمد في ذلك على ما لا يجوز له الاعتماد عليه كقول العائد أو
غيره مما لا يفيد طنا قويا يستند اليه في شهادته وكلامهم وان كان مطلقا هنا أعني في مسألة البنوة
الأنه في مواضع أخرى دال على ذلك وبهذا اندفعت تلك الاحتمالات والقرائن التي نظر اليها
السبكي وجعلها محتملة في رد الشهادة المتضمنة للبنوة والحدود ووجه اندفاعه انا اذا اعتبرنا في الشاهد
تلك الصفات أخذنا من متفرقات كلامهم قوى الظن بقوله المقصود له كما تقرر واذا قوى
الظن به وجب قبوله والحكم به وقوله لا يكون مشهودا به حتى يقولوا انا نشهد بالحدود ممنوع لما
تقرر أنه مشهود به ضمنا وان لم يقولوا ذلك وأن الضمني في ذلك كالمقصود فتأمل ما قلناه المستند الى
ما قالوه وصرحوا به يظهر لك به رد جميع ما قاله واستند اليه ثم رأيتني استغنيت عن هذه المسئلة
بما قلناه ما قولكم في مستند لفظه هذا ما اشترى فلان جميع العزلة التي يحدها من المشرق كذا ومن
المغرب كذا ومن الشام كذا ومن اليمن الطريق المسلول اشتراه صحبا شرعا ثم قال شاهده لما
تكامل ذلك ثبت لدى فلان الحكم الشرعي بشهادة شاهده جريان عقد التبائع المشروح أهلاه
في جميع المبيع المعين بأعاليه على الوجه المشروح فيه شراء صحبا شرعا وحكم بموجب ذلك
حكما صحبا شرعا فهل ذلك شامل للحكم بأن الحد اليمنى طريق مسلول أولا فاجبت نعم ذلك
شامل للحكم بما ذكره صرح أصحابنا رحمه الله تعالى بنفاذه حيث قالوا لو شهد اثنان ان
فلان بن فلان وكل فلان بن فلان هذا في كذا ثبت النسب تبعالا لوكالة وان كان غير مقصود
بالشهادة كما أن من شهد بمن في بيع أو مهر في نكاح كان شاهدا بالعقد وان لم يقصد بشهادته
الا المال اه فكذا في مسئلتنا اذا شهدا عند الحاكم بجريان عقد التبائع المشغل على تحديدهما
للمبيع بما ذكره كان ذلك شهادة منهما بأن الحد اليمنى شارع مسلول فاذا حكم الشافعي بجميع
ما شهدا به كان حكما منه بأنه شارع اه فان قلت يفرق بين مسألة الحدود ومسئلة الشهادة بأن

التوكيل متضمن لثبوت النسب تضمننا لانفكاك عنه اذ لا يتصور وجود توكيل فلان الا ان كان ابن
فلان لان الصورة أنه غائب عن مجالس الحكم بخلاف الحدود فان القصد انتهائها الى كذا وان لم
يثبت كذا قلت هذا الفرق خيال باطل بل هما على حد سواء اذ الحدود يتوقف عليها صحة البيع أيضا
فشهادتهما ببيع المحل المحدود بكذا وكذا شهادة بأن المبيع ينتهي حده الى ملك فلان فتبي لم يثبت
أنه ملك فلان والا كان الحد غير معلوم ويلزم من عدم علمه بطلان الشهادة بالبيع لانه يشترط في
صحة الشهادة كالدعوى التحديد من الجهات الاربع مالم يحصل شهرة بدون ذلك فظاهر توقف البيع
المشهود به على التحديد كما أن الوكالة المشهود بها متوقفة على البنوة فاذا قالوا في الشهادة بالوكالة
المذكورة انها شهادة بالبنوة فكذلك الشهادة بالبيع المذكورة شهادة بالحدود بلفرق والله سبحانه
وتعالى أعلم ثم رأيت في فتاوى السيد السهمودي شكر الله تعالى سعيه ما لفظه مسألة ادعى داراني
يدر جل وأقام البينة أنه شراها من آخر وصورة مكتوب الشراء الذي شهدت به البينة اشترى فلان
من فلان ما هو بيده وملكه يومئذ وكتب كل من الشهود وشهدت بضمونه وشهد كذلك عند الحاكم
فهل يكتفي بذلك في ثبوت الملك للبائع في ذلك التاريخ حتى يقتضى للمدعى بها الجواب هذه المسئلة
نقل الاذرى فيها عن الزبيلي أن هذه الدلائل تثبت بهذه الشهادة ملكا للبائع حين باعها قال لان
القبالة مكتوبة على اقرار البائع والمشتري فشهدوا بما سمعوه منهما فلا يثبت بقولهم ملك البائع حتى
يشهدوا انه يوم باعها كانت ملكا له وهذا حكم آخر ليس في القبالة وأما اذا شهدوا بنفس الصك
لم تسمع من جهة الملك اه قال الاذرى عقبه وهذا واضح وبغفل عنه أكثر قضاة عصرنا وشهوده بل
يشهد الشاهد بما تضمنته القبالة من غير تصريح منه بالشهادة للبائع بالملكية ويرتب الحاكم على ذلك
حكمه غفلة عن الحقائق اه قلت وهذا شاهد جيد لما في فتاوى السبكي في ضمن فروع عموم البالوى
باشتمال كتب المبيعات ونحوها على حدود قال ثم يقع الاختلاف ويطلب منا اثبات أن الحدود كما
تضمنه ذلك الكتاب قال وما قلناه قط لان المشهود به في البيع مثلا هو العقد الصادر على الحدود
بتلك الحدود وقد لا يكون الشاهد عارفا بتلك الحدود البتة وانما يسمع افقا للعائد والحدود محكمة
من العائد اه وهو جدير فليتنبه لذلك اه ماني فتاوى السهمودي واطلاقه أن ما قاله السبكي
جيد ليس بجيد وكأنه هو أيضا لم يطلع على مسألة النسب السابقة وما ذكره الزبيلي واعتمده الاذرى
لا ينافي ما قدمته في مسألة الحدود لانه فرض ذلك في الشهادة على اقرار البائع والمشتري بما سمعوه
الشاهد ان منهما والحكم حينئذ ظاهر بخلاف ما لصرح الشاهدان بذلك من عند أنفسهما فيثبت
الملك ضمنا كما قدمته في مسألة الحدود فهما سواء انتهت (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عن قول
المنهاج ولا يعنى بخلاف علمه بالايجاع وقال ابن الحسين المدني في شرح تمكلمة شرحه يعنى ولا
يقضى القاضي بخلاف علمه بخلاف بل اذا علم أن المدعى أبرأ عما ادعاه وأقام بينة أو أن المدعى
قتله حتى يورأى غير المدعى عليه قتله أو سمع مدعى الرق قد أعرق ومدعى الشكاح قد طاق ثلاثا
أو تحقق كذب الشهود امتنع من القضاء وكذا اذا علم فسق الشهود الى آخر كلام ابن الحسين الذي
يحييه علمكم فهل ياشيخ الاسلام بل امام أئمة الانام الحكم كالحاكم في جميع ما ذكر أم لا فان قلتم
نعم فاذا علم الحكم أن الشاهد لا يدري عن سبب استحقاق المدعى به فهل يجب عليه أن يسأله
عن سببه وعن سبب شهادتهم كما اذا شهدوا على زنا وغصب واتلاف وولادة فانما لا تتم شهادتهم الا
بالابصار فاذا شهدوا فهل يجب على الحكم أن يسأله هل أبصروا ذلك حيث علم أن الشهود لم
يبصروا ذلك واذا سألهم ولم يبينوا له الابصار بل انصرفوا على الشهادة فهل يقبلهم أم لا يقبلهم لكونه
خلاف علمه وهل اذا قال المدعى استحق عليك كذا وكذا وأقام على ذلك بينة فهل يقبل الحكم

ثبت أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ان الاسلام يبنى
الى قيام الساعة الا أنه
يضعف ويعدو غريبا كما
بدا (سئل) هل ورد أنه
صلى الله عليه وسلم قال
جلبت القلوب على حب من
أحسن اليها (فاجاب) بأنه
قال جلبت القلوب على حب
من أحسن اليها وبغض
من أساء عليها رواه البيهقي
في شعب الايمان مسن
حديث ابن مسعود مرفوعا
ونقل عن ابن عدى أن
المعروف فيه الوقف على
ابن مسعود قال البيهقي وهو
المحفوظ اه ومعناه ثابت
تهادوا وتحابوا رواه الطبراني
في الاوسط من حديث
عائشة رضي الله عنها (سئل)
هل مريم ابنة عمران أفضل
نساء العالمين على الاطلاق
أو يستثنى من ذلك فاطمة
بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم (فاجاب) بأن مريم
بنت عمران أفضل نساء
العالمين الى يوم القيامة
لظاهر قوله تعالى واصطفاه
على نساء العالمين ولخبر ابن
عباس أنه صلى الله عليه
وسلم قال سيدة نساء أهل
الجنة بعد مريم فاطمة
وخديجة ولخبر الصحابي
أما ترضين أن تكوني خير
نساء أهل الجنة وقوله صلى
الله عليه وسلم حين سارها
ثانيا عند موته أما ترضين
أن تكوني سيدة
نساء أهل الجنة الا مريم
ولخبر موسى بن عتبة عن

مكرتب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدة نساء أهل الجنة مريم ثم فاطمة وهو حديث حسن ونظير ابن أبي شيبة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت سيدة نساء أهل الجنة الاميرم البتول ونظير ابن جرير عن عمار بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران ثم فاطمة ثم خديجة ونظير ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة سيدة نساء العالمين بعد مريم بنت عمران ونظير عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساء ركني الأبل نساء قريش أحناء على ولد في صغره وأرعاء على بل في ذات يده ولوعلت أن مريم ابنة عمران ركبت بعير ما فضلت عليها أحد ونظير الطبراني خير نساء العالمين مريم بنت عمران ثم خديجة بنت خويلد ثم فاطمة بنت محمد ولان الملائكة قد باغتها الوحي عن الله عز وجل شفاه بالتكليف والاختبار والبشارة كرامة لها كما باغت سائر الأنبياء وهذا اختلاف في نبوتها وقال بعضهم الصحيح أنها نبوية ولان الله تعالى قد خصها بماله يؤتة أحد من النساء وذلك أن روح القدس

البيئة ويحكم بالمدعي أم لا يقبلها حتى يسأل الشهود لكونه يعلم أي الحكم أن الشهود لا يعرفون الاستحقاق أم لا يجب عليه ذلك (فأجاب) نفعا الله تعالى بعلمه وبركته بأن الحكم ليس كالحاكم في جواز الحكم بعلمه كما بينته لكم في بعض الأجوبة التي هي وأصلها اليكم فثبت لا يقضي بعلمه ولا بخلاف علمه وقول السائل فإذا علم الحكم الخ جوابه ان أصحابنا اختلفوا في أن الشاهد هل له أن يشهد باستحقاق زيد على عمرو درهما مثلا إذا عرف سببه كان أقبل به فشهد أنه عليه درهما وفي ذلك وجهان قال ابن الرفعة عن ابن أبي الدرمي أشهرهما لا تسمع شهادته وان وافقه في مذهبه لان الشاهد قد بان ما ليس بسبب سببا ولانه ليس له أن يرتب الاحكام على أسبابها بل وظافته نقل ما سمعه من اقرار أو عقد أو غيره أو ما شاهد من الافعال ثم الحكم ينظر فيه فان رآه سببا رتب عليه مقتضاه وهذا ظاهر نص الام والمختصر وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع شهادته وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها ويندب للقاضي أن يسأل الشاهد عن جهة الحق اذا لم يثق بشدة عقله وقوة حفظه والذي ينبغي حل الوجه الاوّل الموافق للنص على شاهد غير فقيه فلا يكتفى بالحكم منه باطلاق السبب والثاني على فقيه لا يجهل ترتب المشهود به على سببه فله أن يعتمد شهادته بمطلق الاستحقاق ويستثنى من ذلك مسائل يجب فيها تفصيل الشهادة كان أقر غيره بعين ثم ادعاها وأراد أن يقيم بينة بالملك المطابق أو يلقى الملك من غير المقر له فلا تسمع بل لابد أن يصرح المدعي والبيئة بنقل من جهة المقر له لانه يؤخذ باقراره وكالشهادة بالردة على خلاف فيها أو بالاكرام أو بالسرة أو بأن نظر الوقف الطلاق الغلان أو بأن هذا وارث فلان أو ببرائة المدعي من الدين المدعي به أو باستحقاق الشفعة أو بالرشد أو بأن العاقد كان يوم الجمعة زائل العقل فيبين زواله أو بالجرح أو بانقضاء العدة أو بالرضاع أو بالنكاح أو بالقتل أو بأن فلانا طلق زوجته لان الحال يختلف بالصريح والكناية والتخيير والتعليق أو بأنه باع بالنسيئة فلا تسمع فيه بخلاف الشهادة بمطلق البلوغ أو بأن فلانا وقف داره فلا بد من بيان مصرف الوقف بخلافها بأن فلانا أوصى الى فلان فانها تسمع وان لم يذكر المصرف ولا الموصى به وانما وجب التفصيل في جميع هذه الصور لاختلاف الناس في أسبابها وأحكامها ويلحق بها في ذلك ما يشابهها نعم لو شهدا على امرأة باعها ونسبها جاز فان سألهما الحاكم هل يعرفان عنها فلهما أن يسكنا أو يقول لا يزننا الجواب وهذا في الشاهد الضابط المعارف والافيني أن يسألها وتلزمها الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رجه الله تعالى عن مسئلة وقع فيها جوابان مختلفان صورتهما بلاد ليس فيها سلطان ولا قاض وفيها قبائل ايس فيها من العدول الا القليل فهل يجب على من يريد الحكم بينهم أن يبحث عن حال الشهود من عدالة وفسق أم يكتفى بظاهر الحال ويقبل منها الامثل فالامثل أجاب الاوّل فقال يجب البحث عن حال الشهود ولا يقبل العدول لامور أحدها ان الله عز وجل قال في حكم كتابه العزيز وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال تبارك وتعالى اثبات ذوا عدل وقال جل وعلا لا يأتيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقرئ فتبينوا دال على أنه لا يحل أن يشهد الفاسق وان كان حقا كما قاله الامام ابن الحسين في تكلمته قال بعض المتأخرين واذا لم يحل ذلك فلا يحل للحاكم سماع شهادته كما قاله الشيخان وغيرهما قال لانها اعانة على حرام والاعانة على حرام حرام واقوله تبارك وتعالى عن رضون من الشهداء والفاسق غير عدل ولا يرضى لانه غير مأمون على دينه أي لانه لا ينظر لدينه فكيف ينظر لغيره فلا يقبل قوله بالاتفاق كما قاله الشيخان أيضا لان الله سبحانه وتعالى أمر برده شهادة الفاسق من المسلمين قال الشافعي رضى الله تعالى عنه بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطا من القاضي بشهادة العبد وذلك أن الله سبحانه وتعالى قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال تعالى

من رضون من الشهداء وليس الفاسق واحدا من هذين فن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعلمه ودفعائه فان الفاسق مردود الشهادة بالنص والاجماع ولا أعلم خلافا في رد شهادته قال في الاشياء والنظائر ولو حكم الحاكم بشهادة فاسقين اعتقد عدالتهما نقض حكمه على الصحيح كالشكافين اه وعلمه الامام نور الدين الازرق بأن عدالة الشهود شرط في الحكم اه الامر الثاني أن الامام نجح الدين بن الرفعة وغيره قال ليس للحاكم الحكم بشهادة الجهولين قبل البحث لقوله تعالى ممن رضون من الشهداء والجهول قبل البحث غير مرضى ونقل الشيخان عن الامام الهروي أن البحث من حال الشهود حق لله تعالى ونقل الامام جمال الدين الاسنوي والامام شهاب الدين الاذري عن الامام ابن الرفعة أن رواية مجهول العدالة لا تسمع بل قال الامام تاج الدين ابن الامام السبكي في جمع الجوامع ان روايته باطنا وظاهرا مردودة بالاجماع ونقل الامام البيضاوي في منهاجه عن الامام الباقلاني أن من لا تعرف عدالته لا تقبل روايته لان الفسق مانع فلا بد من تحقق عدمه كاصبا والكفر والعدالة تعرف بالتركية اه قال الشافعي ومالك رضى الله تعالى عنهما ولا يكتفى القاضي بظاهر العدالة حتى يعرف عدالتهم الباطنة سواء كانت شهادتهم في حد أو غيره اه قال الامام المقدسي في الاشارات لا ينفذ الحكم بالشهادة حتى يتبين له عدالة الشهود في انظاره والباطن اه الامر الثالث أن غير القاضي يعسر عليه معرفتها كما قاله في الروضة وغيرها وأما القاضي فقال الامام ابن الرفعة وغيره لا يشق عليه البحث عنها قال الشيخان واذا لم يعرف القاضي من الشهود عدالة ولا فسقا فلا يجوز له قبول شهادتهم الا بعد الاستزكاء والتعديل قال الامام الاذري في شرح المنهاج سواء في ذلك الشهادة بالملك وغيره قال لان تركية الشهود الى الحاكم دون غيره اه قال بعض المتأخرين ولا أدري ما الذي يعتد به من يجوز شهادة غير المتيقن عدالته الامر الرابع أن الامام الاذري قال في شرح المنهاج في الكلام على التركية اعتبار العلم بالعدالة والفسق وأسبابها كما قال الرافعي وغيره ظاهر في جانب التعديل لانه اذا لم يعلم العدالة وشروطها وأسبابها وموانعها لا يدري بماذا يشهد قال ومن هذا يؤخذ أن ما يعتمد كثير من حكم العصر أو أكثرهم من قبول التركية من العوام المجهولين عندهم غير سديد لانه قطع بأنهم لا يعرفون ذلك ويننون الشهادة على ما يظن من خير يظنونه بالزكوى أكثر الناس يجهل معرفة العدالة وأسبابها ويجهلون اعتبار المعرفة الباطنة قال فيجب على القاضي البحث والسؤال والاستفسار قال واذا لم يعرف المعدل أسباب الفسق ظن بما هو فسق ليس فسقا فيعدل جهلا اه كلام الاذري ويؤيده قول الشيخ المقدسي في الاشارات العاوى لا يعرف المعدل من غيره اه ومعظم شهادات الناس يشوبها جهول وغيره يحوج الحاكم الى الاستفسار وان كانوا عدولا كذا قال الشيخان تبع الامام وبه قال ابن الرفعة وغيره واختاره الاذري في مواضع في شرح المنهاج وقال انه الحق قال بعضهم وامرئ ان أكثر شهود عصرنا غير مرضيين وان كان ظاهرهم العدالة فاذا كان هذا في عصرنا فطعن بما بعده الامر الخامس أن الامام ابن عجيل البني رجه الله تعالى سئل عن أهل بلاد لا يقسمون للنساء ميراثا ظلم منهم ويقال بعضهم بعضا في الباطل وليس في تلك البلاد من العدول الا ناس قليل فهل تقبل شهادتهم أولا فأجاب رحمه الله تعالى فقال لا يقبل قولهم ولا يرجع اليهم في شيء وهم من أفسق الفاسق حتى يقسموا للنساء ما جعل الله تعالى لهن من ميراثهم صرفا ولا عدلا حتى يردوا الحقوق الى أهلها وكذلك الذين يقاتل بعضهم في الباطل حكمهم كذلك لا تقبل شهادتهم وهم فاسقة من أعفام الفاسق وقتل النفس التي حرم الله تعالى أكبر الجائر بعد الشرك بالله تعالى قال صلى الله عليه وسلم لزال الدنيا عند الله تعالى أهون من قتل رجل مسلم اه جوابه قال بعض المتأخرين

كلها وظهر لها ونظم في درعها ودنا منها النفخة وصدقت بكلمات ربها وكتبه ولم تسأل آية عند ما بشرت كما سأل زكريا صلى الله عليه وسلم عن الآية ولذلك سماها الله تعالى في تنزيله صديقة فقال وأمه صديقة وقال وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين فشدها بالصديقة وشهد لها بالتصديق بكلمات ربها وكتبه وشدها بالقنوت وقال أبو اسحق وجار في قوله تعالى واصطفاك على نساء العالمين معناه على نساء العالمين كلهم لانه ليس في النساء امرأة ولدت من غير أب غيرها ولا نكحت في الحرير ولم يكن الثمرير في الاناث فهي مختارة على النساء كلهن بحالها من الخصائص قال القرطبي وهو الصحيح اذا ظاهر القرآن والاحاديث دالة على أن مريم أفضل من نساء جميع العالم من حواء الى آخر امرأة تقوم عليها الساعة ثم بعدها في الفضيلة فاطمة ثم خديجة وما مر في خبر الطبراني من تفضيل خديجة عليها فهو محمول على تفضيلها عليها من حيث الامور وقال الامام الرازي ان هذه الآية دلت على ان مريم أفضل من الكل وأما قول من قال المراد أنها مصطفاة على عالم زمانها فهو ترك لظاهره وذكر ابن عطية نحوه وقد استثنى من

بعد أن رأى جوابه هذا المذهب المعروف في هذه المسئلة عدم قبول الشهادة الأمر السادس أن الامام
 شهاب الدين الأذري قال في كتاب الشهادات من شرح المنهاج لم أر لأصحابنا كلاما فيها إذا قامت العدالة
 في شهود الحاكم وظاهر كلامهم عدم قبول الشهادة كما اختاره الامام ابن عبد السلام واختاره أيضا
 الأذري في القضاء من الشرح المذكور وقال ان الاحكام لا تتغير بتغير الأزمان ويؤيده ما أفتى به
 بعض المتأخرين أن فوات العدالة لا يغير ما اعتبره الشارع من العدالة والسر في شاهد هذه النكاح
 مثلا لان النكاح يقع غالبا بين أوساط الناس والعوام وفي البوادي والقرى فلا كانوا معرفة العدالة
 الباطنة لطال الامر وشق بخلاف الحكم فان الحاكم سهل عليه مراجعة المزكين ومعرفة العدالة
 الباطنة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ جواب الاول وأجاب الثاني فقال لا يجب البحث عن حال الشهود
 في هذه البلاد المذكورة لأمور أحدها أن بعض الشافعية المتأخرين رأوا اغتفار ما يغلب مخالطة
 الناس له وان كان مفسقا اذا عرف صاحب به بالتصون عن الكذب وسبقه الى ذلك الامام حجة
 الاسلام الغزالي فصرح به في بعض كتبه ويدل به تصحيح ولاية القضاء لمن ليس باهل الفسق وغيره
 مع الضرورة على ما حرر من الفقه حتى صرح بعضهم انه اذا لم يوجد غيره صحت قضاؤه وقال الامام ابن
 الرفعة رحمه الله تعالى انه الحق الامر الثاني أن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه اعتبر الاغلب
 فان كان الغالب الطاعة وتدرت المعصية في بعض الاوقات فهو عدل وان كان الغالب المعصية فهو
 فاسق ترد شهادته لقوله تعالى فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلطون ومن خفت موازينه فأولئك
 الذين خسروا أنفسهم فاعتبر الكثرة والغلبة لان في النفس دواعي الطاعات ودواعي المعاصي فاعتبر
 الاغلب وهو كما يعتبر في الماء اذا اختلط بمائع وفي الرافعي الاصرار بالمداومة على الفعل لكنه قال هل
 المداومة على نوع من الصغائر أو الاكثار من الصغائر سواء كانت من نوع أو أنواع فيه وجهان كلام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه والجهور يوافق الثاني فعلى هذا لا تضر المداومة على نوع من
 الصغائر اذا غلبت الطاعات الامر الثالث انما كنا البحث عن حال الشهود في هذه البلاد المذكورة
 لحصل عليهم الضرر ولا نخذه بعض أهل البلاد ذريعة حتى يتعامل كثير من أموالهم قال تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج وقال سبحانه وتعالى سيجعل الله بعد عسر يسرا وقال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه الامر اذا ضاقت سبعا أن الشيخ يحيى الدين النووي قال في باب نقض
 الكعبة من شرح مسلم اذا تعارضت مصلحة ومفسدة وتعد الجوع بين فعل المصلحة وترك المفسدة
 بدئ بالأهم وقال في باب الخديعة من الشرح المذكور احتمال المفسدة اليسيرة لدفع أعظم منها أو
 لتحصيل مصلحة أعظم منها اذا لم يمكن ذلك الا بذلك اهـ جواب الثاني فما الرابع (فاجاب) نفعتنا الله
 تعالى بعلومه بان المعتمد من هذين الجوابين أو هما وهو أنه لا بد من عدالة الشهود عند الحاكم
 ظاهرا وباطنا سواء أ كانت العدول في تلك الناحية قليلين أو كثيرين لما ذكره المحقق الاول وان
 كان في بعض كلامه نظر يعرف للمتمامل فن ذلك قوله لا يحل أن يشهد الفاسق وان كان محققا الخ
 فان فيه تفصيلا وهو أنه تارة يكون فسقه مجمعا عليه وتارة يكون مختلفا فيه ففي الحالة الاولى يحرم
 عليه أن يشهد بالحق وان خفي فسقه كذا قاله الشيخان لكن قال الأذري في تحريم الاداء مع
 الفسق الخفي نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضي اذا لم يقصر بل
 يتجه الوجوب عليه اذا كان في الاداء انقاذ نفس أو عضو أو بضع قال وبه صرح الماوردي وقرئ
 به وبه بين الفسق الظاهر بان رد الشهادة بالخفي مختلف فيه وبالظاهر متفق عليه وصرح ابن أبي
 الدم فبما من كلام الاصحاب بعدم الجحيم وقال انها مستحبة ونقل أعني الأذري عن ابن عبد
 السلام ما يوافقه وهو قوله لو شهد أبو الوليد أو العبد وعلى عدوه أو الفاسق بما يلوونه من الحق

والحاكم لا يشعر بمائع الشهادة فاختار جوازه لانهم لم يحملوا الحاكم على باطل بل على ائصال حق
 الى مستحقه ولا اثم عليه ولا على الخصم ولا على الشاهد والحالة الثانية وهي ما اذا لم يجمع على فسقه
 كشارب النبيذ يلزمه الاداء سواء أ كان القاضي يرى التفسيق ورد الشهادة به أم لا فقد يتغير
 اجتهاده ويرى قبولها وقضية العلة عدم لزوم اذا كان القاضي مقلدا لمن يرى التفسيق بذلك
 كالشافعي رضي الله تعالى عنه في صورة النبيذ وهو ظاهر ولا نظر الى أنه يجوز أن يقلد غيره مقلده لان
 اعتباره مثل ذلك بعيد نادر فلا يلتفت اليه وما نقله عن الاشياء والنظائر من نقض الحكم بشهادة
 الفاسقين صرح به الشيخان كالاصحاب وعلوه بانه نقض خطاه فكان كالحكم باجتهاده ثم بان
 النص بخلافه وقوله الامر الثاني لان الامام نجم الدين ابن الرفعة الخ عجيب منه نقض هذا
 وأمثاله الكثيرة في كلامه عن بعض المتأخرين مع انه المنقول المعتمد في كتب سائر الاصحاب أو أكثرهم
 بل وقعه رد رواية المجهول عن الاسنوي والأذري عن ابن الرفعة ثم انتقل عن ذلك يدل الى بيان
 أن ذلك يجمع عليه وفي هذا من التهاوت في الوضع مالا يخفى وأما ما ذكره المحقق الثاني فكلام
 واه ساقط ضعيف فلا يلتفت اليه وأما نقله عن الغزالي وغيره اما باطل أو مؤول واستدلالة عليه
 بصحة تولية القضاء للفاسق غير صحيح فقد نقل بحقه والمتأخرين عن ابن عبد السلام رحمه الله
 تعالى ما يفهم الفرق بين المسئتين واعتمده حيث قالوا لو تعدد جميع شروط القضاء فولي الامام
 فاسقا أو مقلدا جاز للضرورة وسكتوا عن نظيره في الشهادة وهو ما لو رتب الامام شهودا فيهم جارح
 الفسق أو غيره وفي قواعد ابن السلام لو قامت العدالة في شهود الحاكم فهذا فيه وقفة من جهة
 أن مصلحة المدعي معارضة لمصلحة المدعي عليه والختار أنما لا تقبل لان الاصل عدم الحقوق المتعلقة
 بالذم والابدان والظاهر مما في الايدي أنه لا يربطها ولا يلحق بتنفيذ ولاية فاقد الاهلية لعدم المعارضة
 المذكورة اهـ فتأمل ما اختاره ابن عبد السلام وما أفهمه كلامه من الفرق تجده ردافيا ذكره
 المحقق الثاني وقوله ان الشافعي رضي الله تعالى عنه اعتبر الاغلب الخ يدل على تساهله في الاستدلال
 وعدم اتقانه بما يستدل به وذلك لانا لا ننظر الى غلبة الطاعات أو المعاصي أو استوائهما الا اذا لم
 توجد كبيرة بان وجدت صغائر أو صغيرة وادوم عليها فان غلبت طاعاته أو استوى الامر ان
 فيعدل ولا يؤثر فيه ما ارتكبه من تلك الصغائر وان لم تغلب طاعاته فغير عدل لان غلبة المعاصي حيث
 منزل منزلة ارتكاب الكبيرة فزال به العدالة وأما اذا ارتكب كبيرة فانه يصير فاسقا وان غلبت
 طاعاته على معاصيه لان ارتكاب الكبيرة منبئ للعدالة من غير نظر الى غلبة طاعاته أو عدمه
 وأما استدلاله بما ذكره في الامر الثالث وبكلام شرح مسلم فغير صحيح أيضا لما مر في كلام ابن
 عبد السلام من أن ما نحن فيه ليس فيه تعارض مصلحة ومفسدة وانما فيه تعارض مصلحة ولا مرجع
 فلا يعمل بالشهادة وتركها الاشياء على ما هي عليه من بقاء الحقوق في أيدي أو يابها أو عملنا بالاصل
 اشابت في ذلك وبراءة الذم ونحوها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رحمه الله
 تعالى عما لو أوصى شخص لا يتحرش بشئ فادعى عصبة الموصي الرجوع وأقاموا شاهدا بعد أن
 أقام الموصي له شاهدين ولم يكن مع العصبة غيره من غير العصبة هل تقبل شهادة بعضهم لبعض
 والحال انهم اخوة حتى تكمل الحجة وزج أم لا (فاجاب) نفعتنا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله
 ان عصبة الموصي ان كانوا ورثة لم تقبل شهادة أحد منهم بالرجوع عن الوصية وان لم يكونوا
 ورثة قبلت شهادتهم واذا تعارضت بينتان بالرجوع وعدمه قدمت بينة الرجوع لانها ناقلية والاخرى
 مستحبة أو قالت الاخرى شاهدناه بعد الوصية تكلم أو فعل ما يكون رجوعا تعارضنا وبقيت
 الوصية بحالها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى في مستودع ما أدون له من المودع

بما من كل ناحية عالم مشفق
 فالمراد بالاستدلال مجرد
 الانتقال من الازالي المؤثر
 كالتفصيل عن الاعرابي من
 قوله البقرة تدل على البعير
 وآثار الاقدام على المسير
 فسماء ذات أبراج وأرض
 ذات فجاج كيف لا تدل على
 الصانع الخبير فاذا كان
 معنى الاستدلال ما ذكرناه
 ولا يحتاج فيه الى تحرير
 الادلة ودفع الشبهة لم يوجد
 من المسلمين مقلد قط اذ
 أحسن من يتصور منهم
 كالرعاة وسكان البوادي اذا
 رأى شيئا عجيبا يقول
 سبحانه من خلقه وهذا
 استدلال منه على وجود العالم
 واذا كان هذا حال أهلهم
 فكيف حال من نشأ بين
 المسلمين والوعاظ ولازم
 الجماعة والجمعة اهـ ولهذا
 قال بعض المحققين الحق ان
 المعرفة بطريق اجبالي
 ترفع الساطر عن حضيض
 التقليد فرض عين لا يخرج
 عنه لاحد من المكلفين
 وبديل تفصيلي يمكن معه
 اراحة الشبهة والزام
 المنكرين وارشاد
 المسترشدين فرض كفاية
 وقال السعد التفتازاني
 ليس الخلاف في هؤلاء الذين
 نشؤا في ديار الاسلام من
 الامصار والقرى والبحارى
 ولا الذين يتفكرون في
 خلق السموات والارض
 واختلاف الليل والنهار
 فان هؤلاء كلهم من أهل
 النظر والاستدلال بل فبين

نشأ على شاطئ جبل ولم
يتفكر في ملكوت السموات
والارض وأخذ انسان
وأخبره بما يجب عليه
اعتقاده وصداقه بمجرد
اخباره من غير تدبر وتفكر
فهذا يحمل كلام الاشعري
وبه يستقيم ما ورد في
الاخبار والآثار من قول
الامعان من العوام لانه
لا يصدق على أحد منهم اسم
المقلد اه وقال غيره فاذا
حصل من ذلك جزم لا يجوز
معه كون الواقع النقض
فقد قام بالواجب من الاعان
اذ لم يبق سوى الاستدلال
ومقصود الاستدلال هو
حصول ذلك الجزم فاذا
حصل ما هو المقصود منه تم
قيامه بالواجب (سئل) ما
المراد بقوله صلى الله عليه
وسلم المأذون أطول الناس
أعنا فالمراد القيامة (فاجاب)
بان حقيقة زيادة طول
أعنائهم على غيرهم وقيل
بمعناه أنهم أكثر رجاء لان
واجب الشيء عند منعه اليه
وقيل لا يلزمهم العرق فان
العرق يأخذ الناس بقدر
أعمالهم وروى اعنا فانكسر
الهمزة أي أكثر اسراعا
الى الجنة أخوذ من العرق
بالفقر وهو ضرب من السير
(سئل) عن قوله تعالى وإذا
أخذر بك من بني آدم من
ظهورهم الآية قال الحافظ
السيوطي في تفسيره
أخرج البراء وغيره عن أبي
موسى قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان الله

في دفع الوديعة الى شخص معين فطلب الشخص الوديعة من المستودع في غيبة المودع وأقام بيعة له
بالاذن عند ما كثر شري وهو ولد المستودع وأجني وقبلاهما الحاكم وحكم بالدفع ثم حضر المودع
بعد الدفع وأنكر الاذن في الدفع فأقام المستودع البيعة المحكوم بها فهل تقبل ويبرأ المستودع
من الوديعة عند انكار الاذن من المودع بمقتضى هذه البيعة أم لا أم كيف الحال (فاجاب) نعمنا الله
سبحانه وتعالى بما لو به بان الوديع ان كان هو المقيم للبيعة المذكورة لم تقبل لانها شهادة له بما يدعيه
على المودع من أنه اذن له في الدفع وان كان المقيم لها غير الوديع كان ادعى المأذون له الاذن وأنكره
الوديع فأقام عليه البيعة المذكورة فقبلت وجاز لها كم أن يحكم بها ولا نظر حينئذ الى أن أحدهما
ولده لان الشهادة حينئذ عليه لاله ولا تفرقا يترتب على ذلك من براءة الوديع بهذا الدفع اذا حضر
المودع وأنكر الاذن لان هذا أمر أجني عن المدعي به فلا يؤثر في قبول الشهادة ومما يصرح بما
ذكرته قول الشيخين رحمه الله تعالى وغيرهما والعبارة للرافعي رحمه الله تعالى عبد في يد زيد ادعى
مدعيه ان اشتراه من عمر وبعد ما اشتراه عمر من زيد صاحبه وقبضه وطالبه بالتسليم وأنكر زيد جميع
ذلك فشهد ابنه للمدعي بما يقوله حتى القاضي أبو سعيد رحمه الله تعالى قولين أحدهما رد شهادتهما
لتضمنهما اثبات الملك لابيهما وأصحهما القبول لان المقصود بالشهادة في الحال المدعي وهو أجني عنهما
اه فتأمل تعليل القبول الذي هو الاصح بما ذكر تجده نما في مسئلتنا وتأمل تعليل القول الضعيف
بتضمنهما اثبات الملك لابيهما تلم أن الصحيح يقول بقبول شهادتهما ولا ينظر لتضمنهما ما ذكر لانه غير
مقصود بالشهادة وهذا كما ترى صريح فيما ذكرته من قبول شهادة ابن الوديع وانه يترتب عليها
براءته اذا أنكر المودع الاذن ولا نظر لهذا الترتيب لانه غير مقصود بالشهادة فان قلت هل
ما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى من التصور بقدر لاد منه في القبول قلت لا كما هو ظاهر ومن ثم
قال البلقي رحمه الله تعالى عقبه لا يحتاج عندى لهذا التصور بل لو ادعى على زيد انه باعه فشهد
ابناه قبلت شهادتهما اه وهذا مما يزيد مسئلتنا ايضا كما هو جلي ومما يؤيد ما ذكرته من
أنه يترتب على قبول الشهادة براءة الوديع قواهم محل عدم قبول الشهادة للاصل والفرع ما اذا لم يكن
ضمنا فان كان قبلت كما اذا ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد أجني وأبو المدعي عليه على اقراره
فتقبل شهادة الاب في الاصح وان كان في ضمنه الشهادة لحفيده ذكره القاضي حسين رحمه الله تعالى
في فتاويه وأقره الاذرى أيضا والزركشى رحمه الله تعالى وغيرهما ومن ذلك أيضا قول القاضي
شريح رحمه الله تعالى في روضته اذا شهد اعملى مولى أمهما أنها اعتقته على ألف سمعت في العتق
وهل تنفع في الالف فيه قولان سواء أقرت أم أنكرت اه قال الاذرى رحمه الله تعالى وهذا
ذكره العبادي رحمه الله تعالى أيضا والظاهر هكذا وقال صاحبه أبو سعيد الهروي رحمه الله تعالى في
الاشراف وأنا قد بينت انه يفصل بين مالى سبق منهما الدعوى أولم يسبق على ما حكيت عن الامام
القاضي حسين رحمه الله تعالى اه قال وهذا هو القياس وهو كما قال فانما اذا ادعت تكون الشهادة
بالالف شهادة لها بمال قصدا لا ضمنا اذ الامر الضماني لا يمنع قبول الشهادة به للولد أو للوالد قال
الشيخان رحمه الله تعالى وغيرهما ولو شهد اثنان أن أباهما قذف ضرة أمهما في قبول شهادتهما
قولان أحدهما المنع لان القبول يوجه الى الامان وهو من أسباب الفرقة فشهادتهما تجزئ نفعنا
الى أمهما وأظهرهما القبول ولا عبرة بمنع هذا الجرح لانه ضمنى لامتصود ومحل الخلاف اذا كانت أمهما
تتعه وقد شهدا حصة من غير طلب الضرة والاثبات شهادتهما قطعاً لضعف جرح النفع الى الام في
الثانية وعدمه في الاولى ولو ادعى الاب طلاقها في زمن سابق ليسقط بما يدعيه عن نفسه نفقة ماضية
ونحوها أو أنه خالعها على مال بذلته فشهد له ابنه لم يقبل قطعاً بالنسبة للمال وتقع الفرقة باعترافه

قطعا وأقهر تقييدهم عدم القبول بدعوى الاب أنهما لوشهدا بالطلاق المذكور حصة قبلت شهادتهما
ولزم المال المذكور لانه ضمنى لامتصود وهو متجه نظير ما مر قال الشيخان رحمه الله تعالى أيضا
ولو ادعت العاتق فشهد ابنها لم تقبل ولو شهدا حصة قبلا وكذا في الرضاع اه وقضية كلامهما
انه لا فرق بين أن يشهد بذلك على أبيهما أو على زوج أجني وهو متجه وقول الزركشى رحمه الله
تعالى يحتمل أن لا تقبل شهادتهما حصة لان ذلك ازالة رقة عن الام وذلك نفع الا أن يقتضى هذا
خاصة اذا كانت الام منكوبة لغير الاب ضعيف قال أيضا ولو شهد الاب مع ثلاثة على امرأة ابنة
بالزنا فان سبق من الابن قذف فطوب بالحد فأقام البيعة لدفعه لم يقبل وان لم يقذف أولم يطالب
بالحد وشهد الاب حصة قبلت شهادته وهذا كله صريح فيما ذكرته في هذه المسئلة فلا ينبغي بعد
ذلك التوقف فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى اذا ادعى وكنت ميتا انه أبان
زوجته وأقاموا شاهدا واحدا هل يكفي ذلك مع أيمانهم وتمنع من الميراث فياخذ على ما أفتى به
الغزالي وقرره الشيخان رحمه الله تعالى فيما لو ادعت نكاح فلان الميت وطلبت الارث منه
حيث قالوا يثبت برجل وامرأتين أو برجل وعين وكذا الوادى وارثها ذلك بعد موتها هل الحكم
كذلك بينوا الرابع عندكم في جميع ذلك وأمعنوا النظر في العلل والمدارك جزاكم الله سبحانه وتعالى
عنا وعن الاسلام والمسلمين خيرا وأعظم لكم أجرا وذاكم بالعلم نورا ولا عسر عليكم أمرا آمين يارب
العالمين (فاجاب) رحمه الله تعالى بأن القياس المذكور فيه غير بعيد فاذا حلفوا مع شاهدهم
منعت من الميراث والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا شهد اثنان واحد يبيع
والآخر بالاقرار به هل تافق الشهادتان (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله اذا شهد واحد يبيع
مثلا والآخر بالاقرار به لم تلتق الشهادتان نعم لو رجع أحدهما وشهد بما شهد به الآخر قبلت
شهادته لانه يجوز أن يحضر الامرين (وسئل) رحمه الله اذا شهد شهود أن مال فلان وقف بالسمع
ولم يبينوا المصروف هل أصح تلك الشهادة أم لا حتى يبينوا المصروف وهل تسمع دعوى وقف أبونا
هذه الارض ولم يقولوا علينا مثلا أو حتى يقولوا علينا وقول القائل اشترت هذه الارض من فلان ولم
يذكر الثمن أم حتى يبين الثمن (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله تقدم بيعة الوقف على بيعة الملك
في الصورة المذكورة وان حكم حاكم بيعة الملك ولم يحكم حاكم بيعة الوقف لان حكم الحاكم غير
مرجح ولا تسمع الدعوى والبيعة بالوقف الا مع بيان مصرفه بخلاف الشراء لا يشترط بيان قدر ثمنه
وتقدم بيعة الاثبات في الصورة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى فبين
ادعت فساد النكاح اصغرها وادعى الزوج بلوغها بالحيض ما كيفية صورة الشهادة على الحيض وهل
له أن يدعى حصة بشئ ثم يشهد على ذلك الشئ وأبضا شهادة الحصة هل تشترط بحضرة المدعي
عليه أم لا (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله تقبل البيعة بالحيض وقولهم في موضع يتعذر
اقامة البيعة عليه مرادهم به التعسر فان ما يرى قد يكون دم فساد ومع ذلك اذا جزم الشهود بأنه دم
حيض بان احتف بقرائن وأمارات يعرفها أهل الخبرة بحيث يغلب على ظنهم الحكم عليه بأنه حيض
قبلت شهادتهم وان لم يذكر تلك الامارات بل لو سئلوا عنها فلهم أن يقولوا لا يلزمنا الجواب كما
ذكره في نظائر ذلك ويجوز للشاهد أن يدعى حصة ثم يشهد لان دعوى الحصة لا يتوقف الامر
عليها فقد اختلفوا في سماعها فالذى رحمه الله تعالى ونسبه الامام للعراقيين الاكتفاء
بشهادتها بل أمر فيه بالأعراض والدفع ما أمكن والذي صححه البلقي سماعها وحمله في غير محض
حقوق الله سبحانه وتعالى والحاصل أنه لا يحتاج اليها على كل من القولين وانما الخلاف في سماعها
والاعتماد سماعها الا في محض حدود الله سبحانه وتعالى ولا بد من حضور المدعي عليه كما يفيد قولهم

جل ذكره يوم خلق آدم
قبض من صلبه قبضتين
فوقع كل طيب في يمينه وكل
خبث بيد الأخرى فقال
هؤلاء أصحاب الجنة ولا
أبالي هؤلاء أصحاب النار
ولأبالي ثم أعادهم في صلب
آدم فهم ينزلون على ذلك الى
الآن وذكر أحاديث أخرى
بمعنى ذلك وفي ذلك دلالة
على أن بني آدم مخلوقون
الآن ودعون في أصلاب
آبائهم وبؤيده أنه صلى الله
عليه وسلم قال ما معناه أزل
أنقل من الاصلاب الطيبة
الى الارحام الطاهرة حتى
خرجت من بين أبوي وقال
الفقر الرازي عند تفسير
قوله تعالى والله أنبتكم
من الارض نباتا في سورة
نوح ما معناه أن الله سبحانه
وتعالى خلق النباتات من
الارض وجعلها أغذية
لنا وخلق من الأغذية المني
وخلقنا من هذا المني وهذا
يدل على أن الخلق مخلوقون
من المني الذي يحدث من
الأغذية وهو بخلاف ما تقدم
من كونهم مخلوقين مودعين
في الاصلاب فالسؤال الجع
بينهما بطريق واضح وحسن
(فاجاب) بأنه قد ورد أن
الله تعالى أخرج نسم
بني آدم من صلبه ففي بعض
الروايات كالذوق في بعضها
كالردة وقال محمد بن كعب
انها الارواح قبل خلق
الاجساد وأنه جعل فيها من
المعرفة ما علمته ما خاطبها
به وحيد فلا مخالفة بينهما

أما على صكون المخرج
الأرواح فقلها وأما على
قول الأول فلان لا حديث
المذكورة في إخراج المعلوم
إلى عالم الذر وكلام الفخر
الرازقي في ابتداء الوجود
الخارجي وهذا كما أنه لم
يكن في صاب آدم حقيقة
الأولاد وغيرهم إنما
يؤخذ من أصلاب بعضهم
بعضاً (سئل) هل ورد أن
الميت إذا وضع في قبره جاء له
ملك يقال له نكار قبل
منكر ونكير أم لا وإذا قلتم
به في صورة ما إذا وصل إلى
الميت باعتبه أم بغيرها
(فأجاب) بأنه لم يرد بحجة
نكار وبأن الميت باعتبه
(سئل) عن قوله صلى الله
عليه وسلم من رأى فقد
رأى - قال الشيطان الخ
ما الحكمة في ذكره نفسه
الشريفة ولم يذكره في حق
الباري جل وعلا وهل إذا
أجاب بحجبه بأنه صلى الله
عليه وسلم لما كانت صورته
الشريفة مشابة للصورة
البشرية وأمكن أن يخيل
أن الشيطان يتمثل بها
فناسب أن يذكر في حق
نفسه صلى الله عليه وسلم
وأما الباري جل وعلا
فليس كذلك فلم يستطع
العقل أن يجوز ذلك في
حقه تعالى وتقدس فلم
يجز للتنبية عليه يكون
مصيباً في ذلك أم لا (فأجاب)
بأنه قد نفع نفسه الشريفة
بالذكر لحكم منها لاجل
قوله فقد رأى في حقها

لا تسمع شهادة الحسبة حتى يقول شهودها ابتداء للقاضي تشهد بكذا على فلان فأحضره لشهود
عليه اه فاستفاد منه أنه لا يعتمد بشهادتهم إلا في حضرته كسائر الشهادات بشرطها والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) في أمر السلطان للقضاة بأن المشهود عليه لو أتى بجرح الشهود بعد ثلاثة
أيام لا تقبلوا ذلك بعد الحكم أم شهود الجرح تقبل لما ذكر ولو بعد الحكم وهل لو احتج من
يجوز ذلك بأن تجوز قبول الجرح يؤدي إلى نقض أحكام متقدمة القبول أم لا أفئونا بأجورين
(فأجاب) بقوله تقبل بينة الجرح ولو بعد حكم الحاكم وإن طال المدة ولا نظر إلى أن ذلك يؤدي
إلى نقض أحكام متقدمة لا لأننا نقبل بينة الجرح إلا بشروطها المذكورة في محلها فإذا وجدت وجب
العمل بها وإن تلك الأحكام غير معتد بها ومتى ألزم السلطان القضاة بما ذكر أطاعوه خوفاً
من شق العصا (وسئل) رحمه الله تعالى ما حقيقة الرد (فأجاب) نفعا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله
فص أو فصوص من نحو عظم أو خشب فيها نقطة تطرح على لوح فيه بيوت لكل نقطة بيت يعرف
بها كيفية اللعب وهذا مع أني لم أره أخذته من قول البيضاوي وضعه سابورز ثاني ملوك الساسان
ولاجله يقال له الردشير وشبهه رفته بالأرض وقسمها أربعة أقسام تشبه بالفصول الأربعة اه ومن
قول الماوردي رحمه الله تعالى وقيل أنه موضوع على البروج الاثني عشر والكواكب السبعة لأن
بيوته اثنا عشر ونقطة من جانب الفص سبع كالشواكب السبعة يعدل به إلى تدبير الكواكب
السبعة والبروج اه ومن فرقهم بينه وبين الشطرنج بأن التحويل في الرد على ما يخرج الكعبان فهو
كالإزلام وفي الشطرنج على الفكر والتأمل وأنه ينفع في تدبير الحرب وعبر الزركشي بدل الكعبين
بالفصوص والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه نسخ كتابا وأعانه آخرون في نسخه
فلا يلاهل له أن يكتب في آخره كتبه فلان يعني نفسه أو يكون ذلك كذبا لكونه لم يكتبه كاه (فأجاب)
نفعا الله تعالى بعلومه وبركته بقوله له أن يكتب في الكتاب المذكور كتبه فلان مراده به غالبه ولا
يكون ذلك من الكذب فقد قال الغزالي رحمه الله تعالى وليس من الكذب ما جرت به العادة من
المبالغة كقولك جئتك مائة مرة لأن المراد تفهيم المبالغة لا المرات بشرط أن يكون جاء أكثر من
مرة واللام يجوز ذلك للكذب حينئذ وإذا جاز أن يعبر عن ثلاث مرات مثلاً بمائة مرة مبالغة فلان
يجوز أن يكتب في كتاب كتب بيده أكثر كتبه فلان بالاولى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى
الله تعالى عنه شاهد يظهر عليه كرامات مع فسقه هل تقبل شهادته أم لا (فأجاب) نفعا الله تعالى
بعلومه وبركته بقوله لا تقبل فقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه لو رأيت صاحب كبرية يعاير في
الهواه لم أقبله حتى يتوب من بدعته ذكره أبو نعيم وقد تظاهر الكرامة على يد فائق بل كافر
كالسامري فإنه رأى فرس جبريل حتى أخذ من تراب حافرهما وجعله في العجل فخار ونقل ابن
العماد رحمه الله تعالى عن الشيخ أبي محمد النيسابوري رحمه الله تعالى أنه قال يجب على الولي إخفاء
الكرامة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى جرح أحد البيتين بينة المدعى أو
المدعى عليه الأخرى فهل تسمع (فأجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ما صرح به الروياني
رحمه الله تعالى في البحر أنها تسمع وأفتى به جمع عينيون وقال بعضهم لا تسمع وعلى الأول فإذا بادر
بينة وشهدت بفسق الأخرى قيات فإن شهدت المشهود بفسقهما بفسق الشاهدة لم تقبل لثبوت
جرحها فلم تقبل شهادتها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى شهد على امرأة ولم
يذكر أنه رآها مسفرة فهل يقبل (فأجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله للروياني رحمه الله تعالى فيه
احتمالان رجع منهما عدم القبول لأن الغالب ستر وجوههن قال بعضهم وفيه نظر وهو كما قال والله
سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شهادة الشاهدين في الصرف على عمارة دار في

ملك أو وقف هل يجب على الشاهدين تفصيل ما صرف في ثمن أبحار وخشب وأجرة وغير ذلك بأن
يقولا صرف في أبحار كذا وفي خشب كذا وفي أجرة كذا وكذا الخ أو يكفي قولهما ما أنه صرف في عمارة
هذه الدار كذا وكذا مبهما من غير تفصيل (فأجاب) بقوله يكفي في الشاهدين بعمارة أن يقولوا
صرف في العمارة كذا وإن لم يخلصا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى ما حكم كتب
الوثائق للذميين (فأجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله يجوز كتب الوثائق للذميين لكن لا يعلقون
فيها بالأقارب ولا بكفى ولا بغيرهما بل يقال اشترى مثلاً فلان من فلان الذي (وسئل) رحمه الله تعالى عن
شخص وضع خطه بشهادة في مال لشخص آخر وسع شخصاً يشهد شهوداً أو يثبت مالا عند حاكم
شرعي وهو حاضر ساكت لا ينسكك ثم تبين أنه فيه ملكا واستحقاقا هل يستحق حقه بذلك سواء علم أو
لم يعلم أو ضحوا لنا ذلك أنابكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فأجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه
بقوله مجرد الخط والسكوت مع حضور ما ذكر لا يعطل حقه مما تبين له فله الدعوى به والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى سؤالاً صورته سب الشهود عليه الشهود فهل يعزر (فأجاب)
نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله نعم يعزران سبهم بالكذب ونحوه لا تنحان الشارع لهم وعلمه
حل قواهم إذا سب الشهود زجره القاضي ثم هدده ثم عززه أما سبهم بذكر مفسق كشراب الخمر أو
زنا فلا يعزر عليه وإن لم تقم بينة به لأن البينة قد تعيب أو تنسى مع أن ذلك لا يقصده السب بل
دفع الحجة قبل ويعزر على تفسيقهم بعد الحكم لأنه سب لم يأذن فيه الشارع اه وفي إطلاقه نظر
بل حيث أراد إقامة بينة به لم يعزر عليه لقبولها به ولو بعد الحكم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
رحمه الله تعالى عن مسألة اختلف فيها فقهاء زبيدي وهي إذا سبق لسان الشاهد بين يدي القاضي
إلى خلاف التاريخ بأن أراد أن يقول سنة ثمان وأربعين وسبعمائة فقال سنة ثمان وعشرين ثم
رجع عن الغلط إلى الصواب فهل يكون ذلك قادحاً في شهادته أولاً وبينوا لنا ذلك بياناً شافياً لا عدكم
المسلمون (فأجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله لا يكون ذلك قادحاً في شهادته حيث تداركها فوراً أو
بعد نوع مهلة ولم يحصل للقاضي نوع ريب في شهادته كما يصرح بذلك كاه كلام جماعة من الأصحاب
فمن بعدهم منهم القاضي حسين رحمه الله تعالى فإنه قال في فتاويه إذا ادعى عينا وأقام شاهدين
شهد أحدهما أنها ملكه ورثها من أبيه وشهد الآخر أنها ملكه ورثها من أمه فالظاهر أنها شهادة
مختلفة لا يحكم بها وقيل تقبل ويقضى بها لاتفاقهما على أصل الملك وإنما اختلفا في شيء زائد فلو أنها
اتفقا بعد ذلك على جهة واحدة فشهدا بأنه ورثه من أبيه مثلاً أو شهدا بالملك مطلقاً قال ينظر إن
وقع للقاضي ريباً كما إذا أخذ شيئاً من المشهود له وما أشبه ذلك لا يقبل وإن لم يقع قبل وقضى به قال
شارح الأنوار وإن قلنا بالاول وهو أنها شهادة مختلفة لا يحكم بها وبذلك يعلم بالاول قبول الشهادة
في مسئلتنا في الحالين اللذين ذكرناهما وهما إذا تدارك ذلك فوراً لأن تداركه فوراً قرينة ظاهرة
جدا على سبق لسانه أو بعد مهلة قبل الحكم ولم يقع للقاضي ريب في خلاف ما إذا وقع له ريب
فيه ومنهم القفال فإنه قال في فتاويه أيضاً لو ذكر حدوداً فشهدوا له بها ثم جاء المدعى عليه وأقام بينة
بأن الدار التي هي في يده ليست بهذه الحدود وسأل الشهود فإن قالوا غلطنا نظر فإن بينوا وجه
غلطهم بأننا رأينا تلك الدار التي بجنبه بيد فلان فقلنا أنها ملكه فحدثنا هذه الدار بتلك وكان مثله مما
يجوز أن يقع فإن هذا لا يقدح في شهادتهم وعالمهم أن يعيدوا الشهادة مرة أخرى ولا يحكم بما شهدوا
به أولاً اه فانظر قوله وكان مثله مما يجوز أن يقع فإنه صريح فيما ذكرناه في مسئلتنا من التفصيل
وإطلاق الرافعي النقل عنهم أنهم إذا أخطأوا في حدودات شهادتهم محمول على هذا التفصيل الذي صرح
به كما علمت لأن النقل ان كان من فتاويه فواضح إذ الذي فيها هو هذا التفصيل أو عن غيرهما فالغالب

كذلك الباري جل وعلا
فقد قال القاضي أبو بكر
الباقلاني رؤية الله تعالى
في المنام أو هلم ونحوها
في القلب بأشكال لا تليق به
سبحانه وتعالى عنها وقال
الغزالي في بعض كتبه ان
ذلك لا يوهبهم رؤية الذات
عند الأكثرين فإن توهبهم
شخص خلاف الحق فسرله
معناه قال والخلاف عائد
إلى إطلاق اللفظ بعد
الاتفاق على حصول المعنى
ان ذات الله غير مرئية فإن
المرئي مثالي والله يضرب
الامثال لذاته وهو متزن عن
المثل ومنها رؤية الله
تعالى قال جماعة أنهم مستحيلون
لأن ما يرى في المنام خيال
ومثال وكل منهما معلى
القديم محال ومهما أجاب
به الجيب المذكور فإنه
مصيب (سئل) ما المراد
بالرؤية في قوله تعالى
وأوبناهم إلى ربوة هل
هي ربوة مشرق أم ربوة
الجنات (فأجاب) بأنه قد
اختلفوا فيها فقال عبد الله
وابن المسيب وعبد الله بن
سلام أنهم ربوة مشرق وقال
أبو هريرة هي الرملة من
فلسطين وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقال فتادة
وكعب أنها بيت المقدس
قال كعب وهي أقرب
الأرض إلى السماء بشمانية
عشر ميلاً وقال وهب وابن
زيد أنهم مصر وقال زيد بن
أسلم أنها السكندرية
(سئل) عن قول الشيخ

سعد الدين شيخ صونا دل
 على كلام الله تعالى هل هو
 صحيح أم لا لقول الشيخ خالد
 سمعه بلا صوت وقيل بل يلفظ
 من كل الجهات (فاجاب)
 بان ما ذكره كل منهما صحيح
 ويتضح بذلك اختلاف في
 المسئلة فذهب الاشعري
 الى أن الكلام القديم الذي
 هو صفة الله تعالى يجوز
 أن يسمع بلا صوت ولا حرف
 كما يرى في الآخرة بلاكم
 ولا كيف وهذا هو المرجح
 في كلام الشيخ جلال
 الدين ومنع الاستناد أبو
 الحق الاسفراييني ذلك وهو
 اختيار الشيخ أبي منصور
 الماتريدي وأنه سمعه
 بصوت من جميع الجهات
 أو من جهة بلا كلام
 وعلى هذا فرغ السعد
 التفتازاني كلامه (سئل)
 عما قيل انه لما نزل قوله
 تعالى شهد الله أنه لا اله الا
 هو الى قوله الاسلام كان
 حول الكعبة ثلاثمائة
 وستون صنما خرب الاصنام
 كلها ساجدة لله تعالى هل له
 أصل (فاجاب) بأنه أخرج
 عبد بن جريد وابن المنذر
 عن سعد بن جبير قال
 كان حول الكعبة ثلاثمائة
 وستون صنما لكل قبيلة من
 قبائل العرب صنم أو صنمان
 فانزل الله شهد الله أنه لا اله
 الا هو الآية قال فاصبحت
 الاصنام كلها تذخرت هدا
 للكعبة (سئل) عن قوله
 أمرت أن أعبدكم بالظواهر
 والله يتولى السرائر هل

تقديم ما في الفتاوى لان الاعتناء بغيره أكثر ولانه انما يكون بالذهب بخلاف ما في المصنف
 فيها ومنهم صاحب المعتمد فانه قال اذا غير الشاهد شهادته فزاد فيها أو نقص قبل الحكم فليس
 للشافعي رضي الله تعالى عنه فيها نص وقياس المذهب أن ذلك يقبل منه لانه ما لم يحكم الحاكم
 بشهادته فليس يتعاق بقوله حكم وقد يسهو ثم يذكرك بعد ذلك فلا يؤثر ذلك في شهادته اه قال
 السيد السعدي رحمه الله تعالى وقبوله اذا نقص أولى الا أن يظهر للقاضي دلالة ذلك على عدم
 ضبطه اه وقوله الا الخ ليس خاصا بحالة النقص لانه ليس استثناء من أولى كما هو ظاهر للمعامل بل
 من القبول المقدر الدال عليه السياق أى شرط قبوله أن لا يظهر للقاضي ذلك والا لم يقبل وبهذا
 التقدير علم أن ما قاله صاحب المعتمد من القبول حالة الزيادة والنقص مقيد بما قاله السيد من
 التفصيل وحيث قد وافق لما ذكره من التفصيل في مسئلة السؤال لانها نظيرة المسئلة التي فرض
 صاحب المعتمد الكلام فيها فاذا ثبت هذه بذلك التفصيل فلتقصده نظيرتها المسؤل عنها ومنهم
 الاذرى رحمه الله تعالى فانه قال في قول الشيخين رحمه الله تعالى لو قال الشاهدان للقاضي بعد
 الشهادة توقف في الحكم توقف وجوب لانه يوم رية فان قال بعد انقض فانا على شهادتنا قضي بلا
 اعادة الشهادة اه هذا مشكل ويشبه أن يرجع في ذلك الى اجتهاد القاضي فان لم يبق عنده رية
 حكم وان دامت أو زادت أو دلت قرينة على تساهل فلا يختلف ذلك باختلاف ضبط الشهود
 وبروز عدالتهم وعلمهم وغير ذلك وينبغي أن يسألهم القاضي عن سبب التوقف ثم الجزم بعده
 ليظهر له الحال وهذا متعين في العاى اه وذكر في الخادم نحوه وسببه الى نحوه الباقى
 وهو بحث متجه ومنه يستفاد صحة التفصيل الذي قدمته في صورة السؤال بجامع انه صدر من الشاهد
 في كل من المسئلتين ما يوجب الرية ففى صحب ذلك قرينة تزيلها لم تؤثر والا أثرت واذا اتضح
 استواءهما في ذلك تعين اجراء نظير هذا التفصيل في مسئلة السؤال لان أحد النظيرين ثبت له ما ثبت
 لنظيره وبهذا الذي قررته من الجامع بين هاتين المسئلتين من انه صدر من الشاهد في كل ما ريب
 فاحتج في قبوله الى مزيل الرية ينفع الجامع بين صورة السؤال وصورة القاضي وصورة القفال
 وصورة صاحب المعتمد ويعلم أن هذه الصور الثلاث مع صورة الاذرى مساوية لصورة السؤال وأنه
 لا بد في كل من هذه الخمس من اجراء هذا التفصيل المذكور ففى بقى عنده رية أو زادت أو دلت
 قرينة على تساهل لم يقبل وان ذلك يختلف باختلاف ضبط الشهود وبروز عدالتهم وعلمهم وغير ذلك
 فان قلت يتنافى ما قررته في صورة السؤال قولهم لو رجح الشاهد عن شهادته قبل الحكم امتنع
 قبولها أى وان أبدى لغاطه وجهها محتملا قلت لا ينافيه ولا يلاقيه لان مانحن فيه في شخص بان على
 أصل شهادته والجزم بها وانما وقع له تغيير في أمر تابع لها فنظرنا في ذلك التغيير الواقع منه هل
 صحبه ما يزيل ما فيه من الارابة أولا فلذلك جرى فيه التفصيل الذي قررته وكذلك بقية نظائره التي
 ذكرتها وأما الذي في كلامهم فهو أنه رجح عن الشهادة من أصاها ثم أراد أن يؤدبها كما شهد
 بها أولا فلا يقبل وان ادعى غلطا محتملا لانا الآن شاكون في حقيقة ما شهد به ومن ثم زيلوا قول
 من قال بقبوله بان احتمال كذبه في الرجوع كاحتمال كذبه في الشهادة فلا مرجح ودعوى الغلط
 هنا لا تصلح مرجحة لانه لما جزم بالشهادة أولا دل على أنه متحقق ما شهد به فلما رجح عن هذا الجزم
 دل على أنه لم يتحقق فتوارد منه اثبات التحقق تارة ونفيه أخرى فاذا أراد العود الى التحقق لم يمكن
 لانه صدر منه ما زال ظن صدقه من هذا التناقض في أصل الشهادة بخلاف مانحن فيه لما قدمته من
 أن الجزم به لم يزل وانما وقع تغيير في وصف تابع له ووقعه في هذا لا يوجب رد الاصل الجزم به فكان
 الامر فيه أخف فأثرت فيه القرائن وأدير الحكم عاينها والحاصل أن التغيير فيما نحن فيه لا ينافى

هو من كلام مصلى الله عليه
 وسلم (فاجاب) قال شيخنا
 الشمس السخاوى لا وجود
 له في كتب الحديث المشهورة
 ولا الاجزاء المشهورة وجزم
 العراقي بانه لا أصل له وقد
 أنكره المزني وغيره وفي
 صحيح البخارى عن عمر انما
 نأخذكم الا أن يجاظهر لنا
 من أعمالكم بل وفي
 الصحيحين من حديث أبي
 سعيد رفته انى لم أمر أن
 أنقب عن قلوب الناس وفي
 المتفق عليه من حديث أم
 سلمة انكم تختصمون الى
 فلعن بعضكم أن يكون
 ألحن بحجته من بعض
 فأقضى له على نحو ما سمع
 فن قضيت به بشئ من حق
 أخيه فلا يأخذ منه شيئا قال
 ابن كثير انه يؤخذ بمعناه
 منه وقد ترجم له النسائى في
 سننه باب الحكم بالظاهر
 وقال الشافعى عقب امراده
 في كتاب الام فاجابهم صلى
 الله عليه وسلم بأنه انما يقضى
 بالظاهر وان أمر السرائر
 الى الله والظاهر كما قال شيخنا
 ان بعض من لا يميزه ظن
 هذا حديثا آخر منفصلا
 من حديث أم سلمة فنقله
 كذلك ثم قلده من بعده
 ولاجل هذا يوجد في كتب
 كثير من أصحاب الشافعى
 دون غيرهم حتى أورده
 الرافعى في القضاء ثم رأيت
 في الام بعد ذلك قال الشافعى
 وروى أنه صلى الله عليه وسلم
 قال نرى الله منكم السرائر
 ودرا عنكم بالبينات وكذا

الجزم وفيما في كلامهم ينافيه وانه فيما نحن فيه في أمر تابع وفيما في كلامهم في المتنوع المقصود
 بالذات ويعتبر في التابع مالا يغتفر في المتنوع والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن
 مستند صورته بعد أن ثبت لدى سيدنا فلان بشهادة فلان وفلان أن فلانا وكل ولد في ايقاف الامكنة
 الكائنة بالحرمين الشريفين مكة والمدينة الجارية في استحقاق ملكه ونصرفه وحيارته الى حين صدور
 هذا الوقف الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية المذكورة أعلاه وأشهد عليه الوكيل المذكور أنه وقف
 عن والده الموكل المذكور كذا وكذا وذكر الامكنة وحدودها ثم بعد ما ذكر قال وحكم سيدنا بموجب ذلك
 حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية بعد أن أعذر في ذلك الى من توجه له الاعتذار شرعا
 هل قوله الثبوت الشرعى بالبينة الشرعية قاصر على ثبوت التوكيل أو يشمل ويشمل جريان الامكنة
 المذكورة في ملك الواقف المذكور الى حين صدور الوقف وهل قوله أيضا وحكم سيدنا بموجب ذلك
 مشاربه الى ثبوت الوكالة وجريان الامكنة في الملك أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بما
 صورته قوله يثبت الخ يناول جميع ما في سيرة فيكون الثابت التوكيل والجريان المذكور ويدل لذلك
 قول أئمتنا رضي الله تعالى عنهم لو شهدا بتوكيل فلان بن فلان فلانا كانت تلك الشهادة شهادة بالنسب
 للموكل منهما والتوكيل أصلا لتضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيبته عن مجلس
 الحكم ولا شافعى رضي الله تعالى عنه قول مرجوح وبه قال مالك رضي الله تعالى عنه أنها شهادة
 بالتوكيل دون نسب الموكل تفار الى أن مورد الصدق والكذب في الخبر كقام زيد بن عمر والنسبة
 التي تضمنها فقط دون غيرها وهى قيام زيد لابنوته لعمر وأيضا لم يقصد به الاخبار بها وبجواب
 بانا وان سلمنا أنه لم يقصد الاخبار بالبينة الا أن هذا لا يعارض الراجح السابق لانه لم يقل انها ثبتت
 قصدا حتى يرد عليه ذلك وانما قال انها ثبتت ضمن الوجود المسوغ السابق واذا علم أن الراجح ثبوت
 البينة ضمننا في صورة التوكيل التي حكينا فيها الخلاف فكذلك يثبت الملك والحيارة في صورة السؤال
 على فرض أن شاهدى التوكيل ذكره أما على فرض أنه ثبت عند الحاكم بغير شاهدى التوكيل
 فلا اشكال في ثبوت الملك والحيارة حيثئذ وعلى كل فهما ثابتان وقوله بموجب ذلك عائد الى جميع
 ما سبقه وهما من جلته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل تقبل شهادة المعتزلة
 اذا تبين منهم سب الصحابة أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله تقبل شهادة المعتزلة
 والرافضة وغيرهما من سائر المبتدعة ما لم تكفرهم ببدعتهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
 رحمه الله تعالى عن شخص ولى بيلة وفوض اليه أمورها بان يعزل وينصب ويحكم لحكم بحرية
 انسان وقبل الحكم نادى في القرية كل من عنده شهادة برق العبد فليحضر فحضر وقالوا ليس
 عندنا شهادة وبعد ذلك شهدوا عند حاكم آخر بقره هل تقبل شهادتهم بعد الانكار والجود وأم لا
 (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلمه بقوله ان كانوا قالوا ذلك حين تصدوا للشهادة لم تقبل شهادتهم وان
 كانوا قالوه قبل ذلك قبلت شهادتهم لانهم قد يتعلمون بعد ولو قال الشاهد لاشهادة الى على فلان
 ثم شهد وقال كنت نسيت قببات شهادته ان اشتهرت ديانتها والا فلا (وسئل) رحمه الله تعالى عن
 ادعى على آخر مالا لنفسه أولا يتامه فهل يصير بذلك عدوا له فلا تقبل شهادته عليه أم لا (فاجاب)
 نفعا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله لا يصير بمجرد ذلك عدوا له كما أفنى به الاصبحى (وسئل) رحمه
 الله تعالى عن أنكر الشهادة ثم ادعى النسيان وأراد الاداء هل تسمع (فاجاب) نفعا الله تعالى
 بعلمه بقوله أطلق القاضي حسين أنه لا تقبل وخصه الرافعى رحمه الله تعالى بما اذا لم يمكن أن
 يفعله تلك الشهادة بعد انكاره وابن عجل بما اذا لم يدع النسيان وفارق قول المدعى لا بينة في حيث
 تقبل منه بعد ذلك البينة بان الانكار هنا صدر من الشاهد فأقتضى طعنا فيه وثم لم يصدر منه بل من

قال ابن عبد البر في التمهيد
أجمعوا على أن أحكام الدنيا
على الظاهر وأن أمر
السرائر لله وأمر
إسماعيل بن علي بن أبي
القاسم الجبزي في كتابه إدارة
الحكام فقال فيما نقل عن
مغلطاي مما وقف عليه
أن هذا الحديث ورد في
قصة الكندي والحضري
الذين اختصهما في الأرض
فقال المفضي عليه قضيت
علي والحق لي فقال صلى
الله عليه وسلم إنما أقضي
بالظاهر والله يتولى السرائر
قال شيخنا ولم أقف على هذا
الكتاب ولا أدري أساقله
إسماعيل أسنادا أم لا
(سئل) هل كتب صلى الله
عليه وسلم بيده أولا (فاجاب)
بأنه روى أنه صلى الله عليه
وسلم كتب وأجيب عنه
باجوبة منها أنهم صدروا
منه مجزوءة منها كانت
بوحى ومنها أنه أمر من كتب
فنسبت إليه الكتابة بخبرنا
وهذا أرجح أقصد ورد
التصريح به في رواية (سئل)
هل ورد في حديث الشفاعة
أن الناس إذا أتوا آدم عليه
السلام يسألونه يدلهم على
فوح ويقول وأنا أذهب
معكم وأنفوا يدلهم على
إبراهيم ويقول وأنا أذهب
معكم وأن إبراهيم يدلهم
على موسى ويقول وأنا
أذهب معكم وأن موسى
يدلهم على عيسى ويقول
وأنا أذهب معكم وأن عيسى
يدلهم على محمد صلى الله

خارج منه فلم يقتض ذلك (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل تعينت عليه شهادة لكنه خاف من التجريح
فهل ذلك عذره (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله أطلق بعضهم أن ذلك غير عذر ولو
قبل محله حيث لم يغلب على ظنه وقوع تجريح فيه بباطل لم يعد (وسئل) رحمه الله تعالى عما سوره
ما يتعاطاه جهلة المتصوفة من الطيران والقصب والغناء والصباح والرقص واعتقادهم أن ذلك
قربة وتكبيرهم عن الباري عز وجل بهند وإبلى فهل لهم ذلك لاسباب في المساجد وهل نقل
عن السلف شيء من ذلك وهل ذلك صغيرة أو كبيرة وهل يكفر من اعتقد التقرب به إلى الله سبحانه
وتعالى أو وضوئنا ذلك وبينوه بيانا شافيا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله قد أشبع
الائمة كالعز بن عبد السلام في قواعد الكلام في ذلك ولا بأس بالكلام عليها باختصار فنقول
أما الدف فباح معالفا حتى للرجال كما اقتضاه إطلاق الجمهور وصرح به السبكي وضد مخالفته
الحلي فيسه وأما البراع فالمعتمد عند النووي رحمه الله تعالى كالاكثر من حرمة وأما اجتماعهما
فحرمة ابن الصلاح وخالفه السبكي وغيره فان الحرمة لم تنأ من الاجتماع ولم تسر إلى الدف بل من
حيث البراع المسمى بالشبابية وأما الغناء وسماه بلا آلة فمكروهان وقول الاسناد أبي منصور
المذهب الجواز إذا جمعه من الرجل ولم يكن على قارعة الطريق ولم يقترن به مكروه ضعيف بل
المعتمد الكراهة مطلقا وقال الغزالي رحمه الله تعالى إن نوى به الترويح للتعوي على الطاعة فهو مطيع
وأما الصباح فقال ابن عبد السلام الصباح والتغاضي إن كان عن حال لا يقتضيه أثم من وجهين
أما هو الحال الموجبة لذلك وتصنعه به وإن كان عن حال لا يقتضيه أثم برأيه لا غير وتنف الشعور
وضرب الصدور وتزريق الثياب مخرم لما في ذلك من إضاعة المال وأما الرقص فلا يحرم الفعل
الحشية له في حضرته صلى الله عليه وسلم مع تقريره عليه وقال جماعة يكرهه لحرمة المروعة وفصل
الغزالي رحمه الله تعالى بين أرباب الاحوال الذين يقومون بوجد فيجوزاهم ويكره لغيرهم ونقل
عن القاضي رحمه الله تعالى رد الشهادة به لغير أرباب الاحوال وهو متجه حيث كان لهم منصب
أو إقامة تقتضي أن ذلك حرام لمروته غير لائق به تعاطيه والافلا وجه لرد الشهادة به لانه غير حرام
للمروعة حينئذ قال البلقي رحمه الله تعالى ولا حاجة لاستثناء أرباب الاحوال لانه ليس بالاختيار
ويحصل ذلك كما حيث لم يكن فيه حرمة كفعل الحشيين والاحرم وقال الشيخ أبو علي رحمه الله تعالى
يكره وقال البلقي رحمه الله تعالى إن كان للتشبه بالخنث فأنما يحرم على الرجال والصبي التحريم
معالفا وأما التصديق بالبدل للرجال فنقل ابن عبد السلام رحمه الله تعالى عن بعضهم أنه حرام
وجزم به المراعي رحمه الله تعالى وفيه نظر ونية التقرب بذلك لا يخفى على أحد أنه حرام ولا يعلم ذلك
الأصريح لفظ النواي فلا يجوز أن يظن به ذلك ولو لقربة لاسيما إن كان ممن اشتهر عنه تحريم
بل ربما يكون ظن ذلك بمن هذا جالبا لامقت والعباد بالله تعالى وتسمية الباري جل وعلا
بالمخوفين حرام عند كل أحد ولا ينبغي أن يظن ذلك أيضا بمن من ذكرناه وحاشا من ينسب إلى
أدنى درجات المؤمنين أن يشبه القديم بالحادث وأما فعل ذلك في المساجد فلا ينبغي لانه لم يثبت
ذلك ولا يحرم ذلك إلا أن أضرب بارض المسجد أو حصره أو نحوهما أو شق على نحو مصل أو نائم به
وقد رقص الحشية في المسجد وهو صلى الله عليه وسلم ينظرهم ويقرهم على ذلك وفي الترمذي وسنن
ابن ماجه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعلنوا هذا النكاح
وأفعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف وفيه إجماع إلى جواز ضرب الدف في المساجد لأجل ذلك
فعلى تسليح يقاس به غيره وأما نقل ذلك عن السلف فقد قال الولي أبو زورقة في تحريره صح عن
الشيخ عز الدين بن عبد السلام وابن دقيق العيد وهما سيدا المتأخرين علما وورعا ونقله بعضهم

عن الشيخ أبي اسحق الشيرازي رحمه الله تعالى وكفالك به ورعا بجهنم وأما دليل الحل لما ذكر
في البخاري أنه صلى الله عليه وسلم سمع بعض جوار يضرب بالدف وهي تقول وفيما نبي يعلم ما في
غده فقال صلى الله عليه وسلم دعي هذا وقولي الذي كنت تقولين وفي الترمذي وابن ماجه أنه صلى
الله عليه وسلم لما رجع من بعض غزواته أتته جارية سوداء فقالت يا رسول الله اني نذرت أن
ردك الله تعالى سالما أن أضرب بين يديك بالدف فقال لها إن كنت نذرت فأوف بنذرك (وسئل)
رحمه الله تعالى عن حصل في يده مال من حرام ثم جهل مالكه ولم يتوقع معرفته فما حكمه (فاجاب)
نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله في أصل الروضة عن العبادي والغزالي أنه يدفعه لقاض رضي سيرته
وديانته فان تعذر تصديق به على الفقراء بنية الغرامة له إن وجدته وفي أصل الروضة أواخر القضاء
على الغائب ما لفظه وأما مالا يتعين له مالك وحصل اليأس من معرفته فذكر بعضهم أن له أي
الحاكم إن يبيعه ويصرف ثمنه إلى المصالح وإن له حفظه قلت هذا الحكي عن بعضهم متعين ولا يعرف
خلافه اه ومن ثم قال العز بن عبد السلام في قواعد ما قاله في المال الضائع من حفظه إلى
ظهور مالكه محله إن توقفت معرفته والا كان حينئذ مصروفا إلى ما يصرف فيه أموال بيت المال
اه وبه جزم ابن سراق في التلقيب وقال في الاحياء كل مال ضائع فقد مالته بصرفه السلطان إلى
المصالح فعلم أن المال الضائع عند اليأس يكون كمال بيت المال وإن أوههم كلام العز بن جماعة
تغايروا وكلامه صريح في أن محل مأمور عن الروضة وغيرها من كونه يدفعه إلى الامام محله إن كان
عادلا أولا فائب كذلك قال والاسلمه لرجل عالم معروف وثوق به وأعلمه بالحال ليصرفه في مصادره وللعالم
إن يصرفه إليه إن كان ممن يجوز الصرف إليه وله هوان يصرفه من نفسه لنفسه إن كان بهذه الصفة
وهو عالم بالأحكام الشرعية اه وفي فتاوى البغوي رحمه الله تعالى ما يؤيد فانه قال المال الضائع
يصرف للمصالح فإذا وقع في يد انسان ولم يظفر بأمام أي عادل لمأمور يدفعه إليه يصرفه من هوى
يده إلى نوع من المصالح وإن كان هناك أهم منه وفي قواعد الرزكتي إذا عم الحرام قطرا بحيث
لا يوجد فيه الحلال الا نادرا جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة ولا يتيسر فيه قال
ابن عبد السلام رحمه الله تعالى والصورة أن معرفة مستحقه متوقعة والا فهو للمصالح لأن من جهة
أموال بيت المال ما جهل مالكه اه (وسئل) رحمه الله تعالى هل تقبل شهادة الحشية في الوقف
على المساجد والجهات العامة (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله نعم تقبل بلا خلاف بخلافها
في الوقف على معين ولو شهدا بان في ذمتهم للمسجد شيئا سمعت ويحمل على أنه اشترى من غلته
أو وهبه له ونحو ذلك (وسئل) رحمه الله تعالى هل يحل اللعب بالطاب أولا وهل المنقلة مثله
(فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه وبركته بقوله قال الرافعي ما كان مداره على الحسرة
والتحسين يحرم وما كان مداره على الحساب لا يحرم وهو ظاهر في حرمة الطاب والمنقلة التابعة له لأن
الامر فيها معاق على ما يخرج منه فقط وفي حل المنقلة المستقلة ونحوها ويوجه بان الاول عيب وبما
يترتب عليه ما يترتب على التردد فكان الحاقه به أولى بخلاف الثاني فإن الامر فيه دائر على حساب
وضيد فطنة فيسكراه يحصل للنفس ذلك كما في الشطر مخ فتعين الحاقه به (وسئل) رحمه الله تعالى
بما صورته لعب معتقد حل الشطر مخ مع معتقد تحريمه حرام بخلاف تباع من لا تلزمه الجمعة مع من
تلزمه فما الفرق بينهما (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله قد يفرق بان التباع القصد منه غالبا
طلب الربح وهو غرض صحيح يقصد في العادة لا كثر الناس فلم يمنع من لا تلزمه الجمعة منه ولا نظر
لكونه يعين على معصية بخلاف لعب الشطر مخ فانه ليس فيه غرض يغلب في العادة تحصيله فكان
دون ذلك الغرض فمنع معتقد حله من اعانة معتقد حرمة على حرام في ظنه وأيضا فالمعصية في البيع

عليه وسلم ويقول وأنا
أذهب معكم فيأتونه
فيسألونه الشفاعة في أراحة
الناس من طول الوقوف
وهل السائل في ذلك الانبياء
أم غيرهم أم الجميع أم
كيف الحال (فاجاب) بأنه
قد ورد أن الانبياء عليهم
الصلاة والسلام يأتون
لأجل شفاعتهم ويسألونه
أياها ولا يخفى أن ذلك أبلغ
في علو مقامه فقد روى أن
أنس بن مالك رضي الله
عنه قال حدثني نبي الله صلى
الله عليه وسلم قال اني لقائم
أنتقلر أمي أذهب في عيسى
عليه السلام فقال هذه
الانبياء فدعاهم تسألون أو
قال يجتمعون اليك تدعو
الله أن يفرق بين جميع الامم
إلى حيث شاء له مقام ما هم
فيسه فانخلق لمجموع في
العرف فاما المؤمن فهو عليه
كل أم وأما الكافر فيغشاه
الموت قال يا عيسى انتظر
حتى أرجع اليك قال
وذهب نبي الله صلى الله عليه
وسلم فقام تحت العرش
فلقى مالم يلق مالك مصطفي
ولاني مرسل فوحي الله
تعالى إلى جبريل أن اذهب
إلى محمد فقل له ارفع رأسك
وسل تعط واشفع تشفع إلى
أخو الخديش واه الامام أحمد
ورواه صحيحهم في الصحيح
(سئل) عن قول القائل
في مجلس الذكر الله الله
في حال محو من استغراق
هل يسمى ذكرا أولا وإذا
قام به لا يسمى ذكرا هل

يثاب عليه أم لا (فاجاب)
بانه لا يثبت ذكرا عسرفا
لعدم افادته لكنه يثبت
لقصده المذكور كما أن ذا
الحدث الاكبر آثم بنطقه
بحرف واحد من القرآن
بقصد القراءة لانه نوى
معصية وشرع فيها وان لم
يسم قارئاً (سئل) عن قوله
تعالى وان منكم الاواردها
كان على ربك حكمة قضيا
هل ورود الدخول أم
موافاة المجل فان قام بالاول
فهل هو عالم لجميع البشر
حتى الانبياء أم لا (فاجاب)
بان ورود الدخول لجميع
البشر فمن جابر رضى الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا يبقى بر
ولا فاجر الا دخلها فتكون
على المؤمنين بردا وسلاما
كما كانت على ابراهيم عليه
السلام حتى أن النار خضجا
من بردهم ثم نبجى الذين
اتقوا ويذرا الظالمين فيها
جثيا وعن جابر رضى الله
عنه أيضا أنه صلى الله عليه
وسلم سئل عنه فقال
اذا دخل أهل الجنة الجنة
قال بعضهم لبعض قد وعدنا
ربنا أن ندخل النار فيقال
لهم قد وردتموها وهي
خامدة وعن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم وان منكم الاواردها
قال مجتاز فيها وعن يعلى بن
منبه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال تقول النار للمؤمن
يوم القيامة جزياء ومن
نقد أظفانورك لهي وعن

ليست من حيث كونه يعاين لامر خارج وهو التوفيت ومن لا تلزمه لم يقصده بل قصده حصول
الربح مثلا فلم تحقق فيه اعانة على معصية بخلاف اللعب فان المعصية فيه لذات الفعل الصادر منها
اذ لا يمكن وجوده الا من اثنين فحققت فيه الاعانة على المعصية ولم يمكن قصده امر خارج يجوز له
الاقدام (وسئل) رجه الله تعالى عما عليه العمل من جواز الشهادة على المنتقبة اعتمادا على
اخبار عدل أو عدلين فهل يشمل عدل الرواية أولا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به لومه بقوله
ينبغي أن يكتفى بعدل الرواية لان هذا من باب الاخبار اذ ليس لنا شهادة يقبل فيها واحد الا في
هلال رمضان ولان الشهادة تختص بما يقع بعد دعوى صحيحة عند قاض أو محكم وليس هنا شيء
من ذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن عبد أذنب ثم ندم وعقد توبة نصوحا ثم أذنب ثم ندم
وعقد أيضا ثم أذنب وعقد أيضا وهذا حاله وهو في غاية الخشية من الله سبحانه وتعالى مع علمه
بان الذنب مقدر ومحم عليه وهو مأور بالتوبة النصوح وقد فعل ما أمر به فكيف خلاصه من ذلك
(فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به لومه بقوله مذهب أهل السنة صحة التوبة بشرطها من
الذنب وان تكرر فعلى العبد عقب قوله أن يتوب الى الله سبحانه وتعالى ويجتهد في تحقيق
شروطها فان من آفة التساهل في الشروط ميل النفس الى العود بل سرعة عودها الى الذنب لانها
ذاقت حلاوته ولم تسلم عليها سيوف المجاهدة والندم الحقيقي ولو حق ندمها لبعد عودها فعلى العبد
الاجتهاد في تحقيق ذلك وتقريع نفسه بان يعرض عليها المراهم الحاد من مظاهر الجلال والانتقام
حتى يكسبها ذلك خشية تامة من سلطات الحق وانتقامه ويكون مع ذلك كله متضرعا الى الله سبحانه
وتعالى في قبول توبته وغفران ذلته ورجة حوبته فان من آدمى قرع باب الغنى الكريم لا بد وان
يفتح له وينتفض عليه بما لم يكن في حسابه فعليه بصدق الابتهاال ودوام الذلة والخشية لتغور من
ربك بأفضل الاعمال انه الكبير المتعال تاب الله سبحانه وتعالى علينا توبة نصوحا بفضل وأدام علينا
هو اطل جوده ووابل عفوه آمين (وسئل) رجه الله تعالى بما لفظه رأيت متغولا عن الخلاصة
مالظفه ولا تقبل شهادة معلم الصبيان فان عقل ثمانين معلما لا يساوى عقل امرأة واحدة لانه
في الايام مع الصبيان وفي الليالي مع النسوان اه فهل هذا النقل صحيح ثابت فيها أولا وكيف
الحكم في هذه المسئلة (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به لومه بقوله قد فشت على هذا
المذكور عن خلاصة الغزالي فلم أره فيها ولا أظنه في شيء من كتب أصحابنا لانه الى السفساف أقرب
وكم من معلم صبيان وأبناء يستسقى به الغيث لبلوغه في النزاهة والعفة والعدالة والصلاح الغاية
القصوى فان سمحت تلك المقالة باطلاقها عن عالم تعين تأويلها على معلم ظهرت عليه أمارات الجهول
أو الفسق أو الجنون كما هو كثير الآن فمن يتعاطى هذه الحرفة التي هي أشرف الحرف بنصفه صلى
الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رجه الله تعالى عما اذا ادعت الزوجة النكاح
لثبوت المهر هل يثبت برجل وامرأتين أم لا (فاجاب) نفعا الله تعالى به لومه وبركته بقوله اذا
وقعت الدعوى بالمهر ثبت بما يثبت به المال حتى الشاهد واليمين (وسئل) رجه الله تعالى عن فقه
كشف رأسه حيث لا يعطد أو قبل زوجته بحضرة الناس مرة واحدة هل ترد شهادته أو تكون
صغيرة (فاجاب) بقوله ترد الشهادة بخاتم المروعة وان لم يتكرر وفارق الصغيرة بأنها لا تدل على
عدم المبالاة الا اذا تكررت وحدها أو مع صغار أخرى حتى غلبت معاصيه طاعاته وأما حارم المروعة
فانه بالمرة الواحدة يدل على عدم المبالاة بعرضه وخومه ومن لا يبالي بذلك لا يتوقى الزور ونحوه كالسهاول
في الشهادة فتردت شهادته بالمرة الواحدة لعدم الثقة بقوله حيثئذ (وسئل) رجه الله تعالى عن
الحسود اذا صدرت منه صغيرة بجوارحه بسبب الحسد الباطن الذي هو كبيرة وأقر بذلك هل ترد شهادته

أم لا وكذلك يسئل في الكبير (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله بأن كلام من الحسد والكبر كبيرة
كايينته في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر حيثئذ فكل منهما مجرد يقتضى الفسق ورد الشهادة
سواء وجدت معه معصية أخرى أم لم توجد معه معصية أبدا لان كل ما قيل انه كبيرة يكون
بمجرد مبطلا للعدالة ورواها للشهادة (وسئل) رجه الله تعالى عن زنى بحليلة أحد فهل يشترط في صحة
توبته أن يستحل زوجه ما لم يخش فتنسة أو مطلقا أولا يجب ذلك من أصله (فاجاب) نفعا
الله سبحانه وتعالى به لومه بقوله ذكرت في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر ما لم منه الجواب عن
ذلك وهو قال الزركشي رأيت في منهاج العابدين للغزالي أن الذنوب التي بين العباد واماني المال فيجب
رده عند المكنة فان عجز لفقر استحل فان عجز عن استحلاله لغيبته أو موته أو مكن التصديق عنه
فله والا فليكثر من الحسنات ويرجع الى الله سبحانه وتعالى ويتضرع اليه في أنه يرضيه عنه يوم
القيامة واماني النفس فيمكنه أو رايه من القود فان عجز رجوع الى الله تعالى في ارضائه عنه يوم القيامة
واماني العرض فان اغتبه أو شتمته أو بهته فقلت أن تكذب نفسك بين يدي من فعلت ذلك معه
ان أمكنتك بان لم تخش زيادة غيظا وهي فتنه في اظهار ذلك فان خشيت ذلك فالي رجوع الى الله سبحانه
وتعالى ليرضيه عنك واماني حرمه فان خنته في أهله أو ولده أو نحوه فلا وجه للاستحلال والاطهار لانه
يولد فتنه وغيظا بل تتضرع الى الله سبحانه وتعالى ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا في مقابلة
فان أمنت الفتنة والهيح وهو نادر فتستحل منه واما في الدين بان كفرته أو بدعته أو ضلته فهو
أصعب الامر فحتاج الى تكذيب نفسك بين يدي من قات له ذلك وان تستحل من صاحبك
ان أمكنتك والا فلا تبتهل الى الله سبحانه وتعالى والندم على ذلك ليرضيه عنك اه كلام الغزالي قال
لا ذرى وهو في غاية الحسن والتحقيق اه وقضية ما ذكره في الحرم الشامل للزوجة والحارم كما
صرحوا به ان الزنا والواط فيهما حق لا أدى فتتوقف التوبة منهما على استحلال أو اقارب المرنى أو الموط
به وعلى استحلال زوج المرنى بها اه هذا ان لم يخف فتنسة والا فليتضرع الى الله سبحانه وتعالى في
ارضائهم عنه ويوجه ذلك بأنه لا شك أن في الزنا والواط الحاق عار أى عار بالا قارب وتلطع فراش
الزوج فوجب استحللهم حيث لا عذر فان قلت ينافى ذلك جعل بعضهم من الذنوب التي لا تتعلق بها
حق أدى وطء الاجنبية فيما دون الفرج وتقبيلها من الصغار والزنا وشرب الخمر من الكبائر وهذا
صريح في أن الزنا ليس فيه حق أدى فلا يحتاج فيه الى استحلال قلت هذا لا يقاوم كلام الغزالي
لا سيما وقد قال الا ذرى عنه انه في غاية الحسن والتحقيق فالعبرة بمادل عليه دون غيره على أنه يمكن
الجمع بحمل الاول على زنا بمن لا زوج لها ولا قريب فهذه بسقط فيها الاستحلال لتعذره والثاني على
من لها ذلك وأمكن الاستحلال بلا فتنة فوجب ولا تصح التوبة بدونه وقد يجمع أيضا بأن الزنا من حيث
هو فيه حق لله اذ لا يباح بالاباحة وحق لا أدى فنظر الى حق الله سبحانه وتعالى لم يوجب الاستحلال
ولم ينظر اليه وهو عمل عبارة غير الغزالي ومن نظر الى حق الا أدى أوجب الاستحلال ويؤيده
قول ابن عبد السلام فحين أشد مالا في قطع الطريق هل عليه الاعلام به ان غلبنا عليه حق الله
تعالى لم يجب الاعلام به وان غلبنا في الحد حق الا أدى وجب اعلامه ليستوفيه الامام به ثم رأيت
ابن الرقعة مثل نقلا عن الاصحاب للمعصية التي لاحق فيها للعباد بتقبيل الاجنبية وهو يفهم أن
وطأها فيه حق للعباد حيثئذ فيوافق كلام الغزالي انتهت عبارة الزواجر وفيها الجواب الصريح
عاني السؤال وزيادة وبالله تعالى التوفيق (وسئل) رجه الله تعالى عن أمر الواعظ أو المرئي لمن يتوب
بقص بعض شعره أو خلق كله هل له مستندا ولا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به لومه بقوله
حق الشعر سنة في النسك وأما في غيره فان شق تعهد الشعر فهو أفضل والا فالترك أفضل وعند

ابن مسعود قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ترد
الناس النار ثم يصعدون
منها باعسا لهم فاولهم كبح
البصر ثم كالبج ثم حص
الفرس ثم كالب في رجل
ثم كشد الرجل في مشيه
وقال ابن عباس الورود
الدخول لا يبق أحد الا
دخلها وكذا قال ابن مسعود
وخالد بن معدان وابن
جرير والحسن وغيرهم
وأما قوله تعالى أولئك عنها
مبعدون فالمراد عن عذابها
والاحتراف بها فان دخلها
وهو لا يشعر بها ولا يحس
منها جعلا ولا ألمافه ومبعد
عنها في الحقيقة وعليه يحمل
قول ابن عباس الا نرى
لا ردها مؤمن وقول عكرمة
انما ردها الفالسة وقيل
ورودها الجواز على الصراط
فانه ممدود عليها وقال بهذا
جاعة منهم قتادة وابن زيد
وكعب الاحبار والسدي
وقيل هو ورود اشراف
واطلاع وقرب وقيل ورود
المؤمن من الجى اياه لقوله
صلى الله عليه وسلم الجى من
فججه ثم وفي الحديث
الجى حقا كل مؤمن من
النار (سئل) عن قوله
تعالى ولولا فضل الله عليكم
ورحمته لاتبعتم الشيطان
الاقبل ولا وكيف استغنى
القليل ولولا فضل الله لاتبع
الكل الشيطان (فاجاب)
بان الخطاب لجميع المؤمنين
وفي معنى الآية أقوال
أظهرها أن معناها لولا

فضل الله عليكم وزنته
يارسول الرسول وانزال
الكتاب لاتبعتم الشيطان
بالكفر والضلال الا قليلا
منكم فضل الله عليه بقل
واجاهدني به الى الحق او
اصح من متابعت الشيطان
كزيدين عمرو بن نفيل
وجامعة سواء اهتدوا
يكال عليهم الى اتباع الحق
والصواب وقيل ان فضل
الله الاسلام ورحمة القرآن
وقيل الاستثناء انما هو من
الاتباع اي لاتبعتم الشيطان
كلكم الا قليلا من الامور
كنتم لاتبعونه فيها وقال
الضحاك ان الله هدى
الكل للاحسان فمنهم من
تمكن فيه حتى لا يختار له
خاطرا شئ ولا عنت له شبهة
ارتياب فذلك هو القليل
وهم الذين امن الله
قلوبهم للتقوى وسائر من
من اسلم من العرب لم يخل
من الخواطر ولولا فضل الله
بتجديد الهداية لضلوا
واتبعوا الشيطان وثانها
قال ابن عباس وابن زيد
وغيرهما ان مناهما اذا عوا
به الا قليلا منهم لم يذع ولم
يفش وقاله جماعة من
النفوس بين الكسافي
والاحفش وابوعبيد وابو
حاتم والطبري وثالثها
ان معناه لعله الذين
يستنبطونه منهم الا قليلا
منهم قاله الحسن وقتادة
وغيرهما واختاره الزجاج
قال لان هذا الاستنباط
الاكثر يعرفه لانه استعلام

خشية التأذي ببقائه يكون من التداوى بالأمور وبه وحاق بعض الرأس مكره قال ابن عبيد
السلام والغالب من أحوال الصحابة حاق الشعر وان كان الحاق من شعاع الخوارج وأما قص
الشعر فهو على وفق ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فان فعل بالتائب بقصد
الانتهاء بهم فلا بأس أو بقصد أنه من مطلوبات التوبة فلا ولا يقاس ذلك بحاق الرأس عند
الاسلام لان شعر الكفر أفج من شعر غيره (قائدة) ذكر العارف سيدي يوسف الجمي أن
صفة أخذ العهد على التائب ان يذكر له شروط التوبة ثم يضع باطن يده اليمنى على باطن يده الشمال
اليمنى ويذكر أن التوبة لهما جميعا لقوله سبحانه وتعالى وتوبوا الى الله جميعا وبسكت الشيخ
وبعض عينه ويخرج بقلبه من بين ويعتقد أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يتوب عليه ويرفع
الشيخ صوته قائلا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم استغفر الله العظيم ثلاث
مرات ويقول في الاخيرة وأتوب اليه وأسأله التوبة والتوفيق لما يحب ويرضى صلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبسكت التائب وبغض عينه ويقول كما يقول
الشيخ وحكي هذا رواية من طريق لبس الخرقه من الانحد على التائب منه الى النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعضهم والذي يفعل أهل العصر أنه يذكر له شروط التوبة ويأخذ يده في يده
ويعاوده الله سبحانه وتعالى على اتباعه الطاعة واجتناب المعصية ثم يتلو عليه قوله تبارك وتعالى
ومن نكث فأنما ينكث على نفسه الى آخر الآية وهذا كله مأخوذ من بيعة الصحابة رضي الله
تبارك وتعالى عنهم أجمعين اه والذي أثرناه عن مشايخنا أهل الطريق ان الشيخ يذكر للمريد
شروط التوبة ويحرض عليها وعلى ملازمة الصلوات والذكر بلا اله الا الله ليلا بعد صلاة العشاء
ساعة طويلة حتى ينام على الذكر ثم قيام الليل وصلاة أكل الوتر ثم الذكر بعد ساعة كذلك
أوال الفجر ثم الذكر من بعد صلاة الصبح وأذكر الصلوات الى طلوع الشمس ثم صلاة الضحى
لبعض في أسبابه وقلبه ممتلئ بالذكر فلا تقدر الأسباب على جذبته بالكيفية البهال تستمر معه وهو
مباشر للأسباب بقية من بركة الذكر وقيام الليل الى المساء ثم بعد أن يحرضه على جميع ذلك
وعلى بر الوالدين وصلة الرحم يذكر الشيخ ثلاثا متواليه والمريد جالس طارق بين يديه ثم يذكر
المريد ثلاثا والشيخ طارق ثم يقرأ ثلثي من القرآن وقد يقع في بعض الاحيان ذكر سلسلة الذكر
وهي سلسلة الخرقه السابقة في باب اللباس المنبهة الى الحسن البصري عن علي رضي الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان بعض مشايخنا يشير الى اعتراض المحدثين على هذه السلسلة
بخو ما سبق ثم لا يلتفت الى ذلك الاعتراض معتددا على نحو ما مر ثم في رده وكان بعض مشايخنا
يقرأ فن نكث فأنما ينكث على نفسه الآية (وسئل) رحمه الله تعالى هل يحرم وصف الخمر الواقع
في أشعار كثيرين أولا (فاجاب) نفعا الله تعالى به بقوله صرح النووي رحمه الله تعالى في
المجموع بحرمه ذلك لا يقال ينافيه ما وقع في بابت معاد التي أنشدت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم
وشعر كثير من الصحابة من ذكر الخمر ومدحها لانا نقول يحتمل ان تلك الاشعار صادرة منهم كانت
قبل تحريمها وبفرض وقوع شئ منها بعد التحريم فهو مذهب صحابي لم ينتشر فان قلت هذا ممكن
في حق الصحابة فما الجواب عما وقع في كلام كثيرين من العلماء حتى الشافعية كما هو مشهور عنهم
مذكور في تراجمهم قلت الجمع بين ذلك وما قاله النووي رحمه الله تعالى بأن ما قاله في أوصاف
ينبأ من مدح خمر الدنيا المحرمة وما وقع لهم في مدح مطاق الخمر الممكن جعلها على غير الجنسية
أو الخمر المعنوية التي تطلق مجازا أو استعارة على تحويري المحبوب والاشارة الحاصلة من المحبة
المجودة وغير ذلك من تصاريف البلغاء من الامة في أشعارهم سيما السادة الصوفية رضوان الله

تعالى

شعر واختار الاول المراف قال لان علم السرا اذا ظهر علمه المستنبط وغيره والاذاعة تكون في بعض (٣٦١) دون بعض فذلك استثناء الاستثناء

تعالى عليهم أجمعين (وسئل) رحمه الله تعالى بما ألفه ذكره وان القهوة اذا أدبرت على هيئة
الخمر بعدادة الشربة حوت نية عليه جماعة من الجنين هـ لا يقال يكره ذلك كما كره بعض الامة
تسميتها قهوة لانه من أسماء الخمر وما هيئة ادارة الخمر التي يعتادها الشربة بناء على القول بالحرمه
ليجانب ذلك حرر والناس كيفية ادارة الخمر (فاجاب) ما ذكره صحيح صرح به الاصحاب في ادارة
السكجيين وغيره وكيفية تلك الادارة على ما ينعرفها الناس اليوم لم يقرر عندنا لاناسا لنا من
شربوها وتابوا منها فاختلاف وصفهم لتلك الكيفية حتى قال بعضهم انها تختلف باختلاف الاقاليم
وقال بعضهم انها لا تكون الا بحد واحد وقال بعضهم لا تكون غالبا الا مع نحو رياحين وما كل
مخصوص وغناء مخصوص وآلة مطربة وقال بعضهم لا بدع ذلك من ساق مخصوص وكيفية لوضع
انائها الذي يفرغ منه في كأسها وقد أشار أصحابنا رحمه الله تعالى الى بعض ذلك حيث قالوا
انها تكون بأقداح مع كلمات ينعرفها الشربة بينهم ويؤيد ذلك قوله تعالى يتنازعون فيها
كأسا لا نفو فيها ولا تأثيم قال المفسرون بخلاف خبر الدنيا أي قائمهم يدبرون فيها الكاس
على غاية من اللغو والاثم بالكلمات القبيصة المتعارفة بينهم فاذا أدبرت القهوة الحادثة الآن
كهية ادارة الخمر حوت ادارتها والافلا أمائرها فهو جائز بشرطه سواء أدبرت كذلك أم لا فذلك
الكيفية التي للخمر ليست بحرمه لاسل الشرب وانما هي محرمه لتلك الافعال المحاكمية لافعال
شربة الخمر وليس مطلق الادارة حراما اتفاقا فقد أدبر اللبن في حضرته صلى الله عليه وسلم على
أصحابه في مسجد الشريف وأما تسميتها قهوة فهو لا يقتضي تحريما مطلقا لان الاسامي لا تقتضي
تشبيها وتلك الادارة انما حوت لاسيما تشبيهه بالعصاة ومن تشبه بقوم فهو منهم (وسئل)
رحمه الله تعالى عن اخبار الرجل بطلاق فلان أوموته أو نوكيله هل يقبل أولا بد من شاهدين
وهل يقبل الكتاب المجرد عن الشهادة اذا عرف أنه خط المرسل أم لا وهل يكتفي في غير القاضي
بذلك أولا (فاجاب) بقوله يجوز لمن أخبره عدل بذلك أن يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه فقد
قالوا لو أخبر عدل امرأة بموت زوجها أو طلاقه جاز لها أن تزوج فيما بينها وبين الله سبحانه
وتعالى وكذا خطه الموثوق به اذا حفته قرائن بأنه قصد مدلول تلك الكتابة لان المدار على ما يغلب
ظن صدق الامارة وأما بالنسبة لحق الغير أولا يتعلق بالحكم فلا يجوز اعتماد عدل ولا خطا
ولا غيرهما من كل ما ليس بحجة شرعية (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص عاى شهد على
مثله بان في ذمته لفيلان المدعى كذا من الدناير فاجاب المدعى عليه بان الشاهد المذكور
لا يعرف أركان الصلاة فهل اذا لم يعرفها يكون ذلك قدسا في شهادته أولا (فاجاب) نفعا الله
سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ان اعتقد أن جميع ما شملت عليه الصلاة فرض أو البهض فرض
والبعض نفل لكنه لم يعتقد بفرض معين النفلية لم يقدح ذلك في شهادته لانه يكتفي في حصة صلاة
العاى بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص نقل عن الشيخ جلال الدين
السيوطي رحمه الله تبارك وتعالى أنه أورد حديثا في الجامع الصغير أن لاعب الشطرنج ملعون وأن
النظر اليه ككل لحم الخنزير فهل الناقل لذلك مصيب أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى
بعلومه وبركته بقوله نعم نقل جلال السيوطي شكر الله تعالى عليه في جامعه ذلك وهو قوله
صلى الله عليه وسلم ملعون من لعب الشطرنج والناظر اليه ككل لحم الخنزير وذكروا في كلامي
كف الرعاع عن محرمات الله والسمع أحاديث أخرى في ذلك منها قوله صلى الله عليه وسلم ان الله
يز وجل في كل يوم ليلة ثلثمائة وستين نظرة الى خلقه يرحم بها عباده ليس لصاحب الشاه فيها
نصيب وصاحب الشاه هو لاعب الشطرنج ومنها قوله صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذابا يوم

شُرعتنا ما يباح أو اجتهاد منه (فاجاب) بان المراجع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبدا بعد بعثته بشرع أحد قبله وعليه عدم

ادمنه (فاجاب) بان الراجح أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً بعد بعثته بشرع أحد قبله وعليه عدم

توبه کی وجہ سے ایسی حالت میں رہنا کہ جس سے توبہ کی ضرورت نہ رہے۔

توبه کی وجہ سے ایسی حالت میں رہنا کہ جس سے توبہ کی ضرورت نہ رہے۔

بأنه لا ينقطع عنهم العذاب بين النفثتين (٣٦٤) بل يمدون إلى أن يمشوا بقولهم تعالى النار يعرضون عنها غدوًا وعشياً أي في البرزخ ويدل قوله بعده ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فإن عرضهم على النار أحرقهم من قولهم عرض الاسارى على السيف إذا قتله وبذلك لا روادهم وفي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مات الكافر عرض على النار بالفسادة والعشى ويقال له هذا مقعدك إلى أن يبعثك الله يوم القيامة وفي الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواح آل فرعون ومن كان مثلهم من الكفار تعرض على النار بالفسادة والعشى فيقال لهم هذه داركم فذلك دأبهم إلى القيامة وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن أرواحهم في أجواف طيور سود تعرض على النار بكرة وعشيا إلى يوم القيامة وقال جاد بن محمد الفزاري قال رجل للأوزاعي رأيت طيوراً تخرج من البحر تأخذ ناحية المغرب بيضاء غارا فوحافوا لا يعلم عودها إلا الله وإذا كان الشاعرجعت مثلهما سودا قال تلك الطيور في حواصلها أرواح آل فرعون يعرضون على النار غدوًا وعشياً فترجع إلى أوكارها وقصد أحترقت وباشها وصارت سوداء فثبت عليها من الليل ريشا بيضا وتناول السود ثم تغدو وتعرض غدوًا وعشياً فذلك دأبهم إلى يوم القيامة اهـ وذكر الوقتين بحمل التخصيص والتأيد عليها

(سئل) عن قوله تعالى لكاهن الله رب فان أمه لكانت أراج في نصرته (فاجاب) (٣٦٥) بأن الراج في نصرته نقل حركة الهمزة إلى نون لكن فقد قال السمين والاصل في هذه الكلمة لكن أنافقت حركة أنالي نون لكن وحذفت الهمزة فالتقى مثلاً فادغم ٣ وليس بشئ جرى الاول على القواعد اهـ وقال السفاقي أمه لكن أنافقت حركة الهمزة إلى نون لكن وحذفت الهمزة فالتقى مثلاً فادغم أحدهما في الآخر وقبل حذفت الهمزة من أنالي غير قياس ثم أدغمت نون لكن الساكنة في نون أنا اهـ وقال القرطبي قال النحاس مذهب السكاكي والفراء والمازني أن الاصل لكن أنافقت حركة الهمزة على نون لكن فادغمت النون في النون اهـ وقال أبو البقاء الاصل لكن أنافقت حركة الهمزة على النون وقبل حذفت حذفاً وأدغمت النون في النون اهـ وقال ابن زهرة الاصل لكن أنا فالتقى حركة الهمزة على النون وحذفت الهمزة فثبتت لكتنا بنونين متحركين فلما تلاقت النونان أسكنت الاول وأدغمت في الثانية وقبل حذفت الهمزة مع حركتها وأدغمت النون في النون فصارت لكنا كما ترى (سئل) عن منافع القرآن للإمام الباقي إذا أخذ شخص من أشياؤه من منافع القرآن للبر في أو السهر وردى وعمل به لخراب ديار القلعة الذين يؤذون عباد الله تعالى يأتي بذلك أم لا وهل يسمى ذلك حراً ومنافع

عليها وادعوا أيضا انهم ملوكهم فهل يثبت الملك لهم دونه أو عكسه أو يقال انه لاولي ولهم لوجوده في ملكه وهل وجود المفتاح في أيديهم دونه فريضة دالة على ملكهم له (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلمه وبركته بأن ذلك يحتاج لمقدمة وهي ان الشئين وجه - ما الله تعالى قال ما حمله لو اختلف الزوجان حال الزوجية أو بعد زوالها أو وراثتهما أو وارث أحدهما والآخر في متاع البيت الصالح لهما أو لأحدهما فان كان لأحدهما بيعة قضى بها وان لم تكن بيعة فما اختص أحدهما باليد عليه حساً أي بطريق المشاهدة والعيان أو حكماً بأن كان في ملكه المختص باليد عليه دون صاحبه سواء كان ملكه حقيقة أو بالقول قوله بيمينه وما كان في يدهما حساً أو في البيت الذي يسكنه فليس كل واحد تخليف الآخر فان حلها جعل بينهما وان حلف أحدهما فمضى له به اهـ قال الأذري رحمه الله تعالى ولا خلاف في هذا عندنا والمراد بالبيت المنزل والمساكن سواء الدار والبيت المفرد منها إذا لم يكن لهما يد على غيره منها قال جمع متقدمون وتبعهم الأذري رحمه الله تعالى والزركشي وسواه في المسكون لهما المملوكة لهما أو لأحدهما والمساكنة والمغسوبة ونحوها قال الأذري رحمه الله تعالى والغرض أن تكون يد كل منهما على ما تحويه الدار من المتاع وحكم التنازع فيها يسكنه حكم المتاع الذي به قال الأذري رحمه الله تعالى ثم الظاهر أن ما أطلقوه في المتاع من أثاث وغيره محله إذا استند ليدهما الحكيمة على السواء أما لو اختص أحدهما بالدار وكان يبيع بيوتها متاع يورث عن الآخر ولم يتنازع الحرز واقفاله بيده دون يد صاحبه فاليد على ما فيه لمالكه ونحوه دون الآخر فتأمل اهـ وتبعه الزركشي رحمه الله تعالى على هذا البحث فقال ينبغي أن يكون ما هنا فيما إذا كانت يدهما الحكيمة عليه سواء أما ما اختص بموضع بحر زيقفل مفتاحه بيد مالك البيت دون غيره فاليد على ما فيه لمالكه وقال القاضي لو تنازعا في عمارة دار وتقارعا على أن أصل الدار لأحدهما فالقول قول صاحب العروة لأن العمارة تبع اهـ وكلاهما صريح في أن كون المفتاح بيد أحدهما لا يكون قاضياً بان اليد له إلا إذا كان الحبل الذي فيه الامتعة ملكاً لمن مفتاحه بيده فلو سكا داراً مملوكة لأحدهما وفي مخزن منها أمتعة والمفتاح بيد غير المالك لم تكن اليد عليها لم المفتاح بيده لانه عارض ما بيده من المفتاح ما هو أقوى منه وهو كون من ليس بيده مفتاح مالكاً لذلك المخزن الذي فيه الامتعة وعند هذه المعارضة ينحصر أن تلك الامتعة تكون بيدهما لأن تلك المعارضة صيرت لا يد لأحدهما عليه بخصوصها وإذا انتفت خصوصية أحدهما به كان في يدهما بحكم كونهما كائناً فيهما على حد سواء قال الأذري رحمه الله تعالى قال الشيخ ابراهيم المروزي رحمه الله تعالى بعد ذكره ما سبق في الزوجين وهكذا أخ وأخت تنازعا في متاع البيت الذي يسكنه وكذلك الاجنبي والاجنبية أو الطفل والبالغ يسكن داراً واحدة فما فيها لهما بحكم اليد اهـ وهو من كلام شيخه القاضي الحسين رحمه الله تعالى في التعليق قال القاضي رحمه الله تعالى وإذا وقعت المنازعة قام ولي الطفل مقامه في المنازعة ورأيت في روضة الحكم ولا تثبت اليد قبل البلوغ بان كان يسكن داراً مع أبيه يسكن يسكنه وينقل بانتقاله فلا يده وان لم يكن تابعاً بان كان مع أجنبي فاليد تثبت للصغير أيضاً وعن بعضهم أنه إذا كان الصغير مع من ليس بولي فاليد تثبت له أيضاً وان كان ولياً عن وصاية أو نصب حاكم ففي ثبوت اليد له وجهان اهـ وهل الحكم كذلك لو كانا رقيقين ليس بدين أو أحدهما رقيقاً ويكون للسين أو لأحدهما مع الحر الساكن اهـ كلام الأذري رحمه الله تعالى وإذا تأملت اطلاق المروزي رحمه الله تعالى في الطفل والبالغ واطلاق قول شرح كما ثبت للبالغ وجذبه قاضياً بالطفل بدا حتى مع وليه مطلقاً سواء الاب وغيره وبأن ما حكاه شرح عن بعض الأصحاب من التفصيل مقالة لكنها ظاهرة المعنى فليخص بها ذلك الاطلاق وعليه يدل كلام

القرآن فترى من هذه التسمية (فاجاب) (٣٦٦) بأنه لا يأتى بذلك بل يثبت عليه الثواب الجزيل لانه ساع في دفع ظلمهم عن المسلمين وغيرهم

فهو في معنى دفع الظالمين والله يعلم المقدم من المصلح والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه وليس ذلك محررا كيف وقد قال عليه أفضل الصلاة والسلام وما أدراك أنما رقية (سئل) عما يذكر على السنة الناس ما ترك القاتل على المقتول من ذنب هل هو على ظاهره ولو قتل أم كيف الحال (فاجاب) بأن المقتول ظلمما تكفر عنه ذنوبه المتعلقة بحقوق الله تعالى بالقتل مطلقا كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره أن السيف يحماه للخصم يا عيسى بن مسعود رضى الله عنه أنه قال إذا جاء القتل محمدا كل شيء رواه العابراني وله عن الحسن بن علي بن عوف ولا يزال عن عائشة رضى الله عنها من فروع لا يمر القتل بدين إلا يحياه وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين قال القرطبي قال علمنا ناذكر الدين تنبيه على ما في معناه من الحقوق المتعلقة بالذم كالغصب واخذ المال بالباطل وقتل العمد وجراحه وغير ذلك من التبعات فإن كل هذا أولى أن لا يغفر بالقتل من الدين فإنه أشد والعقاص في هذا كله بالسبب والشتم والحسنات حسب ما وردت به السنة الثابتة اه وروى أبو داود وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال الشهيد يشفع في سبعين من أهل بيته (سئل) عن روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أنه قال من نام بالنهار من غير قيام الليل لم يقبل الله له هذا الحديث موضوع أو داروهل (٣٦٧) يجوز للشخص أن يروي أحاديث من غير

أو غيرهم قبل إقرارهم فإن اختلفوا حلّفوا وجعل بينهم بالسوية ولا يقبل قول الوصي وتقبل شهادته بشرطها ومن شهد من أرباب الأيدي قبل قوله في قدر نصيبه ولا يقبل قوله في نصيب غيره حتى تثبت عدالته اه قال الأذري رحمه الله تعالى وقبول قوله في قدر نصيبه محمول على ما إذا كان ممن يصح إقراره لا للسفيه وموضع جعله بينهم بالسوية منزل على ما يدعون اختصاصهم به من ذلك ويدهم ثابتة عليه وهم أهل للتصدق ومعلوم أن إقرار الكامل لا يقبل في حق الناقص منهم وأفاد الشيخ رحمه الله تعالى أن يد الولد الكبير العاقل المساكن لا يوبه في المنزل مشاركة لا يدهما على ما فيه والظاهر أن يد الولد الصغير ليست كذلك ويكون تبعا لهما ولا عبرة بيده الحكيمة لكن سبق أنه لا فرق بين أن يكون أحد الزوجين كبيرا أو صغيرا وقد يفرق بالتبعية وهل البالغ السفيه مع الأب كالرشد فيه وقلة وهذا إذا لم يعهد له ولا لصغير مال أو متاع وأما الغلام الاجنبي ففي النفس من الحاقه بالولد الكامل شيء في غير ما في يده حسا وان تقدم ما يقتضي التسوية هناك اه كلام الأذري رحمه الله تعالى وقوله وقبول قوله الخ صريح في أن كلام الشيخ رحمه الله تعالى شامل للبالغ السفيه والرشد وكذلك قوله وأفاد الشيخ رحمه الله تعالى أن يد الولد الكبير العاقل الخ فاشترط البلوغ والعقل دون الرشد وأما وقوله وهل البالغ السفيه مع الأب كالرشد الخ فليس ذلك التوقف على الملاحقة بل محله كما أفاده قوله وهذا الخ في سفيه لم يعهد له مال ولا أمتعة وهذا التوقف بقيد المذكور وان كان له وجهه لكن ما أفاده كلامه أولا كالشيخ وغيره من أنه لا فرق هو الأوجه وذلك لأن السفيه يستقل عن وليه بتحصيل الاملاك في صورته واحتياط ومنها قبول الهبة والوصية وقد رجح جمع متأخرون كابن الرقعة ومن تبعه صحة فضله ما ذهب له وان لم يأذن له فيه الولي فيثبت ساوى السفيه الرشيد في ذلك وكالم يشترطوا في مشاركة الرشيد لايه في اليد أن يعهد له مال أو متاع كذلك لا يشترط ذلك في السفيه بل الذي ينبغي أنه لا يشترط ذلك في الصغير أيضا بناء على إطلاقهم السابق ان له يدا حتى مع أبيه لكن سبق أن المعتمد خلافه وفارق السفيه بأن الصبي ليس له استقلال بقول ولا فعل مطلقا بخلاف السفيه فإنه يستقل عن وليه بأقوال وأفعال تنفذ منه بغير إذن فكانت التبعية في الصبي حقيقة متعصية كما تقرروا حينئذ لا يلزم من اثبات يد السفيه مع أبيه وغيره اثبات يد الصبي كذلك لما تقرروا من الفرق الواضح بينهما وما ياتى بما تقرروا الجواب عن توقف الأذري فيه واتضح ما أفهمه كلام الشيخ وغيره من أن السفيه مع أبيه كالرشد سواء أهد له أمتعة ومال أم لا وأما وقوفه فيما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في الغلام الاجنبي فعلم الجواب عنه مما قررته في السفيه بل أولى وقدم من المروزي رحمه الله تعالى التصريح فيه بما صرح به الشيخ فهو المنقول المعتمد وقوله لكن سبق أنه لا فرق بين أن يكون أحد الزوجين الخ ظاهر جلي فليد لا فرق فيما مر من أن المتاع يكون بينهما بين أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا والاخر كبير لان كلاهما مستقل عن الآخر ليس تابعه من حيث اليد والولاية بخلاف الصغير مع وليه إذا تأملت جميع ما قررته في هذه المقدمة المهمة علمت منه جواب السؤال وهو ان أولئك المجاهير الساكنين مع أبيهم في محل الصندوق المذكور ان كانوا صغارا فلا يلزمهم معه بل تكون اليد على الصندوق وما فيه ان وجدت فيه شروط الولاية عليهم والافقو بينه وبينهم لان الولاية إذا انتفت صار معهم كاجنبي وقد مر أن الصبي مع الاجنبي له يد ومشاركة في اليد وان كانوا سفهاء كانت اليد على الصندوق وما فيه ولهم لما تقرروا من أنه في محل الساكن هو دايام فيه وقد علمت أن ما وجد يجعل ساكن فيه جمع بحق أو باطل كما أشاروا اليه بقولهم السابق أول المقدمة أو غصبا تكون اليد عليه للجميع سواء صلح للسكن أم بعضهم وإذا كانت اليد للجميع

أن السفيه معتمد الملائكة وما فيها بقعة يحصى الله فيها وان آدم لما أتى بذلك المعصية في الجنة قبل له اهبط من الجنة وقال الله تعالى لا يسكن في

جوارى من عصفى وأنه تعالى جعلها (٣٦٨) سقما لمخلوقا وجعل فيها رجاؤه قدمها في الذكري على الأرض في الأثر كثر وانه زينا بقسمه

أشياء بالمصايح وبالشمس وبالقمير وبالعرش والكرسي والروح المحفوظ والقلم وانه جعلها قبلة الدعاء ومحل الضياء والصقاء والطهارة والصفحة من الخلال والفساد وانه سماها باسماء تدل على عظيم شأنها اسماءها من صفاتها وسبعها طباقا وسبعها شادا ثم ذكر عاقبة أمرها فقال وإذا السماء فرجت وإذا السماء كشطت يوم نقول السماء وتكون السماء كاهل وغور السماء مورا فكانت وردة كالدهان وذكره بعد آياتي آيتين فقال ثم استوى إلى السماء وهي دخان وقال أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما فهذا السطعاه الشديد في كيفية حدوثها وفتناهم أبدا على أنه خلقها بحكمة بالغة وانه جعلها مؤثرة غير متأثرة متأثرة غير متأثرة مؤثرة والآثر أشرف من القابل وانه في الأكثر ذكرها بلفظ الجمع والأرض بلفظ الوحدة وانه جعل لونها أنفع الألوان للبصر وشكله أفضل الاشكال (سئل) ما معنى قول البضاوي في تفسيره الذين ينقضون عهد الله والنقض فتح التركيب وأصله في طاقات الحبل فاستعمله في إبطال العهد من حيث إن العهد يستعاره الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالأخر فان أطلق مع لفظ الحبل كان ترسيما للجوارى وذكر تعالى

مع العهد كان رمزاً إلى ما هو من روادفه وهو أن العهد حبل في إثبات الوصل بين المتعاهدين كقولك شجاع يفترض أقرانه وعالم يفترض منه الناس فان فيه تنبيها على أنه أسدى شجاعته وبحر بالنظر إلى افادته (فاجاب) قول المفسر رحمه الله (٣٦٩) بيان لما في الآية الكريمة من الاستعارة بالكناية والقربة الدالة عليها فالاستعارة بالكناية هو الحبل استعير للعهد لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالأخر وكفى عن الحبل بذكر النقض الذي هو من روادفه ولوازمه فقوله ينقضون عهد الله استعارة تحقيقية تصر بجهة لان إبطال العهد أمر محقق وهي متفرعة على الاستعارة بالكناية فاذا قبل ينقضون حبل الله كان إطلاق لفظ الحبل على العهد مجازا علاقته المشابهة أي استعارة تصر بجهة وذكر النقض ترسيما قال المفسر كقولك شجاع يفترض أقرانه وعالم يفترض منه الناس أي فان اقتباس الشجاع أقرانه استعارة بطله وقته على سبيل التصريح وباعتبار معناه الحقيقي هو كناية عن استعارة البحر وكل من التصريحين قرينة لما تفرعت عليه من الاستعارة بالكناية (سئل) هل ورد في الحديث لا يحلف بالطلاق الا فاسق ولا يستخلف به الا منافق أم لا (فاجاب) لم أر اللفظ المذكور فيما وقفت عليه من كتب الحديث وعلى تقدير وروده لا يمكن حمله على حقيقة وانما هو خارج على سبيل الزجر والردع (سئل) هل ورد

تعالى كالبند نجى وغيره أن الضابط في ذلك أن يقال كل بين فهمي على البت الاعلى في فعل الغير وفي الروضة آخر الدعوى أن النفي المحصور كالاتبات في امكان الاحالة به قال الزركشي رحمه الله تعالى فعلى هذا يحلف فمثله على البت وان كان نفي فعل الغير كما تجوز الشهادة به وقد يحلف على البت في موجود لا ينسب لفعله ولا لفعل غيره كان يقول لزوجه ان كان هذا الطائر غرابا فانت طائر فطار ولم يعرف فادعت انه غراب وأنكر فيحلف على البت على أنه ليس بغراب كما قاله الامام والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو ادعى زيد على عمرو أنه أقرانه باعه عينا بألف وأشهد على ذلك وأقام غمرو بينة أن زيدا مقرانه اشترى هذه العين بألفين وشهود عمرو على لفظ الشراء فمن ترجح بينته (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى يعلمه بأن البيتين المذكورتين في السؤال يقبل قولهما وذلك لانهما ان أطلقنا ما لم يذكر تاريخا لوقت الاقرارين أو أطلقنا واحدة وأرخت الأخرى لزم زيدا لعمره والالفاظ اللذان شهدت بهما بينة عمرو على اقراره ولا تعارض حيث بين البيتين لا يمكن الجمع بينهما بان يكون عمرو باعها لزيد بألف وأقر به ثم استردها منه ثم باعها له بألفين ثم أقر زيد بذلك فعملنا بكل من البيتين وألزمنا زيدا الا ان لان البينة الشاهدة على اقراره معها زيادة علم والبينة الشاهدة على اقراره عمرو وبالألف لا تعارض تلك البينة لما تقرر وان أرتخنا بتاريخين فان اختلف التاريخ وضعي زمن يمكن فيه الانتقال لزم زيدا الالفاظ أيضا وان اتفق التاريخ أول بعض زمن يمكن فيه الانتقال تعارضت البيتان في الالف الزائدة يعني ان زيدا يقر بها لعمره وعمره ينكر استحقاقها فيلزم زيدا الالف الأولى والالف الأخرى لا يستحقها عمرو الا باقرار جديد من زيد فان أقره ثانيا بالالف الثانية لزمته أيضا والالم يلزمه الا الأولى وهذا كله ان لم يتفقا على أنه لم يجر الا عقد واحد أمالوا اتفاقا على أنه لم يجر الا عقد واحد فحكمه حكم الحالة الأخيرة وهو أن زيدا مقر بالالف الثانية لعمره وينكر استحقاقها فلا يستحقها الا باقرار جديد وأما قول السائل وشهود عمرو على لفظ الشراء فهو مناقض لقوله قبله وأقام عمرو بينة ان زيدا مقر أنه اشترى هذه العين بالالفين فان قالت فما حكم هذه الحالة أهى ما لو شهدت البينة على عمرو أنه أقر بأنه باع بألف وشهدت البينة على زيد أنه اشترى قلت حكمه انه يأتي فيه مامر من التخصيص والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو ادعى على زيد ديننا فقال انما هو على عمرو وأنا شاهد بذلك عليه هل تقبل شهادة عمرو على زيد أم لا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى به بان قول زيد ما ذكر جواب غير صحيح فلا يقبل منه بل يلزم بالخروج من جواب هذه الدعوى بالوجه الشرعي فلو فرض أنه حلف أنه ليس عليه ثم ادعى به على عمرو وأراد أن يستشهد زيدا به لم تقبل شهادته لانه مقر بفسقه بخلاف دينه الذي ادعاه عليه ولانه منهم في تبرئة نفسه بالزام غيره مما ادعى عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخصين قوارنا من أبيهما ومات أحدهما بعد أزمان فادعى الآخر على ورثة الميت بأنه لم يرد له حصة من الميراث ولم يبين قدر المال وشهد الشهود بدعواه فاجاب ورثة الميت بأنهم لا يعلمون ذلك ولا يستحق عليهم شيئا فهل تقبل هذه الدعوى من غير تعيين المقدار أم لا فان قلتم يقبل هذه الدعوى والحالة هذه أو عين المدعي المقدار فهل الواجب اداء القدر الذي عينه المدعي أو القدر الكائن وقت الدعوى (فاجاب) بأنه حيث ادعى والميت أولا على ورثة الميت ثانيا بان مورثهم استولى على حصته من أبيه وبينهما ومات وهي تحت يده أو تصرف فيها في حياته فان شهد شاهدان عدلان إعلانا للشهادة عايناهما في دعواه المذكورة قبلت شهادتهما وألزم القاضي ورثة

(٤٧ - (الفتاوى الكبرى) - رابع) من قدمنا واجب حقه علينا أم لا (فاجاب) لم أر اللفظ المذكور فيما وقفت عليه من كتب الحديث لكن معناه صحيح اذا لم يرد عليه البرغيب في قضايا السائل والاحاديث الواردة في هذا كثيرة وقد روي عن مالك رحمه الله أنه

بأنه عن عائشة رضي الله عنها أن مسكينا سألها وهي صائفة وليس في بيتهم إلا رغيف فقالت بلولاهما أعطاه إياه فقالت ليس لك ما تطعمين عليه فقالت أعطاه إياه ففعلت (سئل) عن (٢٧٠) قول ابن هشام في شرح القطار في باب المفعول مما يجب نصبه على المفعول ليسه وذلك إذا كان

العطف متعاضداً معنوي كقولك لا تنه عن القبح واتيانه وهذا تناقض فواجه التناقض (فاجاب) بان وجهه أن لفظ القبح يقتضي وجوده بان يكون فاعله متلبساً به إذ قيل حقيقة في الحال والفظا اتيانه يقتضي أن ذلك القبح معدوم حال التكلم به فيلزم من العطف إفادة وجود القبح وعدم وجود ذلك القبح (سئل) هل يقطع بدخول طائفة من المسلمين النار أم لا (فاجاب) بأنه يقطع به لإدلة القطعية الدالة عليه بل قالت المتهزلة والخوارج أن صاحب الكبيرة إذا لم يتب منها أخذ في النار ولا يخرج عنها أبداً وقد قال البيهقي في الرد عليه قد تواترت الأحاديث في أن المؤمن لا يتخلد في النار بذنوبه غير أن القدر الذي يبقى فيها غير معلوم والذي تعلقه الشفاعة ابتداء حتى لا يعذب أصلاً غير معلوم فالذنب خطره عظيم وربنا غفور رحيم وعذابه شديد أليم اهـ وما يجب اعتقاده أنه صلى الله عليه وسلم شفاعات منها أخرج من أدخل النار من الموحدين ويشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنون ولكنه اختص بالشفاعة لمن في قلبه مثقال ذرة من الإيمان في أحرارهم النار وما يجب اعتقاده أن غير الكفار من العصاة ومتركي الكبائر لا يتخلد في النار لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ولا شك أن من تكب الكبيرة قد عمل مثقال ذرة خيراً وهو إيمانه فاما أن تكون رتبة الغير قبل

الميت ثانياً يدفع تلك الحصة وأما إذا لم يبين تلك الحصة فلا تسمع دعواه فان بينها لكن لم يشهد له شاهدان كذلك حاف ورثة الميت ثانياً على نفي العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما لو ادعى على شخص بجهة عامة بشئ في أرض أو غيرها وكان المدعى متلباً بذلك من آخر ولا حجة له فهل يمين المدعى عليه البت أو على نفي العلم أو فيه تفصيل كأن كان في أرض أمداد معلومة فباعها الوارث وادعى المشتري وهو المدعى عليه قدرا والذي إلى جهته الصدقة قدرا آخر ولا بينة (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بان يمين المدعى عليه تكون على البت وإذا تنازع ذوالبد وغيره في قدر المدعى به صدق ذوالبد بيمينه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على آخر أن هذه العين تحت يده رهن فها مائة أشرفي وأقام على ذلك بينة وأقام المدعى عليه بينة أن العين ملكه اشتراها من الراهن والراهن قد مات والمرهن أيضاً قد مات لكن الدعوى بين وارث الراهن ووارث المرهن فأقام وارث المرهن بينة أن المرهن أقر مرهونة فأقام وارث المرهن بينة أن الراهن أقر بعد موت المرهن اني بعته من المرهن أو بن وارثه أعني وارث المرهن وأقام أيضاً وارث الراهن بينة أن المرهن ووارثه أقر أنها رهن تحت أيديهما لم يجز فيها بيع من أحد فأقام أيضاً وارث المرهن بينة أن وارث الراهن أقر أنه باعها هو أو مورثه وأقام وارث الراهن أيضاً بينة أن آخر مجلس انك أقرت أنها مرهونة لم يجز فيها بيع فأى البيتين تقدم أو ضحوا لتأذي ذلك فان الحاجة داعية إلى ذلك وقد حصل في هذه الدعوى فتنة عظيمة ثم انهم قد قرروا لما يجيبهم في الورقة من تقديم البيئات فكتبوا بخطكم الشريف جواباً عن ذلك كله وإذا لم يبق في بعض ذلك بينة فما أحكم أفتونا مأجورين (فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله انه اذا شهدت البينة ان المرهن أقر عند موته ان العين مرهونة عمل باقراره ولم يقد اقرار الراهن بعد موت المرهن أنه باعها له قبل الموت لان شرط صحة الاقرار ان لا يكذب المقر له المقر وهنا المرهن لما أقر عند موته أنها مرهونة عنده كان مكذبا للراهن في قوله انه باعها له فتبقى العيين على ملك الراهن لان من أقر لشخص بشئ فكذبه فيه ترك في يد المقر وجاز له التصرف فيه ظاهراً أما في الباطن فالمدار فيه على حقيقة الحال وهذا ما يتعلق باقرار المرهن وباقرار الراهن أنه باعه وأما اذا قامت بينة بان الراهن أقر أنه باع وارث المرهن أو أن وارث الراهن أقر بذلك وأقام بينة أخرى بان وارث المرهن أقر بانها باقية على رهنيتها لم يجز فيها بيع فان أرحمنا الاقرارين وكان اقرار الراهن أو وارثه متقدماً كان اقرار وارث المرهن المذكور مكذبا للراهن أو وارثه فتبقى العيين على ملكه وان كان اقراره متأخراً ولم يكذب وارث المرهن المقر له كانت العين ملكه وان لم يورع أو أرخت واحدة وأطلقت أخرى فان كان وارث المرهن المقر له بالبيع موجوداً وكذب الراهن أو وارثه في اقراره له بالبيع لم يلتفت للبينة الشاهدة باقراره بل تبقى العيين على رهنيتها لما مر وان لم يكذب تعارضت البيتان فيحذف منكر البيع على نفسه وتبقى العيين على رهنيتها أيضاً لان صورة المسئلة كما يطهم من السؤال أن الرهنية متفق عليها وإنما النزاع في أنه هل وقع من الراهن أو وارثه بيع أولاً وكذا الحكم اذا لم يكن بينة من الجانبين هذا ما يتجلى في هذه المسئلة وان لم أرفها تعلقاً بخصوصها ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام الكبير في الرهن لو قال رهنك دارى بألف أخذها منك وقال المقر له بالرهن بل اشتريت منك تحالفاً ولم تكن الدار رهننا وكانت عليه الألف بلارهن ولا يبيع لان صورة هذا السؤال كما هو جلي على أنه ضعيف وان جزم

بأنه عن عائشة رضي الله عنها أن مسكينا سألها وهي صائفة وليس في بيتهم إلا رغيف فقالت بلولاهما أعطاه إياه فقالت ليس لك ما تطعمين عليه فقالت أعطاه إياه ففعلت (سئل) عن (٢٧٠) قول ابن هشام في شرح القطار في باب المفعول مما يجب نصبه على المفعول ليسه وذلك إذا كان

دخوله النار وهو باطل بالأجاء لاستحالة الخروج من الجنة بعد دخولها أو بعد خروجها وفيه العاوب وهو خروجها وعدم خلوها فيها لقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً وقوله تعالى ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى وقوله تعالى هل جزاء الإحسان الا

الاحسان فقد ثبت لصاحب الكبيرة بإيمانه وسائر ما يكون له من الحسنات استحقاق الثواب وما الوعيد ببقائهم الدائم فاعطف بالعباد لكونه أزج من المعاصي فان منهم من لا يكثر بالعباد المنقطع عند الميل الى الاستلذاذ ثم لا بد من تحقيق الوعيد وتصديقا للخبير وصوناً لا قول عن التبديل (سئل) عن تعريف العيين والمرأه (فاجاب) بان معنى العيين البركة ومعنى المرأه الرياء (سئل) عن تعريف الأثر (فاجاب) بان تعريف الأثر عند المحررين هو الحديث سواء أكان مرفوعاً أو موقوفاً وان قصره بعض الفقهاء على الموقوف (سئل) عن تعريف العرب (فاجاب) بان العرب لفظ استعمالته العرب في غير لغتهم (سئل) عن قوله صلى الله عليه وسلم الدنيا حرام على أهل الآخرة وأهل الدنيا وهم حرام على أهل الآخرة حديث صحيح (فاجاب) بأنه لم يرد اللفظ المذكور (سئل) عن ضغطة القبر لكل أحد أم

به صاحب المذهب والمحملي لان شرط التحالف ان يتفقوا على عقد ويتفقوا في صفته وهنالم يتفقوا على عقد فالعقد مانعاً للرافعي عن البغوى وحزمه في الرضة وحري عليه المتولى وغيره من أن المالك يصدق بيمينه لان الأصل عدم البيع ويرد الالف ويسترد العيين بزوائدها ولا يمين على الآخر قال المتولى رحمه الله تعالى لان الرهن جائز من جهته فالخبرة له في قوله وقال العمري لان الرهن زال بانكاره لانه يبطل بانكار المرتهن وإنما رد الالف مع أنه ينكر استحقاقها لانه مدع لاستحقاق العيين المقابلة عنده بالالف فلما تعذر ابقاؤها رد عليه مقابلها الذي هو بدله كما هو شأن تراد العوضين عند الفسخ أو نحوه ووقع لبعض الجهلة انه رأى هذا النص في بعض الكتب فتوهم منه انه في صورة السؤال فكذب فيها الجواب أن البيتين تعارض في جميع ذلك فاذا تعارضت بطلت وتحالفاً فقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الرهن في الام الكبير مانعه ولو قال رهنك دارى وساق النص المذكور ولو استخفى من الله سبحانه وتعالى لم يكتب ذلك ولم يتصور على هذا المنصب الخطير مع انه ليس فيه أهلية له بوجه كما تدل على ذلك عبارته المذكورة فانما تسجل عليه بالجهل وتنادى على فهمه بالجزء فعليه ان يتكف عن ذلك ولا يقضى الا بما هو معلوم معطوع به في المذهب كالتبة واجبة في الوضوء والوتر مندوب ومضى تعدى ذلك دخل في زمرة من قال الله تبارك وتعالى في حقهم عز من قائل ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الآية لكن لما اندرست أطلال العلم وعفت رسومه تسور سورة الربيع الكذابون وتصدق في حقه المتفقون المنشعبون بمالم يعطوه فكأنوا كلابس ثوبي زور كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قول ابن السبكي رحمه الله تعالى في الاشياء والنقائر لو قال هذا العبد لفلان ثم ادعى أنه شراء منه لم يصح له المضادة وعن ابن سريج أنه يسمع ولو قال هذا العبد لفلان وقد اشتريته منه متصلاً كان مسموعاً لان العادة جرت أنه يراد به كان لفلان ذكر ذلك شريح في أدب القضاء اهـ ما قاله في الاشياء والنقائر في الصحيح عنكم (فاجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله ان مانعاً ابن السبكي رحمه الله تعالى محبة فليعتمد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عن رجل تحت يده حديقة ورثها من أبيه وهي تحت يده يتصرف فيها تصرف المالك مدة مديدة فادعى رجل أنها رهن بكذا وأقام بذلك بينة وأقام ذو اليد بينة أنها ملكه مدة مديدة أو أنه اشتراها من صاحبها أو أنه أقر لها أو أنه وهبه إياها بجميع حقوقها وأذن له في قبضها وقبضها فهل بينة الخارج الذي ادعى الرهن تقدم أم بينة الذي ادعى الشراء أو الهبة أو الاقرار وهل يكفي قول الراهن هي رهن بكذا أم لا بد من قوله كما قال الامام الاذري الوجه أن يقول هي ملكي رهنيتها بكذا وأحضرت المبالغ ويلزمه التسليم الى وأخذ الحق مني أو ضحوا لنا الجواب واذا أقام مدعى الرهن بينة على اقرار المرتهن أنها تحت يدي رهنية ولم يصح بعد اقراره زمن يمكن فيه البيع فأى البيتين تقدم (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله اذا أقام الخارج بينة بأنه ملكه وان الداخل فصبه منه أو غصبه منه زيد وباعه الداخل أو أنه أكثره منه أو أودعه عنده قدمت بينة الخارج وكلاهما لا يبدع الرهن المذكور في السؤال كما لا يخفى أما اذا أقام الخارج بينة بالرهن وأقام الداخل بينة بأنه اشتراه من الراهن أو أن الراهن أقر له به أو وهبه إياه أو أقبضه له أو أذن له في قبضه فتقدم بينة الداخل وما ذكره الاذري ذكره غيره وهو ظاهر اذ لا بد في الدعوى أن تكون ملزمة بان يكون المدعى به لازماً فلا تسمع

لأناس دون أناس (فاجاب) بأنه لم يرد فيها تخصيص (سئل) عما قاله النووي في عيون المسائل في قوله تعالى اقتلوا المشركين كافة انه لا يصح أن يقال اقتلوا كافة المشركين فما وجهه (فاجاب) بان وجهه ما صرحوا به من أنه يلزم نصب كافة على الحال كقاطبة وأن لا تشفى ولا تجمع ولا يندخلها

أول ولا يصرف فيها بغير الحلال (سئل) عما ذكره ابن عبد السلام فقال كل ما كان حراما بوصفه وبسببه أو بأحد هاتين آياته التحليل الآمن
بجهة الضرورة أو الأكرام ما كان (٣٧٣) حلالا بوصفه دون سببه فلا يأتى به التحريم إلا من جهة سببه وما كان حلالا بسببه فلا

يأتى به التحريم إلا من جهة
وصفه والمسؤول من الصفات
إيضاح ذلك (فأجاب) بأن
أسباب التحريم والتحليل
ضربان أحدهما قائم بالحل
الذي يتعلق به فعل المكلف
والثاني خارج عن الحل فاما
القائم بالحل من أسباب
التحريم فهو كل صفة قائمة
بالحل وجبة للتحريم كصفة
الخمر فأنها محرمة لما قام
بشرعها من النشوة المماربة
المفسدة للعقول وكالميتة
حرم لما قام بها من
الاستغفار ولحم الخنزير
حرم لصفة قائمة به وكالسهم
القائمة بحرم ما قام بها
من الصفات القائمة وأما
القائم بالحل من أسباب
التحليل فكل صفة قائمة
بالحل موجبة للتحليل
كصفة البر والخيرو والطيب
والعنب والابل والبقرة
والغنم وأما الخارج فضرر بان
أحدهما الأسباب الباطلة
كالغصب والقمار والحرية
المائة من البيع فهذه
أسباب خارجة عن الحل
موجبة للتحريم الفحل
المتعلقة به بالضرب الثاني
الأسباب الصحيحة كالبيع
الصحيح والاجارة الصحيحة
والمعاملات المحكوم بصحتها
فقول الشيخ كل ما كان حراما
بوصفه وبسببه أو بأحد هاتين
آياته التحليل الآمن جهة

الضرورة أو الأكرام مثال الأول الخمر والخنزير إذا قضي بهما من ذبيحة ومثال ما كان حراما بسببه أو بأحد هاتين آياته التحليل الآمن جهة

التحليل الآمن جهة اضطراره إلى تناوله أو أكرامه عليه وقوله وما كان حلالا بسببه لا يأتى به التحريم إلا من جهة الضرورة أو الأكرام ما كان (٣٧٣) حلالا بوصفه دون سببه فلا يأتى به التحريم إلا من جهة سببه وما كان حلالا بسببه فلا

قبضت البائنة الثمن باعتراضا وحكمها كشافا بالتبائع المذكور مؤرخ بالتبائع والحكم بعام سنة
عشرين وتسعمائة والشاهد لم يكتب في المستند معرفته للبائنة ولا رتبة أحد بها والحالة أن البائنة
منكرة للبيع المذكور وانما لم تقبض الثمن المذكور وانما لم تكن أختا لها كما كتب في المستند ثم
إن المائنة جاءت عندها كم شرعى يخالف للحاكم الميث وادعت على المشتري المذكورة أنها
واضعة يدها على يديها بمقتضى أنها جعلته تحت يدها في مبلغ اثني عشر ألفا وهو مستندات شرعية
تشهد لها بذلك فأجاب بأن ما صار البائنة بالشراء الشرعى منها كذا كر أعلاه وانتي تقابلت
أثاويك أحكام التبائع الصادر منك كذا كر فهل تسمع دعواها الآن بأن لم تباع ولم تقبض الثمن
وهل حكم الحاكم الشافعي عنهما من الدعوى بذلك وهل طول المدة مع تصرفها في البيت بالمدم
والبناء مسبقا لطلب أيضا أم لا وهل الحاكم المدعى لديه الزام المشتري بحضور البينة ثانيا للشهود في
وجه البائنة بالمعرفة والبيع وقبض الثمن أم لا (فأجاب) نعم الله تعالى بعلمه بقوله لا تسمع
دعواها الآن بأن لم تباع حيث ثبت عند الحاكم وليس للحاكم المدعى لديه الزام المشتري بحضور
البينة ثانيا للشهود في وجه البائنة بالمعرفة لأن من لازم حكم الحاكم بمدة البيع استيفاء مستوفاته
الشرعية ومنها أن الشهادة لا تكون إلا على عينها أو بأحد من أهلها ولا نظر أطول المدة المذكورة
ولا قصرها وأما دعواها أنها لم تقبض الثمن فإن كانت الشهادة عليها بطريق المعاينة لم تسمع دعواها
وان كانت بطريق الشهادة على إقرارها سمعت دعواها أنها لم تقبل الاعلى رسم القبالة فخالف
المشتري أنها قبضت الثمن فإن نكأت حلفت البائنة أنها لم تقبض واستحقت الثمن والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) نعمنا الله تعالى به في أرض تكون تحت يده مستأجرا أو مسترمة
سنتين كثيرة ثم ادعى المؤجر أو البائع أو أولادهما بعد انقراضهما أن هذه الأرض وقفها أو أنها
أوجدنا عليها وأقامت بذلك يعني بالوقف بينة بالتسامع ولم يعلم أنه قد ثبت هذا الوقف عند الحاكم
هل تسمع الدعوى والبينة ويصير ذلك وفقا ويعال البيع أو الاجارة ويغرم واضع اليد أجرة
المثل لتلك المدة وما يفوت من المنافع وما يتلف من الأرض وما يكون الحكم لو تنفقت تحت
أيادى كثيرة تكون كالمغصوبة أولا (فأجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله تسمع الدعوى بالوقف في
الصورة المذكورة والبينة الشاهدة به لكن إن حزمت بالشهادة بخلاف ما لو صرح بان مستندها
التسامع فأنها لا تقبل شهادتها حينئذ إلا أن ذكرت ذلك على جهة الجزم دون التردد على ما قاله جماعة
والله تعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجلين اختصما في أرض وهي تحت أيديهما أو في يد أحدهما
وجاء أحدهما بكتاب فيه اشتراء صحيح بحكم الحاكم وجاء آخر بكتاب فيه وقف صحيح بحكم الحاكم متقدم
على الشراء أو لم يكن فيه حكم الحاكم ولكن قامت البينة بالوقف الصحيح التاريخ المتقدم فما المتمد
في ذلك (فأجاب) نعمنا الله تعالى بعلمه بقوله إذا سمعت شهادتها بالوقف بشرطها حكم به
للموقوف عليه وانزع عن هو في يده وغرم ذو اليد أجرة مثله مدة وضع يده عليه وما فات من
منافعه وأجزائه وكذا لو تعاقبت عليه أيدي كثيرة كالمغصوب والله أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى فيما
ذكره الأئمة في باب الدعوى من أنه لا بد لصحة الدعوى مع شروطها أن تكون ملزمة إلا إذا كانت
لدفع المنازعة هل ذلك خاص بالدعوى أو يتعدى إلى البين والشهادة وهل يفرق في الدعوى بين أن
تكون اقرا أو فلا يحتاج بينهما وشهادتها إلى ذلك أولا فيحتاج (فأجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى
بعلمه وبركته بقوله الذي ذكره أن شرط الدعوى العلم سواء قصد بها دفع المنازعة أم لا والالزام

وجوابه أن السحر أو نحوه أن يبلغ حد الإجماع الذي هو كلفا البحر وأحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص كما هو مذهب جميع العقلاء فظاهر
أنه لا يثبت المحصر بالمعجزة فلا إشكال وإن بلغ السحر حد الإجماع فاما أن يكون بدون دعوى التحدي فظاهر أنه لا التباس أو يكون معه

ولا بد من أحد أمرين أن لا يخلق الله على يده أو أن يشترطه على معارضته والا كان تصديقا للكاذب وأنه محال على الله سبحانه وتعالى لكونه كذبا وأن السحر يوجد من ذلك الساحر (٢٧٤) ومن غيره فقد يكون جماعة يعرفونه ويحكمهم الاتيان به في وقت واحد والمجازة لا يمكن الله

أحدا أن يأتي بثلثها ويعارضها واجتنابها لا يتوقف على عمله بل على تصور وجهه بما كان تصور به من كماله لا أنه بوقف على جميع خبرياته اجالا حتى أن كل جزئية ترد عليه علم أنهم آمنه وقد رسمه بعضهم بأنه علم بكيفية استعدادات تقدرهم النفوس البشرية على ظهور التأثير في عالم العناصر وبعضهم بأنه كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنبأ إليه المقادير والكائنات وبعضهم بأنه كل أمر يخفى سببه ويقتل منه على غير سببه ويجرى مجرى التوبة والخيال وبعضهم بأنه ما يستعان في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان مما لا يستعمل به الإنسان وما يدل على أنه يكفي في اجتنبه ما ذكرته ما قاله أغنستا من أن من قرع العين علم دعا القلوب المقدسات اهتزت عنها وهي علم أمراضها التي تخرجها من الصحة وتحمل عندها كالجب وهو استعظام الأذى نفسه على غيره والركون اليها مع تسليان اضاعتها نعم والكبر وهو أن يتعدى الشخص طوره وتذره وهو خافق النفس وأفعال تصدر من الجوارح والحسد وهو كراهة لآخرة

الله على غيرك وهو غيبك والها عنه هذا ان لم يكنه تفاهير قلبه منها بغير العلم المذكور والا لم يجب عليه كان رزق قايما الاتفاق جديا منها كفاء ذلك ولا حاجة الى غير السحر عافية شبهه من العلوم كاسيما والشبهة لشاركتها في وجوب اجتنابها عن غيرها على أن

كثيرا من العلماء أدرجوها فيه كعلمهم بما ذكره في رسومه وقد قال الامام الرازي فاما سائر أنواع السحر أعني الاتيان بضروب السحر والالات العجيبة المبنية على النسب الهندسية الى آخر ما ذكره (مثل) عن قول التذكرة (٢٧٥) باب التوبة يفهم بعد تعلقه بوجبه تقبل

الاتفاق بل لا بد من ثبوته كجاء واذا لم يثبت فان استمر المنفق على دعوى الاذن له في الاتفاق لم يرجع على المنفق عليه وان قال انما أنفقت لظني الاذن وقد بان خلافه رجوع هذا بالنسبة للمال المرسل اليه وأما ما أنفقه من مال نفسه فلا رجوع له به على المنفق عليه وان أنفق بنية الرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) اعلم أن ما دمت من السبكي وابن الصلاح رجوما الله تبارك وتعالى مشكل فان كلام الاصحاب دال على خلافه وذلك أنهم قالوا ليس للفرع ابتداء الدعوى اذا تركها الوارث أو المفلس ذكره الشيخان رجوما الله تعالى في الروضة وأصلها وجرى ابن الصلاح رحمه الله تبارك وتعالى على ما وافقه فانه سئل عن أثبت دين على امرأة ميتة وأدى على زوجها أن لها عليه مهورا ولم يدع بذلك وأنها فاجاب بقوله لا تسمع دعواه فانه يدعى حقا لغيره غير منتقل منه اليه وغايته أنه اذا ثبت ثبت له فيه حق تعاق كالأدعت الزوجة ديناً لزوجها أي فانها لا تسمع وان كان لو ثبت لتعاق به حق النفقة وتبعه على ذلك جمع متأخرون بل جزمه الشرف الغزي رحمه الله تعالى وغيره لكنه ناقض نفسه حيث قال لو كان حق على ميت وأقام بينة بذلك وحكم له الحاكم به ثم جاء بمحضرى يضمن ملكا للميت وأراد أن يثبت لبيعه في دينه ولم يوكاه الوارث في اثباته فلاحسن القول يجوز ذلك قال الغزي رحمه الله تعالى وهو واضح وصرح بمثله السبكي رحمه الله تعالى في فتاويه فقال للوارث والموصى والدائن المطالبة بحقوق الميت اه وعند تأمل كلامي ابن الصلاح والسبكي المذكورين يعلم أنهما لم يتواردا على محمل واحد فانه فرض الاول في الدين والثاني في العين فهو قائل بالفرق بينهما وأن الدين لا تسمع فيه الدعوى من الغريم بخلاف العين وكان هذا هو الحامل لشيخنا شيخ الاسلام ذكر ياتي الله عهده حيث قال في مختصر أدب القضاء لاشرف الغزي تبعاله وهذا أي ما قاله ابن الصلاح رحمه الله تعالى آخر لا يخالف قولهم ليس للدائن أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب أو الميت وان قلنا غريم الغريم غريم أي بالنسبة لجواز الفاعل بماله بشرطه لا فرق بين العين والدين اه والفرق الذي أشار اليه بين العين والدين هو أنه بالموت تعاق الحق بأعيان ماله له نهاية شرعا بخلاف الدين وبخلاف الغريم الحى حاضرا كان أو غائبا لان مال دائنهم لا يتعلق بماله على الغريم أو عنده الا بعد ثبوته وعلى تسليم أنه يتعلق به قبله نظرا الى أن العبرة في مثل ذلك بما في نفس الامر فهو تعلق تقديرى وهو أضعف من ذلك التعلق السابق في الميت فان قلت غاية ذلك التعلق أنه تصير الاعيان مرهونة كما تقرر فيكون الغريم كالمرغن والمقرض فيه أنه لا يخاف من امتنع الراهن من الخصام الا لغير ذلك طلب المسارعة الى براءة الميت اقتضت أن يوسع في طرقها بتكفي كل من الوارث والموصى والدائن من المطالبة بحقوقه الا ترى أن وليه اذا عمل دينه يرى بمجرد ذلك على خلاف القاعدة وسبب خروجه عنها الحاجة الى تعجيل براءته فكذلك هنا ساغ طلب الدائن على خلاف القاعدة للحاجة الى تعجيل ذلك بتوسيع طرقه فان قلت هذه العلة تقتضى أن الدين كالعين في ذلك قلت الدين لما كان أمرا تقديرى يا ضعف عن أن يلحق بالعين فلم تحقق الحاجة في الطلبه حتى يسوغ تجوز به على خلاف القاعدة على أن ابن الاستاذ رحمه الله تعالى نظر لذلك فانقلقه بالعين يجوز للغريم الطلبه أيضا اذا عرض الوارث أو تكاسل ورد على ابن الصلاح رحمه الله تعالى ما مر عنه أولا في الدين فقال عقبه بل تسمع دعواه اذا عرض الوارث أو تكاسل ولا يمنع ذلك كونه لا ينتقل اليه بعينه فان جيع ما يخلفه الميت بماله المثابة ولا يتعين وفاة دين الميت من عين معينة ولا دين حتى لو كان عنده وهن كان للراهن

البعيرين والفرسين فاذا بلغت الشمس والقمر سرة السماء وهي متصفها جاء جبريل فاخذ بقرنهما ووردهما الى المغرب فلا يفرح مامن مغارم عاوي لكن يفرح مامن باب التوبة ثم يرد المصراعين ثم يلتمس بينهما فيكون كأنه لم يكن بينهما صدع فاذا أغلق باب التوبة لم يقبل لغيره بعد

ذلك توبة ولم تنفعه حسنة يعملها الا ان كان قبل ذلك حسنة فانه يعزى اليه ما كان عليه قبل ذلك فذلك قوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا يتفجع نفسا اعانتم لم تكن آمنت من (٢٧٦) قبل أو كسبت في ايحانكم اخبار ان الشمس والقمر يكسبان بعد ذلك الضوء والنور ثم يطالعان على الناس ويغيران كما كانا

وورثته صرف دينه من غيره ولا يمنع ذلك المطالبة وقياسه على الزوجة الكلام فيه أيضا كذلك اذا كان لها عليه حق ثابت ولو صدق المدعي عليه والحالة هذه وجب الدفع لا بدعيته ونسك أعني ابن الاستاذ رحمه الله تعالى بقول الامام رحمه الله تعالى اذا عرض فللمرثمة ان تصام عند المحققين قال وفي التهذيب اذا كان له دين في ذمة شخص فلا دعوى له على غيره فان مات أو جرح عليه سمعت الدعوى عليه حيثئذ قال ونقل الامام رحمه الله تعالى عن والده أن لفرماء الميت والمفلس الابشداء بالدعوى ونقل الاصحاب رضي الله تعالى عنهم المنع محمول على ما اذا لم يقع التكامل من الوارث والمفلس قال وقد أجاب ابن الصلاح رحمه الله تعالى في موضع آخر بالسماع اه وايس كما قال وان أقره جع فان ما خرج به أو لا يرد ما تقرر من الفرق الواضح بين العين والدين ولا تنسك له فيما نقله عن الامام وأبيسه والغيري رحمه الله تعالى لانها مقالات مخالفة لصريح كلام الشافعي رحمه الله تعالى وغيرهما أن المرثمة لا تخصم وان أقرض الراهن وان الدائن لا يدعى ولو بعد الموت أو الجحور وان أقرض الوارث ووقع لا يزرعه رحمه الله تعالى أنه أفتى بنحو ما مر من ابن الاستاذ فقال تسمع الدعوى على غريم الغريم ولا يقال قد قالوا بجواز الظفر من مال غريم الغريم ولا تسمع الدعوى عليه لان ذلك مع حضور الغريم أما اذا غاب وثبت حق صاحب الدين فرفع غريمه ليستوفى منه الدين فلا يمنع منه لاسيما اذا تعين ذلك طريقا لوفائه والمدعي لا يأخذه بيده وانما الحكم يقبضه بنفسه أو نائبه ثم يقبضه للدائن اه وهذا أيضا فيه نظر والاطلاق يرد فالمعتمد ما قدمته من عدم سماع دعوى غريم الحلي مطاعا وكذا غريم الميت في الدين ولا ينافي ذلك قول شريح رحمه الله تعالى لو ثبت لزيد دين على عمرو فدعى زيد على خالد أن الثوب الذي يملكه عمرو فأنكر وادعاه لنفسه لم يخلف اذ لو وجبت عين فرجما نكل ففرد اليمين على المدعي فيعاقب فيؤدى الى اثبات ملك الشخص بيمين غيره ولو قصد إقامة بيته عليه لم تسمع اه ووجه عدم مناقاة هذا لما مر من سماع الدعوى وطلب الخلف في عين الميت أن هذا مفروض فيما اذا كان عروضا ساغرا كان أو غائبا ليوافق ما مر عن ابن الصلاح والسبكي رحمه الله تعالى من سماع الدعوى في العين المملوكة للميت وكلام الغزوي وشيخنا رحمه الله تعالى يشير الى ذلك فانهما عقبا كلام شريح رحمه الله تعالى هذا بما مر عن ابن الصلاح والسبكي رحمه الله تعالى اما بيان المراد أو تخصيصه بغير صورة الميت ويلزم من سماعها تخلف من هي تحت يده فان قلت ظاهر قول شريح اذ لو وجبت عين فرجما نكل الخ أن هذا لا يختص بالحلي قلت ما عالج به ممنوع من أصله لان ظاهر كلام شريح رحمه الله تعالى سماع الدعوى وانما الذي ينبغي فيه طلب الخلف لما يلزم عايشه مما ذكره وايس ما ذكره بل متى سمعت الدعوى مع طلبه فالتخلف وفاء بالتعاسدة ولا ملازمة بين الخلف ورد اليمين ألا ترى أن الولي يدعى وطلب الخلف ولا ترد عليه اليمين ومن جهة الايمان التي لا ترد عين التهمة والقسامة واليمين المتممة مع الشاهد الواحد وبين الاستظهار واليمين الردودة وبين انقاذ التي تجب على القاذف وبين الشهود وهي بين التزكية وكان هذا الذي قررته في ردعته وان قضية كلامه سماع الدعوى هو منشأ قول شيخنا عقبه قلت في عدم سماعها أي البيعة نظر اه ونوجه بما تقرر أن قضية نظية الخلف وسماع البيعة سماع الدعوى ويلزم من سماعها سماع البيعة حيث لا خفاضة ونحوها مما لا يوجد هنا وكذا يلزم من سماعها طلب الخلف ولكنه وجهه عدم طلبه بما قدمته في عدم سماع البيعة بالتوجيه فاقض التنظير فيه فان قلت ما تقرر عن شيخ الاسلام في أدب القضاء

بأنه ان نسبته وهو بالغ ثم ادعى انك لا كان نسبته كبيره ويجب عليه حسنة ان تمكن منه للفروج عن المعصية (سئل) ناقضه عن الجمع الحلي باللام أو الاضافة هل هو للعموم مالم يحققه هذا ليدبره الى الذهن كقول به أولا وهل أفراد آحاد نفيا وإيجابا أولا فاذ قبل بانه

العموم كما عليه الاكثر فأى فرق بينه وبين المفرد الحلي اذ هو مثله عند الاكثر وفي قول بعض الشراح عند قول بعض المتون يجب الحجج على الاحرار انما ذكر الاحرار وما بعده بلغة الجمع مع أنه حلي باللام والحلي يعالج فيه معنى الجمعية اذ العادة جرت وقت خروجهم بالجماعة الكثيرة من الزكاة بخلاف الزكاة اه وفي قوله ان اخفاء الزكاة أفضل هل هو على الخلافه (٢٧٧) (فأجاب) بان الجمع الحلي باللام

ناقضه في شرح البيهقي فقال كما أن ليس له دعوى على من للمفلس عليه دين أوله عنده عين بهما اذا تقرر كهما المفلس أو وارثه قلت لا مناقضة في الحقيقة لانه انما جرى في الشرح على مقتضى اطلاق كلام الاصحاب من عدم سماعها من الغريم مطاعا لانه لم يركب كلام ابن الصلاح والسبكي رحمه الله تعالى في ذلك لكونه انما ذكر ذلك في باب الفاس وليس هو محلا لذلك وأما عند أن رأه ونظره وجهه فانه قيد به اطلاق الاصحاب فكان هذا مقاما على ما في الشرح للقاعدة المقررة أن ما ذكر في بابه مقدم على ما ذكر في غيره لان المذكور في الغير لا يعطى حق النظر والتفتيش لكونه ذكر استطرادا وأما المذكور في بابه فانه يعطى ذلك فلا يجوز فيه بشئ أو بعد ما بعد مزيد التحري والتدبر فلذلك كان هذا مقاما على ذلك غالبا هذا وقد سبق مني اقتناء متكرري هذه المسئلة مسطر بعبارة مختلفة في الفتاوى وفي بعضها مخالفة لبعض ما قررته هنا الآن فليعقد هذا دون ما خالفه (تمة) سكن في الجواهر وجهين فيما اذا لم يكن للميت وارث أحدهما أن الغريم يدعى ويخلف والذي يتجه ترجحه ما مر في هذه الصورة أيضا أعني أنه لا يخلف ولا يدعى في الدين بخلاف العين والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن رجل أقامه حاكم شرعي متكاملا على صغير فاصر بمقتضى موت أبيه من غير وصية فاراد القيم المذكور أن يبيع عقارا من عقار الصغير المذكور فخر عند حاكم شرعي وأثبت أن الصغير محتاج الى مصرف ونفقة ليسوغ له البيع ثم باع العقار وثبت البيع لدى الحاكم المذكور أعلاه وحكم بموجب ذلك ثم بعد مدة بلغ الصغير وادعى على المشتري عدم صحة البيع الصادر من القيم بمقتضى أن غلاله المتحصلة من أمواله تكفيه وتزيد على ذلك منذ مات أبوه والى حين دعواه وأقام بيته شرعية عادلة تشهد له بذلك وظاهر الحال يساعده أيضا فهل تسمع البيعة الثانية أم لا واذا قلتم انها مسبوقة فهل ينقض حكم الحاكم بموجب البيع المترتب على البيعة الاولى الشاهدة بخلاف ظاهر الحال والحال ما ذكر أم لا (فأجاب) نعم والله تعالى به بقوله المنقول كما في مقنع المحامي وقواعد ابن عبد السلام وشرح الجليلي وأفتى به الامام ابن عجيل رحمه الله تعالى بتقديم بيعة اليسار على بيعة الاعسار ووجهه أن بيعة اليسار نافذة عن أصل عدم الموافقة لما شهدت به بيعة الاعسار وقاعدة أصحابنا أن النافذة عن الاصل مقدمة على المستحبة له نعم بشرط في بيعة اليسار أن تعين المال الذي هو موسره كما صرح به في الشامل وفي الانوار عن القفال ما يوافقه وهو أنهم لو شهدوا على مفلس بالفتي لم تسمع حتى يبينوا من أي وجه استفاد المال ويمكن الاخذ باطلاق الاولين وحل هذا على ما إذا عرف له اعسار سابق فلا تقبل بيعة اليسار حيثئذ الان بينت السبب وهذا هو ظاهر مسئلة القفال رحمه الله تعالى ثم الذي دل عليه كلام الاذري رحمه الله تعالى وغيره وصرح به جميع متأخرون ان محل تقديم بيعة اليسار ان جهل حاله أما لو علم له حال قبل ذلك فتقدم بيعة الاعسار لانها النافذة حيثئذ اذا تقرر ذلك فالموافق لما قررناه واسكناهم في محل آخر أن الصغير متى جهل حاله في الإحتياج وعدمه قبل البيع ثم شهدت بيعة عند البيع باحتياجه وأخرى بغناه وبينت ذلك على ظاهر ما مر قدمت الثانية على الاولى وان حكم بها اذا الحكم ليس من المرجحات فينقض الحكم حيثئذ متى علم أنه كان عند البيع غنيا ثم تعارضت البيعتان كما ذكر قدمت الشاهدة بالحاجة لانها النافذة حيثئذ نعم الاعيان التي تحصل منها الغلال

(٤٨ - الفتاوى العسكيري) - رابع) أن المفرد صالح لان براديه جميع الجنس وأن براديه بعضه والواحد منه كفاي قوله تعالى أن يأكله الذئب والجمع صالح لان براديه جميع الجنس وأن براديه بعضه لا الواحد لان الجماعة في الجنس ووزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في الجنس لا في وحدانه وقول بعض الشراح جار على الراجح لان قوله والحلي يعالج فيه معنى الجمعية معناه أن الجنس من وجه آخر وهو

أفراد من نذ أحاد لاجوع ثم أفاد أن نكته التمييز بلفظ الجمع الذي هو موضوع الثلاثة فما فوقها مع قطع النظر عن الادم موافقة لمعاداة الناس في الخروج للحج ويستحب للمالك اظهار اخراج الزكاة كالصلاة المفروضة وبراءة غيره فيعمل بعقله وللإساءة الظن به وخصه الماوردي بالادوال الظاهرة قال أما الباطنة (٢٧٨) فالانحفاء فيها أولى لآية ان تبدوا الصدقات فان حمل كلام ذلك الشارح على ما قاله الماوردي فذلك والا

الشهادة بها بينة الغنى اذا كانت الاثبات باقية مشاهدة بحيث يعلم منها انها كانت تكفي الصغير بغلها علما قطعيا قاضية على شهادة بينة الحاجة بالكذب والبطلان فلا يلتفت اليها وان حكم شافعي للقطع بما أورد من حكمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص له أولاد صغار تحت حجر واحد منهم من دارناجر والدهم تلك الحصة لهم وأشهد على نفسه بقبض الحصة لهم والحال أن بعض الاجرة كان ديناً عليه للمستأجر والبعض الآخر قبضه وقضى به دوناً عليه فقامت جدة الاولاد لامهم وادعت ان هذه الاجارة لامصلحة للاولاد فيها وعندنا بينة تشهد للاولاد بذلك فهل تسمع دعواها وبينتها وتنقض الاجارة أم لا وإذا سمعت وتنقضت الاجارة فمن يتولى قبض الحصة المذكورة للاولاد (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله تسمع دعواها وبينتها كما يصرح به كلام القفال رحمه الله تعالى والاذري وعبارته نقلا عنه ولا يخفى أنها تسمع دعوى الحصة على قيم الصبي أنه أنفاد مالا للصبي وله ان يحلف القيم ان انعمه فيه قال الاذري وقد عمت البلوى بهذه المسئلة وهو ان يدعى قريب للميت على وصيه اتلاف شيء من ماله أو خيانة أو نحوها محتسبا فترد دعواه كما عاينته من كثير من قضاة العصر معتلين بأنه لاحق له ولاولا لآية على العاقل ورون دعواه فضولا وانما هو أنه اذا كان للميت من قبله قيم فله ان يحلف القيم على ما ادعاه بل أولى وحسن ان يادن له الحماكم في الدعوى فيبين ذلك عند ظهور أمارات خيانتة وفساد حاله أو جهالته سيما في هذا الزمان وقد يعود الضمير في قول القفال وله ان يحلف القيم على الحماكم لا على المدعى حسبة اهـ ورجوعه الى الحماكم متعين اذا تقرر ذلك وثبت عند القاضي ان الاجارة وقعت على خلاف الحظ حكم بطلانها ثم ان ثبت عنده فسق الولي أقام على الاولاد غيره والا فولا يتة باقية فان قلت سمع الشيطان رحمه الله تعالى أن بينة الحصة تقبل من غير تقدم دعوى فكيف قال القفال رحمه الله تعالى تسمع دعواه فقلت اما أن يكون هذا مستثنى أو ضعيفا في هذا الحكم فقط وضعفه فيه لا يقتضى ضعفه في سماع البينة والعمل بموجبها (وسئل) رحمه الله تعالى عن باع شيئا ثم ادعى انه لم يكن ملكه هل تسمع دعواه ولا بينته (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله ان صرح بأنه ملكه حال البيع لم تسمع دعواه ولا بينته مطلقا وكذا ان لم يصرح بذلك ولكن ادعاه لغيره ولم يكن وليا عليه ولا وليا عنه ولم يدع انتقالا منه اليه فان ادعاه الآن لنفسه وكان قصده بالدعوى لغيره أن يتوصل بذلك الى حقه كما اذا قال بعته وهو ملك فلان ثم ملكته منه بنحو ارث وأقام بينة انه وقت البيع ملك ذلك الاجنبي وأنه انتقل اليه منه بعد البيع سمعت دعواه وبينته وانما سمعت دعواه للغير لانه يدعى ملكا لغيره منتقلا منه اليه كالوارث فيما يدعيه ملكا لمورثه (وسئل) رحمه الله تعالى عن الامتناع من بين الاستظهار هل هو كالاتناع من غيرها حتى يقضى على الامتناع بالنكول (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بعلمه بقوله ليس مثله لانها شرط للحكم لاثبتة له فاذا لم يحلفها امتنع الحكم له فقط ولا يقضى عليه بشئ (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته تداعيا عينا وأقام كل بينة أنه اشتراها من زيد وتعرضت احدهما لنقد الثمن فهل ترجح به (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى به بقوله نعم ترجح به كما اقتضاه كلام الغزى رحمه الله تعالى (وسئل) رحمه الله تعالى هل للمدين حيلة في اقامة البينة ببراءته عن الدين قبل الدعوى به عليه (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله قال

فهورأى مرجوح (سئل) من القائل بخلاق القرآن ومنكر العلم بالجزئيات يكفران أم لا (فاجاب) بان الراجح تكفير الشافعي لا الاول (سئل) عن شرع من قبلنا اذ اورد في شرعنا ما يقرره هل يكون شرعنا أولا (فاجاب) بأنه ليس شرع من قبلنا شرعنا لان ورد في شرعنا ما يقرره لان شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم نافذة لجميع الشرائع (سئل) عن الويل في قوله تعالى ويل للمصابين الذين هم من صلاتهم ساهون هل واد في جهنم وهل هو معد لمن اجتمع فيه جميع ما في الآية او من اجتمع فيه فردينها (فاجاب) بان معنى الويل في الآية المذكورة الخزي والعذاب والهلكة وقيل هو واد في جهنم وظاهر الآية الكريمة أنه مرتب على جميع ما في الآية لا على بعضه (سئل) هل يجوز رواية الحديث قبل العلم بشيئته ومحتة (فاجاب) بأنه يكفي في جواز رواية الحديث غلبة الظن بشيئته كانه رواه من أصل معتد (سئل) عن تتبع

الرخص هل يجوز أولا (فاجاب) بان المذهب منع تتبع الرخص بان يختار من كل مذهب ما هو أهون عليه (سئل) القاضي عن قوله تعالى اذ قال الله يا عيسى اني متوفيك ورافعك الى الوفاة المراد به الانقضاء الاجل بالموت أم بمعنى آخر وهل أرسل ورفع قبل الاربعين أم بعدها فاذا فرض أنه أرسل قبل الاربعين وغيره من الانبياء هل تكون خصوصية ذلك النبي أم لا وهل الواو في قوله تعالى ورافعك الى اعلى

الجمع أو للاسـ ثنائ (فاجاب) بان الراجح في معنى قوله تعالى اني متوفيك انما متوفى أهلك وموتك الى الاجل المعنى عامهما اياك من قتلهم أو قابضك من الارض ورافعك الى من غير موت من قولهم توفيت الشيء واستوفيته اذا أخذته وقبضته تاما للرد على النصارى حيث زعموا أن الله رفع روحه دون جسده أو متوفيك تاما ومنه قوله تعالى الله (٢٧٩) يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فجعل النوم وفاة وانما رفعه تاما للتلايقه خوف أو أن الواو في قوله تعالى ورافعك الى لا تعيد الترتيب والموت بعد انقضاء أجله أو بميتك عن الشهوات العائقة عن العروج الى عالم الملكوت أو أن في الآية تقدير عا وتأخير تقديره اني رافعك الى ومهلك من الذين كفروا ومتوفيك بعد انزالك الى الارض وقيل ان الله تعالى أمانه ثلاث ساعات من النهار وقيل سبع ساعات ثم رفعه اليه وأوحى الله الى عيسى على رأس ثلاثين سنة ورفع الله تعالى من بيت المقدس ليلة القدر من شهر رمضان وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة فكانت نبوته ثلاث سنين وعاشت أمه بعد رفعه ست سنين (سئل) عن مات بعد توفيته من شرب الخمر وأراد الله تعالى دخوله الجنة هل يشرب في الآخرة أم لا (فاجاب) بأنه يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم ان الثابت من الذنب كن لادنبه أنه يشربها في الآخرة (سئل) هل يجوز للقارئ وهو مارق القراءة أن يسكن آخر الحروف وهو مارق من غير وقف وهل

القاضي حسين رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك أن ينصب القاضي مسخرا يدعى على المدين فيقول لي على فلان كذا وله على هذا كذا فله بتسليمه الى فيقيم المدعى عليه البينة حينئذ بالبراءة واستشكاه الغزى رحمه الله تعالى بان غريم الغريم ليس بغريم وأجيب بان محل كونه غير غريم اذا كان منكرا الدين الغريم حينئذ لا تقام عليه البينة وأما اذا كان مقرا كما في صورتنا فهو غريم يستوفى منه الحماكم ما غلى الغريم الآن يقيم البينة على البراءة (وسئل) رحمه الله تعالى عن من عين تحت يد آخر فهل له الاستقلال باخذها مطلقا أو فيه تفصيل (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله ان كانت بيد من اتعنه كالوديع أو اشتراها منه وبذل له الثمن فليس له ذلك الا باذنه لما فيه من الارعاب وان كانت تحت يد عادية استقل باخذها مطلقا ان لم يخف فتنة والارفع الامر للقاضي ويبحث الزركشي كلاذري رحمه الله تعالى ان مستحق المنفعة كالمستأجر والموقوف عليه كالمالك في ذلك أخذ من النص على أن للولي ذلك ان غلب على ظنه السلامة جاز أو الفتنة امتنع وكذا ان استوى الامران وخالفهما الباقي رحمه الله تعالى فقال لا يحرم على الانسان أخذ عينه ممن هي في يده (وسئل) رحمه الله تعالى عن بناء تحت أيدي جماعة ينتفعون به ويدعون استحقاق الانتفاع به فنأزعمهم شخص بان هذا البناء أحدته الحماكم الفلاني ظلما على الشارع وأقام بينة بذلك وأقامت تلك الجماعة الواضعون أيديهم بينة بان هذا البناء كان موجودا قبل وجود هذا الحماكم المذكور في هذا المكان فهل تقبل بينة واضع اليد ويحكم باستمرار الانتفاع أو تقدم بينة المأزوع فيمنع واضع اليد من الانتفاع والتصرف (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم انه يحكم باستمرار الانتفاع واضع اليد وعدم رفع يده لان هاتين البينتين اما متعارضتان لان احدهما تقول انه أحدث ظلما وقت كذا والاخرى تقول انه كان موجودا قبل ذلك الوقت فتواردتا على النقي والاثبات في عين واحدة وهذا تعارض من وجهين فهو أولى من قولهم لو شهدا بأنه سرق كذا أو غصبه غدوة وشهد آخران بأنه سرقه أو غصبه عشية تعارضتا ومن قول ابن الصلاح رحمه الله تعالى لو شهدت بينة بأنه برئ من مرضه الفلاني ومات من غيره وشهدت بينة أخرى بأنه مات من مرضه الفلاني تعارضتا واذا ثبت تعارضهما وأنه لا مرجح لاحدهما حكم بتساقطهما لتناقضهما ولانهما لم يشهدا بشئ فبقى يد الواضعين على حالهما فيتصرفون في ذلك البناء بما أرادوا واما متعارضتان ولا حدهما مرجح وهو ليس الا لبينة الثانية في السؤال لانها اعتضدت بشيئين أحدهما اليد وقد قالوا اذا تعارضتا ولا حسد المتداعيين يد قضى له بما ادعاه وان تأخر تاريخ بينته اثر بها باليد سواء تعرضت لاسبب ملك ذي اليد أم لا ثانيهما سبق التاريخ لان الشاهدة بالاحداث ظلما تشهد به سنة عشر مثلا والاخرى تشهد بالوجود سنة تسع مثلا فالثانية أسبق تاريخا فتقدم كما صرحوا به بقولهم لو أقام أحدهما بينة بملكه من سنة والاخرى بينة بملكه من أكثر قدمت بينة الاكثر لانها تثبت الملك في وقت بلا معارضة وفي وقت بمعارضة فتساقطان في الثاني ويثبت موجبها في الاول والاصل في الثالث دوامه اهـ فكذا هنا تقدم الثانية لانها أثبتت وجود ذلك البناء في وقت بلا معارضة وفي وقت بمعارضة فتساقطان في الثاني ويثبت موجبها في الاول والاصل في الثالث دوامه ويؤيد ذلك افتاء ابن الصلاح رحمه الله تعالى فيمن مات

يجوز له أن يحرك الوقف عند الوقوف أم لا (فاجاب) بأنه يجوز للسكين المذكور لان الوصل بنية الوقف جائز دون التحريك المذكور (سئل) هل من مات يوم الجمعة يوفى فتنه القبر (فاجاب) نعم ورد عنه صلى الله عليه وسلم أن من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة وقاه الله فتنة القبر ومعناه والله أعلم أنه لا يحصل له من رؤيته ما وسواها من خوف ولا قرع ويثبت (سئل) عما اذا لم يكن هناك نص هل يجوز للمعتد أن يجهر في أصوله

الدين أم لا (فاجاب) بأنه لا مدخل للاجتهاد فيها (سئل) هل الأفضل الجهاد لانه فرض كفايه أم الزراعة لأجل الحديث (فاجاب) بأن الجهاد أفضل (سئل) عن منكر ونكير هل ورد أنهما يسألان الأطفال ويلهمون الجواب أم لا (فاجاب) بأن الأطفال لا يستل ولا يجنون لم يسبق له تكليف (سئل) هل يحشر الثامن (٣٨٠) على طول آدم (فاجاب) بأن كل واحد منهم يكون على ما مات عليه ثم عند دخول الجنة يصيرون طولاً واحداً

وفي ذلك ما فادى أجنبي أنه ملك بيت المال وأنه كان يمسك المبيت غصباً وأقام بيته بذلك وأقام الوارث بيته بأنه ملكه وأن يده ثابتة عليه بحق وان يد المبت أيضاً يدحق إلى أن مات بأنه تـ قدم بيته الوارث لأن معها زيادة علم وهو حصول الملك ولا يعارض اقتناء هذا اقتناؤه أيضاً بأنه لو قال الخراج غصبتي فقال الداخل هو ملكي وأقاما بينتين قدمت بيته الخارج لأن يد الداخل هنا أثبتت ههنا أن يده ثابتة بخلافه في مسألة الغصب الثانية ووجه تأييد الأولى مسئلتنا أن دعوى الأجنبي أنه ملك بيت المال كدعوى المتنازع في السؤال بأنه شارع بجماع أن الحق للمسلمين في كل منهما فإذا قدمت بيته الوارث لز يادة علمها بتعرضها لحصول الملك فالولي أن تقدم بيته ذي اليد في مسئلتنا بتعرضها لوجود البناء قبل وجود ذلك الظالم فهي أولى بأن معها زيادة علم فإن قلت هل يمكن أن يقال بتقديم البيته الأولى في السؤال أحدنا من قولهم لو أقام بيته بأن مورثه فلانا مات يوم كذا فورثه وهو ابنه لا وارث له غيره وأقامت امرأة بيته أنه تزوجها يوم كذا ليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده عمل بيته المرأة لأن معها زيادة علم اه فكذا الأولى معها زيادة علم بالأحداث المستند إلى فعل فلان الظالم فالقياس واضح قلت الفرق بين المسئلتين أظهر وأوضح لأن سبب زيادة العلم فيما قالوا أن الثانية أثبتت حياته في زمن ثان فهي وإن كانت مستحبة لأصل الحياة لكن لما ضمت إلى ذلك تصرفه في ذلك الزمن بالنكاح فيه كان معها زيادة علم على الشهادة بموته قبل ذلك فقدمت تلك على هذه لذلك وأيضاً فهذه قالت لا وارث له سواء فهي نافية وتلك قالت إن الزوجة وارثة له فهي مثبتة والمثبتة مقدمة على النافية لأن معها زيادة علم فزيادة العلم هنا في ثلاثة أشياء علمه ببقاء حياته بعد زمن الموت الذي بينته الأخرى ومن ثم قالوا لو شهدا بموته وشهد آخران بحياته بعد ذلك فشهادة الحياة أولى وبتعاطيه للنكاح بعد ذلك وبأن معها اثباتاً فقدمت لمجموع هذه الأمور وأما في مسألة السؤال فلم يوجد نظير ذلك وإنما غاية ما فيه أن الثانية تشهد بوجود ذلك البناء في الزمن السابق والأولى تشهد بأنه لم يكن حينئذ وإنما حدث بعد فالثانية هي المثبتة فزيادة العلم ليست إلا معها فكلامهم المذكور دليل لنا لا علينا على أنه يشكك عليه اقتناء ابن الصلاح رحمه الله تعالى بأنه لو شهدت بيته بأنه مات في رمضان سنة كذا فأقام بعض الورثة بيته بأنه أقر له بدار سنة كذا لسنة بعد السنة المذكورة لموته قدمت بيته بموته في رمضان ووجه الاشكال أن قياس ما مر تقديم بيته الاقرار لأن معها زيادة علم بحياته بعد رمضان واقارره وقد يجاب بما قررت في تلك من أن زيادة العلم ثم انما جاءت من مجموع تلك الأمور الثلاثة وليس هنا إلا بعضها فلا إشكال على أن في تلك ما يتضح به أن بينهما فرقا ظاهرا لا يحتاج معه إلى ذلك الجواب وهو أن الثانية في تلك شهدت بنكاحه بعد الزمن الذي عينته الأولى ثم بموته بعد ذلك فعلم بتأخر حياته وتعاطيه للنكاح ثم بموته بعد ذلك وأما في هذه فلم تتعرض البيته الثانية إلا لجرد الاقرار المستلزم للعبادة فكانها شهدت بمطلق حياته بعد شهادة الأخرى بموته وشهادة الموت مقدمة لانها نافذة عن أصل الحياة بخلاف الشهادة بالاستصحاب لذلك الأصل فتأمل ذلك فإنه مهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن دين شرعي ثبت بطريقه الشرعي فأوجب الوارث الشرعي على رب الدين عين الاستظهار الجماعية لنفي المسقطات واختار الوارث الشرعي رفع اليمين المذكورة بعد ذلك

قال المرأة لا تخرازاوجها في الآخرة وقال إن أردت أن تكوني زوجتي في الآخرة فلا تزوجي من بعدي وقيل انها تكون زوجة لأحسبهم خلقتا وقيل انها عن تخيروأما الرجل إذا تزوج زوجات فأن لم يطلق بعضهن كن كلهن زوجات له في الآخرة وان طلق بعضهن وتزوجن غيره كن لازواجهن (سئل) عن الأطفال هل يحاسبون (فاجاب) بأنهم لا يحاسبون لعدم تكليفهم (سئل) عن قربة المسلم إذا وجد شرطها هل يقطع بقولها

كتوبة الكافر أولاً (فاجاب) بأن التوبة غير مقبولة عن كفارها (سئل) هل ورد أن الكبائر أفضل من الآثام المهدر الدم المسلم والكافر أم لا (فاجاب) بأنه لم يرد ما ذكر وأيضاً معناه غير صحيح (سئل) عن قول بعضهم أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام البشر وخواص المؤمنين أفضل من عوام الملائكة هل هذا تفصيل حسن (٣٨١) صحيح معتمد أم لا وإذا قلتم بالتفصيل فما المراد بخواص البشر وخواص الملائكة وما المراد بخواص الملائكة وخواص البشر (فاجاب) بأنه قد اختلف العلماء في هذه المسئلة على أقوال أحدها تفضيل الانبياء على الملائكة وهو مذهب الاشعري وجهود أصحابه وهو إحدى الروايات عن أبي حنيفة وثانيها تفضيل الملائكة وهو قول المعتزلة واختاره من أصحابنا القاضي أبو بكر الباقلاني والاستاذ أبو اسحق وأبو عبد الله الحاكم والامام تفسر الدين وأبو شامة المقدسي وقال البيهقي في شعب الإيمان وقد روى أحاديث المفاضلة بين الملك والبشر وكل دليل وجهه وثالثها الوقف وبه قال الكا الهاربي وقال الامام تفسر الدين الخلاف في التفضيل بمعنى أيهما أكثر ثواباً على الطاعات اه وبعبارة جمع الجوامع وبعده الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام قال شارحه الجلال المحلى فهم أفضل من البشر غير الانبياء اه وهذا ظاهر ما في المواقف والمقاصد إذا الواقع فيهما أن محل الخلاف في تفضيل الانبياء على الملائكة من غير تقييد بشئ من الجانبين وذلك يؤذن بفضل الملائكة

عن رب الدين فهل تسقط اليمين من رب الدين ويأخذ ما ثبت له من الدين المذكور أم تجب اليمين المذكورة على رب الدين حقاً أم لا وهل يكون الحكم كذلك في جميع الدعاوى سواء أكانت أصلاً على المدعي عليه إذا أنكر أو مردودة على المدعي (فاجاب) نفعتنا الله سبحانه وتعالى بعلمه بقوله حيث كان للمبت وارث خاص لم تجب اليمين إلا بعلمه وكذا سائر الدعاوى لا تجب اليمين فيها إلا بطلب من وجبت له أن يصور منه طالب (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص تلك مالا ونقله عن ملكه إلى شخص آخر بالغ أو صبي بطريق شرعي يبيع أو يورثه شرعية ثم ادعى شخص على الواضع يده على المال المنقول المذكور بأنه ملكه ورثه من أبيه فأنكر الواضع يده وقال هذا ملكي وأنا حائز له صار لي من فلان بطريق شرعي فقال له المدعي أنت تعلم أنه كان ملك أبي وصار لي بالارث الشرعي فأحلف لي على ذلك أنك ما تعلم فهل تلزمه اليمين أو تلزم الناقل الذي صار له من قبله إذا كان حيوان كان ميتاً هل تلزم ورثته أولاً فإذا قلتم بلزومها على الناقل أو المنقول ونكل فهل يحلف المدعي المذكور اليمين الشرعية لاستحقاقه لذلك ويأخذ المال أولاً (فاجاب) نفعتنا الله تعالى به بقوله انما تسمع الدعوى على واضح البدن هو الذي يجب بالاعتراف أو الانكار فيطالب باليمين والا فباليمين بنا وإذا تزعت منه العين بحجة رجع بثمنها ان كان على من غلبها به منه بشرطه (وسئل) نفعتنا الله تعالى به عما إذا ادعى زيد على عمرو مدعي فاجاب المدعي عليه بدعوى رافعة للمدعي به كقوله أرايتني من هذا المبلغ أو أدبتك إياه أو أقررت بأنه ليس لك على حق ولم يحض زمان بعد هذا الاقرار يمكن فيه ترتب حق للمقر على المقر له وأراد المدعي عليه الذي صار مدعياً بالدافع تخليف المدعي أولاً على نفي وقوع الدافع وأراد المدعي أولاً تخليف المدعي عليه على عدم المدعي به من يقدم منهما في الاجابة وهل يفرق بين اقتران جواب المدعي عليه بالدافع بنفي المدعي به أم لا يفرق وهل قوله أقررت بأنه ليس لك على حق بشرطه المتقدم واقع أم لا (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلمه بقوله ليس هنا عيمان متربتان حتى يتوهم التعارض في المقدم منهما وإنما هنا عين واحدة هي على المدعي أنه ما أقر أو ما أقر وأن المدعي عليه ما أدى إليه فان حلفها المدعي أخذ الحق من المدعي عليه لانه اعترف به وادعى رافعه له لم يثبت فليزمه أدؤه عملاً بأصل الاستصحاب وان نكل المدعي عنهما حلف المدعي عليه على الإبراء أو الاقرار أو الأداء أو لا شيء عليه فعلم أن اليمين هنا متوجهة أولاً على المدعي فان نكل عنها توجهت على المدعي عليه من غير نظر إلى الفرق الذي ذكره السائل وقوله أقررت الخ دافع كما هو جلي وان فارق ما مر من وجهه آخر فقد صرحوا بأنه لو ادعى عليه ألف ردهم فقال للعاكم قد أقر أنه أبرأني أو أنه استوفى مني الألف فليس باقرار بخلاف دعوى الإبراء والاستيفاء فإنه اقرار بالدين المدعي به ثم عقبه بما يسقطه فلم يقبل منه فكانت اليمين في جهة المدعي أولاً كما قدمته (وسئل) رحمه الله تعالى عن اليمين التي تطلب من المدعي أو المدعي عليه هل يشترط سماع القاضي إياها أو أن يكون بحيث تسمع أولاً وإذا نكل هل يشترط سماعه نكوله بقوله أنا ناك أو لو سمعه غيره كني أو يفرق بين أن يكون بحيث يسمع أولاً (فاجاب) نفعتنا الله تعالى بعلمه بقوله كلامهم مصرح في مسائل بأنه لا بد من سماع القاضي أو من أتاه في ذلك لليمين والنكول ووجهه بأن تخليفه حكم عليه بحلفه أو بنكول خصمه وإذا كان حكماً بذلك فهو كالحكم

مطلقاً على غير الانبياء لكنه يخالف لما في عقائد النسبي من الفرق بين الرسل وغيرهم فإنه قال ورسول الملائكة أفضل من عامة البشر وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة اه وأراد بالرسول ما يشمل النبي وهو قول في المسئلة وقد عبر بعضهم بالخواص بدل الرسل في الموضعين وألفظة خواص البشر يشمل جميع الاولياء وقد صرح بالاولياء البيهقي في شعب الإيمان فقال قد تكلم الناس قديماً وحديثاً في الملائكة والبشر

فذهب ذاهبون الى ان الرسل من البشر افضل من الملائكة والاولياء من البشر افضل من الملائكة وعبارة النكاح ابن
الهمام في المسيرة ان الانبياء من بني آدم كالرسل وغيرهم افضل من الملائكة خواصهم كالانبياء افضل من خواصهم وعوامهم كالرسل افضل
من عوامهم اهـ والتفصيل حسن صحيح (٣٨٢) معقودة دهم لما ذكرته خواص البشر وعوامهم وملائكة وعوامهم (سئل) عما يقع

من العامة من قولهم عند
الشهادتين يا شيعي فلان
يا رسول الله ونحو ذلك من
الاستغاثة بالانبياء والمرسلين
والاولياء والعلماء والصالحين
فهل ذلك جائز أم لا وهل
للمرسل والانبياء والاولياء
والصالحين والمشايع اغانة بعد
موتهم وماذا يرجح ذلك
(فاجاب) بان الاستغاثه
بالانبياء والمرسلين والاولياء
والعلماء والصالحين جائزة
وللمرسل والانبياء والاولياء
والصالحين اغانة بعد موتهم
لان مجزة الانبياء وكرامات
الاولياء لا تنقطع عنهم أما
الانبياء فلانهم احياء في
قبورهم يصلون ويحجون كما
وردت به الاخبار وتكون
الاغاثه منهم مجزة لهم
والشهداء ايضا احياء مشهودوا
فهم ارجاء يقاتلون
الكفار وأما الاولياء فهم
كرامة لهم فان أهل الحق على
أنه يقع من الاولياء بعد
وغير قصد أمور خارقة
للعادة يجري بها الله تعالى
بسببهم والدليل على
جوازها أنها أمور ممكنة
لا يلزم من جواز وقوعها
محال وكل ما هذا شأنه فهو
جائز الوقوع وعلى الوقوع
قصة مريم وورثتها الاتي من
عند الله على ما نقله في
التنزيل وقصة أبي بكر

وأجابه في الصحيح وجرى بان النسل كتاب عمر وروى عنه وهو على المنزلة بالدين جديسه بها ونحوه حتى قال لا ميراث لغيره
ياسارية الجبل بحذره من وراء الجبل اكمن العدو هناك وسماع سارية كلامه وبينهما سافة شهرين وشرب خالد السم من غير نضر ربه
وقد جرت خوارق على أيدي العجوبة والتابعين ومن بعدهم لا يمكن انكارها لتواتر بحوثها وبالجملة ما جاز أن يكون مجزة لنبي جاز أن يكون

كرامة لولي لا فارق بينهما الا التحدى (سئل) عن معنى قولهم يعمل بالمحبة حديث الضعيف في فضائل الاعمال هل معناه اثبات الحكم به
واذا قلتم معناه ذلك فما الجواب عن قول ابن دقيق العيد في الكلام على شروط العمل بالحديث الضعيف وان لا يلزم عليه اثبات حكم (فاجاب)
بانه قد سئل في عدة من تصانيفه اجماع أهل الحديث على العمل بالحديث الضعيف (٣٨٣) في الفضائل ونحوها خاصة وقال ابن

عبد البر أحاديث الفضائل
لا يحتاج فيها الى من يحجج به
وقال الحاكم سمعت أبا بكر
الغبري يقول الخبر اذا ورد
لم يحرم حلالا ولم يحل حراما
ولم يوجب حكما وكان فيه
ترغيب أو ترهيب أتخص
عنه ونسوه في روايته واللفظ
ابن مهدي في رواية أخرجه
البيهقي في المدخل اذا روينا
عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الحلال والحرام والاحكام
شدنا في الاسانيد واتقينا
في الرجال واذا روينا في
الفضائل والثواب والعقاب
سهلنا في الاسانيد وساهلنا
في الرجال ولفظ الامام
أحمد في رواية الميموني عنه
الاحاديث الرافقة بحتمل
أن يتساهل فيها حتى يحكي
شيء فيه حكم وقال في رواية
عياش عن ابن اسحق رجل
نكسب عنه هذه الاحاديث
بعض المغاير ونحوها واذا جاء
الحلال والحرام أو دنا قوما
هكذا وقبض أصابع
يديه الأربع وقد علم أن
كلام ابن دقيق العيد موافق
لكلام الامام وهو خارج
بقولهم من فضائل الاعمال
وعلم ايضا أن المراد بفضائل
الاعمال الترغيب والترهيب
وفي معناها القصص ونحوها
(سئل) عن معنى قول

الشافعي رضي الله عنه اذا صح الحديث فهو مذهبي (فاجاب) بانه قد انظر بعضهم فيها عولف ومن جعله بحاله أن يتوقف الامام في حكم
لعدم صحة الحديث الدال عليه فيقول ان صح الحديث قلت به (سئل) عن ضغطة القبر هل هي قبل سؤال المكيين أو بعدهما وهل تكون
الروح حال الضغطة في الجسد أم لا (فاجاب) بان الضغطة قبل سؤال المكيين في البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وأنه يسمع قرع نعالهم أنا ملكان فيقعدانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد صلى الله عليه وسلم فاما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له أنظر الى مقعدك من النار وقد أبدلك الله مقعدا من الجنة فيراها جميعا وقال قتادة وذكرنا أنه يسمع له في قبره (٣٨٤) قال مسلم سبعون ذراعا وعلما عليه حفرة الى يوم يبعثون اهـ وعلم من هذا أن مضغطة

القبر قبل سؤال المملكين
مسئلة الوكيل لان الاصحاب أجابوا عنها باننا لو أمهلنا الحق لحضور الموكل وحلفه لتعذر الاستيفاء
بالوكالة وهذا أمر عام الضرر فلم يقولوا له لعدم ضرره بخلافه في مسئلتنا فإنه لو فرض فيها ضرر
هو خاص على أنه متكافئ من الجانبين كما تقرره علم أن الأول الذي هو المتقول له وجه واضح جلي
فلا مسامح للعدول عنه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن يده عين اشتراها من
ورثة في زمن كذا فادعى خارج أنها ملكه ويسده سرقته منه في زمن كذا فمن تقدم منهما بينته
(فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله ان ذكر بينة الخارج أنها ملكه وأن الداخل سرقها أو أنها
سرقته من يده من ترتب يد الداخل عليه قدمت الخارجة كما أفتى به جمع متأخرون كالشرف ابن
المقري رحمه الله تعالى وتلامذته عمر الفتى ويوسف المقري رحمه الله تعالى وغيرهما قالوا ولا فرق
بين أن تذكر الداخلة أنه اشتراها من مالك تلك أم لا أي فتقدم الخارجة إذا كره لما مر أن معها
زيادة علم بأن يد الداخل بغير حق قالوا لان الداخل صار خارجا وعكسه ليان مستند اليد وحالف في
ذلك بعض أهل اليمن فقدموا الداخلة حيث قالت اشتراها من مالك تلك لاننا علمنا ان يد الداخل ليست
عادية قال بعض المتأخرين والمعمد الأول لما تقررت أن الداخل بائنا بالخارج أثبت أنه مسروق
منه ومن المعلوم أن الخارج لا يقدم على الداخل بائنا بالانتقال من غير المدعى عليه ونحن قرطنا
الداخل خارجا فلا تقدم بينته الا ان أثبت الشراء من الخارج لانه صار بائنا بينة السرقة هو صاحب
اليدين (وسئل) رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر أن ما اشتراه يعلم بالاستفاضة انه وقف مسجد كذا فهل
تسمع هذه الدعوى أم لا (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله أفتى بعضهم بأنهم لا تسمع لان شرط الدعوى
الجزم ولا يلزم من سماعه من جمع يبعد قواطعهم على الكذب بوجود الوقف أنه لا يكون ملكا اهـ
وليس في محله لان ما علق به لا يتأتى الا لو كانت صيغة الدعوى أن ما اشتراه جمع بالاستفاضة
انه وقف مسجد كذا فهذه هي التي لا تسمع اذ لا يلزم من سماعه بذلك علم به أما اذا كانت صيغة
الدعوى ما ذكر في السؤال من أنه يعلم بالاستفاضة الخ فتسمع الدعوى حينئذ بلا شك وبطلب
بالجواب وتكون دعوى حصة (وسئل) رحمه الله تعالى عن الاكراه على الطلاق أو البيع أو
نحوهما هل يشترط في ثبوته رجلا (فاجاب) بقوله الاكراه على البيع أو البراءة أو نحوهما ثابت
بشاهدتين لان المقصد منه المال فهو نظائر ثبوت القتل الذي لا يوجب قودا بذلك نظرنا الى أن المقصد
المال بخلاف الاكراه على الطلاق لا يثبت الا برجلين لان الطلاق المقصود لا يثبت الا بهما ويشترط
في حده وما يثبت به (وسئل) رحمه الله تعالى هل جرد التخلية يورث يدا عليها كالهدم والبناء أم لا
(فاجاب) بقوله مجرد الجداد وحده لا يورث يدا على التخلية كما هو ظاهر لانه لا يبعد استيلاء عليها كالهدم
وحده بخلاف البناء والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى هل تثبت الحدود بالاستفاضة
(فاجاب) نعمنا الله تعالى بعلومه بقوله الذي نقله البلقيني رحمه الله تعالى في فتاويه في باب الجزية
عن ابن عبد السلام رحمه الله تعالى واعتمدها لاثبت بها وصارته الحدود لا تثبت بمجرد الوجود
الا ترى أن غاصبا لو غصب دارا وجاء مدعيها ليدعي بها وأقام بينة بالدار ولم تتعرض البينة لحدودها
لألاشارة ولا بالعبرة فاننا لا نترفع الدار من الغاصب بمجرد ما ذكر فان قيل فقد ذكر العلماء وصى الله

القبور قبل سؤال المملكين
لانما تم المؤمن وغيره فقد
قال ابن أبي مائة ما أجبر
من مضغطة القبر أحد ولا
سعد بن معاذ الذي منديل
من مناديله خير من الدنيا
وما فيها ورورى النساء عن
عبد الله بن عمر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه
قال هذا الذي تحرك له
وفتح له أبواب السماء
وشهده سبعون ألفا من
الملائكة لقد مضى ضمة ثم
فرج عنه ولما دفن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ابنته
زينب جالس عند القبر
فتر بدوجهه ثم سري عنه
فقال له أصحابه رأينا وجهك
يا رسول الله تريد أن نفا
ثم سري عنك فقال صلى الله
عليه وسلم ذكرت ابنتي
وضعتها وعذاب القبر
فدعوت الله فخرج عنها
وأيم الله لقد ضمت ضمة
سعتها ما بين الخافقين
وتكون الروح حال الضغطة
وسؤال المملكين في الجسد
(سئل) عن كيفية عرض
الامانة على السموات
والارض وهل كان العرض
عليهما في آن واحد أولا
وهل كان العرض على
السماء والارض والارض
قبل السماء وهل تعرض

قبل آدم على غير السموات والارض أولا (فاجاب) بان في كيفية ذلك تأويلات يطول ذكرها منها أن الله تعالى لما خلق هذه
الاجرام خاق فيها فها هو قال اني فرضت فريضة وخلقت الجنة فان اطاعني فيها وانا المني عصاني فقلنا نحن مسخرات على ما خلقت
لا تختمل فريضة ولا تبغى ثوابا ولا عقابا والعرض على السموات والارض والحيال واحد فلم يسبقه عرض آخر (سئل) عن رجلين نقل

أحدهما عن الجلال السيوطي رحمه الله تعالى أنه قال في مصنفه أن زوج اللبيب في خصائص اللبيب وأعاد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة
أبي ركنة اليه بعد أن طلقها ثلاثا من غير محال وأسلم رجل على أن لا يصلي صلاتين فقبل منه ذلك وقال لا تحركذب هذا لناقل في هذا النقل فأجابهما
كذب وهل يقال في الحديث غير الموضوع اذا كان ضمه يمانية كذب على رسول الله صلى الله (٣٨٥) عليه وسلم (فاجاب) بأن مسئلة الطلاق

تعالى عنهم أن ما اشترى لاحاجة الى ذكر حدوده فالجواب أن ذلك في المشهور والمطلوع به فأما غير
ذلك مما شك في حدوده فلا بد من ذكر حدوده وقال الشيخ الامام ابن عبد السلام رحمه الله تعالى ان
الحدود لا تثبت بالاستفاضة ورأيت ذلك في مكتوب له مسجلا عليه بقضية بركة الحبش وقال في آخره
ولم تثبت الحدود اذا الحدود عندنا لا تثبت بالاستفاضة (وسئل) رحمه الله تعالى عن ما حكم شرعي صدرت
عنده دعوى شرعية بين متداعيين في قضية لم تثبت عنده الا بشاهدين دون شاهد وعين أو شاهد
وامرأتين كتحو طلاق ونكاح وقصاص وتنفيذ حكم ما حكم آخر فلم يحضر عنده غير شاهد واحد
وتعذر الثاني بوث أو غيره فهل يجوز للعالم أن يقول للشاهد فوضت اليك الحكم في هذه القضية
فيحكم فيها الشاهد بعلمه أولا يجوز له ذلك واذا فاقم بالجواز وحكم فيها الشاهد بعلمه وأخبر مستنبيه
بذلك فهل للمستنيب أن يعتمد عليه وينفذ حكم نائبه في القضية المذكورة بانخباره بذلك أو يحضروا لنا
ذلك فلقد رأينا من يفعل ذلك من غير تفويض ولا نيابة منه في ذلك بل يكفي بانخباره من غير زيادة
ويحكم فيها أو ينفذها فهذا مما اشكل علينا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله اذا كان
في الشاهد أهلية القضاء في تلك المسئلة المفوضة اليه ولم يكن ثم منة وبين مستنده كماله والشرط في
القضاء بالعلم من غير المجتهد وكان للقاضي الاستنباط جازله أن يستنبيه فيها ليقضي فيها بعلمه بشرطه
التي ذكرناها وغيرها مما هو مقرر في كتب الفقه ومتى اختل شرط من ذلك بطل التفويض
والقضاء وكما ارتكب قضاة السوء وشهوده من القبايح ما قصم عنه الآذان فلا يبعد عليهم ما ذكره
عنهم السائل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا ثبت حرية الأصل في الام
بيمينها فهل يحكم بحرية ولها بمجرد يمينها أم لا (فاجاب) نعمنا الله تعالى به بقوله يحكم بحرية
الولد بما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عما اذا أذن له بصرف على دابته
أو على من تلزمه مؤنته من فرع أو أصل واختلاف بعد ذلك في أصل الانطاق أو قدره المعتاد فلم يخلف
المنفق الميمن المتوجهة عليه في ذلك بل ردها على الآذن فهل له أن يطالبه بالميمن المردودة أم لا
وهل يكون حلف الآذن فيها على نفي العلم أم لا فان قلتم نعم ترد عليه الميمن ويجب عليه الحلف فما
فائدة طلب هذه الميمن منه سواء وجبت عليه على نفي العلم أو على البت وهو لو نكل عنها لم يحكم
عليه أصلا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله المراد طلب حلف المنكر ويكون على
البت وفائدة طلب حلفه أنه ربما خاف من الميمن فوافقه على دعواه (وسئل) رحمه الله سبحانه
وتعالى عما اذا شهد أربع نسوة بان فلانة ولدت قبل فلانة وشهد الشهود الذكور ببلوغها فهل يجوز
زواج الاخرى بذلك أولا (فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله اذا ثبت عند القاضي
بطريقه الشرعي أن هذه المرأة بلغت بالسن وثبت عنده أن فلانة ولدت قبل هذه ثبت أنها بلغت
بالسن أيضا فثبت لها أحكام البالغة ويجوز تزويجها بالاذن (وسئل) رحمه الله سبحانه وتعالى عما
اذا شهدت بينة ببلوغ الصبي بالسن وأخرى بأنه لم يبلغ بل عمره ثلاثة عشر سنة أو أربعة عشر
سنة هل هي شهادة يكفي بها أولا واذا شهدت بينة أنه ولد يوم ولد فلان أو مات يكفي ذلك أولا
(فاجاب) نعمنا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله اختلاف هاتين البينتين فيما ذكر اختلاف في

(٤٩) - (الفتاوى الكبرى) - رابع) بعض العلماء الاعيان المنسبين للفتوى بصر الان من شاع في الناس وظهر فيهم
ما تناووت عليه سيرته وسريته أن كل من تخرج على معنى العرب تطلق زوجته فهل يحسم هاتان اللفظتان وهما مامغانى ونطاق على
الاطلاق أم هما من اللفظ المشترك الذي فيه احتمال وبيان المحال فان ظنم بالاطلاق فهل جاءه فيما قاله العالم من نص صريح أو حديث صحيح

وان قلتم بالثبوت الذي يحتمل التأويل فالجواب (فاجاب) بانه من المعلوم ان التطرح على مغاير العرب يلزم منه حرمان كالتطرح الى النساء
الاجنبيات المتزنيات المرصديات اقصد الزناهن وعدم الانكار عليهن واقرارهن عليه ولما كان كل أحد يشق عليه وقوع طلاق زوجته بغير اخباره
فصد ذلك العالم بلفظه المذكور زجرهم (٢٨٦) ورددهم عنه لاحيقته من تطابق زوجته من تطرح عليهن اذ لا قائل به وبديل على جواز اخراج

المطاف للزجر والردع من غير اعادة حقيقته قوله صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتله (سئل) عن اطلاق الفقهاء في الجواز هل ذلك نص في الحرمة فقط او يطلق على الكراهة (فاجاب) بان حقيقة نفي الجواز في كلام الفقهاء الغرير وقد يطابق الجواز على رفع المخرج أعينهم من أن يكون واجبا أو مندوبا أو مكروها أم على مستوى الطرفين وهو التخيير بين الفعل والتارك أعلى وما ليس من العقود كالعارية (سئل) عن الانبياء هل يستلون في قبورهم أولا وإذا قاتم نعم فهل يستلون كما حاد الناس أم لهم سـؤال مخصوص بهم وهل الشهداء كالمقتول بمسكة الكفار والمقتول بالطعن أو البليغ أو الحرق أو الغرق أو نحو ذلك يستلون في قبورهم أم لا (فاجاب) بانه لا يستلون النبيون في قبورهم وكذلك شهيد المعركة (سئل) هل ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل جنانا أولا وإذا قلتم به فهل كانت جاماتهم كالجنانم الا أن أم لا (فاجاب) بانه لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم

وقته ولادته اذ حاصل شهادة الاولى انه مضى له من حين ولادته خمسة عشر سنة وشهادة الثانية انه لم يمض له من وقت ولادته الا ثلاث أو أربع عشرة سنة فالاولى تثبت وجوده ولادته في زمن معين والثانية تنفي وجوده في ذلك الزمن فهو ما مته ارضتان لكن الثانية مستحصصة لاصل عدم والاولى نافذة عنه فمعها زيادة علم فيعمل بشهادتها وتنفى شهادة الثانية وإذا أرخت الشهادة بالولادة فهو موت فلان وثبت بالجنة الشرعية موته يوم كذا ثبت ولادة فلان يوم كذا وأدبر حكمه عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب العتق) * (وسئل) رحمه الله تعالى في رجل معه أمة فسافر بها الى بلاد في اليمن تسمى جازان من أعمال الترك فنزل على البلاد ولد الامام الزيد فشرى الترك وكوا البلاد فسكوا التجار والمسيبين جميعهم ومسك الرجل في جلتهم وجلس هو وجاريتهم مع من حبس فارادوا أخذ الجارية فذكر لهم انها حلت منه فلم يصدقوه فذكر لهم انه اعتقها وتزوج بها خوفا أن تؤخذ منه فقام أكابر البلاد ودخلوا على المتولي وجعلوا مصالحة مائة وثلاثين ألفا حتى خلع هو وجاريتهم ففعل يقع عليه عتق في الجارية أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بما لومه بقوله لا تعتق الجارية المذكورة باطنا أي فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى ان قصد بقوله اعتقها الاخبار بالعتق كذا حتى يكون ذلك سببا لخلاصها وأما في ظاهر الشرع فيؤخذ باقراره المذکور بمعنى أنه اذا ادعى عليه به وثبت لدى حاكم شرعي حكم عليه بعتقها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قال متى وجدت عبدي ولم أطوشه فهو ثلاثة اشهر فوجده وباعه ولم يطوشه فهل يحسب أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى به بقوله اذا وجده وتمكن من تعاقبه فلم يفعل عتقه عليه أرقاؤه الثلاثة المذكورون والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن قال أي عبد من عبيدي ضربك فهو حر فضرته واحد عتق ولو ضربته آخر عتق حتى لو ضربوه كاهم عتقوا ولو قال أي عبد من عبيدي ضربته فهو حر فضرته واحد عتق فان ضرب آخر لم يعتق فما الفرق مع أن في كل منهما صيغة أي الدالة على العموم (فاجاب) بقوله الفرق بينهما ان أي وان كان للعموم الا أن ضرب في الاول مسند الى ضميره وقد وقع ضفة له فيكون على طبقه في العموم وبصير المعنى حيثنذ أي عبد من عبيدي انصف بضربك فهو حر فكل من انصف بضربه يكون راء وأما ضرب في الثاني فهو لم يستدل الى ضمير أي التي للعموم فلم يمكن وقوعه أعني ضرب ضفة لاي وإذا لم يقع ضفة لاهام لا يكتب عموما بل هو بان على وضعه من أن الفعل المثلث للعموم له وحيتنذ فلا يعتق الا الاول لا يقال النكرة في سياق الشرط للعموم لاننا نقول للعموم فيها ضعيف لان دلالة السياق في غاية الضعف فلا تساوي العموم بالصيغة الموجودة في اللفظ لانه أقوى على أن الاصل عدم عتق ما زاد على واحد فلا يعتق الا يزيد عليه الا ان قويت الصيغة الدالة على الشمول له ومن ثم لو قال من ضربك من عبيدي فهو حر عتق كل من ضربته لان ضرب حيثنذ مسند الى ضمير من العام فيم كما سبق في الصيغة الاولى بخلاف ما لو قال من ضربت من عبيدي فهو حر فانه لا يعتق الا من ضربته

التي صلى الله عليه وسلم جاما ولم يكن الحمام في الحجاز فندروى أبوداود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سنفض عليكم أرض الهمم وسجدون فيها وبناها لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازر وامنعوا النساء الا مريضات أنفسهن ثم رأيت الكلال الذي يرى في شرجه لانه حاج قال والمضن ولو بالنجاسة لا تتركها المهارقة وقال مجاهد لا تجوز الطهارة به واستدل الجمهور بان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الحمام بالجمعة

(وهو فخرم) (سئل) هل يؤخذ الشخص بالهاجس والخاطر وحديث النفس والهم والعزم أم لا وما تعلق كل من ذلك (فاجاب) بانه لا يؤخذ المكلف بالهاجس ولا بالخاطر ولا بحديث النفس ولا بالهم ولا بالعزم ولا بالهاجس ما ياتي في النفس والخاطر ما يجري في النفس بعد القائه فيها وحديث النفس التردد هل يفعل أولا يفعل والهم قصد الفعل (٢٨٧) والعزم الجزم بقصد الفعل (سئل) عما اذا أوجب الشارع شيئا ثم نسخ وجوبه فهل يجوز الاقدام عليه أولا وهل الدليل الدال على الإيجاب يكون دالا على الجواز دالا سيما أم لا وهل الدلالة زالت بزوال الوجوب أم هي باقية أم لا وهل يرجع الامر الى ما كان عليه قبل الوجوب من البراءة الاصلية أم لا وهل الجواز يكون جنسيا للوجوب أم لا (فاجاب) نعم يجوز الاقدام عليه لان الاصح ذهب اليه الاكثرون أن الوجوب اذا نسخ بقي الجواز وقال الغزالي لا يبق الجواز بل يعود الامر الى ما كان عليه قبل الإيجاب من اباحة أو تحريم أو براءة أصلية والاصح أن المراد بالجواز رفع المخرج عن الفعل الشامل للمندوب والمباح والمكروه وقيل المرداه رفع المخرج عن الفعل والتارك مع استواء الطرفين وهو الاباحة وقيل المراد رفع المخرج عنهما مع ترجح الفعل وهو الاستحباب واذا صرف الامر عن الوجوب جاز أن يستدل به على التنب والاباحة والجواز له معنيان أحدهما التخيير بين الفعل

أولا أخذا مما مر في الصيغة الثانية ثم ما ذكره ما صرح به القاضي حسين رحمه الله تعالى في الاخيرة وأما المسئلة الاولى فهي في كتب الحنفية وحاصل ما في الجامع لو قال أي عبد ضربته فهو حر وضرب الكل فان كانوا معا عتق واحد وبينه السيد لا الضارب أو مرتب عتق الاول لعدم المزاماة وقت ضربه أو أي عبيدي ضربك فهو حر فضرروه معا أو مرتب عتقوا والفرق من وجوه ذكرها منها لو قال أي نسائي شئت طلاقها فهي طالق فشاء طلاق الكل لم يطاق الا واحدة وبينها الزوج أو من شاعت طلاقها فهي طالق فشن طلق ولو قال لرجل طلق أي نسائي شئت لم يطاق غير واحدة أو أي نسائي شاعت طلاقها فشن جميعا فعلقهن طلق أو من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقهم جميعا فعلى الخلاف ولو شاء عتقهم ولم يعتقهم لا يعتقون أو من شاء من عبيدي عتقه فهو حر فشاء أو أعتق من عبيدي من شاء فإذا شاءوا فاعتقهم عتق الكل أو من سرق من الناس فاقطعه كان له قطع كل سارق أو اقطع من السراق من شئت لم يفهم منه التعميم فلا يقطع الا واحدا منهم اهـ وينبغي اختصاص حريان هذه التفاصيل بالنعوى وان غيره لا يحمل كلامه الا على واحد في الكل أخذا مما ذكره أئمتنا رضي الله تبارك وتعالى عنهم في أنت طالق ان دخلت الدار بكسران وفحما ونظائره وانما اقتصر على واحد فيهما لان الاصل عدم العتق فلا يصار الى أزيد من واحد الا ان قصد أو وجدت قرينة لفظية قوية ولا يتصور وجود تلك القرينة الا من النعوى دون غيره لانه لا يفرق بين الصيغتين فحملناه على المتيقن وألغينا المشكوك فيه (وسئل) رحمه الله تعالى عن أعتق عبده بشرط ملازمته للصلاة فصلي مدة ثم ترك فهل يصح العتق أولا فيباع ويشترى بغيره يلازمها (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بما لومه بقوله لم أر في هذه المسئلة نقلا بعد الفحص وتبسع كلام الائمة ثم الظاهر أن صورة السؤال أعتقتك بشرط أن تلازم أو ان لازمت على الصلوات ويحتمل أنها ان لازمت على الصلوات تأنت حر أو فقد أعتقتك وبين الصورتين فرقان قلنا ان الاختلاف في هذا الشرط في الاول يقتضي مالا والظاهر خلافه وذلك الفرق المبني على خلاف ذلك الظاهر هو أنه في الاول بشرط القبول فوراً فيعتق عقبه والا فلا وأما الثاني فلا يكتفي فيه القبول مطلقا بل لا بد من فعل المعلق عليه وانما قلنا ان قلنا الخ لقواهم يصح العتق بعوض ولو من أجنبي وحكمه فيه كوفيه في الخلع حيث رجع ثم ظهر المثل رجوع هنا للقيمة وحيث رجع ثم للمسمى فهنا كذلك وحيث قلنا ثم بالفورية قلنا باماننا وحيث لا فلا فعل لم أنه لا بد من قبوله فوراً ما لم يأت بضمومي أو يقل بعد موته وأنه حيث فسد فهو جمل أو غيره مما يفسده عوض الخلع وقع العتق بقيته يومئذ فن الفاسد أعتقتك على أن تخدمني أو ان تخدمني أبدا أو الى مرضي أو نحو ذلك فان قبله فوراً عتق ولزمه قيمته والام يعتق أو ان تخدمني شهرا وقبل عتق ولزمته خدمته شهرا فان تعذرت الخدمة المدة كلها رجوع عليه بقيته أو بعضها بقسطه وأنه لو قال لأمته أعتقتك على أن أتسكك ومثله كما يحتمل غير واحد على أن تسككي زيدا أو لسيدي فتن أعتقه على أن أتسكك ابنتي احتج القبول فوراً فيقع العتق بالقيمة لان العوض لا يصح كونه عوض خلع وأنما لو قالت لعتقا أعتقتك على أن تسككي أو على أن أعطيتك أعتقتك من غير قبول لا ابتقاء المعاضدة وخروج الشرط الى الوعد الحسن ومتى مات السيد قبل الفل المعلق عليه بطل ما لم يقل بعد موته فيقع به متى وقع بعده ويمتنع على الوارث التصرف فيه

والترك وعليه لا يكون الجواز جنسيا لانه لو كان جنسيا له لكان نوعه وهو الوجوب كذلك وهو محال وثانها ما أنه عدم المخرج عن الفعل وهو ذاجنيس لاراجب والمندوب والمباح والمكروه (سئل) عن الهم والابن أيهما أفضل من الآخر (فاجاب) بان اللين أفضل من الهم لانه لا وجه منها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ ذليلة الاسراء الفدح الذي فيه الابن قال له حبيبيل قد أصبت الفطرة ومنها أن

منه الباء ولا يعيش الولد بونه غالبا ومنها أن اللبن منشأ الانسان ونحوه من الحيوانات ومنها أنه ينطق به وبهرغه من أوجه كثيرة (سئل)
عن رجل روى رواية قد سمعها من العلماء وقال جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من استطاع الحج ولم يحج أصح من أن يشهد بحدوث يومه أو
أصراها هل يقع عليه أم لا (فاجاب) بأنه لا ثم عليه والحديث يعمل به فقد رواه الترمذي عن البيهقي

عن النبي صلى الله عليه وسلم
(سئل) عن شخص يقول
بصرح لقله أجد الله تعالى
على السراء لا على الضراء
وعلى الصحة لا على السقم
وعلى النعمة لا على النعمة
ويحتمل في ذلك أنه يقول
لست من أهل ذلك المقام
الذي يستوي فيه لهم السراء
والضراء ويقول إن الراضى
بذلك والصابر عليه لا يزال
الله في زوال شئ منه إذا نزل
به فهل هو مصيب أو مبتدع
محدد (فاجاب) بأنه ليس
بمبتدع ولا محد وان فاتته
تلك الدرجة العظيمة لأنه
راض بما أصابه من الضر
أو السقم والقسم ولأنه
اقتصر على الحد الذي نوابه
أكثر لانه إذا جدد في مقابلة
النعمة أتيب عليها نواب
الواجب الذي هو كتاب
سبعين مذكروا (سئل) عن
أفضل دعوات الانسان
(فاجاب) بأن أفضل دعوات
الانسان ما توقف عليه أداء
الكنو بان الجسد بناء على
أن الراجح أن أفضل
العبادات بعد الاعمال
الصالحات الخمس (سئل) عن
شخص قال إن الله تعالى عالم
بالسكيات دون الجزئيات
فكيف له لا يقول به إذا مسلم

فقال لهم بل يقول به مسلم ولا يكفر فهل هو كذلك أم لا (فاجاب) بأنه قد أطبق المسلمون على أن علمه تعالى شامل لكل
المعلومات جزئياتها وكنياتها لا لأدلة القطعية على ذلك وعلى أنه يعلم بديب النملة السوداء في الليلة الظلماء وأن علمه محيط بجميع الاشياء جلية
وتفصيلا وكيف لا وهو خالقها وقد قال تعالى لا يعلم من خالق وضأت الفلاسفة بقولهم انه يعلم الجزئيات على الوجه المكنى لا الجزئي (سئل) عن

خادمه وقعت باليمن وهي أن رجلا طلق زوجته ثلاثا مكرها ثم بعد انقضاء عدتها نكح أخوها فقيل لا يبيح الله عنه في قوله بوقوع
طلاق المكره فافقاه بعضهم بأن له وطء هذه بهذا النكاح تقليدا لابي حنيفة ووطءه الاولى تقليد للشافعي رضى الله عنه لانما عنده زوجته لم تزل
عصمتها من ملكه فاعترض بان في هذا تالفق التقليد وهو ممنوع فاجاب بان هذا ليس من التالفق (٣٨٩) في شئ لأن شرط التالفق أن يجتمع

السيد فصد بهما الاحسان اليه جله على خلاف ما اعتاده أبناء جنسه وأما جله على النواقل أيضا
فلا قرينة له قوية حتى نأخذ بها ثم رأيت عن القاضي رحمه الله تعالى ما وافق ما ذكرته وهو
قوله لو قال لعبده ان حافظت على الصلاة فانت حر يقع لانه يعتبر لو قوعه أى العتق بحفاظته
عليه امة استبراء الفاسق اذا تاب وصلاحه وهى سنة اه وكان هذا ضبطا للعرف الذى ذكرته وهو ظاهر
ومما يصرح به قولهم في حد العدالة انها ملكة تجعل على ملازمة التقوى وقد علمت أنهم حدوا تلك
الملازمة للتقوى بسنة فجعلوا مضى سنة عليه وهو ملازم للتقوى بحصول تلك الملكة الحاملة على تلك
الملازمة فكان هذا أصريحا منهم بحصول تلك الملازمة بسنة فكذلك القصد بهذا التعليق بحفاظته على
الصيانة والتقوى فإذا مضت عليه سنة وهو ملازم للصالحات المفروضة في أوقاتها فقد حصلت له ملكة
الملازمة فوجد مقصود المعاق عليه فان قلت قد يتخذ الرقيق ملازمة تلك المدة وسيلة لعتقه فحسب ثم
يعرض عنها اذا عتق قالت لا ننظر لذلك ألا ترى أن الشاهد اذا فسق ربما اتخذ تلك الملازمة وسيلة لعود
عدا لته فقاموا بنفادوا لذلك كفاء بالمظنة الغالب حصول المقصود بهم لأن الانسان له طبائع أربعة
كل منها يقهر في الفصل المناسب له الى الشهوات والبطالات فثبتت عليه تلك الفصول ولم يعل طبعه
عما هو عليه من التقوى الى ضدها الحامل عليه الزمن وغوائل المحن علم أن التقوى صارت له كالطبيعة
والمملكة الراسخة التي لا تزول غالبا فاكفوا بتلك المظنة الدال عليها قوله تعالى ان الصلاة تنهى عن
الفحشاء والمنكر ولم ينفروا الى العوارض المستقبلة لانما غيب عنا هذا ما يتعلق بالصورة الثانية وأما
الصورة الاولى أعنى اعتقك بشرط أن تلتزم على الصلوات فبيان ما قلته فيها من أنه لا مال عليه فيها
هو ان العرض المتقوم يجب هو أو بدله بشرط القبول وغير المتقوم يقع العتق فيه بمجرد الاعتراف
ولا يحتاج لقبول كما لو حالها على دم أو نحوه مما لا يقصد بالعوضيه كالخسرات فانه يقع الطلاق
رجعيا ولا مال لان ذلك لما يقصد بالعوضيه بحال كل المطلق غير طامع في شئ ألبتة بخلاف الميتة فانها
قد تقصد للضرورة وللجوارح ولا شك أن الغرض الذي هو المحافظة على الصلوات غير متقوم لانه
لا يقابل بعوض عرفا ولا شرعا لوجوبه على كل مكلف والواجب العيني المتعلق بالنفس لا يجوز أخذ
عوض عليه أصلا واذا ثبت أنه غير متقوم يأتي فيه ما في الخلع على الدم مما تقر فان قلت هل
يصح قياس هذه المسئلة على ما مر في قولها اقتها أعتقتك على أن تزوجنى قلت الحكم واحد
لكن الملق في التعليل يختلف لقواهم في هذه ان هذا خرج عن العوضيه الى الوعد الجليل فكأنها
أعتقتك على أن تعطيني ألفا فيعتق فيها بالانجيل لعدم العوضيه وانقلابها الى الوعد الجليل لانها
لم تشترط عليه ما فيه مشقة أصلا وأما صورتها ففيها عوضيه بما فيه مشقة أى مشقة على العتق لكن
لما تقابل تلك المشقة بما شرعا ولا عرفا فلهذا عن العوضيه المقتضية للتقويم وجعلناه كأنه لم يذكر
فاتضح أنه لا جامع بين المسئلتين في العلة حتى يصح قياس ما في السؤال على هذه ولولا ما قررره
من أن العتق على شرط كالطلاق عليه في أحكام عوده وغيرها لما اتضح في صورة العتق على محافظة
الصلوات ما تقرره من أنه يعتق بمجرد التناقل بذلك من غير قبول سواء أحافظ عليها أم لا ولا رجوع
اسيده عليه بشئ أصلا والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص وضع يده على
مال أيتام ثم انه تصرف في المال ببيع وشراء ثم اشترى جارية وأعتقها ثم إن أهل الدين طالبوه فما

العلماء جازله أن يعلوا الاموات تقليد القائلين بعدم وقوع الطلاق وأن يعلوا الاخرى تقليد المن قال بوقوع الطلاق فانتم ذلك وقال بجمله وأنه
مثل ما مر في الاختين لا فرق بينهما وزعم أن جوارز التقليد في جميع ذلك وجواز تليفه يدل عليه ما فعل الصحابة رضوان الله عليهم فأنهم كانوا
يسألون من هذا ثم من هذا من غير اعتبار تالفق أو غيره فهل ما زعمه هذا المفتي صحيح معمول به أم غير صحيح فادله وما البرهان عليه ولو

سلم أن الأكبرين على بعض التلحق فهو لا يقتضي منع اعتبار رعاية الكمال ومن عكس ما الذي يلام عليه أو يرد به عليه على أن الكمال بالغ رتبة من مراتب الاجتهاد كما قيل فيكي الاستناد لما قاله لولم يتضح الدليل على ما قاله فكيف وقد انضج شيئا وقد بان أن ذلك ليس من التلحق في شيء تفصلوا أدام الله بكم ايضاح العويصات (٣٩٠) واجلاء المدلهات وأوضحوا الجواب بالسبب الثاني والأدلة الواضحة فان جماعة

استفتوا عن ذلك المقتضى وجدوا معه ما يوفى مالهم فهل العاكم الشرعي أن يحكم عليه ببيع الجارية ووفى لهم مالهم أم لا (فاجاب) نفعا الله سبحانه وتعالى بعلومه بقوله ان كان الشراء بعين مال الايتام وايس وصايا عليهم أو كان وصايا ولا مصلحة لهم فالشراء باطل والعقد باطل وكذا ان كان مدونا وجر عليه وأما اذا لم يحجر عليه واشترى في ذمته فالشراء صحيح والعقد صحيح وليس للقاضي أن يحكم عليه ببطالان شراء ولا عقد والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التدبير)

(وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص عاق عتق عبده على صفة وصورته قال اذا مرضت فعبدي فلان قبل مرض موتي بثلاثة أيام أو شهر مثلا حر لوجه الله سبحانه وتعالى فهل له بيع هذا العبد المعلق عتقه بهذه الصفة كالمدير أولا واذا وجدت الصفة هل يعتق من رأس المال أو من الثلث (فاجاب) نفعا الله تعالى بعلومه بقوله يبيع العبد مطلقا واذا مات وقد وجدت الصفة عتق من رأس المال (وسئل) رحمه الله تعالى عن شخص قال في الصفة أوفى مرضه الذي قوفى فيه لغيره له اذا خدمتها ابنتي عائشة وأولاد ابني محمد بعد موتي خمس عشرة سنة أو الى بلوغ الصغير منهم أنتم أحرار وكان والحال هذا أولاد ابنته المذكورة اثنين وأولاد ابنة كذلك اثنين فهل يصح ذلك التعليق بهذه الصفة ويعتقان أي العبدان هذان ببلوغ تلك الصفة المعلق العتق عليها أم لا فان قاتم يصح ذلك فلو مات واحد من أولاد ذلك الابن أو ابنت قبل موت ذلك المعلق أو بعده وذلك هو الواقع في صورة السؤال هذا فهل يبطل ذلك التعليق ويصير المعلقان تركة أولا وأيضا فلو مات من ذكرنا وهو ذلك المعلق عن بنته وبنت ابنة وأولاد عمه فهل تتوقف صحة ذلك التعليق على اجازة أولاد عمه وبنته في حصصهم لبنت ابنة لان ذلك وصية لو ارثت أم لا يتوقف ذلك على الاجازة فان قاتم يتوقف ذلك على الاجازة فلو لم يجزوا أو اجازت البنت ولم يجز أولاد أعمام ذلك الميت فهل يبطل ذلك التعليق أيضا لان المنفعة شرطها أن تستغرق الشكل من أولاد بنته وابنة وأولاد ابنته يقع لهم الذي أراد له ثمرة عليهم شرعا وأيضا فتزويج العبدين هذين على تقدير صحة ذلك التعليق هل يصح أم لا فان قاتم يصح والحال ما تقدم فن ذا يقدم ومن ذاب وجههما هل هم الورثة باذن ولي الاولاد أو غير ذلك وأيضا فتزويجهما من نفقة وكسوة وغير ذلك هل هي على الورثة المذكورين كالعبد الموصى بمنفعته حيث جميع مؤنة ثمة عليهم أم هي على الموصى لهم بالمنفعة وأيضا فما حدث من أولاد من العبدين هذين في المدة المعلق العتق ببلوغها لمن يكونون لا أولاد الورثة المذكورين أو لم يستحق تلك المنفعة وأيضا فلو مات أحد العبدين المذكورين فهل يبطل ذلك التعليق أيضا (فاجاب) نفعا الله تبارك وتعالى بعلومه بقوله يصح ذلك التعليق المذكورين ويعتقان بوجود الصفة المعلق عليها ان خرجا من الثلث والاقبال القسط من كل منهما فان مات واحد من أولئك الاولاد قبل موت المعلق أو بعده يبطل التعليق وصار تركة لان الصفة المعلق عليها وهي خدمتهما جميع أولئك الاولاد لم توجد ونظير ذلك ما لو قال لزوجتيه ان دخلتما هاتين الدارين فأنتما طالقان فدخلت احدهما احدى الدارين والاخرى الاخرى لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل كل واحدة منهما الدارين جميعا على الصحيح وما لو قال لهما ان حضمتا فأنتما طالقان فانه تعليق لطلاقهما على حضمتا جميعا فان حضمتا معا طلقنا وان حاضمت احدهما

لا يفعل أمر اجمع على ابطاله امامه الاول وامامه الثاني وقال ابن دقيق العيد للتقليد شروط أحدها أن لا يجمع في صورة يقع لم الاجماع على ابطالها وجواب المفتي عما ذكر من التلحق باطل لا مستدل به ولا دليل عليه وابست مسئلة من قلد أنا حنيفة في نكاح امرأة بلالوي واشافعي في نكاح امرأة أخرى هي بنته من الزنا فانه يرسل لثلاثان الفري بينهما واضح وقد رأيت كلام ابن الهمام في

شعره فلم أؤديه ما نسبته المفتي اليه وما زعمه المفتي من جواز وطء الثمان زوجات في الصورة المذكورة في السؤال لا يمكن أحدا أن يقول به لخالفته للاجماع وما زعمه أيضا من جواز التقليد في جميع ذلك وجواز تلفيقه وأن فعل الصحابة يدل عليهم باطل لانه لم ينقل عن فعل الصحابة ولا قولهم ما يدل على الجواز في مستثنائنا (مثل) عن قول جمع الجوامع ومدلول اللفظ اما (٣٩١) معنى جزي الى قوله أو لفظا مفرد يستعمل كالسكاة فهي قول مفرد

لم تطلق واحدة منهما وأصل ذلك القاعدة المشهورة وهي أن مقابلة الجمع بالجمع والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد تارة يقتضي مقابلة الاتحاد نحو ركب القوم ودواهم يجعلون أصابعهم في آذانهم أو كل الزيدان الرغيفين أي كل واحد أو كل رغيفا وتارة يقتضي مقابلة الكل لكل فرد نحو قوله عز فائلا حافظوا على الصلوات وأرجاكم الى الكعبين بخلاف وأيديكم الى المرافق فانه من الاول ولهذا انفي الاول وجمع الثاني لان لكل رجل كعبين ولكل يد مرقا فصحت المقابلة الاولى مع جميع المرافق ولا يصح مع جمع الكعب لاقتضاها الا كنفاء من كل رجل بكعب فوجببت الثنية لفهم وجوب الكعبين على كل فرد فرد من المخاطبين وهذه قاعدة مهمة يتفرع عليها كثير من المسائل الخلافية منها انما الصدقات للفقراء الآية هل المراد توزيع الصدقات على مجموع الاصناف أو كل فرد من أفراد الصدقات على مجموع الاصناف ونبي على ذلك أنه هل يجب استيعاب الاصناف بكل صدقة كما هو مذهبنا أو يكفي وضعها في صنف كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك ورحمهما الله تعالى ومن المروع المذهبية ثمان قامت قرينة على أحدهما صير اليها وان لم تقم قرينة على أحدهما فهل يحمل عند الاطلاق على الاول أو على الثاني فيه خلاف والراجح غالبا توزيع الاتحاد على الاتحاد كما في مسئلتى الطلاق السابقتين وتتوقف صحة ذلك التعليق على اجازة من ذكر لبنت الابن الذي هو محمد لان ذلك وصية لو ارثت كما صرح به قولهم ان الاعارة ولو في مرض الموت والوصية يعتبر فيها اجرة تلك المدة من الثلث فان ردوا كلهم يبطل التعليق وكذا لو رد بعضهم فلو مات الصفة المعلق عليها وهي خدمة أولاد ابنة محمد المذكورة واذا صح ذلك التعليق صح تزويجهما كالموصى بمنفعته بل أولى ثم الذي يزوجهما هو الوارث لكن باذن المستحقين لخدمتهما لانهم يستحقونها والتزويج ينقصها فان قلت صرح الغزالي رحمه الله تعالى في وسطه بخلاف ذلك حيث قال اما العبد فيظهر استقلال الموصى له به لان منع العقد للتضرر بتعلق الحقوق بالاكتساب وهو المتضرر قلت يتعين حل كلام الغزالي رحمه الله تعالى هذا على عبد موصى بمنفعته أبدا بدليل تعليله المذكور لانه لا ينحصر الضرر فيه الا حينئذ وأما الموصى بمنفعته مدة معينة فلا يزوجه بلاذن الوارث لان له حقا في منافعه فيحصل له الضرر أيضا على أن الذي في الروضة وغيرها التصريح بما ذكرته وهو قولهم الموصى له بمنفعة معينة تكسبه عبد لا يستحق غيرها فيشمل قولهم غيرها التزويج وغيره ومؤنة العبد المذكورين على الورثة لان ملكهم باق عليهم ومن ثم لو استنفادا مالا من نحو وصية أو لقطه كان لهم وأولادهما تابعون لامهم رفا وحرية لالهما ويبطل التعليق بموت أحدهما كما علم مما قررته فيما لو مات أحد الاولاد من مسئلتى الطلاق والقاعدة السابقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب الكفاية)

(وسئل) بما صورته هل يصح الاعتياض عن نجوم الكفاية أم لا (فاجاب) بقوله المعتز أنه لا يصح الاعتياض عنها وان نص في الام على صحته والله تعالى أعلم (باب أمهات الاولاد) (وسئل) رضى الله تعالى عنه في البعض هل يجوز له وطء جاريته اذا أذن فيه مالك بعضه وهل ينفذ استيلاده أم لا فان قاتم لا ينفذ رأى المملوك في باب أمهات الاولاد من شرح الروض نفوذ استيلاده نقلا عن الباقر رحمه الله تبارك وتعالى وأقره مع كلام مشكل في آخره هل ذلك مقرر

ثم قال الشارح المحلى يعني كمدلول الكلمة بمعنى ماصدقتها فاذا تفهمون في هاتين الغابتين (فاجاب) بان الشارح انما قال يعني كمدلول الكلمة بمعنى ماصدقتها أي الأفراد التي يصدق لفظ الكلمة على كل منها سيما كان أو فعلا أو حرفا لان الاطلاق المدلول على الماصدق اطلاق مجازي لانه مدلول لغوي حقيقة المدلول الاصطلاحي اطلاقه على المعنى الذي وضع له اللفظ خاصة واللفظ يدل على ماصدق من جهة استعماله على المفهوم الذي وضع له وقد قال الشارح بعد ذلك والاصطلاح المدلول على الماصدق كما هنا سائغ والاصل اطلاقه على المفهوم أي ما وضع له اللفظ (سئل) عن شخص باعته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فآمن بالله بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع القدرة على ذلك الى أن مات فهل هذا الايمان ينفعه ويكون في الجنة أولا واذا قاتم ينفعه فما الجواب عن قول الامام النووي في شرح مسلم حيث قال واتفق أهل السنة من الحديث والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يحكم بانه من أهل القبلة لا يتخذ في النار لا يكون الا من اعتنق بقلبه دين الاسلام واعتقاد اجاز ما خالها من الشكوك وثبات بالشهادتين فان اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلا الا اذا عجز عن النطق لحال في لسانه أو اعدم التمكن منه اجازة المنية أو بغير ذلك (فاجاب) بانه مؤمن في أحكام الآخرة دون الدنيا لان الايمان في الشرع تصديق القلب بما

الرسالة من الحديث والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يحكم بانه من أهل القبلة لا يتخذ في النار لا يكون الا من اعتنق بقلبه دين الاسلام واعتقاد اجاز ما خالها من الشكوك وثبات بالشهادتين فان اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلا الا اذا عجز عن النطق لحال في لسانه أو اعدم التمكن منه اجازة المنية أو بغير ذلك (فاجاب) بانه مؤمن في أحكام الآخرة دون الدنيا لان الايمان في الشرع تصديق القلب بما

علم ضرورة هيء الرسول عند الله به وقد اختلفوا في أن الاقرار بالشهادتين من الممكن منه شرط لاجراء أحكام الايمان عليه أو جزمه فذهب
جمهور الحق على الاول وقد قال السعدى انتفاذا في شرح المقاصد أما اذا جعلنا الايمان امرا لا يتصدق فقام وان الاقرار بشرط لاجراء الاحكام
في الدنيا من الصلاة عليه وخالفه والدفن في (٢٩٢) مقابر المسلمين والمطالبة بالشرع والركوات ونحو ذلك فهو مؤمن في أحكام الآخرة

اه وقال غيره من عجز عن
التألف بالشهادتين لم يرس
أو احترام منية قبل التمكن
صح إيمانه قال الامام الرازي
فما عا وقال في الشفاء على
الصحيح وان عرض عليه
الاسلام فابي مع القدرة
عليه كابي طالب لم يكن
مؤمنا بالاتفاق وكذا ان لم
يمرض عليه عند الجهور
وقال الغزالي انه يكفي
وقال كيف يعذب من قلبه
مملوء بالايمان وهو المقصود
الاصلي غير أنه لطفاته أيضا
الحكم بالافسار الظاهر
وعلى هذا فهو مؤمن عند
الله تعالى غير مؤمن في
أحكام الدنيا عكس المناق
وهذا ظاهر كلام امام
الحرمين في الارشاد أيضا
(سئل) عن قول الشيخ
العبدروس السيد العارف
بالله تعالى عبد الله قدس
الله روحه وسره في كتابه
الكبريت الاحمر أجمع
العارفون على أن أفضل
العبادات مع الله الانفاس أعني
أن يكون خروجه وادخوله
بذكر الجلالة ولوقولك الله
الله أو ذكر لاله الا الله
وهو الذي خلقني الذي لم
تتحرك به الشفتان أعني
أفضل العبادات حفظ

أم لا (فاجاب) نفعنا الله سبحانه وتعالى به بقوله ان لا شافعي رضى الله تبارك وتعالى عنه قولين في
وطه المبعوض أمته التي ملكها بيعه الحرة القديم له ذلك باذن السيد والجديد المعتمد ليس له ذلك
مطابقا لنقصه بما فيه من الرق فلم يبع له الاقدام على ما هو من سمات الكاملين وهو الوطه المتسبب
عنه الاستيلاء هذا حكم وطه وأما نفوذ ايلاذه ففيه قولان أيضا أحدهما عدم نفوذه لانه ممنوع من
التسرى مطلقا وليس أهلا للعتق ولذا لو اعتق لم ينفذ عتقه ويدل على تقييد الشافعي رضى الله تعالى عنه
نفوذ ايلاذه بما اذا كان بعد عتقه وقول الشيخين رحمهما الله تبارك وتعالى اذا أولد الاب المبعوض أمة
فرعه لم يثبت الاستيلاء والثاني نفوذ ايلاذه وجزم به الماوردي رحمه الله تبارك وتعالى ورجمه السراج
الباقيني وولده الجلال وتليذه البدر الزركشي رحمهم الله تبارك وتعالى قال الجلال رحمه الله وتقييد
الشافعي رضى الله تعالى عنه بعد العتق لادليل فيه لانه على سبيل المثال وقال السراج رحمه
الله تعالى لادليل في كلام الشيخين رحمهما الله تعالى المذكور لان الاصل في المبعوض أن لا يثبت
له شبهة الانفاق بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبعوض في الامه التي استعمل ملكها فان قلت
ينفذ ايلاذه مع حرمة تسريه ولو بالاذن قلت لا تلازم بين منع تسريه مطلقا ونفوذ ايلاذه لان الايلاذ
قد ينفذ مع تحريم السبب كوطه الموسر الامه المشتركة وقد عا الماوردي رحمه الله تعالى نفوذ
ايلاذه بقوله لانها ملكك بحريته فيجوز عليها حكم أمهات الاولاد فان قلت الهمة التي تمنع التسرى
لاجلها موجودة اذا قبل بنفوذ ايلاذه قلت ممنوع لان مما منع من التسرى لاجلها نقصه بما فيه
من الرق فلم يبع له الاقدام على ما هو من سمات الكاملين كما هو وأما الحكم بنفوذ ايلاذه فهو أمر
قهرى عليه فلم يلزم عليه مساواته للكاملين فان قلت فلم نفذ ايلاذه ولم ينفذ اعتاقه قلت لانقطاع رقه
بالموت قبل عتق مستولده مع ما فيه من الحرية حال الاحبال فلم يوجد فيه رفق حال عتق مستولده
بختلاف اعتاقه فانه لا يمكن تنفيذه لوجود اتصافه بالنقص وهو ما فيه من الرق عنده ولانه لو نفذ لزم
اثبات الولاء له وهو ليس متأهلا لذلك لقيام المانع به وهو الرق الذي فيه والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى مرة هل ينفذ استيلاء المبعوض (فاجاب) نفعنا الله تعالى بعلمه بقوله
المعتمد نعم في الام وحري عليه الماوردي رحمه الله تعالى وصححه الباقي رحمه الله تعالى
وتناقض فيه كلام شيخنا سبي الله عهده في شرح الروض فجزم بالنفوذ في باب أمهات
الاولاد وحري على خلافه في باب نكاح الاب أمة فرعه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه
الله تعالى عنه عن أمة استدخلت ذكرنا ثم فولدت منه فهل ينزل منزلة وطه الشبهة أم لا (فاجاب)
نفعنا الله بعلمه بقوله صرحوا بان الهبة في حقوق النسب بشبهة الرجل لا بالمرأة وحيث يكون
الولد منسوباً للنائم لكن لو كان النائم حراً فهل يكون الولد حراً أو لا والذي يتجه الثاني لان الاصل في
ولد الامه أنه مملوك لسيدها الا اذا وجد ظن من الواطئ يقتضي حرية كان ظنها مملوكته أو زوجته
الحره ولم يوجد من الواطئ هنا ظن ذلك فبقى ولد الامه على أصله من الرق والكلام في غير سيدها
أما لو استدخلت ذكر سيدها وهو نائم فليحقه الولد وتصير أم ولد مطلقا (وسئل) عما اذا استمنى
الرجل بيد أمة ولده هل يكون الماء محترماً كالماء وطه فانه يلحقه الولد أم لا يكون محترماً حتى لو
استدخلته هي أو غيرها وحبال لا يلحقه الولد (فاجاب) بقوله الماء النازل بشبهة محترم ومن جملة

الانفاس كونه الانفاس الهوائية الجسمانية يكون دخولها وخروجها على أفضل الرضا والذ كر لانها اجوار الاعمار الشبهة
الغمرات للاسرار والافوار وهذا معدود من المقامات اه كلامه فهل هذا النقل عن اجماع العارفين صحيح أو لا فان قلتم نعم فقد صرح
النور في آذكاره بان الفضل الذي ذكر باللسان والقلب جميعاً ثم ما كان بالقلب وقد ذكره بالقلب غيره أيضاً وما الفرق بين الكلامين

وهل المراد بحفظ الانفاس اعمال النفس في الذ كر عند خروج النفس ودخوله أو مجرد ذكر القلب من غير تحرير النفس بذلك خروجها
ودخولها لينتوا لنا بياناً شافياً أجركم الله أجراً حسناً (فاجاب) بان النقل عن اجماع العارفين صحيح ومعهذا ظاهر ولكن هذا مقام الكمال وما
ذكره النور هو مقام دون هذا المقام (سئل) عن امام يؤم باجرة ويترك (٢٩٣) في قراءته الممدود الذي لا بد منه كانه متصل

الشبهة هنا شبهة الاب كافي الجواهر هنا وحيث فان استدلاله امرأة بشبهة أيضا لحق به الولد والا
فلانه بشرط في الحقوق باستدخال الماء احترامه في حالة الانزال وحالة الاستدخال ومن احترامه
تزوله بشبهة كما صرحوا به ومن الشبهة شبهة الاب كما علمته عن الجواهر وكلام الاصحاب يشمله
ولا نظر لافقه بذلك كمالناظر في وطه لذلك ومن ثم فسروا عدم الاحترام أن ينزل برتا (وسئل)
عما اذا اختلف الاب والولد في احوال الامه التي لولده فادعاه الاب وأنكر الولد فهل العبرة بتصديق
الولد فقط وان كذبت الامه أم لا بد من تصديق الامه أيضا (فاجاب) اذا اختلفا في أصل الاحبال
صدق المالك في نفسه لان الاصل عدمه أو في كونه من الاب أو الابن فان وطنها كل منهما وادعى
الولد عرض على القائف أو ادعاه أحدهما فقط فالولد كماله كان الامكان من أحدهما فقط فانه له
فقط ولا عبرة في ذلك بكلام الامه (وسئل) عما اذا اختلف الاب والولد بعد احوال الاب الامه في أنها
موطوءة للولد حتى تحرم على الاب أو أنها مستولدة للولد حتى لا تصير مستولدة للاب فادعى الولد
الوطء أو الاستيلاء وكذب الولد فهل القول قول الاب أو الولد (فاجاب) الذي دل عليه كلامهم
تصديق الولد لان احواله لها يقتضي ملكه اياها بوطنها فورا على الولد فاذا أراد الولد رفع ذلك
بدعواه وطأ أو استيلاء لم يصدق الابينة وقد صرحوا بان من تزوج بجهولة فاقروا بالده بابونه لها
لم تحرم على الابن وان ثبتت أحقيته لها الا ان صدق أباه في الاستطاع لانها كانت حلالا له فاذا
أراد أبوه أن يقر بما يحرمها عليه لم يؤخذ باقرار الاب حتى يصدق فكذا في مستثلنا كما هو
واضح (وسئل) عما اذا ادعى الاب الانزال قبل تمام ايلاج الحشفة حيث أحبلها حتى لا يلزمه الا
القيمة فقط وادعى الابن بعد تمام ايلاج الحشفة حتى يلزم الاب المهر والقيمة مع اتفاقهما أنها حبلت
وولدت من الاب فهل القول للاب بيمينه أم قول الابن (فاجاب) الظاهر من كلامهم تصديق الاب
لان الولد يدعى عليه بمهر والاصل براءة ذمته منه ولان الانزال حتى لا يطالع عليه الامن الاب
فقبل قوله فيه وقد صرحوا بأنهما لو اختلفا في قيمتها حال الانزال صدق الاب لانه غارم فكذا هنا
(وسئل) عما اذا ادعت الامه على ابن سيدها انها حبلت ووضعت ولدا من وطه أو استدخال
مائه المحترم وصدقها الاب وكذبها الابن فهل تسمع دعواها أم لا (فاجاب) وطه الابن جارية أبيه
لا يقتضي مهر الا ان كان له شبهة منها ولا ملكا مطلقا ولا لحوق ولد الا ان كان شبهة منه وحيث
فلان ثمة لتصديق الاب مع تكذيب الابن كما هو واضح ولعل في الكتابة تحريفا وان الصواب ادعت
على أبي سيدها وحيث فالظاهر أن تصديق الاب لها يوجب ملكه اياها ولزوم القيمة له وكذا
المهر بشرطه ولا أثر لتكذيب سيدها لان من قدر على الانشاء قدر على الاقرار والاب لو وطنها
يقينا كان هذا حكمه فقبل اقراره به وأيضا فلا ضرر على السيد فيه لانه يجب القيمة أو المهر
(وسئل) عما اذا زنى بامرأة مكرهة أو بشبهة منها ثم تزوجها أو اشتراها حيث كانت أمة وكان
التزوج أو الشراء حال وطنها زنا ثم تزوج هل يجب مهر المثل والمسمى حيث تزوجها (فاجاب) ان
وقع التزوج أو الاشتراء بعد غيبوبة الحشفة وجب مهر المثل مع المسمى ان صح العقد ومع الثمن
في مسألة الشراء وان قارن أحدهما غيبوبتها لم يجب الا المسمى أو الثمن لان الحبل المانع قارن
الحرمة المقتضية فقدم المانع (وسئل) عما اذا وطنها مكرهة أو بشبهة منها ثم بيعت الى مالك

(٥٥ - (الغناوى الكبرى) - رابع) بما فوق الوسع والنقلة الذين بلغوا حد التواتر اذا قالوا المدعى قد وثق ثلاث الفات
ونقل على الوجه المذكور عصر بعد عصر وثبت ذلك عندنا قطعاً من الجزم بأنه قرآن كسائر كتاباته المنطق عليها وأما ان القارئ هل يمكنه الاتيان
بذلك القدر من غير نقصان وزيد فذلك أمر لا يتعلق بالان الكلام في كونه مملوكاً كونه من القرآن وتواتر الا في أن يزيد أو غير اهـ هل يقدرون

على قراءته على ما نزل به جبريل أولا وهذا مما لا ريب فيه وماذا لم يكن ذلك في المأتمنة لا تبطل الصلاة وكذا في المأتمنة وان حرم عليه ذلك اذا كان عالما
بغيره ولا يفسق به عند اصراره عليه اذا غلبت طاعته معاصيه ولا يستحق الاجرة وغيره أولى بالامامة منه وان كان غير فقيه واذا رفع أمره الى
الامام أي الله به الدين نهائ من فعله (٣٦٤) المذكور فان لم ينته عنه عززه التعزير باللائق بحاله (سئل) هل الصحيح أن الاسلام والايمن

آخر حال الوطء هل يكون المهر للأول أو للمالك الثاني أم لا شيء لان الوطء لا يتم في ملك الأول ولا
في ملك الثاني أم يجب المهر لهما ويقتسمه (فاجاب) المهر للأول لان الموجب له غيبوبة الحشفة
وهذا انما وقع في ملك الأول وأما الذي وقع في ملك الثاني فهو دوام ذلك والدوام تابع غير مفرد
بقابل فلم يجب للثاني شيء لان ما وقع في ملكه لا مقابل له كما تقرر (وسئل) عما لو وطئ أمته ثم
أعتقها حال وطئه ثم استدام بعد العتق هل يجب لها المهر أولا (فاجاب) يجب لها المهر لان ابتداء
الوطء كان حلالا مقابل له فاذا طرأ التحريم واستدام الوطء كان بمنزلة ابتداءه كما صرحوا به
في نظائر ذلك (وسئل) عن زنى امرأة طائعة ثم تزوجها حال الوطء واستدام هل تصير محصنة
بهذا الوطء وتعتد له حيث طلقها بعد ذلك ويجب لها المهر بكاله أم لا لان أوله كان حراما
وكانت زانية (فاجاب) صرحوا فين علق طلاق زوجته بوطئها انه يقع عليه العلق بغير الحشفة
ويلزمه النزع فوراً فان استدام لم يلزمه مهر وهذا صريح منهم في أن الاستدامة لاحكم لها
وحينئذ فلا تصير محصنة بها ولا يجب عليها عدة ولا مهر لها في مقابلها (وسئل)

عما اذا وطئ أمة الغير مكرهة مثلاً ثم أعتقها ما لكها حال الوطء هل يجب
المهر للمالك أو لها (فاجاب) يجب المهر لما لكها ولا شيء
لها لما تقرر في التي قبل هذه أنه لا عبرة بالاستدامة

والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد
لله أولاً وآخراً باطنا وظاهراً وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تسليماً كثيراً والحمد لله وحده

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولاحول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم

* تم *

متقاربان حتى يكون كل
مؤمن مسلماً ولا عكس أم لا
بيننا الجواب وبيننا
معنى الآية في قوله تعالى
قالت الاعراب آمننا ولم
تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا
وكذا الآية في الذاريات
فأخرجنا من كان فيها من
المؤمنين (فاجاب) بان
الاسلام أعمال الجوارح
ولا يعتبر الا مع الايمان
ولذلك فسره النبي صلى
الله عليه وسلم لما سأله
جبريل عليه الصلاة والسلام
عن الاسلام فقال أن تشهد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأن محمد عبده
ورسوله وتقيم الصلاة وتؤتي
الزكاة وتصوم رمضان وتحتج
البيت ان استطعت اليه
سبيلاً ولكن لا يعتبر بوقع
معتداه الامع الاعان وهو
التصديق الا شئ وأما
الايمان فهو تصديق القلب
بما علم ضرورة بحجى الرسول
من عند الله به ولا يعتبر الا
مع التلطف بالشهادتين من
القادر والحاصل انه لا يوجد
مؤمن لا يكون مسلماً ولا
مسلم لا يكون مؤمناً وهذا
مراد الجمهور وقوله انهما
مترادفان لا الاتحاد في مفهوم
الاسمين كاهو شأن الترادف
لغفول على هذا المعنى قوله
تعالى فأخرجنا من كان فيها

من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين لانه يقتضى صدق المؤمن على المسلم لاتحاد مفهومهما وأما قوله تعالى قالت الاعراب آمننا لم
تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا فوارد في قوم منافقين يظهرن الاسلام ويخفون الكفر والله سبحانه وتعالى أعلم هذا آخر ما علق من فتاوى شيخ
الاسلام والمسلمين ولورث علوم الانبياء المكرمين الامام الشهيدين العلامة الزكي رضى الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الجنة مثقاباً له ورواه آمين

(يقول راجي غفران المساوى * معصية محمد الزهرى الغمراوى)

نحمدك يا من فقهت العقول بأفوار هديك ويسرت السبل لمضائق بتبيين أمرك ونهيك ونشكر
يا من وفقت من خصصته بمحبتك من خلقتك فانتصب لخدمتك بنظام جواهر أحكام شريعتك
ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين وعلى اخوانه من
الانبياء والمرسلين وأتباعه من الاولياء والصالحين (أما بعد) فقد آذن بحمدته تعالى طبع الفتاوى
الكبرى الفقهية بالتمام وتكامل في عداد المطبوعات فوراً المضيء وانتشقت جواهرها في سلك
هذا النظام وهي كتاب حوى من مسائل الدين على مذهب الشافعى كل شارده ومن تطبيق
الحوادث على النصوص الشرعية ما لم يحطه كتاب أتى بفائده ومن آيات الضيق ما يحتل بها الناظر
غوامض الفقهيات ويسر شذبهها الواقف أنوار هدى صيغت في سبائك الفاظ جواهر يات فكلم
أودع مؤلفه في خبايا كنوزه من نفيس الجواهر وكشف النقاب عن وجوه خفايا صارت بتبينه النجوم
الزواهر وكيف لا وهو نتيجة فكر الامام الذى سمعت في آفاق التحقيق آياته وبرعت في سماء
الفضل شمس عرفانه فوضعت براحمته وعظمت بيناته العلامة الشهير وكعبة التحقيق والحرير
الامام أحمد بن حجر الهيتمي المكي الشافعى رضى الله عنه وأرضاه وجعل في علبين مقره ومثواه
واغرة هذا الكتاب لم تتداوله الايدى فتهدب مشربه المستطاب فعند الشروع في طبعه جمعت عدة
نسخ ليظهر الحق بمناخيره يد النسخ وبعد تمام الجزء الاول منه طبعها وانتظام شكلها وحسن ميناء
وضعها أحضرت نسخة من مدينة رشيد عليها خطوط بعض الافاضل ومن خلال أسطرها قرأت
العمدة تلوح خصوصاً ومحبته حاشية على الكتاب للعلامة الشورى من آياتها شذا التحقيق
يفوح فحبة في تكثير الفائده وأن تعود على القراء العائده استعدنا بصحح الجزء الاول عليها
ثانياً فاستقر جناله الصواب والخطا وصيرناه قبل فهرسته آتياً وجعلناها مع الحاشية المذكورة
العمدة في تصحيح باقى الكتاب فصار من العمدة كل تحقيق ومن الرواق والسبيل كل

شكل رقيق خصوصاً وقد زينت طوره ووشيت غرره بفتاوى الامام الشهير

والشافعى الصغير من اتفق المحققون على اعتماد قوله في كل ما سطر أو على

العلامة شمس الدين محمد بن الامام شهاب الدين أحمد بن أحمد الرملى

قدس الله سره وأعاد على المسلمين برة وخيره وذلك بالمطبعة

المبينة بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدى أحمد الدردير

قريباً من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو

ربه القدير أحمد البابى الحلبي ذى العجز

والنقصير وذلك في شهر شوال سنة

١٣٠٨ هجرية على صاحبها

أزكى الصلاة وأتم

التحية آمين

آمين

